



Bibliotheca Alexandrina



0542549

المحامي

مجلة قضائية شهرية

تحت إشراف وزارة العدل

السنة الثامنة والعشرون

سبتمبر وأكتوبر

سنة ١٩٤٧

العدد

الأول والثاني

قال الله تعالى في محكم كتابه في التزام الشهود حدود الحق والصدق في أداء شهادتهم وفي ألا يحملهم بغض إنسان على ظلمه أو تغيير الشهادة في حقه ما يأتي :
« يأيتها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ، ولا يجرمَنَّكم شنان قوم على ألا تعدلوا . اعدلوا هو أقرب للتقوى . واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون »

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بغيرها أو بإدارتها ترسل بعنوان
« إدارة مجلة المحاماة » وتحررها بدار النيابة بشارع الملك فاضل رقم ٥١ بمصر

پہلے

نشرنا في هذين العدين الأحكام الآتية : —

عدد	
١	قرار مجلس نقابة المحامين الوطنية بشأن عدم جواز تكليف المحامي أداء الشهادة في قضية وكل أو استشير فيها
١١	حكما صادرا من محكمة النقض والابرار الجنائية
٢١	» » » » » » المدنية
٥	أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الوطنية
٢	حكمين صادرين » » استئناف الاسكندرية الوطنية
١	حكما صادرا » » » أسيوط »
١	» » » » جنابات مصر
٧	أحكام صادرة من المحاكم الابتدائية الوطنية
٣	» » » قضاء الضرائب
٢	حكمين صادرين من القضاء المستعجل
٣	أحكام صادرة » » التجاري
٥	أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
١	حكما صادرا من المحكمة العليا الشرعية
٥	أحكام صادرة من محكمة الاستئناف المختلطة
١	بحثا في جرائم الاخلال بواجب الاقرار في ضريبة الارباح التجارية
	كما نشرنا القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٨ الخاص بتعديل المادة ٨٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة لدى المحاكم الوطنية .

لجنة التحرير

محمود غنم - اسطفان باسيلي - احمد الحضري - احمد الساده

قرار

مجلس نقابة المحامين أمام المحاكم الوطنية

الصادر بجلسة الثلاثاء ١٢ يناير سنة ١٩٤٨

بشأن عدم جواز تكليف المحامى أداء الشهادة فى قضية وكل أو استشير فيها



« حيث ان حضرة الأستاذ النقيب طلب من المجلس أن يبدى رأيه فى المسألة الآتية : وهل يجوز للدفاع أن يستدعى أحد المحامين الموكلين فى قضية ما عن أحد المتهمين لأداء الشهادة فى نفس القضية وهل للمحامى رفض أداء الشهادة إذا قرر أن أداءها قد يضر بمصلحة موكله أو إذا قدر أن الإدلاء بالشهادة قد لا يحمله يؤدي مهمته فى الدفاع على الوجه الأكمل — وما هو رأى المجلس فى التفسير الصحيح للمادة (٢٢) من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ »

« وحيث ان المادة (٢٠٥) من قانون المرافعات أمام المحاكم الوطنية قد نصت على انه إذا علم المحامى بواسطة صنعته بأمر ما أو بتوضيحات عن ذلك الأمر فلا يجوز له بأى حال من الأحوال الاخبار بذلك الأمر ولا بالتوضيحات ولو بعد انتهاء وكالته ما لم يكن الغرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جناية أو جنحة . ثم جاءت المادة (٢٠٦) من القانون المذكور وأوجبت على المحامى أداء الشهادة عن الأمر والتوضيحات المتقدم ذكرها إذا طلب منه ذلك من بلغها اليه .

« وحيث ان قانون المحاماة رقم ١٣٥ سنة ١٩٣٩ قد أدخل تعديلات على النصين سالفى الذكر بالنسبة للمحامين إذ نص فى المادة الثالثة منه على ما يأتى (استثناء من حكم المادة ٢٠٦ من قانون المرافعات الأهلى للمحامى أن يتمتع عن أداء الشهادة عن الأمر أو التوضيحات المنصوص عليها فى المادة ٢٠٥ من القانون المذكور إذا طلب منه ذلك من بلغها اليه إلا فى حالة ارتكاب جناية أو جنحة . ولا يجوز تكليف المحامى بأداء الشهادة فى نزاع وكل أو استشير فيه) .

« وحيث ان قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ سائر قانون سنة ١٩٣٩ فى هذا الشأن وجاءت المادة الثانية والثلاثين منه متفقة فى نصها مع نص المادة (٣٣) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ « وحيث انه واضح من نص المادتين ٣٣ من قانون سنة ١٩٣٩ و ٣٢ من قانون سنة ١٩٤٤ ان التعديل الذى أدخله المشرع على المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ من قانون المرافعات ينحصر فى أمرين : (الأول) أن المحامى من حقه أن يتمتع عن أداء الشهادة عن الأمر والتوضيحات المنصوص عليها فى

المادة ٢٠٥ من قانون المرافعات حتى ولو طلب ذلك منه من بلغها اليه على خلاف ما كانت تنص عليه المادة (٢٠٦) من وجوب أداء الشهادة عن الأمر والتوضيحات إذا طلب منه ذلك من بلغها اليه .

أما الأمر الثاني الذي تناوله التعديل فهو عدم جواز تكليف المحامي بأداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه (الفقرة الثانية من المادة ٣٢) .

وحيث أن نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ واضح لا لبس فيه وقد نهى عن تكليف المحامي بأداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه . ومفاد النص أن الممنوع قانوناً هو إكراه المحامي على أداء الشهادة في قضية وكل فيها فلا يجوز للخصوم أن يكرهوه على هذه الشهادة كما لا يجوز للقضاء أن يكرهه على أدائها .

وإذا كان ظاهر النص أن الممنوع هو تكليف المحامي بأداء الشهادة فإن للمحامي بعد ذلك أن يؤدي الشهادة إذا أراد هو وإذا قدر أن أداءها قد لا يضر بمصلحة موكله أو قد لا يقيد في تمام حريته في الدفاع عنه .

وحيث أن القول بخلاف ذلك فيه مخالفة لصريح نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ التي حرمت بوجه عام وقوف المحامي موقف الشاهد في نزاع وكل أو استشير فيه إلا إذا شاء المحامي باختياره أن يقف هذا الموقف مقدراً بأن شهادته قد لا تلحق ضرراً بموكله وقد لا تؤثر عليه في دفاعه .

وحيث أنه وإن كان مما يجوز أن يثار أن عدم جواز تكليف المحامي بأداء الشهادة لا يصح أن ينصرف إلا إلى الأمر والتوضيحات التي علم بها المحامي عن طريق مهنته لا عن طريق آخر . إلا أنه رد على ذلك بأن نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ منصب كما سلف القول على الشهادة إطلافاً أي كانت الوقائع التي يراد الاستشهاد بالمحامي عليها في القضية التي وكل أو استشير فيها .

وحيث أن القول بأن عدم جواز تكليف المحامي بأداء الشهادة مقصود به فقط الشهادة عن وقائع القضية نفسها وأنه لا يدخل في ذلك ما يراد سؤال المحامي عنه من وقائع أخرى — هذا القول لا يمكن التسليم به لأن ما نهى القانون عنه هو وقوف المحامي موقف الشاهد في قضية وكل فيها إلا إذا شاء هو أن يؤدي الشهادة .

وحيث أن الأمر في أداء الشهادة لا يمكن أن يخرج عن أحد فرضين : (الأول) أن يكون ظاهراً أن الوقائع التي يراد سؤال المحامي عنها متصلة اتصالاً وثيقاً بصميم النزاع أو القضية . وفي هذه الحالة تكون علة عدم جواز التكليف بأداء الشهادة ظاهرة وليست محلاً لأي جدل . والفرض الثاني أن تكون هذه الوقائع غير متصلة بصميم النزاع . وفي هذه الحالة لا تكون هناك فائدة من سؤال المحامي عنها بل لا يجوز بداهة للقضاء أن يوافق على توجيه أسئلة للشاهد في هذا الشأن سواء أكان محامياً أم غير محام .

وحيث أنه يجب أن يفرض أن القضاء متى أجاز توجيه أسئلة عن أمر ما وفي قضية ما فإنه يكون بهذه الإجازة قد رأى أن هذه الأسئلة والاجابة عليها مما يتصل بالنزاع المطروح عليه وما

يؤثر في الفصل فيه أو في تكوين عقيدة القاضي عن النزاع والظروف التي أحاطت به وإلا لما كانت هناك فائدة من توجيه مثل هذه الأسئلة ويتعين تنزيه القضاء عن الظن بأنه أجاز توجيه أسئلة عن أمور بعيدة عن موضوع النزاع والظروف التي لا يسته والتي قد يكون لها شأن في مجرى الحكم .

• وحيث أنه يتضح مما تقدم أنه متى أباح القضاء أن تدور الشهادة أمامه على أمر ما فإن معنى ذلك أن هذا الأمر يتصل بالنزاع المطروح عليه ويكون من حق المحامي أن يمتنع إذا شاء عن أداء الشهادة في هذا الأمر تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة (٣٢) كما يكون من غير المفهوم أن يقال بأن الوقائع المراد سؤال المحامي عنها غير متصلة بالنزاع وأنه لذلك يجوز أن يسأل بصفته شاهداً فيها .

• وحيث أن التعديل الذي أدخله المشرع على المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ من قانون المرافعات والذي تضمنه نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ما قعد به إلا تطبيق قاعدة عامة مقدسة هي اطمئنان الناس وثقتهم بالمحامي لأنه أمين على كل حق يوكل إليه الدفاع عنه سواء أكان هذا الحق في نزاع مدني أم في مسألة جنائية . ولا يتفق مع قيام هذا الوضع تكليف المحامي بأداء الشهادة رغم مشيئته في النزاع الذي وكل أو استشير فيه لجواز أن يرد في شهادته دون قصد ما قد يمس مركز موكله . كما أنه إذا أجزت تكليف المحامي بأداء الشهادة فإن ذلك قد يدفعه إلى أن يجعل دفاعه عن موكله متمشياً بقدر المستطاع مع المعاني المستفادة من شهادته وقد لا يكون ذلك في مصلحة الموكل بل تقتضي المصلحة أن يكون المحامي في دفاعه تام الحرية غير مقيد بأي قيد ما حتى إذا قدر أن ليس هناك ما يمنعه من أداء الشهادة كان له أن يؤديها . وحقه في هذا التقدير حق مطلق لا رقابة لأحد عليه . وهذا هو التفسير الصحيح للمادة ٣٢ من القانون ونصها لا يؤدي إلا إلى هذا التفسير .

• وحيث أنه مما يؤيد ذلك أنه بالرجوع إلى تقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب عن الاقتراح بمشروع قانون المحاماة الذي قدمه المغفور له كامل صدقي باشا وهو التقرير الذي قدمته اللجنة إلى المجلس بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٣٧ والذي انتهت فيه إلى الموافقة على التعديل على الصورة التي وردت فيما بعد في المادة (٣٣) من القانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٣٩ التي نقلت عنها المادة ٣٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ نجد أن هذه اللجنة قالت في تقريرها ما يأتي عن التعديل (وبذلك ترك للمحامي حق تقدير الظروف وتعرف مدى ما يمكن أن يبوح به من الأسرار لأنه أقدر على معرفة ما يحيط بشهادته من الملابسات وما يترتب عليها من الآثار . فضلاً عن ذلك فإن في هذا النص ما يرفع الحرج عن المحامي إذا رأى أن الظروف لا تقتضي أداء الشهادة) .

• وحيث أنه بقطع النظر عن المادة (٣٢) وهي حاسمة في الأمر فإن القضاء في فرنسا رغم عدم وجود نص هناك مماثل لنص الفقرة الثانية من المادة سالمة الذكر يميل إلى القول بأن تقدير المحامي فيما يجوز له إباحته من سر تقدير مطلق ولا يملك أحد إعفائه من إباحة هذا السر (داللو ربرتوار براتيك الجزء الثاني عشر في باب الشهود نبذة ١٩) .

• وحيث أن ميدان البحث الآن ليس هو أن المحامي الذي يؤدي الشهادة يجوز له بعد ذلك أن يترافع في الدعوى أم لا يجوز له ذلك إذ لا نزاع في أن أداء الشهادة لا يمنعه من المرافعة في

الدعوى بل ان البحث يجب أن يكون قاصراً فقط على ما إذا كان يجوز تكليف المحامي بأداء الشهادة رغم مشيئته أم لا وقد بينا ان هذا غير جائز ونهت عنه المادة (٣٢) من القانون .

فلهذه الأسباب

قرر المجلس بالاجماع وبعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ عدم جواز تكليف المحامي أداء الشهادة في قضية ومكل أو استشير فيها سواء أكانت الشهادة متصلة بوقائع الدعوى نفسها أم غير متصلة بها وان المحامي هو صاحب الحق المطلق دون غيره في تقدير ما يمنعه من أداء الشهادة .

عمر عمر
نقيب المحامين

تحرير المجلة : أخذت محكمة جنايات مصر بمضمون ما ورد في قرار نقابة المحامين فرفضت طلب أحد حضرات المحامين سماع شهادة معالي الأستاذ مكرم عبيد باشا في قضية مقتل المغفور له أمين عثمان باشا . وستنشر أسباب حكمها في باب د محاكم الجنايات ، من هذا العدد .

قضاء محكمة النقض بالإبرام الجنائية^(١)

[برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة ومحضور حضرات أصحاب العزة أحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومصطفى مرعي بك ومحمد صادق فهمي بك مستشارين وحضور حضرة صاحب العزة محمد عبد الله بك رئيس النيابة بالاستئناف]

الموقعة على صاحب الخبز الذي وقعت فيه مخالفة وجود خبز أقل من الوزن القانوني في حيازته لا تعدى الغرامة المقررة بالمادة ٥٦ للمخالفة لا يكون لصاحب الخبز وجه في أن ينعى على المحكمة أنها لم تأبه لما دفع به من أنه كان مريضاً ولم يكن يباشر إدارة الخبز في وقت ضبط المخالفة . ولا يجدى في رفع المسؤولية عن صاحب الخبز أن المخالفة قد وقعت من شريكه أثناء غيابه . فان شريكه في المحل يكون إذ أداره في حالة غيابه قائماً على إدارته باعتباره مالكا لحصة فيه ونائبا عن شريكه فيما يتعلق بحصة هذا الشريك .

المحكمة

وحيث ان مؤدى أرجح الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ لأنه طبق المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على ما وقع من الطاعن مع أن هذه المادة توجب كما يفهم من نصها وقوع المخالفة من مدير المحل أو

١

٦ يناير سنة ١٩٤٧

تكون . مخبز . وجود خبز فيه أقل من الوزن القانوني . ادعاء صاحب الخبز أنه كان مريضاً ولم يكن يباشر إدارة الخبز وقت وقوع المخالفة . معاقبة صاحب الخبز بالغرامة . تصح . ادعاء صاحب الخبز أن المخالفة قد وقعت من شريكه في أثناء غيابه . لا يبنى عنه المسؤولية .

المبدأ القانوني

انه لما كانت المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على أن صاحب المحل يكون مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون ، فانه إذا كانت العقوبة

(١) استنبط مبادئ هذه الأحكام حضرة الأستاذ محمود عمر سكرتير محكمة النقض والإبرام وراجعها وأقرها حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس محكمة النقض والإبرام .

القائم على ادارته ، ثم يسأل صاحب المحل عن فعل هذا التابع . والثابت من الأوراق أن المخالفة وقعت من شريك الطاعن في الخبز ، وهو طلعت عبد الغنى ، فلا محل اذن لمساءلته .

يضاف إلى ذلك أن الطاعن أثبت أنه كان وقت الواقعة مريضاً مرضاً أقعده عن مباشرة الخبز حوالي شهرين سابقين على وقوع المخالفة ، ومن المقرر أن حالة الضرورة تعفى من العقاب . وقد دفع الطاعن بذلك فلم ترد المحكمة عليه مع أهميته .

وحيث أن الدعوى رفعت على طلعت عبد الغنى والطاعن ومحمد عويس بأنهم . في يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٤٥ بدائرة بندر المنيا وجد في حيازتهم خبز أقل من الوزن القانوني ومحكمة أول درجة برأهم وقالت في ذلك : أن « التهمة الموجهة للتهمين هي أنه وجد بحيازتهم » و« خبز وزنه أقل من الوزن القانوني ، وكان ذلك » بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٤٥ وأن هذه « جريمة تعاقب عليها الأوامر العسكرية التي تريد » « النيابة تطبيقها . وحيث أن تلك الأوامر قد » « ألغيت بالمرسوم الصادر في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ » « ومن حيث أنها لم تكن صادرة لتطبق » « في الفترة المحددة التي تشير إليها الفقرة الرابعة » « من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، فلا » « تكون سارية بعد إلغائها ومن ثم تكون الأوامر » « المطلوب تطبيقها قد سقطت دون أن يوجد نص » « قانوني يسمح تطبيقها بعد سقوطها وتصح الجريمة » « الآن بدون قانون يعاقب عليها . وحيث أنه » « لا عقوبة بلا نص فيتعين البراءة عملاً بالمادة » « ١٧٢ جنایات ، . ولدى المحكمة الاستئنافية تمسك الدفاع عن الطاعن بمرضه ، ولكن الحكم الاستئنائي دانه وعاقبه بغرامة مائة جنيه وذكر : « أن حكم محكمة أول درجة قد استند في تبرئة »

« المتهمين إلى أن التهمة المنسوبة اليهم كانت » « والأوامر العسكرية تعاقب عليها وقت قيامها وقد » « ألغيت هذه الأوامر بالمرسوم بقانون الصادر في » « ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وقد قاتلها أنه صدر » « المرسوم بقانون رقم ١١٥ سنة ١٩٤٥ بأحالة » « الجرائم العسكرية إلى المحاكم العادية فضلاً عن » « أنه فيما يتعلق بهذه الجريمة بالذات فقد صدر » « المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ بالنص على » « العقاب عايناهم القرارات الوزارية التي تصدر » « تنفيذاً له . وحيث أنه فيما يتعلق بموضوع التهمة » « فقد ثبت من شهادة مصطفى أفندي عباس » « وحليم أفندي جوده المفتشان بمراقبة التفيش » « العام بوزارة التموين أنهما ضبطا بـ« خبز المتهمين » « الأول والثاني خبزاً يقل وزنه عن الوزن المقرر » « قانوناً ، إذ وجداً به مائة رغيف وعشرة كان » « متوسط الوزن فيها للرغيف الواحد هو اثنين » « وستين درهماً تقريباً في حين أنه يجب ألا يقل » « عن سبعين درهماً ونصف بعد خصم القدر » « المسموح به للجفاف وقد اعترف المتهم الثالث » « بأنه هو الذي قام برغف هذا الخبز . وحيث » « أن المتهم الأول قد اعترف بأنه هو الذي يتولى » « أمر الخبز وأنه لاحظ أن الخبز خفيف الوزن » « فأوقف بيعه كما يقرر ، وفي هذه الأثناء حضر » « المفتشان وضبطاه وقرر أن المتهم الثاني كان » « مريضاً ولم يحضر إلى الخبز من مدة شهرين وقد » « قال الثاني أنه لم يحضر فعلاً إلى الخبز من ثلاثة شهور » « وقدم عدة شهادات لمرضه — وحيث أن » « المادتين ٥ و ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة » « ١٩٤٥ قد نصتا على مثل هذه الحالة بالذات » « وكذا القرار الوزاري رقم ٥١٦ الصادر من » « وزارة التموين في سنة ١٩٤٥ بالتنفيذ للقانون » « المذكور في مواده رقم ١ و ٣ و ٧/٢ منه وقد »

الطاعن بوصف كونه صاحب الخبز الذي وقعت فيه المخالفة لا تعدى الغرامة المقررة بالمادة ٥٦ للمخالفة ، فان المحكمة تكون قد راعت في معاقبة الطاعن دفاعه المشار اليه وعاملته على أساس صحته . واذن فلا محل للنعي عليها بأنها لم ترد عليه أما القول بأن الخبز شركة بين الطاعن ومتهم آخر ، فانه مع التسليم بصحته لا يجدى في رفع المسؤولية عن الطاعن لأن شريكه في المحل يكون إذا أداره في حالة غيابه قائما على إدارته باعتباره مالكا لحصته فيه ونائبا عن شريكه فيما يختص بحصة هذا الشريك .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن على عبد الرحيم غنيم ضد النيابة العامة رقم ٢٨١ سنة ١٧ ق)

٢

٦ يناير سنة ١٩٤٧

مبان . الحكم بتصحيح أو هدم الأعمال المخالفة . وجوب بيان عناصر المخالفة التي تستوجب ذلك .

المبدأ القانوني

إن مخالفة عدم الحصول على رخصة الوارد ذكرها في المادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني معاقب عليها بمقتضى الشق الأول من المادة ١٨ بالغرامة فقط . أما الحكم بتصحيح أو هدم الأعمال المخالفة فلا يصح بمقتضى الشق الثاني من المادة المذكورة إلا في حالات مخالفة أحكام المواد من ٣ الى ١٠ من القانون المذكور . فاذا كان الحكم قد قضى بتصحيح

نص فيه على أن العقاب في مثل هذه الحالة يكون ، تطبيقا للمادة ٥٦ من القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ، المشار اليه . ومن حيث أن الأصل في توقيع العقوبات أن يكون بمقتضى القانون المعمول به ، وقت ارتكابها طبقا للفقرة الأولى من المادة ، الخامسة من قانون العقوبات إلا أنه نص في ، الفقرة الثانية فيها على اتباع القانون الأصلح ، وللهم إذا صدر قانون من هذا القبيل بعد وقوع ، الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا وهو ما يجب الأخذ ، به في صدد هذه الواقعة نظرا لأن الأوامر ، والعسكرية التي طلبت النيابة تطبيقها أمام محكمة ، أول درجة عند وصف التهمة كانت تنص على ، عقوبة الجلد في حين جاءت القوانين والقرارات ، والسالف الإشارة إليها خلوا منها . وحيث انه ، ويخلص من كل ذلك أن التهمة ثابتة قبل المتهمين ، جميعا ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف وعقابهم ، عملا بالمواد ٥ و ٨ و ٥٦ من المرسوم بقانون ، رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ والمواد ١ و ٣ و ٧ - ٢ ، من قرار وزارة التموين رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥ ، وبالنسبة للمتهمين الأول والثالث وبها وبالمادة ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ، بالنسبة للمتهم الثاني (الطاعن) .

وحيث انه لما كانت المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على أن صاحب المحل ، يكون مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فاذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من (٥٠) إلى (٥٦) من هذا المرسوم بقانون وكانت العقوبة التي وقعت على

المبادئ القانونية

١ - من سلطة المحكمة رفض طلب التأجيل للاستعداد إذا رأت أنه غير جدى ولم يقصد به إلا تأخير الفصل فى الدعوى فإذا رفضته المحكمة وكان المتهم معلنا بالحضور للجلسة حسب القانون فلا يحق أن ينسب إليها الخطأ.

٢ - يمنع المتهم من المعارضة فى الحكم الغيابى بنفسه تقديم محاميه معارضته بناء على توكيل صحيح عنه والفصل فى هذه المعارضة .

٣ - ليس من الضرورى أن يقرر بالمعارضة فى الحكم الغيابى ، محامى المتهم الذى أصدر إليه التوكيل بل له أن ينيب عنه فى التقرير بالمعارضة زميلا له ما دام قد تصرح فى سند التوكيل أن يوكل عنه أحدا من زملائه فى إجراء العمل محل التوكيل .

(طعن بدر الدين رسلان محمد ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٢٩٠ سنة ١٧ ق)

٥

١٤ يناير سنة ١٩٤٧

حكم . تسببه . متهم فى جنحة عرض لبن مغشوش للبيع . تمسكه بأن عمله فى المحل لا يتعدى الأعمال الكتابية ولا شأن له فى بيع اللبن . إدانته بمقولة أن عمله بالفش مفروض لدراسته بالألبان واتجاره فيها . قصور .

المبدأ القانونى

إذا أدانت المحكمة المتهم فى جنحة عرضه للبيع لبنا مغشوشا مع علمه بذلك على الرغم

الأعمال المخالفة دون أن يبين عناصر المخالفة التى تستوجب ذلك فإنه يكون معيبا واجبا نقضه .

(طعن احمد عبد الحافظ منصور ضد النيابة العامة رقم ٢٨٥ سنة ١٧ ق)

٣

٦ يناير سنة ١٩٤٧

تموين . بترين . خضوعه لأحكام التسعير الجبرى سواء يبيع بالتر أو بالجالون أو بغيرهما .

المبدأ القانونى

إن البترين خاضع لأحكام التسعير الجبرى سواء يبيع بالتر أو بالجالون أو بغيرهما لأن النص على الجالون فى كشف الأسعار إنما جاء فى صدد بيان الوحدة التى اتخذت أساساً لتحديد سعر البيع والشراء وليس معناه بالبداية عدم تقييد الثمن أو تحديده إذا كان التعامل بأى مكيال آخر يقل عنها أو يزيد عليها .

(طعن سامى عطا الله عبد الملك ضد النيابة العامة رقم ٢٨٦ سنة ١٧ ق)

٤

٦ يناير سنة ١٩٤٧

١ - طلب تأجيل . حق المحكمة فى رفضه . إذا لم يكن جدياً .

٢ - حكم غيابي . المعارضة فيه . لا تجوز من المتهم . مادامت تهيئت من محاميه وفصل فيها .

٣ - حكم غيابي . المعارضة فيه . من محام غير المحامى الوكيل . جوازها . مادام التوكيل للمحامى أن ينسب عنه أحد زملائه .

وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن يوسف خرستوف ضد النيابة العامة
رقم ٢٢ سنة ١٧ ق)

٦

١٤ يناير سنة ١٩٤٧

حكم . سببه . منهم بعرض مادة غذائية للبيع غير
صالحة للاستهلاك . تمسك بأن العلب المحتوية لهذه المادة
المضبوطة لديه لم تكن معروضة للبيع وأنها كانت
بالمكتب في انتظار الرد من صاحبها . إدانته دون إيراد
الدليل على أنها كانت معروضة بالفعل . واجب النقض .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم في تهمة عرضه للبيع مادة
غذائية غير صالحة للاستهلاك الآدمي
(خلاصة عصير الطماطم) قد تمسك في دفاعه
أمام المحكمة الاستئنافية بأن العلب المضبوطة
كانت موجودة في المكتب في انتظار الرد
من صاحبها ولم تكن معروضة للبيع في محل
تجارى واقتصرت المحكمة على القول بأن
العلب كانت معروضة للبيع دون أن تورد
الدليل والاعتبارات التي استخلصت منها
ذلك فان حكمها يكون قاصر البيان في صدد
ما دفع به المتهم فيما يختص بركني العرض
والبيع ويكون واجب النقض .

المحكم

حيث ان الطاعن يقول في طعنه أنه
ثابت بالجنة رقم ١٢١ سنة ١٩٤٥ أدفو
المقدمة بتحقيقاتها وحكمها في الدعوى أنه ضبط
بمحل تجارة محمد حامد حسن بادفو علب صلبة

من أنه تمسك في دفاعه أمامها بأن عمله في
المحل لا يتعدى الأعمال الكتابية ولا شأن
له في بيع اللبن ولم تقل في حكمها عن علم
المتهم بالغش سوى أن هذا العلم مفروض
فيه لدرايته بالألبان وإتجاره فيها فهذا منها
يكون قصورا إذ أن مذكرته في صدد إثبات
علمه بالغش لا يصلح ردا على ما دفع به من
انتفاء علمه .

المحكم

وحيث ان حاصل أوجه الطعن هو أن
الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجنة عرضه
للبيع لبنا مغشوشا مع علمه بذلك في حين أنه
تمسك في دفاعه بأن عمله في المحل لا يتعدى
الأعمال الكتابية ولا شأن له في صنع اللبن ولا
في بيعه ومن ثم فهو لا يدري شيئا عما يقع فيه
من غش وقد شهد بذلك مدير المحل كما أقر به
رئيس المصنع فأدخنت النيابة في الدعوى
وأسندت إليه اعداد اللبن المغشوش ولكن
المحكمة قعنت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى
بالنسبة إليه لأنه تابع لدولة أجنبية .

وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أخذ
الحكم المطعون فيه بأسبابه حين تحدث عن علم
الطاعن بالغش في اللبن لم يقل إلا . أن علم
المتهم (الطاعن) بالغش مفروض عليه
لدرايته بالألبان وإتجاره فيها ، ولما كان الدفاع
عن الطاعن قد تمسك بأن عمله في المتجر الذي
عرض فيه اللبن مقصور على الأعمال الكتابية
ولا شأن له بصنع اللبن وبيعه فان ما ذكره الحكم
على الوجه المتقدم لا يصلح ردا عليه بما يفنده
واذن فان الحكم يكون قاصر البيان واجبا
نقضه .

« خلاصة عصير الطماطم ، ماركة ديامنت ثم ظهر من تحليلها أنها غير صالحة للاستهلاك الآدمي لاحتوائها على مقدار كبير من القصدير وقرر المذكور بأنه اشتراها من الطاعن ولما سئل الطاعن في ٢ فبراير سنة ١٩٤٥ قرر بدوره أنه اشترى علب الصلصة من مصنع الخواجه ميخائيل ديامند بولو بموجب فاتورة مؤرخة ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ مقدمة ضمن الأوراق . فقدمت نيابة ادفو محمد حامد حسن والطاعن للمحاكمة أمام محكمة جنح ادفو بتهمة أنهما عرضا للبيع خلاصة عصير الطماطم غير صالحة للاستهلاك الآدمي مع عليهما بذلك . وبتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٤٥ حكمت محكمة جنح ادفو بتغريم كل منهما ٢٥ قرش والمصادرة وثابت بالحكم أن المسئول عن غش البضاعة هو صاحب المصنع الخواجه ديامند بولو وأن المتهمين عرضا البضاعة للبيع بحسن نية دون أن يعلما بأنها مغشوشة ولما علم الطاعن بهذا الغش أرسل في ٣ فبراير سنة ١٩٤٥ خطابا مسجلا لصاحب المصنع باسترداد جميع العلب الباقية لدى الطاعن وعددها ثلثماية علبة والخطاب مقدم ضمن الأوراق وبتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٤٦ حضر مندوب مصلحة الغش التجاري لمكتب الطاعن بالفجالة بمصر وأخذ ثلاث علب صلصة لتحليلها فاعترض الطاعن على هذا مقرر له بأن العلب مغشوشة ومحكوم بمصادرتها من محكمة جنح ادفو ولكن المندوب انصرف بالعلب ولما ظهرت نتيجة التحليل بأنها مغشوشة عمل محضر ضبط واقعة آخر للطاعن وصاحب المصنع عن اللجنة موضوع الدعوى وقد تمسك الطاعن أمام المحكمة بأن علب الصلصة مودعة

بمكتبه تحت المصادرة أو ودعا لصاحب المصنع ولم تكن معروضة للبيع ولكن محكمة الجنح المستأنفة لم تتناول هذا الدفاع وترد عليه مع أهمية لتعلقه بنفي عنصر من عناصر الجريمة وهو العرض للبيع فجاء حكمها قاصر البيان واجبا نقضه .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخر بأنهما « عرضا للبيع خلاصة عصير الطماطم وهي غير صالحة للاستهلاك الآدمي لاحتوائها على مقدار كبير من القصدير مع عليهما بذلك ، ومحكمة أول درجة أدانتها غيايا وقالت في ذلك « أن واقعة الدعوى تتلخص في ، « أنه ضبط بمحل المتهم الأول (الطاعن) بعض ، « علب تحوى (صلصة طماطم) تبين من تحليلها أنها ، « غير صالحة للاستهلاك الآدمي لأنها تحوى كمية من ، « القصدير فضلا عن أنها فقيرة بمخلاصتها . وحيث ، « أنه بسؤال المتهم الأول قرر أنه اشتراها من ، « المتهم الثاني بتاريخ أغسطس سنة ١٩٤٤ وأنه ، « أى المتهم الأول سبق أن قدم للمحاكمة بسببها ، « وحكم عليه ولما تبين له أن الصلصة غير صالحة ، « حرر خطابا مؤرخا ٣ فبراير سنة ١٩٤٥ للمتهم ، « الثاني ليحضر لاستلامها ولكنه لم يفعل وضبطت ، « بالمحل حيث أخذت العينة المقدم من أجلها ، « للمحاكمة . أخذت بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٤٥ ، « وحيث ان المتهم يعلم باقراره أن الصلصة المعروضة ، « للبيع كمية غير صالحة للاستهلاك الآدمي وعلى ، « ذلك ظل يعرضها حتى أخذت العينة الثانية بتاريخ ، « ١١ يونيه سنة ١٩٤٥ ولو كان ما يعرضه صحيحا ، « من أنه أراد رد البضاعة إلى من باعها له لفعل ، « إذ قد مضت مدة طويلة بين التاريخ الذى يقول ، « أنه حرر فيه الخطاب وهو ١١ فبراير سنة ١٩٤٥ ، « وبتاريخ أخذ العينة الأخيرة وترى المحكمة لذلك ،

٧

٢١ يناير سنة ١٩٤٧

- ١ — تقرير التلخيص . الإشارة إلى تلاوته في الحكم دون محضر الجلسة . جوازه .
- ٢ — مذكرة للدفع . عدم التمكن من تقديمها أثناء المحاكمة الابتدائية . لا إخلال بحق الدفاع . مادام الدفاع قد استوفى استئنافاً .
- ٣ — مذكرة الخصم . عدم رد المحكمة عليها . لا يعيب الحكم . مادام الخصم لم يد فيها ما يتطلب الرد .
- ٤ — محام . شقيق القاضي . لا يعطل الحكم . مادام المحامي لم يحضر الجلسة التي نظر شقيقه الدعوى فيها .
- ٥ — قذف . في صحيفة دعوى شرعية . اعتباره افتراء يسمح به الدفاع . جوازه .

المبادئ القانونية

- ١ — يكون صحيحاً الاكتفاء بالإشارة في الحكم بتلاوة تقرير التلخيص من أحد قضاة المحكمة دون إثبات تلاوته بمحضر الجلسة لأن الأصل هو صحة الاجراءات
- ٢ — لا يصح أن يثار لأول مرة أمام محكمة النقض عدم تمكن المتهم من تقديم مذكرة بدفاعه أثناء المحاكمة الابتدائية لأنه على فرض وقوع ما يدعيه هذا الخصم من إخلال غير متعلق بالنظام العام فإنه قد استوفى دفاعه كاملاً أمام المحكمة الاستئنافية .
- ٣ — لا يعيب الحكم عدم رده على مذكرة الخصم ما دام هذا الخصم لم يدع في طعنه أنه أبدى في المذكرة ما يتطلب من

«أن التهمة ثابتة قبله وعقابه ينطبق على المواد المطلوبة . وحيث أنه بسؤال المتهم الثاني اعترف ، «ببيع البضاعة للأول كما اعترف بأن الصفيح ، «الذي تضع فيه الصلصة غير صالح وأن هذا هو ، «السبب في فسادها . وحيث أن التهمة ثابتة قبله ، «هذا المتهم باعترافه وعقابه ينطبق على المواد المطلوبة . ثم أيدت هذا الحكم في المعارضة و ذكرت «أن الحاضر عن المعارض دفع بعدم ، «جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في القضية ، «رقم ١٢١ جنح أدفو سنة ١٩٤٥ . وحيث أنه ، «بالرجوع إلى الحكم المقدم من المعارض تبين ، «للمحكمة أنه صدر عن عرض صلصة مغشوشة ، «للبيع بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ مع أن ، «القضية التي يحاكم من أجلها المتهم وقعت بتاريخ ، «١١ يونيو سنة ١٩٤٥ فتعين القضاء برفض الدفع ، «وحيث أن الحكم المعارض فيه في محله لأسبابه ، «التي تأخذ بها هذه المحكمة . وقد تأيد الحكم في الاستئناف لأسبابه .

«وحيث أنه لما كان الثابت بمحضر الجلسة أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية بأن العيب محل المحاكمة كانت موجودة في المكتب في انتظار الرد من صاحبها ولم تكن معروضة للبيع في محل تجاري وكانت المحكمة قد اقتضت على القول بأن العيب كانت معروضة للبيع دون أن تورد الدليل والاعتبارات التي استخلصت منها ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان في صدد الرد على الدفاع فيما يختص بركني العرض والبيع ويجب إذن نقضه لهذا السبب . وحيث أنه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن محمد مرزوق ضد النيابة العامة رقم ٢٣

سنة ١٧ ق)

المحكمة ردا صريحا خاصا .

٤ - لا يبطل الحكم حضور محام عن أحد الخصوم أمام قاض يكون شقيقا لهذا المحامي مادام الثابت في محاضر الجلسات هو أن المحامي لم يحضر في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أمام شقيقه القاضي وأن حضوره كان في جلسة سابقة جلس فيها قاض آخر وما دام الطاعن لم يثبت اتصال المحامي بالقضية وقت أن تولى أخوه نظرها والحكم فيها .

٥ - لا محل للطعن في اعتبار أن ما ثبت في صحيفة دعوى شرعية من عبارات القذف افتراء يسمح به في الدفاع بحجة أن المحكمة لم تطلع على الدعوى الشرعية وتتعرف مقتضياتها لأن هذه العبارات ذاتها وردت في صحيفة الدعوى المباشرة المرفوعة من الطاعن وأن أحدا لم يطلب اليها الاطلاع على القضية الشرعية .

المحكم

وحيث أن محصل الوجهين الأول والثاني هو أن اجراءات المحاكمة وقعت باطله لأن تقريراً بالتلخيص لم يقرأ بجلسته المحاكمة ثم صدر الحكم المطعون عليه بدون أن يسدى الطاعن دفاعه ومحضر الجلسة يدل على ذلك .

وحيث أن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين لا محل له لأن الحكم المطعون عليه قال بعد سماع التقرير الذي تلاه حضرة محمد اسماعيل عوض القاضي وطلبات النيابة العمومية والمدعى بالحق المدني ودفاع المتهم، وهذا يكفي لإثبات

تلاوة تقرير التلخيص وإبداء الدفاع ولو كان محضر الجلسة لم يرد فيه شيء عن ذلك وخصوصا أن الأصل هو صحة الاجراءات .

وحيث أن الوجه الثالث يتحصل في أن الطاعن لم يمكن من تقديم مذكرة بدفاعه أثناء المحاكمة الابتدائية كما أن المحكمة الاستئنافية لم ترد بل ولم تشر إلى المذكرة المقدمة لها .

وحيث أن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا محل له أيضاً لأنه على فرض وقوع ما يدعيه من اخلال فانه غير متعلق بالنظام العام ، ومن ثم فلا تصح إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة خصوصا وقد استوفى دفاعه كاملا أمام المحكمة الاستئنافية . أما عدم الرد على مذكرته فلا يعيب الحكم مادام الطاعن لم يدع في طعنه انه أبدى في المذكرة ما يتطلب من المحكمة ردا صريحا خاصا .

وحيث أن الوجه الرابع يتحصل في أن المحامي الذي ترافع عن المدعى بالحقوق المدنية هو شقيق القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي ومن ثم يكون هذا الحكم باطلا بمقتضى المادة ٢٠ من قانون استقلال القضاء .

وحيث انه لا وجه لما يثيره الطاعن في هذا الصدد مادام الثابت من محاضر الجلسات هو أن المحامي لم يحضر في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أمام شقيقه القاضي بل كان حضوره في جلسة سابقة جلس فيها قاض آخر وما دام الطاعن لم يثبت اتصال المحامي بالقضية وقت أن تولى أخوه نظرها والحكم فيها .

وحيث أن الوجه الأخير يتحصل في أن المحكمة رأت اعفاء المطعون ضدّها من العقاب بناء على أن ما أتياه عمل مباح على أساس انه

الحكم إذ هو لا يبدو أن يكون مجرد خطأ في الكتابة .

(طعن نور الدين ياسين حسن صد النيابة العامة
رقم ٤٤ سنة ١٧ ق)

٩

٢١ يناير سنة ١٩٤٧

حكم . متى يعتبر حضوراً ومتى يعتبر غيباً ؟
حضور المحامي عن المتهم وترافعه في تأجيل الدعوى .
انسحابه قبل الخوض في موضوع الدعوى والمرافعة فيه
لا يصح اعتبار الحكم حضورياً . معارضة . الحكم بعدم
جوازها على أساس أن محامى المتهم حضر وتراجع في
مسألة التأجيل ثم انسحب على أثر رفض التأجيل . حكم
معيب .

المبدأ القانوني

إن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري
أو غيابي هي على مقتضى القانون في المواد
الجنائية بحضور المحكوم عليه بشخصه
أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها
ذلك أو بعدم حضوره جميع إجراءات
الدعوى التي تحصل في الجلسة ويصدر الحكم
بناء عليها بغض النظر عن مسلكه أمام المحكمة
في صدد ابداء أقواله وأوجه دفاعه فان
حضوره مسألة من المسائل الفرعية التي تثار
عند البدء في نظر الدعوى كطلب التأجيل ثم
انسحابه على أثر بحث هذه المسألة قبل
الخوض في موضوع الدعوى والمرافعة فيه .
لا يصح معه عد الحكم الصادر في أصل
الدعوى حضورياً بالنسبة إليه مهما كانت
أهميتها وحقيقة الأمر فيها ، لأن إجراءات

افتراء سمح لهما به دفاعهما في الدعوى الشرعية
المرفوعة منهما ضد الطاعن وما كان للحكمة أن
تقول بذلك وهي لم تطلع على هذه الدعوى
وتعرف مقتضياتها .

وحيث انه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا
الوجه أيضاً لأنه حدد في دعواه المباشرة
الألفاظ التي وردت في عريضة الدعوى الشرعية
المرفوعة عليه من المظنون ضدتهما كما حدد هذه
الدعوى بأنها دعوى تفرقة فلا حرج على المحكمة
إن رأت في هذا التحديد ما يكفي للحكم بأن
العبارات الواردة في عريضة الدعوى هي من
مقتضيات الدفاع فيها خصوصاً أن أحداً لم
يطلب اليها الاطلاع على القضية الشرعية .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن عزيزي عبد الله الدجاوي افدى مدع مدني
صد السيدة ايزيس بسطوروس وآخر في قضية النيابة
رقم ٤٠ سنة ١٧ ق)

٨

٢١ يناير سنة ١٩٤٧

حكم . مطابقته لما أثبتته القاضى بخطه في رول
الجلسة يوم النطق به لما دونه الكاتب على غلاف الدوسيه .
مخالفة ما جاء بمحضر الجلسة لذلك . لا يؤثر في صحة الحكم .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم كما أثبتته القاضى بخطه في
رول الجلسة يوم النطق به مطابقاً لما دونه
كاتب الجلسة على غلاف الدوسيه وقت
صدوره فان ما يكون قد جاء بمحضر الجلسة على
خلاف ذلك لا يكون له من تأثير في صحة

به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها
يستتبع بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده
إلى أصل صحيح شاذ بوجوده بكامل
أجزائه مثبت لمنطوقه وأسبابه

(طعن محمد عبد الحق خليل وآخرين ضد النيابة
العامة رقم ٥٣ سنة ١٧ ق)

١١

٢٧ يناير سنة ١٩٤٧

فض وإبرام . التقرير بالطعن . تقديم أسبابه .
عدم استطاعة الطاعن اثبات أن هذه الأسباب قدمت
في الميعاد . طعن غير مقبول . العثور على تلك الأسباب
في درج مكتب كاتب قلم الكتاب أثناء غيابه بأحازة
مع خلوها من التاريخ أو أية إشارة . لا تأثير له .

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن قرر بالطعن وقدم أسبابا
لطعنه ولكنه لم يستطع إثبات أن هذه
الأسباب قدمت في الميعاد المقرر في القانون
فإن طعنه لا يكون مقبولا . أما العثور على
تلك الأسباب في درج مكتب كاتب قلم
الكتاب أثناء غيابه بأحازة فلا يدل بذاته على
تقديمها في الميعاد سيما وهي خالية من التاريخ
أو أية إشارة أخرى ولم يراع في تقديمها
الأوضاع المتبعة في هذا الشأن .

(طعن سرجيوس متياس ضد النيابة العامة
رقم ٢٣٥ سنة ١٧ ق)

المحاكمة يجب النظر إليها مجتمعة وإعطاؤها
حكما واحدا في ذلك الخصوص وهذا
الحكم بحسب قواعد التفسير الصحيحة في
المحاكمات الجنائية يجب أن تراعى فيه مصلحة
المحكوم عليه وإذن فإذا كانت المحكمة قد
اكتفت في قضائها بعدم جواز المعارضة
المرفوعة من المتهم بالقول بأن وكيله حضر
وترافع في مسألة التأجيل دون بأن تستوعب
دعوى انسحابه على أثر رفض التأجيل وعدم
حضوره باقى الإجراءات التي تمت وتمحصها
بناء على النظر الخاطيء الذي انتهت إليه فإن
حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

(طعن محمد إسماعيل سعد الفهير بالمصري ضد
النيابة العامة رقم ٤١٦ سنة ١٧ ق)

١٠

٢٧ يناير سنة ١٩٤٧

حكم . يجب أن تحمل ورقة الحكم تاريخ إصداره
وإلا كانت باطلة وبطل الحكم .

المبدأ القانوني

إن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي
يجب أن تحمل تاريخ إصدارها وإلا بطلت
لفقدها عنصرا مهما لازما لوجودها قانونا .
وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي
يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر

قضاء المحكمة النقض في الأقاليم الجزائرية

(رئاسة حضرة صاحب العزة جندي عبد الملك بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد نشأت بك وعبد الموفق الجزائري بك وسليمان حافظ بك ومصطفى مرعي بك مستشارين ومحمد نصر الدين زغلول بك رئيس النيابة بالاستئناف)

١٢

٢ يناير سنة ١٩٤٧

سد المطالبات والتوافد

المبدأ القانوني

إذا أسس الطاعن دعواه على أن له الحق بمقتضى المادة ٢٩ من القانون المدني في سد ما أحدثه المطعون ضده في ملكه من منافذ ومطالات على ملكه - وحكم برفض الدعوى بناء على المادة ٢٩ استنادا على أنها لا تخول الطاعن هذا الحق ولم يتعرض أحد من الخصوم أو المحكمة إلى التحدث عن وضع اليد ولا البحث في توافر الشروط التي يتطلبها القانون في دعاوى وضع اليد . فان الحكم في هذه الحالة يكون صادرا في أصل الحق لا في دعوى وضع اليد غير جائز الطعن فيه وفقا للمادة العاشرة من قانون انشاء محكمة النقض .

المحكم

من حيث ان المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ المعدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣٢ لا تجيز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية

في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية إلا إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله وكان صادرا في قضية من قضايا وضع اليد أو في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية أو اختصاص بحسب أحكام المادتين ١٦ و ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

وحيث ان الطاعنة بعد أن رفعت الدعوى أمام قاضي الأمور المستعجلة بطلب وقف الأعمال الجديدة التي أحدثها المطعون ضده وبعد أن قضى لها بوقف تلك الأعمال وبارجاء الفصل في المصاريف لحين نظر الموضوع - رفعت دعوى الموضوع أمام محكمة الموسيقى الجزئية طالبة الزام المطعون ضده بسد الشبائيك والتوافد وإزالة الخارجات التي أحدثها بمنزله مستندة في ذلك إلى المادة ٣٩ من القانون المدني التي تنص على أنه لا يجوز للجار أن يكون له على جاره مظل مقابل على خط مستقيم بمسافة أقل من متر واحد ، وقد حكم لها في أول درجة بطلباتها على أساس هذه المادة ثم حكم في الاستئناف برفض دعاوها بناء على أن المادة المذكورة غير منطبقة على واقعة الدعوى لما تبيته المحكمة من المعاينة أن الفتحات التي أحدثها المطعون ضده ليست مقابلة على خط مستقيم لمنزل الطاعنة ،

تركة المورث . وهو لم يطعن على الحكم فيما أثبتته في هذا الخصوص . فان هذا يسد عليه باب الطعن في تصرف المورث إذ على فرض كونه وصية كما يدعى فانه يكون قد أجازها .

المحكم

« حيث أن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه انه أغفل طلبهم إحالة الدعوى على التحقيق لاثبات ان المورث كان يقصد إضافة التملك إلى ما بعد الموت فجاء قاصرا .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أثبت ان الطاعنين طلبوا إحالة الدعوى على التحقيق لاثبات ان قصد المورث كان إضافة التملك إلى ما بعد موته ، ومع ذلك فانه لم يعر هذا الطلب التفاتا ولم يرد عليه ومن ثم كان قاصرا — هذا بالنسبة إلى من عدا الطاعن الأول أما بالنسبة إلى هذا الطاعن فان الحكم قد أثبت انه أقر بصحة العقدين بتوقيعه محضر حصر تركة المورث وهو لم يطعن على الحكم فيما أثبتته في هذا الخصوص وذلك يسد عليه باب الطعن في التصرفين موضوع الدعوى إذ على فرض كونهما وصية كما يدعى فانه يكون قد أجازها ومن ثم يكون طعنه بجميع أسبابه غير منتج .

(طعن الدكتور عثمان محمد أمين حسين وآخرين وحضر عنهم الأستاذ محمود سليمان غنام ضد السيدة زينب محمد منصور عن نفسها وبصفتها وحضر عنها الأستاذ أحمد نجيب براده بك رقم ١٣٧ سنة ١٥ ق)

« وحيث ان الطاعنة إذ أقامت دعواها التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم تؤسسها على وضع اليد بل على أن لها الحق بمقتضى المادة ٢٩ من القانون المدني في سد ما أحدثه المطعون ضده في ملكه من منافذ مطلة على ملكها . وقد حكم برفض الدعوى بناء على أن المادة ٢٩ المذكورة لا تخولها هذا الحق ولم يتعرض أحد من الخصوم أو المحكمة إلى التحدث عن وضع اليد ولا البحث في توافر الشروط التي يتطلبها القانون في دعاوى وضع اليد . واذن فالحكم المطعون فيه هو حكم صادر في أصل الحق لا في دعوى وضع يد .

« وحيث انه لما كان ذلك كذلك فان الطعن في هذا الحكم يكون غير جائز .

(طعن السيدة فريدة على حسن وحضر عنها الأستاذ على الحشغاني ضد المعلم حسين على وهبه الصباغ رقم ١١٨ سنة ١٥ ق)

١٣

٢ يناير سنة ١٩٤٧

طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . عدم إحاقته . أثره .

المبادئ القانونية

١ — إذا أثبت الحكم المطعون فيه أن الطاعنين طلبوا إحالة الدعوى على التحقيق ، لاثبات ان قصد المورث كان إضافة التملك إلى ما بعد موته ، ومع ذلك لم يعر هذا الطلب التفاتا ولم يرد عليه يكون قاصر الدسبيب .

٢ — إذا أثبت الحكم أن أحد الطاعنين أقر بصحة عقد بتوقيعه على محضر حصر

شاهين بطريق البدل إذ أظهر رغبته في أخذه بالشفعة في ١٦ من مارس سنة ١٩٤١ كما يتضح من الدعوى ١٥٤٢ سنة ١٩٤١ فارسكور ولم يطلب الصفقة بأكلها إلا في ١٧ من إبريل سنة ١٩٤١ بعد فوات الميعاد .

وحيث ان الثابت بمحضر التحقيق الذي جرى أمام محكمة الدرجة الأولى أن أبو ضيف عبد العاطي وأحمد الخضر جي لم يشهدا قط على علم الطاعن بالبيع المعقود بين المطعون ضده الأول وبين مورث المطعون ضدهم من الثاني إلى العاشر والمطعون ضدهما الحادي عشر والثاني عشر في ٢٢ من يناير سنة ١٩٤١ وإن شهادة عبد الفتاح محمد غيث وإن أفادت علم الطاعن في أواخر يناير سنة ١٩٤١ بحصول البيع وبأثنين من المشتريين فإنها لا تفيد عليه بالمشتري الثالث ولا بالثمن كما أن الثابت بصحيفة الدعوى ١٥٤٢ سنة ١٩٤١ فارسكور وبالحكم الصادر فيها أن الطاعن في ١٦ من مارس سنة ١٩٤١ أنذر أم أحمد أحمد شاهين والمطعون ضده الأخير بأنه علم أن أولاهما باعت الثاني ١١ س و ١٣ ط بزمام ميت الحولي عبد الله بحوض شوشان بثمان قدره ١٥٠ جنيتها مبدئياً رغبته في الشفعة ثم أقام عليهما في ١٢ من إبريل سنة ١٩٤١ الدعوى ١٥٤٢ سنة ١٩٤١ بمحكمة فارسكور طالباً أخذه هذا القدر بالشفعة وقد حكم برفض دعواه لما ثبت للمحكمة من أن البيع قد استبدل به عقد بدل بموجبه أعطى المطعون ضده الأخير أم أحمد في مقابل أرضها أرضاً مما اشتراه من المطعون ضده الأول وإذن فالأرض التي كان الطاعن قد طلبها بالشفعة في الدعوى ١٥٤٢ سنة ١٩٤١ فارسكور لم تكن أصلاً جزءاً

١٤

٢ يناير سنة ١٩٤٧

حكم . تناقضه مع ما ثبت بأوراقها . نقضه .

المبدأ القانوني

إذا أقيم الحكم المطعون فيه على ما يخالف الثابت بأوراقها وجب نقضه .

المحكمة

وحيث ان مما يعيب به الطاعن الحكم المطعون فيه انه خالف الثابت بالأوراق إذ قال ان ثلاثة من شهود الاثبات سماهم أجمعوا على علم الطاعن بالبيع وشروطه في خلال شهر يناير سنة ١٩٤١ على خلاف شهادتهم في محضر التحقيق وإذ حصل من الدعوى ١٥٤٢ سنة ١٩٤١ مدني فارسكور ان الطاعن بعد علمه بالبيع لم يتم إلا بجزء يسير من الصفقة طلبه بالشفعة وهو ١١ س و ١٣ ط بما أخذه المطعون ضده الأخير بطريق البدل من أم أحمد أحمد شاهين على خلاف الوارد بأوراق الدعوى المذكورة .

وحيث ان الحكم بعد أن قال ان المحكمة الابتدائية أقامت قضاءها على ما استخلصته من التحقيق من علم الطاعن بالبيع وبشروطه منذ تاريخ عقده في ٢٢ من يناير سنة ١٩٤١ أقرها على قولها بأن ثلاثة من شهود المطعون ضدهم هم أبو ضيف عبد العاطي وأحمد الخضر جي وعبد الفتاح محمد غيث أجمعوا على علم الطاعن بالبيع وبشروطه كافة في خلال شهر يناير سنة ١٩٤١ ثم أضاف ان الطاعن بعد علمه هذا لم يتم من الصفقة إلا بجزء يسير هو ١١ س و ١٣ ط بما أخذه المطعون ضده الأخير من أم أحمد أحمد

يتعين بعد هذا البيان — على محكمة الاستئناف أن تقول كلمتها في الدعوى فإذا لم تفعل يكون حكمها معيبا واجبا نقضه .

المحكمة

« حيث أن الطعن قائم على أربعة أسباب :
حاصل السبب الأول منها أن الحكم المطعون فيه كيف العقد المؤرخ في أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ بأنه عقد وكالة بالعمولة . ومع ذلك فقد اعتبره عقدا ملزما لطرف واحد هو الطاعن دون الشركة المدعى عليها في الطعن ورتب على هذا الاعتبار قوله بأن الطاعن كان عليه بموجب انعقد المذكور أن يصرف منتجات الشركة التي التزم بأن يصرف منها مالا يقل ثمنه عن عشرين ألف جنيه كل ثلاثة شهور أما الشركة فإن العقد لا يلزمها أن تضع تحت تصرف الطاعن إلا ما تنتجه مصانعها . وعلى ذلك فلامستولية عليها إذا قصر انتاج مصانعها عن انتاج الحد الأدنى التزم الطاعن بتصرفه ويقول الطاعن أن الحكم إذ ذهب هذا المذهب في نفي مسئولية الشركة قد أخطأ تطبيق القانون فاعتبر عقد الوكالة بالعمولة عقدا ملزما لطرف واحد في حين أنه ملزم لطرفيه معا وكونه كذلك مقتضاه أن يكون التزام الطاعن بتصرف كمية معينة من منتجات الشركة مقابلا لالتزام الشركة بأن تضع هذه الكمية ذاتها تحت تصرف الطاعن .

« وحيث أن عقد الوكالة بالعمولة وإن يكن عقدا تبادليا ملزما لطرفيه معا فإنه بحسب الأصل لا يلزم الموكل إلا بأن يدفع للوكيل العمولة أي الأجرة المتفق عليها مع ما يكون الوكيل قد صرفه في سبيل الوكالة وفوائده من

من الصفقة التي طلبها في الدعوى ٢٨٨ سنة ١٩٤١ المنصورة . ومن ثم يبين أن الحكم المطعون فيه قد أقيم على ما يخالف الثابت في أوراق الدعوى ولذا يتعين نقضه بلا حاجة إلى النظر في سائر أسباب الطعن .

(طعن الشيخ أبو الفتوح الوشاحي وحضر عنه الدكتور محمد زهير جرانه ضد الشيخ فرج محمد علي غيث وآخرين وحضر عن الثامن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك رقم ١٥٠ سنة ١٥ ق)

١٥

٢ يناير سنة ١٩٤٧

- ١ — وكالة بالعمولة . عمولة . متى يسأل الموكل عنها
- ٢ — دعوى . الطعن بتجهيلها ابتدائيا . بيانها استئنافيا . سكوت محكمة الاستئناف . يجب الحكم .

المبادئ القانونية

- ١ — أن عقد الوكالة بالعمولة وإن يكن عقدا تبادليا ملزما لطرفيه معا فإنه بحسب الأصل لا يلزم الموكل إلا بأن يدفع للوكيل العمولة أي الأجرة المتفق عليها مع ما يكون الوكيل قد صرفه في سبيل الوكالة وفوائده من وقت صرفه . وعلى ذلك فلا وجه لمساءلة الموكل — في غير حالة الشرط الصريح — إذا هو لم يضع تحت تصرف الوكيل البضائع التي تعاقد معه على تصريفها لحسابه .

- ٢ — إذا بين الطاعن أمام محكمة الاستئناف دعواه التي لم ترفضها محكمة أول درجة إلا بناء على أنها كانت دعوى مجهولة فإنه

وقت صرفه . وعلى ذلك فلا وجه لمساواة الموكل - في غير حالة الشرط الصريح - إذا هو لم يضع تحت تصرف الوكيل البضائع التي تعاقد معه على تصريفها لحسابه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ قرر أن العقد المؤرخ في أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ إنما يلزم الطاعن وحده أن يصرف من منتجات الشركة ما عين حده الأدنى في العقد ولا الزام فيه على الشركة أن تضع تحت تصرفه إلا ما تنتجه مصانعها بلغ أو لم يبلغ الحد الأدنى ، قد اعتمد على عبارات العقد التي أوردها وهي صريحة في أداء المعنى الذي استخلصه منها ومتى كان الأمر كذلك فلا خطأ من الحكم في تطبيق القانون .

وحيث ان حاصل السبب الثاني من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه قد مسح الخطاب المؤرخ في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٣٨ وحرفه عن معناه إذ قال إنه يفيد قبول الطاعن انتهاء العقد الرقيم أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ عند نهاية مدته في حين أن صيغة هذا الخطاب لا تفيد هذا المعنى إذ هي صريحة في أن الطاعن إنما قبل انتهاء العقد بشرط أن يحل محله عقد آخر جديد .

وحيث ان الخطاب المذكور قد جرى نصه بما يأتي :

« حضرة صاحب العزة مدير الشركة المصرية لدباغة وصناعة الجلود .

بعد التحية . بالاشارة إلى المحادثات الشفوية التي تمت بيني وبين حضرة الأستاذ محمد بك رشدي بخصوص تعديل بعض نصوص العقد الذي ينتهي العمل به في ١٩٣٩/١٢/٣١ أتشرف بأفادتكم أنه بناء على الاتفاق الذي تم

مبدئياً بخصوص الصيغة النهائية للعقد الجديد وتنفيذا للبند الثاني من العقد المحررين والشركة أحرر لكم هذا بطريق السيكرتاه وأفيدكم بأن العقد الذي ينتهي أجله في ١٩٣٩/١٢/٣١ سيصبح لاغياً بعد التاريخ المذكور مع الاحتفاظ بحق تجديد العقد على الأساس الجديد .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد في أسبابه نص هذا الخطاب علق عليه قائلاً « ان هذا الخطاب يتضمن أمرين مستقلاً ، أحدهما عن الآخر أولهما خاص باقرار الطاعن ، فسخ العقد الأول عند نهاية أجله أي في ٣٠ من ، ديسمبر سنة ١٩٣٩ وثانيهما خاص باحتفاظه بحق تجديد هذا العقد على الأساس الجديد الذي ، وقعت المناقشة في شأنه بينه وبين مدير قسم ، وقضايا الشركة ومن ثم يكون ما ذهبت اليه محكمة ، أول درجة في محله . » وهذا الذي جاء في الحكم تفسيراً للخطاب يدخل فيما تفيد عباراته دون مسح أو تحريف ومن ثم كلاً هـ هذا الوجه مرفوضاً أيضاً .

وحيث ان حاصل السبب الثالث من أسباب الطعن أن الطاعن كان قد ادعى أن عقداً جديداً أبرم بينه وبين الشركة ليحل محل عقد أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ . واستدل على دعواه هذه بصورة مشروع عقد اشترك في تحريرها مدير قسم قضايا الشركة قائلاً أن هذه الصورة كانت معدة لوقعها مدير الشركة غير أنه لم يوقعها لأن آخراً حل محله في الإدارة وإذا كان المدير الجديد قد امتنع عن توقيعها فذلك لا يمنع قيام العقد الذي أثبت في هذه الصورة على اعتبار أن المدير السابق كان قد أقره وقبله بالنيابة عن الشركة . ولما كانت الدعوى تجارية يجوز إثباتها بالبينة مهما تكن قيمتها فقد طلب

الطاعن إحالتها على التحقيق ليثبت أن العقد الذي قدم مشروعه قد أقره مدير الشركة السابق فأصبح الاقرار بهذا نافذا على الشركة وملزما لها. ويقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الطلب ولم يرد عليه فجاء بذلك قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قال في هذا الصدد ما يأتي . « أن خطاب ٣٠ من أكتوبر ، سنة ١٩٣٨ فيه ما يفيد بجلاء أن المستأنف ، نفسه مسلم بأن ما تمت المناقشة بشأنه لا يعدو ، كونه مشروعا لعقد جديد لم يتم وما كان له أن ، يقول غير ذلك مادام المشروع لم يقره بعد من ، ويملك التعاقد عن الشركة ، . وهذا القول من المحكمة يتضمن الرد الكافي على طلب التحقيق .

وحيث أن حاصل السبب الرابع من أسباب الطعن أن الطاعن كان قد طلب الحكم له بمبلغ ١٥٩ م و ٥٩٤ ج قيمة العمولة التي استحقها عما باعه فعلا من منتجات الشركة في المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ إلى ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٩ ورفضت محكمة أول درجة هذا الطلب بانية قضاءها على أن الطاعن لم يقدم أى بيان عن قيمة ما باعه من بضاعة وما تسله من عمولة وما لم يتسله ويقول الطاعن أنه لما ان استأنف لم يفته أن يقدم هذه البيانات لمحكمة الاستئناف ومع ذلك فإنها أبدت حكم محكمة الدرجة الأولى لأسبابه دون أن تضيف إليها جديدا في شأن هذا الطلب . فقاتها بذلك الرد على ما قدم إليها من بيانات وهذا من شأنه أن يجعل حكمها قاصرا .

وحيث أن ما قدمه الطاعن من مستندات تأييدا للطعن يدل على أنه قدم لمحكمة الاستئناف بيانا عن قيمة ما صرف من منتجات الشركة في

المدة من سبتمبر سنة ١٩٣٨ إلى يونيه سنة ١٩٣٩ وكان هذا البيان مصحوبا بدفتر الحساب الذي استخرج منه البيان المذكور . وبذلك يكون الطاعن قد بين أمام محكمة الاستئناف دعواه التي لم ترفضها محكمة الدرجة الأولى إلا بناء على أنها كانت دعوى مجهلة فكان حقا بعد هذا البيان أن تقول محكمة الاستئناف كلمتها في الدعوى أما إذ هي لم تفعل فإن حكمها فيها يكون معيبا واجبا نقضه .

(طعن صمويل جيتينو وحضر عنه الأستاذ أحمد فهمي رفعت ضد شركة مصر لدباغة وصناعة الجلود وحضر عنها الأستاذ سايابيشي باشا رقم ٩ سنة ١٦ ق)

١٦

٩ يناير سنة ١٩٤٧

اشكالات التنفيذ . اختصاص القضاء بنظرها . قبل التنفيذ وبعد

المبادئ القانونية

١ - ان رفع الخصومة أمام القضاء يكون بحسب الأصل المقرر في المادة ٣٣ من قانون المرافعات بمقتضى تكليف بالحضور يعلن به المدعى عليه بناء على طلب المدعى . غير أن الشارع - استثناء من هذا الأصل وتقديراً لضرورة سرعة الفصل في المنازعات التي تعترض تنفيذ الأحكام والسندات قد جوز في حالة الاستشكال قبل التنفيذ تكليف الخصوم بالحضور أمام قاضي المواد الجزئية بمقتضى علم خبر وفي حالة الاستشكال قبل التنفيذ ألزم المحضر نفسه بتكليف المستشكل

بالحضور ولو في ميعاد ساعة واحدة . ويكون المحضر حينئذ نائباً عن طالب التنفيذ في المرافعة أمام المحكمة (٢٩ مرافعات) .

٢ - ان المحكمة التي قصدتها الشارع في المادة ٢٩ مرافعات هي محكمة المواد الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ والتي لا تنظر من الاستشكالات بموجب نص المادة ٢٨٦ مرافعات إلا ما كان مطلوباً فيه اجراء وقى مما يكون قد قضت محكمة المواد الجزئية فيه قضاء مؤقتاً غير مؤثر في حقوق الخصوم .

٣ - المحكمة التي أصدرت الحكم والتي لا تختص بنظر اشكال التنفيذ وفقاً لنص المادة ٢٨٦ إلا إذا كان متعلقاً بأصل الدعوى والتي يكون حكمها فاصلاً في حقوق الخصوم لا في مجرد اجراء من الاجراءات الوقفية ، والتي لا يتفق التداعي أمامها بطبيعته وبآثاره مع جواز الاكتفاء فيه بالاجراءات السريعة المبينة في المادة ٢٩ مرافعات - لا يملك المحضر أن يرفع إليها بنفسه اشكالا يعترضه وقت التنفيذ لأن الخصومة التي تثار خصومة عادية يجرى عليها الأصل المقرر لاقامة الخصومات ومن ثم فلا يرفعها إلى القضاء إلا ذوو الشأن أنفسهم .

المحكمة

د حيث ان النيابة العمومية طلبت اعتبار الاشكال غير قائم أمام هذه المحكمة استناداً إلى أنه إنما رفع إليها بناء على ما رآه المحضر المنوط بالتنفيذ من أن السبب الثاني من السببين اللذين

قام عليهما الاشكال متعلق بموضوع الدعوى فصار بذلك من اختصاص هذه المحكمة على اعتبار أنها هي التي أصدرت الحكم المستشكل في تنفيذه . وتقول النيابة ان المحضر لا يملك أن يرفع بنفسه ما يعترضه من اشكالات التنفيذ إلا إلى قاضي المواد الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ . أما رفع الاشكال إلى المحكمة التي أصدرت الحكم فلا يملكه إلا الخصوم أنفسهم . د وحيث ان الحكم المستشكل في تنفيذه هو حكم صدر من هذه المحكمة في الطعن رقم ٥٨ سنة ١٥ القضائية قضى بقبول الطعن شكلاً وبنقض الحكم المطعون فيه مع الزام المطعون ضدهما (المستشكلين) بالمصاريف وألف قرش مقابل أتعاب محاماه . ووجه الاشكال الذي قبله المحضر والذي على أساسه أوقف التنفيذ وأحال الاشكال على هذه المحكمة ان حكمها صدر باطلا بسبب وفاة علي حسن أبو غنيم أحد الخصوم حال قيام الطعن وكان المذكور ممثلاً في الخصومة للقصر من أولاد ابنه عبد الحميد على حسن أبو غنيم وهم محمد الشهير بصلاح وحسن وبدرية وبوفاة أصبح هؤلاء القصر ولا يمثل لهم في الخصومة . د وحيث ان رفع الخصومة أمام القضاء يكون بحسب الأصل المقرر في المادة ٣٣ من قانون المرافعات بمقتضى تكليف بالحضور يعلن به المدعى عليه بناء على طلب المدعى غير أن الشارع - استثناء من هذا الأصل وتقديراً لضرورة سرعة الفصل في المنازعات التي تعترض تنفيذ الأحكام والسندات - قد جوز في حالة الاستشكال قبل التنفيذ تكليف الخصم بالحضور أمام قاضي المواد الجزئية بمقتضى علم خبر (مادة ٣٦ مرافعات) وفي حالة الاستشكال وقت التنفيذ ألزم المحضر نفسه بتكليف المستشكل بالحضور

الخصومات ومن ثم فلا يرفعها إلى القضاء إلا ذور الشأن أنفسهم .

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الاشكال موضع النظر قد رفع إلى هذه المحكمة من لا يملك رفعه فهو غير مقبول شكلا

(طعن الشيخ على على منصور وآخر وحضر عنها الأستاذ أحمد مرسى بدر بك ضد على عبد الحميد أبو غنيم وآخرين رقم ٥٨ سنة ١٥ ق)

١٧

٩ يناير سنة ١٩٤٧

حكم . مناط الطعن به

المبدأ القانوني

إذا أقيم الطعن على أن الحكم المطعون فيه قاصر في التسبيب إذ لم يرد على ما أورده بصحيفة الاستئناف من مطاعن على تقرير الخبر وعلى تمسكه بوضع اليد فانه يتعين على الطاعن أن يقدم صورة رسمية من صحيفة الاستئناف . وإلا كان طعنه لا سند له المحكم .

« حيث ان الطعن بني على ثلاثة أسباب محصل الأول أن الحكم المطعون فيه فصل في الدعوى على خلاف حكم انتهائي سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى فيه هو الحكم الصادر في الدعوى ٤٩٢ سنة ١٩٣٦ سواهج ومحصل الثاني والثالث أن الحكم جاء قاصر الأسباب لانه لم يرد على ما أورده الطاعن بصحيفة الاستئناف من مطاعن على تقرير الخبر وعلى تمسكه بوضع يده الثابت على أرض النزاع بمستندات .

« وحيث ان الحكم في الدعوى ٤٩٢ سنة ١٩٣٦

ولو في ميعاد ساعة واحدة ويكون المحضر حيتذ نائباً عن طالب التنفيذ في المرافعة أمام المحكمة (مادة ٣٩ مرافعات) .

« وحيث انه وإن كان نص المادة المذكورة لم يبين نوع المحكمة التي يرفع اليها المحضر الاشكال الذي يعترضه وقت التنفيذ فانها تحيل على المادة ٣٦ التي تحيل بدورها على المادة ٢٨ مرافعات وهي إنما تتحدث عن محكمة المواد الجزئية . ثم ان النظر إلى المحكمة التي دعت إلى وضع المادة ٣٩ وإلى الاجراءات التي أجيزت فيه مثل تكليف الخصم بالحضور في ميعاد ساعة ومثل قيام المحضر نائباً عن طالب التنفيذ أمام المحكمة — كل هذا يستوجب القول بأن المحكمة التي قصدها الشارع في هذه المادة هي محكمة المواد الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ والتي لا تنظر من الاشكالات بموجب نص المادة ٣٨٦ من قانون المرافعات إلا ما كان مطلوباً فيه اجراء رقي Mesures Provisoires بما يكون قضاء محكمة المواد الجزئية فيه قضاء مؤقتاً غير مؤثر في حقوق الخصوم فجاء الاكتفاء أمامها بالاجراءات السريعة الاستثنائية المرخص بها في المادة ٣٩ . أما المحكمة التي أصدرت الحكم ، والتي لا تختص بنظر اشكال التنفيذ وفقاً لنص المادة ٣٨٦ إلا إذا كان متعلقاً بأصل الدعوى ، والتي يكون حكمها فاصلاً في حقوق الخصوم لا في مجرد اجراء من الاجراءات الوقفية فان التداعي أمامها بطبيعته وبآثاره لا يتفق مع جواز الاكتفاء فيه بالاجراءات السريعة المبينة في المادة ٣٩ . ومن ثم فان المحضر لا يملك أن يرفع اليها نفسه اشكالا يعترضه وقت التنفيذ لأن الخصومة التي تطرح على هذه المحكمة هي خصومة عادية يجري عليها الأصل المقرر لاقامة

وهو لا يرتب حقاً للمستحق قبل الشركة متى كان المشتري قد أدخل بالتزامه بدفع أقساط التأمين ثم هو لا يرتب حقاً للمستحق قبل المشتري أو ورثته من بعده بسبب امتناعه عن دفع الأقساط إلا إذا كان الاشتراط في مقابل حق للمستحق على المشتري ولهذا لا يعتبر الاشتراط حوالة من المشتري للمستحق تفيد بذاتها المديونية .

٢ — إذا لم تعر المحكمة مستندات الدعوى التفاناً ولم تتحدث عنها في حكمها يكون حكمها قاصراً معيباً .

المحكمة

« حيث ان الطاعة تفني طعنها على سبيلين يتحصلان في ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ لم يعتبر التنازل عن بوليصة التأمين حوالة للطاعة بالمبلغ المبين بها ثم انه أغفل ما قدمته الطاعة من مستندات غير هذا التنازل سنداً لدعواها فجاء حكمها قاصراً أيضاً .

« وحيث ان المطعون ضدها الأولى دفعت الطعن بأن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٣ قد نفي مديونية زكي بحري للطاعة وهي لم تطعن في هذا الحكم بطريق النقض فامتنع عليها أن تتخذ هذه المديونية سبباً لطعنها الحالي .

« وحيث ان هذا الدفع مردود بأن الحكم الاستئنافي المذكور قد اقتصر على القضاء بعدم جواز اعتبار التنازل في ذاته مبدءاً ثبوت بالكتابة فلا حجة له في نفي أصل المديونية .

سوهاج إنما أقيم على حصول خطأ في محضر التسليم لأن الأرض المحكوم بملكيتهما في الدعوى ١١ سنة ١٩٣٠ أسيوط بحسب الحدود الواردة في محيفتها تقع في القطعة ٨ من حوض أبي كريشة بينما تقع الأرض المنفذ عايتها بحسب حدودها في محضر التسليم في القطعة ٩ وأضاف الحكم أنه لا محل للبحث في ملكية المطعون ضدهم ومن معهم للقطعة المحكوم بها أو المسئلة لخروج ذلك عن نطاق الدعوى وهم وشأنهم في رفع دعوى أخرى بالملكية ومن ثم يبين أن الحكم المطعون فيه إذ فصل في هذه الملكية لم يخالف الحكم في الدعوى ٩٢ سنة ١٩٣٦ سوهاج وأن السبب الأول من الطعن على غير أساس .

« وحيث ان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من صحيفة الاستئناف وبذا يكون السببان الثاني والثالث لا سند لهما .

(طعن الشيخ محمد علي مراد وحضر عنه الأستاذ أبادير حكيم بك ضد حسين محمد محمود الضباطى أفندى وآخرين وحضر عنهم الأستاذ زكي سليمان رقم ١٤ سنة ١٩٦٠ ق)

١٨

٩ يناير سنة ١٩٤٧

- ١ — الاشتراط لمصلحة الغير .
- ٢ — مستندات الدعوى . سكوت الحكم عنها . قصور

المبادئ القانونية

١ — إذا جعل شخص من شخص آخر مستحقاً لقيمة التأمين الذي تعاقد عليه مع شركة تأمين — فهذا التعاقد اشتراط لمصلحة الغير . اشتراطه المؤمن على الشركة لمصلحة المستحق .

١٩

١٦ يناير سنة ١٩٤٧

تغيير سبب الدعوى

المبدأ القانوني

لا يجوز تغيير سبب الدعوى في الاستئناف . فاذا أسفر الحكم على عجز الطاعن عن اثبات اتفاق ، ورتب على ذلك رفع الدعوى بعد أن استظهر من أوراقها ودفاع طرفي الخصومة منها أنها مؤسسة على هذا الاتفاق ، فانه لا يحول دون رفضها محاولة الطاعن أن يغير سببها بوصفه اياها بأنها دعوى تعويض عن اخلال المطعون ضده بعقد بينه وبين الطاعن لأن تغيير السبب لأول مرة في الاستئناف غير جائز .

الحكم

وحيث ان الطعن بنى على سببين الأول بطلان الحكم المطعون فيه لأنه جاء قاصرا عن الرد على أسباب الحكم الابتدائي في مجموعها وعلى الأخص فيما يتعلق منها بما أثبتته على المطعون ضده من تقصير في أداء التزاماته بمقتضى العقد ولأنه تناقض إذ حاج الطاعن بأن مذكرة نقطة بوليس الزمالك في ٢١ من ابريل سنة ١٩٤٢ وكتاب محامي الطاعن إلى المطعون ضده في ٢٦ منه لم يتضمننا أية اشارة إلى الاتفاق على توريد البسلة بعد تخفيفها في حين أنه أثبت في نفس الوقت ان هذا الاتفاق تم بعد تاريخهما ولأنه نسب إلى الطاعن التقصير في أداء التزاماته بغير دليل مستندا إلى العقد وهو لا يستند . والسبب

وحيث ان كون زكى بحرى قد جعل الطاعة هي المستحقة لقيمة التأمين الذي تعاقد عليه مع الشركة هو اشتراط لمصلحة الغير اشترطه زكى بحرى على الشركة لمصلحة الطاعة وهو لا يرتب حقاً للطاعة قبل الشركة متى كان المشترط قد أخل بالتزامه بدفع أقساط التأمين ثم هو لا يرتب حقاً للطاعة قبل المشترط أو ورثته من بعده بسبب امتناعه عن دفع الأقساط إلا إذا كان ما اشترط لمصلحتها كان في مقابل حق لها عليه ولذلك يكون الحكم قد أصاب إذ قال ان ذلك الاشتراط لا يعتبر قانونا حواله من زكى بحرى للطاعة تفيد بذاتها انه مدين لها بمقابل قيمتها .

وحيث ان الطاعة قد ادعت ان الاشتراط قد صدر من زكى بحرى لمصلحتها في مقابل مبلغ ٥٠٠ جنيه من دين كان لها عليه قدره ٨٠٠ جنيه واستدلت على ذلك بثلاثة إيصالات قالت انها محررة بخط زكى بحرى تفيد انها تسلمت منه فوائد مبلغ ٨٠٠ جنيه عن شهر نوفمبر سنة ١٩١٨ وفوائد هذا المبلغ عن شهر ديسمبر سنة ١٩١٨ وفوائد مبلغ ٨٧٦ جنيها عن شهر فبراير سنة ١٩٢١ وفوائد هذا المبلغ عن شهر مارس سنة ١٩٢١ ومع ذلك فان المحكمة لم تعر هذه الايصالات التفاتا ولم تتحدث عنها في حكمها بما يجعله قاصرا متعينا نقضه .

(طعن السيدة ايزابيل زنايرى وحضر عنها الأستاذ ادوار قصيرى بك ضد السيدة أوجيني بحرى وأخرى وحضر عن الأولى الأستاذ أحمد فهمى رفعت « رقم ٢٩ سنة ١٦ ق ٢٠ » .

الآخر مخالفة الحكم للقانون في أنه اعتبر مجرد قول المطعون ضده ودفاره التجارية حجة على الطاعن مع أنه ليس بتاجر . وجزأ على الطاعن إقراره بأن اتفاقاً جديداً على تخفيف البسلة اقترن بالمقد السابق على توريدها خضراء فلم يأخذ بشرط الإقرار الأول وأخذ بالثاني في حين أن الإقرار بشرطه غير قابل للتجزئة . وخطأ في تكييف الدعوى إذ قال أنها ليست دعوى تعويض مؤسسة على عقد ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ كما طرح إقرار المطعون ضده بانشغال ذمته بضمن ما ورده الطاعن له من بسلة خضراء تنفيذاً لهذا العقد هذا فضلاً عما شاب الحكم من قصور لترتيبه رفض الدعوى على عدم ثبوت الاتفاق على توريد البسلة جافة دون ما نظر إلى عقد ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وإلى ما تسلبه المطعون ضده من بسلة خضراء قبل الاتفاق على تخفيفها .

وحيث أن الحكم الابتدائي أقيم على ثبوت الاتفاق على توريد البسلة بعد تخفيفها بسعر الكيلو ثمانية قروش استناداً إلى كتاب صادر في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٤٢ من أحد مستخدمي المطعون ضده المسمى على الوليل بصفته مندوبه ومراقب مصنعة وعلى تخلف المطعون ضده عن تسليم البسلة المجففة على الرغم من دعوته إلى تسليمها بالإنذار المعلن به في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ . وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بقوله إن الطاعن لم يقدم دليلاً على حصول الاتفاق على توريد البسلة جافة سوى الكتاب المحرر له من على الوليل في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٤٢ يبلغه فيه طلب المطعون ضده أن يسلمه في اليوم التالي عشرة أطنان من البسلة الجافة وأن يقبض في نفس الوقت ثمانية قروش الكيلو ثمانية قروش

ومن نص الكتاب يتضح أن محروبه لم يتفق مع الطاعن على توريد البسلة جافة بل تولى إبلاغه رسالة من المطعون ضده وقد أنكر هذا الأخير تكليف الكاتب بإبلاغ الطاعن أية رسالة بوقيم إقراراً كتابياً من على الوليل بأنه لم يجرى الكتاب المذكور إلا تحت تأثير أخى الطاعن الذي هو عمدة البلدة التي يقيم فيها ثم قال الحكم أنه حتى لو اعتبر الكتاب شهادة من على الوليل بحصول الاتفاق المزعوم فإنه قد عدل عن شهادته واذن فلا يمكن الأخذ بها كدليل على هذا الاتفاق بصرف النظر عن إنكار المطعون ضده صفة كون الكاتب مراقب مصنعه وتوكيده أنه ليس إلا عاملاً بسيطاً من عماله كما رد الحكم على استدلال المحكمة الابتدائية بمذكرة بوليس الزمالك في ٢١ من إبريل سنة ١٩٤٢ وبكتاب محامي الطاعن إلى المطعون ضده في ٢٦ من إبريل سنة ١٩٤٢ بقوله إنهما غير متجهين في إثبات الاتفاق على تخفيف البسلة لأنه لم يرد فيهما أية إشارة إليه وعلى استدلالها بالإنذار ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ بقوله إن أمساك المطعون ضده عن الرد عليه لا ينهض دليلاً على صحة دعوى الطاعن بحصول هذا الاتفاق وفي ذلك ما يكفي للرد على الحكم الابتدائي . وليس في تحديث الحكم المطعون فيه عن كتاب المحامي ومذكرة البوليس ما يناقض ما أثبتته من ادعاء الطاعن بحصول الاتفاق على توريد البسلة جافة في تاريخ لاحق لها . ثم أنه لم يتعرض أصلاً للبحث في هل كان الطاعن مقصراً في تنفيذ التزاماته أو غير مقصر إذ لم يكن المقام يقتضي بحثاً من هذا القبيل .

وحيث أن الحكم المطعون فيه لم يؤسّس على أقوال المطعون ضده ولا على دفاره ولا

د حيث انه مما تقدم يبين أن سبب الطعن
بوجودهما كافة على غير أساس .

(طعن الدكتور أحمد السيد هارون وحضر عنه
الأستاذ محمد أبو العينين إبراهيم ضد الحواجه خليل
سرسق بك بصفته وحضر عنه الأستاذ أحمد فهمي رفعت
رقم ١٤٥ سنة ١٥ ق)

٢٠

١٦ يناير سنة ١٩٤٧

إثبات . إيصالات . اعتبارها ليست دليلا كافيا .
وأنها مبدأ ثبوت بالكتابة . صحيح
المبادئ القانونية

١ - يكون الحكم المطعون فيه على صواب
إذا اعتبر الإيصالات ليست دليلا كاملا على
تعاقد وانها لا تعدو أن تكون مبدأ ثبوت
بالكتابة . وإذا قضى برفض دعوى الطاعن بناء
على أنه لم يطلب إحالة الدعوى على التحقيق
استكمالاً للإثبات ، ولا وجه لما ينعاه الطاعن
على الحكم من حيث انه نفي دعواه بقرائن .
٢ - متى كان الحكم قد اعتبر الطاعن عاجزا
عن إثبات دعواه فان هذا وحده كاف لصحته
بغض النظر عن القرائن التي ساقها ولو كانت
هذه القرائن غير مؤدية إلى نفي الدعوى .

الحكم

د حيث ان الطعن بني على مخالفة الحكم للقانون
وعلى قصور أسبابه . ذلك أنه رفض دعوى
الطاعن بمقولة انها مقامة على تعاقد لم يقدم دليله
في حين أن الدليل الكتابي متوفر في إيصالات
التوريد . وأنه أ طرح هذا الدليل القانوني
معتمدا على قرائن لا يجوز الاستدلال بها على
الطاعن . هذا فضلا عن ان قرائنه لا تؤدي إلى
النتيجة التي وصل اليها .

على أي اقرار من الطاعن بل على عجزه عن
إثبات الاتفاق على تخفيف البسلة . وقد رتب
الحكم على هذا العجز رفض الدعوى بعد ان
استظهر من أوراقها ودفاع طرفيها انها مؤسسة
على هذا الاتفاق لا على عقد ١٥ من نوفمبر سنة
١٩٤١ قائلا انه لا يحول دون رفضها محاولة
الطاعن أن يغير سببها بوصفه إياها بأنها دعوى
تعويض عن اخلال المطعون ضده بالمقد
السابق ذكره لأن تغيير السبب لأول مرة في
الاستئناف غير جائز ولا اقرار المطعون ضده
بانشغال ذمته يباقي ثمن البسلة الخضراء التي
تسلبها تنفيذا لهذا الاتفاق لأن الطاعن لم يطلب
الحكم عليه بهذا الثمن مدعيا أن الذي ورد لها
للمطعون ضده هو أخوه محمد أفندي هارون
من زراعته الخاصة ولما كانت صحيحة دعوى
الطاعن ومذكراته أمام محكمتي الدرجة الأولى
والثانية تفيد أنه لم يكن يطلب الحكم إلا بثمن
البسلة الجافة التي عرضها على المطعون ضده
بأبذاره المعلن في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٢
وأن هذا الطلب مبني على الاتفاق الخاص الذي
زعم أنه تم بعد عقد ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤١
وبعد تسلم المطعون ضده ما ورد له من بسلة
خضراء فان الحكم لم يخطئ . إذ اعتبر أن أساس
الدعوى هو الاتفاق على توريد البسلة الجافة
وما كان له أن يقضي للطاعن بثمن البسلة
الخضراء التي أقر المطعون ضده بتسليمها تنفيذا
لعقد ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤١ لأن الطاعن لم
يطلبه ولو على سبيل الاحتياط أمام محكمة أول
درجة ولا أمام محكمة الاستئناف . ثم انه كان
بحسب الحكم أن يحد الطاعن عاجزا عن إثبات
الاتفاق المذكور ليحكم برفض دعواه .

كونها مبدأ ثبوت بالكتابة وإذ قضي برفض دعوى الطاعن بناء على أنه لم يطلب إحالة الدعوى على التحقيق استكمالاً للأنبات . ولا وجه لما ينهض الطاعن على الحكم من حيث أنه نفي دعواه بقرائن ومن حيث أن هذه القرائن غير مؤدية إلى هذا النفي لأنه متى كان الحكم قد اعتبر الطاعن عاجزاً عن إثبات دعواه فإن هذا وحده كاف لصحته برفض النظر عن القرائن التي ساقها . ومن ثم يكون الطعن على غير أساس .

(طعن محمد هارون أفندي وخسر عنه الأستاذ محمد أبو العيتين إبراهيم ضد خليل سرسق بك بصفته وخسر عنه الأستاذ أحمد فهمي رفعت رقم ١٤٦ سنة ١٥ ق)

٢١

١٦ يناير سنة ١٩٤٧

صهان الهلاك في النقل بواسطة السكة الحديد . تقديره

المبدأ القانوني

إذا كان المستفاد من مجموع النصوص الواردة في عقد نقل البضائع . أن مصلحة السكك الحديدية مع تقديرها لمسئوليتها عن قيمة التالف مما تنقله رأت أن تعرف القيمة الفعلية تكون مثارا لخلاف بينها وبين عملاتها فجعلت أجرة النقل مقياساً تقاس به القيمة التي تضمنها تقاديبا لهذا الخلاف . ولما كانت البضائع التي لها سعر رسمي لا تختمل خلافاً في تقويمها فقد قبلت المصلحة أن يكون ضمانها على أساس هذا السعر — ولما كان السكر في الوقت الذي وقع فيه الحادث موضوع هذه الدعوى ذا سعر رسمي كان حكمه حكم الأقطان والفلال

وحيث أن الحكم بعد أن سجل على الطاعن قوله عند مناقشته بحصول تعاقد شفوي بينه وبين المطعون ضده على أن يزرع الطاعن بسلة في أربعة أفدنة من أرضه ويوردها له بشروط معينة حوالى الوقت الذي انعقد فيه عقد مماثل بين أخيه الدكتور أحمد السيد والمطعون ضده وأن التعاقد الذي ادعاه الطاعن هو السبب الذي أقام عليه دعواه وأنه لم يقدم دليلاً على هذا التعاقد سوى إيصالات التوريد وإن المطعون ضده أنكر كل علاقة له به قائلاً إن هذه الإيصالات إنما صدرت منه عن البسلة التي وردها له الدكتور أحمد السيد هارون تنفيذاً للعقد المبرم بينهما في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤١ وأن صدورهما باسم الطاعن إنما سببه أنه ضامن أخاه متضامناً معه في التوريد وأنه مباشر لزراعته ومقيم بالناحية التي تقع فيها هذه الزراعة — بعد أن سجل الحكم هذا كله وأثبت لحوى العقد المذكور وتوقيع الطاعن عليه بوصف كونه ضامناً متضامناً قال إن إيصالات التوريد وإن كانت صادرة باسم الطاعن فإنها لا تشير إلى تعلقها بزراعته الخاصة ولا إلى التعاقد الذي ادعاه مستخلصاً من ذلك أنها لا تصلح دليلاً كتابياً كاملاً على هذا التعاقد وأنها إذا اعتبرت مبدأً ثبوت بالكتابة فإن الطاعن لم يطلب تكملته بالبيئة ثم أورد الحكم قرائن عدة اعتبرها نافية لدعواه وخلص من ذلك إلى رفضها .

وحيث أنه مع خلو إيصالات التوريد مما يفيد أن البسلة الموردة هي من زراعة الطاعن أو أن التوريد إنما كان نفاذاً للتعاقد الذي ادعى حصوله مع المطعون ضده فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب إذ اعتبر أن الوصولات ليست دليلاً كتابياً كاملاً على هذا التعاقد وإلها لا تعدو

المخصوص عليها في عقد نقل البضائع والمتعين
على المحكمة أن تجرى عليه حكما

المحكم

وحيث أنه بما ينهض الطاعن على الحكم
المطعون فيه أنه مع تقديره مسؤولية وزارة
المواصلات عن احتراق السكر الذي عهد في نقله
إلى مصلحة السكك الحديدية فإنه لم يلزمها إلا
ببعض قيمته اعتمادا على أن تذكروا النقل (بوليصة
الشحن) التي هي أساس التعاقد بين الطاعن وبين
مصلحة السكك الحديدية لا تجعل هذه المصلحة
ضامنة للقيمة الحقيقية للبضاعة المنقولة بل لقيمه
تراعى في تقديرها الدرجة التي على أساسها حددت
أجرة النقل. ويقول الطاعن إن الحكم المطعون
فيه إذ ذهب هذا المذهب قد خالف نصوص تذكروا
النقل ذاتها لأن هذه النصوص أخرجت من حكم
تلك القاعدة التي طبقها الحكم ما كان من البضائع
ذا سعر رسمي في بورصة مينا البصل بالاسكندرية
مثل الأقطان والفلال. ولما كان سعر السكر
محددًا بأوامر تصدرها وزارة التجارة والصناعة
فإنه يكون مستثنى هو أيضا من أحكام هذه
القاعدة ومن ثم كان تطبيقها عليه - على خلاف
ما يقضى به عقد النقل - مخالفا حكم القانون.
وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قصر ضمان
وزارة المواصلات على ما هو دون القيمة الحقيقية
للسكر الذي تلف استند إلى المادة الخامسة من
تذكروا النقل وهي تنص على أن مصلحة سكة
الحديد، لا تسأل إلا عن قيمة البضاعة الحقيقية
بشرط أن التعويض الذي يدفع لا يتجاوز في
أى حال من الأحوال الحدود القصوى المبينة
بعد وهي المقررة على أساس وزن البضائع،
والدرجة التي قدرت عليها الأجرة فعلا.
وحيث إن المادة السادسة تنص على أنه

يستثنى من القاعدة أعلاه البضائع التي لها أسعار
رسمية في بورصة مينا البصل بالاسكندرية مثل
الأقطان وبذرة الأقطان والفلال... الخ
فالتعويض المستحق عن هذه البضائع لا يتجاوز
متوسط سعر الصنف المائل لمربطة ذات البضاعة
ويؤخذ هذا المتوسط عن مدة الأسبوع الذي
يحصل فيه النقل وإذا تعذر إثبات مربطة هذا
الصنف يؤخذ متوسط أسعار جميع مراتب ذات
الصنف حسبما كانت هذه الأسعار في البورصة
ونصت المادة السابعة على أنه في جميع الأحوال
لا يدفع أكثر من قيمة البضاعة الحقيقية.

وحيث أنه مع عدم التعرض للبحث في
صحة أو بطلان شرط تحديد المسؤولية إذ
لا يقتضيه الفصل في الدعوى فإن المستفاد من
مجموع النصوص التي سلف إيرادها أن مصلحة
السكك الحديدية مع تقديرها مسئوليتها عن
قيمة التالف بما تنقله رأت أن تعرف القيمة
الفعلية قد يكون مشارا لخلاف بينها وبين
علامتها فجعلت أجرة النقل مقياسا تقاس به القيمة
التي تضمنها تقاديا لهذا الخلاف ولما كانت
البضائع التي لها سعر رسمي لا تحتل خلافا في
تقويمها فقد قبلت المصلحة أن يكون ضمانها على
أساس هذا السعر. ولما كان السكر في الوقت
الذي وقع فيه الحادث موضوع هذه الدعوى
ذا سعر رسمي كان حكمه حكم الأقطان والفلال
المخصوص عليها في المادة السادسة وكان متعينا
على المحكمة أن تجرى عليه حكم هذه المادة أما إذ
هي لم تفعل فإن حكما يكون قد خالف القانون.
وحيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها.

وحيث إن الحكم المستأنف قد أصاب إذ
اعتمد على المادة السادسة من تعريفه النقل والزم
وزارة المواصلات بقيمة السكر التالف على

الدعوى ولا بساتها وأوراقها تدل على صدق قوله فذلك من المحكمة ليس حكما بقيام عقد الايجار بين طرفي الدعوى ليصح النعي عليها بأما خالفت قواعد اثبات عقد الايجار بل كان ذلك منها استكمالاً لما ساقته نقيضاً لما ادعاه الطاعن من أنه في وضع يده على المنزل كان ظاهراً بمظهر المالك .

٤ - إذا رأت المحكمة أن الطاعن إنما يقيم دعواه على التقادم وحده لا على الشراء الذي ادعاه ولم يقدم عقده فإن هذا الفهم منها تحصيل للواقع في الدعوى ولا معقب عليها فيه إذا لم يقدم الطاعن صورة رسمية من المذكرة التي يزعم أنها تضمنت دفاعه الذي لم ترد عليه المحكمة . ففاته بذلك أن يقدم الدليل على طعنه .

المحكم .

و حيث ان حاصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن محكمة الاستئناف إذ رأت في حكمها المطعون فيه ان وضع يد الطاعن على المنزل موضوع الدعوى لم يستوف الشروط اللازمة لجعله سبباً للتملك بالتقادم . قد أقامت رأياً هذا على أن الطاعن طلب من مجلس محلي منيا القمح ادخال التيار الكهربائي في المنزل المذكور وكان هذا الطلب منه في محرر مؤرخ في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٨ أعده هو ووقعه تحت عنوان طالب الاشتراك . ووقعه معه السيد حسن الطارو على مورث المطعون ضده تحت عنوان ومالك المنزل ، ثم أنه طلب من المجلس المحلي امداد المنزل نفسه بالماء وكان ذلك منه في محرر مؤرخ في ٣٠ من يناير سنة ١٩٣٩ أعده هو ووقعه أيضاً بعد

أساس شجره الرسمي ومن ثم فقد وجب تأييده .

(طعن السيد البرت سانس بصفته وحضرته الأستاذ عبد المجيد عبد الحق بك ضد وزارة المواصلات وآخرين وحضر عن الأولى الأستاذ سيد علي وحضر عن الثاني والثالث الأستاذ توفيق مينا جبران رقم ١٥ سنة ١٦ ق)

٢٢

١٦ يناير سنة ١٩٤٧

وضع اليد . تحقيق صفة الظهور . مسألة موضوعية

المبادئ القانونية

١ - ان تحقق صفة الظهور أو عدم تحققها في وضع اليد هو ما يدخل في تحصيل فهم الواقع في الدعوى . ومتى كان الحكم قد أقيم على ما يبرره عقلاً فإنه لا يخضع لرقابة محكمة النقض .

٢ - إذا أخذ الحكم المطعون فيه على شهادة شهود الطاعن انهم لم يحددوا صفة وضع يده . وكان هذا المأخذ صحيحاً يثبت محضر التحقيق كما اطلعت عليه المحكمة . فان الطعن بأن الحكم قد استخلص من شهادة الشهود بوضع يده عكس ما تؤدي اليه يكون طعناً على غير أساس إذا كانت المحكمة بعد أن نفت صفة الظهور عن وضع يد الطاعن وبعد أن قررت أن شهوده لم يثبتوا صفة وضع يده فأثبت بذلك عجزه من اثبات ظهوره بمظهر المالك .

٣ - إذا كانت المحكمة بعد هذا استطردت فقالت أن المطعون ضده يقول ان الطاعن إنما وضع يده بصفته مستأجراً وان ظروف

أن قرر فيه أن مالك المنزل هو المطعون ضده نفسه . وقالت المحكمة أن هذين المحررين أن لم يكونا إقرارين صريحين . من الطاعن بأنه ليس مالكا للمنزل فانهما على الأقل يفيدان أن نية التملك لديه لم تكن قد وضحت . ويقول الطاعن أن هذا الذي ذهبت إليه المحكمة قد انطوى على خطأ في تحصيل الواقع كما انطوى على خطأ في فهم القانون . أما الخطأ في تحصيل الواقع فوجهه أن الطاعن إذ استوقع السيد الطاروطى طلب ادخال التيار الكهربائي وإذ قرر في طلب ادخال المياه أن مالك المنزل هو محمود السيد الطاروطى كان مضطرا إلى ذلك بحكم أن المنزل المذكور كان مقيدا في السجلات على اعتبار أنه مملوك للسيد الطاروطى ومن بعده إلى ابنه محمود فكانت الإشارة إلى هذين الاسمين في طلبى ادخال الماء والنور لا تفيد ما حصله الحكم منهما . وأما الخطأ في فهم القانون فوجهه أن صفة الظهور تتحقق كلما كان وضع اليد ظاهرا غير خفي وقد تحققت هذه الصفة في وضع يد الطاعن إذ أنه شغل المنزل بسكنه تحت نظر الجميع فكان القول بأن وضع يده كان خفيا قولاً يخالف القانون .

وحيث أن كون الطاعن قد قدم إلى المجلس المحلى طلبى ادخال الكهرباء والماء فى المنزل موضوع الدعوى مصرحا فى كلا الطلبين أن المالك للمنزل هو شخص آخر غيره من شأنه أن يفيد ما استفادته المحكمة منه وهو أن نية تملكه للمنزل لم تكن إلى أن وقع الطلبين إلا نية مستترة . وإذا كانت المحكمة قد رتبت على ذلك أن وضع يد الطاعن لم يكن ظاهرا على النحو المطلوب قانونا فذلك حقا الذى لا تصح مصادرتها فيه لأن تحقق صفة الظهور أو عدم تحققها هو

ما يدخل فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ومتى كان الحكم فيه قد أقيم على ما يبرره عقلا فانه لا يخضع لرقابة محكمة النقض ومن ثم يكون هذا السبب من أسباب الطعن بشقيه مرفوضا .

وحيث أن السبب الثانى من أسباب الطعن حاصله أن الحكم المطعون فيه استخلص من شهادة شهود الطاعن بوضع يده عكس ما تودى إليه وهذا أمر يعيبه . ثم أنه انبنى على أن الطاعن كان واضعا يده بصفته مستأجرا معتمدا فى ذلك على ما قرره أحد شهود المطعون ضده وهذا يخالف لنص المادة ٣٦٢ من القانون المدنى الذى لا يجوز الاستدلال على عقد الإيجار فى غير حالتى الإقرار والامتناع عن الإين إلا بالكتابة .

وحيث أن الحكم قد قال فى ذلك ما يأتى :
 « حيث أنه علاوة على ما قدم فإن المستخلص من شهادة شهود المتأنف ضده أنهم لم يحددوا صفة وضع يده على المنزل بل قمعروا شهادتهم على أنهم رأوه واضعا يده عليه . ويقول المتأنف أن وضع اليد هذا كان بداعى أن المتأنف ضده كان مستأجرا له وظروف الدعوى وملابساتها وما فيها من مستندات وأوراق وشهادة شهود تدل على صدق قوله هذا وبخاصة بما شهد به محمد سالم شرف الدين أحد شهوده وهو نائب عمدة منيا القمح . إذ شهد بأن المتأنف كان قد شكأ فى سنة ١٩٣٨ من وضع طلبة المجلس المحلى أمام المنزل موضوع الدعوى وتضرر منها فانتدبه المجلس لمعاينتها وقد قام بالمعاينة فعلا وظهر له وجهة الشكوى فأشار على المجلس بنقلها فلو كان المتأنف ضده ظاهرا بمظهر المالك للمنزل لتقدم هو بالشكوى بدلا من المتأنف . »

« وحيث ان هذا الذي أورده الحكم يفيد أن المحكمة إنما أخذت على شهود الطاعن أنهم لم يحددوا صفة وضع يده وهو مأخذ صحيح يثبت محضر التحقيق كما اطلعت عليه هذه المحكمة ولهذا يكون الشق الأول من هذا السبب على غير أساس .

« وحيث انه إذا كانت المحكمة بعد أن نفت صفة الظهور عن وضع يد الطاعن وبعد أن قررت أن شهوده لم يبينوا صفة وضع يده فأثبتت بذلك عجزه عن إثبات ظهوره بمظهر المالك - إذا كانت المحكمة بعد هذا قد استطردت فقالت ان المطعون ضده يقول ان الطاعن إنما وضع يده بصفته مستأجرا وان ظروف الدعوى وملابسها وأوراقها تدل على صدق قوله فذلك من المحكمة ليس حكما بقيام عقد إيجار بين طرفي الدعوى ليصح النعي عليها بأنها خالفت قواعد اثبات عقد الإيجار بل كان ذلك منها استكمالاً لما ساقته نفياً لما ادعاه الطاعن من أنه في وضع يده على المنزل كان ظاهراً بمظهر المالك ولهذا يكون الشق الثاني من هذا السبب مرفوضاً أيضاً .

« وحيث ان حاصل السبب الثالث من أسباب الطعن أن الحكم قال ان الطاعن لم يتمسك بدعوى شرائه المنزل وأنه لم يقدم دليلاً على هذه الدعوى بل تنازل عنها ضمناً وتمسك بوضع يده . ويقول الطاعن أن هذا الذي قاله الحكم معيب من وجهين : الأول - أن الطاعن لم يتنازل قط عن تمسكه بالشراء وكل ما في الأمر أنه رأى في وضع يده سنداً كافياً لدعواه بالمالك من ناحية القانون مع إصراره على حصول الشراء وبذا يكون الحكم قد مسخ دفاعه وحرقه .

الثاني - أن الطاعن كان قد تمسك في مذكرته التي قدمها إلى محكمة الاستئناف بأن طلي النور والماء وإن كانا صادرين منه هو إلا أن المطعون ضده قدمهما ليستدل بهما على صحة دفاعه لجواز الاحتجاج عليه بهما ولما كان طلب إدخال الماء قد جاءت فيه عبارة « أرجو إدخال الماء » إلى منزل . . . قبل عبارة المنزل ملك محمود ، « الطاروطى فان العبارة الأولى حتى مع وجود ، « الثانية تجعل الطلب في مثابة مبدأ ثبوت ، « بالكتابة يسمح للطاعن أن يطلب إحالة ، « الدعوى إلى التحقيق لإثبات شرائه بالينة . ، « وهذا الدفاع الجوهري الذي أورده الطاعن ، « في مذكرته قد أغفله الحكم . .

« وحيث انه عن الشق الأول من هذا السبب فان الحكم قد جاء فيه : « من حيث انه ، « لا نزاع بين الطرفين في أن المنزل موضوع ، « النزاع مملوك أصلاً للمستأنف بدليل ما أورده ، « المستأنف ضده في دفاعه من أنه اشتراه من ، « المستأنف في سنة ١٩٢٥ بموجب عقد عرفي ، « قال عنه انه فقد ولم يتمسك بهذا الادعاء ولم ، « يقدم دليلاً ولا شبهة دليل بل تنازل عنه ، « ضمناً وتمسك بوضع يده المدة الطويلة ، « وهذا الذي جاء في الحكم يفيد أن المحكمة إذ رأت الطاعن يقيم دعواه بالملك على أساس وضع يده المدة الطويلة فهنت أنه إنما يعول في دعواه على التقادم وحده لا على الشراء الذي ادعاه : ولم يقدم عقده وهذا الفهم من المحكمة تحصيل منها لواقع الدعوى لا معقب عليها فيه .

« وحيث انه عن الشق الثاني فان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من المذكرة التي يزعم أنها تضمنت دفاعه الذي لم ترد عليه المحكمة . فقانه

بذلك أن يقدم الدليل على طعنه ولهذا يكون هذا السبب بشقيه مرفوضاً .

(طعن الحاج مصطفى الجناني وحضر عنه الأستاذ عبد الفتاح السيد بك ضد محمود السيد الطاروطي أقنذى وحضر عنه الأستاذ أحمد رشدى رقم ٣٥ سنة ١٦ ق)

٢٣

٢٣ يناير سنة ١٩٤٧

إجارة أعيان الوقف . الغبن فيها . خضوعه لحكم القانون المدنى

المبادئ القانونية

١ - إن القول فى الفقه الاسلامى بفساد إجارة الوقف بسبب الغبن إذا جاوز الخمس نقصاً فى أجر المثل إنما هو تفريع من قول الفقهاء فى باب المعاملات أن الغبن لا يؤثر فى سلامة العقود ما لم يصاحبه تغرير إلا إذا كان فاحشاً ووقع على مال اليتيم أو الوقف أو بيت المال .

ووجه هذا القول أن التصرف فى هذه الأنواع من الأموال يجب أن يكون فى دائرة المصلحة لها بحيث إذا لم يكن كذلك وكان فيه غبن فاحش وقع باطلاً عند البعض بناء على أنه لا يجوز له عند مباشرته وفساداً عند البعض الآخر لصدور التصرف من أهله فى محله وهذا رأى هو المختار فى أن الشارح المصرى فيما شرعه من أحكام عامة للعقود عند وضعه للقانون المدنى قد تجاوز الشرائع التى غلبت سلطان الإرادة فجاء فى ذلك شبيهاً بالشريعة الإسلامية والشريعة الفرنسية

من حيث أن الأصل عنده كالأصل عندها بأن الغبن ليس سبباً للطعن فى العقود بيد أنه مع ذلك خالف هاتين الشريعتين فلم يورد ما أورده من استثناء على هذا الأصل . والحالة الوحيدة فى القانون المدنى هى حالة بيع عقار القاصر بغبن يزيد على خمس الثمن ولم يرتب للقاصر حق نقض العقد بل رتب له حقه فى طلب تكملته الثمن فى غضون سنتين من وفاة البائع أو بلوغ القاصر سن الرشد .

٢ - إن القانون المدنى هو وحده الذى يحكم المعاملات المدنية فلا يخرج منها عن حكمه إلا ما أحال هو فيه على قانون آخر أو ما قصرت نصوصه عن تناوله فيرجع فيه إلى العرف وقواعد العدل . ولما كان النزاع فى لزوم عقد الإيجار بدعوى الغبن فيه . هو بطبيعته نزاعاً مدنياً صرفاً فإنه يكون ولا بد خاضعاً لحكم القانون المدنى .

المحكمة

وحيث أنه بما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون إذ أعمل حكم الشريعة الإسلامية فاعتبر الغبن الفاحش سبباً لعدم لزوم عقد الإيجار - موضوع الدعوى به بالنسبة للأجرة المتفق عليها فى حين أن الشريعة الإسلامية لا انطباق لها فى هذا الشأن ، وأن القانون المدنى هو وحده الذى ينطبق عليه وهو لا يجعل الغبن سبباً للنزاع فى لزوم العقود كانه إلا فى حالة واحدة هى حالة بيع عقار القاصر .

وحيث أن القول فى الفقه الاسلامى بفساد

غرا ناقص التجربة جاز له أن يتخذ من الغبن سببا للطعن في عقده .

« وحيث ان الشارع المصرى فيما شرعه من أحكام عامة للعقود عند وضعه القانون المدنى قد نحنا نحو الشرائع التى غلبت سلطان الارادة فجاء فى ذلك شيها بالشريعة الاسلامية والشريعة الفرنسية من حيث ان الأصل عنده كالأصل عندهما ان الغبن ليس سببا للطعن فى العقود بيد أنه مع ذلك خالف هاتين الشريعتين فلم يورد ما أوردتاه من استثناءات على هذا الأصل إذ بينما الشريعة الاسلامية تستثنى العقود كافة متى كانت واقعة على مال الصغير أو الوقف أو بيت المال . وبينما القانون الفرنسى يستثنى عقود بيع العقار وقسمته وقبول الوارث تركه مورثه — بينما هاتان الشريعتان تبسطان رقعة الاستثناء على هذا النحو إذا بالقانون المدنى المصرى يضيق من هذه الرقعة فلا يجعل فيها متسعا إلا لحالة واحدة بعينها هى حالة بيع عقار القاصر بغبن يزيد على خمس ثمنه . ثم هو لم يرتب على الغبن فى هذه الحالة حق القاصر فى نقض العقد بل رتب عليه فقط حقه فى طلب تكملة الثمن مشروطا بإقامة الدعوى به — إذا الحق فى غضون سنتين من وفاة البائع أو بلوغه سن الرشد وإلا سقط الحق فيه .

« وحيث ان القانون المدنى هو وحده الذى يحكم المعاملات المدنية فلا يخرج منها عن حكمه إلا ما أجاز هو فيه على قانون آخر أو ما قصرت نصوصه عن تناوله فيرجع فيه إلى العرف وقواعد العدل . ولما كان النزاع فى لزوم عقد الاتجار بدعوى الغبن فيه — وهو بطبيعته — نزاعا مدنيا صرفا فإنه يكون ولا بد خاضعا لحكم القانون المدنى .

إجارة الوقف بسبب الغبن إذا جاوز الخمس نقصا فى أجر المثل إنما هو تفريع من قول الفقهاء فى باب المعاملات أن الغبن لا يؤثر فى سلامة العقود ما لم يصاحبه تغيير إلا إذا كان فاحشا ويقع على مال اليتيم أو الوقف أو بيت المال . ووجه هذا القول أن التصرف فى هذه الأنواع من الأموال يجب أن يكون فى دائرة المصلحة لها بحيث إذا لم يكن كذلك وكان فيه غبن فاحش وقع باطلا عند البعض بناء على أنه لا يجوز له عند مباشرته وفاسدا عند البعض الآخر لصدور التصرف من أهله فى محله . وهذا رأى هو المختار .

« وحيث ان الشرائع الأخرى قد اختلفت نظرتها إلى الغبن . فمنها شرائع — كالقانون المدنى الفرنسى — غلبت سلطان الارادة وحرية التعاقد فجاء الأصل فيها أن الغبن لا يؤثر فى سلامة العقود ولم تستثن من هذا الأصل إلا عقودا معينة اشترطت أن يبلغ الغبن فيها حدا من الجسامة فكان معياره معيارا ماديا — الاعتبار فيه بمبلغ الغبن لا بحال المغبون . ووجهة هذه الشرائع أن عقود المعاوضة التى تجرى فيها الغبن هى عقود لازمة فوجب لى استقرار المعاملات أن تصان عن الفسخ ولو أتيحت لكل عاقد ناله غبن أن يفسخ عقده لصعب الالتزام بها ولجئ النزاع فى لزومها . ويقابل هذه الشرائع شرائع أخرى — كالقانون المدنى الألمانى وقانون الالتزامات السويسرى — غلبت عليها المذاهب الاشتراكية المتأثرة بمبادئ العدالة الاجتماعية فجعلت الغبن سببا لابطال العقود كافة وجعلت معياره شخصيا العبرة فيه بحال العاقد بحيث إذا دل هذا الحال على أنه إنما تعاقد تحت ضغط حاجة أو ضرورة أو كان

وحيث ان هذا النظر قد يعترضه بادي الرأي بالنسبة إلى اجارة الوقف ان الوقف نظام أوجدهته الشريعة الاسلامية وقد أقره القانون المدني دون أن يضع له أحكاما من عنده فوجب الرجوع فيه إلى مصدره . وعلى فرض أن من مسائل الوقف ما هو داخل في دائرة المعاملات التي انبسط عليها سلطان القانون المدني فان الولاية على الوقف ليست من هذه المسائل وعدم جواز تأجير الوقف بأقل من أجر المثل هو قيد على ولاية الناظر فكان الرجوع فيه إلى الشريعة التي قررت هذه الولاية وعينت حدودها ثم ان الواقف إذ يقف لا يريد أن يحكم وقفه إلا الشريعة التي نشأ في ظلها نظام الوقف فكان تطبيق أحكام شريعة أخرى منافيا لإرادة الواقف وهي ارادة حرية بان توضع موضع الاعتبار .

ولكن حيث انه كلما كان مدار البحث هو القانون الواجب التطبيق وجبت التفرقة بين الوقف من حيث ذاته وبين نشاطه في ميدان التعامل ، ذلك لأن الوقف في ذاته هو ثمرة الفقه الاسلامي الذي أوجده وحدد ماهيته وعين مقوماته ولما كان القانون المدني قد نص في المادة السابعة على أن الأموال الموقوفة هي المرصدة على جهة بر لا تنقطع ويصح أن تكون منفعتها لأشخاص بشروط معلومة حسب المقرر باللوائح في شأن ذلك ، فقد دل بهذا النص على أن الوقف في عرفه هو بذاته الوقف كما وضعته الشريعة الاسلامية ومن ثم كانت هذه الشريعة وحدها هي المرجع في تعرف هذه الذات وتقصى مقوماتها اما إذا وجد الوقف وبدأ منه نشاط في ميدان التعامل فباع أو إبتاع وأجر أو استأجر فشأنه في هذا كله شأن أشخاص القانون كافة حقيقيين كانوا أو اعتباريين من

حيث خضوعهم جميعا لأحكام القانون المدني دون الشريعة الاسلامية لأن هذه الشريعة كانت في مصر الشريعة العامة التي تحكم المعاملات وغيرها ثم استبدل بها القانون المدني بالنسبة إلى المعاملات فأصبح هذا القانون وحده دونها هو الواجب التطبيق على كل ما هو داخل في دائرة التعامل بقطع النظر عن طبيعة الأشخاص المتعاملين .

وحيث ان القول بأن المنازعة في لزوم اجارة الوقف بدعوى الغبن الفاحش هي منازعة تثير بحثا في ولاية الناظر على الوقف ومن ثم كانت خاضعة لأحكام الشريعة الاسلامية - هذا القول مردود بأن حكم ولاية الناظر على ايجار الوقف هو أنه لا يملك الايجار للدة الطويلة وفق ما هو مقرر في الشريعة الاسلامية وفي لائحة ترتيب المحاكم الشرعية معا إلا باذن القاضي عما يفيد أنه مستقل به في الايجار للدة غير الطويلة وإن كانت الشريعة الاسلامية تقول بعدم لزوم عقد الايجار المشوب بالغبن الفاحش فان ذلك ليس سببه أن ولاية الناظر في الايجار تنحل عنه حين يعقد العقد بالغبن إذ تصرفه في هذه الحالة في الرأي المختار هو تصرف صادر من أهله في محله كما سبق البيان بل سببه أن الغبن في ذاته سبب لفسخ العقود كافة متى كانت واقعة على مال القاصر أو الوقف أو اليتيم مما لا دخل له في ولاية الناظر .

وحيث ان القول بأن الواقف إذ يقف إنما يريد أن يكون الحكم للشريعة الاسلامية في كل ما يتصل بوقفه فانه مردود بأن إرادة الواقف هذه - لو صحت - ليس من شأنها أن تبطل حكم القانون الذي أخضع الوقف في

« ومن حيث ان السبب الأول يتحصل في أن الحكم جاء مخالفا للقانون إذ أن المحكمة جعلت العين موضوع النزاع والجارية في وضع يد الطاعن — وقفا مع عدم وجود كتاب وقف ولا إشهاد بوقف عنها — وإذ هي قبلت إدعاء الوزارة أن تلك العين موقوفة منذ مئات السنين وإذ هي أنكرت على الطاعن حقه في إثبات وضع يده عليها بطرق الإثبات كافة بما فيها البينة بمقولة أنها لاتعمل على أقوال الشهود ومنغفلة أنه قدم اليها أيضا عقودا دالة على وضع يده .

« ومن حيث ان هذا السبب مردود أولا — بأن المحكمة قد نفت وضع يد الطاعن على أرض النزاع وأقامت ذلك على مائت لها من المعاينة وأوردت تفصيله في الأسباب وعلى الحكم الصادر من محكمة اسكندرية الابتدائية في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٣١ في الاستئناف رقم ٣٥٤ سنة ١٩٣٠ بين طرفي الخصومة والحائز لقوة الشيء المقضي فيه والاثبات به أن الطاعن لم يكن واضعا يده على تلك العين وضعا قانونيا وهذه أسباب من شأنها أن تبرر قضاء المحكمة وثانيا — بأنه متى كان ناظر الوقف الواضع اليد على العين مقرا بتبعيةها للوقف فلا شأن لمدعى ملكيتها في مطالبة الناظر بكتاب ولا بإشهاد على هذا المدعى وحده تقديم الدليل المثبت لدعواه — وثالثا — بأن اجراء الاشهاد على الوقف لا يثبته إنما أوجبه لأول مرة لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في ٢٧ من مايو سنة ١٨٩٧ ومن قبل كان إثبات الوقف خاضعا لأحكام الشريعة التي لاتستلزم فيه كتابا ولا إشهادا والمدعى مسلم بأن وقف سيدي جابر قديم وقد قدم حجتي شرعيتين صادرتين في سني ١٢٠٢ و ١٢١٤

معاملاته مع الغير لأحكام القانون المدني .
« وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بعدم لزوم عقد الإيجار بسبب الغبن المدعى به قد خالف القانون فوجب نقضه .

« وحيث انه لما تقدم من الأسباب يكون قضاء الحكم الابتدائي بعدم الاعتداد بالغبن الفاحش قضاء سليما ومن ثم يتعين تأييده

(طعن حسين عبد الفتاح المشاوي أفندى عن نفسه وبصفته وحضر عنهم الاستاذ مصطفى الشوريجي بك ضد وزارة الاوقاف بصفقتها وحضر عنها الاستاذ على منصور رقم ١٠٦ سنة ١٥ ق)

٢٤

٢٣ يناير سنة ١٩٤٧

- ١ — وقف . الادعاء بملكية أعيانه . عبء الإثبات فيه . على المدعى
- ٢ — اثبات الوقف . خضوعه لأحكام الشريعة المبادئ القانونية .

١ — متى كان ناظر الوقف الواضع اليد على العين مقرا بتبعيةها للوقف فلا شأن لمدعى ملكيتها في مطالبة الناظر بكتاب ولا بإشهاد على الوقف وعلى هذا المدعى وحده تقديم الدليل المثبت لدعواه

٢ — ان اجراء الاشهاد على الوقف لا يثبته إنما أوجبه لأول مرة لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ ومن قبل كان إثبات الوقف خاضعا لأحكام الشريعة التي لاتستلزم فيه كتابا ولا إشهادا .

المحكم

« من حيث ان الطعن بني على ثلاثة أسباب .

بإقامة جدين له ناظرين على الأوقاف المنسوبة لسيدى جابر .

« وحيث ان السبب الشافى يتحصل فى أن الحكم جاء قاصرا فى التسيب من أوجه (الأول) لم ترد المحكمة على ما قدمه الطاعن إليها من أحكام صادرة على وزارة الأوقاف لصالح وطنيين وأجانب ولا على العقود والحجج الشرعية وهى كلها عن أعيان مجاورة للعين المتنازع عليها وتدل على أن المنطقة التى فيها تلك العين كلها ملك حر وأنه ليس بها وقف لسيدى جابر ولا على عقود الإيجار والمزارعة ونقل الأحجار فى العين المذكورة وعقود بترميم مبان قديمة فيها والتى تدل على أنها فى وضع يد الطاعن وحده (الثانى) اعتبرت المحكمة أن العين موضوع النزاع وقفا دون أن تبين الأساس الذى أقامت عليه هذا الاعتبار مع تناقض الوزارة فى السبب الذى أقامت عليه ادعاءها أن العين مملوكة للوقف فقالت انه حجة وقف معينة ثم قالت بحجة غيرها وبثالثة ثم إنتهت إلى أنه وضع اليد (الثالث) أن المحكمة اصدرت حكما تمهيدا بالانتقال إلى عين النزاع وباجراء تحقيق هناك ولكنها فى أسباب الحكم المطعون فيه اكتفت بمحضر الانتقال واستخلصت ما استخلصته منه وحده بعيدا عن محضر التحقيق الذى جاء فى مصلحة الطاعن وقد سمعت فيه المحكمة شهودا كانت اقوالهم قاطعة بوضع يد الطاعن وأبيه وجده من قبل على عين النزاع بالذات بصفة مالكين دون وزارة الأوقاف .

« ومن حيث ان الوجه الأول من هذا السبب مردود فيما يختص بالأحكام بأنها على ما يسلم به الطاعن عن أعيان أخرى فلا تكون حجة على الوزارة فى خصوص عين النزاع ومن

ثم كان تمسك الطاعن بها غير مجد فى الدعوى الخاصة بهذه العين ولا محل والحالة هذه لتحدث المحكمة عنها - وفيما يختص بالعقود فان المحكمة إذ قطعت بنى وضع يد الطاعن على عين النزاع كما تبين فى الرد على السبب الأول من الطعن تكون قد ردت ضمنا على دلالة تلك العقود بأنها لا تأخذ بها .

« ومن حيث ان الوجه الثانى مردود بأنه لا مصلحة للطاعن فى التمسك به على فرض صحته لأنه متى كان الحكم قد أثبت عدم ملكيته للعين موضوع النزاع فلا يفيد بعد ذلك أن يتعرف وجه ثبوتها للوقف .

« ومن حيث ان الوجه الثالث مردود من جهة أولى بأنه لا سند له إذ الطاعن لم يقدم صورة من محضر التحقيق الذى يتمسك به - ومردود من جهة أخرى بأن المحكمة قد نفت وضع يد الطاعن على عين النزاع بأدلة مبررة لعدم التعويل على شهادة الشهود كما تبين قبل .

« وحيث ان السبب الثالث يتحصل فى أن المحكمة خالفت الثابت بمستندات الدعوى ومسخت دلالتها من أوجه (الأول) آخذت المحكمة الطاعن بالحجتين الشرعيتين المقدمتين منه الصادرتين فى سنة ١٢٠٢ وسنة ١٢١٤ بإقامة جده الأعلى الحاج حسين البنداق ثم ابنه حسين ناظرين على الأوقاف المنسوبة لسيدى جابر مع أنه لاحجية فيهما عليه إذ هو لم يقل بأن العين موضوع النزاع تدخل فى وقف سيدى جابر والاعتراف بوجود وقف لا يستلزم الاعتراف بدخول عين معينة فيه (الثانى) قالت المحكمة ان كان لأحد أن يدعى مثل هذه الدعوى فليس للطاعن أن يدعيه لأن آباءه وأجداده كانوا النظار القائمين على شؤون الوقف قبل

أرض النزاع

« ومن حيث ان الوجه الثالث مردود بأن المحكمة قد أثبتت بالأدلة الشائعة التي أوردتها أن عقد أول محرم سنة ١٢٨٥ المنوه به في الطعن والذي يستند اليه الطاعن في الدعوى مدعيا أن أباه تملك به تلك العين وقد ورثها هو عنه لا ينطبق على الأرض موضوع النزاع ومن ثم كان الأثر الواجب لذلك هو أن تقضى المحكمة برفض الدعوى كما فعلت . »

« ومن حيث ان الوجه الرابع مردود بأنه لا سند له فالطاعن لم يبين في طعنه ماهي الحالة التي كانت عليها الأرض قبل رفع الدعوى وبزعم أنها تخالف حالتها وقت المعاينة أما تمسكه في إثبات وضع يده بالأوراق والشهود فردود عليه في الأسباب السالف ابدائها . وأما عن الأشجار التي يقول أنها اقتلعت لإنشاء المنجأ فاذ كان هو لم يقدم مع طعنه ما يدل على أنه تمسك بذلك أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه إثارته في النقص لأول مرة . »

(ضمن على حسين البنداق وحضر عنه الأستاذ

حسن عبد الجواد ضد وزارة الأوقاف وحضر عنها الأستاذ أحمد زكي رقم ١٤٧ سنة ١٥ هـ)

٢٥

٢٢ يناير سنة ١٩٤٧

١ - وقف . أحكامه . « هو خاضع منها لتشريعة وما هو خاضع للقانون . »

٢ - استئانة ناظر الوقف .

المبادئ القانونية

١ - إن الشارع لما أنشأ المحاكم الأهلية

وزارة الأوقاف ومن واجبه المحافظة على أعيانه وهو نفسه في الدعوى التي رفعها على الوزارة بطالبها باستحقاقه في وقف سيدي جابر على أنه المستحق الوحيد ذكر في دعواه الأعيان العديدة التي أثبتتها للوقف ولكنه لما لم يصل إلى غرضه بتلك الدعوى عاد فنزع وقف سيدي جابر ملكية العين المتنازع عليها وشكك في ملكيته لغيرها من الأعيان - وهذا الذي قاله المحكمة وتريد أن تستخلص منه أن الطاعن أورد العين المتنازع عليها ضمن الأعيان التي أثبتتها لوقف سيدي جابر لاحجية فيه على الطاعن لأنه لم يورد تلك العين ضمن الأعيان المذكورة (الثالث) قال الحكم أن والد الطاعن اشترى ٢ ٢ قراريط في عين النزاع وغيرها بينما ينص عقد الشراء على أن شراء والد الطاعن لهذا القدر جاء مضافا إلى باقي ملكه وهو ما أغفله الحكم مرتبا أثرا آخر غير ذلك الأثر الذي يجب أن يقوم لو ناقش الحكم عبارة العقد كامله (الرابع) قال الحكم أنه ليس بعين النزاع الآن أي أثر يدل على وضع يد الطاعن مع أن العبرة هي بوضع اليد السابق على الدعوى قبل غصب الوزارة لا بالحالة التي طرأت بعد ذلك ووضع يد الطاعن ثابت بما سجلته الأوراق وأقوال الشهود وبما ثبت من وجود أشجار اقتلعت حديثا لإنشاء منجأ تابع لوزارة الوقاية .

« ومن حيث ان الوجهين الأول والثاني من هذا السبب مردودان بأن المحكمة خلافا لما ينسبه اليها الطاعن لم تقل قط بأنه معترف بدخول عين النزاع في وقف سيدي جابر وإنما كانت في سبيل تفنيد إنكاره البات على وزارة الأوقاف خصمه في الدعوى وجود وقف باسم وقف سيدي جابر له أعيان في تلك الجهة التي بها

وقن لها الأحكام التي تعمل بها في قضائها نص في لائحة ترتيبها على خروج المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف من اختصاصها وتحدث في القانون المدني عن أنواع المال فقد منها الأموال الموقوفة مكتفيا في هذا وذلك بالإشارة إلى وجود الوقف دون أن يضع له نظاما من عنده في قوانينه الوضعية فهو بذلك يكون قد دل على أن الوقف في عرفه هو الوقف المعروف إذ ذاك في الشريعة الإسلامية نظامه المقرر فيها . ولما كان الشارع لم يستثن المسائل غير المتعلقة بأصل الوقف والتي خص بها المحاكم الأهلية من حكم القانون المدني فإن هذا القانون يكون هو الواجب التطبيق فيها كما في غيرها من دعاوى الحقوق وحاصل ذلك أن الوقف له حكام حكم من حيث أنه نظام قائم له شخصية قانونية وحكم من حيث علاقته الحقوقية بالغير . فأما ماهيته وكيانه وأركانه وشروطه والولاية عليه وناظره ومدى سلطانه في التحدث عنه والتصرف في شئونه وما إلى ذلك مما يخص نظام الوقف فهو على حاله خاضع لحكم الشريعة الإسلامية وقد قن الشارع بعض أحكامه بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية وأخيرا بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وعلى المحاكم الأهلية أعمال موجب ذلك عند الاقتضاء فيما يعترضها من مسائله وإنما العلاقات الحقوقية بين الوقف والغير فهي خاضعة لحكم القانون المدني .

٢ . إن الشريعة الإسلامية في التعريف

باختصاصات ناظر الوقف ومدى ولايته عليه بينت أنه ليس له الاستدانة إلا بشروط معينة ولا الإقرار بدين على الوقف ومن المقرر في الاستدانة أن الناظر إذا استدان على الوقف بلا شروط من الواقف ولا إذن من القاضي مع تمكنه من الاستدانة ضمن الدين من ماله فلا يملك اقتضائه من غلة الوقف وأن إنفاق الناظر من مال نفسه في لوازم الوقف وعمارته الضرورية ليس استدانة فله الرجوع به في غلة الوقف ولو بلا أمر القاضي وعمارة مأذون الناظر كعمارة الناظر توجب الرجوع والمقرر في الإقرار أن إقرار الناظر بدين على الوقف لا يصح مطلقا فإن أقر وقع إقراره باطلا لا عبرة به البتة ولا ينفذ على الوقف .

المحكمة

د من حيث ان عما تنعاه الطاعنة على الحكم أنه جاء مخالفا للقانون إذ أن المحكمة قد أغفلت الأساس الذي بنيت عليه الدعوى - وهو أن الإقرار بمديونية الوقف الذي أسس عليه محضر الصلح قد وقع باطلا لأن ناظر الوقف لا يملك الاستدانة على الوقف إلا باذن القاضي ولا يصح إقراره بدين على الوقف - فلم تجر عليه حكم القانون الذي يقضى ببطالان هذا الإقرار وما ترتب عليه ولكنها نقلت الدعوى إلى أساس آخر هو أن المبالغ التي تضمنها الإقرار مؤيدة بالمستندات وأنه لا يصح للوقف أن يستفيد من مال غيره بلا مقابل وعلى ذلك قضت بصحة الإقرار ورفض الدعوى .

د ومن حيث ان الدعوى قد أقيمت على أساس أن محضر الصلح الحاصل بين المطعون ضده

وناظرة الوقف السابقة والمؤسس على إقرارها بـمدىونية جهة الوقف له قد وقع باطلا لأن ناظر الوقف لا يملك الإقرار بالدين على جهة الوقف وليس له الاستدانة على الوقف إلا بأذن القاضي .

ومن حيث أن الشارع لما أنشأ المحاكم الأهلية وقتن لها الأحكام التي تعمل بها في قضائها نص في لائحة ترتيبها على خروج المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف من اختصاصها وتحديث في القانون المدني عن أنواع الأموال فعد منها الأموال الموقوفة مكثفيا في هذا وذلك بالإشارة إلى وجود الوقف دون أن يضع له نظاما من عنده في قوانينه الوضعيه فهو بذلك يكون قد دل على أن الوقف في عرفه هو الوقف كما هو في الشريعة الإسلامية التي كانت هي القانون المعمول به قبل وضع القانون المدني ولما كان الشارع لم يستثن المسائل غير المتعلقة بأصل الوقف والتي خص بها المحاكم الأهلية من حكم القانون المدني فإن هذا القانون يكون هو الواجب العمل به فيها كما في غيرها من دعاوى الحقوق - وحاصل ذلك أن الوقف له حكمان حكم من حيث أنه نظام قائم له شخصية قانونية وحكم من حيث علاقته الحقوقية بالغير . فأما ماهيته وركبانه وأركانه وشروطه والولاية عليه وناظره ومدى سلطاته في التحديث عنه والتصرف في شؤونه وما إلى ذلك مما يخص نظام الوقف فهو على حاله خاضع لحكم الشريعة الإسلامية وقد قنن الشارع بعض أحكامه بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية وأخيرا بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وعلى المحاكم الأهلية إعمال موجب ذلك عند الاقتضاء فيما يعترضها من مسائله . وأما العلاقات الحقوقية بين الوقف والغير فهي خاضعة لحكم القانون المدني .

ومن حيث أن الشريعة في التعريف باختصاصات ناظر الوقف ومدى ولايته عليه

بيئت أنه ليس له الاستدانة إلا بشروط معينة ولا الإقرار بدين على الوقف ومن المقرر في الاستدانة أن الناظر إذا استدان على الوقف بلا شرط من الواقف ولا إذن من القاضي مع تمكنه من الاستدانة ضمن الدين من ماله فلا يملك قضاءه من غلة الوقف وإن اتفاق الناظر من مال نفسه في لوازم الوقف وعمارته الضرورية ليس استدانة فله الرجوع به في غلة الوقف ولو بلا أمر القاضي وعمارة مأذون الناظر كعمارة الناظر توجب الرجوع - والمقرر في الإقرار أن إقرار الناظر بدين على الوقف لا يصح مطلقا فإن أقر بوقف إقراره باطلا لا عبرة به البتة ولا ينفذ على الوقف .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه مؤسس على أن إقرار الناظر بـمدىونية الوقف يكون صحيحا وناظرا على الوقف متى شهدت له الوقائع والمستندات ولما كان حكم إقرار الناظر بدين على الوقف هو - على ما سبق إيراده - أنه باطل بطلانا أصليا فكان المتعين على المحكمة أن تقضي بطلانه هو وما ترتب عليه . أما إذ هي لم تفعل وانفذته على الوقف فإن حكمها يكون مخالفا للقانون ويتعين نقضه بلا حاجة إلى النظر في باقي أسباب الطعن . ولا يشفع للحكم أن يكون قد تعرض لقاعدة عدم جواز الأثر على حساب الغير وقال بسريان حكمها على الوقف فإن ذلك محله أن يكون المتمسك بهامستعملا لحقه في الرجوع على الوقف بما أنفق راقما به الدعوى أو دافعا دعوى الوقف ببراءة ذمته منه . أما والدعوى ليست إلا مجرد دعوى بطلان محضر صالح لا بقتائه على إقرار باطل فلا مجال لتلك القاعدة فيها إذ لا جدوى لها في دفعها إذ هي ليس من شأنها أن تصحح الباطل .

المحكم

« حيث ان الطاعنين ينبغي ان يعلنوا على الحكم المطعون فيه انه خالف المادة الاولى من قانون التسجيل اذ قرر انه ليس من الضروري لترتيب حق ارتفاق بين المتعاقدين وبالنسبة إلى الغير أن يتفق عليه في العقد النهائي المسجل بل يكفي أن يحصل الاتفاق عليه في العقد الابتدائي الذي لم يسجل متى كانت هناك إشارة في العقد النهائي إلى أنه قد أرم تنفيذاً للعقد الابتدائي وقال الحكم ان خلفاء الدين تعاقدوا نهائياً مفروض فيهم أنهم لا يكفرون بما جاء بالعقد المسجل وان عليهم أن يتقصوا الاتفاقات الابتدائية المستترة التي سبقت العقد النهائي .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قال « انه تبين للمحكمة من الاطلاع على المستندات (أولاً) انه صدر قرار من مجلس حسي مصر في ٢ من مايو سنة ١٩٣٨ في القضية رقم ٧٩٣ سنة ١٩٣٧ حسي مصر جاء فيه ان المطعون ضدها الأولى بصفقتها وصية على القصر طرحت على المجلس مشروع قسمة الأطيان التي خلفها المورث وفيه أن الورثة القصر يختصون بالأطيان التي رفعوا من أجلها دعواهم ضمن أطيان أخرى كما ورد فيه بيان الأطيان التي يختص بها البالغ وجاء في هذا القرار (وتعهد باقي الورثة البالغ الذين اختصوا بالأطيان الواقعة بزمهم فرسيس - ومنها الأطيان التي بيعت للمستأنفين « الطاعنين » من الورثة البالغ وهي موضوع النزاع بمرور المياه في أطيان فرسيس إلى مارس السنة « أي أطيان القصر » كما تعهدوا جميعاً باحترام المرافق الزراعية . . . وأن يكون هذا الاتفاق سارياً عليهم جميعاً وعلى من يحل محلهم في حالة البيع . . .) وذكر في القرار

« ومن حيث ان الدعوى صالحة للحكم فيها .
« ومن حيث انه لما كان محضر الصلح المطلوب بطلانه هو وما اشتمل عليه من مديونية الوقف وقبول الحراسة على عينه مؤسساً على إقرار ناظرة الوقف السابقة بدين على الوقف . ولما كان هذا الإقرار باطلاً وكان ما بني على الباطل باطلاً كذلك فان دعوى الطاعنة تكون في محلها ويكون متعيناً إلغاء الحكم الابتدائي الصادر برفضها . وهذا والمطعون ضده وشأنه في رفع دعوى بالرجوع بما يقول انه أفاد الوقف بما أنفقته في لوازمه وعمارة الضرورية .

(طعن السيدة نعمة هانم صالح بصفقتها وحضر عنها الاستاذ نجيب جرجس ضد ابراهيم السيد غنيم افندى وحضر عنه الاستاذ عبد الكريم رؤوف بك رقم ١١ سنة ١٦ ق)

٢٦

٢٢ يناير سنة ١٩٤٧

عقد . تسجيله . عدم انسحابه على عقد غير مسجل
وارد فيه .

المبدأ القانوني

إن المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ توجب تسجيل كل عقد منشئ لحق عيني عقارى وتنص على أنه يترتب على عدم التسجيل عدم نشوء الحق . ولما كان تسجيل العقد هو بحكم المادة ٦٢٩ من القانون المدنى نسخ صورة ما به حرفياً فان مجرد الإشارة في العقد المسجل إلى محرر آخر لم يسجل لا تسحب تسجيل العقد المسجل على ما لم يرد فيه ذاته .

أيضا أن الورثة البالغ الذين باعوا للطاعنين قدموا طلبا باعتماد مشروع عقد القسمة المذكور وأن المجلس اعتمده على هذا النحو بما فيه حق الارتفاق المنصوص عليه بصريح العبارة (وثانيا) أن عقد القسمة المحرر بين جميع الورثة البالغ والقصر مسجل في ١٩ من إبريل سنة ١٩٣٩ وظاهر فيه أنه حرر على أساس عقد القسمة الذي اعتمده المجلس الحسبي في ٣ من مايو سنة ١٩٣٨ بدليل ورود العبارة الآتية في ديباجته «عقد قسمة بين الورثة البالغين والقصر الصادر باعتماده قرار مجلس حسي مصر بمجلسه المنعقدة في ٣ من مايو سنة ١٩٣٨» (وثالثا) أن الورثة البالغ اقتسموا أطيانهم فيما بينهم وسجلوا عقد القسمة في ١١ من مارس سنة ١٩٣٩ (ورابعا) أنه بعد ذلك وفي يوم ٤ من مايو سنة ١٩٣٩ اشترت السيدة سكيته هانم سليمان والطاعن الثاني الأطيان المتعلقة بها دعواهما من الورثة البالغ بمقتضى عقد مسجل في ٢٧ من مايو سنة ١٩٣٩ جاء فيه . . . أن البائعين يمتلكون الأطيان المبعة بطريق الإرث عن والدهم المرحوم إبراهيم بك نور الدين وأنهم اقتسموها بموجب عقدى القسمة المسجلين في ١١ من مارس سنة ١٩٣٩ و ١٩ من إبريل سنة ١٩٣٩ . ثم قال الحكم «وحيث أن عقد البيع الصادر إلى المستأنفين (سكيته هانم سليمان والطاعن الثاني) في ٤ من مايو سنة ١٩٣٩ قد أشار بصريح العبارة إلى عقد القسمة المسجل في ٩ من إبريل سنة ١٩٣٩ وقد سبق البيان أنه قد ورد في ديباجة عقد القسمة المذكور أنه حرر بناء على اعتماد المجلس الحسبي للقسمة الوارد في قراره الصادر في ٣ من مايو سنة ١٩٣٨ والقرار المشار إليه قد ذكر فيه بصريح العبارة ترتيب حق الارتفاق للرى على أطيان الورثة البالغين

البائعين للمستأنفين لمصلحة أطيان القصر. وحيث أنه متى ثبت ذلك لا تسمع دعوى المستأنفين بأنهما لم يعلما عن الارتفاق المشار إليه بمقولة أنه لم يرد في عقد القسمة المسجل في ٣ من مايو سنة ١٩٣٩ وذلك لأن عقد القسمة المذكور تضمن الإشارة إلى قرار المجلس الحسبي باعتماد القسمة وغير خاف أن اعتماد القسمة شرط أساسي وجوهري لصحة عقد القسمة متى كان بعض المتقاسمين من القصر فلا بد من اطلاع المستأنفين عليه والاحاطة بما ورد فيه إذ لا يعقل أن لا يطلع المستأنفان على جميع سندات تملك البائعين اليهم وعلى جميع المستندات أو الأحكام التي يشار إليها في هذه السندات لمعرفة حقيقة العقار المبيع وما عليه من الحقوق والفروض حتما وقاونا أن المجلس الحسبي وكبل عن القصر ولا يمتد كل قسمة تطرح عليه بل عليه واجب فحصها وتعديلها واستبعاد الشروط التي تضر بحقوق القصر وإضافة الشرائط التي يجب ذكرها لمصلحتهم ولضمان حقوقهم لهذا يفترض حتما أن المستأنفين لم يشتريا إلا بعد الاطلاع على قرار المجلس الحسبي المذكور الذي يعتبر مكملا لعقد القسمة المسجل والذي تضمن الإشارة إليه للوقوف على جميع ما رتبته المجلس الحسبي من حقوق عينية أو خلافها لمصلحة القصر .

«وحيث أنه يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقيم على أن لأطيان القصر حق ارتفاق على أرض الطاعنين بمقتضى عقد القسمة الابتدائي الذي أقره المجلس الحسبي ولم يسجل وأن عدم النص على هذا الحق في عقد القسمة المسجل قد أغتت عنه الإشارة في هذا العقد إلى

أنه حرر وفقا لقرار المجلس الحسبي الذي اعتمد
القسمه .

« وحيث ان المادة الأولى من قانون
التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ توجب تسجيل كل
عقد منثى. لحق عيني عقارى وتنص على أنه
يترتب على عدم التسجيل عدم نشوء الحق . ولما
كان تسجيل العقد هو بحكم المادة ٦٢٩ من
القانون المدنى نسخ صورة ما به حرفيا فان مجرد
الاشارة فى العقد المسجل إلى محرر آخر لم يسجل
لا تسحب تسجيل العقد المسجل على ما لم يرد
فيه ذاته .

« وحيث أنه لذلك يكون الحكم المطعون
فيه قد خالف القانون ولما كانت المحكمة قد
أعرضت عن البحث فى ترتيب حق الارتفاق
بتخصيص رب الأسرة اكتفاء بأن الحق المذكور
قد نشأ بالعقد على ما زعمت فانه يتعين مع
نقض الحكم احوالة الدعوى على محكمة استئناف
مصر لتفصل فيها من جديد .

(طعن على بك فهمى كاظم بصفته وآخر وحضر
عنهما الأستاذ محمد زهير جرانه ضد السيدة حياة هانم
طلعت حبور عن نفسها وبصفتها وآخرين وحضر عن
الأولى بصفتها الأستاذ حسين محمد الحندى رقم ١٩
سنة ١٦ ق)

٢٧

٢٢ يناير سنة ١٩٤٧

خير . أعماله . الطعن فيها .

المبدأ القانونى

إذا أخذت المحكمة برأى خير رغم أنه
لم يسمح الأرض المتنازع عليها ولم يقسها قد
أوردت الأسباب التى أقنعتها بصواب هذا
الرأى . فلا تثريب عليها فيما ذهبت إليه .

المحكم

« حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون
فيه أنه - أولا - اعتمد على تقرير الخبير فى
حين أن هذا التقرير باطل لأن الخبير - على
خلاف ما قضى به الحكم الذى ندينه - لم يسمح
الأرض موضوع النزاع - ثانيا - انه خالف
القانون إذ أقيم على استنتاجات لا مساع
للاعتداد بها فى نزاع مدنى لم يجر التعامل بين
طرفيه إلا بالكتابة كما خالف القانون إذ أخذ
الطاعن واحتج عليه بأجراءات مساحية وقعت
فى غيبته ولم يقرها

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أورد ضمن
ما أورد من وقائع الدعوى ان عقد قسمه
تحرر بين طرفى الخصومة فى ٢٢ من نوفمبر سنة
١٩٢٤ بموجبه اختص الطاعن فى حوض
جرجس رقم ٤٠ وهو الحوض الذى انحصر
فيه النزاع بقطعتين مساحة احدهما ١٦ س
و ٤ ط و ١٢ ف ومساحة الأخرى ١٨ س
و ٣ ط و ٢ ف واختص بحجور المطعون ضدها
بقطعتين أيضا مساحة احدهما ١٥ ط و ٢ ف
ومساحة الأخرى ٨ س و ٩ ط و ١٢ ف وانه
لما كانت هذه القطع قد عينت فى عقد القسمه
المذكور بحدودها ولم تعين بالأرقام المرقومة بها
فى خرائط المساحة فان الطرفين اتفقا كتابة
فى ١١ من أغسطس سنة ١٩٣٦ على أن يكون
تنفيذ عقد القسمه المبرم بينهما خاضعا لنتيجة
المساحة الحديثة . وتنفيذا لهذا الاتفاق قامت
مصلحة المساحة ببناء على طلب الطرفين بتطبيق
عقد القسمه على الطبيعة وفصلت بين ما اختص
به كل منهما فصلا حصر نصيب الطاعن بحوض
جرجس فى القطعتين رقم ٧٤ و ٧١ . وان
الطاعن أقر البيان المساحى الذى خصه بهاتين

القطعتين ضمن ما اختص به في عقد القسمة ثم قدمه بنفسه مع عقد القسمة لجرى التسجيل على موجه في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٨ .

وحيث ان الحكم بعد أن أورد هذا كله قال :
 « بما أنه يخلص مما تقدم أن ثمة أمراً ثابتاً بين الطرفين لاسيما إلى الجدل فيه وهو أن البيان المساحي الذي ارتضاه الطرفان واقراه تنفيذا للقسمة التي تمت بينهما قد عين ملكيه الطرفين في حوض النزاع وهو حوض جرجس تعييناً دقيقاً يسهل معه تقصى موقع النزاع وفي أي ملك من الطرفين يقع القدر المتنازع عليه ذلك لأن المسانف اختص في هذا الحوض بالقطعتين ٧٤ و ٧١ واختص المحجور عليه في الحوض عينه بالقطع ٧٣ و ٧٠ و ٦٩ والقطعتان ٧٤ و ٧٣ متلاصقتان والأولى للمسانف وهي غربي الثانية . والثانية للمحجور عليه وهي شرقي الأولى . ولما لجأ الطرفان إلى مصلحة المساحة لتحديد تنفيذاً للقسمة وضعت الحدائد الفاصلة بين هاتين القطعتين وضعا ثابتاً لا يجادل فيه الطرفان كما أنهما لا يجادلان في أن هذه الحدائد الفاصلة بين القطعتين لا زالت قائمة إلى اليوم وإذن فلا مرأى في أن ما وقع غربي الحدائد يدخل في ملك المسانف وما وقع شرقيها لا شك في دخوله في ملك المحجور عليه وبما أنه لا جدال أيضاً بين الطرفين في أن القدر المتنازع عليه لا يتعدى نطاق هاتين القطعتين دون غيرها وإن هذا القدر على شكل مثلث حاد الزاوية قاعدته بحرية ورأسه قلبية وقد اتفق الطرفان على موقعه هذا وأرشد إليه الخبيران اللذان عابنا موقع النزاع بحضور الطرفين وثبت لهما قسم الحدائد الفاصلة بين القطعتين وإن القدر

المتنازع عليه يقع شرقي هذه الحدائد في القطعة رقم ٧٣ وبذلك تجاوز المسانف ضده في القطعة رقم ٧٤ إلى أرض المحجور عليه في القطعة رقم ٧٣ وجار عليها بالقدر المتنازع عليه ولذلك ظهرت الحدائد للخبيرين شرقي القدر المتنازع عليه . وبما أنه إزاء هذا الدليل المادي الظاهر من المستندات ومن قيام الخبيرين بتطبيق هذه المستندات على الطبيعة ومن اتفاق الطرفين على تعيين موقع النزاع — إزاء ذلك كله ما كان ثمة مقتضى لقياس أرض كل طرف القياس الذي يعيب المسانف على الخبير انصرافه عنه لأن قيام الحدائد الثابتة على الحد الفاصل بين القطعتين حسب تحديد المساحة الذي ارتبط به الطرفان حاسم في أن القدر المتنازع عليه داخل حتماً في القطعة نمرة ٧٣ ملك المحجور عليه وحده والتي لا يملك فيها المسانف شيئاً .

وحيث أنه يبين مما تقدم ان المحكمة إذ أخذت برأى الخبير رغم أنه لم يمسح الأرض المتنازع عليها ولم يقسمها قد أوردت الأسباب التي أقنعتها بصواب هذا الرأي وهي إذ قضت للطعون ضدها بثبوت ملكيتها للعين موضوع الدعوى لم تقم قضاء ما — كما زعم الطاعن — على مجرد استنتاجات أو على إجراءات مساحية تمت في غيبته ولم يقرها . بل أقامت قضاها على عقد القسمة والاتفاق الذي ألحق به ثم على بيان مساحي أقره الطاعن ولهذا يكون الطعن بسببه على غير أساس .

(طعن أمين حرجس إبراهيم أفندي وحضر عنه الأستاذ فيليب بشارة ضد السيدة أنيسة شخلول بصفتها وحضر عنها الأستاذ راغب حنا رقم ٢٢ سنة ١٦ ق) .

٢٨

٢٠ يناير سنة ١٩٢٧

- ١ — الحيازة في المنقول .
- ٢ — حيازة حامل مفاتيح الخزانة .
- ٣ — استخلاص الحيازة .

المبادئ القانونية

١ — إن الحيازة لا تعتبر سنداً للملك في المنقول وفق ما هو مقرر في المادتين ٦٠٧ و ٦٠٨ من القانون المدني إلا إذا كانت فعلية بنية التملك بريئة من شائبة الغموض واللبس وهذه لا تكون فعلية إلا إذا ترتب عليها وجود الشيء المحوز في مكانة الحائز وتحت تصرفه ولا تكون بنية التملك إلا إذا كان الحائز أصيلاً يحوز لنفسه لا لغيره ولا تكون بريئة من اللبس والغموض إلا حيث تخلص ليد واحدة لا تخالطها سواها مخالطة تثير الشك في انفرادها بالتسلط على الشيء والتصرف فيه .

٢ — إن مفتاح الخزانة يشبه تذكرة النقل من حيث أن كلا منهما يجعل حامله حائزاً حيازة رمزية لمنقول ليس في يده فعلاً وتشابه الحالين يجعل قياس إحدى الحالتين على الأخرى قياساً سليماً لا يقدح فيه اختلافهما في وجوه أخرى إذ ليس شرط لصحة القياس أن يتفق المقيس والمقيس عليه من جميع الوجوه

٣ — إن كونه الشيء واقعاً فعلاً في حوزة من يدعى حيازته أو غير واقع منها هو أمر موضوعي يحصله قاضي الموضوع في

كل دعوى مما تتوافر فيها من دلائل — وإذا كان القانون قد نص في باب البيع على أن تسليم المنقولات المبيعة يصح أن يتم بتسليم مفاتيح المخازن الموضوعة فيها فإن هذا النص لا يعني أن من يحمل مفتاحاً لخزانة يكون ولا بد حائزاً فعلاً لمحتوياتها لأن حمل المفتاح لا يلزم عنه حتماً أن حامله متسلط على الخزانة مستأثر بالتصرف في فراغها ومن ثم كانت العبرة في كل دعوى لظروفها الواقعة بحيث تدل هذه الظروف على أن حامل مفتاح الخزانة كان متسلطاً فعلاً على ما فيها جاز اعتباره حائزاً وإلا فلا . وما يراه قاضي الموضوع في هذا الشأن هو رأى في مسألة واقعية يستقل هو بتقديرها ولا يخضع قضاؤه فيها لرقابة محكمة النقض .

المحكمة

« حيث أن مبنى السبب الأول مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ووجه هذه المخالفة فيما يقول الطاعن أن النزاع بينه وبين السيدة ثقية مورثة المطعون ضدها انصب على محتويات خزانة حديدية ثبت من مستندات الدعوى ومن ذات الحكم المطعون فيه أن مفاتيحها كانت في حيازة مورثة الطاعن إلى أن توفيت . وهذه واقعة يلزم عنها لداتها أن تعتبر المورثة المذكورة مسيطرة على فراغ الخزانة أي حائزة لمحتوياتها إذ الحيازة في حكم القانون ليست إلا السلطان الفعلي الثابت لشخص على مال معين وكان مقتضى ذلك ولازمه قانوناً أن يفيد الطاعن بصفته خلفاً لمورثته من قرينة الملك التي رتبها الحائز المنقول للمادتين ٦٠٧ و ٦٠٨ »

من القانون المدني فيرفع عنه عبء اثبات ملكية مورثته لمحتويات الخزانة ويلقى هذا العبء على من ينازع في هذه الملكية . لكن محكمة أول درجة تجاهلا منها حيازة مورثة الطاعن وللتبرئة التي رتبها القانون على هذه الحيازة قضت بأحالة الدعوى على التحقيق « ليثبت كل من الطرفين مدعاه بشأن محتويات الخزانة بجميع الطرق القانونية بما فيها البينة على أن يكون للطرف الآخر النفي » ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد هذا القضاء فإنه يكون قد أخطأ مثل خطئه من حيث أنه لم يفهم الحيازة على وجهها الصحيح إذ لو كان قد فهمها لاعتبر مورثة الطاعن حائزة الخزانة متى كان مسلما أن مفاتيحها كانت في حوزتها . ومن حيث أنه لم يرتب على حيازة مورثة الطاعن أثرها القانوني وهو افتراض أنها مالكة إلى أن يقوم الدليل على العكس .

« وحيث أن مبنى السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون : أولا — لأنه وصف حيازة مورثة الطاعن لمحتويات الخزانة بأنها حيازة عرضية معتمدا في ذلك على أن مفاتيح الخزانة إنما كانت تحت يد المورثة المذكورة بطريق الانابة عن أمها وعلى أنه متى كان الأمر كذلك فإن يدها على محتويات الخزانة تكون من طريق الانابة أيضا . ثم أنه وصف هذه الحيازة نفسها بأنها غير خالصة من شائبة اللبس بناء على أن الخزانة الحديدية ذاتها ملك شائع بين مورثة الطاعن وباقي ورثة والدها . ويقول الطاعن أن الحكم بهذا الذي ذهب إليه قد خلط بين حيازة حديد الخزانة وحيازة فراغها ومحتوياتها في حين أن حيازة الخزانة ذاتها مستقلة تماما عن حيازة فراغها فقد يحوز الشخص خزانة ما حيازة عرضية بالانابة عن غيره ويحوز مع ذلك وعلى

الرغم من ذلك محتوياتها حيازة كاملة لا يشوبها عيب ما . فمستأجر الخزانة من بنك يحوزها حيازة عرضية نيابة عن البنك ولكنه هو وحده الذي يحوز فراغها ويحوزه حيازة كاملة ومن ثم كان هو وحده الذي يحوز محتوياتها . والحكم لا يتغير أيا كان السبب في الحيازة العرضية لذات الخزانة فسواء كان هذا السبب إيجارا أو وديعة فالحكم واحد ذلك أن تسلم مفاتيح الخزانة يمكن التسلم فعلا من التسلم على فراغها واستعماله . ويكفي هذا وحده في اعتباره حازرا لهذا الفراغ . ومن ثم لا يصح البتة أن يستنتج من كون حيازة الخزانة عرضية أو غامضة أن حيازة محتوياتها عرضية أو غامضة كذلك إذ لا تلازم بين الحيازتين . وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد وصف حيازة مورثة الطاعن بأنها عرضية وغامضة استنادا إلى وقائع يمتنع عقلا وقانونا أن تؤدي على فرض صحتها إلى النتيجة التي انتهى إليها .

ثانيا — لأنه ذهب إلى أن حيازة مورثة الطاعن لمحتويات الخزانة لم تكن حيازة مادية فعلية معتمدا في ذلك من جهة على أن حيازة المفاتيح ليست دليلا قاطعا في ذاتها على حيازة الخزانة حيازة مادية غير مشوبة أسوة بما تقرر من أن حيازة تذكرة النقل (بوليصة السكة الحديد) ليست من قبيل وضع اليد الحقيقي الذي يعتبر سندا للملكية المنقول ومن جهة أخرى على أن الخزانة لم تكن في الدور الثالث الذي كانت تقطنه المورثة بل في الدور الأسفل المخصص لإدارة تركة الرحوم عبد المجيد عثمان البارودي وهي موضوعة في حجرة كان مفتاحها مع غير المورثة المذكورة . ويقول الطاعن أن قياس مفاتيح الخزانة على تذكرة النقل بسكة الحديد (بوالص الشحن) هو قياس مع الفارق

لأنه ليس لمن يده تذكرة النقل سلطان فعلى على البضاعة المنقولة في حين أن من يده مفاتيح الخزانة له على محتوياتها سلطان فعلى لا سبيل إلى إنكاره ولا أدل على ذلك من أن الشارع قد اعتبر تسليم المفاتيح دليلاً على نقل الحيازة فقد نص في المادة ٢٧١ من القانون المدني على أن تسليم المبيع عبارة عن وضعه تحت تصرف المشتري بحيث يمكنه وضع يده عليه والانتفاع به بدون مانع أي أنه عبارة عن نقل حيازته ونص في المادة ٢٧٢ من القانون المدني على أن تسليم المنقولات المبيعة يكون بتسليم مفاتيح الخازن الموضوعة بها . ويقول الطاعن أيضاً أن واقعة وجود الخزانة في دور مخصص لإدارة تركة المرحوم عبد المجيد عثمان البارودي هي واقعة لم يقر عليها دليل ما . وبذا يكون الحكم المطعون فيه إذ وصف حيازة مورثة الطاعن بأنها غير فعلية إنما استند إلى سيئين أولهما لا ينتج هذا الوصف عقلاً ولا قانوناً ، والآخر لم يقر عليه دليل في الدعوى .

ثالثاً — لأنه قضى بملكية محتويات الخزانة للطعون ضدها على اعتبار أن مورثتهما المرحومة السيدة ثقية كانت هي الحائزة للخزانة في حين أن النابت من مستندات الدعوى ومن ذات الحكم المطعون فيه أن السيدة ثقية لم يكن في استطاعتها أن تصل إلى ما كانت تحتويه الخزانة لأن مفاتيحها لم يكن في يدها وفي حين أن السيدة ثقية حددت أول الأمر مدعاها في محتويات الخزانة بقدر معلوم ثم لما علت بحقيقة هذه المحتويات من محضر الحجز الموقع في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ ادعت أنها جميعها ملك لها والعبارة بداهة بالادعاء الأول على أن الواقع في الدعوى أنه لم يقر دليل على أي من الادعائين .

« وحيث ان مبني السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد شاب تسببه أنه . أولاً — استند إلى واقعة غير صحيحة توهمها هي أن عمدة جرجا إذ عثر على مفاتيح الخزانة بحجرة نوم مورثة الطاعن وجد معها ختم السيدة ثقية مورثة الطعون ضدها . ثانياً — قل ان التحقيق قد ثبت منه بجلاء أن محتويات الخزانة ملك السيدة ثقية وابنها عبد الوهاب من غير أن يبين طريق هذا الثبوت ثالثاً — تناقض في وصف أقوال للسيدة ثقية أمام معاون الإدارة فوصفها تارة بأنها اقرار لا يجوز تجزئته ووصفها تارة أخرى بأنها ليست اقراراً . رابعاً — لم يرد على دلالة ختم الخزانة بعد اغلاق مسكن مورثة الطاعن في حضور الطعون ضدها وأمهما دون اعتراض منهم مما يفيد أنهم مسلمون بأن الخزانة كانت في حيازة المتوفاة . خامساً — تأثر الحكم بما صور به الطاعن من أنه كان متهاكاً على تركة مورثة .

هذه هي أوجه الطعن

« وحيث ان الحيازة لا تعتبر سنداً للملك في المنقول وفق ما هو مقرر في المادتين ٦٠٧ و٦٠٨ من القانون المدني إلا إذا كانت فعلية بنية التملك بريئة من شائبة الغموض واللبس . وهي لا تكون فعلية إلا إذا ترتب عليها وجود الشيء المحوز في مكانة الحائز وتحت تصرفه ولا تكون بنية التملك إلا إذا كان الحائز أصيلاً محوز لنفسه لا لغيره ولا تكون بريئة من اللبس والغموض إلا حيث تخلص ليد واحدة لا تخالطها يد سواها مخالطة تثير الشك في انفرادها بالتسلط على الشيء والتصرف فيه .

« وحيث ان الطاعن إذ ادعى أن مورثته كانت حائزة لمفاتيح الخزانة وإنها كانت تبعا لذلك

حائزة لمحتوياتها المتنازع عليها إنما اعتمد على أن هذه المفاتيح وجدت ملقاة تحت دولاب في مسكن مورثته . وإذ قرر الحكم الطعون فيه أن حيازة مورثة الطاعن لمفاتيح الخزنة على هذا النحو لم ترتب لها على محتويات الخزنة حيازة فعلية قل في ذلك : « بما أن حيازة المفاتيح ليست دليلا » « قاطعا في ذاتها على حيازة الخزنة حيازة مادية » « أسوة بما تقرر من أن حيازة تذاكر النقل » « بالسكة الحديد (بوالص الشحن) ليست من » « قيل وضع اليد الحقيقي الذي يعتبر سندا على » « ملكية المنقول سيما إذا تبين أن الخزنة لم » « تكن في الدور الثالث الذي تقطنه المورثة » « بل في الدور الأسفل المخصص لإدارة تركة » « المرحوم عبد المجيد عثمان البارودي وهي » « موضوعة في حجرة خاصة مفتاحها مع غير » « السيدة احسان فلاسيل لها إلى هذه الخزنة » « إلا بعد فتح الحجرة التي لا تحمل مفتاحها » « بدليل ما ثبت في محضر العمدة المحرر يوم » « الوفاة بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩ من أن » « الخزنة شتمت واستلمها راضي أفندي البارودي » « شيخ البلد المختص وأقفلت عليها النذرة التي » « وجدت بها بالمفتاح مما يشير إلى أن الحيازة » « المادية الفعلية لم تكن للسيدة احسان كما زعم » « المستأنف » .

« وحيث ان هذا الجزء من الحكم لم يرد عليه مما جاء في تقرير الطعن إلا قول الطاعن أن الحكم قد أخطأ إذ قاس حيازة حامل مفاتيح الخزنة على حيازة حامل تذكرة النقل مع قيام الفارق بين الحيازتين . وقوله أن الحكم أخطأ أيضا إذ استدل بواقعة وجود الخزنة في غرفة بالدور الأرضي مخصصة لإدارة تركة عبد المجيد

البارودي في حين أن هذه الواقعة لا سند لها من الأوراق والقول الأول مردود بأن مفتاح الخزنة يشبه تذكرة النقل من حيث أن كلا منهما يجعل حامله حائزا حيازة رمزية لمنقول ليس في يده فعلا وتشابه الحالتين في هذا الوجه وهو بالدات الذي رمى إليه الحكم يجعل قياس إحدى الحالتين على الأخرى قياسا سليما لا يقدح فيه اختلافهما في وجوه أخرى إذ ليس شرطا لصحة القياس أن يتفق المقيس والمقيس عليه من جميع الوجوه . والقول الثاني مردود كذلك بأن النابت في أوراق الدعوى أن مسكن مورثة الطاعن كان قاصرا على الطابق الثالث من منزل عائلتها وأن الخزنة وجدت بالطابق الأول وهذا هو جوهر ما استدل به الحكم على أن الخزنة ذاتها لم تكن في حيازة المتوفاة اعتبارا بأنها كانت في غرفة ليست داخلية فيما تناوله سكن المتوفاة أما كون هذه الغرفة مخصصة لإدارة التركة كما قدر الحكم — دون أن يعتمد في ذلك على دليل من الأوراق — أو لم تكن مخصصة فذلك لا يؤثر في سلامة استدلاله .

« وحيث ان كون الشيء واقعا فعلا في حوزة من يدعى حيازته أو غير واقع فيها هو أمر موضوعي يحصله قاضي الموضوع في كل دعوى مما توافر فيها من دلائل . وإذا كان القانون قد نص في باب البيع على أن تسليم المنقولات المبيعة يصح أن يتم بتسليم مفاتيح الخازن الموضوعة فيها فإن هذا النص لا يعني أن من يحمل مفتاحا لخزنة يكون ولا بد حائزا فعلا لمحتوياتها . لأن حمل المفتاح لا يلزم عنه حتما أن حامله مسلط على الخزنة مستأثر بالتصرف في فراغها . ومن ثم كانت العبرة في كل دعوى بطروفيها الواقعية

في حيث تدل هذه الظروف على أن حامل مفتاح الخزانة كان متسلطاً فعلاً على ما فيها جاز اعتباره حائزاً وإلا فلا . وما يراه قاضي الموضوع في هذا الشأن هو رأى في مسألة واقعية يستقل هو بتقديرها ولا يخضع قضاؤه فيها لرقابة محكمة النقض .

« وحيث انه لما كان ذلك كذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ قرر ان مورثة الطاعن لم تكن لها حيازة فعلية على محتويات الخزانة قد أورد عناصر واقعية صحيحة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فان قضاءه بذلك يكون بعيداً عن رقابة هذه المحكمة . ومن ثم كان الوجه الثاني من السبب الثاني لا محل له ولا اعتداد به هذا بما جاء في السبب الأول من أسباب الطعن لأنه وقد ثبت لمحكمة الاستئناف أن وجود مفاتيح الخزانة في مسكن مورثة الطاعن لم يربط لها حيازة فعلية على محتويات الخزانة فانه ما كان في وسعها إلا أن تؤيد حكم الاحالة على التحقيق اعتباراً بأن الحيازة التي ادعاها الطاعن لمورثته لم تكن متصفة بصفة الفعلية التي لا بد منها لنهض الحيازة وحدها دليلاً على الملك .

« وحيث انه متى كانت محكمة الموضوع قد قررت في حدود سلطتها أن مورثة الطاعن لم يكن لها حيازة فعلية على محتويات الخزانة فإنها بذلك تكون قد أثبتت أن الحيازة بشروطها القانونية غير متوافرة لمورثة الطاعن وهذا كاف لتبرير قضائها ومن ثم كانت إثارة المناقشة في باقي شروط الحيازة غير مجدية وبذلك تكون أوجه الطعن التي وردت في هذا الخصوص — وهي : الوجه الأول من السبب الثاني والوجهين الأول والثالث من السبب الثالث — غير متبعة .

« وحيث انه لما كانت الدعوى مقامة من الطاعن وحده . بملكية مورثته للخزانة وما فيها ولم تكن السيدة تقيّة وولداها إلا مدعى عليهم وقد قضى الحكم برفض دعوى الطاعن مقبلاً قضاءه على أسباب كافية لحمله فإن ما جاء فيه بعد ذلك عن ملكية السيدة تقيّة وولديها أو حيازتهم للخزانة وما فيها ليس إلا استطراداً زائداً على الحاجة ومن ثم يكون الوجه الثالث من السبب الثاني والوجه الثاني من السبب الثالث الواتعين على هذا الاستطراد غير متجيين أيضاً

« وحيث انه عما نعاه الطاعن على الحكم في الوجه الرابع من السبب الثالث من القصور فإن الحكم الابتدائي قال في هذا الصدد « حيث انه فيما يختص بالدليل الثاني فإن قيام لجنة تحت رئاسة العمدة لوضع أختام من الجمع على الخزانة يوم وفاة المورثة لا يعتبر حجة على المدعى عليهم إذ لم يثبت ان هذا التصرف كان بناء على طلب أحد منهم وموافقته » ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد أسباب الحكم الابتدائي فصارت بذلك أسباباً له فإنه يكون قد رد على ذات الدلالة التي ينشأ عنها الطاعن قصوره عن الرد عليها .

« وحيث انه لا يبقى بعد ذلك إلا قول الطاعن في الوجه الخامس من السبب الثالث أن الحكم قد تأثر بما صور به من أنه كان متهاكاً على تركه مورثته . وهذا قول لا يجوز التوصل به للطعن في حكم قائم على أسباب تبرره من حيث الواقع ومن حيث القانون .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن واجب الرفض .

(طعن فؤاد عبد الرحيم عثمان البارودي افندي وحضر عنه الأستاذان عبد المعطى خيال بك وحامد زكي ضد عبد الوهاب عبد المجيد عثمان البارودي وآخر وحضر عنهما الأستاذ مصطفى الشوربجي بك رقم ١٠٧ سنة ١٤١٥ ق)

٢٩

٣٠ يناير سنة ١٩٤٧

إعلان الأوراق والأحكام .

المبدأ القانوني

إن المادة ٧٥ من قانون المرافعات قد نصت على أنه بمجرد صدور التوكيل من أحد الأخصام يكون محل الوكيل هو المعتبر في أحوال الاعلان وما يتفرع عنها . ونصت المادة ٣٨٤ على عدم جواز الشروع في التنفيذ قبل إعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ إلى نفس الخصم أو محله والتنبيه عليه بالاجراء . ونصت المادة ٤٠٤ على أن الاعلانات الحاصلة إلى المحل المعين في مدة المرافعة تعتبر صحيحة إذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم ويتبين من هذه النصوص أنه علاوة على الحالة المذكورة في المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات فإن الشارع قد أجاز إعلان أوراق الدعوى لمحل الوكيل في الخصومة واعتبره محلاً مختاراً لموكله بمجرد صدور التوكيل منه وأبقى لذلك المحل هذا الاعتبار بالنسبة إلى إعلان الخصم بالحكم الصادر في الدعوى وبأوراق التنفيذ مدة ستة شهور من تاريخ صدور الحكم .

المحكمة

« من حيث ان المطعون ضدها الأولى دفعت بعدم قبول الطعن لأن التقرير به حصل بعد الميعاد محسوباً من تاريخ إعلان الطاعن بالحكم المطعون

فيه بمكتب الأستاذ عبد الرحمن البيلي المحامي . »
« وحيث ان الطاعن رد على هذا الدفع بأن الأصل في الاعلان أن يسلم لنفس الشخص أو لمحله الأصلي طبقاً للمادة ٦ من قانون المرافعات ولم يجر القانون الاعلان في المحل المختار إلا استثناء في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٦٤ حيث ألزم المستأنف أن يتخذ له محلاً مختاراً يعلن فيه بأوراق الدعوى ولما كان الطاعن مستأنفاً عليه لامستأنفاً فإن هذا النص الاستثنائي لا يجري في حقه .

« وحيث ان المادة ٧٥ من قانون المرافعات قد نصت على أنه بمجرد صدور التوكيل من أحد الأخصام يكون محل الوكيل هو المعتبر في أحوال الاعلان وما يتفرع عنها » ونصت المادة ٣٨٤ على عدم جواز الشروع في التنفيذ « قبل إعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ إلى نفس الخصم أو محله والتنبيه عليه بالاجراء » ونصت المادة ٤٠٤ على أن الاعلانات الحاصلة إلى المحل المعين في مدة المرافعة تعتبر صحيحة إذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم » ويبين من هذه النصوص أنه علاوة على الحالة المذكورة في المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات فإن الشارع قد أجاز إعلان أوراق الدعوى لمحل الوكيل في الخصومة واعتبره محلاً مختاراً لموكله بمجرد صدور التوكيل منه وأبقى لذلك المحل هذا الاعتبار بالنسبة إلى إعلان الخصم بالحكم الصادر في الدعوى وبأوراق التنفيذ مدة ستة شهور من تاريخ صدور الحكم .

« وحيث انه لا نزاع بين الطرفين في أن الأستاذ البيلي المحامي كان وصيلاً عن الطاعن في الاستئناف رقم ٦٣٢ سنة ٦٠ القضائية وقد أشار الحكم الصادر في هذا الاستئناف إلى وكالته عنه ولا نزاع كذلك في أن إعلان الطاعن بالحكم إلى

مكتب وكيله هذا تم قبل انقضاء ستة شهور من تاريخ صدوره .

« وحيث ان الطاعن ذهب إلى القول بأنه كان قد تنازل عن التوكيل السابق صدوره للأستاذ البيلى تنازلاً ضمناً مستفاداً من صدور توكيل آخر منه في ١٤ من ابريل سنة ١٩٤٥ للأستاذ مرقس فهمى بك كما يطعن في الحكم السابق الذكر بالنقض ومن قيام الطاعن باستلام صورة رسمية من الحكيم الابتدائى والاستئناف في ١٥ منه تمهيداً لهذا الطعن وقد علم الأستاذ البيلى بهذا التنازل عن طريق أحد كتبه الذى شاهد التصديق على توكيل مرقس بك وكان التنازل عن التوكيل من جانب الطاعن وعلم الوكيل به قبل إعلان الحكم المطعون فيه لمكتبه وبذلك يكون التوكيل قد انقضى وانقضى معه اعتبار مكتب الوكيل عملاً مختاراً للموكل . كما ذهب الطاعن إلى القول بأن إعلانه بالحكم في مكتب الأستاذ البيلى لابس غش من المطعون ضدها الأولى من شأنه أن يبطل الاعلان وذلك أن المدعى بطرس تادرس أفندى - أحد كتبة الأستاذ اسطفان باسيلي محامى المطعون ضدها الأولى في الاستئناف والذى كان يقوم بشؤونها الكتابية في الوقف الذى صدر فيه توكيل الطاعن للأستاذ مرقس بك - بعد أن علم بهذا التوكيل قصد مرقس بك وطلب إليه باسم الأستاذ اسطفان باسيلي ارجاء التقرير بالنقض إلى ما بعد العطلة الصيفية حتى يعود الأستاذ اسطفان من مصيفه في الخارج متعهداً من جهته بارجاء اعلان الحكم الاستئنافى إلى ذلك الحين لكن الطاعن لم يلبث حتى أعلن بالحكم في مكتب انقطعت صلته به في وقت كان مرقس بك قد غادر القاهرة إلى مصيفه هو الآخر . ثم طلب الطاعن السماح له بإثبات هذه الوقائع كلها بالينة .

« وحيث ان صدور توكيل جديد من الطاعن للأستاذ مرقس بك للطعن بالنقض وقيام الطاعن بسحب صور من الحكيم الابتدائى والاستئناف تمهيداً لهذا الطعن لا يفيد بذاته التنازل عن التوكيل السابق صدوره منه للأستاذ البيلى لأن التنازل الضمنى لا يستفاد إلا من تصرف لا يمكن أن يشك في انصرافه إلى هذا المعنى دون غيره وليس هذا هو شأن تصرف الطاعن . وما نسب إلى بطرس أفندى تادرس - لو صح - لا يعدو كونه نكثاً بعهد قطعه على نفسه دون أن يكون مفوضاً في ذلك من المطعون ضدها الأولى وهذا منه لا يعيب الاعلان منها . ومن ثم يكون التحقيق الذى يطلبه الطاعن غير منتج .

« وحيث ان قول الطاعن بأن إعلانه بالحكم في محله المختار في الاستئناف ولو كان صحيحاً في ذاته إلا أنه لا يؤثر في حقه في الطعن بالنقض لأن هذا الطعن هو خصومة مستقلة عن الدعوى الموضوعية فلا شأن في إجراءاته للحامى الذى كان يتولى هذه الدعوى - هذا القول مردود بأن إعلان الحكم الصادر في الاستئناف ليس من إجراءات الطعن وبأن حصوله صحيحاً على أية صورة من الصور التى أجازها القانون يترتب عليه - فيما يترتب - سريان ميعاد النقض .

« وحيث انه يبين مما تقدم أن إعلان الطاعن بالحكم المطعون فيه وقع صحيحاً ولما كان هذا الاعلان قد حصل في ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٥ وكان تقرير الطعن في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ فإن الطعن يكون قد رفع بعد الميعاد المقرر في المادة ١٤ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ ولهذا يكون الطعن غير مقبول شكلاً .

(طعن اسحق خليل نخله بك وحضر عنه الأستاذ مرقس فهمى بك ضد السيدة جنة خليل نخلة وآخر وحضر عن الأولى الأستاذان أحمد زغلول وسابا حبشى بك رقم ٤ سنة ١٦ ق)

٣٠

٣٠ يناير سنة ١٩٤٧

خير . مناقشته . عدم ملزومية المحكمة بها . متى
يكون ذلك

المبادئ القانونية

١ — إن المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات
لا توجب على المحكمة مناقشة الخبراء إلا إذا هي
كانت قررت هذا الإجراء في الدعوى . فإذا
لم يصدر في الدعوى قرار من المحكمة بمناقشة
الخبير فعدم مناقشته لا يكون مخالفا للقانون .

٢ — إن القانون جعل الحكم بتزوير
ورقة أو بصحتها مرجعه إلى ما يثبت للمحكمة
من حقيقة الحال فيها سواء أ كانت في تعرف
هذه الحقيقة استعانت بمشاهداتها وملاحظاتها
هذه أم استعانت برأي أهل الخبرة . ثم لم يجعل
هذا الرأي ملزما لها ولما كانت مناقشة الخبير
لم تجعل إلا تنويرا للمحكمة كان لها وحدها أمر
تقرير إحداها من عدمه . وإذن فلا تثريب
عليها إذا كان وجه الحق في الدعوى قد تبين
لها من تقرير آخر ومن ملاحظاتها هي فقطت
فيها على أساس ذلك دون مناقشة الخبير .

المحكم

« من حيث ان السبين الأول والثاني
يتصلان في أن الحكم جاء مخالفا للقانون إذ أن
المحكمة وقد أقامته على تقرير الطبيب الشرعي لم

تتبع الاجراءات المقررة بالمادة ٢٤٣ مكررة من
قانون المرافعات فهي لم تعين يوما لمناقشة هذا
الخبير في تقريره وتكون أعفته من الحضور
أمامها لمناقشته بدون بيان أسباب ولا اتفاق من
الخصوم .

« ومن حيث ان المادة ٢٤٣ مكررة من
قانون المرافعات — على ما جرى به قضاء هذه
المحكمة في الطعن رقم ٦٢ سنة ٩ القضائية ثم
أكدته وقرره قضاؤها في الطعن رقم ١١٦ سنة
١١ القضائية — لا توجب على المحكمة مناقشة
الخبير إلا إذا هي كانت قررت هذا الإجراء في
الدعوى . ولما كان لم يصدر في الدعوى قرار من
المحكمة بمناقشة الخبير فعدم مناقشته والحالة هذه
لا يكون مخالفا للقانون .

« ومن حيث ان السبب الثالث خاص
بالتحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة واعتمدت
عليه في قضائها فهو لا يتوجه إلى الحكم المطعون
فيه الذي لم يعتمد في قضائه على أسباب الحكم
الابتدائي بل على أسبابه هو وليس منها التحقيق .
« ومن حيث انه في السبب الرابع يزعم
الطاعن أن محكمة الاستئناف أخطأت في الرد على
ما أثاره الطاعن في صدد ذلك التحقيق . ولما
كانت المحكمة لم تعتمد بتاتا على التحقيق فن هذا
الرد منها يكون نافذة لا أثر له في الحكم فلا
جدوى للتعرض إلى أمر صحته أو خطئه .

« ومن حيث ان السبب الخامس يتجمل في
أن الحكم جاء قاصرا في التسيب ذلك أن
المحكمة اعتمدت على تقرير الطبيب الشرعي
وقالت ان الطاعن لم يتقدم بأي مطعن جدي
عليه إذ أن تقرير الخبير الاستشاري لا يستند إلى
التحليل ولا الدليل الثني — مع أن هذا الخبير
استند إلى ذلك وكان الواجب على المحكمة ان

ولم يعترض على صحة إعلانه بالطعن في النيابة .
فإن ذلك يزيل البطلان إذا كان

٢ — إذا كان الحكم الابتدائي الذي
أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه إذ تصدي
ليان المنازعات التي اتفق على التحكيم فيها قال
إن النزاع الشرعي الذي كان قائما بين الطرفين
قد فصلت فيه المحكمة العليا الشرعية في
١٠ فبراير سنة ١٩٤٤ وأن النزاع القائم بينها
أمام المحكمة الأهلية قد فصل فيه القضاء
المستعجل فيما رفع منه إليه . وبما بقي أمام القضاء
العادي هو عبارة عن دعاوى حساب عن غلة
الوقفية فإن هذا قصور في بيان موضوع الدعاوى
الواقع عليها التحكيم فلا يعرف منه هل هو من
نوع الحقوق التي يملك المتحاكمون مطلق التصرف
فيها فيصح التحكيم أم ليست منه فلا يصح .

المحكم

« من حيث أن المطعون ضدها الثانية دفعت
بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة إليها لبطلان
إعلانها بتقرير الطعن لإعلانها به في المحل المختار
وزدت الطاعنة بأن إعلان التقرير للمحل المختار
لم يكن منها إلا من قبيل التزيد بعد أن أعلنت
المطعون ضدها إعلانا صحيحا في النيابة . .

« وحيث أن المطعون ضدها الثانية قد حضرت
في الطعن ولم تعترض على صحة إعلانها في النيابة
فإن ذلك منها يزيل البطلان إن كان ومن ثم
يكون دفعها في غير محله .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن قد استوفى
أوضاعه الشكلية .

رأته غير واف استدعاه ومناقشته . أما إذ هي لم
تعمل فإن حكمها يكون قاصرا ومخلا بحق الطاعن
في الدفاع . ولا يفي به من ذلك قولها أنها راجعت
عملية المضاهاة التي أداها الطبيب الشرعي فتبين
لها صحة ما استنتجه إذ أن تلك المراجعة تشعر بأن
المحكمة غير واثقة في الطبيب الشرعي أو بأن
الخير الاستشاري قد شككها فيه وعلى كلا
الحالين كانت المناقشة متعينة لاستجلاء الحقيقة .

« ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن
القانون جعل الحكم بتروير ورقة أو بصحتها
مرجعه إلى ما يثبت للمحكمة من حقيقة الحال فيها
سواء أكانت في تعرف هذه الحقيقة استقلت
بمشاهداتها وملاحظاتها هي أم استعانت برأي
أهل الخبرة ثم لم يجعل هذا الرأي ملزما لها ولما
كانت مناقشة الخير لم تجعل إلّا تنويرا للمحكمة
كان لها وجدها أمر تقرير اجرائها من عدمه .
وإذن فلا تثريب عليها إذا كان وجه الحق في
الدعوى قد تبين لها من تقرير آخر ومن
ملاحظاتها هي فقتضت فيها على أساس ذلك دون
مناقشة الخير .

(طعن حنفى محمود محمد افندى وحضر عنه
الأستاذ محمد أمين عامر ضد الشيخ محمد شمس الدين
محمود وحضر عنه الأستاذ فليب بشاره رقم ٣١ سنة
١٦ ق)

٣١

٣٠ يناير سنة ١٩٤٧

١ — تقرير الضمن بالنقض . إعلانه في النيابة . حضور
المطعون ضده . وعدم اعتراضه . لإعلان
٢ — تحكيم .

المبادئ القانونية

١ — إذا حضر المطعون ضده في الطعن

« وحيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه اعتبر مشاركة التحكيم صحيحة مع أنها باطلة قانوناً لأنها تناولت المنازعات المتعلقة بالوقف القائمة بين الطرفين أمام القضاة الشرعيين والأهلي . وهذا غير جائز في القانون لأن التحكيم نوع من الصلح لا يصح إلا بمن له التصرف المطلق في حقوقه طبقاً للمادة ٧٠٣ من قانون المرافعات. فضلاً عن أن المنازعات المتعلقة بحياة الناظر وطلب عزله أو طلب انفراد أحد النظار تدخل في صميم ولاية المحاكم الشرعية وتعتبر من النظام العام الذي لا تجوز المصالحة فيه فإن الحقوق المالية المتنازع عليها متعلقة بالوقف ولا يملك نظارة التصرف المطلق فيها .

« وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه إذ تصدى لبيان المنازعات التي اتفق على التحكيم فيها قل إن النزاع الشرعي الذي كان قائماً بين الطرفين قد فصلت فيه المحكمة العليا الشرعية في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٤ وأن النزاع القائم بينهما أمام المحاكم الأهلية قد فصل القضاء المستعجل فيما رفع منه إليه وما بقي أمام القضاء العادي هو عبارة عن « دعاوى حساب عن غلة الوقفين »

« وحيث ان هذا الذي جاء في الحكم قاصر عن بيان موضوع الدعاوى الواقع عليها التحكيم فلا يعرف منه هل هو نوع الحقوق التي يملك المتحاكمون مطلق التصرف فيها فيصح التحكيم أم ليست منه فلا يصح . ولما كان هذا القصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق المادة ٧٠٣ مرافعات التي تتمسك بها الطاعنة فإن الحكم يكون متعيماً بقضه بلا حاجة إلى النظر في أسباب الطعن الأخرى ولا محل للحكم بالتعويض الذي

يطلبه المطعون ضدهما الأول والثانية بزعم أن الطاعن لم يرفع إلا من باب الكيد .

(نحن السيدة فردوس محمد علي عن نفسها وبصفقتها وحضر عنها بصفقتها الأستاذ موريس خياط ضد الشيخ محمد يوسف خطاب بصفته وآخرين وحضر عن الأول والثاني بصفتهما الأستاذ محمد توفيق حسين رقم ٣٣ سنة ١٦ ق)

٣٢

٣٠ يناير سنة ١٩٤٧

حكم . إغفاله أمراً هاماً . ابتداءً على تقرير الخبير . دون العناية بهذا الأمر . قصوره .

المبدأ القانوني

إذا أغفلت المحكمة أمراً هاماً وأقامت حكمها على شيء آخر كتقارير الخبراء ومشاهداتها . دون أن تعنى بهذا الأمر الهام . الذي قد يكون من شأنه تغيير رأيها . فإن حكمها يكون قاصراً .

المحكم

« حيث ان مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه انه مسخ الواقع الثابت في الدعوى وحرف رأى الخبراء الذين اعتمد على تقاريرهم وأخطأ في الاستناد بنسبة أقوال اليهم لم ترد في تقاريرهم وانطوى على قصور في التسبيب . ذلك بأن المحكمة قضت برد وبطلان الايصال وورقة المحاسبة المدعى تزويرها اعتماداً على التقارير المقدمة من الخبير محمد غريب العربي افندي ومن انضم إليه من الخبراء وإلى ما أجرته هي من الفحص والتطبيق فذكرت أنها تأخذ برأى الخبراء المذكورين للأسباب الواردة في تقاريرهم ثم قالت

أنها فحصت الورقتين المطعون فيها بالتزوير وطبقت الصورة السلبية التي عملها الخير محمد غريب العربي أفندي على امضاء للطعون ضده فأتضح لها أن الصورة السلبية تنطبق على كل امضاء موقع بها على هاتين الورقتين انطباقاً تاماً مما يدل على صحة ما ذهب إليه الخبراء المذكورون من أن هذه الامضاءات زورت بطريق الشف وان كلا منهما متقولة لغير أصل واحد — قالت هذا مع أن ورقة المحاسبة عليها امضاءان للطعون ضده وقد ذكر الخبراء الذين عولت المحكمة على تقاريرهم أن امضاءه على الوصول تطابق الامضاء التحتية من امضاءيه على ورقة المحاسبة ولم يقولوا ان هاتين الامضاءين تطابقان الامضاء الأخرى التي على تلك الورقة وما كانوا يستطيعون أن يقولوا ذلك لأن هذه الامضاء مكتوبة في سطر واحد بينما الامضاء التحتية مكتوبة بحزاة في ثلاثة أسطر .

« وحيث ان المحكمة إذ قضت برد وبطلان الوصول وورقة المحاسبة المدعى تزويرها قالت أنها تأخذ بما ورد في تقارير الخبراء محمد غريب العربي أفندي وحسن محمد مبروك بك ومحمد وهي أفندي وعبد اللطيف سالم أفندي الذين انضم إليهم في الرأي إسكندر رزق أفندي للأسباب الواردة في تقاريرهم . . . وفضلاً عن ذلك فقد فحصت المحكمة الورقتين للطعون فيها بالتزوير وطبقت الصورة السلبية التي عملها الخير محمد غريب العربي أفندي على امضاء كل من المستأثفت (المطعون ضده) ومحمد موسى فتضح للمحكمة أن الصورة السلبية تنطبق على كل امضاء موقع بها على هاتين الورقتين انطباقاً تاماً وان صورة الامضاء الموقع بها على ورقة تطابق تماماً على مثيلها

في الورقة الأخرى الأمر الذي قطع في الدلالة على صحة ما ذهب إليه الخبراء المذكورون من أن هذه الامضاءات زورت بطريق الشف وكل منها مزبومة من أصل واحد إذ يجب أن تتخذ امضاء الشخص اتحاداً تاماً بحيث ينطبق كل مقطع منها على مثله في القياس والحجم وإبعاد الحروف والزوايا انطباقاً تاماً لمنع مغشى الزمن على التوقيع بل أن هذا الانطباق التام يتعذر وقوعه ولو أخذ زمن التوقيع وهذا الدليل مقنع وترتاح إليه المحكمة في الجزم بأن هاتين الورقتين مزورتان باصطناع امضاء المستأثفت والمرحوم محمد موسى مؤثر للمستأثفت عليهما (الطاعنين) . . . الخ .

« وحيث ان الذي جاء في تقارير الخبراء الذين أخذت المحكمة برأيهم في القضاء برد وبطلان الورقتين المطعون فيها بالتزوير — وقد قدم الطاعنون صوراً رسمية منها — هو أن ورقة المحاسبة عليها امضاءان للطعون ضده إحداهما كلماتها (ناشد منقريوس باهور) في سطر واحد والأخرى وهي التحتية كلماتها (ناشد منقريوس بغير) موزعة في ثلاث أسطر . وأن هذه الامضاء التحتية في ورقة المحاسبة تطابق الامضاء التي على ورقة الايصال بحيث إذا وضع أي مقطع من مقاطع إحصدي الامضاءين فوق نظيره بالامضاء الأخرى فإنه ينطبق عليه في القياس والاعاد انطباقاً تاماً وهذا ما عير الكتابة المنقولة بطريق الشف . . .

« وحيث أنه مع ما أثبتته الخبراء المذكورون في تقاريرهم من أن المدعى التزوير امضاءين على ورقة المحاسبة مختلفان وضعاً ومبنى ومن أن امضاءه على الايصال تطابق الامضاء التحتية في ورقة المحاسبة ونحوها فان المحكمة قد قالت أنها لا تفحص الورقتين للطعون فيها بالتزوير وطبقت الصورة

أساسية على تقارير الخبراء ومشاهدة المحكمة معاً وكانت أسبابه في هذا الخصوص قاصرة فانه يكون متعينا قضاؤه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن ورثة المرحوم موسى على عدم وحضر عنهم الأستاذ محمد حامد فهمي ضد ناشد متقريوس باهور وحضر عنه الأستاذ قليب بشارة رقم ٢٧ سنة ١٦ ق)

السلبية التي عملها الخبير محمد غريب العربي أفندي اتضح لها أنها تنطبق على كل امضاء موقع بها على هاتين الورقتين ورأت في ذلك ما يؤيد الدليل المستفاد من تقارير الخبراء . وقول المحكمة هذا إنما يصدق على الامضاء التي على الاصل والامضاء التهجئة التي على ورقة المحاسبة ولا يتناول الامضاء الأخرى وبذلك تكون قد أغفلت أمرها إغفالاً تاماً . ولما كان ذلك وكان الحكم قد أقيم صفة

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

كانت إجراءات السلطة التنفيذية القائمة على تنفيذ تلك القوانين والأوامر لم تقع مخالفة لأشكالها وأوضاعها أو للغرض الذي رعى إليه الشارع من وضعها .

٢ — إذا كانت وزارة التموين في كافة تصرفاتها مع رافعي الاستئناف الأصلي في حدود القوانين والأوامر العسكرية وقرارات اللجان المختصة ولم تقع منها أية مخالفة فيما اتخذته معها من إجراءات فذلك تكون المحاكم الوطنية غير مختصة بنظر ما يدعيانه من أضرار نتجت عن هذه الاجراءات .

(استئناف محمد أفندي على كشك وآخر وحضر عنهما الأستاذان محمود فهمي جتديه بك وعبدالله فسكى خليل ضد وزارة التموين وحضر عنها الأستاذ أحمد توفيق رقم ٢٦٤ و ٦٦٠ سنة ٦٢ عن رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة محمد محمود بك ورئيس المحكمة وعبد الرحيم مخيم بك وأحمد زيد بك مستشارين)

٢٣

محكمة استئناف مصر

١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥

- ١ — اختصاص . محاكم وطنية . مخالفة السلطة التنفيذية في غير أغراض القانون أو اشكاله أو أغراضه . غير جائز .
- ٢ — وزارة التموين . تصرفاتها في حدود القوانين والأوامر العسكرية وقرارات اللجان المختصة . عدم اختصاص المحاكم الوطنية بنظر التعويضات عن هذه التصرفات .

المبادئ القانونية

١ — المحاكم الوطنية تكون مختصة بالتفصل في التعويضات التي يطلبها الافراد من الحكومة عما يلحقهم من أضرار ناشئة عن إجراءات إدارية تقع مخالفة للقوانين والأوامر العسكرية . إلا أنه من المجمع عليه أيضا أن هذه المحاكم تكون غير مختصة بذلك متى

٢٤

محكمة استئناف مصر

١٣ يناير سنة ١٩٤٦

- ١ — قبول الحكم بحول دون استئنافه .
 - ٢ — رفع الاستئناف بعد تنفيذ الحكم دون اعتراض .
- غير مقبول .

المبدأ القانوني

الأصل أن قبول الحكم بحول دون استئنافه وقد يكون القبول صراحة أو دلالة بحال لا تقبل الشك .

(استئناف وريثة المرحوم خميس زيدان — ومم زيدان خميس وآخرين وحضر عنهم الأستاذ محمود حسين هيكل ضد وزارة المالية وآخرين وحضر عن الأولى الأستاذ فؤاد مقار رقم ١٨٦ سنة ٦٢ ق رئاسة وعضوية أصحاب الغزة أحمد مختار بنحيت بك وأحمد حسني بك وعبد السلام النحاس بك مستشارين)

٣٥

محكمة استئناف مصر

٢٧ يناير سنة ١٩٤٦

- ١ — أعمال السيادة . تقديرها متروك للقضاء .
- ٢ — جنسية . إسقاطها . إساءة استعمال الحق فيها . خضوعها لمراقبة القضاء .

المبادئ القانونية

١ — أعمال السيادة لم يعرفها القانون

فأمرها متروك تقديره للقضاء وتشمل تلك الأعمال التي خولها النظام الأساسي والقوانين للدولة مما يتعلق بعمل الحكومة بصفتها صاحبة السيادة والسلطان في الخارج والداخل فيدخل فيها علاقاتها السياسية وما يمت إلى أمن الحكومة والأعمال الحربية والأحكام العسكرية إلى غير ذلك مما يستلزمه سلطان سيادة الدولة . ولا يدخل فيها أعمال السلطة العامة التي تتخذها الإدارة لتنفيذ القوانين فهذه من أعمال الإدارة العامة التي يكون للمحاكم النظر في التعويض عنها إذا ما حصلت مخالفة للقوانين واللوائح بخلاف ما يدخل ضمن نظام النوع الأول فإنه خارج عن تقدير القضاء ولو كان مخالفاً للقانون .

٢ — ان إسقاط الجنسية إذا كان لغیر المصلحة العامة أو حصل تعسفاً مما يمكن اعتباره إساءة لاستعمال الحق الداخل تحت مراقبة القضاء يجب النظر في التعويض المطلوب بشأنه .

(استئناف الأستاذ محمود حسني وحضر عنه الأستاذ محمد زهير جرائه ضد وزارة الداخلية وحضر عنها الأستاذ محمد مكاوي رقم ٢٩٢ سنة ٦٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة أحمد مختار بنحيت بك وأحمد حسني بك وعبد السلام النحاس بك مستشارين) .

بالمين في الحالات التي يتوافر فيها اليقين لديه بانطواء صاحب المين على الرغبة في إعانت خصمه وإجراجه ولكنها حالات تحول دون إدراكها صعوبات بالغة وإذا فالرأى ثابت فيها وقضاء أنه يجوز توجيه المين لمناهضة أمر ثابت بالكتابة سواء في ذلك أن يكون بعقد عرفي أو بعقد رسمي (إلا فيما هو من عمل الموظف) بل يجوز التكليف بها بصدد حساب تمت المصادقة عليه .

(استئناف محمد أفندي الأمير أمين متولى وآخر وحضر عنهما الأستاذان عبدالرحمن الرافى بك واسرائيل معوض الحاميان ضد الست هنادى محمد مطلوب وحضر عنها الأستاذ على كمال حبيب بك المحامى رقم ٢٨٥ سنة ٦٢ ق رئاسة وعضوة حضرات أصحاب العزة حسن نجيب بك وعبد العزيز أنسى بك وأحمد اسماعيل فهمى بك مستشارين)

٣٧

محكمة استئناف مصر

٢٦ مايو سنة ١٩٤٧

شأن الخدمة العسكرية . اخضاع الجندى للحكومة . مسئوليتها عنه طبقا المادة ١٥٢ .

المبدأ القانونى

الخدمة العسكرية من شأنها أن تجعل الجندى خاضعا للحكومة مؤتمرا بأوامرها فى كل ما يتعلق بهذه الخدمة حتى تنهى . فالحكومة هى صاحبة السلطان على الجنود وهى التى تملك الرقابة والإشراف عليهم ويدها زمام أمورها

٣٦

محكمة استئناف مصر

١١ مارس سنة ١٩٤٧

١ — حق الخصم فى توجيه المين . يعتبر متنازلا عن عبء الاثبات . بشرط تأديتها . يجب أن تكون مقبولة من حيث ارتباطها بالطرفين المتداعين وموضوع المنازعة وطبيعة الوقائع المراد الحلف عليها .
٢ — حق القاضى فى قبول توجيه المين . مطلق .

المبادئ القانونية

١ — ان مشروعية المين قانونا ان كل خصم فى قضية من القضايا مدعىا كان أو مدعى عليه يلزمه تقديم الدليل على صحة ما يدعيه بيد أن له اعفاء نفسه من اعباء هذا الالتزام باستحلاف الطرف الآخر على الشيء الذى هو أساس المطالبة ان كان مدعىا أو على أساس الإنكار ان كان مدعى عليه وإنه ليعتبر باتخاذ هذا السبيل نازلا عن طلبه أو عن دفعه حسب الأحوال بشرط أن يؤدي خصمه القسم المعروض عليه ويكون الأمر حينذاك بمثابة صلح ويتعين على الخصم الرضوخ له مادامت المين مقبولة من حيث ارتباطها بالطرفين المتداعين وبموضوع المنازعة وطبيعة الوقائع المراد الحلف عليها والقاضى من ثم قبول توجيهها فى أية حالة تكون عليها الدعوى وعلى أية واقعة مما تشمله المنازعة .

٢ — لا خلاف فى أن للقاضى عدم التكليف

فعل تابعه ليس هو حريته في اختياره وإنما هو حقه في توجيهه والرقابة على أعماله وهو أمر متوافر كل التوافر في العلاقة بين الحكومة وجنود الجيش .

(استئناف وزارة الدفاع الوطني وحضر عنها الأستاذ رافع محمد رافع ضد سليمان منصور يونس وآخرين رقم ٧٢٣ سنة ٦٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والفضيلة محمد محمود باشا رئيس المحكمة ومحمد عزى بك وعبد العزيز محمد بك مستشارين)

وتوجههم كما تشاء وهذه السيطرة هي التي تجعلها في مقام السيد والجنود في مقام التابعين كما تقتضيه المادة ١٥٢ مدني ولا عبرة في هذا بتقيد الحكومة في اختيار الجنود بنظام خاص حدده القانون لأن تقييد حرية السيد في اختيار التابع ليس من شأنه أن يجعل الاختيار منعزلاً كما أن العنصر الأساسي الذي تقوم عليه مسئولية السيد عن

قضايا محكمة استئناف الاسكندرية

ولكن المستقر عليه اجماعاً أن إجراءات التحقيق وما يتخذ فيه من قرارات تعتبر إجراءات قضائية بحتة وذلك من تاريخ بدء التحقيق حتى تاريخ قفله . ولا يمكن مناقشة الاجراءات القضائية الصادرة من النيابة إلا عن طريق مخاصمة القضاة الواردة في قانون المرافعات . أما الاجراءات الخاصة بتنفيذ الأحكام القضائية فهي إجراءات إدارية يجوز النظر في تقدير المسئولية فيها عن طريق الدعاوى العادية .

٢ — الحكم بالغلط يختلف عن الحبس الاحتياطي . والحبس الاحتياطي ورد عنه النص الصريح بتوجب خصمه . والغلط أثناء التحقيق لا يعتبر عقوبة وإنما كان منعاً للعبث بالمواد المخدرة والسموم الموجودة في الصيدلية واحتفاظاً بالأوراق وبالدفاتر والتي وصف بها

٣٨

محكمة استئناف الاسكندرية

١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٦

- ١ — الفرق بين ولاية النيابة القضائية وولايتها الادارية . إجراءات التحقيق . إجراءات قضائية . مناقشتها . عن طريق مخاصمة القضاة . إجراءات تنفيذ الأحكام . إجراءات إدارية . تقدير المسئولية فيها . طريق الدعاوى العادية .
- ٢ — الحكم بالغلط . عدم ورود النص بخصمه من مدة الغلق السابقة على الحكم . الغلق أثناء التحقيق . احتياط . لا يشتر عقوبة .

المبادئ القانونية

- ١ — يجب التفرقة بين الاجراء القضائي *acte judiciaire* وهو الاجراء الذي تتخذه النيابة طبقاً لولايتها القضائية وبين الاجراء الاداري الذي تصدره أثناء عملها الاداري وقد تكون هذه التفرقة دقيقة في بعض الأحيان ،

التهمون المواد المخدرة للدمتين حتى تعرض أمام القضاء .

المحكمة

« حيث ان الحكم المستأنف في محله لأسبابه التي تأخذ بها هذه المحكمة .

« وبما ان المستأنفة تستند في استئنافها إلى أن خطأ النيابة العمومية المستوجب للتعويض هو مخالفتها للقانون . إذ لم تخصم مدة الغلق المحكوم بها نهائيا من مدة الغلق التي حصلت بأمر منها أثناء اجراءات التحقيق . وبهذا استطالت مدة الغلق إلى حوالى السنتين . وتستند في استئنافها أيضا إلى أن وزارة الصحة أخطأت من جانبها لأن مفتش الصيدليات أعاد غلق الصيدلية بعد أن صدر حكم القضاء بفتحها . وقد أخطأ مفتش الصيدليات إذ يعتمد في إعادة الغلق على القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤٢ في حين أن لا محل لتطبيقه لأن طلب فتح الصيدلية إنما كان لتصفيتها وبيع موجوداتها لإدارتها وقد أشير إلى هذا في الحكم المستعجل الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ بفتح الصيدلية .

« وبما انه من المسلم به في الدعوى انه أثناء التحقيق الذي قامت به النيابة العمومية ضد الطبيب والصيدلي ومساعد الصيدلي وصاحبة الصيدلية (المستأنفة) عن تهمة الاتجار بالمواد المخدرة بوصفها لطالبيها من اللمنين وصرفها لهم وقد اتخذوا من هذه الصيدلية وكرا لهذه التجارة الأثيمة قد أمرت النيابة العمومية بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ غلق الصيدلية كاجراء من اجراءات التحقيق وقد استمر الغلق حتى تقدم التهمون ، عدا المستأنفة ، للمحاكمة وكانت القضية

بالنسبة لها قد حفظها النيابة العمومية لعدم كفاية الأدلة . وقد قضي نهائيا بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ بالحبس سنة وغرامة ٢٠٠ ج وغلق الصيدلية لمدة شهرين .

« وبما ان الخطأ الذي تنسبه المستأنفة للنياة العمومية هو أن الغلق استمر بعد الحكم بالعقوبة ولم تخصم المدة السابقة . فضلا عن ذلك فلم تصرح النيابة العمومية بفتح الصيدلية حتى بعد الشهرين من تاريخ الحكم الجنائي حتى اضطرت المستأنفة بعد مرور الشهرين إلى رفع دعوى مستعجلة ضد النيابة تطالب بفتح الصيدلية وقد قضي فيها بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ بفتح الصيدلية وتنفيذ الحكم في ٧ مارس سنة ١٩٤٢ .

« وبما انه قبل مناقشة صحة وجود الخطأ المنسوب للنياة العمومية من عدمه يقتضي الاشارة عند الكلام عن المسؤولية إلى التفرقة بين الاجراء القضائي acte judiciaire هو الاجراء الذي تتخذه النيابة طبقا لولايتها القضائية autorité judiciaire وبين الاجراء الاداري administratif الذي تصدره أثناء عملها الاداري وقد تكون هذه التفرقة دقيقة في بعض الأحيان ولكن المستقر عليه اجماعا أن اجراءات التحقيق وما يتخذ فيه من قرارات تعتبر اجراءات قضائية بحتة وذلك من تاريخ بدء التحقيق حتى تاريخ قفله . ولا يمكن مناقشة الاجراءات القضائية الصادرة من النيابة إلا عن طريق محاصمة القضاة الواردة في قانون المرافعات . أما الاجراءات الخاصة بتنفيذ الأحكام القضائية فهي اجراءات إدارية يجوز النظر في تقدير المسؤولية فيها من طريق السعوى العادية .

« وبما انه ظهر من أوراق الدعوى أن غلق

الصيدلية قد أمرت به النيابة العمومية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ أثناء إجراءات التحقيق عن تهمة الاتجار في المواد المخدرة وهو إجراء من حق النيابة العمومية أن تأمر به بمصلحة التحقيق فلا يختص فيها رجال النيابة باعتبارهم جزءاً من الهيئة القضائية إلا بالشروط المقررة في القانون. وقد استقر الفقه على هذا حتى يكون أعضاء النيابة في مأمن من مهاجمة من يريد العبث باستقلالهم أو النيل من كرامتهم بسبب عمل من أحسن أعمال وظيفتهم وهو التحقيق القضائي. ومتى استقر الأمر على عدم جواز اختصاص النيابة العمومية بغير هذا الطريق فلا يجوز رفع الدعوى على وزارة العدل باعتبارها ضامنة.

« وبما أنه عن القول بخطأ النيابة العمومية في عدم خصم مدة الغلق القضي بها من مدة الغلق السابقة على الحكم. فهذه أولاً — مسألة خلافية لأن الحكم بالغلق يختلف عن الحبس الاحتياطي. والحبس الاحتياطي ورد عليه النص الصريح بوجوب خصمه والغلق أثناء التحقيق لا يعتبر عقوبة وإنما كان متعللاً للبحث بالمواد المخدرة والسموم الموجودة في الصيدلية واحتفاظاً بالأوراق والدفاتر التي وصف بها التهمون المواد المخدرة للمدمنين حتى تعرض أمام القضاء ثانياً — لأنه لو كانت المدة المحكوم بها تخصم من مدة الغلق السابق فإن النيابة العمومية قد أخطرت النيابة بأنها لا تستطيع تسليم الصيدلية إليها بما فيها من مواد مخدرة ومواد سامة حتى تعين صيدلي مسؤولاً لاستلامها وذلك حتى يكون مسؤولاً عن هذه السموم سواء كان استلام الصيدلية لإدارتها أو كان استلامها للتصرف في موادها بالبيع للغير تطبيقاً للقانون رقم ٥ لسنة

١٩٤٢ ولهذا كان إجراء النيابة على الحالين إجراء لا مسؤولية فيه. أما حكم القضاء المستعجل الذي صدر بعد مرور شهرين في مواجهة النيابة العمومية بفتح الصيدلية. فإن التهمون قانوناً منه هو أن يكون فتح الصيدلية على أساس أن ينفذ في شأن فتحها حكم قانون الصيدليات — وقد قبلت النيابة هذا الحكم وأخطرت بتفتيش الصيدليات في شأنه ليشرف بنفسه على تنفيذ القانون — فقام مفتش الصيدليات — وطلب إلى النيابة أن كانت قد عيّنت صيدلياً قانونياً ليستلم الأدوية والجواهر السامة والمخدرة حتى يكون مسؤولاً عن التصرف فيها فأجابت بالنفي — ثم سألتها هل أعدت دفتراً لقيد المواد المخدرة — فأجابت بالنفي كذلك — ولهذا وتنفيذاً للمادة ١٦ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤٢ أمر بملفها ولهذا فلا محل بعد هذا للمسئولية الموجهة لوزارة الصحة ولا محل للفرقة بين استلام الصيدلية لتصفيتها وبيعها واستلامها لإدارتها فيجب أن يتم ذلك بإشراف صيدلي في الحالين.

« وبما أنه متى تقرر أن مفتش الصيدليات من أعضاء الضبطية القضائية وأعضاء النيابة العمومية هم في مقدمة رجال الضبطية القضائية فيكون إجراء مندوب وزارة الصحة وعضو النيابة العمومية من وجوب تسليم الصيدلية إلى صيدلي قانوني ليتصرف فيها هو إجراء سليم.

« وبما أنه لما تقدم ولما ورد في الحكم المتأفف لا محل لطلب التعويض وتعين تأييد الحكم المتأفف.

(استئناف الست فائقة سيد أحمد مكاوي وحضر عنها الأستاذ سليم اسكندر ضد محافظة الاسكندرية وآخرين وحضر عنهم الأستاذ منجي الركشي رقم ١٢٠ لسنة ١٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد صفوت بك واسماعيل جزايرن بك ونصيف زكي بك مستشاري)

الأولى المقدمة منهم لهذه المحكمة لجلسة أول أغسطس سنة ١٩٤٦ إلى مسألة قلاوا عنها إنها « هامة قد تفتى عن بحث ما أراده المشرع من فرض تسجيل الحكم الذى يصدر نهائيا بثبوت الشفعة » هذه المسألة الهامة هي ادعاؤهم بأن الحكم المراد تسجيله الصادر فى الدعوى ٥٩٦ سنة ١٩٤٥ كلى لم يصبح نهائيا لأن المستأقنين لم يعلنوه للحكوم ضدهم للآن ولم يزل استئنافه ممكناً لأنهم على ما يظهر أهملوا عن قصد إعادة ذكر هذه المسألة فى مذكرتهم الثانية المقدمة لجلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٦ مما يفهم منه أنهم غير متمسكين بها وأنهم إنما تنبهوا لغلطهم من أن الحكم المذكور صدر بالتصديق على محضر صلح تم بين الطرفين ولذا فهو غير قابل للاستئناف فيتعين على قلم الكتاب تسجيله .

« وحيث أنه متى لوحظ ذلك فإن استناد المستأقنين فى دفعهم على عدم أحقية قلم الكتاب فى المطالبة برسوم تسجيل الحكم المراد تسجيله لأنهم متنازلون عن هذا التسجيل بسبب تنازلهم عن حكم الشفعة وإثبات ذلك بانذار وجهوه لقلم الكتاب بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٤٦ إنما هو استناد على غير أساس صحيح لأنه يخالف المبدأ الذى تقرر بمذلول نص المادة ١٨ من قانون الشفعة حيث قد أوجب القانون على المحكمة حسب نص هذه المادة ان تسجل الحكم فوراً ومن تلقاء نفسها وذلك دون تعليق هذا الاجراء على إرادة الشفع و رغبته من عدمها فى التمسك بحكم الشفعة وإلا لأوجب القانون هذا التسجيل على الشفع . ولا عبرة هنا بالمثل الذى أتى به المستأقنون على وجه التشبيه بين تسجيل حكم الشفعة وتسجيل عقد البيع وهذا الاجراء الأخير بعكس تسجيل حكم الشفعة متروك للمشتري له أن يجريه لمصلحته الخاصة بينما أن المحكمة التى قصدتها المشرع

٣٩

محكمة استئناف اسكندرية

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦

تسجيل حكم الشفعة . الغرض منه . تحقيق مصلحة عامة . المحافظة على حقوق من قد يتعامل مع المشتري الشفوع منه .

المبدأ القانوني

تسجيل عقد البيع بعكس تسجيل حكم الشفعة متروك للمشتري له أن يجريه لمصلحته الخاصة بينما أن المحكمة التى قصدتها المشرع من فرض اجراء تسجيل حكم الشفعة على قلم كتاب المحكمة من تلقاء نفسه ظاهرة ، لا تحتمل التأويل فى أنه إنما أراد من ذلك اثبات علنية حكم الشفعة تحقيقا للمصلحة العامة دون الالتفات إلى مصلحة الشفع وحرصا على حقوق من قد يتعاملون مع المشتري الشفوع منه .

المحكمة

« حيث ان حكمى محكمة أول درجة الصادرين بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٤٦ القاضي أولهما — بقبول المعارضة فى قائمة الرسوم شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد القائمة المعارض فيها وإلزام المستأقنين بالمصاريف . وثانيهما — بقبول اشكال التنفيذ شكلا وفى الموضوع برفضه والاستمرار فى تنفيذ قائمة الرسوم المستشكل فيها وإلزام المستأقنين بالمصاريف . هما حكمان صادران فى محلهما وهذه المحكمة تقرهما وتؤيدهما للأسباب الواردة بهما وتزيد عليهما زيادة فى الايضاح ما يأتى :

« وحيث ان المستأقنين أشاروا فى مذكرتهم

التسجيل متى أنذروه بذلك في حينه فالمفروض أن قلم الكتاب لا يعنيه من أمرهم كما جاء في الدفاع عنه « أن يستفيد المستأقون أو يضاروا » بم إجراء من تنفيذ حكم القانون بتسجيل الحكم بمجرد صدوره من تلقاء نفسه . فبذلك يكون الحكان للمستأقن في محلهما ويتعين تأنيدهما .

(استئناف الشيخ حسن أبو الفرائق الفقي وآخرين وحضر عنهم الأستاذ عبيد السلام جابر ضد قلم كتاب محكمة اسكندرية الابتدائية الوطنية رقم ٣٧٩ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة أحمد صفوت بك رئيس المحكمة وإسماعيل جزارين بك ونضيف زكي بك مستشارين)

من فرض إجراء تسجيل حكم الشفعة على قلم كتاب المحكمة من تلقاء نفسه ظاهرة لا تحتمل التأويل في أنه إنما أراد من ذلك إثبات علنية حكم الشفعة تحقيقا للمصلحة العامة دون الالتفات إلى مصلحة الشفع وحرصا على حقوق من قد يتعاملون مع المشتري المشفوع منه .

« وحيث أنه متى تقرر ذلك فلا محل لقبول ادعاء المستأقن أن من حقهم التنازل عن الحكم الصادر لهم كما كان من حقهم التنازل عن حق الشفعة قبل صدور الحكم وأن لهم أن يمنعوا قلم الكتاب من تسجيل الحكم ومطالبته برسم هذا

محكمة استئناف أسبوط

٤٠

محكمة استئناف أسبوط

٢ يناير سنة ١٩٤٨

١ - صرائب . المنشور ١٦٤ . وسيلة لتسوية منازعات المولين فقط . ليس قاعدة لقياس الأرباح .

٢ - الكتاب الدوري رقم ١٨٢ . مضمونه . تأكيد الاستنتاج الأول .

المبادئ القانونية

١ - ان المنشور رقم ١٦٤ الصادر من مدير مصلحة الضرائب لا يعطى للمولين حقا في فئات معينة ولا يجوز للمأموريات تطبيقه على سائر المولين وإنما هو وسيلة لتسوية المنازعات التي لا يبين من اقرارات المولين أو دفاترهم مقدار ربحهم وفضلا عن هذا فان الأمر فيه قد

ترك للإدارة العامة على أن تبت هي في الطلبات التي تقدم من المولين للصالح على أساسه . ولا يصلح هذا المنشور أساسا للمطالبة بحق يبنى عليه بدعوى وجوب تطبيق الفئات الواردة به .

٢ - ان المنشور رقم ١٦٤ سالف الذكر قد ألغى بالكتاب الدوري رقم ١٨٢ الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ الذي لفت النظر إلى أن الفئات المذكورة بالكتاب رقم ١٦٤ وأمثاله لا ينظر إليها كقاعدة تقاس الأرباح عليها بل تكون وسيلة من وسائل الاستئناس والاسترشاد ثم منع تحرير محاضر صالح على أساس تلك الفئات وأوجب فحص كل حالة على حدها بحيث تكون الأرباح التي ترى المأمورية تحديدها للمول نتيجة بحث مشترياته ومبيعاته

وجميع مفردات مصاريف الانتاج مع التدليل على صحة كل رقم من الأرقام . . . الخ .

المتمم

« حيث ان الحكم المستأنف قضي بتعديل قرار لجنة تقدير الضرائب وجعل أرباح المستأنف ضده عن سنة ١٩٤٤ مبلغ ٤٣٠ م و ٢٢٧ ج بدلا من مبلغ ٨٥٠ ج الذي قدرته اللجنة وبنيت محكمة أول درجة حكمها هذا على أن مصلحة الضرائب أصدرت في ١٦ مارس سنة ١٩٤٦ منشورا برقم ١٦٤ يقضي بمعاملة النساجين معاملة مماثلة واستدعاء من أقام منهم دعاوى عليها بالتظلم من قرارات لجنة التقدير للصلح معه على الأساس الوارد بالمشور وهو أن يحسب صافي الربح عن الرزمة من الغزل مبلغ ثمانمائة وخمسة وخمسين مليا إلا أنها اشترطت على كل محمول أن يتنازل عن دعواه حتى يتحمل بمصاريفها . ثم قالت المحكمة ان المستأنف ضده طلب في مذكرته المقدمة لها أن يعامل على ذلك الأساس وان قضاءها قد استقر على معاملة الغزاليين (النساجين) عن أرباح سنة ١٩٤٤ معاملة مماثلة وأصدرت في هذا الشأن أحكاما عديدة عملا بالمشور رقم ١٦٤ الذي ارتضت المصلحة معاملة النساجين على أساسه طالما أنها لم تثبت عدولها عنه وسبب هذا العدول إن صح حدوثه وإنها عدلت تقدير أرباح المستأنف ضده بما يتفق والأساس الذي حددته المصلحة في المشور سالف الذكر .

« وحيث ان وزارة المالية تعترض في استئنافها على الحكم المستأنف بأن المشور رقم ١٦٤ الصادر من مدير مصلحة الضرائب فضلا عن الغائه بـمشور آخر فانه كان يحدد أرباح تجار النسيج تحديدا تحكما الأمر الذي لا يتفق مع أحكام قانون الضرائب التي تقضي بأن يكون

فرض الضريبة على الأرباح الحقيقية للممول وقد بين القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ طرق تحديد تلك الأرباح على وجه التحديد وهي اقرار الممول إذا وافقت عليه مصلحة الضرائب أو اقرار لجنة التقدير ثم اضافت إلى ذلك ان قوانين الضرائب من القوانين التي تفسر النظام العام فلا يجوز مخالفتها بأية صورة وان العدالة تقضي بفحص حالة كل محمول على حدة لا بوضع قاعدة تحكيمية تسري على جميع الممولين .

« وحيث انه بالاطلاع على صورة المشور رقم ١٦٤ المودعة بملف الدعوى رقم ٩٠ سنة ٢٢ استئناف يتبين أن مدير عام مصلحة الضرائب أرسل للمأموريات لمحاسبة أصحاب الأنوال اليدوية بمقتضاها في حالات دون غيرها وهي أن تكون أرباحهم مقدرة بمعرفة لجان التقدير تطبيقا للكتابين الواردين رقم ٨٩ و ١٠٨ وأن يكونوا رفعوا قضايا بالطعن في قرارات اللجان في المواعيد المحددة لذلك وطلبوا أثناء سير الدعوى معاملتهم بالفئات الجديدة وقد قضي المشور بأنهم في هذه الحالات يتعين على المأمورية أن ترجع إلى ملف الممول للدراسة طلبه في ضوء اقراراته والأعمال المودعة بملفه وأعمال لجنة التقدير ثم تعد مذكرة مفصلة تستعرض فيها أوجه اعتراضات الممول وما تسفر عنه دراسة الملف ثم ترسل المذكرة إلى الادارة المحلية لأبداء رأيها فيها وعرضها على الإدارة العامة . وأن المشور ذاته قد استثنى صراحة من تطبيق الفئات الواردة به الأحوال التي يتضح فيها ان اقرارات الممول تتضمن أرباحا أعلى من تلك الفئات حسبما يسفر عنه بحث دقاتره وما يتصل بها من مستندات أو إذا كان قد أقر أثناء مناقشته أمام المأمورية أو أمام اللجنة بربح يتجاوز تلك الفئات . والذي يؤخذ من كل هذا ان المشور رقم ١٦٤ الذي بني عليه الحكم

المستأنف لا يحظى للمولين حقاً في قنات معينة ولا يجوز للأموريات تطبيقه على سائر المولين وإنما هو وسيلة لتسوية النزاعات التي لا يبين من أقرارات المولين أو دقاتهم مقدار ربحهم وفضلاً عن هذا فإن الأمر فيه ترك للإدارة العامة على أن تبث هي في الطلبات التي تقدم من المولين للصلح على أساسه .

« وحيث أن منشوراً كهذا لا يصلح أساساً للمطالبة بحق يبنى عليه بدعوى وجوب تطبيق القنات الواردة به .

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن هذا المنشور قد أُلغى بالكتاب الدوري رقم ١٨٢ الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ الذي أتمت النظر إلى أن القنات المذكورة بالكتاب رقم ١٦٤ وأمثاله لا ينظر إليها كقاعدة تقاس الأرباح عليها بل تكون وسيلة من وسائل الاستئناس والاسترشاد ثم منع تحرير محاضر صلح على أساس تلك القنات وأوجب فحص كل حالة على حدها بحيث تكون الأرباح التي ترى المأمورية تحديدها للمول نتيجة بحث مشترياته ومبيعاته وجميع مفردات مصاريف الاتساج مع التدليل على صحة كل رقم من الأرقام الخ .

« وحيث أنه لذلك ولأن المستأنف ضده لم يتصلح مع مصلحة الضرائب على أساس القنات المحددة بالمنشور ١٦٤ قبل الغائه في أغسطس سنة ١٩٤٦ فإنه لا يكون له أي وجه في التمسك به إذ أن دعواه لم تحجز للحكم إلا في جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وصدر الحكم فيها بجلسة أول فبراير سنة ١٩٤٧ .

« وحيث أنه لذلك يكون الحكم المستأنف على غير أساس ويتعين بحث موضوع طعن المستأنف ضده في ضوء تقدير اللجنة .

« وحيث أنه تبين من فحص الملف الخاص بالمستأنف ضده أن مأمور الضرائب كان قد قدر أرباح المول على أساس عدد غير صحيح من رزم الغزل فأدى ذلك إلى تقدير أرباحه بمبلغ ١٠٥٠ جنبها فلما أحيل الأمر إلى لجنة التقدير أعادت التقدير على أساس العدد الصحيح الذي استدل عليه من مكتب الغزل وقد أقر المستأنف ضده به فزلت بتقدير الأرباح إلى ٨٠٠ جنبه .

« وحيث أنه بمراجعة أقرارات المستأنف ضده في الملف الخاص به وتقدير المأمورية واللجنة تبين أنه لا خلاف إلا على مقدار ما يبيع به تأخير الرزمة من القماش إذ قدره المأمور بمبلغ ١٠ قروش باعتبار أن متوسط بيع مقطع القماش خمسة وثمانين قرشاً وقدرته اللجنة بمبلغ خمسمائة وأربعين قرشاً على أساس سعر المقطع تسعين قرشاً أما المستأنف ضده فقد تضارب في ذلك تضارباً واضحاً إذ قرر تارة أنه يبيع المقطع بخمسة وأربعين قرشاً وأخرى قال بخمسة وخمسين وتكرر منه ذلك مراراً دون أن يقدم أي دليل كما أنه تضارب تبعاً لذلك في تقدير ربحه بين سبعين جنبها وبين مائتي جنبه .

« وحيث أن لجنة التقدير إذا احتسبت متوسط سعر بيع المقطع من القماش تسعين قرشاً لم تؤسس ذلك إلا على أن السعر الذي أقر آخرون بالبيع به في حين أن الأمور قدر متوسط البيع بخمسة وثمانون قرشاً أخذوا بأقوال تاجر النسيج والغزل ذكر اسمه في محضره — وقد ناقشت المحكمة بالجلسة مندوب مصلحة الضرائب في قضية مماثلة (رقم ١١٤ سنة ٢٢ ق جلسة اليوم استئناف مصلحة الضرائب ضد حربي تاوضروس) فيما إذا كان لديه سند يثبت حقيقة السعر في تلك السنة أجاب بالنفي . ولما كانت المنسوجات التي يتجر فيها

اعتماد هذا التقدير بعد تخفيضه على الوجه السابق بيانه .

(استئناف وزارة المالية (مصلحة الضرائب) وحضر عنها الأستاذ عدلى فرج ضد نجيت مساك وحضر عنه الأستاذ وجيه المصرى رقم ١١٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد محمد حسن بك رئيس المحكمة ومحمد عبد السلام بك ومحمد صبحي بهجت بك مستشارين وحضور حضرة الأستاذ أحمد طوسون ممثل النيابة) .

الاستئناف ضده خارجة عن التسعير الجبرى فيما عدا جزء قليل منها استولت عليه الحكومة في نهاية عام ١٩٤٤ وكانت الأسعار خاضعة لعرض والطلب فان المحكمة ترى الأخذ بتقدير المأمور المبني على أقوال شخص يتجر في الصنف وبذا فان ارباح الاستئناف ضده تنقص ثلاثين قرشا في كل رزمة . « وحيث ان الاستئناف ضده لم يستطع أن يبين عدا ذلك للمحكمة وجه الخطأ أو المبالغة في تقدير اللجنة ولذا يتعين طبقا لما يقضى به القانون

قضاء المحكمة الجنائية

ويمثلها مجلس ينتخب بالطرق المبينة في القانون ويقوم النقيب بتمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والادارية كما يختص مجلس النقابة بعدة أمور منها الوساطة بين المحامين أنفسهم للنظر فيما يحدث بينهم من الخلاف بسبب مهنتهم والى هذا المجلس المرجع إذا ما أراد محام شكوى زميل له أو اتخاذ اجراءات قانونية ضده اذ يجب أن يحصل على اذن بذلك من مجلس النقابة . ويشترك هذا المجلس النيابة حق رفع الدعوى التأديبية ويسوغ لهذا المجلس دائما لفت نظر المحامين وانذارهم فمجلس هذه صفته وذلك اختصاصه ونلك سلطته ولتقيقه بنص القانون (حق تمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والادارية) لا يمكن أن يثار اعتراض اذا ما تقدم نقيه الى المحكمة بقرار عن تحكيم بين زميلين أو فصل في نزاع تخبراه حكما فيه بينهما وطلبا

٤١

محكمة جنايات مصر

١٥ يناير سنة ١٩٤٨

عام . طلبه للشهادة . عدم جوازه . المادة ٣٢ حمامة .

المبادئ القانونية

١ — نقابة المحامين هيئة لها مكانتها واحترامها خصوصا في خلاف قام بين زميلين وأظهرا قبولها مبدئيا بالتراضى اليها . ولا شك أن للطالب التنازل عن طلبه إذا رضخ لقرار النقابة وغلب عليه الاقتناع كما له أن يجادل هذا التحكيم ويجرحه بأي مجرح من الوجهة الشكلية والموضوعية وهو قرار لا أثر له إلا قيمته الأدبية لصله طرفيه بتلك الهيئة التي يرتبطان بها وتمثلهما .

٢ — لنقابة المحامين شخصية معنوية

ارجاء فصل المحكمة حتى يتم عرض خلافهما على مجلسهما العائلي .

٣ — لا حرج على المحكمة اذا ما وصل اليها أى كتاب وأشارت اليه إذ للمحكمة أن تنشئ الحقيقة أنى وجدت كما أن قانون تشكيل محاكم الجنايات فى المادة ٤٦ يؤيدها فى ذلك .

٤ — المقارنة بين المحامى والمدعى العام وان شهادة أولهما لا تحول دون أدائه عمله — هذا القول كان محلا للمناقشة ، مع الفارق بين الصفتين ، قبل قانون المحاماة الحالى الذى يحرم على المحامى فى مادته الثانية والثلاثين الشهادة لالشيء إلا مجرد كونه وكل أو استشيرى النزاع فهذان العاملان يحولان دون تكليفه بالشهادة .

٥ — القول بجواز سؤال المحامى عن معلوماته العامة أو المعلومات التى وصلت اليه بسبب صفة أخرى غير وكالته لا محل له أيضا ففضلا عن أن نص القانون مطلق لا يحتمل أى تخرج فان هذه المعلومات أيا كان نوعها أو صفتها لا بد أن تكون لها اتصال بالدعوى من قريب أو بعيد وإلا كان من العبث سؤال المحامى عنها ومتى تقرر أن لها اتصالا بالدعوى فقد دخلت فى نطاق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢ بادية الذكر التى تحرم سؤال المحامى عنها .

٦ — لا يقبل أن يقف المحامى أمام المحكمة موقف الاختبار أولا لتقدير ما قد ترمى اليه شهادته اذ أن الوقائع تتدافع وتتطور ويسوق

بعضها بعضا وبذا يقلت زمامها ولا يرجى لكبحه علاج — هذا فضلا عما يعترض كل خطوة من عثرات وما يجابه كل سؤال من اعتراضات مما يتطلب عن كل سؤال حكما وكل خطوة فضلا وينقلب الموقف معه الى جدل ومهارات لا حد ولا طائل لادائها مما يجب أن يتنزه عنه مجلس القضاء .

المحكمة

١ — طلب الاستشهاد بالأستاذ مكرم عيىد باشا « من حيث ان الأستاذ فتحى رضوان الحاضر عن التهمين الثامن والتاسع والعاشر طلب بمجلس ١٢ يناير سنة ١٩٤٨ سماع شهادة الأستاذ مكرم عيىد باشا وأرجأت المحكمة الفصل فى هذا الطلب إلى جلسة أخرى ثم تقدم هو والأستاذ مكرم باشا فى يوم ١٣ يناير سنة ١٩٤٨ وعرضا على هيئة المحكمة بقرعة المداولة أنهما سيعرضان الأمر على نقابة المحامين وتفاهما على ارجاء المحكمة البت فيه إلى اليوم التالى وهو يوم ١٤ يناير سنة ١٩٤٨ وفيه لم يحضر الأستاذ فتحى رضوان لاشتغاله بجناية أمام محكمة الاسكندرية وقل الأستاذ محمود الخاوى الذى حضر عنه انه يطلب سماع شهادة الأستاذ أحمد قاسم جوده غدا كشاهد نقي . أما مسألة استدعاء معالى مكرم عيىد باشا للشهادة فقد جرت فيها أمور لذلك يلتبس الأستاذ فتحى تأجيل بحثها إلى الغد « وقل رئيس المحكمة « إن المحكمة ستبحث الطلين غدا » وقل الأستاذ سعد فهم الحاضر عن الأستاذ مكرم عيىد باشا « إن مسألة استدعاء معالى مكرم عيىد باشا قد اتخذت فيها نقابة المحامين قرارا قبله الطرؤن وفى اليوم التالى وهو يوم ١٥ يناير سنة ١٩٤٨ وقبل الجلسة (وكانت مخصصة

واقتناعها وهذا أمر طبعى ومفهوم . والقرار
القدم هو الأصل وتقدم به حضرة النقيب نفسه
وقال إنه يرغب أن يرد إليه لأنه هو الأصل الذى
يخفظ فى سجلاتكم ولو أنه هنا أو من يئىل النقابة
لأعيد إليه بعد ما أثبت فى المحضر ما أشير به عنه)
وقال الأستاذ الحناوى (إنه لا هو ولا زميله اطلعا
على قرار النقابة والتمس التأجيل إلى يوم الأحد
حتى يتمكن من الاطلاع على القرار والرد عليه
وأنه اتصل أمس تليفونيا بالأستاذ فتحى رضوان
فقال له إنه لا يعلم شيئا عن قرار النقابة وهو
مشغول فى جناية أمام محكمة جنائيات الاسكندرية
وفهم منه أن القرار لم يكن على سبيل التحكيم وأنه
فهم اليوم صباحا من حضرة النقيب أن القرار كان
على سبيل التحكيم وازاء ذلك وازاء انه لم يطلع على
القرار يطلب التأجيل إلى يوم الأحد المقبل . .)
وقال الأستاذ بسطا شكرى (الحاضر عن التهم
السادس محجوب على محجوب) أرجو أن أسجل فى
المحضر عدم موافقتى على الطلب الذى تقدم به زميلى
الأستاذ على بك أيوب عن عدم جواز قبول قرار
النقابة أو تلاوته واثباته فى المحضر كما أسجل أيضا
عدم موافقتى على الطريقة التى اتبعها الزميل عند
بحث أمر دثيق يتعلق بنا كحامين مشتركين فى
مهنة شريفة كان الواجب أن نفرد بالفصل فيها .
هذا واجراء المحكمة سليم لأن من حقها قبول
كل ما يرد اليها بما يتعلق بأى مرحلة من مراحل
المحاكمة ولا سبيل إلى رفضه وقرار النقابة يتعلق
بأمر يدور عليه النقاش ومطلوب من المحكمة
أن تنصل فيه غير مقيدة طبعا بقرار النقابة
والمحكمة هى القوامة على صحة تطبيق قانون فى
كل مسألة ونرجو كحامين تقدير قرار النقابة) .
ولم يخرج الأستاذ لطفى جمعة (الذى يشارك
الأستاذ على أيوب فى الدفاع عن التهم الخامس عشر
أحمد وسم خالد) فى تقديره على هذه الوجهة ثم

للانضال فى ذلك) تقدم حضرة نقيب المحامين
الأستاذ عمر عمر بأصل محضر جلسة التحكيم بين كل
من الأستاذ مكرم غيدباشا والأستاذ فتحى رضوان
وأشارت إليه المحكمة فى مبدأ الجلسة وقد أثبت
فى ديباجته أنه خاص بطلب الأستاذ فتحى رضوان
سماع شهادة معالى مكرم عيىد باشا فى القضية
وبالمحضر وجهة نظر كل من الطرفين وفى نهايته
أن المجلس « بعد الاطلاع على المادة ٣٢ من
القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ قرر بالاجماع عدم
جواز تكليف المحامى أداء الشهادة فى قضية وكل
فيها سواء أ كانت الشهادة متصلة بوقوع الدعوى
نفسها أم غير متصلة بها وأن المحامى هو صاحب
الحق المطلق دون غيره فى تقدير ما يمنعه من أداء
الشهادة » وبدأت المحكمة جلستها بتلاوة هذا
القرار ولم تكن الجلسة محددة إلا لانضال فى هذا
الخلاف الذى قام بين زميلين وأثبتت المحكمة
بمحضر الجلسة نص القرار الذى وصل إليه مجلس
النقابة وما كاد الأستاذ محمود الحناوى يدلى بطلبه
حتى قطعه الأستاذ على أيوب المحامى من غير سابقة
دخل فى هذا الطلب أو النزاع الذى ثار له وأخذ
يقاطع المرة بعد الأخرى كلما حاولت المحكمة
افساح المجال أمام صاحب الطلب الأصلى ومن له
المقام الأول فى الكلمة وأثار الأستاذ على أيوب
نزاعا حول قرار النقابة وسلامة التقدم به من
عدمه وبدر منه ما يلقاه مكتوبا ومسجلا بمحضر
الجلسة وقال إنه لا يفهم أن يتقدم محام بطلب
يستند فيه إلى رأيه ليرد عليه زميل بفتوى من
النقابة وأجابه المحكمة « يا أستاذ هذا القرار
ليس غريباً عن المحكمة ولا عن طرفيه وسبق أن
عرض أمره على المحكمة ومع هذا غناها تجهر
وتعلن ألا أثر للقرار فى تكوين رأيها حتى ولو
كتب بالثـ والفصل فى الأمر مرده إلى يقينها

قل الأستاذ مكرم عبيد باشا (ليست هذه القضية قضية مكرم أو قضية الأستاذ فتحي رضوان بل هي قضية المحاماة التي أتشرف بالانتساب إليها قلت ولا أزال أقول أنه ليس للحامي وهو يرى أن في عدم الشهادة صالحا لموكله أن يخون مهنته والمادة التاسعة من قانون المحاماة توجب على المحامي أن يحلف يمينا قبل أن يبدأ عمله كمحام على أن يحافظ على سر المهنة وما كان هنالك محل لاثارة هذا الموضوع أمام المحكمة بعد أن احتكنا إلى النقابة أنا والأستاذ فتحي رضوان وأصدرت النقابة قرارها الوجود أمامكم وأنا لا أخشى الشهادة فأنا آخر من يخشاها ولا يمكن ارغامي على مخالفة نص القانون أو المساس بكرامة مهنتي والنص صريح في لائحة المحاماة وهو أنه لا يجوز لمحام أن يشهد في قضية استشير أو وكل فيها وأنا أدافع عن مركز هذا المتهم الذي أدافع عنه) « وقال المتهم سعيد توفيق أحمد » (أنا متمسك بمكرم باشا في الدفاع عني) « وقال الأستاذ محمد أحمد عطية » (أنا نعتز بوجود مكرم باشا المحامي في السعوى خصوصا وإن توفيق باشا أحمد والد المتهم حسين وسعيد متمسك به) ثم قل الأستاذ الحناوي (أحب أن أسجل في المحضر أننا نحرص على الاستفادة من معالي مكرم باشا في الشهادة وفي الدفاع وإن استدعاءه للشهادة لا يمنع مطلقا من مرافقته في الدعوى وإننا لم نقصد مطلقا الحيولة بينه وبين أداء واجبه وسبق أن صدر حكم من محكمة التقض في ذلك) وذكر الأستاذ علي أيوب بك أنه (الآن وقد أودعت هذه الورقة بالملف فيهم الدفاع أن يطلع عليها ولو أن المحكمة صرحت بأن هذا الأصل وسيرد ولذا نرجو التأجيل للاطلاع على قرار النقابة والأسباب التي بنى عليها) ثم انتهى

ذلك بقول الأستاذ علي الحشخاني (أنا لم أطلب الاستماع إلى شهادة الأستاذ مكرم عبيد باشا وإنما أتكلم فيه بعيدا عن هذا فقد طلب الأستاذ فتحي رضوان ذلك ويقول الأستاذ مكرم عبيد باشا أنه احتكم إلى النقابة وتكلم في الموضوع والحاضر عن الأستاذ فتحي رضوان يقول إن صاحب الطلب يريد أن يقول كلمته ويلتمس التأجيل لذلك والسألة الآن صدد إبداء رأي قانوني صرف في هل ينتظر الأستاذ فتحي رضوان أو تفصل المحكمة في هذا الطلب) .

« وحيث أنه لا شك أن نقابة المحامين هيئة لها مكاتبا واحترامها خصوصا في خلاف قام بين زميلين وأظهر قبولها مبدئيا بالتراضى إليها ولا شك أن لاطالب التنازل عن طلبه إذا ما رضع لقرار النقابة وغلب عليه الاقتناع كما له أن يعادل هذا التحكيم ويجرحه بأي مجرح من الوجهة الشكلية والموضوعية وهو قرار لا أثر له إلا قيمته الأدبية لصله طرفيه بتلك الهيئة التي يرتبطان بها وتمثلهما — تلك الهيئة التي ينص قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ على أن لنقابة المحامين شخصية معنوية ويمثلها مجلس ينتخب بالطرق الميينة به ويقوم النقيب بتمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية (المادة ٦٩) وإن مجلس النقابة يختص بعدة أمور منها (الوساطة بين المحامين أنفسهم للنظر فيما يحدث بينهم من الخلاف بسبب مهنتهم) (المادة ٨٠ الفقرة السابعة) وأنه إلى هذا المجلس المرجع إذا ما أراد محام شكوى زميل له أو اتخاذ اجراءات قانونية ضده إذ يجب أن يحصل على إذن بذلك من مجلس النقابة (المادة ٢٩) وإن مجلس النقابة هذا يشارك النيابة حق رفع الدعوى التأديبية (المادة ٥٣) وأنه يسوغ لهذا المجلس

دائماً لفت نظر المحامين واذنارهم (المادة ٥٦)
 مجلس هذه صفته وذاك اختصاصه وتلك سلطته
 ولنقيبه بنص القانون (حق تمثيل النقابة لدى
 الجهات القضائية والإدارية) لا يمكن أن يثار
 اعتراض إذا ما تقدم نقيبه إلى المحكمة بقرار عن
 تحكيم بين زميلين أو فصل في نزاع تخبراه حكماً
 فيه بينهما وطلباً أرجاء فصل المحكمة حتى يتم
 عرض خلافهما على مجلسهما العائلي . ويرمى ذلك
 طبعاً إلى عدول أحدهما عن تمسكه بشهادة الآخر —
 فلم يكن الموضوع مقحماً بل عن تقدير وترتيب
 سابق وربما غاب عن الغير تقدير تلك اللابسات
 فجاء ذلك التدخل على غير أساس وبغير صفة كفيhle
 بتحقيق المسمى وبلوغ الغاية ولو أن المجال يسعنة
 الحجة والدليل لأغنى ذلك عن كل جدال لوضوح
 الحجة ولا تخذ للاقتناع في مثل هذا المقام — أقوم
 سبيل بالدفع بالتي هي أحسن والدعوة إليه بالحكمة
 والكلمة الحسنة ولما اطمح بالنزاع من مبدأه
 الحقيقي إلى هوة أخرى هي أبعد ما تكون إليه
 سبيلاً كل تلك العوامل تنطق بذاتها بأن تلك
 الاعتراضات جاءت مقحمة تلفظها الظروف
 والملاسات ولا تستطيع لها قبولا ولا ضمناً
 وتكون المحكمة قد لازمت القانون والحق
 والواجب إذا ما قبلت ذلك القرار الذي تقدم به
 حضرة النقيب ثم نوهت عنه بالجلاسة ليكون محل
 تقدير ذوي الشأن فيه والمحكمة هي الرقيب
 الأول على صياغة القانون وحماية الاجراءات ولا
 حرج عليها إذا ما وصل إليها أي كتاب وإشارات
 إليه إذ للمحكمة أن تنشأ الحقيقة أنى وجدت
 والقانون نفسه سندها وعونها وذلك إذ أنه ينص
 على انه (يجوز للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن
 تستدعي وتسمع أقوال أي شخص ولو باصدار
 أمر بالضبط والاحضار إذا دعت الضرورة له أو

تستحضر أي ورقة جديدة ترى فائدتها وتجب على
 من يدعى للشهادة بهذه الكيفية أن يحلف اليمين)
 (المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات)
 فبالأحرى يسوغ ذلك إذا ما تقدم نقيب المحامين
 بقرار عن أمر خاص بخلاف بين محامين اشتركا
 في الدفع في قضية واحدة أحدهما وهو مكرم
 عييد باشا يدافع عن متهم هو سعيد توفيق أحمد
 وأعلن هذا التهم بالجلاسة أنه (متمسك بدفع
 الأستاذ مكرم عييد باشا عنه) .

« وحيث ان المحكمة إذا كانت قد ارجأت
 قرارها في هذا الخلاف وقبلت ما عرضه الطرفان
 من رجوعهما أولاً إلى التحكيم أمام النقابة فانما
 كان هذا منها لأن الخلاف عن أمر لم يكن
 يتطلب خطوة من جهة المحكمة تأتي بها مبتدئة
 ورأت أن الخير كل الخير إذا ما حسم بينهما من
 جهة هي بالنسبة لهما مثل (رب الأسرة) وفيها
 حسم عائلي كريم لمثل هذا الخلاف وما كان
 ليقيداه مثل هذا القرار لو أنه جاء بما يخالف
 القانون أو يعطل سير العدالة — هذا هو الوضع
 القانوني لقرار النقابة وهذا هو غاية نظر المحكمة
 إليه ولم يسمعها إلا أن تجهر به بالجلاسة وما كانت
 تحسب انه يخفى على أحد حتى يعلن — أو أنه بخلاف
 أنه غير قوي الأركان حتى يهدم .

« وحيث ان قرار النقابة لم يكن له من أثر
 وقيمة إلا ارتضاء الطرفين له حكماً وتحكماً ثم
 تطبيق ذلك في حالة القبول في حدود القانون أما
 وقد انقسم ذلك فقد سقط أثره ولا ترى المحكمة
 أمامها إلا القانون حكماً وغضلاً .

« وحيث ان المحكمة لا ترى في هذا الموقف
 خيراً مما فصلته من قبل في قرارها السابق الصادر
 في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ عن موقف المحامي
 إذا ما دعى للشهادة وقد جاء فيه انه « عن المقارنة

بين المحامي والمدعى العام وإن شهادة أولهما لا تحول دون أدائه عمله — هذا القول كان محلاً للنقاش مع الفارق بين الصفتين . قبل قانون المحاماة الحالي الذي قدر أن المحامي تقيده من جهة نصوص المادة ٢٠٥ مرافعات التي (تحظر عليه اباحة أسرار مهنته ولو بعد انتهاء خدمته أو أعمال منتهه مالم يكن الغرض من تبليغ ذلك إليه ارتكاب جريمة أو جنحة) ونصت المادة ٢٠٦ مرافعات على أنه (يجب مع ذلك على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يؤدوا الشهادة عن الأمر والتوضيحات المتقدمة ذكرها إذا طلب منهم ذلك من بلغها لهم) ونص في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات على عقوبة الخروج على هذا النص ومخالفته أمام هذا رأى الشرع أن هناك ما يحول دون الاستشهاد بالمحامي ويقف حجرة عثرة في سبيله ويتعارض مع أدائه عمله خصوصاً وأن أرباب القضايا ينضون إليه بأسرارهم ويكون مستودعاً لها فرأى أن يحرم صراحة الاستشهاد بهم فنص المادة ٣٢ من قانون المحاماة أمام المحاكم الوطنية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ أنه (استثناء من حكم المادة ٢٠٦ من قانون المرافعات الأهلية للمحامي أن يتمتع عن أداء الشهادة عن الأمر أو التوضيحات المنصوص عليها في المادة ٣٠٥ من قانون المرافعات إذا طلب منه ذلك من بلغها إليه إلا في حالة ارتكاب جريمة أو جنحة ولا يجوز تكليف المحامي بأداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه) هذا هو ما ورد في قرار المحكمة بادی، الذكر .

« وحيث أن نص المادة ٣٢ صريح لا لبس فيه إذ يحرم على المحامي الشهادة لأشياء إلا مجرد كونه وكل أو استشير في النزاع فهذان العاملان يحولان دون تكليفه بالشهادة وبناءً لا يحتاج

الموضوع إلى جديد ولا إلى مزيد . « وحيث إن مناقشة تلك المواد لتفهم التواعد التي يمكن تخرجها بمنطق سليم يتبين منه أن المادة ٢٠٥ مرافعات تحظر الأخبار بما يصل إلى علم المحامي عن طريق مهنته ولو بعد انتهاء أعمالها مالم تكن تلك المعلومات تخفي جريمة أو جنحة وأن المادة ٢٠٦ مرافعات توجب عليه أداء الشهادة . عن تلك الأمور إذا ما طلب منه ذلك من بلغها إليه . ثم جاءت المادة ٣٢ من قانون المحاماة وهي ترمي إلى تعميم الحظر إذ أنها حتى في الحالة الواردة بالمادة ٢٠٦ مرافعات رخصت للمحامي الامتناع عن الأدلاء بتلك المعلومات ولو طلب منه ذلك من بلغها إليه مع أنه هو المصدر وصاحب الصالح الأول في إفشائها أو عدمه فلا يكون للنقرة الأخيرة إذا من المادة ٣٢ من معنى بعد ذلك وبعد الحظر إلى هذا الحد إلا تحقيق الحظر التام لأنه وقد صفي ما سبقها أحوال المعلومات التي تصل إلى علمه عن طريق موكله مما لا يتطلب المزيد فلم يبق من حكمة ولا مسوغ لاحظر الأخير إلا إذا كان جامعاً شاملاً لحظر الشهادة إطلاقاً لا لسبب إلا أنه وكل أو استشير في نفس القضية ولو أن الشرع لم يرم إلى هذا المعنى لكان في غنى عن هذا النص بما سبقه من أحكام وتقريع .

« وحيث أنه عما قيل عن جواز سؤال المحامي عن معلوماته العامة أو المعلومات التي وصلت إليه بسبب صفة أخرى غير وكالته — ترى المحكمة أنه فضلاً عن أن نص القانون مطلق لا يشمل أي تخرج من هذه المعلومات أياً كان نوعها أو صفتها لا بد أن يكون لها اتصال بالدعوى من قريب أو بعيد وإلا كان من العبث سؤال المحامي عنها ومقتضى تقرير أن لها اتصالاً بالدعوى قصد

دخلت في نطاق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢ بادية الذكر التي تحرم سؤال المحامي عنها ولا يقبل أن يقف المحامي أمام المحكمة موقف الاختبار أولا لتقدير ما قد ترى إليه شهادته إذ أن الوقائع تدافع وتتطور ويسوق بعضها بعضا وبذا يفلت زمامها ولا يرجي لكبحه علاج — هذا فضلا عما يعرض كل خطوة من عثرات وما يجابه كل سؤال من اعتراضات مما يتطلب عن كل سؤال حكما وكل خطوة فصلا وينقلب للموقف معه إلى جدل ومهارات لاحد ولا طائل لمداهما مما يجب أن يتزده عنه مجلس القضاء — هذا ما أراد المشرع تلافيه وحال عنه بالنص الصريح القاطع الذي لا غموض فيه وليس أبلغ في الدلالة على هذا المقصد وأن المحامي المدعو للشهادة هو المسيطر على الموقف وصاحب الكلمة العليا من أن المشرع سوغ له حق الامتناع عن الأدلاء بالشهادة حتى ولو طلبها منه من كان مصدرا للمومات .

« وحيث ان المحكمة ترى لكل ما سلف تفسير النص على أنه مطلق ويحول نصه بصفة قاطعة دون طلب الاستشهاد بالمحامي طالما انه وكل أو استشير في القضية .

« وحيث انه فيما تقدم ما يغني عن تقدير الطلب على ضوء ما للمحكمة من الحق في منع سماع شهادة أي شاهد عن وقائع ترى أنها واضحة وضوحا كافيا. (المادة ٤٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمادتين ١٦٠ و ١٣٦ من قانون تحقيق الجنايات) .

« وحيث انه يخلص مما تقدم أن طلب الدفاع المشار إليه بشأن الاستشهاد بمكرم عييد باشا في هذه القضية في حين أنه محام موكل عن أحد المتهمين فيها هو طلب غير مقبول ويتعين رفضه .

٢ — طلب الاستشهاد بالأستاذ عبد الرحمن الميراني .

« وحيث ان الأستاذ ابراهيم حسنين، خطي الحاضر مع التهم الثالث والعشرين طلب سماع أقوال الأستاذ عبد الرحمن الميراني الذي كان سكرتيرا لديوان كبير الأمناء عن وقائع مسألة ٤ فبراير وذلك بصفته الشخصية لا بصفته سكرتيرا ولا ترى المحكمة ما يسوغ اجابة هذا الطلب .

٣ — طلب الاستشهاد بمعالي ابراهيم عبد الهادي باشا .

« وحيث ان الأستاذ علي منصور طلب عقب ذلك سماع شهادة معالي ابراهيم عبد الهادي باشا عن وقائع أخرى غير واقعة الاغماء — وكانت المحكمة قد أشارت عند ما طلب التهم عمر حسين أبو علي في جلسة سابقة بالاستشهاد بمعاليه إلى أن تلك الواقعة ثابتة في محضر التحقيق) وقل الدفاع ان طلبه الآن يتعلق (بأن التهم المدافع عنه أمضى في حجرة متصلة بغرفة سعادة النائب العام السابق مدة وانه استدعى التهم أكثر من مرة لاستجوابه وكان يصحب التهم الأستاذ محمد كامل القاوش ولم يلب طلب سعادة النائب عن احضار التهم لاستجوابه إلا بعد انقضاء نحو الساعتين وكان معالي ابراهيم عبد الهادي باشا إذ ذاك مع سعادة النائب العام ورأى التهم عمر حسين أبو علي يخرج من حجرة كان بها التهم الأول حسين توفيق أحمد وأمضى معه فترة طويلة) .

« وحيث ان المحكمة رأت الاكتفاء بما دون عن ذلك بمحضر الجلسة وعدم إجابة طلب الدفاع إلى سماع أقوال معالي ابراهيم عبد الهادي باشا عن ذلك .

بناء عليه

وبعد الاطلاع على الأوراق ومواد القانون والمداولة قررت المحكمة .

أولاً — رفض سماع مكرم غبيد باشا كشاهد في القضية .

ثانياً — الاكتفاء بمن سمع من الشهود ورفض كل من الطلب الأول عن سماع شهادة الأستاذ عبد الرحمن افندي المراقبي والطلب الثاني عن سماع شهادة معالي ابراهيم عبد الهادي باشا .

ثالثاً — حددت للمرافعة جلسة يوم الأربعاء ٤ فبراير سنة ١٩٤٨ .

صدر هذا القرار وتلى علناً بجلسته يوم الخميس ٤ ربيع أول سنة ١٣٦٧ الموافق ١٥ يناير سنة ١٩٤٨ .

(قضية النيابة العمومية وآخرين مدعين بحق مدني ضد حسين توفيق أحمد وآخرين رقم ٢٠٢ سنة ١٩٤٦ ك رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزاد عبد اللطيف محمد بك ومحمد صادق حمدي بك و ابراهيم خليل بك مستشارين وحضور حضرة الأستاذ عبد الرحمن يوسف وكيل النيابة)

قضايا المحاكم الجزائية

٤٢

محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية

١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠

١ - مجالس مديريات - شخصيتها المعنوية - مقرر في المادة ١٣٢ من الدستور .

٢ - اختصاص - حق المحكمة في الإحالة - المادة ٢٥

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ١٣٢ من الدستور تعتبر

المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها أشخاصاً معنوية ويمثلها مجالس المديريات

والجبالس البلدية المختلفة ، وعلي ذلك فالرأي الصحيح أن هذه الأشخاص المعنوية تعتبر

وحدة مستقلة عن فروع الحكومة - من

حيث المقاضاة ولا يمكن مقاضاتها إلا أمام

المحاكم الكائنة في مركزها هذه المجالس دون

المحاكم المختصة بنظر الدعاوى التي ترفع على الحكومة ولكن لكونها تقوم بأعمال حكومية يجب أن تستفيد بكل ما يتعلق بذات الأعمال الحكومية من حيث هي لا بذات الشخص المعنوي نفسه وهو الحكومة فموظفوها موظفون حكوميون والتعدي عليهم تمتد على موظفي الحكومة وأقوالها أقوال حكومية .

٢ - إن المادة ٢٥ مرافعات التي أجازت

للمحاكم إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة « إذا اتفق الخصام » حكماً قاصر على حالة عدم

الاختصاص بنظر الدعوى (بالنسبة إلى نوعها وأهميتها فقط) أما إذا كان عدم الاختصاص

مرجعة مركز المحكمة فإن نص المادة لا يتناول

هذه الحالة ومن ثم إذا دفع المدعى عليه بعدم

اختصاص المحكمة بالنسبة لمركزها في مثل هذه

الحالة فطلب المدعى إحالتها الى المحكمة المختصة — التي فيها محل إقامة المدعى عليه — ولم يوافق المدعى عليه وأصر على دفعه جاز للمحكمة أن تأمر بالإحالة طالما أنه لم يتبين لها وجه المصلحة في اصراره هذا والمصلحة أساس كل دعوى وقوام كل دفاع .

٣ — اذا كان موضوع الدعوى مطالبة ريع أو إيجار عن أرض أو مبان وقام أثناء نظر الدعوى نزاع جدى على ملكية هذه الأرض أو المبانى بين الخصوم وجب إيقاف الفصل في دعوى الأجرة أو الريع حتى يفصل نهائيا من المحاكم المختصة في موضوع الملكية .

المحكم

« من حيث ان وقائع هذه الدعوى تتحصل على ما جاء بعريضة الدعوى ومحاضر الجلسات والذكرات والمستندات المقدمة في أن المدعى بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٤٠ رفعها على مدير الدقهلية بصفته رئيسا لمجلس مديرية الدقهلية بالمنصورة يطلب فيها الحكم عليه بصفته المشار إليها بأن يدفع له مبلغ ٣١٢٠ ج إيجار عن المدة من سنة ١٩٢٧ لغاية سنة ١٩٣٩ مع ما يستجد من الإيجار بواقع عشرين جنيها شهريا من أول يناير سنة ١٩٤٠ لغاية التسليم وفسخ عقد الإيجار وإخلاء العين المؤجرة وتسليمها له وإلزام المدعى عليه بالمصاريف وأتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفذ العاجل وبلا كفالة وبني طلبه هذا على أن من ضمن ما يملكه بناحية منية النصر مركز دكرنس قطعة أرض مقام عليها

مبان عبارة عن منزل بالطوب الأحمر حده بالعريضة وأنه في أوائل سنة ١٩٢٧ أراد مجلس مديرية الدقهلية أن يشغل هذا العقار بمدرسة له دون مقابل وقبل المدعى التنازل عن منفعة العقار بشرط أن يشغله المجلس مدرسة ابتدائية بحيث إذا شغله غيرها يلزم المجلس بدفع إيجار شهري قدره عشرون جنيها ويقول أنه تحرر بهذا إقرار صريح تحت يد المجلس وأن المجلس لم يتخذ هذا الشرط بل شغل العقار بمدرسة أولية من سنة ١٩٢٧ للآن ومع مخالفة الشرط لم يدفع إيجارا ولذلك رفع هذه الدعوى .

« ومن حيث ان الحاضر عن مجلس المديرية دفع أولا بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لأن محل إقامة المدعى عليه يجعله تابعا في الاختصاص القضائي لمحكمة المنصورة الابتدائية الأهلية في مثل هذه الدعوى وأن مجالس المديريات لها شخصية معنوية مستقلة عن هيئة الحكومة فهي ليست إذن تابعة في الاختصاص للمحاكم التي يمثلها الأمر العالى الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ كما دفع بسقوط حق المدعى في المطالبة بقيعة العقار لمضى المدة الطويلة وأنه بالتالى سقط حقه في الريع والإيجار وبين أن كل ما تبرع المدعى به هو قطعة أرض فضاء مساحتها ستة قراريط تقريبا وأن ذلك كان في سنة ١٩٢٤ وأما المبانى التي عليها فلم تكن مملوكة له بل أقيمت بأموال تبرع بها بعض الأهالي وأن تبرعه بالأرض كان بمقابل هو إنشاء المدرسة الأولية التي تولى المجلس الاتفاق عليها من ماله وأنه مضى على هذا العمل أكثر من ١٥ سنة هلالية . وبذلك يكون حق المدعى قد سقط في المطالبة بأي شيء يتعلق بنفس العقار من استرداده عينا أو مطالبته بأي

ثم عن عنه وبالتالي يكون حق المطالبة ببيع أو إيجار إن كان له فيه أى حق قد سقط لمضى المدة وقدم المدعى عليه عدة مستندات تشير إلى هذه الواقعة وهي تبرع المدعى بالأرض فقط حوالى ذلك التاريخ وأن المبنى أنشئت بتبرعات عدد من الأهالى كما قرر المدعى عليه أن ليس للمدعى أى حق على الأرض من يوم تسليمها للمجلس لأن التبرع كان بمقابل الصرف من جانب المجلس على المدرسة وارتكن في ذلك على أقوال الشراح وأحكام المحاكم المختلطة والأهلية ومنها حكم لمحكمة النقض والابرار المصرية صدر بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٤٠ ومنشور بمجلة المحاماة السنة الحادية والعشرين ص ٢٦ ونصه « أن الهبات الشروط معها المقابل لا تعتبر تبرعا محضا واجب توثيقها رسميا فإذا كان العقد مشتملا على التزامات متبادلة بين طرفيه مع التزام أحدهما بموجبه أن يملك الآخر (مجلس مديرية النيا) قطعة أرض في مقابل أن يقيم عليها هذا المجلس مؤسسة خيرية فهذا العقد ليس عقد بيع ولا عقد معاوضة ولا عقد تبرع وإنما هو عقد غير مسمى لا تجب له الرسمية . ولا يجوز الرجوع فيه وذلك على الرغم مما ورد في هذا العقد من ألفاظ التنازل والهبة والتبرع فإن كل هذه الألفاظ إنما سيقَّت لبيان الباعث الذى حدا بصاحب الأرض إلى تمليك المجلس إياها فهي لا تؤثر بحال على كيان العقد »

« ومن حيث ان المدعى طلب رفض الدفع الفرعى بعدم الاختصاص وطلب احتياطيا إحالة الدعوى على المحكمة المختصة إذا رأت المحكمة أنها غير مختصة .

« وحيث ان المدعى عليه قرر كتابة في ذيل

مذكرة المدعى العلنة إليه بتاريخ ١٩٤٠/١٢/٨ أنه يصر على التمسك بالدفع إلا إذا رأت المحكمة الاحالة رغم اعتراضه فهو يقبل نظر القضية أمام هذه المحكمة .

عن الدفع بعدم الاختصاص

« ومن حيث ان المادة ١٣٢ من الدستور تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها أشخاصاً معنوية ويمثلها مجالس المديريات والمجالس البلدية المختلفة وعلى ذلك فالرأى الصحيح أن هذه الأشخاص المعنوية تعتبر وحدة مستقلة عن فروع الحكومة - من حيث المقاضاة ولا يمكن مقاضاتها إلا أمام المحاكم الكائنة في مركزها هذه المجالس دون المحاكم المختصة بنظر الدعاوى التى ترفع على الحكومة راجع في ذلك « حكم محكمة النصورة الابتدائية الأهلية في ١٩٢٥/١١/٢٤ المنشور بمجلة المحاماة السنة السادسة ص ٢٥٨ - وحكم محكمة قنا الابتدائية الأهلية في ٧ مارس سنة ١٩٢٧ بمجلة المحاماة السنة السابعة ص ٧٣٩ وحكم محكمة استئناف مصر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ المحاماة السنة التاسعة ص ٢٣٨ - وحكم محكمة الزقازيق الجزئية في ٢٧ يوليو سنة ١٩٠٨ المجموعة الرسمية السنة العاشرة ص ١٦٣ وحكم محكمة طنطا الكلية في ١٤/١٢/١٩٠٨ المجموعة الرسمية السنة الحادية عشر ص ٣٤٤ وحكم محكمة بنى سويف الكلية في ١٨ مايو سنة ١٩٢٢ المجموعة الرسمية السنة الخامسة والعشرين ص ١٣٩ وحكم محكمة بنى سويف الكلية ٢٢/٤/١٩٢٢ المحاماة السنة الثانية ص ٥٠٥ وحكم محكمة بنى سويف الكلية ١٨ مارس سنة ١٩٢٤ المحاماة السنة السادسة ص ٣٢ - ويقول بهنا الرأى الأستاذ عبد السلام بك ذهني في كتاب المداينات الجزء الأول في الأدلة طبعة

٩٢٢ ص ١١٨ وما بعدها وهذا نص رأيه « أن هذه المجالس على اختلاف أنواعها هي في الواقع أشخاص معنوية منفصلة عن الحكومة في شخصيتها وهناك في عالم القضاء الحاضر رأيان متناقضان في تقرير الصفة الحكومية للمجالس البلدية ومجالس المديرية . فالرأي الأول الذي نأخذ به من غير ما تردد هو أن المجالس البلدية ومجالس المديرية أشخاص معنوية منفصلة عن الحكومة ومستقلة عنها ولكن لكونها تقوم بأعمال حكومية يجب أن تستفيد بكل ما يتعلق بذات الأعمال الحكومية من حيث هي لا بذات الشخص المعنوي نفسه وهو الحكومة فموظفوها موظفون حكوميون (أى منعوتون بنعت حكومي ؟ لا بنعت الحكومة القائمة وهي الشخص المعنوي المعروف الذي يقوم بمهمة الأمر والنهي والذي يمكن مخاصمته بالذات لأنه معلوم ، بل بنعت الحكومة من حيث هي كائن معنوي غير معلوم وغير معين بالذات) والتعدي عليهم تعد على موظفي الحكومة وأموالها أموال حكومية فاختلاسها يعاقب عليه بالمادة ٩٧ عقوبات وضرائبها وعوائدها تجبي بالطريقة المقررة لجباية الأموال بالقانون الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ أى يحجز عليها مباشرة بواسطة مندوب من المجلس ويحدد يوم للبيع دون الحاجة إلى الالتجاء لأخذ حكم ثم العمل على تنفيذه - أما الرأي الثاني فهو القائل بأن المجالس البلدية هي مصالح حكومية ومع كونها منفصلة في أموالها ومسئولياتها عن الحكومة إلا أنها مندمجة في الحكومة وعلى ذلك فتخاصم أمام المحاكم التي تخاصم أمامها الحكومة والمدينة بديكريتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ أما الخلف بين الرأيين فلا تتعلق بكيانه الأعمال الحكومية التي يقوم بها المجلس البلدي ولا

بالامتيازات القانونية الخاصة بالأعمال الحكومية مع اختلاف أنواعها سواء كانت أعمالاً حكومية عامة أو خاصة كما يقول بذلك (بترتلي) وإنما الخلف في تحديد الشخصية لا في كيانها - فالذهب الأول يقول بأن الشخصية محددة معينة منفصلة عن الحكومة ويترتب على ذلك أن مخاصمة المجلس تكون أمام محكمة محل إقامته - أخذاً بالقاعدة القانونية المعروفة « رفع الدعوى أمام محكمة محل إقامة المدعى عليه - والذهب الثاني يقول باندماج شخصية المجلس في شخص الحكومة مع القول باستقلاله أيضاً في أعماله وفي مسؤوليته ويترتب على ذلك ما رتبته القانون بشأن شخص الحكومة من امتيازاتها المقررة لها بمقتضى دكريتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ الخاص بتعيين المحاكم التي تخاصم الحكومة أمامها إذا كانت مدعى عليها وفي ذلك خروج على القواعد الأصلية لأن هذا الدكريتو لم يوضع إلا على سبيل الاستثناء فلا يصح أن يقاس عليه أخذاً بالقاعدة القائلة « ما ورد على خلاف القياس لا يصح أن يقاس عليه » .

عن طلب الإحالة إلى محكمة المنصورة

« ومن حيث انه ظاهر مما تقدم أن هذه المحكمة ليست هي المختصة في الأصل بالفصل في هذا النزاع إلا أن المدعى يطلب في حالة ما إذا رأت المحكمة أنها غير مختصة أن تحيل الدعوى إلى محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية المختصة والمدعى عليه يعارض في الإحالة ولا يوافق عليها ولكنه يطلب في حالة ما إذا رأت المحكمة أن من حقها الإحالة أن لا تحيل وتنظر هي الدعوى وليس للمدعى بطبيعة الحال اعتراض على هذا الطلب الأخير فهو طلبه الأول .

« ومن حيث ان الاختصاص في هذه الحالة

متعلق بمركز المدعى عليه ومحل إقامته الواجب مقاضاته فيه . . .

« ومن حيث ان المادة (٢٥ مرافعات) التي أجازت للمحاكم إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة « إذا اتفق الخصام » حكمها قاصر على حالة عدم الاختصاص بنظر الدعوى (بالنسبة إلى نوعها وأهميتها فقط ») أما إذا كان عدم الاختصاص مرجعه مركز المحكمة فإن نص المادة لا يتناول هذه الحالة ومن ثم إذا دفع المدعى عليه بعدم اختصاص المحكمة بالنسبة لمرکزها في مثل هذه الحالة فطلب المدعى إحالتها إلى المحكمة المختصة ولم يوافق المدعى عليه وأصر على دفعه جاز للمحكمة أن تأمر بالإحالة طالما أنه لم يتبين لها وجه الصلحة في إصراره هذا والصلحة أساس كل دعوى وقوام كل دفاع (راجع في ذلك حكم محكمة النقطة الجزئية الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٩٣١ المنشور بالمجموعة الرسمية سنة ٩٣٣ ص ١٨٩ .

« ومن حيث انه لذلك ولعدم وجود مصلحة للمدعى عليه في الاعتراض على طلب الإحالة كان من الجائز قانوناً أن تحال هذه الدعوى إلى المحكمة المختصة لولا أن المدعى عليه قبل أخيراً التقاضي أمام هذه المحكمة .

عن الموضوع

« ومن حيث انه عن الموضوع فإن المدعى لم يقدم ما يثبت الإيجار الذي يقول به وظاهر من أقوال الطرفين والمستندات المقدمة من المدعى عليه والتي تشير إلى أن المدعى عليه تبرع بقطعة الأرض وأن الأهالي تبرعوا بمصاريف البناء في مقابل إقامة مدرسة ابتدائية ولكن المدعى يقول أن البناء ملكه وأن له الحق في الرجوع في التبرع بالأرض لأن المجلس أقام مدرسة أولية مخالفاً شروط التبرع ويظهر من جميع ما تقدم أن النزاع جدي

في الملكية ويجب أن يبت أولاً في موضوع ما إذا كان للمدعى حق على الأرض والبناء الرفوع بشأنه الدعوى سواء كان من جهة إعادة وضع يده أو مطالبته بثمنه وهل هذا ينحصر في الأرض الفضاء فقط أم المبنى التي عليها أيضاً وهل كانت المبنى له أم لا يتعلق له بها أي حق أصلاً وهل هذه الحقوق إن كانت له فهل هي باقية أم سقطت بمضي المدة أم انتهى حقه في التحدث عنها من يوم تبرعه بها يجب أن يبت أولاً في جميع ما تقدم حتى يمكن البحث بعد ذلك فيما إذا كان المدعى له حق في ريع أو أجرة عن هذا العقار وفيما إذا كان هذا الحق أيضاً باق أم سقط بمضي المدة كله أو بعضه لأنه لا نزاع في أن القاضي إذا رأى ضرورة التحقق قبل الفصل في الأمر المطروح لديه وهو طلب الإيجار من ملكية الشيء المؤجر لحصول نزاع فيها وجب عليه إيقاف الفصل في الدعوى المنظورة أمامه حتى يفصل في الملكية من المحكمة المختصة لأن الحكم في الإيجار متوقف عليها ولأن الحكم برفض دعوى الإيجار لمجرد أسباب مبنية على حق التملك نفسه إنما يحرم المدعى من حقه في المطالبة بالإيجار الذي يستحق له إذا صادف نجاحاً في دعوى الملكية وحكم له بها إذ يكون حكم الرفض الصادر في الإيجار قد حاز قوة الأحكام النهائية (راجع في ذلك منشور لجنة المراقبة القضائية مذكرة رقم ٤١ في ١٣ يونيو سنة ٩١١ بند ١٨٩ مذكرات لجنة المراقبة القضائية طبعة سنة ١٩٣٧) .

« ومن حيث انه لذلك ترى المحكمة الحكم بإيقاف الفصل في هذه الدعوى حتى يفصل في موضوع الملكية .

(قضية محمد اتندي صالح الحديدي ضد مجلس مديرية الأهلية رقم ١٦١ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة صالح سالم هيكل بك رئيس المحكمة وإبراهيم لطفى وإحمد محمد اغا)

فيها أنه على أثر قتل والد المعارض ضده في سنة ١٩٣٧ اتهم المذكور كلاً من : المعارضين الأول إبراهيم زايد سعد وابن مورت باقي المعارضين المدعو إسماعيل محمود عيسى بقتله وبعد أن قامت النيابة بتحقيق الحادث قررت حفظ الدعوى بالنسبة للأول وقدمت التهم الثاني إسماعيل محمود عيسى إلى محكمة الجنايات التي قضت ببراءته من التهمة المسندة إليه وأنه بالرغم من قرار الحفظ وحكم البراءة الصادرين من هئتين مختصتين دون سواهما طبقاً للقوانين المعمول بها في البلاد لجأ المعارض ضده إلى مكتب شؤون العربان مطالباً بدفع الدية عن القتل أو تأديتهما اليدين هما وأفراد معينين من عائلتهما بأنهما لم يرتكبا حادثاً القتل أو يحرضاً على ارتكابها فاستقدم رئيس المكتب المذكور المعارضين واستوقفهم بسلطة وظيفته الحكومية وهو ضابط بوليس — على إقرار لم يفهموا ما كتب فيه مع أنهم أفهموه أنهم ليسوا من الأعراب الخاضعين لمكتبه وأن الموضوع المطروح أمامه قد فصلت فيه النيابة ومحكمة الجنايات إلا أنه أصر على أن يحضروا وأقربهم لتأدية اليمين أمامه بعدم ارتكاب الحادث ولما لم يجيبوه إلى طلبه أثبت في محضره حكمه عليهم بدفع تعويض قدره ثلاثمائة جنيه وعلق النفاذ على أداء اليمين المطلوب في بحر ثلاثة شهور من تاريخ إعلانه إليهم لتنفيذه وأودع حكمه هذا أخيراً بقلم كتاب محكمة اسكندرية الابتدائية باعتباره حكم محكمة لوضع الصيغة التنفيذية عليه وقيد بدفتر أحكام المحكمين بمحكمة اسكندرية الأهلية في ٢٧ يونيه سنة ١٩٤٢ وأعلن إلى المعارضين في ٣ أغسطس سنة ١٩٤٢ فرفعوا هذه المعارضة عملاً بالمادة ٧٢٧ مرافعات يطلبون الحكم بقبولها شكلاً وفي الموضوع بطلان الحكم سالف الذكر واعتباره كأن لم يكن مع إلزام

٤٢

محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية

١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢

تحكيم . محكمين . اختيارهم . من حق الطرفين .
عدم تعيين أسماءهم . لا بطلان مطلق . انعدامه فيما تعلق
به حق للنيابة . وما فصلت فيه المحاكم النظامية .

المبادئ القانونية

١ — ان حرية اختيار المحكمين هي
أساس نظام التحكيم .

٢ — انه وإن كان قانون المرافعات المصري
قد نص على ذكر المحكمين بأسمائهم إلا أن
البطلان الذي يلحق العمل نتيجة لهذا النقص
هو بطلان نسبي يغطيه قبول الطرفين لشخص
صاحب الصفة أو الوظيفة محكماً بينهم لأنه إنما
شرع لمصلحتهم . كما أن عدم إيضاح موضوع
التحكيم في المشاركة لا يكون سبباً في بطلانها
ويجوز إيضاحه في المرافعة طبقاً للمادة ٧٠٤ من
قانون المرافعات .

٣ — لا يجوز للأفراد الصلح فيما تعلق
للمنيابة العمومية حق به لأنها تمثل حقوق المجتمع
التي تسمو على حقوق الأفراد كما لا يجوز طرح
موضوع التحكيم بعد أن فصلت فيه المحاكم
النظامية مخالفة ذلك للنظام العام .

المحكم

« من حيث إن هذه المعارضة رفعت بعرضة
معلنة في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ قبل للمعارضون

المعارض ضده بالاصارىف والاعتاب .

« وحيث انهم يرتكبون في مرافعتهم الشنوية بلسان وكيلهم وفي مذكرته الختامية إلى ماياتى :

أولا — أن هيئة المحكمين التى فصلت في الموضوع لم تكن وليدة اختيارهم ورضائهم وإنما كانت هيئة حكومية أملت عليهم إراداتها بما لرئيسها من سلطان وظيفته .

ثانيا — إن مشاركة التحكيم جاءت خلوا من بعض البيانات والأوضاع التى يحتمها القانون من ذكر اسم المحكم شخصا ولا وظيفته الحكومية وبيان موضوع التحكيم .

ثالثا — ان الحكم المعارض فيه ليس حكم محكمين وإنما هو مجرد محضر ضابط بوليس .

رابعا — ان الموضوع الذى طرح على هيئة التحكيم على فرض أن لها هذه الصفة ليس مما يجوز فيه التحكيم بل أن التحكيم باطل قانونا لمخالفته للنظام العام .

خامسا — ان حكم المحكمين لم يقدم إلى المحكمة المختصة — وهى محكمة الاسكندرية الابتدائية في ميعاد الثلاثة أيام من صدوره .

سادسا — انه قضى بالتضامن دون أن يطلب منه ذلك .

عن اختيار هيئة المحكمين

« من حيث ان المعارضين يعيرون في دفاعهم على اختيار هيئة المحكمين أنها لم تكن وليدة إرادتهم ورضائهم وإنما كانت هيئة حكومية أملت عليهم إرادتها بما لرئيسها من سلطان وظيفته باعتبارده من ضباط البوليس وفي نفس الوقت رئيسا للجنة شئون العربان بالوجه البحرى قائلين أنه استقدمهم إليه بهسذه الصفة واستوقعهم على

وثيقة تكوين هيئة محكمين لم يكن لهم أى رأى في اختيارها ولا كانوا يعلمون ما وقعوا عليه وهم يجهلون القراءة والكتابة فبصموا بأختامهم إذعانا لارادة ضابط البوليس .

« وحيث انه إذا كان القانون قد أجاز لطرفي الخصوم أن يطرحوا من المنازعات — غير ماحرمه القانون بنص صريح — على أفراد من اختيارهم يقيمونهم محكمين للقضاء في نزاع معين قائم بينهم إلا أنهم وقد حرموا ضمانات القضاء المهادى يجب أن يكون اختيارهم لقضائهم المحكمين بارادة لا تشوبها شائبة بل أن حرية الاختيار هذه هى أساس نظام التحكيم الذى يري فيه كاريه وشوفو حقا طبيعيا un droit natruel لكل مواطن في طرح منازعته على محكمين من اختياره (كاريه وشوفو مرافعات جزء سادس ص ٨٨٩)

« وحيث انه بالرجوع إلى الاقرار الصادر من طرفي الخصوم باختيار هيئة التحكيم وإلى عريضة السعوى في هذه المعارضة تبين أن المعارض الأول قد وقع بامضائه على الاقرار (المشاركة) فهو لا يجهل القراءة فلا بد أن يكون قد فهم مضمون الاقرار الذى وقع عليه كما أنهم معترفون في عريضة دعواهم أنهم جادلوا فيما طلب اليهم إذ أفهموا الضابط « أنهم ليسوا من الأعراب » وأن الموضوع المطروح أمامه قد فصلت فيه أكبر محكمة في البلاد ، فإذا وقعوا الاقرار بعد ذلك فهذا قبول منهم بالتحكيم ولا محل بعده للقول بأنهم قد أدخل عليهم الغش في قبول التحكيم واختيار المحكمين أما ما ذهبوا اليه من أن رئيس الهيئة كان من ضباط البوليس فليس في القانون ما يحرم على هذه الفئة أن يكونوا أعضاء في هيئات التحكيم وما كان على المعارضين من حرج في الامتناع عن التوقيع على قبول التحكيم .

عن مشاركة التحكيم Du Compromis

« وحيث ان المعارضين ينعون بعد ذلك على مشاركة التحكيم أنها جاءت خلوا من بعض البيانات والأوضاع التي يحتمها القانون في ذكر أسماء المحكمين شخصياً لا وظيفتهم الحكومية وبيان موضوع التحكيم لا الاكتفاء بعمل محضر جلسة عن وقائع جرت فيها أو سردت على لسان الحاضرين .

« وحيث ان المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات المصرية نصت على أن يكون المحكمون مذكورين بأسمائهم — ونصت زميلتها ١٠٠٦ من القانون الفرنسي .

Le compromis designera les objets en litige et les noms des arbitres.

« وحيث انه بالرجوع إلى إقرار قبول التحكيم تبين أنه ذكر فيه رئيس مكتب شئون العربان بالوجه البحري دون ذكر اسمه .

« وحيث ان القضاء في فرنسا جرى على اجازة الاكتفاء بذكر الصفة بدلا من الاسم الشخصي وأقره الشراح ومنهم كارية وشوفو جزء سادس من ٩٣١ بند ٣٢٧٥ وجاء في دالوز :

Cependant la designation des arbitres par leur qualité, par exemple si le parties nomment le maire de leur ville ou toute autre personne designée par sa fonction, la designation est valable (Dalloz, code de procédure civile annoté art. 1006 al. 104).

بل أجاز بعض الشراح انه إذا اتفق طرفا عقد من العقود على تحكيم صاحب وظيفة أو عمل

معين فيما ينشأ من المنازعات عن هذا العقد دون ذكر اسمه فإن من يشغل هذه الوظيفة أو العمل عند نشوء النزاع بعد ذلك يكون حكما فيه بحكم القانون أما إذا تحررت مشاركة التحكيم وقت نشوء النزاع نفسه لزممت صفة التحكيم صاحب الوظيفة وزالت عنه بزوالها وتعين على الطرفين اختيار محكم بدلا منه .

Carré et Chauveau : Procédure civile & Commerciale tome VI page 932 al 3276.

« وحيث انه وإن كان قانون المرافعات المصري نص في المادة ٧٠٥ على أن يكون المحكمون مذكورين بأسمائهم ومع التسليم بوجوب التقيد بصريح لفظه إلا أن البطلان الذي يلحق العمل نتيجة لهذا النقص لا يمكن أن يكون إلا بطلانا نسبيا يغطيه قبول الطرفين لشخص صاحب الصفة أو الوظيفة محكما بينهم لأنه إنما شرع لمصلحتهم .

« وحيث ان الثابت من حكم التحكيم أن المعارضين قد حضروا أمام هيئة التحكيم بما فيها « رئيس شئون العربان » وقبلوا تحكيمه فلا يجوز لهم التمسك بهذا الوجه الآن .

« وحيث انه فيما يتعلق بإيضاح موضوع التحكيم فإن المادة ٧٠٤ من قانون المرافعات المصرية قد أجازت — على خلاف نظيرتها ١٠٠٦ من القانون الفرنسي — أن يكون إيضاح موضوع التحكيم في أثناء المرافعة بينا حتم المشرع الفرنسي إيضاحه في مشاركة التحكيم ذاتها .

« وحيث انه وإن كانت مشاركة التحكيم في هذه الدعوى جاءت قاصرة كل القصور في إيضاح موضوعه إذا اكتفى فيها بعبارة « لحسم النزاع القائم بيننا والذي سيعرض موضوعه تفصيليا على

عن موضوع التحكيم — *Objet de l'arbitrage*

« وحيث انه فضلا عما تقدم قصد دفع المعارضين بأنه على فرض استيفاء إجراءات التحكيم شكها القانوني فان الموضوع الذي طرحه المعارض ضده وقبل المعارضان الأول والثاني ومورث الباقيين التحكيم فيه ليس مما يجوز فيه ذلك .

« وحيث ان المادة ٧٠٣ من قانون المرافعات المصري نصت على أن مشاركة التحكيم لا تصح إلا في المنازعات التي يمكن تسويتها بصلح بين الخصام كما نصت المادة ١٠٠٤ من المرافعات فرنسي

On ne peut pas compromettre sur etc... ni sur aucune des contestation qui seraient sujettes à communication au ministère public.

ولا جدال في انه وإن اختلف ظاهر اللفظ بين النصين إلا أنه لا يجوز للأفراد الصلح فيما تعلق للنيابة العمومية حق به أو كان مما يرفع أمره إليها لأن المجتمع الذي تمثله النيابة حقوقا يجب أن تسمو على حقوق الأفراد .

« وحيث ان الواقع أن مشاركة التحكيم le compromis ليست إلا عقد un contrat يتفق بموجبه شخصان أو أكثر على رفع منازعتهم لا إلى القضاء العادي ولكن إلى محكمين يختارونهم بأنفسهم (Cuche : Proc Civil : P67) . وما دام الأمر كذلك وجب أن يكون له

سبب صحيح جاز قانونا *Licite et certaine* وأن يكون الغرض من التعهد فعلا ممكنا وجائزا أيضا (المهادتين ٩٤ ، ٩٥ من القانون المدني المصري ، ٦ ، ١١٢٨ من القانون المدني الفرنسي) .

حضراتهم » إلا أن حكم المحكمين بعد ذلك جاء شاملا لشرح النزاع فيكون هذا الوجه من دفاع المعارضين متعين الرفض أيضا .

عن الحكم

« وحيث ان المعارضين يعترضون بعد ذلك على ما زعمه المعارض ضده عن حكم المحكمين قائلين أنه ليس إلا محضرا حرره ضابط البوليس سالف الذكر .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الحكم المعارض فيه أنه مجرد محضر محرر » بمعرفتنا نحن اليوزباشي عبد الرؤوف عاصم رئيس مكتب شئون العربان بالوجه البحري أثبت الآتي... الخ » ويلي ذلك سرد لوقائع النزاع لم يأت في صدره أي ذكر لباقي أعضاء هيئة التحكيم واتهم المحضر المذكور بأن « القومسيون رأى إلزام المعارضين الأول والثاني ومورث الباقيين محمود عيسى متضامنين بأن يدفعوا للمعارض ضده ثلاثمائة جنيه دية القتل في حالة عدم تقديمهم لتأدية اليمين المطلوبة منهم في خلال ثلاثة شهور من تاريخ إعلانهم بهذا الحكم .

« وحيث ان مثل هذه الوثيقة لا يمكن اعتبارها حكما لمحكمين فليس فيها ما يشير من قريب أو بعيد إلى هذه الصفة وإنما الظاهر فيها هي صفة اليوزباشي المذكور باعتباره رئيسا لمكتب شئون العربان سجلها في محضر لا يختلف عن أي محضر ضابط بوليس آخر في تحقيق شكوى من شكوى الأفراد فلا تحكيم فيها ولا سبيل إلى اعتبارها كذلك ويتعين قبول هذا الوجه من دفاع المعارضين .

المحكوم فيه وواجب الاحترام .

« وحيث انه — والنظام القضائي في هذه البلاد لم يعط لغير النيابة والمحاكم النظامية الحق في الفصل فيما يرتكب من الجرائم — يكون في طرح موضوعها على هيئات التحكيم حق على فرض استيفائها للشكل القانوني مخالفة للنظام العام وعبت بالقانون وافتأت على هذا النظام القضائي سواء بالنسبة لمن فصلت النيابة ومحكمة الجنايات في أمرهم من المعارضين أو من لم يعرضوا عليها وهم للمعارض الثاني وباقي ورثة المعارض الثالث ولا يمكن الالتفات إلى ما ذهب إليه المعارض ضده في مذكرته الختامية من أن التحكيم جائز في الحقوق المدنية المترتبة على أعمال جنائية لسبيين :

أولا — لأن قرار الحفظ وحكم البراءة قد قضيا على كل حق مدني يمكن أن يرتب على هذه الجريمة .

ثانيا — لأن حكم المحكمين — إن صح وصفه بذلك — قد أعاد طرح الموضوع الجنائي قبل أن يرتب عليه تعوضا علقه على حلف اليمين فيما لا يجوز أصلا التحليف فيه .

« وحيث انه لكل ما تقدم — وبصرف النظر عن جواز تقديم الحكم بعد ميعاد الثلاثة أيام إلى المحكمة المختصة وتعديله فيما قضى به أكثر مما طلبه الخصوم — يكون حكم المحكمين المعارض فيه قد وقع باطلا سواء بالنسبة إلى شكله أو بالنسبة للموضوع الذي تناوله ومن ثم يتعين القضاء بطلانه عملا بالمادة ٧٢٧ مرافعات .

(قضية إبراهيم زايد سعد وآخرين ضد رةقان يوسف كرم رقم ١ لسنة ١٩٤٢ ك رثمة وعضويه حضرات القضاة أحمد محمود وقراد عزير وعثمان رمزي)

أما سبب التوسع في المادة ١٠٠٤ مرافعات فرنسي عن نظيرتها ٧٠٧ مرافعات مصري واستعمالها عبارة « كل ما كان محلا للتبليغ إلى النيابة العمومية » فيرجع إلى أن النظام القضائي في فرنسا يقضى بوجوب تبليغ بعض الدعاوى — فضلا عن الجرائم إلى النيابة العمومية وهذه الدعاوى منصوص عنها في المادة ٨٣ مرافعات فرنسي — وقوانين أخرى مكمله لها — وجميعها محلا يجوز التحكيم فيه أيضا (المرجع السابق من ١٠٦ بند ٩٥ وما يليه) لأن النيابة ليست ممثلة في هيئة المحكمين .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على المحضر المؤرخ ١٧/٥/١٩٤٢ الذي يعتبره المعارض ضده حكم محكمين موضوع هذه الدعوى أن المعارض ضده طلب من المعارضين الأول والثاني ومورث باقي المعارضين « دفع الدية أو تأدية اليمين على أنهم لم يقتلوا والده ولم يعرضوا على قتله » فحدد لهم اليوزبائي رئيس مكتب شئون العربان في محضره الموقع عليه من تميلية المحكمين ثلاث شهود لأداء اليمين وإلا يلزموا متضامنين أن يدفعوا إلى المعارض ضده ثلاثمائة جنيه دية والده القتل .

« وحيث انه فضلا عما تضمنه معنى الدية فإن القضاء بها على هذا الوجه لا يمكن أن يكون مبنا على غير فكرة التعويض عن جريمة ارتكابها أو حرض على ارتكابها من طلب إليه حلف اليمين فنكل عنها .

« وحيث ان هذه الجريمة قد تناولتها وفصلت فيها السلطان المختصان دون سواها فقررت النيابة العمومية حفظ الدعوى بالنسبة إلى إبراهيم زايد سعد وقضت محكمة الجنايات براءة إسماعيل محمود عيسى بقرار وحكم كلاهما نهائي له قوة الشيء .

٤٤

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٢٢ يونيو سنة ١٩٤٣

زنا - زوجية - وجوب البلاغ بالجرمة أثناء قيامها

المبدأ القانوني

لا يجوز للزوج — على الرأي الراجح — بعد أن يطلق زوجته طلاقاً بائناً أن يبلغ عن جريمة زنا ارتكبتها أثناء قيام الزوجية .

المحكمة

« بما انه ثابت من الاطلاع على الأوراق أن المدعى بالحق المدني لم يبلغ عن زنا زوجته التهمة المستأنفة ويطلب التحقيق معها هي وشريكها فريد السيد عفيفي إلا في ١١ أبريل سنة ١٩٤٣ بعد أن كان قد طلقها طلاقة واحدة بائنة بينونة صغرى في ٦ منه .

« وبما انه لذلك يتعين البحث فيما إذا كان للزوج بعد أن يطلق زوجته طلاقة بائنة بينونة صغرى أن يبلغ عن زناها ويطلب محاكمتها أم لا .

« وبما انه من المقرر في الشريعة الإسلامية للعزاء — وهي شريعة المدعى بالحق المدني والتهمة —

ان الطلاق البائن بينونة صغرى سواء أكان أول الظلفات أم ثانياً يترتب عليه ازالة الملك أى حق

الاستمتاع بالزوجة الذى كان ثابتاً بالزواج ولا يعود هذا الحق إلا بعقد ومهر جديدين يترضى

الزوجين في العدة وبعدها والطلاق البائن بينونة كبرى وهو ما كان مكلاً للثلاث يزيل الملك

والحل معاً أى أنه يزيل حق الاستمتاع بالزوجة فلا عمل له إلا بعقد ومهر جديدين وفضلاً عن

ذلك تحرم عليه حق تزوج غيره زواجا شرعياً صحيحاً نافذا ويدخل بها دخولاً حقيقياً ثم يطلقها وتبقى عدتها منه وبعبارة أوضح فالطلاق البائن بنوعيه يزيل قيود الزوجية فلا تبقى الزوجة زوجاً لزوجها بعده وإذا مات أحدهما لا يرثه الآخر . والزوجة إنما تعد عدة هذا الطلاق لأنها مرتبطة بقيود الزوجية وإنما خشية أن تكون حاملاً فتختلط الأنساب . أما الطلاق الرجعى فلا يزيل ملكاً ولا حلاً فلا يمنع من عود الزوج إلى الاستمتاع بزوجته بمجرد مراجعتها ولا يجعل المطلقة محرماً على زوجها بسبب من أسباب التحريم . وعليه فالطلاق الرجعى لا يرفع قيود الزوجية . فنفقة الزوجة واجبة على الزوج ومؤخر صداقها المؤجل لأقرب الأجلين — الطلاق أو الموت — لا يحل به وإنما يحل باقضاء العدة . وإذا مات أحد الزوجين ورثه الآخر (راجع المادة ٢٢٦ من قانون الأحوال الشخصية وشرح الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للمرحوم الشيخ زيد بك جزء أول ص ٣١٢ وما بعدها . وأحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١٤٢ وما بعدها) « وبما ان المادة ٢٧٣ ع نصت على أنه « لا يجوز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها » ومعنى كلمة « دعوى » هنا « شكوى أو بلاغ » كما يتضح بجلاء من النص الفرنسى للمادة المذكورة :

L'adultère de la femme ne pourra être dénoncé que par le mari.

« وبما ان فقهاء القانون الجنائى وأحكام المحاكم قد اختلفت فيما إذا كانت صفة الزوجية هذه يجب أن تستمر قائمة لحين التبليغ عن الزنا أم أنه يكفي أن يتحقق وجودها وقت وقوع الجريمة ولو

زالت بعد ذلك وقبل التبليغ وبعبارة أخرى هل يتعين أن يكون الزوج زوجا وقت تقديم بلاغه عن الزنا وطلب محاكمة زوجته الزانية وشريكها أم أن كلمة « زوج » هنا معناها « زوج باعتبار ما كان وقت وقوع الزنا » فترى الأغلبية العالية من الفقهاء وأحكام المحاكم الرأي الأول — فالرحوم الأستاذ أحمد بك أمين في مؤلفه — شرح قانون العقوبات ص ٤٦٨ — قل « إذا كانت (أي الزوجة) قد زنت والزوجية لازتلا قائمة فلا نزاع في أن له (أي الزوج) أن يطلب محاكمتها في عدة الطلاق الرجعي إذا كان قد طلقها بعد الزنا — فاذا انقضت عدة الطلاق الرجعي أو كان الطلاق بائنا من أول الأمر سقط حقه في التبليغ » ويقول الأستاذ أحمد نشأت بك في مؤلفه — شرح قانون تحقيق الجنايات بند ٣٥٣ ص ٢٥٦ : « الطلاق إما أن يكون بائنا أو رجعيًا فالطلاق البائن يمنع الزوج من طلب محاكمة زوجته على الزنا لاقطاع جبل الزوجية الذي لا يمكن أن يتصل إلا بعقد جديد برضا الزوجة . ثم أن الزوجة بعد الطلاق البائن لا تكون على ذمة مطلقها بل هي حرة في الزوج بآخر بعد انقضاء العدة التي لا تعطل في أثنائها عن الزواج لأنها تعتبر فيها على ذمة مطلقها بل خشية أن تكون حاملا . ويمكننا أن نقول بعبارة أخرى أن طلب محاكمة الزوجة الزانية لا يكون إلا بناء على طلب الزوج . والزوج بعد الطلاق لم يعد زوجا » والأستاذ حسن نشأت باشا في مذكراته عن شرح قانون تحقيق الجنايات بند ٣٧٢ ص ٢٠٢ — يقول : « ليس للزوج الذي طلق زوجته طلاقا بائنا أن يقدم بلاغا يطلب فيه معاقبة مطلقته عن زنا ارتكبته حتى ولو كانت الحادثة قد حدثت أثناء قيام الزوجية » :

أما الأستاذ زكي العراقي باشا في مؤلفه المبادئ الأساسية للتحقيقات الجنائية جزء أول طبعة ثانية ص ٥٣ — فقد أورد الرأيين وحجج كل منهما ولم يبد رأيه بترجيح أحدهما فقال تحت عنوان « حصول الطلاق قبل التبليغ » . « هل إذا طلق الزوج زوجته قبل أن يبلغ عنها يسقط حقه في التبليغ . في هذه المسألة رأيان — الأول أنه إذا زنت الزوجة فطلقها الزوج لم يبق له صفة في طلب محاكمتها لأنه لا تقام دعوى الزنا إلا بتبليغ الزوج . . . أما المطلقة طلاقا بائنا فلا تعتبر زوجيتها قائمة فيصبح الزوج ولا صفة له في التبليغ لزوال الزوجية ولو كانت الزوجة في العدة أما الرأي الثاني فمحصله أنه ما دام أن الزنا جريمة ضد الهيئة الاجتماعية فلا أهمية لحصول الطلاق بعد وقوع الجريمة . وقد اشترط القانون وجود الزوجية لاعتبار الفعل جريمة ولكنه لم يشترط قيامها بالتبليغ عنه . ولا يوجد سبب معقول لسقوط حق الزوج بالطلاق لأنه لا يمحو تأثير الجريمة على الشرف ولا ضررها العائلي » وأما الأستاذ جندي بك عبد الملك في الموسوعة الجنائية جزء رابع نبذة ١٨ ص ٧٢ فقد أورد حكم محكمة النقض الصادر في هذا الشأن في ٦ مارس سنة ١٩٣٣ في القضية رقم ١٠٦٦ سنة ٣٠ قضائية ولم يعلق عليه بشيء من عنده . وقد جاء في تلخيص المبدأ الذي اشتمل عليه هذا الحكم في هذا العدد بمجموعة الأستاذ محمود عمر الجنائية جزء ثالث تحت رقم ١/٩٧ ص ١٤٨ ما يأتي :

« أن التبليغ عن جريمة الزنا إنما يكون من الزوج أي أنه لا بد أن تكون الزوجية قائمة وقت التبليغ فإذا كان الزوج قد بادر وطلق زوجته قبل التبليغ — امتنع قطعا بمقتضى العبارة الأولى من المادة ٢٣٥ ع (وهي المادة القديمة

إذ قال في البند ١٤ من ٨٩٦ ما يأتي :
 La séparation de corps, ne dissolvant pas le mariage, n'enlève pas au mari le droit de dénoncer sa femme et de la faire condamner pour adultère commis postérieurement au jugement qui prononce cette séparation."

وقد أخذ بالرأي الثاني حكم من محكمة إيتاي البارود في ١٠ يناير سنة ١٩٠٥ تشرع مجلة الحقوق بالسنة ٢١ ص ٤ وحكم لمحكمة بني سويف الجزئية في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣ — منشور بالمحكمة بالسنة الثالثة تحت رقم ٢٢٢ ص ٢٩٢ . تأيد استئنافا من محكمة بني سويف بهيئة استئنافية في ١١ مارس سنة ١٩٢٣ ونشر بالمحكمة بنفس السنة تحت رقم ٣٥٠ ص ٤١٩ . كما أخذ به العلامة جاروف مؤلفه في شرح قانون العقوبات بالجزء الخامس نذرة ١٨٨٤ . إذ قال :

(Droit penal Français Garraud, Deuxième Edition Tome 5 1884)

La loi, qui punit l'adultère de la femme, subordonne la poursuite de ce délit à la plainte de l'époux offensé (C. P. Art 336 et 339) Cette manifestation de volonté de la part de la victime du délit est la condition et la limite de la poursuite. Il a été dit, pour justifier cette règle, que l'adultère n'est un delit que dans les rapports des époux; l'action doit être interdite à toute autre qu'au conjoint offensé, parce que toute autre est sans qualité et sans intérêt. Ce motif est certainement inexact. La loi punit l'adultère, non seulement en faveur de l'époux qui est blessé

المخالفة للمادة ٢٧٣ جديدة) أن يبلغ عنها « وهناك أحكام قديمة صادرة على هذا المبدأ (راجع حكم محكمة القيوم الجزئية في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بالمجموعة الرسمية بالسنة الثانية ص ١٥٠ وحكم محكمة قنا بهيئة استئنافية في ٤ يوليو سنة ١٩٠٧ بالمجموعة المذكورة بالسنة التاسعة عدد ٥٠ وحكم محكمة شبين الكوم في ٢٣ أغسطس سنة ١٩١٧ بالشرايع سنة خامسة ص ١٨٧) ويرى هذا الرأي من شرح القانون الفرنسي العلامة جارسون تعليقا على المادة ٣٣٦ تحت رقم ١٠ و ٤٥ و ٥٧ و ٧٩ إذ قال :

" Le delit d'adultère n'existera pas non plus après la dissolution du mariage survenue par la mort du mari, ou par le divorce... il restera alors souvent impuni parce qu'il ne pourra plus être dénoncé par une personne ayant qualité "

"Sans doute, l'époux divorcé n'a plus qualité pour porter plainte."

"Le mari divorcé n'a plus qualité pour dénoncer l'adultère commis par sa femme pendant la durée du mariage."

Le mari n'a plus qualité pour se désister après que le mariage a été dissous par la divorce."

لأن الطلاق divorce في فرنسا ينهي الزوجية — أما الحيولة الجسدية بين الزوجين Séparation de corps فلا تنهيها بل تبقى أثناءها الزوجية مستمرة فهي تشبه عندنا الطلاق الرجعي ولذلك يرى جارسون أن الزوج أثناء فترة الحيولة الجسدية أن يبلغ بزنائه زوجته التي يقع قبل صدور الحكم بالفصل جسديا بين الزوجين

بمجرد رضائه معاشرتها له . أما للطلاق طلاقاً بائناً
فالمسألة ليست متوقفة على رضائه وحده معاشرتها
بل لابد من أن تزوج زوج آخر تدخل به دخولا
فعلياً ان كانت البينة كبرى وهو أمر مستحيل هنا .
أو لابد من رضائها هي الأخرى بهذه العاشرة
وبعد ونهر جديدين — ان كانت البينة صغرى
وهو أمر قد يتعذر حصوله ولو أئنا للطلاق
طلاقاً بائناً أن يبلغ عن زنا زوجته الذي وقع قبل
تطليقها ثم هو بعد ذلك إذا ما حكم بإدائها —
لا يستطيع أن يفرض عليها ويوقف تنفيذ الحكم
فيها لعدم استطاعته العودة إلى معاشرتها لضاعت
الحكمة من نص المادة المذكورة وهي الإبقاء على
كيان العائلة لاعتبارات ترك تقديرها للزوج كما
لو كانت قد رزقت منه بأولاد لا يرغب الزوج في
تربيتهم بعيداً عن أحضانها أو أن الزوج يرغب
في إقالتها من عثرتها وصياتها من السقوط في
مهاوى الفساد والدعارة .

ثالثاً — لأنه وان كانت دعوى الزنا لا زالت
دعوى عمومية تتولاها النيابة العمومية لا الزوج
إلا أن سلطة النيابة العمومية في إقامة الدعوى بها
مقيدة بإرادة الزوج لاعتبارات اجتماعية وعائلية
هامة رأى المشرع أن الزوج وحده هو صاحب
الحق في تقديرها مادامت الزوجية قائمة فقد يبلغ
الزوج حتى تحقق الواقعة فيتيقن ان كانت زوجته
أئينة على واجب الزوجية أم أنها خانت عهدها
فإذا ما تحقق أماتها بحفظ الأوراق أو تبرئتها .
غادت المياه إلى مجاريها . وإذا ما ثبت زناها وأراد
أن يبقى على كيان العائلة رغم ذلك فعفا عنها وقبل
معاشرتها له أوقف تنفيذ الحكم فيها . أما إذا
كانت الزوجية قد انقطع جليها فعمل الزوج بأن
طلقها طلاقاً بائناً فان تلك الاعتبارات قد تبدل

dans ses affections et son honneur
mais encore pour garantir le
mariage, qui est une des bases de
la société L'adultère est donc un
délit social. Mais, parallèlement
à l'intérêt public qui en réclame
la repression il a l'intérêt contr-
aire de la famille et des enfants,
dont l'apoux assensé est le seule
juge. Loursque celui ci garde
le silence, le ministère public ne
doit pas d'office soulever la pour-
suite, a moins que l'adultère n'sit
dégénéré en un autre délit.

« وبما ان هذه المحكمة ترى الأخذ بالرأي

الأول للأسباب الآتية :

أولاً — لأنه متمش مع نص المادة ٢٧٣ ع
جديدة وهو كالآتي : « لا تجوز محاكمة الزانية إلا
بناء على دعوى زوجها » وسبق أن أبانت المحكمة
أن كلمة « دعوى » معناها « بلاغ أو شكوى »
كما هو ظاهر من النص الفرنسي . وعليه فظاهر
النص يوجب أن يكون البلاغ صادراً من الزوج —
وبعبارة أخرى أن يكون المبلغ زوجاً للزانية
المبلغ ضدها وقت التبليغ لا زوجاً فقط وقت
وقوع الزنا أو زوجاً باعتبار ما كان . وإلا لكان
النص هكذا مثلاً « لا تجوز محاكمة الزانية إلا بناء
على دعوى (أى بلاغ) من كان زوجها لها وقت
وقوع الزنا » .

ثانياً — لأن نص المادة ٢٧٤ ع يؤيد هذا
التفسير إذ أجاز للزوج أن يوقف تنفيذ الحكم
الصادر على زوجته الزانية وذلك برضائه معاشرتها
له كما كانت — ومعنى ذلك أنه يشترط استمرار
الزوجية بعدم حصول الطلاق أو بحصول طلاق
رجعى لكي يستطيع الزوج إيقاف تنفيذ الحكم

بمبول انتقامية وقد تكون الزوجة بريئة فتتفظ النيابة القضية ورغم ذلك يتولى هو اقامتها بالطريق المباشر للتشهير بها والانتقام منها . فان كانت مجرمة ففي تطليقها تطليقا بائنا الجزاء الكافي . وعليه فلا محل لأن يبقى للرجل حق التبليغ بعد أن قطع بفعله صلة الزوجية بينه وبين تلك المرأة التي يتهمها بالزنا .

« وبما ان حكم محكمة بنى سليف الجزئية الصادر بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣ قد أبدى ثلاثة اعتراضات على الرأى الذى تراه هذه المحكمة — أولها أنه فى حالة ما إذا وقع الزنا فى عهد زوج طلق زوجته دون أن يعلم بذلك ثم تزوجت بآخر يكون للزوج الثانى — دون الأول — الحق فى التبليغ عن هذه الجريمة مع أن الزوج الأول هو الجنى عليه فيها . وثانيها أنه إذا كان حق التطلق فى يد الزوجة أيضا أى أن عصمتها فى يدها فان الزوجة تستطيع أن ترتكب جريمة الزنا ثم تبادر إلى تطلق نفسها قبل أن يتمكن الزوج من التبليغ عنها فتتجو من العقاب أو أن يكون الطلاق معلقا على أمر فى يد الزوجة نفسها وقد يكون هذا الأمر هو الزنا نفسه فإذا ما زنت الزوجة ثم أوقعت هذا الأمر قبل تبليغ الزوج عنها ان كان هذا الأمر شيئا آخر غير الزنا نفسه فانها تصبح بمنجاة من العقاب . وثالثها أن الزوجة الزانية قد ترد عن الدين الاسلامى عقب الزنا وقبل تمكن الزوج من التبليغ وبذلك تقع الفرقة بينهما فورا بلا توقف على قضاء القاضى فيقف الزوج مكتوف اليدين لا يستطيع طلب محاكمة زوجته الزانية .

« وبما ان الاعتراض الأول على أساس خاطيء

لأنه لا يشترط فقط أن يكون المبلغ زوجا أيا كان وقت التبليغ وإنما يشترط أن تستمر الزوجية من وقت الزنا إلى وقت التبليغ أى أن تتوافر فى نفس الشخص المبلغ صفة الزوجية وقت وقوع الجريمة ووقت التبليغ عنها . أما الاعتراضان الثانى والثالث — فمع وجاهتهما — فأنهما يزولان إذا ما علم أنه يجب أن لا تكون صفة الزوجية قد زالت عن المبلغ بفعله هو — أما إذا كانت الزوجية قد زالت عنه بفعل زوجته الزانية فإنه يستبقى حق التبليغ عن الجريمة بعد هذا الزوال .

« وبما انه بناء على الرأى الراجع الذى أخذت به المحكمة للاعتبارات المتقدم ذكرها يكون قد سقط حق للدعى بالحق المدنى فى التبليغ ضد المهمة بآتهامها بالزنا وطلب محاكمتها بتطليقه لها طلبة بائنة فى ٦ ابريل سنة ١٩٤٣ قبل أن يقدم بلاغه فى ١١ منه وبالتالي لا تجوز اقامة الدعوى العمومية ضد المهمة وقفال نص المادة ٢٧٣ ع وعليه يتعين الغاء الحكم المستأنف والقضاء بذلك .

« وبما انه إذا ما كانت الدعوى العمومية غير جائز اقامتها تصبح الدعوى المدنية غير مقبولة تبعاً لذلك فيتعين القضاء بعدم قبولها والزام المدعى بالحق المدنى بمصاريفها عن الدرجتين .

(قضية النيابة وآخر مدع بحق مدنى ضد سبت الما انسابى رقم ٣٢٨ سنة ١٩٤٣ س رئاسة وعضوية حضرات القضاة عارف محمد وعطا الله محمد اسماعيل بك وعبد الفتاح لطفى وحضور حضرة الأستاذ محمد على راسخ وكيل النيابة)

٤٥

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٢ فبراير سنة ١٩٤٣

رشوة .

١ — وقوعها ولو لم يتم الموظف العمومي بالعمل الذي أخذ الرشوة من أجله .

٢ — جريمة الرشوة . ليست تعاقدية . جواز معاقبة الراشي دون المرتشي .

٣ — القصد الجنائي . جواز توافره عند الراشي دون المرتشي .

٤ — إذا دفع مبلغ ما أو ما في حكمه إلى موظف عمومي بعد انتهاء العمل فعلا . لا جريمة .

٥ — مصادرة الرشوة . عقوبة تكميلية . ليست تبعية . وهي حتمية .

المبادئ القانونية

١ — جريمة الرشوة تتمحقق حتى ولو لم يتم الموظف العمومي بالعمل الذي أخذ الرشوة من أجل أدائه أو لم يمتنع عن أداء العمل الذي أخذ الرشوة من أجل الامتناع عن أدائه بإجماع آراء الشراح وأحكام المحاكم في حالة ما إذا كان المانع خارجاً عن إرادة الموظف . وبأغلبية الشراح وأحكام المحاكم في حالة ما إذا كان الموظف من تلقاء نفسه هو الذي امتنع عن أداء العمل الذي قبل الرشوة من أجل أدائه أو أدى العمل الذي أخذ الرشوة من أجل الامتناع عن أدائه .

٢ — جريمة الرشوة ليست جريمة تعاقدية تقتضي تلاقى إرادتين *bilateral* إلا في حالة

الجريمة التامة . فيجوز معاقبة الراشي وحده وفقاً لمادة ١١١ ع إذا امتنع الموظف عن قبول

عرضه . ويجوز معاقبة المرتشي وحده وفقاً للمواد

٤٥ و ٤٦ و ١٠٨ ع إذا ما كان طالب الرشوة

آتياً من جانبه ورفض الطرف الآخر طلبه .

ولذلك اعتبر المشرع الفرنسي الإيجاب أي

العرض من جانب الراشي وهو ما يسمونه الرشوة

الإيجابية *Corruption active* والقبول من

جانب المرتشي وهو ما يسمونه الرشوة السلبية

Corruption passive جريمتين مستقلتين

الواحدة عن الأخرى . فنص على معاقبة كل

منهما في مواد مستقلة عن الأخرى . ولم يطبق

نظرية الاشتراك علي أيهما .

٣ — ليس ثمة ما يمنع قانوناً من توافر

القصد الجنائي لدى المتهم بالاشتراك في الشروع

في رشوة مع عدم توافره لدى المتهم بالفعل

الأصلي — وذلك طبقاً للمادة ٤٢ ع لأن نصيب

عام شامل لجميع حالات الاشتراك .

٤ — جرى الفقه في فرنسا رغم وجود

نص على أن دفع مبلغ ما إلى موظف عمومي أو

من في حكمه كمكافأة أو عطية أو هبة

« بقشيش » عن عمل أداه فعلا لمصلحة الدافع

لا جريمة فيه ، لأن عقوبة الرشوة فرضت لحماية

الأعمال العامة من العبث بها والاتجار فيها .

وطالب أن الموظف أدى عمله بحرية بعيدة عن

المؤثرات المتعلقة بمصلحته الذاتية فليس ثمة

إضرار بالصالح العام كما أنه ليس ثمة إفساد

لذمة الموظف .

٥ — المصادرة في جريمة الرشوة عقوبة

تكميلية *Complementaire* وليست تبعية

بالمعنى الصحيح *accessoire* وهي حتمية *obligatoire* يتعين الحكم بها ولو برى الراشئ وأدين المرتشئ أو الشريك أو أدين الراشئ وبرى المرتشئ أو الشريك .

المحكم

« بما أن وقوع الدعوى - كما استبانها هذه المحكمة من دراسته التحقيقات وتصفح ملف القضية رقم ١٢٥ سنة ١٩٣٩ ق محكمة مصر المختلطة وسماع المرافعات الشفوية والإطلاع على الذكورات تحصل في أنه على أثر إعلان الحرب العالمية الحاضرة في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ قدم المسيو تيودور كوتسيكا صاحب مصنع الكحول بطره - طلبا بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٩ إلى سعادة محافظ القاهرة بصفته رئيس لجنة التسعير الجبرى بمدينة القاهرة يطلب فيه رفع أسعار الكحول نظرا لزيادة نفقات إنتاجه - وقد استجابت لجنة التسعير المحلية طلبه وزيد سعر لتر الكحول النقي درجة ٩٥ ثلاثة ملليمات فأصبح ٢٢٣ ملما وزيد سعر لتر الكحول المحول درجة ٩٠ ملما واحدا فأصبح ٢٩٥ ملما وبتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٤٠ طلب مراقب مصلحة التجارة وشئون التموين من مراقب مصلحة الصناعة تدب أحد موظفي المصلحة الفنين لزيارة المصنع المذكور ودراسة تكاليف إنتاج الكحول قبل وبعد الحرب مع اقتراح أسعار الكحول المحول والنقي التي ترى للمصلحة تحديدها للجملة ونصف الجملة والقطاعي . وذلك عرض الموضوع على اللجنة الرئسية لتحديد الأسعار - تدبت مصلحة الصناعة الدكتور محمد ذو الفقار الكيمياء في ٢٣ منه مراجعة تكاليف إنتاج هذا المصنع وتدبت على نافع أفندى من

قبل مصلحة التموين لمساعدته في مراجعة حسابات المصنع . فقام الدكتور ذو الفقار بزيارة المصنع في طره في ٢٦ منه وشاهد عملية إنتاج الكحول من مبدئها إلى نهايتها ثم زار مقر إدارة المصنع بشارع سليمان باشا بمصر رافقة نافع أفندى وخص دفاتر المصنع وقدم تقريرا في ٢٨ منه رأى فيه إرجاء تقدير التكاليف الحقيقية لإنتاج الكحول إلى ما بعد انتهاء إدارة المصنع من وضع ميزانيته عن سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ التي تنتهى بانقضاء شهر مارس حتى يمكن عمل المقارنة بين السنة الأشهر الأخيرة من سنة المصنع وبين السنة الأشهر المقابلة لها قبل قيام الحرب مباشرة - وبتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٤٠ أرسل المسيو كوتسيكا خطابا إلى لجنة التسعير طالبا زيادة أسعار الجملة بواقع ٦ ملليمات للتر النقي لا غير و ٣,٥ ملما للتر المحول - علاوة على الزيادة السابقة . وشدعه بميزانيته .

وبتاريخ ٢٢ منه حرر الدكتور ذو الفقار تقريرا رأى فيه أنه ليس هناك أى مبرر لزيادة الأسعار بل بالعكس هناك مبررات كثيرة لتخفيض هذه الأسعار لأن ربح المصنع لم يقل في يوم من الأيام حتى في زمن الحرب عن ٥٥ ٪ بل زادت نسبة الأرباح بعد الزيادة التي تمت بها لجنة تسعير المحافظة في أوائل الحرب إلى أن وصلت إلى ٧٤ ٪ بعكس ما تدعيه إدارة المصنع . وقدم هذا التقرير في ٢٤ يونيه سنة ١٩٤٠ - إلا أن المسيو كوتسيكا لم يعلم بتقديمه .

وبتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٤٠ - أرسل المسيو كوتسيكا إلى لجنة التسعير خطابا يقول فيه أنه لم يدرج في الميزانية التي قدمها حساب أرباح رافع المال إذ لم تكن قد تمت بعد .

ووعد بتقديم بيان تفصيلي في هذا الشأن في مدى أسبوعين .

وفي آخر يوليو أو أوائل أغسطس سنة ١٩٤٠ كان الدكتور ذو الفقار قد أقضي إلى الأستاذ شافعي اللبان بك مدير إدارة الجنايات بوزارة الداخلية وقتئذ بأن المتهم عرض عليه أن يستجبر له رشوة من المسيو كوتسيكا تتراوح بين ألفين وخمسة آلاف جنيه مقابل تقديم التقرير في مصلحته بالموافقة على الزيادة التي طلبها أخيراً — فابلغ الأستاذ اللبان الخبر إلى رفعة وزير الداخلية فاهتم بالأمر وكلف الأستاذ اللبان بأن يشير على الدكتور ذو الفقار بمسيرة المتهم في هذا السبيل لمعرفة حقيقة نواياه رغبة من رفعة في تطهير الاداة الحكومية من الأدران . فصدع الأستاذ اللبان بالأمر وأبلغ هذه الرغبة إلى الدكتور ذو الفقار . فعمل بما أشير به عليه . وسارت المفاوضات بين الدكتور ذو الفقار وبين المتهم والمسيو كوتسيكا إلى أن اتفقوا على المقابلة في مساء يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٤٠ ليقوم المسيو كوتسيكا بدفع مبلغ ألف جنيه كدفعة أولى . أبلغ الدكتور ذو الفقار ذلك إلى الأستاذ اللبان وهذا قام بتكليف اليوزباشين محمود الديب افندي وعبد العزيز مفرح افندي بمراقبة الدكتور ذو الفقار ومراقبة الأشخاص الذين يتصلون به ويتصل بهم وملاحظة ما يدور بينهم . فاتفقوا مع الدكتور ذو الفقار على انتظاره الساعة السابعة مساءً على مقهى ايزانوفتش بميدان الاسماعيلية حيث سيقابل المتهم ومن هناك يقصدان إلى إدارة مصنع كوتسيكا بالعارة رقم ٣٦ بشارع سليمان باشا حيث ينتظرهما المسيو كوتسيكا . وفي الساعة ٧.٠٥ مساءً وصل الدكتور ذو الفقار إلى المقهى حيث وجد

الضابطان فجلس على مقربة منهما دون أن يتصل بهما . وبعد قليل حضر المتهم راكباً سيارته الخصوصية ويقودها بنفسه وأخذ معه الدكتور ذو الفقار إلى مكتب كوتسيكا يتبعهما اليوزباشيان في سيارة أخرى غير حكومية وانتظرا خارج العارة . وبعد حوالي نصف ساعة خرج الدكتور ذو الفقار والمتهم واستقلا نفس السيارة فتبعهما الضابطان الرقيان إلى أن وصلا إلى الجزيرة وهناك انتحيا ناحية فوقف الضابطان يرقبانهما فرأى اليوزباشي محمود الديب افندي المتهم يسلم بقودا إلى الدكتور ذو الفقار الذي شرع يحبسها . ثم عاد بالسيارة والضابطان في أثرهما إلى ميدان الاسماعيلية حيث افترقا فانصرف المتهم في سيارته . فالتقي بهما الدكتور ذو الفقار وسلمهما النقود التي أخذها من المتهم وبحصرها وجدت خمسمائة وخمسة جنيهات فذهب ثلاثتهم إلى الأستاذ اللبان الذي كان في انتظارهم بمحل جروبي القديم وابلغوه ما حصل وقدموا له المبلغ وقرر له الدكتور ذو الفقار ان المتهم أخذ باقي مبلغ الألف جنيه وذكر له مفردات المبلغ وأن من بينه ورقة من فئة عشرة الجنيهات موصولة من الوسط بورقة عادية ملصقة عليها ففصلها عند تقسيم المبلغ لكي تكون علامة مميزة لها . ثم قصدوا إلى منزل سعادة مدير الأمن العام ثم إلى وزارة الداخلية . واستصدر اليوزباشيان أمراً من حضرة رئيس نيابة مصر بتفتيش منزل المتهم لضبط المبلغ . وقتئذ حوالي الساعة ٤ صباحاً فجر اليوزباشي عبد العزيز مفرح افندي غرفة نوم المتهم على مطروف أبيض بداخله ٤٩٥ جنياً بالفتات التي أبلغ عنها الدكتور ذو الفقار ومن بينهما الورقة ذات العشرة الجنيهات للنوه عنها — ولما سئل

ولما انتهى التحقيق قيدت النيابة التهمة جنابة باعتبار أن المتهم وسيط في الرشوة وقدمته لحضرة قاضي الاحالة فقرر حضرته في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٠ باعتبار الواقعة جنحة شروع في اعطاء رشوة لم تقبل قبولا صحيحا وإعادة الأوراق إلى النيابة لاجراء اللازم عنها قانونا — مستندا في ذلك إلى أن جريمة الرشوة تقتضي توافق ارادتي الراشي والمرشي توافقا صادقا — وهو ما لم يتوافر في وقائع هذه الدعوى لأن الدكتور ذو الفقار المرشي لم تكن لديه ارادة صادقة بالقبول .

وقد وافقت النيابة على هذا القرار وبناء على ذلك قيدت القضية جنحة بالمواد ٣٠ و ٤٠ و ٢/٣ — ١١١ و ٤١١ ع ضد المتهم لأنه في ليلة ٦ أغسطس سنة ١٩٤٠ الموافق ٢ رجب سنة ١٣٥٩ بدائرة قسم عابدين اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع السيو تيودور كوتسيكا صاحب محل الكحول بالقطر المصري والأجنبي الجنسية في الشروع في اعطاء رشوة لم تقبل لموظف عمومي هو الدكتور محمد ذو الفقار كيميائي معهد الابحاث والارشاد الصناعي بوزارة التجارة والصناعة لأداء عمل من أعمال وظيفته بأن اتفق مع السيو تيودور كوتسيكا على التوسط لدى الدكتور محمد ذي الفقار بقبول مبلغ الرشوة ووعد الأخير بمبالغ على دفعات تبلغ الخمسة آلاف جنبا لهذا الغرض . وفي الليلة الآتية الذكر ونتيجة لهذا الاتفاق وتلك المساعدة عرض عليه السيو كوتسيكا بحضور المتهم الفاضل من الجنيات وذلك لكي يقوم الدكتور محمد ذو الفقار بفحص الشكوى المقدمة من كوتسيكا المذكور وتقديم تقرير عنها يتفق ووجهة نظر هذا الأخير ومصلحته . ويكون من شأنه رفع سعر الكحول الذي ينتجه مصنع . . . وقدمت النيابة القضية

المتهم عن مصدر هذه التهود ادعى أنها تعود شقيقته القيمة معه وأنها من ثمن منزل باعتها فلما أراد ايقاظها لسؤالها أقر المتهم بأن المبلغ ليس لها وإنما هو له شخصيا وطلب عدم مناقشته في شيء وقبها على أن يدلى بأقواله أمام النيابة والمحكمة . ولكنهما مبالغتا في الاحتياط سألها فقررت أنها لم تسلم شقيقها تقودا ولم تبع منزلا . فضبطا المبلغ واقبض القبض على المتهم . وأبلغا النيابة فتولي حضرة رئيس نيابة مصر التحقيق . وسمع أقوال الشهود ودفاع المتهم على الوجه المبين في التحقيقات أما السيو كوتسيكا فلم يسأل في تحقيقات النيابة الأهلية . وإنما قام بسؤاله حضرة قاضي التحقيق لدى المحكمة المختلطة على الصورة المبينة في ملف القضية المختلطة المضمومة .

وبعد ضبط المبلغ والقبض على المتهم بليتين أي في ليلة ٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ شرع في الاتجار بغرفة السجن بأن استعمل سلاح ما كينة حلقة في قطع شريان معصم يده اليسرى ثم اليمنى ولما وجد أن الدم لم ينسكب بالسرعة المقصودة لينهي حياته عاجلا ركن رأسه إلى الحائط المجاور للسريز وقطع الشريان الأيسر للرقبة فزرف الدم بغزارة ثم غاب عن الوجود إلى أن حضر كبير السجانين في الصباح وفتح الباب ووجده على هذه الحال فأبلغ الأمر إلى إدارة السجن فقام طبيب السجن بإسعافه وتبين أنه كتب بشوكة المسائدة على حائط غرفته وصية قل انه كتبها وهو بكامل قواه العقلية ولم يكن في حالة عصبية مطلقا وقد تضمنت الوصية ١٤ بندا منها البند ١٢ وجد فيه ما يأتي « تحياتي للخواجه تيودور كوتسيكا وأن أعلم أن مساعدتي الشريفة له لم تغير من نفسي نحوه وأرجوه أن يرى أشرقي »

le veritable mauvais génie durant tous ce malheureux drame.

لأنه لولاه لما فكر ذو الفقار في طلب أو أخذ
تقود من كوتسيكا ولما فكر كوتسيكا في دفع
تقود لدو الفقار . كما تعرضت لعدم صدق روايته
بشأن صاحب المبلغ حين قال للضابطين عند ضبطه
أنه لأخته ثم اعترف بأنه له . وقاست على ذلك
روايته فيما بعد بأنه وديعة لديه من الدكتور
ذو الفقار حين الصباح حتى يودعه البنك الأهلي .
ثالثا — انعدام نية دفع أى مبلغ لدى السيو
كوتسيكا في بادئ الأمر .

رابعا — انعدام نية طلب أى مبلغ من
السيو كوتسيكا لدى الدكتور ذو الفقار في
بادئ الأمر .

خامسا — كون توفيق ولى الدين حين
طلب من الدكتور ذو الفقار في أبريل سنة ١٩٤٠
تقديم تقرير لصالح السيو كوتسيكا إنما كان يعمل
لحساب نفسه وبدون علم هذا الأخير .

سادسا — كون السيو كوتسيكا لم يطلب
لغاية ٥ أغسطس سنة ١٩٤٠ من الدكتور
ذو الفقار أى طلب بشأن تقريره .

سابعا — موافقة السيو كوتسيكا على الاقتراح
الذى قدمه المتهم بتكليف الدكتور ذو الفقار
بأمورية عمل ميزانية جديدة للمحل بين فيها
رأس المال الموظف حقيقة في المشروع — أمر
لا يؤخذ عليه إذ أن هذه المهمة التى كان على
الدكتور ذو الفقار أن يتولاها في غير أوقات
العمل المصلحية لا تتنافى مع قيامه بوظيفته
العمومية .

ثامنا — ان السيو كوتسيكا وجد نفسه
مهاجما بمضايقات هذين الموظفين ولم يكن مهتما

لمحكمة جنح عابدين لجلسة ١٩ سبتمبر
سنة ١٩٤٠ .

وفي أثناء محاكمة المتهم أمام تلك المحكمة
وقبل الفصل في الدعوى صدر قرار حضرة قاضى
التحقيق بالمحكمة المختلطة بتاريخ ٤ ديسمبر
سنة ١٩٤٠ بإحالة السيو كوتسيكا للمحاكمة بتهمة
الشروع في الارشاد وطلبت معاقبته بالمواد ١١١ ع
— وطعن السيو كوتسيكا في هذا القرار فتأيد من
غرفة المشورة في ١٤ يناير سنة ١٩٤١ . وانتهت
المحاكمة بصدور ذلك الحكم النهائى الذى قضى في
١٣ مارس سنة ١٩٤١ ببراءة السيو كوتسيكا من
التهمة المسندة اليه . وبهم هذه المحكمة أن تعرض
للأسباب التى بنى عليها الحكم المذكور لمعرفة مدى
تأثيرها في قيام الجريمة في ذاتها وكيانها القانونى
وفي مركز المتهم الدكتور توفيق أحمد ولى الدين
ولذلك تلخص أسبابه وأسائده التى لها ارتباط
بتهمة المتهم الحالى فيما يأتى :

أولا — رد الحكم على تمسك الدفاع بأن
جريمة الرشوة هنا جريمة مستحيلة بدعوى أنه
طالما أن التقرير قدم فعلا قبل دفع السيو كوتسيكا
للمبلغ فلا يكون هناك محل . — في الواقع —
لأن يؤدى الراشى عملا من أعمال وظيفته أو يمنع
عن أداء عمل من هذا القيل وقالت المحكمة
المختلطة ان تقديم التقرير لا يقطع صلة ذو الفقار
رسميا إذ قد يطلب منه بيانات إضافية وليس ثمة
مانع من أن يقدم بشأنه اقتراحات أو تغييرات

ثانيا — تعرضت المحكمة المختلطة لمركز
الدكتور توفيق ولى الدين فقالت إنه ولو أن
كوتسيكا متهم بالرشوة . ولو أن ذو الفقار كانت
تصرفاته محل نقد — إلا أن توفيق ولى الدين
هو عامل السوء في هذه المسألة الأليمة

كثيرا في ذلك الوقت بأمر مناعته ففضل أن يدفع المبلغ الذي طلب منه من غير أن يلتفت إلى أهميته اراحة لنفسه . وبدون أن يطلب شيئا مقابل ذلك اعتقادا منه أن المذكورين سيكونان بعد هذا الدفع عن إزعاجه ويتركانه في سلام .

تاسعا — انتهى الحكم إلى القول بأنه وإن كان قيام كوتسيكا بدفع الـ ١٠٠٠ جنيه يدعو إلى الانتقاد بمعنى أن هذا العمل كان يمكن تفسيره بعمل رجل دفع مبلغا ليحصل على تقرير في مصلحة تجارته إلا أن مجموع عناصر الدعوى يبين في الواقع أن هذا الدفع الذي حرض عليه الموظفان المذكوران إنما حصل من كوتسيكا بدون ترو وبدون أن يرمى من ورائه إلى غرض يؤخذ عليه *à la légère et sans viser un but répréhensible.*

وعلى أثر صدور هذا الحكم دفع الدفاع عن المنهم أمام محكمة أول درجة بسقوط الدعوى العمومية بالنسبة إليه وبني دفعه على أن لا وجود لتهمة الاشتراك إلا بوجود فعل أصلي (جريمة) يعاقب عليه القانون . وأن الحكم ببراءة المسيو كوتسيكا صدر ممن يملك إصداره . وله حججه فيما قضى فيه على الكافة . وهو فضلا عن ذلك صادر من قضاء مصري تتوج أحكامه باسم جلالة الملك وذهب إلى القول بأن الجدل حول حجية أحكام كل من القضاءين الأهلي والمختلط لدى الآخر قد انتهى أمره بعد معاهدة مونتريه الخاصة بإلغاء الامتيازات التي أطلقت حرية التشريع المختلط للسلطات التشريعية المصرية . وارتكن إلى المادة ١٩ من قانون تحقيق الجنايات المختلط التي تنص على أنه في حالة ما إذا كان الفصل في دعوى مدنية يتوقف على الفصل في دعوى جنائية يتعين

إيقاف الفصل في الدعوى المدنية ثم الحكم طبقا لما قضى نهائيا من المحكمة الجنائية وارتكن على حكم صادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٨ في هذا الصدد إلا أن المحكمة الجزئية قضت برفض هذا الدفع ارتكنا إلى أنه وإن كان القضاء المختلط قضاء مصرياً أسوة بالقضاء الأهلي إلا أنه قضاء استثنائي وإن الأحكام المختلطة أجمعت على استقلال القضاءين — أحدهما عن الآخر — كما أن محكمة النقض المصرية قررت أن لكل من القضاءين اختصاصا محدودا فالأحكام الصادرة من كل منهما لها حجية نسبية لا تعدو الخصوم فيها إلى غيرهم . وأما المقصود بكلمة (المحكمة الجنائية) الواردة في المادة ١٩ من قانون تحقيق الجنايات المختلط هو المحكمة الجنائية المختلطة — كما قالت محكمة النقض المختلط في حكمها الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٩٤١ . وإن أحكام القضاء الأهلي لا تكتسب قوة الشيء المحكوم فيه أمام القضاء المختلط — وإن كلا من القضاءين مستقل عن الآخر وأن ضمهما تشريع واحد .

استوقف هذا الحكم فقضت المحكمة الاستئنافية بتأييده في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ بحكم مطول أثبت فيه المحكمة مركز كل من الفاعل الأصلي والشريك والوسيط وتأثيره على الآخر . وتأثير الحكم المختلط على مركز التهم ولى الدين فقالت إن حكم المحكمة المختلطة إنما قام في الواقع على عدم توفر الأدلة في القصد الجنائي لدى كوتسيكا فضلا عن ذلك فإن الحاكم المختلط من حيث تشكيلها ونظامها لها صفة دولة وإن كانت تطبق القوانين المصرية وتصدر أحكامها باسم ملك البلاد وعليه لا يكون لأحكامها وصفها

وما يدل عليه من استنتاج نية التهم . ورد الحكم على مسألة المضايقات بأنه ان صح هذا القول من كوتسيكا في معرض الدفاع عن نفسه فلا يصح من التهم . وأن المضايقات المعزوة إلى ذو الفقار وهي كثرة تردده على المصنع على فرض صحتها لا تدعو لدفع مثل هذا المبلغ الجسيم إليه . وأن المضايقات كانت قد انقطعت بطبيعة الحال وقت دفع المبلغ لأن التقرير كان قد قدم فعلا . ثم تعرضت المحكمة لمسالك ذو الفقار أنه لا يؤثر في كيان الجريمة وأخيراً قالت المحكمة أنها لا تحم بمصادرة المبلغ لأن أمره موكول إلى المحكمة المختصة بمحاكمة الفاعل الأصلي .

استأنف التهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة فقضت محكمة الاستئناف بهيئة أخرى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة التهم . وارتكبت في حكمها هذا على أن الحكم الصادر بتبرئة كوتسيكا مبني على أسباب متعلقة بالفعل المعاقب عليه (جريمة الرشوة) لا على أسباب خاصة بشخص الفاعل . ورببت على ذلك أن التهم ولي الدين باعتباره متهما بالاشتراك يستفيد حتماً من الحكم الصادر ببراءة الفاعل الأصلي وأنه بمراجعة أسباب الحكم المختلط تبين لها أنه بني على أن مبلغ الألف جنيه الذي دفع لم يكن مقصوداً منه الرشوة ورببت على ذلك أن الحكم المذكور قد بني على اعتبار الواقعة المنسوبة إلى الفاعل الأصلي غير صحيحة .

طعنت النيابة بطريق النقض في هذا الحكم فقضت محكمة النقض في ٢٧ إبريل سنة ١٩٤٢ بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بتفرض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى هذه المحكمة للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى . وقد بنت محكمة النقض حكمها على الأسباب الآتية : —

الدولية الأثر نفسه الذي لمحاكم البلاد فيما يتعلق بحجية الأحكام التي تتعدى إلى الغير — كما أن الأحكام الجنائية التي تصدر من المحاكم الأهلية لا تكتسب للأسباب نفسها قوة الشيء المقضي فيه أمام القضاء المختلط . بعد ذلك سارت محكمة الجنح الجزئية في إجراءات المحاكمة فأثار الدفاع أمامها من جديد ما لحكم المحكمة المختلطة من النتائج على الشريك على زعم أن هذا الحكم مبناه عدم الجنابة وينسحب أثره إلى التهم بالاشتراك . وأن الواقعة على فرض صحتها لا عقاب عليها لأن ما دفعه كوتسيكا كان أجراً للدكتور ذي الفقار مقابل تنظيم الحسابات وترتيب البرانية إلا أن محكمة أول درجة قضت بجلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤١ بحبس التهم سنة مع الشغل ووقف التنفيذ وقالت في حكمها ان البحث في تأثير الحكم المختلط على مركز التهم هنا يدخل في نطاق الدفع بسقوط الدعوى العمومية الذي سبق إبداءه وفصلت فيه المحكمة بالرفض وتأيد حكمها استئنافياً . وردت على الدفع بعدم العقاب عن الفعل الذي أثار التهم بأن ذو الفقار كان موكولاً إليه في نفس الوقت لحض تكاليف الكحول وتقدير أسعاره . وأنه رجل كيميائي ليس له دراية بالحسابات بدليل أنه ندب لمساعدته في لحض الحسابات بخي نافع أفندي . وأنه ظهر من تقرير الخبير الحاسب لدى المحكمة المختلطة أن الحسابات منتظمة . واستنتجت من ذلك بحق . أن الغرض من ندب التهم كان التمهيد لوضع تقرير يتفق ومصلحة كوتسيكا خصوصاً وأن التهم نفسه يقول إنه يرد المبلغ إذا لم يقدم التقرير في مصلحة كوتسيكا ويتصرف فيه ان تقدم مصلحة . ثم تحدثت المحكمة عن إخفاء التهم للمبلغ

أولاً — كون الحكم المختلط لم يبين البراءة التي انتهت إليها على عدم صحة الواقعة كما قال الحكم المطعون فيه بل أسسها على عدم توافر القصد الجنائي لدى التهم كوتسيكا .

ثانياً — كون الحكم المختلط اعتمد في براءة الفاعل على انعدام القصد الجنائي لديه ليس من شأنه قانوناً أن يحول دون محاكمة الشريك في ارتكاب الفعل إذا كان القصد الجنائي متوافراً في حقه هو . وقضت بأنه كان ينبغي على المحكمة أن تسمع الدعوى وتحقق أدلتها المقدمة فيها بالنسبة لتهمة الاشتراك الواردة بالحكم المستأنف ثم تقضي في موضعها على حسب ما تستظهره هو وفقاً لما تطمئن إليه عقيدتها لأن تكتفي باعتبار الحكم المختلط قرينة قانونية ملازمة ودليلاً قاطعاً لا يقبل المناقشة والتفنيد على انعدام نية الاجرام — لا في حق الفاعل المحكوم له بذلك وحده — بل أيضاً في حق شريكه الذي لم يدخل معه في المحاكمة .

ثالثاً — أنه بعد صدور الحكم انتهائياً برفض الدفع وجواز محاكمة التهم رغم الحكم الصادر ببراءة التهم الآخر ما كان يجوز للحكمة أن تضرب صفحاً عن حجتيه وتهمل أمره وتقضي بما يخالفه استناداً إلى أسباب لا تتفق والقانون . ثم استطردت محكمة النقض إلى القول بأن هذا ما كان يقتضي نقض الحكم لو كان الحكم في الدفع غير صحيح في القانون ورأت أنه صحيح ولا خطأ فيه فيما انتهى إليه . ولذلك قضت بنقض الحكم .

فأحيلت القضية إلى هذه الهيئة للفصل فيها من جديد فسمعت مراقبة النيابة ودفاع التهم واطلعت على مذكرة كل منهما .

« وبما ان الدفاع عن التهم اعترض على وصف

النيابة للتهمة بقولها أن المبلغ دفع لسكي يقوم الدكتور ذو الفقار بفحص الشكوى المقدمة من كوتسيكا وتقديم تقرير عنها يتفق ووجهة نظر هذا الأخير ومصلحته ويكون من شأنه رفع سعر الكحول الذي ينتجه مصنع . زاعماً أن كوتسيكا لم يقدم أى شكوى يطلب رفع سعر الكحول وأن مصلحة التجارة وشئون التموين هي التي أرادت أن تقوم ببخسها لنفسها وهو معرفة تكاليف إنتاج الكحول ورأت الاستعانة بخبرة كوتسيكا في هذا الشأن وبما يجري في مصنعها حتى تصل إلى ما أرادت . فكانت مساعدته لها تفضلاً منه لأنه غير مكلف بأداء هذه المعونة . ورتب الدفاع على ذلك أن صلة ذو الفقار ونافع بكوتسيكا تكون صلة بعيدة عن هذا الذي وصفت به النيابة التهمة وأن وجود ذو الفقار في محيط كوتسيكا يصبح وجوداً بعيداً عن صفته الحكومية .

« وبما ان هذا الاعتراض مردود لأنه وان كانت عملية الفحص قد بدأت على أثر شكوى قدمت من بعض أصحاب مخازن الأدوية بالاسكندرية إلا أنه بمراجعة ملف مراقبة الأسعار (تسعيرة الكحول) رقم ١٠٢ — ٩٧/٥ المرفق بملف الدعوى تبين أن هناك طلباً مرقوماً برقم ٤٢ من الملف مؤرخاً في ٤ يونيو سنة ١٩٤٠ بتوقيع المسيو كوتسيكا مقدماً إلى لجنة التسعيرة الفرعية بالمحافظة بطلب رفع أسعار بيع الكحول بالجملة ٦ ملايين للتر النقي و ٣ ملايين للتر المحول . كما تبين من مراجعة أقوال المسيو كوتسيكا نفسه أمام قاضي التحقيق أنه اعترف بتقديم هذا الطلب في هذا التاريخ . ولذلك جاء التقرير المحرر بمعرفة الدكتور ذو الفقار في ٢٢

يؤنيه سنة ١٩٤٠ والمقدم في ٢٤ منه نتيجة لهذا الطلب ومبنيًا عليه إذ قرر الدكتور ذو الفقار في نهايته أنه لا يرى أي مبرر لزيادة الأسعار استجابة لهذا الطلب بل أن هناك مبررات كثيرة لتخفيض هذه الأسعار (تراجع صورة التقرير المرفقة بملف التسعيرة رقم ٤ - ١٥/٤٠ المرفق بالقضية) - وبدهى أن المبلغ إنما دفع من أجل تقديم تقرير يتفق وصالح المسيو كوتسيكا . ولا أهمية لزيارات الدكتور ذو الفقار للمصنع إن كانت كلها قبل تقديم الطلب أم كان بعضها بعده .

« وبما إن الدفاع عن المتهم أثار أيضا أمام هذه المحكمة بالجلسة — ما أثاره الدفاع عن المسيو كوتسيكا أمام المحكمة المختلطة — بشأن استحالة الجريمة ذاتها ارتكانا على أنه عندما دفع المسيو كوتسيكا المبلغ إلى الدكتور ذو الفقار في ٥ أغسطس سنة ١٩٤٠ لكي يقوم بتصحيح ميزانية المصنع توصلا إلى تقديم تقرير بالموافقة على الزيادة التي طلبها المسيو كوتسيكا كان التقرير قد قدم فعلا في ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٠ أي أن الجريمة لا تصادف محلا ترد عليه كما يقول علماء الفقه لأن الغرض منها كان قد انقضى قبل وقوعها .

« وبما إن المحكمة المختلطة ردت على هذا الدفع فقالت — بحق — بأن تقديم التقرير في ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٠ لم يخل الدكتور ذو الفقار مطلقا من جميع المسؤوليات أمام اللجنة المركزية للتسعير فيما يختص بتكاليف انتاج الكحول — إذ كان عرضه في أي وقت للنقاش فيما جاء بتقريره — وكان يتعين عليه كذلك أن يدلي ببيانات إيضاحية أو تكميلية إذا ما طلب منه ذلك ولم يكن هناك ما يمنعه من أن يقترح أو يوافق

على اجراء تعديلات في تقريره .. وعليه يكون وقت حصول الدفع لم يكن الدكتور ذو الفقار قد أخلى من المهمة الرسمية التي عهد بها اليه في محل كوتسيكا .

« وبما إن الدفاع عن المتهم أبدى اعتراضا على ذلك بأن هذا الاحتمال — احتمال ادلاء الدكتور ذو الفقار ببيانات أو اقتراح تعديلات في تقريره من شأنها تحقيق رغبة المسيو كوتسيكا في رفع أسعار الكحول — لا يغير من طبيعة الجريمة فيجعلها محتملة التحقق بعد أن كانت مستحيلة ولا تأثير له عليها . وضرب لذلك مثلا من يطلق عيارا ناريا على زوال في حقل فيصبيه اعتقادا منه أنه صاحب الحقل فإن مجرد احتمال مرور صاحب الحقل في هذا الوقت واصابته من المقذوف الناري لا يغير من استحالة الجريمة .

« وبما إن هذا من قبيل القياس مع الفارق لأن أصابة الزوال في ذاتها لا جريمة فيها بينما هناك جريمة في دفع مبلغ لموظف عمومي بقصد تقديم تقرير لصالح من دفع إليه المبلغ . ولأنه عند أصابة الزوال كان قد اتفق احتمال أصابة صاحب الغيط بينما عند دفع الرشوة كان احتمال تعديل التقرير لا يزال باقيا . ولأن جريمة الرشوة تتحقق حتى ولو لم يقم الموظف العمومي بالعمل الذي أخذ الرشوة من أجل أدائه أو لم يتمتع عن أداء العمل الذي أخذ الرشوة من أجل الامتناع عن أدائه — باجماع آراء الشراح وأحكام المحاكم في حالة ما إذا كان المانع خارجا عن ارادة الموظف وبأغلبية الشراح وأحكام المحاكم في حالة ما إذا كان الموظف من تلقاء نفسه هو الذي امتنع عن أداء العمل الذي قبل الرشوة من أجل أدائه أو أدى العمل الذي أخذ الرشوة من أجل

الامتناع عن أدائه (راجع جازو في شرح قانون العقوبات جزء ٤ بند ١١٨٤ ص ٧٩ وجارسون تعليقاً على المادة ١١٧ بنيد ١٥٠ ص ٤٣٥ وأحمد بك أمين ص ٢١)

أما الأحوال المطابقة لواقعة الحال في هذه القضية فهي أن يشزع جان في سرقة منزل فيكسر باباً ثم لا يجد به شيئاً يسرق أو في نشل شخص فيدس يده في جيبه ثم لا يجد فيه نقوداً أو شيئاً ما — فلا جدال في أن جريمة الشروع في السرقة متحققة في هذين المثليين لأن الظرف الذي جعلها لا يتحقق ليس من طبيعة العمل نفسه الذي ارتكبه الجاني وإنما هو طارئ عليه . واحتمال وجود شيء يسرق في المنزل أو نقود في الجيب هو الذي جعل الجريمة جائزة غير مستحيلة الوقوع .

« وبما ان الدفاع عن المتهم عاد من جديد إلى القول بأن حكم المحكمة المختلطة — حين قضى ببراءة كوتسيكا — قد أسس هذه البراءة على أن الواقعة المنسوبة إليه لا يعاقب عليها القانون مرتكناً في ذلك على السبب المتضمن أن المبلغ إنما دفع لكي يقوم الدكتور ذو الفقار بعمل خارج عن دائرة عمله الرسمي ونفى على حكم محكمة النقض تعرضه لرقابة محكمة الموضوع في فهم الواقع في الدعوى على أساس تفسيرها لمستنداتها على زعم أن الحكم المختلط مستند مقدم من المتهم توفيق ولي الدين فيها . وأن محكمة الجناح المستأنفة في حكمها المنقوض قد فسرت الحكم المختلط بأنه اعتبر الجريمة ذاتها معدومة الوجود وبالتالي فليس ثبت فاعل أصلي ولا شريك يمكن معاقبته قانوناً وأنه لا معقب على حكمها في ذلك . » وبما ان الحكم المختلط لم يبين تبرئة كوتسيكا

على هذا السبب وحده وإنما بناها أيضاً على أنه دفع للمبلغ تخلصاً من مهاجمة موظفين عموميين — هالمتهم وذو الفقار — ومضايقتهم له وتعرضهما إياه ثم تكلم على ما قد يفسر به تصرف كوتسيكا من أنه دفع للمبلغ ليحصل على تقرير في مصلحة تجارته . وانتهى إلى ما استخلصه من مجموع عناصر الدعوى من أن هذا الدفع إنما حصل من كوتسيكا بدون ترو وبدون أن يرمى من وزائه إلى عرض يؤاخذ عليه . وبعبارة أخرى يكون الحكم المختلط قد بنى على عدم ثبوت توافر القصد الجنائي لدى كوتسيكا لأن هذا القصد متردد بين احتمالين — أحدهما لاجرمية فيه والآخر تتوافر فيه عناصر الجريمة . ولأن عمل كوتسيكا قد يفسر تفسيرين أحدهما مستتج من ظاهر ظروف الدعوى والآخر من حقيقة عناصرها — كما بدت للمحكمة المختلطة .

« وبما ان محكمة النقض حين فسرت حكم المحكمة المختلطة لم تفسره كمستند من مستندات الدعوى وإنما فسرت على اعتبار أنه حكم أنشأ مركزاً قانونياً للفاعل الأصلي ويراد بحث تأثيره على الشريك . فتفسيره يعتبر تفسيراً لهذا المركز القانوني ويبحث في مدى أثره في مركز الشريك . هذا فضلاً عن أن محكمة النقض قد بحثت حجية الحكم الاتهامي الصادر برفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية عن الشريك المبني على براءة الفاعل الأصلي — وعدم جواز مناقضته بالحكم المنقوض — وهذا وذاك مما يدخل بداهة في نطاق اختصاص محكمة النقض واشرافها على تطبيق القانون تطبيقاً سليماً . »

« وبما ان الدفاع ذهب إلى القول بأن جريمة الرشوة جريمة عاقبة يتحقق أن يلتقي فيها إرادتان — إيجاب

من جانب الراشي وقبول من جانب المرتشي - فهي ثمرة هذا التعاقد وما دام الاشتراك اتفاقاً أو تجزئاً أى ثمرة تلاقى إرادتين أيضاً فلا يمكن أن يتصور قانوناً اختلاف إرادة الفاعل الأصلي عن إرادة الشريك فإذا ما اختلفت انعدم الاشتراك وإرتكن في ذلك على تعريف المرحوم أحمد بك أمين (ص ١ من كتابه في شرح قانون العقوبات) للرشوة اقتباساً عن جارو بأنها اتفاق على جعل أو فائدة مقابل أداء عمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفة المرتشي أو مأموريته . وعلى حكم محكمة النقض صادر بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣ ومنشور بمجموعة الأستاذ محمود عمر الحنائية جزء ثالث تحت رقم ٢/١١٠ ص ١٧٣ وحكم آخر لمحكمة النقض صادر بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٩ ومنشور بنفس المجموعة جزء أول تحت رقم ٨٧ ص ٩٧ .

« وبما ان المرحوم أحمد بك أمين إنما عرف الرشوة التامة لا الشروع فيها . وكذلك حكم محكمة النقض الثاني صريح في تعريفه للجريمة التامة المنطبقة على المادة ٨٩ ع قديمة والحكم الأول الذي اقتبست مذكرة الدفاع صدره وتركت عجزه - بعد أن عرف الجريمة التامة بأنها تستوجب إيجاباً من الراشي وقبولا من جانب المرتشي إيجاباً وقبولا حقيقين تكلم عن حالة الإيجاب من الراشي الذي لا يصادف قبولا من الموظف وقال إنها تعتبر شروعا في رشوة منطبقاً على المادة ٩٦ ع قديمة .

« وبما ان نص المادة ١١١ ع جديدة المطلوب تطبيقها على التهم صريحة في عدم وجوب توافر القبول من جانب الموظف في جريمة الشروع في الرشوة - وعليه لا يسكون هذه الجريمة جريمة

تعاقدية تقتضي وجود طرفين - bilateral كما يقول الدفاع . على أن للشرح الفرنسي قداً اعتبار الإيجاب أى العرض من جانب الراشي وهو ما يسمونه الرشوة الإيجابية Corruption active والقبول من جانب المرتشي وهو ما يسمونه الرشوة السلبية Cor. possive جريمتين مستقلتين الواحدة عن الأخرى فنص على معاقبة النوع الأول في المادتين ١٧٩ و ١٨٠ ونص على معاقبة النوع الثاني في المواد ١٧٧ و ١٧٨ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ ولم يعتبر الراشي شريكاً للمرتشي ولا المرتشي شريكاً للراشي . ولم يشترط توافر الجريمتين الإيجابية والسلبية معاً إلا في الجريمة التامة فأجاز معاقبة المرتشي وحده إذا امتنع الموظف عن قبول عرضه وأجاز معاقبة المرتشي وحده إذا ما كان طلب الرشوة آتياً من جانبه ورفض الطرف الآخر طلبه فاعتبر الحالين شروعا معاقبا عليه طالما ان الجريمة لم تتم بسبب خارج عن إرادة الجاني (راجع جارو جزء رابع بند ١١٧٥ و ١١٧٦ ص ٥٥ - ٥٨) وفوستان هيلي جزء ٢ بند ٨٥٢ ص ٦٢٠ ودالوز الدوري العملي جزء ٦ بند ٩٦ و ٩٩ ص ٦٠٧) ففي القانون المصري تعتبر الحالة الأولى جنحة معاقبا عليها بالمادة ١١١ ع والحالة الثانية شروعا في جنحة معاقبا عليه بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١٠٨ ع .

« وبما انه ليس ثمة ما يمنع قانوناً من أن يتوافر الاشتراك في الجريمة بطريق الاتفاق مع شخص حسن النية فيعاقب الشريك بالاتفاق بينا الفاعل الأصلي لا يعاقب - كمن يشترك مع موظف حسن النية في التزوير في دفاتر رسمية كدفاتر قيد المواليد والوفيات أو مع مأذون حسن النية في تزوير وثيقة زواج أو طلاق فيعاقب

الشريك في التزوير طالما أن القصد الجنائي متوافر في حقه . ولا عقاب على الفاعل الأصلي (الموظف أو المأذون) ما دام أن القصد الجنائي غير متوافر لديه لحسن نيته . فاليانبات غير الصحيحة التي يدونها الموظف أو المأذون في الأوراق الرسمية إنما دونها بطريق الاتفاق بينه وبين من أعطاه هذه اليانبات — وكل ما في الأمر أن الموظف العمومي أو المأذون يجهل أن هذه اليانبات زائفة ومخالفة للواقع .

« وبما أنه إذا تقرر ما تقدم فليس تمت ما يمنع قانونا من معاقبة الشريك في جريمة الشروع في الرشوة إذا ما توافر لديه القصد الجنائي رغما عن انعدامه البتة أو عدم قيام الدليل الكافي على توافره لدى الفاعل الأصلي — فنص المادة ٤٢ ع صريح في ذلك وعام يشمل جريمة الشروع في الرشوة كما يشمل غيرها . إذ لو فرض في قضيتنا هذه وكان التقرير لم يقدم بعد فأوهم الشريك الراشي بأنه قدم فعلا وفي مصلحته واتفق معه على أن يدفع مبلغا ما إلى الموظف العمومي كمكافأة أو عطية أو هبة « بشيش » واتفق (الشريك) في الوقت نفسه مع الموظف — بدون علم الراشي — على قبول المبلغ كرشوة ليقدم التقرير في مصلحة هذا الأخير . وعندما تقدم الراشي لدفع المبلغ على حسب اعتقاده امتنع الموظف وضبط المبلغ وأبلغ الحادث . أو قبله قبولاً زائفا بقصد التبليغ . أو أن الشريك هو الذي تولى أخذ المبلغ من الراشي على اعتبار أنه مكافأة أو ما أشبه وقدمه للموظف على اعتبار أنه رشوة لتقديم التقرير في مصلحة الراشي فرفض — ففي هذه الصور لا عقاب على الراشي طالما أنه يدفع مكافأة أو عطية أو هبة عن عمل أداء للموظف وانتهى لأن عقوبة الرشوة فرضت لحماية

الأعمال العامة من العبث بها والأضرار فيها وطالما أن الموظف أدى عمله بحرية بعيدا عن المؤثرات المتعلقة بمصلحته الذاتية فليس ثمة أضرار بالصالح العام كما أنه ليس ثمة افساد للخدمة الموظف . وقد جرى الفقه في فرنسا على ذلك رغم عدم وجود نص (راجع جازو جزء ٤ بند ١١٩٠ ص ٨٧) في حين أن الشريك يعاقب بتوافر القصد الجنائي لديه .

« وبما أنه إذا ما تقرر ما تقدم يتعين على هذه المحكمة — كما قالت محكمة النقض — البحث في توافر أو عدم توافر القصد الجنائي لدى الشريك — المهم توفيق ولي الدين .

« وبما أنه ثابت من أقوال الدكتور محمد ذى الفقار في التحقيقات وشهادته أمام محكمة أول درجة أنه كموظف عمومي (كيميائي بمعهد الأبحاث والارشاد الصناعي) كلف من قبل رئيسه (الدكتور حسن توفيق طيوزاده مدير ذلك المعهد) في ٢٣ مارس سنة ١٩٤٠ بدراسة تكاليف إنتاج الكحول النقي والمحول قبل وبعد الحرب الحاضرة وتقدير أسعار الجملة ونصف الجملة والقطاعي لعرض الأمر على لجنة التموين فاقبل لهذا الغرض بمصنع كوتسيكا بطره باعتباره أهم مصنع في القطر لإنتاج الكحول وزاره في ٢٦ منه وبرفته يحيى نافع افندي مندوب مصلحة التموين الذي ندب لمساعدته في مراجعة حسابات المصنع وشاهد عملية إنتاج هذه المادة من أولها إلى آخرها ثم زار مقر إدارة المصنع بشارع سليمان باشا بمصر وخص بمعاونة مساعده المذكور دفاتر حسابات المصنع وقدم تقريرا أول في ٢٨ منه مشيرا بأرجاء تقدير التكاليف الحقيقية إلى ما بعد انتهاء إدارة المصنع من وضع ميزانيته .

« وليس أشد تحريضا على اقتناص الفرص لتكون ثروة من ثمرة جريمة أكثر من هذه العبارات فلما نصح (الشاهد) المتهم بالكف عن الكلام في هذا الشأن قابل المتهم هذه النصيحة بالنصح للشاهد بأن يفكر في الأمر لعل تلك المؤسسات من أنصاف الحكومة له وتلك الغريات بالثروة تغلب في النهاية. وبعد ثلاثة أيام أو أربعة أعاد المتهم الكرة فزار الدكتور ذو الفقار في مكتبه في العهد على أفراد وكرر على مسامعه نفس القول ولما كانت هناك صلة صداقة بين الشاهد وبين الأستاذ شافى بك اللبان مدير إدارة الجنايات بوزارة الداخلية فقد أفضى إليه سريرة نفسه وأبدى رغبته في التنحي عن المأمورية درأ للشبهات ثم تساءل هل هذا التنحي يمنع المتهم من اتمام مشروعه وهو مدير الانتاج — وأبدى أسفه على حالة البلد المحزنة — فأظهره الأستاذ اللبان على عزمه على تبليغ رفعة على ماهر باشا رئيس الوزراء فنهاه عن ذلك وافترقا. وبعد يومين أو ثلاثة زار الدكتور ذو الفقار الأستاذ اللبان فعلم منه أنه كان يبحث عنه لأنه أوصل الأمر إلى علم رئيس الوزراء فاهتم بالموضوع لاتصاله بسمعة الإدارة المصرية والأداة الحكومية وكلف رفعة الأستاذ اللبان بالاتصال بمعالى وزير التجارة والصناعة — وكان وقتئذ حضرة الأستاذ سبابا بك حبشى — باعتباره وزير الوزارة التابع لها هذان الموظفان — والسير في الموضوع. وتقابل الدكتور ذو الفقار والأستاذ اللبان مع معالى الوزير ولما أبدى ذو الفقار رغبته في أن لا يزج بنفسه في مثل هذه الأمور أفهمه الوزير أنها خدمة وطنية وأن رفعة الرئيس مهم بالموضوع وكلف لدكتور اذا الفقار بعدم التنحي وبتنفيذ ما يلقي عليه من التعليمات مع الكتمان الشديد.

وبعد ذلك بمحوالى أسبوع طلب اليه المتهم تليفونيا أن يمر بمكتبه بمصلحة الانتاج لمسألة هامة ففعل في المساء فوجد عنده وكيل المصلحة مختار محمد اقدى فلم يشأ المتهم أن يفتح الدكتور ذى الفقار في الموضوع لعله أنه سيتكلم في جريمة تقتضى التكتم وعدم اظهار شخص آخر عليها فتظاهر بالكلام في توظيف قريب له ولما هم الدكتور ذو الفقار بالانصراف لازمه المتهم حتى الباب الخارجى وعند مصاحفه استوقفه وسأله عما إذا كان للموضوع الخاص بالمسيو كوتسيكا عنده فلما أجاب بالإيجاب قل له المتهم « أنا عاوزك تتوصى به » ولما أفهمه ذو الفقار أنه سيعطى كل ذى حق حقه ضحك منه المتهم لأنه لم يفهم غرضه وكرر له هذه العبارة وزادها إيضا بقوله « أنا عاوزك تتوصى به علشان خاطرى » — وتمشى له في الموضوع وأبدى المتهم رغبته في أن يتقابلا في فرصة أخرى للتكلم في الموضوع حيث لا يكون هناك رقيب. فافترقا وفي اليوم التالى عاد المتهم واتصل به تليفونيا وزاره في مكتبه وفي هذه المرة لم يكن بالمكتب أحد فانتقل المتهم من التليخ إلى التصريح فقال ولى الدين « الحواجه كوتسيكا رجل large » وأنه في الامكان تكوين ثروة من وراء هذا الموضوع. فلما عاتبه ذو الفقار على هذا الكلام كان جوابه « انت راجل عيب — انت بتاخذ أیه من الحكومة — ولا الحكومة بتجازيك على تعبك بأیه آدى انت سبت الجمارك ورقوا عليك غيرك ممن هم أقل أقدمية منك. وجيت وزارة التجارة والصناعة للترقية فلم ترق — واسمع كلامى واعمل ثروة لعائلتك ولأولادك — لو كنت أخذت ألفين أو خمسة آلاف جنيه مش ينفوك طول العمر — وانت ان ما عملتهاش غيرك رايح يعلما — ويمكن رؤساءك يعملوها.

ولما كان المتهم لا يزال يلاحقه فيكمه تليفونيا
ويزوره بالمكتب والمنزل وكان يهرب منه . بدأ
بعد هذه التعليمات التي ألفت عليه غير من سياسته
مع المتهم من الرفض والتمنع إلى القبول والاستماع
لما يقوله المتهم . فكان المتهم يقول له أن كوتسيكا
طلب إليه الاتصال به (أي بالشاهد) ليكتب
تقريره مؤيدا زيادة سعر الكحول في مقابل
مبلغ يتراوح بين ألفين وخمسة آلاف من
الجنهات حسب تقدير المتهم نفسه . وأنه في إحدى
المقابلات التي تمت بينه وبين المتهم في أواخر
أبريل أو أوائل مايو اتفق المتهم معه على أن
يقتسم المبلغ الذي يدفع . وكان المتهم يقول أنه
لا يقبل أقل من ألفي جنيه وأن المبلغ قد يصل إلى
خمسة آلاف وكان المصنع قد قدم له في هذه
الأثناء ميزانيته عن سنتي ٣٨ — ٣٩ و ٣٩ —
٤٠ فوجدتها مملأى بالأغلاط . فلما ناقش المسيو
روسس رئيس حسابات المصنع في شأنها قدم له
ميزانية أخرى عن نفس السنتين تختلف فيهما
الأرقام اختلافا بينا إذ بينهما فرق أكثر من
عشرة آلاف من الجنهات . وتبين له من فحص
الميزانيات والمستندات أن أرباح المصنع حسب
الأرقام المقدمة من إدارته نفسها تتراوح بين
٤٠٪ و ٦٠٪ بالنسبة لرأس المال الذي قدم
يانه لمصلحة الضرائب . ولذلك كان الشاهد
شديد التشكك في البيانات المقدمة إليه . وكان
المتهم يصارحه القول بأنه شديد معهم وفي الوقت
نفسه كان يبذل له النصيح بزيادة التشديد لكي
يزيد المبلغ المزمع دفعه لها . وقال الشاهد أنه
بغض النظر عن ذلك كان يقوم بواجبه وأخذ في
اعداد تقريره ثم قدمه فعلا في ٢٤ يونيه سنة ١٩٤٠
دون أن يعلم المتهم أو كوتسيكا بذلك وأبقى هذا

الأمر في طي السكبان عنهما . وما يؤيد قيام
الشاهد بواجب الأمانة للوكولة إلى عتقه في هذا
الشأن حقيقة أنه — رغم اغراء المتهم له بالأثراء —
قدم تقريره ضد مصلحة المسيو كوتسيكا وفي أثناء
اعداد تقريره اتصل به تليفونيا شخص يدعى نسيم
مورينو سكرتير شركة الورق الأهلية بالاسكتندرية
التي يديرها المسيو كوتسيكا بالنيابة وسأله عما فعله
في تقرير المسيو كوتسيكا فتجاهل الموضوع
وأجابته المتكلم أنه يعرف كل شيء وأنه سيحضر
بالطيارة في اليوم التالي لمقابلته . وفعلًا قابله في
ذلك اليوم وأخبره أن كوتسيكا يرجوه في أن
لا يقدم تقريره إلا بعد مقابلته فأفهمه أنه لا بد
سيقدم التقرير ولما قابل الشاهد المتهم وقص عليه
ما حصل تخوف المتهم من اقتضاح أمره وعول على
العدول عن السير في هذا الطريق ولكنه عاد
فأخبر الشاهد أنه قابل كوتسيكا . فكذب له
رواية مورينو تكذبا قاطعا ولذلك عاد المتهم سيرته
الأولى وراح على الدكتور ذى الفقار في مقابلة
كوتسيكا . وبعد أن قدم تقريره اتصل المتهم به
تليفونيا وطلب إليه مقابلة المسيو كوتسيكا ولكنه
كان مترددا — كما يقول — لعدم رغبته في
خراب البيوت . وأخيرا اتصل بالأستاذ اللبان
فأشار عليه باتمام المقابلة لتبين ما يريد كوتسيكا
منه . وحوالي ٢٢ أو ٢٥ يوليه قصد هو والمتهم
إلى مكتب كوتسيكا حيث سأله هذا الأخير عما تم
فادعى له أن التقرير أعد ولكنه لم يقدم بعد فقال
له كوتسيكا « مش تساعدنا حبه » فأجاب الشاهد
بأن أرباح المصنع مع التسليم بمسنداته وحساباته
وفيرة . وكان المتهم يتدخل في الحديث ويسعى في
التوفيق بين وجهتي نظرها تحقيقا للغاية التي رعى
إليها . فلما اعتذر كوتسيكا بأن حساباته مضطربة

لأنها كانت تكتب باللغة اليونانية وأن رأس ماله لا يقل عن مليون جنيه وأن المصنع مقدر تقديرا اسميا بمبلغ ١٠٠ قرش نظرا لعدم وجود شريك له وأنه يخسر في هذه الصناعة . إذا بالتمهم يتدخل في الأمر ويقترح تنظيم حسابات المصنع وارشاد كوتسيكا عن طريقة تقديم ميزانيته ويشير بأن يتولى الدكتور ذو الفقار هذه العملية — الأمر الذي فهم منه ذو الفقار أنه يراد منه تزييف ميزانيته ولذلك لاحظ أن هذا أمر عسير لأنه ليست له دراية كافية بالمسائل الحسابية وعمل الميزانيات . واتفقوا على المقابلة المقبلة . ولما صارح التهم بتخوفه من الوقوع في جريمة كان التهم ينصحه بعدم التخوف ولما لم يذهب الشاهد في الموعد المتفق عليه عاتبه التهم تليفونيا وقال له ان المسيو كوتسيكا غضب لأنه مهم بانتهاء الموضوع وأنه (أي الشاهد) سيكون سببا في فشل المشروع بعد أن قطع هذه الرحلة الطويلة . وفي يوم ٣٠ يوليو اتصل التهم بالشاهد تليفونيا وأخبره أن المسيو كوتسيكا سيحضر من الاسكندرية لاتمام المسألة وأنه اتفق معه على مبلغ ١٠٠٠ جنيه مقدما كدفعة أولى وأنه سوف سيتلوها آلاف أخرى إلى أن تصل خمسة حتى تتم تسوية للموضوع تدريجا . وفي يوم ٤ أغسطس اتصل به التهم تليفونيا مرة أخرى وأخبره أنه علم من المسيو كوتسيكا أنه أرسل خطابا إلى الوزارة بأن تكاليف الإنتاج التي درست لم تحتسب فيها أرباح رأس المال وأنه سيقدم في غضون أسبوعين يانا بذلك . وسأل التهم الشاهد عما إذا كان هذا الخطاب قد وصل . وقال « انه سيغطى الموقف » وفي صباح يوم ٥ منه اتصل الشاهد تليفونيا بالتهم فلم منه (أي من التهم) أنه تحدد نفس اليوم الساعة ٧ مساء لدفع مبلغ الـ ١٠٠٠ جنيه نقدا

وافقنا على المقابلة بمقهي ابسائفتش بميدان الاسماعيلية . فأبلغ الأستاذ اللبان بهذا الاتفاق فكلف اليوزباشين بمراقبة وملاحظة ما يحصل . وفي الساعة ٧ مساء وصل إلى المقهى فوجدهما في انتظاره فجلس على مقربة منهما دون أن يتصل بهما بمحادثة ما وبعد قليل حضر التهم وناداه فاستقلا سيارة هذا الأخير وترك الشاهد سيارته أمام المقهى وقصد إلى مكتب المسيو كوتسيكا وهناك قال له هذا الأخير « يا دكتور احنا عاوزينك تشوف الموضوع وتهتم به » فكان جواب الشاهد « إن شاء الله » وقبل مغادرة المكتب فتح كوتسيكا درج مكتبه وأخرج ربطة فطلع الشاهد إلى التهم فأشار عليه بأخذها وقال إنها الدفعة الأولى وأنهما سيتفاوضان في الخارج فتناولها الشاهد عملا بالتعليمات الملقاة عليه ولما غادر الغرفة أمره التهم بوضع يده في جيبه شأن المرتاب الخائف — ثم استقلا سيارة التهم إلى الجزيرة خلف نادي السباق ليكونا يعيدان عن أعين الرقباء ووقفت السيارة واتحيانا في الظلام وكلف التهم الشاهد بعدد المبلغ فعده وتعمد الخطأ إلى أن كرر العملية ثلاث مرات كما كان يعترض على الرضاء بنصف المبلغ فقط — وذلك كله عملا بالتعليمات التي تلقاها لكي يعطى للضابطيين الرقيين أكبر فرصة ممكنة لمراقبة ما يجري في الخفاء . ولم يتمكن من معرفة نمر الأوراق نظرا للظلام ولكنه وجد ورقة من فئة العشرة الجنيهات ملصقة بورقة بيضاء من الوسط فزقها وأعطاهما للتهم ضمن نصيبه من الغنيمة لكي تكون علامة مميزة فيها . وقال له التهم « احنا رايعين نبقى أغنياء ونعمل ثروة » ووعد التهم زميله بإيداع مبلغه البنك الأهلي وقال انه سيرده إذا فشل المشروع — الأمر الذي يقطع في الدلالة

على أن التهم اعتبر المبلغ مدفوعا مقابل نجاح مشروع زيادة أسعار الكحول لصالح كوتسيكا الذي دفعه . فاذا لم ينجح المشروع قام التهم برد المبلغ أما مسألة تعديل الميزانية فلا تعتبر نجاحا للمشروع بطبيعة الحال ولأن تعديل الميزانية ليس بغاية يرمى إليها ولا بمشروع قد ينجح وقد لا ينجح وإنما هو وسيلة للوصول إلى زيادة أسعار الكحول — وهو المشروع الذي يرمى كوتسيكا إلى نجاحه . بعد ذلك أوصل التهم الشاهد إلى القهى واستقل سيارته وانصرف إلى منزله وبعده نصيبه من ثمرة الجريمة . بينما التقى ذو الفقار بالضابطین وقص عليهما ما حصل فأقهما أنهما رأيا كل شيء وأخبرهما عن مفردات المبلغ الذي كان من نصيب التهم والعلامة المميزة التي أحدثها في الورقة ذات العشرة الجنيهات ثم قصد ثلاثتهم إلى منزل سعادة وكيل الداخلية لشئون الأمن العام ومن ثم إلى الوزارة حيث احصو المبلغ الذي مع الشاهد فوجدوه ٥٠٥ جنيه فسلمه اليهم وانصرف ولما نوقش الدكتور توفيق ولي الدين أمام محكمة أول درجة هل لم يسأل كوتسيكا عن سبب اعطائه مبلغ الألف جنيه قال انه لم يكن هناك اتصال مباشر بينه وبين كوتسيكا وإنما كان الاتصال عن طريق التهم وإن كوتسيكا لم يصارحه في أي مرة من المرات بأنه يريد أن يدفع له رشوة . ولما سئل هل لم يكن دفع المبلغ تنفيذا للاقتراح الذي اقترحه التهم من أن الشاهد يقوم بعمل الميزانية للمصنع مقابل أتعاب أجاب بأن الظروف تغيرت فهو لم يعمل ميزانية ما ومن جهة أخرى ليس من مقتضيات وظيفته عمل حسابات اطلاقا وأنه إنما قبل هذا الاقتراح لكي يتخلص من الموضوع لأن التقرير كان قد قدم فعلا .

« وبما أن أقوال الأستاذ شافى بك اللبان جاءت مؤيدة في جملتها لما قرره الدكتور ذو الفقار وأن هذا الأخير أبدى ترددا في السير مع التهم في الموضوع إلا أنه (الأستاذ اللبان) من جهته وجد الأمر يتعلق بسعة الإدارة المصرية وعلاقتها بالشركات الأجنبية ووجده من الخطورة بحيث يتطلب واجبه كمدير إدارة الجنايات أن يبلغه إلى رفعة وزير الداخلية وأن الدكتور ذا الفقار كان يوافيه بخطوات الموضوع فيشير عليه بما يتبع .

« وبما أنه ثبت من أقوال اليوزباشين عبد العزيز مفرح أفندي ومحمود عبد الرؤوف الديب أفندي في التحقيقات ما يؤيد شهادة الدكتور ذي الفقار . وقررتانها أنهما لما وصلا إلى الجزيرة في أثر سيارة التهم وقفا على بعد حوالي ١٠٠ متر منها وخلع سترته وطربوشه ومر بالتهم وصاحبه وجاوزهما فرأى الدكتور ذو الفقار وهو منشغل بعد أوراق البنكوت فاما أن وقع نظر التهم عليه حتى بدرت منه حركة يده إلى ذي الفقار كمن يلفت نظره إلى الاحتراس وإخفاء مامعه — الأمر الذي يدل على شعور التهم في دخيلة نفسه أنه يرتكب جرما يستدعي الحذر من الضبط والتستر خشية افتضاح الأمر . وبعبارة أخرى الأمر الذي يستتج منه توافر القصد الجنائي لديه — لا أنه اقسم أتعابا دفعت حلالا إلى شخص أجرا له على مجهود سيذله في عمل برى لا جريمة فيه — مقابل وساطة التهم بين صاحب العمل وهذا الأخير . ثم مر الضابطان بالسيارة فسمع أولهما التهم يقول بكلمة « بالشرف » وقد فسرهما التهم بأنه كان يعد زميله بشرفه أن يودع نصيبه من المبلغ البنك الأهلي وقرر

الضابطان أنهما لما قصدا إلى منزل المتهم بارشاد محمد كمال أفسدى ضابط مباحث قسم السيدة جوالى الساعة ٤ صباحاً وطرقا الباب خرج إليهما فأطلعه أولهما على تذكرة إثبات شخصيته وعلى أمر النيابة بتفتيش منزله لضبط نقود فسمح له وبفتيش غرفة نومه وجد بدولاب الملابس بين قصان افرنكية مطروفاً أيضاً به مبلغ ٤٩٥ جنيه من أوراق البنكوت بالعدد والفئات التى ذكرها الدكتور ذو الفقار ومن بينها ورقة من فئة العشرة الجنيهات التى كانت ملصقة وفصل نصفها عن بعضها بمعرفة المذكور كعلامة مميزة (امارة) ولما سأل المتهم عن صاحب المبلغ ادعى أنه تعلق أخته قيمة ثمن منزل باعتته من عهد قريب فلما استأذناه فى إيقافها وسؤالها اعترفت بأنه تعلقه هو وقال انه لا داعى لسؤالها ولما سئل عن مصدره رفض أن يدلى بمعلوماته عن ذلك الا أمام النيابة وفى المحكمة فسمعا زوجة المتهم تقول له بالانكليزية ما معناه «لا تذكر شيئاً أمام المحكمة» وظاهر أن غرضه من ذلك أن تنهياً له فرصة تدبير دفاع ينقذه من سقطته . فلو أنه كان قد أخذ المبلغ لغرض بريء لبادر رجال المباحث بمجرد اطلاعه على مهمتهم بهذا الغرض ولما أخفى المبلغ بين طيات ملابسه بينا مبلغ الاثنين وعشرين جنياً التى له وجدت بالشفونير ولما ادعى فى بادىء الأمر أن مبلغ الأربعمائة خمسة وتسعين جنياً هو لأخته قيمة ثمن منزل باعتته حديثاً ولم يقر بأنه له إلا لما أيقن افتضاح أمره إذا ما سئلت أخته فى ذلك ، وقد كان الضابطان حريصين حين أصرا على سؤال أخته — ورغم عدوله عن دعواه بأن المبلغ لها — فكان ما توقعه المتهم إذ خذلت فى ذلك بما يقول الدفاع عن المتهم بأن قوله أن المبلغ

هو لأخته إنما كان ينصرف الى مبلغ الاثنين وعشرين جنياً فردود بأن مثل هذا المبلغ لا يحتمل أن يكون ثمناً لمنزل تبيعه أخته . وقد ثبت بعد ذلك انه ليس ملكاً لأخته .

« وبما انه ثبت من أقوال المسيو كوتسيكا أمام حضرة قاضى التحقيق بالمحكمة المختلطة أن المتهم لما زاره فى مكتبه عقب عودته من الاسكندرية فى ١٦ يوليو سنة ١٩٤٠ بحجة تهنئته بخطوبته كله فى نفس المسائل التى سبق أن كله فيها الدكتور ذو الفقار كاحتساب فوائد لرأس المال وإنشاء صناعة الأثير — الأمر الذى يؤكد سابقة تحدث المتهم مع ذى الفقار فى هذا الصدد وأن المتهم اقترح إعادة تنظيم حسابات المصنع بإضافة رأس المال الحقيقى واحتساب فوائد له وأن يعهد الى الدكتور ذى الفقار فى عمل هذا التصحيح . وأن المتهم فى مقابلة تالية اقترح ارسال خطاب الى لجنة التسعيرة بهذا المعنى وأعطى نص الخطاب لصابونجى — أحد الموظفين عند المسيو كوتسيكا — وقد أرسل فعلاً هذا الخطاب الذى أوحى به المتهم توصلنا الى تحقيق غرضه . وأن المتهم هو الذى أشار على المسيو كوتسيكا بدفع مبلغ ألف جنيه الى الدكتور ذى الفقار — وقد كوتسيكا انه أدرك من هذا ومن سابق ملاحظاته وطلب مقابله من شهر مارس الى أغسطس وإنه صار لزاماً عليه أن يعطى شيئاً كما أحس بأنه أرهق فأراد التخلص من هذه المضايقات قبل ما أشار به المتهم واتفق معه على مقابلة الدكتور ذو الفقار بناء على طلب المتهم وحدد يوم المقابلة . وفى ذلك اليوم حضر المتهم وجده وأخبره أن الدكتور ذا الفقار لم يستطع الحضور . وحدد يوم ٥ أغسطس لمقابلة أخرى وفيه حضر الاثنان ولم تطل المقابلة أكثر من

بضع دقائق وعند الانصراف ناول (كوتسيكا) الدكتور ذا الفقار في يده رزمة من ورق البنسكوت قيمتها ألف جنيه كان قد أعدها من قبل في خزائنه عملا بالاتفاق الذي تم بينه وبين المتهم واعترف كوتسيكا أنه ارتكبت بهذا العمل حماقة ولكنه قل أنه لم يأت ما يتنافى مع النزاهة Malhonnéteté وأنه لم يرتكب في حياته أى عمل من أعمال الرشوة ولم يفكر قط في افساد ذمة أحد من موظفي الحكومة واعتبر هذا درسا له في المستقبل فتبين من أقوال المسيو كوتسيكا أن المتهم هو الذى كان يرسم الخطة لكوتسيكا لتعديل الميزانية توصلا إلى تبرير موافقة الدكتور ذا الفقار في تقريره على رفع سعر الكحول حتى يقوم كوتسيكا بدفع ما وعد بدفعه إلى ذى الفقار فيأخذ المتهم نصيبه من هذه الغنيمة . وهو الذى على الخطاب الذى يرسله كوتسيكا إلى لجنة التسعيرة بإضافة رأس المال الحقيقي وفوائده . وهو الذى يقترح على كوتسيكا دفع مبلغ الألف جنيه إلى ذى الفقار تحقيقا لأغراضه الاجرامية بمقامته هذا المبلغ . وإن صبح في تقدير المسيو كوتسيكا كرجل ثرى أن يدفع مبلغ ١٠٠٠ جنيه اتعابا إلى الدكتور ذا الفقار مقابل تصحيح الميزانية في غير أوقات العمل الرسمي كما قالت المحكمة المختلطة وصح أن كوتسيكا موافق على هذا الاقتراح لعدم معرفته معرفة تامة لمؤهلات الدكتور ذا الفقار في هذا العمل فانه لا يصح عقلا في تقدير المتهم أن يحتقد أن مثل هذا المبلغ الباهظ أجر مناسب لمثل هذا العمل . ولا أن الدكتور ذا الفقار الكيميائى الذى ندب بحج نافع لمساعدته في الأعمال الحسنية — والذى يعرفه المتهم منذ سنة ١٩٣٢ له الاسم السكافي

بمثل هذا العمل بل ولا يستمىح العقل البتة أن يكون حظ المتهم من مثل هذه الوساطة مبلغ ٤٩٥ جنيها بل المقول أن المتهم كان يقصد من الاتفاق مع كوتسيكا على دفع مبلغ الألف جنيه أن يكون مقابل تقديم ذى الفقار تقريرا يتفق ووجهة نظر كوتسيكا في اقتراح رفع أسعار الكحول — الأمر الذى يعود على كوتسيكا بفوائد هائلة ولعلك كان الاتفاق على جعل المبلغ يزداد بنسبة الزيادة التى سيقتربها ذى الفقار . وعلق المتهم احتفاظه بنصيبه فيه على نجاح هذه الغاية وإلا قام برده إلى كوتسيكا .

« وبما ان المتهم معترف بصلته بالدكتور ذا الفقار منذ سنة ١٩٣٢ — مذ كانا بحمرك الاسكندرية وصالته بالمسيو كوتسيكا بسبب العمل واستئجار ادارة الانتاج لمنزله بالقاهرة . وأنه كثيرا ما قضى سهرات معه بالاسكندرية ومعترف بمقابلاته مع كليهما ولكنه يدعى أن مقابلاته للدكتور ذا الفقار كانت بناء على طلب كوتسيكا وأن هذا الأخير هو الذى اقترح على ذى الفقار ارشاد السيوروسوس رئيس حسابات المصنع عن مواطن النقص في الميزانية ومنها أرباح رأس المال ولكن المتهم اعترف بأنه لما أجاب ذى الفقار بأن هذا ليس من عمله وإنما هو مكلف بعمل التقرير فقط رد على هذا الاعتراض بأن هذا العمل ليس بخارج عن عمل التقرير بل يساعده على تفهم المركز المالى الحقيقى للمصنع — أى أنه كان يحرض الدكتور ذا الفقار على قبول اللهمة . ويقدم له المبررات لقبولها . واعترف بأنه هو الذى أملى بنفسه توفيق يملو بحجى اقنيدى الباشكاتب العربى للمصنع الخطاب الذى أرسل إلى لجنة التسعيرة بطلب احياء أرباح

له من خدمة زعم المتهم أنها شريفة وظاهر أنه لم يؤد له خدمات سوى مساعدته لدى الدكتور ذى الفقار فى تقديم تقرير لصالحه .

« وبما أنه لكل ما تقدم وللأسباب الواردة بالحكم المستأنف فيما يتعلق بثبوت التهمة فقط يكون القصد الجنائى متوافراً كل التوافر لدى المتهم الدكتور توفيق ولى الدين ويكون قد ثبت للحكمة أن المتهم المذكور فى ٦ أغسطس سنة ١٩٤٠ الموافق ٢ رجب سنة ١٣٥٩ بدائرة قسم عابدين محافظة مصر . قد اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع السيوتودور كوتسيكا صاحب مصنع الكحول بالقطر المصرى والأجنبى الجنسية فى الشروع فى إعطاء رشوة لم تقبل لموظف عمومى هو الدكتور محمد ذى الفقار كيميائى بمعهد الأبحاث والارشاد الصناعى بوزارة التجارة والصناعة لأداء عمل من أعمال وظيفته بأن اتفق مع السيوتودور كوتسيكا على التوسط لدى الدكتور محمد ذى الفقار بقبول مبلغ الرشوة ووعد الأخير بمبالغ على دفعات تبلغ الـ ٥٠٠٠ جنيه لهذا الغرض وفى الليلة الآتية الذكر ونتيجة لهذا الاتفاق وتلك المساعدة عرض عليه السيوتودور كوتسيكا بحضور المتهم ألقا من الجنيئات وذلك لكي يقوم الدكتور محمد ذى الفقار بفحص الشكوى المقدمة من كوتسيكا المذكور وتقديم تقرير عنها يتفق ووجهة نظر هذا الأخير ومصلحته ويكون من شأنه رفع سعر الكحول الذى ينتجه مصنعه

ويتعين عقابه بالمواد ٤٠ / ٢ و ٣ و ٤١ و ١١١ ع . إلا أنه نظراً لظروف الدعوى ومسايرة عهد ذى الفقار له وثقافته وماضى خدمته ترى المحكمة تعديل الحكم المستأنف بتخفيض مدة الحبس الى ٦ أشهر مع بقاء تنفيذها موقوفاً لمدة

رأس المال . وادعى أن كوتسيكا هو الذى قال أنه يسره أن يمر عليه هو وذو الفقار يوم ٥ أغسطس فى المساء وبناء على ذلك اتفق مسح ذى الفقار على هذه المقابلة . وهو نشاط له ما يبرره من مصلحة شخصية وليس من العقول أن يكون من قبيل التطوع . واعترف بحضوره واقعة دفع كوتسيكا مبلغ الألف جنيه إلى ذى الفقار بعد الكلام فى رأس المال والبيانات المتظرة . كما اعترف بأنه هو الذى اقترح على هذا الأخير الذهاب إلى الجيزة لاقتسام المبلغ . وأنه قسمه إياه . واعترف بما هو أهم من كل ذلك هو اتفاقه مع صاحبه على إيداع المبلغين فى الصباح بالبنك الأهلى على ذمة انتهاء التقرير وأقسم بشرفه على ذلك وهو القسم الذى سمعه أحد الضابطين . فإن كانت البيانات التى يقدمها كوتسيكا عن رأس ماله وأرباحه تساعد على قبول طلباته فيحصل عندئذ التصرف فى المبلغين وإلا يردا . وليس هناك اعتراف أكثر صراحة من هذا الاعتراف بأن المبلغ كان مقابل تقديم التقرير . لا مقابل تصحيح الميزانية . واعترف بأنه أخطأ إذ مهد لدى الفقار فى قبول العرض الخاص بتصحيح الميزانية وهو أمر يجعل لدى الفقار مصلحة فى تقديم تقرير يتفق ووجهة نظر كوتسيكا . كما أقر بأن ذا الفقار أراد أن يفتح ربطة النقود فى الطريق فنصحه ألا يفعل ذلك . وادعى أن ذا الفقار هو الذى عرض عليه اقتسام المبلغ سوياً . الأمر الذى لا يستسيغه العقل وعلل سبب عدم تركه المبلغ كله لدى الفقار مادام أنه سيودع البنك فى الصباح على ذمة التقرير تعليلاً سخيفاً بأن عنده خادمه أحياناً تسرق ولأنه لا يريد أن يظهر زوجته على ذلك .

وبما أن المتهم — وهو يودع الحياة لم ينس أن يوصى السيوتودور كوتسيكا برعاية أولاده جزاء ما أداه

٥ سنوات من تاريخ هذا الحكم طبقاً للمادتين ٥٥ و ٥٦ ع .

« وبما انه فيما يتعلق بطلب مصادرة المبلغ فان محكمة أول درجة حين قالت أنها وهي تفصل في تهمة الشريك لا تملك مصادرة المبلغ المضبوط باعتبار أن أمره موكول إلى المحكمة المختصة بمحاكمة الفاعل الأصلي — قد أخطأت في تطبيق القانون إذ أن المبلغ خرج من حيازة السيوكوتسيكا الأجنبي الجنسية ووصل إلى اثنين من الوطنيين أحدهما قدمه إلى السلطات المختصة بالأمن والآخر وهو المتهم الوطني — ضبط بمنزله وثبت مما تقدم أنه ثمرة ارتكابه لجريمة الاشتراك في الشروع في الرشوة . وأودع المبلغان خزانة المحكمة الأهلية . وبخروج المبلغ من حيازة السيوكوتسيكا انقطعت صلته به قانوناً وأصبحت لذلك المحكمة المختلطة المختصة بمحاكمة كوتسيكا لا شأن لها بهذا المبلغ بعد أن حكمت ببراءة كوتسيكا . ولأن المصادرة ليست عقوبة تبعية بالمعنى الصحيح إنما هي عقوبة تكميلية يتعين على القاضي الحكم بها في حالة الادانة أيا كان الشخص الذي أدين لأنها مكملّة لعقوبة الحبس أو الغرامة وليست تابعة لعقوبة الرأشي أو الشارع في الرشوة حتى إذا ما برىء الرأشي لا يحكم بها (راجع في هذا المعنى رسالة مارسيل ديمون في المصادرة ص ٦٠) وقد جرى الرأى الفقهي والرأى القضائي معاً في فرنسا على أنه يكفي أن يحكم بادانة أحد عاملي الرشوة وهما الرأشي أو المرتشي — وحده لكي يكون هناك محل لمصادرة ثمن الجريمة لأنه إذا كان الرأشي هو الذي أدين والموظف المرتشي برىء فالمصادرة لها ما يبررها إذ لا يجوز قانوناً أن يسترد الرأشي المبلغ الذي دفعه على سبيل الرشوة ولا ما يقابله .

وإذا كان الرأشي هو الذي برىء والموظف المرتشي هو الذي أدين فإن الرأشي يكون قد تخلى عن المبلغ باختياره وبدى أنه لا يجوز أن يترك للموظف الثمن غير المشروع الذي قبضه في ارتكاب جريمته (راجع جاروج جزء ٤ بند ١١٩٧ ص ٩٤ و ٩٥ وحكم محكمة النقض الفرنسية في ١٠ أغسطس سنة ١٨٥٤ المشار إليه بهامش ص ٩٥ . ودالوز الدوري العملي جزء ٦ تحت كلمة Forfaiture بند ٩٩ ص ٦٠٧) . وطالما أن براءة الرأشي وحده لا تمنع من الحكم بالمصادرة فتكون حالة ادانة الشريك بطريق القياس كحالة ادانة المرتشي وعليه يتعين الحكم بمصادرة المبلغ المضبوط طبقاً للمادة ٣٠ ع .

(قضية النيابة ضد توفيق احمد ولى الدين أفندي رقم ١٠٩٠٤ سنة ١٩٤٢ رئاسة وعضوية حضرات القضاة عارف محمد وعطا الله اسماعيل وسيد سيد ابراهيم وحضور حضرة الأستاذ محمود توفيق وكيل النيابة)

٤٦

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٧ مايو سنة ١٩٤٦

- ١ — رسوم قضائية . مدة سقوطها . ثلاث سنوات ميلادية . من تاريخ انتهاء المرافعة أو تحرير آخر ورقة تتعلق بها .
- ٢ — استئناف الحكم لا يوقف مدة التقادم .

المبادئ القانونية

- ١ — تسرى مدة الثلاث سنوات الميلادية التي نصت عليها المادة ٢١٠ مدني المصلحة بالقانون رقم ٢ سنة ١٩٤٠ لتقادم الرسوم التي تستحق عن أوراق قضائية ابتداء من تاريخ

انتهاء المرافعة في الدعوى التي حررت بشأنها تلك الأوراق أو من تاريخ تحريرها إذا لم تحصل المرافعة وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانونين رقمي ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٤٤ لسنة ١٩٣٩

٢ — على قلم الكتاب أن يطالب المدعين بالرسوم كلها مادام حكم لهم بالحق المتنازع عليه عقب الحكم مباشرة في الدعوى ولا تؤثر على مطالبته لهم استئناف طرفي الخصوم الحكم المذكور والطرفان وشأهما مع بعضها البعض بخصوص ما قضى به الحكم مع المصاريف خوفاً من ضياع حقه طبقاً للمادة ٢١٠ مدني الصريحة في أن الحق بالمطالبة بالرسوم تسقط بمضي ثلاث سنوات ميلادية عقب انتهاء المرافعة فيها.

المحكمة

« من حيث ان وقائع هذه الدعوى تلخص حسب الاستفادة من القضايا المضمومة وهي رقم ١٤١٩ سنة ١٩٣٨ كلى مصر ودوسيه الاستئناف رقم ٣٧٢ سنة ٥٦ قضائية أن المرحوم مهران سمريان توفي بتاريخ ٩ / ٢ / ١٩٣٧ فنازع على تركته الخواجات سر كيس وكاروك مهران سمريان برفع هذه الدعوى ضد المعارضين وآخرين طلبوا فيها أحقيتهم لكل ما تركه مورثهم وقدره بتاريخ ١٢ / ٣ / ١٩٣٩ بأحقيتهم إلى كل التركة وكف المنازعة وإلزام المدعى عليهم بالمصاريف المناسبة و ٦٠٠ قرش أتعاب محاماة ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات ثم استأنف الفريقان وأوقف الاستئناف حتى يفصل من المحكمة العليا الشرعية في النزاع فعجلت الدعوى وقضى من محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٧ / ٢ / ١٩٤٤ برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف وألزم كل مستأنف بمصاريف استئنافه مع المقاصة في أتعاب المحاماة . وبتاريخ ٢١ / ٣ /

١٩٤٦ تحرك قلم الكتاب بمحكمة مصر الوطنية وأعلن المعارضين بقائمة الرسوم المستحقة في القضية رقم ١٤١٩ كلى مصر سنة ١٩٣٨ والتي حكم فيها بتاريخ ١٢ / ٣ / ١٩٣٩ ومقدارها ٢٦٠ ملياً و ٢٧٨ جنيتها يخص المعارضين فيها مبلغ ٧٥٣ ملياً و ٩٢ جنيتها . فعارض المعارضان في هذه القائمة بتاريخ ٢٧ / ٣ / ١٩٤٦ على أساس أن الرسم سقط الحق في المطالبة به طبقاً للمادة ٢١٠ مدني

« وحيث ان المعارضين دفعوا بجلسة المعارضة بما قرراه في المعارضة في قائمة الرسوم أمام قلم الكتاب يسقط الحق في المطالبة بهذا المبلغ طبقاً للمادة ١٢٠ من القانون المدني المعدلة بالقانون رقم ٢ سنة ١٩٤٠ الصادر بتاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٤٠ وذلك لمضي المدة واحتياطياً الغاء أمر التقدير المعارض فيه مع إلزام المعارض ضده بالمصاريف في كلا الحالتين .

« وحيث ان المعارض ضده طلب رفض الدفع على أساس أن الإلزام بالمصاريف قد صدر به حكم نهائي بتاريخ ٢٧ / ٥ / ١٩٤٤ فلا تسقط المطالبة بها إلا بمضي المدة الطويلة .

« وحيث ان المعارض ضده طلب رفض الدفع على أساس أن المادة ٢١٠ مدني المعدلة بالقانون رقم ٢ سنة ١٩٤٠ قد قضت صراحة في أن يسقط الحق في المطالبة بالمبالغ المستحقة للحكومة بصفة ضريبية أو رسم بمضي ثلاث سنوات ميلادية من تاريخ استحقاقها وفيما يتعلق بالرسوم التي تستحق عن أوراق قضائية فيبدأ سريان هذه المدة بالنسبة لها من تاريخ انتهاء المرافعة في الدعوى التي حررت بشأنها تلك الأوراق أو من تاريخ تحريرها إذا لم تحصل المرافعة وكل ذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانونين رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ و ٤٤ سنة ١٩٣٩ « وحيث ان الظاهر من الاطلاع على المذكرة

التفسيرية بشأن التعديل السابق ذكره أن المشرع رعى من وراء ذلك توحيد الأحكام المتعلقة بمدة سقوط الحق في الأموال والضرائب والرسوم والمبالغ المستحقة لقلم الكتاب والمصاريف القضائية لأنها كلها مبعثرة في نصوص تشريعية متعددة وألغى بذلك كل نص يتناقض مع النص الجديد (كامل باشا مرسى ص ٤٨٥ - مجموعة التقادم)

« وحيث إن المادة ٣ فقرة ٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تنص على أن يسرى رسم الاستئناف في حالة تأييد الحكم الابتدائي باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف كما نص في المادة ١٤ من نفس القانون على أن المدعى يلزم بأداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقي منها عند صدور الحكم ولو استؤنف وتنص المادة ٥٦ من نفس القانون بأنه لا يجوز إعطاء أي صورة أو ملخص أو شهادة أو ترجمة من أية دعوى أو من أي دفتر أو أية ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون - مستحقا من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق إلا إذا كان طالب الصورة هو المدعى عليه وكان محكوما برفض الدعوى لصالحه كل هذه النصوص المقصود منها أن يحافظ قلم الكتاب عند صدور الحكم ابتداءً بالمطالبة بالرسوم المستحقة وحفظاً لصالح الخزنة .

« وحيث أنه بمقارنه المادة ٢١٠ من القانون المدني المعدلة بالقانون رقم ٢ سنة ١٩٤٠ مع القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤١ تجد هذه المحكمة أن مضي ثلاث سنوات ميلادية هي التي يجب أن تعتبر المدة القانونية لسقوط الحق في المطالبة بالرسوم .

« وحيث أن ما اعترض به قلم الكتاب من أن مضي المدة الطويلة هي التي يجب أن تسرى على حقه بالمطالبة بالرسوم لأن هذه الرسوم كانت

موضع حكم نهائي فإن هذه النظرية لا تأخذ بها هذه المحكمة إذ أنه لم يكن خصماً في الدعوى الأصلية رقم ١٤١٩ كلى مصر سنة ١٩٣٨ ولا بالاستئناف الذي أصبح به الحق بين المتخاصمين نهائياً ونهائية الحكم الذي يقصده قلم الكتاب تنصب على النزاع الذي بين طرفي الخصومة وهذا الذي يسقط بمضي المدة الطويلة .

« وحيث أنه على ضوء ما سبق ذكره كان أولى بقلم الكتاب أن يطالب المدعين بالرسوم كلها مادام حكم لهم بالحق المتنازع عليه عقب الحكم مباشرة في الدعوى بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٣٩ ولا تؤثر على مطالبته لهم استئناف طرفي الخصوم الحكم المذكور والطرفان وشأنهما مع بعضهما البعض بخصوص ما قضى به الحكم من المصاريف خوفاً من ضياع حقه طبقاً للمادة ٢١٠ مدني الصريحة في أن الحق في المطالبة بالرسوم تسقط بمضي ثلاث سنوات ميلادية عقب انتهاء المرافعة فيها .

« وحيث أنه على هذا الأساس يكون الدفع في محله ويتعين الحكم بسقوط الحق في المطالبة بالمصاريف المستحقة على المعارضين مع إلزام المعارض ضده بالمصاريف طبقاً للمادة ١١٣ مرافعات .

(قضية معارضة الحواجة رهان تشايجيان وآخر وحضر عنهما الأستاذ محمد فكرى أغا ضد قلم كتاب محكمة مصر الوطنية رقم ١٤١٩ سنة ١٩٣٨ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمود سعيد والسيد مبارك ومحمد محمود مرسى)

وحدها المختصة بالفصل في كافة المنازعات المتعلقة بالأوامر الإدارية .

٣ — يستثنى من القاعدة السابقة حالة واحدة هي ما تعلق بإيقاف تنفيذ الأعمال التي تجريها السلطة الإدارية في مسائل لا تدخل في اختصاصها إطلافاً والتي تكون بعيدة كل البعد عن هذا الاختصاص مما يعتبر من قبيل اغتصاب السلطة ، ففي هذه الحالة يتعين على القضاء المستعجل أن يتدخل لإيقاف تنفيذ مثل هذا العمل الجائر النافي للدستور والذي يعتبر افتئاتاً على الحريات العامة . ويبرر هذا الاجراء ما ذهب إليه شراح القانون الفرنسي من عدم وجود نظام القضاء المستعجل في القانون الإداري يمكن الالتجاء إليه لحماية الأفراد ضد تعسف الجهات الإدارية .

المحكمة

« من حيث ان الحكم المستأنف في محله لأسبابه التي بنى عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة . » ومن حيث ان الحاضر عن المستأنفة ذهب الى أن قرار وزير الأشغال رقم ٨٣٣٦ الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٤٦ والذي رتب للمستأنف عليه الأول حق استعمال المصرف الخاص بالمستأنفة — ذهب إلى أن هذا القرار يمس الحكم النهائي الصادر في القضية رقم ٣٣٤ سنة ١٩٤١ كلى بنى سوييف الذي قضى بمنع المستأنف عليه المذكور من استعمال هذا المصرف والواقع انه ليس هناك ماس بالحكم سالف الذكر إذ أن هذا الحكم قضى في حق شرب متنازع عليه — أما

٤٧

محكمة الفيوم الابتدائية الوطنية

١١ أكتوبر سنة ١٩٤٧

- ١ — اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في إجراء مؤقت من شأنه التعرض للأوامر الإدارية . غير جائز
- ٢ — اختصاص المحاكم العادية بالحكم في التعويضات المترتبة على أوامر إدارية مخالفة للقوانين . غير جائز بعد إنشاء محكمة القضاء الإداري .
- ٣ — استثناء . اختصاص القاضي المستعجل في نظر المسائل التي لا تدخل في اختصاص الجهات الإدارية إطلافاً .

المبادئ القانونية

١ — ليس لقاضي الأمور المستعجلة أن يفصل في إجراء مؤقت من شأنه التعرض للأوامر الإدارية بطريق مباشر أو غير مباشر أو أن يفصل في مسألة من اختصاص المحاكم الإدارية بمقتضى قوانين تكوينها مهما أحاط الدعوى من استعجال أو خطر على حقوق الاخصام ومن الأمثلة على ذلك الحكم بإيقاف تنفيذ قرار صادر من لجان الترع والجسور أو اللجان الجمركية أو لجان الشياخات أو لجان الجبانات .

٢ — كانت المحاكم العادية تختص بالحكم في التعويضات المترتبة على أوامر إدارية تصدر مخالفة للقوانين غير أنه بعد صدور قانون مجلس الدولة أصبحت محكمة القضاء الإداري هي

قرار وزير الأشغال فانه صدر في حدود اختصاصه طبقاً للأئحة الترع والجسور الصادرة في سنة ١٨٩٤ وقضى بإنشاء حق جديد للمستأنف عليه يخول له استعمال المصرف الخاص للملوك للمستأنفة .

« ومن حيث ان الحاضر عن المستأنفة ذهب أيضاً الى أن قضى الأمور المستعجلة مختص بالحكم بإيقاف تنفيذ الأمر الإداري سالف الذكر لعدة أسباب رد عليها الحكم المستأنف منها أن هذا الأمر الإداري باطل بطلاناً مطلقاً لأنه لم يعلن للمستأنفة وصدر في غيبتها وبذلك يعتبر عملاً من أعمال النصب .

« ومن حيث ان هذا الذي ذهبت إليه المستأنفة يتناقض مع ما هو ثابت في الأوراق إذ أنه جاء في قرار لجنة الترع والجسور الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ والخاص بتقدير التعويضات المطلوبة من المستأنف عليه الأول أن القرار الوزاري أعلن للطرفين ولم يعارضوا فيه وجاء على لسان محامي المستأنفة في الجلسة الأخيرة أنها علمت بصدور الأمر عند البدء بأعمال الحفر لتوسيع المصرف ومع ذلك فانه لم تعترض على هذا العمل لدى وزير الأشغال .

« ومن حيث انه على فرض بطلان الأمر الإداري سالف الذكر فانه بعد أن صدر قانون مجلس الدولة وبعد أن شكت محكمة القضاء الإداري أصبحت هذه المحكمة هي وحدها المختصة بالفصل في مثل هذا النزاع دون القضاء العادي وفروعه كالتضاء المستعجل .

وهذه الحقيقة كما هي واضحة الآن كانت ولا تزال مستقرة كما يؤخذ من آراء الشراح وأحكام المحاكم سواء هنا أو في فرنسا أما في فرنسا فإن الممول عليه من آراء الشراح يتجه الى أن القضاء

المستعجل غير مختص بالحكم في المسائل الإدارية عملاً بمبدأ فصل السلطات وهناك رأي ضعيف ذهب الى أن القضاء المستعجل يختص في بعض الأحوال بالنظر في المسائل الإدارية وعلل ذلك بعدم وجود قضاء مستعجل في المحاكم الإدارية أسوة بالمحاكم المدنية العادية ومع ذلك فإن هذا الرأي الضعيف قصر هذا الاختصاص على حالتين الأولى عند الاستشكال في تنفيذ الأوامر الإدارية والثانية عندما يدعو الأمر لاتخاذ إجراءات تحفظية يخشى عليها من فوات الوقت — وبديهي أن دعوانا لا تدخل في هاتين الحالتين لأن النابت أن المستأنف عليه ينتفع بالمصرف المملوك للمستأنفة منذ سنة ١٩٣٨ أي عندما دفع الكسان أبسكرون باشا الدعوى رقم ٢٥٤٤ سنة ١٩٣٨ سنورس ضده .

ومع ذلك فإن فريقاً آخر من الشراح فرق في هذا الصدد بين حالتين — الأولى — ما إذا كان الاجراء المستعجل يحس الأوامر الإدارية على النحو المتقدم كما هو الشأن في المطالبة بتعويضات عن الضرر الذي ينشأ عن هذه الأوامر أو اتخاذ اجراءات تحفظية وقائية لا تؤثر على كيان الأوامر الإدارية . فإن القضاء المستعجل يكون مختصاً لأن ذلك ليس فيه مساس بالأوامر الإدارية أو تنفيذها أو إيقاف تنفيذها .

وهناك فريق ثالث أوصد هذا الباب وقال بعدم اختصاص القضاء المستعجل بالتعرض للأوامر الإدارية حتى فيما يتعلق باتخاذ الاجراءات الوقائية أو المطالبة بالتعويضات أو دعاوى اثبات الحالة وذلك عملاً بمبدأ الفصل بين السلطات القضائية والإدارية (راجع كتاب القضاء المستعجل لحضرة محمد بك علي راتب — طبعة ثانية — البتود ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩) .

أما في القضاء المصري فإن هذا الخلاف بين الشراح في فرنسا قد امتنع بحكم نص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي منعت القضاء العادي من التعرض لتأويل الأوامر الإدارية أو إيقاف تنفيذها . وهذا المنع يتطرق أيضا إلى القضاء المستعجل باعتباره فرعاً من القضاء العادي . فليس لقاضي الأمور المستعجلة أن يفصل في إجراء مؤقت من شأنه التعرض للأوامر الإدارية بطريق مباشر أو غير مباشر أو أن يفصل في مسألة من اختصاص المحاكم الإدارية بمقتضى قوانين تكوينها مهما أحاط الدعوى من استعجال أو خطر على حقوق الأخصام ومن الأمثلة على ذلك الحكم بإيقاف تنفيذ قرار صادر من لجان الترع والجسور أو اللجان الجمركية أو لجان الشياخات أو لجان الجبانات (راجع البند ٤٣ من كتاب القضاء المستعجل) وقد كانت المحاكم العادية تختص بالحكم في التعويضات المترتبة على أوامر إدارية تصدر مخالفة للقوانين غير أنه بعد صدور قانون مجلس الدولة أصبحت محكمة القضاء الإداري هي وحدها المختصة بالفصل في كافة المنازعات المتعلقة بالأوامر الإدارية ولكن يمكن القول بأن حالة واحدة يجب استثناءها من هذا القيد واعتبارها داخلة في اختصاص القضاء المستعجل وهي ما تعلق بإيقاف تنفيذ الأعمال التي تجرئها السلطة الإدارية في مسائل لا تدخل في اختصاصها إطلاقاً والتي تكون بعيدة كل البعد عن هذا الاختصاص مما يعتبر من قبيل اغتصاب السلطة ففي هذه الحالة يتعين على القضاء المستعجل أن يتدخل لإيقاف تنفيذ مثل هذا العمل الجائر المنافي للدستور والذي يعتبر إقتداءً على الحريات العامة ويبرر هذا الإجراء ما ذهب إليه شراح

القانون الفرنسي من عدم وجود نظام القضاء المستعجل في القانون الإداري يمكن الالتجاء إليه لحماية الأفراد ضد تعسف الجهات الإدارية (راجع كتاب القضاء المستعجل لمحمد بك على راتب بند ٤٠ الى ٤٤) وبديهي أن أمراً كهذا غير مطروح للبحث في هذه القضية .

« ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده . »

(قضية السيدة فيروزه هانم وبها وحضر عنها الأستاذان سابع حبشي باشا وعبد النبي ضد صادق بك راضي وآخرين وحضر عن الأول الأستاذ محمد عبد الواحد رقم ١٢٢ سنة ١٩٤٧ برئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد بك أبو الوفا رئيس المحكمة وأحمد حسني خير الله ونصيف مرقص حنا)

٤٨

محكمة سوهاج الابتدائية الوطنية

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٨

استئناف . صحيفته وجوب توقيعها من محام . وإلا بطلت .

المبادئ القانونية

١ — الفقرة الثالثة من المادة ٢٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية أمام المحاكم الوطنية وإن كانت لم تنص صراحة على البطلان في حالة عدم التوقيع على صحيفة الاستئناف من محام مقرر أمام محكمة الاستئناف إلا أن جزاء مخالفة هذا الإجراء هو البطلان طبقاً للقواعد العامة لقانون المرافعات لأنها تضمنت نصاً ناهياً .

٢ — قد يحتاج الذين لا يرون البطلان

المحكمة

« من حيث ان من عدا المستأنف عليهم الثلاثة الأول أعلنوا قانوناً ولم يحضروا وقد طلب المستأنف الحكم في غيبتهم عملاً بالمادة ١١٩ مرافعات .

« وحيث ان المستأنف عليهما الثاني والثالث دفعا بعدم قبول الاستئناف شكلاً بطلان صحيفته — بسبب عدم التوقيع عليها من محام مرتكبين إلى نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٣ من القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ الخاص بالحاماة أمام المحاكم الوطنية .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على صحيفة الاستئناف أنه لم يوقع عليها حقيقة من محام وإنما الذي وقع عليها هو المستأنف شخصياً .

« وحيث ان هذا الدفع في محله لأن الفقرة الثالثة من المادة ٢٣ المشار اليها نصت على أنه « لا يجوز تقديم صحف الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كان موقعاً عليها من أحد المحامين المقررين أمامها » وهذه الفقرة وإن كانت لم تنص صراحة على البطلان في حالة مخالفة هذا الاجراء إلا أن جزاء هذه المخالفة هو البطلان طبقاً للقواعد العامة لقانون المرافعات لأنها تضمنت نصاً نهائياً .

« انظر حكماً الذي أصدرناه من هذه الدائرة بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٤٨ في الاستئناف رقم ٢٠٦ سنة ١٩٤٧ سوهاج — وقد تناول الموضوع تفصيلاً »

« وحيث انه قد يحتج بالمادة ٢٢ مرافعات وأنه رغم ما ذكرته من أن المواعيد والاجراءات المقررة في المواد ٣ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٣ مرافعات يقتضى مراعاتها وإلا فيكون العمل لاغياً » قد تخرج بعض الشراح ورأى أن بعض الاجراءات قد تكون غير جوهرية فلا يترتب

بالمادة ٢٢ مرافعات التي أوجبت مراعاة بعض المواعيد والاجراءات في أحوال ذكرتها ونصت فيها على البطلان عند مخالفة ذلك إلا أنه رغم نص هذه المادة قد تخرج بعض الشراح ورأى أن بعض هذه الاجراءات قد تكون غير جوهرية فلا يترتب على عدم مراعاتها البطلان —

على أنه حتى مع التسليم بهذا الرأي فإن توقيع محام مقرر على صحيفة الاستئناف هو إجراء جوهرى قصد المشرع منه ألا يتولى رفع الاستئناف إلا محام له من الخبرة والمران ما يسمح له بتقدير جدية الطعن في الحكم المراد استئنافه

٣ — رأت بعض المحاكم أن الحذر

لا يتناول الخصوم أنفسهم بل يتناول المحامين غير المقررين أمام محكمة الاستئناف وأن للخصوم حق الحضور بأنفسهم أمام محكمة الاستئناف وتقديم طلبات لها دون الاستعانة بمحام مرتكبة في ذلك إلى الفقرة الثالثة من المادة ٢٣ من قانون الحاماة التي قد أحالت على الفقرة الثانية منها — وهذا رأى خاطئ إذ الحذر يتناول الخصوم أنفسهم كما يتناول المحامين غير مقررين أمام محكمة الاستئناف بدليل ما جاء

بالشق الأخير من الفقرة الثالثة فقد تضمن التحلل من توقيع المحامى إذا كانت الدعوى مقامة على محام ولم يصدر من مجلس النقابة إذن باتخاذ الاجراءات ضده ففي هذه الحالة فقط أباح القانون للخصوم أن يقدموا صحف الاستئناف بأنفسهم .

إلا المحامون المقيدة أسماؤهم في جدولها) ثم نصت
الفقرة الثالثة على أنه (لا يجوز أيضاً تقديم صحف
الاستئناف أمام محاكم الاستئناف إلا إذا كان
موقفاً عليها من أحد المحامين المقررين أمامها) ثم
أردفت ذلك بقولها « ومع ذلك فلا ضرورة
لذلك التوقيع إذا كانت الدعوى مرفوعة ضد
أحد المحامين ولم يصدر من مجلس النقابة الاذن
النوه عنه في المادة ٣٠ »

« وحيث ان هذا الرأي الذي ذهبت اليه
بعض المحاكم — خاطيء — إذ لا شك أن الحذر
يتناول الخصوم أنفسهم كما يتناول المحامين غير
المقبولين أمام المحكمة التي يرفع اليها الطعن بدليل
ما جاء في الشق الأخير من الفقرة الثالثة من
المادة ٢٣ فقد تضمن التدخل من توقيع المحامي
إذا كانت — الدعوى مقامة على محام ولم يصدر
من مجلس النقابة إذن باتخاذ الاجراءات ضده —
وبالتالي قد أباح القانون للخصوم في هذه الحالة
قط أن يقدموا بأنفسهم صحف الاستئناف « انظر
حكم محكمة النقض — الصادر في ٢٩/٣/١٩٤٥ في
الطعن رقم ١٠٢ سنة ١٤ وشر بمجلة المحاماة بالملحق
رقم ١ مدني ص ٤٧ رقم ١٨ السنة السابعة والعشرون
» وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الدفع
والحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً لبطلان صحيفته

(قضية محمد محمد عرفات وحضر عنه الأستاذان
سلامه بك عبد الله ومحمود أبو زيد ضد علي عبد الرحيم
أبو زيد عرابي وآخرين رقم ٣٥١ سنة ١٩٤٦ س
رئاسة وعضوية حضرات القضاة أحمد الجارم بك رئيس
المحكمة وفارس مني وأمين أحمد فتح الله)

على عدم مراعاتها البطلان — وضرب لذلك مثلاً
عدم ذكر وظيفة العلن (وهو المحضر) في ورقة
الاعلان — مع ذكر اسمه فيها فرأى في هذه الحالة
عدم البطلان وإنما اشترط لذلك عدم وقوع لبس
« مرافعات أبو هيف بك بند ٧٠٠ ص ٥١١ »
« وحيث انه حتى مع التسليم بهذا الرأي فهو
لا يتنافى مع ما ارتأته هذه المحكمة من بطلان
صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليه من محام لأن
هذا الاجراء جوهرى وقد قصد المشرع منه ألا
يتولى رفع الاستئناف إلا محام له من الخبرة
والمران ما يسمح له بتقدير جدية الطعن في الحكم
المراد استئنافه حتى لا يساء استعمال هذا الحق لو
تولاه شخص غير محام أو تولاه محام غير مقرر
أمام محكمة الاستئناف وحتى لا ينساق المتقاضون
إلى رفع استئنافات يتحملون بسببها مصاريف
ويشغلون بها محاكم الاستئناف دون مبرر .

« وحيث ان بعض المحاكم قد استنتج من
نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣ سالفه الذكر أن
الحذر لا يتناول الخصوم أنفسهم وأن لهم حق
الحضور وتقديم الطلبات للمحكمة بدون محام وقال
ان الفقرة الثالثة من هذه المادة تحيل الى الفقرة
الثانية فيما يتعلق بالحذر — مما استفادته أن الحذر
فيها مقصور كذلك على المحامين وحدهم دون
الخصوم أنفسهم .

« وحيث ان الفقرة الثانية من المادة ٢٣
نصت على أنه (لا يجوز أن يحضر عن الخصوم
أمام محكمة النقض والابرار ويقدم إليها طلبات

الفتاوى التجارية

٤٩

محكمة الاسكندرية الابتدائية الوطنية

الدائرة التجارية

٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦

شيك . وجوب وجود مقابلة وقت التحرير .
لا يحمل التاريخا واحدا . انعدام هذه الشروط . اعتباره
كبيالة .

المبادئ القانونية

١ — الشيك يعتبر باطلا إذا انعدم مقابل
وفائه وقت إنشائه وتحريره ويجب أن يكون
مقابل الوفاء موجودا قبل الانشاء لدى المسحوب
عليه .

٢ — الشيك ليس له إلا تاريخ واحد هو
تاريخ تحريره ويكون استحقاقه لدى الاطلاع .
فاذا حرر تاريخ للانشاء وتاريخ للاستحقاق
اعتبر باطلا .

٣ — بطلان الشيك لا ينفي اعتباره
كميالة إذا توفرت الشروط اللازمة للكميالة
من وجهة أن يكون إذا بالدفع لشخص معين
أو لحاملها عن دفع مبلغ محدد لمقابل قانوني
مذكور بها بتاريخ تحرير وميعاد استحقاق
وتوقيع الساحب .

٤ — ولحامل الكميالة الرجوع على
الساحب في ميعاد البروتستو القانوني ومواعيد
رفع الدعوى المنصوص عليها قانونا .

٥ — لحامل الكميالة الرجوع على
الساحب ولو كان البروتستو باطلا وحتى لو رفعت
الدعوى في غير الميعاد وذلك لاستمرار حق
الحامل في الدين لانعدام وجود مقابل الوفاء
لدى المسحوب عليه .

٦ — البروتستو الباطل لا يترتب عليه
انعدام المديونية وكل ما يترتب عليه عدم قطع
التقادم بواسطته وعدم سريان الفوائد من
تاريخه .

المحكم

« حيث ان المدعى رفع دعواه في ١٥ أكتوبر
سنة ١٩٤٦ واستند في إثباتها إلى المستند المقدم
منه المؤرخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٦ والموقع عليه
من المدعى عليه والمتضمن أمراً من البنك الأهلي
بأن يدفع في تاريخ الاستحقاق ١٩٤٦/٩/٥ مبلغ
٢٠٠ جنيه لحليل بك سرسق ثمن بضاعة وقد حرر
على ظهر هذا المستند توكيل سابق على الاستحقاق
ومؤرخ ١٩٤٦/٩/٣ للبنك العثماني بتحصيل قيمته
من البنك الأهلي فرد الأخير بالافادة المؤرخة ٥ /
٩ / ١٩٤٦ في يوم استحقاقه ويوم تقدير لتحصيله
بأن المسحوب عليه ليس لديه حساب للساحب
المدين — وفي يوم ١٤ / ٩ / ١٩٤٦ عاد المدعى حامل
المستند موضوع الدعوى على صاحبه بروتستو عدم
الدفع في التاريخ السالف ذكره فأجاب مدينه على
البروتستو المعلن لشخصه أن القصد من عمل هذا
الشيك ليس الغرض منه أن يكون شيكا بمعناه
الصحيح إنما هو سند بالمديونية كتبه المدين بناء
على طلب دائه مع ملاحظة أن يوم الاستحقاق قد

قصد تأخيرها بعد خمسة عشر يوما من تحريره حتى يتفادى إجراءات البروتستو بقدر الامكان .

« وحيث ان المدعى عليه لم يخضر لنقض الدعوى أو دفعها بشيء ما .

« وحيث ان المدعى طلب قيمة الدين المثبت بالمستند المقدم وقدره ٢٠٠ جنيه فضلا عن ٤٠٠ مليم قيمة رسم البروتستو والقوائد ٦/١ من تاريخ إعلان البروتستو في ١٤/٩/١٩٤٦ لغاية تمام السداد مع المصاريف وأتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

« وحيث ان البحث في هذه الدعوى يقتضى معرفة طبيعة ونوع المستند المقدم فيها .

« وحيث ان الورقة التجارية المقدمة لا يمكن اعتبارها كشيك أولا لانعدام مقابل الوفاء وثانيا لتحرير تاريخ للسند وتاريخ آخر للاستحقاق .

« وحيث انه فيما يختص بانعدام مقابل الوفاء فذلك واضح من تأشيرة البنك الأهلى المسحوب عليه قيمة المستند المطالب به بعدم وجود حساب للساحب المدين المدعى عليه والمعلوم قانونا أن الشيك سواء أ كان اسميا باسم شخص معين وقابلا للتحويل بالتوكيل وسواء أ كان لأمر وإذن المستفيد وقابلا للتظهير بتحرير للتظهير بامضاء المظهر فحسب وطبقا للعرف (بند ١٤٩ و ١٥٠ كتاب الأستاذ محمد صالح ج ٢) فإنه في كلتا الحالتين أو غيرها يعتبر أداة وفاء لمدة حياة قصيرة لا بطريق الوكالة من الساحب للمسحوب عليه لدفعه للحامل وإنما بأمر خاص نص عليه القانون للدفع بمجرد الإطلاع فاذا سحب مدين شيكا لحامله وهو الدائن ولم يتمكن الأخير من قبض قيمة الشيك لعدم وجود قيمة الوفاء فلا يقع الوفاء ويحق للدائن رد ثمنه حتما من مدينه الساحب ولهذا قيل ان الشيك الذى ليس له مقابل وفاء يعتبر باطلا كشيك

ولكن ليس معنى ذلك أن يتجرد من كل قيمة قانونية بل يعتبر ككميالة إذا كان مستوفيا لشروطه القانونية فان لم يكن كميالة فلا أقل من اعتباره سندا إذنيا تجاريا أو إقرارا تجاريا له سببه ولهذا قيل بأنه من المحتم وجود مقابل للشيك قبل انشائه ومن هنا يعتبر الشيك المستحق الدفع بقيمته وتاريخ استحقاقه بعد تاريخ إنشائه لا يعتبر شيكا بل كميالة (راجع بند ١٤٨ كتاب الأستاذ محمد صالح جزء ثانى) — وعدئذ وعند رجوع الحامل على الساحب لا لزوم لبحث مواعيد الرجوع النصوص عليها بالنسبة للشيك في المادة ١٩١ تجارى أهلى وهى خمسة أيام إذا كان الشيك مسحوبا فى نفس البلد التى بها مكان الدفع وثمانية أيام إذا كان مسحوبا فى مكان آخر كما أنه لا لزوم لبحث الأمر الذى يقتضى إثبات رجوع الحامل للشيك على الساحب بجميع الأدلة الجائز قبولها فى المواد التجارية ولو بدون إثبات بروتستو عدم الدفع (م ١٩٣ تجارى أهلى وبند ١٧٣ و ١٧٥ المرجع السابق) .

« وحيث انه فيما يختص بتاريخ الشيك فالأصل فيه أن يكون مستحق الأداء فورا بالاطلاع غير معلق على أجل فان كان لانشائه تاريخ ولاستحقاقه تاريخ فلا يعتبر شيكا بل كميالة لأن شرط الأمر بالدفع لدى الاطلاع مستتج من طبيعة الشيك الذى هو أداة وفاء للدفع فورا ويقضى القانون المصرى بضرورة الدفع بمجرد التقديم والاطلاع (م ١٩١ تجارى أهلى) ويوم استحقاقه هو نفس يوم تقديمه بشرط وجود مقابل وفائه قبل إنشائه ولهذا قيل إنه لا مانع من ذكر تاريخ تحريره وإنشائه فحسب لغرض معرفة ميعاد التقديم النصوص عليه بالمادة ١٩١ عند رجوع الحامل على الساحب .

« وحيث انه إذا انعدم في الدعوى الحالية وجود مقابل الوفاء وقت إنشاء المستند المطالب به بدليل تقرير البنك الأهلي المسحوب عليه لعدم وجود حساب أصلاً للساحب وقت الانشاء وإذا كان للمستند الحالي تاريخ استحقاقه في ٥ / ٩ / ١٩٤٦ غير تاريخ الانشاء في ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٦ فاذن لا تعتبر الورقة التجارية المقدمة كشيك .

« وحيث ان مظهر المستند المطالب به يدل على أنه إذن بدفع مبلغ محول لأمر شخص معين على مسحوب عليه في نظير بمن البضاعة وهو مقابل وصل المدين الساحب كما يصله نقداً وقداً رخ ووقع عليه وحدد له ميعاد لاستحقاقه غير تاريخ إنشائه فهو إذن كميالة .

« وحيث انه مقرر قانوناً مكان رجوع حامل الكميالة على ساحبها (م ٣٧ تجارى أهلى) — وساحب الكميالة ومخيلوها المتناقلون لهم مسئولون على وجه التضامن عن القبول والدفع في ميعاد الاستحقاق (مادة ١١٧ تجارى أهلى) — وفي حالة إنكار مقابل الوفاء سواء حصل قبول الكميالة أو لم يحصل فعلى الساحب في مواجهة الحامل إثبات أن المسحوب عليه كان عنده مقابل الوفاء وإن لم يثبت ذلك فيكون الساحب ضامناً للوفاء ولو عمل الساحب البروتستو بعد المواعيد المحددة (م ١٨٢ تجارى أهلى) والمفروض أصلاً في حامل الكميالة أن يطلب دفع قيمتها من يوم حلول ميعاد استحقاقها فإذا امتنع المطالب بها عن دفع قيمتها يلزم إثبات عدم الدفع ببروتستو عدم الدفع في اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق بالكيفية والشروط والأوضاع المقررة قانوناً وعندئذ يجوز لحامل الكميالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع

أن يطالب الساحب بماله وإن لم يوفه بقيمة الكميالة المسحوبة داخل القطر المصرى يكلفه في ظرف خمسة عشر يوم التالية لتاريخ البروتستو بالحضور أمام المحكمة ويسقط حق حامل الكميالة ضد الساحب إذا أثبت الأخير وجود مقابل الوفاء عند المسحوب عليه في وقت استحقاق الدفع فضلاً عن سقوط حق الحامل في المواعيد التي يلزمه فيها القانون بالرجوع على الساحب وإنما يزول سقوط هذا الحق ويعود لحامل الكميالة حقه في مطالبة الساحب ولو بعد مضي مواعيد البروتستو أو بعد مضي مواعيد رفع الدعوى إذا أثبت أن المبالغ المعينة للوفاء كانت وما زالت في ذمة الساحب بأى وجه وأظهرها عدم وجود مقابل الوفاء أصلاً لدى المسحوب عليه (تراجع المواد ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٤ و ١٧٤ و ١٦٥ و ١٦٧ و ١٧١ و ١٧٢ تجارى أهلى) .

وحيث ان بروتستو عدم الدفع المعمول في هذه الدعوى ضد الساحب وإن كان قد حرر في يوم ١٤ / ٩ / ١٩٤٦ بعد اليوم التالي للاستحقاق المؤرخ ٥ / ٩ / ١٩٤٦ وإن كانت الدعوى رفعت في ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ إلا أنه قد ثبت عدم وجود مقابل الوفاء لدى المسحوب عليه وقت الاستحقاق بل حق حامل الكميالة ما زال مستمراً فيها بقاء الدين ومبلغ الوفاء في ذمة الساحب (م ١٧٢ تجارى أهلى) .

« وحيث ان الأحكام اضطردت على أن حامل الكميالة المفروض الذي لا يراعى مواعيد البروتستو ومواعيد السقوط وهى من النظام العام له أن يطالب الساحب عند انعدام مقابل الوفاء لدى المسحوب عليه وتعليل ذلك نفس نصوص القانون التجارى السالف ذكرها ولأن الساحب الذى لا يقدم مقابل الوفاء لا يجوز له الاحتجاج

بالسقوط بسبب اهمال الحامل لأن الساحب استفاد من قبضه قيمة الكمبيالة ولا يجوز للانسان أن يثرى بلا وجه حق على حساب الغير (يراجع جلد تعليقات على المادة ١٣٧ تجاري أهلى بند ٩ وكتاب الأستاذ محمد صالح بند ١٢٦ ج ثاني) وقد حكم أن بروتستو عدم الدفع الباطل والعمول سواء في نفس يوم الامتناع عن الدفع أو العمول بعد اليوم التالي للاستحقاق وان كان باطلا إلا أنه لا يترتب عليه سقوط حق صاحب الدين في وجه مدينه إذا ثبتت المديونية واستمرت باقية (جلاد ١٦٢ تجاري أهلى بند ٢).

«وحيث ان كل ما يترتب على البروتستو الباطل في القانون التجارى هو أنه لا يقطع التقادم ولا تسرى منه الفوائد المطالب بها عن أصل مبلغ الدين أو عن فوائد مصاريف البروتستو لأنه يعتبر لا قيمة له فلا يستحق عنه مصاريف وبالتالي لا تستحق له فوائد مصاريفه (م ١٨٨ تجاري أهلى) — والأصل أن الفوائد التجارية عند عدم نص لتاريخ استحقاقه السند تسرى من يوم بروتستو عدم الدفع الصحيح (م ١٨٧ وحكم محكمة مصر المختلطة تعليقات سيرى غمرة ١٨٦) فاذا كان احتجاج عدم الدفع باطلا فلا يجوز احتساب الفوائد إلا من يوم المطالبة الرسمية أمام المحاكم (بوريلي ورويلتس ص ٢٣٥ وجلاد م ١٨٧ تجاري أهلى وبلاجى تعليقات على المواد المختلطة م ١٩٤ تجاري بند ٣).

« وحيث انه متى اتضح في الدعوى الحالية ان ليس لساحب الكمبيالة أن يستفيد بدون وجه حق من قيمتها المدفوعة اليه من حاملها ولو مع وجود البروتستو الباطل إذا كان مقابل الوفاء معدوما عند المسحوب عليه فانه يجب الحكم إذن بمبلغ الدين المطالب به وقدره ٢٠٠ جنيه والفوائد

والفوائد القانونية بواقع ٦٪ من المطالبة الرسمية للسداد لما سبق بيانه وعملا بالمادة ١٢٤ مدنى أهلى وذكريتو مارس سنة ١٩٣٦ مع المصاريف المناسبة لهذا المبلغ واتعاب المحاماة عملا بالمادة ١١٣ مرافعات بحكم مشمول بالنفاذ المعجل لوجوبه طبقا للمادة ٣٩٠ مرافعات مع الاعفاء من الكفالة طبقا للمادة ٣٩٣ مرافعات ولا محل للحكم بمصاريف البروتستو لأنه لا قيمة له قانونا وبالتالي لا وجه للحكم بفوائد مصاريف البروتستو.

(قضية خليل بك سرسق ضد محمد افندى سيد أحمد رقم ٤٢٥ سنة ١٩٤٦ تجارى ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة عبد العزيز سليمان وكيل المحكمة و خليل عبد النبي وحسين أحمد سليمان)

٥٠

محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية

١٩ ديسبر سنة ١٩٤٣

شركات تأمين . اشتراطها على موظفيها شروط خاصة . عدم مخالفة النظام العام .

المبدأ القانوني

إن الشرط الذى يتعهد به الموظف بشركة تأمين بعدم أحقيته لأية عمولة على الأقساط المستحقة التى لم تدفع حتى يوم فسخ العقد وكذلك الأقساط التى تستحق فى المستقبل إذا وجه جهوده بعد فسخ العقد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لصالح شركة تأمين أخرى . هذا الشرط وذلك التعهد ليس مخالفا للنظام العام وليس فيه اعتداء على حرية العمل لأن التعهد بالحظر مقيد بشركات التأمين المنافسة ومؤقتا بمن محدد

فقد انصرف إلى الخطر في عدم الاشتغال في شركة تأمين أخرى مناقسة بعد فسخ العقد .

المحكم

« من حيث ان وقائع الدعوى تحصل في أن المستأنف يطالب المستأنف عليها بصفتهما ممثلين لشركة مصر لعموم التأمينات الأول كمدير فرع النصورة والثاني بصفته المدير العام للشركة بالقاهرة بمبلغ ٧٠٤ مليارات ٢٦ جنهما من ذلك مبلغ ٧٠٤ مليارات و ١٠ جنهات قيمة العمولة متى يستحقها قبل الشركة مدة التحاقه بها ومبلغ ١٦ جنهات قيمة فرق المكافأة المستحقة له قبل الشركة عن المدة من أول مارس سنة ١٩٤٠ لغاية أكتوبر سنة ١٩٤٠ وبتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٢ قضت محكمة أول درجة حضورياً أولاً برفض الشطر الأول من الدعوى الخاصة بمطالبة المستأنف للشركة بمبلغ ٧٠٤ مليارات و ١٠ جنهات قيمة العمولة التي يستحقها عن المبالغ التي استحققت بعد انفصاله من الشركة في ١٨ مارس سنة ١٩٤١ وإلزامه بالمصاريف المناسبة لهذا المبلغ — ثانياً — وقبل الفصل في طلب المكافأة وقدره ١٦ جنهات بنسبة الخير المحاسب عبد الحميد محمد علي أفندي للاطلاع الأوراق والمكاتبات الخاصة بهذا الشأن ودفاتر الشركة ومراجعتها وتطبيق ما جاء بها على العقد لمعرفة حقيقة استحقاق المستأنف للمطالب به وقيمة انتاجه من أول نوفمبر سنة ١٩٣٩ لغاية آخر مارس سنة ١٩٤١ وما مجموع ما يستحقه من المكافأة . فاستأنف المستأنف هذا الحكم وبناء على أن محكمة أول درجة رفضت الشطر الأول من الدعوى الخاص بالعمولة استناداً الى البند ٢٦

من العقد المحرر من المستأنف والشركة التي يمثلها المستأنف عليهما من أنه وجه جهوده لصالح شركة تأمين أخرى ولم تفرق بين حالات الفسخ إذ المقصود من البند ٢٦ أن يكون الفسخ من جانب الشركة لأن يكون الفسخ من جانب الموظف والمستأنف قد ترك العمل من تلقاء نفسه بأن استقال في ١٨ مارس سنة ١٩٤١ كما أن بعض الأقساط قد استحققت قبل خروج المستأنف من الشركة — أما بالنسبة للشطر الثاني من الدعوى فلا محل لنسبة خير لبيان قيمة انتاج المستأنف في المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٣٩ لغاية آخر مارس سنة ١٩٤١ مع أن المستأنف لا يطالب إلا بمقدار المكافأة المتأخرة عن المدة من أول مارس سنة ١٩٤٠ الى أكتوبر سنة ١٩٤٠ أي عن ثمانية شهور وفقاً لخطاب الشركة لتوكيل المنصورة لمؤرخ في ٣١ يناير سنة ١٩٤٠ المقدم من المستأنف تحت رقم ٤ دوسيه من حافظته وقد استقال المستأنف في ١٨ مارس سنة ١٩٤١ أي قبل التاريخ الذي حددته محكمة أول درجة في مهمة الخير

« ومن حيث انه بالنسبة للشطر الأول من الطلبات فإن الحكم المستأنف في محله — لأسبابه التي بنى عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة أما ما نعه المستأنف بمذكرته من أن الشرط الذي ذكرته الشركة بعقدها إنما هو تعسف من جانبها لا يمكن أن يقرها عليه القانون فردود لأن البند ٢٦ من نظم وأحكام عقد الاتفاق المحرر بين المستأنف وشركة مصر لعموم التأمينات نص على عدم أحقية المفتش لأية عمولة على الأقساط المستحقة التي لم تدفع حتى يوم فسخ العقد وكذلك

الأقساط التي تستحق في المستقبل إذا وجه جهوده بعد فسخ العقد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لصالح شركة تأمين أخرى

« ومن حيث ان هذا الشرط ليس مخالفا للنظام العام وليس فيه اعتداء على حرية العمل لأنه انصرف الى الحظر في عدم الاشتغال في شركة تأمين أخرى منافسة بعد فسخ العقد إذ أن التعهد بالحظر مقيد بشركات التأمين المنافسة ومؤقتا بزمان محدد (يراجع في ذلك كتاب الالتزامات للمستتر والتين الجزء الأول صحيفة ١٦٢ وما بعدها) » ومن حيث ان الشرط يجب أن يكون أمرا مستقبلا وغير محقق الوقوع ويمكننا ومشروعا ويكون غير مشروع إذا كان مخالفا للنظام أو مقيدا لحرية العمل بوجه عام .

« ومن حيث ان هذا الشرط الذي تتمسك به شركة مصر لعموم التأمينات مشروع كما أسلفنا وخاصة وأن أعمال شركات التأمين هي أعمال بطبيعتها سرية وذات صبغة خاصة تحتاج الى احاطتها بسياج من الكتمان لينع على الغير الوقوف على دخالها ولا مانع من حمايتها سواء بشروط يتفق عليها أو بنصوص قانونية يصدرها المشرع كما هو الحال في فرنسا إذ يحمي المشرع هناك هذه السرية بالمواد ٣٧٨ و ٤١٨ من قانون العقوبات و ١١٤٢ و ١٣٨٢ من القانون المدني وقانون ٢٩ يوليو سنة ١٨٨١ قارن حكم محكمة نانت التجارية الصادر في ٢ ابريل سنة ١٨٩٨ والوارد بصحيفة ٢٦١ من كتاب Les Secrets des affaires Commerciales للأستاذ Maurice mayer طبعة ١٩٠٠ .

« ومن حيث انه لا يوجد في التشريع المصري نصوص مقابلة فلا مانع من احاطة هذه

السرية بعقود اتفاقية واذن فلا تلتفت المحكمة لدفاع المستأنف بشأن هذا الشرط إذ أنه التحق بشركة جريشام للتأمين وهي شركة منافسة .

« ومن حيث انه عن الشرط الثاني الخاص بطلب مبلغ ١٦ جنيها قيعه فرق المكافأة المستحقة قبل الشركة لغاية أكتوبر سنة ١٩٤٠ فانه يستفاد من خطاب الشركة المؤرخ في ٣١ يناير سنة ١٩٤٠ انها قبلت صرف مكافأة قدرها ستة جنيهات شهريا ابتداء من أول مارس سنة ١٩٤٠ في الفترة من أول نوفمبر سنة ١٩٣٩ لغاية أكتوبر سنة ١٩٤٠ إذا بلغ انتاجه ٤٠٠٠ جنيه وخمسة جنيهات إذا بلغ انتاجه ٣٦٥٠ جنيها وأربعة جنيهات إذا بلغ انتاجه ٣٠٠٠ جنيه .

« ومن حيث انه تبين من الكشف المحرر من واقع دفاتر شركة مصر لعموم التأمينات والمقدم منها رقم ٨ دوسيه أن إنتاج المستأنف في الفترة من أول نوفمبر سنة ١٩٣٩ الى آخر فبراير سنة ١٩٤٠ قد بلغ ٣٢٥٠ جنيها وفي الفترة الثانية من أول مارس سنة ١٩٤٠ لغاية آخر يونيه سنة ١٩٤٠ مبلغ ٣٣٠٠ جنيه وفي الفترة الثالثة من أول يوليو سنة ١٩٤٠ لغاية أكتوبر سنة ١٩٤٠ مبلغ ٢٢٠٠ جنيه وقد صرفت له الشركة عن الفترة الأولى اثني عشر جنيها وعن الفترتين الثانية والثالثة اثني عشر وثلاثين جنيها .

« ومن حيث انه عن الفترة الأولى فانه بموجب الخطاب المؤرخ في ٣١ يناير سنة ١٩٤٠ يستحق مكافأة قدرها ١٦ ستة عشر جنيها مصريا بواقع أربعة جنيهات شهريا وقد دفعت له الشركة اثني عشر جنيها مصريا فيكون الباقي له أربعة جنيهات كان يستحقها ابتداء من أول مارس سنة ١٩٤٠ .

« ومن حيث أنه مادامت الشركة قدمت من واقع دفاتها كشفاً بإنتاج المستأنف وتري المحكمة الأخذ به واذن فلا محل لتدب خير ويتعين لهذا إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للشطر الثاني من الطلبات والقضاء للمستأنف بمبلغ

الأربعة جنيهات .

(قضية ودع افندى جرجس تادرس وحضر عنه الأستاذ فريد غبريال ضد عبد العظيم افندى حسين بصفته وآخر وحضر عنه الثاني الأستاذ لويس نصيف رقم ٢٠٩ سنة ١٩٤٣ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة ابراهيم كامل بك رئيس المحكمة وحسين أحمد سليمان وأحمد عثمان عباس) .

قضاء الضرائب

تكون هناك عناصر نشاط كانت خافية أو خطأ مادي في حساب الضريبة .

المحكم

« حيث ان المدعى أقام هذه الدعوى بصحتها العلنة بتاريخ أول مارس سنة ١٩٤٥ وطلب الحكم أصلياً بعدم جواز إحالة موضوع تحديد أرباحه عن السنوات من ١٩٣٩ الى ١٩٤٢ الى لجنة التقدير لسبق تقدير الأرباح المذكورة بمعرفة الأمور المختص وبقبوله (أى الطاعن للتقدير المذكور ولسبق ربط الضريبة عنها وتسديدها وبراءة ذمته من الضرائب عن السنوات الأربع المشار إليها ومن باب الاحتياط وإذا كانت مصلحة الضرائب تدعى وجود عناصر نشاط جديدة لم يتناولها التقدير السابق — وهو ما يكون عليها اثباته — فقد طلب المدعى الحكم بأن لها أن تتخذ اجراءات التقدير في حدود القانون عن عناصر النشاط الجديدة وحدها دون تعرض للنشاط الذى سبق تحديد أرباحه وربطاً للضريبة عنه وتسديدها مع الزام المدعى عليها بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ بلا كفالة .

٥١

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٢١ مارس سنة ١٩٤٦

ضرائب . اتفاق . حجة . عدم جواز الإحالة على لجنة التقدير .

المبدأ القانوني

قبول الممول للأرباح الحقيقية الثابتة بمقتضى أوراقه وحساباته للضريبة المربوطة على أساسها بمعرفة المأمورية بالتطبيق للمادة ٤٧ فقرة ١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وكذلك قبوله تقدير المأمورية لأرباحه الحقيقية التي توصلت إليها المأمورية من أبحاثها وتحرياتهما ومن المستندات والأوراق الصالحة التي لدى الممول ومن كل وسائل المعرفة التي لجأت إليها وللضريبة التي ربطت على أساسها هو قبول ملزم للممول وربط قانوني للضريبة ومانع المأمورية من إحالة الأمر إلى لجنة التقدير طبقاً للمادة ٥٢ من القانون لأنه لا يوجد خلاف يستوجب الإحالة وثالثاً مانع لاعادة التقدير عن السنوات التي سبق ربط الضريبة عليها إلا أن

«وحيث ان الوقائع تتصل في أن مأمورية الدرب الأحمر لم تأخذ بالأرباح التي قدرها الطاعن لنفسه عن السنوات من ١٩٣٩ الى ١٩٤٢ وقدرت هي له أرباحا عن كل سنة من تلك السنوات آخذة من أوراقه ومستنداته ومطارحة دفاتره حتى توصلت الى أرقام الأرباح المذكورة غير أن الممول لم يحضر فطلبت اليه المأمورية بكتابها المؤرخ ٩٤٣/٧/٢٥ (مستند رقم ١٠ حافظة المدعى رقم ٧) تدعوه فيه الى الحضور ولتناقش معه في مقدار الضريبة وأساسها وانتهى الأمر الى أن قدرت المأمورية أرباح المدعى وبيان الضرائب المستحقة والباقي عليه منها من السداد لغاية سنة ١٩٤٢ وقدره ٩٩٩ م و ١٠٢٧ ج (مستند رقم ٢ حافظة المدعى عليها رقم ٧) وقد تأثر على تقرير المأمورية الذي انتهى الى ذلك لاعتماده ومطالبة الممول بالسداد بتاريخ ١٩٤٣/٨/٢٨ وبناء على ذلك أرسلت المأمورية خطابا للمدعى في يوم اعتماد التصدير في ١٩٤٣/٨/٢٨ خطابا صورته بأنه يتبين لها من التقدير الذي وافق عليه أن الضرائب المنتحقة عليه بعد سداد ما سده هو مبلغ ٩٩٩ م و ١٠٢٧ ج وطالته بسدادها في خلال ثلاثة أيام طبقا للأمر العسكري رقم ٣٩١ (مستند رقم ٢ حافظة المدعى) وكتبت المأمورية استعجالا للمدعى في ٩٤٤/٦/٣ بسداد باقي الضريبة وقدره ٩٩٩ م و ٢٧٧ ج المستحق عليه طبقا للتقدير المتفق عليه والذي انتهى أمره (مستند رقم ٣ حافظة المدعى) غير أن المأمورية عادت أواخر سنة ٩٤٤ الى اتخاذ خطوات يستفاد منها أنها تريد إعادة تقدير أرباح الطاعن مرة أخرى عن السنوات من سنة ٩٣٩ الى سنة ٩٤٢ فاعترض المدعى بأنه سبق أن قدرت المأمورية أرباحه وارتضاها هو وربطت

الضريبة على أساسها وقام هو بسداد الجزء الأكبر منها (مستند رقم ٥ حافظة المدعى عليها) فردت عليه المأمورية بخطابها المؤرخ ٩٤٥/٣/١٣ (حافظة المدعى رقم ٧ دوسيه مستند ٥) تضمن أمرين الأول أن للمأمورية الحق في تقدير ربط جديد للممول عن السنوات التي سبق أن دون عنها الربط الأصلي وذلك لاصلاح الخطأ أو لاجراء اضافات على الربط الأصلي بناء على ما يكون قد ظهر من معلومات جديدة خاصة بالممول وأن المأمورية أعادت الربط على هذين الأساسين والثاني أنها أحالت موضوع الخلاف عن السنوات من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٣ والسنوات الأربع الأولى سبق ربط الضريبة عنها دون السنة الأخيرة — الى لجنة التقدير للفصل فيه .

«وحيث انه يبين من الأوراق انه لا خلاف بين المدعى والمدعى عليها على الوقائع في صورتها المقدمة وانما موضع الخلاف بين الطرفين هو ما اذا كان يجوز إعادة تقدير الأرباح وربط الضريبة على أساسه وعلى أساس قبول الممول له وسداده الضريبة أو قيامه بالسداد العوده بعد كل ذلك الى إعادة التقدير .

«وحيث انه يتعين بعد ذلك بحث الأمور الآتية :—

أولا — هل ماتم من جانب مأمورية الدرب الأحمر بالنسبة للمدعى يعتبر ربطا للضريبة وهل تملكه المأمورية

ثانيا — وإذا كان الأمر كذلك فهل يجوز لها بعد ذلك إحالة موضوع تحديد الأرباح التي للمدعى وسدد الضريبة عنها طبقا للأمر المقرر على أساسها — الى لجنة التقدير .

ثالثا — وهل يجوز للمأمورية بعد اتمام

ربط الضريبة العودة الى اعادة تقدير الأرباح وربط الضريبة اطلاقا وبدون أى قيد

« وحيث انه لا خلاف بين المدعى والمدعى عليها أن موضوع سنة ١٩٤٣ الذى لم يسبق للمأمورية أن تناولته يأخذ سيره القانونى ومراحله الطبيعية فهو بهذه المثابة خارج عن موضوع هذه الدعوى الذى لا يتناول إلا سنوات النزاع من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٢ .

« وحيث ان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ واللائحة التنفيذية أن مهمة مأمورية الضرائب الأصلية هى تلقى الاقرارات من الأفراد والمنشآت وكذلك تلقى المستندات وبحثها وتكليف مقدميها بتقديم الدليل على ما تراه فى حاجة الى دليل وبالاتقال عند الضرورة الى المنشآت لفحص حساباتها للتحقق بما جاء بالاقرارات الفردية وذلك كله تمهيدا لربط الضريبة على أساس صحيح من الأرباح الحقيقية وليس للمأمورية ربط الضريبة على أساس الأرباح إلا فى حالة ما إذا كان الممول ممسكا لدفاتر منتظمة مؤيدة بحسابات صحيحة ومستندات مؤيدة لها مما لا يجعل مناصا للمأمورية من قبول هذه الدفاتر وعدم اعتراضها عليها واستخلاص الأرباح من واقعها وربط الضريبة على أساسها وهى حالة افترض الشارع أن الممول لا يعترض على أرقام الربح لأنها مستخلصة من دفاتره هو ولا على الضريبة للربوطة من واقع أرباحه المثبتة فيها أما إذا اعترض الممول مع ذلك وإذا حصل الخلاف على الأرقام فالمأمورية ملزمة باحالة الأمر على لجنة تقدير الضرائب ولو كان الخلاف جزئيا — أما إذا امتنع الممول عن تقديم حساباته ومستنداته الى المأمورية أو إذا رفضت المأمورية اعتمادها لأنها غير ممسوكة طبقا للقانون أو عد ذلك من

الأسباب الجدية التى يجعل تلك الدفاتر غير معبرة عن حقيقة نشاط الممول وغير مؤدية الى استخلاص الأرباح الحقيقية منها فان الربح يكون على أساس التقدير الذى تبني عناصره على الصالح من الأوراق والمستندات وعلى التحريات وغير ذلك من كل ما هو مؤدى الى تعرف الحقيقة وهذا التقدير تقوم به لجنة تقدير الضرائب المختصة به أصلا وتقديرات المأمورية واقتراحاتها عن الربح الحقيق لها من وجهة أن تستأنس اللجنة بها فى تقديرها ومن جهة أنه إذا كان الممول قبل تلك التقديرات الخاصة بالربح وربطت المأمورية قبل الضريبة بناء على هذا القبول على أساس ما قدرته للربح المقبول من الممول كان ربطا صحيحا ملزما للممول وما ناعا للمأمورية من احالة الأمر الى لجنة التقدير لأن الربط قد انبنى من جانب المأمورية على أساس أرباح الممول الصحيحة التى وصلت اليها بكل وسائل التحرى والمعرفة وهذا الأساس هو كل المطلوب سواء أقامت به المأمورية أو لجنة التقدير ومن ناحية أخرى قد ارتضاء الممول وارتضى الضريبة التى ربطت على أساسه والذى يدل على أن اتفاق الممول ومأمورية الضرائب له قيمته مع ثبوت الربح الحقيق هو امكان حصول ذلك وما جرى عليه العمل فعلا فى بعض التقديرات بدون احالة الى لجنة الضرائب .

« وحيث ان هذا رأى التقدم هو الذى يمكن أن يستقيم مع نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبالأخص على ضوء المادة ٥٢ من القانون التى ما زالت سارية لم تلغ والقول بغير ذلك يجعل اعلان المأمورية للممول بقيمة أرباحه السنوية عبئا لاطائل تحته لأن المقصود من هذا الاعلان بالأرباح معرفة ماذا كان الممول يقبلها

٥٢

محكمة سوهاج الابتدائية الوطنية

٢٨ فبراير سنة ١٩٤٨

ضرائب . لجنة تقدير . تشكيلها . غياب العضوين
المختارين من الممول . بطلان .

المبادئ القانونية

١ — نص المشرع في المادة الخمسين من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على كيفية تشكيل اللجنة التي تتولى التقدير فقرر أنها تؤلف من ثلاثة أعضاء من موظفي الحكومة يضم إليهم بناء على طلب الممول إذا شاء عضوان من التجار أو من رجال الصناعة أو من الممولين الذين يدفعون ضرائب لا يقل مجموعها عن خمسة جنيهات يختارهما الممول نفسه .

٢ — إذا اختار الممول عضوين فانضمامهما إلى لجنة التقدير إنما يكون بحسبانهما عضوين أصليين لها كالأعضاء الثلاثة الآخرين حق الاشتراك في المداولة وإصدار الحكم ويكون رأيهما رأياً معدوداً لا مجرد رأى استشاري فإذا انضم لأيهما عضو حكومي واحد صدر قرار اللجنة طبقاً له . إذ نصت المادة الثالثة من قرار وزارة المالية رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتأليف لجان التقدير على أن قرار اللجنة يصدر بأغلبية آراء الحاضرين فان تساوت الآراء يرجع الجانب الذي فيه الرئيس .

فتربط الضريبة على أساسها أولاً وقبلها فتحيل الأمر إلى لجنة التقدير ولو أراد الشارع أن يكون تقدير الأمورية للأرباح ليس إلا مجرد اقتراحات لتستأنس بها هذه الأخيرة في تقديرها في كل حالة سواء قبلها الممول أو اعترض عليها لما كانت هناك حاجة إلى إعلان الممول ولا اقتصر الأمر على مكتبة بين الأمورية واللجنة دون دخل للممول ولما نصت المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ على قصر الإحالة من الأمورية إلى لجنة التقدير على المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها .

« وحيث أنه ينبغي على ما تقدم أن قبول الممول للأرباح الحقيقية الثابتة بمقتضى أوراقه وحساباته للضريبة المربوطة على أساسها بعرفة الأمورية بالتطبيق للمادة ٤٧ / ١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وكذلك قبوله تقدير الأمورية لأرباحه الحقيقية التي توصلت إليها الأمورية من أبحاثها وتحرياتها ومن المستندات والأوراق الصالحة التي لدى الممول ومن كل وسائل المعرفة التي لجأت إليها للضريبة التي ربطت على أساسها هو ربط قانوني للضريبة من شأنه أولاً التزام الممول بسداد الضريبة المربوطة على أساسه وثانياً مانع للأمورية من إحالة الأمر إلى لجنة التقدير طبقاً للمادة ٥٢ من القانون لأنه لا يوجد خلاف يستوجب الإحالة وثالثاً مانع لإعادة التقدير عن السنوات التي سبق ربط الضريبة عليها إلا أن تكون عناصر نشاط يخفيها الممول أو لخطأ مادي في حساب الضريبة .

(قضية عبد العزيز محمد نونو ضد مصلحة الضرائب رقم ١٤٦ لسنة ١٩٤٥ كلى . مصر . في الحكم الصادر في ٢١/٣/١٩٤٦)

٣ — نصت المادة الثالثة من قرار وزارة المالية رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٩ أيضا على أنه يشترط لصحة انعقاد لجان التقدير أن يحضرها أعضاؤها الموظفون الثلاثة بخلاف العضوين المنضمين إليها اللجنة أن تصدر قرارها ولو لم يحضرا — وتحتّم حضور الأعضاء الموظفين جميعا هو لتفادي رجحان كفة العضوين المنضمين في الرأي عند اختلاف آراء أعضاء اللجنة مما يدل على أن رأيهما رأي معدود وليس استشاريا — أما عدم تحتّم حضورهما فذلك حتى لا تعطل أعمال اللجنة بغيا بهما فيتأخر ربط الضريبة .

٤ — إذا لم يشترك العضوان المنتخبان في المداولة وإصدار الحكم يعتبر قرار اللجنة باطلا وكأنه لم يكن .

الحكم

« حيث ان المدعى « الطاعن » وهو صاحب مصنع منسوجات يدوية بأخميم رفع هذه الدعوى وذكر في صحيفة العلنة في ٢٤ يناير سنة ١٩٤٥ أن مصلحة الضرائب لم توافقه على البيان الذي قدمه عن أرباحه عن سنة ١٩٤٣ وقدرت هي أرباحه فلم يوافق على تقديرها فأحالت الأمر على لجنة التقدير فقدرت أرباحه في هذه السنة بمبلغ ٢٣٣٠ جنيا وذلك بقرارها الذي صدر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وقال ان هذا التقدير لا يتفق مع الواقع ولا مع ما هو ثابت في دفاتره ومستنداته ولذا فهو يطعن فيه وطلب قبول طعنه وإلغاء قرار اللجنة واعتماد البيان المقدم منه عن أرباحه واحتياطيا طلب نذب خير لفحص حساباته .

« وحيث ان هذه المحكمة سبق أن أصدرت بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٤٦ حكما تمهيدا بنذب الخير الحسابي الحكومي عبد الهادي أفندي عز الدين لفحص حقيقة ما حصل عليه المدعى من أرباح عن سنة ١٩٤٣ دون التقيد بالبطاقة الشخصية قائلة أن الضريبة مفروضة على حقيقة الربح الذي حصل عليه سواء أكان ناتجا عما أستلمه بالبطاقة أو عما حصل عليه بطرق أخرى وقد قدم الخير تقريره وقدر فيه ربح المدعى عن هذه السنة بمبلغ ٣٢٧ م ٢٣٦٧ ج .

« وحيث ان المدعى لم يذكر في صحيفة الدعوى مقدار ما قدره مأمور الضرائب لأرباحه عن سنة ١٩٤٣ وإنما ذكر في دفاعه بالجلسة أن المأمور قدره بمبلغ ١٦٠٢ ج وبالرجوع إلى الملف الفردي للمول اتضح أن هذا التقدير سحب منه وأشير على الدوسيه مقابل رقم ٣٧ ملف بأن سحبه كان عن طريق قسم التشريع وبالرجوع إلى الورقة ٣٨ من الملف اتضح أن مأمور الضرائب أخطر المول بمقتضاها بأن ربحه في هذا العام هو مبلغ ١٧٢٨ جنيا .

« وحيث ان المدعى ذكر في دفاعه أنه لم يكن المالك الوحيد للمؤسسة التي قدر عنها الربح بل انه شريك فيها بحق النصف مع والده وأرتكن في ذلك إلى بطاقة تموين الغزل وإلى مستخرج رسمي من السجل التجاري قدمهما وقد أشير فيهما إلى قيام الشركة بينهما كما أرتكن إلى أوراق الملف الفردي المضموم . ثم طلب بطلان قرار اللجنة فيما زاد عن نصف مبلغ ١٦٠٢ ج الذي قدره المأمور ربحا له ولوالده .

« وحيث ان المدعى عاد وطلب الحكم ببطلان قرار لجنة التقدير لعدم التوقيع عليه من العضوين اللذين اختارهما ويتعين بحث هذا الدفع أولا .

« وحيث انه بالرجوع إلى الملف الفردي المضموم والخاص بالمول أتضح أن للمول أعلن من رئيس لجنة التقدير بأنه قد تمهد لأنقاد اللجنة الساعة التاسعة من صباح يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بمقر مأمورية الضرائب وأن له أن يختار عضوين من المولين الذين تتوافر فيهم الشروط القانونية طبقا للكشوف العروضة بمقر اللجنة على أن يوافق رئيس اللجنة باسميهما قبل الجلسة يومين على الأكثر « ٤٤ ملف » وبتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٤ أخطر المول رئيس اللجنة بأسمى عضوين اختارهما الحاج أحمد محمد حسن الخطيب والحواجة خنا الله أبادير التاجرين بأخميم « ٤٥ ملف » .

« وحيث انه بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٤٥ أخطر مأمور الضرائب المول بقرار لجنة التقدير الذي صدر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وأخبره أن هذا القرار قد حدد ربحه عن سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٢٣٣٠ ج « ٥٠ ملف » .

« وحيث ان الملف الفردي للمول لم يرفق به أصل قرار لجنة التقدير ومحضر جلستها ولكن مصلحة الضرائب عادت وقدمتها ضمن حافظتها (٤ دوسيه) وقد ظهر منهما ما يأتي .

أولا — ذكر في محضر جلسة اللجنة أن قرارها صدر باجماع الآراء وقد وقع عليه رئيس اللجنة والعضوان الحكوميان ولم يوقع عليه العضوان المنتخبان .

ثانيا — انفرد رئيس اللجنة وأحد أعضائها الاستاذ يوسف سالم وهو عضو حكومي بمعاينة محل المول ولم يثبت أنهما ندبا لذلك من باقي الأعضاء . ثالثا — ظهر من الاطلاع على محضر الجلسة أن اللجنة حلفت العضوين المنتخبين على أن يقولوا الحق وأعتبرتهما شاهدين وأخذت تسألها

عن حالة المول فأجاب أحدهما وهو أحمد أفندي الخطيب بأن ما ذكره المول صحيح تقريبا وأجاب ثانيهما وهو الحواجة خنا الله أبادير بأن صافي ربح المول من رزمة القطن يبلغ ٢٥ قرش خمسة وعشرين قرشا . — رابعا — لم يشر في أصل قرار اللجنة إلى أنه قد صدر من أعضائها الثلاثة الحكوميين ومعهما العضوان المنتخبان .

« وحيث ان قرار اللجنة لم يوقع عليه رئيس اللجنة وحده وإنما وقع معه العضوان الحكوميان ولو أن العضوين المنتخبين اشتركا في مداوات اللجنة وفي إصدار القرار لوقعا عليه كباقي الأعضاء فعدم توقيعهما عليه دليل على أن رئيس اللجنة وزميليه اعتبرهما كشاهدين .

« وحيث انه مما يقطع بأن العضوين المنتخبين لم يشتركا في المداوات ولا في إصدار القرار أن مأمور الضرائب حينما أخطر المول بقرار لجنة التقدير أخبره بأن اللجنة انضمت من ثلاثة أعضاء وهم الاستاذ عبد الحميد مازن أفندي رئيسا ومحمد عبد العال القباني أفندي ويوسف حسين سالم أفندي عضوين وبأن القرار قد صدر منهم باجماع الآراء ولم يشر للمأمور إلى العضوين المنتخبين « ٥٤ ملف » .

« وحيث ان أحد العضوين المنتخبين قد أبدى رأيه أمام اللجنة لما سأله مؤيدا دفاع المول فلو فرض جدلا أنه اشترك في الحكم لما صدر باجماع الآراء .

« وحيث ان الشرع قد نص في المادة الخمسين من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ على كيفية تشكيل اللجنة التي تتولى التقدير بقراراتها « تؤلف من ثلاثة أعضاء من موظفي الحكومة يضم اليهم بناء على طلب المول إذا شاء عضوان من التجار أو رجال الصناعة أو من المولين الذين يدفعون

ضرائب لا يقل مجموعها عن خمسة جنيهات
تختارها الممول نفسه .

« وحيث ان الممول قد اختار العضوين
التاجرين اللذين سبق الاشارة اليهما فانضمامهما
إلى لجنة التقدير انما يكون بحسبانهما عضوين
أصليين فيها ويكون لهما كالأعضاء الثلاثة الآخرين
حق الاشتراك في المناقشة والحكم ويكون رأيهما
رأيا معدودا لا مجرد رأى استشارى فاذا انضم
لرأيهما عضو حكومى واحد صدر قرار اللجنة
طبقا له إذ نصت المادة الثالثة من قرار وزير
المالية رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتأليف لجان
التقدير على أن قرار اللجنة يصدر بأغلبية آراء
الحاضرين وان تساوت الآراء يرجح الجانب الذى
منه الرئيس كما نصت أيضا على انه يشترط لصحة
انعقاد لجان التقدير أن يحضرها أعضاؤها الموظفون
الثلاثة بخلاف العضوين المنضمين لهما فاللجنة أن
تصدر قرارها ولو لم يحضرا .

« وحيث ان تخيم حضور الأعضاء الموظفين
جميعا انما لتفادى رجحان كفة العضوين المنضمين
فى الرأى عند اختلاف آراء أعضاء اللجنة مما يدل
أن رأيهما رأى معدود وليس استشاريا — أما عدم
تخيم حضورهما فذلك حتى لا تعطل أعمال اللجنة
لغيابهما ويتأخر ربط الضريبة .

« وحيث انه لما تقدم يكون قرار اللجنة
قد صدر باطلا فيعتبر كأن لم يكن ويتعين قبول الدفع
ومصلحة الضرائب أن تعرض الأمر على اللجنة من
جديد .

« وحيث ان مصلحة الضرائب قد خسرت
الدعوى فتلتزم بالمصاريف عملا بالمادة ١١٣

مرافعات .

(قضية كامل سدراك عوض وحضر عنه الاساتذة
رياض سليمان وعياد سلامة وذكرى تاووضروس ضد
مأمورية ضرائب سوهاج وحضر عنها الاستاذ عبدالقادر
حطى رقم ١٢٢ سنة ١٩٤٥ ك رئاسة وعضوية
حضرات القضاة احمد الجارم بك رئيس المحكمة ومحمد
صالح وأمين أحمد فتح الله وحضور حضرة الاستاذ أمير
كامل عضو النيابة)

٥٣

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦

- ١ — ضرائب . تحديدها . وجوب دفعها . اختلاف
ذلك عن الاقرار بها قبل التجديد .
- ٢ — قصد الشارع من المادة ٨٥ قانون ١٤
سنة ١٩٣٩

المبادئ القانونية

- ١ — الامتناع عن دفع الضريبة المستحقة
بعد تحديدها . يختلف فى طبيعته عن حالة عدم
تقديم الممول لتقرير عن حالته المالية من حيث
الربح أو الخسارة إذ تتحقق فى الأولى الرغبة
فى تضييع الحق عن الحصول على الضريبة بخلاف
الحال فى الامتناع عن تقديم الاقرار حيث
تكون حالة الممول مجهولة فلا يعرف عنه ما إذا
كان قد ربح أرباجا تستحق عنها ضريبة
أو أنه لم يربح . وعلى ضوء هذه التفرقة يبين
النوعين المتباينين فى طبيعتهما ويجب التفرقة بين
العقوبات التى توقع على كل منهما فلا يوقع على
واحدة منهما عقوبة لا تتفق وطبيعة الجريمة .

٢ — المشرع إذ نص في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على العقوبات التي رأى توقيعها يجب أن ينزه عن القصد إلى مخالفة هذه الأحكام والمبادئ الأساسية العامة لما في هذه المخالفة من مخالفة لأصول التقنين ويجب تبعا لذلك أن لا يفسر تجميعه للعقوبات في مادة واحدة إلا بأنه يرمى من ذلك إلى توقيع كل نوع منها على الجرائم التي تلامه.

المحكمة

« حيث ان واقعة التهمة التي أسندتها النيابة العمومية هي أن المتهم لم يقدم اقرارا بارباحه أو خسائره في المدة القانونية وطلبت معاقبته بنص المواد ٤٣ و ٤٨ و ٤٩ و ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادتين ١٨ و ٢٠ من اللائحة التنفيذية الخاصة به والمادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ سنة ٩٤٥ والأمريين العسكريين رقم ٣٦٢ و ٣٦١ قضت محكمة أول درجة بتغريمه والزامه بان يدفع ثلاثة أمثال الضريبة وقد استأنف المتهم هذا الحكم.

« وحيث انه بالرجوع إلى القانون رقم ١٤ لسنة ٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية وعلى كسب العمل نجد أنه أفرد فصلا خاصا للجزاءات على الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكامه فنص في المادة ٨٥ منه على المواد التي تستهدف الممول للعقاب إذا هو خالف أحكامها ثم نص على أن العقوبة هي الغرامة التي لا تزيد على التي قرش وزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار ٢٥ / منه ولا يزيد عن ثلاثة أمثالها ثم غلظ هذه

العقوبة في الفقرة الثانية من المادة بالنسبة لجرائم أخرى فجعلها الغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيتها والزيادة المشار إليها في صدر المادة كما غلظ الأمران العسكريان هذه العقوبة بعد ذلك.

« وحيث انه باستعراض الجرائم التي عدتها المادة ٨٥ بتعداد المواد الخاصة بها نجد انها على نوعين النوع الأول منها خاص بأموال معينة على وجه التحديد امتنع الممول عن دفعها أو الاضرار عنها أو الاقرار بها على الرغم من تحديدها وتعيينها والنوع الثاني خاص بالزام الممول بتقديم اقرار يبين فيه مقدار ما ربح أو خسر وعندما رتب المشرع العقوبات جمعها كلها في نفس المادة التي جمع فيها الجرائم فنص على أن العقوبة هي الغرامة وزيادة ما لم يدفع من الضريبة مما قد يفهم منه أنه أراد أن توقع هذه العقوبات جملة على كل نوع من هذين النوعين دون تفرقة أو تمييز بينهما ولعل هذا الفهم هو الذي حدا بمحكمة أول درجة إلى توقيعها على المتهم فقضت بتغريمه ثلثية قرش وبالزامه بدفع ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة.

« وحيث انه لا نزاع في ان الامتناع عن دفع الضريبة المستحقة بعد تحديدها يختلف في طبيعته عن حالة عدم تقديم الممول لتقرير عن حاله المالية من حيث الربح أو الخسارة إذ تحقق في الأولى الرغبة في تضييع الحق من الحصول على الضريبة بخلاف الحال في الامتناع عن تقديم الاقرار حيث تكون حالة الممول مجهولة فلا يعرف عنه ما اذا كان قد ربح أرباحا تستحق عنها ضريبة أو انه لم يربح وعلى ضوء هذه التفرقة يبين النوعين المتباينين في طبيعتهما يجب التفرقة بين العقوبات التي توقع على كل منهما فلا يوقع على واحدة منهما عقوبة لا تتفق وطبيعة الجريمة.

« وحيث ان الغاية من صدور الأحكام هو تنفيذها كما أنه من المبادئ المسلم بها في اصدار الأحكام الجنائية أن تصدر على التهم مقدرة في الحكم تقديرا لا يحتمل تفسيراً ولا تأويلاً فان كانت جسمية وجب ان تتحدد مدتها ونوعها وان كانت مالية كان تحديد المبلغ الذي يلزم المتهم بدفعه واجبا كذلك .

« وحيث ان المشرع اذ نص في المادة ٨٥ من القانون السالف الذكر على العقوبات التي رأى توقيعها يجب أن ينزه عن القصد إلى مخالفة هذه الأحكام والمبادئ الأساسية العامة لما في هذه المخالفة من مجافاة لأصول التقنين ، ويجب تبعاً لذلك أن لا يفسر جميعه للعقوبات في مادة واحدة إلا بانه يرمى من ذلك إلى توقيع كل نوع منها على الجرائم التي تلائمه بحسب ما قبله طبيعتها فان كانت الجريمة هي الامتناع عن دفع الضريبة كانت العقوبة هي الغرامة وزيادة ما لم يدفع من الضريبة بالنسبة التي نص عليها لأن الحكم في هذه الحالة يصدر بمبلغ معين على سبيل التحديد بعد أن تكون الضريبة التي لم تدفع قد تحددت أما في حالة عدم تقديم الممول للاقرار المبين لحالته المالية فانه يتمتع على المحكمة أن تقضى بهذه الزيادة لأنها عقوبة لا تصادف محلها فضلاً عن كونها غير مقدرة على وجه ناف لجهااتها بل هي غير مقدرة أصلاً والمشرع ينزه عن القصد إلى اصدار الأحكام مجهولة أو غير مقدرة وغنى عن البيان ان ما قد يرد على هذا الرأي من اعتراض بأن الزيادة التي يقضى بها قابلة للتقدير عندما تقدر ارباح الممول التي يستحق

عنها الضريبة فهي عقوبة مقدرة مآلاً ، اعتراض غير مقبول إذ الأحكام الجنائية تصدر منجزة وهي غير خاضعة لتقدير جهة غير الجهة التي أصدرت الحكم .

« وحيث انه مما يؤكد هذا النظر ان المشرع لم يخل عن وصف العلاج لحالة امتناع الممول عن تقديم الاقرار فنص في المادتين ١١ و ٤٧ من القانون على حق مصلحة الضرائب في تقدير ما يلزم بدفعه من الضريبة كما نصت المادة ٥٣ على الالتزام بالدفع على أساس هذا التقدير ومقتضى ذلك ان الخطوة التي تلى امتناع الممول من تقديم الاقرار هي تقدير الضريبة المستحقة عليه فان امتنع عن دفعها بعد ذلك استهدف للحكم عليه بالزامه بأن يدفع أضعافها بالنسبة التي حددتها المادة ٨٥ أما إذا اقتصر الأمر على امتناعه عن تقديم التقرير وجب قصر العقوبة على الغرامة دون غيرها .

« وحيث انه يبين من هذا كله ان القضاء بالزام المتهم بدفع ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة كان نتيجة فهم خاطيء لروح التشريع فيتعين الناؤها .

« وحيث ان الحكم المستأنف في محله للأسباب التي بنى عليها بالنسبة لما قضى به بتغريم المتهم ثلثماية قرش ويتعين تأييده .

(قضية النيابة العمومية ضد سعد ابراهيم محرق رقم ٥٦٠٩ سنة ١٩٣٦ س رئاسة وعضوية حضرات القضاة ابراهيم عثمان يوسف ومحمد أحمد شلى ومصطفى أبو حسن ابراهيم وحضور حضرة الأستاذ أنور خلف وكيل النيابة)

القضايا المستعجلة

٥٤

محكمة القاهرة الجزئية

قاضي الأمور المستعجلة

٣١ سبتمبر سنة ١٩٤٦

معارضة . ميعادها . بدء العلم بها .

المبدأ القانوني

نص المادتين ٣٢٩ ، ٣٣٠ مرافعات
الخاص بميعاد المعارضة في الأحكام الغيابية عام
ومطلق بانتهاء ميعادها بمضي أربع وعشرين
ساعة من تاريخ العلم بتنفيذها بصرف النظر عما
إذا كان التنفيذ صحيحا أو باطلا ما دام أن
هذا العلم يتم بالطريقة التي رسمها القانون في
المادة ٣٣٠ مرافعات إذ الواقع أن صحة التنفيذ
أو بطلانه لا دخل لها في توفر العلم بهذا التنفيذ
ولا تأثير لها عليه .

المحكم

« من حيث ان المعارض ضدكم دفعوا بلسان
وكيلهم بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد
إذ أن الحير المعين لإثبات الحالة بمقتضى الحكم
الغيابي المعارض فيه أخطر المعارض بالحضور أمامه
لتفدية المأمورية المكلف بها بموجب ذلك الحكم
فذهب المعارض وحضر أمامه بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٣
ولم ترفع المعارضة الحالية إلا في يوم ١٩٤٦/١٢/٩

أي بعد مضي أكثر من ٢٤ ساعة على تاريخ علمه
بهذا التنفيذ فتكون غير مقبولة طبقا لنص المادتين
٣٢٩ و ٣٣٠ من قانون المرافعات .

« وحيث ان المعارض رد على ذلك بقوله انه
لم يعلن بالحكم المعارض فيه إلا بتاريخ ١٢/١٢/
١٩٤٦ والتنفيذ الذي يبدأ به ميعاد المعارضة هو
الذي يحصل عقب إعلانه .

« وحيث ان الحكم المعارض فيه صدر بإثبات
حالة معينة فهو بطبيعته غير قابل لتنفيذه بشيء
معين ضد المحكوم عليه لأنه ليس مطلوباً منه فيه
أداء شيء معين وبصرف النظر عن أن مجرد
إعلان مثل هذا الحكم يعتبر تنفيذاً له فإن ميعاد
المعارضة في الأحكام الغيابية يبقى إلى وقت العلم
بتنفيذها (م ٣٢٩ مرافعات) ويعتبر هذا العلم
بالتنفيذ بمضي أربع وعشرين ساعة بعد وصول
ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخصه أو لحله الأصلي
أو وصول ورقة مذكور فيها حصول شيء من
التنفيذ (م ٣٣٠ مرافعات) .

« وحيث ان نص هاتين المادتين عام ومطلق
بانتهاء ميعاد المعارضة في الأحكام الغيابية بمضي
أربع وعشرين ساعة من تاريخ العلم بتنفيذها
بصرف النظر عما إذا كان التنفيذ صحيحا أو باطلا
ما دام أن هذا العلم يتم بالطريقة التي رسمها القانون
في المادة ٣٣٠ مرافعات إذ الواقع أن صحة التنفيذ
أو بطلانه لا دخل لها في توفر العلم بهذا التنفيذ
ولا تأثير لها عليه بحيث يكون على المحكوم عليه
غايابا عند علمه بتنفيذ الحكم الغيابي ضده

أيا كان هذا التنفيذ أن يادر إلى رفع معارضة فيه في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ هذا العلم وإلا سقط حقه فيها .

« وحيث أن الخير المعين لاثبات الحالة بموجب الحكم المعارض فيه أرسل للمعارض خطاباً مؤرخاً ١٩٤٥/١١/٢٩ يخطر فيه بهذا الحكم وبمأموريته الموضحة به ويطلب منه الحضور أو مندوب رسمي عنه بجملة ١٩٤٦/١٢/٣ التي حددها لتنفيذ تلك المأمورية ومعه عقد الاتفاق المحرر بينه وبين المعارض ضد (راجع الخطاب المقدم من المعارض) فحضر المعارض فعلا أمام الخير بمكتبه في اليوم المذكور وعلم منه موضوع الدعوى والحكم الصادر فيها تفصيلا ومأمورية الخير كما اعترف بذلك صراحة في عريضة المعارضة وهذا لا شك يعتبر تنفيذا للحكم المذكور يبدأ بعلم المعارض به ميعاد المعارضة فيه .

« وحيث انه تأييداً لذلك حكم بأن اخطار الخصم باليوم المحدد ليحلف أهل الخبرة المين يعتبر تنفيذاً للحكم الغيابي الصادر بمعاينة المكان واجراء التقدير بمعرفتهم .

jugé en ce même sens, que le jugement par défaut contre partie, qui ordonne une visite des lieux et une estimation, est exécutée par la sommation faite à domicile d'assister au serment des experts"

(تعليقات دالوز على المادة ١٥٩ مرافعات فرنسي نبذة ٢٦٧)

« وحيث انه ينبغي على ذلك أن تكون المعارضة قد رفعت بعد الميعاد القانوني ويكون الدفع بعدم قبولها في محله ويتعين قبوله .

« وحيث ان من خسر الدعوى يلزم بتصاريفها

كنص المادة ١١٣ مرافعات .

(قضية معارضة سيمون كوهين وحضر عنه الأستاذ هاجم كوهين ضد كسم وقياف وشركاهم وآخر رقم ١٧ سنة ١٩٤٧ رئاسة حضرة القاضي محمدرضا)

•••

محكمة القاهرة الجزئية

قاضي الأمور المستعجلة

١٣ أبريل سنة ١٩٤٧

حجز . محضره . خلو من ذكر المحل المختار للحاجز . بطالته .

المبدأ القانوني

خلو محضر الحجز من ذكر محل مختار للحاجز يجعله لاغيا كنص المادة ٤٤٤ مرافعات ومتى كان محضر الحجز لاغيا فانه يكون باطلا بطالانا مطلقا ولا يمسدو أن يكون عقبة مادية لا تستند الي أي أساس من القانون يدخل في ولاية القضاء المستعمل إزالتها .

المحكمة

« من حيث ان الاشكال رفع قبل اليوم المحدد للبيع وهو أحد إجراءات التنفيذ فهو مقبول شكلا .

« وحيث ان وقائعه تلخص في أن المستشكل ضده الثاني يداين المستشكل ضده الثالث في مبلغ بموجب حكم صادر ضده في الدعوى رقم ٢٣٠ سنة ١٩٤٧ مدني طما أوقع تنفيذا له بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٤٧ حجزا في منزل المستشكل على المنقولات الموضحة بمحضر الحجز بحجة انها مملوكة لمدينه ولما كانت هذه المنقولات مملوكة لها دون هذا المدين الذي لا يقيم في المنزل المذكور وكان محضر الحجز

قد جاء خلوا من تعيين محل مختار للمستشكل ضده الثاني الحليز كما توجب المادة ٤٤٤ مرافعات مما يطله. فقد رفضنا الاشكال بطلب الحكم بعدم الاعتداد بمحضر الحليز المذكور واعتباره عديم الأثر وإيقاف البيع المحدد له يوم ٩/٤/١٩٤٧ فيه.

« وحيث انه يتبين من الاطلاع على محضر الحليز الذي أوقعه المستشكل ضده الثاني ضد المستشكل ضده الثالث بتاريخ ١٦/٣/١٩٤٧ بشارع الغورية رقم ٣٦ بمصر ان المحضر خاطب المستشكلة الأولى زوجة ابن عمه الدين عبد الرازق أحمد سالمان التي قررت له بعد توقيع الحليز ان ما حليز عليه ليس ملكا للدين وإنما ملكها هي وصفية اسماعيل (للمستشكلة الثانية) وان الدين لا يقيم بهذا المسكن وإنما يسكن مع صهره في جهة أخرى وقد وافق شيخ الجهة المرافق للمحضر على ذلك وقد ورد في هذا المحضر عن محل الحليز أنه تاجر بطا دون إشارة إلى محل مختاره بمصر.

« وحيث انه بصرف النظر عما تدعيانه المستشكلتان من ملكيتهما للنقولات المحجوز عليها وما قد يؤيد ذلك من توقيع الحليز في محل اقامتهما ووجود أولاهما وقت الحليز ومخاطبة المحضر لها شخصيا وأعتراضها لديه بعدم ملكية الدين لتلك النقولات وعدم اقامته في المنزل الذي توقع فيه الحليز وموافقة شيخ الجهة لها في ذلك. بصرف النظر عن ذلك مما قد يدخل في موضوع لا تختص هذه المحكمة بالفصل أو البت فيه، فإن خلوا محضر الحليز المذكور من ذكر محل مختار للحليز يجعله لاغيا كنص المادة ٤٤٤ التي تنص على انه « يلزم أن يكون محضر الحليز مشتملا على البيانات المعتاد ذكرها في جميع أوراق المحضرين وأن يكون محتويا زيادة على ذلك على بيان المحل الذي عينه انه بالجهة الواقعة فيها الحليز . . . وان

لم يحصل ذلك كله كان الحليز لاغيا. »

« وحيث ان المحكمة من تعيين هذا المحل هو اعلان الأوراق المتعلقة بالتنفيذ إلى الحليز فيه مثل طلب الحكم برفع الحليز أو بطلانه أو عرض الدين عرضا حقيقيا (يراجع تنفيذ الدكتور محمد حامد فهمي طبعة سنة ١٩٤٠ ص ١٣٩/١٧٦)

« وحيث انه إذا أوجب القانون مباشرة اجراء ما أو أمر باستيفائه وضعا شكليا معينا أو اشترط لصحة حصوله في ميعاد محدود ونص على البطلان جزاء على مخالفة امره كان الحكم بالبطلان واجبا على المحكمة وامتنع عليها كل تقدير وكل بحث في حصول الضرر لطالب البطلان (مرافعات الدكتور محمد حامد فهمي ص ٤٤٧ / ٤٠٣) .

« وحيث انه لا شك في أن المستشكلين ومصلحتيهما ظاهرة في رفع هذا الحليز بما يدعيانه من ملكية للنقولات المتوقعة عليها الحليز المذكور تكون مصلحتيهما محقة وقائمة تبعا لذلك في التمسك بالبطلان — الناشء عن اغفال ذكر محل مختار للحليز في محضر الحليز .

« وحيث انه متى كان محضر الحليز لاغيا فإنه يكون باطلا بطلانا مطلقا ولا يعدو ان يكون عقبة مادية لا تستند إلى أي أساس من القانون يدخل في ولاية هذا القضاء ازالها ومن ثم يكون الاشكال موضوعا في محله .

« وحيث ان من خسر الدعوى يلزم بتصاريقها كنص المادة ١١٣ مرافعات .

« وحيث ان النفاذ واجب لكل ما تقضى به هذه المحكمة طبقا لنص المادة ٣٩٥ مرافعات .

(قضية اشكال البيدة خديجة حسن حلاجه وأخرى وحضر عنهما الاستاذ مهدي مشرق ضد باشمخضر محكمة الدرب الأحمر الوطنية وآخرين رقم ١٣٨٨ سنة ١٩٤٧ رئاسة حضرة القاضي محمد رفعت)

قضايا المحاكم الخيرية

٥٦

محكمة بنى مزار الجزئية الوطنية

٣ أبريل سنة ١٩٤٦

- ١ — تقادم . إيقاف بين الزوجين . عدم وجود نص في التشريع المصرى . لا يمنع القضاء المصرى من الأخذ به لصالح الزوجية .
- ٢ — سداد دين على المورث . عدم ثبوته بالكتابة شرط إلزام الورثة الباقين به .

المبادئ القانونية

١ — ولو أن المشرع المصرى لم ينص على إيقاف التقادم بين الزوجين حال قيام الزوجية إلا أن هذا السكوت من جانبه لا يعتبر نهياً عن هذه القاعدة ولا يمنع القضاء فى مصر من الأخذ بها محافظة على الزوجية وتجنباً لها من الجدل والخصومة .

٢ — إذا أدى أحد الورثة من تلقاء نفسه ديناً على المورث غير ثابت بالكتابة فلا يحق له الرجوع على باقى الورثة إلا إذا أثبت فى مواجهتهم — كلهم أو بعضهم — أن هذا الدين استحق حقيقة فى ذمة المورث وكان واجب الأداء .

المحكمة

« من حيث ان المدعية أقامت هذه الدعوى بالعريضة المعلنة فى ١٠ إبريل سنة ١٩٤٥ . تقول

فى صحيفة بأن زوجها المرحوم محمد حسن أبو زيد توفى عنها وعن باقى الخصوم الممثلين فى الدعوى ولها فى ذمته مبلغ خمسة جنيهات مصرية مؤخر صداقها وثمانية جنيهات سلفة بإيصال لها عليه وثمانية جنيهات أخرى دفعتها عنه لدائته حسن حسن خليفه بعد وفاته فىكون جملة ما لها على التركة مبلغ واحد وثلاثين جنيهاً مصرياً من هذا الدين الثمن وقدره ٨٧٥ ملياً و ٣ جنيهات فىكون الباقي لها ١٢٥ ملياً و ٢٧ جنيهاً وهو ما طلبت الحكم لها به على التركة مع مصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المؤقت وبلا كفالة

« ومن حيث ان المدعية قدمت تدعيماً لهذه الدعوى وثيقة زواجها من المورث وظاهر منها أن المؤجل من مهرها مبلغ خمسة عشر جنيهاً تحل بأقرب الأجلين وإيصالاً بمبلغ ثمانية جنيهات مؤرخ فى ٥ أغسطس سنة ١٩٢٨ يفيد بأن المورث مدين لها فى مبلغ ثمانية جنيهات تعهد بدفعها على قسطين أولهما فى شهر مارس سنة ١٩٢٩ والثانى فى مارس سنة ١٩٣٠ : ثم قدمت كذلك إيصالاً تاريخه ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤ صادراً من الدائن حسن حسن خليفه يقر فيه بأنه استلم منها مبلغ ثمانية جنيهات كانت مستحقة على المورث وأضافت المدعية إلى ذلك بأن هذه الديون الثلاث ثابتة فى محضر حصر التركة المودع بالقضية المدنية ١٤٨٩ سنة ١٩٤٢ بنى مزار المتضمنة والثابت منها أن المورث مات فى سنة ١٩٤٢

« ومن حيث ان المدعى عليها الأولى مثلت فى الدعوى وقالت بأنها لا تنازع المدعية فى مؤخر الصداق الذى استحق لها مبرعاً بوفاء المورث

العائلة تبدأ به وتمكين أوأصير الزوجية تدعو إليه تجنبيا لها من كل خصومة وجدل ومحافظة على مستوى هادئ هادئ من الحياة العائلية وما يؤيد هذا النظر ويدعو للأخذ بهذا الرأي أن القضاء المصري لو أخذ بغير ذلك اعتماداً منه على سكوت الشرع لوجب على كل زوج له حق قبل زوجته أن يخاطمه ويتخذ قبله من الاجراءات القانونية ما يراه كفيلاً بحفظ حقه وعدم إسقاطه إذا ما سكت عنه وفي هذا من تكدير صفو الزوجية وتعكير هوائها ما فيه ولقد كان لهذه الحكمة أثرها في كثير من التشريعات في البلاد الأخرى فنص القانون الفرنسي في المادة ٢٢٥٣ مدني على أن علاقة الزوجية موقفة لسريان التقادم ونحا كل من القانون البلجيكي والهولندي والسويسري والألماني هذا النحو كذلك بل أن الحاكم والسراج في مصر من أخذ بهذا الرأي رغم عدم النص كما سلف القول (راجع في هذا المعنى كتاب الملكية والحقوق العينية للدكتور كامل مرسي باشا طبعة مارس سنة ١٩٢٨ ص ٥٢٠ والجزء الخامس من الكتاب سالف الذكر طبعة سنة ١٩٤٢ ص ٣١٥ والأحكام والمراجع التي أشار إليها «

« ومن حيث أنه عن الأمر الثاني الخاص بالدين الذي كان في ذمة المورث لحسن حسن خليفة فإنه من المعروف شرعاً أن الدين متى ثبت على المورث بالبينة في مواجهة أحد الورثة أخذ من جميع التركة أما ان ثبت بإقرار أحد الورثة أو نكوله عن الخين الزم دون غيره من الدين بقدر حصته ولكن ذلك محله مجلس القضاء على ما يبدو فإن أدى أحد الورثة من تلقاء نفسه ديناً اعتقد أنه استحق على المورث فليس له أن يعود على باقي الورثة بشيء حتى يثبت في مواجهتهم

ولكن مبلغ الثمانية جنيهات التي لها في ذمة المورث قد سقط حقها فيها بمضي المدة لأن آخر قسط منها قد استحق في مارس سنة ١٩٣٠ ولم ترفع الدعوى إلا في ١٠ أبريل سنة ١٩٤٥ أي بعد مضي أكثر من خمس عشرة سنة أما عن المبلغ الأخير الذي زعمت بأنها سددته لحسن حسن خليفة فإنها « المدعى عليها الأولى » تكرر هذا الدين ولا تعرف من أمره شيئاً .

« ومن حيث ان المدعية ردت على الشرط الأول من اعتراضات المدعي عليها الأولى بأنها كانت على وفاق مع زوجها حال قيام الزوجية فلم تتخذ قبله أي اجراء يمنع سقوط حقها في هذا الدين الذي ترى أن قيام الزوجية مانع له من السقوط — أما عن الثمانية جنيهات التي دفعتها لحسن حسن خليفة فإنها ثابتة بمحضر حصر التركة المؤرخ في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ الموقع عليه من عمدة الناحية ولم يتقدم أحد من الورثة بالطعن على هذا المحضر بشيء مما حملها على سداد هذا الدين بعدئذ حصلت من الدائن على إيصال بذلك « ومن حيث ان هذا الخلاف الذي شجر بين طرفي الخصومة يستدعي البحث من الناحية القانونية في أمرين أولاً — هل علاقة الزوجية موقفة لسريان التقادم في القانون المصري ؟ ثانياً — هل إذا أدى أحد الورثة ديناً على المورث بعد وفاته ولم يكن هذا الدين ثابتاً بالكتابة حق له الرجوع على باقي الورثة كل بنصيبه أو لا ؟ »

« ومن حيث أنه ولو أن الشرع المصري لم ينص صراحة على أن علاقة الزوجية موقفة للتقادم ما دامت قائمة إلا أن هذا الاغفال لا يمكن أن يكون مرده غرور من جانبه عن تثبيت دعائم الزوجية وما يجب ان يتوافر لها معه صفاء ووثاق مما يحتسج منه أن الشرع لم يمه عن هذا الأيقاف وان لم ينص عليه صراحة إذ أن قواعد

كلهم أو بعضهم ان هذا الدين كان حقيقيا وواجب الأداء .

« ومن حيث انه متى استبان رأى المحكمة من الناحية القانونية في وجهي الخلاف سألني التذكر وطبق ذلك على مجريات الدعوى وتبين أن المورث لم يمت إلا في أوائل سنة ١٩٤٢ أى منذ حوالي ثلاث سنوات سابقة على رفع الدعوى ومن ثم كان سند الدين المأخوذ عليه لصالح المدعية والذي قيمته ثمانية جنيهات قائما لم يسقط بعد وتعين الحكم لها بهذا المبلغ مع مؤخر الصداق الخالي من الزراع وقدره خمسة عشر جنيها مصريا وذلك بعد استئصال حصة المدعية من هذا الدين وقدرها ١٢٥ مليا و ٢ ج قيمة الثمن مع المصاريف المناسبة عملا بالمادة ١١٣ من قانون المرافعات مع مقابل أتعاب المحاماة ولا محل للنص على النفاذ بالنسبة لهذا المبلغ لأن الحكم نهائي فيه أما عن الدين الذي أدته المدعية لحسن حسن خليفة فترى المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لتتبع لها أن تثبت بكافة الطرق المعروفة قانونا ان هذا الدين كان حقيقة في ذمة المورث وانه واجب الأداء وأجازت للمدعى عليها الأولى النفي بذات الطرق وأبقت القفل في باقي مصاريف الدعوى .

(قصته صديقة محمد ابراهيم وحضر عنها الأستاذ يدروس اسطفان ضد سكينه محمد حسن ابوزيد وأخرى رقم ١١١٨ سنة ١٩٤٥ رئاسة حضرة القاضي عباس حلمي سلطان)

٥٧

محكمة ميت غمر الخزنية الأهلية

٦ يونيه سنة ١٩٤٣

إقرار . عدم تجزئته المادة ٢٣٣ مدني . الخصم إذا أثبت صحة الجزء الضار بالمقر فعلى المقر عبء إثبات الجزء الصالح له .

المبادئ القانونية

١ — أقر المدعي عليه بالجلسة بأنه زرع أرض المدعى ذرة باشترا كه معه ثم أردف هذه الواقعة الأصلية بواقعة أخرى وهي أن المدعي أخذ الذرة ، فمثل هذا الاقرار القضائي ، إقرار مركب لأنه إقرار بواقعة أصلية — وهي وضع يده على الأرض وزرعها (وهذه الواقعة في غير صالح المقر) مصحوبة بواقعة أخرى مستقلة ولكنها مرتبطة بالواقعة الأولى وتعتبر دفعا لها وتؤثر على كيانها القانوني . وهي أن المدعى استولى على زراعة الذرة (وهذه الواقعة الأخرى في صالح المقر) .

٢ — هذا الاقرار طبقا لنص المادة ٢٣٣ من القانون المدني الأهلي يجب أن يعتبر كلا لا يتجزأ فلا يؤخذ الضار منه بالمقر ويترك الصالح له ، ولكن شرط ذلك أن لا يقوم دليل آخر يقدمه خصم المقر على صحة الجزء الضار بالمقر . فاذا قدم هذا الدليل واقتضت المحكمة به فلا يمكن للمقر أن يحتج بعدم تجزئة إقراره بل ينتقل إليه عبء إثبات الجزء الآخر .

٣ — حكمة ذلك أنه إذا ثبتت الواقعة الأصلية بالطرق القانونية الأخرى عدا الاعتراف لم يعد للمدعى حاجة إليه ولا يعتبر هذا الاعتراف (أو الأقرار) دليلاً — ولو قلنا بغير ذلك لأمكن المدعى عليه (المدين) أن يشل من طرق الإثبات بمبادرته إلى إقرار غير قابل للتجزئة.

الممكن

« من حيث ان المدعى أسس دعواه في أول الأمر على عقد إيجار مؤرخ في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٢ نسب إلى المدعى عليه أنه قد وقع يصمة إصبعه عليه وقد طعن المدعى عليه بالتزوير على هذا العقد فأوقفت الدعوى حتى يفصل في دعوى التزوير ثم نظرت دعوى التزوير وانتهت بوقف المرافعة فيها لتنازل المدعى عليه فيها (وهو المدعى في الدعوى الأصلية الحالية) عن التمسك بقصد الإيجار — وكان قد ذكر أنه مدرس بمدرسة المساعي المشكورة بالزقازيق وكلف شيخ البلد سوريال بدوى بأن يأخذ عقد إيجار على المدعى عليه (بسخرون بدوى) ثم وصله منه عقد الإيجار المطعون فيه.

« وحيث ان المدعى عجل دعواه بعد ذلك باعلان مؤرخ في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٣ وكان قد طلب في صحيفتها الأولى العلنة بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٢ إلزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ٧٠٠ قرش صاغ إيجار ٤ ط و ١ فدان يملكها استأجرها المدعى عليه منه لمدة ثلاثة أشهر تنتهي في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ وقد نظرت الدعوى بعد التعجيل بجلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٤٣ وقبل أن يذكر المدعى السند القانوني الذي يستند إليه في المطالبة بمبلغ السبعماية قرش —

وقبل أن يوضح ما إذا كان يطالب بهذا المبلغ باعتباره أجره أم باعتباره ريعاً أقر المدعى عليه بالجلسة بأنه زرع أرض المدعى أذرة باشتراكه معه بالنصف ثم أردف هذه الواقعة الأصلية بواقعة أخرى وهي أن المدعى أخذ الأذرة.

وإذا ذلك قال محامي المدعى أنه يطالب بمبلغ السبعماية قرش باعتباره ريعاً للأرض التي أقر المدعى عليه بوضع يده عليها وانتفاعه بها لا باعتباره أجره — ثم طلب في مذكرته إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت وضع المدعى عليه على هذه الأرض وأنه انتفع بها بأن زرعها ذرة سنة ١٩٤٢ وبأن ريعها بلغ عن هذه المدة سبعماية قرش صاغ

« وحيث ان أقرار المدعى عليه بالجلسة هو أقرار قضائي إذ صدر في مجلس القضاء وقد نصت المادة ٢٣٣ من القانون المدني الأهلي على أنه (لا يتجزأ الاقرار الحاصل من الخصم بالمحكمة سواء كان من تلقاء نفسه أو بعد استجوابه بمعنى أنه لا يؤخذ الضار منه بالمقر ويترك الصالح له)

« وحيث ان ما نصت عليه هذه المادة هو مبدأ عادل — فالأقرار يجب أن يعتبر كلاً لا يتجزأ فلا يؤخذ الضار منه بالمقر ويترك الصالح له — ولكن شرط ذلك أن لا يقوم دليل آخر يقدمه خصم المقر على صحة الجزء الضار بالمقر — فإذا قدم هذا الدليل واقتنعت المحكمة به فلا يمكن للمقر أن يحتاج بعدم تجزئة إقراره بل ينتقل إليه عبء إثبات الجزء الآخر

« وحيث ان إقرار المدعى عليه بالجلسة هو أقرار مركب (Complex) لأنه إقرار بواقعة أصلية (هي في غير صالح المقر) وهي وضع يده على الأرض وزرعها . مصحوبة بواقعة

٥٨

محكمة قنا الجزئية الوطنية

٢٥ أبريل سنة ١٩٤٣

- ١ — إيجار . إذا لم ينص على ميعاد الوفاء . يستحق مؤخراً .
٣ — حجز تحفظي . تجاوز توقيع قبل ميعاد الاستحقاق المادة ١٠٢ مدني .

المبادئ القانونية

١ — إذا تبين من عقد الإجارة أن ميعاد استحقاق الأجرة هو شهر إبريل مثلاً دون تحديد يوماً معيناً من الشهر المذكور فيكون ميعاد الاستحقاق هو آخر يوم من هذا الشهر إذا أن المدين يستفيد قطعاً من الغموض في تحديد اليوم الذي يستحق فيه الأجرة وفقاً للقاعدة المقررة بنص المادة ١٤٠ من القانون المدني .

٢ — إنه وإن كانت المادة ٦٦٨ مرافعات أهلي لا تبيح توقيع الحجز التحفظي على ما يوجد بالأطيان المؤجرة من منقولات أو زراعة تأميناً لوفاء الأجرة إلا إذا كانت الأجرة مستحقة فعلاً إلا أن قواعد القانون المدني تسمح بتوقيع الحجز التحفظي قبل حلول الدين إذا ما نقص المستأجر التأمينات التي كانت ضامنة للوفاء المادة طبقاً لنص ١٠٢ من القانون المدني .

المحكم

« من حيث أن المدعى أقام هذه الدعوى وطلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بالنسبة للحجز

أخرى مستقلة ولكنها مرتبطة بالأولى وتعتبر دفعا لها وتؤثر على كيانها القانوني وهذه الواقعة الأخرى — هي أن المدعى استولى على زراعة الترة (وهذه الواقعة الأخرى في صالح المقر) ومثل هذا الاقرار لا يتجزأ ابتداء كما تقدم إلا أن قاعدة عدم تجزئة الاقرار لا يصح أن تؤثر بوجه ما — إذا ما ثبتت الواقعة الأصلية بالطرق القانونية الأخرى عدا الاعتراف لأن المكلف بالاثبات لم يعد له حاجة إلى هذا الاعتراف وليس هو دليله — ولو قلنا بغير ذلك لأمكن المدين أن يشل من طرق الاثبات بمبادرته إلى إقرار غير قابل للتجزئة — ومتى أجزأ إثبات الواقعة الأصلية فإنه يجب اعتبار الواقعة الثانية دفعا من المدين يصبح به مدعياً ويتعين عليه إثبات هذا الدفع « انظر رسالة الاثبات لأحمد بك نشأت بند ٤٣١ وبند ٤٣٨ »

« وحيث أن المحكمة ترى لما تقدم إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى أن المدعى عليه وضع يده على أرضه وزرعها ذرة سنة ١٩٤٢ وأن ريعها عن ذلك مبلغ ٧٠٠ قرش صاغ فإن لم يثبت ذلك وجب الأخذ بالاقرار غير مجزأ وأن أثبت ذلك يكون للمدعى عليه الحق في أن يثبت من جانبه أن المدعى استولى على زراعة الترة مع التصريح لكل منهما بنفي ما يثبته الآخر وهذا بجميع الطرق القانونية بما فيها البيئة

(قضية حنا صالح عطا الله ضد بسخرون بدوى رقم ١٧١٣ سنة ١٩٤٣ رئاسة حضرة القاضي أحمد الجارم)

التحفظي المتوقع بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٤٢ بناء على طلب المدعى بصفته على زراعة القمح والشعير المينة بمحضر الحجز والمملوكة للمدعى مع الزام المدعى عليه بالمصاريف واتعاب الحمامة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة مقرر ان قد تعاقد مع المدعى عليه على استئجار أطيان الغابة المملوكة للمدعى عليه والكاتبة بزام قنا لزراعتها قمحا وشعيرا سنة ١٩٤١ — سنة ١٩٤٢ الزراعية بمقتضى عقد إيجاره مؤرخ في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤١ نظير أجرة الفدان الواحد قدرها ٢٥٠ قرشا تدفع في شهر ابريل سنة ١٩٤٢ بعد تحديد مقدار الأطيان التي قام المدعى بزراعتها وباجراء مقاسها بالطريقة النصوص عليها في عقد الايجارة سالف الذكر وإن المدعى عليه استصدر من حضرة القاضي أمرا بالحجز على هذه الزراعة وفاء للأجرة بتاريخ أول مارس سنة ١٩٤٢ وأن الحجز أوقع فعلا بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٤٢ على الحاصلات في الجرن وفي العين وأن المدعى عليه ليس له طلب توقيع هذا الحجز في التاريخ الذي طلبه لأن ميعاد استحقاق الأجرة لم يحل بعد إذ انه مشروط في عقد الايجارة سداد الأجرة في شهر ابريل سنة ١٩٤٢ وإن هذا معناه ان تاريخ الاستحقاق يكون آخر شهر ابريل ١٩٤٢ لأن ميعاد الاستحقاق لا يكون إلا في يوم واحد وليس في كل شهر ابريل من أوله لآخره ولا في أول شهر ابريل لأن للمستأجر وهو المدين أن يستفيد من عدم تحديد هذا الميعاد في يوم معين من الشهر وأن لا يكون ملزما بالسداد إلا في آخر الشهر لأن القموض في تعيين ميعاد الاستحقاق موجب للشك والشك يفسر لمصلحة المدين طبقا للمادة ١٤٠ مدني وانه بناء على ذلك لا يكون للمدعى عليه مطالبة المدعى بسداد الأجرة قبل آخر شهر ابريل سنة ١٩٤٢ ولا توقيع الحجز وفاء للأجرة

قبل هذا الميعاد والإلا كان الحجز باطلا لتوقيعه قبل ميعاد الاستحقاق مستندا في ذلك إلى نص المادة ٦٦٨ مراقبات التي لا تبيح طلب توقيع الحجز إلا للأجرة المستحقة فعلا وانه ليس للمدعى عليه التمسك بالمادة ١٠٢ مدني التي تنص على ان الدين يستحق قبل حلول الأجل إذا أفلس المدين أو فعل ما يوجب ضعف التأمينات التي كانت عملا لوفاء التعهد معتمدا في ذلك على القول بان التأمينات العينية كالرهن أو الاختصاص الذي يكون ناله الدائن على عقار مدينه المخصص بمقتضى القانون ولا يدخل ضمن هذه التأمينات الضمان العام الذي للدائن العادي على جميع أملاك مدينه ولا حق الامتياز الذي يقع على جميع أملاكه أيضا واستند في تأييد رأيه على عدة أحكام أوردها بمذكرته / ٧ دوسيه وإلى عقد الاجارة وصورة من محضر الحجز .

« ومن حيث ان المدعى عليه دفع هذه الدعوى بأن ميعاد الاستحقاق هو في أي يوم من شهر ابريل سنة ١٩٤٢ من أوله لآخره لأن اشتراط سداد الأجرة في شهر ابريل معناه سدادها في بحر هذا الشهر وانه استعمل حقه في طلب توقيع الحجز في أول ابريل سنة ١٩٤٢ بناء على ذلك ولأن المدعى قد نقل الحاصلات من العين لجهة أخرى قاصدا من وراء ذلك الماطلة في السداد وإن المدعى عليه لم يصبه ضرر من توقيع الحجز لأنه هو الذي تعين حارسا على الحاصلات المحجوز عليها ولأن المدعى له بمقتضى المادة ٦٦٨ توقيع الحجز تأمينا لسداد الأجرة » ومن حيث انه لما تقدم يصكون مدار البحث في هذه الدعوى منحصر في تحديد ميعاد استحقاق الأجرة التي للمدعى عليه وفيما إذا كان لهذا الأخير أن يلجأ إلى توقيع الحجز التحفظي

على الحاصلات الناتجة من الأرض المؤجرة قبل حلول ميعاد استحقاقها إذا كان هذا الميعاد لا يقع إلا في آخر شهر إبريل سنة ١٩٤٢. إذا ما قل المدعى عليه هذه الحاصلات أو معظمها من العين المؤجرة إلى محل آخر أم لا، اعتمادا على نص المادة ١٠٢ مدني .

« ومن حيث انه بمراجعة عقد الاجارة الذي بين المدعي والمدعى عليه تبين ان ميعاد استحقاق الأجرة هو شهر ابريل سنة ١٩٤٢. ولا يمكن أن يكون ميعاد الاستحقاق كل شهر ابريل من أوله لآخره كما ذهب اليه المدعى عليه وإنما ميعاد الاستحقاق يجب أن يكون محددا بيوم معين وطالما انه لم يحدد لذلك يوم معين من شهر ابريل فيكون ميعاد الاستحقاق آخر يوم من هذا الشهر إذا ان المدين وهو المدعى يستفيد قطعا من الغموض في تحديد اليوم الذي يستحق فيه الأجرة وفقا للقاعدة المقررة بنص المادة ١٤٠ مدني التي تقرر انه في حالة الاشتباه يكون التفسير بما فيه الفائدة للمتعهد (أي المدين) ومن ثم يكون ميعاد استحقاق الأجرة المطلوبة من المدعى هو آخر شهر ابريل سنة ١٩٤٢ .

« ومن حيث انه وان كانت المادة ٦٦٨ مرافعات أهلي لا تبيح توقيع الحجز التحفظي على ما بالمجلات المؤجرة من متقولات أو زراعة تأميننا لوفاء الأجرة إلا إذا كانت الأجرة مستحقة فعلا إلا ان قواعد القانون المدني تسمح بتوقيع الحجز التحفظي قبل حلول الدين إذا ما عمسد المستأجر إلى نقل الأمتعة أو الحاصلات من الأعيان المؤجرة لأن المادة ١٠٢ مدني أهلي تنص على ان الدين المؤجل محل فورا إذا انقضى الدين التأمينات التي كانت ضامنة للوفاء ولأن المحكمة من شريع المادة ٦٦٨ مرافعات أهلي هي تحقيق

الامتياز الذي جعله المشرع للمؤجر بمقتضى المادة ٦٠١ مدني أهلي ققرة سادسة بان جعل الأمتعة والحاصلات التي توجد بالعين المؤجرة تأميننا لسداد الأجرة وأباح له في سبيل ذلك توقيع الحجز التحفظي عليها حتى لا يتأثر امتياز به شيء ما (راجع كتاب التنفيذ لأبي هيف بك طبعة ثانية بندي ١٢٦١ و ١٢٦٨) ولا عبرة بما جاء بمذكرة المدعى من ان التأمينات التي نصت عليها المادة ١٠٢ مدني أهلي يجب أن تكون تأمينات عينية إذ نص المادة خال من هذا التحديد وأن التأمين كما يكون عينا يكون حق امتياز وقد شرع الحجز التحفظي بالمادة ٦٦٨ مرافعات أهلي لتحقيق امتياز المؤجر المنصوص عليه في المادة ٦٠١ مدني أهلي (راجع كتاب موجز الالتزامات للسنهوري بك ص ٤٩٧ والحاشية / ١)

« ومن حيث انه تبين من الاطلاع على محضر الحجز موضوع الدغوى ان الحجز وقع على زراعة ١٤ ف من ضمن الزراعة الكائنة بالعين المؤجرة وهي ٣٠ ف على حد قول المدعى وطى جرن قمح ينتج منه ٢٠ أردبا وان المدعى عليه أقيم حارسا على ما حجز عليه .

« ومن حيث انه قدر للفدان الواحد أربعة أراذب فعلى هذا الأساس يكون الجرن الذي حجز عليه ناتج من خمسة أفدنة في حين ان الباقي من ال ٣٠ ف بعد استئزال ال ١٤ فدانا التي حجز عليها في العين هو ١٦ فدانا فيكون المدعى عليه قد تصرف في محصول ال ١١ ف فضلا عن انه نقل من الأعيان المؤجرة محصول ال ٥ ف السالف ذكرها وقد تبين من الاطلاع على أوراق القضية الأخرى المرفوعة من المدعى عليه بايجاز هذه الأعيان رقم ٣٠٥٩ سنة ١٩٤٢ المحجوزة للحكم

مع هذه القضية أن المدعى قد تقل هذه الحاصل يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٤٢ ويخلص مما تقدم أن المدعى يكون قد عمد إلى اضماف التأمينات بلجوة إلى التصرف في معظم الحاصلات الناجمة من الأعيان المؤجرة وإلى نقلها منها لجهة أخرى ومن ثم يكون للمدعى عليه كل الحق في استصدار أمر بالحجز على باقي الحاصلات خشية أن يتمكن المدعى من التصرف في باقي الحاصلات قبل حلول ميعاد الاستحقاق لضمان سداد الأجرة المستحقة له ولذلك تكون دعوى المدعى على غير أساس ويتعين رفضها .

(قضية محمد صادق درويش افندي ضد صاحب العزة اسماعيل الدروي بك مدير قنا بصفته رقم ٢٨٩٢ سنة ١٩٤٢ رئاسة حضرة القاضي حسين السيد)

٥٩

محكمة بندر الزقازيق الجزئية الوطنية

٢٣ يناير سنة ١٩٤٧

ترع ملكية عقار . أمام المحاكم الوطنية بناء على حكم شرعي . جوازه . نص المادة ١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

المبدأ القانوني

نص المادة الأولى من لائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية نص جوازي أجاز لمن بيده حكم من محكمة شرعية أن يلجأ إلى جهة الإدارة لتنفيذه وهو بهذه الصفة الجوازية لم يسلب جهة الاختصاص الأخرى وهي المحاكم الوطنية التي يلجأ إليها إذا أريد التنفيذ على العقار لما يتوافر أمام هذه

المحكمة من ضمانات تقسم بها دعوى نزاع الملكية ولا تتوفر أمام جهة الإدارة .

المحكمة

رفع المدعى هذه الدعوى على المدعى عليها طالبا الحكم بإعلان تنفيه نزاع الملكية اعلان إليه بناء على طلب المدعى عليها بتاريخ ١٩٤٦/٨/٦ ويطلبان كافة ما يترتب عليه من الاجراءات والتسجيل واعتباره كأن لم يكن مع إلزامها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وقد قال المدعى شرحا لدعواه أنه بتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٩٤٦ أعلن بناء على طلب المدعى عليها بتنفيه نزاع ملكية المنزل المبين بالحدود والعالم بالتنفيه المذكور وفاء لمبلغ ١٩ جنبا المحكوم بها من محكمة الزقازيق الشرعية في القضية رقم ١٣٩٦ لسنة ٩٤٤ — ١٩٤٥ — فبادر المدعي برفع معارضة في هذا التنفيه في مدة ١٥ يوما من تاريخ إعلانه الحاصل في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٦ وأعلن المعارضة في ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٦ وقد بنى المعارض معارضته عن سببين :

أولا — نص المادة الأولى من لائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٩٠٧ والتي صدر قرار وزير العدل بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩٣٤ باستمرار العمل بها حتى يتم وضع اللائحة الجديدة وتنص هذه المادة على أنه « يجوز لسلك من كان بيده حكم صادر من محكمة شرعية أصدرته وهي تملك هذا الاختصاص أن يطلب تنفيذه بالطرق الإدارية تحت مسؤوليته وذلك بأن يقدم إلى الجهات المختصة فيما بعد طالبا محررا على الاستمارة الخاصة بذلك »

وقد استنتج المعارض من نص هذه المادة

أن الطريق الوحيد لتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية إنما هو جهة الإدارة عدا الحالة التي يكون فيها العقار المطلوب التنفيذ عليه مثقلاً برهون مسجلة فعندئذ ينتهي اختصاص جهة الإدارة وقد استطردها في استنتاجه إلى أنه إذا أريد التنفيذ على عقار غير مثقل برهن كما هو الحال في الدعوى التي رفعتها المعارض ضدها على المعارض فإن الطريق إلى ذلك هو الالتجاء إلى جهة الإدارة أما المعارض ضدها قد التجأت إلى المحاكم الأهلية فقد تكبت الطريق الصحيح .

ثانياً — نص المادة العاشرة من اللائحة المذكورة وهي تنص في فقرتها الثانية على أنه « لا يجوز بيع منزل للسكنى » والمدين ليس له غير المنزل المطلوب التنفيذ عليه والمعد لسكنائه وقد شرعت للمعارض ضدها في نزع ملكية هذا المنزل الذي لا يجوز بيعه طبقاً لنص المادة المذكورة . ومن ثم فلا يجوز التنفيذ عليه واستنتج من ذلك أن سكن المدين من الأموال التي لا يجوز التنفيذ عليها .

هذان هما السببان اللذان استند عليهما للمعارض في طلبه الحكم بطلان تنبيه نزع الملكية

وأول ما تلاحظه المحكمة على نص المادة الأولى من لائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية أنه نص جوازي أجاز لمن يده حكم صادر من محكمة شرعية أن يلجأ إلى جهة الإدارة لتنفيذه وهو بهذه الصفة الجوازية لم يسلب اختصاص جهة التنفيذ الأخرى وهي المحاكم الأهلية التي يلجأ إليها إذا أريد التنفيذ على العقار لما يتوافق أمام هذه الجهة من ضمانات تقسم بها دعوى نزع الملكية لا تتوفر أمام جهة الإدارة ، يؤكد هذا نص المادة العاشرة من اللائحة المذكورة التي تنص على أنه إذا كان

العقار المطلوب التنفيذ عليه مثقلاً برهون مسجلة فلا يكون التنفيذ عليه بواسطة الجهة الإدارية وما ذلك إلا لوجود الضمانات الكافية في دعوى نزع الملكية إذا أريد التنفيذ على عقار مثقل برهون مسجلة وهي ضمانات تعوز جهة الإدارة وأنه وإن كان المفهوم من هذا النص أنه يعقد لجهة الإدارة اختصاصاً في حالة التنفيذ على عقار غير مثقل برهون مسجلة إلا أن هذا الاختصاص لا يعنى اختصاص المحاكم الأهلية وهي الجهة ذات الاختصاص الأصلي في التنفيذ على العقار

أما عن السبب الثاني وهو عدم الحجز على سكن المدين فليس في قانون المرافعات نص يقول بعدم جواز التنفيذ على سكن المدين بل بالعكس فإن أول ما توجه إليه مهمة الدائن هي تجريد المدين من بيته ومحتوياته إذا لم يوجد غيرها أو إذا لم يسهل عليه التنفيذ على غيرها من أمواله (راجع مؤلف طرق التنفيذ والتحفظ للمرحوم عبد الحميد أبو هيف بك ص ١٩٢ الهامش)

على أنه من المقرر أن قاعدة جواز التنفيذ على المال أو عدم جوازه إنما هي من القواعد الأصلية في التنفيذ . وقد نص قانون المرافعات على بعض الأحوال التي لا يجوز التنفيذ عليها وليس من بينها سكن المدين ، يضاف إلى هذا أن نص المادة العاشرة الذي يمنع التنفيذ على سكن المدين وارد في لائحة تنفيذية ولم يشمل الرسوم بقانون الصادر بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية شيء من هذا الحظر .

أما وقد ثبت أنه من الجائز الالتجاء إلى القضاء الأهلي للتنفيذ على عقار بتنفيذاً لحكم صادر من محكمة شرعية فلا يطلب من القاضي الوطني إلا أن يطبق قانون المرافعات وليس في قانون المرافعات ما يمنع التنفيذ على سكن المدين وخاصة أن الحكم

المطلوب التنفيذ به إنما هو حكم بتقرير نفقة شرعية والفكرة التي تسود قانون المرافعات هي النظر إلى النفقة الشرعية بعين الرعاية لما يتمتع به أصحاب هذه النفقة من عطف المشرع وعنايته يؤكد هذا أن المادة ٤٥٥ من قانون المرافعات والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٣ وهو القانون المعروف بقانون الجحسة أقدنة حظرا الحجز على بعض الأموال إلا لإيفاء دين النفقة فأمام تنفيذ هذا الدين تنهار الحصانة التي تتمتع بها بعض الأموال بعدم جواز الحجز عليها (راجع حكم محكمة الزقازيق الجزئية في القضية رقم ١٧٧١ سنة ١٩٣٣ والنشور بمجلة المجامعة العدد ٦ ص ٦٠ السنة الخامسة عشرة) . من كل ما تقدم ترى المحكمة أن معارضة المدعى على غير أساس قانوني ويتعين على المحكمة رفضها مع الزامه بالمصاريف .

(قضية احمد على حسن ضد بهية حامين مصطفى رقم ١٣٢٤ سنة ١٩٤٦ رئاسة حضرة القاضي حافظ بدوى)

٦٠

محكمة العطارين الجزئية الوطنية

٢٠ فبراير سنة ١٩٤٧

- ١ — تأمين . المقد . صفته .
- ٢ — قصد المتعاقدين . الشك . تفسيره لمصلحة المؤمن له .
- ٣ — الكتابة . ليست شرطا إلا أن ارتباط الطرفين لا يوجد إلا في وثيقة التأمين .
- ٤ — التأمين في فرنسا .
- ٥ — التأمين في مصر .

المبادئ القانونية

- ١ — عقد التأمين من العقود الاحتمالية الرضائية *Consensuelle* التي تتم بالانجذاب

والقبول وهو من عقود القانون البحث فمن جهة لا يجوز التوسع في تفسير نصوصه ومن جهة أخرى لا تقوى نصوصه على مخالفة أحكام القانون التي لها قوة أمره .

٢ — عقد التأمين من عقود حسن النية فيبحث فيه قبل كل شيء عن قصد المتعاقدين . ويجب أن يؤول الشك لمصلحة المؤمن له إذ أن المؤمن وهو الذي وضع صيغة العقد كان في مقدوره تفادي كل لبس في تحديد مدى المخاطر التي يتحملها .

٣ — الكتابة وإن كانت ليست شرطا لازما لعقد التأمين إلا أن الأصل هو أن ارتباط الطرفين كل منهما نحو الآخر لا يوجد إلا عند التوقيع على وثيقة التأمين إذ هذا هو العرف الثابت الذي جرت عليه الشركات .

٤ — التأمين في فرنسا ينظمه القانون الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٩ وهو من القوانين الآمرة *Imperatif* بحيث لا يستطيع الأفراد استبعاد نصوصه أو مخالفتها باتفاق خاص إلا في الحدود التي يبيح القانون لهم فيها ذلك . ولم يقصد الشارع سوى حماية الجانب الضعيف وهو جمهور العملاء من جور شركات التأمين .

٥ — لم ينظم الشارع المصري عقد التأمين بعد ولم يصدر سوى رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين ولذلك

تلجأ المحاكم إلى القواعد العامة لقض المنازعات الناشئة عن هذا العقد .

المحكمة

« من حيث ان المدعين أقاموا هذه الدعوى على المدعى عليهما بصحيفتها المعلنة في ١٥ يولية سنة ١٩٤٦ يقولون فيها ان صندوق الادخار السابع لمصلحة الجمارك الذي يمثله المدعى عليه الثاني وضع مشروعا لتأمين الموظفين الخارجين عن هيئة العمال لدى شركة مصر للتأمينات التي يمثليها المدعى عليه الأول وأنها حصلت على إقرارات المدعين وغيرهم من بعض الموظفين الخارجين عن هيئة العمال وقبوها بقبولهم الاشتراك في مشروع التأمين طبقا للنظام والشروط التي تمت من الأول وسعادة وكيل عام مصلحة الجمارك في مذكرته التي وافقت عليها وزارة المالية وقد حصلت شركة التأمين ابتداء من شهر يناير سنة ١٩٣٨ على أقساط من مرتب المدعين وكذلك على إعانة المصلحة التي كانت تدفعها لهم وقد بلغ مجموع ما حصل عليه المدعى عليه الأول من المدعى الأول مبلغ ٤٨٨٤٥ ج م وبخصم السلفة التي كان قد اقترضها أصبح له مبلغ ٢٣ جنيها و ٧٣٥ مليا وذلك ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٨ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ كما بلغ مجموع ما حصلت الشركة من المدعى الثاني مبلغ ١٩٣ و ٦٠٠ وبخصم السلفة التي كان قد اقترضها وقدرها ٢٤٧ و ١٨ فيكون ماله في المدة من أول يناير سنة ١٩٣٨ حتى ٣١ / ٣ / ١٩٤٤ مبلغ ٣٤٦ و ٤٢ وكذلك يكون جملة ما حصلت من المدعى الثالث مبلغ ١٨٣ مليا و ٤٠ ج م وبخصم السلفة التي كان قد اقترضها وقدرها ٧٨٣ مليا و ٧ جنيه فيكون ماله طرف الشركة مبلغ ٤٠٠ مليا و ٣٢ جنيه من أول يناير سنة ١٩٣٨ حتى

٣١ / ٨ / ١٩٤٤ وبما أن جميع المدعين أطلقوا ضمن الموظفين داخل هيئة العمال الأول في ٣١ / ١٢ / ١٩٤٤ والثاني والثالث في ٣٠ / ٣ / ١٩٤٤ فقد أصبحوا ممن لا يشملهم مشروع التأمين الذي ما وضع إلا لفائدة الموظفين الخارجين عن هيئة العمال وبما أنهم لم يوقعوا على بوالص التأمين طبقا للقرارات المأخوذة عليهم وقد امتنعوا عن التوقيع عليها عندما ثبت لهم ان بها خلافا عن المشروع الذي عرض عليهم ووقعوا الاقرار بقبول التأمين بعد الاطلاع عليه ، فلا يعتبر الاقرار الموقع عليه منهم قبولا صحيحا إذ هو قبول لا يجاب مشروط بما ورد بمذكرة سعادة وكيل عام المصلحة والتي وافقت عليها وزارة المالية وهذا الايجاب يختلف تمام الاختلاف عن الشروط الواردة ببوالص التأمين ولما طالبوا المدعى عليهما برد صافي ما دفعه كل منهم طبقا للبيان السالف امتنعا عن الرد ولذلك فهم يطالبونهما متضامين برد هذه المبالغ .

« وحيث ان المدعين قد سردوا كل هذا في مذكرة دفاعهم واستندوا في طلبهم إلى المستندات المقدمة منهم ومنها وثائق التأمين التي لم يوقع عليها المدعى الثالث « محمد إسماعيل علي » والتي وقع عليها مدير شركة التأمين فقط وصورة مذكرة وكيل مصلحة الجمارك عن الموضوع وشروطه وصورة خطاب موافقه وزارة المالية عليه والخطابات المتداولة الخاصة وملخص دفاع المدعين في أن عقد التأمين غير قائم بينهم وبين الشركة وذلك لما يأتي من أسباب أولا : لأنه يشترط بقاء أن يحوز عقد التأمين شكله القانوني وأن يتم بالكتابة وما دام أنهم لم يوقعوا على مشارطات التأمين أصبح العقد لا وجود له طبقا للعرف الجاري وأحكام

القضاء . ثانياً — أنه على فرض صحة وجوده فقد اختلفت شروطه عن الشروط الميمنة بمذكرة وكيل مصلحة الجمارك والتي وافقت عليها وزارة المالية وعلى فرض أن الدعين وقصوا على إقرارات بقولهم التأمين إلا أن هذا كله مشروط بأن يتم طبقاً لقانون صندوق الادخار ومذكرة وكيل مصلحة الجمارك وبديهي أن شركة التأمين قد اطلعت على كل هذا قبل تعاقدتها مع تلك المصلحة . ثالثاً — أن مذكرة وكيل الجمارك تنص في البند السادس فيها على أن مبالغ التأمين تبيع فائدة ٢,٧٥ ٪ . مع أنه بالاطلاع على البوالص يتضح أن الفائدة المحتسبة هي ١,٢٧ ٪ . فقط . وحيث أن المدعى عليه الأول لم ينازع في حقيقة الأرقام والمبالغ التي بينها المدعون ولا في تاريخ الحاقهم ضمن العمال الداخليين في الهيئة (طالب التأمين) وينحصر دفاعه في قيام عقد التأمين مادام الاتفاق قد تم بينه وبين المدعى عليه الثاني والنائب عن جميع العمال ولصالح الموظفين الخارجيين عن الهيئة وأن المدعين قد قبلوا ذلك بمقتضى الإقرارات التي وقصوا عليها بامضائهم وقد قدمها ضمن حافظة مستندات وأن الاتفاق الذي تم بين صندوق الادخار والشركة لا يجوز رد أقساط التأمين المدفوعة للمؤمن عليه طبقاً للعقد الذي قدم صورته رقم ٤١ رقم ٧ ملف وأنه طبق الشروط العامة (للبوالص) قد أجرى تصفيته بعد استهلاك رصيد القروض السابق منحها لكل من الدعين فأرسل ثلاثة خطابات للمدعي الأول بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٤٥ يخطر فيه أن صافي رصيده هو ... ج والثاني للمدعي الثاني بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٤٥ يخطر فيه أن الباقي له مبلغ ٨٥٨ م ٢٥٥ ج والثالث بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٤٥ للمدعي الثالث يخطر فيه بأن الباقي مبلغ ٧٣٣ م ١٨٥ ج ويطلب منهم استلام هذه المبالغ

بعد تقديم الإيصالات المثبتة لذلك الاستلام وضيف المدعى عليه الأول أنه إن صح ما قيل من أن مذكرة وكيل مصلحة الجمارك المشار إليها ورد الأقساط السابق دفعها من المؤمن فإن هذا لا يعدو أن يكون خطأ نتيجة دراسة سطحية لا شأن لشركة التأمين بها وأنه إذ ذاك يجب أن يتحمل صندوق الادخار نتيجة خطأه هذا .

« وحيث أن المدعى عليه الثاني يطلب إخراجاً من الدعوى لأن علاقته قد انتهت بمجرد اتفاقه مع شركة التأمين وقد نقل مبالغ المدعين وغيرهم إلى الشركة طبقاً للإقرارات التي قدمها كل منهم وضيف إلى ذلك أنه يكفي منهم قبول فكرة التأمين وأنه لا ضرورة لتوقيع كل منهم على وثيقة التأمين .

« وحيث أن مناط البحث في هذه الدعوى هو تبيان حقيقة عقد التأمين وهل الشارطة قد تمت ويجب اعتبار الإيجاب والقبول قد تم أم أنه لم يتم لأن المدعين لم يوقعوا على (بوليصة) وثيقة التأمين .

« وحيث أن عقد التأمين هو من العقود الاحتمالية الرضائية **Consensuel** التي تتم بالإيجاب والقبول وهو من عقود القانون البحث فمن جهة لا يجوز التوسع في تفسير نصوصه أو من جهة أخرى لا تقوى نصوص عقد التأمين على مخالفة أحكام القانون التي لها قوة أمرية . وهو من عقود حسن النية فيبحث فيه قبل كل شيء عن قصد المتعاقدين . وقد قضي بأنه يجب في عقد التأمين أن يؤول الشك لمصلحة المؤمن له إذ أن المؤمن وهو الذي وضع صيغة العقد كان في مقدوره تفادي كل لبس في تحديد مدى المخاطر التي يتحملها (استئناف مختلط في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٤ — ٥٣٤ صفحة ٢٠٥ كامل مرسى باشا صفحة ٦٨٠ وما بعدها العقود المدنية الصغيرة طبعة

ثالثة سنة ١٩٤٢) وقد قضى بأنه وإن كانت الكتابة ليست شرطا لازما لعقد التأمين فإنه يجب القول بأن الأصل هو أن ارتباط الطرفين كل منهما نحو الآخر لا يوجد إلا عند التوقيع على وثيقة التأمين إذ هذا هو العرف الثابت الذي جرت عليه الشركات (استئناف مختلط ٢٨ مارس سنة ١٩١٨ مجلة التشريع والأحكام المختلط رقم ٤٠ صفحة ٣٥٦).

« وحيث أنه لا نزاع في أن عقد التأمين قد تم كتابة وبإمضاء ممثل المدعى عليه الثاني والمدعى عليه الأول كما وأنه لا نزاع أيضا أن المدعين لم يوقعوا على وثيقة (بوالص) التأمين الخاصة بهم فالأمر فيما يتعلق بهم محل بحث ونظر ولا مشاحة في أن شركة التأمين وهي تتعاقد مع المصلحة التي يعملون فيها قد اطلعت على جميع القوانين والمذكرات والأوراق التي تخصها في تنفيذ هذا التعاقد .

« وحيث أنه مما يؤيد وجهة نظر المدعين في عدم وجود قبول صريح منهم وإن الإيجاب من جانب المدعى عليه الأول مشروط بجميع ما دون في الأوراق المقدمة والتي استندوا إليها ما يأتي : أولا — ما جاء في المادة العاشرة من قانون صندوق الادخار من أن المشتركين الذين يفصلون من العضوية بسبب التعيين بأحدى الوظائف الداخلة في هيئة العمال بالمصلحة يكون لهم الحق في الاستيلاء على جميع المبالغ القيدة لحسابهم لغاية يوم انفصالهم .

ثانيا — نص في البند الرابع من مذكرة وكيل الجمارك على أن التأمين يضمن للمؤمن عليه مبلغا ثابتا منذ اللحظة الأولى لغاية بلوغ سن الخامسة والستين وهذا المبلغ غير معرض مطلقا للتقصان بسبب تقلبات الأسعار والفائدة إذ أن الشركة

ضامنة للمبلغ في جميع الأحوال . ثالثا — ذكر في خطاب مدير الجمارك لوكيل وزارة المالية في تاريخ ٢٥/٦/٣٧ أن التأمين اختياري للعمال والموظفين من شاء قبله ومن شاء رفضه واستمرت علاقته مع صندوق الادخار كما كان أجاب عليه من وزارة المالية بتاريخ ٩/٩/١٩٣٧ بالموافقة على مشروع التأمين بالشروط الموضحة في مذكرة وكيل المصلحة مع جعل هذا النظام اختياريا لهؤلاء المستخدمين .

رابعا — ان الاقرارات التي وقع عليها المدعون بقبول الاشتراك في مشروع التأمين وتعهدهم بالتوقيع على بوليصة التأمين طبقا للاصول المتفق عليها بين المصلحة وبين الشركة .

خامسا — ما جاء بالبند السادس من مذكرة وكيل المصلحة من أن التأمين يضمن للمؤمن عليه رد المبلغ الذي دفعه على أقساط في نهاية المدة بفائدة مركبة تقدر $\frac{2}{3}$ ٪ . وقبول هذه النسبة الأقل من نسبة فائدة صندوق الادخار وهي ٣ ٪ أو ٣٥٥ ٪ . نظرا لما في التأمين من مزايا أخرى عددها في مذكرته .

سادسا — ما جاء في البند السابع من عقد اتفاق التأمين المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٣٧ الذي قدمه المدعى عليه الأول من ضرورة توقيع المتعاقد (صندوق الادخار) والمؤمن عليه (المدعين مثلا) على جميع (البوالص) الأمر الذي لم يتم بالنسبة للمدعين .

« وحيث ان التأمين في فرنسا ينظمه قانون ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ وهو من القوانين الآمرة Imperatif بحيث لا يستطيع الأفراد استبعاد نصوصه ومخالفتها باتفاق خاص إلا في الحدود التي يبيح القانون لهم فيها ذلك (المادة ٢) ولم يقصد الشارع سوى حماية الجانب الضعيف وهو جمهور

على الاقرارات المقدمة لبيان رغبتهم في التأمين وهو لم يتم بالنسبة لهم نظرا لأنهم رفضوا التوقيع على وثيقة التأمين التي أمضاها مدير الشركة المؤمنة وقد اشترطت الشركة في عقدها مع الجمعية وضع هذه الامضاءات على وثيقة التأمين فامتنع المدعون عن ذلك للأسباب التي أثاروها في مذكرة دفاعهم .

« وحيث انه لذلك كله تكون طلبات المدعين صحيحة وفي محلها قبل المدعى عليه الأول فتعين الحكم لهم بها قبله مع شمول الحكم بالنفاذ بالنسبة للمبالغ التي تسلم الشركة باستعدادها لدفعها مع القوائد القانونية بواقع ٠.٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية في صحيفة الدعوى .

« وحيث انه بالنسبة للمدعى عليه الثاني فلو أنه يجارى المدعى عليه الأول في دفاعه فانه لا مسئولية عليه قبل المدعين لأنه لم يكن سوى مجرد متقدم للشركة بطلب التأمين على العمال وقد انتهى أمره حين وقع المدعون إقرارات طلب التأمين ونقل أموالهم من حساب صندوق الادخار إلى الشركة المدعى عليها الأولى فأصبحت الرابطة بين المدعين وبينها وحدها وإن شاء المدعون استمعروا في تنفيذ الاتفاق ووقعوا على وثائق التأمين وإلا خاصموا الشركة وحدها وأصبحت هي المسئولة وحدها عن جميع ما استلته من مبالغ وهي لم تتكرر استلام شيء مما ذكره ومن ثم تكون طلبات المدعين بالنسبة للمدعى عليه الثاني لا أساس لها متعين رفض الدعوى بالنسبة له .

(قضية إبراهيم الموصيري وآخرين وحضر عنهم الأستاذ إبراهيم أنور علوان ضد صاحب الغزة مدير شركة مصر للتأمينات وآخر رقم ١٢٦٠ سنة ١٩٤٦ برئاسة حضرة القاضي حسن سلامة)

العملاء من أجور شركات التأمين وهنا في مصر لم ينظم الشارع المصرى عقد التأمين بعد ولم يصدر بعد سوى القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٣٩ الخاص بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين ولذلك تلجأ المحاكم إلى القواعد العامة لفض المنازعات الناشئة عن هذا العقد .

« وحيث ان دفاع شركة التأمين أهمه أن المدعين قد وقعوا إقرارات بقبولهم مشروع التأمين وأن مصلحة الجمارك (صندوق الادخار) طالبة التأمين قد وقعت على العقد وأنه لا عبرة بتوقيع المؤمن له على وثيقة التأمين

« وحيث ان المحكمة تعارض طبقا لجميع ما تقدم الأخذ بذلك النظر وترى ضرورة توقيع المؤمن له على وثيقة التأمين حتى ينتج عقد التأمين آثاره القانونية مستوحية في ذلك نص المادة ١٠٤٨ صفحة ٦٦٢ من مشروع تنقيح القانون المدنى المصرى (جزء ٣) التي تجرى هكذا

« لا يكون طلب التأمين وحده ملازما »
« للمؤمن ولا للمؤمن عليه ولا يتم العقد إلا إذا »
« وقع الطرفان وثيقة التأمين وتم تسليم هذه »
« الوثيقة للمؤمن عليه وما جاء في دلولز العملى »
« صفحة ٨٠٢ عنوان التأمين رقم ٢ مادة ١ »

Donc, un thèse générale, jusqu'à la signature de la police, les parties ne sont pas présumées s'être réciproquement engagées L'une envers l'autre alors mêmes qu'elles se sont mises d'accord sur les conidtions essentielles du contrat.

« وحيث انه يخلص من جميع ما تقدم ويستفاد من ظروف هذه الدعوى أنه لم يوجد بالنسبة للمدعين سوى مشروع اتفاق وقد أمضوا

قضايا المحاكم الشرعية

٦١

المحكمة العليا الشرعية

٥ يونيو سنة ١٩٤٧

وقف - دعوى الاستحقاق المرفوعة ممن حرمة
الوقف من أولاده من نصيبه حسب القرينة الشرعية .
تفسير المادة (٥٧) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦

المبادئ القانونية

١ - طلب مدعى الاستحقاق في الوقف نصيباً
أكثر مما يستحقه لا يقتضى عدم سماع دعواه .

٢ - لا تسرى أحكام المادتين ٢٤ و ٣٠
من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على الأوقاف
الصادرة والتي مات واقفوها قبل العمل به
أو بعده وليس لواقفيها حق الرجوع أو التغيير في
أوقافهم طبقاً لما يقتضيه التفسير الصحيح للمادة
(٥٧) من القانون المذكور .

٣ - تسمع دعوى الاستحقاق في الوقف
من حرمة الوقف (الذي بقي حياً بعد العمل
بالقانون المشار إليه) بعض أو كل حقه

المحكم

الوقائع

(ملخص الدعوى)

ادعى وكيل المستأنفة على المستأنف ضده في
مواجهة وحكيه دعوى أمام محكمة أول درجة
ملخصها أن الست زينب مصطفى على والدته

المستأنفة وقت الحصة التي كانت تملكها في أرض
وبناء المنزل رقم ٣٥ بمنيل الروضة التابع إدارياً
لمركز ومديرية الجزيرة المين والمحمد بالسعوى
ومقدار هذه الحصة الثلث في المنزل المذكور
وذلك بمقتضى حجة شرعية صادرة من محكمة مصر
الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٣
قدمتها المستأنفة بحفاظتها المؤرخة ١٩٤٧/١/٢٢
وتضمنت هذه الحجة أن الواقعة أنشأت وقف
هذه الحصة على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها
على زوجها محمد أفندي محمود قاسم النوائى
(المستأنف ضده) مدة حياته ثم من بعدها على
بنتيهما زوزو وزينات ومن يحدته الله لهما من
بعضهما من الأولاد ذكورا وإناثا لا ذكر مثل حظ
الأثنيين ثم من بعد كل منهم يكون نصيبه لأولاده
طبقاً للح وشرطت الواقعة النظر على وقفها هذا
لنفسها مدة حياتها ثم من بعدها لزوجها المستأنف
ضده مدة حياته ثم من بعدها يكون النظر
لأولادها من بعضهما بحيث يكون كل واحد منهم
ناظراً على حصته الخ ثم توفيت الواقعة المذكورة
في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٦ وقدم وكيل المدعية
الشهادة الرسمية الدالة على وفاة الواقعة في هذا
التاريخ بالحفاضة السابق ذكرها وبما أن الواقعة
حرمت بنتها المدعية من الاستحقاق في هذا الوقف
إذ جعلت استحقاق غلة جميع الحصة التي كانت
تملكها في المنزل المذكور وقدرها الثلث من بعدها
لزوجها المدعى عليه مع أن قانون الوقف رقم ٤٨
سنة ١٩٤٦ يجعل للمدعية نصيباً واجباً في هذا
الوقف بمقدار ماله من تركتها فيكون لها الحق
في الدخول في هذا الوقف باستحقاقها سدس غلة

المنزل المذكور أي ٤ ط من ٢٤ ط من غلته وقد طالبت المدعي عليه بنصيبها هذا بصفته موقوفا عليه وناظرا على الوقف فامتنع بغير حق ولا وجه شرعى وطلبت الحكم لها عليه باستحقاقها النصيب المذكور وأمره بأداء ما تستحقه من غلة هذا النصيب حسب الموضع في عرضة دعواها « الجواب عن الدعوى »

ووكيل المدعي عليه أجاب عن هذه الدعوى أمام محكمة أول درجة بمذكرة — تضمنت أن الدعوى غير مسموعة لأن المادة ٥٧ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ نصت على أن أحكام المواد — ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠ — لا تطبق على الأوقاف الصادرة قبل العمل بهذا القانون التي مات واقفوها — المدعية معترفة بأن الوقف صدر في سنة ١٩٤٣ وقانون الوقف صدر في سنة ١٩٤٦ ومعترفة أيضا بأن الواقعة توفيت والمادة المذكورة نصت على أنه متى كان الوقف قبل القانون ومات واقفه لا تطبق المواد المذكورة التي منها المادة ٢٤ وقد عمت المادة لفظ « مات واقفوها » ولم يفد بكونه قبل القانون أو بعده وصم على طلب عدم سماع الدعوى

(حكم محكمة أول درجة وأسبابه)

ومحكمة أول درجة قررت بجلسته ٢٢ يناير سنة ١٩٤٧ عدم سماع دعوى المدعية بانية قرارها هذا على أنه بالاطلاع على قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ يتضح أن المادة ٢٤ منه نصت على أنه يجب أن يكون للوارثين من ذرية الواقف وزوجه ووالدته الموجودين وقت وفاته إستحقاق في الوقف فما زاد على ثلث ماله وفقا لأحكام الميراث وإن المادة ٥٧ قد نصت على أن أحكام المادة ٢٤ لا تطبق على الأوقاف الصادرة قبل العمل بالقانون المذكور التي مات واقفوها أو كانوا أحياء وليس لهم حق الرجوع فيها وأن عبارة « التي مات واقفوها »

لم تقيد الموت بأن يكون قبل العمل بهذا القانون أو بعده فالمفهوم من إطلاق الوفاة أن الذرية لا يحق لها طلب الحق متى كان الوقف صادرا قبل العمل بهذا القانون سواء كان الواقف قد مات قبل القانون أو بعده إلى أن قالت وإذن يكون القانون قد أوصد باب الرجعية ولم يجعل لأحد حقاً لم يكن له في الأوقاف الصادرة قبل العمل بهذا القانون مطلقا وحيث أن تكون دعوى المدعية غير منطبقة على القانون لأنها معترفة بأن الوقف صدر في أبريل سنة ١٩٤٣ والقانون صدر في سنة ١٩٤٦ ووالدتها الواقعة توفيت قبل رفع الدعوى وإذن يتعين تقرير عدم سماع الدعوى .

(الاستئناف)

وبتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٤٧ رفع وكيل المدعية إلى المحكمة العليا الشرعية استئنافا وقيدته في اليوم نفسه طالبا إلغاء الحكم المذكور وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للسير فيها حسب القانون وقدم مذكرة ترفع بمضمونها بجلسته أول مايو سنة ١٩٤٧ ووكيل المستأنف ضده ترفع بجلسته ٥ يونيه سنة ١٩٤٧ بمذكرة أيضا طالبا تأييد القرار المستأنف

(المحكمة العليا)

بعد الاطلاع على أوراق القضية وسماع مرافعات الطرفين والمداولة .

« وبما أن هذا الاستئناف قدم وقيد في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلا .

« وبما أن الحكم المستأنف الصادر بعدم سماع هذه الدعوى هو قرار في غير الموضوع وبما يجوز استئنافه وهو غير صحيح وقد بني على تفسير غير صحيح للمادة ٥٧ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

ذلك أن المدعية تدعى أن والدتها وقفت هذه الحصة التي كانت تملكها في المنزل المذكور

وقدرها الثلث على نفسها ثم من بعدها على زوجها المستأنف ضده فقط ولم يجعل لابتها المدعية شيئاً من الاستحقاق في هذا الوقف بعد وفاتها وإن المادة ٢٤ من قانون الوقف تجعل للمدعية استحقاقاً واجباً في هذا الوقف بمقدار ميراثها من والدتها الواقعة وإن المادة ٣٠ من هذا القانون تنص على أن الواقف إذا حرم أحداً ممن لهم حق واجب في وقفه بمقتضى أحكام هذا القانون من كل أو بعض ما يجب أن يكون له في الوقف فإن هذا المحروم يعطى حصته الواجبة ويوزع الباقي على من عداه من الموقوف عليهم متى رفع المحروم دعواه بالمطالبة بحقه في خلال سنتين من تاريخ وفاة الواقف وقد نصت المادتان ٥٦، ٥٧ من قانون الوقف المذكور على أن أحكامهما تطبق على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به عدا ما نص على استثنائه فيها وما نص عليه استثنائه المادتين ٢٤، ٣٠ فقد قصت المادة ٥٧ بأن المادتين المذكورتين لا تطبق أحكامهما على الأوقاف الصادرة قبل العمل بهذا القانون التي مات واقفوها أو كانوا أحياء وليس لهم حق الرجوع فيها لما هو تفسير عبارة المادة ٥٧ المذكورة .

نما هو بديهي ومفروغ منه أن المادتين المذكورتين تطبق أحكامهما على الأوقاف الصادرة بعد العمل بقانون الوقف وحيث أن صدر وقف بعد العمل بالقانون وفيه حيف بأحد ورثة الواقف ذوى الاستحقاق الواجب في وقفه فله في ظرف سنتين من تاريخ موته (حسب نص المادة ٣٠) أن يرفع دعوى برفع هذا الحيف أمام محكمة التصرفات (المادة ٢٧) وذلك لأن الواقف وقد أصدر وقفه بعد العمل بالقانون وظلم بعض ورثته فلم يجعل له في وقفه الاستحقاق الواجب له حسب أحكام القانون يكون قد تعمد مخالفة القانون فلهذا يقضي القانون برفع هذا

الحيف وحيث أن تطبق المادتان السابقتين ذكرهما على الوقف المذكور

أما فيما يختص بالأوقاف الصادرة قبل العمل بقانون الوقف ففيها التفصيل الآتي — وهو إما أن يكون الواقف قد توفي قبل العمل بالقانون أو يكون قد بقي حياً إلى ما بعد العمل بالقانون وفي الصورة الثانية إما أن يكون له حق الرجوع في وقفه حسب أحكام القانون أو بعبارة أخرى له حق التغير في مصارف وقفه أو ليس له هذا الحق فالمسألة لها ثلاث حالات

الحالة الأولى — فأما إذا كان الواقف الذي صدر وقفه قبل العمل بالقانون ووقع فيه حيف ببعض ذوى الاستحقاق الواجب قد توفي قبل العمل بالقانون ففي هذه الحالة لا تطبق عليه أحكام المادتين ٢٤، ٣٠ لأنه قد توفي قبل العمل بالقانون لا يمكن أن ينسب إليه مخالفة هذا القانون الذي لم يكن قد صدر إلى آخر لحظة من حياته وقد ملك المستحقون في وقفه هذا حقاً مكتسباً فلم يرد القانون في هذه الحالة سريان المادتين ٢٤، ٣٠ على هذا الوقف بالرغم من أنه تضمن حيفاً ببعض الورثة احتراماً لهذه الحقوق المكتسبة ولعدم حصول مخالفة من الواقف للقانون إذ هو توفي قبل صدوره

الحالة الثانية — وإذا كان الواقف الذي صدر وقفه قبل العمل بالقانون ووقع فيه حيف ببعض ذوى الاستحقاق الواجب قد بقي حياً إلى ما بعد العمل بالقانون وكان له حق الرجوع في وقفه وفي تغير مصاريفه حسب أحكام القانون ثم مات بعد ذلك دون أن يرفع الحيف الذي وقع منه فإنه يقال في هذه الحالة أن الواقف وقد كان في وسعه بعد أن صدر القانون أن يتدارك الأمر ويرفع الحيف الذي صدر منه ومع ذلك أهمل هذا الأمر

ومات مضرا على الحيف الذي أوقفه على بعض ورثته ذوى الاستحقاق الواجب حسب القانون فإنه في هذه الحالة يعتبر أيضا مخالفا للقانون لاصراره بعد صدور القانون على مخالفة بعض أحكامه في حين أنه كان في وسعه العدول عن هذه المخالفة وحينئذ يلزم تطبيق المادتين ٢٤ ، ٣٠ على وقفه هذا باعطاء الحق لمن وقع عليه الحيف أن يطالب برفع هذا الحيف كما هو الحال في الأوقاف الصادرة بعد العمل بالقانون سواء بسواء

الحالة الثالثة — وإذا كان الواقف الذي صدر وقفه قبل العمل بالقانون ووقع فيه حيف ببعض ذوى الاستحقاق الواجب قد بقي حيا إلى ما بعد العمل بالقانون ولكنه لم يكن له حق الرجوع في وقفه ولا حق التغير في مصارفه حسب أحكام القانون فالحكم في هذه الحالة كالحكم في الحالة الأولى التي توفي الواقف فيها قبل العمل بالقانون أي أن المادتين ٢٤ ، ٣٠ لا تنطبق أحكامهما على هذا الوقف لأن الواقف وإن كان قد بقي حيا إلى ما بعد صدور القانون والعمل به لكنه لم يكن يملك إحداث أى تغير في مصارف هذا الوقف فلم يكن يملك رفع الحيف الذي وقع منه فلا يمكن أن ينسب إليه حينئذ أنه خالف القانون أو أنه أصر بعد صدور القانون على ما عده القانون حيفا لأنه لم يكن في وسعه العدول عنه وبناء على هذا فلا تنطبق المادتان ٢٤ ، ٣٠ على وقفه والحال ما ذكر

هذا هو التفسير الصحيح للمراد من المادة ٥٧ خلافا لما ذهب إليه محكمة أول درجة في أسباب الحكم المستأنف

« وبما أن القضية التي نحن بصددها هي من قبيل الحالة الثانية لأنه يعلم من وقائع الدعوى أن الوقف صدر من الواقعة في ٧ إبريل سنة ١٩٤٣

أي قبل صدور القانون بثلاث سنوات وكسور وبقيت الواقعة حية إلى ما بعد العمل بالقانون لأنها توفيت في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٦ وقانون الوقف وجب العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وهو يوم ١٧ يونيه سنة ١٩٤٦ حينئذ تنطبق أحكام المادتين ٢٤ ، ٣٠ على هذا الوقف وتكون دعوى المدعية مسموعة خلافا لما قضى به الحكم المستأنف .

وبما يؤيد هذا التفسير الذي أوضحناه أن المادة ٥٦ من القانون عندما عرضت على مجلس الشيوخ بجلسته ٣٣ مايو سنة ١٩٤٤ وكان رقمها ٥٥ كان نصها ما يأتي :

تطبق أحكام هذا القانون على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به على المواد ٤ ، ٦ ، ١٤ ، ١٥ والمادة ١٩ بالنسبة للاقرارات الصادرة قبل العمل بهذا القانون ولا تنطبق المادتان ٢٤ ، ٣٠ إلا على الأوقاف التي لا زال واقفوها أحياء عند العمل بهذا القانون ولا ينطبق المادة ١٠ على الأوقاف المذكورة لأبطال ما شرط بها من الشروط العشرة لغير الواقف المساس بالتصرفات التي تكون قد تمت فعلا بناء عليه قبل العمل بهذا القانون (راجع ص ١٠٠٤ من مجموعة مضابط دور الانقضاء التاسع عشر لمجلس الشيوخ المجلد الثاني من مضبطة الجلسة الثالثة والخمسين) وهذا نص صريح يؤيد التفسير الذي أبلغناه ويقضى بأن الواقف الذي صدر وقفه قبل القانون ووقع فيه حيف ببعض ذوى الاستحقاق الواجب وبقي حيا إلى وقت العمل بالقانون تنطبق على وقفه المادتان ٢٤ ، ٣٠ من القانون فيكون لمن وقع عليه الحيف أن يرفع دعواه بأبطال هذا الحيف في ظرف سنتين من تاريخ وفاة الواقف .

ويؤيد التفسير الذي قدمناه أيضا مناقشات

حضرات أعضاء مجلس الشيوخ عند نظر هذا القانون قصد جاء في ص ١٠٤٥ من مجموعة المضابط المتقدم ذكرها على لسان سعادة توفيق دوس باشا ما يأتي :

« اننا نحن يقول بجواز الرجعية ولكن متى كانت الرجعية لا تمس حقوق الأفراد المكتسبة... إلى أن تخلص المادة التي ذكرناها في البند السابق وقال « ما الذي نستفيد من هذا المادتين ٢٤ ، ٣٠ لها أثر رجعي على الأوقاف التي لا يزال واقفوها أحياء عند العمل بهذا القانون — بهذا تقول اللجنة في تقريرها المعروض على حضراتكم .

وكذلك جاء في ص ١٠٤٧ من مجموعة المضابط المذكورة على لسان سعادة توفيق دوس باشا أيضا ما يأتي :

« أكرر أن اللجنة طلبت إلى حضراتكم إقرار نص المادة ٥٥ وهي تنص على ألا تطبق المادتان ٢٤ ، ٣٠ إلا على الأوقاف التي ما زال واقفوها أحياء عند العمل بهذا القانون الخ .

وجاء في ص ١٠٦١ من المجموعة المذكورة على لسان الاستاذ الشيخ حسن عبدالقادر ما يأتي : « اللجنة وافقت على الرجعية ورأى أن الأمثال توضح أكثر من يائي — رجل وقف على خيلته جميع أطيانه وحرم أولاده وذريته ونسله عقبا بعد عقب وجعل الوقف من بعد خيلته لأقاربها فعل الرجل ذلك الآن — وجاء رجل آخر مثله قبل أن تقرر هذا القانون ووقف أيضا على خيلته وعلى أقاربها وأولادها من بعدها وحرم أولاده ذكورا وأنثا وقال في كتاب وقفه اني وقتت على خليلتي وصديقتي فلانة جميع ما امتلك من عقار ومنقول وعلى أقاربها من بعدها وعلى ذريتهم وأحرم أولادي وذريتي وصدر بذلك إقرار من هذين الرجلين في يوم واحد قبل إقرار هذا

القانون وتصادف ان أحد الرجلين توفي قبل صدور القانون وبقي الآخر حيا أتدرون ماذا فعلت اللجنة في مثل هاتين الحالتين لتكونوا على بينة من الأمر وحق تعطوا أصواتكم على ضوء الحقيقة ؟ قالوا وقرروا أن الرجل الذي وقف على خيلته وأقاربها وتوفي قبل صدور هذا القانون هؤلاء يتمتعون بتلك الحقوق ولا يسرى عليهم القانون ولا يصح أن تحرم هذه الخلية ولا أقاربها — وانه لا يجوز أن تقصر حقها على الثلث مع أنه كثير لكي تعطى ورثة الواقف المحرومين المنكوبين باقي التركة — أما الرجل الذي بارك الله في عمره ولم يتوفه الله إلا بعد صدور القانون فهذا الرجل هو الذي يسرى عليه حكم القانون .

ما الفرق بين الرجلين ؟ أي فرق بين الاثنين لافرق مطلقا بين الحي والميت . يقول سعادة بهي الدين باشا إن من توفي قد آل الوقف بعد ذلك إلى المستحقين ورتبوا معيشتهم ونظامهم على ذلك — فهل يا سيدي — الواقف الحي ممنوع من أن يرتب وينظم ويعطي وقفه منجزا إذا وقف على خيلته جزءا كبيرا من أطيانه ونسله لها ومضي على ذلك مدة طويلة عشرون سنة أو ثلاثون سنة وأبقاه الله إلى ما بعد ذلك حيا حتى صدر القانون أيجوز له الرجوع أم لا يجوز ؟ من غير شك يجوز وقد أبجتم له الرجوع ومع ذلك فهذه الخلية أيضا قد رتبت معيشتها ونظامها على هذا الاستحقاق »

وكذلك جاء في ص ١٠٦٢ من المجموعة المذكورة على لسان الاستاذ الشيخ حسن عبدالقادر ما يأتي :

« انظروا إلى ما ورد في المادة (٥٥) التي أقرتها اللجنة فقد جاء فيها ما نصه « تطبق أحكام هذا القانون على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل

به عدا المواد ٤ ، ٦ ، ١٤ ، ١٥ ، والمادة ١٩ بالنسبة للاقرارات الصادرة قبل العمل بهذا القانون » ولا تطبق للمادتان ٢٤ ، ٣٠ إلا على الأوقاف التي لا زال واقفوها أحياء عند العمل بهذا القانون »

« أليس في هذه المادة رجعية ؟ نعم إنها لا تطبق إلا على الأحياء أما الأموات فلا تطبق عليهم فالمادة (٥٥) صريحة وأنا أقول ما الفرق بين الحالتين لقد قال حضرة الشيخ المحترم محمد بهي الدين بركات باشا أن المستحقين في الأوقاف التي مات واقفوها قدرتبوا معيشتهم على هذا الاستحقاق أما المستحقون الذين لا يزال الواقف عليهم موجوداً على قيد الحياة فأنهم لم يرتبوا نظام معيشتهم على إستحقاقهم فكأنه يفترض أن الوقف معلق بعد وفاة الواقف بمعنى أن الواقفين الذين يقفون وما زالوا أحياء يصح لهم الرجوع إلخ »

وجاء في ص ١٠٦٦ من المجموعة على لسان معالي محمود غالب باشا ما يأتي — « قلت في صدد كلمتي اني لا أرى الأخذ بالرجعية حتى بالنسبة للواقفين الأحياء وقد كان هذا رأي أمام اللجنة ولا زلت مصمماً عليه لأنني لا أرى سبباً للتفريق بين الأحياء والأموات فالأسباب التي لا تجيز الرجعية بالنسبة لمن ماتوا لا تجيزها بالنسبة للأحياء بل أرى أن عدم الرجعية بالنسبة للأحياء أولى بالأخذ بها من الأوقاف التي مات واقفوها لأن القانون أجاز للواقفين الأحياء الرجوع عن وقفهم ولو كان قد أثنى قبل صدور هذا القانون كما أجاز لهم حق التغير والتبديل ولو كانوا قد حرموا انفسهم من الشروط العشرة أي جعل للواقفين الأحياء أن يغيروا ما شاءوا في أوقافهم وأن يرجعوا عنها مطلقاً فهم إذن أولى في الحقيقة بعدم

الرجعية في أوقافهم لأن لديهم الوسيلة التي تمكنهم من تعديل أو تصحيح أخطأهم أو ظلمهم إذا كانوا ظالمين إلخ » .

وجاء في ص ١٣٦٠ من المجموعة المذكورة على لسان حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبد الرحمن حسن نائب المحكمة العليا الشرعية المتدب لحضور المجلس نيابة عن وزارة العدل ما يأتي :

« المادة ٢٤ والمادة ٢٧ خاصتان بالواقف الحي فالواقفون الذين يكونون موجودين عند العمل بالقانون إذا كانت لهم شروط في أوقافهم تحرم أحداً من التبرية الوارثة من حقه أو أحداً من أصحاب الوصية الواجبة مما يجب له فإنها تلغى بالنسبة لهم فلا تؤثر في حقهم الواجب إذا فعلوها » وجاء في ص ١٣٨١ منها على لسان فضيلة الشيخ عبد الرحمن حسن ما يأتي « إن المادة ٢٤ تسري على الماضي إذا كان الواقف حياً فيجب أن ينص في الاستثناء في المادة ٥٥ على أن الفقرة الثالثة من المادة ٢٢ لا تسري على الماضي إذا كان الواقف حياً عند العمل بالقانون . أما استثناءها في الماضي من غير قيد فذلك يجعلها قاصرة على الأوقاف الجديدة فقط التي تصدر بعد القانون » وجاء في ص ١٣٨٦ على لسان معالي محمود غالب باشا ما يأتي « المادة ٢٤ من ضمن المواد المستثناة في المادة ٥٥ أي أن المادة ٢٤ بالنسبة للأوقاف التي مات واقفوها لا تسري على الماضي والمعنى الصريح لهذه الجملة أنه إذا كان الواقف توفي قبل صدور هذا القانون فلا تسري المادة ٢٤ على وقفه هذا هو المعنى الصريح الواضح لهذه الجملة إلخ »

وبما أنه بناء على ما ذكر يكون التفسير الذي قدمناه هو التفسير الصحيح للمادة ٥٧ من قانون

الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وتكون دعوى المدعية مسموعة — لأن وفاتها تضمنت أن واليتها الواقعة التي حرمتها من الاستحقاق في وقفها توفيت بعد العمل بقانون الوقف وكان لها الحق في الرجوع عنه والحق في تغيير مصارفه بعد صدور القانون فيلزم حينئذ إلغاء القرار المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للسيز فيها حسب القانون ومن العجب أن تقول محكمة أول درجة أن دعوى المدعية لا تسمع لوفاة الواقعة بصرف النظر عن كون وفاتها قبل القانون أو بعده — مع أن دعوى من وقع عليه حيف لا تسمع إلا بعد وفاة الواقف وفي ظرف سنتين من وفاته طبقا لنص المادة ٣٠ من قانون الوقف والسبب في أن هذه الدعوى لا تسمع إلا بعد وفاة الواقف هو أن المدعى يطلب في دعواه إعطاءه في الوقف نصيبا بقدر ما يرثه في تركة الواقعة بعد التجاوز عن ثلث هذه التركة وهو ما يحق للواقف أن يحايي به من يشاء وليس يمكن معرفة مقدار الحق الواجب للمدعى حسب قانون الموارث إلا بعد وفاة الواقف فتكون الدعوى حينئذ لا تسمع إلا بعد وفاة الواقف على عكس ما فهمته محكمة أول درجة

« وبما أنه وإن كانت المدعية لم تبين بدعواها إن كانت الواقعة تركت عند وفاتها تركة خلاف الحصة الموقوفة أم لا حتى يتبين إن كانت وقعت أكثر من ثلث مالها على زوجها المستأنف ضده أو لم تقف عليه أكثر من الثلث عملا بما تقتضي به أحكام المادة ٢٣ من القانون لأنها إذا كانت تركت تركة مملوكة لها عند وفاتها بحيث تصير الحصة التي وقفها على المستأنف ضده لا تزيد على ثلث مالها يكون الوقف في هذه الحالة نافذا

ولا يكون للمستأنفة حق في دعواها هذه إلا أن هذا القصور الحاصل في دعوى المدعية لم يكن يقضى بعدم سماعها إذ كان واجبا على محكمة أول درجة أن تستفسر من المدعية عن كل الوقائع اللازمة لتعرف حقيقة دعواها ويتبين صحتها أو عدم صحتها فتطالبها ببيان جميع تركة الواقعة التي تركتها عند وفاتها

« وبما أنه وإن كان النصيب الذي طلبت المدعية الحكم لها به وقدره سدس غلة المنزل موضع بحث أيضا لأنها طلبت في دعواها نصف ما وقفته واليتها في حين أنه ورد في حجة الوقف المقدمة من المدعية نفسها أن الواقعة خلفت بنتين لها هما زوزو ، زينات وهما من ضمن الموقوف عليهم فالواجب أولا أن يجعل للزوج ثلث الحصة الموقوفة إذا لم يكن للواقفة أملاك أخرى لأن هذا هذا الثلث هو مقدار ما يصح للواقفة محاباته به من تركتها والباقي يقسم على المدعية وعلى زوج الواقعة المستأنف ضده وعلى باقي أولاد الواقعة إذا كانوا بقوا على قيد الحياة إلى وقت وفاتها — إلا أنه مع ذلك لا يكون طلب المدعية في دعواها نصيبا أكثر مما تستحقه مقتضيا لعدم سماع دعواها لأن الوجه الشرعي في هذه الحالة يقضي بالحكم لها بالنصيب الذي تستحقه ورفض دعواها فيما زاد عن ذلك من طلباتها

(استئناف الست فتحة حسن عبد الجواد وحضر عنها الأستاذ عبد القادر خالد ضد محمد أفندي محمود قاسم المنواتي وخضر عنه الأستاذ عبدالقادر دانيش رقم ٤٣ سنة ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ — رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الفضيلة الشيخ محمود خالد داود والشيخ إسماعيل جاب الله والسيد منير الهلالي القاضي بحكمة مصر المنتدب)

قضاة المحاكم المختلطة^(١)

٦٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٥ يونيو سنة ١٩٤٦

مسئولية . خطأ . عمل شخصي .

المبدأ القانوني

يتحمل المالك مسؤولية العمل إذا قام بنفسه بالأعمال اللازمة كشراء المهات ودفع أجور العمال والاشراف على تنفيذ هذه الأعمال .

وبذلك يكون مسئولاً عن نتائج الحادث الذي يصيب أحد العمال إذا كان السبب فيه انعدام الرقابة .

(نقولا اناجنشيلو ضد ورثة أحمد الجمال رئاسة ارنج كيفالي)

٦٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٠ مايو سنة ١٩٤٦

مسئولية مدنية . مصعد . حادث . الدعوى .

المبادئ القانونية

١ — لمن أصيب في حادث ناشئ عن تصليح مصعد الحق في إقامة الدعوى مباشرة

ضد الشركة التي قامت بهذه التصليحات . إذ أساس الدعوى خطأ عامل هذه الشركة لا المقدم الحاصل بين الشركة ومالك العقار .

٢ — على الشركة التي تقوم بتصليح مصعد أخذ الحيطة اللازمة لمنع الدخول إليه طالما أنها تقف عن العمل وحتى لا يترتب عليه ضرر بأنسان . فإذا أغفلت ذلك فعلى الأقل بوضع تحذير في كل مكان ظاهر يوصل إلى المصعد وإلا حقت عليها المسؤولية .

(الست أحيان عبد اللطيف جيني ضد جا كوت دي كوميت وشركاه . رئاسة ارنج كيفالي)

٦٤

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ يونيو سنة ١٩٤٦

ضريبة الإرادة . لجان التقدير . المعارضة في قراراتها . تشكيلها وصحة . جلالة .

المبادئ القانونية

١ — إن تقديرات لجان التقدير في ضريبة الإرادات لا تعتبر مجرد إخطار بها . بل هي قرارات تبني عليها الضريبة . فلا يجوز الطعن فيها إلا عن طريق القضاء العادي .

(١) الأحكام المذكورة معربة عن مجلة التشريع والقضاء سنة ٢٩ (١٩٤٦ — ١٩٤٧)

٢ — إذا كان الأعضاء المساعدين قد عينوا بالتطبيق للمادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بمعرفة المبول وحصل اعتمادهم فهم جزء ضروري متم للجنة التقدير ولهم الحق في التصويت ويجب معاملتهم كزملائهم من موظفي مصلحة الضرائب من جهة الاعلان والدعوة لجميع الجلسات والمداولات وإلا كان القرار الذي يصدر من لجنة التقدير باطلا اذا ثبت غيابهم وعدم دعوتهم .

(١ . اظنيو ضد وزارة المالية رئاسة المستر بلاك ريد)

٦٥

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦

حلول . ورثة . حق الرجوع . شروطه .

المبدأ القانوني

من المسلم به أن الوارث الذي يقوم بدفع كامل الدين المستحق على الورثة جميعا بغير تجزئة ، له الحق في الحلول محل الدائن في حقوقه ودعاويه . على أن من يدفع جزءا من الدين

لا يكون له إلا رفع دعوي مباشرة ضد باقي الورثة وليس له أن يحل محل الدائنين في حقوقهم ودعاويهم قبل أن يقدم دليلا على ما دفعه أزيد من نصيبه في الدين وقبل تحديد حصة كل وارث في هذا الدين .

(الكسندر ديمتريو ضد البنك القارى المصرى رئاسة المستر بلاك ريد مجلة التشريع والقضاء السنة ٤٩ ص ٢٧)

٦٦

محكمة الاستئناف المختلطة

١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦

حارس قضائي . مضي المدة المسقطه . مشولية .

المبدأ القانوني

يسأل الحارس القضائي عن إهماله اذا تسبب في سقوط الحق في ايجار الأطنان الموكول اليه حراستها بمضى خمس سنوات بلا مطالبة . ولا يحق له أن يتمسك بعدم ملاءة المستأجر المدعاة إذ كان عليه أن يوقع حجزا تحفظيا في الوقت المناسب .

(محمد إبراهيم على ضد فاتنة بنت بدر رئاسة أحمد بك مظلوم مجلة التشريع والقضاء السنة ٤٩ ص ٣١)

مبحث (١)

في جرائم الاخلال بواجب الاقرار
في ضريبة الأرباح التجارية

١ — أساس الاقرار — خصائصه

ب — مدى واجب الاقرار — أشخاصه — مضمونه — ميعاده — مكانه

ج — الآثار الجنائية المترتبة على الاخلال بالاقرار

١ — جرائم الامتناع عن الاقرار

٢ — جرائم الاخلال بواجب الصدق

٣ — جرائم الاخلال بوسائل الفحص

لقد تردد المشرع المصرى وغيره من المشرعين فى الأساس الذى يبنى عليه نظام الضريبة هل يقوم على مظاهر خارجية . فنحفظ للممول أخباره وأسراره . أم يستند إلى أرباح الممول الفعلية فيكون ذلك أقرب للعدالة وأحفظ للخزانة . ولقد غلبت الاعتبارات الأخيرة فنص الشارع على فرض الضريبة على أرباح الممول الحقيقية م ٤٢ ، ٤٧ .

وهو فى سبيل تحذيد هذه الأرباح اقتضى من الممول عملاً إيجابياً وهو تقديم إقرار بأرباحه واستلزم أن يكون ذلك الاقرار ممثلاً لحقيقة أعماله ونشاطه . وأوجب عليه أن يدعى لما قرره من وسائل للتثبت من صحة إقراره وبياناته : فإذا أخل الممول بهذه الواجبات وقع تحت طائلة ما فرضه الشارع من عقوبات لجرائم الاخلال بالاقرار .

هذا الواجب يثير بحثه كثيراً من القواعد المالية ويعرض الاخلال به لطائفة من المبادئ الجنائية لذلك يجب علينا فى معرض هذا البحث أن نتناول : —

١ — أساس هذا الواجب وخصائصه .

٢ — مدى واجب الاقرار .

٣ — الآثار الجنائية المترتبة على الاخلال به وهى جرائم الاخلال بالاقرار

ولقد تحدثت المادتان ٤٣ ، ٤٨ عن هذا الواجب فقالت الأولى « على الشركات les sociétés sont tenues أن تقدم إلى مصلحة الضرائب فى ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ إقرار الجمعية العمومية للحساب السنوى وعلى الأكثر فى ظرف ثلاثين يوماً من آخر تاريخ يقضى قانون الشركة بضرورة تصديق الجمعية العمومية عليه إقراراً أميناً فيه مقدار أرباحها » .

(١) من المحاضرة التى ألقاها حضرة الأستاذ أحمد ثابت عويضة وكيل نيابة ضرائب القاهرة بنادى القضاة

وقالت الثانية « يكون الممول مكلفا *le contribuable est tenu* بأن يقدم إلى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل سنة أو في بحر شهرين من انتهاء سنته المالية الاقرار المنصوص عنه في م ٤٣ مع كل الوثائق والمستندات المؤيدة له »

وجاءت هاتان المادتان في الفصل الخامس الذي خصصت مواده لتحديد مقدار الأرباح التي تسرى عليها الضريبة ووردت المادة ٤٣ في القسم الأول الذي خصص لشركات المساهمة والأسهم كما ورد بالصيغة الفرنسية وجاءت م ٤٨ في القسم الثاني الذي جعل للأفراد والشركات غير شركات المساهمة .

وواضح من هاتين المادتين أن الاقرار في الضريبة يختلف عن الاقرار في القانون وهو اعتراف شخص لآخر بواقعة تكسبه حقا بخصائص ثلاث : —

- ١ — الأول يقع إجباريا فالشارع يلزم المولين بتقديمه والثاني يكون اختياريا .
 - ٢ — الاقرار في الضريبة يكون مؤيدا بالأوراق المؤيدة له وهو في القانون قد لا يتحقق له ذلك
 - ٣ — الاقرار في الضريبة يجب أن يشتمل على وقائع صحيحة وهو في القانون قد لا يتحقق له ذلك
- هذه الخصائص الثلاث تبين لنا قيمة الاقرار في نظر الشارع وتفسر لنا ما وضعه الشارع لمخالفته من جزاءات .

٢ — مدى الاقرار

ونحن في شرح هذا المدي تصور حالة الأشخاص الذين كانوا يزاولون نشاطا وقت صدور قانون الضرائب فقد كانوا يتساءلون هل يقع عليهم عبء هذا الاقرار فاذا ما بدى لهم أنهم ملزمون به كان عليهم أن يبحثوا مضمون هذا الاقرار ثم ميعاده ثم مكان وفائه

فلنا إذن أن نتحدث عن :

١ — الأشخاص الذين يجب عليهم تقديم الاقرار

٢ — مضمون الاقرار

٣ — ميعاد الاقرار

٤ — جهة تقديم الاقرار

١ — الأشخاص الذين يجب عليهم تقديم الاقرار

تشكفت المادة ٤٣ ، م ٤٨ ببيانهم فقالت الأولى (على الشركات *Sociétés*) وجاء هذا البيان في قسم شركات المساهمة أو شركات الأسهم كما يتضح من الصيغة الفرنسية *Sociétés par actions* كما ذكرت م ٤٨ فقالت على الممول *Contribuable* وجاء هذا البيان في القسم الذي جعل للأفراد والشركات غير ذات الأسهم .

فكان الشارع حدد الأشخاص الذين يتعين عليهم تقديم الاقرار بأنهم الأشخاص الذين يجب عليهم الضريبة contribuable أو الممولون فيجب علينا إذن تحديد الأشخاص الذين يخضعون للضريبة حتى يتسنى لنا تحديد من يقع عليهم واجب الاقرار.

نصت على ذلك م ٣٠ فقالت « تفرض ضريبة سنوية على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف ومن بينها امتيازات ومنشآت الناجم وغيرها .

ثم أردفت م ٣١ فقالت « تسري الضريبة على الشركات المساهمة معها يكن الغرض منها »

ثم ذكرت م ٣٢ « تسري الضريبة كذلك على أرباح :

١ — شركات التعاون للاستهلاك متى كانت تملك محال أو حوانيت أو مخازن لبيع أو تسليم المواد الغذائية أو المحاصيل أو البضائع

٢ — الجمعيات التعاونية واتحاد الجمعيات التعاونية لأصحاب الحرف

٣ — الجمعيات التعاونية التي يؤلفها العمال للانتاج

٤ — الأفراد والشركات الذين يقومون بأعمال الوساطة لشراء وبيع العقارات أو المحال التجارية أو الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات أو المحال التجارية بقصد بيعها .

٥ — السماسرة وممارسة الأوراق المالية والوكلاء بالعمولة وصفة عامة كل شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أى نوع من البضاعة والمواد الغذائية أو القيم المالية على اختلاف أنواعها

٦ — الأشخاص والشركات الذين يجرون تقسيم أراضي البناء المملوكة لهم ويبيعونها بعد القيام بما يقتضيه ذلك من أعمال التمهيد

٧ — الشركات أو الأشخاص الذين يؤجرون محلات تجارية أو صناعات مع أثاثه والأدوات التي تلزم لتشغيله سواء أكان الايجار يشمل أم لا يشمل كل أو بعض العناصر المعنوية المتعلقة بالتجر أو المصنع

٨ — كل مهنة أو منشأة لا تسري عليها ضريبة أخرى خاصة بها .

الأشخاص الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية

فإذا استعرضنا هذه المواد وجدنا ان الشارع سجل قاعدتين عامتين (الأولى) تضمنتها م ٣١ وتقضى بـسريان الضريبة على الأرباح التجارية على شركات المساهمة أيا كان الغرض منها فلم يقيد خضوعها للضريبة بقيد ما .

(الثانية) تضمنتها م ٨/٣٢ وهي تقضى بـسريان الضريبة على كل مهنة لا تسري عليها ضريبة أخرى وهذه المهادة وغيرها تتناول ما عدا شركات المساهمة من الأشخاص الذين قيد الشارع خضوعهم للضريبة الأرباح التجارية بقيود منها ما يتعلق بطبيعة العمليات التي يأتي منها الربح ومنها ما يتعلق بمن يمارس هذه العمليات نوجزها فيما يلي : —

القيد الأول : أن لا تكون العمليات عمليات زراعية وذلك لأن الشارع نص صراحة على إعفاء أرباح المنشآت الزراعية مادة ٤٠/٤ وهو في ذلك يخالف التشريعات الأجنبية التي أخضعت أرباح الاستغلال الزراعي لضريبة خاصة . وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية حكمة هذا الإعفاء وهي رغبة الشارع في التيسير على أصحاب الملكية الزراعية وصعوبة تحصيل مثل هذه الضريبة .

وعلى أساس هذه الاعتبارات أعفيت الجمعيات التعاونية الزراعية .

ولكن ما هي المنشآت الزراعية . في فرنسا يعتبرون من الاستغلال الزراعي ليس فقط زراعة الأرض واستثمارها . بل تربية للماشية إذا لم يكن البيع يلحق الشراء مباشرة . وإذا لم يتجاوز مقدار ما يشتري لها من غذاء ثلثي غذاءها . ويعتبرون أيضا ما يجريه الزراع من تحويلات صناعية من الاستغلال الزراعي ما دام ذلك التحويل فرعا للزراعة أو مكملا ضروريا لها . Emanuel Besson n 85 . أما إذا اتخذ شكل المنشآت الصناعية بآلات وفيرة وعمال كثيرين فإن أرباح هذه المنشآت تخضع للضريبة على الأرباح التجارية .

أما في مصر فإن إدارة الضرائب ترى أن يقتصر الإعفاء على ما يستلزمه استغلال الزراعة من عمليات كأن يربي مواشي تتناسب مع المساحة التي يزرعها فإذا تجاوزت تلك العمليات ما يستلزمه استغلال الزراعة أو لم يكن يستلزمها كان يربي قطعان على نطاق واسع أو ينشئ معامل للألبان والمربات فهي تخضع للضريبة التجارية . وهناك رأي آخر يرى وجوب تحديد الاستغلال الزراعي طبقا للحدود التي يقيد بها التشريع الفرنسي لأن الشارع قد حدد المهنة التجارية بنفس الحدود التي رسمها الشارع الفرنسي (حبيب باشا ص ٣٩٧) .

ولكن هل يستفيد من هذا الإعفاء شركة التوصية — ذهب البعض إلى القول بأن حصة الشركاء المساهمين في شركة التوصية بالأسهم لا تخفى من الضريبة لأن الشارع نص في م ٣١ (في الصيغة الفرنسية) على إخضاع شركات الأسهم Sociétés par actions توصية ومساهمة للضريبة (راجع Guide 5. pratique du Contribuable. Rivet P.) ولكن الرأي الأصوب هو أن هذه الشركات تعفى من الضريبة لأن الشارع في المادة ٤٠/٤ نص على إعفاء المنشآت الزراعية إلا ما اتخذ منها شكل شركات المساهمة anonyme فالأصل هو الإعفاء والاستثناء هو سريان الضريبة على شركات المساهمة وحدها كما بين من الصيغتين العربية والفرنسية ويجب أن تفسر م ٣١ على أساس حكم م ٤٠/٤ (دليل الممولين ص ٢١٩) .

القيد الثاني : أن تكون هذه العمليات وليدة استغلال العمل ورأس المال وعلى ذلك فالهين غير التجارية التي لم تذكرها م ٧٢ وهي تقتصر على تقديم خدمة أو ثمرة الفكر لا تسرى عليها الضريبة على الأرباح التجارية التي تستلزم أن تكون أرباحها وليدة رأس المال والعمل . ومن يستلزم هذا القيد يختلف في الضريبة التي تسرى على تلك المهنة ، فمن قائل بسريان ضريبة الأجور عليها ومن قائل بسريان ضريبة المهنة غير التجارية عليها لأن البيان جاء على سبيل المثال . وهناك رأي ثان لا يستلزم هذا القيد ويرى أن المهنة التي لم تذكرها المادة ٧٢ تسرى عليها الضريبة على الأرباح التجارية لأن

بيان المهن الذي ورد بالمادة ٧٢ جاء على سبيل الحصر ولأن الشارع نص في م ٨/٣٢ على سريان ضريبة الأرباح التجارية على كل مهنة لا تسرى عليها ضريبة أخرى .

ولقد ترتب على هذا الخلاف نزاع حول سريان الضريبة على الأرباح التجارية على بعض الأشخاص كالحارس والسنديك والمصفي والتمن والصحافي (جريدة المحاكم المختلطة الأعداد رقم ٣٧٢٥ سنة ٢٦ ، ٣٧٢٥ سنة ٢٦ ، ٣٧٠٣ سنة ٢٦)

وإذا استعرضنا أحكام المحاكم العليا وجدنا أنها جرت على أن توسع من مدلول المهن التي نصت عليها هذه المادة . فاعتبرت مهن الخير لا تقتصر على الخير الذي تنتدبه المحكمة بل تشمل كل شخص يقدم للغير أو للمحكمة ثمرة فكره وخبرته وجعلتها تشمل الحارس والسنديك والمصفي . بل رجال العلامات التجارية والاختراع . واعتبرت تلك المهن من المهن غير التجارية مبتعدة بذلك عن الخلاف القائم (المراجع السابقة + المجموعة الرسمية س ٤٤ ص ٢١٤)

القيد الثالث : أن يكون من يمارس هذه العمليات لحسابه . فإذا مارس عمليات لحساب غيره لم يخضع ما يحصل عليه من ربح للضريبة على الأرباح التجارية إلا إذا كان مسمارا أو وكيلًا بالعمولة (حبيب باشا ص ٤٢٣) .

القيد الرابع : أن تكون ممارسة هذه العمليات على وجه المهنة . وعلى ذلك لا تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من ممارسة عملية بصفة عرضية . اللهم إلا بالنسبة لعمليات السمسرة حيث نص القانون ٣٩ لسنة ١٩٤١ على سريان الضريبة عليها ولو كانت عرضة .

القيد الخامس : أن تكون ممارسته بقصد الربح فلا تسرى الضريبة على ما تحققة الجمعيات الخيرية والنوادي والهيئات الرياضية من أرباح . كما لا تسرى على أرباح ما تؤسسه من منشآت صناعية أو تجارية لتحقيق أغراضها طبقا للرأي الراجح (كتاب تحديد الأرباح بطريق التقدير للاستاذ مرسى فهمي ص ٢٨٨)

إذا توفرت هذه القيود خضع الشخص للضريبة على الأرباح التجارية ووجب عليه تقديم الاقرار ولا يهم أن تكون هذه العمليات غير مشروعة أو باطلة أو ليست تجارية طبقا لقواعد القانون التجاري أو أن هذه العمليات انتهت بربح أو خسارة أو أن ما عاد منها بربح لا يتجاوز حد الاعفاء (حبيب باشا ص ٣٨٦ — ٣٨٧ ، ٤٢٩) .

ولا صعوبة إذا كان الممول فردا حيث يجب عليه القيام بما يفرضه الشارع من التزامات . وقد تثار الصعوبة بالنسبة للأشخاص المعنوية التي تخضع للضريبة فيكون هناك محل للتساؤل على من يقع واجب تقديم الاقرار .

هل يقع هذا الواجب على الشركة ذاتها وهل قصد الشارع من ذلك أن يسار التشريعات الحديثة في مساواة الأشخاص المعنوية جنائيا . وهل أبان عن قصده بما نص عليه في م ٤٣ بقوله « على الشركات » أي أن الالتزام واجب على الشركة ذاتها ؟

اننى أرى أن الشارع ما قصد بهذه النصوص أن يخرج على منطقه التقليدى في مساءلة الأفراد وخدم جنائيا . ولا أدل على ذلك من تقريره عقوبة المجلس كجزاء .
ولا أدل على ذلك مما نصت عليه م ٤ من اللائحة التنفيذية من فرض واجب الاخطار عن وجود الشركة على مديرها أو عضو مجلس إدارتها للتدب . وعلى هذا جرى القضاء وعلى ذلك ذهب الفقه الفرنسى والمصرى المصرى (حبيب باشا المصرى ص ٨٥٦) (Luien Bocquet Tome 2 p.361) كما تقوم مثل هذه الصعوبة بالنسبة لشركات التضامن . هل يقع واجب الاقرار على كل شريك على حدة عن قدر نصيبه . أم أنه يقع على الشركة وفي هذه الحالة يجوز الوفاء بالالتزام من أى من الشركاء بل يصح الوفاء من المدير المعين للشركة . وقد جرى العمل في إدارة الضرائب على الاكتفاء بالاقرار المقدم من أحد الشركاء ، ويؤيد هذا العمل ان كل شريك متضامن يلتزم غيره من الشركاء ولو كان الامضاء صادرا منه وحده م ٢٢ تجاري .

واننى أرى أن كل شريك متضامن يجب عليه أن يقدم إقرارا بأرباحه التى تحصل عليها من الشركة ولا يجزى عن الوفاء بالتزامه أن يقوم شريكه بتقديم إقرار شامل بأرباح الشركة وحصة الشركاء فيها وذلك لأن الشارع أوجب تقديم الاقرار على الممول والشريك المتضامن هو الممول وعليه تفرض الضريبة (راجع م ٣٤ ، ٤١) .

ولأن الشارع اعتبر ربح كل شريك متضامن وحدة مستقلة عن باقى شركائه فتربط الضريبة عليه على قدر نصيبه هو فى ربح الشركة وعلى قدر مجموع نشاطه لا ربحه فى هذه الشركة وحدها (م ٣٤) وعلى ذلك فالقول باجازه تقديم الاقرار عن الشركاء من شريك منهم أو من مدير الشركة لا يتماشى مع نصوص القانون كما أنه فضلا عن ذلك لا يمكن إدارة الضرائب من الاحاطة بمجموع نشاطه ومنع استفادته من أكثر من اعفاء واحد كما أنه قد يثير صعوبة عند مساءلة مقدم الاقرار فى حالة الغش فى الاقرار وعلى أساس هذه القواعد يجب محاسبة شركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم والمحاصة .

مضمون الاقرار

حدثت م ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٨ من قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ من اللائحة التنفيذية مضمون الاقرار وهى تفرض على الممولين شركات وأفراد الالتزامات الآتية :-

- ١ - يجب على الممول أن يقدم الاقرار مشتملا على بيانات معينة .
- ب - يجب على الممول أن يؤيد هذا الاقرار بالأوراق المؤيدة له .
- ج - يجب على الممول أن يلتزم الصديق فيما يذكره ويقدمه .

١ - بيانات الاقرار

يفرق فيها الشارع بين محولين يمكنون حسابات وآخرين ليست لديهم هذه الحسابات

فبالنسبة للمولين الأول فقد تحدثت عنهم م ٢ فقالت « يقدم الاقرار على النموذج رقم ١٤ أو على أية ورقة حاوية لكافة البيانات الواردة به » وهذه البيانات تشتمل على شيئين : شئ يقصد به تحديد

شخصية الممول ونوع تجارته . وشق يقصد به مقدار أرباحه التي تخضع للضريبة ويكون إثبات تلك البيانات من واقع دفاتره .

أما بالنسبة للطائفة الأخرى وهم الممولون الذين ليست لديهم حسابات فقد تحدثت عنهم م ٢٠ فقالت « في الأحوال التي لا يكون فيها أقرار الممول مرتكزا إلى حسابات وإنما يكون مبنا على تقديره » .

يقدم الاقرار على النموذج رقم ١٥ وهذا النموذج يتفق مع الأول في تحديد شخصية الممول ونوع تجارته ويختلف عنه في أساس تحديد الأرباح في أنه يحل محل تحديدها على أساس تقديره .

ويلاحظ على هذه البيانات أن الشارع لم يستلزم أن تذكر في أوراق معينة فيجوز تحريرها على أية ورقة مشتملة على كافة هذه البيانات . فالشارع عني بجوهر الاقرار لا بشكله .

ب - الأوراق المؤيدة له : -

يجب على الممول أن يؤيد هذا الاقرار بالأوراق المؤيدة له وهنا فرق الشارع بين شركات المساهمة وما عداها

فحدد بالنسبة للأولى الأوراق الواجب تقديمها فقالت م ٤٤ « ويرفق بالاقرار ملخص لحساب الأرباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية وكشف بيان الاستهلاكات » ونلاحظ بداية أن هذه الأوراق تجمعها علة واحدة وهي تمكين جهة الضرائب من تعرف كيفية وصول الممول إلى رقم الأرباح الذي حدده وموضع التلاعب وتجمعها صفة واحدة وهي أنها وليدة تحضير الممول وإعداده وليست دليلا معدا من قبل لاثبات صحة ما تضمنه الاقرار من بيانات .

أما بالنسبة للمولين الآخرين (عدا شركات المساهمة) Société par actions كما يبين من الصيغة الفرنسية فقد أوجب الشارع أن يرفق بالاقرار المستندات المؤيدة له pièces justificatives فما هي هذه المستندات المؤيدة وكيف نميز هذه المستندات عن الأوراق التي تقدم للأمورية إذا ما طوّل بها الممول - وكيف نميزها أيضا عن الأوراق التي لا تقدم للأمورية بل تترك لجهة الإدارة لكي تطلع عليها في محل المنشأة فلا تقدم للأمورية ولو طلبت .

ولا جدال في أن هنالك أثرا خطيرا يترتب على هذا التحديد سواء في تعرف مدى التزام الممول وسواء في الأثر المترتب على الاخلال بكل من هذه الواجبات كما سنرى .

وإنني أرى وجوب الاهتمام في تحديد دائرة هذه الأوراق بما نص عليه الشارع في م ٤٤ فيجب علينا إذن أن نفرق بين طائفتين، مولين يمكنهم حسابات وآخرين ليسوا مثلهم . فالممولون الذين يمكنهم حسابات ملزمون بتقديم الأوراق التي نصت عليها م ٤٤ وهي الميزانية وكشف الاستهلاكات وحساب الأرباح والخسائر ولا يجوز مطالبتهم بإعداد هذه الأوراق . أما الممولون الآخرون فلا يلزمون بهذه الأوراق التي يتعذر عليهم تحريرها لعدم وجود دفاتر لهم . يؤكد هذا النظر .

١ - إنما يجب أن تفسر هذه المادة على ضوء ما اشتمل عليه القانون من مواد أخرى . فالشارع

حدد في م ٤٤ الأوراق التي ترفق بالاقرار دون مطالبة وحدد في المادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية الأوراق التي تقدم بعد المطالبة وحدد في المادة ٨١ الأوراق التي تخضع لحق الاطلاع بالمنشأة فإذا ما طالب المولين برفاق أوراق أخرى غير ما نصت عليها م ٤٤ كان مقتضى ذلك تضيق دائرة هاتين المادتين الأخيرتين مع أنهما تشريان على الشركات الساهمة وما عداها سواء بمقتضى هذا أن يكون نطاق م ٤٤ واحداً كلفك أو على الأقل لا يزيد على نطاق م ٤٤ .

٢ — إن العلة في اشتراط هذه الأوراق هي تمكين جهة الضرائب من التعرف على طريق الوصول إلى رقم الأرباح ولا شك أن هذه العلة قائمة بالنسبة للمولين الذين يستندون إلى حسابات فلا يجوز تقديم أقل من هذه الأوراق التي اعتبرها الشارع كلها في م ٤٤ طريق الوصول إلى كيفية تقدير المول لأرباحه وقد ردد الشارع هذه العلة في وصفه الأوراق بأنها المؤيدة للاقرار كما أوضحها بجلاء في م ٤٨ بقوله « على المول . . . أن يبين بنفسه ما يقدره هو لأرباحه وما يستند عليه في هذا التقدير »

Ainsi que tous elements sur lesquels il s'est basé pour faire cette estimation

٣ — أن الشارع أخذ بهذه التفرقة في ٤٨ وبيان ذلك أن الشارع ذكر في م ٢٠ من اللائحة أنه في الأحوال التي لا يكون فيها إقرار المول عن أرباحه مرتكزا إلى حسابات وإنما يكون مبنيًا على تقديره أي في الأحوال التي نصت عليها المادة ٤٨ ، ٤٩ . ولما كانت هاتان المادتان تشملان جميع المولين عدا شركات الأسهم فكان الشارع يأخذ بهذه التفرقة في هاتين المادتين .

٤ — ولقد أخذ الشارع بهذا الاتجاه فيما أصدره من نماذج لتقديم الاقرار وهي تعتبر متممة لللائحة التنفيذية . فأوجب في النموذج رقم ١٤ ، وهو يسرى على من يسك حسابات شركات وأفراد ، أوجب على هؤلاء — أن يرفقوا الأوراق التي تضمنتها م ٤٤ (عدد الوقائع بتاريخ ١٢/٢/١٩٣٩)

— واجب الصدق —

أوجب الشارع على المول أن يراعى الصدق فيما يذكره من بيانات وما يقدمه من أوراق وهذا الواجب يتفق مع منطق التشريع في الاعتماد على الاقرار كأساس للضريبة وفيما يجب أن يحاط به من ضمانات للتوفيق بين مصلحة الخزنة وبين مقتضيات العدالة .

وقد نص الشارع على هذا الواجب فقال في م ٤٣ « على الشركات أن تقدم إقرارا . . . مبينا فيه مقدار أرباحها » وفي النص الفرنسي *le montant de leur bénéfice* وفي المادة ٤٨ التي أوجبت على المولين الأخيرين تقديم الاقرار للنصوص عليه في المادة ٤٣ .

وواضح من هذه المادة أن الاقرار يجب أن يكون شاملا لرقم صحيح لأرباح المول ولكافة أوجه نشاط المول . فإذا ما ذكر المول رقما غير صحيح لأرباحه كان عملا بهذا الواجب وإذا ذكر رقما صحيحا لفرع من فروع نشاطه كأن يذكر مثلا أرباحه في تجارة النسيج دون أرباحه من الغزل كان في ذلك خروج على هذا الواجب .

ولاشك في أن هذا الاخلال يكون أشد إذا تجاوز هذا السلوك السلي إلى عمل إيجابي واتخذ وسائل احتيالية للهرب من الضريبة وسرى عند بيان آثار الاخلال كيف تتوفر هذه الطرق الاحتياطية

وسائل الرقابة على الممول

يخلص مما تقدم أن الشارع قد أوجب على الممول أن يقدم إقرارا بأرباحه مشتملا على بيانات معينة ومرفقا به وثائق مؤكدة وأوجب التزام جادة الصدق فهل ترك هذا الواجب لضمير الممول ومشيبته أم أنه هيا له وسائل تضمن أداءه والتزامه .

لم يكن من الطبيعي والفرد قد يغلب مصلحته الخاصة على مصلحة الجماعة وهو يفرزته يميل إلى الاستئثار بكافة أرباحه والاعتداء على حقوق غيره — أن يترك الشارع من غير رقابة . ولذلك وضع الشارع عدة وسائل تضمن هذه الرقابة — وهذه الوسائل تتحصل في الآتي . —

١ — الايضاحات ٢ — الأدلة ٣ — حق الاطلاع

٤ — واجب التبليغ ٥ — حق التفتيش

١ — الايضاحات

نصت عليها م ٢١ من اللائحة فقالت « يحق للأموال بعد تلقى الاقرارات أن يطلب إلى الممول تقديم ما يراه من الايضاحات الشفوية أو الكتابية éclairissements وعلى الممول أن يقدم هذه الايضاحات في مدة لا تزيد على عشرين يوما من طلبها ويكون طلب الايضاحات الكتابية على النموذج رقم ١٦ وقد قيد الشارع هذا الحق بالقيود الآتية :

(١) أن يكون طلبها بعد تلقى الاقرار وعلى ذلك إذا طلب شيئا منها قبل تقديم الاقرار فلا محل لمعاقبة الممول على رفضه الاجابة على هذه الايضاحات

(٢) أن تكون هذه الايضاحات لربط الضريبة على الممول فلا تجوز مطالبة ممول بايضاحات لربط الضريبة على ممول آخر وذلك لأن الشارع ربط حق طلب هذه الايضاحات بتقديم الاقرار مما يدل على أن القصد منها التثبت من صحة هذا الاقرار (راجع الأستاذ توكل عكس هذا الرأي)

(٣) أن تكون هذه الايضاحات عن مسائل لاتصل بإدارة الضرائب إليها عن طريق الاطلاع أولم تتضح لها بعد الاطلاع وهذا القيد يملية طبيعة هذا الحق من كونه إضاحا . وعلى أساس هذا النظر قضت محكمة الضرائب بأنه إذا طالبت مصلحة الضرائب ممولا ببيانات يقتضي الرد عليها بحث دفايره الحسابية وغيرها فإن ما تطلبه للمصلحة ليس هو من قيل الايضاحات . بل هو تجاوز لحق الاطلاع

(جريدة ٧٢ ضرائب سنة ١٩٤٦)

٢ — الأدلة

بها م ٢٢ من اللائحة فقالت « للمأمور أن يطلب من الممول تقديم الدليل على ما يرى افتقاره للآثبات فيما جاء باقراره ويجب على الممول تقديم هذا الدليل في مدى عشرين يوما من طلبه . وقد قيد الشارع هذا الحق بقيد أحدهما يتصل بالواقعة التي يراد إقامة الدليل عليها والآخر يتصل بذات الدليل

فالقيد الأول خلاصته أن تكون الواقعة التي يراد إثباتها من بيانات الاقرار وهذا القيد ظاهر من عبارة الشارع فيما جاء باقراره . Pour appuyer le contenu de sa déclaration والقيد الثاني محصله أن يكون الدليل غير الدفاتر التجارية وأوراق الحسابات التي أوجب القانون في المادة ٨١ أن يكون الاطلاع عليها مكان المنشأة

٣ — حق الاطلاع

هو حق رجال مصلحة الضرائب في الاطلاع على الأوراق والوثائق التي تمكنها من تحديد وعاء الضريبة ومن ربطها ومنع التهرب منها .

وقد نص الشارع على هذا الحق في م ٨١ فقال « أصحاب المصارف والمكلفون بإدارة أموال ما والتجار الذين من مهنتهم دفع إيرادات القيم المتقولة وكذا كل الشركات والتجار عامة ملزمون أن يقدموا إلى موظفي الضرائب عند كل طلب الدفاتر التي يقضى عليهم قانون التجارة أو غيره من القوانين بما ساكها إذا ثبت أنهم يمكنهم من ذلك وكذا غيرها من الدفاتر والوثائق الملحق بها أوراق الإيرادات والمصروفات لكي يتمكن الموظفون المذكورون من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التي يقررها هذا القانون ويحصل الاطلاع في مقر صاحب الشأن أثناء ساعات العمل العادي »

وهو أهم الوسائل التي شرعت لتمكين مصلحة الضرائب من الرقابة على الممولين ومن جهة أخرى هو أشد التدابير وطأة وثقلا وكان الخوف منه مدعاة لربط الضريبة على المظاهر الخارجية للمول ولذلك حرص الشارع على التوفيق بين ما تقتضيه المصلحة العامة من الرقابة على أعمال الممولين وبين ما تستلزمه أسرارهم وأعمالهم وحريةهم من رعاية فأحاط هذا الحق بضمانات تتحصل في الآتي :

(١) أن يكون هذا الحق لأشخاص معينين حددتهم اللائحة التنفيذية وهم من درجة مساعد مفتش أو مساعد مأمور على الأقل . وقد راعى الشارع أن يكون هؤلاء الموظفون من درجات عالية رعاية لأسرار الممول (مذكرة لجنة المجلس الاقتصادي)

(٢) أن يخطر الممول بتأخير وسنائة حضور الموظف مع تعيين الدفاتر والأوراق المراد الاطلاع عليها قبل الاشغال . ويكون الاخطار طبقا لنص م ٣٣ من اللائحة على النموذج رقم ١٧٧ . ولم يرد باللائحة تحديد لميعاد الاخطار . ولما يصح الاطلاع عقب الاخطار مباشرة كما بين من إجابة حضرة

مندوب الحكومة إبان مناقشة هذه المادة بقوله « إن من تعلبات المصلحة ما يقتضي باخطار المنشآت المراد التفتيش عليها بالموعد الذي يحدد للتفتيش والأوراق المراد الاطلاع عليها - وذلك قبل اجراء التفتيش بخمسة أيام على الأقل على أن هنالك أحوالا قد يقتضي الخروج عن هذه القاعدة عند الضرورة - تمدرها مصلحة الضرائب

وعلى ذلك فإذا فتح المأمور بنفسه أدراج المحل وعثر على دفتر فانه يعتبر متجاوزا حق الاطلاع لأن الاطلاع لا يجوز التفتيش (حكم محكمة الاسكندرية أغسطس سنة ١٩٤٦ جريدة المحاكم المختلطة عدد ٣٦٩٤)

ولكن هل يجوز للمأمور الضرائب أن يطلب الاطلاع على دفاتر الممول التي لم يذكرها في طلب الاطلاع ؟ إن مقتضى تعيين الدفاتر قبل الانتقال بحيز للممول أن يمنع عن تقديم دفاتر لم ترد باخطار الاطلاع ولكن للمأمور أن يطلب بطلب جديد الاطلاع على هذه الأوراق .

وليس هناك ما يمنع أن تتعدد مرات الاطلاع على دفتر واحد فيجوز الاطلاع كلما جرت حاجة لذلك وفي فرنسا وجهت إدارة الضرائب نظر موظفيها إلى عدم الاطلاع على حسابات محمول أكثر من مرة (بوكيه جزء ثان ص ١١٨ الملحق)

(٣) أن يحصل الاطلاع في مقر صاحب الشأن وأثناء ساعات العمل فلا يجوز نقل الدفاتر والأوراق خارج هذا المقر ولا يجوز الاطلاع عليها بعد ساعات العمل .

بل إن محكمة النقض الفرنسية قضت بأنه لا يجوز لموظف الضرائب أن يأخذ ما يريد من الدفاتر والأوراق يده ولا أن يبحث عنها . بل عليه أن يطلبها من الممول أو من مندوبه

(٤) أن يحصل الاطلاع بقصد التثبت من تنفيذ جميع أحكام القانون ولذلك قضت م ٤٥ على أنه لا يجوز لموظفي مصلحة الضرائب استعمال حق الاطلاع في غير الأغراض المتصلة بربط الضرائب

(٥) يلزم أيضاً أن يكون الممول ممسكاً فعلاً بالدفاتر والأوراق المراد الاطلاع عليها وقد نص على هذا الشرط صراحة في مجلس الشيوخ مخافة أن يظن بأن الشارع يفرض تقديم الدفاتر التي نص عليها القانون التجاري وبالتالي يفرض امساك هذه الدفاتر . ولا شك أن ما فرضه قانون اللغة العربية على الهيئات الأجنبية التي تخضع لحق الاطلاع من تحرير كتاباتها باللغة العربية ما يحكم هذه الرقابة وإن كان العمل يجري حتى الآن على التساهل في تنفيذ هذا القانون (راجع كتاب الدكتور جسن جمانة في شرح قانون اللغة العربية)

يخلص مما تقدم أن من حق رجال مصلحة الضرائب الذين حددتهم اللائحة الاطلاع على أوراق الممول للتثبت من تنفيذ أحكام القانون مع مراعاة القيود السالفة فإذا امتنع الممول عن تقديم هذه الأوراق أو منع فعلاً الإدارة من استعمال حق الاطلاع باتلاف هذه الأوراق كان معرضاً للجزاء القانوني .

ولم يقصر القانون حق الاطلاع على أوراق الممول بحسب بل جعله شاملا للأوراق العامة وعلى هذا نصت م ٧٨ على أنه ليست لأية مصلحة حكومية أو المجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أن تمتنع في أية حالة بحجة المحافظة على سر المهنة من اطلاع مندوبي مصلحة الضرائب على ما يريدون الاطلاع عليه بقصد ربط الضريبة . وقد حرص الشارع على تأكيد هذا الحق والنص عليه في قانون الضريبة حتى لا تحتج به المصالح التي يحرم عليها القانون اطلاع أحد كمصلحة الاحياء (تراجع مضبطة مجلس الشيوخ) ولكنه أجاز للنيابة أن تطلع هؤلاء المندوبين على ملفات أية دعوى جنائية أو مدنية والمقصود بالمدنية كل دعوى ليست جنائية سواء كانت حسبية أو شرعية مراعى في ذلك أن النيابة قد ترى لمصلحة التحقيق أن تمتنع عن الاطلاع عليها (دليل الممولين للأستاذ يكوفر ص ٣٢٩)

ولم يقصر القانون الفرنسي حق الاطلاع على أوراق الممول والأوراق العامة بل أجاز استعمال حق الاطلاع لدى أى ممول آخر بقصد الحصول على البيانات التي توصل إلى ربط الضريبة على هذا الممول أو على ممول آخر .

أما في مصر فقد ورد بتقرير لجنة المجلس الاقتصادي أنها تجاهر في وضوح وصراحة بأنه وإن كان لا يجوز كتمان أى بيان عن المصلحة إلا أنه يجب أن ينص على أن ما تحصل عليه من المعلومات أثناء تفتيشها على أحد الممولين لا يجوز استعماله ضد ممول آخر وأنه لا يجوز اجراء تحقيق لدى ممول فيما يتعلق بشئون ممول آخر إلا بأمر من القضاء وتحقيقا لهذه الغاية اقترحت اللجنة وضع المادة ٥٦ التي نصت على أنه في الدعاوى التي أشير عليها في اللادتين ٤٥ ، ٥٤ يكون للمحكمة أن تقضى إما بتكليف البيوت المالية بتقديم مستخرجات من دفاترها أو حساباتها فيما يتعلق بالحالة المالية للمول المرفوعة الدعوى منه أو عليه وأما بنسب قاض أوخير من الخبراء المشار اليهم في المادة ٨٦ للاطلاع على الدفاتر والحسابات المذكورة »

وعلى أساس هذا الرأي أصدرت مصلحة الضرائب منشورا رقم ٥١ سنة ١٩٤٠ وجهت فيه نظر موظفيها إلى أن حق الاطلاع شرع لاعطاء مصلحة الضرائب فرصة التحقيق من قيام كل منشأة على حدة بجميع الالتزامات والواجبات التي فرضها عليها القانون دون استعمال هذا الحق كوسيلة لرقابة أية منشأة أخرى أو أى ممول آخر كذلك فإنه لا يجوز تكليف أية منشأة باعطاء بيانات أو تقديم مستخرجات من أوراقها عن الحالة المالية لأى عميل أو ممول آخر يتعامل معها . كما أن المعلومات التي تتجمع لدى الموظفين من طريق حق الاطلاع عن المعاملات بين الممولين بعضهم البعض لا يصح مجابهة أحد من المولين بها وإنما هي أداة استرشاد شخصية لا يجوز إنشاء مصادرها ولا التمسك بها كأساس قانوني ملزم لأحد الممولين بتعديل الربط لأن ذلك لا يكون إلا عن طريق القضاء

.. وأيد البعض هذا الرأي بحجة أن إباحة الاطلاع على أوراق الممول لربط الضريبة على غيره تعتبر مخالفة لسر المهنة (دليل الممولين للأستاذين يكوفر وشميل ص ٢١)

وذهب آخرون إلى القول بجواز الاطلاع على أوراق الممول لربط الضريبة على شخص آخر مستقدين في ذلك إلى عموم نص المادة ٨١ (الأستاذ توكل وبرني في ضريبة الأرباح التجارية ص ٨)

ونلاحظ ان المادة ٥٦ تقيد من حكم المادة ٨١ بطريق الدلالة لأن الشارع وقد جعل الأذن بالاطلاع جوازياً للمحكمة فقد دل بذلك على وجوب استئذان المحكمة قبل الاطلاع ولكن هذه المادة جاءت بمعينة من الوجوه الآتية : —

(١) من حيث موضعها فقد كان الأصوب وهي لتقيد حق الاطلاع ان ترد في الكتاب الذي نص فيه الشارع على هذا الحق وأن يكون ورودها بعد هذه المادة .

(٢) من حيث صياغتها لأنها في ظاهرها تدل على أن الاذن مقصور على حالة رفع الدعوى للنزاع على التقدير .

ولكنني أرى أنه يجوز لمصلحة الضرائب أن تلجأ إلى استئذان المحكمة قبل رفع الدعوى وقبل التقدير لأن حاجة المصلحة في هذه المرحلة ادعى من مرحلة النزاع .

(٣) انها تشير إلى أن الاطلاع يقتصر على من تنتدبه المحكمة أو الخبير فكأنها لا تخول هذا الحق لموظفي مصلحة الضرائب . ولكنني أرى انه يجوز للمحكمة أن تنتدب شخصا من موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم حق الاطلاع طبقا للأئمة لأنه إذا كان من الممكن للمحكمة أن تنتدب شخصا ليس له حق الاطلاع أصلا وهو الخبير فيجوز لها من باب أولى أن تنتدب شخصا له حق الاطلاع على تلك الأوراق

(٤) إنها لم تحدد معنى البيوت المالية établissements financiers إلا أن المفهوم من المذكرة الايضاحية أنها تنصرف إلى الممولين الخاضعين للضريبة .

٤ — واجب التبليغ

نصت عليه م ٨٠ فقالت « على مندوبي القضاء والموظفين القضائيين والموظفين الإداريين أن يبلغوا مصلحة الضرائب كل بيان يتصل عليهم من شأنه أن يحمل على الاعتقاد بارتكاب غش في أمر الضرائب وارتكاب طرق احتيالية الغرض منها أو يترتب عليها التخلص من أداء الضريبة أو تعرضها لخطر عدم الأداء سواء كان هذا العلم بمناسبة قضية مدنية أم تجارية أم تحقيق في مواد الجنايات أو الجنح ولواتهم التحقيق بالحفظ

وواضح من هذه المادة أنها فرضت التزام الأخبار ولكنها قيدته بالقيود الآتية : —

(١) أن يكون الموظف شخصا ممن نصت عليهم هذه المادة وهم مندوبو القضاء والموظفون القضائيون والإداريون وقد ذكر حضرة مندوب الحكومة في مجلس الشيوخ بأن المقصود بمندوبي القضاء هم جميع موظفي القضاء أو بمن لهم اتصال بأعمال القضاء كالسنديك أو الخبير أو الموثق الرسمي ولكن لا يدخل ضمنهم القاضي والمستشار .

(٢) أن يكون هنالك غش في أمر الضرائب أو بارتكاب طرق احتيالية الغرض منها أو يترتب

عليها التخلص من أداء الضريبة أو تعرضها لخطر عدم الأداء

Une fraude commise en matiere fiscale ou une manœuvre quelconque ayant eu pour objet ou ayant eu pour resultat de frauder ou de compromettre un impot

ولم يحدد الشارع ما المقصود بالغش وما هي الفوارق بينه وبين الطرق الاحتيالية .

وعندي أن الغش كل تصرف إيجابيا كان أم سلبيا يؤدي إلى الفرار من أداء الضريبة كلها أو بعضها ففي حالة الغش يجب تحقق الوسيلة والغاية بربط الضريبة على أساس هذا الغش .

أما الطرق الاحتيالية كما سئى - وهى الوقائع المادية التى تحيط بالاقرار لغش إدارة الضرائب فهى وسيلة فقط وفى حالة الطرق الاحتيالية يكفى تحقق الوسيلة ولا يلزم تحقق الغاية .

(٣) أن يكون البيان يحمل على الاعتقاد بوقوع الغش أو الطرق الاحتيالية فالشارع لم يستلزم حصول العلم فعلا بل اكتفى بكل بيان يحمل على هذا الاعتقاد ولكن يجب أن يكون هذا البيان واضح الظهور فى تحقق الغش والاحتيال . فلا يكفى البيان المبهم الذى لا يحقق ذلك بطريقة جازمة لا تحتمل الشك وتقدير ذلك مسألة موضوعية يترك تحديدها للقضاء .

(٤) يجب أن يصل إلى علم هؤلاء هذا البيان فى صدد قضية مدنية أو جنائية فلا يكفى أن تصل اليهم هذه المعلومات بصفة شخصية لأنها ليست عن طريق من هذه الطرق التى حددتها المادة . إذا توفرت هذه القيود وجب على من يصل إلى علمه هذا البيان أن يدلى به إلى إدارة الضرائب والا تعرض لعقوبة جنائية نصت عليها المادة ٨٥ . ولا يجوز له الاحتجاج بسر المهنة لأن الشارع أوجب عليهم هذا التبليغ .

٥ - حق التفتيش

وهو يختلف اختلافا بينا عن حق الاطلاع الذى يحصل بعد اخطار وبعد تعيين لموضوعه وتحديد لوقته . وقد اختلفت وجهات النظر فى تقريره اختلافا بينا - فذهب الاستاذ جيب باشا المصرى (كتابه ٦٥٣) إلى انكار هذا الحق على مصلحة الضرائب بحجة أن هذا الحق يزيل كل القيود والحدود التى قررها الشارع لحق الاطلاع ويجعلها عديمة الجدوى من الناحية العملية ويفتح الباب على مصراعيه لاساءة استعمال هذا الحق الى أبعد الحدود وتجاوزه لمجرد وجود بلاغ قد يكون كاذبا . هذا فضلا عما فى ذلك من اخطاء قانونية . ولأن قانون الضرائب وضع القيود اللازمة لحق الاطلاع ولم يجز الخروج عنها مع علمه بجواز ارتكاب جرائم ضد القانون .

وقد ذهبت محكمة مصر الكلية الى التفرقة بين الامتناع أصلا ولو بسوء نية عن تقديم الدفاتر وبين الامتناع بعد تقديم الدفاتر وبعد المحاسبة وربط الضريبة عمدا وبسوء نية لسر الجريمة ففي الحالة الاولى يحكم على الممول ابتداء بالغرامة وبالتهديدات المالية مع تعرضه لتقدير أرباحه تقديرا مبالغاه اذا لم يقدم دفاتره وهذه الحالة لا تجيز الأمر بالتفتيش . أما الحالة الثانية فإن الواجب ضبط جسم الجريمة واستندت إلى ما جاء على لسان مندوب الحكومة فى مجلس الشيوخ فى مناقشة قانون الضرائب اذ

قال: « أنا لم أقل انه يكفي أن يدعى التاجر أنه لا يمسك دفاتر وانما قلت ان التاجر الذي قدم أول السنة دفاتره لتقرير أرباحه لا يمكن أن يدعى فيما بعد أنه لا يمسك الدفاتر » والممتنع من البداية والذي أتلّف دفاتره قبل انقضاء مدة التقادم هو الذي وضعت من أجله م ٨٣ لارغامه على أداء واجبه حتى يمكن الحكومة من استيفاء الضرائب وليس هذا هو حال المتهمين في هذه الحالة . فقد كانت الضريبة قد ربطت عليهم من واقع حساباتهم ثم تقدم عامل المحل وقرر ان الممول خدع مصلحة الضرائب وارتكب جريمة تهرب من الضرائب وقدم اثني عشر فاتورة قرر أنها لم ترصد في الدفاتر التي اطلعت عليها المصلحة (محاماة سنة ٢٤ ص ٢١٠) .

وعندي اننا يجب أن نفرق بين حالتين الأولى حالة اذا كان التفتيش قصد به التثبت من تنفيذ أحكام القانون دون تعيين أو إسناد جريمة بالذات إلى الممول ، والحالة الثانية هي حالة ثبوت الاختلال بأحكام القانون ويكون الاختلال مكونا لجريمة جنحة ويكون التفتيش مجديا في إثباتها

ففي الحالة الأولى لا يجوز التفتيش لأن التفتيش لا يكون لكشف الجرائم ولذلك رسم الشارع طريق التثبت من تنفيذ أحكام القانون بما قرره من حق الاطلاع وطلب إيضاحات وأدلة .

أما الحالة الثانية حيث يكون الاختلال مكونا لجريمة ففي هذه الحالة يجوز الالتجاء إلى التفتيش كأى جريمة أخرى مع مراعاة جميع ما وضعه الشارع من شروط لصحة هذا التفتيش وهي أن تكون الجريمة جنحة أو جنائية أو يكون التفتيش مجديا وأن تكون هناك أدلة أو قرائن كافية على وقوع هذه الجريمة . وعلى أساس هذا النظر يجوز للنيابة أن تأذن بالتفتيش في حالة استعمال طرق احتيالية سواء كان ذلك قبل ربط الضريبة أو بعد ربطها بل ويجوز لها أن تأذن في حالة الامتناع عن تقديم الدفاتر قبل ربط الضريبة ولكن ليس لها أن تأذن في حالة الامتناع عن تقديم الاقرار لأن التفتيش يكون غير منتج . ولا محل للقول بأن الشارع وضع القيود على حق الاطلاع وهو يعلم أن الاختلال يكون جريمة مما يفهم منه أن التفتيش غير جائز . لأن هذا القول يتعارض مع القواعد العامة في تحقيق الجنايات ولأن هذه القواعد العامة لم يقيد بها الشارع بنص ما ولأن هذه القيود ترد على حق الاطلاع لا على التفتيش وفرق بين الاثنين في النطاق . فالشارع فيما استحدثه من مواد كان يرمى لا إلى تعطيل القواعد العامة بل لمعالجة الحالات التي تعجز عن معالجتها القواعد العامة فقرر الاطلاع في حالة لا تجيز فيها القواعد العامة التفتيش ولا محل للخوف من أن هذا الحق يؤدي إلى تصف في التقدير لأن هذا الحق محمول في جميع التشريعات للسلطة القضائية وهي التي تهتم على احترام ما رسمه الشارع من قيود لمنع هذا التعسف ولا أدل على ذلك مما نص عليه كتاب سعادة النائب العام من أنه لا يجوز لوكيل النيابة أن يأذن بتفتيش مساكن في جرائم الضرائب ويجب الرجوع إليه حتى يرقى بذلك التقدير وحتى يمتنع هذا التعسف (الكتاب الدورى ١٢٨ سنة ١٩٤٥)

ولا محل للفرقة التي ذهبت إليها المحكمة التجارية لأن هذه الفرقة تتناقض مع القواعد العامة في الاجراءات الجنائية وهي القواعد التي استندت إليها في تقرير حق التفتيش بعد ربط الضريبة لأن (٢٢)

ما وضعه الشارع من تهديدات مالية في حالة الامتناع ليس فيها ما يتعارض مع قواعد التفتيش بل هي مكاملة ومتممة ومحقة للغرض منه كما أنه يقضى بها سواء ربطت الضريبة أم لم تربط في حالة الامتناع عن تقديم الدفاتر

ولأن الحديث الذي استندت إليه عن مندوب الحكومة عند مناقشة قانون الضريبة لم يكن يدور حول التفتيش وليس فيه ما يتعلق به بل كان مدار الحديث هو وجوب تقديم الدفاتر في حالة ثبوت إمسائها لحسب . ولأن تقدير الضريبة يبنى على أرباح الممول لا على مسلكه قبل إدارة الضرائب .

ضمانات الممول

بعد استعراض هذه الوسائل المختلفة التي تطلع رجال الضرائب على نشاط الممول وأسراره وأخباره هل معنى ذلك أن الشارع ترك الممولين دون حماية ولم يشمل أسرارهم بشيء من الرعاية أجابت على ذلك مواد القانون واللائحة التنفيذية التي أحاطت حق الاطلاع بكثير من الضمانات حماية للممولين

وقد توج المشرع هذه الضمانات بما نص عليه في م ٨٤ فقال « كل شخص يكون له بحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن في ربط أو تحصيل الضريبة النصوص عليها في هذا القانون أو في الفصل فيما يتعلق بها من منازعات ملزم بمراعاة سر المهنة طبقاً لما تقضى به المادة ٣١٠ من قانون الضرائب وإلا كان مستحقاً للعقوبات المنصوص عليها فيها وهي الحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور أو الغرامة التي لا تزيد على خمسين جنياً . »

وواضح من هذه المادة أن الشارع تكفل بتحديد الأشخاص الذين يقع عليهم واجب مراعاة سر المهنة وهو لا يقتصر على موظفي مصلحة الضرائب بل يتناول غيرهم ممن يكون لهم شأن في ربط الضريبة أو تحصيلها أو الفصل فيما يتعلق بها من المنازعات كاعضاء لجنة التقدير الذين يختارهم الممول وقد كان هذا الواجب أول ما فرضته مصلحة الضرائب على عاتق موظفيها في أولى تعليماتها اليهم إذ قالت « يجب أن يكون شعاره متى خرج من المصلحة أنه لم يبصر ولم يسمع ولم يفهم فلا يفشى سرا »

وقد أحالت هذه المادة على قانون العقوبات فيما يعتبر من الأسرار وفيما يعتبر افشاء وفيما يوقع كجزاء على هذا الافشاء .

وقد انساب مبدأ السرية في مواد قانون الضرائب فأوجب الشارع أن تنظر الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه في جلسات سرية وجعل حضور عضوين غير موظفين موكولا لرغبة الممول .

ميعاد الاقرار

نصت على ذلك م ٤٣ فقالت « على الشركات أن تقدم إلى مصلحة الضرائب في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ إقرار الجمعية العمومية للحساب السنوي وعلى الأكثر في ظرف ثلاثين يوماً من آخر تاريخ يفضى قانون الشركة بضرورة تصديق الجمعية العمومية عليه إقراراً مبيناً فيه مقدار أرباحها ولمصلحة الضرائب عند الاقتضاء ولأسباب يكون تقديرها موكولاً إليها وحدها أن تمنح مهلة لهذا الأجل لا تتجاوز مدتها ثلاثة شهور ونصت على ذلك م ٤٨ فقالت « يكون الممول مكلفاً بأن يقدم إلى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل سنة أو في شهرين من انتهاء سنته المالية الاقرار المنصوص عليه في المادة ٤٣ »

وواضح من هاتين المادتين أن الشارع فرق بين شركات الأسهم مساهمة أو توصية وبين ماعداها فبالنسبة للأولى يجب تقديم الاقرار في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ تصديق الجمعية العمومية على الحساب السنوي — وقد رأى الشارع أن بعض الشركات قد تعمد بعدم تصديقها على الحساب السنوي إلى تأجيل اتخاذ الاجراءات اللازمة لربط الضريبة فجعل هذا الميعاد يبدأ من وقت التصديق فإذا لم تصدق يكون على الأكثر في خلال ثلاثين يوماً من آخر تاريخ يفضى قانون الشركة بضرورة تصديق الجمعية العمومية عليه وتشير قرارات مجلس الوزراء الصادرة لتنظيم إنشاء شركات المساهمة إلى وجوب تحرير ميزانية وعرضها على الجمعية العمومية سنوياً في ميعاد مبين بعقد الشركة (الدكتور صالح بك ص ٢٤٦ شرح التجارى جزء أول طبعة ١٩٤٦)

كذلك لاحظ أيضاً أن الشركة قد تعجز لأسباب طارئة عن عدم تقديم الاقرار في هذا الميعاد الأخير فأجاز لمصلحة الضرائب أن تمنح الشركة مهلة لا تتجاوز ثلاثة شهور .
هذا بالنسبة لشركات الأسهم أما ماعداها فقد نص الشارع على وجوب تقديم قبل أول مارس من كل سنة أو في بحر شهرين من انتهاء سنته المالية
وواضح من هذه المادة ان المولين الذين تتفق السنة المالية لهم مع السنة الميلادية يجب عليهم تقديم الاقرار في نهاية فبراير على الأكثر .

أما من له سنة مالية تختلف عن السنة الميلادية فهنا نجد أن الشارع قد جعل تقديم الاقرار اختيارياً للممول أى قبل أول مارس أو في بحر شهرين من انتهاء سنته المالية بما يوم بأن الممول الذى تنتهى سنته المالية بعد مارس له إما أن يقدم الاقرار في شهرين من انتهاء سنته المالية أو قبل شهر مارس من السنة التالية — ولكن هذا الوهم يزول إذا رجعنا إلى المذكرة الايضاحية لقانون ٣٩ سنة ١٩٤١ الذى عدل ميعاد الاقرار فقد كان الميعاد ينتهى في آخر فبراير من كل سنة ولكن رأى أن هذا التحديد قد يضر بمن تنتهى سنته المالية بين أول يناير وآخر فبراير إذ يجب عليه أن يقدم اقراره قبل أول مارس وهو يميز من تنتهى سنته المالية بعد أول مارس فله أن ينتظر حتى آخر فبراير من السنة التالية ولذلك عدلت المادة ٤٨ بأن جعل الموعد بالنسبة للمولين الذين يختمون سنتهم المالية في تاريخ ٣١ ديسمبر في خلال شهرين من تاريخ انتهاء السنة المالية (راجع المذكرة الايضاحية للقانون سالف الذكر) .

وقد تثار صعوبة في حالة تعدد منشآت الممول واختلاف السنة المالية لكل منشأة فهل يقدم الممول اقراراً عن كل سنة مالية وما ميعاد ذلك الاقرار ولكن هذه الصعوبة تزول اذا اعتبرنا هذه المنشآت أوجهاً لنشاط الممول ولما كان الاقرار يجب أن يتضمن جميع أوجه نشاط الممولين ولما كان معرفة الممول لمجموع الأرباح لا تأتي إلا بعد ختام سنته المالية الأخيرة كان من الواجب الانتظار حتى انتهاء السنة الأخيرة ويحتسب هذا الميعاد ابتداء من انتهاء هذه السنة المالية الأخيرة .

مكان الأقرار

نصت على ذلك م ٤٣ ، ٤٨ فأوجبنا تقديم اقرار إلى مصلحة الضرائب — وجاء بالمادة ١٠٢ من القانون أن المقصود بعبارة مصلحة الضرائب في هذا القانون وزارة المالية والمصالح أو الموظفين الذين يعهد إليهم بمقتضى القوانين والمراسيم واللوائح في تنفيذ هذا القانون .

وقد ذهب البعض مستنديين إلى م ١٠٢ إلى القول بأنه يجوز تقديم الاقرار إلى وزارة المالية فإدام الشارع أوجب تقديم الاقرار إلى مصلحة الضرائب وما دام القانون قد حدد في مواده مصلحة الضرائب بأنها وزارة المالية أو غيرها فيكون تقديم الاقرار إلى وزارة المالية تقديمًا صحيحًا وموفياً للالتزام بالاقرار الجنحة رقم ٢٢١ سنة ١٩٤٦ .

وعندى ان هذا الرأي لا يتفق مع نصوص القانون لأنه إذا كان الشارع قد حدد في المادة ١٠٢ المقصود بعبارة مصلحة الضرائب إلا أننا يجب أن نفسر هذا الحكم على ضوء المواد الأخرى التي اشتمل عليها القانون وقد نصت م ١٠٤ على أنه لو وزير المالية أن يصدر ما يقتضيه العمل من القرارات واللوائح التنفيذية .

وتنفيذا لهذه المادة أصدر وزير المالية اللائحة التنفيذية التي حددت الجهة التي يقدم إليها الاقرار فقالت « يرسل الاقرار إلى مأمور الضرائب السكائن في دائرتها اختصاصه مركز إدارة المنشأة أو محلها الرئيسي » وظاهر من مراجعة هذه المادة أن ارسال الاقرار والوثائق المؤيدة له إلى هذه الجهة وحدها وجوبى وإلا لاستعمل الشارع صيغة الجواز كما فعل حينما طلب تقديم الاقرار على النموذج رقم ١٤ فقال « ويقدم الاقرار على النموذج رقم ١٤ أو على أية ورقة أخرى حاوية كافة البيانات الواردة به » .

وقد أكد الشارع هذا النظر في م ٢٠ من اللائحة فقال « ويقدم الاقرار على النموذج رقم ١٥ أو على أية ورقة أخرى مشتملة على كافة البيانات الواردة به إلى مأمور الضرائب الواقع في دائرة اختصاصه المحل الرئيسي للمنشأة » .

فكان اذن المادتين الثامنة عشر والعشرين قد فسرتا المقصود من عبارة مصلحة الضرائب في صدد تطبيق م ٤٣ ، ٤٨ وفسرتا مدلول هذه العبارة التي وردت في مواد متفرقة من قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولا محل للاستناد إلى ما ورد في المادة ١٠٢ في تفسير المقصود بعبارة مصلحة الضرائب لأن هيئته

العبارة وردت في مواد كثيرة متفرقة فكان من الطبيعي أن تتعدد الجهات التي تصدق عليها هذه العبارة بالنسبة لجميع مواد القانون وكان من الواجب أن تأتي المادة ١٠٢ جامعة لهذه الأماكن التي تصدق عليها عبارة مصلحة الضرائب بالنسبة لجميع مواد القانون .

أما تحديد مدلول هذه العبارة بالنسبة لكل مادة على حدة فمرجهه إلى اللائحة التنفيذية وهي في هذا تكشف ارادة الشارع ولا تنشئ حكماً جديداً يتعارض مع نصوص القانون (تراجع المواد التي وردت باللائحة وبخاصة ٥ ، ٢٨)

ولم يستلزم الشارع طريقاً خاصاً لتقديم الاقرار فيجوز تقديمه بالتسليم أو باليد ولكنه فيما وضع من وسائل للتثبت من الاقرار أجاز لإدارة الضرائب الالتجاء إلى البريد الموصى عليه مع علم الوصول اسراعاً في ربط الضريبة وتبسيطاً للإجراءات .

جرائم الاخلال

إذا تبين أن شخصاً يخضع لضريبة الأرباح التجارية وجب عليه القيام بواجب الاقرار فإذا أخل بالتزامه تفرض عليه عقوبة جنائية تختلف باختلاف صور الاخلال التي تنحصر في الآتي : —

- ١ — ان يكون الاخلال بالامتناع عن الاقرار ببياناته وأوراقه وفي ميعاده ومكانه
- ب — ان يحصل الاخلال بواجب الصدق .
- ج — ان يكون الاخلال بوسيلة من وسائل فحص الاقرار .

١ — الاخلال بالأقرار بالامتناع عنه

يحدث هذا الاخلال بالامتناع عن تقديم الاقرار ببياناته وأوراقه وفي ميعاده وفي مكانه وقد عرفنا في مدى الاقرار هذه الأركان ونضيف اليها بأن الالتزام بالاقرار التزام قانوني يقع على عاتق الممول دون مطالبة — بقي علينا أن نتحدث عن :

(١) طبيعة جريمة الامتناع .

(٢) عقوبة الجريمة

(١) طبيعة الجريمة

لا جدال في أن هذه الجريمة جريمة سلبية تتم بالامتناع عن الوفاء بالالتزام بالاقرار بقيوده التي ذكرناها ولكن هنالك محلاً للتساؤل عما إذا كانت هذه الجريمة جريمة وقتية أم جريمة مستمرة ولا يخفى ما لهذا البحث من قيمة بالنسبة لسقوط الدعوى العمومية .

ولقد ذهب البعض إلى القول بأن جريمة الامتناع عن تقديم الاقرار جريمة وقتية تتكون من أمر يحدث في وقت محدود وتنتهي بمجرد ارتكاب هذا الأمر فما دام الشارع قد حدد أجلاً معيناً

لتقديم الاقرار فان الجريمة تقع وتنتهي بانتهاء الميعاد المحدد لها وبالتالي هي جريمة وقتية .

وانى في صدد مناقشة هذا الرأي لا أود التعرض للخلاف القائم حول طبيعة الجرائم التي يستلزم فيها القانون أداء واجب في أجل معين . هل هي جريمة وقتية لأنها تقع وتنتهي بمجرد انتهاء الميعاد المحدد لها أم هي جريمة مستمرة لأنها جرائم ترك مستمر تتجدد في كل وقت بارادة الجاني (جندى بك جزء ثالث ص ٣٩ — الدكتور السعيد مصطفى ص ٧٥٠) .

لا أود التعرض لهذا الخلاف لأن الشرع كفانا مؤونة هذا البحث بما نص عليه في م ٤٩ فقال « يظل الممول ملزماً بتقديم الاقرار ولو كان تحديد الأرباح حاصلًا بطريق التقدير » ولما كانت جهة الضرائب لا تلجأ إلى التقدير إلا في حالى الامتناع وعدم الاقتناع فان مقتضى هذا النص أن يظل الممول ملزماً بتقديم الاقرار ولو بعد الامتناع أى حتى بعد انتهاء ميعاد الاقرار وكان الشارع يعتبر هذه الجريمة جريمة مستمرة شأنها في ذلك شأن جرائم المواليد :

وقد أثارت طبيعة الجريمة عدة مسائل : —

(١) متى تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية في هذه الجريمة — ان هذه المدة تبدأ بداهة بمجرد قيام الممول بأداء التزامه وهي تبدأ أيضا من وقت زوال صفة الممول كممول يخضع لضريبة الأرباح التجارية لأن الالتزام بتقديم الاقرار مرتبط بالالتزام بالضريبة فمن لا يخضع لضريبة الأرباح التجارية لا يجب عليه تقديم الاقرار وبالتالي من زالت عنه صفة الخضوع لهذه الضريبة يرتفع عنه الالتزام بتقديم الاقرار يؤيد هذا النظر ان الشارع عبر بقوله « يظل الممول » أى أن الاستمرار لا يلحق الا الممول . كما تبدأ هذه المدة بسقوط حق المطالبة بالضريبة لأن الاقرار وسيلة تقدير الضريبة فاذا كانت الضريبة قد سقطت لحق ذلك الوسيلة .

(٢) إذا كانت مدة سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة تبدأ من وقت انقضاء الضريبة بالتقادم فهل تظل هذه الصلة قائمة رغم أن الشارع قد أطل مدة التقادم عن سنوات ١٩٣٨ — ١٩٤١ بقانون صادر في سنة ١٩٤٤ .

لقد ثار الخلاف بين الشراح حول مدى تأثير الملمم بقانون جديد يعدل من قواعد التقادم فذهب البعض إلى القول بأنه لا يطبق على الملمم سوى القانون السارى وقت ارتكاب الجريمة لأنه القانون الذى عول عليه الملمم والنيابة في احتساب المدة التى يجوز فيها رفع الدعوى وهذا الرأي أخذ عليه أنه يتناسى ان قواعد مضى المدة في القانون الجنائى من النظام العام — وذهب آخرون إلى القول باحتساب نسبة الوقت الذى مضى في ظل القانون القديم فاذا كان الوقت الذى مضى نصف مدة التقادم القديم احتسب من مدة التقادم في القانون الجديد نصفها وهو رأى لا يستند إلى مبدأ قانوني .

ورأى بعض الشراح أن قواعد مضى المدة هي قواعد موضوعية لا تسرى على الماضى إلا إذا كانت أصلح للملمم لأنها تحدد شرط العقاب وحالات انعدامه وتوازى في أثرها العقوى .

والرأى الذى أيدته محكمة النقض الفرنسية مبناه أن قواعد مضى المدة قواعد شكلية لأنها تحدد

شروط المحاكمة ولأنها وردت في قانون تحقيق الجنايات فيجب تطبيق القانون الجديد سواء كان مشدداً أو مخففاً لأنه لمصلحة المجتمع لا لمصلحة المتهمة والفرص فيه أنه خير من سابقه (على بدوى بك ص ٢٣٨) .

(٣) هل يلزم مدير الشركة الذي يعين بعد انتهاء ميعاد الاقرار بتقديم الاقرار إذا ما لحقته حالة الاستمرار . قد يقال بأن حالة الاستمرار توجب مسئولية صاحبها إذا صدر قانون جديد يعاقب عليها ولم يكن معاقباً عليها من قبل . فكذلك يجب مسئولية من لحقته هذه الحالة . ولو لم يك مسئولاً عنها من قبل . ولأن الشارع جعل الاستمرار على عاتق من يقع عليه عبء الضريبة وهو الشركة والممثل الجديد هو الذي يقوم باعبائها . واني أرى أن المشرع لم يرد بهذا النص خلق التزام جديد بعد انتهاء ميعاد تقديم الاقرار وإنما أراد أن يستمر تنفيذ هذا الالتزام بالنسبة لمن وجب عليه فمن لم يدركه هذا الالتزام في ميعاده الذي حدده الشارع لا يلزم بأدائه وقد دل الشارع على ذلك صراحة بقوله « يظل » أي أن الحكم يقتصر على من وقع عليه عبء أداء الالتزام ولأن الأخذ بالرأى العكسي يدعو للتساؤل عن الميعاد الذي يجب على من عين في الشركة حديثاً أن يؤدي فيه واجبه وكيف يكون تحديد هذا الميعاد .

(٤) هل يجوز لادارة الضرائب أن تحرر محضراً جديداً إذا أصر المتهمة على امتناعه بعد صدور حكم نهائي بالعقوبة . قد يقال بأن الحكمة في استمرار التزام الممول بتقديم اقرار بعد تقدير الضريبة هي رغبة الشارع في تعرف حالة الممول لعل أن يكون في إقراره ما ينبيء عن نشاط لم تهتد إليه مصلحة الضرائب وعلى ذلك لا يجوز تحرير هذا المحضر ومساءلة المحكوم عليه إلا إذا أثبتت أن هنالك نشاطاً جديداً . ولكنني أرى أن هذا الالتزام مطلق وإن اعتبر هذه الجريمة جريمة مستمرة يستتبع محاكمة الجاني إذا ما استمرت حالة الاستمرار بعد صدور الحكم عليه . مثل هذه الحالة كمثل من يدير محلاً دون رخصة صحية تجب مسألته حتى ولو كان المحل مستوفياً جميع الشرائط الصحية .

(٥) إذا كان الشارع قد اعتبر الالتزام بتقديم الاقرار واجباً كل سنة واعتبر الاخلال به جريمة مستمرة فهل معنى ذلك أن الممول الذي امتنع سنوات متتالية عن أداء التزامه يكون قد ارتكب جريمة واحدة مستمرة متجددة الحدوث ولا يقضي عليه إلا بعقوبة واحدة عن هذه السنوات جميعها أم أنه ارتكب جرائم مستقلة يحاسب عن كل منها .

قد يقال بأن الشارع وقد اعتبر الامتناع عن تقديم الاقرار جريمة مستمرة واعتبر الالتزام مستمراً فإذا ما أدركته سنة تالية اتصل هذا الالتزام بالأول وتتابعت حالة الاستمرار التي بدأت منذ الاخلال الأول بحيث يعتبر الاخلال في كل سنة حلقة متصلة في حركة جنائية واحدة وصورة من صور الاستمرار في جريمة مستمرة موضوعها الامتناع عن تقديم الاقرار وفاعلها شخص واحد والحق المعتدى عليه هو حق الخزانة وقد يؤيد هذا الرأي ما جرى عليه الأمر العسكري رقم ٣٦١ فقد نص على وجوب تقديم الاقرارات عن السنوات السابقة على سنة ١٩٤٣ في نص واحد وحدد لها ميعاداً واحداً فكانت تعتبر الاخلال في كل سنة صورة من صور هذه الجريمة المستمرة كما أنه أكد هذا

الآنجه بتقرير عقاب واحد على من يمتنع عن تقديم الاقرارات وقال « يعاقب من يخالف أحكام هذا الأمر بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فكان إذن من يخالف أحكام هذا الأمر بأن لم يقدم إقراره عن عدة سنوات يعاقب بعقوبة واحدة واني أرى أن الشارع وقد فرض الاقرار في كل سنة مالية قد اعتبر الاخلال به جريمة مستقلة عن الاخلال الذي يحدث في سنة بعدها فهناك اختلاف في الركن المادي لكل من الجريمتين ففي الأولى الامتناع عن تقديم الاقرار عن النشاط الحاصل في خلال هذه السنة وفي الثانية عن النشاط الحاصل فيها فاذا تعددت السنوات تعددت الجرائم لأنها جرائم مستقلة ومثل الممول كمثل من يفتح محلين في فترتين متعاقبتين هل يقال بأنها جريمة واحدة عن فعل واحد . فالركن المادي في جرائم الامتناع عن تقديم الاقرار محدد بالزمان وفي جريمة فتح المحلين محدد بالمكان وقد يحدد بالزمان والمكان كمن يقود السيارة دون رخصة قيادة فعلا .

ولا محل للاستناد إلى ماورد بالأمر العسكري رقم ٣٦١ إذ أن الشارع قصد من هذا الجمع تشديد العقوبة على كل منها بنص واحد لا جمع هذه الأفعال واعتبارها جريمة مستمرة لأن لكل منها ركنا ماديا مستقلا . وقد حرص الشارع على تأكيد ذلك فقال « على المولين أن يقدموا هذه الأوراق عن تلك السنة وعن أية سنة مالية سابقة » .

(٦) إذا سلمنا بأنها جرائم مستقلة هل يكون للممول أن يتمسك بما تقضي به المادة ٣٢ بأنه إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وقد يقال بأن هذه الجرائم قد ارتكبت لغرض واحد وهو الافلات من الضريبة ومن ثم يقضى عليه بالعقوبة الأشد . ولكنني أميل إلى القول بأنه لا يكفي لتطبيق م ٣٢ وحدة القصد أي أن ترتكب هذه الجرائم لغرض واحد بل يجب أن تقوم بينها رابطة لا تقبل التجزئة ولما كانت هذه الجرائم تفصل بين كل منها فترة زمنية ليست بالقصيرة فلا يمكن القول بأن بينها رابطة لا تقبل التجزئة .

٢ — عقوبة الجريمة

نصت عليها م ٨٠ وهي غرامة لا تزيد على ألفي قرش . ثم شدد الأمر العسكري هذه العقوبة وجعلها الحبس الذي لا يتجاوز ثلاث شهور وغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وهناك جزاء آخر كان تقريره محل خلاف بين المحاكم وهو زيادة الضريبة وليست قيمتها باليسير فقد تصل إلى ملايين الجنيهات في قضية واحدة .

فقد ذهبت بعض المحاكم إلى القول بأن زيادة الضريبة التي نص عليها القانون وقدرها ٢٥ ٪ إلى ثلاثة أمثالها والزيادة التي نص عليها الأمران العسكريان وقدرها ثلاثة أمثالها لا يقضى بها في حالة الامتناع عن تقديم الاقرار وانما تكون في حالة الامتناع عن أداء الضريبة مستندة في ذلك إلى أن الامتناع عن دفع الضريبة المستحقة بعد تحديدها يختلف في طبيعته عن حالة تقديم الممول التقرير عن حالته

المالية من حيث الربح أو الخسارة إذ تتحقق في الأولى الرغبة في تضييع الحق في الحصول على الضريبة بخلاف الحال في الامتناع عن تقديم الاقرار حيث تكون حالة الممول مجهولة فلا يعرف عنه ما إذا كان قد ربح أرباحا تستحق عنها الضريبة أو انه لم يربح — وعلى ضوء هذه التفرقة بين النوعين المتباينين في طبيعتهما يجب التفرقة بين العقوبات التي توقع على كل منهما فلا يوقع على واحدة منها عقوبة لا تتفق وطبيعة الجريمة فإذا كانت الجريمة هي الامتناع عن الوفاء كانت العقوبة هي الغرامة وزيادة ما لم يدفع من الضريبة بالنسبة التي نص عليها لأن الحكم في هذه الحالة يصدر بمبلغ معين على سبيل التحديد بعد أن تكون الضريبة قد تحددت أما في حالة عدم تقديم الاقرار المبين لحالته المالية فإنه يمتنع على المحكمة أن تقضى بهذه الزيادة لأنها عقوبة لا تصادف محلها. فضلا عن كونها غير مقدرة بوجه ناف لجهاالتها بل هي غير مقدرة أصلا والشارع منزه عن القصد إلى إصدار أحكام مجهولة وغير مقدرة أصلا. إذ الأحكام الجنائية تصدر منجزة وهي غير خاضعة لتقدير جهة غير الجهة التي أصدرت الحكم فالمرجع إذ نص في المادة ٨٥ على العقوبات التي رأى توقيعها يجب أن ينزه عن القصد إلى مخالفة هذه الأحكام والمبادئ الأساسية العامة لما في هذه المخالفة من مجافاة لأصول التقنين. (محكمة مصر الاستئنافية في القضايا رقم ٩٢٩، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٥٢، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٠، ٥٦٠، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٢٤، ٢٧٣ نيابة ضرائب القاهرة ومحكمة مصر المختلطة في القضية رقم ٧٦ سنة ٧١ ق). وخالفها النيابة العامة مستندة في ذلك إلى : —

(١) أن هذا الحكم يخالف ما نصت عليه المادة ٨٥ التي قررت جزاءا على مخالفة حكم المادتين ٤٣، ٤٨ وهما الغرامة والتعويض ويتناقض مع ماقتضت به المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٣٦١ التي نصت على انه في جميع الأحوال يحكم بزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار يعادل ثلاثة أمثالها — وظاهر من مراجعة المادة ٨٥ ان الشارع عبر صراحة في أن التعويض واجب في حالة مخالفة حكم المادتين ٤٣، ٤٨ وأكد هذا الفهم عندما ذكر في المادة ٤٧ نفسها أن تقدير المصلحة في حالة الامتناع عن تقديم الاقرار لا يعنى من الجزاءات المشار اليها في المادة ٥ وهو لفظ يفيد تعدد الجزاء فإذا كان الجزاء قاصرا على الحكم بالغرامة فكيف يذكر الشارع الجزاء بصيغة الجمع — وكيف يعتمد اختيار هذا اللفظ حتى يجعل الجزاء شاملا لعقوبة جنائية أصلية وأخرى مزيج من العقوبة والتعويض. كما يبين من مراجعة المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٣٦١ أن الشارع قد قضى بالعقاب على ثلاث جرائم — الأولى — وهي عدم تقديم الاقرار — والثانية — وهي عدم الوفاء بالضريبة المتفق على أساسها — والثالثة — وهي عدم الصدق في البيانات — وعبر صراحة بأن التعويض واجب في هذه الحالات الثلاث بقوله « في جميع الأحوال » ولو كان يقصر التعويض على حالة عدم الوفاء بالضريبة المتفق عليها والغش في البيانات لما عبر صراحة بصيغة الجمع. بل لاردف بصيغة المثنى ولما وضع عبارته في عجز المادة حتى تدل بعبارتها وموضعها على أن حكمها عام يشمل هذه الحالات الثلاث. وابلغ من ذلك في تأكيد هذا المعنى ما نصت عليه المادة ٣ من الأمر العسكري رقم ٣٦١ من أن الممول الذي تأخر في تقديم الميزانيات والبيانات والوثائق التي يقضي بها القانون رقم ١٤

لسنة ١٩٣٩ وأداء الضريبة المستحقة . . . ، يعفى من الجزاءات المقررة في هذين القانونين إذا قام بما توجبه المادة الأولى من هذا الأمر . . . وكلمة الجزاءات هنا بصيغة الجمع تدل على أن الجزاء ليس مقصوراً على الغرامة والحبس فقط . وإنما يقصد بها جميع الجزاءات المنصوص عليها .

وقد أكد الشارع هذا الحكم في الأمر العسكري رقم ٣٦٢ الذي صدر بعد الأمر السابق بأيام فقال « وتطبق العقوبات المقررة في المادة ٣ من الأمر العسكري رقم ٣٦١ والزيادة المبينة فيها على كل من يخالف أحكام الفقرة السابقة » وظاهر بجلاء أن الفقرة السابقة تشتمل على جريمتين — الأولى — وهي عدم تقديم الاقرار — والثانية — وهي عدم تسديد الضريبة على أساسها .

(٢) هذا القضاء لا يتعشى مع طبيعة هذه الجرائم التي اشتمل عليها الأمان رقم ٣٦١ ، ٣٦٢ فقد اعتبر الشارع كلا منها طريقاً من طرق التهرب عن أداء الضريبة . وعاقب على كل منها بنص واحد فالممول الذي يسعى للفرار من الضريبة قد يصل إلى غرضه إما بالغش في البيانات والوثائق التي يقدمها وإما بعدم تقديم الاقرار والوثائق المؤيدة له فيعطل بذلك عمل الجهة التي تتولى تحصيل الضريبة وإما بعدم سداد الضريبة رغم تقديم الاقرار — ولذلك حرص الشارع على جمعها في مادة واحدة (تراجع مضبطة الجلسة ٤٢ لمجلس الشيوخ بتاريخ ١٤/١١/١٩٣٨ ص ١٠٤١) كما جعل التعويض عنها واحداً وهو ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة — فهذه الجرائم تجمعها وحدة الغرض فلا محل إذاً لهذه التفرقة التي ذهب إليها أصحاب الرأي الأول .

(٣) ان هذا القضاء يتناقض مع منطق العقاب — ويؤدي إلى نتيجة غير مقبولة وهي أن من يقدم إلى مصلحة الضرائب اقراره وأوراقه ثم يتوانى عن أداء الضريبة يكون أسوأ حالاً ممن يمتنع عن القيام بهذا الواجب ثم لا يقوم بسداد الضريبة . فالأول يحكم عليه بثلاثة أمثال الضريبة . والثاني لا يحكم عليه مع أن كليهما لم يسدد الضريبة ومع أن الثاني كان أكثر مجافاة لأوامر التشريع ولا محل للقول بأن الشارع لم يغفل عن وصف علاج لحالة امتناع الممول عن تقديم الاقرار بأن تقوم مصلحة الضرائب بتقدير الضريبة ثم تطالبه بأدائها فإن امتنع استهدف للحكم بالزامه بثلاثة أمثالها . لمخالفته للمادة ٥٣ — كما قيل بذلك إذ أن هذا القول لا تؤيده نصوص القانون لأن الشارع لم يضع جزاء على مخالفة المادة ٥٣ فهي ليست من بين المواد التي شملتها المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . بل أن الأمرين العسكريين أيضاً لا يعاقبان على هذه الحالة فالممول الذي يمتنع عن تقديم الاقرار ثم يمتنع عن أداء الضريبة التي قدرتها مصلحة الضرائب بعد هذا الامتناع لا تجوز محاكمته عن الامتناع عن أداء الضريبة إذ لا نص على العقاب لأن الأمرين العسكريين حيناً تحدثا عن الامتناع عن أداء الضريبة — يقصدان الامتناع عن أدائها بعد تقديم الاقرار .

فالأمر العسكري رقم ٣٦١ يوجب في مادته الأولى في الفقرة الثانية على الممول أن يدفع للخزانة على أساس البيانات والأرقام المقدمة منه . . . مع احتفاظ مصلحة الضرائب بحق مناقشة هذه الأرقام إلى أن يتم الربط النهائي وعندئذ يلزم الممول بدفع الفرق طبقاً للأوضاع المقررة — ولقد أكد الشارع

هذا الحكم في الأمر العسكري رقم ٣٦٢ فقال « يكون جميع المولين ملزومين بأداء الضريبة المستحقة . . . على الوجه المبين في المادة الأولى فقرة ثانية من الأمر رقم ٣٦١ »

(٤) المصدر التاريخي وهو القانون الفرنسي الذي يجعل هذه الزيادة واجبة في حالة الامتناع عن الاقرار أو التأخير فيه (بوكيه جزء ثان ص ٤٢٢)

(٥) ان ما ذهبت إليه المحاكم من أن الأحكام الجنائية يجب أن تصدر منجزة وغير خاضعة لتقدير جهة غير الجهة التي أصدرت الحكم ومن أن القضاء بالتعويض في هذه الحالة هو القضاء بأمر مجهل لا محل له لأن الشارع قد نص في الواد ٤٧ وما بعدها على طريقة تقدير الضريبة في حالة عدم تقديم الاقرار وجعل الجهة التي تتولى التقدير عند عدم الاتفاق هي الجهة القضائية . فهل يكون التعويض إذاً مجهلاً والشارع قد ترك نصابه في يد القضاء — وهل هذه الحالة تختلف عن حالة القضاء بتعويض مؤقت كما هو الحال في الحوادث الجنائية .

(٦) لا محل للقول بأن عبارة ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة تشعر أن هنالك مبلغا واجب الأداء أي أن الزيادة يقضى بها في حالة عدم الوفاء إذ أن قصد الشارع من هذه العبارة جعلها تتسع لحالة عدم الوفاء بكل الضريبة أو بجزء منها وفي حالة الامتناع عن الاقرار لا يكون الممول قد أدى شيئا من الضريبة . فضلا عن ذلك فإن المحكمة الجنائية إن شاءت أن تعرف مقدار الضريبة كان لها بل عليها أن تستعين بأمور الضرائب وبمن ترى من الشهود للوصول إلى الحقيقة . لأن تحقيق ظروف الدعوى هو من واجبات المحكمة الجنائية .

وقد قضت محكمة النقض في ١١/٣/١٩٤٧ بقبول طعن النيابة ورأت أن على المحكمة الجنائية أن تقضى بالزيادة ولكن يجب عليها أن تبين مقدار الضريبة وأن تبينها في حكمها كما يجب عليها للقضاء بالزيادة طبقا للأمر العسكري استظهار سوء قصد الممول فإذا كان عدم تقديم الاقرار مرجعه الإهمال لم يكن لها سوى القضاء بالزيادة طبقا للمادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩

طبيعة الزيادة

لم يقتصر الخلاف حول تقرير الزيادة بل شمل طبيعتها ولا شك أن معرفة طبيعة هذه الزيادة تهم لجواز الحكم بإيقاف تنفيذها وفي سقوط الحكم بمضى المدة أو بوقاة الممول .

وقد اختلفت وجهات النظر في بيان طبيعة هذه الزيادة . فالمحاكم الفرنسية مع بعض الشراح المصريين (الأستاذ يوسف تادرس — الأحكام العامة للضرائب ص ٩٣) ترى أن هذه الزيادة لها صفة مختلطة فهي عقوبة من جهة وتعويض مدني من جهة أخرى (الدكتور الرفاعي بك في الضرائب المباشرة ص ٤١٨ مجلة نيوى سنة ١٩٢٣ القسم الأول ص ٦٣ -)

وذهب آخرون إلى القول بأن هذه الزيادة عقوبة جنائية لأنه إذا اعتبرت الزيادة تعويضا مدنيا فإن مقدارها كان يجب أن يتحدد بالضرر الذي لحق الخزانة (الدكتور الرفاعي بك في الضرائب المباشرة ص ٤١٨)

وهناك رأى ثالث يرى أن هذه الزيادة ليست تعويضا وليست عقوبة وإنما هي زيادة للضريبة (حبيب باشا ص ٦٦٢ بوكيه جزء خامس ص ٤٧٦)

وعندى أتنا في تحديد طبيعة هذه الزيادة يجب الرجوع الى ما جرت عليه التشريعات المالية وما قررته القضاء هذه التشريعات . ففي جنح الدمغة يقضي بثلاثة أمثال الرسم وقد اعتبرت محكمة النقض هذا القضاء قضاءا بمنزلة من العقوبة والغرامة (محاماة ص ٢٢ ص ٢١٢) كما انها ذهبت إلى هذا الرأي في جنح الانتاج (الطعن رقم ٦٦٤ سنة ١٣ قضاية مذكور بمنشور النائب العام رقم ١١ سنة ١٩٤٦) كما ذهب بعض الأحكام إلى هذا الرأي بالنسبة للغرامة الجزائية ولكن محكمة النقض اعتبرتها تعويضا (جندى بك عبد الملك جزء خامس ص ١١٩) .

على ضوء الأحكام وما استندت إليه تلك الآراء يمكن تحديد طبيعة هذه الزيادة فإن سبب تردد الشراح الفرنسيين في وصف طبيعة هذه الزيادة يرجع إلى صفة الهيئة التي توقع هذه الزيادة فأمور الضرائب هو الذي يأمر بها . كما أنها تسير الضريبة في الجهات التي تفصل في الطعن فيها . وإن علة تردد قضائنا المصري في وصف هذه الزيادة في قوانين الدمغة والانتاج أن الشارع نص صراحة على انها تعويض كما انه في الغرامة الجزائية قد جعلها من اختصاص اللجنة الجزائية كما جعل الفصل في طعونها من اختصاص المحاكم المدنية .

أما بالنسبة للزيادة في قانون الضريبة على الأرباح التجارية فليس الأمر كذلك إذ أن الشارع لم يصفها بالتعويض كما انه جعل توقيعها من اختصاص الجهة القضائية كما انه لم يجعل قدرها بقدر الضريبة المستحقة حتى تقتصر على صفة التعويض بل جعلها ثلاثة أمثال الضريبة مما لا يدع مجالا للشك في أنها عقوبة تكميلية يقضى بها في الحالات التي يكون الباعث عليها الطمع كما فعل الشارع في كثير من جرائم قانون العقوبات .

٢ — الاخلال بواجب الصدق

هذا الاخلال يحدث في عدة صور فقد يكون دور الممول سليبا بأن يذكر رقما صحيحا لأرباحه ولكنه يقتصر على جزء من نشاطه كأن يتجر في الحرير والقطن فيذكر في إقراره أرباحه من القطن ويكون إقراره بذلك إقرارا ناقصا .

وقد يتخذ دورا إيجابيا فيثبت رقما غير صحيح لمجموع أرباحه عن التجارتين فيكون إقراره غير صحيح . وقد يعنى في هذا الكذب فيؤيده بأوراق كاذبة من عنده .

وقد يسرف في هذا الامعان فيؤيده بأدلة خارجية تكفى لتوفر جريمة النصب .

فهل مثل هذه الصور تعتبر طرقاً احتيالية للفرار من الضريبة . وهل لنا في تفسير الطرق الاحتيالية التي تستعمل للفرار من الضريبة نجتزئ بهذا الموقف السلبي أم نستلزم عملاً إيجابياً وهل لنا أن نستلزم في هذا العمل الإيجابي أن يكون مؤيداً بأوراق وهل لنا أن نستوجب أن تكون هذه الأوراق نهض لقيام ركن الاحتيال في جريمة النصب .

للإجابة على هذا السؤال يجب الرجوع إلى القانون الفرنسي ثم تتبين على ضوءه أحكام قانون الضرائب ثم نستعرض ما أدخلته الأوامر العسكرية من تعديل .

ففي القانون الفرنسي يفرقون بين الجزاءات المالية *Mojoration* التي توقعها إدارة الضرائب وبين العقوبات الجنائية التي توقعها المحاكم الجنائية .

فالجزاءات المالية توقع على الكذب سلباً أم إيجابياً دعم بوسائل خارجية أم لم يدعم بشرط أن يخفى هذا الكذب ما يزيد على عشر الضريبة أو مبلغ عشرين ألف فرنك . وقدر هذه الزيادة ضعف الضريبة التي أخفيت .

أما العقوبات الجنائية فهي توقع من المحكمة الجنائية إلى جانب ما توقعه إدارة الضرائب من جزاءات مالية في حالة واحدة وهي حالة استعمال طرق احتيالية للفرار من أداء الضريبة وبشرط أن يكون ما أخفى يزيد على عشر الضريبة أو على مبلغ ٢٠ ألف فرنك . وهم في تفسير الطرق الاحتيالية لا يستلزمون أن تصل هذه الطرق الاحتيالية إلى مرتبة الطرق الاحتيالية المكونة لجريمة النصب بل يفسرون الطرق الاحتيالية بأنها الوقائع المادية التي تحيط بالاقرار لنقض إدارة الضرائب وعلى ذلك تعتبر من الطرق الاحتيالية تقديم ميزانية مزورة وتكرار الأخطاء المادية والأخطاء الجسيمة في الحساب والتصيلحات المتعددة في الدفاتر واستعمال دفاتر مزورة . وترك قيد مبلغ في الدفاتر . ولكن مجرد الكذب في الاقرار لا يكفي وحده للعقاب (بوكيه جزء خامس ص ٦٦) كتاب *Théorie de la Fraude. Lerouge p.52*

أما القانون المصري فقد نص على عقاب الطرق الاحتيالية في م ٨٥ فقالت « يعاقب بالعقوبة والزيادة المشار إليها في الفقرة السابقة كل من استعمل طرقاً احتيالية للتخلص من أداء الضريبة النصوص عليها في هذا القانون وذلك باخفاء أو محاولة اخفاء مبالغ تسري عليها الضريبة وجاءت الصيغة الفرنسية لهذه المادة تختلف عن الصيغة العربية إذ ورد بالأولى

“Quiconque en employant des manœuvres frauduleuses a dissimulé ou tenté de dissimuler des sommes auxquelles s'appliquent les impôts visés par la présent loi.”

فالصيغة العربية تشعر بأن الاخفاء طريق من طرق الاحتيال بينما الصيغة الفرنسية تدل على أن الاخفاء هو غاية استعمال الطرق الاحتيالية .

على أساس هذا الاختلاف تفرع خلاف بين وجهات النظر في تحديد مدى الطرق الاحتيالية فذهب البعض إلى القول بأن الطرق الاحتيالية تتوفر بمجرد اخفاء مبالغ تسري عليها الضريبة سواء كان ذلك الاخفاء سلبياً بالاقتصار على جزء من نشاطه أم إيجابياً بتغيير رقم أرباحه وذلك لأن الشارع قد أوضح في

المادة ٨٥ في الصيغة العربية ان الاخفاء ينهض طريقا من طرق الاحتيال واللغة العربية هي لغة البلاد (الاستاذ يوسف تادرس ص ٨٣) وذهب آخرون الى القول بأنه يجب أن تفسر الطرق الاحتيالية على ضوء نصوص القانون الأخرى بحيث يقصر مدلول هذه العبارة على ما يعتبر من الطرق الاحتيالية في جريمة النصب (المرجع السابق) .

وعندى ان كلا الرأيين قد جانا الصواب فلا يلزم لتوفر الطرق الاحتيالية أن تصل الأعمال التي يأتيا الممول الى مرتبة الطرق الاحتيالية في جريمة النصب لأن مثل هذا القول يضيق من دائرة النص ويتناقض مع ما جرى عليه القضاء والفقهاء الفرنسيان في تفسير الطرق الاحتيالية في القوانين المالية التي أخذ منها القانون المصري بل أن القانون المصري جاء في صيغته الفرنسية مطابقا لنص القانون الفرنسي ومن ناحية أخرى لا يكفي لتوفر الطرق الاحتيالية أن يقدم الممول إقرارا ناقصا أو إقرارا غير صحيح دون أن يؤيد هذا الاقرار الكاذب بأدلة خارجية وذلك للأسباب الآتية : —

(١) ان الصيغة الفرنسية تدل على ان الاخفاء هو غاية الطرق الاحتيالية ويتفق في هذا مع القانون الفرنسي الذي أخذت منه نصوصنا فيجب أن تفسر عبارة الطرق الاحتيالية على ضوء ما فسرت به هذه العبارة في التشريع الفرنسي وما ورد بالصيغة الفرنسية يؤكد هذا التفسير .

(٢) ان « عبارة وذلك بإخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة » هذه العبارة لا تدل على أن الاخفاء أي الكذب الإيجابي أو السلبي طريق من طرق الاحتيال لأننا لو سلمنا بهذا الرأي كان لنا أن نتساءل متى تكون محاولة الاخفاء طريقا من طرق الاحتيال هل يعقل أن الشارع يعاقب على محاولة الكذب لذلك يجب علينا أن نحمل هذه العبارة على أنها توضيح لعبارة « للتخلص من أداء الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها » وهي العبارة التي لأصل لها في الصيغة الفرنسية . وعلى أنها بذلك تشير إلى الغاية من استعمال الطرق الاحتيالية فتوفر الاخفاء إذا ما أفلحت الطرق الاحتيالية في غش ادارة الضرائب وربطت الضريبة على أساس هذا الكذب وتكون محاولة الاخفاء إذا ما اقتضحت هذه الطرق قبل أن تحقق غايتها .

(٣) ان الشارع قد عاقب على تقديم إقرار ناقص وإقرار غير صحيح بعقوبة مخففة وبمصر خاص فهو قد أوجب في م ٤٣ ، ٤٨ على الممول أن يقدم إقرارا مبينا فيه مجموع أرباحه وفي الصيغة الفرنسية *le montant de leur benefices* فمن يقدم إقرارا غير صحيح أو إقرارا ناقصا يخالف هذه المادة التي قرر الشارع في المادة ٨٥ جزاء على مخالفتها غرامة لا تزيد على عشرين جنبا مع انه جعل عقوبة الطرق الاحتيالية خمسين جنبا وعلى ذلك فليس تقديم اقرار ناقص ولا اقرار غير صحيح بفعل مباح (حيث المصري باشا ص ٦٥٧ عكس هذا الرأي) .

الأوامر العسكرية

رأى الشارع العسكري أن الاخلال بواجب الصدق في جميع صورته يؤدي إلى نتيجة واحدة وهو الاضرار بالخزانة فرأى أن يعاقب عليه بمصر واحد قضي بالعقاب في الأمرين العسكريين ٣٦٢، ٣٦١

على ما تضمنه البيانات والاقراءات والميزانيات والأوراق المقدمة من المولين من بيانات غير صحيحة وهى عبارة تقس للاقرار غير الصحيح والناقص ولما دعم منها بطرق احتيالية بل تشمل أيضا الكذب فى غير الاقرار من البيانات .

عقوبة الاخلال بواجب الصدق

فرقنا فى صور الاخلال بين الاقرار الناقص والاقرار غير الصحيح وبين الاقرار الكاذب الذى دعم بطرق احتيالية وقلنا بأن الحالة الأولى تقع مخالفه للمادتين ٤٣ ، ٤٨ فتكون عقوبتها وفقا للمادة ١/٨٥ غرامة لا تزيد عن عشرين جنيا . أما الثانية فعقوبتها وفقا للمادة ٣/٨٥ غرامة لا تزيد على خمسين جنيا . وفى جميع هذه الأحوال يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار لا يقل عن ٠.٢٥ . ولا يزيد على ثلاثة أمثالها .

ولقد شدد الأمران العسكريان هذه العقوبة والزيادة ووحدا العقاب فى جميع هذه الصور فأصبحت العقوبة وفقا للمادة الثانية من الأمر العسكرى ٣٦١ الحبس مدة لا تجاوز ثلاثة شهور وغرامة لا تزيد على مائة جنية أو إحدى هاتين العقوبتين إلى جانب زيادة قدرها ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة .

أساس الزيادة

حدد الشارع هذه الزيادة بثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة ومعنى هذه العبارة ثلاثة أمثال ما أخفى من الضريبة لأن هذا التفسير هو الذى أخذ به القانون الفرنسى ولأن المولين وفقا للأمر العسكرى ٣٦١ ملزمون بأداء الضريبة على أساس إقراراتهم فيكون ما لم يشمله الاقرار هو القدر الذى لم تدفع الضريبة عنه وهو الذى يقضى بثلاثة أمثاله .

ذهب البعض إلى القول بأن الزيادة تقدر بثلاثة أمثال الضريبة لأن الشارع ذكر بالأمر العسكرى يحكم بزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار يعادل ثلاثة أمثالها . والهاء تعود على الضريبة (الأستاذ يوسف تادرس ص ٩٦)

وعندى أن الزيادة تجب على أساس ما لم يدفع وإلا لما كان الشارع بحاجة إلى ذكر عبارة ما لم يدفع من الضريبة « ولأن الصيغة الفرنسية تقضى بذلك *une majoration sur les droits non payés, égale au triple de ces droits.* »

فهذا الخطأ المادى فى الصيغة العربية لا يؤبه له .

طبيعة الاخلال بواجب الصدق

ذهب البعض إلى القول بأن هذه الجرائم جرائم وقتية تم بتقديم إقرار ناقص أو غير صحيح أو باستعمال الطرق الاحتيالية (الأستاذ يوسف تادرس ص ٨٥)

وعندى أن هذه الجرائم جميعها هي جرائم مستمرة وذلك لأن الشارع أوجب على المولين — كما ذكرنا — تقديم إقرار شامل لجميع أرباحهم — وضمت م ٤٩ على أن الممول يظل ملزماً بتقديم الأقرار النصوص عليه في م ٤٣ وهو الأقرار الصحيح حتى ولو قدرت أرباحه بطريق التقدير أى حتى بعد ميعاد الأقرار فكان الشارع قد اعتبر الاخلال بواجب الصدق حالة مستمرة متجددة الحدوث .

ولا يغير من هذه الحالة أن تتأيد بطرق احتيالية . وذلك لأن الممول الذى يلجأ إلى الطرق الاحتيالية يستعمل فى ذلك أوراق مزورة أو على الأقل فى طبيعتها تغيير للحقيقة وذلك بتقديم هذه الأوراق والرأى السائد فقها وقضاء على أن استعمال المحررات المزورة جريمة مستمرة . فكان استعمال طرق احتيالية للفرار من الضريبة فى ذاتها حالة مستمرة .

يخلص مما تقدم أن جرائم الاخلال بواجب الصدق هي جرائم مستمرة سواء منها ما اقتصر على مجرد الاخفاء أو ما كان منها مقرونا بطرق احتيالية وان حالة الاستمرار تنتهى كما ذكرنا بزوال صفة الممول أو سقوط حتى مصلحة الضرائب .

٣ — الاخلال بوسائل الفحص

قلنا ان الشارع أوجب على الممول أن يقدم دفاتره وأوراقه للاطلاع عليها . كما أوجب على مندوبي القضاء والموظفين الإداريين والقضائيين أن يبلغوا بما يحمل على الاعتقاد على ارتكاب غش فى أمر الضرائب وفرض لمخالفة هذا الواجب عقوبات .

كما فرضت اللائحة التنفيذية على الممول أن يجب على ما يطلب منه من إيضاحات وأدلة وجعلت لمخالفة ذلك عقاباً . فلنا أن نتحدث عن كل جريمة من هذه .

١ — الاخلال بحق الاطلاع

أوجب الشارع على الممول أن يقدم دفاتره وأوراقه إلى موظفي الضرائب إذا ما لزموا ما قرره له من ضمانات . فإذا ما أخل بذلك الواجب سواء بالامتناع عن تقديم هذه الأوراق أو بتألف هذه الأوراق قبل انقضاء مدة التقادم عوقب الممول بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات .

وفضلاً عن هذه الغرامة يحكم عليهم بتقديم هذه الدفاتر والأوراق والا حكم عليهم بتعديلات مالية يحدد الحكم مقدارها عن كل يوم من أيام التأخير . وتسري هذه التعديلات لامن وقت الحكم بها ولا من وقت إعلان الحكم للممول بل من وقت إعلان المحضر المثبت لعدم تنفيذ الحكم بعد إعلانه إعلاناً قانونياً .

ب — الاخلال بواجب التبليغ

ذكرنا في أول البحث مدى هذا الواجب بقى علينا أن نذكر عقوبة الاخلال به وهي طبقا للمادة ١/٨٥ غرامة لا تزيد على عشرين جنيا وزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار لا يقل عن ٠.٢٥ / ولا يزيد على ثلاثة أمثالها . ونلاحظ على هذه العقوبة أن الشارع لم يكن يعاقب في ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ على الاخلال بهذا الواجب وإنما نص على هذا العقاب عند تعديل قانون رقم ٣٩ سنة ١٩٤١ وقد انتقد البعض القضاء بالزيادة (حبيب باشا ص ٦٤٨) . ولكن هذا النقد لا محل له لأن الشارع أراد أن يجعل الموظف مسئولا عما يضيع على الخزنة من ضريبة .

ج — الايضاحات والأدلة

أوجبت اللائحة التنفيذية تقديم هذه الايضاحات والأدلة . وقد عرفنا في مقدمة البحث مدى هذا الواجب بقى علينا أن نتساءل عن عقوبة مخالفته . وقد يستغرب ذلك لأن مخالفة اللوائح لا تستوجب سوى عقوبة مخالفة ولكن الغرامة تزول إذا رجعنا إلى الأمر العسكري ٣٦١ الذي أوجب على الممول أن يقدم « جميع البيانات والميزانيات والاقارات والأوراق التي يقضى بتقديمها القانون المذكور أي رقم ١٤ وقانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ أو اللوائح والقرارات الصادرة بتنفيذ القانونين المذكورين » قد يقال بأن الشارع وقد أوجب على المولين تقديم ما تفرضه اللائحة عن أوراق أو بيانات قد شمل ما تفرضه اللائحة من إيضاحات وأدلة . فتكون مخالفة هذا الواجب مستوجبة للعقوبة المنصوص عليها في الأمر العسكري ٣٦١ وهي عقوبة جنحة تحدثنا عنها عند التحدث عن الاخلال بواجب الصدق والامتناع عن الاقرار .

وأنتى أرى أنه رغم عموم هذا الأمر فائنا يجب أن نفسر هذه المادة على أن الشارع يقصد بهذه العبارة ما يقتضيه قانون الضرائب من إقرارات وأوراق مؤيدة له فلا تمتد إلى ما عدا ذلك .

يؤكد هذا النظر أن الشارع نص في المادة الأولى من الأمر العسكري ٣٦٢ الذي صدر بعده بأيام على تعديل ميعاد تقديم هذه الأوراق إلى نهاية الميعاد المقرر في المادتين ٤٣ ، ٤٨ وهما يتحدثان عن واجب الاقرار ، فدل بذلك على أن هذا الأمر يقتصر على الاقرار وما يرفق به من أوراق اما ما عدا ذلك فلا يمتد إليه مضمون هذه المادة . وقد أكد الشارع هذا الحكم في المادة الثانية من الأمر العسكري ٣٦٢ التي أوجبت تقديم الأوراق المنصوص عليها في الميعاد المحدد لتقديم الاقرار بما يدل على أن هذا الأمر ليس متعلقا بالايضاحات والأدلة التي لا يرتبط ميعادها بميعاد الاقرار .

عقوبة العود

نصت عليها الفقرة الرابعة م ٨٥ قالات « في حالة العود في الأحوال المبينة بالفقرات الثلاث السابقة في خلال ثلاث سنوات تضاعف الغرامة .

وواضح من هذه المادة أن الشارع جعل مدة العود ثلاث سنوات وهو حكم يخالف القواعد العامة ولكن لنا أن نتساءل هل يلزم في العود أن تماثل الجريمة التي قضى فيها مع الجريمة التي ارتكبت تماثلاً حقيقياً من حيث أركانها أم أن جرائم الاخلال بالاقرار تعتبر جميعها جرائم متماثلة . لقد ذهب البعض إلى القول بأن العود يتحقق بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٨٥ في خلال ثلاث سنوات (حبيب باشا ص ٦٦) .

وذهب آخرون إلى التفرقة بين مجموعتين من الجرائم — المجموعة الأولى وهي جرائم تنطوي على تدليس وأخرى ليست كذلك فتعتبر الجريمتين متماثلتين إذا كانتا من نوع واحد فعلاً أو من مجموعة واحدة من هاتين المجموعتين (الأستاذ توكل ص ٢٦٨ — ٢٦٩) .

وعندى أننا يجب أن نلزم القواعد العامة فيما لم يخرج عليها الشارع وهو بالنسبة للعود لم يخرج عليها إلا في صدد قصر مدة العود على ثلاث سنوات . فيجب أن تطبق القواعد العامة فيما عدا ذلك ومن بينها تماثل الجريمتين فعلاً .

وهناك نقطة أخرى بالنسبة للجرائم التي نص عليها الأوامر العسكرية هل تلزم مدة الثلاث سنوات بالنسبة لهذه الجرائم أم أننا نطبق القواعد العامة بالنسبة لجرائم الأوامر العسكرية .

قد يقال بوجوب تطبيق القواعد العامة لأن الأمرين العسكريين قد صدرا بعد قانون ١٤ سنة ١٩٣٩ فلا يخضعان لهذا القيد ويخضعان للقواعد العامة وبخاصة لأن العود متصل بافعوبة لا بالجريمة .

وعندى أن الشارع ربط هذا القيد بالجرائم ~~بمجموعة من الجرائم~~ ^{بمجموعة من الجرائم} الحالات المبينة

بالفقرات الثلاث " Des infractions visées aux trois alinéas précédentes "

فكان مدة العود القصيرة تطبق على جميع الجرائم التي ترتكب مخالفة لقانون الضرائب . والشارع في الأمرين العسكريين لم ينشئ جرائم جديدة وإنما شدد من العقوبات المقررة لجرائم قانون الضرائب فيجب أن تخضع لهذا القيد ؟

وكيل نيابة

ضرائب القاهرة

أحمد ثابت عوضه

قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٨

بتعديل المادة ٨٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص
بالحماية لدى المحاكم الوطنية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرنا :

مادة ١ — تعدل الفقرة سادسا من المادة ٨٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ كالآتي :

«سادسا — بما يحصله مجلس النقابة من المحامين ثمنا لورق دمنعة ينشأ خصيصا لهذا الصندوق ويكون لصقه الزاميا بمعرفة أقلام كتاب النيابة أو المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، مدنية أو جنائية أو عسكرية والمحاكم الحسبية أو المجالس المليية على إحدى الأوراق الآتية :

ورق التوكيل أو حافظة المستندات أو أول مذكرة يقدمها المحامي أو أول محضر جلسة يحضرها المحامي بما في ذلك جلسات التحقيق للدني أو الجنائي أو أول ورقة أو طلب يقدم منه .
ولا تقبل هذه الجهات حضور المحامي ولا تقبل أوراقا منه إلا إذا دفع رسم الدمنعة ، أولا وإذا تعدد المحامون تعددت الدمنعة .

وتستثنى من ذلك قضايا الانتداب مدنية وجنائية .

وقيمة طابع الدمنعة :

١٠٠ مليم في القضايا الجزئية والنابات على اختلاف أنواعها والمحاكم الحسبية المركزية والمجالس
المدنية .

٢٠٠ في القضايا الابتدائية والاستئنافية الجزئية وقضايا المحاكم الحسبية الابتدائية والمجالس الملي العام
٣٠٠ في قضايا محاكم الاستئناف .

٤٠٠ في قضايا محكمة النقض والابرار والقضايا التي ترفع أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة
ويكون لمن تنتدبه النقابة حق التأكد من تنفيذ هذا القانون بالاطلاع على الأوراق التي فرض
القانون عليها رسم الدمنعة » .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من
قوانين الدولة (١) م

صدر بقصر القبة في ١٠ جمادى الثانية سنة ١٣٦٧ (١٩ أبريل سنة ١٩٤٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمي النقراشي

وزير العدل

أحمد مرسي

العدد الأول والثاني

فهرست

السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
قرار مجلس نقابة المحامين أمام المحاكم الوطنية الصادر بجلسة الثلاثاء ١٣ يناير سنة ١٩٤٨ بشأن عدم جواز تكليف المحامي أداء الشهادة في قضية وكل أو استشير فيها .	١٣ يناير ١٩٤٨	١	
(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية			
تموين . مخبز . وجود خبز فيه أقل من الوزن القانوني . ادعاء صاحب المخبز أنه كان مريضاً ولم يكن يباشر إدارة المخبز وقت وقوع المخالفة . معاقبة صاحب المخبز بالترامة . تصح . ادعاء صاحب المخبز أن المخالفة قد وقعت من شريكه في أثناء غيابه . لا ينفى عنه المسؤولية .	١٩٤٧ » ٦	٥	١
مبان . الحكم بتصحيح أو هدم الأعمال المخالفة . وجوب بيان عناصر المخالفة التي تستوجب ذلك .	» » »	٧	٢
تموين . بترين . خضوعه لأحكام التسعير الجبري سواء يبيع بالتر أو بالجالون أو بغيرهما .	» » »	٨	٣
١ — طلب تأجيل . حق المحكمة في رفضه . إذا لم يكن جدياً .	» » »	٨	٤
٢ — حكم غيابي . المعارضة فيه . لا تجوز من التهم . مادامت تقدمت من محاميه وفصل فيها . — ٣ — حكم غيابي . المعارضة فيه . من محام غير المحامي الوكيل . جوازها . مادام التوكيل للمحامي أن ينيب عنه أحد زملائه .			
حكم تسبيبه . متهم في جنحة عرض لبن مغشوش للبيع . تمسكه بأن عمله في المحل لا يتعدى الأعمال الكتابية ولا شأن له في بيع اللبن . إداتته بمقولة أن علمه بالنش مفروض لسرايته بالألبان وأنجاره فيها . تصور .	١٤ يناير ١٩٤٧	٨	٥
حكم تسبيبه . متهم بعرض مادة غذائية للبيع غير صالحة للاستهلاك . تمسكه بأن العلب المحتوية لهذه المادة المضبوطة لديه لم تكن معروضة للبيع وأنها كانت بالمكتب في انتظار الرد من صاحبها . إداتته دون إيراد الدليل على أنها كانت معروضة بالفعل . واجب النقض .	» » »	٩	٦

العدد الأول والثاني

فهرست

السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
١ - تقرير التلخيص . الإشارة إلى تلاوته في الحكم دون محضر الجلسة . جوازه . ٢ - مذكرة للدفاع : عدم التمكن من تقديمها أثناء المحاكمة الابتدائية . لا إخلال بحق الدفاع . مادام الدفاع قد استوفى استئنافاً . ٣ - مذكرة الخصم . عدم رد المحكمة عليها . لا يعيب الحكم . مادام الخصم لم يبد فيها ما يتطلب الرد . ٤ - محام . شقيق القاضي . لا يبطل الحكم . مادام المحامي لم يحضر الجلسة التي نظر شقيقه الدعوى فيها . ٥ - قذف . في صحيفة دعوى شرعية . اعتباره اقترافاً يسمح به الدفاع . جوازه .	٢١ يناير ١٩٤٧	١١	٧
حكم . مطابقته لما أثبتته القاضي بخطه في رول الجلسة يوم النطق به لما دونه الكاتب على غلاف الدوسيه . مخالفة ما جاء بمحضر الجلسة لذلك . لا يؤثر في صحة الحكم .	» » »	١٣	٨
حكم . متى يعتبر حضوراً ومتى يعتبر غيباً ؟ حضور المحامي عن التهم وترافعه في تأجيل الدعوى . انسحابه قبل الخوض في موضوع الدعوى والمرافعة فيه لا يصح اعتبار الحكم حضوراً . معارضة . الحكم بعدم جوازها على أساس أن محامي التهم حضر وترافع في مسألة التأجيل ثم انسحب على أثر رفض التأجيل . حكم معيب .	» » »	١٣	٩
حكم . يجب أن تحمل ورقة الحكم تاريخ إصداره وإلا كانت باطلة وبطل الحكم .	» » ٢٧	١٤	١٠
قبض وإبرام . التقرير بالطعن . تقديم أسبابه . عدم استطاعة الطاعن اثبات أن هذه الأسباب قدمت في الميعاد . طعن غير مقبول . العثور على تلك الأسباب في درج مكتب كاتب قلم الكتاب أثناء غيابه بأجازة مع خلوها من التاريخ أو أية إشارة . لا تأثير له .	» » »	١٤	١١
(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية			
سد الطلقات والنواقذ	٢ يناير ١٩٤٧	١٥	١٢
طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . عدم إجابته . أثره .	» » »	١٦	١٣

العدد الأول والثاني فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
حكم . تناقضه مع ما ثبت بأوراقها . نقضه .	٢ يناير ١٩٤٧	١٧	١٤
١ — وكالة بالعمولة . عمولة . متى يسأل الوكيل عنها — ٢ — دعوى . الطعن بتجربتها ابتداءً . بيانها استثنائياً . سكوت محكمة الاستئناف . يعيب الحكم .	» » »	١٨	١٥
اشكالات التنفيذ . اختصاص القضاء بنظرها . قبل التنفيذ وبعده .	» » ٩	٢٠	١٦
حكم . مناط الطعن فيه .	» » »	٢٢	١٧
١ — الاشتراط لمصلحة الغير . — ٢ — مستندات الدعوى . سكوت الحكم عنها . قصور .	» » »	٢٣	١٨
تغير سبب الدعوى	» » ١٦	٢٤	١٩
إثبات . إحصالات . اعتبارها ليست دليلاً كافياً . وأنها مبدأ ثبوت بالكتابة . صحيح .	» » »	٢٦	٢٠
ضمان الهلاك في النقل بواسطة السكة الحديد . تقديره .	» » »	٢٧	٢١
وضع اليد . تحقيق صفة الظهور . مسألة موضوعية .	» » »	٢٩	٢٢
إجارة أعيان الوقف . الثمن فيها . خضوعه لحكم القانون المدني .	» » ٢٣	٣٢	٢٣
١ — وقف . الادعاء بملكية أعيانه . عبء الإثبات فيه . على المدعى — ٢ — إثبات الوقف . خضوعه لأحكام الشريعة .	» » »	٣٥	٢٤
١ — وقف . أحكامه . ما هو خاضع منها للشريعة وما هو خاضع للقانون — ٢ — استئانة ناظر الوقف .	» » »	٣٧	٢٥
عقد . تسجيله . عدم انسحابه على عقد غير مسجل وارد فيه .	» » »	٤٠	٢٦
خير . أعماله . الطعن فيها .	» » »	٤٢	٢٧
١ — الحيازة في المنقول — ٢ — حيازة حامل مفاتيح الحزاة — ٣ — استخلاص الحيازة .	» » ٣٠	٤٤	٢٨
إعلان الأوراق والأحكام .	» » »	٤٩	٢٩
خير . مناقشته . عدم ملزومية المحكمة بها . متى يكون ذلك	» » »	٥١	٣٠
١ — تقرير الطعن بالنقض . إعلانه في النيابة . حضور الطعون ضده .	» » »	٥٢	٣١

العدد الأول والثاني فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
وعدم اعتراضه . لا بطلان — ٢ تحكيم . حكم . إغفاله أمرا هاما . ابتناؤه على تقرير الخير . دون العناية بهذا الأمر . قصوره .	٣٠ يناير ١٩٤٧	٥٣	٣٢
(٣) قضاء محكمة استئناف مصر ١ — اختصاص . محاكم وطنية . مخالفة السلطة التنفيذية في غير أغراض القانون أو أشكاله أو أغراضه . غير جائز — ٢ — وزارة التموين . تصرفاتها في حدود القوانين والأوامر العسكرية وقرارات اللجان المختصة . عدم اختصاص المحاكم الوطنية بنظر التعويضات عن هذه التصرفات .	١٢ نوفمبر ١٩٤٥	٥٥	٣٣
١ — قبول الحكم بحول دون استئنافه — ٢ — رفع الاستئناف بعد تنفيذ الحكم دون اعتراض . غير مقبول .	١٣ يناير سنة ١٩٤٦	٥٦	٣٤
١ — أعمال السيادة . تقديرها متروك للقضاء — ٢ — جنسية إسقاطها . إساءة استعمال الحق فيها . خضوعها لمراقبة القضاء .	٢٧ » »	٥٦	٣٥
١ — حق الخصم في توجيه اليمين . يعتبر متازلا عن عبء الاثبات . بشرط تأديتها . يجب أن تكون مقبولة من حيث ارتباطها بالطرفين المتداعين وموضوع المنازعة وطبيعة الوقائع المراد الحلف عليها — ٢ — حق القاضي في قبول توجيه اليمين . مطلق .	١١ مارس ١٩٤٧	٥٧	٣٦
شأن الخدمة العسكرية . إخضاع الجندي للحكومة . مسئوليتها عنه طبقا للمادة ١٥٢ .	٢٦ مايو ١٩٤٧	٥٧	٣٧
(٤) قضاء محكمة استئناف الاسكندرية ١ — الفرق بين ولاية النيابة القضائية وولايتها الادارية . إجراءات التحقيق . إجراءات قضائية . مناقشتها . عن طريق مخاصمة القضاة . إجراءات تنفيذ الأحكام . إجراءات إدارية . تقدير المسؤولية فيها . طريق الدعاوى العادية — ٢ — الحكم بالعلق . عدم ورود النص بنخصه من مدة العلق السابقة على الحكم . العلق أثناء التحقيق . احتياط . لا يعتبر عقوبة .	١٩ نوفمبر ١٩٤٦	٥٨	٣٨
تسجيل حكم الشفعة . الغرض منه . تحقيق مصلحة عامة .	٢٣ ديسمبر ١٩٤٦	٦١	٣٩

السنة الثامنة والعشرون

فهرست

العدد الأول والثاني

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
المحافظة على حقوق من قد يتعامل مع المشتري المشفوع منه . (٥) محكمة استئناف أسيوط			
١ - ضرائب . المنشور ١٦٤ . وسيلة لتسوية منازعات المولين فقط . ليس قاعدة لقياس الأرباح . ٢ - الكتاب الدوري رقم ١٨٢ . مضمونه . تأكيد الاستنتاج الأول .	٤ يناير ١٩٤٨	٦٢	٤٠
(٦) قضاء محاكم الجنايات محام . طلبه للشهادة . عدم جوازه . المادة ٣٢ محامة .	١٥ » »	٦٥	٤١
(٧) قضاء المحاكم الكلية ١ - مجالس مديريات . شخصيتها المعنوية . مقررة في المادة ١٣٢ من الدستور - ٢ - اختصاص . حق المحكمة في الاحالة . المادة ٢٥ .	١٥ ديسمبر ١٩٤٠	٧٢	٤٢
تحكيم . محكمين . اختيارهم . من حق الطرفين . عدم تعيين أسماءهم . لا بطلان مطلق . انعكاسه فيما يتعلق به حق النيابة وما فصلت فيه المحاكم النظامية	١٨ نوفمبر ١٩٤٢	٧٧	٤٣
زنا . زوجه . وجوب البلاغ بالجريمة أثناء قيامها .	٢٢ يونيو ١٩٤٣	٨٢	٤٤
رشوة :	٢ فبراير ١٩٤٣	٨٧	٤٥
١ - وقوعها ولو لم يقم الموظف العمومي بالعمل الذي أخذ الرشوة من أجله - ٢ - جريمة الرشوة . ليست تعاقدية . جواز معاينة الراشي دون المرتشي - ٣ - القصد الجنائي . جواز توافره عند الراشي دون المرتشي - ٤ - إذا دفع مبلغ ما أو ما في حكمه إلى موظف عمومي بعد انتهاء العمل فعلا . لا جريمة - ٥ - مصادرة الرشوة . عقوبة تكميلية . ليست ثبعية . وهي حتمية .			
١ - رسوم قضائية . مدة سقوطها . ثلاث سنوات ميلادية . من تاريخ انتهاء الرافعة أو تحرير آخر ورقة تتعلق بها - ٢ - استئناف الحكم لا يوقف مدة التقادم .	٧ مايو ١٩٤٦	١٠٦	٤٦

العدد الأول والثاني فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في اجراء مؤقت من شأنه التعرض للأوامر الإدارية . غير جائز - ٢ - اختصاص المحاكم العادية بالحكم في التعويضات المترتبة على أوامر إدارية مخالفة للقوانين . غير جائز بعد انشاء محكمة القضاء الإداري - ٣ - استثناء . اختصاص القاضي المستعجل في نظر المسائل التي لا تدخل في اختصاص الجهات الإدارية إطلاقاً	١١ أكتوبر ١٩٤٧	١٠٩	٤٧
استئناف . صحيفته . وجوب توقيعها من محام . والا بطلت . (٨) القضاء التجاري	٢٢ فبراير ١٩٤٨	١١١	٤٨
شيك . وجوب وجود مقابله وقت التحرير . لا يحمل إلا تاريخاً واحداً . انعدام هذه الشروط . اعتباره كميالة . شركات تأمين . اشتراطها على موظفيها شروط خاصة . عدم مخالفة النظام العام .	٢ نوفمبر ١٩٤٦	١١٤	٤٩
(٩) قضاء الضرائب	١٩ ديسمبر ١٩٤٣	١١٧	٥٠
ضرائب . اتفاق . حجة . عدم جواز الاحالة على لجنة التقدير .	٢١ مارس ١٩٤٦	١٢٠	٥١
ضرائب . لجنة تقدير . تشكيلها . غياب العضوين المختارين من الممول . بطلان	٢٨ فبراير ١٩٤٨	١٢٣	٥٢
١ - ضرائب . تحديدها . وجوب دفعها . اختلاف ذلك عن الاقرار بها قبل التحديد - ٢ - قصد الشارع من المادة ٨٥ من قانون ١٤ سنة ١٩٣٩	٢٨ نوفمبر ١٩٤٦	١٢٦	٥٣
(١٠) القضاء المستعجل			
معارضة . ميعادها . بدء العلم بها .	٢١ سبتمبر ١٩٤٦	١٢٩	٥٤
حجز . محضره . خلوه من ذكر المحل المختار للحاجز بطلانه .	١٣ أبريل ١٩٤٧	١٣٠	٥٥
(١١) قضاء المحاكم الجزئية			
تقدم . إيقافه بين الزوجين . عدم وجود نص في التشريع للمصري . لا يمنع القضاء المصري من الأخذ به لصالح الزوجية .	٣ أبريل ١٩٤٦	١٣٢	٥٦
٢ - سداد دين على المورث . عدم ثبوته بالكتابة . شرط إلزام الورثة			
الباقيين به .			

السنة الثامنة والعشرون

فهرست

العدد الأول والثاني

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم	الصفحة
إقرار . عدم تجزئته . المادة ٢٣٣ مدني . للنصم إذا أثبت صحة الجزء الضار بالقر فعلى المقر عبء إثبات الجزء الصالح له .	٦ يونيه ١٩٤٣	١٣٤	٥٧
١ - ايجار . اذا لم ينص على ميعاد الوفاء . يستحق مؤخرًا .	٢٥ ابريل ١٩٤٣	١٣٦	٥٨
٢ - حجز تحفظي . جواز توقيعه قبل ميعاد الاستحقاق . المادة ١٠٢ مدني .			
نزع ملكية عقار . أمام المحاكم الوطنية بناء على حكم شرعي . جوازه . نص المادة ١ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية .	٢٣ يناير ١٩٤٧	١٣٩	٥٩
١ - تأمين . العقد . صفته - ٢ - قصد المتعاقدين . الشك . تفسيره لمصلحة المؤمن له - ٣ - الكتابة . ليست شرطًا إلا أن ارتباط الطرفين لا يوجد الا في وثيقة التأمين - ٤ - التأمين في فرنسا - ٥ - التأمين في مصر .	٢٠ فبراير ١٩٤٧	١٤١	٦٠
(١٢) قضاء المحاكم الشرعية			
وقف . دعوى الاستحقاق المرفوعة ممن حرمه الواقف من أولاده من نصيبه حسب الفريضة الشرعية . تفسير المادة (٥٧) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ..	٥ يونيه ١٩٤٧	١٤٦	٦١
(١٣) قضاء المحاكم المختلطة			
مسئولية . خطأ . عمل شخصي .	٥ يونيه ١٩٤٦	١٥٣	٦٢
مسئولية مدنية . مصعد . حادث . الدعوى .	٢٠ مايو ١٩٤٦	١٥٣	٦٣
ضريبة الايراد . لجان التقدير . المعارضة في قراراتها . تشكيلها وصحته . بطلانه .	١٣ يونيو ١٩٤٦	١٥٣	٦٤
حلول . ورثة . حق الرجوع . شروطه .	١٤ نوفمبر ١٩٤٦	١٥٤	٦٥
حارس قضائي . مضي المدة المسقطه . مسؤولية .	١٠ ديسمبر ١٩٤٦	١٥٤	٦٦
بحث في جرائم الاخلال بواجب الاقرار في ضريبة الأرباح التجارية		١٥٥	
قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٨ بتعديل المادة ٨٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية لدى المحاكم الوطنية		١٨٧	

المحاماة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها طاعة المحاميين العرب

السنة الثامنة والعشرون

نوفمبر وديسمبر

سنة ١٩٤٧

العدد

الثالث والرابع

الذود عن الحق كالأغتراف به يتطلب
شعورا بالكرامة وقوة في الشكينة

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان
« إدارة مجلة المحاماة » وتحررها بدار النقابة بشارع الملكة نازلي رقم ٥١ بمصر

مطبعة حجازي بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذين المدين الأحكام الآتية :

عدد
٥٦ حكماً صادراً من محكمة القضاء الإداري ولائحة الرسوم أمامها والمذكورة

الإيضاحية لها

كما نشرنا القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ ومرسوم بإعلان الأحكام العرفية
وبعض الأوامر العسكرية الصادرة من حضرة صاحب الدولة الحاكم
العسكري العام

لجنة التحرير

محمود غنام — اسطفان باسيل — أحمد الحضري — أحمد السادة

شهرى نوفمبر وده مسجل

سنة ١٩٤٧

المحكمة

العدد الثالث والرابع
العدد الثامن والعشرون

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإداري

(برئاسة حضرة طاهر محمد بك وكيل المجلس وبحضور حضرات : زكي خير الأوتيجي بك
ومحمد عبد المنعم رياض بك ومحمد علي راتب ومحمد مازن بك المستشارين)

٦٧

٢٦ فبراير سنة ١٩٤٧

اختصاص محكمة القضاء الإداري بطلب إلغاء قرار
إداري بالتفصل من غير الطريق التأديبي قاصر على الموظفين
الدائمين .

المبادئ القانونية

١ - لا تختص محكمة القضاء الإداري
بالنظر في الطعون في القرارات الإدارية النهائية
الصادرة بالتفصل من غير الطريق التأديبي إلا إذا
كانت خاصة بالموظفين العموميين الدائمين
استنادا إلى صريح نص الفقرة الخامسة من
المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة التي
تقول (الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون
الدائمون بإلغاء القرارات الإدارية النهائية
الصادرة بتفصلهم من غير الطريق التأديبي إذا

كان مرجع الطعن مخالفة القوانين أو اللوائح
أو إساءة استعمال السلطة) ، وأيضا لما أشار
به الشارع في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من
القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ عند ما تكلم عن
المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت
أطلق النص فذكر (المرتبات والمعاشات
والمكافآت المستحقة لموظفي الحكومة
ومستخدميها) فلو شاء الشارع أن يعطى حق
الطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة
بالتفصل من غير الطريق التأديبي لجميع موظفي
الحكومة ومستخدميها دون تمييز لأورد نفس
العبارة التي جاءت في الفقرة الثانية من نفس
المادة .

٢ - الموظف الدائم هو الذي يجري على

مرتبته حكم الاستقطاع .

وإذن فمن يشتغل مخبراً بمباحث السكة الحديدية بأجر يومي ، لا يعتبر موظفاً دائماً ، حتي ولو كان معيناً على ميزانية مصلحة السكك الحديدية ويتقاضى مرتبته كل شهر دفعة واحدة .
ويحمل اجازة للسفر على جميع الخطوط .

الوقائع

رفع المدعى هذه الدعوى ضد وزارة المواصلات ومصلحة السكك الحديدية بعريضة وطلب للأسباب الواردة بها الحكم بإلغاء القرار الإداري الصادر بفصله من وظيفة مخبر مباحث بالسكة الحديد وإعادةه إلى وظيفته مع إلزام المدعى عليهما بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ وبإزالة كفالة مع حفظ حقه في المطالبة بالتعويضات بدعوى أخرى . وأودع المدعي العريضة المشار إليها والمذكرة الشارحة لها وحافطة مستنداته وصورها بسكرتيرية المحكمة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأعلنت هذه العريضة ومرفقاتها في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ . وأودع محامي الحكومة « عن السكك الحديدية » مذكرته ومستنداته في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ . وبتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أمر سعادة رئيس المجلس بإحالة القضية إلى هذه المحكمة لنظرها . وقد نذبت حضرة رئيس المحكمة أحد مستشاريها لوضع تقرير فيها ، وبعد إيداع التقرير تحدد لنظرها جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٤٧ . وبالجلسة المذكورة حضر المدعى وحضر محامي الحكومة ، وبعد أن تلا حضرة المستشار المقرر التقرير أذنت المحكمة لمحامي الحكومة في إبداء مآلديه من ملاحظات شفهية فطلب الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم

اختصاص المحكمة بنظرها وأرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكم

بعد الاطلاع على الأوراق الخ الخ .

« من حيث ان الطاعن يطلب الحكم بإلغاء قرار إداري صادر من إدارة مباحث السكة الحديد بفصله من الخدمة والحكم بإعادته لوظيفته وهي مخبر بمباحث السكة الحديد مستنداً إلى أن قرار الفصل المذكور صدر بغير تحقيق وبغير مجلس تأديب ، وبذلك يكون مخالفاً للقانون

» وحيث إن إدارة قضايا السكك الحديدية طلبت في مذكراتها وفي المرافعة الشفوية الحكم بعدم قبول الدعوى باعتبار أن المدعى كان يشتغل مخبراً بأجر يومي قدره ١٢ قرشاً ، ولهذا يعتبر موظفاً غير دائم وعاملاً خارج الهيئة ، وطبقاً للسادة الرابعة من قانون مجلس الدولة لا يقبل هذا الطلب لأن محكمة القضاء الإداري تختص فقط بالنظر في طلبات الموظفين الدائمين ، وطلبت إدارة السكة الحديد احتياطياً رفض الدعوى ، لأن فصل الطاعن حصل لما حام حوله من شبهات تدل على اشتراكه في تهريب المخدرات مستغلاً وظيفته التي تبيح له الانتقال بالقطارات لنقل المخدرات إلى المتجرين بها ، وأنه سبق أن اتهم فعلاً في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ بمنع رجال مكتب المخدرات من المرور بقطارات السكك الحديدية لمطاردة المهربين وقد أيد مكتب الخبائر العام للمواد المخدرة بالقاهرة هذه الشبهات وفضلاً عن ذلك فإن مدير المصلحة له الحق المطلق في فصل الخدمة الخارجين عن هيئة العمال استناداً إلى المادة ١٥٧ من قانون المصلحة المالية ، وقد أقرت ذلك محكمة النقض والإبرام في حكم أصدرته في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥ .

« وحيث ان هذه الدعوى ، حسبها هو ظاهر من العريضة ومذكرة الطاعن ، إنما يستند فيها على نص الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة التي نصها « الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون الدائمون بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بفصلهم من غير الطريق التأديبي إذا كان مرجع الطعن مخالفة القوانين أو اللوائح أو إساءة استعمال السلطة » .

« وحيث انه ظاهر من صراحة هذا النص ان الطعون في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالفصل من غير الطريق التأديبي لا تكون محل اختصاص محكمة القضاء الإداري إلا اذا كانت خاصة بالموظفين العموميين الدائمين :

« وحيث ان الموظف الدائم المقصود بهذا النص هو الذي يجري على مرتبه حكم الاستقطاع ، وهذا الوصف لا ينطبق على الطاعن لأنه حتى إذا أخذ بما أورده لبيان حاله القانونية من أنه كان معيّنًا على ميزانية مصلحة السكك الحديدية ويتقاضى مرتبه كل شهر دفعة واحدة ويحمل إجازة للسفر على جميع الخطوط ، فإن كل ذلك لا يجعل منه موظفًا دائمًا ، وبذلك لا يكون من الموظفين الذين أعطاهم قانون مجلس الدولة الحق في الطعن في القرارات الإدارية الصادرة بفصلهم من غير الطريق التأديبي ، ولا تكون محكمة القضاء الإداري مختصة بنظر دعواه .

« وحيث انه يؤكد وجهة نظر المشرع في قصر الطعن ، طبقاً للفقرة الخامسة من المادة الرابعة ، على الموظفين الدائمين دون غيرهم أنه عند ما أشار في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ إلى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمساكنات والمكافآت أطلق النص فذكر « المرتبات والمكافآت المستحقة لموظفي الحكومة

ومستخدميها » ، فلو شاء أن يعطى حق الطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالفصل من غير الطريق التأديبي لجميع موظفي الحكومة ومستخدميها دون تمييز لأورد نفس العبارة التي جاءت في الفقرة الثانية من نفس المادة .

« وحيث انه بناء على ذلك تكون هذه المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى .

(القضية رقم ٨ لسنة ١ القضائية)

٦٨

١٢ مارس سنة ١٩٤٧

- ١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري بطلبات التعويض عن قرارات فصل الموظفين من غير الطريق التأديبي . مناطه . طلب تعويض من متطوع في خدمة البوليس بموجب تعهد لوزارة الداخلية . عدم قبوله .
- ٢ — مجلس عسكري مركزي . الحكم الصادر منه . لا يعتبر قراراً إدارياً . يحيز المطالبة بالتعويض .

المبادئ القانونية

- ١ — المدعي إذا كان يعمل في خدمة البوليس بصفة متطوع لمدة خمس سنوات بموجب تعهد نص فيه على حق وزارة الداخلية في فصله من وظيفته في أي وقت كان متى تراءى لها ذلك قبل انتهاء مدة الخمس سنوات بدون أن يكون له أدنى حق في طلب تعويضات أو خلافها من الحكومة ، فهو مستخدم بأجر تحددت علاقته بالعقد سالف الذكر ، ومن حق الحكومة أن ترفعه في أي وقت ، والقرار الصادر بذلك لا يعتبر قراراً إدارياً ، وإنما هو مجرد إخطار بأنها الحالة القانونية الناشئة عن التعاقد . وإذن لا تختص محكمة القضاء الإداري بنظر

في ١٧ و ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ طلب فيها الحكم بإلزام وزارة الداخلية وآخرين بطريق التضامن والتكافل بأن يدفعوا له مبلغ ١٠٠ جنية على سبيل التعويض نظير الأضرار التي لحقت به بسبب محاكمته عسكرياً والفصل من الخدمة - وبتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أودع الحاضر عن الحكومة مذكرة بدفاعه دفع فيها بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى لأن الأمر بفصل المدعى من خدمة الحكومة صدر نتيجة للتعاقد القائم بينهما ، وعلى ذلك فلا يعتبر من الأوامر الإدارية النصوص عليها في المادتين ٤ و ٥ من القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ . ولم يقدم باقي المدعى عليهم مذكرات بدفاعهم . وبعد تحضير الدعوى طبقاً لنص المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة تمجد للرافعة فيها جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٧ ، وفي هذه الجلسة تلاخضرة المستشار المقرر التقرير وسمعت المحكمة ملاحظات الطرفين الشفوية كما هو مبين بالمحضر ثم قررت صدور الحكم بعد أسبوعين (جلسة ١٢ مارس سنة ١٩٤٧) .

المحكمة

« بعد تلاوة تقرير حضرة المستشار المقرر وسماع ملاحظات الطرفين الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة .

عن الدفع بعدم الاختصاص :

« من حيث أن المدعى يفتي طلب التعويض على سببين : (الأول) فصله من خدمة وزارة الداخلية . (الثاني) محاكمته عسكرياً والقضاء عليه بالحبس بعد فصله من الخدمة .

« وحيث أنه عن السبب الأول فالثابت من أوراق الدعوى أن المدعى كان يعمل في خدمة البوليس بصفة متطوع لمدة خمس سنوات اعتباراً من ٢٦ مايو سنة ١٩٤٠ بموجب تعهد مؤرخ ٢٥ أبريل

طلبات التعويض التي ترفع بهذا الشأن طبقاً لنص المادتين ٤ / ٥ و ٥ من قانون مجلس الدولة .

٢ - المجلس العسكري المركزي هو هيئة قضائية استثنائية لها سلطة الفصل في المخالفات العسكرية طبقاً لقوانين ولوائح البوليس العسكرية المعمول بها والتي قبل المدعى الخضوع لها في التعهد المأخوذ عليه ولا يعتبر الحكم الصادر من هذا المجلس قراراً أو أمراً إدارياً .

ومن ثم فلا تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلب التعويض المترتب عليه أو على إجراءات التحقيق أو المخالفة السابقة عليه أو على إجراءات التنفيذ التي تلتها مما كانت أوجه الطعن التي توجه إليه .

الوقائع

وقائع الدعوى تحصل في أن المدعى عبد الحميد أفندي محمد علي المنذر التحق بخدمة البوليس بصفة متطوع بموجب تعهد رقم ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٠ نص فيه على قبوله التطوع في خدمة البوليس لمدة خمس سنوات اعتباراً من ٢٦ مايو سنة ١٩٤٠ وعلى حق وزارة الداخلية في فصله من الخدمة في أي وقت تشاء قبل انتهاء مدة العقد دون الرجوع عليها بأي تعويض ما . ولا ارتكابه بعض مخالفات عسكرية حوكم عنها أمام مجلس عسكري مركزي وقضى عليه بالجلد في سنة ١٩٤٣ فصلته الوزارة من خدمتها بعد أن أمضى مدة العقوبة المحكوم بها عليه . فرفع الدعوى الحالية بعريضة موقع عليها من الأستاذ تكلًا مقام المحامي أودعت سكرتيرية هذه المحكمة في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأعلنت للدعوى عليهم

العسكرية المعمول بها والتي قبل المدعى الخضوع لها في التعهد المأخوذ عليه ، ولا يعتبر هذا الحكم قراراً أو أمراً إدارياً ، ومن ثم فلا تختص هذه المحكمة بالفصل في طلب التعويض المترتب عليه أو على إجراءات التحقيق أو المحاكمة السابقة عليه أو على إجراءات التنفيذ التي تلتها معها كانت أوجه الطعن التي توجه إليها .

« وحيث انه يخلص من كل ماتقدم أن هذه المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى بشقيها ، ويكون الدفع بذلك على صواب ويتعين قبوله .

(القضية رقم ٧ سنة ١ قضائية برئاسة طاهر محمد بك وكيل المجلس وحضور حضرة محمد علي راتب بك ومحمد سامي بك المستشارين)

٦٩

١٢ مارس سنة ١٩٤٧

اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر طلبات التعويض الخاصة بالموظفين الحكوميين بمقتضى عقد محدد المدة عند مخالفة المادتين ٥ و ٤/٥ من قانون مجلس الدولة غير جائز .

المبادئ القانونية

١ — يشترط لاختصاص محكمة القضاء

الإداري بنظر دعاوى التعويض التي يرفعها الموظفون العموميون عن الأضرار التي تصيبهم من جراء فصلهم من غير الطريق التأديبي عملاً بنص المادتين ٥ و ٤/٥ أن يكون رافعو الدعاوى من الموظفين الدائمين ، أى الذين يجرى عليهم حكم الاستقطاع في المعاش .

٢ — إذا ثبت أن الموظف كان مؤقتاً بمقدار مدة قابلة للتجديد ، وكان بذلك خاضعاً في

سنة ١٩٤٠ نص فيه على حق وزارة الداخلية في فصله من وظيفته في أى وقت كان متى تراءى لها ذلك قبل انتهاء مدة الخمس سنوات بدون أن يكون له أدنى حق في طلب تعويضات أو خلافها من الحكومة ، مما يستفاد منه أنه لم يكن من الموظفين الدائمين الذين يجرى عليهم حكم الاستقطاع في المعاش بل كان مستخدماً مؤقتاً بأجر تحدت علاقته بالحكومة بالعقد سالف الذكر ، ومن حق الحكومة أن ترفقه في أى وقت ، والقرار الصادر بذلك لا يعتبر قراراً إدارياً وإنما هو مجرد إخطار بإنهاء الحالة القانونية الناشئة عن التعاقد .

« وحيث انه والحالة هذه ، وإنه يشترط لاختصاص هذه المحكمة بنظر طلبات التعويض التي ترفع بسبب فصل موظفين من غير الطريق التأديبي طبقاً لنص المادتين ٥/٤ و ٥ من قانون مجلس الدولة (أولاً) أن يصدر قرار إداري بالفصل من غير الطريق التأديبي ، (ثانياً) أن يحصل هذا القرار في شأن موظف عمومي دائم ، يكون الدفع بعدم الاختصاص بنظر طلب التعويض للفصل من الخدمة على حق وتأخذ به المحكمة .

« وحيث انه فيما يختص بالسبب الثاني فإن المدعى يرتكن في طلب التعويض إلى بطلان إجراءات المحاكمة العسكرية والحكم الصادر ضده بالحبس من المجلس العسكري المركزي لحصولها جميعاً بعد عزله من خدمة البوليس .

« وحيث انه فضلاً عن الثابت من خطاب المحافظة رقم (٣٤٥٠٠) أن إجراءات المحاكمة العسكرية والحكم الصادر ضد المدعى بالحبس حصلت أثناء وجود المدعى في خدمة البوليس فإن الحكم المذكور صادر من مجلس عسكري مركزي أى من هيئة قضائية استثنائية لها سلطة الفصل في المخالفات العسكرية طبقاً لقوانين ولوائح البوليس

علاقة لوظيفته مع الحكومة إلى أحكام وقواعد التوظيف عامة ، وشروط وروابط عقده خاصة ، وكان من هذه الأحكام والشروط أنه لا يجري عليه حكم الاستقطاع في المعاش وبالتالي لا يؤول له الحق في المعاش إذا فصل من خدمة الحكومة ، فانه لا يدخل في عداد طبقة الموظفين المنصوص عليها في المادتين ٤٥ و ٥٠ / ٥ من قانون مجلس الدولة .

٣ — يتعين لتوفر شروط الفقرة السادسة من المادة ٤ من قانون مجلس الدولة ، أن ترفع دعاوى التعويض من أفراد ، لا من موظفين ، وأن تكون عن أضرار لحقت بحقوقهم بهذه الصفة (كأفراد) من قرارات إدارية مشوبة بغييب من غيوب تجاوز السلطة . فإذا كان طلب التعويض الذي تقدم به المدعي يقوم على أضرار أصابته بسبب وظيفته من غير الطريق التأديبي ، فإن محكمة القضاء الإداري تكون غير مختصة بنظر هذا الطلب .

الوقائع

وقائع الدعوى تتصل في أن المدعى حضرة الدكتور جورجى عوض الله سعد التحق في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بالعمل في وزارة الصحة في وظيفة طبيب مستشفى الأنكلستوما بالقاهرة بعقد لمدة سنة بمرتب ثابت قدره اثنا عشر جنيهاً شهرياً وظل العقد يتجدد حتى سنة ١٩٤٣ ، وفي أثناء تلك المدة زيد مرتبه إلى خمسة عشر جنيهاً في الدرجة السادسة المنخفضة . وبتاريخ ١٤ أغسطس

سنة ١٩٤٣ صدر أمر من مدير جامعة فاروق الأول بنقله إليها في وظيفة معيد بكلية الطب عاميته ودرجته التي كان كان بها في الصحة ، وذلك بعقد لمدة سنة ابتداء من أول يونيو سنة ١٩٤٣ . وفي ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ قدم المدعى شكوى لععيد الكلية السابق طلب فيها تنفيذ وعده له بإرساله في بعثة علمية للخارج وترقيته إلى الدرجة الخامسة ، ورفع العميد هذه الشكوى إلى الجامعة بكتاب رقم ١٠٧٥ مؤرخ في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤ أنكر فيه على المدعى الوعد المزعوم ، وطلب لحسن سير العمل إعادته إلى وزارة الصحة لعدم إمكان التعاون معه خصوصاً بعد أن نسب إليه في الشكوى أموراً غير صحيحة وقذف في حقه عبارات تمس شرفه واعتباره . ولهذا الاعتبار جرت الجامعة في ١٢ مارس سنة ١٩٤٥ إلى وزارة الصحة بطلب نقل المدعى إليها ، ووافقت الصحة على هذا النقل بالكتاب رقم ١١٦٨٣ المؤرخ في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٦ وطلبت من الجامعة إخلاء طرفه بها . وفي يوم ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٦ أدخل المدعى من أعماله في الجامعة وتنبه عليه باستلام عمله في الوزارة ، ولكنه لم يذهب للوزارة وطلب بخطاب مؤرخ ١٩ مايو سنة ١٩٤٦ منحه إجازة مرضية ، وبتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٤٦ خصه قومسيون طبي الاسكندرية وقرر بأن حاله الصحية تمكنه من الانتقال إلى القاهرة وتقديم نفسه إلى القومسيون الطبي العام وحدد له يوم أول يونيو ١٩٤٦ مع منحه يومى ٣٠ و ٣١ مايو بصفة إجازة مرضية ، ولما لم يتقدم المدعى في هذا التاريخ للقومسيون المذكور اتصل هذا بالوزارة التي خبرت بدورها المدعى وطلبت منه سرعة تقديم نفسه ، فرد عليها في ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٦ بأن حاله الصحية لا تمكنه من الانتقال

أودع المدعي عليهم مذكرة بسكرتيرية المحكمة طلبوا فيها رفض الدعوى : (أولاً) لأن الترقية أو الاختيار في بعثة معينة للخارج ليس حقاً مكتسباً للموظف وإنما مرجعها إلى تقدير السلطة المختصة وما تراه من كفاية الموظف وجدارته مع مراعاة المصلحة العامة ، (ثانياً) لأن المدعي كان يشغل وظيفة معيد ولا يعتبر شاغلاً ضمن أعضاء هيئة التدريس المنصوص عنها في المادة ١ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥ ، (ثالثاً) لأن رفض الكلية تعيينه في الوظائف الحالية المنشور عنها لا يعطيه أى حق في التعويض ، (رابعاً) لأن فصله من الخدمة حصل بسبب تقيمه وعدم خضوعه لنظم وقوانين الحكومة وامتناعه بغير سبب قانوني عن الذهاب الى وظيفته الجديدة بوزارة الصحة . وبعد تحضير الدعوى بمعرفة حضرة المستشار المقرر عملاً بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ تمجد لنظرها أخيراً جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٧ وفي هذه الجلسة تلا حضرة المستشار المقرر التقرير . وركز المدعى طلب التعويض على الأضرار التي لحقت بسبب الفصل من وظيفته دون الأسباب الأخرى . ودفع الحاضر عن المدعي عليهم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لأنه يشترط لاختصاص المحكمة في المادتين ٥٥/٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة أن ترفع دعاوى التعويض للفصل من الخدمة من الموظفين العموميين الدائمين والمدعى كان موظفاً مؤقتاً ، وطلب المدعى رفض هذا إذ ولو أنه كان موظفاً مؤقتاً إلا أنه يستفيد من نص الفقرة السادسة من المادة ٤ من القانون المذكور المتعلقة باختصاص المحكمة في نظر قضايا التعويض التي يرفعها الأفراد عن قرارات إدارية صدرت مخالفة

من الإسكندرية إلى مصر والتحق بقله إلى عمل يتناسب مع حالته بالمدينة . وبإعادة الكشف عليه بمعرفة قومسيون طبي الاسكندرية وجد بحالة جيدة وتنبه عليه بالذهاب إلى عمله في الوزارة ولكنه لم يذهب . وبتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ صدر قرار من وزير الصحة أولاً بتعيينه بوظيفة طبيب أوبئة بمصلحة الصحة الوقائية في الدرجة السادسة المؤقتة الفرعية (١٨٠ — ٢٦٤) بعقد لمدة سنة قابلة للتجديد وبماهي قدرها ١٩٨ ج سنوياً اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ تقلاً من كلية الطب بجامعة فؤاد الأول . (ثانياً) فصله من خدمة الوزارة اعتباراً من أول يونيو سنة ١٩٤٦ التاريخ التالي لانتهاؤه إجازته المرضية وعدم عودته للعمل تطبيقاً للمادة ١٨١ فصل ٢ قسم ثان من قانون المصلحة المالية واعتباره مستقلاً . فرفع المدعى الدعوى الحالية بإعلان أودعه في سكرتيرية هذه المحكمة في ٢٦ / ١٠ / ١٩٤٦ مع مذكرة شارحة وحافظة مستندات وطلب فيها الحكم بإلزام وزارتي المعارف والصحة وجامعة فاروق بالإسكندرية متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ١٠٠٠٠ جنية على سبيل التعويض للأضرار التي لحقت به من الاجراءات التعسفية المناهية للقانون والعدالة التي استعملت معه (أولاً) في عدم ترقيته إلى الدرجة الخامسة ، (ثانياً) في عدم اختياره في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤ في إحدى البعثات للخارج للتخصص في علم الباثولوجيا الإكلينيكية ، (ثالثاً) في نقله من جامعة فاروق الأولى الى وزارة الصحة بغير موافقته مع مخالفة ذلك لقانون الجامعة المذكورة ، (رابعاً) في عدم قبول طلبه أخيراً الالتحاق ثانية بكلية الطب بجامعة فاروق بالرغم من احتياج الجامعة إلى أطباء بالدرجتين الخامسة والسادسة ، (خامساً) في فصله من عمله . وبتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦

للقوانين أو اللوائح أو مشوبة بعيب إساءة استعمال السلطة ، وفي الموضوع صمم على طلباته ، وطلب الحاضر عن المدعى عليهم رفض الدعوى للأسباب التي بينها في مذكرته وصمم عليها في الجلسة .

المحكمة

« بعد »

« عن الدفع بعدم الاختصاص :

« من حيث أن حاصل الدعوى هو طلب تعويض المدعى عن الأضرار التي لحقته والتي قدرها بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه بسبب فصله من غير الطريق التأديبي — ذلك الفصل الذي ينص عليه أنه مخالف للقوانين واللوائح ومشوب بإساءة استعمال السلطة .

« وحيث أنه يشترط لاختصاص هذه المحكمة بنظر دعاوى التعويض التي يرفعها الموظفون العموميون عن الأضرار التي تصيبهم من جراء فصلهم من غير الطريق التأديبي عملاً بنص المادتين ٥/٤ و ٥/٥ أن يكون رافعو الدعوى من الموظفين الدائمين ، أي الذين يجري عليهم حكم الاستقطاع في المعاش :

« وحيث أنه اتضح من أوراق الدعوى ومن أقوال نفس المحامي عن المدعى في الجلسة أن الأخير لم يكن موظفاً دائماً بل كان مؤقتاً بمقدار مدة قابلة للتجديد ، وكان بذلك خاضعاً في علاقته الوظيفة مع الحكومة إلى أحكام وقواعد التوظيف عامة وشروط وروابط عقده خاصة ، ومن هذه الأحكام والشروط أنه لا يجري عليه حكم الاستقطاع في المعاش ، وبالتالي لا يؤول له الحق في المعاش إذا فصل من خدمة الحكومة ، ومن ثم لا يدخل في عداد طبقة الموظفين المنصوص عليها في المادتين ٥/٤ و ٥/٥ من قانون مجلس الدولة .

« وحيث أن المحكمة لا تغير التفاتاً لما ذهب إليه الحاضر عن المدعى في الجلسة من أن طلبه يدخل أيضاً تحت الفقرة السادسة من المادة ٤ من القانون المذكور الخاص بدعاوى التعويض التي يرفعها الأفراد ، إذ يشترط لتوفر شروط هذه الفقرة أن ترفع دعاوى التعويض من أفراد ، لا من موظفين ، وأن تكون عن أضرار لحقت بحقوقهم بهذه الصفة (كأفراد) من قرارات إدارية مشوبة بعيب من عيوب تجاوز السلطة — الأمر الذي لا يتوافر في حالتنا ، لأن طلب التعويض الذي تقدم به المدعى يقوم على أضرار أصابته كموظف بسبب فصله من وظيفته من غير الطريق التأديبي .

« وحيث أنه لكل ما تقدم تكون هذه المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى ، ويكون الدفع بذلك على حق ونجيه المحكمة .

(القضية رقم ١٥ سنة ١ قضائية)

٧٠

١٨ مارس سنة ١٩٤٧

قوانين رجعتها عدم خضوع قرار محافظ القاهرة الصادر قبل إنشاء مجلس الدولة لاختصاص هذا المجلس (المادة ٣٥)

المبادئ القانونية

١ — لا ريب في أن الحوادث التي تقع وتتم آثارها تحت سلطان القانون القديم ينطبق عليها ذلك القانون ما لم يكن منصوصاً على خلاف ذلك بنص خاص أو كان القانون الجديد مفسراً للقانون القديم ، إذ في هاتين الحالتين ينسحب أثر القانون الجديد على ما وقع

وتم قبل نفاذه ، وكذلك فان الحوادث التي تقع بعد العمل بالقانون الجديد ينطبق عليها هذا القانون إذ هي قد نشأت تحت سلطانه فيلحقها أثره ، ولكن الجدل قام بين رجال القانون حول حكم الحوادث التي تقع في ظل القانون القديم ولكنها لا تتم أو لا تنتج آثارها إلا في مدة العمل الجديد فهل ينطبق عليها القانون القديم باعتبار أنها نشأت في ظله أو يسرى عليها القانون الجديد بحسبان أنها تمت في زمن العمل به . ففرقت وجوه الرأي في ذلك فريق أخذ بنظرية الحق المكتسب ، وقد تشعبت هذه النظرية ، وفريق أخذ بنظرية الأحوال القانونية وقد ثبت قضاء المحاكم على أن قوانين الاجراءات والاختصاص ، وإن كان الأصل فيها أنها تنسحب على ما وقع قبل نفاذها على اعتبار أنها لا تمس حقوقا مكتسبة أو حالات قانونية شخصية إلا أنها لا ترجع إلى الماضي حيث ينطوي هذا الرجوع على مساس بتلك الحقوق أو هذه الحالات . وتطبيقا لذلك قرروا مثلاً أنه لا يمكن إبطال ورقة من أوراق المرافعات إذا كانت صحيحة بمقتضى القانون القديم وباطلة بحسب القانون الجديد متى صدرت تحت سلطان القانون القديم ، وإن قابلية الأحكام أو عدمها لطريق أو غيره من طرق الطعن هي من الخصائص الذاتية في هذه الأحكام بحيث تعتبر من مقومات أصل الحق لا من مجرد الاجراءات .

٢ — القرار الصادر والمعلن من محافظ القاهرة بالمعارضة في إصدار جريدة قبل العمل بقانون مجلس الدولة ، وفي ظل قانون لا يجيز الالتجاء إلى أية جهة قضائية لإلغائه وإنما يجيز فقط مطالبة الجهة الادارية بالتضمنات عن الاضرار المترتبة عليه ، لا يمكن أن ينسحب عليه أثر قانون مجلس الدولة فيما استحدثه من حق وقف أو إلغاء القرار الادارى وإلا لكان في هذا الانسحاب مساس بحق مكتسب للإدارة هو عدم قابلية هذا الأمر للإلغاء أمام أية جهة قضائية بحسب القانون النافذ وقت صدور هذا الأمر وإعلانه ، وذلك على رأى أصحاب نظرية الحق المكتسب ، أو لكان فيه — بحسب نظرية الحالات القانونية — إخلال بحالة قانونية خاصة أو شخصية كانت قد تحققت للإدارة على مقتضى القانون المعمول به وقت هذا التحقق إذ أن عدم إمكان أي شخص الطعن في القرار الادارى بالإلغاء أمام أية جهة من جهات القضاء هو حالة قانونية عامة أو موضوعية ، وهي وإن تغيرت بقانون إنشاء مجلس الدولة فأصبح من المقدور الآن مثل هذا الطعن ، إلا أن الحالة القانونية السابقة قد انقلبت إلى حالة قانونية خاصة أو شخصية تحققت بالنسبة للإدارة بصدور الأمر المطعون فيه وإعلانه إلى المدعي ، وذلك قبل أن يصبح قانون إنشاء مجلس الدولة نافذا .

٣ — القول بأن الطعن في القرار الإداري وطلب إلغائه أمام محكمة القضاء الإداري ليس بحق جديد بحجة أنه كان من الجائز لكل فرد قبل قانون إنشاء مجلس الدولة أن يتظلم من قرارات السلطة الإدارية بالطريق الإداري وأن كل ما في الأمر أن هذا الأمر قد أحيط بضمانات أقوى وأفضل في صورة الالتجاء إلى محكمة القضاء الإداري ، مردود لأن الطعن بالطريق القضائي أمام المحكمة المذكورة يختلف في طبيعته وآثاره عن التظلم بالطريق الإداري ، إذ الأول ينشئ خصومة حقيقية بين الطاعن وجهة الإدارة ، تفصل فيها المحكمة بوظيفتها القضائية بينما لا يثير الثاني أية خصومة قضائية بين طرفين وإنما يتركز على ما لأفراد المصريين بمقتضى المادة ٢٢ من الدستور من حق في أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون .

٤ — المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة ليس في صيغها أية إشارة لرجعية حكم الإلغاء إلى الماضي ولا يمكن تقرير هذا الأثر الرجعي وفقاً للمادة ٢٧ من الدستور إلا بنص خاص .

الوقائع

تلخص وقائع الدعوى — حسبما يستفاد من عريضتها ومذكرات طرفي الخصومة ومستنداتها ودفاعهما بالجلسة — في أنه في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٤٦ قدم المدعى لمحافظة مصر إخطاراً جاء

به أنه يزعم إصدار جريدة أسبوعية اسمها « الوفاء » في الموضوعات الاجتماعية والسياسية والأدبية وأنه سيكون صاحبها وناشرها ورئيس تحريرها المسئول ، وأرفق به خطاب ضمان مؤرخاً في ١٨ من يوليو سنة ١٩٤٦ صادراً من البنك التجاري الإيطالي ، وقد تسلم قلم المطبوعات بمحافظة مصر الإخطار وخطاب الضمان بإيصال في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٤٦ . وفي ٢١ من يوليو سنة ١٩٤٦ تقدم تقرير سرى من إدارة الضبط فرع ب بنتيجة التحري عن المدعى بمناسبة الإخطار المقدم منه جاء به أنه « يزاول الآن مهنة المحاماة وقبل ذلك كان طالباً وأنه مصرى الجنسية ورعية محلية ويبلغ من العمر حوالي ثلاثين سنة كامل الأهلية وحسن السمعة ويقم بشارع علي باشا إبراهيم رقم ٢٨ بالحلية الجديدة قسم الدرب الأحمر وحائز على ليسانس الحقوق من جامعة فؤاد الأول سنة ١٩٤٢ واشتغل محامياً تحت التمرين بمكتب شقيقه الأستاذ حسين محمد حسن المحامي بشارع حسن الأكبر رقم ٥٢ قسم عابدين والآن له مكتب بشارع فؤاد الأول رقم ١٥ ج قسم الأزبكية وسبق له التحرير بجرائد الأهرام والبلاغ والجهاد ومجلة كلية الحقوق وفق النيل ، وهو حسن السير والسلوك وليس له نشاط سياسي الآن وغير مقيد بمجدول نقابة الصحفيين ، وقد كان من أعضاء حزب مصر الفتاة عندما كان طالباً بكلية الحقوق ، واعتقل في عهد الوزارة الوفدية فترة ثم أفرج عنه في ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٤٣ كما قبض عليه بناء على أمر النيابة العمومية التي تولت التحقيق معه بمناسبة حادث اغتيال الدكتور أحمد ماهر باشا في شهر مارس سنة ١٩٤٥ . وفي ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٦ صدر قرار من المدعى عليه بالمعارضة في إصدار

جريدة الوفاء . وجاء في صلب هذا القرار أنه بناء على طلب وزارة الداخلية بكتابها رقم ٢٨٠١ في ٧ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ، وأشار إلى المواد ١٢ و ١٣ و ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن الطبوعات — وقد سلم هذا القرار وخطاب الضمان في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٦ إلى من يدعى مصطفى عبد العزيز حجازى بوصفه وكيل المدعى بتوكيل رقم ٤٩٣٩ سنة ١٩٤٥ محكمة عابدين الوطنية وذلك نظرا إلى غيابه بالاسكندرية لقضاء العطلة الصيفية بها . وبعد أن صدر قانون إنشاء مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ أقام المدعى هذه الدعوى بأن أودع في اليوم الأول من أكتوبر سنة ١٩٤٦ سكرتيرية المحكمة عريضة دعواه موقعة من أخيه الأستاذ حسين محمد حسنى وأرفق بها مذكرة شارحة لها وحافطة بمستندين وطلب إلغاء قرار المدعى عليه الصادر بالمعارضة في إصدار مجلة « الوفاء » الأسبوعية وبأحقته في إصدارها وفي اليوم الخامس من الشهر المذكور تم إعلان الأوراق المذكورة إلى المدعى عليه بواسطة أحد محضرى محكمة مصر الوطنية بناء على طلب السكرتيرية إلى قلم كتاب المحكمة المذكورة ، فأودع المدعى عليه في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ مذكرة طلب فيها (أولا) الحكم بعدم قيام الدعوى قانونا لإعلانها بواسطة قلم محضرى محكمة مصر الوطنية دون أن يحصل ذلك بمعرفة سكرتيرية محكمة القضاء الإدارى ، و (ثانيا) الحكم بعدم جواز سماع الدعوى أو بعدم قبولها لأن واقعة الدعوى سابقة على تاريخ نفاذ قانون إنشاء مجلس الدولة ، و (ثالثا) رفضها موضوعا على سبيل الاحتياط الكلى . وقد أمر سعادة

رئيس المجلس في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بإحالة القضية إلى الدائرة الأولى وبندب حضرة صاحب العزة السيد على السيد بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير فيها ، فأصدر في السابع من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٦ قرارا لاستيفاء بعض النقط والمستندات التكميلية بحسب المبين بصلب قراره ، فأودع المدعى مذكرته التكميلية في ١٧ منه كما أودع المدعى عليه في ٢٥ منه حافطة مستندات ومذكرة تكميلية لم يتعرض فيها إلى الدفع بعدم قيام الدعوى قانونا وإنما أصر أصليا على الدفع بعدم قبول الدعوى أو عدم سماعها واحتياطيا على رفضها .

وبعد أن وضع حضرة المستشار المقرر تقريره عين لنظر الدعوى جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وتنازل المدعى عليه عن التمسك بالدفع بعدم قيام الدعوى قانونا وصمم على باقى طلباته ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

عن الدفع بعدم قبول الدعوى :
« من حيث ان مبنى هذا الدفع أن القرار المطعون فيه قد صدر في ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٦ وأعلن إلى المدعى في ١٠ منه فهو سابق على نفاذ القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٥ منه على أن يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره فلا يمكن أن يلحق القرار المذكور أثر هذا القانون فيما استحدثه من الحق في طلب إلغاء القرارات الإدارية ، وذلك طبقا للمادة ٢٧ من الدستور التى تنص على أنه « لا تجري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب

عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك
بنص خاص » وإذا لم يتضمن قانون إنشاء مجلس
الدولة مثل هذا النص الخاص فلا يجوز المساس
بما عساه يكون قد صدر قبله من قرارات إدارية
لأنها لم تكن مستهدفة للإلغاء بالطريق القضائي

« وحيث أن المدعى رد على هذا الدفع بأن
قاعدة عدم انسحاب أثر القوانين على الماضي
ليست مطلقة ، بل المناط في ذلك هو بما إذا كان
في تطبيقها على الواقعة السابقة مساس بحق
مكتسب من عدمه ، فحيث يوجد مثل هذا
المساس فإنها تنطبق ، وإلا فإنها تنسحب بحسبان
أن القانون الجديد مفروض فيه أنه خير من
القديم وإلا لما اختاره الشارع وفضله على القديم
وأن ليس في أعمال أثر قانون إنشاء مجلس الدولة
من حيث إلغاء القرارات الإدارية على القرار
المطعون فيه أي مساس بحق مكتسب للإدارة ،
إذ فضلا عن أن الحق المكتسب لا يكون إلاحقا
ماليا ، أي ما يتصل بذمة الشخص وثروته ، فإن
التظلم من القرار الإداري وطلب إلغائه ليس حقا
جديداً ، بل كانت قائما قبل قانون إنشاء مجلس
الدولة ، إذ كان لكل شخص أن يتظلم من
قرار السلطات الإدارية الدنيا إلى السلطات العليا
وفقا لنظام التدرج الإداري ، وغاية الأمر أن
هذا الحق قد أحيط بضمانات أقوى وأفضل في
صورة الالتجاء إلى محكمة القضاء الإداري

« وحيث أنه مما لا ريب فيه أن الحوادث
التي تقع وتتم آثارها تحت سلطان القانون القديم
ينطبق عليها ذلك القانون ما لم يكن منصوصاً على
خلاف ذلك بنص خاص أو كان القانون الجديد
مفسراً للقانون القديم ، إذ في هاتين الحالتين
ينسحب أثر القانون الجديد على ما وقع وتم قبل

نفاذه ؛ وكذلك فإن الحوادث التي تقع بعد العمل
بالقانون الجديد ينطبق عليها هذا القانون إذ هي
قد نشأت تحت سلطانه فيلحقها أثره ، ولكن
الجدل قام بين رجال القانون حول حكم الحوادث
التي تقع في ظل القانون القديم ولكنها لا تتم
أولا تنتج آثارها إلا في مدة العمل بالقانون
الجديد فهل ينطبق عليها القانون القديم باعتبار
أنها نشأت في ظله أو يسرى عليها القانون الجديد
بحسبان أنها تمت في زمن العمل به — ففترقت
وجوه الرأي عند ما أرادوا وضع ضوابط عامة
يمكن على مقتضاها حل المسألة فيما يعرض من
خصوصيات النزاع ، فأخذ فريق منهم بنظرية
الحق المكتسب وهي تقوم على سريان القانون
الجديد على الحوادث السابقة عليه واللاحقة له على
اعتبار أنه الأصلح إذ المفروض فيه أنه عاجل عيوب
القانون القديم ، وإنما اشترطوا لانسحابه على
الماضي ألا يسحقاً مكتسباً . ولكن أصحاب
هذا الرأي اختلفوا في تحديد معنى الحق المكتسب
ففرقة بعضهم بأنه ما يدخل في ذمة الشخص المالية
بحيث لا يمكن لمن أخذ منه أن يسترده ، وأن
ما عدا ذلك ليس سوى مجرد أمل لا ينهض إلى
مرتبة الحق المكتسب ، ورأى البعض الآخر أن
معنى الحق المكتسب على مقتضى هذا التعريف
أضيق من أن يشمل بعض الحقوق القانونية ،
كالملكوته لحالة الأشخاص مثلاً ، ولذا وضعوا
تعريفاً أعم بحيث يندرج بمقتضاه في معنى الحق
المكتسب كل فائدة يدافع عنها صاحبها بدعوى
أو دفع . وعاب آخرون على التعريف الأخير أنه
من الاتساع والعموم بحيث يشمل فوائد قد
يدافع عنها صاحبها بدعوى أو بدفع ومع ذلك
فيسرى عليها القانون الجديد حتى ولو حرم
أصحابها منها كالحقوق السياسية مثلاً ، ولذا فقد

عرف هؤلاء الحق المكتسب بأنه اللزيم القانونية التي يكون صاحبها قد استعملها فعلاً قبل نفاذ القانون الجديد وما عداها فهو مجرد أمل . واطرح فريق آخر نظرية الحق المكتسب التقليدية وابتكروا نظرية الأحوال القانونية قسموا هذه الأحوال إلى أحوال قانونية عامة أو موضوعية ، كما يمكن التمسك بطريقتين قانونية معينة ، وأحوال قانونية خاصة أو شخصية ، وهي التي تتحقق عند انطباق القاعدة التي تقوم عليها الحالة القانونية العامة بالنسبة لشخص بذاته إذ تنقلب عندئذ الحالة العامة إلى حالة شخصية . ورتبوا على ذلك أنه بينما يسري القانون الجديد على الحالات القانونية العامة حتى ما كان قد نشأ منها في ظل القانون القديم فإنه لا يسري على الحالات القانونية الخاصة أو الشخصية بل يحكمها القانون الذي برزت تحت سلطانه .

« وحيث أنه بناء على القواعد المقدمة قد أجمع فقهاء القانون وثبت قضاء المحاكم على أن قوانين الإجراءات والاختصاص ، وإن كان الأصل فيها أنها تنسحب على ما وقع قبل نفاذها على اعتبار أنها لا تمس حقوقاً مكتسبة أو حالات قانونية شخصية ، إلا أنها لا ترجع إلى الماضي حيث ينطوي هذا الرجوع على مساس بتلك الحقوق أو هذه الحالات . وتطبيقاً لذلك قرروا مثلاً أنه لا يمكن إبطال ورقة من أوراق الرافعات إذا كانت صحيحة بمقتضى القانون القديم وباطلة بحسب القانون الجديد متى صدرت تحت سلطان القانون القديم ، وأن قابلية الأحكام أو عدمها لطريق أو غيره من طرق الطعن هي من الخصائص الذاتية في هذه الأحكام بحيث تعتبر من مقومات أصل الحق لا من مجرد الإجراءات . وبهذه المثابة قالوا

إنه إذا صدر حكم أو قرار وكان نهائياً غير قابل لأي طريق من طرق الطعن بحسب القانون المعمول به وقت صدوره ثم جاء قانون جديد يجوز الطعن في هذا الحكم فإن هذا القانون لا يسري على الحكم المذكور وإلا انطوى ذلك على مساس بالحق الذي اكتسبه من صدر لمصلحته ، طبقاً لنظرية الحقوق المكتسبة ، أو كان فيه إخلال بالحالة القانونية الخاصة التي تحققت بالنسبة للمحكوم له ، على مقتضى نظرية الحالات القانونية .

« وحيث إنه على حسب القانون الذي كان معمولاً به وقت أن صدر القرار المطعون فيه وأعلن إلى المدعى ، ما كان يستطيع أحد الالتجاء إلى أية جهة قضائية بطلب إلغاء أى قرار إداري وكل ما كان مقدوراً وقتئذ هو مطالبة الإدارة بالتضمنات دون التعرض للقرار الإداري سواء بالإلغاء أو التعديل أو الوقف أو التأويل . فجاء قانون إنشاء مجلس الدولة واستحدث إمكان الطعن في القرار الإداري بالوقف أو بالإلغاء . ولا ريب أن هذا استحدث الحق لم يكن مقرراً للناس — أفراداً أو موظفين — من قبل . يقابله انتقاص من سلطان الإدارة بإخضاع قراراتها لرقابة قضائية وجعلها قابلة للوقف وللإلغاء بعد إذ كان لامعقب عليها في هذا الشأن . ومن ثم فلا يمكن أن ينسحب أثر قانون إنشاء مجلس الدولة فيما استحدثته بهذا الخصوص إلى القرار المطعون فيه إذ سبق صدوره في ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٦ وإعلانه إلى المدعى في ١٠ منه أي قبل تاريخ نفاذ قانون إنشاء مجلس الدولة وإلا لكان في هذا الانسحاب مناس بحق مكتسب للإدارة هو عدم قابلية هذا الأمر للإلغاء أمام أية جهة قضائية بحسب القانون النافذ وقت

صدور هذا الأمر وإعلانه . وذلك على رأى أصحاب نظرية الحق المكتسب . أو لكان فيه — بحسب نظرية الحالات القانونية — إخلال بحالة قانونية خاصة أو شخصية كانت قد تحققت للإدارة على مقتضى القانون المعمول به وقت هذا التحقق . إذ أن عدم إمكان أى شخص الطعن فى القرار الإدارى بالالغاء أمام أية جهة من جهات القضاء هو حالة قانونية عامة أو موضوعية . وهى وإن تغيرت بقانون إنشاء مجلس الدولة فأصبح من القدور الآن مثل هذا الطعن . إلا أن الحالة القانونية العامة السابقة قد انقلبت إلى حالة قانونية خاصة أو شخصية تحققت بالنسبة للإدارة بصدور الأمر المطعون فيه وإعلانه إلى المدعى . وذلك قبل أن يصبح قانون إنشاء مجلس الدولة نافذاً .

« وحيث إن القول بأن الطعن فى القرار الإدارى وطلب إلغائه أمام محكمة القضاء الإدارى ليس بحق جديد بحجة أنه كان من الجائز لكل فرد قبل قانون إنشاء مجلس الدولة أن يتظلم من قرارات السلطات الإدارية بالطريق الإدارى وإن كل ما فى الأمر أن هذا الأمر قد أحيط بضمانات أقوى وأفضل فى صورة اللجوء إلى محكمة القضاء الإدارى — إن هذا القول مردود لانيائته على حجة داحضة . لأن الطعن بالطريق القضائى أمام المحكمة المذكورة يختلف فى طبيعته وآثاره عن التظلم بالطريق الإدارى . إذ الأول ينشئ خصومة حقيقية بين الطاعن وجهة الإدارة . تفصل فيها المحكمة بوظيفتها القضائية بينما لا يثير الثانى أية خصومة قضائية بين طرفين وإنما يرتكز على ما لأفراد المصيرين بمقتضى المادة ٢٢ من الدستور من حق فى أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون . ويترتب على هذا الاختلاف فى التكيف تبين واضح فى النتائج .

فبينما تلتزم المحكمة بالفصل فى الطعن وإلا جازت محاصمة أعضائها . كما أن للحكم الذى تصدره حجية قانونية . فإنه لا تجوز محاصمة الجهة الإدارية أن امتنعت عن الفصل فى التظلم . كما ليس لقرارها الذى تصدره أية حجية قانونية بل لها أن ترجع فيه فى أى وقت ولو لم تتغير الظروف .

« وحيث إنه لا أدل على اختلاف الحقين وتباين الطريقين من أن المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة . بعد أن حددت ميعاد رفع الدعوى الخاصة بإلغاء القرار الإدارى بستين يوماً نصت على أن هذا الميعاد يقف سريانه فى حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التى أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية . مما يستفاد منه أن نظام التظلم بالطريق الإدارى قائم إلى جانب التظلم بالطريق القضائى . وأن اللجوء صاحب الشأن إلى أحد الطريقين لا يحول دون اللجوء إلى الطريق الآخر .

« وحيث أنه لا وجه للتحدى بالمادة ٣٥ سالفة الذكر فى صدد الاحتجاج بإمكان الطعن أمام محكمة القضاء الإدارى بإلغاء القرارات السابقة على تاريخ نفاذ قانون إنشاء مجلس الدولة بمقولة أنها لم تفرق بين قرار وقرار بل جاءت صيغتها على سبيل الإطلاق فلزم أن يشمل حكمها القرارات الصادرة بعد نفاذ القانون المذكور وكذلك القرارات السابقة عليه بشرط أن يكون ميعاد رفع الدعوى لما يزل قائماً بالنسبة لها — لا محل للتحدى بالمادة المذكورة إذ ليس فى صيغتها أية إشارة لرجعية حكم الالغاء إلى الماضى مع ملاحظة أن هذا الأثر الرجعى لا يمكن تقريره وفقاً للمادة ٢٧ من الدستور إلا بنص خاص ، ومن هنا يتضح أن المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة لا يمكن أن يحكون لها أى مدلول يجاوز المجال

الذى تتحدث عنه ، وهو ميعاد رفع دعوى الالغاء وذلك بطبيعة الحال فيما يتعلق بالقرارات التى قد يلحقها قانونا أثر الالغاء . فلا يشفع للمدعى أنه رفع هذه الدعوى قبل أن يمضى على اعلان القرار المطعون فيه إليه ستون يوما . مادام هذا القرار سابقاً على تاريخ نفاذ قانون انشاء مجلس الدولة ومادام ذلك الميعاد لا يراعى إلا فيما يختص بالقرارات التى يسرى عليها القانون المذكور .

« وحيث إنه يبين من كل ما تقدم أن الدفع بعدم قبول الدعوى فى محله . فيتعين قبوله .
(الفضية رقم ٢ سنة ١ القضائية)

٧١

١٨ مارس سنة ١٩٤٧

رجعية القوانين . قرار إدارى صادر صادر قبل العمل بقانون مجلس الدولة ومعلن إلى ذوى الشأن قبل هذا القانون . عدم سريان أحكام هذا القانون عليه .
التظلم وطلب الالغاء والفرق بينهما .

المبادئ القانونية

١ - لا يشمل القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة على نص بسريان أحكامه على الماضى بل أن المادة ٥٢ منه قد نصت على أن يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

٢ - تحدثت المادة ٣٥ من القانون المذكور عن الميعاد الذى ترفع فيه دعاوى الالغاء كما بينت المواد اللاحقة لها الأوضاع والاجراءات التى ترفع بها الدعوى ، وظاهر هذه النصوص

أن غرض الشارع هو تطبيقها على دعاوى الالغاء المقبولة طبقاً للقانون ، ولا يمكن أن يفهم أن الغرض منها تطبيق القانون على الحوادث السابقة على تاريخ نفاذه إن كان لم يمض عليها إلى حين رفعها الميعاد المعين بالمادة الخامسة والثلاثين .

٣ - القول بأن دعوى الالغاء لا تعرض لمصلحة مالية للحكومة وبالتالى لا تمس حقاً مكتسباً لها فهى جائزة السماع ولو كان موضوعها قراراً إدارياً صادراً قبل نفاذ مجلس الدولة ، قول غير سديد . لأنه وإن اختلفت أقوال القضاء وتشعبت بآدى رأى المذاهب فى معنى الحق المكتسب ووجهه ومناطه والمذى الذى يمتد إليه ، فانه من المسلم أنه إذا صدر حكم أو قرار وكان غير قابل للطعن بحسب القانون المعمول به وقت صدوره ثم صدر قانون جديد يجوز الطعن فان هذا القانون لا يسرى على هذا الحكم أو القرار .

٤ - حق التظلم من القرارات الادارية لدى السلطات الادارية العليا الذى كان مقرراً للأفراد قبل نفاذ قانون مجلس الدولة ليست له أية صفة قضائية وهو أقرب إلى الالتماس عنه الى الخاصة وزمام التصرف فيه كله بيد الجهة الادارية فهى تنقض القرار أو تبرمه بمطلق رأيها بل هى ليست ملزمة بنظر التظلم الادارى الذى يقدم اليها ، على حين أن الطعن فى القرار

الادارى بدعوى الالغاء ذو صفة قضائية ويشير فى شأن القرار خصومة حقيقية والجهة التى يقدم اليها الطعن ملزمة بالفصل فيه وللحكم الذى تصدره فى شأنه حجية قانونية ، وليس أدل على اختلاف ذينك الحقين مما نصت عليه المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة من أن الميعاد المنصوص عليه فيها لرفع دعوى الالغاء الى محكمة القضاء الادارى يقف سريانه فى حالة التظلم الى الجهة الادارية التى أصدرت القرار المطعون فيه أو الى الجهات الرئيسية فهذا قد أقام الشارع حق التظلم الادارى الى جانب دعوى الالغاء وأصبح للفرد بمقتضى ذلك ، أن يتظلم من القرار الادارى الى السلطات الادارية ثم أن يرفع لمحكمة القضاء الدعوى بطلب الغائه .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى . حسبما جاء فى صحيفةها ومذكرات طرفي الخصومة ومستنداتها ودفاعهما بالجلسة . فى أن المدعى قدم فى ٢٠ من يولييه سنة ١٩٤٦ إلى محافظة مصر اخطاراً كتابياً عن اصدار جريدة يومية باسم الوعد عملاً بأحكام المادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ سنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات . وأرفق بهذا الاخطار خطاب ضمان صادراً من البنك التجارى الايطالى بمبلغ ثلاثمائة جنيه قيمة التأمين الذى تشترطه المادة ١٥ من هذا القانون . وفى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٦ أصدر محافظ مصر قراراً بالمعارضة فى اصدار الجريدة جاء فيه ما يأتى « بعد الاطلاع على قانون المطبوعات وبناء على كتاب وزارة الداخلية رقم

٢٨٠٤ الوارد الينا بتاريخ ١٠/٨/١٩٤٦ بمعارضة الوزارة فى اصدار جريدة الوعد لصاحبها حسين محمد حسنى ، وذلك طبقاً لنص المادة ١٢ و ١٣ و ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٠ سنة ١٩٣٦ قررنا المعارضة فى اصدار جريدة الوعد لصاحبها الأستاذ حسين حسنى » وقد أعلن المدعى بهذا القرار فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ . ولما كان يرى أن هذا القرار قد صدر من سلطة غير مختصة ، لصدوره من المحافظ بناء على كتاب من وزارة الداخلية ، وأنه معيب شكلاً لأنه لم يبين به سبب المعارضة ، وأنه ينطوى على مخالفة القانون بساءة استعمال السلطة ، فقد رفع هذه الدعوى على محافظ مصر بطلب الغاء هذا القرار وأحقته فى اصدار الجريدة وحفظ حقه فى التعويض مع الزام المحافظ بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

دفع المدعى عليها الدعوى أصلياً بعدم قبولها لأن قرار المعارضة الذى يتظلم منه المدعى صدر فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٦ أى سابقاً على تاريخ العمل بقانون مجلس الدولة الذى نصت المادة ٥٢ منه على أن يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وقد نشر فى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ، ثم طلبت احتياطياً الحكم برفض الدعوى .

أودع المحامى عريضة الدعوى والمذكرة الشارحة ومستنداته لدى سكرتيرية المحكمة فى أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأعلنت هذه الأوراق إلى المدعى عليها فى ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأودعت المدعى عليها مذكرتها ومستنداتها فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ثم أحيلت الدعوى الى حضرة صاحب العزة محمد سامى مازن بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير ، وقد حدد جلسة لمناقشة

طرفي الخصوم ، ثم أذن لها في تقديم مذكرات ومستندات تكميلية ، قدم للدعى مذكرته في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ والدعى عليها مذكرتها في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ . وبعد أن وضع حضرة المستشار المقرر تقريره أحيلت الدعوى إلى الجلسة وعين لنظرها جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بمحضر الجلسة وأرجىء النطق بالحكم لجلسه اليوم .

المحكمة

« من حيث ان المدعى عليه دفع الدعوى بعدم قبولها بمقولة ان قرار المعارضة المطلوب إلغاؤه صدر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٦ وأعلن إلى المدعى في ١٤ منه فهو سابق على نفاذ القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة والذي نصت المادة ٥٢ منه على أن يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقد نشر في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ، وإنه من المقرر بصريح نص المادة السابعة والعشرين من الدستور والمادة الثالثة من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله مالم ينص على خلاف ذلك بنص خاص ، وقد خلا قانون مجلس الدولة من نص بسريان أحكامه على الماضي ثم أضاف المدعى عليه أن العلة في عدم رجعية القوانين هي عدم المساس بالحقوق المكتسبة ، والقرارات الإدارية قبل نفاذ قانون مجلس الدولة كانت في حصانة من دعوى الإلغاء .

« وحيث ان المدعى رد على هذا الدفع بأن المادة الخامسة والثلاثين من قانون مجلس الدولة قد نصت على أن ميّاذ رفع الدعوى ستون يوماً تسري من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون

فيه أو إعلان صاحب الشأن به ، فهي لم تفرق بين قرار وقرار بسبب تاريخه ، فمضى قدم الطعن في القرار في خلال الستين يوماً وقع صحيحاً شكلاً واختصت محكمة القضاء الإداري بنظره سواء أكلن سابقاً على نفاذ قانون مجلس الدولة أم لا حقاً له ، كما ذكر أنه لا يجدي التمسك بالحق المكتسب في هذا المقام ، لأن الحق المكتسب - وهو ينطوي على مصلحة مالية - لا يتحدى به في دعوى الإلغاء التي لا ترمى إلا إلى اختصاص القرار الإداري ببيان شوائبه وعيوبه دون المساس بنزاهة الحكومة المالية . وعدا هذا فإن الحق في طلب إلغاء القرارات الإدارية ليس حقاً مستحدثاً في قانون مجلس الدولة بل هو حق مقرر من قبل إذ كان لكل فرد أن يتظلم من القرارات التي تصدرها السلطات الإدارية الدنيا إلى السلطات الإدارية العليا ، وكل ما استحدثه القانون المذكور هو إحاطة حق التظلم هذا بضمانات أقوى وأجمع ، فالأمر لا يعدو أن يكون إنشاء لجهة يلتجأ إليها في طلب هذا الحق ، وتنظيماً للإجراءات التي تتبع أمامها ، وبهذه المناسبة ينسحب القانون على الحوادث السابقة .

« وحيث انه يتضح بداءة من مراجعة نصوص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ أنه لا يشمل على نص بسريان أحكامه على الماضي ، بل ان المادة ٥٢ منه قد نصت على أن يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، كما أنه لا حجة فيما ذكرته المادة الخامسة والثلاثين من القانون لأن هذه المادة إنما تتحدث عن الميعاد الذي ترفع فيه دعاوى الإلغاء كما بينت المواد اللاحقة لها الأوضاع والإجراءات التي ترفع بها الدعوى ، وظاهر من هذه النصوص أن غرض الشارع هو تطبيقها على دعاوى الإلغاء المقبولة

طبقاً للقانون . ولا يمكن أن يفهم منها مذهب اليه المدعى من أن الغرض منها تطبيق القانون على الحوادث السابقة على تاريخ نقاضه ان كان لم يعض عليها الى حين رفعها الميعاد المبين بالمادة الخامسة والثلاثين .

« وحيث انه فضلا عن ذلك فإن المادة ٢٧ من الدستور المشار اليها تقضى بأن القوانين لا تسرى على الحوادث السابقة عليها إلا بنص خاص وهو ما يجب أن يكون نصاً صريحاً ، وما دام قانون إنشاء مجلس الدولة لم يشتمل على نص صريح لسريان أحكامه على الحوادث السابقة فلا يجوز تقرير ذلك بطريق الاستنتاج .

« وحيث ان القول بأن دعوى الإلغاء لا تعرض لمصلحة مالية للحكومة ، وبالتالي لا تمس حقاً مكتسباً لها ، فهي جائزة السماع ولو كانت موضوعها قراراً إدارياً صادراً قبل نقاض قانون مجلس الدولة ، قول غير سديد . لأنه وإن اختلفت أقوال الفقهاء وتشعبت بأدى الرأي المذهب في معنى الحق المكتسب ووجهه ومناطه والمدة الذي يمتد إليه ، فانه من المسلم أنه إذا صدر حكم أو قرار وكان غير قابل للطعن بحسب القانون المعمول به وقت صدوره ثم صدر قانون جديد يجوز الطعن فإن هذا القانون لا يسرى على هذا الحكم أو القرار ، ولا شبهة في أن القرارات الإدارية قبل نقاض قانون مجلس الدولة لم يكن جائزة الطعن فيها بدعوى الإلغاء فلا يرد عليها هذا الحق الذي استحدثه قانون مجلس الدولة ، ولا اعتداد كذلك بالقول بأن حق التظلم من القرارات الإدارية لدى السلطات الإدارية كان مقررراً للأفراد قبل نقاض قانون مجلس الدولة ، وبالتالي لا يعتبر حق الطعن في تلك القرارات عن طريق دعوى الإلغاء حقاً جديداً . ذلك لأن حق التظلم هذا ليست له أية صفة قضائية وهو

أقرب إلى الالتئام منه إلى الخاصصة ، وزمام التصرف فيه كله بيد الجهة الادارية ، فهي تنقض القرار أو تبرمه بمطلق رأيها ، بل هي ليست ملزمة بنظر التظلم الذي يقدم اليها . بينما حق الطعن في القرار الاداري بدعوى الإلغاء ذو صفة قضائية ويثير في شأن القرار خصومة حقيقية ، والجهة التي يقدم اليها الطعن ملزمة بالفصل فيه ، وللمحكم الذي تصدره في شأنه حجية قانونية .

« وحيث انه ليس أدل على اختلاف الحقيين المذكورين وتباينهما مما نصت عليه المادة ٣٥ من القانون من أن الميعاد للنصوص عليه فيها لرفع دعوى الإلغاء إلى محكمة القضاء الاداري يقف سريانه في حالة التظلم إلى الجهة الإدارية التي أصدرت القرار المطعون فيه أو إلى الجهات الرئيسية ، فقد أقام الشارع بهذا النظر حق التظلم الاداري إلى جانب دعوى الإلغاء وأصبح للفرد بمقتضى ذلك أن يتظلم من القرار الاداري إلى السلطات الادارية ، ثم له أن يرفع لمحكمة القضاء الاداري الدعوى بطلب إلغائه .

« وحيث انه لذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في محله ويتعين قبوله .

(القضية رقم ٣ سنة ١ قضائية)

٧٢

١٨ مارس سنة ١٩٤٧

- ١ — قرار إداري صادر قبل إنشاء مجلس الدولة . حق المجلس في الحكم بالتعويض جوازه
- ٢ — قرار إداري عدم تسييه . عدم بطلانه لانعدام النص .
- ٣ — جريمة . إصدارها . اخطار المحافظة أو المديرية كتابة . وجوبه . قرار المعارضة في إصدارها . ليس من أعمال السيادة . الشروط الواجب توافرها في رئيس التحرير . خضوعها لرقابة المحكمة . عباراته لا يقتضيها حق الدفاع . جواز شطبها .

المبادئ القانونية

١ — للمحاكم المدنية بمقتضى لوائح ترتيبها سلطة الفصل في الدعاوى التي ترفع على الحكومة بطلب التعويض عن القرارات الإدارية التي تقع مخالفة للقوانين أو اللوائح، لما صدر قانون مجلس الدولة ونصت المادة الخامسة منه على اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلبات التعويض عن القرارات الإدارية الميئة بالفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة . جعل الشارع دعاوى التعويض عن هذه القرارات من اختصاص المحاكم المدنية ومحكمة القضاء الإداري على السواء . وهذا الحكم يتناول الدعاوى الناشئة عن الحوادث السابقة على نفاذ قانون مجلس الدولة كما يتناول الدعاوى الناشئة عن الحوادث اللاحقة له ، لأن الأمر في شأنه متعلق بقواعد الاختصاص فهو لا يتصل بحق طلب التعويض في أصله ونشأته بل بالجهة القضائية التي تختص بنظره والفصل فيه . وإذن فطلب التعويض جائز في هذا الشأن .

٢ — القاعدة في فقه القانون الإداري أن الجهات الإدارية غير ملزمة بتسيب قراراتها إلا إذا كان هناك نص يقضي بذلك وليس في قانون المطبوعات نص يوجب على المحافظ أن يسبب القرار الذي يصدره بالمعارضة

٣ — ليس الغرض من المادة ١٧ من

قانون المطبوعات أن تكون المعارضة لعدم توافر أحد الشروط المشار إليها فيها ما يفيد بطريق اللزوم أن يتضمن قرار المعارضة السبب الذي بني عليه .

٤ — ان قانون المطبوعات يوجب على كل من يريد إصدار جريدة أن يقدم إلى المحافظة أو المديرية التي يتبعها محل الإصدار إخطارا كتابيا بذلك يشتمل على بيانات خاصة أشار إليها القانون المذكور .

٥ — قرار المعارضة ليس عملا من أعمال السيادة وإنما هو من الأعمال التي تباشرها الحكومة بمقتضى سلطتها العليا . وقد ضربت لها المادة السادسة من قانون مجلس الدولة مثلا بالأعمال المنظمة لعلاقة الحكومة بمجلس البرلمان والتدابير الخاصة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة والعلاقات السياسية والمسائل المتعلقة بالأعمال الحربية . كما أن المقصود بالتدابير الخاصة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة تلك التدابير التي تتخذ للدفاع عن كيان الدولة وسلامتها في الداخل والخارج والاجراءات العليا التي تتخذ لحفظ الأمن أو إعادته إلى نصابه

٦ — تحقق شرط حق السمعة في رئيس ومحرري الجريدة أو عدم تحققه وإخضاع هذا الشرط لمطلق رأى الحكومة أو لتأويلها دون رقيب أو معقب مذهب غير سليم وهو يؤدي إلى إهدار الحرية التي كفلهما قانون المطبوعات

لطالب الرخصة . إذ حيل بينه وبين مباشرة حق من حقوقه العامة واستعمال إحدى الحريات الأصلية التي كفلها الدستور .

٩ — يحق للمحكمة اذا رأت أن في مذكرة الخصم عبارات جارحة تلحقه ولم يكن الدفاع يقتضيها أن تأمر بشطبها .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى ، حسبما جاء في صحيفة ومذكرات طرفي الخصومة ومستنداتها ودفاعهما بالجلسة ، في أن المدعى قدم في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ إلى محافظة مصر إخطاراً كتابياً عن إصدار جريدة يومية سياسية يتولى رئاسة تحريرها ويكون اسمها « لسان الوفد » طبقاً لما تقضى به المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٠ سنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات ، وأرفق بإخطاره إيصالاً من المحافظة المذكورة يفيد أنه دفع مبلغ التأمين الشروط بمقتضى المادة ١٥ من القانون ومقداره ثلثمائة جنيه . ويقول المدعى إنه بالرغم من أنه مستكمل للشروط التي يقضى القانون بتوفرها في رؤساء التحرير ، وأنه قام بجميع الاجراءات التي يتطلبها ذلك القانون فقد أعلن من قسم الرمل بإشارة تليفونية وردت إليه في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ من قسم السيدة زينب مؤداها أن وزارة الداخلية عارضت في إصدار جريدة لسان الوفد ، ولما كان قرار وزارة الداخلية بالمعارضة في إصدار الجريدة قد صدر من هيئة غير مختصة فضلاً عن انه جاء مخالفاً لأحكام قانون المطبوعات وقد ألحق به ضرراً مادياً ومادياً فقد رفع هذه

للصحافة في ظل المادة ١٥ من الدستور ، وما ذكرته المادة ١٧ من قانون المطبوعات من أن المعارضة في إصدار الجريدة لا تكون إلا لعدم توافر أحد الشروط المشار إليها فيها . وتقدير الأسباب التي تتخذها الادارة سنداً للمعارضة خاضعاً لرقابة المحكمة وسلطانها .

٧ — انه باستيعاب نصوص القوانين التي تشترط حسن السمعة كقانون استقلال القضاء والقوانين الخاصة بالحاماة أمام المحاكم الوطنية والشرعية ، يبين منها أن المعنى الذي قصده الشارع هو أن يكون من يتولى هذه الأعمال محمود السيرة لم يسمع عنه ما يشينه أو يحط من قدره بين الناس حائزاً لما يؤهله للاحترام الواجب للهيئة التي يرغب في مزاولتها . فقول الحكومة أن المدعى غير حائز لشرط حسن السمعة من أنه « ينزع إلى خلق الاضطرابات وإثارة العناصر غير المسئولة على الاخلال بالأمن وهذه نزعة جميع الجرائد الوفدية وهي جميعاً تحت إشرافه ، وأنها لذلك لم تر زيادة أداة جديدة تستعمل في إثارة هذه المسائل وتعرقل قضية البلاد الكبرى المتصلة بالمفاوضات » فان هذا القول لا يعتبر نافياً لشرط حسن السمعة بالمعنى المتقدم .

٨ — المعارضة في إصدار الرخصة في جريدة لا ترتب ضرراً مادياً وإنما ترتب ضرراً أدبياً

الدعوى على محافظة مصر ووزارة الداخلية بطلب
إلغاء قرار المعارضة وإلزامها بأن يدفعها إليه
متضامنين مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض
مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

وقد دفع المدعى عليهما الدعوى أصلياً بعدم قبولها
لأن قرار المعارضة المطعون فيه صدر في ١٠ من
سبتمبر سنة ١٩٤٦ أى قبل تاريخ نفاذ قانون
مجلس الدولة إذ نصت المادة ٥٢ منه على أن يعمل
به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
وقد نشر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ وطلبا
احتياطياً الحكم برفض الدعوى مع إلزام المدعى
بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

أودع المدعى عريضة الدعوى والذكرة
الشارحة ومستنداته سكرتيرية المحكمة في ٩ من
أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأعلنت هذه الأوراق إلى
المدعى عليهما في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٦
وأودع المدعى عليهما مذكرتيهما ومستنداتهما في
١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ورد المدعى بمذكرة
في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ كما ردت الحكومة
بمذكرة في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ . ثم أحيلت
الدعوى إلى حضرة أحمد زكي البهنسي بك
المستشار بالمحكمة لوضع التقرير . وبعد أن وضع
حضرة المستشار المقرر تقريره أحيلت الدعوى
إلى الجلسة وعين لنظرها جلسة ١٨ من فبراير
سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين
على الوجه المبين في محضر الجلسة وأرجىء النطق
بالحكم لجلسة اليوم .

المحكم

« من حيث أن المدعى عليهما دفعا الدعوى
فيما يتعلق بطلب الإلغاء بعدم قبولها قائلين أن
قرار المعارضة المطلوب إلغاؤه صدر قبل نفاذ
القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الصادر بإنشاء

مجلس الدولة . وإنه من المقرر بصريح نص المادة
السابعة والعشرين من الدستور والمادة الثالثة من
لائحة ترتيب المحاكم الوطنية أن أحكام القوانين
لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب
عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك
بنص خاص . وقد خلا قانون مجلس الدولة من
نص يسري على أحكامه على الماضي . ثم أضاف المدعى
عليهما أن العلة في عدم رجعية القوانين هي عدم
الساس بالحقوق المكتسبة والقرارات الإدارية
قبل نفاذ قانون مجلس الدولة كانت في حصانة
من دعوى الإلغاء .

« وحيث أن المدعى رد على هذا الدفع الخ
الخ . . . (١) .

« وحيث أنه لذلك يكون الدفع بعدم قبول
طلب الإلغاء في محله ويتعين قبوله مع إلزام المدعى
بالمصاريف الخاصة به .

« وحيث أنه بالنسبة إلى طلب التعويض فمن
المقرر أن للمحاكم المدنية بمقتضى لوائح ترتيبها
سلطة الفصل في الدعاوى التي ترفع على الحكومة
بطلب التعويض عن القرارات الإدارية التي تقع
مخالفة للقوانين أو اللوائح ثم صدر قانون مجلس
الدولة وضمت المادة الخامسة منه على اختصاص
محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلبات التعويض
عن القرارات الإدارية الميئة بالفقرات الثلاث
الأخيرة من المادة الرابعة . ويستخلص من ذلك
أن الشارع قد جعل دعاوى التعويض عن هذه
القرارات من اختصاص المحاكم المدنية ومحكمة
القضاء الإداري على السواء .

« وحيث أن هذا الحكم يتناول الدعاوى

(١) رد المدعى على هذا الدفع ، ورد المحكمة
على رده ، لا يخرجان عما سبق لإرادته في الحكمين
الباقيين فاكفينا هنا بهذه الإشارة عن ترديد الكلام

الناشئة عن الحوادث السابقة على نفاذ قانون مجلس الدولة كما يتناول الدعاوى الناشئة عن الحوادث اللاحقة له لأن الأمر في شأنه متعلق بقواعد الاختصاص فهو لا يتصل بحق طلب التعويض في أصله ونشأته بل بالجهة القضائية التي تختص بنظره والفصل فيه .

« وحيث انه لذلك تكون الدعوى فيما يتعلق بشرطها الخاص بطلب التعويض جائزة القبول .

« وحيث انه عن موضوع طلب التعويض فإن المدعى يبنى طعنه في قرار المعارضة في إصدار الجريدة على وجوه ثلاثة : أولها — أنه أعلن بإشارة تليفونية مؤداها أن وزارة الداخلية عارضت في إصدار الجريدة . ولما كان المحافظ بموجب المادة السابعة عشرة من المرسوم بقانون رقم ٢٠ سنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات هو المختص بالمعارضة أصبح قرار وزارة الداخلية بالمعارضة قراراً صادراً من هيئة غير مختصة كما أن الاجراء القانوني الذي يعترض حقه في إصدار الجريدة يتمثل في اعلانه بمعارضة المحافظ في الميعاد المشروط وهو لم يعلن بمعارضة من هذا القيل . وثانيها — أن قرار المعارضة لم يتضمن أية اشارة الى السبب الذي يبنى عليه فشابه بذلك عيب شكلي لخلوه من الأسباب إذ تقضى المادة السابعة عشرة المشار اليها بأن المعارضة لا تكون إلا لعدم توافر أحد الشروط المبينة في المواد السابقة عليها . ومفهوم هذا النص بطريق اللزوم أن يتضمن قرار المعارضة السبب الذي يبنى عليه فإن خلا من ذكره كان معيباً شكلاً — وثالثها مخالفة قرار المعارضة لأحكام قانون المطبوعات . فالشروط التي يتطلبها القانون والاجراءات التي يقتضيها لإصدار الجريدة قد توافرت جميعها لديه فلم يكن ثمة من مبرر للحيلولة بينه وبين اصدارها بالمعارضة التي تقررت .

« وحيث انه عن الوجه الأول فقد تبين من الرجوع إلى قرار المعارضة المقدم بحافظة الحكومة أنه صادر من محافظ مصر وهو السلطة المختصة بالمعارضة طبقاً للمادة السابعة عشرة من قانون المطبوعات .

« وحيث انه لا يؤثر في صحة هذا القرار ما ورد فيه من أنه صدر بناء على كتاب وزارة الداخلية بالمعارضة في إصدار الجريدة لأنه ليس ما يمنع أن يطلب المحافظ رأى الوزارة المذكورة في المعارضة أو يستمد منها البيانات والمعلومات عن مقدمي الاخطارات ولا أن يبنى على هذه البيانات والمعلومات قراره بالمعارضة .

« وحيث انه يتضح من الاطلاع على الأوراق المقدمة بحافظة الحكومة ان قرار المعارضة الصادر من المحافظ اشتمل في البند الثاني منه على تكليف مساعد الحكماء بتنفيذ القرار وإعلان المدعى به فأحال حضرته القرار إلى قسم السيدة زينب لاجراء الاعلان . وبناء على ذلك توجه معاون بوليس القسم المذكور الى منزل المدعى ولما لم يجده وعلم انه بالاسكندرية حرر محضراً بذلك ثم أرسل إشارة تليفونية لقسم الرمل بالاسكندرية لإعلانه . وقد تم الاعلان على مقتضى هذه الاشارة في الميعاد القانوني وذلك بإشارة من قسم الرمل قدم المدعى صورتها في أوراق الدعوى .

« وحيث ان ما يتمسك به المدعى من أن الإشارة التليفونية ورد بها أن وزارة الداخلية هي التي عارضت في إصدار الجريدة وهي التي طلبت الاعلان لا يفسر من حقيقة الواقع الثابت من الأوراق ، وهو أن المحافظ هو الذي أصدر القرار وهو الذي طلب إعلانه ، ولا يبدو أن يكون ما جاء بالإشارة التليفونية المذكورة مجرد تجاوز في التعبير .

« وحيث انه عن الوجه الثاني من وجوه الطعن الخاص بنحو المعارضة من السبب الذي بنيت عليه مما يجعلها معية شكلا فلا تأخذ به المحكمة ، لأن القاعدة في قه القانون الادارى أن الجهات الادارية غير ملزمة بتسيب قراراتها إلا إذا كان هناك نص يقضي بذلك ، وليس في قانون المطبوعات نص يوجب على المحافظ أن يسبب القرار الذي يصدره بالمعارضة .

« وحيث انه لا حجة فيما يقوله المدعى من أن في اقتضاء الشارع في المادة ١٧ من قانون المطبوعات أن تكون المعارضة لعدم توافر أحد الشروط المشار اليها فيها ما يفيد بطريق اللزوم أن يتضمن قرار المعارضة السبب الذي بنى عليه :

أولا - لأن بعض القوانين قد جمعت نصوصها بين الأمرين معاً فاشتطت التسيب إلى جانب التقييد ، كالمادة السادسة من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية التي توجب أن تكون معارضة المحافظ أو المدير في فتح المحل مسببة ومستندة إلى عدم استيفاء أحد الأحكام أو الشروط المبينة في بعض مواده . وهذا من شأنه أن يجعل لكل من الأمرين معنى خاصاً ومدلولاً مستقلاً .

وثانياً - لأن المحكمة في اقتضاء الشارع في المادة ١٧ من قانون المطبوعات أن تكون المعارضة في إصدار الجريدة لعدم توافر أحد الشروط المشار إليها فيها واضحة ، فقد قصد الشارع بذلك ألا تكون جهة الادارة مطلقة الرأي في المعارضة في إصدار الجريدة لأي سبب تراه ، فهي على هذه الصورة تفرض على جهة الادارة قيلاً موضوعياً لا قيلاً شكلياً .

« وحيث انه عن الوجه الثالث من وجوه

الطعن للتعلق بمخالفة قرار المعارضة لقانون المطبوعات ، فإن القانون المذكور يوجب على كل من يريد إصدار جريدة أن يقدم إلى المحافظة أو المديرية التي يتبعها محل الاصدار إخطاراً كتابياً بذلك يشتمل على بيانات خاصة (مادة ١٣) ، وأن يدفع تأميناً تقديماً مقررراً أو يقدم كفيلاً مقتدرراً (مادة ١٥) ، وأن يكون لكل جريدة رئيس تحرير مسئول أو جملة محررين مسئولين (مادة ١١) يكونون مصريين إذا كانت الجريدة تنشر كلها أو بعضها باللغة العربية ولا تقل سنهم عن خمس وعشرين سنة ميلادية كاملي الأهلية وحسن السمعة ولم يكن قد صدر عليهم حكم في جرعة من الجرائم المذكورة في الفقرة الرابعة (من المادة ١٢) .

« وحيث ان الحكومة لا تنازع في توافر هذه الشروط لدى المدعى عدا شرط حسن السمعة التي ذهبت في التحدث عنه مذاهب شتى ، فتارة تجعل قيام هذا الشرط أو انتفاءه معلقاً برأيها وحدها دون رقيب أو معقب ، وتارة تتأوله بأن الغرض منه ألا يكون رئيس التحرير خطراً على النظام أو الأمن أو الآداب أو المصلحة العامة على أن يكون مرد هذا النظر وزنها هي وتقديرها الخاص بها . وأخيراً تتقدم للمحكمة بالأسباب التي رأت فيها ما يمس حسن سمعة المدعى وبنيت عليها المعارضة في إصدار جريدته من أنه « ينزع إلى خلق الاضطرابات وإثارة العناصر الغير المسئولة على الإخلال بالأمن ، وهذه نزعة جميع الجرائد الوفدية القائمة وهي جميعاً تحت إشرافه ، ولم ير أن تزداد أداة جديدة تستعمل في إثارة هذه الشاكل وتفرقل قضية البلاد الكبرى المتصلة بالمفاوضات » ، بل لقد اتخذت الحكومة من هذه الأسباب ذريعة إلى الدفع بأن قرار المعارضة يعتبر عملاً من أعمال السيادة .

« وحيث إن القول بأن قرار المعارضة يعتبر عملاً من أعمال السيادة قول غير مقبول ، إذ أن هذه الأعمال كما توضح الفقه والقضاء في شأنها ، هي الأعمال التي تباشرها الحكومة بمقتضى سلطتها العليا ، وقد ضربت لها المادة السادسة من قانون مجلس الدولة مثلاً بأعمال المنظمة لعلاقة الحكومة بمجلس البرلمان والتدابير الخاصة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة والعلاقات السياسية والمسائل المتعلقة بالأعمال الحربية . كما أن المقصود بالتدابير الخاصة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة تلك التي تتخذ للدفاع عن كيان الدولة وسلامتها في الداخل والخارج والاعتمادات العليا التي تتخذ لحفظ الأمن أو إعادته إلى نصابه .

« وحيث إن المحكمة ترى كذلك أن ما تذهب إليه الحكومة من اعتبار أن تحقق شرط حسن السمعة أو عدم تحققه يخضع لمطلق رأيها دون رقيب ، أو معقب أو ما تؤول به هذا الشرط على أن يكون مناط هذا التأويل وزنهاى وتقديرها مذهب غير سليم وهو يؤدي إلى إهدار الحرية التي كفلها قانون المطبوعات للصحافة في ظل المادة ١٥ من الدستور . وترى فيما ذكرته المادة ١٧ من قانون المطبوعات من أن المعارضة في إصدار الجريدة لا تكون إلا لعدم توافر أحد الشروط المشار إليها فيها ما يقضى لزاماً بأن يكون التحقق من قيام هذه الشروط أو عدم قيامها ثم تقدير الأسباب التي تتخذها الإدارة سنداً للمعارضة خاضعاً لرقابة المحكمة وسلطانها .

« وحيث أنه يبقى البحث بعد ذلك فيما إذا كانت الأسباب التي ذكرتها الحكومة تنفي عن المدعى شرط حسن السمعة الذي أوجبه القانون .
« وحيث إن اشتراط حسن السمعة ليس خاصاً برؤساء التحرير ومقصوراً عليهم بل أوجب الشارع

هذا الشرط في حالات أخرى كالتعاون رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ الذي يشترط فيمن يتولى القضاء أن يكون حسن السمعة والقوانين رقم ٢٦ سنة ١٩١٢ ورقم ١٣٥ سنة ١٩٣٩ ورقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ التي تشترط فيمن يشتغل بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية أن يكون حسن السمعة والقانون رقم ١٦ سنة ١٩٤١ و ١٠١ سنة ١٩٤٤ اللذين يشترطان فيمن يشتغل بالمحاماة لدى المحاكم الشرعية أن يكون حسن السمعة .

« وحيث أنه باستيعاب هذه النصوص والتقريب بينها يبين أن المعنى الذي قصده الشارع هو أن يكون من يتولى هذه الأعمال محمود السيرة لم يسمع عنه ما يشينه أو يحط من قدره بين الناس حائزاً لما يؤهله للاحترام الواجب للمهنة التي يرغب في مزاولتها .

« وحيث إن ما ذكرته الحكومة للتدليل على أن المدعى غير حائز لشرط حسن السمعة من أنه « ينزع إلى خلق الاضطرابات وإثارة العناصر غير المسئولة على الاخلال بالأمن . وهذه نزعة جميع الجرائد الوفدية وهي جميعاً تحت اشرافه وأنها لذلك لم تر زيادة أداة جديدة تستعمل في إثارة هذه المسائل وتعرقل قضية البلاد الكبرى المتصلة بالمفاوضات » - ما ذكرته الحكومة من ذلك لا تعتد المحكمة به لأنه من جهة لم يقيم عليه دليل ومن جهة أخرى لا يعتبر نافياً - لشرط حسن السمعة بالمعنى المتقدم .

« وحيث أنه لما تقدم تكون المعارضة في إصدار الجريدة قد وقعت مخالفة للقانون .

« وحيث أنه عن التعويض فلم يثبت أن المدعى قد أصابه ضرر مادي من قرار المعارضة فلا محل إذن لتعويضه عنه . أما الضرر الأدبي فإن المحكمة تلاحظ في شأنه أن هذا القرار لم يشمل على

٧٣

١٩ مارس سنة ١٩٤٧

- ١ — محاكم مدنية . انعدام سلطاتها في إلغاء أو وقف تنفيذ أمر إداري حتى لو كان مخالفا للقوانين .
- ٢ — قرار إداري . من هيئة لا تملكه إلا يعتبر من أعمال التعدي العادية . استمرار حمايته الادارية
- ٣ — قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . عدم انسحابه على قرار إداري صدر قبل صدوره .
- ٤ — حق التظلم يختلف عن حق الطعن في القرارات الادارية . الأول ينصب على تصرف أو إجراء بينما ينصب الثاني على قرار إداري له صفة تنفيذية
- ٥ — أمر إداري . طلب إلغاء أمر موضوعي تنفيذا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦
- ٦ — قوانين . رجعتها . وجوب النص عليها ولا تستنبط سريان هذه القاعدة على جميع القوانين التفسيرية
- ٧ — دعوى بطلان أمر إداري . رفضها قبل مضي ٦٠ يوما من تاريخ نفاذ القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . عدم قبولها
- ٨ — أمر إداري . خصائصه وأركانه
- ٩ — محكمة القضاء الاداري ولايتها محددة بالمادة ٤ من القانون رقم ١١٢ لسنة ٤٦

المبادئ القانونية

- ١ — ليس للمحاكم المدنية — وطنية كانت أو مختلطة — أن تؤول معنى أمر يتعلق بالادارة أو توقف تنفيذه ، وكل ما لها من ولاية في هذا الشأن هو أن تقضي بالتعويض على الحكومة لكل من ناله ضرر من القرار الاداري اذا وقع مخالفا للقوانين أو اللوائح .
- واذن فليس للمحاكم المدنية أن تسمع دعاوى بطلب إلغاء قرارات ادارية وقعت مخالفة للقوانين أو اللوائح واذا رفعت اليها دعاوي من هذا القبيل تعين عليها الحكم بعدم الاختصاص وإلا كان قضاؤها باطلا عديم الأثر كما تستمر

أسباب ولم يذكر فيه ما أبدته الحكومة أخيرا في دفاعها أمام المحكمة من أن المعارضة إنما يرجع سببها الى عدم توافر حسن السمعة وهي اذ تقدمت بهذا السبب أمام المحكمة لم تتعرض لشخص المدعى بشيء ما بل لقد اتصلت أقوالها في عمومها بنزعة السياسية إلا أن المحكمة ترى مع ذلك أن المدعى قد ناله ضرر أدبي إذ حيل بينه وبين مباشرة حق من حقوقه العامة واستعمال إحدى الحريات الأصلية التي كفلها الدستور . وبمراعاة هذه الاعتبارات جميعها تقدر له مائة جنية تعويضا عن هذا الضرر الأدبي .

« وحيث انه وإن كان المحافظ هو الذي قرر بالمعارضة موضوع الدعوى إلا أن الثابت من الأوراق أنها قد وقعت بالاتفاق بين المحافظ ووزير الداخلية مما يبرر الحكم عليهما متضامنين بالتعويض المذكور .

« وحيث ان الحاضر عن الحكومة أبدى أن المدعى في المذكرة الثانية التي قدمها الى المحكمة قد تعرض الى أقواله ببعض عبارات ماسة وطلب الحكم بشطب هذه العبارات .

« وحيث انه يبين من مراجعة مذكرة المدعى المودعة في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ أنه وصف أقوال النائب عن الحكومة بأنها « إسفاف ونبو وعدم لياقة » وإذا كانت هذه العبارات جارحة ولم يكن الدفاع ليقضيها فإن المحكمة ترى أن تأمر بشطبها .

(القضية رقم ٥ لسنة ١ القضائية)

للقرارات الادارية حصانة موضوعية أمام المحاكم المدنية حتى ولو وقعت مخالفة للقوانين أو اللوائح ولا يجوز للمحاكم التأوفاً أو وقف تنفيذها ما دامت الصفة الادارية لاصقة بها .

٢ — مخالفة القرارات الادارية للقوانين أو اللوائح في الشكل أو الموضوع أو صدورها من هيئة ادارية غير مختصة بنظرها نوعياً أو مركزياً لا يزيل عن هذه القرارات الصفة الادارية ولا يجعلها في عداد أعمال التعدي العادية بل تبقى لها مع ذلك حصانتها الادارية ومن ثم فلا يجوز للمحاكم المدنية الحكم بالغاءها

٣ — لا يحق للأفراد أو الموظفين الطعن على القرارات الادارية الصادرة قبل قانون مجلس الدولة استناداً على أن المحاكم المدنية مختصة بالحكم في دعاوى التعويض التي ترفع على الحكومة بسبب القرارات الادارية المخالفة للقوانين أو اللوائح وذلك لاختلاف طبيعة الحق في كل من الدعويين ولأن نظر المحاكم المدنية في الأوامر أو القرارات الادارية المخالفة للقانون يختلف بطبيعته عن وظيفة محكمة القضاء الاداري عند ما يطلب منها الغاء مثل هذه الأوامر لتجاوزها حدود السلطة ولأن المحاكم المدنية ليس لها أن تلغي تلك الأوامر وكل ما لها هو ألا تأخذ بها لمخالفتها للقوانين كما أن حكمها في ذلك لا يكتسب حجية إلا بين طرفيه أما حكم

محكمة القضاء الاداري بالالغاء فهو حجة على الكافة وأخيراً فإن حق الطعن الذي يخوله بعض القوانين الخاصة للمحاكم المدنية في إلغاء بعض الأوامر الادارية هو حق خاص يستمد وجوده من تلك القوانين الخاصة ويشمل بحث تلك الأوامر من جهة الموضوع والقانون بينما حق طلب إلغاء الأوامر الادارية لتجاوز حدود السلطة المنصوص عنه في المادة ٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة هو حق عام يسرى على جميع الأوامر والقرارات الادارية بالقيود والشروط المبينة في المادة المذكورة ولا يتعدى بحث المحكمة إلى موضوع هذه الأوامر بل هو قاصر على الناحية القانونية دون غيرها

٤ — حق التظلم من القرارات الادارية إلى السلطات الرئيسية يختلف عن حق الطعن في القرارات الادارية لتجاوز حدود السلطة لأن الحق الأول يستمد وجوده من طبيعة التدرج الاداري ويقدم التظلم إلى جهات إدارية بحتة ، بينما يقدم الحق الثاني على القانون الخاص بذلك ويقدم الطعن إلى محكمة القضاء الاداري ، والأول يجوز أن ينصب على التصرفات والاجراءات أياً كان نوعها لو لم يكن لها صفة تنفيذية بينما يشترط للطعن أمام محكمة القضاء الاداري لتجاوز السلطة أن ينصب على أمر أو قرار ذي صفة تنفيذية ، وفي الأول لا يشترط

حصول التظلم في مواعيد أو بطرق وإجراءات خاصة كما هي الحال في الحق الثاني ولا يجوز الطعن بالطريق الإداري في الأوامر من ليس له مصلحة بخلاف الحال في الطعن بالطريق القضائي المقرر بقانون إنشاء مجلس الدولة إذ يشترط فيه أن يكون الطاعن ذا مصلحة شخصية مباشرة في إلغاء الأمر الإداري المطعون فيه ، كما أنه يجوز للجهات الإدارية إلغاء الأوامر الإدارية لأي سبب كان ، بخلاف الحال في الطعون التي قررها قانون إنشاء مجلس الدولة فلا يجوز فيها إلغاء الأوامر إلا لعيب من عيوب تجاوز حدود السلطة وبقيود معينة نص عليها ذلك القانون .

٥ — محكمة القضاء الإداري بحسب قانون إنشائها تباشر نوعاً من الرقابة على أعمال السلطة الإدارية إلا أن هذه الرقابة لا تغير من كيانها وخصائصها كجهة للقضاء العادي في المسائل الإدارية ولا تجعلها سلطة عليا إدارية .

٦ — حق طلب إلغاء الأوامر الإدارية أمام محكمة القضاء الإداري هو حق موضوعي استحدثه قانون مجلس الدولة ، وإنه وإن كان هذا القانون قد اشتمل فيما احتواه على ما يتعلق بالتنظيم القضائي وإجراءات وشكل الدعاوى فإن ذلك لا يستلزم اعتبار هذا القانون بكافة أحكامه — سواء ما تعلق منها بالموضوع أو الاجراءات — قانوناً من القوانين المتعلقة

بالتنظيم القضائي أو المرافعات بل يتعين إعطاء كل حكم مما ورد فيه وصفه الخاص .

٧ — القانون الرجعي هو الذي تنعطف آثاره على الحوادث السابقة على صدوره أما القانون ذو الأثر المباشر فهو الذي لا تمتد آثاره إلا إلى الحوادث الحالية والمستقبلية والمقصود بالحوادث هنا الأفعال التي يجوز نعتها بوصف قانوني أي التي تكون أحوالاً قانونية .

٨ — القاعدة الأصلية أن القوانين الموضوعية لا تنعطف آثارها على الأحوال القانونية السابقة على صدورها إلا إذا نص على خلاف ذلك بنص خاص ، وهذه القاعدة مستمدة من المادة ٢٧ من الدستور المصري ومن المادة ٣ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية ، فإذا لم ينص على ذلك فلا يجوز للقاضي استنباط الرجعية من الأعمال التحضيرية لهذه القوانين أو من الظروف التي أحاطت بوضعها .

٩ — الحوادث إما أن تقع وتم آثارها تحت سلطان القانون القديم وإما أن تحدث وتم بعد العمل بالقانون الجديد وإما أن تقع مدة العمل بالقانون القديم ولكنها لا تتم أو لا تحدث آثاراً إلا في مدة العمل بالقانون الجديد ، ففي الحالة الأولى ينطبق القانون القديم على الحوادث التي وقعت وتمت آثارها تحت سلطانه ولا يجوز تطبيق القانون الجديد عليها إلا إذا اشتمل على نص صريح بذلك . وفي

الحالة الثانية ينطبق القانون الجديد على الحوادث التي تقع بعد تاريخ العمل به . أما في الحالة الثالثة فإن القانون الجديد ينطبق على الحوادث السابقة عليه والتي لم تتم ولم تحدث آثاراً إلا بعد العمل به وذلك بشرط عدم المساس بالعناصر القانونية التي تتكون منها الحوادث أو الأحوال القانونية والتي تكون قد تمت تحت سلطان القانون القديم فإنها تبقى مع ذلك خاضعة لهذا القانون من حيث شروط صحتها والآثار القانونية المترتبة عليها .

١٠ — يسرى مبدأ رجعية القوانين في حدود القواعد المتقدمة مع استثناء القوانين التفسيرية على جميع القوانين العامة الخاصة المنشئة للأحوال القانونية والمنظمة لها .

١١ — كان للأوامر والقرارات الإدارية قبل العمل بقانون مجلس الدولة حصانة خاصة بمعنى أنه ما كان يجوز للأفراد أو الموظفين الطعن عليها وطلب إلغائها بسبب من أسباب تجاوز حدود السلطة أمام جهات القضاء المدني وطني ومختلط ، ثم جاء قانون مجلس الدولة وأنشأ حق الطعن القضائي عليها ، أي حالة قانونية جديدة لم تكن موجودة من قبل من شأنها تخصيص هذه القرارات وطلب إلغائها إذا شابها عيب من عيوب تجاوز حدود السلطة (excès de pouvoir)

١٢ — رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً

من تاريخ نفاذ قانون مجلس الدولة لا يغير من الأمر شيئاً ولا يصح الاستشهاد بما صادقه محكمة النقض والأبرام عند إنشائها من ناحية كيفية أعمال المواعيد التي نص عليها المشرع بالنسبة للأحكام الموضوعية السابقة على إنشائها وذلك لأن قانون إنشاء تلك المحكمة احتوى في هذا الصدد على نصوص خاصة لم يرد مثلاً في قانون مجلس الدولة .

١٣ — الأمر أو القرار الإداري هو كل إفصاح من جانب الإدارة العامة يصدر صراحة أو ضمناً من إدارة هذه المصلحة العامة أثناء قيامها بأداء وظائفها المقررة لها قانوناً في حدود المجال الإداري ويقصد منه إحداث أثر قانوني ويتخذ صفة تنفيذية .

١٤ — كل قرار أو أمر إداري ، على خلاف القوانين واللوائح ، يتم ويحدث أثره القانوني بمجرد صدوره وتتوافر القوة التنفيذية فيه بغير حاجة إلى إعلانه أو نشره عنه اللهم إلا إذا كان الاعلان أو النشر عنصراً أساسياً في كيانه ووجوده .

١٥ — الأوامر الخاصة بتعيينات وترقيات رجال القضاء والنيابة من القرارات الإدارية التي يجوز الطعن عليها وطلب إلغائها أمام محكمة القضاء الإداري إذا حصلت مخالفة للقوانين واللوائح ، لأنها تصدر من وزير العدل أو بناء على اقتراحه بصفته الرئيس الأعلى لهذه الفئة

المنوط به اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم الوظيفية ولا يغير من طبيعة هذه القرارات وجوب عرضها أولاً على مجلس القضاء الأعلى أو على المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة ، لأن هذه المجالس لا تخرج — بحكم تشكيلها وتداخل العنصر الإداري فيها وطبيعة اختصاصها — عن كونها هيئات إدارية ذات رأي استشاري في المسائل التي تعرض عليها .

١٦ — ولاية محكمة القضاء الإداري في قضايا التعويض سواء رفعت إليها بصفة أصلية أو تبعاً لطلب الإلغاء لا تتعدى الدعاوي التي تبنى على القرارات الإدارية المنصوص عنها في الفقرات ٤، ٥، ٦ من المادة ٤ من قانون مجلس الدولة والتي لا يدخل فيها الطعن في القرارات الإدارية الخاصة بالتعيين أو الترقية .

الوقائع

وقائع الدعوى تحصل في أن المدعى حضرة محمود أفندي علي عيّن في وظيفة معاون نيابة بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٧ وتدرج في سلك وظائف النيابة حتى رقي إلى وظيفة وكيل النائب العمومي من الدرجة الثانية وانتدب للعمل بمفرده في نيابة طهطا ابتداء من ٢٠ مايو سنة ١٩٤٤ ثم نقل نهائياً إلى هذه النيابة في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٤ واستمر يعمل فيها طوال عام ١٩٤٥ ، وبتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ أرسل حضرة القائم بأعمال رئيس نيابة سوهاج تقريراً إلى سعادة النائب العمومي السابق نسب فيه إلى المدعى عدة مخالفات

تعلق بالعمل أقر الأخير بعضها في التحقيق الذي أجراه معه حضرة كبير مفتشي النيابة فيها . وجرّض هذه التحقيقات على سعادة النائب العمومي السابق أمر بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بإنذاره على هذه المخالفات عملاً بنص المادة ٨٧ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ الخاص باستقلال القضاء . وعند ترقية وكلاء النيابة من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى في صيف عام ١٩٤٦ استعرض المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة الذي يضم بين أعضائه سعادة النائب العمومي الحالي حالة حضرة محمود أفندي علي ووافق على تخطيه ثم صدر قرار معالي وزير العدل في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بترقيات أعضاء النيابة من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى متخطياً حضرة أخذاً بمشورة المجلس الاستشاري الأعلى في حق . وبتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٦ قدم المدعى إلى سكرتيرية محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة عرضة الدعوى الحالية موقعاً عليها من الاستاذ عبد الحميد السنوسي المحامي ضد حضرة صاحب المعالي وزير العدل وسعاده النائب العام الحالي ، وطعن فيها على القرار المذكور بإساءة استعمال السلطة طالباً بإلغاء وعدم اعتباره فيما يضار به مع الزامها بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة . وأرفق بالعريضة مذكرة شارحة دفع فيها بعدم صحة التهم التي وجهت إليه في الإنذار المؤرخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وبأنها جمعت له بمعرفة حضرة القائم بأعمال رئيس نيابة سوهاج وقتها بسبب عداوة شخصية قديمة بينهما . وبتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ أودع المدعى عليهما بسكرتيرية المحكمة مذكرة دفاعية : أولاً — بعدم جواز سماع الدعوى لأنها تتضمن طلب إلغاء قرار صدر

بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ أى قبل العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٦ والذي لا ينقطع أثره فيما يتعلق بحق الالغاء على الماضي . ثانيا — بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن المدعى بنى طعنه على إساءة استعمال الحق أو السلطة مع أن الفقرة الثالثة من المادة الرابعة الخاصة بالطعون في قرارات الترقية لا تجيز الطعن إلا بسبب مخالفة القوانين واللوائح — ثالثا — بعدم قيام الدعوى لإعلان صحتها بمعرفة المدعى قبل إيداعها في السكرتيرية رابعا — وأخيرا — وفي الموضوع برفضها لأن المخالفات التي نسبت إليه والتي أُنذر من أجلها في ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٥ تكفي لتبرير حرمانه من الترقية . وبتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أودع المدعى مذكرة في سكرتيرية المحكمة طلب فيها رفض الدفع المذكورة والحكم له في الموضوع بطلباته : أولا — فيما يختص بالدفع الأول بأن حق الطعن في القرارات الإدارية كان موجودا من قبل إنشاء مجلس الدولة الذي جاء منظما لأجراءاته ، وبأن بدء العمل بالقانون المذكور هو شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ وباحتساب هذه المدة يكون التاريخ الواجب العمل فيه هو ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٦ لا ١٥ سبتمبر ١٩٤٦ وبأن القرار المطعون فيه لم يعلن إليه ولم يذع بالطريق الرسمي ولم يوضع موضع التنفيذ إلا في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٦ أى بعد العمل بالقانون ثانيا — فيما يتعلق بالدفع الثاني بعدم اختصاص المحكمة الإدارية بأن إساءة استعمال السلطة هي مخالفة لروح القوانين واللوائح ، وعلى ذلك يجوز له الطعن على قرار التخطي في الترقية لهذا السبب ثالثا — فيما يختص بعدم قيام الدعوى بأنه أودع

بسكرتيرية المحكمة إعلان الدعوى والمذكرة الشارحة في الميعاد ، وبأن قيامه بإعلانها يوم الإيداع إنما حصل زيادة منه في الاحتياط . وتمسك في الموضوع بما أوردته في مذكرته الأولى وزاد عليها أن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى إنذاره لا تتصل بالصالح العام أو مصلحة العمل بصفة ما وإنما منشؤها عداوة قديمة بينه وبين القائم بأعمال رئيس نيابة سوهاج وسعادة النائب العام السابق لانتقاده إياها في أمور تتعلق بكرامة الوظيفة وحسن الاعتبار وسير التصرف في قضايا النيابة ووصول أمر هذا الطعن إلى سعادة النائب العام السابق ، ولم يوجه في مذكرته الأولى أو الأخيرة أى نقد إلى سعادة النائب العام الحالي أو إلى باقي أعضاء المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة أو إلى معالي وزير العدل الذي أصدر القرار المطعون فيه . وبتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أودع المدعى عليهما مذكرة ثانية بدفاعهما تمسكا فيها بما جاء بمذكرتهما الأولى . وبعد تحضير الدعوى عملا بنص المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة حدد لنظرها أخيرا جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٤٧ . وفي هذه الجلسة تلا حضرة المستشار المقرر التقرير وصمم المدعى على طلب الالغاء . كما طلب أيضا الحكم له بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه بصفة تعويض نظير ما ناله من ضرر مادي وأدبي بسبب تخطئه في الترقية على النحو المفصل في عريضة الدعوى والمذكرة الشارحة لها . وصمم الحاضر عن المدعى عليهما على الدفاع المقدم في المذكرات ، ودفع بعدم اختصاص المحكمة فيما يختص بالتعويض الذي تقدم به المدعى في جلسة المرافعة ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة ٥ مارس سنة ١٩٤٧ وفيها أرجىء النطق به ثانية لجلسة اليوم حيث صدر الحكم الآتي :

المحكمة

بعد تلاوة تقرير حضرة المستشار المقرر
الح . . .

عن الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة لطلب
إلغاء قرار الترقية :

« من حيث ان الحاضر عن المدعى عليهما
يرتكبن في هذا الدفع إلى أن الدعوى تتضمن
طلباً بإلغاء قرار إداري صدر قبل العمل بقانون
مجلس الدولة الذي أنشأ حق الطعن على القرارات
الادارية وطلب إلغائها لتجاوز السلطة بالطريق
القضائي ولا ينعطف أثره في ذلك على الماضي .

« وحيث ان البحث في الدفع يدور حول
الأمور الثلاثة الآتية : الأول — هل حق طلب
إلغاء القرارات الادارية لتجاوز السلطة بالطريق
القضائي المنصوص عنه في المادة ٤ من قانون
مجلس الدولة مستحدث بمقتضى القانون المذكور
أو أنه كان قائماً من قبل وان كل ما استحدثه
القانون الجديد لا يعدو أن يكون إنشاء للجهة
القضائية التي يلتجأ إليها للطالبة بهذا الحق ثم
تنظيم الاجراءات والمواعيد الواجب اتباعها في
رفع دعاوى الالغاء ؟ الثاني — إذا كان الحق
المذكور مستحدثاً بمقتضى قانون مجلس الدولة
فهل ينعطف أثره القانوني في ذلك على القرارات
الادارية السابقة على العمل به وقضائه ؟ الثالث —
هل القرار المطعون فيه من القرارات الادارية
التي يجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الاداري
وإذا كان الأمر كذلك فمتى يعتبر هذا القرار تاماً
ومتجلاً لآثاره القانونية ؟ .

« وحيث انه عن الامر الأول فمن المقرر أنه
ليس للمحاكم المدنية — وطنية كانت أو مختلطة —

أن تؤول معنى أمر يتعلق بالادارة أو توقف تنفيذه
وكل ما لها من ولاية في هذا الشأن هو أن تقضى
بالعويض على الحكومة لكل من ناله ضرر
من القرار الاداري إذا وقع مخالفاً للقوانين أو
اللوائح (الواد ١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية
واللائحة المختلطة المعدلة بذكر كريتو ٢٦ مارس
١٩٠٠ و ٤٣ من القانون رقم ٤٩ الصادر في ٢٤
يوليه سنة ١٩٣٧ الخاص باللائحة الجديدة) .

« وحيث انه يترتب على ذلك : أولاً — انه
ليس للمحاكم المدنية أن تسمع دعاوى بطلب إلغاء
قرارات إدارية وقعت مخالفة للقوانين أو اللوائح
وإذا رفعت اليها دعاوى من هذا القبيل تعين عليها
الحكم بعدم الاختصاص وإلا كان قضاؤها باطلاً
عديم الأثر . ثانياً — أن للقرارات الادارية حصانة
موضوعية أمام المحاكم المدنية حتى ولو وقعت
مخالفة للقوانين أو اللوائح فلا يجوز للمحاكم
إلغاؤها أو وقف تنفيذها مادامت الصفة الادارية
لاصقة بها .

« وحيث ان كون هذه المواد جاءت تحت
باب وظائف المحاكم لا يؤدي وحده إلى وجود
حق طلب إلغاء القرارات الادارية لتجاوز السلطة
من قبل : أولاً — لعدم وجودها كم نظامية أخرى
يدخل في وظيفتها الفصل في مثل هذه الدعاوى
ثانياً — لأن مثل هذه الدعاوى لا يجوز رفعها
أصالة أمام المحاكم المدنية . ثالثاً — لأن معنى الحق
يشمل حتماً امكان رفع الدعوى ، فإذا اُخمدت
الدعوى انعدم الحق .

« وحيث ان مخالفة القرارات الادارية
للقوانين أو اللوائح في الشكل أو الموضوع
أو صدورهما من هيئة إدارية غير مختصة بنظرها
نوعياً أو مركزياً لا يزيل عن هذه القرارات

الصفة الادارية ولا يجعلها في نداد أعمال التمدي العادية بل تبقى لها مع ذلك حصاتها الادارية ، ومن ثم فلا يجوز للمحاكم المدنية الحكم بالقائها » وحيث ان اختصاص المحاكم المدنية بالحكم في دعاوي التعويض التي ترفع على الحكومة بسبب القرارات الادارية المخالفة للقوانين أو اللوائح وهو ما يستتبع حتما التعرض لهذه الأوامر لتبين ما إذا كانت مخالفة أو غير مخالفة للقوانين أو اللوائح — هذا لا يصح الاستناد إليه في القول بوجود حق للأفراد أو الموظفين قبل صدور قانون مجلس الدولة في الطعن على القرارات الادارية لتجاوز حدود السلطة : أولا — لاختلاف طبيعة الحق في كل من الدعويين إذ أن دعوى طلب إلغاء القرار أو الأمر الاداري تقوم على الحق في اختصاص الأوامر الادارية في ذاتها باعتبارها صادرة من إحدى السلطات العامة والغرض منها إبعادها عن دائرة الشريعة والغاؤها ، ويكفي لقبول هذه الدعوى توفر المصلحة . أما دعوى المطالبة بتعويض فتقوم على مسئولية الجهات الادارية في تعويض الضرر الذي يحصل للغير من صدور هذه الأوامر ومن تنفيذها ويشترط لقبولها حصول ضرر فعلي مباشر لمن صدر أو تنفذ ضده الأمر . ثانيا — لأن نظر المحاكم المدنية في الأوامر أو القرارات الادارية المخالفة للقوانين يختلف بطبيعته عن وظيفة محكمة القضاء الإداري عندما يطلب منها إلغاء مثل هذه الأوامر لتجاوزها حدود السلطة . ففي الحالة الأولى لا تقضي المحاكم إلا بالتعويض دون التعرض للأوامر الادارية أو المساس بها فتبقى مع ذلك لها حصاتها الادارية ، وحكمها في التعويض لا يجوز قوة الشيء المقضي به إلا بين طرفيه ، أما في الحالة

الثانية فتقضي محكمة القضاء الإداري بإلغاء الأوامر الادارية بصرف النظر عن وجود ضرر من عدمه متى تبين لها وجه المخالفة ، وحكمها في هذا الشأن حجة على الكافة .

» وحيث انه من جهة أخرى فلو ان للمحاكم المدنية عدم الأخذ بالقرارات والأوامر الإدارية المخالفة للقوانين عند نظر الدعاوي التي تطرح أمامها فإن هذا الحق يختلف أيضاً عن الحق الذي خول لمحكمة القضاء الإداري في إلغاء الأوامر والقرارات الادارية لتجاوزها حدود السلطة إذ أن المحاكم المدنية ليس لها على كل حال أن تلغى تلك الأوامر وكل ما لها هو ألا تأخذ بها لمخالفتها للقوانين كما أن حكمها في ذلك لا يكتسب حجية إلا بين طرفيه ، أما حكم محكمة القضاء الإداري بإلغاء فهو حجة على الكافة كما تقدم .

» وحيث انه يتعين التمييز من جهة أخرى بين الحق الذي يخوله بعض القوانين الخاصة للمحاكم المدنية في إلغاء بعض الأوامر الادارية وبين حق طلب إلغاء الأوامر الادارية لتجاوز حدود السلطة للنصوص عنه في المادة ٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة ، لأن حق الطعن في الحالة الأولى هو حق خاص يستمد وجوده من تلك القوانين الخاصة ويشمل بحث تلك الأوامر من جهة الموضوع والقانون . أما حق الطعن في الحالة الثانية فهو حق عام يسرى على جميع الأوامر والقرارات الإدارية بالقيود والشروط المبينة في المادة المذكورة ولا يتعدى بحث المحكمة فيه إلى موضوع هذه الأوامر بل هو قاصر على الناحية القانونية دون غيرها .

» وحيث ان حق التظلم من القرارات الادارية إلى السلطات الرئيسية يختلف هو الآخر عن حق

الطعن في القرارات الادارية لتجاوز حدود السلطة أولاً — لأن الحق الأول يستمد وجوده من طبيعة التدرج الادارى ويقدم التظلم إلى جهات إدارية بمرتبة ، بينما يقوم الحق الثانى على القانون الخاص بذلك ويقدم الطعن إلى محكمة القضاء الادارى التى أنشأها القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ .

ثانياً — إن الحق الأول يجوز أن ينصب على التصرف والاجراءات أيا كان نوعها لو لم يكن لها صفة تنفيذية ، بينما يشترط للطعن أمام محكمة القضاء الادارى لتجاوز السلطة أن ينصب على أمر أو قرار ذى صفة تنفيذية . ثالثاً — إنه لا يشترط فى الحق الأول حصول التظلم فى مواعيد أو بطرق وإجراءات خاصة ، كما هى الحال فى الحق الثانى : رابعاً — إنه يجوز الطعن بالطريق الادارى فى الأوامر ممن ليس له مصلحة فيها ، بخلاف الحال فى الطعن بالطريق القضائى المقرر بقانون إنشاء مجلس الدولة إذ يشترط فيه أن يكون الطاعن ذا مصلحة شخصية مباشرة فى إلغاء الأمر الادارى المطعون فيه . خامساً — إنه يجوز للجهات الادارية إلغاء الأوامر الادارية لأى سبب كان ، بخلاف الحال فى الطعون التى قررها قانون إنشاء مجلس الدولة فلا يجوز فيها إلغاء الأوامر إلا لىب من عيوب تجاوز حدود السلطة وبقيد معينة نص عليها ذلك القانون .

« وحيث انه ولو أن محكمة القضاء الادارى بحسب قانون إنشائها تباشر نوعاً من الرقابة على أعمال السلطة الادارية إلا أن هذه الرقابة لا تغير من كيانها وخصائصها كجهة للقضاء العادى فى المسائل الادارية ولا تجعلها سلطة عليا إدارية وذلك لأنها تستمد هذه الرقابة :

أولاً .. من القانون الذى صدر بإنشائها وخولها حق الفصل فى مسائل معينة لامن سلطة

التدرج الإدارى . ثانياً — من طبيعة أحكام الإلغاء التى تصدرها واكتساب هذه الأحكام حجية قانونية خاصة يتعين على جهات الادارة اعتبارها والأخذ بها فى أوامرها المستقبلية .

« وحيث انه يخلص مما تقدم أن حق طلب إلغاء الأوامر الادارية بالطريق المعين فى قانون إنشاء مجلس الدولة لم يكن موجوداً من قبل صدور ذلك القانون ، وأنه يختلف اختلافاً بيناً عن حق التظلم من تلك الأوامر للجهات الرئيسية للسلطات الادارية التى أصدرتها .

« وحيث ان هذا الحق الجديد هو حق موضوعى استحدثه قانون مجلس الدولة ، وإن كان هذا القانون قد اشتمل فيما احتواه على ما يتعلق بالتنظيم القضائى وإجراءات وشكل الدعاوى ، فإن ذلك لا يستلزم اعتبار هذا القانون بكافة أحكامه — سواء ما يتعلق منها بالموضوع أو الاجراءات — قانوناً من القوانين المتعلقة بالتنظيم القضائى أو المرافعات ، بل يتعين إعطاء كل حكم مما ورد فيه وصفه الخاص .

« وحيث انه فيما يختص بالأمر الثانى فإن القانون الرجعى هو الذى تنعطف آثاره على الحوادث السابقة على صدوره ، أما القانون ذو الأثر المباشر فهو الذى لا تمتد آثاره إلا إلى الحوادث الحالية والمستقبلية .

« وحيث ان المقصود بالحوادث هنا الافعال التى يجوز نعتها بوصف قانونى ، أى التى تكون أحوالاً قانونية .

« وحيث ان القاعدة الأصلية أن القوانين الموضوعية لا تنعطف آثارها على الأحوال القانونية السابقة على صدورها إلا إذا نص على خلاف ذلك بنص خاص ، وهذه القاعدة مستمدة من المادة

٢٧ من الدستور المصري ومن المادة ٣ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية .

« وحيث ان الاستفادة من هذه النصوص أن رجعية القوانين لا تفرض بل يتعين النص عليها صراحة في القوانين ، فإذا لم ينص على ذلك فلا يجوز للقاضي استنباط الرجعية من الأعمال التحضيرية لهذه القوانين أو من الظروف التي أحاطت بوضعها .

« وحيث ان الحوادث إما أن تقع وتتم آثارها تحت سلطان القانون القديم ، وإما أن تحدث وتتم بعد العمل بالقانون الجديد ، وإما أن تقع مدة العمل بالقانون القديم ولكنها لا تتم أو لا تحدث آثاراً إلا في مدة العمل بالقانون الجديد ، ففي الحالة الأولى ينطبق القانون القديم على الحوادث التي وقعت وتمت آثارها تحت سلطانه ، ولا يجوز تطبيق القانون الجديد عليها إلا إذا اشتمل على نص صريح بذلك . وفي الحالة الثانية ينطبق القانون الجديد على الحوادث التي تقع بعد تاريخ العمل به . أما في الحالة الثالثة فإن القانون الجديد ينطبق على الحوادث السابقة عليه والتي لم تتم ولم تحدث آثاراً إلا بعد العمل به ، وذلك بشرط عدم المساس بالعناصر القانونية التي تكون منها هذه الحوادث أو الأحوال القانونية والتي تكون قد تمت تحت سلطان القانون القديم فإنها تبقى مع ذلك خاضعة لهذا القانون من حيث شروط صحتها والآثار القانونية المترتبة عليها .

« وحيث ان مبدأ عدم رجعية القوانين يسرى في حدود القواعد المتقدمة — مع استثناء القوانين التفسيرية — على جميع القوانين العامة والخاصة المنشئة للأحوال القانونية والمنظمة لها .

« وحيث ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦

الصادر بإنشاء مجلس الدولة لم يتضمن نصاً خاصاً بسريان أحكامه على ما وقع قبل نفاذه ، بل على العكس من ذلك فقد نص في المادة ٥٢ منه على أن يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقد نشر بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ .

« وحيث انه قبل العمل بقانون مجلس الدولة كان للأوامر والقرارات الإدارية حصانة خاصة ، بمعنى أنه ما كان يجوز للأفراد أو الموظفين الطعن عليها وطلب إلغاؤها لسبب من أسباب تجاوز حدود السلطة أمام جهات القضاء المدني ، وطني ومختلط ، ثم جاء قانون مجلس الدولة وأنشأ حق الطعن القضائي عليها ، أي حالة قانونية جديدة لم تكن موجودة من قبل من شأنها مخاصمة هذه القرارات وطلب إلغاؤها إذا شابها عيب من عيوب تجاوز حدود السلطة « excès de pouvoir » . « وحيث انه لا شك أن قانون مجلس الدولة لا يعطف في هذا الخصوص على القرارات الإدارية التي تمت قبل صدوره في ظل قواعد دستورية وقانونية معينة ترمي في مجموعها إلى حماية الأوامر والقرارات الإدارية من جهات القضاء المختلفة .

« وحيث انه لا يستفاد من نص المادة ٣٥ من القانون المذكور أنه يسرى على المناوئ للتضمنة طلب إلغاء الأوامر الصادرة قبل نفاذه ، وبالعكس فإن المقصود من هذا النص إنما هو الدعوى المترتبة على حق ناشئ بعد صدوره وتحديد اليعاد الذي لا يجوز رفع هذه الدعوى بعده أمام المحكمة ، وليس الغرض من هذا النص تحديد مدي سريان القانون .

« وحيث ان رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ نفاذ قانون مجلس الدولة لا يغير من

الأمر شيئاً ، ولا يصح الاستشهاد بما صادفته محكمة النقض والابرار عند إنشائها من ناحية كيفية أعمال المواعيد التي نص عليها الشرع بالنسبة للأحكام الموضوعية السابقة على إنشائها ، وذلك لأن قانون إنشاء تلك المحكمة احتوى في هذا الصدد على نصوص خاصة لم يرد مثلها في قانون مجلس الدولة .

« وحيث انه بالنسبة للأمر الثالث فان الأمر أو القرار الإداري هو كل إفصاح من جانب الإدارة العامة يصدر صراحة أو ضمناً من إدارة هذه المصلحة العامة أثناء قيامها بأداء وظائفها المقررة لها قانوناً في حدود المجال الإداري ، ويقصد منه إحداث أثر قانوني ويتخذ صفة تنفيذية .

« وحيث ان كل قرار أو أمر إداري ، على خلاف القوانين واللوائح ، يتم ويحدث أثره القانوني بمجرد صدوره وتتوافر القوة التنفيذية فيه بغير حاجة إلى إعلانه أو النشر عنه ، اللهم إلا إذا كان الاعلان أو النشر عنصراً أساسياً في كيانه ووجوده .

« وحيث ان الأوامر الخاصة بتعيينات وترقيات رجال القضاء والنيابة من القرارات الإدارية التي يجوز الطعن عليها وطلب إلغاؤها أمام هذه المحكمة إذا حصلت مخالفة للقوانين واللوائح ، لأنها تصدر من وزير العدل أو بناء على اقتراحه بصفته الرئيس الإداري الأعلى لهذه الفئة المنوط به اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم الوظيفية . ولا يغير من طبيعة هذه القرارات وجوب عرضها أولاً على مجلس القضاء الأعلى أو على المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة ، لأن هذه المجالس لا تخرج — بحكم تشكيلها وتداخل العنصر الإداري فيها وطبيعة اختصاصها —

عن كونها هيئات إدارية ذات رأي استشاري في المسائل التي تعرض عليها .

« وحيث ان الثابت من أوراق الدعوى أن القرار الإداري المطعون فيه صدر وتم في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ أي قبل العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٦ .

« وحيث انه لا يؤثر على ذلك كون المدعى لم يعلن بالقرار المذكور أو كون القرار المذكور لم ينفذ إلا في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٦

أولاً — لأن القرار الإداري يتم وتتوفر فيه العناصر التنفيذية وينتج أثره القانوني بمجرد صدوره بغير حاجة إلى إعلانه أو النشر عنه ، كما تقدم ، أما الاعلان أو النشر فلا يلزم إلا لبدء مواعيد الطعن في القرارات الإدارية .

ثانياً — لأن القرار الإداري شيء والعملية الإدارية الخاصة بتنفيذه شيء آخر يختلف عن الأول اختلافاً بيناً .

« وحيث انه يخلص من كل ما تقدم أن الدفع بعدم قبول طلب إلغاء قرار الترقية وعدم اعتباره بالنسبة للمدعى على حق فتأخذ به المحكمة .

عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في طلب التعويض :

« من حيث ان المدعى يبنى طلب التعويض على الأضرار المادية والأدبية التي لحقت به بسبب تخطئه في قرار الترقية المطعون فيه .

« وحيث ان هذا الطلب لا يدخل في اختصاص المحكمة الفصل فيه عملاً بنص المادتين ٥ و ٤ / ٤ من قانون مجلس الدولة لأن ولايتها في قضايا التعويض سواء رفعت إليها بصفة أصلية أو تبعاً لطلب الإلغاء لا تتعدى الدعاوى التي تبني على القرارات الإدارية النصوص عنها في الفقرات

٤ و ٥ من المادة ٤ من القانون المذكور والتي لا يدخل فيها الطعن في القرارات الإدارية الخاصة بالتعيين أو الترقية . ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر دعوى التعويض على صواب وتعتبره المحكمة .

« ومن حيث ان من يقضى ضده يلتزم بمصاريف الدعوى .

(القضية رقم ١ سنة ١ قضائية)

٧٤

٢٥ مارس سنة ١٩٤٧

١ — لجنة فحص تظلمات المولين من رسوم البلديات .
لجنة إدارة لا صفة قضائية لها . قرارها .
جواز الطعن فيه أمام القضاء الادارى .

٢ — قرار إدارى لا بد أن يكون نهائيا لقبول الطعن فيه أمام القضاء الادارى .

٣ — القرار الجائز الطعن عليه أمام القضاء الادارى هو الذى يصدر بعد العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦

٤ — المجلس البلدى هو صاحب الصفة فى فرض الرسم تطبيقا للقانون رقم ١٤٥ لسنة ٤١ إذ هو دستور الممثل للمدينة تطبيقا للمادة ١٣٢ .
وعمل المجلس هو الأصل ثم يتلوه عمل لجنة الحصر ويكون التظلم فى عمل هذه اللجنة .
وزير الصحة وحده يملك إعادة النظر فى قرار اللجنة وفى مدة معينة .

المبادئ القانونية

١ — إن اللجنة المنصوص عليها فى المرسوم الصادر فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ والمنوط بها فحص تظلمات المولين من الرسوم التى تفرضها المجالس البلدية إنما هى لجنة إدارية تباشر اختصاصات إدارية . وقراراتها تأخذ الصبغة الادارية ما دام الشارع لم يسند إليها أية ولاية قضائية تجعل لقراراتها خصائص الأحكام وهذا فضلا عن حق وزير الصحة ، طبقا

للمرسوم المذكور ، فى أن يطلب إليها إعادة النظر فى الموضوع لا بوصفه هيئة استئنافية وإنما بصفته سلطة إدارية ، كما أن إعادة الموضوع إلى اللجنة لتتظر فيه لا يتسق وطبيعة الفصل القضائى حيث تستنفذ الدرجة الأولى سلطتها بمجرد إصدار قرارها فى الموضوع الذى ينتقل إلى الدرجة الثانية بالأثر الناقل للاستئناف فتصبح صاحبة الاختصاص بالفصل فيه .
وإذن فالطعن فى القرارات الصادرة من هذه اللجنة أمام محكمة القضاء الادارى جائز .

٢ — إنه طبقا للفقرة السادسة من المادة

الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ تختص

محكمة القضاء الادارى بالفصل فى الطلبات التى يقدمها الأفراد بالغاء القرارات الادارية النهائية

إذا كان مرجع الطعن عدم اختصاص الهيئة التى

أصدرت القرار المطعون فيه أو وجود عيب فى

الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى

تطبيقها وتأويلها أو أساء استعمال السلطة . فالعبرة

عند تقدير أى القرارات يقبل الطعن أمام محكمة

القضاء الادارى هى بكون القرار نهائيا ،

ولا يمكن أن يلحق مثل هذا الوصف القرارات

الابتدائية الصادرة فى المراحل التمهيدية وإنما هو

يلحق القرار الذى يحتم تلك المراحل ويستقر به

الوضع الادارى قانونا ويصبح لجهة الادارة بحكم

القانون تنفيذه على الفرد قسرا .

٣ — إذا صدر قرار من مجلس بلدى

يفرض رسم على محلج واعتمده وزير الصحة

ونشر في الجريدة الرسمية وكان ذلك كله قبل العمل بقانون مجلس الدولة ، ثم تظلم صاحب المخلج من هذا القرار وعرض تظلمه على لجنة التظلمات ثم صدر بعد ذلك قرار من وزير الصحة قاض بتحصيل الرسوم بالقدر الذي سبق فرضه ، وكان ذلك بعد العمل بقانون مجلس الدولة ، فان هذا القرار الأخير يكون هو المعمول عليه ويجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري .

٤ — إن مفاد نصوص القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤١ والمرسوم الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ أن المجلس البلدي هو صاحب الصفة في فرض الرسم وذلك لأن المجلس هو الذي يمثل المدينة طبقاً للمادة ١٣٢ من الدستور . وعملية فرض الرسم تقتضي بحكم اللزوم تحديد فئته ، أي مقداره ، في حدود الأسس التي عينها المرسوم . أما اقتصار مأمورية المجلس على اختيار الأسس دون تحديد مقدار الرسم ، أي فئته ، فذلك لا يمكن اعتباره فرضاً للرسم بمعرفة المجلس إذ تلك المأمورية تنتهي والرسم لم يزل مجهولاً ويكون صاحب الاختصاص الفعلي والحالة هذه في فرض الرسم هو لجنة الحصر دون المجلس نفسه وهو ما ينبو عنه غرض الشارع .

٥ — عمل لجنة الحصر ليس تحضيراً للمجلس قبل فرض الرسم ، ونصوص المرسوم

تدل في جملتها على أن فرض الرسم بمعرفة المجلس هو الذي يحصل أولاً ومن بعد ذلك يبدأ عمل لجنة الحصر الذي تقدم به بدون رجوع إلى المجلس ، ثم يبدأ التظلم في عمل تلك اللجنة أمام لجنة التظلمات التي تباشر اختصاصها دون العودة كذلك إلى المجلس .

٦ — وزير الصحة هو الذي يملك أن يطلب إلى لجنة التظلمات في خلال مدة معينة أن تعيد النظر في قراراتها .

الوقائع

تتصل وقائع هذه الدعوى في أن مجلس بلدي بيا فرض بجلسته المنعقدة في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ رسماً على محالج القطن قدره ١٢ جنياً عن كل دولار سنوياً فنهته وزارة الصحة (إدارة البلديات) بكتابين في ١٩ من يناير ، ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ إلى فداحة هذا الرسم وطلبت إعادة النظر في الموضوع ، فقرر المجلس بجلسته المنعقدة في ١٧ من مارس سنة ١٩٤٦ تخفيض الرسم إلى أربعة جنيهات عن الدولار وصدر قرار وزير الصحة في أول يونيو سنة ١٩٤٦ بفرض هذا الرسم ونشر في الوقائع الرسمية في ١٣ منه . ثم في ٢٩ منه اجتمعت لجنة الحصر والتقدير وعينت المحالج الكائنة بها لحصر الدوايب ، وقدرت الرسوم المستحقة عليها طبقاً لما قرره المجلس ، وحررت محضراً أثبتت فيه أن عدد الدوايب بمحالج ورثة المرحوم جرجس بك عبد الشهيد ٥٥ دولاراً وبمحالج نجيب أفندي أسعد عبد الشهيد ٤٥ دولاراً فيستحق على المحالج الأول رسم قدره ٢٢٠ جنياً

وعلى الثاني ١٨٠ جنها . وفي ٩ من يولييه سنة ١٩٤٦ أعلن المجلس عن الرسوم المقدرة بعرضها في اللوحة المعدة لذلك بكل من ديوانى المركز والمجلس ، ونبه كل من يتظلم من التقدير إلى تقديم تظلمه إلى المجلس في خلال الخمسة عشر يوماً التالية لانهاء مدة العرض والتي هي بدورها ١٥ يوماً تبدأ من ٩ من يولييه سنة ١٩٤٦ . فقدم المدعيان تظلماً نظرتة لجنة التظلمات المنعقدة في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وراجعت كشف الحصر والتقدير الخاص بمحطى المدعين ووافقت عليه ، ثم عرضت إلى التظلمين المتقدمين منهما بطلب تعديل فئة الرسم الذى فرضه المجلس على الدولاب وقدره ٤ جنيهات فقررت عدم اختصاصها بمثل هذا الطلب ، ثم صدر قرار وزير الصحة في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بتحصيل الرسم المذكور ونشر بالوقائع الرسمية في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ .

وفي ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ أودع المدعيان بسكرتيرية المحكمة عريضة دعواهما ومذكرتهما الشارحة وحافطة مستنداتها وطلبا إلغاء قرار وزير الصحة الأخير وما ترتب عليه من اجراءات مع إلزام المدعى عليهما بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة ، وأعلن المدعى عليهما بالأوراق المذكورة في ٢٣ و ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ على التوالى . وفي ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ أودع مندوب المدعى عليهما مذكرته وحافطة مستنداته ، وقد دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بمقولة ان قرار لجنة التظلمات ليس قراراً إدارياً وإنما هو بمثابة حكم من هيئة لها سلطة الفصل قانوناً ، كما دفع بعدم قبول الدعوى لأن قرار فرض الرسم سابق على نفاذ قانون مجلس الدولة فلا ينسحب عليه أثره من حيث الالغاء . وفي ٥ من يناير سنة ١٩٤٧

أودع المدعيان مذكرتيهما بالرد ولم يستعمل المدعى عليهما حقهما في الرد . وفي ٢٥ منه أحال سعادة رئيس المجلس القضية إلى الدائرة الأولى وندب حضرة صاحب العزة السيد بك على السيد المستشار لوضع التقرير فيها ، وبعد أن وضع تقريره عين لنظر الدعوى جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت على الوجه المبين بمحضر الجلسة ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

الحكم

١ - عن الدفع بعدم الاختصاص

« من حيث ان مبنى هذا الدفع أن الدعوى تنطوى على الطعن في قرار لجنة التظلمات مع أنه قرار صدر من هيئة لها سلطة الفصل فيما أسنده إليها الشارع ، فهو بهذه المثابة من قبيل الأحكام لا القرارات الادارية ، وقد اعتمدته الوزير فأصبح قضاء نهائياً في موضوعه لا معقب عليه .

« وحيث ان هذا الدفع مردود بأن لجنة التظلمات إنما هي لجنة إدارية تباشر اختصاصات إدارية ، فقراراتها تأخذ الصبغة الادارية ما دام الشارع لم يسند إليها أية ولاية قضائية تجعل لقراراتها خصائص الأحكام . يؤكد ذلك أن لوزير الصحة طبقاً للمادة ١٧ من الرسوم الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ أن يطلب إليها إعادة النظر في الموضوع ، وهو إذ يفعل ذلك إنما يباشر سلطته الادارية لا بوصفه هيئة استئنافية ، كما أن إعادة الموضوع إليها لتتظر فيه لا يتسق وطبيعة الفصل القضائى حيث تستنفذ الدرجة الأولى سلطتها بمجرد إصدار قرارها في الموضوع الذى ينتقل إلى الدرجة الثانية بالأثر الناقل للاستئناف فتصبح صاحبة الاختصاص بالفصل فيه .

« وحيث انه لما ذكر تعيين رفض هذا الدفع .

ب- عن الدفع بعدم قبول الدعوى

« وحيث ان قوام هذا الدفع أن قرار فرض الرسم قد صدر من مجلس بلدى بيا في ١٧ من مارس سنة ١٩٤٦ واعتمده وزير الصحة في أول يونيو سنة ١٩٤٦ ونشر في الجريدة الرسمية في ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٦ أى قبل نفاذ القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة فلا ينسحب أثره عليه طبقاً للمادة ٢٧ من الدستور وأنه لا عبرة في هذا الشأن بكون القرار المطعون فيه قد صدر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ (أى بعد نفاذ القانون) إذ هو يصد طعن في القرار السابق . فالمعول عليه هو تاريخ القرار السابق دون القرار اللاحق .

« وحيث انه طبقاً للفقرة السادسة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ تختص محكمة القضاء الإدارى بالفصل في الطلبات التى يقدمها الأفراد بإلغاء القرارات الإدارية النهائية إذا كان مرجع الطعن عدم اختصاص الهيئة التى أصدرت القرار المطعون فيه أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة . فالعبرة عند تقدير أى القرارات يقبل الطعن أمام محكمة القضاء الإدارى هى بكون القرار نهائياً ، ولا يمكن أن يلحق مثل هذا الوصف القرارات الابتدائية الصادرة فى المراحل التمهيدية ، وإنما هو يلحق القرار الذى يختم تلك المراحل ويستقر به الوضع الإدارى قانوناً ، ويصبح لجهة الإدارة بحكم القانون تنفيذ على الفرد قسراً .

« وحيث ان قرار وزير الصحة الصادر فى أول يونيو سنة ١٩٤٦ وللنشر بالجريدة الرسمية فى ١٣ منه قد تلتته إجراءات جديدة لم يسبق

اتخاذها . فقد اجتمعت لجنة الحصر والتقدير فى يوم ٢٩ منه وعينت محلجى المدعين وقدرت الرسوم المستحقة عليهما ولما تطلبا فى التقدير عرض الأمر على لجنة التظلمات بجلستها المنعقدة فى ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ثم صدر بعد ذلك قرار وزير الصحة فى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ قاضياً بتحصيل الرسوم بالفئة المقررة على قسطين : أولهما - يستحق فى أول مايو والثانى فى أول نوفمبر من كل سنة ، على أن يستحق القسط الثانى على الممول الذى يتأخر فى دفع القسط الأول لغاية أول يونيو ورخص للمجلس فى أن يتخذ ، عند الاقتضاء ، لتحصيل الرسوم المذكورة الطرق الإدارية طبقاً لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ فى شأن تحصيل العوائد والعشور كما قضى بأن القرار يعتبر سارياً من أول مايو سنة ١٩٤٦ أى من تاريخ سابق على القرار الأول .

« وحيث انه يبين من ذلك أن القرار النهائى المعول عليه فى حالة المدعين إنما هو قرار وزير الصحة الذى أصدره فى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ونشر بالجريدة الرسمية فى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ أى فى تاريخ لاحق لنفاذ قانون إنشاء مجلس الدولة ومن ثم يكون الدفع فى غير محلة ويتعين رفضه .

عن الموضوع

« وحيث ان المدعين يستندان فى دعواهما إلى أنه طبقاً للرسوم الصادر فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، تم إجراءات تقدير الرسم البلدى بمراحل متمايزة ، فطبقاً للمادة الأولى وما بعدها يختار المجلس الأساس الذى يقدر الرسم على مقتضاه وقد نص المرسوم على أنه بالنسبة إلى المحال الصناعية يكون أساس تحديد الرسوم على أساس القوى الحركة فيها أو عدد الدواليب أو الآلات أو الأنوال

تقد حصل في شأن قرار سابق للمجلس عندما فرض رسماً على المحالج بواقع ١٠ مليات على القنطار من القطن المحلوج و٥٠ مليات على أردب البذرة إذ ذكرته بأن هذا لا يتفق مع نصوص المرسوم التي تقضى بأنه بالنسبة إلى المحال الصناعية يكون تحديد الرسوم على أساس القوى المحركة فيها أو عدد الدواليب أو الآلات أو الأنوال التي تدار فيها وبنسبة مئوية من القيمة التجارية للسكان التي تشغله ، وطلبت إلى المجلس بكتابها المؤرخ في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ إعادة النظر في الموضوع واتخاذ قرار في الحدود التي نصت عليها اللائحة ، فقرر المجلس بجلسته المنعقدة في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ فرض رسم على المحالج بواقع ١٢ جنيتها عن كل دولا ب وهو الذي خفض بعد ذلك إلى ٤ جنيهات بقرار المجلس الصادر في ١٧ من مارس سنة ١٩٤٦ .

« وحيث انه يبين من العرض السابق أن هناك مسألتين قانونيتين هما مثار النزاع : (الأولى) من الذي يملك تحديد فئة الرسم ؟ هل هو المجلس نفسه أم لجنة الحصر والتقدير ؟ (الثانية) مامدى اختصاص لجنة التظلمات وهل تملك تعديل فئة الرسم .

« وحيث ان مفاد نصوص القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ والمرسوم الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ أن المجلس البلدى هو صاحب الصفة في فرض الرسم . وهذا هو ما تقتضيه طبائع الأمور ، لأن المجلس هو الذي يمثل المدينة طبقاً للمادة ١٣٢ من الدستور . وعملية فرض الرسم تقتضى بحكم اللزوم تحديد فئة ، أى مقداره ، فى حدود الأسس التي عينها المرسوم . أما اقتصار مأمورية المجلس على اختيار الأساس

التي تدار فيها أو بنسبة مئوية من القيمة التجارية للسكان التي تشغله . وطبقاً للمادة العاشرة وما بعدها تختص لجنة الحصر والتقدير بحصر المحال والعقارات والأشياء والحيوانات وتقدير الرسوم البلدية على كل منها طبقاً للأساس الذي اختاره المجلس . وطبقاً للمواد ١٤ وما بعدها تختص لجنة التظلمات بمراجعة كشوف الحصر والتقدير وفحص التظلمات وتقرر ما تراه من الاعفاء أو الرفع أو التعديل واستطرد المدعيان إلى القول بأن تقدير الرسم على محليهما قد تم بطريقة مخالفة للأوضاع والضوابط المذكورة ، ذلك أن المجلس قدر بنفسه الرسم ابتداء بواقع ١٢ جنياً عن كل دولا ب مستبقاً قرار لجنة الحصر والتقدير ، فلما نهته إداره البلديات إلى هذا الخطأ اجتمع في ١٧ من مارس سنة ١٩٤٦ وخفض الرسم إلى ٤ جنيهات ولكن دون أن يسبق ذلك تقدير اللجنة المذكورة فلما تظلم إلى لجنة التظلمات تسلبت من اختصاصها بحجة أن منشور إدارة البلديات زرع منها هذا الاختصاص مع أن اختصاصها مقرر بمقتضى المرسوم نفسه . ثم خلاصاً مما سبق إلى أن قرار وزير الصحة الصادر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ والمنشور في الجريدة الرسمية في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ قد وقع باطلاً لأنه بني على إجراءات باطلة خولفت فيها ضوابط القانون من حيث الشكل والاختصاص .

« وحيث انه لما يجب التنبيه إليه بادية الرأي أن إدارة البلديات لم تنبه المجلس إلى وقوع أية مخالفة من جانبه للقانون لأنه قدر بنفسه فئة الرسم بل اقتصرت ملاحظتها على فداحة الفئة المقدرة وطلبت إليه إعادة النظر في هذا التقدير خفضها إلى أربعة جنيهات ، أما التنبيه إلى مخالفة القانون

دون تحديد مقدار الرسم ، أى فئته ، فذلك لا يمكن اعتباره فرضاً للرسم بمعرفة المجلس إذ تلك الأمورية تنتهى والرسم لما يزل مجهلاً ويكون صاحب الاختصاص الفعلى والحالة هذه فى فرض الرسم هى لجنة الحصر دون المجلس نفسه ، وهو ما ينبو عنه غرض الشارع . ولقد كان يستقيم هذا رأى الذى يقول به المدعيان لو أن عمل تلك اللجنة هو تحضير للمجلس قبل فرض الرسم ، لكن نصوص المرسوم لا تحتل ذلك بل هى فى جملتها تدل على أن فرض الرسم بمعرفة المجلس هو الذى يحصل أولاً ، ومن بعد ذلك يبدأ عمل لجنة الحصر الذى تقوم به بدون رجوع إلى المجلس ، ثم يبدأ التظلم فى عمل تلك اللجنة أمام لجنة التظلمات التى تباشر اختصاصها دون العودة كذلك إلى المجلس وإنما وزير الصحة هو الذى يملك أن يطلب إلى اللجنة الأخيرة فى خلال مدة معينة أن تعيد النظر فى قراراتها . ومؤدى ما تقدم كله أن المجلس هو الذى يختص بفرض الرسم ، أى بتحديد مقداره على الأسس التى عينها المرسوم ، وأن لجنة الحصر والتقدير تطبق الرسم المفروض على حالة كل محمول بفئته ، وتقدر ما يلزم به قانوناً طبقاً لأساس الرسم المفروض ، وتختص لجنة التظلمات بفحص تظلمات الممولين وتقرير ما تراه من الاعفاء أو التعديل أو الرفع . وذلك كله فى حدود عمل لجنة الحصر والتقدير حسبما تبين آنفاً ، ولكنها لا تملك التعرض لمقدار الرسم ، أى فئته كما فرضه المجلس .

« وحيث أن فرض الرسم البلدى على محلى المدعيين قد تم طبقاً للأوضاع القانونية على النحو المتقدم شرحه ، إذ بعد أن فرض المجلس الرسم بواقع ٤ جنيهات عن الدولاى شكلت لجنة الحصر على الوجه المبين فى المادة ١١ من المرسوم وباشرت عملها فى ٢٩ من يونيو سنة ١٩٤٦ وحصرت

الدوايب فى المحلجين وحسبت ما يلزم به كل من المدعيين على أساس الرسم المفروض مضروباً فى عدد الدوايب المحصورة ، وأعلن المجلس الرسوم المقدرة بالطريق القانونى ودعا من يريد التظلم من عمل اللجنة إلى أن يقدم تظلمه ، فلما تظلم المدعيان نظرت لجنة التظلمات تظلمهما وراجعت عمل لجنة الحصر فى حدود ما تختص به قانوناً فوافقت على عملها . ثم استعرضت طلب المدعيين تخفيض فئة الرسم فقررت عدم اختصاصها بمثل هذا الطلب . وبعد استيفاء كل المراحل المقدمة أصدر وزير الصحة قراره المؤرخ فى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ بتحصيل الرسم سنوياً بحسب الفئة المذكورة .

« وحيث أنه لكل ما تقدم تكون الدعوى فى موضوعها على غير أساس سليم من القانون فيتعين رفضها مع إلزام المدعيين بمصروفاتها .
(القضية رقم ٦٧ سنة ١ قضائية)

٧٥

٢٥ مارس سنة ١٩٤٧

- ١ — دفع بعدم قبول الدعوى . موضوعى . يبدى فى فى أية حالة كانت عليها الدعوى
- ٢ — رسوم سيارات . حق الشكوى منها . مادة ١٠ قانون رقم ٤٤ لسنة ٣٤ هو تظلم فى أمر إدارى ينطبق على الفقرة السادسة مادة ٤ قانون رقم ١١٢ لسنة ٤٦ .
- ٣ — طلب إيقاف تنفيذ الأمر الإدارى . مادة ٣٥ قانون رقم ١١٢ لسنة ٤٦ . مناط قبوله . هو أن يكون الطلب الأصلى مقبول النظر لدى المحكمة .

المبادئ القانونية

- ١ — إن كان المدعى عليه لم يبد الدفع بعدم قبول الدعوى فى المذكرة المودعة منه بل واجه الموضوع وقدم دفاعه فيه قبل إبداء هذا الدفع فليس ثمة ما يمنعه من أن يبدىه من

أقواله بالجلسه لأنه ليس من الدفع التي تسقط بالتكلم في الموضوع .

٢ — حق الشكوى المشار اليه في المادة العاشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بتنظيم رسوم السيارات لا يعدو أن يكون صورة من صور التظلم للجهة الادارية التي أصدرت القرار الذي أشارت اليه المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة ، ولا يمنع من قيام هذا الحق أو استعماله من أن يكون القرار الذي صدر بفرض الرسم من القرارات الادارية النهائية على مقتضى حكم الفقرة السادسة من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة ، ومن ثم قابلاً للطعن فيه بدعوى الالغاء .

٣ — المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة وان كانت قد نصت على أن الميعاد المنصوص عليه فيها لرفع دعوى الالغاء يقف سرياناً بالتظلم الى الجهة الادارية التي أصدرت القرار المطعون فيه فان هذه القاعدة ، باعتبارها فرعاً عن أصل عام يتعلق بسريان القانون على الماضي ، لا وجه لتطبيقها بالنسبة الى القرارات الصادرة قبل نفاذ قانون مجلس الدولة .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى — حسبما جاء في صحيفة ومذكرة المدعى الشارحة والمستندات المقدمة منه ودفاعه بالجلسة — في أنه يملك سيارة نقل مرخصاً له فيها استحق عليها قسط من الرسوم المقررة

قدره ٢٨ ج و ١٣٠ م وذلك عن المدة من أول يونيه سنة ١٩٤٣ إلى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ فأرسل وكيل دائرته في ١٥ من يولييه سنة ١٩٤٦ إلى قلم المرور شيكا من حسابه في بنك أثينسا بالقسط المستحق . ولما كان في مكتبه دفتران من دفاتر الشيكات على بنك أثينا أحدهما باسمه شخصياً والثاني باسم وكيله الأستاذ حسن نافع وكلاهما لحساب الدائرة . فقد وقع خطأ عند تحرير الشيك الذي أرسل الى قلم المرور إذ حرره الكاتب المختص من الدفتر الخاص بالمدعى وعرضه على الأستاذ حسن نافع فوقه . ولعدم اعتماد توقيع الأستاذ حسن نافع على هذا الشيك لدى البنك لم يتسن صرف قيمته . وبمجرد أن علم المدعى بهذا الخطأ في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٤٦ اتصل بقلم المرور معتذراً فطلب اليه القلم المذكور دفع مبلغ ٣٣ ج و ١٣٠ م كما طلب اليه دفع رسم إضافي (غرامة) ٣١ ج و ٢٥٠ م فدفع مبلغ الخمسة جنيهات قيمة الفرق في القسط وقدم بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ شكوى عن الغرامة . وفي ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بعث اليه قلم المرور كتاباً جاء فيه أنه باستطلاع إدارة الرأي بوزارة المالية أفادت بأن الأسباب التي جاءت بالشكوى لا تبرر الاعفاء من الغرامة . لذلك يطلب المدعى الحكم بإلغاء القرار الصادر من محافظة مصر (قلم المرور) والذي أبلغ اليه بالكتاب المؤرخ في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ واعتبار هذا القرار كأن لم يكن وإعفائه من الرسم الإضافي المشار اليه في هذا الكتاب وقدره ٣١ ج و ٢٥٠ م مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

أودع المدعى سكرتيرية المحكمة صحيفة الدعوى والمذكرة الشارحة وحافظة المستندات في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وأعلنت الأوراق إلى المدعى

هذا الدفع فليس ثمة ما يمنعه من أن يبيديه في أقواله بالجلسة لأنه ليس من الدفوع التي تسقط بالتكلم في الموضوع .

« وحيث انه بالنسبة الى موضوع هذا الدفع فمن المقرر أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا أثر لها فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص ، وقد خلا قانون مجلس الدولة من نص بسريان أحكامه على الماضي ، بل إن المادة ٥٢ منه قد نصت على أن يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

« وحيث ان حق الطعن في القرارات الادارية بدعوى الإنفاء على الوجه الذي قرره القانون المذكور وبالأوضاع التي رسمها حق مستحدث ، وهو بهذه المثابة لا ينسحب على القرارات السابقة .

« وحيث انه يلزم بعد ذلك تعيين التاريخ الذي صدر فيه القرار بفرض الرسم الإضافي المطلوب إلغاؤه لمعرفة هل هو سابق على نفاذ قانون مجلس الدولة أو لاحق له .

« وحيث ان مذهب المدعى عليه في هذا الصدد هو أن قلم المرور أرسل الى المدعى في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ كتاباً يستاديه هذا الرسم وهذا يستتبع بطريق اللزوم أن يكون القرار بفرض هذا الرسم قد صدر قبل هذا التاريخ أما المدعى فيقول إن مناط النظر ليس هو الكتاب المؤرخ في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بل الكتاب الذي تلاه المؤرخ في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ والذي أبلغ به رفض الشكوى التي قدمها عن فرض هذا الرسم استعمالاً للحق الخول له بمقتضى المادة العاشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ بتقرير النظام الخاص برسوم السيارات والتي تقضى بأن « لكل حائز سيارة يعتد أن الرسم

عليه في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وأودع المدعى عليه مذكرته مع مستنداته في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٧ . وقد طلب المدعى عليه في مذكرته الحكم برفض الدعوى لأن المدعى لم يدفع الرسم المستحق في الميعاد المقرر وعملاً بمحكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ بتقرير النظام الخاص برسوم السيارات يستحق عليه الرسم الإضافي المفروض . ثم أحيلت الدعوى إلى حضرة محمد سامي مازن بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير . وبعد أن وضع حضرة المستشار المقرر تقريره أحيلت الدعوى إلى الجلسة وعين لنظرها جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين وطلب المدعى عليه الحكم أصلياً بعدم قبول الدعوى لأن القرار المطعون فيه سابق على نفاذ قانون مجلس الدولة . ومن باب الاحتياط الحكم برفض الدعوى ثم أرجىء النطق بالحكم فيها لجلسة اليوم .

المحكم

« من حيث ان المدعى عليه طلب في مذكرته المودعة قبل تقديم الدعوى للجلسة الحكم برفض الدعوى بمقولة ان المدعى لم يدفع القسط المستحق في ميعاده المقرر فحق عليه الرسم الإضافي المفروض وانه إذا صح زعمه بأن التأخير في الدفع كان راجعاً لخطأ منه غير مقصود فهو الذي يتحمل مغيبته . ولا شأن للمدعى عليه به ثم عاد وطلب في أقواله بالجلسة الحكم أصلياً بعدم قبول الدعوى لأن القرار المطلوب إلغاؤه صدر قبل نفاذ قانون مجلس الدولة ومن باب الاحتياط الحكم برفض الدعوى .

« وحيث انه وان كان المدعى عليه لم يبدع الدفع بعدم قبول الدعوى في المذكرة المودعة منه بل واجه الموضوع وقدم دفاعه فيه قبل إبداء

٧٦

٢٦ مارس سنة ١٩٤٧

- ١ — قوانين. رجيتها . وجوب النص. مادة ٢٧ دستور
٢ — قانون رقم ١١٢ لسنة ٤٦ . خلوه من النص
على سريانه على الحالات السابقة على صدوره .

المبادئ القانونية

- ١ — إن القاعدة القانونية المعمول بها في
مصر في تطبيق القوانين أن أحكام القوانين
والأوامر لا تنعطف على الوقائع السابقة على
تاريخ نفاذها إلا إذا نص على ذلك صراحة
استناداً على نص المادة ٢٧ من الدستور المصري
والمادة الثالثة من لأئحة ترتيب المحاكم الوطنية
٢ — استحدث قانون إنشاء مجلس الدولة
حق اختصاص القرارات والأوامر الإدارية وطلب
إلغائها بالطريق القضائي أمام هذه المحكمة
بسبب من أسباب تجاوز السلطة ولم ينص على
سريان أثره فيما يختص بهذا الحق الموضوعي
على القرارات والأوامر التي تمت قبل العمل به
ونفاذه .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى، بحسب رواية المدعى
في أنه التحق بخدمة الحكومة في سنة ١٩٢٠
في وظيفة معاون إدارة ، وفي سنة ١٩٣٦ نقل إلى
مركز بني مزار مديرية النيا ، وفي سنة ١٩٣٩
أسندت إليه أعمال التموين في المركز المذكور علاوة
على عمله . وفي أكتوبر سنة ١٩٤٢ عين في
المركز مأمور تربطه مع العملة صلة قرابة فاتفقا

المفروض عليه يزيد عما هو واجب أو أنه فرض
عليه خطأ أن يقدم شكواه إلى المديرية أو المحافظة
مشفوعة بما يؤيدها ويأصل السداد بكتاب مسجل
وبعلم الاستلام وذلك في مدى ثلاثة شهور من تاريخ
دفع الرسم وإلا سقط حقه . وبموجب ذلك
فالقرار الذي يطلب إلغاؤه هو القرار الذي صدر
في الشكوى التي تقدم ، وهو في خصوصية
الدعوى الحالية لاحق لنفاذ قانون مجلس الدولة .
« وحيث أن ما يقوله المدعى مدفوع بأن حق
الشكوى المشار إليه في المادة العاشرة من القانون
رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٤ لا يعدو أن يكون صورة
من صور التظلم للجهة الإدارية التي أصدرت القرار
الذي أشارت إليه المادة ٣٥ من قانون مجلس
الدولة ، ولا يمنع قيام هذا الحق أو استعماله من أن
يكون القرار الذي صدر بفرض الرسم من
القرارات الإدارية النهائية على مقتضى حكم الفقرة
السادسة من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة
ومن ثم قابلاً للطعن فيه بدعوى الانفاء .

« وحيث أنه وإن كانت المادة ٣٥ من القانون
المذكور قد نصت على أن اليعاد المنصوص عليه
فيها لرفع دعوى الانفاء يقف سريانه بالتظلم إلى
الجهة الإدارية التي أصدرت القرار المطعون فيه
فإن هذه القاعدة باعتبارها فرعاً عن أصل عام
يتعلق بسريان القانون على الماضي ، لا وجه لتطبيقها
بالنسبة إلى القرارات الصادرة قبل نفاذ قانون
مجلس الدولة .

« وحيث أنه لذلك يكون الدفع بعدم قبول
الدعوى في محله ويتعين قبوله .

(القضية رقم ٨٩ سنة ١ قضائية)

إنشاء مجلس الدولة ، وطلبت في الموضوع رفضها لأن الاحالة إلى المعاش كانت بناء على طلبه ورضاه وأكد ذلك بطلب آخر قدمه بعد ذلك بتسوية معاشه . وفي ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ أودع المدعى مذكرة ثانية في سكرتيرية المحكمة طلب فيها رفض الدفع بعدم القبول لأن قانون إنشاء مجلس الدولة ينعطف أثره على الماضي وصمم فيها على طلباته الأولى .

وبعد تحضير الدعوى بمعرفة حضرة المستشار المقرر عملاً بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ تحدد لنظرها أخيراً جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٧ . وفي الجلسة المذكورة تلا حضرة المستشار المقرر تقريره وسمعت ملاحظات محامي الطرفين كما هوميين بمحضر الجلسة ثم أرجىء النطق بالحكم لآخر الجلسة .

المحكم

بعد تلاوه التقرير

« من حيث ان حاصل الدعوى هو طلب بطلان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من مايو سنة ١٩٤٤ بإحالة المدعى الى المعاش والمبلغ اليه في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٤٤ .

« وحيث ان الحاضر عن وزارة الداخلية دفع بعدم قبول الدعوى لأنها تتعلق بإلغاء قرار إداري صدر وتم في سنة ١٩٤٤ وقبل العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ .

« وحيث ان القاعدة القانونية المعمول بها في مصر في تطبيق القوانين أن أحكام القوانين والأوامر لا تنعطف على الوقائع السابقة على تاريخ نفاذها إلا إذا نص على ذلك صراحة ، والقاعدة المذكورة مستمدة من نص المادة ٢٧ من الدستور

سويّاً على التلاعب في التموين للاثراء ، فهال ذلك المدعى وطلب إعفائه من العمل في التموين فرفض طلبه . ولما رأى الخطر على مركزه قدم شكوى تفرافية في ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٣ إلى وزارة التموين ومديرية النيا فكان حظه أسوأ إذ اصطدم بمصلحة كبار الموظفين بالوزارة لأنهم من أعوان العمدة والأمور ، ثم اتبعت الوزارة معه طريقاً شاذاً تعسفياً فنقل الى مديرية البحيرة قبل اتمام التحقيق مع إبقاء الأمور مما كان سبباً في تمكنه مع العمدة من تلفيق تهم له . وإزاء هذا التعسف قدم طلباً برفع الظلم مع إحالته إلى المعاش مع ضم خمس سنوات إلى مدة خدمته فلم يلتفت إليه ، قدم طلباً آخر بإحالة مع ضم سنتين فردت عليه الوزارة بأنه لم يبلغ سن الخمسين ومدة خدمته لم تبلغ ٢٥ سنة وأخيراً أحالته الى المعاش بقرار من مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من مايو سنة ١٩٤٤ . وبلغت القرار المذكور في ٢٠ يوليو سنة ١٩٤٤ وجاء بالقرار أنه أحيل إلى المعاش بناء على طلبه في حين ان الوزارة سبق أن رفضت هذا الطلب لعدم جوازه لأنه لم يبلغ من السن خمسين سنة ولم تبلغ مدة خدمته ٢٥ سنة . ولأن هذا القرار باطل لعدم وجود سبب صحيح قانوني له رفع هذه الدعوى على وزارة الداخلية بعريضة أودعها سكرتيرية المحكمة مع المذكرة الشارحة وحافضة مستنداته في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ طلب فيها الحكم ببطلان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من مايو سنة ١٩٤٤ بإحالة إلى المعاش والمبلغ اليه في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٤٤ . وبتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ أودعت المدعى عليها مذكرة في سكرتيرية المحكمة دفعت فيها بعدم قبول الدعوى لتعلقها ببطلان قرار إداري سابق على العمل بقانون

المصرى والمادة الثالثة من لأئحة ترتيب المحاكم الوطنية .

« وحيث ان قانون إنشاء مجلس الدولة قد استحدث حق اختصاص القرارات والأوامر الادارية وطلب إلغائها بالطريق القضائى أمام هذه المحكمة بسبب من أسباب تجاوز السلطة ولم ينص على سريان أثره فيما يختص بهذا الحق الموضوعى على القرارات والأوامر التى تمت قبل العمل به ونفاذه .

« وحيث انه متى تقرر ذلك ، وأن القرار المطعون فيه تم وأنتج أثره فى ٣١ من مايو سنة ١٩٤٤ أى قبل السنتين وكسور من العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة يكون الدفع بعدم قبول الدعوى على حق وتأخذ به المحكمة .

(القضية رقم ١٦ لسنة ١ القضائية)

٧٧

٨ أبريل سنة ١٩٤٧

١ — طلبات جديدة . ليس من الضرورى إعلانها على يد محضر . إبدأوها شفويا بالجلسة أو بالمذكرات جوازه . المادة ١٢٥ مرافعات

٢ — ميعاد الستين يوما . مادة ٣٥ قانون رقم ١١٢ سنة ٤٦ سريانه على الأوامر الادارية فقط . طلبات التعويض تتبع القانون العام فى سقوطها . المطالبة بها أمام مجلس الدولة عن أحداث حصلت قبل صدوره . جواز ذلك .

٣ — نظام إدارى جرى العمل عليه . مخالفته عدم جوازه .

المبادئ القانونية

١ — إعلان الخصم على يد محضر بالطلبات

الاضافية أى التى يضيفها المدعى أثناء الخصومة إلى طلباته الميينة بصحيفة الدعوى ليس بشرط لازم لقبول مثل هذا الطلب ، إذ كما يجوز أن يقدم بهذا الشكل فإنه يجوز إبدأؤه شفويا بالجلسة أو تضمينه المذكرات التى يحصل تبادلها بين الخصوم بالشكل القانونى . وهذا مستفاد بطريق مفهوم المخالفة من المادة ١٢٥ من قانون المرافعات التى تنص على أنه إذا تخلف المدعى عليه عن الحضور أمام المحكمة بعد سبق حضوره فلا يجوز للمدعى أن يبدى أقوالا أو طلبات جديدة ولا أن يغير أو يزيد فى الأقوال والطلبات السابقة . أى فإذا كان المدعى عليه حاضرا بالجلسة فإنه يجوز للمدعى توجيه طلبات إضافية فى أقواله التى يبدىها شفويا بجلسة المرافعة . ولا يلزم إذن إقامة الدعوى بهذه الطلبات المضافة بورقة تعلن إلى المدعى عليه بالطرق المعتادة وتراعى فيها مواعيد التكليف بالحضور . كما يؤخذ من المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات أنه يجوز تضمين الدعوى القرعية — ويندرج فيها الطلب الاضافى — أى طلب يقدمه أحد الخصوم للمحكمة مفاده جواز إبداء الطلبات الاضافية فى مذكرة مسموح بتقديمها قانونا .

٢ — ولأن المادة الأولى من قانون المرافعات

ذكرت أن كل إعلان أو اخبار يقع من

بعض الخصوم لبعض يكون بواسطة المحضرين بناء على أمر المحكمة التابعين لها أو بناء على طلب الخصوم إلا أنها لم تقصد سوى أن الاعلان يد محضر هو الوسيلة الأصلية في إحاطة الخصم علما بما يعلنه به خصمه ولكن ليس معنى هذا أنها الوسيلة الوحيدة في هذا الشأن فقد يستن القانون من الوسائل الأخرى ما يكفل هذا الأخبار حتى لو لم يحصل الاعلان على يد محضر كما هي الحال مثلا في تبادل المذكرات الكتابية بين أطراف الخصومة في النقض وكذلك أمام محكمة القضاء الإداري ، إذ اكتفى القانون في كل من هاتين الحالتين بالإيداع في قلم كتاب المحكمة في الميعاد القانوني .

٣ — ميعاد الستين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة خاص بطلبات إلغاء القرارات الإدارية دون غيرها من المنازعات ، فلا يسرى على طلبات التعويض التي يجوز رفعها ما دام لم يسقط الحق في إقامتها طبقا للأصول العامة .

٤ — دعوى التعويض تقبل أمام محكمة القضاء الإداري حتى لو كانت عن قرار سابق علي تاريخ نفاذ قانون إنشاء مجلس الدولة . ولا محل للاحتجاج بالمادة ٢٧ من الدستور لأن القانون ساف الذ كر لم يأت في شأن دعوى التعويض بحق جديد لم يكن مقررا من قبل للناس ، أفرادا أو موظفين ، كما هي الحال

فيما استحدث لهم من الحق في طلب الغاء القرارات الإدارية ، إذ كان لهم قبل قانون إنشاء مجلس الدولة الالتجاء الي القضاء بطلب التعويض عن القرارات الإدارية ، وكل ما جاء به هذا القانون أن جعل محكمة القضاء الإداري تختص مع المحاكم المدنية بالفصل في طلبات التعويض عن القرارات المطعون فيها سواء رفعت إليها بصفة أصلية أو تبعا لطلب الإلغاء . فالأمر لا يعدو ترتيبا للاختصاص بالنسبة الى دعاوى مقرررة من قبل ، والأصل في قوانين الإجراءات والاختصاص أنها تنسحب على ما وقع قبل نفاذها من الحوادث على اعتبار أنها لا تمس حقوقا مكتسبة أو حالات قانونية شخصية وأن كل ما تهدف اليه أن تكون أنجع في تحقيق العدالة وأسرع لهذا الغرض ، وهذه مصلحة عامة يلزم أن يكون للقانون الجديد أثره وسلطانه في تحقيقها . أما اذا انطوى القانون الجديد على المساس بتلك الحقوق أو هذه الحالات فانه لا ينسحب عليها وليس في اعمال قانون إنشاء مجلس الدولة فيما جاء بشأن دعاوى التعويض أى مساس من هذا القبيل .

٥ — ان النظام الذي تقرره جهة الادارة وتسير على مقتضاه هو بمثابة القانون أو اللائحة من وجوب احترامه الى أن يحصل تغييره ، فالانحراف عن معاملة الناس بمقتضاه في وقت كان مثل هذا النظام ساريا يكون من جانب الادارة مخالفا للقانون .

الوقائع

« تتصل وقائع الدعوى - حسب ما يؤخذ من صحتها ومذكرات طرفي الخصومة ومستنداتها ودفاعهما بالجلسة - في أنه في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٦ قدم إيلي حكيم بصفة كونه شريكا مسؤلاً في شركة حكيم وشركاه طلباً إلى المراقبة العامة للاستيراد والتصدير يستأذن به في استيراد بضائع متنوعة لم تبين وفقاً للفقرة رقم ١٩٦ من الباب العاشر، وذلك بقصد بيعها في الأسواق المصرية وذكر أن وزن البضاعة الصافي عشرة أطنان تقريباً معبأة في حوالي مائة صندوق وزنها الكلى نحو أحد عشر ونصف من الأطنان، يقوم بتصديرها من نيويورك فيكتور سيروس وشركاه Cif، وأن ثمنها خمسة آلاف من الجنيهات لا تدفع للبرسلين طبقاً للخطاب الصادر منهم. وفي ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٦ صدر الأذن للدعوى في استيراد بضائع متنوعة كعينات Miscellaneous articles as samples وزنها الكلى حوالي ٦٠٠ ك. ج. والصافي ٥٠٠ ك. ج. يصدرها من نيويورك فيكتور سيروس وشركاه على ألا تدفع في مقابلها أية عملة أجنبية أو استرلينية No foreign currency to be invoiced and even in pound sterling. وعلى أن يسرى مفعول هذا الأذن بالنسبة إلى الشحن لغاية ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٧ : وقد شحنت البضاعة على دفعات ثلاث : الأولى بفاتورة مؤرخة في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٦ وهي عبارة عن صندوقين يحتويان على ١٠٠ دوزينة شرابات نيلون، ٧٠ دوزينة فرش أسنان نيلون، ٣٤ دوزينة فرش أسنان رفيعة. ٣٨ دوزينة أحمر وشفاء جملة ثمنها ٣٥١ ج. و٧٨ م وزنها الصافي

١٢١ رطلا والكلى ٣٠٦ ½ رطلا والدفعة الثانية بفاتورة مؤرخة في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٦ عبارة عن بالة تحتوي على ١٥ دوزينة جاكات قطيفة بيضاء قيمتها ١٠٠ جنيه ووزنها الصافي ١٣٦ ك. ج. والكلى ١٤١ ك. ج. والدفعة الثالثة بفاتورة مؤرخة في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٦ عبارة عن أربعة صناديق تحتوي على ورق لعب قيمتها ١٠٣ ج. و٢٠٠ م وزنها الصافي ٢٨٤ ك. ج. والكلى ٣١٨ ك. ج. ولما وردت البضاعة لميناء الاسكندرية وأرادت المدعية تسلمها قام الخلاف في الجمرك حول تفسير عبارة « بضائع متنوعة كعينات » الواردة في الترخيص، وهل المقصود هو أن تكون عينات حقيقية أم المراد أن تكون فقط في حكم العينات على اعتبار أن الثمن لا يدفع بأية عملة أجنبية. فرض الأمر على الوزارة كما عرضته المدعية أيضاً على مكتب تراخيص الاستيراد بطلبها المؤرخ في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٤٦. وقد فحست أقسام الوزارة المختصة الأمر، ويؤخذ من تأشير لقسم المتنوعات أن الترخيص الصادر للمدعية قد منح في ظرف كانت المراقبة تمنح فيها تراخيص مماثلة « أي بدون دفع القيمة » ولذا فإن القسم المذكور لا يرى مانعاً من الإفراج عن البضائع التي وردت بموجب هذا الترخيص ما دام حظر استيراد بضائع بدون دفع القيمة لم يتقرر إلا بعد منح هذا الترخيص. ولكن يؤخذ من تأشير آخر على الطلب عينه مرفوع من مراقبة الاستيراد إلى وكيل وزارة المالية أن بعض الأصناف المستوردة كالجوارب النيلون وأحمر الشفاء وورق اللعب والملابس الجاهزة ليس لها حصة استيراد من الولايات المتحدة، أي أن المشتغلين بهذه الأصناف ليس في وسعهم استيرادها، وأن في الإفراج عن هذه البضائع مزاحمة غير مشروعة لهم، وأن من

رأى المراقبة مصادرة البضائع لأن المرخص فيه هو استيراد عينات من أصناف مختلفة . وقد أشر وكيل الوزارة في ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بأنه يوافق على المصادرة . وفي ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٤٦ تظلمت المدعية إلى الوزارة من القرار المذكور على أساس أنه عند صدور الترخيص لها كان يسمح بالاستيراد في حالتين ، وذلك على سبيل الاستثناء من الحظر العام : الأولى - في حالة استيراد عينات حقيقية ، وهذه بحسب القانون لا يلزم لها أى ترخيص . والثانية - في حالة استيراد بضائع بدون دفع قيمتها ويعبر عن هذه الحالة بعبارة « كعينات » as samples أى أنها تأخذ حكم العينات الحقيقية من حيث عدم حظر استيرادها . كما أشارت المدعية في شكواها إلى أنه في الوقت الذى صدر فيه الترخيص كانت الوزارة تمنح كل من يطلب استيراد بضائع من أميركا بدون دفع قيمتها ترخيصاً مماثلاً . وانتهت المدعية إلى طلب الإفراج عن بضائعها حتى لا تصاب بخسارة فادحة لم تكن لتوقعها بعد أن قامت بالاستيراد فعلا وهي حسنة النية . وقد أشر وكيل الوزارة بحفظ هذه الشكوى في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ . وفي ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ أرسل مدير جمرك الاسكندرية خطاباً إلى شركة الايداع الشرقية يخبرها فيه أنه تقررت مصادرة الصندوقين الواردين على الباخرة فورت سوريس وطلب تسليمهما للجمرك لتنفيذ قرار المصادرة ، فأرسل مدير الشركة المذكورة في اليوم ذاته صورة هذا الخطاب للمدعية .

أقامت المدعية هذه الدعوى . بأن أودعت في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ سكرتيرية هذه المحكمة عريضة الدعوى ومذكرتها الشارحة وحافظة مستندات . وقد أعلنت هذه الأوراق إلى المدعى عليهما الأولى والثانية في ١٢ منه ، كما أعلنت إلى المدعى عليها الثالثة في ١٨ منه . وقد طلبت المدعية إلغاء القرار الصادر من وزارة المالية في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ بمصادرة البضائع الواردة فيه والبيئة في المذكرة المرافقة ، والأمر بتسليم البضائع المذكورة للطاعة بعد دفع الرسوم والتكاليف المستحقة عليها وفقاً للقوانين واللوائح ، والحكم بالمصاريف وأتعاب المحاماة على المطعون ضدهم وحفظ الحق في طلب التعويض .

وفي ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ أودعت المدعى عليهما الأولى والثانية مذكرة بدفاعهما . دفعتا فيها بعدم جواز سماع الدعوى أو بعدم قبولها على اعتبار أن الأمر المطلوب إلغاؤه سابق على تاريخ نفاذ قانون مجلس الدولة .

وفي ٢٨ منه أمر سعادة رئيس المجلس بإحالة القضية إلى الدائرة الأولى .

ونذب في ٢٩ منه حضرة صاحب العزة السيد على السيد بك المستشار بمحكمة القضاء الإدارى لوضع التقرير فيها فأصدر في ٣١ منه قراراً لاستيفاء النقط المشار إليها في صلبه .

وفي ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ أودعت المدعية مذكرة تكميلية بأوجه دفاعها صممت فيها أصلياً على طلباتها البيئية بعريضة دعواها واحتياطياً طلبت إلزام المدعى عليهم بمبلغ ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض .

وفي ٢٣ منه أودعت المدعى عليها الأولى والثانية مذكرتهما التكميلية صممتا فيها على طلب الحكم أصلياً بعدم قبول الدعوى أو بعدم سماعها واحتياطياً برفضها ، وبعد أن وضع حضرة المستشار المقرر تقريره حدد لنظر الدعوى جلسة ٢٥ من

فبراير سنة ١٩٤٧ ، وصممت الدعوى فيها وفي الجلسات التالية على الوجه المبين بمحضرها، وطلب الحاضر عن المدعى عليهما الأولى والثانية عدم قبول طلب التعويض كما صمم على باقي طلباته السابق إيدائها ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكم

١ - عن الدفع بعدم قبول طلب الالغاء :

« من حيث ان مبنى هذا الدفع أن القرار المطعون فيه والقاضى بمصادرة البضاعة قد أصدره وكيل وزارة المالية في ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٦ فلا يسرى عليه قانون إنشاء مجلس الدولة المنشور بالجريدة الرسمية في ١٥ منه على أن يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره ، وذلك فيما استحدثه من الحق في طلب الالغاء عملاً بالمادة ٢٧ من الدستور التى تقضى بأن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص .

« وحيث ان المدعية ردت على هذا الدفع بأن قانون إنشاء مجلس الدولة هو من القوانين الخاصة بالاجراءات والاختصاص، وأن أمثال هذه القوانين تنسحب على الماضى بحسبان أنها أنجحت فى تحقيق العدالة وأسرع لهذا الغرض لأن قاعدة عدم رجعية القوانين ليست مطلقة فى تطبيقها بل مجالها حيث يكون هناك مساس بحق مكتسب بمقتضى القانون القديم . كما أن المادة ٣٥ إذ تقضى بأن ميعاد رفع الدعوى بالالغاء القرار الادارى هو ستون يوماً قد جاءت من العموم والاطلاق بحيث تشمل كل قرار ما كان لاحقاً للقانون أو ما كان سابقاً عليه مادام إعلانه أو نشره لم يمس عليه ما يزيد على الستين يوماً وان القرار موضوع النزاع لم يعلن إلى المدعية إلا فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦

أى بعد تاريخ نفاذ القانون المذكور .

« وحيث انه لا جدال فى أن الحوادث التى تقع وتم آثارها تحت سلطان القانون القديم الخ الح (١) .

« وحيث انه يبين من كل ما تقدم أن الدفع بعدم قبول طلب الالغاء فى محله فيتعين قبوله .

ب - عن الدفع بعدم قبول طلب التعويض :

« وحيث ان هذا الدفع يقوم على أن المادة (٣٥) من قانون إنشاء مجلس الدولة قد أوجبت أن يكون رفع الدعوى فى خلال ستين يوماً من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به ولم تستثن من هذا الحكم سوى المنازعات المنصوص عليها فى المادة (٣) أى المنازعات التى تقوم بين فروع الادارة فيلزم عن ذلك أن الميعاد المذكور يسرى على سائر الدعاوى . ومنها طلبات التعويض عن القرارات المطعون فيها . وقد فات هذا الميعاد قبل أن تقدم المدعية بطلب التعويض لأن القرار المبني عليه هذا الطلب قد أعلن إلى المدعية فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بينما هى لم تقدم بطلب التعويض إلا فى مذكرتها المودعة فى ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ . ولا يشفع لها فى ذلك أنها احتفظت لنفسها فى صحيفة الدعوى بهذا الطلب لأن مثل هذا الاحتفاظ لا ينهض أن يكون إقامة للدعوى بالمعنى المقصود فى المادة ٣٥ . كما أن تضمين المذكرة مثل هذا الطلب لا يعتبر قانوناً رخصاً للدعوى به إذ أن قانون إنشاء مجلس الدولة لم يستوجب إعلان هذا النوع من المذكرات

(١) كل ما ورد بالحكم بعد هذا إلى آخر ما اقتضاه الرد على هذا الدفع لا يخرج عما ورد بالأحكام السابقة وبخاصة الحكم الصادر فى القضية رقم ٢ لسنة ١

فمن المحتمل ألا يعلم به الطرف الآخر . كما لا يشفع لها أن المادة ٣٤ من القانون المذكور تحيل إلى قانون المرافعات فيما لم ينص عليه قانون إنشاء مجلس الدولة من الاجراءات ولا أن قانون المرافعات يحيز تعديل الطلبات لغاية انتهاء المرافعة في الدعوى . لأن محل هذا الجواز إذا كان ميعاد الستين يوماً لما يزل قائماً أما إذا كان قد فات فقد امتنع قبول الطلب إذ الميعاد حتمى وذلك على نسق ميعاد الاستئناف أو النقض .

« وحيث أنه مما يجب التنبيه إليه بادية الرأي أنه لا مفتح فيما ذكرته المدعى عليهما الأولى والثانية من أن إبداء طلب التعويض في مذكرة المدعية المودعة في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ لا يعتبر إقامة للدعوى بمثل هذا الطلب بحجة أن القانون لم يستلزم إعلان هذه المذكرة — لا مفتح في ذلك ، لأن إعلان الخصم على يد محضر بالطلبات الإضافية أى التى يضيفها المدعى أثناء الخصومة إلى طلباته المبينة بصحيفة الدعوى ليس بشرط لازم لقبول مثل هذا الطلب إذ كما يجوز أن يقدم بهذا الشكل ، فإنه يجوز إبداءه شفها بالجلسة أو تضمينه المذكرات التى يحصل تبادلها بين الخصوم بالشكل القانونى . وهذا مستفاد بطريق مفهوم المخالفة من المادة ١٢٥ من قانون المرافعات التى تنص على أنه إذا تخلف المدعى عليه عن الحضور أمام المحكمة بعد سبق حضوره فلا يجوز للمدعى أن يبدى أقوالاً أو طلبات جديدة ، ولا أن يغير أو يزيد فى الأقوال والطلبات السابقة . أى فإذا كان المدعى عليه حاضراً بالجلسة فإنه يجوز للمدعى توجيه طلبات إضافية فى أقواله التى يبدىها شفها بجلسة المرافعة . لا يلزم إذن إقامة الدعوى بهذه الطلبات المضافة بورقة تعلق إلى المدعى عليه بالطرق المعتادة

وتراعى فيها مواعيد التكليف بالحضور . كما أنه يؤخذ من المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات أنه يجوز تضمين الدعوى الفرعية - ويتدرج فيها الطلب الإضافى — أى طلب يقدمه أحد الخصوم للمحكمة ، مما مفاده جواز إبداء الطلبات الإضافية فى مذكرة مسموح بتقديمها قانوناً . كما لا وجه لما ذكرته المدعى عليهما من أن الخصم قد لا يعلم بهذا الطلب مادام القانون لا يستلزم إعلان المذكرة إذ فضلاً عن أن المدعى عليهما قد علمتا بهذا الطلب ووجهتها به فى الجلسة وردتا عليه ، فإن المادة الأولى من قانون المرافعات إذ ذكرت أن كل إعلان أو إخبار يقع من بعض الخصوم لبعض يكون بواسطة المحضرين بناء على أمر المحكمة التابعين لها أو بناء على طلب الخصوم لم تقصد سوى أن الاعلان على يد محضر هو الوسيلة الأصلية فى إحاطة الخصم علماً بما يعلنه به خصمه ولكن ليس معنى هذا أنها الوسيلة الوحيدة فى هذا الشأن ، فقد يستأن القانون من الوسائل الأخرى ما يكفل هذا الإخبار حتى لو لم يحصل الاعلان على يد محضر ، كما هي الحال مثلاً فى تبادل المذكرات الكتابية بين أطراف الخصومة فى النقض ، وكذلك أمام محكمة القضاء الإدارى ، إذ اكتفى القانون فى كل من هاتين الحالتين بالإبداء فى قلم كتاب المحكمة فى الميعاد القانونى .

« وحيث أنه لا محل للتحدى بقوات ميعاد الستين يوماً المنصوص عليه فى المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة إذ هذا الميعاد خاص بطلبات إلغاء القرارات الإدارية دون غيرها من المنازعات . فلا يسرى على طلبات التعويض التى يجوز رفعها مادام لم يسقط الحق فى إقامتها طبقاً للأصول العامة وذلك لما يلى :

أولاً — لأن عبارة المادة ٣٥ سالفه الذكر تقطع في تخصيص حكمها بطلبات إلغاء القرارات الإدارية دون غيرها من المنازعات . إذ هي قد جعلت مبدأ سريان الميعاد من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به كما قضت بوقف سريان هذا الميعاد في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية . وبأنه يعتبر في حكم قرار بالرفض فوات وقت يزيد على أربعة أشهر دون أن تجيب السلطات الإدارية المختصة عن التظلم المرفوع إليها . ومفاد ذلك أن المادة المذكورة إذ تحدد ميعاد الستين يوماً لاتحدث إلا عن الدعوى الخاصة بإلغاء قرار إداري . ومن هنا جعلت إعلانه مبدأ لسريان الميعاد والتظلم فيه واقفاً لهذا السريان .

ثانياً — لأن الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٥ مأخوذ عن القانون الفرنسي . وهذا القانون يخص الميعاد المذكور بطلبات الإلغاء .

ثالثاً — لأن طلب التعويض منوط بحلول الضرر وهذا لا يترتب حتماً على إعلان القرار الإداري أو نشره ، بل يترتب في الغالب على تنفيذ القرار ، فلو أن ميعاد الستين يوماً يسرى على طلب التعويض لكان مقتضى هذا أنه يلزم رفعه حتى لو لم يحل الضرر بصاحب الشأن ، مما تأباه البداهة القانونية .

رابعاً — لأن الحكمة التشريعية تقصر رفع الدعوى على شهرين هي استقرار القرارات الإدارية حتى لا تكون مستهدفة لخطر الإلغاء وقتاً طويلاً ، وهذه الحكمة إن كانت متوافرة فيما يتعلق بطلبات إلغاء القرارات ، فإنها منعدمة بالنسبة إلى دعاوى التعويض إذ هذه لا تخرج عن

كونها دعاوى عادية . وفضلاً عن ذلك فإنه لا محل للتفريق بين المدة التي ترفع فيها دعوى التعويض أمام محكمة القضاء الإداري وتلك التي ترفع فيها أمام جهات القضاء الأخرى مع أن الحق واحد في الدعويين ، فلزم أن تكون مدة رفعهما واحدة .

« وحيث أنه يتضح مما تقدم أن ذهن الشارع عند تحديد الميعاد المبين في المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة ، لم ينصرف إلا إلى طلبات الإلغاء دون دعاوى التعويض .

« وحيث أنه مما تجب الإشارة إليه أن دعوى التعويض تقبل أمام محكمة القضاء الإداري حتى لو كانت عن قرار سابق على تاريخ نفاذ قانون إنشاء مجلس الدولة . ولا محل للاحتجاج بالمادة ٢٧ من الدستور ، لأن القانون سالف الذكر لم يأت في شأن دعوى التعويض بحق جديد لم يكن مقررًا من قبل للناس ، أفراداً أو موظفين ، كما هي الحال فيما استحدث لهم من الحق في طلب إلغاء القرارات الإدارية ، إذ كان لهم قبل قانون إنشاء مجلس الدولة اللجوء إلى القضاء بطلب التعويض عن القرارات الإدارية ، وكل ما جاء به هذا القانون أن جعل محكمة القضاء الإداري تختص مع المحاكم المدنية بالفصل في طلبات التعويض عن القرارات المطعون فيها سواء رفعت إليها بصفة أصلية أو تبعاً لطلب الإلغاء . فالأمر لا يعدو ترتيباً للاختصاص بالنسبة إلى دعاوى مقررّة من قبل ، والأصل في قوانين الإجراءات والاختصاص أنها تنسحب على ما وقع قبل نفاذها من الحوادث على اعتبار أنها لا تمس حقوقاً مكتسبة أو حالات قانونية شخصية وأن كل ما تهدف إليه أن تكون أتمج في تحقيق العدالة وأسرع لهذا الغرض ، وهذه مصلحة عامة

يلزم أن يكون للقانون الجديد أثره وسلطانه في تحقيقها . أما إذا انطوى القانون الجديد على المساس بتلك الحقوق أو هذه الحالات ، فإنه لا ينسحب عليها ، وليس في إعمال قانون إنشاء مجلس الدولة فيما جاء بشأن دعاوى التعويض أى مساس من هذا القبيل .

« وحيث إنه لكل ما ذكر يكون الدفع بعدم قبول طلب التعويض في غير محله ويتعين رفضه .

ج - عن الموضوع :

« وحيث أن المدعية تستند في دعاوها إلى أن الأمر بمصادرة بضائعها قد وقع باطلاً للأوجه الآتية :

١ - مخالفة القوانين واللوائح .

٢ - الخطأ في تطبيق القوانين واللوائح وتفسيرها .

٣ - إساءة استعمال السلطة .

وفي شرحها للوجه الأول استعرضت تطور التشريع المصري في مسألة الاستيراد ذاكراً أن الأمر العسكري رقم ١٧٧ إذ عني بتحديد الأصناف التي يجوز استيرادها من الخارج قد هدف إلى توفير المنشآت البحرية للأغراض الحربية بقدر الإمكان فقصر الاستيراد على الأصناف الضرورية ثم تلتها الأوامر العسكرية رقم ٢٢٢ و ٢٤١ و ٢٥٦ ، فالأمر رقم ٥٥٦ الذي استوعب الموضوع من جميع وجوهه وفصل ضوابطه وقيوده . وقد حظرت المادة الأولى منه استيراد البضائع إلا بعد الحصول على إذن من وزارة المالية واستثنت المادة الثانية العينات التجارية ونصت المادة الثالثة في فقرتها الأخيرة على أنه يجوز لوزير المالية في كل الأحوال التي يثبت فيها

حسن النية أن يأمر بتعويض من يثبت ملكيته للبضائع والمنتجات بحيث لا تزيد قيمة هذا التعويض على الثمن الذي تباع به البضائع أو المنتجات المصادرة أو على تكاليف استيرادها ، أيهما أقل . ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ مقررًا استمرار العمل بأحكام الأمر العسكري رقم ٥٥٦ . ولكن لما كانت الحرب قد انتهت ولم يعد هدف التشريع توفير المنشآت البحرية للأغراض الحربية بل التوفيق بقدر الإمكان بين الاستيراد وبين مقتضيات نظام العملة الصعبة . إذ بعد أن انضمت مصر إلى جبهة الأمم الاسترلينية لم يصبح لديها من تلك العملة إلا القدر الذي تسمح به إنجلترا ، فقد نص المرسوم على الترخيص لوزير المالية بالتجاوز عن أحكام الأمر العسكري رقم ٥٥٦ بالنسبة إلى البضائع أو السلع التي تستورد بالمخالفة لأحكامه متى رأى الوزير محلاً لذلك . ومن ثم فقد رفع الحظر عن استيراد البضائع التي ترد من بلاد الجبهة الإسترلينية ، ولم يعد الترخيص لازماً إلا بالنسبة إلى البضائع التي ترد من البلاد التي تتعامل بالعملة الصعبة . وقد درجت الوزارة على منح التراخيص متى كانت البضائع المستوردة لا تدفع قيمتها وخلصت المدعية من ذلك إلى أن مصادرة بضائعها ، بعد أن اشترط في إذن الاستيراد أن القيمة لن تدفع دائماً عملة أجنبية وأنها لم تدفع شيئاً من هذه العملة ، تكون قد جاءت مخالفة للقانون بحسب الغرض الذي هدف إليه .

وذكرت المدعية — في شرحها للوجه الثاني —

أنها لم تطلب ترخيصاً في استيراد « عينات » وإنما طلبت ترخيصاً في استيراد بضائع متنوعة مستدلة على ذلك بما جاء في نفس الطلب من أن المطلوب هو بضائع قيمتها ٥٠٠٠ جنيه وزنها الصافي ١٠

طن وذلك بقصد بيعها في الأسواق المصرية ، مما يقطع بأن المطلوب ليس عينات لأن العينات لا تكون بمثل هذه القيمة أو الوزن ولا تستورد بقصد البيع وإنما للعرض على الجمهور ، وهذا كله يفسر المعنى الحقيقي للعبارة التي وردت بالاذن وهي (سلع متنوعة كعينات) وأن القصد طبعاً هو أن البضائع المستوردة تأخذ حكم العينات من حيث جواز استيرادها ، وأن ليس الغرض من تلك العبارة هو أن البضائع المطلوبة عينات حقيقية ، وإلا لكانت الوزارة عبرت عنها بعبارة « عينات مختلفة various samples » كما درجت على ذلك ، بل لما كان هناك من ضرورة تلجئ المدعية إلى تقديم الطلب إذ العينات تستورد مباشرة بدون حاجة إلى أي إذن .

وذكرت في شرحها للوجه الثالث أن وزارة المالية اعتادت أن تأذن في استيراد البضائع من البلاد ذات العملة الصعبة مادام المستورد لا يدفع قيمة البضاعة فلا يجوز أن تميز في المعاملة بين مستورد وآخر ، إذ التفريق في ذلك ينطوي على إساءة استعمال السلطة ، فضلاً عما فيه من مخالفة النظام الذي وضعه لتسير على مقتضاه في إصدار مثل هذه التراخيص ، وهذا النظام — إلى أن يعدل — هو بمثابة القانون أو اللائحة الواجب احترامها .

« وحيث أن المدعى عليهما الأولى والثانية دفعتا الدعوى في موضوعها بأن الوزارة (مراقبة الاستيراد) قد أذنت في استيراد نصف طن من البضائع المتنوعة بصفة عينات ، وأن هذا القرار من إطلاقاتها ولا معقب عليها في هذا الشأن ، واستعرضتا تطور التشريع الخاص بالاستيراد مشيرتين إلى أن منحى هذا التشريع إنما هو تحقيق غرضين أساسيين : أولهما : حظر أي إجراء

يؤدي إلى استعمال العملة الصعبة في غير الأغراض التي خصصت لها أو على وجه يؤدي إلى التزامات في شأن تلك العملة تزيد على الحد الأقصى المتفق عليه بين مصر وإنجلترا : وثانيهما — تحصيل كل ما تستحقه مصر من إيرادات بالعملة الصعبة ، وأنه تحقيقاً لهذين الغرضين صدر الأمر العسكري رقم ٥٥٥ بخصوص العملة الصعبة ، والأمر رقم ٥٥٦ بشأن الاستيراد ، ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ مقررًا سريان أحكام الأمر الأخير غير مستثن من الحظر سوى العينات التجارية غير ذات القيمة أو المحدد لها قيمة اسمية لا تتجاوز تكاليف الإنتاج والشحن . وخلصت المدعى عليهما بعد ذلك إلى أنه وإن كان القانون لا يستلزم إذناً في استيراد العينات إلا أن الاذن قد صدر على كل حال على أساس أن تكون البضاعة المستوردة عينات . ولكن المدعية قد خالفت هذا الاذن باستيرادها بضائع ليست بعينات فحقت المصادرة بمقتضى المرسوم بقانون سالف الذكر . وتكون الدعوى والحالة هذه على غير أساس سليم من القانون .

« وحيث أنه يبين من الغرض السابق أن النزاع بين الطرفين يثير مسألتين أساسيتين : (الأولى) هل الاذن الصادر للمدعية ينصب على استيراد عينات حقيقية أم على بضائع بقصد البيع في الأسواق المصرية ولكنها تأخذ حكم العينات قانوناً من حيث استيرادها ؟ (الثانية) هل القرار الإداري بمصادرة البضائع المذكورة قد جاء مطابقاً للقانون أم مخالفاً ؟ .

« وحيث أن عبارة الاذن في ضوء الظروف التي لا يست إصداره قاطعة في الدلالة على أنه لا ينصب على عينات بل على استيراد بضائع متنوعة

الاستيراد من أن « الترخيص الصادر للمدعية قد منح في ظروف كانت المراقبة تمنح فيه تراخيص مماثلة » أى (بدون دفع القيمة) ولذا فلا يرى القسم المذكور مانعاً من الإفراج عن البضائع التي استوردت بموجب هذا الترخيص طالما أن حظر استيراد بضائع بدون دفع القيمة لم يتقرر إلا بعد منح هذا الترخيص مما يؤخذ منه أن استيراد المدعية للبضائع موضوع المصادرة كان مطابقاً للاذن الذي صدر في وقت كان يسمح فيه بمثله . وهذا يلقي الضوء على العلة الحقيقية لإصدار القرار بالمصادرة ، وخصوصاً إذا قوبل التأشير السابق بالتأشير الآخر المرفوع من مراقبة الاستيراد إلى وكيل الوزارة والذي جاء به « أن بعض الأصناف المستوردة كالجوارب النيلون وأحمر الشفاة وورق اللعب والملابس الجاهزة ليست لها حصة استيراد من الولايات المتحدة أى أن المشتغلين بهذه الأصناف ليس في وسعهم استيرادها ، وفي الإفراج عن هذه البضائع مزاحمة غير مشروعة لهم » إذ يتضح من هذه المقابلة أن ليس السبب الحقيقي للمصادرة هو مخالفة المدعية لاذن الاستيراد وأن هذه المخالفة إن هي إلا تغطية تخفي وراءها غرضاً آخر هو أن البضائع قد استوردت بدون دفع القيمة ، وأن هذا النظام وإن كان قد تقرر بعد صدور الاذن للمدعية إلا أن المراقبة على الرغم من ذلك رأت أن تعامل المدعية بمقتضاء خشية أن يكون في الإفراج عن البضائع محل النزاع مزاحمة غير مشروعة لمن يستوردون البضائع مع دفع القيمة .

« وحيث أنه مما ينبغي التنبيه إليه ، أن النظام الذي تقرره جهة الإدارة وتسير على مقتضاه هو بمثابة القانون أو اللأئحة من حيث وجوب احترامه

بقصد بيعها في الأسواق المصرية . فقد كان طلب المدعية صريحاً في هذا الخصوص ، كما ذكرت أن قيمتها نحو ٥٠٠٠ جنيه وزنها الصافي حوالي عشرة أطنان ، وهي بهذا الوزن وتلك القيمة تخرج بداهة عن معنى العينات ، فضلاً عن أن العينات لا تستورد بقصد البيع وإنما لعرضها على الجمهور ، ولو كان المقصود بالاستيراد هو عينات حقيقة لما كان ثمة من ضرورة تلجئ المدعية لاستصدار مثل هذا الاذن ، إذ العينات تستورد مباشرة بدونها ، ولما كان هناك من داع لأن تثبت المراقبة على الاذن هذه العبارة *no foreign currency to be involved and even in pound sterling* أى يجب ألا تدفع في مقابلة البضائع أية عملة أجنبية أو استرلينية ، إذ لا موجب عقلاً لذلك إذا كان المقصود بالاذن هو مجرد عينات وهي لا قيمة لها بل ولما كان الأولى أن يستعمل في الاذن في الحانة المختصة لذلك عبارة « عينات متنوعة *various samples* » وهذا كله يفسر المعنى الحقيقي لعبارة « سلع متنوعة كعينات *miscellaneous articles as samples* » التي وردت بالاذن وأن المقصود منها هو تشبيه البضائع المستوردة بالعينات في الحكم من حيث تيسير استيرادها ، لا أن تكون عينات فعلاً .

« وحيث أنه متى ثبت أن الاذن إنما ينصب في الحقيقة على بضائع متنوعة بقصد بيعها في الأسواق المصرية ، لا على مجرد عينات . فإن حجة المدعى عليهما الأولى والثانية في تبرير المصادرة بمقولة أن المدعية خالفت إذن الاستيراد من هذه الناحية تكون حجة داحضة لا قيمة لها . يؤكّد ذلك التأشير المثبوت لقسم العينات الوارد في ملف

مليم جنيه	إلى أن يحصل تغييره، فالانحراف عن معاملة الناس
٠٠٢٢٦٠ رسم إذن الاستيراد	بمقتضاه في وقت كان مثل هذا النظام سارياً يكون
٠٠٦٧٠٥ عمولة لشركة الاكسبريس بموجب	من جانب الادارة مخالفا للقانون .
فاتورة رقم ٦٤١	
٠٠٧٢٠٠ عمولة لشركة الاكسبريس بموجب	» وحيث انه يخلص مما ذكر أن قرار المصادرة
فاتورة رقم ٦٤٣	قد خالف القانون إذ أمر بمصادرة بضائع استوردتها
٠٠٤٥٥٥ عمولة لشركة الاكسبريس بموجب	المدعية بمقتضى الاذن الصادر لها دون أن تخالف
فاتورة رقم ٦٤٢	خواه في شيء كما أنه انطوى على إساءة استعمال
	للسلطة إذ استند في الظاهر إلى التعلل بمخالفة
٦١٢٩٢٨	المدعية للاذن وهو في الواقع إنما أراد أن ينفذ من
	ذلك إلى المصادرة طبقاً للنظام غير الذي صدر
» وحيث انه لا وجه لحصم الرسوم الجمركية	الاذن على مقتضاه على ما في ذلك أيضاً من مخالفة
من المبلغ المذكور إذ المدعية قد تجردت عن ملكية	للقانون . وإذن يكون طلب التعويض المرفوع من
البضائع بحكم مصادرتها وأصبحت مملوكة للحكومة	المدعية في مقابل ما أصابها من أضرار المصادرة
والرسوم الجمركية لا تستحق بمجرد ورود البضائع	على أساس من القانون سليم .
الى الدائرة الجمركية بل هي تجب على مالكيها	
إذا ما أراد ادخالها في القطر .	» وحيث ان التضمينات تشتمل على ما أصاب
	الدائن من خسارة وما فاتته من كسب .
» وحيث انه فيما يتعلق بما ضاع من الكسب	» وحيث انه قد ثبت من الأوراق أن المصادرة
فلم يثبت للحكمة أن شيئاً من هذا القليل قد أصاب	قد أصابت المدعية بما يلي من خسارة :
المدعية على وجه اليقين .	
	مليم جنيه
» وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم للمدعية	٣٥٢٠٥٨ ثمن الدفعة الأولى من البضائع بموجب
على المدعى عليها الأولى والثانية بالمبلغ المذكور	الفاخرة الأولى رقم ٦٦٣
وحده وقدره ٦١٢ جنيتها و ٩٢٨ مليم مع المصاريف	١٠٠٠٨٠٠ ثمن الدفعة الثانية من البضائع بموجب
المناسبة ومقابل أتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك .	الفاخرة الثانية رقم ٦٩١
(القضية رقم ٢٨ سنة ١ قضائية)	١٠٣٣٠٠ ثمن الدفعة الثالثة من البضائع بموجب
	الفاخرة الثالثة رقم ٦٩٨
	٠٠٥٣٦٠ قيمة التأمين على البضائع على الباخرتين
	٠٠٥٣١٠ فورت سيرس وورود فوكتري
	٠٢٥٣٨٠ أجرة التخزين بالشركة الشرقية
	للايداع بحسب القسائم المقدمة

٧٨

٩ أبريل سنة ١٩٤٧

- ١ — قانون رقم ١١٢ سنة ٤٦ فقرة (٥) من المادة الرابعة . مناط تطبيقها أن يكون الموظف دائماً .
- ٢ — موظف دائم . من يستقطع معاشاً من مرتبه . وليس ذو العقد بدائم .
- ٣ — اختصاص المحاكم في بحث كون الموظف دائم أو مؤقت . من النظام العام لها أن تثيره من نفسها . ويسبق بحث عدم قبول الدعوى .

المبادئ القانونية

١ — إن الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ تنص على أن محكمة القضاء الإداري تختص بالفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون الدائمون بالقضاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بفصلهم من غير الطريق التأديبي وليس في القانون المذكور نص يخول هذه المحكمة سلطة الفصل في هذه الطلبات إذا كان الطالب موظفاً غير دائم .

٢ — الموظف الدائم المقصود بهذا النص هو الذي يجري على مرتبه حكم الاستقطاع ، وهذا الوصف لا ينطبق على الموظف بالعقد .

٣ — للمحكمة أن تشير الدفع بعدم اختصاصها بنظر دعوى مرفوعة من موظف غير دائم من تلقاء نفسها لأنه يتعلق بالنظام العام لاتصاله بولاية المحكمة ومدى سلطانها كما أن الفصل فيه مقدم على الفصل في الدفع بعدم قبول الدعوى .

الوقائع

تتحصل وقائع الدعوى ، حسبما جاء في صحيفة والمذكرات المقدمة والمستندات ، في أنه بتاريخ ٤ من سبتمبر سنة ١٩٣٠ التحق المدعى بخدمة وزارة الصحة العمومية في وظيفة كاتب بتفتيش صحة مصر بعقد لمدة ستة أشهر بمرتبة شهرى قدره سبعة جنيهات ونصف ، ثم جدد عقده بعد ذلك مرات لمدة ستة أشهر ثم لسنة ثم لسنتين ، وكان آخر تجديد له من ٤ مارس سنة ١٩٣٨ إلى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٣٩ . وفي نوفمبر سنة ١٩٣٦ نقل إلى وظيفة كاتب بدل بقسم التفتيش وفي أكتوبر سنة ١٩٣٧ نقل إلى صحة مركز كفر الزيات وفي يونيه سنة ١٩٣٨ ندب للعمل في صحة مركز جرجا ولكن لم ينفذ قرار الندب وأبدى بأنه لا يستطيع السفر إلى جرجا لمرض والدته ثم انقطع عن العمل اعتباراً من ٧ من أغسطس سنة ١٩٣٨ فأصدر وزير الصحة العمومية عملاً بالمادة السادسة من العقد قراراً في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ بفصله من الخدمة اعتباراً من تاريخ انقطاعه عن العمل وأبلغ إليه هذا القرار في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ .

رفع المدعى هذه الدعوى ضد وزارة الصحة العمومية يطلب فيها إلغاء قرار الفصل ومحو كافة الآثار التي ترتبت عليه مع إعادته إلى الخدمة وإلزام الوزارة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وحفظ كافة الحقوق الأخرى .

أودع المدعى صحيفة الدعوى والمذكرات الشارحة وحافظة المستندات سكرتيرية المحكمة في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأعلنت هذه الأوراق إلى المدعى عليها في ١٦ من نوفمبر سنة

مختصة بنظر الدعوى .

« وحيث انه وان كانت المدعى عليها لم تملك بهذا الدفع فان المحكمة أن تثيره من تلقاء نفسها لأنه يتعلق بالنظام العام لاتصاله بولاية المحكمة ومدى سلطانها كما أن الفصل فيه مقدم على الفصل في الدفع بعدم قبول الدعوى التي أبدته المدعى عليها .

(القضية رقم ٣٧ سنة ١ قضائية)

٧٩

٢٢ أبريل سنة ١٩٤٧

١ - مجلس الدولة . مناط اختصاصه بالتعويض ما جاء بالمادة ٥ من قانونه وبشرط أن يكون مترتباً على القرارات المبينة بالمادة الرابعة . انعدام ولايته في إلغاء عمل قضائي أو تقرير تعويض عنه .

٢ - نيابة عامة . إصدارها قرار حظر نشر أخبار متعلقة بتحقيق جاري طبقاً للمادة ١٩٨ عقوبات . تنفيذ رجال البوليس لهذا الأمر . عمل من أعمال الضبطية القضائية .

المبادئ القانونية

١ - ان اختصاص محكمة القضاء الإداري بطلبات الإلغاء منوط ، بحسب المادة الرابعة من القانون الخاص بإنشاء مجلس الدولة ، بأن تكون منصبة على القرارات الإدارية ، كما أن اختصاصها بطلبات التعويض رهين ، طبقاً للمادة الخامسة من القانون المذكور ، بأن تكون مترتبة على القرارات الإدارية المشار إليها بالفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة من ذلك القانون ، ومؤدى ذلك أنه يخرج من

١٩٤٦ وقدمت الحكومة مذكرة فيها في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ ثم قدم المدعى رداً في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وأودعت الحكومة ملف خدمة المدعى في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٧ دفعت المدعى عليها الدعوى بعدم قبولها لأن القرار المطالب الغاؤه صدر في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ وهذا التاريخ سابق على العمل بقانون مجلس الدولة ثم طلبت في الموضوع رفض الدعوى .

وقد أحيلت الدعوى إلى حضرة صاحب العزة محمد سامي مازن بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير . وبعد أن وضع حضرته تقريره أحيلت إلى المرافعة وعين لها جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين ثم أرجأت النطق بالحكم لآخر الجلسة .

المحكم

بعد تلاوة التقرير . . .

« حيث ان الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ تنص على أن محكمة القضاء الإداري تختص بالفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون الدائمون بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بفصلهم من غير الطريق التأديبي وليس في القانون المذكور نص ينحول هذه المحكمة سلطة الفصل في هذه الطلبات إذا كان الطالب موظفاً غير دائم .

« وحيث ان الموظف الدائم المقصود بهذا النص هو الذي يجري على مرتبه حكم الاستقطاع وهذا الوصف لا ينطبق على المدعي لما تبين من الأوراق من أنه موظف بعقد .

« وحيث انه لذلك تكون المحكمة غير

ولاية محكمة القضاء الإداري طلب إلغاء أى عمل قضائى وكذلك التعويض عنه .

٢ — إن النيابة العامة إذا أصدرت قرار

حظر إذاعة أى بيان عن حادث تجرى تحقيقه ووكلت إبلاغه وتنفيذه إلى رجال الإدارة وقام هؤلاء بذلك لحسابها وعلى ذمة التحقيق ثم وقع ما رؤى معه أنه يتضمن إذاعة ما حظرته النيابة وبالتالي ما يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٩٣ من قانون العقوبات ، فإن رجال الإدارة إذ يقومون بذلك إنما يفعلون بصفهم من مأمورى الضبطية القضائية بمقتضى السلطة المخولة لهؤلاء بالمادة ١٨ من قانون تحقيق الجنايات التى تميز لهم عند قيام حالة التلبس ضبط كل ما يوجد فى أى محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه استعمل فى ارتكاب الجريمة ويمكن الوصول به إلى كشف الحقيقة ، وكذلك بالتطبيق للمادة ١٩٨ من قانون العقوبات التى حصلها أنه إذا ارتكبت جريمة من الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها المنصوص عليها فى الرابع عشر من القانون المذكور باحدى طرق النشر المتقدم ذكرها جاز لرجال الضبطية القضائية ضبط كل الكتابات والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل ، مما يكون قد أعد للبيع أو التوزيع أو العرض أو يكون قد بيع أو وزع أو عرض فعلا . . الخ فإن هذا العمل قضائى ، ويخرج بهذه المثابة من

اختصاص محكمة القضاء الإداري طلب إلغاءه أو التعويض عنه .

الوقائع

تحصل وقائع الدعوى — حسب ما يؤخذ من صحيفتها ومذكرات طرفى الخصومة ومستنداتها فى أنه وقعت فى اليوم الخامس عشر من أكتوبر سنة ١٩٤٦ مظاهرات فى جميع أنحاء البلاد فأصدرت النيابة العامة بمناسبة تحقيق حوادث المظاهرات التى وقعت بمدينة القاهرة قرارا بحظر نشر أخبار عنها مستندة فى قرارها إلى المادة ١٩٣ من قانون العقوبات وأبلغ الى إدارات الصحف . وفى صباح اليوم المذكور صدر العدد رقم ١٤٠ من صحيفة « الإخوان المسلمون » مصدرة صفحته الأولى بالعبارات الآتية بالخط الكير وبالمداد الأحمر : « الأمة تحتاج على موقف الحكومة فى المفاوضات وتطالب بإلغاء المعاهدة » و « مظاهرات شعبية رائعة فى أنحاء البلاد » و « اصطدام البوليس بالاهالى والقاء القبض على الكثيرين » . كما صدرت صفحته الثانية المعدة للأخبار بالعبارات الآتية بالخط الكير : « المظاهرات الشعبية الرائعة إعرابا عن مطالب البلاد ورأيها فى القضية العامة » ثم تلتها أنباء ما وقع من مظاهرات بادئة بمقدمة نصها : « بمناسبة اعتزام دولة رئيس الوزراء السفر اليوم الى لندن لاستئناف المفاوضات فى قضية البلاد قامت فى عواصم المديرية وأمهايات مدن القطر مظاهرات شعبية رائعة نقل إلينا وكلاء « الإخوان » ومراسلوها تفاصيل أخبارها بالتليفون الى ساعة متأخرة من الليل . ونحن نكتفى بإيراد خلاصة ما جاءنا فيما يلى . ثم عنوان دائرة القاهرة — قرار حظر من النيابة » ودونت

تحت عبارة : « أما في دائرة القاهرة فقد أبلغتنا النيابة حظر نشر أى شيء عنها في هذا الموضوع ونحن نمسك عن ذلك عملاً بهذا الأمر » ، ثم تفصيلات المظاهرات تحت عناوين الاسكندرية فطنطا فالحملة الكبرى فالزقازيق فيورسعيد فشين الكوم فميت غمر وقراها فدمياط فبنى سويف فالفيوم فأسيوط . فرأى رجال الادارة أن في ذلك مخالفة لقرار الحظر الذى أصدرته النيابة مما يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٩٣ من قانون العقوبات ، فضبطوا نسخ تلك الجريدة فأقام المدعى هذه الدعوى يطلب إلزام المدعى عليها بتعويض قدره خمسة آلاف من الجنيهات في مقابل ما أصابه من ضرر مادي وأدبي ، وأودع في أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ سكرتيرية المحكمة صحيفتها ومذكرتها الشارحة وحافظة مستنداته . وبعد أن أعلنت إلى المدعى عليها في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ أودعت في ٣٠ منه مذكرة بدفاعها وحافظة مستنداتها ودفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير إذى صفة استناداً إلى أن الجريدة التي صودرت نسخها ملك لجماعة « الإخوان المسلمون » فلا تقبل الدعوى ، إذ رفعها باسمه . فرد المدعى بمذكرة أودعها في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٧ قال فيها إنه يمثل المركز العام للإخوان المسلمين إذ هو المرشد العام ، وإنه رفع الدعوى بهذه الصفة . فردت المدعى عليها على هذا الرد في ١٨ منه بأن هذا التعديل بمثابة إقامة دعوى جديدة من شخص قانوني غير الذى رفع الدعوى المطروحة أمام المحكمة وأصرت على دفعها . ثم ندب رئيس المجلس أحد حضرات مستشاري المحكمة لوضع تقرير في القضية وبعد إتمامه عين لنظر الدعوى جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٤٧ ، وفيها وفي الجلسات التالية سمعت ملاحظات طرفي الخصومة على الوجه المبين بالحضر

ودفعت المدعى عليها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استناداً إلى أن ضبط نسخ الجريدة هو عمل قضائي قام به رجال الادارة بصفتهم من مأموري الضبطية القضائية ، فيخرج عن ولاية هذه المحكمة طلب إلغائه ، وبالتالي طلب التعويض عنه ، ثم أرجيء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى :

« من حيث ان مبنى هذا الدفع أن رجال الادارة إذ قاموا بضبط نسخ جريدة « الإخوان المسلمون » الصادرة في يوم ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، استناداً إلى مخالفتها لقرار الحظر الذى أصدرته النيابة ، وإلى أن ذلك يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٩٣ من قانون العقوبات إنما قاموا بعمل قضائي بصفتهم من مأموري الضبطية القضائية ، فهو يخرج بهذه المثابة من ولاية محكمة القضاء الادارى ، سواء فيما يتعلق بإلغائه أو التعويض المترتب عليه .

« وحيث ان اختصاص هذه المحكمة بطلبات الالغاء منوط ، بحسب المادة الرابعة من القانون الخاص بإنشاء مجلس الدولة ، بأن تكون منسبة على القرارات الادارية ، كما أن اختصاصها بطلبات التعويض رهين ، طبقاً للمادة الخامسة من القانون المذكور ، بأن تكون مترتبة على القرارات الادارية المشار إليها بالفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة من ذلك القانون ، ومؤدى ذلك أنه يخرج من ولاية محكمة القضاء الادارى طلب إلغاء أى عمل قضائي وكذلك التعويض عنه .

« وحيث انه يبين بجلاء من مساق الوقائع على النحو الموضح آتفاً أن النيابة العامة إذ أصدرت

٨٠

٢٣ ابريل سنة ١٩٤٨

- ١ — موظف حكوى . علاوة . حقه المكتسب فيها قبل الميلاد . عدم وجوده . مجلس الوزراء . قيام حقه فى تعديل الكادر وفق المصلحة العامة . هيئات غير حكومية . سريان هذا المبدأ عليها إذا نص قانونها النظامى على اتباع القوانين واللوائح المالية الحكومية .
- ٢ — مدارس منضمة إلى الحكومة . قرار مجلس الوزراء بشأنها . نفاذه . من تاريخ صدوره .
- ٣ — وزارة المعارف . حقها مقرر فى إبقاء الموظف أو الاستغناء عنه مع منحه المكافأة المخصصة لثله من موظفيها الثابتين .

المبادئ القانونية

- ١ — ليس لموظفى الحكومة حق مكتسب فى أن يمنحوا علاوة لم يحل ميعادها لمجلس الوزراء أن يعدل أحكام الكادر فى ذلك وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة . ويسرى هذا المبدأ على موظفى الجمعيات التى ينص قانونها النظامى على أن القوانين واللوائح المالية الخاصة بها تكون متمشية مع لوائح الحكومة المالية بقدر الامكان .
- ٢ — قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ مارس سنة ١٩٤٥ بشأن تسوية حالة موظفى المدارس المنضمة إلى الحكومة ومنها مدرسة المساعى المشكورة بشبين الكوم ، التى كان موظفاً فيها المدعى ، وإن قضى بأن ينقل موظفو الهيئات المذكورة بمآلهم التى كانوا عليها من حيث التثبيت والمهابة والدرجة ، إلا أنه قدر

قرار الحظر المشار إليه ووكلت إبلاغه وتنفيذه إلى رجال الادارة قام هؤلاء بذلك لحسابها وعلى ذمة التحقيق ، فاذا صدرت صحيفة «الاخوان المسلمون» بعد ذلك مشيرة إلى حوادث المظاهرات على وجه رؤى معه أنه يتضمن إذاعة ما حظرته النيابة ، وبالتالي ما يكون الجريمة للنصوص عليها فى المادة ١٩٣ من قانون العقوبات ، فإن رجال الادارة إذ يقومون بضبط نسخ تلك الصحيفة ، انما يفعلون بصفته من مأمورى الضبطية القضائية بمقتضى السلطة المخولة لهؤلاء بالمادة ١٨ من قانون تحقيق الجنايات التى تجيز لهم عند قيام حالة التلبس ضبط كل ما يوجد فى أى محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه استعمال فى ارتكاب الجريمة ويمكن الوصول به إلى كشف الحقيقة وكذلك بالتطبيق للسادة ١٩٨ من قانون العقوبات التى حصلها أنه إذا ارتكبت جريمة من الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها النصوص عليها فى الباب الرابع عشر من القانون المذكور بإحدى طرق النشر المتقدم ذكرها جاز لرجال الضبطية القضائية ضبط كل الكتابات والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل مما يكون قد أعد للبيع أو التوزيع أو العرض أو يكون قد بيع أو وزع أو عرض فعلاً . . . الخ . ولا ريب فى أن هذا العمل قضائى فيخرج بهذه المثابة من اختصاص محكمة القضاء الادارى طلب إلغائه أو التعويض عنه .

« وحيث انه لكل ما ذكر يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فى محله متعيناً قبوله . ولا حاجة بعد ذلك لبحث أوجه الدفاع الأخرى .

في الوقت نفسه عدم صرف الفرق بين الماهية الحالية والماهية المعدلة إلا من تاريخ صدور القرار المذكور .

٣ — وزارة المعارف ، وهي صاحبة الخيار بين ابقاء المدعى في خدمتها أو الاستغناء عنه مع منحه المكافأة التي يستحقها ، اذا أعلنته باستغنائها عنه وعرضت عليه المكافأة التي تمنح لأمثاله من موظفي الحكومة المثبتين تكون قد برئت ذمتها مما اشترطته عليها الجمعية لصالح موظفيها ، فاذا طلب المدعى بعد ذلك بقاءه في الخدمة ورجا أن ينظر الي طلبه بعين العطف ، فان هذا الطلب يفتح فيما بينه وبين الوزارة علاقة توظف جديدة لا يرجع فيها الي حالته السابقة بل تحكمها قرارات مجلس الوزراء التي تصدر في شأنه بعد ذلك والى القوانين المالية الخاصة بموظفي الحكومة عموما .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى حسبما يؤخذ من صحيفتها ومذكرات طرفي الخصومة ومستنداتها ودفاعهما بالجلسة في أن المدعى النحى بخدمة جمعية المساعي الشكورة كاتبا تحت التجربة وذلك في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٢٢ وتدرج حتى صار رئيس حسابات الجمعية ثم صدر قرار مجلس إدارتها بجلسة ٤ من يوليو سنة ١٩٣٠ بترقيته إلى الدرجة التي مربوطها من (١٨٠ ج — ٤٦٨ ج) وعلاوتها ٢٤ ج كل سنتين حتى يصل الرتب إلى ٣٢٤ ج فتكون كل ثلاث سنوات

وأن يمنح علاوة هذه الدرجة من تاريخ استحقاق علاوته الدورية في أول ابريل سنة ١٩٣٠ وبذلك أصبح مرتبه ٥٠٠ م ١٩ ج منذ هذا التاريخ .

ونظرا إلى انخفاض موارد الجمعية بسبب الأزمة المالية قرر مجلس إدارتها بجلسته المنعقدة في ١٤ من يونيو سنة ١٩٣١ تخفيض مرتبات موظفيها بصفة مؤقتة بنسبة ١٠٪ / وخفض مرتب المدعى بناء على ذلك إلى ٥٥٠ م ١٧ ج ابتداء من أول يونيو سنة ١٩٣١ .

ونظرا إلى استمرار الأزمة المالية قرر مجلس إدارتها تخفيض المرتبات بصفة مؤقتة بنسبة ١٠٪ / مرة أخرى فنزل مرتب المدعى إلى ٧٩٥ م ١٥ ج ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٣٣ . فلما تحسنت مواردها أعيد مرتبه إلى ٥٥٠ م ١٧ ج اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٣٦ ثم إلى مبلغ ١٩٥٠٠ م ١٩ ج اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

وكانت الجمعية عند استحكام الأزمة المالية قد تقدمت إلى وزارة المعارف العمومية تطلب ضم مدرستها الثانوية بشبين الكوم اليها نظرا إلى أن حالة الجمعية المالية أصبحت لا تمكنها من الاستمرار في الاتفاق عليها وعرضت شروطها لهذا التنازل ومنها (ان تحل وزارة المعارف قبل مدرسي المدرسة وضباطها من ذوى المؤهلات الفنية ، وكذا كتبها ، وكذا ما ينحصر المدرسة من كتبة إدارة الجمعية ويقدر ذلك بنصف عددهم ، والوزارة وشأنها معهم في استبقائهم في خدمتها أو تسوية حالتهم على حسابها بدون أى مسؤولية على الجمعية في ذلك) ولما عرض الموضوع على مجلس الوزراء بمذكرة من اللجنة المالية — قرر بجلسته المنعقدة في ٤ من أغسطس سنة ١٩٣٢ الموافقة على رأى هذه اللجنة . وقد جاء بالمذكرة المذكورة من الشروط (أن تقوم وزارة المعارف

العمومية بتسوية ما هو مطلوب لمدرسي المدرسة وضباطها من ذوى المؤهلات وكتبتها من حقوق قبل الجمعية وذلك فى حدود المكافأة التى تمنحها الجمعية عادة للثبتين منهم وتقدر هذه المكافأة بمبلغ ١٥٠٠ ج) وفى ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٣٣ وافق مجلس الوزراء على تعيين موظفى تلك المدرسة فى الدرجات والملاهيىات التى اقترحتها وزارة المعارف العمومية على أساس مساواتهم بأمثالهم فى خدمتها وأما الكتبة وعددهم أربعة فقد رأى الاستغناء عنهم ، وقد قبل اثنان منهم التسوية التى انتهى إليها بحث قلم قضايا وزارة المعارف العمومية وهى منح كل منهما مرتب نصف شهر من ماهيته الأخيرة عن كل سنة من سنى خدمة الجمعية - أما الاثنان الآخراى والمدعى أحدهما فلم يقبل تلك التسوية - وقد كان عدم تسوية حالة هذين الكاتبين من الأسباب التى لم تمكن الوزارة من الاستيلاء على المدرسة وتولى ادارتها . ولما طلب إلى رئيس الجمعية توقيع العقد الحتامى الخاص بالمدرسة أرسل إلى الوزارة خطابا فى ١٣ من فبراير سنة ١٩٣٥ يشير فيه إلى أن الأمر عرض على مجلس إدارة الجمعية بجلستها المنعقدة فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٣٥ وقررت مخافة الوزارة بتنفيذ الشروط التى لم يتم تنفيذها ومن بينها أن تكون تسوية الكتبة الثبتين الذين رأى الاستغناء عنهم على أساس المكافأة التى تمنح لأمثالهم من موظفى الحكومة الثبتين لأن قانون الجمعية المالى وان لم ينص على تحديد قيمة المكافأة فى مثل هذه الحالة إلا أنه قد اُحال إلى قوانين الحكومة المالية وتعليماتها فى كل ما لم ينص عليه فى قانون الجمعية المالى ، وقد ردت الوزارة على ذلك بكتابها المؤرخ فى ١٢ من يونيو سنة ١٩٣٦ باستعدادها لصرف المكافأة إلى المدعى على الأساس الشار

إليه آنفاً ، فكتبت الجمعية إلى الوزارة فى ١٨ من يونيو سنة ١٩٣٦ بأن المدعى رفض تسوية المكافأة على هذا الأساس وانه قدم طلبا للوزارة ورجتها الجمعية أن تنظر إليه بعين العطف حرصا على مستقبله وبمراعاة المدة السابقة التى قضاها فى خدمة الجمعية .

وفى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٣٩ وبناء على اقتراح لوزارة المعارف ، وافق مجلس الوزراء على تعيينه فى خدمة الوزارة بمقد لمد سنة قابلة للتجديد فى الدرجة الثامنة بمرتب ١١ ج وذلك على أساس ما وصل إليه أمثاله فى خدمة الوزارة مع إعفائه من شروط اللياقة الطبية ولكنه رفض التعيين على الأساس المذكور ولم يقبل تخفيض ماهيته وأيدته جمعية المساعى المشكورة فى ذلك وطلبت إعادة النظر فى الموضوع فعرض الأمر على مجلس الوزراء بمذكرة جاء فيها أن عدم تسوية أمره لم يمكن الوزارة من الاستيلاء على المدرسة أو اجراء أى اصلاح أو تعديل فى مبانيها فلم يساير هذا العهد القديم بقية المدارس الثانوية فى الاصلاح لدرجة أن جدران الفصول لم تطل بالجير منذ أكثر من عشرين سنة ولذلك اقترحت إعادة النظر فى أمره وللواقعة على تعيينه بمرتب ٥٠٠ م ١٧ ج وقد وافقت اللجنة المالية على هذا الطلب ثم وافق عليه مجلس الوزراء فى ١٠ من يونيو سنة ١٩٤١ وأبلغ هذا القرار إلى الجمعية لاختلافه من العمل وليكون تحت تصرف الوزارة وقد ردت الجمعية بكتابها الذى أرسلته للوزارة فى ٢ من أغسطس سنة ١٩٤١ بأنها فصلته من خدمتها ابتداء من ٣ من أغسطس سنة ١٩٤١ على أساس احتفاظه بكامل حقوقه . وفى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ صدر قرار من مجلس الوزراء بشأن تسوية حالة موظفى المدارس النضمة إلى الحكومة ومنها مدرسة المساعى المشكورة الثانوية بشين الكوم

وعلى ألا يصرف الفرق بين الماهية الحالية وقدرها ٥٠٠ م ١٧ ج وماهيته المعدلة إلا من ٧ مارس سنة ١٩٤٥ .

ولكن المدعى لم يقبل هذه التسوية فأقام هذه الدعوى وأودع عرضها سكرتيرية المحكمة في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ مع مذكرته الشارحة وحافطة مستنداته وطلب

أولاً - الحكم له بمبلغ :

٨٢٦ م ٢٨٤ ج وهو الفرق بين ما قبضه وبين مرتبه الأصلية بواقع ١٩ م ٥٠٠ ج
٥٤٥ م ١١٥٤ ج مقدار العلاوة الدورية التي يستحقها بمقتضى قرار جمعية المساعى المشكورة بترقيته إلى الدرجة السادسة .

٣٧١ م ١٤٣٩

ثانياً - الحكم له بتعديل القرار ووضعه في الدرجة السادسة (١٨٠ ج - ٤٦٨ ج) ومنحه علاوتها كل سنتين مع الزام الوزارة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة

وفي ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ أعلنت إلى المدعى عليها الأوراق المذكورة فأودعت في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ مذكرتها وملف خدمة المدعى ودفعت بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى الطلب الثانى الخاص بتعديل القرار . ثم أمر سعادة رئيس المجلس بأحالة القضية إلى الدائرة الثانية فندب ، رئيسها في نفس اليوم حضرة صاحب العزة السيد على السيد بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير فيها فأصدر في ٢٤ منه قرارا لاستيفاء النقط المبينة في صلبه فأودع المدعى في ٩ من يناير سنة ١٩٤٧ مذكرته ومستنداته التكميلية وفي ١٩ منه أودعت المدعى عليها مذكرتها ومستنداتها

يقضى بنقل موظفى الهيآت المذكورة بمحالتهم التي كانوا عليها من حيث التثبيت والماهية والدرجة - وبناء على هذا القرار قد اعتمد تثبيت المدعى اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٤٥ وختم الاحتياطي منه على واقع ٧٥ ٪ من تاريخ تثبيته . وأما فيما يختص بتعديل حالته فبعد أن أصدرت الوزارة قراراً في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٤٥ بوضعه في الدرجة السادسة ورفع ماهيته إلى ٥٥٠ م ٢٢ ج لوحظ أن التسوية بحسب قرار مجلس الوزراء إذا كانت تستلزم قيد الموظف على درجة أعلى من الدرجة المقيد عليها بميزانية الوزارة فإنها ترجأ حتى يستأذن البرلمان في قيده بصفة شخصية - ولذلك صدر قرار وزاري في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٤٥ بإلغاء تسوية حالته الصادر بها قرار ٢٦ من يونيو سنة ١٩٤٥ وفي ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٥ صدر قرار وزاري خاص بالمدعى اشير في صلبه إلى أنه توجد درجة سادسة فنية بالوزارة يمكن استعارتها بصفة مؤقتة لاجراء تسوية حالته عليها وانتهى القرار المذكور إلى ما يأتى : -

أولاً - وضعه في الدرجة السادسة خصماً على الدرجة السادسة الفنية بأقدميته من أول إبريل سنة ١٩٣٠ .

ثانياً - تسوية حالته كالآتى :

أول أبريل سنة ١٩٣٠	١٩ م ٥٠٠ ج
وضع في الدرجة السادسة	
١٩٣٤ - ١٩٣٥	٢١ م ٥٠٠ ج
علاوة وحيدة	
١٩٣٩ - ١٩٤٠	٢٣ ج
علاوة حتمية أولى	
أول مايو سنة ١٩٤٤	٢٤ م ٥٠٠ ج
علاوة حتمية ثانية	

التكيلية ، وبعد أن وضع حضرة المستشار المقرر تقريره في الدعوى عين لنظرها ١٢ من مارس سنة ١٩٤٧ وفيها وفي الجلسات التالية سمعت المرافعة على الوجه اللين في محاضرها وتنازل المدعي عن طلب تعديل القرار واقتصر على باقي طلباته وتنازل النائب عن المدعى عليها عن الدفع بعدم قبول الدعوى وأصر على طلب رفضها - وبعد سماع المرافعة أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكم:

بعد تلاوة التقرير والاطلاع على الأوراق وسماع ملحوظات الطرفين والمداولة .

« من حيث ان المدعى يستند في دعواه إلى الاتفاق الذي تم بين جمعية المساعى المشكورة ووزارة المعارف العمومية والذي أقره مجلس الوزراء في ٤ من أغسطس سنة ١٩٣٢ ويقول انه يستفيد من هذا الاتفاق لأنه أحد الموظفين الذين يشملهم وإن عدم تسوية حالته كان سببا في تأخير الجمعية في توقيع العقد الرسمي الخاص بالتنازل عن المدرسة وذلك حتى ينال كل موظف من موظفيها حقه ، وان فصل المدعى من الجمعية وتحويله إلى الوزارة كان على أساس احتفاظه بكل حقوقه ، فكان لزاما على الوزارة طبقا للاتفاق المذكور إما أن تستغنى عنه بشرط دفع المكافأة وإما أن تقبله في الخدمة بحالته التي كان عليها . ولكنها اجترأت فلا هي عرضت عليه المكافأة القانونية التي يستحقها بحسب قانون الجمعية المالي عندما أرادت الاستغناء عنه ، ولا هي قبلته بحالته التي كان عليها عند ما استبقته في خدمتها ، ويوجه المدعى النظر إلى أنه كان موظفا مثبتا بالجمعية ولا محل لفصله مادام لم يرتكب ما يبرر ذلك ، وانه كان قادرا على عمله ، وانه بعد

أن قبلت الوزارة إلحاقه بخدمتها وسوت حالته على أساس الاعتراف بسابق خدمته في الجمعية فوصلت حاضره بماضيه يكون قد سقط كل حق كان لها قبله من استغناء أو عدم استغناء وتعويض أو عدم تعويض .

« وحيث ان المدعى عليها دفعت الدعوى في موضوعها بأن ليس للمدعى الحق في قبض مرتبه في الدرجة السادسة منذ ضم المدرسة إلى الوزارة ولا في قبض علاوة الجنيهين كل سنتين . لأن حالته قد صارت تحكمها قرارات مجلس الوزراء التي تصدر في شأنه في ضوء قواعد الكادر العام والقوانين المالية ، وبمقتضاها لا يسرى القرار في شأن تسوية حالة الموظف إلا من تاريخ صدوره وأشارت المدعى عليها إلى أن المدعى كان أسعد حظا من أمثاله ممن ينطبق عليهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ إذ اتبعت له فرصة استعارة درجة سادسة فنية خالية بوزارة المعارف سويت عليها حالته بينما ألغيت تسوية حالة أمثاله ريثما يستأذن البرلمان في الاعتمادات اللازمة .

« وحيث انه يبين من سرد الوقائع ، ان المبلغ المطلوب قسما (الأول) ٨٢٦م ٢٨٤ر ج وهو الفرق بين مرتبه الأصلي وقدره ٥٠٠م ١٩ر ج وبين ما قبضه فعلا (الثاني) مبلغ ٥٤٥م ١٥٤ر ج وهو مقدار العلاوات الدورية التي كان يستحقها لو أنها صرفت اليه كل سنتين ، كما أن المبلغ المطلوب سحب على عهدين ، فبعضه يرجع الى وقت اشتغاله في جمعية المساعى المشكورة لغاية فصله من خدمتها في ٣ من أغسطس سنة ١٩٤١ وبعضه الآخر إلى المدة اللاحقة أي خلال توظيفه بالوزارة .

« وحيث انه يتضح من مساق الدفاع ان النزاع يثير مسألتين قانونيتين أساسيتين : (الأولى) مدي

أثر قرار مجلس إدارة جمعية الساعى المشكورة الصادر بجلسة ٤ من يوليو سنة ١٩٣٠ بوضع المدعى فى الدرجة التى مربوطها من (١٨٠ ج — ٤٦٨ ج) وعلاوتها ٢٤ ج كل سنتين حتى يصل المرتب إلى ٣٢٤ ج فتكون كل ثلاث سنوات . (الثانية) مدى التزام الوزارة قبل الجمعية وإلى أى حد يستفيد منه المدعى .

« وحيث انه فيما يتعلق بالمسألة الأولى فالمادتان ١٨ و ٢٥ من القانون المالى لجمعية الساعى المشكورة صريحتان فى أن الجمعية ليست ملزمة باعطاء العلاوات أو الزيادات للموظفين بل ذلك متروك لتقدير الجمعية بحسب الظروف والأحوال . كأن المادة ٢١ من القانون النظامى للجمعية تنص على أن القوانين واللوائح المالية الخاصة بالجمعية تكون متمشية مع لوائح الحكومة المالية بقدر الامكان والمادة ٢١ من القانون المالى للجمعية تنص على أن كل حالة لم ينص عليها فى قانون الجمعية يرجع فيها إلى القوانين المالية للحكومة المصرية .

« وحيث ان مفاد النصوص سالفة الذكر فى ضوء القوانين المالية للحكومة المصرية أن قواعد العلاوات ليست ملزمة للجمعية بمعنى أنها لا تجبر على إعطاء الموظف علاوات الدرجة التى هو فيها بل لها أن تحرمه منها وأن تعدل بإجراء عام قواعد الدرجات وعلاواتها بحسب الظروف وهذا مطابق للأحكام المقررة بالنسبة إلى موظفى الحكومة إذ ليس لهم حق مكتسب فى أن يمنحوا علاوة لم يحل ميعادها ، وللمجلس الوزراء أن يعدل أحكام الكادر فى ذلك وفقا لمقتضيات المصلحة العامة (تراجع قرارات مجلس الوزراء الصادر فى أول يناير سنة ١٩٣٩ و ٢٩ منه و ٥ من مارس و ١٤ من ابريل و ٨ من مايو من نفس السنة ومنشور وزارة المالية الصادر

فى ١٤ من مايو سنة ١٩٣٩) وقد وقف مجلس الوزراء فى كثير من المناسبات علاوات الموظفين كما عدل أحكام الكادر غير مرة .

« وحيث ان الجمعية قد اضطرت نظرا الى انخفاض مواردها بسبب الأزمة المالية لا إلى وقف علاوات موظفيها فحسب، بل إلى تخفيض مرتباتهم مرتين ١٠٪ فى كل مرة . فلما تحسنت مواردها أعادت المرتبات إلى ما كانت عليه ، ولا ريب أن ما فعلته الجمعية يدخل فى حدود سلطتها بما لها من حق فى وقف العلاوات وفى تعديل قواعد الدرجات الخاصة بموظفيها بحسب ظروفها المالية وذلك طبقا لقانونها النظامى والمالى فى ضوء القوانين المالية للحكومة المصرية . فليس للمدعى والحالة هذه أن يتمسك بقرار الجمعية الصادر فى ٤ من يوليو سنة ١٩٣٠ ما دام من حق الجمعية أن تقف العلاوات مستقبلا وتعديل فى قواعد الدرجات عموما خصوصا إذا لوحظ أن وقف العلاوات وتخفيض المرتب كان عاما بالنسبة إلى جميع الموظفين ، كما أنه بدأ منذ أول يونيه سنة ١٩٣١ ومع ذلك فلم يبد المدعى أى اعتراض على ما فعلته الجمعية ولم يطلب منها استرداد أى مبلغ سواء من العلاوات أو فرق المرتب .

« وحيث انه بالنسبة إلى المسألة الثانية فقد كان من شروط تنازل الجمعية عن مدرستها حسبا جاء بمحضر جلسة الجمعية العمومية المنعقدة فى ٢٥ من ابريل سنة ١٩٣٢ (أن تحل وزارة المعارف قبل مدرسي المدرسة وضباطها من ذوى المؤهلات الفنية وكذا كمتبتها وكذا ما ينحصر المدرسة من كتبة إدارة الجمعية ويقدر ذلك بنصف عددهم والوزارة وشأنها معهم فى استبقائهم فى خدمتها وتسوية حالتهم على حسابها بدون أى مسئولية على الجمعية فى ذلك)

ولما عرض الموضوع على مجلس الوزراء بمذكرة من اللجنة المالية قرر بجلسته المنعقدة في ٤ من أغسطس سنة ١٩٣٢ الموافقة على رأى اللجنة وقد جاء بالمذكرة المذكورة من الشروط (أن تقوم وزارة المعارف العمومية بتسوية ما هو مطلوب لمدرسى المدرسة وضباطها من ذوى المؤهلات وكتبها من حقوق قبل الجمعية وذلك في حدود المكافأة التى تمنحها الجمعية عادة للمثبتين منهم وتقدر هذه المكافأة بمبلغ ١٥٠٠ ج) .

« وحيث انه يؤخذ من ذلك أن لوزارة المعارف العمومية الخيار إما فى استبقاء الموظفين المذكورين فى خدمتها أو فى الاستغناء عنهم بشرط أن تمنحهم المكافأة التى تمنحها الجمعية عادة للمثبتين منهم فى حدود مبلغ ١٥٠٠ ج .

« وحيث انه يستفاد من الأوراق أن مجلس الوزراء وافق على تعيين موظفى المدرسة الفنيين فى الدرجات التى اقترحتها وزارة المعارف العمومية على أساس مساواتهم بأمثالهم فى خدمتها ، وأما الكتب وعددهم أربعة فقد رأى الاستغناء عنهم وقد طلبت الجمعية إلى الوزارة تسوية المكافأة على الأساس الذى يعامل بمقتضاء أمثالهم من موظفى الحكومة المثبتين بحجة أن قانون الجمعية المالى وإن لم ينص على تحديد قيمة المكافأة فى مثل هذه الحالة إلا أن المادة ١٣١ منه قد أحالت إلى قوانين الحكومة المالية وتعليماتها فى كل حالة لم ينص عليها فى قانون الجمعية المالى ، وقد ردت الوزارة على ذلك بكتابها المؤرخ فى ١٢ من يونيه سنة ١٩٣٦ باستعدادها لصرف المكافأة إلى المدعى على الأساس المذكور ، وهو صرف نصف شهر من ماهيته الأخيرة من كل سنة من سنى الخدمة فى الجمعية ، ولكنه رفض هذه التسوية

وقدم طلبا للوزارة لتبقيه فى الخدمة ، ورجت الجمعية أن ينظر إلى طلبه بعين العطف حرصا على مستقبله وبمراعاة المدة التى قضها فى خدمة الجمعية .

« وحيث انه يخلص مما ذكر ، أن الوزارة وهى صاحبة الخيار بين إبقاء المدعى فى خدمتها أو الاستغناء عنه مع منحه المكافأة التى يستحقها قد أعلنته باستغنائها عنه ، وعرضت عليه المكافأة التى تمنح لأمثاله من موظفى الحكومة المثبتين فتكون والحالة هذه قد برئت ذمتها مما اشترطته عليها الجمعية لصالح موظفيها ، فإذا طلب المدعى بعد ذلك بقاءه فى الخدمة ، ورجا أن ينظر إلى طلبه بعين العطف . فإن هذا الطلب يفتح فيما بينه وبين الوزارة علاقة توظف جديدة لا يرجع فيها إلى حالته السابقة بل تحكمها قرارات مجلس الوزراء التى تصدر فى شأنه بعد ذلك وإلى القوانين المالية الخاصة بموظفى الحكومة عموماً .

« وحيث ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ بشأن تسوية حالة موظفى المدارس المنضمة إلى الحكومة ومنها مدرسة المساعى المشكورة بشيخ الكوم وإن قضى بأن يتقل موظفو الهيئات المذكورة بمخالتهم التى كانوا عليها من حيث التثبيت والماهية والدرجة إلا أنه قرر فى الوقت نفسه عدم صرف الفرق بين الماهية الحالية والماهية المعدلة إلا من تاريخ صدور القرار المذكور .

« وحيث انه لكل ما تقدم تكون الدعوى على غير أساس سليم من القانون ويتعين رفضها .

(القضية رقم ١٢ سنة ١ قضائية)

لأن مفاد النص أن قرار مجلس البوليس الأعلى فيما يتعلق بمسائل الأقدمية يكون قاطعاً . وإذن فلا يكون هذا القرار قابلاً للطعن فيه بالالغاء أمام محكمة القضاء الإداري استناداً إلى المادة ٣٠ فقرة ٢ قانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ .

الوقائع

تحصل وقائع الدعوي ، كما جاء في صحيفة والمذكرة الشارحة لها في أن المدعى تخرج في مدرسة البوليس سنة ١٩٢٣ وعين في وظيفة ملاحظ بوليس برتبة ملازم ثان ورفق إلى رتبة ملازم أول فيوزباشي ثم حل دوره في الترقية إلى رتبة الصاغ في سنة ١٩٤٤ . وفي هذه السنة صدر القانون رقم ١٤٠ الخاص بنظام هيئات البوليس الذي نص في المادة السادسة منه على إنشاء مجلس أعلى للبوليس ، ونص في المادة ١٠ منه على أنه « يجب في الترقيات ابتداء من رتبة ملازم أول أن تكون الترقية من رتبة إلى الرتبة التي تليها مباشرة بحسب الأقدمية ، وتعتبر الأقدمية في الرتبة من تاريخ منحها ويختص المجلس الأعلى للبوليس بالفصل في الشكاوى الخاصة بالأقدمية ويكون قراره فيها قاطعاً » . ونص في المادة ١١ منه على أنه « لا يجوز تخطي الضابط في الترقية عند حلول دوره إلا بقرار من وزير الداخلية بعد موافقة المجلس الأعلى للبوليس وبعد سماع أقوال الضابط أمام المجلس » . ويقول المدعى انه كان في الفترة التي صدر فيها القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٤ قد حل دوره في الترقية إلى رتبة الصاغ ومنح زملاؤه هذه الرتبة إلا أنه كان موقوفاً عن العمل ابتداء من ١٨ من مارس سنة ١٩٤٤ بسبب تهمة أحيل من أجلها إلى مجلس التأديب ولم تنته المحاكمة

٨١

٢٣ أبريل سنة ١٩٤٧

- ١ — التظلم لجهة الإدارة عن أمر أصدرته تطبيقاً للفقرة ٢ مادة ٣٥ من قانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ سكوت جهة الإدارة . اعتباره قراراً بالرفض خصوصاً إذا كانت القاعدة أن القرار المطعون عليه نهائي أو قطعي .
- ٢ — أقدمية . فصل مجلس البوليس الأعلى بالنسبة لها تطبيقاً للمادة ١٠ من قانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٤ . قطعي .

المبادئ القانونية

- ١ — قرار الرفض الضمني المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الخامسة والثلاثين من قانون إنشاء مجلس الدولة محله أن يكون القرار الإداري قابلاً للتظلم منه فتتاح الفرصة لجهة الإدارة في العدول عن قرارها وتكفي صاحب الشأن مؤونة التقاضي ، أما إذا نص في قانون أو لأئحة على اعتبار القرار نهائياً أو قطعياً فلا يكون قابلاً للتظلم منه إلى الجهة الإدارية التي أصدرته أو الجهة الرئيسية إذ لا تملك أيتهما العدول عنه وبالتالي لا يصح اعتبار سكوت الإدارة عن مثل هذا التظلم وعدم إجابتها عنه قراراً بالرفض .

- ٢ — مجلس البوليس الأعلى إذا فصل في شأن أقدمية المدعية على مقتضى نص المادة العاشرة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس يكون فصله نهائياً

إلا في ٩ من يناير سنة ١٩٤٦ حيث قضى المجلس الخصوص بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتأييد القرار المستأنف لأسبابه وهو يقضى بوقفه لمدة ثلاثة أشهر وبالحرمان من الراتب عنها. وطبقاً لنصوص القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٤ أعلن المدعى لسماع أقواله أمام مجلس البوليس الأعلى نظراً لأنه كان يراد تخطيه في الترقية. وبعد أن سمع المجلس أقواله قرر ترقية زملائه إلى رتبة الصاغ مع وقف ترقية حتى يفصل في محاكمته نهائياً. وصدرت نشرة الأوامر العمومية لوزارة الداخلية وفيها الإنعام برتبة الصاغ على زملائه واعتبار ترقية نافذة من أول يوليو سنة ١٩٤٤. ثم حصلت بعد ذلك ترقية أخرى لضباط بعده على دفعات حتى ٩ من يناير سنة ١٩٤٦ وهو التاريخ الذي صدر الحكم فيه نهائياً في التهمة الموجهة إليه بتأييد الحكم المستأنف. وفي ١٨ من مارس سنة ١٩٤٦ عقد مجلس البوليس الأعلى للنظر في ترقية وتغلات بعض الضباط ثم أصدر قراراً ورد في نشرة الأوامر العمومية لوزارة الداخلية المؤرخة في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٦ يتضمن نقله إلى مديرية جرجا للقيام بأعمال مأمور بندر سوهاج ومنحه رتبة الصاغ المحلية اعتباراً من ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٦. وبعد ذلك أنعم عليه برتبة الصاغ من ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٦ على أن تعتبر ترقية لهذه الرتبة نافذة المفعول بالنسبة إلى الماهية والمعاش اعتباراً من أول إبريل سنة ١٩٤٦ ونشر ذلك في نشرة الأوامر العمومية لوزارة الداخلية في ١٨ من إبريل سنة ١٩٤٦ ويتظلم المدعى من هذا القرار فيما يتعلق باعتبار مبدأ ترقية بالنسبة إلى الماهية والمعاش أول إبريل سنة ١٩٤٦. ويقول انه ترتب عليه تأخير أقدميته إلى ما بعد مائة وثلاثة من الضباط

كانوا بعده في كشف الضباط اليوزباشيين. وبما أن حكم الخصوص التأديبي الاستئنافي قضى عليه في التهمة الموجهة إليه بوقفه وحرمانه من مرتب ثلاثة شهور دون أن ينص على عقوبة أخرى خاصة بالترقية فضلاً عن أن مجلس البوليس الأعلى كان قد قرر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ وقف النظر في ترقية حتى يفصل نهائياً في التهمة الموجهة إليه ولم ير في ذلك الحين تخطيه في الترقية فهذا يكون قرار مجلس البوليس الأعلى الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٤٦ والذي نشر في ٢٨ منه و ١٨ و ١١ من إبريل سنة ١٩٤٦ والذي عين نفاذ مفعول ترقية بالنسبة إلى الماهية والمعاش اعتباراً من أول إبريل سنة ١٩٤٦ وقع مخالفاً لنص المادتين ١٠ و ١١ من القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٤ وكان يتعين تحديد نفاذ مفعول الترقية اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٤٤ أسوة بزملائه الذين رقوا في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٤.

وقال المدعى أيضاً انه لما كان مجلس البوليس الأعلى هو المختص بالفصل في شكاوى الأقدمية طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٠ من القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٤ فقد قدم طلباً في ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٦ إلى وكيل وزارة الداخلية ورئيس المجلس الأعلى ملتمساً النظر فيه وعرضه على هذا المجلس رجاء تعديل أقدميته واعتبار ترقية من أول يوليو سنة ١٩٤٤ ووضعه في كشف أقدمية الضباط قبل الصاغ حسن يومى أقسدى. وأبلغ هذا الطلب من مديرية جرجا إلى وزارة الداخلية في ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٦. ويقول المدعى إنه نظراً إلى أن الوزارة لم تجبه إلى طلبه وكذلك مجلس البوليس الأعلى فقد أصبح من حقه أن يلجأ في خلال الستين يوماً التالية لأربعة الشهور

من تاريخ شكواه إلى محكمة القضاء الإداري طبقاً
للفقرتين الثالثة والأخيرة من المادة الرابعة من
القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ — ولهذا يطلب
الحكم بتعديل قرار مجلس البوليس الأعلى الذي
صدر في ١٨ من مارس سنة ١٩٤٦ والذي نشر
في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٦ و١١ و١٨ من
أبريل سنة ١٩٤٦ واعتبار ترقية إلى رتبة الصاغ
العسكرية نافذة المفعول بالنسبة إلى الماهية والمعاش
اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٤٤ والحكم بدرج
اسمه في كشف الأقدمية قبل الصاغ حسن يومي
أفندي . وأضاف المدعى إلى ما تقدم أن المادة
العاشرة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ لم تعين
ميعاداً لتقديم التظلم إلى مجلس البوليس الأعلى .
وأنه قدم شكواه في ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٦ عقب
نشر القرار المطعون فيه ولم يكن عندئذ قائماً غير
القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ، فلما صدر القانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة أقام
هذه الدعوى . وفي ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٦
أودع سكرتيرية المحكمة صحيفة دعواه ومذكرته
الشارحة وحافظة مستنداته ، وأعلنت هذه الأوراق
في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ . وأودع المدعى عليهما
مذكرتهما ومستنداتهما في ١١ من ديسمبر سنة
١٩٤٦ ثم أودع المدعى مذكرته بالرد في ٢٥
من ديسمبر سنة ١٩٤٦ . ودفع المدعى عليهما
بعدم قبول الدعوى وطلباً احتياطياً رفضها . ثم أمر
سعادة رئيس المجلس بإحالة الدعوى إلى الدائرة
الثانية فأحالها حضرة رئيسها إلى حضرة صاحب
العزة زكي خير الأبو تيجي بك المستشار بالمحكمة
لوضع التقرير فيها ، ثم عين لنظرها جلسة ١٢ من
مارس سنة ١٩٤٧ . وبعد أن سمعت المحكمة
ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر أرجىء
النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكم

بعد تلاوة التقرير

« من حيث أن المدعى عليهما دفعا بعدم قبول
الدعوى لأن القرار الإداري المطعون فيه صدر
قبل العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الصادر
 بإنشاء مجلس الدولة .

« ومن حيث أن المدعى يطلب تعديل القرار
الذي أصدره مجلس البوليس الأعلى في ١٨ من
مارس سنة ١٩٤٦ متضمناً ترقية إلى رتبة الصاغ
اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٤٦ كما يطلب اعتبار
ترقية إلى هذه الرتبة نافذة المفعول من أول
يوليه سنة ١٩٤٦ .

« ومن حيث أن المادة ٢٧ من الدستور تنص
على أنه « لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع
من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله
ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص » ولم يرد
النص في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص
 بإنشاء مجلس الدولة على أن لأحكامه أثراً رجعياً
« ومن حيث أن إلغاء الأوامر الإدارية هو
حق استحدثه قانون إنشاء مجلس الدولة بعد إذ
كان ذلك محتجاً على المحاكم المدنية ، ومن ثم فلا
يلحق أثر هذا القانون فيما استحدثه من حق طلب
الإلغاء القرارات السابقة على تاريخ العمل به .

« ومن حيث أنه لا اعتداد بما يقول المدعى
من أنه تظلم من القرار موضوع الدعوى في ٢٧
من مايو سنة ١٩٤٦ بأن قدم طلباً إلى وكيل
وزارة الداخلية بوصف كونه رئيساً لمجلس البوليس
الأعلى للنظر في تعديل أقدميته بناء على نص المادة
١٠ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص
 بنظام هيئات البوليس ، وأنه عملاً بنص الفقرة
الثانية من المادة الخامسة والثلاثين من قانون إنشاء

يصح اعتبار سكوت الإدارة عن مثل هذا التظلم وعدم إجابتها عنه قرارا بالرفض .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في محله متعينا بقوله ولا محل بعد ذلك لبحث أوجه الدفاع الأخرى .
(ال قضية رقم ٢٢ سنة ١ قضية)

٨٢

٢٣ أبريل سنة ١٩٤٧

- ١ — تعويض . اختصاص المحكمة الادارية مناطه .
 - ٢ — قرار إدارى . تطبيقا للقرارات الثلاثة الأخيرة .
- مادة ٤ من قانون ١١٢ سنة ١٩٤٦ ولا بد أن يكون الضرر ناشئا عن القرار الإدارى

المبادئ القانونية

- ١ — اختصاص محكمة القضاء الإدارى بطلبات التعويض منوط ، طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ، بأن تكون مرتبة على القرارات الادارية المشار اليها في الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة من القانون المذكور سواء رفعت اليها هذه الطلبات بصفة أصلية أو تبعا لطلب الالغاء .

- ٢ — اذا كان الضرر المطلوب التعويض عنه ليس ناشئا عن القرار الإدارى الصادر الى المدعى للقيام بما عهد اليه به في يوم الحادث وانما سببه واقعة مادية هي التقصير في التحقق من خلو المكان من المفرقات ، فان طلب التعويض يخرج من اختصاص محكمة القضاء الإدارى .

مجلس الدولة يعتبر في حكم قرار بالرفض قوات مدة تزيد على أربعة أشهر دون أن تجيب السلطات المختصة عن التظلم المرفوع إليها ، وأن هذه المدة تنتهى في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ بالنسبة إلى تظلمه فيعتبر قرار الرفض صادراً في هذا التاريخ الذى هو لاحق للعمل بقانون إنشاء مجلس الدولة وبالتالي يكون له حق في رفع دعواه خلال الستين يوما ابتداء من هذا التاريخ — لا اعتداد بما تقدم لأنه يبين من نص القرار الصادر من مجلس البوليس الأعلى في ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٤ أنه قرر بعد سماع أقوال المدعى وفحص حالته ، تخطيه في الترقية من ذلك التاريخ ، ثم أرجأ ترقيته انتظاراً لما تسفر عنه محاكمته التأديبية . وفي جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٤٦ وافق المجلس المذكور على ترقية إلى رتبة الصاغ اعتباراً من ٢٣ مارس سنة ١٩٤٦ على أن تكون نافذة المفعول بالنسبة إلى المعاش والمأهية ابتداء من أول ابريل سنة ١٩٤٦ . فيكون مجلس البوليس الأعلى قد فصل نهائياً في شأن أقدمية المدعى على مقتضى نص المادة العاشرة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس الذى مفاده أن قرار مجلس البوليس الأعلى فيما يتعلق بمسائل الأقدمية يكون قاطعاً . وقرار الرفض الضمنى المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الخامسة والثلاثين من قانون إنشاء مجلس الدولة محله أن يكون القرار الإدارى قابلاً للتظلم منه فتتاح الفرصة للجهة الادارة في العدول عن قرارها وتكفى صاحب الشأن مؤونة التقاضى ، أما إذا نص في قانون أو لائحة على اعتبار القرار نهائياً أو قطعياً فلا يكون قابلاً للتظلم منه إلى الجهة الادارية التى أصدرته أو الجهة الرئيسية إذ لا تملك أيهما العدول عنه وبالتالي لا

ولا يغير من الوضع قرار مجلس الوزراء الصادر بمنح المدعى تعويضا معيناً بناء على طلب وزارة المالية لأن هذا القرار ليس سبب الضرر المطلوب التعويض عنه .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى ، كما جاء في صحيفة والمذكرة الشارحة لها ، فيما يأتى : فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٤ صدر أمر بأن يكون المدعى كبيرا للحكمين فى المناورات التى تقوم بها سرية من سرايات الجيش على أرض واقعة بجوار طريق السويس ، ولما وصل المدعى فى الموعد المعين لهذه المناورات أخذ يمر فى الأرض المخصصة لها وإذا بالقنارات تتوالى فأصابته شظايا منها واستقرت إحداها فى عينه اليسرى واستقرت الأخرى فى رأسه بجوار المخ ، وانتهى هذا الحادث بفقد عينه اليسرى تماما حيث استؤصلت وبقيت الشظية الأخرى فى رأسه ، وضبط لذلك واقعة وهى القضية رقم ٤٦٢ عوارض سنة ١٩٤٤ مصر الجديدة . وبينى المدعى دعواه على مسئولية الحكومة عن هذا الحادث ، ويقول إنه كان على الذين أصدروا إليه الأمر بالانتقال إلى مكان المناورة أن يتأكدوا أولا من خلوه من الفرقعات التى تركها الجيش البريطانى ، وخصوصا أنه فى اليوم السابق مباشرة لوقوع هذا الحادث وقع حادث مماثل فى نفس المكان لجندي يدعى فرج عوض سليمان من سلاح الإشارة الملكى إذ انفجرت قنبلة فأصابته إصابة أفقدته بصره ونشأ عنها أيضا بتر ذراعه الأيسر وفصل من الخدمة لعدم اللياقة طيبا ، ويضيف المدعى إلى ذلك أن مسئولية الحكومة عن الحادث التى أصابه جسيمة لأنه إذا التمس

لها العذر فى الحادث الأول فإن الحادث الثانى لا يمكن أن يلتمس فيه العذر فهو نتيجة إهمال مزدوج . وقد سرد المدعى الاجراءات التى اتخذها بعد شفائه للحصول على تعويض عما أصابه من الضرر فقال إنه لجأ أولا إلى الطريق الودى فقررت الوزارة منحه تعويضا مقداره مرتب سنة نحو ٢٠٠ جنيه فرفضه ، وبعد ذلك طلبت إدارة كاتم الأسرار بوزارة الدفاع الوطنى من وزارة المالية فى خطاب أرسلته فى ١٦ من مارس سنة ١٩٤٥ الموافقة على منحه ٢٠٠٠ جنيه ولكن هذا الطلب وقف عند هذا الحد . فاضطر المدعى إلى رفع دعوى مدنية أمام محكمة مصر الابتدائية بعد أن استأذن الوزارة وطلب فيها تعويضا قدره ١٥٠٠٠ جنيه ، وأخيرا عرضت عليه الوزارة مبلغ ٥٠٠ جنيه تعويضا على أن يتنازل عن دعواه فرفض قبول هذا المبلغ . ويقول إنه سبق أن قدم طلبا فى ١٨ من يوليو سنة ١٩٤٥ إلى وزارة الدفاع الوطنى بترقيته بصفة استثنائية إلى رتبة الصاغ ومنحه ٥٠٠٠ جنيه تعويضا ولكن هذا الطلب بقى فى محفوظات الوزارة ولم يبت فيه للآن واكتفت وزارة المالية بأن استصدرت قرارا من مجلس الوزراء فى ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ يقضى بمنحه تعويضا قدره ٢٧٢ جنيه مضافا إليه مرتب سنة أى ٢٢٨ جنيه فتكون الجملة ٥٠٠ جنيه على شرط أن يوقع إقرارا بمخالصته النهائية قبل الحكومة ، وأعلن إليه هذا القرار فى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ . ويطلب المدعى من محكمة القضاء الإدارى الحكم بتعديل قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ والعلن إليه فى ٢٢ منه وجعل التعويض الذى يمنح له ١٠٠٠٠ جنيه بدلا من ٥٠٠ جنيه مع إلزام المدعى عليهما بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

وقد أودع المدعى صحيفة دعواه ومذكرته وحافضة مستنداته سكرتيرية المحكمة في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، ثم أعلنت هذه الأوراق في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ إلى المدعى عليهما وأودعت المدعى عليهما مذكرتيها وحافضة مستندتهما في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ ثم أودع المدعى مذكرة بالرد في ٨ من يناير سنة ١٩٤٧ وأودعت المدعى عليهما مذكرتيها الأخيرة في ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٧ .

وقد دفعت المدعي عليهما الدعوى أولاً — بعدم جواز سماعها أو عدم قبولها استناداً إلى أن إصابة المدعى وقعت في ٢٥ من إبريل سنة ١٩٤٤ ، وقرار اللجنة المشكلة طبقاً لحكم المادة ٣٥ فصل ٨ من قانون وزارة الدفاع الوطني صدر في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ بمنحه تعويضاً قدره ٢٢٨ ج وقرار مجلس الوزراء الذي يقضى برفع مقدار هذا التعويض إلى ٥٠٠ ج صدر في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ فالمدعى إذن متعلقة بأمور وتصرفات سابقة على صدور قانون إنشاء مجلس الدولة . وثانياً — بعدم جواز نظرها وقالاً إنه إذا فرض أن الدعوى جائز سماعها أو هي مقبولة فإنه لا يجوز نظرها أمام محكمة القضاء الإداري ، وذلك استناداً إلى نص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الذي يقضي بأن جميع الدعاوى المنظورة الآن أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضى أحكام المادتين ٤ ، ٥ من القانون من اختصاص محكمة القضاء الإداري تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها ، والمدعى سبق أن رفع دعواه أمام محكمة مصر الابتدائية وكان محمداً لنظرها جلسة ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، أي أنه عند العمل بقانون مجلس الدولة كانت الدعوى منظورة أمام جهة قضائية ، لذا يجب أن تظل هذه الدعوى أمام تلك

الجهة . ولا عبرة بالأجراء الذي اتخذته المدعى في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ من ترك الدعوى للشطب ، فالمدعى كانت وما زالت قائمة للآن . وثالثاً — بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظرها لأن التعويض المطالب به ناشئ عن واقعة مادية وليس مترتباً على قرار إداري . وقد أحيلت الدعوى إلى حضرة صاحب العزة زكي خير الأوتيجي بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير فيها ، وبعد وضع التقرير عين لها جلسة ٩ من إبريل سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المين بالمحضر ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير

« من حيث ان اختصاص محكمة القضاء الإداري بطلبات التعويض منوط ، طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ، بأن تكون مترتبة على القرارات الإدارية المشار إليها في الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة من القانون المذكور سواء رفعت إليها هذه الطلبات بصفة أصلية أو تبعاً لطلب الالغاء .

» ومن حيث ان المدعى يطلب مبلغ عشرة آلاف من الجنيحات تعويضاً عما أصابه من أضرار لانفجار مفرقع فيه وهو يؤدي واجبه ككبير المحكمين في المناورات التي قامت بها سرية من سرايات الجيش على أرض واقعة بجوار طريق السويس . ويبني دعواه على مسئولية الحكومة لتقصير موظفيها المختصين في التحقق من خلو المكان من المفرقات قبل إصدار الأمر بما عهد به إليه على الرغم من وقوع حوادث مماثلة في الأيام السابقة .

المبادئ القانونية

١ - طلب المدعى إلغاء القرار الصادر من وزارة المالية بعدم استحقاقه علاوة الثلاثين سنة التي نص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ وبتقرير أحقيته في هذه العلاوة فإن الدعوى على هذا الوجه ترمى إلى مطالبة المدعى بالعلاوة التي يزعم أنه يستحقها بمقتضى قرار مجلس الوزراء سالف الذكر . وهذه العلاوة إذا استحققت للموظف تعتبر بحسب قواعد منحها وطريقته والغاية منه جزءا من مرتبه ، فالمنازعة فيها هي منازعة في المرتب طبقا للفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦

٢ - ان المنازعات في المرتبات والمعاشات كانت قبل صدور القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ من اختصاص المحاكم المدنية فجعلها القانون المذكور من اختصاص محكمة القضاء الإداري دون غيرها ، وعلى مقتضى ذلك تختص محكمة القضاء الإداري بهذه المنازعات ما كان منها سابقا على العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وما كان منها لاحقا له مع مراعاة ما نص عليه في المادة ٥١ منه التي استبقت للمحاكم المنازعات التي رفعت إليها إلى أن يتم الفصل فيها

٣ - ان الميعاد الذي نصت عليه المادة ٣٥

من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ لا يتعلق بغير طلبات الإلغاء من بين الطلبات والمنازعات التي

« ومن حيث انه يبين مما تقدم أن الضرر المطلوب التعويض عنه ليس ناشئا عن القرار الإداري الصادر إلى المدعى للقيام بما عهد إليه به في يوم الحادث ، وإنما سببه واقعة مادية هي التقصير في التحقق من خلو المكان من المفرقات ، فيخرج طلب التعويض والحالة هذه من اختصاص هذه المحكمة مادام اختصاصها بمثل هذه الطلبات رهيناً بأن تكون ناشئة عن القرارات الإدارية ذاتها . ولا يغير من هذا النظر شيئا أن المدعي يطعن في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، لأن هذا القرار بدوره ليس سبب الضرر المطلوب التعويض عنه ، وغاية الأمر أنه قدر بمبلغ خمسمائة جنيه يراها المدعي قليلة في مقابل ما أصابه من أضرار .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى في محله متعينا قبوله دون محل بعد ذلك لبحث أوجه الدفء الأخرى .

(القضية رقم ٦٩ سنة ١ قضائية)

٨٣

٣٠ أبريل سنة ١٩٤٧

١ - موظف . استحقاقه علاوة ٣٠ سنة تنفيذ قرار ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ . اعتبارها جزءا من مرتبه . كل منازعة فيها تختص بها المحكمة الإدارية . ولو كانت سابقة على انشائها . شرط استحقاق العلاوة تمضية ٣٠ سنة كاملة .

٢ - طلب إلغاء . به وحده تتعلق إجراءات اللوائح المنصوص عليها . مادة ٣٥ قانون ١١٢ سنة ١٩٤٦ .

جديد ، وأن معاملة الحكومة له جرت على هذا الأساس مما قد ترتب به مركز قانوني لا يجوز المساس به أو التناضي عنه .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى — حسبما جاء في صحيفة والمذكرات المقدمة من طرفي الخصومة ومستنداتها ودفاعهما في الجلسة — في أن المدعى عين في ١١ من مارس سنة ١٩١٣ في وظيفة كاتب بوزارة الداخلية بعقد لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١٦ من مارس سنة ١٩١٣ ثم في ٤ من أكتوبر سنة ١٩١٣ أصيب بمرض منح بسببه إجازة من القومسيون الطبي مدتها أربعة عشر يوما تنتهي في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩١٣ وعاد إلى مباشرة عمله في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩١٣ ولما كان لا يستحق بمقتضى العقد في السنة الأولى من خدمته إجازة مدتها أكثر من خمسة عشر يوما وعلى هذا الأساس كانت الإجازة المستحقة له عن سنة ١٩١٣ هي اثني عشر يوما استطلعت وزارة الداخلية رأي وزارة المالية عن حكم اليومين الزائدين في الاجازة فأجابت وزارة المالية بكتابها المؤرخ في ٦ من يناير سنة ١٩١٤ بأنه « نظراً إلى أن عقده لم ينص على إجازات مرضية وهو لم يعد إلى أعمال وظيفته بعد انتهاء الاجازة التي يمكنه الحصول عليها بمقتضى العقد فان وزارة المالية ترى اعتباره مرفوتا من الخدمة من التاريخ التالي لانتهاء الاجازة الاعتيادية التي يستحقها ولا مانع من إعادته إلى الخدمة متى كانت حالته الصحية تمكنه من أداء الأعمال وترغب نظارة الداخلية في ذلك » ثم أبدت وزارة المالية هذا

تختص بها محكمة القضاء الاداري ، فهي تتحدث عن القرارات الادارية المطعون فيها واعلانها ونشرها ثم التظلم منها الى الجهة التي أصدرتها أو الى الجهة الرئيسية . كما أن علة هذا الميعاد القصير المنصوص عليه في المادة المذكورة لا تتوافر في غير طلبات الالغاء .

٤ — ان شرط الثلاثين سنة المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ حتمى لا بد من توافره لاستحقاق العلاوة التي أشار إليها هذا القرار . فاذا كان المدعى قد دخل الخدمة في ١٦ مارس سنة ١٩١٣ وفصل منها في ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ ثم أعيد إليها في ١٨ منه وكان بذلك لم يمض عليه في الخدمة إلى حين ترقيته إلى الدرجة السادسة في ١٦ مارس سنة ١٩٤٣ ثلاثون سنة في الدرجتين الثامنة والسابعة فإنه لا يستحق تلك العلاوة ولا يغير من ذلك ما يقوله من أن تصرف الحكومة بفصله من الخدمة وإعادته إليها لم يكن مقصوداً لذاته بل كان الغرض منه تسوية يومين زائدين في مدة الاجازة المرضية التي قام بها إذ هو لم ينقطع عن عمله بالفصل ويعد إليه بالتعيين بل كانت خدمته متصلة وتم الفصل والتعيين بقرار واحد — لا يغير ذلك من الأمر شيئاً ما دام الثابت أن فصلاً وقع وتعييناً جديداً تم اتخذت في شأنه الاجراءات التمهيدية العادية من توقيع الكشف الطبي وتحرير عقد استخلام

الرأى بكتاب آخر في أول مارس سنة ١٩١٤ وبناء على هذا أحيل للدعى إلى القومسيون الطبي فأوقع الكشف عليه في ٢٩ من مارس سنة ١٩١٤ وصدر قرار وزير الداخلية في أبريل سنة ١٩١٤ بما يأتى : « يعتمد رقت غطاس فلتس أفندى يومى ١٦ ، ١٧ أ أكتوبر سنة ١٩١٣ لعدم إمكانه العودة إلى أشغال وظيفته بعد انتهاء الاجازة الاعتيادية المصرح له بها وإعادته للخدمة اعتباراً من ١٨ أ أكتوبر سنة ١٩١٣ » - ثم حرر بينه وبين وزارة الداخلية في أبريل سنة ١٩١٤ عقد بتعيينه كاتباً لمدة سنتين ابتداء من ١٨ من أ أكتوبر سنة ١٩١٣ وطلب إلى مديرية الفيوم ، وهى الجهة التى كان يباشر عمله فيها ، تحصيل مبلغ ١٩٣ ملياً الذى صرف اليه بغير حق عن يومى ١٦ ، ١٧ من أ أكتوبر سنة ١٩١٣ (مدة الحلو) فحصلته منه . وفى فبراير سنة ١٩١٥ عين كاتب خفر وفى يناير سنة ١٩١٦ عين كاتباً من الدرجة الرابعة تحت التجربة ، وفى أغسطس سنة ١٩١٦ ثبت فى وظيفته لتمضية مدة التجربة كما يرام . وفى أ أكتوبر سنة ١٩٢٢ قدم طلباً لضم مدة خدمته المؤقتة إلى العاش وقد ذكر فى الكشف اللين لمدة الخدمة أنه رقت من ١٦ من أ أكتوبر سنة ١٩١٣ لعدم إمكانه الرجوع للعمل بعد الاجازة ثم عين فى ١٨ منه للياقته للخدمة طياً ، وعلى هذا الأساس اعتبرت مدة خدمته المؤقتة المضمومة من ١٦ مارس سنة ١٩١٣ إلى أول يناير سنة ١٩١٦ سنتين وتسعة أشهر واثنين وعشرين يوماً (أى باسقاط يومى ١٦ ، ١٧ من أ أكتوبر ١٩١٣) ووقع على هذا البيان بالاطلاع فى أغسطس سنة ١٩٢٣ ، ووضع المدعى فى تعديل الدرجات فى الدرجة حرف

(ب) ابتداء من أول أبريل ١٩٢١ (وهى تعادل فى الكادر الجديد الدرجة السابعة الفرعية) ، ثم نقل إلى الدرجة السابعة الكاملة فى أول أ أكتوبر ١٩٤٢ ثم رقى إلى الدرجة السادسة فى ١٦ من مارس سنة ١٩٤٣ وفى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ قدم إلى مدير الجيزة طلباً جاء فيه أنه صدر قرار الوزارة بأوامرها العمومية بترقية طائفة من الموظفين المنسيين ومن بينهم كثيرون منحوا علاوة الترقية ومضافا إليها علاوة أخرى بصفة فعلية من أول يوليو سنة ١٩٤٣ طبقاً لقرار مجلس الوزراء ومذكرة وزارة المالية ، وذلك لمضى ثلاثين سنة خدمة من بينها خمسة عشر فأكثر فى درجتهم التى راقوا منها إلى درجة أعلى . وبما أن حالته تنطبق على قرار المنسيين لأنه أمضى أكثر من ثلاثين سنة فى الخدمة منها أكثر من خمسة عشر عاماً فى الدرجة السابعة ولا تختلف عنهم سوى أنه رقى للدرجة السادسة قبل أول يولييه ، وهذه الترقية ليست إلا نتيجة تقدير الوزارة لعمله ، وبذلك يصبح مغبوناً بالنسبة إلى زملائه المنسيين الذين انتفعوا بعلاوتين ، ويطلب اضافته . وهذا الطلب أبلغ إلى وزارة الداخلية فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ ، ثم قدم طلباً آخر فى ١٧ من مارس سنة ١٩٤٥ أبلغ إلى وزارة الداخلية فى ١٨ من مارس سنة ١٩٤٥ . وقد استطلعت وزارة الداخلية رأى وزارة المالية فأجابت وزارة المالية فى مايو سنة ١٩٤٦ بأنه واضح من ملف خدمة المدعى أنه دخل الخدمة كاتباً مؤقتاً فى ١٦ مارس سنة ١٩١٣ وفصل فى ١٦ من أ أكتوبر سنة ١٩١٣ وأعيد للخدمة فى ١٨ منه فلو وضمت مدة خدمته المنفصلة لمدة خدمته الحالية لاعتبر

تاريخ دخوله الخدمة الفرضي ١٨ من مارس سنة ١٩١٣ ، ومن هذا التاريخ حتى يوم ترقيته للدرجة السادسة في ١٦ من مارس سنة ١٩١٣ لا يكون قد أتم ثلاثين سنة في الدرجتين الثامنة والسابعة . لذلك لا ترى وزارة المالية أنه يستحق علاوة الثلاثين سنة .

وفي ٢٨ من يوليو سنة ١٩٤٦ قدم المدعى إلى مدير الجيزة طلباً يتظلم فيه من قرار وزارة المالية ، ثم قدم تظلاً آخر في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ . وقد أجابت وزارة الداخلية على هذه التظلمات بأنه سبق أن أبلغ طلب المدعى إلى وزارة المالية فرأت عدم استحقاقه لهذه العلاوة . لذلك رفع المدعى هذه الدعوى على وزارتي الداخلية والمالية يطلب فيها الحكم بالناء قرار وزارة المالية البالغ إليه في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٤٦ وباستحقاقه للعلاوة المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ مع إلزام الوزارتين بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

وقد أودع المدعى سكرتيرية المحكمة بحيفة الدعوى والمذكرة الشارحة في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأعلنت هذه الأوراق إلى المدعى عليهما في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأودعت الحكومة مذكرتهما مع مستنداتها في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وقدم للمدعى رداً في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ ولم ترد الحكومة .

ودفعت الحكومة الدعوى بعدم قبولها لأنها تتضمن طعناً في قرار صدر قبل العمل بقانون مجلس الدولة وفي الموضوع طلبت الحكم برفضها . وأحيلت القضية إلى حضرة صاحب

العزة محمد سامي مازن بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير فيها ، وحدد حضرته جلسة لمناقشة الطرفين ثم رخص لهما في تقديم مستندات ومذكرات تكميلية فقدم المدعى مذكرته في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٧ وقدمت المدعي عليهما مذكرتهما مع مستنداتها في ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٧ .

وبعد أن وضع حضرة المستشار المقرر تقريره أحيلت الدعوى إلى المرافعة وعين لها جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ثم أجل النطق بالحكم أخيراً لجلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٧ وفيها أعيدت الدعوى إلى المرافعة لجلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٤٧ لتغير الهيئة ، وفيها سمعت على الوجه المبين بالمحضر ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكم

بعد تلاوة التقرير

« من حيث ان المدعي عليهما دفعتا الدعوى بعدم قبولها بمقولة إن القرار المطلوب إلغاؤه صدر في مايو سنة ١٩٤٦ أي قبل العمل بالقانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ الصادر بإنشاء مجلس الدولة والذي نصت المادة الثانية والخمسون منه على أن يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقد نشر في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ وأنه من المقرر — كما هو صريح نص المادة ٢٧ من الدستور — أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله مالم ينص على خلاف ذلك بنص خاص . » وحيث ان المدعى رد على هذا الدفع بأن

المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ نصت على أن ميعاد رفع الدعوى ستون يوماً تسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به ، ويقف سريان هذا الميعاد في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار وقد أعلن إليه القرار المطلوب إلغاؤه في ٢٦ من يولييه سنة ١٩٤٦ فقدم تظلماً منه في ٢٨ من يوليو سنة ١٩٤٦ ثم أعلن إليه رفض التظلم في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وهذا التاريخ الأخير هو الذي يعتد به في احتساب الميعاد وهو لاحق لتاريخ العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦

« وحيث أنه للفصل في هذا الدفع يقتضى الرجوع إلى طلبات المدعى وتكييفها لمعرفة ما تدخل فيه من المنازعات التي تختص محكمة القضاء الإداري بنظرها بمقتضى المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

« وحيث أن المدعى يطلب في صحيفة دعواه والمذكرات المقدمة منه إلغاء قرار وزارة المالية المبلغ إليه في ٢٦ من يولييه سنة ١٩٤٦ وأحقته في العلاوة المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ .

« وحيث أن الدعوى على هذا الوجه ترمى في الحقيقة إلى مطالبة المدعى بالعلاوة التي يزعم أنه يستحقها بمقتضى قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

« وحيث أن هذه العلاوة إذا استحققت للموظف تعتبر بحسب قواعد منحها وطريقته والغاية منه جرءاً من مرتبه فالمنازعة فيها هي منازعة في الرتب طبقاً للفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

« وحيث أن المنازعات في المرتبات والعلاوات

كانت قبل صدور القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ من اختصاص المحاكم المدنية فجعلها القانون المذكور من اختصاص محكمة القضاء الإداري دون غيرها وعلى مقتضى ذلك تختص محكمة القضاء الإداري بهذه المنازعات ما كان منها سابقاً على العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وما كان منها لاحقاً له مع مراعاة ما نص عليه في المادة ٥١ منه التي استبقت للمحاكم المنازعات التي رفعت إليها إلى أن يتم الفصل فيها .

« وحيث أن الميعاد الذي نصت عليه المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ لا يتعلق بغير طلبات الإلغاء من بين الطلبات والمنازعات التي تختص بها محكمة القضاء الإداري ، فهي تتحدث عن القرارات الإدارية المطعون فيها وإعلانها ونشرها ثم التظلم منها إلى الجهة التي أصدرتها أو إلى الجهة الرئيسية ، كما أن علة هذا الميعاد القصير المنصوص عليه في المادة المذكورة لا تتوافر في غير طلبات الإلغاء .

« وحيث أنه لذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في غير محله ويتعين رفضه .

« وحيث أنه بالنسبة إلى موضوع الدعوى فالمستفاد من الأوراق أن طلب المدعى للعلاوة قد رفض لعدم إتمامه ثلاثين سنة في درجتين متتاليتين فقد دخل الخدمة في ١٦ من مارس سنة ١٩١٣ وفصل منها في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩١٣ ثم أعيد إليها في ١٨ منه ، فلو ضمت مدة خدمته المنفصلة لمدة خدمته الحالية لاعتبر تاريخ دخوله الخدمة الفرضي ١٨ من مارس سنة ١٩١٣ ومنذ هذا التاريخ حتى تاريخ ترقيته للدرجة السادسة في ١٦ من مارس سنة ١٩٤٣ لا يكون قد أمضى في الدرجتين الثامنة والسابعة ثلاثين سنة .

يدخل في مدلولها تعيين الموظف في وظيفة أخرى
تتأخر وظيفته السابقة في طبيعتها أو في شروط
التعيين فيها .
٣ - قوانين الاجراءات والاختصاص لا تنسحب على
الماضي .

المبادئ القانونية

١ - دأمية الموظف ليست بشرط لازم
في جميع الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون
كي تكون محكمة القضاء الاداري مختصة
بنظرها ، بل يتضح من مقابلة فقرات المادة
الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة أن الأمر
يختلف بحسب الأحوال ، فبينما هذا الشرط
يجب طبقاً للفقرتين الرابعة والخامسة من المادة
المذكورة أن يتوافر في الطلبات الخاصة بالغاء
القرارات النهائية للسلطات التأديبية وكذلك
بالغاء القرارات الادارية النهائية الصادرة بفصل
الموظفين من غير الطريق التأديبي إذ هو غير
لازم في الطلبات المنصوص عليها في الفقرتين
الثانية والثالثة من نفس المادة ، وهي المنازعات
الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة
لموظفي الحكومة ومستخدميها أو لورثتهم
والطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في
القرارات الادارية الصادرة بالتعيين في وظائف
الحكومة أو بالترقية أو بمنح العلاوات .

٢ - يبين من استقراء نصوص الدستور
والقوانين المصرية بوجه عام أن التعيين في
الوظائف الحكومية لا يمكن تخصيصه بالمعنى

» وحيث ان المحكمة ترى صواب ما ذهبت
إليه الحكومة لأن شرط الثلاثين سنة حتمي
لا معدى عن الأخذ به لاستحقاق العلاوة على
مقتضى قرار مجلس الوزراء للشار إليه .

» وحيث ان ما يزعمه المدعي من أن تصرف
الحكومة بفصله من الخدمة في ١٦ من أكتوبر
سنة ١٩١٢ ثم إعادة تعيينه في ١٨ منه لم يكن
مقصوداً لذاته بل كان الغرض منه تسوية اليومين
الزائدين في الاجازة المرضية ، بدليل انه لم ينقطع
عن عمله بالفصل ويعد إليه بالتعيين بل كانت خدمته
متصلة وأن الفصل والتعيين تما كلاهما بقرار واحد
وأن هذا القرار صدر بعد عودته إلى العمل عقب
الاجازة المرضية بزمان غير قصير - ما يزعمه
المدعى من ذلك لا أثر له ولا يغير من الأمر شيئاً
فالثابت من الأوراق أن فصلاً وقع وتعييناً جديداً
تم اتخذت في شأنه الاجراءات التمهيدية العادية من
توقيع الكشف الطبي وتحرير عقد استخدام
جديد ، كما أن معاملة الحكومة للمدعى جرت
بعد ذلك على هذا الأساس الذي ارتضاه فيكون
قد ترتب بهذا التصرف مركز قانوني لا يجوز
الساس به أو التناضي عنه . وعليه تكون الدعوى
على غير أساس ويتعين رفضها .

(القضية رقم ١٤ سنة ١ قضائية)

٨٤

٣٠ أبريل سنة ١٩٤٧

١ - موظف - دأمية الوظيفة . ليست بشرط
للاختصاص بطلبات المرتبات والمعاشات المستحقة
للموظف أو ورثته أو بطلبات ذوي الشأن طعناً في
اقرارات التعيين أو الترقية أو العلاوة .

٢ - تعيين الموظف - يتخصص يوم يقوم المخصص .
المادة ٤ فقرة ٣ قانون ١١٢ سنة ١٩٤٦

الضيق ، أى بدء صلة الموظف بالحكومة ، إلا حيث يقوم هذا المخصص من النص فإذا أطلق كان المقصود هو المعنى الواسع ، أى تقليد الوظيفة الحكومية سواء كان ذلك افتتاحا لرابطة التوظيف أم كان توليته لوظيفة جديدة تغاير الوظيفة السابقة فى ماهيتها أو الشروط اللازمة للتعين فيها عن الوظيفة السابقة التى كان يشغلها ٣ — إن عبارة « التعيين فى وظائف الحكومة » التى وردت بالفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة قد جاءت من الاطلاق بحيث يندرج فى عموم معناها افتتاح رابطة التوظيف ، أى التعيين كموظف لأول مرة ، كما يدخل فيه ، تقليد الموظف السابق وظيفة أخرى تغاير فى طبيعتها أو فى الشروط اللازمة للتعين فيها الوظيفة السابقة التى كان يشغلها والحكمة التشريعية لهذا النص ليست مراقبة صحة التعيين فى الوظائف الحكومية لأول مرة بل حماية الوظيفة العامة بضمان توافر الشروط الواجبة لها ومهما يكن المشرح لها وسواء كان موظفا سابقا أم كان غير موظف

٤ — نقل الموظف إما أن يكون مكانيا ، أى من بلد إلى بلد ، أو نوعيا ، أى من وظيفة إلى أخرى ، وهو بالمعنى الأول يخرج عن اختصاص محكمة القضاء الإدارى ، أما بالمعنى الثانى فتدخل فيه إذا كانت الوظيفة الأخرى التى نقل إليها الموظف تختلف فى طبيعتها أو من

حيث شروط التعيين فيها عن الوظيفة السابقة التى كان يشغلها ، إذ فى هذه الحالة يعتبر النقل إلى الوظيفة الجديدة تعيينا فيها بالمعنى الموضح آنفا ٥ — إن رأى قد ثبت قهرا وقضاء على أن قوانين الإجراءات والاختصاص وإن كان الأصل فيها أنها تنسحب على ما وقع قبل نفاذها مع اعتبار أنها لا تمس حقوقا مكتسبة أو حالات قانونية ذاتية إلا أنها لا ترجع إلى الماضى حيث ينطوى هذا الرجوع على مساس بتلك الحقوق أو هذه الحالات . وتطبيقا لذلك قرروا أن قابلية الأحكام أو عدم قابليتها للطعن بطريق أو غيره من طرق الطعن هى من الخصائص الذاتية فى هذه الأحكام بحيث تعتبر من مقومات أصل الحق لا من مجرد الإجراءات ، وبهذه المثابة قالوا انه اذا صدر حكم وكان نهائيا غير قابل لأي طريق من طرق الطعن بحسب القانون المعمول به وقت صدوره ثم جاء قانون جديد يجوز الطعن فى الحكم فان هذا القانون لا يسرى على الحكم المذكور .

٦ — إن قانون مجلس الدولة فيما استحدثه من امكان الطعن فى القرار الإدارى بالوقف أو بالالغاء لا يمكن أن يكون منسحب الأثر على ما صدر من القرارات قبل العمل به اذ هو انما استحدث حقا لم يكن مقررا من قبل قابله انتقاص من سلطان الإدارة باخضاع قراراتها لرقابة قضائية وجعلها قابلة للوقف والالغاء بعد

أن كان لا معقب عليها في هذا الشأن . فاجراؤه على ما سبق من القرارات قبل استحداث هذا الحق فيه اهدار لحصانة القرار الادارى بعد أن ثبتت له هذه الحصانة حسب القانون الذى كان معمولاً به وقت صدوره .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى ، حسب ما يؤخذ من صحيفتها ومذكرات طرفي الخصومة ومستنداتها ودفاعها بالجلسة في أنه في ٣ من مايو سنة ١٩٤٢ أصدر وزير العدل قراراً بتعيين المدعى مترجماً بحد في الدرجة السادسة الفنية من ١٨٠ - ٣٠٠ جنيه بالديوان العام بوزارة العدل ، وحرر معه عقد استخدام في ٥ من مايو سنة ١٩٤١ لمدة سنة تنتهى في ٤ من مايو سنة ١٩٤٢ ، جاء بالمادة السابعة منه أن المدعى « يكون من جميع الوجوه الأخرى وبدون إخلال بأحكام المادة الثامنة خاضعاً للوائح الخاصة بالمستخدمين الجاري العمل بها أو التي سيعمل بها في الحكومة المصرية » كما جاء في المادة الثامنة منه أنه « يمكن كلا من الطرفين إبطال هذا العقد في أى وقت كان بمقتضى إعلان يرسل اليه قبل ذلك بمدة شهر » . وفي ٨ من فبراير سنة ١٩٤٢ صدر قرار من وزير العدل بنذب المدعى للعمل في القسم المدنى بمحكمة مصر الابتدائية الأهلية ، وجاء في ديباجة هذا القرار أنه بناء على ما رأى لمصلحة العمل . وقد كتبت وزارة العدل إلى وزارة المالية في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٢ تطلب موافقتها على نقله إلى وظيفته انكثائية المنتدب لها بمحكمة مصر الابتدائية الأهلية ، لمصلحة اقتضتها حالة العمل ، وذلك عملاً بالفقرة

الرابعة من المادة الأولى من تعليمات وزارة المالية رقم ٣٤ التى تنص على أنه « فى الأحوال التى ترغب فيها وزارة أو مصلحة ما الخروج عن المبادئ المتقدم ذكرها يجب عرضها على وزارة المالية » ومن هذه المبادئ أنه لا يجوز نقل أو ترقية موظف يشغل وظيفة فنية أو يخصم راتبه على مربوطها إلى وظيفة كتابية أو إدارية خالية أو الخصم راتبه على مربوطها . فوافقت وزارة المالية بكتابها المؤرخ في ٢ من مارس سنة ١٩٤٢ على ذلك ، بشرط أن تكون الوظيفة الحالية مرخصاً في شغلها . وقد أصدر وزير العدل في ٥ من مارس سنة ١٩٤٢ قراراً بنقله نهائياً إلى تلك الدرجة الكتابية . وقد نظم المدعى من هذا القرار على اعتبار أن نقله على هذا الوجه ينطوى على تخفيض لدرجته بدون حكم تأديبي ، وأنه ظل يؤدي عمله الجديد على مضض بينما تدرج زملاؤه في السلك الفنى في سلم الترقى ، وأن بملفه الخاص مذكرة من قسم المستخدمين بوزارة العدل بذيلها تأشير من مدير القسم المذكور في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ تفيد أنه عرض الأمر على وكيل الوزارة رأى حفظ الشكوى .

وقد أقام المدعى هذه الدعوى بأن أودع في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ عريضتها ومذكرته الشارحة وحافطة مستنداته وطلب الحكم بوجوب إعادته إلى وظيفة فنية بالديوان العام أو تعيينه فيها وفي الدرجة التى يستحقها مع التقرير بىطلان القرار الوزارى الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٤٣ واعتباره عديم الأثر وإلزام وزارة العدل بالمصاريف والأتعاب وقد أعلنت الأوراق المذكورة إلى المدعى عليهما في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ فأودعنا في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ مذكرة

بدفاعهما مع الملف الخاص بالمدعى ، وطلبتا الحكم أصلياً بعدم جواز سماع الدعوى أو عدم قبولها ، واحتياطياً برفضها مع إلزام المدعى بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، وفى ٢٩ منه أودع المدعى مذكرته التكميلية وفى ١٣ من يناير سنة ١٩٤٧ أودعت المدعى عليهما مذكرتيها التكميلية وحافطة أخرى ، وفى ١٦ منه أحال سعادة رئيس المجلس القضية إلى الدائرة الثانية فندب حضرة رئيسها فى ٢٥ منه صاحب العزة السيد على السيد بك للاستشار لوضع تقرير فيها ، وبعد أن وضعه عين لنظر الدعوى جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٤٧ ، وفيها دفع النائب عن المدعى عليهما أيضاً بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وسمعت المرافعة من الجانبين فى الجلسة المذكورة على الوجه المبين بمحضر الجلسة ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير

(١) عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى

« من حيث ان هذا الدفع يقوم على وجهين أولهما - أن المدعى موظف مؤقت فى حين أن اختصاص محكمة القضاء الإدارى فى الطلبات المقدمة من الموظفين منوط بأن يكون هؤلاء من الموظفين العموميين الدائمين . وثانيهما - أن موضوع الدعوى هو إلغاء قرار بتقل المدعى من وظيفة إلى أخرى ، وأن مثل هذا الطلب ليس من المسائل التى تختص بها محكمة القضاء الإدارى .

« وحيث انه فيما يتعلق بالوجه الأول فهو

مردود ، لأن دائمة الموظف ليست بشرط لازم فى جميع الطلبات التى يقدمها الموظفون كي تكون محكمة القضاء الإدارى مختصة بنظرها بل يتضح من مقابلة فقرات المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة أن الأمر يختلف بحسب الأحوال ، فبينما هذا الشرط يجب طبقاً للفقرتين الرابعة والخامسة من المادة المذكورة أن يتوافر فى الطلبات الخاصة بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية وكذلك بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بفصل الموظفين من غير الطريق التأديبى ، إذا هو غير لازم فى الطلبات المنصوص عليها فى الفقرتين الثانية والثالثة من نفس المادة ، وهى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لموظفى الحكومة ومستخدميها أو لورثتهم والطلبات التى يقدمها ذوى الشأن بالطعن فى القرارات الإدارية الصادرة بالتعيين فى وظائف الحكومة أو بالترقية أو أو بمنح علاوات . فالمدار إذن عند تقرير الاختصاص فى هذه الدعوى هو بما إذا كان موضوعها يندرج فى عموم الطلبات المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة سالفة الذكر أم لا . وهو ما سيكون محل بحث الوجه الثانى لأنه إذا اندرج فى هذا العموم ، أصبحت المحكمة مختصة بنظر الدعوى سواء كان رافعها من الموظفين الدائمين أم كان من المؤقتين ، إذ عبارة « ذوى الشأن » من الاطلاق والاتساع بحيث تشمل الموظفين وغيرهم سواء أكان الموظفون دائمين أم كانوا غير دائمين .

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الثانى ، يتعين البحث فى مدى مدلول عبارة «التعيين فى وظائف الحكومة » الواردة بالفقرة الثالثة من المادة

الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة ، وهل المراد بها افتتاح رابطة التوظيف أى التعيين لأول مرة فى وظائف الحكومة ، أم أنها تشمل ، فضلا عن ذلك ، تقليد الموظف وظيفة أخرى تختلف فى طبيعتها أو فى الشروط اللازمة للتعيين فيها عن الوظيفة السابقة التى كان يشغلها .

« وحيث أنه يبين من استقراء نصوص الدستور ، والقوانين المصرية بوجه عام ، أن التعيين فى الوظائف الحكومية لا يمكن تخصيصه بالمعنى الضيق ، أى بدء صلة الموظف بالحكومة ، إلا حيث يقوم هذا التخصص من النص ، فإذا أطلق كان المقصود هو المعنى الأوسع ، أى تقليد الوظيفة الحكومية سواء كان ذلك افتتاحا لرابطة التوظيف أم كان تولى لوظيفة جديدة تغاير الوظيفة السابقة فى ماهيتها أو الشروط اللازمة للتعيين فيها فقد نص الدستور فى المادة ٤٤ على أن « الملك يولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين » وفى المادة ٤٦ على أن « الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويعزل الضباط . . . » ، وفى المادة ٤٩ على أن الملك يعين وزراءه ويقيلمهم ويعين الممثلين السياسيين ويقيلمهم . . . » . فعبارة « التعيين » هنا واردة بمعناها الأعم ، أى تقليد الوظيفة سواء كان من يتقلدها موظفا سابقا أم لم يكن كذلك . وهذا المعنى نفسه هو المستفاد من عبارة « التعيين » الواردة فى المرسوم الصادر فى ٨ من فبراير سنة ١٩٢٥ الخاص ببيان الموظفين الذين يعينون بمرسوم ، إذا المعنى المقصود من التعيين هو شغل تلك الوظائف التى عنها المرسوم فاستازم لأهميتها أن تكون أداة التعيين فيها المرسوم ،

وهو بينه المفهوم من تلك العبارة حيث تستعملها قوانين أخرى كقانون استقلال القضاء وقانون إنشاء مجلس الدولة . وكلما قصد الشارع تخصيص عبارة التعيين بافتتاح رابطة التوظيف قام التخصص لهذا المعنى من عبارة القانون صراحة أو دلالة ، كما جاء فى المادتين الثامنة والتاسعة من الأمر العالى المؤرخ فى ٢٤ من يونيو سنة ١٩٠١ بالتصديق على لأئحة المستخدمين الملكيين فى مصالح الحكومة والمادة الأولى من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات .

« وحيث إن عبارة « التعيين فى وظائف الحكومة » التى وردت بالفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة قد جاءت من الاطلاق بحيث يندرج فى عموم معناها افتتاح رابطة التوظيف ، أى التعيين كموظف لأول مرة ، كما يدخل فيه ، فضلا عن ذلك ، تقليد الموظف السابق وظيفة أخرى تغاير فى طبيعتها أو فى الشروط اللازمة للتعيين فيها الوظيفة السابقة التى كان يشغلها . يؤكد ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية فى هذا الصدد من أنه « كما يجب حماية الموظفين مما قد يصيبهم من تعسف بسبب أدائهم وظائفهم وقيامهم بواجباتهم فمن الواجب أيضاً أن يلحظ أن لايتولى الوظيفة العامة إلا من توافرت فيه الشروط التى يفرضها القانون . لذلك نص المشروع على اختصاص مجلس الدولة بالنظر فى الطلبات التى يقدمها كل ذى شأن بالطعن فى القرارات الإدارية الصادرة بالتعيين فى وظائف الحكومة إذا وقعت مخالفة للقوانين أو اللوائح ، مما يؤخذ منه أن الحكمة التشريعية لهذا النص ليست مراقبة صحة التعيين فى الوظائف الحكومية لأول مرة ، بل حماية الوظيفة العامة بضمان توافر الشروط الواجبة لها ،

ومهما يكن المرشح لها وسواء كان موظفاً سابقاً أم كان غير موظف .

« وحيث ان نقل الموظف إما أن يكون مكانياً أى من بلد إلى بلد ، أو نوعياً ، أى من وظيفة إلى أخرى ، وهو بالمعنى الأول يخرج عن اختصاص محكمة القضاء الإدارى ، أما بالمعنى الثانى فيدخل فيه إذا كانت الوظيفة الأخرى التى نقل إليها الموظف تختلف في طبيعتها أو من حيث شروط التعيين فيها عن الوظيفة السابقة التى كان يشغلها ، إذ في هذه الحالة يعتبر النقل إلى الوظيفة الجديدة تعييناً فيها بالمعنى الموضح آنفاً .

« وحيث ان المدعى كان يشغل بالديوان العام لوزارة العدل وظيفة مترجم في الدرجة السادسة الفنية ، وقد قضى القرار للمطعون فيه بنقله نهائياً إلى وظيفة كاتب بالقسم المدني بمحكمة مصر الوطنية ، وهى وظيفة تغاير في طبيعتها وظيفته السابقة ، كما أن شروط التعيين تختلف في إحداها عن الأخرى ، ومن ثم يكون النقل على ما سبق بيانه بمثابة تعيين في الوظيفة الجديدة يدخل في اختصاص محكمة القضاء الإدارى طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة .

« وحيث انه لكل ما تقدم يكون الدفع بعدم الاختصاص في غير محله ويتعين رفضه .

(ب) عن الدفع بعدم قبول الدعوى

« وحيث ان مبنى هذا الدفع أن القرار المطعون فيه صدر في ٥ من مارس سنة ١٩٤٢ أى قبل نفاذ قانون إنشاء مجلس الدولة الذى نشر بالجريدة الرسمية في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ على أن يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره ، فلا يمكن أن ينعطف عليه أثر القانون المذكور فيما استحدث من الحق في طلب إلغاء القرارات الإدارية ، وذلك

عملاً بالمادة ٢٧ من الدستور التى تقضى بأن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص .

« وحيث ان المدعى رد هذا الدفع بأن قاعدة عدم انسحاب أثر القوانين على الماضى ليست مطلقة بل المناط في تطبيقها هو نوع القانون ، وبأنه لا محل لهذا الدفع عند تطبيق نص قانونى يهدف إلى نصفة الموظف المعنونة بسبب إساءة استعمال السلطة لأن القواعد القانونية العامة كانت وما زالت تسوغ له الالتجاء إلى المحاكم المدنية لتعويضه عما أصابه من الضرر ، وغاية الأمر أنها ما كانت تستطيع تعويضه بطريق إزالة أثر الإساءة ، أى بإلغاء الأمر ، فأصبح ذلك مقدوراً بواسطة محكمة القضاء الإدارى ، وبأنه لا يجوز التحدى بميعاد الستين يوماً الواجب رفع الدعوى فيه إلى المحكمة المذكورة لأنه قد تابع تظلماته من القرار المطعون فيه وآخرها التظلم الذى قدمه في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ فتعتبر هذه التظلمات واقعة للبيعد .

« وحيث ان رأى قد ثبت فقهاً وقضاء على أن قوانين الإجراءات والاختصاص وإن كان الأصل فيها أنها تنسحب على ما وقع قبل نفاذها مع اعتبار أنها لا تمس حقوقاً مكتسبة أو حالات قانونية ذاتية إلا أنها لا ترجع إلى الماضى حيث ينطوى هذا الرجوع على مساس بتلك الحقوق أو هذه الحالات وتطبيقاً لذلك قرروا أن قابلية الأحكام أو عدم قابليتها للطعن بطريق أو غيره من طرق الطعن هى من الخصائص الذاتية في هذه الأحكام بحيث تعتبر من مقومات أصل الحق لا من مجرد الإجراءات ، وبهذه المثابة قالوا إنه إذا صدر حكم وكان نهائياً غير قابل لأي طريق من طرق الطعن بحسب القانون المعمول به وقت صدوره ثم جاء

قانون جديد يجوز الطعن في الحكم فان هذا القانون لا يسرى على الحكم المذكور .

« وحيث انه على حسب القانون الذي كان معمولاً به وقت أن صدر القرار المطعون فيه ما كان يستطيع أحد الالتجاء إلى أية جهة قضائية بطلب إلغاء أي قرار إداري، وكل ما كان مقدوراً وقتئذ هو مطالبة الادارة بالتضمنات دون التعرض للقرار الاداري سواء بالالغاء أو بالتعديل أو بالوقف أو بالتأويل ، فجاء قانون مجلس الدولة واستحدث إمكان الطعن في القرار الاداري بالوقف وبالالغاء ، ولا ريب أن هذا استحداث لحق لم يكن مقررراً للناس أفراداً أو موظفين من قبل ، يقابله انتقاص من سلطان الادارة بإخضاع قراراتها لرقابة قضائية وجعلها قابلة للوقف ولللغاء بعد إذ كان لا معقب عليها في هذا الشأن . ومن ثم فلا يمكن أن ينسحب أثر قانون إنشاء مجلس الدولة فيما استحدثه بهذا الخصوص إلى القرار المطعون فيه ، إذ هو سبق صدوره في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٦ أي قبل تاريخ نفاذ قانون إنشاء مجلس الدولة ، وإلا لكان في ذلك إهدار لحصانة القرار الاداري المذكور بعد أن ثبتت له هذه الحصانة على حسب القانون الذي كان معمولاً به وقت صدوره .

« وحيث انه لا يجدي احتجاج المدعي بأنه قد تابع تظلماته من القرار المطعون فيه وأن آخر تظلم قدمه كان في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأن هذه التظلمات تقف الميعاد . لأنه لو صح في الجدل أنه أرسل تلك التظلمات فهي لا تبرر قبول الدعوى مادام القرار سابقاً على تاريخ نفاذ قانون إنشاء مجلس الدولة فلا يمكن أن يلحقه أثر القانون المذكور فيما استحدثته من حق الالغاء لان ميعاد

الستين يوماً وكذلك وقفه برفع التظلم إلى الجهة الرئيسية أو الجهة التي أصدرت القرار لا تراعى الأحكام المتعلقة به إلا بالنسبة إلى القرارات التي يسرى عليها القانون المشار اليه .

« وحيث انه لما تقدم يكون هذا الدفع في محله ويتعين قبوله .

(القضية رقم ١٤ سنة ١ قضائية)

٨٥

٣٠ أبريل سنة ١٩٤٧

- ١ — علاوة . استحدثت بقرار ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ تعتبر جزءاً من المرتب يحكمها القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ مادة ٤ فقرة ٢
- ٢ — مرتبات ومعاشات . منازعات متعلقة بها . اختصاص محكمة القضاء الاداري بها . جوازه ولو كانت ناشئة قبل صدور القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ عما نص عليه في المادة ٥١
- ٣ — المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ تطبق على القرارات الادارية المطعون عليها . وطلبات قصير المواعيد لا تتوافر الا في طلبات الالغاء

المبادئ القانونية

- ١ — العلاوة المستحقة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ تعتبر بحسب قواعد منحها وطريقته والغاية منه جزءاً من المرتب ، فالمنازعة فيها هي منازعة في المرتب ويجرى عليها حكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦
- ٢ — المنازعات في المرتبات والمعاشات كانت قبل صدور القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦

من اختصاص المحاكم المدنية ، ولم يستحدث القانون المذكور جديدا في موضوعها ، وكل ما أتى به هو جعلها من اختصاص محكمة القضاء القضاء الادارى دون غيرها . وإذن فتختص هذه المحكمة بنظر هذه المنازعات ولو كان منشؤها سابقا على العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ عدا ما نصت عليه المادة ٥١ منه التى استبقت للجهات القضائية الأخرى المنازعات التى رقت إليها إلى أن يتم الفصل فيها

٣ - الميعاد الذى نصت عليه المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ لا يتعلق بغير طلبات الالغاء من بين الطلبات والمنازعات التى تختص بها محكمة القضاء الادارى ، فهى تتحدث عن القرارات الادارية المطعون فيها وإعلانها ونشرها ثم التظلم منها إلى الجهة التى أصدرتها أو الجهة الرئيسية ، كما أن علة هذا الميعاد القصير المنصوص عليه فى المادة المذكورة لا تتوافر فى غير طلبات الالغاء .

الوقائع

رفع المدعى هذه السعى على وزارتى العدل والمالية طلب فيها الحكم

(أولا) باعتبار شهر اكتوبر سنة ١٩١٢ مبدءاً لخدمته فى وظيفة مندوب محضر بوزارة العدل . (ثانيا) باعتبار التاريخ المذكور مبدءاً للأقدمية فى الترقية والعلاوة . (ثالثا) بأحقية فى العلاوة الشخصية المنصوص عليها بقانون الانصاف للمنسيين

لقضائه فى الخدمة أكثر من ثلاثين سنة من أكتوبر سنة ١٩١٢ إلى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٣ (رابعا) بإلزام المدعى عليهما بتنفيذ ما يقضى به والصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وقد بنى هذا الطلب على أنه فى أول يناير سنة ١٩١٢ عين تلميذاً بقلم محضرى محكمة اسنا الوطنية بقرار أصدره رئيس محكمة قنا الابتدائية ثم نقل فى خلال شهر يونيو سنة ١٩١٢ إلى محكمة مصر الابتدائية الوطنية .

وفى ٢٤ من اكتوبر سنة ١٩١٢ عين فى وظيفة مندوب محضر بمحكمة مصر وظل يباشر أعمال وظيفته منذ هذا التاريخ حتى عين فى وظيفة محضر فى آخر ديسمبر سنة ١٩٢٠ وهو لا يزال يباشر عمله بأفلام المحضرين حتى الآن .

ولما صدر قرار مجلس الوزراء بإنصاف الموظفين المنسيين الذى يقضى بترقية الموظفين المنسيين مع منح من يكون منهم قد أمضى ثلاثين سنة فى درجتين متتاليتين علاوة عدا علاوة الترقية نفذ هذا القرار بالنسبة إليه فى شطرنجه ، وذلك بترقيته الى الدرجة السادسة ومنحه علاوة الترقية ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٤٣ ولم ينفذ فى شطره الثانى بمنحه العلاوة الشخصية مع انه قد أمضى ثلاثين سنة فى درجتين متتاليتين قبل آخر يونيو سنة ١٩٤٣ طبقاً لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر . وقد طلب إلى الوزارة منحه هذه العلاوة فأجابت فى ١٤ من مايو سنة ١٩٤٦ بأنه تبين من ملف خدمته أن مبدءاً خدمته التى روغت فى تعديل الدرجات سنة ١٩٢١ هو ١٠ من سبتمبر سنة ١٩١٣ وبذلك لا يكون قد أمضى ثلاثين سنة فى درجتين متتاليتين ، وبالتالي لا يستحق العلاوة التى يطالب بها .

قدم المدعى تظلماً إلى وزارة العدل التي خاطبت وزارة المالية في شأنه فلم توافق الأخيرة على منحه العلاوة وأبلغ إليه ذلك بكتاب في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ثم أعاد الكرة بتقديم مذكرة إلى وزارة العدل ولكنها أجابتها في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ بأنها عند رأيها السابق إبداءه .

أودع المدعى صحيفة الدعوى مع مذكرته ومستنداته سكرتيرية المحكمة في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، وأعلنت هذه الأوراق إلى المدعى عليهما في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، وقدمت الحكومة مذكرتها ومستنداتها في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وقد رد المدعى بمذكرة في أول يناير سنة ١٩٤٧ ولم ترد الحكومة . دفعت الحكومة الدعوى بعدم قبولها لأن القرار المطعون فيه وهو المؤرخ في ١٤ من مايو سنة ١٩٤٦ والقاضي بعدم استحقاق المدعى للعلاوة المطالب بها صدر قبل العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة ، وإذا اعتبر مع التجاوز تاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٦ وهو التاريخ الذي رفض فيه التظلم الذي قدمه المدعي مبدءاً لسريان ميعاد رفع الدعوى فإنها غير مقبولة أيضاً إذ أنها رفعت في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ؛ أي بعد مضي الستين يوماً كما تقتضي بذلك المادة ٣٥ من القانون ثم طلبت في الموضوع الحكم برفض الدعوى .

وقد أحيلت الدعوى إلى حضرة صاحب العزة محمد سامي مازن بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير . وبعد أن وضع حضرته تقريره أحيلت إلى المرافعة وعين لها جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين في المحضر ثم تأجل النطق بالحكم أخيراً لجلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٧ وفيها

أعيدت إلى المرافعة بجلسة ٢ من إبريل سنة ١٩٤٧ لتغير الهيئة — وبالجلسة المذكورة سمعت الدعوى على الوجه المبين بالمحضر ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير

« ومن حيث أن المدعى عليهما دفعتا الدعوى بعدم قبولها لأن القرار المطعون فيه وهو المؤرخ في ١٤ من مايو سنة ١٩٤٦ والقاضي بعدم استحقاق المدعى للعلاوة المطالب بها صدر قبل العمل بالقانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ الصادر بإنشاء مجلس الدولة ومن المقرر كما هو صريح نص المادة ٢٧ من الدستور أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص . وإذا اعتبر مع التجاوز التاريخ الذي رفض فيه التظلم المقدم من المدعى وهو ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ مبدءاً لسريان ميعاد رفع الدعوى فإنها تكون غير مقبولة أيضاً لأنها رفعت في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ أي بعد مضي الستين يوماً كما تقتضي بذلك المادة ٣٥ من القانون .

« وحيث إن المدعى رد على هذا الدفع بأنه قدم إلى الوزارة جملة تظلمات كان آخرها في سبتمبر سنة ١٩٤٦ وقد أجابته الوزارة برفض هذا التظلم في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ كما أنه أودع صحيفة الدعوى سكرتيرية المحكمة في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ أي قبل مضي الستين يوماً المقررة في المادتين ٣٥ .

« وحيث أنه للفصل في هذا الدفع يقتضي الرجوع إلى طلبات المدعى وتكييفها لمعرفة

استبقت للجهات القضائية الأخرى المنازعات التي رفعت إليها إلى أن يتم الفصل فيها .

« وحيث أن الميعاد الذي نصت عليه المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ لا يتعلق بغير طلبات الإلغاء من بين الطلبات والمنازعات التي تختص بها محكمة القضاء الإداري ، فهي تتحدث عن القرارات الإدارية المطعون فيها وإعلانها ونشرها ثم التظلم منها إلى الجهة التي أصدرتها أو الجهة الرئيسية ، كما أن علة هذا الميعاد القصير المنصوص عليه في المادة المذكورة لا تتوفر في غير طلبات الإلغاء

« وحيث أنه لذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في غير محله ويتعين رفضه .

« وحيث أنه بالنسبة إلى الموضوع فإن الذي يستفاد من الأوراق أن طلب المدعي للعلاوة قد رفض لعدم إتمامه الثلاثين سنة التي يشترطها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ لاستحقاقه هذه العلاوة وذلك لأنه وضع في تعديل الدرجات سنة ١٩٢١ في الدرجة حرف « ج » وهي تعادل الدرجة الثامنة الحالية اعتباراً من ١٠ من سبتمبر سنة ١٩١٣ ثم وضع في أول أبريل سنة ١٩٢١ في الدرجة حرف « ب » وهي تعادل الدرجة السابعة الحالية ، وقد قبل هذا الوضع ووقع كشف التعديل الخاص بذلك ، ومنذ ١٠ من سبتمبر سنة ١٩١٣ حتى آخر يونيو سنة ١٩٤٣ لم تمض ثلاثون سنة .

« وحيث أن الذي يلاحظ بدءاً أن المدعي لم يوقع كشف التعديل الذي يتضمن احتساب مدة خدمته اعتباراً من ١٠ من سبتمبر سنة ١٩١٣ وإنما وقع إقراراً بقبوله النقل إلى الدرجة التي خصصت له في التعديل

ما تدخل فيه من المنازعات التي تختص محكمة القضاء الإداري بنظرها بمقتضى المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ « وحيث أن المدعي يطلب في صحيفة دعواه والمذكرات المقدمة منه اعتبار شهر أكتوبر سنة ١٩١٢ مبدءاً لخدمته في وظيفة مندوب محضر واعتبار التاريخ المذكور مبدءاً للأقدمية في الترقية والعلاوة ثم أحقيقته في العلاوة الشخصية للنصوص عنها في قانون الانضمام للموظفين المنسبين لفضائه في الخدمة أكثر من ثلاثين سنة من أكتوبر سنة ١٩١٢ إلى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٣ مع إلزام المدعي عليهما بتنفيذ ما يقضى به « وحيث أن الدعوى على هذا الوجه ترمى في الحقيقة إلى مطالبة المدعي بالعلاوة التي يزعم أنه يستحقها بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ .

« وحيث إن هذه العلاوة إذا استحققت للموظف تعتبر بحسب قواعد منحها وطريقته والغاية منه جزءاً من مرتبه ، فالمنازعة فيها هي منازعة في الرتب ويجرى عليها حكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ .

« وحيث أن المنازعات في الرتب والمعاشات كانت قبل صدور القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ من اختصاص المحاكم المدنية ولم يستحدث القانون المذكور جديداً في موضوعها ، وكل ما أتى به هو جعلها من اختصاص محكمة القضاء الإداري دون غيرها . وعلى مقتضى ذلك تختص محكمة القضاء الإداري بنظر هذه المنازعات ولو كان منشؤها سابقاً على العمل بالقانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ عدا ما نصت عليه المادة ٥١ منه التي

من مأموري الضبطية القضائية عملاً بحكم المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ وإذن يكون قد قام بعمل قضائي يخرج عن اختصاص هذه المحكمة سواء فيما يتعلق بطلب إلغائه أو بالتعويض المترتب عليه .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى ، حسبما جاء في صحيفة ومذكرات طرفي الخصومة ومستنداتها ، في أن المدعية سافرت هي وزوجها إلى بغداد في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وعند مرورهما بالقنطرة أجرى موظفو الجمر ك تفتيشها فوجدت تحمل في معصمها الأيسر بعض الحلى الذهب مغطى بقطعة من القماش قالت عنها المدعية إنها للمحافظة على الحلى من السرقة ، ثم وجدت تحت إبطها جسم صلب وفي مكان من ذيل السترة التي كانت ترتديها جسم صلب آخر ، وقد تبين من التفتيش أنهما كيسان من القماش الأبيض يحويان بعض الحلقات والحواتم الذهب وحلقاً من المعدن قالت عنها المدعية إنها تأخذها معها كهدايا لأقاربها في بغداد ، كما أنها كانت تتحلّى في معصمها الأيمن وصدرها وأذنها بمصوغات أخرى بشكل ظاهر . وقد رأى مأمور جمر ك القنطرة ضبط الحلّى الذي كان مخبأ ومصادره على ذمة المخضر لعدم حصول المدعية على ترخيص ، عملاً بحكم الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ . أما المصوغات التي كانت تتحلّى بها فرأى حجزها أمانة لديه إلى حين عودتها ، وقبلت المدعية أن تتنازل عن الحلّى المضبوط . ثم حرر محضر بذلك قيد تحت رقم ٢١٠ سنة ١٩٤٦ جمر ك القنطرة . وقد رفعت المدعية هذه الدعوى تطلب فيها الحكم بإلغاء القرار الإداري القاضي بالمصادرة وبرد الحلّى

« وحيث أن الثابت من ملف خدمة المدعى المضموم أن له مدة خدمة سابقة على ١٠ من سبتمبر سنة ١٩١٣ وهي ترجع إلى أكتوبر سنة ١٩١٢ حيث يحتوى ملف خدمته على ما يفيد تعيينه مندوباً في محكمة مصر في أكتوبر سنة ١٩١٢ ونقله إلى محكمة الاسكندرية في مايو سنة ١٩١٣ ثم إلى محكمة إدفو في أغسطس سنة ١٩١٣ .

« وحيث أنه منذ أكتوبر سنة ١٩١٢ حتى آخر يونيو سنة ١٩٤٣ يكون المدعى قد أمضى في الخدمة الثلاثين سنة التي يشترطها قرار مجلس الوزراء سالف الذكر لاستحقاق العلاوة المطالب بها فيتعين الحكم إلى المدعى باستحقاقه لها .
(ال قضية رقم ٤٧ سنة ١ قضية)

٨٦

٣٠ مايو سنة ١٩٤٧

جارك :

مأمور الجمر ك . ضبط الحلّى لعدم أخذ استصدار ترخيص باخراجها تنفيذاً للقانون رقم ٩٨ سنة ٣٩ . اعتبار الحالة حالة تهريب والأمر في عمله من رجال الضبطية القضائية وبذلك تخرج من اختصاص المحكمة الادارية تعويضاً وإلغاء .

المبادئ القانونية

١ — إذا ثبت أن المدعية لم تحصل على ترخيص من وزير المالية في إخراج الحلّى الذي ضبط معها ، فعلى مقتضى الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ يعتبر هذا الحلّى مهرباً وينحصر لأحكام اللائحة الجمركية .

٢ — إذا أجرى مأمور الجمر ك ضبط الحلّى المهرب فإنه يكون قد قام بهذا الاجراء باعتباره

إليها ، واحتياطياً وفي حالة تعذر الرد الحكم بإلزام وزارة المالية ومصصلحة الجمارك متضامنين بأن تدفعا إليها قيمته التي تبلغ تسعين جنيهاً مع المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

وقد أودعت المدعية صحيفة الدعوى مع المذكرة الشارحة وحافظة المستندات سكرتيرية المحكمة في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ ثم أعلنت هذه الأوراق إلى وزارة المالية في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وإلى مصصلحة الجمارك في ١٨ منه . وأودعت المدعي عليهما مذكرتيهما في أول يناير سنة ١٩٤٧ . ثم أودعت المدعية رداً في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٧ والمدعي عليهما رداً على الرد في ٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ ودفعت المدعي عليهما الدعوى بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظرها لأن قرار الصادر عمل قضائي ثم طلبتا في الموضوع رفض الدعوى ، وقد ندب حضرة محمد سامي مازن بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير فيين حضرته جلسة لمناقشة طر في الخصومة وأذن لها في تقديم مذكرات ومستندات تكميلية ، فقدمت المدعية مذكرة في ٦ من مارس سنة ١٩٤٧ ، ولم تقدم المدعي عليهما شيئاً . وبعد أن وضع حضرة المستشار المقرر تقريره أحيلت الدعوى إلى المرافعة وعين لنظرها جلسة أول إبريل سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالحضر وأجلت الدعوى لجلسة ٢٩ من إبريل سنة ١٩٤٧ ثم لجلسة اليوم وفيها صدر الحكم .

المحكم

بعد تلاوة التقرير . . .

« من حيث ان المدعي عليهما دفعتا بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى بمقولة إن القرار المطلوب إلغاؤه أو التعويض عنه

قرار قضائي وهي لا تختص بمقتضى قانون إنشائها إلا بطلبات إلغاء القرارات الإدارية أو التعويض المترتب عليها .

« وحيث ان المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ الخاص بمنع تهريب البضائع نصت على أن موظفي الجمارك وعماله يعتبرون من رجال الضبطية القضائية في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم كما نصت المواد ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ على إجراءات المحاكمة في جرائم التهريب .

« وحيث ان المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ تقضي بأنه لا يجوز بيع ترخيص من وزير المالية تصدير الحاصلات والبضائع التي تدخل ضمن الأصناف المبينة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون ومن بين هذه الأصناف المعادن المصنوعة والحام بجميع أنواعها . كما تقضي المادة الثالثة منه بأن جميع الحاصلات والبضائع التي تصدر من القطر المصري أو يحاول إخراجها مخالفة لهذا المرسوم بقانون تعتبر مهربة وتضبط ويطبق عليها أحكام المواد ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجمركية .

« وحيث ان الثابت من الأوراق أن المدعية لم تحصل على ترخيص من وزير المالية في إخراج الحلي الذي ضبط معها وعلى مقتضى المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ يعتبر هذا الحلي مهرباً وينحصر لأحكام اللائحة الجمركية .

« وحيث انه على هذا الوجه يكون الاجراء الذي اتخذته مأمور جمر ك القطرة في شأن هذا الحلي قد قام به باعتباره من مأموري الضبطية القضائية عملاً بحكم المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ سالف الذكر

« وحيث ان المادة الرابعة من القانون رقم

المبادئ القانونية

- ١ — يكفي لطلب الإلغاء أن تكون للطالب مصلحة شخصية مباشرة في الطلب مادية أو أدبية وهي تتوافر إذا مس القرار المطعون فيه حالة قانونية خاصة بالطالب . أما بالنسبة إلى طلب التعويض فيجب أن يقوم على حق أثر فيه القرار فألحق بصاحبه ضرراً سواء من الناحية المادية أو الأدبية .
- ٢ — يخلص من المذكرة المنشورة بعدد الوقائع المصرية غير الاعتيادي الصادر في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ والتي أعلنت الحكومة بموجبها رفع الأحكام العرفية أنها في سبيل العود بأمور الحكم إلى مجراها الطبيعي رأت للتوفيق بين هذه الغاية وبين صون المصالح العليا للبلاد تنظيم فترة الانتقال هذه باستمرار العمل ببعض التدابير التشريعية التي كانت قد أصدرتها السلطة القائمة على إجراء تلك الأحكام بأعداد مراسيم بقوانين متضمنة نصوص الأوامر العسكرية السابقة مع مراعاة تخفيف بعض القيود والعقوبات الواردة فيها . وقد صدرت هذه المراسيم بقوانين في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ . ومن بين المراسيم بقوانين التي أصدرتها الحكومة لتنظيم فترة الانتقال من الأحكام العرفية المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عن شؤون التموين الذي جاء في المادة الأولى منه أنه يجوز لوزير

١١٢ لسنة ١٩٤٦ تجعل اختصاص محكمة القضاء الإداري في طلبات الإلغاء مقصوراً على القرارات الإدارية كما أن المادة الخامسة منه تجعل اختصاصها في دعاوى التعويض منوطاً بأن يكون مترتباً على القرارات المذكورة وذلك في الحالات المبينة في الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة . ولما كان موظف الجمر قد أجرى ضبط الحلي بصفته من رجال الضبطية القضائية فيكون قد قام بعمل قضائي يخرج عن اختصاص هذه المحكمة سواء فيما يتعلق بطلب إلغائه أو بالتعويض المترتب عليه .

(القضية رقم ٨٢ سنة ١ قضائية)

٨٧

١٣ مايو سنة ١٩٤٧

قرار إداري طلب إلغائه :

- ١ — يكفي فيه المصلحة الأدبية أو المادية .
- ٢ — مرسوم بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٥ . المادة الأولى منه وما ورد بالفقرة السادسة من تحديد أسعار الأصناف التي تستولى عليها وزارة التموين لاتعارض بينها وبين ما تضمنه القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتسعير الجبري إذ لكل منهما موجه في العمل ومجاله في التطبيق . تخصيص الاستيلاء بالمواد غير المسكرة هو تخصيص يغير مخصص . الاحتجاج بالمادة ١ فقرة ٦ قانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ في غير محله في هذه الحالة
- ٣ — استيلاء . لا يصح أن يكون جزاء قصدت الوزارة توقيعه على المدعى لكثرة الشكاوى ضده وتخيرها في ذلك أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ إساءة لاستعمال السلطة وموجب لإلغاء القرار مع التعويض

التموين (وقد حل محله الآن وزير التجارة والصناعة بعد إلغاء وزارة التموين) ، لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء وتحقيق العدالة في توزيعها ، أن يتخذ بقرارات يصدرها ، بموافقة لجنة التموين العليا ، كل أو بعض التدابير التي نصت عليها . ومن بين هذه التدابير ما ورد بالفقرة الخامسة من الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعى أو عقار أو أى منقول أو أى شيء من المواد الغذائية أو المستحضرات الصيدلية والكيمياوية وأدوات الجراحة والمعامل وكذلك تكليف أى فرد بتأدية أى عمل من الأعمال وما ورد بالفقرة السادسة من تحديد أسعار الأصناف التى تستولى عليها وزارة التموين وتشرف على توزيعها بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة . وقد صدر فى اليوم نفسه المرسوم بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى ناصا على أن يحدد أقصى الأسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية المبينة بالجدول رقم ١ الملحق به ومن بينها الكسب بواسطة لجنة تسعير تشكل بالكيفية المبينة فيه . ويبين من استقراء مواد هذين المرسومين أن لكل منهما موجه فى العمل ومجاله فى التطبيق فلا تعارض إذن بينها إذ تهدف سياسة التشريع على حسب التمهيد

السابق إيضاحه إلى أن يكون بيد الحكومة من الوسائل المتعددة ما يكفل صون مصلحة البلاد بضمان تموينها بالمواد الغذائية وغيرها من الحاجيات الأولية وتحقيق العدالة فى توزيعها وإمداد المستهلكين بها بالأسعار المعقولة ، فتخصيص الاستيلاء والحالة هذه بالمواد غير المسعرة هو تخصيص بغير مخصص . ولا وجه للتحدى بالفقرة السادسة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إذ غاية ما تفيد أنه إذا وقع الاستيلاء على مادة غير مسعرة من قبل كان تسعيرها على الوجه المبين بها مع ملاحظة أنه يغير الكيفية المعتادة فى التسعير الجبرى على مقتضى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، وقد روعي فى هذه المغايرة أن تكون إجراءات الاستيلاء أكثر يسرا وأوفر سرعة . كذلك لا اعتداد بالقول بأن الاستيلاء لا يكون إلا عاما إذ أن مدلول الفقرة الخامسة من المادة الأولى يجيز أن يقع الاستيلاء على أى مصنع أو معمل أو محل صناعى

٣ - إذا كانت الوزارة تسلم بأنها استولت على معصرة المدعى استيلاء فرديا دون باقى معاصر البلاد بسبب الشكاوى التى قدمت فى حقه بأنه تارة يمتنع عن بيع الكسب وتارة أخرى يبيعه بأكثر من السعر الرسمى المقرر له وعلى الرغم من أن التحقيق فى هذه الشكاوى لم يسفر عن إدانة المدعى إذ انتهت جميعها

بالحفظ — لا تسلم بذلك فقط بل أنها قررت الاستيلاء وتغذته قبل أن يتم التحقيق نهائياً في تلك الشكاوى ، فاذن فيكون الاستيلاء جزاء قصدت الوزارة توقيعه على المدعى بتسخير أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالاستيلاء في غير ما أعد له وإعماله في المجال الذي شرع المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتسعير الجبرى من أجله ، وتكون الوزارة بتصرفها هذا قد أساءت استعمال سلطتها وانحرفت بالقانون عن الغاية التي وضع لها مما يعيب القرار المطعون فيه ويوجب إلغاءه بالتطبيق للفقرة السادسة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة

٥ — ان الاستيلاء الذي تم على كسب المعصرة حاضره ومستقبله وما استلزمه من إجراءات تفتيش وحصر لا تنال مقتضى نقل الدفاتر من مقرها فيه إلى مقر الوزارة بالقاهرة ، كل ذلك من شأنه أن يسئ إليه ويمس سمعته التجارية مما يجعل له الحق في التعويض الذي تقرره المحكمة .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى ، كما يبين من استقراء أوراقها وما قدمه طرفا الخصومة من مستندات ومذكرات شرحا لها ، في أنه في التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٤٦ أصدر وزير التجارة والصناعة القرار الوزاري رقم ٤٤١ سنة ١٩٤٦ الذي قرر

في المادة الأولى منه الاستيلاء فوراً على جميع كميات كسب بذرة القطن الموجودة بمعصرة المدعى بيندر الزقازيق وما تنتجه من هذا النوع ، كما قرر في المادة الثانية أن على صاحبها والمسؤولين عن إدارتها صرف الكسب المستولى عليه في حدود القواعد والتعليمات الموضوعة والتي تضعها الوزارة لهذا الغرض ، وقرر في المادة الثالثة أن كل مخالفة لأحكامه يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، وفي الواحد والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٤٦ قام بتنفيذ هذا القرار مفتش الاستيلاء بوزارة التجارة والصناعة لشئون التموين يرافقه أحد مفتشي تحقيقات مراقبة تموين الشرقية ومدير المعصرة بموجب محضر أثبت فيه أنهم انتقلوا جميعاً إلى مخازنها وعابنوا ما بها من كسب كان جارياً تسليم مقادير منه بمقتضى أذن سبق صدورها من المعصرة فأوقفوا التسليم وجرد الكسب جميعه الناتج حتى الساعة السادسة من صباح اليوم المذكور فاذا به يبلغ عشرة أطنان وربع طن من الصنف الناعم معبأة وطنين ونصف طن غير معبأة ثم ثمانية وسبعين ونصفاً من الأطنان من كسب الألواح ثم نبه على مدير المعصرة بأن الاستيلاء يتناول هذه المقادير وما سيتجدد إنتاجه ابتداء من ذلك الموعد وأنه محظور تسليمها أو التصرف فيها إلا في حدود القواعد والتعليمات الموضوعة والتي تضعها الوزارة لهذا الغرض . وفي اليوم التالي أرسلت صورة من هذا المحضر الذي وقع الجميع ومعها صورة من قرار الاستيلاء إلى إدارة الأغذية مباشرة لتنفيذهما وفي التاسع من نوفمبر سنة ١٩٤٦ أرسل مراقب الأغذية إلى مدير إدارة خبراء الوزارة كتاباً طلب فيه بمناسبة هذا الاستيلاء وتنفيذاً لما أشار به المراقب العام

إيفاد أحد الخبراء ليراجع دفاتر المصنع ويستخرج منها بياناً بالمقادير المخزونة من الكسب وتلك التي ينتظر إنتاجها شهرياً وبأسماء التجار والمستهلكين الذين عاملوا المعصرة في خلال سنة ١٩٤٥ والمدة من أول مايو سنة ١٩٤٥ إلى آخر إبريل سنة ١٩٤٦ و (ثمن) ما تسلمه الواحد منهم في كل من هاتين المدينتين أتيهما أطول ثم مجموع تلك الكميات وكذلك ما يتبقى من مجموع ما تنتجه المعصرة شهرياً بعد استنفاد الكميات المذكورة ثم موافاة الوزير بمقداري الناتج من الكسب خلال أشهر يولي وأغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٦ وما صرف منه لكل عميل مقارنين بمثلها من سنة ١٩٤٥ وذلك بمناسبة شكوى كان المدعى قد تقدم بها عن هذا الاستيلاء وفي الخامس عشر من نوفمبر سنة ١٩٤٦ تسلم خيراً الوزارة لشئون التموين سجلى عملاء المعصرة لعامى ١٩٤٤-١٩٤٥ و ١٩٤٥-١٩٤٦ ودقتر المبيع من الكسب من يولي إلى سبتمبر سنة ١٩٤٦ لاتمام مراجعة البيانات المشار إليها على أن يعيدها بطريق البريد عند الانتهاء منها . وفي الثلاثين من ذلك الشهر أعادت إدارة الخبراء الدفاتر الثلاثة بمقتضى الكتاب المرافق لمستنداته . وفي الحادى عشر من ديسمبر سنة ١٩٤٦ أودع المدعى مكرتيرية المحكمة صحيفة الدعوى والمذكرة الشارحة لها وصورة من قرار الاستيلاء وحافظتين بمستنداته وقد أعلنت إلى المدعى عليه فى الرابع عشر منه . ويقول المدعى إنه منذ أن بدأت الحرب العالمية الثانية قامت السلطات العسكرية بفرض مختلف القيود على إنتاج وتوزيع المواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية ضماناً لتموين البلاد بها وتحقيقاً للعدالة فى توزيعها فكان من بين ما تقرر الاستيلاء عليه الزيت ثم الكسب وقد صدع كغيره من أرباب

الصناعات لما صدر من أوامر نظمت شئون التموين طيلة السنوات الأولى من تلك الحرب دون أن يكون للسلطات المذكورة مأخذ ما على أى تصرف من تصرفاته إلا أنه لظروف سياسية بدأت الحكومة التى كانت قائمة عندئذ تناوئه وتضع العراقيل فى سبيله وساعد على ذلك أن تولى منصب وكالة وزارة التجارة قريه عبد الله فكرى أباطه بك الذى كان قد نشأت بينه وبين المدعى خصومة يرجع بعض أسبابها إلى معاملة قامت بينهما والبعض الآخر إلى نزاع عائلى بحث فانهز فرصة اتجهاء الحكومة السياسى إذ ذاك ليشتد فى مناوآته ، وبدأت حملة شعواء أثارها عليه وزارة التجارة فى صورة شكوى تقدم بها وكيلها هذا بصفته رئيساً للجمعية التعاونية بالزقازيق إلى النيابة العمومية يتهمه فيها بأنه إذ تعاقد معه لحسابها فى شهر مارس سنة ١٩٤٤ على شراء خمسمائة طن من الكسب بالسعر الجبرى الذى كان إذ ذاك مقررأ وقدره خمسمائة وأربعون قرشاً للطن وتسلم بعضها منه ، عاد المدعى فطالبه بفرق فى السعر على خلاف القانون حتى إذا ما تبينت النيابة العمومية استحقاق المدعى لهذا الفرق عن المقادير التى لم تكن قد سلت بناء على قرار أصدرته الحكومة برفع السعر إلى ستمائة قرش للطن أمرت بحفظ الشكوى ، ثم دبرت له تهمة أخرى محصلها أنه يبيع الزيت الناتج من معصرته بسعر يجاوز السعر الرسمى المقرر له وهى تهمة أجري فى شأنها تحقيق طويل بأشرته النيابة منذ سنة ١٩٤٤ ولما انته منه بعد . وظل المدعى رغم قيام هذه الخصومة يسلم الجمعية التعاونية كل ما كانت فى حاجة إليه من كسب إلى أن وضعت الحرب أوزارها ورأت الحكومة أن ترفع عن البلاد عبء الأحكام العسكرية التى رأت الاستعاضة

ضد محمد فهمي عبد اللطيف لأنه في يوم ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ بالزقازيق بصفة كونه كبير كتاب مصانع المدعى امتنع عن بيع سلعة مسعرة (كسب) لشحاته عطية كما قدم صورة شمسية لكتاب أرسله وكيل الوزارة في ٨ من فبراير سنة ١٩٤٥ إلى النيابة العسكرية بشأن المخالفة المنسوبة إلى المدعى بصدده بيعه كسبا بسعر يزيد على السعر المقرر له تراقبها مذكرة من الوزارة بما أسندته إليه من تهمة، وصورة شمسية لمذكرة النيابة المحررة في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٥ في الشكوى السابقة المقدمة من الجمعية التعاونية المركزية العامة والتي كانت أساسا لحفظها، ثم صوراً شمسية لمكاتبات أخرى من وزارة التموين تطلب فيها إلى النيابة العسكرية إفادتها عما انتهى إليه أمر المخالفات التي نسبت إليه من تحقيق وتصرف. وقد خلص المدعى من ذلك كله إلى تقرير أن ذلك القرار الإداري رقم ٤٤١ لسنة ١٩٤٦ الصادر بالاستيلاء على مصنعه قد خالف القوانين واللوائح وأخطأ في تطبيقها وتأويلها وقد أساءت الوزارة في إصداره استعمال سلطتها إذ قصدت بالاستيلاء أن يكون جزاء له على مخالفات أسندتها إليه هي قيد النظر أمام الجهات المختصة، وإلى أن له استناداً إلى هذين السببين مجتمعين أو إلى أيهما على مقتضى الفقرة السادسة من المادة الرابعة ثم المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦، أن يقيم هذه الدعوى طالباً فيها القضاء له أولاً وبصفة أصلية بإلغاء قرار الاستيلاء المشار إليه وثانياً وبطريق التبعية بمبلغ عشرة آلاف من الجنيهات على سبيل التعويض عما أصابه من ضرر من الناحيتين المادية والأدبية. وفي ١٣ من يناير سنة ١٩٤٧ أودع المدعى عليه سكرتيرية المحكمة مذكرة برده ومعها حافظة مستندات، دافعاً الدعوى أصلياً بعدم

عنها ببعض مراسيم بقوانين تنظم حالة التموين إلى أن تعود الظروف الاقتصادية إلى سابق عهدها وكان الكسب من بين ما أخرج من قائمة اللواد التي تخضع لأحكام الاستيلاء اكتفاء بالتسعير الجبري ثم أيسح تصديره إلى الخارج حين تبينت وزارة التجارة توافره ومجاوزة إنتاجه حد الاستهلاك المحلي، غير أن ذلك لم ينس المهينين على شئون الوزارة خصومتهم معه فاتهموه للمرة الثالثة ببيع الكسب بسعر يزيد على السعر المقرر رسمياً. وأجرت مراقبة تموين مديرية الشرقية معه تحقيقاً تولته النيابة العمومية، وإذا أدرك خصومه بالوزارة أن التحقيق المذكور وقد بدأ في الثامن والعشرين من أغسطس سنة ١٩٤٦ لن يسفر عن اتهام جدي أوعزوا إلى مراقبة التموين أن تطلب الاستيلاء على الكسب الناتج من معصرته، فأرسلت إلى الوزارة كتابها المؤرخ في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ الذي تلاه صدور قرار الاستيلاء المطعون فيه في التاسع عشر من ذلك الشهر، وأمعن في إيذائه وتحقيره بين عماله وأهل بلده بالاستيلاء على دفاتر مصنعه ونقلها عنوة إلى مراقبة التموين ثم إلى الوزارة حيث ظلت زهاء ثلاثة أسابيع، في حين أنه كان من اليسور الاطلاع عليها وفحصها في المصنع وقد استند المدعى في دفاعه هذا إلى مذكرة ضمنها تفصيلات الخصومة التي يقول بقيامها بينه وبين وكيل الوزارة وأسبابها وشهادتين رسميتين مستخرجتين من نيابة بندر الزقازيق في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ تفيد الأولى منهما أن الشكوى رقم ٤٧١ لسنة ١٩٤٧ إداري البندر القلعة في حقه من محمد أحمد شاهين نمر وآخر قد حفظت إدارياً في أول يناير سنة ١٩٤٧ كما تدل الثانية على حفظ قضية اللجنة رقم ٢٧١٢ سنة ١٩٤٦ البندر قطعياً لعدم الأهمية وهي التي كانت مقدمة

قبولها لأنه لم يصب المدعى من الاستيلاء على كسب مصنعه على النحو الذى تم به ضرر ما ، وبذلك لا تكون له أية مصلحة فى رفعها ، واحتياطياً برفضها موضوعاً . وفى ٢٦ منه أودع المدعى مذكرته الثانية وأصر فيها على طلباته الأولى مرفقاً بها حافظة مستندات وألحق بها فى اليوم التالى أخرى . وفى العاشر من فبراير سنة ١٩٤٧ أودع المدعى عليه مذكرته الثانية مصراً على ماتضمنته مذكرته الأولى دعواً للدعوى ، وإذ أودع فى السادس عشر من إبريل سنة ١٩٤٧ حضرة المستشار أحمد زكى البهيهى بك سكرتيرية المحكمة التقرير الذى ندب لوضعه فى الدعوى عين لنظرها جلسة ٢٩ من إبريل سنة ١٩٤٧ .

وفى تلا حضرة المستشار المقرر تقريره وأذن لكلاء الطرفين فى تقديم ملاحظات شفوية فأبدوها على الوجه المبين بمحضرها ثم أجل النطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكم

بعد تلاوة التقرير

أولاً — عن الدفع بعدم قبول الدعوى

« من حيث ان المدعى عليه يبنى دفعه بعدم قبول الدعوى على أن المدعى لم يلحقه ضرر من الاستيلاء على كسب مصنعه تنفيذاً للقرار المطعون فيه وأنه لو صحت فى الجدل دعواه لما أصابته أية فائدة من إلغاء القرار مادام الكسب مادة مسعرة لا يجوز بأية حال بيعها بأكثر من السعر المقرر رسمياً .

« ومن حيث ان المدعى رد على هذا الدفع بأنه يبنى بدعواه رفع الاستيلاء الذى وقع على معصرته فضل يده عن إدارتها وحد من نشاطه التجارى الذى ألقه فى شأنها ، وله أن يطلب إلغاء

ذلك القرار حتى يعود له حق الانفراد بإدارتها بالطريقة المشروعة التى يراها محققة لمصلحته ، كما له أن يطلب تعويضاً عما لحقه من ضرر مادي وأدى بسبب ذلك .

« ومن حيث انه فيما يتعلق بطلب الإلغاء يكفي أن تكون للطالب مصلحة شخصية مباشرة فى الطلب مادية أو أدبية وهى تتوافر إذا مس القرار المطعون فيه حالة قانونية خاصة بالطالب . أما بالنسبة إلى طلب التعويض فيجب أن يقوم على حق أثر فيه القرار فألحق بصاحبه ضرراً سواء من الناحية المادية أو الأدبية .

« ومن حيث ان المصلحة على مقتضى ماتقدم متوافرة فى الدعوى بشقيها حسباً يصورها المدعى ومن ثم يكون الدفع فى غير محله ويتعين قبول الدعوى .

ثانياً — عن الموضوع :

« من حيث ان المدعى يبنى دعواه على أن القرار المطلوب إلغاؤه إذ صدر من وزارة التجارة والصناعة لشئون التموين مشيراً فى ديباجته إلى المواد التى استند إليها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وإلى طلب مراقبة تموين الشرقية بكتابها رقم ٥٣ المؤرخ فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، إنما صدر مخالفاً لمقتضى مواد هذا المرسوم وعن خطأ فى تطبيقه وتأويله ومنطوياً على إساءة استعمال السلطة بتسخيره فى غير ما أعدله ، إذ لم يهدف القرار المطعون فيه إلى تحقيق الغاية التى صدر ذلك المرسوم من أجلها من ضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها وتحقيق العدالة فى توزيعها ، بل كان الحافز على إصداره مجرد الرغبة فى توقيع جزاء على المدعى عن طريق الاستيلاء على إنتاج مصنعه من الكسب حاضره ومستقبله

وذلك من أجل شكاوى أسندت إليه بأنه يبيع الكسب والزيت بسعر يجاوز السعر المقرر لها رسمياً .

« ومن حيث انه بالنسبة إلى العيب الأول الذى ينهأ المدعى على القرار المطعون فيه فحاصله حسبما يقول ، أن الاستيلاء لا يكون إلا لمادة غير غير مسعرة إذ التسعير مع ترك المادة حرة في التداول يعنى عن الاستيلاء ويحقق الغرض المقصود منه ، كما أن الاستيلاء لا يكون إلا عاماً يقع على الصنف جميعه وبالنسبة إلى من يتجرون فيه كافة لا أن يتحملة شخص معين بالذات دون غيره .

« ومن حيث انه يخلص من المذكرة المنشورة بعدد الوقائع المصرية غير الاعتيادى الصادر في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ والتي أعلنت الحكومة بموجبها رفع الأحكام العرفية أنها في سبيل العود بأمور الحكم إلى مجراها الطبيعى رأت للتوفيق بين هذه الغاية وبين صون المصالح العليا للبلاد تنظيم فترة الانتقال هذه باستمرار العمل ببعض التدابير التشريعية التي كانت قد أصدرتها السلطة القائمة على إجراء تلك الأحكام بأعداد مراسيم بقوانين متضمنة نصوص الأوامر العسكرية السابقة مع مراعاة تخفيف بعض القيود والعقوبات الواردة فيها .

وقد صدرت هذه المراسيم بقوانين في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ومن بينها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عن شئون التموين الذى جاء فى المادة الأولى منه أنه يجوز لوزير التموين (وقد حل محله الآن وزير التجارة والصناعة بعد إلغاء وزارة التموين) لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات

الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها أن يتخذ بقرارات يصدرها ، بموافقة لجنة التموين العليا ، كل أو بعض التدابير التي نصت عليها . ومن بين هذه التدابير ما ورد بالفقرة الخامسة من الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعى أو عقار أو أى منقول أو أى شيء من المواد الغذائية أو المستحضرات الصيدلانية والكماوية وأدوات الجراحة والمعامل وكذلك تكليف أى فرد بتأدية أي عمل من الأعمال وما ورد بالفقرة السادسة من تحديد أسعار الأصناف التي تستولى عليها وزارة التموين وتشرف على توزيعها بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة .

وقد صدر في اليوم نفسه المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى ناصاً على أن يحدد أقصى الأسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية المينة بالجدول رقم ١ الملحق به ومن بينها الكسب بوساطة لجنة تسعير تشكل بالكيفية المينة فيه .

« ومن حيث انه يبين من استقراء مواد هذين المرسومين أن لكل منهما موجه في العمل ومجاله في التطبيق فلا تعارض إذن بينهما إذ تهدف سياسة التشريع على حسب التمهيد السابق إيضاحه إلى أن يكون بيد الحكومة من الوسائل المتعددة ما يكفل صون مصلحة البلاد بضمان تموينها بالمواد الغذائية وغيرها من الحاجيات الأولية وتحقيق العدالة في توزيعها وإمداد المستهلكين بها بالأسعار المعقولة ، فتخصيص الاستيلاء والحالة هذه بالمواد غير المسعرة هو تخصيص بغير مخصص . ولا وجه للتحدى بالفقرة السادسة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إذ غاية ما تفيد أنه إذا وقع الاستيلاء على مادة غير مسعرة

من قبل كان تسعيرها على الوجه المبين بها ، مع ملاحظة أنه يغير الكيفية المعتادة في التسعير الجبرى على مقتضى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، وقد روعى في هذه المغايرة أن تكون إجراءات الاستيلاء أكثر يسراً وأوفر سرعة . كذلك لا إعتداد بما يحتاج به المدعى من أن الاستيلاء لا يكون إلا عاما وبالنسبة إلى الناس كافة إذ أن مدلول الفقرة الخامسة من المادة الأولى يجيز أن يقع الاستيلاء على أى مصنع أو معمل أو محل صناعى ، ففى الأخذ بوجهة نظر المدعى إضافة لحكم لا سند له من النص ، ومن ثم يكون هذا العيب الذى ينهه المدعى على القرار المطعون فيه غير قائم .

« ومن حيث انه بالنسبة إلى العيب الثانى فيقول المدعى شرحاً له إن الباعث على اتخاذ قرار الاستيلاء لم يكن وجه المصلحة العامة ، بل رغبة خصومه بالوزارة فى إعنائه والتسكيل به باتخاذ المرسوم بقانون الخاص بالاستيلاء سيلا ينفذون منه إلى هذه الغاية . وقد استند فى هذا الادعاء إلى أن الشكاوى التى قدمت فى حقه قد أثارها فى الواقع تلك الخصومة الشخصية القائمة بينه وبين وكيل الوزارة الذى استغل فرصة خلافه مع وزارة ذلك العهد فراح يشتط فى الكيد له عن طريقها . وقد ترتب على هذه الشكاوى تقديمه غير مرة إلى النيابة العمومية فأمرت بحفظ بعضها ولما تنته بعد من تحقيق البعض الآخر ، وكان الوكيل بصفته رئيساً للجمعية التعاونية المركزية بالشرقية والقنال قد تقدم باحداها المقيمة برقم ١٤٦ لسنة ١٩٤٥ جنح عسكرية يتهمة فيها ببيع الكسب بسعر يزيد على سعره الرسمى ، وإذ تبينت النيابة عدم صحتها وحق المدعى فى اقتضاء الثمن الذى طلبه عن ذلك القدر من الكسب المسلم إلى الجمعية بعد دفع

السعر الجبرى قررت حفظها . أما الثانية فقدمها من يدعى محمد أحمد شاهين فى سنة ١٩٤٢ يتهمة وآخر ببيع زيت بأزيد من السعر المقرر له . وإذا بلغت الشكاوى مرحلة الحفظ بعد تحقيق مطول استغرق سنوات تدخل الوكيل مستعينا بسلطة وظيفته لإعادة التحقيق ، وأخذ يرسل الاستجابات إلى النيابة العمومية الواحد تلو الآخر باسم الوزارة غير أنها على الرغم من ذلك قررت أخيراً حفظ الشكاوى بعد أن قيدتها بالرقم الجديد ٤٧٩ لسنة ١٩٤٧ . وأما الثالثة المقيمة برقم ٢٧١٢ لسنة ١٩٤٦ فقد دبرت كذلك له بواسطة أحد عماله المصنع المسمى شحاته عطيه والذى كان قد اعتاد الشجار مع عماله والاعتداء عليهم مما اضطره إلى إرسال كتاب موصى عليه إلى الوزارة فى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ مبيناً الأسباب التى جعلته يمتنع عن معاملته ، فأخذ هذا العميل يلح فى الشكاوى إلى الوزارة من المدعى فأجرت معه ومع عماله تحقيقاً إدارياً انتقل إلى البوليس ثم إلى النيابة فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، فلما استشعر خصومه فى الوزارة أن تلك الشكاوى لم تفلح بحصولها لإصدار القرار المطعون فيه نكالا به ، وسرعان ما صدر القرار فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ . ثم بادرت الوزارة إلى تنفيذه دون إعلانه به فى ٢١ منه وراحت تسعى فى إثبات التهمة الموجهة إليه من واقع دفاتره التى استولت عليها . ثم أضاف المدعى إلى ذلك أنه لم يكن من الطبيعى وقد انتهت الحرب فى مايو سنة ١٩٤٥ وأخذت الحكومة تخفف من الاعباء والقيود التى أثقلت كاهل الأهالى بها الى حد أنها أخرجت الكسب من التسعير الجبرى ورخصت فى إصداره لتوافر كمياته فى البلاد وزيادته على حاجة الاستهلاك المحلى — لم يكن من الطبيعى والحالة هذه أن تستولى على مصنع المدعى

وحده من بين مصانع البلاد كافة إلا أن يكون المقصود بذلك توقيع جزاء عليه .

« ومن حيث ان المدعى عليها ترد على ذلك بأن الحكومة وإن كانت قد أباحت تصدير الكسب الى الخارج إلا أنها عادت فقررت وقف التصدير ابتداء من يوم ١٥ من يولييه حتى آخر أغسطس سنة ١٩٤٦ وتكليف المصدرين عدم الارتباط بتصدير أية كمية في خلال هذه الفترة على أن يعاد النظر في الموضوع في يوم ١٥ من الشهر المذكور على ضوء ما تكشف عنه الحالة من نواحي الانتاج والاستهلاك والمخزون والكميات التي حصل الارتباط بتصديرها في المدة الباقية من العام . وذلك وفق قرار لجنة الكسب الصادر في ٦ من يولييه سنة ١٩٤٦ المقدمة صورته ، وأن الحكومة إنما تستهدف المصلحة العامة حين تقرر من وقت لآخر ما تراه مناسباً لضمان تموين البلاد من حيث العدول عما قررته من إباحة التصدير أو العودة إلى الترخيص فيه ، وأن الواقع في شأن كسب المدعى وما دعا الوزارة الى الاستيلاء عليه أنه إذ وصل الى علمها في شهر يونيه سنة ١٩٤٦ أن تجار مادة الكسب ومستهلكيها يلاقون صعوبات في سبيل الحصول عليها من المعاصر التي لا يستجيب بعضها لطلباتهم بحجة عدم توافرها عرضت الأمر على لجنة الكسب التي أصدرت قرارها المشار إليه متضمناً بعض تدابير أبلغتها مديري المعاصر جميعهم ومن بينهم المدعى ، للسير على مقتضاها بالمنشور الدوري المؤرخ في ١٧ من يولييه سنة ١٩٤٦ ، ثم عادت فطلبت إليهم بالمنشور الآخر المؤرخ في ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ صرف الكسب إلى عملائهم في حدود مسحوبات كل منهم خلال سنة ١٩٤٥ وخلال المدة من أول مايو سنة ١٩٤٥ إلى آخر ابريل سنة ١٩٤٦ أي المدين أطول . فنقدت

جميع المعاصر التعليمات المذكورة إلا معصرة المدعى بالزقازيق إذ تلقت الوزارة عدة شكايات من عملائها في شأن إمتناعه عن صرف الكسب لهم في حدود القواعد للقررة ومطالبته لهم بدفع أسعار تزيد على الأسعار الرسمية المقررة لبيع الكسب تسليم المعاصر . فأرسلت صورة الشكوى الأولى إلى مدير المعصرة نفسه طالبة إليه أن يصرف الكسب في حدود القواعد المبلغه إليه ، وأرسلت الشكوى الثانية والكتاب الوارد إلى الوزارة من المعصرة في شأن الشكوى الأولى إلى مراقب تموين الشرقية لفحص الموضوع كما أرسلت الشكوى الثالثة إلى مدير إدارة الباحث بالوزارة للاتصال بالشاكي وضبط الوقائع المخالفة للقوانين ، ماتعلق منها بالامتناع عن البيع وما تعلق بمجاوزة السعر الرسمي . ولما أن ورد إلى الوزارة بعد ذلك كتاب من المدعى يصرفه على الامتناع عن صرف الكسب الذي يطلبه الشاكي شحاته عطية تاجر الكسب بالزقازيق أحالته إلى إدارة مباحث الوزارة للاحاقه بالشكوى السابقة ، وأسفر فحص مراقبة تموين الشرقية وإدارة الباحث عن ثبوت واقعة امتناع المعصرة عن البيع لبعض عملائها والبيع للبعض الآخر بسعر يزيد على السعر الرسمي المقرر وحرر في حق مدير المعصرة محضر اللجنة رقم ٢٧١٢ لسنة ١٩٤٦ بنسب الزقازيق الذي أحيل إلى النيابة . غير أن هذا المحضر لم يحل دون استمرار صاحب المعصرة ومديرها في الامتناع عن البيع للعملاء على ما يظهر من الشكوى المقدمة من أحدهم مما دعا الوزارة الى أن تكلف مراقب تموين الشرقية سرعة اتخاذ الاجراءات الادارية الموصلة إلى قيام المعصرة بتسليم الكسب للشاكي ولغيره من التجار والمستهلكين بالأسعار الرسمية في حدود القواعد التي نص عليها المنشوران

الدوريات اللذان سبقت الإشارة إليهما ، فأجابها المراقب في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بإصرار صاحب المعصرة على الامتناع عن صرف الكسب لبعض عملائه في حدود تلك القواعد وبالتجاء المسؤولين عن إدارتها أخيراً إلى التحايل على عدم الوقوع في جريمة هذا الامتناع بتسليم بعض العملاء طناً واحداً من الكسب . ولما أن تقدم في نفس الوقت كثيرون من تجار الكسب يشكون من أن الكسب يباع لهم أمام باب المعصرة بسعر سبعمائة وخمسين قرشاً للطن الواحد وكانت الوزارة قد استنفدت كل الوسائل لمل صاحب المعصرة على صرف الكسب إلى عملائه في حدود تلك القواعد التي أوصت بها لجنة الكسب دون أن يرعوى — لما كان الأمر كذلك اضطرت الوزارة أخيراً إلى إصدار القرار المطعون فيه .

« ومن حيث انه يستفاد من دفاع الوزارة السابق إirاده أنها تسلم بأن ذلك الاستيلاء الفردي الذي خست به معصرة المدعى دون باقي معاصر البلاد إنما قررته بسبب الشكاوى التي قدمت في حقه بأنه تارة يمتنع عن بيع الكسب وتارة أخرى يبيعه بأكثر من السعر الرسمي المقرر له وعلى الرغم من أن التحقيق في هذه الشكاوى لم يسفر عن إدانة المدعى إذا انتهت جميعها بالحفظ — لا تسلم بذلك فقط بل إنها قررت الاستيلاء وتغذته قبل أن يتم التحقيق نهائياً في تلك الشكاوى . وإذن فيكون الاستيلاء والحالة هذه ، جزاء قصفت الوزارة توقيعها على المدعى بتسخير أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالاستيلاء في غير ما أعد له وإعماله في المجال الذي شرع المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتسعير الجبري من أجله ، وتكون الوزارة بتصرفها هذا قد أساءت استعمال سلطتها وانحرفت

بالقانون عن الغاية التي وضع لها مما يعيب القرار المطعون فيه ويوجب إلغاءه بالتطبيق للفقرة السادسة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة .

« ومن حيث انه فيما يتعلق بطلب التعويض فإن المدعى لم يقدم دليلاً على ما يدعى لحوقه به من ضرر مادي أصابه من قرار الاستيلاء . وخصوصاً إذا لوحظ أن إنتاج الكسب المستولى عليه قد ترك عمال المدعى يوزعون تحت إشراف مراقبة تموين الشرقية وفي حدود القواعد التي يجري التوزيع بمقتضاها بالنسبة إلى المعاصر كافة والكسب كان ولا يزال مادة خاضعة للتسعير الجبري لا يجوز بيعه إلا بالسعر الرسمي المقرر له .

« ومن حيث انه بالنسبة إلى الضرر الأدبي فليس ثمة شك في أن الاستيلاء الذي تم على كسب المعصرة حاضره ومستقبله وما استلزمه من إجراءات تفتيش وحصر لا تنال اقتضى نقل الدفاتر من مقرها فيه إلى مقر الوزارة بالقاهرة كل ذلك من شأنه أن يسبب إليه ويمس سمعته التجارية مما يجعل له الحق في التعويض الذي تقرره المحكمة بمراعاة هذه الظروف بمائة جنيه يتعين القضاء له بها مع المصروفات .

(القضية رقم ٨١ سنة ١ قضائية)

٨٨

٢٠ مايو سنة ١٩٤٧

قرار ادارى . صدوره قبل قانون مجلس الدولة . عدم قبول . تظلم بعد صدور القانون . لا يغير من الوضع . المادة ٣٥ من قانون ١١٢ سنة ١٩٤٦ . تطبيقه بالنسبة للقرارات اللاحقة لصدوره .

المبادئ القانونية

١ — العبرة في قبول طلب الالغاء بالتاريخ الذى صدر فيه القرار المطلوب إلغاؤه ، فإدام هذا التاريخ سابقا على العمل بالقانون المذكور امتنع قبول الطلب ولا يجدى فيه تعظم لاحق .

٢ — المادة الخامسة والثلاثون من قانون إنشاء مجلس الدولة بما نصت عليه من وقف سريان الميعاد المنصوص عليه فيها برفع التعظم إنما ينصرف حكمها إلى القرارات اللاحقة للقانون والتي يجوز تقديم الالغاء بالنسبة إليها .

٣ — لا محل لما يقوله المدعى من أن أثر النشرة التي أذاعتها وزارة المعارف على جميع المدارس والمعاهد الحرة والتي اشتملت على تحريف جسيم للوقائع المنسوبة إليه ، لا يزال يلاحقه ويصيبه بأفدح الأضرار ، ومن ثم تختص محكمة القضاء الإدارى بنظر النزاع ، لأن العبرة بصدر القرار وقد صدر القرار المطعون فيه محدثا أثره قبل العمل بالقانون .

الوقائع

تلخص وقائع هذه الدعوى حسبما جاء فى صحتها ومذكرات طرفى الخصومة ومستنداتها فى أن المدعى وهو مدير مدارس الأقباط بالحلة الكبرى قدمت فى حقه سنة ١٩٤٣ شكوى من معلم الترية البدنية بالمدارس للذكورة وقد أحيل من أجلها إلى المحاكمة التأديبية بتهمتين إحداهما تهمة خلقية تخوم حول وجود علاقة بينه وبين

زوجة معلم الترية البدنية وثانيتها سوء تصرفه وعدم حرصه باستقبال زوجة معلم الترية البدنية فى حجرته الخاصة بالفندق وقضى مجلس التأديب ببراءته من التهمة الأولى مع إنذاره وحرمانه من الاعانة المقررة له لمدة شهرين عن التهمة الثانية واستأنف المدعى هذا الحكم لدى المجلس المخصوص الذى قضى فى ١٧ من يناير سنة ١٩٤٤ بتأييد قرار مجلس التأديب الابتدائى وقد نشر هذا القرار بعدد الوقائع المصرية الصادر فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٤ كما أبلغ إليه من مراقبة التعليم الحرفى فى ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٤ . إلا أن مراقبة التعليم الحر لم تكثف بذلك بل أصدرت نشرة رسمية فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٤٤ لجميع المدارس والمعاهد الحرة اشتملت على تحريف جسيم للوقائع إذ التبس عليها الأمر بين التهمتين المذكورتين : التهمة التى برىء منها ، وهى التهمة الخلقية ، وتهمة سوء التصرف الذى عيب عليه باعتبار أنه غير لائق بمقابلة زوجة معلم الترية البدنية فى حجرته الخاصة بالفندق وجرت عبارة النشرة المذكورة بما يأتى :

« قررت الوزارة حرمان هنرى أفندى شماغ ناظر مدرسة الأقباط الثانوية بالحلة الكبرى من إعاناته لمدة شهرين بناء على قرار المجلس المخصوص المتخذ فى يومى ٣ و ١٧ من يناير سنة ١٩٤٤ لما نسب إليه من تهمة خلقية وهى وجوده بحالة مريبة تتنافى مع كرامة المربي وتسوء إلى سمعة رجال التعليم » مع أن مجلس التأديب والمجلس المخصوص قررا صراحة ببراءته مما نسب إليه من تهمة خلقية . ولما كان قد لحقه من جراء ذلك ضرر بالغ من الناحيتين الأدبية والمادية فقد طلب الحكم ببراءته مما نسب إليه مع التقرير بتصحيح

تلك النشرة الظالمة ، وتكليف الوزارة باذاعة التصحيح على معاهد التعليم كما فعلت بالنشرة نفسها مع إلزامها بجميع اللصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وقد أودع المدعى صحيفة الدعوى والمذكرة الشارحة وحافظة المستندات سكرتيرية المحكمة في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٧ وأعلنت الأوراق إلى المدعى عليها في ٢١ من يناير سنة ١٩٤٧ فقدمت مذكرتها في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٧ ، ثم رد المدعى في ٦ من مارس سنة ١٩٤٧ وردت للدعي عليها على الرد مع إيداعها مستندات في ١٩ من مارس سنة ١٩٤٧ ودفعت المدعى عليها الدعوى بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظرها كما دفعت بعدم قبول الدعوى لأنها تتعلق بتصرف سابق على العمل بقانون مجلس الدولة وبالنسبة إلى موضوع الدعوى طلبت الحكم برفضها . وقد أحيلت الدعوى إلى حضرة محمد سامي مازن بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير ، وبعد وضع التقرير أحيلت الدعوى إلى المرافعة وعين لنظرها جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين في المحضر وقرر المدعى تنازله عن طلب الحكم بالبراءة واقتصر على طلب الحكم بإلغاء النشرة التي عملت بناء على أمر إداري ثم أجل النطق بالحكم في الدعوى إلى جلسة اليوم .

المحكم

بعد تلاوة التقرير . . .

« من حيث ان المدعي طلب في صحيفة دعواه ومذكرته الشارحة الحكم ببراءته مما أسند إليه وحوكم عليه أمام مجلس التأديب والمجلس الخصوص وتصحيح النشرة التي أذيعت على

المدارس والمعاهد في هذا الشأن ، وقد دفعت المدعى عليها الدعوى بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظرها بالنسبة إلى الطلب الأول لأن المدعى ليس بموظف عمومي دائم .

« وحيث ان المدعى عدل طلباته في محضر جلسة المرافعة فتنازل عن طلب الحكم بالبراءة واقتصر على طلب الحكم بإلغاء النشرة التي عملت بناء على أمر إداري وإزاء هذا التعديل لم يعد ثمة محل للتصدي لهذا الدفع .

« وحيث انه عن الدفع بعدم قبول الدعوى فقوامه أن الدعوى تتعلق بتصرف سابق على العمل بقانون مجلس الدولة إذ أن المحكمة التأديبية قد انتهت في ١٧ من يناير سنة ١٩٤٤ والنشرة المطلوب إلغاؤها أذيعت في ٢٩ من يناير سنة ١٩٤٤ بينما قانون مجلس الدولة على مقتضى نص المادة الثانية والخمسين منه يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقد نشر في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ .

« وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على عدم قبول طلبات الالغاء بالنسبة إلى القرارات الإدارية السابقة على العمل بقانون مجلس الدولة » وحيث انه لا وجه لما يقوله المدعى من أنه قدم جملة تظلمات عن هذه النشرة كان آخرها في ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، أي بعد العمل بقانون مجلس الدولة ، وأن من شأن هذه التظلمات امتداد أثر القانون إلى القرار موضوع الدعوى .

ذلك لأن العبرة في قبول طلب الالغاء بالتاريخ الذي صدر فيه القرار المطلوب الغاؤه فما دام هذا التاريخ سابقا على العمل بالقانون المذكور امتنع قبول الطلب ، ولا يجدي فيه تظلم لاحق . والمادة الخامسة والثلاثون من القانون بما نصت عليه من

وقف سريان اليعاد النصوص عليه فيها برفع
التنظيم إنما ينصرف حكمها إلى القرارات اللاحقة
للقانون والتي يجوز تقديم الالغاء بالنسبة إليها .
كذلك لا محل لما يقوله المدعي من أن أثر هذه
النشرة لا يزال يلاحقه وضييه بأفدح الأضرار ،
لأن العبرة كما تقدم بصدور القرار وقد صدر
القرار المطعون فيه محدثاً أثره قبل العمل بالقانون
(ال قضية رقم ١١ سنة ١ قضائية)

٨٩

٢١ مايو سنة ١٩٤٧

- ١ — تعويض . عن تصرف إداري سابق على إنشاء
مجلس الدولة مادة ٤ فقرة ٢ ، ٣ ، ٤ .
اختصاصه .
- ٢ — مجلس بلدي . حقه في إحالة الموظف على المعاش .
جواز . عدم تأثره بالأئحة الادخار .
- ٣ — سلطة إدارية . حقها في إحالة الموظف إلى المعاش
قبل السن . سند الإحالة المصلحة العامة . قرار
الإحالة . تسيبه غير وجوبى وللمحاكم حق
تقدير الأسباب .

المبادئ القانونية

- ١ — إن القول بأن طلبات الالغاء عن
القرارات السابقة على صدور قانون إنشاء مجلس
الدولة تكون مقبولة إذا رفعت في خلال ستين
يوماً من تاريخ العمل به استناداً على المناقشات
التي دارت في مجلس الشيوخ حول المادة ٣٥ من
القانون ، لاوجه له : أولاً — لأن هذه المناقشات
في ذاتها لا تكشف عن رأى معين . وثانياً — لأن
المول عليه في سريان القانون على حسب
المادة ٢٧ من الدستور إنما هو النص الصريح

فلا يجوز تقرير هذا الحكم بطريق الاستنتاج
وثالثاً — لأن القانون قد نص في مادته الثانية والخمسين
على أن يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

٢ — إن للمحاكم المدنية بمقتضى لوائح
ترتيبها سلطة الفصل في الدعاوى التي ترفع على
جهات الحكومة بطلب التعويض عن القرارات
الادارية التي تقع مخالفة للقوانين أو اللوائح ثم
صدر قانون مجلس الدولة ونصت المادة الخامسة
منه على اختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل
في طلبات التعويض عن القرارات الادارية
المبينة في الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة
الرابعة . ويستخلص من ذلك أن الشارع قد
جعل دعاوى التعويض عن هذه القرارات من
اختصاص المحاكم المدنية ومحكمة القضاء الادارى
على السواء ، وهذا الحكم يتناول الدعاوى الناشئة
عن الحوادث السابقة على العمل بقانون مجلس
الدولة كما يتناول الدعاوى الناشئة عن الحوادث
اللاحقة له ، لأن الأمر في شأنه متعلق بقواعد
الاختصاص فهو لا يتصل بالحق في طلب
التعويض في أصله ونشأته بل بالجهة القضائية
التي تختص بنظره والفصل فيه

٣ — إن لأئحة صندوق التوفير لا تنظم
قواعد الإحالة إلى المعاش لموظفى المجالس البلدية
والقروية أو تعيين زمانها أو شروطها أو حدودها
بل كل ما تصدت إليه واشتملت عليه هو إنشاء

نظام الادخار لهؤلاء الموظفين لتكفل لهم عند تركهم الخدمة مبلغا من المال يستعينون به في معاشهم على متوال نظام المعاشات المقرر لموظفي الحكومة . وإذن لا تكون لأئحة صندوق التوفير مقيدة لحق المجلس في إحالة المدعى إلى المعاش قبل بلوغ سن الستين ويكون تصرف المجلس من هذه الناحية لا تثير عليه .

٤ - إذا كان للسلطات الادارية في حدود اختصاصها الحق في إحالة موظفيها إلى المعاش قبل بلوغهم سن التقاعد فمناط هذه الاحالة أن تكون لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة ، وانه وإن كانت هذه السلطات غير ملزمة بتسبيب قراراتها إلا أنها إذا ما اتخذت لهذه القرارات أسبابا فان هذه الأسباب تكون خاضعة لرقابة محكمة القضاء الادارى وتقديرها .

الوقائع

تتصل وقائع هذه الدعوى ، حسبما جاء في صحيفة ومذكرات طرفي الخصومة ومستنداتها ودفاعهما في الجلسة في أن للدعى كان يشغل وظيفة بائع متجول بتنظيم المجلس البلدى بالقازيق وفى مارس سنة ١٩٤٦ رفعت إدارة البلديات إلى وزير الصحة العمومية مذكرة جاء فيها أنه يوجد بالمجالس البلدية موظفون قاربوا بلوغ السن القانونية وجاوز بعضهم الثامنة والحسين من العمر والبعض الآخر التاسعة والحسين ومنهم من يحمل مؤهلا دراسيا متوسطا ويشغلون وظائف رئيسية من الدرجة الرابعة والخامسة والسادسة وقد لوحظ أنهم قليلو الانتاج بالنظر

إلى كبر سنهم وضعف استعدادهم ولا تستفيد منهم للصلحة بالقدر الذى يتماشى مع درجاتهم ووظائفهم الرئيسية . ولما كان من صالح العمل تيسير خروج هؤلاء الموظفين من الخدمة لاجتاد مجال لترقية من هم دونهم من ذوى الثقافات العالية وإدماج عناصر جديدة من ذوى الكفايات الممتازة من موظفي الحكومة أو من الخارج لرفع مستوى المجلس من الوجهتين الفنية والادارية فان الادارة تعرض الأمر للموافقة على إحالة موظفي المجالس المذكورين إلى التقاعد قبل بلوغ السن المقررة على أن يعوضوا عن ذلك بمنح كل منهم ماهيته عن المدة الباقية لبلوغه هذه السن وذلك بخلاف ما يستحقه من مكافأة أو حساب فى صندوق التوفير وقد وافق وزير الصحة على هذه المذكرة . وفى أول أبريل سنة ١٩٤٦ أرسلت إدارة البلديات إلى رئيس مجلس بلدى القازيق كتابا جاء فيه أن الادارة العامة رغبة منها فى العمل لمصلحة المجالس بتيسير خروج موظفيها الذين قاربوا السن المقررة للتقاعد ولايجاد مجال لترقية ذوى الثقافات العالية وإدماج عناصر جديدة من ذوى الكفايات الممتازة لرفع مستوى المجالس من الوجهتين الفنية والادارية على أن يعوضوا عن ذلك بأن تصرف لهم المجالس التى يعملون فيها الآن مبلغا موازيا لما هياتهم عن المدة الباقية لهم حتى بلوغ هذه السن بخلاف ما يستحقونه من مكافأة أو حساب فى صندوق التوفير قد عرضت الأمر على معالى وزير الصحة العمومية فوافق فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٦ على إحالة حضرة أحمد أفندى صبرى بائع متجول بتنظيم المجلس البلدى يبلغ السن القانونية فى ٤ من يناير سنة ١٩٤٨ إلى التقاعد اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٤٦

وفي ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٦ أرسل رئيس مجلس بلدى الزقازيق إلى المدعى كتاباً بأن وزير الصحة العمومية قد وافق على إحالته إلى التقاعد اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٤٦ وإن إدارة البلديات قد أشارت بأن يصرف له مبلغ يوازي ماهيته عن المدة الباقية له من أول أبريل سنة ١٩٤٦ لغاية ٣ من يناير سنة ١٩٤٨ وهو تاريخ بلوغه سن التقاعد وذلك بخلاف ما يستحقه من حساب في صندوق التوفير مع تقدير رئيس المجلس لمجهوده وكفاءته ونزاهته أثناء مدة خدمته ثم عرض الأمر على مجلس بلدى الزقازيق فقرر بجلسته المنعقدة في ١٣ من مايو سنة ١٩٤٦ الموافقة بالإجماع على إحالة المدعى إلى التقاعد وصرف المبلغ المستحق له من الاحتياطي العام مع الثناء المستطاب على خدماته النافعة في هذا المجلس .

فرفع المدعى هذه الدعوى وقال فيها إن الكتاب الذى أبلغ إليه في ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٦ نفذ بفصله من الخدمة ولكن لم ينفذ بصرف المبلغ الموازى لمرتبه عن المدة الباقية له في الخدمة من أول أبريل سنة ١٩٤٦ لغاية ٣ من يناير سنة ١٩٤٨ ، كما أن القرار الذى أصدره وزير الصحة في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٦ وقرار مجلس بلدى الزقازيق في ١٣ من مايو سنة ١٩٤٦ صدرتا مخالفين للقوانين واللوائح فيحق له أن يطلب إلغاءهما مع التعويض ، ثم طلب الحكم بإلغاء القرارين المذكورين وإعادة للخدمة مع إلزام المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوا إليه مبلغ ألقى جنيه والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وقد أودع المدعى صحيفة الدعوى والمذكرة الشارحة وحافظة المستندات في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأعلنت هذه الأوراق إلى المدعى عليهم في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ فأودع

المدعى عليهم مذكرتهم مع مستنداتهم في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ثم أودع المدعى رداً مع مستندات في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأودع المدعى عليهم رداً مع مستندات في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ . وقد أحيلت الدعوى إلى حضرة صاحب العزة محمد سالى مازن بك المستشار بالحكمة لوضع التقرير فعين حضرته جلسة لمناقشة الخصوم ورخص لهم في تقديم مذكرات تكميلية مع مستندات ، فقدم المدعى مذكرته في ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٧ ولم يقدم المدعى عليهم شيئاً .

وقد عدل المدعى طلباته في محضر المناقشة ومذكرته التكميلية إلى طلب الحكم بصفة أصلية بإلغاء القرار الصادر من وزير الصحة العمومية في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٦ والقرار الصادر بتاريخ ١٣ من مايو سنة ١٩٤٦ من مجلس بلدى الزقازيق والقاضى بإحالته إلى التقاعد والحكم بإعادته إلى الخدمة مع التعويض الأدبى واحتياطياً الحكم بالزام المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوا إليه مبلغ ألقى جنيه تعويضاً مادياً وأديا مع المصروفات والأتعاب . وقد دفع المدعى عليهم الدعوى بعدم قبولها لأن القرارين اللذين يطلب المدعى إلغاءهما والتعويض عنهما صدرتا ونفذتا قبل العمل بقانون مجلس الدولة ، ونص المادة السابعة والعشرين من الدستور صريح في أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله مالم ينص على خلاف ذلك بنص خاص . وليس في قانون مجلس الدولة نص بانسحاب أثره على الماضى ، ثم طلب المدعى عليهم في موضوع الدعوى الحكم برفضها وقد أحيلت الدعوى إلى المرافعة وعين لنظرها جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٤٧ . وبعد أن أبدى الطرفان ملاحظتهما الشفوية على الوجه

المدون بالمحضر أجل النطق بالحكم لجلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٧ ثم أعيدت الدعوى إلى المرافعة لجلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٤٧ ومنها إلى جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٧ ثم أجل النطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكم

بعد تلاوة التقرير . . .

« من حيث ان المدعي عليهم دفعوا الدعوى بعدم قبولها تأسيساً على أن القرارات المطلوب إلغاؤها والتعويض عنهما صدرا وتقدرا قبل العمل بقانون مجلس الدولة .

« وحيث انه بالنسبة إلى طلب الإلغاء فمن المقرر بصريح نص المادة السابعة والعشرين من الدستور أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص .

« وحيث ان الطعن في القرارات الادارية بدعوى الإلغاء هو حق جديد استحدثه قانون مجلس الدولة ولم يتضمن هذا القانون نصاً بسريان أحكامه على الماضي .

« وحيث ان ما يستخلصه المدعى من المناقشات التي دارت في مجلس الشيوخ حول المادة ٣٥ من القانون وما يترتب عليها من أن طلبات الإلغاء عن القرارات السابقة عليه تكون مقبولة إذا رفعت في خلال ستين يوماً من تاريخ العمل به لاوجه له : أولاً - لأن هذه المناقشات في ذاتها لا تكشف عن رأي معين . وثانياً - لأن المعول عليه في سريان القانون على الحوادث السابقة على حسب المادة ٢٧ من الدستور إنما هو النص الصريح فلا يجوز تقرير هذا الحكم بطريق الاستنتاج وثالثاً - لأن القانون قد نص في مادته

الثانية والخمسين على أن يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
« وحيث انه لذلك يكون الدفع بعدم قبول طلب الإلغاء في محله ويتعين قبوله .

« وحيث انه بالنسبة إلى طلب التعويض فمن المقرر أن المحاكم المدنية يمتنعى لوأخ ترتيبها سلطة الفصل في الدعاوى التي ترفع على جهات الحكومة بطلب التعويض عن القرارات الادارية التي تقع مخالفة للقوانين أو اللوائح ثم صدر قانون مجلس الدولة ونصت المادة الخامسة منه على اختصاص محكمة القضاء الاداري بالفصل في طلبات التعويض عن القرارات الادارية الميئة في الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة . ويستخلص من ذلك أن الشارع قد جعل دعاوى التعويض عن هذه القرارات من اختصاص المحاكم المدنية ومحكمة القضاء الاداري على السواء وهذا الحكم يتناول الدعاوى الناشئة عن الحوادث السابقة على العمل بقانون مجلس الدولة كما يتناول الدعاوى الناشئة عن الحوادث اللاحقة له ، لأن الأمر في شأنه متعلق بقواعد الاختصاص فهو لا يتصل بالحق في طلب التعويض في أصله ونشأته بل بالجهة القضائية التي تختص بنظره والفصل فيه .

« وحيث انه لذلك يكون الدفع بعدم قبول طلب التعويض في غير محله ويتعين رفضه .
« وحيث انه عن موضوع طلب التعويض يقول المدعى إن القرار الذي أصدره وزير الصحة العمومية بأحالة إلى المعاش باطل لصدوره ممن لا يملكه إذ أن الذي يملك إصدار هذا القرار إنما هو المجلس البلدي كما أن القرار الذي أصدره المجلس البلدي باطل أيضاً لأن موظفي المجالس البلدية والقروية لا يحالون إلى المعاش قبل بلوغهم

س الستين إلا بقرار تأديبي أو لعدم اللياقة الطبية للخدمة . ويان ذلك أن المادة الخامسة والخمسين من القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية قد نصت على أن رئيس المجلس يعين الموظفين والمستخدمين والعمال طبقاً للاعتمادات التي وافق عليها المجلس في الميزانية العمدة وطبقاً للشروط والأوضاع التي يحددها مجلس الوزراء بقرار منه يتضمن علاوة على ذلك التأديب والترقية والنقل وترك الخدمة وأنه تنفيذاً لهذه المادة أصدر مجلس الوزراء قراراً في ٩ من يونيو سنة ١٩٤٥ بلائحة استخدام موظفي ومستخدمى وعمال المجالس البلدية والقروية ، ونصت المادة الخامسة عشرة منها تحت عنوان « ترك الخدمة » على أن تطبق لائحة صندوق التوفير الصادر بها القرار الوزاري في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩١٥ في جميع المجالس البلدية والقروية وتقضى المادة الثامنة من اللائحة المذكورة بأنه يحق للمستخدمين تصفية حصتهم في صندوق التوفير إذا تركوا الخدمة في حالة من الأحوال الآتية :

١ - عند بلوغ ٥٥ سنة من العمر وبعد تمضية ١٥ سنة في الخدمة .

٢ - بعد تمضية ٢٥ سنة في الخدمة .

٣ - عند الاحالة على المعاش في سن الستين

٤ - عند الاحالة على المعاش لعدم اللياقة الطبية على اثر مرض أو عاهة يثبتها القومسيون الطبي .

٥ - بالرفق على اثر إلغاء الوظيفة أو على سبيل الوفر .

ويرتب المدعى على ذلك أن سن إحالة موظفي المجالس البلدية والقروية المشتركين في صندوق التوفير إلى المعاش هي ستون سنة ما لم تقع الاحالة

في حالة من الحالات الأخرى التي ذكرتها اللائحة ثم يضيف إلى ذلك أن إحالته إلى المعاش مشوبة بساءة استعمال السلطة إذ أنها ، كما جاء في مذكرة إدارة البلديات التي بنيت عليها كانت بسبب قلة إنتاجه وضعف استعداده مع أن ملف خدمته ناطق بأنه كان مثال الكفاءة والنزاهة طيلة هذه الخدمة وحافل بكتب الثناء عليه والاشادة بمجهوده وأن صفحته في الوظائف التي شغلها مليئة بالانتاج والاصلاح والتعمير

« وحيث ان المدعى عليهم يبنون دفاعهم على أن المجلس البلدى قد وافق على إحالة المدعى إلى المعاش فلا محل لاثارة جدل أو اعتراض من هذه الناحية كما أن المجلس باعتباره المهيمن على شئون موظفيه يملك إحالتهم إلى المعاش غير متقيد في ذلك بالحالات الواردة في لائحة صندوق التوفير وأخيراً فإن قرار إحالة المدعى إلى المعاش ليس فيه أثر لساءة استعمال السلطة التي قوامها أن يكون مبعثه الهوى والغرض وتكسب سبيل المصلحة العامة والمدعى لم يزعم شيئاً من ذلك بل هو يدرك مبلغ ما في هذا القرار من استهداف المصلحة العامة وما أسبغه عليه من بر ورعاية وهو بعيد عن العمل .

« وحيث انه يؤخذ مما تقدم أن جوهر الخلاف بين الطرفين ينحصر في أمرين : أولهما - هل يجوز للمجلس البلدى إحالة المدعى إلى المعاش قبل بلوغ سن الستين وفي غير الحالات المذكورة في لائحة صندوق التوفير ؟ وثانيهما - هل يستحق المدعى تعويضاً عن هذه الاحالة ؟

« وحيث انه بالنسبة إلى الأمر الأول فإن لائحة صندوق التوفير التي يستند إليها المدعى في القول بعدم جواز إحالته إلى المعاش قبل بلوغ

سن الستين لا تفيد هذا المعنى أو تدل عليه فهذه اللائحة لا تنظم قواعد الاحالة إلى المعاش لموظفي المجالس البلدية والقروية أو تعيين زمانها أو شروطها أو حدودها بل كل ما تصدت إليه واشتملت عليه هو إنشاء نظام الادخار لهؤلاء الموظفين لتكفل لهم عند تركهم الخدمة مبلغا من المال يستعينون به في معاشهم على منوال نظام المعاشات المقرر لموظفي الحكومة فرخصت للمجالس في إنشاء صناديق توفير لموظفيها ثم عينت المبالغ التي يتكون منها مال الصندوق فيستقطع من كل موظف مشترك في الصندوق ٦٪ من راتبه ويدفع المجلس البلدي من جانبه مبلغا معادلا للمبلغ المستقطع ثم تضاف إلى الصندوق مبالغ أخرى كما بينت اللائحة الحالات التي يكون فيها للموظف تصفية حصته في الصندوق حال حياته ثم من يستحقون عنه هذه الحصة بعد وفاته إلى غير ذلك مما يتعلق بهذا الشأن من أحكام.

« وحيث انه على مقتضى ذلك لا تكون لائحة صندوق التوفير مقيدة لحق المجلس في إحالة المدعى إلى المعاش قبل بلوغ سن الستين ويكون تصرف المجلس من هذه الناحية لا شريب عليه .

« وحيث انه بالنسبة إلى الأمر الثاني فالقاعدة أنه إذا كان للسلطات الادارية في حدود اختصاصها الحق في إحالة موظفيها إلى المعاش قبل بلوغهم سن التقاعد فمناط هذه الاحالة أن تكون لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة وأنه وإن كانت هذه السلطات غير ملزمة بتسبيب قراراتها إلا أنها إذا ما اتخذت لهذه القرارات أسبابا فإن هذه الأسباب تكون خاضعة لرعاية المحكمة وتقديرها .

« وحيث انه بالنسبة إلى خصوصية هذه الدعوى فالثابت من المذكرة التي رفعتها إدارة البلديات إلى وزير الصحة العمومية والتي تضمنت فكرة الاحالة إلى المعاش أنها تتناول المجالس البلدية بوجه عام وأنها تقوم على أسباب عامة تحصل في الجملة في رفع مستوى هذه المجالس من الوجهتين الفنية والادارية وإذا كانت هذه المذكرة قد استطردت وتعرضت لبيان وجوه المسألة التي تضمنتها قد كرت أن بالمجالس موظفين قاربوا بلوغ السن القانونية ومنهم من يحمل مؤهلا دراسيا متوسطا ويشغلون وظائف رئيسية وأنهم بالنظر إلى كبر سنهم وضعف استعدادهم قليلا الانتاج ولا تستفيد منهم المصلحة بالقدر الذي يتمشى مع درجاتهم ووظائفهم الرئيسية وأن من صالح العمل تيسير خروجهم من الخدمة لايجاد مجال لترقية من هم دونهم من ذوى القدرات العالية وإدماج عناصر جديدة من ذوى الكفايات الممتازة من موظفي الحكومة أو من الخارج - إذا كانت المذكرة قد تعرضت لبيان هذه الوجوه فهي ليست إلا فروعا لأصل عام هو الذي صدرت عنه المذكرة وهدفت إليه وهو رفع مستوى المجالس من الناحيتين الفنية والادارية ولا شبهة في أن هذا الأصل بفروعه مما يمت إلى المصلحة العامة ويتعلق بها

« وحيث انه لا محل لما يزعمه المدعى من أن الوجوه التي اشتملت عليها المذكرة لا تقوم بالنسبة اليه وبالتالي تكون إحالته إلى المعاش قد بنيت على أسباب غير صحيحة ولنير المصلحة العامة لا محل لهذا الزعم أو المجادلة فيه لأنه لا يستفاد من المذكرة أن الوجوه التي وردت بها تقوم بأكملها بالنسبة إلى كل من رؤيت إحالته إلى المعاش ولا شك في أن المدعى يتوافق لديه قدر متيقن

من هذه الوجوه فهو يحمل مؤهلاً دراسياً متوسطاً ويشغل وظيفة رئيسية وفي الدرجة الرابعة ويبلغ سن التقاعد في ٣ من يناير سنة ١٩٤٨ وبالفعل تعرض كتاب إدارة البلديات إلى رئيس مجلس بلدي الزقازيق المؤرخ في أول أبريل سنة ١٩٤٦ لحالته على هذه الأسس وربط ما بينها وبين الفكرة في الإحالات إلى المعاش والغاية منها وهي رفع مستوى المجالس من الوجهين الفنية والإدارية كما تقدم

« وحيث أنه لذلك لا ترى المحكمة استحقاق المدعى للتعويض .

« وحيث أنه مع ذلك فإن قرار الإحالة إلى المعاش قد كفل مصلحته وأحاطه بالرعاية فمن الناحية الأدبية أثنى على خدماته الثناء المستطاب ومن الناحية المادية منحه مبلغاً موازياً لراتبه عن المدة الباقية له إلى بلوغ سن التقاعد وهذا المبلغ يقدره المدعى عليهم بمبلغ ٩٤٩ ج و ٣٥٥ م ويقدره المدعى بمبلغ ١٢١٦ ج و ٥٠ م .

« وحيث أن وجهة نظر المدعى في الأخذ بتقديره والأسس التي بني عليها هذا التقدير ترجع إلى أن المقصود هو وضعه في الحالة التي يكون عليها لو أنه استمر في الخدمة حتى بلوغ سن التقاعد وترى المحكمة في هذا الشأن أنه وقد تقرر منح المدعى ماهيته عن المدة الباقية له حتى بلوغ سن التقاعد فإن مؤدى ذلك عدم حرمانه من أي مبلغ كان يستحقه لو أنه بقي في الخدمة حتى هذه السن .

« وحيث أنه باستعراض عناصر الفرق بين ما يطلبه المدعى وما يعرضه عليه المجلس البلدي يبين أن هذا الفرق يتكون من مبالغ أربعة : الأول - مقدار العلاوة التي يستحقها بمقتضى قرار

مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ والثاني - إعانة الغلاء التي كان يتناولها وهو في الخدمة عن المدة الباقية له . والثالث - مقدار ضريبة الأثمة . التي كانت تدفع لحسابه طبقاً للأثمة صندوق التوفير لو أنه بقي في الخدمة إلى سن الستين والرابع - مقابل ما كان يتمتع به من امتياز استهلاك المياه والنور عن هذه المدة .

« وحيث أنه بالنسبة إلى المبلغ الأخير لا ترى المحكمة محلاً لاستحقاق المدعى له . كذلك ترى المحكمة أن استحقاق المدعى لمقدار الضريبة مشروط باستقطاع ما يقبلها من مرتبه طبقاً للأثمة صندوق التوفير وتحفظ له الحق فيها على هذا الأساس أما المبلغان الآخريان وهما مقدار العلاوة وإعانة الغلاء فإن للمدعى الحق في الاستيلاء عليهما على الوجه المتقدم .

« وحيث أنه يستفاد من كتاب إدارة البلديات المقدم في ملف الدعوى أن مقدار العلاوة ٢٤ ج و ٢٩٠ م ومقدار إعانة الغلاء ١٣٢ ج و ٩١٠ م ولم يطعن المدعى على هذا التقدير . وبإضافة هذين المبلغين إلى المبلغ الذي عرضه المجلس البلدي وقدره ٩٤٩ ج و ٣٥٥ م يكون المجموع ١١٠٦ ج و ٥٥٥ م وهو ما يتعين الحكم به للمدعى على المجلس البلدي .

(القضية رقم ٦ سنة ١ قضائية)

٩٠

٢٧ مايو سنة ١٩٤٧

عمدة . اختياره . عدم تصديق وزير الداخلية على الاختيار لسوابقه . من حق الوزير . ولا تعويض عن ذلك .

المبادئ القانونية

١ — من شروط قبول دعوي التعويض تحقق حصول الضرر نتيجة للقرار الإداري .

٢ — وظيفة العمدية من الوظائف ذات الخطر التي يجب التدقيق في الاختيار لها فلا يعين فيها إلا من كان حسن السمعة حميد السيرة

٣ — إذا كان عدم تصديق وزير الداخلية على اختيار المدعي عمدة راجع إلى ماوجه إليه من اتهامات وماله من سوابق ، فإن هذا التصرف سليم لا غبار عليه . وهذا الحق مخول لوزير الداخلية عملاً بحكم المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ١٦ من مارس سنة ١٨٩٥

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى ، حسبما يستفاد من صحتها ومذكرات طرفي الخصومة ومستنداتها ، في أن بلدة بهواش بمركز منوف خلت من العمدية برفت عمدتها سطوحى محمد زايد إدارياً في ٤ من يونيه سنة ١٩٤٤ فكتبت مديرية المنوفية إلى مركز منوف في ٦ من يونيه سنة ١٩٤٤ لتحرير كشف المرشحين تمهيداً لاختيار عمدة بدلاً منه ، وقد حرر الكشف ولم يدرج فيه اسم المدعى ، فقدم شكوى إلى وزارة الداخلية في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ فأحالتها إلى مديرية المنوفية التي أحالتها بدورها إلى مركز منوف لتحقيقها . وقد تم هذا التحقيق في ٣ من فبراير سنة ١٩٤٥ وأسفر عن أن المدعى يملك أكثر من النصاب المقرر وأنه سبق اتهامه في شروع في

قتل سنة ١٩٢٦ وبريء ، وفي ضرب أفضى إلى موت في سنة ١٩٢٧ وبريء ، وفي جنايتي شروع في قتل سنة ١٩٣٤ وحفظنا لعدم معرفة الفاعل وأندر مشبوها في سنة ١٩٣٤ لاتهامه في قتل وشروع فيه وعارض في الانذار فتأيد في سنة ١٩٣٥ ثم غرض النظر عن اشتباهه سنة ١٩٤٤ . وحكم عليه بغرامة في جنحة ضرب سنة ١٩٤٠ وجنحة إزالة أختام في سنة ١٩٤١ وجنحة ضرب أخرى في سنة ١٩٤٥ وروقب عسكرياً في سنة ١٩٤٢ ثم رفعت عنه المراقبة في سنة ١٩٤٣ . وفي ١٢ من مارس سنة ١٩٤٥ أرسلت وزارة الداخلية إلى مديرية المنوفية كتاباً بمواقفها على إدراج اسم المدعى بكشف المرشحين وفي ٢٥ من يولييه سنة ١٩٤٥ عرض أمر عمدية بهواش على لجنة الشياخات بمديرية المنوفية فحضر ثلاثة من المرشحين البالغ عددهم خمسة وأجمعوا على انتخاب المدعى وهو أحدهم ثم أقرت اللجنة انتخابه ولكن وزير الداخلية لم يصدق على هذا الانتخاب وبعث في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٦ إلى مديرية المنوفية كتاباً بأنه يتبين من محضر الانتخاب والأوراق المراقبة له أن المنتخب عدة سوابق واتهامات الأمر الذي دعا إلى انفاداره مشبوهاً ثم وضعه تحت المراقبة العسكرية وأنه يعيد المحضر المشار إليه غير مصدق عليه منه بالاعتماد لاعادة طرح الموضوع على اللجنة من جديد وفي ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بعثت وزارة الداخلية إلى مديرية المنوفية كتاباً جاء فيه أنه تبين من الاطلاع على تقرير مفتش الداخلية عن أعمال لجنة شياخة مديرية المنوفية بجلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٤٦ أنه عند ما نظرت عمدية بهواش بمركز منوف أمام اللجنة حضر أربعة من المرشحين وتحلف الخامس وأجمع الحاضرون على انتخاب محمد السيد زايد وبما أن

المذكور سبق أن انتخبته اللجنة في ٢٥ من يولييه سنة ١٩٤٥ ولم تعتمد الوزارة تعيينه لأن له عدة سوابق واتهامات وحرر للمديرية بذلك في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٦ ولما تبين للجنة من اصرار المرشحين على اختياره على الرغم مما بذلته لهم من النصح لاختيار شخص آخر بدلاً منه لم يجد بداً من تأجيل نظر العمدية وبما أن حضرة المفتش يرى أنه من المصلحة استبعاد اسم هذا المرشح من كشف المرشحين لذلك توافق الوزارة على حذف اسمه وفي ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ كتب مدير المنوفية إلى مأمور مركز منوف بحذف اسم المدعى من الكشف طبقاً لما قرره الوزارة

فرجع المدعى هذه الدعوى على وزارة الداخلية ومديرية المنوفية يطلب إلزامها بأن تدفع إليه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض لتعمد شطب اسمه من كشف المرشحين لعمدية بهواش غير سبب أو مبرر مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وأودع صحيفة الدعوى والمذكرة الشارحة سكرتيرية المحكمة في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وقد أعلنت الأوراق إلى المدعى عليهما في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ فأودعتهما مذكرتهما في ٤ من يناير سنة ١٩٤٧. ثم أحيلت الدعوى إلى حضرة صاحب العزه محمد سامي مازن بك المستشار بالحكمة لوضع التقرير فعين حضرته جلسة لمناقشة الخصوم وقدمت المدعى عليها أوراق انتخاب العمدية ثم أذن للطرفين في تقديم مذكرات تكميلية فقدم المدعى مذكرته في ٣ من مارس سنة ١٩٤٧ ولم تقدم المدعى عليها شيئاً

وقد دفعت المدعى عليها الدعوى بعدم قبولها لأن القرار الذي يتظلم منه المدعى صدر وأحدث أثره قبل العمل بقانون مجلس الدولة ، والقاعدة

بصرح نص المادة ٢٧ من الدستور هي عدم سريان القوانين على الماضي إلا بنص صريح ، ثم طلبتا في موضوع الدعوى الحكم برفضها . وبعد أن وضع حضرة المستشار تقريره أحيلت الدعوى إلى المرافعة وعين لنظرها جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٥ ثم أجلت لجلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت المحكمة المرافعة على الوجه المدون بالحضر ، وقرر الحاضر عن المدعى عليها التنازل عن الدفع بعدم قبول الدعوى ثم أجل النطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكم

بعد تلاوة التقرير ...

« من حيث ان الحاضر عن المدعى عليهما تنازل عن الدفع بعدم قبول الدعوى فيتعين إثبات هذا التنازل .

« وحيث انه عن الموضوع فان المدعى يبنى طلب التعويض على أن القرار الذي أصدرته وزارة الداخلية ونفذته مديرية المنوفية بحذف اسمه من كشف المرشحين لعمدية بلدة بهواش ينطوي على التعسف .

« وحيث انه يشترط لقبول طلب التعويض عن قرار إداري أن يلحق الطالب ضرر من جراء هذا القرار .

« وحيث انه في خصوصية الدعوى الحالية فان الثابت من الأوراق أن المدعى رشح نفسه لعمدية بلدة بهواش وأن لجنة الشياخات اختارته لهذه الوظيفة ولكن وزير الداخلية لم يصدق على هذا الاختيار عملاً بحكم المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ١٦ من مارس سنة ١٨٩٥ .

« وحيث ان عدم تصديق وزير الداخلية على اختيار المدعى عمدة راجع إلى ما وجه إليه

من اتهامات وماله من سوابق ، فقد اتهم في جنایات قتل وشروع فيه برىء في بعضها وحفظ البعض الآخر وأُنذر مشبوهاً لهذا السبب وعارض في الإنذار فتأيد ، ثم غص النظر عن اشتباهه وروقب عسكرياً ثم رفعت عنه المراقبة وحكم عليه في جنحتي ضرب وجنحة إزالة أختام .

« وحيث ان هذا التصرف من جانب وزير الداخلية تصرف سليم لا غبار عليه ، فوظيفة العمدية من الوظائف ذات الخطر التي يجب التدقيق في الاختيار لها فلا يولاها إلا ذوو السمعة الحسنة والسيرة الحميدة .

« وحيث انه إذ جرى الأمر في شأن المدعى على هذا الوضع وكان موقفه مؤدياً إلى هذه النتيجة فلا يمكن القول بأن ضرراً أصابه يستحق التعويض عنه .

(القضية رقم ٧٦ سنة ١ قضائية)

٩١

٢٧ مايو سنة ١٩٤٧

لجان تقدير العوائد ومجالس المراجعة . قراراتها
إدارية . اختصاص المحاكم الإدارية بنظر الطعن عليها

المبدأ القانوني

إن لجان تقدير أجر المباني والعوائد ومجالس المراجعة هي هيئات إدارية تباشر اختصاصات إدارية فقراراتها تأخذ الصبغة الإدارية . ومرد ذلك إلى أن إنشاء الضريبة لا يكون ، طبقاً للمادة ١٣٤ من الدستور ، إلا بقانون ، فهو عمل تشريعي يقوم به البرلمان بمقتضى وظيفته التشريعية ، وأما تطبيق الضريبة المفروضة على

حالة كل ممول فن الأعمال الإدارية التي تباشرها السلطة التنفيذية في حدود وظيفتها الإدارية علي حسب القوانين واللوائح ، ولجان التقدير ومجالس المراجعة إن هي إلا فروع من الإدارة تابعة لوزارة المالية تقوم بعمل إداري في حدود تطبيق قانون ضريبة الأملاك المبنية وهو تقدير القيمة التجارية للمبنى وتعيين مقدار المبلغ الذي يجب على مالكه دفعه بحسب الأساس الذي فرضه القانون ، فقرارات مجالس المراجعة يجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري على مقتضى الفقرة السادسة من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة . ولا يغير من ذلك شيئاً أن الأمر العالي الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ أجاز التظلم في عمل لجان التقدير إلى مجالس المراجعة لأن هذا لا يعدو أن يكون تنظيمًا للتظلم بالطريق الإداري في عمل من أعمال الإدارة فلا يخرج المنازعة عن طبيعتها الإدارية ويضفي عليها الصبغة القضائية . ولا يغير من الأمر شيئاً كذلك أن الأمر العالي المذكور نص على أن قرارات مجالس المراجعة قطعية ، إذ المقصود من ذلك هو وضع حد لمدارج التظلم الإداري في مسألة تقضي المصلحة العامة باستقرارها وثباتها . وليس المقصود منه أن يسبغ على تلك القرارات خصائص الأحكام القضائية التي تحسم خصومات حقيقية تقوم بين طرفين تفصل فيها المحاكم بوظيفتها القضائية على مقتضى قواعد القانون ، فتقرر حقوقاً سابقة

لأصحاب الشأن وتحوز أحكامها قوة الشيء المقضى به بحيث تعتبر عنوان الحقيقة فيما قضت به وتحمل بذاتها القرينة على أنها صدرت صحيحة بناء على إجراءات سليمة .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى حسبما يستفاد من صحيفتها ومذكرات طرفي الخصومة ومستنداتها في أنه بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ والنشور بالجريدة الرسمية في اليوم نفسه بالعدد رقم ١٤٨ قرر ربط عوائد سنوية على الأملاك المبنية بناحية شبرا الخيمة التابعة لمديرية القليوبية على أساس $\frac{1}{12}$ من القيمة التجارية السنوية مضافا إليها أجره خفر بنسبة ١ : ٥ العوائد المربوطة وتنفيذا لهذا المرسوم قدرت مديرية القليوبية في ديسمبر سنة ١٩٤٣ على مصنع المدعية وملحقاته المقام بشارع فاروق الأول رقم ٤ بالناحية المذكورة عوائد سنوية مبلغ ٧٢٠ جنيها وأجره خفر مبلغ ١٤٤ جنيها تحصل اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٤١ وأعلنت المدعية بذلك في خلال شهر مارس سنة ١٩٤٥ فتظلمت من هذا الربط بشكوى في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٤٥ بقرار مجلس المراجعة التابع لمديرية القليوبية تخفيض العوائد إلى ٣٩٨ ج سنويا وأجره الخفر إلى ٧٩ ج و ٦٠٠ وأبلغت المدعية هذا القرار في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ فأقامت هذه الدعوى وأودعت في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ صحيفتها ومذكراتها وحافظتها مستنداتها وطلبت : (أولاً) الحكم بإلغاء قرار مجلس المراجعة بمديرية القليوبية الصادر في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ . (ثانياً) إعادة تقدير العوائد

على الصنع المذكور بصحيفة الدعوى وملحقاته بواقع أربعين جنيها سنويا وأجره الخفر بواقع ثمانية جنيها سنويا (ثالثاً) إلزام المدعي عليها بصفتيها المذكورة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وأعلنت الأوراق المذكورة إلى المدعي عليها في ١٨ و ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ فأودعت في ١٤ من يناير سنة ١٩٤٧ مذكرة وحافظتها مستندات ، وطلبت أصلياً الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطياً برفضها مع إلزام المدعية بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . فأودعت المدعية في ٤ من فبراير سنة ١٩٤٧ مذكرة باردة وحافظتها بها مستند واحد ، وطلبت رفض الدفع بعدم الاختصاص ، وصممت في الموضوع على طلباتها ، فردت المدعي عليهما على هذا الرد بمذكرة أودعتها في ٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ أصرتا فيها على دفاعهما السابق وفي ٢٢ منه أحال سعادة رئيس المجلس الدعوى على الدائرة الأولى وندب حضرة صاحب العزة السيد علي السيد بك المستشار لوضع التقرير فيها وبعد وضع التقرير عين لنظر الدعوى جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٤٧ وفيها صمم كل من طرفي الخصومة على طلباته ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير . . .

١ — عن الدفع بعدم الاختصاص

« من حيث ان مبنى هذا الدفع أنه بمقتضى المادة الراجعة من الأمر العالي الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ يجوز استئناف قرارات لجان تقدير أجر المباني والعوائد التي تربط عليها إلى مجالس المراجعة ، وأن الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من الأمر العالي المذكور تنص على أن

قرارات هذه المجالس قطعية وأن مفاد ذلك أنها ليست مجرد قرارات إدارية بل هي أحكام تصدر بصفة نهائية من سلطات تملك الفصل فيما أسنده إليها الشارع على غرار أحكام المحاكم المدنية وأنها بهذه المثابة تخرج عن اختصاص محكمة القضاء الإداري ما دامت ولايتها مقصورة على الأوامر الإدارية وأن قضاء المحاكم المدنية قد ثبت على هذا المعنى . وقد ردت المدعية على هذا الدفع بأنه يجب التمييز بين اختصاص المحاكم المدنية واختصاص محكمة القضاء الإداري لأنه إن امتنع على الأولى التصدي لقرارات مجالس المراجعة سواء بالالغاء أو بالوقف إلا أن ذلك ممكن للثانية بحسبان أن هذه القرارات لا تعدو أن تكون قرارات إدارية نهائية تمتد إليها ولاية محكمة القضاء الإداري طبقاً للفقرة السادسة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة .

« وحيث إن لجان تقدير أجر المباني والعوائد ومجالس المراجعة هي هيئات إدارية تباشر اختصاصات إدارية بقراراتها تأخذ بسبغة الإدارية . ومرد ذلك إلى أن إنشاء الضريبة لا يكون ، طبقاً للمادة ١٣٤ من الدستور ، إلا بقانون ، فهو عمل تشريعي يقوم به البرلمان بمقتضى وظيفته التشريعية وأما تطبيق الضريبة المفروضة على حالة كل مؤهل فمن الأعمال الإدارية التي تباشرها السلطة التنفيذية في حدود وظيفتها الإدارية على حسب القوانين واللوائح ، ولجان التقدير ومجالس المراجعة إن هي إلا فروع من الإدارة تابعة لوزارة المالية تقوم بعمل إداري في حدود تطبيق قانون ضريبة الأملاك المبنية وهو تقدير القيمة التجارية للمبنى وتعيين مقدار المبلغ الذي يجب على مالكه دفعه بحسب الأساس الذي فرضه القانون لقرارات مجالس المراجعة يجوز الطعن

فيها أمام محكمة القضاء الإداري على مقتضى الفقرة السادسة من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة . ولا يغير من ذلك شيئاً أن الأمر العالي الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ أجاز التظلم في عمل لجان التقدير إلى مجالس المراجعة لأن هذا لا يعدو أن يكون تنظيماً للتظلم بالطريق الإداري في عمل من أعمال الإدارة فلا يخرج المنازعة عن طبيعتها الإدارية ويضفي عليها الصبغة القضائية . ولا يغير من الأمر شيئاً كذلك أن الأمر العالي المذكور نص على أن قرارات مجالس المراجعة قطعية ، إذ المقصود من ذلك هو وضع حد لمدارج التظلم الإداري في مسألة تقضى المصلحة العامة باستقرارها وثباتها . وليس المقصود منه أن يسبغ على تلك القرارات خصائص الأحكام القضائية التي تحسم خصومات حقيقية تقوم بين طرفين تفصل فيها المحاكم بوظيفتها القضائية على مقتضى قواعد القانون ، فتقرر حقوقاً سابقة لأصحاب الشأن وتحوز أحكامها قوة الشيء المقضى به بحيث تعتبر عنوان الحقيقة فيما قضت به وتحمل بذاتها القرينة على أنها صدرت صحيحة بناء على إجراءات سليمة .

« وحيث إنه لما ذكر يكون الدفع في غير محله فيتعين رفضه .

ب — عن الموضوع

« وحيث إن المدعية تستند موضوعاً إلى أن مجلس المراجعة قد اتخذ كوعاء لتقدير الضريبة قيمة وهمية للمصنع وملحقاته تبلغ أضعاف القيمة التجارية الحقيقية بقوله إنه قدر ثمناً للمصنع وملحقاته مبلغ ٥٩٨٧١ ج و ٥٤٠ م واحتسب القيمة التجارية بمبلغ ٤٧٨٢ جنيهاً على أساس ٨ / ٠ . ثم قدر العوائد بمبلغ ٣٩٨ جنيهاً أي بنسبة ١ : ١٢ وأجرة الحفر بمبلغ ٧٩ ج و ٦٠٠ م

أي بنسبة ١ : ٥ من العوائد وأن هذا الربط جاء جزافاً على أساس تقديرات وهمية في حين أن القيمة التجارية للمصنع وملحقاته لا تزيد على ٤٨٠ جنيهاً سنوياً وأنه على هذا الأساس تكون العوائد الحقيقية ٤٠ ج سنوياً وأجرة الحفر ٨ جنيهاً سنوياً ذاكرة أن قيمة أرض المصنع لا تزيد على ٦٠٠٠ جنيه باعتبار ثمن القدان الواحد ١٥٠٠ ج وأن المباني والسور لا تساوي الآن أكثر من ٦٠٠٠ جنيه لأنها مقامة منذ سنة ١٩٠٨ وقد أصبحت في حالة مستهلكة، فتكون قيمة المصنع أرضاً وبناء مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه وأن القيمة التجارية لا يمكن أن تزيد على ٤٠٪ من قيمة العقار وبذلك تكون القيمة التجارية الحقيقية هي مبلغ ٤٨٠ جنيهاً سنوياً.

« وحيث أن المدعى عليهما ردتا على ذلك بأن الطريقة التي اتبعت في حق المدعية هي التي اتبعت بالنسبة إلى جميع المصانع بشبرا الخيمة وبغيرها وأن تقويم الأرض والبناء لم يجاوز الحقيقة بل كان المرجع في التقدير إلى دفاتر الشركة نفسها إذ قدرت تكاليف المباني بحسب المدون فيها و قدرت ثمن الأرض بواقع ٣٠٠٠ جنيه للقدان وهذا تقدير لا يمكن اعتباره مبالغاً فيه .

« وحيث أنه يتبين مما تقدم أن مجلس المراجعة إذ قدر القيمة التجارية بما قدرها على هدى الطريقة التي اتبعها وإذ عين على أساس هذا التقدير قيمة الضريبة وأجرة الحفر اللتين يجب على المدعية دفعهما لم يخالف القانون في شيء بل قام بتقديره الموضوعي في حدود السلطة المخولة له قانوناً بما لا يعقب عليه من محكمة القضاء الإداري في هذا الشأن .

« وحيث إنه لما ذكر تكون الدعوى على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضها .
(الفضية رقم ٨٦ سنة ١ قضائية)

٩٢

٢٨ مايو سنة ١٩٤٧

مواعيد :

- ١ - وقف المواعيد . مادة ٣٥ قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ شرطه صدور قرار إداري بعد نفاذ قانون مجلس الدولة
- ٢ - ترقية . احتسابها في المعاش . شرطه الحصول عليها وقبض قيمتها قبل تحرير المعاش . طلب تسوية المعاش على أساس درجه يقول المدعى أنها من حقه . يقتضى إلغاء قرار الحرمان وذلك غير ممكن لحصوله قبل قانون مجلس الدولة
- ٣ - استبعاد . الفقرة ٥ من الأمر العسكري ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ لم تعين أجلاً يخبر فيه الطالب بما سيحصل له مستقبلاً

المبادئ القانونية

- ١ - قضاء محكمة القضاء الإداري قد استقر على عدم قبول طلبات الإلغاء بالنسبة إلى القرارات الإدارية السابقة على العمل بقانون مجلس الدولة باعتبار أن حق طلب الإلغاء حق جديد استحدثه القانون المذكور ولم يكن له وجود من قبل فلا ينعطف أثره على الماضي .
- ٢ - إن وقف الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة بالتظلم واستنباط القرار الحكيم بالرفض بفوات الأربعة أشهر وفقاً لما محله ومناطه القرارات اللاحقة لنفاذ القانون والقابلة لطلب الإلغاء بالتطبيق له

وعلى مقتضاه . أما تلك التي سبقت واستقرت فلا يجدى فيها تظلم ولا يمتد بهذا التظلم ميعاد .
٣ — إن الترقية لا تدخل في حساب معاش الموظف إلا إذا حصل عليها وقبض مرتبتها فعلا ، فإذا بنى طلب تسوية معاشه على أساس ترقية تقرر حرمانه منها فإن سبيل ذلك هو الطعن أولاً في قرار الحرمان وطلب إلغائه فإن لم يجز الطعن أو امتنع لم يجز قبول طلب التسوية تبعاً لذلك .

٤ — إن ما نصت عليه الفقرة « هـ » من المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ من إخبار الضابط الذي يحال إلى الاستبداع بما ينتظر أن يكون له لا يشترط أن يكون له أجل معين يلزم حصوله فيه .

الوقائع

تتصل وقائع هذه الدعوى ، حسبما جاء في صحيفة والمذكرة الشارحة ، في أن المدعى التحق بخدمة الجيش المصري في أول يناير سنة ١٩١٣ ووصل إلى رتبة الأميرالاي في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ ، وقد قضى هو وخمسة من زملائه ثلاث سنوات في هذه الرتبة دون أن يبلغوا سن الإحالة إلى المعاش ، فصدر القرار بإحالتهم إلى الاستبداع عملاً بالفقرة (هـ) من المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ الصادر في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٥ التي تنص على أنه « يجوز للجنة ترقى الضباط ، عند الضرورة القصوى ، أن تسمح بترقى دورى (زمنى) لفترة ما عساه أن يحصل من إيقاف حركة الترقى التي

اقتضتها الظروف التي صدر بسببها القرار المشار إليه ، فإذا قضى الفأعقام أربع سنوات وكل من الأميرالاي واللواء ثلاثاً في الرتبة من تاريخ الترقى ولم يبلغ أحدهم في خلال مدته سن الإحالة على المعاش ولم يرق في نهايتها إلى رتبة أعلى جازت إحالته إلى الاستبداع ليخلو محله لمن يستحق الترقى بعده ، وإذا خلا محل في الجيش لرتبة أعلى من رتبته جازت إعادته إلى الخدمة وترقيته فيها إذا كان مستحقاً للترقى ، ومع ذلك يكون له الحق في أن يطلب إحالته إلى المعاش قبل ذلك ، وعند ما يوضع ضابط من هؤلاء في الاستبداع فللجنة الضباط أن تخبره بما ينتظر أن يكون له من المستقبل . »

ويقول المدعى إنه طبقاً لهذا النص كان لزاماً على لجنة الضباط أن تخبره بمدى آماله في الترقية في نفس أمر الاستبداع ، إذ أن حكمة هذا النص أن يترك للضابط حرية التصرف في أمر مستقبله إن شاء الانتظار وإن شاء طلب الإحالة إلى المعاش إذا وجد أن الأمل في الترقية مقطوع لينصرف إلى عمل آخر أو على الأقل ليتقاضى معاشه الذي يزيد في أغلب الأحوال على ما يتقاضاه كمرتب في أثناء مدة الاستبداع ، وفي حالته يبلغ معاشه ضعف مرتب الاستبداع تقريباً ، وإذا لم يبلغ عند تحرير إحالته إلى الاستبداع بأنه لا أمل له في الترقية فقد اعتقد أنه ليس هناك ما يمنع من ترقيه إلى رتبة اللواء ، لاسيما وأنه قضى فترة عمله كأميرالاي على أحسن وجه ولم توجه إليه أية ملاحظة ، فبادر إلى إرسال كتاب إلى رئيس إدارة الجيش في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٤٥ يطلب إفادته عما ينتظر له من مستقبل عملاً بالفقرة (هـ) المشار إليها فلم تجبه إدارة الجيش إلا في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ بكتاب موصى عليه جاء فيه : « أنه لا لدى خلو محلات بالميرانية في الرتب العليا سوف

إلى العمل وتقرير حقه في الترقية إلى الرتبة المذكورة وعودته إلى الخدمة ابتداء من ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٦ . (ثانياً) إذا لم تمكن إعادته إلى الخدمة العاملة يسوى معاشه على أساس مرتب اللواء بعد تقرير استحقاقه لهذه الرتبة من ذلك التاريخ . (ثالثاً) بالزام وزارة الدفاع أن تدفع له مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه تعويضاً . (رابعاً) ومن باب الاحتياط الكلي الحكم له بتعويض نتيجة التأخير في إبلاغه مدى أماله في الترقية إلى رتبة اللواء لغاية ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٦ وهو تاريخ إبلاغه بقرار لجنة الضباط وذلك على أساس الفرق بين ما كان يتقاضاه كأمرالاي في الاستبداع وبين ما يستحقه كمعاش من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ لغاية ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٦ .

وقد دفت المدعى عليها بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى الطلب الأول لأن المدعى يطعن في قرار سابق على ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وهو تاريخ العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة وليس لهذا القانون أثر رجعي وبالنسبة إلى الطلب الثاني قالت المدعى عليها إنه غير مقبول أيضاً مادام الطلب الأول غير مقبول ، وبالنسبة إلى التعويض طلبت الحكم برفض الدعوى وقالت إن عدم ترقية المدعى كانت بناء على اقتراح لجنة الضباط ، واختصاص لجنة الضباط بذلك مقرر في القانون . كما أن أسباب عدم ترقية المدعى مستفادة من قرار اللجنة وما يشتمل عليه ملف خدمته ، فقد ورد في قرار اللجنة المؤرخ في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ ما يأتي : « ترى اللجنة أن مجموع الملاحظات الغير المرضية الواردة في ملفه السرى لا تشجع بالتوصية عليه للترقي للرتبة الأعلى بالنسبة لما نسب إليه في جميع أدوار حياته من إهمال سواء أكان ذلك في الصغر أم في أثناء القيادة وهي

تبحث لجنة الضباط الأمر وتقرر اللاتق للاعادة فالترقية من عدمه » . ويقول المدعى إنه يخلص من عبارة هذا الكتاب أن لجنة الضباط عند إصدار القرار بإحالة إلى الاستبداع لم تقرر عدم أهليته للاعادة للخدمة والترقية ، وإن الأمل كان لا يزال مفتوحاً أمامه . ثم إنه أرسل كتاباً آخر في ٢ من يناير سنة ١٩٤٦ إلى رئيس إدارة الجيش يشكو فيه عدم بيان أماله في الترقية في الكتاب السابق وتركه معلقاً مدة طويلة ، فلم ترد عليه إدارة الجيش إلا في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٤٦ بكتاب جاء فيه أن موضوع عودته من الاستبداع قد عرض على لجنة الضباط عملاً بالفقرة (هـ) من المادة الثانية من الأمر العسكري الخصوصي رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ ، وأن اللجنة قررت عدم ترقية إلى رتبة اللواء وعدم عودته إلى الخدمة . ومفهوم هذا الكتاب الأخير أن مسألة عدم عودته أو عدم ترقية ترجع إلى تقرير عدم أهليته . ويؤكد وجهة النظر هذه أنه خلت بعد ذلك وظيفتان في رتبة اللواء فرقي إليهما اللواء عثمان المهدي باشا وكان ترتيبه الثاني من المستودعين ، ثم اللواء موسى لطفي باشا وكان أول المستحقين للترقية من الضباط العاملين (أي بعد المستودعين) . ويستفاد من ترقية الضابط الأخير عدم أهلية من تخطاهم من المستودعين ، إلا أنه حدث بعد ذلك أن أعيد اثنان من الضباط المحالين إلى الاستبداع والذين سبق أن تخطاهم الدور في الترقية إلى الخدمة وهما عبد الحميد محمد بك وفريد حلمي بك وورقا إلى رتبة اللواء ثم أحيلوا إلى المعاش في اليوم التالي ، والثاني منهما بعد للمدعي في كادر الأقليمية . وقد طلب المدعى الحكم (أولاً) بيطلاق القرار الذي أبلغ إليه في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٦ والقاضي بتقرير عدم ترقية إلى رتبة اللواء وعدم عودته

غنية عن التعبير ، لذلك تقرر اللجنة بالاجماع عدم أهليته للترقى لرتبة اللواء . وورد في المذكرة عن الملاحظات التي وجدت بالملف السرى ما يأتى : (١) أنه قدم ضده تقرير بأنه قدم طلباً سنة ١٩١٥ بترحيل أخته وخادمه من الشلال إلى الخرطوم مع أن السيدة التي يدعى أنها أخته لا تمت له بصلة كما أن الخادم لا يعمل عنده ، وأن السيدة المذكورة انتدبت للتدريس في مدرسة البنات الأمريكية بالخرطوم ورفقت منها بعد ذلك ، والرجل الذى يدعى أنه خادمه كان موظفاً بمصلحة البريد وقريب لهذه السيدة . (٢) أنه شكل له مجلس تحقيق لصرفه ماهية شهرى ديسمبر سنة ١٩٢٤ ويناير سنة ١٩٢٥ مرتين ، وذلك أثناء زول الجيش المصرى من السودان . وجاء فى قرار قائد القسم عن هذه الوقائع « لا أشك مطلقاً فى إهمال هذا الضابط عن التبليغ ولكن أشك فى وجود حسن النية من عنده ، وعلى الأقل لا بد من تكليفه بدفع المبلغ كله حالا » . (٣) أنه فى يوم ٣ من فبراير سنة ١٩٤١ حصل هياج فى صفوف المعتقلين الايطاليين بمعسكر فايد الموكولة حراسته إلى كتيبة الاحتياط بقيادته ، فأطلق الحراس النار عليهم فأصيب ١٣ معتقلاً وقتل منهم اثنان وأصيب أربعة باصابات خطيرة ، وقد كان فى اجازة محلية لمدة ثلاثة أيام تنتهى فى مساء يوم ٣ من فبراير سنة ١٩٤١ ، ولكنه لم يعد إلا مساء ٤ من فبراير ١٩٤١ ، ولما سئل عن سبب عدم عودته فى الميعاد قرر أن التعليمات رقم ٢٧٠ تنص على أن الاجازة تكون خالية من مسافة السفر ، مع أن هذا النص ينطبق على قوات الصحراء فقط ، وبذلك يكون قد غاب بدون إذن يوماً زائداً على إجازته ، وقد جوزى بحرمانه من أول إجازة يستحقها . (٤) ملاحظات

عليه عند حصوله على دزجة (ب) من فرقة الضباط العظام جاء فيها « بذل هذا الضابط مجهوداً كبيراً . . . ولكنه لم يحصل بعد على المعلومات اللازمة لقيادة قوة من جميع الأسلحة ، ولا أظن أن لديه الشخصية التى يجب توافرها فى قائد » . (٥) مذكرة من التقارير السرية عنه فى سنة ١٩١٥ ورد فيها أن معظم الملاحظات تدل على أن كفاءته متوسطة أو فوق المتوسط . ثم لما كان يوزبائى وقائماً بأعمال كوارتر قل عنه مساعد الأدجوتانت جنرال قسم ثالث إنه غير كفء فى أعمال كوارتر ماستر » . ثم أضاف المدعى عليها إلى ذلك أن ما يقوله المدعى من وجوب إخباره بمدى أمله فى الترقية طبقاً للفقرة (هـ) من المادة الثانية من الأمر العسكرى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ لا محل له ، لأن هذه الفقرة على حسب نصها لا توجب هذا الاجبار . وقد رد المدعى على الدفع بعدم قبول الدعوى بأنه أبلغ بالقرار المطعون فيه فى ٢٠ من يونيه سنة ١٩٤٦ فتظلم فى ٢٥ منه لرئيس إدارة الجيش ثم فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٤٦ لوزير الدفاع ، وأخيراً فى ٢٨ من يوليو سنة ١٩٤٦ لإدارة الجيش . وطبقاً للمادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ يقف سريان الميعاد المنصوص عليه فيها فى حالة التظلم الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئيسية ، ويعتبر فى حكم قرار بالرفض قوات وقت يزيد على أربعة أشهر دون أن تجيب السلطات الادارية المختصة عن التظلم المرفوع اليها ، وإذا أضيف ميعاد الأربعة الأشهر الى تاريخ التظلم أو التظلمات المقدمة منه وخاصة الى وزير الدفاع يكون بدء الميعاد من ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وهذا التاريخ لاحق للعمل بالقانون . ولا اعتداد بالقول بأنه

لا بد أن يكون القرار نفسه حصل بعد العمل بالقانون ، لأن مدة الوقف للطعن فيه تجعله كأنه صادر في نهاية هذه المدة . وبعبارة أخرى يعتبر القرار صادراً في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ لا في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٤٦ لاحتفال أن تعدل الهيئات الإدارية عنه في خلال الأربعة أشهر التي رأى الشارع أمهالها فيها لفحص الشكوى أو إمهال المشتكى في مقاضاتها قبل أن يتاح لها الوقت الكافي لهذا الفحص .

هذا وقد أودع المدعى صحيفة الدعوى ومذكرته الشارحة وحافظة مستنداته سكرتيرية المحكمة في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأودعت المدعى عليها مذكرتها وحافظة مستنداتها في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، ثم أودع المدعى مذكرته بالرد في ١٩ منه وندب حضرة زكي خير الأبو تيجي بك لوضع تقريره في الدعوى ، وبعد وضعه عين لنظرها جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٧ وأبدى كل من الطرفين ملاحظاته ، ثم قررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم إلى جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٤٧ ومنها إلى جلسة اليوم .

المحكم

بعد تلاوة التقرير

« من حيث ان المدعى عليها دفعت بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى الطلب الأول لأن القرار المطعون فيه صدر في يونيو سنة ١٩٤٦ أي قبل العمل بقانون مجلس الدولة ومن المقرر طبقاً للمادة ٢٧ من الدستور أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص وقد خلا قانون مجلس الدولة من نص في هذا الشأن ،

« ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على عدم قبول طلبات الالغاء بالنسبة إلى القرارات الإدارية السابقة على العمل بقانون مجلس الدولة باعتبار أن حق طلب الالغاء حق جديد استحدثه القانون المذكور ولم يكن له وجود من قبل فلا ينعطف أثره على الماضي .

« ومن حيث انه لا اعتداد بما يقوله المدعى من أنه تظلم من القرار المطعون فيه إلى وزير الدفاع في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٤٦ ولم يجب عن تظلمه وأنه طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة يعتبر في حكم قرار بالرفض فوات وقت يزيد على أربعة أشهر دون أن تجيب السلطات الإدارية المختصة عن التظلم المرفوع إليها ، وباحتساب هذه المدة من تاريخ تقديم التظلم يكون القرار الحكمي بالرفض قد صدر في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وهذا التاريخ لاحق للعمل بقانون مجلس الدولة - لا اعتداد بذلك لأن وقف الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٥ المذكورة بالتظلم واستتباط القرار الحكمي بالرفض بفوات الأربعة أشهر وفقاً لما محله ومناطه القرارات اللاحقة لنفاذ القانون والقابلة لطلب الالغاء بالتطبيق له وعلى مقتضاه . أما تلك التي سبقت واستقرت فلا يجدي فيها تظلم ولا يمتد بهذا التظلم ميعاد .

« ومن حيث إنه بالنسبة إلى الطلب الثاني وهو تسوية معاش المدعى على أساس الترقية التي حرم منها بالقرار المطعون فيه فهو غير مقبول أيضاً لأن الترقية لا تدخل في حساب معاش الموظف إلا إذا حصل عليها وقبض مرتبها فعلاً فإذا بني طلب تسوية معاشه على أساس ترقية تقرر حرمانه منها فإن سبيل ذلك هو الطعن أولاً في

٨٣

٢٨ مايو سنة ١٩٤٧

- ١ — موظف . قرار فصله بغير محكمة تأديبية . المحكمة الادارية من حقها الغاء هذا القرار ما دام الموظف عموى ودائم ولم يستثن وكلاء النيابة .
- ٢ — فصل وكيل نيابة . عمل إدارى لا قضائى . طلب تعويض من اختصاص مجلس الدولة ولو كان السبب قبل وجود المجلس لأن أساءه استعمال السلطة صوة من صور مخالفة القانون .
- ٣ — المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة ليس هيئة قضائية ومهمته استشارية ولا يطبق على أعضائه أسباب رد القضاء
- ٤ — قرار إدارى . وجوب قيامه على أسباب صحيحة مبنية على أسانيد ثابتة فى الأوراق .

المبادئ القانونية

- ١ — إن فصل وكيل النيابة وقدم من جانب السلطة التنفيذية إذ تقوم بوظيفتها الادارية فى مسألة تدخل فى ولايتها هى إنهاء رابطة التوظيف ، فيكون الرسوم الصادر بفصل المدعى (وقد كان وكيل نيابة) والحالة هذه قرار إدارى نهائياً تختص محكمة القضاء الادارى بطلب إغائه طبقاً للفقرة الخامسة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة ، وبالتعويضات المترتبة عليه طبقاً للمادة الخامسة من القانون المذكور ولا تخضع فيما ورد بدفاع المدعى عليها من أن الرسوم الصادر بفصل المدعى قد بنى على قرار المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة وهو هيئة قضائية تقوم بعملها بالتطبيق لقانون استقلال القضاء ، إذ فضلاً عن أن هذه الهيئة إدارية بحكم تشكيلها لأنها تتكون من

قرار الحرمان وطلب إغائه فإن لم يجز الطعن أو امتنع لم يجز قبول طلب التسوية تبعاً لذلك .

« ومن حيث انه بالنسبة إلى طلب التعويض وحرمان المدعى من الترقية فإن الثابت من الاطلاع على ملف خدمته أن عدم ترقية راجع إلى أمور نسبت اليه . فقد قدم طلباً لتحويل أخيه وخادم من الشلال إلى الخرطوم ثم اتضح أن السيدة التى أدعى أنها أخيه لا تمت اليه صلة وأن الخادم لا يعمل عنده . ثم إنه صرف مرتبه عن شهري ديسمبر سنة ١٩٢٤ ويناير سنة ١٩٢٥ مرتين . كما دلت التقارير التى قدمت عنه على أنه لم يحصل على المعلومات اللازمة لقيادة قوة من الأسلحة وليست لديه الشخصية التى يلزم توفرها فى قائد . وترى المحكمة فى هذا مبرراً كافياً لعدم ترقية المدعى إلى رتبة اللواء وبالتالي عدم استحقاقه للتعويض .

« ومن حيث انه بالنسبة إلى طلب التعويض عن التأخير فى إخبار المدعى عن مدى أمله فى الترقية منذ أن صدر القرار بإحالة إلى الاستبداع فى نوفمبر سنة ١٩٤٥ حتى يونيه سنة ١٩٤٦ فلا وجه له ، لأن ما نصت عليه الفقرة « هـ » من المادة الثانية من الأمر العسكرى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ من إخبار الضابط الذى يحال إلى الاستبداع بما ينتظر أن يكون له لا يشترط أن يكون له أجل معين يلزم حصوله فيه .

(القضية رقم ٤٢ سنة ١ قضائية)

وكيل وزارة العدل رئيسا والنائب العام ومستشارا بمحكمة النقض والابرار عضوين ، والأولان من غير القضاة ، فانها تباشر مهمة إدارية قوامها إبداء الرأي لوزير العدل في مسائل يختص بها بمقتضى وظيفته الادارية ، فعملها إدارى بطبيعته ورأيها لا يعدو أن يكون استشاريا للوزير إن شاء أخذ به وإن شاء أطرحه ، فلا شبهة إذن في أن فصل أحد أعضاء النيابة بمرسوم هو قرار إدارى نهائى ولا يمكن بأى وجه من الوجوه اعتباره قرارا قضائيا .

٢ — طلب التعويض يقبل أمام محكمة القضاء الادارى حتى ولو كان عن قرار سابق على تاريخ نفاذ قانون إنشاء مجلس الدولة ، لأن هذا القانون لم يأت فى شأن طلب التعويض بحق جديد لم يكن مقرراً للناس ، أفرادا أو موظفين من قبل ، إذ كان لهم حق الالتجاء إلى المحاكم المدنية بطلب التعويض عن القرارات الادارية . وكل ما جاء به قانون إنشاء مجلس الدولة أنه جعل محكمة القضاء الادارى تختص مع المحاكم المدنية بالفصل فى طلبات التعويض عن القرارات الادارية المطعون فيها سواء رفعت إليها بصفة أصلية أو تبعا لطلب الالغاء ، فالأمر لا يعدو أن يكون ترتيبا للاختصاص بالنسبة إلى دعاوى الحق فى رفعها مقرر من قبل ، والأصل فى قوانين الاجراءات والاختصاص أنها تنسحب على ما وقع قبل نفاذها من الحوادث على اعتبار

أنها لا تمس حقوقا مكتسبة أو حالات قانونية شخصية ، وأن كل ما تهدف إليه أن تكون أجمع فى تحقيق العدالة ، وهذه مصلحة عامة تستلزم أن يكون للقانون الجديد أثره وسلطانه فى تحقيقها إلا إذا انطوى القانون الجديد على المساس بتلك الحقوق أو هذه الحالات القانونية الشخصية ، وليس فى أعمال قانون مجلس الدولة فيما جاء به بشأن طلبات التعويض أى مساس من هذا القبيل .

٣ — إنه وإن كان نظام رد القضاة

أو وجوب تنحيهم من تلقاء أنفسهم عن الحكم كلما قام بهم سبب يستتج منه أنه لا يمكنهم الحكم بغير ميل ، وهو المذكور فى المواد من ٣٠٩ إلى ٣٢٨ من قانون المرافعات ، يقوم على اعتبارات أساسية هى تطمين الخصوم وصيانة القضاة عن الريب والشبهات توكيدا لاحترامهم وتوطيدا للثقة فيهم إلا أن قيام سبب من الأسباب الموجبة لرد القضاة أو لوجوب تنحيهم عن الحكم فى حق رئيس المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة لا يمكن أن يكون بذاته موجبا لبطلان تشكيله ، لأن طبيعة هذا التشكيل بحسب المادة ٨١ من قانون استقلال القضاء لا تسمح بأن يحل محل رئيس المجلس غيره فانعقاد المجلس بهذه الكيفية والحالة هذه لازم بحكم الضرورة القانونية على أنه مع ذلك فإن المهمة التى يقوم بها المجلس الاستشارى ليست قضاء بل هى مجرد

إبداء رأى استشارى للوزير فى مسائل إدارية بجهة مما يختص به بمقتضى وظيفته الإدارية .
 هـ - أنه وإن كانت الإدارة تستقل بتقدير مناسبة إصدار قراراتها فلها مطلق الحرية فى تقدير ظروف القرار الإدارى ووزن الملازمات المحيطة به لتقرر ملائمة إصداره من عدمه ، إلا أنه يجب لمصلحة هذا القرار أن يقوم على وقائع صحيحة مستفادة من أصول ثابتة فى الدعوى ومؤدية الى النتيجة التى انتهى اليها القرار ، وإلا انطوى على مخالفة القانون لانعدام الأساس القانونى الذى يجب أن يقوم عليه ولوقوع الخطأ فى تطبيق القانون بسبب الخطأ فى فهم الواقع .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى ، حسبما يؤخذ من صحيفتها ومذكرات طرفى الخصومة ومستنداتها وملاحظتهما الشفوية ، فى أن المدعى تخرج فى كلية الحقوق فى سنة ١٩٣٣ واشتغل بالمحاماة إلى أن عين وكيلًا للنائب العام من الدرجة الثالثة بالمرسوم الصادر فى ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ ، وفى ١٢ من مارس سنة ١٩٤٤ اجتمع المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة العامة ورأى ترقية إلى وكيل نيابة من الدرجة الثانية وصدر فى ٢١ منه قرار من وزير العدل بذلك ، وفى ٣ من أبريل سنة ١٩٤٥ أرسل سعادة عبد الرحمن الطويرباشا النائب العام السابق إلى وزير العدل كتاباً جاء فيه « أنه عند اطلاعنا أخيراً على أوراق الدعوى رقم ٦٠٦ لسنة ٥٧ قضائية الخاصة بطلب الرد المقدم من حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ضد حضرتى صاحب العزة أحمد

حسن بك وعبد اللطيف غربال بك المستشارين وعضوى محكمة جنايات الاسكندرية أثناء نظر هذه المحكمة فى قضية الجنحة رقم ١٥١٠ الرمل سنة ١٩٣٩ التى أسندت فيها لرفقته تهمة القذف فى حق التفور له الدكتور أحمد ماهر باشا تبين لنا أن حضرتى محمود أحمد المهدي أفندى ومحمد سعيد الهواش أفندى المحامين وقتئذ أديا الشهادة فى تلك الدعوى تأييداً لطلب الرد المشار اليه ، وقد تضمنت أقوالهما تعريضاً بصاحب العزة المستشارين المقدم ضدما طلب الرد وإثارة الشكوك حول نزاهتهما واستقلالهما وقد قضى فى طلب الرد المذكور بالرفض بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٠ . وبعد هذا وفى عهد وزارة رفعة النحاس باشا ، عين محمود أحمد المهدي أفندى وكيلًا للنائب العام بتاريخ ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ وعين محمد محمد سعيد الهواش أفندى فى وظيفة ممثلة بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ ولما كانت الظروف التى لا يست تعيين حضرتى وكيلى النيابة المذكورين بعدما كان من موقعهما فى دعوى الرد السالفة الذكر من شأنها أن تجعلهما بعيدين عما يجب أن يتوفر لممثل النيابة العامة لدى الكافة من الثقة والاحترام من أجل هذا نرجو التفضل بعرض أمرهما على المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة للنظر فى عزلهما » .

وفى يوم ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٥ انعقد المجلس المذكور برئاسة حضرة صاحب العزة عبد اللطيف غربال بك وكيل وزارة العدل وقرر الموافقة على جواز عزلهما قدمت وزارة العدل إلى مجلس الوزراء مذكرة فى يونيه سنة ١٩٤٥ موقعة من وزير العدل وإلى جانبها توقيع لعبد اللطيف غربال بك جاء فيها بعد الإشارة إلى كتاب النائب العام السالف الذكر أنه

تعيين المحامين المذكورين في كتاب سعادة النائب العام وزميلهما الأستاذ محمد عوف (الذي توفي) في وظائف وكلاء نيابة قد تم في عهد وزارة رفعة النحاس باشا في ظروف مربية مما يشير إلى أنه كان ملحوظاً في هذا التعيين قيامهم بالدور الذي قاموا به وإدلائهم بالأقوال التي أدلوا بها في قضية الرد وقد حكم برفضها، في حين أن الاختيار لوظائف القضاء والنيابة يجب أن يسمو عن مواطن الغرض وينأى عن الشبهات لذلك رأى المجلس الاستشاري بجلسته المنعقدة في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٥ أن وكيل النيابة المذكورين محمود أحمد المهدي أفندي ومحمد محمد سعيد الهواش أفندي غير جديرين بأن يظلا في سلك النيابة وأشار بعزلها من وظائفهما باجماع الآراء، فتشرف وزارة العدل برفع هذه المذكرة إلى مجلس الوزراء وترجو بعد الموافقة على عزل محمود أحمد المهدي أفندي ومحمد محمد سعيد الهواش أفندي وكيلى النيابة من الدرجة الثانية من وظائفهما، رفع مشروع المرسوم المرافق لهذه المذكرة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك ليتفضل بإصدار المرسوم - وقد صدر بناء على ذلك في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٥ مرسوم بفصلهما وقد أقام المدعى هذه الدعوى على وزير العدل والنائب العام وأودع صحتها والمذكرة الشارحة لها وحافطة مستنداته سكرتيرية المحكمة في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وطلب الحكم: (أولاً) بىطلان قرار مجلس الوزراء الصادر بفصله من وظيفته الذى تضمنه المرسوم الصادر في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٥ مع القائه ومع حفظ كافة الحقوق الأخرى. (ثانياً) إلزام المدعى عليهما بأن يدفع بالتضامن مبلغ ١٠ مليات مؤقتاً على سبيل التعويض مع كافة

» بالرجوع إلى ملف طلب الرد المرافق لكتاب سعادة النائب العام يتبين أن طالب الرد أسس دعواه على قيلة زعم أنها نقلت إليه مؤداها أن المحامين محمود أحمد المهدي أفندي ومحمد عوف أفندي اللذين كانا ملحقين بمكتب حضرة الأستاذ أمين مرعى المحامى زعما أن أستاذهما أمين مرعى أفضى إليهما بأنه علم من أخيه حضرة مصطفى بك مرعى المحامى العمومى في ذاك الوقت أن عضوى دائرة الجنايات، أى المستشارين أحمد بك حسن وعبد اللطيف غربال بك في أيدي الحكومة، وهى قيلة كذبها الأستاذ أمين مرعى في التحقيق في كثير من الشدة ونادى بفسادها وقال إنها واقعة ملفقة حبكها هؤلاء لخلق سبب للرد. ودلل على صلة الشاهدين المذكورين بطالب الرد وتحيزها له بصورة فوتوغرافية قدمها للمحقق منشورة بجريدة المصرى وفيها يظهر رفعة النحاس باشا وبجواره الأستاذان محمود أحمد المهدي ومحمد عوف أفندي عقب إدلائهما بأقوالهما في جلسة تحقيق الرد وأشار الأستاذ أمين مرعى إلى أن المحامين المذكورين إنما قلا القيام بهذا الدور انتظاراً لمكافأة تعود عليهما إذا ماولى النحاس باشا الحكم وإلى جانب ماتقدم فانه يلاحظ أن مسلك محمود أحمد المهدي أفندي ومن جراه من شهود طلب الرد كالاستاذ محمد سعيد الهواش أفندي وأقوالهم في التحقيق تم عن تهجم بذىء في حق هيئة من هيئات القضاء العالى على خلاف ماتقضى به واجبات المحامى الناشئ وغير الناشئ من الاحترام نحو رجال القضاء الذين يواجههم صباح مساء طالباً منهم إعلان كلمة الحق ونشر لواء العدل وألا يخرج عن جادة التحفظ والاتزان في كل ما هو متصل بسمعة القضاء وكرامتهم. لذلك ولأن ظروف

المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وبعد أن أعلنت الأوراق المذكورة إلى المدعي عليهما في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ أودع في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ مذكرة طلبا فيها أصليا الحكم بعدم جواز سماع الدعوى أو بعدم قبولها واحتياطيا رفضها مع إلزام المدعي بالمصروفات والأتعاب . وفي أول يناير سنة ١٩٤٧ أودع المدعي مذكرة طلب فيها رفض الدفع المذكور وفي الموضوع عدل طلب التعويض إلى مبلغ ٥٠٠٠ جنيه وصمم على باقي طلباته فأودع للمدعي عليهما في ١٣ منه مذكرة صما فيها على دفاعهما وقد ندب أحد حضرات مستشاري المحكمة لوضع التقرير فيها فأصدر في ٨ من فبراير سنة ١٩٤٧ قرارا أذن به طرفي الخصومة في تقديم مذكرات ومستندات تكميلية لاستيفاء النقط المشار إليها في صلب قراره فأودع المدعي في ١٣ منه حافظة مستندات ثانية . وأودع المدعي عليهما في ٢٠ منه حافظة مستندات أخرى ثم أودع المدعي حافظة مستندات ثالثة في ٢٣ منه ومذكرة تكميلية في ٢٧ منه طلب فيها : (أولا) وأصليا أولا - بطلان القرار المطعون فيه وإلغاءه وإعادةه إلى عمله مع مراعاة وضعه في المركز الذي رقى إليه زملاؤه وحفظ أقدميته ٢ - إلزام المدعي عليهما بأن يدفعاه متجمدا مرتبه من يوم فصله إلى يوم صدور الحكم ثم من يوم صدور الحكم إلى يوم صدور الرسوم بإعادته إلى عمله ٣ - إلزام المدعي عليهما متضامنين بأن يدفعاه مبلغ ٥٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض ثانيا - واحتياطيا في حالة عدم الحكم بإلغاء القرار المذكور بإلزام المدعي عليهما متضامنين بأن يدفعاه مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض وجميع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . فأودع

المدعي عليهما في ١٩ من مارس سنة ١٩٤٧ مذكرة تكميلية صما فيها على دفاعهما السابق وبعد وضع التقرير عين لنظر الدعوى جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكم

بعد تلاوة التقرير . . .

١ - عن الدفع بعدم جواز سماع الدعوى أو بعدم قبولها :

« من حيث أن هذا الدفع يقوم على وجهين : (الأول) أن الرسوم الصادر بفصل المدعي قد بنى على قرار المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة وهو صادر من هيئة قضائية قامت بعملها بالتطبيق للمادة ٨١ وما بعدها من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الخاص باستقلال القضاء الذي رتب ضمانات لرجال القضاء والنيابة وبين الوسائل التي تكفلها ومنها قيام المجلس الاستشاري فيما يتعلق برجال النيابة ، فيكون فصل المدعي إذ صدر استناداً إلى قرار المجلس المذكور ذا صبغة قضائية ، وبهذه المثابة يخرج عن ولاية محكمة القضاء الإداري طلب إلغاءه أو التعويض عنه . (الثاني) أن واقعة الدعوى سابقة على يوم ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وهو التاريخ المعين للعمل بقانون مجلس الدولة ، فلا يسرى عليها هذا القانون طبقاً للمادة ٢٧ من الدستور سواء فيما يتعلق بطلب إلغاء قرار الفصل أو طلب التعويض المترتب عليه بسبب إساءة استعمال السلطة لأنهما حقان مستحدثان بالقانون المذكور ولم ينص فيه على أن يكون ذا أثر رجعي .

« ومن حيث أن الوجه الأول مردود بأن

محكمة القضاء الإداري تختص طبقاً للفقرة الخامسة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة بالفصل في «الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون الداعون بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بفصلهم من غير الطريق التأديبي إذا كان مرجع الطعن مخالفة القوانين أو اللوائح أو إساءة استعمال السلطة». وهذا النص من العموم بحيث يشمل فصل أي موظف عمومي دائم مادام قد تم بقرار إداري نهائي، فلا محل لاستثناء أعضاء النيابة من هذا العموم إذ المطلق يجري على إطلاقه. ولا يغير من الأمر شيئاً أن قانون استقلال القضاء قد رتب لهم ضمانات وكفل إنفاذها بالوسائل التي بينها ومنها قيام المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة، لأن ترتيب هذه الضمانات لهم وكفالتها بوسائل معينة لا يعنى حرمانهم من ضمانات أخرى قد رتبها الشارع بوجه عام لجميع موظفي الدولة، ولا ريب في أن إمكان التجاء هؤلاء الموظفين إلى محكمة القضاء الإداري لإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بفصلهم من غير الطريق التأديبي من أهم الضمانات التي رتبها قانون مجلس الدولة لجميع موظفي الدولة الداعمين بدون استثناء أيما كانت الجهة التي يتبعونها. يؤكد ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المذكور من أنه «لما كان فصل الموظفين قديح بقرارات إدارية لا تسبقها محاكمة تأديبية كما إذا تم الفصل بقرار من مجلس الوزراء أو بمرسوم أو كان سببه عدم اللياقة الطبية للخدمة بنسب على قرار من القوميسيون الطبي أو بإلغاء الوظيفة فقد جعل المشروع في هذه الصورة وأمثالها لمجلس الدولة الاختصاص بالنظر في الطعون التي يقدمها الموظفون في هذه القرارات... ولا يقف مجلس الدولة في نظر هذا الطعن عند حد التحقق من استيفاء قرار الفصل الإداري لأوضاعه

وشروطه الشكلية، بل له أن يفحص أسباب هذا القرار والدافع إليه أهى المصلحة العامة أم شهوة الحكم في الإساءة والانتقام. وهذا الحكم يجري على جميع الموظفين الداعمين دون استثناء أحد منهم».

«ومن حيث أن فصل المدعى قد تم من جانب السلطة التنفيذية إذ تقوم بوظيفتها الإدارية في مسألة تدخل في ولايتها إنهاء رابطة التوظيف فيكون الرسوم الصادر بفصل المدعى والحالة هذه قراراً إدارياً نهائياً تختص محكمة القضاء الإداري بطلب إلغاؤه طبقاً للفقرة الخامسة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة، وبالتعويضات المترتبة عليه طبقاً للمادة الخامسة من القانون المذكور ولا مقنع فيما ورد بدفاع المدعى عليهما من أن الرسوم الصادر بفصل المدعى قد بني على قرار المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة وهو هيئة قضائية تقوم بعملها بالتطبيق لقانون استقلال القضاء، إذ فضلاً عن أن هذه الهيئة إدارية بحكم تشكيلها لأنها تتكون من وكيل وزارة العدل رئيساً والنائب العام ومستشار بمحكمة النقض والإبرام عضوين، والأولان من غير القضاة، فإنها تباشر مهمة إدارية قوامها إبداء الرأي لوزير العدل في مسائل يختص بها بمقتضى وظيفته الإدارية، فعلمها إداري بطبيعته ورأيها لا يعدو أن يكون استشارياً للوزير إن شاء أخذ به وإن شاء أطرحه فلا شبهة إذن في أن فصل أحد أعضاء النيابة بمرسوم هو قرار إداري نهائي ولا يمكن بأي وجه من الوجوه اعتباره قراراً قضائياً».

«ومن حيث أنه فيما يتعلق بالوجه الثاني فقد ثبت قضاء هذه المحكمة على وجوب التفرقة في هذا الشأن بين طلب الإلغاء وطلب التعويض. فبالنسبة إلى طلب الإلغاء لم يكن يستطيع أحد قبل العمل

بقانون مجلس الدولة الالتجاء إلى أية جهة قضائية في هذا الطلب لمجاوزة السلطة ، وكل ما كان مقدوراً وقتئذ هو مطالبة الإدارة بالتضمنات دون التعرض للقرار الإداري سواء بالالغاء أو التعديل أو الوقف أو التأويل . فاستحدث القانون المذكور إمكان الطعن في القرار الإداري ، ولا ريب في أن هذا استحداث لحق لم يكن مقررراً للناس ، أفراداً أو موظفين ، من قبل . فلا يمكن أن ينسحب على القرارات السابقة على هذا القانون ، وإلا كان ذلك مخالفاً لحكم المادة ٢٧ من الدستور . وأما فيما يتعلق بطلب التعويض فيقبل أمام محكمة القضاء الإداري حتى ولو كان عن قرار سابق على تاريخ نفاذ القانون المذكور ، لأن هذا القانون لم يأت في شأن طلب التعويض بحق جديد لم يكن مقررراً للناس ، أفراداً أو موظفين من قبل ، إذ كان لهم حق الالتجاء إلى المحاكم المدنية بطلب التعويض عن القرارات الإدارية وكل ما جاء به قانون إنشاء مجلس الدولة . أن جعل محكمة القضاء الإداري تختص مع المحاكم المدنية بالفصل في طلبات التعويض عن القرارات الإدارية المطعون فيها سواء رفعت إليها بصفة أصلية أو تبعاً لطلب الالغاء ، فالأمر لا يعدو أن يكون ترتيباً للاختصاص بالنسبة إلى دعاوى الحق في رفعها مقرر من قبل والأصل في قوانين الإجراءات والاختصاص أنها تنسحب على ما وقع قبل نفاذها من الحوادث على اعتبار أنها لا تمس حقوقاً مكتسبة أو حالات قانونية شخصية ، وأن كل ما تهدف إليه أن تكون أجمع في تحقيق العدالة ، وهذه مصلحة عامة تستلزم أن يكون للقانون الجديد أثره وسلطاناً في تحقيقها إلا إذا انطوى القانون الجديد على المساس بتلك الحقوق أو هذه الحالات القانونية الشخصية ، وليس في أعمال قانون مجلس الدولة فيما جاء به

بشأن طلبات التعويض أي مساس من هذا القيل .

« ومن حيث أنه لا وجه للتحدي في هذا الصدد بأن قانون إنشاء مجلس الدولة قد استحدث حق طلب التعويض عن القرارات الإدارية بسبب إساءة استعمال السلطة ، فلا يقبل طلب المدعى لاستناده إلى هذا السبب ما دامت الواقعة سابقة على تاريخ نفاذ قانون مجلس الدولة — لا وجه للتحدي بذلك إذ كان للناس أفراداً أو موظفين الحق في الالتجاء إلى المحاكم المدنية بطلب التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقوانين أو اللوائح وإساءة استعمال السلطة إن هي إلا صورة من صور مخالفة القانون بمجانبة روحه وتنكب الغاية التي يهدف إليها الشارع بنصومه . فالنص في قانون مجلس الدولة على هذه الصورة من صور مخالفة القانون في هذا الصدد هو من قيل التخصيص بعد التعميم ، لكنه لا يعني إنشاء حق لم يكن مقررراً من قبل ، بل كان هذا الحق قائماً تقضي به المحاكم المدنية قبل صدر قانون مجلس الدولة .

« وحيث أنه على هدى ما تقدم تكون الدعوى غير مقبولة بالنسبة إلى طلب الالغاء مقبولة بالنسبة إلى طلب التعويض ومن ثم يتعين القضاء بذلك .

ب — عن الموضوع

« وحيث أن المدعى يطعن في قرار فصله بما يلي من أوجه :

١ — عيب في الشكل بمقولة أن المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة انعقد برئاسة حضرة صاحب العزة عبداللطيف غريبال بك وهو أحد المستشارين الذين وجه إليهما طلب الرد .

٢ — إساءة استعمال السلطة بدعوى أن الباعث على فصله لم يكن تحقيق المصلحة العامة

وإنما شهوة التشفي والانتقام لأدائه الشهادة في قضية الرد .

ثالثاً — مخالفة القانون بحجة أن فصله على أمور سابقة بنى على تعيينه وعلى وقائع غير صحيحة بحسب الثابت في الأوراق لا يمكن استخلاص مبرر الفصل منها قانوناً .

« وحيث انه يتعين بحث الأوجه المتقدمة لمعرفة ما إذا كان فصل المدعى ينطوي على وجه أو أكثر منها .

« وحيث انه فيما يتعلق بالوجه الأول فيقوم على أنه لما كان محصل ما أسند إلى المدعى أنه في قضية الرد المرفوعة من رفعة النحاس باشا ضد حضرتي صاحبي العزه احمد محمد حسن بك وعبد اللطيف غربال بك عرض بهما تعرضاً بديئاً وأن موقفه كان بعيداً عما يجب أن يتوافر في مثل النيابة من الثقة والاحترام ، فكان ينبغي على حضرة رئيس المجلس أن يتنحى عن نظر التهمة المنسوبة إلى المدعى وعن إعداد المذكرة التي انبنى عليها قرار الفصل وإلا كان في عدم تنحيه إهداراً لبداية قانونية وضمانة أساسية في كل محاكمة هي أنه لا يجوز أن يكون الشخص خصماً وحكماً في الوقت نفسه ، وخلص المدعى من ذلك إلى أن تشكيل المجلس ، والحالة هذه ، يكون قد انطوى على عيب جوهري يبطله .

« وحيث انه وإن كان نظام رد القضاة أو وجوب تنحيهم من تلقاء أنفسهم عن الحكم كلما قام بهم سبب يستتج منه أنه لا يمكنهم الحكم بغير ميل ، وهو المذكور في المواد من ٣٠٩ إلى ٣٢٨ من قانون المرافعات ، يقوم على اعتبارات أساسية هي تطمين الخصوم وصيانة القضاة عن الريب والشبهات تأكيداً لاحترامهم وتوطيداً للثقة فيهم إلا أن قيام سبب من الأسباب الموجبة لرد القضاة

أول وجوب تنحيهم عن الحكم في حق رئيس المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة لا يمكن أن يكون بذاته موجبا لبطلان تشكيله ، لأن طبيعة هذا التشكيل بحسب المادة ٨١ من قانون استقلال القضاء لا تسمح بأن يحل محل رئيس المجلس غيره ، فانعقاد المجلس بهذه الكيفية والحالة هذه لازم بحكم الضرورة القانونية . على أنه مع ذلك فإن المهمة التي يقوم بها المجلس الاستشاري ليست قضاء بل هي مجرد إبداء رأي استشاري للوزير في مسائل إدارية بحجة مما يختص به بمقتضى وظيفته الادارية .

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الثاني فيقوم على أن الباعث على فصل المدعى هو شهوة حضرة عبد اللطيف غربال بك في التشفي والانتقام منه بسبب تأديته الشهادة في قضية الرد وهو ادعاء لم يقم عليه أي دليل ، وعلى كل حال فقرار المجلس صدر بالاجماع ولم يكن له سوى رأي واحد في المداولة ، ولم ينسب المدعي إلى العضوين الآخرين أي انحراف عن الجادة أو تنكب للمصلحة العامة مما ينفي أن القرار المذكور قد صدر عن إساءة استعمال السلطة .

« وحيث انه بالنسبة إلى الوجه الثالث فيجب التنبيه بادىء الرأي إلى أنه وإن كانت الادارة تستقل بتقدير مناسبة إصدار قراراتها فلها مطلق الحرية في تقدير ظروف القرار الاداري ووزن الملابسات المحيطة به لتقرر ملائمة إصداره من عدمه ، إلا أنه يجب لمصلحة هذا القرار أن يقوم على وقائع صحيحة مستفادة من أصول ثابتة في الدعوى ومؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها القرار وإلا انطوى على مخالفة القانون لانعدام الأساس القانوني الذي يجب أن يقوم عليه ولو وقع الخطأ في تطبيق القانون بسبب الخطأ في فهم الواقع .

« وحيث ان الأمور المنسوبة إلى المدعى والتي بنى عليها فصله تتحصل ، حسب المستفاد من كتاب معادة عبد الرحمن الطوير باشا النائب العام السابق إلى وزير العدل في ٣ من أبريل سنة ١٩٤٥ ومن مذكرة وزارة العدل إلى مجلس الوزراء في يونيو سنة ١٩٤٥ ، فيما يلي :

١ - تأدية المدعى للشهادة تأييداً لطلب الرد المقدم من رفعة مصطفى النحاس باشا ضد حضرتي صاحبي العزة احمد حسن بك وعبد اللطيف غربال بك المستشارين وعضوى محكمة جنايات الاسكندرية أثناء نظر هذه المحكمة في اللجنة رقم ١٥١٠ الرمل سنة ١٩٣٩ التي أسندت فيها لرفعته تهمة القذف في حق المغفور له احمد ماهر بلشا في حين أن طلب الرد بنى على قيلة نسبت إلى الأستاذ أمين مرعى في التحقيق ، قلا عن أخيه حضرة صاحب العزة مصطفى مرعى بك الأفوكاتو العموى وقتئذ وبلغت إلى طالب الرد بمعرفة الأستاذين محمود احمد المهدي ومحمد عوف محصلها أن المستشارين المذكورين في أيدي الحكومة وأنها قيلة كذبها الأستاذ أمين مرعى ونادى بفسادها وأنها ملفقة حبكها هؤلاء لخلق سبب للرد وقد قضى برفض طلب الرد ، وأن المدعى جارى البلعين لتلك القيلة وأنهم جميعاً قبلوا القيام بهذا الدور انتظاراً لمكافأة تعود عليهم إذا ما ولى النحاس باشا الحكم .

٢ - ان مسلك المدعى في تحقيق طلب الرد وأقواله فيه تم عن تهجم بذىء في حق هيئة من هيئات القضاء العالى على خلاف ما تقضي به واجبات المحامى الناشئ وغير الناشئ من الاحترام نحو رجال القضاء .

٣ - ان تعيين المدعى قد تم في عهد وزارة رفعة النحاس باشا في ظروف مريبة مما يشير إلى

أنه كان ملحوظاً في هذا التعيين قيامه بالدور الذى قام به وإدلاؤه بالأقوال التى أدلى بها في قضية الرد وقد حكم برفضها ، في حين أن الاختيار لوظائف القضاء والنيابة يجب أن يسمو عن مواطن الغرض وينأى عن الشبهات .

« وحيث انه عن الأمر الأول فلا تريب على المدعى إذا أدى الشهادة في قضية الرد المشار اليها إلا إذا كانت شهادته تخالف الحقيقة لأنه لا يستطيع أن يكتم الشهادة متى طلب اليه أدائها وإلا استهدف للعقاب ، ومع ذلك فقد ظهر من الاطلاع على قضية الرد ، أن اسم المدعى لم يذكر لا في تقرير الرد ولا على لسان طالب الرد عند الادلاء بأقواله وإنما ورد اسمه عرضاً في أثناء إدلاء بعض الشهود بشهادتهم فرأى المحقق ضرورة سماع أقواله ، وهذا هو ما جاء في أسباب الحكم في طلب الرد خاصاً بتلك الشهادة » وحيث انه من جهة أخرى فقد ثبت من

التحقيق أن الأستاذ عوف كان في إحدى المناسبات قد أخبر الأستاذ محمد سعيد أبو عيشة بهذه الرواية وبمصدرها الذى هو الأستاذ أمين مرعى ثم إن الأستاذ أبو عيشة في مناسبة كذلك أخبر الأساتذة علي الحلوانى ومحمود نجأتى ومحمد محمد سعيد الهواش بشق الرواية الخاص بنقل حضرة رئيس الدائرة خدعة دون ذكر مصدرها ، وقد أخذ السامعون وقتئذ في تخمين المصدر ثم إن الأستاذ أبو عيشة أخبر الأستاذ الحلوانى عند انصرافه معه بأن مصدره هو الأستاذ عوف . وزاد على ذلك أن لدى الأستاذ عوف تفصيلات أخرى ، فالأستاذ الحلوانى سأل الأستاذ عوف عنها فأخبره بالرواية المذكورة في سبب الرد بأكملها وبمصدرها الذى هو الأستاذ أمين مرعى وأنها كانت بحضور الأستاذ المهدي فسأله الأستاذ الحلوانى فأكد له الأستاذ

المهدى الرواية ، وهكذا تناقلت الرواية بين هؤلاء الشهود وفيهم من ليست له صلة بالوقد بل ولم يتقابل مع رفعة رئيسه إلا في التحقيق ، وكان هذا التناقل للرواية قبل انسحاب هيئة الدفاع من جلسة ١٠ يونيه بيضة أيام . . . وذلك ينقض دعوى الاستاذ أمين مرعي من أنه بعد الانسحاب طرأت فكرة الرد فلفقت الرواية .

« وحيث انه يبين بما ذكر ، ومن الاطلاع على سائر أوراق قضية الرد ، أن شهادة المدعى لم تنصب إلا على واقعة ثانوية هي ماسمعه مع آخرين على لسان الاستاذ محمد محمد سعيد أبو عيشة في قاعة الجلسة أثناء فترة استراحة المحكمة من أن المرحوم عبدالرحمن بك على نقل خدعة ، وكانت رواية الاستاذ أبي عيشة مقتضبة مبهمة حتى أخذ السامعون في تخمين المصدر ، وقد ثبت من التحقيق صحة هذه الواقعة . ومن هنا يتضح أنه لا ثريب على المدعى فيما أدلى به من الشهادة بخصوص الواقعة المذكورة ، ومن جهة أخرى فانه على حسب الثابت من ملف قضية الرد وأسباب الحكم فيها ، لا شأن للمدعى بالواقعة الأساسية التي تضمنتها القيلة المنسوبة للاستاذ أمين مرعي .

« وحيث انه يخلص مما تقدم أن المدعى لم يشهد إلا صدقاً بواقعة فرعية اتصل علمه بها ، وأنه لم يكن له شأن بالواقعة الأساسية في طلب الرد ، فاقحام المدعى فيها إذن لا يطابق الواقع .

« وحيث انه عن الأمر الثاني ، فمحصل ما شهد به المدعى في هذا الشأن يدور حول تفصيل ما حدث بين هيئة المحكمة وبين المرحوم أحمد ماهر باشا بجلسة ١٠ يونيه سنة ١٩٤٠ في قضية القذف السالف ذكرها حينما امتنع عن حلف اليمين وعن أداء الشهادة ، وأن رئيس المحكمة عثمان نجيب بك نبهه إلى وجوب حلف اليمين

وأداء الشهادة وإلا أعد ممتعاً وطبق عليه القانون فأصر رغم ذلك كله على موقفه . فسمع المدعى أحمد بك حسن يوعز إلى الرئيس برفع الجلسة للاستراحة فرفضت في الحال ، وبعد المداولة وإعادة فتحها عدلت المحكمة عن اتخاذ الاجراءات ضد ماهر باشا بسدد امتناعه عن أداء الشهادة ورأت استدعاء الشاهد الذي بعده فطلب مكرم باشا معاملة ماهر باشا بالقانون وأشار أحمد حسن بك بما يؤخذ منه أن هذا من شأن المحكمة ، كما ذكر المدعى في أقواله في قضية الرد أن عبد اللطيف غربال بك بعد ما نبهه رئيس المحكمة الدكتور ماهر باشا إلى وجوب حلف اليمين وأداء الشهادة وإلا أعد ممتعاً عن أدائها ، سأله عما إذا كان ممتعاً عن أداء الشهادة أم أنه يرجئها إلى الوقت الذي يراه فأجاب بأنه يرجئ الإدلاء بها إلى الوقت الذي يراه ، ثم ذكر المدعى أن محصل ما يستنتجه مما دار في الجلسة أن الرئيس كان على استعداد بعد تفهيم الشاهد أنه يعتبر ممتعاً عن أداء الشهادة أن يأخذ القانون مجراه ولكن أحمد حسن بك حال دون ذلك بالإيعاز برفع الجلسة وأن عبد اللطيف غربال بك قصد نجدة ماهر باشا من نتائج امتناعه عن أداء الشهادة .

« وحيث انه مما تجب ملاحظته بادىء ذي بدء أنه لم يقم دليل على عدم صحة تفصيلات ما جرى في الجلسة المذكورة على النحو الذي ساقه المدعى في أقواله ، كما أنه يظهر من الاطلاع على محضر الجلسة المذكورة أن رئيس المحكمة أصر على أن يؤدي المرحوم ماهر باشا شهادته ووجه إليه اليمين فأصر الشاهد على عدم الحلف وعلى الامتناع عن الشهادة وبعد ذلك رفعت الجلسة للاستراحة وبعد إعادتها أرادت المحكمة سماع شاهد آخر فطلب مكرم باشا تطبيق القانون على ماهر باشا

لامتناعه عن أداء الشهادة وحصل أخذ ورد بين مكرم باشا وبين المحكمة يؤخذ منه أن مؤدى قرارها هو أن تسمع شهادة ماهر باشا عند ما ترى محلا لذلك فانسجبت هيئة الدفاع عن رفعة النحاس باشا عقب ذلك .

« وحيث انه إذا صح ما ينسبه الشاهد إلى كل من احمد حسن بك وعبد اللطيف غربال بك فلا يمكن فهمه على انه من مظاهر الميل للمرحوم ماهر باشا وبالتالي لا يمكن اعتبار ما ذكره المدعى تهجاً عليهما وإثارة للشكوك حول نزاهتهما وهذا هو ما يقرره احمد بك حسن في إجابته عن تقرير الرد إذ يقول « فإذا حصل التسليم جدلاً بصحة هذه الواقعة فانتى لا أرى في ذلك أى ميل . وهل إذا سأل رئيس الجلسة سؤالاً يظهر منه رأى في مسألة تتعلق بالتحقيق ثم تداول معه العضوان ثم أصدرت المحكمة قرارها في هذا الشأن على خلاف الاتجاه الذى يدل عليه أو رأى بعض الخصوم أنه يدل عليه يعتبر هذا ميلاً من العضوين ؟ » وهذا هو رأى طالب الرد نفسه حتى عشية تقديم طلب الرد إذ قرر في التحقيق أنه ما كان ليقدم رداً لولا الرواية التى بلغته فى مساء ١٠ يونيه سنة ١٩٤٠ وأنه لا يتمسك بما ذكره عن تصرفات حضرتى المستشارين فى الجلسة كسبب للرد بل لتعزيز السبب الأول من أسباب الرد بما يظهر معه أن تلك التصرفات لو صحت لا تصالح بذاتها أساساً لطلب الرد . ومن هنا يتضح بجلاء أن ذكر أمثال هذه التصرفات على لسان المدعى ونسبتها إلى المستشارين المذكورين لا يمكن أن تكون تهجاً بذاتاً فى حقهما ما دامت لو صحت لما اعتبرت مظاهر للميل أو التحيز .

« وحيث انه عن الأمر الثالث قوامه أن تعيين المدعى تم فى ظروف مريبة تشير إلى أنه

كان فى مقابل قيامه بالدور الذى قام به وإدلائه بالأقوال التى أدلى بها فى قضية الرد . وظاهر أن هذا القول أصبح لا يستقيم بعد إذ تبين أن المدعى لم يشهد إلا صدقاً وأن مسلكه لم يكن عليه أى غبار خصوصاً أنه قد أدى الشهادة فى سنة ١٩٤٠ فى وقت لم يكن مرتقباً تولى طالب الرد الحكم وأن المدعى لم يعين فى النيابة إلا فى ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ بعد انقضاء قرابة عامين على تولى النحاس باشا الحكم على أنه مما تجدر ملاحظته أن التعيين يختلف فى طبيعته عن الفصل فلا يلغى الأول إلا لأسباب سابقة عليه يصح . منها بطلان التعيين بينما لا يلغى الثانى إلا لأسباب لاحقة للتعين يثبت منها أن الموظف لم يعد أهلاً للقيام بأعباء وظيفته . ولكن القرار المطعون فيه قد اتخذ من الأسباب المتصلة بالتعيين أسباباً للفصل .

« وحيث انه يبين من كل ما سلف ذكره أن القرار المطعون فيه إذ استند إلى الأسباب الواردة فى مذكرة وزارة العدل إلى مجلس الوزراء فى يونيه سنة ١٩٤٥ يكون قد بنى على وقائع غير صحيحة ومناقضة لما ثبت فى حكم نهائى ، وغير مؤدية قانوناً للنتيجة التى انتهى إليها القرار من فصل المدعى . فىكون والحالة هذه قد انطوى على مخالفة القانون لانعدام الأساس القانونى الذى يجب أن يقوم عليه من جهة ولعدم احترام حجية الشئ المحكوم فيه من جهة أخرى ومتى ثبت ذلك يكون المدعى محقاً فى مطالبة الحكومة بتعويض عما أصابه من أضرار بسبب فصله المخالف للقانون .

« وحيث ان التعويض هو مقدار ما أصاب المدعى من خسارة وما فاتته من كسب .

« وحيث ان المحكمة تقدر التعويض للمدعى بمبلغ ألف من الجنيهات مراعية فى ذلك ما أصابه

- ٥ — طلب الاحالة إلى المعاش . إكراه . انعدام الرضائية . أثره . العبرة . بقبوله . قرار القبول . تكييفه القانوني . أثره . إمكان الطعن فيه .
- ٦ — محكمة القضاء الإداري . هيئة إدارية عاملة . الفرق بينها . طلب الاعادة إلى الخدمة . عدم قبوله .

المبادئ القانونية

- ١ — إن قانون مجلس الدولة لم يستحدث سوى حق طلب إلغاء القرارات الإدارية لمجاوزة السلطة أما الطعن في هذه القرارات بمخالفتها للقوانين واللوائح فلم ينشئه هذا القانون بل كان موجوداً من قبل بمقتضى المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم باعتباره ركناً من أركان دعاوى التضمينات المترتبة على القرارات الإدارية التي تقع مخالفة للقوانين واللوائح والمنصوص عليها في المادة المذكورة ، وعلى ذلك يجوز للمدعي بغير ما اخلال بقاعدة عدم سرية قانون مجلس الدولة على الماضي أن يطعن على القرار الصادر بنقله قبل العمل بقانون انشاء مجلس الدولة وذلك بقصد ابطال أثر مفعول القرار الصادر بحالته إلى المعاش وباعتباره عنصراً من العناصر التي يستدل به على المخالفة القانونية التي تقدمت قرار الاحالة والتي أدت إلى صدوره

- ٢ — متى كانت التعليمات الوزارية تشمل قاعدة تنظيمية عامة تسرى على جميع الموظفين الموجودين في وزارة أو مصلحة ما فهي بذلك

من خسارة بسبب قفداته المركز الذي كان يشغله وما ضاع عليه فيه من مستقبل كان مفتوحاً أمامه وهو في مستقبل العمر ، وما لحق باعتباره وسمعته من أذى بإسناد أمور إليه تهدم الثقة والاحترام وتدمغه بالتهجم البذيء في حق هيئة من هيئات القضاء العالي وتصفه بأنه أدى شهادة غير صحيحة في مقابل مكافأة تعود عليه إذا ماولى رفعة النحاس باشا الحكم وهو من كل ما تقدم برى ، وما كان لذلك من أثر سيء في مورد رزقه وهو اشتغاله بالمحاماة بعد فصله ، تلك المهنة التي تقوم قبل كل شيء على حسن السمعة وطيب الأحدثة ووافر الأدب واللياقة في حق هيئات القضاء وطهارة الذمة وكمال الأمانة وحسن السلوك والابتعاد عن مواطن الريب والشبهات وهي اعتبارات قدمها جميعها فصل المدعى استناداً إلى ما نسب إليه بغير حق .

(القضية رقم ٤٥ سنة ١ قضائية)

٩٤

٢٨ مايو سنة ١٩٤٧

- ١ — قانون مجلس الدولة . سرية على الماضي . قرار إداري . طلب إلغائه لمجاوزة السلطة . الطعن بمخالفة القوانين واللوائح . أحواله . الفرق بينها .
- ٢ — تعليمات تنظيمية . حكمها . إلغاؤها . تعديلها . العدول عنها إنما يكون بإجراء عام لا بقرارات فردية .
- ٣ — تعليمات تنظيمية خاصة . حق الجهة الإدارية في إصدارها . مناهة . وجوب احترامها . مخالفتها . جزاؤه .
- ٤ — لوائح . استمرار العمل بها . توقيته لمدة معينة أو سبب معين .

تعتبر مكملة للوائح والقواعد التنظيمية المعمول بها بحيث لا يجوز للجهة صاحبة الشأن وقد أخذت بهذه التعليمات وطبقتها على موظفيها أن تعدل عنها بقرارات فردية قبل الغائها أو تعديلها باجراء عام .

٣ — التعليمات الخاصة بطائفة من الموظفين في مصلحة أو وزارة ما وإن كانت لا تمتد إلي غيرهم إلا أنها مع ذلك تعتبر ملزمة للمصلحة أو للوزارة التي أصدرتها وأقرت العمل بهامتعينا عليها التزامها ما دامت لم تلغها أو تعدلها بقواعد تنظيمية أخرى وذلك على اعتبار أن كل جهة إدارية حرة في إصدار التعليمات التنظيمية التي تراها لازمة لحسن سير العمل فيها ما دامت لا تتعارض مع القوانين واللوائح المتعلقة بالموظفين بوجه عام ولكنها إذا ضلت ذلك تعين عليها احترام هذه التعليمات والعمل بها في القرارات الفردية التي تصدرها في شأن موظفيها فإذا هي جانبها عُدَّ عملها غير مشروع وحق لكل موظف مست مصلحته من ذلك الطعن في هذه القرارات بمخالفتها للوائح المقررة من قبل

٤ — من المقرر قانوناً أن اللوائح كالتوانين يستمر العمل بها ما دامت لم تلغ صراحة أو ضمناً إلا إذا نص في اللائحة على العمل بها في مدة معينة أو زال السبب الذي أدى إلى

إصدارها أو العمل بها بشرط أن يثبت في هذه الحالة أن السبب المذكور هو وحده الذي أوجب إصدار اللائحة أو العمل بها .

٥ — متى كان الثابت أن المدعي لم يطلب إحالته إلى المعاش عن رغبة وبرضاء صحيح وإنما طلب ذلك مكرها لاصرار المصلحة على موقفها من أمر نقله وتصميمها على تنفيذه مع مخالفته للوائح المعمول بها كان رضاء معدوماً . والقرار الصادر بأحالة إلى المعاش والحالة هذه بمثابة الفصل المخالف للقانون ولا يغير من ذلك كون المدعى هو الذي تقدم بطلب إحالته إلى المعاش لأنه فضلا عن أنه أكره على تقديمه فإن تقديمه لا ينبني عليه حتماً فصله من الخدمة إذ المرجع في النهاية إلى تقدير الإدارة من حيث قبوله أو عدم قبوله وقرارها في هذا الشأن هو القرار الإداري النهائي من قطع رابطة التوظيف الذي يجوز الطعن فيه

٦ — ان محكمة القضاء الإداري ليست من هيئات الإدارة العاملة فلا تملك أن تصدر أوامر إدارية ومن باب أولى أن تقوم مقام الإدارة في اتخاذ اجراء معين ومن ثم فلا وجه للحكم بإعادة المدعى إلى الخدمة ولو أن هذا الطلب هو النتيجة الطبيعية لالغاء القرار الصادر بأحالة إلى المعاش والذي يتعين على الإدارة احترامه والأخذ بموجبه .

الوقائع

تحصل وقائع الدعوى بحسب رواية المدعى ميخائيل عبد السيد افندى في أنه التحق بخدمة مصلحة الحدود في ١١ من مايو سنة ١٩١٨ بوظيفة كاتب بالديوان العام ، ولما كان للمصلحة فروعها بالحدود المصرية ، وهي محافظات الصحارى والبحر الأحمر ، درجت المصلحة على أن يشغل الموظفون الكتابيون الوظائف الكتابية بهذه المحافظات بطريق التناوب بينهم مرة كل ثلاث سنوات ، وقد قضى للمدعى نحو إحدى عشرة سنة في تلك الجهات . وفي سنة ١٩٤٣ رؤى إعادة نقله وكان قد أشرف على سن الخامسة والخمسين فطلب من المصلحة إعفاءه من النقل فأجابته إلى ذلك طبقاً لتعليمات وزارة الدفاع الواردة بالنشرة المدنية رقم ٢٢ الصادرة في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٠ ونصها كما يأتي :

« إعفاء موظفي الوزارة من الخدمة خارج القاهرة متى بلغوا الخامسة والخمسين » فألغى النقل ، وظل المدعى في الديوان العام حتى سنة ١٩٤٦ إذ فوجئ في شهر يونيه سنة ١٩٤٦ بأمر نقله إلى الواحة الداخلة مع أنه كان قد بلغ من العمر الثامنة والخمسين فتظلم من هذا القرار في ٢٧ من يونيه سنة ١٩٤٦ إلى مدير المصلحة وطلب إعفاءه من النقل تنفيذاً لتعليمات الشر إليها ولكن مدير المصلحة رفض تظلمه في أول يولييه سنة ١٩٤٦ . فعمد المدعى إلى المبادلة مع أحد موظفي المصلحة فرفض اعتماد هذا البديل أيضاً ، فاضطر إلى طلب الاجازة ثم إلى طلب الاحالة إلى المعاش بكتاب سجل فيه على المصلحة هذه المخالفة القانونية ، ولكن المصلحة أبت عليه ذكر الأسباب في الطلب مما اضطره إلى قصر الطلب على عجزه من الوجهة الصحية عن تنفيذ

أمر النقل . فصدر قرار من وزارة الدفاع بإحالة إلى المعاش في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وأعلن إليه هذا القرار في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ويقول المدعى إنه لما كان قرار الاحالة إلى المعاش يتضمن في الحقيقة والواقع فصلاً من الوظيفة مخالفاً للقوانين واللوائح ومنطوياً على إساءة استعمال السلطة فهو يرفع هذه الدعوى على وزارتي الدفاع والمالية طالباً الحكم بإلغاء القرار الصادر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ بإحالة إلى المعاش والمعلن إليه في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وبإعادته إلى الخدمة بالديوان العام لمصلحة الحدود حتى بلوغه سن الستين مع إلزام وزارة الدفاع بالمصروفات . وقد أودع صحيفة الدعوى موقعة من الأستاذ نجيب نصر الهامى مع المذكرة الشارحة وحافظة المستندات سكرتيرية المحكمة في أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ ثم في ٢ من يناير سنة ١٩٤٧ أودعت المدعى عليهما مذكرة دفعتها فيها (أولاً) بعدم جواز سماع الدعوى أو بعدم قبولها لأن المدعى يبنى دعواه على القرار الصادر بنقله في شهر يونيه سنة ١٩٤٦ والسابق على العمل بقانون مجلس الدولة الذى لا ينعطف أثره على الماضي فيما استحدثه من حق طلب إلغاء القرارات الإدارية وثانياً - بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن قرار النقل المطعون فيه ليس من القرارات التى يجوز طلب الغائها من الموظفين العموميين أمام مجلس الدولة والواردة على سبيل الحصر فى المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وطلبتا فى الموضوع رفض الدعوى لأن مصلحة الحدود غير مقيدة بقوانين أو لوائح فى نقل موظفيها الكتابيين بعد سن الخامسة والخمسين وأما التعليمات التى يستند إليها المدعى فانها تختص بموظفي وزارة الدفاع ورأت المصلحة

لا اعتبارات محلية تطبيقها على موظفيها فطبقتها على المدعى في سنة ١٩٤٢ غير أنه تبين لها في سنة ١٩٤٦ أن كثيرين من موظفي المصلحة الذين عليهم الدور في النقل تقرب منهم من الخامسة والحسين وأنه إذا أخذ بالاعفاء من النقل إلى الصحراء لهذا السبب أصبحت التنقلات محصورة في عدد قليل من الموظفين الأمر الذي لا يتفق ومصلحة العمل لذلك قررت نقل المدعى وآخرين يبلغون سن الخامسة والحسين أو يزيدون عليها في سنة ١٩٤٦ من الديوان العام إلى الصحراء . وفي ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ أودع المدعى مذكرة طلب فيها رفض الدفعين المقدمين من المدعي عليهما لأن التظلم مرفوع عن قرار الإحالة إلى المعاش لا عن قرار النقل وأنه يستند فقط إلى قرار النقل ليستدل به على أن الوزارة استخدمت معه وسائل غير قانونية لتصل إلى إحالته إلى المعاش وصمم في الموضوع على ما ذكره أولاً وزاد عليه أنه طلب إحالته إلى المعاش مكرها وأن أمر النقل الذي صدر في يونه سنة ١٩٤٦ لم يشمل من الموظفين الذين جاوزوا سن الخامسة والحسين سواء هو وموظف آخر خارج هيئة العمل وهو شارل أفندي عازار . وقد اضطر الأخير إلى تنفيذ أمر النقل خشية فصله من الخدمة وفي ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٧ أودعت المدعى عليهما مذكرة رداً على مذكرة المدعى قائلاً فيها إن المدعى هو الذي طلب إحالته إلى المعاش فليس له مع ذلك أن ينقض ما تم من جهته ويطلب إلغاء قرار الإحالة إلى المعاش بمقولة أن الإدارة فصلته من الخدمة وبعد استيفاء الدعوى ووضع التقرير فيها عملاً بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ عين لنظرها أخيراً جلسة ٢٣ من أبريل

سنة ١٩٤٧ . وفي هذه الجلسة سمعت المحكمة ملاحظات محامي الطرفين وأجلت النطق بالحكم لجلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٤٧ . مع الترخيص للطرفين في تقديم مذكرات تكميلية ، وفي هذه الجلسة الأخيرة أرجىء النطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير . . .

عن الدفيعين بعدم قبول الدعوى وبعدم اختصاص المحكمة بنظرها

« من حيث أن حاصل هذا الدفع أن المدعى يطعن في القرار الصادر بنقله في شهر يونه سنة ١٩٤٦ والسابق على العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، وأن هذا القانون الأخير لا ينعطف أثره على الماضي فيما استحدثه من حق طلب إلغاء القرارات الإدارية ومن ثم تكون دعوى المدعى غير مقبولة لعلقتها بتصرف إداري سابق على العمل بقانون مجلس الدولة .

« ومن حيث أن هذا الدفع غير صائب لسببين : (الأول) أن المدعى لم يطلب سوى إلغاء قرار الإحالة إلى المعاش الصادر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وبعد العمل بقانون مجلس الدولة وقضائه ولم يذكر قرار النقل في صحيفة الدعوى إلا باعتباره عنصراً من عناصر الدعوى يستدل به على المخالفة القانونية التي تقدمت قرار الإحالة إلى المعاش والتي أدت إلى صدوره . (والثاني) أن قانون مجلس الدولة لم يستحدث سوى حق طلب إلغاء القرارات الإدارية لمجوزة السلطة أما الطعن في هذه القرارات بمخالفتها للقوانين واللوائح فلم ينشئه قانون مجلس الدولة بل كان موجوداً من قبل بمقتضى المادة ١٥ من لائحة

ترتيب المحاكم باعتباره ركناً من أركان دعاوى التضمينات المترتبة على القرارات الإدارية التي تقع مخالفة للقوانين واللوائح والنصوص عليها في المادة المذكورة . وعلى ذلك يجوز للمدعى بغير الإخلال بقاعدة عدم سريان قانون مجلس الدولة على الماضي فيما يختص بطلبات إلغاء القرارات الإدارية أن يظن على قرار النقل الصادر في يونيه سنة ١٩٤٦ بقصد إبطال أثر مفعول قرار الإحالة إلى المعاش موضوع الدعوى .

« ومن حيث أنه لما تقدم يكون الدفاع المذكوران على غير أساس سليم من القانون ويتعين رفضهما .

عن الموضوع

« من حيث إن المدعى يقول إن مصلحة الحدود خالفت في حقه التعليمات المصلحية الخاصة بنقل موظفيها إلى فروع الحدود المصرية إذ أصدرت في يونيه سنة ١٩٤٦ قراراً بنقله إلى الواحة الداخلة مع أنه كان قد اقترب من سن الثامنة والحسين ثم أصرت على تنفيذ قرارها رغم عدم مشروعيته مما اضطر معه مكرها إلى طلب الإحالة إلى المعاش درءاً لكل مسئولية إدارية قد تقع عليه بسبب عدم تنفيذ قرار النقل . واستطرد من ذلك إلى أن مصلحة الحدود إذا أكرهته على طلب الإحالة إلى المعاش تكون قد فصلته بطريقة مخالفة للقوانين واللوائح مشوبة بإساءة استعمال السلطة .

« ومن حيث إن المدعى عليهما تدفعان الدعوى بأن التعليمات المذكورة خاصة بموظفي وزارة الدفاع أي موظفي الإدارة والأسلحة التابعة للإدارة العامة ولا تشمل موظفي مصلحة الحدود التي تقوم بإجراء التقلات المتعلقة بموظفيها دون تدخل الوزارة وإن المصلحة إذ رأت لظروف

استثنائية تطبيق التعليمات المشار إليها مرة أو مرتين على موظفيها فليس معنى ذلك أنها تكون ملزمة بتطبيقها دائماً ولو تعارض ذلك مع مصلحة العمل كما هي الحال في أمر نقل المدعى وبأنه لا يجوز له وقد طلب الإحالة إلى المعاش أن يظن في هذا القرار بحجة أنه يتضمن فصلاً من الوظيفة بطريقة مخالفة للقانون ،

« ومن حيث أن البحث في الدعوى يدور حول أمرين : (الأول) ما إذا كانت هناك تعليمات تقضى بإعفاء موظفي مصلحة الحدود المدنيين من الخدمة خارج القاهرة متى بلغوا سن الخامسة والحسين وهل يجوز للمصلحة في حالة وجود هذه التعليمات عدم العمل بها في بعض حالات فردية قبل إصدار قرار عام بإلغائها . (الثاني) ماهية القرار الصادر بإحالة المدعى إلى المعاش ومدى مخالفته للقوانين واللوائح .

« ومن حيث أنه عن الأمر الأول : قد تبين من أوراق الدعوى أن وزارة الدفاع أصدرت في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٠ تعليمات تقضى بإعفاء موظفي الوزارة المدنيين من الخدمة خارج القاهرة متى بلغوا سن الخامسة والحسين ونشرت بهذه التعليمات في النشرة المدنية الأسبوعية (العدد الثاني والعشرين السنة الثامنة عشرة تحت رقم ١٣٥) وأن مصلحة الحدود أخذت بهذه التعليمات وطبقها على موظفيها المدنيين منذ ذلك التاريخ حتى يونيه سنة ١٩٤٦ تاريخ نقل المدعى ومن معه إلى خارج القاهرة وأنها لم تصدر طوال المدة من سنة ١٩٤٠ حتى يونيه سنة ١٩٤٦ تعليمات أخرى عامة تلغى بها التعليمات الأولى .

« ومن حيث أن التعليمات المذكورة تشمل قاعدة تنظيمية عامة تسري على جميع الموظفين المدنيين في المصالح المذكورة الذين بلغوا سن

الخامسة والحسين فهي بذلك تعتبر مكاملة للوائح والقواعد التنظيمية المعمول بها فيما يتعلق بنقل الموظفين خارج القاهرة .

« ومن حيث انه ما كان يجوز لمصلحة الحدود وقد أخذت بهذه التعليمات وطبقها على موظفيها المدنيين منذ تاريخ صدورها في يونيه سنة ١٩٤٦ أن تعدل عنها بقرارات فردية قبل إلغائها أو تعديلها بإجراء عام فتكون إذ قررت نقل المدعى إلى خارج القاهرة بعد أن جاوز الخامسة والحسين من عمره قد خالفت القانون .

« ومن حيث ان التعليمات المذكورة ولو أنها خاصة بالموظفين المدنيين في وزارة الدفاع ومصلحة الحدود ولا تمتد إلى غيرهم من موظفي الوزارة والمصالح الأخرى إلا أنها مع ذلك تعتبر ملازمة للمصالح التي أصدرتها أو أقرت العمل بها متعيناً عليها التزامها في حالة نقل موظفيها المدنيين خارج حدود مدينة القاهرة ما دامت لم تلغها أو تعدلها بقواعد تنظيمية أخرى . وذلك على اعتبار أن كل جهة إدارية حرة في إصدار التعليمات التنظيمية التي تراها لازمة لحسن سير العمل فيها ما دامت لا تعارض مع القوانين واللوائح العامة المتعلقة بالموظفين العموميين بوجه عام ، ولكنها إذا فعلت ذلك تعين عليها احترام هذه التعليمات والعمل بها في القرارات الفردية التي تصدرها في شأن موظفيها ، فإذا هي جانبها عد عملها غير مشروع ، وحق لكل موظف مست مصلحة من ذلك الطعن في هذه القرارات بمخالفتها للوائح المقررة من قبل .

« ومن حيث ان المحكمة لا تأخذ بما ذهب إليه الحاضر عن المدعى عليهما من أن التعليمات المذكورة اقتضتها ضرورة الحرب فهي مؤقتة تنتهي بزوال الحالة التي استلزمت العمل بها .

وذلك : (أولاً) لأن عبارات هذه التعليمات عامة ومطلقة من كل قيد زمني أو شرط ، ولا تفيد في مجموعها أنها مؤقتة أو أنها صدرت لضرورة خاصة . (ثانياً) لأن مصلحة الحدود لم تقدم من المنشورات أو غيرها ما يستفاد منه أنها رأت عند الأخذ بهذه التعليمات أن تطبقها على موظفيها المدنيين أثناء مدة الحرب فقط . (ثالثاً) لأنه من المقرر قانوناً أن اللوائح كالقوانين يستمر العمل بها مادامت لم تلغ صراحة أو ضمناً إلا إذا نص في اللائحة على العمل بها في مدة معينة أو زال السبب الذي أدى إلى إصدارها أو العمل بها بشرط أن يثبت في هذه الحالة أن السبب المذكور هو وحده الذي أوجب إصدار اللائحة أو العمل بها ، على خلاف الحال في هذه الدعوى .

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك يكون قرار نقل المدعى مشوباً بمخالفة اللوائح المعمول بها ، ويكون المدعى على حق فيما طلبه بكتابه المؤرخ في ٢٧ من يونيه سنة ١٩٤٦ إلى مدير المصلحة من العُدول عن هذا القرار احتراماً للقاعدة القانونية التي قررتها هذه اللوائح .

« ومن حيث إنه فيما يختص بالأمر الثاني فالثابت من المستندات المقدمة في الدعوى : (أولاً) أن المدعي تظلم من قرار النقل بكتاب أرسله إلى مدير عام مصلحة الحدود في ٢٧ من يونيه سنة ١٩٤٦ مبيناً فيه مخالفة هذا القرار للتعليمات المعمول بها والتي تعفيه من النقل حيث بلغ من العمر سبعا وخمسين سنة وأربعة أشهر ولم يبق على إحالته إلى المعاش سوى سنتين وثمانية أشهر ولكن للدير لم يأبه لهذا التظلم وأمره بتنفيذ أمر النقل بخطاب أبلغ إليه في أول يونيه سنة ١٩٤٦ . (ثانياً) أنه في ٢٧ من يوليو سنة ١٩٤٦ أرسل المدعى كتاباً إلى مدير عام مصلحة

رضاه معدوما وقرار الاحالة والحالة هذه بمثابة الفصل المخالف للقانون .

« ومن حيث انه لا يغير من الأمر شيئاً كون المدعي هو الذى تقدم بطلب إحالته إلى المعاش لأنه فضلاً عن أنه قد أكره على تقديم هذا الطلب ، كما تقدم فإن تقديمه لا ينبئ عليه حتماً فصله من الخدمة إذ المرجح فى النهاية إلى تقدير الادارة من حيث قبوله أو عدم قبوله ، فقرارها فى هذا الشأن هو القرار الادارى النهائى فى قطع رابطة التوظيف الذى يجوز الطعن فيه على مقتضى الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة .

« ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون قرار الاحالة إلى المعاش المطعون فيه قد وقع باطلاً ويتعين الغاؤه .

« ومن حيث ان هذه المحكمة ليست من هيئات الادارة العاملة فلا تملك أن تصدر أوامر إدارية ومن باب أولى أن تقوم مقام الادارة فى اتخاذ إجراء معين ، ومن ثم فلا وجه للحكم بما طلبه المدعى فى الشق الثانى من دعواه الخاص بإعادته إلى الخدمة بالديوان العام لمصلحة الحدود حتى بلوغه سن الستين ولو أن هذا الطلب هو النتيجة الطبيعية لالغاء قرار الاحالة الذى يتعين على الادارة احترامه والأخذ بموجبه .

(القضية رقم ٧٢ سنة ١ قضائية)

الحدود طلب فيه إحالته إلى المعاش لأن صحته لا تقوى على تحمل مشاق السفر إلى محافظة الصحراء الجنوبية (مركز الناحلة) وأعقب هذا الكتاب بآخر أرسله إلى معالى وزير الدفاع فى ٣ من أغسطس سنة ١٩٤٦ أشار فيه إلى التعليمات سالفة الذكر وبين فيه الأسباب التى دفعته إلى تقديم طلب الاحالة إلى المعاش وأنه أكره على ذلك إزاء تعنت المصلحة معه وتمسكها بتنفيذ قرار النقل المخالف للوائح المعمول بها وبأنه عبثاً حاول استدراج عطف المصلحة مستنداً تارة إلى الأوامر القائمة الخاصة بحد السن ومتشفعاً تارة أخرى بالاشفاق على حياته والعطف على أولاده ولكنها لم تقتنع بكل ذلك وصممت على تنفيذ قرار النقل مما اضطره إلى طلب إحالته إلى المعاش تفادياً من الأضرار التى قد تحدث له إذا قام بتنفيذ أمر النقل . وخلص من ذلك إلى أنه أقدم على طلب الاحالة إلى المعاش مكرهاً وهو فى أشد الحاجة إلى مدته الباقية لتحسين معاشه الذى يتأثر كثيراً بهذه المدة لأنه لم يقض فى الخدمة سوى ٣٩ سنة ولا يملك من حطام الدنيا شيئاً سوى معاشه وطلب فى ختام شكواه عدم إحالته إلى المعاش أو ضم المدة الباقية فى حساب معاشه . (ثالثاً) أنه فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٦ أرسل مدير عام مصلحة الحدود كتاباً إلى المدعى أبلغه فيه إحالته إلى المعاش اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ بناء على قرار وزير الدفاع رقم ١٩ الصادر فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ .

« ومن حيث ان الواضح من الوقائع المتقدمة أن المدعى لم يطلب إحالته إلى المعاش عن رغبة وبرضاء صحيح وإنما طلب ذلك مكرهاً لاصرار المصلحة على موقفها من أمر النقل وتصميمها على تنفيذه مع مخالفته للوائح المعمول بها ، مما يجعل

٩٥

٣ يونيو سنة ١٩٤٧

لجنة تسوية الديون العقارية . قراراتها . الطعن فيها .
عدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظرها .

المبدأ القانوني

لجنة تسوية الديون هي لجنة تفصل في منازعات ذات صبغة مدنية . والقرارات التي تصدرها في هذا الشأن لها صفة الأحكام . وعلى ذلك فلا يمكن القول بأنها قرارات إدارية تختص محكمة القضاء الاداري بطلب إلغائها بل هي قرارات قضائية تخرج عن ولاية هذه المحكمة .

الوقائع

تحصل وقائع الدعوى ، حسبما جاء في صحيفة ومذكرات الخصوم ومستنداتهم في أن وريثة السيد الشافعي الكفراوي قدموا إلى لجنة تسوية الديون العقارية طلباً بتخفيض الديون المستحقة عليهم وأنه في أول يونيو سنة ١٩٤٣ قرر وزير المالية بصفته رئيساً للجنة وعملاً بحكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ رفض الطلب لأن منشأ الديون التجارة ونشر هذا القرار في الجريدة الرسمية بحددها الصادر في ٧ من يونيو سنة ١٩٤٣ كما أعلن إلى الورثة في ٨ منه وأنه في ١٦ من يونيو سنة ١٩٤٣ قدم الورثة استئنافاً عن هذا القرار بنوه على أن مورثهم لم يكن تاجراً ولم يكن منشأ هذه الديون التجارة وقدموا لاثبات دعواهم أوراقاً ومستندات كما تمسك الدائنون بأن المدين كان

تاجراً وقدموا من جانبهم لاثبات دفاعهم أوراقاً ومستندات وفي ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٦ نظرت اللجنة الطلب وقررت « رفض الدفع بصفة الديون التجارية وقبول الطلب موضوعاً ونهائياً وتحديد ثمن أطيان المدينين ومساحتها ١٣٧ ف و ٢ ط و ١٣ س بمبلغ ١٤٢٥ ج و ٩٢٤ م بواقع ثمن الفدان ١٠٤ ج وتخفيض التزاماتهم إلى مبلغ ٩٩٨١ ج و ٣١٧ م وهو الحد المعادل إلى ٧٠٪ من هذه القيمة » . ونشر هذا القرار في الجريدة الرسمية بحددها الصادر في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ . فدفع المدعى هذه الدعوى وقال فيها إن هذا القرار صدر مخالفاً للأحكام التي عينت اختصاص لجنة تسوية الديون العقارية إذ أن المادة الأولى من كل من قانون تسوية الديون العقارية واللائحة التي صدرت تنفيذاً له تنص على عدم اختصاص اللجنة بنظر طلبات التسوية المقدمة من المدين التاجر وإذا كان اختصاص اللجنة معينا على هذا الوجه فليس لها أن تضي من عندها على السيد الشافعي الكفراوي وهو تاجر صفة غير التاجر لتحدا أحكام التسوية العقارية إلى حالته . كما أن اللجنة لم تراعى عند إصدار قرارها الاجراءات الشكلية التي يطلبها القانون والتي تقتضيها طبيعة الخصومة القضائية . فقد نص الدستور في المادة ١٢٩ منه على أن جلسات المحاكم علنية واللجنة لم تتخذ في مباشرتها الفصل في طلب التسوية أى إجراء من إجراءات العلانية فلا هي أعلنت الخصوم بالجلسة التي نظرت فيها الطلب ولا هي عينت لهم موعداً يقدمون فيه دفاعهم وقد فوت إغفال الاجراءات المتقدمة على المدعى حقه في بسط دفاعه ودعمه بالأدلة والمستندات التي استطاع الحصول عليها وطلب في ختام صحيفة الدعوى الحكم في مواجهة المدعى

عليهم الثالث والرابع والخامس والسادس بإلغاء قرار لجنة التسوية العقارية المنشور بعدد الوقائع المصرية رقم ١١١ الصادر في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وجميع ما ترتب عليه من آثار مع إلزام الفريق الأول والثاني من المدعى عليهم متضامين بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

وقد أودع المدعى سكرتيرية المحكمة في ١٢ من يناير سنة ١٩٤٧ صحيفة الدعوى ومذكرته الشارحة وحافظة مستنداته وأودعت وزارة المالية مذكرة بدفاعها في ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٧ كما أودع عطيه أفندي السيد الشافعي مذكرة بدفاعه في ذات اليوم ولم يقدم باقي المدعى عليهم شيئاً كما أودع المدعى رداً مع مستندات في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٧ فردت وزارة المالية في ١٠ من مارس سنة ١٩٤٧ بمذكرة مشفوعة بمستندات كما رد عطيه أفندي السيد الشافعي الكفراوي الدعوى بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظرها لأن اختصاص الإلغاء الذي خوله القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ للمحكمة المذكورة مقصور على القرارات الإدارية ، وقرار لجنة تسوية الديون العقارية بتسوية ديون أحد المدينين لا يعتبر قراراً إدارياً بل هو بمثابة حكم قضائي يفصل في نزاع ويترتب عليه آثار قانونية تسري في حق دائنيه والكافة . ثم دفعا بعدم قبول الدعوى لأنها تتعلق بقرار سابق على العمل بقانون مجلس الدولة إذ أن القرار المطعون فيه صدر في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٦ والقانون المذكور جرى العمل به اعتباراً من ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وأضافت وزارة المالية دفعا ثالثاً وهو عدم قبول الدعوى بالنسبة إليها لأن صحيفة أعلنت إليها بعد مضي السنتين يوماً للنصوص عليها في المادة

الخامسة والثلاثين من القانون وفي موضوع الدعوى طلبت وزارة المالية وعطيه أفندي السيد الشافعي الكفراوي الحكم برفضها لأن ما ينهه المدعى على قرار اللجنة غير صحيح . وقد أحيلت الدعوى إلى حضرة محمد سامي مازن بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير . وبعد أن وضع تقريره أحيلت الدعوى إلى المرافعة وعين لنظرها جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المدون بالحضر ، وأجل النطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكم

بعد تلاوة التقرير . . .

« من حيث أن وزارة المالية وعطيه أفندي السيد الشافعي الكفراوي دفعا الدعوى بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظرها تأسيساً على أن قضاء الإلغاء الذي خوله القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ للمحكمة المذكورة مقصور على القرارات الإدارية وقرار لجنة تسوية الديون العقارية لتسوية ديون أحد المدينين على مقتضى القوانين الصادرة في هذا الشأن لا يعتبر قراراً إدارياً بل هو بمثابة حكم قضائي يفصل في نزاع وتترتب عليه نتائج قانونية في حق دائنيه والكافة ومن حيث أن الفقرة السادسة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة تقضى بأن محكمة القضاء الإداري تختص بنظر الطلبات التي يقدمها الأفراد بإلغاء القرارات الإدارية النهائية لسبب من أسباب مجاوزة السلطة .

« ومن حيث إنه باستقراء نصوص التشريع الخاص بتسوية الديون العقارية واستظهار مراميها يبين أن الشارع رأى بمناسبة الظروف الاقتصادية

وتخفيفا للضائقة التي حلت بالمدينين فأعجزتهم عن الوفاء بديونهم أن يتدخل في الأمر فنص على تشكيل لجنة يصدر بها قرار من وزير المالية يكون من اختصاصها النظر في الطلبات التي يقدمها المدينون بتسوية ديونهم بشروط ووفقا لاجراءات عينها وجعل للجنة عند قبول الطلب أن تقضى بتخفيض الديون وتعيين المبالغ المستحقة للدائنين ، على أن تكون قراراتها نهائية لا يجوز الطعن فيها أمام أية هيئة .

« ومن حيث انه يستخلص من ذلك أن لجنة تسوية الديون العقارية تفصل في منازعات بين دائنين ومدينين ، أى في منازعات ذات صبغة مدنية بحتة وتصدر في هذه المنازعات قرارات لها صفة الأحكام فلا يمكن القول بأن قراراتها من القرارات الادارية التي تختص بحكمة القضاء الادارى بطلب الغائها بل هي قرارات قضائية تخرج عن ولاية هذه المحكمة .

(القضية رقم ١٠١ سنة ١ قضائية)

٩٦

٤ يونيو سنة ١٩٤٧

- ١ — معاش . الطعن في القرارات الخاصة باستحقاقه أو بتقديره . طريقه .
- ٢ — معاش . طلب تعديله أو تسويته . ولاية المحكمة عليه . مداه .
- ٣ — معاش . طلب تعديله . نطاقه . مدار البحث فيه . حالة قانونية سابقة . عدم المساس بها .
- ٤ — دعوى . تكييفها . مناطه .
- ٥ — قرار إدارى . صادر قبل العمل بقانون مجلس الدولة . الطعن فيه . عدم قبوله .
- ٦ — دعوى تعديل المعاش . ميعادها .

المبادئ القانونية

١ — القرارات الخاصة باستحقاق المعاش

أو بتقديره يكون الطعن فيها باحدى طريقتين : الأولى — طلب إلغاء تلك القرارات لمجاوزة السلطة ومتي شابها مخالفة قانونية وذلك بقصد إلزام الجهات الادارية بمراعاة الأوضاع القانونية ثم تصحيح المركز القانونى العام للموظف . والثانية — طلب تعديل المعاش أو تسويته بالطريق المنصوص عليه في قانون المعاشات

٢ — لمحكمة القضاء الادارى ولاية

القضاء الكامل في طلب تعديل المعاش أو تسويته بالطريق المنصوص عليه في قانون المعاشات وذلك تأسيسا على الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة

٣ — دعوى تعديل المعاش لا يتسم نطاقها

للبحث في صحة القرارات السابقة على قرار الاحالة على المعاش والتي ترتبت عليها حالة قانونية تمت وانتجت آثارها قبل صدوره وذلك كالقرارات الخاصة بالتعيين في الوظيفة أو بالترقية أو بالاجراءات التأديبية أو بغير ذلك من الأحوال القانونية العامة التي تتصل بالوظيفة وفات ميعاد الطعن عليها ومن ثم فلا يجوز للموظف أن يطلب تعديل معاشه على اعتبار ترقيته إلى درجة معينة من تاريخ يخالف التاريخ الوارد في القرار الصادر بتلك الترقية أو على اعتبار تعيينه في الوظيفة من تاريخ يغير التاريخ المذكور أو على اعتبار أنه كان يتعين ترقيته إلى درجة معينة قبل إحالته إلى المعاش إذ كل هذه القرارات تعتبر

صحيفة ونهاية مادام لم يطلب إلغاؤها في المواعيد المقررة .

٤ — التكييف القانوني للدعوى والبحث فيما إذا كانت تعتبر من دعاوى الإلغاء أو من قبيل المنازعات في المعاش المذكورة في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة إنما يكون على واقع الطلبات الحقيقية المستفادة من صحيفة الدعوى ومن المذكرات المقدمة فيها

٥ — لا تقبل دعوى الإلغاء متى كان القرار المطعون فيه والمطلوب محو كل أثر تنفيذي له صادرا قبل العمل بقانون مجلس الدولة

٦ — ميعاد رفع الدعوى بطلب تعديل المعاش هو ستة شهور من تاريخ استلام سركي المعاش . وعلى ذلك فالدعوى التي ترفع بعد مضي أكثر من ستة شهور بين تاريخ استلامه وتاريخ رفعها تكون غير مقبولة

الوقائع

تتحصل وقائع الدعوى في أن المدعى التحق بخدمة حكومة السودان في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٠٥ في وظيفة مدرس بكلية غردون بالخرطوم بمهية قدرها تسعة جنيهات شهريا وفي ١٧ من مارس سنة ١٩٠٧ عين في وظيفة محاسب درجة ثانية بمديرية النيل الأبيض بمهية قدرها ١١ جنيا شهريا زيدت إلى ٣٠ جنيا شهريا من أول يناير سنة ١٩٢٥ وفي ١٤ من فبراير سنة ١٩٢٥ أحيل إلى المعاش بسبب الحوادث السياسية وتقرر له معاش شهري قدره ١٠ جنيهات و ٥٠٠ مليم وفي ١٨ من يونيو سنة ١٩٢٥ عين في مصلحة السكة

الحديد المصرية في وظيفة كاتب من الدرجة « ج » وهي المعادلة للدرجة حرف « ب » ١٢٠ — ٢٦٤ ج سنوياً (كادر قديم) بمهية قدرها ١٩ جنيا و ٥٠٠ مليم في الشهر ثم رقي إلى الدرجة السادسة ١٨٠ — ٢٦٤ ج (كادر جديد) المخصصة لوظيفة رئيس كتبة بمهية ٢١ جنيا و ٥٠٠ مليم شهريا من أول مايو سنة ١٩٣٨ زيدت إلى ٢٣ جنيا شهريا من أول مايو سنة ١٩٤٠ ، وفي أول مارس سنة ١٩٤٣ أصدرت وزارة المالية قراراً بتسوية حالته طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٣ في شأن بعض الموظفين المتقولين من السودان وذلك (أولا) بضم مدة خدمته بحكومة السودان إلى مدة خدمته بالحكومة المصرية في المعاش (ثانياً) بضم مبلغ المعاش الذي كان يستولى عليه من حكومة السودان وقدره ١٠ جنيهات و ٥٠٠ مليم شهريا إلى ماهيته الشهرية بالحكومة المصرية وقدرها ٢٣ ج وأصبح بذلك مجموع مرتبه الشهري ٣٣ جنيا و ٥٠٠ مليم . وفي ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ صدر قرار مجلس الوزراء في شأن مدة الخدمة السابقة في الحكومة وأثرها في تحديد العلاوات والترقيات وفي ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٤ طلب المدعى معاملته بمقتضى قرار مجلس الوزراء المذكور وفي ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ رفضت وزارة المالية هذا الطلب بحجة أنه لا يجوز الجمع بين التسوية التي تمت في حالته بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٣ وبين الاستفادة من قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ وفي ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٤ صدر قرار بإحالة المدعى إلى المعاش اعتباراً من ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ وهو التاريخ التالي لبلوغه سن الستين وأعلن إليه هذا القرار في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٤٤ وتقرر

له معاش شهرى قدره ٢٤ جنيا و ٩٧٥٠ مليا على أساس الماهية التى كان يتقاضاها أخيراً وقدرها ٣٣ ج و ٥٠٠ م . وقد أقام المدعى هذه الدعوى على وزارتى المالية والمواصلات وطلب فيها الحكم بإلغاء قرار وزارة المالية الصادر فى ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ ثم تسوية حالته طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ مع احتساب أقدميته فى الدرجة السادسة من أول يناير سنة ١٩٢٠ تاريخ ترقية إلهيا بحكومة السودان بدلا من أول مايو سنة ١٩٣٨ تاريخ ترقية إلهيا بالحكومة المصرية ثم إلى الدرجة الخامسة من أول يولييه سنة ١٩٤٣ طبقاً لقرار انصاف المتسبين ثم منحه علاوة ترقية قدرها ٢ ج وعلاوة الثلاثين سنة وقدرها ٢ ج فتصبح ماهيته ٣٧ ج و ٥٠٠ م بدلا من ٣٣ ج و ٥٠٠ م وتعديل معاشه على هذا الأساس . وأودع المدعى صحيفة دعواه والمذكرة الشارحة وحافظة المستندات سكرتيرية المحكمة فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأعلنت هذه الأوراق إلى المدعى عليها فى ١٦ منه فأودعها فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ مذكرة بدفاعهما طلبتا فيها الحكم بعدم قبول الدعوى لتعلقها بقرارات سابقة على العمل بقانون مجلس الدولة وفى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ أودع المدعى مذكرة طلب فيها رفض هذا الدفع وصمم على طلباته فى الموضوع ، وفى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٧ أودعت المدعى عليها مذكرة تكميلية بدفاعهما صممتا فيها على الدفع المقدم منها فى المذكرة السابقة وأضافتا إليه دفعا آخر بعدم القبول أيضا لرفع الدعوى الحالية بعد مرور أكثر من ستة شهور على تاريخ تسلمه سركى المعاش فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، وطلبتا فى الموضوع رفض الدعوى . وفى أول مارس سنة

١٩٤٧ أودع المدعى مذكرة تكميلية أخرى صمم فيها على ما جاء بمذكراته الأولى واختتم طلباته فيها بإلغاء قرار وزارة المالية الصادر فى ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ . وبعد استيفاء الدعوى أحيلت إلى حضرة صاحب العزة محمد على راتب بك المستشار بالمحكمة لوضع تقرير فيها ، وبعد أن وضع حضرته التقرير عين لنظرها جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٤٧ ، وفيها صمم الحاضر عن المدعى على طلباته وقال إن حقيقة الدعوى هي طلب تعديل معاش من ٢٥ ج و ١٢٥٠ م إلى ٢٨ ج و ٨٧٥٠ م بزيادة ٣ ج و ٧٥٠ م شهرياً وصمم الحاضر عن المدعى عليهما على الدفاع الوارد فى المذكرات وأرجىء النطق بالحكم أخيراً لجلسة اليوم .

المحكم:

بعد تلاوة التقرير ...

عن الدفع بعدم قبول الدعوى :

« من حيث ان الحاضر عن المدعى عليهما يبنى هذا الدفع على وجهين :

(الأول) أن الدعوى تتضمن إلغاء قرار صادر من وزارة المالية فى ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ أى قبل العمل بقانون مجلس الدولة الذى لا ينعطف أثره فيما يختص بإلغاء القرارات الادارية لمجاوزة السلطة على القرارات السابقة على العمل به ، (والثانى) أنه مع التسليم جدلا بأن موضوع الدعوى هو تعديل معاش فهى غير مقبولة لمضى أكثر من ستة أشهر على تاريخ تسلمه سركى المعاش طبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات .

« ومن حيث ان المدعى يرد على ذلك بأنه

يرمى بدعواه إلى تعديل معاشه من ٢٥ ج و ١٢٥٠ م

إلى ٢٨ ج ٨٧٥٥ م بزيادة ٢ ج و ٧٥٠ م شهريا وبأنه سبق أن تظلم إدارياً من مقدار المعاش الذى ربط له في أكتوبر سنة ١٩٤٤ وقبل تظلمه هذا وعدل معاشه إلى ٢٥ ج ١٢٥٥ م بموجب سركى مؤرخ في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٦ سلم إليه في ٢٤ منه ، وبأنه يترتب على قرار التعديل بدء مدة ستة أشهر جديدة من ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ يجوز له فيها المنازعة في مقدار المعاش الذى تقرر له أخيراً .

« ومن حيث انه يجوز الطعن في القرارات الخاصة باستحقاق المعاش أو بتقديره بإحدى طريقتين : (الأولى) طلب إلغاء تلك القرارات لمجاوزة السلطة إذا شابها مخالفة قانونية ، وذلك بقصد إلزام الجهات المختصة بمراعاة الأوضاع القانونية ثم تصحيح المركز القانونى العام للموظف الذى أنشأته هذه القرارات . (الثانية) طلب تعديل المعاش أو تسويته بالطريق المنصوص عليه في قانون المعاشات . وهذا الطريق الأخير هو المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة وتقضى فيه المحكمة بما لها من ولاية كاملة .

« ومن حيث انه لا يجوز للموظف عند طلب تعديل المعاش بالطريق المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة أن يطرح للبحث صحة القرارات السابقة الخاصة بالتعيين أو بالترقية أو بإجراءات تأديبية توقعت عليه أو بغير ذلك من الأحوال القانونية العامة التى تتصل بالوظيفة التى كان يشغلها ، لأن مثل هذه القرارات تعتبر صحيحة ونهائية مادامت لم يطلب إلغاؤها في المواعيد المقررة لذلك قانوناً ، ومن ثم لا يجوز للموظف أن يطلب تعديل معاشه على اعتبار ترقيته في درجة معينة من تاريخ يخالف

التاريخ الواردة في القرار الصادر بها أو على اعتبار تعيينه في الوظيفة في تاريخ يغير التاريخ المذكور في قرار التعيين أو على اعتبار أنه كان يتعين ترقيته إلى درجة معينة قبل إحالته إلى المعاش إلى غير ذلك من المنازعات التى تتضمن الطعن في قرارات ترتبت عليها حالة قانونية تمت وأنتجت آثارها قبل قرار الإحالة إلى المعاش .

« ومن حيث ان التكليف القانونى للدعوى وما إذا كانت تعتبر من دعاوى الإلغاء أو من قبيل المنازعات في المعاش المذكورة في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة يكون على واقع الطلبات الحقيقية المستفادة من صحيفة الدعوى ومن المذكرات المقدمة عنها .

« ومن حيث ان الثابت من أوراق الدعوى أن المدعى ينازع في شرعية القرار الصادر من وزارة المالية في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ طالباً إلغاء لأنه كما يزعم فسر قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ تفسيراً خاطئاً لكى يصل من طريق هذا الإلغاء إلى حمل جهة الادارة على مراعاة الأوضاع القانونية السليمة وتفسير القرار المذكور على الوجه الذى يراه صحيحاً والذي يترتب عليه تعديل مركزه القانونى بالنسبة إلى الوظيفة التى كان يشغلها يجعله في الدرجة السادسة من أول يناير سنة ١٩٢٠ تاريخ ترقيته اليها بحكومة السودان لا من أول مايو سنة ١٩٣٨ تاريخ ترقيته اليها بالحكومة المصرية ثم اعطائه الدرجة الخامسة من أول يولييه سنة ١٩٤٣ ثم منحه علاوة ترقية قدرها ٢ ج وعلاوة الثلاثين سنة وقدرها ٢ ج ثم تعديل معاشه على هذا الأساس ومن ثم تكون حقيقة دعوى المدعى هي طلب إلغاء قرار ادارى لا طلب تعديل مقدار المعاش .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الثابت من أوراق الدعوى ومن المكاتبات الادارية أن ثمة اتفاقا حصل بين المدعى ووزارة المالية بمقتضاه تنازل المدعى عن دعواه وطلباته قبلها في مقابل منحه رتبة ما ومحاسبته على معاش هذه الرتبة فمثل هذه المكاتبات تكون كافية في الدلالة على حصوله وإن لم تحرر ورقة مستقلة لاثباته .

٢ — إذا حصل اتفاق بين وزارة المالية وبين موظف على أن يتنازل عن الدعوى المرفوعة منه عليها بطلب تعويض عما لحقه من ضرر بسبب إحالته إلى المعاش بطريقة غير قانونية مقابل التزامها بتسوية معاشه على أساس معين فإن هذا الاتفاق يكون ملزما للوزارة ولا يجوز لها التحلل منه بقرارات لاحقة تصدرها بمقتضى سلطتها الادارية .

٣ — لمحكمة القضاء الادارى ولاية القضاء الكامل والنظر في المنازعات الخاصة بتعديل المعاشات وذلك عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة

٤ — الدعوى بتعديل المعاش استنادا إلى اتفاق تم بين وزارة المالية وبين المدعى بتسوية معاشه على وجه معين لا يسقط الحق فيها بمرور أكثر من ستة أشهر على تاريخ تسلمه سركى المعاش عملا بنص المادة ٤٦ من قانون المعاشات العسكرية ذلك أن هذه المادة لا تنطبق إلا عند

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك وكان القرار المطعون فيه والمطلوب محو كل أثر تنفيذى له صادرا قبل العمل بقانون مجلس الدولة فإن الدفع بعدم قبول الدعوى يكون على حق وتأخذ به المحكمة .

« ومن حيث انه علاوة على ما تقدم إذا سلم جدلا بأن الدعوى تقوم على طلب تعديل مقدار المعاش فإن الدفع بعدم القبول صائب أيضاً لمرور أكثر من ستة شهور بين تاريخ تسلم المدعى سركى المعاش في أكتوبر سنة ١٩٤٤ وبين تاريخ رفع الدعوى الحالية في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ . أما ما يقوله المدعى من أنه بعد تسلمه السركى في ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٦ قدم تظلمات آخرها في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٦ وأنه يتعين احتساب مدة الستة أشهر من هذا التاريخ فغير قويم لما هو واضح من أوراق الدعوى من أن تعديل المعاش بمقتضى السركى الأخير لا شأن له بالنزاع الحالى وإنما حصل بضم المدة التى قضاها المدعى خارج الوظيفة بعد فصله من حكومة السودان الى مدة خدمته في الحكومة المصرية ثم تسوية معاشه على هذا الأساس .

(القضية رقم ٣٥ سنة ١ قضائية)

٩٧

٤ يونيو سنة ١٩٤٧

- ١ — اتفاق إدارى . شكله . إثباته .
- ٢ — معاش . اتفاق على تسويته . جوازه .
- ٣ — معاش . المنازعة فيه . ولاية المحكمة عليه . مداها .
- ٤ — دعوى تعديل المعاش . ميعاد رفعها . سقوط الحق فيها . المادة ٤٦ من قانون المعاشات العسكرية . أحوال تطبيقها .

عدم وجود اتفاق بين الحكومة وصاحب المعاش على المعاش المطلوب تعديله ولا يؤثر في ذلك كون هذا المعاش مقررًا بصفة استثنائية .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى في أن المدعى تخرج في سنة ١٩٠٧ في المدرسة الحربية والتحق بخدمة الجيش برتبة ملازم ثان . وظل في خدمة الجيش حتى رتبة اليوزباشى إذ التحق في شهر مايو سنة ١٩٢٥ هو ولقيف من زملائه الضباط في الجيش بوزارة الداخلية وورق في هذه الوزارة إلى رتبة الصاغ ثم إلى رتبة البكباشى في دوره كما لو كان في خدمة الجيش وفقاً للقواعد المقررة لترقية هؤلاء الضباط . وفي ١٦ من يوليو سنة ١٩٣٦ حل دور المدعى في الترقية إلى رتبة القائمقام ولكنه لم يرق بسبب استبقاء اللواء عبد المجيد فؤاد باشا في الخدمة بعد التاريخ الذى كان يجب أن يحال فيه إلى الاستيداع ، وترتب على هذه المخالفة القانونية إحالة المدعى إلى المعاش في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٣٦ لبلوغه سن الثانية والخمسين وهى السن التى يحال فيها البكباشى إلى المعاش ، ثم سوى معاشه على أساس هذه الرتبة ، فتظلم من ذلك بعريضة قدمها إلى معالى وزير الدفاع وطلب فيها ترقية إلى رتبة القائمقام من ١٦ من يوليو سنة ١٩٣٦ وتسوية معاشه على أساس ماهية هذه الرتبة على اعتبار أنه كان يستحق الترقية إليها قبل إحالته إلى المعاش وكان يتعين في هذه الحالة استمراره في الخدمة حتى بلوغه سن الخامسة والخمسين فيستحق بذلك معاشاً شهرياً مقداره ٥٤ ج و ٨٣٥ م من تاريخ إحالته إلى المعاش ، وقد أحال وزير الدفاع هذه العريضة إلى وزارة الداخلية بكتاب مؤرخ

في أول سبتمبر سنة ١٩٣٧ طلب فيه إجابة التماس المدعى لأنه على حق فيه . ثم بحثت وزارة المالية بالاشتراك مع وزارة الدفاع هذه الشكوى وانتهت من ذلك إلى استحقاق المدعى لطلباته ، وفي أبريل سنة ١٩٣٩ تقدمت مراقبة المعاشات بمذكرة لعرضها على مجلس الوزراء لاعادة تسوية معاشه على أساس ماهية رتبة القائمقام ومنحه معاشاً شهرياً مقداره ٥٤ ج و ٣٨٥ م ، ولكن لما عرضت هذه المذكرة على اللجنة المالية في ٤ من يوليو سنة ١٩٣٩ لم توافق عليها ، ويضيف المدعى أنه لذلك اضطر إلى رفع دعوى على الحكومة أمام محكمة مصر الابتدائية الوطنية تقيدت برقم ٦٣ سنة ١٩٤٠ طلب فيها الحكم بإلزام وزارات المالية والدفاع والداخلية بأن تدفع له بالتضامن مبلغ ١٥,٠٠٠ ج على سبيل التعويض نظير ماناله من ضرر مادي وأدبي بسبب إحالته إلى المعاش بطريقة مخالفة للقانون ، ولكن قضى فيها بالرفض في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٣ . فاستأنف الحكم في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٣٤ ، وفي أثناء نظر الاستئناف رأى قسم القضايا الأهلية إعادة النظر في أمره وقبول طلباته لما ناله من ضرر بسبب تأخير ترقية الأمر لا دخل لأرادته فيه مع توافر الشهادات الحسنة في حقه ، واستجابة لهذه الرغبة أعادت اللجنة المالية بحث أمره ورأت الموافقة على منحه رتبة القائمقام وإعطائه معاشاً استثنائياً قدره ٥٤ ج بشرط أن يتنازل عن الاستئناف المرفوع منه وعن كل حق أو دعوى أو مطالبة قبل الحكومة عن الموضوع الذى رفعت من أجله الدعوى لأى سبب وتحت أية حجة كانت ، ووقع المدعى إقراراً بهذا المعنى في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤٤ . وفي ٢٥ من يوليو سنة ١٩٤٤ وافق مجلس الوزراء على هذا

الرأى ثم أصدرت بعد ذلك إدارة المعاشات إذا ربط هذا المعاش له وقدره ٥٤ ج اعتباراً من ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٤ تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء . وفي ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٤ قدم المدعى شكوى إلى وزارة المالية تظلم فيها من الأساس الذى بنى عليه هذا التقدير وطلب اعتبار معاشه بواقع ٥٤ ج و ٣٨٥ م شهرياً من ١٦ من يوليو سنة ١٩٣٦ . تاريخ إحالته إلى المعاش استناداً إلى أن مفاوضات الصلح التى جرت بينه وبين الحكومة حصلت على أساس إعطائه المعاش الذى يستحقه قانوناً عن مدة خدمته المنتهية فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٣٩ على واقع ماهية رتبة القائم مقام التى استحق الترقية إليها فى ١٦ من يوليو سنة ١٩٣٦ على ما أوضحه فى هذا الصدد معالى وزير الدفاع بكتابه المؤرخ فى ٩ يوليو سنة ١٩٤٤ . وفى ٧ من أغسطس سنة ١٩٤٤ تقدمت إدارة المراقبة العامة لمستخدمى الحكومة والمعاشات بمذكرة لوكيل وزارة المالية اقترحت فيها إعادة عرض هذا الموضوع على اللجنة المالية للنظر فى الشكوى الأخيرة المقدمة من المدعى وذلك على ضوء ما جاء بمفاوضات الصلح التى حصلت معه ، ومع مراعاة توصية وزير الدفاع المؤرخة فى ٩ من يوليو سنة ١٩٤٤ . وفى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ قدم المدعى شكوى أخرى إلى وزير المالية مستعجلاً البت فى شكواه الأولى وفى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ وقبل البت فى هذه الشكاوى قضت محكمة الاستئناف الوطنية بإثبات تنازل المدعى عن الاستئناف مع إلزامه بالمصروفات . وفى ٧ من أغسطس سنة ١٩٤٥ قدم الأستاذ عبد العزيز فهم المحامى عن المدعى تظلماً إلى وزير المالية راجياً النظر فى الشكاوى السابقة مؤكداً أن مفاوضات الصلح التى جرت بينه

بصفته وبين المستشار الملكى لوزارة المالية والتي انتهت إلى موافقة موكله على التنازل عن الاستئناف قامت على نقط ثلاث : الأولى منحه رتبة القائم مقام الثانية محاسبته على معاش القائم مقام ومقداره ٥٤ ج و ٣٨٥ م الثالثة صرف فرق المعاش بين الرتبين من ١٦ من يوليو سنة ١٩٣٦ تاريخ استحقاقه لرتبة القائم مقام . وفى ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٦ قدم المدعى شكوى إلى وزير الدفاع طلب فيها تنفيذ الاتفاق الذى تم الصلح عليه . وفى ٦ من مارس سنة ١٩٤٦ حررت وزارة الدفاع إلى قسم قضايا المالية كتاباً لتنفيذ الاتفاق الذى بمقتضاه تنازل المدعى عن استئنافه ، وفى ١٧ من مارس سنة ١٩٤٦ أرسل المستشار الملكى لوزارة المالية كتاباً إلى مستشار ملكى قسم القضايا الأهلية راجياً الافادة برأى القسم فى طلب التسوية المقدم من المدعى منبهاً إلى توصية وزارة الدفاع بإجابته وفى ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٦ أرسل قسم القضايا الأهلية كتاباً إلى مراقبة مستخدمي الحكومة والمعاشات لتسوية معاش المدعى طبقاً لما جاء فى شكواه تنفيذاً لشروط الصلح الذى تم بينه وبين وزارة المالية وفى ١٥ و ٣٠ من يوليو سنة ١٩٤٦ قدم المدعى شكوتين أخريين الى وزير المالية وفى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ أبلغته ادارة مراقبة المعاشات بأن اللجنة المالية قررت فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٦ عدم الموافقة على الطلب فرفع المدعى هذه الدعوى على وزارات المالية والداخلية والدفاع صحيفة موقعة من الأستاذ عبد العزيز فهم المحامى أودعت مع المذكرة الشارحة وحافطة مستندات سكرتيرية المحكمة فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ طالباً فيها الحكم (أولاً) باستحقاقه لرتبة القائم مقام من ١٦ من

يوليو سنة ١٩٣٦ (ثانيا) باعتبار معاشه ٥٤ ج و ٣٨٥ م شهريا بدلا من ٥٤ ج . (ثالثا) ربط المعاش المذكور من ١٦ من يوليو سنة ١٩٣٦ تاريخ استحقاقه لرتبة القائم مقام وصرف الفرق بين مرتب البكباشي ومرتب القائم مقام من ١٦ من يوليو سنة ١٩٣٦ حتى ٢٥ من يوليو سنة ١٩٤٤ ومقدار ذلك ١٤٠٠ ج مع إلزام وزارة المالية بهذه الطلبات وبالمصروفات وبمقابل أتعاب المحاماة . وفي ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ أودعت الحكومة مذكرة دفعت فيها (أولا) بعدم جواز سماع الدعوى . (ثانيا) بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى . (ثالثا) بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . (رابعا) بعدم قبولها لحصول التنازل عن الحق موضوع الدعوى . وفي ١٢ من يناير سنة ١٩٤٧ أودع المحامي عن المدعى مذكرة طلب فيها رفض هذه الدفوع والحكم له بطلباته . وفي ٢٣ منه أودعت الحكومة مذكرة ثانية طلبت فيها رفض الدعوى ولم يودع للمدعى مذكرة بالرد على ذلك وبعد أن قدم حضرة محمد علي راتب بك المستشار تقريره عين لنظر الدعوى جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٤٧ وفي هذه الجلسة تلا حضرة المستشار تقريره وسمعت المحكمة ملاحظات محامي طرفي الخصومة ، كما هو مبين في المحضر ، ثم أجلت النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكم:

بعد تلاوة التقرير . . .

عن الدفع بعدم جواز سماع الدعوى

« من حيث ان مبنى هذا الدفع أن الدعوى تتضمن طعناً في قرار إحالة المدعى إلى المعاش الذي صدر في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٣٦

وأن قانون مجلس الدولة لا ينعطف أثره فيما استحدثته من حق طلب الانهاء على القرارات والأوامر الادارية السابقة على ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ تاريخ العمل به .

« ومن حيث ان هذا الدفع غير صائب لأن الدعوى تشمل المنازعة في مقدار المعاش الذي تقرر تنفيذها للاتفاق المقول بحصوله بين المدعى ووزارة المالية وفي التاريخ الواجب ربط هذا المعاش المعدل فيه لا الطعن في قرار إحالته إلى المعاش .

عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى

« ومن حيث ان هذا الدفع يقوم على سببين (الأول) أن المدعى يطعن على قرار اللجنة المالية الصادر في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٦ إذ هذا القرار فضلا عن صدوره قبل العمل بقانون مجلس الدولة لا يجوز الطعن عليه لمجاوزة السلطة بسبب انعدام الصفة التنفيذية فيه لصدوره من لجنة استشارية فنية مهمتها دراسة بعض المسائل المالية التي تحال اليها وإبداء الرأي فيها لمجلس الوزراء الذي له أن يعتمد هذا الرأي أو يرفضه (والثاني) أن طلب الحكم باستحقاق المدعى لرتبة القائم مقام اعتباراً من ١٦ من يوليو سنة ١٩٣٦ يتضمن تكليف جهة الادارة بأمر معين مما لا يدخل في ولاية هذه المحكمة .

« ومن حيث ان كلا السببين مردود لأنه :

(أولا) فيما يختص بالسبب الأول لم يطلب المدعى الغاء القرار الصادر في شأنه من اللجنة المالية لسبب من أسباب مجاوزة السلطة وإنما طعن عليه لمخالفته للاتفاق الذي يقول بحصوله مع وزارة المالية على اعتبار أن هذا القرار من عناصر الدفاع في الدعوى فأصداً من ذلك

إثبات عدم صواب الرأي الذي شمله القرار .
(ثانيا) فيما يتعلق بالسبب الثاني يقصد المدعى من دعواه تعيين التاريخ الذي يستحق فيه معاش القاعّمقام مما يدخل في ولاية هذه المحكمة الفصل فيه .

عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها :

« ومن حيث ان حاصل هذا الدفع أن النزاع الحالي سبق أن قضي فيه بالرفض من محكمة مصر الابتدائية الوطنية في الدعوى رقم ٦٣ سنة ١٩٤٠ القضائية بحكم حائز لقوة الشيء المقضي به وعلى ذلك فلا يجوز للمدعى إعادة طرحه من جديد أمام هذه المحكمة .

« ومن حيث ان هذا الدفع على غير حق لاختلاف الموضوع والسبب في الدعوتين لأن موضوع الدعوى الأولى يتضمن الحكم بإلزام الوزارات المدعى عليها بالتضامن بأن تدفع للمدعى مبلغ ١٥٠٠٠ ج على سبيل التعويض لما لحقه من ضرر مادي وأدبي بسبب إحالته إلى المعاش بطريقة غير قانونية . أما موضوع الدعوى الحالية فيقوم على طلب تعديل معاش المدعى ثم تعيين التاريخ الذي يبدأ منه ربط هذا المعاش المعدل على ضوء القواعد القانونية المقررة في هذا الشأن وتنفيذاً للاتفاق المقول بحصوله مع وزارة المالية أثناء نظر الاستئناف الذي كان مرفوعاً منه عن الحكم الابتدائي الذي قضي برفض دعواه .

عن الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق التنازل عنها .

« ومن حيث ان الحاضر عن الحكومة يستند في هذا الدفع إلى أن المدعى، إذ قرر في ٢٤ من يونيه سنة ١٩٤٤ أثناء نظر الاستئناف الذي كان مرفوعاً منه عن الحكم الابتدائي القاضي برفض

دعواه تنازله عن كل حق أو دعوى أو مطالبة قبل الحكومة بسبب إحالته إلى المعاش ، لا يجوز له رفع هذه الدعوى بالمطالبة بحق سبق له أن تنازل عنه .

« ومن حيث ان هذا الدفع مردود لما تبين من أوراق الدعوى من أن التنازل الذي أخذ على المدعى في ٢٤ من يونيه سنة ١٩٤٤ وإن كان قد صيغ بعبارات مطلقة غير معلقة على أي شرط إلا أنه صدر منه تنفيذاً لشروط الصلح التي اتفق عليها مع وزارة المالية أثناء نظر استئنافه والتي يقول إن الوزارة المذكورة لم توفها كاملة كما سيأتي الكلام عليه عند بحث موضوع الدعوى .

« ومن حيث ان لكل ما تقدم تكون جميع الدفعات السالفة الذكر في غير محلها ويتعين رفضها .
عن الموضوع

« ومن حيث ان المدعى يقول انه اتفق مع مستشار ملكي ووزارة المالية في أثناء نظر الاستئناف الذي كان مرفوعاً منه عن الحكم الابتدائي الصادر برفض دعواه من محكمة مصر الابتدائية الوطنية على أن يتنازل عن طلبه في مقابل التزام وزارة المالية بمنحه رتبة القاعّمقام ومحاسبته على معاش هذه الرتبة ومقداره ٥٤ ج و ٢٨٥ م ابتداءً من ١٦ من يوليو سنة ١٩٤٦ تاريخ إحالته إلى المعاش وأنه من جانبه وفي التزامه وتنازل عن الاستئناف أما وزارة المالية فلم تقم بكامل التزاماتها وقررت له معاشاً شهرياً قدره ٥٤ ج من تاريخ ٢٥ من يوليو سنة ١٩٤٤ بدلا من ٥٤ ج و ٢٨٥ م من تاريخ ١٦ من يوليو سنة ١٩٣٦ ، وهو لذلك يطلب تنفيذ الاتفاق المذكور والحكم له بطلباته طبقاً له .

« ومن حيث ان الحاضر عن الحكومة طلب رفض الدعوى لأنها رقت بعد مرور أكثر

من ستة أشهر بعد تسلم المدعي للسركى المبين فيه مقدار المعاش ، ولأن المعاش المطلوب تعديله تقرر من مجلس الوزراء بصفة استثنائية عملاً بالحق المخول بالمادة ٣٧ من قانون المعاشات العسكرية .

« ومن حيث ان البحث في الدعوى يدور حول أمرين : (الأول) ما إذا كان حصل اتفاق بين المدعي ووزارة المالية ممثلة بمستشارها الملكى بالشروط التى يقول بها المدعي . (والثاني) أثر هذا الاتفاق بالنسبة إلى الطرفين ، وهل يجوز للحكومة ، مع قيام هذا الاتفاق ، التمسك بسقوط حق المدعى فى المنازعة فى المعاش لرفضه الدعوى بعد مرور أكثر من ستة أشهر بعد تاريخ تسلمه سركى المعاش .

« ومن حيث ان الثابت من أوراق الدعوى وخصوصاً من المكاتبات التى تبودلت فى شأن تعديل معاش المدعى فى ١٧ من مارس سنة ١٩٤٦ وفى ٢٨ منه بين قسمى قضايا المالية والقضايا الأهلية ومراقبة مستخدمى الحكومة والمعاشات ، أن ثمة اتفاقاً حصل بين المدعى ووزارة المالية ممثلة بمستشارها الملكى أثناء نظر الاستئناف الذى كان مرفوعاً عن الحكم الصادر برفض دعواه من محكمة مصر الابتدائية الوطنية بمقتضاها تنازل المدعى عن طلبه قبل وزارة المالية فى مقابل منحه رتبة القاعقام ومحاسبته على معاش هذه الرتبة ومقداره ٥٤ ج و ٣٨٥ م ابتداء من ١٦ من يوليو سنة ١٩٣٦ تاريخ إحالته إلى المعاش ، وان المدعى قام بتنفيذ التزامه وتنازل عن الاستئناف ، أما وزارة المالية فلم توف بالتزامها كاملاً إذ قررت للمدعى معاشاً شهرياً مقداره ٥٤ ج من ٢٥ من يوليو سنة ١٩٤٤ بدلا من ٥٤ ج و ٣٨٥ م من ١٦ من يوليو سنة ١٩٣٦ .

« ومن حيث انه وان كان الاتفاق المذكور

لم تحرر به ورقة إلا أن المكاتبات المشار إليها مضافاً إليها ما أرسلته وزارة الدفاع إلى وزارة المالية فى هذا الشأن كافية فى الدلالة على حصوله بالشروط المتقدم ذكرها .

« ومن حيث ان هذا الاتفاق ملازم لوزارة المالية فلا يجوز لها التحلل منه حتى ولو بقرارات تصدرها بمقتضى سلطتها الادارية .

« ومن حيث انه وان كان النزاع الحالى مؤسساً على الاتفاق الذى تم بين المدعى وبين وزارة المالية إلا أن ذلك لا يغير من ماهيته القانونية فهو يتضمن منازعة فى معاش مما يدخل فى وظيفة هذه المحكمة الفصل فيه بولايتها الكاملة عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

« ومن حيث انه لا يجوز لوزارة المالية ، وقد قام هذا الاتفاق ، أن تدفع بسقوط حق المدعى فى المطالبة بتنفيذه لمرور أكثر من ستة أشهر على تاريخ تسلمه سركى المعاش عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ سنة ١٩٣٠ إذ أن محل تطبيق هذه المادة يكون عند عدم وجود اتفاق بين الحكومة وصاحب المعاش المطلوب تعديله .

« ومن حيث انه لا يؤثر فى حق المدعى فى المطالبة بتنفيذ الاتفاق السالف الذكر كون المعاش المطلوب تعديله مقررراً للمدعى من مجلس الوزراء بصفة استثنائية عملاً بالحق المخول له بالمادة ٣٧ من قانون المعاشات العسكرية لعدم وجود أى تعارض بين الحالتين ولأن تقرير معاش من الحكومة للمدعى طبقاً لنص المادة المذكورة لا يمنع من تنفيذ الاتفاق الذى تم معها فى شأنه قبل ذلك .

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك تكون

دعوى المدعى على صواب ويتعين الحكم بتعديل معاشه إلى مبلغ ٥٤ ج ٣٨٥ م شهرياً من ١٦ من يوليو سنة ١٩٣٦ وبصرف الفرق إليه من هذا التاريخ إلى يوم ٢٥ من يوليو سنة ١٩٤٤ .
(القضية رقم ٧١ سنة ١ قضائية)

٩٨

٤ يونيو سنة ١٩٤٧

- ١ — قرارات إدارية . صادرة قبل العمل بقانون مجلس الدولة . طلب إلغائها لتجاوز السلطة . عدم قبوله . التظلم منها . أثره .
- ٢ — قانون مجلس الدولة . سريانه على الماضي . أحواله
- ٣ — المنازعات الخاصة بالمرتبات . مفهومها . متى تختص محكمة القضاء الإداري بنظرها

المبادئ القانونية

١ — التصرفات والقرارات الإدارية الصادرة قبل العمل بقانون مجلس الدولة لا تسرى عليها أحكام هذا القانون فيما استحدثته من الحق في طلب إلغائها بدعوى تجاوز السلطة . والتظلم من هذه القرارات بعد العمل بالقانون لا يغير من هذا النظر لأن التظلم لا ينشئ حالة قانونية جديدة غير الحالة التي استقرت بالقرار الصادر قبل العمل به

٢ — لمحكمة القضاء الإداري — دون غيرها — ولاية النظر في المنازعات الخاصة بالمرتبات سواء في ذلك ما كان منها سابقاً على تاريخ العمل بقانون مجلس الدولة ولم يسقط الحق فيها بمضى المدة أو ما كان لاحقاً له

٣ — محكمة القضاء الإداري وإن كان لها

ولاية النظر في المنازعات الخاصة بالمرتبات طبقاً للفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة إلا أن المقصود بالمنازعات المذكورة هي الدعاوى التي تقوم على حق مقرر للموظف بمقتضى قانون أو لأئحة في الحصول على المرتب المتنازع عليه . أما المنازعات التي يكون موضوعها تعديل الماهية أو المرتب تبعاً لتعديل المركز القانوني العام للموظف فتدخل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن لكونها متفرعة عنها وتستمد وجودها منها . فما كان منها قبل العمل بقانون مجلس الدولة لا تختص محكمة القضاء الإداري بالنظر فيه .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى في أن المدعى تخرج في مدرسة البوليس والإدارة في ١٦ من يونيو سنة ١٩١٩ وورق إلى رتبة الملازم أول في أغسطس سنة ١٩٢٢ وأنه في مايو سنة ١٩٢٣ حصل على شهادة الليسانس من مدرسة الحقوق الملكية ، وفي أول يناير سنة ١٩٢٦ نقل بناء على طلبه لوظيفة معاون ضبط في بوليس مدينة مصر ورقى إلى الدرجة السادسة من أول أغسطس سنة ١٩٢٦ وفي سنة ١٩٢٨ نقل إلى وظيفة معاون إدارة بمديرية الغربية ثم إلى وظيفة رئيس المباحث الجنائية فيها ، وفي ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٢٩ قدم طلباً إلى مديرية الغربية لارجاعه إلى الكادر العسكري في دوره مع أقرانه الضباط ونقله إلى بوليس مصر وفي ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٠ نشرت جريدة المؤيد خبر ترقية مع آخرين إلى

وظائف مأموري مراكز ولكنه لم يرق بل تقل إلى وظيفة معاون إدارة في مديرية النيا مركز مغاغة وفي ٦ من يونيو سنة ١٩٣١ قدم طلباً إلى وكيل وزارة الداخلية لاعادته إلى كادر البوليس في وظيفة معاون بوليس في دوره الذي يقع في الكادر قبل اليوزباشي محمد ثابت عبد الرحيم أبو ستيت افندي ، وذكر في الطلب أنه متنازل عن الدرجة السادسة الادارية التي يشغلها وقبل أن تنزل ماهيته إلى ١٨ ج شهرياً أقصى مربوط وظيفة ملاحظ بوليس إلى أن يثبت في وظيفة اليوزباشي على أن يكون تعيينه في هذه الوظيفة أثر رجعي من ١١ من ابريل سنة ١٩٢٩ تاريخ ترقية أبو ستيت افندي إليها ، وفي ١٥ من أغسطس سنة ١٩٣١ أعيد إلى السلك العسكري ورقى إلى رتبة اليوزباشي من هذا التاريخ مع اعتباره أقدم للملازمين الأول الذين رقوا معه في تاريخ واحد . فتظلم المدعى بعد ذلك من أقدميته وعرض تظلمه على لجنة انتخاب الموظفين الخاصة يبحث مسائل أقدمية ضباط البوليس فقررت في ٨ من ابريل سنة ١٩٣٥ رفضه لأن إعادته إلى السلك العسكري كان بناء على طلبه ولأنه عومل معاملة استثنائية بأن اعتبر أقدم للملازمين الأول الذين رقوا معه في تاريخ واحد واعتمد وزير الداخلية هذا القرار في نفس التاريخ . وفي ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٢ رقى إلى رتبة الصاغ ثم أحيل إلى الاستبداء من ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ لمرضه باضطراب عقلي ثم أعيد إلى الخدمة العاملة في ٢١ من مارس سنة ١٩٤٤ في إدارة أسلحة ومهمات البوليس برتبته التي يشغلها إلى الآن .

وقد رفع المدعى الدعوى الحالية على وزارة الداخلية بصحيفة موقعة من الأستاذ محمد رحى أودعت سكرتيرية المحكمة مع للذكرة الشارحة

في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأعلنت إلى المدعى عليها في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وطلب فيها الحكم (أولاً) باعتبار أقدميته على أساس ما كانت عليه في رتبة الملازم الأول قبل تحويله إلى الكادر الملكي ثم محاسبته في الماهية على أساس ماهية الضابط الأسبق منه في هذه الرتبة وتصحيح تواريخ جميع ترقياته التي حصلت بعد وضعه الخاطيء في كادر البوليس . (ثانياً) بإلزام وزارة الداخلية بأن تدفع إليه مبلغ ٥٠٠٠ ج على سبيل التعويض لما لحقه من ضرر أدنى طوال هذه المدة ووضعه في مراكز أقل من مؤهلاته . وفي ٦ من يناير سنة ١٩٤٧ أودعت المدعى عليها مذكرة ومعها حافظة مستندات ودفعت (أولاً) بعدم جواز سماع الدعوى أو بعدم قبولها لتعلقها بتصرف سابق على العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الذي لا ينعطف أثره على الماضي (ثانياً) بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأنها تتعلق بشكوى من أقدمية ضابط البوليس الأمر الذي يدخل في اختصاص المجلس الأعلى للبوليس وحده النظر فيه عملاً بنص المادة ١٠ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ . وطلبت في الموضوع رفض الدعوى لأن إعادة المدعى إلى السلك العسكري كان بناء على طلبه ، ولأن حالته العقلية هي التي استلزمت عدم إمكان إسناد وظائف رئيسية إليه ، وعلى ذلك فلا ضرر ولا تهويز . وفي ١٨ من يناير سنة ١٩٤٧ أودع المدعى سكرتيرية المحكمة مذكرة أخرى طلب فيها رفض الدفعين الفرعيين للتقدمين من المدعى عليها بعدم قبول الدعوى وبعدم اختصاص المحكمة وصمم فيما يتعلق بالموضوع على ما ذكره في صحيفة دعواه وفي ٢٩ من يناير سنة ١٩٤٧ أودعت المدعى عليها مذكرة رداً على مذكرة المدعى تمسكت فيها بما قرره

في مذكرتها الأولى وأضافت إليه أن استمرار المدعى في السلك العسكري منذ إعادته إليه في سنة ١٩٣١ وعدم إبداء رغبته في العودة إلى السلك المدني بالرغم من عدم تحقق شرط الأقدمية الذي علق عليه المدعى الرجوع إلى السلك العسكري يمنعه من توجيه أي اعتراض في هذا الشأن .

وبعد استيفاء الدعوى ووضع تقرير فيها بمعرفة حضرة صاحب العزة محمد بك علي راتب المستشار بالمحكمة عملاً بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ عين لنظرها جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٤٧ وفيها تلا حضرة المستشار المقرر التقرير وسمعت المحكمة ملاحظات محامي الطرفين كما هو مبين بالمحضر ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكم

بعد تلاوة التقرير . . .

« من حيث ان المدعى يطلب الحكم : (أولاً) باعتبار أقدميته على أساس ما كانت عليه في رتبة اللازم أول قبل تحويله إلى الكادر الملكي ثم محاسبته في الماهية على أساس ماهية الضابط الأسبق منه في هذه الرتبة وتصحيح تواريخ جميع ترقياته التي حصلت بعد وضعه الخاطئ في كادر البوليس . (ثانياً) إلزام المدعى عليها بأن تدفع إليه مبلغ ٥٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض لما أصابه من ضرر أدبي طوال مدة خدمته الأخيرة ووضعه في مراكز أقل من مؤهلاته استناداً إلى أن طلب عودته إلى السلك العسكري كان معلقاً على شرط وهو وضعه في دوره من حيث الأقدمية وأن الوزارة وقد قبلت هذا الطلب كان يتعين عليها اعتماده بالشرط الذي علق عليه ، وإلى أن الوزارة

قصرت معه أخيراً في وضعه في مراكز لا تتناسب مع مؤهلاته واجازاته العلمية مما يجعلها مسئولة عن تعويض الضرر الأدبي الذي لحق به من جراء ذلك والذي يقدره بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

« ومن حيث ان المدعى عليها دفعت (أولاً) بعدم قبول الدعوى لأنها تتعلق بإلغاء تصرف إداري سابق على العمل بقانون مجلس الدولة الذي لا ينعطف أثره في هذا الخصوص على الحوادث السابقة عليه . و (ثانياً) بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأنها تتعلق بالشكوى في أقدمية ضابط بوليس الأمر الذي يدخل في اختصاص المجلس الأعلى للبوليس وحده النظر فيه عملاً بنص المادة ١٠ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ وطلبت في الموضوع رفض الدعوى لأن إعادته إلى السلك العسكري كان بناء على سعيه وطلبه ولأن المدعى سبق أن تظلم من قرار الأقدمية موضوع الدعوى إلى لجنة شؤون الموظفين ورفضت تظلمه في سنة ١٩٣٥ ولأن حالة المدعى العقلية هي التي أوجبت عدم إسناد وظائف رئيسية إليه .

عن الدفع بعدم قبول الدعوى

« من حيث انه عن الطلب الأول الخاص بتعديل الأقدمية وما يتبعه من تعديل الماهية فإن هذا الطلب يتضمن إلغاء قرار لجنة شؤون الموظفين الصادر في سنة ١٩٣٥ برفض تظلم المدعى من الأقدمية التي وضع فيها عند عودته إلى السلك العسكري وقد اعتمد فأصبح نهائياً قبل العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة .

« ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على عدم سريان أحكام هذا القانون فيما استحدثته من حق طلب إلغاء القرارات الإدارية

لمجاوزة السلطة على التصرفات الادارية السابقة على تاريخ العمل به . ومن ثم يكون هذا الدفع على حق . ولا يغير من الأمر شيئاً كون المدعى قدم جملة تظلمات للوزارة بعد العمل بقانون مجلس الدولة لأنها لا تنشئ حالة قانونية جديدة غير التي استقرت بالقرار المطعون فيه الصادر قبل العمل بالقانون سالف الذكر .

« ومن حيث انه وان كانت هذه المحكمة تختص دون غيرها طبقاً للفقرة الثانية من المادة الرابعة بالمنازعات الخاصة بالمرتببات سواء في ذلك ما كان منها سابقاً على تاريخ العمل بالقانون أو لاحقاً له مادام الحق فيها لم يسقط بمضى المدة المقررة قانوناً إلا أن المقصود بالمنازعات المذكورة هي الدعاوى التي تقوم على حق مقرر للموظف بمقتضى قانون أو لائحة في الحصول على المرتب المتنازع عليه . أما المنازعات الأخرى التي يكون موضوعها تعديل الماهية أو المرتب تبعاً لتعديل المركز القانوني العام للموظف كما هي الحال في الدعوى فتدخل في طلبات إلغاء القرارات الادارية الصادرة في هذا الشأن لكونها متفرعة عنها مستمدة وجودها منها .

« ومن حيث انه على العكس من ذلك ، فالدفع بعدم قبول الدعوى غير صائب فيما يختص بطلب التعويض عن الضرر الأدبي الذي يقول به المدعى لأن قانون مجلس الدولة لم ينشئ في هذا الشأن حقاً جديداً وإنما أوجد هيئة قضائية أخرى بجانب المحاكم المدنية تختص بنظر التعويضات المترتبة على القرارات الادارية المخالفة للقوانين واللوائح والميمنة في المادة الرابعة منه ، ولا يتعدى حكمه في ذلك أنه منظم لجهة من جهات الاختصاص القضائي ويسرى لذلك أثره فيما يقرره من قواعد على الجوادث السابقة على العمل

به وقضاه .

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك تعين الأخذ بالدفع والحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى طلب تعديل الأقدمية ثم الماهية ورفضه فيما يختص بطلب التعويض .

عن موضوع طلب التعويض

« ومن حيث ان طلب التعويض لا يقوم على أساس سليم من القانون ، ذلك لأن مبناه ، كما يقول المدعى ، هو ما أصابه من ضرر أدبي لوضعه في مركز أقل مما تقتضيه مؤهلاته في حين أن الثابت من أوراق الدعوى أن ذلك راجع إلى ما انتابه من أمراض عقلية أثرت في صلاحيته للاضطلاع بوظائف رئيسية ومن ثم فيتعين رفض هذا الطلب .

(القضية رقم ٨ : سنة ١٠ قضائية)

٩٩

١٠ يونيو سنة ١٩٤٧

- ١ — شؤون التكوين . هل هي من أعمال السيادة . متى لا تكون كذلك
- ٢ — قرار إداري . سابق على قانون مجلس الدولة . الطعن فيه . عدم قبوله . تاريخ تبليغه . لا عبرة به

- ٣ — طلب الالتئام . طلب التعويض . ارتباط . جواز الجمع بينهما في دعوى واحدة . مناطه .

المبادئ القانونية

- ١ — متى كان وجه الطعن هو ما يدعيه الطاعن من مخالفة السلطة القائمة على شؤون التكوين لنصوص الأوامر العسكرية والقرارات الوزارية الخاصة بتوزيع الزيوت حيث أولتها تأويلاً خاطئاً في حقه وطبقها تطبيقاً جائراً عليه وذلك دون التعرض لهذه الأوامر والقرارات

في ذاتها وعلّة وجودها فمثل هذا الطعن لا يعدو أن يكون طعناً في تصرف إداري اتخذته في شأنه يرى فيه اعترافاً عن الأوضاع القانونية السليمة وهو بهذه المثابة يدخل في صميم اختصاص محكمة القضاء الإداري

٢. — استقر قضاء محكمة القضاء الإداري على عدم قبول طلبات الإلغاء عن القرارات السابقة على العمل بقانون مجلس الدولة أخذاً بأن حق طلب إلغاء القرارات الإدارية حق جديد استحدثه القانون المذكور فلا ينعطف أثره على الماضي . والعبرة في ذلك بتاريخ صدور القرار لا بتاريخ تبليغه .

٣. — إذا قام بين الطلب الأصلي في الدعوى وهو طلب الإلغاء وبين الطلب الإضافي وهو طلب التعويض ارتباط وثيق كان في هذا الارتباط ما يبرر الجمع بينهما في دعوى واحدة موحدة الإجراءات والمواعيد . وعلى ذلك يجوز طلب التعويض في الجلسة كطلب إضافي إلى طلب الإلغاء .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى — حسبما يستفاد من صحيفتها ومذكرات طرفي الخصومة ومستنداتها ودفاعهما بالجلسة — في أن المدعى كان شريكاً لشخص في مصنع صابون بعقد لمدة سنتين تبدأ من أول يناير سنة ١٩٤٣ وقد ظل هذا المصنع يباشر عمله منذ قيام الشركة وله حصة في الزيت بمقتضى بطاقة تموين ولحصول خلاف بين الشركاء

رجع المدعى سببه إلى تلاعب شريكه وارتكابه جرائم تموينية انسحب من الشركة بمقتضى اتفاق مؤرخ في ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٤ . وإذا كان البند الحادي عشر من عقد الشركة يقضى بأنه إذا انسحب أحد الشركاء قبل الأجل المعين تنازل عن حقوقه الناتجة عن العقد وآلت هذه الحقوق إلى الشركة على سبيل التعويض فقد تحفظ المدعى لذلك بالنص في الاتفاق الخاص بانسحابه من الشركة على إلغاء مفعول المادة المذكورة ثم إنه عقب انسحابه أنشأ مصنعا للصابون واستوفى الإجراءات اللازمة في شأنه ، وتقدم إلى وزارة التموين يطلب نصيبه في كمية الزيت التي تصرف إلى مصنع الشركة ، ولما رفضت الوزارة طلبه رفع دعوى على شركائه ووزارة التموين أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية الوطنية ، وقد حدد طلباته فيها أخيراً بالحكم على شركائه ، وفي مواجهة وزارة التموين ، بأن الاتفاق الذي انسحب به من الشركة يعطيه الحق في نصف كمية الزيت كما رفع عليهم في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ دعوى أمام قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة الاسكندرية طلب فيها الحكم بتعيينه حارساً على نصيبه في كمية الزيت المقررة للشركة ، ثم عدل طلباته إلى الحكم أصلياً بتسليمه بطاقة بصرف هذا النصيب واحتياطياً بتعيينه حارساً عليه وفي أثناء نظر الدعوى المستعجلة اجتمعت اللجنة المنوط بها فحص الشكاوى من توزيع الزيوت وقررت في ١٢ من مايو سنة ١٩٤٦ رفض طلبه . فأقام المدعى هذه الدعوى على وزارة التجارة والصناعة طلب فيها الحكم بإلغاء القرار الصادر من لجنة الزيوت في ١٢ من مايو سنة ١٩٤٦ برفض طلبه الحصول على الزيت والصودا الكاوية اللازمين لمصنعه واستحقاقه

للبطاقة التي تخوله تسلم نصيبه فيهما مع إلزام الوزارة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقد بنى دعواه على أن اللجنة التي أصدرت القرار لم تكن مشكلة وفق الأوضاع التي نص عليها الأمر العسكري رقم ٤٣٨ الذي أنشأها كما أنها أولت الأوامر العسكرية والقرارات الوزارية الصادرة في شأن توزيع الزيوت تأويلا خاطئا وطبقها عليه تطبيقا جائرا وفسرت عقد انسحابه من الشركة تفسيراً لا يتفق مع نصوصه والغرض منه .

وقد أودع المدعى صحيفة دعواه ومذكرته الشارحة وحافظة مستنداته في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأعلنت هذه الأوراق إلى المدعى عليها في ١٦ منه قدمت المدعى عليها مذكرتها ومستنداتها في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، ثم قدم المدعى رداً مع مستندات في ٢٩ منه وقدمت الحكومة ردها على الرد مع ملف الدعوى المستعجلة في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٧ .

ودفعت للمدعى عليها الدعوى بعدم قبولها لأن القرار المطلوب إلغاؤه الصادر في ١٢ من مايو سنة ١٩٤٦ سابق على العمل بقانون مجلس الدولة ، ومن المقرر طبقاً للمادة ٢٧ من الدستور أن أحكام القوانين لا تسري على الحوادث التي وقعت قبل نفاذها ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص . وقد خلا قانون مجلس الدولة من نص في هذا الخصوص كما دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن تصرف الحكومة في شئون التكوين لا يخضع لرقابة القضاء باعتباره عملاً من أعمال السيادة وطلبت في موضوع الدعوى الحكم برفضها .

وقد أحيلت الدعوى إلى حضرة محمد سامي مازن بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير فعين

حضرت جلسة مناقشة الطرفين وفيها أشار المدعى إلى ورود كتاب من وزارة التجارة والصناعة إلى مدير مصنعه في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ جاء فيه ما يأتي : « بالاشارة إلى الشكوى المقدمة منكم بشأن عدم صرف زيت لمصنعكم تفيد أن هذا الموضوع سبق أن عرض على لجنة فحص شكاوى الزيت فقررت أنه ليس للمصينة حق في أخذ حصة من الزيت حيث إن تاريخ تقديم طلب الحصول على الرخصة بعد نوفمبر سنة ١٩٤٣ لذلك تأسف الوزارة لعدم إمكان صرف الزيت للمصينة » . ثم قرر أنه يقصر طلباته على استحقاقه للبطاقة التي تخوله صرف الزيت والصودا الكاوية مع الغاء ما يكون قد صدر من قرارات كان الخطاب المؤرخ في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ نتيجة لها وأنه لا يعتبر قرار ١٢ من مايو سنة ١٩٤٦ قراراً بالمعنى الصحيح لأنه لم يحصل تبليغه إليه بل يعتبره إجراء داخلياً للوزارة . وبعد انتهاء المناقشة أذن حضرة المستشار المقرر للطرفين في تقديم مذكرات ومستندات تكميلية يقدم المدعى مذكرته ومستنداته ومن بينها الكتاب المؤرخ في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ المشار إليه .

ثم وضع حضرة المستشار المقرر تقريره وأحيلت الدعوى إلى المرافعة وعين لنظرها جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٧ وفيها أضاف المدعى إلى طلباته طلب إلزام الوزارة بأن تدفع إليه مبلغ ١٩٠٠ ج على سبيل التعويض وقد دفعت المدعى عليها بعدم قبول هذا الطلب لكونه طلباً جديداً لا يجوز تقديمه وبعد أن سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين في المحضر أرجأت النطق بالحكم إلى جلسة اليوم

المحكمة

بعد تلاوة التقرير

عن الدفع بعدم الاختصاص :

« من حيث إن المدعى عليها دفعت الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها تأسيساً على الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بحسبان أن تصرف الحكومة في شئون التكوين من أعمال السيادة لتعلقه بسلامة الدولة ومساسه بمصالحها العليا .

« ومن حيث إن المدعى رد على هذا الدفع بأن طعنه لا يتوجه إلى أساس التدابير التي اتخذتها الحكومة لتنظيم شئون التكوين بصفة عامة أو يرمى إلى إلغاء نظام الاستيلاء على الزيوت بصفة خاصة وإنما هو يطلب تنفيذ النظام القائم تنفيذاً صحيحاً وتطبيقه عليه تطبيقاً يتفق مع القانون نصاً وروحاً .

« ومن حيث أنه باستقراء وجوه الدعوى وأسانيد المدعى فيها يبين أنه ينمى على الحكومة أنها حين رفضت إعطاءه كمية من الزيت لمصنعه قد بنت هذا الرفض على أسباب غير صحيحة وخالفت في ذلك نصوص الأوامر العسكرية والقرارات الوزارية الخاصة بتوزيع الزيوت فأولتها في حقه تأويلًا خاطئاً وطبقها عليه تطبيقاً جائزاً دون التعرض لهذه الأوامر والقرارات في ذاتها وعلة وجودها فموقفه من الحكومة على هذا الوجه لا يبدو أن يكون طعناً في تصرف إداري اتخذته في شأنه يرى فيه انحرافاً عن الأوضاع القانونية السليمة . وهو بهذه المثابة يدخل في صميم اختصاص مجلس الدولة ، ومن ثم يصحكون الدفع بعدم الاختصاص في غير محله متعيناً رفضه .

عن الدفع بعدم قبول طلب الإلغاء :

« من حيث أن حاصل هذا الدفع أن القرار

المطلوب إلغاؤه سابق على العمل بقانون مجلس الدولة إذ صدر القرار المذكور في ١٢ من مايو سنة ١٩٤٦ بينما قانون مجلس الدولة لم يعمل به إلا في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ .

« ومن حيث أن المدعى يرد على ذلك بحجتين : (أولاً) أن قانون مجلس الدولة ، على حسب مدلوله والغاية منه والقواعد التي جرى عليها الفقه والقضاء في سريان القوانين على الماضي ذو أثر رجعي فينسحب حكمه على القرارات السابقة عليه . (والثانية) أنه لا يتخذ من القرار المؤرخ في ١٢ من مايو سنة ١٩٤٦ سنداً لدعواه إذ هو ليس قراراً بالمعنى الصحيح بل هو إجراء داخلي للوزارة ، وأن النزاع بينه وبينها نشب منذ أرسلت إليه الكتاب المؤرخ في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، فهذا الكتاب هو مثار الخصومة وتاريخه لاحق للعمل بقانون مجلس الدولة .

« ومن حيث أنه عن الحجة الأولى فلا غناء فيها . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على عدم قبول طلبات الإلغاء عن القرارات السابقة على العمل بقانون مجلس الدولة أخذاً بأن حق طلب إلغاء القرارات الإدارية حق جديد استحدثه القانون المذكور فلا ينعطف أثره على الماضي .

« ومن حيث أنه عن الحجة الثانية فالثابت من أوراق الدعوى أن اللجنة المنوط بها فحص الشكاوى من توزيع الزيت بحثت طلب المدعى وأصدرت فيه قراراً وهو المؤرخ في ١٢ من مايو سنة ١٩٤٦ ، وقد بنته على أسباب هي التي أقام المدعى من أجلها دعواه وأفاض في مجادلتها وتنفيذها ، فلا يقبل منه بعد ذلك أن يتجاهل هذا القرار ، على أن الكتاب المؤرخ في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ليس قراراً صادراً من اللجنة وإنما هو إبلاغ بالقرار الذي أصدرته اللجنة ، وهو

بعينه المؤرخ في ١٢ من مايو سنة ١٩٤٦ والسابق على العمل بقانون مجلس الدولة . ولا اعتداد في هذا المقام بالتاريخ الذي أبلغ فيه القرار المذكور إلى المدعى أو مندوبه .

« ومن حيث انه لذلك يكون الدفع بعدم قبول طلب الالغاء في محله ويتعين الأخذ به .

عن الدفع بعدم قبول طلب التعويض :

« ومن حيث ان المدعى عليها تقيم هذا الدفع على أن طلب التعويض الذي قدمه المدعى في الجلسة طلب جديد لا يجوز تقديمه على هذا الوجه بل يلزم أن تتخذ في شأنه الاجراءات التي رسمها القانون .

« ومن حيث ان هذا النظر غير مسديد ، إذ أن الطلب الأصلي في الدعوى وطلب التعويض يقوم بينهما من الارتباط الوثيق ما يبرر الجمع بينهما في دعوى واحدة موحدة الاجراءات والمواعيد ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول طلب التعويض في غير محله متعيناً رفضه .

عن طلب التعويض :

« من حيث انه عن موضوع طلب التعويض فان المدعى يؤسسه على أن الوزارة بامتناعها عن إعطائه نصيباً من الزيت قد خالفت الأوامر العسكرية والقرارات الوزارية الخاصة بتوزيع الزيوت وأخطأت في تطبيقها وتأويلها وأنها قد اتخذت لذلك عللاً غير صحيحة ، وفسرت الاتفاق على الانسحاب من الشركة تفسيراً لا تحتمله نصوصه أو تتفق مع مراميه .

« ومن حيث ان الأمر العسكري رقم ٤٣٨ وهو الخاص بتداول الزيوت النباتية والذي حل محله القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ قد نص على تشكيل لجنة لهذا الغرض تمثل فيها وزارات التموين والمالية والتجارة والزراعة والهيئات

المشتغلة بإنتاج الزيت وتوزيعه . وقد وضعت هذه اللجنة نظاماً لتوزيع الزيوت على مصانع الصابون . شرطت فيه شروطاً منها أن يكون المصنع مرخصاً به لغاية آخر يونيه سنة ١٩٤٣ على الأكثر أو أن يكون قلم طلبياً للحصول على رخصة قبل أول يناير سنة ١٩٤٣ . ثم رأت اللجنة بعد ذلك مد هذا الميعاد إلى نوفمبر سنة ١٩٤٣ كما أنها قررت تشكيل لجنة فرعية تكون مهمتها بحث الشكاوى التي تقدم عن التوزيع على أن تكون قراراتها نهائية ما دامت في حدود النظام المقرر . أما في غير هذه الحالات فيرجع فيها إلى اللجنة العامة . وقد نظرت اللجنة الفرعية للنوط بها فحص الشكاوى طلب المدعى وقررت في ١٢ من مايو سنة ١٩٤٦ رفضه واستندت في ذلك إلى ما يأتي :

١ — ان الشركة التي انفصل منها المدعى لا تزال قائمة ومرخصاً بها ومعددا لها حصة من الزيت في نطاق القواعد المعمول بها بحسب معداتها وقوة إنتاجها ، فلا يجوز إنقاص هذه الحصة إلا في نطاق هذه القواعد .

٢ — انه لا يجوز للوزارة حرمان المصنع من نصيبه في الزيت كله أو بعضه إلا إذا ثبت أن هناك جرائم تعين ارتكابها ، ولم يثبت ذلك .

٣ — انه ليس للمدعى الحق في أخذ زيت لمصنعه الجديدة إذ أنه قدم طلب الحصول على الرخصة بعد نوفمبر سنة ١٩٤٣ أما قبول الشركة أن يشتغل الشريك المنفصل في صناعة الصابون فؤداه أن له منافسة الشركة التي كان عضواً فيها وليس معناه التنازل عن حق الشركة في الزيت المقرر لها .

« ومن حيث ان ما يعترض به المدعى على تشكيل اللجنة وعملها ويجادل به في قرارها وصحة أسبابه من أنها لم تكن مشكلة وفق الأوضاع

التي نص عليها الأمر العسكري رقم ٤٣٨ الذي أنشأها ، وأنها قضت في الشكوى دون أن تسمع أقواله أو تمكنه من تقديم حججه وأسانيده ، وأنها تجاهلت حقيقة الأمر الواقع وهو أن المدعى كان يمارس صناعة الصابون قبل نوفمبر سنة ١٩٤٣ وأنها أولت الأوامر العسكرية والقرارات الوزارية في حقه تأويلاً خاطئاً وفسرت الاتفاق الذي انسحب به من الشركة تفسيراً غير سليم — ما يقوله المدعى من ذلك لا ممتنع فيه . فالتاب من الأوراق أن اللجنة التي نظرت شكواه هي اللجنة المشكلة لفحص الشكاوى من التوزيع بوجه عام طبقاً لما قرره لجنة الزيوت النباتية المشكلة بالأمر العسكري رقم ٤٣٨ والقرار الوزاري رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ كما أنه ليس من الضروري لكي تفصل اللجنة في الشكوى أن تسمع أقوال الشاكي ، بل هي لجنة إدارية تقوم بفحص ما يقدم إليها من شكاوى عن التوزيع وتقرر ما تراه في شأنها على هدى النظام المقرر . على أن اللجنة حين طبقت على المدعى النظام الذي وضع لتوزيع الزيوت لم تخطيء في التطبيق ، إذ أن مصنعه الذي تقدم يطلب الزيت له رخص به بعد نوفمبر سنة ١٩٤٣ . ولا يغير من الأمر شيئاً أن المدعى كان يزاول صناعة الصابون من قبل وتقل مهمات مصنعه القديم إلى مصنع الشركة ثم استردها بعد الانسحاب منها . ذلك لأن مصنعه القديم قد انتهى أمره سواء باندماجه في مصنع الشركة أو سبب آخر . وقد لوحظ في توزيع الزيوت والنظام الذي وضع له أن يواجه الحالة التي كانت قائمة عند إنفاذه على أساس منضبط كذلك لا صحة لما ينهيه المدعى على تفسير اللجنة لاتفاق الانسحاب والتخلف الذي أورده فيه بالنسبة إلى البند الحادي عشر من عقد الشركة ، إذ أن هذا النص الأخير يقضي بأنه إذا انسحب أحد

الشركاء قبل الأجل المعين للشركة تنازل عن حقوقه الناتجة عن العقد وآلت هذه الحقوق إلى الشركة على سبيل التعويض . ومفهوم هذا النص أنه ينصرف إلى تلك الحقوق التي تكون لكل من الشركاء قبل الآخرين والمتولدة عن العلاقات التي قامت بينهم بمقتضى عقد الشركة . على أن خروج المدعى من الشركة لا يستتبع بذاته أن يأخذ المدعى نصيبه في الزيت المقرر لمصنع الشركة لأن توزيع الزيوت له نظام مقرر مناطه أن يكون عينياً لا شخصياً ، أي للمصنع ذاته بصرف النظر عن أشخاص مالكيه أو المديرين له ، وأن يكون متناسباً مع معدات كل مصنع وقوة إنتاجه ، والثابت من أوراق الدعوى أن الحال فيما يتعلق بمصنع الشركة لم يتغير عن ذي قبل .

« وحيث أنه لذلك يكون طلب التعويض على غير أساس سليم من القانون ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٣٩ سنة ١ قضائية)

١٠٠

١٠ يونيو سنة ١٩٤٧

- ١ — موظف عمومي . مرتب . اعتزال الخدمة في سن معينة . لا يهم . عمدة . قرار تعيينه . اختصاص محكمة القضاء الإداري
- ٢ — عمدة . نصاب . تحقيقه . خضوعه لرقابة محكمة النقض
- ٣ — عمدة . ملكيته للنصاب . شرطه
- ٤ — قانون مجلس الدولة . سريانه على الماضي

المبادئ القانونية

- ١ — العملة بحكم منصبه عامل أساسي في النظام الإداري المصري إذ هو يمثل الإدارة المركزية في القرية ويساهم بقسط كبير في تسيير مصالحها

العمومية . فهو بهذه المثابة من موظفي الدولة العموميين ولو أنه لا يتناول مرتباً ولا يعتزل مركزه عند بلوغه سناً معينة وإذا كان المقصود من عبارة وظائف الحكومة المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة الوظائف العامة بمعناها الواسع على ما هو مستفاد من صياغة فقرات تلك المادة فالقرار الإداري الصادر بتعيين عمدة يدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري

٢ - تحقيق الإدارة للنصاب المقرر للعمدية يخضع لرقابة محكمة القضاء الإداري

٣ - طبقاً للمادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٦ من مارس سنة ١٨٩٥ يشترط فيمن يعين عمدة أن يكون مالكا لعشرة أفدنة على الأقل . وعلى ما يؤخذ من المادة الثانية منه فترشيح لجنة الشياخات من ترى اختياره لهذا المنصب يكون بناء على كشف تحرره المديرية حاو أسماء الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة . ومؤدى ذلك أن توافر شرط الملكية في المرشح يجب أن يكون سابقا على تحرير كشف المرشحين إن لم يكن عند خلو الوظيفة . فالمرشح الذي يدل على ملكيته للنصاب بعقد لم يسجل إلا بعد خلو وظيفة العمدية وبعد تحرير كشف المرشحين لها لا يعتبر مستوفيا لشرط النصاب طبقاً للقانون

٤ - قانون مجلس الدولة لا ينسحب أثره فيما استحدثه من حق إلغاء القرارات الإدارية على القرارات السابقة على التاريخ المعين لنفاذه وإلا كان في ذلك مساس بالحصانة التي استقرت لتلك القرارات على مقتضى القانون المعمول به قبل أن يصبح قانون إنشاء مجلس الدولة نافذا

الوقائع

تحصل وقائع الدعوى ، حسب ما يؤخذ من عرضتها ومذكرات الطرفين ومستنداتها وملاحظتهما الشفوية بالجلسة ، في أنه في ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٦ توفي المرحوم بهنام عبد المسيح عمدة ناحية السلامة الحائط بمركز نجع حمادى بعد أن ظل شاغلا وظيفته ٢٦ عاما ، وفي ٨ من يونيو سنة ١٩٤٦ حرر كشف المرشحين للعمدية الذين يمتلكون النصاب القانوني وهو عشرة أفدنة ولم يدرج به لا المدعي عليه الثاني هيس بهنام عبد المسيح ابن العمدة المتوفى ولا المدعي الثالث فلثاؤوس موسى يوسف ، فتظلم أولهما من عدم إدراج اسمه بشكوى المأمور بمركز نجع حمادى في ١٩ من يونيو سنة ١٩٤٦ وثانيهما بشكوى لمدير قنا وردت لهما الشياخات في ٢٣ منه ، وحققت الشكوى الأولى بمعرفة معاون إدارة مركز نجع حمادى بحضور في عشرين منه وأبدى رأيه بمذكرة جاء بها أن الشاكي يملك ١٠ ف ١١ ط ٢٥ س من ذلك ٢ ف ١٠ ط بالميراث عن والده و ٨ ف ١١ ط ٢٥ س بمقتضى عقد بيع مسجل في ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٦ أى بعد خلو الوظيفة ولكنه ثابت التاريخ بتوقيع العمدة السابق عليه ولأن بظاھرہ حتما لمكتب بريد نجع حمادى بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ . وقد قرر أولا الشيخ

صديق عبد الكريم شيخ البلدة أن الشاكي يضع اليد على الأرض المبيعة ويدفع الأموال عليها ، وقرر أيضاً بضا نائب العمدة أنه لا يعلم شيئاً عن وضع اليد ودفع الأموال . ورأى مأمور المركز إدراج اسمه في كشف المرشحين نظراً إلى أن العقد ثابت التاريخ قبل خلو الوظيفة مما يدل على صحة ملكيته ، ووافقت المديرية على ذلك . وأما الشكوى الثانية فقد حققت بمعرفة معاون الإدارة نفسه في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٦ وأبدى رأيه بمذكرة في ذات اليوم جاء بها أنه انتقل لناحية السلامية في اليوم المذكور وطلب الثاني لمركز العمدية فلم يحضر ، وأن نائب العمدة وشيخ البلدة قررا أنه غائب ولا يعلم محل إقامته ، وأن المصراف قرر أنه لا يملك سوى ٣٠ في ٦٥ و ٥٥ س وأيده في ذلك نائب العمدة وشيخ البلدة ، وأن الشاكي لا يقصد من شكواه سوى تعطيل عرض أوراق العمدية على لجنة الشكايات يوم ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٦ . وفي هذا اليوم حضر ستة من المرشحين للعمدية من بينهم المدعى عليه الثاني ، وتخلف أربعة من بينهم المدعيان الأول والثاني ، وجاء بمحضر اللجنة أنه عرض أمر إدراج اسم المدعى عليه الثاني هيس بهنام في كشف المرشحين فوافقت اللجنة على ذلك ، وأن الحاضرين أجمعوا على انتخابه عمدة ، وأن حضرتي عضوي اللجنة عن المركز ومأمور المركز قد أحسنا الشهادة في حقّه ، فانتخبته اللجنة بالاجماع عمدة للناحية . تقدمت بعد ذلك طعون عدة في انتخاب هيس بهنام عمدة بعضها من المدعين الأول والثاني ، وهما من المرشحين ، وبعضها من فوزي إيتاسيوس من أقارب المذكورين محصلها أن المدعى عليه الثاني لا يملك للنصاب القانوني لأن أغلب أرض والده قد بيع جبراً قبل وفاته لليون عليه لأن العقد

المسجل في ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٦ والمقول بأنه يتضمن بيع ٨ ف و ١١ ط و ٢ س هو عقد صوري حرر بعد خلو وظيفة العمدية من أقارب المذكور بقصد تكملة النصاب ولهذا فهي لا تزال في وضع يد البائعين ويدفعون الأموال عنها . وأن المدعى عليه الثاني قدير يشتغل عامل تليفون الناحية ، وقد فحصت هذه الطعون بمعرفة الاستاذين محمد يوسف عبد الحليم وإبراهيم حبيب الفقيش وجاء في تقرير أولها المؤرخ في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ أنه وإن كان لا يمكنه القطع بأن إمضاء العمدة المتوفى على عقد البيع الابتدائي المؤرخ في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ ليست إمضاءه كما أنه لا يمكن الاطمئنان إلى وضع يد المنتخب للعمدية على الأرض الواردة بهذا العقد فضلاً عن خلوه من توقيع المشتري وتوقيع ناشد فرج جرجس أحد البائعين وأن عدد البائعين فيه سبعة بينما أن عددهم في العقد المسجل عشرة مما يدل على صورية تاريخ العقد وأنه لم يقصد به سوى ثبوت أن النصاب كامل قبل خلو العمدية إلا أنه يرى التجاوز عن ذلك واعتماد قرار لجنة الشكايات الاجماعي لما لمسه بنفسه عند زيارة الناحية من مدى تعلق الأهالي بالمنتخب المذكور ومقدار رغبتهم الشديدة في أن يكون عمدة لبلدهم وأن الجميع على اختلاف سنهم وتباين حالتهم مرتاحون جداً إلى هذا الاختيار .

وجاء في تقرير ثانيهما المؤرخ في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ أنه فيما يتعلق بالصورية لم يقدم أي دليل عليها ، وأما ما قرره ويضا بضلها نائب العمدة من أنه لا يعلم شيئاً عن وضع يد المنتخب على الأرض المشتراة فضلاً عن أنه قول غير قاطع فهو يتناقض مع ما قرره سائر الشهود ، وأنه ظهر له بعد الاطلاع على العقد المعرف في المؤرخ في ١٣ من

سبتمبر سنة ١٩٤٤ أنه قد حرر قبل وفاة العمدة السابق بدليلين : أولهما أن عليه ختم بريد بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ وثانيهما أن مشروع العقد النهائي قد حرر في مصلحة المساحة في ٧ من يناير سنة ١٩٤٦ وكلا التاريخين سابق على الوفاة . وأما فيما يتعلق بما ورثه المنتخب فإن أباه ترك ١٢ ف و ١١ ط و ١٦ س وزوجة وثلاثة أبناء وثلاث بنات فيخص المنتخب ٢ ف و ١٠ ط و ٧ س . فإذا أضيف إلى المقدار الذي اشتراه فإنه يكون مالكا للنصاب القانوني . أما ما قيل في شأن نزاع ملكية أملاك المورث فقد ظهر أن هذا غير صحيح لحصول التخالص من الديون . و انتهى المفتش في تقريره إلى أنه يرى اعتماد المنتخب عمدة ، وخصوصاً أنه ابن العمدة السابق ومحبوب من الأهالي وكان انتخابه إجماعياً في لجنة الشيوخ وفي ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ اعتمدت وزارة الداخلية انتخاب المدعى عليه الثاني عمدة لناحية السلامة الحائط بمركز نجع حمادى فأقام المدعون هذه الدعوى بأن أودعوا سكرتيرية المحكمة صحتها والمذكرة الشارحة وحافضة مستنداتهم في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وطلبوا الحكم .

أولاً : بإلغاء تعيين هيس افندى بهنام عبد المسيح عمدة على لناحية السلامة بمركز نجع حمادى بمديرية قنا .

وثانياً : اعتبار فلناؤوس افندى موسى من الذين يمتلكون أكثر من عشرة أفدنة وإدراج اسمه بكشف ترشيح عمدية لناحية السلامة بمركز نجع حمادى بمديرية قنا ، مع حفظ حق الطالبين في التعويض لعدم مراعاة المديرية القوانين واللوائح في تعيين عمدة لناحية السلامة ومع إلزام المدعى

عليهما بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة . وبعد أن أعلنت الأوراق المذكورة إلى المدعى عليه الثاني في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وإلى الأول في ٢٤ منه أودع المدعى عليه الثاني في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ مذكرة بدفاعه وحافضة مستنداته وطلب الحكم أصلياً بعدم قبول الدعوى ومن باب الاحتياط برفضها وإلزام رافعها بالمصروفات . فرد المدعى بمذكرة أودعها مع حافضة مستندات أخرى في ٢١ منه وطلب رفض الدفوعين وصمم في الموضوع على طلباته السابقة فأودع كل من المدعى عليهما في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٧ مذكرة أصر فيها على طلباته السابقة وفي ١٦ منه أمر سعادة رئيس المجلس بأحالة القضية إلى الدائرة الأولى وبندب حضرة صاحب العزة السيد على السيد بك المستشار لوضع تقرير فيها . فأصدر في ٤ من فبراير سنة ١٩٤٧ قراراً أذن به طرفي الخصومة في تقديم مذكرات ومستندات تكميلية لاستيفاء النقط المشار إليها في صلب القرار ، وذلك في خلال عشرين يوماً من تاريخ إعلانها به وبعد أن أعلن القرار إلى المدعى عليها في ٦ منه وإلى المدعين في ٨ منه أودع المدعون مذكرة وحافضة مستندات وطلبت الحكومة أجلاً آخر فنحت عشرة أيام أخرى قدمت في خلالها ملف تعيين المدعى عليه الثاني عمدة . ولما تم وضع التقرير عين لنظر الدعوى جلسة ٢٢ إبريل سنة ١٩٤٧ وبعد أن سمعت المرافعة فيها وفي الجلسات التالية على الوجه المذكور بالمحاضر حجرت الدعوى للحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير . . .

١ — عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى :

« من حيث ان الدعي عليه الثانى دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لسببين : الأول أنه طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة تختص محكمة القضاء الإدارى بنظر الطعون فى القرارات الإدارية الصادرة بالتعيين فى وظائف الحكومة . . الخ ، وأن العمدة ليست وظيفة حكومية بالمعنى الذى يقصد إليه الشارع فى الفقرة المذكورة لأن الموظف هو الذى يتناول مرتباً ويرقى ويمتنع علاوات ، كما يؤخذ من مدلول باقى نص تلك الفقرة ، وأن هذا لا ينطبق على العمدة لأنه ينتخب بواسطة لجنة عينها الأمر العالى الصادر فى ١٦ من مارس سنة ١٨٩٥ ويصدق على هذا الانتخاب من وزارة الداخلية . والثانى — أن موضوع الطعن سبق أن حققته المديرية ثم وزارة الداخلية وفصلت فيه كل منهما فى حدود حقها فى التقدير الذى لارقابة لمحكمة القضاء الإدارى عليه .

« وحيث ان السبب الأول مردود بأن العمدة بحكم منصبه عامل أساسى فى البنيان الإدارى المصرى إذ يمثل الإدارة المركزية فى القرية ويساهم فى قسط كبير فى تسير مصالحها العمومية ، فهو بهذه المثابة من موظفى الدولة العموميين ولو أنه لا يتناول مرتباً ولا يعتزل مركزه عند بلوغه سنّاً معينة . يؤكد ذلك أن المادة ٦٠ من الرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ الخاص بالانتخاب نصت على أنه « لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها .

وللقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية ، ويدخل فى ذلك كل موظفى ومستخدمى مجلس المديرىات والمجالس البلدية ، وكل موظفى وزارة الأوقاف ومستخدمىها وكذلك العمدة . وأن المادة ١١ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣٦ الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرىات تنص على أنه « لا يجمع بين عضوية مجلس المديرية وتولى الوظائف العامة بأنواعها » وللقصود بالوظائف العامة « كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية ، ويدخل فى ذلك كل موظفى ومستخدمى مجالس المديرىات والمجالس البلدية أو المحلية أو القروية وكل موظفى ومستخدمى وزارة الأوقاف والمعاهد الدينية وكذلك العمدة والمشايخ » .

« وحيث ان المقصود من عبارة « وظائف الحكومة » المشار إليها فى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ هى الوظائف العامة بمعناها الواسع كما يستفاد ذلك من سياق فقرات تلك المادة .

« وحيث ان السبب الثانى مردود كذلك بأن موضوع الدعوى يشمل أمرين : أولهما الطعن فى القرار الإدارى الصادر بتعيين المدعى عليه الثانى عمدة والثانى الطعن فى القرار الإدارى بعدم إدراج اسم المدعى الثالث فى كشف المرشحين للعمدية ، وتقوم الدعوى بشقيها على مخالفة القانون على اعتبار أن العمدة المعين لا يملك النصاب وأن المدعى الذى استبعد اسمه من الكشف يملك النصاب المقرر . فالدعوى بهذه المثابة تدخل سبباً وموضوعاً فى اختصاص المحكمة طبقاً للفقرتين الثالثة والسادسة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة ، وإذا كانت الإدارة قد حققت

ملكية النصاب سواء في حق المدعى الثالث قبل رفض إدراج اسمه في كشف الترشيح أوفى حق المدعى عليه الثاني قبل تعيينه عمدة وخلصت من هذا التحقيق إلى القرارين الطعون فيهما فإن ذلك كله خاضع لرقابة محكمة القضاء الإداري مادام الأمر يدخل في صميم اختصاصها سبباً وموضوعاً .
« وحيث أنه لما تقدم يكون الدفع بوجهيه في غير محله متعيناً رفضه .

ب — عن الدفع بعدم قبول الدعوى
« حيث أن قضاء هذه المحكمة قد ثبت على أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة لا يمكن أن ينسحب أثره فيما استحدثته من حق إلغاء القرارات الإدارية على القرارات السابقة على التاريخ المعين لنفاذه وإلا كان في ذلك مساس بالحصانة التي استقرت لتلك القرارات على مقتضى القانون المعمول به قبل أن يصبح قانون إنشاء مجلس الدولة نافذاً .

« وحيث أنه بالنسبة إلى الطلب الثاني الخاص بعدم إدراج اسم المدعى الثالث في كشف المرشحين للعمدية فقد ظهر من الأوراق أنه لما حرر كشف المرشحين في ٨ من يونيو سنة ١٩٤٦ ولم يدرج به اسمه تظلم من ذلك بشكوى وردت لقلم الشياخات في ٢٣ منه وحقت بمعرفة معاون إدارة المركز بمحضر مؤرخ في ٢٧ منه انتهى فيها إلى أنها غير جدية وأن الشاكي لم يقصد سوى تعطيل عرض موضوع العمدية على لجنة الشياخات في اليوم المعين له من قبل وهو ٣٠ منه . وقد عرضت مذكرة بمحصل الشكوى وبنتيجة التحقيق فيها على المدير فأشرف في ٢٩ منه بعدم إدراج اسمه ، ولما عرض الموضوع على لجنة الشياخات في ٣٠ منه لم يكن من بين المرشحين للعمدية ، ومن كل هذا يتبين أن القرار باستبعاد اسمه من المرشحين لهذه الوظيفة

قد تم قبل يوم ٣٠ منه ومن ثم فلا يمكن أن يلحقه أثر قانون مجلس الدولة فيما استحدثته من حق الإلغاء مادام حكمه لا يسرى إلا على الوقائع اللاحقة ليوم ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وهو التاريخ المعين لنفاذه .

« ومن حيث أنه فيما يتعلق بالطلب الأول الخاص بإلغاء تعيين المدعى عليه الثاني عمدة لناحية السلامة الحائط فيلاحظ أن المعول عليه هو القرار الإداري الصادر من وزير الداخلية في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ إذ هو الذي بمقتضاه أصبح تعيين المدعى عليه الثاني عمدة نهائياً وأن ما قبل ذلك من إجراءات لا يعدو أن يكون مراحل تمهيدية للتعيين ، وما دام القرار المطعون فيه لاحقاً للتاريخ المعين لنفاذ قانون إنشاء مجلس الدولة فيكون الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى هذا الطلب في غير محله متعيناً رفضه .

« وحيث أن الدعوى فيما يتعلق بالطلب الأول تقوم على أن المدعى عليه الثاني لا يملك النصاب القانوني وأن كل ما يملكه هو عشرون قيراطاً بطريق الميراث عن أبيه لأن هذا الأخير كان يملك حوالي اثني عشر فدناً نزع ملكيته من ٣ ف ١٩ ط ١٠ و ١٠ س منها ورثا مزادها على مجلى ملكة في ٨ من مارس سنة ١٩٤٢ في الدعوى رقم ٢٦٢٨ لسنة ١٩٤٢ نجح حمادي ، وأن المورث أقر بملكية سوريال صليب وميساك صليب إلى ٣ ف ١ ط ٢٠ و ٢٠ س بمقتضى محضر الصلح المصدق عليه بمحكمة قنا الابتدائية الأهلية في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٠ في الدعوى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٩ وأنه باستبعاد المقدلرين المذكورين تكون حقيقة المتروك عن المورث بهنام عبد المسيح هي ٥ ف ٢ ط ٨ و ٨ س تقسم على زوجة وثلاثة أولاد وثلاثة بنات فيخص المدعى عليه الثاني عشرين

قبراطاً فقط ، وأن عقد البيع المسجل في ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٦ هو عقد صوري لأنه صادر من أشخاص جميعهم يمتنون للمدعى عليه الثاني بصفة القرابة وذلك بقصد تكملة النصاب له ، ولهذا لم يقترن البيع بوضع اليد على الأرض المبيعة وكان الثمن الوارد به وهو حوالي الأربعين جنيهاً للفدان زهيداً بالنسبة إلى قيمة الأرض الحقيقية التي تزيد على الأربعمئة جنية للفدان ، وأن المدعى عليه الثاني رجل فقير كان يشتغل عامل تليفون الناحية فمن غير المعقول أن يشتري هذه الصفقة جميعها دفعة واحدة ، وأن التاريخ المنسوب إلى العقد وهو ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ غير صحيح إذ قصد تقديمه للإيهام بأن البيع حصل قبل خلو العمدية ، وأنه لا اعتداد بخاتم مكتب البريد الموضوع على ظهر العقد لأن من الميسور إرسال ورقة بطريق البريد تكون خالية من الباطن فيوضع عليها الخاتم من الظاهر ثم تستعمل فيما بعد لتحرير العقد . وأن العقد إذا صح في الجدل فهو على كل حال مسجل في ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٦ بدخول الوظيفة في ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٦ فلا يمكن اعتبار الملكية قد انتقلت قانوناً إلا منذ هذا التاريخ ، كما أنه غير منتج كذلك في تكملة النصاب لأن بنيامين ونس أحد الباعين سبق أن تصرف في ١٠ ف و ٦ ط و ٥ س بالبيع إلى أولاده ، وأنه صدر حكم من محكمة نزع حمادي في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٤ في الدعوى رقم ٤٤٧٨ سنة ١٩٤٤ بصحة توقيع البائع على عقد البيع المذكور .

« وحيث ان للمدعى عليهما رداً على ما تقدم بأن المدعى عليه الثاني يملك ١٠ ف و ٢١ ط و ٢ س منها ٢ ف و ١ ط بالميراث عن أبيه العمدة السابق إذ ترك ١٢ ف و ١١ ط و ١٦ س تقسم على ورثته وهم زوجة وثلاثة أبناء وثلاث بنات فيخصه ٢ ف و ١ ط ،

وأنة لاوجه لما قيل بشأن نزع ملكية المورث من بعض الأرض لأن مجلى ملكة استوفى حقوقه بالمخالصة المؤرخة في ١٦ من مايو سنة ١٩٤٦ ، واستوفاه لو كاس سدراك بالمخالصة المؤرخة في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ ، وأن المدعى عليه الثاني تملك ٨ ف و ١١ ط و ٢ س بعقد الشراء الصادر في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ والمسجل في ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٦ وكان التأخير في تسجيله راجعاً إلى استيفاء البيانات التي يطلبها قسم المساحة المحلي قبل التأشير على العقد ، وأسبغية صدوره على خلو العمدية ظاهرة من توقيع العمدة المتوفى عليه ومن خاتم مكتب البريد الواقع على ظاهره ، وأن شرائه قد اقترن بوضع اليد ، وأن ذلك ثبت للإدارة في التحقيقات التي أجرتها . « وحيث انه يشترط طبقاً للمادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٦ من مارس ١٨٩٥ فيمن عين عمدة أن يكون مالكا لعشرة أفدنة على الأقل ، كما يؤخذ من المادة الثانية منه أن ترشيح لجنة الشياخات من ترى اختياره لهذا المنصب يكون بناء على كشف تحرره المديرية حاو أسماء الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة . ومفاد ذلك أن توافر شرط الملكية في المرشح يجب أن يكون سابقاً على تحرير كشف المرشحين إن لم يكن عند خلو الوظيفة . « وحيث انه بصرف النظر عما إذا كان عقد البيع الصادر إلى المدعى عليه الثاني يبيع ٨ ف و ١١ ط و ٢ س صورياً أو انه ليس كذلك ، فإن هذا العقد لم يسجل في ١٧ من يونيو ١٩٣٦ أي بعد خلو وظيفة العمدية بل تحرير كشف المرشحين لها في ٨ يونيو سنة ١٩٤٦ ، ومن ثم فلا يمكن اعتبار المدعى عليه الثاني قد توافر فيه شرط النصاب على مقتضى القانون .

« وحيث انه باستبعاد القدار المذكور من نصابه لا يبقى بعد ذلك سوى ماورثه عن أبيه ، وسواء أكان هذا القدار هو ٢ ف ١٠ ط ، كما يقول المدعى عليهما ، أم ٢٠ قيراطاً فقط ، كما يقول المدعون ، فهو على أى الحالين أقل من النصاب القانوني ، ومع ذلك فانه يجب التنبيه هنا إلى أن المقادير هنا التي نزع ملكيتها من المورث ورسامزادها على دائنيه لما نزل في ملكيتهم قانوناً مادامت أحكام رسو المزاد الصادرة لصالحهم سجلت وفقاً للمادة ٥٩٠ من قانون للرافعات ولما يصدر منهم بعد ذلك تصرفات ناقلة للملكية للقضايا المذكورة إلى الورثة .

« وحيث انه لما تقدم يكون قرار تعيين المدعى عليه الثاني عمدة لناحية السلامة الحائط وهو غير مالك للنصاب قد جاء مخالفاً للقانون فيتعين إلغاؤه .

(القضية رقم ٤٦ لسنة ١ قضائية)

١٠١

١٠ يونيو سنة ١٩٤٧

- ١ — قرار اداري . الطعن عليه . شرط قيام المصلحة . عمدة . شطب اسمه . تحقق المصلحة . اختصار القضاء الاداري .
- ٢ — عمدية . نصابها تحقيق الادارة في ذلك . خضوعه لرقابة المحكمة الادارية .
- ٣ — اقامة دائمة كشرط للعمودية . يكفي فيها أن يكون للمرشح منزل وأهل بالبلدة .

المبادئ القانونية

- ١ — يكفي لقبول دعاوى إلغاء القرارات الادارية لمجاوزة السلطة أن يكون لرافع الدعوى مصلحة شخصية مادية كانت أو أدبية ، وتتوافر هذه المصلحة كلما كان القرار موضوع دعوى الالغاء ماساً بحالة قانونية خاصة بالمدعى فيها .

فإذا توافرت في شخص الشروط التي يتطلبها الأمر العالي الصادر في ١٦ من مارس سنة ١٨٩٥ لإدراج اسمه في كشف المرشحين للعمدية ، قامت به حالة قانونية مسها القرار المطعون فيه ، ومن ثم تكون له مصلحة في طلب إلغاؤه .

٢ — إنه وإن كانت المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٦ من مارس سنة ١٨٩٥ لا تشترط الميلاد أو الإقامة الدائمة في البلدة فيعين عمدة ، إلا أنه باستظهار مجموع نصوص الأمر المذكور وتقصى حكمته ومراميه لا معدى عن أن يكون المرشح لوظيفة العمدية على اتصال بالبلدة وله فيها مصالح تبرر مشاركته في تسيير شؤونها العامة . ويكفي أن يكون للمرشح منزل في البلدة التي يرشح نفسه لعمديتها وتقع فيها أرضه ويقيم بها أهله وعشيرته لتحقيق مناط هذا الحكم .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى ، بحسب رواية المدعى في أنه في شهر يونيو سنة ١٩٤٦ خلت وظيفة العمدية لناحية بتمدة مركز بنها وعند إعداد كشف المرشحين للعمدية لم يدرج اسم المدعى في هذا الكشف على الرغم من توافر الشروط القانونية فيه لتولى هذه الوظيفة ، بمقولة إنه ليس من مواليد البلدة ولا من المقيمين فيها . فتظلم من ذلك للمركز الذي قرر إدراج اسمه في كشف المرشحين بعد أن اتضح له من التحريات التي أجراها والتحقيق الذي قام به أنه يقيم بالبلدة ، ولكن وكيل الداخلية للمدعى عليه الأول أصدر مع ذلك

قراراً في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ باستبعاد اسمه من الكشف المذكور للأسباب السالف ذكرها ولما كان قرار الاستبعاد صدر مخالفاً للقوانين واللوائح وجاء مشوباً بساءة استعمال السلطة، فقد رفع هذه الدعوى بعريضة موقعة من الأستاذ عبد المجيد الشرفاوي المحامي طلب فيها الحكم بإعادة قيد اسمه بكشف المرشحين لعمدية ناحية بتمدة . وقد أودع العريضة مع المذكرة الشارحة لها وحافطة بالمستنداب سكرتيرية المحكمة في ١١ من يناير سنة ١٩٤٧ وأعلنت إلى المدعي عليهما في ١٤ من يناير سنة ١٩٤٧ . وفي ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٧ أودع المدعي عليهما سكرتيرية المحكمة مذكرة طلبا فيها الحكم (أولاً) بعدم قبول الدعوى لعدم وجود مصلحة للمدعي في رفعها لأن إدراج اسمه في الكشف يفرض حصوله لا يعطيه الحق في التعيين في وظيفة العمدية ، و (ثانياً) في الموضوع برفض الدعوى لأنه يشترط في المرشح لوظيفة العمدية أن يكون إما من مواليد البلدة الحاصل فيها الترشيح أو من المقيمين فيها ولم يتوافر في المدعي أحد هذين الشرطين . وفي ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٧ أودع المدعي سكرتيرية المحكمة مذكرة ثانية طلب فيها رفض الدفع بعدم القبول لوجود مصلحة شخصية له في إدراج اسمه في الكشف ، وصمم في الموضوع على طلباته للأسباب التي بينها في العريضة والمذكرة الشارحة وزاد عليها أن نصوص الأمر العالي الصادر في ١٦ من مارس سنة ١٨٩٥ صريحة في عدم اشتراط أحد شرطي الإقامة أو الميلاد في البلدة ، وعلاوة على ذلك فقد كشف التحقيق الذي أجراه المركز عن إقامته في البلدة وعن أن له فيها أهلاً ومصالح تجعله على اتصال مستمر بها وبعد استيفاء الدعوى وإيداع التقرير فيها بعرفة حضرة صاحب العزة محمد علي راتب بك المستشار عين لها جلسة

٢ من يونيو سنة ١٩٤٧ للمرافعة وفيها تلا حضرة صاحب العزة المستشار المقرر التقرير وسمعت المحكمة ملاحظات وكيلى طرفى الخصومة كما هو مبين بالمحضر ثم أجلت النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير

عن الدفع بعدم قبول الدعوى .

« من حيث ان الحاضر عن المدعي عليهما دفع الدعوى بعدم قبولها لانعدام المصلحة في رفعها إذ أن إدراج اسم المدعي في كشف المرشحين لا يكسبه بذاته حق التعيين في وظيفة العمدية بل يلزم لذلك أن تختاره لجنة الشياخات وأن يصدق وزير الداخلية على هذا الاختيار ، وله سلطة مطلقة في هذا التصديق .

« ومن حيث انه يكفي لقبول دعاوى إلغاء القرارات الإدارية لمجاوزة السلطة أن يكون لرافع الدعوى مصلحة شخصية مادية كانت أو أدبية ، وتتوافر هذه المصلحة كلما كان القرار موضوع دعوى الإلغاء ماساً بحالة قانونية خاصة بالمدعي فيها .

« ومن حيث إن مبنى الدعوى الحالية حسبما يكتفيها المدعي أنه قد توافرت فيه الشروط التي يتطلبها الأمر العالي الصادر في ١٦ من مارس سنة ١٨٩٥ لإدراج اسمه في كشف المرشحين قامت على مقتضى ذلك حالة قانونية مسها القرار المطعون فيه ، ومن ثم تكون له مصلحة في طلب إلغائه ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى في غير محله متعيناً رفضه .

« ومن حيث ان المدعي يؤسس دعواه على وجهين : أولها أن القرار المطعون فيه أخطأ في تفسير القانون وتطبيقه . والثاني أنه مشوب بسوء استعمال السلطة .

« ومن حيث انه بالنسبة إلى الوجه الأول فيقول المدعي إن القرار المذكور الذي قضى

١٠٢

١١ يونيو سنة ١٩٤٧

١ — معاش . احتسابه . أساس ذلك . المرتب الفعلي ولا يدخل فيه مرتب الدرجة إلا إذا كان الموظف رقي إليها وقبض مرتبها فعلاً .

٢ — معاش . طلب احتسابه على أساس الاستحقاق للترقية التي لم يحصل عليها الموظف لتخطيه . عدم قبوله إذ محل ذلك دعوي بطلان قرار الترقية .

المبادئ القانونية

١ — أنه طبقاً لنص المادة ١٥ من قانون

المعاشات رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ تكون تسوية المعاشات باعتبار متوسط الماهيات التي استولى عليها الموظف أو المستخدم في السنتين الأخيرتين من خدمته على أن من يفصل من الخدمة لبلوغه سن الستين يسوى معاشه باعتبار متوسط الماهية في السنة الأخيرة . ومعنى هذا أن مرتب الدرجة لا يدخل في حساب معاش الموظف إلا إذا كان قد رقي إليها وتقاضي المرتب المقرر لها عند إحالته إلى المعاش .

٢ — الموظف الذي يدعي استحقاقه للمعاش على أساس درجة أعلى من درجته بمحجة أن الوزارة ، مع استحقاقه لهذه الدرجة ، تخطته في الترقية إليها ورقت غيره ثم أحيل إلى المعاش وهو في درجته ، لا يكون لدعواه هذه من وجه إلا بالطعن في القرار الصادر بهذه الترقية حتي إذا ما قبل هذا الطعن وألغى القرار ثم صدر بعد ذلك قرار بترقيته إلى تلك الدرجة كان له الحق فيما يطلبه ، وإذن فدعواه في الواقع تكون

باستبعاد اسمه من كشف المرشحين قد بني على أنه ليس من مواليد البلدة أو المقيمين بها إقامة دائمة مع أن الأمر العالي الصادر في ١٦ من مارس سنة ١٨٩٥ لا يشترط في المرشح لوظيفة العمدية شيئاً من ذلك . « ومن حيث أن هذا القول على صواب فالمادة الأولى من الأمر العالي سالف الذكر تشترط فيمن يعين عمدة أن يكون بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة ، ومالكاً للنصاب المقرر ، وألا يكون قد صدر عليه حكم قضائي في جناية أو جنحة يمس بحسن سيرته واستقامته ، كما تقضي المادة الثانية بتحرير كشف حاو لأسماء الأشخاص الذين تتوافر فيهم هذه الشروط . فاشتراط الميلاد أو الإقامة الدائمة في البلدة إضافة لشرط لاسندله من النص . « ومن حيث أنه وإن كان مؤدى المادة الأولى من الأمر العالي كما ذكر إلا أنه باستظهار مجموع نصوصه وتقضى حكمته ومراميه لا معدى عن أن يكون المرشح لوظيفة العمدية على اتصال بالبلدة وله فيها مصالح تبرر مشاركته في تسير شؤونها العامة .

« ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى أن للدعى منزلاً في البلدة التي يرشح فيها نفسه لعمديتها وتقع فيها أرضه ويقع بها أهله وعشيرته وترى المحكمة في هذا ما يحقق مناط الحكم على الوجه المشار إليه .

« ومن حيث أنه لذلك يكون القرار المطعون فيه والقاضي باستبعاد اسم المدعى من كشف المرشحين قد أخطأ في تفسير القانون وتطبيقه . ولا اعتداد في هذا الشأن بما درجت عليه جهة الإدارة من تفسير يخالف هذا النظر . ومن ثم يتعين إلغاء القرار المطعون فيه دون حاجة إلى بحث وجه الطعن الآخر .

(القضية رقم ٩٨ سنة ١ قضائية)

موجهة إلى الطعن في القرار المشار إليه ، فإذا كان هذا القرار صادراً قبل العمل بقانون مجلس الدولة فيكون الطعن فيه غير مقبول وتكون دعواه تبعا لذلك غير مقبولة أيضاً .

الوقائع :

تتصل وقائع الدعوى ، بحسب رواية المدعى في أنه التحق بخدمة البوليس وظل يرقى حتى عين مديراً لمديرية بني سويف في سنة ١٩٤٤ ، وكان يدفعه إلى الترقى كفايته الممتازة وزاھته ، ثم نقل مديراً لمديرية الفيوم ومنح الدرجة الأولى وفي شهر أغسطس سنة ١٩٤٦ أجرت وزارة الداخلية حركة إدارية وكانت هناكوظيفتان شاغرتان بدرجة مدير عام وكان ينتظر أن يرقى إلى إحداها إذ كان أقدم مدير في الدرجة الأولى ، ولكن وزارة الداخلية تخطته بلا سبب و رقت محمد كمال الديب بك وأحمد رأفت بك إلى درجة مدير عام ، وهما بعده في الأقدمية ، وأرادت أن تغطي مركزها فقررت نقله إلى وظيفة بالديوان العام بالوزارة في نفس الحركة ، وبقي بلا عمل إلى أن أعلن في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بإحالة إلى المعاش بلوغه السن القانونية على أساس الدرجة الأولى . ويقول المدعى ان حقه كان ثابتاً في الترقية إلى درجة مدير عام لأنه صاحب الدور في الترقى ولم يكن هناك مانع من الترقية ولا يمكن أن ينسب إليه عدم الأهلية إذ كان قريب العهد بالترقى من مدير بالدرجة الثانية إلى مدير بالدرجة الأولى ، وما كان نقله إلى وظيفة بالداخلية سوى محاولة لاسقاط حقه ، وكان يجب أن يحال إلى المعاش على أساس درجة مدير عام ، وفي إحالته على أساس الدرجة الأولى إهدار لحقوقه وإضرار به مادياً وأديباً . أما الضرر

المادي فينحصر في نقص قيمة معاشه وأما الأدبي فقيا قوته ذلك عليه من أهلية التعيين في مجلس الشيوخ ومن مزايا أخرى بعد أن أصبح موظفاً بوزارة الداخلية ، ولهذا فهو يطلب الحكم بتعديل معاشه على أساس منحه درجة مدير عام وبالزام وزارة مداخلية بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة . وقد أودع المدعى صحيفة دعواه والذكرة الشارحة وحافطة مستنداته سكرتيرية المحكمة في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأعلنت هذه الأوراق إلى وزارة الداخلية في ٢٣ منه وأودعت المدعى عليها مذكرتها وحافطة مستنداتها في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وأودع المدعى مذكرته بالرد في ٦ من يناير سنة ١٩٤٧ . وأودعت المدعى عليها مذكرتها الأخيرة في ١٣ منه ودفعت المدعى عليها بعدم جواز سماع الدعوى أي عدم قبولها ، وطلبت احتياطياً الحكم برفضها مع إلزام المدعى بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

وقد أمر سعادة رئيس المجلس بإحالة الدعوى إلى الدائرة الثانية فندب رئيسها حضرة صاحب زكى خير الأبتيجى بك المستشار لوضع التقرير فيها ، ثم بعد وضعه عين لنظرها جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٧ وفيها تلى التقرير وأصر محامى المدعى على ماورد في صحيفة دعواه والمذكرتين المتقدمتين منه كما أصر محامى المدعى عليها على ماورد في مذكرتها ، ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكم

بعد تلاوة التقرير

« من حيث ان المدعى عليها دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا إلى أن طلبات المدعى تنصب في الواقع على الطعن في قرار الترقية الصادر

في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ وأن هذا القرار صدر قبل العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة .
« ومن حيث ان المدعى يطلب تعديل معاشه على أساس منحه المعاش المقرر لدرجة مدير عام وينبى دعواه على أن القرار الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ وقع مخالفاً للقانون إذ قضى بترقية من كان بعده في الأقدمية إلى هذه الدرجة وحرمة من حقه في الترقى إليها ، ولهذا فإنه يستحق المعاش على أساس درجة مدير عام .

« ومن حيث انه طبقاً لنص المادة ١٥ من قانون المعاشات رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ تكون تسوية المعاشات باعتبار متوسط الماهيات التي استولى عليها الموظف أو المستخدم في السنتين الأخيرتين من خدمته على أن من يفصل من الخدمة لبلوغه سن الستين يسوى معاشه باعتبار متوسط الماهية في السنة الأخيرة . ومعنى هذا أن مرتب الدرجة لا يدخل في حساب معاش الموظف إلا إذا كان قد رقى إليها وتفاضى المرتب المقرر لها عند إحالته إلى المعاش
« ومن حيث انه على مقتضى هذا النظر فإن دعوى المدعى باستحقاق المعاش المقرر لدرجة مدير عام لا يكون لها وجه إلا بالطعن أولاً في القرار الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، فإذا ما قبل هذا الطعن وألغى القرار ثم صدر بعد ذلك قرار بترقيته إلى درجة مدير عام كان له الحق فيما يطلبه ولهذا يكون قول المدعى عليها ان الدعوى منسبة على الطعن في القرار المشار إليه في محله ، وبالتالي يتعين قبول الدفع لأن القرار المذكور صدر قبل العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة الواقع في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ . وقد اضطرد قضاء هذه المحكمة على عدم قبول الطعن في القرارات السابقة على العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ استناداً

إلى أنه إذ لم يرد النص فيه على أن له أثراً رجحياً فلهذا لا ينسحب مفعوله فيما استحدثه من حق طلب الإلغاء إلى الحوادث السابقة على تاريخ العمل به .
(القضية رقم ٦٦ سنة ١ قضائية)

١٠٣

١٧ يونيو سنة ١٩٤٧

- ١ — أمر إدارى . قرار حفظه . معناه الاصطلاحي . أحواله . أثره .
- ٢ — قرار إدارى . تسيبه . لا إلزام . استثناء . حق محكمة القضاء الإدارى .
- ٣ — مأمور مركز . أخذ رأيه في اختيار العمدة . وجوبه .
- ٤ — عمدية . كشف الترشيح لها . شخص لا تنوادر فيه الشروط . لا بطلان .

المبادئ القانونية

١ — إن « الحفظ » حسبما جرى عليه العرف الإدارى في مصر هو اصطلاح يقصد به صرف النظر عن الأمر ، أى اطراحه ، ويكون إما نهائياً أو مؤقتاً . وهو في الأولى بمعنى الإلغاء وفي الثانية بمعنى الإرجاء . كما جرى العرف الإدارى كذلك على أن « الحفظ » إذا صدر منجزاً كان بالمعنى الأول فإذا أريد المعنى الثانى صدر الحفظ بصيغة التوقيت . فإذا صدر قرار من وزير الداخلية برفت عمدة ثم أمر الوزير الذى خلفه في هذه الوزارة بحفظ ذلك القرار ، فان مفهوم ذلك هو صرف النظر نهائياً عن القرار المذكور أى إلغاؤه . وينبى على ذلك أن الحالة القانونية التي أنشأها قرار وزير الداخلية ، وهي رفت

العملة ، تعتبر كأنها لم تكن بحيث إذا أريد رفعه من جديد للزم صدور قرار آخر بذلك الرقت ومن ثم يكون هذا القرار الأخير منشأ لحالة قانونية جديدة فيجوز الطعن فيه بالالغاء ، ولا محل أيضا للقول بأن القرار الصاجر بالحفظ لا يعنى إلقاء قرار الرقت الأول وإنما أرجأ تنفيذه فقط وأن قرار الرقت الأخير هو تنفيذ لقرار الرقت الأول وأنه ما دام ذلك القرار الأول كان قبل إنشاء مجلس الدولة فلا يصح بالتالى الطعن فى القرار المنفذ له .

٢— إنه وإن كانت الإدارة غير ملزمة ببيان أسباب قراراتها إلا حيث يوجب القانون ذلك عليها إلا أنها إذا ذكرت أسبابا لقراراتها سواء أوجب القانون ذلك عليها أو لم يوجبه ، فإن هذه الأسباب تكون خاضعة لرقابة محكمة القضاء الإدارى لتعرف صحتها من الوجهة المادية وهل تطابق القانون نصا وروحا . فإذا استبان لها أنها غير صحيحة ماديا أو أنها تنطوي على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو تأويله أو على إساءة استعمال السلطة كانت تلك القرارات باطلة وحق لمحكمة القضاء الإدارى أن تحكم بالغاءها .

٣ — إن أخذ لجنة الشياخات لرأى مأمور المركز فى اختيار العملة هو إجراء لازم بحسب المادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥

٤ — إن الأمر العالى سالف الذكر لم

يوجب أخذ رأى الأشخاص المدرجة أسماؤهم فى كشف الترشيح ، فلا يترتب على بطلان رأى أحدهم أى أثر فى صحة عمل اللجنة وبالتالى فى صحة تعيين العملة .

٥ — إن مجرد احتواء كشف الترشيح على اسم شخص لا تتوافر فيه الشروط المطلوبة للترشيح للعمدية لا يؤدى بذاته إلى بطلان كشف الترشيح وبطلان عمل اللجنة وبالتالى إلى بطلان تعيين العملة ما دام هذا الشخص لم يعين عمدة فعلا وما دام باقى الأشخاص الواردة أسماؤهم فى الكشف هم جميع الحائزين للشروط التى يجب توافرها فيمن يصح تعيينه عمدة البلدة

الوقائع

تتصل وقائع السعوى ، حسبما يستفاد من عريضتها ومذكرات طرفى الخصومة ومستنداتهما وملاحظتهما الشفوية ، فى أنه فى يوم ٢٣ من مايو سنة ١٩٤٢ خلت ناحية شرشابة بمركز زفقى عن العمدية باستقالة الشيخ محمد السيد جمال الدين ، فأدرج بكشف المرشحين تمهيدا لتعيين العمدة الجديد الأشخاص الذين يملكون النصاب فى البلدة وعرض الموضوع على لجنة الشياخات بمديرية القرية بجلسة ١٢ من يوليو سنة ١٩٤٢ فحضرها أمامها ، ولما أخذت أصواتهم نال المدعى خمسة أصوات كما نال منافسه محمود محمد جمال الدين خمسة أصوات أيضا واختارت اللجنة المدعى عمدة لأنه أحسن أخلاقاً وأكثر احتراماً وخصوصاً أنه سبق الحكم على منافسه بغرامة ٢٠٠ جنيه فى حادثة ضرب . وبعد أن وردت الأوراق للوزارة

تقدمت طعون عدة في حقها منها أن إخوانه سيئو السيرة وأن كشف المرشحين يحوي أشخاصاً لا يملكون النصاب . وقد رأى وكيل الوزارة وقتئذ أن هذه الطعون لا قيمة لها ، وقد عين المدعى عمدة في أول أغسطس سنة ١٩٤٢ .

وفي خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٤٤ تقدمت للوزارة شكاوى كثيرة في حق المدعى بحصلها أنه ينتمى إلى الوفد وينتفع من أعمال الثمين وأنه سبق أن زور استمارات واستولى بمقتضاها على صناديق وباعه أكثر من السعر الرسمي ، وإن كل هذا حفظ في عهد الوزارة الوفدية ، كما أنه جمع مبلغ ألف جنيه لأقامة مجموعة محيطة ولكنه استولى عليه واستغله في مصالحه الشخصية . وقد أحيلت هذه الشكاوى إلى أحد مفتشى وزارة الداخلية لفحصها فقدم تقريراً انتهى فيه إلى أنه ليس في الأوراق ما يدين العمدة ولو أنه كان من الأجدر به أن يضع مبلغ الـ ٨٠٠ ج و ٧٠٠ لـ التي جمعها للوحدة الصحية باسم هذه المؤسسة من أول الأمر بدلا من وضعها في حسابه الخاص ثم نقلها بعد ذلك لاسم وزير الصحة وقد رأى وكيل الوزارة وسكرتيرها العام أن هذا تصرف غير جائز فأحيل إلى لجنة الشياخات لمحاكمته وكتب للمديرية بذلك في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٥ .

تقدم بعد ذلك محمود حامد جمال الدين أفندي معاون إدارة مركز السنطة بمديرية الغربية بشكاوى مؤرخة في ٣ من مارس سنة ١٩٤٥ وموجهة إلى دولة محمود فهمي النقراشي باشا وزير الداخلية تلخص في أن العمدة المذكور عين على أساس غير قانوني لأن كشف المرشحين أدرج به كل من عبد القندر شلي أفندي والشيخ إبراهيم موسى عبد ربه وهما لا يملكان النصاب ، وأرفق بشكواه مستخرجين للاستدلال بهما على طعنه ، كما ذكر

أن تعيين العمدة المذكور جاء مخالفاً للعدالة لأن العمدة من يوم إنشائها وهي محصورة في آل جمال الدين وقد انتزعت منهم لمانهضتهم للوفد ، وقد أحيلت هذه الشكاوى إلى المديرية لتحقيقها فأما فيما يتعلق بمحاكمة العمدة لوضعه البالغ التي حصلها لإنشاء المجموعة الصحية في حسابه الخاص دون أن يضعها في أول الأمر باسم المؤسسة أو باسم وزير الصحة لهذا الغرض فقد قضت فيه لجنة الشياخات بجلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٥ ببراءة العمدة . وفيما يختص بشكاوى محمود حامد جمال الدين أفندي فقد حفظها المركز وتبين أن الشيخ إبراهيم موسى عبد ربه يملك النصاب وأرسل عبد القندر أفندي شلي وهو مراقب تموين الشرقية مذكرة ذكر بها أنه يمتلك :

س ط ف

(١) ١٣ ١٣ ٥ قيمة استحقاقه في وقف والده

(٢) ٠٩ ٠٩ ٣ مكلفة باسمه الخاص بناحية شرشابة

(٣) ٠٠ ٠٨ ٠ مبيعة له من وريثة شلي شلي بقدر وأنه وإن لم يسجل إلا أنه ثابت التاريخ بوفاة اثنين من البائعين في سنتي ١٩٣٨ و ١٩٣٩

(٤) ٠٨ ٠٨ ٠ مكلفة باسمه الخاص بزمام كفر السنوية

(٥) ١٧ ١٠ ٠ مكلفة باسمه الخاص بزمام شبرا قلوب

(٦) ١٦ ٠٦ ٢ مكلفة بناحية شران بالرهن من آخرين

وأنه رشح على مقتضى هذا النصاب للعمدية عند خلوها في سنة ١٩٣٤ وكذا في سنة ١٩٤٢ بمعرفة رجال الإدارة بالناحية وقتئذ وهم من أسرة جمال الدين التي ينتمى إليها الشاكي ولم يدع أحد مثل طبعه ، وأنه قد وقع كشف المرشحين محمود جمال الدين أفندي والرحوم الشيخ الشوريجي على وهما من أقارب الشاكي . وقرر صراف شرباشة صحة ملكية عبد المقتدر شلي أفندي للمقادير المذكورة ، وقرر محمد محمد جمال الدين شيخ البلد أنه يملك القدر الثالث بالشراء من محمد علي شلي وآخرين في سنة ١٩٣٨ وأنه وضع اليد عليه من هذا التاريخ وأنه قد توفي ثلاثة من البائعين قبل سنة ١٩٤٢ أي قبل خلو العمدية ، وقرر محمد محمد صالح وعبد الودود أحمد جاب الله الشيخان بالناحية مثل ذلك ، وقرر صراف شبرا قلوح أن عبد المقتدر أفندي تصرف في القدر رقم ٥ وهو ١٠ ط و ١٧ س بالبيع إلى عبد محمود عويس بعقد غير مسجل . وقرر الطاعن أن القدر رقم ٣ وهو ٨ ط يجب استبعاده إذ لم يسجل العقد فلا يعتبر مالكا له ، وقرر فيما يتعلق بالقدر رقم ٥ أنه وإن كان المرشح باعه بعقد عرفي إلا أنه لا يرى استبعاد القدر المذكور إذ لم يسجل العقد فلا يعتبر القدر المذكور أنه خرج عن ملكيته قانوناً . ولما عرضت الأوراق على وكيل الوزارة أشرف في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بحفظ الشكوى استناداً إلى أن الثابت من أقوال المشايخ ومن بينهم أفراد من أسرة الشاكي أن عبد المقتدر أفندي يملك الثمانية القراريط بعقد ثابت التاريخ قبل خلو العمدية وذلك بوفاء بعض الموقعين عليه ، وأن شراءه قد اقترن بوضع اليد من سنة ١٩٣٨ فيكون نصابه كاملاً حتى بعد استبعاد ٢ ف و ٦ ط و ١٦ س المكلفة باسمه بطريق الرهن الحيازي من آخرين ولكن دولة وزير الداخلية رأي غير ذلك إذ قرر

في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ رقت المدعى من وظيفة العمدية وارتكن في صلب قراره إلى أنه عند طرح موضوع هذه العمدية على لجنة الشياخات بجلسة ١٢ من يولييه سنة ١٩٤٢ نال الشيخ إبراهيم عبد أحمد الشافعي خمسة أصوات وحاز محمود أفندي جمال الدين مثلها ، ولكن اللجنة اختارت الأول بإجماع الآراء وطعن وقتئذ للوزارة في اختيار اللجنة فلم تلقت الوزارة إلى الطعن وأنه قد تبين أن من الأصوات التي نالها العمدة صوت عبد المقتدر أفندي شلي وقد أدرج اسمه وقتئذ بالكشف على أنه يملك النصاب في حين أنه اتضح أن من بين نصابه البالغ ١٠ ف و ٢ ط مقدار ٨ ط و ٣ س يحوم الشك حول ملكيته لها فيكون قد أدرج بغير حق ، ويكون تعيين الشيخ إبراهيم سيد أحمد الشافعي قد وقع باطلاً وقد أبلغت وزارة الداخلية هذا القرار يوم صدوره إلى مديرية الغربية لتنفيذه مع إدراج اسم العمدة المرفوت بكشف المرشحين إذا كان لا يزال مستوفياً لشروط العمدية . ولكن قبل تنفيذه استقالت وزارة دولة النقراشي باشا فوجه النائب المحترم أحمد الألفي عطية نائب شبرا المين كتاباً إلى سعادة بدوي خليفه باشا وكيل وزارة الداخلية أشار فيه إلى أن وزير الداخلية السابق دولة النقراشي باشا فصل الحاج إبراهيم الشافعي عمدة شرشابة إحدى بلاد دائرته الانتخابية وذلك استجابة لرجاء سكرتيه كامل أفندي الدماطي لصلات لا يدري مداها تربطه بمنافسي العمدة ؛ وأن هذا القرار التعسفي يخل بأمن البلاد إخلالاً لا داعي له ورجاء وقف تنفيذ هذا القرار حتى تتألف الحكومة الجديدة فيعيد الوزير الجديد النظر في هذا الأمر على ضوء الحقيقة المجردة من الغاية أو النفع . فطلب وكيل الوزارة إلى مديرية الغربية إعادة قرار الرقت المذكور ، وقد عرض على دولة اسماعيل

الحكم

بعد تلاوة التقرير

١ — عن الدفع بعدم قبول الدعوى :

« من حيث ان مبنى هذا الدفع أن القرار المطعون فيه الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ لا يبدو أن يكون قراراً منفذاً للقرار الصادر في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ ، وما دام هذا القرار سابقاً على يوم ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وهو التاريخ المعين للعمل بقانون إنشاء مجلس الدولة فلا يمكن أن ينسحب على القرار المطعون فيه أثر القانون المذكور فيما استحدثته من حق إلغاء القرارات الإدارية ، وذلك وفقاً للمادة ٢٧ من الدستور ، وأن قرار دولة صدق باشا في ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٦ بحفظ القرار الأول لا يعنى إلغاءه وإنما أرجأ تنفيذه فقط ولو أنه قصد الإلغاء لأفصح عن إرادته إذ الإلغاء لا يفترض .

« وحيث ان هذا الدفع مردود بأن «الحفظ» حسبما جرى عليه العرف الإداري في مصر هو اصطلاح يقصد به صرف النظر عن الأمر ، أي إطرأحه ، ويكون إما نهائياً أو مؤقتاً . وهو في الأول بمعنى الإلغاء وفي الثانية بمعنى الإرجاء . كما جرى العرف الإداري كذلك على أنه إذا صدر منجزاً كان بالمعنى الأول فإذا أريد المعنى الثاني صدر الحفظ بصيغة التوقيت .

« وحيث انه على هدى ما ذكر يكون المقصود من قرار دولة صدق باشا الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٤٦ بحفظ قرار دولة النقراشي باشا الصادر في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ هو صرف النظر نهائياً عن هذا القرار الأخير ، أي إلغاؤه . ويترب على ذلك أن الحالة القانونية التي أنشأها قرار دولة النقراشي باشا ، وهي رفت

صدق باشا بعد تعيينه وزيراً للداخلية فأشتر عليه في عشرين من مارس سنة ١٩٤٦ بحفظه . فلما سقطت وزارة دولته وعين دولة النقراشي باشا أخيراً وزيراً للداخلية أرسل الأستاذ محمد كامل الدماطي مدير مكتبه إلى سعادة بدوي خليفة باشا وكيل الوزارة كتاباً يستعلم فيه عما تم في قرار الرفت بعد سحبه فلما أرسل إليه أصل القرار وعرض على دولة النقراشي باشا أشتر عليه في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ بتنفيذه ، وصدر قرار في ٣١ منه بفصل العمدة المذكور من وظيفته ارتكناً إلى نفس الأسباب المشار إليها في القرار الصادر في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ ، وقد أقام المدعى هذه الدعوى طالباً إلغاء قرار وزير الداخلية برفته من العمدية الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وجميع ما ترتب عليه من آثار مع إلزام المطعون ضده بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وأودع في ٥ من فبراير سنة ١٩٤٧ أصل عريضة دعواه ومذكرتها الشارحة وصورة من القرار المطعون فيه ، وبعد أن أعلنت إلى المدعى عليه في ٦ منه أودع هذا الأخير في ٨ من مارس سنة ١٩٤٧ مذكرة بالرد وحافطة مستندات وطلب أصلياً الحكم بعدم قبول الدعوى واحتياطياً برفضها وإلزام المدعى بالمصروفات والأتعاب . فأودع المدعى في ١٩ منه مذكرة برده على رد المدعى عليه ولم يستعمل هذا الأخير حقه في الرد على الرد المذكور . وفي ٦ من أبريل سنة ١٩٤٧ أمر سعادة رئيس المجلس بإحالة الدعوى إلى الدائرة الأولى وتنب حضره صاحب العزة السيد على السيد بك المستشار لوضع التقرير فيها ، ولما تم وضعه عين لنظر الدعوى جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٧ وفيها وفي الجلسات التالية سمعت المرافعة على الوجه المين بمحاضر الجلسات ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المدعى ، تعتبر كأنها لم تكن بحيث إذا أريد رفته من جديد لزم صدور قرار آخر ، وهو عين مافعله دولة النقراشي باشا بقراره الذى أصدره فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ . ومن ثم يكون هذا القرار منشأ حالة قانونية جديدة ، فيجوز الطعن فيه بالالغاء ، وتكون الدعوى مقبولة مادامت قد رفعت فى خلال ميعاد الستين يوماً المنصوص عليه فى المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة إذ أودعت صحيفة فى ٥ من فبراير سنة ١٩٤٧ ، ولذا يكون هذا الدفع فى غير محله متعيناً رفضه .

ب — عن الموضوع :

« وحيث ان قرار الرقت للطعون فيه قدبنى على أنه عند عرض موضوع العمدية على لجنة الشياخات بجلستها المتعقدة فى ١٢ من يولييه سنة ١٩٤٢ نال المدعى خمسة أصوات ونال منافسه محمود محمد جمال الدين أفندى مثلها وانتخبت اللجنة الأول باجماع الآراء ولكن تبين أخيراً أن من بين الأصوات التى نالها المدعى صوت عبدالمقتدر أفندى شلى ، وقد أدرج وقتئذ فى الكشف على أنه يملك النصاب فى حين أن من بين نصابه البالغ قدره ١٠ ف ٢ و ٣ مقدار ٨ ط و ٢ و ٣ يحوم الشك حول ملكيته لها فيكون قد أدرج اسمه بغير حق ، ويكون تعيين المدعى عمدة قد وقع بالتالى باطلاً ، فيتعين رفته بالتطبيق للفقرة الأولى من المادة الخامسة من الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ معدلة بالأمر العالى الصادر فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩١٢ .

« وحيث ان المدعى عليه دفع الدعوى بأن الأمر العالى المذكور يسلط وزير الداخلية على العمدة تسليطاً تاماً إذ يجيزه بمقتضى المادة الخامسة منه أن يرفقهم فى أى وقت دون بيان الأسباب ، ومن ثم لا معقب لمحكمة القضاء الادارى عليه

فى هذا الشأن .

« وحيث انه وإن كانت الادارة غير ملزمة ببيان أسباب قراراتها إلاحيث يوجب القانون ذلك عليها إلا أنها إذا ذكرت أسباباً لقراراتها ، سواء أوجب القانون ذلك عليها أو لم يوجب ، فان هذه الأسباب تكون خاضعة لرقابة محكمة القضاء الادارى لتعرف مدى صحتها من الوجهة المادية وهل تطابق القانون نصاً وروحاً ، فاذا استبان لها أنها غير صحيحة مادياً أو أنها تنطوى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو تأويله أو على إساءة استعمال السلطة كانت تلك القرارات باطلة ، وحق لمحكمة القضاء الادارى أن تحكم بالغاؤها .

« وحيث ان الأسباب التى بنى عليها قرار الرقت لا تؤدى قانوناً إلى النتيجة التى انتهى اليها لما يلى :

أولاً انه بالرجوع إلى الثابت فى محضر لجنة الشياخات بجلسته ١٢ من يولييه سنة ١٩٤٢ فى الحانة الخاصة ظهر أن السبب فى اختيار اللجنة للمدعى ليس لأنه نال خمسة أصوات من بينها صوت عبدالمقتدر شلى بك بل لأن مأمور المركز فضله على منافسه إذ هو أحسن منه أخلاقاً وأكثر احتراماً ، وخصوصاً أن منافسه سبق الحكم عليه بغرامة ٢٠٠ قرش فى حادث ضرب ، وعضو اللجنة عن المركز أيد المأمور فى رأيه . وهنا يجدر التنبيه إلى أن أخذ رأى مأمور المركز هو إجراء لازم بحسب المادة الثانية من الأمر العالى المتقدم ذكره ، وقد أخذ فعلاً وكان فى صالح المدعى .

وثانياً — ان كون عبدالمقتدر شلى أفندى أحد الذين أعطوا أصواتهم للمدعى لا يملك النصاب ، ليس بذاته سبباً فى بطلان الاجراءات أمام لجنة الشياخات ، وبالتالي ليس مؤثراً فى صحة تعيين المدعى عمدة . ذلك لأن الأمر العالى السالف الذكر

١٠٤

١٨ يونيو سنة ١٩٤٧

- ١ - تعديل الطلبات . مغايرتها للطلبات الأصلية .
مواعيد . وجوب مراعاتها :
- ٢ - وظيفة . النذب لها . التعيين فيها ، الفرق بينها
انعدام الصلة .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان المدعى قد طلب في صحيفة دعواه إلغاء القرار الصادر بنذب موظف آخر لوظيفة أعلى من وظيفته بحجة أنه أحق بها من الذي نذب ، كما طالب أن تقرر المحكمة أنه أحق موظف بالترقية إلى هذه الوظيفة هي أو وظيفة أخرى تعاد لها ثم عدل طلبه هذا في الجلسة إلى طلب إلغاء المرسوم الصادر بتعيين الموظف الذي نذب في الوظيفة التي نذب لها وبتعيين آخر في الوظيفة الثانية فهذا الطلب يختلف اختلافاً أساسياً عن الطلب الوارد في صحيفة الدعوى فإذا وقع ذلك بعد أن مضي على نشر المرسوم المطلوب إلغاؤه ميعاد الستين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة تعين الحكم بعدم قبول الدعوى

٢ - نذب الموظف يكون بقرار يصدر من الوزير وموضوعه القيام بأعمال الوظيفة بصفة مؤقتة ، أما التعيين في الوظيفة فيكون بمرسوم وموضوعه تقليد الوظيفة بصفة دائمة . والصلة بين النذب والتعيين منعدمة لأن التعيين ليس

لم يوجب أخذ رأي الأشخاص المدرجة أسماؤهم في كشف الترشيح فلا يترتب على بطلان رأي أحدهم أي أثر في صحة عمل اللجنة ، وبالتالي في صحة تعيين العمدة .

وثالثاً - أن مجرد احتواء الكشف على اسم شخص لا تتوافر فيه الشروط المطلوبة للترشيح للعمدية لا يؤدي بذاته إلى بطلان كشف الترشيح وبطلان عمل اللجنة وبالتالي إلى بطلان تعيين العمدة ، مادام هذا الشخص لم يعين عمدة فعلاً ، ومادام باقي الأشخاص الواردة أسماؤهم في الكشف هم جميع الحائزين للشروط التي يجب توافرها فيمن يصح تعيينه عمدة للبلدية .

« وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون القرار المطعون فيه إذ استند في النتيجة التي انتهى إليها ، وهي رفت المدعى ، إلى أن كشف المرشحين قد حوى شخصاً لا تتوافر فيه الشروط المطلوبة ، وأن هذا الشخص قد أعطى صوته في جانب المدعي الذي عين عمدة بعد ذلك ، وإذا استخلص من الواقعة الأولى عدم قانونية كشف الترشيح ومن الواقعة الثانية بطلان رأي لجنة الشياخات في حين أن سائر من شملهم الكشف هم جميع الحائزين للشروط المطلوبة وفي حين أن قرار اللجنة كما هو ظاهر من محضر جلساتها قد انبنى على سبب آخر كانت له أهميته الحاسمة في تقديرها - هذا القرار والحالة هذه يكون قد قام على أسباب غير متجة قانوناً لما انتهى إليه مما يحبه ويطله .

(القضية رقم ١١٩ سنة ١ قضائية)

نتيجة للندب ولا يترتب حتماً عليه . ولا يصح القول أنه تمهيد له إذ لا مانع قانوناً من تعيين من لم يسبق ندبه للقيام بأعمال الوظيفة .

الوقائع

تتصل وقائع هذه الدعوى ، حسبما جاء في صحيفة والمذكرة الشارحة اللتين أودعتا سكرتيرية المحكمة في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ في أن المدعى التحق بوظيفة مهندس بوزارة الأشغال في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩١٣ وظل يرتقى إلى أن وصل إلى درجة مفتش رى في نوفمبر سنة ١٩٣٧ وأنه أقدم مفتش الرى الآن ويتقاضى أكبر مرتب بينهم ومشهود له بالكفاية الممتازة بدليل أن حكومة سوريا طلبت من الحكومة المصرية ندب بعض مهندسى الرى وعلى رأسهم كبير له خبرة واسعة وممارسة طويلة فرشحته وزارة الأشغال لهذا المنصب في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ ولكنه اعتذر عن عدم قبوله ، ولما كان منتظراً أن أن تخلو وظيفة المفتش العام لرى الوجه القبلى في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ كما ستخلو وظيفة المفتش العام لمشروعات الوجه القبلى في ٦ من يناير سنة ١٩٤٧ فقد تقابل المدعى مع وزير الأشغال في شهر أغسطس سنة ١٩٤٦ وبين له أنه صاحب الحق الأول في إحدى هاتين الوظيفتين لأقدميته بالنسبة إلى جميع مفتشى الرى ، فوعده الوزير بذلك . ولكن الوزارة ندبت الدكتور حسن زكى بك مفتش الرى للقيام بأعمال المفتش العام لمشروعات الوجه القبلى . وقد جرى تقليد الوزارة على أن الشخص الذى يندب لشغل وظيفة مقرر خلوها هو الذى يعين فيها نهائياً بعد خلوها الفعلي . فتظلم المدعى إلى وزير الأشغال في يوم ١٢ من

نوفمبر سنة ١٩٤٦ فوعده بتعيينه في وظيفة المفتش العام لرى الوجه القبلى . ولكن هذا الوعد لم يتحقق إذ صرح الوزير بأن هذه الوظيفة سينقل إليها محمد صبرى الكردى بك المفتش العام لرى السودان . ويقول المدعى انه على هذا الأساس حرم من الوظيفتين اللتين يستحق إحداهما ، واختير لهما موظفان أحدث منه عهداً وأقل مرتباً وأحدث منه في الحصول على الدرجة الأولى ، وفي هذا التعيين إجحاف بحقوقه المكتسبة ، وكان الواجب الرجوع إلى قواعد العدالة التى لا يمكن أن تخرج عن وجوب مراعاة الأقدمية والكفاية في الترقية ، ولو أنه ليس هناك قانون خاص ينص على هذه القواعد . وطلب المدعى استناداً إلى الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ إلغاء قرار ندب الدكتور حسن بك زكى لوظيفة مفتش عام ومشروعات الوجه القبلى الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأن تقرر المحكمة أنه أحق شخص بإحدى الوظيفتين المشار إليهما .

ودفعت المدعى عليها بعدم اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر الدعوى استناداً إلى أن النص الوارد في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ مقصور على الأوامر والقرارات الصادرة بالتعيين في وظائف الحكومة أو بالترقية أو بمنح علاوات متى كان مرجع الطعن فيها مخالفة القوانين واللوائح . أما قرار ندب موظف للقيام بعمل موظف آخر فلم يرد النص عليه . ولم يعط القانون محكمة القضاء الإدارى سلطة إلغائه ، ولهذا يخرج من اختصاص هذه المحكمة إذ هى ليست صاحبة ولاية عامة بل اختصاصها محدود ، وقرار الندب هو بطبيعته قرار مؤقت ولا يعطى أى حق للموظف المتدب في

الوظيفة المتدب لها ، فضلا عن أن ملاءمة إصداره هي من المناسبات التي تستقل الإدارة بتقديرها . وقالت المدعى عليها عن الطلب الثاني . وهو أن تقرر المحكمة أن المدعى هو أحق شخص بالترقية إلى إحدى هاتين الوظائف . إن معنى هذا الطلب أن محل محكمة القضاء الإداري محل السلطة التنفيذية فتقرر هي ترقية الموظفين ، الأمر الذي يبعد عن وظيفة القضاء الإداري التي تقتصر على التعقيب على الإدارة في صدد بعض ما تتخذه من قرارات إدارية وذلك بطريق إلغائها والحكم بتعويض الضرر الذي ينشأ عنها إذا انطوت على مجاوزة السلطة . كما أنه يخرج عن وظيفة القضاء الإداري أن تقدم للسلطة التنفيذية توجيهها يلزمها بإصدار قرار على نحو خاص قبل أن تصدر قرارها . وأضافت إلى ما تقدم أن الأقدمية ليست هي المناط الوحيد للاختيار للوظائف الكبرى في الدولة . واللياقة لهذه الوظائف يجب أن تترك لتقدير السلطة التنفيذية للموظفين أنفسهم ولا لمحكمة القضاء الإداري ، وهذه اللياقة لها اعتبار مستقل عن الأقدمية والكفاية .

وقد أعلنت صحيفة الدعوى في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ثم أودعت المدعى عليها مذكرتها في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وأودع المدعى مذكرته بالرد في ٧ من يناير سنة ١٩٤٧ ثم أودعت المدعى عليها مذكرتها في ١٨ من يناير سنة ١٩٤٧ وأصدر سعادة رئيس المحكمة قراراً بنذب حضرة صاحب العزة زكي خير الأبو تيجي بك المستشار ليضع تقريراً في الدعوى . وبعد وضع التقرير عين لنظرها جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٤٧ ، وفيها تلا حضرة المستشار المقرر التقرير ، وبعدئذ قال المحامي عن المدعى ان الوضع تغير بعد رفع الدعوى إنائها

كانت مرفوعة بطلب إلغاء قرار ندب حسن زكي بك لوظيفة مفتش عام لمشروعات رى الوجه القبلي الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ولكن في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٧ صدر المرسوم فعلاً بتعيين حسن زكي بك مفتشاً عاماً لرى الوجه القبلي وزكريا محمد البسيوني بك مفتشاً عاماً لمشروعات رى الوجه القبلي ، وبذلك تخطت وزارة الأشغال المدعى مع أنه أقدم زملائه وأحقهم بالترقية وطلب المحامي عن المدعى الحكم بإلغاء المرسوم الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٧ بتعيين حسن زكي بك مفتشاً عاماً لرى الوجه القبلي وزكريا محمد البسيوني بك مفتشاً عاماً لمشروعات رى الوجه القبلي واعتبار المدعى أحق بإحدى هاتين الوظائف ودفع الحاضر عن وزارة الأشغال بعدم قبول هذا الطلب لأنه يعتبر طلباً جديداً قد رفع بعد مياد الستين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة . ورد محامي المدعى على هذا الدفع بأن هذا الطلب هو في الواقع تفسير وإيضاح للطلب الأول الوارد في صحيفة الدعوى والمذكرات وليس طلباً جديداً . وبعد المداولة أصدرت المحكمة قراراً بضم الدفع بعد قبول الطلب الجديد إلى الموضوع وتأجيل الدعوى للمرافعة لجلسة ٤ من مايو سنة ١٩٤٧ مع الترخيص في إيداع مذكرات من الطرفين . وفي الجلسة المذكورة أصر محامي المدعى على أن طلب إلغاء المرسوم الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٧ لا يعتبر جديداً ، وأنه تخصيص بعد التعميم الوارد في صحيفة الدعوى إذ أنه طلب الحكم باعتبار المدعى أحق شخص بإحدى الوظائف ، والآن يخصص المدعى هذا الطلب بأنه أحق من اللذين صدر المرسوم بتعيينهما . وهذا المرسوم قد صدر في أثناء سير الدعوى فلم يتخذ إجراء خاصاً بطلب إلغائه لأن

قرار النذب الذي طلب إلغاءه أولاً قد صدر تمهيداً للتعين الذي تم فعلاً في أثناء سير الدعوى وأصر المحامي عن وزارة الأشغال على عدم قبول الطلب لتقديعه بعد ميعاد الستين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير . .

« من حيث ان المدعى عليه عدل في جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٤٧ طلبانه الميئة في صحيفة الدعوى إلى طلب إلغاء المرسوم الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٧ بتعين حسن زكي بك مفتشاً لرى الوجه القبلى و زكريا محمد البسيوني بك مفتشاً لمشروعات رى الوجه القبلى

« ومن حيث ان هذا الطلب يختلف اختلافاً أساسياً عن الطلب الوارد في صحيفة الدعوى إذ النذب يصدر به قرار من الوزير ، وموضوعه القيام بأعمال الوظيفة بصفة مؤقتة . أما التعيين في وظيفة مفتش الرى فيكون بمرسوم ، وموضوعه تقليد الوظيفة بصفة دائمة . يضاف إلى هذا اعدام الصلة بين الأمرين . فالتعيين ليس نتيجة للنذب ولا يترتب حتماً عليه ، ولا يصح القول إنه تمهيد له إذ لا مانع قانوناً من تعيين من لم يسبق نذبه للقيام بأعمال الوظيفة .

« ومن حيث انه لما تقدم لا يقام وزن لما يذهب إليه المدعى من أن الطلب الأخير يندرج في عموم الطلب الأول أو أنه من قبيل تخصيصه بعد التعميم كما أنه لا يعتبر تفسيراً أو إيضاحاً لما ورد في صحيفة الدعوى من طلب اعتبار المدعى أحق موظف بالترقية لاحدى الوظائف . وذلك لأن هذه العبارة المجملة لا تفيد الطعن في قرار تعيين بذاته ولا يمكن

أن تتصرف إلى طلب إلغاء المرسوم الذى صدر في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٧ .

« ومن حيث انه لما سبق بيانه يسكون الطلب الذى تقدم به المدعى فى جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٤٧ بإلغاء المرسوم الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٧ طلباً جديداً منفصلاً عن الطلب الوارد فى صحيفة الدعوى ، ويتعين الحكم بعدم قبوله ما دام المدعى لم يتقدم بهذا الطلب فى خلال ميعاد الستين يوماً المنصوص عليه فى المادة ٣٥ من قانون انشاء مجلس الدولة ، إذ مضت أكثر من المدة المذكورة بين تاريخ نشر هذا المرسوم فى ٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ . وتقديم الطلب بإلغاءه فى جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٤٧ . ويتعين أيضاً الحكم بإلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة

(القضية رقم ٧٠ سنة ١ قضائية)

١٠٥

١٨ يونيو سنة ١٩٤٧

- ١ — كادر . قرار فردى بتطبيقه . لا لزوم . حق مكتسب . طلب الماهية أو الدرجة على أساسه اختصاص محكمة القضاء الادارى .
- ٢ — قانون مجلس الدولة . سريانه على الحوادث السابقة دعوى تعويض . دعوى بفرق ماهية أو جلاوة مستحقة . جوازها .
- ٣ — موظف . إيقافه . حق الوزير . مداه . مناه .
- ٤ — موظف . علاقته بالحكومة . علاقة تنظيمية . جواز تعديلها . أحواله .

المبادئ القانونية

- ١ — إذا كان المدعى يقيم دعواه على أساس أن أحكام الكادر الذي صدر في سنة ١٩٣٩ لم تطبق عليه ويقول إنه اكتسب الحق

ما دام غير مشوب بمخالفة القوانين أو اللوائح أو بسوء استعمال السلطة .

٤ — ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح والقرارات الصادرة في هذا الشأن فيصح تعديلها باجراء عام اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك . ومن ثم فلا يحق للمدعى في المطالبة بمعاملته على أساس درجة ملغاة .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى بحسب روايه المدعى في أنه تخرج من مدرسة الهندسة الملكية في سنة ١٩٢٤ ثم عين مهندساً بوزارة الأشغال إلى أن وصل في فبراير سنة ١٩٣٥ إلى درجة وكيل هندسة ثم رقى إلى الدرجة الخامسة الممتازة في أكتوبر سنة ١٩٣٥ ثم رقى إلى مساعد مدير أعمال في الدرجة الخامسة الممتازة وذلك في فبراير سنة ١٩٣٦ . وفي سنة ١٩٣٩ أنشئ كادر جديد للموظفين ورؤى إلغاء الدرجة الخامسة الممتازة وأن يستبدل بها الدرجة الرابعة المحفزة ، وكان طبعاً أن يمنح هذه الدرجة وكانت ميزانية وزارة الأشغال تحتوى على هذه الدرجة إلى ما قبل سنة ١٩٣٩ — ١٩٤٠ إلا أنه لم يرق إليها، وتوالت شكاواه مطالباً بحقه ولكن بغير جدوى. ثم جرت بينه وبين رئيسه بتفتيش رى زقى مشادة كلامية جوزى من أجلها باستقطاع ثلاثة أيام من ماهيته بأمر المفتش وحده. ويقول المدعى إنه كان يستخدم سيارات بالأجرة مثل باقى زملائه للتفتيش والروور على المناوبات فى سنة ١٩٤٣ وأبدى ديوان المحاسبة بعض الملاحظات على أجور السيارات التى

فى أن يوضع فى الدرجة الرابعة المحفزة منذ صدور ذلك الكادر تنفيذاً لأحكامه وبدون حاجة إلى قرار بهذا المعنى ، فلا يكون طلب الماهية والدرجة على الأساس المذكور تدخلا فى أمر من اطلاقات الادارة بل يكون من قبيل المنازعات فى المرتب التى تختص محكمة القضاء الادارى بنظرها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون انشاء مجلس الدولة .

٢ — يجوز طلب التعويض أو المطالبة بالمبالغ الناتجة من فرق الماهية التى يحرم فيها الموظف بغير حق أو بعلاوات كان يستحقها قانوناً أمام محكمة القضاء الادارى ، ولو كانت عن أمور سابقة على العمل بقانون انشاء مجلس الدولة ، لأن الحق فى رفع مثل هذه الدعوى ليس حقاً مستحدثاً اذ كان يجوز رفعها أمام المحاكم من قبل وكل ما جاء به القانون المذكور أنه جعل لمحكمة القضاء الادارى الاختصاص بنظرها ، فالأمر فى شأنها لا يعدو أن يكون تنظيمياً للاختصاص .

٣ — للوزير أن يصدر قراراً بوقف الموظف الذى تنسب اليه بعض المآخذ أو المخالفات اذا كانت المصلحة تقتضى اتخاذ مثل هذا الاجراء . وعلى الأخص اذا بوشر التحقيق معه بما أسند اليه وكان لبقائه فى العمل تأثير فى سير التحقيقات ، وللوزير فى هذه الحالة أن يقدر المدة التى تلزم لهذا الغرض . ولا تعقيب على قراره

صرفها فأصدر وزير الأشغال في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٣٤ أمراً بوقفه عن العمل وطلب إحالته إلى مجلس التأديب ، وقد اختص المدعى بهذا دون زملائه الذين أبدى ديوان المحاسبة ملاحظته في شأنهم . ثم أبدى قلم القضايا رأيه في ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٤ بأنه لا محل لوقفه ولا لإحالته إلى مجلس التأديب ، ولكن الوزير أرجأ إلغاء أمر الوقف إلى اليوم التاسع من أغسطس سنة ١٩٤٤ وعندئذ قبض جميع ما استحقه عن مدة الوقف . وضيف المدعى إلى ما تقدم أن وقفه كان بغير مبرر وبدون تحقيق وبمجرد ملاحظات حساية لا شأن له بها وأنه اقرده بهذه المعاملة دون باقي الموظفين ، فقدم طلباً بالاحالة إلى المعاش مع تسوية حالته على أساس قانون تسهيل خروج الموظفين الذي عين له أجل لغاية ٣٠ من إبريل سنة ١٩٤٤ ولم يجب طلبه لأنه كان موقوفاً . ويقول المدعى أيضاً إن البرلمان اعتمد مبلغاً لانصاف الموظفين واشترط في تطبيق قواعد الانصاف أن يرقى الموظفون الذين ظلوا في درجة واحدة عشر سنوات ولكن الوزارة طبقت هذه القواعد على جميع الموظفين ما عدا المدعى الذي حرم منها . ثم يقول إنه صدر قرار وزارة المالية في الكتاب الدوري رقم ٢٤/٥/٢٣٤ الذي يقضى بمنح الموظف الذي لم يصل إلى أول مربوط درجته أكثر من علاوة حتى يصل إلى أول مربوط الدرجة ، ومع أن أول مربوط درجته وهي الخامسة الممتازة ٣٠ جنهما فإنه حرم من هذا الحق وظل باقياً في درجته ١٢ سنة . وقيل له إن الدرجة الخامسة الممتازة لا وجود لها في الكادر الجديد . وضيف إلى ذلك أنه صدر قرار في سنة ٤٤ بتطبيق كادر جديد للموظفين وهو يقضى بوضع مساعدي مديري الأعمال في الدرجة الرابعة الكاملة

ولكن هذا القرار خولف ولم يطبق عليه هو دون غيره بمقولة أنه كان موقوفاً وقت تطبيقه كما أنه في أكتوبر سنة ١٩٤٥ اعتمد البرلمان مبلغاً من المال خصص لانصاف الموظفين واشترطت لجنة المالية بمجلس النواب أن تكون ترقيةهم بالأقدمية ، وحرّم المدعى من هذا الانصاف دون باقي الموظفين مع بقائه مدة ١٣ سنة في درجته ومع أن وكيل الوزارة صرح بأن تطبيق قواعد هذا الانصاف إلزامي من حق الموظف الذي قضى أكثر من عشر سنوات في درجة واحدة أو أكثر من خمس عشرة سنة في درجتين دون مراعاة للكفاءة . وأخيراً طلب المدعى تعديل ماهيته ودرجته حتى يتساوى بأقل أقرانه وطلب أن يدفع له مبلغ ١١٣٧ ج ٨٠٠ مقدار فرق الماهية طوال المدة من أكتوبر سنة ١٩٣٩ لغاية ديسمبر سنة ١٩٤٦ على التفصيل الوارد في ذيل مذكرته . وطلب أيضاً مبلغ ٥٠٠ ج تعويضاً لأنه حرم من حقه في الاحالة إلى المعاش وتسوية حالته في ٢٥ من إبريل سنة ١٩٤٤ وكان إذ ذاك معروضاً عليه عمل هندسي ففادت عليه الاستفادة من الفرق المذكور لعدم الموافقة على طلبه استناداً إلى أنه ليس له الحق في طلب الاحالة .

وقد ردت المدعى عليها بأن طلبات المدعى غامضة ولم يبين فيها قراراً إدارياً معيناً يطعن فيه حتى يمكن النظر فيها إذا كان هذا من القرارات التي تختص محكمة القضاء الإداري بنظره فيما يتعلق بالإلغاء أو التعويض ، وإذا أخذ بظاهر طلباته كان طلب تعديل ماهيته ودرجته على ضوء البيانات التي ذكرها في صحيفة دعواه غير مقبول لأن تعديل الماهية والدرجة لا يكون إلا بقرار تصدره السلطة التنفيذية التابع لها الموظف وليس من وظيفة محكمة القضاء الإداري أن تصدر مثل هذه القرارات .

وقالت أيضا انه ليس هناك أساس قانوني يستند اليه المدعى في المطالبة بمبلغ ١٦٣٧ ج فرق الماهية والتعويض لأنه لاحق للموظف في علاوات الترقية أو في العلاوات العادية إلا بعد صدور القرارات الوزارية بمنح هذه العلاوات ثم إن جميع القرارات التي أشار اليها المدعى مع غموض طلباته هي قرارات صادرة قبل العمل بقانون مجلس الدولة ولا يسرى القانون على الحوادث الماضية . وقالت المدعى عليها عن الموضوع ان المدعى متجن عنها وذلك لأنه وصل حقيقة إلى الدرجة الخامسة الممتازة ولما صدر كادر سنة ١٩٣٩ ألغيت الدرجة المذكورة ولم تستبدل بها الدرجة الرابعة المحفضة كما يقول ، وإنما استبدلت بالدرجات الخامسة الممتازة درجات غيرها من الرابعة والخامسة في ميزانية سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ واعتبر جميع شاغلي الدرجة الخامسة الممتازة كأنهم بالدرجة الخامسة العادية لأن نهاية مربوط الدرجتين واحد ، وكان يلزم للحصول على الدرجة الرابعة أن يصدر قرار وزاري بالترقية إليها وإذا لم يصدر مثل هذا القرار فقد وضع المدعى في الدرجة الخامسة عملا بقانون ميزانية سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، ولهذا تسقط دعواه بأنه لم يوضع في الدرجة التي كان يحتملها قانون الميزانية في ذلك الوقت . وتقول إن الترقية من إطلاقات الجهة التنفيذية التابع لها الموظف ، وترقيات رجال الري تفحصها لجنة مشكلة من كبار رجال الري برئاسة وكيل الوزارة وتتقدم باقتراحاتها للوزير ، وقد اجتمعت هذه اللجنة عدة مرات ولم تر عملا لترقية المدعى وبينت الأسباب التي بني عليها قرارها وقد سبق أن جوزى المدعى بخضم ثلاثة أيام من ماهيته في ٥ من يونيو سنة ١٩٤٣ لعدم عودته للعمل بعد الظهور كالتعليقات المبلغة إليه ولخروجه عن حد الأدب عند المناقشة . كما أنذر في ٢١ من يونيو

سنة ١٩٤٣ لاهماله في حفظ المناوبات . أما عن وقفه عن العمل فإن ديوان المحاسبة أبدى ملاحظات على صرف مبلغ ١٥٧ ج و ٩٩٠ م في مدة ٤١ يوما وعلى مستندات الصرف فأصدر الوزير قراراً بوقفه عن العمل وطرح موضوعه على قسم قضايا وزارة الأشغال وهذا القسم وإن كان قد أفتى بعدم وجود ما يدعى إلى إبقائه موقوفاً إلا أن هذا لا يعني أنه يرى بما أشار إليه ديوان المحاسبة بدليل أن قسم القضايا أشار إلى لفت نظره . وتقول المدعى عليها أيضا انه لم يصدر كادر جديد في سنة ١٩٤٤ خاص بوضع مساعدي مديري الأعمال في الدرجة الرابعة الكاملة وإنما هي زيادة درجات لاتساع مجال الترقية لرجال الري ، وطلبت عدم قبول الدعوى أو عدم جواز نظرها ، ومن باب الاحتياط رفضها موضوعاً مع إلزام المدعى بالمصروفات . هذا وقد أودع المدعى عريضة دعواه ومذكرته الشارحة وحافطة مستنداته في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وأعلنت هذه الأوراق إلى المدعى عليها في ٣١ منه ثم أودعت المدعى عليها مذكرتها وحافطة مستنداتها في ٢٩ من يناير سنة ١٩٤٧ ونذب حضرة صاحب العزة زكي خير الأبوتيجي بك مستشار الدولة لوضع تقرير في الدعوى ، وبعد وضعه عين لنظرها جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٤٧ وفيها قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٨ منه لمرض محامي المدعى وفي الجلسة المذكورة تلا حضرة المستشار المقرر التقرير وأصر كل من محامي طرفي الخصومة على أقواله وطلباته وأرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكم

بعد تلاوة التقرير ...

« من حيث ان المدعى عليها دفعت بعدم قبول الدعوى أو عدم جواز سماعها استناداً إلى أمرين

(الأول) أن طلب تعديل الماهية والدرجة يجب أن يقدم إلى السلطة الادارية التابع لها الموظف . فهذه هي التي لها وحدها الحق في إصدار القرار بالتعديل المطلوب . (والثاني) أن طلبات المدعى تتعلق بقرارات صادرة قبل العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة .

« ومن حيث انه عن الأمر الأول فالمدعى يقيم دعواه على أساس أن أحكام الكادر الذي صدر في سنة ١٩٢٩ لم تطبق عليه ويقول إنه اكتسب الحق في أن يوضع في الدرجة الرابعة المحفضة منذ صدور ذلك الكادر تنفيذا لأحكامه وبدون حاجة إلى قرار بهذا المعنى . فاذا صح هذا لا يكون طلب تعديل الماهية والدرجة على الأساس المذكور تدخلا في أمر من إطلاقات الادارة بل يكون من قبيل المنازعات في المرتب التي تختص هذه المحكمة بنظرها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

« ومن حيث انه عن الأمر الثاني فقد جرى قضاء هذه المحكمة بقبول الدعوى الخاصة بطلب التعويض أو بالمطالبة بالمبالغ الناتجة من فرق الماهية التي يحرم منها الموظف بغير حق أو بعلاوات كان يستحقها قانوناً . وذلك ولو كانت عن أمور سابقة على العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة ، فإن الحق في رفع مثل هذه الدعوى ليس حقاً مستحدثاً إذ كان يجوز رفعها أمام المحاكم من قبل وكل ما جاء به القانون المذكور أنه جعل لمحكمة القضاء الاداري الاختصاص بنظرها ، فالأمر في شأنها لا يبدو أن يكون تنظيماً للاختصاص ، ومن ثم يتعين رفض الدفع وقبول الدعوى .

« ومن حيث انه بالنسبة إلى الموضوع فقد استند المدعي في الوجه الأول من دعواه إلى أنه

رقى في سنة ١٩٣٥ إلى الدرجة الخامسة الممتازة في ظل الكادر القديم ثم استبدلت بها الدرجة الرابعة المحفضة في الكادر الذي صدر في سنة ١٩٣٩ وامتنعت وزارة الأشغال بغير حق عن وضعه في الدرجة الجديدة المشار إليها . واستند المدعى إلى ما أدرج في ميزانية الوزارة من الدرجات قبل العمل بالكادر الصادر في سنة ١٩٣٩ .

« ومن حيث إن المدعى عليها دفعت موضوع الدعوى بأن الدرجة الخامسة الممتازة والدرجة الرابعة المحفضة ألغيتا في الكادر الصادر في سنة ١٩٣٩ واستبدلت بالدرجة الخامسة الممتازة والدرجة الخامسة العادية ، ووضع في هذه الدرجة من كانوا في الدرجة الخامسة الممتازة .

« ومن حيث انه يبين من الاطلاع على ميزانية وزارة الأشغال سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ وما بعدها أنه أدرج في ميزانية السنة المذكورة قبل إصدار الكادر الجديد عدد ٣٧ مساعدى مديرى أعمال من الدرجة الرابعة المحفضة وعدد ٥٠ من الدرجة الخامسة الممتازة وفي ميزانية سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ أى بعد إصدار الكادر الجديد أدرج عدد ٤٢ مساعدى مديرى أعمال في الدرجة الرابعة وعدد ٣٥ في الدرجة الخامسة ، وليس في ميزانية هذه السنة والسنتين التاليتين وظائف من الدرجة الخامسة الممتازة أو الرابعة المحفضة إطلاقاً ، الأمر الذي يدل على أن هاتين الدرجتين ألغيتا واستعيض عنهما بالدرجتين الخامسة والرابعة في الكادر الجديد فلماذا يكون ادعاء المدعى في هذا الوجه غير قائم على أساس صحيح .

« ومن حيث ان الوجه الثانى من الدعوى ينحصر في قول المدعى ان وزير الأشغال أصدر قراراً بوقفه عن العمل استناداً إلى ما أبداه ديوان المحاسبة

من الملاحظات على ماصرفه من أجور للسيارات في أثناء قيامه بأعمال وظيفته ، وان وزير الأشغال لم يبلغ هذا القرار إليه إلا في ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ بالرغم مما أفتى به قلم القضايا في ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٤ من وجوب عودته إلى العمل ويقول المدعى انه ترتب على بقاءه موقوفاً حرمانه من الحق في طلب تسوية حالته وإحالاته إلى المعاش طبقاً لقرار مجلس الوزارة الخاص بتسهيل خروج الموظفين والذي انتهى العمل به في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٤ .

« ومن حيث انه يستفاد من للذكرة المقدمة في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٤ من مدير الادارة بوزارة الأشغال إلى وكيل تلك الوزارة والمقدمة بملف خدمة المدعى (رقم ١٨٣ جزء ٣) أن رفض طلب إحالاته إلى المعاش وتسوية حالته يرجع إلى عدم توافر بعض الشروط المقررة لقبول مثل هذه الطلبات ، وهو الشرط الخاص بمدة خدمته ، إذ كانت وقتئذ دون الحد المقرر . يضاف إلى هذا أن للوزير أن يصدر قراراً بوقف الموظف الذي تنسب إليه بعض المآخذ أو المخالفات إذا كانت الصلحة تقتضي اتخاذ مثل هذا الاجراء ، وعلى الأخص إذا بوشر التحقيق معه فيما أسند إليه وكان لبقائه في العمل تأثير في سير التحقيقات ، وللوزير في هذه الحالة أن يقدر المادة التي تلزم لهذا الغرض . ولا تعقيب على قراره مادام غير مشوب بمخالفة القوانين أو اللوائح أو بسوء استعمال السلطة ولهذا يكون هذا الوجه غير صائب كذلك .

« ومن حيث ان المدعى يقول في الوجه الثالث من دعواه إنه لم يرق إلى الدرجة الرابعة مع بقاءه في درجته نحو ثلاث عشرة سنة . وقد ردت المدعى عليها على هذا الوجه بأن اللجنة المختصة باقتراح ترقية رجال الري بوزارة الأشغال رفضت اقتراح

ترقيته عدة مرات نظراً للجزاء الذي توقع عليه بسبب إهماله في المناوبات ، ولتعديه بالقول على رئيسه . وبسبب ما لاحظته ديوان المحاسبة على تصرفاته فيما يتعلق بأجور السيارات والتغير الذي شوهه في استمارات الصرف . وأخذ وزير الأشغال بما رأيته اللجنة في هذا الصدد ، ولا ترى المحكمة أن في هذا مخالفة للقوانين أو اللوائح . ولهذا يتعين عدم الأخذ بهذا الوجه .

« ومن حيث ان المدعى يقول في الوجه الرابع من دعواه انه حرم من تطبيق أحكام الكادر الصادر في سنة ١٩٤٤ ولم يوضع في الدرجة الرابعة التي رفعت إليها وظيفة مساعدى مديري الأعمال .

« ومن حيث ان هذا القول لأساس له من الصحة إذ أنه لم يصدر كادر في سنة ١٩٤٤ يقضى برفع درجة مساعدى مديري الأعمال وإنما كان التعديل مقصوراً على زيادة عدد الدرجات الخاصة بموظفي مصلحة الري حتى يتسع أمامهم مجال الترقى ، وإذن لا يقام وزن لهذا الوجه أيضاً .

« ومن حيث ان المدعى يقول أخيراً إنه حرم من تطبيق أحكام كتاب وزارة المالية الدوري رقم ٢٣٤-٥-٢٤ ولم يمنح العلاوات المقررة في هذا الكتاب حتى يصل أدنى مربوط درجته الخامسة الممتازة .

« ومن حيث انه يبين مما سبق إيضاحه أن أحكام الكادر الصادر في سنة ١٩٣٩ قضت بإلغاء الدرجة الخامسة الممتازة التي كانت مقررة لوظيفة المدعى واستبدلت بها الدرجة الخامسة العادية فلا يحق له إذن أن يطالب بما كان مقرراً لدرجته الملقاة من مربوط أدنى أو أقصى ، ذلك لأن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح والقرارات الصادرة في هذا الشأن فيصح تعديلها باجراء عام إذا اقتضت المصلحة العامة

ذلك . ومن ثم فلاحق للمدعى في المطالبة بمعاملة
على أساس درجة ملغاة .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم برفض
الدعوى وإلزام المدعى بالمصروفات ومقابل أتعاب
المحاماة .

(القضية رقم ٩٠ سنة ١ قضائية)

١٠٦

١٨ يونيو سنة ١٩٤٧

١ — قرار إداري . إنذار . إلغاؤه أو تعديله . حق
الرئيس . التظلم منه . لا يهم .

٢ — قرار إداري . إجراءات تنفيذه . بطلانها . لا يهم

٣ — عقوبة إدارية . علاوة . حرمان منها . لا مانع

المبادئ القانونية

١ — الإنذار الذي يوجه من المدير إلى أحد
مروؤسيه هو من القرارات الانذارية التي تخضع
لرقابة الجهة الرئيسية التابع لها الموظف الذي
أصدره ولاشك في أن القرار الإداري الذي
يصدره الموظف الإداري لا تكون له حصانة
قبل رئيسه الذي له حكم هذه الرئاسة الحق في
إقراره أو تعديله أو إلغاؤه ولا تثير على الوزير
إذا رأى وجوب الاستعاضة عن الإنذار بالمحاكمة
التأديبية نظرا إلى جسامته ما أسند إلى الموظف
ولا يؤثر في ذلك أن يكون الموظف قد رفع إلى
الوزير تظلمًا عن هذا الإنذار .

٢ — إن المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٠
لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس
لا يقضى بلزم إعلان الموظف الذي يحاكم أمام
المجلس المخصوص ولا حضوره شخصيا جلسات
المحاكمة .

٣ — البطلان الذي يقع في إجراءات
تنفيذ القرار الإداري لا أثر له في صحة القرار
ولا يؤدي إلى بطلانه . ذلك لأن البطلان على
هذا الوجه يلحق بالاجراءات التي وقعت بعد
صدور القرار ولا تمت بأية صلة بذات القرار .

٤ — المادة ٣ من منشور وزارة المالية
رقم ٢٩ سنة ١٩٢٦ وهي المختصة باصدار
التعليمات في هذا الصدد أن للوزير الحق في
فتح العلاوة أو منعها بناء على توصية لجان
الترقيات ويكون الحرمان من العلاوة إما بمنعها
أو بتأجيلها لمدة سنة . وقد جاء في ذيل هذا
المنشور ما يأتي « ولهذا تلت الوزارة النظر في
حالة توقيع عقوبة على الموظف أن يذكر صراحة
ما إذا كانت هذه العقوبة تؤثر على علاوته
المقبلة سواء بالتأجيل أو بالحرمان أو لا تؤثر » .
ومعنى هذا أنه يجوز مع توقيع العقوبة التأديبية
على الموظف حرمانه أيضا من العلاوة .

الوقائع

تتصل وقائع هذه الدعوى ، كما ورد في
صحفتيها والمذكرة الشارحة ، في أن المدعى كان
مساعدًا لحكمدار مديرية بني سويف وقدمت

سنة ١٩٤٦ لمدة سنة وبني طعنه على ما يأتي :

(أولاً) أن النيابة العسكرية وهي سلطة الاتهام لم ترفى الشهادة التي أدلى بها أمام المحكمة أية مسئولية أو مأخذ فيكون مجلس التأديب والمجلس الخصوص قد أداناه في تهمة لا أساس لها .

(ثانياً) أن المدير قرر إنذاره عن تهمة نقل الزيت وأبلغ إليه هذا الإنذار في ٤ من يونيه سنة ١٩٤٥ . وقد صدر هذا القرار من المدير في حدود اختصاصه فلا تصح معاقبته من جديد (ثالثاً) أن المدعى تظلم إلى وزارة الداخلية من هذا الإنذار فلا يصح أن يترتب على هذا التظلم إساءة مركزه وتقديمه إلى المحكمة التأديبية .

(رابعاً) أنه لم يصله إعلان عن جلسة المحكمة أمام مجلس الخصوص ولم يعلم بالجلسة ولا بصور قرار المجلس إلا من الصحف . ويترب على ذلك بطلان قرار المجلس المذكور . لأن هذا الاعلان من الاجراءات الضرورية وإغفالها يؤدي إلى حرمانه من حق الدفاع عن نفسه

(خامساً) أن حكم مجلس التأديب نفذ عليه رغم الطعن فيه بالاستئناف .

(سادساً) أن القرار الصادر بتأجيل العلاوة المستحقة له مخالفة للوائح لأنه ما دام القرار الصادر من المجلس الخصوص لم يتعرض صراحة للعلاوات فلا يصح أن يحرم الموظف إذا حل ميعادها . وقد أودع المدعى صحيفة الدعوى والمذكرة الشارحة وحافطة مستنداته في ١١ يناير سنة ١٩٤٧ وأعلنت هذه الأوراق في ١٤ منه . وأودعت المدعى عليها مذكرتها في ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٧ ثم أودع المدعى مذكرته بالرد في ٢٢ منه وأودعت المدعى عليها مذكرتها الأخيرة في ٨ من مارس سنة ١٩٤٧ وطلبت فيها الحكم برفض الدعوى لأن الاجراءات التي اتخذت في

في حقه شكاوى قامت النيابة العسكرية بتحقيقها وأسفر التحقيق عن أن هناك مأخذاً واحداً عليه هو أنه ، بصفته رئيساً لمكتب التموين ، رخص لعزير نعيم في نقل زيت إلى خارج حدود المديرية بلغت كميته ٥٠٠ صفيحة في شهر يولييه سنة ١٩٤٣ ولهذا رأت النيابة العسكرية قيد الأوراق شكوى إدارية ومخابرة المديرية للنظر في أمره إدارياً فوجه إليه المدير إنذاراً عن تهمة الترخيص في نقل الزيت ، ويقول المدعى انه تظلم من هذا الإنذار إلى وزارة الداخلية فقررت إحالته إلى مجلس التأديب عن تهمة الترخيص في نقل الزيت المشار إليها . وأضافت إليها تهمة أخرى هي شهادته بواقعة غير صحيحة في اللجنة العسكرية رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٤ لصالح المتهم فيها . وهي قوله إنه لا توجد تعليمات من المديرية خاصة ببيع الزيت حتى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٣ مع أنه ثبت صدور مثل هذه التعليمات في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٣ . وقد قضت المحكمة العسكرية استناداً إلى هذه الشهادة ببراءة المتهم . إلا أن الحاكم العسكري لم يصدق على الحكم وأعيدت المحاكمة وقضى بحبس المتهم في تلك اللجنة ستة شهور . وقد صدر قرار مجلس التأديب عن التهمتين المذكورتين بوقف المدعى عن العمل مدة شهرين مع حرمانه من راتبهما . واستأنف المدعى هذا القرار أمام المجلس الخصوص الذي قضى بتعديل القرار الابتدائي ووقفه ثلاثة أشهر بدون راتب . وصدر قرار وزاري بتأجيل العلاوة المستحقة له من أول مايو سنة ١٩٤٦ لمدة سنة . فرفع المدعى هذه الدعوى طالباً الحكم بإلغاء قرار مجلس التأديب الصادر في ٦ من يونيه سنة ١٩٤٦ وقرار المجلس الخصوص الصادر بناء على القرار المذكور وإلغاء القرار الوزاري الخاص بتأجيل علاوته من أول مايو

حق المدعى سليمة ولا مخالفة فيها . وقد ندب حضرة صاحب العزة زكي خير الابوتيجي بك المستشار لوضع تقريره في الدعوى وبعد وضع هذا التقرير عين لنظر الدعوى جلسة ٤ من يونه سنة ١٩٤٧ وفيها تلا المستشار المقرر التقرير وأذن سعادة رئيس المحكمة لمحامي طرفي الخصومة في تقديم ملاحظتهما بما هو مدون في محضر الجلسة ثم أرجى، النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير ..

« من حيث انه عن الوجه الأول من دفاع المدعى فإنه يستفاد من الرجوع إلى ملف قضية اللجنة العسكرية رقم ٣٧ سنة ١٩٤٤ بنى سوف أن المدعى هو القائم بأعمال التموين بمديرية بنى سوف شهد أمام محكمة الجناح العسكرية وجلسة ٩ من يناير سنة ١٩٤٤ في القضية التي اتهم فيها عزيز نعيم ببيع الزيت بسعر أكثر من السعر المعين إلى المتعهدين . أنه لا توجد تعليمات لغاية ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ بخصوص السعر الذي يشتري به المتعهدون وأنه لا يعلم إذا كان الثمن هو سعر الجملة أو التجزئة . وقد وجهت إليه المحكمة سؤالاً عما إذا كانت قد صدرت تعليمات من المديرية في تاريخ ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٣ في هذا الشأن فأجاب بأن المختص بذلك هو وكيل مكتب التموين

« ومن حيث انه ورد أيضاً في مذكرة وكيل نيابة بنى سوف العسكرية المرفقة بملف قضية اللجنة المشار إليها والتي حررها بعد صدور الحكم ببراءة المتهم ما يأتي : « وحيث إن شهادة حضرة رئيس التموين عبد العزيز أقننى متولى

لا تعفى المتهم لأن حضرته بعد أن قرر أنه لم تصدر تعليمات من المديرية بخصوص تجارة الزيت لغاية ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ وجهت إليه المحكمة عدة أسئلة بناء على طلب النيابة أجاب عنها بأنه لم يكن يعرفها وإنما يسأل عنها وكيل مكتب التموين . وقد واجهته المحكمة بصدور التعليمات في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٣ ، بخصوص الزيت فأعترف حضرته بها .

« ومن حيث ان هذه التعليمات التي أنكر المدعى معرفتها صدرت ، وهي المؤرخة في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٣ وأودعت نسخة منها في ملف قضية اللجنة

« ومن حيث انه مخلص مما تقدم أن القول بأن المدعى شهد لصالح المتهم في قضية اللجنة العسكرية رقم ٣٧ سنة ١٩٤٤ بنى سوف قول يقوم على أساس صحيح من الوقائع الثابتة في أوراق تلك القضية . ولا يقام وزن لما ينسب به المدعى على قرار المجلس المختص لادانته على هذه الشهادة كما أنه لا اعتداد بما يستند إليه المدعى من أن النيابة العسكرية لم ترف في هذه الشهادة مأخذاً عليه لأن المحاكمة التأديبية تختلف عن المحاكمة الجنائية فقد يحاكم الموظف تأديبياً على تهمة لا تتوافر فيها أركان الفعل الجنائي .

« ومن حيث انه عن الوجهين الثاني والثالث الخاصين بالانذار الذي وجهه مدير بنى سوف إلى المدعى جزاء الترخيص الصادر منه في نقل الزيت خارجاً عن حدود المديرية فإن هذا الانذار من القرارات الادارية التي تخضع لرقابة الجهة الرئيسية التابعة لها الموظف الذي أصدره ، ولا شك في أن القرار الإداري الذي يصدره الموظف الإداري لا تكون له حصانة قبل رئيسه الذي له

بحكم هذه الرياسة الحق في إقراره أو تعديله أو إلغائه ، ولا تثريب على وزير الداخلية إذا رأى وجوب الاستعاضة عن الانذار بالمحاكمة التأديبية نظراً إلى جسامته ما أسند إلى المدعى ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون المدعى قد رفع إلى الوزير تظلاً عن هذا الانذار .

« ومن حيث انه عن الوجه الرابع فإن المدعي يقول بطلان القرار الصادر من المجلس المختص لعدم اتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس إذ أنه لم يعلن لحضور جلسة المحاكمة أمام المجلس المختص ويقول إن إغفال هذا الاجراء ترتب عليه حرمانه من حق الدفاع .

« ومن حيث ان النص الوارد في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ يتعلق بالاجراءات التي يلزم اتباعها في المحاكمة أمام مجلس التأديب دون المجلس المختص الذي ورد النص عنه في المادة ٢٨ من القانون المشار إليه وهو لا يقضى بلزوم إعلان الموظف الذي يحاكم أمام المجلس المختص ولا حضوره شخصياً جلسات المحاكمة إذ جاء النص كما يأتي : « المجلس يصدر قراراته بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وما يقدمه الموظف من مذكرات بدفاعه ، وقد توافر للمدعى سبيل الدفاع أمام المجلس المختص طبقاً للقانون ، إذ الثابت من الأوراق أنه قدم إلى ذلك المجلس مذكرة تضمنت جميع أوجه دفاعه . » ولهذا يكون قول المدعى بأنه حرم من حق الدفاع غير مطابق للواقع ، ويكون هذا الوجه من دفاعه على غير أساس صحيح .

« ومن حيث انه عن الوجه الخامس الخاص بتنفيذ القرار الذي أصدره مجلس التأديب قبل صيرورته نهائياً فلا يعتد به أيضاً ، لأن البطلان الذي يقع في اجراءات تنفيذ القرار الاداري لا أثر له في صحة القرار ولا يؤدي إلى بطلانه . ذلك لأن البطلان على هذا الوجه يلحق بالاجراءات التي وقعت بعد صدور القرار ولا تمت بأية صلة بذات القرار .

« ومن حيث انه عن الوجه السادس الخاص بتأجيل علاوة المدعى لمدة سنة فقد ورد النص في المادة ٣ من منشور وزارة المالية رقم ٢٩ سنة ١٩٢٦ وهي المختصة باصدار التعليمات في هذا الصدد أن للوزير الحق في منح العلاوة أو منعها بناء على توصية لجان الترقيات ، ويكون الحرمان من العلاوة إما بمنعها أو بتأجيلها لمدة سنة وقد جاء في ذيل المنشور المشار إليه ما يأتي : « ولهذا تلتفت الوزارة النظر في حالة توقيع عقوبة على الموظف أن يذكر صراحة ما إذا كانت هذه العقوبة تؤثر على علاوته المقبلة سواء بالتأجيل أو بالحرمان أو لا تؤثر . » ومعنى هذا أنه يجوز مع توقيع العقوبة التأديبية على الموظف حرمانه أيضاً من العلاوة ، وقد قرر وزير الداخلية تأجيل علاوة المدعى بسبب صدور حكم تأديبي عليه .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم برفض دعوى المدعى .

(القضية رقم ١٠٠ سنة ١ قضائية)

١٠٧

٢٤ يونيو سنة ١٩٤٧

- ١ — مصلحة الموانئ والنائر . مراقق عامة . ولاية إدارتها والاشراف عليها . تنظيم استعمالها .
- ٢ — أمر إداري . تقدير مناسيته أو ملاءمته . حق الجهة الادارية .

المبادئ القانونية

١ — لمدير مصلحة الموانئ ولاية إدارة هذه المرافق والاشراف عليها وكذلك إصدار الأوامر التنظيمية التي يراها ضرورية لتحقيق هذا الغرض . وعلى ذلك فالقرار الصادر منه بإعطاء قاطرات طائفة رؤساء البوغاز الأولوية في القيام بأعمال قطر السفن بعد قاطرات المصلحة هو قرار صادر منه في حدود اختصاصه ولا يعدو أن يكون تنظيماً لاستعمال مرفق من المرافق العامة .

٢ — متى تدبرت الجهة الادارية مناسبات العمل وقدرت ملابساته ووزنت مختلف السبل فتخيرت مآرائه أفضلها وأكثرها ملاءمة ، وكانت إذ فعلت ذلك لم تنشد إلا المصلحة العامة ، كان تقدير هذه الأفضلية من مناسبات الأمر الاداري وملاءمة إصداره . وهو ما تستقل به الادارة بما لامعقب عليها فيه

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى ، حسبما يؤخذ من صحيفتها ومذكرات الطرفين ومستنداتها وملاحظاتها الشفوية ، في أنه يقوم بأعمال إرشاد السفن بالميناء من قديم الزمان طائفة رؤساء البوغاز بترخيص من مصلحة الموانئ والنائر . ونظراً إلى ما بين هذه العملية وعملية قطر السفن إلى الميناء من الارتباط الوثيق ، فقد ساهمت الطائفة المذكورة مع الحكومة في القيام بالعملية الأخيرة فاشتريت أربع « لنشات » استخدمتها في القطر إلى جانب لنشات الحكومة . وجاء ذكرها في كتاب تعليمات وتعريف الموانئ بالصفحة السابعة . واستمر العمل على هذا النوال إلى قبيل نشوب الحرب إذ ازدادت أعمال القطر ودعت الحال إلى استخدام قاطرات أخرى فبدأ المدعيان ممارسة هذه العملية . وكان ذلك مثاراً للاحتكاك بين الطائفة المذكورة وبين غيرهم مما أدى إلى أن يصدر مدير مصلحة الموانئ والنائر وقتئذ بصفته حاكماً عسكرياً لمنطقة ميناء الاسكندرية أمراً بتنظيم هذه العملية وجعلها مقصورة على طائفة رؤساء البوغاز بالاشتراك مع القاطرتين « فاليت » المملوكة للمدعى الأول و « خير » المملوكة للمدعى الثاني ولكن بعد أن وضعت الحرب أوزارها وقلت عمليات القطر زاد الاحتكاك حدة بين الفريقين فتقدم رؤساء البوغاز بشكوى إلى الجهات المختصة بحصلها أنهم هم الذين يتولون أعمال الإرشاد منذ نيف ومائتي عام بمقتضى فرمانات شاهانية صادرة من الباب العالي وأوامر عالية صادرة من ولاية الأمور ، وأنهم تخصصوا في هذا الفن

التي تقوم بالارشاد هي نفس الهيئة التي تقوم بعملية القطر . وقد لوحظ في ذلك دائماً صالح الملاحه . ولأن المنافسة في عملية القطر تؤدي إلى أسوأ النتائج إذ تكون مثارا للنزاعات بين اللشآت على البواخر وقد يصدم بعضها بعضاً فتعطل الملاحه وتأخر حركات السفن فضلاً عن المظهر السيء الذي يؤذي السمعة المصرية أمام السفن الأجنبية . وذكروا كذلك في شكاوهم أن الطائفة تكلف نفقات باهظة في قيامها بالارشاد في حين أن الرسوم المقررة له تافهة القيمة لا تغطي سوى جزء يسير من تلك النفقات . ولولا عملية القطر التلازمة مع عملية الارشاد لما وجدت الطائفة ما تعوض به هذه التكاليف ولما تيسر لأعضائها العاملين سبل العيش لهم ولعائلاتهم التي تربي على ثلثائة أسرة . وفي خلال ذلك كان المدعيان يصران على أن يساهما في عملية القطر : وحرر المدعى الأول إلى المدير العام لمصلحة الموانئ والنائر كتاباً بهذا المعنى فرد عليه بكتاب جاء فيه أنه « إيماناً لكتاب سعادتك بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بشأن الموضوع أعلاه نتشرف بالاحاطة بأننا في انتظار صدور القرار الوزاري الخاص بتنظيم عمليات القطر للعمل بمقتضاء ونرى تنظيمًا للحاله الحاضرة بصفة مؤقتة أن أي اتفاق يحصل في هذا الموضوع يجب أن يكون بحضور مندوبين من الطرفين (طائفة رؤساء البوغاز وشركة الاسكندرية للقطر) لكي يتعهدوا بتنفيذه إلى أن يصدر القرار الوزاري المذكور » . ولكن بعد أن فحصت وزارة المواصلات الموضوع في ضوء الشكوى المقدمة من طائفة رؤساء البوغاز أرسلت إلى مدير عام المصلحة

بحيث أصبح محصوراً فيهم وفي عائلاتهم العديدة من قديم الزمان يتوارثونه أبا عن جد ، وليس لهم مورد رزق غيره ، وأن الطائفة سارت في عملها على نظام ثابت مستقر لدرجة أنها اشتركت مع الحكومة من حوالي الستين عاماً في عملية فتح وتعميق البوغاز بمبلغ ٣٣٠٠٠ جنيه كانت تقوم مصلحة الموانئ والنائر بتحصيله من الطائفة على أقساط شهرية وهو مبلغ يعتبر في حد ذاته ضخماً بالنسبة إلى الإيرادات التي كانت تعود عليها من رسوم الارشاد ، وأن العمل استمر على هذا الشكل في البناء إلى عام ١٨٩٧ حين كلفت الطائفة من مصلحة الموانئ والنائر بشراء لنش قاطرة في الوقت الذي اشترت فيه المصلحة نفسها لنشاً آخر للقيام بالاشتراك مع الطائفة في عملية قطر السفن في البناء وفي سنة ١٩٠٥ أشارت مصلحة الموانئ والنائر على الطائفة بشراء لنش آخر وقدمت الحكومة لها قرضاً قدره ٦٠٠٠ جنيه لهذا الغرض . ومنذ أن عرف قطر السفن في ميناء الاسكندرية بواسطة اللشآت ، أي منذ حوالي الخمسين عاماً ، كانت الطائفة وحدها تقوم بتلك العملية كما يستفاد ذلك من كتاب تعليمات مصلحة الموانئ والنائر ، وأن الطائفة لم تأل جهداً في القيام بعملها على خير وجه وزادت وحداتها حتى بلغ عددها اليوم ستاً ، وأن عمليتي الارشاد والقطر مرتبطتان إحداها بالأخرى ارتباطاً وثيقاً من الناحية الفنية والقانونية مما لا مندوحة معه من أن يكون القيام بالعمليتين معاً بمعرفة شخص واحد . وهذا يفسر انفراد الطائفة بالقيام بعملية القطر دون منافسة طوال هذه المدة التي تبلغ نحو نصف قرن من الزمان وهو أمر يجري العمل عليه في جميع موانئ العالم . إذ الهيئة

كتاباً مؤرخاً في ١٢ من يناير سنة ١٩٤٧ رقم ٤٦ / ٤ / ٤ جاء فيه بالاحالة إلى خطابنا بتاريخ ١٩٤٧/١/٥ رقم ٤٦/٤/٤ وإحالة لحادثتنا الشفوية بخصوص الشكوى المقدمة من رؤساء بوزار الاسكندرية تشرف بالافادة أن الوزارة ترى لحين النظر في صحة ما يدعونه من نقص الإيرادات عن المصروفات أن تقوم المصلحة بعمل الترتيبات اللازمة نحو إعطاء قاطرات الطائفة المذكورة الأولوية في القيام بأعمال قطر السفن داخل الميناء وخارجها بعد قاطرات المصلحة مباشرة . بمعنى أن يكون التوزيع بحيث لا تشغل قاطرات شركات أخرى الا إذا رأى المسئولون أن حالة العمل تستدعي تشغيل قاطرات هذه الشركة . ونرى أن تقوم المصلحة من الآن بمراجعة حسابات الطائفة بواسطة لجنة فيها مندوب من الوزارة ومندوب من الطائفة عدا من تقترحه المصلحة لمعرفة إيرادات ومصروفات عملية الارشاد فقط للوصول إلى نتيجة عما إذا كان من اللازم رفع أو خفض رسوم الارشاد الحالية .

وقد أصدرت مصلحة الموانئ والمناظر في ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٧ منشوراً عاماً لشركات الملاحة رقم ١٩٤٧-٦ جاء به أنه « ليكن معلوماً أنه حرصاً على سلامة الميناء تقرر أن يكون استعمال لنشات قطر السفن بميناء الاسكندرية خاضعة لتعليمات حضرة رئيس الميناء وعلى شركات الملاحة الاتصال بحضرته كلما دعت الحاجة إلى ذلك » وأضيفت إلى الاستمارة الخاصة عبارة « وإني أرجو إمدادنا بالمرشدين والقاطرات اللازمة لتراكيها وسفرها » . فأقام المدعيان هذه الدعوى عن نفسيهما وبصفتهم المالكين الوحيدين للشركة المعروفة باسم « شركة الاسكندرية للقطر » بأن أودعا في ٩ من فبراير سنة ١٩٤٧ صحيفة ومذكرتها الشارحة وحافطة مستندتهما وطلباً

الحكم « بإلغاء القرار الصادر من سعادة المدير العام لمصلحة الموانئ والذي بلغه إلى الجمهور بمنشوره الصادر في ٢٢ يناير سنة ١٩٤٧ تحت رقم ٦ سنة ١٩٤٧ والعبارة الواردة في الاستمارة رقم ق ل ١٨٠ التي تلزم البواخر بأن تطلب إليه تعيين القاطرة اللازمة لها مع إلزامه بمصروفات وأتعاب هذه الدعوى » . وبعد أن أعلنت الأوراق المذكورة إلى المدعي عليهما في ١٠ و ١٢ منه أودعا في ١٠ من مارس سنة ١٩٤٧ مذكرة وحافطة بها مستند واحد وطلباً رفض الدعوى . فرد المدعيان بمذكرة أودعاها في ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٧ ثم أمر سعادة رئيس المجلس في ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٧ بإحالة القضية إلى الدائرة الأولى وندب أحد حضرات المستشارين لوضع التقرير ، فأصدر قراراً في ٢٥ منه أذن به طرفي الخصومة في تقديم مذكرات تكميلية ومستندات لاستيفاء النقط المشار إليها في صلب قراره ، فأودع المدعيان في أول مايو سنة ١٩٤٧ مذكرة تكميلية وحافطة مستندات وصمما على طلباتهما ، وبعد أن طلب المدعي عليهما أجلاً ، قدما مذكرة تكميلية وحافطة مستندات وتم وضع التقرير ، وعين لنظر الدعوى جلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت المرافعة على الوجه المدون بالمحضر ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم

المحكمة

بعد تلاوة التقرير

« من حيث ان المدعى يستند في دعواه إلى أن القرار المطعون فيه ينطوي على العيوب الآتية :
١ - عيب الاختصاص ، بقوله ان المدير العام

لا يملك إصداره لأن تنظيم الميناء لا يجوز إلا بقرار وزاري .

٢ — مخالفة القانون . بحجة أن عملية القطر حرة طبعاً للدستور فلا يجوز للادارة التدخل فيما بين أفراد احترقوها بل تخضع في ذلك للاتفاق الحر بينهم على مقتضى القواعد العامة .

٣ - إساءة استعمال السلطة . بوجه أن المدير العام لمصلحة المواني والنائر لم يهدف بقراره إلى المصلحة العامة بل جانبها إلى نشدان مصلحة خاصة هي تمييز طائفة رؤساء البوغاز وتفضيلهم .

« وحيث انه فيما يختص بالعيب الأول . فهو غير صحيح . لأن المدير العام لمصلحة المواني والنائر معهود إليه بحكم القانون بادارة هذه المرافق والاشراف على سلامتها ، فهو بمقتضى وظيفته مختص بإصدار الأوامر التنظيمية التي يراها ضرورية لتحقيق هذا الغرض . وقد قام القرار المطعون فيه على هذا الأساس . فهو بهذه المثابة داخل في حدود سلطته . على أنه ظاهر من الأوراق وعلى الأخص كتاب وزارة المواصلات في ١٢ من يناير سنة ١٩٤٧ رقم ٤/٢٦/٤ أن المدير العام لمصلحة المواني والنائر قد أصدر القرار المذكور بعد تفاهم معها على موضوعه . ومن ثم فتكون حجة المدعين في هذا الشأن داحضة من جميع الوجوه .

« وحيث انه فيما يتعلق بالعيب الثاني ، فلا سند له من القانون ، ذلك لأن التكيف القانوني الصحيح للقرار المطعون فيه ليس حجراً على حرية الأفراد في مزاولة حرفة معينة ، أو تدخلا من إحدى جهات الادارة في أمر يجب أن يخضع لاتفاقهم ، بل التكيف القانوني السليم هو أن القرار المطلوب إلغاؤه لا يعدو أن يكون تنظيماً لاستعمال مرفق من المرافق العامة ، وأن هذا التنظيم يقوم على حفظ المرفق وسلامة الملاحة فيه

ومن هنا يبين وجه الخطأ في محاجة المدعين ، لأنه إذا كان الناس أحراراً في احتراف ما يشاؤون من المهن فإن ذلك رهين بأن يكون في حدود القانون وبقيوده وبشروطه . ولاريب في أن من هذه القيود والشروط فيما يتعلق باستعمال المرافق العامة أن يخضع الشخص للأوامر التنظيمية الخاصة بحفظها وسلامتها .

« وحيث انه بالنسبة إلى العيب الثالث فهو غير قائم . ذلك لأن القرار لم يجانب المصلحة العامة ويهدف كما يقول المدعيان إلى مصلحة خاصة ترمي إلى تفضيل فئة من الناس على غيرهم بدون مبرر بل يتضح من استقراء البواعث الدافعة إلى إصدار القرار المذكور في ضوء الوقائع المتعلقة بالحلقات والتي ترجع إلى زمن بعيد ، أن الادارة في خصوصية هذا الأمر الذي له ظروفه الخاصة قد تدبرت مناسبات العمل وقدرت ملابساته ووزنت مختلف السبل فتخيرت ما رآته أفضلها وأكثرها ملائمة وانتهت بعد هذا التقدير إلى القرار المطعون فيه . وهي إذ فعلت ذلك لم تنشد إلا المصلحة العامة إذ بالرغم من أن المدعين لم يقدموا أي دليل على الميل والانحراف اللذين يصبان به الباعث على هذا القرار ، فانه على العكس من ذلك ظاهر من الأوراق أن رؤساء البوغاز هم الذين يقومون بأعمال إرشاد السفن بالميناء من قديم الزمان ، وأهم تخصصوا في هذا الفن بحيث أصبح محصوراً فيهم يتوارثونه أباً عن جد ، وأنه نظراً إلى ما بين عملية الارشاد وعملية قطر السفن إلى الميناء من الارتباط الوثيق إذ هما متلازمان ، فقد سمحت الحكومة لطائفة رؤساء البوغاز بالمساهمة معها في هذه العملية واشترت أربع « لنشات » استخدمتها في القطر الى جانب لنشات الحكومة وأن هذا التصرف قديم إذ قد جاء ذكر هذه

الانشات في كتاب تعليمات وتعريفه الموافى ص ٦ و ص ٧ ، وأن العمل استمر على هذا المنوال إلى قيل نشوب الحرب الأخيرة فازدادت أعمال القطر ودعت الضرورة إلى استخدام قاطرات أخرى ومن هنا بدأت ممارسة المدعين لهذا العمل ، فلما وضعت الحرب أوزارها قلت أعمال القطر تبعاً وعادت الحال إلى ما كانت عليه قبل الحرب بل إلى أقل من ذلك فاشتد الاحتكاك بين الفريقين وشجرت المنازعات بينهما وتقدم رؤساء البوغاز بشكواهم كما أصر المدعيان على موقفهما ، ولما تفاقمت الحال رأى المدير العام لمصلحة الموافى والمناظر أن أى اتفاق على القطر يكون بحضور الفريقين وذلك بصفة مؤقتة حتى يتم التنظيم نهائياً ولكن بعد أن خصت وزارة المواصلات الموضوع رأت الرجوع إلى النظام الذي كان معمولاً به من قديم الزمان وهو إعطاء قاطرات الطائفة المذكورة الأولوية في القيام بأعمال القطر بعد قاطرات المصلحة مباشرة بحيث لا تعمل قاطرات شركات أخرى إلا إذا دعت حالة العمل إلى ذلك وتنفيذاً لهذا التنظيم الذي ارتأته الوزارة أصدر المدير العام لمصلحة الموافى والمناظر قراره المطعون فيه . فالتصرف ، والحالة هذه ، يقوم على أصلحية العودة إلى النظام السابق الذي ثبت واستقر من قديم الزمان ، بعد أن زالت العلة التي دعت إلى تغييره في خلال فترة الحرب ، ولا ريب في أن تقدير هذه الأصلحية هو من مناسبات الأمر الإداري وملاءمة إصداره ، التي تستقل الإدارة بتقديرها بما لا يعقب عليها في هذا الشأن . ومع ذلك فظاهر أن هذا التقدير يرجع إلى اعتبارات فنية وجهية قوامها مراعاة الارتباط الوثيق بين عمليتي الارشاد

والقطر ، للتلازم بينهما وتخصص طائفة رؤساء البوغاز في العملية الأولى بحيث أصبحت محصورة فيهم لخبرتهم الفنية التي اكتسبوها أباً عن جد ، وعجز رسوم الارشاد عن تغطية مصروفاتهم والقيام بأودعائلاتهم العديدة مما دعا الحكومة من قديم الزمان إلى السماح لهم وخدمهم بالمساهمة معها في عمليات القطر كما حدا بها أخيراً . إلى خص حسابات تلك الطائفة لتستين ما إذا كانت مواردهم الحالية تقصر عن أن تبقى بمصروفاتهم وتقوم بأودعهم .

« وحيث انه لما تقدم تكون الدعوى على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضها .

(الفضية ١٢٤ سنة ١ قضائية)

١٠٨

٢٤ يونيو سنة ١٩٤٧

- ١ — دعوى الالغاء . مياعداها . العبرة باعلان القرار أو نشره . العلم الافتراضى . لا يهم . العلم الحقيقى مفهومه
- ٢ — محال عمومية . ترخيص . إلناؤه . شروط الالغاء .

المبادئ القانونية

- ١ — العبرة في بدء سريان مياعاد رفع الدعوى بطلب إلغاء الأمر الإداري باعلان القرار أو نشره . أما افتراض العلم به فلا وزن له إذ العلم الذي يقوم مقام الاعلان هو العلم الحقيقى

الذى يسمح لصاحب الشأن بمعرفة مؤدى القرار ومحتوياته معرفة يقينية لا ظنية ولا افتراضية .

٢ — الطريقة الوحيدة للمساس بتراخيص المحال العمومية هي أن يعين وزير الداخلية بقرار مصدق عليه من مجلس الوزراء الحد الأقصى لعدد ما يرخص به من المحال العمومية التى تباع فيها المشروبات الروحية أو الخمرة وما يلزم من القواعد لتنفيذ هذا التعيين . وما دام مثل هذا القرار لم يصدر يكون الأمر الشفوى المبلغ إلى صاحب الترخيص باغلاق محله مخالفا للقانون .

الوقائع

تتلخص وقائع الدعوى حسبما يؤخذ من صحيفتها ومذكرات طرفى الخصومة ومستنداتها في أن كلا من المدعين صاحب محل عموى مسموح ببيع المشروبات الروحية فيه وذلك على مقتضى القوانين واللوائح التى كان معمولاً بها إلى ما قبل صدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . وفى ٢١ من يوليو سنة ١٩٤١ صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ وقسم المحال العمومية إلى نوعين ، يشمل الأول منهما المطاعم والقاهى ومحال تعاطى المشروبات على اختلاف أنواعها وعلى العموم المحال المعدة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها فى نفس المحل ، ويشمل النوع الثانى الفنادق والوكائل والبنسيونات والبيوتات المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور . ووضع

أحكاماً عامة للنوعين وأحكاماً خاصة لكل نوع على حدته كما وضع أحكاماً وقتية لتنظيم فترة الانتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد . وفى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤١ أصدر محافظ القاهرة قراراً استند فيه إلى المادتين ٢٤ و ٤٥ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ عين فيه الأحياء التى يجوز فتح محال عمومية من النوع الأول فيها . وتقع محال المدعين فى هذه الأحياء . وفى ١٢ من مايو سنة ١٩٤٢ أصدر وزير الداخلية قراراً استند فيه إلى المواد ٢٤ و ٤٥ و ٤٨ من القانون المذكور وإلى قرارات المحافظين والمديرين بتعيين الأحياء التى يجوز فتح محال عمومية فيها بالمدن ، وقرر أنه يجوز لمستغلى المحال العمومية من النوع الأول الموجود عند العمل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ والكائنة فى أحياء غير التى نص عليها فى القرارات المشار إليها أن يستمروا فى استغلال محالهم لمدة سنة تبتدىء من ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٢ . وفى ٣٠ من يوليو سنة ١٩٤١ نشرت الجريدة الرسمية قراراً من محافظ القاهرة صادراً فى ٣١ من مايو سنة ١٩٤٢ بموافقة وزير الداخلية جاء به أن الأحياء المبينة بعد لايجوز الترخيص ببيع المشروبات الروحية فى المحال العمومية الكائنة بها وتقع فيها محال المدعين وجاء بدياجة هذا القرار أنه صادر بناء على المادة ١٥ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ وعلى قرار المحافظة الصادر فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤١ .

وفى ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ أصدر وزير الداخلية قراراً عين فيه الحد الأقصى لعدد ما يرخص به من المحال العمومية التى تباع فيها المشروبات الروحية أو الخمرة فى المدن . وجاء فى المادة الأولى

منه أنه « لا يجوز أن يزيد عدد ما يرخص به من المحال العمومية التي تباع فيها المشروبات الروحية أو الخمرة في كل مدينة عما هو محدد بالكشف المرافق لهذا » ، وفي المادة الثانية منه « تعلق المحال العمومية المرخص لها ببيع المشروبات الروحية أو الخمرة والتي تزيد عن العدد المبين في الكشف المتقدم ذكره في ميعاد لا يتجاوز الميعاد المحدد في القرار الصادر بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ . . » .

واستند القرار السالف الذكر إلى المادة ٤٦ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ وإلى مصادقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، وجاء بالكشف المرافق لهذا القرار بخصوص محافظة مصر أن أقصى عدد يجوز الترخيص به هو ٥٠٠ محل وأن المحال التي ستلغى هي ٩٩ ولكن في ٣ من يوليو سنة ١٩٤٣ أصدر وزير الداخلية قراراً أجاز فيه لمستغلي المحال المذكورة الاستمرار في استغلال محالهم لمدة جديدة بتبديء من ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٣ وتنتهى بنهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٤٤ وأصدرت وزارة الداخلية كتاباً دورياً في ١٠ من يوليو سنة ١٩٤٣ رقم ٩٤ تنفيذاً لهذا القرار أبلغت فيه المحافظات والمديريات « لاتخاذ مايلزم والسماح لمستغلي تلك المحال بالاستمرار على استغلال محالهم بشرط سداد مصاريف التفتيش السنوية التي تستحق على محالهم ومنح أصحاب المحال المعدة لبيع المشروبات الروحية والخمرة منها تصاريح خاصة وبقية للمدة المحددة بالقرار » . وبناء على التماس أصحاب المحال المذكورة مد الوزير الأجل سنة تنتهى في ديسمبر سنة ١٩٤٥

بمقتضى قراره الذي أصدره في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ وتقدمته وزارة الداخلية بكتابها رقم ٢٠٦ المؤرخ في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، ثم لسنة أخرى تنتهى في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٦ بمقتضى قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ . ولما أشرف الأجل الأخير على الانتهاء ، وألح أصحاب المحال في منحهم مهلة أخرى أخذت الوزارة رأى قسم الرأى المختص فأفتاها بعدم منح مهلة أخرى حتى لا تعطل نصوص القانون ، وقرر وزير الداخلية في ٤ من يناير سنة ١٩٤٧ إلغاء الرخص الخاصة بمحلات الخمر في ميعاد غايته ٣١ من مارس سنة ١٩٤٧ . وأصدرت وزارة الداخلية في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٧ كتاباً دورياً رقم ١٦ تنفيذاً للقرار السالف الذكر جاء به : « أما المحال العمومية المرخص ببيع الخمر فيها بمقتضى تصاريح وبقية فترى إلغاء تلك التصاريح في ميعاد نهايته ٣١ من مارس سنة ١٩٤٧ على أن يجبر صاحب المحل بين أن يدفع المصاريف عن سنة كاملة بنسبة ١٥ ٪ (أى باعتبار أنه يبيع الخمر) فإذا قبل ذلك يسمح له ببيع الخمر إلى آخر مارس فقط ، وبين أن يدفع بنسبة ٥ ٪ (أى باعتبار أن المحل عمومي فقط) . وفي هذه الحالة يلغى تصريح بيع الخمر المؤقت فوراً ويستمر في إدارة المحل كمحل عمومي بدون خمر ويراقب المحل حتى لاتباع الخمر فيه بدون رخصه » .

ويقول المدعى عليهما ان هذا القرار نفذ بدقة ، وخيراً أصحاب المحال على مقتضاه فاستعمل كل منهم الخيار الذي رأى أنه أوفق لمصلحته ، وأشار

إلى الاقرارات والطلبات المقدمة منهم في هذا الشأن والتي قدمها علف الدعوى . وقد أقام المدعون هذه الدعوى وأودعوا في أول أبريل سنة ١٩٤٧ صحيفة ومذكرتها الشارحة وحافطة مستنداتهم ، وقالوا إن وزارة الداخلية كتبت في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٧ إلى محافظة مصر بالتنبيه على المدعين بأن رخصهم ينتهى مفعولها في آخر مارس سنة ١٩٤٧ ولم يبلغ هذا القرار إليهم إلا في ٨ من مارس سنة ١٩٤٧ وإنه عند دفع رسوم التفتيش في أواخر فبراير وأوائل مارس سنة ١٩٤٧ استكتبهم رجال الادارة ورقة برغبتهم في استمرار إدارة محالهم لغاية مارس سنة ١٩٤٧ وإن هذه الورقة لا قيمة لها ، ولذلك بادروا بالاستمسك برخصهم فأبلغهم رجال الادارة في خلال شهر مارس أن محالهم ستبقى بالقوة فاضطروا إلى إقامة الدعوى ، وطلبوا : (أولا) وقف تنفيذ الأمر المبلغ شفويا في مارس سنة ١٩٤٧ القاضي بخلق محلات الطالبيين وإلغاء رخصهم ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٤٧ - (ثانيا) تحديد جلسة للمرافعة في هذه الدعوى أمام إحدى دوائر المحكمة الادارية والحكم بإلغاء هذا الأمر وبنع تعرض الوزارة والمحافظة لمحلات الطالبيين ورخصهم مع إلزامهما متضامتين بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . . وأعلنت الأوراق المذكورة إلى المدعى عليهما في ٦ من أبريل سنة ١٩٤٧ . وبعد أن عين لنظر طلب وقف التنفيذ يوم ٥ منه وأجل ليوم ١٠ منه مع الترخيص بتقديم مذكرات ومستندات في خلال هذا الأجل ، وقدم الطرفان مذكرات كتابية وأعمالهما الشفوية في ١٢ منه . قرر سعادة رئيس المجلس في يوم ١٥ منه وقف تنفيذ الأمر الادارى المبلغ شفويا للمدعين في شهر

مارس سنة ١٩٤٧ بإغلاق محالهم المينة بعريضة الدعوى ، وذلك لحين الفصل فيها ، وفي ٧ من مايو سنة ١٩٤٧ أودع المدعى عليهما مذكرة طلبا فيها رفض الدعوى مع حفظ الحق في الدفوع وأشارا إلى أن الأوراق والمستندات لما ترد إلى إدارة قضايا الحكومة . ثم أودع في ١٨ منه مذكرة ثانية وحافطة مستندات وطلبا الحكم بعد قبول الدعوى وإلا فرفضها . فأودع المدعون في ١٩ منه مذكرة صعموا فيها على طلباتهم الموضحة في صحيفة دعواهم وأودع المدعى عليهما في ٢٤ منه مذكرة صما فيها على طلباتهما الأخيرة ، فأمر سعادة رئيس المجلس في ٢٥ منه بإحالة الدعوى إلى الدائرة الأولى ويندب حضرة صاحب العزة السيد على السيد بك المستشار لوضع التقرير فيها ، وبعد وضعه عين لنظر الدعوى جلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٧ ، ثم أجل لليوم التالى وفي هذا اليوم سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر . وأرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحضر

بعد تلاوة التقرير

١ - عن الدفع بعدم قبول الدعوى :
« من حيث ان هذا الدفع يقوم على وجهين :
(الأول) أن مثار شكوى المدعين هو في الواقع القرار الصادر في ٣٠ من يوليو سنة ١٩٤٢ من محافظ مصر بموافقة وزير الداخلية والقاضي بحظر الترخيص في بيع المشروبات الروحية في المحال العمومية الكاتبة بالأحياء التي عينها . وتدخل فيها محال المدعين . فهم بذلك يطعنون بالالغاء في قرار إدارى سابق على يوم ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ المعين للعمل بقانون مجلس الدولة . الأمر الذى لا يقبل منه طبقاً للمادة ٢٧ من الدستور

العلم الحقيقي الذي يسمح لصاحب الشأن بمعرفة مدى القرار ومحتوياته معرفة يقينية لا ظنية ولا افتراضية .

« وحيث انه لما تقدم يكون الدفع في غير محله متعيناً رفضه .

ب — عن الموضوع :

« وحيث ان المدعين يستندون إلى أن المادة الخامسة عشر من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ التي تجيز للمحافظ بموافقة وزير الداخلية أن يقرر عدم منح تراخيص في بيع المشروبات الروحية أو الخمرة بالحال العامة في أحياء معينة لم تجز إلغاء تراخيص قائمة فعلاً وأن الحكومة قد صرحت في البرلمان أثناء نظر هذا القانون بأن هذه السلطة المخولة للمحافظ بموافقة وزير الداخلية لا تمس التراخيص الموجودة قبل القانون . وأنه لهذا السبب لم تعتبر الوزارة هذا القرار مؤثراً في حقوق أصحاب التراخيص القديمة فتركت المدعين وامثالهم يستغلون محالهم ويدفعون رسوم التفتيش السنوية على تراخيصهم لغاية سنة ١٩٤٦ وأن الطريقة الوحيدة التي رسمها القانون للساسة بالتراخيص السابقة هي التي أشار إليها في المادة السادسة والأربعين وهي أن يعين وزير الداخلية بقرار مصدق عليه من مجلس الوزراء الحد الأقصى لعدد ما يرخص به من المحال العمومية التي تباع فيها المشروبات الروحية أو الخمرة وأن يعين ما يلزم من القواعد لأن يتم في المواعيد الملائمة تنفيذ هذا التعيين وإغلاق محال بيع المشروبات الروحية أو الخمرة في القرى أو في الأحياء المنصوص عليها في المادة ١٥ ، وأنه مادام مثل هذا القرار لما يصدر فيكون الأمر الشفهي البالغ اليهم في خلال شهر مارس سنة ١٩٤٧ بإغلاق محالهم والحالة هذه مخالفاً القانون

لأن القانون المذكور قد استحدث حق إلغاء القرارات الادارية ولم ينص فيه على أن يكون ذا أثر رجعي بالنسبة إلى القرارات السابقة على نفاذه ولا يغير من الأمر شيئاً أنه قد أجاز لهم بيع المشروبات الروحية والخمرة سنة فسنة إذ التراخيص التي كانت تمنح لهم مؤقتة . (والثاني) أن القرار الأخير بإنهاء التراخيص المؤقتة في ميعاد غايته آخر مارس سنة ١٩٤٧ قد صدر في ٤ من يناير سنة ١٩٤٧ وعلم المدعين بتاريخ صدوره مفترض فيهم لأن تراخيصهم المؤقتة كانت تنهى قبله أي في يوم ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وبهذه المثابة تكون الدعوى إذ أودعت صحيفة في أول أبريل سنة ١٩٤٧ قد رفعت بعد ميعاد الستين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة .

« وحيث ان هذا الدفع مردود . فيما يتعلق بالوجه الأول . بأن القرار موضوع الطعن هو البالغ شفها إلى المدعين في خلال شهر مارس سنة ١٩٤٧ بأن رخصهم اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٤٧ قد أصبحت ملغاة وبإغلاق محالهم إن أصروا على بيع المشروبات الروحية أو الخمرة فيها ولا ريب في أن للمدعين أن يتظلّموا أمام محكمة القضاء الاداري من مثل هذا القرار الخاص بهم ما دام لاحقاً لنفاذ قانون مجلس الدولة . كما أن الدفع مردود فيما يتعلق بالوجه الثاني مادام الميعاد قائماً وقت رفع الدعوى لأن الموعول عليه في بدء سريان هذا الميعاد هو إعلان الأمر أو نشره . وهذا لم يحصل إلا في خلال شهر مارس سنة ١٩٤٧ ولا تقيم المحكمة وزناً لما تذهب إليه الحكومة من أن علم المدعين مفترض بمقولة إنهم توقعوا انتهاء تراخيصهم المؤقتة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ . لأن العلم الذي يقوم مقام الاعلان هو

« وحيث انه لا محل للحجج التى أثاره الطرفان حول مدلول المادة الخامسة عشر من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ومدى سلطة المحافظة بمقتضاها وهل تسمح له بالمساس بالتراخيص السابقة لا محل لهذا الحجج بعد أن تبين أن وزير الداخلية قد أصدر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٢ بمصادقة مجلس الوزراء فى ١٥ منه قرارا بالتطبيق للمادة السادسة والأربعين عين فيه الحد الأقصى له بما يرخص به من المحال العمومية وبإغلاق المحال العمومية التى تزيد على هذا الحد ، وجاء بالكشف المرافق له فيما يتعلق بمدينة القاهرة أن أقصى عدد يجوز الترخيص به هو خمسمائة وأن عدد المحال التى ستبقى ٩٩ . كما عين القرار المذكور الميعاد الذى يتم فيه تنفيذه . وقد مد الميعاد بعد ذلك سنة أخرى وظهر من الاطلاع على الأوراق أن سياسة وزارة الداخلية هدفت إلى حظر بيع المشروبات الروحية أو الخمر فى أحياء معينة فى القاهرة تطلب عليها الصبغة الوطنية . فمنعت فى المستقبل بيع تلك المشروبات فى هذه الأحياء بمقتضى قرار محافظ القاهرة الصادر فى ٣١ من مايو سنة ١٩٤٢ بموافقة وزير الداخلية استناداً إلى المادة ١٥ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . وأغلقت المحال القديمة التى كان مرخصا فى بيع تلك المشروبات فيها قبل القانون المذكور . وذلك بقرار وزير الداخلية الصادر فى ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ بمصادقة مجلس الوزراء تطبيقاً للمادة ٤٦ من القانون المشار إليه فىكون تصرف الوزارة قد تم بإجراءات عامة وفقاً للقانون . ومن ثم تسقط حجة المدعين . وتكون دعواهم على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضها .

(القضية رقم ١٥٧ سنة ١ قضائية)

١٠٩

٢٥ يونيو سنة ١٩٤٧

- ١ — قانون مجلس الدولة . سريانه على الحوادث السابقة . رفع دعوى التعويض . لاميعاد .
- ٢ — موظف مدنى . ندبه للعمل بالجيش . احتياطى . حق مكتسب . لا يجوز .

المبادئ القانونية

١ — ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة لم يستحدث الحق فى رفع دعاوى التعويض عن القرارات الادارية المخالفة للقوانين واللوائح بل كان هذا الحق مقرراً قبل العمل به طبقاً لنص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية . وإذن فلا يسقط هذا الحق إلا بعد انقضاء المدة المقررة قانوناً لسقوط الحقوق بالتقادم ، ولهذا لا يسرى على دعاوى التعويض حكم المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة الذى يقضى بوجوب رفعها فى خلال الستين يوماً التالية لصدور القرارات المطعون فيها ، كما أنه يصح رفع مثل هذه الدعاوى عن القرارات الادارية السابقة على صدور قانون إنشاء مجلس الدولة ، وذلك كله لأن أحكام هذا القانون يجب أن لا تمس الحقوق المقررة والمكتسبة من قبل العمل به .

- ٢ — يستفاد من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ الخاص

بتشكيل لواءات الجيش الاحتياطي أن اختيار الموظفين المدنيين للعمل بالجيش الاحتياطي إنما هو بطريق الانتداب المؤقت ولمدة شهر واحد فقط من كل سنة . وإذن فالموظف الذي يتدرب للعمل في الجيش الاحتياطي لا يكتسب أى حق في البقاء فيه بل يصح إصدار الأمر بإعادته إلى وظيفته المدنية في أى وقت حسبما يترأى للجهة التى تتولى إدارة شئون الجيش .

الوقائع

تحصل وقائع هذه الدعوى . حسبما ورد في صحيفتها والمذكرة الشارحة . فى أن المدعى عين ضابطاً فى فبراير سنة ١٩٤٤ بموقع الرسوة داخل حدود جمر ك بور سعيد ، وأنه فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٤ اشترى صابوناً وكريم حلاقة وولاعات سجائر وغير ذلك من صالون الحلاق الموجود بداخل إحدى البواخر . وأثناء خروجه وهو يحمل هذه الأشياء سأله بوليس جمر ك بور سعيد عن مصدرها فأجابته بحقيقة الواقع فخرضه محضر مخالفة جمركية وأرسل المحضر إلى إدارة جمر ك بور سعيد فى اليوم التالى .

وفى يوم ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٤ حكمت اللجنة الجمركية غنيايا بمصادرة الأشياء المضبوطة معه والزامه بأن يدفع غرامة قدرها ٥٦ ج و ٢٤٠ م . فعارض فى هذا الحكم . وبني معارضته على أنه كان يظن أن مثل هذه الأشياء الصغيرة المشتراة من البواخر لا يؤخذ عنها ضريبة جمركية فقضت اللجنة بتخفيض الغرامة إلى النصف ودفع المدعى مبلغ ٢٨ ج و ١٢٠ م فى نفس الجلسة بمقتضى إيصال رقم ٢٢٧٧ ث ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٤ . ثم أبلغ الحادث إلى إدارة منطقة القنال التابعة لوزارة الدفاع فصدر الأمر بوقفه وأجري تحقيق عسكري

عما أسند إليه . وأسند إليه تهمتان : (أولاً) شراؤه بعض الأشياء ومعاملته لأحد المدنيين . (والثانية) سلوكه مسلكاً مضراً بالربط والضبط بنزوله بأحدى البواخر مخالفاً بذلك التعليمات . وبدلاً من محاكمته عسكرياً أبلغت إدارة الجيش كلا من قائد منطقة القنال وشرق الدلتا وكاتم أسرار وزارة الدفاع ووكيل وزارة الداخلية ورئيس هيئة أركان حرب الجيش بهذه الحادثة . كما أنه صدر الأمر بإعادته من كتيبة الاحتياط إلى وظيفته المدنية السابقة وتسليمه إلى النيابة لأجراء اللازم نحوه .

ويقوم المدعى دعواه على أن التهمتين المسندتين إليه والمشار إليهما لأساس لهما من الصحة . وذلك لأن التهمة الأولى ينفيها ما ظهر من التحقيق الجمركى من أن هذه الأدوات التى ضبطت معه اشتراها من محل تجارى وليس من أحد المدنيين . وكذلك عن التهمة الثانية قد دفعها بأنه كان متغيباً بإجازة فى الوقت الذى وقعت فيه الحادثة أى فى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٤ بترخيص من البكباشى عباس أفندى حنفى قائد ثانى الكتيبة الذى شهد بذلك . ولهذا لا يكون نزوله فى الباخرة أثناء إجازته محرماً ولا مضراً بالضبط والربط إذ غيره من الضباط مكلفاً بالضبط والربط فى ذلك الوقت . ويضيف المدعى إلى ما تقدم قوله أن النيابة العمومية لم تقبض عليه ولم تجر معه تحقيقاً عن هذه الحادثة أو غيرها . لهذا يكون ذكر الوقائع الغير الصحيحة التى وردت فى الخطاب الصادر من رئيس إدارة الجيش وإبلاغ هذا الخطاب إلى أربع جهات عسكرية قد أساء إلى سمعته وألحق به ضرراً . ولهذا يطلب المدعى إلزام وزارة الدفاع أن تدفع له تعويضاً قدره ٣٠٠ جنيه ويقول إنه تعويض قليل تلقاه ما أصابه من ضرر مادى وأدى بسبب التصرفات التعسفية التى

أوضحها ، ويقول إنه ترتب على إعادته إلى وظيفته المدنية حرمانه من علاوة قدرها خمسة جنيهات مكافأة الاحتياط ومن مبلغ ٢ ج ٢٥٠ م يومية الميدان وعشرة جنيهات سنوياً بدل ملابس . ويستند المدعي في دعواه إلى نص المادة ٤ - ٥ والمادة ٥ من قانون مجلس الدولة . ويصف دعواه في مذكرته انها دعوى مطالبة بتعويض نظير فصله من وظيفته العسكرية وإعادته إلى وظيفته المدنية بدون مسوغ قانوني استنادا إلى وقائع غير صحيحة . ودفعت وزارة الدفاع بعدم قبول الدعوى استنادا إلى نص المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة لأن الدعوى رفعت بعد مضي أكثر من ستين يوماً من تاريخ صدور القرار الذي يتظلم منه المدعي الواقع في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٤ . وعن الموضوع قالت بأن المدعي منح رتبة الملازم الثاني في الجيش الاحتياطي واستدعى للخدمة بالقوات المربطة اعتباراً من ١٣-٢-١٩٤١ وفي أثناء خدمته بالكتيبة السابعة احتياط بيورسعيد نسبت إليه أمور خطيرة حوكم من أجلها أمام اللجنة العسكرية . ولهذا أعيد إلى وظيفته المدنية بوزارة الداخلية . أما الأمور التي نسبت إلى المدعي والتي صدر الحكم عليه فيها من اللجنة العسكرية فتتصل في أن المدعي ضبط وهو يهرب من الجرك الأصناف الآتي بيانها:

عدد

٢١ صندوق ورق لف سجائر

١٢٠ ولاعة سجائر

٤ زجاجة ملح فواكه

١٨ علبة بودرة

١٨ علبة ورنيش

١٢ علبة كريم

١٠٠ قطعة صابون

٤ زجاجة كولونيا

وتقول وزارة الدفاع انه فات المدعي أن اللجنة العسكرية أداته بما لا يليق أن ينسب إلى ضابط بالجيش . ودفعت بأنه لم يحدد الأساس القانوني الذي يبنى عليه دعواه كما عجز عن إثبات الضرر الذي أصابه مادياً كان أو أدبياً . أما قوله انه خسر مكافأته فيرد عليه بأن ادارة الجيش لا تلزم بإبقاء ضابط احتياط في صفوفه إذا ارتكب ما ارتكبه المدعي . وقالت إن المدعي كان موظفاً بمديرية الفيوم في الدرجة الثامنة ثم نقل إلى مكاتب الاحتياط مؤقتاً لمدة شهر واحد فقط .

وقد أودع المدعي صحيفة دعواه ومذكرته الشارحة وحافظة مستنداته سكرتيرية المحكمة يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأعلنت هذه الأوراق في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأودعت المدعي عليها مذكرتها ومستنداتها في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ ثم أودع المدعي مذكرته بالرد في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ . ونذب حضرة صاحب العزة زكي خير الأبوتيجي بك لوضع تقرير في الدعوى ثم حدد لنظرها جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٤٧ وفي هذه الجلسة طلب محامي المدعي ضم التحقيقات الخاصة بالمخالفة العسكرية فأصدرت المحكمة قراراً بالتأجيل لجلسة ٧ من مايو سنة ١٩٤٧ لا بداع التحقيقات المذكورة . وفي هذه الجلسة قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة ١٨ من يونيو سنة ١٩٤٧ لتنفيذ القرار السابق وفي الجلسة المذكورة تلا حضرة المستشار المقرر التقرير وأبدى محامي كل من طرفي الخصومة ملاحظاته كما هو مدون في محضر الجلسة ثم تأجل النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير ...

« من حيث ان المدعي عليها دفعت بعدم قبول

الدعوى لرفعها بعد مضي ستين يوماً من تاريخ القرار الذي يتظلم منه المدعي وهو القرار الصادر في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٤ الذي قضى بإعادته إلى وظيفته المدنية .

« وحيث ان هذه موضوع الدعوى منحصر في المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي أصاب المدعى بسبب القرار المشار إليه والذي يقول عنه إنه صدر مخالفاً للقوانين واللوائح .

« وحيث ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة لم يستحدث الحق في رفع دعاوى التعويض عن القرارات الادارية المخالفة للقوانين واللوائح بل كان هذا الحق مقرراً قبل العمل به طبقاً لنص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية .

« وحيث ان هذا الحق لا يسقط إلا بعد انقضاء المدة المقررة قانوناً لسقوط الحقوق بالتقادم ولهذا لا يسرى على دعاوي المطالبة بالتعويض حكم المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة الذي يقضى بوجوب رفع الدعاوى إلى محكمة القضاء الاداري في خلال الستين يوماً التالية لصدور القرارات المطعون فيها ، كما أنه يصح أيضاً رفع مثل هذه الدعاوى عن القرارات الادارية السابقة على صدور قانون إنشاء مجلس الدولة ، وذلك كله لأن أحكام هذا القانون لا يجب أن تمس الحقوق المقررة والمكتسبة من قبل العمل به . ولهذا يتعين الحكم برفض الدفع وبقبول الدعوى .

« وحيث انه بالنسبة إلى الموضوع فإن المدعى يقيم الدعوى على أساس أن القرار الصادر بإعادته إلى وظيفته المدنية صدر مخالفاً للقانون وأنه ألحق به ضرراً مادياً وأدياً بسبب هذه الاعادة ، وأيضاً لما ورد في البلاغ الصادر من إدارة الجيش والذي ورد فيه أنه أحيل إلى النيابة بسبب ارتكابه المخالفة الجرمية .

« وحيث انه يستفاد من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ الخاص بتشكيل لواءات الجيش الاحتياطي أن اختيار الموظفين المدنيين للعمل بالجيش الاحتياطي إنما هو بطريق الانتداب المؤقت ولمدة شهر واحد فقط من كل سنة .

« وحيث انه يؤخذ مما تقدم أن الموظف الذي يندب للعمل في الجيش الاحتياطي له لا يكتسب أي حق في البقاء فيه بل يصح إصدار الأمر بإعادته إلى وظيفته المدنية في أي وقت حسبما يترأى للجهة التي تتولى إدارة شئون هذا الجيش .

« وحيث انه لهذا تكون دعوى المدعى على أساس غير صحيح . وذلك لأنه ليس في إعادته إلى وظيفته الأولى أي مساس بحق من حقوقه وليست هناك أية مخالفة للقانون أو اللوائح أو أي خطأ من جانب إدارة الجيش وبالتالي لا محل للمطالبة بالتعويضات مهما ترتب على هذه الاعادة من حرمان المدعى من المرتبات الاضافية التي كان يتقاضاها . هذا فضلاً عن أن الأسباب التي بني عليها قرار اعادته والمشار إليها آتفا كانت تبرر إبعاده من الجيش الاحتياطي لمساسها بنزاهته .

« وحيث انه لا يسمع قول المدعى بحدوث ضرر له بسبب البلاغ الذي صدر من إدارة الجيش بإحالاته إلى النيابة لأجل المخالفة الجرمية . وذلك لأن الواقع أن الفعل الذي ارتكبه وهو شراء البضائع من الباخرة بدون دفع الضريبة الجرمية المقررة فعل مخالف للقانون ترتب عليه إحالاته فعلاً إلى الجهة المختصة التي باشرت التحقيق معه عن هذه الجريمة ثم صدور الحكم بإدائته ولا يحق للمدعى أن يطالب بالتعويض عن الضرر الذي يصيبه بسبب فعله الذي وقع مخالفاً للقانون .

« وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم برفض

الوقائع

أقام للمدعى هذا الدعوى على وزارتي الداخلية والمالية وقال فيها إنه تخرج في مدرسة البوليس والادارة سنة ١٩٠٨ وعين ملاحظ بوليس ثم أخذ يتدرج في سلك الوظائف الادارية حتى عين في سنة ١٩٣٠ مأمور مركز ورقى إلى الدرجة الخامسة في سنة ١٩٣١ ثم إلى الرابعة في سنة ١٩٣٦ وفي شهر مارس سنة ١٩٤٢ إذ كان مأموراً لمركز منفلوط أصدر رفعة النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية حينذاك قراراً بنقله إلى مركز قوص . وفي ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٢ استصدر قراراً من مجلس الوزراء بإحالة إلى المعاش وأبلغ اليه هذا القرار في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٢ . ويقول المدعى إن سبب إحالة إلى المعاش يرجع إلى أنه في سنة ١٩٢٨ كان مأموراً لقسم الجمر بالاسكندرية وكانت هناك قضية اهتم لها الرأي العام وشغلت سلطات التحقيق ، وهي قضية وثائق الأمير سيف الدين التي كان متهماً فيها رفعة النحاس باشا والأستاذان جعفر غفرى بك ووصا واصف بك ، وقد وصل إلى علمه قيام مساع ومحاولات لمرقلة سير التحقيق وإعانة المتهمين على الفرار من وجه العدالة ، فأدى واجبه نحو ذلك واستطاع ضبط كاتب بمكتب الاستاذ جعفر غفرى بك متلبساً بجريمة تحريض شهود الاثبات على العدول عن الشهادة في هذه القضية ، كما ضبط معه وثائق على جانب من الأهمية قدم بسببها المتهمون إلى المحاكمة فأرسل رئيس نيابة الاسكندرية إلى حاكمدار البوليس بها كتاباً بالثناء على مجهوده في إعانة التحقيق وخدمة العدالة ، وضم هذا الكتاب إلى ملف خدمته ثم عثر عليه بعد ذلك الأستاذ ابراهيم فرج مسيحة مدير إدارة المستخدمين بوزارة الداخلية وقت تولى رفعة النحاس باشا وزارة

الدعوى مع إلزام المدعى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

(القضية رقم ١٩ لسنة ١ قضائية)

١١٠

٢٥ يونيو سنة ١٩٤٧

- ١ — قانون مجلس الدولة . سريانه على الحوادث السابقة . دعوى التعويض . قبولها .
- ٢ — موظف . إحالته إلى المعاش . أسباب الاحالة . عدم إلزام . خضوعها لرقابة المحكمة . أسباب مبرره . مثالها

المبادئ القانونية

- ١ — استقر قضاء محكمة القضاء الادارى على قبول طلبات التعويض عن القرارات السابقة على العمل بقانون مجلس الدولة . مادام الحق في التعويض قائماً . وذلك على أساس أن قانون مجلس الدولة بما خول محكمة القضاء الادارى من الاختصاص بالنظر في طلبات التعويض لم يأت بحق جديد . إذ أن المحاكم المدنية كانت تباشر هذا الاختصاص قبل العمل بهذا القانون . فأشرك الشارع معها في محكمة القضاء الادارى ويلزم من ذلك أن يكون الوضع لدى الجهتين واحداً .
- ١ — القاعدة في إحالة الموظفين إلى المعاش هي أن تكون هذه الاحالة لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة ، وإذا كانت الحكومة غير ملزمة بأن تبني قرار الاحالة على أسباب إلا أنها متى ذكوت هذه الأسباب كانت خاضعة لرقابة المحكمة وتقديرها ، وينبغي على ذلك أنه متى بني قرار الاحالة إلى المعاش على عدم لياقة الموظف لمنصبه وضعف كفايته الادارية كان في هذه الأسباب ما يمت إلى المصلحة العامة ويتعلق بها .

الداخلية أثناء بحثه ملفات مأموري المرا كز فسعي به إلى رفعة النحاس باشا الذي تحركت في نفسه عوامل الحق والانتقام ولم يطق صبراً على بقاء موظف بلغ من إخلاصه لعمله وتفانيه في واجبه أن أمد التحقيق الذي كان رفعة متهماً فيه بأدلة تقوى مركز الاتهام . ثم انتهى للمدعى بطلب تعويضه عن هذه الاحالة والأضرار المادية والأدوية التي أصابته بسببها بمبلغ سبعة آلاف جنيه وتعديل معاشه الشهري من ٢٩ ج و ٨٧ م إلى ٦٣ ج و ٧٥٠ م وحفظ حقه في أية زيادة تقررها القوانين أو النظم الادارية التي تسنها الدولة مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وقد أودع المدعى صحيفة الدعوى والمذكرة الشارحة وحافظة المستندات سكرتيرية المحكمة في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأعلنت هذه الأوراق إلى المدعى عليهما في ١٧ منه فأودعنا مذكرتهما ومستنداتهما في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وقدم المدعى رداً مع مستندات في أول يناير سنة ١٩٤٧ والمدعى عليهما رداً على الرد في ١٣ منه . ودفعت المدعى عليهما الدعوى بعدم جواز سماعها أو عدم قبولها لأن المدعى أحيل إلى المعاش بقرار من مجلس الوزراء في ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٢ فالمدعى يتعلق بتصرف سابق على العمل بقانون مجلس الدولة . ومن المقرر طبقاً للمادة ٢٧ من الدستور أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على الحوادث التي تقع من تاريخ نفاذها ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص ولم يرد في القانون المذكور نص بسريانه على الماضي . ثم طلبنا في موضوع الدعوى الحكم برفضها وقد أحيلت الدعوى إلى حضرة صاحب العزة محمد سامي مازن بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير ، وبعد ان وضع حضرته تقريره عين لنظر الدعوى جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت المحكمة المرافعة على الوجه

المبين بالمحضر ثم قررت استمرار المرافعة لجلسة ١٨ من يونيو سنة ١٩٤٧ وفيها أرجىء النطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير .

عن الدفع بعدم قبول الدعوى

« من حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على قبول طلبات التعويض عن القرارات الادارية السابقة على العمل بقانون مجلس الدولة ما دام الحق في التعويض قائماً وذلك على أساس أن قانون مجلس الدولة بما خوله محكمة القضاء الاداري من الاختصاص بالنظر في طلبات التعويض لم يأت بحق جديد إذ أن المحاكم المدنية كانت تبشر هذا الاختصاص قبل العمل بهذا القانون فأشرك الشارع معها فيه محكمة القضاء الاداري . ويلزم من ذلك أن يكون الوضع لدى الجهتين المذكورتين واحداً .

« ومن حيث انه لذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في غير محله متعيناً رفضه .

عن الموضوع

« ومن حيث ان المدعى يبنى طلب التعويض على أن القرار الذي أصدره مجلس الوزراء في ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٢ بإحالة إلى المعاش لم يبتغ به وجه المصلحة العامة بل كان الباعث عليه غرضاً شخصياً هو رغبة رفعة النحاس باشا عند توليه الحكم حينذاك في الانتقام منه للجهود التي بذلها والمعونة التي قدمها لسلطات التحقيق في قضية وثائق الأمير سيف الدين التي كان رفعة متهماً فيها » ومن حيث ان القاعدة في إحالة الموظفين إلى المعاش هي أن تكون هذه الاحالة لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة ، وإذا كانت الحكومة غير

ملزمة بأن تبني قرار الإحالة على أسباب إلا أنها متى ذكرت هذه الأسباب كانت خاضعة لرقابة المحكمة وتقديرها .

« ومن حيث انه بالرجوع إلى القرار الذي صدر بإحالة المدعى إلى المعاش يبين أنه قد بني على عدم لياقته لمنصبه وضعف كفايته الادارية ، ولاريب في أن هذه الأسباب في ذاتها تمايمت إلى المصلحة العامة ويتعلق بها .

« ومن حيث انه بتقصي هذه الأسباب من ملف خدمة المدعى والأوراق الخاصة به يتضح أنها تقوم على أساس سليم . فقد أرسل مدير أسيوط إلى وزارة الداخلية في ١٠ من يناير سنة ١٩٣٩ كتاباً بأنه لاحظ على المدعى عدم الليال إلى العمل وقلة الانتاج ، وأنه لافائدة من وجوده بالخدمة كمأمور وأشار بإحالة إلى المعاش ولوضع بعض السنين إلى مدة خدمته . ثم عزز هذا الكتاب بكتاب آخر في ٣ من أغسطس سنة ١٩٤٠ كما أن المدعى من جانبه قد رغب في ترك العمل وقدم إلى الوزارة طلباً بإحالة إلى المعاش على نهاية مربوط الدرجة الرابعة التي كان يشغلها ثم طلباً آخر بإحالة إلى المعاش مع ضم خمس سنوات إلى مدة خدمته .

« ومن حيث انه لاوجه للتحدى بأن القرار الذي أحيل به المدعى إلى المعاش قد شمل موظفين آخرين بعضهم أعيد إلى الخدمة مما يدحض الأسباب التي بنى عليها — لاوجه لتحدى المدعى بذلك لأنه لم يثبت أنه اتخذ في شأنه أى إجراء لاعادته إلى الخدمة بل لعل فيه ما يفيد توافق رأى بالنسبة إليه بين الوزارة التي أحالته إلى المعاش والوزارة التي أعادت سواء إلى الخدمة .

« ومن حيث انه لاوجه كذلك لاثارة قضية الأمير سيف الدين والاستدلال بموقف المدعى منها على أن قرار إحالة إلى المعاش قد دفع إليه غرض شخصي لما سبق بيانه من أن هذه الاحالة تقوم على

أسباب صحيحة تتصل بالمصلحة العامة ، ولأنه من ناحية أخرى قد مضى منذ تاريخ هذه القضية حتى تاريخ إحالة المدعى إلى المعاش زهاء أربعة عشر عاماً ولى رفعة النحاس باشا الحكم فيها أكثر من مرة ، كما أنه لم يثبت أن هناك أى ارتباط بين موقف المدعى من هذه القضية وإحالة إلى المعاش .

« ومن حيث انه لا تقدم تكون الدعوى على غير حق ويتعين الحكم برفضها .

(القضية رقم ٤٨ سنة ١ قضائية)

١١١

٢٥ يونيه سنة ١٩٤٧

استيداع . تقريره لضابط بوليس بعد أخذ رأى مجلس البوليس الأعلى . جوازه . وعدم جواز التعويض لهذا السبب . مهمات . خصم ثمنها . المطالبة به أمام القضاء الادارى . عدم اختصاص .

المبادئ القانونية

١ - ادخل الشارع المصرى نظام الاستيداع فى الجيش ، ثم طبقه بعد ذلك على المصالح ذات النظام العسكرى أسوة بالجيش فطبقه على ضباط البوليس بمقتضى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٢ الذى حل محله القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ وعلى ضباط خفر السواحل ومصايد الأسماك بمقتضى المرسوم بقانون الصادر فى ٣ من سبتمبر سنة ١٩٢٩ . أما بالنسبة إلى الوظائف المدنية فقد طبقه الشارع عليها ابتداء بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ ثم استعاض عنه باحكام قوانين المعاشات وطبقه بعد ذلك على موظفى السلك السياسى بمقتضى المرسوم بقانون الصادر فى ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ وعلى موظفى السلك

القنصل بمقتضى المرسوم بقانون الصادر في ٥ من
اغسطس سنة ١٩٢٥

٢ — يبين من مراجعة نصوص القوانين
سابقة الذكر واستقراء أحكامها (أولاً) أن
الموظف الذى يحال الى الاستيداع لا يقوم بأى
عمل من أعمال وظيفته (ثانياً) انه يحرم من
جزء من المرتب الذى يتقاضاه (ثالثاً) انه فى
الوظائف التى لها زى خاص وبعض الخصائص
المادية يمتنع على الموظف الذى يحال إلى الاستيداع
ارتداء هذا الزى أو مباشرة هذه الخصائص ،
فلا يرتدى ضباط الجيش وهم بالاستيداع الملابس
العسكرية ، ويسلمون ما بعهدتهم من المهمات
كما لا يجوز لضباط البوليس وهم بالاستيداع
ارتداء الزى العسكري أو حمل السلاح أو احرازه
دون ترخيص قانونى . (رابعاً) ان للاستيداع
أجلاً معيناً إذا انقضى دون أن يعاد الموظف الى
الخدمة أحيل إلى المعاش .

٣ — الاحالة الى الاستيداع هى تنحية
عن الوظيفة واسقاط لولايتها وحرمان من مزاياها
فهى على هذا الوجه صورة من صور الفصل
وهى فصل مؤقت ولا يغير من هذا النظر أن
الموظف وهو فى الاستيداع يتناول جزءاً من
راتبه وحسب له مدة الاستيداع كلها أو بعضها
فى المعاش إذ أن ذلك فى مقابل تقيده ببعض
قيود الوظيفة واستمرار خضوعه لبعض واجباتها
وأحكامها . كما لا يغير من هذا النظر أيضاً أنه

يجوز للموظف نفسه أن يطلب إحالته الى
الاستيداع فى بعض الأحوال ، لأن هذه
الاحالة من جهة لا بد لها من صدور قرار من
الجهة الرئيسية بتنحيته عن العمل ومن جهة
أخرى فليس ما يمنع أن يكون انحلال رابطة
التوظيف وفصل الموظف من وظيفته بطلبه وسعيه
٤ — الحق فى طلب الغاء القرار الإدارى
هو حق جديد استحدثه قانون مجلس الدولة
فلا ينسحب أثره على الماضى أما الحق فى طلب
التعويض فليس مستحدث بل كانت المحاكم
المدنية تباشر هذا الاختصاص من قبل وكل
ما فى الأمر أن الشارع أشرك معها فيه محكمة
القضاء الإدارى .

٥ — إذا كان وزير الداخلية ، قبل إصدار
قراره بالاحالة على الاستيداع ، عرض حالة
المدعى بسبب مرضه المستمر على مجلس البوليس
الأعلى استناداً إلى المادة ١٨ من القانون رقم ١٤٠
لسنة ١٩٤٤ التى تقضى بأن لوزير الداخلية أن
يقرر احالة ضباط البوليس إلى الاحتياط بعد
أخذ رأى المجلس المذكور فأوصى المجلس باحالته
الى الاستيداع ثم أصدر الوزير قراراً بذلك
وتأيد ذلك بما ثبت من تقرير مفتش الصحة
أن المدعى أصيب بنوبات ربو قلبية وأعراض
ذبحية صدرية وعدم انتظام فى ضربات القلب
ومثل هذا المرض الخطير يقعه عن القيام بمهام
وظيفته ويعطل وظيفة من الوظائف الهامة ، فان
القرار يكون قد صدر فى حدود السلطة المخولة

لوزير الداخلية بمقتضى القانون وبالتطبيق للأجراءات المنصوص عليها فيه وكان الباعث على إصداره مصلحة العمل، ولهذا يكون طلب التعويض عن القرار المذكور على غير أساس .

٦ — طلب استرداد مبالغ بمقولة أنها أخذت أو شرع في تحصيلها بغير حق ، منازعة مدنية مما تختص به المحاكم المدنية ويخرج عن ولاية محكمة القضاء الإداري .

الوقائع

تتصل وقائع هذه الدعوى حسبما جاء في صحيفة والمذكرة الشارحة في أن المدعى تخرج في كلية البوليس سنة ١٩٤٠ ثم التحق بخدمة البوليس . وفي سنة ١٩١٤ رقى إلى رتبة ملازم أول . وفي سنة ١٩١٨ طلب إحالته إلى الاستبداع لظروف عائلية . وفي سنة ١٩١٩ أعيد للخدمة . وفي سنة ١٩٢٢ رقى إلى رتبة اليوزباشى وفي سنة ١٩٣٠ طلب إحالته إلى الاستبداع مرة أخرى . وفي سنة ١٩٣٢ أعيد للخدمة . وفي أول يناير سنة ١٩٣٢ عين مأموراً لقسم حاوان ، واستمر كذلك حتى سنة ١٩٣٤ ، ثم نقل إلى مديرية الجيزة مساعداً لحكمدها ثم إلى عموم بوليس المهجاة بعين شمس ، ثم مساعداً لحكمدها جرجا ، ثم مساعداً لحكمدها مديرية الجيزة ، ثم مساعداً لحكمدها مديرية الشرقية ، ثم مفتشاً للمرور بعدة مديريات ، ثم مساعداً لمفتش الخفراء . ثم إلى تفتيش بوليس المهجاة بعين شمس ثم إلى إدارة الأسلحة ، وأخيراً نقل مساعداً لحكمدها مديرية الشرقية وتقرر إحالته إلى الاستبداع في ١٢ من

يونيو سنة ١٩٤٥ . ويقول المدعى إنه أمضى في خدمة الحكومة ٣٦ عاماً كان في أثنائها مثلاً للموظف الكفء النزى ومع ذلك لم يسو بينه وبين زملائه الذين تخرجوا بعده ووصلوا إلى رتبة الأميرالاي ، ثم إن الوزارة لم تكف بإحالة إلى الاستبداع بل خصت من مرتبه بغير حق مبلغ ٢٨ ج و ١٠٠ م ثمة لبدلتين وشرعت في تحصيل مبلغ ٣٤ ج و ٧٩٢ م على أساس أن هذا المبلغ هو قيمة العجز الذى ظهر بهدته منذ أن كان رئيساً لقسم المربعات بإدارة أسلحة ومهمات البوليس ولما فهو يرفع هذه الدعوى طالباً الحكم : (أولاً) بإلغاء قرار إحالته إلى الاستبداع الصادر في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٥ . (ثانياً) بإعادته إلى الخدمة العاملة برتبة القائمقام التى يستحقها ، (ثالثاً) بإلزام الوزارة بأن ترد له مبلغ ٢٨ ج و ١٠٠ م وهو المبلغ الذى استقطعت من مرتبه بدون وجه حق وعدم استحقاقها لتحصيل مبلغ ٣٤ ج و ٧٩٢ م : (رابعاً) بصرف جميع ماخض من ماهيته من تاريخ الإحالة إلى الاستبداع لغاية تاريخ إعادته للخدمة العاملة بواقع ٢٦ ج و ٢٠٧ م شهرياً ابتداء من يونيو سنة ١٩٤٥ . (خامساً) بإلزام الوزارة بأن تدفع له مبلغ ٥٠٠٠ ج تعويضاً لما ناله من ضرر مع إلزامها بالمصروفات وأتعاب المحاماة . وقد أجابت وزارة الداخلية عن الدعوى بأن المدعى أحيل إلى الاستبداع في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩١٨ بناء على طلبه ثم أعيد إلى الخدمة في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩١٩ واستبعدت مدة الاستبداع من أقدميته فقد أقدمية بالنسبة إلى زملائه . وفي ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ طلب إحالته إلى الاستبداع مرة أخرى وبقي فيه إلى ٦ من أغسطس سنة ١٩٣٢ ثم أعيد برتبة اليوزباشى بعد أن فقد أقدميته بالنسبة إلى أقرانه . ودفعت بعدم قبول الدعوى لأن القرار المطعون

فيه صدر في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٥ أى قبل العمل بقانون مجلس الدولة ولم يرد في هذا القانون نص بسريانه على الماضي ، وفي الموضوع طلبت الحكم برفض الدعوى وقالت ان المرض كان قد اشتد على المدعى فأخذ يستنفد اجازاته منذ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ حتى بلغ الأمر به في أول يونيو سنة ١٩٤٥ أن حسبت اجازاته بربع ماهية، وأودعت في ملف الدعوى تقريراً طيباً مؤرخاً في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٤٥ جاء فيه أن المدعى مصاب بنوبات ربو قلبية وأعراض ذبحة صدرية وعدم انتظام في ضربات القلب . وقد طلبت مديرية الشرقية التي كان بها تقيدها منها ، فعرضت الوزارة أمره على مجلس البوليس الأعلى عملاً بالمادة ١٨ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ فأوصى بإحالة إلى الاستيداع ، ثم أصدر وزير الداخلية قراراً بذلك . فالقرار سليم من الناحية القانونية ولم تشبه شائبة ولا محل لطلب إلغائه أو تعويض عنه . أما عن ثمن البدلتين فقالت الوزارة إن حقيقة ما خص المدعى هو مبلغ ١٤ ج و ٤٥٠ م وليس ٢٨ ج و ٩٠٠ م والمبلغ الثاني هو عجز ظهر في عهده وهو المسئول عنه . هذا وقد أودع المدعى صحيفة الدعوى ومذكرته الشارحة وحافطة مستنداته في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وأودعت المدعى عليها مذكرتها وحافطة مستنداتها في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٧ ثم أودع المدعى مذكرة بالرد في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٧ وأودعت المدعى عليها مذكرتها الأخيرة في ١٨ منه . وقد أمر سعادة رئيس المجلس بإحالة الدعوى إلى الدائرة الثانية فندب رئيسها حضرة صاحب العزة زكي خير الأبتيجي بك المستشار لوضع تقرير . ثم عين لنظر الدعوى أخيراً جلسة ١٨ من يونيو سنة ١٩٤٧ وفيها تلاحظ حضرة المستشار المقرر التقرير وأبدى كل من الطرفين ملاحظات

كما هو مدون بالمحضر ، وقد دفعت المدعى عليها بعدم الاختصاص لأن المحكمة لا تختص بالفصل في الطلبات الخاصة بقرارات الاحالة إلى الاستيداع ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .
المحكم

بعد تلاوة التقرير . . .

« من حيث ان المدعى عليها دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن المدعى يطلب الحكم بإلغاء القرار الصادر في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٥ بإحالة إلى الاستيداع وبالتعويض عنه ، ولم ينص في المادتين ٤ و ٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة على اختصاص محكمة القضاء الإداري بإلغاء قرارات الاستيداع أو بالتعويض المترتب عليها . » ومن حيث ان المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ قد نصت على اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون الدائمون بإلغاء القرارات الإدارية النهائية للسلطات التأديبية والطلبات التي يقدمونها بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بفصلهم من غير الطريق التأديبي ، كما نصت المادة الخامسة منه على اختصاصها بالفصل في طلبات التعويض المترتبة على القرارات المذكورة .

« ومن حيث انه لبت في هذا الدفع يقتضى البحث في نظام الاستيداع وتعرف طبيعته وماهيته القانونية لبيان ما إذا كان القرار الصادر بإحالة موظف إلى الاستيداع يندمج في عموم القرارات المتقمة ذكرها فتختص محكمة القضاء الإداري بطلب إلغائه أو التعويض المترتب عليه .

« ومن حيث ان الشارع المصرى قد ادخل نظام الاستيداع في الجيش وإن كانت أحكامه مبعثرة في مجموعة من القوانين والأوامر ثم طبقه بعد ذلك على المصالح ذات النظام العسكرى أسوة

بالجيش قطبته على ضباط البوليس بمقتضى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٢ الذى حل محله القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ثم على ضباط خفر السواحل ومصايد الأسماك بمقتضى للرسوم بقانون الصادر فى ٣ من سبتمبر سنة ١٩٢٩ . أما بالنسبة إلى الوظائف المدنية فقد طبقه الشارع عليها ابتداءً بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ ثم استعاض عنه بأحكام قوانين المعاشات ، وطبقه بعد ذلك على موظفى السلك السياسى بمقتضى الرسوم بقانون الصادر فى ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ وعلى موظفى السلك القنصلى بمقتضى الرسوم بقانون الصادر فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ .

« ومن حيث انه يبين من مراجعة نصوص هذه القوانين واستقراء أحكامها :

(أولاً) أن الموظف الذى يحال إلى الاستيداع لا يقوم بأى عمل من أعمال وظيفته

(ثانياً) انه يحرم من جزء من الرتب الذى يتقاضاه (تراجع المادة ٢ من القانون رقم ٤٠ سنة ١٩٢٠ والقانون رقم ١ سنة ١٩٤٠ بالنسبة إلى ضباط الجيش والمادة ١٩ من القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٤ بالنسبة إلى ضباط البوليس والمادة ١٦ من الرسوم بقانون الصادر فى ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٢٥ بالنسبة إلى الممثلين السياسيين والمادة ٩ من الرسوم بقانون الصادر فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ بالنسبة إلى القناصل) .

(ثالثاً) انه فى الوظائف التى لها رزى خاص وبعض الخصائص المادية يتمتع على الموظف الذى يحال إلى الاستيداع ارتداء هذا الرزى أو مباشرة هذه الخصائص ، فلا يرتدى ضباط الجيش وهم

بالاستيداع الملابس العسكرية ، ويسلمون ما يهدتهم من المهمات (المادة ٩ فصل ٤ والمادة ١٧ فصل ١١ من قوانين الجيش) ، كما لا يجوز لضباط البوليس وهم بالاستيداع ارتداء الرزى العسكرى أو حمل السلاح أو إحرازه دون ترخيص قانونى (المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٤) .

(رابعاً) أن للاستيداع أجلاً معيناً إذا اتفق دون أن يعاد الموظف إلى الخدمة أجل إلى المعاش فقد نصت المادة ١٨ من القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٤ على أنه لا يجوز أن تزيد مدة الاحتياط على ثلاث سنوات يحال ضابط البوليس بعدها إلى المعاش إذا لم تقرر إعادته إلى الخدمة . ونصت المادة ١٧ من الرسوم بقانون الصادر فى ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩١٥ على أنه لا يجوز أن تزيد مدة الاستيداع على سنتين وعند انتهاء محال الممثل السياسى إلى المعاش إلا إذا أعيد إلى الخدمة . ونصت المادة ١٠ من الرسوم بقانون الصادر فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ على أنه لا يجوز أن تزيد مدة الاستيداع على سنتين وعند انتهاء محال القنصل إلى المعاش إلا إذا أعيد إلى الخدمة . وإنه وإن كانت قوانين الجيش لاتعين أجلاً يحال بعده الضابط المستودع إلى المعاش إذا لم يعد إلى الخدمة فإنما ذلك لطبيعة النظام فى الجيش الذى قد يتطلب بقاء ضباطه فى الاستيداع إلى زمن غير معين ليكونوا خاضعين لبعض فروض هذا النظام واكتفاءً بالحقوق الخول للجنة الضباط فى اقتراح ما تراه فى شأنهم من إحالة إلى المعاش أو رقت طبقاً للرسوم الصادر فى ٢١ من يناير سنة ١٩٢٥ .

« ومن حيث انه يستخلص مما تقدم أن الاحالة الى الاستيداع هي تنحية عن الوظيفة

وإسقاط لولايتها وحرمان من مزاياها فهي على هذا الوجه صورة من صور الفصل وهي فصل مؤقت . ولا يغير من هذا النظر أن الموظف وهو في الاستبداع يتناول جزءاً من راتبه وتحسب له مدة الاستبداع كلها أو بعضها في العاش إذ أن ذلك في مقابل تقيده ببعض قيود الوظيفة واستمرار خضوعه لبعض واجباتها وأحكامها . كما لا يغير من هذا النظر أيضاً أنه يجوز للموظف نفسه أن يطلب إحالته إلى الاستبداع في بعض الأحوال ، لأن هذه الإحالة من جهة لا بد لها من صدور قرار من الجهة الرئيسية بنتيجته عن العمل، ومن جهة أخرى فليس ما يمنع أن يكون انحلال رابطة التوظيف وفصل الموظف من وظيفته بطلبه وسعيه .

« ومن حيث أنه لذلك يكون الدفع بعدم الاختصاص في غير محله متعيناً رفضه .

« ومن حيث أن المدعى عليها دفعت أيضاً بعدم قبول الدعوى لأن القرار المطعون فيه صدر في ٢ من يونيو سنة ١٩٤٥ أي قبل العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة .

« ومن حيث أنه بالنسبة إلى طلب الإلغاء فإن حق طلب إلغاء القرارات الإدارية حق جديد استحدثه قانون مجلس الدولة فلا ينسحب أثره على الماضي أما الحق في طلب التعويض فليس مستحدثاً بل كانت المحاكم المدنية تباشر هذا الاختصاص من قبل وكل ما في الأمر أن الشارع أشرك معها فيه محكمة القضاء الإداري وقد استقر قضاء هذه المحكمة على عدم قبول طلبات الإلغاء وقبول طلبات التعويض عن القرارات السابقة على العمل بقانون مجلس الدولة ، ولهذا يتعين عدم قبول الدعوى بالنسبة إلى طلب الإلغاء وقبولها بالنسبة إلى طلب التعويض .

« ومن حيث أنه عن موضوع طلب التعويض ويصوره المدعى في صرف جميع ما خفف من ماهيته من تاريخ الإحالة إلى الاستبداع لغاية تاريخ إعادته إلى الخدمة العامة مع مبلغ آخر في مقابل ما ناله من الضرر، فإن وزارة الداخلية تستند في قرارها بإحالة المدعى إلى الاستبداع إلى المادة ١٨ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ التي تقضي بأن لوزير الداخلية أن يقرر إحالة ضباط البوليس إلى الاحتياط بعد أخذ رأي مجلس البوليس الأعلى .

« ومن حيث أنه عملاً بهذا النص عرض وزير الداخلية حالة المدعى على ذلك المجلس بسبب مرضه المستمر فأوصى المجلس بإحالة المدعى إلى الاستبداع ثم أصدر الوزير قراراً بذلك . ولهذا يكون القول بأن القرار صدر مخالفاً للقانون قولاً غير سديد ، كما أن لهذا القرار ما يبرره إذ ثبت من تقرير مفتش صحة بولاق المؤرخ في ٢٢ من إبريل سنة ١٩٤٥ أن المدعى أصيب بنوبات ربو قلبية وأعراض ذبحة صدرية وعدم انتظام في ضربات القلب ، ومثل هذا المرض الخطير يقعه عن القيام بمهام وظيفته ويسطل وظيفة من الوظائف الهامة .

« ومن حيث أنه لما تقدم يكون القرار المطعون فيه صدر في حدود السلطة المخولة لوزير الداخلية بمقتضى القانون وبالتطبيق للإجراءات المنصوص عليها فيه ، وكان الباعث على إصداره مصلحة العمل ، ولهذا يكون طلب التعويض على غير أساس ويتعين الحكم برفضه .

« ومن حيث أنه بالنسبة إلى الطلب الخاص بمبلغ ٢٨ ج و ٩٠٠ م و ٣٤ ج و ٧٩٢ م فإن موضوع هذا الطلب استرداد مبالغ يقول المدعى إنها أخذت منه أو شرع في تحصيلها منه غير

حق ، وهي منازعة مدنية مما تختص به المحاكم المدنية ويخرج عن ولاية محكمة القضاء الادارى .

(القضية رقم ٨٧ سنة ١ قضائية)

١١٢

٢٥ يونيو سنة ١٩٤٧

١ - محاكمة تأديبية . اعلان التهم . وجوبه .
توكيل محام . عدم جوازه . تقديم مذكرات .
جوازه .

٢ - تعويض . مناط الحكم به . ضرر .

المبادئ القانونية

١ - انهوان خلا القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤

الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها

من نص يتحدث عن إعلان الموظف المطلوب

محاكمته أمام المجلس المخصوص بالجلسة التي

تعين للمحاكمة أو عن حضوره أمامه على النحو

البيان بالمواد الخاصة باجراءات المحاكمة أمام

مجلس التأديب إلا أنه مما تجب ملاحظته أن

المادة الثامنة والعشرين الخاصة بالمجلس المخصوص

قد جاءت في الوقت ذاته بنص صريح أوجبت

بمقتضاه أن يصدر المجلس قراراته بعد الاطلاع

على أوراق الدعوى وما يقدمه الموظف من

مذكرات بدفاعه ، وهو نص حرص المشرع على

أن يضمنه العبارة الأخيرة « وما يقدمه الموظف

من مذكرات بدفاعه » بصيغة الفعل المضارع

الذى لا يتناول إلا الحال والاستقبال ، وذلك

حتى لا يحتلط الأمر بانصراف مدلولها إلى ما قد يكون قد قدم إلى مجلس التأديب من مذكرات سابقة قد تشملها عبارة أوراق الدعوى ومعنى ذلك أن المقصود هو تقديم المذكرات بهذه المرحلة الثانية الخاصة بمحاكمة الموظف أمام المجلس المخصوص فيصدر قراره النهائى الذى يعين مصير التهم . وهذا ما صرح به وزير الداخلية أمام مجلس الشيوخ أثناء نظر هذا القانون مقررا أن ليس للتهم حق توكيل محام للدفاع عنه أمام المجلس المخصوص وإنما له أن يقدم مذكرة بدفاعه عن طريق محاميه فتتحقق بذلك العدالة التى ينشدها القانون ولا يتاح لأحد الخصمين فرصة مباغتة خصمه بدفاع يقدمه في غيبته فلا يستطيع الاطلاع عليه ودحض ما جاء به وإذن تعين بحكم اللزوم العقلي أن يكون الموظف الذى تجري محاكمته على بينة من أمرها وأن يتوفر على الأقل علمه بقيام استئناف رفعة وزارة الداخلية إلى المجلس المخصوص في الميعاد الذى عينته الفقرة الأخيرة من المادة السابعة والعشرين من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ وذلك لى يكون فى مقدوره أن يتقدم إلى المجلس المذكور بالمذكرات الشاملة ادفاعه ردا على استئناف الوزارة المقدم ضده ورخصه للأسباب التى بنى عليها والمذكرات الشارحة لها فيطلع المجلس عليها قبل أن يصدر قراره عملا بصريح نص المادة ٢٨ التى سبقت الإشارة إليها وإلا لاستحال تطبيقها

على الوجه الذي أراده المشرع ولغات الفرض النبى رعى إلى تحقيقه .

٢ - إذا ثبت أن المدعى لم يقدم دليلاً على أنه قد أصابه ضرر محقق ترتب على الاجراء الباطل الذى أدى إلى إلغاء القرار المطعون فيه ولوحظ أن الفرصة قد أتتحت بمقتضى حكم إلغاء القرار المذكور لاعادة محاكمته بتقديمه مرة أخرى للمجلس الخصوص تعين رفض طلب التعويض .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى - كما يخلص من استقراء صحتها وما قدمه الطرفان من مذكرات ومستندات وأدلياً به من ملاحظات شفوية - في أن المدعى ، وقد كان ضابط بوليس ملازم أول معيّناً رئيساً لنقطة السنيطة الملحقة بمركز فاقوس أسند إليه أنه في ليلة الحادى عشر من أكتوبر سنة ١٩٤٥ تصرف تصرفاً معيّناً بأن غادر محل عمله ليلاً بحجة المرور على مشبوهى ومراقى بعض بلاد النقطة يصحبه الأشقياء موسى فرج فرج شعبان وسعد عبد القادر مفتاح ومرسى عبد العال وقد قضى معهم وقتاً طويلاً في دار أولهم الواقعة بناحية منشاة القاضى ، وبعد خروجهم منها بقليل وقعت الجناية رقم ١٨٧٢ سنة ١٩٤٥ فاقوس الخاصة بسرقة نقود وملابس يا كراه من منزل محمد زغلى محمد بناحية كفر التمارز من أعمال مركز فاقوس وقد رآه قبل وقوع الحادث إسماعيل مؤنس صهر الجنى عليه واقفاً أمام منزل الأخير في صحبة هؤلاء الأشقياء مما حمل الاثنين على اتهامه بالاشتراك معهم في ارتكابها . كما تعرف الكاب البوليسى على أول المتهمين المذكورين وثانهم اللذين كانا يراقبانه ليلة

وقوعها وفي الرابع والعشرين من مارس سنة ١٩٤٦ أحاله مدير عام الأمن العام ورئيس مجلس تأديب هيئات البوليس إلى المجلس المذكور لمحاكمته بقرار أشار فيه إلى تحقيقات تلك الجناية التى انتهى أمرها بقيدها ضد هذين المتهمين وحفظها مؤقتاً لعدم كفاية الأدلة ، وكتاب النائب العام المحرر في التاسع عشر من ديسمبر سنة ١٩٤٥ وفيه يطلب النظر إدارياً في أمر المدعى لما استبان من التحقيقات من أن ثمة دلائل تشير إلى سوء سلوكه واستهتاره بسمعته وأنه يصاحب الأشقياء ويرافقهم في مروره ويتردد على منازلهم بدون مبرر ويتخذ من نفسه مدافعاً عنهم ، مما لا يتفق ومقتضيات وظيفته كضابط يعمل للمحافظة على الأمن . وفي الثامن من مايو سنة ١٩٤٦ قضى المجلس بإدائته في التهمة المستندة إليه ومعاقبته عنها بنحصر شهر من راتبه ، وذلك بعد مناقشته وسماع دفاع محاميه والاطلاع على المذكرة التى قدمها وفي اليوم ذاته أعلن المدعى بهذا القرار ووقع محضر المحاكمة الذى أثبت فيه ذلك . وإذا عرض القرار على وزير الداخلية أشر عليه في الرابع من يونيو سنة ١٩٤٦ باستئنافه وفي الحادى عشر من نوفمبر سنة ١٩٤٦ انعقد المجلس الخصوص للنظر في الاستئناف المرفوع من وزارة الداخلية وقرر بعد إثبات الاطلاع على القضية وما ضم إليها من أوراق ومذكرات قبوله شكلاً لتقديمه في الميعاد استناداً إلى نص المادة ٢٧ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها ، وفي الموضوع تعديل القرار المستأنف إلى فصل المدعى من الخدمة مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة التى يستحقها للأسباب التى أوردها والتي خلص منها إلى ثبوت التهمة قبله ووجوب تشديد العقوبة . وفي السابع والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٤٦ أصدر وزير

الداخلية قراراً بتنفيذ قرار المجلس الخصوص استناداً إلى نص المادة (٢٩) من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه ، وبناء على أن تلك المحاكمة التأديبية قد تمت طبقاً للأوضاع المقررة بهذا القانون ، وفي السادس وعشرين من ديسمبر سنة ١٩٤٦ أذيت نشرة وزارة الداخلية متضمنة تحت رقم ٥٦٧ وعنوان « مجلس تأديب » نص التهمة التي أسندت إلى المدعى بقرار مجلس التأديب ، وأن الوزارة قد استأنفته ثم نص القرار الصادر من المجلس الخصوص وأن الوزير قد أصدر قراراً بتنفيذه ، وفي الثالث عشر من يناير سنة ١٩٤٧ أودع المدعى سكرتيرية المحكمة صحيفة الدعوى تراقبها المذكرة الشارحة لها وحافطة أرفق بها نسخة من النشرة المشار إليها فصورة من القرار المطعون فيه ، وقد أعلنت إلى المدعى عليها في الخامس عشر من يناير سنة ١٩٤٧ وفيها ينص على القرار الأخير أنه وقع باطلاً لصدوره قبل أن يسمع المجلس الخصوص دفاعه الذي لم يتمكن من إبدائه أو يطلع المجلس على هذا الدفاع على الوجه المستفاد من نص المادة الثامنة والعشرين من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ الذي استند إليه في أسبابه ، ويطلب بناء على ذلك القضاء بإلغاء القرار المذكور والقرار الصادر من وزير الداخلية تنفيذاً له وتعويض الضرر المترتب عليه والذي قدره بألف من الجنيهات مع المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة . وفي الخامس عشر من فبراير سنة ١٩٤٧ أودعت المدعى عليها مذكرة بدفاعها ومعها حافطة بمستنداتها . ودفعت بعدم قيام الدعوى قانوناً بناء على أن المدعى قد وكل عنه في رفقها الدكتور محمد حامد فهمي الاستاذ بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول الذي تقدم بها

إلى سكرتيرية المحكمة بصحيفة موقعة منه في حين أنه لا يجوز لأساندة كلية الحقوق المرافعة أمام محكمة القضاء الإداري وإن جاز لهم ذلك أمام محكمة النقض والابرام بخالف بذلك نص المادة ٣٦ من قانون إنشاء مجلس الدولة الذي أوجب أن يوقع الصحيفة محام مقيد بمجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض والابرام وطلب رفض الدعوى موضوعاً . وفي السابع والعشرين من فبراير سنة ١٩٤٧ أودع المدعى مذكرته الثانية ومعها حافطة بمستندات يستدل بها على أن الاستاذ الذي تولى رفع الدعوى مقيد اسمه بمجدول محامي محكمة النقض والابرام وطلب رفض الدفع وأصر في الموضوع على طلباته وفي التاسع عشر من مارس ندب حضرة المستشار أحمد زكي البهني بك لوضع تقرير في الدعوى وفي الثامن والعشرين من أبريل سنة ١٩٤٧ أصدر حضرة المستشار المقرر قراراً رخص به للمدعي عليها في إيداع ملف أوراق المحاكمة الاستئنافية التي انتهت بالقرار المطعون فيه كما أذن لطرفي الخصومة في الاطلاع وإيداع مذكرات تكميلية . وإذا أودع التقرير بعد ذلك عينت جلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٤٧ حيث تلا حضرة المستشار المقرر تقريره وأذن للطرفين في إبداء ملاحظتهما الشفوية بقرار الحاضر عن المدعى عليها تناوله عن الدفع الفرعي وقدم بعض أوراق المحاكمة التي سبق الترخيص في تقديمها ثم قررت المحكمة استمرار المرافعة لجلسة ١٨ من يونيو سنة ١٩٤٧ لاستيفاء الأوراق ليطلع عليها المدعى وفي الجلسة المذكورة سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بمخضرها ثم أجل النطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير الخ . .

« من حيث انه بالنسبة إلى الشق الأول من الدعوى الخاص بطلب الالغاء فإنه يقوم على أن المجلس المخصوص إذ أصدر القرار المطعون فيه القاضي بفصل المدعى من الخدمة مع حفظ حقه فيما يستحقه من معاش أو مكافأة دون أن يعلن بالجلسة التي عينت لنظر قضيته التأديبية أمامه أو يعلم بها بل دون أن يعلم بقيام الاستئناف الذي رفعت وزارة الداخلية عن القرار الصادر من مجلس التأديب القاضي بخمسة أشهر من راتبه والذي قبله هو ولم يستأنفه - إذ أصدر المجلس المخصوص قراره هذا على الوجه المذكور يكون قد خالف القانون بعدم مراعاة الاجراءات التي من شأنها أن تمكنه - وقد كان متبهما تطلب الوزارة محاكمته أمام المجلس استئنافيا لتشديد العقوبة المقضى عليه بها ابتدائياً - من استعمال حق الدفاع عن نفسه ذلك الحق المقرر للناس كافة بحكم القواعد العامة وأصول العدالة والذي لاسيلا إلى إنكاره ، وقد كفل نص المادة الثامنة والعشرين من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها ويقول المدعى شرحاً لذلك إنه إذ صدر قرار مجلس التأديب في الثامن من مايو سنة ١٩٤٦ عاد في اليوم التالي إلى بوليس بندر الزقازيق ليستأنف عمله الذي كان قد صدر أمر بوقفه عنه قبل المحاكمة بمدة طويلة ، غير أنه كما يتسلم العمل حتى تقل بعد أيام قلائل إلى مديرية قنا حيث ظل يباشر أعمال وظيفته إلى أن باعته معاون بوليس مركز دشنا في الثامن عشر من نوفمبر سنة ١٩٤٦ نبأ صدور أمر من وزارة الداخلية بفصله من

الخدمة وكلفه ترك العمل تنفيذاً له بعد أن دفعه إلى توقيع إقرار بذلك دون أن يطلع على الكتاب المتضمن أمر الفصل ، فظل يجهل أن الوزارة استأنفت قرار مجلس التأديب الذي كان قد ارتضاه أو أن المجلس المخصوص أصدر قراراً بفصله إلى أن أذاعت النشرة الرسمية ما أذاعته في شأنه ، فيكون القرار المذكور وقد صدر على هذا الوجه باطلا .

« ومن حيث ان الحاضر عن المدعى عليها يدفع الدعوى بأن عدم إعلان المدعى بالاستئناف المنوء عنه والذي انتهى بصور القرار المطعون فيه لا ينطوي على أية مخالفة لأحكام القوانين واللوائح التي يخضع لها أمر تأديبه بوصفه ضابطاً بوزارة الداخلية . فقد تحدثت المادة الثانية والعشرون من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه آنفاً عن تشكيل مجلس التأديب لموظفي هيئة البوليس الدائمين غير المعيّنين بمرسوم ، ثم نصت المادة الرابعة والعشرون على وجوب اعلان الموظف بتاريخ جلسة المحاكمة وبقرار احالته على مجلس التأديب مشتملا على بيان التهم المنسوبة إليه ، على أن يكون اعلانه بالطريق الإداري قبل انعقاد المجلس بخمسة عشر يوماً كاملة . وأجازت المادة التالية لها للموظف المحال على مجلس التأديب أن يحضر جلسات المحاكمة وأن يقدم دفاعه كتابة ، وأن يوكل محامياً عنه . كما رخصت للمجلس في طلب حضور الموظف بشخصه . وأوجبت المادة السادسة والعشرون أن يصدر قرار مجلس التأديب مشتملا على الأسباب وأن يعلن إلى الموظف إدارياً في مدى ثمانية أيام من تاريخ صدوره . ثم أجازت المادة التالية لها للموظف أن يستأنف القرار المذكور بتقرير يقدمه كتابة إلى المجلس المخصوص في مدة شهر من تاريخ إعلانه به ولو وزير الداخلية استئنافه

كتابة في مدى شهرين من تاريخ صدوره ، وتلك هي جميع الاجراءات التي نظمها القانون للمحاكمة أمام مجلس التأديب . أما المحاكمة أمام المجلس المخصوص فقد خلا القانون من نص ينظم لها أى إجراء عدا ماقررتة المادة الثامنة والعشرون بصد كيفة تشكيله وبوجوب أن تصدر قراراته بأغلبية الآراء بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وما يقدمه الموظف من مذكرات بدفاعه بحيث لا يجوز له تشديد الجزاء إذا كان الاستئناف مرفوعاً من الموظف وحده . وقد تلها المادة التاسعة والعشرون مقررته أنه متى أصبح القرار التأديبي نهائياً يصدر قرار من وزير الداخلية بتنفيذه . وخلص الحاضر عن المدعى عليها من ذلك الى تقرير أنه ليس ثمة أية مخالفة مادام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ لم ينظم اجراءات المحاكمة أمام المجلس المخصوص ، وما دامت المادة الثامنة والعشرون الخاصة بالمحاكمة أمام هذا المجلس لم تشر الى تلك الاجراءات التي أوجبتها المواد السابقة عليها في المحاكمة أمام مجلس التأديب . ولو أن المشرع قصد وجوب اتباع الاجراءات المذكورة أمام المجلس المخصوص لمناقته النص على ذلك .

« ومن حيث انه وان خلا القانون المذكور من نص يتحدث عن اعلان الموظف المطلوبة محاكمته أمام المجلس المخصوص بالجلسة التي تعين للمحاكمة أو عن حضوره أمامه على النحو المبين بالمواد السابق إيراد محصلها في شأن اجراءات المحاكمة أمام مجلس التأديب الا أنه مما تجب ملاحظته أن المادة الثامنة والعشرين الخاصة بالمجلس المخصوص قد جاءت في الوقت ذاته بنص صريح أوجبت بمقتضاه أن يصدر المجلس قرارته بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وما يقدمه الموظف من مذكرات بدفاعه ، وهو نص حرص المشرع على أن يضمته

العبارة الأخيرة « وما يقدمه الموظف من مذكرات بدفاعه » بصيغة الفعل المضارع الذي لا يتناول الا الحال والاستقبال ، وذلك حتى لا يختلط الأمر بانصراف مدلولها الى ما قد يكون قد قدم الى مجلس التأديب من مذكرات سابقة قد تشملها عبارة أوراق الدعوى . ومعنى ذلك أن المقصود هو تقديم المذكرات بهذه المرحلة الثانية الخاصة بمحاكمة الموظف أمام المجلس المخصوص فيصدر قراره النهائي الذي يعين مصير المتهم . وهذا ما صرح به وزير الداخلية أمام مجلس الشيوخ أثناء نظر هذا القانون مقررراً أن ليس للمتهم حق توكيل محام للدفاع عنه أمام المجلس المخصوص وانما له أن يقدم مذكرة بدفاعه عن طريق محاميه فتتحقق بذلك العدالة التي ينشدها القانون ولا يتاح لأحد الخصمين فرصة مباغتة خصمه بدفاع يقدمه في غيبته فلا يستطيع الاطلاع عليه ودحض ما جاء به .

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك تعين بحكم اللزوم العقلي أن يكون الموظف الذي تجرى محاكمته على بينة من أمرها وأن يتوفر على الأقل علمه بقيام استئناف رفته وزارة الداخلية الى المجلس المخصوص في الميعاد الذي عينته الفقرة الأخيرة من المادة السابعة والعشرين المتقدم ذكرها ، وذلك لكي يكون في مقدوره أن يتقدم الى المجلس المذكور بالمذكرات الشاملة لدفاعه رداً على استئناف الوزارة المقدم ضده ودحضه للأسباب التي بني عليها والمذكرات الشارحة لها فيطلع المجلس عليها قبل أن يصدر قراره عملاً بصريح نص المادة ٢٨ التي سبقت الإشارة إليها ، وإلا لاستحال تطبيقها على الوجه الذي أراده المشرع ولفات الغرض الذي رعى الى تحقيقه . ولم يثبت علم المدعى بقيام الاستئناف المرفوع من وزارة الداخلية بل

تبين من الاطلاع على أوراق المحاكمة التي قدمها الحاضر عن المدعى عليها أمام هذه المحكمة أن من بينها مذكرة مطولة مؤرخة في ٥ من يونيو سنة ١٩٤٦ كانت الوزارة قد قلمتها الى المجلس الخصوص تفصل فيها التهمة المسندة الى المدعى وأدلتها والأجوبة التي يستند إليها الوزير في استئنافه وتبرر طلب تشديد العقوبة القضى بها ابتداءً على المدعى . فاطلع المجلس عليها ثم أصدر قراره المطعون فيه دون أن تنح للمدعى فرصة الاطلاع عليها والرد على ما جاء بها دفاعاً عن نفسه وهذا إخلال بحق الدفاع الذي قصد المشرع إلى توطيده وقصور في الاجراءات هدف منه الصريح السالف الذكر إلى تفاديه وأصبح القرار الذي شابه هذا العيب الجوهرى بناءً على ذلك مخالفاً للقانون متعيناً إلغاؤه ، وبالتالي يكون القرار الصادر من وزير الداخلية بتنفيذ القرار المذكور باطلاً وواجباً إلغاؤه كذلك .

« ومن حيث انه بالنسبة إلى طلب التعويض فإن المدعى لم يقدم دليلاً على أنه قد أصابه فعلاً ضرر محقق ترتب على ذلك الاجراء الباطل الذي أدى إلى إلغاء القرار المطعون فيه . وخصوصاً اننا لوحظ أن الفرصة قد أتت بمقتضى هذا الحكم لاعادة محاكمته بتقديمه مرة أخرى للمجلس الخصوص فلم يضع عليه من هذه الناحية حق ترتب على ضياعه ضرر محقق يستوجب تعويضه ، ومن ثم يكون هذا الطلب لا سند له من القانون متعيناً رفضه .

(القضية رقم ١٠٣ سنة ١ قضائية)

١١٣

٢٥ يونيو سنة ١٩٤٧

محكمة القضاء الادارى . اختصاصها بقضايا فصل الموظفين العموميين . مناصبه . موظف دائم . وظيفة الصراف . غير دائمة .

المبادئ القانونية

١ - يشترط لاختصاص محكمة القضاء الادارى طبقاً لنص المادتين الرابعة والخامسة من قانون إنشاء مجلس الدولة بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الادارية الصادرة بفصل الموظفين العموميين من غير الطريق التأديبي أو طلبات التعويض المترتبة عليها أن يكون رافعوها من الموظفين الدائمين وهم الموظفون الذين يجرى عليهم حكم الاستقطاع في المعاش . كما أن النص صريح في انطباقه على الموظفين الدائمين لا الموظفين المعينين على وظائف دائمة .

٢ . وظيفة الصراف ، هي من الوظائف غير الدائمة والتي لا يجرى على شاغلها حكم الاستقطاع في المعاش .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى ، بحسب رواية المدعى في أنه حصل على شهادة الصيارف من مدرسة المحصلين والصيارف في سنة ١٩٣٧ ثم عين صرافاً بناحية شطوط دمياط ونقل منها في سنة ١٩٣٤ إلى ناحية الجماليه ومنها إلى الطرية بطريق البدل ومنها في سنة ١٩٣٦ إلى مركز دكرنس ثم إلى مديرية بني سويف في سنة ١٩٤١ فمحافظة دمياط ومنها إلى ناحية ميت الحولى مؤمن مركز دكرنس

إذ فصل من عمله بقرار من مدير عام مصلحة الأموال المقررة في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٤٦ بدعوى عدم الكفاية في العمل . فتظلم من هذا القرار إلى المصلحة في ١٣ من يولية سنة ١٩٤٦ ثم إلى وزارة المالية المختصتين في ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٦ و ٢٣ من يناير و ٢٣ من فبراير و ٦ من مارس سنة ١٩٤٧ طالباً بإعادته إلى وظيفته ، ولكن المصلحة لم نجبه إلى طلبه . ويقول المدعى إنه لما كان قرار الفصل المذكور صدر مخالفاً للقانون ومشوباً بإساءة استعمال السلطة رفع هذه الدعوى على وزارة المالية طالباً بالحكم (أولاً) بإلغاء قرار الفصل الصادر في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٤٦ والمبلغ إليه في ٢ من يولية سنة ١٩٤٦ . (ثانياً) بصرف ماهيته وملحقاتها بواقع ٥٠٠٠ م في الشهر من ٢ من يوليو سنة ١٩٤٦ تاريخ إلغاء القرار المذكور (ثالثاً) بإلزام المدعى عليها بأن تدفع إليه مبلغ ١٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض لما لحقه من ضرر مادي وأدبي من جراء قرار الفصل الغير القانوني

وقد أودع المدعى صحيفة دعواه الموقعة من الأستاذ مصطفى فهمي المحامي ومذكرته الشارحة وحافظة مستنداته سكرتيرية المحكمة في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٧ . وأودعت المدعى عليها في ١٠ من أبريل سنة ١٩٤٧ مذكرة دفعت فيها (أولاً) بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى . (ثانياً) بعدم قبول الدعوى ، وطلبت في الموضوع رفض الدعوى لأن قرار الفصل صدر من مدير عام مصلحة الأموال المقررة في حدود القوانين واللوائح وطبقاً للسلطة المخولة له لأسباب قائمة بالمدعى لا لسبب لا يتفق مع المصلحة العامة كما يزعم . وفي ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٧ أودع المدعى مذكرة طلب فيها رفض الدفعين الفرعيين المقدمين من المدعى عليها والحكم له بطلباته الميينة

بالعريضة . وقد ندب عبد بك علي راتب المستشار لوضع التقرير في الدعوى . ثم عين لنظرها أخيراً جلسة ١٨ من يونيه سنة ١٩٤٧ وفيها تلا حضرة المستشار المقرر التقرير ثم سمعت المحكمة أقوال وملاحظات وكلي طرفي الخصومة على الوجه المبين بالحضر ثم أجلت النطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكم

بعد تلاوة التقرير

« من حيث ان المدعى طلب الحكم (أولاً) بإلغاء قرار الفصل الصادر في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٤٦ والمبلغ إليه في ٢ من يولية سنة ١٩٤٦ وبصرف ماهيته وملحقاتها بواقع ١٠ ج و ٥٠٠ م شهرياً من ٢ يولية سنة ١٩٤٦ (ثانياً) بإلزام المدعى عليها بأن تدفع له مبلغ ١٥٠٠ ج على سبيل التعويض لما ناله من ضرر مادي وأدبي بسبب قرار الفصل المخالف للقانون .

« ومن حيث ان الحاضر عن المدعى عليها دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بشرطها لأنه يشترط لاختصاصها بنظر مثل هذه الدعوى ، عملاً بنص الفقرة الخامسة من المادة الرابعة ونص المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ أن يكون رافعها من الموظفين العموميين الدائمين والمدعى لم يكن موظفاً عمومياً دائماً .

« ومن حيث ان الحاضر عن المدعى طلب هذا الدفع لأن المدعى وإن كان من الموظفين الخارجين عن هيئة العمال إلا أنه كان يشغل وظيفة من الدرجة الثامنة على مربوط وظيفة دائمة ، والمقصود بالموظف الدائم في الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة هو الموظف المعين على مربوط وظيفة دائمة لا الموظف المعين على اعتماد مؤقت .

الاستيداع الميئة في الأمر العسكري رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ فان النزاع يخرج من ولاية محكمة القضاء الادارى .

الوقائع

تتصل وقائع هذه الدعوى ، حسبما يستفاد من صحتها والمذكرة الشارحة ، في أن المدعى يشغل وظيفة كبير أطباء قسم القاهرة ، وأنه تطبيقاً للفقرة « هـ » من المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ سيحال الى الاستيداع في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ مع أن سنة في هذا التاريخ لا تتجاوز ٤٧ سنة و ٧ أشهر . ويقول المدعى أنه تظلم الى وزارة الدفاع من حالته الى الاستيداع التي ستقع في ١٠ من سبتمبر ١٩٤٧ فصدر قرار وزارة الدفاع في ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٧ برفض تظلمه ، ولهذا فهو يطلب الحكم بإلغاء القرار الصادر في ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٧ وباستحقاقه لبقاء في الخدمة الى أن يبلغ سن الخامسة والخمسين المقررة ل حالته الى المعاش طبقاً لقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ مع إلزام المدعى عليها المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . ودفعت المدعى عليها بقبول الدعوى لأن المدعى لا يزال في الخدمة العاملة بالجيش ولم تتخذ بعد أية اجراءات في شأن حالته الى الاستيداع وإن كان يستحق هذه الاحالة في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بموجب الفقرة « هـ » من المادة الثانية من الأمر العسكري الخصوصى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ ، ولهذا يكون طلبه إلغاء القرار المقول بصدوره في ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٧ بإحالة الى الاستيداع غير مقبول اذ لم يصدر قرار بذلك حتى يكون محلاً لدعوى كما دفعت أيضاً بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى

« ومن حيث انه يشترط لاختصاص المحكمة طبقاً لنص المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الادارية الصادرة بفصل الموظفين العموميين من غير الطريق التأديبي أو طلبات التعويض المترتبة عليها أن يكون رافعها من الموظفين الدائمين وهم الموظفون الذين يجرى عليهم حكم الاستقطاع في المعاش . ولا تأخذ المحكمة بالتفسير الذي ذهب اليه الحاضر عن المدعى لصراحة النص بقوله « الموظفون الدائمون » لا « الموظفون العموميون المعينون على وظائف دائمة » .

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك وكان المدعى يشغل وظيفة صراف قبل فصله من الخدمة ، وهي من الوظائف غير الدائمة والتي لا يجرى على شاغلها حكم الاستقطاع في المعاش ، يكون الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى بشرطها على حق ويتعين قبوله .

(القضية رقم ١٤٧ سنة قضائية)

١١٤

٢٥ يونيو سنة ١٩٤٧

محكمة القضاء الادارى . مناط اختصاصها . قرار اداري نهائى . كتاب عادى . طلب الغائه . غير جائز .

المبدأ القانونى

يشترط في القرار الإدارى الذى يجوز طلب إلغائه أمام محكمة القضاء الإدارى أن يكون قراراً نهائياً تنفيذياً وأن ينشأ لدى الشأن فيه مركزاً قانونياً . فاذا كان موضوع الطعن كتاباً لا يتوافر له شيء من ذلك بل كان يتحدث عن شأن عام ووضع قائم وهو استمرار العمل بقواعد

على فرض قبولها إذ أن اختصاصها مبين في المواد ٣ و ٤ و ٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ولم تذكر فيها الطلبات الخاصة بحالة الموظفين إلى الاستيداع . وقالت عن الموضوع إنه إذا فرض أن الدعوى مقبولة وأن المحكمة مختصة بنظرها فانها عديعة الأساس إذ أن خدمة المدعى بالجيش ترجع إلى فبراير سنة ١٩٢٤ أى قبل صدور الأمر العسكرى الحصى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ وقد عومل في غضون مدة خدمته كلها بقواعد الأقدمية والترقى المينة في هذا الأمر ولم يشرع الاستيداع الوارد في النقرة « هـ » من المادة الثانية منه إلا لتيسير الترقى كما أن هذه القواعد تطبق على ضباط الجيش منذ صدورهم إلى الآن وقد استفاد المدعى من تطبيقها فوصل في سنه الحالية وهى ٤٧ سنة و ٧ أشهر إلى رتبة الأميرالاي ومرتبها الكبير ومزاياها العظيمة .

وقد أودع المدعى صحيفة دعواه والمذكرة الشارحة وحافظة مستنداته سكرتيرية المحكمة في ٩ من أبريل سنة ١٩٤٧ وأعلنت هذه الأوراق إلى المدعى عليها في ١٢ منه فأودعت مذكرتها في ١٢ من مايو سنة ١٩٤٧ وأمر سعادة رئيس المجلس بحالة الدعوى إلى الدائرة الثانية فندب رئيسها حضرة صاحب العزة زكى خير الأوتيجى بك المستشار لوضع التقرير وبعد وضعه عين لنظرها جلسة ١٨ من يونيه سنة ١٩٤٧ ثم أجلت لجلسة ٢٥ منه وفيها تلا حضرة المستشار المقرر التقرير وأبدى كل من وكيلى طرفى الخصومة ملاحظاته كما هو وارد في محضر الجلسة ثم أرجىء النطق بالحكم لآخر الجلسة .

المحكم:

بعد تلاوة التقرير . . .

« من حيث ان المدعى عليها دفعت بعدم

اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استناداً إلى أن المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الصادر بإنشاء مجلس الدولة عينت الطلبات التي تختص المحكمة بالفصل فيها وليس من بينها الطلبات الخاصة بقرارات الاحالة إلى الاستيداع . » ومن حيث ان المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ قد نصت على اختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون الدائمون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية والطلبات التي يقدمونها بالغاء القرارات الادارية النهائية الصادرة بفصلهم من غير الطريق التأديبي ، كما نصت المادة الخامسة منه على اختصاصها بالفصل في طلبات التعويض المترتبة على القرارات المذكورة .

« ومن حيث انه للبت في هذا الدفع يقتضي البحث في نظام الاستيداع وتعرف طبيعته وماهيته القانونية لبيان ما إذا كان القرار الصادر بحالة موظف إلى الاستيداع يندرج في عموم القرارات المتقدم ذكرها فتختص محكمة القضاء الادارى بطلب إلغائه أو بالتعويض المترتب عليه .

« ومن حيث ان الشارع المصرى قد أدخل نظام الاستيداع في الجيش وإن كانت أحكامه مبثورة في مجموعة من القوانين والأوامر ثم طبقه بعد ذلك على المصالح ذات النظام العسكرى أسوة بالجيش ، فطبقه على ضباط البوليس بمقتضى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٢ الذى حل محله القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ثم على ضباط خفر السواحل ومسايد الأسماك بمقتضى المرسوم بقانون الصادر في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٢٩ . أما بالنسبة إلى الوظائف المدنية فقد طبقه عليها الشارع ابتداء بمقتضى الأمر العالى الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ ثم استعاض عنه بأحكام قوانين المعاشات ، وطبقه بعد ذلك على موظفى

السلك السياسي بمقتضى الرسوم بقانون الصادر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ وعلى موظفي السلك القنصلي بمقتضى الرسوم بقانون الصادر في ٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ .

« ومن حيث انه يبين من مراجعة نصوص هذه القوانين واستقراء أحكامها :

(أولاً) أن الموظف الذي يحال إلى الاستبعاد لا يقوم بأى عمل من أعمال وظيفته .

(ثانياً) أنه يحرم من جزء من المرتب الذي يتقاضاه (تراجع المادة ٢ من القانون رقم ٤٠ سنة ١٩٢٠ والقانون رقم ١ سنة ١٩٤٠ بالنسبة إلى ضباط الجيش والمادة ١٩ من القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٤ بالنسبة إلى ضباط البوليس والمادة ١٦ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بالنسبة إلى الممثلين السياسيين والمادة ٩ من المرسوم بقانون الصادر في ٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ بالنسبة إلى القناصل) .

(ثالثاً) أنه في الوظائف التي لها رزى خاص وبعض الخصائص المادية يتمتع على الموظف الذي يحال إلى الاستبعاد ارتداء هذا الرزى أو مباشرة هذه الخصائص ، فلا يرتدى ضباط الجيش وهم بالاستبعاد الملابس العسكرية ويسلمون ما يجهدهم من المهمات (المادة ٩ فصل ٤ والمادة ١٧ فصل ١١ من قوانين الجيش) . كما لا يجوز لضباط البوليس وهم بالاستبعاد ارتداء الرزى العسكري أو حمل السلاح أو إحرازه دون ترخيص قانوني (المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٤) .

(رابعاً) أن للاستبعاد أجلاً معيناً إذا اتفق دون أن يعاد الموظف إلى الخدمة أحيل إلى المعاش فقد نصت المادة ١٨ من القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٤ على أنه لا يجوز أن تزيد مدة الاحتياط على

ثلاث سنوات يحال ضابط البوليس بعدها إلى المعاش إذا لم تقرر إعادته إلى الخدمة ، ونصت المادة ١٧ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ على أنه لا يجوز أن تزيد مدة الاستبعاد على سنتين وعند انتهائها يحال الممثل السياسي إلى المعاش إلا إذا أعيد إلى الخدمة ، ونصت المادة ١٠ من المرسوم بقانون الصادر في ٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ على أنه لا يجوز أن تزيد مدة الاستبعاد على سنتين وعند انتهائها يحال القنصل إلى المعاش إلا إذا أعيد إلى الخدمة . وانه وان كانت قوانين الجيش لاتعين أجلاً يحال بعده الضابط المستودع إلى المعاش إذا لم يعد إلى الخدمة فإنما ذلك لطبيعة النظام في الجيش الذي قد يتطلب بقاء ضباطه في الاستبعاد إلى زمن غير معين ليكونوا خاضعين لبعض فروض هذا النظام واكتفاء بالحقوق المحول للجنة الضباط في اقتراح ما تراه في شأنهم من إحالة إلى المعاش أو رقت طبقاً للرسوم الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٢٥ .

« ومن حيث انه يستخلص مما تقدم أن الإحالة إلى الاستبعاد هي تنجيه عن الوظيفة واسقاط لولايتها وحرمان من مزاياها ، فهي على هذا الوجه صورة من صور الفصل وهي فصل مؤقت . ولا يغير من هذا النظر أن الموظف وهو في الاستبعاد يتناول جزءاً من راتبه وتحسب له مدة الاستبعاد كلها أو بعضها في المعاش إذ أن ذلك في مقابلة تقيده ببعض قيود الوظيفة واستمرار خضوعه لبعض واجباتها وأحكامها . كما لا يغير من هذا النظر أيضاً أنه يجوز للموظف نفسه أن يطلب إحالته إلى الاستبعاد في بعض الأحوال لأن هذه الاحالة من جهة لا بد لها من صدور قرار من الجهة الرئيسية بتنحيته عن العمل ومن جهة أخرى فليس ما يمنع أن يكون انحلال رابطة التوظيف وفصل

الموظف من وظيفته بطلبه وسعيه .
« ومن حيث انه لذلك يكون الدفع بعدم الاختصاص في غير محله متعينا رفضه .

« ومن حيث انه بالنسبة إلى الدفع بعدم قبول الدعوى فان طعن المدعى يتوجه إلى الكتاب الصادر من إدارة كاتم أسرار الحرية في ١٩ من مارس سنة ١٩٤٧ إلى رئيس إدارة الجيش والذي جاء فيه « بالاشارة إلى خطاب سعادتكم رقم ١١ - ١/٦ بتاريخ ٣ مارس الجاري بخصوص التقرير المقدم من حضرة صاحب العزة الأميرالاي أحمد محمد منصور بك بشأن إحالته إلى الاستيداع أشرف بالافادة أنه سبق أن عرض مثل هذا الطلب على السلطات العليا وقررت استمرار العمل بقواعد الاستيداع المطبقة الآن فلا مبرر لاعادة عرض الأمر عليها مع العلم بأن مثل هذه الشكوى معروضة الآن أمام مجلس الدولة ولم يصدر قرار نهائي فيها بعد فأرجو التكرم بإخطار عزته بذلك » وقد أبلغ هذا الكتاب إلى المدعى في ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٧

« ومن حيث ان هذا الكتاب لا يعتبر قراراً إدارياً قابلاً للطعن فيه بطريق الالغاء إذ يشترط في القرار الإداري الذي يجوز طلب إلغائه أمام محكمة القضاء الإداري أن يكون قراراً نهائياً تنفيذياً وأن ينشئ لدى الشأن فيه مركزاً قانونياً والكتاب المشار إليه لا يتوافر له شيء من ذلك بل إن موضوعه التحدث عن شأن عام ووضع قائم وهو استمرار العمل بقواعد الاستيداع المبينة في الأمر العسكري رقم ١٩٤ سنة ١٩٢٥ .

« ومن حيث انه لا يجدي كذلك القول بأن إحالة المدعى إلى الاستيداع ستقع في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ لأن قراراً بذلك لم يصدر بعد .
« ومن حيث انه لذلك يكون الدفع بعدم

قبول الدعوى على صواب ويتعين الأخذ به ولا محل بعد ذلك لبحث أوجه الدفاع الأخرى .
(القضية رقم ١٦٦ سنة ١ قضائية)

١١٥

٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧

محلات عمومية . مشروبات روحية . ترخيص بيعها . منحه أو تجديده . حق جهة الإدارة . إساءة استعمال السلطة . أثره .

المبدأ القانوني

لوزارة الداخلية طبقاً للمادة ١٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الحق في منح الرخصة في بيع المشروبات الروحية أو رفضها وفي إجابة طلب التجديد أو رفضه وهذا الحق خاضع في استعماله لأشراف محكمة القضاء الإداري ومراقبتها متى شابته عيب إساءة استعمال السلطة . فإذا استبان أن رفض طلب التجديد راجع إلى سبق الحكم على طالب الترخيص بالغرامة والإغلاق لمخالفة أحكام القانون كان لهذا الرفض ما يبرره

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى على وزارة الداخلية ومحافظة القنال بصحيفة أودعت مسكرتيرية المحكمة في ١٩ من يونيو سنة ١٩٤٧ وأعلنت إلى المدعى عليهما في ٢١ منه وقل فيها أنه صاحب محل عمومي في مدينة بور سعيد كائن في شارع سعيد المرخص فيه فتح محال عمومية وقد رخص له في بيع المشروبات الروحية منذ سنة ١٩٣٧ واستمر يدفع رسوم التفتيش السنوية عن هذا المحل بعد صدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية

وفي ١٦ من مايو سنة ١٩٤٦ نسب إليه أنه قدم لأحد عملائه مشروبا روحيا قبل اليعاد المقرر وحرر له محضر ثم حكمت محكمة بور فؤاد المختلطة في ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٦ بتغريمه مائة قرش واغلاق المحل لمدة سبعة أيام وبعد الحكم سمح له بفتح المحل ثم تقاضت منه المحافظة رسوم التفتيش عن سنة ١٩٤٧ ولكن البوليس استدعاه في ٢٧ من أبريل ١٩٤٧ وأبلغه أن المحافظة بموافقة الوزارة قررت إلغاء الترخيص له في المشروبات الروحية وهددته باغلاق المحل إداريا إذا لم يمتنع عن البيع ولما كان هذا القرار لا يستند إلى القانون وليس له ما يبرره فقد طلب المدعى الحكم بإبطاله وعدم التعرض له في محله مع إلزام المدعى عليهما متضامتين بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة . وقد طلبت المدعى عليهما الحكم برفض الدعوى استنادا إلى المادة ٤٦ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ التي تنص بأنه يجوز لوزير الداخلية بقرار مصدق عليه من مجلس الوزراء أن يضع الحد الأقصى لعدم ما يرخص به في المدن أو في المصايف أو المشاتي من المحال العمومية التي تباع فيها المشروبات الروحية ، وقد أصدر وزير الداخلية بموافقة مجلس الوزراء قرارا في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ بالحد الأقصى لعدم ما يرخص به من المحال العمومية التي تباع فيها المشروبات الروحية في كل مدينة من المدن وأبطل بيع الخمر في محل المدعى لزيادته على العدد المسموح به لمدينة بور سعيد وبذلك يكون بيع الخمر في هذا المحل بدون ترخيص وبالتالي مخالفا لأحكام القانون . على أنه من ناحية أخرى لا يجوز طبقا للمادة ١٤ من القانون بيع المشروبات الروحية أو الخمر في المحال العمومية ما لم يحصل مستغلوها على رخصة خاصة من وزارة الداخلية ولما الحق

في منع هذه الرخصة أو رفضها أو تجديد مدتها أو تقييدها بأي شرط تراه لازما وقد أحيلت الدعوى إلى حضرة صاحب العزة محمد سامي مازن بك المستشار ليضع فيها تقريرا وبعد وضعه أحيلت الدعوى إلى المرافعة وعين لنظرها جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ثم أجل النطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع ملاحظات الطرفين والاطلاع على الأوراق والمداولة .

« من حيث ان الثابت من أوراق الدعوى أن المدعى مرخص له في إدارة محل عمومي يبيع فيه المشروبات الروحية (قهوة وبار) منذ سنة ١٩٣٧ على مقتضى أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات العمومية ثم صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ونصت المادة ٤٥ منه على تطبيق أحكامه فيما عدا المادة ٢ على المحال العمومية الموجودة عند العمل به .

« ومن حيث أن المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ نصت على أنه لا يجوز فتح المحال العمومية من النوع الأول وهي المطاعم والمقاهي ومحال تعاطي المشروبات على اختلاف أنواعها في المدن إلا في الأحياء التي يعينها قرار من المحافظ أو للدبر بموافقة وزير الداخلية وقد أصدر محافظ القنال بموافقة وزير الداخلية قرارا في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤١ بتعيين هذه الأحياء ومن بينها شارع سعيد في الجزء الذي يقع فيه محل المدعى .

« ومن حيث ان المادة ١٤ من القانون نصت على

١١٦

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧

محكمة القضاء الاداري . وظيفتها . القيام بأعمال
جهة الادارة العامة . طلب تعديل تاريخ الترقية . عدم
قبوله .

المبدأ القانوني

لا يجوز لمحكمة القضاء الاداري أن تحل
محل جهات الادارة في إجراء عمل هو من وظيفة
هذه الجهات وكل ما تملكه هو إلغاء القرارات
الصادرة من تلك الجهات إذا وقعت مخالفة
للقانون أو انطوت على أساءة استعمال السلطة
ومن ثم فالدعوى المرفوعة بطلب الحكم بتعديل
تاريخ قرار الترقية بالنسبة لأحد الموظفين تكون
غير مقبولة .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بالصحيفة المودعة
سكرتيرية المحكمة مع مذكرتها الشارحة وحافطة
مستنداته في ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٧ قائلاً انه
التحق بخدمة إدارة تحقيق الشخصية في أول يناير
سنة ١٩٣٣ . وأخذ يقوم خير قيام بعمله فيها
كمراجع جهات أصابع المتهمين وطالبي الرخص
والمحكوم عليهم إلى أن اتهم بعض الموظفين بسرقة
فيشات أرباب السوابق وقدموا إلى المحكمة ثم
قضى عليهم بالسجن فوكلت اليه الادارة اغلاق
أبواب المكاتب في نهاية كل يوم وفضها في صباح
اليوم التالي لما عهد فيه رؤساؤه من الأمانة
والاستقامة كما كلف علاوة على العمل المنوط به
تأمين الموظفين الجدد على الأعمال الفنية وفي

أنه لا يجوز في المحال العمومية بيع المشروبات
الروحية أو الخمرة ما لم يحصل مستغلوها على رخصة
خاصة من وزارة الداخلية ولها الحق في منح هذه
الرخصة أو رفضها أو تحديد مدتها أو تقصيدها
بأي شرط تراه لازماً .

« ومن حيث انه على مقتضى ذلك طلب المدعى
الترخيص له في بيع المشروبات الروحية فرخص
له في ذلك لمدة تبدأ من أول أكتوبر سنة ١٩٤٢
وتنتهى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ثم جدد
الترخيص لمدة سنة تنتهى في ٣١ ديسمبر سنة
١٩٤٤ ثم سنة تنتهى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥
ثم سنة تنتهى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وفي
نهاية هذه المدة طلب التجديد لمدة أخرى ولكن
رفض طلبه لسبق الحكم عليه بالغرامة والأغلاق
لتقديمه خمراً لأحد عملاء المحل قبل الموعد القانوني
« ومن حيث ان الدعوى على مقتضى هذا
الوضع المستفاد من الاوراق تكون طعناً في قرار
رفض تجديد الترخيص فلا محل للمحاجة في
شأنها بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١
أو الاستناد اليها .

« ومن حيث انه وان كان لوزارة الداخلية
طبقاً للمادة ٤٤ سالفة الذكر الحق في منح الرخصة
في بيع المشروبات الروحية أو رفضها وفي اجابة
طلب التجديد أو رفضه إلا أن هذا الحق خاضع
لأشراف المحكمة ومراقبتها متى شاب عيب اساءة
استعمال السلطة

« ومن حيث انه وقد استبان أن رفض طلب
التجديد في خصوصية الدعوى راجع إلى سبق
الحكم على المدعى بالغرامة والاغلاق لمخالفة بعض
أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ فان لهذا
الرفض ما يبرره وبذلك تكون الدعوى على غير
أساس سليم .

(القضية رقم ٢٦٦ سنة ١ قضائية)

يونيه سنة ١٩٤٤ قدم مذكرة وجه فيها النظر إلى بعض الأخطاء التي مجرى عليها العمل ولم يقصد من ذلك إلى إساءة أحد أو الخط من مقامه ولكن هذه المذكرة أوغرت عليه صدر رئيس القلم وأجرى معه من أجلها تحقيق انتهى أنه أوقع عليه في أغسطس سنة ١٩٤٤ جزاء باستقطاع عشرة أيام من مرتبه ونقله إلى مديرية أسوان حيث عهد إليه بوظيفة كتائية في مركز أدفو لا تتفق مع كفايته الفنية ولكنه تحمل ذلك على مضض ثم فوجيء في أبريل سنة ١٩٤٥ بتوقيع جزاء آخر عليه باستقطاع عشرين يوما من راتبه لغيابه عن عمله مع أن لهذا الغياب ما يبرره إذ أنه أصيب بمرض الملاريا فاضطر إلى السفر إلى القاهرة للعلاج عند طبيب إحصائي فضلا عن أن توقيع هذا الجزاء مخالف للقانون إذ ليس من سلطة الوزارة أن توقع جزاء بالاستقطاع لأكثر من خمسة عشر يوما كما استقطع من راتبه بعد ذلك عشرة أيام لأن أحد المفتشين لاحظ أنه لم يؤشر في دفتر سجن المركز بتاريخ الإفراج من أحد المسجونين مع أن هذا النقص لم يقع في عهده فضلا عن أنه لم يترتب عليه ضرر ما إذ يمكن إجراء هذا التأشير في أي وقت فلم يكن ثمة وجه لتوقيع هذا الجزاء ويضيف المدعى إلى ذلك أنه بسبب هذه الجزاءات المخالفة للقانون والتي لم يكن لها ما يبررها تأخرت ترقيته من الدرجة الثامنة إلى السابعة من أكتوبر سنة ١٩٤٣ إلى مارس سنة ١٩٤٧ ولذا فهو يطلب الحكم على الوزارة . أولا - برد ٥٦ جنيه قيمة المبالغ المستقطعة وقيمة فرق العلاوات وما ضاع عليه بسبب تأخير الترقية باعتبار جنيه علاوة من نوفمبر سنة ١٩٤٣ إلى نوفمبر سنة ١٩٤٥ وجنيه من نوفمبر سنة ١٩٤٥ إلى فبراير سنة ١٩٤٧ تاريخ ترقيته إلى الدرجة السابعة و ١٥ جنيه قيمة

المستقطع من راتبه . وثانيا باعتبار ترقيته إلى الدرجة السابعة من أكتوبر سنة ١٩٤٣ بدلا من أول مارس سنة ١٩٤٧ . وثالثا - بالزام الوزارة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وبعد أن أعلنت هذه الأوراق إلى المدعى عليها في ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٧ أودعت في ٢١ من أبريل ١٩٤٧ مذكرة بدفعها مع حافظة بمستنداتها وطلبت الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها مع الزام المدعى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة فرد المدعى بمذكرة أودعها في ٥ من مايو سنة ١٩٤٧ صمم فيها على طلباته وردت عليها المدعى عليها بمذكرة أودعها في ١٣ من مايو سنة ١٩٤٧ وصممت فيها على طلباتها وقد ندب حضرة صاحب العزة محمد سامي مازن بك للمستشار بالحكمة لوضع تقرير في الدعوى وبعد وضعه أحيلت الدعوى إلى المرافعة وعين لنظرها جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه للدون بالمحضر ثم أرجأت النطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع ملاحظات الطرفين والاطلاع على الأوراق والمداولة .

« من حيث ان المدعى عليها دفعت بعدم قبول الدعوى لأنها في واقع الامر تتضمن الطعن في القرارات التي صدرت بتوقيع جزاءات على المدعى في سنة ١٩٤٤ ثم الطعن في القرار الذي صدر بترقية زملائه في أكتوبر سنة ١٩٤٣ وبهذه المثابة تكون الدعوى غير مقبولة لتعلقها بقرارات سابقة على العمل بقانون مجلس الدولة .

« ومن حيث ان ما يطلبه المدعي من رد

المبادئ القانونية

١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري

بالنظر في طلبات التعويض منوط بأن تكون هذه الطلبات مترتبة على قرار إداري من القرارات المشار إليها في الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة لا على الفعل الضار . وينبغي على ذلك أنه متى اشتملت الدعوى على طلبين أحدهما طلب تعويض المدعى عما أصابه من ضرر بسبب القرار الصادر بحالته على المعاش قبل بلوغه السن القانونية والثاني طلب تعويض عما أصابه من ضرر بسبب بيان نشره الوزير المختص على صفحات الجرائد والمجلات ويقول المدعى إنه يتضمن الطعن في كفاية من أحيوا إلى المعاش وفي ذمتهم وهو منهم . متى كان ذلك كذلك فإن محكمة القضاء الإداري تكون مختصة بالنظر في الطلب الأول طبقاً للفقرة الخامسة من المادة الرابعة وللمادة الخامسة من قانون إنشاء مجلس الدولة .

وأما الطلب الثاني فلا اختصاص لها بنظره لأن الضرر المطلوب التعويض عنه إنما يرتبه المدعى على البيان الذي نشره الوزير أي على النشر وهو عمل مادي لا ينهض إلى مرتبة القرار الإداري ولا يغير من الأمر كون الوزير هو الذي طلب إلى الصحف والمجلات نشر هذا البيان مادام تصرفه في هذا الشأن لا ينطوي بذاته على خصائص القرار الإداري

المبالغ التي استقطعت من راتبه تنفيذاً للجزاءات التي توقعت عليه لا يقوم إلا على أساس إلغاء القرارات التي صدرت بتوقيع هذه الجزاءات كما أن ما يطلبه من اعتبار ترقية من أول أكتوبر سنة ١٩٤٣ بدلا من أول مارس سنة ١٩٤٧ والحكم له بفرق العلاوات المترتب على هذا الاعتبار لا يقوم إلا على أساس إلغاء القرار الذي صدر في سنة ١٩٤٣ بتخطيه وترقية غيره ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في محله ولا اعتداد بما يقوله للمدعى من أن طعنه لا ينصب على القرار الصادر في أكتوبر سنة ١٩٤٣ بترقية زملائه لأنه إنما يطلب تعديل قرار ترقية يجعل هذه الترقية من التاريخ المذكور لا اعتداد بذلك ما دام هذا الطلب لا يقوم إلا على المساس بقرار سنة ١٩٤٣ ومهما يكن من أمر فإن هذا الطلب غير مقبول في ذاته إذ لا يجوز أن تحل محكمة القضاء الإداري محل جهات الإدارة في إجراء عمل هو من وظيفة هذه الجهات وكل ما تملكه المحكمة هو إلغاء قرارات تلك الجهات إذا وقعت مخالفة للقانون أو انطوت على إساءة استعمال السلطة .

(القضية رقم ١٥٢ سنة ١ قضائية)

١١٧

٧ يناير سنة ١٩٤٨

- ١ - طلب تعويض . اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظره . مناطه .
- ٢ - قرار إداري . تعريفه .
- ٣ - قانون مجلس الدولة سريانه على الحوادث السابقة
- ٤ - دعوى . معاد رفعها .
- ٥ - أمر إداري . تقدير ملاءمته . حق جهة الإدارة . حدوده .

٢ — القرار الإداري هو إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد أحداث مركز قانوني معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة .

٣ — استقر قضاء محكمة القضاء الإداري على قبول دعاوى التعويض وإن كانت عن قرار سابق على تاريخ نفاذ قانون مجلس الدولة إذ لم يأت هذا القانون بحق جديد في شأنها كما هي الحال فيما استحدثه من حق طلب إلغاء القرارات الإدارية وكان في الامكان الالتجاء إلى القضاء المدني بطلب تعويض عن هذه القرارات وما أتى به قانون مجلس الدولة في هذا الشأن لا يعدو أن يكون ترتيبا للاختصاص بالنسبة إلى دعاوى الحق فيها مقرر من قبل والأصل في قوانين الاجراءات والاختصاص أنها تنسحب على كافة ما يقع قبل نفاذها من الحوادث باعتبار أنها لا تمس حقوقا مكتسبة أو حالات قانونية ذاتية .

٤ — الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة خاص بطلبات إلغاء القرارات الإدارية دون غيرها من المنازعات لأن عبارة المادة المذكورة تفيد تخصيص حكمها بطلبات الإلغاء ذلك أنها إذ جعلت مبدأ سريان الميعاد من تاريخ نشر القرار أو إعلانه وإذ

قضت بوقف سريانه في حالة التظلم الإداري وإذا اعتبرت فوات الأربعة أشهر دون أن تجيب السلطات المختصة عن التظلم بمثابة قرار بالرفض ففي ذلك ما يقطع بأنها حين تعين ميعاد الستين يوما لا تتحدث إلا عن الدعوى الخاصة بإلغاء القرار الإداري ولا يسرى الميعاد المذكور إذن على طلبات التعويض التي يجوز رفعها ما دام الحق في إقامتها لم يسقط طبقا للأصول العامة .

٥ — تستقل الإدارة بوزن مناسبات قرارها وبتقدير ملاءمة إصداره أو عدم ملاءمة بما لا معقب عليها في هذا الشأن من محكمة القضاء الإداري متى كانت الوقائع التي استندت إليها في إصدار قرارها صحيحة مستفادة من أصول ثابتة في الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها ومادام الباعث على إصداره ابتغاء المصلحة العامة

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى حسبما يستفاد من صحيفتها ومذكرات طرفي الخصومة ومستنداتها وملاحظاتها الشفهية وملف خدمة المدعى وصحيفة السجل السرى الخاصة به وقضية الجناية رقم ٢٦٨٦ لسنة ١٩٤٠ ييا والقضية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٤٠ تجارى كلى الاسكندرية في أن المدعى التحق بخدمة الحكومة المصرية في ابريل سنة ١٩١٢ معاونا للنيابة ثم تدرج حتى رقى قاضيا من الدرجة الثانية في سنة ١٩٢٢ فوكيلا للنائب العمومى من الدرجة الأولى في سنة ١٩٢٨ فرئيسا للنيابة العمومية في سنة ١٩٢٧ فوكيلا لمحكمة

الاسكندرية في سنة ١٩٤٠ وقد فحصت حالته - قبل تقرير مبدأ عدم قابلية رؤساء المحاكم ووكلائها وقضاتها للعزل في قانون استقلال القضاء الذي كان مزما اصداره - فقررت الهيئة المشكلة من حضرات الأساتذة أحمد حسنى الافوكاتو العمومى وحسن اسماعيل الهضبي وأحمد زيدرئيس المحكمة وحسين ادريس بالتفتيش القضائى ومحمد عزى وكيل محكمة مصر ما يأتى :

أولا - أن معلوماته القانونية ضعيفة وتفكيره محدود وتقديره غير سليم فالملاحظات التى وجهت اليه تدل على جسامه اخطائه وسوء تقديره - فمن ذلك أنه وهو وكيل محكمة الاسكندرية حال احدى القضايا إلى محكمة مصر بناء على رغبة محامى الخصوم لاقامة المحامين « لالوكلين » بدائرة محكمة مصر .

ثانيا - أنه مستهتر بواجباته ولا يعنى بعمله فقد كان يترك تحرير اسباب الأحكام فى بعض القضايا لكاتب الجلسة وكان يترك له ختمه مما أدى إلى وجود تناقض ظاهرين منطوق بعض الأحكام واسبابها وكان رئيس نيابة بكثرة من التغيب عن مقر عمله دون استئذان ويهمل الاشراف على أعمال النيابة التابعة له . وكان يصدر لبعض الوكلاء تعليمات تتنافى مع مصلحة التحقيق وكان وهو وكيل محكمة الاسكندرية يقيم بالقاهرة فاذا سافر لعمله كان ذلك فى نفس اليوم لنظر أولى جلسات الأسبوع فكان يفتح الجلسة متأخرا إلى ما بعد الساعة ١١ صباحا عقب وصول أول قطار ثم يعود فى اليوم التالى ظهرا فلا يجد الوقت الكافى للتفرغ لأعماله وقد ترتب على هذا أنه فى خلال ثلاثة أشهر لم تصدر الدائرة التى يرأسها أكثر من تسعة أحكام قطعية وثمانية أحكام فرعية - فهو بهذه

الحالة لا يصلح للقضاء ثم عرضت حالته بعد ذلك على اللجنة المشكلة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٢ برئاسة حضرة عبدالفتاح السيد بك رئيس محكمة النقض والابرام وعضوية حضرات محمد زغلول بك رئيس محكمة استئناف مصر وحسن زكى بك المستشار بمحكمة النقض والابرام وعثمان نجيب بك المستشار بمحكمة استئناف مصر والاستاذ احمد حلمى رئيس محكمة مصر الذى اختارته سكرتيرا لها وحضر اجتماعها محمد محمود بك وكيل وزارة العدل وعبد الرحمن الطوير باشا النائب العام وقررت اللجنة المذكورة ما يأتى :

بعد الاطلاع على الملف الخاص بحضرته وعلى الملاحظات المدونة عنه بالسجل السرى لرجال القضاء بخصوص خدمته فى النيابة والقضاء وبعد استماع البيانات التى أدلى بها بخصوصه كل من حضرتي صاحب العزة وكيل وزارة العدل وصاحب السعادة النائب العام وبعد الاطلاع على مذكرة التفتيش القضائى التى قدمت للجنة من حضرة صاحب العزة وكيل الوزارة - ثم أودعت الملف الخاص بحضرته محمد كامل عوفى بك وبعد الاطلاع على قضية الجناية رقم ٢٦٨٦ سنة ١٩٤٠ بيا المنوه عنها فى المذكرة السالف ذكرها وفى بيان حضرة صاحب السعادة النائب العمومى وبعد المداولة - بمأن اللجنة تستخلص من فحص حالة حضرة محمد كامل عوفى بك أنه ضعيف فى قضائه غير مكترث بواجباته متهاون فى عمله فهو لذلك غير أهل للتمتع بمبدأ عدم القابلية للعزل ومن أجل هذا ترى اللجنة باجماع الآراء تسوية حالته « وقد أحيل المدعى بناء على ذلك إلى المعاش بمرسوم صدر فى ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ وفى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ أودع المدعى سكرتيرية هذه

المحكمة أصل عريضة دعواه ومذكرة شارحة لها وحافطة بمستنداته وطلب الزام المدعى عليها بأن تدفع له مبلغ ٢٥٠٠٠ ج على سبيل التعويض مع المصروفات والأتعاب . وقد أعلنت الأوراق المذكورة إلى المدعى عليها في ١٦ منه فأودعت في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ مذكرة بدفاعها وحافطة بالمستندات متضمنة ملف خدمة المدعى ودفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وييطان صحيفتها وبعدم قبولها وطلبت من باب الاحتياط الكلي رفضها .

وفي ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ أودع المدعى مذكرة بالرد وحافطة ثانية بمستندات طالبا رفض الدفع ومصمما على طلباته في الموضوع .

وفي ٦ من يناير سنة ١٩٤٧ أودعت المدعى عليها مذكرة بردها على رد المدعى وحافطة أخرى بمستندات وصممت على دفاعها وفي ٢٥ منه ندب حضرة صاحب العزة السيد على السيد بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير فيها فأصدر في ٤ من فبراير سنة ١٩٤٧ قرارا لاستبقاء ماهو مبين بصلبه فأودعت المدعى عليها في ١٨ منه حافطة ثالثة تقدم المدعى طلبا أوضح فيه أن المدعى عليها لم تضم القضايا والأوراق المشار إليها في تقرير اللجنة فكلف حضرة المستشار المقرر المدعى عليها ايداع القضايا والأوراق المذكورة وذلك بقراره الصادر في ٤/٢/١٩٤٧ فأودعتها وبعد وضع التقرير عين لنظر الدعوى جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٤٧ وفيها وفي الجلسات التالية سمعت المرافعة على الوجه المبين بمحاضر الجلسات ثم أرجىء النطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكم:

بعد تلاوة التقرير وسماع ملاحظات الطرفين والاطلاع على الأوراق والداولة .

١ - عن الدفع بعدم الاختصاص .

« من حيثان مبنى هذا الدفع أن الدعوى تشتمل على طلبين الأول مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه عما أصاب المدعى من ضرر لاحاله إلى المعاش في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ قبل بلوغه سن الستين في ١٩ من يونيو سنة ١٩٤٧ والثاني ١٥٠٠٠ ج مقابل ما أصابه من ضرر بسبب البيان الذي نشره وزير العدل وقتئذ على صفحات الجرائد والمجلات بمقوله أنه يتضمن الطعن في كفاية من أحيوا إلى المعاش وفي ذمتهم ومنهم المدعى وأن الطلب الأخير إذ هو تعويض عن فعل ضار ينسبه المدعى إلى وزير العدل حينئذ فان محكمة القضاء الإداري لا تختص بنظره مادام اختصاصها مقصورا على طلبات التعويض والترتبة على القرارات الإدارية المشار إليها في الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة من قانون انشاء مجلس الدولة سواء أرفعت إليها بصفة أصلية أم تبعا لطلب الالغاء فلا يشمل اختصاصها بأي حال من الأحوال طلبات التعويض المترتبة على الأفعال المادية .

« ومن حيث ان المدعى رد على ذلك بأن الصحف والمجلات لم تقم بنشر البيان من تلقاء نفسها بل بناء على قرار إداري من وزير العدل بصفته هذه فتختص المحكمة بنظر طلب التعويض المترتب عليه .

« ومن حيث انه فيما يتعلق بالطلب الأول فلا جدال في أن المدعى يرتبه على القرار الإداري الصادر بفصله فتختص المحكمة والحالة هذه بنظر هذا الطلب على مقتضى الفقرة الخامسة من المادة الرابعة والمادة الخامسة من قانون إنشاء مجلس الدولة وأما بالنسبة إلى الطلب الثاني فانه يبين بما تقدم أن الضرر المطلوب التعويض عنه إنما يرتبه المدعى على البيان الذي نشره وزير العدل وقتئذ

على صفحات الجرائد والمجلات بمقولة أنه يتضمن التشهير بمن أحيوا إلى المعاش ومن بينهم المدعى والظعن في ذمتهم وكرامتهم ، فيكون الضرر والحالة هذه ناشئاً عن النشر وهو عمل مادي لا ينهض إلى مرتبة القرار الإداري الذي هو إقصاء الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكناً وجائزاً قانوناً وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة ولا يغير من الأمر شيئاً كون الوزير هو الذي طلب إلى تلك الصحف والمجلات نشر هذا البيان ما دام تصرفه في هذا الشأن لا ينطوي بذاته على خصائص القرار الإداري حسبما توضح آنفاً وإذ كان اختصاص محكمة القضاء الإداري بطلبات التعويض منوطاً طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بأن تكون الطلبات مترتبة على قرار إداري وأن يكون هذا القرار من القرارات الإدارية المشار إليها في الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة أن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا الطلب يكون والحالة هذه على أساس سليم من القانون متعيناً قبوله .

ب - عن الدفع بعدم قبول الدعوى .

« ومن حيث أن هذا الدفع يقوم على الأوجه الثلاثة الآتية : -

- ١ - أن المدعى لم يودع سكرتيرية المحكمة صحيفة الدعوى قبل إعلانها بل أعلنها مباشرة إلى المدعى عليها ثم أودعها السكرتيرية بعد ذلك .
- ٢ - أن واقعة الدعوى قد تمت قبل نفاذ قانون مجلس الدولة فلا يسرى عليها عملاً بالمادة ٢٧ من الدستور إذ لم ينص فيه على أن له أثراً رجعياً .
- ٣ - أن ميعاد الستين يوماً المعين لرفع الدعوى

بمقتضى المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة كان قد انتهى قبل رفعها وأن هذا اليعاد حتمي يترتب على انتهاكه سقوط الحق في رفع الدعوى لافرق في ذلك بين دعوى الإلغاء والتعويض .

« ومن حيث أن الوجه الأول مردود بأن المدعى أودع سكرتيرية المحكمة في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ صحيفة الدعوى ومذكرتها الشارحة وحافطة بمستنداته وقد طلبت السكرتيرية في اليوم ذاته إلى قلم كتاب محكمة مصر الوطنية إعلان تلك الأوراق فأعلنت إلى المدعى عليها في ١٦ منه بواسطة أحد محضري المحكمة المذكورة ثم أعيدت الأوراق في اليوم التالي إلى سكرتيرية هذه المحكمة وبين من ذلك أن رفع الدعوى قد تم بإبداع صحيفة على مقتضى المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة وحصل إعلان الأوراق بواسطة قلم المحضرين على حسب قانون المرافعات ومن ثم تكون الإجراءات جميعها قد تمت وفقاً للقانون .

« ومن حيث أن الوجهين الثاني والثالث مردودان كذلك بأن قضاء هذه المحكمة قد ثبت على قبول دعوى التعويض حتى لو كانت عن قرار سابق على تاريخ نفاذ قانون مجلس الدولة وبأنه لا يحتج على ذلك بالمادة ٢٧ من الدستور إذ لم يأت قانون مجلس الدولة في شأن دعوى التعويض بحق جديد كما هي الحال بما استحدثته من حق طلب إلغاء القرارات الإدارية لأنه كان في الامكان الالتجاء إلى القضاء المدني بطلب التعويض عن القرارات الإدارية وما آتى به قانون مجلس الدولة في هذا الشأن لا يعدو أن يكون ترتيباً للاختصاص بالنسبة إلى دعاوى الحق فيها مقرر من قبل والأصل في قوانين الإجراءات والاختصاص أنها تنسحب على كل ما وقع قبل نفاذها من الحوادث على اعتبار أنها لا تمس حقوقاً مكتسبة أو حالات قانونية ذاتية - كما

استقر قضاء هذه المحكمة كذلك على أن ميعاد الستين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة خاص بطلبات إلغاء القرارات الإدارية دون غيرها من المنازعات لأن عبارة المادة المذكورة تفيد تخصيص حكمها . بطلبات الإلغاء إذ جعلت . مبدأ سريان الميعاد من تاريخ نشر القرار أو اعلانه وإذ قضت بوقف سريانه في حالة التظلم الإداري وإذ اعتبرت فوات أربعة أشهر دون أن تجيب السلطات المختصة عن التظلم بمثابة قرار بالرفض مما يقطع بأن المادة ٣٥ حين تعين ميعاد الستين يوماً لا تتحدث إلا عن الدعوى الخاصة بإلغاء قرار إداري - فلا يسرى الميعاد المذكور اذن على طلبات التعويض التي يجوز رفعها مادام الحق في اقامتها لن يسقط طبقاً للأصول العامة .

ج - عن الموضوع

« ومن حيث ان المدعى يستند في دعواه إلى أن قرار فصله قد أنطوى على إساءة استعمال السلطة بمقوله أن الباعث عليه لم يكن ابتغاء مصلحة عامة وإنما رغبة الوزارة في إخلاء الوظائف القضائية لرجال ممن ينتمون إلى حزب الوفد قد صدرت في تصرفها عن شهوة حزبية تنكبت بها عن الجادة فإن اللجنتين اللتين شكلتهما الوزارة لفحص حالات القضية إنما كانت اتخذتهما ستاراً لتنفذ إلى أغراضها التي جانبت بها المصلحة العامة فشككتهما من رجال ذوي شخصيات ضعيفة أولى غرض وسرعات ما كافأهم على مآلاتهم لها في تحقيق أهوائها ، وأضاف المدعى إلى ما تقدم أنه قضى في سلك النيابة والقضاء نيفاً وثلاثين سنة كان في خلالها مثالا للاستقامة والنزاهة والكفاية فأخذ يصعد في مدارج الترقى بطريق طبيعي فلو كان به شيء مما نسب إليه لكان من شأنه أن يعوق هذا التدرج في سلم الترقية أو

استخلص من ذلك أن ما نسب إليه لا يعدو أن يكون تعللاً تخفى وراءها الباعث الحقيقي على فصله ثم طفق يرد على الأسباب التي ارتككت اليها اللجنتان في طلب تسوية حاله ذاكرة أنه غير صحيح مانسب إليه من أنه أحال إحدى القضايا من محكمة الاسكندرية الوطنية إلى محكمة مصر الوطنية بناء على رغبة محامي الخصوم لاقامة المحامين « لا الموكلين » بمصر لأن الاحالة كانت بناء على طلب الخصوم بسبب قانوني هو اقامة اثنين من المدعى عليهم بمصر ، وأن اللجنة لم تطلع بنفسها على القضية بل اعتمدت على تقرير أحد مفتشي لجنة المراقبة الذي جاوز الحقيقة في تقريره ، ورد على مانسب إليه من أنه كان يترك تحرير أسباب الأحكام لكاتب الجلسة ويسلمه خاتمه لتوقيعها به أن الواقع من الأمر أنه في سنة ١٩٢٩ وهو رئيس إحدى دوائر محكمة أسبوط الكلية ، نقل كاتب الجلسة إلى ملوى فحاول أن ينجز ما لديه من القضايا قبل تنفيذ أمر النقل الذي يتعجله فعن له أن يحزر أسباب بعض الأحكام ولم يتنبه المدعى إلى ذلك فوقعها وأنه تحدث إلى وزير العدل وقثد في هذا الشأن ولم تعلق الوزارة على المسألة فلم تقف في سبيل ترقيته بعد ذلك وأنكر مانسب إليه من أنه كان هو رئيس نيابة يكثر التغيب عن مقر عمله بدون اذن ويهمل الإشراف على النيابة التابعة له ويصدر إلى بعض الوكلاء تعليمات تتنافى ومصلحة التحقيق كما أنكر أنه وهو وكيل لمحكمة الاسكندرية كان يقيم بالقاهرة ولا يسافر إلا في قطار الصباح فلا يفتح الجلسة إلا متأخراً ثم يعود في اليوم التالي فلا يجد الوقت الكافي للتفرغ لأعماله فلم يصدر إلا أحكاماً قليلة ذاكرة أنه لما رقي وكيلاً لمحكمة الاسكندرية لم يستطع نقل منزله إلى الاسكندرية بسبب الفترات الجوية المتكررة وقثد على تلك

المدينة فكان يسافر الى الاسكندرية ليلة الجلسة الأولى ويبيت بتلك المدينة طوال ليالى الجلسات ثم يعود الى القاهرة بعد انتهائها .

« ومن حيث انه مما يجب التنبيه اليه بادية الرأي أن الادارة تستقل بوزن مناسبات قرارها وبتقدير ملاءمة أو عدم ملاءمة إصداره بما لا معقب عليها في هذا الشأن من محكمة القضاء الاداري متى كانت الوقائع التي استندت اليها في إصدار قرارها صحيحة مستقاة من أصول ثابتة في الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي انتهى اليها ومادام الباعث على إصداره ابتغاء المصلحة العامة التي ينشدها القانون .

« ومن حيث انه قد استبان للمحكمة أن وزارة العدل إذ أزمعت إصدار قانون استقلال القضاء رأت قبل تقدير مبدأ عدم قابلية رؤساء المحاكم ووكلائها وقضاها للعزل في هذا القانون فخص حالات جميع رجال القضاء لتسوية حالة من لا يصلح منهم للبقاء في وظيفته قبل تقرير المبدأ المذكور فشكلت لهذا الغرض لجنة أولى تمهيدية من رؤساء التفتيش القضائي السابقين ورئيسه وقتئذ ومن خيرة المفتشين الذين عملوا به ، لتبدي اللجنة رأيها فيهم ثم تعرض حالاتهم بعد ذلك على لجنة شكلت بمقتضى قرار من مجلس الوزراء في ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٢ برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوية رئيس محكمة استئناف مصر ومستشار محكمة النقض وآخر بمحكمة استئناف مصر ومن رئيس محكمة مصر ، ومن يستقر عليه الرأي من عدم صلاحيته للبقاء في القضاء يعرض أمره على مجلس الوزراء للنظر في إحالته إلى المعاش — وقد عرضت حالة المدعى على اللجنة الأولى فرأت أن معلوماته القانونية ضعيفة وتفكيره محدود وتقديره غير سليم واستدلت على ذلك

بالملاحظات القضائية التي وجهت اليه واستفادت منها ضعف معلوماته وجسامة أخطائه وسوء تقديره كما رأت أنه مستهتر بواجباته ولا يعنى بعمله واستخلصت ذلك من تركه تحرير أسباب الأحكام في بعض القضايا لكاتب الجلسة وترك خاتمه له يوقع به الأحكام مما ترتب عليه وجود تناقض ظاهر بين منطوق بعض الأحكام وأسبابها ومن تعييه وهو رئيس نيابة عن مقر عمله دون استئذان وإهماله الاشراف على أعمال النيابة التابعة له وإصدار تعليمات لبعض وكلاء النيابة تتنافى مع مصلحة التحقيق وإقامته في مصر وهو وكيل محكمة الاسكندرية فاذا سافر لعمله كان ذلك في نفس اليوم المعين لنظر جلسات أول الأسبوع فيفتح الجلسة متأخرا عقب وصول القطار ثم يعود في اليوم التالي ظهرا فلا يجد الوقت الكافي للفرغ لعمله فكانت الأحكام التي أصدرتها الدائرة التي يرأسها قليلة ولما عرضت حاله بعد ذلك على اللجنة الثانية رأت بعد فحص حاله وسماع ما أدلى به كل من وكيل الوزارة والنائب العام والاطلاع على رأي التفتيش في حقه وعلى الملف الخاص به والملاحظات المدونة عنه بالسجل السرى لرجال القضاء إبان خدمته في النيابة والقضاء وعلى قضية الجناية رقم ٢٦٨٦ سنة ١٩٤٠ بما رأت أنه ضعيف في قضائه غير مكثرت بواجباته متهاون في عمله وأنه لذلك غير أهل للتمتع بمبدأ عدم القابلية للعزل ، وقد أحيل المدعى بناء على ذلك إلى المعاش بمرسوم في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ .

« ومن حيث انه يظهر مما تقدم أن احالة المدعى إلى المعاش كانت بمناسبة فحص حالات رجال القضاء بوجه عام لفصل من لا يصلح منهم للبقاء في وظيفته قبل تقرير مبدأ عدم القابلية للعزل وأن الوزارة استعانت في هذا الفحص بلجنتين

المبادئ القانونية

١ - يجب التمييز بين القرارات الادارية التنظيمية كاللوائح وبين القرارات الادارية الفردية اذ ينما يجوز للادارة سحب القرارات التنظيمية العامة سواء بالالغاء أو التعديل في أى وقت حسبما تقتضيه المصلحة العامة فانه لا يجوز لها سحب القرارات الفردية المخالفة للقانون إلا بشرط أن يحصل هذا السحب في ميعاد الستين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة فاذا انقضى هذا الميعاد اكتسب القرار حصانة نهائية تعصمه من أى إلغاء أو تعديل من جانب الادارة وأصبح لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار بحيث يعتبر الاخلال بهذا الحق بقرار لاحق مخالفة للقانون تعيب هذا القرار الأخير وتبطله . وهذا النظر يقوم على اعتبارين أولهما ضرورة التوفيق بين حق الادارة في إصلاح ما انطوى عليه قرارها من مخالفة للقانون ووجوب استقرار الحالة القانونية المترتبة على هذا القرار استقرارا يعصمه من كل تغيير أو تعديل وثانيهما مراعاة الاتساق بين الميعاد الذى يجوز فيه لأصحاب الشأن طلب إلغاء القرارات الادارية بالطريق القضائى وبين الميعاد الذى يجوز فيه للادارة سحب قرارها حتى يتم الاستقرار بعد مضي زمن واحد

٢ - وينبنى على ذلك أنه متى استبان

من خيرة رجال القضاء وأنهم بعد دراسة حالة المدعى اتهموا إلى أنه لا يصلح للبقاء فى منصبه وأن الوزارة اعتمدت على رأيهم فيما انتهت اليه من قصد المدعى ، ويخلص من ذلك كله أن الوزارة كانت تهدف إلى مصلحة عامة ظاهرة هى فصل من لا يصلح من رجال القضاء عموما قبل تقرير عدم القابلية للعزل حتى لا يتمتع بذلك إلا الصالح منهم ، وأنها فى تقريرها عدم صلاحية المدعى لهذا الغرض قد اعتمدت على وقائع مستفادة من أصول ثابتة فى الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التى انتهت اليها فتكون الوزارة والحالة هذه إذ قدرت عدم صلاحية المدعى للبقاء فى وظيفته وانتهت إلى فصله قد تصرفت فى حدود ما تستقل به من وزن مناسبات قرارها الادارى وتقدير ملائمة أو عدم ملائمة إصداره بما لا يعقب عليها فيه من هذه المحكمة فلا اعتداد إذن بما يجادل به المدعى فى هذا الشأن إذ لا يعدو ذلك أن يكون مجادلة فى تقدير هذه المناسبات لها . إذ لا وزن لما يثيره من شبهات حول أعضاء اللجنتين حسبما يصوره له ظنه لأن مسلكه فى هذا الشأن فضلا عن أنه لا يستند إلى أدنى دليل فقد كان غير متجه بالنسبة إلى صفوة من كبار رجال القضاء .

« ومن حيث أنه لكل ما ذكر يكون هذا الطلب فى موضوعه على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضه .

(القضية رقم ٢٨ سنة ١ قضائية)

١١٨

٢١ يناير سنة ١٩٤٨

- ١ - قرارات إدارية . أنواعها . خصائصها . إمكان سحبها أو تغييرها أو تعديلها . أحواله . قيوده
- ٢ - مرتب . تعديله . حق مكتسب . الاخلال به مخالفة

من أوراق الدعوى أن المدعى أعيد إلى وظيفته بقرار حدد راتبه بمبلغ معين وظل يقبضه حتى صدر القرار المطعون فيه بعد فوات ميعاد الستين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة باعتبار إعادته إلى وظيفته براتب أقل — القرار المطعون فيه إذ صدر متضمنا هذا السحب بعد الميعاد المذكور يعتبر مخالفا للقانون وواجبا إلغاؤه .

الوقائع

تحصل وقائع الدعوى في أن المدعى التحق بخدمة الحكومة المصرية في وظيفة كاتب بوزارة الداخلية بموجب عقد مؤرخ في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ براتب سنوي قدره ٧٢ ج زيد إلى ٩٠ ج في السنة بمقتضى قواعد الانصاف . وفي مايو سنة ١٩٤٥ منح علاوة دورية قدرها ٥٠٠ م في الشهر لمضى سنتين على تعيينه فأصبح راتبه ٩٦ ج في السنة وفي ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ أصدر وزير الداخلية قرارا يفصله من الخدمة من أول ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، وفي ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ صدر قرار من وزير الداخلية بإعادته إلى الخدمة بالحالة التي كان عليها قبل فصله في وظيفته كاتب مؤقت براتب ٩٦ ج اعتبارا من ٥ مارس سنة ١٩٤٦ وألحق بمركز إيتاي البارود بمديرية البحيرة واستمر في عمله يتقاضى الراتب المذكور إلى أن فوجيء في مايو سنة ١٩٤٧ بتخفيضه إلى ٩٠ ج في السنة فتظلم من هذا القرار طالبا إعادة راتبه إلى ما كان عليه ولكن وزير الداخلية رفض هذا التظلم بكتاب أرسل إلى مديرية البحيرة في ١٠ من يوليو سنة ١٩٤٧ برقم ١ - ٢٨ - ٢٨ — لذلك رفع المدعى هذه الدعوى على وزارة الداخلية بصحيفة موقعة

من الأستاذ راغب حنا المحامي أودعها سكرتيرية المحكمة مع المذكرة الشارحة وحافطة مستنداته في ٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ وطلب فيها إلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بإعادته إلى الخدمة براتب ٩٥ ج في السنة من ٢ مارس سنة ١٩٤٦ والنشور بنشرة الأوامر العمومية لوزارة الداخلية في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٧ . وفي ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ أودعت المدعى عليها مذكرة مشفوعة بملف خدمة المدعى وطلبت الحكم برفض الدعوى . وفي ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ مذبح حضرة صاحب العزة محمد علي راتب بك المستشار لوضع تقرير في القضية فرخص في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ في تقديم مذكرات تكميلية في مدى سلطة الوزارة في إلغاء القرارات التي تصدر منها أو تعديلها إذا تعلق بها حق للغير وفي ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أودع المدعى مذكرة تكميلية كما ردت عليه الوزارة بمذكرة أودعتها في أول نوفمبر سنة ١٩٤٧ وعين لنظر الدعوى جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٤٨ وفيها تلى التقرير وسمعت المحكمة ملاحظات محامي طرفي الخصومة على الوجه المبين بمحضر الجلسة ثم أرجأت النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع ملاحظات الطرفين والاطلاع على الأوراق والمداولة .

« من حيث ان المدعى يستند في دعواه إلى أن القرار المطعون فيه صدر مخالفا للقانون من وجهين . أولهما الإخلال بمحقه المكتسب ذلك لأنه وقد أعيد إلى الخدمة بقرار نص فيه على منحه الراتب الذي كان يحصل عليه قبل فصله ومقداره ٩٦ جنيا واستمر يقبضه لمدة أربعة عشر شهرا فانه يكون قد اكتسب حقا لا يجوز المساس به

بقرار آخر . ولو بحجة تصحيح ما إنطوى عليه القرار الأول من مخالفة القانون وثانيهما مخالفة القرار المطعون فيه لأحكام منشور وزارة المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ وكتابتها الدوري رقم ٢٣٤ / ٩ الصادر في ٢١ من مارس سنة ١٩٤٤ .

« ومن حيث ان المدعى عليها طلبت رفض الدعوى ارتكانا إلى أن القرار المطعون فيه لا يعدو أن يكون تصحيحا لما انطوى عليه القرار الأول من مخالفة لأحكام منشور المالية وكتابتها الدوري سالف الذكر وما دام مركز المدعى في وظيفته هو مركز نظامي تعينه القوانين واللوائح الخاصة بالوظيفة فليس له أن يدعى الإخلال بحق مكتسب من قرار صدر مخالفا للوائح .

« ومن حيث انه مما يجب التنبيه اليه انه يجب التمييز بين القرارات الادارية التنظيمية كاللوائح وبين القرارات الادارية الفردية ؛ إذ بينما يجوز للادارة سحب القرارات التنظيمية العامة سواء بالانقضاء أو التعديل في أي وقت حسب مقتضيه المصلحة العامة فانه لا يجوز لها سحب القرارات الفردية المخالفة للقانون إلا بشرط أن يحصل هذا السحب في ميعاد الستين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون انشاء مجلس الدولة فاذا انقضى هذا الميعاد اكتسب القرار حصانة نهائية تعصمه من أي الغاء أو تعديل من جانب الادارة وأصبح لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار بحيث يعتبر الإخلال بهذا الحق بقرار لاحق مخالفة للقانون تعيب هذا القرار الأخير وتبطله وعلة ذلك ظاهرة إذ تقوم على اعتبارين أولهما ضرورة التوفيق بين حق الادارة في اصلاح ما انطوى عليه قرارها من مخالفة للقانون ووجوب استقرار الحالة القانونية المترتبة على هذا القرار استقرارا يعصمه من كل تغير أو تعديل وثانيهما مراعاة الاتساق بين الميعاد

الذي يجوز فيه لأصحاب الشأن طلب الغاء القرارات الادارية بالطريق القضائي وبين الميعاد الذي يجوز فيه للادارة سحب قرارها حتي يتم الاستقرار بعد مضي زمن واحد .

« ومن حيث انه قد استبان من الأوراق أن المدعى أعيد إلى وظيفته بقرار في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ براتب سنوي قدره ٩٦ جنيا وظل يقبضه حتي صدر القرار المطعون فيه في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ باعتبار اعادته إلى وظيفته براتب قدره ٩٠ جنيا سنويا من ٥ من مارس سنة ١٩٤٦ .

« ومن حيث انه لو صح في الجدل أن قرار اعادة المدعى إلى وظيفته الصادر في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ جاء مخالفا لأحكام منشور المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ فإنه ما كان يجوز سحبه بعد فوات ميعاد الستين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة — فيكون القرار المطعون فيه إذ صدر متضمنا هذا السحب في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ أي بعد الميعاد المذكور قد جاء مخالفا للقانون واجبا الغاؤه .

(ال قضية رقم ٣٠٩ سنة ١ قضائية)

١١٩

٤ فبراير سنة ١٩٤٨

- ١ — مدير مصلحة . سلطته التأديبية . موظف . أثره مستخدم خارج الهيئة . السلطة المختصة بتأديبه .
- ٢ — قرار تأديبي . شرط اختصاص محكمة القضاء الاداري بنظره .
- ٣ — محكمة القضاء الاداري . اختصاصها . من النظام العام .

المبادئ القانونية

- ١ — لمدير المصلحة بصفته سلطة تأديبية

الحق في وقف المستخدم عن العمل وحرمانه من الماهية طول مدة الايقاف استنادا إلى ما هو مخول له بمقتضى المادة ١١١ فصل ٢ من قانون المصلحة المالية التي تنص على أنه يترتب على توقيف المستخدم عن العمل حرمانه من ماهيته ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك

٢ — طبقا للمادة ١١٤ من قانون المصلحة المالية لا يحال المستخدم الخارج عن الهيئة إلى مجلس التأديب بل تتركز السلطة التأديبية بشأنه في رئيس المصلحة التابع هو لها .

٣ — اختصاص محكمة القضاء الادارى بالنظر في إلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية مقصور على الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون الدائمون فما لم يكن المدعى كذلك تكون المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى .

٤ — الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بالنظر في المنازعات التي تعرض عليها من النظام العام لتعلقه بوظيفة المحكمة ويجوز لها إثارتها من تلقاء ذاتها .

لوقائع

تتصل وقائع هذه الدعوى في أن المدعى التحق بخدمة السكك الحديدية في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٣٩ في وظيفة مؤقتة «تلميذ بضائع» بأجر يومى ١٢٠م وفي ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ وقف عن عمله لاتهامه مع آخرين بسرقة أحذية لرجال الجيش البريطانى ثم قدم للمحاكمة الجنائية

عن هذه التهمة . وفي ١٠ من يناير سنة ١٩٤١ قضت محكمة جنح السويس الجزئية غايبا بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ ، وطعن المدعى في هذا الحكم بطريق الاستئناف وبجلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٤١ قضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وببراءته مما نسب اليه . وفي ١٩ من يوليو سنة ١٩٤٦ قررت مصلحة السكك الحديدية إعادته إلى عمله ثم قدم المدعى بعد ذلك طلبا للمصلحة بصرف المتجهد من راتبه طوال مدة الوقف فأجابته عنه المصلحة بالرفض بقرار تسلم اليه في ٦ من مارس سنة ١٩٤٦ — فرغ المدعى هذه الدعوى بصحيفة موقعة من الأستاذ صادق حنا المحامى أودعها مع المذكرة الشارحة وحافطة مستندات في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٤٧ طالبا الحكم بإلغاء القرار الصادر من قلم قضايا مصلحة السكك الحديدية وإدارة الحركة والبضائع بحرمانه من راتبه عن مدة الوقف من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٠ حتى ١٩ من يوليو سنة ١٩٤٦ واستحقاقه لصرف متجهد الراتب عن المدة المذكورة استنادا إلى مخالفة هذا القرار للقوانين واللوائح المالية . وفي ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٧ أودعت الحكومة مذكرة بدفاعها وطلبت رفض الدعوى . وبعد أن وضع حضرة المستشار المقرر تقريره فيها عين لنظرها جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وفيها قررت المحكمة استمرار المرافعة لجلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ لتودع الحكومة ملف خدمة المدعى ثم تأجلت إلى جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت الدعوى على الوجه المين بمحضرها وأرجى النطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع ملاحظات الطرفين والاطلاع على الأوراق والداولة ،

« من حيث ان الثابت من أوراق الدعوى أن المدعى كان يشغل وظيفة تلميذ بضائع بمصلحة السكك الحديدية بأجر يومية قدره ١٢٠م وفي ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ اتهم مع آخرين بسرقة أحذية مملوكة لرجال الجيش البريطاني وأجرت معه المصلحة تحقيقا إداريا بجانب التحقيق القضائي الذي كانت تجريه النيابة العمومية وانتهى المحقق الإداري إلى إدانة المدعى فأصدر رئيس المصلحة قرارا في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ بوقفه عن العمل وظل موقوفا إلى ١٩ من يوليو سنة ١٩٤٦ حيث صدر قرار بإعادته إلى عمله بعد أن قضى أولا بحبسه ثلاثة شهور مع الشغل والنفاذ ثم حكم استئنافا ببراءته فقدم بعد ذلك طلبا بصرف متجمد الراتب عن المدة التي كان موقوفا فيها فلم تجبه المصلحة إلى ذلك إذ صدر قرار رئيسها بحرماته من الراتب طول هذه المدة .

« ومن حيث انه يبين مما تقدم أن مدير المصلحة إذ أصدر قرار الحرمان الطعون فيه أصدره بصفته سلطة تأديبية استنادا إلى الحق الخول له بمقتضى المادة ١١١ فصل ٢ من قانون المصلحة المالية التي تنص على أنه يترتب على توقيف المستخدم عن العمل حرمانه من ماهيته مالم يقرر مجلس التأديب غير ذلك وطبقا لنص المادة ١١٤ من هذا القانون لا يحال المستخدم الخارج عن الهيئة إلى مجلس التأديب بل تتركز السلطة التأديبية في رئيس المصلحة التابع لها .

« ومن حيث انه لا محل للتحدي بأن الحكم الصادر من المحكمة الجنائية قضى ببراءة المدعى وأن المحكمة الجنائية أقوى مفعولا من المحكمة التأديبية التي انتهت بالقرار الطعون فيه إذ أن الحكم الجنائي أسس البراءة على عدم كفاية أدلة الثبوت فلا يتعارض والحالة هذه مع الجزاء التأديبي الذي توقع على

المدعى بعد ذلك من رئيس المصلحة بحرماته من صرف متجمد الراتب طوال مدة الايقاف إذ تصح إدانة المستخدم إداريا بالرغم من إفلاته من العقوبة الجنائية .

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك وكان اختصاص محكمة القضاء الإداري مقصورا على الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون الدائمون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية وأن المدعى ليس موظفا دائما تكون المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى .

« ومن حيث ان هذا الدفع من النظام العام لتعلقه بوظيفة المحكمة ويجوز لها اثارته من تلقاء ذاتها . ولهذا يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبالزام المدعى بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة ولا محل بعد هذا للبحث في حكم المادة ١٣٤ من قانون المصلحة المالية الذي يقضى بأن كل مستخدم يحبس لجريمة يوقف عن أعمال وظيفته وأن ماهيته في كل مدة ايقافه تكون حقا للحكومة .

(القضية رقم ٣٠٢ سنة ١ قضائية)

١٢٠

١٧ فبراير سنة ١٩٤٨

فانون مجلس الدولة . سريانه على الحوادث السابقة أحواله .

المبدأ القانوني

متى كانت واقعة الدعوى — القرار المطلوب إلغاؤه — قد تمت قبل التاريخ المعين لتنفيذ قانون مجلس الدولة تعين الحكم بعدم قبولها لما ثبت عليه قضاء محكمة القضاء الإداري من

عدم سريان أحكام هذا القانون فيما استحدثت من حق طلب إلغاء القرارات الادارية النهائية على ما كان منها سابقا على تاريخ العمل به

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى — كما يخلص من صحتها وما قدمه الطرفان من مذكرات ومستندات بما في ذلك ملف المادة وما أدليا به من ملاحظات شفهية — في ان المدعى إذ رخص له في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٢٧ في قيادة السيارات بمقتضى الترخيص رقم ٤٦٨ عموى أسيوط بعد أن كشف عليه طبياً ظل يعمل سائقاً يحدد له الترخيص في كل عام حتى يوم ١ من فبراير سنة ١٩٣٣ حين استبدل به آخر برقم ٣١٨ عموى قنا تسلمه من مركز نجع حمادي وأخذ يحدده سنة فسنة — وفي سنة ١٩٣٩ رخص له في قيادة سيارة أمبوس بمقتضى الترخيص رقم ٦٨٠ قنا المؤرخ في ٢ من سبتمبر والذي حصل تجديده عن سنة ١٩٤٠ ثم عن سنة ١٩٤١ بعد أن أعيد إلى الكشف عليه طبياً ثم أخذ الترخيص يتجدد بعد ذلك سنوياً بدون كشف — واذ رغب أخيراً في تجديده لمناسبة انتهاء أجله في ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٦ وكان قد مضت خمس سنين على آخر كشف طبي عرض على اللجنة الطبية لمديرية قنا التي تولت الكشف عليه في ٧ من أبريل سنة ١٩٤٦ ولم تقطع في أمر لياقته طبياً برأى لما لحظته من وجود بتر كامل بأعلى ساقه اليسرى استبدل بها ساقاً صناعية ذات قدم متحرك فأحالت الأمر إلى اللجنة الطبية العامة بالقاهرة التي أجابت في ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٦ بأنه « يعتبر غير لائق نهائياً لتجديد رخصته من جهة القدم الصناعي » واذ أبلغه مركز نجع حمادي في أول

مايو سنة ١٩٤٦ — تنفيذاً لأمر مديرية قنا — أن رخصته قد أصبحت بناء على ذلك ملغاة قدم إلى كل من وكيل وزارة الداخلية ومدير قنا تظلامؤرخا في ١١ من مايو سنة ١٩٤٦ ذكر فيه أنه يحمل ترخيص القيادة التي ظل يياشرها على خير وجه منذ أبريل سنة ١٩٢٧ ولم تكن تلك الساق اليسرى الصناعية ذات القدم المتحرك التي يرجع عهد تركيبها إلى فبراير سنة ١٩٢٠ لتحول دون تجديده سنة فأخري قدم بناء على تظلمه هذا إلى اللجنة الطبية العامة بالقاهرة التي قررت بعد أن أعادت توقيع الكشف الطبي عليه بجلستها التي عقدت في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٦ أنه وجد عنده بتر كامل بأعلى الساق اليسرى وأن حركة مفصل الركبة طبيعية وأنها لا تزال عند رأيها السابق ابداءه في ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٦ باعتباره غير لائق نهائياً لتجديد رخصته « واذ أبلغت ادارة اللوائح والرخص مديرية قنا هذا القرار بكتابها المؤرخ في ٦ من يولييه سنة ١٩٤٦ أشرت المديرية في دفتارها بإلغاء ذلك الترخيص ثم أبلغته مركز نجع حمادي بكتابها المؤرخ في ٨ من يولييه سنة ١٩٤٦ ليتولى بدوره أمر ابلاغ المدعى به وتسليمه شهادة القرعة العسكرية والقانونية الخاصة بضمن الساق اللتين كان قد قدمهما ليستدل بهما على صحة تظلمه ثم استرداد الترخيص والملحق وعلامة الصدر منه وارسلها إلى المديرية والتأشير بذلك في دفتار المركز وفي ٢٠ من يولية سنة ١٩٤٦ تسلم المدعى مستنديه المشار اليهما وفي ٢٢ منه عادت مديرية قنا — قلم الرخص — فبعثت إلى مركز نجع حمادي بكتاب آخر نهت فيه إلى وجوب التأشير في دفتاره بإلغاء الترخيص وابلاغ المدعى ذلك وملاحظة عدم ممارسته مهنة القيادة وفي ٢٦ منه وقع المدعى اقرارا بعله بهذا القرار وفي ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٦ عاد المدعى فأنذرو وزير

الداخلية ومدير قنا بأنذار أصدر فيه على تجديد ترخيصه محملاً أو لهما المسؤولية عن التعويض المترتب على عدم التجديد باعتبار جنهين عن كل يوم من أيام التأخير في تسليمه رخصة التجديد مقررًا أنه لا يسلم بما انتهت إليه اللجنة الطبية العامة في قرارها باعتباره غير لائق نهائياً لتجديد ترخيصه ولا بقرار مديرية قنا المترتب عليه والمبلغ إليه في يولييه سنة ١٩٤٦ بإلغاء الترخيص . وفي ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٧ أقام المدعى هذه الدعوى بأن أودع سكرتيرية المحكمة صحيفة ومذكرتها الشارحة وحافطة مستنداته طالباً الحكم بإلغاء قرار مديرية قنا الصادر بعدم تجديد ترخيصه وبسجبه منه مع الزام المدعى عليهم متضامين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ أودع المدعى عليهم مذكرة طلبوا فيها الحكم بعدم قبول الدعوى أو برفضها مع الزام المدعى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة مقررين أنه إذا قدر القومسيون الطبي حالة المرض أو الصحة لم يحز التعقيب عليه فيما قدره ذلك لأن قراراته لا يصح الطعن فيها إلا في حالة اتهامه بالتواطؤ وهي حالة لم يدع المدعى قيامها .

وفي ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أودع المدعى مذكرة أصدر فيها على طلباته وفي ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ ندب حضرة صاحب العزة أحمد زكي البهنسي بك المستشار لتقديم تقرير في الدعوى فأصدر في ٢٨ منه قراراً أذن به المدعى عليهم في ايداع ملف المادة موضوع النزاع في خلال أسبوعين من يوم اعلانهم به ولما لم يودع الملف المذكور قدم حضرة المستشار المقرر تقريره في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ثم عينت جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ لنظر الدعوى وفيها قدم المدعى

عليهم الملف المشار إليه فأجلت الدعوى للاطلاع بناء على طلب الحاضر عن المدعى إلى جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٨ حيث دفع المدعى عليهم فرعياً بعدم قبول الدعوى بناء على أن القرار المطلوب الغاؤه سابق على تاريخ العمل بقانون مجلس الدولة ثم أجل النطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكم

بعد تلاوة التقرير وسماع ملاحظات الطرفين والاطلاع على أوراق الدعوى والمداولة .

عن الدفع الفرعي بعدم قبول الدعوى

« من حيث ان مبني هذا الدفع أن القرار الطعون فيه قد صدر قبل تاريخ العمل بقانون مجلس الدولة فلا ينسحب عليه أثره فيما استحدثه من حق طلب إلغاء القرارات الإدارية .

« ومن حيث ان الثابت من أوراق الدعوى أن القرار الذي أصدرته اللجنة الطبية العامة باعتبار المدعى غير لائق نهائياً لتجديد ترخيصه قد صدر في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٦ — كما أن قرار مديرية قنا — بالتأشير في دفاتها بإلغاء الترخيص بناء على ذلك قد أبلغ إلى مركز نجع حمادى في ٨ من يولييه سنة ١٩٤٦ ليتولى بدوره ابلاغ المدعى بإياه تسليمه المستندين اللذين كان قد قدمهما — وأن المدعى قد تسلم هذين المستندين في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٤٦ — ثم عاد في ٢٦ منه فوقع إقراراً بطله بهذا القرار فتكون واقعة الدعوى والحالة هذه قد تمت قبل التاريخ المعين لنفاذ قانون مجلس الدولة .

« ومن حيث ان هذه المحكمة قد ثبتت قضاؤها على عدم سريان ذلك القانون فيما استحدثه من حق طلب إلغاء القرارات الإدارية النهائية على ما كان منها سابقاً على تاريخ العمل به ومن ثم يكون

الدفع بعدم قبول الدعوى على أساس سليم من القانون متعينا قبوله .

(القضية ٣٢٥ سنة ١ قضائية)

١٢١

٩ مارس سنة ١٩٤٨

١ — قانون مجلس الدولة . سريانه على الحوادث السابقة . أحواله .

٢ — تظلم . أثره . وقف ميعاد رفع الدعوى . متى يكون .

المبادئ القانونية

١ — استقر قضاء محكمة القضاء الإداري على وجوب التفرقة بين طلبات إلغاء القرارات الإدارية وبين غيرها من المنازعات ذلك أنه لما كان قانون مجلس الدولة قد استحدث حق طلب إلغاء القرارات الإدارية بينما لم يأت في سائر المنازعات بحق جديد لم يمكن مقررا من قبل وغاية الأمر أنه رتب الاختصاص بالنسبة إليها فإن أثر هذا القانون لا ينسحب فيما استحدثته من حق طلب الإلغاء على القرارات السابقة على تاريخ العمل به في حين أنه يجوز رفع الدعوى لسائر المنازعات أمام محكمة القضاء الإداري ولو كانت عن وقائع سابقة ما دام لم يسقط الحق في إقامتها طبقا للأصول العامة .

٢ — التظلم إلى الجهة الرئيسية أو الجهة التي أصدرت القرار لا يقف ميعاد رفع الدعوى المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة إلا بالنسبة إلى القرارات التي تسرى عليها أحكام هذا القانون .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى حسبما يستفاد من صحيفة ومذكرات طرفي الخصومة ومستنداتها بما في ذلك أوراق الترشيح لعمدية ميت يزيد في أنه في ٧ من أغسطس سنة ١٩٤٣ قررت لجنة شياخات البحيرة فصل عمديه ناحية ميت يزيد مركز كوم حمادة عن عمدية ناحية كفر دمينيوه وتعين عمدة خاص لها واعتمدت الوزارة هذا القرار في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ ثم أعد كشف المرشحين للعمدية فأدرج به الخمسة الأشخاص الذين يملكون النصاب القانوني وكان أحدهم يقيم بناحية ميت يزيد ويقم الأربعة الباقون بعزبة عيسى يونس وطرح موضوع العمدية على لجنة الشياخات بجلسته ١٢ من مارس سنة ١٩٤٥ فانتخبت محمد صلاح الدين يونس ولما عرض التعيين على الوزارة لاعتماده لوحظ أن المنتخب وثلاثة آخرون من المرشحين يقيمون بعزبة عيسى يونس التي وإن كانت تتبع ناحية ميت يزيد إداريا إلا أنها تابعة لناحية زيده ماليا — فلم تعتمد الوزارة انتخاب المذكور لأن العسيرة بالتبعية للآلية لالتبعية الإدارية . فلا تدخل القرية في زمام الناحية إلا إذا كانت تتبعها ماليا . وأعدت الوزارة الأوراق لأعداد المرشحين باستبعاد من يقيم بالعزبة المذكورة وأعد الكشف فعلا على هذا الأساس ، وعن يدفعون أموالا أميرية أكثر من غيرهم فتقدم كل من محمد صلاح الدين يونس وعبد الصمد عيسى يونس وزكريا أحمد يونس وعبد المنعم عيسى وعبد القوي عيسى يونس وزكريا وعابدين عيسى يونس يطلبون إدراج اسمائهم فلم توافق الوزارة لأن الأربعة الأول يقيمون بعزبة عيسى يونس التي لا تتبع بلدة ميت يزيد ماليا ولأن الخامس وإن كان يقيم بهذه البلدة إلا أنه تنازل عن

طلب ادراج اسمه ولأنت السادس أدرج فعلا بالكشف . وبطرح العمدية على لجنة الشياخات بجلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٦ حضر أربعة من المرشحين وتحلف الخامس وهو عابدين عيسى يونس وأجمع الحاضرون على انتخاب محمد سيد أحمد خليل عمدة وأحسن الشهادة في حقه مأمور المركز وعضو المركز وقررت اللجنة باجماع الآراء انتخابه فتظلم المدعون من ذلك بشكوى مؤرخة في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٦ اتبعوها بانذار على يد محضر وزير الداخلية في ١٠ منه ولكن الوزارة اعتمدت تعيين المذكور عمدة الناحية ميت يزيد في ٢٠ منه فأقام المدعون هذه الدعوى بالصحيفة المودعة مع المذكرة الشارحة سكرتيرية هذه المحكمة في ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٧ طالبن (أولاً) إلغاء القرار الصادر من مديرية البحيرة في ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٦ بتعيين المدعى عليه الثالث عمدة لناحية ميت يزيد واعتبار هذا القرار كأنه لم يكن (ثانياً) إلغاء القرار الخاص بعدم قيد اسم الطالبين الأول والرابع في كشف المرشحين لعمدية ناحية ميت يزيد مما ألزم المدعى عليهما الأولين بادراج اسميهما (ثالثاً) بإلزام المدعى عليهما متضامين مصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وبعد أن أعلنت الأوراق المذكورة إلى المدعى عليهما الأول والثاني في ٢٦ منه وإلى الثالث في ٢٨ منه أودع المدعى عليه الثالث مذكرة بدفاعه في ١٨ من يونيه سنة ١٩٤٨ طالباً بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى مع إلزام المدعين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . ثم أودع المدعى عليهما الأولان مذكرة بدفاعهما طلباً فيها أصليا الحكم بعدم قبول الدعوى واحتياطياً برفضها مع إلزام المدعين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة : فرد المدعون بمذكره أودعوها في ١٠ من يوليو سنة ١٩٤٧ مع حافظة

بمستندات وطلبوا رفض الدفيعين وفي الموضوع صمموا على طلباتهم السابقة ثم ندب حضرة صاحب العزة السيد على السيد بك المستشار لوضع التقرير في الدعوى فأصدر في أول أكتوبر سنة ١٩٤٧ قراراً أشار في صلبه إلى ضرورة الاطلاع على ملف تعيين المدعى عليه الثالث وأذن طرفي الخصومة في تقديم مذكرات ومستندات تكميلية في الآجال التي عينها بقراره فأودعت الحكومة في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أوراق التعيين . ثم أودع المدعى عليه الثالث في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ مذكرة تكميلية أصر فيها على طلباته الأولى . ثم أودع المدعون في ٢٦ منه مذكرة تكميلية وحافطة مستندات أخرى ولم تودع الحكومة شيئاً . وبعد وضع التقرير عين لنظر الدعوى جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ثم أرجأت المحكمة النطق بالحكم إلى جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٨ ثم إلى جلسة اليوم مع الترخيص في تقديم مذكرات فأودع المدعون مذكرة صمموا فيها على طلباتهم وأضافوا طلباً بمبلغ ١٥٠٠ جنيه كتعويض قبل المدعى عليهم متضامين وقدم المدعى عليه الثالث مذكرة صمم فيها على دفاعه السابق ورفض طلب التعويض . ولم تقدم الحكومة مذكرة تكميلية .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع ملاحظات الطرفين والاطلاع على الأوراق والمداولة .

١ - عن الدفع بعدم الاختصاص أو بعدم قبول الدعوى « من حيث ان مبنى هذين الدفيعين وأولهما أبداء المدعى عليه الثالث وثنائهما يقدمه المدعى عليهما الأول والثاني أن مبتهما أمر واحد هو أن القرارين المطعون فيهما سابقان على التاريخ

ب - عن الموضوع

« ومن حيث ان المدعين يستندون في دعواهم إلى أنهم يقيمون بعزبة عيسى يونس التابعة لناحية ميت يزيد وأنهم جميعا يملكون النصاب القانوني فكان ينبغي إدراج أسمائهم في كشف الترشيح الأخير الذي تم اختيار المدعى عليه الثالث عمدة على أساسه ولكن أسمائهم استبعدت بعد أن أدرجت فعلا فيكون القرار الصادر باستبعادهم مخالفا للقانون كما يبطل ما تلاه من الاجراءات .

« ومن حيث انه قد استبان للحكمة من الاطلاع على الأوراق أن الترشيح الأول للعمدية كان قد عمل على أساس أن عزبة عيسى يونس تدخل في زمام ناحية ميت يزيد ، ولذا أدرجت أسماء المدعين وقشده في كشف المرشحين ، وطرح موضوع العمدية على لجنة الشياخات بجلسته ١٢ من مارس سنة ١٩٤٥ فانتخب المدعى السادس (محمد صلاح الدين يونس) عمدة ولكن لما عرض الأمر على الوزارة لاعتماد التعيين لوحظ أن المذكور وثلاثة آخرين من المرشحين مقيمون بعزبة عيسى يونس التي تتبع ناحية زبيدة إذ تدخل في زمامها فأعدت الأوراق لاعداد كشف المرشحين باستبعاد يقيم منهم بتلك العزبة وأعد الكشف الجديد على أساس ذلك فأدرج به اسم عابدين عيسى يونس الذي يقيم بميت يزيد ، واستبعدت منه أسماء محمد صلاح الدين يونس وعبد الصمد عيسى يونس وزكريا أحمد يونس وعبد النعم عيسى يونس الذين لا يقيمون بها لأنهم يقيمون بعزبتهم المشار اليها ، كما استبعد اسم عابدين عيسى يونس لأنه وإن كان يقيم بناحية ميت يزيد إلا أنه كان قد تنازل عن ترشيح نفسه وقد طرح موضوع العمدية على لجنة الشياخات بجلسته ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٦ على أساس الكشف الأخير وأخير المدعى عليه

المعين لنفاذ قانون مجلس الدولة فلا ينسحب عليهما أثره فيما استحدثه من حق طلب الغاء القرارات الادارية .

« ومن حيث ان المدعين ردوا على ذلك بأن القرارات المطعون فيها لما يعلنا كما أنهم تظلموا منها ولما يفصل في هذا التظلم وبهذه المثابة يلحقهما أثر القانون المذكور .

« ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد ثبت على وجوب التفرقة بين طلبات الغاء القرارات الادارية وبين غيرها من المنازعات وأنه لما كان قانون مجلس الدولة قد استحدث حق طلب الغاء القرارات الادارية ، بينما أنه لم يأت في شأن سائر المنازعات بحق جديد لم يكن مقررا من قبل وغاية الأمر انه رتب الاختصاص بالنسبة اليها فان أثر القانون المذكور لا ينسحب فيما استحدثه من حق طلب الغاء على القرارات السابقة على تاريخ العمل به حتى ولو كان قد قدم تظلم منها لما يفصل فيه في حين أنه يجوز رفع الدعوى بسائر منازعات أمام محكمة القضاء الاداري ولو كانت عن وقائع سابقة مادام لم يسقط الحق في اقامته طبقا للأصول العامة

« ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم تكون الدعوى غير مقبولة بالنسبة إلى طلب الغاء ومقبولة بالنسبة إلى طلب التعويض ولا يشفع للمدعين في هذا الخصوص ما قدموه من تظلمات إذ فضلا عن أنها قدمت وفصل فيها قبل تعيين المدعى عليه الثالث في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٦ أى قبل العمل بقانون مجلس الدولة فان قضاء هذه المحكمة قد أستقر على أن وقف ميعاد الستين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٥ برفع التظلم إلى الجهة الرئيسية أو الجهة التي أصدرت القرار لا يراعى إلا بالنسبة إلى القرارات التي تسرى عليها القانون المشار اليه .

الثالث عمدة فتظلم المدعون من ذلك بشكوى في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٦ اتبعوها بانذار في ١٠ منه ولكن الوزارة اعتمدت تعيينه في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٦ .

» ومن حيث انه يخلص مما تقدم أن الاجراءات قد تمت وفقا للقانون فتكون الدعوى بالنسبة إلى طلب التعويض على غير أساس سليم متعينا رفضها (القضية رقم ٢٢٠ سنة ١ قضائية)

١٢٢

٢٣ مارس سنة ١٩٤٨

قرار إداري . تقدير ملاءمته . حق جهة الادارة . حدوده .

المبدأ القانوني

لجهة الادارة سلطة تقدير ملاءمة أو عدم ملاءمة إصدار قرارها الإداري ما لم يثبت أنها تعسفت في استعمال تلك السلطة .

الوقائع

في سنة ١٩٤٢ قدم المدعى طلباً للترخيص له في الاتجار بالأسلحة والنخائر بناحية المطرية بمركز المنزلة ورفض طلبه وقشذ نظرا إلى قيام الحرب وما رؤى من الاكتفاء بالمحال المرخص بها في دائرة المديرية وفي ١٨ من يولييه سنة ١٩٤٤ قدم شكوى إلى الوزارة لاعادة بحث الموضوع فحفظت لأن الظروف التي من أجلها رفض طلبه ما زالت قائمة وفي أكتوبر سنة ١٩٤٦ قدم شكوى أخرى فاعتبرتها المديرية طلباً جديداً ورأى المدير تشكيل لجنة برئاسة حكمدار بوليس المديرية وعضوية مفتش الضبط ومساعد الحكمدار ورئيس قلم الرخص لفحص طلبات الاتجار في الأسلحة والنخائر ومنها

طلب المدعى . فاجتمعت اللجنة في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٤٧ وكانت الوزارة قد وافقت على زيادة ثلاثة محال للاتجار بالأسلحة والنخائر علاوة على المحال المرخص به من قبل ورأت المديرية أن تكون هذه المحال الثلاثة بدائرة بندر المنصورة لحلول هذه المنطقة وما جاورها من محال من هذا القبيل . ولهذا رفضت اللجنة طلب المدعى لأنه مرخص من قبل بمحل يبلده المطرية وبمحطين ببندر المنزلة وهي لا تبعد عن المطرية بأكثر من اثني عشر كيلومتراً وهذه المحال الثلاثة تكفي لتموين نصف المديرية ولأنه لوحظ أن من يطلبون الترخيص يهدفون إلى استغلال محالهم في الاتجار غير المشروع لتموين السوق السوداء مما يضر بالأمن العام وقصرت اللجنة الترخيص على ثلاثة محال ببندر المنصورة ورفضت طلب المدعى مع ثلاثة طلبات أخرى لأنها جميعها عن محال خارج البندر وقد وافقت المديرية على رأي اللجنة . فأنذر المدعى الوزارة في ٢٤ من يوليو سنة ١٩٤٧ طالباً تسليمه الترخيص ولكن الوزارة قررت في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤٧ رفض طلبه . فأقام هذه الدعوى بالصحيفة المودعة سكرتيرية المحكمة في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ مع مذكرة الشارحة وحافطة بمستندات طالبها الغاء قرار الوزارة برفض طلب الترخيص له في بيع السلاح والنخيرة ببلدة المطرية مركز المنزلة واعطاءه الترخيص المطلوب مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وبعد أن أعلنت الأوراق المذكورة إلى الوزارة في ١٥ منه أودعت في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ مذكرة بدفاعها طالبة رفض الدعوى ثم ندب حضرة صاحب العزة السيد علي السيد بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير في القضية فأصدر في أول نوفمبر سنة ١٩٤٧ قراراً كلف به المدعى عليها ايداع جميع الأوراق الخاصة بالموضوع ورخص

لطرفي الخصومة في تقديم مذكرات تكميلية في الآجال التي عينها. فأودعت المدعى عليها الأوراق المذكورة في ١١ منه وأودع المدعى مذكرة تكميلية في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ ولم تودع المدعى عليها ردا على ذلك ثم عين لنظر الدعوى جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ثم أرجى النطق بالحكم إلى جلسة اليوم.

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع ملاحظات الطرفين والاطلاع على الأوراق والمداولة .

« من حيث ان مبنى الدعوى أن بلدة المطرية مركز المنزلة يقطنها صيادون عديدون يحترفون صيد الطيور في بحيرة المنزلة وماجاورها وعدمهم يربى على عدد سائر صيادي مديرية الدقهلية وأنه على الرغم من ذلك ليس في تلك البلدة سوى محل واحد يحتكر بيع السلاح والنخيرة ويبيعها بأسعار فاحشة وقد طلب زيادة الكمية المرخص بها من النخيرة من ٢٠٠٠٠٠ خرطوش إلى مليون فووفق على طلبه ما يدل على أن البلدة محتاجة فعلا إلى أكثر من محل واحد لكثرة الصيادين بها . فيكون رفض الترخيص للمدعى في الاتجار في الأسلحة والنخائر قد انطوى والحالة هذه على اساءة استعمال السلطة .

« ومن حيث انه قد تبين للمحكمة من الاطلاع على الأوراق أنه بعد أن وافقت وزارة

الداخلية على زيادة ثلاثة محال للاتجار بالأسلحة والنخائر في المديرية علاوة على المحال المرخص بها من قبل ، رأى مدير الدقهلية تشكيل لجنة برئاسة حكمदार البوليس وعضوية مفتش الضبط ومساعد الحكمदार ورئيس قلم الرخص لفحص طلبات الاتجار في الأسلحة والنخائر ومنها طلب المدعى فاجتمعت اللجنة في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٤٧ ورأت أن تكون المحال الثلاثة التي سمحت الوزارة بزيادتها في داخل مدينة المنصورة لتموين تلك المنطقة وما يجاورها من مراكز السنبلاوين ودير بنج وميت غمر لحلوها من محال لبيع الأسلحة والنخائر ولدارفقت طلب المدعى لأن يبلدي المطرية والمنزلة ثلاثة محال تستطيع أن تواجه جميع طلبات البلاد المجاورة فضلا عن أنه لوحظ أن من يطلبون الترخيص يهدفون إلى استغلال محالهم في الاتجار غير المشروع لتموين السوق السوداء مما يضر بصالح الأمن العام . وقد قررت الوزارة في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤٧ رفض طلب المدعى .

« ومن حيث انه يتضح مما تقدم أن رفض طلب الترخيص للمدعى قد تم في حدود السلطة المخولة قانوناً لجهة الادارة لتقدير ملاءمة أو عدم ملاءمة اصدار قرارها الادارى ولم يثبت أنها تعسفت في استعمال تلك السلطة ومن ثم تكون الدعوى على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضها .

(القضية رقم ٣٤١ سنة ١ قضائية)

مرسوم

بتعريف الرسوم والإجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإداري

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة ، وبناء على ما عرضه علينا وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء :

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي قدره ستة قروش على كل مائة قرش من المائتي جنيه الأولى وثلاثة قروش على كل مائة قرش من المائتي جنيه الثانية وقرشان على كل مائة قرش فيما زاد على أربع مائة جنيه .

وفرض في الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره ستمائة قرش .

مادة ٢ — إذا اشتملت الدعوى على طلبات معلومة القيمة وأخرى مجهولة أخذ الرسم على كل منهما طبقاً للمادة السابقة .

مادة ٣ — في دعاوى التماس إعادة النظر يفرض رسم ثابت قدره ستمائة قرش . وإذا فصل في موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق وفقاً للأحكام المبينة في المادتين السابقتين .

مادة ٤ — يشمل الرسم المفروض جميع الإجراءات القضائية الخاصة بالدعوى وكل ما يتعلق بها بما في ذلك إعلان الأوراق والأحكام .

مادة ٥ — لا تحصل الرسوم النسيئة على أكثر من أربع مائة جنيه ، فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به .

مادة ٦ — مع مراعاة أحكام المادة السابقة تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم الدعوى .

مادة ٧ — يرد نصف المحصل إذا عدل الطالب عن السير في الدعوى قبل إحالتها إلى إحدى دوائر المحكمة .

مادة ٨ — إذا انتهى النزاع صلحاً لا يستحق إلا نصف الرسوم الثابتة أو النسيئة ويرد ما دفعه الطالب زيادة على ذلك .

مادة ٩ — يعني من الرسوم كلها أو بعضها من ثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون الدعوى محتملة الكسب .

مادة ١٠ — يفصل في طلبات الاعفاء أحد مستشارى المحكمة بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال الطالب وملاحظات سكرتارية المحكمة .

مادة ١١ — تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتارية المحكمة ، وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم .

مادة ١٢ — لئى الشأن أن يحارص فى مقدار الرسوم الصادر بها الأمر . وتحصل المعارضة بتقرير فى سكرتارية المحكمة فى خلال الثمانية الأيام التالية لإعلان الأمر .

مادة ١٣ — تقدم المعارضة إلى الدائرة التى أصدرت الحكم . ويحكم فيها بعد سماع أقوال سكرتارية المحكمة والمعارض إذا حضر .

مادة ١٤ — يفرض على الصور والشهادات والملخصات التى تطلب رسم قدره ثلاثون قرشاً عن كل ورقة ، ويصدر قرار وزارى ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم .

مادة ١٥ — فيما عدا مانص عليه فى هذا المرسوم تطبق الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية

مادة ١٦ — على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

صدر بقصر رأس التين فى ١٧ رمضان سنة ١٣٦٥ (٤ أغسطس سنة ١٩٤٦) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل صدقى

وزير العدل

محمد كامل مرسى

مذكرة إيضاحية

١ — نصت المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة على أن تعريف الرسوم أمام مجلس الدولة والاجراءات المتعلقة بها وأوجه الاعفاء منها تعين بمرسوم . وتنفيذا لهذا النص أعد مشروع المرسوم المرافق .

٢ — وقد عرضت المادة الأولى من هذا المشروع لتعين فئات الرسم النسبي والرسم الثابت ، وواجهت المادة ٢ حالة اشتغال الدعوى على طلبات بعضها معلوم القيمة والبعض الآخر مجهول القيمة وقررت المادة ٣ رسماً ثابتاً في دعاوى التماس إعادة النظر وعقبت على ذلك بأن هذا الرسم يستكمل وفقاً للقواعد العامة فيما لو فصل في موضوع الدعوى . ووضعت المادة ٤ حكماً عاماً مؤداة أن الرسم المفروض ثابتاً كان أم نسبياً . يشمل جميع إجراءات التقاضي وكل ما يتعلق بالدعوى بما في ذلك إعلانات الأوراق والأحكام ، خلافاً لما هو متبع بمقتضى نظام الرسوم المقرر في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فهذا النظام يقرر رسوماً خاصة للإعلانات ، وقد رُئي للتيسير على المتقاضين أن تكون نفقات الاعلان منظوية في جملة الرسم .

٣ — ورُئي كذلك النص في المادة ٥ على أن الرسوم النسبية لا تحصل على أكثر من ٤٠٠ جنيه على أن يسوى الرسم على أساس ما يحكم به إن حكم بأكثر من ذلك . وقررت المادة ٦ أن الرسم المستحق يحصل جميعه عند تقديم الدعوى بسبب عدم الأخذ بنظام القيد المتبع أمام المحاكم المدنية .

٤ — وعرضت المادتان ٨ و ٧ لحالة العدول عن السير في الدعوى وحالة انتهاء النزاع صلحاً في أية مرحلة من مراحلها ، وقررتا في الحالتين وجوب رد ما يكون قد أداه الطالب زيادة عن نصف الرسم المفروض . وأقررت المادتان ٩ و ١٠ للاعفاء من الرسوم والمواد ١١ و ١٢ و ١٣ لتقدير الرسوم والتظلم من هذا التقدير . ولا تخالف الأحكام المقررة في هذه المواد نظيرها في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ إلا في تفاصيل جزئية اقتضاها سير الدعوى أمام مجلس الدولة وتضمن المشروع أخيراً نصاً عاماً يحيل إلى الأحكام المقررة أمام المحاكم المدنية في شأن الرسوم في جميع الأحوال التي لايشتمل فيها المشروع نصواً خاصة .

٥ — ووزارة العدل تتشرف بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء حتى إذا رأى الموافقة عليه تفضل باستصدار المرسوم اللازم لقراره .

وزير العدل

تحريراً في ١١ أغسطس سنة ١٩٤٦ .

محمد كامل مرسي

قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨

بإضافة حالة جديدة الى الحالتين اللتين يجوز فيها إعلان الأحكام العرفية

نحن فاروق الأول ملك مصر .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ، يجوز إعلان الأحكام العرفية لتأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تأمينها وحماية طرق مواصلاتها وغير ذلك مما يتعلق بحركاتها وأعمالها العسكرية خارج المملكة المصرية .

وتطبق في هذه الحالة جميع أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والقوانين المعدلة له على ألا يكون ذلك إلا فيما تقتضيه سلامة هذه الجيوش .

ومع ذلك اذا استعمل مجلس الوزراء السلطة المخولة له بالفقرة الأخيرة للمادة الثالثة من القانون المذكور بأن وسع في اختصاص السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، يجب عرض قراراته الصادرة في هذا الشأن على البرلمان في خلال أسبوع من تاريخ صدورها . فاذا لم تعرض في هذه المدة أو لم يقرها أحد المجلسين بطل العمل بها .

مادة ٢ — يسرى مفعول هذا القانون لمدة أقصاها سنة ابتداء من تاريخ العمل به .

مادة ٣ — على وزراء الداخلية والعدل والدفاع الوطنى ، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في جريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة في ٤ رجب سنة ١٣٦٧ (١٣ من مايو سنة ١٩٤٨)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير الدفاع الوطنى

محمد حيدر

وزير الداخلية

محمود فهمى النقراشى

وزير العدل

أحمد مرسى بدر

مرسوم بإعلان الأحكام العرفية

نحن فاروق الأول ملك مصر .

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ بإضافة حالة جديدة إلى الحالتين اللتين يجوز فيهما إعلان الأحكام العرفية .

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له .
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

- مادة ١ — ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ تجرى الأحكام العرفية في جميع نواحي المملكة المصرية .
- مادة ٢ — عين محمود فهمى النقراشى باشا للقيام بالسلطات الاستثنائية المنصوص عليها في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والقوانين المعدلة له وذلك على الوجه المبين في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨
- مادة ٣ — على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم كل فيما يخصه .

صدر بقصر القبة في ٤ رجب سنة ١٣٦٧ (١٣ مايو سنة ١٩٤٨)

(توقيعات)

أمر رقم ١

خاص بالرقابة

نحن محمود فهمى النقراشى باشا

بعد الاطلاع على الرسوم الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ باعلان الأحكام العرفية .
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على الرسوم المتقدم ذكره .

تقرر ما هو آت :

مادة ١ — تفرض من الآن وإلى حين صدور أوامر أخرى من أجل سلامة الجيوش المصرية وضمان تموينها وحماية طرق مواصلاتها وغير ذلك مما يتعلق بحركاتها وأعمالها العسكرية خارج المملكة المصرية رقابة عامة فى جميع أراضى المملكة ومياهاها الإقليمية على الكتابات والمطبوعات والصور والطرود التى ترد إلى مصر أو ترسل منها إلى الخارج أو تتداول داخل البلاد وكذا كافة الرسائل التلغرافية والتليفونية السلكية واللاسلكية وعلى جميع الأخبار أو المعلومات أو غيرها من المواد المعدة للاذاعة اللاسلكية وعلى جميع القطع التمثيلية وأفلام السينما والأسطوانات الفونوغرافية وغيرها من الوسائل الناقلة للاصوات أو للصور .

على أنه لا تخضع لهذه الرقابة جميع المواد والرسائل الخاصة بالحكومة الملكية المصرية وغيرها من الحكومات التى يقرر الرقيب العام إعفاءها من الرقابة .

مادة ٢ — تنشأ المصلحة خاصة بالرقابة يئاط بها تنفيذ وإدارة كافة فروع الرقابة ويرأسها رقيب عام ويكون مسئولاً عن اختيار وتعيين الرقباء وموظفى الرقابة .

مادة ٣ — يتولى الرقيب العام ومن يندبهم من الموظفين التابعين له فى سبيل تنفيذ أحكام هذا الأمر فحص ومراقبة جميع المواد والرسائل والأخبار التى تسرى عليها أحكام الرقابة مما تقدم ذكره وله أن يؤخر تسليمها أو يوقفها أو يحرقها أو يصادرها أو يعدمها أو يتصرف فيها على أى وجه إذا كان من شأنها الاضرار بالأغراض التى فرضت من أجلها الرقابة والمبينة فى المادة الأولى ، كما له أن يعطل الجرائد والمطبوعات الدورية إما نهائياً أو بصفة مؤقتة وله أن يضبط كافة أنواع المطبوعات وآلات الطبع وأدواته وأن يستولى على الأماكن التى استخدمت فى الشؤون التى تقع مخالفة لأحكام الرقابة كما له أن يسادر أى جهاز يصلح لإرسال أو تلقي الرسائل سواء كان ذلك بواسطة التلغراف اللاسلكى أو التليفون اللاسلكى أو بواسطة إشارات مرئية أو بأى وسيلة أخرى .

مادة ٤ — يحظر على الأفراد المسافرين من مصر أو القادمين إليها وعلى الشركات والهيئات التى تبشر أعمال النقل أن يتقلوا بغير طريق مصلحة البريد من مصر أو إليها أو أن يتسببوا فى نقل كتابات أو مطبوعات أو رسومات أو صور بما فى ذلك الأشرطة (الأفلام) واللوحات السينمائية والفوتوغرافية والطرود وغيرها مما يخضع لإشراف الرقابة .

ويجب على كل من يكون في حيازته شيء مما ذكر في الفقرة السابقة أن يبادر إلى تسليمه إلى أقرب سلطة جمركية أو إدارية .

والرقيب العام أو من يندبه من الموظفين التابعين له في سبيل تنفيذ أحكام الفقرة السابقة تفتيش الأشخاص وأمتعتهم ووسائل النقل البرية أو البحرية أو الجوية دون التقيد بأحكام قانون تحقيق الجنايات أو أى قانون آخر وضبط ما قد يوجد لديهم من المطبوعات وغيرها موضوع الجريمة .

مادة ٥ — يجب على جميع إدارات ومصالح الحكومة وعلى الأخص مصلحة البريد ومصلحة التلغرافات والتليفونات ومصلحة الجمارك ومصلحة الموانئ والمنائر أن تبذل لمصلحة الرقابة كل ما يطلبه الرقيب العام من المساعدات والتسهيلات اللازمة .

مادة ٦ — على شركة تلغرافات راديو ماركونى بمصر ودار الاذاعة الحكومية المصرية وإدارات جميع الجرائد وغيرها من مجلات النشر وربانة جميع السفن غير الحربية التى توجد فى المياه المصرية وقائدى الطائرات التجارية والطائرات الخاصة التى تطير فوق أرض مصر أو مياهها الإقليمية وكذلك جميع الهيئات وبيوت التجارة التى يعنىها أو يؤثر فيها إجراء أحكام الرقابة أن تقوم فور الوقت بتنفيذ جميع ما يصدره إليها الرقيب العام من التعليمات .

مادة ٧ — على جميع سكان المملكة المصرية على اختلاف جنسياتهم أن يلتزموا بغير تردد أحكام الرقابة وأن ينفذوا بدقة جميع الأوامر والتعليمات التى يصدرها الرقيب العام عن إجراءات الرقابة فى فروعها المختلفة .

مادة ٨ — الطرود والرسائل البريدية والتلغرافية واللاسلكية الصادرة من مراكز القوات المصرية التى تراقبها السلطات المختصة بالميدان لا تخضع لهذه الرقابة وكذلك لا تخضع لها الرسائل والطرود وغيرها الواردة لأفراد هذه القوات بالطريق التى ترسمها لها السلطات العسكرية المختصة .

مادة ٩ — يضع الرقيب العام التعليمات والأوامر اللازمة لتنظيم أعمال الرقابة فى فروعها المختلفة وتكون لهذه الأوامر قوة القانون مادامت الأحكام العرفية قائمة .

مادة ١٠ — لا تترتب أية مسئولية ولا تقبل أى دعوى على الحكومة المصرية أو إحدى مصالحها أو موظفيها أو الرقيب العام أو أى موظف تابع له أو أى شركة أو أى فرد بسبب أى إجراء اتخذ تنفيذا لأعمال الرقابة وفى حدود اختصاصها المبين فى هذا الأمر .

مادة ١١ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر والتعليمات والأوامر التى يصدرها الرقيب العام تنفيذا له بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

القاهرة فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨

محمد فهمى النعراشي

أمر رقم ٢

بتعيين الرقيب العام

أمر رقم ٣

باجراء تعيينات بمصلحة الرقابة

أمر رقم ٤

بشأن المناطق الخاصة

نحن محمود فهمي النقراشي باشا

بعد الاطلاع على الرسوم الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية .

ويعتضى السلطات المخولة لنا بناء على الرسوم المتقدم ذكره .

تقرر ما هو آت :

مادة ١ — تعتبر مناطق خاصة أقسام البلاد الآتي يانها :

(١) القاهرة — وتشمل هذه المنطقة :

دائرة محافظة القاهرة من الوجهة الادارية وكذلك الجهات التي تحدد فيما بعد بمراكز

الجيزة وامبابة وقلوب.

(ب) الاسكندرية — وتشمل هذه المنطقة :

الجهات التي تدخل في دائرة مجدها خط يمتد من طاية الحمراء — محطة كفر الدوار —
العسكر القديم — إلى ساحل البحر قبل غربي طاية العريانة على مسافة ١٠ كيلو مترات منها.

(ج) قنال السويس وتشمل هذه المنطقة :

١ — منطقة تقع شرق القنال ، ويمحدها خط مستقيم يبتدىء من نقطة على البحر الأبيض المتوسط
تبعد ٥٠ كيلو مترا عن مدينة بور فؤاد وتمتد إلى البحر الأحمر .

٢ — منطقة تقع غرب القنال ، ويمحدها خط يمتد من طاية الجليل محطة المحسمة — طاية رقم ١٣
في طريق القاهرة السويس — إلى ساحل البحر الأحمر في جهة رأس أم مغارة .

(د) الصحراء الشرقية وغيرها من مناطق الحدود .

مادة ٢ — يجوز لمندوب السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية في المناطق الخاصة أن يتخذ
قرارات في الشؤون التي أعلنت من أجلها الأحكام العرفية تطبق في المنطقة التي ندب فيها كلها أو بعضها
وتفرض على مخالفيها عقوبة لا تتجاوز الحبس لمدة ثلاثة أشهر وغرامة عشرة جنيهات .

وفضلا عن العقوبة المتقدم ذكرها يجوز له النص في القرارات التي تتخذها على جواز الحكم
بالمصادرة والازالة وبالغلق لمدة لا تزيد على أسبوع .

مادة ٣ — يتولى مندوبو السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية كل فيما يخصه سلطة إقرار
الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة للقرارات التي يصدرونها .

مادة ٤ — يعين مندوبين للسلطة المذكورة .

(أ) في منطقة القاهرة : مدير الأمن العام .

(ب) في منطقة الاسكندرية : محافظ الاسكندرية .

(ج) في منطقة قنال السويس : محافظ القنال ، ويكون مقره مدينة إسماعيلية .

(د) في منطقة الصحراء الشرقية وغيرها من مناطق الحدود : مدير عام سلاح الحدود الملكي .

القاهرة في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨

محمود فهمي النقراشي

أمر رقم ٥

بشأن تفتيش البواخر بالموانئ المصرية

نحن محمود فهمى النقراشى باشا .

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية .
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على المرسوم المتقدم ذكره .

تقرر ما هو آت

- مادة ١ — ينشأ نظام تفتيش للبواخر بموانئ الاسكندرية وبور سعيد والسويس .
- مادة ٢ — يعتبر نظام تفتيش السفن فى ميناء الاسكندرية المقرر بالمرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٣٩ وبالقرار الوزارى الصادر بتنفيذه رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أمراً من أمور الأحكام العرفية ويستمر العمل بالجزاءات المقررة بمقتضى المرسوم بقانون والقرار المذكورين .
- مادة ٣ - مع مراعاة أحكام المادة السابقة فيما يتعلق بميناء الاسكندرية يجب على كل باخرة قبل دخولها أحد الموانئ المذكورة فى المادة الأولى أن تخضع لإجراءات التفتيش على الوجه المنصوص عنه فى اللائحة التى تصدر لهذا الغرض وأن تلتزم أحكام اللائحة المذكورة .
- مادة ٤ — على مندوب السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية فى كل من منطقى الاسكندرية وقنال السويس وضع اللائحة المذكورة ، ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية وتبلغ هذه اللائحة كذلك إلى شركات الملاحة ؟
- القاهرة فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨

أمر رقم ٦

خاص بأوامر الاستيلاء والتكاليف

نحن محمود فهمى النقراشى باشا .

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية .
وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين .
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على المرسوم الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ المتقدم ذكره .

تقرر ما هو آت

- مادة ١ — أوامر الاستيلاء والتكاليف المنصوص عليها فى المادة ٣ (١٢) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية يقررها وزير الدفاع الوطنى والتجارة والصناعة مجتمعين أو منفردين فى حالة غياب أحدهما أو عند الضرورة التصوى .
- ويجوز تنفيذ هذه الأوامر وتقدير التعويضات على الوجه المبين فى المواد من ٤٣ إلى ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين :

ماده ٢ — تطبق فيما يتعلق بمراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر وتقرير العقوبات على من يرفض الاذعان لأوامر الاستيلاء والتكاليف أحكام المواد من ٤٩ إلى ٦٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المتقدم ذكره .

القاهرة في ١٦ مايو سنة ١٩٤٨

أمر رقم ٧

بإبقاء الكتبة العسكريين في الخدمة بعد انتهاء مدة تطوعهم أو تجديدها

نحن محمود فهمى النقراشى باشا .

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية .
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على المرسوم المتقدم ذكره .

قرر ماهوآت :

مادة ١ — يخول وزير الدفاع الوطنى الحق فى أن يصدر أوامر تكليف إلى الكتبة العسكريين من جميع الرتب وضباط الصف العليين الحائزين على شهادات فنية سواء أكانوا متطوعين أم مجبدين لاستبقائهم فى الخدمة بعد انتهاء مدة تطوعهم أو تجديدها طوال مدة قيام الأحكام العرفية .

مادة ٢ — تسرى القوانين العسكرية على الأشخاص الذين تصدر بشأنهم أوامر التكليف المنصوص عليها فى المادة السابقة وذلك من تاريخ صدورها .

القاهرة فى ١٦ مايو سنة ١٩٤٨

أمر رقم ٨

بقرار بعض قيود على تداول وحيازة الأجهزة والأدوات والمهمات

الخاصة بالتلغراف والتليفون واللاسلكى

نحن محمود فهمى النقراشى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية .
وعلى المرسوم الصادر فى ٨ مايو سنة ١٩٢٦ بتعيين القيود التى يمكن بمقتضاها الترخيص بتركيب واستعمال أجهزة المواصلات بواسطة الموجات الأثيرية .
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على المرسوم الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ المتقدم ذكره .

قرر ماهوآت

مادة ١ — يحظر حظرا باتا بيع الأجهزة والأدوات والمهمات الخاصة بالتلغراف والتليفون واللاسلكى أو شراؤها أو التنازل عنها أو تداولها أو نقلها من مكان لآخر أو استعمالها لأى غرض

خاص أو عام إلا بعد الحصول على ترخيص خاص بذلك من مفتش عام تليفونات وتليفونات الحكومة المصرية .

مادة ٢ — يجب على كل من توجد في حيازته أجهزة أو أدوات أو مهمات مما نص عليه في المادة السابقة ولم يكن مرخصاً بحيازتها أو قطع غيار خاصة بها أن يقدم إقراراً عنها بخطاب مسجل يرسل بعنوان مفتش عام تليفونات وتليفونات الحكومة بمصر مع إضافة كلمة (رقابة) إلى العنوان المتقدم ذكره . ويجب أن يتضمن الإقرار المذكور :

(١) اسم مقدم الإقرار ولقبه ومحل إقامته وجنسيته وإذا كان الإقرار مقدماً من شركة وجب ذكر اسم كل من الشركاء المتضامنين في شركات التضامن أو التوصية أو المديرين المسؤولين في شركات المساهمة ولقب كل منهم ومحل إقامته وجنسيته .

(٢) المكان الموجودة فيه الأشياء موضوع الإقرار .

ويجب تقديم الإقرار في خلال أسبوع من تاريخ صدور هذا الأمر .

مادة ٣ — يجب التبليغ بالأوضاع المبينة في المادة السابقة عن كل تغيير أو تعديل يطرأ على البيانات الواردة في الإقرار في خلال أسبوع من حصوله .

مادة ٤ — يتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا الأمر مأمورو الضبطية القضائية والموظفون المعينون لمراقبة تنفيذ أحكام الرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٢٦ المتقدم ذكره .

مادة ٥ — كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً أو بإحدى هاتين العقوبتين :

وفضلاً عن ذلك تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

القاهرة في ١٧ مايو سنة ١٩٤٨

أمر رقم ٩

خاص بالمسافرين الأجانب بالطائرات عند مرورهم بالأراضي المصرية

نحن محمود فهمي النقراشي باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية . وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على المرسوم المتقدم ذكره .

قرر ما هو آت

مادة ١ — يحظر على المسافرين بالطائرات من الأجانب غير الحاصلين على تأشيرات دخول أو مرور أو الحاصلين على تأشيرات مرور مباشرة عند نزولهم بالمطارات عابرين الأراضي المصرية أن يارحوا هذه المطارات لأي غرض كان . وعليهم إذا اقتضت مواعيد قيام الطائرات بمبيتهم أن يتوجهوا لهذا الغرض مباشرة إلى الأماكن التي تحدد بقرار يصدره وزير الداخلية ، وألا يارحوها إلا عند عودتهم إلى المطارات .

مادة ٢ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر والقرارات التي يصدرها وزير الداخلية تنفيذاً له بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ؟
القاهرة في ١٧ مايو سنة ١٩٤٨

أمر رقم ١٠

بإصدار أمر تكليف إلى سائق السيارة للعدة للأجرة

نحن محمود فهمى النقراشى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على المرسوم المتقدم ذكره .
قرر ما هو آت :

مادة ١ — يجب على كل مصرى جاوز سن الثامنة عشر ولم يتجاوز سن الخامسة والثلاثين وكان حاملاً لترخيص بقيادة سيارة معدة للأجرة أن يتقدم في موعد لا يتجاوز يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٤٨ إلى مجلس القرعة في المديرية أو المحافظة التي يقيم في دائرتها .

ويجب على من يقرر المجلس لياقته مبدئياً أن يتقدم للكشف الطبي في الميعاد الذي يحدده بمستشفى الجيش بالقبة بالنسبة للقائمين في القاهرة وفي المكان الذي يعينه له مجلس القرعة في الجهات الأخرى .

مادة ٢ — يجوز لوزارة الدفاع الوطني أن تستخدم ، بالقدر الذي تقتضيه الحاجات العسكرية ، السائقين الذين ثبتت لياقتهم للخدمة وذلك للمدة التي تحددها .

كما يجوز لها أن تستبق في الخدمة للمدة التي تحددها من تطوعوا قبل هذا الأمر للقيام بأعمال سائق سيارة .

ويخضع هؤلاء السائقون للقوانين العسكرية من تاريخ استخدامهم ؟

القاهرة في ١٨ مايو سنة ١٩٤٨

أمر رقم ١١

بقرار أحكام عامه بشأن أوامر الاستيلاء والتكاليف

نحن محمود فهمى النقراشى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على المرسوم الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ المتقدم ذكره .

قررها هو آت

ماده وحيدة - فيما يتعلق بأوامر الاستيلاء والتكاليف الصادرة تطبيقاً للمادة ٣- (١٢) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية (أولاً) تتبع قواعد التنفيذ والاجراءات المبينة في المواد من ٤٣ إلى ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين .
(ثانياً) تطبيق على كل من يرفض الاذعان للأوامر المذكورة العقوبات المبينة في المواد من ٤٩ إلى ٦٢ من المرسوم بقانون المتقدم ذكره .
القاهرة في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨

أمر رقم ١٢

بتحديد الجهات التي تلحق بدائره منطقة القاهرة الخاصة

نحن محمود فهمي النقراشي باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ باعلان الأحكام العرفية .
وعلى الأمر رقم ٤ بشأن المناطق الخاصة ، وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على المرسوم المتقدم ذكره .

قررها هو آت :

مادة وحيدة - تلحق بدائرة منطقة القاهرة الخاصة الجهات الآتية ببيانها بحسب تحديدها من الناحية الادارية :

(أ) بندر ومركز الجزيرة .

(ب) مركز امبابة .

(ج) مركز قليوب .

القاهرة في ١٨ مايو سنة ١٩٤٨

العدد الثالث والرابع فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
(١) قضاء مجلس الدولة			
اختصاص محكمة القضاء الإداري بطلب إلغاء قرار إداري بالفصل من غير الطريق التأديبي قاصر على الموظفين الدائمين ،	٢٦ فبراير ١٩٤٧	١٩٥	٦٧
١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري بطلبات التعويض عن قرارات فصل الموظفين من غير الطريق التأديبي . مناطه . طلب تعويض من متطوع في خدمة البوليس بموجب تعهد لوزارة الداخلية . عدم قبوله - ٢ - مجلس عسكري مركزي . الحكم الصادر منه . لا يعتبر قرارا إداريا . يحيز للطالبة بالتعويض .	١٢ مارس ١٩٤٧	١٩٧	٦٨
اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر طلبات التعويض الخاصة بالموظفين الحكوميين بمقتضى عقد محدد المدة عند مخالفة المادتين ٥ و ٤ - ٥ من قانون مجلس الدولة غير جائز .	» » »	١٩٩	٦٩
قوانين . رجعتها . عدم خضوع قرار محافظ القاهرة الصادر قبل إنشاء مجلس الدولة لاختصاص هذا المجلس (المادة ٣٥)	١٨ مارس ١٩٤٧	٢٠٢	٧٠
رجعية القوانين . قرار إداري صادر قبل العمل بقانون مجلس الدولة والمعلن إلى ذوى الشأن قبل هذا القانون . عدم سريان أحكام هذا القانون عليه . التظلم وطلب الإلغاء والفرق بينهما .	» » »	٢٠٩	٧١
١ - قرار إداري صادر قبل إنشاء مجلس الدولة . حق المجلس في الحكم بالتعويض . جوازه	١٨ مارس ١٩٤٧	٢١٢	٧٢
٢ - قرار إداري عدم تسييبه . عدم بطلانه لانعدام النص .			
٣ - جريدة . إصدارها . اخطار المحافظة أو المديرية كتابة . وجوبه . قرار المعارضة في إصدارها . ليس من أعمال السيادة . الشروط الواجب توافرها في رئيس التحرير . خضوعها لرقابة المحكمة . عبارات لا يقتضيها حق الدفاع . جواز شطبها .			
١ - محاكم مدنية . انعدام سلطاتها في إلغاء أو وقف تنفيذ أمر إداري حتى لو كان مخالفا للقوانين .	١٩ مارس ١٩٤٧	٢١٩	٧٣
٢ - قرار إداري . من هيئة لا تملكه . لا يعتبر من أعمال التعدي العادية . استمرار حصانته الإدارية .			
٣ - قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . عدم انسحابه على			

السنة الثامنة والعشرون

فهرست

العدد الثالث والرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
قرار إداري صدر قبل صدوره .			
٤ - حق التظلم يختلف عن حق الطعن في القرارات الادارية الأولى ينصب عن تصرف أو إجراء بينما ينصب الثاني على قرار إداري له صفة تنفيذية			
٥ - أمر إداري . طلب الغاء . أمر موضوعي تنفيذا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦			
٦ - قوانين . رجعتها . وجوب النص عليها ولا تستنبط سريان هذه القاعدة على جميع القوانين التفسيرية			
٧ - دعوى بطلان أمر إداري رفعها قبل مضي ٦٠ يوما من تاريخ نفاذ القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . عدم قبولها			
٨ - أمر إداري خصائصه وأركانه			
٩ - محكمة القضاء الاداري ولايتها محددة بالمادة ٤ من القانون رقم ١١٢ لسنة ٤٦			
١ - لجنة فحص تظلمات المولين من رسوم البلديات . لجنة إدارية لصفة قضائية لها . قرارها . جواز الطعن فيه أمام القضاء الاداري .	٢٥ مارس ١٩٤٧	٢٣٠	٧٤
٢ - قرار إداري لا بد أن يكون نهائيا لقبول الطعن فيه أمام القضاء الاداري .			
٣ - القرار الجائز الطعن فيه أمام القضاء الاداري هو الذي يصدر بعد العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦			
٤ - المجلس البلدي هو صاحب الصفة في فرض الرسم تطبيقا للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤١ إذ هو دستور الممثل للمدينة تطبيقا للمادة ١٣٢ . وعمل المجلس هو الأصل ثم يتلوه عمل لجنة الحصر ويكون التظلم في عمل هذه اللجنة . ووزير الصحة وحده يملك إعادة النظر في قرار اللجنة وفي مدة معينة			
١ - دفع بعدم قبول الدعوى . موضوعي . يبدى في أية حالة كانت عليها الدعوى - ٢ - رسوم سيارات . حق الشكوى منها . مادة ١٠ قانون رقم ٤٤ لسنة ٣٤ هو تظلم في أمر إداري	٢٥ مارس ١٩٤٧	٢٣٥	٧٥

العدد الثالث والرابع فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
ينطبق على الفقرة السادسة مادة ٤ قانون رقم ١١٢ لسنة ٤٦ . ٣ - طلب إيقاف تنفيذ الأمر الإداري . مادة ٣٥ قانون رقم ١١٢ لسنة ٤٦ . مناط قبوله . هو أن يكون الطلب الأصلي مقبول النظر لدى المحكمة .			
١ - قوانين رجعتها . وجوب النص مادة ٢٧ دستور ٢ - قانون رقم ١١٢ لسنة ٤٦ . خلوه من النص على سريانه على الحالات السابقة على صدوره .	٢٦ مارس ١٩٤٧	٢٣٨	٧٦
١ - طلبات جديدة . ليس من الضروري إعلانها على يد محضر إبدائها شفويا بالجلسة أو بالمدكرات جوازه . المادة ١٢٥ مرافعات ٢ - ميعاد الستين يوما . مادة ٣٥ قانون رقم ١١٢ لسنة ٤٦ سريانه على الأوامر الإدارية فقط . طلبات التعويض تتبع القانون العام في سقوطها . المطالبة بها أمام مجلس الدولة عن أحداث حصلت قبل انشائه . جواز ذلك - ٣ - نظام إداري جرى العمل عليه . مخالفته . عدم جوازه .	٨ أبريل ١٩٤٧	٢٤٠	٧٧
١ - قانون رقم ١١٢ لسنة ٤٦ فقرة (٥) من المادة الرابعة . مناط تطبيقها أن يكون الموظف دائما ٢٠ - موظف دائم . من يستقطع معاشا من مرتبه . وليس ذو العقد بدائم . ٣ - اختصاص المحاكم في بحث كون الموظف دائم أو مؤقت من النظام العام لها أن تثيره من نفسها . ويسبق بحث عدم قبول الدعوى:	١٩ أبريل ١٩٤٧	٢٥١	٧٨
١ - مجلس الدولة . مناط اختصاصه بالتعويض ما جاء بالمادة ٥ من قانونه وبشرط أن يكون مترتباً على القرارات المبينة بالمادة الرابعة . انعدام ولايته في إلغاء عمل قضائي أو تقرير تعويض عنه - ٢ - نيابة عامة . إصدارها قرار حظر نشر أخبار متعلقة بتحقيق جار طبقاً للمادة ١٩٨ عقوبات . تنفيذ رجال البوليس لهذا الأمر . عمل من أعمال الضبطية القضائية .	٢٢ أبريل ١٩٤٧	٢٥٢	٧٩
١ - موظف حكومي . علاوة . حقه المكتسب فيها قبل الميعاد . عدم وجوده . مجلس الوزراء . قيام حقه في تعديل الكادر وفق المصلحة العامة . هيئات غير حكومية . سريان هذا المبدأ عليها	٢٣ أبريل ١٩٤٧	٢٥٥	٨٠

العدد الثالث والرابع

فهرست

السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
إذا نص قانونها النظامي على اتباع القوانين واللوائح المالية الحكومية ٢ - مدارس منضمة إلى الحكومة قرار رئيس الوزراء بشأنها . نفاذه . من تاريخ صدوره . ٣ - وزارة المعارف . حقها مقرر في إبقاء الموظف أو الاستغناء عنه مع منحه المكافأة المخصصة لمثله من موظفيها المثبتين .			
١ - التظلم لجهة الادارة عن أمر أصدرته تطبيقاً للفقرة ٢ مادة ٣٥ من قانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ سكوت جهة الادارة . اعتباره قراراً بالرفض خصوصاً إذا كانت القاعدة أن القرار المطعون عليه نهائي أو قطعي - ٢ - أقدمية . فصل مجلس البوليس الأعلى بالنسبة لها تطبيقاً للمادة ١٠ من قانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٤ . قطعي .	٢٣ أبريل ١٩٤٧	٢٦٢	٨١
١ - تعويض . اختصاص المحكمة الادارية مناطه - ٢ - قرار إداري . تطبيقاً للفقرات الثلاثة الأخيرة مادة ٤ من قانون ١١٢ سنة ١٩٤٦ ولا بد أن يكون الضرر ناشئاً عن القرار الإداري	» » »	٢٦٥	٨٢
١ - موظف . استحقاقه علاوة ٣٠ سنة تنفيذاً لقرار ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ . اعتبارها جزءاً من مرتبه . كل منازعة فيها تختص بها المحكمة الادارية ولو كانت سابقة على انشائها . شرط استحقاق العلاوة تمضية ٣٠ سنة كاملة - ٢ - طلب إلغاء به وحده تتعلق إجراءات اللوائح المنصوص عليها . مادة ٣٥ قانون ١١٢ سنة ١٩٤٦ .	٣٠ أبريل ١٩٤٧	٢٦٨	٨٣
موظف - دأمية الوظيفة . ليست بشرط للاختصاص بطلبات المرتبات والمعاشات المستحقة للموظف أو ورثته أو بطلبات ذوي الشأن طعناً في اقرارات التعيين أو الترقية أو العلاوة . ٢ - تعيين الموظف يتخصص يوم يقوم المخصص . المادة ٤ فقرة ٣ قانون ١١٢ سنة ١٩٤٦ يدخل في مدلولها تعيين الموظف في وظيفة أخرى تغاير وظيفته السابقة في طبيعتها أو في شروط التعيين فيها - ٣ - قوانين الاجراءات والاختصاص لا تنسحب على الماضي .	» » »	٢٨٣	٨٤
١ - علاوة . استحققت بقرار ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ تعتبر	» » »	٢٧٩	٨٥

العدد الثالث والرابع

فهرست

السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
جزءاً من المرتب يحكمها القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ مادة ٤ فقرة ٢ - ٢ - مرتبات ومعاشات . منازعات متعلقة بها . اختصاص محكمة القضاء الإداري بها . جوازها ولو كانت ناشئة قبل صدور القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ عدا ما نص عليه في المادة ٥١ . ٣ - المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ تطبق على القرارات الإدارية المطعون عليها . وطلبات تقصير المواعيد لا تتوافر إلا في طلبات الإلغاء . جمارك :	٣ مايو ١٩٤٧	٢٨٣	٨٦
مأمور الجمر . ضبطه الحلي لعدم استصدار ترخيص باخراجها تنفيذا للقانون رقم ٩٨ سنة ٣٩ . اعتبار الحالة حالة تهريب والمأمور في عمله من رجال الضبطية القضائية وبذلك تخرج من اختصاص المحكمة الإدارية تعويضاً وإلغاء . قرار إداري طلب إلغائه :	١٣ مايو ١٩٤٧	٢٨٥	٨٧
١ - يكتفي فيه الصلحة الأدية أو المادية . - ٢ - مرسوم بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٥ . المادة الأولى منه وما ورد بالفقرة السادسة من تحديد أسعار الأصناف التي تستولى عليها وزارة التموين لا تعارض بينهما وبين ما تضمنه القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتسعير الجبري إذ لكل منهما موجه في العمل ومجاله في التطبيق . تخصيص الاستيلاء بالمواد غير المسعرة هو تخصيص بغير مخصص . الاحتجاج بالمادة ١ فقرة ٦ قانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ في غير محله في هذه الحالة ٣ - استيلاء . لا يصح أن يكون جزاء قصدت الوزارة توقيعه على المدعى لكثرة الشكاوى ضده وتسخيرها في ذلك أحكام الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ إساءة لاستعمال السلطة وموجباً لإلغاء القرار مع التعويض .			
قرار إداري . صدوره قبل قانون مجلس الدولة . عدم قبوله . تظلم بعد صدور القانون : لا يخبر من الوضع . المادة ٣٥ من قانون ١١٢ سنة ١٩٤٦ تطبيقه بالنسبة للقرارات اللاحقة لصدوره .	٢٠ مايو ١٩٤٧	٢٩٤	٨٨
١ - تعويض عن تصرف إداري سابق على إنشاء مجلس الدولة مادة ٤ فقرة ٢ ، ٣ ، ٤ . اختصاصه - ٢ - مجلس بلدي . حقه	٢١ مايو ١٩٤٧	٢٩٧	٨٩

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم	صفحة
في إحالة الموظف على المعاش . جوازه . عدم تأثره بالألحاح الادخار . ٣ - سلطة إدارية . حقها في إحالة الموظف إلى المعاش قبل السن . سند الإحالة المصلحة العامة . قرار الإحالة . تسببه غير وجوب وللمحاكم حق تقدير الأسباب .			
عمدة . اختياره . عدم تصديق وزير الداخلية على الاختيار لسوابقه . من حق الوزير . ولا تعويض عن ذلك لجان تقدير العوائد ومجالس المراجعة . قراراتها إدارية . اختصاص المحاكم الإدارية بنظر الطعن عليها مواعيد .	٢٧ مايو ١٩٤٧	٣٠٣	٩٠
١ - وقف المواعيد . ماده ٣٥ قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . شرطه . صدور قرار إداري بعد نفاذ قانون مجلس الدولة . ٢ - ترقية . احتسابها في المعاش . شرطه الحصول عليها وقبض قيمتها قبل تقرير المعاش . طلب تسوية المعاش على أساس درجة يقول المدعى أنها من حقه . يقتضى إلغاء قرار الحرمان وذلك غير يمكن لحصوله قبل قانون مجلس الدولة . ٣ - استبعاد . الفقرة هـ من الأمر العسكري ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ لم تعين أجلا ينجر فيه الطالب بما سيحصل له مستقبلا .	» » »	٣٠٦	٩١
١ - موظف . قرار فصله بغير محكمة تأديبية . المحكمة الإدارية من حقها إلغاء هذا القرار مادام الموظف عمومي ودائم ولم يستثن وكلاء النيابة - ٢ - فصل وكيل نيابة . عمل إداري لا قضائي طلب تعويض من اختصاص مجلس الدولة ولو كان السبب قبل وجود المجلس لأن أساء استعمال السلطة صورته من صور مخالفة القانون - ٣ - المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة ليس هيئة قضائية ومهمته استشارية ولا يطبق على أعضائه أسباب رد القضاة . ٤ - قرار إداري . وجوب قيامه على أسباب صحيحة مبنية على أسانيد ثابتة في الأوراق .	٢٨ مايو ١٩٤٧	٣٠٩	٩٢
١ - قانون مجلس الدولة . سريانه على الماضي . قرار إداري . طلب إلغائه لمجاوزة السلطة . الطعن بمخالفته القوانين واللوائح . أحواله . الفرق بينهما - ٢ - تعليمات تنظيمية . حكمها . إلغاؤها	» » »	٣١٤	٩٣
١ - قانون مجلس الدولة . سريانه على الماضي . قرار إداري . طلب إلغائه لمجاوزة السلطة . الطعن بمخالفته القوانين واللوائح . أحواله . الفرق بينهما - ٢ - تعليمات تنظيمية . حكمها . إلغاؤها	» » »	٣٢٥	٩٤

العدد الثالث والرابع فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
تعديلها . العدول عنها إنما يكون بإجراء عام لإقرارات فردية . ٣ - تعليمات تنظيمية خاصة : حق الجهة الإدارية في إصدارها . مناطه . وجوب احترامها . مخالفتها . جزاؤه - ٤ - لوائح . استمرار العمل بها . توقيته لمدة معينة أو سبب معين - ٥ - طلب الاحالة إلى المعاش إكراه . انعدام الرضائية . أثره . العبرة بقبوله قرار القبول تكييفه القانوني . أثره إمكان الطعن فيه - ٦ - محكمة القضاء الإداري ، هيئة إدارية عاملة ، الفرق بينهما ، طلب الاعادة إلى الخدمة ، عدم قبوله .			
لجنة تسوية الديون العقارية . قراراتها . الطعن فيها . عدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظرها .	٣ يونيو ١٩٤٧	٢٣٢	٩٥
١ - معاش . الطعن في القرارات الخاصة باستحقاقه أو تقديره . طريقه - ٢ - معاش . طلب تعديله أو تسويته . ولاية المحكمة عليه . مداه . - ٣ - معاش . طلب تعديله . نطاقه . مدار البحث فيه . حالة قانونية سابقة . عدم المساس بها - ٤ - دعوى تكييفها . مناطه . - ٥ - قرار إداري . صادر قبل العمل بقانون مجلس الدولة . الطعن فيه عدم قبوله - ٦ - دعوى تعديل المعاش . ميعادها .	٢ يونيو ١٩٤٧	٢٣٤	٩٦
١ - اتفاق إداري . شكله إثباته - ٢ - معاش . اتفاق على تسويته . جوازه - ٣ - معاش . المنازعة فيه ولاية المحكمة . عليه . مداها - ٤ - دعوى تعديل المعاش . ميعاد رفعها . سقوط الحق فيها . المادة ٤٦ من قانون المعاشات العسكرية . أحوال تطبيقها .	» » »	٣٢٨	٩٧
١ - قرارات إدارية . صادرة قبل العمل بقانون مجلس الدولة . طلب الغائها لتجاوز السلطة . عدم قبوله . التظلم منها . أثره . ٢ - قانون مجلس الدولة . سريانه على الماضي . أحواله ٣ - المنازعات الخاصة بالمرتبات . مفهومها متى تختص محكمة القضاء الإداري بنظرها	» » »	٣٤٤	٩٨
١ - شؤون التكوين . هل هي من أعمال السيادة . متى لا تكون كذلك - ٢ - قرار إداري سابق على قانون مجلس الدولة . الطعن فيه . عدم قبوله . تاريخ تليغه . لا عبرة به - ٣ - طلب	» » ١٠	٣٤٧	٩٩

السنة الثامنة والعشرون

فهرست

العدد الثالث والرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
الانقضاء . طلب التعويض . ارتباط . جواز الجمع بينهما في دعوى واحدة . مناهة .			
١ - موظف عمومي . مرتب . اعتزال الخدمة في سن معينة لايهم . عمدة . قرار تعيينه . اختصاص محكمة القضاء الإداري	١٠ يونيو ١٩٤٧	٣٥٢	١٠٠
٢ - عمدة . نصاب . تحقيقه . خضوعه لرقابة محكمة النقض			
٣ - عمدة . ملكيته للنصاب . شرطه - ٤ - قانون مجلس الدولة سريانه على الماضي .			
١ - قرار إداري الطعن عليه . شرط قيام المصلحة . عمدة شطب اسمه تحقيقاً للمصلحة . اختصاص القضاء الإداري - ٢ - عمدية نصابها تحقيق الإدارة في ذلك . خضوعه لرقابة المحكمة الإدارية - ٣ - إقامة دائمة كشرط للعمدية يكفي فيها أن يكون للمرشح منزل وأهل بالبلدة	» » »	٣٥٩	١٠١
١ - معاش . احتسابه . أساس ذلك المرتب الفعلي ولا يدخل فيه مرتب الدرجة إلا إذا كان الموظف رقي إليها وقبض مرتبها فعلاً .	١١ يونيو ١٩٤٧	٣٦١	١٠٢
٢ - معاش طلب احتسابه على أساس الاستحقاق للترقية التي لم يحصل عليها الموظف لتخطيه . عدم قبوله إذ محل ذلك دعوى بطلان قرار الترقية .			
١ - أمر إداري . قرار حفظه . معناه الاصطلاحي . أحواله . أثره	١٧ يونيو ١٩٤٧	٣٦٣	١٠٣
٢ - قرار إداري . تسببه . الإلزام . استثناء حق محكمة القضاء الإداري			
٣ - مأمور مركز . أخذ رأيه في اختبار العمدة . وجوبه - ٤ - عمدية . كشف الترشيح لها . شخص لا تتوافر فيه الشروط لا بطلان .			
١ - تعديل الطلبات مغايرتها للطلبات الأصلية . مواعيد وجوب مراعاتها	١٨ يونيو ١٩٤٧	٣٦٩	١٠٤
٢ - وظيفة . التدب لها . التعيين فيها . الفرق بينهما . انعدام الصلة			
١ - كادر . قرار فردي بتطبيقه . لائزوم . حق مكتسب .	» » »	٣٧٠	١٠٥
طلب الماهية أو الدرجة على أساس اختصاص محكمة القضاء الإداري			
٢ - قانون مجلس الدولة . سريانه على الحوادث السابقة . دعوى تعويض . دعوى بفرق ماهية أو بجلاوة مستحقة . جوازها			
٣ - موظف . إيقافه . حق الوزير . مناهة . مناهة - ٤ - موظف علاقته بالحكومة . علاقة تنظيمية . جواز تعديلها . أحواله .			

العدد الثالث والرابع فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
١ - قرار إداري . إنذار . إلغاؤه أو تعديله . حق الرئيس . التظلم منه . لا يهم . ٢ - قرار إداري إجراءات تنفيذه . بطلانها . لا يهم - ٣ - عقوبة إدارية . علاوة . حرمان منها . لامانع .	١٨ يونيو ١٩٤٧	٣٧٦	١٠٦
١ - مصلحة الموالي والنائر . مرافق عامة . ولاية إدارتها والإشراف عليها . تنظيم استعمالها - ٢ - أمر إداري . تقرير مناسبتها أو ملائمتها . حق الجهة الإدارية .	٢٤ يونيو ١٩٤٧	٣٨٠	١٠٧
١ - دعوى الانهاء . مياعدها . العبرة بإعلان القرار أو نشره . العلم الاقتراضي . لا يهم . العلم الحقيقي مفهومه - ٢ - محال عمومية . ترخيص : إلغاؤه . شروط الانهاء	» » »	٣٨٤	١٠٨
١ - قانون مجلس الدولة . سريانه على الحوادث السابقة رفع دعوى التعويض . بغير مياعاد - ٢ - موظف مدني . ندبة للعمل بالجيش . احتياطي . حق مكتسب . لا يجوز .	٢٥ يونيو ١٩٤٧	٣٨٩	١٠٩
١ - قانون مجلس الدولة : سريانه على الحوادث السابقة . دعوى التعويض : قبولها - ٢ - موظف : حالته إلى المعاش . أسباب الاحالة . عدم إلزام . خضوعها لرقابة المحكمة . أسباب مبررة مثالها .	» » »	٣٩٣	١١٠
استيداع . تقريره لضابط بوليس بعد أخذ رأي مجلس البوليس الأعلى . جوازه . وعدم جواز التعويض لهذا السبب . مهمات . خضم ثمنها : المطالبة به أمام القضاء الاداري . عدم اختصاص . محاكمة تأديبية . إعلان التهم . وجوبه . توكيل محام . عدم جوازه . تقديم مذكرات . جوازه - ٢ - تعويض . منط الحكم به ضرر .	» » »	٣٩٥	١١١
محكمة القضاء الاداري . اختصاصها بقضايا فصل الموظفين العموميين منطه . موظف دائم . وظيفة الصراف . غير دائمة . محكمة القضاء الاداري . منط اختصاصها . قرار إداري نهائي . كتاب عادي . طلب الغائه . غير جائز .	» » »	٤٠١	١١٢
محكمة القضاء الاداري . منط اختصاصها . قرار إداري نهائي . كتاب عادي . طلب الغائه . غير جائز .	» » »	٤٠٦	١١٣
محكمة القضاء الاداري . منط اختصاصها . قرار إداري نهائي . كتاب عادي . طلب الغائه . غير جائز .	» » »	٤٠٨	١١٤
محلات عمومية . مشروبات روحية ترخيص بيعها . منحه أو تجديده حق جهة الادارة . إساءة استعمال السلطة أثره .	٤ نوفمبر ١٩٤٧	٤١١	١١٥

العدد الثالث والرابع فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
محكمة القضاء الإداري وظيفتها القيام بأعمال جهات الإدارة العامة . طلب تعديل تاريخ الترقية عدم قبوله	٣٠ ديسمبر ١٩٤٧	٤١٣	١١٦
١ طلب تعويض . اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظره مناطق ٢ - قرار إداري تعريفه ٣ - قانون مجلس الدولة سريانه على الحوادث السابقة - ٤ - دعوى . معاد رفعها - ٥ - أمر إداري تقدير ملاءمته . حق جهة الإدارة حدوده .	٧ يناير ١٩٤٨	٤١٥	١١٧
١ - قرارات إدارية . أنواعها . حصاتها . إمكان سحبها أو تغييرها أو تعديلها . أحواله . قيوده - ٢ - مرتب تعديله . حق مكتسب . الإخلال به . مخالفة .	٢١ يناير ١٩٤٨	٤٢٢	١١٨
١ - مدير مصلحة . سلطته التأديبية . موظف . أثره . مستخدم خارج الهيئة . السلطة المختصة . بتأديبة ٣ - قرار تأديبي . شرط اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظره . - ٢ - محكمة القضاء الإداري . اختصاصها من النظام العام .	٤ فبراير ١٩٤٨	٤٢٤	١١٩
قانون مجلس الدولة . سريانه على الحوادث السابقة . أحواله .	١٧ فبراير ١٩٤٨	٤٢٦	١٢٠
١ - قانون مجلس الدولة : سريانه على الحوادث السابقة . أحواله ٢ - تظلم . أثره وقف معاد رفع الدعوى . متى يكون .	٩ مارس ١٩٤٨	٤٢٩	١٢١
قرار إداري . تقدير ملاءمته حق جهة الإدارة حدوده . مرسوم بتعريف الرسوم والجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإداري	٢٣ مارس ١٩٤٨	٤٣٢	١٢٢
قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ - خاص بإضافة حالة جديدة إلى الحالتين اللتين يجوز فيهما إعلان الأحكام العرفية		٤٣٧	
مرسوم بإعلان الأحكام العرفية		٤٣٨	
أمر رقم ١ - خاص بالرقابة		٤٣٩	
أمر رقم ٢ - خاص بتعيين الرقيب العام		٤٤١	
أمر رقم ٣ - خاص بإجراء تعيينات بمصلحة الرقابة		٤٤١	
أمر رقم ٤ - بشأن المناطق الخاصة		٤٤١	
أمر رقم ٥ - بشأن تفتيش البواخر بالموانئ المصرية		٤٤٣	
أمر رقم ٦ - خاص بأوامر الاستيلاء والتكاليف		٤٤٣	

السنة الثامنة والعشرون

فهرست

العدد الثالث والرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
أمر رقم ٧ — بإبقاء الكتبة العسكريين في الخدمة بعد انتهاء مدة تطوعهم أو تجديدها		٤٤٤	•
أمر رقم ٨ — بتقرير بعض قيود على تداول وحيازة الأجهزة والأدوات والمهمات الخاصة بالتلغراف والتليفون واللاسلكي		٤٤٤	
أمر رقم ٩ — خاص بالمسافرين الأجانب بالطائرات عند مرورهم بالأراضي المصرية		٤٤٥	
أمر رقم ١٠ — بإصدار أمر تكليف إلى سائق السيارة المعدة للأجرة		٤٤٦	
أمر رقم ١١ — بتقرير أحكام عامة بشأن أوامر الاستيلاء والتكاليف		٤٤٦	
أمر رقم ١٢ — بتحديد الجهات التي تلحق بدائرة منطقة القاهرة الخاصة		٤٤٧	

المحكمة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين الوطنية

السنة الثامنة والعشرون

يناير وفبراير

سنة ١٩٤٨

العددان

الخامس والسادس

« إِيْمَانُ الْفَرْدِ بِحَقِّهِ قُوَّةٌ ، وَإِيْمَانُ الْجَمَاعَةِ بِحَقِّهَا سِرٌّ تَقْدُمُهَا »

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان
« إدارة مجلة المحكمة » وتحررها بدار النقابة بشارع الملكة نازلي رقم ٥١ بمصر

مطبعة حجازي بالقاهرة

پیدا

نشرنا في هذين العديدين الأحكام الآتية :

عدد	
٥	أحكام صادرة من مجلس الدولة
٢٣	حكما صادرا من محكمة النقض والابرار الجنائية
٢٤	» » » » » المدنية
٥	احكام صادرة من محكمة استئناف مصر الوطنية
٣	» » » القضاء التجاري
٥	» » » قضاء الضرائب
٣	» صادرة من المحاكم الكلية دائرة الايجارات
١	حكما صادرا » » »
٣	احكام صادرة من المحاكم الحسبية
٣	» » » القضاء المستعجل
٤	» » » المحاكم الجزئية
١	بحثا في علاج مشكلة الخدرات
٩	أوامر عسكرية صادرة من صاحب الدولة الحاكم العسكرى العام رقم ١٤ و ٢٠ و ٢٤
٢٥ و ٢٦ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٥	

لجنة تحرير المجلة

محمود غنام - اسطفان باسيلي - أحمد الحضري - أحمد السادة

شهرى يناير وفبراير
سنة ١٩٤٨

المحكمة

العددان الخامس والسادس
العدد الثامن والعشرون

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإداري

(برئاسة حضرة صاحب العزة زكى خير الأوتيجى بك وعضوية حضرتى صاحبى العزة
محمد البابلى بك وعبدى محرم بك المستشارين)

١٢٣

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧

- ١ — طعن انتخابى . ميعاده . تنازل عن الترشيح .
اعتماد التنازل . العبرة بتاريخ الاعتماد .
- ٢ — انتخاب . فوز بالتزكية . جواز الطعن فيه . لمن
يكون .
- ٣ — مجالس بلدية أو قروية . انتخابات . لجنة الترشيح .
اختصاصها . مناطه .

المبادئ القانونية

- ١ — تنازل أحد المرشحين عن الانتخاب
لا يعتبر قانونا إلا إذا أصدرت وزارة الداخلية
قرارا باعتماد التنازل وعضوية من محل محل
التنازل ، ولا تعتبر نتيجة الانتخاب قد أعلنت
إلا من تاريخ هذا الاعتماد . وعلى ذلك فالطعن
الذى يرفع فى ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ
اعتماد وزارة الداخلية نتيجة الانتخاب وبعد

مضى أكثر من خمسة عشر يوما من تاريخ
تنازل أحد المرشحين يكون مقبولا لرفضه فى
الميعاد القانونى .

٢ — تقضى المادة ٣٩ من القانون رقم
١٤٥ سنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية
والقروية بأن لكل ناخب أن يطلب إبطال
الانتخاب الذى حصل فى المدينة أو فى القرية ،
وكذلك تقضى المادة ١٧ بأنه متى أصبح
الترشيح نهائيا وكان عدد المرشحين لا يتجاوز
العدد المقتضى انتخابه لعضو المجلس يعلن وزير
الداخلية انتخابه وذلك بلا حاجة لتولى إجراءات
الانتخاب بالنسبة لهم ويستفاد من هذا النص أن
الفوز بالتزكية يعتبر انتخابا . ومتى ثبت ذلك
يكون لكل ناخب الحق فى طلب الانتخاب
الذى تم بواسطة التزكية .

٣ — تقضي المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ من القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ بأن تؤلف لجنة لوضع كشف لأسماء المرشحين الذين اعتمدت طلباتهم . ويجوز لكل مرشح أهمل إدراج اسمه في الكشف أن يقدم طلب لإدراجه وتفصل في هذه الطلبات لجنة مؤلفة من المحافظ أو المدير ومن أحد القضاة أو أعضاء النيابة ومن مندوب من وزارة الصحة العمومية وتكون قراراتها نهائية ، ويستفاد من ذلك أن اختصاص هذه اللجنة محصور في أمر واحد وهو النظر في الطلب الخاص باهمال إدراج اسم المرشح وهذا الطلب يقدمه المرشح بطلب إدراج اسمه ولا يدخل إذاً في اختصاص هذه اللجنة الطلبات التي يقدمها غير المرشحين أو الناخبين أو التي تتعلق بأوجه أخرى غير إدراج اسم المرشح .

الوقائع

تتصل وقائع هذا الطعن في أن الطاعن قدم عريضة لرئيس مجلس قروي دكرنس مصدقا على توقيعه عليها أمام محكمة دكرنس الجزئية برقم ٢٩٧ سنة ١٩٤٧ تصديقات وطلب للأسباب الواردة بها الحكم بإبطال انتخاب الطعون ضده لعضوية مجلس قروي دكرنس التكميلي وأعادها رئيس المجلس القروي إلى الطاعن لإقدمها إلى الجهة المختصة فقدمها بدوره إلى سكرتيرية هذه المحكمة وتحدد لنظر الطعن جلسة يوم ٢١ من ابريل سنة ١٩٤٧ وفيها دفع الطعون ضده بعدة دفعات أولها عدم قبول الطعن لرفعه بعد اليعاد وثانيها عدم جواز نظر الطعن لفوزه بالتركية لا بالانتخاب وثالثها عدم جواز نظره أيضا لسابقة تقديمه الى

لجنة الترشيح وصدر قرارها النهائي فيه ورد الطاعن على هذا الدفع بما هو وارد بمحضر الجلسة وتحدد للنطق بالحكم جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٤٧ وفيها فتح باب المرافعة لجلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٤٧ وتداول نظره عدة جلسات بضم أوراق كاهوثايت بمحاضر الجلسات إلى أن أصدرت المحكمة حكمها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمداولة قانونا

« من حيث ان الطاعن قدم في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٧ طلبا مصدقا عليه أمام محكمة دكرنس إلى رئيس مجلس قروي دكرنس طلب فيه ابطال انتخاب الطعون ضده على أساس أنه لا يملك النصاب الواجب توافره طبقا لنص المادة ٦٥ من القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ أي خمسة افدنة على الأقل .

« وحيث ان الطعون ضده دفع أولا - بعدم قبول الطعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد وقال أن الترشيح أصبح نهائيا في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٧ ولم يقدم الطعن إلا في ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٧ وبذلك قد مضت مدة أكثر من خمسة عشر يوما . ثانيا - دفع أيضا بعدم جواز نظر الطعن لأن الطعون ضده لم يفز بطريق الانتخاب بل فاز بطريق التزكية . ثالثا - دفع أيضا بعدم جواز نظر الطعن استنادا إلى أن لجنة الترشيح فصلت في هذا الطعن وقرارها نهائي عملا بالمادة ١٥ من القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ولا يصح الطعن بعد ذلك أمام محكمة القضاء الاداري .

« وحيث انه عن الدفع الأول فانه يتضح من الاطلاع على اوراق هذا الطعن أن وزارة الداخلية اعتمدت انتخاب الطعون ضده في ١٢ مارس سنة ١٩٤٧ وتقدم الطعن في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٧

لهذا يكون تقديمه في مدة أقل من خمسة عشر يوماً ولا يفيد بقبول الطاعن بأن الترشيح أصبح نهائياً في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٧ يوم أن تنازل أحد المرشحين عن انتخابه إذ أن هذا التنازل لا يعتبر قانوناً إلا إذا أصدرت وزارة الداخلية قراراً باعتماد هذا التنازل وعضوية من يحل محل التنازل ولا يعتبر نتيجة الانتخاب قد أعلنت إلا من تاريخ اعتماد وزارة الداخلية : لهذا لا محل للاخذ بهذا الدفع .

« وحيث أنه عن الدفع الثاني الخاص بعدم جواز نظر الطعن لأن المطعون ضدهما فاز بالتركية فإن هذا الدفع لا يقوم على أساس قانوني صحيح وذلك لأن نص المادة ٢٩ من القانون رقم ١٤٥ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية يقضي بأن لكل ناخب يطلب إبطال الانتخاب الذي حصل في المدينة أو القرية وورد النص في المادة ١٧ أنه متى أصبح الترشيح نهائياً وكان عدد المرشحين لا يتجاوز العدد المقتضى انتخابه لعضوية المجلس يعلن وزير الداخلية انتخابهم وذلك بلا حاجة لتولي إجراءات الانتخاب بالنسبة لهم ويستفاد من هذا النص أن الفوز بالتركية يعتبر انتخاباً بدليل النص على وجوب أن يعلن وزير الداخلية انتخاب من أصبح ترشيحهم نهائياً ومتى ثبت ذلك يكون لكل ناخب الحق في طلب إبطال الانتخاب الذي تم بواسطة التركية لهذا يتعين الحكم برفض هذا الدفع .

« وحيث أنه عن الدفع الثالث وهو القول بعدم جواز الطعن استناداً إلى أن لجنة الترشيح فصلت في موضوع هذا الطعن وقرارها نهائياً فإن النص الوارد في المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ يقضي بأن يؤلف لجنة لوضع كشف بأسماء المرشحين الذين اعتمدت

طلباتهم وبعد عرض الكشف في الأماكن المطروقة يجوز لكل مرشح أهمل إدراج اسمه في الكشف أن يقدم طلباً لإدراج اسمه وتفصل في هذه الطلبات لجنة مؤلفة من المحافظ أو المدير ومن أحد القضاة أو أعضاء النيابة ومن مندوبين وزارة الصحة العمومية وتكون قرارات اللجنة نهائية . « وحيث أنه يستفاد من هذا النص أن اختصاص هذه اللجنة محصور في أمر واحد وهو النظر في الطلب الخاص بإهمال إدراج اسم المرشح وهذا الطلب يقدمه المرشح بطلب إدراج اسمه ولا يدخل أذن في اختصاص هذه اللجنة الطلبات التي يقدمها غير المرشحين أو الناخبين أو التي تتعلق بأوجه أخرى غير إدراج اسم المرشح ولهذا يكون موضوع هذا الطعن المقدم من الطاعن وهو ناخب خارجاً عن اختصاصها وتختص بالفصل فيه المحكمة التي ترفع إليها طلبات إبطال الانتخاب .

« وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض هذا الدفع أيضاً .

« وحيث أنه بالنسبة للموضوع فإن الطاعن يقيم هذا الطعن على أساس أن المطعون ضده لا يملك النصاب القانوني الواجب توافره في عضو المجلس القروي وهو أن يكون مالكا لحصة أفدنة .

« وحيث أن المطعون ضده رد على هذا الطعن بأنه يملك ١٥ س و ١٤ ط و ٦ ف بالبيان الآتي ١ - ١٥ س و ٢٣ ط يملكها بمقتضى عمدة مسجل - ٢ - ٢٢ س و ٢ ط و ٣ ف بمقتضى حكم مرسى - مزاد ٣ - ٢ س و ١٢ ط و ٢ ف بموجب حكم صدر إليه بصفة التوقيع على عقد البيع الصادر له من والده في القضية رقم ٢٥ سنة ١٩٤٧ محكمة دكرنس الجزئية .

« وحيث انه عن القدر الأول فقد قال الطاعن أنه يدخل ضمن القدر الثاني الذي يملكه المطعون ضده بموجب حكم مرسى المزداد وقد ثبتت صحة هذا القول من خطاب مديرية الدقهلية المرسل في ١٩/١٠/١٩٤٦ إلى تفتيش مساحة المنصورة الذي تضمن أن هذا القدر يدخل في المقدار الذي رسي مزاده على المطعون ضده وكذلك الخطاب المرسل من مصلحة المساحة بالمنصورة في ٢٥/١/١٩٤٧ والذي ورد فيه زوال اقرار العقد المسجل الذي هو موضوع مبيع هذا القدر لصدور حكم مرسى مزداد مشتملا عليه وعلى هذا يكون المكلف باسم المطعون ضده ٢٢ س و ٢ ط و ٣ ف فقط ويتعين استبعاد مقدار ال ١٥ و ٢٣ من مجموع الأطنان التي يملكها المطعون ضده .

« وحيث انه بالنسبة إلى القدر الباقي وهو ٢٥ س و ٢ ط و ٣ ف فان الطاعن لا ينازع في أن المطعون ضده يملك هذا المقدار بمقتضى حكم مرسى مزداد انما يدعى انه تنازل عن نصف هذا المقدار إلى ورثة أبي الحسن منيع بمقتضى الاقرار الصادر منه في ١٨/٦/١٩٤٦ والذي قدمه الطاعن في حافظته نمرة ٣ دوسيه رقم ٦ .

« وحيث ان المطعون ضده قال عن هذا الاقرار أنه قبل أن يتنازل عن نصف الأطنان التي رست قرارها عليه إلى ورثة أبي الحسن المنيع ولكنه عدل عن تنفيذ وعده وذلك لأنه لم يقبل الثمن الذي عرضه عليه المتنازل اليهم .

« وحيث انه بالرجوع إلى الاقرار المشار اليه والذي لم يسجل لان يتضح أنه لم يذكر فيه أن التنازل عن نصف الأطنان كان له مقابل ولم يذكر الثمن فيه أو المقابل مما يجعله في مصاف عقود التبرعات التي لا تصح قانونا إلا إذا كانت عقودا

رسمية وعلى أي حال فان عدم ذكر الثمن في هذا الاقرار دليل على صحة ما يدعيه المطعون ضده من أنه عبارة عن وعد البيع ولم يتم البيع لعدم الاتفاق على الثمن ولهذا لا يكون لهذا الاقرار أثر قانوني يترتب عليه التنازل عن ملكيته لنصف الأطنان التي رسي مزادها عليه .

« وحيث انه عن القدر الأخير أي عن ٢ س و ١٢ ط و ٢ ف الذي يقول المطعون ضده أنه يملكه بمقتضى عقد صادر من والده والذي صدر عنه حكم دكرنس بصحة التوقيع على العقد فان الطاعن يدفع بأن هذا العقد غير مسجل ولا ينقل الملكية وأن البائع يملك العقد المبيع مع آخرين من الورثة والمحكمة لا تأخذ بهذين الوجهين وذلك لأن محكمة القضاء الاداري ليست المحكمة التي تختص بالنظر في تثبيت الملكية ومحل الاستناد إلى العقود المسجلة انما يكون في المنازعات التي تدور حول ملكية العقار بين من يدعون تلك الملكية أو إذا تراخمت الحقوق العينية عليه — أما في المسائل المتعلقة بالانتخابات فيكفي فيها أن تستعرض المحكمة الدلائل الظاهرة على ملكية النصاب المقرر قانونا والعقود الغير مسجلة تصلح لاقامة الدليل الظاهر على الملكية متى كانت جدية ولم تصطنع بصفة صورية لهذا الفرض ومتى ثبت أنه ليس في الأوراق ما ينافي هذه العقود أو يزيل أثرها القانوني أو أن هناك منازعا جديا في الملكية ولم يتقدم من الطاعن ما يدل على شيء من ذلك أو ان البائع لا يملك ما باع إذ أن غيره ينازعه في ملكية هذا القدر أما ما جاء في أوارد التكليف عن بقاء التكليف على اسم جميع الورثة فلا عبرة به لأن التكليف لا بد على الملكية والمطعون ضده هو الواضع اليد على

أنه ينبغي فيمن يعين عمدة أو شيخاً أن يكون مالكا للنصاب ، لا يفيد أن ملكية النصاب يلزم توافره عند التعيين فقط بل مفاد هذا النص هو تقرير حكم عام فيمن يتولى منصب العمدية أو المشيخة وإيضاح الشروط التي يلزم أن تتوفر في العمدة والمشايخ على صورة عامة .

الوقائع

تتصل وقائع هذه الدعوى حسبما يستفاد من صحيفتها وباقي أوراقها في ان ناحية ميت يزيد مركز منيا القمع مديرية الشرقية قد خلت من شيخها عثمان أفندي سلام بوفاته في ٦ من يونيه سنة ١٩٤٥ فطلبت المديرية إلى المركز في ١٣ منه تحرير كشف عن تتوافر فيهم شروط الترشيح للشيخة في حصة وكشف آخر بأسماء أفراد هذه الحصة لانتخاب شيخ بدلا منه عملا بأحكام المادتين الأولى والثالثة من الأمر العالي الصادر في ١٦ من مارس سنة ١٨٩٥ الخاص بالعمد والمشايخ وقد حرر في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٤٥ كشف وقعه عمدة البلدة والد المدعي عليه الثالث حينذاك بأسماء المرشحين الذين يملكون النصاب المقرر وهو خمسة أفدنة على الأقل ويبلغ عددهم اثنا عشر شخصا ليس من بينهم المدعي والمدعي عليه الثالث ثم حرر كشف آخر بأسماء أفراد الحصة ولكن المرشحين المذكورين وقعوا اقرار بعد ذلك بتنازلهم عن ترشيح أنفسهم للشيخة وقد أبلغ العمدة هذا التنازل إلى المركز في ٢٨ من يوليه سنة ١٩٤٥ وجاء في كتابه ان المرشحين تنازلوا جميعا إلى الشيخ إبراهيم عثمان سلام نجل المرحوم عثمان أفندي سلام الشيخ السابق المتوفى وان المذكور يملك ١٤ ط ٥ ف من ذلك ٨ س ٦ ط ١ ف مكلفة عليه ١٦٥ س ١٩ ط لم ينقل

هذه الأطيان بدليل دفع أموالها .

« وحيث انه مما تقدم يكون المطعون ضده مالكا لمقدار ٢٢ س و ٢ ط و ٣ ف و ٢ س و ١٢ ط و ٢ ف والمجموع أكثر من خمسة أفدنة لهذا يتعين الحكم برفض الطعن موضوعا .
(القضية رقم ١٥٩ سنة ١ قضائية)

١٢٤

٦ يناير سنة ١٩٤٨

عمد . مشايخ . نصاب . ملكيته . العبرة بتاريخ
خلو الوظيفة . لا بتاريخ التعيين فيها .

المبدأ القانوني

نصت المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ الخاص بالعمد والمشايخ على أنه يكون الشيخ مالكا لخمسة أفدنة فاذا لم يوجد خمسة أشخاص يمتلكون هذا القدر انتخب الشيخ من بين الملاك الذين يدفعون أموالا أميرية أكثر من غيرهم . ونصت المادة الثانية على تشكيل لجنة في كل مديرية لانتخاب العمدة والمشايخ بناء على كشف تحرره المديرية حاويا أسماء الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط المقررة في المادة الأولى ومن بينها النصاب . وهذا النص الآخر وإن كان لا يتحدث عن التاريخ الذي يراعى فيه توافر شروط النصاب في المرشح إلا أن المعول عليه في هذا الشأن هو التاريخ الذي تخلف فيه الوظيفة وما جاء في المادة الأولى من الأمر العالي من

عنها التكاليف و ١٢ ط ١ ف بالميراث وقد رأت المديرية سؤال المرشحين المتنازلين عن تنازلهم حتى إذا أضروا على التنازل حرر كشف بخمسة أشخاص ممن يدفعون أموالاً أميرية أكثر من غيرهم فصمموا في محضر التحقيق الذي أجراه معاون الإدارة في هذا الشأن في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٤٥ على التنازل وعلى مقتضى ذلك حرر كشف آخر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ وقعه العمدة أيضاً بأسماء خمسة أشخاص ممن يدفعون أموالاً أميرية أكثر من غيرهم وليس من بينهم المدعى والمدعى عليه الثالث ولكن أربعة من هؤلاء المرشحين أيضاً تنازلوا عن الترشيح ووقعوا اقراراً بذلك في ٢٣ من إبريل سنة ١٩٤٦ ثم أضروا على هذا التنازل في محضر التحقيق الذي أجرى في هذا الشأن فطلبت المديرية إلى المركز في ٧ من مايو سنة ١٩٤٦ تحرير كشف بأربعة أشخاص ممن يدفعون أموالاً أميرية أكثر من غيرهم فحرر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٦ كشف وقعه نائب العمدة بأربعة أشخاص من بينهم المدعى والمدعى عليه الثالث ومبين به أمام اسم المدعى أنه يملك ٨ س ١١ ط ٢ ف من ذلك ٦ ط و ١ ف ملك و ٥ ط و ١ ف بالميراث وأمام اسم المدعى عليه الثالث أنه يملك ١٣ س و ٢٢ ط و ٧ ف بالميراث عن والده (وهو العمدة) وقد اعترض المدعى على البيان الخاص به كما طعن في الكشف الخاص بأفراد الحصة على اعتبار أنه قد استبعدت منه أسماء أشخاص يقيمون في الحصة ولم تدرج فيه أسماء أشخاص يقيمون فيها وقدم كشفاً بأسمائهم لمعاون الإدارة الذي ندب لتحقيق هذا الطعن فأشتر معاون الإدارة في ختام محضره المؤرخ في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٤٦ بما يأتي .

« اطلعنا على القائمة الاساسية بالمركز فاضح

أنه يوجد بعض أسماء لم تدرج بقائمة الشياخة نظراً لأن هذه القائمة قد تحررت قبل التعديل الأخير الذي حصل في مايو سنة ١٩٤٦ للقائمة ونرى اعادته للمديرية للمواقفة على ادراجها استجد أو لم يذكر من الأسماء » وفي ١٩ من يونيو سنة ١٩٤٦ تقدمت شكاوى إلى مديرية الشرقية من الأستاذ محمد زكي زاده ومحمد فريد زاده ويوسف كمال زاده ومحمود رياض زاده بأن أسماءهم لم تدرج في كشف الترشيح للشيخة وطلبوا ادراج أسمائهم في الكشف وعند اجراء التحقيق في هذه الشكاوى في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤٦ قرر محمود رياض زاده أنه توجد شياخة خالية ببلدة ميت يزيد ولم يدرج في كشف المرشحين لا هو ولا أخوته مع أن كلا منهم يملك ١٣ س و ٢٢ ط و ٧ ف بالميراث ودليل هذه الملكية كشف التورث الذي أدرج على مقتضاه اسم أخيه أحمد يوسف زاده (وهو المدعى عليه الثالث) وقد سئل نائب العمدة عن سبب عدم ادراج أسمائهم في الكشف فقال أنهم حقيقة يملكون النصاب القانوني للشيخة ويجب ادراجهم وكان عدم الادراج من باب السهو والنسيان على مقتضى ذلك حرر كشف آخر بأسمائهم وذكر أمام كل اسم منهم أنه يملك ١٣ س و ٢٢ ط و ٧ ف بالميراث عن والده وفي ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٦ قدم المدعى شكوى أخرى إلى مديرية الشرقية بأنه يملك أكثر من النصاب القانوني ولكن ذكر في كشف المرشحين أن ملكيته تقل عن هذا النصاب وان كشف أفراد الحصة لم تدرج فيه أسماء بعض أفراد عائلته كما قدم أمين أفندي أحمد سلام وعزت أحمد سلام شكوى إلى المديرية بأن اسميهما لم يدرجا في كشف المرشحين مع أنهما يملكان النصاب القانوني وقد أحالت المديرية هذه الشكاوى

عائلة أو مسكن أو اقامة بالبلدة ثم قرر بعد ذلك أن لهما مصالح في البلد للمكثتهما أراضي بها وفيما يتعلق بكشف أفراد الحصة قرر نائب العمدة أن جميع الأشخاص الذين يقال أنهم لم يدرجوا في كشف الحصة مدرجون في باقي الحصص وأن جميع أفراد الحصة مدرجون بكشفها وبإعادة الأوراق إلى المديرية ومراجعتها كشوف الترشيح رأت في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ حذف اسم محمد فريد زاده أفندي لأنه أقل من السن القانونية وأضافه أمين أفندي أحمد سلام إلى كشف الترشيح لتوافر النصاب لديها ولكونهما من أهالي البلدة ولأنهما يقيان بعيداً عنها فأضيفا في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ورأت حذف اسم المدعى لأنه لا يتوافر فيه شرط النصاب . وفي ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ اجتمعت لجنة الترغيب لأخذ رأي الأهالي في الشيخ الذي يرغبونه لحصتهم وكان المرشحون هم أمين أفندي أحمد سلام وعزت أحمد سلام ومحمد الظاهر الطيب ومحمد زكي زاده ومحمد رياض زاده ويوسف كمال زاده وأحمد يوسف زاده كما كان عدد الأفراد الواردة أسماؤهم في كشف الحصة ستاً وثمانين شخصاً حضر منهم ثمانية وخمسون أختير منها المدعى عليه الثالث شيخاً لحصتهم وفي ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ اجتمعت لجنة شياخات مديرية الشرقية وأقرت بالاجماع وموافقة نائب العمدة والمأمور هذا الاختيار وفي ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٧ أبلغت وزارة الداخلية مديرية الشرقية اعتماد هذا الاختيار . أقام المدعى هذه الدعوى على المدعى عليهم بصحيفة أودعت مع المذكرة الشارحة وحافطة المستندات سكرتيرية المحكمة في ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٧ وأعلنت إلى المدعى عليهم في ١٧ منه طلب فيها الحكم بإلغاء قرار لجنة الشياخات بتعيين المدعى

إلى المركز لتحقيقهم رأت كذلك استيفاء كشف أفراد الحصة حسب آراء معاون الادارة المحقق كما تقدم والتأكد مما يقوله المدعى عن ترك أسماء بعض أفراد عائلته وعدم إدراجها فيه وقد قرر صراف الناحية ونائب العمدة في ١٧ من يولييه سنة ١٩٤٦ فيما يتعلق بكشف المرشحين أن مقدار ما يمتلكه المدعى هو ١٠ س ١٨ ط ٤ و ف من ذلك ٨ س ٦ ط ١ و ف مكلفة باسمه قبل خلو الوظيفة ١٢ س ٦ ط ١ و ف بالميراث الشرعي عن والده ١٤ س ٥ ط ٢ و ف بعقد مسجل في ٦ من أبريل سنة ١٩٤٦ أي بعد خلو الوظيفة في ٦ من يونيه سنة ١٩٤٥ وقدم المدعى حافظة بمستندات ملكيته وهي عبارة عن عقد مؤرخ ٢٧ من يونيه سنة ١٩١٨ ومسجل تسجيلاً كلياً بشرائه ١٢ س ٦ ط ١ و ف عقد مؤرخ في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٥ ومسجل في يونيه سنة ١٩٤٦ بشرائه ١٤ س ٥ ط ٢ و ف وعقد عرفي مؤرخ في أول أكتوبر سنة ١٩٤٥ بشراء ٣ س ٩ ط ٤ و ف كما أنه يملك بالميراث الشرعي عن والديه ٢ س ١ ط ١ و ف إذ أن والده توفي عن ورثة وترك ٦ س ١ ط ٢ و ف من ذلك ٣ س ٦ ط ٧ و ف مكلفة باسمه ، ٣ س ٦ ط ٦ و ف بعقد عرفي صادر اليه من زكي وعبد الفتاح منصور في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٣ ثم توفيت بعد ذلك والدته في أغسطس سنة ١٩٤٥ فآل اليه نصيب ما يملكه وبذلك يكون ما يملكه حسب زعمه ٢٠ س ٤ ط ٥ و ف ثم قدم أوراد مال واستارة حيازة عن سنة ١٩٤٦ مبيناً بها مقدار الأراضي التي في وضع يده وبالنسبة إلى ترشيح أمين أفندي أحمد سلام وعزت أفندي أحمد سلام قريب نائب العمدة أنهما وإن كانا يملكان النصاب المقرر إلا أنه لا يذكّر أنهما من مواليد البلدة لأنه ليس لهم

عليها الثالث شيخاً واعتبار القرار كأن لم يكن وإدراج اسم المدعى بكشف المرشحين . وبالتبعة الغاء تصديق وزارة الداخلية على هذا التعيين واعتبار هذا التصديق كأن لم يكن وإعادة الانتخاب والتعيين للشيخة مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقد ردت المدعى عليهما الأوليان بمذكرة أودعت سكرتيرية المحكمة في ١٩ من مارس سنة ١٩٤٧ طلبت فيها الحكم برفض الدعوى ولم يقدم المدعى عليه الثالث شيئاً وقد نذب حضرة صاحب العزة محمد سامي مازن بك المستشار بالمحكمة لوضع التقرير فقرر مناقشة الخصوم كما هو وارد بمحضر المناقشة وكلف المدعى عليهما الأولين بتقديم ملف الدعوى موضوع النزاع مع الترخيص للطرفين في تقديم مذكرات تكميلية فقدم المدعى مذكرة في ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٧ طلب فيها الحكم أصلياً بإلغاء قرار لجنة شياخات مديرية الشرقية الصادر في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ بتعيين المدعى عليه الثالث شيخاً للحصة وإلغاء تصديق وزارة الداخلية الحاصل في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ على قرار التعيين وإدراج اسم المدعى بكشف المرشحين للشيخة مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . واحتياطياً أحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى أن ٣١ واحد وثلاثين شخصاً من سكان الحصة لم يدرجوا بالكشف المؤرخ في ١٧ من يولييه سنة ١٩٤٦ الذي كان أساساً لعملية الانتخاب وأن ستة أشخاص قد أدرجوا بهذا الكشف مع أنهم ليسوا من سكان تلك الحصة مع حفظ جميع الحقوق الأخرى ولم يقدم باقي الخصوم شيئاً . وبعد أن وضع حضرة المستشار المقرر تقريره أحيلت الدعوى إلى المرافعة وعين لنظرها جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ وفيها طلب المدعى الحكم أصلياً بإلغاء قرار التصديق

الصادر من وزير الداخلية في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ على تعيين المدعى عليه الثالث شيخاً للحصة التي كانت شاغرة بناحية ميت يزيد وإلغاء قرار لجنة شياخات مديرية الشرقية الصادر بهذا التعيين في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وإدراج اسم المدعى بكشف المرشحين للشيخة المذكورة واحتياطياً إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى أن ٣١ شخصاً من سكان الحصة لم يدرجوا في كشف الناخبين المؤرخ في ١٧ من يولييه سنة ١٩٤٦ والذي كان أساساً لعملية الانتخاب كما أن ستة أشخاص أدرجوا به مع أنهم ليسوا من سكان تلك الحصة . وبعد أن سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المدون بالمحضر أرجأت النطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع ملاحظات الطرفين والاطلاع على الأوراق والمداولة .

« من حيث انه يخلص من أقوال الطرفين ومستنداتهما وباقي الأوراق المقدمة في ملف الدعوى أن محور النزاع فيها هو كشف الترشيح والترغب للذان جرى على أساسهما اختيار المدعى عليه الثالث شيخاً بناحية ميت يزيد فيقول المدعى أن هذين الكشفين باطلان ويستتبع بطلانها بطلان هذا الاختيار ثم التعيين الذي انبنى عليه وذلك أن كشف الترشيح لم يدرج فيه اسمه مع أنه مالك للنصاب القانوني وقد أدرجت به أسماء أخوة المدعى عليه الثالث مع أن ترشيحهم للشيخة لم يكن جدياً بل كأن يقصد استبعاد اسم المدعى من الكشف والحيولة بينه وبين الترشيح وأنه إذ احتج عليه بأن ملكيته لبعض النصاب لاحقاً لحلو الوظيفة فإن هذا الاحتجاج بعينه يقوم بإزاء

المدعى عليه الثالث وأخوته إذ أن ملكيتهم لجميع النصاب لاحقة لحلو الوظيفة ثم يضيف المدعى إلى ذلك أن عملية الاختبار ذاتها قد شابها البطلان ، إذ أن جميع المرشحين عدا المدعى عليه الثالث لم يعلنوا باليوم الذى جرى فيه الترغيب ولا باليوم الذى عين لنظر المشيخة أمام لجنة الشياخات .

« ومن حيث ان الأمر العالى الصادر فى ١٦ من مارس سنة ١٨٩٥ الخاص بالعمد والمشايع قد أوجب فى المادة الأولى منه أنه يكون الشيخ مالكا لحمة أفدنة ، فاذا لم يوجد خمس أشخاص يمتلكون هذا القدر انتخب الشيخ من بين الملاك الذين يدفعون أموالا أميرية أكثر من غيرهم كما نص فى المادة الثانية على تشكيل لجنة فى كل مديرية لانتخاب العمد والمشايع بناء على كشف تحرره المديرية حاويا أسماء الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط المقررة فى المادة الأولى ومن بينها النصاب .

« ومن حيث انه وان كانت المادة الثانية المشار إليها لا تتحدث عن التاريخ الذى يراعى فيه توافر شروط النصاب فى المرشح الا أن المعول عليه فى هذا الشأن هو التاريخ الذى تخلو فيه الوظيفة إذ بهذا الحلو يقوم الترشيح تمهيدا للتعين فيلزم ان تتقرر صلاحية المرشح للوظيفة وأهليته لها باستكمال الشروط التى يفرضها القانون عند حصول هذا الحلو ، كما أن فى تعيين التاريخ على هذا الوجه ما يكفل للترشيح أساسا ثابتا . وعلى الأخص اذا لوحظ أن الأمر العالى الخاص بالعمد والمشايع لم يعين ميعادا لتحرير كشف الترشيح أو وقتا يصبح فيه هذا الكشف نهائيا .

« ومن حيث ان ما جاء فى المادة من الأولى من الأمر العالى من أنه ينبغى فى حين تعيين عمدة أو شيخا أن يكون مالكا للنصاب الوارد لايد

أن ملكية النصاب يلزم توافرها فى العمدة أو الشيخ عند التعيين فقط بل مفاد هذا النص هو تقرير حكم عام فىمن يتولى منصب العمدة أو المشيخة وإيضاح للشروط التى يلزم أن تتوافر فى العمد والمشايع على صورة عامة يؤيد ذلك أن المادة الثانية قد أحالت فيما يتعلق بهذه الشروط الى المادة الأولى وجعلت إدراج اسم المرشح فى كشف الترشيح منوطا بتحقيق هذه الشروط .

« ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن ملكية المدعى عليه الثالث للنصاب قد آلت إليه باليراث عن والده الذى توفى بعد أن خلت وظيفة المشيخة التى جرى الترشيح لها بل بعد أن حرر كشفا لترشيح الأولان اللذان وقعهما والده بصفته عمدة البلدة .

« ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يكون تعيين المدعى عليه الثالث شيخا قد وقع باطلا ويتعين إلغاء قرار وزير الداخلية الصادر باعتماد هذا التعيين ولا محل بعد ذلك لبحث باقى الأوجه التى أثارها المدعى . »

(القضية رقم ١٢٧ سنة ١ قضاية)

١٢٥

٢١ يناير سنة ١٩٤٨

- ١ — قانون مجلس الدولة . سريانه على الحوادث السابقة . منازعة على مرتب . جوازها . متى سقط الحق فيها .
- ٢ — قضاء إداري . طرق الطعن فيه . طلب إلغائه . طلب عدم الأخذ به . الفرق بينهما .
- ٣ — جهة إدارية عليا . تعديل أو وقف قرارات . لمن يكون . قرار مجلس وزراء . وزير . وكيل وزارة . اختصاصه .

المبادئ القانونية

١ — طبقاً للفقرة الثانية من المادة

الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة تختص محكمة القضاء الاداري وحدها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات ولو كانت سابقة على العمل بهذا القانون ما دام الحق فيها لم يسقط طبقا للأصول العامة.

٢ — يجوز الطعن في القرارات الادارية العامة بطريقتين : طريق مباشر ويكون بطلب إلغائها لمجاوزة السلطة في المواعيد المقررة لذلك القانون وطريق غير مباشر وذلك في أى وقت عند تطبيقها على الحالات الفردية بطلب عدم الأخذ بها دون التصدى لإلغائها.

٣ — لا تملك جهة إدارية دنيا تعديل أو وقف قرارات تنظيمية صادرة من جهة إدارية عليا إلا إذا أذنت لها الجهة الادارية بذلك ومن ثم فوزير المالية أو وكيله لا يكون مختصا باصدار قرارات إدارية من شأنهما وقف العمل بقرارات تنظيمية صادرة من مجلس الوزراء إلا إذا رخص له في ذلك بمقتضى هذه القرارات

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى في ان المدعى تخرج في مدرسة الزراعة المتوسطة سنة ١٩٣٦ فالتحق بخدمة عمر أبو بكر الديب أفندى مشرفا على زراعته من ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦ إلى مايو سنة ١٩٤٤ . وفي ٨ من مايو سنة ١٩٤٤ عين بوزارة الزراعة في وظيفة معاون زراعة وفي ١٨ من مارس سنة ١٩٤٦ قدم طلبا إلى وزارة الزراعة باحتساب نصف مدة خدمته السابقة لدى عمر

أبو بكر الديب أفندى في الاقدمية وتعيين الراتب طبقا لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ وأعدت وزارة الزراعة مشروع قرار بضم مدة الخدمة ولكنها وقت إصداره بسبب كتاب دورى أرسله وكيل وزارة المالية إلى المصالح والوزارات في ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٦ برقم ٢٣٤ / ١ / ٦٨ بوقف العمل بكتاب وزارة المالية الدورى الصادر في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٤ بذات الرقم والخاص بتنفيذ قرار مجلس الوزراء السالف الذكر فأقام المدعى هذه الدعوى على وزارتي الزراعة والمالية بصحيفة أودعت مع المذكرة الشارحة وحافظة المستندات سكرتيرية المحكمة في ٨ من مايو سنة ١٩٤٧ طالبا الحكم أولا بعدم تأثير الكتاب الدورى رقم ٢٣٤ / ١ / ٦٨ الصادر من وزارة المالية في ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٦ في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ . وثانيا - بتطبيق قرار مجلس الوزراء المذكور على المدعى والحكم على أساس ذلك بضم نصف المدة التي قضاها بدائرة أبو بكر الديب أفندى إلى مدة خدمته بحيث ترجع إلى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ ثم تسوية راتبه وعلاواته على هذا الاعتبار مع الزام المدعى عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أودع المدعى عليهما سكرتيرية المحكمة مذكرة معها ملف خدمة المدعى ودفعنا بعدم قبول الدعوى لتعلقها بطلب الغاء قرار صادر من وزارة المالية إلى وزارات ومصالح الحكومة في ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٦ أى قبل العمل بقانون انشاء مجلس الدولة وطلبتا في الموضوع الحكم برفض الدعوى . أولا - لأن المدعى لم يقدم طلبا بضم مدة خدمته في الأعمال الحرة إلا في ٣٠ من مارس

سنة ١٩٤٦ . وثانيا - لأن هذا الطلب حفظ مؤقتا بسبب صدور كتاب وزارة المالية المطعون فيه . وثالثا - لأن مجلس الوزراء عدل بذلك عن قراره الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ وقرر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ عدم احتساب مدة الخدمة في غير الهيئات التي يكون الاشتغال فيها منظما بقانون من قوانين الدولة كالحاماة والطالب على ان تطبق القواعد الجديدة على من لم يسبق تسوية حالتهم بالقواعد التي وقف العمل بها . وفي ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أودع المدعى مذكرة تكميلية طلب فيها رفض الدفع بعدم القبول لأن الدعوى تتعلق بنزاع في راتب ولأنه يطلب عدم تطبيق كتاب وزارة المالية الصادر بوقف العمل بقرار مجلس الوزراء الخاص بضم مدد الخدمة السابقة لصدور هذا الكتاب من سلطة غير مختصة ولمساسة بحق اكتسبه بمقتضى قرار مجلس الوزراء سالف الذكر . وفي ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ أودعت المدعى عليهما مذكرة تكميلية قالتا فيها باختصاص وزارة المالية في اصدار مثل الكتاب موضوع الطعن وضافتا إلى ذلك ان علاقة الموظف بالحكومة مستمدة من أحكام القوانين واللوائح المتعلقة بالخدمة وبيان للحكومة الحق في اضافة تنظيم الوظائف وفي تحديد الدرجات أو رفعها أو تخفيضها دون أن يكون للموظف الحق في الاعتراض على ذلك وبأن وزارة المالية وقفت العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٤٤ بعد ان اتضح لها تعارضه مع المصلحة العامة إلى ان صدر أخيرا قرار مجلس الوزراء في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ الذي قصر ضم مدد الخدمة السابقة على مدة العمل في الهيئات التي يكون الاشتغال بها منظما بقانون من قوانين الدولة . وقد أحيلت الدعوى إلى حضرة صاحب العزة

محمد راتب بك المستشار لوضع التقرير فيها وبعد وضعه عين لنظر الدعوى جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات طرفي الخصومة على الوجه المبين في المحضر ثم أجل النطق بالحكم في الدعوى إلى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع ملاحظات الطرفين والاطلاع على الأوراق والمداولة .

عن الدفع بعدم القبول

« من حيث ان حاصل هذا الدفع أن الدعوى تتضمن طلب إلغاء قرار إداري صدر في ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٦ أي قبل العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة الذي لا يصف أثره على الماضي فيما استحدثته من حق طلب إلغاء القرارات الإدارية .

« ومن حيث ان الاستفادة من وقائع الدعوى وطلبات المدعى فيها أنها تتعلق بمنازعة في راتب يدخل الفصل فيها في اختصاص محكمة القضاء الإداري وحدها طبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٦ وقد جرى قضاء هذه المحكمة على اختصاصها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات ولو كانت سابقة على العمل بهذا القانون ما دام الحق فيها لم يسقط طبقا للاصول العامة .

« ومن حيث انه فضلا عن ذلك فان المدعى لم يطلب الحكم بإلغاء القرار الإداري الصادر من وزارة المالية في ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٦ والقاضي بوقف العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر في يناير سنة ١٩٤٤ وإنما طلب عدم تطبيق قرار وزارة المالية المذكور على حالته لصدوره من جهة إدارية غير مختصة .

« ومن حيث انه يجوز الطعن في القرارات الادارية العامة بطريقتين الطريق المباشر يكون بطلب الغائها لمجاوزة السلطة في المواعيد المقررة لذلك قانونا والطريق غير المباشر وذلك في أى وقت عند تطبيقها على الحالات الفردية بطلب عدم أخذها دون التصدى للغائها .

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك وكان القرار المطعون فيه والمطلوب عدم تطبيقه على المدعى قرارا تنظيميا عاما فان الدفع بعدم القبول يكون في غير محله ويتعين رفضه .

عن الموضوع

« ومن حيث ان المدعى يبنى دعواه على وجهين الأول بطلان قرار وزارة المالية الصادر في ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٦ بوقف العمل بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ الخاص بحساب الخدمة السابقة في الأقدمية وذلك لصدوره من هيئة غير مختصة . والثاني — عدم سريان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ على حالته لانعام تسويتها قبل العمل بالقرار المذكور .

« ومن حيث انه قد صدر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ قرار مجلس الوزراء بوضع قواعد تنظيمية باحتساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية والعلاوة وتضمن هذا القرار ضم نصف مدة الخدمة في الهيئات الخاصة أو العمل الحر بشروط معينه وأن هذا القرار من وزارة المالية لجميع الوزارات والمصالح بكتاب دوري رقم ف ٢٣٤ — ١/٦٨ لتنفيذه .

« ومن حيث انه في ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٦ أرسلت وزارة المالية كتابا دوريا رقم ف ٢٣٤ — ١/٦٨ بتوقيع وكيلها بوقف

العمل مؤقتا بالقواعد التي تضمنها قرار مجلس الوزراء سالف الذكر وذلك إلى حين صدور تعليمات أخرى .

« ومن حيث ان وزير المالية وبالأحرى وكيلها لا يختص باصدار قرارات ادارية من شأنها وقف العمل بقرارات تنظيمية صادرة من مجلس الوزراء إلا إذا رخص لها في ذلك بمقتضى هذه القرارات إذا لا تملك جهة إدارية دنيا تعديل أو وقف قرارات تنظيمية صادرة من جهة إدارية عليا إلا إذا أذنت لها الجهة العليا صراحة في ذلك .

« ومن حيث ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ لم يشتمل على نص يجيز لوزير المالية أو وكيله وقف العمل بالقواعد الواردة بالقرار المذكور ومن ثم يكون قرار وكيل وزارة المالية الصادر في شأن ذلك باطلا لا يعتد به .

« ومن حيث ان المحكمة التي ما ذهب اليه الحاضر عن وزارة المالية من حصول تفويض شفوي من مجلس الوزراء إلى وزير المالية في شأن وقف العمل بقواعد مجلس الوزراء المذكور لأن مثل هذا التفويض لا يكون إلا بقرار يصدره مجلس الوزراء بالطرق المعتادة ثم يبلغه وزارة المالية .

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك كان . مدعى الحق في طلب تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ على حالته وفي احتساب نصف المدة التي قضاها لدى عمر ابوبكر أفندي قبل التحاقه بخدمة وزارة الزراعة وذلك طبقا لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر . « ومن حيث انه وأن كان قرار مجلس

نص على أن كل شخص له حق في الاعفاء لأسباب كانت موجودة عنده وقت الاقتراع يفقد حقه فيه إذا تأخر بدون عذر مقبول عند تقديم طلبه بالاعفاء إلى مجلس الاقتراع قبل إجرائه .

كما نص على أن هذا المجلس يصدر قراره بصفة نهائية في المسائل المتعلقة بالوقائع ويجوز استئناف القرارات الصادرة في المسائل القانونية إلى وزارة الدفاع . وهذه النصوص إنما تهدف إلى تنظيم إجراءات الاقتراع وكيفية التظلم من القرارات الصادرة في شأنه من الجهات الإدارية المختصة وبيان مدارج التظلم بالطريق الإداري في هذا الخصوص ويخلص من ذلك أن من قام به سبب من أسباب الاعفاء من الخدمة العسكرية ولم يتقدم إلى المجلس المختص بطلب إعفائه قبل إجراء الاقتراع لا يسقط حقه في الاعفاء وغاية ما هناك أن باب التظلم أمام مجلس الاقتراع يستغلق عليه وهذا لا يعنى فقدان الحق في التظلم أمام الجهة الرئيسية إذا كان هناك عذر مقبول .

تقدره تلك الجهة . كما لا يعنى ومن باب أولى فقدان الحق في اللجوء بعد ذلك إلى التظلم القضائي ما دامت نهائية القرارات التي تصدرها الجهات الإدارية في هذا الشأن لا تعنى سوى استغلاق مراحل التدرج الإداري

٢ — إن كلمة الاجداد إذا أطلقت تشمل

في عموم معناها الأصول الذكور منهم والأثني .

الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ قد أبطل العمل بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٤ فيما يختص باحتساب مدد الخدمة في الأعمال الحرة كما نص في الفقرة الأخيرة منه على سريان أحكامه الجديدة على من لم يسبق تسوية حالتهم بالقواعد التي وقف العمل بها إلا أن القرار المذكور لا ينطبق على حالة المدعى إذ أن حالته قد تم بحثها واستوفيت جميع مراحل التسوية في شأنها من تقديم الطلب إلى موافقة رئيسه المباشر إلى موافقة إدارة المستخدمين إلى اعداد مشروع القرار الوزاري بضم مدة الخدمة السابقة قبل صدور كتاب وزارة المالية بوقف العمل بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٤٤ .

« ومن حيث أنه لكل ما تقدم تكون الدعوى على حق ويتعين الحكم للمدعى باستحقاقه تسوية حالته وفقاً لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ الخاص بحساب مدد الخدمة السابقة .

(القضية رقم ١٩٧ سنة ١ قضائية)

١٢٦

١٠ فبراير سنة ١٩٤٨

١ — قرعة عسكرية . طلب إعفاء . قرار مجلس الاقتراع . جواز التظلم منه إلى محكمة القضاء الإداري .

٢ — جد . تعريفة

المبادئ القانونية

١ — من استعراض نصوص قانون القرعة العسكرية يبين أنه بعد أن نظم إجراءات الاقتراع

الوقائع

أقامت المدعية هذه الدعوى بصحيفة أودعت
سكرتيرية المحكمة في ١٣ من مايو سنة ١٩٤٧
وأعلنت إلى المدعى عليها في ١٧ منه قالت فيها
انه في ٥ من يولييه سنة ١٩٤٧ طلب حفيدها
سعد كامل البستاوى للتجنيد وكشف عليه طبيياً
يوم ٦ منه ثم تقرر لياقته للخدمة العسكرية
وجند يوم ٧ من الشهر المذكور فقدم شكوى إلى
إدارة القرعة ملتصقاً اعفاءً من الخدمة العسكرية
لأنه يعول جدته المدعية بل هو عائلها الوحيد وذلك
عملاً بالفقرة الرابعة من المادة ١٩ من قانون
القرعة العسكرية الصادر في سنة ١٩٠٢ وقد رفضت
إدارة القرعة تسليم شكواه على اعتبار أن العمل
يجرى على عدم الاعفاء بالنسبة إلى الجدة ولما كان
هذا الاجراء من جانب إدارة القرعة مخالفاً للقانون
ومنطوياً على التعسف فهي تطلب الحكم بالغاء
القرار الإداري الصادر في ٧ من يولية سنة ١٩٤٧
القاضي بتجنيد سعد كامل البستاوى والأمر بتسريحه
مع إلزام الوزارة بالمصروفات ومقابل أتعاب
الحماية وحفظ الحق في طلب التعويض . وقد
أودعت المدعى عليها في ١٣ من أغسطس سنة
١٩٤٧ مذكرة طلبت فيها منحها أجلاً لأن
العلوم لم ترد إليها من الجهات المختصة ثم ندب
حضرة صاحب العزة محمد سامي مازن بك المستشار
بالمحكمة لوضع تقرير في الدعوى فأصدر في ٢٨
من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قراراً كلف فيه المدعى
عليها إيداع الأوراق الخاصة بتجنيد حفيد المدعية
في خلال أسبوع مع الترخيص للطرفين في إيداع
مذكرات تكميلية في الأسبوعين التاليين وقد انقض
الميعاد دون أن تودع المدعى عليها شيئاً أو تقدم
دفاعاً وطلبت في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ منحها

ميعاداً آخر لتقديم الأوراق المطلوبة وبعد وضع
التقرير أحييت الدعوى إلى المرافعة وعين لنظرها
جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت المحكمة
ملاحظات الطرفين ودفعت المدعى عليها بعدم
قبول الدعوى استناداً إلى المادة ٤٨ من قانون
العسكرية ثم طلب وكيل المدعية رفض الدفع وصمم
على الطلبات وقررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم
لجلسة اليوم مع تقديم مستندات ومذكرات في
عشرين يوماً والمدة مناصفة فقدمت المدعية مذكرة
ولم تقدم المدعى عليها شيئاً .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع ملاحظات الطرفين
والاطلاع على الأوراق والمداولة .

عن الدفع بعدم قبول الدعوى

« من حيث ان المدعى عليها دفعت بعدم
قبول الدعوى لأن حفيد المدعية لم يقدم طلباً
باعفائه قبل اجراء الاقتراع مع قيام سبب الاعفاء
به عند ذلك ومن ثم يسقط حقه في الاعفاء طبقاً
للمادة ٤٨ من قانون القرعة العسكرية الصادر
في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ الذي عومل
بموجبه .

« ومن حيث ان المدعية أبدت في دفاعها أن
حفيدها حين طلب للاقتراع قدم شكوى ملتصقاً
اعفائه لكونه يتولى الانفاق عليها بل هو عائلها
الوحيد وذلك على مقتضى الفقرة الرابعة من المادة
١٩ من القانون المذكور ولكن إدارة القرعة
رفضت تسليم شكواه بحجة أن العمل قد جرى
على عدم الاعفاء لهذا السبب .

« ومن حيث ان المحكمة طلبت إلى المدعى
عليها تقديم ملف المادة موضوع النزاع لتستجلي
حقيقة الأمر في هذا الشأن فلم تقدمه مع منحها
أجلاً لذلك .

عن الموضوع

« ومن حيث ان مبنى طلب الاعفاء أن حفيد المدعية التي صدر قرار إدارة القرعة بتجنيد هو عائلها الوحيد الذي يتولى الاتفاق عليها .

« ومن حيث ان الفقرة الرابعة من المادة ١٩ من قانون القرعة العسكرية قد نصت على أنه يعفى من الخدمة العسكرية كل شخص يقضى قانون الأحوال الشخصية الخاضع له أن يساعد في نفقة واحد أو أكثر من أجداده بشرط لا يتمتع بهذا الاعفاء الا شخص واحد عندما يكلف عدة أشخاص معاً بأعالة جد واحد .

« ومن حيث ان كلمة « الأجداد » إذا أطلقت تشمل في عموم معناها الأصول الذكورية منهم والاثني فينصرف حكم النص المشار إليه والحالة هذه إلى من يساعدون في الاتفاق على أجدادهم وجداتهم .

« ومن حيث ان حفيد المدعية بمقتضى قانون الأحوال الشخصية الذي يخضع له ملازم بالاتفاق عليها وهو يتولى هذا الاتفاق فعلاً بل هو عائلها الوحيد كما يستفاد من الشهادة المقدمة منها الموقعة من عمدة البلدة ومشايخها والتي لم تطعن عليها الوازلة بمطعن ما ومن ثم تكون شرائط الاعفاء من الخدمة العسكرية بالنسبة إلى حفيدها متوافرة فيتعين الحكم لها بطلبتها .

(القضية رقم ٢٦٣ سنة ١ قضائية)

١٢٧

١٠ مارس سنة ١٩٤٨

قرار فصل . طلب إلغائه . أحوال اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظره . صراف . وظيفة غير دائمة . عدم اختصاص .

المبدأ القانوني

طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الرابعة من

« ومن حيث انه يبين من استعراض نصوص قانون القرعة العسكرية المشار إليه . انه بعد أن نظم اجراءات الاقتراع بما محصله انها تبدأ بتحرير كشوف بأسماء الأشخاص الذين يلتزمون الخدمة العسكرية وأنه عند الانتهاء من وضعها رسل صور منها إلى رئيس مجلس القرعة ثم يضبط المجلس هذه الكشوف ضبطاً نهائياً بعد فحص الشكاوى التي تقدم إليه — نص في المادة ٤٨ منه على أن كل شخص له حق في الاعفاء لأسباب كانت موجودة عنده وقت الاقتراع يفقد حقه فيه إذا تأخر بدون عذر مقبول عن تقديم طلبه بالاعفاء إلى مجلس الاقتراع قبل اجرائها كما نص في المادتين ٣٨ ، ٧٩ على أن المجلس يصدر قراره بصفة نهائية في المسائل المتعلقة بالوقائع على أنه يجوز استئناف القرارات الصادرة في المسائل القانونية إلى وزارة الدفاع .

« ومن حيث انه يخلص مما ذكر أن تلك النصوص انما تهدف إلى تنظيم اجراءات الاقتراع وكيفية التظلم من القرارات الصادرة في شأنه من الجهات الادارية المختصة وبيان مدارج التظلم بالطريق الإداري في هذا الخصوص فلا وجه والحالة هذه للتحدي بسقوط أصل حق المدعية في طلب الاعفاء عموماً طبقاً للمادة ٤٨ من القانون المذكور وغاية الأمر أن باب التظلم أمام مجلس الاقتراع يستغل عليها ، ولكن هذا لا يعنى فقدان حقها في التظلم أمام الجهة الرئيسية إذا كان لديها عذر مقبول تقدره تلك الجهة كما أنها لا تفقد من باب أولى حقها في اللجوء بعد ذلك في التظلم القضائي مادامت نهائية القرارات التي تصدرها الجهات الادارية في هذا الشأن لا تعنى سوى استغلاق مراحل التدرج الإداري .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في غير محله متعيناً رفضه .

قانون إنشاء مجلس الدولة لا تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية بفصل الموظفين من غير الطريق التأديبي إلا إذا كانوا من الموظفين العموميين الدائمين الذين يجرى عليهم حكم الاستقطاع في المعاش وعلى ذلك فمن يشغل وظيفة صراف وهي من الوظائف غير الدائمة والتي لا يجرى على شاغلها حكم الاستقطاع في المعاش لا تختص محكمة القضاء الإداري بالنظر في طلب إلغاء القرار الصادر بفصله . ولا محل للتحدي بنص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة لأن هذا النص لا ينطبق إلا على الأفراد الذين يطلبون إلغاء القرارات الإدارية التي أضرت بهم بصفتهم أفراد لا بصفتهم موظفين

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى حسبما ورد في عريضتها ومذكرة المدعى في أن جلال بك حسين قدم شكوى ضد المدعى نسب إليه فيها وأنه وهو صراف بلدة طحانوب بمركز شين القناطر تسبب باشتراكه مع عمدة تلك البلدة ومشايخها ودلالها في بيع فدانين مملوكين له نظير الأموال المستحقة على غيره بأن رسا مزادها على نجيب أفندي ميخائيل ناظر طحانوب بثمان قدره ٨٦٠ م و ٨٠ ج بما عليها من غرس وأشجار للثمار وما كينه للرى في حين أن قيمة القدان الواحد ٣٠٠ ج وكان ذلك نتيجة لما أدلوا به كذبا في محضر المعاينة التي أجريت عند توقيع الحجز على الأرض إذ وصفت بأنها أرض بور وخالية من الزراعة ، ويقول المدعى أن هذه الشكوى أرسلت من مصلحة الأموال المقررة إلى مديرية القليوبية لاجراء

التحقيق وثبت من هذا التحقيق أنه بصفته صرافا أوقع في ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٢ حجزا عقاريا عن ١٣ س ١٠ ط و ٤ ف بحوض الجبل ١٤ بزمم بلدة طحانوب وفاء لمبلغ ٢٦٨ م و ٧ ج من الأموال المستحقة على المدعو جورج ديولوسا وذلك بحضور وإرشاد كل من منصور سليمان زيدان عمدة البلدة وعقل سليمان زيدان شيخ البلدة ومحمد اسماعيل أبو شنب دلال المساحة وقدر ثمن هذه الأقطان جميعها ٣١٢ ر ٢٠ ح وأنهم وقعوا على محضر الحجز العقاري بذلك وانهى الأمر ببيع فدانين من القدر المحجوز عليه بأن رسا مزادها على نجيب كامل ميخائيل أفندي ناظر محطة طحانوب بثمان قدره ٨٦٠ ر ٨٠ ج ولكن تبين من المعاينة التي أجراها مهندس الزراعة محمد حسن أفندي أن بالأرض المبيعة أشجار ليمون مشمرة وأشجار برتقال وجوافة وقدر ثمن محصولها السنوي بمبلغ ٤٤ ج كما ظهر أن بها آلة للرى ويعزو المدعى هذا الخطأ إلى إرشاد رجال الإدارة المذكورين . وأصدرت مصلحة الأموال المقررة في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ قرار بفصل المدعى من الخدمة اعتباراً من ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٦ فرفع هذه الدعوى بصحيفة أودعها مع مذكرته الشارحة سكرتيرية المحكمة في ٢٦ من ابريل سنة ١٩٤٦ وطلب إلغاء القرار المشار إليه . وقد أودعت المدعى عليهما مذكرتهما في ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٧ ودفعتا - أولاً . بعدم قبول الدعوى لأن قرار الفصل صدر في ٢ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ ولم ترفع عنه الدعوى الا في أول مايو سنة ١٩٤٧ أى بعد انقضاء ١٧٩ يوما من صدوره - وثانياً . بعدم الاختصاص من باب الاحتياط لأن الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من قانون إنشاء مجلس الدولة تنص على اختصاص محكمة القضاء الإداري بطلب إلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية الصادرة

ضد الموظفين العموميين الدائمين وليس المدعى من بينهم . ثم أودع المدعى مذكرة في ١٤ من يولييه سنة ١٩٤٧ بالرد على مذكرة المدعى عليهما وجاء فيها رداً على الدفع بعدم قبول الدعوى انه تظلم في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ إلى وزير المالية من القرار المطعون فيه فيكون هذا التظلم قد وقع في فترة الستين يوماً التالية لصدوره طبقاً لنص المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة ويقف سريان ميعاد الستين يوماً حتى يبت في التظلم . ورد المدعى على الدفع بعدم الاختصاص بأنه يستند في ثبوت اختصاص المحكمة إلى الفقرة السادسة من المادة ٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة التي تنص على الطلبات التي يقدمها الأفراد . وقد وضع التقرير في الدعوة حضرة صاحب العزة زكي خير الأبو تيجي بك رئيس الجلسة ثم عين لنظر الدعوى جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٤٨ وفيها تلى التقرير وأبدى محامياً طرف الخصومة ملاحظتهما الشفوية وأرجى الحكم بالنطق بالجلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٤٨ وفيها صدر الحكم الآتي .

المحكم

بعد تلاوة التقرير وسماع ملاحظات الطرفين والاطلاع على الأوراق والمداولة .

« من حيث ان المدعى عليهما دفعا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا إلى أن المدعى وهو صراف ليس موظفا عموميا دائما .

» ومن حيث انه طبقا لنص الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة لا تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية الصادرة بفصل الموظفين من غير الطريق التأديبي إلا إذا كان هؤلاء من الموظفين العموميين الدائمين وهم الذين يجري عليهم حكم الاستقطاع في المعاش .

» ومن حيث ان المدعى كان يشغل وظيفة صراف قبل فصله من الخدمة وهي من الوظائف الغير دائمة إذ لا يجري على شاغلها حكم الاستقطاع في المعاش . ولهذا يكون الدفع بعدم الاختصاص في محله ويتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى مع إلزام المدعى بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة ولا يقام وزن لاستناد المدعى إلى الفقرة السادسة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة لأن نص هذه الفقرة لا ينطبق إلا على الأفراد الذين يطلبون إلغاء القرارات الإدارية التي أضرت بهم بصفتهم أفراداً لا بصفتهم موظفين عموميين والمدعى إنما يطلب إلغاء القرار الصادر بفصله باعتباره موظفاً ويبني دعواه على أساس العلاقة التي بينه وبين الحكومة بسبب الوظيفة المؤقتة .

» ومن حيث انه بعد أن تقرر عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فلا يكون ثمة محل للبحث في الدفع بعدم قبول الدعوى .

(القضية رقم ١٨١ سنة ١ قضائية)

قضاء المحكمة النقض والإلزام الجنائي

(برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد على علوبه بك وأحمد فهمي إبراهيم بك ومصطفى إبراهيم مرعي بك ومحمد صادق فهمي بك مستشارين وحضور حضرة صاحب العزة محمد عبد الله بك رئيس النيابة بالاستئناف) .

١٢٨

١٠ فبراير سنة ١٩٤٧

طلب تحقيق أبداه المتهم أمام المحكمة الاستئنافية .
إغفاله وعدم الرد عليه موجب لنقض الحكم .

المبدأ القانوني

إذا كان الطلب الذي تمسك به الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية مهما تعلقه بتحقيق الدعوى توصلًا لظهور الحقيقة فيها فإن إغفاله وعدم الرد عليه بما يبرر رفضه يعيب الحكم ويوجب نقضه .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه أن التهمة التي دين بها لاسند لها في القانون لأن الدفتر للقول بأنه لم يمسه لم ينشأ قبل أول فبراير سنة ١٩٤٦ ولا عقاب على جريمة لا أصل لها وقد قدم الدفاع شهادة بذلك ولكن المحكمة قالت أنها لاتأخذ بها لأنها غير موقع عليها وعلى فرض صحتها فإنها غير منتجة لأنها ليست صادرة من مراقبة التموين

في حين أن الطاعن ما كان يستطيع احضار شهود أمام المحكمة الاستئنافية الا إذا قررت ذلك كما لم يكن في استطاعته احضار شهادة من مراقبة التموين إلا إذا صرحت المحكمة بهذا . واذن تكون المحكمة قد قصرت في تحقيق دفاع الطاعن — كذلك استند الدفاع إلى منشور من وزارة التموين يوجب على الموظفين التنبيه على التجار بامساك الدفاتر قبل تحرير المحاضر لهم وقال أن أحداً لم ينبهه إلى ذلك ولكن المحكمة ذكرت أن عدم تنفيذ الموظفين للمنشور لا يعفي التاجر المقصر من العقاب . وهذا منها خطأ لأن المنشور يعتبر متما لما تصدره الوزارة من قرارات وخصوصاً أن هذا الدفاع تأيد بما شهد به مفتش التموين من أن المخالفات التي تتعلق بامساك الدفاتر هي مخالفات شكلية وان كانت المحكمة قد ردت على هذا بقولها أن مثل تلك الشهادة لاتلغى القانون مع أن أحداً لم يقل بذلك بل قال الدفاع أن تعليمات وزارة التموين جاءت متممة للقانون فلا تصح محاكمة الطاعن بمقتضى قانون له تفسير يعفى من العقاب وقد شهد محرر المحضر بأنه لم ينبه على الطاعن بامساك الدفاتر أما ما ذكرته المحكمة من أن عدم إمساك السجل كان الغرض منه التلاعب

بمواد التموين فهو قول لا يتطابق الواقع وما كان لها أن تبحث في أمر خارج عن موضوع المحاكمة وترتب الادانة عليه .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « في يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٤٦ لم يمكس سجلاً طبقاً للنموذج المقرر يثبت فيه البيانات المنصوص عنها بالقرار الأمر المنطبق على المواد ١ ، ٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادة الرابعة الفقرة الثانية من القرار الوزاري رقم ٥٠٣ سنة ١٩٤٥ . والحكم الابتدائي ذاته وذكر في ذلك أن وقائع هذه الدعوى تلخص فيما أثبتته مفتش التموين بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٦ من عدم وجود سجل لدى المتهم عن شهر يناير سنة ١٩٤١ بالبيانات التي ينص عنها القرار رقم ٥٠٣ سنة ١٩٤٥ . وحيث أنه بسؤال المتهم اعترف في محضر التحقيق ولدى سؤاله عنه في النيابة بعدم وجود السجل لديه عن شهر يناير . وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم من اعترافه ومما أثبتته مفتش التموين ومن ثم فيتعين عقابه عملاً بالمادتين ١ ، ٦ ، ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٥٠٣ سنة ١٩٤٥ إلا أن المحكمة ترى نظراً لعدم وجود سوابق للمتهم ومن أعداده السجل المطلوب بعد ذلك استعمال الرأفة معه وإيقاف تنفيذ العقوبة بالنسبة له عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات والمحكمة الاستئنافية قضت بتأييد هذا الحكم لأسبابه وزادت عليها قولها أن الخطأ الثابت في كشوف التموين المقدمة من المتهم والتي قال

أخطاء في اجراء عملية الجمع التي قام بها أحد عملائه بتكليفه أنه خطأ متعمد توصلنا إلى الاستيلاء على كميات أكثر من الكميات المقررة للمستهلكين المربوطة أسمائهم على محل تجارة المتهم ليتجر هو فيها دون قيد عليه . ويتضح هذا من أن الخطأ في كافة العمليات بالنسبة لمواد التموين جميعها فقد أثبت أن الكميات اللازمة للبطاقات المربوطة على محله كالآتي .

كبروسين ٤ لتر و ٢٤٥ صفيحة بينها حقيقتها ١٢ لتراً و ٢٣٤ صفيحة
سكر ١٠٠ درهم و ٦٨٨ أقة بينها حقيقتها ٢٠٠ درهم و ٦٦٩ أقة

زيت ٢٠٠ درهم و ٥٠٩ أقة بينها حقيقتها ٣٠٠ درهم و ٥٠٣ أقة

شاي ٧٦٥ أوقية بينها حقيقتها ٧٤٣ أوقية
وحيث ان السجل المكلف بالتجار بمسكه طبقاً للنموذج المقرر بالقرار رقم ٥٠٣ سنة ١٩٤٥ إنما الغرض منه اثبات هذه البيانات من ضمن البيانات الأخرى المطلوبة ضماناً لضبط عملياتها وسهولة مراقبة صحتها . وحيث ان الشهادة ٤٦ دوسيه استثنائي المقدمة من المتهم والنسوب صدورها إلى السعيد الجوهري والسعيد البسطوسي تاجر الجملة بأن المتهم استلم منها السجلات الخاصة بقيد مواد التموين التي يقوم بصرفها إلى المستهلكين ابتداء من فبراير سنة ١٩٤٦ وهو بدء تكليف مراقبة التموين لها توزيعها على تجار التجزئة والتنبيه عليهم بضرورة رصد كميات التموين وأسماء المستهلكين وتوقيعهم عليها بالاستلام من أول شهر فبراير سنة ١٩٤٦ — هذه الشهادة لا يمكن الأخذ بها فهي غير موقع عليها من أحد مصدريها وكل

ما عليها (كلشيه) لا يمكن الأخذ به لقول
بصدور هذه الورقة منهما . وحيث انه فضلا عن
ذلك وعلى فرض صحة صدور هذه الشهادة منهما
فهي ليست دليلا على صحة ما جاء بها وإنما الدليل
المتج في هذه الحالة هو شهادة من مراقبة التموين
بأنها كلفت تجار الجملة بتوزيع هذه السجلات
ابتداء من شهر فبراير سنة ١٩٤٦ . وحيث
ان استناد الدفاع عن التهم من أن منشورا
قد صدر بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٤٦
يقضى أن ينبه الموظفون المختصون على التجار
بوجوب مسك السجلات قبل تحرير محاضر
المخالفات لهم فان عدم اتباع الموظف المختص
ما جاء بهذا المنشور من التنبيه على التاجر وتحرير
محضر المخالفة له ابتداء لا يعفى التاجر المخالف
الذى لم يمسك السجل من العقاب ويجوز أن
يكون ذلك محل مؤاخذه للموظف المختص ليس
إلا . وحيث ان استناد الدفاع عن التهم أيضا على
ما جاء في شهادة محمد أفندى على المفتش بمراقبة
التموين في القضية ٩٢٧ سنة ١٩٤٦ جنح بندر
النصورة المقدم صورة رسمية من محضر جلستها
بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٤٦ من أن المخالفات
التي تتعلق بمسك السجلات هي مخالفات شكلية
لا يمكن أن يكون محل تقدير لأن هذه الشهادة
لا تلغى قانونا قائما ولا يمكن التعويل عليها
لعدم مؤاخذه التهم وكل ما يكون لها من أثر إنما
من ناحية تقدير العقوبة فقط . وحيث انه
لذلك يكون حكم محكمة أول درجة في محله
ويتعين تأييده .

« وحيث ان الواقعة كما هي ثابتة بالحكم
المطعون فيه كان يجرى عليها حكم اللواد ١ ، ٥٦
من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ٤ ققرة

ثانية و ٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
الصادر من وزير التموين . وقد تعدلت العقوبة
المقررة لهذه الجريمة بالقرار الوزاري الصادر من
وزير التجارة والصناعة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦
بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٤٦ الذى استبدل
بنص المادة ٥٤ المذكورة النص الآتى « كل
مخالفة لأحكام والمادتين ٤ ، ٣
قرة ثانية من هذا القرار يعاقب
عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها »
ومتى كان الأمر كذلك فقد وجب تصحيح العقوبة
المحكوم بها على مقتضى هذا القرار الأخير
ما دام قد صدر قبل الحكم النهائى في
الدعوى .

« وحيث انه فيما عدا ما تقدم ليس هناك من
وجه لما يثيره الطاعن في طعنه فالحكم المطعون
فيه حين دانه قد بين الواقعة بما تتوافر فيه جميع
العناصر القانونية للجريمة التي تتكون من هذه
الواقعة وعاقبه من أجلها وذكر الادلة التي اعتمد
عليها في ثبوت تلك الواقعة ورد على دفاعه المشار
إليه بما يفنده للاعتبارات التي أوردتها ومتى كان
ذلك كذلك وكانت الادلة والاعتبارات المذكورة
من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فان الجدل
على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له
ما يبرره .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن
بالنسبة إلى العقوبة المحكوم بها وجعلها ٥٠ جنيها
فقط مع مراعاة وقف تنفيذها على ما جاء بالحكم
المطعون فيه . »

« طعن توفيق حسن عيسى ضد النيابة رقم ٤٧٥
سنة ١٧ ق »

المقررة له يجب لقبوله أن يرفع في الميعاد المقرر في القانون سواء كان رفع الطعن من المحكوم عليه نفسه أو من غيره ممن يكون القانون قد خولهم رفعه في مصلحته بالنيابة عنه . فان العبرة في حساب الميعاد هي دائماً بما هو مقرر بالنسبة إلى المحكوم عليه بحيث إذا انتهى الميعاد في حقه هو فانه يكون منتهياً في حق سواء ممن يعملون لمصلحته علي أساس أن لهم تمثيله في الاجراء .

المحكم

« حيث ان حاصل أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون قد أخطأ إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لأن الولد المحكوم عليه كان يقيم أصلاً مع جدته لأبيه واختفى فجأة فظلت تبحث عنه حتى علمت أنه قبض عليه بتهمة التشرّد وحكم بإيداعه الاصلاحية بتاريخ ١١ يونية سنة ١٩٤٦ فبادرت باستئناف الحكم بصفته وصية عليه لها الحق في تمثيله في الحقوق والخصومات وكان ذلك بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ولكن المحكمة قضت بعدم قبول الاستئناف دون أن تتناول عليها بالحكم ولا تاريخ هذا العلم وغاب عنها أن موعد الاستئناف يقبل الامتداد في حالة القوة القاهرة .

« وحيث ان محكمة أول درجة دانت للمتهم بمقتضى أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ بشأن الأحداث للتشردين وحكمت بإرساله لاصلاحية الأحداث للتشردين لأنه « وجد بحالة تشرّد وأبواه متوفيان وليس له محل إقامة فاستأنف المحكوم عليه والمحكمة الاستئنافية قضت بعدم

١٢٩

١٠ فبراير سنة ١٩٤٧

طعن بالنقض في حكم لم يفصل في موضوع الدعوى ولم يته الخصومة . لايجوز .
المبدأ القانوني

لايجوز الطعن بالنقض في الحكم إذا كان لم يفصل في موضوع الدعوى ولم يته الخصومة .
الحكم المطعون فيه صادر برفض دفع فرعي كان التهم تمسك به أمام محكمة الموضوع خاص بعدم جواز تحريك الدعوى العمومية من المدعى المدني لسابقة اختياره الطريق المدني .

المحكم

« حيث انه لما كان الحكم المطعون فيه لم يفصل في موضوع الدعوى ولم يته الخصومة وكان الطعن بطريق النقض — على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة واستقر — لايجوز في الأحكام التي من هذا القبيل فانه يكون من التعيين القضاء بعدم جواز الطعن .

(طعن زكية متولى سليمان ضد النيابة رقم ٤٧٩ سنة ١٧ ق)

١٣٠

١٠ فبراير سنة ١٩٤٧

طعن في حكم . ميعاده بالنسبة للأشخاص الذين خولهم القانون حق الطعن نيابة عن المحكوم عليه أو لمصلحته . هو نفس الميعاد المقرر للمحكوم عليه .

المبدأ القانوني

الطعن في الحكم بأي طريق من الطرق

قبول الاستئناف شكلاً » وقالت في ذلك « ان محكمة أول درجة قضت حضورياً بجلسة ١١ يونية سنة ١٩٤٦ بإرسال المتهم لاصلاحية الاحداث المتشردين ولم يستأنف هذا الحكم إلا في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٦ أى بعد فوات المدة المقررة للاستئناف ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبوله شكلاً لتقديمه بعد الميعاد » .

« وحيث ان ما جاء بهذا الطعن مردود بأن الطعن في الحكم بأى طريق من الطرق المقررة له يجب لقبوله أن يرفع في الميعاد المقرر بالقانون وسواء أكان رفعه من المحكوم عليه نفسه أم من غيره ممن يكون القانون قد خولهم رفعه في مصلحته بالنيابة عنه فان العبرة في حساب الميعاد هي دائماً بما هو مقرر بالنسبة إلى المحكوم عليه بحيث إذا انتهى في حقه هوفانه يكون متبهاً أيضاً في حق سواء ممن يعملون لمصلحته على أساس أن لهم تمثيله في الاجراء .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن مرسى منصور ييومى ضد النيابة رقم ٤٨٢ سنة ١٧ ق) .

١٣١

١٧ فبراير سنة ١٩٤٧

١ — عدم ختم الحكم في الميعاد المذكور في المادة ٢٢٩ تج لا يبطله — ولا يمتد بسببه ميعاد التقرير بالطعن وتهديم أسبابه بل يجب على الطاعن في هذه الحالة أن يقرر بالطعن في الميعاد ويشفعه بتقرير أسباب ولو كانت مقصورة على عدم ختم الحكم . فاذا قام بهذا الاجراء حق له أن يحصل على مهلة عشرة أيام لاعداد أسباب طعنه وتقديمها تبدأ من يوم الجلسة التي ينظر فيها الطعن أمام المحكمة بعد ختم الحكم .

٢ — مسئولية . الأب غير مسؤول عن عمل ابنه إذا كان الابن قد تجاوز الخامسة عشرة من عمره وقت ارتكاب الواقعة .

المبادئ القانونية

١ — استقر قضاء محكمة النقض على أن

عدم ختم الحكم في الميعاد المذكور في المادة ٢٢٩ تج لا يبطله كما لا يمتد به ميعاد التقرير

بالطعن وتقديم أسبابه وقد انتهت المحكمة إلى

نظام يحقق مصلحة الطاعنين يمكنهم من اعداد

أسباب طعونهم ومصلحة العدالة في الحد من

الطعون التي لا مبرر لها فأوجبت أن يقرر الطاعن

الطعن في الميعاد وأن يشفعه بتقرير أسباب ولو

كانت مقصورة على عدم ختم الحكم وذلك محافظة

على الاجراءات التي حتم القانون رعايتها فاذا قام

الطاعن بهذا الاجراء حق له الحصول على مهلة

عشرة أيام لاعداد أسباب طعنه وتقديمها تبدأ

بحسب هذا النظام من يوم الجلسة التي ينظر

فيها الطعن أمام المحكمة بعد ختم الحكم وهذه

المهلة ليست امتداداً في ميعاد الطعن المنصوص

عليه في القانون نتيجة مانع حال بين الطاعن

وبين علمه بصدور الحكم عليه حتى يقال انها

تبدأ من يوم العلم بأية وسيلة يقينية وإنما هي

جزء من النظام الذي يكفل للطاعن فسحة من

الوقت لاعداد طعونهم ويحجب المحكمة الجدل

الذي يفتح بابه اذا سمح بالبحث فيما اذا كان

الطاعن قد علم أو كان في استطاعته أن يعلم

بصورة يقينية بالحكم وأسبابه قبل الجلسة المشار إليها .

٢ — لا يجوز مساءلة الوالد عن الفعل الصادر الذي يصدر عن ابنه الذي يجاوز الخامسة عشرة من عمره وقت ارتكاب الفعل لأن الحفظ بالنسبة الى الصغير مرتبط بالولاية على النفس وينتهي بانتهائها .

المحكمة

« حيث ان محكمة النقض قد استقر قضاؤها بعد اضطراب على ان عدم ختم الحكم في اليعاد المذكور في المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات — لا يبطل الحكم كما لا يعتمد به ميعاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه — وقد انتهت المحكمة إلى نظام رأت انه يحقق مصلحة الطاعنين في تمكينهم من إعداد أسباب طعونهم ، ومصلحة العدالة في الحد من الطعون التي لا مبرر لها ، يوجب أن يقرر الطاعن الطعن في اليعاد وان يشفعه بتقرير أسباب ولو كانت مقصورة على عدم ختم الحكم — وذلك محافظة على الاجراءات التي حتم القانون رعايتها . فاذا قام الطاعن بهذا حق له أن يحصل على مهلة عشرة أيام لاعداد أسباب طعنه وتقديمها . وهذه بحسب هذا النظام تبدأ من يوم الجلسة التي ينظر فيها الطعن أمام المحكمة بعد ختم الحكم ، وهي ليست امتدادا في ميعاد الطعن للنصوص عليه في القانون نتيجة مانع حال بين الطاعن وبين علمه بصدور الحكم عليه حتى يقال انها يجب أن تبدأ من يوم العلم بالحكم بأية وسيلة يقينية وانما هي جزء من النظام المذكور الذي يكفل للطاعنين فسحة من الوقت لاعداد طعونهم ويعجب المحكمة الجدل الذي يفتتح بانه إذا فاسمخ بالبحث فيما إذا

كان الطاعن قد علم أو كان في استطاعته أن يعلم بصورة يقينية بالحكم وأسبابه قبل الجلسة المشار إليها ومتى كان هذا مقرورا فلا محل لما يشتره المطعون ضده من انه سبق من مدة قبل الجلسة ان أعلن الطاعن بالحكم المطعون فيه ، ولذلك فلا تقبل منه الأسباب التي قدمها للطعن على الحكم لمضى أكثر من عشرة أيام على ذلك الاعلان . « وحيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ الزم الطاعن بتعويض الضرر الناشئ عن فعل ابنه مع ان سن الابن وقت الواقعة كانت تزيد على ١٧ سنة كما قالت المحكمة يكون قد أخطأ لأن مساءلة الوالد عن الفعل الضار الذي يقع من ابنه تنتهي قانونا بتجاوز سن الابن الولاية على النفس .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على ابن الطاعن بمنحة الاصابة الخطأ ومحكمة أول درجة برأته ورفضت الدعوى المدنية المقامة عليه وعلى أيه «الطاعن» بوصف كونه مسؤولا عنه ، والمحكمة الاستئنافية داته وقضت على الاثنين بالتعويض الذي قدرته وذكرت في ذلك « ان ظروف هذه الحادثة تتصل حسب يفهم من شهادة العسكري ابراهيم رشدي في محضر البوليس من أنه كان يسير خلف المجنى عليه وانهما كانا يعبران شارع الاسكندر الأكبر من الجهة الشمالية إلى الجهة الجنوبية وأبان ذلك شاهد التهم يقود موتوسيكلًا قادمًا من الجهة الشرقية إلى الجهة الغربية وكان يركب خلفه شخص آخر ويقود الموتوسيكل بسرعة فصدم المجنى عليه بالجانب الأيسر من الجادون فوقع على الأرض وحصلت به الاصابات البينة بالكشف الطبي وكان التهم قد انحرف إلى اليسار لمقادة المجنى عليه ولكن هذا لم يجد تقعا بسبب ارتباك التهم ، وقال بأنه لم يسمع التهم ينه المرة

الموتوسيكل انقلب على جانبه الايمن عقب الاصابة بعد أن سار مسافة ١٢ متر بعد مكان التصادم وأنه استبان للحق ان المتهم انحرف في سيره إلى الجهة اليسرى قبل حصول الحادث . وحيث انه بمعاينة الموتوسيكل تبين أن البندال الأيمن منه به اعوجاج بسبب سقوطه على الأرض وان أقصى سرعة له تتراوح ما بين ٤٥ و ٥٠ كيلومتر في الساعة . وحيث ان كل ماقرره المحنى عليه انه كان يسير مع الشاهد إبراهيم رشدى وقت وقوع الحادث وانه لا يستطيع الأدلاء بمعلومات عن كيفية وقوع الحادث لفقده الوعي بسبب إصابته . وحيث انه إزاء ذلك يقتضى الأمر الرجوع إلى أقوال المتهم وأقوال إبراهيم رشدى الشاهد لمعرفة كيفية وقوع الحادث ومن تسبب فيه ومقدار النصيب الذى ساهم به المتهم ان كان المحنى عليه قد اشترك في وقوعه معه . وحيث ان المتهم قد اختلف مع الشاهد في مسألتين جوهريتين من حيث اثرهما في المسؤولية الجنائية في هذه الحادثة فبينما يقول الشاهد أنه لم يسمع تنبها من المتهم ، يقول للمتهم انه قام بواجب التنبيه وبينما يقول الشاهد انه لم يكن قد عبر الطريق وقت حصول الحادث يقول المتهم ان الشاهد عبر الطريق عدوا وان المحنى عليه هو الذى تخلف عنه ووجه الأهمية في المسألة الأولى ظاهر ، أما وجه الأهمية في المسألة الثانية فيرجع إلى أنه لو كان الشاهد قد عبر الطريق حقيقة قبل المحنى عليه لما أمكنه أن يصف بدقة كيفية حصول الحادث . وحيث انه وان كان الطرفان يطعنان على الشاهد المشار إليه الا أن وصفه للحادث قد اتفق مع ما جاء بالمعاينة ولم يقم في هذه القضية دليل على أنه مال إلى أحد الطرفين دون الآخر بل كانت

بالبوق قبل الحادث وان المحنى عليه كان يضع منظارا على عينه وقت قدوم الموتوسيكل ، أما زميل المتهم فقد قال عنه انه قفز من فوق الموتوسيكل وانصرف بينما أصيب المتهم أيضا بسبب الحادث وابتلب الموتوسيكل . وحيث ان رواية المتهم على انه كان يقود الموتوسيكل بالطريق المشار إليه وفي نفس الاتجاه المبين في شهادة العسكى وأنه شاهد المحنى عليه وزميله على مسافة ١٥ مترا يعبران الطريق فتبهما بالبوق فعبر العسكى الطريق جريا أما المحنى عليه فاضطرب وأخذ يروح ويحىء فانحرف إلى الجهة اليسرى لفقداته فجرى المحنى عليه إلى تلك الجهة فحصل التصادم وأصيب وبعد ذلك وقع الموتوسيكل بعد أن استمر مسافة بسبب اندفاعه ووقع نفس المتهم على الأرض وقال المتهم انه لم يكن مسرعا ولا يعرف مقدار السرعة التى كان يقود بها الموتوسيكل ولكن الموتوسيكل صغير ولا تزيد سرعته على ٣٥ كيلو متر في الساعة وقال ان الموتوسيكل لشخص ميكانيكى يقوم بإصلاح عرباته ولا يعرف اسمه وانه كان يحمل رخصة قيادة ينتهى مفعولها في ١٩٤٤/٥/٢١ أى قبل الحادث بأربعة أشهر . وحيث انه ثبت من معاينة مكان الحادث أنه وقع بالقرب من محطة ترام سوتير بشارع الاسكندر وفي الجهة الشرقية الشمالية منها وأن هذا الشارع ينقسم إلى قسمين قسم في الجهة الشمالية من خط الترام وقسم في الجهة الجنوبية منه وان كل قسم منها مخصص لفريق من قائدى السيارات فالقسم الشمالى لراكبي السيارات القادمة إلى الاسكندرية والقسم الجنوبى لراكبي السيارات للنصرقة عنها وان المتهم كان يتخذ الوضع المتفق مع هذا النظام من حيث اختياره الطريق الواجب السير عليه وان الحادث حصل على مسافة مترين من رصيف الترام وان

شهادته على العكس من أن ذلك تتفق مع المعاينة والكشوف الطبية ومعاينة الموتوسيكل مما يجعل المحكمة مطمئن إليها وإلى أن الحادث قد وقع على الوصف الذي جاء بها .

« وحيث انه ازاء ماتقدم حسبما استبان من شهادة الشاهد والكشوف الطبية والمعاينات المشار اليها يكون المتهم قد أخطأ في اسرعه بالموتوسيكل وفي عدم تنبيه المارة وقت القيادة وفي انه وهو حديث العهد بالقيادة قد اركب معه آخر خلفه على الموتوسيكل الأمر الذي لا يتفق مع قلة درايته وقد نشأ عن هذه الاخطاء وقوع هذه الحادثة فلا شك في مسئوليته جنائيا ومدنيا عنها . وحيث ان مانسبه الشاهد إلى المجنى عليه من أنه كان يضع منظارا على عينيه وقت اقتراب الموتوسيكل فهذا لا ينفى الخطأ الواقع من المتهم وان كان يخفف من مسئوليته وعلى ذلك ترى المحكمة أخذ المتهم بشيء من الرأفة في تقدير العقوبة وتقدير التعويض المدني على أساس هذه الشركة في الخطأ . وحيث انه بالنسبة لما دفع به المسئول عن الحقوق المدنية الدعوى المدنية المرفوعة عليه « من بلوغ المتهم السن التي لا يجوز معها اعتباره مسئولا عنه فالتأيت من الاطلاع على الأوراق أن المتهم قرر أمام محقق البوليس أن عمره ١٨ سنة وقال عند تحرير ورقة التشبيه عن الحادث ان عمره ١٧ سنة وقال أمام المحكمة الجزئية ان عمره ١٩ سنة وكان هذا بعد مرور أكثر من سنة على وقوع الحادث . وحيث انه وان كان المتهم قد تجاوز حد الولاية على النفس الا أنه لازال في كنف والده وهو الذي ينفق عليه في استكمال دراسته وفي معيشته اجمالا ومن مال الوالد استأجر الموتوسيكل الذي ارتكب به هذا الحادث بما يستوجب مسئولية الوالد مدنيا لعدم قيامه بواجب

رعاية المتهم وملاحظته الملاحظة التي تمنعه من التورط بما وقع فيه ولذلك يكون مسئولا في حدود المادة ١٥٩ من القانون المدني إذ أن المتهم لم يبلغ بعد سن الرشد القانوني ويتعين الحكم عليه مع التهم بالتعويض الذي يحكم به بطريق التضامن . وحيث ان المحكمة تقدر التعويض للمجنى عليه تقديرأ جزافيا على أساس افتراض اشتراكه في الخطأ الذي نجم عنه الحادث بمبلغ ١٠٠ جنيه . « وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر الوالد مسئولا عن عمل ابنه بعد ان كان هذا قد تجاوز الخامسة عشرة من عمره وقت ارتكاب الواقعة لأن الحفظ بالنسبة إلى الصغير مرتبط بالولاية على النفس وينتهي بانتهائها ، ومتى كان الأمر كذلك فانه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء برفض الدعوى المدنية الموجهة على الطاعن .

(طعن ارمان ايليان مسئول عن الحقوق المدنية ضد الأستاذ محمد أسعد حلايه المدعى بالحق المدني في قضية النيابة رقم ١٩٠٩ سنة ١٦ ق)

١٣٢

١٧ فبراير سنة ١٩٤٧

سلاح . حمله وقت ارتكاب السرقة . ظرف مشدد ولو لم يكن لتسهيل ارتكاب الجريمة أو لمناسبة اقترافها .

المبدأ القانوني

أن مجرد حمل السلاح وقت ارتكاب فعل السرقة يعتبر بمقتضى القانون ظرفا مشددا للجريمة ولو لم يكن لتسهيل ارتكابها أو لمناسبة اقترافها .

المحكمة

« حيث ان حاصل أوجه الطعن هو أن الواقعة كما هي ثابتة بالحكم لا يعاقب القانون عليها إذ هي لاتعدو أن تكون أعمالاً تحضيرية وأن السلاح كان مع الطاعن الأول بحكم أنه خفي ولم يكن ملحوظاً في حمله السرقة وأن المحكمة لم ترد على الدفاع ولم تسمع جميع الشهود الذين اعتمدت على أقوالهم في حكمها ..

« وحيث ان محكمة الجنايات حين دانت الطاعنين بجناية الشروع في سرقة ليل يحمل سلاح بينت الواقعة وذكرت أدلة الثبوت فيها فقالت : « انه تبين من التحقيقات ومن الاجراءات التي تمت أمام هذه المحكمة أنه أثناء اشتغال الحفير النظامي محمود يوسف متصرف بحراسة مصنع الزجاج المكلف بحراسته منذ ثمانية أيام عقب نقل المتهم الأول جندي يوسف سليمان (الطاعن الأول) منه وتكليفه بالحراسة بجبهة قايدباي لوقوع ثلاث حوادث سرقة اتهم المتهم الأول في إحداها وذلك في اللجنة رقم ١٥٣٦ سنة ١٩٤٥ الجمالية لأنه في ليلة ٧ يولييه سنة ١٩٤٥ سرق سيخا وسعف نخل من مبنى مصنع الزجاج التابع لوزارة التجارة وظهر أن هذه القضية مة دمة للجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥ . وبينما الحفير محمود يوسف متصرف يقف تحت شجرة بفناء المصنع شاهد المتهمين جندي يوسف سليمان وسيد علي مصباح (الطاعنين) أولهما يحمل بندقية أميرية وكانا قد دخلا إلى المصنع واقتحبا سور السلك الشائك ووقفا على مقربة من بنائه على بعد نحو عشرين متراً من داخل السور من إحدى نوافذه وكان المتهم الأول يشير إلى النافذة للمتهم الثاني الذي كان على مسافة نحو ثلاثة

أمتار من باب المصنع وشاهد ثلاثة أشخاص آخرين يحوار السور ولسبق حصول سرقات من النافذة تأكد أن لا بد القصد السرقة فضبطتهما وكانا على بعد نحو عشرة أمتار منه فحاول المتهم الأول الفرار فتبعه وضربه بعصاه ثم ضبطه قبل أن يلحق السور بستة أمتار وأخذ يتجاذبان وقد عاون المتهم أحد زملائه بضربه هو بعصاه وعضه المتهم الأول واستمر المتهم في محاولته وتجاذبه حتى أخرجه من فجوة من السور وكان لذلك أثره في تمزيق ملابسه وكان المتهم الثاني قد تمكن من الافلات من السلك . وقد حضر على استغاثته مصلحي أحمد حسن والحفير النظامي محمد مهران جاد الكريم وقرية يوسف أحمد عثمان وقبض أولهم على المتهم الثاني بعد خروجه من السور بقليل وهرب الآخرون وقال مصلحي وقتها أن المتهم الثاني معه سكين وعثر معه على كاشه ومبرد . وحيث أن ما أسند إلى المتهمين قد ثبت قبل كل منهما بما شهد به خفي المصنع محمود يوسف متصرف بما يتفق والوقائع بادية الذكر وأن المتهم الأول كان يلبس طربوشه وينتعل حذاء من الكاوتشوك عثر عليهما في فناء المصنع وأنه لا معرفة له بالمتهم الثاني . وقد ظهر من فحص ملابس هذا الشاهد أنه شوهد يجلبابه الجوخ الأسود آثار دماء وتمزق طولي وعرضي من أسفل وتمزقين آخرين بالكُم الأيمن وبقعة دماء بأعلا الصدر وبقعة دماء بالقائلة ولكل من الكتف والكُم وبلباسه بقع دماء منتشرة . وثبت من التقرير الطبي الشرعي الذي أجري يوم ٢٨ يولية أنه شوهد به ثلاثة جروح غائرة متجاورة متفحكة عليها قشرة رفيعة بالناحية الخارجية لكلوة اليد اليمنى وسحج بفروة الرأس وكدم خلف

الشاهد الأول وكان يحمل عصاه — ممسكا بالتمهم الأول وبينهما بندقية هذا الأخير وكان الشاهد الثاني ممسكا بالتمهم الثاني خارج سور المصنع من الجهة الغربية وعلى بعد نحو ثلاثة أمتار منه والفريقان يتنازعان ويتضاربان وكلفه الشاهد الأول بأن يبلغ بضبطه المتهمين أثناء دخولها المصنع وأنهما تمكننا بعد مقاومة من الخروج إلى الخارج وأنه هرب ثلاثة آخرون وأن درك التهم الأول الذي كان خفيرا على مصنع الزجاج ونقل من ثمانية أيام إلى قايد باي على مسير نحو نصف ساعة . وما شهد به يوسف أحمد عثمان من أنه فاته الترام إلى شبرا ققصد قريه الشاهد الأول للمبيت معه وأثناء سيره رأى الخفير محمد مهران يجري نحو استغاثة فراقه فرأى المتهمين ومعهما الشاهدين الأولين بجوار السلك من الخارج وشاهد التهم الأول وهو يجذب الشاهد الأول بجوار السلك من الخارج ورأى الكاشه والأجنة وعلم من الشاهد الأول أنه كان قد ضبط المتهمين داخل السور وكان في عزمهما السرقة ومعهما ثلاثة آخرون هربوا وما شهد به الأومباشي محمود ابراهيم السحلاوى من أنه مر على الشاهد الأول حوالى الساعة ٢ صباحا وحوالى الساعة ٣ صباحا وكان يمر في شارع الجمالية على بعد مسير نحو عشرة دقائق وشاهد الخفير محمد مهران قاصدا القسم وأخبره بالحادث وأن التهم الأول وآخر حاولا السرقة من المصنع فقصده ورأى كلا من الشاهدين الأولين ممسكا بأحد المتهمين خارج السور وكان التهم الأول حاملا بندقية وأخبره الشاهد الأول أنه كان قبض عليهما داخل السور وجذباه إلى الخارج وهرب ثلاثة آخرون وقدم له الشاهد الثاني أجنة وكاشة واعتذر له التهم الأول بأنه كان يقصد الخفير سيد مرسى ليسلم إليه دفتره وقرر التهم الثاني أنه كان

الكشف الأيسر وجرح رضى غائر عليه قشرة رفيعة بالساعد الأيمن وأن الجروح التي بالساعد الأيمن واليد اليمنى من الجائز حصولها من العض بأسنان في الساعد واليد وسحج فروة الرأس والكدم الذي خلف الكف هما إصابتان وجميع هذه الاصابات يتفق تاريخها وتاريخ الحادث وتقرر لعلاجها مدة تقل عن العشرين يوما . وما شهد به مصيلحى أحمد حسن من أنه يعمل في عمارة وكان ليلة الحادثة في عمله على بعد نحو سبعين خطوة من المصنع وسمع استغاثة فتوجه نحوها فرأى المتهمين الأول والثاني ومعهما الشاهد السابق وهم بجوار السور مباشرة من الخارج يتضاربون وكان التهم الأول (الذي يعرفه من قبل ان كان خفيرا على المصنع من ثمانية أيام) يحمل بندقية . وكان يستنهض التهم الثاني في ضرب خفير المصنع ليساعده على التخلص والفرار وطلب اليه محمود يوسف متصر مساعدته في القبض على التهم الثاني فأجابه إلى طلبه وأمسك به ورأى في يد هذا التهم سكيناً ألقاها ولم يعثروا عليها وخدش هذا السكين أصبعه أثناء محاولته التخلص منه ولم يمكنه هو من ذلك بل أوقعه أرضاً وعثر على كاشة وعتلة في جيب هذا التهم وعلى قطعة خشب تحت قدمه بجوار السور ولا معرفة له به من قبل وأنه لم يتعرف بالشاهد الأول إلا منذ تعيينه خفيرا للمصنع من ثمانية أيام — ثم أقبل على الاستغاثة الخفير النظامى محمد مهران جاد الكريم ثم يوسف أحمد عنان والأومباشي محمود ابراهيم السحلاوى وسلم التهم الثاني إلى الأخير (وقد أثبت في محضر التحقيق مشاهدة جرح في إبهامه) . وما شهد به الخفير محمد مهران جاد الكريم من أنه أثناء مروره حوالى الساعة الثالثة إلا الربع صباحا سمع استغاثة فتوجه نحوها فرأى

قاصدا منزله وفي الصباح عثر العسكري السيد على أحمد الذي كان قد سبقه إلى مكان الحادث على أطراف أخرى قيل بأنها سقطت من التهم الأول .
ومما شهد به العسكري السيد على أحمد من أنه أثناء مروره سمع حوالى الساعة الثالثة صباحا إطلاق صفارة وذهب نحوها ورأى وعلم بمضمون ما شهد به الشاهد السابق وفي الصباح عثر على أربعة طلقات في المكان الذي كان به التهم الأول .
ومما ثبت من أقوال فؤاد أفندي سعودى رئيس معهد الزجاج وعبد محمد الصياد أفندي سكرتير هذا المصنع من أنه بداخل المصنع هذا مخازن متعددة للسجاد والنسيج وبه معهد الزجاج نفسه وأن السرقات السابقة كانت عن طريق كسر أحد الشبايك . ومما ثبت من المعاينة أن معمل الزجاج خاص بوزارة التجارة والصناعة وكائن بشارع برج الظفر وهي منطقة لا توجد بها مساكن ويحدد من الناحية الشرقية بشارع برج الظفر ومن الناحية البحرية مقابر باب النصر ومن الناحية الغربية والقبلىة أرض فضاء خربة — وهذا المصنع عبارة عن بناء من دور واحد تحيط به قطعة أرض فضاء مسورة بالأسلاك الشائكة ويبلغ طول وعرض هذا السور حوالى ٧٠ × ٧٠ سنتيمتر وارتفاعه حوالى متر ونصف وهو عبارة عن أعمدة حديدية مثبتة في الأرض ومشدود عليها أسلاك شائكة غير أن بينها فتحات تسمح بالدخول ويبعد السور عن ذات البناء من الناحية الغربية حوالى ٢٥ مترا وقرر الحفير محمود يوسف منتصر أن التهمين دخلا من هذه الناحية وقد أرشد هو عن مكان وجوده فأتضح أنه كان يجلس تحت بعض الشجيرات على مسافة ١٢ مترا من مكان رؤيته لها وهذه المسافة عبارة عن أرض فضاء لا توجد بها أى أشجار أو حوائل أو عقيبات تمنع

من الرؤية وعثر على طربوش داخل بناء السور من الناحية الغربية على مسافة سبعة أمتار من الداخل . وقرر الحفير محمود منتصر أن هذا الطربوش خاص بالحفير التهم جندى يوسف (وقد ذكر في التحقيقات أنه كان يلبسه) والمصنع من هذه الناحية نافذة مرتفعة عن الأرض ١٢٠ سم ومسمرة من الخارج بقطعة خشب وعليها أختام وضعها رجال البوليس في حادث سابق وأن هذه النافذة تؤدي إلى المخازن التي توجد بها الأقمشة والسجاد .
وحيث أن التهم الأول جندى يوسف سليمان لوحظ أنه يلبس حذاء من الكاوتش وهذا يتفق والآثار التي أثبتت من المعاينة مشاهدتها وكانت في اتجاه المصنع — وقد أنكر ما أسند إليه وقرر أنه وقت حراسته في المصنع كان يمنع الشاهد الأول من التردد وأن هذا الشاهد عرض بواب المصنع على تلفيق التهمة الأخرى له وذكر أنه كان سائرا تلك الليلة قاصدا زميله السيد مرسى الذي كان أصيب وترك دفتره فأراد أن يسلمه له وأثناء سيره الساعة الثانية والنصف صباحا لم يشعر إلا وقد خطف الشاهد الثانى طربوشه وضربه الشاهد الأول (وقد شوهدت به إصابات أثبتت في المحضر) وقد أخطر القسم عن تغيب هذا التهم عن دركه الساعة الثانية والنصف صباحا . وحيث أنه فضلا عن أنه ظاهر أن عذر التهم مصطنع وباد عليه التكلف إذ أنه يقدر ما في تركه دركه ليلا من مسئولية وما كان هناك من العجلة ما يدعو لذهابه ليلا لهذا الغرض — فضلا عن هذا فإن سيد مرسى عفيف الحفير قرر أنه أصيب من خمسة عشر يوما وكان معينا في باب النصر وقال أولا — ان دفتره كان مع التهم الأول ولم يتسلمه ولما عرض عليه قال انه هو ولما أن سئل مرة أخرى أمام النيابة قرر أنه ما كان يعلم أن دفتره مع هذا التهم — ولم يخرج هذا التهم الشاهد الثانى بأي

مجرح — وترتبت أنه وقت ارتكابه الحادث كان يحمل بندقية . وحيث أنه عن المتهم الثاني سيد علي مصباح فقد شوهد به من الاصابات مسح بالركبة اليسرى وفي وسط رجله من أعلا وتسليخ بالساق وتمزق في جلبابه وقائلته من الظهر وقرر أنه يقيم في قايتباي (وأول ما يلاحظ أنها الجهة التي بها درك المتهم الأول) وذكر أنه قصد باب النصر لاستدعاء القابلة لأخت زوجة أخيه ووصل إلى منزلها الساعة الحادية عشر والنصف وعلم من جارة لها بنفس المسكن بتغييرها ولا يعرف اسم القابلة ولكن يمكنه الارشاد عن منزلها ونفى تأخره إلى الساعة الثانية صباحا قائلا ان الحادثة حصلت الساعة الثانية عشرة والنصف تقريبا إذ في عودته والمصنع في طريقه — إلى منزله رأى الشهود الثلاثة الأول يضربون المتهم الأول ولما تدخل لمنعهم ضربه الشاهد الأول وكان مع أحدهم سكيناً أصابه بها ولا معرفة له بأحد من الشهود من قبل . وقال عن التهمة السابقة أنه ضبط لديه قطناً واتهموه وأنكر الكباش والأجنة — وقد وافقته بهيه خليل حبشى أخت زوجة أخيه وقالت أنها أرسلته حوالى الساعة الحادية عشر والنصف . وشهدت القابلة مفيدة على حبشى بأنها لما عادت إلى منزلها حوالى منتصف الليل علمت بسؤال شخص عنها من قبل بهيه خليل حبشى فذهبت إليها صباحا . وحيث أنه ظاهر من الوقائع السابقة أن المتهم الثاني لم يكن أجنبياً عن هذا المصنع إذ سبق اسناد تهمة له عن سرقة منه وأقل ما يؤخذ منها أن له اتصالاً أو معرفة به ومع ما زعمه من عذر له دبره فان روايته هو نفسه لا تعلل تأخره إلى وقت ارتكاب الجريمة وقد تبين أن تلك التي قال عنها لم تضع حملها إلى صباح يوم التحقيق مما يؤيد انتحال هذا العذر وأنه انتهز فرصة تعيين المتهم الأول في جهمهم واتفق معه

وذهبا سويا — وهو يحمل سلاحه — لارتكاب هذه الجريمة وتسليمه بالتدخل من غير مامسوغ مقبول مما يؤيد هذا ويعززه . وحيث أنه عن الشروع فقد توافر من اقتحام المتهمين لسور المصنع وهو من الأبلاك الشائكة ووجودهما داخل حرم المصنع على بعد أمتار عن بنائه وعلى مقربة من نافذة قال الشاهد الأول بسبق حصول سرقة منها ومن ضبط آلات تساعد على الدخول بواسطة الكسر (وهي كاشة ومبرد) مع المتهم الثاني وما قيل من أن المتهم الأول ليس أجنبياً عن هذا المصنع وسبق أن قل منه لاثامه بارتكاب سرقة منه كل هذا يقطع بأنهما قد بدءا فعلا في تنفيذ الجريمة وقد خاب أثر ذلك لسبب خارج عن ارادتهما وهو تنبه الحارس محمود يوسف متصرف ومباغتتهما أثناء ارتكابهما الجريمة . وحيث أنه مما تقدم يكون قد ثبت للمحكمة أن المتهمين في الزمان والمكان سالفى الذكر مع آخرين مجهولين شرعا في السرقة من مصنع الزجاج التابع لوزارة التجارة والصناعة حالة كون الأول يحمل سلاحا (بندقية) ولم تتم الجريمة لسبب خارج عن ارادتهما وهو مفاجأة الحفير الممين لحراسة هذا المصنع لها داخل فناء وضبطهما ويتعين معاقبة كل منهما تطبيقا للمواد ٤٥، ٤٦، ٣١٦ من قانون العقوبات وتري المحكمة نظراً لظروف الحادثة وصغر سن المتهم الثانى معاقبة هذا الأخير بالمادة ١٧ من هذا القانون « وحيث أنه لا وجه لما يثيره الطاعنان في طعنهما ، فالحكم المطعون فيه حين دانهما بجناية الشروع في السرقة قد بين الواقعة بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجناية ، وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع تلك الواقعة منهما ، ومتى كان الأمر كذلك وكانت الأدلة المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى ملتبس

عليها ، وكانت المحكمة — على ما بين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة — قد اكتفت بسماع الشهود الذين حضروا أمامها ولم يتمسك الدفاع بضرورة سماع غيرهم ممن لم يحضروا أو ممن لم يعلنوا بالحضور ، وكان مجرد حمل السلاح وقت ارتكاب فعل السرقة يعتبر بمقتضى القانون ظرفاً مشدداً للجريمة ولو لم يكن لتسهيل ارتكابها أو لمناسبة مقارفتها ، وكان الحكم قد تضمن الرد على الدفاع الذى تمسك به الطاعنان — فان الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له ما يبرره .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن جندى يوسف سلمان وآخر ضد النيابة رقم ٢٧٨ سنة ١٧ ق)

١٣٣

١٧ فبراير سنة ١٩٤٧

تشرد . ارتكاب المرأة الفحشاء لا يمكن اعتباره حرفة أو صناعة أو وسيلة ارتزاق ولا يمكن بسببه وحده أخذ المرأة التى تسقط فيه بأحكام التشرد ولو لم يكن للمرأة وسيلة أخرى للتعيش .

المبدأ القانوني

إن أباحه المرأة نفسها لمن يطلبها مع قبح ذلك وبشاعته أمر في ذاته لا يعاقب عليه القانون ولا يمكن عده حرفة أو صناعة أو وسيلة ارتزاق — بل هو من جانب الأثني فاسدة الخلق مجرد استعانة بوصفها الطبيعي على إرضاء ميلها إلى الراحة والتبطل واستمراء الكسل بالتعلق بأذيال

رجل أو رجال ابتغاء المال — فهو صورة منكرة من صور اعتماد المرأة على سواها في معاشها — ولما لم يكن ذلك معاقبا عليه في ذاته ولا باعتباره قعودا عن العمل والسعى فلا يمكن بسببه وحده أخذ المرأة التى تسقط فيه بأحكام التشرد عملاً بالمادة ٤ من قانون التشرد والقول بغير ذلك يقتضى إجراء أحكام التشرد على كل أثنى مهما تكن إذا كانت تعتمد في معاشها على صلتها برجل لا تجمعها به علاقة شرعية سواء كان اتصالها به سافراً أو مستورا حتى ولو لم يكن لديها وسيلة أخرى للتعيش وهذا لا شك في أن قانون التشرد لم يقصد إلى المعاقبة عليه .

المحكمة

« حيث ان النيابة العمومية تقول في طعنها أن المحكمة أخطأت في حكمها ببراءة التهمة لأن ما ذهبت اليه من اعتبار الدعارة مشروعة في حى العاهرات وان كل ما يتطلبه القانون هو الحصول على ترخيص لمباشرتها ، ما ذهبت اليه من هذا غير سديد إذ كل الأديان والقوانين الوضعية تعتبر الدعارة مهنة غير شريفة ، اما تنظيم الاشراف على بيوت الدعارة بوضع لائحة للعاهرات فانه لا يفيد اقرار الشرع بمشروعية الدعارة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشبهين فيهم غير مقصور على أشخاص معينين أو أمكنة معينة ، فكل امرأة تحترف الدعارة بغير ترخيص يجب محاكمتها طبقاً للمادتين ٣ و ٤ من الرسوم بقانون المذكور سواء باشرت الدعارة في بلد به حى للدعارة أولاً وسواء كان ذلك داخل هذا الحى

أو خارجه وقد ورد كتاب الديرية للورخ في ١١/١٢/١٩٤٦ انه ابتداء من ١٦/١٠/١٩٤٥ وطبقا لتعليمات الوزاره لآتمخ رخص جديدة للعاهرات بدائرتها فلا تملك أى امرأة من ذلك التاريخ احتراف الدعارة في الحى السابق تخصيصه لذلك .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على المتهمه بأنها « في يوم ٩/٦/١٩٤٦ اتخذت لنفسها وسيلة غير مشروعة للتعيش الأمر المنطق على المواد ٢٠١ و ٤٠٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . والحكم المطعون فيه قضى باعتبار الواقعة مخالفة لنصوص لأئحة العاهرات فقط وقال في ذلك « ان وقائع هذه الدعوى تلخص في أن الكونستابل محمد سعد الدين على أفندى اثبت في محضره المؤرخ ٩/٦/١٩٤٦ ان البوليس الملكى الحسينى فرج عامر من قوة مباحث البندر احضر اليه المتهمه وأخبره أنه ضبطها ترتكب الفحشاء بمنزل للدعارة بنقطة المومسات إدارة أمينة المرسى دون رخصة وانها سيئة السير والسلوك وليس لها وسيلة مشروعة للتعيش . وحيث ان النيابة قدمت المتهمه للمحاكمة بتهمة انها اتخذت لنفسها وسيلة غير مشروعة للتعيش وطلبت عقابها بالمواد ٢٠١ و ٣٠٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وحيث ان محكمة أول درجة قضت بتاريخ ١/١٠/١٩٤٦ غايبا بوضع المتهمه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة . فاستأنفت النيابة بتاريخ ٥/١٠/١٩٤٦ طالبة الحكم بالعقوبة الصحيحة بتطبيق الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وقد عارضت المتهمه وحكم في ٢/١١/١٩٤٦ بالتأييد فاستأنفت المتهمه في ١٢/١١/١٩٤٦ . وحيث انه بالنسبة للتهمة فهي ثابتة ضد المتهمه . أولا — من أقوال البوليس الملكى

الحسينى فرج عامر الذى قرر أنه ضبطها ترتكب الفحشاء . وثانيا من اعتراف المتهمه بوجودها بالمنزل ولا عبرة بادعائها بأنها كانت فيه يقصد أخذ ملابسها منه . وحيث انه بالنسبة للتطبيق القانونى فالمستفاد من وقائع الدعوى أن المتهمه ضبطت في منزل بنقطة المومسات وهى المكان المخصص لتعاطى مهنة الدعارة في البيوت القائمة بها والرخص بها من جهة الادارة المختصة . وحيث ان الفهم عقلا ومنطقا من وجود مثل هذا الحى في بعض البلاد ومن الترخيص لمديرى البيوت القائمة به بتشغيل بعض النسوة يتعاطين الفحشاء يستفاد من ذلك أن تعاطى هذا العمل أمر مشروع في هذه الأمكنة وتكون التعاطية له فيها متخذة وسيلة مشروعة للتعيش وكل ما أوجبه القانون في هذا الصدد هو ما نص عليه في المادة ١٤ من لأئحة بيوت العاهرات التى تقضى على كل مومسة تكون موجودة في بيت للعاهرات أن تكون حائزة لتذكرة تعطى لها من البوليس ورتب على مخالفة ذلك جزاء نص عليه في المادة ٢٣ من هذه اللائحة هو تغريم مرتكبى المخالفة غرامة لا تتجاوز مائة قرش . وحيث ان وجود المتهمه في بيت للعاهرات معد لتعاطى الفحشاء ليس فيه ما ينافى الغرض من إيجاد هذا البيت ويكون كل ما أتت به المتهمه مخالفا انها لم تستخرج تذكرة من البوليس ومثلها في ذلك كمثل التى تتعاطى الفحشاء وهى حائزة لتذكرة من البوليس انتهت مدتها وضبطت في بيت للعاهرات قبل تجديد التذكرة فهذه لا يمكن اعتبارها بأى حال انها اتخذت لنفسها وسيلة غير مشروعة للتعيش وبذلك يكون الحكم المستأنف إذ قضى على المتهمه طبقا للمواد ٢٠١ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في غير محله ويتعين إلغاؤه واعتبار الواقعة مخالفة

طبقاً للمادتين ١٤ و ٢٢ من لائحة بيوت العاهرات
الصادرة في ١٦ / ١١ / ١٩٠٥ .

« وحيث ان معنى التشرد القعود عن العمل
والرغبة عن أبواب السعي الجائز لاكتساب
الرزق ، وهذا لا يتحقق بالنسبة إلى الاناث لانهن
ولو كن كيرات صحيحات البدن لسن مطالبات
بالتكسب والسعي إذ نفقتهن تلزم بعولتهن أو
قربتهن على الوجه المقرر بالقانون . أما ما قضت
به المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة
١٩٤٥ من أحكام التشرد تسرى على النساء إذ
اتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة استثناء لا يراد
به الزام النساء قانوناً بما ألزم به الرجال لا من
جهة وجوب السعي والعمل في ذاته ، ولا من
جهة كونه سعيًا أو عملاً جدياً ينتسب به صاحبه
إلى مهنة أو صناعة أو حرفة معروفة جائزة تكفي
حاجته وتكفي الناس شر تبطله لا يراد ذلك بهذا
الاستثناء ، وإنما المراد به الأخذ على يد النسوة
اللاتي يرتزقن من الجريمة ويتخذنها وسيلة
للتعيش ، فإن أولئك أجرى عليهن القانون
أحكام التشرد من إنذار ومراقبة وحبس ، لأنهم
عيال على سواهن فهذا كائن بالنسبة للاناث كافة ،
وإنما لانهن إذ يتكسبن من مخالفة القانون بالسرقة
أو التحريض على الفجور إلى غير ذلك يتأذى
بمسلكهن الأمن والنظام حتماً .

« وحيث ان من إباحة المرأة نفسها لمن يطلبها
مع قبح ذلك وبشاعته أمر في ذلك لا يعاقب عليه
القانون ولا يمكن عده حرفة أو صناعة أو وسيلة
ارتزاق ، بل هو من جانب الأثني قاسد الخلق
يجرد استعانة بوضعها الطبيعي على إرضاء ميلها إلى
الراحة والتبطل واستمراء الكسل بالتعلق بأذيال
رجل أو رجال إبتغاء المال ، فهو صورة منكرة
من صور إعتاد المرأة عن سواها في معاشها . ولما

لم يكن ذلك معاقبا عليه في ذاته ، ولا باعتباره قعوداً
عن العمل والسعي فلا يمكن بسببه وحده أخذ المرأة
التي تسقط فيه بأحكام التشرد عملاً بالمادة ٤ سالفه
الذكر والقول بغير ذلك يقتضي إجراء أحكام التشرد
على كل انثى مهما تكن إذا كانت تعتمد في معاشها
على صلها برجل لا تجمعها به علاقة شرعية سواء
كان اتصالها به سافراً أو مستوراً متى لم يكن لديها
وسيلة أخرى للتعيش وهذا لا شك في أن قانون
التشرد لم يقصد إلى المعاقبة عليه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد انتهى
في قضائه إلى هذه النتيجة نفسها فيكون الطعن
الوجه إليه في غير محله ويتعين رفضه .

(طعن النيابة ضد وهيبة على الشال رقم ٤٤٤
سنة ١٧ ق)

١٣٤

١٧ فبراير سنة ١٩٤٧

وصف المحكمة الوقائع وصفا خلاف الوصف
الرفوع به الدعوى . صحيح . متى كانت المحكمة لم
تسند لمتهم وقائع غير الرفوعة منها الدعوى وبينت
جميع العناصر القانونية للوصف الجديد .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة حين اعتبرت الواقعة
خيانة أمانة لم تسند لمتهم وقائع غير الرفوعة
به الدعوى عليه ثم أنها بينت جميع العناصر
القانونية لهذه الجريمة وذكرت الأدلة التي اعتمدت
عليها في ثبوت تلك الواقعة وكانت الأدلة
المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته

المحكمة عليها فان الطعن على الحكم في هذه الصورة لا يكون له مبرر.

المحكم

« حيث ان أوجه الطعن تتصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ دان الطاعن بجرمة التبديد لأن المدعين بالحقوق المدنية رفعوا الدعوى عليه مباشرة بتهمة النصب، والمحكمة الابتدائية اعتبرت الواقعة تبديدا دون أن تذكر الأساس الذي أقامت عليه قضاءها. وأيدت المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي مع وقف التنفيذ دون أن تناقش دفاع الطاعن بأنه لم يختلس ولم يبدد ولم يتسلم من المدعين أى شئ على أية صورة من الصور الواردة من المادة ٣٤١ من قانون العقوبات وكل ما قالته المحكمة هو أن الطاعن معترف باستلام المبلغ مع أن هذا الاعتراف محصله أن الطاعن أخذ حقه الثابت له كتابة بسند موقع عليه من المدعى.

« وحيث ان محكمة أول درجة دانت الطاعن وقالت في ذلك « أن المدعين بالحقوق المدنية رفعوا هذه الدعوى جنحة مباشرة جاء بعرضها أن التهم وهو معسار عرض في المدة الواقعة بين شهرى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٤٤ على أحدها محمد هاشم يس الرباط شراء سيارة بويك موديل سنة ١٩٤٢ وأفهمه أنه يمكن إخراج هذه السيارة من القطر للمصرى بدعوى أنها وصلت عن طريق الترانسيت ثم سافر إلى الخارج وعهد إلى المدعى المدني الثاني أمر شراء السيارة وتم الاتفاق مع الآخر على شراء السيارة بمبلغ ٢٧٥٠ ج دفع منه ٣٠٠ ج بصفة عربون إلى الخواجه تسيستير بكوس الذي كان يتفاوض في البيع إلا أن ورقة البايعة وقع

عليها الكابتن ستاناثوس ياور سموولى عهد اليونان مالك السيارة ثم أخذ التهم في السعى لاستخراج ترخيص بمخروج السيارة خارج القطر المصرى وصار يفهم الخواجه اليركوهين أن المفاوضات الخاصة بذلك تسير سيرا حسنا وانتهى الأمر بأن طلب التهم إيداع مبلغ ٦٠٠ ج بنادى السيارات تأمينا رد عند إعادة الترخيص بمخروج السيارة مؤثرا عليه قانونا من السلطات الحكومية للبلد الذى ستستقر فيه السيارة نهائيا فدفع الخواجه اليركوهين مبلغ التأمين إلى التهم وهذا بدوره أودع المبلغ بنادى السيارات وسلم اتصال الايداع إلى الخواجه اليركوهين إلا أن التهم عاد واسترد مبلغ النهاية جنيا من نادى السيارات المللكى لأن المفوضية اليونانية لسبب لم يعرف بعد كتبت لنادى السيارات تخيره بالعدول عن إخراج السيارة ولما كان التهم أودع المبلغ باسمه فقد انتهز هذه الفرصة واسترده لنفسه وامتنع عن تسليمه للخواجه اليركوهين مع أن إيداع المبلغ كان بطريق النيابة عن المشتري لنا رفع المدعيان بالحقوق المدنية هذه الدعوى يطالبان بمبلغ ٨٠٠ ج منه مبلغ ٦٠٠ ج الذى كان مودعا بنادى السيارات تأمينا لمخروج السيارة من القطر المصرى و١٠٠ ج قيسة ما استلمه التهم لحساب مصاريف إخراج السيارة و ١٠٠ ج تعويضا عن تصرفه هذا مع المدعين بالحقوق المدنية بعد طلب النيابة معاقبته طبقا للمادة ٣٣٦ عقوبات : وحيث ان المدعين بالحقوق المدنية قدما قاتوره باللغة الانجليزية تفيد أن الكابتن ستاناثوس بالنيابة عن المفوضية اليونانية قبض مبلغ ٢٧٥٠ ج من محمد أفندى هاشم الرباط بمن

وفعلا ذهب المتهم مع الفراش إلى البنك وقبضه الآخر وسلم المبلغ إلى المتهم وأضاف بأن المتهم استلم مبلغ ١٠٠ ج لحساب مصاريف إخراج السيارة ولم يصرف منه شيئا في هذه الناحية. وحيث ان الخواجه فكتور كوسا شهد بأنه يتردد على محل الخواجة اليركوهين يوميا وفي يوم طلب منه الآخر أن يذهب معه لمعاينة سيارة يريد شراءها للسيد الرباط وكان المتهم موجودا فذهبوا إلى الزمالك وعابن السيارة في القنصلية اليونانية فأعجبه وافق على شرائها بمبلغ ٢٧٥٠ ج وتعهد المتهم بالقيام باجراءات اخراج السيارة من مصر ودفع جزءا من الثمن لا يتذكر مقداره ثم أحضر الخواجة اليركوهين خطاب ضمان من البنك العثماني ولا حظ بعد ذلك الخواجة الير أن فاتورة شراء السيارة باسم السيد هاشم الرباط وخطاب الضمان باسمه وخشى أن يكون ذلك سبب التباس في المستقبل فسحب الضمان وسلم الفراش شيكا على البنك العثماني بقيمة التأمين وذهب المتهم مع الفراش إلى البنك وذهب مندوب من القنصلية اليونانية معه أيضا ثم بعد ذلك علم أن المتهم ينكر استلامه مبلغ ال ٦٠٠ ج من الخواجة اليركوهين مع أن المتهم وقع بامضائه على ايصالات باستلام هذا المبلغ لايداعه تأمينا بنادى السيارات وهو الذى حرر له هذا الايصال .. وحيث ان أبوستولى ستركوه الجندى بالجيش اليوناني شهد بأن المفوضية اليونانية باعت لهاشم الرباط سيارة بويك موديل سنة ١٩٤٢ وكان الحال يستدعى دفع مبلغ ٦٠٠ ج بنادى السيارات تأمينا لاجراج السيارة من القطر المصرى ولما حضر

سياره بويك (رودماستر) تاريخها ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ وخطابا باللغة الانجليزية تاريخه ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ إلى مدير قلم المرور من الكابتن ستاناتوس يخطره فيه بيع السيارة إلى محمد أفندى هاشم الرباط لنقل الرخصة اللازمة لاسمه وايصالا بامضاء المتهم تاريخه ٢٣ / ١٢ / ١٩٤٤ باستلامه من الخواجة اليركوهين لحساب السيد هاشم الرباط شيكا على البنك العثماني رقم ١٣٩١٩١ بمبلغ ٥٠٠ م و٦٧ ج عمولة لتوسطه في بيع السيارة وايصالا آخر تاريخه ٥ من فبراير سنة ١٩٤٥ بامضاء المتهم يفيد استلامه مبلغ ١٠٠ ج شيكا على البنك العثماني من الخواجه اليركوهين لحساب محمد أفندى هاشم الرباط من أصل المصاريف الخاصة بالسيارة ملك الآخر كما قدم الخواجه اليركوهين في الشكوى رقم ١٥٠٤ سنة ١٩٤٥ إدارى عابدين ايصالا من نادى السيارات الملكى بإيداع مبلغ ٦٠٠ ج من المتهم تاريخه ٣١ / ١ / ١٩٤٥ تأمين لدقترالمرور رقم ٧٢٧٩ مستخرج باسم سمو البرنس بول وعلى ظهره امضاء المتهم . وحيث ان الخواجة اليركوهين شهد بمعنى ما جاء بعريضة الدعوى وقال انه لما طلب نادى السيارات الملكى تأمينا لاجراج السيارة من القطر المصرى قدم له خطاب ضمان من البنك العثماني باسمه بمبلغ ٦٠٠ ج ثم أشار عليه المتهم بأن يودع المبلغ نقدا بنادى السيارات ولما كانت ليست له صفة في الصفقة وافق على هذا رأى ودفع المبلغ للمتهم بأن كتب شيكا على البنك العثماني بمبلغ ٦٠٠ ج وسلمه للفراش لقبضه من البنك وتسليمه للمتهم

المتهم إلى المفوضية طلب منها أن تبعث لنادى السيارات الملكي خطاباً بأن يحرر إيصال تأمين باسمه فرفض ضابط المفوضية ثم ذهب مع المتهم لنادى السيارات وهناك طلب المتهم أن يحرر الإيصال باسمه فسأله عن السبب فقال له انه (عايز كده) وقرر أن رجلاً يشتغل عند الحاجة اليركوهين سلمه مبلغ ٦٠٠ جنيه في شارع الملكة فريدة . وحيث ان المسيو الير نجار شهد بأن المتهم كان سمساراً لشراء سيارة للسيد هاشم الرباط وكان يتردد على الحاجه كوهين وفي يوم كلفه الحاجه كوهين بتحرير إيصال على المتهم بمبلغ ٦٧ جنيه قيمة عمولة يستحقها في هذه الصفقة ودفع له هذا المبلغ ووقع على الإيصال ثم حرر له الحاجه كوهين شيكاً على البنك العثماني بمبلغ ١٠٠ جنيه لحساب المصاريف ثم حضر بعد ذلك المتهم للمحل وكتب له الحاجه كوهين شيكاً على البنك العثماني بمبلغ ٦٠٠ جنيه لحامله وطلب منه أن يحرر إيصالاً على المتهم وكان مشغولاً وقتئذ والمسيو فيكتور كوسا موجوداً ولاحظ ذلك فأشار عليه أن يباشر عمله هو ويترك كتابة الإيصال ثم رأى عندما تردد بعد ذلك على مكتب الحاجه كوهين المسيو فيكتور كوسا يقرأ الإيصال للمتهم ثم نادى الحاجه كوهين فراش المحل وسلمه الشيك وذهب مع المتهم إلى البنك لصرفه وبعد أيام حضر المتهم ومعه إيصال بمبلغ ٦٠٠ جنيه محرر باسمه من نادى السيارات الملكي واسترد الإيصال من الحاجه الير وسلم له إيصال النادى ثم سلمه الحاجه كوهين الإيصال الذى حرره الحاجه فيكتور كوسا ووقع المتهم بامضائه على ظهر إيصال نادى السيارات . وحيث

ان عبد الله ادريس القراش شهد بأن المتهم حضر للمحل في يوم وقابل الحاجه كوهين وهذا استدعاء وأعطاه شيكاً بمبلغ ٦٠٠ جنيه وطلب منه أن يقبض هذا الشيك من البنك ويسلمه للمتهم ، ثم ذهب المتهم إلى الزمالك وذهب هو إلى البنك ثم عاد المتهم ومعه جندي يوناني وقابله أمام البنك العثماني وسلمه المبلغ . وحيث ان عبده إبراهيم سائق سيارة الحاجه الير كوهين شهد بأن الأخير كلفه بتوصيل عبد الله القراش والمتهم إلى البنك العثماني وهناك نزل القراش يصرف الشيك وذهب مع المتهم إلى القنصلية اليونانية ثم عاد بالمتهم وأحد اليونانيين من القنصلية إلى البنك وجدوا عبد الله القراش منتظراً أمامه وسلم المتهم ٦٠٠ جنيه وطلب القراش توصيله للعبة لأنه يريد صلاة الجمعة ويرجع بالمتهم واليوناني لنادى السيارات ودفع المتهم المبلغ فأخبره أنه سيقابل الحاجه كوهين في اليوم التالى ليسلمه الإيصال . وحيث ان المتهم أنكر التهمة وقال أن مبلغ الستماية الجنيه من ماله الخاص وأنه أودعه بنادى السيارات تأميناً لإخراج السيارة من القطار المهرى وتحرر باسمه ، ولما عدل عن إخراج السيارات استرده من النادى وعلى سبب وجود إيصال إيداع المبلغ تحت يد الحاجه الير كوهين وتوقيعه بامضائه على ظهره باستلامه شيك بمبلغ ١٠٠ جنيه من أتعابه لتسهيل إخراج السيارة فوقع بحسن نية . وحيث ان هذا التعليل غير مقبول وترى المحكمة أن السبب الذى أبداه الحاجه الير كوهين وهو أن المتهم أعطاه إيصالاً باستلامه مبلغ ٦٠٠ جنيه لا يداعه تأميناً بنادى السيارات ولما أحضر الإيصال من نادى السيارات وجده

محرمًا باسمه كلفه بتغييره قد تأيد بأقوال الشهود . . . وحيث ان المتهم طعن في شهادة الشهود . بأن يوم ٣١ / ١ / ١٩٤٥ تاريخ إيصال إيداع المبلغ بنادى السيارات يوم الأربعاء وليس جمعه وأن اليوم الآخر يوافق يوم ٢٥ / ٢ / ١٩٤٥ . . . وحيث ان المدعين بالحق المدني أصرا على أن صرف الشيك من البنك العثماني كان يوم ٢ / ٢ / ١٩٤٥ وأن إيداعه بنادى السيارات كان في نفس اليوم إلا أنه جرت العادة في بعض المحال التجارية والجمعيات والنوادي وغيرها بأن لا يقطع حساب الشهر إلا بعد أن تثبت بالدفاتر جميع العمليات التي تمت في خلاله فإذا تأخر بعضها ظل الحساب مفتوحاً يوماً أو يومين أو أكثر حتى يتم درس جميع العمليات فإذا دفع شخص مبلغاً أوائل الشهر الجديد قبل قفل حسابات الشهر المنصرم أعطى الدافع إيصالاً بتاريخ الشهر القديم ولما كان حساب نادى السيارات الملكي لم يكن قد قفل في نهاية شهر يناير أعطى الإيصال بتاريخ آخر يناير رغم أن الدفع يوم ٢ / ٢ / ١٩٤٥ . . . وحيث انه ازاء ذلك رأت المحكمة الانتقال إلى البنك العثماني ونادى السيارات الملكي وانتقلت فعلاً واتضح من الاطلاع على الشيك بالبنك أنه مؤرخ ٢ / ٢ / ١٩٤٥ وقيمه ٦٠٠ جنيه وصرف في نفس اليوم لعبد الله إدريس كما ثبت أن تاريخ إيصال نادى السيارات وهو ٣١ / ١ / ١٩٤٥ ليس تاريخ يوم الدفع وقدمت إدارة سكرتيرية النادى مذكرة بالاجراءات المتبعة في نقل حسابات النادى شهرياً جاء بها أن حسابات النادى تقفل عادة في كل شهر عند انقضائه يومين أو ثلاثة يستغرق في مراجعة الحسابات والقوائم التي يقدمها محصلوا النادى إلى المكتب وجرت العادة أن تدرج كل عملية حسابية أو نقدية تتم خلال اليومين الأولين أو الثلاثة الأول في حساب الشهر المنصرم وتنفيذ الاجراء المتبع قيد النادى إيصال مبلغ الـ ٦٠٠ جنيه بتاريخ ٣١ / ١ / ١٩٤٥ لأنه تصادف دفع هذا المبلغ يوم ٢ / ٢ / ١٩٤٥ . . . وحيث انه ثبت من اطلاع المحكمة على الإيصال عند الانتقال إلى نادى السيارات أن المسيو تسيترس بكوس سكرتير سمو الأمير بول اليوناني صرح بالموافقة على صورة الإيصال المحرر بنفس التاريخ بتحرير الإيصال باسم المتهم وعبارة الموافقة هذه مؤرخة ٢ / ٢ / ١٩٤٥ مع أن الإيصال محرر بتاريخ ٣١ / ١ / ١٩٤٥ وقد تحققت المحكمة من اجراء نقل الحساب للشهر السابق بعد يومين أو ثلاثة من الشهر الثاني بإطلاعها على الإيصال التالى للإيصالات المحررة بعد شهر يناير سنة ١٩٤٥ وهو الإيصال رقم ٣٨٥٧ محرر بتاريخ ٣ / ٢ / ١٩٤٥ ولا توجد إيصالات بتاريخ ١ و٢ فبراير سنة ١٩٤٥ . . . وحيث ان المحكمة أطلعت أيضاً بنادى السيارات على إيصال تاريخه ٢ / ٢ / ١٩٤٥ يفيد استلام المسيو تسيترس بكوس خطاب ضمان رقم ٥٢١١ المقدم من البنك العثماني بتاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٤٥ بمبلغ ٦٠٠ جنيه كما اطلعت المحكمة على ظهر الملف الذى به هذه المستندات أنه مشطوب على البنك العثماني أمام كلمة ضمان وكتب بدله مبلغ ٦٠٠ جنيه . . . وحيث انه تبين من محضر الانتقال أن الدفاع عن المتهم من هذه الناحية لم يكن صحيحاً وأن ماقرره المدعيان بالحق المدني بالنسبة لتاريخ صرف الشيك وإيداع مبلغ الـ ٦٠٠ جنيه بنادى السيارات صحيح . . . وحيث

المادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات ووقف تنفيذ عقوبة الحبس .

« وحيث انه لاوجه لما يثيره الطاعن في طعنه فالمحكمة حين اعتبرت الواقعة خيانة أمانة لم تسند اليه وقائع غير المرفوعة بها الدعوى عليه ، ثم انها بينت الواقعة بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة . وذكرت الأدلة التي اعتمدت عليها في ثبوت وقوع تلك الواقعة منه ومتى كان الأمر كذلك وكانت الأدلة المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . فان الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له مايرره .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن على يوسف البرباوى ضد الير كوهين وآخر المدعيان بالحق المدنى رقم ٥٠١ سنة ١٧ ق)

١٣٥

١٧ فبراير سنة ١٩٤٧

تفتيش البوليس للمتهم موافقته ورضاه جائز ولا محل معه للحصول على إذن من النيابة . عدم إبداء التهم دفاعه في موضوع الجريمة أمام محكمة الموضوع لا يصح سبباً لطلب نقض الحكم متى كان المتهم هو الذى قصر ولم يدل إلى المحكمة بكل أوجه دفاعه .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه حين قال بصحة التفتيش قد أقام ذلك على ما تبينته المحكمة من وقائع الدعوى والأدلة القائمة فيها من أن الطاعن نفسه رضى به صراحة عن طوعية واختيار فان الطعن يكون في غير محله ، والقول بأن الطاعن لم يبد دفاعاً في موضوع الجريمة

ان المحكمة ترى أنه لم تجر العادة أن يدفع السمسار ٦٠٠ جنيه تأميناً لخروج السيارة من القطر المصرى من جيبه الخاص عن صفقة أتعابه فيها ٥٠٠ مليم و ٦٧ جنيه خصوصاً بعد أن قدم أصحاب الشأن ضماناً من البنك العثمانى بقيمة هذا المبلغ وترى أن تعليل الحواجه الير كوهين استبدال خطاب الضمان بنقود هو التعليل المعقول والتفسير الصحيح . وحيث انه لذلك ترى المحكمة أن ما وقع من المتهم انما هو تبديد وليس نصباً كما ذهب المدعى المدنى في تكيف وصف التهمة ويتعين إدانة المتهم طبقاً للمادة ٣٤١ عقوبات . وحيث انه بالنسبة للدعوى المدنية فانها في محلها لأنها عبارة عن مبلغ ال ٦٠٠ جنيه الذى استلمه المتهم تأميناً لايداعه نادى السيارات الملكية ومبلغ ١٠٠ جنيه استلمه على ذمة مصاريف اخراج السيارة من القطر المصرى ولم يصرف شيئاً لأنه عدل عن اخراجها والباقي ١٠٠ جنيه تعويضاً عن تصرف المتهم مع المدعين بالحق المدنى وهو تعويض غير مبالغ فيه وترى المحكمة الحكم للمدعين بالحق المدنى بما طلبوا . والمحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه وزادت عليها قولها أن في اعتراف المتهم في مذكرته المقدمة لهذه المحكمة بأن مبلغ ال ٧٠٠ جنيه هى من مال الجنى عليه الأول بعد أن أنكر ذلك في التحقيقات المنضمة وأمام محكمة الدرجة الأولى ما يزيد في ثبوت التهمة . أما ما ذهب اليه من دفاع جديد فلا يفيد في شيء وليس فيه ما يستحق الرد عليه — الا أنه نظراً لظروف القضية وحالة المتهم الاجتماعية وأنه ليس له سوابق ترى هذه المحكمة تأييد الحكم للاستأنف مع تطبيق

بسبب عدم تنبيهه من المحكمة في الوقت المناسب لا يصلح سبباً لطلب نقض الحكم حيث كان على المتهم أن يدل على المحكمة بكل أوجه دفاعه في الدعوى فإذا هو لم يفعل فلا يلوم إلا نفسه .

المحكم

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه بأن التفتيش باطل وأن التهمة ملفقة عليه من مسجون معه بسجن طره لخصومة رسمية بينهما وهو الذي قدم العلبة التي بها المادة المخدرة لضابط السجن وأن هذا المسجون لم يفحص طبيًا حتى يعلم إذا كان المخدر المضبوط يخصه هو أو لا .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام ادانة الطاعن باحراز المخدر على ما قاله من « أن وقائع الدعوى تلخص فيما أثبتته نائب مأمور مزرعة طره في محضره المؤرخ ١٣ / ٦ / ١٩٤٥ الضابط عبد الله فريد عمار بدفتر بلاغات مزرعة طره في ١٢ / ٦ / ١٩٤٥ من أن المسجون عبد العزيز أحمد السيفي أبلغه أن المسجون إبراهيم الحلفاوي يلبس خابورا به أفيون وثلاثين جنبها وأن المسجون محمد حسن شعبان يلبس خابورا آخر فيه حوالي ثلاثين درهما من الأفيون فقام الضابط بتفتيشهما فعثر على ورق من النوع الشفاف الذي يستعمل في تجارة المخدرات عادة فطلب اليهما التبرز فامتعا فوضعهما بالحبس الانفرادي ووضع معهما المساجين عبد الله السيد عبد الله وحسين أبو علي حسين و - عبد العزيز محمد عمر وفي اليوم التالي أثبت أنه فتح السجن فقدم له المسجون عبد الله السيد عبد الله خابورين بفتحهما وجد بأصغرهما كمية من الأفيون زنتها جرامين وأربعين

سنتجراما مجزأة إلى قطع ملفوفة في ورق شفاف من ذات النوع السابق ضبطه مع المتهمين ومبلغ ستة وخمسين قرشا ووجد بالخابور الآخرة كمية من الأفيون داخل ورق شفاف زنتها ٤٦ جراما فسأل المسجون محمد حسن شعبان فقرر أن المسجون إبراهيم محمد علي أعطاه خابور لبسه وفي المساء اتفق إبراهيم مع عبد العزيز أحمد السيفي على أن يأخذ هذين الخابورين للبهما مقابل اعطاء إبراهيم له مبلغ جنيتين سبق أن أودعهما عبد العزيز أمانة لدى إبراهيم فسلمهما عبد العزيز أحمد لعبد الله السيد الذي سلمهما للضابط عند فتحه السجن في الصباح وقد تواجه إبراهيم محمد علي بأقوال المتهم الثاني فأيد هذا الاعتراف وقد سئل الضابط بالمحضر وبالجلسة فأيد الوقائع المقدمة كما أيدها كل من عبد العزيز أحمد السيفي وعبد الله السيد عبد الله وعبد العزيز محمد عمر وحسين أبو علي بالمحضر وسئلوا بالجلسة عما عبد الله السيد فشهدوا بما يعزز الرواية المذكورة . وحيث ان المتهمين سئلا بالمحضر فاعترفا بالتهمة وأنكرا عند استجوابهما في النيابة وبالجلسة واعترفا بسابقة الحكم على كل منهما مرتين في مخدرات الأخيرة بالحبس ثلاث سنوات ومحبوسين على ذمتها . وحيث ان التحليل أثبت أن المادة التي بالخابورين المضبوطين عبارة عن أفيون . وحيث انه لذلك تكون التهمة ثابتة قبل المتهمين من أقوال الشهود ومن اعتراف المتهمين بالمحضر الذي أجراه نائب المأمور ، هذا ولا عبرة بانكارهما اللاحق الذي لم يعززا بدليل وعقابهما مشعنا بالمواد المطلوب تطبيقها مع تطبيق المادة ٢ / ٤٩ عقوبات لسابقة الحكم عليهما في مخدرات ومحبوسين على ذمتها . »

« وحيث انه لا وجه لما يثيره الطاعن في طعنه
فالحكم المطعون فيه حين دانه باحراز المخدر قد
بين الواقعة بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية
لهذه الجريمة ، ثم ذكر الأدلة التي استخلصت
المحكمة منها ثبوت وقوع تلك الواقعة منه . ومتى
كان الأمر كذلك وكان الدفاع لم يتمسك أمام
المحكمة بيطلان تفتيش أجرى في الدعوى حتى
كان يصح التمسك بذلك أمام محكمة النقض ،
فان الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون
له ما يبرره .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن ابراهيم محمد على ضد النيابة رقم ٥٠٢
سنة ١٧ ق)

١٣٦

٢٤ فبراير سنة ١٩٤٧

١ — تفتيش . حق النيابة في الاذن به متى اقتضت
بوجاهة التحريات التي طلب البوليس استصدار الاذن
بناء عليها . لا محل لعمل أى تحقيق قبل صدور الاذن .
٢ — قاض . نظر المعارضة المرفوعة من المتهم عن أمر
حبسه وقضى برفضها ليس بمانع يمنعه من نظر موضوع
الدعوى بعد ذلك والحكم فيها .

المبادئ القانونية

١ — الدفع بيطلان إذن التفتيش الصادر
من النيابة لعدم صدوره على أثر تحقيقات أو
على الأقل على أثر تحريات جدية تميز اصدار
الاذن بالتفتيش في غير محله لأن النيابة
وهي السلطة المختصة باجراء التفتيش لها مطلق
الحق في إصدار إذن التفتيش متى اقتضت

بوجاهة التحريات التي أجراها البوليس ولا محل
مطلقا لعمل أى تحقيق قبل صدور الاذن
وإلا ضاعت الفائدة من استصدار الاذن بصفة
سرية .

٢ — مجرد نظر القاضي المعارضة التي ترفع
من المتهم في الأمر الصادر بحبسه احتياطا
ورفضها ليس من شأنه أن يمنعه من الحكم
عليه بعد ذلك في الدعوى ذاتها لأن الفصل في
المعارضة لا يلزم له لدى القاضي بمقتضى القانون
والتحقيق في مرحلته الأولى الرأى الثابت الناضج
الذى يتخرج معه إذا ما رأى العدول عنه بعد
استكمال الدعوى وهي في دور المحاكمة
عناصرها اثباتا وثقيا .

المحكمة

« حيث ان أوجه الطعن تتحصل في القول
بأن الطاعن تمسك بيطلان إذن التفتيش استنادا
إلى أن صيغة الطلب وهي (علمنا من مصدر سرى
أن المدعو أحمد العطار من كفر طبلوها يتجر في
المخدرات بمنزله ومحل تجارته) تفيد أن الشروط
الواجبة قانونا لاصدار إذن التفتيش ليست متوافرة
إذ يجب أن يكون هناك تحقيق جدى عن جريمة
وقعت ، وأن لا يكون الغرض من التفتيش اكتشاف
جريمة بل استكمال التحقيق . هذا وقد ألفت
المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي الصادر بالبراءة
دون أن ترد على أسباب هذا الحكم خصوصا من
ناحية القول بتلفيق الأدلة على الطاعن . فضلا
عن ذلك فان رئيس المحكمة الاستئنافية التي
أصدرت الحكم المطعون فيه سبق أن نظر المعارضة
في أمر حبس الطاعن وقت أن كان قاضيا بالمحكمة

الجزئية وقضى برفضها . وبهذا قد كون فكرة خاصة في الدعوى .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه دان الطعن باحراز المخدر وذكر « أن وقائع الدعوى تحصل في أن ضابط مباحث مركز تلا استصدر أمرا من النيابة العمومية بتفتيش المتهم الأول «الطاعن» وتفتيش منزله لاشتهاره بالاتجار في المواد المخدرة فتوجه الضابط تقاضا للأمر المذكور ومعه الكونستابل زكريا قايل واثنان من مخبري البوليس ووصلوا ناحية كفر طباوها وأثناء قيام الكونستابل بعملية التفتيش عثر على علبة ضفيح بيد المتهم الأول كان يحاول إلقاءها على الأرض إلا أن الكونستابل منعه من ذلك وتسلم العلبة وتبين أنها تحتوي على قطعتين من مادة داكنة اللون تبين من التحليل الكيماوي أنها أفيون زنته ٧٥ره جراما فأوصل العلبة للضابط الذي قام بتفتيش ملابس المتهم فوجد في جيب الصدري الذي يرتديه ثلاث محافظ من المعدن لحفظ النقود ووجدت جميعها ملوثة من الخارج بمادة داكنة ثبت من التحليل أنها أفيون كما وجد مطواة وثلاث قطع من الورق الشفاف بحبيب الصديري فقدم المتهم الأول للمحاكمة بتهمة إحراز المواد المخدرة بقصد الاتجار وقدم المتهمان الثاني والثالث للمحاكمة بتهمة تعديهما على الضابط أحمد كامل بيومي أفندي وأومباشي المباحث سيد أحمد شاهين أثناء تأدية وظيفتهما ، وقد قضت محكمة تلا ببراءة المتهم الأول من تهمة إحراز المواد المخدرة وبإدانة المتهمين الثاني والثالث عن تهمة التعدي وبغريم كل منهما ٣٠٠ قرش واستأنفت النيابة والمتهمان المذكوران في اليعاد . وحيث ان الحكم المستأنف في محله فما قضى به بالنسبة للمتهمين الثاني والثالث

للاسباب الموضحة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة بالنسبة لتهمة التعدي ولذا يتعين تأييده . وحيث انه بالنسبة للتهمة الموجهة للمتهم الأول فقد دفع الحاضر عنه بطلان التفتيش الصادر به أمر النيابة ومحكمة أول درجة رفضت هذا الدفع والمحكمة تأخذ بأسباب هذا الرفض غير معولة على دفاع المتهم من أن الاذن باطل لعدم صدوره على أثر تحقيقات أو على الأقل تحريات جدية تميز قبول طلب التفتيش إذ أن للسلطة المختصة بإجراء التفتيش أي سلطة النيابة مطلق الحق في إعطاء الاذن بالتفتيش متى اقتضت توجاهة التحريات التي يطلبها رجال البوليس ولا محل مطلقا لعمل أي تحقيق قبل صدور الاذن وإلا ضاعت الفائدة من استصداره بصفة سرية ، أما من حيث الموضوع فترى المحكمة أن التهمة المسندة للمتهم الأول ثابتة قبله ثبوتا كافيا من ضبط الكونستابل للعلبة التي وجد بها الأفيون في يده ومحاولة إلقاءها ووجود الأفيون بحافظة النقود من الخارج ووجود المطواة والورق الشفاف وهي أشياء تستعمل عادة في تقطيع الأفيون . أما الاستناد إلى خلو جيوب الصديري من مادة الأفيون فلا يمكن أن ينهض وحده دليلا على أن الضابط هو الذي لوث المحافظ من الخارج بمادة الأفيون ولو كانت نيته سببا على التفتيش لما كان أسهل عليه من تلويث الجيوب كذلك من الداخل والخارج وربما كان عدم تلويث الجيوب نتيجة لضالة الكمية أو لأي سبب آخر . وحيث ان المحكمة لا تعول على دفاع المتهم من أن المدعو مصطفى الرفاعي هو الذي دس له العلبة لأنه حتى مع التسليم بوجود هذا الشخص بالناحية وقت الضبط فلم يثبت مطلقا أنه دخل المنزل أو دس شيئا للمتهم ولو فعل ذلك لكان المحقق قد ضبطه على أن المتهم نفسه لم

لأن الفصل في المعارضة لا يلزم له لدى القاضي بمقتضى القانون والتحقيق في مرحلته الأولى الرأى الثابت الناضج الذى يتخرج معه إذا مارأى العدول عنه بعد استكمال الدعوى وهى فى دور المحاكمة عناصرها اثباتا ونقيا .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا »

(طعن أحمد السيد العطار ضد النيابة رقم ٦٨٠ سنة ١٧ ق)

١٣٧

٢٤ فبراير سنة ١٩٤٧

حكم غيابي . حق النيابة فى استئنافه . طلبها تأييده عند نظر المعارضة المرفوعة من المتهم عنه . لا يعتبر تنازلا منها عن الاستئناف .

المبدأ القانوني

إن طلب النيابة تأييد الحكم الغيابي عند نظر المعارضة المرفوعة عنه من المتهم أمام محكمة أول درجة لا يعتبر تنازلا منها عن الاستئناف الذى رفعته عن الحكم الغيابي المذكور لأن أقصى ما كانت النيابة تستطيع أن تطلبه أمام محكمة أول درجة أثناء نظر المعارضة المرفوعة من المتهم هو التأييد ما دام طلب التشديد لا يمكن للمحكمة أجابته عند نظر المعارضة

المؤتمر

« حيث ان الطاعن يقول فى طعنه ان المحكمة الاستئنافية إذ عدلت الحكم الابتدائي وقضت بالحبس بدلا من الغرامة تكون قد خالفت القانون ، لأن الثابت بمحضر جلسة محكمة أول

يطعن فى ضابط المباحث بأى مطعن ولم يبين الدافع الذى يدفعه للاصغاء إلى مصطفى الرقاعى وقبول تليفقه للمتهم . وحيث انه لما تقدم ترى المحكمة أن تهمة إحراز المخدرات المسندة للمتهم الأول ثابتة قبله ثبوتا كافيا ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف الذى قضى ببراءته من هذه التهمة . وحيث ان المحكمة ترى أن كمية الأفيون المضبوطة ضئيلة لحد كبير ومع التسليم بضبط ميزان ومطواة وورق شفاف بمنزل المتهم إلا أنه لم يثبت بصفة قاطعة أنه أعد هذه الأشياء للتجارة بواسطة فى المواد المخدرة ومن الجائز جدا أن يكون الاحراز بقصد التعاطي الشخصى ويكون المتهم قد أعد هذه الأشياء لتجربة مادة الأفيون عند التعاطي كما يفعل الكثيرون ومن ثم يتعين استبعاد تطبيق المادة ٣٥ من القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ وتطبيق المادة ٣٦ منه باعتبار المتهم محرزا للمادة المخدرة للتعاطي .

« وحيث انه لا محل لما يثيره الطاعن فى طعنه فالحكم المطعون فيه حين دانه باحراز المخدر قد بين الواقعة بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة ثم ذكر الأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع تلك الواقعة منه ورد على أسباب البراءة التى أقيم عليها الحكم الابتدائي ، كما رد على دفاع الطاعن المشار اليه بما يفنده . ومتى كان الأمر كذلك وكانت الأدلة المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، وكان مجرد نظر القاضي للمعارضة التى ترفع من المتهم فى الأمر الصادر بحبسه احتياطيا ورفضها ليس من شأنه أن يمنعه من الحكم عليه بعد ذلك فى الدعوى ذاتها

١٣٨

٤ مارس سنة ١٩٤٧

استئناف . ميعاده يبدأ من اليوم المقرر لبدئه .
وجود مانع قهري يمنع المحكوم عليه من الاستئناف
في الميعاد . وجوب المبادرة إلى رفع الاستئناف بمجرد
زوال المانع .

المبدأ القانوني

الاستئناف يجب رفعه في ميعاده المبين
محسوبا من اليوم المقرر لبدئه وإذا طرأ على
المحكوم عليه مانع قاهر منعه من ذلك فانه
يكون عليه بمقتضى القانون أن يبادر على
القور بمجرد زوال المانع إلى القيام به وإلا كان
الاستئناف بعد الميعاد — ولا يقبل القول من
المهم بان له الحق في مدة جديدة تبدأ من
اليوم الذي زال فيه المانع .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه انه كان
مريضا فقررت محكمة أول درجة تأجيل السعوى
للحكم كما هو ثابت بالشهادة الطبية الصادرة من
طبيب المركز ولذلك فله العذر في التأخير في رفع
الاستئناف في ميعاده محسوبا من يوم صدور الحكم
الابتدائي وقد وضع ذلك إلى المحكمة الاستئنافية
وقدم اليها الشهادة المشار اليها ولكنها لم تأخذ
بها وقضت بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد
الميعاد وهذا منها خطأ يعيب حكمها بما يستوجب
نقضه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه حين قضى

درجة المؤرخ في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ان
النيابة طلبت في جلسة المعارضة تأييد الحكم الغيابي
المعارض فيه من الطاعن ، فقضت المحكمة بالتأييد
كطلبها ، فما كان يجوز لها أن تستأنف بعد ذلك
هذا الحكم وقد دفع الطاعن بعدم قبول استئنافها
لهذا السبب ، ولكن المحكمة الاستئنافية لم تلتفت
إلى هذا الطلب ولم ترد عليه .

« وحيث ان واقع الحال كما هو ثابت بالحكم
المطعون فيه هو أن محكمة أول درجة دانت الطاعن
وعاقبته غاييا بخرامة مقدارها ٥٠٠ قرشا وذلك
بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، فعارض في هذا
الحكم ، وحكم في المعارضة بالتأييد في ١٩ من
فبراير سنة ١٩٤٦ ، واستأنفت النيابة الحكم
الغيابي في أول أكتوبر سنة ١٩٤٥ والمحكمة
الاستئنافية قضت بتعديل الحكم المستأنف وحبس
الطاعن شهراً مع الشغل بسبب العود وقالت فيما
قالته في ذلك . « لاعتبر بما دفع به المتهم (الطاعن)
في مذكرته من أن طلب النيابة تأييد الحكم عند
نظر المعارضة المرفوعة منه أمام محكمة أول درجة
يعتبر تنازلاً منها عن هذا الاستئناف الذي رفعت
عن الحكم الغيابي الصادر من تلك المحكمة لأن
التنازل في مثل هذه الحالة لا بد أن يكون صريحاً
ولأن أقصى ما كانت تستطيع طلبه عند نظر
المعارضة أمام محكمة أول درجة هو التأييد إذ طلب
التشديد أمامها غير جائز » .

« وحيث انه لا وجه لما يثيره الطاعن في طعنه
فالحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاعه المشار اليه
ورد عليه بما يفنده خلافاً لما يقول به

« وحيث انه لا تقدم يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن جمعه عبده قنديل ضد النيابة رقم ٦٩٣
سنة ١٧ ق) .

لم يرد من ذلك إلا تمكين الخصم من تدارك أمر فاته لسبب خارج عن إرادته وهو المرض وبمجرد انتهاء هذا المقتضى الذى اقتضى اعفائه من التقرير بالاستئناف فى الميعاد المحدد قانوناً تزول علة عدم السريان . ومن أجل هذا يتعين الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً .

« وحيث أنه لا وجه لما يثيره الطاعن فى طعنه بالاستئناف يجب رفعه فى ميعاده المعين محسوباً من اليوم المقرر لبدئه وإذا طرأ على المحكوم عليه مانع قاهر منعه من ذلك فإنه يكون عليه بمقتضى القانون أن يبادر على الفور بمجرد زوال المانع إلى القيام به وإلا كان استئنافه بعد الميعاد متعيناً عدم قبوله شكلاً كما قال الحكم المطعون فيه بحق .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس واجبا رفضه . »

(طعن زكى مأمون عبد الله ضد النيابة رقم ٤٠٥ سنة ١٧ ق)

١٣٩

٤ مارس سنة ١٩٤٧

طعن بالتقضى . عدم إجراء تقرير به والاقتصار على تقديم الأسباب . عدم قبوله ولو كانت إدارة السجن أهملت فى استدعاء المتهم للتقرير بالطعن .

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن قدم أسباباً للطعن على الحكم ولكنه لم يقر الطعن بقلم الكتاب فإنه يكون من المتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً ولا يشفع للطاعن أن محاميه كتب

بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الطاعن شكلاً ذكر فى ذلك « أن المتهم (الطاعن) قال بأنه كان فى حالة مرضية لا يستطيع معها أن يحضر بشخصه لقلم الكتاب للتقرير بالاستئناف كما أنه لم يكن فى مقدوره أن ينب عنه أحداً لهذا الغرض أو هو لم يشأ هذه الانابة لأمر لا محل للبحث فيها وقدم دليلاً على صدق هذا القول شهادة طبية من الدكتور حلم خليل مفتش صحة الزقازيق ثابت بها أنه كان مريضاً بنزلة معوية وضعف عام وأنه كان يعالج بطرفه فى المدة من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٦ إلى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ولا يصح سريان الميعاد طوال مدة المرض . وحيث أن المحكمة لا تظمن للاحذ بهذه الشهادة نظراً لما هو معروف علمياً من أن النزلة المعوية لا تحول أبداً دون الذهاب إلى المحكمة طوال مدة الاستئناف للتقرير به خصوصاً وإنما لم تتضمن أن الرجل كان فى حالة لا يستطيع معها أن يتوجه إلى المحكمة أو أنه كان باحدى المستشفيات طريق الفراش فحال ذلك دون خروجه للمحكمة . وحيث أنه فضلاً عن هذا فإن المتهم قد زالت عنه هذه الحالة المرضية المدعى بأنها قد وقعت حائلاً دون الذهاب إلى المحكمة للتقرير بالاستئناف فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وكان يتعين عليه أن يبدى طعنه فى اليوم التالى ولا يقبل منه أن يظل ساكناً لغاية يوم ٢٧ منه إذ الأصل أن مدة الاستئناف تسرى فى حق كل متهم مالم يكن هناك مانع يمنع من ذلك والمانع بطبيعة الحال يقدر بقدره وينتفى بانتفاء علته وبعبارة أخرى فإن المدة لا تمتد إلا بقدر ما يلزم من المسافة للانتقال إلى مقر المحكمة للطعن بالاستئناف والقول بوقف سريان المدة ووجوب احتساب مدة جديدة تبدأ من اليوم الذى زال فيه سبب الوقف هذا القول غريب عن القانون لأن الشارع

إلى إدارة السجن المعتقل فيه باستدعائه ليقرر بالظن وان موظفي السجن لم ينفذوا ذلك .

المحكمة

« حيث ان الطاعن قدم أسبابا للطعن على الحكم ولكنه لم يقرر الطعن بقلم الكتاب ولما كان القانون يوجب لقبول الطعن التقرير وتقديم الأسباب فانه يكون من التعيين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا ولا يشفع للطاعن أن محاميه كتب إلى إدارة السجن المعتقل فيه باستدعائه ليقرر الطعن وأن موظفي السجن لم ينفذوا ذلك مادام تقرير بالطعن لم يعمل حتى اليوم .

(طعن جورج اسبيرو ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٤٨٧ سنة ١٧ ق)

١٤٠

٤ مارس سنة ١٩٤٧

اشتباه . الاستدلال على خطورة المتهم من سوابقه ولو كانت صدرت قبل تاريخ المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ . جوازه .

المبدأ القانوني

ان السوابق لا تنشئ الاتجاه الخطر الذي هو مبني الاشتباه والذي يريد الشارع الاحتياط منه لمصلحة الجماعة بل تكشف عن وجوده وتدل عليه فهي الشهرة بمنزلة سواء . وليس في الاستدلال على اتجاه التهم الحاضر باحكام صدرت عليه قبل العمل بالقانون الجديد بسط لآثار هذا القانون على وقائع سبقت صدوره

وبالتالي فانه يكفي الاعتماد على الأحكام المذكورة الصادرة على المتهم قبل العمل بالقانون الجديد لأخذه بهذا القانون متى كانت هذه الأحكام قرينة البون نسبيا أو كانت من جهة الجسامة أو الخطورة أو التعاقب أو التعاصر أو التماثل الخ . تكفي لاقتناع القاضي بان صاحبها مازال خطرا يجب التحرز منه — فاذا كانت المحكمة استدلت على حالة المتهم الخطرة وقت محاكمته بسوابقه وكانت هذه السوابق من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها المحكمة يكون الطعن في غير محله .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه ان المحكمة أخطأت إذ دأته بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لأن السوابق التي أسس عليها الاتهام كلها سابقة على صدور هذا المرسوم فلا يجوز مساءلته عنها مرة ثانية وبناء على قانون لاحق لأوقات مقارفة الجرائم التي صدرت فيها الأحكام الخاصة بها متى كان قد أثبت كما هي الحال في الدعوي انه استقام وكف عن ارتكاب الجرائم .

« وحيث ان الدعوي العمومية رفعت على الطاعن بأنه » في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٦ وجد في حالة اشتباه إذ سبق الحكم عليه لاكثر من مرة في جرائم اعتداء على المال (سرقات وتبديد) » ومحكمة أول درجة برأته وقالت في ذلك « ان النيابة تستند في إثبات التهمة على المتهم على سوابقه المتعددة وآخرها في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٤ . وحيث

وحيث ان السوابق لا تنشئ الاتجاه الخطر الذي هو مبنى الاشتباه والذي يريد الشارع الاحتياط منه لمصلحة الجماعة بل تكشف عن وجوده وتدل عليه فهي والشهرة بمنزلة سواء ولذا فليس في الاستدلال على اتجاه المتهم الحاضر بأحكام صدرت عليه قبل العمل بالقانون الجديد بسط لآثار هذا القانون على وقائع سبقت صدوره وإذن فيكفي الاعتماد على الأحكام المتكررة الصادرة على المتهم قبل العمل بالقانون الجديد لآخذة بهذا القانون متى كانت هذه الأحكام قريبة البون نسبيا أو كانت من جهة الجسامة أو الخطورة أو التعاقب أو التعاصر أو التماثل الخ . تكفي لإقناع القاضي بأن صاحبها ما زال خطرا يجب التحرز منه كما سبق لهذه المحكمة أن أوضحت في أحكام سابقة .

« وحيث انه متى تقرر ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على حالة الطاعن الخطرة وقت محاكمته بسوابقه التي أشار إليها وكانت هذه السوابق من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له ما يبرره .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن أحمد الحسيني أبو النجا ضد النيابة رقم ٧١٧ سنة ١٧ ق)

انه ثبت من صحيفة سوابق المتهم أنها سابقة على القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإن حالة الاشتباه لا تكون قائمة إذ أن من المسلم به أن القوانين لا تسرى على الماضي إلا بنص ومادام لم ينص في القانون سالف الذكر على سريانه على الماضي فانه لا يسرى إلا على الجرائم التي تقع بعد صدوره . وحيث انه ما دام لم يثبت انه قد حكم عليه بعد صدور القانون سالف الذكر بأية عقوبة فتكون التهمة الموجهة اليه على غير أساس ولا سند لها في القانون مما يتعين معه تبرئته منها عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات» والحكم المطعون فيه النفي هذا الحكم وحكم باعتبار الطاعن مشتبهيا فيه وبوضعه تحت ملاحظة البوليس وذكر « ان التهمة المسندة تتلخص في أنه سبق الحكم عليه في ثمان سوابق في نصب وسرقة وتبديد وإحراز مخدرات في المدة ما بين ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٠ و ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٤ الأمر الذي يجعله في حالة اشتباه لاشتهاره بالاعتداء على المال . وحيث أن محكمة أول درجة قضت بالبراءة باعتبار أن هذه السوابق كلها سابقة على صدور القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المطبق في هذه الدعوى ولذا تكون حالة الاشتباه التي يتصف بها المتهم قد وقعت تحت ظل القانون القديم الملغى بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فلا ينطبق القانون الأخير لعدم سريان القوانين على الماضي . وحيث ان حالة المتهم بهذه الصورة لا تعد حالة من حالات تطبيق القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على الماضي ذلك لأن حالة الاشتباه لا تعتبر واقعة مادية وقعت تحت ظل القانون السابق بل هي صفة قائمة بالمتهم لا تزول عنه بصدور القانون الجديد ومن ثم يتعين إلغاء الحكم ومعاقبة المتهم بالمواد المطلوبة » .

١٤١

٤ مارس سنة ١٩٤٧

أمر حفظ صادر من النيابة بناء على تحقيق أجرته بنفسها أو بناء على انتداب منها يمنع من العودة إلى الدعوى مالم يلغى النائب العام أو تظهر أدلة جديدة .
انتداب الطبيب الشرعى لتشريح جثة المتوفى . هو من اجراءات المحقق .

المبدأ القانوني

إن أمر النيابة العمومية بحفظ التحقيق من شأنه إذا كان قد صدر بناء على تحقيق أجرته بنفسها أو بناء على انتداب منها أن يمنع من العودة إلى الدعوى العمومية مالم يلغى النائب العموى أو تظهر أدلة جديدة حسب ما هو مقرر بالمادة ٤٢ نج . والانتداب الذى يصدر من وكيل النيابة إلى الطبيب الشرعى بتشريح جثة المتوفى ثم قيام الطبيب باجراء التشريح وتقديم تقرير منه برأيه هو من أعمال التحقيق .

المحكمة

« حيث ان الطاعنين يتمسكون فيما يتمسكون به في طعنهم بأن النيابة العمومية أصدرت أمراً بحفظ الأوراق بتاريخ ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ على اعتبار أن الحادث وقع بالقضاء والقدر ولكن رئيس النيابة ألغى هذا الأمر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وقدم القضية للجلسة باعتبار ان وفاة المصاب كانت نتيجة إهمال وتقصير مع أن

وكيل النيابة كان قد ندب الطبيب لتشريح الجثة ثم بنى أمر الحفظ الذى أصدره على نتيجة هذا التقرير فذلك هو فى الواقع تحقيق أجرى بناء على طلب النيابة يجعل الحفظ مانعا من العود إلى الدعوى مادام لم تظهر أدلة جديدة ولم يأمر النائب العموى بالغائه طبقا للمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات ، وقد تمسك الدفاع بذلك ولكن الحكم لم يأخذ به بناء على أسباب غير سديدة .

« وحيث ان الحكم الابتدائى رد على الدفاع المذكور فقال « ان الدفاع عن التهمين دفع بعدم قبول الدعوى العمومية لصدور قرار حفظ من النيابة العمومية في ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ وهو ملزم لها ومانع من العودة لرفع الدعوى إلا إذا ظهرت أدلة جديدة قبل سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة أو إذا ألغى النائب العموى قرار الحفظ فى ميعاد الثلاثة الشهور التالية لصدوره فكلا الأمرين غير متوافرين فى الدعوى . وحيث ان أمر الحفظ الذى يمنع النيابة العمومية من رفع الدعوى العمومية إلا إذا توافر أحد الشرطين السالفين الذكر هو الذى يصدر بعد تحقيق تجريه النيابة العمومية بنفسها أو يجريه رجل الضبطية القضائية بانتداب يصدر له منها . أما قرار النيابة بالحفظ الصادر على محضر البوليس فلا يمنعها من رفع الدعوى العمومية لأن محضر البوليس ليس إلا محضر جمع استدالات . وحيث انه لما تقدم يكون الدفع فى غير محله ويتعين رفضه وقبول الدعوى العمومية » . أما الحكم الاستثنائى فردة هو « أن التهمين والمسئول عن الحقوق المدنية دفعوا أمام محكمة أول درجة وأمام هذه المحكمة بعدم قبول الدعوى العمومية لصدور قرار حفظ من النيابة العمومية في ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ وقالوا ان هذا القرار صدر بعد أن اتخذت النيابة

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقى أوجه الطعن .

(طعن جاد عبده قط وآخر ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني ومن زخاري عوض غبريال مسئول عن حقوق مدنية ضد المدعين بالحقوق المدنية رقم ٧١٨ سنة ١٧ ق)

١٤٢

٤ مارس سنة ١٩٤٧

اعلان المحكوم عليه (المعارض) بالجلسة التي تعددت لنظر المعارضة في مواجهة النيابة لا يجوز ميعاد استئناف الحكم الصادر برفض المعارضة في هذه الحالة لا يبدأ من يوم صدور الحكم المذكور لعدم ثبوت علم المحكوم عليه بهذا اليوم

المبدأ القانوني

لا يصح بمقتضى القانون أن يحكم في المعارضة في غيبة المعارض بناء على اعلانه في مواجهة النيابة العمومية بل يجب أن يكون الاعلان لشخص المحكوم عليه غنيايا أو في محله لأن الاعلان للنياية لا يمكن عده كافيا في المواد الجنائية إلا بالنسبة إلى طلبات الحضور قبل صدور الأحكام الغياية فقط . والحكم الذى يصدر برفض المعارضة تأسيسا على اعلان المحكوم عليه للنياية يكون قد اخطأ ، ويجب على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة أن تعتبر ذلك الحكم كأنه صدر بغير اعلان وان تقرر أن ميعاد استئنافه لا يبدأ من يوم صدوره لعدم ثبوت علم المحكوم عليه بهذا اليوم .

إجراء من إجراءات التحقيق هو وندب الطبيب الشرعى لتشريح جثة المجنى عليه لمعرفة سبب الوفاة وهو لهذا يعتبر ملزما للنياية ومانعا من العودة للدعوى العمومية إلا إذا ظهرت أدلة جديدة . وحيث انه بناء على ما هو مستخلص من نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات فان قرار الحفظ الذى يمنع النيابة العمومية من رفع الدعوى هو الذى يصدر منها بعد تحقيق تجريه بنفسها أو يجريه أحد رجال الضبطية القضائية بناء على انتداب منها . والدعوى الحالية خالية من كل هذا التحقيق أما ندب الطبيب الشرعى لتشريح الجثة فانه لا يمكن عده تحقيقا بالمعنى المراد من المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث انه لما كان أمر النيابة العمومية بحفظ التحقيق من شأنه إذا كان قد صدر بناء على تحقيق أجرته بنفسها أو بناء على انتداب منها أن يمنع من العودة إلى الدعوى العمومية ما لم يبلغه النائب العمومى أو تظهر أدلة جديدة بحسب ما هو مقرر بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات وكان الانتداب الذى يصدر من وكيل النائب العمومى إلى الطبيب الشرعى بتشريح جثة المتوفى في حادث ثم قيام الطبيب بإجراء التشريح فعلا وتقديم تقرير منه إلى من ندبه بما شاهده وبرأيه في الوفاة وأسبابها هو بالبداية عمل من أعمال التحقيق ثم بناء على طلب النيابة العمومية فان ما قاله الحكم على خلاف ذلك في هذا الشأن لا يكون صحيحا وكان من المتعين على المحكمة متى انتهت إلى ثبوت حصول هذا الانتداب قبل صدور أمر الحفظ وتبينت في الوقت ذاته توافر سائر ما يجب بمقتضى القانون توافره في أمر الحفظ الملزم أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى .

المحكم.

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه ان المحكمة أخطأت في قضائها لأنها لم تحقق دفاعه بأنه لم يغير مسكنه العلوم كما هو ثابت في محضر التحقيق حتى تتبين أن اعلانه للنيابة لم يكن صحيحاً فالمعارضة المرفوعة منه قد تداولت بالجلسات حتى يوم ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ وهو يوم عطلة رأس السنة الهجرية فتأجلت القضية إدارياً ولم يعلن يوم الجلسة التي حددت بعد ذلك حتي فوجيء بالقبض عليه فقرر الاستئناف فيكون من الخطأ إذن الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم الأمر الذي يتناقى مع ما استقر عليه القضاء من أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في المعارضة لا يبدأ في هذه الحالة إلا من اليوم الذي يثبت فيه علم المحكوم عليه رسمياً بصدور الحكم عليه . ومع ذلك فالسبب الذي بنى عليه الحكم لم يقم الدليل عليه إذ أن المحكمة استنتجت من اعلان الطاعن بالحكم الصادر في المعارضة بسرأى المحكمة انه كان يهرب من الاعلان وهذا يخالف الواقع لأن البوليس قبض عليه بمحل سكنه وقاده إلى المحكمة .

« وحيث ان واقع الحال كما هو ثابت بالأحكام ومحاضر الجلسات هو أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بالقتل الخطأ ومحكمة أول درجة دأته غايباً فعارض وحدد لنظر معارضته جلسة يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٤٥ فحضرها وأجلت الدعوى لجلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ للاستعداد ولاءعلان الشهود ثم عرضت بجلسته ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ لاعلانه واجلت لجلسة يوم ٢ مايو سنة ١٩٤٦ وفي هذا اليوم لم يحضر فنظرت المعارضة في غيبته وحكم فيها بتأييد الحكم المعارض فيه فاستأنف بتاريخ أول يونية سنة ١٩٤٦ وقال الدفاع عنه بالجلسة أمام المحكمة الاستئنافية أن الحكم الابتدائي

الصادر في المعارضة خاطيء لأن يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ كان عطلة رسمية وأن المحكوم عليه لم يترك محل إقامته وأنه يطلب تحقيق ذلك مع إعلان شيخ الحارة ولكن المحكمة قضت برفض الدفع وبصححة الحكم وبعدم قبول الاستئناف شكلاً وقالت في ذلك « ان الدفاع عن التهم دفع بيطان الحكم الغيابي المستأنف لأن التهم لم يعلن بجلسته المعارضة حتى يؤخذ بتخلفه . وحيث ان الثابت من الاطلاع على المفردات أن القضية تأجلت إدارياً لأن يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ كان عطلة رسمية عيد رأس السنة الهجرية وذلك لجلسة ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ وكلفت المحكمة النيابة باعلان المعارض لهذه الجلسة الأخرى وقد ثبت من الاطلاع على أوراق الاعلانات أن التهم كان يحاول عدم تسلم الاعلان في جميع أدوار القضية في الابتدائي حتى أن الاعلان كان يرد لعدم وجوده حتى اضطرت النيابة لاعلان الحكم الغيابي للتهم المستأنف في مركز المحكمة عند وجوده فيها عرضاً وقد أعلن واستلم الاعلان ثم لما ذهب المحضر لإعلان التهم بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٦ لم يستدل المحضر على محل اقامته وقد أثبت ذلك على لسان شيخ الحارة واضطر لإعلان التهم لو كيل النيابة بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ لجلسة ٢ مايو سنة ١٩٤٦ وهي الجلسة التي حكمت فيها بالحكم المستأنف . وحيث ان المحكمة تستنتج من كل هذه الظروف التي تنطق بها أوراق الاعلانات ان التهم كان يتحایل على عدم وصول الاعلان له بشئ الطرق حتى اضطرت النيابة في اعلانه عرضاً بمركز المحكمة بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٤٥ بالحكم الغيابي - وحيث ان المفروض قانوناً انه لا يمكن قبول الدفع بيطان الحكم المستأنف إذ أن كل الاجراءات التي كان يحاول التهم اخفاء نفسه بها

١٤٣

١٠ مارس سنة ١٩٤٧

حجز . الحارس غير مكلف قانونا بنقل المحجوزات إلى أى مكان آخر يكون قد عين لتباع فيه . عدم تقديم المحجوزات للمحضر يوم البيع لا يصح الاستدلال به ضد التهم إلا إذا كانت المحجوزات قد طلعت منه في مكان وجودها وقت توقيع الحجز .

المبدأ القانوني

إن الحارس ليس مكلفا قانونا بنقل المحجوزات المسجلة إليه من مكان الحجز عليها إلى أى مكان آخر يكون قد عين لتباع فيه — فإذا كان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن على أساس أنه لم يقدم المحجوزات للمحضر في اليوم المحدد للبيع تنفيذا لمقتضى الحجز لم يرد على دفاعه المشار إليه بما يفنده فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ما دام عدم تقديم الحارس المحجوزات لا يصح في القانون الاستدلال به عليه إلا إذا كانت المحجوزات قد طلعت منه في مكان وجودها وقت توقيع الحجز عليها .

المحكم

« حيث أن الطاعن يقول في طعنه أنه تمسك في دفاعه بأن الحجز وقع في بلد يبعد عدة كيلومترات عن المكان الذي عين لحصول البيع فيه وأنه ليس ملزما بنقل المحجوزات من مكان الحجز عليها إلى أية جهة أخرى ، ولكن الحكم دانه دون أن يرد على هذا السقاع .

« وحيث أن السعوى العمومية رفعت على

هى أعمال كان يقوم بها من جانبه ووزر عدم قانونيتها لا يتحملها إلا هو وبذلك يكون الدفع من جانبه في غير محله ويتعين رفضه والحكم بصحة الحكم المستأنف . وحيث أنه على هذا الأساس يكون التهم قد رفع استئنافه بعد الميعاد القانوني ويتعين الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد .

« وحيث أنه لما كان لا يصح بمقتضى القانون أن يحكم في المعارضة في غيبة المعارض بناء على اعلانه في مواجهة النيابة العمومية بل يجب لذلك أن يكون الاعلان لشخص المحكوم عليه غائبا أو في محله لأن الاعلان للنياحة لا يمكن عده كافيا في المواد الجنائية إلا بالنسبة إلى طلبات الحضور قبل صدور الأحكام القياية فقط فان الحكم المطعون فيه إذ قال بكفاية الاعلان للنياحة لصحة الحكم المستأنف مع أنه صدر في غيبة الطاعن في المعارضة للرفوعة منه يكون قد أخطأ وكان لزاما على المحكمة أن تعد ذلك الحكم كأنه صدر بغير اعلان وان تقرر ان ميعاد استئنافه لا يبدأ من يوم صدوره لعدم ثبوت علم المحكوم عليه بهذا اليوم وان لا تحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا كما فعلت .

« وحيث أنه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن محمد بهجت ابراهيم ضد النيابة رقم ٧٣٤
سنة ١٧ ق)

في اليوم المحدد لبيعها فيه تنفيذاً لمقتضى الحجز دون ان يرد على دفاعه المشار إليه بما يقننه يكون قاصراً قصوراً يعيه مادام عدم تقديم الحارس المحجوزات لا يصح في القانون الاستدلال به عليه الا إذا كانت المحجوزات قد طلبت منه في مكان وجودها وقت توقيع الحجز عليها .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .
(طعن محمود احمد الاكشر ضد النيابة رقم ٧٥٤ سنة ١٧ ق)

١٤٤

١٠ مارس سنة ١٩٤٧

الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . لا يجوز إلا إذا تخلف المتهم عن الحضور في أول جلسة حددت لنظر معارضته .

المبدأ القانوني

لا يجوز بمقتضى القانون الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا عند تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسة حددت لنظر معارضته — وحضور المعارض أية جلسة من جلسات معارضته يوجب على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى وتفصل فيه بناء على الأدلة القائمة أمامها ولو لم يكن المعارض حاضراً — وبالتالي فإن الحكم إذ قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن مع سبق حضور المعارض بعض جلسات هذه المعارضة يكون قد أخطأ ويجب نقضه .

الطاعن بأنه « بند اللواشى الوصوفة بالحضر المحجوز عليها قضائياً لصالح أمين راغب نصر الدين وكان قد تسلمها على سبيل الوديعة بصفة كونه مالكا وحارسا عليها وكان ذلك اضراما بالمجنى عليه المذكور » والحكم الابتدائي دانه وذكر في ذلك « انه ثابت من الأوراق ان المجنى عليه أوقع حجزا على مواشى المتهم وأن المتهم عين حارسا عليها وفي يوم البيع لم يقدم المتهم هذه المواشى للمحضر قبل عنده . وحيث ان المجنى عليه شهد بهذه الواقعة وأضاف إلى شهادته ان المتهم لم يقيم بسداد الدين الذى له في ذمته . وحيث انه والحال هذه تكون التهمة ثابتة قبل المتهم وعقابه ينطبق على مواد الاتهام » ولدى المحكمة الاستئنافية تمسك الطاعن بالدفاع المشار إليه ، والمحكمة قضت بتأييد الحكم الابتدائي وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة وقالت في ذلك « ان الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة سواء بالنسبة للوقائع أو الوصف القانوني أو أدلة الثبوت أو تقدير العقوبة فيتعين تأييده إلا أنه ازاء تقديم المتهم ما يفيد تسديده لقيمة الدين المحجوز من أجله على المواشى المبددة وللظروف التي ارتكب فيها حادث التبديد والتي أشار إليها الدفاع عنه في مراقبته فإن المحكمة ترى من ذلك ما يبعث إلى الثقة في عدم مخالفة المتهم القانون مستقبلاً وبالتالي ما يبرر أمرها بإيقاف تنفيذ العقوبة المقررة بها عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات .

« وحيث انه لما كان الحارس ليس مكلفاً قانوناً بنقل المحجوزات المسلمة اليه من مكان الحجز عليها إلى أى مكان آخر يكون قد عين لتباع فيه ، فإن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن على أساس أنه لم يقدم المحجوزات للمحضر

المحكم

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه ان الحكم أخطأ إذ قضى باعتبار المعارضة المرفوعة منه كأنها لم تكن لسبق حضوره جلسة المعارضة أمام المحكمة . »

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضة المرفوعة من الطاعن في الحكم الغيابي الصادر عليه بادائه كأنها لم تكن وقال في ذلك « ان المتهم الطاعن » لم يحضر بالرغم من اعلانه قانونا ويجوز الحكم في غيبته عملاً بنص المادة ١٦٢ جنائيات وحيث ان الدفاع عن المتهم قرر ان المتهم مريض ولم يتمكن من الحضور وقدم للتدليل على صحة ذلك شهادة طبية من الدكتور اريس كابوباس تاريخها ١٩٤٦ / ١ / ٧ وطلب التأجيل لحضوره . وحيث انه تبين من الاطلاع على الشهادة الطبية المذكورة ان الدكتور قرر ان المتهم مريض بالتهاب الكبد ويلزم له علاج مع الراحة التامة مدة أربعة أسابيع . وحيث ان هذا المرض على فرض صحته لا يمنع صاحبه من حضور الجلسة . »

وحيث ان الدفاع عن المتهم سبق ان قدم شهادة مرضية تاريخها ١٩٤٦ / ٩ / ١٤ تفيد مرض المتهم بالتهاب الكبد وطلب التأجيل وأجلت القضية لهذا السبب . وحيث انه تبين من الاطلاع على أوراق الدعوى ان المتهم تعود هذه الطريقة فقد قدم أثناء نظر الاستئناف جملة شهادات مرضية آخرها تاريخها ١٩٤٦ / ١ / ١٩ تفيد مرضه بنزلة شعبية . وقد لاحظت المحكمة ذلك وقالت بأسباب حكمها المعارض فيه ان المتهم يقصد من تقديم الشهادات المرضية تعطيل الفصل في الدعوى . وحيث انه تبين من الاطلاع على ملف القضية أمام محكمة أول درجة ان المتهم اتبع هذه الطريقة أيضاً قدام الدفاع عنه بجملة ١٩٤٥ / ٩ / ٢٠ شهادة طبية

تفيد انه مريض . وحيث انه تبين من كل ذلك ان المتهم انما يقصد بكل هذه المحاولات تعطيل الفصل في الدعوى .

« وحيث ان المحكمة وقد تبين لها ذلك لا يمكن ان تقر المتهم على رأيه ولا يمكن ان تطعن إلى صحة ما ورد بالشهادة الطبية المقدمة من الدفاع عن المتهم وترى رفض التأجيل والحكم في القضية . قضت بهذا مع انه — على ما هو ثابت بمحاضر الجلسات — قد حضر قبل ذلك أمام المحكمة الاستئنافية مرتين في الجلسات التي حددت لنظر المعارضة وتخلف عن الحضور في اليوم الذي صدر فيه الحكم .

« وحيث انه لا كان لا يجوز بمقتضى القانون الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا عند تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسة حددت لنظر معارضته وكان حضور المعارض أية جلسة من جلسات معارضته يوجب على المحكمة ان تنظر في موضوع الدعوى وتفصل فيه بناء على الأدلة القائمة أمامها ولو لم يكن المعارض حاضراً ، فان الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة المرفوعة من الطاعن كأنها لم تكن مع سبق حضوره بعض جلسات هذه المعارضة يكون قد أخطأ خطأ يعيبه بما يوجب نقضه .

« وحيث انه لا تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

الطعن محمد فهمي حسن ضد النيابة رقم ٧٥٦ سنة ١٧ ق)

فيه وقد استند في تعيين أعمال وظيفة الطاعن إلى غير القوانين واللوائح يكون قد أخطأ خطأ يعيبه .

« وحيث انه ليس في القانون ما يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قوانين أو لوائح فليس هناك ما يمنع من أن تحدد هذه الأعمال بمقتضى أوامر كتابية أو شفوية ، ومتى كان الأمر كذلك فلا تريب على محكمة الموضوع ان هي استندت في تحديدها إلى أقوال الطاعن وشهادة الشهود وكتاب وزارة التموين .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن تادرس سليم ميخائيل ضد النيابة رقم ٢٧٧ سنة ١٧ ق ١)

١٤٦

١٧ مارس سنة ١٩٤٧

شهادة شاهد لم يحضر في الجلسة ولم تأمر المحكمة بتلاوة أقواله . جواز الاعتماد عليها في الحكم ما دام التهم لم يطلب تلاوتها في الجلسة وما دامت المحكمة أرجعت عدم حضور الشاهد أمامها إلى سبب مقبول .

المبدأ القانوني

ما دامت أقوال الشاهد التي استندت إليها المحكمة مدونة في التحقيقات وكانت هذه التحقيقات معروضة عليها وتمت بنظر الدفاع وما دام الدفاع لم يطلب إلى المحكمة تلاوة أقوال الشاهد أمامها وما دامت المحكمة قد أرجعت عدم حضور الشاهد أمامها إلى سبب مقبول فإن الطعن على الحكم بحجة أن المحكمة اعتمدت على شهادة شاهد لم يحضر الجلسة ولم تأمر بتلاوة أقواله يكون في غير محله .

١٤٥

١١ مارس سنة ١٩٤٧

رشوة . أعمال الوظيفة . كيفية تحديدها .

المبدأ القانوني

ليس في القانون ما يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قوانين أو لوائح فليس هناك ما يمنع من أن تحدد هذه الأعمال بمقتضى أوامر كتابية أو شفوية ومتى كان الأمر كذلك فلا تريب على المحكمة إن هي استندت في تحديدها إلى أقوال الطاعن أو شهادة الشهود .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يبين الغرض الذي دفعت الرشوة من أجله خصوصاً وقد تناقضت الأقوال بشأنه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية لجريمة الرشوة التي دان الطاعن من أجلها بما في ذلك الغرض الذي دفعت الرشوة لتحقيقه وقال أنه داخل في أعمال وظيفة الطاعن واستند في ذلك إلى أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه فلا يكون الغرض من الطعن سوى محاولة فتح باب المناقشة حول واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها بما لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها .

« وحيث ان الوجه الآخر يتحصل في أن تعيين أعمال الوظيفة لا يكون إلا بمقتضى القوانين أو اللوائح ولذلك فإن الحكم المطعون

المحكمة

« حيث ان حاصل الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم استند في ادانة الطاعن إلى ما قاله من أن المحقق شم رائحة البارود في يديه . وما كان يجوز الأخذ بمثل هذا الأمر إذ أنه غير مبنى على حقيقة فنية أو ثابت برأى من أهل الخبرة في هذا الشأن .

« وحيث ان الحكم بعد أن أورد ما شهد به الشاهد عبده أحمد خضير من أنه رأى الطاعن يطلق العيار على المحنى عليه وما أدلى به محمد خضير من أنه سمع هذه الرواية من الشاهد فور الحادث وبعد أن قال « أن محقق النيابة أثبت في محضر التحقيق أنه شم يدي المتهم الأول (الطاعن) فوجد رائحة البارود تنبعث منها » بعد ذلك قال « ان تهمة قتل خضراوي محمد خضير المنسوبة إلى المتهم الأول ثابتة قبله من شهادة عبده أحمد خضير السابق بيانها ومن وجود رائحة البارود منبعثة من يديه ومن شهادة محمد خضير الذي شهد بأن عبده أحمد خضير أخبره بأن هذا المتهم هو القاتل لابنه كما شهد بسبب الحادث وثابت بمحضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن حين عرض لما أثبتته المحقق قال ان الحاضر عن المدعى المدنى قال حضرة المحقق شم رائحة بارود بيد المتهم وأن هذه الواقعة لا تكفى بأن الضارب هو المتهم ويمكن ضرب عيار آخر لم يصب » ولما كانت رائحة البارود مردها إلى حاسة الشم وليس من طبيعتها أن تكون محلا لبحث فنى ، وكان انبعاثها من يدي المتهم وقت التحقيق على أثر وقوع الحادث قد لا تطول مدته ، وكان الدفاع لم يجادل في صحة ما أثبتته المحقق ، فان المحكمة لا يكون عليها جناح إذا هي أخذت بقول المحقق بعد أن

اطمأنت إليه ، وخصوصا إذا كان ذلك منها في صدد تعزيز أدلة أخرى من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها .

« وحيث ان مبنى الوجه الثانى هو أن الحكم اعتمد في الادانة على شهادة عبده محمد خضير وعلى التقرير الطبي مع ما بين الدليلين من تعارض إذ قال الشاهد أن المسافة بين من أطلق العيار والمحنى عليه وقت إطلاق النار كانت ثلاثة أمتار في حين أن الثابت من التقرير أن المسافة لا تتجاوز المتر الواحد .

« وحيث ان الدفاع أمام محكمة الموضوع أثار الجدل المشار اليه وقد رد عليه الحكم بقوله « ان هذا الخلاف لا يؤثر على جوهر شهادة الشاهد إذا لوحظ أنه وقت اطلاق العيار كان يتشاجر مع المتهم الثانى وكل همهم منصرف إلى الاعتداء الواقع عليه والمعتدى ، فهو والحالة هذه غير مطالب بأن يحدد المسافة على وجه الدقة . هذا وقد ذكر الشاهد أن المتهم الأول كان في مواجهة القاتل وقد جاء في تقرير الصفة التشريحية أن الضارب كان في مواجهة القاتل محرفا إلى اليسار وعلاوة على ذلك فان الشاهد وصف السلاح وصفا دقيقا وقد عرضت عليه بندقية من نوع آخر ضبطت بمنزل المتهم الثانى وظاهر منها أنها مطلوقة حديثة كما أثبت ذلك المحقق ، فأبت عليه ذمته أن يقرر أنها هي المستعملة في الحادث » . ولما كانت المحكمة قد ردت بذلك على الدفاع بما يفنده وكان الجدل في حد ذاته نقاشا موضوعيا متعلقا بتقدير الأدلة في الدعوى، فان هذا الوجه لا يكون مقبولا .

« وحيث ان الوجه الثالث يتلخص في أن الحكم استند إلى شهادة محمد خضير مع أنه لم يحضر جلسة المحاكمة ولم تأمر المحكمة بتلاوة

المبادئ القانونية

- ١ - النيابة العمومية ليس لها التنازل عن الدعوى العمومية التي أوتمنت عليها فلها أن تستأنف الحكم الصادر فيها حتى ولو بدا منها موافقتها عليه وقبوله أو كانت قد أمرت بحفظ الدعوى الصادر فيها لأي سبب من الأسباب
- ٢ - ما دامت المحكمة لم تسند إلى التهم وقائع غير المرفوعة منها الدعوى وإنما وصفت الواقعة وصفا يختلف عن الوصف الذي وصفت به عند رفع الدعوى فذلك لا يحتاج إلى إلفات نظر التهم لأنه ليس بتعديل للهمة بل هو إعطاء الواقعة وصفها الصحيح وهذا من سلطة المحكمة أن تجريه بمقتضى القانون .
- ٣ - لا يشترط القانون للعقاب على السب أن يحصل في حضرة المجنى عليه .
- ٤ - تقدير كفاية الأدلة للاثبات من شأن محكمة الموضوع وحدها .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه أولا ان النيابة العمومية تناقضت في تصرفها فقد أمرت بحفظ الأوراق بالنسبة اليه لعدم الأهمية وعلى الرغم من ذلك استأنفت الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى التي رفعت مباشرة من المدعية بالحقوق المدنية وطلبت تشديد العقوبة المحكوم بها . وثانيا ان المحكمة الاستئنافية أخطأت لأنها اعتبرت السب ماسا بالعرض وعافيته على هذا الأساس دون لغت نظر الدفاع . وثالثا ان الحكم المطعون فيه لم يبين العلانية .

أقواله ، فما كان يصح اعتبارها دليلا في الدعوى .
« وحيث انه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الضد ما دامت أقوال الشاهد التي استندت اليها المحكمة مدونة في التحقيقات وكانت هذه التحقيقات معروضة عليها وتحت نظر الدفاع ، وما دام الدفاع لم يطلب الى المحكمة تلاوة أقوال الشاهد أمامها ، وما دامت المحكمة قد أرجعت عدم حضور الشاهد أمامها إلى سبب مقبول .

« وحيث ان الطاعن قدم أوجها أخرى بتقرير ثان وهي تحصل في أن الدفاع قد أبدى اعتراضات كثيرة على شهادة عبده أحمد خضير ومحمد خضير تدل على عدم صحتها ومع ذلك فان المحكمة أخذت بهذه الشهادة ولم ترد على الاعتراضات .

« وحيث ان ما يثيره الطاعن لا يقبل منه أمام محكمة النقض لتعلقه في جملته بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما هو من شأن قاضي الموضوع .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن عبد الحميد عطا محمد ضد النيابة وآخر مدعى بحق مدنى رقم ٧١١ سنة ١٧ ق)

١٤٧

٢٤ مارس سنة ١٩٤٧

- ١ - النيابة العامة . لا تملك التنازل عن الدعوى العمومية .
- ٢ - وصف الواقعة وصفا مقابرا للوصف الذي وصفت به عند رفع الدعوى لا يعتبر تعديل للهمة . ولا يستلزم إلفات نظر التهم .
- ٣ - سب . العقاب عليه . لا يلزم حصوله في حضرة المجنى عليه

ورابعا ان شاهدي الاثبات قد تناقضتا في أقوالهما والمحكمة لم تعر ذلك التفاتا وذكر بعض الشهود انه لم ير المجنى عليها وقت السب . وخامسا ان المحكمة الاستئنافية قد نسبت إلى الطاعن انه قال ان المجنى عليها « نسخة » مع ان أحدا لم يشهد بذلك . وسادسا ان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لغير الطاعن ممن رفعت عليهم الدعوى العمومية وقضى ببراءتهم دون البحث فيما أمتد اليهم . وسابعا ان أخا المدعية بالحقوق المدنية محام وقد سئل في الدعوى كشاهد اثبات والحامي الذي حضر بالجلسة عن المدعية ذكر انه يحضر عن أخيها المذكور دون الإشارة إلى التوكيل الصادر لهذا من أخته وعلى الرغم من انه وقد سمع كشاهد لا يصح له ان يحضر في الدعوى كمحام ولا ان ينيب عنه غيره من المحامين .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت من المدعية بالحقوق المدنية مباشرة على الطاعن وآخرين ، ومحكمة أول درجة دائته وحده وقالت في ذلك ان المدعية بالحقوق المدني رفعت هذه اللجنة المباشرة وقالت في عريضتها انه في يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ اعتدي عليها المتهمون بالألفاظ الموضحة بالعريضة وذلك بالطريق العام وعلى مسمع من الجمهور وقد تبين من مراجعة أوراق القضية ان المدعية بالحقوق المدني سبق ان أبلغت البوليس في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ تتهم المتهمين بسبها فحققت الشكوى في ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٥ وقررت فيها ان المتهم الأول يسكن في شقة في المنزل ملكها تقع تحت الشقة التي تسكنها هي وتقيم مع زوجته المتهم الثانية وحماته المتهم الثالثة ونظرا لعدم المنزل فيوجد بسقف منزل المتهم ثقب فاذا ما قامت بمسح أرض سقفيها نذرت المياه من هذه الثقوب وسقطت في شقة المتهم وقد وعدتهم بأنها ستعمل

على اصلاح هذه الثقوب عندما تتمكن من الحصول على أئمت غير انه حدث في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ ان كانت تمسح أرض شقتها فنزلت بعض المياه من الثقوب في شقة المتهم فلم تشعر إلا والمتهمون يسبونهم بالألفاظ الواردة بالحضر ولكنها سكنت وفي اليوم التالي لم تشعر إلا والمتهم يصيح فلما أطلت عليهم جعل يسبها بالألفاظ الواردة بالحضر وكان ذلك على مسمع ممن تدعى أم جابر ونعمات محمد وحلي أفندي شعبان وقررت أم جابر وهي تدعى زينب السيد عبد العال انها استيقظت من نومها على صياح وشاهدت المتهم الأول واقفا في شرفة منزله ويسب المجنى عليها بالألفاظ الواردة بالحضر وقررت نعمات محمد عرجان بما يتفق مع ما قررتة الشاهدة السابقة وان المتهمتين الثانية والثالثة كانتا تشتركان مع الأول في السب . وقرر حلي أفندي شعبان بما يتفق مع ما قررتة الشاهدة الأولى . وقرر المتهم أنه حضر مساء ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٥ وعمل مذكرة بأن المدعية بالحقوق المدني سبته لأنها تريد اخراجه من المنزل وأنكر التهمة ثم امتنع من الاجابة وقد انتهى هذا التحقيق بأن حفظ برقم شكوى إدارية رقم ٢٩١٩ سنة ١٩٤٥ ادارى بندر المحلة ولهذا لجأت المدعية بالحقوق المدني لرفع هذه اللجنة وقد أشهدت شهودها الثلاثة السالني الذكر وأيدوا ما سبق أن أبدوه في محضر البوليس مع تفصيل وایضاح وأشهدت المدعية بالحقوق المدني أخاها الأستاذ عبد الجليل القصرى الحامي الذي شهد بأن المتهم كان يسكن في منزلهم في عهد سابق بمبلغ ١٤٠ قرشاً ثم نقل ولما عاد استأجر نفس الشقة بمبلغ ٢٧٥ قرشاً ولكنه بعد أن سكنها أراد محاسبتهم على الايجار السابق متمسكا بالأمر العسكري وقد ناقش في هذا الأمر بحضور حلي شعبان ثم أمام

شقة وأتلفت أوراقه وأن المدعية بالحق المدني
تعمد معاكسته لكي يغلى الشقة . ولما سئل
الأستاذ عبد الجليل القمري قرر بأن السقف
قديم وبه ثقب وبه ثقب وأنه سيعمل على اصلاحه عندما
يحصل على أمانت . وحيث انه يبين من الوقائع
التي سلف ذكرها أنه وان كان هنالك حقيقة
نزاع بين المتهم الأول وبين المدعية بالحق المدني
وأخيه بشأن السكن والأجرة فقد تسبب عن
هذا النزاع تنافر النفوس وأن مياهها سقطت من
أرضية شقة المدعية بالحق المدني على شقة المتهم
وسواء كان سقوط هذه المياه عمدا أو لأن السقف
به ثقب تتسرب منها المياه عندما تنظف
المدعية بالحق المدني شقتها فقد اندفع المتهم الأول
بعد أن داخله الاعتقاد بأن سقوط المياه عليه
متعمد ومقصود لارغامه على إخلاء الشقة سكنه
وغلبه الاندفاع فاعتدى على المدعية بالحق المدني
بالسب وتهمة السب هذه ثابتة من أقوال الشهود
الذين لم يجرحهم المتهم بتجريح . وحيث ان
المحكمة ترى أن أقوال الشهود أجمعت على
اتهم المتهم الأول ولكن لم يرد في أقوالهم جميعا
شيء بالنسبة للتهمة الثالثة ومن ثم تكون
التهمة قبلها على غير أساس ويتعين براءتها منها .
وحيث ان التهمة الثانية فقد ورد ذكرها في
أقوال إحدى الشهود ولم يرد ذكرها في أقوال
الشاهدين الآخرين وترى المحكمة أن لهذا
تكون التهمة قبلها محل شك ويتعين براءتها منها .
وحيث ان ألفاظ السباب اختلفت في أقوال
الشهود وترى المحكمة الأخذ بما اتفقوا عليه
جميعا منها وهذه الألفاظ في ذاتها مقذعة ولا يصح
مهما كان الدافع للمتهم أن تبدر منه وهو
موظف من موظفي محكمة المحلة المقروض فيهم
أن يكون مثالا يحتذى للجمهور . وحيث انه بالنسبة

كاتب أول المجلس الحسي واتهى إلى أن واقفه
على طلبه بأن يسكن بالايجار القديم بغير داع
لعمل شوشرة ولكن حدث بعد أسبوع أن
حضر السيد ابن اخته « للمدعية بالحق المدني »
وأخبره بأن المتهم اعتدى عليهم بالسب فأبلغ
البوليس وحقت الشكوى وحفظت اداريا .
وحيث أن المتهم لم يجرح أقوال الشهود بأي
تجريح ودفع الدعوى بان التهمة لفقت له بسبب
أنه أبى دفع الايجار الا بقيمته القديمة تمسكا منه
بالأمر العسكري وقال أنه حدث بينه وبين الأستاذ
عبد الجليل القمري مناقشات في هذا الموضوع
كانا فيه يتشاحنان وكان الأستاذ يصلحه وأشهد
على ذلك ثلاثة شهود هم عبد العزيز أفندي الشامي
كاتب أول مجلس المحلة والشيخ السيد المهدي
المسيري وقد شهدا بما يؤيد دفاعه كما أشهد الشيخ
عبد العزيز الفرغامي وقد شهدا أيضا بما يؤيد
دفاع المتهم وقال أنه كان يتوسط بينهما في الصلح
ولكن الأستاذ عبد الجليل كان يصر على ضرورة
إخلاء المتهم للشقة والمتهم يطالب إمهاله حتى يجد
شقة أخرى . وحيث انه تبين من أن هنالك
مخالفة قيدت برقم ٧٦٦٦ سنة ١٩٤٥ مخالفات
المحلة اهتمت فيها المدعية بالحق المدني بأنها ألفت
مياه قدرة بالطريق العام وذلك في ١٥ أغسطس
سنة ١٩٤٥ وتبين من تحقيقها أنه بدأت يلاغ
من المتهم الأول في ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٥ بتهم
المدعية بالحق المدني بأنها تلقى مياه قدرة أتلفت
منقولاته وقد قرر مثل هذا في محضر
البوليس وقضى بأمر جنائي بتغريم المتهم ٢٥
قرشا وكذلك تبين من الشكوى الادارية رقم
٢٩١٩ سنة ١٩٤٥ إداري بندر المحلة أن المتهم
قدم في ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٥ وأبلغ بوجود مياه
تساقط من الشقة سكن المدعية بالحق المدني في

للدعوى المدنية فترى المحكمة أنها على أساس وتقدير التعويض بمبلغ مماثل للغرامة التي سيقضى على المتهم بها وهذا طبعاً مع ملاحظة أن الكرامة طبعاً هي أمر لا يقدر بحال كما تقول المدعية بالحق المدني وأى مبلغ يحكم به لها فيه معنى تعويض ما خدش من هذه الكرامة . وحيث أن من يقضى ضده في الدعوى المدنية يلزم بمصاريفها بنص القانون والمحكمة الاستئنافية شددت العقوبة بناء على استئناف النيابة وذكرت في ذلك أن التهمة ثابتة قبل المتهم للأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف وتزيد عليها هذه المحكمة أن المتهم سب المدعية بالحق المدني علناً وكان واقفاً بشرفة منزله المطل على الشارع العمومي بأن قل لها يا شرموطه ياوسخة يااللهى فاتحة بيتك بيت سرى وبذلك يكون قد قارف الجريمة المنصوص عنها في المواد ٣٠٦ و ٣٠٨ و ١٧١ عقوبات ويتعين عقابه بالحبس والغرامة معاً طبقاً للمادة ٣٠٨ عقوبات لأن السب كما تقدم تضمن طعناً في عرض المدعية بالحق المدني وخذشاً لسمعتها ومن ثم يتعين تأييد الحكم المستأنف بالنسبة للغرامة وجبسه أسبوعين بسيطاً . وحيث أنه من موظفي الحكومة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة ما لذلك ترى المحكمة إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس طبقاً للمادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات وتكون الدعوى المدنية صحيحة وترى المحكمة الاكتفاء بالتعويض المحكوم به لأن الضرر الذي حصل للمدعية بالحق المدني من جراء السب أدنى محض ويكون الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى المدنية في محله ويتعين تأييده مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

الجماعة واذن فلها ان تستأنف الحكم الصادر فيها حتى ولو بدا منها موافقتها عليه وقبوله أو كانت قد أمرت بحفظ الدعوى الصادر فيها لأى سبب من الأسباب . وثانياً — بأن المحكمة الاستئنافية حين اعتبرت السب ماساً بالعرض لم تسند إلى الطاعن وقائع غير المرفوعة بها الدعوى عليه حتى كان يصح النعى عليها أنها لم تلقت الدفاع إلى تعديل أجرته في التهمة بل أعطت الواقعة التي عاقبت من أجلها محكمة أول درجة وصفها الصحيح وهذا من سلطتها بمقتضى القانون أن تجريه في الحكم . وثالثاً — بأن الحكم تمحدث في صراحة عن العلانية وأثبت توفرها وقتاً لما هي معرفة به في القانون خلافاً لما يزعمه الطاعن . ورابعاً — بأن تناقض الشهود وعدم حضور المجنى عليها السب الوجه اليها لا يؤثر في سلامة الحكم لأن تقدير كفاية الأدلة في الإثبات من شأن محكمة الموضوع وحدها ولأن القانون لا يشترط للعقاب على السب أن يحصل في حضرة المجنى عليه . وخامساً — بأن لفظ السب المدعى أن المحكمة جاءت به من عندها ليس هو وحده الذي قالت المحكمة أنه صدر من الطاعن في حق المدعية بالحقوق المدنية بل هناك غيره مما يبرر الادانة والعقوبة على ما جاء بالحكم المطعون فيه . وسادساً — بأنه لا صفة له ولا مصلحة من وراء تمسكه بقصور الحكم فيما يختص بغيره . وسابعاً — بأن الدفاع عنه لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بشيء مما يقول به في شأن عدم صحة تمثيل المدعية بالحقوق المدنية في الجلسة أمام المحكمة فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن فريد أبو حشيش أفندى ضد النيابة وأخري مدعية بحق مدنى رقم ٤٩٣ سنة ١٧ ق)

١٤٨

٢٤ مارس سنة ١٩٤٧

دفاع . طلب استدعاء شاهد لسماعه في الجلسة .
اعتماد المحكمة على شهادته في التحقيقات مع عدم الرد
على طلب استدعاءه . نقضه .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت أن المحامي عن المتهم أبدى
ضرورة حضور الشاهد لسماعه بالجلسة لما لشهادته
من أهمية لكن المحكمة لم تجب هذا الطلب
ولم ترد عليه واعتمدت على أقوال الشاهد في
التحقيقات كدليل من أدلة الإثبات فان ذلك
مما يبطل الحكم ويوجب نقضه .

المحكمة

« حيث ان مما ينهض الطاعنون على الحكم
المطعون فيه ان للدافع عنهم طلب إلى المحكمة
استدعاء الشاهد القائب وهو عمدة البلدة لسماعه
إلا أنها حكمت في الدعوى واعتمدت فيما اعتمدت
على أقوال الشاهد المذكور في التحقيقات الأولية
دون أن تجيب الطلب أو ترد عليه .

« وحيث انه ثابت بمحضر الجلسة أن الشاهد
التاسع من شهود الاثبات وهو عمدة البلدة لم
يحضر الجلسة للدلاء بشهادته وأن المحامي عن
الطاعن الثالث أبدى ضرورة حضوره لما لشهادته
من أهمية ولأنه يهم الدفاع مناقشته ولكن المحكمة
على ما هو ظاهر من المحضر والحكم لم تجب
الطلب ولم ترد عليه واعتمدت على أقوال الشاهد
المذكور في التحقيقات كدليل من أدلة الاثبات .
ولما كان هذا الطلب مهما لعلقه بتحقيق الدعوى

لظهور الحقيقة فيها أمام المحكمة فان اغفاله وعدم
الرد عليه يبطلان الحكم بما يوجب نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة
للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن سيد سعيد غانم وآخرين ضد النيابة رقم
٤٨٦ سنة ١٧ ق)

١٤٩

٢٤ مارس سنة ١٩٤٧

ضرب أفضى إلى موت . تعدد الضارين وثبوت
أن جميع الضربات التي ساهمت في إحداث الوفاة كان
كل منهم مسئولاً عن الجريمة .

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم
المطعون فيه هي أن المتهم ضرب المجنى عليه في
رأسه ضربة واحدة وأن آخرين قد يكونون
ضربوه في رأسه أيضاً وتبين من الدليل الفني
أنه وجد في الرأس ثلاث إصابات وأن الوفاة
نشأت عنها مجتمعة فان المتهم يكون مسؤولاً
عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت ما دام
قد وقع منه فعل الضرب وساهمت الضربة التي
أوقعها في وفاة المجنى عليه .

المحكمة

« حيث ان حاصل وجه الطعن هو ان
الحكم المطعون فيه أخطأ إذ لم يحمل المتهم
المطعون ضده مسؤولية وفاة المجنى عليه لمجرد انه
أحدث اصابة غير متعينة من اصابات الرأس لأنه

لا يشترط لمساءلة الضارب عن وفاة المصروب أن يكون فعله وحده قد استقل بهذه النتيجة بل يكفي أن تكون الإصابة التي أحدثها ساهمت في هذه النتيجة واشتركت في تحقيقها مع عامل آخر كضعف أو مرض أو إصابة أخرى وقعت من آخر .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على المتهم بانه « ضرب أحمد محمد الحياض على رأسه فحدث به الاصابات الميينة بالتقرير الطبي ولم يقصد من ذلك قتله فأدى الضرب إلى وفاته » . ومحكمة الجنايات داتته بجنحة ضرب المجنى عليه وذكرت الواقعة في قولها ان الذي ثبت للمحكمة من الاطلاع على أوراق هذه الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها وأقوال المتهمين والشهود أمام المحكمة بالجلسة والتقارير الطبية تلخص في أن المجنى عليه المتوفى أحمد محمد الحياض ووالده محمد محمد الحياض لهما أرض تجاور أرض فاطمة عبد الرحمن الحياض وولدها المتهم الثانى أبو المجد محمود وزوج ابنتها المتهم الأول عبد الجواد شرف حنيش وان بين الفريقين نزاعا على الحد الفاصل بين الأرضين وانه في يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٤ كان المتهمون الأربعة في أرض فاطمة عبد الرحمن وكان المجنى عليه المتوفى (أحمد محمد الحياض) وبعض أهله في أرض والده وشرع المتهم الأول في إقامة الحد بين الأرضين فمنعه المجنى عليه المتوفى فنشب بين الفريقين عراك عنيف استعملت فيه القوس والمنافر والعصى وأسفر عن إصابة أحمد محمد الحياض باصابات عديدة وجسيمة وقد أدت هذه الاصابات خصوصا اصابات الرأس منها وهي ثلاث إلى وفاته كما أصيب حامد على الفرت باصابات عديدة نشأت عن إحداها عاهة مستديمة هي رفع جزء من

عظام الرأس الواقعة للمخ . كما أصيب كثيرون غيرها باصابات متعددة ثم ذكرت انه « عن اصابات أحمد محمد الحياض فقد ثبت ان الذي أحدثها به هم المتهمون الأربعة وذلك من أقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية إذ قرر حامد محمد الفرت أن المتهمين كانوا في أرضهم المجاورة لأرض المجنى عليه وان المتهم الأول (المطعون ضده) شرع في إقامة الحد بين الأرضين فحضر المجنى عليه وأخوه عبد الحميد وحاول المجنى عليه منعه فضربه المتهم الأول بمنقرة في رأسه ثم أطبق عليه هو والمتهمون الثلاثة الآخرون وضربوه بالمنافر عدة ضربات وقرر كل من توفيق على الفرت وحسن حسن الفرت ومحمد حسن الفرت مثل هذه الأقوال تماما . وحيث انه ثبت من تقرير الصفة التشريحية التي أجراها الطبيب الشرعى على جثة أحمد محمد الحياض ان به كدما رضيا على مقدم الجبهة مصحوب بكسور ومنخسفة في العظم وعلى حافظه اليمنى جرح . كما أن به كدما رضيا متورما شاملا للحدبة الجدارية اليسرى وكدما رضيا متورما على الجهة اليسرى من مؤخر القروة وثلاث كدمات على الكتف والجانب الأيسر وكدما رضيا على الساعد الأيسر كما ثبت من هذا التقرير أن اصابات الرأس الثلاث مصحوبة بمنطقة كسور بعظام الرأس تحت كل منها وأن هذه الاصابات الثلاث وإن كانت واحدة منها كافية لحدوث الوفاة إلا أنه بالنسبة لوجود آثار حيوية غزيرة حولها جميعا فان الوفاة قد نشأت عن إصابات الرأس مجتمعة . وحيث ان النيابة العامة بتوجيهها تهمة الضرب القضى إلى الموت إلى المتهم الأول وحده تريد أن تحمل هذا المتهم وحده مسؤولية ضرب المجنى عليه ضربا

« وحيث انه لما كانت الواقعة التي اثبتتها الحكم المطعون فيه هي أن المتهم المطعون ضده ضرب المجنى عليه في رأسه بمنقرة ضربة وأن آخرين قد يكونون ضربوه في رأسه أيضا وأنه تبين من الدليل القوي انه وجد بالرأس ثلاث اصابات وأن الوفاة نشأت عنها مجتمعة فإن المطعون ضده يكون قد ارتكب جناية الضرب المفضي إلى الموت ما دام قد وقع منه فعل الضرب وساهمت الضربة التي أوقعها في وفاة المضرور .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه واعتبار ما وقع من الطاعن وأثبتته الحكم المطعون فيه جناية ضرب أفضى إلى موت بالوصف الوارد بأمر الاحالة ومبين بالحكم المذكور ومعاقبته من أجل ذلك بالمادة ٢٣٦ ققرة أولى من قانون العقوبات مع مراعاة أخذه بموجبات الرأفة عملا بالمادة ١٧ من هذا القانون وذلك نظرا لحالته وللظروف التي وقعت فيها الواقعة ولكون التحقيق لم يثبت عليه أنه هو وحده الذي أحدث كل الضربات التي برأس القتل .

(طعن النيابة ضد عبد الجواد شرف خيش رقم ٩٢٠ سنة ١٧ ق)

١٥٠

٢٤ مارس سنة ١٩٤٧

قبض . إلقاء التهم المخدر عند رؤيته رجال البوليس .
جوازه .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه حين دان المتهم استنادا إلى الدليل المستمد من التفتيش قد تعرض لدفاع المتهم المستند إلى بطلان ذلك

أففى إلى موته زعما منها بأنه ثابت في حق المتهم المذكور انه أحدث بالمجنى عليه احدى اصابات الرأس التي تألّت جميعها على إحداث الوفاة .
وحيث انه وإن صح ما ذهب إليه الطبيب الشرعى في تقرير الصفة التشريحية من أن كل إصابة من إصابات الرأس الثلاث كانت كافية وحدها لاحداث الوفاة إلا أن هذا ليس معناه ان كل إصابة من هذه الاصابات كانت تحدث الوفاة حتما لو بقيت وحدها ولم يصب المجنى عليه بباقي الاصابات وليس هذا معناه ان كل إصابة بمفردها أحدثت الوفاة فعلا دون باقي الاصابات ، فالقول بأن إصابة بعينها من شأنها ان تحدث الوفاة لا يعنى حتما ان هذه الاصابة أحدثت الوفاة فعلا إذ اشترك معها اصابات أخرى لها نفس صفتها . وحيث انه لذلك لا يمكن تحميل المتهم الأول دون باقي المتهمين مسؤولية وفاة المجنى عليه بمجرد انه أحدث إصابة غير متعينة من اصابات الرأس وعليه يكون القدر المتيقن في حق هذا المتهم هو انه أسوء بباقي المتهمين في الزمان والمكان الموضحين آنفا مع المتهمين الثانى والثالث والرابع قد ضرب عمدا أحمد محمد الحياط أحدث به الاصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية وعقاية على ذلك يقع تحت نص المادة ١/٢٤٢ عقوبات . وحيث ان تهمة ضرب أحمد محمد الحياط المسندة إلى المتهمين الثانى والثالث والرابع ثابتة عليهم من أقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية على ما سبق بيانه وعليه يكون التهمون المذكورون في الزمن والمكان المذكورين آنفا ضربوا احمد محمد الحياط فأحدثوا به باقى الاصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على العشرين يوما وعقابهم يقع تحت نص المادة ١ / ٢٤٢ عقوبات »

التفتيش قد يستمد بأن المتهم هو الذى ألقى
المخدر الذى كان معه طواعية واختيارا عند مارأى
رجال الحفظ قادمين نحوه أى قبل القبض عليه
وتفتيشه فلا يصح القول ببطلان إجراء ضبط
ذلك المخدر الذى ألقى والاستدلال به على من
ثبت أنه ألقاه .

المحكم

« حيث ان أوجه الطعن تحصل فى القول بأن
المحكمة الاستئنافية أخطأت إذ ألغت حكم محكمة
أول درجة الصادر بالبراءة وقضت بالادانة لأنه
ثبت بطريق القطع عدم وجود إذن بالتفتيش ،
أما ما رأته المحكمة الاستئنافية من اعتبار الطاعن
فى حالة من حالات التلبس بالجريمة فيكفى للرد
عليه ما جاء بالحكم الابتدائي من أن العسكرى
قبض على الطاعن قبل أن يتبين ما معه فلا يمكن
إذن أن يقال أنه كان فى إحدى حالات التلبس .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على
الطاعن باحراز مخدر والحكم الابتدائي برأه
وقال فى ذلك « ان وقائع هذه القضية تلخص
حسبما جاء بشهادة الشاهد على السيد شهوان
البوليس الملكى أنه كان يمر فى مولد سيدى أبى
القاسم بأخميم فحضر له خفير العمدة وأخبره بأنه
سمع بعض الأشخاص يتكلمون وفهم من كلامهم
أن مع أحدهم حشيشا فذهب إلى موقف سيارات
الأوتوبيس فما كان من المتهم الطاعن إلا أن أخرج
ورقة ملفوفة ورماها وجرى فجرى هو خلفه حتى
قبض عليه والخفير الذى صاحبه التقط الشيء
الذى رماه المتهم وهو ما قال عنه فيما بعد أنه
حشيش . وحيث ان الدفاع عن المتهم دفع ببطلان
القبض على المتهم وبرأته من التهمة المنسوبة اليه .

وحيث ان الكونستابل فؤاد شحاته وهو رجل
المباحث بمركز أخميم ورئيس العسكرى على السيد
شهوان قرر فى شهادته أنه رأى المتهم يقوده
العسكرى شهوان ومحمد هام الخفير النظامى فسأل
عن سبب القبض عليه فرفض شهوان أن يخبره
رغم أنه رئيسه وقد أدلى بأقواله وفيها الكثير
ضد العسكرى شهوان المذكور . وحيث ان
المحكمة ترى فى نفس أقوال العسكرى على السيد
شهوان أنه قبض على المتهم وهو لم يتبين ما معه
حتى يقال انه فى إحدى حالات التلبس ولم يصدر
إذن من النيابة بالقبض عليه فقبض على المتهم رغم
ما يحيط به من شكوك قبضا باطلا تبطل تبعاً له
جميع آثاره ومنها ضبط الحشيش لو كان المتهم
ألقاه فعلاً ومن ثم تكون التهمة خالية من الدليل
ويتعين براءة المتهم عملاً بالمادة ١٧٢ جنائيات
والمحكمة الاستئنافية ألغت هذا الحكم ودانت
الطاعن وذكرت أن واقعة الدعوى تحصل فى
أن الخفير محمد هام رأى المتهم « الطاعن » مع
آخرين بمولد أبى القاسم ناحية أخميم وسمع الخفير
أحدهم يقول للمتهم انتظر معنا يا ولد فقال لهم
التهم أنا معى قطعة حشيش وأريد السفر فسارع
الخفير إلى البوليس الملكى السيد شهوان الموجود
بالمولد وأخبره بما سمع فطلب البوليس الملكى من
الخفير أن يرشده عن المتهم فذهبا معاً وأرشده
الخفير عن المتهم حيث وجداه بموقف السيارات
فما أن رآهما للمتهم حتى وضع يده فى جيبه وألقى
بشيء على الأرض وجرى إلى الجهة
المضادة للبوليس الملكى والخفير فالتقط الخفير
ما ألقى للمتهم وجرياً وراءه وتمكنا من القبض
عليه وأخذاه إلى المركز وفى الطريق قابلهم
الكونستابل فؤاد شحاته مع آخرين من بلدة
التهم فسأل البوليس الملكى عن سبب القبض عليه

ولذا يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه .
وحيث انه بالنسبة لموضوع التهمة فهي ثابتة من
شهادة الشاهدين البوليس الملكي السيد شهوان
والخفير محمد همام إذ شهدا بأنهما رأيا المتهم يلقي
بشيء التقطه الخفير ولم يجرح المتهم الشاهدين
بتجريح ما وقد ثبت من التحليل أن المادة
المضبوطة حشيش لذا يتعين الغاء الحكم المستأنف
وعقاب المتهم بالمواد المطلوبة مع مصادرة المخدرات «
» وحيث انه لا وجه لما يتمسك به الطاعن
في طعنه فالحكم المطعون فيه حين دانه استنادا
إلى الدليل المستمد من التفتيش قد تعرض لدفاعه
في صدد بطلان التفتيش ورد عليه بما يرر عدم
الأخذ به فقد ذكر أنه هو الذي ألقى المخدر الذي
كان معه طواعية واختيارا عندما رأى رجال
الحفظ قادمين نحوه ، أي قبل القبض عليه
وتفتيشه مما لا يصح معه القول ببطلان اجراء
ضبط ذلك المخدر الذي ألقى والاستدلال به على
من ثبت أنه ألقاه كما قالت المحكمة .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه موضوعا »
(طعن محمد محمد محمود الشريف الشهير بأبي ضيف
ضد النيابة رقم ٩٢٧ سنة ١٧ ق)

وطلب منه التريث لحين الوصول إلى المركز فذهب
الكونستابل معهم إلى المركز وهناك أخبره
البوليس الملكي والخفير بأنهما ضبطا مخدرات
مع المتهم فأجلس الكونستابل المتهم على كرسي
وقال للبوليس الملكي والخفير أنا رايح أعمل
قضية ورايح أطلعها فلتصو فامتنع كل من البوليس
الملكى والخفير عن الادلاء بأقوالهما أمام
الكونستابل فأخذ هذا رأى مأمور المركز الذي
أمر بإجراء التحقيق بمعرفة أحد الضباط . وحيث
ان هذه الوقائع ثابتة ثبوتا كافيا بشهادة كل من
البوليس الملكي السيد شهوان والخفير محمد
همام وذلك بحضور البوليس وأمام محكمة أول
درجة . وحيث ان المتهم أنكر ودفع التهمة
ببطلان القبض والتفتيش إلا أن هذا الدفع في
غير محله إذ الثابت على لسان كل من البوليس
الملكى والخفير سالف الذكر أن المتهم ألقى
المخدر على الأرض قبل القبض عليه وأنهما ألقيا
القبض على المتهم بعد أن ألقى المخدر وجرى
للجهة العكسية وهذه الواقعة بالوصف الذي وصفه
الشاهدان هي حالة تلبس تجيز لكل فرد أن
يقبض على المتهم دون احتياج إلى إذن من النيابة

قضاء محكمة النقض والإبرام بالدينية (١)

الضعفى يستفاد من كل فعل أو عمل قانونى
ينافى الرغبة فى رفع الاستئناف ويشعر بالرضا
بالحكم والتخلى عن الطعن فيه ، وقاضى الموضوع
يستقل وحده بالفصل فى هل ما صدر من
الحكوم عليه يؤخذ منه أنه قصد قبول الحكم
أم لا ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك .

١٥١

٦ فبراير سنة ١٩٤٧

القبول المانع من الاستئناف

المبدأ القانونى

(١) إن قبول الحكم يمنع من استئنافه وهذا
القبول كما يكون صريحا يكون ضمنيا والقبول

(١) استنبط مبادئ هذه الأحكام حضرة صاحب الغزة محمد نجيب أحمد بك المحامى العام لدى محكمة النقض والإبرام .
كما استنبط مبادئ الأحكام الجنائية حضرة الاستاذ محمود إسماعيل وكيل نيابة الاستئناف .

(٢) إذا قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع القرعي وقبول الاستئناف شكلا وقال « إن هذا الدفع في غير محله إذ يقوم على أن إعلان المستأنف للحكم وطلب نفاذه قانونا يستفاد منه الرضاء به وهو ما تراه المحكمة استنباطا مما لا يسوغه لأنه إن جاز القول بمثل هذا التنازل إذا كان الحكم قضى في طلب واحد بجزء منه كما لو قضى بجزء من المطلوب الذي يكون طلبا واحدا فلا يقبل فيما إذا كانت الدعوى تحوى طلبات متعددة قضى الحكم لمصلحة معلى الحكم في بعضها ورفض البعض . إذ إعلان الحكم في مثل هذه الحالة وطلب نفاذه يحتمل أن يؤول إلى مطالبة الخصم بتنفيذ ما قضى به لمصلحة المستأنف وتقويت ميعاد الاستئناف بالنسبة له واحتمال هذا التأويل يمنع مظنة القول بأن مثل هذا التصرف يعتبر حتما تنازلا ضمنيا عن حق الاستئناف فيما لم يحكم به لمصلحة المستأنف إذ التنازل عن الحقوق صريحا كان أو ضمنيا يجب أن يستفاد مما لا يحتمل في هذا الصدد شكاً أو تأويلا « هذا الذى قرره المحكمة بما لها من السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى لا تقبل فيه المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض إذ المحكمة قد أقامت قضاءها على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى انتهت إليها .

المحكم

فيه إذ قضى برفض الدفع القرعى المقدم من الطاعنين وقبول استئناف المطعون ضده شكلا قد أخطأ في تطبيق القانون لأنه لما كان ثابت أن المطعون ضده أعلن الطاعنين بالحكم الابتدائي طالبا تنفيذه فإن هذا منه يعد قبولا للحكم المستأنف ويحول دون استئناف إياه بالنسبة إلى ما لم يقضى له به من الطلبات .

« وحيث ان لامشاحة ان قبول الحكم يمنع من استئنافه وأن القبول كما يكون صريحا يكون ضمنيا . والقبول الضمنى يستفاد من كل فعل أو عمل قانونى يتنافى الرغبة في رفع الاستئناف ويشعر بالرضاء بالحكم والتخلى عن الطعن فيه وقاضى الموضوع يستقل وحده بالفصل في هل ما صدر عن المحكوم عليه يؤخذ منه أنه قصد قبول الحكم أم لا . ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع القرعى وقبول الاستئناف شكلا قال « ان هذا الدفع في غير محله إذ يقوم على أن إعلان المستأنف للحكم وطلبه نفاذه قانونا يستفاد منه الرضاء به وهو ما تراه المحكمة استنباطا مما لا يسوغه لأنه ان جاز القول بمثل هذا التنازل إذا كان الحكم قضى في طلب واحد بجزء منه كما لو قضى بجزء من المطلوب الذى يكون طلبا واحدا فلا يقبل فيما إذا كانت الدعوى تحوى طلبات متعددة قضى الحكم لمصلحة معلى الحكم في بعضها ورفض البعض . إذ إعلان الحكم في مثل هذه الحالة وطلب نفاذه يحتمل أن يؤول إلى مطالبة الخصم بتنفيذ ما قضى به لمصلحة المستأنف وتقويت ميعاد الاستئناف بالنسبة له واحتمال هذا التأويل يمنع معه جواز القول بأن مثل هذا التصرف يعتبر حتما تنازلا ضمنيا عن حق الاستئناف فيما لم يحكم

« حيث ان مبني الطعن أن الحكم المطعون

به لمصلحة المستأنف اذ التنازل عن الحقوق صريحاً كان او ضمناً يجب ان يستفاد مما لا يحتمل في هذا الصدد شكاً أو تأويلاً . ولما كانت محكمة الموضوع قد رأت بما لها من سلطة في تحصيل الواقع في الدعوى ان تصرف المطعون ضده لا يفيد قبوله الحكم الابتدائي ولا تخليه عن الحق في استئنافه بالنسبة إلى ما لم يقض له به فلا يقبل من الطاعنين المجادلة في ذلك لدي محكمة النقض متى كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن الشيخ حسب الله عويس بدر وآخر وحضر عنهما الأستاذ عبد الحميد حمدي الشافعي ضد الحواجه نيقولا ج . كومباس وحضر عنه الأستاذ محمد حسن رقم ٨ سنة ١٦ ق)

١٥٢

٦ فبراير سنة ١٩٤٧

الضن في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٠ من القانون الصادر بإنشاء محكمة النقض تنص على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية إلا إذا كانت الأحكام المطعون فيها مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه في قضية من قضايا وضع اليد أو في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية ومقتضى هذا النص أن الطعن بالنقض

في حكم صادر من المحاكم الابتدائية بالاختصاص أو بعدمه لا يقبل إلا إذا كان مبنياً على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله في مسألة الاختصاص بالذات . ولهذا . إذا كانت أسباب الطعن مبنية على القصور والخطأ في القانون في موضوع الدعوى . فإن الطعن يكون غير مقبول

المحكم

« حيث ان الطاعن يبنى طعنه على أسباب ثلاثة (الأول) ان قلم كتاب المحكمة الجزئية أجرى تحريات أخرى بعد الحكم دلت على أن قيمة الاطيان تزيد على مائة وخمسين جنيتها وحصل فرق الرسم وان الطاعن تمسك بذلك أمام المحكمة الاستئنافية وهي محكمة المنيا الابتدائية مكرراً دفعه بعدم الاختصاص ولكن المحكمة لم تلتفت لهذا الدفع ولم ترد عليه (والثاني والثالث) ان دين الطاعن سابق على حكم رسو المزداد الصادر للبائع للمطعون ضدها الاولى وان هذا البائع لم يعلنه بصفته صاحب دين مسجل .

« وحيث ان المادة ١٠ من القانون الصادر بإنشاء محكمة النقض تنص على انه لا يجوز الطعن في الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية إلا إذا كانت الأحكام المطعون فيها مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه في قضية من قضايا وضع اليد أو في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية . ومقتضى هذا النص ان الطعن بالنقض في حكم صادر من المحاكم الابتدائية بالاختصاص أو بعدمه لا يقبل إلا إذا كان مبنياً على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله في مسألة

فيه جاء خاليا خلاوا تماما من أية إشارة ولو عابرة إلى هذا الطلب وفي ذلك قصور واضح يقتضي نقض الحكم .

« ومن حيث ان هذا السبب غير منتج لأنه إما أن تكون دعوى الطاعن أمام محكمة الموضوع لم تتضمن آلتى الرى فالحكم إذ لم يتحدث عنهما يكون سليما وإما أن تكون تضمنتهما فالحكم إذ لم يتحدث عنهما كذلك يكون سليما لأن آلات الرى إذ كانت تابعة وخدمة للأطيان المبيعة على ما يقوله الطاعن من أن الوارد عنها في عقد البيع هو « ويدخل ضمن هذا البيع حصة بنسبة الفدان في الما كيتنين القاعمتين على نهر النيل إحداها بزماديسط والثانية بزماديسط » فان حكمها يكون تابعا لحكم الأطيان المبيعة ويكون حكم الأطيان المبيعة ساريا عليها . ويكون قضاء المحكمة برفض الشفعة في الأطيان متضمنا لرفضها في آلتى الرى وغير واجب على المحكمة والحالة هذه أن تتحدث عنهما على وجه التخصيص .

« ومن حيث ان السييين الثانى والثالث يتحصلان في أن الطاعن تمسك باستحقاقه للشفعة في الجزء الذى استصلحه المورث من القطعة ٢ — وأدخله في القطعة ٣ — فصار منها وهى القطعة موضوع الشفعة وقال ان سبب الشفعة أنه شريك على الشيوع في القطعة ٢ — التى لا تزال ملكا شائعا بين الورثة ولم يتناولها عقد قسمة ١٤ من مايو سنة ١٩٣٧ إذ أن الورثة تقاسموا فيه القطعة ٣ — حسب مساحتها الواردة في خريطة فك الزمام ولم يقسموا القطعة ٢ — اعتقادا منهم بأنها كلها طريق لكن المطعون ضدها الثانية عمدت إلى إدخال الجزء المستصلح من تلك القطعة ضمن نصيبها المقسوم ثم باعتته ضعنه . واستند إلى عقود تملك القطعة ٢ — وعقد القسمة وإلى

الاختصاص بالذات ولما كان السبب الأول مبناه القصور والسييان الثانى والثالث وان كانا قد بنيا على خطأ في القانون فانهما غير منصبتين على مسألة اختصاص بل على موضوع الدعوى — فان الطعن بأسبابه الثلاثة يكون غير مقبول .

(طعن حسين عاصم بك بصفته وحضر عنه الاستاذ عبد الفتاح رجائى ضد السيدة شريفه على عبد الله وآخرين رقم ١٠ سنة ١٦ ق)

١٥٣

١٣ فبراير سنة ١٩٤٧

تسيب .

المبدأ القانونى

إذا نقي الحكم قيام الجوار المبرر للشفعة .
وتعرضت المحكمة في أسباب حكمها بعد ذلك إلى شرط النسبة في الثمن أو إلى حقوق الارتفاق .
فان ذلك غير لازم لإقامة الحكم برفض الدعوى ويكون تحدث الحكم عن ذلك كله من باب التزيد الذى لا يمكن أن يمس سلامة الحكم .

المحكم

« من حيث ان السبب الأول يتلخص في قول الطاعن أنه في مذكرته الختامية المقدمة إلى محكمة الاستئناف تمسك بأن البيع تضمن حصة شائعة في آلتين للرى مخصصتين لجميع أطيان الورثة وآخرين وبأن عقدا القسمة لم يتعرض لهاتين الآلتين وتركت الملكية فيهما شيوعا وبأنه يشفع في الحصة التى بيعت من مهمات وأرض ومبانى الآلتين وسند الشفعة هنا حالة الشيوع . ولكن الحكم المطعون

تقرير الخبراء ومحضر انتقال المحكمة الابتدائية التي لما تبين لها صحة ذلك قالت ان حالة الشيوخ متوفرة بالنسبة إلى الزيادة التي تدخلت من القطعة ٢ - في القطعة ٣ - موضوع البيع ولكن محكمة الاستئناف قالت بحرية للطعون ضده إذ ذلك مخالف لحكم ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٢ الذي نفي وجود الشيوخ بين الورثة . وقد أخطأت في ذلك لأن الحكم المذكور لا ينصب إلا على الأطيان التي كانت موضوع عقد القسمة دون غيرها لا في خصوص الجزء المستصلح الذي زادت به القطعة ٣ - المبيعة وهو من القطعة ٢ - التي لم تدخل في القسمة وتكون المحكمة قد أخطأت أولاً باعتبار حكم ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٢ حائزاً لقوة الأمر المقضي بالنسبة إلى الجزء المستصلح وثانياً وهو خطأ ترتب على الخطأ الأول بعدم اعتبار الطاعن جارا للأرض المبيعة مع أنه بموجب ملكه الشائع في القطعة ٢ - الواقعة بحرى القطعة ٣ - المبيعة يكون جارا لها على طول حدها البحري .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بني قضاءه في ذلك على أن حكم ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٢ قضى باستبعاد السبب الأول من أسباب الشفعة الثلاثة التي تمسك بها الطاعن وهو الشيوخ الكلى بين الورثة وكذلك باستبعاد السبب الثاني وهو الشيوخ الجزئى في الأطيان المبيعة فلم يكن لمحكمة أول درجة أن تعود فتقول خلافاً لهذا الحكم النهائى بتوفر حالة الشيوخ .

« ومن حيث ان الدعوى التي صدر فيها الحكم المذكور كان موضوعها طلب الشفعة في جميع الأطيان المبيعة وكان سببها اما الشيوخ الكلى في عموم الأطيان المورثة واما الشيوخ الجزئى في الأطيان المبيعة . وإذا كانت الأطيان

المبيعة هي عبارة عن القطعة ٣ والجزء المستصلح من القطعة ٢ فان الموضوع والسبب في الدعوى يكونان متضمنين للجزء المستصلح ويكون القضاء فيهما منصبا عليه . ولما كان حكم ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٢ قضى بأن كل زيادة في الأطيان التي اختصت بها البائعة تعتبر ملكاً لها وليس للطاعن ملك شائع فيها وقضى باستبعاد الشيوخ كسبب للشفعة في الدعوى فان قضاءه هذا يكون من حيث موضوع الدعوى وسببها منصبا على الجزء المستصلح ويكون غير جائز بعد ذلك والحالة هذه الارتكان على الشيوخ سبباً للشفعة في الجزء المستصلح لأنه هو نفس السبب الذي قضى باستبعاده من دعوى الشفعة في الجزء المستصلح وغيره من الأطيان المبيعة ويكون الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون . ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن تمسك أمام المحكمة بثبوت الشيوخ في الجزء المستصلح بناء على أنه جزء من القطعة ٢ ولأنه لا شك في أن هذه القطعة بقيت على الشيوخ بين الورثة فان سبب الشفعة في الجزء المستصلح لا يزال هو الشيوخ وذلك القول انما هو دليل جديد على الشيوخ وليس سبباً جديداً للشفعة .

« ومن حيث ان السبب الرابع يتحصل في أن الحكم إذ نفي جوار الطاعن للأرض المبيعة من جهتها الشرقية قال ان الحيز المتدب قرر عدم وجود هذا الجوار وعلى فرض وجوده بطول ٧ متر في الزاوية البحرية لأرض النزاع بفاصل طريق ومسقى بهرض ٢٥ و ٧ متر كما ثبت من محضر الانتقال وتقرير الخبير فان هذا لا يعد جواراً إذ يجب أن يكون الجوار على امتداد كاف على طول الخط . وهذا الذي قاله الحكم معيب من وجهين الأول خطأ الاستناد

لأن الثابت في محضر الانتقال امتداد الجوار من الحد الشرقى بطول ٢٢ متر وهو في تقرير الحخير ٧٥ و ١٩ متر وليس ٧ متر كما نسب الحكم اليهما . والآخرون قصور في التسيب لأن الطاعن لما لا حظ ما أثبتته محضر الانتقال وتقرير الحخير من وجود فاصل عبارة عن طريق ومسقى بعرض ٢٥ و ٧ متر دافع بأنهما خصوصيان فلا ينبغي أن توفر شرط التلاصق لكن الحكم سكت عن الرد على هذا الدفاع ولم يبين هل هما خصوصيان أم لا .

« ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن الحكم في نفيه للجوار المنوء به في الطعن إنما هو مقام على تقرير الحخير المنتدب في الدعوى الذي انتهى فيه إلى القول بعدم وجود هذا الجوار . وإذا كان بحسب المحكمة ذلك تسيباً كافياً لحكمها فما أوردته بعد ذلك من افتراض وجود جوار بطول ٧ متر بفاصل طريق ومسقى — للقول بعدم الاعتداد به إنما هو تزيد منها على حاجة الحكم لا يضره افتراض عوارفيه ولا جدوى لمجاعة الطاعن في النظر في أمر صحته من خطئه

« ومن حيث ان السبب الخامس يتحصل في ان الحكم — وهو في معرض الرد على تمسك الطاعن باستحقاقه الشفعة بسبب الجوار من حدين وبصرف النظر عن حقوق الارتفاق — قرر أنه يشترط في الشفعة بالجوار في الأرض الزراعية أن تكون الملاصقة على طول مناسب من الحد وأن تكون قيمة الأرض الشافعة لا تقل عن قيمة الأرض المشفوعة الأمر غير المتوفر في الدعوى وهذا من الحكم يفيد أنه جزم بعدم توفر شرطى الطول المناسب في الحد والنسبة في الثمن وهو في ذلك معيب من وجهين الأول أنه أخطأ في نقي الجوار . على ما هو ظاهر من أسباب الطعن السابقة في خصوص حدى

الجوار — والآخرون قصور في التسيب لأن الحكم لم يبين قيمة الأرضين كما تعرف نسبة الثمن بينهما كما أن تقارير الخبراء خالية بتاتا من ذلك .

« ومن حيث ان السبب السادس يتحصل في ان الحكم وهو في صدد الكلام على حقوق الارتفاق قال انه يفرض توفرها فهي وحدها لا تكفى للأخذ بالشفعة بل يجب أن يتوفر معها المجاورة من حد على أن حقوق الارتفاق المدعى بها غير متوفرة كما ثبت من تقرير الحخير المنتدب . قال الحكم ذلك دون أن يعنى بالرد على اعتراضات الطاعن على هذا التقرير في مذكرته المقدمة للجلسة ١٢ من ابريل سنة ١٩٤٤ حيث تمسك بما ورد بعمدى القسمة الحاصلين في سنتى ١٩١٤ و ١٩٣٧ المثبتين لارتفاعات الشرب والمسيل والمرور وترك المجارى والطرق على الشيوع بين المتقاسمين وقد نسخ الطاعن أهم بنود العقدين في المذكرة ونبه إلى أن الحخير أهمل تطبيقها كما تمسك بما ورد في محضر الانتقال عن حالة المجارى المؤيدة لذلك ومن ثم كان الحكم مشوباً بالقصور .

« وحيث ان هذين السببين مردودان أولاً بأن قضاء الحكم بنقي الجوار سليم على ما تقرر بخصوص السبب الرابع من الطعن وثانياً بأنه متى كان شرط الجوار منتفياً بالكلية انتفى بالتالى حق الشفعة وكان تعرض المحكمة سواء إلى شرط النسبة في الثمن أو إلى حقوق الارتفاق غير لازم لاقامة الحكم برفض الدعوى ويكون تحديث المحكمة عن ذلك كله من باب التزيد الذى لا يمكن أن يمس سلامة الحكم أن لا يكون استوفى بيانه .

(طعن محمد زكى القار بك وحضر عنه الأستاذ محمد زهيرجرانه ضد الشيخ متولى عيد العزيز عويضة وأخرى وحضر عن الأول الأستاذ سابع حبشى بإشراق رقم ١٠٤ سنة ١٥ ق وحضور حضرة محمد زكى شرف بك رئيس النيابة بدلا من محمد نصر الدين زغلول بك)

التعاقد الذي قال به الحكم فان استخلاص المحكمة لهذا التعاقد منه يكون والحالة هذه مستندا إلى ورقة صادرة من الطاعن من شأنها أن تفيده ولا محل للنعي عليها في ذلك .

« ومن حيث ان السبب الثاني مردود بأنه منصب على الحكم الابتدائي فيما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه .

« وحيث ان حاصل السبب الثالث ان الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ اعتبر ورقة ١٢ من ابريل سنة ١٩٤٢ عقدا في حين أن هذه الورقة لا تفيده إلا أن المطعون ضدها الثالثة والرابعة والخامسة قد خلصن بدينهن قبل المطعون ضدها الأول والثاني . وعلى كل حال فان الطاعن لم يوقع هذه الورقة فلا وجه للاحتجاج بها عليه — ثم ان من وقعها لم يكن لهن شأن بالأرض موضوع الدعوى إلا من حيث انهن كن طليق نزع ملكيتها استيفاء لدينهن قبل المطعون ضدها الأول والثاني وقد انتهى هذا الشأن بانتهاء إجراءات نزع الملكية وبرسو الأرض على الطاعن .

« وحيث ان ورقة ١٢ من ابريل سنة ١٩٤٢ وإن كانت ليست إلا إقرارا — ممن آل إليهن الدين الذي نزع من أجله ملكية المطعون ضدها من الأرض موضوع الدعوى — يفيد انهن استوفين كل دينهن فان الطاعن لا مصلحة له في أن يخطيء الحكم من هذه الناحية إذ يستوى فيما يتعلق به هو أن تكون الورقة المذكورة عقدا أو لا تكون ومن ثم كان هذا السبب غير منتج .

« وحيث ان حاصل السبب الرابع ان المحكمة ناقضت الثابت في الأوراق إذ زعمت أن تسعين الجنيه التي تسلمها الطاعن من المطعون ضدها الأول والثاني هي كل ما دفعه الطاعن من ثمن

١٥٤

١٣ فبراير سنة ١٩٤٧

١ — تعاقد . استخلاصه .

٢ — سبب الطعن .

المبادئ القانونية

١ — إذا استخلصت المحكمة وجود

تعاقد من ورقة صادرة من الطاعن . من شأنها أن تفيده فلا محل للنعي عليها في ذلك .

٢ — لا يكون سبب الطعن مقبولا إذا

كان منصبا على الحكم الابتدائي فيما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه .

المحكمة

« حيث ان السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون بقلبه الوصول — المؤرخ في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٢ بتسلم مبلغ خصما من مبلغ أكبر — إلى تعاقد مع أن التعاقد ارتباط بين طرفين تحدد فيه حقوق وواجبات كل منهما والوصول المذكور خال من أي التزام من جانب الطاعن .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه استخلص وجود التعاقد الذي قال به من الوصول المتوهم به في هذا السبب والموقع من الطاعن والوصول المذكور — على ما أثبتته الحكم — يتضمن أن الطاعن تسلم مبلغ ٩٠ جنية من المطعون ضدها الأولين من ثمن الأطنان المزروعة منهما بمعرفة باقي المطعون ضدهم والتي رسا مزادها على الطاعن في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٣٤ على أن يخصم من كامل الثمن الذي رسا به . ولما كانت عبارة الوصول الثابتة على هذا النحو تختمل وجود

الأرض التي رسا مزادها عليه في حين أن الطاعن دفع مبالغ أخرى ثابتة في ورقتين مؤرختين في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٣٥ و ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ قدمهما الطاعن إلى محكمة الاستئناف . وهذا السبب مردود بأن المحكمة الاستئنافية تناولت هاتين الورقتين وقالت انها لا تعمل عليهما اعتبارا بأن من وقعن عليهما كن قد استوفين حقهن من المطعون ضدّهما الأول والثاني وان الطاعن لم يقدم هاتين الورقتين إلى محكمة الدرجة الأولى مما يفيد أنهما اصطنعتا لخدمة الاستئناف .

« وحيث ان حاصل السبب الخامس ان الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ اعتمد على ورقة ١٢ من ابريل سنة ١٩٤٢ وفيها أن نصيب القاصر حسن أحمد حسن في الدين — الذي تحررت هذه الورقة لاثبات الخلاص منه — هو ٣٩ جنيه . في حين أن نصيب هذا القاصر بحسب قواعد الارث يزيد على هذا المبلغ . هذا السبب غير مجد للطاعن إذ هو لا يمثل القاصر ولا يهيمه ولا يعنيه نصيبه في الدين الذي نزعت الملكية من أجله . » وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس .

(طعن الشيخ قناوى خليفة رضوان وحضر عنه الاستاذ سابا حبشى باشا نائباً عن الاستاذ أبدير حكيم يك ضد محمد حسنين ابراهيم رقم ٢٩ سنة ١٦ ق بالهيئة السابقة)

١٥٥

٢٠ فبراير سنة ١٩٤٧

تفسير العقود .

إذا كان الحكم المطعون فيه وهو بسبيل تفسير عقد وتحديد مدى الالتزامات التي فرضها

على طرفيه في ضوء الظروف التي عاصرت تحريره والبواعث التي دفعت إلى عقده استخلص أن التزام المطعون ضدّهم لا يعدو أداء الديون الميئة في العقد لأربابها في مواعيد استحقاقها فما كان منها واجب الأداء حالا وجب عليهم أن يادوه حالا وما كان منها مقسطا على آجال كان لهم أن ينتفعوا باجاله وقد استخلص الحكم هذا المعنى من عبارات العقد ومن سلوك الطرفين في تنفيذه طوال سنين عدة تلت إبرامه . وإذا كانت عبارات العقد تحتل المعنى الذي ذهب إليه الحكم فان تفسيره لها يخرج عن رقابة محكمة النقض .

المحكم

« حيث ان السبب الأول يتحصل في أن المطعون ضدّهما الأول والثاني ومورث سائر المطعون ضدّهم بدلا من وفاء الثمن الوارد بعقد البيع الصادر لهم من الطاعن التزموا ان يدفعوا عنه ديونا معينة وأن يرثوا ذمته منها وهذان التزامان مستقل أحدهما عن الآخر . ولما كان العقد لم يضرب لهم ميعادا لوفاء الثمن وكانت المادتان ٢٤٥ و ٣٢٩ من القانون المدنى تنصان على اعتباره حالا في هذه الحالة فان الالتزام بإبراء ذمة البائع من الديون — وهو مقابل للثمن — هو التزام واجب الأداء فورا وقد كان على المشتري بمجرد إبرام العقد أن يحصلوا للبائع من الدائنين على ما يفيد براءة ذمته وهم وشأنهم في الاتفاق معهم على كيفية دفع ديونهم ومن ثم فقضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعن استنادا إلى حق المطعون ضدّهم في دفع الديون في آجالها — وهو لا يخل بحقه في مطالبتهم بدفع الثمن فورا

متى كانوا قد قصروا في ابراء ذمته — هو قضاء مخالف للقانون . هذا وقد لفت الطاعن محكمة الموضوع إلى أن ابراء الذمة فوراً هو الذي قصد إليه الطرفان في العقد مستدلاً بمحرر مؤرخ في ٢٨ من ابريل سنة ١٩٢٠ يفيد أن اخوته طلبوا من البنك العقاري أن يقصر دينه عليهم مقابل رهن جديد على أرضهم الخاصة كما تخلوا أرضه هو فيرهنها بدوره تأميناً لقرض كان في حاجة له ثم نكلوا لكن المحكمة أغفلت دفاع الطاعن هذا فجاء حكمها قاصراً .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه وهو بسبيل تفسير عقد ٣٠ من يوليو سنة ١٩٢٥ وتعيين مدى الالتزامات التي فرضها على طرفيه في ضوء الظروف التي عاصرت تحريره والبواعث التي دفعت إلى عقده قال ان التزام المطعون ضدهم لا يعدوا أداء الديون المعينة في العقد لأربابها في مواعيد استحقاقها فما كان منها واجب الأداء حالا وجب عليهم ان يؤديوه حالا وما كان منها مقسطاً على آجال كان لهم أن ينتفعوا بآجاله وقد استخلص الحكم هذا المعنى من عبارات البند الرابع من العقد من سلوك الطرفين في تنفيذه طوال سنين عدة تلت ابرامه . ولما كانت عبارات البند الرابع السابق ايرادها في الوقائع تحتل المعنى الذي ذهب اليه الحكم فان تفسيره لها يخرج عن رقابة محكمة النقض ومن ثم لا عبرة بقول الطاعن ان العقد رتب على المطعون ضدهم التزاماً آخر نقاه الحكم وبذلك يكون الوجه الأول من سبب الطعن المبني على هذا القول لا أساس له . أما الوجه الآخر فلا سند له إذ لم يقدم الطاعن ما يدل على أنه تمسك بالدفاع الذي يقول عنه أمام محكمة الموضوع .

« وحيث ان السبب الثاني يتحصل في أن الطاعن دفع أمام المحكمة بان المطعون ضدهم —

اذ اقردوا عنه بتقديم طلبهم إلى لجنة تسوية الديون العقارية مخصصين فيه حصتهم من دين البنك العقاري على القدر الذي يملكونه في الأرض المرهونة فخصصته اللجنة وإذا حملوا هذا القدر بديون مسجلة أخرى — قد أخلوا بالتأمين الذي كان للطاعن من عدم قابلية الرهن للتجزئة اخلافاً يترتب عليه حلول الثمن المؤجل دفعه بنص المادتين ١٠٢ و ٢٨١ من القانون المدني ولكن محكمة الموضوع أغفلت هذا الدفع فخالفت بذلك القانون فضلاً عما شاب حكمها باغفاله من القصور . وهذا السبب مردود بأن الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه أثار موضوعه أمام المحكمة .

« وحيث ان السبب الثالث مبني على تناقض الحكم المطعون فيه لأنه قرر حق الطاعن في طلب حرمان المطعون ضدهم من الأجل إذ قصروا في وفاء أقساط الدين في مواعييدها ثم أعفاهم في الوقت نفسه من نتائج هذا التقصير بعد أن أثبتته عليهم . وهذا السبب مردود بأن الحكم انما أعفى المطعون ضدهم بناء على تجاوز الطاعن نفسه عن الزامهم بنتائج تقصيرهم تجاوزاً استخلصه من سكوته على التقصير أعواماً ثم من تمسكه بالاقرار الصادر منهم في ٩ من مارس سنة ١٩٤٠ .

« وحيث ان السبب الرابع يتلخص في أن الحكم خالف قانون العقد إذ اعتبر أن اقرار ٩ من مارس سنة ١٩٤٠ يفيد أن الطاعن قبل امتداد تقسيط الدين من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٦٢ في حين أن الاقرار يقضى ببقاء الحالة التي رتبها عقد ٣٠ من يوليو سنة ١٩٢٥ بين الطاعن وبين المطعون ضدهم على ما كانت عليه وهذا العقد بحسب تفسير الحكم له يلزمهم بدفع أقساط البنك العقاري في آجالها غير متجاوزة سنة

١٩٣٦ مما يجعل الطاعن على حق في مطالبتهم بما لم يوفوه للبنك قبل انقضاء تلك السنة . وهذا الذى ينسبه الطاعن للحكم غير صحيح . ذلك أن الحكم المطعون فيه إنما استخلص من الاقرار المذكور رضا الطاعن بانتفاع المطعون ضدهم بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتخفيض الديون العقارية أما امتداد الأقساط إلى سنة ١٣٦٢ الذى جاء نتيجة لصدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٣ فقد أقام الحكم انتفاع المطعون ضدهم به على رضا الطاعن بذلك .

« وحيث ان السبب الخامس مقام على أن محكمة الموضوع قصرت في بحث بعض الأوراق التى استدلت بها الطاعن وشوهدت البعض الآخر فما قصرت في بحثه هو محرر ٢٨ من أبريل سنة ١٩٣٠ الذى بين دلالة في السبب الأول من طعنه وكتاب من المطعون ضده الأول في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٣٣ قال الطاعن انه ينطوى على اقرار من المطعون ضدهم باستعدادهم لوفاء التزامهم فوراً وما شوهدته هو اذاره المعلنين به في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٣٢ فيما ورد فيه من تمسك الطاعن ببراءة ذمته من دين البنك العقارى طبقاً لعقد ٣٠ من يوليو سنة ١٩٢٥ .

« وحيث ان الطاعن لم يثبت انه استدلى أمام محكمة الموضوع بمحرر ٢٨ من ابريل سنة ١٩٣٠ ولا بكتاب ٢٢ من يوليو سنة ١٩٣٣ ولذا يكون طعنه بالقصور لا سند له .

« وحيث ان حكم المطعون فيه لم يتعرض إلى اذار ٢٣ من يوليو سنة ١٩٣٢ إلا فيما قاله - وهو يؤيد تفسيره لعقد ٣٠ من يوليو سنة ١٩٢٥ - يضاف إلى ذلك أن سنين عدة قد انقضت على التعاقد منذ أبرم في سنة ١٩٢٥ والشترون يدفعون

دين البنك العقارى على مهل وفي تريت والبائع لا يجهل ذلك طبعاً وهو ساكت لم يبد اعتراضاً غير الاعتراض المائل في اذاره الذى أعلن بناء على طلبه لاختوته في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٣٢ وهو لم يقل في هذا الاذار على نحو صريح ان حقه على اخوته كان يقتضيهم البدار إلى السداد عقب البيع مباشرة . وقد اطلعت المحكمة على الاذار فلم تجد فيما أورده الحكم عنه هذا التشوية الذى ينعاه الطاعن عليه .

« وحيث ان السبب السادس محصله ان الحكم المطعون فيه قصر في الرد على ما تمسك به الطاعن من أن عقد ٣٠ من يوليو سنة ١٩٢٥ يلزم المطعون ضدهم بجبر أى ضرر مهما كان نوعه يصيبه من تقصيرهم في وفاء الديون الواردة به كلها أو بعضها وأن ضرراً قد لحق به لما باع الخمسين فدانا التى التزموا بوفاء دين الرهن المترتب عليها للبنك العقارى إذ حبس المشتري تحت يده من ثمنها ٣٨٥٠ جنيه وهو ما يوازي الباقي بغير وفاء من دين البنك وكان خليقاً بالمحكمة والحالة هذه أن تجيب الطاعن إلى طلبه إلزام المطعون ضدهم بهذا المبلغ جبراً للضرر الذى أصابه .

« وحيث ان الحكم بعد أن أقام قضاءه على أن عقد ٣٠ من يوليو سنة ١٩٢٥ لا يلزم المطعون ضدهم بالوفاء للبنك الا في الآجال المعينة لدفع أقساط دينه وأنهم وإن كانوا قد قصروا في دفع بعض الأقساط في مواعييدها فذلك أقرهم عليه البائع او هو على الأقل لم ينكره عليهم خلال ثلاثة عشرة عاماً - بعد أن أقام الحكم قضاءه على ما سبق قال « وحيث انه وقد تبين أن دعوى المستأنف عليه منقوضة الأساس على هذا النحو فان الحكم الابتدائي الذى قبلها وقضى فيها للبائع

١٥٦

٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧

- ١ — السبب الصحيح .
- ٢ — حقوق الورثة في التركة . التصرف . القانون لواجب التطبيق .
- ٣ — التقادم . أثره .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون المدني عقد لأسباب اكتساب الملكية والحقوق العينية ، الباب الخامس من الكتاب الأول — وأفرد لكل سبب منها فصلاً فجاء التقادم في الفصل السابع حيث وردت المادة ٧٦ في صدره تنص على اكتساب الملكية والحقوق العينية بوضع اليد اليد خمس سنوات بناء على سبب صحيح . والمستفاد من عبارة النص نفسه ومن عنوان الفصل الذي ورد فيه الباب ، ان الملكية إنما تكتسب بوضع اليد ذاته المستند إلى السبب الصحيح — ولما كان السبب الصحيح هو التصرف الذي شأنه نقل الملكية وكان مثله إذا صدر من مالك انتقلت الملكية به نفسه إلى المتصرف إليه ، فإنه لا تقوم بالتصرف إليه حاجة إلى اكتسابها بالتقادم الخمسي . ومن ذلك يبين أن القانون إنما قصد بالسبب الصحيح في هذا المقام التصرف الصادر من غير مالك . ولا عبرة بالاعتراض على هذا النظر بأن حكمة التقادم هي تثبيت الملكيات وتثبيتها لا يقتضي تملك الحائز إذا صدر إليه

بما طلب يكون قد أخطأ ومن ثم فقد وجب أن يلغى ولا يحول دون ذلك أن يكون المستأنف قد باع في سنة ١٩٤٥ أرضه المرهونة وأن يكون قد عهد إلى من اشتراها منه في أن يدفع عنه دين البنك العقاري لأن هذا التصرف من جانب المستأنف عليه ليس من شأنه قانوناً أن يحرم اخوته من الانتفاع بقانون التسوية انتفاعاً سبق للمستأنف عليه أن أيدهم فيه وأقرهم عليه فأكسبهم بهذا التأيد وهذا الاقرار حقوقاً لا سبيل إلى حرمانهم منها بتصرف من جانيه وحده . وهذا من الحكم رد كاف .

« وحيث ان السبب السابع مبناه أن الحكم فيما ذهب اليه من أن التزام المطعون ضدهم بدفع ما ينقل أرض الطاعن من دين البنك العقاري لم يكن واجب الأداء فوراً قد ناقض دفع المطعون ضدهم بسقوط حق الطاعن في الدعوى بضمي ١٥ سنة على تاريخ التعاقد الناشيء عنها قبل رفعها لأن هذا الوضع ينطوي على اقرار منهم بالترام حال وفاؤه منذ العقد وهذا التناقض يعيب أسباب الحكم فيبطله . » وحيث ان الحكم المطعون فيه وإن كان قد أثبت أن المطعون ضدهم دفعوا بسقوط حق الطاعن في الدعوى فإنه برفضها لانعدام الأساس الذي أقيمت عليه موضوعاً يكون قد رفض هذا الدفع ضمناً ولا شريب على المحكمة إذا لم تأخذ بدفع من الخصم في أن تناقض مقتضاه . » وحيث انه يبين مما تقدم أن الطعن بأسبابه كافة على غير أساس

(طعن صالح صالح محمد قنديل افندي وحضر عنه الأستاذين محمد حسن ومحمد رحى ضد محمد صالح محمد قنديل افندي وآخرين وحضر عنهم الأستاذ على كمال حبشه بك رقم ٢١ سنة ١٦ ق بالهيئة السابقة)

التصرف من غير مالك فحسب ، بل أيضا تأمين الحائز مما يحل بملكه من عيوب سند المتصرف — لا عبرة بهذا الاعتراض لأن عيوبها شأنها لا تعدو أن تكون أسبابا للإبطال أو التسخ وكلاهما إذا وقع فانه يقع بأثر رجعي ينسحب إلى تاريخ سند المتصرف بحيث يعتبر هذا السند كأن لم يكن ويعتبر التصرف الذي صدر منه إلى الحائز صادرا من غير مالك .

٢ — إنه وإن كان الرجوع إلى الشريعة الإسلامية بوجه عام وإلى أرجح الآراء في فقه الحنفية بوجه خاص متعينا بالنسبة إلى حقوق الورثة في التركة المدينة ومدى تأثيرها بحقوق دائي المورث باعتبار ذلك من أخص مسائل الموارث فان القانون المدني لا الشريعة الغراء — هو الذي يقرر حكم تصرف الوارث في التركة المدينة — باعتبار هذا التصرف عقدا من العقود — على أساس ما خولته الشريعة للوارث من حقوق .

إن عدم انتقال التركة المستغرقة إلى الوارث حتى يوفى الدين أو يتركه ربه — بإجماع الرأي عند الحنفية ، وانتقال التركة غير المستغرقة إلى الوارث متعلقا بها حق الدائن — على أرجح الأقوال عندهم — وانشغال التركة في الحالين بحق عيني للدائن توافرت فيه خصيصتا التبع والتقدم ، كل ذلك هو القانون الواجب على المحاكم الأهلية تطبيقه إذا تعرضت للفصل في

مسائل الموارث بصفة فرعية ، ولا يحول دون ثبوت هذا الحق العيني لدائن التركة التعلل بأن الحقوق العينية في القانون المدني وردت على سبيل الحصر وبأن حق الدائن هذا هو من نوع الرهن القانوني الذي لم يرد في التشريع الوضعي ذلك لأن عينية الحق مقررة في الشريعة الإسلامية وهي على ما سبق القول القانوني في الموارث . وهذا النظر قد أقره الشارع في القانون

رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري والمعمول به من أول يناير سنة ١٩٤٧ فيما نصت عليه المادة ١٤ من وجوب التأشير بالمحركات المثبتة لدين من الديون العادية على المورث في هامش تسجيل إشارات الوراثة أو الأحكام النهائية أو غيرها من السندات المثبتة لحق الإرث وقوائم جرد التركة إذا اشتملت على حقوق عينية عقارية ومن أن هذا التأشير إذا تم قبل ذلك التسجيل ينحول الدائن «الاحتجاج بحقه على كل من تلقى من الوارث حقا عينيا عقاريا وقام بشهره قبل هذا التأشير» وفيما ورد في مذكرته الإيضاحية من أن النص المشار إليه يرمى إلى تنظيم القاعدة المعروفة التي تقضى بأن لا تركة إلا بعد وفاء الديون ونحول دائن التركة أن يتتبع أعيانها لاستيفاء حقه منها بطريق الأفضلية على الوارث ومن يتعامل معه .

٣ — إن التقادم قصير المدة المكسب للملكية لا يمكن أن يكون في الوقت نفسه

تقادم مسقطا للحق العيني الذي يتقل الأرض المبيعة لأن هذا الحق إنما هو حق تبعي لا يسقط بالتقادم مستقلا عن الدين الذي هو تابع .

المحكمة

« حيث ان الطعن بني على سببين : أولهما أن حكم ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٥ إذ استخلص استغراق تركة المرحوم بشير أفندي فهمي بالدين من مجرد الموازنة بين ما هو مكلف باسمه من أرض بناحية سبك الأحد من أعمال مركز شين الكوم منوفية وبين مقدار الدين المحكوم به عليه بالتضامن مع المطعون ضده الأخير وأخرى جاء قاصر الأسباب من حيث انه لم يعلن ببيان قيمة هذه الأرض وهل لم يترك المتوفى شيئا غيرها من عقار أو منقول وهل بقي الدين على حاله منذ الحكم به أو في بعضه وما الباقي منه بغير وفاء . ومن حيث انه أسقط من حسابه عند الموازنة تحري ممتلكات المحكوم عليهما الآخرين والسبب الآخر أن هذا الحكم إذ أسس قضاءه على أن فقهاء الحنفية ميزوا بين التركة المستغرقة بالدين وغير المستغرقة واعتبروا التركة المستغرقة على حكم ملك الميت لا تنتقل إلى ورثته من بعده خالف فقهاء الحنفية وفقه سائر المذاهب وبالتالي حكم القانون ذلك لأنه مع اتفاق المذاهب الأربعة على أن حكم تصرف الوارث في التركة المدينة هو البطلان أو عدم النفاذ في حق الدائنين فقد وقع الخلاف في تعليل هذا الحكم إذ فرق الحنفية بين التركة المستغرقة وغير المستغرقة قائلين ان البطلان في الحالة الأولى علته بقاء التركة على حكم ملك الميت وفي الحالة الثانية انشغالها بحق الدائن وهو مقدم على حق الوارث وفي اطراح المحكمة للحكم وأخذها بالعلة خطأ في فهم القانون .

كما أنها أخطأت أيضا إذ لم تفتن إلى أن فقهاء الحنفية فرقوا بين معنى التركة وصورتها وقالوا بملكية المتوفى لمعنى التركة أو مالهها وبملكية الوارث لصورتها أو ذوات أعيانها . وأخطأت كذلك إذ رتبت على قولها بعدم انتقال التركة المستغرقة إلى الوارث اطلاقاً أن تصرفه فيها صدوره من غير مالك يعتبر ميباً صحيحاً لا كتساب المتصرف إليه حسن النية الملكية بالتقادم الخمسي لما في ذلك من التلقيق بين أحكام الشريعة التي لا تعرف التقادم والتي تبطل تصرف الوارث في التركة المدينة بصرف النظر عن نية المتصرف إليه حسنة كانت أو سيئة وبين أحكام القانون المدني . ثم أنها أخطأت أخيراً فيما رتبته على اعتبارها وارث التركة المدينة غير مالك لها من عدم جواز الطعن في تصرفاته بدعوى إبطال التصرف بمقولة ان هذه الدعوى مناطها أن يكون التصرف صادراً من المدين في ملك نفسه إضراراً بدائنيه . ولما كان حكم ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٥ مؤسساً على حكم ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٥ فهو لا بد مأخوذ باخطائه .

« وحيث ان النيابة العامة ذهبت إلى القول بأن الطعن بما بني عليه من أسباب تدور حول استغراق التركة بالدين أو عدم استغراقها وحول حكم القانون وهل يختلف في الحالتين غير مجد ذلك لأن السبب الصحيح في التقادم الخمسي هو كل تصرف ناقل للملكية لم يترتب عليه أثره سواء أكان هذا التصرف صادراً من مالك أم من غير مالك وعلى هذا يقوم قضاء المحكمين على تملك المطعون ضدهما الأول والثاني بالتقادم الخمسي بناء على عقود البيع الصادرة لهما من ورثة المرحوم بشير فهمي مستغرقة كانت تركته بالدين أو غير مستغرقة .

« وحيث ان القانون المدني عقد لأسباب اكتساب الملكية والحقوق العينية الباب الخامس من الكتاب الأول وأفرد لكل سبب منها فصلا فجاء التقادم في الفصل السابع حيث وردت المادة ٧٦ في صدره تنص على اكتساب الملكية والحقوق العينية بوضع اليد خمس سنوات بناء على سبب صحيح . والمستفاد من عبارات النص نفسه ومن عنوان الفصل الذي ورد فيه والباب أن الملكية إنما تكتسب بوضع اليد ذاته المستند إلى سبب صحيح لا بالسبب الصحيح . ولما كان السبب الصحيح هو التصرف الذي شأنه نقل الملكية وكان مثله إذا صدر من مالك انتقلت الملكية به نفسه إلى المتصرف إليه فانه لا تقوم بالتصرف إليه حاجة إلى اكتسابها بالتقادم الخمسي ومن ذلك يبين أن القانون إنما قصد بالسبب الصحيح في هذا المقام التصرف الصادر من غير مالك . ولا عبرة بالاعتراض على هذا النظر بأن حكمة التقادم هي تثبيت الملكيات وتثبيتها لا يقتضى تملك الحائز إذا صدر إليه التصرف من غير مالك فحسب بل أيضا تأمين الحائز مما يخل بملكه من عيوب سند التصرف — لا عبرة بهذا الاعتراض لأن عيوبها شأنها لا تعدو أن تكون أسبابا للإبطال أو الفسخ وكلاهما إذا وقع فانه يقع بأثر رجعي ينسحب إلى تاريخ سند التصرف بحيث يعتبر هذا السند كأن لم يكن ويعتبر التصرف الذي صدر منه إلى الحائز صادرا من غير مالك .

« وحيث ان حاصل ما تقدم أن السبب الصحيح لا يكون إلا تصرفا صادرا من غير مالك ومن ثم لا وجه للقول بأن الطعن على الأساس الذي أقيم عليه غير منتج ويتعين البحث في الأسباب التي بنى عليها .

« وحيث انه تبين من مذكرة الطاعة إلى

محكمة الاستئناف أنها أقامت دفاعها على وجهين : الأول — ألا تركة إلا بعد سداد الدين والآخرون الدائن في إبطال التصرف الصادر من مدينه إضرارا به ويؤخذ من شرحها للوجه الأول الذي انتهى منه إلى أن ورثة المرحوم بشير فهمي لم يكن لهم الحق في بيع أعيان التركة ترتيبا على أن الشريعة الإسلامية قد منعت الوارث من التصرف في التركة المستغرقة بالدين — يؤخذ من ذلك أنها كانت مسلمة باستغراق تركة المرحوم بشير فهمي فلا يقبل منها وقد أسست المحكمة حكمها على الاستغراق أن تطعن بقصور حكمها في ذلك الصدد ومن ثم يكون السبب الأول من الطعن غير مقبول .

« وحيث ان الشريعة الإسلامية في الديار المصرية كانت هي القانون في دعاوى الحقوق كافة وفي مسائل الأحوال الشخصية إلا ما استثنى منها بالنسبة إلى غير المسلمين وكان مذهب أبي حنيفة هو المذهب المعمول به منذ الفتح الاسلامي إلى أن بدأ التنظيم القضائي في مصر فصدرت في ١٤ من يونيو سنة ١٨٨٣ لأئحة بترتيب المحاكم الأهلية ثم صدر في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٨٨٣ القانون المدني بأحكام الأموال والالتزامات والعقود المعينة وحقوق الدائنين . وقد ورد في المادة ١٥ من لأئحة الترتيب « تحكم المحاكم المذكورة فيما يقع من الأهالي من دواعي الحقوق مدنية كانت أو تجارية . . . » وفي المادة ١٦ ليس للمحاكم المذكورة أن تنظر في المنازعات . . . ولا في المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف ولا في مسائل الأنكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها ولا في مسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية . . . » وهي المسائل التي بقيت في اختصاص المحاكم الشرعية التي كان قد صدر بلأئحة ترتيبها أمر .

عال في ١٧ من يونيو سنة ١٨٨٠ . وقد نصت المادة ٢٨٠ من تلك اللائحة المعدلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٠ على أنه « يجب أن تكون الأحكام بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة . . . » ولا تعرض القانون المدني لأسباب اكتساب الملكية في المادة ٤٤ ذكر الميراث بينها ثم عقد له الفصل الثالث من الباب الثاني لكنه لم يورد به الا المادتين ٥٤ و ٥٥ وأولاهما تجعل «الحكم في الموارث على حسب المقرر في الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى» والأخرى تنص على أن « تراعى في أهلية الموصى لعمل الوصية في صيغتها الأحكام المقررة لذلك في الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصى » ولم يقصد الشارع بهاتين المادتين إلا وضع القاعدة في جالته تنازع الشرائع الأجنبية الواجب تطبيقها على مسائل الميراث والوصية الخاصة بالأجانب اذا تعرضت المحاكم الأهلية للفصل فيها بصفة فرعية يدل على ذلك النص الفرنسي للمادة ٥٤

إذ تقول le statut personnel du defunt وللمادة ٥٥ إذ تقول le statut personnel du testateur وأكد ذلك القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٤ الذي صحح عبارتي المادتين ٥٥ و ٥٥ دون أن يغير معناهما بأن استبدل بقول أولاهما « الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى » ويقول الأخرى « الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصى » قوله « قانون بلد المتوفى » و « قانون بلد الموصى » وفيما عدا هذه القاعدة لتنازع القوانين من الناحية الدولية فإن القانون المدني لم يضع للسرايا فيما يختص المصريين أية أحكام شكلية أو موضوعية . ويؤخذ من تلك النصوص أن الشارع إذ أخضع دعاوى الحقوق للقانون المدني وجعلها من اختصاص المحاكم الأهلية

فانه أبقى الموارث خاضعة للشرعة الاسلامية تقضي فيها المحاكم الشرعية بصفة أصلية طبقا لأرجح الأقوال في مذهب الحنفية فان تعرضت لها المحاكم الأهلية بصفة فرعية كان عليها أن تتبع نفس المنهج : ثم صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ مقتنا أحكام الارث في الشريعة الاسلامية فلم يغير الوضع السابق بل أكد وأعقبه القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ فنص صراحة على أن «قوانين الميراث والوصية وأحكام الشريعة الاسلامية فيهما هي قانون البلد فيما يتعلق بالموارث والوصايا » بالنسبة إلى المصريين كافة من مسلمين وغير مسلمين على أنه إذا كان للمتوفى غير مسلم جاز لورثته طبقا لأحكام الشريعة الغراء الاتفاق على أن يكون التوريث طبقا لشرعة المتوفى .

« وحيث انه وإن كان الرجوع إلى الشريعة الاسلامية بوجه عام وإلى أرجح الآراء في فقه الحنفية بوجه خاص متعينا بالنسبة إلى حقوق الورثة في التركة المدينة ومدى تأثيرها بحقوق دائي المورث باعتبار ذلك من أخص مسائل الموارث فإن القانون المدني - لا الشريعة الغراء - هو الذي يقرر حكم تصرف الوارث في التركة المدينة - باعتبار هذا التصرف عقدا من العقود - على أساس ما خولته الشريعة للوارث من حقوق . .

« وحيث ان محل وفاء الدين العادي عند الحنفية هو ذمة المدين فلا تعلق له بماله ما لم يحجر عليه بسبب دينه أو يصب بمرض موت فيتعلق الدين به . والأصل عندهم أن الذمة تخرب بوفاة المدين فينقضي الدين ما لم يخلف المدين تركه أو يكن له كفيل فتقوى بهما الذمة وتستمر من الوفاة حتى يوفى الدين أو يتنازل عنه ربه ، ثم ان الوفاة عن تركه يترتب عليها تعلق حق الدائن بالتركة كلها تعلق دين الرهن بالرهون وهذا

لا يمنع أن يتعلق بها أيضا حق الوارث كل على معنى فتعلق حق الدائن إنما يكون بمالية التركة بمعنى إنه يستوفى دينه من أموالها كما يستوفى الدائن برهن دينه من العين المرهونة لا يحول دون ذلك وصية ولا ميراث وتعلق حق الوارث إنما يكون بأعيان التركة بمعنى أنه يؤدي إليه منها ما يبقى بعد سداد الدين شأن الوارث في ذلك شأن مورثه أثناء مرض الموت . وقد رتب فقهاء الحنفية على استمرار الذمة بعد الوفاة وعلى تعلق الدين بالتركة أن للميت حاجة إلى قضاء دينه من تركته فيجب أن يبقى على ملكه ما يقوم بحاجته هذه ومن ثم لا خلاف بينهم في أن التركة إذا كانت مستغرقة بالدين فإنها تكون كلها مشغولة بحاجة المتوفى فتبقى جميعها على ملكه بعد موته ولا ينتقل شيء منها إلى الورثة وهم يستدلون على ذلك بقوله تعالى في آية الموارث من سورة النساء «من بعد وصية يوصي بها أو دين» ويتكرره هذا المعنى في أربعة مواضع عقب بيان ما فرضه لكل وارث من نصيب في التركة ومقتضى ذلك الانصاف لها إلا بعد وفاء الدين . أما إذا كانت التركة غير مستغرقة بالدين فهنا الخلاف فقريق لا يفرق بينها وبين التركة المستغرقة في الحكم أخذ بمطلق نص الآية وآخر يرى أنه لا ينتقل من أموال التركة إلى الوارث إلا ما زاد على مقدار الدين وثالث يقول بأن الدين غير المستغرق للتركة لا يمنع من تملك الوارث لجميع أموالها فتنتقل ملكيتها له متعلقا بها حق الدائن مقدما على حق الوارث وعلى حقوق من يتصرف فيها وحكم التركة في ذلك حكم الأعيان المرهونة إذا تصرف فيها المدين الراهن وحجة هذا الفريق أن التركة تزيد على الدين وهي مع ذلك لم تشغل جميعها بحاجة المتوفى ثم إن تعلق حق الدائن بها على الوجه السابق

يضمن له استيفاء دينه من التركة في يد الوارث أو في يد من يتصرف له فيها ومن ثم فليس ما يمنع أن تنتقل إلى الوارث كلها مشغولة بحق الدائن وهذا هو أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة . وحاصل ما تقدم أن التركة عند الحنفية مستغرقة كانت أو غير مستغرقة تشغل بمجرد الوفاة بحق عيني لدائن المتوفى يحول لهم تتبعها واستيفاء ديونهم منها بالتقدم على سواهم ممن تصرف لهم الوارث أو من دائنيه .

« وحيث إن عدم انتقال التركة المستغرقة إلى الوارث حتى يوفى الدين أو يتركه ربه — باجماع الرأي عند الحنفية — وانتقال التركة غير المستغرقة إلى الوارث متعلقا بها حق الدائن — على أرجح الأقوال عندهم — وانشغال التركة في الحالين بحق عيني للدائن توافرت فيه خصيصتا التتبع والتقدم — كل ذلك هو القانون الواجب على الحاكم الأهلية تطبيقه إذا تعرضت للفصل في مسائل الموارث بصفة فرعية — ولا يحول دون ثبوت هذا الحق العيني لدائن التركة التعلل بأن الحقوق العينية في القانون المدني وردت على سبيل الحصر وبأن حق الدائن هذا من نوع الرهن القانوني الذي لم يرد في التشريع الوضعي . ذلك لأن عينية الحق مقررة في الشريعة الإسلامية وهي على ما سبق القول القانون في الموارث . وهذا النظر قد أقره الشارع في القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري والعمول به من أول يناير سنة ١٩٤٧ فيما نصت عليه المادة ١٤ من وجوب التأشير بالمحررات المثبتة لدين من الديون العادية على المورث في هامش تسجيل إسهادات الوراثة أو الأحكام النهائية أو غيرها من السندات المثبتة لحق الارث وقوائم جرد التركة إذا اشتملت على حقوق عينية عقارية ومن

أن هذا التأشير إذا تم قبل ذلك التسجيل ينحول الدائن الاحتجاج بحقه على كل من تلقى من الوارث حقا عينيا عقاريا وقام بشهره قبل هذا التأشير وفيما ورد في مذكرته الإيضاحية من أن النص المشار إليه يرمى إلى « تنظيم القاعدة المعروفة التي تقضى بأن لا تركة إلا بعد وفاة الديون وتنحول دائن التركة أن يتبع أعيانها لاستيفاء حقه منها بطريق الأفضلية على الوارث ومن يتعامل معه » .

« وحيث أن محكمة الاستئناف إذ قالت بوجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالارث استنادا إلى المادة ٥٤ من القانون المدني تكون لم تخطئ في الحكم وإن كانت قد أخطأت في تعليقه وهي إذ ميزت بين التركة المستغرقة وغير المستغرقة واعتبرت المستغرقة على ملك الميت لم تخالف فقه الحنفية الذي هو — دون فقه سائر المذاهب — القانون الواجب العمل به في الموارث ولا خالفت القانون الذي يوجب الأخذ بهذا الفقه ثم أنها أصابت إذ أخضعت تصرف الورثة في التركة المستغرقة إلى حكم القانون المدني من حيث اعتباره صادرا من غير مالك وبالتالي سيبا صحيا لا كساب المالك بالتقادم الخمسي ومن حيث عدم اعتباره محلا لدعوى إبطال التصرف ومن ثم فإن قضاء المحكمة بالملكية للمطعون ضدها الأول والثاني لا مطعن فيه .

« وحيث أن التقادم الخمسي ان كان يكسب المطعون ضدها الأولين ملكية الأرض المحكوم لهما بها فإنه لا يكسبهما هذه الملكية إلا عملة بحق الطاعة العيني لأن التقادم قصير المدة المكسب للملكية لا يمكن أن يكون في الوقت نفسه تقادما مسقطا للحق العيني الذي ينقلها لأن هذا الحق إنما هو حق تبعي لا يسقط بالتقادم مستقلا عن

الدين الذي هو تابع . ومتى كان هذا الحق العيني باقيا على الأرض التي اكتسب ملكيتها المطعون ضدها الأول والثاني بالتقادم الخمسي فهو سند الطاعة في تتبعها بالتنفيذ تحت أيديهما .

« وحيث أن الحكم للمطعون فيه إذ قضى بلفو إجراءات نزع الملكية التي اتخذتها الطاعنة على الأرض وبمحو التسجيلات التي أوقعتها عليها قد أهدر حقا في تتبعها مخالفا بذلك القانون ومن أجل هذا يتعين نقضه في هذا الصدد .

« وحيث أن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه .

« وحيث أن أعمال حكم القانون على الأساس السابق تقريره يقتضي إلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من إلغاء إجراءات نزع الملكية والتسجيلات الواقعة على ٨ س و ١١ ط و ٣ ف المحكوم بملكيتها للمطعون ضدها الأول والثاني ورفض دعواهما في هذا الخصوص وذلك تمكينا للطاعة من التنفيذ عليهما واستيفاء دينها منهما .

(طعن وزارة الاوقاف وحضر عنها الاستاذ على على منصور ضد الشيخ على عمران جعفر وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ راغب حنا رقم ١٤١ سنة ١٥ ق وحضور حضرة محمد زكي شرف بك رئيس النيابة بدلا من محمد نصر الدين زغلول بك)

١٥٧

٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧

قصور

المبدأ القانوني

إذا قام الحكم قبوله بسوء نية الطاعنين على أمرين أحدهما ثبوت وجود أرض أخرى لمدينها غير الأرض المنفذ عليها ، والآخر أنهما

أن يؤدي إلى ثبوت الأمرين المذكورين ومن ثم يكون الحكم قاصرا متعينا نقضه .

(طعن الخواجة يوسف غبريال وآخر وحضر عنهما الاستاذ سبابا حبشي باشا ضد ورثة المرحوم مصطفى محمد مصطفى وآخرين رقم ٢٣ سنة ١٦ ق بالهيئة السابقة)

١٥٨

٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧

قصور . تفسير .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وقائع الدعوى كما تبينتها المحكمة من الأوراق وأورد مضمون العقد الصادر من الطاعن إلى المطعون ضدها وقال ان مدلول العقد يفيد أن الطاعن بموافقة شريكه قد تنازل عن الاثنى عشر قيراطا للمطعون ضدها في مقابل تعهدهما بالتقرير ، بناء على طلبه في أية محكمة يريد بها ، بأنه ليس لها أى حق في باقى ثمن الأطياف التي رسا مزادها لحسابه وحساب شريكه بعد دين البنك العقاري ، ثم قال إن ماذهب إليه الطاعن وجاراه فيه الحكم الابتدائي من أن العقد المذكور كان القصد منه منع المطعون ضدها من زيادة العشر ، لا يستقيم مع ما سبق بيانه — إذ المطعون ضدها لم تكن لها مصلحة عند تحرير هذا العقد في الزيادة لأنهما يليان البنك العقاري في الدرجة ، وخلص من ذلك إلى القضاء بصحة التعاقد ، ولما كانت عبارة العقد تفيد المعنى الذي حصلته المحكمة ، وكان هذا المعنى متسقا مع الوقائع الثابتة في الدعوى والتي

قصر التنفيذ على هذه الأرض رغم علمها بالنزاع في ملكية مدينتها لها خدمة لورثته ، هذا في حين أنه لم يبين كيف ثبت له وجود أرض أخرى للمدين ليس محلا لنزاع ، ولا كيف ثبت له علم الطاعنين بالنزاع في ملكية مدينتها للأرض التي نفذ عليها اللهم إلا قوله أنهما لم يتخذا إجراءات التنفيذ بأحكامها الأربعة منذ صدورهما إلا في سنة ١٩٤١ ، فليس من شأن هذا القول وحده أن يؤدي إلى ثبوت هذين الأمرين المذكورين — فان الحكم يكون قاصرا متعينا نقضه .

المحكم

« حيث ان مما يجب به الطاعنان الحكم المطعون فيه انه اعتبر ورقة الضد سارية في حقهما وهما من الغير بالنسبة إلى الصورية بمقولة أنهما سيئا النية مستخلصا سوء نيتهما المزعم من وقائع وهمية لا سند لها من أوراق الدعوى هي أنهما تنكبا التنفيذ على أرض لمدينتهما لانزاع في ملكيته لها ونفذا على أرض ملكيته لها محل نزاع .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أقام قوله بسوء نية الطاعنين على أمرين أحدهما ثبوت وجود أرض أخرى لمدينتهما غير الأرض المنفذ عليها والآخر أنهما قصرنا التنفيذ على هذه الأرض رغم علمهما بالنزاع في ملكية مدينتهما لها خدمة لورثته . هذا في حين أنه لم يبين كيف ثبت له وجود أرض أخرى للمدين ليست محلا لنزاع ولا كيف ثبت له علم الطاعنين بالنزاع في ملكية مدينتهما للأرض التي نفذ عليها اللهم إلا قوله أنهما لم يتخذا إجراءات التنفيذ بأحكامها الأربعة منذ صدورهما إلا في سنة ١٩٤١ وليس من شأن هذا القول وحده

شرحها في حكمها من غير بتر ولا تشويه ، فان الطعن بالقصور لا يكون له محل .

المحكمة

« حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بصحة التعاقد الحاصل بين الطاعن والمطعون ضدهما بالعقد المؤرخ في ٢٣ من يونيه سنة ١٩٣٩ استند إلى وقائع بتر بعضها وشوه البعض الآخر ورتب على هذه الوقائع المشوهة النتيجة التي انتهت إليها وهي صحة التعاقد . مع ان الوقائع الصحيحة إنما تؤدي إلى بطلانه . ذلك لأن هذا التعاقد لم يكن الغرض منه إلا منع المطعون ضدهما من زيادة العشر وهو غرض باطل قانونا إذ لا يجوز الاتفاق على تعطيل المزايدات العمومية .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وقائع الدعوى كما تبينتها المحكمة من الأوراق وهي لا تخرج عما جاء في وقائع هذا الطعن وأورد مضمون العقد الصادر من الطاعن إلى المطعون ضدهما في ٢٣ من يونيه سنة ١٩٣٩ قال ان مدلول هذا العقد يفيد أن الطاعن بموافقة فهمى السحرتى قد تنازل عن الاثنى عشر قيراطا للمطعون ضدهما في مقابل تعهدهما بالتقرير بناء على طلبه في أية محكمة يريدان بأنه ليس لهما أى حق في باقى ثمن الأطنان التي رسا مزادها لحسابه وحساب شريكه بعد دين البنك العقارى ، ثم قال ان ما ذهب إليه الطاعن وجاراه فيه الحكم الابتدائى من أن العقد المذكور كان القصد منه منع المطعون ضدهما من زيادة العشر لا يستقيم مع ما سبق بيانه إذ المطعون ضدهما لم تكن لهما مصلحة عند تحرير هذا العقد في المزايدة لأنهما يريان البنك العقارى في الدرجة وخلص من ذلك إلى القضاء بصحة التعاقد . ولما كانت عبارة العقد تفيد المعنى الذى

حصلته المحكمة وكان هذا المعنى متسقا مع الوقائع الثابتة في الدعوى . والتي شرحتها في حكمها من غير بتر ولا تشويه فان ما ينعاه الطاعن على الحكم لا يكون له محل .

(طعن فروح فروح سعد وحضر عنه الاستاذ احمد رشدى نائبا عن الاستاذ احمد فهمى رفعت ضد حامد ابراهيم الابجى وآخر وحضر عن الأول الاستاذ عبد الرحمن الراعى بك نائبا عن الاستاذ راغب حنا رقم ٤٠ سنة ١٦ ق بالهيئة السابقة)

١٥٩

٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧

- ١ — دعوى . مسئولية عن إجراءات كيدية .
- ٢ — تقدير التعويض .

المبادئ القانونية

١ — إذا قال الحكم المطعون فيه أن الطاعن كاد للمطعون ضدها بإجراءات إدى عدة جهات قضائية كانت كلها كيدية ، فبسبب لها بذلك مصاريف قضائية رسمية وغير رسمية كثيرة ، فضلا عما سببه لها من قلق كبير بتزوجه من أخرى لا تحل له بصفته مسيحيا متزوجا من المستأنفة (المطعون ضدها) ، وتوصل إلى ذلك بانضمامه إلى مذهب الروم الأرثوذكس فتبعته زوجته ثم عاد إلى الكنيسة القبطية ثانيا فحصلت بينهما القضايا الآتية . وبعد أن ذكر الحكم القضايا قال إنها كلفتها مصاريف غير رسمية لم يحكم بها ، ومصاريف رسمية لقضايا المجالس المليية لم يحكم بها ، وكل ذلك تقدره المحكمة مع التعويض الأدبى بمبلغ ٣٠٠ جنيه . إن المحكمة بذلك تكون قد استخلصت مسئولية

الطاعن استخلاصا سليما من وقائع الدعوى وظروفها .

٢ - إذا كانت المحكمة بعد أن استخلصت مسئولية الطاعن ، قدرت التعويض عن الضرر المادى والأدبى معا بمبلغ ٣٠٠ جنيه فإن هذا — فضلا عن كونه يدخل فى سلطتها التقديرية — ومن ثم ليست ملزمة بأن تبين قيمة الضرر المادى أو الضرر الأدبى الناشئين عن كل فعل على حدة .

المحكمة

« حيث ان الأول والثالث والرابع من أسباب الطعن محصلها أن المحكمة لم تبين الأساس القانونى الذى أقامت عليه قضاءها بالتعويض وأن الطاعن لم يرفع الدعاوى التى رفعها على المطعون ضدها إلا بعد أن هاجمته هي أولا بالالتجاء إلى المحكمة الشرعية ثم إلى المجلس الملى للروم الأرثوذكس فلم يكن ذلك منه إلا دفاعا . ثم ان المحكمة قد سلمت بوجود الفرقة بين الطرفين من سنة ١٩٢٣ ومع ذلك قالت ان المطعون ضدها أصابها ضرر محقق بزواج الطاعن من زوجته الثانية فى سبتمبر سنة ١٩٢٩ .

« وحيث ان الأسباب الثلاثة المذكورة منصبه كلها على ما قررته المحكمة من أن ما وقع من الطاعن يصلح قانونا لأن يكون أساسا لمسؤوليته .

« وحيث ان الحكم الاستثنائى الغيابى الذى أيدته الحكم المطعون فيه لأسبابه قال ان الطاعن قد كاد للمطعون ضدها « باجراءات لدى عدة جهات قضائية كانت كلها كيدية فسبب لها بذلك مصاريف

قضائية رسمية وغير رسمية كثيرة فضلا عما سببه لها من قلق كبير بزواجه من أخرى لاحتل له بصفته مسيحيا متزوجا من المستأنفة (المطعون ضدها) وتوصل إلى كل ذلك بانضمامه إلى مذهب الروم الأرثوذكس فتبعته زوجته ثم عاد إلى الكنيسة القبطية ثانيا فحصل بينهما القضايا الآتية » وبعد أن ذكر الحكم القضايا قال انها « قد كلفتها مصاريف غير رسمية لم يحكم بها ومصاريف رسمية لقضايا المجالس المالية لم يحكم بها وكل ذلك تقدره المحكمة مع التعويض الأدبى بمبلغ ٣٠٠ جنيه » .

« وحيث انه يبين مما تقدم أن المحكمة استخلصت مسئولية الطاعن استخلاصا سليما من وقائع الدعوى وظروفها .

« وحيث ان محصل السبب الثانى أن محكمة الاستئناف زادت التعويض المحكوم به من المحكمة الابتدائية بمقولة ان المطعون ضدها تكبدت مصاريف رسمية وغير رسمية دون أن تبين ما هي هذه المصاريف وما مقدارها حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة ما إذا كان التعويض الذى حكمت به يتناسب مع ما وقع من الضرر .

« وحيث ان المحكمة — بعد أن سردت القضايا التى استخلصت منها مسئولية الطاعن — قدرت تعويض الضرر المادى والضرر الأدبى معا بمبلغ ٣٠٠ جنيه وهذا يدخل فى سلطتها التقديرية — ومن ثم فهي ليست ملزمة بأن تبين قيمة الضرر المادى أو الضرر الأدبى الناشئين عن كل فعل على حدة .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن تادرس بظوروس اتندى وحضر عنه الاستاذ أحمد رشدى ثانيا عن الاستاذ فيليب بشارة ضد السيدة شقيقة بظوروس وحضر عنها الاستاذ عبدالرحمن الراجعى بك ثانيا عن الاستاذ صبحى برسوم رقم ٤٢ سنة ١٦ ق بالهيئة السابقة)

١٦٠

٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧

- ١ — اعتماد المحكمة . تقرير خير .
- ٢ — وجه الضغن . دليله .
- ٣ — دليل الدعوى . وجوب تقديمه لمحكمة الموضوع .

المبادئ القانونية

- ١ — اعتماد المحكمة تقرير الخبير الاستشاري يتضمن الرد على حجج الخبير المعين ويفيد أن المحكمة ترفضها للحجج التي استند عليها الخبير الاستشاري
- ٢ — إذا كان الطاعن لم يقدم تقرير الخبير الذي استند إليه الحكم . فان وجه الطعن المؤسس على تقرير الخبير يكون لا سند له .

- ٣ — إذا لم يقدم الطاعن للمحكمة دليلا على دعواه فلا تثريب عليها إذا هي لم تأخذ بقوله ، إذ هو عار من الدليل . ولا يجذب به أن يقدم هذا الدليل مع أوراق الطعن بالنقض ، لأن دليل الدعوى يجب أن يقدم إلى محكمة الموضوع ، أما محكمة النقض فهي إنما تنظر في مخالفة محكمة الموضوع للقانون فيما كان معروضا عليها ، لا فيما لم يعرض .

المحكمة

« من حيث ان السبب الأول يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور في التسبيب من ثلاثة أوجه : الأول أن المحكمة اعتمدت على تقرير الخبير الاستشاري المقدم في الدعوى للقول بأن

سعر الخطب في الاسكندرية يزيد على سعره في القاهرة مع أن تقرير الخبير المعين رد على ذلك ردا مؤيدا بالحجج القنعة ولم تكن المحكمة بالرد على هذه الحجج — الثاني ان الطاعن تمسك بأن مصلحة المطعون عليه كانت في التوريد إلى الاسكندرية وتنفيذ العقد الجديد وإهمال العقد القديم وما أوردته المحكمة في صدد هذا الدفاع لا يصلح ردا على ما أخذت به محكمة أول درجة — الثالث قصور في تعليل الزام الطاعن بمبلغ ٧٧٥ م و ٢٨٧ ج أضيف إليه مبلغ ٢٥٠ ج تعويضا .

« ومن حيث انه عن الوجه الأول من هذا السبب فانه مردود بأن اعتماد المحكمة تقرير الخبير الاستشاري في مسألة الأسعار يتضمن بذاته الرد على حجج الخبير المعين بأنها ترفضها للحجج التي استند اليها الخبير الاستشاري — وعن الوجه الثاني فان ما قالته محكمة أول درجة في صده هو « ان الثابت من تقرير الخبير والبيانات الواردة فيه بالصحائف ٢٥ وما بعدها أنه اطلع على دفاتر الوزارة لهذا الغرض واتضح له أن مجموع الغرامات التي توقعت من الوزارة على المدعى بسبب التأخير في التوريد في المواعيد المحددة ٥٢٠ م و ٣٠٣ ج وان معظم الغرامات كانت بسبب أن المدعى عليه كان يورد لبعض الجهات التي يرى في التوريد إليها ربحا وفيرا له ويتخلف عن التوريد في الحالات التي لا يتأتى له ربح وفير فيها » وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بقوله « ان ما ذهب اليه الخبير وأقرته عليه محكمة أول درجة من القول بأن المستأنف قد راعى مصلحته الخاصة بإيثاره التوريد للاسكندرية عن التوريد للقاهرة لم يقم عليه أي دليل بل ان هذا النظر مدفوع بما أثبتته المستأنف من أن سعر الخطب في الاسكندرية يزيد على سعره في القاهرة بمبلغ يتراوح بين ٣٠ ج و ٥٠ ج عن

الطن الواحد فكان التأخير عن التوريد للاسكندرية يعرض المستأنف عليه عند الشراء على حسابه إلى فرق سعر أكبر مما يعرضه له التأخير عن التوريد للقاهرة كما انه مدفوع بما أثبتته المستأنف من أن الأحطاب لم تكن تشحن للاسكندرية من مديرية البحيرة وحدها بل ان جزءا كبيرا منها شحن من مديرية المنوفية فينتفي القول بأنه كان يرعى بالتوريد للاسكندرية مصلحته الخاصة بسبب قلة تكاليف الشحن . ولما كان الطاعن لم يقدم تقرير الحخير الذي استند اليه الحكم الابتدائي وكان ما نقله الحكم عن هذا التقرير خاليا من إيراد الأدلة التي يقوم عليها قول الحخير أن الطاعن كان يورد إلى الجهة التي يرى في التوريد إليها ربحا له — لما كان ذلك فان ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الوجه مردود بأنه لا سند له وبأن المحكمة على خلاف زعم الطاعن قد بينت أن خصمه لم يكن له مصلحة في التوريد إلى الاسكندرية بأسباب من شأنها أن تؤدي إلى ذلك — والوجه الثالث مردود بأنه خال من أي إيضاح للقصور المزعم مع أن المحكمة قد بينت بأسباب سائغة أن المبلغ الأول هو الفرق بين ثمن الأحطاب وما دفعه الطاعن والمبلغ الآخر هو التعويض المترتب على توقيع الطاعن للحجز بدون مبرر .

« ومن حيث ان السبب الآخر يتحصل في مخالفة الحكم الثابت في الدعوى من وجهين الأول ان المحكمة إذ لم تلزم الطعون عليه غرامات التأخير خلافا للحكم الابتدائي أقامت ذلك على أن الطاعن هو المقاتل الأصلي المسئول عن الغرامات وأنه لم يقد دليل على أنه كان يبلغ الطعون عليه أوامر التوريد وإخطارات التأخير في الوقت المناسب مع أن الثابت أن الطاعن والطعون عليه كانا

يتقابلان يوميا وكان الا بلاغ يحصل إذ ذاك في حينه شفويا فلا محل لاستلام الاخطار الكتابي بدليل أن الطعون عليه قد قبل الغرامات عند المحاسبة الشهرية على ما بين من الفاتورتين القدمتين مع الطعن — والوجه الثاني قول المحكمة أن التأمين يجب بقاؤه تحت يد الطعون عليه طوال مدة التوريد فلا يخصم إلا من ثمن الدفعة الأخيرة وان هذا قد قات الحخير المعين ومحكمة أول درجة مع أن الحخير قد أثبت في تقريره أن التأمين يجب أن يدخل في الحساب الجارى لأن الطرفين لم يسيرا على ما نص عليه العقد .

« ومن حيث ان الوجه الأول مردود بأنه لما كان الطاعن — على ما أثبتته المحكمة — لم يقدم إلى المحكمة دليلا على أنه كان يبلغ الطعون عليه أوامر التوريد وإخطارات التأخير شفويا وكان الطعون عليه ينكر ذلك فلا تثريب على المحكمة إذا هي لم تأخذ بقول الطاعن وهو عار عن الدليل . ولا يجديه أنه قدم مع الطعن فأتورتين يقول إنهما دليل على صحة قوله لأن دليل الدعوى يجب أن يقدم إلى محكمة الموضوع أما محكمة النقض فهي إنما تنظر في مخالفة محكمة الموضوع للقانون فيما كان معروضا عليها لا فيما لم يعرض — والوجه الآخر مردود بأنه لا سند له إذ لم يقدم الطاعن تقرير الحخير الذي يحتج به على الحكم .

(طعن الشيخ عبد الرحمن السيد وحضر عنه الاستاذ محمد صادق العوايسى بك ضد الشيخ مرسى متولى البنا وحضر عنه الاستاذ عبد الفتاح السيد بك رقم ٥٨ سنة ١٦ ق بالهيئة السابقة ١)

١٦١

٦ مارس سنة ١٩٤٧

قصور -

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة لم ترد على وجه الدفاع الذي أسس عليه الطاعن طلبه الأصلي . فإن هذا منها قصور يوجب نقض الحكم .

المحكمة

« حيث انه مما يعيب به الطاعن الحكم المطعون فيه أنه أقيم على أن مورث الطاعنين أقرض عبد الهادي مصطفى وعبد الحميد مصطفى المبلغ الذي صرفاه بأذنه من بنك مصر من مال موكله متجاوزا بذلك حدود وكالته - أقيم الحكم على الاقراض على الرغم من أن الطاعنين دفعوا بأن المبلغ إنما صرف في شئون الموكل مستدلين على ذلك بدفاتر دائرته دون أن يحقق دفاعهم هذا أو يورد الأسباب التي حملته على صرف النظر عنه وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قاصرا .

« وحيث انه ثابت من الصورة الرسمية لمذكرة الطاعنين المقدمة إلى محكمة الدرجة الأولى أنهم دفعوا الدعوى بصرف المبلغ في شئون الدائرة مستدلين بدفاترها المودعة بملف دعوى حساب كانت قيد النظر مع الدعوى الحالية وطلبوا أصليا رفضها واحتياطيا وقفها حتى يفصل في دعوى الحساب فرفض الحكم الابتدائي الطلب الأصلي بناء على « أنه لا جدال في مسئولية محمود أفندي سلام عن هذا المبلغ إذ أن اقراض الغير من مال الأصيل

تصرف خارج عن حدود وكالته لتحقيق وجه الضرر في ذلك وقد ثبت حصول هذا التصرف على غير علم الأصيل وأذنه » ورفض الطلب الاحتياطي بناء على أنه « لا محل لإجابة المدعى عليهم على طلب إيقاف السير في هذه الدعوى حتى يقضي نهائيا في دعوى الحساب رقم ١٨٤ سنة ١٩٣٨ مدنى كلى المتصورة إذ أن هذا المبلغ لم تشمله مأمورية الحير ولم يدخل في عملية التصفية . كما ثبت من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف ولمذكرة الطاعنين الاستئنافية أنهم أمام محكمة الاستئناف أبدوا دفاعهم نفسه وكرر واطلهم الأصلي والاحتياطي فأيدت المحكمة الحكم المستأنف لأسبابه مضافة « أن المبلغ المقتضى به لم يدخل كما ادعى المستأنفون في المحاسبة التي قضى عليهم بنتيجتها في القضية رقم ١٨٤ سنة ١٩٣٨ كلى المتصورة والتي رفع عن الحكم الصادر فيها الاستئناف رقمى ٧٦٨ و ٩٠٨ سنة ٥٩ القضائية اللذان فصلت فيهما هذه المحكمة بجلسة اليوم بالزام المستأنفين بأن يدفعوا للمستأنف عليه من تركة مورثهم مبلغ ٢٥٤ م و ١٥٠٢٥٥ ج وهذا المبلغ لا يشمل بتاتا المبلغ موضوع هذا الاستئناف ولا تناولته تصفية الحساب في القضية رقم ١٨٤ سنة ١٩٣٨ آفة الذكر » . ومن ذلك يبين أن المحكمتين لم تردا على وجه الدفاع الذي أسس عليه الطاعنون طلبهم الأصلي وهذا قصور يستوجب نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة للبحث في باقى أوجه الطعن .

(طعن السيدة سنية حافظ ليبي عن نفسها وبصفتها وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد زهير جمانة ضد محمد طاهر العمري بك وحضر عنه الاستاذ مورييس خياط رقم ١٤٢ سنة ١٥ ق)

وورثته أن يثبتوا صرف ذلك المال في شئون
الموكل أو مصيره إليه .

٣ — إذا لم يتحدث الحكم عن مسألة
قانونية فإن هذا لا يعد قصورا متى كانت النتيجة
التي انتهى إليها متفقة مع حكم القانون .

المحكم

« حيث أن الطعن بني على ثلاثة أسباب أولها يتحصل
في أن الدعوى أقيمت بما ادعى أن ذمة مورث
الطاعنين انشغلت به من مال للرحوم عبد الباقي
بك العمرى بصفته الشخصية وبعفته ناظرا على
وقف الرحوم حسين بك حسي العمرى خلال
مدة وكالته عنه بصفته هاتين وإن الحكم بنذب
الحير صدر على هذا الأساس ولما وقفت الدعوى
أثر وفاة الرحوم عبد الباقي بك العمرى حركها
الطعون ضده الأول والرحومة فاطمة نزهت
العمرى أولهما بصفته ناظرا على وقف الرحوم
حسين بك حسي العمرى والاثنان بصفتهما ورثة
الرحوم عبد الباقي بك العمرى وأضافت السيدة
فاطمة نزهت العمرى لنفسها صفتين أخريين هما
صفتهما الشخصية وصفتهما في النظر على وقفها فكانت
هي بهاتين الصفتين الأخيرتين خصما جديدا على
الدعوى بطلب طلبات لم تكن وردت فيها . وأنه
لما اعترض الطاعنون أمام محكمة الدرجة الأولى
بجلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٢ على تحريك الدعوى
بهذه الصورة قرر محامي الرحومة فاطمة نزهت
وعبد الباقي بك انهما إنما يطالبانهم بما كان يطالبهم
به مورثهما الرحوم عبد الباقي بك العمرى ولما
كان المبلغ الذي أظهره الحبير له يشمل مبالغ
للرحومة فاطمة نزهت العمرى شخصيا ولها
بصفته ناظرة على وقفها أدخلها الحبير في المبلغ

١٦٢

٦ مارس سنة ١٩٤٧

- ١ — وجه طعن . دليله .
- ٢ — دعوى تحقيق الحساب .
- ٣ — عدم تحدث الحكم عن المسائل القانونية .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الطاعن لم يقدم صورة
رسمية من المذكرة الثابت فيها سبب الطعن —
فلا تجدى عنها تقديمه الصورة العرفية لها .
ولذلك يكون الوجه لا سند له .

٢ — إن المادة ٢١٤ من القانون المدني نصت
على أن « على الدائن إثبات دينه وعلى المدين
إثبات براءته من الدين » فإذا أثبت أولهما دينه
وجب على الآخر أن يثبت براءته منه لأن الأصل
خلوص الذمة وانشغالها عارض ومن ثم كان
الإثبات على من يدعى ما يخالف الثابت أصلا
أو عرضا مدعيا كان أو مدعى عليه .

فإذا رفعت دعوى بنذب خبير لتحقيق
الحسابات التي قيدها الوكيل في دفاتر الموكل —
وكانت غايتها تعيين المبالغ التي قبضها الوكيل
من أموال الموكل فانشغلت بها ذمته والمبالغ
التي صرفها في شئونه فبرئت منها ذمته فهذه
دعوى تخضع ولا بد لقاعدة الإثبات العامة —
فيتعين على الموكل وورثته إثبات المال الذي
يدعون أن الوكيل قبضه فإن فعلوا تعيين على هذا

المذكور خطأ بسبب أنه استخرج الحساب من دفاتر كان مورث الطاعنين يرصد فيها حساب إدارته لأملأها مختلطاً بحساب إدارته لأملأها أخيها المرحوم عبد الباقي بك بحكم أنه كان وكيلاً عن الاثنين وبسبب اختلاط أملأها بعضها ببعض الآخر — لما كان ذلك كذلك فقد طلبت المحكمة من المرحومة فاطمة نزهت والمطعون ضده الأول تعيين ما تداخل من مبالغ لها في المبلغ الذي أظهره الخبير للمرحوم عبد الباقي بك العمري توطئة لاستبعادها منه — لكنهما لم يفعلا بل طلبا الحكم بهذا المبلغ فحكمت به المحكمة لها بصفاتها كلها التي اتخذتها في إعلان التحريك بمقولة، أنه وقد اجتمع للمطعون ضده الأول والسيدة فاطمة نزهت العمري صفتا الوراثة والنظر على الوجه الثابت في إعلان تحريك الدعوى ولم يحصل بينهما نزاع فيما يستحقه كل منهما في المبلغ المطالب به فانه لا شأن للطاعنين في مطالبتهما بتحديد نصيب كل منهما فيه — قالت المحكمة ذلك على الرغم من أن الطاعنين في مذكرتهم الابتدائية قد اعترضوا على طلب المطعون ضده الأول وزميلته الحكم لها بالمبلغ برمته وطلبوا من المحكمة إعادة المأمورية إلى الخبير ليعين المبالغ التي يجب استبعادها منه بعد أن امتنع خصماها عن تعيينهما . وفي الاستئناف كرر الطاعنون هذا الدفاع لكن محكمة الاستئناف أيدت الحكم الابتدائي مغفلة دفاعهم بجاء حكمها مخالفا للقانون من حيث قضائه للمرحومة فاطمة نزهت العمري بمبالغ لم ترفع بها دعوى وقاصر الأسباب من حيث إغفاله وجه دفاع جوهرى للطاعنين

« وحيث انه ثابت من الصور الرسمية لمحضر جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٢ ولمذكرة المطعون ضده الأول والمرحومة فاطمة نزهت العمري الابتدائية ولمذكرة الطاعنين أمام محكمة

أول درجة ولصحيفة استئنافهم ان جدلا دار أمام المحكمة الابتدائية بجلسته ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٢ بين الطاعنين من جانب والمطعون ضده الأول والسيدة فاطمة نزهت من جانب آخر حول صفتيهما اللتين اتخذتهما في إعلان تحريك الدعوى إلى جانب آخر صفتها كوارثة للمرحوم عبد الباقي بك العمري وقد انتهى هذا الجدل بأن تنازلت عن المطالبة بصفتها ناظرة لوقفها ثم قصرت هي والمطعون ضده الأول دعواهما على المطالبة بحقوق المرحوم عبد الباقي بك العمري بصفتهما وارثيه وعلى هذا الوضع طلب الطاعنون ان يستعد مما قال الخبير أنه مستحق للمورث مبلغان للمرحومة فاطمة نزهت عينيها في محضر الجلسة ثم أرجأت المحكمة الحكم في الدعوى ورخصت للطرفين في إيداع مذكرات قدم المطعون ضده الأول والسيدة فاطمة نزهت مذكرة ورد بها في صدد تحديد طلبتهما « أرادت المحكمة أن تعرف نصيب كل من المدعين في الدعوى فهذا النصيب هو الثلثان للسيدة فاطمة نزهت هانم والثلث لمحمد طاهر العمري بك فيما يحكم به ذلك أن السيدة فاطمة نزهت هانم كان لها الثلث قبل وفاة المرحوم عبد الباقي بك العمري ولهذا الثلثان فلما توفي ورثت عنه النصف فيما ترك على اعتبار انها أخت فصار لها الثلثان وورث محمد طاهر العمري بك النصف فيما ترك فأصبح له الثلث ويلاحظ أن جميع الأموال المختلصة في هذه القضية هي مما كان يؤول إلى المرحوم عبد الباقي بك وشقيقته شخصيا سواء استحقاقا في الوقف أو ثمنا في الملك فأصبح بعد وفاة المرحوم عبد الباقي تركة تقسم بالفريضة الشرعية كما يلاحظ أنه ليس هناك مستحقون في الأوقاف غير المرحوم عبد الباقي وشقيقته فالوقف الذي وقفه المرحوم حسين بك حسن العمري لها دون غيرها طيلة حياتهما والوقف الشخصي منهما

أى نزاع فى الوقت الحاضر فىما يخص كلا منهما بصفتيه فى تلك المبالغ ولا مصلحة للمدعى عليهم فى إثارة مثل هذا النزاع . وقد عاب الطاعنون على الحكم الابتدائى فى صحيفه استئنافهم انه لم يجبههم إلى طلبهم رد المأمورية إلى الخير لتعين ما تداخل من مبالغ للمرحومة السيدة فاطمة زهت العمرى فى المبلغ الذى أظهره للمرحوم عبد الباقي بك العمرى لاستبعادها منه استنادا إلى حجة لا تصلح ردا على طلبهم وانه قضى لهذه السيدة بمبالغ لم ترفع بها دعوى .

« وحيث ان محكمة الاستئناف أيدت الحكم الابتدائى فى هذا الخصوص مغفلة هذا الدفاع الذى تمسك به الطاعنون أمامها وبذلك تكون المحكمة قد أقرت رد الحكم المستأنف عليه دون أن تضيف إليه جديدا من عندها . وهذا الرد غير كاف لأن دعوى المرحوم عبد الباقي بك العمرى لم تكن تشمل إلى حين وقفها لوفاته سوى مبالغ ادعى ان ذمة مورث الطاعنين انشغلت بها له شخصيا وله بصفته ناظر وقف المرحوم حسين بك حسن العمرى ولم يبين الحكم هل اتسع نطاق الدعوى بطلب تحريكها فشملت مبالغ ادعتها المرحومة فاطمة زهت العمرى لنفسها شخصيا ولها بصفتها ناظرة على وقفها وان كانت قد شملتها فهل عادت الدعوى بما حصل فى جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٢ إلى نطاقها الأصلى وان كانت قد عادت اليه فهل غيرت المذكرة المقدمة من السيدة فاطمة زهت ومن المطعون ضده الأول هذا الوضع فرجعت بالدعوى إلى ما كانت عليه عند تحريكها وكيف كان ذلك ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قاصرا متعينا نقضه فى هذا الخصوص .

« وحيث ان السبب الثانى للطعن محصله ان المبلغ المحكوم به مكون من أقلام تنوعت أسبابها

ولها كذلك دون شريك آخر فالمال الذى يتجمد يصبح لهما دون غيرهما على النسبة السابق بيانها حال حياة المرحوم عبد الباقي بك أما بعد وفاته فقد تغيرت النسبة كما بيناه وأصبح للسيدة فاطمة هانم الثلثان ولمحمد طاهر العمرى بك الثلث » ورد الطاعنون بمذكرة استعرضوا فيها ما جرى بجلسته ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٢ ثم قالوا « وبناء على ذلك طلبت المحكمة من المدعين تحديد المبالغ التى يطالبان بها على انها من حق المرحوم عبد الباقي بك فوعدا بتحديدها وتبيانها فى مذكرتهما ولكنهما بدلا من تحديد هذه المبالغ عادا فى مذكرتهما إلى طلب الحكم بالمبلغ جميعه على أساس الثلثين لست فاطمة هانم والثلث لمحمد طاهر العمرى بك ولم يكن طلب المحكمة منحصرا فى نصيب كل من محمد طاهر العمرى بك والست فاطمة زهت هانم بل كان طلبها منحصرا فى تحديد المبالغ التى للمرحوم عبد الباقي بك والمبالغ التى لشقيقته الست فاطمة زهت هانم لاستبعاد مبالغ هذه الأخيرة لأنها لم تكن ممثلة فى الدعوى بصفتها الشخصية ومن ذلك يبين ان طلبات المدعين فى هذه الدعوى غير محددة ولا مناص من اعادة المأمورية إلى الخير لياثر مأموريته وفقا للحكم التمهيدى وفى الحدود التى رسمها . ولم يأخذ الحكم الابتدائى بدفاع الطاعنين هذا قائلا « وحيث ان هذه المنازعة من جانب المدعى عليهم لا شأن لهم بها إذ قد ارتضى المدعيان بتعجيل الدعوى والسير فيها وقد جمعا فى شخصيهما بين صفة الوراثه وصفة النظارة على الوقف وطلبا الحكم فيها بما يظهر فى ذمة المرحوم محمود سلام أفندى ولم تحصل منازعة فيما بينهما بصدد المبالغ المستحقة لكل منهما فيما أظهره الخير فى تقريره بل انهما مثلا فى هذه الدعوى بتوكيل واحد وليس بينهما

واختلفت وجوه دفاع الطاعنين بالنسبة إليها مما كان يقتضى من الحكم المطعون فيه ان يتناول كل قلم ببيان علة الحكم به وسبب رفض دفاع الطاعنين بشأنه . لكن الحكم لم يعن بالتحدث إلا عن قلمين قيمتهما حوالى ألف جنيه أما بقية الأقسام ومجموعها ستة آلاف فان أوجه دفاع الطاعنين بشأنها لم تلق منه إيراداً مجملًا قاصراً مداره اعتماد تقرير الخير وصرف النظر عن طعون الطاعنين عليه لعدم جديتها ولافتقارها إلى الدليل — على قول الحكم الابتدائى — ولعدم وجود ما يبررها — على ما قال حكم الاستئناف . هذا فى حين ان وجوه الدفاع هذه لم تكن محل نظر الخير وقت وضع التقرير وقد حرص الطاعنون على تفصيلها فى مذكرتهم الاستئنافية .

« وحيث انه كان على الطاعنين ان يقدموا اثباتا لهذا السبب من طعنهم صورة رسمية من تلك المذكورة إذ الصورة العرفية المقدمة منهم لا تجزى عنها ولهذا يتعين صرف النظر عنها وهم وإن كانوا قدموا صورة رسمية من صحيفة استئنافهم فان ما جاء فيها مما يعتبرونه أوجه دفاع ليس إلا مجرد حجج لا يلزم محكمة الموضوع الرد عليها استقلالاً .

د وحيث ان السبب الثالث حاصله أن المرحوم عبد الباقي بك العمرى لم يطالب ورثة وكيله بتقديم حساب عن إدارة مورثهم علما منه بأن هذا غير جائز قانونا لأن التزام الوكيل بتقديم الحساب هو التزام شخصى يحث لا ينتقل إلى ورثته الذين يجهلون دخائل إدارته وإنما طلب ندب خير لمراجعة الدفاتر التى كان يقيد فيها الوكيل أولا فأولا حساب الإدارة . واختيار المرحوم عبد الباقي بك هذا الوضع لدعواه ينطوى على اعتراف منه بأن التزام وكيله بتقديم الحساب قد انقضى عنه لسبق قيامه به . ومقتضى ذلك أنه كان يتعين على محكمة

الموضوع أن تحمل المدعى عبء الاثبات طبقا للقواعد العامة فلا تلزم الوكيل شيئا من المبالغ الواردة بأقلام الحساب إلا إذا قدم الموكل الدليل على صحة طعنه عليها . ولكنها تمشيا وراء تقرير الخير ألزمت ورثة الوكيل بكل قلم من أقلام الحساب عجزوا هم عن اثبات صحة البيان الخاص به فى الدفاتر اثباتا كاملا . وعلى الرغم من أن الطاعنين فى مذكرتهم الاستئنافية قد نهوا المحكمة إلى مخالفة الخير لقواعد الاثبات هذه فانها لم تلق بالا إلى ذلك ولا هى عرضت لهذه المسألة القانونية بما تستأهلها من بحث فجاء حكمها مخالفا للقانون فضلا عن قصور أسبابه .

« وحيث ان قول الطاعنين بانقضاء التزام مورثهم بتقديم الحساب يثير مسألة واقعية لم يثبت أن احدا من الخصوم قد عرضها على محكمة الموضوع أو أن المحكمة تعرضت هى لها لحلو الحكم المطعون فيه وصحيفة استئناف الطاعنين من أى ذكر لها ومن ثم لا يجوز التحدث بها لأول مرة أمام محكمة النقض ثم ان الطعن بقصور الحكم عن الرد على مذكرة الطاعنين الاستئنافية فيما يزعمون ورودها فيها من لفهم المحكمة إلى مخالفة الخير لقواعد الاثبات مردود بانهم وقد فاتهم أن يقدموا صورة رسمية من هذه المذكرة فان هذا الوجه من طعنهم لا سند له .

« وحيث ان المادة ٢١٤ من القانون المدنى نصت « على الدائن اثبات دينه وعلى المدين اثبات براءته من الدين » فاذا أثبت أولها دينه وجب على الآخر أن يثبت براءة ذمته منه لأن الأصل خلوص الذمة وانشغالها عارض ومن ثم كان الاثبات على من يدعى ما يخالف الثابت أصلا أو عرضا مدعيا كان مدعى عليه .

« وحيث ان الدعوى التى رفعها المرحوم

١٦٣

٦ مارس سنة ١٩٤٧

- ١ - قوة الشيء المحكوم فيه . محل الاحتجاج بالحكم الجنائي القاضي بتزوير ورقة .
- ٢ - اتحاد الخصوم .
- ٣ - قصور .

المبادئ القانونية :

١ - ان محل الاحتجاج بالحكم الجنائي أمام القضاء المدني أن يكون الحكم الجنائي سابقا على الحكم المدني لا لاحقا له إذ أنه بعد استقرار الحقوق بين الطرفين بحكم نهائي مدني لا يصح المساس بها بسبب حكم جنائي يصدره بعده .

٢ - إذا كان الطاعن لم يكن طرفا في الحكم الذي قضى نهائيا بصورية عقود البيع الصادرة للبائع اليه . وكان البائع للطاعن طرفا في الحكم فان هذا الحكم يحتج به على الطاعن ولا يفيد في هذه الحالة احتجاجه بانه لم يكن طرفا في الدعوى المقضى فيها بصورية العقد .

٣ - إذا تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بانه كان حسن النية عندما اشترى معتمدا على العقد الظاهر — ومع ما لحسن النية أو عدمه من الاهمية قانونا في تحديد حقوق المشتري من أحد طرفي العقد الصوري فان إغفال المحكمة هذا البحث الواقعي بالرغم من إثارتها أمامها — يعجز محكمة النقض عن

عبد الباقي بك العمري بنذب خير لتحقيق الحسابات التي قيدها مورث الطاعنين في دفاتر الدائرة لا تعدوا ان تكون دعوى تحقيق حساب بين موكل ووكيله غايتها تعيين المبالغ التي قبضها الوكيل من أموال الموكل فانشغلت بهادته والمبالغ التي صرفها في شئونه فبرئت منها ذمته وهذه الدعوى تخضع ولا بد لقاعدة الاثبات العامة التي سبق ذكرها فتعين على الموكل وورثته إثبات المال الذي يدعون أن الوكيل قبضه فان فعلوا تعيين على هذا ورثته أن يثبتوا صرف ذلك المال في شئون الموكل أو مصيره اليه . ولما كان الثابت بتقرير الحخير الذي قدم الطاعنون صورة رسمية منه أنه اعتمد في حصر المبالغ التي وصلت إلى مورثهم على الدفاتر التي كان هو يرصد فيها حساب وكالته عن المرحوم عبد الباقي بك العمري فانه كان على ورثته وقد أقام الموكل بما قيده الوكيل بالدفاتر الدليل على انشغال ذمة مورثهم بما ورد فيها من مبالغ أن يقيموا بدورهم الدليل على خلوص ذمته منها كلها أو بعضها . ومن ذلك يبين أن محكمة الموضوع إذ اعتمدت تقرير الحخير الذي آخذ مورثهم بما عجزوا عن إثبات براءة ذمته من مبالغ ثبت وصولها ليده من الدفاتر التي قيدها بها لم تخالف القانون .

« وحيث ان عدم تحدث الحكم عن هذه المسألة القانونية لا يعد قصورا متى كانت النتيجة التي انتهى اليها متفقة مع حكم القانون .

« وحيث انه يبين مما تقدم ان السببين الثاني والثالث على غير أساس .

(طعن ورثته المرحوم محمود سلام وحضر عنهم الاستاذ محمد زهير جرائه ضد محمد طاهر العمري بك وآخر وحضر عن الأول الاستاذ زكي عربي المجاى رقم ١٤٣ سنة ١٥ ق بالهيئة السابقة)

مراقبة صحة تطبيق القانون وبذلك يكون حكمها قاصرا .

المحكمة

« حيث ان محصل السبب الأول ان الحكم المطعون فيه أهدر حجية الحكم الجنائي النهائي بتزوير ورقى الضد إذ اعتبرهما صحيحتين مع أن الحكم الصادر في الدعوى الجنائية يجب أن يكون له قوة الأمر المقضى أمام المحكمة المدنية .

« وحيث ان محل الاحتجاج بالحكم الجنائي أمام القضاء المدني أن يكون الحكم الجنائي سابقا على الحكم المدني لا لاحقا له إذ أنه بعد استقرار الحقوق بين الطرفين بحكم نهائي مدني لا يصح المساس بها بسبب حكم جنائي يصدر بعده ، ولما كان الحكم المطعون فيه إذ لم يأخذ بالحكم الجنائي وقال بصورية عقود تملك البائع للطاعن قد استند إلى حكم المحكمة المختلطة المدني النهائي الحائز لقوة الأمر المقضى بالنسبة إلى البائع للطاعن والصادر قبل الحكم الجنائي — فانه لا يكون قد أخطأ .

« وحيث ان محصل السبب الثاني ان الحكم المطعون فيه قضى برفض دعوى الطاعن اعتمادا على الحكم الاستثنائي المختلط الصادر برفض الالتماس مع ان الأخوين فياض لم يكونا طرفا فيه ومع ان محكمة الموضوع نفسها قضت برفض الدفع الذي أثاره الخصوم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة المختلطة بناء على أن الطاعن لم يكن طرفا فيه أيضا .

« وحيث ان هذا السبب مردود (أولا) بأن الثابت في حكم الالتماس المذكور أن السيد أحمد فياض وورثة أخيه محمد أحمد فياض كانوا طرفا في الالتماس خلافا لزعيم الطاعن . (وثانيا) بأنه وإن

كان الطاعن لم يكن طرفا في حكم محكمة الاستئناف المختلطة الذي قضى نهائيا بصورية عقود البيع الصادرة للمطعون ضده الخامس فان المطعون ضده الخامس البائع للطاعن كان طرفا فيه وقد أجرى الحكم المطعون فيه موجب ذلك في حقه وحده فلا يفيد الطاعن احتجاجه بأنه لم يكن طرفا في الدعوى المختلطة .

« وحيث ان السبب الرابع يتحصل في أن المحكمة أخطأت إذ أخذت الطاعن بالحكم المدني المختلط في حين ان هذا الحكم لم يفصل في منازعة آل فياض بل في حقوق دائنهم وهذا السبب مردود كذلك بأنه ظاهر من الحكم الصادر من المحكمة المختلطة برفض الالتماس أن الأخوين فياض طعنا مع شركة كنج وإلياس الجليل بصورية العقود الصادرة منها للمطعون ضده الخامس وقد فصل الحكم في طعنهما هذا .

« وحيث انه مما ينعاه الطاعن في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه أنه آخذه وهو من الأغيار بورقى الضد النسوبتين للمطعون ضده الخامس مخالفا بذلك القانون .

« وحيث ان الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه كان حسن النية عند ما اشترى معتمدا على العقد الظاهر .

« وحيث انه مع ما لحسن النية أو عدمه من الأهمية قانوناً في تحديد حقوق المشتري من أحد طرفي العقد الصوري فان المحكمة أغفلت هذا البحث الواقعي بالرغم من اثارته أمامها وبذلك تكون قد أعجزت محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون ومن ثم يكون حكمها قاصرا متعينا تقضه .

١ طعن الشيخ سالم سلامة سليم وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن الراقي بك ضد السيد احمد فياض وآخرين وحضر عن الاول والثاني الاستاذ جورج منسى الحامي رقم ٧ سنة ١٦ ق بالهيئة مسابقة)

١٦٤

٦ مارس سنة ١٩٤٧

السبب الجديد

المبدأ القانوني

إذا لم يتمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بان المطعون ضده كان وكيلًا لا أجيرًا . بل دفع الدعوى بأنها كيدية . ولما ان صدر الحكم الابتدائي على أساس ان المطعون ضده أجير لا وكيل لم يطعن على هذا في الاستئناف — فلا يقبل منه التحدى بهذا السبب المبني على تحصيل الواقع من العقد لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

« حيث ان الطاعنين يستندان في طعنهما إلى ثلاثة أسباب .

« وحيث ان محصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر العقد البرم بين الطاعنين والمطعون ضده في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ عقد اجارة خدمات في حين أنه صريح في معنى الوكالة فقد جاء فيه أن الطاعنين فوضا المطعون ضده في بيع منزلها ببلغ لا يقل عن ٥١٠٠ جنيه وأنه إذا وفق في بيعه بشمن أكثر فتكون له ثلثا الزيادة بصفة أتعاب . وقد عدلت المحكمة عن المعنى الظاهر لعبارة العقد دون ان تبين سبب هذا العدول .

« وحيث ان الطاعنين لم يتمسكا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده كان وكيلًا لا أجيرًا بل دفعا الدعوى — على ما جاء بالحكم

الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — بأنها كيدية — ولما أن صدر الحكم الابتدائي على أساس أن المطعون ضده أجير لا وكيل لم يطعن على هذا الأساس في الاستئناف الذي رفعاه عنه على ما سلم به وكيلهم أمام هذه المحكمة ، ومن ثم فلا يقبل منهما التحدى بهذا السبب — المبني على تحصيل الواقع من العقد — لأول مرة أمام محكمة النقض .

« وحيث ان حاصل السبب الثاني انه يترتب على اعتبار العقد منظوبا على توكيل بالبيع ان المطعون ضده لا يعتبر أنه أوفى بالتزامه إلا بإيقاع البيع فعلا وهو لا يستطيع أن يثبت ذلك في علاقته بالطاعنين — وعن المترل يزيد على ألف قرش — إلا بسند كتابي . وهذا السند لا وجود له . وهذا السبب مردود بأنه فرع من سابقه فهو يتبع مصيره .

« وحيث ان مبني السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قرر أن الأجر المتفق عليه في العقد لا يجري عليه حكم المادة ٥١٤ من القانون المدني فلا يملك القاضي تعديله في حين أن الأجر المتفق عليه في العقد على فرض اعتباره عقد اجارة خدمات يكون خاضعا لتقدير القاضي عملا بالمادة ٥١٤ مثله في ذلك مثل عقد الوكالة .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أن الطاعنين هما اللذان نكلا عن أمام الصفقة التي توسط فيها المطعون ضده قضى عليهما بالبلغ الوارد في العقد وببلغ آخر وهو السمسرة التي اتفق عليهما مع المشتري الذي جاء به والتي كان يستحقها فيما لو تمت الصفقة — قضى عليهما بهذين المبلغين لا على اعتبار أنهما الأجر المستحق له في مقابل المهمة التي أداها الطاعنين بل على أساس أنهما تعويض عن الضرر الذي أصابه من جراء عدم أمام الصفقة وذلك تطبيقا

للمادتين ١٢١ و ١٢٣ من القانون المدني .

« وحيث انه متى كان هذا هو الأساس الذي أقيم عليه الحكم فلا محل للنعي عليه بأنه أخطأ في تطبيق المادة ٥١٤ مدني التي لم تكن محل بحث - هذا وإن كان الحكم قد أخطأ في قوله أن المبلغين اللذين حكم بهما هما تعويض متفق عليه مقدما فان هذا الخطأ لم يضمنه الطاعنان أسباب طعنهما . » وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن احمد حسن البري افندي وآخر وحضر عنهما الاستاذ عبد المعطي خيال بك ضد علي صادق ماهر افندي رقم ١٨ سنة ١٦ ق بالهيئة السابقة)

١٦٥

١٣ مارس سنة ١٩٤٧

١ - سبب الطعن . سبق عرضه على محكمة الموضوع . اثبات .
٢ - تقدير الادلة .

المبادئ القانونية :

إذا كان سبب الطعن ليس من الأسباب القانونية الصرفة التي يجوز قبولها لأول مرة أمام محكمة النقض بل كان مما يختلط فيه الواقع بالقانون . فان قبوله متوقف على سبق عرضه على محكمة الموضوع .

وإذا لم يقدم الطاعن صورة رسمية من مذكرته الاستئنافية التي أشار فيها إلى هذا السبب . فانه لا يغني في التدليل عليه تقديم صورة عرفية من هذه المذكرة .

إذا كان سبب الطعن . ان النزاع كان

يدور حول تقايل في عقد تزيد قيمته على نصاب البيئة والقرائن مما يوجب اثبات التقايل بالكتابة . كان هذا السبب ليس قانونياً صرفاً بل مما يختلط فيه الواقع بالقانون .

٢ - ان تقدير الدليل يستقل به قضاة الموضوع دون رقابة محكمة النقض . فلا تريب عليهم وهم بسبيل الموازنة بين مختلف الادلة أن يأخذوا بما يرتاحون اليه منها وان يطرحوا ما لا يطمئنون اليه .

المحكمة

« حيث ان الطعن بني على خمسة أسباب أولها محصله أن النزاع يدور على تقايل في العقد الصادر من المرحومة فاطمة أم عبد الرحيم موسى لمورث الطاعنين في ٢٦ من مايو سنة ١٩١٧ ببيع خمسة وثلاثين فدانا لا ريب أن قيمتها تزيد على نصاب البيئة والقرائن فوجب أن يكون اثبات التقايل في بيعها بالكتابة . وقد تمسك الطاعنون بذلك في مذكرتهم المقدمة إلى محكمة الاستئناف بجلسة ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ آخذين على الحكم الابتدائي أنه أخطأ إذ اعتمد في اثبات التقايل على قرائن الأحوال وحدها لكن الحكم المطعون فيه وقع في نفس الخطأ مخالف بذلك المادة ٢١٥ من القانون المدني .

« وحيث ان هذا السبب ليس من الأسباب القانونية الصرفة التي يجوز قبولها لأول مرة أمام محكمة النقض بل هو سبب يختلط فيه الواقع بالقانون مما يجعل قبوله متوقفاً على ثبوت سبق عرضه على محكمة الموضوع . ولما كان الطاعنون لم يقدموا صورة رسمية من مذكرتهم الاستئنافية التي أشاروا

إليها بل صورة عرفية لا تغني عنها فانه يتعين عدم قبول هذا السبب دون تعرض لموضوعه .

« وحيث ان السبب الثاني يتحصل في أن الادعاء بالتقابل في عقد ٢٦ من مايو سنة ١٩١٧ إنما كان مقاما على صدور عقد من الرحومة فاطمة أم عبد الرحيم موسى لمورث الطاعنين وأخيه المرحوم أحمد علي شومان في ٣ من يولييه سنة ١٩١٧ . وقد دفع الطاعنون هذا الادعاء بأن الحكم النهائي في اللجنة ٧٦٦ سنة ١٩٢١ بندر المنصورة قطع في أن عقد ٢٦ من مايو سنة ١٩١٧ ظل قائما إلى يوم ٦ من ديسمبر سنة ١٩٢٠ موضحين في مذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف كيف صار لقضاء الحكم بذلك قوة الأمر للقضي . كما دفعوه بأن المرحوم أحمد علي شومان اعترف في عقد الصلح المحرر في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٢٠ بقيام ذلك العقد وقد قضى الحكم في اللجنة ١٤٨ سنة ١٩٣٨ بندر المنصورة على ورثته بتعويض لاجراء مورثهم على تزوير الصلح بنزع اعترافه منه وهذا القضاء صار له هو أيضا قوة الأمر للقضي بالنسبة إلى قيام عقد ٢٦ من مايو سنة ١٩١٧ في تاريخ لاحق لعقد ٣ من يولييه سنة ١٩١٧ . لكن محكمة الاستئناف أهدرت حجية الحكمين المذكورين مخالفة بذلك المادة ٢٣٢ من القانون المدني . كأن ردها على ما أبانه الطاعنون في مذكرتهم المقدمة إليها بجلسة ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ من حجية قضاء أولهما جاء قاصرا .

« وحيث ان الطاعنون لم يقدموا صورة رسمية من الحكم في اللجنة ٧٦٦ سنة ١٩٢١ بندر المنصورة ومن ثم لا مصدر لتعرف ما قضى به إلا ما أثبتته الحكم المطعون فيه عنه حيث قال « أما تهمه التبديد فقد برى منها أحمد علي شومان براءة يؤخذ من أسباب الحكم الصادر فيها أن

التهمة غير صحيحة » وليس في ذلك ما يفيد تعرض الحكم إلى قيام أو عدم قيام العقد المدعى بتبديده

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قل عن الحكم الصادر في اللجنة ١٤٨ سنة ١٩٣٨ « وأما تزوير عقد الصلح فقد سقطت الدعوى العمومية فيه عن أحمد علي شومان بوفاته وعن الكاتب بإتضاء الدعوى العمومية ولم تقطع المحكمة عند تعرضها للدعوى المدنية بتزوير عقد الصلح » وهذا الذي قاله الحكم صحيح لأن قضاء محكمة الجنج بالتعويض على ورثة المرحوم أحمد علي شومان لم يقم على تزويره عقد الصلح بل على « الحطة التي سلكها والدهم من الاستناد على عقد لم توقع عليه الست عائشة وهي الطرف الثاني هذا وقد تنازل عنه المتهم الثاني في القضية للدنية وطلب استبعاده وهذا مما يعزز القول بكون الورقة الجديدة لم تكن بموافقة المتعاقدين »

« وحيث انه يبين من ذلك أن الطعن على الحكم بأنه أهدر حجية حكمين سابقين لها قوة الأمر للقضي لا أساس له . أما قصور الرد فهو لا سند له إذ لم يقدم الطاعنون صورة رسمية من مذكرتهم الاستئنافية .

« وحيث ان السبب الثالث يتحصل في أن الطاعنين أنكروا في الاستئناف على الحكم الابتدائي أنه استخلص التقابل في عقد ٢٦ من مايو سنة ١٩١٧ من عقد ٣ من يولييه سنة ١٩١٧ في حين أن العقد الثاني لم يتناول شيئا من الأرض موضوع العقد الأول فقضت محكمة الاستئناف بنذب خير لتحقيق دفاعهم . بيد أن الخير لم يحققه منكر صدور عقد ٢٦ من مايو سنة ١٩١٧ ذاته لمجرد أن الطاعنين لم يقدموا له المحرر الثابت به . وأخذ

حكم الاستئناف بتقريره فأخل بحقهم في تحقيق هذا الوجه الجوهرى من دفاعهم لأسباب منها ما هو قاصر ومنها ما هو مناقض للثابت في أوراق الدعوى . أما القصور ففي قول الحكم بأن فقد المحرر المثبت لحق يضيع الحق نفسه في حين أنه لم يكن ثمة نزاع في سبق وجوده ، وأما المناقضة ففي نسبة الحكم اليهم من القول بأن أرض مورثة الطرفين بطلخا وردت بالعقد الأول دون العقد الثاني في حين أن هذا القول وإن كان قد صدر منهم حقيقة فانهم لم يكونوا يقصدون به من أرض طلخا إلا ما كان منها بحوض الشيخ سعيد دون غيره وقد أوضحوا قصدهم هذا للخير أثناء مباشرته للأمورية

« وحيث ان الحكم الطعون فيه تناول هذا الوجه من دفاع الطاعنين بقوله « وبما أنه عن الادعاء بأن العقد الثانى خلا بتاتا من ذكر شيء من أطيان العقد الأول فإن العقد الأول لم يقدمه المستأنفون حتى يقيموا به حجتهم وبذلك سقط ادعاؤهم من أيسر سبيل . ولكنهم مع ذلك يزعمون أن أطيان المورثة بناحية طلخا دخلت في العقد الأول دون الثانى فإذا بالعقد الثانى يكذبهم في هذا الادعاء ويقطع في العدول عن العقد الأول ذلك ، لأن الطرفين والخبير مجمعون على أن أطيان المورثة بناحية طلخا ٥ س و ٥ ط و ١٦ ف في حوضين منها ١٦ س و ١٥ ط و ١٢ ف بحوض الشيخ سعيد و ٩ س و ١٣ ط و ٣ ف بحوض الحناجلة وقد ثبت ان هذا المسطح الأخير وارد في عقد ٣ يولييه سنة ١٩١٧ واضحا باقرار الأخوين الموقعين عليه وما كان محمد على شومان ليرضى بذلك لولا الاتفاق على العدول عن العقد الأول » وهذا الذى قاله الحكم يفيد أن المحكمة استدركت ما فات الخير فحققت دفاع الطاعنين وانتهت من تحقيقه إلى أن عقد ٣ من يولييه سنة ١٩١٧ تناول من أرض طلخا ما كان واقعا منها بحوض الحناجلة

دون حوض الشيخ سعيد ومن ثم يبين أن هذا السبب بوجهيه على غير أساس .

« وحيث ان السبب الرابع يتلخص في أن الحكم للطعون فيه إذ قل بأن الأرض التى كانت مكلفة باسم مورثة الطرفين في سنة ١٩١٧ لم تكن تزيد على ٢٢ س و ٣ ط و ١٨١ ف مستدلا بتقرير الخير ناقض للثابت بالمستندات التى قدمها الطاعنون إلى الخير وأنه اذ صرف احتفاظ المورثة في عقد ٣ من يولييه سنة ١٩١٧ بملكية ما لم يقع عليه البيع إلى أرض حوض الشيخ سعيد صرف العبارة التى صيغ فيها هذا الاحتفاظ عن معناها .

« وحيث ان الوجه الأول من هذا السبب مردود بأن تقدير الدليل أمر يستقل به قضاة الموضوع دون رقابة محكمة النقض فلا ثريب عليهم وهم بسبيل الموازنة بين مختلف الأدلة أن يأخذوا بما يرتاحون إليه منها وأن يطرحوا ما لا يطعمثون إليه .

« وحيث انه عن الوجه الآخر فإن الحكم بعد أن أظهر أن عقد ٣ من يولييه سنة ١٩١٧ واقع على ٧ س و ١٤ ط و ١٢٨ ف بنواحي طلخا والمبيضة والصالحات وميت لوزة وأم الدياب وعزوز وزفر لا غير وأن ما كانت تملكه الرحومة فاطمة أم عبد الرحيم موسى وقت صدوره لا يتجاوز ٢٢ س و ٣ ط و ١٨١ ف في النواحي المذكورة وأنها لم تكن تملك شيئا من الأرض في غير هذه النواحي - بعد أن أظهر الحكم ذلك كله أثبت ما ورد في العقد على لسان البائعة من قولها : « ان باقى ملكى بالنواحي الموضحة بهذا فهى ملك مطلق لى أستفع به وبريعه حتى وفاتى وبعد وفاتى يكون لكل منهما النصف فيه إذ أنهما وارثاى الوحيدان دون خلافهما » . ثم قل

« ولا ينصرف هذا الشرط الصريح إلا إلى أن البائعة استبقت لنفسها ملكية ما لم تبعه في هذه النواحي جميعا ملكية مطلقة ومقدار ذلك ٧ س و ١٣ ط و ٤٢ ف يدخل فيها بلا جدال ١٦ س و ١٥ ط و ١٢ ف بناحية طلخا بحوض الشيخ سعيد لأنها لم تدخل في عقد ٣ يولييه سنة ١٩١٧ أما باقى ما تملكه في أطيان طلخا بحوض الحناجلة وقدره ٩ س و ١٣ ط و ٣ ف فقد دخل في عقد ٣ يولييه سنة ١٩١٧ » والمعنى الذى استخلصه الحكم مما تحمله عبارة العقد ويكون هذا الوجه مردودا كذلك .

« وحيث ان السبب الخامس يتحصل في أن محكمة الاستئناف أيدت حكم الدرجة الأولى الذى أقيم على حصول التقايل في عقد ٢٦ من مايو سنة ١٩١٧ لأسبابه ولأسباب استمدتها هي من تقرير الخير وقعت في التناقض . ذلك أن الحكم الابتدائي يقول بسبق صدور هذا العقد والتقايل فيه في حين أن الخير ينكر صدوره أصلا .

« وحيث ان الخيروإن كان تشكك في صدور العقد فانه انتهى في تقريره إلى أن عقد ٣ يولييه سنة ١٩١٧ يدل بجلاء على أنه عدول عن عقد ٢٦ مايو سنة ١٩١٧ على فرض صدور هذا العقد الأخير من فاطمة أم محمد عبد الرحيم لأن المدة التى مضت بين تاريخ العقدین تقطع بعدول محمد على شومان عن التمسك بالعقد الأول وبديل تفضيله في الثمن الذى جعل ثمنا لأطيان موضوع عقد ٣ يولييه سنة ١٩١٧ . وقول الخير بالعدول عن عقد ٢٦ من مايو سنة ١٩١٧ — لا تشككه في صدوره — هو الذى أخذت به محكمة الاستئناف إذ تقول « وبما انه يبين بما تقدم ومما جاء بأسباب الحكم المستأنف من سداد وقوة تدليل وما انتهى إليه الخير من رأى صائب — يبين من كل

ذلك أن لامراء في أن عقد ٣ يولييه سنة ١٩١٧ قد نسخ عقد ٢٦ مايو سنة ١٩١٧ وقضى عليه » . ومن ثم يبين أن لا تناقض في الحكم للطعون فيه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن بجميع أسبابه على غير أساس .

(طعن عوض محمد شومان وآخرين وحضر عنهم الاستاذ سابا حبشى بك ضد حسين سيد أحمد أبوطالب وآخرين وحضر عن الثانى والثالث والخامسة الاستاذ عبد الرحمن الراعى بك وعن الاول الاستاذ جورج منسى رقم ١٣٢ سنة ١٥ ق بالهيئة السابقة)

١٦٦

١٣ مارس سنة ١٩٤٧

استرداد الحصة الشائعة . في الزكة أو الشركة

المبدأ القانوني

ان مناط ثبوت حق الاسترداد المنصوص عليه في المادة ٤٦٢ من القانون المدنى — أن يكون المبيع حصة شائعة في مجموع الملك المشترك لاحصة شائعة في عين معينة منه وذلك لأن حلول أجنبي محل أحد الشركاء في جزء شائع في مجموع الملك هو وحده الذى قدر فيه الشارع مظهره اذاعة أسرار الشركة وافساد محيطها .

المحكمة

« حيث ان الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ نقي حقه في استرداد الأطيان المبيعة على أساس ان المادة ٤٦٢ من القانون المدنى إنما شرعت لتحفظ للتركات

والشركات أسرارها وتصون دخالها بصرف النظر عما إذا كان المبيع شائها أم مفرزا مما يترتب عليه إنه إذا كان المبيع حصة شائعة في عين معينة في التركة أو الشركة يسهل تسليمها إلى المشتري دون أن يطلع على أوراق وأحوال التركة أو الشركة ومن غير أن يشترك في قسمة جميع ممتلكاتها فلا يجوز استرداد هذه الحصة منه استنادا للحق الخول في المادة ٤٦٢ المذكورة بل من طريق الشفعة فقط إذا كانت شروطها متوفرة ووجه الخطأ في ذلك أن القانون قد نص على حق الاسترداد إلى جانب حق الشفعة مما يفيد أن للشريك الخيار في استعمال أيهما ولا يكفي أن تكون هناك حالات يغني فيها حق الشفعة عن حق الاسترداد للقول بتعطيل النص الخاص بحق الاسترداد في تلك الحالات لأن أعمال النصوص أولى من إهمالها وليس في أصول التشريع من يمنع من وجود حقين يتوصل بهما إلى أمر واحد.

« وحيث أن من مبادئ ثبوت حق الاسترداد المنصوص عليه في المادة ٤٦٢ من القانون المدني هو على ما قرره هذه المحكمة في حكمها الصادر في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ في الطعن رقم ٧٩ سنة ١٥ القضائية — أن يكون المبيع حصة شائعة في مجموع الملك المشترك كله لاحصة شائعة في عين معينة منه وذلك لأن حلول أجنبي محل أحد الشركاء في جزء شائع في مجموع الملك هو وحده الذي قدر فيه الشارع مظنة إذاعة أسرار الشركة وإفساد محيطها . ولما كان ذلك وكان الثابت في الحكم أن القدر المبيع هو حصة شائعة في عين معينة من التركة التي تشتمل على منزل لم يدخل في صفقة البيع فإن حق الاسترداد لا يكون له محل .

وحيث أنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ ضمن أسبابه ما يفيد جواز الاسترداد

ولو كان المبيع حصة شائعة في عين معينة إذا كان من شأن ذلك إذاعة أسرار التركة أو الشركة فإن هذا الخطأ لا يستوجب نقض الحكم متى كانت النتيجة التي انتهى إليها وهي رفض طلب الاسترداد صحيحة في ذاتها ومن ثم يكون الطعن متعينا رفضه موضوعا.

(طعن الحاج عثمان حسن عبد المحسن وحضر عنه الاستاذ محمد رحي ضد عبد الوهاب ابراهيم غيث افندى وآخر وحضر عن الاول الاستاذ عبد المقصود متولى رقم ١٤ سنة ١٦ ق بالهيئة السابقة)

١٦٧

٢٠ مارس سنة ١٩٤٧

دليل الطعن . شفعة .

المبدأ القانوني

١ — السند الذي لم يقدم لمحكمة الموضوع .

لا يقبل التحدى به أمام محكمة النقض .

٢ — الشفعة عن عقار سبق نزع ملكيته للمنفعة العامة وأعيد بيع جزء منه إلى المزرعة ملكيته .

أن شروط المرسوم بقانون رقم ٩٤ سنة ١٩٣١ الخاص بادخال أحكام جديدة فيما يتعلق بنزع الملكية لا يمنع من توافرها أن الحكومة لم تنزع إلا ملكية ما هو لازم لها لتوسيع الشارع من كل من الجانبين لأن ما أباحه الشارع للحكومة في نزع ملكية المساحات التي تزيد على المساحات اللازمة لإنشاء وتوسيع الشوارع أن هو إلا حق جوازي إن شاءت استعماله وإن شاءت لم تستعمله وسواء استعملته

ونزعت ملكية أجزاء تزيد على اللازم للشوارع أو لم تستعمله واقتصرت على نزع ملكية المساحات اللازمة فقط للشوارع فان حق الافضلية الذي وضعته المادة الرابعة من هذا المرسوم للملاك الذين نزع ملكيتهم على غيرهم في تملك القطع التي تقرر الحكومة اعادتها بيعها للاستغناء عنها — هذا الحق يبقى قائماً كلما أرادت الحكومة اعادته البيع في بعض الاجزاء التي لا تستغرقها الاعمال العامة مادام انه يستعمل في الميعاد المنصوص عليه قانوناً .

ومناطق استعمال حق المالك في تملك القطع المقررة اعادته بيعها في ظرف ستة شهور من نشر القرار الوزاري هو صدور قرار وزاري فعلاً ومادام هذا القرار لم يصدر فلا يسقط هذا الحق .

المحكّم

« حيث ان الطعن بني على ثلاثة أسباب محصل أولها أن الحكم المطعون فيه إذ قل بأن المنزل الذي نزع ملكيته لتوسيع شارع شبرا كان مملوكاً لأولاد رياض أفندي فهمي جاء بواقعة لا وجود لها في أوراق الدعوى . بل أن هذا الذي قاله الحكم مناقض لما هو ثابت بانذار الشفعة وبصحيفة دعواها وبدفتر المكلفة وبمرسوم نزع الملكية من أن المنزل كان ملكاً لرياض أفندي فهمي نفسه .

« وحيث ان الحكم أثبت الواقعة المذكورة استناداً إلى محضر انتقال المحكمة الابتدائية إلى مصلحة الأملاك الأميرية حيث ورد به نقلاً عن الكتابين المحررين لهذه المصلحة من مصلحة التنظيم في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٤١ و ١٣ من

يونيو سنة ١٩٤٣ أن العقار المزوعة ملكيته كان ملكاً لولسن واحسان وحياة أولاد رياض أفندي فهمي عبد الملك . ولا تناقض بين ذلك وبين إنذار الشفعة الذي لم يرد به ذكر للمالك العقار . ثم ان الطاعنين لم يقدموا صورة رسمية من صحيفة دعوى الشفعة ولا من مرسوم نزع الملكية اثباتاً للتناقض المزعم . ولا يقبل منهم التحدي بما ورد في كشف المكلفة الذي قدموه من تكليف العقار باسم رياض أفندي فهمي عبد الملك لأنه لم يثبت سبق تقديم هذا الكشف إلى محكمة الموضوع .

« وحيث ان السبب الثاني يتحصل في أن الحكم خالف القانون إذ رفض دعوى الشفعة بناء على المرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ في حين أن نزع الملكية لم يستوف الشروط التي نص عليها المرسوم في المواد الأولى والثالثة والرابعة لا مكان تطبيقه . وانه جاء قاصراً لأنه لم يرد على تمسك الطاعنين بذلك أمام محكمة الموضوع .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد رد على ما تمسك به الطاعنون في هذا الخصوص بقوله « وحيث انه لا محل من جهة أخرى لما يعترض به المستأنفون على ما جاء في حكم محكمة أول درجة من توفر شروط المرسوم بقانون رقم ٩٤ سنة ١٩٣١ الخاص بادخال خصم جديدة فيما يتعلق بنزع الملكية لأن هذه الشروط قد توفرت كما قالت بحق محكمة أول درجة ولا يمنع من توفرها ما جاء في صحيفة الاستئناف بأن الحكومة لم تنزع إلا ملكية ما هو لازم لها لتوسيع الشارع وهو ٨ متر من كل من الجانبين لأن ما أباحه الشارع للحكومة في نزع ملكية المساحات التي تزيد على المساحات اللازمة لإنشاء وتوسيع الشوارع ان هو الا حق جوازي ان شاءت استعماله وان شاءت لم تستعمله وسواء استعملته ونزعت ملكية أجزاء

تزيد على اللازم للشوارع أو لم تستعمله واقتصرت على نزع ملكية المساحات اللازمة فقط للشوارع فان حق الأفضلية الذي وضعته المادة الرابعة من هذا المرسوم للمالك الذين نزع ملكيتهم على غيرهم في تملك القطع التي تقرر الحكومة إعادة بيعها للاستغناء عنها يبقى هذا الحق قائماً كلما أرادت الحكومة إعادة البيع في بعض الأجزاء التي لا تستغرقها الأعمال العامة مادام الحق يستعمل في الميعاد المنصوص عليه قانوناً . وحيث ان المستأثمين يتمسكون أخيراً بالفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من ذلك المرسوم التي تنص على وجوب استعمال حق المالك في تملك القطع المقرر إعادة بيعها في ظرف ستة شهور من نشر القرار الوزاري وإلا سقط الحق في التملك لأن محل هذا أن يكون قد صدر قرار وزاري والثابت أنه لم يصدر قرار وزاري في هذا الشأن ومادام هذا القرار لم يصدر فلا يمكن التحدث عن سقوط حق المشتري الذين نزع ملكيتهم في التملك بطريق الأفضلية . ولما كانت شروط تطبيق المرسوم بقانون آنف الذكر متوافرة على ما قل به الحكم فانه إذ طبق أحكام المرسوم على الدعوى لا يكون قد خالف القانون .

« وحيث ان السبب الثالث محصله أن محكمة الموضوع أخطأت في تطبيق المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٤ سنة ١٩٣١ . ذلك أن هذا النص إنما ينحول الأفضلية للمالك السابق للعقار المنزوعة ملكيته وقد منحها المحكمة للمطعون ضدهم الثاني والثالث والرابع في حين ان الثابت بالأوراق الرسمية التي أطلعت عليها محكمة أول درجة عند الانتقال أن المالك السابق هو المطعون ضده الأول . وهذا السبب مردود بأن الثابت بمحضر الانتقال من الأوراق التي اطلعت عليها

المحكمة مخالف لزعم الطاعنين .

« وحيث انه يبين مما تقدم أن أسباب الطعن على غير أساس .

(طعن حنا صليب أفندي وآخرين وحضر عنهم الأستاذ فيليب بشاره ضد رياض فهمي عبد الملك وآخرين وحضر عن الأول الأستاذ أحمد نجيب براده بك رقم ٢٦ سنة ١٦ ق) .

١٦٨

٢٠ مارس سنة ١٩٤٧

١ — الصورية في العقود .

٢ — أثر الحكم التمهيدي . قوته .

المبادئ القانونية

١ — ان الصورية في العقود يصح التمسك بها لكل ذي مصلحة ولو لم تكن بينه وبين أحد العاقلين رابطة عقدية

٢ — ان المحكمة وان كانت ملزمة بتنفيذ الحكم التمهيدي ومنعوعة من الرجوع فيه فان لها كامل الحرية في تقدير أهمية الوقائع التي أمرت بتحقيقها وتقضي في موضوع الدعوى بما تراه حقاً وعدلاً مهما تكن النتيجة التي أسفر عنها التحقيق ، فلها حتى مع ثبوت الوقائع المادية الأمور بتحقيقها ان تقضي في الموضوع على خلاف ما كان يشعر به حكمها التمهيدي معتمدة في ذلك على عناصر أخرى من عناصر الإثبات في الدعوى كما أن لها ان تعتبر الوقائع التي كانت تراها فاصلة ليست كذلك .

وللمحكمة ، بعد تنفيذ حكمها التمهيدي

ان تستند في قضائها في الموضوع إلى جميع عناصر
الاثبات الموجودة في الدعوى فلها ان تستند إلى
أقوال الشهود الذين سمعوا في التحقيق ولو كانت
سمعت في صدد اثبات واقعة أخرى غير التي
استشهد الحكم بأقوالهم عليها — كما لو اعتمدت
المحكمة على قرائن عدتها وعلى أقوال شهود
سمعوا في صدد اثبات وضع اليد — للقول
بالصورية . فلا تكون قد أخطأت حكم
القانون .

المحكمة

« حيث ان الطاعن قد بنى طعنه على سببين .
« وحيث ان السبب الأول يتحصل في أن
الحكم المطعون فيه يشوبه قصور في التسبيب وفي
بيان ذلك يقول الطاعن انه تمسك في دفاعه أمام
محكمة الاستئناف بأن المحكمة الابتدائية أصدرت
حكماً تمهيدياً في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ بأحالة
الدعوى على التحقيق ليثبت عبد اللطيف درويش
مورث المطعون ضدهم الثلاثة الأولين بالطرق
القانونية كافة وضع يده ويد البائع له على الأطنان
المتنازع عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية
ولكن المحكمة الابتدائية ذكرت في حكمها
القطعي الصادر في ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٤ أنها
أحالت الدعوى على التحقيق ليثبت المدعى صورية
العقد الصادر إلى الطاعن من يوسف سيد يوسف
مع أن الحكم التمهيدي خلو من ذلك . ثم يقول
الطاعن انه تمسك أيضاً بأن شهوده أوضحوا في
التحقيق أن يوسف سيد يوسف (البائع للطاعن)
قد اشترى القدر المتنازع عليه في سنة ١٩١٠ بعقد
مسجل في ذات السنة وتقل التكليف لاسمه عقب
ذلك وأن هذا الشراء لم يكن سببه الرغبة في تعيين

يوسف سيد يوسف شيخ بلد كما قيل لأنه في سنة
١٩١٠ لم يكن تجاوز التاسعة عشر من عمره
ولكن محكمة الاستئناف لم ترد على هذا الدفاع
بشطريه .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه قد أقيم على مائتة للمحكمة
من أن البيع الصادر لمورث المطعون ضدهم الثلاثة
الأولين هو بيع جدي لا شبهة فيه وان البائع له
هو المالك الحقيقي للأطيان المتنازع عليها على الرغم
من تكليفها باسم يوسف سيد يوسف بخلاف
البيع الصادر للطاعن فهو بيع صوري حصل
بالتواطؤ بينه وبين البائع له اضراراً بمورث
المطعون ضدهم الثلاثة الأولين وقد استخلص
الحكم ذلك من عدة قرائن أوردها منها شهادة
الشهود في التحقيق وقرر الطاعن وظروف الدعوى
كما سردها الحكم التمهيدي وهي توقيع البائع
للطاعن على عقد البيع الوقائي الصادر إلى مورث
المطعون ضدهم الثلاثة الأولين في ٢ من مارس
سنة ١٩٣٧ وتوقيعه على عقد البيع النهائي الصادر
لهذا المورث في ٥ من مارس سنة ١٩٣٩ مما يفيد
اجازته اليعين وحصول البيع للطاعن في أثناء سير
الدعوى التي كانت مرفوعة من مورث المطعون
ضدهم الثلاثة الأولين على البائع له وأخيه يوسف
بصحة التوقيع على عقد البيع الصادر له ولما
كانت هذه القرائن من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة
التي انتهى إليها الحكم فلا محل للنعي عليه بالقصور
ولا يعيب الحكم المطعون فيه أنه لم يرد استقلالاً
على دفاع الطاعن المشار إليه في سبب الطعن فالعبرة
في معرفة حقيقة ما قضى به الحكم التمهيدي هي
بما ورد في هذا الحكم ذاته لا بما ذكر خطأ في
الحكم القطعي الصادر في موضوع الدعوى وهذا
الخطأ ليس له تأثير في سلامة الحكم لقيامه على

القرائن السابق يانها ثم ان الحكم الابتدائي
أطرح أقوال شهود النقي الذين شهدوا على سن
البائع للطاعن وقد أيد الحكم المطعون فيه هذا
الحكم الابتدائي لأسبابه وذلك يتضمن الرد على
دفاع الطاعن في هذا الخصوص

« وحيث ان مبنى السبب الثاني أن الحكم
المطعون فيه قد خالف القانون من وجهين
(الأول) أنه أخذ بجواز الدفع بصورة عقد
الطاعن ذلك الدفع الذي تقدم به مورث المطعون
ضدهم الثلاثة الأولين في حين أنه لا توجد رابطة
تعاقدية بين هذا المورث وبين البائع للطاعن .
(والآخر) أن المحكمة استندت في القول
بالصورية الى أقوال شهود سمعوا تنفيذاً للحكم
التمهيدى القاضى بإحالة الدعوى على التحقيق
لأثبات وضع اليد ولما كان القاضي المحقق قد خرج
عن التفويض المعطى له من المحكمة وسمح لنفسه
بتحقيق ما لم يطلب منه تحقيقه فان الاعتماد في
ثبوت الصورية على أقوال هؤلاء الشهود يكون
غير جائز

« وحيث ان الوجه الأول من هذا السبب
مردود بأن الصورية في العقود يصح التمسك بها
لكل ذى مصلحة ولو لم تكن بينه وبين العاقدين
رابطة عقدية .

« وحيث انه — عن الوجه الآخر — فان
المحكمة ان كانت ملزمة بتنفيذ حكمها التمهيدى
وممنوعة من الرجوع فيه فان لها كامل الحرية
في تقدير أهمية الوقائع التي أمرت بتحقيقها وتقضى
في موضوع الدعوى بما تراه حقاً وعدلاً مهما تكن
النتيجة التي أسفر عنها التحقيق . فلها حتى مع
ثبوت الوقائع الأمور بتحقيقها أن تقضى في
الموضوع على خلاف ما كان يشعر به حكمها
التمهيدى معتمدة في ذلك على عناصر أخرى من

عناصر الإثبات في الدعوى كما أن لها أن تعتبر
الوقائع التي كانت تراها فاصلة ليست كذلك

« وحيث ان الطاعن لم يدع أن القاضي
المتدب للتحقيق لم ينفذ الحكم التمهيدى القاضى
بتحقيق وضع اليد ولم يدع أن هذا القاضي لم
يمكنه من نقي الوقائع التي أثبت خصمه وإنما ينعى
على الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في القول
بالصورية على شهادة شهود سمعوا تنفيذاً للحكم
تمهيدى قضى بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات
واقعه وضع اليد .

« وحيث انه يبين مما أورده الحكم على الوجه
المتقدم أنه اعتمد في القول بصورية العقد الصادر
للطاعن على قرائن ساقها من بينها أقوال الشهود
الذين سمعوا في التحقيق . ولما كان للمحكمة —
بعد تنفيذ حكمها التمهيدى — أن تستند في
قضائها في الموضوع الى جميع عناصر الإثبات
الموجودة في الدعوى ولما كانت أقوال الشهود
الذين سمعوا في التحقيق هي من تلك العناصر ولو
كانت سمعت في صدد إثبات واقعة أخرى غير التي
استشهدت المحكمة بأقوالهم عليها فان المحكمة
اذا اعتمدت في القول بالصورية على القرائن التي
عددتها وعلى شهادة الشهود السابق ذكرهم
لا تكون قد أخطأت .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن الشيخ ابوبكر عبد اللطيف عبد المجيد وحضر
عنه الاستاذ حسن فريد ضد ورثه عبد اللطيف درويش
وآخرين وحضر عن الثلاثة الأول الاستاذ فليب بشارة
رقم ٤٩ سنة ١٦ ق)

إلى العقدين المبرمين بينه وبين المطعون ضده لأن قبول الطاعن اختصاص محكمة بور سعيد الوارد في هذين العقدين لا يتناول هذه الدعوى .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أيد الحكمين الابتدائيين لأسبابهما والحكم الأول منهما الصادر برفض الدفع الفرعى بعدم الاختصاص أقيم على أن الطاعن قبل بمقتضى العقدين المذكورين المؤرخين في ١٢ من يونيه سنة ١٩٣٩ و ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٣ أن يدفع للمطعون ضده « مؤخر الأتعاب عن القضية المطالب بأتعابها بمحله ببور سعيد وأن التقاضي بشأنه يكون من اختصاص محكمة بور سعيد » .

« وحيث أنه يبين من الاطلاع على الصور الرسمية لصحيفة الدعوى الابتدائية ومحاضر جلسات محكمة بور سعيد الجزئية وصحف استئناف الطاعن والمطعون ضده (أولا) أن المطعون ضده أسس دعواه على أنه قام بأعمال لم تدخل في حساب الطرفين عند حصول الاتفاق إذ لم يكن مقدرا عندهما أن التحقيقات ستستغرق ما استغرقت من سنين طوال ولا أن الدفاع أمام محكمة الدرجة الأولى والثانية سيستلزم ما استلزمه من مجهود هذا فضلا عن أن الطاعن ناط بالمطعون ضده إجراءات الطعن بالنقض في الحكم الاستئنافي ثم الحضور أمام المحكمة الاستئنافية مرة أخرى بعد قبول الطعن وتقض الحكم (وثانيا) أن الطاعن تمسك في صحيفتي استئنافه بأن الدعوى ليست مؤسسة على العقدين بل هي دعوى مستقلة عنهما فلا ينسحب عليها شرط قبول الاختصاص الوارد فيهما .

« وحيث أن العقد المؤرخ في ١٣ من يونيه سنة ١٩٣٩ جاء فيه أن الطاعن عهد إلى المطعون ضده في « مباشرة الحضور بتحقيق النيابة ضده في الربا الفاحش والتزوير وغيره من الجرائم المسندة

١٦٩

٢٠ مارس سنة ١٩٤٧

دعوى . اختصاص . أجنبي

المبدأ القانوني

إذا كان هناك اتفاق بين طرفي الخصومة أحدهما أجنبي على أن النزاع بشأنه يكون من اختصاص المحاكم الوطنية فلا يمتد هذا الاختصاص إلى ما هو خارج عن نطاق هذه الخصومة بل الشأن فيه للمحاكم المختلطة - حتى ولو كانت هذه الدعوى تابعة للدعوى الأصلية - إذ الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من لائحة الترتيب نصت على أنه لا يجوز للمحاكم الأهلية أن تنظر في دعوى ليست بذاتها من اختصاصها ولو كانت مرفوعة بطريق التبعية لدعوى أصلية سبق رفعها إليها إلا إذا رأت الجهة القضائية المختصة التي رفعت إليها الدعوى أن من مصلحة العدالة تكليف الخصوم برفعها أمام المحاكم الأهلية .

المحكمة

« حيث أن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ إذ قضى باختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى وبالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٧٥٠ ج مع أنه يوناني الجنسية ولم يقبل الخضوع لقضاء المحاكم الأهلية صراحة ولا سكت عن الدفع بعدم الاختصاص قبل صدور الحكم في موضوع الدعوى ولا يشفع للحكم في هذا الخطأ استناده

«وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه .

(طعن ديمتري في كوكونيس وحضر عنه الاستاذ محمد حامد قهبي ضد الاستاذ على متولى الجراوى الحامى وحضر عنه الاستاذ اسحاقان باسيلى رقم ٥٠ سنة ١٦ ق ١)

٧٠

٢٠ مارس سنة ١٩٤٧

تسبيب الاحكام .

المبدأ القانونى

ان الحكم يجب ان يكون بحسب الاصل مستوفيا بذاته جميع أسبابه . فان احالت المحكمة بالاسباب على ورقة من أوراق الدعوى كمثال حكم سابق أو تقرير خبير اعتبرت هذه الورقة جزءا من الحكم متمما له وكفتها الاحالة عليها تسبيب الحكم لكن ذلك على شرط أن يكون الحكم متضمنا ان المحكمة قد اتخذت تلك الورقة أسبابا لقضائها والا كان خاليا من الأسباب مخالفا للمادة ١٠٣ من قانون المرافعات .

المحكم

« من حيث ان حاصله ان الخبير لم يورد أسبابا تبرر تقديره للثمن الذى قال به بل قدره تقديرا تحكما دون أن يعنى بالرد على دفاع الطاعنة عن تقديرها الذى استشهدت عليه بعقود بيع صادرة إليها من آخرين وقد اعترضت الطاعنة أمام المحكمة الابتدائية على هذا التقرير مؤيدة اعتراضها بالاسانيد فلم يجب المحكمة على هذا الاعتراض الا بقولها ان الطاعنة اعترضت على تقرير

إليه وكذلك بالجلسة حتى يفصل فيها ابتدائيا إذا لزم الحال » فى مقابل مبلغ ٥٠ ج يدفع منها مقدما ٢٥ ج والباقي يدفع عند الفصل فى النزاع لمصلحة الموكل فى محله بيور سعيد وان التقاضى بشأنه يكون من اختصاص محكمة بور سعيد والعقد المؤرخ فى ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٣ جاء فيه ان الطاعن عهد إلى المطعون ضده فى الحضور معه « فى قضية اللجنة المتهم فيها والمستأنفة والمحدد لنظرها أمام محكمة جنح بور سعيد الاستئنافية جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٣ حتى يفصل فيها » وقدرت الأتعاب بمبلغ ٢٥٠ ج يدفع منها مقدما ١٢٥ ج والباقي يدفع عند الحكم لمصلحته فى محله بيور سعيد وأن التقاضى بشأنه يكون من اختصاص محكمة بور سعيد أيضا .

« وحيث انه ظاهر مما تقدم أن ما قبل الطاعن الخضوع فيه لاختصاص محكمة بور سعيد لم يكن الا التقاضى فى شأن مؤخر الأتعاب المذكورة فى العقدين أى مبلغ ٢٥ ج بمقتضى العقد الأول و ١٢٥ ج بمقتضى العقد الآخر . ومن ثم لا يصح إخضاعه لاختصاص تلك المحكمة فى دعوى لم يقتصر فيها على مؤخر الأتعاب المتفق عليها بل تجاوزه إلى مبلغ ٣٧٥٠ ج عن أعمال أخرى خارجة عن نطاق ما اتفق عليه . أما ما قبله المطعون ضده من أن دعواه تابعة للدعوى الجنائية التى ترفع فيها أمام المحكمة الأهلية تسويها لجعل هذه المحاكم مختصة بنظر دعواه فردود بأن الفقرة الرابعة من المادة ١٥ السالف ذكرها نصت على أنه لا يجوز للمحاكم الأهلية أن تنظر فى دعوى ليست بذاتها من اختصاصها ولو كانت مرفوعة بطريق التبعية لدعوى أصلية سبق رفعها إليها إلا إذا رأت الجهة القضائية المختصة التى رفعت إليها الدعوى أن من مصلحة العدالة تكليف الخصوم رفعها أمام المحاكم الأهلية .

دفاعا ولم تبينه ولم ترد عليه وذلك بطلان جوهرى
فى الحكم يوجب نقضه .

(طعن وزارة الاشغال وحضر عنها الاستاذ سيد
على ضد السيدة عين الحياة مصطفى اسماعيل رقم ٥٣ سنة
١٦ ق)

١٧١

٢٠ مارس سنة ١٩٤٧

ألعاب الخيراء . تقديرها . التضامن .

المبدأ القانونى

إن قضاء محكمة النقض قد جرى بأن المادة
١٢ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ - توجب
أن يكون تقدير أجر الخير على أساس الوقت
الذى تقرر المحكمة أن المأمورية استغرقت
ولو كان أقل مما قال به الخير . ثم إن المادة ٢٣٣
من قانون المرافعات تجعل أجر الخير بعد الفصل
فى الدعوى نافذا على من طلب تعيينه من
الخصوم وعلى من ألزم منهم بالمصروفات معا
لكنها لم تشترط التضامن فى أداء الأجر ولا
تضامن إلا بنص .

إذا قدر الحكم ألعاب الخير جزافا فلم يبين
الوقت الذى اتخذ أساسا للتقدير فإنه يكون
قاصرا .

المحكمة

« من حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه
الشكلية بالنسبة إلى من عدا المطعون ضده التاسع
أما فيما يتعلق به فان الطعن غير قائم .
» وحيث انه بنى على سببين الأول أن الحكم

الخير بمطاعن لا تأخذ بها . فاستأنفت الطاعة
هذا الحكم ونعت عليه أمام محكمة الاستئناف
قصوره عن إيراد دفاعها وعن الرد عليه ولكنها
بدورها اكتفت بتأييد الحكم لأسباب فجاء حكمها
معيا بالقصور فى التسبيب .

« ومن حيث انه مع تمسك الطاعة لدى محكمة
الاستئناف بقصور الحكم الابتدائى عن الرد على
دفاعها فإنها إذ قضت بتأييد الحكم الابتدائى
الصادر بالزام الطاعة بدفع للبلغ المحكوم به لم تقم
ذلك إلا على قولها « إن الحكم المستأنف قد
صادف الصواب للأسباب المبينة به من جهة الأخذ
بتقرير الخير فى تقدير ثمن الأطيان » والحكم
المستأنف لم يكن أقام قضاءه ذلك الا على قوله
أنه قد بان من تقرير الخير أنه قدر ثمن الاطيان
بمبلغ ٢٦٠ مليم و ٧٠٤ جنيه وعقب على ذلك
بقوله ان الحاضر عن المدعى عليها طعن على ذلك
التقدير بمطاعن لا تأخذ بها المحكمة .

« ومن حيث ان الحكم يجب أن يكون
بحسب الاصل مستوفيا بذاته جميع أسبابه . فإن
أحالت المحكمة بالاسباب على ورقة من أوراق
الدعوى كمثل حكم سابق أو تقرير خير اعتبرت
هذه الورقة جزءا من الحكم متما له وكفتها
الاحالة عليها تسبب الحكم لكن ذلك على شرط
ان يكون الحكم متضمنا ان المحكمة قد اتخذت
تلك الورقة أسبابا لقضائها وإلا كان خاليا من
الاسباب مخالفا للمادة ١٠٣ من قانون المرافعات .

« ومن حيث ان ما تقدم نقله عن الحكم
الابتدائى والحكم المطعون فيه الذى أحال عليه
ليس فيه ما يفيد أن المحكمة اتخذت الاسباب
التي اعتمد عليها الخير أسبابا لقضائها ولا هى
أوردت مطاعن الطاعة على التقرير ولا أحالت
عليه فى رد هذه المطاعن بل انها أثبتت أن للطاعة

المطعون ضدها مسئولية تقصيرية لا عقدية فقد
تغني عن ذلك اعتمادها لأسباب محكمة الدرجة
الأولى . ومنها أن الطاعن لم يضارب بما وقع من
المطعون ضدها من تأخير مما لا يجعل محلا بعد
ذلك للبت في نوع المسئولية المقال بترتيبها على
هذا التأخير .

المحكم

« حيث أن السبب الأول من سببي الطعن مبناه أن
الحكم جاء قاصر الأسباب من وجهين أولهما -
انه اقتصر على الإشارة إلى رفع الدعوى والطلبات
التي تضمنتها والاجراءات التي تمت فيها دون ان
يبين ما هيته وسندها من الوقائع ومرددها من
القانون . ثم انه إذ خلاص إلى صحة الشرط الذي
يعنى مصلحة سكة الحديد من المسئولية عن التأخير
في تقديم عرباتها التي عهد إلى الطاعن بأن ينقل
الفحم إليها قد اقتصر على إيراد هذا الشرط وعلى
القول بأنه شرط صحيح دون أن يبين سنده
في ذلك . هذا في حين أن الطاعن كان قد طعن
في صحة هذا الشرط قانونا كما طعن في صحة
انطباقه على الخطأ المسند إلى مصلحة سكة الحديد
على اعتبار انه لا يتناول الا التأخير العارض
المؤقت اما التأخير الذي يتكرر ويطول على النحو
الثابت في واقع الدعوى فانه خارج عن مدلول
هذا الشرط . الثاني - ان الحكم اعرض عن
تكييف المسئولية التي جعلها الطاعن أساسا لدعواه
فلم يقل هل هي مسئولية عقدية أم هي مسئولية
خطيئة ثم انه لم يرد على ما اثاره الطاعن بحد
هذا التكييف من أن المسئولية التي يدعيها انما
هي مسئولية خطيئة لا يصح قانونا الاتفاق على
الاعفاء منها .

المطعون فيه إذ قدر أتعاب الطاعن دون أن يقيم
تقديره على أساس الوقت الذي استغرقته المأمورية
خالف المادة ١٢ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٢٣
والسبب الآخر انه إذ لم يلزم المطعون ضدهم الثانية
الأولين متضامين مع التاسع بأتعاب الطاعن
ومصروفاته خالف المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات
« وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى

بأن المادة ١٢ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٢٣
توجب أن يكون تقرير أجر الحير على أساس
الوقت الذي تقرر المحكمة أن المأمورية استغرقته
ولو كان أقل مما قال به الحير . ثم ان المادة ٢٣٣
من قانون المرافعات تجعل أجر الحير بعد الفصل
في الدعوى نافذا على من طلب تعيينه من الخصوم
وعلى من ألزم منهم بالمصروفات معا لكنها لم تشترط
التضامن في أداء الأجر ولا تضامن إلا بنص .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ قدر
أتعاب الطاعن جزافا فلم يبين الوقت الذي اتخذ
أساسا للتقدير جاء قاصرا وانه إذ لم ينفذ أمر التقدير
على المطعون ضدهم الثانية الأولين في حين انه
ثابت بالحكم الصادر بتدب الطاعن أنهم هم الذين
طلبوا تعيينه خالف القانون ومن ثم يتعين نقضه .

(طعن عبد الحميد صدقي صلاح أفندي وحضر عنه الاستاذ
عبد الرحمن الراقي بك ضد محروس عبد النبي مطر
وآخرين رقم ٥٧ سنة ١٦ ق)

١٧٢

٢٧ مارس سنة ١٩٤٧

نوع المسئولية . عدم وجود ضرر .

المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة الاستئناف لم ترد في

لفظ صريح على دعوى الطاعن بأن مسئولية

« وحيث ان حكم محكمة الدرجة الأولى —
الذى أيده واعتمد أسبابه الحكم للطعون فيه —
قال في بيان الدعوى ما يأتى : « حيث ان المدعى
رفع دعواه بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٤١ قال
فيها ما مؤداه انه منذ ثلاثين عاما ترسو عليه
مناقصات نقل الفحم الوارد لمصلحة سكة الحديد
من البواخر إلى عربات السكة الحديد وقد
رسا عليه أخيرا مناقصة المدة من أول يولييه
سنة ١٩٣٥ لغاية أبريل ٣٠ سنة ١٩٣٨ ثم قامت
الحرب الإيطالية الحبشية في سنة ١٩٣٥ فعمدت
مصلحة سكة الحديد إلى استيراد كميات طائلة من
الفحم لاحتمال قطع المواصلات البحرية إذا ما دخلت
بريطانيا في الحرب وأرسلت المصلحة إلى المدعى
خطابا مؤرخا ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٣٥ تحظره
فيه بأنه سيرد للمصلحة ١٤٠ ألف أو ١٥٠ ألف
طن من الفحم خلال شهر نوفمبر وان عليه اعداد
الأنظار اللازمة فاستعد المدعى واستأجر العمال وكان
هؤلاء يذهبون إلى الميناء فلا يجدون عملا في معظم
الأيام وذلك لأن المصلحة لم تعد عربات السكة
الحديد التى سينقل اليها الفحم وكان الفحم يبقى في
البواخر وعلى الرصيف مدداً طويلا وتدفع المصلحة
تعويضا للبواخر وأرضية للجبارك حتى بلغ مادفته
في مدى ٢٢٦ يوما لشركات الملاحة نحو ٤٠٠٠
جنيه أما المدعى فقد تكبد خسارة بلغت ٥٢٣ مليا
٢٣١٦ جنيها هي الأجور التى دفعها للعمال في
الأيام التى لم يجدوا فيها عملا وطلب الحكم له على
المصلحة بهذا المبلغ. وحيث ان مصلحة سكة الحديد
ردت على دعوى المدعى بأن شروط العقد التى
بينهما تقضي بعدم إلزام المصلحة بأى تعويض في
حالة التأخير عن تقديم عربات سكة الحديد
واستندت إلى البند الخامس عشر من العقد وهو
ينص على ان المفاوض يقبل ويكون ملازما بالقيام

بالعمل بسرعة في أى وقت كان سواء بالليل أو
بالنهار حسبما يترأى للمصلحة وبمقتضى التعليمات
التي تصدر له من مندوبها طبقا لهذه الشروط على
أن المصلحة ليست مسئولة إذا كانت العربات
المطلوبة لشحن الفحم لاتصل في الوقت المتفق عليه
وفي هذه الحالة لا يكون للمفاوض الحق في مطالبة
المصلحة بأى تعويض كان لهذا السبب » وقال
حكم محكمة الدرجة الأولى أيضا بيانا لأسباب قضائه
برفض الدعوى ما يأتى : « حيث ان الخطابات
العديدة التى قدمها المدعى والصادرة اليه من مصلحة
سكة الحديد تدل على أن طريقة تنفيذ العقد
هى أن المصلحة تحظر المدعى كلما وصلت
باخرة أو بواخر تحمل الفحم المعد لها وتنبه
عليه بأن يعد العمال اللازمين للعمل
في نفس اليوم أو اليوم التالى وتحظره ان كانت
عربات سكة الحديد موجودة فعلا أو انها طلبتها
وفي حالة عدم وجود العربات كانت تطلب منه نقل
الفحم من البواخر الى الرصيف وتركه هناك الى
ان ترد العربات وهذا يدل على ان الأمر لم يكن
فيه مفاجأة وان العمال لم يكونوا ليستخدموا إلا عند
الطلب اى عند ورود البواخر وكان المدعى يعلم
من قبل ان كانت البواخر موجودة أو غير
موجودة فلم يكن هناك ما يدعوه الى استخدام
عمال لنقل الفحم من الرصيف الى عربات السكة
الحديد مادام يعرف ان العربات غير موجودة .
وحيث ان عدم ايجاد العربات اللازمة في بعض
الأوقات لا يرجع الى خطأ من مصلحة سكة الحديد
لأن المدعى نفسه يقول ان السبب يرجع الى وضع
السلطة العسكرية البريطانية يدها على جانب عظيم
من العربات وقد توقع الطرفان احتمال عدم توافر
العربات في بعض الأحوال فنص في العقد على عدم
ملزومية المصلحة وهذا الشرط صحيح وليس فيه

مخالفة للقانون» . وقالت محكمة الاستئناف في حكمها المطعون فيه يانا للدعوى كما عرضت عليها ما يأتي : « بما ان المستأنف بنى استئنافه على ان مسئولية المستأنف عليها قبله انما هي مسئولية تقصيرية وانه لا يجوز الاتفاق على الاعفاء منها لأنها من النظام العام . وعلى انه بفرض انه يجوز الاتفاق على عدم المسئولية فان ذلك إنما يكون في حالة الخطأ اليسير وخطأ المستأنف عليها قبله خطأ جسيم يرر التعويض المطالب به » . وقالت المحكمة المذكورة يانا لرأيها في شرط اعفاء مصلحة سكة الحديد من المسئولية عن التأخير في تقديم عرباتها ما يأتي : « بما ان هذه المحكمة ترى بالنسبة للبند الخامس عشر من العقد انه اتفاق صحيح جائز قانونا ملزم للمتعاقدين كما ذهبت إلى ذلك محكمة أول درجة وللأسباب الواردة في حكمها . وأما مادفع به المستأنف من ان نية المتعاقدين عند التعاقد كانت منصرفة إلى حالة التأخير العادية الفردية الوقتية فهذا فضلا عن ان نص البند المذكور لا يحتمله ولا تفيده باقي شروط التعاقد فان المستأنف لم يقدم أى دليل على صحة ماذهب اليه يضاف إلى ذلك ان المستأنف عليها قد أوضحت سبب التأخير مما يرجع إلى ضغط الضرورات العسكرية والاقتصادية مما لم يكن للمستأنف عليها يد فيه ولا قبل لها على تلافيه وقد كان أمره ملحوظا بين المتعاقدين وقت التعاقد » .

« وحيث ان هذا الذي جاء في الحكم المطعون فيه وفي الحكم الابتدائي كاف كل الكفاية في بيان ماهية الدعوى وسندها من الواقع . كما أنه كاف في بيان وجه نظر الطاعن في تأسيس دعواه من حيث القانون والرد على هذا النظر . وإذا كانت محكمة الاستئناف لم ترد في لفظ صريح على

دعوى الطاعن بأن مسئولية مصلحة سكة الحديد هي مسئولية تقصيرية لا عقدية ، فقد أغناها عن ذلك انها اعتمدت أسباب محكمة الدرجة الأولى وفيها أن الطاعن لم يضر بما وقع من المصلحة من تأخير في تقديم عرباتها مما لا يجعل محلا بعد ذلك للبحث في نوع المسئولية المقتال بترتها على هذا التأخير فضلا عن ذلك فقد رأت محكمة الاستئناف في حدود سلطتها التفسيرية - أن هذا التأخير كان مما توقعه العاقدان واتفقا مقدما على الاعفاء منه اتفاقا جائزا صحيحا وفي هذا رد ضمنى على الادعاء بأن هذا التأخير كان في ذاته خطأ من قبيل الاخطاء التي لا يجوز الاتفاق مقدما على الاعفاء من المسئولية عنها ولهذا كله يكون الطعن بالقصور على غير أساس .

« وحيث ان مبنى السبب الثاني من سببي الطعن ان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم مسئولية مصلحة سكة الحديد قد اعتمد على أن تأخيرها في تقديم عرباتها إنما كان يرجع إلى الظروف العسكرية والاقتصادية التي عاصرت حرب الحبشة الأمر الذي لم يكن للمصلحة يد فيه ولا قبل لها على تلافيه وهذا من الحكم - فيما يقول الطاعن - اعتناق لنظرية الظروف الطارئة فيه مخالفة لحكم المادة ١٧٥ من القانون المدني وهذا السبب غير منتج لأنه إنما ينصب على ما استطردت اليه المحكمة وكان زائدا على حاجة الحكم .

(طعن مرهسي محمد أفندي وحضر عنه الاستاذ حسن سرور ضد مصلحة السكة الحديد وحضر عنها الاستاذ فؤاد مقار رقم ٣٠ سنة ١٦ ق)

١٧٣

٢٧ مارس سنة ١٩٤٧

شرط استرداد العين المبيعة . تفسير القود .

المبدأ القانوني

الواجب على المحكمة ، إذا هي عدلت عن
المعنى الظاهر لمستندات الدعوى إلى معنى غيره ،
أن تورد في أسباب حكمها ما يبرر هذا العدول .
فإذا عدلت المحكمة عن المعنى الظاهر
لورقة واعتبرتها وعدا يبيع - لا شرطا وفائيا
احتفظ به البائع لنفسه حق استرداد العين المبيعة -
وأقامت حكمها على تأخر تحرير الورقة عن عقد
البيع - فإن هذا يكون قصورا - إذ مجرد
تأخير كتابة شرط الاسترداد ليس من شأنه أن
ينفي كونه شرط استرداد .

المحكمة

« من حيث ان الطاعن ينعى فيما ينعى على
الحكم أنه - إذ قال بأن الورقة المؤرخة في ٤ من
أكتوبر سنة ١٩٣٤ التي تستند اليها دعوى الطاعن
هي وعد يبيع جديد لا شرط استرداد في البيع
السابق - يكون قد أخطأ لعدوله عن معنى تلك
الورقة الظاهر في أنها شرط استرداد ثم قصر في
التسبيب إذ لم يبرر عدوله عن معناها الظاهر إلى
غيره .

« ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد
لأسبابه بالحكم المطعون فيه أثبت أن الطاعن
يستند - في دعواه بأن عقد البيع صدر في صورة
بيع منجز ولكنه في الحقيقة يخفى رهنا - إلى

الورقة المؤرخة في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٣٤
ويقول أنه قد سبقها ورقتان بمعناها أولاها معاصرة
لبيع وإلى أن العين المبيعة بقيت في حيازته
بموجب عقد الإيجار الصادر يوم البيع المذكور
ثم قل الحكم ان الطاعن لم يقدم دليلا على وجود
ورقتين سابقتين على تلك الورقة وان هذه قد
حررت بعد البيع بثلاث سنين فهي بهذه الصورة
لا تعدو أن تكون وعدا بالبيع - والحكم
المطعون فيه بعد أن أثبت بدوره استناد الطاعن
إلى الورقة المذكورة وأن محكمة الاستئناف أجرت
تحقيقاً لم يثبت لهامنه وجود الورقتين السابقتين
قال « وعلى فرض انه حصلت ورقة ضد معاصرة
لبيع منفصلة عنه فانها تكون في هذه الحالة بالذات
وعدا جديدا من المشتري يبيع العين إلى البائع
إذا تيسرت حاله ودفع الثمن ولم يكن الغرض
منها أن يصبح عقد البيع المنجز يباع وفائيا » ثم
قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه - وبين
من ذلك أن الحكم المطعون فيه مؤسس على أن
الورقة المؤرخة في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣٤
هي وعد صادر من المشتري يبيع مستأنف مستقل
عن البيع الصادر من البائع وليست بالشرط الوقائي
الذي يقول البائع أنه أخذه على المشتري باسترداد
المبيع .

« ومن حيث ان نص تلك الورقة هو
« تحريراً في ٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ أربعة وثلاثون
أفرنكية - أنا الموقع على هذا في أدناه
اسطفانوس سويحة قزمان التاجر بطهطا أني اشتريت
من حضرة القمص بولس اقلاديوس إبراهيم فهد
من نزلة القاضي تبع مركز طهطا فدائين فقط
منهم بحوض المرحان ٤ س و ٢٠ ط و ١٥ ف فدانا
وعشرون قيراطا وأربعة أسهم ومحوص الحقنة
٢٠ س و ٣ ط ثلاثة قراريط وعشرون سهم فيبقى

١٧٤

٢٧ مارس سنة ١٩٤٧

١ — إثبات الصورية .

٢ — إثبات في حق الخلف الخاص .

المبادئ القانونية

١ — إذا جاز لغير المتعاقدين إثبات صورية العقد بجميع الطرق بما فيها البينة والقرائن حتى لو كانت قيمة الالتزام تزيد على ألف قرش فان الصورية لا يجوز اثباتها فيما بين المتعاقدين إلا بالكتابة متى زادت قيمة الالتزام على هذا المبلغ . وشرط الاستدلال بالكتابة أن تكون مزيلة بتوقيع من نسبت إليه أما المحرر الخالي من التوقيع فلا قيمة له حتى كبداً ثبوت بالكتابة إلا إذا كان مكتوباً بخط المطلوب الإثبات عليه ففي هذه الحالة يصلح أن يكون مبدأً ثبوت .

٢ — إن الخلف الخاص لا يعتبر من الغير بالنسبة إلى العقود التي تكون صدرت من سلفه قبل انتقال الشيء محل التعاقد اليه بل يعتبر أنه كان ممثلاً في تلك العقود بسلفه ومن ثم يسرى في حقه ما يسري في حق سلفه بشأنها فلا يجوز له إثبات صوريته إلا بالكتابة .

المحكمة

« حيث ان الطاعنة تنعى فيما تنعاه على الحكم للطعون فيه أنه خالف القانون إذ أخذ من الورقة المؤرخة في أول أغسطس سنة ١٩٢٣ دليلاً على صورية عقد البيع الصادر إليها من زوجها الطعون

الجملة فدائين فقط شرطت على نفسى في حالة ما يحضر حضرة القمص بولس المذكور مبلغ ٢٦٠ جنيه مايتان وستون جنيه مصرى قيمة ثمن الفدانين في بحر إحدى عشر شهر من تاريخه ومتنازل أيضاً عن قيمة تسجيل العقد المحرر بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣١ واحد وثلاثون افرنكية وقد تحرر هذا علينا بالاعتماد — تحريراً في ٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ كاتبه اسطفانوس قزمان بطهطا) — والمعنى الظاهر لعبارة هذه الورقة هو أنها شرط وفائى حفظ به البائع لنفسه حق استرداد العين المبيعة بعقد ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣١ مقابل رد الثمن لا وعد صادر اليه من المشتري يبيع مستأنف .

« وحيث ان الواجب على المحكمة — إذا هي عدلت عن المعنى الظاهر لمستندات الدعوى إلى معنى غيره — أن تورده في أسباب حكمها مايرر هذا العدول . ولما كانت المحكمة إذ عدلت عن ذلك المعنى الظاهر للورقة المؤرخة في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ واعتبرتها وعداً يبيع لم تقم ذلك إلا على تأخر تحريرها عن عقد البيع ولما كان مجرد تأخير كتابة شرط الاسترداد ليس من شأنه أن ينفي كونه شرط استرداد فان الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسبب متعينا نقضه بلا حاجة إلى التعرض لباقي أسباب الطعن .

(طعن القمص بولس اقلاديوس وحضر عنه الاستاذ حنا مرقس ضد ورثة اسطفانوس سويحه قزمان وحضر عنهم الاستاذ عبد العزيز فهم رقم ٥٩ سنة ١٦)

ضده الأول في حين أنها لم توقع هذه الورقة وأن والدها الذي وقعها لم يكن ولياً شرعياً عليها ولا وكيلها عنها وفي حين أن الطعون ضده الثاني الذي تمسك بالصورية هو خلف خاص للبائع لها فلا يمكن أن يكون له من الحقوق أكثر مما سلفه ولما كانت الصورية لا تثبت فيما بين المتعاقدين إلا بالكتابة فإنه ما كان يجوز للمحكمة أن تقبل من الطعون ضده الثاني إثباتها إلا بورقة صادرة عن الطاعنة نفسها . ثم إن الحكم للطعون فيه قد أخطأ إذ قال إن اعتراف الطاعنة بوجود ورقة ضد يعتبر مبدأً ثبوت بالكتابة يسوغ تكلمة الثبوت بالينة . وذلك لأن مبدأ الثبوت بالكتابة لا يكون إلا بورقة صادرة عن الخصم المطلوب الإثبات عليه تجعل الواقعة المراد إثباتها قريبة الاحتمال وهذا غير متوفر في الدعوى .

« وحيث إن الحكم للطعون فيه بعد أن ذكر أن « ورقة الضد » المؤرخة في أول أغسطس سنة ١٩٢٣ ليس عليها توقيع الطاعنة بل وقعها والدها نيابة عنها وإن الطاعنة مع اعترافها بصحة توقيع والدها تنكر صفته في التوقيع لأنها لم توكله في ذلك ولم تكن قاصراً وقتئذ — بعد أن ذكر ذلك — قال إنه « على فرض صحة ادعائها فإن توقيعها يكون بصفته شاهداً . ومع وجود شاهدين آخرين على ورقة الضد ممن شهدوا على عقد البيع الصادر إليها وهما أحمد عبد الرحيم الأنصاري ومحمد عمر نجيب ثم امضاء قريب آخر لها هو أحمد عبد اللطيف السمان ومع أن هذه الورقة تحمل نفس تاريخ عقد البيع الصادر لها وأثبت تاريخها عقب كتابتها في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ وثبت بأقرارها قيام ورقة ضد وقول زوجها في مواجهتها بالمحكمة الشرعية في القضية رقم ١٨ سنة ١٩٣٦ ١٩٣٧ جزئي البلينا بجلسة ١٧ يونيه سنة ١٩٣٧ وقبل

أن يبيع مرة ثانية لأخيه صديق أحمد على تمام (أنه كان يملك سبعة أفدنة وباعها للمدعية نفسها ومعه ورقة ضد بأنه يبيع صوري ليس صحيحاً وذلك لحفظ الأتيان من الحجز عليها لدين) كل ذلك يقطع بأن ورقة الضد المقدمة من المستأنف عليه (الطعون ضده الثاني) هي ورقة حقيقية حررت بتاريخ العقد على اعتبار أنها قابلة بما تدون فيها بدليل الشهود الموقعين عليها ومنهم اثنان من أقارب المستأنفة (الطاعنة) . وتبين أنه ليس لها توقيع على عقد البيع الصادر إليها مما يدل على أنها لم توقع على الإقرار الصادر ضدها ولا على البيع الصادر لمصلحتها بل تم ذلك على يد شهود عدول منهم اثنان من أقاربها . حتى لو اعتبر إقرارها بقيام ورقة ضد مبدأً ثبوت بالكتابة فإن إقرارات الشهود على ورقة الضد بما تضمنته هذه الورقة ومنهم اثنان من أهلها دليل كاف على أن ما تضمنته هو ما حصل الاتفاق عليه معها حين كتب زوجها لها أطيانه بالعقد المؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٢٣ . »

« وحيث إنه إذا جاز لغير المتعاقدين إثبات صورية العقد بجميع الطرق بما فيها البينة والقرائن حتى لو كانت قيمة الالتزام تزيد على ألف قرش فإن الصورية لا يجوز إثباتها فيما بين المتعاقدين إلا بالكتابة متى زادت قيمة الالتزام على هذا المبلغ . وشرط الاستدلال بالكتابة أن تكون مذيلة بتوقيع من نسبت إليه أما المحرر الخالي من التوقيع فلا قيمة له حتى كمبدأ ثبوت بالكتابة إلا إذا كان مكتوباً بخط المطلوب الإثبات عليه ففي هذه الحالة يصلح أن يكون مبدأً ثبوت . »

« وحيث إن الخلف الخاص لا يعتبر من الغير بالنسبة إلى العقود التي تكون صدرت من سلفه قبل انتقال الشيء محل التعاقد إليه بل يعتبر أنه كان ممثلاً في تلك العقود بسلفه ومن ثم يسرى في

حقه ما يسرى في حق سلفه بشأنها فلا يجوز له اثبات صورتها إلا بالكتابة .

« وحيث انه متى كان ذلك مقررًا وكان الثابت بالحكم أن الطاعة لم توقع ورقة أول أغسطس سنة ١٩٢٣ بل وقعها والدها الذي لم يكن نائباً عنها فانه ما كان يصح في القانون أن تتخذ المحكمة من تلك الورقة دليلاً على صورية عقد البيع الذي تتمسك به الطاعة ثم انه ما كان يسوغ للمحكمة والمطعون ضده والثاني خلف للبائع أن تستدل له بشهادة الشهود والقرائن على صورية عقد البيع الصادر من سلفه إلى الطاعة قبل البيع الصادر منه اليه هو . أما إذ هي فعلت ذلك فانه تكون قد خالفت حكم القانون في الاثبات .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن مبدأ الثبوت بالكتابة اقتصر على الإشارة

إلى اقرار الطاعة بوجود ورقة ضد ولكنه لم يبين ما هو هذا الاقرار وفي أية ورقة ورد وهل هذا الاقرار يجعل الواقعة المراد إثباتها وهي صورية عقد البيع قربية الاحتمال وكيف ذلك . وخلو الحكم من بيان ذلك كله يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون إذ لا يتسنى لها بدونه التحقق من وجود مبدأ بالكتابة بالمعنى المراد في المادة ٢١٧ من قانون المرافعات .

« وحيث انه مما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن الست نجيبه عبد اللطيف السمان وحضر عنها الاستاذ حسين أبو زيد ضد عبد الحميد أحمد محمود بصفته قياً وآخر وحضر عن الثاني الاستاذ أبدير حكيم بك رقم ٦١ سنة ١٦ ق)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

١٧٥

أول أكتوبر سنة ١٩٤٦

- ١ — وكيل . تعدد الوكلاء جواز انفرادهم فيما فيه مصلحة الموكل .
- ٢ — دعوى جنائية . اجراءاتها . لاتيماً . احتفاظ المدعى المدني بحقه في أن يطلبه التعويض مؤقت أمام قاضي الاحالة . كاف .
- ٣ — مدعى مدني حقه في طلب تكلة التعويض القضي به . جوازه . أمام المحاكم المدنية .

المبادئ القانونية

- ١ — إذا تعدد الوكلاء جاز انفرادهم إذا كان توكيلهم بمقود متعددة وإذا كان التوكيل

بعقد واحد جاز الانفراد متى كان العمل الذي يباشره الوكيل مما لا يحتاج فيه إلى الرأي أو كان عمله في مصلحة الموكل .

- ٢ — كل جريمة تتولد عنها دعوى جنائية واجراءات الدعوى في التحقيق والاحالة وأمام المحكمة حتى تتم المرافعة متصلة غير منفصلة .
- فاذا أقام المضرور نفسه مدعياً مدنياً أمام قاضي الاحالة بمبلغ يتخفظ هو « أنه مؤقت » فليس ثمة ضرورة تلجئه إلى تكرار هذا التخفظ أمام المحكمة .

٣ - قد استقر القضاء على أنه إذا ادعى شخص بحق مدني في دعوى جنائية وطلب القضاء له بمبلغ بصفة تعويض مؤقت عما أصابه من ضرر بفعل التهم فالحكم الذي يصدر لا يمنع من المطالبة بتكملة التعويض بعد ما يتبين له مدى الضرر الذي لحقه وطرق التدايل عليه . وعلى ذلك يكون الدفع أمام المحكمة المدنية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة الجنائية في غير محله . لأن القصد من الادعاء مدنيا بمبلغ بصفة مؤقتة في الحالة المتقدمة يتضمن تقرير مبدأ مسئولية التهم . لا المطالبة بتعويض جميع ماحق بالمدعي المدني من جميع الأضرار .

المحكمة

« حيث ان المستأنف بنى استئنافه في صحيفة الاستئناف ومذكرته الشارحة على أسباب تحصل فيما يأتي .

أولا - ان الدعوى غير جائزة النظر لسبق الفصل فيها في الجناية رقم ٣٨١ سنة ١٩٤٠ كلى (٢٢٣٧ سنة ١٩٤٠ اشمون) فان حكم محكمة الجنابات قضى للمستأنف عليه في الدعوى المدنية بمبلغ عشرة جنهات ولم يوصف بأنه صدر بصفة مؤقتة ولم يحتفظ للمستأنف عليه أمام المحكمة بزيادة ولا بحق الرجوع إلى القضاء المدني بعد هذا وإذا يقول أنه ذكر أمام الاحالة أن المطالبة بالعشرة جنهات مؤقتة إلا أن العبرة بالطلبات الحتمية أمام المحكمة التي ستحكم فيها . وقاضى الاحالة لايفصل في الدعوى المدنية التي أثارها الخصم بل هو غير

مكلف بسماع حتى ايضاحا عنها .
ثانيا - أنه على فرض أن الدعوى جائزة القبول فأن التعويض المحكوم به كبير بالقياس إلى الضرر الذي أصاب المستأنف عليه لأن الشهادات الطيبة المقدمة منه زائفة ومصطنعة . وأنه مدرس إلزامي لاسكرتير برلماني ولكل شخص في التعويض قدره ومكانته ومرتبته أربعة جنهات قبل العلاوة التي أضاقها قوانين الحرب وأنه لم يحرم من مرتبه مدة علاجه . وانتهى المستأنف إلى طلب الحكم أصليا بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها واحتياطيا في حالة رفض الدفع بتخفيض المحكوم به وقدره ٩٠ جنهات حتى يتكافأ مع الضرر الحقيقي الذي أصاب المستأنف عليه دون تحديد هذا التخفيض . وفي مذكرته حدده بعشرة جنهات وهذا المبلغ الذي حكمت به محكمة الجنابات .

« وحيث ان المحكمة ترى بادىء بدء أن نهائية الحكم المستأنف بالنسبة لأحد القيمين المعنيين على المذنب لعدم رفعه استئناف عنه في الميعاد لا يمنع القيم الآخر من رفع هذا الاستئناف لأن اهمال الأول لا يحرم الثاني من حق رفعه رعاية لصالح المذنب ذلك لأن القيم وكيل عن المذنب . وإذا تعدد الوكلاء جاز انفرادهم إذا كان توكيلهم يعقود متعددة . وإذا كان التوكيل يعقد واحد جاز الانفراد متى كان العمل الذي يباشره الوكيل مما لا يحتاج فيه إلى الرأي أو كان عمله في مصلحة الوكيل .

« وحيث انه عن السبب الأول فانه تبين من الاطلاع على محضر جلسة قاضى الاحالة المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٤١ أن وكيل المستأنف عليه ادعى مدنيا بمبلغ عشرة جنهات تعويضا بصفة مؤقتة . والاحالة ماهى إلا جزء من اجراءات الدعوى الجنائية التي تولت من الجريمة وقد

نصت المادة ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات على أنه يجوز للمضروب من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية في أي حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة. وبما أنه تبين أن المستأنف عليه قد أقام نفسه مدعياً مدنياً أمام قاضي الاحالة مطالباً بتعويض قدره عشرة جنيهات بتحفظ هو « أن هذا القدر مؤقت » فليس ما يوجب عليه قانوناً تكرار هذا التحفظ أمام المحكمة لأن إجراءات الدعوى أمام الاحالة والمحكمة متصلة غير منفصلة وبما أنه لم ينزل صراحة عن هذا التحفظ في أي مرحلة من مراحل هذه الاجراءات حتى تمت المرافعة فإنه لا معدى عن تقديره عند التعرف على مدى طلباته الختامية ولا محل للرجوع إلى حكم محكمة الجنايات في الوقوف على معرفة هذه الطلبات إذ أن الرجوع في ذلك وفي حفظ حقوق التقاضين إلى محاضر الجلسات كما قالت بحق محكمة أول درجة في حكمها الصادر بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٤٤ .

« وحيث انه قد استقر القضاء على أنه إذا ادعى شخص بحق مدني في دعوى جنائية وطلب القضاء له بمبلغ بسفة تعويض مؤقت عما أصابه من ضرر بفعل التهم بالحكم الذي يصدر لصالحه لا يمنعه من المطالبة بتكملة التعويض بعد ما يتبين له مدى الضرر الذي لحقه والضرر هنا بنوعية المادي والأدبي والتعويض عن الضرر المادي لا يشمل مصاريف العلاج حتى الشفاء فقط كما يصور المستأنف بل كل ما يمكن أن يكون قد أصاب المضروب من ضرر مادي آخر من جراء اقرار الجريمة ضده وقد لا يكون على بينه تامة من مدى ما أحاق به من اضرار أو من طرق التدليل عليها جميعها لظروف خاصة أحاطت به حتى تمت المرافعة فلا تستطيع المحكمة الجنائية لذلك اجباره

على الكشف عنها أو الادلاء بادلها ويضطر هو من أجل هذه الظروف إلى الادعاء مدنياً لا بقصد طلب تعويض جميع هذه الاضرار بل لتقرير مبدأ مسئولية التهم فقط ، ولا يعقل أن يكون قصد المستأنف عليه انصرف إلى أن مبلغ العشرة جنيهات التي ادعى به مدنياً أمام قاضي الاحالة يقابل جميع ما لحقه من اضرار . أو أن يستفاد من عدم تكراره التحفظ أمام المحكمة نزوله عنه لأنه أصيب بجروح ثلاثة من مقذوف ناري اخترق نخذه اليمنى وخرج منها واخرق نخذه اليسرى واستقر فيها وأجريت له عملية جراحية لاستخراجه وتجميع مادفه للطبيين الذين تولوا علاجه خمسون جنيهاً . فمثل هذا كان استقرار القضاء على أنه لا مانع من إقامة المضروب نفسه مدعياً بشرط تنبيه التهم إلى أن طلباته مؤقتة أي انها لا تعادل كل ما أصابه من ضرر .

« وحيث انه لذلك يكون القول بأن محكمة أول درجة قد خالفت قاعدة قوة الشيء المحكوم فيه إذ قبلت هذه الدعوى الحالية المرفوعة بطلب تعويض ناشئ من تلك الجناية المقضى فيها ولم تستمع لما دفع به من أن هذا التعويض قد سبق ان قضى به مرة من محكمة الجنايات ، يكون هذا القول في غير محله .

« وحيث انه عن السبب الثاني فإن الحكم الصادر من محكمة أول درجة غايياً بالنسبة للمستأنف في ٢٥ مايو سنة ١٩٤٤ ومؤيداً بحكمها الصادر في ١٣ ابريل سنة ١٩٤٥ في محله فيما يختص بتقدير التعويض للأسباب التي بنى عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة . أما القول بأن الشهادتين الطبيتين المقدمتين مزيفتان فهو دفاع يرسل على عواهنه لا تؤيده مستندات وظواهر الدعوى — اما عما قيل من أن مفتش صحة شما أوقع الكشف

١٧٦

١١ مارس سنة ١٩٤٧

عين حاسمة . قبولها . أساسه ارتباطها بالطرفين
وبالموضوع وطبيعة الوقائع المراد الحلف عليها وتوجهه في
أية حالة كانت عليها الدعوى ومن حق القاضى توجيهها
ولوفى حالة ثابتة بالكتابة أو حساب تم التصديق عليه .

المبادئ القانونية

١ — إن مشروعية اليمين قانونا هي أن
كل خصم في قضية من القضايا مدعى كان
أو مدعى عليه يلزمه تقديم الدليل على صحة
ما يدعيه بيد أن له إعفاء نفسه من اعباء هذا
الالتزام باستحلاف الطرف الآخر على الشيء
الذي هو أساس المطالبة إن كان مدعى أو على
أساس الإنكار إن كان مدعى عليه وانه ليعتبر
بإتخاذ هذا السبيل نازلا عن طلبه أو عن دفعه
حسب الأحوال بشرط أن يؤدي خصمه القسم
المعروض عليه ويكون الأمر حينذاك بمثابة
صلح ويتعين على الخصم الرضوخ له مادامت
اليمين مقبولة من حيث ارتباطها بالطرفين
المتداعيين وبموضوع المنازعة وطبيعة الوقائع المراد
الحلف عليها والقاضى من ثم قبول توجيهها في
أية حال تكون عليها الدعوى وعلى أية واقعة
مما تشمله المنازعة .

٢ — لا خلاف في أن للقاضى عدم
التكليف باليمين في الحالات التى يتوافر فيها
اليقين لديه بانطواء صاحب اليمين على الرغبة في

الطبي على المستأنف عليه في يوم الحادثة الموافق
١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٠ وقرر له علاجاً مدة أقل
من عشرين يوماً . فانه تبين من الاطلاع على تقرير
الطبيب المذكور أنه أعقب هذا القول بعبارة
(ما لم يطرأ طارئ) ولقد طرأ ما توقعه هذا
الطبيب واستدعى الحال استخراج الرخصة التى
استقرت في تحفه بعملية جراحية استمر علاجه
بعد إجرائها إلى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ أما فيما
يختص بما زعمه المستأنف من أن المستأنف عليه
مدرس إلزامى فانه تبين من الشهادتين المقدمتين
من هذا الأخير في حافظته المؤرخة ٢٨ سبتمبر
سنة ١٩٤٦ واطلع عليها المستأنف في التاريخ
المذكور أنه كان في يوم الحادثة موظفاً بسكرتيرية
مجلس النواب ثم نقل في ١٥ ابريل سنة ١٩٤٥
إلى سكرتيرية مجلس الشيوخ حيث لا يزال موظفاً
بها لغاية الآن . ولم يقدّم دليل من جانب المستأنف
أن مرتبه قاصر على أربعة جنيهات شهرياً . خلاف
علاوة الحرب . أما انه كان يتقاضى مرتبه أثناء
علاجه فهذا اعتبار يدخل في تقدير التعويض
وليس مانعاً له وإلا لجاز الاعتداء على الأثرياء دون
أن يكون لهم حق في المطالبة بأى تعويض .
« وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف
في محله ويتعين تأييده .

(استئناف الشيخ محمد ابراهيم مصطفى بصفته وحضر
عنه الأستاذ حسن عبد الجواد ضد محروس محمد حواش
وحضر عنه الأستاذ محمد صبرى أبو علم باشا رقم ١٠٩٧
سنة ٦٢ قضائية برئاسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة
حسن نجيب بك وعبد العزيز أنسى بك وأحمد اسماعيل
فهى بك مستشارين) .

اعنات خصمه وإحراجة ولكنها حالات تحول دون ادراكها صعوبات بالغة ولذا فالرأى الثابت فقها وقضاء أنه يجوز توجيه اليمين لمناهضة أمر ثابت بالكتابة بل يجوز التكليف بها بصد حساب تمت المصادقة عليه .

المحكمة

« بما ان المستأنف ضدها رفعت الدعوى أصلا على المستأنفين وأمهما السيدة فاطمة أحمد المنصوري قائلة أنها كانت زوجا للمرحوم محمد أمين متولى أفندي فظلت تقيم معه في بيت الزوجية إلى يوم وفاته وكان لها به ثياب وأثاث وأمتعة أخرى كنفود وحلى إلا أن المستأنفين وهما أخوا الزوج لأبيه ووالسهما سألته الذكر طردوها واستولوا على أشياءها ودأبت زمنا طويلا على المطالبة بها وهم يعدونها بردها إليها دون وفاء بالوعد ومن أجل ذلك اضطرت إلى مقاضاتهم حيث طلبت الحكم بالزامهم بوجه التضامن بأن يدفعوا لها أثمان تلك الأموال المنقولة البالغ مقدارها ٥٠٠ م ١٧٥٥ ج وقد أنكر خصومها عليها الدعوى بحجة أنهم تحاسبوا وإياها على كل ما خصها في الأرض الخلفة عن المورث وكذا المنقولات وريع الأرض وسلموها ذلك جميعه مستندي في ذلك إلى كشفين أحدهما مؤرخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٤١ ويحتوى على حصول التقاسم فيما تركه المورث من غلال وأدوات منزلية وأمتعة وحاصلات كانت قائمة حين الوفاة والكشف الآخر مؤرخ ٣ يناير سنة ١٩٤٣ ويتضمن محاسبتها هي وزوجة ثانية للتوفى على نصيبهما في ثمن العقارات التي تركها وكان اشتراها بهقود عرقية لم تسجل ثم استندوا إلى كشف ثالث يفواه أن

المدعية حصلت على جميع منقولاتها الموضحة اقرارها به تفصيلا أما تحرير هذا الكشف فغير ظاهر ويقول المدعى عليهم أنه أول ديسمبر سنة ١٩٤١ أما المدعية فقد أقرت بصحة الكشفين المذكورين من قبل أما هذا الأخير فأنكرت استيلائها على شيء مما ذكر به كما أنكرت توقيعه قائلة أن ختمها كان متداولاً في أيدي المستأنفين للتوقيع به على الكشفين الصحيحين ولم يكن يخامرهما شك فيهما حينذاك فلما اعترض خصومها على اتخاذ هذه الوسيلة للطعن في الكشف وقالوا انه يتعين عليها في مثل هذه الحالة الطعن بالتزوير طلبت توجيه اليمين الحاسمة إلى المستأنفين وأجابتها المحكمة الابتدائية إلى ذلك بحكمها موضوع هذا الاستئناف .

« وبما ان المستأنفين طلبا إلغاء الحكم ارتكبا إلى صدور المدعية في طلب اليمين عن رغبة الكيد والاعنات قائلين ان أخاهما توفي عنهما وعن زوجته إحداهما الست هنادى المستأنف ضدها فلما مات تلقيا الزوجتين ببالغ العطف والاكرام وسلموا الشاكية كل ما لها من ثياب وأمتعة ونفود بمقتضى الكشف الذى تنكره حالة أنه محرر على يد شهود عدول منهم ابن خال لها ثم بعد ذلك حرر الكشفان الآخران كل في التاريخ الموضوع له وكان الصفاء يسود علاقتهما بها حتى تزوجها ابن عم لها ووجد في هذا الزواج سبيلا إلى التكيل بهما شفاء لاحقاد مستقرة في نفسه نحوها وخلصا من يانها إلى التساؤل عن علة سكوت المدعية عن مقاضاتهم منذ وفاة المورث الحاصلة في شهر أغسطس سنة ١٩٤١ إلى يوم أقامت الدعوى عليهما في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٥ على رغم أن الأشياء موضوع المطالبة كانت

ألزم ما يكون لها عند زواجها الجديد واستطردوا من ذلك إلى نقد الحكم المستأنف بالأوجه الآتي بيانها :

أولا — أنه لا يجوز قانونا توجيه اليمين الحاسمة على أمر ثبت صحته بالدليل الكتابي فضلا عن الأدلة الفعلية المسوقة منها .

ثانيا — ان المحكمة الابتدائية لم تصد لما ذكره اثباتا لكيدية اليمين وأضافا شيئا آخر هو أن الدعوى كانت موجهة أصلا إليهما ووالدتهما ومع هذا لم توجه المدعية اليمين الحاسمة إلى الوالدة حالة أنها مطالبة معهما بالتضامن ولم تنزل المدعية عن مخاصمتها فاذا ما حلفا اليمين أو نكلا عنها . والنزاع ينحسم فورا في إحدى الحالتين بقيت الدعوى قائمة ضد السيدة المذكورة .

ثالثا — ان المحكمة استندت في قضائها إلى أن الكشف الذي تنكره المدعية لا يحوى جميع ما عدته من الأشياء بصحيفة دعواها كأنها افترضت تسليم المستأنفين بملكيتها لما جاء بتلك الصحيفة وهذا غير صحيح لأن الذى يقولان به هو أن جميع ما كانت تمتلكه من أمتعة وثياب خاصة بها قد أخذت بموجب ذلك الكشف ولم يبق لها ما تدعيه بعد ذلك ولذا فانهما قد طلبا استجوابها في بعض الأمور ولم تقر المحكمة طلبهما القضايا .

« وبما انه فيما يتعلق بالوجه الأول فالمفهوم من التجاء أحد المتخاصمين إلى طلب اليمين الحاسمة من خصمه أنه يحتكم إلى ذمته ووجدانه ، مجترئا بهذه الوسيلة عن كل ما خوله القانون من وسائل أخرى للتدليل على الحق أو على نفيه وليس من العدل والحالة هذه حرمانه من السلاح الأوحده الذى بقى له ولقد فسر بعض الفقهاء مشروعية اليمين في القانون بقولهم أن كل خصم في قضية

من القضايا مدعى كان أو مدعى عليه يلزمه تقديم الدليل على صحة ما يدعيه بيد أن له إعفاء نفسه من أعباء هذا الالتزام باستحلاف الطرف الآخر على الشيء الذى هو أساس المطالبة إن كان مدعى أو على أساس الإنكار ان كان مدعى عليه وأنه ليعتبر باتخاذ هذا السبيل نازلا عن طلبه أو عن دفعه حسب الأحوال بشرط أن يؤدي خصمه القسم المعروض عليه ويكون الأمر حينذاك بمثابة صلح ويتعين على الخصم الرضوخ له مادامت اليمين مقبولة من حيث ارتباطها بالطرفين المتداعيين وبموضوع المنازعة وطبيعة الوقائع المراد الحلف عليها والطريقة الموجهة بها وللقاضى من ثم — وهو مطلق السلطان في تقدير كل ذلك — قبول توجيهها في أية حال تكون عليها الدعوى وعلى أية واقعة Fait مما تشمله المنازعة ولا خلاف في أن لعدم التكليف بها في الحالات التى يتوافر فيها اليقين لديه بانطواء صاحب اليمين على الرغبة في إعانات خصمه وإحراجها ولكنها حالات تحول دون إدراكها صعوبات بالغة ولذا فالرأى السائد فقها وقضاء أنه يجوز توجيه اليمين لمناهضة أمر ثابت بالكتابة سواء في ذلك أن يكون يعقد عرفي أو يعقد رسمي (إلا فيما هو من عمل الموظف) كما يجوز التكليف بها بصدد حساب تمت المصادقة عليه (رسالة الاثبات لنشأت بك ص ٣٣٧ و ٣٤٩ وأحكام محكمة الاسكندرية المختلطة الصادرة في ١٦ يناير سنة ١٨٩٦ و ٧ يونيو سنة ١٩٠٠ و ٢ يناير سنة ١٩٠٢ المنشورة بمجلة التشريع والقضاء في السنوات ٨ ص ٧٠ و ١٢ ص ٣١٨ و ١٤ ص ٧٨ ومذكرة لجنة المراقبة سنة ١٨٩٢ و سنة ١٨٩٣ وأوبرى ورو جزء ٨ طبعة رابعة ص ١٨٤)

« وبما انه عن الوجه الثانى فكل ما ذكره المستأنفان غير مؤد إلى الاقتناع بانعقادية المستأنف

ضدها على قصد النكايه بهما إذ ليس في تأديتهما
اليمين أمام المحكمة انتقاص لقدرهما ولا سبب
للزراية بهما كما يزعمان أما تراخي الدعية في مطالبتها
ان جاز اعتباره فريضة ضدها إلا أنه يدحضها ما هو
متعارف من قلة حيلة النساء وفي الريف خاصة
في مقاضاة الرجال ومناصبتهن العدا وعلل للدعية
قضت تلك السنين الطويلة في اقتضاء حقوقها بالرجاء
والاستعطف بغير جدوى حتى لقيت من يأخذ
بناصرها ويقوى ساعدها وأما اختيارها طريق
الظعن بالانكار دون الظعن بالزور في ظروف
الدعوى ما يفسره ويبرره وذلك أنه يتضح من
الرجوع إلى محضر جلسة ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢
أمام المحكمة الابتدائية أن أول المستأنفين سئل
عما إذا كان تحرير الكشف النكر التوقيع عليه
وتسليم الأشياء الدونة به حصل جميعا في زمن
واحد فأجاب بأنه لا يتذكر وأجاب المستأنف الثاني
ان كتابة الكشف والتسليم لم يقعا معا ولكنه
يعتقد أن كلا منهما حصل في وقت منفصل عن الآخر
فسأله المحكمة هل يقصد بالاتفاق تحرير
الكشف والاتفاق الشفوي قال انه لم يكن حاضرا
في هذا أو ذاك وبعد أن ألقى بهذا الجواب عاد
المستأنف الأول يدعى أنه كان موجودا وهو القائل
من قبل أنه لا يذكر شيئا والمستفاد من كل
ذلك أنه إذا كان أصحاب الصلحة في الاعتداد
بالكشف لم يكونا حاضرين وقت تحريره فأحرى
بقول الدعية أنه وقع عليه بختمها في غيبتها أن
يكون مقال صدق وكان الأخلق بالمستأنفين لو أنهما
واثقان من توقيعها بعلمها ورضاها ألا يضيقا عليها
الحناق وأن يتحملا عبء إقامة الدليل على ذلك
ثم أنهما إذ يريان في تكليفهما باليمين إرادة التشهير
بهما لا يجدان حرجا في حضور المستأنف ضدها —
وهي سيدة أمام المحكمة لاغتصارها بالاستجواب

الذي يلحان في طلب اجرائه والنبى لا ترى المحكمة
موضعا له لأنه غير زائد شيئا في مداه عن المستند
القديم منهما

« وبما انه يكفي للرد على ما قاله المستأنفان عن
والدتهما أنها ليست خصما في الاستئناف الراهن
ولا شأن لهما في المدافعة عنها .

« وبما انه عن الوجه الأخير من أوجه الاستئناف
ترى المحكمة أن صيغة اليمين التي أتت بها المستأنف
ضدها لا غبار عليها في جوهرها وان تكن في
حاجة إلى تحوير طفيف في عبارتها إزالة لكل
غموض ولكي تكون حاسمة لكل منازعة بصد
الأشياء المطالب بها في الدعوى .

« وبما انه لذلك يكون الحكم المستأنف قد
صدر صحيحا فيما قضى به ، من قبول توجيه اليمين
الحاسمة للمستأنفين ويتعين تأييده على أن تكون
الصيغة ماستذكر بمنطوق الحكم .

« وبما ان المستأنفين خسرا استئنافهما فهما
ملزمان بمصروفاته عملا بالمادة ١١٣ من
قانون المرافعات .

(استئناف محمد أفندي الأمير أمين متولى وآخر
وحضر عنهما الأستاذان عبدالرحمن الرافعي بك واسرائيل
معوض ضدالست هنادى محمد مطلوب وحضر عنها الأستاذ
على كمال حيشه بك رقم ٢٨٥ سنة ٦٣ ق بالهيئة
السابقة) .

١٧٧

٢٤ مارس سنة ١٩٤٧

مصاريف قضائية . يلزم المحكوم عليه بنسبة
ما قضى عليه به .

المبادئ القانونية

١ — ان المصاريف التي يلزم بها الخصم

المحكوم عليه هي التي يكون المحكوم له قام بتسديدها للخزانة فعلا بالنسبة للمبلغ المحكوم به

٢ — فإذا رفعت دعوى بمبلغ ٥٥٠ جنيها حكم فيها استئنافا على المدعى عليه بمبلغ ٩٠ جنيها فقط والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ عن الدرجتين وكان المدعى دفع رسما قدره ١٧ جنيها ابتداءيا و ١٨ جنيها استئنافيا فان المحكوم عليه لا يكون ملزما بأن يدفع لمن حكم له من مجموع هذين المبلغين إلا بنسبة ٩٠ جنيها إلى ٥٥٠ جنيها أي بمبلغ ٧٢٦ مليا و ٥ جنيها

٣ — وليس من العدل ولا من قصد المحكمة من الاكراه بالمصاريف المناسبة أن يحصل تقدير مبتدئ على مبلغ ال ٩٠ جنيها المحكوم به بواقع ٨ في المائة ابتداءيا حسب لأئحة الرسوم القديمة التي كان معمولاً بها عند رفع الدعوى وبواقع ٦٪ استئنافيا حسب اللأئحة الجديدة المعمول بها وقت رفع الاستئناف أي بما يوازي مجموعه ٦٠٠ مليم و ١٢ جنيها للاعتبارات الآتية :

أولا — لأن الدعوى لم ترفع ابتداءيا بمبلغ ٩٠ جنيها .

ثانيا — لأن المحكوم له لم يدفع رسما عن ال ٩٠ جنيها بمبلغ ٦٠٠ مليم و ١٢ جنيها بل دفع ٧٢٦ مليا و ٥ جنيها

ثالثا — لأن نسبة ال ٦٠٠ مليم و ١٢ جنيها

لمجموع ما دفعه المحكوم له من الرسوم وقدره ٣٥ جنيها تزيد عن الثلث في حين أن المحكوم له لم يكسب من دعواه إلا بما يوازي السدس فقط

المحكم .

« من حيث ان المعارض طلب تعديل أمر التقدير الصادر لصالحه بتاريخ ٢٦ / ٢ / ١٩٤٧ بمبلغ ٧٢٦ مليا و ٥ جنيها وجعله ٦٠٠ مليم و ١٢ جنيها منها ٢٠٠ مليم و ٧ جنيها بمصاريف الدرجة الأولى المناسبة و ٤٠٠ مليم و ٥ جنيها بالمصاريف المناسبة للدرجة الثانية — وبني معارضته على أن الحكم قضى بالزام المستأنف عليها الأولى بالمصاريف المناسبة لما حكم به عن الدرجتين وان مقدار ما حكم به قدر بمبلغ ٩٠ جنيها فيتعين احتساب ٨ / ٠ على التسعين جنيها ابتداءيا حسب لأئحة الرسوم القديمة التي كان معمولاً بها وقت رفع الدعوى و ٦ / ٠ استئنافيا حسب اللأئحة الجديدة للعمول بها وقت رفع الاستئناف .

« وحيث ان المصاريف التي يلزم بها الخصم هي المصاريف التي قام بدفعها فعلا المستأنف بالنسبة لمبلغ ٩٠ جنيها المحكوم به فالدعوى قدرت أصلا بمبلغ ٥٥٠ جنيها دفع عليها المستأنف ١٧ جنيها ابتداءيا و ١٨ جنيها استئنافيا وما خص ال ٩٠ جنيها من هذين المبلغين هو ٩٤٥ مليا و ٢ جنيها ابتداءيا و ٧٨١ مليا و ٢ جنيها استئنافيا مجموعهما ٧٢٦ مليا و ٥ جنيها كأمر التقدير الصادر له — أما القول بإعادة التقدير على ٩٠ جنيها فقط على اعتبار أن الدعوى كانت بـ ٩٠ جنيها ففيه اجحاف بالمستأنف عليها لأن المستأنف لم يدفع رسوما على مبلغ ٩٠ جنيها إلا ٧٢٦ مليا و ٥ جنيها لا ٦٠٠ مليم و ١٢ جنيها .

« ومن حيث انه لا يمكن الأخذ بنظرية

٢ — ان مناط المادة ٥٥٩ بالنسبة الى عدم جواز استئناف حكم نزع الملكية هو أن يكون الحكم مقصورا على الأمر بنزع الملكية وبيع العقار . أما اذا تعرض للفصل في حق من حقوق الخصوم فانه يجوز الطعن فيه بموجب القواعد العامة لأنه يكون عندئذ قضي في خصومة واستفاد من ذلك صفة الحكم كاملة .

٣ — إذا طلب الدائن طالب البيع إعفاءه من دفع باقى الثمن إذا رضى عليه المزاد وقضت المحكمة بنزع الملكية مع استبعاد هذا الطلب تكون المحكمة قد تعرضت بذلك في حكمها للفصل في حق من الحقوق المحولة للدائن طالب البيع بمقتضى المادة ٥٧٤ مرافعات دون أن تقتصر فيه على إثبات حصول الإجراءات في مواعيدها وعلى الأمر بنزع الملكية والبيع . وبذلك يكون حكمها قد خرج عن نطاق الحظر المنوّه عنه في المادة ٥٥٩ مرافعات لفصله في خصومة عادية ومن ثم يكون قابلا للاستئناف تبعا للقواعد العامة .

٤ — يستفاد من نص المادة ٥٤٧ مرافعات أنه إذا وقع البيع للدائن الذى طلبه فلا يكلف بايداع شيء من الثمن وقت رسو المزاد في الجلسة والحكمة في ذلك أنه الدائن ومآل الثمن كله أو بعضه إليه فضلا عن قيامه بالاتفاق على الاجراءات فتكليفه على الرغم من ذلك بدفع الثمن فوراً إرهاباً له وتعت . وإذا كان

الاستئناف لأن ٦٠٠ مليم و ١٢ جنباً تزيد عن ثلث الرسوم المدفوعة مع ان الاستئناف لم يكسب من دعواه ما قيمته الثلث بل كسب ما يوازى السدس فقط مما رفع به الدعوى . ومن ثم يتعين رفض المعارضة وتأيد الأمر المعارض فيه .

(معارضة الشيخ عبد الوهاب إبراهيم ناجى وحضر عنه الأستاذ لبيب سعد ضد الست أمينة مختار رقم ٢٨١ سنة ٦٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن نجيب بك وأحمد إسماعيل فهمى بك وأحمد كامل بك مستشارين)

١٧٨

٢٠ مايو سنة ١٩٤٧

١ — حكم نزع الملكية . غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف مادة ٥٥٨ و ٥٥٩ مرافعات ما لم يتعرض للفصل في حق من حقوق الخصوم .
٢ — استبعاد طلب الدائن الاعفاء من دفع باقى الثمن . خروجه على نص المادة ٥٥٩ ومخالفة نص المادة ٥٤٧ . جواز الاستئناف .

٣ — ثمن . لا ضرر من عدم إيداعه بالجلسة إذا رسا المزاد على الدائن . عند تمام التوزيع يعطى القاضى أذونات لكل دائن على الراى عليه المزاد مادة ٦٢٩ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ — ان حكم نزع الملكية ليس قضاء بمعناه الكامل إذ لا يفصل حقا في خصومة قائمة بين الدائن وغيره بل ان أمره لا يعدو أن يكون كما وصفته المادة ٥٥٨ مرافعات ترخيص ببيع العقار جبرا على مالكه فهو لذلك لا يعلن الى أحد ولا يعارض فيه ان صدر غيايبا ولا يستأنف ان كان حضوريا كنص المادة ٥٥٩ مرافعات .

القانون في المادة المذكورة يعنى الراسى عليه المزاد من دفع باقى الثمن فى الجلسة فمن باب أولى الدائن طالب البيع ويؤيد حقه فى ذلك أن المادة ٦٢٩ مرافعات أجازت الشروع فى التوزيع على حسب درجات الدائنين بغير احتياج لإيداع الثمن .

٥ — لا ضرر من عدم ايداع الثمن حال انعقاد الجلسة اذا مارسا المزاد على الدائن طالب البيع لأنه متى تم توزيع ثمن العقار فان قاضى التوزيع يصدر أوامر الصرف لكل من الدائنين بمقدار حصته ضد الراسى عليه المزاد وحينئذ يجب عليه أن يدفع لكل دائن مقدار ماخصه فى التوزيع كنص المادة ٦٢٩ مرافعات بحيث اذا لم يتم بالوفاء أعيد البيع على ذمته ويلزم بما ينقص من ثمن البيع ولا حق له فى الزيادة ان كانت بل يستحقها الدائن أو الحائز المزروع منه العقار أو المداينون له طبقا للمادة ٦١٢ مرافعات

المحكمة

« من حيث ان وقائع هذه الدعوى توجز فى انه لدين المستأنف قبل المرحوم على عزوز صالح مورث المستأنف عليهم رفع المستأنف دعوى نزاع الملكية الحالية ضد ورثة المدين طلب فيها نزاع ملكيتهم من ١٠ ط و ٢ ف وفاء لهذا الدين بالشروط التى بينها فى صحيفة افتتاح الدعوى والتى من بينها الشرط الخاص الذى يتضمن أنه « إذا رسى المزاد على المستأنف يكون له الحق فى سحب صورة حكم رسو المزاد بدون دفع باقى الثمن وبدون تقديم شهادات تكميلية مع استلام الأطيان

وقد حكمت محكمة الدرجة الأولى بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بنزع ملكية هذا القدر وفاء لمبلغ ١٧٠ جنيا والمصاريف وما يستجد وبيعها بالمزاد الجبرى بثمن أساسى قدره ١٥٥ ج للعدنان الواحد وبالشروط المبينة بالصحيفة فيما عدا الشرط الخامس المذكور . فرقع المستأنف هذا الاستئناف عن ذلك الحكم ناعيا فيه على محكمة أول درجة استبعادها هذا الشرط دون أن تبدى أسبابا فى حين انه شرط تؤيده نصوص القانون ولا مخالفة فيه للنظام العام .

وفى جلسة المرافعة لم يحضر المستأنف عليهم ولم يدفعوا هذا الاستئناف بشيء
« وحيث ان هذه المحكمة ترى بادىء الرأى أن حكم نزع الملكية ليس قضاء بمعناه الكامل إذ لا يفصل حقا فى خصومه قائمة بين الدائن وغيره بل ان أمره لا يعدو أن يكون كما وصفته المادة ٥٥٨ مرافعات ترخيص ببيع العقار جبرا على مالكه فهو لذلك لا يعلن إلى أحد ولا يعارض فيه ان صدر غيايا ولا يستأنف ان كان حضوريا كنص المادة ٥٥٩ مرافعات .

غير أنه بما ينبغى ملاحظته أن مناط هذه المادة بالنسبة إلى عدم جواز الاستئناف أن يكون الحكم مقصورا على الأمر بنزع الملكية وبيع العقار . أما إذا تعرض للفصل فى حق من حقوق الخصوم فانه يجوز الطعن فيه بموجب القواعد العامة لأنه يكون عندئذ قد قضى فى خصومة واستفاد من ذلك صفة الحكم كاملة .

« وحيث ان المستأنف إذ رفع لمحكمة الدرجة الأولى دعوى نزاع الملكية وضمن صحيفتها فى الشرط الخامس طلب اعفاءه من دفع باقى الثمن الخ إذا رسى المزاد عليه وفصلت تلك المحكمة فى هذا الطلب باستبعاد أى برفضه تكون المحكمة

المذكورة قد تعرضت بذلك في حكمها للفصل في حق من الحقوق المحولة للدائن طالب البيع بمقتضى المادة ٥٧٤ مرافعات دون أن تقتصر فيه على إثبات حصول الاجراءات في مواعيدها وعلى الأمر بنزع الملكية والبيع ولذلك يكون حكمها قد خرج عن نطاق الخطر المتوهم عنه في المادة ٥٥٩ مرافعات لفصله في خصومة عادية ومن ثم يكون قابلاً للاستئناف تبعاً للقواعد العامة ويتعين لهذا قبول هذا الاستئناف شكلاً .

« وحيث انه عن الموضوع فإن المادة ٥٧٤ مرافعات تنص على أنه إذا وقع البيع لغير المدين الذي طلبه وجب عليه أن يودع في حال انعقاد الجلسة مقدار عشر الثمن وكامل المصاريف الخ . ويستفاد من هذا النص بدهاءة أنه إذا وقع البيع للدائن الذي طلبه فلا يكلف بإيداع شيء من الثمن وقت رسو المزاد في الجلسة . وآية ذلك أنه الدائن ومآل الثمن كله أو بعضه إليه فضلاً عن قيامه بالاتفاق على الاجراءات فتكليفه على الرغم من ذلك بدفع الثمن فوراً إرهاباً له وتعت . وإذا كان القانون لم يستوجب بعد وقوع البيع وفي حال انعقاد الجلسة تكليف الراسى عليه المزاد إذا لم يكن هو الدائن طالب البيع إلا بدفع عشر الثمن وكامل المصاريف دون باقى الثمن فلا جناح إذن على المستأنف بصفته الدائن طالب البيع إذا هو طلب إعفاءه من دفع باقى الثمن في حالة رسو المزاد عليه للأسباب ذات الذكر المقدمة ولعدم مخالفة هذا الطلب للقانون وللنظام العام . ويؤيد حقه في ذلك ان المادة ٦٢٩ مرافعات أجازت الشروع في التوزيع على حسب درجات المدينين بغير احتياج لايداع الثمن ولا ضرر من ذلك على أحد متى تم توزيع ثمن

العقار فإن قاضى التوزيع يصدر أوامر الصرف لكل من الدائنين بمقدار حصته ضد الراسى عليه المزاد وحيث يجب عليه أن يدفع لكل دائن مقدار ما خصه في التوزيع كنص المادة ٦٢٩ مرافعات بحيث إذا لم يتم بالوفاء أعيد البيع على ذمته ويلزم بما يتقص من ثمن المبيع ولاحق له في الزيادة إن كانت بل يستحقها المدين أو الخائز المزوع منه العقار أو المدينون له طبقاً للمادة ٦١٢ مرافعات .

« وحيث انه لذلك يتعين الغاء الحكم المستأنف فيما يختص باستبقاء الشرط الخامس من شروط البيع الخاص بإعفاء المستأنف من إيداع باقى الثمن في حالة رسو المزاد عليه وباجراء البيع بالشروط المبينة بعريضة افتتاح الدعوى والتي من بينها الشرط الخامس المذكور .

(استئناف أمين إبراهيم سعد وحضر عنه الأستاذ حزين سعد ضد ورثة المرحوم الشيخ على عزوز صالح رقم ٤٥٤ سنة ٦٤ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة حسن نجيب بك وعبد العزيز أنسى بك وأحمد إسماعيل بك مستشارين)

١٧٩

١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧

- ١ — مرض موت . يعجز صاحبه عن العمل . وينتهى بالوفاة .
- ٢ — وارث يعتبر من الغير في كل تصرف ضار به يأتيه المورث .
- ٣ — تصرف في مرض الموت . ثابت التاريخ . حجة من تاريخه . غير ثابت التاريخ . تاريخه العرفي حجة على الوارث ما لم يثبت العكس بكافة الطرق

المبادئ القانونية

- ١ — ان مرض الموت هو المرض الذي يعجز صاحبه عن القيام بمصالحه ويكون الغالب

فيه الموت . وشرط غلبة الموت يقتضى بطبيعته عدم اعتبار المرض الذى يستطيل أمده مرض موت إلا في الفترة الأخيرة التى يشتد فيها وتنتهى بالوفاة .

٢ — إن الوارث يعتبر من الغير بالنسبة لكل تصرف يصدر عن المورث في مرض الموت اضراراً بحقه في الميراث ذلك لأن حقه في هذا الطعن يستمد من القانون ضد عمل المورث فهو في ذلك لا يمثله ويجب اعتباره من طبقة الغير لا من خلفاء المورث .

٣ — ان التصرف في مرض الموت إما أن يكون بمحرر ذي تاريخ ثابت أو غير ثابت — فإذا كان تاريخه ثابتاً فلا يصح الاحتجاج به على الوارث إلا من اليوم الذى اكتسب فيه هذا التاريخ الثابت بناء على أنه من الأغيار ولا عبرة في هذه الحالة بالتاريخ العرفى الذى يحمله المحرر طبقاً للمادة ٢٨٨ مدنى . أما إذا كان تاريخه غير ثابت فيكون للوارث الحق في أن يثبت بكل الطرق القانونية ان هذا التاريخ صورى وأن التصرف واقع في مرض الموت . وظاهر أن هذا ترخيص يمنح للوارث المذكور في هذه الحالة لإثبات ما يدعيه لأنه أجنبي عن التصرف بحيث إذا لم يعم باثباته يكون التاريخ العرفى المعترف به من المورث حجة عليه .

المحكمة

« من حيث ان الاستئناف حاز شكه القانونى فهو مقبول شكلاً .

« وحيث انه عن الموضوع فان هذه الدعوى رفعت ابتداء من المستأنف عليها ضد المستأنفين بصحيفة معلنة في ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٤ وقالت فيها ما يوجز في أن المرحومة الست لوسية فانوس مورثتها ومورثة المستأنفين وآخرين توفيت في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ وأنه عند تقسيم تركتها من عقار ومنقول أظهر المستأنفان عقد بيع محرر في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤١ ومصدق عليه بمحضر انتقال وتصديق نمرة ٧٨ سنة ١٩٤١ من محكمة الأزبكية الجزئية الوطنية في نفس التاريخ أى في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤١ وسجل في ٣ ديسمبر سنة ١٩٤١ بمحكمة مصر المختلطة بنمرة ٦٥٠٠ مصر منسوب صدوره من المورثة اليهما ببيع نصف المنزل رقم ٣ بزقاق أحمد نافع قسم الأزبكية شياخة الظاهر محافظة مصر ومدينة حدوده بالصحيفة . وأن هذا العقد على فرض صحة صدوره من المورثة فانه باطل لصدوره في مرض موتها واستندت في ذلك إلى قرب تاريخ وفاتها من تاريخ العقد وطلبت الحكم بإبطاله وثبتت ملكيتها لنصيبها الشرعى في التركة على ما هو مبين تفصيلاً في الصحيفة المذكورة .

« وحيث انه حبال إنكار المستأنفين صدور هذا العقد في مرض موت المورثة أحوال محكمة أول درجة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المستأنف عليها بكافة الطرق القانونية أن العقد المذكور صدر من المورثة في حالة مرض موتها ولينفى المستأنفان ذلك بنفس الطرق وبعد أن تنفذ الحكم التمهيدى المذكور قضت تلك المحكمة في

٢٥ أبريل سنة ١٩٤٦ ببطان عقد البيع وعدم نفاذه بالنسبة لحصة المستأنف عليها في نصف المنزل المبيع ويبقى الطلبات على الوجه المين بالحكم.

« وحيث ان المستأنف عليهما قد رفع الاستئناف الحالى عن هذا الحكم لأسباب تخلص فيما يأتى :-

أولا - أن شهود المستأنف عليها يؤكدون أن البائعة لم تكن مريضة وقت تمام البيع بالايجاب والقبول وقبض الثمن بعقد البيع الابتدائى المؤرخ فى أول مارس سنة ١٩٤١ لأن أقوالهم تؤدى إلى أن مرضها الذى أدى إلى وفاتها لم يتبدى إلا بعد تاريخ العقد الابتدائى . أما قولهم بأنها أدخلت مستشفى القصر العينى فى سنة ١٩٤١ فيكذبه المستخرج الرسمى من مصلحة المستشفيات الجامعية التابع لها مستشفى القصر العينى والثابت فيه أن المورثة دخلت المستشفى فى شهر يونيه سنة ١٩٤٠ لمعالجتها من سرطان بالثدى وعولجت بالراديوم .

ثانيا - وقد أخطأت محكمة أول درجة فيما ذهبت اليه فى القول بان هذا المستند لايتعارض تعارضا جوهريا مع شهادة شهود الاثبات وانه لايقدم ولا يؤخر من طبيعة المرض الذى أودى بحياتها - خصوصا وأن الشرع لايعتبر مثل هذا المرض على فرض وجوده مرض موت .

ثالثا - كذلك أخطأت محكمة أول درجة بقولها أن طبيعة مرض المورثة وعدم قدرتها على الانتقال للمحكمة للتصديق على العقد وانتقال كاتب التصديقات لها بمنزلها وتحرير العقد قبل وفاتها يومين يدل على أنه تحرر فى مرض موتها . ذلك لأن المورثة كانت موسرة وتأتى كرامتها الذهاب إلى المحاكم . ولم يقل أحد أن انتقال كاتب التصديقات

دليل على أن العقد تحرر أثناء مرض الموت . مع أنه لو كان الأمر كذلك لامتنع الكاتب من إثبات عملية التصديق .

رابعا - كما أخطأت محكمة أول درجة فيما قالته من أنه وإن كان العقد الابتدائى تحرر فى أول مارس سنة ١٩٤١ إلا أنه لا يحمل تاريخا ثابتا والتاريخ العرفى ليس حجة بيد الورثة فيما بينهم لأن حقهم فى الطعن فى تصرف مورثهم حق شخصى تلقوه من القانون ضد عمل المورث نفسه . ذلك أن هذا القول يتعارض مع ما قضت به محكمة النقض من أن الوارث يعتبر فى حكم الغير فيما يختص بالتصرف الصادر من مورثه إضرارا بحقه المستمد من القانون وكذلك فإن له أن يطعن على هذا التصرف وأن يثبت مطاعنه بجميع طرق الاثبات وإذا كان التاريخ المدون بالتصرف غير ثابت رسميا فإن له مع تمسك الوارث الذى صدر لمصلحته هذا التصرف بهذا التاريخ أن يثبت حقيقة التاريخ بجميع طرق الاثبات أيضا . وأن كل ما للوارث هو أن يثبت بجميع الطرق أن هذا التاريخ غير صحيح وأن العقد إنما أبرم فى مرض الموت . ومن ثم يكون تمسك المستأنفين بأن هذا البيع المطعون فيه قد تم بالايجاب والقبول وقبض بعض الثمن حسب الثابت بعقد البيع الابتدائى فى يوم أول مارس سنة ١٩٤١ فى محله ويتفق مع المبادئ القانونية السليمة . فالمستأنف عليها بناء على ذلك هى المكلفة قانونا باثبات أن هذا التاريخ العرفى غير صحيح وهو مالم تفعله ولم يثبت أمام محكمة أول درجة .

« وحيث انه يخلص من هذه الأسباب أن النزاع يدور حول أمرين - أولهما - هل يصح التعويل على التاريخ العرفى ويجوز للمستأنفين التمسك به قبل المستأنف عليها أو أنه لا يمكن الاحتجاج

عليها بصفتها طاعنة في العقد بمرض الموت إلا بالتاريخ الرسمي وهو تاريخ التصديق على الامضاءات - وثانيها - إذا كان للعول عليه هو التاريخ الرسمي هل كانت المورثة في ذلك التاريخ مريضة مرض الموت .

« وحيث انه عن الأمر الأول فانه يلوح من مطالعة صحيفة الاستئناف ومذكرة المستأنفين الشارحة أن هذا الأمر قد التبت عليهما أحكامه ولتوضيحه تقرر المحكمة أن الوارث يعتبر من الغير بالنسبة لكل تصرف يصدر من المورث في مرض الموت إضرارا بحقه في الميراث . ذلك لأن حقه في هذا الطعن يستمد من القانون ضد عمل المورث فهو في ذلك لا يمثل ويجب اعتباره من طبقة الغير لا من خلفاء المورث . وان هذا التصرف إما أن يكون بمحرر ذي تاريخ ثابت أو غير ثابت . فاذا كان تاريخه ثابتا فلا يصح الاحتجاج به على الوارث إلا من اليوم الذي اكتسب فيه هذا التاريخ الثابت بناء على أنه من الأغيار ولا عبرة في هذه الحالة بالتاريخ العرفي الذي يحمله المحرر طبقا للمادة ٢٨٨ مدني . أما إذا كان تاريخه غير ثابت فيكون للوارث الحق في أن يثبت بكل الطرق القانونية أن هذا التاريخ صوري وأن التصرف واقع في مرض الموت . وظاهر أن هذا ترخيص يمنح للوارث المذكور في هذه الحالة لاثبات ما يدعيه لأنه أجنبي عن التصرف بحيث إذا لم يقم باثباته يكون التاريخ العرفي المعترف به من المورث حجة .

« وحيث ان التصرف بالبيع موضوع التداعي لم يكتسب تاريخا رسميا إلا في يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤١ وهو تاريخ التصديق على الامضاءات فتطبيقا للقواعد سالفة الذكر لا يصح الاحتجاج قبل المستأنف عليها إلا بهذا التاريخ الثابت ثبوتا

رسميا ويكون من الخطأ إذن تكليفها بإثبات عدم صحة التاريخ العرفي الذي يحمله العقد . « وحيث انه عن الأمر الثاني فان مرض الموت هو المرض الذي يعجز صاحبه عن القيام بمصلحه ويكون الغالب فيه الموت . وشرط غلبة الموت يقتضي بطبيعته عدم اعتبار المرض الزمن الذي يستطيل أمده مرض موت إلا في الفترة الأخيرة التي يشتد فيها وتنتهي بالوفاة .

« وحيث ان الذي تبينته المحكمة من وقائع الدعوي أن مورثة الطرفين المرحومة الستلوسية فانوس جرجس مرضت بالسرطان في الشدي وأدخلت مستشفى فؤاد الأول في ٢ يونيو سنة ١٩٤٠ وخرجت منه بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٤٠ كما تدل على ذلك الشهادة الرسمية المقدمة بحافظة المستأنف الأول رقم ٧ ملف محكمة الدرجة الأولى وأنها توفيت في يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ كما هو ثابت من اعلام المجلس الملي المقدم من المستأنف عليها بحافظتها رقم ٤ ملف محكمة الدرجة الأولى أيضا . وكانت وفاتها نتيجة مضاعفات السرطان بالرئة والعمود الفقري كما جاء في الشهادة الطبية المرفقة بملف تلك المحكمة تحت رقم ١٢ .

ولاشك في أن مضاعفات هذا المرض الخبيث التي أودت بحياتها أقعدتها عن القيام بمصلحتها فترة من الزمن قبل وفاتها لامندوحة عن اعتبارها مدة مرض الموت بدليل : أولا - ما أجمع عليه شهود الاثبات من أن حالتها الصحية كانت تسوء من يوم إلى آخر حتى توفيت .

وثانيا - القرينة العقلية المستفادة من عدم استطاعتها الذهاب في يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤١ إلى المحكمة للتصديق على العقد وانتقال كاتب التصديقات إلى منزلها بالفجالة على الرغم من قرب هذا المنزل لمحكمة الأزبكية السابع لها

الكاتب المذكور . وثالثا — حصول وفاتها في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ أى بعد ثلاثة أيام من هذا التصديق .

ولما كان التصديق على العقد في يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤١ هو الذى أكسب العقد تاريخا ثابتا ثبوتا رسميا يكون إذن هذا التاريخ واقعا في مدة مرض موت المورثة .

هذا ما يقوم عليه يقين هذه المحكمة . أما مساقه الدفاع عن المستأنفين . وما جاء على لسان بعض شهود النفي من حصول وفاة المورثة فجأة فهي مزاعم لا تقوى على البرهان ولا يقوم بها الدليل الطبي على صحتها تستبين منه المحكمة سبب هذه المفاجأة المزعومة بالوفاة .

كذلك لاعبرة بما قيل من أن المورثة لو كانت في حالة مرض الموت لامتنع كاتب التصديقات من إثبات عملية التصديق لأن مرض الموت لا يشترط فيه أن يكون المريض قد وعيه بل يكفي أن يكون المرض مشتداً عليه وأن تنتهي هذه الشدة بالوفاة وليس لكاتب التصديقات الامتناع عن التصديق مادام أن المريض لم يكن فاقدا وعيه .

« وحيث انه لهذه الأسباب يتعين الحكم برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

(استئناف كمال أفندى معوض وآخر وحضر عنهما الأستاذ محمود فهمى جندية بك ضد الست سيدة فانوس وحضر عنها الأستاذ رياض يعقوب رقم ١٤٣ سنة ٦٤ ق بالهيئة السابقة)

القضاء التجاري

١٨٠

محكمة اسكندرية التجارية الابتدائية

١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦

دعوى استرداد . حجز متوقع من مصلحة الضرائب . اختصاص المحكمة التجارية به على أساس أن الاسترداد عقبة في التنفيذ ومحكمة الأصل تختص ان كانت عقبة التنفيذ متعلقة بأصل الدعوى (٣٨٦ مرافعات)

المبادئ القانونية

١ — دعوى الاسترداد الناشئة عن تنفيذ إجراءات مصلحة الضرائب المتخذة ضد المولين تستلزم بحث العلاقة التي بين الممول المدين وبين الأغيار الذين يدعون ملكية على منقولاته وهي من طبيعتها قد تكون لمصلحة الضرائب

حقوق عليها لو صح الحجز — وإذا استلزم البحث صحة أو بطلان إجراءات التنفيذ ولها ارتباط ومساس بقانون الضرائب وبالحجوز الادارية التي تكفل تنفيذ أحكامه فعندئذ يصبح من اللازم أن يطرح النزاع على محكمة الأصل أمام المحاكم التجارية الكلية .

٢ — دعوى الاسترداد هي عقبة من عقبات التنفيذ فإذا كان الاختصاص متعلقا بالنوع فعندئذ تنظر أمام محكمة الأصل التي أصدرت الحكم إذا كانت عقبة التنفيذ متعلقة بأصل الدعوى (م ٣٨٦ مرافعات) ومحكمة الأصل عن دعوى استرداد منقولات حجز عليها بسبب

دين اتخذته مصلحة الضرائب هي المحكمة التجارية الكلية الابتدائية .

٣ — إن اختصاص المحاكم التجارية يمتد للفصل في قضايا مدنية بطبيعتها لأنها من الأصل متصل بها القضاء التجاري في أصل النزاع .

المحكمة

« حيث ان الحاضر عن مصلحة الضرائب دفع بعدم اختصاص هذه المحكمة لأن دعوى الاسترداد المرفوعة هي بطبيعتها دعوى مدنية ولا تنظر أمام المحكمة التجارية .

« وحيث ان تعلق البحث في الخصومة مرتبط أصلاً ببحث صلة مصلحة الضرائب بالممولين وتلك الصلة لانزاع في أنها تطرح على القضاء التجاري عملاً بقانون الضرائب فاذا طرح نزاع فرعي منه وكان خاصاً باسترداد المنقولات التي تزعم مصلحة الضرائب أنها مملوكة للممول فجزت أو اتخذت إجراءات قد تكون صحيحة أو باطلة من وجهة مراعاة أو عدم مراعاة القواعد التي يستلزمها البحث الضرائبي وإذا اتضح أن موقفها في دعوى الاسترداد قد يستلزم سببه بحث العلاقة التي بين الممول وبين الأغيار الذين يدعون ملكية على منقولات هي من طبيعتها قد تكون لمصلحة الضرائب حقوق عليها لوصح الحجز وإذا استلزم البحث صحة أو بطلان إجراءات التنفيذ لها ارتباط ومساس بقانون الضرائب وبالحجوز الادارية التي تكفل تنفيذ أحكامه فعندئذ يمكن القول أنه يصبح من اللازم أن يطرح النزاع على محكمة الأصل أمام المحكمة التجارية المختصة خصوصاً وأنه من الممكن أن تثار دفوع بالتواطؤ بين الممول وبين السرد الذي يمكن

أن يدفع ضده بأنه أحياناً هو والممول سواء ومن العلوم قانوناً أن دعوى الاسترداد هي من عقبات ومبطلات التنفيذ إذا نظرت موضوعاً وبسرعة *claire* لا على سبيل الاستعجال *urgence* وهي تنظر أمام المحكمة من وجهة الاختصاص النوعي أمام القضاء الطبيعي الذي أصدر الحكم في أصل النزاع والذي من اختصاصه نظر أصل الموضوع (م ٣٨٦ مرافعات) وإذا لم يكن البحث بصدد اختصاص مركزي في دعوى الاسترداد الأمر الذي يترتب عليه هل الاختصاص لمحكمة الحاجز كما تقول بعض الأحكام (بند ٩٨١٩ مرجع القضاء) أو لمحكمة التنفيذ (أبوهيف بك بند ٢١٧ وبند ١٢٧٧ تنفيذ) بل إذا كان الاختصاص متعلقاً بنوع القضية فعندئذ لا مناص من تطبيق المادة ٣٨٦ مرافعات التي تفرق بين عقبات التنفيذ المتعلقة بأصل الدعوى قرفع أمام المحكمة التي أصدرت الحكم وبين إشكالات التنفيذ المستعجلة فتتظر أمام القاضي المستعجل .

« وحيث انه من جهة أخرى فان سلطة المحاكم التجارية تمتد للفصل في قضايا فرعية مدنية بطبيعتها لأنها من الأصل متصل بها القضاء التجاري في أصل النزاع لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع وكثيراً ما يتفرع من الدعاوى المرفوعة أو التي تم بحثها أمام القضاء التجاري بصفة أصلية دعاوى أخرى فرعية ليست لها الصفة التجارية أو على أشخاص لا يعتبرون من التجار كما يحدث في دعاوى البطلان والاسترداد فهنا يمكن القول بأن اختصاص القضاء التجاري لا يضيق مداه في ولايته على أمثال تلك الدعاوى إذ هو من النظام العام عند بحثه وتمييزه عن القضاء المدني (كتاب الزيني بك جزء أول بند ١٣٥ ص ١٥٤) ومن ثم لما سبق بيانه ولأن دعوى الاسترداد الحالية سببها

والخامس في ١٦/٩/١٩٤٧ وعمل على الأربعة الأولى احتجاجات عدم الدفع وقال انه بالرغم من ذلك لم يتم المدعى عليه بالسداد مما يعتبر معه متوقفا عن الدفع وطلب وضع الأختام على محل تجارة المدعى عليه وتحديد جلسة للحكم بأشهر اقله وقد صدر الأمر بوضع الأختام في تاريخ ١٤/٩/١٩٤٧ وتنفذ هذا الأمر بتاريخ ٢٩/٩/١٩٤٧ وتحدد لنظر الدعوى جلسة ١١/١٠/سنة ١٩٤٧ .

« وحيث ان المدعى عليه دفع الدعوى بأنه قاصر وغير مأذون من المحكمة الحسبية بأن يزاول أعمال التجارة ومن ثم لا يكون معتبرا من التجار ولا يجوز الحكم بأشهر اقله وقسم مستخرجا رسميا يتضمن بأنه من مواليد ٩ فبراير سنة ١٩٢٨ وقرار من مجلس حسي مصر مؤرخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ يتضمن تعيين والدته وصية عليه .

« وحيث ان المادة الرابعة من قانون التجارة نصت على انه يسوغ لمن بلغ سنه إحدى وعشرين سنة كاملة أن يشتغل بالتجارة وأما من بلغ سنه ثمان عشر سنة كاملة وكان قانون أحواله الشخصية يقضي بأنه قاصر فلا يجوز له أن يتجر إلا بحسب الشروط المقررة فيه وأما إذا كان القانون المذكور يقضي برشده فلا يتجر إلا بأذن من المحكمة الابتدائية .

« وحيث ان القانون المؤرخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بنظام المجالس الحسبية قضى بأن الرشد يتم متى بلغ القاصر من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية إلا إذا قرر المجلس الحسي استمرار الوصاية وانه إذا بلغ القاصر ثمان عشرة سنة ولم يمنع من التصرف جازله تسلم أمواله لديرها بنفسه ويكون للقاصر في هذه الحالة قبض دخله مدة إدارته والتصرف فيه وبذلك حرم القاصر

تنفيذ مصلحة الضرائب على أحد مموليها بمسند قانوني من اختصاص القضاء التجاري نظره فلماذا ترى المحكمة رفض الدفع بعدم الاختصاص .

« وحيث انه عن موضوع الدعوى ولأن الطرفين توافقا على إحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات وثقى الملكية بكافة الطرق فلا ترى المحكمة مانعا من إيجابتهما لطلبهما .

(قضية الس ثرمة جيران دياس وآخر ضد حضرة مأمور ضرائب قسم المنشية وآخرين رقم ٣٥٢ سنة ١٩٤٦ ك تجاري رئاسة وعضوية حضرات القضاة عبد العزيز سليمان بك وحسن فهمي البدوي وحسين أحمد سليمان) .

١٨١

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

الدائرة الخامسة عشرة

١٧ فبراير سنة ١٩٤٨

إفلاس . شرطه . تاجر مخزف

المبدأ القانوني

شرط إشهار الإفلاس أن يكون المدين تاجرا وأن يتخذ التجارة حرفة معتادة له .

المحكم

« حيث ان المدعى قدم طلبا لحضرة رئيس محكمة مصر الابتدائية بتاريخ ١٤/٩/١٩٤٧ قال فيه بأنه يدين المدعى عليه في مبلغ ٤١٠ م و ١٤٠ ج بموجب خمسة سندات أذنية مؤرخ ١١/٤/١٩٤٧ قيمة كل من الأربعة الأول ٢٥ ج والخامس ٢١٠ م و ٣٧ ج وأولها يستحق الدفع في ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٧ والثاني في ٩/٨/١٩٤٧ والثالث في ١٦/٨/١٩٤٧ والرابع في ٣٠/٨/١٩٤٧

من الاتجار لأن الاتجار معتبر من أعمال التصرف وأصبح الرشد التجارى مطابقا للرشد الدنى .

« وحيث ان المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بنظام المحاكم الحسبية نص في المادة الأولى منه على أن القاصر هو من لم يبلغ سن الرشد وهي إحدى وعشرون سنة كاملة ونص في المادة الثانية منه على أنه ليس للقاصر أن يتسلم أمواله قبل بلوغ سن الرشد ومع ذلك فإذا بلغ الثامنة عشر من عمره جاز له بأذن المحكمة أن يتسلم كل هذه الأموال أو بعضها لإدارتها بعد سماع أقوال الوصى وجاء بالمادة الثالثة بأنه لا يجوز له بغير إذن من المحكمة أن يزاول أعمال التجارة ويخلص من ذلك أن قانون المجالس الحسبية السابق حرم القاصر من الاتجار لأن الاتجار معتبر من أعمال التصرف والقانون الحالى لم يحز للقاصر بغير إذن من المحكمة أن يزاول أعمال التجارة .

« وحيث انه يتبين من المستخرج الرسمى المقدم بملف الدعوى أن المدعى عليه من مواليد ٩ فبراير سنة ١٩٢٨ فهو إذن لا زال قاصرا إذ لم يبلغ من العمر احدى وعشرون سنة ميلادية ولم يكن لديه إذن من المحكمة الحسبية بمزاولة أعمال التجارة وعلى ذلك لا يعد قانونا من الأعمال التجارية ما يكون المدعى عليه اشتراه من البضائع أو أمضاه من الأوراق

« وحيث انه من الشروط الموضوعية لاشهار الإفلاس أن يكون المدين تاجراً وأن يتخذ التجارة حرفة معتادة له وقد تبين من الأوراق أن المدعى عليه قاصر وأنه بموجب قانون الأحوال الشخصية ممنوع من مزاولة أعمال التجارة إلا بأذن من المحكمة الحسبية ومن ثم لا يكون معتبرا من التجار ولا يجوز الحكم باشهار إفلاسه ويتعين لذلك رفض الدعوى (راجع استئناف مختلط ٢٢ إبريل سنة ١٩٠٣ ببلتان ص ١٥

ص ٢٤٣ وجلاذ ص ١٥ م ٤ عمرة ٤) .

(قضية محمود على ثابت وحضر عنه الاستاذ خالد حسن ضد كمال حسين الدقاق رقم ١١٥ سنة ١٩٤٧ إفلاس مصر رئاسة وعضويه حضرات القضاة اسماعيل عاشور ومحمد سعيد صابر وابراهيم علام)

١٨٢

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

الدائرة الخامسة عشرة

٢٣ مارس سنة ١٩٤٨

إفلاس - طلب إشهاره - حق لكل دائن

المبدأ القانونى

حق إشهار الإفلاس يملكه كل دائن مها قل دينه فيجوز لمن كان دينه مدنيا أن يطلب الحكم بإشهار الإفلاس بشرط أن يثبت هذا الدائن أن المدين متوقف عن دفع ديونه الجارية .

المحكمة

« حيث ان المدعى وهو مدير شركة ماركو حزان وشركاه قدم طلبا إلى حضرة رئيس محكمة مصر الابتدائية الوطنية بتاريخ ٢ / ١٠ / ١٩٤٧ قال فيه أنه يدين المدعى عليه بمبلغ ٩٠٠ جنيه بموجب أربع سندات إذنية مؤرخة ٢٥ مايو سنة ١٩٤٦ أولها بمبلغ ٣٠٠ جنيه يستحق السداد في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٦ والثاني بمبلغ ٢٠٠ ج يستحق السداد في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ والثالث بمبلغ ٢٠٠ ج يستحق السداد في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٦ والرابع بمبلغ ٢٠٠ ج يستحق السداد في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وهذه السندات محررة لصالح السيدة راجية محمد كمال ومحواله اليه بتاريخ ٢٥ / ٥ / ١٩٤٦ وقال إنه لما لم يقم المدعى عليه بسداد قيمة السند الأول

في الميعاد أعلنه يروتستو عدم الدفع بتاريخ ٢٧، ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٦ وأنه مع ذلك لم يسدد قيمة هذا السند وكذا السندات الأخرى عند حلول ميعاد دفعها وطلب وضع الأختام على محل تجارة المدعى عليه الكائن بشارع الأزهر رقم ٣٤ وتحديد جلسة لاشهار أفلاسه وقد صدر الأمر فعلاً بتاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٤٧ وتنفذ بوضع الأختام على محل المدعى عليه بتاريخ ١٠ / ٧ / ١٩٤٧ وقدم المدعى تأييداً لدعواه أربع سندات أذنية مؤرخة ٢٥ مايو سنة ١٩٤٦ موقع عليها من المدعى عليه تتضمن مديونيته إلى السيدة راجية محمد كمال في مبلغ ٩٠٠ ج ومحولة إلى المدعى في ٢٥ / ٥ / ١٩٤٦ كما قدم بروتستو عدم الوفاء عن السند الأول ومعلن للمدعى عليه بتاريخ ٢٧ و ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٦ .

« وحيث أن المدعى عليه دفع بمحضر جلسة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بعدم جواز نظر هذه الدعوى قائلاً أن المدعى سبق أن أقامها أمام محكمة مصر المختلطة في القضية رقم ٩٨٢ سنة ٧٢ قضائية وقضى فيها بالرفض حيث ثبت لديها أن الدين غير تجاري كما قرر في مذكرته رقم ٩ دوسيه أن الحيلة غير تاجرة فلا يجوز لها طلب الحكم باشهار الأفلاس وأن تحويل هذه السندات إلى والدها المدعى وهو تاجر لا يغير من طبيعتها ولا يعتبر عملها تجارياً فيسبب طلب الحكم باشهار الأفلاس في هذه الدعوى كما دفع في مذكرته المشار إليها بأن السندات موضوع هذه الدعوى صورية إذ هي عن مبلغ لا مقابل لها وأن سبب الدين معدوم لوجوده وأنه نظراً للعلاقة الشخصية التي بينه وبين الحيلة قد حرر لصالحها هذه السندات بدافع حكم الظروف لا مقابل مبالغ قد تسلمها منها نقداً . » وحيث أنه تبين من مطالعة الأوراق أن

شركة ماركو جازان وشركاه التي يمثلها المدعى سبق أن أقامت الدعوى رقم ٩٨٢ سنة ٧٢ قضائية أمام محكمة مصر الابتدائية المختلطة طلبت فيها الحكم باشهار افلاس شركة القاهرة للنقل « مدحت عارف وشركاه » التي يديرها المدعى عليه كما طلب الحكم باشهار أفلاس المدعى عليه شخصياً وقد استند في طلب اشهار الأفلاس على توقف المدعى عليه في سداد قيمة السندات موضوع هذه الدعوى المحولة إليها من السيدة راجية محمد كمال وقد اعترضت شركة النقل على رفع دعوى الافلاس ضدها ودفع الحاضر عنها بأن قيمة السندات موضوع الدعوى قد دفعت من السيدة راجية محمد كمال بموجب شيكات عديدة سحبها على البنك الأهلي لأمر مدحت عارف شخصياً وليست لأمر شركة النقل المطلوب اشهار افلاسها وقد أخذت محكمة مصر المختلطة بوجهة نظر الشركة وقضت برفض دعوى اشهار الأفلاس الموجهة إليها وقالت عن طلب اشهار الافلاس الموجه إلى المدعى عليه شخصياً أن هذا الأخير وكذا المدعى مصري الجنسية وبذلك تكون المحاكم المختلطة غير مختصة بالفصل في هذا الطلب وقضت بعدم اختصاصها بنظر دعوى الافلاس الموجهة ضد المدعى عليه شخصياً وقد أشارت محكمة مصر المختلطة في أسباب حكمها أنه اتضح لها من كتاب البنك الأهلي المؤرخ ٩ أبريل سنة ١٩٤٧ أن قيمة السندات موضوع الدعوى قد دفعت من السيدة راجية محمد كمال بموجب شيكات عديدة سحبها على البنك المذكور لأمر مدحت عارف شخصياً وليست لأمر شركة القاهرة للنقل ويتبين من ذلك أن محكمة مصر المختلطة لم تفصل في موضوع دعوى إشهار الافلاس المقامة ضد المدعى عليه شخصياً ولم تعرض في أسباب حكمها لصفة الدين من ثم يكون الدفع الذي أثاره المدعى عليه بمحضر

جلسة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ لا يستند إلى أساس .

« وحيث ان مادفع به المدعى عليه في مذكرته رقم ٩ دوسيه من أن المحيلة غير تاجرة ولا يجوز لها طلب الحكم بأشهار الافلاس وبالتالي لا يمكن المحال اليه هذا الحق بالتبعية فان المحيلة قد ردت على ذلك في مناقشتها بالجلسة مقررة بأنها تشتغل بالتجارة فعلا وقد تمت للتدليل على ذلك عقد شركة مؤرخ ١٩٤٣/١٢/٣١ يتضمن تكوين شركة تجارية بينهما وبين المدعى برأس مال قدره ٢٣٠٠ ج والغرض منها الاتجار في المنسوجات بكافة أنواعها جملة ونصف جملة وقطاعى وكذلك الاشتغال بأعمال القومسيون والسمسرة وعلى أن يكون لها ٣٠ ٪ من الأرباح ومثل ذلك في الحسارة وتسجلت هذه الشركة بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٤٤ — على أنه سواء أكانت السيدة راجية تاجرة أم غير تاجرة فانه لا يشترط في الدائن طالب الافلاس أن يكون تاجراً فقد أجازت المادة ١٩٦ تجارى لجميع الدائنين مجتمعين أم منفردين طلب الحكم بأشهار الافلاس لمدينهم التاجر الذى توقف عن دفع ديونه التجارية وهذا الحق يملكه كل دائن مهما قل دينه فيجوز لمن كان دينه مدنيا أن يطلب الحكم بأشهار الافلاس بشرط أن يثبت هذا الدائن أن المدين توقف عن دفع ديونه التجارية (استئناف مختلط فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١١ مجلة التشريع والقضاء والمختلط السنة الرابعة عشر ص ٢٣ كتاب الافلاس للدكتور محمد بك صالح المجلد الثانى من الجزء الثانى بند ٢٦ ص ٤٥) ومن ثم يكون مذهب اليه المدعى عليه من ضرورة أن يكون طالب الافلاس تاجراً لا سند له قانوناً .

« وحيث انه فيما يتعلق بنزاع المدعى عليه في

أصل الدين الوارد بالسندات وسببه فقد قررت السيدة راجية محمد كمال في مناقشتها بالجلسة أن المدعى عليه أوهمها بأن هناك صفقة بيع سيارات من الجيش البريطانى وأن هذه الصفقة رابحة وأنه سيعود عليها من شراء السيارات وتشغيلها أرباحاً طائلة فسلته مبلغ ١١٠٠ ج بعضه نقدا والبعض الآخر بشيكات على البنك الأهلى ولكن المدعى عليه خدعها واشترى السيارات باسم غيرها ولما هددته بأخذ الاجراءات ضده ان لم يرد لها ماأخذه منها حرر لها بهذا المبلغ خمس سندات أذنية مؤرخة جميعها ٢٥ مايو سنة ١٩٤٦ أولها بمبلغ ٢٠٠ ج يستحق السداد فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٦ والثانى بمبلغ ٣٠٠ ج يستحق الدفع فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٦ والثالث بمبلغ ٢٠٠ ج يستحق السداد فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ والرابع بمبلغ ٢٠٠ ج يستحق السداد فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٦ والخامس بمبلغ ٢٠٠ ج يستحق السداد بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وقد قام المدعى عليه بسداد قيمة السند الأول الذى يستحق السداد بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٦ إلى البنك الأهلى بتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٩٤٦ ولما لم يدفع السند الثانى فى ميعاد استحقاقه أعلنه يروتستو عدم الدفع بتاريخ ٢٧ و ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٦ كما لم يدفع قيمة السندات الباقية فى مواعيد استحقاقها وقدمت لتأيد أقوالها خطاباً من البنك الأهلى مؤرخ ٩ أبريل سنة ١٩٤٧ ببيان الشيكات التى سحبتها على البنك الأهلى لأمر المدعى عليه وتواريخ استلام قيمتها وهذه الواقعة أشير اليها فى أسباب حكم محكمة مصر المختلطة والتى استندت اليها شركة القاهرة للنقل فى أن جميع الشيكات التى سحبتها السيدة راجية محمد كمال على البنك الأهلى لأمر المدعى عليه شخصياً وليست لحسابها كما قدمت

ورقة محررة بخط المدعى عليه ببيان السيارات التي اشتراها من الجيش البريطاني بالمبلغ الذي قبضه منها وإيصال صادر من البنك الأهلي يفيد تحصيل مبلغ ٢٠٠ ج من المدعى عليه لصالح السيدة راجيه محمد كمال بتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٩٤٦ .

« وحيث ان المدعى عليه بعد أن كان يدفع الدعوى بأن السندات موضوع هذه الدعوى صورية وعن مبالغ لا مقابل لها وأن سبب الدين معدوم لا وجود له وأنه حررها بدافع حكم الظروف لا مقابل مبالغ قد تسلمها منها تقدماً عاد فقرر أمام ما قدمته السيدة راجيه من المستندات القاطعة وذلك بمحضر جلسة ٩ مارس سنة ١٩٨٤ أنه اعترف بالتجارة من سنة ١٩٤٢ واشترك في عدة شركات برأس مال قدره ٣٠٠٠٠ ج ولما اتسعت أعماله التجارية في أوائل سنة ١٩٤٦ احتاج إلى مبالغ كبيرة للصرف عليها فاقترض من السيدة راجيه بمقدار ٥٠٠ ج على دفعتين من ذلك ٣٠٠ ج بموجب الشيك الأول الوارد بخطاب البنك الأهلي المؤرخ ٩ أبريل سنة ١٩٤٧ ومبلغ ٢٠٠ ج بموجب الشيك الثاني بخطاب المذكور وحررها كميالة عن كل مبلغ ثم استبدل الكمياليتين بالخمس سندات الأذنية وجعلها بمبلغ ١١٠٠ ج بدلا من ٥٠٠ ج التي قبضها منها ثم اقترض منها مبلغ ١٥ ج أخرى بموجب الشيك الأخير الوارد بخطاب البنك الأهلي المؤرخ ٩ أبريل سنة ١٩٤٧ فأصبح مجموع ما اقترضه منها مبلغ ٥١٥ ج سدد لها مبلغ ٢٠٠ ج قيمة السند الأول الذي استحق في ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٦ والباقي لها طرفه مبلغ ٣١٥ ج وقال عن باقي المبلغ انها قوائد أضيفت إلى أصل الدين كما اعترف بصدور الورقة التي قدمتها السيدة راجيه ببيان السيارات منه وقال انه اشتراها من الجيش البريطاني لحساب شركة القاهرة للنقل في نوفمبر

أوديسمير سنة ١٩٤٥ بموجب عقد مشتري واحد وأنه أراد أن يشتري سيارات أخرى من الاسكندرية فعرض على السيدة راجيه أن تقرضه مبلغ ٢٠٠٠ ج خلاف السلفية الأولى وأن يقدم هذه السيارات المينة بالورقة ضامنا لهذا القرض الجديد ولكن العملية لم تتم .

« وحيث انه يبين من استظهار أوراق الدعوى ومناقشة طرفي الخصوم ان منازعة المدعى عليه في مقدار الدين لا تستند إلى أساس جدي فهو لم يقدم ما يؤيد زعمه من أن أكثر من نصف المبلغ هو قوائد أضيفت إلى أصل الدين ولما سئل عما إذا كان لديه ما يثبت ما يدعيه أجاب بالنفي ولم يقدم كذلك الكمياليتين اللتين يقول عنهما بأنهما تحررتا بأصل الدين بعد استردادها إن صح ما يزعمه كما أنه لم يعلل إضافة مبلغ كبير من القوائد إلى سندات أذنية تستحق الدفع شهريا ولم يحدد فيها مواعيد السداد في تواريخ متباعدة يظن فيها بأن قوائد التأخير أضيفت إلى أصل الدين الأمر الذي يقطع بأن نزاعه في مقدار الدين لا يستند إلى سبب صحيح .

« وحيث ان ما يشير به المدعى عليه حول صفة الدين من أنه غير تجاري لا محل له أيضا فقد قرر في مناقشته أنه اقترض المبالغ ليستعين بها في أعماله التجارية التي اتسعت دائرتها في أوائل سنة ١٩٤٦ وان كانت السيدة راجيه قد دلت بمسنداتها التي قدمتها والتي لم يستطع المدعى عليه نفيها أنها سلمته هذه المبالغ لشراء سيارات من الجيش البريطاني لاستغلالها وفي كلتا الحالتين يكون الدين تجاريا لاستعماله في أغراض تجارية ولا تلتفت المحكمة إلى عدول المدعى عليه وتقريره بعد ذلك في مناقشته أنه اقترض المبالغ للاتفاق منها على مهراته ولعب اليسر إذ أن هذا

تجارى اعتباره في حالة إفلاس والحكم بإشهار إفلاسه .

« وحيث ان الثابت من الاطلاع على بروتستو عدم الوفاء أنه أعلن إلى المدعى عليه في ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٦ ولذا ترى المحكمة اعتبار هذا اليوم تاريخاً مؤقتاً للتوقف عن الدفع .

« وحيث ان هذا الحكم الصادر بإشهار إفلاس تاجر واجب التنفيذ مؤقتاً فيتعين لذلك الحكم به عملاً بالمادة ٢١١ تجارى .

(قضية ماركو ابراهيم حزان افندى مدير شركة ماركو حزان وحضر عنه الاستاذ كرم عبد الهادى ضد مدحت افندى عارف رقم ١١٧ سنة ١٩٤٧ افلاس مصر رئاسة وعضوية حضرات القضاة اسماعيل عاشور وعبد سعيد صابر و ابراهيم علام)

الادعاء لا يتفق مع أقواله الأولى التى أدلى بها فى مناقشته هذا فضلاً عن أن السندات الأذنية موضوع الدعوى تعتبر بحسب القانون عملاً تجارياً للتوقيع عليها من المدعى عليه وهو تاجر .

« وحيث أنه يبين مما تقدم أن الدين الذى بنى عليه طلب الإفلاس هو دين تجارى اشتغلت به ذمة تاجر واستحق الوفاء به فى تاريخ سابق على تاريخ رفع الدعوى ولهذا يتعين اعتبار المدعى عليه متوقفاً عن دفع دينه التجارى المحقق الوجود والمعين القدار .

« وحيث انه ما دام قد ثبت أن المدعى عليه قد توقف عن دفع دينه يتعين طبقاً للمادة ١٩٥

قضاء الضرائب

المبادئ القانونية

١ — إن اعلان الممول بتقدير اللجنة أو إعلانه بقرارها هما عبارتان لمؤدى واحد وهو علم الممول بمنطوق قرار لجنة الضرائب بالتقدير إذ ليس فى القانون ما يلزم باعلان الممول بأسباب هذا المنطوق .

٢ — إن نص المادة ٥٣ على اخطار الممول بتقدير اللجنة لم يأت للاشعار بأن الضريبة واجبة الأداء فقط بل أيضاً لسريان ميعاد الطعن .

٣ — إن الطعن فى قرار لجنة التقدير أمام المحكمة التجارية ليس قاصراً على تحديد الأرباح وتقديرها كما قرر الطاعنان بل قد يتناول

١٨٣

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ .

- ١ — لجنة تقدير إعلان منطوق قرارها للممول .
لا ضرورة لإعلان أسبابه . المادة ٥٣ .
- ٢ — الطعن فى هذا القرار . جوازه أمام المحكمة .
وقبل صدوره إن كان متعلقاً بدفع قانونية . متى صدر وجبت مراعاة المواعيد المقررة للطعن .
- ٣ — المحاكم الوطنية الولاية العامة على بطلان قرارات اللجان الادارية متى تجاوزت اختصاصها .
- ٤ — ضريبة استثنائية . الأصل فيها أنها تجب على ممول يخضع أصلاً للضريبة العادية ولذا وجب الطعن على تقدير الضريبة العادية أولاً مادة ٥٤ وتحسب الأرباح الاستثنائية على أساس رقم المقارنة المختار من أرباح إحدى سنوات ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ أو ١٢٪ من رأس المال المستثمر .

بحوثا ودفعوا قانونية من المستحسن الأدلاء بها أمام محكمة الطعن والممول له سبيل من اثنين اما أن ينتظر قرار اللجنة ثم يطعن فيه أمام القضاء من الناحية القانونية ومن الناحية الموضوعية معا وإما أن يلجأ الى القضاء من غير انتظار صدور قرار اللجنة لكي يطلب اليه الحكم بصحة دفعه القانونية . ولكن متى صدر القرار فلا سبيل إلا بالطعن في الميعاد في التقدير ذاته أو في أساسه .

٤ — ان المحاكم الوطنية لها الولاية العامة على بطلان قرارات اللجان الادارية التي تتجاوز حدود اختصاصها ولها بحث ما اذا كانت الأوامر والأعمال أو القرارات الصادرة من اللجان الادارية أو القوانين التنظيمية نفسها قد وقعت منطبة وفقا للقانون أم لا بل ولل قضاء سلطة التعرض في امكان انطباق أو عدم انطباق قانوني أو قرار لجنة ادارية ولها بحث ما اذا كان كلاهما وقع نتيجة للقانون الذي استلهمته الجهة الادارية وهل خالف روح الغرض المطلوب بأن دعى الى عرض يختلف عن الهدف الموافق للعدالة والقانون .

٥ — ان القول بمنح أية هيئة أو لجنة ادارية اختصاصا نهائيا فاصلا *Competance juridictionnelle* أمر ممكن الأخذ به قانونا مع وجود النص الذي يحكم كل واقعة على حدها طبقا للأنظمة أو القانون الخاص بحرمان المحاكم من

التعرض لإجراء اداري بشرط أن يكون الاختصاص والتشكيل وتطبيق القانون كل منها صحيحا .

٦ — انتظار صدور القرار من لجنة الضرائب معناه قبول التحاكم اليها ومعناه وجوب الالتجاء إلى المحكمة العادية بالطريق الموضوع وفي الميعاد القانوني للأدلاء بما يراه الطاعن وإلا كان نص ميعاد للطعن أمام المحكمة في ذاته عبثا والأصل أن هذا الميعاد قد وضع لمصلحة الطاعن زيادة في الضمان بل هو يقوم مقام الدعوى العادية بالطعن في قرارات اللجان الادارية الأخرى التي نص القانون على نهائيتها .

٧ — ان الأصل في الضريبة الاستثنائية بحسب المادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ أنها عن أرباح بمول من يكونون خاضعين للضريبة العادية للأرباح الاستثنائية فؤدى هذا الاعتبار عدم خضوعه للأرباح العادية فلا بد أولا أن يطعن على تقدير الأرباح العادية في الميعاد المقرر قانونا من تاريخ الاخطار المنصوص عنه بالمادة ٥٤ من قانون الضرائب .

٨ — لا تسرى الأرباح الاستثنائية على الممول في سنة من سني المحاسبة الاستثنائية إلا إذا كانت أرباحا تجارية أو صناعية وذلك سواء أكان الممول قد اختار لسنة المحاسبة في الربح رقم المقارنة فيما تجاوز اما سنة من سني ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، أو ما تجاوز في الربح ١٢ / من رأس

المال المستثمر الحقيقي في سنة المحاسبة السابقة والممول رهن بين هذين الخيارين عند اختيار رقم المقارنة بالمضاهاة مع رقم أرباح سنة المحاسبة انما يقارن أرباح سنة المحاسبة الاستثنائية مع السنة السابقة للمقارن بها من سني ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ بنفس طرق تحديد الأرباح التجارية أو الصناعية كنص القانون .

المحكمة

« حيث ان مأمورية الضرائب أخطرت الطاعنين بخطاب موصي عليه في ١٧/٢/١٩٤٥ وصلها في ١٩/٢/١٩٤٥ أن لجنة الضرائب المنعقدة في ١٥/١١/١٩٤٤ قدرت أرباحهما في سنتي ٩٤٠ و ٩٤١ بمبلغ ١٧٠٠ ج و ٢١٦٠ ج على التوالي (مستند ٢١ من حافظة مصلحة الضرائب) فرضا طعنهما في ١٦ مايو سنة ١٩٤٥ وطلبا بطلان القرارات الصادرة في شأن تقدير أي ضريبة استثنائية عن عمليات التسليف التي يقوم بها الطاعنان وفقا للقانون ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ والغاء التقدير عن المبلغين السالفين أو عن ضريبة استثنائية عليهما ودفع الحاضر عن مصلحة الضرائب بعدم قبول الطعن شكلا لأن إعلان صحيفة الطعن حصل بعد انقضاء أكثر من خمسة عشر يوما كاملة من تاريخ الاخطار ورد الطاعنان أن دعواهما ليست طعنا في قرار لجنة التقدير إنما هي دعوى عادية لبطلان قرار اللجنة التي تجاوزت حدها القانوني في تقدير الأرباح عن عمليات تسليف مقابل رهون بأكثر من ١٢ ٪ بغير اتباع للقانون ٢٣ / ٢ / ١٩٠١ وأن المنازعة في المقدار هي التي يجوز الطعن فيها أما المنازعة في أساس الضريبة فان هي إلا دعوى عادية وأن عملية التسليف على الرهون بواقع

٢٤ ٪ كما جاء بتقدير لجنة الضرائب يعتبر جنحه ولا يرصد ذلك في الدفاتر وهذا التجاوز في الربح عن الحد القانوني للفائدة المقررة قانونا يجعل التقدير الطعون فيه مرتبطا ومتعلقا بتقدير الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية التي تفرض عملا بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقروض من أرباح الضريبة الخاصة هي عن أرباح تتجاوز سنة من سني ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ أي تتجاوز ١٢ ٪ من قيمة رأس المال المستثمر — كما قرر الطاعنان أيضا أن الاعلان الذي وصلهما هو أخطار عن التقدير Estimation ولهما التظلم في أي وقت بينما لم يعلنوا بقرار اللجنة decisein ومن هذا الاخطار فقط يبدأ ميعاد الخمسة عشر يوما وذلك وفقا للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ — وان قرار اللجنة قد صدر باطلا ومن جهة غير مختصة لأنه ليس لها أن تزيد عما قدرته المأمورية بمقولة أن اللجنة ان هي إلا جهة إدارية لا تحكم إلا فيما قدر لها قانونا ويعتبر حكمها معدوما لاجوده من جهة أن لاسلطة ولا ولاية لها وأن المحاكم لها الأحقية بالحكم بالبطلان بدعوى عادية .

« وحيث انه ورد بالمادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن مصلحة الضرائب تقوم باعلان الممول بتقدير اللجنة وذلك بخطاب موصي عليه مع علم الوصول ويكون هذا التقدير أساسا لربط الضريبة وتصبح واجبة الأداء طبقا لما نص عليه في المادة الآتية .. الخ وجاء بالمادة ٥٤ أنه يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان قرار لجنة تقدير على الوجه المبين في المادة السابقة الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية المنعقدة بهيئة تجارية التي يدخل في دائرة اختصاصها محل إقامة الممول — ومن الواضح أن إعلان الممول بتقدير

اللجنة أو إعلانه بقرارها ما عبارتان لمؤدى واحد وهو علم الممول بمنطوق قرار لجنة الضرائب بالتقدير إذ ليس فى القانون ما يلزم بإعلان الممول بأسباب هذا المنطوق وما يدل على عدم وجوب إعلان الأسباب أن المادة ٥٣ نصت على إعلان الممول بتقدير اللجنة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وجاء بالمادة ٥٤ أن إعلان قرار لجنة التقدير يكون على الوجه المبين فى المادة السابقة أى بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وبواسطة المصلحة عن إعلان التقدير لإعلان القرار بأسبابه إذ ليس من صفات الأحكام أو القرارات أن تعلن أسبابها بخطاب موصى عليه - وإذا لم يقصد المشرع إلا علم الممول بتقدير اللجنة المبين فى منطوق قرارها تخففا لسرعة الفصل فى أفضية الضرائب المصلحة المختصة بالاختار بهذا التقدير حتى يكون الممول على بينه من أمره فى النتيجة التى ألزم بها فى التقدير المقرر وإلا فلا يلزم إلا نفسه ولم يأت نص المادة ٥٣ عن اختار الممول بتقدير اللجنة للاشعار بأن الضريبة واجبة الأداء فقط بل أيضا لسريان ميعاد الطعن أيضا بدليل أن تلك المادة قد نصت أن الضريبة تصبح واجبة الأداء ولو طعن فى التقدير أمام القضاء طبقا لما نص عليه فى المادة الآتية وتلك الاحالة من المادة ٥٣ إلى المادة ٥٤ ومن المادة (٥٤) إلى المادة ٥٣ لتدل على وجوب أداء الضريبة فى الحالتين بمجرد الاختار بالتقدير أو إعلان قرار المنطوق بالتقدير وبالمعنى فهما عن تقدير اللجنة وقرار اللجنة بالتقدير هو مبنى واحد مفاده العلم بمنطوق قرار لجنة التقدير وما جاء ذكر ميعاد الخمسة عشر يوما فى المادة ٥٤ دون المادة ٥٣ إلا على سبيل التفصيل فى حينه وموضعه وسيان التعبير يقتضى ارتباط المادتين ارتباطا كلياً ولا تجزئة للمعنى الذى ذهب

إليه الطاعنان - على أنه واضح من جهة أخرى أن الخطاب المرسل إلى الطاعن قد بلغ لهما بالاختار بمنطوق قرار اللجنة المنعقدة بجلسة ١٥ / ١١ / ١٩٤٤ بمدينة القاهرة بتحديد الأرباح عن سنة ١٩٤٠ بمبلغ ١٧٠٠ ج وبمبلغ ٢١٦٠ ج فى سنة ١٩٤١ وذلك بعد ما قبل ديكدان بربريان عن شركة كراييت التقدير عن صافى الأرباح عن سنة ١٩٣٩ بمبلغ ٨٩٩ م ١٢٤٨ ج فليس للطاعنين أن يتحدى أحدهما بأنه لم يعلم بقرار لجنة التقدير بالتقدير وليس من اعتراض بأنه لم يعلن بالأسباب لأن القانون لم يوجب ذلك وما دامت نقط النزاع قد تبين مداها عند المناقشة أمام اللجنة فله التعلل بما يراه عن وجوه الطعن إما بالاطلاع على أسباب القرار بالمبادرة بالطعن فى الميعاد القانونى ثم تمحيص ما يرى تمحيصه أمام المحكمة المطعون ضدها .

« وحيث ان الطعن فى قرار لجنة التقدير أمام المحكمة التجارية ليس قاصرا على تحديد الأرباح وتقديرها كما قرر الطاعنان بل قد يتناول بحوثا ودفعوا قانونية من المستحسن الادلاء بها أمام محكمة الطعن والممول له سبيل من اثبتن اما أن ينتظر قرار اللجنة ثم يطعن فيه أمام القضاء من الناحية القانونية ومن الناحية الموضوعية معا واما أن يلجأ إلى القضاء من غير انتظار صدور قرار اللجنة لكي يطلب إليه الحكم بصحة دفعه القانونية (كتاب حبيب باشا المصرى بند ٥٤٠) ولكن متى صدر القرار فترى هذه المحكمة أن لا سبيل إلا بالطعن فى الميعاد فى التقدير ذاته أو فى أساسه .

« وحيث انه لا جدال فى صحة المبادئ التى قدرها الطاعنان بأن الحاكم الوطنى لها الولاية العامة على بطلان قرارات اللجان الادارية التى

ولو نص القانون على أن قراراتها تكون نهائية وغير قابلة للطعن كنص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢١ الخاص بلجان تخفيض الايجارات في المادة الثامنة منه لأن عدم جواز التعرض لتلك القرارات النهائية قول ترده البداة كحدث غير الدوائر مجتمعة لأن الرقابة برفع الدعوى العادية لها مبرراتها لأن نهائية قراراتها موجب وادعى لتمحيصها أمام المحاكم العادية — ولكن القانون رسم في بعض الأحوال كيفية الطعن في قرارات بعض اللجان الادارية أمام المحاكم بطريق الطعن أمامها في مواعيد محددة كما في حالة قرارات اللجان الجمركية ولجان تقدير الضرائب فهل قصد المشرع ترك هذا السيل بعد صدور القرار فعلا وهو حول رفع دعوى عادية بغير ميعاد الطعن ؟ والجواب على ذلك أنه لا يجوز تنكب السيل المرسوم للقصد الصريح وانتظار صدور القرار من لجنة الضرائب معناه قبول التحاكم اليها ومعناه وجوب الالتجاء إلى المحكمة العادية بالطريق الموضوع وفي الميعاد القانوني بالادلاء بما يراه الطاعن والا كان نص ميعاد للطعن أمام المحكمة في ذاته عبثا والأصل ان هذا الميعاد قد وضع لمصلحة الطاعن زيادة في الضمان بل هو يقوم مقام الدعوى العادية بالطعن في قرارات اللجان الادارية الأخرى التي نص القانون على نهائيتها .

« وحيث انه لا موجب للبحث في ان كانت لجنة الضرائب لها أن تزيد في التقدير عن المأمورية أم لا لأن كون ان اللجنة قد خالفت القانون أو الاختصاص لما يدخل في صميم الطعن في الميعاد في التقدير أو في أساسه ولا مناص من اتباع الميعاد المرسوم ولا بد أن يبحث أولا وقبل كل شيء ان كان الطعن في الميعاد أم لا .

تجاوز حدود اختصاصها ومن الممكن القول بصفة عامة أن المحاكم العادية لا تمتنع عن بحث ما إذا كانت الأوامر والأعمال أو القرارات الصادرة من اللجان الادارية أو القوانين التنظيمية نفسها قد وقعت منطبة وفقا للقانون أم لا بل ولل قضاء سلطة التعرض في إمكان انطباق أو عدم انطباق قانوني أو قرار لجنة إدارية ولها بحث ما إذا كان كلاهما وقع نتيجة للقانون الذي استلهمته الجهة الادارية وهل خالف روح الغرض المطلوب بأن دعى إلى غرض يختلف عن الهدف الموافق للعدالة أو القانون — والقول بمنح أية هيئة أو لجنة إدارية اختصاصها نهائيا فاصلا Competance juridictionnelle أمر ممكن الأخذ به قانونا مع وجود النص الذي يحكم كل واقعة على حدتها طبقاً للأئحة أو القانون الخاص بحرمان المحاكم من التعرض لاجراء ادارى بشرط أن يكون الاختصاص والتشكيل وتطبيق القانون كل منهما صحيحاً — ومما لا شك فيه ان لا محل للقول بأن لا معقب على اخطاء قد ترتكبها أى هيئة إدارية ولو كان لها اختصاص قضائي لأن مخالفة النصوص القانونية والعدالة أولى بالاصلاح ولا جدال ان هذه المبادئ أخذ بها القضاء في كثير من أحكامه (المحاماة السنة ١١ ص ١٠٧ بشأن مقاضاة بلدية الاسكندرية عن البحث في خطأ تطبيق قرار صادر منها والمجموعة الرسمية لسنة ١١ رقم ٢٣ ص ٤٣ ورأي الدوائر مجتمعة في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٥ عن قرارات لجان تخفيض الايجارات عملاً بالقانون رقم ١٤ لسنة ٢١ ورقم ١٦ لسنة ٢٢ والمجموعة الرسمية لسنة ٢٠ ص ٦٦ عن امكان بحث مخالفة نصوص قانون القرعة العسكرية وقد كان من المعقول ان يكون للقضاء سلطان عادى لمراقبة قرارات تلك اللجان الادارية حتى

« وحيث ان الطاعنين قد زعما ان البحث في الدعوى الحالية بصفة دعوى أصلية لا بد أن يفحص فيها خضوع الممول أو عدم خضوعه لضريبة الأرباح الاستثنائية وأن القصد منها هو عدم خضوع الممول للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ومثل هذه الدعوى لا تخضع لمواعيد معينة قبل رفعها ولكن الأصل في الضريبة الاستثنائية بحسب المادة الأولى من القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ انها عن أرباح ممول ممن يكونون خاضعين للضريبة العادية للأرباح الاستثنائية فمؤدى هذا الاعتبار عدم خضوعه للأرباح العادية وإن كان تمت مجال للطعن في الأرباح الاستثنائية فلا بد أولاً أن يطعن على تقدير الأرباح العادية في الميعاد المقرر قانوناً من تاريخ الاخطار المنصوص عنه بالمادة ٥٤ من قانون الضرائب .

« وحيث انه واضح من نصوص القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ عن الأرباح الاستثنائية انها كل ربح بحسب اختيار الممول ويتجاوز امارح سنة من سنى ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ واما أنه يتجاوز ١٢ /٠ من رأس المال المستثمر الحقيقي في سنة المحاسبة السابقة وان لم يكن له رأس مال أو كان رأس ماله يقل عن ثلاثة آلاف جنيه اعتبر رأس المال ثلاثة آلاف جنيه (م ١) كما ان طريقة تحصيل الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية يكون بنفس الطرق تحصيل الأرباح التجارية (م ١١) وتطبق على كيفية تقدير الأرباح الاستثنائية أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بالأرباح التجارية فيما يتعلق بتحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة وما يجب عمله من اقرارات وإذن فليست الأرباح الاستثنائية التى تسرى على الممول فى سنة من سنى المحاسبة الاستثنائية إلا أرباح تجارية أو صناعية

وذلك سواء أكان الممول قد اختار لسنة المحاسبة فى الربح رقم المقارنة فيما تجاوز اما سنة من سنى ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ أو ما تجاوز فى الربح ١٢ /٠ من رأس المال المستثمر الحقيقى فى سنة المحاسبة السابقة والممول رهين بين هذين الخيارين عند اختيار رقم المقارنة بالمضاهاة مع رقم أرباح سنة المحاسبة إنما يقارن أرباح سنة المحاسبة الاستثنائية مع السنة السابقة المقارن بها من سنى ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ بنفس طرق تحديد الأرباح التجارية أو الصناعية كنص القانون وإذن فالمقارنة لا تغير من طبيعة الأرباح الاستثنائية المعتبرة من الأصل كأرباح عادية ولهذا يمكن القول بان الأرباح الاستثنائية قبل المقارنة أرباح تجارية أو صناعية لأنها تحدد بنفس الكيفية التى تحدد بها الأرباح العادية وهى بعد المقارنة اتخذت وصفها بأنها أرباح استثنائية ولا يخلع هذا الوصف عنها طبيعتها الأصلية - وأرباح سنة المحاسبة الاستثنائية تؤخذ عنها أولاً ضريبة الأرباح العادية فان زادت على الرقم المقارن به وصفت هذه الزيادة بأنها أرباح استثنائية .

« وحيث انه عند تقدير الأرباح التجارية أو الصناعية فلا يخرج التقدير عن كونه حصل متعلقاً بأرباح عادية يكون أساساً للاختيار والمضاهاة وان هو إلا ربح سنة المحاسبة الاستثنائية مع الرقم المقارن به للسنة السابقة وإذا وصف التقدير بأن فيه أرباحاً استثنائية لزيادة الأرباح عن احدى سنوات ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ أو لزيادتها عن ١٢ /٠ من رأس المال المستثمر الحقيقى فى سنة المحاسبة السابقة فلا يغير هذا الوصف من ضرورة الطعن بالكيفية التى رسمها القانون والممول اما ان يقبل تقدير اللجنة عن سنة المحاسبة الاستثنائية التى سيصير عليها تقدير رقم الضريبة الاستثنائية فيطعن فى تقديرها فى الميعاد القانونى على أن يتصب الطعن

بادئ الأمر على اعتبار التقدير خاصا بضريبة عادية
واما أن لا يطعن في الميعاد فيعتبر القرار الصادر
بتقدير اللجنة قرارا نهائيا ولا يؤخذ بالطعن عليه
من ناحية الطعن على شكله وموضوعه حتى ولو
اتخذ التقدير في المستقبل أساسا لمقارنة ربح سنة
الحاسبة الاستثنائية مع رقم المقارنة في إحدى سنوات
٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩

« وحيث انه لما سبق بيانه يكون الطعن قد
قدم بعد الميعاد فيكون غير مقبول شكلا ويتعين
الزام الطاعنين بالمصاريف واتعاب المحاماة عملا
بالمادة ١١٣ مرافعات .

(قضية الخواجه ... وآخر ضد صاحب المعالي وزير
المالية بصفته وحضر عنه الاستاذ سعيد ناصر رئاسة
وعضوية حضرات القضاة عبد العزيز بك سليمان
وعبد العزيز حلمي ومحمد عبد الخبير وحضور الاستاذ
انور الوحش وكيل النيابة رقم ٢٧٩ سنة ١٩٤٦
تجاري كلي)

١٨٤

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

الدائرة التجارية

٢١ مارس سنة ١٩٤٦

ضرائب : أرباح صناعية وتجارية تفرض على كل ما
يدر ربحا . حانوتى يعمل عملا تجاريا باعتباره متعهدا
وينطبق على الفقرة ٨ مادة ٣٢ قانون ١٤ سنة ٣٩ .

المبدأ القانوني

ان الضريبة على الأرباح التجارية
والصناعية المفروضة بالقانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩ تسرى على كل نظام مالى واقتصادي
للممول يدر عليه ربحا حتى ولو كان عمله معنويا
مادام انه باضافته إلى أعمال مادية أخرى

يصبح مما تربط عليه الضريبة .

وعلى ذلك فعمل الحانوتى حتى مع
افتراض أنه عمل معنوى فإنه يشمل أيضا أعمال
مادية أخرى وهو فضلا عن ذلك يعد في حكم
المادة ٢ من القانون التجارى متعهدا بالنقل .

واذن فالحانوتى طبقا لحكم المادة ٣٢

فقرة ثانية من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
صاحب حرفة تخضع للضريبة على الأرباح
التجارية والصناعية .

المحكمة

« حيث ان الطاعن أخطر في ١٦/١٠/١٩٤٥
بمنطوق قرار لجنة الضرائب صفحة ٧ من الملف
وأعلن طعنه في ٢٩/١٠/١٩٤٥ وقرر ان اللجنة
أخطرت به بتقرير صافي الأرباح عن سنة ١٩٤٠

بمبلغ ٢٨٥ ج وعن سنة ١٩٤١ بمبلغ ٣٥٠ ج
وعن سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٤٤٥ ج وعن سنة ١٩٤٣
بمبلغ ٥٦٠ ج وبني أسباب طعنه (أولا) على أن
عناصر التقدير . تؤسس على احصائيات لازمة ولم
تطالبه اللجنة بدفاتر أو مستندات وانه لم يفهم من
دعوته أن التقدير سيكون على أساس بل فوجيء
ولم يقدم حسابات (ثانيا) ان تقدير السنوات
السالف يانها مع طول الزمن لم يجعله ليدكر
عناصر التقدير على ان طبيعة عمله كحانوتى لا تبرر
أجور النقل والدفن التي قدرتها مصلحة الضرائب
وانتهى في طلباته في عريضة الدعوى إلى إلغاء
قرار اللجنة مع الزام المطعون ضدها بالمصاريف
واتعاب المحاماة . وفي مذكرته طلب الطاعن إلغاء
قرار اللجنة لأن قانون الضرائب لا ينطبق عليه
إذ أنه يقوم بخدمة عامة شأنه شأن رجل الاسعاف
وشيوخ الحارة بأخذ اجراء وليس عمله تجاريا ولا

يأخذ منه الربح وعمله يتوقف على مجهوده الشخصي ولا يشتري شيئاً ولا يفترض له مؤهلات علمية أو فنية وإن المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٩ لا تسري عليه وعمله ليس كهيئة توجب غنا أو مؤهلات .

وفي الموضوع قرران تقدير اللجنة بمبلغ ٢٨٥ ج عن سنة ١٩٤٠ و ٢٥٠ ج عن سنة ١٩٤١ و ٤٤٥ ج عن سنة ١٩٤٢ و ٥٦٠ ج عن سنة ١٩٤٣ بعد تقدير اجزافيا خصوصا وإن عملاءه من طائفة الأقباط ممن لا ينقل الطاعن موتاهم .

وقرر الطاعن أن من الضروري الالتجاء إلى الدفتر الحكومي بالمحافظة وبه عدد الوقيات وتعريفه النقل وإن اللجنة سارت على تقسيم الموتي إلى ثلاثة طوائف ، الأغنياء — متوسطي الحال — الفقراء كل له الثلث وهذا لا يتفق مع الحقيقة « وحيث أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المفروضة بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هي ضريبة القانون العام ولها من الأهمية ما يسمح بالنص عليها بطريق التعميم في المادة ٣٠ بأنها ضريبة مفروضة على أرباب المهن والمنشآت والحرف المادية وهي ضريبة مباشرة لأنها تقع كنتيجة تالية لربح المهنة أو المنشأة أو الحرفة التي ينتج منها صاحبها أرباحا مادية تنتج عن أعمال مادية وذلك بخلاف الخدمة التي يؤديها الممول لشخص معين أو لمجموعة الناس أم الهيئة الاجتماعية كل ما يقدم منتجات تتخذ الصفة الغنوية لا الصفة المادية كالحامى والطبيب ودارس العلم والعلم ولاعب القطعة الموسيقية وكل صاحب مهنة حرة كالمهندس العمارى والخير والمترجم والمقريء والرسام والمصور والمثال والموسيقى والملحن والعاظ والممثل بشرط أن لا يستعين أحد من هؤلاء بأكثر من ثلاثة أشخاص معه أثناء العمل بمهنته (تراجع المادة ٧٢

من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقرار الوزاري الرقم ٤ مارس سنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٠ والقرار ٦٦ لسنة ١٩٤٤) وليس الخاتون بمن وصفوا فيها . فليس إذا من ذوى المهن الحرة ، على أن صاحب الخدمة الغنوية إذا أنشأ عملا ماديا مع عصارة فنه أو ثقافته أو تفكيره في شكل مادي تداول تلك المنتجات من خدماته فقلها من يد إلى يد غيره بقصد المضاربة والمراوحة بعد تهيئة المكان والآلات والأدوات والعمال فلا شك أنه يصبح خاضعا لضريبة الأرباح التجارية أو الصناعية — ولقد قيل أن المؤلف الذى يبيع عن فكره والمثال الذى ينحت قطعة من آيات فنه والفنان الذى يتكر قطعة موسيقية لا يخضعون مع أمثالهم لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالرغم من أنهم ينشئون أجساما حية مادية ينطبق بما فى نفوسهم إلا أنه إذا ثبت أنهم أقاموا من فئات مكانية فيها من العمال والأدوات للتجار بفهمهم مع فن ومجهودات غيرهم على مدى واسع غير محدود فن المقطوع أنهم عندئذ يخضعون للأرباح التجارية والصناعية فالطبيب الذى يدير معملا للتحليل غير متصل بأمراض الانسان أو مستشفى باستخدام غيره من الأطباء مع أخذ أجره من المرضى العديدين والمؤلف الذى يدير متجرا لبيع كتبه وكتب غيره لعمال عديدين والعاظ والمغنى الذى يستخدم أشخاصا عديدين لتسميع الحانها للجماهير نظير أجر معلوم والمثال والفنان اللذان لا يقتصران على استلهاهم عبقريتهما من عملهما بل يستعينان باستخدام غيرهما بأكثر من ثلاثة أشخاص على إخراج فنه أو فن غيرهما ومدير المسرح المؤلف للممثل الذى يعرض رواياته أو روايات غيره للممثل مستعينا فى ذلك بغيره بواسطة أشخاص عدة كل هؤلاء فى تلك الحالات من المحقق أنهم

يخضعون لفرض ضريبة الأرباح التجارية .

« وحيث ان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة دورية سنوية لا تقتصر على عمل واحد قائم بذاته بل لا بد أن تنصب على عناصر النشاط المتعددة لنفس المنشأة عن جملة أعمال كوحدة واحدة لا تقبل التجزئة فنظر إلى مجموع تلك الأعمال كأنها عماد للمنشأة بذاتها فلا ينظر إلى عمل يومي واحد منها بل ينظر الأعمال المتعددة التي يقوم بها الممول طوال السنة بتغلب عنصر الربح — قال بالمال قد يبيع خبزا وقد يبيع أصناف أخرى والحائوتى كما في الدعوى الحالية وقد ينقل الموتى وقد يتجر في الأكفان وكل عمل في المنشأة يعتبر عنصر نشاط بذات المؤسسة .

« وحيث ان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد ان عمد في صدر المادة ٣٠ إلى تصميم المهن والمنشآت والأعمال الخاضعة لضريبة ثم جاء بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٢ وأشار إلى سريان الضريبة على أرباح كل مهنة أو منشأة لا تسري عليها ضريبة أخرى .

« وحيث ان تلك الضريبة وهي خاصة وناجحة من تفاعل العمل ورأس المال قد اختلفت في فرنسا في أساس فرضها وعلة ربطها فمن قائل انها تتحدد وفقا لصفة الربح على حسب طبيعة العمل التجارى الذى تقوم به المنشأة فان كان تجاريا طبقا للقانون التجارى فالضريبة تجارية وواضح من ذلك صعوبة التسليم بهذه النظرية لاستبعاد المنشآت الصناعية التي تدر ربحا تؤخذ عليه الضريبة ولو كانت منشأة مدنية ومن قائل أن الضريبة تتحدد وفقا لصفة الربح للمنشأة المتشابهة للمنشأة التجارية بأن تكون مستندة إلى وصف اقتصادى بغض النظر عن الالتفاتات إلى الوصف القانونى وان كل حالة تبغى ان تقرر على الوجه الذى يستنبط

من النتيجة التي تقصدها المنشأة أو التي يرمى اليها الممول في جنى أرباح تجارية أو صناعية وبهذا أخذ قضاء مجلس الدولة في فرنسا ، ومن قائل أن المعيار الذى يبنى عليه فرض ضريبة الأرباح التجارية أو الصناعية هو معيار التمييز بين الأعمال المادية والأعمال المعنوية .

« وحيث ان كثيراً من الأعمال المعنوية قد تقترن وتختلط بعمل مادي بالمنشأة فتربط عليها الضريبة واذا تراءى لهذه المحكمة أن الضريبة حتمية يجب أن تفرض على منشأة تجارية بلا جدال في ذلك . وكذلك على المنشآت الصناعية ولو كانت مدنية ومن باب أولى إذا كانت تجارية وكذلك على كل نظام اقتصاديا أو ماليا للممول يدر عليه ربحا ولو كان عمله معنويا وإنما باضافته إلى أعمال مادية أخرى أصبح مما تربط عليه الضريبة — والواقع انه ليس من السهولة تغلب فرض على فرض بل ينبغي أن يكون لكل حالة معيارها ولكل ظرف واقعه المستنتجة من تحصيل الوقائع الذى يعمل فيه الممول أو تقدم بالنسبة إليه المنشأة بعد فحص عناصر النشاط .

« وحيث انه على ضوء ما سبق بيانه ترى المحكمة أن الحائوتى ليس من الأصل بصانع وإنما عمله هو عمل تجارى لأنه متعهد ومقاوول للنقل طبقا للمادة الثانية من القانون التجارى الأهلى إذ هو ينقل الموتى بواسطة غيره على السيارات أو على الأكتاف كما هو واضح من ظروف هذه الدعوى فضلا عن أن تكرار العملية ظاهر من طبيعة المهنة وباقرار الممول ومن جهة أخرى فإن الحائوتى ليس بصاحب عمل معنوى حتى يعفى من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية إنما خدمته وحرفته تقوم على وجود محل كائن بجهة معينة معروفة للجمهور يقصدها طالب النقل ليقوم له الحائوتى

١٨٥

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

الدائرة التجارية

٢١ مارس سنة ١٩٤٦

قرار لجنة تقدير . الطعن فيه . مدته للمصلحة والمول
خمس عشر يوما من تاريخ إعلان المول به .

المبدأ القانوني

إن حق كل من مصلحة الضرائب والمول
في الطعن في قرار لجنة تقدير الضرائب طبقا
للمادة ٥١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو
خمس عشر يوما من تاريخ إعلان المول بالقرار
ويسقط حق كل من المصلحة والمول في الطعن
بمرور هذه المدة دون وصول أحد الطرفين
الإعلان بالطعن الذي يرفعه الآخر . ولا عبء
برفع الدعوى في الميعاد المذكور ما لم تعلن الى
الخصم في بحر هذه المدة .
المحكم

« حيث ان الطاعن أعلن بخطاب موصى عليه
مع علم الوصول في ٨ / ١١ / ١٩٤٥ وفيه إخطار
له بقرار لجنة التقدير المؤرخ ٩ / ١٠ / ١٩٤٥ .
« وحيث ان الطعن لم يقدم إلا في ٢٥ / ١١ /
١٩٤٥ أي بعد مضي ١٨ يوما على استلام الطاعن
للخطاب الموصى عليه فلذلك دفعت مصلحة الضرائب
بعدم قبول الطعن شكلا لتقديره بعد الميعاد إذ أن
المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص
على الطعن يكون في بحر ١٥ يوما من تاريخ إعلان
المول بقرار لجنة التقدير بخطاب موصى عليه
مع علم الوصول

« وحيث ان الطاعن يرد على هذا الدفع أولا

بعمل مادي هو النقل فعلا وله من العمال الذين
يستخدمهم في أداء تلك المهمة ما يسمح بالقول
بانه يؤدي عملا ماديا بني وأسس على نظام اقتصادي
مالي بالربح منه ومضارب فيه وله من الأدوات
والآلات والعمال ما يساعده على تنفيذ العمل المهود
به إليه . أما الادعاء بانه يؤدي خدمة اجتماعية شأنه
كشأن شيخ الحارة أو رجل الاسعاف قياس مع
الفارق لأنه وإن كان يؤدي عملا انسانيا إلا أنه
بمحوار ذلك يؤثر في كل مرة على مجموع الأعمال
التي يقوم بها وليس شأنه شأن الذي يقوم بخدمة
عامة سواء أكانت بأجر أو بدون أجر . كما أنه
ليس من الضروري أن يكون له محل تجاري لأن
تقلب عنصر الربح في العمل التجاري أو حتى في
الأعمال التي تكون المنشأة الغير تجارية لا تقتضي
الأمر أن يكون لصاحب المنشأة سجل تجاري
وإذا اتضح أن نص المادة ٣٠ و ٣٢ من القانون
رقم ١٤ لسنة ٣٩ بأن الأرباح التجارية الصناعية
تنطبق على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها
ضريبة أخرى فلهذا لا مندوحة من اعتبار الطاعن
خاضعا لضريبة الارباح التجارية والصناعية وتعين
رفض الدفع بيطلان قرار اللجنة .

« وحيث ان المول في الدعوى الحالية لا توجد
لديه دفاتر وحسابات نظامية (مستند رقم ٣٠ من
الملف) فلا مناص من طريقة التقدير

(قضية ضد مصلحة الضرائب رقم ٩٦
لسنة ٤٦ تجاري كلى رئاسة وعضوية حضرات القضاة
عبد العزيز بك سليمان وعبد العزيز حلمي ومحمد عبد الخير
وحضور حضرة الأستاذ أنور حسن وكيل النيابة)

بأن مصلحة الضرائب لم ينلها ضرر من أن شكله لا يضر النظام والقانون في شيء. وثانياً بأنه دفع الرسم في ٢٢ / ١١ / ١٩٤٥ أى في الميعاد ولكن تأخر الاعلان لم يكن بفعله وإنما يكفي تقديم الاعلان لقلم المحضرين في الميعاد المقرر لأن نص المادة ٥٤ خلو من ضرورة إعلانه وأنه ليس في وسعه إلزام قلم المحضرين بالاعلان في اليوم المحدد إذ لا ولاية له عليه ولا سلطان

« وحيث انه من المسلم به قانوناً أن تحديد مواعيد الطعن من النظام العام بحيث يجوز للحكمة أن تحكم بها من تلقاء نفسها ولو لم يدفع به الخصم

« وحيث ان المادة ٥٣ من القانون المذكور نصت على أنه يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول في بحر ١٥ يوماً من تاريخ إعلان قرار لجنة التقدير على الوجه المبين بالمادة السابقة الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية التي يدخل في دائرة اختصاصها محل الممول

« وحيث ان المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه تنظر في جلسة سرية وكذلك المادة ٩٨ من القانون تنص بأن الطعون في التقدير التي ترفع بمقتضى هذا القانون إلى المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية

« وحيث ان المادة ٣٣ مرافعات تقول (ترفع الدعوى للحكمة بواسطة تكليف الخصم بالحضور أمامها على يد محضر بناء على طلب المدعى) .

« وحيث ان معنى طلب الحضور أو التكليف بالحضور هو ورقة تعلن إلى الخصم على يد محضر فيها أنه مطلوب للحضور أمام محكمة معينة لسماع الحكم عليه بعمل مخصوص أو بالامتناع عن عمل

معلوم كما يبين السبب في ذلك ويترتب على طلب الحضور أو رفع الدعوى آثار مهمة إذ بمقتضى القواعد العامة والنصوص الصريحة ينبغي أولاً إيجاد الخصومة بين الطرفين وقد كانت غير ثابتة من قبل ثانياً أن الطلب يعطى للحكمة الحق في الفصل في القضية ويوجب عليها ذلك — ثالثاً — أن الطلب يحفظ حقوق المدعى .

« وحيث ان الدعوى تبعا لما تقدم لا تعتبر قاعة إلا إذا أعلنت للخصم المطلوب حضوره أمام القضاء .

« وحيث انه بمقارنة نصوص المواد ٥٤ و ٩٤ و ٩٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالمادة ٣٣ من قانون المرافعات يتضح أن الطعن لا يكون قائماً إلا إذا أعلن للمطعون ضده

« وحيث انه إذا كان العمل المراد تأديته في ميعاد مخصوص هو إعلان الخصم بورقة معينة فيجب أن يصله الاعلان قبل فوات الميعاد بتسليمها بقلم المحضرين قبل انتهاء الميعاد إذا لم تعلن لمن يراد اعلانها إليه إلا بعد انقضاء الميعاد . وذلك لأن رفع الدعوى لا يكون إلا باعلانها وإعلانها لا يكون إلا بتسليم صورة من الورقة المراد إعلانها والورقة التي لم تعلن في حكم الورقة المعدومة أى التي لا وجود لها قانوناً .

« وحيث انه تبعا لما تقدم فان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اشترط في المواد ٩٤ و ٩٨ كما قدمت ضرورة الاعلان لأنه قبل الاعلان فان الورقة لا قيمة لها ويستوى عدم وجودها وعدم إعلانها (المرافعات الأهلى لأبي هيف بك بند ٦٧١ ص ٤٨٥) والاعلان كما يعرفه شراح القانون هو تسليم الورقة إلى المراد إعلانه

« وحيث انه نتيجة لما تقدم فان الاعلان كان يجب أن يسلم لمصلحة الضرائب في بحر ١٥ يوماً

المعلقة بتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٥ قائلانه بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٤٥ أرسل اليه حضرة مأمور ضرائب . . . خطابا طلب اليه فيه سداد مبلغ ٧٧٠ م و ٢٠٢ ج قية ضريبة الأرباح الاستثنائية عن السنوات ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢ مع أنه ليس في ذمته لمصلحة الضرائب أية ضريبة استثنائية فقد سبق له تقديم ميزانيته عن السنوات من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٢ وقدرت المأمورية الأرباح التقديرية عليها وقبلها هو وسدد الضريبة التجارية والاضافية عن تلك السنوات مما لا مبرر فيه لأن تفتح المأمورية باب المناقشة من جديد وما تزعمه المأمورية من أنه أهمل إخطارها باختيار أرباح سنة ١٩٣٩ أساسا للمقارنة وفي المعاد النصوص عليه في القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ وهو الزعم الذي احتجت ورائه بهذه المطالبة . لا يبرر استحقاق الضريبة المطلوبة - وطلب المدعى وفقا لطلباته الختامية المثبتة بمحضر جلسة ٦ مايو سنة ١٩٤٦ الحكم ببطالان إجراءات ربط الضريبة الاستثنائية وإلزام المدعى عليها بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة مع حفظ حقه في استرداد ما دفعه منها .

« وبما انه تبين من الاطلاع على ملف المدعى الفردي الخاص بالأرباح الاستثنائية المودع بملف الدعوى (برقم ٧ دوسيه) ان الطاعن أخطر بوجوب سداد ضريبة الأرباح الاستثنائية عن السنوات ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢ بخطابين مؤرخين ٢٧، ٢٧ يناير سنة ١٩٤٥ (مستند ٥، ٤ من الملف رقم ٧ دوسيه) فرد المدعى على المأمورية بخطابه المؤرخ ٣٠ يناير سنة ١٩٤٥ (مستند رقم ٦ من الملف السابق) يقول فيه ان المأمور السابق سبق ان أخطره بأنه ليس عليه ضرائب استثنائية بعد ما أبلغه باختياره سنة ١٩٣٩ أساسا لرقم المقارنة فردت عليه المأمورية بتاريخ ٤ فبراير

المنصوص عليها قانونا والطاعن لم يذهب إلى قلم المحضرين وقد كان الواجب عليه أن ينبه قلم المحضرين إلى اليوم الذي ينتهي فيه الميعاد حيث يعلنه قبل انتهائه وفوق ذلك فانه كان من السهل على الطاعن أن يسعى وراء طلبه في قلم المحضرين حتى يعلن

« وحيث ان الطاعن إذا لم يرفع طعنه بالطريق القانوني

« وحيث انه يترتب على ما تقدم الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد مع إلزام الطاعن بالمصاريف تطبيقا للمادة ١١٣ مرافعات .

(قضية الخواجه . . . ضد مصلحة الضرائب وحضر عنها الأستاذ سعيد ناصر رقم ١٩٨ سنة ١٩٤٦ ك تجاري رئاسة وعضوية حضرات القضاة عبد العزيز سليمان بك وعبد العزيز حلمي ومحمد عبد الخير وحضور حضرة الأستاذ محمد أنور حسن وكيل النيابة)

١٨٦

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

الدائرة التجارية

٢ مايو سنة ١٩٤٦

ضرائب . رقم مقارنة . إعلان الممول بالاختيار . وجوبه . مادة ٢ قانون ٦٠ سنة ١٩٤١ .

المبدأ القانوني

يجب على المأمورية اعلان الممول بخطاب مسجل بعلم الوصول لاختيار رقم المقارنة وإلإيقى حقه قائما لا يسقط في الاختيار إلا بفوات مدة الثلاثين يوما من اعلانه اعلانا قانونيا وأن يكون الإخطار صريحا في أن المقصود منه هو اختيار رقم المقارنة المادة ٢ قانون ٦٠ سنة ١٩٤١

المحكم

« بما ان المدعى أقام هذه الدعوى بصحيفتها

يختارها الممول من سنوات ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩ أو ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر متروكا للممول بشرط أن تكون له أولا حسابات منتظمة وثانيا وبشرط أن يبلغ اختياره لمصلحة الضرائب طبقا للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها بقرار وزاري وتنص الفقرة الثانية من تلك المادة على أنه (إذا لم يتوافر هذان الشرطان حدد الربح الاستثنائي على أساس رقم المقارنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة) وقد عدلت هذه الفقرة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٢ على أساس أنه إذا لم يكن لدى الممول حسابات فله أن يختار كأساس للمقارنة إماريع سنة ١٩٣٩ أو سنته المالية المنتهية خلالها وذلك كما قدرتها أو اعتمدها مصلحة الضرائب وإما ١٢٪ من رأس المال المستثمر وذلك كله طبقا للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها مصلحة الضرائب بقرار وزاري .

« وبما ان القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٤ اختير هذه الأوضاع وتلك المواعيد لا تعني هذه الدعوى لا الأوضاع ولا المواعيد المنصوص عليها في ذلك القرار الوزاري لأن وجوب مراعاتها بدقة من جانب الممول وإلا سقط حقه في الخيار مشروط أن تكون أرباحه قد قدرت واعتمدت من جانب مصلحة الضرائب وأخطر باعتداده أرباحه عن سنة ١٩٣٩ (لأنه إذا لم تقدر أرباحه ولم تعتمد ولم يخطر بهذا الاعتماد ولو بعد فوات المواعيد المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٤ فإنه لا يمكن القول بأن حقه في الاختيار قد سقط لأن إجراءاته هي نتيجة أورد لإجراءات يجب على مصلحة الضرائب مراعاتها قبله ولا تبدأ مواعيد السقوط بالنسبة له إلا بعد انتهاء إجراءات تلك

سنة ١٩٤٥ (مستند رقم ٧ من الملف السابق) بأن الاخطار باختيار أرباح سنة ١٩٣٩ أساسا لرقم المقارنة كان يجب أن يكون بخطاب مسجل بعلم الوصول وفي الميعاد المنصوص عليه في القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ .

« وبما انه يفهم مما تقدم أن وجهة نظر المدعى عليها على ما يستفاد مما تقدم ومن مذكرتها الختامية أن المدعى كان عليه مراعاة اختيار سنة المقارنة بخطاب مسجل بعلم الوصول وفي الميعاد المنصوص عليه في القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ وكونه لم يراع ذلك فقد (سقط حقه فيه ولا مناص لها - أي المدعى عليها إزاء ذلك من أن تختار هي وقد اختارت لأنها أصبحت صاحبة الحق وكان اختيارها للمصلحة العامة وفي حدود ما أعطاه القانون) على ما جاء في مذكرتها الختامية .

« وبما انه لا شك أنه لا حق للمدعى عليها في أن تقضي لنفسها وإنما يتعين بحث ما إذا كانت هي قد راعت ما توجبه عليها نصوص القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ اللذين أخذت على المدعى إهماله إياهما - أم انها لم تراع ذلك من جانبها مما يترتب على سقوط حقه في التمسك إزاء المدعى بما عسكت به لأن ما يقضى القانون عليه باتباعه مترتب على ما يقضى هذا القانون نفسه عليها باتخاذها فإذا لم تتخذ من جانبها ما يجب عليها اتخاذها كان ما زال الباب مفتوحا أمامها لتتخذ تلك الاجراءات وتراعى تلك الشروط ليقوم المدعى بدوره بما يوجبه عليه القانون .

« وبما انه متفق بين المدعى والمدعى عليها على أن الأخير ليس لديه حسابات منتظمة .

« وبما ان المادة ٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ تنص على أن (يكون اختيار احدي الطريقتين) المنصوص عليها في المادة السابقة - أي ربيع سنة

المصلحة فإذا لم تتخذها هذه لم يصلح القول بسقوط حقه الذي لم يبدأ بعد .

« وبما ان القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ وهو الخاص بالممولين الذين لا يمكن لهم حسابات منتظمة كالمدعي قد استوجب عليهم أن يختاروا بين أرباح سنة ١٩٣٩ — للعمدة أو بين ما زاد عن ١٢ ٪ من رأس المال المستثمر وذلك بتقديم طلب بهذا الاختيار في ميعاد لا يتجاوز آخر مارس سنة ١٩٤٤ بشرط أن تكون مصلحة الضرائب قد أخطرتهم قبل ذلك بنشر هذا القرار الوزاري باعتماد أرباحهم عن سنة ١٩٣٩ . أما الممولين الذين لم يخطر وابهذا الاعتماد عن تلك السنة حتى نشر هذا القرار الوزاري فلمهم تقديم طلباتهم بالاختيار خلال شهر من تاريخ اخطارهم بتقدير أرباحهم أو باعتمادها عن سنة ١٩٣٩ .

« وبما انه يتضح من ذلك بيان الخطوات التي على مصلحة الضرائب أن تخطوها حتى تهتد للمول الذي ليست لديه حسابات منتظمة أن يختار رقم المقارنة سواء أكانت أرباح سنة ١٩٣٩ المعتمدة أو ما زاد عن ١٢ ٪ من رأس المال المستثمر أيهما أصلح وهو ما يوجب بحث ما إذا كانت المصلحة قد خطت هذه الخطوات أم لا .

« وبما ان الفهوم من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ وكذلك القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولائحته التنفيذية أن اخطار المأمورية للمول بتقدير أرباحه أو اعتمادها عن سنة ١٩٣٩ إنما خاص بالضرائب العادية التي تربط على أساسها هذه الضريبة إذا أصبحت هذه الأرباح نهائية وأن هناك خطوة أخرى بعد ذلك يجب على مصلحة الضرائب أن تخطوها بشأن ضريبة أخرى هي الضريبة الاستثنائية التي لها

حساب آخر ونظام آخر وهذه الخطوة هي إخطار الطاعن بأنها اعتمدت أرباح سنة ١٩٣٩ ليكون أساسا للمقارنة فيما يتعلق بالأرباح الاستثنائية وهذا الاجراء واجب على ما هو مستفاد من الروح التي أملت التشريعات الضريبية السابق الإشارة إليها ومن التعديلات التي تظهر بين حين وحين عليها والتي تنحصر فيها روح التيسر وتمكين الممول من اختيار الرقم الأعلى الأصلح له وهو الذي كانت مصلحة الضرائب تختاره له لو أنها خولت هذا الحق اطلاقا ودليل ذلك التعديل الذي طرأ على الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ الذي جعل للمول الذي لا يمسك حسابات منتظمة حق الاختيار من سنة ١٩٣٩ أو رأس المال المقدر فيما يتعلق بالضريبة الاستثنائية بعد ما كان ذلك الاختيار قاصرا على من يمسك حسابات منتظمة .

« وبما ان إيجاب هذا الاخطار باعتماد أرباح سنة ١٩٣٩ للمول هو حق يقصد تنسيهه بأن مصلحة الضرائب قد قامت بما عليها من خطوات يوجبها القانون وإلى أنها تنتظر منه أن يخبرها بدوره بالاختيار الذي نص القرار الوزاري السالف الذكر على أن يكون بخطاب موصى عليه بعلم الوصول — هذا الاختيار الذي اشترط أن يكون ابلاغه لمصلحة الضرائب على هذه الصورة من وجوب تسجيله من علم الوصول إنما كان لحكمة رآها الشارع وهو يوجب هذه الاجراءات وهو بالغ الأثر الذي يترتب على قيام المول بهذا الاختيار الذي فيه مصلحة والمول من ناحية أخرى لا يمكن أن يختار رقم المقارنة إلا إذا أخطرت مصلحة باعتماد ارباح سنة ١٩٣٩ وكانت أدلته صريحة من أن المقصود بذلك هي الأرباح الاستثنائية التي سيكون رقم الاختيار ذات

شأن هام فيها وفي تقديرها لأن الاهمال في ذلك من شأنه أن يترتب عليه نتائج ضاره بالممول وهي فوات مواعيد الاخطار عليه وما قد ينتج عن هذا من حرمانه من حق الاختيار وفرض رقم المقارنة قد يكون في غير مصلحته وهو ما لم يردده القانون ولا الروح المستفاد منه أو من التعديلات التي تطرأ بين الحين والحين عليه وخصوصا وأنه لا نزاع في أنه الروح المستفاد من القوانين الوصفية هي أن كل إعلان يكون من شأنه إيصاله إلى العلن إليه بدايته سقوط حق من حقوقه — أن يكون ذلك الاعلان متضمنا الأمر العلن إليه بعبارة واضحة صريحة من شأنها انذاره بسرعة اتخاذ الطريق الذي يسلكه لمصلحته بعد التفكير اما بأداء أو تنفيذ ما أعلن به أو بالتأكد لاعتن ذلك وهو عالم في الحالين ما يترتب من النتائج على ما يقرره أو يسلكه من الطرق .

» وبما ان الثابت من الأوراق أن المدعى لم يخطر بالطريقة السليمة بأرباحه عن السنوات من ١٩٣٩ — ١٩٤٣ وإنما استدعى إلى المصلحة حيث وقع على إقرار غير مؤرخ بموافقته على تقدير المأمورية لأرباحه عن تلك السنوات حتى أن حضرة مأمور ضرائب الموسيقى قد اعترض على هذه الطريقة في خطابه المؤرخ في ٢ / ٨ / ١٩٤٥ (مستند رقم ١٤ ملف أرباح استثنائية رقم ٧ دوسيه) يقول أنه لا يجوز الربط على المدعى على أساس الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ لمجرد عدم تبليغه المصلحة عن رقم اختياره لأن الاختيار مرتبط بالاختيار وأنه ما دامت المأمورية لم تقم بإعلانه فإن حقه في اختيار سنة ١٩٣٩ كرقم للمقارنة لا يزال قائما ولا يسقط هذا الحق الا بفوات الثلاثين يوما من إعلانه إعلانا قانونيا ولأن الأخطار يجب أن يكون خاصا بالتقدير والاعفاء وأن يكون صريحا في كون

الغرض منه هو اختيار رقم المقارنة .
وارتأى إعادة اخطار المدعى بتقدير أرباحه عن سنة ١٩٣٩ بخطاب موصي عليه مع علم الوصول والربط فيما بعد تنتهي بعد ما ينتهي إليه اختياره واستند إلى المنشور رقم ١٢٠ استثنائي .
» وبما انه لا يوجد بملف الطاعن الفرديين المودعين ملف الدعوى الخاصين بالأرباح العادية والاستثنائية أي دلالة على أن مصلحة الضرائب قد أخطرت المدعى هذا الاخطار الصريح باعتمادها أرباح سنة ١٩٣٩ بقصد اختيار رقم المقارنة في المواعيد المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ ولا يغير هذا من كون المدعى قد عرف برقم أرباحه عن تلك السنة استنتاجا من كونه قد رضى بها وقبلها عن طريق ذهابه إلى المصلحة وتوقيعه على إقرار بقبولها أو عن أي طريق آخر مادام لم يعلن بها هذا الاعلان الصريح الذي يتضمن في طياته تنبيهه بالمسارعة إلى الاختيار في المواعيد القانونية على حين أن متولى هذه الأرباح وعلمه بها بالطريقة التي حدثت لم تكن صريحة الدلالة في التنبيه عليه بهذا الاختيار وإنما كانت اثباتا لقبوله تقدير المأمورية تفاديا من احالة الموضوع على لجنة التقدير وشتان بين الفرضين وبين الويلتين التي تم بهما الاخطار .

» وبما انه مما يؤيد وجوب أن يكون اخطار المدعى باعتماد أرباح سنة ١٩٣٩ على صورة خاصة صريحة لكي يختار إحدى وسيلتي المقارنة بحيث لا يفتى فيها أية وسيلة أخرى أن قانون المرافعات الذي يجب الاستهداء به يجعل الاعلان بالطريق الخاص الذي نص عليه فيه هو وسيلة العلم الوحيدة بالحكم فاشترط عدم تنفيذ الاحكام إلا بعد اعلانها للخصم حتي ولو كانت حضورية سمع الخصم منطوقها وحضر الاجراءات السابقة على النطق بها بحيث لا يبدأ مدة مواعيد الطعن إلا من ذلك الاعلان

١٨٧

محكمة مصر الابتدائية الوطنية .

الدائرة التجارية

٢ مايو سنة ١٩٤٦

لجنة تقدير . إعلان قرارها . شرط صحته . استكمال
شكل الاعلان . إغفال ذكر اسم مستلم علم الوصول
وعلاقته بانمول يبطل الاعلان .

المبدأ القانوني

ان اعلان مصلحة الضرائب الممول بقرار
لجنة تقدير الضرائب بموجب خطاب موصى
عليه بعلم وصول طبقا للمادة ٥٣ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ لا ينتج أثره في فوات ميعاد الطعن
النصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون
المذكور الا اذا استكمل شكل الاعلان القانوني
على يد المحضر .

وعلى ذلك فاغفال ذكر اسم المستلم وعلاقته
بالمعلن اليه يبطل علم الوصول كما يبطل الاعلان
الذي يتم على يد محضر لأنه لا يعقل أن
يكون الشارع قد قصد تفضيل الاعلان بعلم
وصول وهذا اجراء استثنائي على الأصل وهو
الاعلان على يد محضر .

المحكمة

« حيث ان المدعى طعن في قرار لجنة تقدير
الضرائب المؤرخ ١٩٤٥/٨/٢٩ بصحيفة الدعوى
المعلقة في ١٩٤٥/١٠/٢٢ .

« وحيث ان مصلحة الضرائب دفعت بعدم
قبول الطعن شكلا لتقديره بعد الميعاد النصوص
عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

مهما كانت الأحكام حضورية فكأنه لم يكف بعلم
الحصم بالحكم الذي حضر النطق به وحضر
إجراءات الدعوى السابقة عليه ولم ير ذلك كافيا
لأن تنبيهه إلى أن عليه أن يطعن في الحال أو
يستسلم لتنفيذ خصمه عليه بل لوجب إعلانه بهذا
الحكم لأن فيه معنى الانذار بأن يتخذ أى السيلين
ولم يعلن خصمه الحق في التنفيذ إلا بعد الاعلان
الذي يتضمن ذلك النهي - فاذا كان الأمر كذلك
كان من غير المقبول ألا تكون هذه الغاية في مثل
هذه ولها سند من القوانين والقرارات الضرائبية .

« وبما انه مادام المدعي لم يعلن من مصلحة
الضرائب بذلك الاخطار الصريح لكي تختار رقم
المقارنة وليس يغنى عن ذلك أية وسيلة أخرى
وان كانت هذه الوسيلة الأخرى لم تتخذ في حالة
هذه الدعوى - كان ميعاد الاختيار بالنسبة للمدعى
مازال مفتوحا له تبدأ بعدم واعد سقوط النصوص
عليه في القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤
ويتعين على مصلحة الضرائب إخطاره باعتماد أرباح
سنة ١٩٣٩ صراحة على الصورة المفصلة في هذه
الأسباب لكي يبدأ ميعاد السقوط .

« وبما انه متى تقرر ذلك كانت إجراءات ربط
الضريبة للأرباح الاستثنائية على المدعى بقوله
أن ميعاد اختياره قد فات ولهذا سقط حقه في
الاختيار كانت هذه الاجراءات باطلة ويتعين
القضاء بطلانها .

« وبما ان المحكمة تلزم المدعى عليها
بالمصاريف لأنها خسرت الدعوى بالتطبيق للمادة
١١٣ من المرافعات .

(قضية ... وحضر عنه الأستاذ حامد أسعد عاشور
ضد مصلحة الضرائب رقم ٤٠٣ سنة ١٩٤٥ ك تجارى
رئاسة وعضوية حضرات القضاة عبد العزيز سليمان بك
وعبد العزيز حلمي ومحمد عبد الخير وحضور حضرة
الأستاذ أنور وحش وكيل النيابة) .

وهو ضرورة تقديم الطعن في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان قرار لجنة التقدير للممول بخطاب موصى عليه مع علم الوصول واستندت في إثبات دفعها على صورة الخطاب المرسل للدعى في ١٩٤٥/٩/٢٧ وعلى إيصال علم الاستلام وعليه إمضاء شخص يدعى سيد احمد وثابت ان الاستلام حصل في ١٩٤٥/٩/٢٩ وتقول المصلحة ان الفترة بين تسليم الخطاب للممول ورفع الطعن أى بين ١٩٤٥/٩/٢٩ ، ١٩٤٥/١٠/٢٢ تاريخ إعلان الطعن تزيد عن الخمسة عشر يوما الواجب رفع الطعن أثناءها .

« وحيث ان الطاعن يرد على ذلك الدفع بأنه لم يعلم بقرار اللجنة إلا في ١٩٤٥/١٠/١١ كما قرر في صحيفة دعواه وذلك عن طريق إعلانه بالورود ومقدار الضريبة المستحقة عليه وذلك في اليوم المذكور وان مستلم الخطاب غير معلوم اليه .

« وحيث ان واقعة التسليم إذا صح أنها تمت بطريقة أصولية يترتب عليها سقوط حق المدعى في الطعن لتقديمه بعد فوات ميعاده وإلا كان طريق الطعن مفتوحا .

« وحيث ان المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص في الفقرة الأولى منها على أن تقوم مصلحة الضرائب بإعلان الممول بتقدير اللجنة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ويكون له قوة الاعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية طبقا للمادة ٩٦ من القانون المذكور .

« وحيث انه يتعين معرفة قوة الاعلان الذي يحصل بالطريق القانوني حتى يتبين قوة الاعلان الحاصل بخطاب موصى عليه .

« وحيث ان معنى الاعلان قانونا هو تسليم صورة منه إلى الخصم فان كان حكما فمعنى الاعلان هو تسليم صورة منه إلى الخصم الذي صدر عليه

(يراجع كتاب المرافعات للمرحوم أبي هيف بك ص ٧٨٤ بند ١٠٩١ جزء ثان) وقوة الاعلان هنا معناها ترتب آثاره وآثار الاعلان كما يقول الاستاذ عبد الفتاح السيد بك في كتاب الموجز في المرافعات بند ٤١٤ ص ٣٧٩ تتحقق بمجرد تسليم صورة منه للطرف المراد اعلانه على الوجه المعبر قانونا ، فتسليم الصورة لحادم أو قريب أو للعمدة أو نائبه إذا اقتضى الحال يعادل تسليمها ليد صاحب الشأن نفسه .

« وحيث ان الاعلان الذي يقع على يد محضر يجب أن يذكر فيه لفظة (مخاطبا مع) لأن ذلك ضروري وجوهري لأن القانون يشترط إما تسليم الورقة إلى نفس الشخص أو إلى خادمه أو أحد أقاربه الساكنين معه فذكر لفظة (مخاطبا مع) وصفه مستلم الاعلان يجب بيانها حتى يمكن معرفة ما إذا كان التسليم قد تم مع ذي صفة في الاستلام أم لا . وإلا كان الاعلان لاغيا كما ورد بالمادة ٢٢ من قانون المرافعات والمقصود من التشديد في ذكر هذه البيانات هو التأكد من وصول الاعلان إلى من وجه اليه حتى يترتب عليه أثره .

« وحيث ان الأصل ان الاجراء الذي يترتب عليه فوات ميعاد طعن يجب أن يحصل باعلان على يد محضر بالطرق والأوضاع المنصوص عليها في قانون المرافعات ، ولكن الشارع رأى نظرا لصفة الاستعمال التي تتصف بها قضايا الضرائب ان يتنكب هذا السبيل ويخالف القاعدة الأصلية ويكتفى بإبلاغ الممول بقرار لجنة التقدير حتى يتدبر أمره باعلانه بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وجعل لهذا الخطاب قوة الاعلان الذي يتم بالوضع المبين في قانون المرافعات . ويترتب على هذا الاعلان ان التسليم كما قدمنا يبدأ سريانه ميعاد الطعن في قرار لجنة التقدير .

« وحيث ان الشارع ندد كما قدمنا في ضرورة ذكر الصلة القائمة بين مستلم الاعلان على يد المحضر وبين من كان الاعلان موجها اليه ورتب على عدم ذكر هذه الصلة الالغاء .

« وحيث انه لا يعقل مع تشدد الشارع في أمر الاعلان على يد محضر على ما هو محاط به من ضمانات أن لا يكون قصده ذلك أيضا بالنسبة للخطابات الموصى عليها مع علم الوصول ومع أنها لا تتمتع بالضمانات الخاصة بأوراق المحضرين .

« وحيث انه يتضح مما تقدم أن قصد الشارع هو ثبوت علم الممول بطريقة لا تقبل الشك ولا يتطرق إليه مظنة عدم العلم بقرار اللجنة حتى يتدبر أمره ويحفظ حقه . ولذلك يجب أن يتبين من الأوراق علم المرسل إليه والتأكد من استلامه الخطاب إما بطريق اليقين بامضائه على علم الاستلام شخصيا واما من افتراض علمه اذا استلم الخطاب أحد خدمه أو أقاربه القيمين معه وظهر اسم المستلم في علم الاستلام وصلته بالمرسل إليه .

« وحيث انه يؤكد قصد الشارع أنه لم يرد أن يكتفى بالنص على ان يكون ارسال الخطاب بطريق التسجيل فقط بل أوجب أن يكون ذلك بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وعلم الوصول لغة علم المرسل إليه بالخطاب وما احتواه وتأكد المرسل من علم المرسل إليه ولا يتأتى ذلك إلا إذا

ذكرت صفة المستلم في علم الاستلام وينبغي على عدم ذكر صفة المستلم إمكان المرسل إليه أن يكون الاعلان بخطاب موصى عليه بعلم الوصول أسعد حظا من الاعلان على يد محضر وان الأول يعتبر صحيحاً والثاني يعتبر باطلا وهذا ما يجب ان يتره الشارع عنه لأن الأصل أن يكون الاعلان على يد محضر فاذا ما لجأ الشارع إلى استثناء من هذا الأصل فلا يجب أن يكون للاستثناء من الرعاية ما ليس للأصل .

« وحيث انه يترتب على ذلك عدم ترتب أثر الاعلان بالخطاب الموصى عليه وهو بدء سريان ميعاد الطعن .

« وحيث انه ما تم في هذه الدعوى لا يمكن التأكد معه من وصول الخطاب إلى الطاعن لعدم معرفة صلة المستلم له فضلا عن أنه ينكر سابقة معرفته به ولم يقدّم الدليل على خلاف ذلك .

« وحيث انه يترتب على ذلك أن طريق الطعن في قرار اللجنة أمام الطاعن ما زال مفتوحا .

« وحيث انه لذلك يكون الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد في غير محله ويتعين رفضه .

(قضية ضد مصلحة الضرائب رقم ٨٣ لسنة ٩٤٦ كلى تجارى رئاسة وعضوية عبد العزيز بك سليمان وعبد العزيز حلمى ومحمد عبد الخير القضاة وحضور حضرة الأستاذ أنور وحش وكيل النيابة)

قضاء المحاكم الشرعية

قضاء الإيجار

١٨٨

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

الدائرة الثانية عشر

٢٨ فبراير سنة ١٩٤٨

دعوى إخلاء - وجوب رفعها في المدة المحددة
بالمادة ٣ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ -
المبدأ القانوني

دعوى الإخلاء يجب رفعها إلى القضاء في
خلال المدة المقيمة المشار إليها في الفقرة الثانية من
المادة الثالثة من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧
فإن لم يرفعها المؤجر في خلال ستة أشهر من
تاريخ التنبيه أو خلال المدة الباقية من الإجارة
السارية أو التي صار امتدادها سقط أثر التنبيه
الحاصل منه وأصبحت دعواه غير مقبولة إذ كلمة
جواز رفع الأمر للقضاء ليست إلقيدا للمؤجر .
المحكمة

« حيث أن المدعى طلب الحكم بالزام المدعى
عليه بإخلاء المسكن موضوع الدعوى للمؤجر إليه
بالعقد المبرم بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٤١ للضرورة
لسكن كريمته الطالبة بالمدارس الثانوية مع والدتها
التي مستحضر خصيصة من فلسطين للاقامة معها
وذلك بالتطبيق بالإخلاء بكتاب مسجل مصحوب

بعلم وصول تاريخه ١٩٤٧/٥/٢٠ رد عليه بالرفض
بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٤٧ .

« وحيث أن الحاضر عن المدعى عليه دفع
بعدم قبول الدعوى لسقوط أثر التنبيه الحاصل
في ١٩٤٧/٥/٢٠ ورفعها بتاريخ ١٩٤٨/١/٥ بعد
مضي أكثر من ستة شهور على تاريخ هذا التنبيه
استنادا إلى نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٧ .

« وحيث أن المدعى رد على هذا الدفع بأن
المادة الثالثة لا تنص على سقوط حق المؤجر إذا لم
يرفع الأمر للقضاء في خلال هذه المدة فضلا عن
أن نص المادة يعبر « بجواز » رفع الأمر إلى
القضاء ولم يقل « بالوجوب » وأضاف أن الدفع
بالسقوط دفع موضوعي تقدره المحكمة إذا ما تبين
لها من ظروف الدعوى وقيام حالة الاضطراب في
فلسطين وانتشار وباء الكوليرا حالا دون رفع
الدعوى في الوقت المناسب .

« وحيث أن المادة الثالثة فقرة أولى من
القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أجازت للمؤجر
فيما يتعلق بالأماكن المؤجرة للسكن عدا الحالات
المبينة بها إذا كانت هناك ضرورة تلجئه لشغل
المكان بنفسه أو بأحد أولاده أن ينبه على المستأجر
بالإخلاء في نهاية المدة ونصت الفقرة الثانية من
المادة سالفة الذكر على امهال المستأجر في هذه

١٢١ لسنة ١٩٤٧ من نقص كان من أثره وضع المستأجر في مثل هذه الحالة تحت رحمة المالك المؤجر مدة غير محدودة فأصلح هذا النقص في التشريعين الأخيرين فعلى ضوء هذه المقارنة بين التشريعات السابقة على الرسوم بقانون ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ وبين الرسوم سالف الذكر يمكن القول بأن « جواز » رفع الأمر إلى القضاء في خلال المدة المعينة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة هو تقييد للمؤجر برفع دعواه خلال ستة شهور من تاريخ التفتيه أو خلال المدة الباقية من الاجارة السارية أو التي صار امتدادها أيهما أطول إذا ما أراد رفع الدعوى وإلا سقط أثر التفتيه وأصبحت دعواه غير مقبولة والقول من جانب المدعى بأن تأخير المؤجر في رفع الدعوى بعد مضي هذه المدة المشار إليها مسألة موضوعية متروك تقديرها للمحكمة في ظل الأمر العسكري ٣١٥ أو الرسوم بقانون ٩٧ لسنة ١٩٤٥ لإطلاق النص في كليهما كما سبق التفصيل فلا يحال الأخذ به في ظل القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

« وحيث انه بالنسبة لما دفع به المدعى من عدم النص على البطلان أو سقوط حق المؤجر إذا لم يرفع الأمر للقضاء في خلال هذه المدة فإن الشارع لم يلتزم صيغة معينة صريحة في الحالات التي رأى فيها البطلان أو سقوط الحق وليس أدل على ذلك من المادة ١١٧ مرافعات ونصها « يجوز لكل من الخصام المعارضة في تقرير المصاريق في ظرف ثلاثة أيام تمضي بعد يوم إعلان الحكم إليه . . . » ولم ينص الشارع على بطلان أو عدم قبول المعارضة الحاصلة بعد مضي هذه الأيام الثلاثة للنصوص عليها في هذه المادة ومع ذلك فمثل هذه المعارضة باطلة قطعاً بلا نص لرفعها بعد الميعاد وكذا الحال في رفع الدعوى بعد انقضاء المدة المعينة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة

الحالة مدة ستة أشهر أو المدة الباقية من الاجارة السارية أو التي صار امتدادها أيهما أطول — أما الفقرة الثالثة فنصت على أنه « إذا عارض المستأجر في الاخلاء أو انقضى على التفتيه خمسة عشر يوماً دون رد جاز للمؤجر رفع الأمر إلى القضاء في خلال المدة المعينة في الفقرة السابقة للحصول على حكم بالاخلاء . . . الخ » ولتفسير كلمة (جاز) المشار إليها في الفقرة الأخيرة تفسيراً صحيحاً يتعين الرجوع إلى التشريعات السابقة على الرسوم بقانون ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ وهي الأمر العسكري رقم ٣١٥ الصادر بتاريخ ١٦ / ٨ / ١٩٤٢ والأمر رقم ٥٩٨ الساري المفعول بالرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٤٥ فقد أطلق الشارع في كلا الأمرين المدة التي يلجأ فيها المالك إلى القضاء — فإذا ما أتى الشارع في الرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ ثم أخيراً في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وحرص على النص على « جواز رفع الأمر إلى القضاء في خلال المدة المبينة » وهي مدة الستة أشهر أو المدة الباقية من الاجارة السارية أو التي صار امتدادها أيهما أطول فليس هذا الحرص من جانبه عبث أو تزيد غير مقصود يتره عنه الشارع ولا شك — وإنما هو حرص من جانبه على مراعاة مصلحة المستأجر إذ الروح التي أملت جميع التشريعات الخاصة بتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين هدفها حماية مصلحة الأخيرين وأساس هذه المصلحة في هذه الناحية عدم ترك المستأجر مهدداً برفع دعوى الاخلاء لمجرد تنبيهه بعبث إليه به المؤجر بطلب الاخلاء لحاجة يزعمها دون أن يعنى بالمسارعة إلى رفع دعواه إلى القضاء في خلال مدة معقولة تتفق مع تقدير هذه الضرورة وحاجة المؤجر الملجئة إلى طلب الاخلاء وذلك بعد أن فطن الشارع إلى ما اعتور التشريعات السابقة على الرسوم بقانون سالف الذكر ، القانون رقم

فهى دعوى غير مقبولة ولا شك .

« وحيث انه لما تقدم ولما ثبت من أن المدعى نبه على المدعى عليه بالاخلاء بتاريخ ١٩٤٧/٥/٢٠ ورد عليه بالرفض بتاريخ ١٩٤٧/٥/٢٨ ثم رفع دعواه بتاريخ ١٩٤٨/١/٥ أى بعد انقضاء مدة الستة شهور المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ومثبت أن عقد الايجار المبرم بين طرفى الخصوم مشاهرة فيكون المدعى قد رفع دعواه بعد انقضاء المدة المبينة بالفقرة سالفه الذكر وبالتالي يكون قد انعدم الأثر القانونى للتنبيه ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى فى محله ويتعين الحكم بقبوله وعدم قبول الدعوى مع الزام المدعى بالمصاريف عملاً بنص المادة ١١٣ مراقعات .

(قضية سلامه هنرى أفندى فضله وحضر عنه الاستاذ انبى رزق ضد حسن افندى جاد الله رقم ١١٧ سنة ١٩٤٨ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد رضا زين الدين ومحمود حسن البجيرى وعلاء الدين الطار)

١٨٩

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

الدائرة الثانية عشرة

١٠ مارس سنة ١٩٤٧

إخلاء للهدم .

المبدأ القانونى

يكفى لقبول الدعوى رخصة هدم ورخصة

بناء .

المحكم

« حيث ان طلب الحكم بالزام المدعى عليهم باخلاء الأعيان موضوع الدعوى والتوجرة لهم

بالقود المؤرخة ١/٤/١٩٤٢ ١٠/٩/١٩٤٣ ، ١٥/٩/١٩٤٣ مستنداً إلى رغبة المدعى فى هدم منزله الذى يشغله المدعى عليهم لاعادة بنائه بشكل أوسع .

« ومن حيث ان المدعى قدم للتدليل على جدية الطلب واعتزاه المسارعة فى الهدم والبناء بمجرد الاخلاء رخصة تاريخها ٩ فبراير سنة ١٩٤٨ صادرة من التنظيم مرخص فيها بهدم منزل النزاع جميعه لغاية سطح الأرض ورخصة تاريخها ٢/١٢/١٩٤٧ مصرح فيها ببناء منزل مكون من ثلاثة أدوار ورخصة خط التنظيم تاريخها ١٨/١٢/١٩٤٧ ورسمًا مصادقاً عليه وعقد مقاوله بين المدعى وبين المقاول أبو عزه لبناء المنزل الجديد .

« ومن حيث ان البناء الجديد حسب الرخصة والرسم المقدم من المدعى سيكون أوسع من البناء الحالى ويشمل على مساكن ومحال أكثر من سابقه ومن ثم يكون المدعى محقاً فى دعواه ويتعين الحكم بالزام المدعى عليهم بالاخلاء عملاً بالمادة الثالثة ققرة (هـ) من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ مع امهالهم للقيام بالاخلاء حتى آخر ما يوسنة ١٩٤٨ وذلك طبقاً للمادة ١٦٨ من القانون المدنى مع الزامهم بمصروفات الدعوى تطبيقاً لأحكام المادة ١١٣ مراقعات

« ومن حيث انه عن النفاذ فان الحكم نافذ بطبيعته لعدم قابليته لأى طعن عملاً بالمادة ١٥ من القانون .

(قضية احمد افندى نقادى محمد الشير بالبدر اوى ضد مصطفى حسين وآخرين رقم ٤٧٣٠ سنة ١٩٤٧ كلى رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد رضا زين الدين ومحمود حسين البجيرى وعلاء الدين الطار)

١٩٠

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

الدائرة الثانية عشر

٣١ مارس سنة ١٩٤٨

صحفي . عمله يعتبر عملا تجاريا . وتكون الزيادة
على أجره مكان المطبعة والجريدة ٦٠ ٪
المبدأ القانوني

الصحفي صاحب الجريدة خاضعا لضريبة
الأرباح التجارية والصناعية من ناحية
استغلاله لجريدته لأن دخله ناشئ من تفاعل
العمل ورأس المال الممثل في المطبعة والورق
والأجرة التي تدفع للمحررين والعمال وما إلى
ذلك وهو في استغلاله لجريدته معرض للكسب
والخسارة ويساعد على هذا النظر إطلاق نص
المادة ٣٢ فقرة ٨ من القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩ التي اخضعت كل مهنة أو منشأة لاتسرى
عليها ضريبة أخرى .

ولذا تكون عين النزاع المشغولة بإدارة مجلة
ومطبعة تدار لأغراض تجارية تكون الزيادة
القانونية الواجب إضافتها على الأجرة التعاقدية
بواقع ٦٠ ٪ طبقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧
المعكم

« حيث ان المدعى عليهما الثاني والثالث لم
يحضرا برغم اعلانهما وطلب الحاضر مع المدعية
الحكم في غيبتهما عملا بالمادة ١١٩ مرافعات حيث
ان المدعية رفعت هذه الدعوى بالتطبيق لأحكام
المادتين الثانية فقرة ب والرابعة من الرسوم بقانون
١١٠ سنة ١٩٤٦ طالبة الحكم أولا بالزام

المدعى عليهم بإخلاء العين موضوع الدعوى استئجار
المدعى عليها الأولى من المدعية بالعقد المؤرخ
أول يوليو سنة ١٩٣٨ وذلك لتأجيرها من الباطن
عين النزاع إلى المدعى عليهما الأخيرين اللذين
شغلاها بإدارة محلهما « كلمة ونصف » وذلك
بالمخالفة للبند الخامس من عقدا لايجار سالف الذكر
ثانيا بالزام المدعى عليها الأولى بأن تدفع
للمدعية الفرق بين الزيادتين ٦٠ ٪ / ٣٠ ٪ -
ابتداء من نوفمبر سنة ١٩٤٦ إلى تاريخ الاخلاء
مع الزام المدعى عليهم بالمصاريف والانتعاب
والنفاذ .

« وحيث ان المدعية قالت في شرح دعواها
عن الطلب الأول أنها أجرت منزل النزاع إلى
المدعى عليها الأولى بقصد استعماله سكنا ومطبعة
مجلتها روز اليوسف الأسبوعية ودلت على واقعة
التأجير الباطني بالمخالفة لشروط العقد بعددين من
من مجلة كلمة ونصف صادرين بتاريخ ٢٧/٥/١٩٤٧
و ٢٩/٧/١٩٤٧ ثابت في كل منهما أن ادارة
تلك المجلة بشارع محمد سعيد باشا رقم ١٨ وهو
منزل النزاع وأن رقم التليفون الخاص بها ٧٤٨٢٧
وأن رئيس تحريرها المدعى عليه الثاني ومدير
إدارتها المدعى عليه الثالث وأيضا بصورتين شمستين
عن لافيتين مثبتتين بحائط المبنى رقم ١٨ الأولى
تحمل اسم مجلة المدعى عليها والثانية باسم مجلة
كلمة ونصف وقال وكيل المدعية أن المجلة الأخيرة
بدأ وجودها بعيدا عن عين النزاع ، في المنزل
رقم ٢٣ بشارع جامع جركس بالقاهرة كما هو
ثابت بالعدد الثاني من تلك المجلة وفي هذا ما يؤكد
استقلال كل من المجلتين عن الأخرى بإدارة وتحريرها
أما عن الطلب الثاني وهو فرق العالوة بين ٦٠ ٪ /
و ٣٠ ٪ - فقال في شرح ذلك أن العين مؤجرة
لأغراض تجارية إذ أن في إصدار جريدتهما وإدارتهما

عمل تجارى فيه كسب وخسارة وأن المدعى عليها خاضعة لضريبة الأرباح التجارية فيما يختص باستغلال مجلتها هذا إلى أن هذه المجلة تطبع الإعلانات القضائية وغيرها بأجر وتطبع للغير كمجلة المصرى (حافظ ٢ للمدعية) ومجلة ميكي ماوس وغيرها وبذلك يكون العمل تجاريا وتكون نسبة الزيادة على الأجرة ٦٠ ٪.

« وحيث ان الحاضر عن المدعى عليها طلب الحكم برفض الدعوى ونفى التأجير الباطنى وقال بأن المدعى عليه الثالث زوج ابنة المدعى عليها وأحد محررى مجلة روز اليوسف وهو بهذه الصفة أحد أفراد أسرة المدعى عليها المذكورة وقد أنشأت له خصيصة مجله كلمة ونصف تشجيعا له للصلة سالف الذكر . ولوجود خلاف بين المدعى عليه المذكور وزوجته انقطعت صلته بمجلة المدعى عليها كما انتقل بمجلة كلمة ونصف من منزل النزاع إلى مكان مستقل بشارع الملكة فريدة وبذلك يكون التأجير الباطنى منتفأ أما عن المطالبة بفرق العلاوة القانونية بين ٦٠ ٪ ، ٣٠ ٪ فقال أن الأعمال الصحافية لا تعتبر من قبيل الأعمال التجارية التى تخضع لحكم الفقرة ب من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ إذ أن مجلة المدعى عليها سياسية اجتماعية ولا غرض لها إلا ذلك وأن مصلحة الضرائب لانعامها على أنها مؤسسة تجارية إطلاقا .

« وحيث انه يبين من مطالعة أوراق الدعوى أن طلب الاخلاء المستند إلى التأجير الباطنى منتفأ بثبوت ان المدعى عليه الأخير متزوج من ابنة المدعى عليها بتاريخ ٤ يوليو سنة ١٩٤٦ (مستند رقم ٢٢ - ٥ دوسيه) فضلا عن مساهمته فى تحرير مجلة روز اليوسف فاذا ما عاونت المدعى عليها صهرها المدعى عليه المذكور وشجعته لصلة

النسب التى تربطهما وسمحت له بأن يدير مجلة فى دارها - دار مجلة روز اليوسف - فهذا شبيه بالاستضافة أو بالمساكنة بين الاقرباء من أفراد الأسرة الواحدة فى مسكن واحد التى لا ترقى بحال إلى مرتبة التأجير الباطنى خاصة وان المدعية لم تقدم دليلا على أن المدعى عليها كانت تتقاضى مقابلا ماديا لهذا الغرض ومن ثم يكون طلب الاخلاء سالف الذكر متعين الرضى مع لزام المدعية بمصاريفه عملا بنص المادة ١١٣ امرافات .

« وحيث انه عن مطالبة المدعية بزيادة قانونية على الأجرة التعاقدية بواقع ٦٠ ٪ بدلا من ٣٠ ٪ التى تسدد المدعى عليها الأجرة على أساسها وبالزام الأخيرة بالفرق فى هاتين العلاوتين فإن هذا الطلب له سند فى الدائرة القانونية إذ أن عين النزاع مؤجرة لاغراض تجارية إذ ثبت بعقد الايجار أن القصد من استعمالها « سكن ومطبعة لمجلتها روز اليوسف الأسبوعية » ومفهوم ذلك أن عين النزاع مشغولة - أولا - بإدارة هذه المجلة وموظفيها - ثانيا - بمطبعتها ولما كان الصحفي صاحب الجريدة خاضعا لضريبة الأرباح التجارية والصناعية من ناحية استغلاله لجريدته لأن دخله ناشئ عن تفاعل العمل ورأس المال الممثل فى المطبعة والورق والأجرة التى تدفع للمحررين والعمال وما إلى ذلك وهو فى استغلاله لجريدته معرض للكسب والخسارة ويساعد على هذا النظر اطلاق نص المادة ٣٢ فقرة ٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى أخضعت كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ولما أراد الشارع بالمادة ٧٢ من القانون سالف الذكر أن يحدد المهن غير التجارية أو ردها على سبيل الحصر وليس من بينها صاحب الجريدة كما أن

لمجلة المصري افندى فهي الأخرى تطبع في دار روز اليوسف (مستند رقم ٢ حافظة المدعية رقم ٨ دوسيه) .

« وحيث انه مثبت أن عين النزاع مشغولة بإدارة مجلة ومطبعة تملكها وتديرها المدعي عليها لأغراض تجارية فتكون الزيادة القانونية الواجب إضافتها إلى الأجرة التعاقدية لمزول النزاع بواقع ٦٠٪. وذلك بالتطبيق لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ويتعين لذلك الحكم بإلزام المدعى عليها بالفرق بين العلاوتين ٦٠٪ و ٣٠٪. وقدره ٢٨٥ قرشا شهريا ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ وهو الشهر التالي لتاريخ مطالبة المدعية للمدعى عليها الأولى الحاصل في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ (مستند رقم ١ حافظة رقم ٥ دوسيه) وذلك عملا بالمادة سالفة الذكر مع إلزام المدعى عليها بمصاريف هذا الطلب عملا بنص المادة ١١٣ مرافعات .

« وحيث انه عن النفاذ فهو واجب في قضاء هذه المحكمة لعدم قابلية أحكامها لأي طعن ولا محل للنص عليه في المنطوق .

(قضية السيدة أمينة هام على وحضر عنها الاستاذ حسن عبد الجواد ضد السيدة روز اليوسف وآخرين رقم ٣١٣٥ سنة ١٩٤٧ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد رضا زين الدين ومحمود حسني البحيري وعلاء الدين العطار)

القرارات الوزارية التي صدرت تنفيذاً لهذه المادة وفي حدودها أضافت مهنا جديدة إلى المهنة المنددة بهذه المادة ولم تشر أيضاً إلى مهنة الصحفي مالك الجريدة (يراجع القرار الوزاري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٦٦ لسنة ١٩٤٤) وقد ناقشت محكمة الاستئناف المختلطة في حكمها الصادر بتاريخ ١٥/٢/١٩٤٧ الأساس الذي يخضع له الصحفي في احتساب الضريبة *est il imputable a quel titre un journaliste* في قضية الاستاذ جيرومينو صاحب ومدير تحرير جريدة الفار اجبشيان وقررت البدء الآتي : ان مالك الجريدة الذي يجمع بين صفة كونه مديراً وتحريراً يخضع لضريبة الأرباح التجارية فيما يختص باستغلال جريدته المذكورة بشرط استئصال الكسب الذي يحصل عليه من مهنته كمحرر ص ٨٠ و ٨١ و ٨٢ تحت كلمة *journaliste profession d'autcur* مجموعة باتش *Umberto pace* وبهذا المعنى قال من قبل الاستاذ لاكور ص ٢٨ و ٢٩ نبذة ٣٤ طبعة ثمانية سنة ١٩٢١ موجز القانون التجاري وغيره من شراح القانون التجاري .

« وحيث انه وقد صح ان القانون يفترض في صاحب الجريدة أن يقوم بعمل تجاري فمن باب أولى إذا كان يستغل مطبعة جريدته في طبع مجلات ونشرات للغير كما ثبت من طبع المدعى عليها

١٩١

محكمة أسبوط الابتدائية الوطنية

١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦

القانون الأصلح للمتهم .

المبدأ القانوني

إذا كان الفعل معاقبا عليه بقانون وقت ارتكاب الجريمة ثم صدر قانون يعنى المتهم من العقاب ثم صدر قانون ثالث يجعل الفعل معاقبا عليه فيجب تطبيق القانون الأصلح للمتهم المحكوم.

« بما ان التهمة المسندة إلى المتهم حسب وصف النيابة لها هي أنه في يوم ١٩٤٤ / ٥ / ٢١ .

أولا - اشترى أسمدة كيمياوية تتجاوز استهلاكه ثانيا - اشترى أسمدة بغير تقديم الطلب الخاص الأمر المنطبق على المواد ٣ و ٢ مرسوم بقانون ١٢٨ لسنة ٣٩ والأمر العسكري ٤١٤ / ٢ / ١٣ من القرار رقم ٣ لسنة ١٩٤١ والأمر العسكري رقم ٧٦ وقدمت القضية إلى محكمة أسبوط العسكرية جلسة ١٩ / ٧ / ١٩٤١ وظلت القضية متداولة بالجلسات حتى جلسة ٢٢ / ٨ / ١٩٤٥ حيث أجلت إلى جلسة ١١ / ١٠ / ١٩٤٥ ونظرا لصدور المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٠ / ١٠ / ١٩٤٥ أحيلت الدعوى بمعرفة النيابة إلى محكمة الجنج حيث قدمت القضية إلى جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٤٥ أمام محكمة أبوتيج ثم فصل فيها بجلسته ٢٩ / ٥ / ١٩٤٦ براءة المتهم واستندت محكمة أول درجة

على إلغاء الأوامر العسكرية كما وأن المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ ابطال العمل به طبقا للمادة ٦٣ من المرسوم لقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ونظرا لعدم صدور تشريع آخر يعاقب على الأفعال المسندة إلى المتهم يتعين تطبيق نظرية القانون الأصلح للمتهم . فاستأنفت النيابة هذا الحكم وجاء في أسباب استئنافها أن القرار الوزاري رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٤٥ الصادر من معالي وزير التموين بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٤٥ والمستند إلى المرسوم باذن رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد حل محل الأمر العسكري رقم ٧٦ والقرار رقم ٣ لسنة ١٩٤١ وان حكم محكمة أول درجة صدر في ٢٩ / ٥ / ١٩٤٦ أى وقت قيام القرار المشار اليه .

« وبما انه تبين من الاطلاع على القرار الوزاري رقم ٦٣٣ أنه صدر في ٢٩ / ١١ / ١٩٤٥ استنادا إلى المادة ١ (بند ١ ، ٢ ، ٥) والمواد من ١٧ إلى ٤٨ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وذكر في مادته الأخيرة انه يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وقد نشر في ٨ / ١٢ / ١٩٤٥ .

« وبما انه مستفاد مما سلف أنه في الفترة ما بين ٦ / ١٠ / ١٩٤٥ و ٨ / ١٢ / ١٩٤٥ لم يكن هناك تشريع يعاقب على الأفعال المسندة إلى المتهم فلو أنه قد فصل في القضية خلال هذه الفترة لتعين القضاء ببراءة المتهم عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات التي تنص على أنه « إذا صدر بدوقوع الفعل وفصل المحكمة فيه نهائيا قانونا أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » .

ومما يؤيد تلك ما جاء في الجزء الخامس من الموسوعة الجنائية ص ٥٧٥ بند ٢٠٣ » أنه في حالة التنازع بين ثلاثة قوانين متتالية يجب اتباع القانون الأصح لديهم فإذا ارتكب شخص جريمة في عهد القانون الأول وحوكم تحت سلطان القانون الثالث فإنه يستفيد من القانون الثاني ولو أنه التقى إذا كان أقل شدة من القانون المعمول به وقت المحاكمة .
» وبما أنه لما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف القاضي ببراءة المتهم .

(قضية النيابة العمومية ضد ناجع سعيد ابورويس رقم ٢١٥١ سنة ١٩٤٦ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة مصطفى عبد ربه وكيل المحكمة وأبو الوفا زهدي وحسين محمد زكي وحضور حضرة الأستاذ علي جمال الدين وكيل النيابة) .

أما وإن النيابة قد قدمت القضية إلى محكمة جنح أبو تيج جلسة ١٩٤٥/١٢/٥ بعد إلغاء الأحكام العرفية وظلت القضية متداولة بالجلسات حتى فصل فيها أخيراً في ١٩٤٦/٥/٢٩ وبدأ العمل خلال هذه الفترة (أي في ١٩٤٥/١٢/٨) بالقرار رقم ٦٣٣ الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٥ فهل يضار المتهم من تأخير الفصل في الدعوى .

بما لا شك فيه أن المتهم يجب أن يستفيد من إلغاء التشريعات التي كانت قائمة وقت ارتكاب الأفعال المشددة إليه ولا يضار من تأخير الفصل في دعواه فيقضى فيها كما لو فصل فيها خلال الفترة التي انقضت بين إلغاء التشريعات المشار إليها وبين صدور التشريع الآخر الذي يعاقب على تلك الأفعال

قضاء المحاكم الحسبية

وليس ما يمنع من تقدير النفقة عند تأجيل النظر في التصديق على قائمة الجرد لأن المادة لا تمنع من تقدير نفقة قبل التصديق على قائمة الجرد . وتقدير النفقة لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه فيجوز زيادة قيمتها أو انقاصها حسب ما يظهر بعدئذ عند التصديق على قائمة الجرد .

وعلى ذلك فلا محل لاستئناف القرار الصادر بتقدير نفقة قبل التصديق على قائمة الجرد .

(القضية رقم ٦ سنة ١٩٤٨ استئناف رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد صفوت بك رئيس المحكمة وإبراهيم لطفي بك ومصطفى فاضل بك مستشارين والأستاذ حسن فهمي البدوي وكيل النيابة)

١٩٢

محكمة استئناف الاسكندرية الوطنية

الدائرة الحسبية

٥ أبريل سنة ١٩٤٨

نفقة . تهديرها . جوازها قبل التصديق على الجرد المادة ٧٦ لا تمنع ذلك .

المبادئ القانونية

- ١ - لا تمنع المادة ٧٦ المحكمة الابتدائية من تقدير نفقة مؤقتة قبل التصديق على قائمة الجرد .
- ٢ - تنص المادة ٧٦ على أن المحكمة تنظر عند التصديق على قائمة الجرد في تقدير النفقة اللازمة للقصر .

١٩٣

محكمة استئناف الاسكندرية الوطنية

الدائرة الحسبية

٥ ابريل سنة ١٩٤٨

اغفال المحكمة الحكم بتقدير نفقة للقاصر طبقا
للفقرة الخامسة من المادة ٧٦ عند التصديق على قاعة
الجرد . لا يجوز استئنافه من قبل النيابة .

المبدأ القانوني

ان اغفال المحكمة تقدير نفقة للقاصر عند
التصديق على قاعة الجرد لا يرد عليه استئناف لأن
المحكمة لم ترفض تقدير نفقة ولم تحكم بها ويجوز
دائما الرجوع اليها بطلب لتقدير النفقة اللازمة
ذلك لأن تقدير النفقة يدخل في اختصاص المحكمة
الولائي عند عدم المنازعة في وجوب التقدير واذن
يجوز دائما الرجوع للمحكمة بطلب تقدير النفقة .
اما إذا عورض طلب تقدير النفقة أو حصلت
منازعة في قيمة التقدير أو قررت المحكمة نفقة
جاز استئناف القرار الصادر في ذلك

(القضية رقم ٣ سنة ١٩٤٨ استئناف بالهيئة

السابقة)

٩٤

محكمة استئناف اسكندرية الوطنية

الدائرة الحسبية

١٢ ابريل سنة ١٩٤٨

وصى . طلبه الاذن بالتصرف في مال القاصر .
رفضه . عدم جواز استئناف الحكم الصادر بذلك .

المبدأ القانوني

إذا رفضت المحكمة الابتدائية طلب اذن بتصرف
في مال قاصر مثل طلب شراء عقار فاستأنف
الوصي (الطالب) فاستئنافه غير جائز لأن المادة
١٠٢ نصت صراحة على عدم جواز استئناف
القرارات إلا من قبل النيابة العامة واستثنت الفقرة
الثانية منها القرارات الخاصة بالتصرف في مال
القاصر الواردة في المادة ٢٠ فقصرت حق الاستئناف
على حالة صدور اذن بتصرف . واذن يكون رفض
الاذن بتصرف غير جائز استئنافه من قبل الوصي .

(القضية رقم ٢ سنة ١٩٤٨ استئناف بالهيئة
السابقة عدا صاحب الغزة حسن سعودى بك بدلا من
صاحب الغزة ابراهيم لطفي بك مستشارين)

القضايا المستعجلة

١٩٥

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

قاضي الأمور المستعجلة

٢ ديسمبر سنة ١٩٤٢

١ — ديون عقارية . تسويتها . قانون ١٢ لسنة ١٩٤٢
تجتاز مرحلتين . القبول أولا ثم التسوية النهائية
ثانيا .

٢ — القبول الشكلي بوقف بيع العقار . والقبول النهائي
بوقف سريان القوائد وانتهاء الحراسات وشطب القضايا
٣ — قضاء مستعجل . مناط اختصاصه بأن أمرا إداريا
لا وجود له هو ظهور البطلان على وجه لا شبهة فيه
٤ — حجز . محمولات الدين بعد القبول الشكلي .
جوازه .

المبادئ القانونية

١ — بالرجوع إلى القانون رقم ١٣ لسنة

١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون العقارية يتضح أن المشرع بالنسبة للديون العقارية ذات التسجيلات أو المادية ولو لم يكن قد حل ميعادها أو استحقاقها وإنما نشأت قبل ٢٣ يناير سنة ١٩٣٩ قد نص المشرع على تخفيضها بالنسب الموضحة بهذا القانون ووضع لها أقساما ودرجات وشكلت لذلك لجنة تؤلف وفقا لما جاء بالمادة ١٦ قد جعل اختصاصها على مرحلتين المرحلة الأولى هي قبول طلبات الديون التي يصير قبولها شكلا والمرحلة الثانية هي قبول التسوية نهائيا والفصل فيها موضوعا .

٢ — وعند قبول الطلبات شكلا يترتب على ذلك إيقاف بيع عقارات المدين وأمواله المنقولة فقط دون الحيز وحتى البيع نفسه يجوز في المحصولات والأموال التي يخشى عليها من التلف بترخيص يصرح به رئيس اللجنة بناء على طلب يقدم من الدائن .

٣ — ويترتب على قبول التسوية موضوعا ونهائيا إيقاف سريان القوائد وانتهاء الحراسات وتقرير المحكمة بعد اطلاعها على اخطار من وزارة المالية بقبول التسوية نهائيا شطب قضايا نزع الملكية الواردة بالجدول والتي لم يكن قد فصل فيها نهائيا .

٤ — ان مناط اختصاص القضاء المستعجل بأن حيزا ما باطل ومعدوم الأثر قانونا أو بالتقرير بأن أمرا إداريا لا وجود له لمخالفته للشكل

والنص والاختصاص باعتباره معدوم الأثر من جميع نواحيه ومن أعمال العدوان والاعتداء مناط هذا الاختصاص أن يكون البطلان ظاهرا على وجه لا شبهة فيه ، إما لاغفال الاجراءات الشكلية التي ينص عليها القانون في الحيز أو الأمر الإداري أو لانعدام أركانه الأساسية التي يقوم عليها كلاهما أو التي لا يقوم أي حيز إلا عليها وفي كل هذه الأحوال لا يعدو الحيز أو الأمر الإداري أن يكون اجراء ماديا متجردا من أي صفة قانونية بحيث لا يكون أصل حق يخشى المساس به *la principal faisant default* ما يبيح للقضاء المستعجل التعرض لاعتبار مثل هذه الاجراءات معدومة الأثر — إنما مقام ذلك ومحله أن لا يقوم نزاع عليه مسحة من الجسد ووجه من الحق بحيث تقوم للحيز كينونته الصحيحة ووجهه السليم ، فعندئذ يتمتع الاختصاص مادام الحيز صحيحا .

٥ — وبما ان الحيز الإداري الذي يوقع على محصولات المدين عند قبول طلب تسوية الديون شكلا هو حيز صحيح وبما أن بيع المحصولات في تلك الحالة أمر جائز بأمر رئيس اللجنة المختصة ، فلذلك سينعدم اختصاص هذا القضاء ويضيق سلطانه عن الحكم بإلغاء الحيز الإداري الذي وقع صحيحا .

المحكم

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى بمقولة

الاجراءات أن تقرر أن الطلب جائز القبول ونشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وترتب على هذا النشر إيقاف بيع عقارات المدين وأمواله حتى تفصل اللجنة نهائياً في موضوع الطلب — ولرئيس اللجنة أن يرفض بيع المحصولات والأموال التي يخشى عليها من التلف بالشروط التي يحددها — ولرئيس اللجنة أن يقرر في أية حالة كانت عليها الاجراءات رفض طلب التسوية كلما تبين له عدم توافر أحد الشروط المقررة في القانون إذا لم يقدم المدين البيانات أو المستندات التي طلبت أو إذا قدم بسوء قصد بيانات غير صحيحة ويستأنف قرار الرفض في خلال عشرة أيام من اعلانه للمدين أمام لجنة تسوية الديون العقارية (— ومضمون ذلك هو مانص عليه في المرحلة الأولى من قبول الطلبات شكلاً واستئناف القرارات الخاصة بشأنها وما يترتب عليها من إيقاف بيع عقارات المدين وأمواله المنقولة فقط دون الحجز وحتى البيع نفسه يجوز في المحصولات والأموال التي يخشى عليها من التلف بترخيص يصرح به رئيس اللجنة بناء على طلب يقدم من الدائن — وقد جاء النص بتلك المادة على ما قصد به من اقرار الخطوة الأولى التمهيدية للفصل نهائياً في تسوية الديون موضوعاً حتى ولو كانت عادية ولكن للفصل شكلاً إذ عبر في المادة ١٧ أنه يترتب على النشر بالجريدة الرسمية بقبول الطلب (شكلاً) إيقاف البيع فقط (دون الحجز) حتى تفصل اللجنة نهائياً في موضوع الطلب والذي يؤيد هذه الوجهة من النظر ماورد بالمادة العاشرة من نفس القانون (أنه يترتب على قبول التسوية نهائياً تحديد الديون العادية المستحقة قبل ١٩٣٩ / ١ / ٢٣ (دين المدعى منها) وكذا الديون التي تربو على ٩٥ ٪ من قيمة العقار) ويترتب على التسوية النهائية إيقاف سريان الفوائد

أن سعادة المدعى عليه الأول بصفته مديراً لبنك التسليف الزراعي يداينه في مبلغ ٢١٠ ج نشأ منذ سنة ١٩٣٦ لسبب مطلوبات عليه وقد صدر القانون رقم ٣ سنة ١٩٣٩ والمعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ بشأن تسوية الديون العقارية وبمقتضى هذا القانون الأخير أوقف التنفيذ على عقارات المدينين وأموالهم بالنسبة للمدينين الذين قبلت اللجنة المشكلة لهذا الغرض طلباتهم شكلاً وقد قبل شكلاً طلبه التقدم منه المنشور بالوقائع رقم ٣٢ في ٢٧ / ٣ / ١٩٣٩ غير أن سعادة المدعى عليه الأول قد أوقع عليه حجزاً إدارياً بتاريخ ٨ / ٩ / ١٩٤٢ على زراعة الأطنان المبينة بعريضة الدعوى وفاء لباقي مطلوبة الناشئة في ذمته المدعى قبل ٢٣ / ١ / ١٩٣٩ — ولما كانت نصوص القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ تسمح بإيقاف التنفيذ عن الديون الناشئة قبل ٢٣ / ١ / ١٩٣٩ مادام طلبه قد قبل شكلاً فانه لهذا يطلب اعتبار الحجز الإداري المتوقع في ٨ / ٩ / ١٩٤٢ معدوم الأثر، وحيث انه بالرجوع إلى نصوص القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ اتضح أن المشرع بالنسبة للديون العقارية ذات التسجيلات أو العادية ولولم يكن قد حل الميعاد أو استحقاقها وإنما نشأت قبل ٢٣ / ١ / ١٩٣٩ قد نص المشرع بتخفيضها بالنسب الموضحة بهذا القانون ووضع لها أقساماً ودرجات (المادة الخامسة منه) وشكلت لذلك لجنة تؤلف وفقاً لما جاء بالمادة ١٦ منه جعل اختصاصها على مرحلتين — المرحلة الأولى : هي قبول طلبات الديون التي يصير قبولها شكلاً والمرحلة الثانية : هي قبول التسوية نهائياً والفصل فيها موضوعاً والدليل على ذلك أنه بعد أن نص المشرع في المادة ١٦ على كيفية تشكيل اللجنة جاء بالمادة ١٧ ونص بها (ان اللجنة في أية حالة كانت عليها

وانهاء الحراسات القضائية وتقرير المحكمة بعد اطلاعها على اخطار من وزارة المالية بقبول التسوية النهائية شطب قضايا نزاع الملكية الواردة بالجدول التي لم يكن قد فصل فيها (تراجع المواد ١٠، ١١، ١٢، ١٣ من القانون) .

« وحيث ان الطلبات المقبولة على الوجه المبين سابقا قد نيط باللجنة المختصة تقرير قبولها من وجهة الشكل بعد تقديم بيان تفصيلي — بالديون العقارية أو العادية موضح به جملة الديون أصلا وفوائدها مع بيان أسماء الدائنين وغير ذلك من البيانات الموضحة بالمادة ١٥ من القانون — وبعدئذ يقرر رئيس اللجنة القبول شكلا وله أن يقرر في أية حالة كانت عليها الاجراءات رفض طلب التسوية كلما تبين له عدم توافر أحد شروطها المقررة قانوناً كما له أن يرفض الطلب إذا لم يقدم المدين البيانات أو المستندات التي طلبت منه (م ١٧) .

« وحيث ان المرحلة الثانية التي تتلو قبول طلب التسوية شكلا فقد عبر عنه المشرع بالمادة ٢٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ (أنه عندما تصبح المسألة صالحة للفصل فيها تحدد اللجنة في حالة القبول (موضوعا) المبالغ المستحقة للدائنين بعد التسوية (النهائية) طبقاً لأحكام هذا القانون وتعتبر قرارات اللجنة (الموضوعية) نهائية لا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات الاختصاص .

« وحيث ان ماورد بالمادة ٢٦ من هذا القانون قد جرى بيانه كالآتي .

(لا يجوز للدائنين المحفظة ديونهم ولا للدائنين السابقة ديونهم على ١/٢٣ / ١٩٣٩ والدين لم يحدد لهم نصيب في التسوية اتخاذ أية اجراءات على العقارات التي انتفعت بالتسوية أو على ثمراتها ويستثنى من ذلك الدائنون المتنازون الناشئة

ديونهم بسبب التكاليف الزراعية الخاصة بزراعة سنة ١٩٣٩ — سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٤١ وسنة ١٩٤٢ فيجوز لهم التنفيذ على ثمار العين فقط) والواقع أن مايتعلق بهذا النص قد ورد بصدد الكلام على قبول التسوية موضوعا ولا يمكن التحدي بها بأن المقصود منها هو عدم اتخاذ أية اجراءات على العقارات أو على ثمراتها بعد قبول الطلب شكلا وإنما التحدي بها جائز بعد قبول التسوية نهائيا وموضوعا إذ النتيجة الحتمية لاييقاف الاجراءات وانهاء الحراسات وإيقاف سريان الفوائد بعد قبول الطلب موضوعا يتفق مع ماورد بالمادة ٢٦ من قبول الطلب موضوعا (المواد ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤) وأما نتيجة قبول الطلب شكلا فقد حدد مداها بالمادة ١٧ من القانون التي توقف البيع فقط دون الحجز وحتى البيع نفسه جائز في المحصولات الزراعية القابلة للتلف بتصريح من رئيس اللجنة بناء على طلب الدائن .

« وحيث ان المدعى في دعواه يستند في طلب الغاء الحجز الإداري المؤرخ في ٩/٨ / ١٩٤٢ الموقع على محصولاته الزراعية إلى أنه حجز عديم الأثر قانونا وأمر إداري وقع باطلا لأن قبول طلب تسوية دينه شكلا وهو مسلم بهذا — يترتب عليه إيقاف اجراءات الحجز واجراءات البيع مما عملا بالمادة ٢٦ من القانون ولكن في ذلك تلبس وتشكيك لأن قبول طلب تسوية الديون شكلا لا يترتب عليه سوى إيقاف اجراءات البيع دون اجراءات الحجز حتى البيع نفسه يجوز في المحصولات الزراعية القابلة للتلف بأمر رئيس اللجنة بناء على طلب الدائن .

« وحيث ان مناط اختصاص القضاء المستعجل للتقرير بأن حجزاً ما باطل ومعدوم الأثر قانونا أو للتقرير بأن أمراً إدارياً لا وجود له لمخالفته

للشكل والنص والاختصاص باعتباره معدوم الأثر من جميع نواحيه ومن أعمال العدوان والاعتداء مناط هذا الاختصاص . أن يكون البطلان ظاهرا على وجه لا شبهة فيه إما لاغفال الاجراءات الشكلية التي ينص عليها القانون في الحجز أو الأمر الادارى أو لانعدام الأركان الأساسية التي يقوم عليها كلاهما أو التي لا يقوم أى حجز إلا عليها - في كل هذه الأحوال لا يعدو الحجز أو الأمر الادارى أن يكون إجراء ماديا متجردا من أى صبغة قانونية بحيث لا يكون أصل حق يخشى المساس به :
le principal faisant défaut بما يبيح للقضاء المستعجل التعرض لاعتبار مثل هذه الاجراءات معدومة الأثر - إنما مقام ذلك ومحلّه أن لا يقوم نزاع عليه مسحة من الجد ووجه من الحق بحيث تقوم للحجز كينونته الصحيحة ووجهه السليم فعدتد يمتنع الاختصاص

« وحيث انه لما ورد يانه ولأن الحجز الادارى الموقع قد حصل سليما لا يمكن التعرض له لأن الحجز جائز عند قبول طلب تسوية الديون شكلا وحتى بيع المحصولات في تلك الحالة فانه جائز بأمر رئيس اللجنة المختصة فلذلك ينعدم اختصاص هذا القضاء ويضيق سلطانه عن الحكم بإلغاء الحجز الذى وقع صحيحا .

« وحيث انه عن الطلب الآخر فان المدعى قد قرر عنه ان سعادة المدعى عليه الأول بصفته مديرا لبنك التسليف وهو بحكم وظيفته مرخص له بشراء القمح نيابة عن الحكومة وفقا لقرار الاستيلاء على محصول القمح وتقاويه عملا بالأمر العسكري رقم ٢٤٣ سنة ١٩٤٢ قد خصم مبلغ ٤٤ ج ثمن القمح المستولى عليه من زراعة المدعى خصما من الدين الناشئ قبل ١/٢٢/١٩٣٩

والموقوف تنفيذ عملا بقانون التسوية العقارية ولهذا رفع المدعى دعواه باعتبار استيلاء سعادة المدعى عليه الأول على مبلغ ال ٤٤ ج في غير محله ولاغيا ومخالفا للقانون .

« وحيث ان الأوامر العسكرية رقم ٢٤٣ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ سنة ١٩٤٢ الصادرة من رفعة الحاكم العسكري العام بناء على السلطة المخولة له بمقتضى الأحكام العرفية قد نظمت القواعد الآتية (١) نصت على حق الحكومة في الاستيلاء على محصول القمح والتقاوى تاركة لوزير المالية الحق في أن يبين بقرار مقدار الجزء الواجب الاستيلاء عليه كما انها ألزمت الملاك بإيداع القمح في شون البنوك والمخازن والتصرف فيها وفقا للأوضاع التي تقررها وزارة المالية (٢) وان يحرم حتى نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٤٢ إجراء أى بيع للقمح الناتج من موسمي سنة ١٩٤١ و سنة ١٩٤٢ وتلغى بيع الأفراد للأفراد إلا ما صدر منها للحكومة بالأثمان المحددة (٣) وأن القمح الزائد عن المقدار المصرح بالاستيلاء عليه من الحكومة يصرح للأهالى ببيع جزء منه داخل القرية في حدود الكميات اللازمة للعائلة وأما الكميات الغير لازمة للعائلات فالمفروض أن الحكومة تتدخل في الاستيلاء عليها وشرائها وتسليم الثمن للأهالى بواسطة بنك التسليف والصيارفه .

« وحيث ان تعليمات وزارة المالية قد جاء بها أن البنك الذى يتسلم القمح في شوته عليه أن يدفع باقى الثمن بعد خصم المطلوبات (راجع القرار الوزارى رقم ٤٩ سنة ١٩٤٢) .

« وحيث ان مضمون ذلك أن سعادة المدعى عليه بصفته مديرا لبنك التسليف يتنازع جديا في مدى انطباق قوانين الاستيلاء على القمح من

وجهة ضرورة خصم ما للحكومة دائما من ثمن القمع المستولى عليه حتى ولو أدى ذلك إلى إلغاء نصوص قانون التسوية العقارية عن الديون السابقة قبل ٢٣ / ١ / ١٩٣٩ فلكل النصوص التي — بمقتضاها يجب إيقاف البيع حتما دون الحجز بعد قبول طلب التسوية شكلا وان حصل البيع فيأمر رئيس اللجنة بناء على طلب الدائن بعد إيداع الثمن في خزانة المحكمة .

« وحيث ان ذلك النزاع في الواقع هو نزاع جدى يضيق عنه اختصاص هذا القضاء خشية للاساس بأصل الحق وحتى لا يتعرض لمقاصة في نزاع جدى وهل هي حتمية بحكم القانون أو بحكم الوقائع عن دينين خالين من النزاع أولا وحتى لا يتعرض لبحث فقهي من المجدى تركه للقضاء الموضوعي . »
« وحيث انه لما ورد يانه يتعين الحكم بعدم الاختصاص عن الطلبات برمتها وإلزام للدعى بالمصاريف عملا بالمادة ١١٣ مرافعات .

(قضية سلامة أفندى محمد زايد ضد سعادة مدير بنك التسليف الزراعى المصرى وآخر رقم ١٢٥ سنة ١٩٤٣ رئاسة حضرة القاضي عبد العزيز سليمان)

١٩٦

محكمة الاسكندرية الابتدائية

قاضي الأمور المستعجلة

٣١ مايو سنة ١٩٤٣

١ — أعمال إدارية . نوعان . يستند النوع الأول إلى القانون الخاص والثانى إلى القانون العام والنوع الأخير لا يخضع لولاية القضاء .

٢ — أمر إدارى . شرط صحته . صدوره من سلطة تملك إصداره .

٣ — محاكم . حقها في بحث التصرف الإدارى إن كانت اللوائح لا تحيظه . ولها إغثاله ومحو أثره ويكون المال عاما ان تخصص لمنفعة جيم الناس .

المبادئ القانونية

١ — الأعمال الادارية الخاصة بإدارة مال الدولة اما تصرفات خاصة تستند إلى القانون الخاص وحده وهى التصرفات المدنية أو التجارية التى تباشرها فروع الحكومة كما يجريها الأفراد فى معاملاتهم واما تصرفات عامة تستند إلى القانون العام الذى ينظم نشاط الدولة باعتبارها صاحبة السلطة العامة — والتصرفات الأولى وهى مجرد أعمال مدنية أو تجارية actes de gestion تخضع لولاية القضاء . وأما الأخرى فتستند بحصانة القانون من تعرض القضاء لها باللغاء أو التعطيل ان توافرت شروط الصحة فيها .

٢ — لا يعتبر الأمر الادارى سليما من كل شائبة إلا إن صدر من سلطة تملك اختصاص إصداره وإلا فقد ركننا من أركان صحته . ويستند الأمر الادارى أثره لا من إرادة المتصرف بل من حكم القانون . فيشترط استناده لقانون خاص أو عام وإلا اعتبر تصرفا جائرا وعدوانا voies de fait يعتدى به الموظفون العموميون على الأفراد ، وما دام التصرف زال عنه وصف الأمر الادارى فقد زالت تبعات ذلك كافة آثاره ومنها حصانته من تعرض القضاء له .

٣ — المحاكم فخص التصرف الإدارى للتحقق من مطابقته للقانون فان كانت القوانين واللوائح لا تحييز العمل الإدارى فقد صفة

وعلى المحاكم اغفاله ومحو الأثر الذي ترتب عليه وإعادة الحالة إلى أصلها قبل تنفيذه .

٤ — انهم وإن اختلفوا في فرنسا في الضابط المميز بين نوعي الأموال العامة والخاصة فلاسييل للاختلاف عندنا بعد أن قطع الشارع المصري هذا النزاع بالأخذ بالرأى القائل باعتبار الأموال عامة إن تخصصت لمنفعة جميع الناس .

٥ — يصح تأجير أملاك الدولة العامة مادام الأيجار لا يتعارض وما خصصت له الأموال من منفعة عامة .

٦ — الترخيص المعطى باسغال ككشك استحمام هو عقد اجارة يخضع لقواعد عقد الأيجار .

المحكمة

« حيث ان بلدية الاسكندرية أجرت كوخا خشبيا على شاطئ البحر للمدعية وقدرات المؤجرة الالتجاء للقوة لرفع يد واضعة اليد استنادا إلى القول منها بصدور أمر إداري من مدير البلدية في حدود وظيفته بصفته المشرف على شئون البلدية قضى بعدم تجديد ترخيص اشغال كوخ الاستحمام فالتجأت المدعية للقضاء طالبة دفع الغصب » وحيث ان الأعمال الادارية الخاصة بإدارة مال الدولة هي اما تصرفات خاصة وهي التصرفات المدنية أو التجارية التي تخضع لقواعد القانون الخاص المنظم لعلاقة الأفراد فيما بينهم فهي مجرد أعمال اما مدنية أو تجارية ; actes de gestion ; acts administratifs impropres وأما تصرفات عامة تستند إلى القانون العام الذي ينظم

نشاط الدولة باعتبارها صاحبة السلطة العامة هذه هي الأعمال الادارية الحقيقية « actes administratifs proprement dits » والتصرفات الأولى تخضع لولاية القضاء ، واما الثانية فتتمتع بحصانة القانون من تعرض القضاء لها ان توافرت فيها شرائط الصحة .

« وحيث ان الأمر الاداري لا يعتبر سليما من كل شائبة إلا أن صدر من سلطة تملك اختصاص اصداره والا فقد ركننا من أركان صحته ويستمد الأمر أثره لا من ارادة المتصرف بل من حكم القانون . فيشترط استناده لقانون خاص أو عام . فان أصدرت جهة إدارية في غير حدود ولايتها أمرا خرج عملها عن عداد الأعمال الادارية واعتبر تصرفا جائرا وعدوانا Voies de fait يعتدى به الموظفون العموميون على الافراد ومادام هذا التصرف زالت عنه آثاره بعد أن زال عنه وصف الأمر الاداري فقد زالت تبعات ذلك كافة آثاره ومنها حصانته من تعرض القضاء له — (راجع « رقابة القضاء لأعمال الدولة » للدكتور وحيد رأفت صحيفة ٥٣٦ وما بعدها - و« مسئولية الحكومة للصربية » لدهني بك جزء ٢ صحيفة ٢٢٦ وما بعدها — ومقال الأستاذ العربي « مجلة القانون والاقتصاد » صحيفة ٢٣٧ وما بعدها السنة الخامسة ومحاماة السنة ١٥ العدد الثالث صحيفة ١٩٥ والعدد الثاني صحيفة ١٢٢ والعدد التاسع صحيفة ٦٥٢ و٦٤٠ والمحاماة السنة ١٧ صحيفة ٢٣٣) .

« وحيث ان للمحاكم خص التصرف الاداري للتحقق من مطابقتها للقانون وفي الدعوى الحالية القرار الصادر بطرد مستأجر ومنع حيازته بالقوة واحلال آخر محله هو من أعمال التعدي التي لا تخمها القوانين واللائح المعمول بها إذ السلطة التي أصدرته غير مختصة بإصداره إذ لا تملك

est compatible avec la destination de la chose

(دالوز ربراتور «إيجار» نبذة ٣٦ جزء ٢ ولوران جزء ٢٥ نبذة ٦٤ ص ٧٧) :

« وحيث ان البلدية قالت ان الاتفاق الذي حدد العلاقة بين الطرفين هو ترخيص وليس عقد إيجار وترى هذه المحكمة ان الترخيص المعطى من البلدية باسغال كوخ للاستحمام يعتبر إيجارا حتى لو اعتبر ملكا عاما لا خاصا

Il s'agit d'un acte de concession de jouissance a titre onéreux

C'est a dire d'un bail conferant un droit personnel, la Commune concédante s'engage à assurer au concessionnaire la jouissance libre et exclusive du terrain concédé .

(بودري وفاهل جزء «الاجارة» فقرة ٢٣ في تأجير الأملاك العامة) وهذا الرأي هو ما أخذت به البلدية نفسها عند إصدارها قرار تنظيم شواطئ الاسكندرية (قرار ١٢ مايو سنة ١٩٣٦) إذ أشارت المادة الأولى منه إلى مستأجرى الأكشاك وأخذت به ضمنا عندما أشارت بعقد الإيجار موضوع الدعوى من الزام المستأجر بدفع تعويض عن البقاء في الكوخ بعد انتهاء مدة العقد .

« وحيث انه مادام المؤجر تعرض للمستأجر في استيفائه المنفعة استنادا إلى أمر إداري لا يجيزه القانون فيتعين إعادة الحالة إلى أصلها .

(قضية مدام أنا هاير وحضر عنها الاستاذ عازر بسطوروس ضد حضرة صاحب السعادة رئيس قوميون بلدية اسكندرية رقم ٣٦٩ سنة ١٩٤٣ برئاسة حضرة القاضي على أبو القيط)

إختصاص إصداره بالأمر العالي الصادر بتأسيس البلدية ولا بقرار تنظيم الشواطئ الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٣٦ وما دام نص القوانين واللوائح لا يجيز العمل الإداري فقد فقد صفته وعلى المحاكم اغفاله ومحو الأثر الذي ترتب عليه وإعادة الحالة إلى أصلها قبل تنفيذه .

« وحيث ان عمل الادارة عندما أجرت الكوخ هو عمل من أعمال السلطة التنفيذية الشبيه بأعمال الافراد scte de gestion إذ هو خاص بإدارة أموال الدولة الخاصة وذلك لأن الكوخ لم يخص لمنفعة عامة بل خصص لمنفعة متفع واحد .

« وحيث انهم وان اختلفوا في فرنسا وخاضوا في شرح نظريات متعددة للفرقة بين الأموال العامة والأموال الخاصة فعندنا قطع الشارع المصرى هذا النزاع بالأخذ بالرأى القائل باعتبار الأموال عامة ان تخصصت لمنفعة جميع الناس . Tous les biens meubles ou immeubles de l'Etat affectés à un service d'utilite publique مادة ٩ مدنى (راجع مختلف الآراء بكتاب الأموال لكامل مرسي بك نبذة ١٠٧ - ١٠٩) فالكوخ ملك خاص للدولة إذ ليس مخصصا لمنفعة عامة .

« وحيث ان البلدية استندت إلى ان شاطئ البحر من الأملاك العامة فرأت اعتبار مايقام عليه من أكواخ ملكا عاما أيضا - وهذا قول غير سديد . وقالت انه لا يجوز تأجير الأموال العامة . وهذا أيضا قول غير قويم . إذ من المسلم به قفها وقضاء أن الأملاك العامة إيجارها جائز مادام الإيجار لا يتعارض وما خصصت له الأموال من منفعة عامة .

Le louage est possible lorsqu'il

قضايا المحاكم الجزئية

١٩٧

محكمة أسيوط الجزئية الوطنية

٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥

- ١ — أتعاب محام . ملزومية متهم تواقع عنه المحامي . بدفعها ولو كان التعاقد غيره .
- ٢ — عقد . عدم انصراف أثره إلى الغير . استثناء .
المادتان ١٤١ مدني و ١٤٢ مدني .

المبادئ القانونية

- ١ — من القواعد العامة ان العقد أصلاً لا ينصرف أثره إلى الغير ، فالحقوق التي تنشأ من العقد والالتزامات التي يولدها لا تنتقل إلى الغير ، وقد نصت المادة ١٤١ مدني على أنه لا تترتب على المشاركات منفعة لغير عاقدتها ونصت المادة ١٤٢ مدني على أنه لا يترتب على المشاركات ضرر لغير عاقدتها ولكن يوجد استثناء واحد لهذه القاعدة وهي حالة الاشتراط لمصلحة الغير إذ نصت المادة ١٣٧ مدني على أن من عقدت على ذمته مشاركة بدون توكيل منه فله الخيار بين قبولها أو رفضها .

- ٢ — الاشتراط لمصلحة الغير يقتضي وجود ثلاثة أشخاص وهم المشرط والمتعهد والمنفع .

- ٣ — المنفع يستمد حقه مباشرة من العقد

الذي أبرمه المشرط مع المتعهد .

- ٤ — متى كان المنفع حق مباشر يستمد من نفس العقد الذي أبرمه المشرط مع المتعهد وكان له أن يطالب المتعهد بتنفيذه ، فانه من جهة أخرى يتولد عن هذا العقد التزام من جانب المنفع نحو المتعهد الذي له أن يطالب المنفع بالقيام به .

الحكمة

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى ضد المدعى عليهما بمطالبتهما بأن يدفعاه مبلغ ١٥٠٠ قرش بالتضامن ثم تنازل عن التضامن وذلك قيمة مؤخر أتعابه في القضية رقم ٢٢٢٧ سنة ١٩٤٣ جنابات ديروط المحكوم فيها لصالح المدعى عليه الثاني بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤ براءته واستند المدعى في إثبات دعواه إلى عقد الاتفاق للمبرم بينه وبين المعلن اليه الأول بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٣ وإلى الحكم الصادر براءة المعلن اليه الثاني في قضية الجناية المضمومة

« وحيث ان ملزومية المعلن اليه الأول عن دفع مؤخر الأتعاب المطالب به منشؤها عقد الاتفاق للمبرم بينه وبين المدعى .

« وحيث انه يتعين بحث مسئولية المعلن اليه الثاني وهو ليس طرفاً في عقد الاتفاق المذكور عن مؤخر الأتعاب المرفوعة به الدعوى .

أصبح ملزماً حال المدعى بتنفيذ كل ما جاء في العقد المذكور وبالتالي بوفاء مؤخر الأتعاب الذي استحق للمدعى بمجرد القضاء ببراءته (المدعى عليه الثاني) وقد ثبت ذلك من الاطلاع على الحكم الصادر في قضية الجناية المضمومة .

« وحيث انه يتبين من ذلك ملزومية المدعى عليهما للمدعى بوفاء مؤخر الأتعاب له ويتعين إلزامهما به .

« وحيث ان طلب النفاذ في محله لأن الدعوى أساسها سند غير متنازع فيه وذلك عملاً بالمادة ٣٩٣ مرافعات -

« وحيث ان المدعى عليهما لم يحضرا رغم إعلانهما قانوناً ويجوز الحكم في غيبتهما عملاً بالمادة ١١٩ مرافعات .

(قضية حضرة الأستاذ حسين أبو زيد المحامي ضد أبو راجح علام محمد وآخر رقم ٢٩٤٣ سنة ١٩٤٠ برئاسة حضرة القاضي محمد احسان)

١٩٨

محكمة أسيوط الجزئية الوطنية

أول يناير سنة ١٩٤٦

- ١ - تفتيش . قبض . مادة ٨ ت . ج . اختلاف نصها العربي عن نصها الفرنسي . لفظة الخيانة . المواد ٨ ، ١٥ ، ت . ج .
- ٢ - تلبس . المقصود به مظاهره . مادة ٨ ت . ج . والمادة ٤١ تحقيق جنایات فرنسی .
- ٣ - مال سائب . جواز تفتيشه .
- ٤ - شهادة . حرية القاضي في الأخذ أو عدم الأخذ بها
- ٥ - اعتراف . شفاهاً أو في جلسة علنية . مكاتيب أو أوراق . صيغة الاعتراف .

المبادئ القانونية

- ١ - حق القبض على المتهم يستلزم في ذاته

« وحيث انه من القواعد العامة أن العقد أصلاً لا ينصرف أثره إلى الغير (Res inter alios acta) والحقوق التي تنشأ من العقد والالتزامات التي يولدها لا تنتقل إلى الغير وقد نصت المادة ١٤١ مدني على أنه لا يترتب على المشاركات منفعة لغير عاقدتها ونصت المادة ١٤٢ على أنه لا يترتب على المشاركات ضرر لغير عاقدتها .

« وبما انه يوجد استثناء واحد لهذه القاعدة وهي حالة الاشتراط لمصلحة الغير (Stipulation pour autrui) إذ نصت المادة ١٣٧ مدني على أن من عقدت على ذمته مشاركة بدون توكيل منه فله الخيار بين قبولها أو رفضها .

« وحيث ان الاشتراط لمصلحة الغير يقتضي وجود ثلاثة أشخاص وهم المشتراط (Stipulant) والمتعهد (Promettant) والمتنفع (Beneficiaire) وأن يكون للمشتراط مصلحة في اشتراطه ولو أدبية « وحيث ان المتنفع في الدعوى الحالية هو المدعى عليه الثاني الذي كان متهماً في قضية الجناية المضمومة واشترط المدعي عليه الأول مع المدعى حضوره ومرافقته عنه (المدعى عليه الثاني) .

« وحيث ان المتنفع يستمد حقه مباشرة من العقد الذي أبرمه المشتراط مع المتعهد *dorit propre* « وحيث انه متى كان المتنفع حق مباشر يستمده من نفس العقد الذي أبرمه المشتراط مع المتعهد وكان له أن يطالب المتعهد بتنفيذه فانه من جهة أخرى يتولد عن هذا العقد التزام من جانب المتنفع نحو المتعهد الذي له أن يطالب المتنفع بالقيام به .

« وحيث ان المدعى عليه الثاني قد قبل العقد الذي أبرمه المدعى عليه الأول مع المدعى وذلك برضائه (المدعى عليه الثاني) عن حضور المدعى عنه في قضية الجناية ومرافقته عنه فقد

ويستتبع حق تفتيشه وضبط ما يحمله مما تعتبر
حيازته جريمة أو يكون دليلا على الجريمة .

٢ - إن لفظ الخيانة الواردة في النص
العربي للمواد ٨ ، ١٥ ، ١٨ من قانون تحقيق
الجنايات ليس مقصودا بها الجنايات خاصة ذات
العقوبات الشديدة التي نصت عليها المادة
العاشرة من قانون تحقيق الجنايات وإنما مقصود
بها الجريمة على وجه العموم .

٣ - المقصود أيضا من تلبس الجاني
بالجناية هو اعتبار الجريمة نفسها في حالة تلبس
إذ أن ذلك مستفاد من النص الفرنسي للمادة
الثامنة من قانون تحقيق الجنايات إذ ورد فيها
flagrant délit وإذا كان قانون تحقيق
الجنايات في النص العربي قد نص في المادة الثامنة
منه على أن مشاهدة الجاني متلبسا هي رؤيته
حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة
فمرد ذلك إلى الرؤية بالعين هي الأعم الأغلب
في أحوال التحقق من التلبس وليس ثمة ما يمنع
من أن يقع التحقق من التلبس بغير البصر
كالسمع أو الشم .

وأنه مما يعزز أن التحقق من قيام حالة
التلبس ليس مقصورا على الرؤية بالعين اختلاف
النص العربي للمادة الثامنة من قانون تحقيق
الجنايات عن نصها الفرنسي الذي لم يرد فيه
ذكر لمشاهدة المتهم أو رؤيته وأن هذه المادة

مأخوذة من المادة ٤١ تحقيق الجنايات الفرنسي
٤ - إن المادة الثامنة من قانون تحقيق
الجنايات الوطني بنصها الفرنسي والمادة ٤١ ت.ج.ف.
لم يتعرضا لذكر الحاسة التي يدرك بها المرء حالة
قيام التلبس وإنما اكتفيا بذكر الحالتين اللتين
تقوم في كليهما حالة التلبس وهي حالة ارتكاب
الجريمة وحالة عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة .

٥ - متى تخلص صاحب الشيء عنه بأن
قرر أنه غير مالك له ولم يدع غير ملكيته فإنه
في هذه الحالة يكون قد تنصل من هذا الشيء
واقطعت علاقته به وأصبح هذا الشيء في تلك
الأثناء سائب ، والمال السائب لا حرمة له تمنع
الغير من مساسه وتفتيش محتوياته إذا ما ارتاب
في أنه ينطوي على جريمة وليس لصاحب الشيء
بعد ذلك أن ينعى على هذا التفتيش بالبطلان
بقوله أنه قد حصل بدون إذن النيابة أو بدون
رضائه الصريح .

٦ - مما لا شبهة فيه أنه كما أن القاضي
ليس ملزما بالأخذ بشهادة شاهد أوجب القانون
تحليفه اليمين فهو أيضا غير ممنوع من الأخذ
بأقوال الأشخاص الذين نص القانون على عدم
تحليفهم اليمين ، بل أن له تقدير كل من هذه
الأقوال بتمام الحرية فقد يأخذ بأقوال صبي لم
يبلغ الأربعة عشر عاما أو بأقوال محكوم عليه
في جناية مدة العقوبة إذا رأى صحتها ويرفض
شهادة شاهد حلف اليمين إذا لم يقتنع بها إذ

المدار في كلتي الحالتين علي تقدير القاضي للشهادة لا على الشكل الذي تؤدي به تلك الشهادة .

٧ — لا يشترط في اعتراف متهم على متهم آخر أن يقع هذا الاعتراف شفويا أو في جلسة علنية إذ ليس ثمة ما يمنع من أن تتضمن المكاتيب والأوراق التي ضبطت عند متهم بالطرق القانونية أو سلمت باختياره للمحقق اعترافا على متهم آخر .

٨ — ولا يشترط في اعتراف متهم على متهم آخر أن تكون له صيغة خاصة بل يكفي أن تؤدي ألقاظه الى المعنى المستفاد منه .

المحكمة

يتلخص الحادث في انه في ليلة ٢٣ / ٩ / ١٩٤٥ كان رجال مكتب المخدرات بالوجه القبلي عائدين من الفشن إلى أسيوط بالقطار رقم ١٦٤ وفيما هم يسيرون عن مهرب معين من مهرب المواد المخدرة بالدرجة الثالثة من عربات القطار المذكور أبصر الكونستابل عباس محمد علي أحد رجال المكتب المنوه عنه المتهمة الأولى جالسة بمفردها على مقعد وكان يجلس قبالتها على مقعد آخر حسن سيد عبده وابنه . وبصر بسلة (سبت) تحت المقعد الذي كانت تجلس عليه المتهمة الأولى فسأل عن مالك السلة فأجابت هي بأنها مالكتها ولما رفع السلة وجدها ثقيلة فأخذ يشمها من خارجها وعندئذ قالت المتهمة أن هذه السلة ليست بمملوكة لها فارتاب فيها الكونستابل وفي — السلة أيضا وأقبل زملاؤه وكانوا قريبين منه واشتركوا معه في شم السلة من الخارج فوجدوا رائحة الأفيون منبعثة منها بشدة ففتحوها ووجدوا بها أربعة

لغات من الورق الأصفر المربوط بالدوبارة وتنبعث منها رائحة الأفيون فتحفظوا على السلة وعلى المتهمة الأولى إلى أن نزلوا بمحطة أسيوط حيث كان إبراهيم أفندي الترساوي رئيس مكتب المخدرات في انتظارهم على رصيف المحطة وأخبروه بما حدث فقام بإجراء التحقيق ولخص السلة المضبوطة فوجد بها كمية من ثمر الجواقة والمأنجو — ملفوفة في أوراق صفر وثلاث بذور لثلاثة منجبات أكلت حديثا كما وجد كيسا من القماش الأبيض الدمور مملوئا بالأفيون ووجد تحت هذا الكيس أربع لغات من الورق الأصفر الملفوف بالحيط الرفيع (الدوبارة) وفتح أصغر اللغات حجما فوجد بها قالبين كبيرين من الأفيون اقتطع من احدهما قطعة من الأفيون زنتها عشرة جرامات وضعها في حرز وأرسلها للتحليل وشاهد على اللفة التي فتحها مكتوب عليها ثلاثة أحرف لحرف (ع) وتحتها ثلاث حروف أخرى ممائلة لها وشاهد مكتوبا على اللفة الثانية حرفي (ح) وتحتها حرفان ممائلان لها وعلى اللفة الثالثة حرف (ك) وتحت كليهما ثلاث حروف ممائلة لها ولم يجد على اللفة الرابعة أية علامة مميزة وقد وزن هذه — اللغات الأربع فبلغ وزنها ١٤ و ٩٦٥ كيلو جراما من الأفيون .

« وبما ان محامى المتهمة الأولى دفع بيطان تفتيش السلة والقبض على موكلته بعد ذلك — بمقوله أن النيابة لم تأذن به وأنه مادامت المتهمة قد ذكرت لرجال مكتب المخدرات أن هذه السلة مملوكة لها فما كان يجوز لهم بغير رضائها الصريح أن يفتشوا هذه السلة . وأنه مادام هذا التفتيش قد وقع باطلا فان ماثلاه من قبض على المتهمة ومن الاجراءات الأخرى قد وقع باطلا أيضا .

« وبما ان المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات أجازت للمأموري الضبطية القضائية في حالة مشاهدة

رؤيته إذ جاء في ذلك النص ما يأتي — :

Il y a flagrant délit, quand le fait incriminé se comment, ou vient de se commettre

وأن هذه المادة مأخوذة من المادة ٤١ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي التي ورد فيها .

Le délit qui si comment, ou qui vient de se commettre, est un flagrant délit

» وبما انه يستفاد من ذلك أن المادة الثامنة

بنصها الفرنسي من قانون تحقيق الجنايات الوطني والمادة ٤١ ت ج فرنسي لم تعرضا لذكر الحاسة التي يدرك بها المرء حالة قيام التلبس وإنما اكتفيا بذكر الحالتين اللتين تقوم في كليهما حالة التلبس وهما حالة ارتكاب الجريمة وحالة عقب ارتكابها يبرهه يسيرة .

» وبما انه قد ثبت من التحقيق — كما سيجيء بعد عند استعراض الأدلة — أن الكونستابل عباس محمد علي لم يفتح السلة المضبوطة إلا بعد أن شمها هو وزملاؤه من الخارج وتحققوا من تصاعد رائحة الأفيون منها أي أنهم وجدوا أنفسهم حيال جريمة احراز مواد مخدرة بغير مبرر شرعي وأن هذه الجريمة في حالة تلبس تبيح لهم قانونا حق تفتيش السلة المنطوية على جسم الجريمة وهو الأفيون وذلك بدون حاجة إلى استئذان النيابة العامة أو إلى الحصول على رضا مالكة السلة .

» وبما انه بفرض انتفاء حالة التلبس — مجازاة للدفاع عن التهمة الأولى — فإن هناك مبررا قانونيا آخر لتفتيش سلة الأفيون المضبوط بدون إذن النيابة وبغير رضا التهمة — ذلك أنه متى تخلى صاحب الشيء عنه بأن قرر أنه غير مالك له . ولم يدع غيره ملكيته فانه في هذه الحالة يكون قد اتصل من هذا الشيء وانقطعت علاقته به .

الجاني متلبسا بالجناية أن يأمروا بالقبض على المتهم .

» وبما ان حق القبض على المتهم يستلزم في ذاته ويستتبع حق تفتيشه وضبط ما يحمله مما يعتبر حيازته جريمة أو يكون دليلا على الجريمة (التقضى ٢٧/٢/٣٣ و ١ يونيو سنة ١٩٣٦ مجموعة محمود عمر ج ٣ ص ٢١٦) وقد نصت المادة ٥٣ جنائيات مختلط صراحة على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز للمأموري الضبطية القضائية تفتيشه .

» وبما ان لفظة الجناية الواردة في النص العربي للمواد ٨ و ١٥ و ١٨ من قانون تحقيق الجنايات ليس مقصودا بها الجنايات خاصة ذات العقوبات الشديدة التي نصت عليها المادة العاشرة من قانون العقوبات وإنما مقصود بها الجريمة على وجه العموم كما أن لفظة (Délit) الواردة في النص الفرنسي ليس معناها الجناح خاصة بل الجريمة على العموم (زكي باشا العراقي ص ٢٧٣ و ص ٢٨٩ ج ١) .

» وبما ان المقصود أيضا من تلبس الجاني بالجناية هو اعتبار الجريمة نفسها في حالة تلبس وان ذلك مستفاد من النص الفرنسي للمادة الثامنة من تحقيق الجنايات إذ ورد فيها (flagrant délit) » وبما انه إذا كان قانون تحقيق الجنايات في النص العربي قد نص في المادة الثامنة منه على أن مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية هي رؤيته حال ارتكابها أو عقب ارتكابها يبرهه يسيرة فمرد ذلك إلى أن الرؤية بالعين هي الأعم الأغلب في أحوال التحقق من التلبس وليس ثمة ما يمنع من أن يقع التحقق من التلبس بغير البصر كالسمع والشم وبما أنه مما يعزز أن التحقق من قيام حالة التلبس ليس مقصورا على الرؤية بالعين اختلاف النص العربي للمادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات عن نصها الفرنسي الذي لم يرد فيه ذكر لمشاهدة المتهم أو

وأصبح هذا الشيء في تلك الاثناء ولوقت ما مالا سائياً « والمال السائب لاحرمة له تمنع الغير من مسامه وتفتيش محتوياته إذا ما ارتاب في أنه ينطوي على جريمة ما » وليس لصاحب الشيء بعد ذلك أن ينعي على هذا التفتيش بالبطلان بقوله أنه قد حصل بدون إذن النيابة وبدون رضائه الصريح وبما ان واقعة الحال في الدعوى الحالية كما ثبتت من شهادة - الكونستابل عباس محمد على وأيده فيها محمد حسن البرموني المخبر أن المتهمة الأولى اعترفت في بادئ الأمر بملكيتها للسلة المضبوطة عندما سأل الكونستابل عباس محمد على عن مالها ولكنها - عندما رآته يرفعها ويهم بشمها بادرت إلى القول بأنها ليست مالكة لهذه السلة ، ولا شك في أنها بعد أن قررت جدم ملكيتها لتلك السلة قد تخلت عنها وانقطعت علاقتها بها أمام الكونستابل ، وأصبح هو في حل بعد أن ارتاب في محتوياتها من فتحها وتفتيشها ولا تريب عليه فيما فعل .

« وبما انه يبين بما سلف يانه أن تفتيش السلة التي ضبط بها الأفيون قد وقع صحيحاً لاشائبة فيه وأن القبض على المتهمة الأولى بعد ذلك بدون إذن النيابة صحيح أيضاً لاغبار عليه ويكون الدفع ببطلان التفتيش والقبض في غير محله إذ لا أساس له من القانون ويتعين الحكم برفضه .

« وبما انه فيما يتعلق بموضوع الاتهام فان الأدلة على أن السلة التي تحوى الأفيون المضبوط كانت مع المتهمة الأولى وإنها صاحبة الشأن فيها قد لاحقها منذ الساعة التي قامت فيها من منزلها وترادفت عليها إلى أن ضبطت بالقطار رقم ١٦٤ القادم من الفشن إلى أسيوط في ليلة ٢٣ / ٩ / ١٩٤٥ ذلك أن حضرة البكباشي عبد العزيز بك صفوت وكيل مكتب المخدرات العام بالقاهرة بناء

على ما أخبره به رئيس مكتب المخدرات بأسيوط من ضبط المتهمة ومعها السلة المحتوية على الأفيون قام بسؤال زوجها المتهم الثاني ومحمود عيد بواب منزلها بشبرا وأليس (Alice) ابنة أخيها فقرر المتهم الثاني توفيق أفندي لطفي أن زوجه المتهمة الأولى سافرت بعد الظهر من يوم الأحد ٢٣ / ٩ / ١٩٤٥ من مصر إلى قنا وكان معها سبت قالت له عنه أنه يحوى قواكه ومغطي بقماش أبيض وحقية من القماش ووسادة حمراء وأن بواب المنزل حمل لها السلة (السبت) وسبق بها إلى المحطة وأنه (زوجها) صحبها إلى المحطة حيث أجلسها في عربة الدرجة الثالثة ، وأن أحد الركاب وهو نوبى في زى الساعة تناول السلة من البواب وأدخلها العربة وأن المتهمة الأولى وضعت السلة المذكورة على مقربة منها بل أن المتهم الثاني عندما ذكر له المحقق أن زوجه أنكرت علاقتها بالسلة المضبوطة بعد ما انكشف أمرها وأنها قررت أنه لم يكن معها سوى الحقية قرر مرة أخرى أن الواقع أنه كان معها سبت مغطى - بقماش أبيض ، وقد أيده في أقواله البواب محمود عيد حمدالذى شهد بأنه حمل للمتهمة الأولى يوم سفرها سلة وأوصلها بها إلى محطة مصر حيث ركبت بالدرجة الثالثة ووضعت السلة بجوارها .

وقررت أليس سعد خليل أن عممتها المتهمة الأولى كان معها يوم سفرها حقية من الجلد وسلة وأنها (الشاهدة) حطت الحقية من المنزل لغاية محطة الترام وأن محمود عيد البواب حمل السلة إلى المحطة وأن عممتها قالت لها عن السلة أنها تحوى بطاطه وبطيخ وجوافه ومانجو وان السلة كانت مغطاة بقماش أبيض - هذا وقد وصف المتهم الثاني والبواب واليس السلة المضبوطة بأوصاف مطابقة تقريباً للأوصاف التي ذكرها حضرة رئيس مكتب

تخسدرات الوجه القبلى على أنه إذا كان هؤلاء الشهود قد اختلفوا قليلا في أطوال السلة وإبعادها فعذرهم في ذلك أنهم قدروها على وجه التقريب ولم يقيسوها بمقياس .

وشهد الكونستابل عباس محمد على وأيده في شهادته محمد حسن البرمونى بأن المتهمه كانت - واضعة السلة تحت المقعد التى كانت تجلس عليه وأنها اعترفت في بادىء الأمر بملكيتهما ثم عادت إلى التنصل منها كما شهد بقية رجال المباحث وهما محمد السيد محرم وكامل عبد الله حسن بأن السلة المضبوطة كانت موضوعة تحت المقعد الذى كانت تجلس عليه المتهمه الأولى بمفردها وشهد جميعهم بأن الكونستابل عباس محمد على عندما شتم السلة من خارجها فتحها ووجد بداخلها لفائف الأفيون المضبوط وشهد حفظ الله عجبان مساعد كسارى أنه كان موكلا بمراقبة الجزء الخلفى من عربة الدرجة الثالثة من القطار رقم ١٦٤ في مساء ليلة ١٩٤٥/٩/٢٣ وأنه كان على مقربة من المتهمه الأولى وأنه رأى السلة على يمينها وأنها رفعتها من موضعها مرات عديدة واستخرجت منها مانجة وجوافة التهمت بها وإنما أعطت شيئا منها - لولد حسن سعد عبده الذى كان جالسا أمامها عندما بكى ابنه ، وقد شهد بالواقعة الأخيرة حسن سعد عبده إذ قل أنه كان جالسا هو وابنه قبالة المتهمه الأولى ورأى السلة معها ورآها تخرج منها خبزا وبيضاً وجوافة ومانجة أكلتها ثم بكى ولده فأخرجت من السلة جوافة أعطتها إياه ، وقد تأيدت - أقوال الشاهدين الآخرين بما شهد به إبراهيم أفندى الترساوي وما أثبتته في محضره من أنه وجد بالسلة المضبوطة ثلاث بذور من بذور المانجة مأكولة حديثا .

هذا وقد اعترفت المتهمه نفسها بأنها أدخلت يدها في السلة واستخرجت منها جوافة أعطتها لولد

حسن سيد عبده ولكنها علمت ذلك بأن الأخير طلب منها ذلك وأنها حسبت أن السلة مملوكة له ففعلت تطوعا منها .

وبما انه إذا كان المتهم الثانى وأليس (alice) سعد خليل قد عدلا عن أقوالهما فيما بعد فإن هذا العدول لاقحة له ، إذ أن الباعث عليه - كما يبدو من ملايسات تحقيق النيابة أن الزوج نداعى أمام زوجته فلم يستطع أن يصمد على أقواله الأولى وإن أليس (alice) سعد خليل هي الأخرى قد أوحى اليها المتهم الثالث قبل أن يقبض عليه بهذا العدول وبما انه لا عبرة بما قرره المتهم الثانى وأليس (alice) سعد خليل فيما بعد من أن أقوالهما الأولى التى أدليا بها بشأن السلة التى أخذتها معها المتهمه الأولى يوم سفرها كانت منصبة على يوم وقع في أسبوع آخر سابق على اليوم الذى ضبطت فيه لأن حضرة وكيل مكتب المخدرات العام بالقاهرة عندما سأل هذين الشاهدين يوم ١٩٤٥/٩/٢٤ كانت أسئلته مقصورة على أمس ذلك اليوم وهو يوم ١٩٤٥/٩/٢٣ وعماحلته معها - المتهمه الأولى في ذلك اليوم بالذات .

« وبما انه مما يقطع بتكذيب المتهم الثانى زوج المتهمه الأولى وأليس سعد خليل ابنة أخيها في عدولهما عن أقوالهما الأولى وتقريرهما بعد ذلك أن أقوالهما كانت منصبة على يوم آخر كانت قد سافرت فيه المتهمه الأولى لاعلى اليوم الذى ضبطت فيه أمران الأول - أن البواب محمد عيد عندما سأل حضرة وكيل مكتب المخدرات العام يوم ١٩٤٥/٩/٢٤ أى في اليوم التالى ليوم الحادث عن آخر مرة رأى فيها المتهمه الأولى قرر أنه رآها في البيت يوم الجمعة وإنما سافرت يوم الأحد كما شهد أمام المحكمة بأنه لم يحمل لها سلة بعد ذلك اليوم الذى ضبطت فيه - والثانى - أنه إذا كان زوج

التهمة وابنة أخيها وبواب منزلها قد شهدوا جميعاً بأنها حملت معها يوم سفرها حقيبة من قماش ووسادة حمراء وسلة قالت عنها أنها تحوى فاكهة ، وإذا كان رجال المباحث لم يجدوا سلة أخرى خلاف المضبوطة فأين إذن السلة التي سافرت بها إذا لم تكن هي بعينها السلة التي وجدت تحت مقعدها وضبط بها الأفيون .

» وبما انه يبين مما ذكر ان انكار التهمة علاقتها بالسلة المضبوطة والتي تحوى الأفيون بعد اعترافها بها قد كذبه الواقع المستمد من شهادة الشهود ومن ضبط هذه السلة تحت المقعد الذى كانت تجلس عليه بمفردها — وبما انه وضع من تقرير العمل الكيماوى المؤرخ ١٩٤٥/١٠/٩ انه قد ثبت من تحليل القطعة التي اترعها ابراهيم أفندى الترساوى رئيس مكتب مخدرات الوجه القبلى من الأفيون للضبوط ان المادة المضبوطة افيون وقد سبق القول ان زنتها ١٤٥٩٦٥ كيلو جرام .

» وبما انه فيما يتعلق بالتهمة الثالث أحمد مصطفى محمد فان مكتب المخدرات العام لم يقمحه من تلقاء نفسه في هذه الدعوى كما جاء بمذكرة الدفاع عنه إذ الثابت ان حضرة وكيل المكتب — المذكور عند ما سأل اليس (alice) سعد خليل يوم ١٩٤٥/٩/٢٤ أى فى اليوم التالى لضبط الواقعة قررت له اليس هذه ان شخصا وصفته جاء إلى عمته (التهمة الأولى) فى يوم السبت الفائت أى السابق على يوم سفرها فى سيارة سوداء ومعه فتاة سمراء إلى آخر ما جاء على لسان اليس من أوصاف الفتاة وسلم هذه الفتاة السمراء سلة (سبتا) أوصلتها للتهمة الأولى فى مسكنها وان هذا الرجل وقف منتظرا بجانب سيارته إلى أن عادت إليه الفتاة السمراء ، وبذلك استطاع مكتب

المخدرات العام من الأوصاف التى ذكرتها اليس (alice) ان يهتدى إلى التهم الثالث كما قررت اليس ان التهم الثالث سبق له أن جاء إلى عمته مرة أخرى قبل المرة الأخيرة بأسبوعين وكان معه سلة أيضا أوصلتها الفتاة السمراء إلى مسكن عمته . ولم ينكر التهم الثالث مجيئه إلى التهمة الأولى دفعتين وإنما أرجع تاريخهما إلى الورا فادعى انه حقيقة زارها منذ ثلاثة شهور لأنها كانت عنده فى منزله فأوصلها بسيارته ثم زارها مرة أخرى منذ شهر سابق على تاريخ الحادث كما ادعى انه إذا كانت اليس قد دلت على أوصافه واستعرفت عليه فذلك لأنه فى المرة الثانية صعد إلى مسكن التهمة الأولى وشرب القهوة عندها ورأته اليس يشربها ولا شك فى أنه باعترافه بزيارة التهمة الأولى مرتين يرمى إلى غرضين فى وقت واحد أولهما مسايرة اليس فيما فرط منها من اعترافها عليه بأنه تردد على عمته مرتين لانه لا يستطيع أن يكذبها أو يجرحها فى أقوالها وثانيهما ان يشكك المحقق فى حقيقة التاريخين اللذين زار فيهما التهمة الأولى وقد علل التهم الثالث استعرا ف اليس عليه فى عملية الاستعرا ف التى قام بها وكيل مكتب المخدرات العام بأنها سبق لها ان رأته يزور عمته فى المرة الأخيرة التى حدثت قبل شهر لأن امرأة غسالة كانت تغسل فى بيت التهمة الأولى دعتة للجلوس لشرب القهوة ففعل ولكن اليس (alice) كذبه فى هذه الواقعة وسواء أكانت تلك الواقعة صحيحة أو مكذوبة فانه مما لامرية فيه ان اليس سعد قد قررت أن التهم الثالث هو الذى جاء ظهر يوم السبت قبل يوم الاحد الذى سافرت فيه وسلمها بواسطة سعدية السلة التى ضبطت معها .

وبما له دلالة ان اليس (alice) قد وصفت هذه السلة وصفا لا يخرج فى جملة عن الأوصاف

ليس ملزماً بالأخذ بشهادة شاهد أوجب القانون تحليفه اليمين فهو أيضاً غير ممنوع من الأخذ بأقوال الأشخاص الذين نص القانون على عدم تحليفهم اليمين بل إن له أن يقدر كلا من هذه الأقوال بنام الحرية وقد يأخذ بأقوال صبي لم يبلغ الأربعة عشر سنة أو محكوم عليه في جنابة مدة العقوبة إذا رأى صحتها ويرفض شهادة شاهد حلف اليمين إذا لم يقتنع بها إذ المدار في كلتي الحالتين على تقدير القاضي للشهادة لا على الشكل الذي تؤدي به تلك الشهادة وقد قال فوستان هيلي ما يأتي

Nos ne pensons pas néanmoins que le serment, quelque important qu'il nous semble, soit la source exclusive de la foi accordée au témoignage, c'est le témoin et non la forme du témoignage . qui commande la confiance, testibus, non testimonius crediturum (Fustin Helu Tome 4 n. 3510 Page 622)

ومعنى ذلك أننا لانظن أن اليمين مهما كان لها من الأهمية عندنا هي السبب الوحيد للثقة التي تضعها في الشهادة بل إنه هو الشاهد نفسه وليس شكل الشهادة الذي يوجب الثقة وبما أنه فضلاً عما سبق بيانه فإنه مما يقطع بادانة المتهم الثالث أن التهمة الأولى أرسلت إليه بعد القبض عليها خطاباً مله محاميه في القاهرة إلى المحقق جاء في ديباجته « بعد السلام — بمزيد الأسف أخبر حضرتكم أنه أثناء سفرى كان يوجد سبت بالقرب منى ولا أعلم ما بداخله ولسوء حظى حضر رجال الباحث وأنزلونى فى أسبوط — وقد سألنى رئيس الباحث عن التاجر وطبعاً ليس لى معرفة بالسبت وبريئة من هذه التهمة الخ » ولا شك فى أن عبارة (وقد سألنى رئيس الباحث عن التاجر وطبعاً ليس لى معرفة بالسبت وبريئة من هذه التهمة) لها دلالتها

التي ذكرها كل من المتهم الثانى وإبراهيم أفندي الترساوى للسلة المضبوطة .

وقد وصفت أليس السيارة التي جاء بها المتهم الثالث إلى عمتها ظهر يوم السبت فقالت عنها أنها سوداء وليست ييج كما جاء بمذكرة الدفاع عنه وقد ثبت من معاينة سيارة المتهم الثالث التي حجزها مكتب المخدرات العام بمحافظة مصر أن لونها اسود كما وصفت أليس السيارة التي جاء بها المتهم الثالث قبل الزيارة الأخيرة بأسبوعين بأن لونها أزرق . وإذا كانت أليس لم تفحص محتويات السلة التي

جاء بها المتهم الثالث إلى عمتها قبل سفرها في المرة الأخيرة فهذا أمر طبعى إذ كيف تطلع المتهمة الأولى ابنة أخيها على الأفيون الراسب في قاع السلة تحت طبقة من الفاكهة وضعت خاصة فوقه لتطفي رائحة المانجة والجواقة على رائحته وحسب أليس أنها وصفت السلة وصفا لا يدع مجالاً للشك في أنها المضبوطة مع التهمة الأولى

لقد استغرب الدفاع عن المتهم الثالث كيف أن سعدية مصطفى وهي فتاة صغيرة تقوى على حمل السلة التي اتضح أن زنة الأفيون بها نحو الخمسة عشر كيلو جراماً . ولكن لا غرابة في ذلك فإن فتاة في سن سعدية مصطفى البالغة من العمر الاثنى عشر عاماً لا يؤودها حمل هذه السلة يديها من باب المنزل إلى الدور الأرضي الذي تقطنه المتهمة الأولى في ذلك المنزل .

ولو أن أليس سعد خليل فتاة مراقة لم تبلغ السن التي يجب فيها تحليفها اليمين ولو أن أقوالها تؤخذ على سبيل الاستدلال إلا أن المحكمة ترى نفسها مطمئنة إلى الثقة في هذه الأقوال إذ أنها أدلت بها عقب وقوع الحادث مباشرة بدون أن تكون واقعة تحت أى مؤثر من المؤثرات .

« وبما إنه مما لا شبهة فيه أنه كما أن القاضي

إذ قصدت التهمة الأولى من ذكر هذه العبارة أن نفيه التهم الثالث إلى أنها كانت جد حريصة فلم تبج باسمه لرئيس المباحث وإلا فما الداعي لذكر هذه الواقعة دون غيرها مما سألتها عنه رئيس المباحث ؟ لقد كان الغرض من إرسال هذا الخطاب إلى التهم الثالث استنجاذاً به في أن يبعث لها تقودا تؤدي منها اتعاب محاميتها كما يقول الدفاع فما معنى اقحام هذه العبارة اللهم إلا أن التهمة الأولى أحببت أن تفهم التهم الثالث من طرف خفي أنها لم تعترف عليه لرئيس المباحث .

« وبما أن هذا الخطاب يعد في الواقع اعترافاً من التهمة الأولى على ادانة التهم الثالث وبما أنه لا يشترط في اعتراف متهم على متهم أن يقع هذا الاعتراف شفويًا أو في جلسة علنية إذ ليس ثمة ما يمنع أن تتضمن المكاتيب والأوراق التي ضبطت عند متهم ما بالطرق القانونية أو سلت للحق باختياره اعترافاً على متهم آخر كما أنه ليس يشترط في اعتراف متهم على متهم آخر أن تكون له صيغة خاصة بل يكفي أن تؤدي ألفاظه إلى المعنى المستفاد منه .

« وبما أن الخطاب المرسل من التهمة الأولى إلى التهم الثالث يعد في الواقع من أوراق التحقيقات مادام المرسل قد اعترف برسالة والمرسل إليه قد أقر باستلامه — وبما أنه قد ثبت مما سلف ذكره أن التهم الثالث هو صاحب الأفيون الذي ضبط مع التهمة الأولى بالقطار رقم ١٦٤ القادم من الفشن إلى أسيوط في مساء يوم ٢٣/٩/١٩٤٥ ويجب تبعاً لذلك اعتباره فاعلاً أصلياً معها لاشريكاً لها كما وصفته النيابة في قرار الاتهام ، ولا تريب على المحكمة إذا عدلت وصف التهمة المنسوبة له من شريك إلى فاعل أصلي دون أن تلفت نظره

إلى هذا التعديل الذي تملكه لأن لها الحق في ذلك مادامت لم تستند في هذا التعديل إلا على الوقائع التي شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة ، ولا وجه للتظلم من ذلك لأن مرافعة التهم يجب أن تكون على أساس الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه موصوفة بكل الأوصاف التي يصح أن تعطى لها قانوناً لا بالوصف المرفوعة به الدعوى وحده فإن هذا الوصف بطبيعة الحال مؤقت وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من أن تعدله في أي وقت إلى الوصف الذي تري هي أنه الصحيح (تقض رقم القضية رقم ١٨٨٢ سنة ١٠ القضائية مجموعة محمود عمرج ٥ القاعدة رقم ١٩٨ ص ٣٦٠)

« وبما أن الدفاع عن التهم الثالث دفع أيضاً بطلان تفتيش السلة التي ضبطت مع التهمة الأولى بمقولة أن اذن النيابة بأسيوط صدر بتفتيش مجهول وأن رجال المباحث قاموا بتفتيش التهمة الأولى خارجاً عن مديرية أسيوط الصادر من نيابتها الاذن بتفتيش المهرب المجهول .

« وبما أن المحكمة سبق لها أن بينت في مستهل هذا الحكم المبررات القانونية لتفتيش السلة التي ضبطت مع التهمة الأولى كما بينت أن رجال المباحث لم يكونوا في حاجة إلى اذن النيابة بالتفتيش سواء أكان الاذن صادراً من نيابة أسيوط أو من نيابة النيا التي يقول عنها محامي التهم الثالث أن التفتيش وقع في دائرتها وعلى ذلك يكون هذا الدفع على غير أساس ويتعين رفضه أيضاً .

« وبما أنه لما تقدم يكون قد ثبت لدى المحكمة ثبوتاً كافياً أن التهمة الأولى سائدة خليل سعد رئيسة ممرضات قنا في ليلة ٢٣/٩/١٩٤٥ بدائرة مديرية أسيوط قد أحرزت أفيوناً زنته ١٤/٩٦٥ كيلو جراماً في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وأن

المتهم الثالث أحمد مصطفى محمد التاجر عصر في المكان والزمان المذكورين قد حاز بواسطة التهمة الأولى الأفيون المضبوط وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا ويتعين عقابهما بالمواد ٢٥ و ٢١ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ بوضع نظام للتجار بالمخدرات واستعمالها .

« وبما ان المحكمة كان بوجهها ان تفرق بالمتهمة الأولى في العقوبة لأنها أولا سيدة وثانيا لأن الجريمة الحالية أولى جرائمها الظاهرة لولا ان هناك اعتبارين يعترضان المحكمة في سبيل ما أرادت ذلك ان المتهمة الأولى بوصفها رئيسة المعارضات بقنا وظيفتها دفع العلل ومداواة الاجسام منها لم تعأ بذلك بل تجاهلت وظيفتها بأن عملت على أن تكون عنصرا من عناصر الفساد بتسميم الاجسام واتلاف العقول بما تسهل لاصحابها من تناول الأفيون وبالاكتئاب الثاني ان الكمية التي ضبطت معها وقدرها ١٤/٩٦٥ كيلو جراما هائلة ومريعة وتكفي لان يتناول شرها وأذاها آلافا شتى من أهل قنا لو وصلت اليهم لولا يقظة رجال مباحث أسبوط .

« وبما انه فيما يتعلق بالمتهم الثالث فان العقوبة في حدها الأقصى لتضائل بجانب فظاعة جرمه وحسب تلك الكمية من الأفيون دليلا على انه شرويل على الانسانية وخطرها على المجتمع البشري » وبما انه فيما يتعلق بالمتهم الثاني محمد توفيق لطفي فليس ثمة دليل على اشتراكه في هذه الجريمة أو كل ما تأخذه عليه النيابة انه زوج المتهمة الأولى وانه صحبها يوم سفرها إلى محطة مصر ولكن ماذا تنتظر من زوج إلا أن يودع حليلته يوم ظعنهما فليس في ذلك ما يفيد أن له يدا فيما وقع منها أو ان له علما بمحتويات السلة وليس أدل على برائته من أنه كان أول شاهد ضدها في أقواله الأولى

فاعترف عليها بحملها السلة التي ضبطت معها . وإذا كان قد عدل بعد ذلك أمام النيابة عن أقواله الأولى فتعليل ذلك انه وقد وقف أمام زوجته وجها لوجه تخاذل ، وعز عليه أن يصر على شهادته ضدها في مواجهتها سيما وقد لمح من نظراتها اليه ومن سؤالها إياه عما إذا كانت يده ترتعش عاطفة الحب والاخلاص .

« وبما انه مما يؤيد براءة المتهم الثاني ما شهدت به أليس سعد خليل من أنه كان غائبا عن منزله يوم جاء المتهم الثالث إلى عمته (يوم السبت) وسلم لها بواسطة سعدية السلة التي ضبطت معها . وماجا . في خطاب المتهمة الأولى إلى المتهم الثالث من أنها تخشى على زوجها اذا ما علم ما حدث لها من أن تحدث له صدمة ولا شك في ان المعنى المستفاد من هذه العبارة ان المتهم الثاني كان يجمل حقيقة محتويات السلة التي سافرت بها قرينته فاذا ما علم بالأمر فلا بد من حصول صدمة له ، وليس بمستغرب أن تكون المتهمة الأولى تتجرب في المخدرات دون علم زوجها مادامت هي في غنى عن معونته في هذه التجارة إذ يعدها ويساعدها فيها غيره وهو المتهم الثالث يضاف إلى ذلك أنها لا تحب أن تطلع زوجها على حقيقة أمرها خشية أن يطمع في مالها الذي يأتيها من تلك التجارة ، ولهذا كله تشك المحكمة في أن للمتهم الثاني ضلعا في هذه الجريمة وترى تبرئته عملا بالمادة ١٧٢ تحقيق جنابات .

(قضية النيابة ضد سائدة خليل سعد وآخرين رقم ١٩٣ سنة ١٩٤٦ رئاسة حضرة القاضي محمد احسان وبحضور حضرة الاستاذ بهجت ابراهيم عضو النيابة)

١٩٩

محكمة طما الجزئية الوطنية

١٠ يونيو سنة ١٩٤٦

دعوى منع تعرض . شرط قبولها . وضع اليد الهادئ^١
والظهور بمظهر المالك . وضع اليد القائم على التسامح
يضع أساسها .

المبادئ القانونية

١ — فضلا عن أن القانون قد اشترط في
دعوى منع التعرض أن يكون رافعها قد وضع
يده وضعا هادئا مستمرا وواضحا لا غموض فيه
فانه قد اشترط أيضا أن يكون قد ظهر أثناء وضع
يده بمظهر المالك وأن نيته كانت نية التملك .

٢ — إن مظهر واضع اليد بمظهر المالك
وبنية التملك لا يتوفر إلا إذا قام من جانبه
أثناء وضع يده بأعمال تتميز بأنها لا تدع مجالا
للشك عند الناس في أن واضع اليد الظاهر
أمامهم على عقار ما إنما هو المالك له فإذا كانت
الأعمال التي تمت من جانبه لا تؤدي إلى ذلك
فانها لا تكفي لأن يتوفر معها مظهر الملكية .

٣ — لأجل أن يكون وضع اليد صالحا
كأساس لدعوى منع التعرض يجب أن لا يكون
قائما على أعمال هي من قبيل التسامح المحض .

المحكمة

« حيث ان المدعين أقاما هذه الدعوى العلنة
في ٢٢ يناير سنة ١٩٤٦ قالا فيها أنهما يملكان
خمسة قراريط موضحة الحدود والعالم بصحيفتها
وأنهما يضعان اليد عليها أكثر من ثلاثين عاما

بدون منازع ولا معارض وان المعلن اليه تعرض
لهما فيها أخيراً الأمر الذي اضطرهما لرفع هذه
الدعوى يطلبان بها الحكم على وجه الاستعجال
بمنع تعرض المعلن اليه لهما في الأتيان المذكورة
واستندا في إثبات صحة دعواهما إلى البيئة .

« وحيث ان المدعى عليه أنكر على المدعين
دعواهما وطلب الحكم برفضها قائلاً أنه هو الواضع
اليد على الأتيان موضوع النزاع بمقولة أنه ابتاعها
من الحكومة ضمن قطعة أرض مساحتها ١٠ س
و٨ ط ٢٠ ف بمقتضى عقد بيع ومحضر تسليم مسجلين
بمحكمة مصر المختلطة تحت نمرة ١٠٩٢٢ جرجا
في ٢١ أغسطس سنة ١٩١٦ .

« وحيث ان المحكمة حكمت في ٢٥ / ٢ /
١٩٤٦ قبل الفصل في هذا النزاع باحالة الدعوى
إلى التحقيق لإثبات ونفي توفر شرائط الدعوى
الحالية .

« وحيث انه قبل أن تعرض المحكمة لما
أسفر عنه التحقيق ترى أن تقرر أنه فضلا عن أن
القانون قد اشترط في دعوى منع التعرض (L^a
complainte) أن يكون رافعها قد وضع يده وضعا
هادئا ومستمرا وواضحا لا غموض فيه فانه قد
اشترط أيضا أن يكون قد ظهر أثناء وضع يده
بمظهر المالك وأن نيته كانت نية التملك (animo
domino)

« وحيث ان مظهر واضع اليد بمظهر المالك
وبنية التملك لا يتوفر إلا إذا قام من جانبه أثناء
وضع يده بأعمال تتميز بأنها لا تدع مجالا للشك
عند الناس في أن واضع اليد الظاهر أمامهم على
عقار ما إنما هو المالك له فإذا كانت الأعمال التي
تمت من جانبه لا تؤدي إلى ذلك فانها لا تكفي لأن
يتوفر معها مظهر الملكية .

وقى قائم على تسامح المدعى عليه فاذا ما أضيف إلى ذلك أن للدعين قررا أن الأطيان موضوع التقاضي إنما هي ملك الحكومة كان في هذا الاقرار من جانبهما القول الفصل في أنهما إلى اليوم لم يضعاً يدهما لآبنة الملك ولا بمظهر المالك وحسبهما ذلك دليلا على فساد دعواهما .

(قضية محمد يوسف عبد الهادي وآخر ضد ممي أفندي بقطر رقم ٥٢٢ سنة ١٩٤٦ رئاسة حضرة القاضي محمد إحسان) .

٢٠٠

محكمة بندر الزقازيق الجزئية الوطنية

١٤ يناير سنة ١٩٤٨

دعوى استرداد الحيازة . شروطها . لا يشترط فيها العنف . الغصب يكفي . تنفيذ الأحكام خلسة يقوم مقام الغصب .

المبادئ القانونية

١ — لا يشترط في دعوى استرداد الحيازة أن يكون المدعى حائزا للعقار بشخصه بل يكفي أن يحوزه بواسطة نائب عنه ومن ثم تقبل منه الدعوى ضد سالب الحيازة ولو كان العقار وقت السلب بحيازة مستأجره .

٢ — يكفي لقبول دعوى استرداد الحيازة أن يكون سلب الحيازة قد وقع بالغصب *voie de fait* ولو لم يكن مقترنا باستعمال القوة ويعتبر تنفيذ الأحكام خلسة وغصبا .

٣ — لا يقبل طلب إدخال خصم آخر في دعوى استرداد الحيازة المناضلة في إثبات الملكية .

(٢٣)

(La possession doit être non equivoque, c'est à dire manifeste par des actes assez caractérisés pour ne pas laisser de doute sur l'intention qu'a celui qui l'exerce de posséder animo domini : Dalloz - codes annotés - code de procedure civile - Tome IV - action possessoires)

(بند ١٧ ص ٢٧)

« وحيث انه فضلا عن ذلك فانه لأجل أن يكون وضع اليد صالحا كأساس لدعوى منع التعرض يجب أن لا يكون قائما على أعمال هي من قبيل التسامح المحض من جانب المدعى عليه .

« La possession, pour servir de base à l'action possessoire, doit ne pas être fondée sur des actes de pure faculté ni de simple tolérance. (الفقرة ١٧٢ نفس الصفحة من المرجع السابق)

« وحيث انه يبين مما استخلصته المحكمة من أقوال شهود الطرفين في التحقيق أن المدعين لم يضعاً يدهما بنية الملك ولم يظهرا بمظهر المالك إذ أن الأعمال التي تمت من جانبهما لا تؤدي بطبيعتها إلى اعتقاد كافة الناس في أنهما المالكان للأطيان موضوع النزاع فقد أجمعت أقوال الشهود اثباتا وتقيا على أن المدعين لم يفعلوا أكثر من أنهما كانا يضعان مع غيرهم من الجيران أكواما من السباخ على الأطيان موضوع النزاع بل أن المدعين لم يشغلا من أرض النزاع بوضع السباخ عليها أكثر من ربيع قيراط يضع عليه المدعى الأول سباخه وأن ثانيهما كان يضع السباخ أمام داره فقط .

« وحيث ان وضع السباخ في أرض ما لا يعد بحال من الأحوال عملا من الأعمال التي تنبئ عن نية الملك كالبناء أو الغراس مثلا إذ هو عمل

المحكمة

رفعت المدعية عن نفسها ووصفتها هذه الدعوى على المدعى عليه طالبة الحكم بإلزامه برد حيازتها إلى المنزل المين الحدود والعالم بعريضة الدعوى وتسليمه إليها مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

وتبيننا لهذه الدعوى قالت المدعية في صحيفة

دعواها أن المنزل المين بعريضة الدعوى كان في وضع يد مورثها أثناء حياته وبعد وفاته وضعت

المدعية يدها عليه وقامت بإيجاره إلى أشخاص عديدين آخرهم السيد محمد الفراجي . المراتبي

المستأجر الحالي وقدمت اثباتا لذلك ثلاثة عقود (تراجع حافظة المدعية) الأول محرر بتاريخ ١٦

سبتمبر سنة ١٩٤١ يتضمن استئجار الشيخ محمد عبد الله السيد المنزل المذكور من المدعية والثاني

محرر ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤١ يتضمن استئجار باشه أمين إبراهيم التجار المنزل المنوه عنه من المدعية

والثالث محرر بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٤٤ يفيد استئجار محمد السيد الفراجي المستأجر الحالي من

المدعية لتلك المنزل المذكور إلا أن المدعية علمت أخيراً أن المدعى عليه انتهز فرصة تعيينه ناظراً

على وقف على أغا عرب أوغلي بحكم ابتدائي مستأنف وقام بتنفيذ هذا الحكم على المنزل

المذكور باستلامه بموجب محضر تسليم مؤرخ ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧ على الرغم من أن المنزل المذكور

كان مملوكاً لمورثها وآلت ملكيته بعد وفاته إلى المدعية عن نفسها ووصفتها تلك الملكية المقرنة بوضع

اليد ومن ثم فقد رفعت هذه الدعوى طالبة رد حيازتها لهذا المنزل وتسليمه إليها على اعتبار أن

التسليم قد وقع خلسة وأن دعوى استرداد الحيازة متوافرة أركانها القانونية

« ومن حيث أنه لا نزاع بين طرفي الخصومة كما هو ظاهر من عريضة دعوى المدعية ومن

المذكورة التي قدمها المدعى عليه ومن المرافعة الشفوية في أن المنزل موضوع النزاع كان في حيازة المدعية حتى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧ وهو تاريخ محضر التسليم الذي بموجبه سلبت حيازة المدعية على هذا المنزل .

« ومن حيث أنه يتعين على المحكمة البحث فيما إذا كانت أركان دعوى استرداد الحيازة متوافرة في هذه الدعوى أم لا .

« ومن حيث أن دعوى استرداد الحيازة إنما تقبل بشروط تتوفر في حيازة المدعى وشروط تتوفر في سلب الحيازة .

فأما حيازة المدعى فلا يشترط فيها تلك الشروط التي يتميز بها وضع اليد القانوني الذي يؤدي إلى اكتساب الملكية والتي تنحصر في أن يكون وضع اليد هادئاً ظاهراً مستمراً وبنية الملك بل أنه يكفي أن تكون حيازة المدعى ظاهرة وهادئة .

« ومن حيث أن تلك الحيازة متوفرة من عقود الأيجار المنوه عنها سابقاً والتي تدل على أن المدعية كانت تؤجر العين موضوع هذه الدعوى مدة طويلة تكفي لتوفر شرطى الهدوء والظهور في حيازتها

« ومن حيث أنه لا يضير حيازة المدعية أن تكون العين موضوع النزاع مؤجرة لآخر لأن الحيازة قد تكون مباشرة وقد تكون غير مباشرة فالأولى هي ما كان الحائز فيها هو غير واضع اليد نفسه والثانية هي ما كان الحائز فيها هو غير واضع اليد ولكنه نائب عنه كالمستأجر والوصي لأنه يجوز للشخص أن يستعمل بالنيابة عن غيره كل الحقوق التي يباح له استعمالها بنفسه (راجع مؤلف التقادم لكامل مرسي باشا ص ٦٩ بند ٧٤)

« ومن حيث أن المدعية كانت حائزة للمنزل موضوع النزاع حيازة غير مباشرة بواسطة

بالقوة أو العنف أن محكمة النقض الفرنسية لا تستلزم القوة كشرط ضروري لسلب الحيازة في دعوى استرداد الحيازة بل تكتفي بسلب الحيازة نتيجة للنصب إذهي في كثير من أحكامها تشير إلى سلب الحيازة بقولها « سلب الحيازة بالقوة أو النصب » .

depossession par violence ou par voie de fait

وفي بعض أحكامها تشير إلى سلب الحيازة بالنصب فقط أي دون أية إشارة إلى استعمال القوة (حكم محكمة النقض الفرنسية في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٩) بل أنها في بعض أحكامها أجازت رفع دعوى استرداد الحيازة حتى في حالة عدم استعمال أية قوة .

même en absence de toute violence على حد تعبيرها (حكم محكمة النقض الفرنسية في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٣ وفي أول مارس سنة ١٩٣٨)

« ومن حيث انه فضلا عن قضاء محكمة النقض الفرنسية في هذا الصدد فقد ظاهرها بعض الفقهاء مقررين انه لا يستلزم في سلب الحيازة أن يكون مصحوبا بالقوة أو العنف كما ذهب المدعى عليه في مذكرته بل يكفي أن يكون نتيجة للنصب voie de fait (راجع في ذلك الأستاذ سوليس أستاذ قانون المرافعات بجامعة باريس مذكرات مطبوعة سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧)

« ومن حيث انه مع التسليم الجدلي مع المدعى عليه بأن سلب الحيازة يجب أن يكون مصحوبا بعمل من أعمال العنف فإن القضاء والفقهاء مستقران على أن سلب الحيازة رغم ارادة الحائز أو باجراء لاحيلة له في دفعه يقوم مقام العنف وعلى هذا الأساس استقر قضاء المحاكم على قبول

مستأجرها الذي كان يضع اليد على للنزل نيابة عنها بطريق التأجير تلك الحيازة التي قل عنها المدعى عليه أنها ليست الحيازة المادية الواجب توافرها في دعوى استرداد الحيازة قاصدا من ذلك أنه يشترط في دعوى استرداد الحيازة أن يكون المسترد حائزا للعقار حيازة مباشرة وقت الاعتداء عليه بسلب الحيازة مع أن الفقهاء حينما يقولون أن دعوى استرداد الحيازة قوامها الحيازة المادية إنما يقصدون من وراء ذلك أنه لا يشترط توفر نية الملك في الحائز الذي يتمتع بهذه الدعوى ومن ثم أجازوا للحائز حيازة عرضية رفع دعوى استرداد الحيازة إذا ما سلبت حيازته بالقوة والخديعة وبغير ذلك لا يمكن التوفيق بين ما جاء بمذكرة المدعى عليه من اشتراط الحيازة المباشرة وبين حق مالك الرقبة دون الانتفاع في رفع دعاوى وضع اليد « التي منها دعوى استرداد الحيازة » بالنظر لحقه في الرقبة ولو أن التمتع له الانتفاع والتمتع بالعين (راجع مؤلف المرافعات المدنية والتجارية للمرحوم أبو هيف بك ص ٣٥٢ بند ٤٦٣) .

من كل ما تقدم يتضح أن حيازة المدعية في هذه الدعوى إنما هي حيازة مستوفاة لشرائطها القانونية التي تخول لها رفع دعوى استرداد الحيازة .

« ومن حيث انه عن سلب الحيازة (Depossession) فيكفي فيها أن يكون سلب الحيازة قد حصل نتيجة للنصب (voie de fait) إذ ليس من الضروري أن يكون التعدي مصحوبا بالقوة أي أن يكون مصحوبا بجراك أو استعمال قوة بين الشخصين اللذين يزعم كل منهما أنه صاحب الحق وهذا على عكس ما يفهم من تعبير الفقهاء حينما يتكلمون عن سلب الحيازة لأنهم يعبرون عنها « سلب الحيازة بالقوة » والذي يؤدي كفاية النصب لسلب الحيازة دون اقترانه

دعوى استرداد الحيابة ممن سلبت حيازته تنفيذاً لحكم قضائي ليس هو طرف فيه .

كما أنه من المقرر قضاء ان الاستيلاء على العقار خلصة يقوم مقام الغصب (راجع حكم محكمة أسيوط الابتدائي الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٨ والنشور في المحاماة رقم ٧٣ ص ١١٩ السنة التاسعة وحكم محكمة شين الكوم الجزئي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٢٨ والنشور في المحاماة رقم ٣٤٠ ص ٥٥٩ السنة التاسعة)

« ومن حيث ان المنزل موضوع النزاع قد سلم للمدعى عليه بموجب محضر التسليم المؤرخ ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧ .

« ومن حيث ان هذا المحضر قد ترتب عليه نقل الحيابة من المدعية إلى المدعى عليه وبالتالي فقد سلبت حيازة المدعية خلصة وغصبا وبذلك توافرت الشروط الواجب توافرها في سلب الحيابة الذي يخول لمن سلبت حيازته رفع دعوى باستردادها من يد سالبها .

« ومن حيث ان ما يحتج به المدعى عليه من ان المدعية كانت طرفاً في الحكم الذي نفذ بموجبه التسليم وبذلك لا يعتبر تنفيذ الحكم خلصة بالنسبة لها فان هذا ليس بصحيح لأن المدعية كانت مختصة في دعوى رفعها المدعى عليه عليها بعزلها من النظارة وصدر الحكم بعزلها وتعيين المدعى عليه ناظراً لإدارة أعيان الوقف فلم يكن موضوع الدعوى أصلاً خاصاً بالنزاع على ذات العقار موضوع هذه الدعوى ثم حكم في الدعوى بالتسليم بعد تصفية أوجه النزاع الخاصة بهذا العقار بل ان موضوع الدعوى كان عزل المدعية من نظارتها على أعيان الوقف وقد حكم للمدعى عليه بتسليم أعيان الوقف لإدارتها دون أن تكون أعيان الوقف محددة وموضوعة تحت نظر المحكمة أثناء

الدعوى على ان طرفي الخصومة لا يعرفان ما إذا كان المنزل موضوع الدعوى داخل في ملك الوقف الذي حكم للمدعى عليه باستلام أعيانه لإدارتها أم لا ولم يقدم المدعى عليه ما يثبت ملكية هذا المنزل للوقف وليس من شأن هذه المحكمة أن تتعرض للملكية مادامت في حدود دعوى من دعاوى وضع اليد إذ هذا الأمر محظور عليها قانوناً .

« ومن حيث انه لذلك لا يمكن القول بأن المدعية كانت طرفاً في الحكم الذي نفذ بالتسليم إذ أن موضوع الدعوى الذي صدر فيها الحكم ليس خاصاً بالنزاع على هذا المنزل ثم قضى بتسليمه للمدعى عليه بل ان موضوع الدعوى كان خاصاً بعزل المدعية من نظارة الوقف وهو ما تقتصر عليه حجية هذا الحكم .

« ومن حيث ان طلب المدعى عليه فتح باب المرافعة ليدخل خصماً آخر في الدعوى يترتب على دخوله في رأى المدعى عليه إثبات ما إذا كان المنزل موضوع النزاع ملك لمورث المدعية أم ملك الوقف فلا تستطيع المحكمة إجابته إلى طلبه مادامت في حدود دعوى وضع يد محظور فيها التعرض للملكية من كل ما تقدم يتصح ان دعوى استرداد الحيابة متوافرة بشرائطها القانونية ومن ثم يتعين على المحكمة إجابة المدعية إلى طلبها .

« ومن حيث ان مصاريف الدعوى يحكم بها على الخصم المحكوم عليه فيها فيلزم بها المدعى عليه عملاً بنص المادة ١١٣ من قانون المرافعات .

« ومن حيث انه عن النفاذ فلا محل له قانوناً (قضية الست توحيد عطية شحاته عن نفسها وبصفقتها ضد عالم بهلول حسن بصفته رقم ١٥٦١ سنة ١٩٤٧ برئاسة حضرة القاضي حافظ بدوي)

بحث في علاج مشكلة المخدرات

بقلم الأستاذ جمال الدين العطيفي

وكيل نيابة مخدرات مصر

مقدمة عامة

لست بحاجة إلى أن أبين مضر المواد المخدرة وخطرها على الجماعة ، فبلادنا لم تفق بعد من ذكرى السنوات التي أعقبت الحرب الماضية ، حين أنهكت المخدرات قوانا العاملة حتى قدر عدد المدمنين عليها في سنة ١٩٣٠ وحدها بنحو خمسة آلاف شخص ، وحتى وقف الدكتور عبد الخالق سليم مقرر لجنة الشؤون الصحية بمجلس النواب أثناء نظر قانون المخدرات ينبه إلى خطورة الحالة فقال : -

« من المسلم به أن الحرب العظمى كلفت التحارين ضحايا هائلة في النفس وضحايا في المال ، وقد انتشر الآن في البلاد وباء خطر جدا ، ليس على المال والأنفس فحسب ولكنه وباء يسطو على الأخلاق فيفسدها . وعلى الكرامة فيسحقها وعلى الإرادة فيسلبها وعلى عاطفة الشرف فيذهقها ، حتي إذا سلم المصاب به من الموت ولو إلى حين عاش ذليلا بائسا يئس من الموت ولكنه لا يجد الشجاعة الكافية للانتحار . ومما يزيد الإنسان أسى أن هذا الوباء قد بدأ ينشب أظفاره في طبقة الفلاحين والعمال . تلك الطبقة التي عليها قوام العمران في البلاد . وهذا الوباء ... هو انتشار تعاطي المخدرات . (مناقشات مجلس النواب جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧)

فالادمان على المخدرات يصيب الشخص في صحته وفي عقله وفي ماله ، ويفسد خلقه واستعداداته للعمل بل أنه يؤثر حتى على ذرية المدمن الذين يرثون وهنا وأنحطاطا عن آباءهم . وهو وثيق الصلة بالجرام يدفع إلى ارتكاب الجريمة ، ويخلق ميلا إليها . ذلك أن التنبه الحادث من تعاطيها يدفع إلى أعمال العنف والاعتداء والقتل (راجع في ذلك الدكتور دوبري في كتابات ميرابان - La lutte anti-toxique ص ١٦٠) .

والمواد المخدرة جميعا تستوى في مضارها ، سواء أكانت من المخدرات المعروفة بالبيضاء (وأهمها الكوكايين والهيريون والمورفين) أم من المخدرات السوداء - (وأظهر أنواعها الحشيش وهو المعروف بالقنب الهندي والأفيون) فلكل تفرقة يراد إيجادها بين هذين النوعين تفرقة محكمة خطيرة .

لقد اقترح بعض أعضاء البرلمان أثناء مناقشة قانون المخدرات سنة ١٩٢٧ ، عدم التسوية في العقوبة بين نوعي المخدرات ، وتشديد العقوبة بالنسبة للمخدرات البيضاء . وكان مما قاله في ذلك الصدد الدكتور

حسين يوسف عامر عضو مجلس النواب في جلسة ٨ فبراير سنة ١٩٢٧ أن المخدرات تنقسم إلى قسمين مختلفين تبعاً لجسامة الخطر الناتج من استعمال كل قسم منهما ، فالخشيش والأفيون أقل خطراً من باقي المخدرات كالكوكاين والمورفين ، وأنه لا جدال في أن استعمال الأفيون والخشيش يؤثر في العقل والجسم إلى درجة محدودة خلافاً للكوكاين الذي يؤدي حتماً عن يستعمله إلى الجنون في مدة سنتين كما قرر رجال الطب ، فضلاً عن إضعافه لقوة التناسل وإفلاله لشهية الأكل — أما الخشيش فبالعكس من ذلك لأنه يفتح الشهية للطعام ، و انتهى الدكتور عامر إلى أنه مادام الأمر كذلك فليس من المصلحة مطلقاً التسوية في العقوبة بين من يتجر في الخشيش والأفيون ومن يتجر في باقي أنواع المخدرات الأخرى .

غير أن ذلك الرأي لم يلق قبولا ، حتى قال مقرر لجنة الشؤون الصحية بمجلس النواب الدكتور عبد الحالق سليم بحق ، أنه إذا كان تعاطي الكوكايين يقتل الأشخاص بعد سنتين فما ذلك إلا لسرعة تأثيره في الجسم ، ولكن تأثير الخشيش كالسرطان متى دخل الجسم أصبح علاجه من المستحيلات وضرب مثلاً على أن مدى الضرر لا تأثير له في تقرير العقوبة — أن من يزور سندا على شخص يملك خمسين قدانا يعاقب بنفس العقوبة التي ينالها من يزور سندا على شخص يملك مائتي قدان .

(جلسة مجلس النواب ٨ فبراير سنة ١٩٢٧)

وانتهى البرلمان إلى التسوية في العقوبة بين من يتجر في المخدرات البيضاء والسوداء ، وإن كانت نصوص القانون مع ذلك لم تخل بما يشير إلى زيادة اهتمام الشارع بمكافحة المخدرات البيضاء . فالمادة ٤٦ من القانون قد نصت على مكافآت أكثر سخاء لمن يضبطون المواد المخدرة غير الأفيون والخشيش .

واتمادت أردت أن أنبه هنا إلى خطرا إيجاد أية تفرقة بين المخدرات البيضاء والسوداء ، بمناسبة ما أثر في إحدى اجتماعات لجان جامعة الدول العربية من مناقشات تميل إلى إيجاد هذه التفرقة . ولعل اللجنة المشكلة في وزارة الصحة العمومية لتعديل قانون المخدرات تبقى على هذه التسوية في عقوبه المخدرات البيضاء والسوداء .

فمع التسليم بأن ضرر المخدرات البيضاء أسرع ظهوراً ، فإن الضرر متحقق في الحالتين . وقد سبق للدكتور حامد محمود حين كان مديراً لأقسام الصحة الاجتماعية بوزارة الصحة أن قرر « أنه لخطأ عظيم الاستهانة بالضرر الذي يلحق البلاد من تزايد استعمال الخشيش والأفيون لأن خطر ذلك على البلاد مزدوج — خطر على المدمنين أنفسهم وخطر على الجماعة العامة . إن مدمن المخدرات مثل حامل ميكروب التيفوئيد ينشر مرضه بين الآخرين الذين يخالطونه . والادمان على الهيرويين سريع في نتائجه والمفروض أن حياة المدمن على الهيرويين قصيرة بينما أن المدمن على الأفيون يعيش عدة سنوات وإن كانت النتيجة في النهاية واحدة اضمحلال فوفاة — ومع ذلك فإن الخطر على الجماعة من الادمان على الأفيون أعظم من خطر الادمان على الهيرويين لأن عدوى مدمن الأفيون تبقى منتشرة عدداً أكثر من السنين فهو كقدوة ومغري يعدي نسبياً عدداً من الأشخاص أكثر من الذين يعديهم مدمن الهيرويين الذي حياته أقصر من حياة الآخر » (التقرير السنوي لمكتب المخدرات عن سنة ١٩٤٠ ص ل)

وقبل ذلك نشر طبيبان هنديان في يوليو سنة ١٩٣٩ بحثاً مستفيضاً عن ادمان مخدرات القنب الهندي (الحشيش) في مجلة (Indian Research memories) انتهى فيه إلى أن تدخين الحشيش يؤدي إلى حالة تسمم شديد نتيجة مفعول الحشيش على مراكز المخ العليا. وأنه إذا دام استعمال الحشيش مدة كبيرة فإنه قد يتسبب عنه الجنون. (تقرير مدير مكتب المخدرات بالولايات المتحدة الأمريكية عن سنة ١٩٤٢، المنشور في واشنطن في مارس سنة ١٩٤٣).

يضاف إلى ما تقدم أن التفرقة بين المخدرات البيضاء والسوداء غير منتجة. لأنه من الأفيون وهو أحد المخدرات السوداء تستخرج بعض المخدرات البيضاء وهي المورفين والهيريون.

هذه هي مضار المخدرات بوجه عام. وقد كان أشد ما عاتته مصر من هذه المخدرات عقب الحرب العظمى، حين اشتد الادمان على المخدرات البيضاء، مما أفزع الرأي العام وأولى الأمر، فصدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٨ متأثراً بخطورة الحالة، حتى أنه صرح جهاراً أثناء نظر ذلك القانون في البرلمان، بأن روح التشديد يجب أن تسوده. وأثنى مكتب الخبائر العام للمواد المخدرة بقرار من مجلس الوزراء في ٢ مارس سنة ١٩٢٩. وكانت نتيجة ذلك التشريع الجديد وما بذله رجال مكتب المخدرات من جهود أن الحالة بدأت في التحسن. وما كان عام ١٩٣٣ حتى صرح مدير مكتب المخدرات بأن خطر المخدرات الذي هدد بالبلاد بالحرب منذ بضع سنوات قد زال وأصبحت مناوئته والسيطرة عليه ممكنة في المستقبل. (تقرير مكتب المخدرات عام ١٩٣٣)

وبقيام الحرب الأخيرة، توقفت تجارة المخدرات البيضاء عن نشاطها، ذلك أن الصين وبلاد وسط أوروبا وهي موطن هذه المخدرات، قد أصبحت ميداناً لحرب ضروس وأصبح نقل هذه المخدرات عبر البحار متعذراً.

غير أن تضاؤل كمية المواد البيضاء المضبوطة ثم انعدامها، قد قابله تزايد في كميات المواد السوداء (الحشيش والأفيون) التي تهرب إلى مصر عبر قنال السويس فدل هذا على أن الادمان على المخدرات مازال كامناً في النفوس، وأنه وقد تعذر الحصول على المخدرات البيضاء فإن المدمن يستعيز عنها بالمخدرات السوداء التي تحدث نفس التأثير الضار.

ستيجرام	جرام	كيلوجرام
٧٨	٣٧٢	٤٥٩
٥	٤١٧	١٠٣٧
(إحصائية مكتب المخدرات عن سنة ١٩٣٨)		

٨٥	٢٤٤	١٤٤٥
١	٤١٢	١١٧١

وفي سنة ١٩٤٤ قفزت كمية المخدرات من الحشيش إلى ٨٥ ومن الأفيون ١ واستمرت هذه الزيادة حتى بعد أن وضعت الحرب أوزارها فبلغت مضبوطات عام ١٩٤٧ من المواد السوداء

٨٠	٨٧٣	٢٦٥٤
٣٩	٩٢٩	٨٤٥٩

(إحصائية مكتب المخدرات عام ١٩٤٧ لم تنشر بعد)

ولا شك أن هذه الأرقام تدل في ذاتها على خطورة الحالة ، فالمخدرات السوداء تهرب إلى مصر عبر قنال السويس ، على ظهور الجمال وفي بطونها ، وفي سيارات الجيوش المتحاربة وفي المراكب والقطارات والطائرات ، ومصدرها الرئيس هو سوريا للحشيش وتركيا للأفيون .

إن المخدرات تدخل مصر اذن ، وتتداول بكثرة في داخلية البلاد هذه الأيام ، فما زال الادمان عليها كامنا في النفوس كما أسلفت . ويعري الكسب أصحاب النفوس الضعيفة على الاتجار فيها . فاذا كان سعر الكيلو من الحشيش والأفيون لا يتجاوز عشرين جنيها في سوريا ، فانه في مصر قد وصل إلى أكثر من مائة وخمسين جنيها وقد بدى أخيرا نوع من التعاون الاجرامى الخطير بين عصابات تهريب المخدرات في البلاد العربية المتاخمة ، وبين العصابات في مصر

الكوكايين عام ١٩٤٧	سنتيجرام	جرام	كيلو جرام
	٥٠	٨١	١
ومن الهوريين	١٥	٥٩٢	١

(احصائية مكتب المخدرات عام ١٩٤٧ لم تنشر بعد)

ولو أصبحت المخدرات البيضاء في متناول اليد ، فإن البلاد ستسقط ثانية في الهاوية التي تردت فيها بعد الحرب الماضية بل إن الخطر اليوم سيصبح عظيما ، ذلك أن الفلاحين لا يحصلون على غذاء كاف ، وقد أنهكتهم أمراض البلهارسيا والانكلستوما ، فهم في حاجة إلى ما يجدد نشاطهم ، فاذا وصل الهيريون إلى أيديهم بسعر رخيص فإن الكارثة ستكون شديدة .

* * *

ويبدو من ذلك التحليل المتقدم ، أن المخدرات يكمن خطرهما في ناحيتين :

١ - جلبها من الخارج وتداولها في الداخل .

٢ - الادمان عليها

وسنعرض مقترحاتنا بالنسبة للخطرين على التوالي .

الباب الأول - مكافحة جلب المخدرات وتداولها

من المسلم به أن مكافحة الاتجار في المخدرات ، لا تأتي بالوسائل الداخلية وحدها - بل إنه لابد من نوع من التأزر الدولي في مكافحتها

أولا - الوسائل الداخلية

١ - لعل أول ما يرد على ذهن هومنع تسرب المخدرات إلى الداخل . وهذه المهمة تؤدي بطبيعتها عند الحدود والموانئ المصرية ، وهي تؤدي عند الحدود الشرقية بوجه خاص هذه الأيام التي ازداد فيها

تهريب المخدرات السوداء ، لأن الموطن الحقيقي لذلك التهريب كما أسفلت هو بلاد فلسطين وسوريا ولبنان

ولا شك أن حسن مراقبة الحدود المصرية الشرقية ، من شأنه أن يؤدي إلى ضبط كل من تسوله نفسه بأن يجلب المخدرات إلى مصر ، وإلى ضبط ما يحمله من هذه السموم غير أن هذه الرقابة في وقتنا الحاضر ليست موكولة إلى هيئة واحدة ، بل إنها موكولة إلى مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة وإلى البوليس ومصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل ومصلحة الجمارك . حتى أن قنال السويس يقوم بحراسة شاطئها الشرقى رجال مصلحة الحدود ، وشاطئها الغربى رجال مصلحة خفر السواحل ، وكانت نتيجة ذلك عدم التأزر بين رجال المصلحتين وعدم تبادل المعلومات واشتراك القوات معا في العمل . فهذا التقسيم في المناطق وتعدد الهيئات التي تتولى مكافحة التهريب ، من شأنه أن يعرقل الجهود التي تبذل في هذا السيل وقد سبق لسعادة اللواء حسن عبد الوهاب باشا مدير عام خفر السواحل أن اقترح في عام ١٩٤٤ توحيد السلطات القائمة على مقاومة التهريب وأن يتولاها موظف له منصب وكيل وزارة لشئون التهريب . وأيد ذلك الاقتراح سعادة اللواء رسل باشا مدير مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ، في ذلك الحين ، ذا كرا أن التهريب في مصر يمتد في الداخل والخارج منظوياً على تجارة واسعة النطاق في الأسلحة والتخاير والمواد الغذائية وما إليها ، وأنه إذا أصبح في الامكان تهريب البضائع من مختلف الأنواع دون الوقوع تحت طائلة العقاب فمن الممكن أيضاً أن يهرب الناس ، وإذا بالرقابة الضعيفة عند الحدود تصبح ذات يوم خطراً شديداً على مصر .

(تقرير مكتب المخدرات عن سنة ١٩٤٤ ص ٥)

ويتصل بإنشاء ادارة واحدة لمكافحة التهريب ، وجوب تعزيز هذه الادارة بعدد وافر من الضباط الأكفاء المثقفين ، حتى لا يترك أمر جمع الاستدلالات والتحريات إلى فئات البوليس الملكي والجنود — والاستعانة بالطائرات على نطاق واسع لكشف زراعات الحشيش والحشخاش ، وبالمراكب لمكافحة التهريب عبر البحار .

٢ — إذا لم تفد هذه الجهود في منع المخدرات من دخول البلاد وتسرب بعضها إلى الداخل أو زرعها بعض الفلاحين طمعاً في الربح — فانه يجب أن يتوافر الجزاء الرادع على الاتجار فيها أو زراعتها .

ان القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ينص في المادة ٣٥ منه على معاقبة من يصدر أو يجلب الجواهر المخدرة أو يبيعها أو يشتريها أو يحوزها أو يحوزها أو يقدمها للتعاطى أو يسهل تعاطيا بالحبس مع الشغل من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من ٢٠٠ جنيه إلى ألف جنيه .

وينص القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بمنع زراعة الحشيش على عقوبة الحبس من ستة شهور الى سنتين وغرامة من ١٠٠ جنيه الى ٢٠٠ جنيه

بينما ينص المرسوم بقانون الصادر سنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٠ الخاص بمنع زراعة الحشخاش (الأفيون) على عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز

خمسین جنیہا أو احدى ہاتین العقوبتین

ویبدو من مراجعة هذا النصوص أن الشارع یفرق بین عقوبة من یحوز الحشیش أو الأفیون ، ومن یرزعه . مع أن زراعة الحشیش أو الحشخاش لاتقل خطورة عن احرازه بل قد تزيد أحيانا . وهذه التفرقة بین جرائم الزراعة وغيرها لا تعرفها قوانین المخدرات فی الخارج (راجع علی سبیل المثال الذي یحسن أن یحتذى قانون الأفیون والجواهر المخدرة لسنة ١٩٢٩ الصادر فی کندا) .

علی أن العقوبة حتی فی حالة الجرائم الواردة بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ لم تعد كافية لردع التجربین بالمخدرات ولمواجهة خطورة الحالة . وهی — أقل من نظیراتها فی بعض التشريعات الأجنبية . فالتشريع الصینی الصادر فی ١٦ مايو سنة ١٩٣٤ یجیز الحكم بالاعدام فی جرائم بیع المواد المخدرة وصناعتها ونقلها وفی القانون الانجلیزی الصادر فی ١٧ مايو سنة ١٩٢٣ یجوز أن یصل عقاب التجربین فی المخدرات إلى الأشغال الشاقة مدة عشر سنوات وغرامة ألف جنیه . وفی الولايات المتحدة یجیز قانون جون ملر الصادر فی سنة ١٩٢٢ إیصال مدة الحبس إلى عشر سنوات والغرامة إلى ٥٠٠٠ دولار .

وظاهر من ذلك أن الدول التي وجدت نفسها أمام خطر عظیم من انتشار هذه المواد اضطرت . إلى زيادة العقوبة زیادة تدفع أذاها . ففی هذه البلاد یعاقب علی جرائم المخدرات بعقوبة الجنایة .

وقد اقترح فی مصر أثناء مناقشة قانون المخدرات فی البرلمان ، جعل عقوبة الاتجار فی المخدرات جنایة ، غیر أن لجنة الحفایة بمجلس النواب لم تر هذا الرأي ، « لأن اعتبار هذه الجريمة جنایة سیصادف عقبات كثيرة عند تطبیق القانون علی الأجانب لعدم وجود محاکم جنایات بالمحاکم المختلطة ، وعدم ملاءمة قانون تحقیق الجنایات المختلط الذي وضع وقت انشائها لروح الأنظمة الحاضرة مما یستدعی إعادة النظر فیہ ، وهذا یتغرق وقتا طویلا . أما أن تعتبر الجريمة جنایة بالنسبة للمصری فقط فیحول ذلك دون اتجاره فی تلك المواد فیحتكرها الأجنبي ویلحق الضرر بأبناء البلاد فاذا ضبط طبقت علیه عقوبة المخالفة ، فهذا ظلم . كما ان التدرج فی التشريع یقتضي عدم اعتبارها جنایة ، فهذه الجريمة كانت المحاکم الأهلية تقضي فیها باعتبارها مخالفة إلى عهد قريب .

وظاهر أن هذه الاعتبارات التي كانت قائمه وقت صدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ قد زالت الآن بزوال الامتیازات الأجنبية وخضوع الأجانب للتشريع والقضاء المصریین لنا فمن الأموال ، وهناك لجنة مشكلة فی وزارة الصحة لتعديل قانون المخدرات . أن یكون تشدید العقوبة أحد أسس التنقیح ، وخصوصا بالنسبة للجرائم التي ترتکبها الجماعات .

ثانیا — الوسائل الدولية

یتقضى واجب التضامن الدولي علی العائلة الدولية أن یتعاون أفرادها لمكافة الاجرام وإذا كانت هذه الحقیقة مثمرة بالنسبة لسائر الجرائم الأخری ، فانه لاغناء عنها بالنسبة لمكافة الاتجار غیر المشروع فی المخدرات . ذلك أنه فی بعض الدول تعتبر المخدرات تجارة وصناعة رابحة . ومهما سمت تشریعات البلاد الداخلية ، وسمت مراقبتها لحدودها لمنع تسرب هذه السموم إلى مواطنیها — فان

النظام الدولي - سيقى أبدا العامل الهام في القضاء على المخدرات .

ومنذ أن عمت المخدرات العالم سارت الدول في هذا الطريق الدولي فعقدت اتفاقية لاهاي لمعالجة موضوع المخدرات المصنوعة وانتاجها . واتهمز الحلفاء اجتماع مؤتمر الصلح فضعنوا معاهدة فرساي نصا لا يمت إلى الحرب والسياسة بصلة ، هو تنفيذ ما اتفق عليه في لاهاي ، واعتبار التصديق على معاهدة فرساي بمثابة تصديق على اتفاقيات لاهاي .

وبعد أن انشئت عصبة الأمم كان أول عمل قامت به أن أصدرت جمعيتها العمومية قرارا في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بتشكيل لجنة أعضتها المجلس الاستشاري للأفيون والمخدرات الضارة الأخرى . وعقدت بعد ذلك مؤتمرات جنيف التي انتهت إلى إبرام اتفاقية الأفيون الدولية في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ وتوالت بعد ذلك المؤتمرات لتحديد صناعة المواد المخدرة وأبرمت الدول اتفاقية لتحديد صناعة المواد المخدرة وتنظيم توزيعها في ١٣ يوليو سنة ١٩٣١ واتفاقية عقوبات الاتجار في المخدرات في ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٦

وظلت لجنة الأفيون بعصبة الأمم تباشر أعمالها وأبحاثها ، ورغم قيام الحرب في سنة ١٩٢٩ فانها لم تتوقف عن القيام بواجباتها من واشنشطون . وبعد أن وضعت الحرب أوزارها وألغيت عصبة الأمم واجتمع مندوبو دول العالم في مؤتمر سان فرانسكو وأعدوا ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، صرح مندوب الولايات المتحدة بأن ميدان الاشراف الدولي على الاتجار بالعقاقير الخطرة هو من الميادين التي تداخل في نطاق أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة وانتهى الأمر بأن أصبح لهيئة الأمم المتحدة من الاشراف والرقابة على صناعة المخدرات والاتجار فيها في العالم ما كان لعصبة الأمم . وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشكيل لجنة للمواد المخدرة من خمسة عشر عضوا يمثلون خمسة عشر دولة من بينها مصر . وكان أول اجتماع لهذه اللجنة في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بمدينة نيويورك .

أشرت إلى هذه السلسلة من الجهود التي بذلتها دول العالم لأبين أهميتها القصوى في مكافحة المخدرات . ولاشك أن هذه الأهمية تبدو كاملة بالنسبة لمصر ذلك أن مصدر الخطر عليها يكن وراء حدودها الشرقية . فالحشيش يزرع في سوريا ولبنان وشرق الأردن ، والأفيون المزروع في تركيا يهرب إلى مصر عن طريق سوريا وفلسطين . فلا غرو إذن أن كل الجهود الداخلية التي تبذل في مصر ، تصبح غير مجدية ، إذا ما استمرت البلاد المتاخمة لحدودنا الشرقية غير ملقبة بالا إلى مكافحة المخدرات ان القانون في هذه البلاد يعاقب على جرائم المخدرات . وقد انضمت هذه البلاد إلى هيئة الأمم المتحدة وأصبحت ملزمة بتوصياتها وقراراتها . غير أنه رغم ذلك ، فان قوانين المخدرات في هذه البلاد غير منقذة فعلا . وما زال الحشيش معتبرا كأنه جزء من ثروتها القومية ويزرع علنا فيها . وكانت اللجنة في ذلك أن زراعة الحشيش في سوريا تقليدية ولا يمكن الاستعاضة عنه بمحصول آخر . وفوق أنه لا يضر السوريين لعدم استهلاكهم له . فانه يدر عليهم أرباحا وافرة .

فمنذ عام ١٩٣٩ حين توصل اللواء رسل باشا إلى التفاهم مع سلطات الانتداب الفرنسي على إعدام زراعات الحشيش ، قامت قيادة السوريين وصحفهم ، حتى أن إحدى هذه الصحف وهي صحيفة صوت الأحرار نشرت بعدها الصادر في ١٨ يوليو سنة ١٩٣٩ مقالا ترد فيه على دعاة الانتصار لمنع زراعة

الحشيش ومما جاء في ذلك المقال « أما اختراق قانون عصبة الأمم ، فلست أدري إذا كان — جريمة ، بعد أن اخترقت كل قوانينها دول أوروبية تسبقنا أشواطاً — على الأقل في رأى أوروبا — في ميادين الحضارة والرفق ، وأما الكيد للانسانية فلا أعرف ما إذا كان جريمة في بلد ضعيف هزيل يؤثر أن يموت الغريب موتاً بطيئاً « وعلى الكيف » بالحشيش على أن يموت جوعاً ، ولا سيما بعد أن رأينا ونرى كيف تسام الانسانية ، وكيف يظعنها كثير من الأقوياء والمتمدنين ، طعنات لاهوادة فيها ولا رحمة وان قتل حرية شعب من الشعوب لأعظم — والله أعلم — من تصدير الحشيش إلى محششين يحصلون عليه من غيرنا بأى طريقة كانت . »

وذلك المقال التجنى يعيد إلى الأذهان ما كتبه أحد كتاب سوريا في صحيفة فرنسية تصدر في سوريا اسمها (La Syrie) ، إبان زيارة البعثة الطبية المصرية لسوريا عام ١٩٢٤ . إذ قال — أن سوريا ومصر شقيقتان لأن احدهما تزرع الحشيش والأخرى تشربه .

فليس لنا أن نأمل إذن إلا في أن حكومات هذه البلاد وقد نالت استقلالها وانضمت مع مصر إلى جامعة الدول العربية ستواجه هذه الحالة بروح مستنيرة فان كانت المخدرات هناك تجارة رابحة ، فانها تجلب على مصر شراً ووباءً مستطيراً وقد أوصى مجلس الجامعة جميع الدول العربية بالتعاون لمكافحة المخدرات غير أن الأمر يحتاج إلى إصدار تشريع موحد بشأن جرائم المخدرات بين جميع الدول العربية أعضاء الجامعة — وإلى عقد اتفاقية تعهد فيها كل دولة بأن — تبذل كل مجهودها لمكافحة هذا الخطر في أراضيها .

ذلك هو طريق التضامن الدولي الذى سلكته من قبل دول العالم ، والذي أقرته عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية التى أسلفت الإشارة إليها . فعمل تضامن الدول العربية لمكافحة المخدرات ، يكون ناجحاً في درء — خطرهما عن بلادنا .

الباب الثانى — علاج الادمان على المخدرات

١ — تدل زيادة مضبوطات المخدرات في مصر على أن الادمان على المخدرات مازال كامناً في النفوس فالفلاح الذى أنهك الفقر وسوء التغذية قواه ، كما أنهكته أمراض البلهارسيا والانكلستوما في حاجة دائماً إلى منه يمدد نشاطه وحيويته . وهو حين أصبحت المخدرات البيضاء صعبة المنال ، استعاض عنها بالمخدرات السوداء . وحين لا يستطيع الحصول على هذه لارتفاع ثمنها فانا نراه يلجأ إلى تعاطي الشاى الأسود المغلى ، وهو سم لا يقل ضرراً عن المخدرات ، ولا يمكن أن يوجد تشريع يتناوله بالعقاب . ومن ذلك يبدو أن مشكلة المخدرات في الحقيقة جزء من مشكلة الفقر والمرض التى تعانيها مصر .

وثبت سبب آخر يشجع الفلاحين على تعاطي المخدرات ، وهو ذلك الاعتقاد الخاطيء بأن المخدرات مباحة شرعاً ، على خلاف الحظر فمن الملاحظ أن جمهور المدمنين يتعاطون المخدرات ولا يتعاطون الخمر استناداً إلى ذلك الاعتقاد . والحقيقة أن كل مسكر خمر : وكل خمر حرام . فالخمر تطلق

على كل ما يفقد الوعي أو ينقصه كالتحدرات . وقد أفتى بذلك حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية عام ١٩٤٠ - وجاء في فتواه « أنه لا يشك شك ولا يرتاب مرتاب في أن تعاطي هذه المواد حرام لأنها تؤدي إلى مضر جسيمة ومفاسد كثيرة فهي تفسد العقل وتفتك بالبدن إلى غير ذلك من المضار والمفاسد ، فلا يمكن أن تأذن الشريعة بتعاطيها مع تحريمها لما هو أقل منها مفسدة وأخف ضررا ولذلك قل بعض علماء الحنفية « إن من قل بحل الحشيش زنديق مبتدع » وهذا منه دلالة على ظهور حرمتها ووضوحها ولأنه لما كان الكثير من هذه المواد يغمر العقل وينبه ويحدث من الطرب واللذة عند تناولها ما يدعوهم إلى تعاطيها والمداومة عليها كانت داخلية فيما حرمه الله تعالى في كتابه العزيز وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من الخمر والمسكر . قال شيخ الاسلام ابن تيمية في كتابه السياسة الشرعية ما خلاصته « ان الحشيشة حرام يحد تناولها كما يحد شارب الخمر ، وهي أخبث من الخمر من جهة أنها تفسد العقل والمزاج حتى يصير في الرجل تخنث وديانة وغير ذلك من الفساد ، وأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهي داخلية فيما حرمه الله ورسوله من الخمر والمسكر لفظا أو معنى » . (تراجع الفتوى كاملة في تقرير مكتب التحدرات عن عام ١٩٤٠ ص ٥٤) .

وبمثل ذلك أفتى الشيخان الجليلان احمد جربوع وعلى الحناوى في سوريا . وما جاء في هذه الفتوى وقد نشرتها جريدة الجبل أول أغسطس سنة ١٩٤٤ « أنه لمن دواعي الأسف العميق أن يتصل بنا وجود أراض في جبلنا الأشم زرع فيها القنب الهندي الذي يستخرج منه الحشيش . هذه النبتة التي حرمها الله ورسوله والتي تغل بالشرف والدين . وتضر بالصحة والأخلاق ولأنها من المسكرات القبيحة التي هي أشد خطرا وضروا من الخمر »

وجاء في كتاب المتن لمؤلفه الامام الشعراي المتوفى سنة ٩٧٣ هجرية ، وهو سفر قيم أحاط فيه مؤلفه بمضار التحدرات وتحريمها مانصه . -

« ذكر الشيخ قطب الدين العسقلاني خليفة شيخ الشيوخ الشيخ شهاب الدين السهرودي رحمه الله تعالى ، في الحشيشة مائة وعشرين مضره دنيوية وأخرية . وقال الحكماء أنها تورث أكثر من ثلثائة داء في البدن كل داء لا يوجد له دواء في هذا الزمان . فمنها - تنقيص القوى ، واحراق الدماء وتقليل الحياء ، وتنقيب الكبد وتقريع الجسد ، وتجهيف الرطوبات . وتضعيف اللثات . وتصفير اللون وتخفيف الأسنان ، وتورث البخر في الفم ، وتولد السوداء ، والجذام ، والبرص والحرص ، والقوة ، وموت الفجأة ، وتورث كثرة الخطأ والنسيان ، والضجر من الناس وتولد الأعشاء في العيون ، وتخلط العقول . وتورث الجنون غالبا ، وتسقط المروءة ، وتفسد الفكرة ، وتولد الخيال الفاسد ، ونسيان الحال والمآل ، والفراغ من أمور الآخرة . وتنسى العبد ذكر ربه ، وتجعله يفشى أسرار الاخوان وتذهب الحياء ، وتكثر المراء ، وتنفي الفتوة والمروءة ، وتكشف العورة وتمنع الفيرة ، وتلف الكيس ، وتجعل صاحبها جليسا لأبليس ، وتفسد العقل وتقطع النسل ، وتجلب الأمراض والأسقام مع تولد البرص والجذام ، وتورث الأبنه وتولد الرعشة وتحرك الدهشة وتسقط شعر الأجفان وتجهف النى ، وتظهر الداء الحفي ، وتضر الأحشاء ، وتبطل الأعضاء ، وتقوى النفس ، وتهزل السعلة ، وتجبس

البول ، وتزيد الحرص ، وتسهر الجفون ، وتضعف العيون ، وتورث الكسل عن الصلاة وحضور الجماعات ، والوقوع في المحظورات ، وارتكاب الأجرام ، وجماع الآثام ، والوقوع في الحرام ، وأنواع الأمراض والسقام . »

وهناك ظاهرة أخرى تستحق العناية ، استفحل أمرها هذه الأيام وهي أن - تعاطى المخدرات والادمان عليها قد بدأ يتسرب إلى الطبقة المتوسطة والموثرة . وليس هناك تفسير لهذه الظاهرة إلا أنها نتيجة للتدهور الخلقي والانحلال الاجتماعي الذي يعقب الحروب عادة .

فنحن في حاجة ماسة إذن إلى دعاية منظمة تحمل على المخدرات وتعاطيها وإلى إعداد قسم بمتحف قواد الأول الصحي تعرض فيه نماذج لما قد يصير اليه المدمن نتيجة تعاطيه المخدرات . نحن في حاجة إلى من يعظون في المساجد والكنائس ينهون الناس إلى خطورة المخدرات ومضارها ، وإلى أن يطوف القانوس السحري بلاد الريف يعرض على الفلاحين صور الآدميين الذين أضتهم هذه السموم الفتاكة ، حتى ينفروا من المخدرات وتعاطيها .

٢ - والمدمن كما هو ظاهر مجرم مريض ، يجب معالجته وهو أحياناً يفرغ من ادمانه ومع ذلك لا يستطيع الاقلاع عن عادته بل أن منع المخدر عنه قد يسبب له أضراراً بالغة وقد يعرض حياته للخطر وقد وصف الدكتور جان بيرن (Jean Perrin) حالة مثل ذلك المدمن في كتابه - مسئولية المدمن الجنائية - فقال « ان المدمن يعلم أنه بتعاطيه المخدرات سيقع تحت طائلة العقاب . ولكن شيئاً لا يستطيع إيقافه ، لا الاعتبارات الأدبية ، ولا عواطفه العائلية كأنسان عادي ولا خشية العقاب . فالمدمن انسان أناني لا يهتم إلا بأشباع غرائزه . »

ومثل ذلك المجرم يختلف تماماً عن يزرع الحشيش أو الحشخاش أو يتجر فيهما ، فانه لا ينبغي كسبا ، ولا يحيق من فعله ضرر بالجماعة التي يعيش فيها إلا عن طريق غير مباشر . بل إن كل المضار واقعة عليه . لذلك فيجب على المشرع أن - يهتم بمعالجته قبل أن يعمل على معاقبته . فان فكرة العقوبة بالنسبة لذلك النوع من المجرمين تفقد حكمتها والغرض منها ومهمة المشرع تبدو بالنسبة له مهمة تهذيبية علاجية . (but curatif) :

ولا شك أن هذه الاعتبارات هي التي أوحى إلى واضع قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، النص في المادة ٣٦ منه في فقرتها الثانية على أنه يجوز للمحكمة بدلاً من عقوبة الحبس أن تحكم بإرسال الجاني إلى اصلاحية خاصة لمدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن سنة .

غير أن المشرع قد جانبه التوفيق حين حرم المحكمة من جواز ابدال عقوبة الحبس المحكوم بها ، بالإرسال إلى الاصلاحية إذا كان قد سبق إرسال الجاني إليها . ذلك أن حكمة الإرسال إلى الاصلاحية تتحقق أيضاً بالنسبة للمجرم العائد ، بل إنها قد لا تتحقق إلا بالنسبة لذلك نفر من المجرمين والمدمن كما أسلفت مريض أكثر منه مجرم .

وليس ذلك هو الانتقاد الوحيد الذي يمكن ملاحظته على ذلك النص . فان تحديد مدة الاصلاحية عيب ملحوظ فيه . إذ لما كان الغرض من الإرسال إلى الاصلاحية هو معالجة المدمن بغية شفاؤه . فان

الأولى هو عدم تحديد المدة التي يقضيها المدمن في الاصلاحية . بل انها تترك لتقدير أطبائه . ويكون له إذا زادت المدة عن حد معين أن يتظلم إلى القاضي .

على انه بصرف النظر عن هذين الانتقادين . فإن نص المادة ٣٦ لم يوضع موضع التنفيذ إذ لم تنشأ الاصلاحية المشار إليها حتى اليوم ، ورغم أن كلا من الحكومات المتعاقبة قد حرصت على أن تذكر في خطاب عرشها أنها جادة في انشاء هذه الاصلاحية - فانها لم تخرج إلى حيز الوجود

وكانت نتيجة ذلك النص العاطل عن التنفيذ أن بعض المحاكم قد قضت بارسال المتهم إلى الاصلاحية . فلم ينفذ الحكم وبرا المتهم من عقوبة توقع عليه . ولم تستطع محكمة النقض والابرار شيئاً أمام هذه النتيجة بل إنها قررت في حكمها الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٤١ (القضية رقم ١١/٣٨٥ قضائية - مجموعة محمود عمر ص ٣٣٩ قاعدة رقم ١٨٠) بأن القاضي إذا رأى من وقائع الدعوى المعروضة عليه أن المتهم في حالة تستدعي العلاج والاصلاح وأمر بارساله إلى المصحة فلا يجوز الطعن على حكمه بمقولة أن مصحة المدمنين على المخدرات إذا كانت لم تنشأ بعد لم يكن للقاضي أن يختارها بل كان عليه أن يحكم بعقوبة الحبس ذلك أن الحبس والاصلاحية ليسا عقوبتين متعادلتي بحكم القاضي بأيهما حسب مشيئته في كل دعوى بغض النظر عن حالة كل متهم وظروفه . بل ان كلا منهما قد قرر ملاحظاً فيه غرض خاص - واستطردت المحكمة العليا فذكرت في أسباب حكمها المحكمة من نص المادة ٣٦ وميزت بين عقوبة الحبس والمقصود بها تأديب الجاني عما وقع منه ليكف عن الرجوع اليه وليكون عبرة لغيره . والاصلاحية وهي ليست إلا وسيلة من وسائل العلاج والاصلاح قررها القانون للمدمنين - الذين تملكهم داء الاعتیاد على تعاطي المخدرات حتى لم يعودوا يقدرّون على الامساك عنها ولا يجدي عقاب في حذم عنها . وأمثال هؤلاء إذا نزل العقاب بهم فانه يكون عديم الأثر في تفويهم ولا يتحقق به الغرض الذي قصده القانون من العقوبة .

وجود الاصلاحية إذن لاغناء عنه لمعالجة المدمنين . وطالما أن هذه الاصلاحية لم تنشأ فإن أحكامنا مستظل دائرة في حلقة مفرغة . فهي تنزل بالمتهم العقوبة فلا تجديه نفعاً - وإذا خرج من السجن ألحت عليه عادته . فاذا ضبط أُنزلت به المحكمة العقوبة وهكذا . . .

ومن الغريب أنه منذ سنة ١٩٣٥ حين عرضت على القضاء المصري قضية الأطباء المعروفة . التي اتهم فيها ثمانى أطباء وصيدلى وفلاح بتسهيل تعاطي جواهر مخدرة واحرازها في غير الأحوال المشروعة وعدم امساك الدفاتر الخاصة ببيع هذه المواد - ودلت هذه القضية على وجود عدد كبير من متعاطي المخدرات من أفراد الطبقات الوسطى يرغبون في الشفاء ولا يجدون المستشفى الذي يأويهم . وهم لا يملكون المال ليضمنوا وسيلة مؤكدة للشفاء في باريس أو فيينا - من الغريب أنه منذ ذلك الحين وقد وضحت الحاجة إلى انشاء المصحة التي أشار إليها القانون ، فان الصيحات التي بذلها دعاة الاصلاح لم تلبث حتى خفتت تدريجياً وتلاشت .

وقد حرصت محكمة المخدرات التي أصدرت الحكم في هذه القضية على أن تبدى ملاحظاتها على خلو البلاد من مؤسسة لعلاج المدمنين على المخدرات والعناية بهم . فذكرت في أسباب حكمها « أنه

إذا كانت الحكومة المصرية قد تنهات في انشاء المصحات للعلاج ورأت في المدمن مجرماً تلقيه في السجون فمجرد أن تعرضه لخطر الموت في حالة المنع الفجائي من المخدر هو أمر لا يعدو النظريات المحضة ، بدليل احصائياتها من السجون . فالمصلحة لازمة إذا لم تكن لبدء العلاج فلائمه كما تقدم . وطالما أنها لم تنشأ فستستمر الحكومة والبلاد في حلقة مفرغة يعود فيها المدمن إلى ادمانه كلما انتهت مدة عقوبته أو علاجه بمعرفة الطبيب الممارس ، وهي حالة تدعو إلى الأسى . (حكم محكمة المخدرات الصادر في ٢ يونيو سنة ١٩٣٥ والذي تأيد بأسبابه استئنافاً في ٦ أغسطس سنة ١٩٣٥ المحاماة السنة السادسة عشر ص ٦٧٤)

وقد تنبهت كل البلاد المتقدمة التي دهمها خطر الادمان على المخدرات إلى وجوب انشاء مصحات للعلاج فأصدرت البرازيل حديثاً تشريعاً مؤداه أن يرسل المدمنون الذين يحكم عليهم لتعاطي المخدرات إلى اصلاحات خاصة .

وفي الصين نص تشريع سنة ١٩٣٤ على معالجة مدمني المخدرات في مصحات خاصة . وفي الولايات المتحدة أنشأت في سنة ١٩٣٥ مصحتان لايواء الرجال والنساء . ثم أنشأت بعد ذلك مستشفيات لعلاج المدمنين في جميع أنحاء الولايات المتحدة .

وفي إنجلترا أنشأت كذلك اصلاحات خاصة لعزل المدمنين . وقد ذكر الدكتور برانث وايت Branth waite مفتش الاصلاحات في إنجلترا ، في هذا الصدد « أن أنظمة السجن العادية لاتصلح لمعالجة حالة المدمنين كما أنها لاتتلاءم بصفة عامة مع حالة الأشخاص المصابين بآفات عقلية وذلك لأن المدمن يحتاج إلى عناية خاصة واستحمام منتظم ورياضة بدنية . كل ذلك بقصد استئصال العلل البدنية الطبيعية التي تعتبر في الواقع سبباً مباشراً لاختلال التوازن العقلي . وإن غرف السجون الصغيرة بل وأبنيتها الضيقة لاتتفق مطلقاً مع ما تتطلبه حالة المدمن من الأعمال الشاقة الصحية المستمرة والرياضة والعمل مع زملائه طول اليوم تحت ملاحظة دقيقة . فضلاً عن وسائل التهذيب الواجبة . ولا نزاع في أن تعويدهم على النظام أمر واجب ومن المستحب ألا تبلغ أساليب النظام في صرامتها أساليب السجون بل تكون على نمط النظام العسكري أو المتبع في سفن الملاحة كما أنه يحسن بقدر الامكان أن يعدل عن العقاب الصارم إلى أمور يكون من شأنها تشجيعهم على العمل طمعاً في المكافأة وجبا في التحلي بالخلق الحسن لا أن يدفعوا إلى العمل خشية العقاب . وأهم أمر يجب الالتفات إليه هو المعالجة الطبية لتلك العقلية الشاذة في ابان ظهورها . وكلما كانت الاصلاحية أشبه في كل أنظمتها بمصح عقلي كلما كانت النتائج أجدى وأنفع . »

ويحسن بنا بمناسبة الحديث عن التشريعات الأجنبية أن نذكر تلك الرغبة القديمة التي سبق أن أبدأها المؤرخ الطبي الذي انعقد بمدينة بيزانكن Besançon في فرنسا عام ١٩٢٣ ، في أن تعمل الحكومات على انشاء مصحات لعلاج المدمنين على المخدرات . وقد انتهى كذلك العلماء في ألمانيا وعلى رأسهم لوآن Lewin إلى أن الادمان على المخدرات كالادمان على الخمر ، كلاهما مرض وإن المدمنين يجب أن يعالجوا في مصحات خاصة . وفي سويسرا صدر قانون في مقاطعة زيورخ يمنح السلطات العامة حق

حجز المدمنين في الاصلاحيات (يراجع في ذلك رسالة الدكتور جان يران Jean Perrin السابق الاشارة اليها ص ١٩ و ٢٠)

على أن ارسال المدمنين إلى المصحات يجب ألا يقتصر على من يحكم عليه في إحدى جرائم المخدرات . بل ان المصحات يجب أن تفتح أبوابها لكل من يرغب في العلاج من المدمنين ولولم يحكم عليه في جريمة ما وليس الغرض من حجز المدمنين في مصحات هو حاجتهم إلى العلاج والرعاية فحسب بل أن هناك غرضا آخر هو عزل مسجونى المواد المخدرة عزلا تاما عن باقى المسجونين لأنه قد يحدث من اختلاطهم انتشار استعمال المخدرات . وفي ذلك يقول الدكتور ماسيجروف وهو ثقة من كبار الأطباء أن خطر المدمن وعدواه تفوقان بعشرة أمثال الخطر المتخلف من الأبرص والعدوى منه . وليس المقصود بالعدوى الاحتكاك الجسمي بل المقصود هو الاحتكاك العقلي والاجتماعي .

ومنذ ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢ خصصت مصلحة السجون مزرعة في طرة لاقامة المحكوم عليهم طبقا للمادة ٣٥ من قانون المخدرات بالحبس لأكثر من سنة يعملون فيها كالمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة ، وذلك لحصرهم في بيئة واحدة ومنع انتقال شرورهم إلى غيرهم (تقرير مصلحة السجون السنوي ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ص ٤) على أن انشاء مثل هذه المؤسسة لايواء المدمنين كان أولى وأجدر .

وليس أدل على أن إرسال المجرم المدمن إلى السجن إجراء ليس فيه أى نفع وأن العقوبة التي يقضى بها عليه لا تفيد أثرها وهو الزجر - من أن بعض هؤلاء المدمنين يعودون إلى تعاطي المخدرات وهم ما زالوا في السجن لم يوفوا مدة العقوبة المحكوم بها عليهم . ولقد أحصيت عدد هذه الحالات التي ضبطت في خلال عام ١٩٤٧ بالقاهرة فوجدتها أربعة عشر حالة . وإنه من المؤسف حقا أن تتسرب المخدرات إلى داخل السجون . وهذه الحالة تستدعى وجوب تشديد الرقابة .

ولهذه الاعتبارات المقدمة ، فاني أشعر تماما بأن كل الجهود المبذولة لن تؤتي ثمارها المرجوة في القضاء على الادمان على المخدرات ، اللهم إلا إذا أنشئت الاصلاحية التي أشارت اليها المادة ٣٦ من القانون .

٣ - تقضى المادة ٥٥ من قانون العقوبات بأنه يجوز للحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أن تأمر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون . وقد أدخل ذلك البدأ في القانون المصري ، لأول مرة سنة ١٩٠٤ وهو مستنبط من القانون البلجيكي الصادر في ٣١ مايو سنة ١٨٨٨ (قانون لدجون) وكذا من القانون الفرنسي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٩١ (قانون بيرانيه) وقد أسس ذلك البدأ كإجراء في تعليقات الحاقانية على قانون سنة ١٩٠٤ ، على فكرة أنه من المستحسن وقاية من يرتكبون الجرائم لأول مرة من تأثيرات السجون المفسدة للاخلاق كلما كان هناك أمل في أن هذه الرأفة لا تكون في غير موضعها .

وتنص المادة ٤٠ من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ على أنه لا يجوز الحكم بإيقاف تنفيذ الحبس لمن يحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون . ويفسر ذلك النص الذي جاء على خلاف القواعد العامة . أن قانون المخدرات صدر في وقت كان انتشار المخدرات فيه على أشده وكان التشديد مطابقا لرغبات الرأي العام الذي هاله تفشي الادمان على هذه المواد ، حتى أنه ذكر جهارا في مجلس البرلمان أن روح الشدة يجب أن تسود نصوص القانون وأنه إذا أدت شدة القانون إلى تضييع بعض الحالات الفردية فذلك تبرره سلامة المجموع . وذكرت لجنة الحقانية بمجلس النواب في تقريرها عن القانون ، أنه لا محل لإيقاف التنفيذ بالنسبة لهذه الطبقة من المجرمين .

ومع التسليم بأن جرائم المخدرات من الجرائم الخطيرة التي يجب تشديد العقوبة بالنسبة لها ، فإن الحكمة التي حدث بالشارع إلى أن يدخل نظام إيقاف تنفيذ العقوبة في قانون العقوبات ، متحققة في هذه الحالة أيضا .

وقد تبين لي من مراجعة كثير من القضايا أن بعض النشء تفتنه المخدرات ويرغب في تقليد غيره من أنداده ، فيقدم على تعاطيها غير مقدر خطورتها فإذا أوقعه حظه العائر وقدم إلى المحكمة ، فإن القاضي لا يملك غير أن يقضى بمعاقبته . وقد يكون في دخوله السجن واتصاله بغيره من المسجونين مفسدة .

على أنه مع تقدير وجوب عدم حرمان المحكوم عليه من إيقاف تنفيذ العقوبة فظاهر أنه لا محل لذلك الإيقاف إلا في جرائم التعاطي والاستعمال الشخصي التي نصت عليها المادة ٣٦ من القانون . أما غيرها من الجرائم الواردة بالمادة ٣٥ فهي جرائم شديدة الخطورة ، لا يستأهل مرتكبها أي تخفيف أو رحمة .

وظاهر أيضا أنه لا محل لإيقاف التنفيذ في جرائم التعاطي إلا بالنسبة لمن يحكم عليه لأول مرة أما العائد فتشخص لم يفلح الحكم السابق في تهديده وزجره ، وهو فضلا عن ذلك قد يعد مدمنا . وهناك وسائل لعلاج نظمها القانون وهي إرساله إلى الإصلاحية .

وفي هذه الحدود التي بينها ، ليست هناك أية خشية من إجازة الحكم بإيقاف التنفيذ . فإن أمر ذلك الإيقاف متروك لفطنة القاضي وحسن تقديره ، وزن الاعتبارات التي تدعو إليه ، كما يقدر العقوبة التي يحكم بها . وهو في قضائه خاضع لرقابة محكمة ثاني درجة ، إذا رأت النيابة العمومية رفع الأمر إليها ولا شك أن الحكم بإيقاف التنفيذ خير من أن يتلمس القضاة سبل البراءة ، في كثير من القضايا التي كانت ظروفها تبرر التغاضي عن معاقبة المتهمين فيها . لأن الحكم القاضي بوقف تنفيذ العقوبة هو حكم بالادانة يبقى مسلطا على المحكوم عليه مدة خمس سنين .

ومهما يكن الأمر فلا يمكن القول بأن مثل جرائم التعاطي إذا ارتكبها متهم لأول مرة أشد خطرا من مواد الجنايات التي يجوز الحكم بإيقاف التنفيذ فيها طبقا للمادة ٥٥ عقوبات .

الخلاصة

- يتبين مما تقدم أن مخاطر المخدرات هي :
- أولا — في جلبها وتداولها ثانيا — في الإدمان عليها .
- وأن لمكافحة الخطر الأول وسائل داخلية ووسائل دولية .
- ومقترحاتنا بالنسبة للوسائل الداخلية هي : ١ — إنشاء إدارة واحدة لمكافحة التهريب .
- ٢ — تشديد العقوبة بالنسبة لجرائم الزراعة وجرائم المادة ٣٥
- وبالنسبة للوسائل الدولية — ١ — تقنين قانون موحد بين البلاد العربية — ٢ — اتفاقية بين البلاد العربية لمكافحة المخدرات .
- أما معالجة الخطر الثاني فيكون عن طريق ١ — الدعاية ٢ — إصلاحات المدمنين ٣ — اجازة وقف التنفيذ في جرائم التعاطي ٤

جمال الدين العطيفي

وكيل نيابة مخدرات مصر

أمر رقم ١٤

بشأن اللاجئين

نحن محمود فهمى النقراشي باشا

بعد الاطلاع على الرسوم الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ باعلان الاحكام العرفية ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر وإقامة الأجانب في مصر والقرار المنفذ له ،

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على الرسوم المتقدم ذكره ،

قرر ما هو آت :

مادة ١ — يعتبر لاجئاً في تطبيق أحكام هذا الأمر ، كل شخص يكون قد ترك الجهة التي بها محل إقامته الدائم بفلسطين بسبب الظروف الحالية ودخل الأراضي المصرية بدون تأشيرة نظامية على جواز السفر الخاص به .

مادة ٢ — استثناء من أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ المتقدم ذكره تطبق على اللاجئين الأحكام المبينة في هذا الأمر فيما يتعلق بدخول المملكة المصرية والاقامة فيها والخروج منها أو المرور بها .

مادة ٣ — يجب على كل لاجئ دخول الأراضي المصرية وتكون سنة ستة عشر عاماً فأكثر أن يقدم نفسه في خلال ٤٨ ساعة من تاريخ صدور هذا الأمر أو من تاريخ دخولها على حسب الأحوال إلى مكتب شؤون الأجانب بالمحافظات وإلى بنادر أو مراكز البوليس والمديريات الموجودة في دائرتها أو إلى إدارة اللجأ الذي يأويه وأن يدلى بالبيانات التي تطلب منه عن شخصه وعن اللاجئين الآخرين الذين في كفله ممن هم دون السادسة عشرة سنة .

وعليه كلما انتقل إلى جهة أخرى أن يقدم نفسه إلى الهيئة المختصة في الجهة التي انتقل إليها وذلك في خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت وصوله إليها .

يجب على كل من أوى لاجئاً أو أسكنه معه أو أجر له محلاً للسكن أن يبلغ عنه الهيئة المختصة التي يقيم في دائرتها في خلال ٤٨ ساعة من تاريخ صدور هذا الأمر أو من تاريخ إيوائه على حسب الأحوال . وعليه كذلك إذا ترك اللاجئ محل السكن أن يبلغ ذلك الهيئة المختصة في خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت مغادرته محل السكن .

مادة ٤ — يسلم كل لاجئ تذكرة شخصية خاصة تحمل صورته الفوتوغرافية ويجب على حاملها أن يبرزها كلما طلب إليه ذلك من السلطات المختصة وتسحب منه عند مغادرته الأراضي المصرية .

مادة ٥ — يحظر على اللاجئين مزاوله أى عمل مالى أو تجارى أو صناعى أو زراعى أو الالتحاق بأى عمل آخر بأجر أو بغير أجر على أن هذا الحظر لا ينصرف إلى الأعمال التي قد يعهد اليهم بها من جانب الحكومة أو بموافقتها .

ويجب على كل شخص استخدم لاجئاً أن يفصله من خدمته بمجرد علمه بهذه الصفة وأن يبلغ ذلك

في خلال ٤٨ ساعة إلى مكتب شئون الأجانب بالمحافظات أو مراكز وبنادر البوليس في المديريات المقيم بدائرتها .

مادة ٦ — تخصص ملاجىء خاصة لايواء اللاجئين

على أنه يجوز الترخيص لهم بالسكن خارج الملاجىء في معاهد الهيئات الخاصة أو منازل الأفراد بشرط أن يتعهد هؤلاء الأفراد والمعاهد بما يأتى :

(١) التوفر على شؤون إيوائهم وإعالمتهم

(٢) السهر على تطبيق النواهي المشار إليها في المادة ٥ بكل دقة .

(٣) إخطار مكتب شؤون الأجانب بالمحافظات أو مراكز أو بنادر البوليس في المديريات المقيم في دائرتها بوصول اللاجئين عنده وتنقلاته خارج الدائرة التي يقيم فيها واختفائه — إذا حدث — وبكل تغيير في محل إقامته أو تعديل بطراً على حالته الشخصية . ويجب أن يتم الاخطار في الحالات المتقدم ذكرها في خلال ٤٨ ساعة من وقوعها .

(٤) تزويد السلطات المختصة بكافة المعلومات التي يطلب اليهم الادلاء بها بشأن اللاجئين أو اللاجئين الذين تعهدوا بايوائهم .

مادة ٧ — يجوز في كل وقت تكليف اللاجئين بتقديم نفسه إلى الجهات التي تحدد له وبالادلاء بالبيانات التي تطلب منه .

مادة ٨ — يشكل بوزارة الداخلية مكتب لشؤون اللاجئين يلحق بإدارة جوازات السفر والجنسية ويختص بتطبيق الأحكام المنصوص عليها في هذا الأمر ومراقبة اللاجئين .

مادة ٩ — كل مخالفة لأحكام المواد ٣ و ٥ و ٦ و ٧ يعاقب مرتكبها بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وبالغرامة من عشرين جنيهاً إلى مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين . ويعاقب بالعقوبات ذاتها كل من يدلى ببيان غير صحيح من البيانات التي أوجبها هذا الأمر .

وفيما يتعلق بالمعاهد المشار إليها في المادتين ٥ و ٦ يعتبر مدير المعهد أو من ينوب عنه مسئولاً شخصياً عن مخالفة أحكام هذا الأمر .

مادة ١٠ — يعاقب كل لاجىء يهرب أو يشرع في الهروب من المكان المخصص له بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة .

مادة ١١ — يتولى إثبات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا الأمر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير الداخلية لهذا الغرض ويكون لهم في سبيل تنفيذ هذا الأمر تفتيش اللاجئين والمنازل وغيرها من الأماكن التي يشتبه في وجود لاجئين فيها دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات أو أى قانون آخر

أمر رقم ٢٠

بتشكيل المحاكم العسكرية

نحن محمود فهمى النقراشى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية وعلى القانون رقم ٢٣ لسنة
١٩٤٠ المعدل له

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على المرسوم المتقدم ذكره .

تقرر ما هو آت :

- مادة ١ - تشكل فى كل محافظة وفى عاصمة كل مديرية محكمة عسكرية واحدة للنظر فى الجرائم
التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر العسكرية أو التي تقضي هذه الأوامر بإحالتها إلى المحاكم العسكرية .
- مادة ٢ - تشكل محكمة عسكرية عليا للنظر فى كل ما يرتكب فى المملكة المصرية من الجرائم
النصوص عليها فى المادة السابقة إذا كانت هذه الجرائم معاقبا عليها بقوة أشد من الحبس ؟
- القاهرة فى ٢٤ مايو سنة ١٩٤٨
محمود فهمى النقراشى

أمر رقم ٢٤

بتقرير قيود على تصدير النقود والمصوغات وما إليها

نحن محمود فهمى النقراشى باشا

- بعد الاطلاع على المرسوم الصادر بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية .
وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع ،
وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد .
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على المرسوم الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ المتقدم ذكره .
وبعد موافقة مجلس الوزراء .

تقرر ما هو آت

- مادة ١ - يحظر على المسافرين إلى خارج الأراضى المصرية أن يأخذوا معهم بغير ترخيص سابق
من وزارة المالية
- (أولا) نقودا أو قيمة مالية تزيد على القدر المسموح به بمقتضى قرار وزير المالية رقم ٥١
الصادر فى ١٤ يولية سنة ١٩٤٧
- (ثانيا) سبائك اللعائن الثمينة أو المصوغات أو الأحجار الكريمة من أى نوع كانت .
ولا يجوز بأى حال أن تزيد قيمة الأشياء المرخص بها على ٤٠٠٠ جنيه .
- مادة ٢ - يحصل من المسافرين عند الترخيص لهم بحمل مصوغات أو أحجار كريمة من أى نوع

كانت ضمان مالى يوازى ثمنها . ويرد الضمان بعد الثبوت من إعادة الأشياء المرخص بها إلى مصر .
ويصدر هذا الضمان إداريا فى حالة عدم إعادة الأشياء المذكورة فى خلال سنة من تاريخ الترخيص
بنقلها إلى الخارج .

ويجوز لوزير المالية الاعفاء من تقديم الضمان المالى المذكور فى حالات خاصة وبالشروط التى يراها
مادة ٣ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا الأمر بالحبس من ستة أشهر إلى
ثلاث سنوات وبغرامة من مائتى جنيه إلى ٤٠٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
وفى جميع الأحوال تصدر الأشياء المضبوطة إداريا

محمود فهمى النقراشى

القاهرة فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨

أمر رقم ٢٥

بشأن تحويل النقود والصوغات إلى السودان

نحن محمود فهمى النقراشى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية ،
ونظرا لما تبين من أن بعض الأفراد يعمدون إلى نقل أموالهم الموجودة بمصر إلى السودان فى
غير ما تقتضيه المعاملات التجارية والعادية من شؤون
ويعتضى السلطات الخولة لنا بناء على الرسوم المتقدم ذكره وبعد موافقة مجلس الوزراء .
تقرر ما هو آت :

مادة ١ - يحظر إرسال نقود إلى السودان سواء بواسطة المصارف أو بأية وسيلة كانت فى غير
الشؤون التى تقتضيه المعاملات العادية أو المعاملات الجارية .
وفى جميع الأحوال يجب على كل شخص يرغب فى أن يرسل إلى السودان مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه
فأكثر فى الشهر الواحد سواء على دفعة واحدة أو على جملة مرات أن يحصل على إذن سابق بذلك
من وزارة المالية .

مادة ٢ - يحظر على المصارف وغيرها من الهيئات والأشخاص أن يقوموا بتحويل نقود أو يعملوا
على نقلها إلى السودان بالمخالفة لأحكام المادة السابقة

مادة ٣ - يجب على المصارف أن تقدم فى يوم السبت من كل أسبوع إلى الإدارة العامة للشؤون
الاقتصادية بوزارة المالية بيانا بجميع المبالغ المحولة إلى السودان لأى سبب كان مهما بلغت قيمتها .
ويجب أن يشتمل هذا البيان على عدد العمليات التى تمت فى الأسبوع المنتهى والتى قيمة كل منها
١٠٠٠ جنيه فأقل مع ذكر المجموع الكلى لها . وفيما يتعلق بالعمليات التى تزيد كل منها على ألف
جنيه يجب ذكر المبلغ المحول واسم المرسل والمرسل إليه وسبب التحويل .

مادة ٤ - يجب على المديرين المسئولين فى المصارف والشركات والمحال التجارية والصناعية أن
يقدموا عند الطلب إلى الموظفين الذين يعينهم وزير المالية لهذا الغرض أى بيان يتعلق بالعمليات

- المشار إليها في هذا الأمر وأن يطلعوهم على المستندات التي تكون لديهم والخاصة بها .
- مادة ٥ — يجب على الأشخاص المعيّنين لمباشرة الاطلاع المقرر في المادة السابقة المحافظة على السر . ويعاقب على إفشاء السر بالجزاءات المبينة في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات .
- مادة ٦ — في تطبيق أحكام هذا الأمر تعتبر القيم المنقولة والمصوغات والأحجار الكريمة وما إليها في حكم النقود .
- مادة ٧ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر أو يعتمد إعطاء بيانات غير صحيحة بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة من ٢٠٠ جنيه إلى ٤٠٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وتضبط الأموال المرسلة بالمخالفة لأحكام هذا الأمر وتصادر إداريا .
- القاهرة في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨
محمود فهمى النقراشي

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

اتصل بالحكومة أن بعض الأشخاص أخذوا في تحويل أموالهم بواسطة المصارف أو غير ذلك من الوسائل من مصر إلى السودان . ولا يبعد أن يكون لدى البعض منهم الأمل إن خطأ أو صوابا في سهولة تسرب تلك الأموال من السودان إلى الخارج عن تهريبها من مصر ، خصوصا بعد صدور الأمر العسكري رقم ٢٤ الذي فرض قيودا على تصدير النقود والمصوغات من الأراضي المصرية .

لذلك رأت الحكومة وجوب اتخاذ تدابير حازمة وعلى وجه الاستعجال لوقف تيار هذه التصرفات الضارة وتحقيقا لهذا الغرض يطلب الحاكم العسكري العام الإذن له بإصدار أمر عسكري بالصيغة المرافقة لهذه المذكرة وينص الأمر المذكور على حظر إرسال النقود بأية وسيلة كانت في غير شؤون المعاملات العادية أو الجارية مع إيجاب الحصول على ترخيص حتى في هذه الحالات عند ما يكون المبلغ المراد إرساله ١٠٠٠٠٠ جنيه فأكثر في الشهر الواحد . ولضمان تنفيذ هذا الحكم اشترط على المصارف أن تقدم بيانات أسبوعية بجميع عمليات تحويل النقود إلى السودان على أن تكون البيانات المتعلقة بكل عملية تزيد على ألف جنيه مفصلة بحيث تشمل اسم المرسل والمرسل إليه وسبب التحويل . كما اشترط على مديري المصارف والشركات تمكين الموظفين المتدربين لمراقبة تنفيذ الأمر من الاطلاع على الدفاتر والمستندات المتعلقة بتلك العمليات . وينص الأمر المذكور على اعتبار القيم المنقولة والمصوغات والأحجار الكريمة من أي نوع كانت في حكم النقود .

وبما يجب ملاحظته أن اتخاذ هذا الاجراء من التدابير الواجبة في الآونة الحاضرة وإن تكن القيود الواردة فيه وضعت لتطبق عند الانتقال من جزء الى جزء آخر من وادى النيل . فمثل هذا الاجراء سائغ وتبرره ضرورات احكام التدابير المتعلقة بسلامة الدولة وأمنها . والعهد ليس بعيدا عندما قرر الحاكم العسكري العام في زمن الأحكام العرفية الأخير حظر نقل المواد الغذائية وغيرها من السلع من مديرية أو محافظة الى غيرها .

وبما ان اصدار هذا الأمر يحتاج الى اجازة مجلس الوزراء بقرار منه تطبيقا لافقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية ، فالأمر معروض على

المجلس للنظر في الموافقة على إصداره ، على أن يعرض بعد ذلك على البرلمان تنفيذاً للمادة الأولى من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨

القاهرة في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨

رئيس مجلس الوزراء

محمد فهمى النقراشى

وافق مجلس الوزراء في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ على ما جاء في هذه المذكرة وعلى إصدار الأمر المرفق لها

رئيس مجلس الوزراء

محمد فهمى النقراشى

أمر رقم ٢٦

بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات

نحن محمد فهمى النقراشى باشا

بعد الاطلاع على الرسوم الصادر بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية .

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على الرسوم المتقدم ذكره ، وبعد موافقة مجلس الوزراء .

تقرر ما هو آت

مادة ١ - يتولى مدير عام يعينه وزير المالية إدارة أموال الأشخاص أو الهيئات الآتى يأتها :

(١) كل شخص طبيعي يعتقل أو يوضع تحت المراقبة تنفيذاً لتدابير الأحكام العرفية .

(٢) كل شركة أو جمعية أو مؤسسة أيا كانت أغراضها تعمل تحت إشراف أحد الأشخاص

المتقدم ذكرهم ، أو كان له مصالح هامة فيها ،

(٣) كل شخص غير موجود بالملكة المصرية ويكون له نشاط ضار بأمن الدولة وسلامتها .

(٤) كل فرع أو توكيل أو مكتب موجود في مصر يعمل تحت إشراف شخص من الأشخاص

المشار إليهم في الفقرة السابقة أو يكون له مصالح هامة فيه .

ويكون إخضاع أموال هؤلاء الأشخاص للإدارة المذكورة بقرار خاص يصدره وزير المالية ،

وتستمر خاضعة لهذه الإدارة لحين صدور قرار آخر باخراجها منها .

مادة ٢ - تكون مهمة المدير العام النيابة عن الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة ولا تسرى عليه

النواهي المنصوص عليها في المواد ٥ و ٦ و ٧ ، ويتولى استلام وإدارة الأموال بعد جردها وله بوجه

خاص أن يتخذ الاجراءات اللازمة لتحصيل ما لأولئك الأشخاص من الديون ولدفع ماعليهم ، وأن

يقبض مايدفع لهم وأن يعطى الخالصات وأن يبيع الأموال القابلة للتلف أو التى تكون نققات المحافظة

عليها باهظة — وفي الأعمال الصناعية أو التجارية يجوز له ان يباشر كل مايتعلق بالاستغلال العادى

للعمل ، وله أن يتصلح أو يتنازل عن الديون كلها أو بعضها ، وللمدير العام حق التقاضى باسم الأشخاص

الدين ينوب عنهم .

وله باذن وزير المالية أن يباشر بيع الأموال وتصفية الأعمال الصناعية أو التجارية وبوجه خاص

- أن يطلب فسخ شركة أو أن يوافق على الفسخ .
- كما يجوز له أن يباشر أى عمل آخر يهد به إليه وزير المالية .
- مادة ٣ - يعين المدير العام بأذن خاص من وزير المالية الندوين والمستخدمين اللازمين لمعاونته في ادارة تلك الأموال .
- مادة ٤ - لوزير المالية أن يأذن المدير العام في أن يأخذ من الأموال الموضوعة تحت ادارته مايلزم لتغطية مصاريف الانتقال والتفقات اللازمة للأشخاص الذين يدير أموالهم ولبن يعولونهم
- مادة ٥ - يحظر أن تعقد بالذات أو بالواسطة مع أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى ، أو لمصلحتهم عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية كانت أم مالية أم من أى نوع آخر .
- مادة ٦ - يحظر أن ينفذ أى التزام مالى أو غير مالى ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية تم لمصلحة أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى في تاريخ سابق على يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ .
- مادة ٧ - لايجوز لأى شخص من المشار إليهم في المادة الأولى أن يرفع دعوى مدنية أو تجارية أمام أية هيئة قضائية في مصر ولا أن يتابع السير في دعوى منظورة أمام الهيئات المذكورة .
- مادة ٨ - يعتبر باطلا بحكم القانون كل عقد أو تصرف أو عملية تم أو جاء مخالفا لأحكام هذا الأمر مالم يرخص به وزير المالية أو المدير العام .
- مادة ٩ - يجب على كل شخص طبيعى أو معنوى موجود بالملكة المصرية وعلى كل مصرى موجود في الخارج :
- (١) يكون مديرا أو مشرفا أو مستودعا أو حازا بأى صفة لأموال متقولة أو ثابتة أو لحقوق مملوكة بالذات أو بالواسطة لأحد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى .
- (٢) يكون مدينا بأى مبالغ أو قراطيس مالية أو عروض أو حقوق أيا كانت طبيعتها للأشخاص المقدم ذكرهم .
- (٣) أو يكون دائما بأى صفة للأشخاص المذكورين .
- إذا كانت قيمة الأموال أو الحقوق أو الديون تتجاوز خمسين جنيهاً أن يقدم بيانا عنها في المواعيد وبالأوضاع والشروط التي تحدد بقرار من وزير المالية ، سواء أكانت دخلت في الحياة أو حل استحقاقها بعد ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ أو كانت محتملة أو مستحقة بعد تاريخ تقديم البيان ويجب أن يشمل البيان الأموال والحقوق المتنازع عليها أو التي تكون محل مقاصة .
- مادة ١٠ - يجب على وكلاء الدائنين للتفليسات المفتوحة في مصر أن يلقوا المدير العام من تلقاء أنفسهم بيان جميع الديون المستحقة على التفليسة لأحد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى وأن يقدموا جميع المستندات والأوراق الخاصة بتلك الديون والتي تكون في حيازتهم .
- مادة ١١ - يجب كذلك تقديم بيان في المواعيد وبالأوضاع والشروط التي تحدد بقرار من وزير المالية عن كل اتفاق كتابى أو شفوى يتعلق بنقل الملكية أو حق الانتفاع أو حق الاستعمال في أموال متقولة أو ثابتة أو بنقل الحقوق أيا كانت طبيعتها أو يترتب عليه إدخال أى تعديل في شركة مدنية أو تجارية أو في مركز الشركاء فيما بينهم إذا كان أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى طرفا في

الاتفاق حين يكون نصابه زائدا على مائة جنيه ويكون قد تم بين أول يناير و ١٥ مايو سنة ١٩٤٨
مادة ١٢ - تعتبر باطلة بحكم القانون الاتفاقات التي يجب تقديم بيان عنها وفقا لأحكام المادة السابقة
والتي لا يقدم عنها في المواعيد المحددة أو التي يكون البيان بشأنها غير صحيح إلا إذا رأى المدير العام
إقرار صحتها .

ويجوز للمدير العام إذا كانت لديه أسباب تدعو إلى الشك في صحته أن يرفض قبول كل اتفاق لم
يعط تاريخا ثابتا إلا بعد أول يناير سنة ١٩٤٨

ويجوز له للسبب المتقدم أن يرفض قبول أى اتفاق بنقل الملكية على سبيل التبرع ، وأن يرفض
قبول أى عقد من عقود المعاوضة يكون من شأنه إخفاء الأموال أيا كان تاريخ إبرام الاتفاق أو العقد ،
حين لا يكون قد نفذ تنفيذا فعليا قبل التاريخ المنصوص عليه في الفقرة السابقة .
ويجوز لدوى الشأن الطعن أمام المحكمة المختصة في قرار المدير العام بعريضة تقدم في خلال
شهرين من تاريخ إعلانهم به بخطاب موصى عليه .

مادة ١٣ - يجب على الاشخاص المشار اليهم في المادة الأولى أن يسلموا إلى المدير العام جميع
الأموال المملوكة لهم .

ويجب كذلك على الأشخاص المشار اليهم في الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٩ أن يسلموا إلى المدير
العام الأموال المنقولة والسندات المثبتة للحقوق المذكورة في بياناتهم ، وأن يجعلوه يضع يده على
الأموال الثابتة .

ويتم الايداع والتسليم المذكوران في التواريخ ووفقا للأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير المالية
الأشخاص الدينون بمبالغ لا يلزمون بدفعها إلا في تاريخ استحقاقها .

ويجوز للمدير العام عند رفض أحد من هؤلاء تسليم ماله له استعمال الحجز الإداري إذا كان الأمر
خاصا بأموال وحقوق غير متنازع عليها ومستحقة الأداء ، وفي هذه الحالة إذا وقع الحجز على الشيء
الذي كان يجب تسليمه لياشر رجال الإدارة يعه بل يسلمونه الى المدير العام .

ويجوز للمدير العام أن يمنح الأشخاص الذين يقع عليهم الالتزام المشار اليه في هذه المادة شروطا
أو مهلا وفقا لما يقضى به العرف التجاري أو عملا بما توجه مصلحة الأشخاص الذين ينوب عنهم .

مادة ١٤ - لا يجوز للمدين في الأحوال التي يجب فيها الدفع ليد المدير العام تنفيذا لالتزام ما يوجب
الأحكام المقررة بمقتضى هذا الأمر أن يمتنع عن تنفيذ التزامه أو أن يعدل في شروط تنفيذه استنادا
الى أن المدير العام لا يستطيع أن يسلمه السند الذي يثبت الالتزام أو أى مستند آخر يتعلق بتنفيذا لالتزام.
ويعتبر الوصل الذي يعطيه المدير العام ابراء صحيحا بقدر مادفع اليه لجانب المدين من أية مسؤولية
ناجمة عن الالتزامات التي التزم بها .

مادة ١٥ - إذا تبين من القيود المدونة بدفاتر المدين أو من قوائم دفع الكوبونات أو من أى
دفتر أو سجل أو ورقة محل من المحال المالية أو غيره أن أحد الأشخاص المشار اليهم في المادة الأولى
كان مالكا لقيم منقولة ولو كانت مودعة في الخارج جاز للمدير العام أن يياشر الحقوق المتعلقة بتلك القيم

ويدخل في ذلك قبض إراداتها ، ولولم يستطع تقديم أوراقها . وذلك ما لم يثبت ان صاحب الشأن قد نقل تلك القيم إلى الغير تقبلا صحيحا .

مادة ١٦ — تعد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التي تسرى ضد الأشخاص المشار اليهم في المادة الأولى مادامت أموالهم خاضعة لأحكام هذا الأمر .

مادة ١٧ — تعتبر هيئات مستقلة الفروع والتوكيلات والمكاتب الموجودة في مصر والتي تصدر قرارات باخضاعها لأحكام هذا الأمر .

ولا يجوز أن يدخل في حساب ذمات هذه الهيئات غير الالتزامات التي تكون قد ارتبطت هي بها مباشرة أو الالتزامات التي تنصل بعقود أو تصرفات أو عمليات تكون هي قد عقدتها أو باشرتها ، أو التي يكون المقابل لها دخل في أصول تلك الهيئات ، ويخرج بذلك من حساب تلك الذمات ما ارتبط به من التزامات الشركة أو المنشأة الصناعية أو بيت التجارة الأصلي أو فروعه أو توكيلاته أو مكاتبه التي يكون مركزها أو إدارة عملها في بلاد غير المملكة المصرية .

مادة ١٨ — عقود الاجارة المبرمة مع مستأجرين من الاشخاص المشار اليهم في المادة الأولى يجوز للمستأجرين بموافقة المدير العام أن يفسخوها بدون اعلان سابق وبغير تعويض من أجل الفسخ قبل الميعاد .

مادة ١٩ — يكون لأصحاب الأعمال قبل الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى حق الفصل بدون إعلان سابق وبغير تعويض عن الفصل حتى في حالة وجود عقد لمدة معينة .

ويجب أن تدفع إلى المدير العام المبالغ المستحقة للمستخدم بوصفها تعويضا عن مدة الخدمة بمقتضى عقد الاستخدام ، أو المستحقة على صندوق الادخار أو أى صندوق شبيه به دون أى تفريق بين ما إذا كانت المبالغ التي دفعت في الصندوق دفعها صاحب العمل والمستخدم معا أو دفعها أحدهما فقط .

مادة ٢٠ — تسرى أحكام هذا الأمر أيضا على كل شخص ليس من الأشخاص المشار اليهم في المادة الأولى وإنما يباشر معاملات مع أحد هؤلاء الأشخاص وفي خصوص هذه المعاملات .

مادة ٢١ — تعطى أتعاب المدير العام ومرتبات الموظفين وكذلك مصروفات الادارة بأخذ نسبة مئوية على الأموال الموضوعة تحت إدارته .

ويحدد وزير المالية قيمة وشروط تلك الاتعاب والمرتبات والمصاريف .

مادة ٢٢ — يكون للموظفين الذين يعينون بقرار من وزير المالية لتنفيذ هذا الأمر صفة مأمورى الضبطية القضائية .

ويكلف المديرون المسئولون في المصارف والاعمال التجارية أو الصناعية بأن يقدموا اليهم عند الطلب كل البيانات المتعلقة بحسابات أو بودائع الاشخاص أو الفريق من الاشخاص الذين يسميهم وزير المالية وكذلك الدفاتر التجارية أو أى أوراق أخرى خاصة بهذه الحسابات والودائع .

ويجب عليهم المحافظة على السر فإذا خالفوا كان العقاب هو المنصوص عليه في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

مادة ٢٣ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أو شرع في مخالفة أحكام هذا الأمر عدا الاحكام المنصوص عليها في المادتين التاليتين .

مادة ٢٤ — الامتناع عن تقديم البيانات والدفاتر والأوراق المشار إليها في المادة ٢٢ وكذلك تعمد

تقديم بيانات غير صحيحة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة من خمسة جنيهات إلى ١٠٠ جنيه
مادة ٢٥ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها الاشخاص الذين يقع عليهم الالتزام بتقديم
البيانات المشار إليها في المواد ٩ ققرة (١ و ٢) و ١٠ و ١١ وفي القرارات الصادرة تنفيذا له
والذين يكونون قد أغفلوا تقديمها أو يكونون قد قدموا بيانات غير صحيحة أو ناقصة .

كذلك يعاقب بنفس العقوبة الاشخاص الذين يفلون أن يسلموا إلى المدير العام الأموال التي
يجب عليهم تسليمها بمقتضى المادة ١٣ إلا اذا كان الرضا يرجع الى نزاع قضائي قائم بشأن هذه
الأموال أو اذا أثبتوا حسن نيتهم في هذا الشأن .

وتكون العقوبة الحبس وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت
الجرمة بقصد إخفاء أموال أو حقوق يجب تقديم بيان عنها أو تسليمها .

وتطبق العقوبة ذاتها فيما يتعلق بالبيانات المشار إليها في المادة ٩ ققرة (٣) إذا قدمت بقصد تهريب
أموال أو حقوق مستحقة الدفع .

وتتقضى المحكمة علاوة على ما تقدم بتسليم الأموال أو الأوراق أو المستندات التي كان يجب تقديم
بيان عنها أو تسليمها ؟

محمد فهمى النقراشى باشا

القاهرة في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨

بيان

بمناسبة صدور الأمر العسكرى رقم ٢٦ الخاص بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين أود
أن أوضح أن الحكومة لم يكن في نيتها اتخاذ أى تدبير من شأنه الحد من حريات الأشخاص أو
مصادرتهم في استعمال حقوقهم مطمئنة إلا انه لن يجحد أحد ممن تظلم منهم مصر من المواطنين أو
غيرهم من الأجانب عما يفرضه عليه واجب الولاء نحو البلاد

ولقد كانت الخطة التي رسمتها الحكومة لنفسها منذ إعلان الأحكام العرفية والتي تعتزم السير على
مقتضاها الا تتخذ أى تدبير من هذا القبيل إلا في حالة الضرورة القصوى صونا لمصالح البلاد العليا
ومحافظة على سلامة جيوشها .

على أنه قد توافر لدى الحكومة أخيرا مع الأسف من الأدلة ما يقطع بقيام بعض الأشخاص
والهيئات الذين لهم أموال في مصر بأعمال ضد أمن الدولة وسلامتها فكان لزاما على الحكومة المبادرة
إلى اتخاذ التدابير اللازمة للحيولة بين هؤلاء الأشخاص وبين مواصلة نشاطهم الضار بسلامة مصر
بوجه خاص وبسلامة الدول العربية بصفة عامة

وإني أبادر إلى التصريح بأن هذا الأجراء الذي اضطرت الحكومة إلى اتخاذه لاعتبارات دعت
إليها المحافظة على سلامة الدولة سيقتصر تطبيقه في الحدود التي أممت اتخاذه ليطمئن كل شخص مواطنا
كان أو تزيلا إلى أنه مادام يباشر عمله ملتزما بحدود القوانين مبتعدا عن مواطن الشبهات فلن تتعرض
له الحكومة سواء في حرياته أو إدارة أمواله في قليل أو كثير ؟

محمد فهمى النقراشى

القاهرة في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨

أمر رقم ٣٠

بشأن أجهزة التليفون والراديو والسيارات الخاصة بالمعتقلين وغيرهم

من الهيئات والأشخاص الخاضعين لأحكام الأمر رقم ٢٦

نحن محمود فهمي النقراشي باشا

بعد الاطلاع على الرسوم الصادر بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية .
وعلى الأمر رقم ٢٦ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على الرسوم المتقدم ذكره
تقرر ما هو آت

مادة ١ - تلغى اشتراكات التليفون الخاصة بالمعتقلين تنفيذاً لتدابير الأحكام العرفية .
وكذلك تلغى الاشتراكات الخاصة بالهيئات والأشخاص الذين أخضعت أموالهم للنظام الصادر به
الأمر رقم ٢٦ ولو لم يكونوا معتقلين على أنه بالنسبة لهؤلاء الهيئات والأشخاص سواء أكانوا معتقلين
أم غير معتقلين لا يتم إلغاء الاشتراك إلا بناء على طلب المدير العام المعين لإدارة أموالهم .
وتقوم مصلحة تلغرافات وتليفونات الحكومة بنزع أجهزة التليفون التي تلغى اشتراكاتها عملاً
بالفقرتين السابقتين .

مادة ٢ - تسحب رخص أجهزة الراديو والسيارات التي كان ينتفع بها أو يملكها أشخاص ممن أشير
اليهم في المادة السابقة مع مراعاة الاجراءات المبينة فيها .
وتقوم مصلحة تلغرافات وتليفونات الحكومة وقلم المرور - كل فيما يخصه - بضبط الأجهزة
والسيارات التي تسحب رخصتها عملاً بالفقرة السابقة

مادة ٣ - تضع المصلحة المختصة على كل جهاز أو سيارة تضبط على الوجه المتقدم بطاقة تتضمن
جميع البيانات الدالة على اسم صاحبها وعنوانه وعلى نوع الجهاز أو السيارة والمكان الذي وجدت به
وتسلم الى من كان في عهده جهاز أو سيارة إيصالاً يتضمن هذه البيانات اذا طلب ذلك .
وعلى المصلحة المختصة أن تسلم كل جهاز أو سيارة يكون ملكاً لأحد الأشخاص أو الهيئات الذين
أخضعت أموالهم للنظام الصادر به الأمر رقم ٢٦ الى المدير العام المعين لإدارة أموالهم .
مادة ٤ - كل من هرب أو شرع في أن يهرب شيئاً مما تقدم يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة
أشهر وبخرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وذلك مع عدم الاخلال بتطبيق
أية عقوبة أشد ينص عليها الأمر رقم ٢٦ المتقدم ذكره .

مادة ٥ - يكون لموظفي مصلحة تلغرافات وتليفونات الحكومة ولموظفي قلم المرور الذين يندبون
لهذا الغرض الحق في معاينة وتفتيش الأماكن والمنازل التي يشتبه في وجود أجهزة أو سيارات فيها
خاضعة لأحكام هذا الأمر دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانوني تحقيق الجنايات وتكون
لهم في تنفيذ هذا الأمر صفة مأموري الضبطية القضائية

محمود فهمي النقراشي

القاهرة في ٦ يونيو سنة ١٩٤٨

أمر رقم ٣٢

بشأن هرب المحبوسين وإخفاء الجانين

نحن محمود فهمى النقراشى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية وعلى المادة ٣ (فقرة ٧) والمادة ٦ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية . وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على المرسوم المتقدم ذكره . وبعد موافقة مجلس الوزراء .

تقرر ما هو آت

ماده ١ - كل من أخفى نفسه أو بواسطة غيره شخصا فر بعد القبض عليه أو متهما بجناية أو جنحة أو صادرا فى حقه أمر بالقبض عليه وكذا كل من أعانه بأية طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء مع علمه بذلك أو امتنع عن الادلاء بمعلومات تساعد على القبض عليه يعاقب طبقا للأحكام الآتية . إذا كان من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء قد حكم عليه بالاعدام تكون العقوبة السجن .

وإذا كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع . وأما فى الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس .

مادة ٢ - فضلا عن الجرائم النصوص عليها فى المادة السابقة تحال إلى المحاكم العسكرية الجرائم الأخرى المتعلقة بهرب المحبوسين وإخفاء الجانين والنصوص عليها فى المواد من ١٣٨ إلى ١٤٣ والمادة ١٤٥ من قانون العقوبات .

محمود فهمى النقراشى

القاهرة فى ٩ يونيه سنة ١٩٤٨

أمر رقم ٣٤

بالأذن بتقديم المستندات التى تكون فى حيازة مصلحة الرقابة إلى المحاكم

نحن محمود فهمى النقراشى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية . وعلى الأمر رقم ١ الخاص بالرقابة .

وعلى الأمر رقم ٢٦ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على المرسوم المتقدم ذكره .

تقرر ما هو آت

مادة وحيدة - يؤذن للرقيب العام فى أن يقدم إلى القضاء أى مستند يقع فى يده بمناسبة تأدية

وظيفته لاثبات الحقوق المدنية أو التجارية أو نقيا متى كان المستند متعلقا بالتدابير التي اتخذت تنفيذاً للأمر رقم ٢٦ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات . ويجوز للرقب العام عند الضرورة أن يقدم بدلا من المستند الأصلي صورة مصدقا عليها منه بأنها مطابقة للأصل .

محمود فهمى النقراشى

القاهرة فى ١٣ يونيه سنة ١٩٤٨

أمر رقم ٣٥

فى شأن الأسلحة النارية والدخائر

نحن محمود فهمى النقراشى باشا

بعد الاطلاع على الرسوم الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ باعلان الأحكام العرفية .

وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بإحراز السلاح وحمله .

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على للرسوم التقدم ذكره .

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

قرر ما هو آت :

مادة ١ - يجب على كل من يحوز أو يحرز أسلحة نارية — ماعدا أسلحة الصيد وأسلحة الزينة دون أن يكون قد حصل على ترخيص بذلك تطبيقا لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ التقدم ذكره ، وكل من يحوز أو يحرز ذخائر مما يستعمل فى الأسلحة المذكورة ، أن يسلم تلك الأسلحة والدخائر فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الأمر الى مكتب البوليس فى محل إقامته .

وعنى الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ الحكم للبين فى الفقرة السابقة من العقوبات المترتبة على حيازة تلك الأشياء أو إحرازها ، مما نص عليه القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ ومن العقوبات الناشئة عن السرقة أو إخفاء الأشياء المسروقة .

وتشمل عبارة « أسلحة الصيد » كل سلاح ناري غير مششخن على أن هذه العبارة لاتشمل البنادق غير المششخنة التي لاتطلق غير الرصاص .

ولاتشمل عبارة « أسلحة الزينة » إلا الأسلحة العتيقة والأسلحة الفاخرة غير المعدة للاستعمال الفعلى والتي تكون على الأخص محلاة بالذهب أو الفضة أو منقوشة نقشا فنيا .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لاتتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم بالعقوبتين معا إذا كان المخالف من المراقبين أو المشتبه فيهم أو سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة اعتداء على النفس أو المال وفى جميع الأحوال تصدر إداريا الأسلحة والدخائر موضوع الجريمة .

مادة ٣ - يعاقب كل عمدة أو شيخ تضبط في دائرته أسلحة أو ذخائر لم يسلمها حائزها تنفيذا للمادة الأولى من هذا الأمر ، بغرامة قدرها عشرون جنيها إذا ثبت علمه بوجودها ولم يبلغ عنها ، وتضاعف الغرامة المذكورة بقدر عدد الأسلحة المضبوطة .

مادة ٤ - يتولى إثبات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا الأمر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين تندبهم السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية لهذا الغرض ، ويكون لهم في سبيل تنفيذ أحكام هذا الأمر معانة وتفتيش الأشخاص والمنازل وغيرها من الأماكن التي يشتبه في وجود أسلحة أو ذخائر فيها ، دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات أو أي قانون آخر .

محمد فهمي النقراشي

القاهرة في ٢٠ يونيه سنة ١٩٤٨

العددان الخامس والسادس فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
(١) مجلس الدولة - محكمة القضاء الإداري			
١ - طعن انتخابي . ميغاده . تنازل عن الترشيح . اعتماد التنازل . العبرة بتاريخ الاعتماد . ٢ - انتخاب . فوز بالتركية . جواز الطعن فيه . لمن يكون . ٣ - مجالس بلدية أو قروية . انتخابات . لجنة الترشيح . اختصاصها . مناهة .	٨ ديسمبر ١٩٤٧	٤٥٩	١٢٣
عمد . مشايخ . نصاب . ملكيته . العبرة بتاريخ خلو الوظيفة . لا بتاريخ التعيين فيها .	٦ يناير ١٩٤٨	٤٦٣	١٢٤
١ - قانون مجلس الدولة . سريانه على الحوادث السابقة . منازعة على مرتب . جوازها . متى يسقط الحق فيها . ٢ - قضاء إداري . طرق الطعن فيه . طلب إلغائه . طلب عدم الأخذ به . الفرق بينهما . ٣ - جهة إدارية عليا . تعديل أو وقف قرارات . لمن يكون . قرار مجلس وزراء . وزير . وكيل وزارة . اختصاصه .	٢١ يناير ١٩٤٨	٤٦٧	١٢٥
١ - قرعة عسكرية . طلب اعفاء . قرار مجلس الاقتراع . جواز التظلم منه إلى محكمة القضاء الإداري . ٢ - جد . تعريفه .	١٠ فبراير ١٩٤٨	٤٧١	١٢٦
قرار فصل . طلب إلغائه . أحوال اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظره . صراف . وظيفة غير دائمة . عدم اختصاص .	١٠ مارس ١٩٤٨	٤٧٣	١٢٧
(٢) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية			
طلب تحقيق أبداه المتهم أمام المحكمة الاستئنافية . اغفاله وعدم الرد عليه موجب لنقض الحكم .	١٠ فبراير ١٩٤٧	٤٧٦	١٢٨
طعن بالنقض في حكم لم يفصل في موضوع الدعوى ولم ينه الخصومة . لا يجوز .	» » »	٤٧٩	١٢٩
طعن في حكم . ميغاده بالنسبة للأشخاص الذين خولهم القانون حق الطعن نيابة عن المحكوم عليه أو لمصلحته . هو نفس الميعاد المقرر للمحكوم عليه .	» » »	٤٧٩	١٣٠
١ - عدم ختم الحكم في الميعاد المذكور في المادة ٢٢٩ - يجب لا يبطله - ولا يمتد بسببه ميعاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه بل يجب على الطاعن في هذه الحالة أن يقرر بالطعن في الميعاد ويشفعه بتقرير أسباب ولو كانت مقصورة على عدم ختم الحكم . فإذا قام بهذا الاجراء حق له أن يحصل على مهلة عشرة أيام لاعداد أسباب طعنه	١٧ فبراير ١٩٤٧	٤٨٠	١٣١

العددان الخامس والسادس فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
وتقديمها تبدأ من يوم الجلسة التي ينظر فيها الطعن أمام المحكمة بعد ختم الحكم . ٢ - مسئولية . الأب غير مسئول عن عمل ابنه إذا كان الابن قد تجاوز الخامسة عشر من عمره وقت ارتكاب الواقعة . سلاح . حمله وقت ارتكاب السرقة . ظرف مشدد ولو لم يكن لتسهيل ارتكاب الجريمة أو لمناسبة اقترافها .	١٧ فبراير ١٩٤٧	٤٨٣	١٣٢
تشرد . ارتكاب المرأة الفحشاء لا يمكن اعتباره حرفة أو صناعة أو وسيلة ارتزاق ولا يمكن بسببه وحده أخذ المرأة التي تسقط فيه بأحكام التشرد ولو لم يكن للمرأة وسيلة أخرى للعيش .	» » »	٤٨٨	١٣٣
وصف المحكمة الوقائع وصفا خلاف الوصف المرفوع به الدعوى . صحيح . متى كانت المحكمة لم تسند للمتهم وقائع غير المرفوعة منها الدعوى وينت جميع العناصر القانونية للوصف الجديد	» » »	٤٩٠	١٣٤
تفتيش البوليس للمتهم بموافقته ورضاه جائز ولا محل معه للحصول على إذن من النيابة . عدم إبداء المتهم دفاعه في موضوع الجريمة أمام محكمة الموضوع . لا يصح سببا لطلب نقض الحكم متى كان المتهم هو الذي قصر ولم يدل إلى المحكمة بكل أوجه دفاعه .	» » »	٤٩٥	١٣٥
١ - تفتيش حق النيابة في الاذن به متى اقتضت بوجاهة التحريات التي طلب البوليس استصدار الاذن بناء عليها . لا محل لعمل أى تحقيق قبل صدور الاذن . ٢ - قاض . نظر المعارضة المرفوعة من المتهم عن أمر حبسه وقضى برفضها ليس بمانع يمنع من نظر موضوع الدعوى بعد ذلك والحكم فيها .	٢٤ فبراير ١٩٤٧	٤٩٧	١٣٦
حكم غيابي . حق النيابة في استئنافه . طلبها تأييده عند نظر المعارضة المرفوعة من المتهم عنه لا يعتبر تنازلا منها عن الاستئناف	» » »	٤٩٩	١٣٧
استئناف . ميعاده يبدأ من اليوم المقرر لبدئه . وجود مانع قهرى يمنع المحكوم عليه من الاستئناف في الميعاد . وجوب المبادرة إلى رفع الاستئناف بمجرد زوال المانع .	٤ مارس ١٩٤٧	٥٠٠	١٣٨
طعن بالنقض . عدم إجراء تقرير به والاقتصار على تقديم الأسباب . عدم قبوله ولو كانت إدارة السجن أهملت في استدعاء المتهم للتقرير بالطعن .	» » »	٥٠١	١٣٩

العددان الخامس والسادس فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
اشتباه - الاستدلال على خطورة المتهم من سوابقه ولو كانت صدرت قبل تاريخ المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ . جوازه .	٤ مارس ١٩٤٧	٥٠٢	١٤٠
أمر حفظ صادر من النيابة بناء على تحقيق أجرته بنفسها أو بناء على انتداب منها يمنع من العودة إلى الدعوى ما لم يبلغه النائب العام أو تظهر أدلة جديدة . انتداب الطبيب الشرعي لتشريح جثة المتوفي هو من إجراءات التحقيق .	» » »	٥٠٤	١٤١
إعلان المحكوم عليه (المعارض) بالجلسة التي تحدت لنظر المعارضة في مواجهة النيابة لا يجوز . ميعاد استئناف الحكم الصادر برفض المعارضة في هذه الحالة لا يبدأ من يوم صدور الحكم المذكور لعدم ثبوت علم المحكوم عليه بهذا اليوم .	» » »	٥٠٥	١٤٢
حجز - الحارس غير مكلف قانونا بنقل المحجوزات إلى أى مكان آخر يكون قد عين لتباع فيه . عدم تقديم المحجوزات للمحضر يوم البيع لا يصح الاستدلال به ضد المتهم إلا إذا كانت المحجوزات قد طلبت منه في مكان وجودها وقت توقيع الحجز .	١٠ مارس ١٩٤٧	٥٠٧	١٤٣
الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . لا يجوز إلا إذا تخلف المتهم عن الحضور في أول جلسة حددت لنظر معارضته .	» » »	٥٠٨	١٤٤
رشوة - أعمال الوظيفة . كيفية تحديدها .	» » ١١	٥١٠	١٤٥
شهادة شاهد لم يحضر في الجلسة ولم تأمر المحكمة بتلاوة أقواله . جواز الاعتماد عليها في الحكم مادام المتهم لم يطلب تلاوتها في الجلسة ومادامت المحكمة أرجعت عدم حضور الشاهد أمامها إلى سبب مقبول .	» » ١٧	٥١٠	١٤٦
١ - النيابة العامة - لامتلاك التنازل عن الدعوى العمومية .	» » ٢٤	٥١٢	١٤٧
٢ - وصف الواقعة وصفا مغايرا للوصف الذى وصفت به عند رفع الدعوى لا يعتبر تعديلا للتهمة . ولا يستلزم إلفات نظر المتهم .			
٣ - سب . العقاب عليه . لا يلزم حصوله في حضرة المجنى عليه دفاع . طلب استدعاء شاهد لسماحه في الجلسة . اعتماد المحكمة على شهادته في التحقيقات مع عدم الرد على طلب استدعاءه . تقضه ضرب أقصى إلى موت . تعدد الضارين وثبوت أن جميع	» » »	٥١٦	١٤٨
	» » »	٥١٦	١٤٩

السنة الثامنة والعشرون

فهرست

العددان الخامس والسادس

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
الضربات التي ساهمت في إحداث الوفاة كان كل منهم مسئولاً عن الجريمة	٢٤ مارس ١٩٤٧	٥١٨	١٥٠
قبض إلقاء التهم المخدر عند رؤيته رجال البوليس . جوازه			
(٣) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية			
القبول المانع من الاستئناف	٦ فبراير ١٩٤٧	٥٢٠	١٥١
الطعن في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية .	» » »	٥٢٢	١٥٢
تسبيب	١٣ فبراير ١٩٤٧	٥٢٣	١٥٣
١ - تعاقب . استخلاصه ٢ - سبب الطعن .	» » »	٥٢٦	١٥٤
تفسير العقود .	٢٠ فبراير ١٩٤٧	٥٢٧	١٥٥
١ - السبب الصحيح . ٢ - حقوق الورثة في التركة . التصرف .	٢٧ فبراير ١٩٤٧	٥٣٠	١٥٦
القانون الواجب التطبيق . ٣ - التقادم . أثره .			
قصور .	» » »	٥٣٦	١٥٧
قصور . تفسير .	» » »	٥٣٧	١٥٨
١ - دعوى . مسئولية عن إجراءات كيدية .	» » »	٥٣٨	١٥٩
٢ - تقدير التعويض			
١ - اعتماد المحكمة . تقرير خير . ٢ - وجه الطعن . دليله .	» » »	٥٤٠	١٦٠
٣ - دليل الدعوى . وجوب تقديمه لمحكمة الموضوع .			
قصور .	٦ مارس ١٩٤٧	٥٤٢	١٦١
١ - وجه طعن . دليله . ٢ - دعوى تحقيق الحساب .	» » »	٥٤٣	١٦٢
٣ - عدم تحديث الحكم عن المسائل القانونية .			
١ - قوة الشيء المحكوم فيه . محل الاحتجاج بالحكم الجنائي	» » »	٥٤٧	١٦٣
القاضي بتزوير ورقة . ٢ - اتحاد الخصوم . ٣ - قصور .			
السبب الجديد .	» » »	٥٤٩	١٦٤
١ - سبب الطعن . سبق عرضه على محكمة الموضوع . اثبات .	١٣ مارس ١٩٤٧	٥٥٠	١٦٥
٢ - تقدير الأدلة .			
استرداد الحصة الشائعة . في التركة أو الشركة .	» » »	٥٥٣	١٦٦
دليل الطعن . شفعة .	٢٠ مارس ١٩٤٧	٥٥٤	١٦٧
١ - الصورية في العقود . ٢ - أثر الحكم التمهيدى . قوته .	» » »	٥٥٦	١٦٨
دعوى . اختصاص . أجنبي .	» » »	٥٥٩	١٦٩

العددان الخامس والسادس فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
تسبب الأحكام .	٢٠ مارس ١٩٤٧	٥٦٠	١٧٠
أتعاب الخبراء . تقديرها . التضامن .	» » »	٥٦١	١٧١
نوع المسؤولية . عدم وجود ضرر .	٢٧ مارس ١٩٤٧	٥٦٢	١٧٢
شرط استرداد العين المبيعة . تفسير العقود	» » »	٥٦٥	١٧٣
١ - إثبات الصورية . ٢ - إثبات في حق الحلف الخاص .	» » »	٥٦٦	١٧٤
(٤) قضاء محكمة استئناف مصر			
١ - وكيل . تعدد الوكلاء . جواز اشترادهم فيما فيه مصلحة الموكل	أول أكتوبر ١٩٤٦	٥٦٨	١٧٥
٢ - دعوى جنائية . اجراءاتها . لا تجزأ . احتفاظ المدعى المدني بحقه في أن يطلبه التعويض مؤقت أمام قاضي الاحالة . كاف .			
٣ - مدعى مدني . حقه في طلب تكملة التعويض المقضى به . جوازه . أمام المحاكم المدنية .			
يمين حاسمة . قبولها . أساسه ارتباطها بالطرفين وبالموضوع وبطبيعة الوقائع المراد الحلف عليها وتوجه في أية حالة كانت عليها الدعوى ومن حق القاضي توجيهها ولو في حالة ثابتة بالكتابة أو حساب تم التصديق عليه .	١١ مارس ١٩٤٧	٥٧١	١٧٦
مصاريف قضائية . يلزم المحكوم عليه بنسبه ما قضى عليه به .	٢٤ مارس ١٩٤٧	٥٧٤	١٧٧
١ - حكم نزاع الملكية . غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف	٢٠ مايو ١٩٤٧	٥٧٦	١٧٨
مادة ٥٥٨ و ٥٥٩ مرافعات مالم يتعرض للفصل في حق من حقوق الخصوم . ٢ - استبعاد طلب الدائن الاعفاء من دفع باقي الثمن .			
خروجه على نص المادة ٥٥٩ ومخالفة نص المادة ٥٤٧ . جواز الاستئناف . ٣ - ثمن . لا ضرر من عدم إيداعه بالجلسة إذا رسا المزاد على الدائن . عند تمام التوزيع يعطى القاضي أذونات لكل دائن على الراسى عليه المزاد مادة ٦٢٩ مرافعات .			
١ - مرض موت . يعجز صاحبه عن العمل . وينتهى بالوفاة .	١٩ أكتوبر ١٩٤٧	٥٧٨	١٧٩
٢ - وارث يعتبر من الغير في كل تصرف ضار به يأتيه المورث .			
٣ - تصرف في مرض الموت ثابت التاريخ . حجة من تاريخه . غير ثابت التاريخ . تاريخه العرفي حجة على الوارث مالم يثبت العكس بكافة الطرق .			

العددان الخامس والسادس فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
(٥) القضاء التجارى			
دعوى استرداد . حجز متوقع من مصلحة الضرائب . اختصاص المحكمة التجارية به على أساس أن الاسترداد عقبة في التنفيذ ومحكمة الأصل تختص ان كانت عقبة التنفيذ متعلقة بأصل الدعوى (٣٨٦ مراقعات) .	١٢ أكتوبر ١٩٤٦	٥٨٢	١٨٠
إفلاس . شرطه . تاجر محترف .	١٧ فبراير ١٩٤٨	٥٨٤	١٨١
إفلاس . طلب إشهاره . حق لكل دائن	٢٣ مارس ١٩٤٨	٥٨٥	١٨٢
(٦) قضاء الضرائب			
١ - لجنة تقدير . اعلان منطوق قرارها للممول . لاضرورة لاعلان أسبابه المادة ٥٣ - ٢ - الطعن في هذا القرار . جوازه أمام المحكمة . وقبل صدوره ان كان متعلقاً بدفوع قانونية . متى صدر وجبت مراعاة المواعيد المقررة للطعن - ٣ - للمحاكم الوطنية الولاية العامة على بطلان قرارات اللجان الادارية متى تجاوزت اختصاصها - ٤ - ضريبة استثنائية . الأصل فيها أنها تجب على ممول يخضع أصلاً للضريبة العادية ولذا وجب الطعن على تقدير الضريبة العادية أولاً مادة ٥٤ وتحسب الأرباح الاستثنائية على أساس رقم المقارنة المختار من أرباح إحدى سنوات ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ أو ١٢ . من رأس المال المستثمر .	٢١ فبراير ١٩٤٦	٥٨٩	١٨٣
ضرائب . أرباح صناعية وتجارية تفرض على كل مايدر ربحاً . حائوتى يعمل عملاً تجارياً باعتباره متعهد نقل وينطبق على الفقرة ٨ مادة ٣٢ قانون ١٤ سنة ٣٩ .	٢١ مارس ١٩٤٦	٥٩٥	١٨٤
قرار لجنة تقدير . الطعن فيه . مدته للصحة والممول خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان الممول به .	» » »	٥٩٨	١٨٥
ضرائب . رقم مقارنة إعلان الممول بالاختيار . وجوبه .	٢ مايو ١٩٤٦	٦٠٠	١٨٦
مادة ٢ قانون ٦٠ سنة ١٩٤١ .			
لجنة تقدير . إعلان قرارها . شروط صحته . استكمالها شكل الاعلان . إغفال ذكر اسم مستلم علم الوصول وعلاقته بالممول يبطل الاعلان .	» » »	٦٠٤	١٨٧

العددان الخامس والسادس فهرست السنة الثامنة والشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	١٩٤٨	١٩٤٩
(٧) قضاء المحاكم الكلية - دائرة الايجارات . دعوى إخلاء . وجوب رقعها في المدة المحددة بالمادة ٣ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ . إخلاء للهدم .	٢٨ فبراير ١٩٤٨	٦٠٧	١٨٨
صحفي . عمله يعتبر عملا تجاريا . وتكون الزيادة على أجره مكان المطبعة والجريدة ٦٠ ٪ القانون الأصح للمتهم .	١٠ مارس ١٩٤٨	٦٠٩	١٨٩
	٣١ مارس ١٩٤٨	٦١٠	١٩٠
(٨) قضاء المحاكم الحسبية ثقة . تقديرها . جوازه قبل التصديق على الجرد . المادة ٧٦ لأنه ذلك . اغفال المحكمة الحكم بتقدير ثقة للقاصر طبقا للفقرة الخامسة من المادة ٧٦ عند التصديق على قائمة الجرد . لا يجوز استئنافه من قبل النيابة . وصى . طلبه الاذن بالتصرف في مال القاصر . رفضه . عدم جواز استئناف الحكم الصادر بذلك .	١٨ نوفمبر ١٩٤٦	٦١٣	١٩١
	٥ أبريل ١٩٤٨	٦١٤	١٩٢
	» » »	٦١٥	١٩٣
	٢٢ » »	٦١٥	١٩٤
(٩) القضاء المستعجل ١ - ديون عقارية . تسويتها . قانون ١٣ لسنة ١٩٤٢ تجتاز مرحلتين . القبول أولا ثم التسوية النهائية ثانيا . ٢ - القبول الشكلي بوقف بيع العقار . والقبول النهائي بوقف سريان الفوائد وانهاء الحراسات وشطب القضايا ٣ - قضاء مستعجل . مناط اختصاصه بأن أمرا إداريا لا وجود له هو ظهور البطلان على وجه لا شبهة فيه ٤ - حجز . محصولات الدين بعد القبول الشكلي . جوازه ١ - أعمال إدارية . نوعان . يستند النوع الأول إلى القانون الخاص والثاني إلى القانون العام والنوع الأخير لا يخضع لولاية القضاء ٢ - أمر إداري . شرط صحته . صدوره من سلطة تلك إصداره . ٣ - محاكم . حقها في بحث التصرف الإداري إن كانت اللوائح لا تجبره . ولها إغفاله ومحو أثره ويكون المال عاما ان تخصص لمنفعة جميع الناس .	٢ ديسمبر ١٩٤٢	٦١٥	١٩٥
	٣١ مايو ١٩٤٣	٦٢٠	١٩٦

العددان الخامس والسادس فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
(١٠) قضاء المحاكم الجزئية			
١ - اتعاب محام . ملزومية متهم ترافع عنه المحامي . بدفعها ولو كان المتعاقد غيره . ٢ - عقد . عدم انصراف أثره إلى الغير . استثناء . المادتان ١٤١ مدني و ١٤٢ مدني	٨ نوفمبر ١٩٤٥	٦٢٣	١٩٧
١ - تفتيش . قبض . مادة ٨ ت . ج . اختلاف نصها العربي عن نصها الفرنسي . لفظة الحياة . المواد ٨ ، ١٥ ، ت . ج . ٢ - تلبس . المقصود به مظهره . مادة ٨ ت . ج . والمادة ٤١ تحقيق جنايات فرنسي . ٣ - مال سائب . جواز تفتيشه . ٤ - شهادة . حرية القاضي في الأخذ أو عدم الأخذ بها - ٥ - اعتراف . شفاها أو في جلسة علنية . مكاتيب أو أوراق . صيغة الاعتراف .	أول يناير ١٩٤٦	٦٢٤	١٩٨
دعوى منع تعرض . شرط قبولها . وضع اليد الهاديء والظهور بمظهر المالك . وضع اليد القائم على التسامح يضيع أساسها .	١٠ يونيو ١٩٤٦	٦٣٤	١٩٩
دعوى استرداد الحيازة . شروطها . لا يشترط فيها العنف . النصب يكفي . تنفيذ الأحكام خلصة يقوم مقام الغصب . بحث . في علاج مشكلة المخدرات للأستاذ جمال الدين العطيفي وكييل نيابة مخدرات مصر .	١٤ يناير ١٩٤٨	٦٣٥	٢٠٠
أمر رقم ١٤ - بشأن اللاجئين .		٦٣٩	
أمر رقم ٢٠ - بتشكيل المحاكم العسكرية .		٦٥٤	
أمر رقم ٢٤ - بتقرير قيود على تصدير النقود والمصوغات وما إليها		٦٥٦	
أمر رقم ٢٥ - بشأن تحويل النقود والمصوغات إلى السودان		٦٥٦	
أمر رقم ٢٦ - بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات .		٦٥٧	
أمر رقم ٣٠ - بشأن أجهزة التليفون والراديو والسيارات الخاصة بالمعتقلين وغيرهم من الهيئات والأشخاص الخاضعين لأحكام الأمر رقم ٢٦ .		٦٥٩	
أمر رقم ٣٢ - بشأن هرب المحبوسين وإخفاء الجانين .		٦٦٤	
أمر رقم ٣٤ - بالاذن بتقديم المستندات التي تكون في حيازة مصلحة الرقابة إلى المحاكم .		٦٦٥	
أمر رقم ٣٥ - في شأن الأسلحة النارية والتخار		٦٦٥	
		٦٦٦	

المحكمة

مجلة قضائية شهرية

تحت إشراف وزارة العدل

السنة الثامنة والعشرون

مارس وأبريل

سنة ١٩٤٨

العدد

السابع والثامن

روى أن توبة بن نمر عند ما ولى القضاء دعا امرأته عفيرة قال : يا أم محمد . أى صاحب كنت لك قالت : خير صاحب وأكرمه . قال : إذن فاسمى لا تعرضن لى فى قضاء ولا تسألنى عن حكومة ولا تذكرنى بنحس . فإما أن تقيى مكرومة وإما أن تذهبي ذميمة .

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان « إدارة مجلة المحاماة » وتحررها بدار القنطرة بشارع الملكة نازلى رقم ٥١ بمصر

بيان

نشرنا في هذين العدين الأحكام الآتية :

عدد
٣ أحكام صادرة من محكمة القضاء الإدارى (مجلس الدولة)

٣٨ حكما صادرا من محكمة النقض والإبرام الجنائية

٣٠ » » » » » المدنية

١ » » » استئناف مصر الوطنية

١ » » » أسبوط »

٢ حكمين صادرين من المحاكم الكلية

١ حكما صادرا من قضاء الإيجارات

٣ أحكام صادرة من القضاء التجارى (ضرائب)

٣ أحكام صادرة من القضاء المستعجل

١ حكما صادرا من المحاكم الجزئية

كما بدأنا بنشر دراسة للقانون المدنى الجديد للأستاذ نصيف بك زكى المحامى وعضو لجنة وضع القانون المدنى المذكور وسنوالى نشر سلسلة هذه الدراسات فى الأعداد المقبلة إن شاء الله .

لجنة تحرير المجلة

محمود غنام — اسطفان باسبلى — احمد الحضرى — احمد الساده

شهرى مارسى وابريل

سنة ١٩٤٨

المحكمة

العدد السابع والثامن

السنة الثامنة والعشرون

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإدارى

(برئاسة حضرة صاحب العزة زكى خير الأوتيجى بك وعضوية حضرتى صاحبي العزة محمد على راتب بك ومحمد سامى مازن بك المستشارين)

٢٠١

١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦

الطعون الخاصة بانتخابات أعضاء المجالس البلدية والقروية وإجراءاتها . فهذه إنما يجرى العمل فيها على مقتضى أحكام المرسوم الصادر فى ١٧ يونيه سنة ١٩٤٥ والمعدل فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ مع استثناء ما يتعارض من تلك الأحكام مع نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة ومع أساس تشكيل محكمة القضاء الإدارى . ذلك لأنه يستفاد من نصوص المواد ٣ ، ٤ ، ٣٥ ، ٣٧ من قانون إنشاء مجلس الدولة ان مدلولها لا ينصرف إلا إلى الدعاوى والمنازعات التى تنشأ عن القرارات الإدارية من طعن فيها أو طلب تعويض عنها فتخرج من

- ١ — طعون انتخابية . إجراءاتها . القانون الذى يحكمها عدم التقيد فيها بالنصوص الواردة فى قانون مجلس الدولة . مداه .
 - ٢ — مرسوم أو لائحة . صدور أيهما بتفويض من الشارع . اكتسابها القوة التشريعية وجعلها فى قوة القانون
 - ٣ — طعون انتخابية . اختصاص المحاكم الإدارية دون غيرها بالفصل فيها . عدم اختصاص المحاكم الابتدائية الوطنية بنظرها .
 - ٤ — تناسخ القوانين . أحواله . أوصافه .
- المبادئ القانونية .

- ١ — إجراءات الدعاوى والمنازعات التى ترفع إلى محكمة القضاء الإدارى والمنصوص عليها فى قانون إنشاء مجلس الدولة لا تنطبق على

ذلك عملية الانتخاب وإعلان نتيجتها إذ القرارات الادارية إنما هي إفصاح عن إرادة الجهة الادارية التي تصدرها استنادا إلى السلطة المخولة لها بمقتضى القوانين واللوائح أما عملية الانتخاب فهي عبارة عن إعلان إرادة الناخبين ومظهر من مظاهرها بدون تدخل أو إيجاء من السلطة الادارية . والذي يدعم هذا النظر أن الشارع في بيان اختصاص محكمة القضاء الادارى قد خص الطعون الانتخابية بالنص الوارد في الفقرة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة ولو كانت هذه الطعون ضربا من ضروب المنازعات في القرارات الادارية لما عني بهذا التخصيص مع التعميم الوارد في الفقرة السادسة من المادة المذكورة وهو يقضي باختصاص المحكمة بالفصل في جميع المنازعات والطعون في القرارات الادارية بوجه عام من الأفراد أو الموظفين . يضاف الى ذلك أن الاجراءات المنصوص عليها في قانون إنشاء مجلس الدولة لا تستقيم مع الشرائط التي يجب توافرها في الطعون الانتخابية على الوجه الأكمل وذلك لأن نصوص هذا القانون توجب رفع الدعوى بعريضة يوقع عليها محام من المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض بعد دفع رسم عنها وغير ذلك من الاجراءات التي تتنافى مع القواعد الأولية التي تلزم مراعاتها من وجوب اعفاء الطعون الانتخابية من كل من المصاريف والرسوم وعدم تقييدها

باجراءات شكلية عديدة تعرقل سرعة الفصل فيها إذ أن لثل هذه الطعون مساسا وثيقا بالمصلحة العامة وقد يؤدي تسويق الفصل فيها أن يتولى الشؤون العامة — ولو الى حين — لا يصلحون لها . وقد سار الشارع المصرى على هذه القواعد الأولية في القوانين والمراسيم المتعلقة بانتخابات المجالس الأخرى كالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديريات والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ الخاص بانتخاب أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب . وفي القول بأن الشارع أراد العدول عن هذه المبادئ أو قصد مخالفتها . في هذا القول مخالفة للقواعد التشريعية الأساسية التي يجب أن ينهض عليها كل تشريع وهي وجوب توافر الانسجام والتناسق بين نصوص القوانين المتعددة في الدولة وتجنب كل تناخل أو تناقض في أحكامها ومقتضاها وجوب توحيد القوانين متى اتحدت حكماتها التشريعية . ومتى ثبت أن النصوص الواردة في المواد ٣٥ الى ٤٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة والمتعلقة باجراءات الدعاوى والمنازعات التي ترفع الى محكمة القضاء الادارى لا تنطبق على الطعون الانتخابية . وكون الشارع قد سكت عن النص في هذا القانون على اجراءات هذه الطعون يكون قد قصد بهذا الاغفال أن يظل العمل في شأنها ساريا على مقتضى أحكام المرسوم الصادر في ١٧ يونيه سنة ١٩٤٥ والعدل في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥

مع استثناء ما يتعارض من تلك الأحكام مع نص
الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون إنشاء
مجلس الدولة ومع أساس تشكيل محكمة القضاء
الاداري .

٢ — ان المراسيم أو اللوائح التي تصدر
بتفويض من الشارع وتنفيذا له تكتسب
القوة التشريعية وتصل الى مصاف القوانين
الواجب العمل بها .

٣ — لا جدال في أن النص الوارد في
الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون إنشاء
مجلس الدولة والذي يقضى باختصاص محكمة
القضاء الاداري دون غيرها بالفصل في الطعون
الانتخابية قد جاء ناسخا لحكم المادة ٤٢ من
المرسوم الصادر في ١٧ يونه سنة ١٩٤٥ والمعدل
في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ والتي نصت على
اختصاص المحاكم الابتدائية الوطنية بنظرها
والنسخ في هذه الصورة قد وقع بصريح النص
القانوني .

٤ — تناسخ القوانين كما يقع كليا قد
يكون جزئيا وذلك فيما إذا اشتمل القانون الجديد
على أحكام تتعارض مع بعض نصوص القوانين
والمراسيم المعمول بها دون البعض الآخر .
ولا يشترط فيه أن يكون صريحا بل قد يقع
ضمنا وكنتيجة منطقية أو حتمية لدلول النص
الوارد في القانون الجديد وذلك فيما إذا تعذر

التألف أو انعدام التوفيق بين حكمي القانونين
القديم والجديد أو كان النص الوارد في القانون
القديم متعارضا مع روح القانون الجديد
ولا يستقيم مع حكمة تشريعه أو مع القواعد
الأساسية التي ينهض عليها حيث يفترض في
هذه الصورة أن الشارع أراد ضمنا بالنص الجديد
ابطال معمول كل نص يتعارض معه لفظا ومعنى
أو يتنافر مع روح التشريع الجديد وحكمته وقد
أخذ شراح القوانين بالمبدأ القائل ببطلان العمل
بالنصوص القانونية إذا انعدمت حكمها التشريعية

الوقائع

قدم الطاعنان إلى رئيس مجلس بلدي المنيا
بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٦ عريضة بطلب
بطلان انتخاب أعضاء المجلس البلدي المطعون ضدهم
الذي أعلنت نتيجته في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦
للاسباب الواردة بها . وبتاريخ ٥ أكتوبر سنة
١٩٤٦ أرسل رئيس المجلس البلدي أوراق هذا
الطعن إلى نيابة محكمة المنيا الابتدائية لتقديمه للجنة
المختصة للفصل فيه فأعاد رئيس النيابة هذه الأوراق
إلى المجلس البلدي في ذلك التاريخ . وفي ٦ أكتوبر
سنة ١٩٤٦ أرسل رئيس مجلس بلدي المنيا هذه
الأوراق إلى مدير عام البلديات لاتخاذ اللازم
لتقديم الطعن إلى الجهة المختصة . وبتاريخ ١٩ أكتوبر
سنة ١٩٤٦ أرسل مدير عام البلديات أوراق هذا
الطعن إلى رئيس مجلس الدولة فأمر بإحالة الطعن
إلى هذه المحكمة . وقد حدد له جلسة ٣٠ أكتوبر
سنة ١٩٤٦ ، وفيها سمعت أقوال الطرفين كالوارد
بالمحضر وأرجىء النطق بهذا الحكم لجلسة اليوم مع

تقديم مذكرات وقد قدمت فعلا من الطرفين .

المحكمة

« من حيث ان الطعون ضدهم دفعوا بعدم قبول الطعن شكلا للسببين الواردين في مذكرتهم وهما (أولا) ان عريضة الطعن غير موقع عليها من محام مقيد بجدول المحامين القبولين أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض كما يقضى بذلك نص المادة ٣٦ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة . (ثانياً) ان الطعن رفع إلى مجلس الدولة بعد مضي الميعاد المحدد في المادة ٣٩ من المرسوم الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ والعدل في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ الخاص بانتخاب أعضاء المجالس البلدية والقروية وهو مدة خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب . ويقول الطعون ضدهم ولو أن الطاعنين قدما طعنهما إلى رئيس المجلس البلدي في خلال مدة الخمسة عشر يوماً إلا أن عريضة الطعن لم تبلغ إلى مجلس الدولة إلا بعد انقضاء تلك المدة . وبيان ذلك أن نتيجة الانتخاب أعلنت في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦ فقدم الطاعنان عريضة الطعن إلى رئيس المجلس البلدي في ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأرسل رئيس المجلس المذكور أوراق الطعن إلى رئيس نيابة النيابة فأعادها الأخير إليه في ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ لاجراء ما يلزم طبقاً لأحكام قانون مجلس الدولة . ثم أرسلها رئيس المجلس البلدي بالتالي إلى إدارة عموم البلديات بوزارة الصحة التي أرسلتها إلى مجلس الدولة في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ .

« وحيث انه يتعين البحث في هل ينبغي العمل بالأحكام المتعلقة باجراءات الدعاوى المنصوص عليها في المواد من ٣٥ - ٤٤ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة أم يجب اتخاذ

الاجراءات الواردة في المرسوم الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ والعدل في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ والخاص بانتخابات أعضاء المجالس البلدية والقروية . وتحصل الاجراءات المنصوص عليها في قانون إنشاء مجلس الدولة في أن ترفع الدعاوى إلى المحكمة بعريضة تقدم إلى سكرتيرتها موقع عليها من محام مقيد بجدول المحامين القبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض ومرفقة بصورة أو ملخص من القرار المطعون فيه مع مذكرة توضح بها أسانيد الطلب ، ثم تعلن العريضة ومرفقاتها إلى الوزارة المختصة وإلى ذوى الشأن في ميعاد ١٤ يوماً من تاريخ تقديمها ، ثم يودع المدعى عليه مذكرة مشفوعة بمستنداته في خلال ٣٠ يوماً من تاريخ إعلانه ، ويكون للمدعى في خلال ١٤ يوماً من انقضاء الميعاد المذكور أن يودع سكرتيرية المحكمة مذكرة بالرد مشفوعة بمستنداته فإذا استعمل المدعى حقه في الرد كان للمدعى عليه أن يودع في خلال ١٤ يوماً أخرى مذكرة بملاحظاته على هذا الرد مع مستنداته ثم تحال الدعاوى بعد ذلك إلى إحدى دوائر المحكمة للفصل فيها بعد ابداء ملاحظات محامي الخصوم يضاف الى ذلك أنه لم ينص في لائحة الرسوم أمام محكمة القضاء الإداري على اعفاء الطعون الانتخابية من الرسوم، أما اجراءات الطعن الواردة في المرسوم الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ والعدل بالرسوم الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ فتلخص في أن لكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب بعريضة يقدمها إلى رئيس المجلس البلدي أو القروي بعد التصديق على توقيعه في خلال خمسة عشر يوماً التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر ، وعلى رئيس المجلس المذكور في الثمانية الأيام التالية إرسال طلب إبطال الانتخاب إلى رئيس نيابة المحكمة الابتدائية الواقع في

دائرتها المجلس ليقدمه الى المحكمة المذكورة للفصل فيه ، وعلى النيابة العمومية اعلان العضو أو الأعضاء المطعون في انتخابهم بأسباب الطعن قبل الجلسة بسبعة أيام ، وتحكم المحكمة بطريق الاستعجال في الطلب المقدم اليها بعد سماع أقوال النيابة العمومية ويكون حكمها غير قابل للطعن .

« وحيث انه ورد النص في المادة ١/٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة كما يأتى : « تختص محكمة القضاء الإدارى بالفصل فى المسائل الآتية ويكون لها فيها دون غيرها ولاية القضاء كاملة : (أولاً) الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية . . . الخ » وجاء فى نص المادة ٣٥ من القانون المذكور أن « ميعاد رفع الدعوى فيما عدا المنازعات المنصوص عليها فى المادة ٣ (وهى المنازعات بين الوزارات والمصالح والهيئات الإقليمية) ستون يوماً تبدأ من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به » . وورد فى المادة ٣٧ النص على وجوب ايداع عريضة الدعوى ثم ارفاقها بصورة أو بملخص من القرار المطعون فيه .

« وحيث انه يستفاد من منطوق هذه النصوص أن مدلولها لا ينصرف إلا إلى الدعاوى والمنازعات التى تنشأ عن القرارات الإدارية من طعن فيها أو طلب تعويض عنها ، وتخرج من ذلك عملية الانتخاب وإعلان نتيجتها ، وذلك لأن القرارات الإدارية إنما هى إفصاح عن إرادة الجهة الإدارية التى تصدرها استناداً إلى السلطة المخولة لها بمقتضى القوانين واللوائح ، أما عملية الانتخاب فهى عبارة عن إعلان إرادة الناخبين ومظهر من مظاهرها بدون تدخل أو إحياء من السلطة الإدارية . والذى يدعم هذا النظر أن الشارع فى بيان اختصاص محكمة القضاء الإدارى قد خص الطعون الانتخابية

بالنص الوارد فى الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة ، ولو كانت هذه الطعون ضرباً من ضروب المنازعات فى القرارات الإدارية لماغنى الشارع بهذا التخصيص مع التعميم الوارد فى نص الفقرة السادسة من المادة المذكورة والذى يقضى باختصاص المحكمة بالفصل فى جميع المنازعات والطعون فى القرارات الإدارية على وجه عام من الأفراد أو الموظفين .

« وحيث انه من ناحية أخرى لا تستقيم الاجراءات المنصوص عليها فى قانون إنشاء مجلس الدولة مع الشرائط التى يجب توافرها للفصل فى الطعون الانتخابية على الوجه الأكمل ، وذلك لأن نصوص هذا القانون توجب رفع الدعوى بعريضة يوقع عليها محام من المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض بعد دفع رسم عنها وغير ذلك من الاجراءات السابق بيانها والتى تتنافى مع القواعد الأولية التى تلزم مراعاتها من وجوب إعفاء الطعون فى انتخابات المجالس العامة من كل المصاريف والرسوم وعدم تقييدها بإجراءات شكلية عديدة تعرقل سرعة الفصل فيها ، إذ أن لمثل هذه الطعون مساساً وثيقاً بالمصلحة العامة لتعلقها بصلاحية أعضاء تلك المجالس ، وقد يؤدى تسويق الفصل فيها إلى أن يتولى الشئون العامة — ولو إلى حين — من لا يصلحون لها أو من شاب ماضيهم وحاضرهم إجرام أو غير ذلك مما قد يكون له أثر فى تلك الشئون . » وحيث ان الشارع المصرى سار على هذه القواعد الأولية فى القوانين والراسم المتعلقة بانتخاب المجالس الأخرى إذ ورد النص فى المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية على أن تحكم المحكمة فى الطعن بطريق الاستعجال وبغير رسم . كذلك

لم يرد النص في القانون رقم ١٤٨ سنة ١٩٣٥ على دفع رسوم عن الطعن في انتخاب أعضاء مجلس النواب والشيوخ ولا على أية قيود شكلية .

« وحيث انه لا يصح القول بأن الشارع أراد العدول عن هذه المبادئ أو قصد مخالفة القاعدة التشريعية الأساسية التي يجب أن ينهض عليها كل تشريع سليم ، وهي وجوب توافر الانسجام والتناق بين نصوص القوانين المتعددة في الدولة وتجنب كل تحاذل أو تناقض في أحكامها ، طبقاً للقاعدة التي جرى عليها فقهاء روما قديماً وهي وجوب توحيد القوانين إذا اتحدت حكمة تشريعيها *Ubi eadem ratio idem jus*

« وحيث انه لا يسوغ تطبيق النص الآتي الوارد في المادة ٣٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة على الطعون الانتخابية : « فيما عدا ما هو منصوص عليه في المواد التالية تسرى في شأن الاجراءات التي تتبع أمام محكمة القضاء الاداري القواعد المقررة في قانون المرافعات للمواد المدنية والتجارية » .

وذلك لأن هذا القانون لا يتضمن أى نص على إجراءات الطعون الانتخابية ، ولأن الاجراءات المنصوص عليها فيه والمتعلقة بالدعاوى المدنية لا تستقيم أيضاً مع ما يجب مراعاته في تقديم الطعون الانتخابية نظراً لتعددتها وطول الزمن الذي تستغرقه مما يؤدي إلى تأخير الفصل في الخصومة ، فضلاً عن وجوب دفع رسوم الى غير ذلك .

« وحيث انه متى ثبت أن النصوص الواردة في المواد ٣٥ الى ٤٤ من القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ المتعلقة باجراءات الدعاوى والمنازعات لا تنطبق على الطعون الانتخابية ، وبما أن الشارع سكت عن النص في هذا القانون على اجراءات هذه الطعون فيترتب على هذا أن الشارع قصد بهذا الاغفال أن يظل العمل سارياً بأحكام المرسوم

الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ والمعدل في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ مع استثناء ما يتعارض من تلك الأحكام مع نص المادة ٤ / ١ من قانون إنشاء مجلس الدولة ومع أساس تشكيل محكمة القضاء الاداري مما سيأتي بيانه . هذا ولا يقام وزن للاعتراض الوارد في مذكرة المطعون ضدهم من أن في هذا النظر تقديماً لحكم المرسوم على حكم القانون . إذ يرد عليه أن المرسوم المشار اليه صدر تنفيذاً لتفويض صريح صادر به من الشارع في المادة ٥ من القانون رقم ٤٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم المجالس البلدية والقروية ونصها : « تجري وزارة الداخلية الانتخابات طبقاً للنظام الذي يوضع تفصيلاً في لائحة تصدر بمرسوم » . وغير خاف أن المراسيم أو اللوائح التي تصدر تنفيذاً من الشارع تكتسب القوة التشريعية وتصل الى مصاف القوانين الواجب العمل بها . يضاف اليه أن القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ خلو من النص على اجراءات الطعون الانتخابية كما سبق الايضاح ، ولا سبيل اذن للمقارنة أو القول بالإيثار أو التفضيل بين نصوص المرسوم والقانون مع انعدام النص في القانون على هذه الاجراءات .

« وحيث إنه لا جدال في أن النص الوارد في المادة ٤ من الفقرة الأولى من قانون إنشاء مجلس الدولة الذي يقضى باختصاص محكمة القضاء الاداري دون غيرها بالفصل في الطعون الانتخابية قد جاء ناسخاً لحكم المادة ٤٢ من المرسوم الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ والمعدل في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ التي نصت على اختصاص المحكمة الابتدائية الوطنية بنظرها . والنسخ في هذه الصورة قد وقع بصريح النص القانوني . وكما يقع النسخ كلياً قد يكون جزئياً إذا اشتمل القانون الجديد على أحكام تتعارض مع بعض

نصوص القوانين والراسم المعمول بها دون البعض الآخر .

« وحيث انه لا يشترط أن يكون نسخ النصوص القانونية صريحا بل قد يقع ضمنا كنتيجة منطقية أو حتمية لمداول النص الوارد في القانون الجديد إذا تعذر التألف أو انعدم التوافق بين حكمي القانونين القديم والجديد أو كان النص الوارد في القانون القديم متعارضا مع روح القانون الجديد ولا يستقيم مع حكمة تشريعه أو مع القواعد الأساسية التي ينهض عليها ، ويفترض في هذه الصورة أن الشارع أراد ضمنا بالنص الجديد إبطال معمول كل نص يتعارض معه لفظا ومعنى أو يتنافر مع روح التشريع الجديد وحكمته . وقد أخذ شراح القوانين بالمبدأ القائل ببطلان العمل بالنصوص القانونية إذا انعدمت حكمة تشريعها *Cessante ratio legis cessat ejus dispositio* ، وأخذ المحدثون في علم تفسير القوانين وتطبيقها بنظرية النسخ سواء كان صراحة أو دلالة أو كان كلياً أو جزئياً .

« وحيث انه يتفرع عن هذا النظر عدم العمل بحكم المواد ٣٩ / ٢ و ٤١ و ٤٢ من الرسوم الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ والمعدل في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ فيما يتعلق بتدخل النيابة العمومية في إجراءات الطعون الانتخابية وما نص عليه من إرسال الطعن اليها من رئيس المجلس البلدى أو القروى أو إجراء إعلان المطعون في انتخابهم بمعرفتها أو بسماع أقوالها أمام المحكمة . وذلك لتعارض هذه النصوص مع ما يستتبعه حتماً حكم النص الوارد في المادة ١/٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة الذى قضى بنقل ولاية الفصل في هذه الطلبات إلى محكمة القضاء الإدارى اذ كان لتدخل النيابة العمومية وجه في حالة اختصاص المحاكم

الابتدائية بالفصل في الطعون المشار إليها ، وبزوال هذا الاختصاص يزول حتماً اختصاص النيابة العمومية التى لا تؤدي وظيفتها إلا أمام المحاكم الوطنية طبقاً لنص المواد ٥٨ الى ٦٤ من لائحة ترتيب تلك المحاكم ، ولا تعمل لدى أية هيئة أخرى إلا اذا صدر قانون يقضى بندها لذلك . أما العمل أمام مجلس الدولة فلا يندرج ضمن دائرة وظيفتها لانعدام النص عليه يضاف الى ما تقدم أن تدخل النيابة العمومية يتعارض مع تشكيل محكمة القضاء الإدارى وأساس نظامها . لأن الشارع المصرى إذ اقتبس نظام مجلس الدولة من القوانين الفرنسية افترق عن الشارع الفرنسى في هذا الصدد ولم ينقل الى التشريع المصرى النص الذى يوجب حضور ممثلى الحكومة *Commissaires du Gouvernement* أمام مجلس الدولة فى فرنسا وهم الذين يؤدون وظيفة النيابة العمومية أمام ذلك المجلس . ويظهر ذلك جلياً من أن مشروع القانون الخاص بإنشاء مجلس الدولة الذى قدمه أحد أعضاء مجلس النواب وعرض على البرلمان كان يشتمل على نصوص تقضى بحضور ممثلى الحكومة أمام محكمة القضاء الإدارى ، ولكن مشروع القانون الذى تقدمت به الحكومة استبعد هذا النظام وأقر البرلمان ذلك الاستبعاد وصدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ على مقتضاه . ويستفاد من هذا أن الشارع يرى أن فى تشكيل هيئة محكمة القضاء الإدارى على الوجه الذى جاء فى القانون للذكور الضمان الكافى لأن تتولى المحكمة بنفسها ، دون سماع أقوال مندوبى الحكومة ، رعاية المصالح العامة أو ماله اتصال بالنظام العام : هذا وان ما تختص بنظره هذه المحكمة من إلغاء القرارات الإدارية لا يقل أهمية أو خطورة عن الطعون الانتخابية ولم يوجب القانون سماع

أقوال ممثلى الحكومة أو أعضاء النيابة العمومية قبل الفصل فيها .

« وحيث انه تطبيقاً لما تقدم بيانه من القواعد يجب السير على الاجراءات الآتية فى الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات البلدية والقروية .

(١) يقوم الطاعن بتقديم عريضة طلب إبطال الانتخاب بعد التصديق على توقيعه إلى رئيس المجلس البلدى أو القروى ، ويجب أن تشمل تلك العريضة على الأسباب التى يبنى عليها الطلب كما يجب أن يقدم هذا الطلب فى خلال خمسة عشر يوماً التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر (المادة ٣٩ من المرسوم الصادر فى ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ والمعدل فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥) .

(٢) يرسل رئيس المجلس البلدى أو القروى فى الثمانية الأيام التالية لتقديم الطلب أوراق الطعن إلى سكرتيرية مجلس الدولة ويصدر رئيس مجلس الدولة أمراً بأحالتها إلى إحدى دوائر المحكمة ويحدد رئيسها جلسة لنظر الطعن .

(٣) تعلن سكرتيرية المحكمة الطاعن بتاريخ الجلسة كما تعلن المطعون ضدهم بذلك مع إعلانهم بأسباب الطعن وذلك كله قبل الجلسة بسبعة أيام وتفصل المحكمة بطريق الاستعجال فى هذا الطعن (مادتي ٤١ و ٤٢ من المرسوم المذكور) .

« وحيث انه متى ثبت أن الطاعن قدم طلب إبطال الانتخاب بعد التصديق على توقيعه إلى رئيس المجلس البلدى أو القروى فى خلال خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ إعلان نتيجة الانتخاب وكانت هذه العريضة مشتملة على أسباب الطعن فيعتبر طعنه مقبولا شكلا لتقديمه فى الميعاد المقرر قانوناً . ولا عبرة بالاجراءات التى يتخذها بعد ذلك رئيس المجلس البلدى من إرسال أوراق

الطعن إلى النيابة العمومية أو أية جهة أخرى غير مختصة . وكذلك لا عبرة بالمدة التى يستغرقها هذا الاجراء الخاطيء . فاذا ما وصل الطعن فى خاتمة المطاف إلى سكرتيرية مجلس الدولة بعد مضي مدة أكثر من خمسة عشر يوماً فلا يؤدى هذا إلى بطلانه شكلا إذ لا يجب أن يتحمل الطاعن الذى قام بما يفرضه عليه القانون من إجراء الطعن فى الميعاد المقرر نتيجة خطأ الجهة الادارية أو أية جهة أخرى .

« وحيث انه تطبيقاً للقواعد المتقدمة بيانها يكون هذا الطعن مقبولا شكلا . إذ يبين من الاطلاع على أوراق الطعن أن نتيجة انتخاب أعضاء المجلس البلدى بالمنا أعلنت فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦ وقدم الطاعنان طلب إبطال هذا الانتخاب بعريضة أرسلت الى رئيس المجلس البلدى فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٦ مشتملة على أسباب الطعن ومصدق فيها على توقيعهما . والمحكمة لا تأخذ بما يحتج به المطعون ضدهم من أن أوراق الطعن أرسلت إلى سكرتيرية هذه المحكمة بعد مضي أكثر من خمسة عشر يوماً طالما أن الطاعنين قدما طلب إبطال الانتخاب الى رئيس المجلس البلدى فى بحر المدة القانونية . ولا عبرة بالتأخير الذى حدث بعد ذلك فى إرسال أوراق الطعن الى سكرتيرية مجلس الدولة من الجهات الادارية .

« وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وتحديد جلسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ لنظر الموضوع .

(الطعن رقم ٩ سنة ١ قضائية)

الى مجلس الدولة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ واشتملت هذه العريضة على طلب اسقاط عضوية الأعضاء المطعون ضدهم والذين فازوا في انتخاب مجلس بلدى فاقوس .

« وحيث انه طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ من المرسوم الخاص بانتخابات المجالس البلدية والقروية الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ والمعدل في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ يختص وزير الداخلية باصدار قرارات إسقاط عضوية المجالس المشار إليها ، ولهذا لا يصح تقديم هذا الطلب إلى محكمة القضاء الإدارى .

« وحيث انه مما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الطلب شكلا . ولا محل لبحث الدفع الذى يتمسك به محامى المطعون ضدهم من عدم التصديق على إمضاء الطاعن الموقع بها عريضة طلبه .

(الطعن رقم ٢٧ سنة ١ قضائية)

٢٠٣

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦

قانون مجلس الدولة . الدعاوى القائمة وقت العمل به . بقاء الاختصاص فيها لجهااتها الأصلية . إحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى لا يجوز .

المبدأ القانونى

تقضى المادة ٥١ من قانون انشاء مجلس الدولة بأن جميع الدعاوى المنظورة أمام جهات قضائية أخرى وقت العمل بأحكام هذا القانون والتي أصبحت من اختصاص محكمة القضاء الإدارى تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها . وينبنى على ذلك أن الطعن فى انتخاب عضو بمجلس قروى والمنظور أمام المحكمة

٢٠٢

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦

مجالس بلدية وقروية . عضوية . طلب إسقاطها . حق وزير الداخلية . محكمة القضاء الإدارى عدم اختصاص .

المبدأ القانونى

يختص وزير الداخلية — طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ من المرسوم الخاص بانتخابات المجالس البلدية والقروية الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ والمعدل في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ — باصدار قرارات اسقاط عضوية هذه المجالس . ولا تختص محكمة القضاء الإدارى بنظر مثل هذا الطلب المتعين عدم قبوله أمامها .

الموضوع

قدم الطاعن عريضته المؤرخة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ الى معالى وزير الداخلية وقد تضمنت أسباب الطعن فى انتخاب المطعون ضدهم ، وقد أحيلت هذه العريضة الى مجلس الدولة فى ٢٩ / ١٠ / ١٩٤٦ . وحدد لنظر هذا الطعن جلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . وفيها لم يحضر الطاعن . ودفع الحاضر عن المطعون ضده الأول بعدم قبول الطعن شكلا لعدم التصديق على إمضاء الطاعن .

المحكمة

« من حيث انه يؤخذ من عريضة هذا الطلب ان الطاعن قدمها الى وزير الداخلية فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ وقد أحالها وزير الداخلية

الابتدائية لا تصح إحالته الى محكمة القضاء الادارى بل يبقى الاختصاص بالفصل فيه للمحكمة المنظور أمامها دون غيرها .

الوقائع

قدم الطاعن عريضة مؤرخة في أول أغسطس سنة ١٩٤٦ إلى رئيس مجلس مليج القروى ومصديق على إمضائه فيها في التاريخ المذكور وقد تضمنت أسباب الطعن في انتخاب الطعون ضدّها وطلب إبطال انتخاب عضويتيها ، وأرسل رئيس المجلس القروى المذكور هذه العريضة إلى رئيس نيابة شين الكوم في ٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ الذى أحالها إلى المحكمة الابتدائية وقيدت بالجدول برقم ٣٧٣ سنة ١٩٤٦ وحدد لنظرها جلسة ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٦ ثم تأجلت لجلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ثم لجلسة ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وفيها قررت المحكمة إحالة القضية إلى محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة لاختصاصها بالفصل فيها ، وحدد لنظرها جلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وفيها سمعت على الوجه المبين بمحضر الجلسة .

المحكم:

« من حيث انه يؤخذ من الاطلاع على أوراق

هذا الطعن أن الطاعن قدم عريضة الطعن في أول أغسطس سنة ١٩٤٦ ثم أحالته نيابة شين الكوم إلى محكمة شين الكوم الابتدائية وحددت لنظره جلسة ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٦ وفي تلك الجلسة قررت تلك المحكمة تأجيل النظر فيه إلى جلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ثم أصدرت قراراً آخر بالتأجيل إلى جلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ . وفي الجلسة الأخيرة أصدرت قراراً بإحالة الطعن إلى محكمة القضاء الادارى استناداً إلى نص المادة ٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة .

« وحيث انه ورد النص في المادة ٥١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة على أن جميع الدعاوى المنظورة أمام جهات قضائية أخرى وقت العمل بأحكام هذا القانون والتي أصبحت من اختصاص محكمة القضاء الادارى تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها .

« وحيث ان هذا الطعن كان منظوراً أمام محكمة شين الكوم الابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الواقع في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٦ لهذا تختص تلك المحكمة دون غيرها بالفصل فيه ولا محل لإحاله إلى هذه المحكمة لعدم اختصاصها .

(الطعن رقم ٥٨ سنة ١ قضائية)

قضاء محكمة النقض والإبرار الجنائية

(برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة محمد الملقى الجزائري بك وأحمد علي علوبه بك ومصطفى مرعي بك ومحمد صادق فهمي بك مستشارين وحضور حضرة صاحب العزة محمد عبد الله بك رئيس النيابة بالاستئناف)

٢٠٤

٧ أبريل سنة ١٩٤٧

خطأ الحكم في الاستدلال بحيه وبوجوب نقضه .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الابتدائي استند في إدانة المتهم إلى واقعة تغاير ما هو ثابت في محضر الجلسة وأيدت المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن ترد على الدفاع الذي تمسك به المتهم أمامها في هذا الشأن فإن حكمها يكون معيبا ويجب نقضه لخطئه في الاستدلال .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه أن الحكم المطعون فيه استند في الادانة إلى ما يخالف الثابت بالأوراق ، إذ الثابت أن زوج المجنى عليها هو الذي سلم الطاعن الحكم بموجب وصول نص فيه صراحة على ان الطاعن استلم حكما لفحصه من محمود احمد يوسف وإرساله لمحكمة مصر المختلطة للبحث عن مستلزمات التسجيل ولم يذكر به عبارة « دفع الرسوم » كما استند الى مجرد الاحتمال وهو في الوقت نفسه يتناقى مع ما ذكرته المجنى عليها

بأقرارها المؤرخ في ٧ يناير سنة ١٩٤٧ من أنها استلمت حكمها من الطاعن مسجلا وهو السابق تسليعه اليه من زوجها . وانها لم تسلم له أحكاما ولا رسوما ولم يحصل لها ضرر ولم تعرفه بل حرضت من الغير لتقديم الشكوى . وقد نسبت المحكمة الى الطاعن أنه أنكر الواقعة من أساسها وهذا يخالف الثابت بالتحقيقات إذ لم ينكرها بل علقها على تقديم مستند من المجنى عليها يؤيدها لأنه وكيل أشغال ولا يذكر الأشخاص . وما دام قد قام بتسجيل الحكم فلا يكون التقصير من جهته بل من جهة من سلم اليه الرسم بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ومن ثم لا يكون هناك اختلاس إذ لم تتجاوز المدة بين استلام الرسم والتسجيل الشهرين فتكون المحكمة إدققت بالادانة قد أخطأت في تطبيق القانون .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دان الطاعن بالاختلاس وقال في ذلك « ان التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليها بالتحقيقات وبالجلسة بأنها سلمت المتهم حكما لتسجيله فلم يرده اليها ولا المبلغ أما ما ورد بدفاع المتهم من أنه تسلم الأوراق من زوجها فردود عليه بأنه لم يذكر ذلك بالبوليس وقت سؤاله بل أنكر الواقعة من أساسها وكذلك من محضر الصلح الذي ذكر فيه أنها لم تسلمه المبلغ إلا في نوفمبر سنة ١٩٤٦ فينقضه قولها

وانتقل إلى دور التنفيذ ولو ترك شأنه لمت الجريمة في اعقابه مباشرة .

المحكم

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه ان الحكم المطعون فيه أخطأ إذ اعتبر الواقعة شروعا في جناية تزيف نقود لأن اعداد آلة التزييف وأدواته وتجهيز المعدن لمباشرة فعل التزييف عليه كل ذلك لا يعدو أن يكون من الأعمال التحضيرية التي لا يعاقب القانون عليها . فضلا عن هذا فان المحكمة لم تبين الواقعة بآنا كافيا ولم تستظهر نية الطاعن وما كان يرمى اليه من فعلته .

« وحيث ان المحكمة حين دانت الطاعن بجناية الشروع في تزيف النقود قد بينت الواقعة كما حصلت من التحقيقات التي أجريت في الدعوى فقالت « ان الذي تبينته المحكمة من الاطلاع على أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها وما دار أمام المحكمة بالجلسة . يتلخص في أن الشاهد الأول حسن افندي عبد الله مهنا مأمور المركز قد نعى إلى علمه من مصدر سرى لم يشأ الاباحة به أن المتهم الأول (الطاعن) وذويه يعملون على تقليد النقود المعدنية بمنزل المتهم الأول المذكور بكفر المنشي فاستصدر أمر تفتيش من النيابة وكلف الشاهد الثاني محمد أحمد علي زقزوق افندي بتنفيذه فتوجه الشاهد المذكور ومعه الضابط محمد توفيق نديم وبعض رجال البوليس في يوم ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٦ إلى ناحية كفر المنشي حيث يقيم المتهم الأول وقتشوا منزل المتهم المذكور فوجدوا به كورا عبارة عن حفرة بالأرض بها رماد ختم لا يزال ساخنا مما يدل على قرب استعماله كما وجدوا بواق مما تستعمل في صهر المعادن وسبائك من المعدن وصفائح من النحاس كما عثروا

بالتحقيقات أنها سلمته المبلغ والحكم منذ سنتين . ولا يعقل أن تبلغ ضده دون أن تعطيه مصاريف التسجيل وعقابه ينطبق على المادة المطلوبة . « وحيث ان المتهم قد قام بتسجيل الحكم وشهدت المجنى عليها بأنها سلمته اليه فترى المحكمة إيقاف التنفيذ عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ذكر في سبيل دعم الادانة أن المجنى عليها قالت بالتحقيقات وبالجلسة أنها سلمت الحكم للطاعن لتسجيله . فلم يردده اليها مع أن المجنى عليها قررت أمام المحكمة على ما هو ثابت بمحضر الجلسة أن زوجها هو الذي سلم الحكم للطاعن وأنها تسلمت الحكم بعد تسجيله . وقد تمسك الدفاع بهذا القول أمام المحكمة الاستئنافية ولكنها لم ترد عليه .

« وحيث انه متى تقرر ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون معينا متينا نقضه لحطئه في الاستدلال .

(طعن محمد محمد علي القوصي ضد النيابة رقم ١٧٩ سنة ١٧ ق)

٢٠٥

٧ ابريل سنة ١٩٤٧

شروع في جناية . تزيف متى يتحقق .

المبدأ القانوني

إن تحضير الآلات والعدد والأدوات اللازمة لتزييف النقود ثم استعمالها في إعداد المعدن بالفعل بقطعه على قدر العملة الأصلية التي أريد تقليدها يعتبر قانونا شروعا في جناية التزييف متى كان فعل المتهم قد تعدى التفكير والتحضير

« النحاسية الأمر المعاقب عليه بالمادة ٢٠٣ عقوبات »
 « وحيث انه عن تقليد المسكوكات الفضية فانه »
 « لم يضبط بمنزل المتهم الأول أى قالب (كليشييه) »
 « للقطع الفضية كما أنه لم يضبط بمنزله شيء من »
 « هذه القطع سواء تم تقليده أو أعد لأتمام ذلك »
 « ومجرد ضبط قطعة مزيفة من ذات الخمسة »
 « القروش مع نسيية المتهم الثالث لا يقطع في »
 « أن المتهم الأول هو الذي زيفها أو قلدها. ومجرد »
 « تشابه معدن هذه القطعة المزيفة بمعدن السيكة »
 « التي وجدت بمنزل المتهم الأول لا يقطع في ذلك »
 « أيضا ما لم توجد بمنزل المتهم المذكور الآلات »
 « والأدوات المعدة لتقليد مثل هذه القطع »
 « ولذا تكون العلاقة بين المتهم الأول وبين »
 « القطعة المزيفة ذات الخمسة القروش التي »
 « ضبطت مع المتهم الثالث منقطعة انقطاعا تاما »
 « وعليه يتعين براءة المتهم الأول من تهمة تقليد »
 « المسكوكات الفضية عملا بالمادة ٥٠ من قانون »
 « تشكيل محاكم الجنايات . وحيث انه عن تهمة »
 « تقليد المسكوكات النحاسية فانه لم يضبط بمنزل »
 « المتهم الأول قطع قد تم تقليدها وكل ما ضبط »
 « كان أدوات وآلات أعدت للتقليد وقطع نحاسية »
 « فصلت وقطعت لتكون عملة ولم يتم اعدادها »
 « بل ضبطت قبل أن يتم المتهم جريمته وعليه »
 « يكون ما وقع من المتهم شروعا في تقليد »
 « المسكوكات النحاسية الأمر المنطبق على المواد »
 « ٤٥ و ٤٦ و ٢٠٣ عقوبات والمادة ٢٠٢ »
 « عقوبات بقدر ما تحيل اليها المادة ٢٠٣ »
 « عقوبات وحيث ان تهمة الشروع المذكورة »
 « ثابتة على المتهم الأول بما قدمنا من أدلة ولا »
 « يحدى المتهم انكاره للأدوات المضبوطة مع »
 « ما ثبت من المعاينة من أن أمكنة ضبطها »
 « بعيدة عن تناول التليفق. وحيث ان الدفاع »

على (كليشييه) لطبع القطع المعدنية ذات نصف
 القرش فأبلغت النيابة فانتقل حضرة وكيل النيابة
 في نفس اليوم وأعاد التفتيش فعثر على قالب
 (كليشييه) لطبع القطع المعدنية ذات القرش الصاغ
 وعلى ثلاثة قطع نحاسية معدة لأن يطبع عليها
 نصف القرش . ثم ذكرت الأدلة التي استخلصت
 منها في منطق سليم ثبوت وقوع تلك الواقعة
 منه ومما قالته في ذلك . « أنه ثبت من محضر
 معاينة وتفتيش النيابة أن حضرة وكيل النيابة
 عثر على (كليشييه) القرش الصاغ وعلى ثلاث
 قطع نحاسية معدة لأن تكون قطعا من ذات
 الخمسة المليات ولم يتم صنعها وكذلك على مكابس
 وبضعة آلات وأدوات أخرى مثبتة في الأرض
 وتصلح لعملية التزييف . كما ثبت من محضره أن
 هذه المضبوطات جميعا وجدت في أماكن من
 المنزل يستحيل أن تصل إليها يد التليفق أو أية
 يد أجنبية . وحيث انه ثبت أيضا من تقرير
 قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب
 الشرعى أن المضبوطات يمكن استعمالها في تقليد
 النقود وان كانت لم يتم اعدادها ولم يستكمل
 تجهيزها . وحيث ان المتهمين أنكروا التهمة
 المسندة اليهم وأنكروا معرفتهم أى شيء عن
 المضبوطات وأنكروا ملكيتهم لها . وحيث »
 « انه عن المتهم الأول فان ما نسبته اليه النيابة »
 « العمومية يتكون من ثلاثتهم وان شملها وصف »
 « واحد . فالتهمة الأولى تهمة تقليد للمسكوكات »
 « الفضية والنحاسية . والتهمة الثانية تهمة الاشتراك »
 « في ترويجها . والتهمة الثالثة تهمة التعامل بها »
 « ففي التهمة الأولى . وحيث ان هذه التهمة »
 « ذات شقين أحدهما خاص بتقليد المسكوكات »
 « الفضية الأمر المعاقب عليه بالمادة ٢٠٢ »
 « عقوبات والآخر خاص بتقليد المسكوكات »

مباشرة . وثانياً - بأن الحكم قد بين خلافا لما يزعمه الواقعة وأدلة الثبوت فيها وسأر البيانات الواجبة في الأحكام الجنائية .
« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .
(طعن يوسف على عهد التجار ضد النيابة رقم ٩٧٦ سنة ١٧ ق)

٢٠٦

٧ إبريل سنة ١٩٤٧

حكم بالادانة . إرادته دليلاً يغير ما هو ثابت في التحقيقات . نقض .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة عند تلخيصها الأدلة التي بنت عليها ادانة المتهم قد أوردت أقوالاً للمتهم تغاير ما هو ثابت في التحقيقات فان حكمها يكون معيباً ويجب نقضه .
المكرر

« حيث ان الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

« وحيث ان مما ينعا هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه تعرض لأقواله في التحقيقات فأورد لها مؤدى يخالف المستفاد من عبارتها ، ورب على ذلك المؤدى إدانته .

« وحيث ان الحكم أورد أقوال الطاعن فقال « إن المتهم الثاني (الطاعن) أنكر التهمة » وقال إنه حقيقة تغيب عن منزلة الموضوع فيه « تحت المراقبة ليلة الحادث إذ كان قد ذهب « لحلوة الشيخ سعيد بجبهة سيدى شبل وتوجه « بعدها لزيارة عمته بدائرة مركز الصف ... الخ » ولما لحصت المحكمة الأدلة التي بنت عليها إدانة الطاعن قالت إن التهمة ثابتة عليه . « مما قرره » « كل من عبده أبو طرفه وعبده حسن قبل »

« عن المتهم الأول سلم بالجلسة باعتبار الواقعة »
« شروعا بالنسبة له . وعن التهمتين الثانية »
« والثالثة حيث انه متى كان من المسلم به أن »
« نقوداً مقلدة لم يتم صنعها أو على الأقل لم يتم »
« الدليل على اتمام صنعها أصبح من العسير تصور »
« اسناد تهمة الترويج والتعامل الى المتهم عن »
« نقود ولم يتم تقليدها أما ما قرره بعض رجال »
« الادارة من أن التحريات قد دلتهم على أن »
« المتهم وزوجته يترددان على الاسواق لترويج »
« عملتهما المزيفة والتعامل بها فانه مجرد وهم »
« قم بذهن رجال الادارة لا يستند إلى أية »
« واقعة مادية تؤيده . وعليه يتعين براءة المتهم »
« من هاتين التهمتين عملاً بالمادة ٥٠ من قانون »
« تشكيل محاكم الجنايات . . . وحيث انه من »
« كل ما تقدم يكون المتهم الاول في الزمان »
« والمكان المذكورين آتفا قد شرع في تقليد »
« المسكوكات النحاسية المبينة بالمحضر والمتداولة »
« قانوناً في بلاد الدولة المصرية بأن أعد »
« الأدوات والآلات اللازمة لذلك وأعد بعض »
« القطع المتلدة للطبع بالطابع المعد لهذا الغرض »
« وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته »
« فيه وهو مباغتة منزله وضبط هذه الأدوات »
« بمعرفة رجال البوليس وعقابه على هذا ينطبق »
« على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٠٢ و ٢٠٣ عقوبات »
« وحيث ان ما يثيره الطاعن في طعنه مردود »
أولاً - بأن تحضير الآلات والعدد والأدوات اللازمة لتزييف النقود ثم استعبا لها في اعداد المعدن بالفعل بقطعه على قدر العينة الأصلية التي أريد اجترأؤها وتقليدها يجب في نظر القانون عده شروعا في جناية التزييف متى كان فعل التهم قد تعبدى التفكير والتحضير وانتقل إلى دور التنفيذ ولو ترك وشأنه لمت الجريمة في أعقابها

الشرعى لدفع كل اعتداء مها كانت جسامته
أما تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء فلا ينظر فيه
إلا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى فاذا
ثبت وتحقق التناسب وجبت البراءة للمدافع وإن
زاد فعل الدفاع على الاعتداء وكانت الزيادة غير
مقبولة عند المتهم متجاوزا حق الدفاع وحق
عليه العقاب بالشروط الواردة فى القانون .

٢ — إذا كان كل ما قالته المحكمة
لا يعدو التحدث عن عدم التناسب بين الفعلين
ما وقع من الطاعن وما وقع من غريمه . وليس
فيه ما ينفى قيام حالة الدفاع الشرعى كما هو
معرف به فى القانون فإن الحكم المطعون فيه
يكون قاصر البيان فى الرد على الدفاع .

المحكم

« حيث ان مما يتعاه الطاعن على الحكم
المطعون فيه أنه أخطأ فى عدم عده فى حالة دفاع
شرعى تبرر ما وقع منه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه دان
الطاعن بجناية القتل العمد وجنحة الضرب وأوقع
عليه عقوبة واحدة هى المقررة للجناية وذلك
للارتباط الوثيق بين الجريمتين وعاقبه بالأشغال
الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وألزمه بمبلغ
التعويض المطلوب ورد على دفاعه المشار اليه
بقوله . « ان الدفاع عن المتهم (الطاعن) طلب
« الحكم بالبراءة ارتكنا على ما جاء على لسانه »
« وثبت فى محضر الجلسة وذهب إلى أن المتهم »
« كان فى حالة دفاع عن نفسه أو على الأقل أنه »
« قد جاوز حق الدفاع الشرعى مرتكنا فى ذلك »

« وفاتهما من أنه (الطاعن) كان شريكا لهما »
« فى السرقة وتعزز ذلك بهربه من المراقبة ليلة »
« الحادث وما بعدها وعدم تقدمه بما يفسر به »
« هذا الهرب . . . الخ » . قالت ذلك مع أن
الثابت بالتحقيقات التى اطلعت عليها هذه المحكمة
فى سبيل تحقيق وجه الطعن أن الطاعن بعد أن
ذكر أمام النيابة أنه يقيم بخلوة الشيخ سعيد أجاب
عن سؤالها عن مكان وجوده ليلة الحادث فقال
« هذه الليلة أنا كنت فى بيتي بخلوة الشيخ »
« سعيد لأنى مشبوه والخفير يتم على والخفير »
« اسمه خضيرى السيد وثانى يوم الصبح ركبت »
« القطار الساعة ٦ ونصف ورحت علشان »
« أشوف عمى فى كفر الديسى تبع مركز الصف »
« ورحت هناك يوم ٦ . . . الخ » . ولما كان
هذا صريحا فى الدلالة على أن الطاعن قال
بوجوده ليلة الحادث فى منزله ، وأنه لم يتغيب
عنه إلا بعد وقوع الحادث ، فإن ما قالته المحكمة
عنه ودعمت به ادائته لا يكون له من سند
فى الأوراق . وإذن فيكون الحكم معيبا واجبا
نقضه .

« وحيث انه لما تقدم بتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة
للبحث فى باقى أوجه الطعن .

(طعن سليمان حسن مراد وآخر ضد النيابة رقم
٧٨٧ سنة ١٧ ق)

٢٠٧

٧ إبريل سنة ١٩٤٧

دفاع شرعى . تعريفه . التناسب بين الاعتداء والدفع
متى ينظر إليه .

المبادئ القانونية

١ — ان القانون قد قرر حق الدفاع

وتناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر فيه إلا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى ، فإذا ثبتت وتحقق التناسب حقت البراءة للدفاع ، وإن زاد فعل الدفاع على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة عد المتهم متجاوزاً حق الدفاع وخفف عليه العقاب بالشروط الواردة فى القانون . ومتى كان هذا مقررًا ، وكان كل ما قالته المحكمة على النحو المتقدم لا يبدو التحدث عن عدم التناسب بين الفعلين ما وقع منهما من الطاعن وما وقع من غريمه ، وليس فيه ما يبنى قيام حالة الدفاع الشرعى كما هو معرف به فى القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان فى الرد على الدفاع .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث فى باقى أوجه الطعن

(طعن عبدالله محمود جبر ضد النيابة وأخرى مدعيه بحق مدني رقم ٦٩٨ سنة ١٧ ق)

٢٠٨

٧ ابريل سنة ١٩٤٧

محكمة استئنافية . تغييرها وصف التهمة من تزوير إلى اشتراك فى التزوير مع مجهولين . جوازه ما دام ذلك لم يؤسس على غير الوقائع المعروضة بها الدعوى . إدانة التهم فى تهمة استعمال الأوراق المرفوعة يجعل طعنه على تغير الوصف فى هذه الحالة غير مجدى لتبرير العقوبة .

المبادئ القانونية

١ — لا جناح على المحكمة الاستئنافية إذا هى اعتبرت التهم شريكاً مع آخرين فى التزوير بعد أن كان متهماً بأنه فاعل فى التزوير ما دام هذا منها لم يؤسس على غير الوقائع المرفوعة بها الدعوى أصلاً بل اقتصر على اعطاء

« على الاصابات التى وجدت بالتهمة ووالده »
« وعلى التمزقات التى وجدت بملابسهما »
« والكسر الذى وجد بأحد للقاعد التى كانت »
« فى مكان الحادث وحيث انه بالاطلاع على »
« الكشف الطبي تبين أن الاصابات التى »
« وجدت بالتهمة ووالده كانت اصابات بسيطة »
« إذ أن التهم عولج ثمانية أيام داخل المستشفى »
« وخرج منه للتردد على العيادة الخارجية لمناظرته »
« وأما الاصابات التى وجدت بوالده فهى »
« سحبات بسيطة لم تحتاج إلى علاج » وحيث »
« ان مثل هذه الاصابات وكذلك التمزقات »
« التى وجدت بملابسهما وكسر القعد ان دلت »
« على شيء فانها لا تدل إلا على حصول الشجار »
« فلا يؤخذ منها أن التهم كان فى حالة دفاع »
« شرعى إذ أن حق الدفاع الشرعى عن »
« النفس لا يبيح القتل العمد إلا إذا كان »
« مقصوداً به وقع فعل يتخوف أن يحدث منه »
« الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف »
« أسباب معقولة وهذا ما نصت عليه المادة ٢٤٩ »
« من قانون العقوبات . »

« وحيث انه لم يثبت من التحقيق أن التهم »
« كان فى حالة التخوف المتقدم ذكرها ولا يصح »
« القول بأن الاصابات والتمزقات والكسر تقوم »
« وحدها دليلاً على توفر هذا التخوف خصوصاً »
« وأنه لم يقل أحد أن المجنى عليهما الأولين »
« كانا يحملان عصياً أو آلات قاتلة . وحيث »
« انه يبين مما تقدم أنه لا محل للقول بأن التهم »
« قد جاوز حدود حق الدفاع الشرعى وإذن »
« لا محل لطلب اعتبار التهم معذوراً فيما اقترف »
« من قتل وشروع فيه »

« وحيث ان حق الدفاع الشرعى قد قرر بالقانون لدفع كل اعتداء مهما كانت جسامته

الوصف القانوني الصحيح الى هذه الوقائع هذا فضلا عن أن ما يثيره المتهم في هذا الشأن لا يجديه ما دام الحكم قد دانه أيضا بمحنة استعمال الأوراق المزورة وهذا يبرر العقوبة المقررة بها عليه .

٢ — اذا كان الحكم الاستثنائي قد ذكر الأدلة التي بنى عليها ما انتهى اليه من حصول تزوير في الأوراق ورد علي أسباب الحكم الابتدائي التي تضمنت ما يتمسك به المتهم وكانت الأدلة التي أوردتها الحكم الاستثنائي من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ومن شأنها تفنيد ما تمسك به المتهم فان ما يثيره المتهم حول قصور الحكم لا يكون له أساس .

المحكمة

« حيث ان حاصل الوجه الأول من أوجه الطاعن هو أن الطاعن كان مسندا إليه في الدعوى في بادئ الأمر تهمة تزوير « كرنهات » إلا أن المحكمة الاستئنافية غيرت وصف التهمة إلى الاشتراك في هذا التزوير مع مجهولين دون أن تنبه الدفاع .

« وحيث انه لا جناح على المحكمة الاستئنافية إذا هي اعتبرت الطاعن شريكا مع آخرين في التزوير بعد أن كان متهما بأنه فاعل في التزوير ، ما دام هذا منها على ما يبين من الحكم لم يؤسس على غير الوقائع المرفوعة بها الدعوى أصلا ، بل اقتصر على اعطاء الوصف القانوني الصحيح الى هذه الوقائع فضلا عن ذلك فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يجديه ما دام الحكم قد دانه أيضا بمحنة

استعمال الأوراق المزورة ، وهذا يبرر العقوبة المقررة بها عليه .

« وحيث ان الوجه الثاني يتلخص في أن الحكم قاصر في بيان أدلة اثبات اشتراك الطاعن في جريمة التزوير .

« وحيث ان هذا الوجه مردود بما هو ثابت بالحكم من أنه استند في ثبوت إدانة الطاعن الى ضبط « كرنهات » معه تثبت للمحكمة انها مزورة والى شهادة رينيه ميشيل التي تأيدت بأقوال اميل ريمون ومؤداها أن الطاعن اعترف له بمساهمة في التزوير ، وبأن هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم انتهى الى الجزم بأن الكرنهات مزورة ، مع أن التقرير الصادر من أهل الخبرة بقسم الطب الشرعي قال بعدم امكان القطع بحصول تزوير فيها . « وحيث ان الحكم حين عرض لثبوت التزوير وطريقته قال : —

« قد أجرت المحكمة تجربة على الكارنيه » « رقم ٥٠٤٩١ بأن ضغطت على حروف الختم » « بأصبع اليد فانطمست معالمها . . . فضلا » « عن هذا فقد تبين للمحكمة من مضاهاة » « الكارنيهات المضبوطة مع التهم احمد عبدالعزيز » « على دفتر الكارنيهات الصحيحة التي تبدأ برقم K » « ٥٣٠١ المودعة بالحرز الثالث » ان هناك خلافا ظاهرا للعين المجردة بينهما فيما يختص بنوع الورق وفي حجم الحروف وخاصة ماورد منها بالكعوب ومن مظاهر هذا الخلاف البادي أنه بينما يحرق بالكعب رقم الكارنيه مصحوبا برقم السيري حرف (K) مثلا في الكارنيهات الصحيحة ، فان هذا الحرف غير مثبت بكعوب الكارنيهات المضبوطة مع التهم فضلا عن الخلاف الناطق بين No. في كلا

النوعين وفي حجم الأرقام وخاصة عبارة 2 M C. I Netro . وبما أنه يبين من ذلك أن الحكم المستأنف إذ قضى ببراءة التهم استنادا على أنه لم يثبت أن الكارنيهات المضبوطة مع التهم احمد عبد العزيز مرورة قد باعد الصواب ، لأنه فضلا عن أن الثابت للعين المجردة ان هذه الكارنيهات مزورة بدليل اختلافها مع الكارنيهات الصحيحة من حيث نوع الورق وطريقة كتابة الحروف على النحو السالف يانه فان التقرير الطبي الشرعى لم يقطع بصحة الكارنيهات المضبوطة مع التهم بل انتهى إلى أنه ليس هناك ما يمنع من أن تكون هذه الكارنيهات صحيحة ، ولكن لا يمكن القطع بذلك لعدم تمكنه من قراءة حروف الحتم الموجود على كل صفحة من صفحات الكارنيهات ، فكان الطبيب الشرعى استهدى في تقريره بفحص الأختام ، مع أن الثابت من وقائع الدعوي أن أحدا من موظفي الشركة لم يجزم بأن الأختام الموجودة على الكارنيهات المضبوطة مزورة هي الأخرى بل على النقيض من ذلك قرر ايجيل ريمون بجلسة المرافعة أمام هذه المحكمة ان قريبا للتهم يدعى الطرايشي يحتفظ بالحتم ، فليس ثمة ما ينفي إذن أن يلجأ التهم إلى وضع هذا الحتم على الكارنيهات بعد اصطناعها . يضاف إلى هذا ما شاب التقرير الطبي الشرعى من غموض بصدد المضاهاة التي أجراها إذ أن سياق التقرير تشير بأنه اتخذ من الكارنيهات المودعة بالحرز الثالث أساسا للمضاهاة ، مع أن من بينها ما هو صحيح وما هو مزور ، وهل في هذا ما يفسر ما قال به من أن الكارنيهات المودعة بهذا الحرز تتفق تماما في المساحة والشكل واللون والطباعة مع الكارنيهات المضبوطة مع التهم رغم الخلاف البادى للعيان بين هذه الكارنيهات الأخيرة وبين الكارنيهات

الصحيحة ، وفي هذا ما يشعر بأنه أجرى المضاهاة بين الكارنيهات المضبوطة مع التهم وبين النوع الأخير المزور ، وقد لاحظت المحكمة توافقا تاما بينهما في المظاهر التي أشار إليها التقرير الطبي الشرعى ويبين من ذلك أن الحكم قد ذكر الأدلة التي بنى عليها ما انتهى إليه من حصول تزوير في الأوراق ، ورد على أسباب الحكم الابتدائي التي تضمنت ما يشير اليه الطاعن في هذا الوجه . ولما كانت الأدلة المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها وكان الرد على أسباب البراءة من شأنه أن يفندها ، فان ما يشير الطاعن لا يكون له من أساس .

« وحيث ان الوجه الباقي يتحصل في ان الحكم دان الطاعن بجرمة استعمال الأوراق المزورة دون أن يبين كنه هذا الاستعمال في حين ان الطاعن قال انه عثر على الأوراق وكان يقصد ناظر المحطة لتسليمه إياها .

« وحيث انه لا محل لهذا الوجه إذ أن الحكم قد ذكر في وضوح أنه ثبت للمحكمة ان الطاعن قد اشترك فعلا في توزيع الكارنيهات المزورة وبيعها . أما دفاع الطاعن فقد رد الحكم عليه بما يفنده .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن احمد عبد العزيز ضد النيابة رقم ٩٩٨ سنة ١٧ ق)

٢٠٩

٢١ أبريل سنة ١٩٤٧

متهم . ارتكابه عملاً من الأعمال التي ارتكب
بها القتل . اعتباره فاعلاً .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم قد أثبت أن كلا
من الطاعنين قد ارتكب عملاً من الأعمال
التي ارتكب القتل بها فإن مساءلة الطاعنين
كفاعلين تكون صحيحة .

٢ - إذا أخذت المحكمة بأدلة الإثبات
فإنها تكون قد دلت بذلك على أنها لم ترفى
الدفاع ما يغير النظر الذي انتهت إليه .

المحكمة

« حيث ان الطاعن الثاني قرر الطعن ولكنه
لم يقدم أسباباً لطعنه
« حيث ان الطعن المقدم من الطاعن الأول
قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن
المقدم من هذا الطاعن يتحصل في أن الحكم
حين قضى بتوفير ظرف سبق الاصرار في حقه جاء
قاصر في بيان الأدلة على قضائه خصوصاً وقد ورد
في موضع آخر من الحكم أن « انطلاق المياه في
حقل المجنى عليه أمر ظاهر غيز مستور يلم به
المتهمان الأولان (الطاعنان) في سر وبغير حاجة
إلى مرشد أو دليل » مما يفيد أن الطاعنين انتهزا
فرصة وجود المجنى عليه في حقله واشتغاله باطلاق
المياه واعتديا عليه .

« حيث ان ما يثيره الطاعن مردود بأن

الحكم قال في هذا الصدد « إن سبق الاصرار ثابت
من مفاجأة المتهمين للمجنى عليه بالضرب ومن
الضعف الوارد بينها بين المتهم الأول (الطاعن)
وبين المجنى عليه » وبأن هذه الأدلة والاعتبارات
التي أخذ بها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى مارتب
عليها أما ما قالته المحكمة من أن انطلاق المياه
في حقل المجنى عليه أمر ظاهر يلم به الطاعنان فلا
يجدى الطاعن مادامت المحكمة قد قالت في ذات
الوقت أن المجنى عليه أطلق المياه في الليلة السابقة
في يوم الحادث مما يصح معه أن يكون عليهما
بوجوده في أرضه مباشر ربهما إنما كان قبل وقوع
الواقعة بزمان مذكور .

« وحيث ان حاصل الوجه الثاني هو أن الحكم
اعتبر الطاعن فاعلاً للجناية مع أن مجسم المجنى عليه
إصابات لا تؤدي إلى الموت مما يجعل كلا من الطاعنين
شريكة للجھول من بينهما الأمر الذي كان يحتمل
معه أن تكون العقوبة أخف من الأشغال الشاقة
المؤبدة .

« وحيث ان الحكم ذكر الأفعال التي صدرت
من الطاعنين فقال « إنهما انقضا فجأة كل بالعصا
التي كان يحملها ضرباً على رأس وجسم المجنى عليه
الذي حاول الهرب من المتهمين إلا أنهما تعقباه
على الحد الفاصل بين الأرض المؤجرة للمجنى عليه
وأرض أخرى لحليل الزلقي وظل المجنى عليه
يقاومهما إلا أنهما أخذا يضربانه إلى أن سقط على
الأرض جثة هامدة » ثم انتهى إلى أن ذلك كان
منهما عن عمد وسبق اصرار . ولما كان الحكم
بذلك قد أثبت أن كلا من الطاعنين قد ارتكب
عملاً من الأعمال التي ارتكب القتل بها فإن
مساءلتهما كفاعلين تكون صحيحة .

« وحيث ان مبنى الوجهين الباقيين هو أن
المحكمة تعرضت للباعث على القتل فقالت إن

الطاعن كان مدينا لأخت المجنى عليه وتبقى لها في ذمته مبلغ ١٢٥ جنيتها مع أن الدائنة قالت بالجلسة أن أخا الطاعن وفي لها الدين ما عدا ٣٢ جنيتها منه وفضلا عن ذلك فإن الحكم لم يرد على أوجه دفاع الطاعن بما يفندها .

« وحيث أن الحكم فيما قاله عن باقي الدين أخذ في ذلك بما روته الدائنة في التحقيقات الأولية وأن مآلاته بالجلسة عن تضاؤل قيمة الباقي كان بناء على وفاء حصل بعد الحادث كما ثبت بالمحضر على لسان الطاعن نفسه . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في صدد الباعث لا يكون له محل . أما عن دفاع الطاعن فإنه فضلا عن أن المحكمة قد ردت عليه بما يفنده فإنها وقد أخذت بأدلة الإثبات التي ذكرتها تكون قد دلت بذلك على أنها لم تر في الدفاع ما يغير النظر الذي انتهت إليه .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن رياض تريك بولس وآخر ضد النيابة رقم ٩٦٤ سنة ١٧ ق)

٢١٠

٢١ أبريل سنة ١٩٤٧

سرقة باكره . متى يتحقق . فاعل أصلي في الجريمة . تقدير الأدلة .

المبادئ القانونية

١ — استعمال القوة مع المجنى عليه أو غيره لمنعه من ملاحقة السارق عند هربه بالمسروق وهو متلبس بفعل السرقة يجعل الفعل سرقة باكره .

٢ — حضور الطاعن مع باقي المتهمين في

مكان ارتكاب الجريمة وعمله على شل حركة المجنى عليه ومنعه من القبض على أحد منهم يجعله فاعلا أصليا في الجريمة .

٢ — متى كانت الأدلة التي أوردتها

المحكمة تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها فإن الجدل في تقدير هذه الأدلة لا يكون مقبولا لدى محكمة النقض لتعلقه بسلطة محكمة الموضوع وحدها .

المحكم

« حيث أن الطاعن يقول في طعنه أن الدليل الأساسي الذي استندت إليه محكمة الجنايات في الحكم باداته هو رواية المجنى عليه الذي كان متغيا وقت المحاكمة فاكتمى بتلاوة أقواله بالتحقيقات الأولية وقد ذكر المجنى عليه فيها أنه كان ذهب أولا إلى يارسان جيمس مع زميله شارلس ثم خرجا ليذهبا إلى ملهى الدولز حيث قابله شخص أعرج طاف به على عدة أماكن بها كثير من النساء إلى أن وقعت الحادثة وبمراجعة أقوال زميله شارلس يبين أنه أيد المجنى عليه في الجزء الأول من هذه الرواية ثم قال « ولا أذكر شيء بعد ذلك نظرا للظلام ونظرا لأنني كنت متعاطي الجرم معه » وقد أصر هذا الشاهد على أنه لا يمكنه ذكر أي رواية بسبب حالته هذه . فسأله المحقق ألم تر الأومباشي صبحي وهو يحاول إيقاع صديقك المجنى عليه . فأجاب — لأم ألحظ شيئا وكل ما لاحظته أن صديقي يصرخ « وأنا لا أستطيع ملاحظة شيء » . فسئل — هل كان زميلك المجنى عليه في حالة تغاير حالته فأجاب أعتقد ذلك لأنه لم يتناول من الحمر القدر الذي تناولته أنا وكان هو الذي يعني بمسألة ذهابنا إلى الكبريه وأنا كنت أصاحبه

قريباً مني بحيث أنه من المحتمل أن يكون قد رأى التهم وهو يسرق الحافظة ولم تتكلم محكمة الجنايات عن كل هذا واعتبرت الطاعن فاعلا مع أنه لم يعمل أى عمل من الأعمال المكونة للجريمة حتى تمامها ، أما فعل « مشكلة » المجنى عليه فمع أنه لا دليل صحيح على حصوله حتى لو كان حصل فهو في ذاته لا يدل على أن ركن القصد الجنائي في جريمة السرقة با كراه موجود عند التهم.. لأن إجماع الشراح على أنه يجب أن يكون للا كراه ارتباط بالسرقة بنوع ما . ومحكمة الجنايات لم تعن يبحث هذا الركن بل خلطت بين التهمين جميعاً خلطاً فوحدت بينهما في النية والقصد مع أن الوقائع والدفاع الذي تمسك به الطاعن كان يقتضى بحث ركن القصد الجنائي وبيان أدلة هذا الطاعن . ثم ان الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن التهم الأول تمكن من سرقة حافظة النقود فأحس المجنى عليه بذلك « ولكن التهمين أسرعوا بالهرب فهم باللاحق بالسارق إلا أن التهم الثانى اعترض طريقه وحاول إيقاعه على الأرض ثلاث مرات . . . » والأصل أن الا كراه اعتبر هو الا كراه الذي يرتكب لتسهيل فعل السرقة بمنع المجنى عليه أو غيره من مقاومة السارق عند ارتكابها وهذا استفاد من قول الشارع في المادة ٣١٤ « من ارتكب سرقة با كراه » فإذا لم يقع أى إكراه لغاية تمام السرقة وحيازة الجاني لشيء السروق كان أى فعل يقع بعد تمام السرقة جريمة قائمة بذاتها لا علاقة لها بالسرقة .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين بجناية السرقة بالا كراه ومحكمة الجنايات داتهم وذكرت الواقعة الجنائية في قولها « أن وقائع هذه الدعوى كما ثبت للمحكمة من « الاطلاع على أوراق القضية وماتم فيها من تحقيقات »

فقط . وقد بين الدفاع في مرافقته أن المجنى عليه كان مخموراً وكان يجب أن يكون هذا محل بحث قبل الأخذ بشهادته لتقدير قيمتها في الاثبات ولكن فات محكمة الجنايات هذا مع أهميته ولم ترد في حكمها على ما قاله الدفاع بشأنه ، كذلك تمسك الطاعن بأن العلاقة بينه وبين باقي التهمين مفقودة . وقد أثبتت محكمة الجنايات في حكمها نقلاً عن تقرير المجنى عليه « أنه كان يسير ليلة الحادثة مع زميله « الضابط البريطاني شارلز كولدول فقابلهما « التهم السادس وتأكد منه لأنه أعرج وقصير « وكان وصفه قبل ضبطه وعرض عليهما أن « يدلّهما على ملهى يقضيان فيه الليل وأثناء « سيره معهما انضم اليهم التهم الأول والثالث « وبعد قليل قابلوا في الطريق التهم الثانى « (الطاعن) الذي وقف يخاطب التهمين وأثناء « ذلك تمكن التهم الأول من سرقة حافظة « نقوده . . . » وعند ذكرها أقوال التهم الرابع قالت « ويقرر أنه يغلب على ظنه أن فريقه « وفريق التهم الثانى يعرفان بعضهما . . . » وقد كان المحقق سأل المجنى عليه . هل تعتقد أن السرقة تمت بعلم الأومباشى . فرد أنه يعتقد ذلك لأنه « شنكلنى » لكي أقع على الأرض عمداً ثلاث مرات ، فسئل ألا يجوز أنه توهم أنك ستعتدى على أحد من الأهالي واعتدى عليك بهذه الطريقة ليوقفك عن اللحاق به . فأجاب لو أنه أراد أن يعوقنى عن اللحاق بأحد المصريين خشية اعتدائى عليه لكان في إمكانه أن يمسكنى من جسمى أو يختار أى طريقة أخرى دون أن يشنكلنى لكي أقع ثلاث مرات . فسئل ، هل تعتقد أن مسير الأومباشى بالقرب منك يستطيع أن يرى التهم وهو يسرق حافظة النقود . فرد بقوله أن هذا ما لا أستطيعه وإنما يمكن أن أقول أنه كان

« وما دار في الجلسة تحصل في أنه في ليلة »
 « ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥ الموافق ١٢ القعدة »
 « سنة ١٣٦٤ بدائرة قسم الأزبكية محافظة مصر »
 « بينما كان المجنى عليه يسير في الطريق مع زميل »
 « له إذ قابله المتهمون وأحاطوا به وأخذ بعضهم »
 « يعرض عليه اقتياده إلى أحد الملاحين ويسألونه »
 « عما إذا كان يحمل نقودا مصرية وفي تلك »
 « الأثناء تمكن المتهم الأول إبراهيم علي إبراهيم »
 « من سرقة حافظة نقوده وبها ثمانية جنيهات من »
 « أوراق النقد المصري وخمسة جنيهات من أوراق »
 « النقد الفرنسية واليطالية وكان يضع تلك »
 « الحافظة في جيب بنطلونه الخلفي وأحس هو »
 « بذلك ولكن المتهمين أسرعوا في الهرب »
 « فهم باللاحق بالسارق الا أن المتهم الثاني »
 « (الطاعن) اعترض طريقه وحاول إيقاعه على »
 « الأرض ثلاث مرات ليعطله عن ملاحقة زميله »
 « المتهم الأول وأوقعه فعلا في المرة الرابعة فأصيب »
 « بجرح في الأصبع الوسطى ليده اليسرى »
 « وبسجج بركبته اليسرى وتمكن المتهم الأول »
 « من الهرب وقام المجنى عليه مسرعا ومتعقبا »
 « المتهمين صائحا فتنبه على ذلك أحد جنود »
 « البوليس المنوط به الحراسة في تلك المنطقة »
 « وكان يمر قريبا من مكان الحادث فاستوقف »
 « المتهم الثالث الذي كان يجري ومعه آخرون »
 « وهدده باطلاق النار فوقه وتمكن من »
 « القبض عليه حتى أدركه المجنى عليه وطلب »
 « اليه القبض على المتهم الثاني وقاد الجميع إلى »
 « مركز البوليس حيث حذر محضر ضبط الواقعة »
 « وأخطرت النيابة فباشرت التحقيق . ثم »
 « ذكرت الأدلة التي اعتمدت عليها في ثبوت »
 « وقوع تلك الواقعة منه فذكرت أن هذه »
 « الوقائع قد ثبتت صحتها فشهد حمد الله حافظ »

« حمد الله جندى البوليس في التحقيق وفي »
 « الجلسة أنه كان يمر في منطقة حراسته ليلة »
 « الحادثة في منتصف الليل فشعر بأصوات »
 « أشخاص تجري وتصيح قائلة « حرامى » »
 « فاعترض طريق بعضهم وهددهم باطلاق النار »
 « إن لم يوقفوا فوقف المتهم الأول وتمكن من »
 « القبض عليه ثم سأله عن سبب جريمة فقال »
 « له أنه يجري مع المتهم الثاني وراء لص يقال أنه »
 « سرق من ضابط انجليزى نقودا وبعد قليل »
 « أدركهما المجنى عليه ومعه المتهم الثاني وكان »
 « مرتديا لباس الجندي برتبة أومباشى فعاجل »
 « الشاهد يطلب اليه أن يترك المتهم الأول »
 « وأفهمه أنه يعرف اللغة الانجليزية وأن الموضوع »
 « يتعلق في أن شخصا سرق من المجنى عليه »
 « ١٣ جنيا منها ثمانية جنيهات مصرية وخمسة »
 « من العملة الايطالية وأنهم جادون في تعقب »
 « اللص وسيحضرون النقود المسروقة للمجنى »
 « عليه وقرر أن المجنى عليه في تلك اللحظة »
 « أشار إلى المتهم الثاني وفهم هو منه أنه يتعقبه »
 « من بين اللصوص فقاد الجميع إلى مركز »
 « البوليس وحاول المتهم الثاني الهرب مرتين »
 « فهدده مقسما باطلاق النار عليه إن لم يصاحبهم »
 « إلى قسم البوليس وبعد قليل من وصولهم أدركهم »
 « الضابط البريطانى الآخر زميل المجنى عليه »
 « وقرر المجنى عليه في التحقيق وفي تقرير باللغة »
 « الانجليزية مرفق بالأوراق أنه كان يسير ليلة »
 « الحادثة مع زميله الضابط البريطانى شارلس »
 « كولدوك فقابلهما المتهم السادس وتأكد منه »
 « لأنه أعرج وقصير وكان وصفه قبل ضبطه . »
 « وعرض عليهما أن يدلها على ملهى يقضيان »
 « فيه الليلة ، وأثناء سيره معهما انضم اليهم المتهم »
 « الأول والثالث وبعد قليل قابلا في الطريق »

« المتهم الثاني الذي وقف يخاطب المتهمين وأثناء »
« ذلك تمكن المتهم الأول من سرقة حافظة »
« نقوده وبداخلها ثمانية جنيهات مصرية وعملة »
« أجنبية تقدر بخمسة جنيهات وفر هاربا وفر »
« معه باقى المتهمين فهم باللاحاق به إلا أن المتهم »
« الثانى وكان على بعد خطوات منه عرقله بقدمه »
« محاولا إيقاعه على الأرض ثلاث مرات وفى »
« الرابعة سقط وأصيب فى أصبع يده وفى ركبته »
« وتمكن بذلك اللص من الفرار بالمسروقات »
« وقام يستغيث ويجرى إلى أن أدرك جندى »
« البوليس الشاهد السابق قابضا على المتهم الثالث »
« وأرشده عن المتهم الثانى فقادهم جميعا إلى »
« مركز البوليس وقرر المتهم الثالث عبد العال »
« السيد صالح فى محضر ضبط الواقعة وفى محضر »
« تحقيق النيابة أنه تقابل فى الطريق مع المتهم »
« الأول والرابع والخامس وساروا معا وبعد »
« قليل صادفوا المجنى عليه وزميله واقفين »
« يتحدث معهما المتهم الثانى وكان بملابس »
« جنديّة وفهموا من حديثهم أنه يدلهم على ملهى »
« وكان معهم المتهم السادس الأعرج فأحاطوا »
« بهما وتمكن للمتهم الأول من سرقة حافظة »
« نقود المجنى عليه وفر هو والمتهمان الرابع »
« والخامس وجرى هو الآخر إلى أن قبض عليه »
« الشاهد الأول وعلى أثر ذلك حضر المجنى عليه »
« ومعه المتهم الثانى وأشار إلى الشاهد بأن يقبض »
« عليهما فقادهم إلى مركز البوليس وقرر أنه »
« رأى المتهم الأول يقف وراء المجنى عليه ثم يفر »
« وشاهد المجنى عليه حين تحسس جيبه واكتشف »
« السرقة وجرى وراء المتهم الأول وجري »
« بجواره المتهم الثانى وشاهد أثناء هروبه المتهم »
« الثانى وهو يحاول إيقاع المجنى عليه على الأرض »
« واستمر هو يجرى إلى أن قبض عليه الشاهد »
« الأول وقرر المتهم الرابع على محمد حسن فى »
« محضر ضبط الواقعة ومحضر تحقيق النيابة أنه »
« تقابل ليلة الحادثة وقيل وقوعها مع المتهمين »
« الأول والثالث والخامس وكانوا مجتمعين من »
« قبل فنادوا عليه وطلبوا منه أن يسرح معهم »
« للسرقة وظلوا واقفين مكانهم وكان المتهم »
« الثانى واقفا مع جنديين مصريين من شاكلته »
« على بعد قليل منهم وبعد فترة من الزمن »
« شاهدوا المجنى عليه قادما هو وزميل له إلى »
« ناحيتهم فتقدم إليهما المتهم الثانى ومن معه »
« يحدثونهما فهجم باقى المتهمين عليهما وأحاط »
« الجميع بهما ورأى المتهم الأول يقف وراء المجنى »
« عليه ويختلس من جيب بنطلونه شيئا لم يتبينه »
« فى الظلام ويرجح أنه حافظة نقوده ثم يفر هاربا »
« ويفر معه باقى المتهمين وأثناء هربه هو لاحظ »
« المتهم الثانى يعرقل المجنى عليه لينعه من »
« اللحاق باللص . ويقرر أنه يغلب على ظنه »
« أن فريقه وفريق المتهم الثانى يعرفان بعضهما »
« لأن الجميع من محترفى السرقات المائلة وقرر »
« المتهم السادس أنه حقيقة تقابل مع المجنى عليه »
« وزميله وأرشداهما عن أمكنة لهو ثم انتهى »
« بهم اللطاف وأراد الانصراف وقيل ذلك حضر »
« المتهم الثالث ومعه أربعة آخرون وأحاطوا »
« بالمجنى عليه وزميله وبعد فترة قصيرة رآهم »
« يجرّون والمجنى عليه يجرى خلفهم ويستغيث »
« بالبوليس ولا يعرف شيئا عن الحادث ، وقرر »
« المتهم الثانى فى التحقيق أنه كان ليلة الحادث »
« فى السينما وحوالى منتصف الليل انصرف »
« قاصدا العودة إلى البلوك فقابل زميلان له »
« وسار ثلاثتهم قاصدين البلوك وعند ميدان »
« الحازندار شاهدوا المجنى عليهما يحيط بهما »
« بعض الأشخاص من الوطنيين وعلى أثر ذلك »

في القانون وتحديث عن ركن الا كراه فأثبتته على وجه يتفق والقانون فان استعمال القوة مع المجني عليه أو غيره لمنعه من ملاحقة السارق عند هربه بالمسروق وهو متلبس بفعل السرقة يجعل السرقة وقعت بالا كراه حقيقة كما تكلمت عن الدور الذي لعبه الطاعن في الواقعة مع زملائه وهو حضوره معهم في مكان ارتكابها والعمل على شل حركة المجني عليه ومنعه من القبض على أحد منهم بما يجعله فاعلا معهم في الجريمة ، ثم ذكرت الأدلة التي استخلصت منها ثبوت وقوع تلك الواقعة منه ، ومتى كان كذلك وكانت الأدلة المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها فان الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن صبحي اسكندر مشرق ضد النيابة رقم ٧٣١ سنة ١٧ ق)

٢١١

٢١ ابريل سنة ١٩٤٧

شاهد . لا يجوز الحكم على أقواله بعدم صحتها دون سماع شهادته ومناقشته أمام القضاء تحقيقا لطلب الخصم مادام ذلك ممكنا .

المبدأ القانوني

لا يصح في القانون الحكم على أقوال شاهد لأحد الخصوم في الدعوى بعدم صحتها بناء على أقوال آخرين من غير سماع شهادته

« رأؤهم يفرون هاربين والمجني عليه يجري »
« في أثرهم ويستغيث بالبوليس فاقول هو ومن »
« معه اللحاق بالمتهمين فلم يتمكنوا من إدراكهم »
« ونا عاد إلى حيث المجني عليه وجده واقفامع »
« جندى البوليس الذى كان تمكن من القبض »
« على المتهم الثالث ولا يدري كيف وجهت »
« التهمة اليه . وحيث ان باقى المتهمين أنكروا »
« التهمة وعاد المتهمان الثالث والرابع في جلسة »
« المحاكمة الى الانكار إلا أن انكارهم جميعا »
« لا تلتفت اليه المحكمة لئلا ما ثبت قبلهم من »
« الأدلة سالفة البيان ولا عبرة بما قرره الدفاع »
« عن المتهم الثانى أو استشهد به من حسن »
« سلوكه إذ ليس في ذلك ما يقلل من قيمة »
« الدليل قبله » . ثم عقيبت على ذلك بقولها :
« انه قد وضع أن السرقة تمت على الصورة »
« الواردة بأقوال المجني عليه وأقوال المتهمين »
« الثالث والرابع على النحو الذى سلف ذكره »
« في سرد الوقائع وذلك بأن أحاط المتهمون »
« بالمجني عليه وأخذوا يشغلونه بالكلام حتى »
« تمكن المتهم الأول من السرقة فلما أراد تعقبه »
« أعاقه المتهم الثانى بأن أوقعه على الأرض »
« وأصيب بالاصابات الموضحة بالمحضر وفي كل »
« ذلك ما يدل على أن المتهمين جميعا ساهموا »
« في مقارفة الجريمة وكلهم فاعل أصلى فيها . »
« وحيث ان ركن الا كراه مستفاد مما قرره »
« المجني عليه من محاولة المتهم الثانى تعطيله »
« وإيقاعه على الأرض فأصيب وبذلك تمكن »
« المتهم الأول من الفرار بالمسروق » .

« وحيث ان ما يشير الطاعن في طعنه مردود بأن المحكمة حين داته بخناية السرقة بطريق الا كراه قد بينت الواقعة بما توافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجناية كما هي معرف بها

ومناقشته فيها بمجلس الحكم تحقيقا لطلب
الخصم متى أمكن ذلك .

المحكمة

« حيث ان الطاعنين يقولان في طعنهما أن
المحكمة أخطأت إذ قضت عليهما بالزامهما
متضامنين بمبلغ ٣٠٠ ج على سبيل التعويضات
المدنية لأن كلا منهما مسئول عن فعل خاص وقع
منه ووصف التهمة صريح في أن الطاعن الأول
هو الذي ضرب الضربة التي نشأت عنها الوفاة
والطاعن الثاني ضرب المجنى عليه ضربا لم يترك
أثرا ولم يكن هناك اصرار سابق ولم يبين الحكم
الأساس الذي بني عليه قضاءه بأن تحكم بالتضامن
وفضلا عن هذا فالمحكمة قد أخطأت في الاستدلال
لأنها اعتمدت على شهادة شهود مع أن ما شهدوا
به يتعارض مع الثابت في الأوراق إذ ثبت أن
نزاعا سابقا قام بين فريق الطاعنين والمجنى عليه
وقد سوى صلحا في اليوم السابق على وقوع
الواقعة ولا يعقل أن يقع الصلح في يوم ويحصل
الشجار في اليوم التالي بغير ما سبب وخصوصا
أنه ثابت في التحقيقات وبالحكم المطعون فيه أن
شهودا عديدين شهدوا بأن الطاعن الأول كان
في بلد آخر بعيد عن مكان الحادث وقت وقوعه
ولم يجرح هؤلاء الشهود وأن هناك تحقيقا إداريا
ضمت أوراقه إلى الدعوى أجرى في شأن اهمال
شيخ الحفراء بالتبليغ بالحادث الذي وقع في حضوره
وثابت به أن المعتدى على المجنى عليه هو شخص
آخر غير الطاعنين . ثم ان المحكمة لم ترد على
ما أثاره الدفاع بصدد كيفية الاصابة إذ ذكر أن
الاصابة التي حصلت لاتفق وأقوال الشهود عنها
إذ أن المجنى عليه لو كان قد ضرب بالعصا الطويلة
لأصاب العظم قبل أن تخرق المصارين والعائنة التي

عملت غير صحيحة ولا بد أن تكون الاصابة من أثر
اصطدام بأحد قضبان الكوبري الحديدية مادام
ان السقوط كان على الوجه وفي هذه الحالة لا يوجد
أثر لضربة عصا في جسمه الخ والمحكمة لم تعرض
لهذا الدفاع جميعه ولم ترد عليه بشيء ولقد ضمت
التحقيقات الادارية المشار إليها بالجلسة أمام
المحكمة اثناء نظر الدعوى في اليوم السابق على
الرافعة ولم يكن الدفاع قد اطلع عليها ولذلك قد
طلب المحامي استدعاء مصطفى منسى لسؤاله وعلل
عدم اعلانه بأنه لم يطلع على اسمه إلا في التحقيقات
الادارية التي ضمت في اليوم السابق ولكن
المحكمة على الرغم من أنها أشارت إلى أقوال
هذا الشاهد فانها لم تجب الدفاع إلى ما طلب ولم
تسمع أقواله .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على
الطاعنين بأنهما « في يوم ١٥ مارس سنة ١٩٤٦ »
« التهم الأول ضرب حسن الكنانى عريان »
« عمدا فأحدث به الاصابة الميئة بالتقرير الطبي »
« وبقرار الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك »
« قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته والتهم »
« الثانى ضرب المجنى عليه المذكور ضربا لم يترك »
« به أثرا ظاهرا » ومحكمة الجنايات داتهما
وألزمتهما بمبلغ التعويض الذى قدرته يدفعانه
بطريق التضامن للمدعين بالحقوق المدنية وذكرت
الواقعة في قولها « أنه في يوم ١٥ مارس سنة »
« ١٩٤٦ بطلبات السرو اعتدى المتهمان محمود »
« أحمد محمد قميحه وأحمد محمد قميحه (الطاعنان) »
« على المجنى عليه حسن الكنانى عريان لتدخله »
« في صرف نزاع قام بين المتهمين وفريق آخر »
« كاد يؤدى إلى شجار فضربه المتهم الثانى بيده »
« ودفعه فوق على الأرض وضربه المتهم الأول »

« بصا غليظه على بطنه فأحدث به سحبا وكما »
« رضا بجدار البطن وتمزقا في الأمعاء الدقاق »
« والتها با بريتونيا عاما مما أدى إلى الوفاة وقد »
« ذكر المجنى عليه في أقواله التي أدلى بها في »
« التحقيقات أن شيخ الحفراء فتوح مسعد »
« جاب الله وشكرى أحمد الشرقاوي شهدا »
« الاعتداء وأيده هذان الشاهدان وسواهما »
« ممن شهدوا الواقعة » وأوردت الأدلة التي »
« اعتمدت عليها في ثبوت هذه الواقعة فذكرت »
« أن الوقائع المقدمة قد قام الدليل على صحتها من »
« أقوال المجنى عليه التي أبداها لمحققى البوليس »
« وأمام النيابة ومن شهادة شهود الرؤية الذين »
« سئلوا في التحقيقات وبالجلسة فقد سئل المجنى »
« عليه في المستشفى في اليوم التالى للحادثة فقرر »
« أنه كان سائرا في طريقه ووجد المتهمين »
« يهاجمان أحد الأشخاص فطلب اليهما أن »
« يكفيا فدفعه المتهم الثانى بيده في أنفه فأوقعه »
« على الأرض وضربه المتهم الأول وهو ابنه بالعصا »
« على بطنه ضربتين وكان ذلك بمرأى من وكيل »
« شيخ الحفراء فتوح مسعد جاب الله وشكرى »
« أحمد الشرقاوى وقرر فتوح مسعد جاب الله »
« في أقواله في التحقيقات كما شهد في الجلسة أنه »
« كان في طريقه إلى عمله فرأى جماعة من »
« الناس يتشاجرون وقد ضرب المتهم الثانى »
« المجنى عليه بيده في أنفه فوقع على الأرض »
« ثم ضربه المتهم الأول بصا غليظة على بطنه »
« ضربتين . وشهد أيضا شكرى أحمد محمد شلبي »
« الذى أسماه المجنى عليه في أقواله بالشرقاوى »
« في التحقيقات وبالجلسة بأنه رأى المجنى عليه »
« يتقدم إلى المتهم الثانى ويطلب اليه أن يصرف »
« رجاله المتجمعين بعصيم في مكان الحادث »
« فلكه المتهم على وجهه فوقع على الأرض »

« عندئذ عاجله المتهم الأول بضربه بصا على »
« بطنه ضربتين . وشهد السيد عبده سالم في »
« التحقيقات وبالجلسة بأنه رأى المتهم الثانى »
« لكم المجنى عليه فألقاه على الأرض وذلك عند »
« ما خاطبه ومن معه طالبا اليهم الانصراف ثم »
« ضربه المتهم الأول بصا غليظة أصابه بها على »
« بطنه ولم تصبه الضربة التالية على ماقوره في »
« التحقيقات وأصابته كلتا الضربتين على قوله »
« بالجلسة . وشهد الدسوقي شلبي خضير الفكهمانى »
« الذى يقع دكانه في مقابلة محل الحادثة في »
« التحقيقات وبالجلسة بأنه رأى المتهم الثانى »
« ضرب المجنى عليه بيده في وجهه فأوقعه على »
« الأرض وضربه المتهم الثانى بالعصا ضربة على »
« بطنه . وحيث انه وضع من تقرير الكشف »
« الطبي المتوقع على المجنى عليه بالمستشفى أن »
« به سحبا وكما رضا بجدار البطن أعلى »
« السرة بنحو سنتيمترين وأنه أجريت له عملية »
« فتح بطن فوجد تمزق بالأمعاء الدقيقة والتهاب »
« بريتونى عام وهذه الاصابة من الضرب بحسم »
« صلب راض كعصا مع ترجيح أن يكون »
« الضارب أمام المصاب وفي مواجهته . وتبين »
« من تقرير الصفة التشريحية التى أجريت »
« بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩٤٦ أن سبب الوفاة »
« التهاب بريتونى صديدى وامتصاص عام ناشئ »
« من تمزق الأمعاء نتيجة الاصابة بجدار البطن »
« وحيث ان المتهمين أنكرا التهمة وقرر »
« الأول أنه كان غائبا في جهة أخرى في تاريخ »
« الحادث وقرر الثانى في التحقيقات أن هناك »
« نزاعا بينه وبين المجنى عليه على الصيد في مناطقه »
« ببحيرة المنزلة وأنه تزعم جماعة من الناس »
« تجمعهم في مكان الحادث للاعتداء فلما رأى »
« ذلك منه انصرف ومعه أولاده الذين كانوا »

« اصطدام بقضبان الكوري الذي وقعت »
 « الحادثة على مقربة منه على ما هو ثابت من »
 « العناية وأن هذا قد حدث عند إتيان المجني »
 « عليه بحركة غير إرادية لما برز له أحد الناس »
 « ملوحا بعصاه وأنه يؤيده استبعاد أن يكون »
 « الضرب حاصلًا من عصا مستطيلة وفي المواجهة »
 « كما أورده التقرير الطبي أن ما أثاره »
 « الدفاع من ذلك كله لا يزيد على أن يكون »
 « محض استنتاج وتأول في أمر غير واقع »
 « وتخالف أساسه شهادة الشهود على الوجه »
 « الذي سلف توضيحه ولم يذهب إليه رأى »
 « الطبيين الكشاف والشرح وقد وصف »
 « أولها الإصابة وعين سبب حدوثها بما يتفق »
 « ورواية المجني عليه وشهادة شهود الرؤية »
 « الذين سئلوا في التحقيقات وبالجلسة . وحيث »
 « ان شهادة شهود النفي التي سمعت في الجلسة لم »
 « تأت بمجديد يدحض دليل الإثبات القائم على »
 « البيئة المقدمة من الاتهام وحيث انه ثابت من »
 « هذه البيئة أن الضرب وقع من المتهمين على »
 « المجني عليه عمدا بقصد إحداث إصابات به »
 « وقد أدى ضرب المتهم الأول له بالعصا على »
 « بطنه إلى إصابته بما تسببت عنه وفاته كما »
 « أوضحه تقرير الصفة التشريحية . وحيث . . . »
 « وحيث ان أولاد المجني عليه ادعوا مدنيا »
 « قبل المتهمين متضامين بمبلغ خمسمائة جنيه »
 « على سبيل التعويض وهو مستحق لما وقع »
 « من الضرر نتيجة الفعل المنسوب للمتهمين »
 « غير أن المحكمة تقدره بمبلغ ثلثمائة جنيه فقط »
 « وتقضي به على المتهمين متضامين مع المصاريف »
 « كاملة ومقابل أتعاب المحاماة . »

« وحيث انه لما كان الدفاع عن الطاعنين
 قد تمسك — على ما هو ثابت بمحاضر الجلسات —

« يرافقونه . وحيث ان هذا الانكار يناقضه »
 « ما شهد به شهود الواقعة الذين اجتمعت شهادتهم »
 « على حصول الاعتداء في الصورة التي سبق »
 « بيانها والتي طبقت ما رواه المجني عليه من »
 « أول أقواله ولم يبين أن تمت ما يدعى هؤلاء »
 « الشهود إلى الشهادة كذبا كما لم يثبت من »
 « شيء قدمه المتهمان أن النزاع الذي ذكر للمتهم »
 « الثاني قيامه يبلغ بالمجني عليه أن يدعى زورا »
 « على المتهمين بضربه وهو الذي لم يبادر بالتبليغ »
 « من أول الأمر تهوينا منه لشأن إصابته على »
 « ما هو واضح من أقواله في التحقيق حيث »
 « قرر أنه انصرف عقب الحادثة إلى منزله »
 « ولم يتيقظ لشدة الإصابة إلا في اليوم الثاني . »
 « وحيث ان الدفاع عن المتهمين أثار في الجلسة »
 « أن هناك شجارا سابقا بين فريق المجني عليه »
 « والمتهمين ثم الصلح بشأنه في نقطة البوليس »
 « في يوم الحادثة وأنه إذن لا محل لأن »
 « يعتدى المتهمان على المجني عليه بعد هذا »
 « الصلح كما أن هناك تحقيقا إداريا هو الذي »
 « ضمت أوراقه إلى الدعوى أجرى في شأن »
 « إهمال شيخ خفراء طلبات السرو التبليغ »
 « بالحادث الذي وقع في حضوره وشهد في هذا »
 « التحقيق شاهد لم يسأل في التحقيقات التي »
 « أجريت في الدعوى ويؤخذ مما قرره أن من »
 « اعتدى على المجني عليه شخص يعينه غير »
 « المتهمين وهاتان الحجتان اللتان استخلصهما »
 « واستمسك بهما الدفاع لقيام لما إزاء ما شهد »
 « به الشهود مما لا يدحضه مجرد القول باستبعاد »
 « أن يكون المتهمان ضربا أو بأن شاهدا لم »
 « تناقش شهادته قرر في تحقيق آخر أن المتهمين »
 « لم يضربا وأما ما أثاره الدفاع أيضا من احتمال »
 « أن تكون إصابة المجني عليه نشأت له من »

بضرورة سماع أقوال الشاهد مصطفى منسي واعتذر عن عدم إعلانه بأنه لم يعلم به إلا أخيراً من محضر التحقيق الذي لم يضم إلا في اليوم السابق وكان لا يصح في القانون الحكم على أقوال شاهد لأحد الخصوم في الدعوى بعدم صحتها بناء على أقوال آخرين بما يخالفها من غير سماع شهادته ومناقشته فيها بمجلس الحكم تحقيقاً لطلب الخصم متى أمكن ذلك فإن رد المحكمة على طلب الدفاع على النحو الذي ذكرته في الحكم على الوجه المتقدم لا يكون سديداً .

« وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقى أوجه الطعن .

(طعن محمود احمد محمد قبيحه وآخر ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدنى رقم ٧٢٥ سنة ١٧ ق)

٢١٢

٢٨ ابريل سنة ١٩٤٧

حكم استثنائي . عدم ذكره الدليل الذي استخلص منه الواقعة وعدم رده رداً كافياً على أسباب الحكم الابتدائي . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة الاستئنافية لم تورد الدليل الذي استخلصت منه الواقعة التي استندت إليها ولم ترد كافياً على الأسباب التي أقيم عليها الحكم الابتدائي فإن حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه أن الدعوى

أمام محكمة أول درجة كان الاتهام يقوم فيها على الادعاء بأنه أنشأ بنكاً أحاطه بمظاهر البذخ فأدخل في روع المجنى عليه وولده أنهما يستطيعان الحصول على ربح من توكيله في بيع نوع من السماد وأنه توصل بهذا إلى الاستيلاء منهما على مبلغ ٤٥٠ جنيهها وقد قالت محكمة أول درجة أن المتهم أنكر التهمة وقرر أن بنك الكتوار الشرقي الذي يديره هو شركة أنشئت في سنة ١٩٣٨ للتجار في السماد ولأعمال أخرى . وأن الموضوع لا يخرج عن كونه صفقة تجارية لنوع من السماد الكيماوي لم تصادف لدى المجنى عليه رواجاً . ثم ذكرت ماقرره المتهم الثاني من أن البنك له وجود قانوني وأنه اشتغل به كموظف — وقالت فيما يتعلق بالسماد أنه ثبت لديها أن المتهم كان يتجر في السماد حقاً وأضافت إلى ذلك أن قسطنطين عجايبي قرر في التحقيق أن المتهمين باعاً له سماداً وسلماه إليه فعلا غير أنه اتضح من التحليل الذي أجرته وزارة الزراعة أن هذا النوع من السماد لا يصلح للأرض وانتهت من ذلك إلى القول بأن المتهم كان حسن النية — وأن الاتفاق بينه وبين المجنى عليه كان عملاً تجارياً ولم يكن يقصد منه الاستيلاء على ثروتهما بدون وجه حق فلما جاءت الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية قالت رداً على ما أثبتته المحكمة الابتدائي خاصة بالمعاملة أن المتهم الأول أنشأ شركة أسمها بنك الكتوار اتضح أنه لا مال لها واتخذ لها مظهراً كاذباً بإلباسها الثوب الذي يفهم منه وجودها قانوناً . . . الخ وأن ذلك واضح من القضايا العديدة التي نظرت أمام هذه الدائرة ونخص بالذكر القضية رقم ٢٩٥٣ سنة ١٩٤٥ جنح مصر المنظورة مع هذه القضية . وهذا الاستدلال رغم عدم حوازه فان القاضي يقضى به بناء على عقيدة حصلها من خارج الملف

وهو أمر يتنافى مع وجوب امتناع القاضى من أن يحكم بعله فانه فاسد الأساس لأن وجه الخلاف الثابت لم يكن على أن الطاعن حصل على المال بسبب إيهامه المجنى عليه ببيع شيء لم يقصد بيعه إليه فعلا - بل أن التعاقد حصل على نوع من الخصبات - عاينه المجنى عليه وأرسل إليه فعلا - إلا أن وزارة الزراعة قد رأت أن الاسم المعلن به مسحوق جبر يجب إبداله بـ كبرونات طباشير ومعنى هذا قانونا أنه كان يجوز للتعاقد إذا كان الفارق جوهريا أن يفسخ التعاقد وهو ما سعى ووصل إليه بسبب عدم رواج الصنف لديه على أن هذا لا يغير بحال من أن المتهم قد دفع الدعوى بأن الوزارة قد أباحت بيع وشراء هذا الخصب ، وأنها أوصت بالحل الذى يتجرفيه فى نشره اذاعتها وأشار إليها المتهم فى دفاعه وأنه قد اشترى من ذلك المحل هذا الخصب للآجار فيه وأن كثيرا ممن اشتروه قد انتفعوا به فعلا وقد أقرت محكمة أول درجة دفاعه ولو أنها ذكرت خطأ أن وزارة الزراعة اعتبرت هذا النوع غير صالح ، فإن كانت محكمة ثاني درجة قد ذهبت إلى أنها حصلت عقبتها من دعوى أخرى بأن الطاعن أنشأ بنكا وهما فانه كان من المتعين عليها على الأقل أن ترد على وجه الدفع الخاص بحسن نية المتهم ليس فقط لأن محكمة أول درجة قررتة فعلا ، بل ولأن الدفاع قد أثاره فى مذكرته فاذا أضيف إلى هذا أن الادعاء بأن البنك وهمى هو ادعاء لا صحة له كما قال الدفاع فى مذكرته - وأشار إلى ما يفيد ذلك من أدلة عديدة أوضحها ، فانه يكون من الواضح بطلان الحكم .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخر بأنهما توصلا بطريق الاحتيال إلى

الاستيلاء على مبلغ ٤٥٠ جنيتها من قسطنطين عجايى وولده ناشد وكان ذلك بالاحتيال لسلب ثروتهما باتخاذ طرق احتيالية من شأنها إيهام الثانى بوحود مشروع بأن طلب الثانى إلى المجنى عليه الحضور إلى مكتب الأول ليوكله فى بيع سجاد فلما ذهب مع ابنه الفاء قد اتخذ مظهرا أحاطه بضروب البذخ وأدخلا فى روعهما أنه يتجر فى السجاد وأنه يوكلهما فى البيع لقاء عمولة مغرية فاتفقوا بقوله وأفهمهما أنه سيرسل لهما قدرا مينا بالمحضر من السجاد واستوليا منهما بناء على ذلك على مبلغ ٤٥٠ جنيتها » ومحكمة أول درجة برأته وقالت فى ذلك « أن التهمين أنكرا التهمة وقرر الأول (الطاعن) أن بنك الكتوار الشرقى الذى يديره ووصفته النيابة أنه وهمى لا وجود له هو شركة نشأت فى سنة ١٩٣٨ للآجار فى السجاد ولأعمال أخرى وأن الموضوع لا يخرج عن كونه صفقة تجارية لنوع من السجاد الكياوى لم يصادف لدى المجنى عليهما رواجاً فلجأ إلى تقديم شكواهما وسلوك هذا المسلك وقرر الثانى بأن المتهم الأول أنشأ البنك وأداره باسمه بعد أن استوفى كل الاجراءات الشكلية والموضوعية والتحق هو بهذا البنك وعمل فيه كموظف بموجب عقد مبرم بينه وبين المدير وكان يتقاضى عن عمله مرتبا شهريا وحيث انه ثابت من الاطلاع على المستندات التى قدمها المتهم الأول أنه كان يتجر فى السجاد حقا وقرر قسطنطين عجايى أحد المجنى عليهما فى التحقيق وأمام المحكمة بأن المتهمين باعاه له سجادا وسلماه إليه فعلا غير أنه اتضح من التحليل الذى أجرته وزارة الزراعة أن هذا النوع من السجاد لا يصلح للأرض وأن المتهم الأول اصطالح معه أخيرا ودفع له المبلغ . وحيث أنه فى قيام المتهم الأول برد المبلغ الذى استولى عليه دليل واضح

على حسن النية وأن الاتفاق الذي أبرم بينه وبين المجنى عليه كان عملاً تجارياً ولم يكن يقصد به الاستيلاء على ثروتهما بدون وجه حق ومن ثم ترى المحكمة أن التهمة على غير أساس ويتعين الحكم ببراءة المتهمين عملاً بالمادة ١٧٢ جنابات والمحكمة الاستئنافية ألغت هذا الحكم ودأته وذكرت « أن المجنى عليهما قسطنطين عجايبي وناشد عجايبي قرراً أنه في أوائل إبريل سنة ١٩٤٥ حضر المتهم الثاني وقابل أولهما وأفهمه بوجود مشروع يدر عليه ربحاً هو أن يكون وسيطاً في الاتجار في مسحوق الجير الخصب وكله الحضور إلى القاهرة لقر البنك وقد ذهب المجنى عليهما معاً إلى البنك وقابلا المتهمين وراعتها أثنائه ومحتوياته ومظهره وتعاقدت مع المتهمين على أن يكون أحدهما وسيطاً لتصرف السداد بقلوب والثاني بالجيزة ودفعاً مبلغ ٤٥٠ جنيهًا للمتهم الأول ولما ورد السداد اتضح أنه غير صالح للتسميد وقد أبدى الفلاحون الذين اشتروه أو أخذوه بالمجان نفورهم من إتلاف السداد زراعتهم ودلت شهادة قسم الكيمياء بوزارة الزراعة على عدم صلاحية السداد والذي ورده المتهمان للمجنى عليهما للتسميد وحيث أن المتهم الثاني يسلم في دفاعه بذهابه إلى قوص لدعوة قسطنطين لمقابلة المتهم الأول وإنما يقول أنه إنما فعل ذلك تنفيذاً لأمر مخدمه المتهم الأول . وحيث أن المتهم الأول يقول أن المعاملة التي تمت بينه وبين المجنى عليهما بيع وشراء ولا جريعه فيها .

« حيث أن المتهم الأول أنشأ شركة وهمية أسماها بنك الكتوار اتضح أنه لا مال لها واتخذ لها مظهرًا كاذبًا يلبسها الثوب الذي يفهم منه وجودها قانوناً ثم نصب حباثله فأخذ أموال الناس

بطرق شتى وذلك واضح من القضايا العديدة التي نظرت أمام هذه الدائرة ونخص بالذكر القضية رقم ٢٩٥٣ سنة ١٩٤٥ جنح مصر المنظورة مع هذه القضية والثابت في القضية الحالية أن المتهم الأول استعان بالمتهم الثاني وأوحى إليه بأن يذهب إلى قوص ومقابلة قسطنطين وإيهامه بوجود مشروع الاتجار في الأسمدة وبما يدره عليه من ربح وفير فأنخدع لقوله وغرته بعد ذلك مظاهر البنك الوهمي هو وولده وما أبداه المتهمان من كياسة وحسن حديث ليدخلا في روعهما فائدة السداد وسرعة تداوله حتى تمكنوا بذلك من الحصول على مبلغ ٤٥٠ جنيهًا منها وهذه الوقائع ثابتة كما سلف القول من شهادة المجنى عليهما التي لم يجرحها المتهمان بشيء ومن ثم تكون التهمة المسندة إليهما ثابتة قبلهما ولا تسير هذه المحكمة محكمة أول درجة في اعتبار التعاقد الذي تم بين المتهمين والمجنى عليهما بيعاً وشراءً مع ما يكتنفه من مظاهر الغش والخداع ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ومعاقبة المتهمين بما تقضى به المادة ١/٣٣٦ عقوبات وترى المحكمة لظروف الدعوى وللصلح الذي تم بين المتهمين والمجنى عليهما وعدم وجود سوابق للمتهمين استعمال الرأفة ووقف تنفيذ العقوبة عملاً بالمادتين ٥٦ و ٥٥ عقوبات .

« وحيث أن المحكمة الاستئنافية قد ذكرت على خلاف ما أثاره الدفاع عن الطاعن أن البنك الذي يديره وهمي ولا مال له دون أن توجد الدليل الذي استخلصت منه ذلك وذكرت أن الطاعن نصب حباثله فأخذ أموال الناس بالباطل غشاً وخداعاً دون أن تعين الدليل الذي قالت أنها استمدته من القضايا الأخرى التي أشارت إليها وتبين وجه استدلالها به في هذا الخصوص

وقضت بإلغاء الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة لعدم وقوع طرق احتيالية دون أن ترد ردا كافيا على الأسباب التي أقيم عليها هذا الحكم ومتى كان ذلك كذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان واجبا تقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه .

(طعن صبرى ناشد نجيب ضد النيابة رقم ٧٦٨ سنة ١٧ ق) .

٢١٣

٢٨ ابريل سنة ١٩٤٧

حكم . استناده في الادانة الى التحقيقات والى اعتراف دون أن يورد مضمونها . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه أدان الطاعن على أساس التحقيقات وعلى أساس اعترافه بأنه لم يوف بضريبة الأرباح دون أن يبين الحكم وجه استدلاله بالتحقيقات ودون أن يورد ما قاله الطاعن (المتهم) بصدد التاريخ الذى لم يحصل فيه الوفاء بالضريبة حتى حلوله مما يصح معه اعتباره تسليما بارتكاب الجريمة بجميع عناصرها القانونية فانه يكون قاصر البيان واجبا تقضه .

المحكمة

« حيث ان الطاعن ينعى فيما ينعه على الحكم المطعون فيه أنه دانه دون أن يبين التحقيقات التي قال انه يستند اليها في الادانة ويوضح ماهية الاعتراف الذى قال بصدوره من المحكوم عليه وهذا منه قصور يستوجب تقضه .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « لم يسدد ضريبة الأرباح التجارية عن سنة ١٩٤٤ فى الميعاد القانونى رغم تسليمه التنبيه بذلك » والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دانه بهذه الجريمة وعاقبه بغرامة مقدارها ١٠٠ قرش وبدفع ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة وقال فى ذلك « ان التهمة ثابتة قبله من التحقيقات واعترافه فيها بأنه لم يقم بسداد ضريبة الأرباح وإن كان يتضرر من كبر قيمتها وعقابه ينطبق على المواد المطلوبة » .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن على أساس التحقيقات دون أن يبين وجه استدلاله بها وعلى أساس ما قاله من اعتراف الطاعن فى التحقيق بأنه لم يوف بضريبة الأرباح دون أن يورد من مضمون ما قاله بصدد التاريخ الذى لم يحصل منه الوفاء بالضريبة حتى حلوله ما يصح معه عده تسليما بارتكاب الجريمة بجميع عناصرها القانونية يكون قاصر البيان واجبا تقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث فى باقى أوجه الطعن .

(طعن توفيق متى جبرائيل الجمل ضد النيابة رقم ١١٦١ سنة ١٧ ق)

٢١٤

٢٨ ابريل سنة ١٩٤٧

تصحيح تاريخ الحادثة بمعرفة محكمة أول درجة بناء على التحقيقات التي أجرتها . لا إخلال بحقوق الدفاع .

المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة أول درجة صححت

ألفاظ السب التي صدرت من الطاعن على ما أثبتته المحكمة بتر تطبيق مواد القانون التي عوقب بموجبها خلافا لما يدعيه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن محمود محمد النصري ضد النيابة رقم ١١٥٧ سنة ١٧ ق)

٢١٥

٢٨ ابريل سنة ١٩٤٧

دفاع متعلق بركن من أركان الجريمة . عدم الرد عليه . قصور .

للبدأ القانوني

إذا كان الدفاع عن المتهم تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأن الورقة موضوع المحاكمة حقيقتها (كيبالة) وقد رفعت بشأنها دعوى تجارية وطلب التأجيل لتقديم مستندات فأجلت القضية لهذا السبب وبعد ذلك صدر الحكم للطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يعنى بالرد على الدفاع المشار إليه فان الحكم يكون قاصر البيان واجبا نقضه لتعلق هذا الدفاع بركن من أركان الجريمة لا تقوم إلا بتوافره .

المحكمة

« حيث ان الطاعن ينعى فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه خالف الثابت في الأوراق كما خالف القانون حين اعتبر الورقة محل المحاكمة « نفيكا » مستكملة لجميع الشرائط القانونية مع

تاريخ الحادثة للاعتبارات التي ذكرتها من واقع التحقيقات التي تمت في الدعوى فليس في ذلك اخلال بحقوق الدفاع مادام المتهم كان أمامه فرصة مناقشة هذا التعديل أمام المحكمة الاستئنافية .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه أن النيابة العمومية نسبت إليه أنه اعتدى بالضرب على المجنى عليها في يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٦ مع أن الثابت بالأوراق وعلى الأخص أقوال المجنى عليها أن الطاعن لم يرتكب ضربا في هذا التاريخ . هذا ولقد أضافت المحكمة تهمة جديدة ضد الطاعن بأن عدلت التاريخ وجعلته يوم ١٤ مايو وذلك دون أن تلفت الدفاع . ثم أنها طبقت المادة ٣٠٨ عقوبات على واقعة السب وهذا خطأ لأن الألفاظ التي صدرت منه وهي « ياشرموطه يا بنت الكلب يا مرات المعرص » لاتضمن طعنا في العرض .

« وحيث انه لا وجه لما يتمسك به الطاعن في طعنه فالحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد صحح تاريخ إحدى الوقائع للرفوعة بها الدعوى عليه وجعله يوم ١٤ من مايو سنة ١٩٤٦ بدلا من ١٥ من الشهر المذكور وذكر الاعتبارات التي استند إليها في ذلك من واقع التحقيقات التي تمت في الدعوى وإذن فلا محل لقول الطاعن بأنه لم يرتكب ضربا في ١٥ المذكور كما لا محل للقول منه بالاخلال بحقوق دفاعه مادام التعديل قد تم على النحو المتقدم أمام محكمة أول درجة وكان أمام الطاعن فرصة مناقشته أمام المحكمة الاستئنافية إذا أراد ثم إن

أنها خلو من التاريخ مما لا يمكن معه عدّها « شيكا » .

« وحيث ان الدفاع عن الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية على ما يبين من مراجعة محضر الجلسة بأن الورقة موضوع المحاكمة حقيقتها « كميالة » وقد رفعت بشأنها دعوى تجارية وطلب التأجيل لتقديم مستندات فأجلت القضية لهذا السبب وبعد ذلك صدر الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يعنى بالرد على الدفاع المثار إليه .

ولما كان هذا الدفاع معاً لتعلقه بركن من أركان الجريمة لا تقوم إلا بتوفره فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقى أوجه الطعن .

(طعن على حقي ناجى ضد النيابة رقم ٧٥٩ سنة ١٧ ق)

٢١٦

٢٨ ابريل سنة ١٩٤٧

سب على . وجوب بيان ركن العلانية والدليل عليه .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أدان الطاعنة بجريمة السب العلني دون أن يبين ركن العلانية ويورد الاعتبارات التي استخلصت المحكمة قيامه منها فانه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

المحكمة

« حيث ان الطاعنة تنعى فيما تنعاه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ لأنه داتها بالسب العلني دون أن يتحدث عن العلانية ومقدماتها .

« وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه دان الطاعنة بخنعة السب العلني وألزمها بمبلغ التعويض الذي قدره للمدعى بالحقوق المدنية وقال في ذلك « ان المدعى بالحق المدني شهد بأن « المتهمه تعدت عليه بالسب العلني بقولها له « زوج الشرايط المرصين اللي فاتحها كرخانة » . وحيث ان فهمى محمد العدوى شهد بما يؤيد أقوال المجني عليه وإنه ذهب إلى منزل المجني عليه لحضور المزاد الذي كان يفتحه ظهرا فسمع التهمة تسب المدعى بالحق المدني بالألفاظ التي ذكرها وهي « المرص اللي فاتحها كرخانة » وحيث ان احمد حسن الزواوى شهد بما يطابق أقوال الشاهدين السابقين . وحيث ان شهود النفي الذين استشهدت بهم المتهمه لم يشهدوا بما تترتاح معه المحكمة إلى الجزم بعدم صحة التهمة خصوصا وأن المتهمه لم تستطع بجريح أقوال المجني عليه وشهوده بشيء . وحيث انه لما تقدم ترى المحكمة أن التهمة ثابتة وعقاب المتهمه عليها ينطبق على المواد المطلوبة إلا أن المحكمة ترى نظرا لأن المتهمه سيدة ولعدم وجود سوابق لها استعمال الرأفة وشمول الحكم بالايقاف .

« وحيث انه وقد ثبتت التهمة يكون طلب التعويض في محله لأنه مما لا نزاع فيه أن المجني عليه ناله ضرر أدبي بسبب فعل المتهمه غير أن المحكمة تقدر التعويض المناسب بمبلغ خمسة جنيهات فقط .

وحيث انه لما كان الحكم قد دان الطاعنة

« وحيث ان الطاعن تمسك امام المحكمة الاستئنافية — على ما بين من مراجعة محضر الجلسة — بالدفاع المشار اليه والمحكمة أمرت بضم الدفع إلى الموضوع ، وممعت الدعوى ثم أصدرت الحكم فيها بالإدانة دون أن تتعرض للدفع وترد عليه ولما كان هذا الدفع مهما ، فان عدم الرد عليه يعد قصورا موجبا لنقض الحكم » وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن كامل ميخائيل حنا ضد النيابة رقم ١١٥٦ سنة ١٧ ق)

٢١٨

١٢ مايو سنة ١٩٤٧

تسيب . قصور . شهود . طلب سماعهم . عدم الرد على هذا الطلب . نقض .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت أن شاهد الأثبات لم يحضر أمام محكمة أول درجة وفصلت المحكمة في الدعوى بناء على التحقيقات الأولية بدون سماع شهود وكان الدفاع عن الطاعن قد طلب الى المحكمة الاستئنافية سماع شهود ولم تجبه المحكمة الى طلبه أو ترد عليه وأيدت الإدانة للأسباب المذكورة بالحكم المستأنف فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا واجبا نقضه .

المحكمة

« حيث ان أوجه الطعن تتحصل في القول

بجرمة السب العلقى دون أن يبين ركن العلانية ويورد الاعتبارات التي استخلصت المحكمة قيامه منها فانه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن بديعة عبده مصطفى ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ٧٦١ سنة ١٧ ق)

٢١٧

١٢ مايو سنة ١٩٤٧

تسبب . قصور . دفع بعدم جواز نظر الدعوى . عدم الرد عليه . نقض .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز نظر الدعوى ضده لسابقة الفصل فيها ، والمحكمة بعد أن أمرت بضم الدفع للموضوع أصدرت حكما بالإدانة دون أن ترد على الدفع فان هذا يعد قصورا موجبا لنقض الحكم .

المحكمة

« حيث ان الطاعن ينعى فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز نظر الدعوى ضده لسابقة الفصل فيها من محكمة جنح جزئية كرموز ببراءته في القضية رقم ٣٩٢١ سنة ١٩٤٥ ، ولكن المحكمة على الرغم من انها أمرت بضم هذا الدفع إلى الموضوع فانها لم تشر اليه وترد عليه ، وهذا منها قصور يوجب النقض .

شاهد وكان في ميسور المحكمة الاهتداء اليه فانه لا يجوز للمحكمة أن تتكهن وتفترض أقوالاً أو روايات للشاهد قبل أن تسمعه لتقضى برفض طلب سماعه ، فاذا رفضت المحكمة طلب المتهم بناء على هذه الافتراضات كان حكمها معيباً واجبا نقضه .

المحكمة

« وحيث ان مما ينهائ الطاعن عن الحكم المطعون عليه أن الدفاع عنه طلب إلى محكمة الجنايات سماع شهادة العسكرى المسلم في التحقيق بوجوده في مكان الحادث وقت وقوعه ، فلم يجب إلى طلبه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قال في هذا الصدد : « ومن حيث ان تشيبت الدفاع بأن جندياً » « كان إبان الحادث وأن الاستشهاد به أمر » « جوهري — ان هذا التشيبت لا معول عليه » « فإن أمر هذا الجندي قد جاء عرضاً في قول » « لابن أخى المجنى عليه — صلاح صادق سمري » « إذ قل أن المتهم بعد أن ضربه عمه بسكين » « كبيرة ولجأ المتهم إلى الفرار وجد عمه المجنى » « عليه يقفو أثره — بعد أن جريا استغاث هو » « بجندي مجهل اسمه ونمرته أخذ يعدو كذلك » « ولكن المتهم اختفى وعمه ذهب للمستشفى — » « فكأنما ذلك الجندي المجهول الاسم والتمرة » « مما يتيسر العثور عليه إنما جاء في إعتاب » « الحادث فلم ير عدواناً ما فضلاً عن أنه لم » « يكن من سبيل للتعرف إليه ودعائه للشهادة » ولما كان ما قاله الحكم من هذا لا يبرر عدم استجابة الطاعن إلى ما طلب ما دام الشاهد

بأن الطاعن أشهد شاهدين أمام محكمة أول درجة ولكنها لم تسمعها على الرغم من إعلانها بالحضور أمامها ، وتمسك بسماعها أمام محكمة ثاني درجة وقد حضرا فعلاً ونودي عليهما بالجلسة تمهيداً لسماع أقوالهما ، ولكن المحكمة لم تسمعها واعتمدت في حكمها على ما تدون بمحضر تحقيق البوليس ، ومع أن تأسيس الحكم على هذا التحقيق وحده لا يجوز إذ أن التحقيقات الأولية لا تصلح أساساً تبنى عليها الأحكام ، بل الواجب دائماً أن تؤسس على التحقيق الذي تجريه المحاكم بنفسها في جلساتها .

« وحيث انه لما كان الثابت بمحضر جلسات المحاكمة أن شاهد الاثبات لم يحضر أمام محكمة أول درجة ، وفصلت المحكمة في الدعوى بناء على التحقيقات الأولية وبدون سماع شهود ، وكان الدفاع عن الطاعن قد طلب إلى المحكمة الاستثنائية سماع شهود ولم تجبه أو ترد عليه وأيدت الادانة للأسباب المذكورة بالحكم المستأنف فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً واجبا نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن عبد الله محمد حسن ضد النيابة رقم ١١٢٣ سنة ١٧ ق)

٢١٩

١٢ مايو سنة ١٩٤٧

شاهد . طلب سماعه . لا يجوز رفض هذا الطلب بناء على أقوال افتراضية .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم طلب أمام المحكمة سماع

كان في ميسور المحكمة الاهتداء إليه من واقع دفاتر البوليس وما دام لا يجوز في القانون لهيئة المحكمة أن تتكهن وتفترض أقوالا أو روايات للشاهد قبل أن تسمعه بنفسها ، ولذلك فإن الحكم المطعون عليه يكون معيبا واجبا نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون عليه وذلك من غير حاجة للبحث في باقى أوجه الطعن .

(طعن أحمد عبد الحميد على ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٣٦٦ سنة ١٧ ق)

٢٢٠

١٢ مايو سنة ١٩٤٧

تسيب . قصور . تحقيقات أولية . لا يجوز بحسب الأصل إقامة الحكم عليها . طلب سماع شاهد . وجوب الرد عليه .

المبدأ القانوني

ان الادانة يجب بحسب الأصل أن لا تبني إلا على التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها بالجلسة في حضرة الخصوم في الدعوى ، فاذا كان المتهم تمسك أمام محكمة أول درجة بضرورة سماع شاهد ولكن المحكمة لم تجبه وقضت بادائه بغير سماع شهود مستنلة على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية فكرر المتهم الطلب أمام المحكمة الاستئنافية ولكنها هي الأخرى لم تجبه ولم ترد عليه وحكمت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه فان حكمها يكون معيبا .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه أن النيابة أمرت بحفظ القضية قطعا لعدم الجناية ، وبني أمر الحفظ على أن السبب المباشر في إصابة المجنى عليه هو إصراره على ركوب الترام أثناء سيره الأمر الذي لا دخل لسائق الترام وهو الطاعن فيه . وإذن فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ دان الطاعن في الدعوى ذاتها بناء على رفعها مباشرة ضده من المدعى بالحقوق المدنية ، هذا وقد طلب الطاعن في مذكرته التي قدمها إلى محكمة أول درجة سماع شهود الاثبات والنفي ، وأصر على ذلك في المذكرة التي قدمها إلى المحكمة الاستئنافية ، ولكن أحدا من الشهود لم يسمع .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على المفردات التي اطلعت عليها المحكمة في سبيل تحقيق وجه الطعن أن الدفاع عن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة بضرورة سماع الشهود ، ولكن المحكمة لم تجبه ، وقضت بادائه بغير سماع شهود وأقامت حكمها على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية ، فكرر الطلب أمام المحكمة الاستئنافية ، ولكنها هي الأخرى لم تجبه ولم ترد عليه ، وحكمت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . ولما كان القانون يوجب على محكمة أول درجة في هذه الحالة سماع الشهود أولا لأن المتهم تمسك بذلك وثانيا - لأن الادانة يجب بحسب الأصل أن لا تبني إلا على التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها بالجلسة في حضرة الخصوم في الدعوى ، فان المحكمة الاستئنافية كان عليها أن تصحح الخطأ الذي وقعت فيه محكمة أول درجة أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

مالك الأقمشة وقولها بأنها ملك للطاعن لا يمكن
عده قضاء صادرا من محكمة جنائية له قوة الشيء
المحكوم فيه في حق الكافة أمام المحاكم
المدنية فإن الأحكام الجنائية لا تكون كذلك
إلا فيما يكون لازما وضروريا للفصل في التهمة
المعرضة على جهة الفصل فيها .

المحكم

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه
الطعن هو أن المحكمة قد خالفت القانون حين
رخصت للطعون ضده في أن يثبت بالبينه ان عقد
الرهن المحرر بين طرفي الخصومة صوري فإن
ما يثبت بالكتابة لا يصح نقضه بغيرها فضلا عن
أن قيمة العقد تربو على العشرة جنيهات .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ رد على
الدفاع الذي أثاره الطاعن بهذا الخصوص قال
انه « ثبت للمحكمة . . . أن العقد قصد منه
النش والهرب من أحكام القانون وفي مثل هذه
الحالة يجوز لمن وقع عليه الضرر أن يثبت ذلك
بالبينه » . ومتى كان الأمر كذلك وكانت المحكمة
قد أوردت المقدمات التي أقامت عليها النتيجة التي
انتهت إليها وكانت هذه المقدمات من شأنها أن
تبرر تلك النتيجة الصحيحة فإن الحكم يكون
صحيفا خلافا لما يزعمه الطاعن .

« وحيث ان حاصل الوجه الثاني هو أن
الحكم إذ قضى ببراءة المطعون ضده على أساس
أنه هو المالك للأقمشة الصوفية قد خالف الحجة
الستمددة من حكم سابق صادر من المحكمة
العسكرية ببراءة الطاعن لأسباب منها أنه مالك
لتلك الأقمشة .

« وحيث ان موضوع القضية العسكرية فيما

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون وذلك من غير حاجة
للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن زكي حسنين جندى ضد النيابة وآخر مدع
بحق مدني رقم ١٢٦١ سنة ١٧ ق)

٢٢١

١٢ مايو سنة ١٩٤٧

صورية قصد بها الهرب من القانون . جواز إثباتها
بالبينه . حجية الحكم الجنائي . مداها .

المبادئ القانونية

١ — إذا أجازت المحكمة للرتبهن في
صدد دعوى تبديد مرفوعة ضده أن يثبت
صورية عقد الرهن بالبينه — وذكرت بأنها
ثبت لها بأن العقد قصد منه النش والهرب
من أحكام القانون وأنه في هذه الحالة يجوز لمن
وقع عليه الضرر أن يثبت ذلك بالبينه — وكانت
المحكمة قد أوردت المقدمات التي أقامت عليها
النتيجة التي انتهت إليها وكانت هذه المقدمات
من شأنها تبرر تلك النتيجة الصحيحة فإن الحكم
يكون صحيحا .

٢ — إذا كانت المحكمة العسكرية في صد
تهمة تخزين أقمشة منظورة أمامها قضت بالبراءة
استنادا إلى أن الأقمشة مملوكة لآخر خلاف التهم
ولم يكن تعيين المالك للأقمشة أو التعرض له
أصلا لازما للحكم في الدعوى فإن تعرض
المحكمة العسكرية وهي تبحث أدلة الادانة إلى

أن الحكم أشار إلى اعترافه في تحقيقات الدعوى موضوع المحاكمة الحالية فإن المحكمة قد ذكرت أدلة واعتبارات أخرى من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، أما باقي ما يثيره الطاعن فإنه لا يقبل منه لتعلقه بالموضوع وتقدير الأدلة في الدعوى .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن كامل برسوم ضد النيابة رقم ٤٩٦ سنة ١٧ ق)

٢٢٢

١٢ مايو سنة ١٩٤٧

إعلان التهم بالجلسة المحددة لنظر المعارضة . يجب أن يكون لشخصه أو في محله .

المبدأ القانوني

إن إعلان التهم للنياية لا يصح أن يبني عليه إلا الحكم الذي يصدر غيايبا ويكون قابلا للمعارضة فيه — أما في حالة إعلان التهم بالجلسة التي تمحدد لنظر المعارضة المرفوعة منه فإنه يجب أن يكون الاعلان لشخصه أو في محله لأن الحكم الذي يصدر في المعارضة في غيبة المعارض لا تجوز فيه المعارضة فاذا حصل إعلان التهم في هذه الحالة للنياية وصدر الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن فإن هذا الحكم يكون باطلا لا بقتائه على إعلان باطل .

المحكم

« من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ والطاعن

يتعلق بالأقمشة الصوفية هو كما أثبتته الحكم الابتدائي أنه أسند إلى الطاعن أنه « عمل وحاول التأثير في أسعار السوق والتموين بأن حبس بضائع أقمشة صوفية قطنية موضحة بالمحضر عن التداول وقد صدر الحكم بالبراءة واستند فيما يتعلق بهذه التهمة إلى القول بأن الأقمشة الصوفية ملك لكامل برسوم افندي (الطاعن) وأنه يشتغل ترزيا وليس في وجود مثل هذه الكميات وهو يعرضها للبيع بموجب عينات يقدمها ما يدل على توافر نية حبس هذه البضاعة عن السوق » .

« وحيث انه لما كانت التهمة التي رفعت بها الدعوى على الطاعن أمام المحكمة العسكرية وحكم له بالبراءة فيها لم يكن تعيين المالك للأقمشة أو التعرض له أصلا عنصرا لازما فيها فان تعرض المحكمة العسكرية وهي تبحث أدلة الادانة إلى ممالك الأقمشة وقولها بأنها ملك للطاعن لا يمكن عده قضاء صادرا من محكمة جنائية له قوة الشيء المحكوم به في حق الكافة أمام المحاكم المدنية فان الأحكام الجنائية لا تكون كذلك إلا فيما يكون لازما وضروريا للفصل في التهمة المعروضة على جهة الفصل فيها .

« وحيث ان مبنى الوجهين الباقيين هو أن الحكم اعتمد فيما اعتمد على أن الطاعن معترف في التحقيقات بأنه لم يأخذ عينات من الأقمشة الصوفية إلى أن ضبطت مع أن أقوال الطاعن كما أوردها ذات الحكم لا تؤدي إلى ذلك فضلا عن أن الحكم قد بني قضاءه بصورية عقد الرهن على أدلة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهت المحكمة إليها .

« وحيث انه فضلا عن أن الطاعن لا يعتمد في طعنه إلا على ما أورده الحكم من أقوال له أثناء نظر القضية العسكرية للشار إليها في حين

قرر بقلم الكتاب الطعن فيه في يوم ١٧ من مارس سنة ١٩٤٧ ، وقدم أسبابا لطعنه في يوم ١٨ من مارس المذكور ، وتمسك في طعنه بأن الحكم المطعون فيه صدر باعتبار المعارضة المرفوعة منه في الحكم الغيابي الاستثنائي كأنها لم تكن دون ان يعلن بالجلسة لشخصه في محله حسب القانون ولذلك فان طعنه لا يكون غير مقبول شكلا ، والحكم يكون باطلا واجبا بقضه .

« وحيث ان هذه المحكمة قد اطلعت على المفردات في سبيل تحقيق وجه الطعن فتبين لها أن إعلان الطاعن بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه باعتبار المعارضة المرفوعة منه في الحكم الغيابي الصادر ضده كأنها لم تكن لعدم حضوره رغم إعلانه - أن إعلان الطاعن بالجلسة المذكورة لم يكن لشخصه أو في محله بل مواجهة النيابة العمومية ، ولما كان إعلان المتهم في النيابة لا يصح أن يبنى عليه إلا الحكم الذي يصدر غاييا ويكون قابلا للمعارضة فيه ، وكان إعلانه بالجلسة التي تحدد لنظر المعارضة المرفوعة منه يجب أن يكون لشخصه أو في محله ، لأن الحكم الذي يصدر في المعارضة في غيبة المعارض لا تجوز فيه المعارضة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا لا بثنائه على إعلان باطل .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه .

(طعن فرغلي عبد الحافظ سيد ضد النيابة رقم ١٣٥٩ سنة ١٧ ن)

٢٢٣

١٢ مايو سنة ١٩٤٧

القصد الجنائي في جريمة العيب في الذات الملكية .
استخلاصه من العبارات الماسة . موضوعي علانية .
طرقها لم ترد على سبيل الحصر في المادة ١٧١

المبادئ القانونية

١ - إذا رأت محكمة الموضوع أن القصد الجنائي (في جريمة العيب في حق الذات الملكية طبقا للمادة ١٧٩ع) لدى الطاعن مستخلص من جهره بالعبارات الماسة وأنه يعلم بداهة معني هذه العبارات إذ هو الذي اختار ألفاظها النابية كان ذلك سائغا وليس فيه من محكمة الموضوع تجاوز لسلطتها

٢ - إن قانون العقوبات لم يبين طرق العلانية في المادة ١٧١ بيان حصر وتحديد فلقاضي الموضوع أن يستخلص العلانية من كل ما يشهد بها من ملابسات وظروف - فاذا حصلت محكمة الجنايات قيام العلانية من مقدمات يعلمها الطاعن فذكرت بأنه ألقى خطابه الذي تضمن العيب في جمع من الناس يتراوح عددهم بين ١٢٠ و ١٥٠ شخصا ولم ترا المحكمة في الرابطة التي تربطهم بعضهم ببعض ما ينفي وصف العلانية عن الخطاب المذكور كان هذا التهم من جانبها سائغا وفي حدود سلطتها .

المحكمة

« حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه دانه رغم انتفاء القصد الجنائي لديه وعدم توافر العلانية فيما صدر منه ، إذ العبارات التي اثبت الحكم أنه ارتجلها وعاقبه من أجلها قد سبقها وتلاها سياق يشهد بالولاء والاحلال لصاحب العرش ، فضلا عن أن هذه العبارات قد قيلت في اجتماع خاص ضم فريقا من أعضاء اتحاد خريجي الجامعة مما لا تتحقق به العلانية التي يتطلبها القانون .

« وحيث ان الطاعن — حسبما جاء في الحكم — قد ارتجل بمناسبة ذكرى ١٣ نوفمبر خطبة سياسية جاء فيها « نريد حكومة تقول بأنها أتت بأمر الشعب لا بأمر الملك . نريد ملكا يعزّز بالشعب والشعب يعزّز به . وما هذا الملك إلا الفاروق لو بعدت عنه بعض بطائه . » وقد رأت محكمة الموضوع ان القصد الجنائي لدى الطاعن مستخلص من جهره بهذه العبارات الماسة ، وأنه يعلم بداهة معناها ، إذ هو الذي اختار الفاظها النابية . ولما كان ذلك سائغا وليس فيه من محكمة الموضوع تجاوز لسلطتها ، فلا محل للنعي عليها في صدره أما ما يؤخذ من الطاعن على الحكم فيما يتصل بالعلانية فلا أساس له ، لأن قانون العقوبات لم يبين طرق العلانية في المادة ١٧١ يان حصر وتحديد ، فلقاضى الموضوع ان يستخلص العلانية من كل ما يشهد به من ملابسات وظروف ولما كانت محكمة الجنايات قد حصلت من مقدمات يعلمها الطاعن قيام العلانية فعلا فقد ، قالت — فيما قالته مما لا ينزع فيه الطاعن — أنه القى خطابه الذي تضمن العيب في جمع من الناس يترواح عدده بين ١٢٠ و ١٥٠ شخصا ، ولم تر المحكمة

في الرابطة التي تربطهم بعضهم ببعض ما ينفي وصف العلانية عن الخطاب المذكور ، وكان هذا الفهم من جانبها سائغا وفي حدود سلطتها فلا محل لتخطئها في هذا الصدد كذلك .

« وحيث انه متى تقرر هذا يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن حسين دياب افندى ضد النيابة رقم ٧٧٤ سنة ١٧٠٢)

٢٢٤

١٢ مايو سنة ١٩٤٧

سرقة .

القصد الجنائي في جريمة السرقة . لا محل لتحدث الحكم عند طرحه مادامت الواقعة التي أثبتتها المحكمة هي أن التهم كان يقصد السرقة . تحدث الحكم عن السرقة يشمل

المبادئ القانونية

١ — إن عدم تحدث الحكم المطعون فيه (وقد دان الطاعن في جناية سرقة با كراه) عن قصد الطاعن لا يعيبه مادامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها المحكمة عليه تفيد بذاتها أنه كان يقصد السرقة وما دام الدفاع عنه لم يتمسك بعدم توافر هذا القصد كما هو معرف به في القانون .

٢ — إذا أثبت الحكم توفر ركن الاكراه استنادا إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها كان هذا الحكم كاف في تسبيب الحكم .

المحكمة

« وحيث ان وجهي الطعن يتحصلان في أن

الحكم المطعون فيه وقد دان الطاعن في جناية سرقة باكره فانه لم يعن بالتحدث عن قصده هل كان سرقة البندقية أم مجرد اللهب كما أنه لم يرد على الدفاع من أن الواقعة جنحة لعدم توفر ظرف الاكره فيها .

« وحيث ان عدم تحدث الحكم المطعون فيه صراحة عن قصد الطاعن من أخذ البندقية لايحييه مادامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها المحكمة عليه تفيد بذاتها أنه كان يقصد السرقة وما دام الدفاع عنه لم يتمسك بعدم توافر هذا القصد كما هو معرف به في القانون . أما عن ركن الاكره فقد أثبت الحكم توفره استنادا إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه وهذا رد كاف على دفاع الطاعن بهذا الصدد » وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن سيد مصطفى منطوى ضد النيابة رقم ١١٧٢ - نة ١٧ ق)

٢٢٥

١٢ مايو سنة ١٩٤٧

خطأ في وصف التهمة في أمر الاحالة . سلطة المحكمة المحالة إليها الدعوى في تصحيحه وفقا للمادتين ٣٦ ، ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

المبدأ القانوني

قدمت النيابة المتهم لقاضي الاحالة بوصف أنه أحدث بالجنى عليه الاصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تخلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي انحراف في اليد اليمنى وقيد في حركة الأصبعين الخنصر والبنصر في اليد اليمنى
فقرر قاضي الاحالة باحالة القضية بهذا الوصف

على محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة — وعند نظر القضية أمام محكمة الجنح تبين أن هذا الوصف الذي قدمت به النيابة القضية لقاضي الاحالة والذي صدر قرار الاحالة على أساسه لا يتفق مع التقرير الطبي إذ الثابت في التقرير الطبي أن بالجنى عليه عاهة في اليد اليمنى هي انحراف في اليد اليمنى المذكورة وعاهة أخرى هي قيد في حركة الأصبعين الخنصر والبنصر في اليد اليسرى وليست في اليد اليمنى كما ذكر خطأ في تقرير الاتهام وعند ذلك عدلت النيابة وصف التهمة بأن أضافت تهمة احداث العاهة باليد اليسرى للجنى عليه وهي التهمة التي كانت أغفلتها فقضت محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى — طعنت النيابة في هذا الحكم فقررت محكمة النقض بأن واقعة العاهة التي من أجلها قضت المحكمة بعدم الاختصاص وقد تضمنها التقرير المقدم من النيابة لقاضي الاحالة كما تضمنها الأمر الصادر من قاضي الاحالة باحالة الدعوى إلى محكمة الجنح وكل ما في الأمر أنه ذكر فيها عنها أنها باليد اليمنى في حين أنها باليد اليسرى وهذا مجرد خطأ في الكتابة من سلطة المحكمة المحالة إليها الدعوى تصحيحه ثم السير بالمحاكمة على أساس التصحيح وفقا للمادتين ٣٦ ، ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ولا يسوغ في هذه الحالة عد الواقعة بعد التصحيح مكنونة لتهمة

جديدة غير المرفوعة بها الدعوى .

المحكم

« حيث ان النيابة العمومية تقول في الطعن المقدم منها ان الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قضى بعدم الاختصاص لأن محكمة أول درجة استندت فيه إلى القول بأن العاهة الثانية التي عدلت النيابة الوصف من أجلها هي جناية جديدة لم يتضمنها تقرير الاتهام ولا أمر الاحالة . واستندت محكمة ثاني درجة إلى أن ما طلبته النيابة من نص الحكم بعدم الاختصاص على تهمة العاهة الجديدة لا يتفق وحكم الارتباط بين أجزاء الدعوى الواحدة ، فضلا عن أنه لا مناص من عرض التهمة الجديدة على قاضي الاحالة ، مع أن مازهدت إليه المحكمتان من ذلك خاطيء . لأنه اما أن تكون التهمة الجديدة داخلة في الوقائع التي أحالها قاضي الاحالة للحكم فيها بعقوبة الجنحة واما انها ليست كذلك ، وفي كلتا الحالتين ما كان يجوز الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

« وحيث ان النيابة العمومية على ما هو ثابت بأوراق المحاكمة قدمت الدعوى لقاضي الاحالة بأن المتهمين الثاني والثالث . ضربا عمدا المتهم السابع عشر (أحمد ابراهيم المرشدي) فاحداثه الاصابات الموضحة بالتقرير الطبي والتي تخلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي انحراف في اليد اليمنى للوحشية مع قيد في حركة ثني الأصبعين الخنصر والبنصر لليد اليمنى مما يقلل من قدرته على العمل بنحو ٦ ٪ ستة في المائة . (وقاضي الاحالة قرر إحالة الدعوى إلى القاضي الجزئي لمعاقبة المتهمين فيها بالجناية على أساس عقوبة الجنحة ومحكمة أول درجة حكمت بعدم اختصاصها بنظرها وقالت في ذلك « أنه ظهر من مراجعة التقرير الطبي

الشرعي المتوقع على المتهم السابع عشر (أحمد ابراهيم المرشدي) انه شفى وقد تخلقت لديه عاهتان احدهما انحراف باليد اليمنى للجهة الوحشية والأخرى قيد في حركة ثني الأصبعين الخنصر والبنصر من اليد اليسرى مما يقلل من كفاءته عن العمل في الأولى بنحو ٢ ٪ وفي الثانية بنحو ٤ ٪ وحيث ان الوصف الجنائي للتهمة المسندة إلى المتهمين الثاني والثالث من أنهما احداثا عاهة باليد اليمنى للمتهم السابع عشر قد جاء مخالفا للتقرير الطبي الشرعي مما رأت النيابة معه أن لا مندوحة من تعديل ذلك الوصف باضافة تهمة احداث العاهة في اليد اليسرى إلى الوصف الحالي ، وهي جناية جديدة لم يسمعها من قبل تقرير الاتهام ولا القرار الصادر باحالة الدعوى إلى هذه المحكمة لنظرها على أساس عقوبة الجنحة ، وحيث انه لا اختصاص لهذه المحكمة بنظر التهمة الجديدة التي أزمعت النيابة تحقيقها وتعليقها على الوصف الحالي » والمحكمة الاستئنافية قضت بتأييد هذا الحكم وذكرت « ان حكم محكمة أول درجة صحيح فيما سرد من وقائع وما ذكر من أسباب تأخذ بها هذه المحكمة . وحيث ان النيابة العمومية تنعى على الحكم المستأنف عموميته وتري انه كان يجب أن يقصر الحكم بعدم الاختصاص على تهمة العاهة الجديدة التي أضافتها النيابة إلى الوصف دون غيرها وتبقى المحكمة بعد ذلك مختصة بباقي التهم المنسوبة للمتهمين طبقا لقرار حضرة قاضي الاحالة . وحيث ان المحكمة لا تجاري النيابة العمومية فيما ذهبت إليه إذ في الأخذ برأيها تجزئة للدعوى لا مبرر لها وطبيعة الأمور تقتضي اعتبار الدعوى كلها مرتبططة أجزاؤها بعضها ببعض وطرحهما معا ادعى الى تعرف وجه الحق وسلامة التقدير = هذا

٢٢٦

١٢ مايو سنة ١٩٤٧

المراسيم الصادرة بين دورى الانقاد . حق السلطة التنفيذية في إصدارها . قوة هذه المراسيم . مدى حق الحاكم في مراقبتها .

المبادئ القانونية

١ — ان المادة ٤ من الدستور وان نصت على أن الحرية الشخصية مكفولة إلا أن ذلك لا يمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيمها في مصلحة الجماعة بدليل نص المادة ٥ من الدستور على أنه لا يجوز القبض على أنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون ذلك لأن هذه الحرية كغيرها من سائر الحريات لا تكون كذلك في حق الشخص الا في حدود احترامه حريات غيره — فاذا كان من وراء استعمالها الأضرار بالأهلين فانها في الواقع وحقيقة الأمر لا تكون حرية وبالتالي لا تكون مكفولة فيما يختص بالتجاوز عن حدودها .

٢ ان المادة ٤١ من الدستور حين أجازت للملك اصدار المراسيم التي نوهت عنها قد نصت في الوقت ذاته على أن هذه المراسيم تكون لها قوة القانون ولم تفرق في هذا الشأن بين المواد الجنائية وغيرها من التدابير المستعملة التي يرى وجوب اتخاذها بين أدوار انعقاد البرلمان .

فضلا عن أن النيابة العمومية أضافت إلى الوصف تهمة جديدة ليست مما يدخل في اختصاص المحكمة ولم يشملها نظر حضرة قاضي الاحالة اذ كان تقرير الاتهام غفلا منها فلا مناص من عرض القضية بحالتها هذه عليه من جديد . وحيث انه من ثم يكون حكم محكمة أول درجة في محله ويتعين تأييده .

« وحيث انه لما كان يبين مما جاء بالحكم المطعون فيه ذاته ان واقعة العاهة التي من أجلها قضت المحكمة بعدم الاختصاص قد تضمنها التقرير المقدم من النيابة العمومية لقاضي الاحالة كما تضمنها الأمر الصادر من قاضي الاحالة بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة ، وكل ما في الأمر أنه ذكر فيها عنها أنها باليد الثبني في حين أنها باليد اليسرى ، وهذا مجرد خطأ في الكتابة من سلطة المحكمة المحالة اليها الدعوى تصحيحه ثم السير بالمحاكمة على أساس التصحيح الذي تجريه ، وذلك وفقا للمادتين ٣٦ و ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، ولا يسوغ في هذه الحالة عد الواقعة بعد التصحيح مكونة لتهمة أخرى جديدة غير المرفوعة بها الدعوى ، ومتى كان ذلك كذلك . فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص المحكمة يكون قد أخطأ .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن وقض الحكم المطعون فيه .

(طعن النيابة ضد محمد عبد المظي زغلول وآخرين
رقم ١٣٥١ سنة ١٧ ق)

٣ — ان المادة ١٢٤ ع لا تستلزم وقوع ضرر بالمصلحة العامة ولا تعدد التهمين وكل ما تتطلبه أن يتمتع الموظف أو العامل عن عمله أو يتركه بقصد عرقلة سيره أو الاخلال بانتظامه

٤ — ان المحاكم ليس لها أن تخوض في صميم أعمال المشرع وتراقبه في سلطة سن القوانين الى الحد الذي يقول به الطاعن (١).

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ دان الطاعن ولم يأخذ بما تمسك به الدفاع عنه من بطلان الرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الذي عاقبه بمقتضاه وفي بيان ذلك يقول الطاعن (أولا) ان هذا الرسوم بقانون صدر من السلطة التنفيذية فيما بين دورى انعقاد البرلمان بمقتضى الرخصة المخولة لها بالمادة ٤١ من الدستور . الا ان هذه المادة اشترطت لهذه الرخصة أن لا يكون الرسوم مخالفا للدستور . وقد خالف الرسوم ماضت به المادة الرابعة من الدستور من أن الحرية الشخصية للأفراد مكفولة . ولاشك أن من مظاهر هذه الحرية حق العمال في الامتناع عن العمل . فقد حد الرسوم بقانون من هذا الحق بما وضعه

من قيود وما نص عليه من عقوبات (وثانيا) أن المادة السادسة من الدستور نصت على أن لاجرم ولا عقوبة إلا بقانون . وأنه لو أن الرسوم بقانون يكون له قوة القانون . إلا انه لا يصل الى قوة القانون في المسائل الجنائية على الخصوص من حيث خلق جرائم ووضع عقوبات لها والدستور لم يسو بين الاثنين تمام المساواة اذ يكفي أن لا يعرض الرسوم بقانون على البرلمان في أول اجتماع غير عادي أو أن لا يقره أحد مجلسي البرلمان حتى يفقد قوته أما القانون فلا يلغى إلا بقانون ، مما مفاده أن الرخصة في اصدار الرسوم بقانون هي حق استثنائي لا يجوز التوسع في تطبيقه .

« وحيث ان ما يثيره الطاعن بهذا الوجه مردود (أولا) بأن المادة ٤ من الدستور وان نصت على أن الحرية الشخصية مكفولة إلا أن ذلك لا يمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيمها في مصلحة الجماعة بدليل نص المادة ٥ من الدستور على انه لا يجوز القبض على انسان ولا حبسه الا وفق أحكام القانون ذلك لأن الحرية كغيرها من سائر الحريات لا تكون كذلك في حق الشخص إلا في حدود احترامه حريات غيره فاذا كان من وراء استعمالها الاضرار بالأهلين فانها في الواقع وحقيقة الأمر لا تكون حرية وبالتالي لا تكون مكفولة فيما يختص بالتجاوز عن حدودها (وثانيا) بأن المادة ٤١ من الدستور حين أجازت للملك اصدار المراسيم التي نوهت عنها قد نصت في الوقت ذاته على أن هذه المراسيم تكون لها قوة القانون ، ولم تفرق في هذا الشأن بين المواد الجنائية وغيرها من التدابير المستعجلة التي يرى وجوب اتخاذها بين ادوار انعقاد البرلمان (وثالثا) بأن المحاكم ليس لها أن تخوض في صميم أعمال المشرع وتراقبه في سلطة سن القوانين الى الحد الذي يقول به الطاعن .

(١) وجه الطعن موضوعه الدفع بطلان أحد المراسيم الصادرة بين دورى انعقاد البرلمان بحجة مخالفته للمادة ٤ من الدستور التي تنص على أن الحرية الشخصية للأفراد مكفولة ومخالفته للمادة ٦ من الدستور أيضا — التي تنص على أن لا جرعة ولا عقوبة إلا بنص — وكان الطاعن يرى أن الرخصة في إصدار المراسيم هي حق استثنائي لا يجوز التوسع في تطبيقه — وأن الرسوم لا يصل الى قوة القانون في المسائل الجنائية من حيث خلق جرائم ووضع عقوبات لها .

المهمة التي أثارها الدفاع بمذكرته المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية فانه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

المحكم

« حيث ان أوجه الطعن تحصل في القول بأن المحكمة عندما أصدرت الحكم الغيابي الابتدائي لم تؤسسه على تحقيقات شفوية أجرتها هي بالجلسة بل أقامته على أقوال بعض الشهود في التحقيقات الأولية ولم تأخذ بشهادة الشاهد الوحيد الذي سمعته وهي تؤدي حتما إلى البراءة وخصوصا إذا أضيف إليها المعاينة والكشف الطبي وذلك دون أن تبين السبب في عدم أخذها بها وبأقوال شهود النفي - وقد عارض الطاعن في الحكم الغيابي وأعلن شهود نفيه وتأجلت القضية مرارا ولم يحضر أخيرا إلا شاهدان من شهود الاثبات اكتفت المحكمة بهما دون أن تستعمل حقها في الأمر باحضار من لم يحضر من الشهود . هذا وقد طلب الدفاع إلى المحكمة الاستئنافية بمذكرته إعلان قائد سيارة الجيش البريطاني وسائر من كانوا راكبينها لسماع أقوالهم ولكن المحكمة لم تفصل في ذلك الطلب أو ترد عليه كما أنها لم ترد على ما أثاره من أوجه دفاع مهمة مستندة إلى عدم وجود آثار بسيارته وإلى نتيجة المعاينة والتقرير الطبي .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « تسبب في قتل محمود مجاهد بغير » قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئا عن « رعوته وإهماله وعدم احتياطة وتحزره بأن » « قاد السيارة قيادته بحالة إسراع ينجم عنها » « الخطر حتى صدم الحنجي عليه وألقاه أرضا » « في الطريق فر عليه اللوري البريطاني وسبب »

« وحيث ان الوجه الباقي يتلخص في القول بأن المحكمة قالت أنها لا ترى في امتناع الطاعن عن العمل ما يلحق ضررا بالشركة وكان هذا يقتضي الحكم ببراءته إذ أن وقوع الضرر بمصلحة عامة وارد في وصف التهمة ومشروط في المرسوم بقانون وفضلا عن ذلك فان القانون يشترط للعقاب أن يكون المعتنون ثلاثة على الأقل . وقد تمسك الدفاع بأن هذا لم يثبت بل رفعت الدعوى على الطاعن وحده ، والمحكمة دانت به غير أن ترد على هذا الدفاع .

« وحيث انه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الوجه ، فان المحكمة قد قصرت ادانته على احدى الواقعتين المرفوعة بهما الدعوى عليه وعاقبته بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ١٢٤ عقوبات ، وهذه لا تستلزم كما يزعم وقوع ضرر بالمصلحة العامة ولا تعدد المتهمين وكل ما تتطلبه هو أن يتمتع الموظف أو العامل عن عمله أو يتركه بقصد عرقلة سيره أو الاخلال بانتظامه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن فؤاد سعد مسعد ضد النيابة رقم ٢٨٨ سنة ١٧ق)

٢٢٧

١٩ مايو سنة ١٩٤٧

حكم . استناده الى التقرير الطبي دون أن يورد مضمونه وعدم رده على دفاع الطاعن . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه استند في إدانة الطاعن إلى التقرير الطبي دون أن يورد مضمونه — ولم يعن بالرد على أوجه الدفاع

« المجنى عليه وتسبب عن مصادمته تلك اصابته »
 « بعض الاصابات الموصوفة بالكشف الطبي »
 « الموقع والرفق بالأوراق مما يتعين معه تطبيق »
 « المادة ٢٤٤ عقوبات على الواقعة ومعاقبة المتهم »
 « بتلك المادة »

« وحيث ان الحكم المطعون فيه استند في إدانة الطاعن الى التقرير الطبي دون أن يورد مضمونه ولم يعن بالرد على أوجه الدفاع المهمة المشار اليها التي أثارها الدفاع بمذكرته المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية ولذلك فانه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن ابراهيم أنيس ميخائيل ضد النيابة رقم ٩٥١ سنة ١٧ ق)

٢٢٨

١٩ مايو سنة ١٩٤٧

مذكرة لم تعلق لسائر الخصوم . لا تدخل في تقدير القاضي عند الفصل في الدعوى . أدلة موضوعية . المحكمة غير ملزمة بالرد عليها صراحة .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الثابت بمحاضر الجلسات أن المحكمة الاستئنافية قد سمعت الدعوى وأوجه المدافعة فيها شفويا بالجلسة ثم قررت تأجيل النطق بالحكم إلى ما بعد المداولة ولم تصرح للخصوم بتقديم مذكرات بالكتابة إليها — فإذا كانت قد وجدت في الدوسيه

« له الاصابات التي أودت بحياته . » ومحكمة أول درجة دأته غيايا بهذه الجريمة ثم قضت في المعارضة بتأييد الحكم القياي والمحكمة الاستئنافية اعتبرت الواقعة إصابة خطأ وعاقبته على هذا الأساس وقالت في ذلك « ان حكم المستأنف » « صحيح في أسبابه فيما يتعلق بمسئولية المتهم عن » « صدمه للمجنى عليه بالسيارة اللورى التي كان » « يقودها نتيجة للسرعة الشديدة التي كان يسير بها » « والتي شهد عليها كل من أنور حسين محمد » « وميخائيل سعد وما يستفاد من شهادتهما بأنه » « ترتب على تلك السرعة صدمة للمجنى عليه » « بسيارته وقذفه أمامها بشدة ولما شهد به » « الشاهد الأول منهما من أن المتهم لم يكن » « يستعمل جهاز التنبيه وما أسفرت عنه المعاينة » « التي أجراها المحقق من وجود أثر لفرامل » « تلك السيارة طوله حوالى ٧ أمتار ظاهرا » « بأسفل الطريق قبل وقوفها مما ينبىء عن » « سرعتها أيضا . وحيث أنه تبين من تقريرى » « وركان سائق السيارة البريطانى وتشايلد الذى » « كان مرافقا له أن المجنى عليه بعد أن صدمته » « سيارة المتهم وألقته أرضا أمام السيارة » « البريطانية مرت عليه إحدى عجلات السيارة » « الأخيرة وترى هذه المحكمة ما تقدم ومن » « ظروف الدعوى أنه لا يمكن القطع بنسبة » « احداث وفاة المجنى عليه للصدمة التي أصابته » « من سيارة المتهم مما يتعين معه أمام هذا » « الشك استبعاد تطبيق المادة ٢٣٨ عقوبات » « على المتهم وأن من المبين أن المتهم بتاريخ » « ٢٧ / ٩ / ١٩٤٤ بدائرة قسم مينا البصل » « بغير قصد ولا تعمد بل باهماله وعدم احتياظه » « ومراعاته اللوائح بقيادته سيارة بحالة اسراع » « ومن غير أن يستعمل جهاز التنبيه قد صدم »

مذكرة دون أن يعلن سائر الخصوم بها فلا يقبل القول بأن المحكمة اطلعت عليها وقدرتها عند الحكم مادام ذلك غير ثابت بتأشير من رئيسها أو بأي طريق آخر لأن الأصل المفروض في القاضى العلم به هو أنه لا يدخل في تقديره عند الفصل في الدعوى إلا العناصر التي تكون قد طرحت على بساط البحث وعرضت على الخصوم كافة ليتناولوها بالمناقشة .

٢ - إن المحكمة ليست ملزمة قانونا بأن ترد صراحة في حكمها على كل ما يثيره الخصوم من أوجه دفاع ما دامت تلك الأوجه موضوعية أى قوامها مناقشة الأدلة ومبلغ كفايتها في الأثبات مما يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم الذى يصدر مدعما بالأدلة التي تسنده

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه ان المدعين بالحقوق المدنية قدما الى المحكمة مذكرة قبل صدور الحكم الاستئنافى في الدعوى دون أن تعلن له أو تبلغ اليه حتى يتم دفاعه بالرد عليها وفي هذا اخلال بحقه في الدفاع هذا وقد أشارت المحكمة الاستئنافية في حكمها الى أن محامى الطاعن طلب أصليا البراءة واحتياطيا الاكتفاء بالغرامة على أساس أن الواقعة لم تتعرض لسائر أوجه الدفاع الأخرى التي تمسك بها ولكنها لم تعن بمناقشة الاعتبارات العديدة التي أثارها بهذا الصدد أو بالرد عليها وهذا منها قصور يوجب نقض الحكم .

« وحيث ان ما يتمسك به الطاعن في طعنه مردود أولا . بأن المحكمة الاستئنافية - على ما هو

ثابت بمحاضر الجلسات - قد سمعت الدعوى وأوجه المدافعة فيها شفويا بالجلسة ثم قررت تأجيل النطق بالحكم الى مابعد المداولة ولم يصرح للخصوم بتقديم مذكرات بالكتابة اليها فاذا كانت قد وجدت في الدوسيه مذكرة دون أن يعلن سائر الخصوم بها فلا يقبل القول بأن المحكمة اطلعت عليها وقدرتها عند الحكم مادام ذلك غير ثابت بتأشير من رئيسها أو بأي طريق آخر لأن الأصل المفروض في القاضى العلم به هو أنه لا يدخل في تقديره عند الفصل في الدعوى إلا العناصر التي تكون قد طرحت على بساط البحث وعرضت على الخصوم كافة ليتناولوها بالمناقشة وثانيا - بأن المحكمة ليست ملزمة قانونا بأن ترد صراحة في حكمها على كل ما يثيره الخصوم من أوجه دفاع ما دامت تلك الأوجه موضوعية أى قوامها « كما هي الحال في الدعوى » مناقشة الأدلة المقدمة ومبلغ كفايتها في الأثبات مما يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم الذى يصدر مدعما بالأدلة التي تسنده .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن حسن على العوادلى ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدنى رقم ٩٥٤ سنة ١٧ ق)

٢٢٩

١٩ مايو سنة ١٩٤٧

تلبس . القاء المتهمة المخدر الذى كان معه عند رؤيته رجال البوليس طوعا واختيارا - حالة تلبس باحراز مخدر يجوز فيها القبض والتفتيش .

المبدأ القانونى

إذا كانت الواقعة أن ضابط المباحث خرج لتفقد الأمن هو وبعض رجال البوليس الملكى

وقالت في ذلك «ان وقائع الحادثة تتحصل في أن»
 «الملازم منير ابراهيم موسى افندى من ضباط»
 «ادارة المباحث الجنائية بالمحافظة خرج لتفقد»
 «حالة الامن بالقرب من جهة الأميرية نظرا»
 «لتكرار حوادث السيارات فأرسل اثنين من»
 «البوليس الملكي للورور على عزبة قوده وضبط»
 «من قد يكون من اللصوص في طريقه الى مصر»
 «الجديدة فلما رأى الضابط ورجاله في الطريق»
 «العام عاد أدراجه وعندئذ نادى الضابط علي»
 «رجليه اللذين سبق ذكرهما طالبا منهما القبض»
 «على المتهم فقطعا عليه الطريق فترل من دراجته»
 «وأخرج شيئا من جيبه ألقاه على الأرض قبضا»
 «عليه والتقطا ما كان المتهم قد ألقاه فتبين أنه»
 «قطعة من الحشيش فقاده للضابط حيث أعاد»
 «تفتيشه فوجد معه قطعتين صغيرتين من الحشيش»
 «فاصطحبه الى نقطة البوليس حيث حرر محضره»
 «بأن أثبت هذه الوقائع ثم سأل رجلى»
 «البوليس الملكي عبد الحميد عرابي وفوزي نصيف»
 «فشهدا بمضمون ما ذكرنا وبسؤال المتهم»
 «اعترف بملكته للحشيش وأنه ألقى القطعة»
 «الكبرى منه عندما رأى رجلى البوليس»
 «يقطعان عليه الطريق وحيث أن المتهم أنكر»
 «ملكته للحشيش أو ضبطه معه كما أنكر»
 «محاولة الهرب من رجال البوليس وذلك عند»
 «استجوابه قبل الدفع بطلان القبض والتفتيش»
 «ويجب والحالة هذه الغاء الحكم المستأنف»
 «وبراءة المتهم عملا بنص المادة ١٧٢ تحقيق جنابات»
 «وحيث ان الحكم المطعون فيه أخطأ حين قال»
 «بطلان التفتيش وعدم جواز الأخذ بالدليل المستمد»
 «منه إذ مادامت الواقعة كما أثبتتها هي أن الطاعن»
 «عندما وقع بصره على رجال البوليس ألقى أرضا»
 «طواعية واختيارا المخدر الذي كان يحمله قبل القبض

فلما أبصر المتهمهم في الطريق عاد إدراجه وعند
 ذلك نادى الضابط على اثنين من رجال البوليس
 اللذين سبق ذكرهم طالبا منهما القبض على المتهم
 فقطعا عليه الطريق وعند ذلك أخرج المتهم
 شيئا من جيبه وألقاه على الأرض فالتقط رجلا
 البوليس ما ألقاه وتبين أنه قطعة من الحشيش
 فقبضا عليه وقاده الى الضابط حيث أعاد تفتيشه
 فوجد معه قطعتين صغيرتين من الحشيش وقد
 دفع المتهم بطلان التفتيش فقررت محكمة
 النقض أنه ما دامت الواقعة هي أن الطاعن
 عند ما وقع بصره على رجال البوليس ألقى
 طواعية واختيارا المخدر الذي كان يحمله قبل
 القبض عليه أو تفتيشه — وأن تفتيشه انما
 حصل على أثر ظهور المخدر الذي كان معه وألقاه
 فان ظهور المخدر على النحو المتقدم يعد تلبسا
 بجريمة احراز المخدر يبرر ما أجرى بعد ذلك
 من قبض وتفتيش .

المحكمة

« حيث ان النيابة تقول في طعنها ان المحكمة
 الاستئنافية أخطأت إذ استندت في قضائها بالبراءة
 الى أن الأمر الصادر من ضابط البوليس بالقبض
 على المتهم باطل والى أن ذلك هو الذي أوجد الحالة
 التي أكره فيها على اخراج المخدر من جيبه وألقاه
 على الأرض مادام قد سبق هذا الضبط مظاهر
 خارجية لم يكن لرجال البوليس دخل فيها بل أن
 المتهم هو الذي خلقها وجعل منها حالة تلبس تبرر
 ماتم من قبض وتفتيش . وحيث ان محكمة أول
 درجة دانت المتهم والمحكمة الاستئنافية برأته

بشهوده مع أن أحدا من الشهود لم يشهد بحصول الضرب .

« وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دان الطاعن وقال « ان »
« التهمة المسندة إلى كل من المتهم الأول (الطاعن) »
« والثاني والثالث والأخيرة ثابتة قبل كل منهم »
« من أقوال أحمد السيد شبانه المتهم الرابع الذي »
« قرر أن هذا المتهم مالك لمنزل يقيم هو »
« وأفراد أسرته فيه بالأجرة وقد بدأ النزاع بينهم »
« قبل الحادث بمدة طويلة لأن المتهم يقصد إلى »
« إخراجه من المنزل حتى يتيسر له التأجير بسعر »
« أعلى وقد حصل نزاع بسبب هذا الإيجار »
« وصل أمره إلى المحكمة المدنية وفصل فيه »
« وتصادف يوم الحادث أن صعد ابنه السيد أحمد »
« شبانه لاحتضار ملابس منشورة على الحبل »
« فقابلته المتهم الأول وبنته المتهمة الأخيرة وزوجته »
« المدعوة ملو العين مصطفى وحصلت مشادة بينهم »
« لا يعلم من أمرها شيئا حتى حضر إليه المدعو »
« حسين محمد عبده وأبلغه باعتداء المتهم وابنته »
« المتهمة الأخيرة فصعد إلى السطح ليرى ما حدث »
« فاعتدى عليه المتهم الأول بأن ضربه بعصا »
« فأصابته في الأصبع البنصر لليد اليسرى ولما »
« أمسك به عضه في السبابة اليسرى كما اعتدى »
« هو والمتهمة الأخيرة على ابنة السيد أحمد شبانه »
« بالضرب وقد حضر أثناء المعركة المتهمان »
« الثاني والثالث ولطمه أولهما يده على فمه »
« فأصابه كما ضربه ثانيهما بعصا على ظهره . »
« وحيث أن هذه الأقوال تأيدت بما قرره »
« كل من السيد أحمد شبانه وحسن محمد عبده »
« والعسكري محمد علي فاضل كما تأيدت بالكشوف »
« الطبية المتوقعة على كل مجنى عليه وقد ثبت »
« من تقرير الطبيب الشرعي أن إصابة المتهم »
« الرابع نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها »

عليه أو تفتيشه ، وتفتيشه انما حصل على أثر ظهور المخدر الذي كان معه وألقاه ، فان ظهور المخدر معه على النحو المتقدم يعد تلبسا بجريمة احراز المخدر يبرر ما جرى عليه بعد ذلك من قبض وتفتيش كما قال الحكم الابتدائي بحق .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه للخطأ الذي وقع فيه .

(طعن النيابة ضد عبد العزيز عبد القصور غنيم رقم ٩٥٩ سنة ١٧ ق)

٢٢٠

١٩ مايو سنة ١٩٤٧

تسبب حكم بالادانة . وجوب ذكر الأدلة ومضمونها .

المبدأ القانوني

يجب لسلامة الحكم الصادر بالادانة أن يذكر الأدلة التي يقيم عليها قضاءه ويورد مضمون كل منها فاذا كان الحكم المطعون فيه قد ذكر أن أقوال كل من المجنى عليهما في حق الطاعن تأيدت بشهادة الشهود الذين سمعهم دون أن يبين مضمون ما شهد به كل منهم فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

الحكم

« حيث أن أوجه الطعن تحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة بيانا كافيا لأنه لم يوضح ما إذا كانت العاهة نشأت عن ضربة العصا أو عن الجرح العصى الذي أحدثه الطاعن عندما أمسك به المجنى عليه وضيق عليه الحناق وفضلا عن هذا . فان المحكمة قالت إنها اعتمدت في الحكم على أقوال المجنى عليه المؤيدة

المبدأ القانوني

يجب لسلامة الحكم بالادانة مجرمة استعمال أوراق مزورة أن تتحدث فيه المحكمة عن ركن العلم بالتزوير وتورد الدليل على توفره في حق المتهم — فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لهذا الركن أصلاً فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

المحكمة

« حيث ان أوجه الطعن تتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه لم يبين أركان الجريمة والأسباب التي ارتكن عليها في الادانة بيانا كافيا فهو لم يشر الى ما يفيد علم الطاعن بأن الورقة محل المحاكمة مزورة ولم يرد على دفاعه من أنه كان حسن النية ولم يتناول عنصر المصلحة مما يؤيد القول بأن الطاعن استعمل الورقة وهو يعتقد صحتها وخصوصا أنه لم يكن طرفا فيها وقت انشائها وأن المحيلين له تمسكوا بها رسميا وأن مركزه وسنه لا يسمحان له بأن يزج بنفسه في ذلك الطريق الوعروفوق هذا فان المحكمة لم تحقق دفاعه الخاص بتشككه في النتيجة التي وصلت اليها مصلحة الطب الشرعي من جواز أن تكون الورقة صحيحة .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دان الطاعن بمجرمة استعمال ورقة مزورة مع العلم بتزويرها وقال في ذلك « ان » المدعين بالحق المدني قالوا بأن مورثهما المرحوم « مرسى نور الدين كان يداين المرحوم السيد « محمد قاطي في مبلغ مائة وأربعين جنيها برهن « على عشرين قيراطا بموجب عقد مؤرخ في ٣٠ « نوفمبر سنة ١٩٤٣ ثم باع المدين هذا القدر للمتهم « الأول الطاعن وكانت هذه الأطيان مرهونة »

« هي إعاقة في حركة ثني الأصبع البنصر الأيسر »
« تقلل من قوته على العمل بنحو ٢/٠ - وأنه »
« ثبت من باقي الكشف الطبية أن احمد السيد »
« شبانه لم يحتاج لعلاج وشفى الباقيين في أقل من »
« عشرين يوما . وحيث أنه فيما يختص بالتهمة »
« المنسوبة إلى المتهمين فهي ثابتة قبل كل منهم »
« من أقوال من اعتدى عليه وتأيد قوله بالكشف »
« الطبي المتوقع عليه وشفى في أقل من عشرين »
« يوما . وحيث أن المتهم الرابع ادعى مدنيا »
« قبل المتهم الأول بمبلغ خمسين جنيها ولم يقدم »
« دليلا على أنه دفع أجره علاج وتقدر المحكمة »
« التعويض بمبلغ عشرة جنيهات لقاء من أصابه »
« من ضربات نشأ عنها عاهة مستديمة مهما »
« كانت هذه العاهة ضئيلة » .

« وحيث انه لما كان يجب لسلامة الحكم الصادر بالادانة أن يذكر الأدلة التي يقيم عليها قضاءه ويورد مضمون كل منها وكان الحكم المطعون فيه قد ذكر أن أقوال كل من اللجنى عليهما في حق الطاعن تأيدت بشهادة الشهود الذين سماهم دون أن يبين مضمون ما شهد به كل منهم فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن محمود أحمد الغزالي ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٩٦١ سنة ١٧ ق) .

٢٣١

١٩ مايو سنة ١٩٤٧

جريمة استعمال أوراق مزورة . ركن العلم بالتزوير يجب على المحكمة أن تتحدث عنه صراحة وتورد الدليل على توفره .

- « من قبل للبنك الزراعى فقام مورثهما بسداد »
 « مطلوب البنك خوفا من نزع الملكية ثم رفع »
 « الدعوى رقم ٣٥٦١ سنة ١٩٣٧ مدنى جزئى »
 « شين الكوم سند المتهم الأول يطالبه فيها »
 « بمبلغ ٤٢٤ م و ٢٤ ج قيمة مادفعه عنه للبنك »
 « وقضى ابتدائيا فى سنة ١٩٣٩ بهذه الطلبات »
 « كما قضى استئنافيا فى القضية ٢٠١ سنة ١٩٣٩ »
 « بالتأييد وفى أغسطس سنة ١٩٤٠ أعلن المتهم »
 « الأول المدعين بالحق المدنى بصحيفة الدعوى »
 « رقم ٤٣٠ سنة ١٩٤١ مدنى جزئى شين الكوم »
 « وقال فيها أنه عندما اشترى الأتيان من السيد »
 « محمد قطاطى سلمه ايضالا صادرا من المرحوم »
 « مرسى نور الدين باستلامه مبلغ ثلاثين جنيها »
 « من أصل مبلغ الرهن خصمه منه وأنه عندما »
 « بيعت الأتيان الى حسانين الدسوقي البهاوى »
 « دفع هذا المشتري اليهما وباقي الورثة جميع »
 « مبلغ الرهن دون خصم مبلغ الثلاثين جنيها »
 « المذكور والمصاريف قطعنا على هذا الايصال »
 « بالتزوير وقدمنا صحيفة أدلة التزوير وذكرافها »
 « هذه الوقائع المتقدمة وقد قضت المحكمة برد »
 « وبطلان هذا السند المؤرخ فى ١٧ يناير سنة »
 « ١٩٣٨ وحيث أنه بالاطلاع على القضية رقم ٤٣٠ »
 « سنة ١٩٤١ مدنى جزئى شين الكوم وهى »
 « المرفوعة من المتهم الأول ضد المدعين بالحق المدنى »
 « وباقي ورثة مرسى نور الدين بالمطالبة بمبلغ »
 « ثلاثين جنيها بمقتضى سند محرر بتاريخ ١٧ »
 « يناير سنة ١٩٢٨ وموقع عليه بتوقيع منسوب »
 « لمورثهم مرسى نور الدين فطعن المدعى عليه »
 « بجہالته توقيع المورث ثم أدخل فى الدعوى ورثة »
 « السيد محمد قطاطى وأخيرا طعن فى السند »
 « بالتزوير وندب الحير الخطاط بمصلحة الطب »
 « الشرعى فى الدعوى وقدم تقريره وجاء فيه ان »
 « امضاء مرسى على نور الدين على السند مزور »
 « وحيث انه بالاطلاع على السند المطعون عليه »
 « بالتزوير تبين أنه محرر بتاريخ ١٧ يناير سنة »
 « ١٩٢٨ وموقع عليه بالتوقيع المنسوب صدوره »
 « لمرسى على نور الدين وموقع عليه بامضاء »
 « منسوب الى المتهم الثانى تبين أنه مزور أيضا »
 « ثم حصل تحويله الى المتهم الأول بتاريخ ٢٥ »
 « يونيه سنة ١٩٣١ وموقع عليه من السيد محمد »
 « قطاطى وفى ذيل التحويل افادة موقع عليها »
 « من المتهم الأول بأنه سلم السند إلى حسانين »
 « الدسوقي البهاوى المشتري للقدر خصم قيمته »
 « من أصل مبلغ الرهن وذلك بتاريخ ٩ يونيه »
 « سنة ١٩٣٩ . وحيث ان المتهم الأول قطع أول »
 « الأمر فى تحقيق النيابة بأن السند صحيح فلما »
 « حكم برده وبطلانه مدنيا قرر أنه لم يشترك فى »
 « كتابة الإيصال وأن الذى سلمه له هو السيد »
 « محمد قطاطى فلما سئل المتهم الثانى من أول »
 « الأمر قرر أنه لم يوقع على هذا السند وأن »
 « توقيعه مزور وتبين صحة قوله إذ ظهر من »
 « تقرير الحير الخطاط بمصلحة الطب الشرعى »
 « أن الامضاء المنسوب اليه مزور وقرر المتهم »
 « الثالث أنه لا يعلم شيئا عن السند وانه انما حرر »
 « عبارة التحويل فقط . وحيث أنه عن المتهم »
 « الأول فى سنة ١٩٣٧ رفعت عليه الدعوى »
 « من مورثي المدعين بالحق المدنى بمطالبة »
 « بمبلغ ٤٢٤ مليا و ٣٤ جنيها قيمة مادفعه عنه »
 « للبنك وظلت القضية منظورة الى أن فصل »
 « فيها فى سنة ١٩٣٩ بالزامه بهذا المبلغ وتأيد »
 « الحكم استئنافيا فى تلك السنة فلو كان لدى »
 « المتهم الأول هذا السند حقيقة وكان مسدا اليه »
 « من السيد محمد قطاطى فى تاريخ البيع لبادر »
 « بتقديمه فى القضية حتى تخصم قيمتها مما هو »

« لمدة خمس سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم »
 « نهائيا طبقا للمادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات . »
 « وحيث انه لما كان يجب لسلامة الحكم بالادانة
 بجريمة استعمال أوراق مزورة أن تتحدث فيه
 المحكمة عن ركن العلم بالتزوير وتورد الدليل
 على توفره في حق المتهم المحكوم عليه وكان الحكم
 المطعون فيه لم يتعرض لهذا الركن أصلا فانه يكون
 قاصر البيان واجبا نقضه . »

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض
 الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث
 في باقي أوجه الطعن . »

(طعن داود سليمان موسى ضد النيابة وآخرين
 مدعين بحق مدنى رقم ٩٥٧ سنة ١٧ ق)

٢٣٢

١٩ مايو سنة ١٩٤٧

تعديل في مواد القانون . جواز حصوله بدون
 لفت نظر الدفاع . تحليل بطلان إجراءاته . لا يجوز
 التمسك به لأول مرة في النقض .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت الواقعة الجنائية المرفوعة
 بها الدعوى لم يحصل فيها أى تغيير بل إن
 التعديل كان بصدد مواد القانون فقط فان هذا
 من سلطة المحكمة أن تجريه بغير أن تلتفت
 الدفاع وبالتالي يكون ما يثيره الطاعن من
 حصول إخلال بحقه في الدفاع مردود خصوصا
 وأن التعديل أجرى بمعرفة محكمة أول درجة
 وكان للطاعن فرصة مناقشته أمام المحكمة
 الاستئنافية إذا شاء .

٢ — ما دام الدفاع لم يتمسك أمام

« مطالب به . كما أنه لو كان السند صحيحا وكان »
 « ماذكره المتهم الأول عليه — من أنه سلمه »
 « لحسانين الدسوقي البهاوى لحصم قيمته من »
 « مبلغ الرهن — صحيحا لقدمه حسانين البهاوى »
 « الى الورثة عندما دفع المتهم جملة دين الرهن »
 « وقدره مائة وأربعون جنيتها وحرر عقدك »
 « الرهن المقدم فى الأوراق . أما رجوعه على »
 « ورثة الحيل بالمبلغ بالدعوى رقم ٢٨٠٣ سنة »
 « ١٩٤٤ مدنى جزئى شين الكوم والحكم له »
 « عليهم فلا يؤثر فى حقيقة الواقع شيئا . وحيث »
 « أنه عن تهمة الاشتراك فى التزوير وهى التهمة »
 « الأولى فقد سقط الحق فى اقامتها بمضى المدة »
 « بالنسبة لجميع المتهمين إذ أن تاريخ السند هو »
 « ١٧ يناير سنة ١٩٢٨ والتحويل حصل فى »
 « ٢٥ يونيو سنة ١٩٣١ ولم يبدأ تحقيق النيابة »
 « إلا فى أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ ويتعين كذلك »
 « الحكم بسقوط الحق فى اقامة التهمة الأولى »
 « لمضى المدة بالنسبة لهم وبراءتهم منها عملا بنص »
 « المادة ١٧٢ جنايات إذ أن جريمة التزوير تبدأ »
 « مدة سقوطها من تاريخ ارتكاب الجريمة »
 « وهو تاريخ العقد ولا عبرة بالتاريخ الذى »
 « تعطية النيابة للحادث مادام تاريخ العقد ثابت »
 « وغير مطعون عليه ، وحيث أنه عن التهمة »
 « الثانية فهى ثابتة قبل المتهم الأول مما سبق بيانه »
 « ويتعين معاقبته طبقا للمادتين ٢١١ و ٢١٥ من »
 « قانون العقوبات مع الزامه بأن يدفع للمدعين »
 « بالحق المدنى مبلغ خمسة وعشرين جنيتها قيمة »
 « الضرر الذى تقدر المحكمة أنه لحقهما من »
 « هذه الجريمة طبقا للمادة ١٥١ مدنى مع مصاديقه »
 « المدنية طبقا للمادة ٢٥٦ جنايات . وحيث انه »
 « نظرا لكبر سن المتهم وظروف الدعوى ترى »
 « المحكمة وقف تنفيذ العقوبة المقررة بها عليه »

المحكمة بالبطلان في شأن إجراء التحليل -
(لعدم إعلان المتهم بنتيجة التحليل في خلال
٤٥ يوما من تاريخ أخذ العينة وإلا اعتبرت
الاجراءات كأنها لم تكن طبقا للقرار الوزاري
رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦) فلا يقبل منه أن يثيره
لأول مرة أمام محكمة النقض مادام الفصل فيه
يحتاج إلى الرجوع إلى عناصر متصلة بالموضوع
والوقائع التي يجب أن تمحصها محكمة الموضوع
وتفرغ منها وتقول كلمتها فيها قبل عرضها على
محكمة النقض .

المحكم

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه ان
الحكم الطعون فيه اخطأ لأنه دانه وعاقبه بمقتضى
مواد لم يسبق إعلانه بها دون لفت الدفاع إلى ذلك
وهذا لا شك يبطل الاجراءات ثم الحكم .
وفضلا عن ذلك فالقرار الوزاري رقم ٣٢٤ لسنة
١٩٤٦ الذي طبقته المحكمة ينص على وجوب
فحص عينات الدقيق والردة بطريق التحليل
الكيمائي والنخل ثم اخطار صاحب الشأن بنتيجة
التحليل في خلال ٤٥ يوما من تاريخ أخذ العينة
وإلا اعتبرت الاجراءات كأنها لم تكن . ولكن
شيئا من هذا لم يحصل .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على
الطاعن بأنه « قرص الخبز على ردة خسنة » .
وطلب عقابه عن كل ذلك بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٧
من الأمر العسكري رقم ٤٥٨ المعدل بالأمر رقم
٤٩٩ « والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم
الطعون فيه دانه وقال في ذلك « أن يحصل الواقع
أنه بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٤٤ أخذت المجموعة

الصحية بناحية الابراهيمية عينة من الخبز والدقيق
والردة الناعمة من مخبز المتهم سعيد عبد الرحمن
البارودي (الطاعن) وأرسلتها للتحليل فظهر
من التحليل أن الردة الناعمة تحتوى على ٠.٦١ /-
ردة خسنة . وحيث أن المتهم أنكر ما نسب إليه
وقرر أن الردة يأخذها من المطحن بموجب تصريح
من مكتب التموين بالمديرية ولا مصلحة له في غشها
وحيث ان التهمة المنسوبة للمتهم ثابتة قبله من
التحقيقات ومن نتيجة التحليل وعقابه ينطبق
على المواد ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ١١ من
القرار الوزاري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ والمادتين
٥٦ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٤٥ . ونظرا لعدم وجود سوابق للمتهم
ومضى وقت طويل على الواقعة تری المحكمة
استعمال الرأفة مع المتهم وفقا لنص المادتين ٥٥
و ٥٦ عقوبات فتأمر بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس
والغرامة لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ ضرورة
هذا الحكم نهائيا .

« وحيث ان ما يثيره الطاعن في طعنه مردود
أولا - بأن الواقعة الجنائية المرفوعة بها الدعوى
العمومية عليه لم يحصل فيها أى تغيير بل ان التعديل
كان بصدد مواد القانون فقط وهذا من سلطة
المحكمة أن تجريه في الحكم أى بغير أن تلفت
الدفاع ومع كل فان التعديل أجرى بمعرفة محكمة
أول درجة فكان للطاعن فرصة مناقشته أمام
المحكمة الاستئنافية إذا شاء . وثانيا - بأن الدفاع
عنه لم يتمسك أمام المحكمة بالبطلان المشار اليه
في شأن اجراءات التحليل فلا يقبل منه اذن ان
يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض مادام الفصل
فيه يحتاج إلى الرجوع إلى عناصر متصلة بالموضوع
والوقائع التي يجب أن تمحصها محكمة الموضوع
وتفرغ منها وتقول كلمتها فيها قبل عرضها على محكمة
النقض .

الحال الاستعانة بأعوانهم فيتعين أن يكون التفتيش بحضورهم وتحت اشرافهم وفضلا عن هذا فإن المحكمة الاستئنافية مالت في تكييف الواقعة إلى غير مصلحة الطاعن فاعتبرته يتجر في المخدر الذي ضبط لديه على خلاف النظر الذي ذهبت اليه المحكمة أول درجة وهذا لا يجوز .

« وحيث ان الحكم الابتدائي دان الطاعن باحراز المخدر وقال « أن الوقائع تلخص فيما قرره الشهود بالبوليس وبمحضر الجلسة من أنه تقدم بلاغ من كونستابل مباحث مركز الرقزريق يفيد بأنه علم بأن السيد سليمان أسعد الذي كان معتقلا بالطور وهرب يرأس عصابة للاتجار في المخدرات « وأن من بين رجال هذه العصابة المتهم الأول « (الطاعن) وأن الهارب المذكور يستقر في « منزله وطلب من النيابة التفتيش فأذنت « « وقامت قوة لذلك تحت رئاسة بعض رجال « الادارة للتفتيش . وحيث انه يتبين من أقوال « حضرة الصاغ يحيى أفندي أبو شهبه أنه ذهب « مع القوة إلى منزل المتهم وكان موجوداً بجوار « منزله وسأله عن مفتاح المنزل فأنكر وجوده « معه وقرر بأنه مع زوجته وتصادف أن رأى « أحد رجال البوليس المفتاح بجوار الباب « وتمكنوا من فتحه ودخل كل من حضرة « يحيى أفندي أبو شهبه وأومباشي المباحث كامل « كيلاني مصطفى والكونستابل أحمد العزباوي « افندي في غرفة على يمين الداخل وكان بها « فرن وقام الأومباشي والكونستابل بالتفتيش « تحت اشراف ورعاية حضرة الصاغ المذكور « فوجدوا في صندوق غير مقفول على ظهر « الفرن في تلك الغرفة وتحت الملابس قطع « اشبه في أنها حثيثاً وملفوفة وموضوعة »

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن سعيد عبد الرحمن البارودي ضد النيابة رقم ٩٤٥ سنة ١٧ ق ١)

٢٣٢

١٩ مايو سنة ١٩٤٧

تفتيش بمعرفة أعوان مأمور الضبط القضائي المأذون به وتحت اشرافه . صحته . استئناف النيابة . حق المحكمة الاستئنافية في تكييف الواقعة وتقدير العقوبة .

المبادئ القانونية

١ — اذا كان التفتيش الذي أسفر عن ضبط المادة المخدرة لدي المتهم أجرى بمعرفة أعوان مأمور الضبط القضائي المأذون به وتم في حضوره وتحت اشرافه فانه يكون صحيحاً .

٢ — استئناف النيابة للحكم الابتدائي يخول المحكمة الاستئنافية تكييف الواقعة وتقدير العقوبة التي ترى توقيعها ما دامت قد اقتنعت في حدود سلطتها للاعتبارات التي ذكرتها والتي من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها بأرب الطاعن لم يحرز المخدر لاستعماله الشخصى بل ليتجر فيه وأن فعلته لذلك تستحق عقوبة أشد .

المحكم

« حيث ان الطاعن يتمسك في طعنه بطلان التفتيش لأن الذي أجراه لم يكن مأذوناً به أو يعمل تحت اشراف المأمور المأذون إذ لا يجوز لرجال الضبطية القضائية المأذون لهم بالتفتيش أن يكلفوا به غيرهم ممن ليست له صفتهم وإذا اقتضت

« في ذلك » ان الحكم المستأنف بالنسبة لما دفع
 « به المتهم من بطلان التفتيش في محله للأسباب »
 « التي بني عليها من هذه الناحية فيكون الدفع »
 « يبطلان التفتيش لا أساس له ويتعين رفضه »
 « والحكم بصحته وحيث انه فيما يختص بالموضوع »
 « فانه واضح من الاطلاع على الأوراق أنه عند »
 « تفتيش الصندوق الذي كان بغرفة منزل المتهم »
 « وجد فيه عشر قطع كل قطعة ملفوفة في ورقة »
 « حمراء وهذه القطع ثبت من التحليل الكيماوي »
 « أنها حشيش »

« وحيث ان محكمة أول درجة قد اعتبرت »
 « المتهم محرزاً بقصد التعاطي مع أن المفروض »
 « إزاء وجود الحشيش في عشر قطع متعددة أن »
 « المتهم كان يحرزها بقصد الاتجار ولو كان يحرز »
 « الحشيش بقصد التعاطي لوجد الحشيش في »
 « قطعة واحدة . وحيث أنه لذلك يكون الحكم »
 « المستأنف قد أخطأ الصواب من هذه الناحية »
 « ويتعين اعتبار المتهم نظراً للظروف المتقدمة »
 « أنه قد أحرز الحشيش بقصد الاتجار ويتعين »
 « لذلك عقابه بالمواد المطلوبة »

« وحيث ان ما يثيره الطاعن في طعنه مردود
 أولاً بأن التفتيش الذي أسفر عن ضبط المادة المخدرة
 لديه أجرى بمعرفة أعوان مأمور الضبط القضائي
 المأذون به وتم بحضوره وتحت إشرافه وإذن فهو
 صحيح كما قال الحكم بحق وثانياً بأن استئناف النيابة
 الحكم الابتدائي يخول المحكمة الاستئنافية تكييف
 الواقعة على نحو ما فعلت وتقدير العقوبة التي تري
 توقيعها مادامت قد اقتنعت في حدود سلطتها
 للاعتبارات التي ذكرتها والتي من شأنها أن تؤدي
 إلى ما رتب عليها بأن الطاعن لم يحرز المخدر
 لاستعماله الشخصي بل ليتجر فيه وأن فعلته لذلك
 تستحق عقوبة أشد .

« داخل علبة صفيح صغيرة وقد تبين من »
 « التحليل أن ما بها حشيش وكان ذلك بحضور »
 « نفس المتهم يحمل لمبة في يده للاضاءة أثناء »
 « التفتيش . وحيث أن كامل كيلاني قرر أنه »
 « وجد الصندوق وفتحه وكان به ملابس رفعها »
 « واحدة واحدة ووجد في قاع الصندوق ورقة »
 « رفعها وجد تحتها علبة بها المخدرات وقد »
 « صادقه على ذلك كونستابل المباحث احمد »
 « العزباوي أفندي كما أشرف على هذا التفتيش »
 « حضرة الصاغ يحيى أفندي أبو شهبه . وحيث »
 « أن محامي المتهم الأول دفع يبطلان التفتيش »
 « لأنه لم يتم حسب الأوضاع القانونية بمعنى أنه »
 « كان يجب أن يقوم به حضرة الصاغ يحيى »
 « أفندي أبو شهبه وهو رئيس المباحث ولا »
 « يتركه لرجال المباحث وقد ردت على ذلك »
 « محكمة النقض بأنه حقيقة يجب أن يقوم به »
 « الموكل بالتفتيش أو يكون التفتيش تحت »
 « إشرافه المباشر وملاحظته وهناك في هذه »
 « الحالة كان التفتيش بالغرفة وحضرة رئيس »
 « المباحث موجوداً بها وتحت إشرافه ومن ثم »
 « يتعين رفض الدفع . وحيث أن المتهم الأول »
 « هو صاحب المنزل المضبوط به الحشيش ولم يدفع »
 « التهمة بشيء سوى الإنكار لأنها مدسوسة عليه »
 « ولم يقدّم دليل على صحة دفاعه ومن ثم تكون »
 « التهمة ثابتة قبله وعقابه ينطبق على المواد »
 « ٢٥١ و ٣٦٦ و ٤٥٤ بتطبيق مادة الاحراز »
 « حيث لم يقدّم دليل للمحكمة يثبت على أن الجمار »
 « المتهم في الحشيش علاوة على أن الكمية »
 « المضبوطة يصح أن تكون للاستعمال الشخصي »
 « خصوصاً في هذا الوسط الموبوء . » والمحكمة »
 « الاستئنافية قضت في الاستئناف المرفوع من »
 « النيابة ومن المحكوم عليه بتأييد الادانة وقالت »

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن على عبد الرحمن عطا الله ضد النيابة رقم ١٥٣ سنة ١٧ ق)

٢٢٤

١٩ مايو سنة ١٩٤٧

١ - تعليمات وزارة الزراعة بشأن تنفيذ القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ توجب عمل حصر عن زراعة القطن . تغيير الحقيقة في الاستمارة رقم ٢٠ سكرتارية ومحضر بالمقاس يعتبر تزويرا في أوراق رسمية .

٢ - ذكر الحكم للواقعة وللأدلة والاعتبارات التي أسس عليها قضاءه لا يجعله محلا للنقض .

المبادئ القانونية

١ - ان التعليمات التي أصدرتها وزارة الزراعة بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ بشأن تنفيذ القانون رقم ٦١ سنة ١٩٤١ تنص في البند الثاني منها على عمل مقاس اجمالي عن مساحة القطن لدى كل مزارع بمعرفة لجنة القرية عند تمام الزراعة كما تنص في البند (ج) عند واجبات لجنة القرية على حصر المساحة المزروعة قطنا لدى كل حائر بتدوين بيانات المقاس على الاستمارة رقم ٢٠ سكرتارية كما تنص أيضا على مسئولية العمدة والمشايخ عن ارشاد موظفي الزراعة عن كل ما يحتاج الى ارشاد أثناء تأدية الأعمال الداخلة في اختصاصهم ومن ثم فان تغيير الحقيقة في الاستمارة رقم ٢٠ سكرتارية ومحضر المقاس يعتبر تزويرا في أوراق رسمية مما نص عليه في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ ع .

٢ - اذا كان الحكم قد بين الواقعة وذكر

الأدلة والاعتبارات التي أسس عليها قضاءه باشتراك الطاعن في الجريمة التي تتكون من هذه الواقعة وكانت الأدلة والاعتبارات المذكورة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها ولما كان لاجتراح على المحكمة اذا هي أخذت في الادانة الواقعة لاحقة للحادث متى كانت هذه الواقعة متصلة بالحادث وتلقى ضوءا عليه فان الجدل الذي يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له ما يبرره .

المحكمة

« حيث ان الوجه الاول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة اذ أنها لا تعتبر تزويرا بل هي من قبيل ذكر بيانات خاطئة في استمارات الحياة مما يعاقب عليها الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٤٥ . » وحيث أن الحكم بعد أن بين واقعة التزوير وأدلة اشتراك الطاعن فيها تحدث عن الأوراق التي وقع فيها تغيير الحقيقة فقال « إن المحررين » « السالفي الله كرم موضوع الاتهام وهي الاستمارة » « رقم ٢٠ سكرتارية ومحضر المقاس المؤرخ ١٧ » « سبتمبر سنة ١٩٤٢ عبارة عن محررين رسميين » « اختص المتهم الأول مع باقي أعضاء لجنة » « القرية بتحريرها بمقتضى التعليمات التي أصدرتها » « وزارة الزراعة بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ » « بشأن تنفيذ القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ » « إذ نص في البند الثاني منها على عمل مقاس » « اجمالي عن مساحة القطن لدى كل مزارع » « بمعرفة لجنة القرية عند تمام الزراعة كما نص » « في البند (ج) عن واجبات لجنة القرية على »

« حصر المساحة المزروعة قطنا لدى كل حائز »
 « بتدوين بيانات المقاس على الاستمارة رقم »
 « ٢٠ سكرتارية كما نص أيضا في نهاية البند »
 « المذكور على مسئولية العمد والمشايخ عن »
 « ارشاد موظفي الزراعة عن كل ما يحتاج »
 « إلى أرشاد أثناء تأدية الأعمال الداخلة في »
 « اختصاصهم ومن ثم فانه طبقا لما تضمنته هذه »
 « التعليمات الوزارية يعتبر تغيير الحقيقة الحاصل »
 « في المحررين تزويرا في أوراق رسمية مما نص »
 « عليه في المادتين ٢١١ و ٢١٣ عقوبات »
 « ولما كان التزوير في الأوراق المذكورة معاقبا عليه »
 « بمقتضى القانون العام الذى طبقته المحكمة ولا »
 « يوجد أى نص خاص يستثنيه وكانت النصوص »
 « التى يشير اليها الطاعن لا علاقه لها بهذا الموضوع »
 « فان ما يزعمه لا يكون له محل .

« وحيث ان الأوجه الباقية تتلخص فى أن »
 « الحكم دان الطاعن واعتبره شريكا فى التزوير »
 « دون أن يبين طريقة هذا الاشتراك وما أورده »
 « فى هذا الصدد لا يبرر قضاءه فان مصاحبة الطاعن »
 « للتمم الأول شيخ البلدة حين قدم الكشف المزور »
 « إلى مهندس الزراعة هو أمر لاحق لحصول »
 « التزوير فلا يجوز عده دليلا على الاشتراك السابق »
 « كما أن قول الحكم بأن الطاعن صاحب الصلحة »
 « فى إحداث التغير لا يكفى لدانته خصوصا وقد دان »
 « الحكم خادم الطاعن بناء على هذا السبب ذاته .

« وحيث ان الحكم حين تحدث عن التهمة »
 « المسندة إلى الطاعن قال « أنه بالنسبة للتمم »
 « الثانى « الطاعن » فان اشتراكه مع التهم »
 « الأول فى اقتراف الجريمتين المسندتين اليه »
 « ثابتا ثبوتا مقنعا مما هو مستخلص من ظروف »
 « الاتهام والتحقيقات فهو مالك الزراعة التى »
 « وقعت فيها المخالفة وصاحب المصلحة فى إخفاء »

« هذه المخالفة والابقاء على الزراعة الزائفة »
 « فاقول بأنه كان يحفل ما ارتكب من تزوير »
 « فى المحررين السالفي الذكر استنادا إلى »
 « عدم حضوره وقت تحرير الاستمارة رقم »
 « ٢٠ سكرتارية ولا وقت إعادة المقاس الثانى »
 « الذى أثبتته التهم الأول بالاشتراك مع التهم »
 « الثالث فى محضره ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ »
 « وإنما هو قول غير صحيح لا يستقيم مع ظروف الجريمة »
 « ووقائعها ويدهضه اشتراكه تابعة التهم الثالث مع التهم »
 « الأول فى تحرير محضر المقاس المزور المؤرخ »
 « ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ إذ من غير العقول »
 « أن يشترك تابعه هذا فى تزوير محضر المقاس »
 « بدون علمه وعلى غير إرادته وإنما الذى يستساغ »
 « عقلا أن ذلك حصل بناء على ترتيب منه »
 « وتنفيذا لإرادته وفضلا عن هذا فقد قرر »
 « مهندس زراعة سمالوط فى محضر التحقيق »
 « الإدارى الذى عمل بمعرفة كامل أفندى نصر »
 « وكيل تفتيش الزراعة بأنه عندما حضر اليه التهم »
 « الأول وقعه له محضر المقاس المؤرخ ١٧ سبتمبر »
 « سنة ١٩٤٢ كان يصاحبه زكى اسطفانوس »
 « التهم وسله الأول المحضر فى حضور الثانى »
 « فليس أدل من هذا على أن المحضر المذكور »
 « حرر وقدم للمهندس باتفاق التهم زكى »
 « وتحريضه . » ولما كان الحكم بذلك قد بين »
 « وذكر الأدلة والاعتبارات التى أسس عليها قضاءه »
 « باشتراك الطاعن فى الجريمة التى تتكون من هذه »
 « الواقعة وكانت الأدلة والاعتبارات المذكورة من »
 « شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها وكان لا جناح »
 « على المحكمة إناهى أخذت فى الادانة بواقعة »
 « لاحقة للحادث متى كانت هذه الواقعة متصلة بالحادث »
 « وتلقى ضوءا عليه لما كان ذلك فان الجدل الذى يشهده »
 « الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له ما يبرره .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن ركي اسطقاتوس أبسغرون ضد النيابة رقم ٩٠٣ سنة ١٧ ق)

٢٣٥

٢٦ مايو سنة ١٩٤٧

إدانة التهم بالقذف في عدة وقائع . ثبوت إحدى هذه الوقائع يجعل الادانة صحيحة مادام لم يوقع على التهم سوى عقوبة واحدة . تختص محكمة الجنايات بتحقيق الأدلة للفصل في الدعوى المطروحة أمامها من غير أن يكون في ذلك مساس بحق المحكمة المختصة في النظر فيما يقدم لها من أدلة .

المبادئ القانونية

١ - اذا كانت المحكمة أدانت الطاعنة بسبب نشرها عدة وقائع كل منها يتضمن القذف في حق المدعى المدني وكانت إحدى هذه الوقائع ليست محل طعن من جانب الطاعنة فان ادانة الطاعنة تكون صحيحة مادام لم يحكم على الطاعنة إلا بعقوبة واحدة .

٢ - لا محل لاجابة طلب التهم بالقذف ايقاف سير الدعوى المقامة ضده بناء على أنه شكلت لجنة برلمانية لتحقيق مانسب الى الوزارة التي كان المدعى المدني (المجنى عليه) عضوا فيها وبناء على أن محاكمة الوزراء طبقا للدستور تكون أمام المحكمة المختصة وأنه لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تتعرض في هذه الحالة للأدلة على وقائع منسوبة للمدعى المدني - لا محل لاجابة طلب الايقاف في هذه الحالة لأن المحكمة

الخاصة بمحاكمة الوزراء الغرض منها الفصل في التهمة الموجهة اليهم وادانتهم فيها أو براءتهم منها أما اذا كان الأمر يتعلق بمسائل قذف تختص محكمة الجنايات بالفصل فيها فان للمحكمة في سبيل الفصل في دعوى القذف أن تحقق الأدلة على الدعوى المطروحة أمامها من غير أن يكون في ذلك أدنى مساس بحق المحكمة المختصة في النظر فيما يقدم اليها من الاثبات على التهم التي تطرح أمامها وقد يعجز المتهم بالقذف عن اقامة الدليل على ما قذف به أمام محكمة الجنايات ثم يقدم الدليل أمام المحكمة المختصة ولا يكون في حكم محكمة الجنايات في هذه الحالة أية مخالفة للقانون إذا أثبتت المحكمة على الطاعنة جميع العناصر القانونية المكونة لجريمة القذف فان مفاد ذلك أن الطاعنة لم تكن على حق فيما أسندته للمجنى عليه .

المحكمة

« حيث ان الوجهين الأولين من أوجه الطعن يتحصلان في القول بأن الدفاع عن الطاعنة تمسك بأنها عندما نشرت المقالات موضوع المحاكمة إنما قصدت المصلحة العامة لا النيل من المدعى بالحقوق المدنية وبسط الظروف التي كتبت فيها تلك المقالات . وطلب في سبيل اثبات ذلك واثبات صحة الوقائع التي أسندت الى المجنى عليه ضم أوراق واعلان شهود . وبعد أن قبلت المحكمة الطلب في جلسات متعددة عدلت عن ذلك بمقولة أن سوء النية متوفر وأنها لذلك أصبحت في حل من عدم اجازة اثبات الوقائع ، وتقول الطاعنة أن منعها من تقديم الأدلة

على صحة الوقائع يتعارض مع قرارات المحكمة السابقة ، فضلا عن أنه قد ترتب عليه أن المحكمة لم تصل إلى ما انتهت اليه من القول بتوفر سوء النية بعد استعراض كافة عناصر الدعوى وظروفها . ومع ذلك فإن المحكمة قالت أنها ترى أن تمضي في بحث ما ادعته الطاعنة من صحة الوقائع لما لثبوتها وعدمه من أثر في تقدير العقوبة . وبعد أن ذكرت الطاعنة في طعنها الوقائع التي أبدت استعدادها لاثباتها . وأوردت أدلتها على صحتها ، قالت ان المحكمة عند بحثها للوقائع المذكورة لم تعرض لكل أدلتها ، ولم تسمع شهادة من أعلن من الشهود ، ولم ترخص في استدعاء من لم يحضر لجاء الحكم قاصرا في استظهار حقيقة الأمر في الوقائع مما يعيبه بما يوجب نقضه .

« وحيث ان المحكمة تعرضت لما أثاره الدفاع عن الطاعنة في صدد سبق التقرير باعلان شهود وضم أوراق لاثبات صحة الوقائع التي أسندتها الى المدعى بالحقوق المدنية وردت عليه فقالت « ان المتهمين (الطاعنة وآخر) ذهبا في دفاعهما الى القول بأن حسن نيتهما لم بعد فيه محل للكلام لأن المحكمة فصلت في ذلك بما أباحت لهما من اثبات الوقائع التي ادعياها بضم أوراق واعلان شهود ، ومن حيث انه بمراجعة محاضر جلسات المحاكمة والقرارات التي صدرت فيها لم يوجد من بينها ما يؤخذ منه لاصراحة ولا ضمنا ان المحكمة فصلت في ذلك ، وكانت المحكمة في دور اعداد القضية للمرافعة في نواحيها المختلفة فلا التقرير بضم الأوراق ولا الأمر باعلان الشهود يمكن أن يؤخذ منهما أن المحكمة فصلت في حسن نية المتهمين . بل ورد في بعض عباراتها بمحضر جلسة ٢٤ ابريل سنة ١٩٤٥ ما يفيد أن من الأغراض التي أمرت بضم الأوراق من أجلها تمكين المتهمين من اثبات

الوقائع لأن اثباتها مما قد يشهد لهما بحسن النية — ومن المفهوم بداهة أنه وان كان ذلك صحيحا إلا أن سوء النية قد يتوفر عليه الدليل مع ثبوت وقائع القذف . ومن حيث أن المحكمة في حل لتلك من بحث جميع وجوه الخلاف حيثما وجدت لها مناسبة عند تحديد مرامي الألفاظ والصور موضوع المحاكمة ، ثم أوردت المحكمة العبارات التي وردت في المقالات موضوع المحاكمة وأشارت من بين ذلك إلى المقال المنشور في العدد رقم ٨٥٦ من مجلة روز اليوسف الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٤ فقالت انه جاء فيه ونحن لم نقل عنه أكثر من أنه كان يطلق عليه بين زملائه لقب « وزير البالوعات » والبالوعات تعيش فيها دائما الخنافس والصراصير وهذا اللقب كان قد تفضل حضرته وخلعه على الصحافة يوم وقف في مجلس النواب يسب ويشتم أثناء نظر أحد الاستجوابات ولعله أخذ علينا أننا قلنا عليه أن اسمه اقترن بعدة صفقات ونحن لم نقتر عليه ولم نتجن عليه وإلا فليفسر لنا الوقائع التالية كان حضرته قبل توليه الوزارة محاميا من الدرجة السابعة المنخفضة كما قال عنه ذات مرة الرحوم الهلباوى بك وليس في هذا عيب على كل حال وإنما العيب كل العيب أن يكون حال الانسان كما كان حال محمود افندي غنام يسكن في شقة مع نسيه ثم يدخل الوزارة ويخرج منها وقد أصبح من كبار الأثرياء ويملك منزلا بل قصرا — بشارع إسحق بمنشية البكرى لا يقل ثمنه عن أربعين ألف جنيه ١١ فمن أين هبطت عليه هذه الثروة ومن أين له هذا العز الجديد ؟ ! نحن نعرف أسرته جيدا ونعرف من أين تزحوا وفي أي مكان استوطنوا ونعرف ظروف حياتهم جيدا قبل أن يدخل عميدهم الوزارة وكيف أصبح لهم

شأن وأى شأن في عهد وزارته وعقبت على ذلك بقولها « أنه وقع هنا خلاف بين المدعى بالحق المدنى والتهمة فهى تقول ان الذى نشر بالمجلة هو أنه يسكن منزلا بل قصرا الخ على خلاف مايقول . ومن حيث ان المدعى قدم نسخة من العدد المشار إليه بها عبارة يملك وقال انه على أثر اطلاعه على هذه العبارة نشرتكذيبا لها بجريدة المصرى وفيه أنه يملك مثل هذا المنزل وانه إنما يسكن بمنزل ورثة المرحوم عبد الرحمن على بك وكيل محكمة استئناف أسيوط بمنشية البكرى وقدم قصاصة من جريدة المصرى فيها هذا التكذيب ونشرت هى فيما بعد ان هذه مغالطة منه وانها لم تقل إلا أنه يسكن لا يملك . ومن حيث انه لا شك فى أن العبارتين قد نشرتا في المجلة فهى مسئولة عنهما ولا سبيل لها إلى أن تنفك عنها . والذى تراه المحكمة انها نشرت أول الأمر أن المدعى بالحق المدنى يملك منزلا فلما كذب ذلك طبعت نسخا أخرى استبدلت بها عبارة يسكن بعبارة يملك .

وسياق المقال نفسه يشهد بهذا التفسير إذ المقام مقام القول بأن المدعى المدنى أصبح من كبار الأثرياء وأرادت أن تعبر عن هذا الثراء الضخم بأنه يملك منزلا ثمة كذا أما لو أنها أرادت أن تقول أنه يسكن منزلا لاقتضى السياق ان تقول اجرتة كذا لاثمة ومن حيث أن مؤدى العبارة أن المدعى المدنى كان فقيرا قبل أن يدخل الوزارة فلما دخلها خرج منها وهو غنى استفاد مالا حراما بالطبع بسبب عمله كوزير عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ وهو تكرار لنفس المعنى الذى عبرت عنه التهمة فى الصورة المنشورة بالعدد ٨٥٥ السابق الكلام عنها ثم جعلت مظهر هذا الثراء والمال الحرام أنه أصبح يملك منزلا بل قصرا لا يقل ثمة عن أربعين ألف جنيه وهو

قذف صريح وقد أغنت التهمة عن ضرورة البحث فى صحة ما ذكرته من أنه يملك هذا المنزل بما تنصت منه فهى اذن دعوى غير صحيحة وفى شهادتها على نفسها بعدم صحتها أقطع دليل على سوء نيتها وانها لم تقصد مصلحة عامة وإنما قصدت أن تقذفه بهذه الواقعة المكذوبة ثم تعود فتدعى أنها لم تنشرها . ومن حيث انه عن دلائل سوء نيتها ما نشرته بعد هذه العبارة من عبارات عن أهله ليس لها صلة بعمله مطلقا فهى تقول انها تعرف أسرته وتعرف من أين نرحوا وفى أى مكان استوطنوا والقصد من ذلك التحقير من شأنه وترك الناس يفهمون من هذه العبارة ما لا يصح الافصاح عنه . وبعد أن تحدثت عن المقالات الأخرى قالت ، « ان المحكمة بينت فيما تقدم أن ما نشرته التهمة وكتبه الثانى لم يكن عن حسن نية ولا قصدا به مصلحة عامة وكان فى ذلك مايفنى عن البحث فى صحة الوقائع التى أسندناها اليه كما هو حكم القانون إلا أنها رأت أن تمضى مع ذلك فى بحث ما ادعياه من صحة هذه الوقائع لأنها إذا ثبتت كان لها أثرها فى العقاب وان لم تثبت كانت مزيدا من الدليل على سوء نيتها (ثم قالت) أنه فيما يختص بملكية المدعى منزلا — بل قصرا لا يقل ثمة عن أربعين ألف جنيه فقد سلفت الاشارة إلى أن التهمة قد تنصت مما رمت به وزعمت زعما غير صحيح انها لم تكتب بهذا النص ورأت المحكمة أنها مسئولة عن هذه الواقعة — وإنكارها لها وتنصلها منها لا يحتاج معه لأكثر من القول بانها عجزت عن إقامة الدليل عليها بل إنها واقعة غير صحيحة أصلا » ولما كان يبين من ذلك ان إدانة الطاعنة هى بسبب نشرها عدة وقائع كل منها يتضمن القذف فى حق المدعى ، وكان من بين هذه الوقائع

ما نشرته بالعدد رقم ٨٥٦ بشأن ملكية المجنى عليه إلى قصر لا يقل ثمنه عن أربعين ألفاً من الجنيهات . وكان القانون يوجب في المادة (٣٠٢) عقوبات لعدم مساءلة القاذف في هذه الحالة أن يثبت حقيقة كل فعل أسنده المقتدوف في حقه ، وكانت الطاعة لم تعرض في طعنها بالصدد الذي تثيره إلى هذه الواقعة بشيء . فان إدانتها تكون صحيحة مادام لم يحكم عليها إلا بعقوبة واحدة .

« وحيث ان مبنى الوجه الباقي هو أن المحكمة أخطأت لأنها (أولاً) لم توقف الدعوى كما طلب الدفاع الى أن يحكم المجلس المخصوص الذي يجوز لمجلس النواب اقامة الدعوى أمامه على الوزراء مادام هذا المجلس قد شكل لجنة تحقيق برلمانية لتحقيق مانسب الى هيئة الوزارة التي كان الدعي عضوا فيها ، (وثانيا) اعتبرت أن نشر الخبر على أنه اشاعة يعد دليلا على سوء النية ، وهذا استنتاج غير سائغ (وثالثا) لم تعرض لحق التقدم مهما كان قاسيا متى كان لا يتناول غير عمل الموظف وكان رائد الناقد رعاية المصلحة العامة .

« وحيث انه عن الأمر الأول فان المحكمة قد ردت على طلب الدفاع وبنيت رفضها اجابته على مايرره إذ قالت ان التهمين طلبا وقف السير في الدعوى لأنه شكلت لجنة برلمانية لتحقيق مانسب إلى وزارة النحاس باشا التي كان الدعي المدني وزيرا بها وأن الدستور نص على أن محكمة خاصة هي التي تحاكم الوزراء فلا يجوز لمحكمة الجنايات أن تعرض للأدلة على وقائع منسوبة للدعي المدني هناك وزادا على ذلك أن أحد الوزراء السابقين قدم بلاغا للنيابة عن حادث سرقة وقعت من هؤلاء الوزراء والنيابة تجرى تحقيقها فالى أن ينتهي هذا التحقيق يجب على محكمة الجنايات أن توقف السير

في هذه الدعوى ، ومن حيث أن هذا الطلب لا يمكن اجابته لامن الوجهة القانونية ولا من وجهة الوقائع ، وذلك أن المحكمة الخاصة بمحاكمة الوزراء الغرض منها الفصل في التهمة الموجهة اليهم وادانتهم فيها أو براءتهم منها والأمر هنا يتعلق بمسائل قذف نسبت علنا للدعي بالحق المدني تختص محكمة الجنايات بالفصل فيها وعلى القاذفين إن يقدموا الدليل على صحة ماأسنداه له والمحكمة في سبيل الفصل في دعوى القذف أن تحقق الأدلة على الدعوى المطروحة أمامها من غير أن يكون في ذلك أدنى مساس بحق المحكمة المخصوصة في النظر فيما يقدم اليها من الاثبات على التهم التي تطرح أمامها وقد يعجز المتهم بالقذف عن اقامة الدليل على ما قذف به أمام محكمة الجنايات ثم يقدم الدليل أمام المحكمة المخصوصة ولا يكون في حكم محكمة الجنايات ما يمنعها من النظر في الأدلة ولا مخالفة لحكمها بشيء من القانون ومن ناحية الوقائع فان المحكمة هنا بنت حكمها على أن المتهمين أسندا ما أسنداه للدعي بالحق المدني عن سوء نية وأنه لا حق لهما في تقديم الدليل على ما أسنداه اليه وانما عرضت المحكمة لهذه الأدلة لما لها من أثر في تقدير العقوبة أو زيادة الدليل على سوء نية التهمين وهو أمر كان يمكن أن تستغنى عنه المحكمة اكتفاء بما حصلته من أدلة على سوء نية التهمين من نصوص المقالات والعبارات والصور موضوع الاتهام ومن جهة ثالثة فان التهمين لم يقدموا دليلا على أن لجنة التحقيق البرلمانية قد أسندت للدعي بالحق المدني شيئا من الوقائع التي أسنداه اليه ولا على أنه رفعت بشأنها دعوة أمام المحكمة المخصوصة وانما هو كلام قيل بلا دليل ، وأما بالنسبة للتحقيق الذي زعم المتهمان أن النيابة تجريه بشأن بلاغ قدم متعلق بواقعة سرقة فانه فضلا عن

أنه ليس في أوراق الدعوى ما يدل على حصول شيء من ذلك فإنه من العجب أن يزعم المتهمان أن تحقيق النيابة في واقعة السرقة المزعومة يمكن أن توقف من أجله محكمة الجنايات السير في دعواها دون أن يقدم المتهمان هذه الوقائع للمحكمة لكي تتناولها بالبحث والتقدير . على أنه ظاهر من العبارة الغامضة التي قيلت في هذا الشأن أنها لا تتعلق بالوقائع المسندة للمدعى بالحق المدني وظاهر أنه وإن كان ثمة شيء من ذلك فقد وقع بعد إقالة الوزارة التي كان المدعى المدني وزيراً من وزرائها . أما الأمر الثاني فإنه لا جدوى للطاعة من إثارته كما مر القول عن الوجهين الأولين ، وأما القول بأن المحكمة قد أغفلت التحدث عن حق النقد فإنه مردود بان المحكمة قد أثبتت على الطاعة جميع العناصر القانونية المكونة للجريمة التي داتها بها مما معاده أنها لم تكن على حق فيما وقع منها في حق المجنى عليه .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

اطعن السيدة فاطمة اليوسف الشهيرة بروز اليوسف ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٨٤٠ سنة ١٧ ق ١

٢٣٦

٩ يونيو سنة ١٩٤٧

مسئولية . عاهة . وجوب إثبات رابطة السببية بينها وبين الاعتداء .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة لم تثبت على الطاعن إلا أنه ضرب المجنى عليه على أنفه . وذكرت بأن هذه الاصابة كانت نتيجة الطبعية فقد

ابصار العين لدى المجنى عليه ثم أدانت الطاعن بتهمة احداث العاهة على هذا الأساس رغم أنه تمسك أمامها بأن اصابة الأنف لا تسبب فقد ابصار العين ولم تكن المحكمة يبحث هذا الدفاع وتحقيقه في سبيل بيان الواقعة والرد على الدفاع كما هو الواجب فان حكمها يكون قاصراً .

المحكمة

« من حيث ان الطاعن الثاني لم يقرر في قلم الكتاب الطعن في الحكم فيتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة اليه .

« وحيث ان الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون فيما يختص بالطاعن الأول .

« وحيث ان أوجه الطعن المقدمة من هذا الطاعن تتحصل في القول منه بأن الحكم المطعون فيه جاء قاصر الأسباب فهو لم يرد على ما أثاره الدفاع بصدد العاهة ذلك لأنه وقع خلاف في نشوئها بين النيابة والدفاع في سبب اصابة العين والمحكمة لم تحسم هذا الخلاف ولم تبين ما إذا كانت الضربة التي نزلت بأنف المجنى عليه أصابت عينه أيضاً أو أن الاصابتين اصابة الأنف واصابة العين مستقلتان ومنفصلتان — ومتى كان الأمر كذلك وكان الطاعن لم ينسب اليه إلا ضربة واحدة هي ضربة الانف فدفاعه يكون قائماً غير مردود عليه وخصوصاً أن الكشف الطبي لم يثبت بطريق الجزم أن العاهة التي بالعين إنما خلفت عن اصابة الأنف واذن فالنتيجة التي انتهت اليها المحكمة من مساءلة الطاعن عن العاهة تخالف اثبات بالأوراق .

« وحيث ان الحكم الابتدائي دان الطاعن غيائياً بجناية الضرب الذي نشأت عنه عاهة بعين

« الأول متماسكا مع شيخ الخفراء وبما شهد به »
« أيضا كل من أحمد إبراهيم عوض وعبد الرحمن »
« أبو الحسن من رؤيتهما متماسك الاثنين معا »
« ومن الكشف الطبي عقب الحادث مباشرة »
« ومن اعتراف المتهم بتواجده في محل العراك »
« وطلب شيخ الخفراء منه الانصراف وبالمتماسك »
« بل ومن وجود إصابات به ولذا يتعين عقاب »
« المتهم الأول بالمادة ٢٠٢ عقوبات »
« »
« من الثاني عشر للأخير فتأيت من مجموع »
« التحقيقات أنه لم يحصل من أحدهم »
« اعتداء وأن الاتهام كان يكال اليهم جزافا »
« وخصوصا شيخ الخفراء فان المتهم الأول والسادس »
« ومحمد علي ومحمد بهجت البار اتهموه بضربهم »
« وهذا غير معقول لأن ظروف الحادث والجمع »
« الكثير مع مبادرة ضرب شيخ الخفراء تحت »
« أنفه تحول دون تمكنه من ضرب هؤلاء جميعا »
« ومن اتهمهم يمتون لبعضهم بصله القرابة وبما »
« يقطع بكذب من اتهموه »
« بالنسبة للتعويض المؤقت فترى المحكمة أنه »
« مناسب ويتعين الحكم به قبل التهمين »
« وبالتضامن عملا بالمادة ١٥١ مدني »
« ان المحكمة ترى وقد ثبتت التهمة قبل التهمين »
« من الأول للحادي عشر أن تشدد العقوبة لأنه »
« تبين من تحقيقات الدعوى أنها خاصة بالأمن »
« العام وأن المتهم الأول كان يعيث به وكان »
« مستهترا إلى أقصى الحدود وكان يستهين »
« بالسلطة العامة وبرجالها محتما بذويه »
« وعشيرته وأنهم وقفوا جميعا موقف العتدي »
« وفي هذا الموقف ما يضعف هبة الحكومة »
« ورجالها وبالتالي يخل الأمن العام ويصبح »
« الافراد في غير مأمن على أموالهم وأرواحهم »

للجنى عليه وقل في ذلك « إن الوقائع تحصل »
« في أن شيخ خفراء الناحية المتهم الثاني عشر »
« والعسكري الهجان عبد الحميد عثمان كانا يمران »
« ليلا في الناحية للمحافظة على الأمن العام وأثناء »
« مرورهما رأيا جمعا من الأهالي على رأسه المتهم »
« الأول « الطاعن » ومعه كثيرون من الأهالي »
« فطلب شيخ الخفراء من هذا الجمع الانصراف »
« ودخول المنازل فتظاهروا جميعا بالامثال »
« وانصرفوا ودخلوا في أحد الشوارع وعادوا »
« إلى شارع آخر يقاطع الشارع الذي مر منه »
« شيخ الخفراء وزميله فظن هذان أن هذا »
« جمع آخر ولما أراد صرفهم تصدى له المتهم »
« الأول وضربه بعصا على أنفه من أعلى وضربه »
« المتهم الثاني أيضا على ذراعه ثم اشتبك الفريقان »
« مما حمل العسكري الهجان على إطلاق الأعيرة »
« النارية وحضر بعض الخفراء فانها عليهم من »
« كان في الجمع بالضرب وتخلف لدى شيخ »
« الخفراء عاهة مستديمة هي فقد عينه اليمنى »
« نتيجة الضربة التي كانت أعلى الأنف كما تخلف »
« عند باقي الخفراء إصابات أثبتتها الكشف »
« الطبي »
« وسئل للمتهم الأول ومن كان معه »
« فأنكروا الاعتداء بل وأخذ كل واحد منهم »
« ينسب الضرب إلى شيخ الخفراء أو الخفراء »
« الذين معه واستشهدوا بعضهم البعض أو من »
« يمت بصله القرابة كما سيجيء ، »
« بالنسبة إلى المتهم الأول فتهمه أحداث العاهة »
« ثابتة عليه ثبوتاً كافياً من أقوال المتهم الثاني »
« عشر من أنه ضربه على أنفه من أعلى وتأيدت »
« أقوال المصاب بما شهد به أحمد إبراهيم شعبان »
« من رؤيته للمتهم الأول يضرب المتهم الثاني »
« عشر بعصا على « منخيره » قرب عينه وبما »
« شهد به إبراهيم السيد الكنانى برؤيته للمتهم »

العاهة بقوله أن الأنف يجاور العين وأن إصابة العين حصلت نتيجة طبيعية لاصابة الأنف لا تكون مقامة على أساس كاف خصوصاً مع ما أثبتته الكشف الطبي كما يقول الطاعن في طعنه من أن إصابة الأنف فقط لا تسبب فقد ابصار العين إلا إذا حصلت مضاعفات أو كانت مصحوبة باصابات بالحجاج . . . الخ . مما لم تكن المحكمة يبحثه وتحقيقه في سبيل بيان الواقعة والرد على الدفاع كما يقضى الواجب .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن وقضى الحكم المطعون فيه .

(طعن محمد عبد الخالق صحاح وآخر ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٢٦٠ سنة ١٧ ق)

٢٢٧

١٦ يونيو سنة ١٩٤٧

- ١ - شروع في قتل - ذكر جميع العناصر القانونية المكونة للجريمة في الحكم المطعون فيه . عدم قبول الطعن
- ٢ - رد الحكم المطعون فيه على الدفاع رداً كافياً لا يجوز أن يكون سبباً للنقض بعد ذلك .
- ٣ - اجراءات التحقيقات الأولية . ليس للمحاكم بحثها إلا المناسبة بحث دليل مقدم اليها . استجواب المتهم في التحقيقات لا يصح التعرض له من حيث صحته وعدمه .

المبادئ القانونية

- ١ - اذا كانت المحكمة حين أدانت الطاعن بجناية الشروع في القتل العمد قد بينت الواقعة بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجناية المذكورة وذكرت الأدلة والاعتبارات التي استخلصت منها ثبوت الواقعة - وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها فان الجدل المتعلق بوقائع

« وفي العقاب الشديد ما يكون زجراً وعظة »
 « وخدمة كبرى للأمن العام فضلاً عن شدة »
 « الاصابة التي تخلفت لدى رئيس قوة الأمن »
 « وهي فقد عينه اليمنى كلها » وأيدت المحكمة «
 « هذا الحكم في المعارضة وذكرت « أن الحكم »
 « الغيبي في محله لأسبابه ولا محل لأي اعتراض »
 « خاص بالاصابة لأن المجنى عليه قرر أنها في »
 « الأنف والأنف يجاور العين وفي تحديد »
 « الاصابة أصلاً حسب موضعها ما يحقق الظمائية »
 « من أنها حصلت وحصلت إصابة العين نتيجة »
 « طبيعية لهذه الاصابة والتي لم يثبت أنها من »
 « غيرها ولذا يتعين تأييد الحكم » والمحكمة الاستئنافية أيدت الادانة وقالت في ذلك ان الحكم المستأنف في محله من حيث الادانة للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة إلا أنه نظراً لظروف الدعوى ودرجة جسامه الاصابات التي أحدثها المتهمون بالمجنى عليهم ترى المحكمة تخفيف العقوبة المقررة بها والاكتفاء بتغريم كل من المتهمين الأول والثامن والتاسع خمسة جنينيات وحبس المتهم الثاني شهراً واحداً مع الشغل وحبس المتهم العاشر (الطاعن) سنة واحدة مع الشغل . وحيث انه بالنسبة إلى الدعوى المدنية فان الحكم المستأنف في محله من حيث تقدير قيمة التعويض المقررة به وأسبابه التي بني عليها فيتعين لذلك تأييده مع إلزام المتهمين الاول والعاشر بالمصاريف المدنية الاستئنافية وأتعاب المحاماة .

« وحيث انه لما كان الدفاع عن الطاعن قد تمسك بأنه لم يضرب المجنى عليه على عينه وأنه لا يصح مساءلته عن العاهة التي تخلفت بها إلا إذا ثبت قنياً أنها نشأت عن مضاعفات من إصابة الأنف - وكانت المحكمة لم تثبت على الطاعن إلا أنه ضرب المجنى عليه على أنفه فان معاقبته من أجل

الدعوى وتقدير الأدلة لا يكون مقبولا لأنه مما لا شأن لمحكمة النقض به .

٢ - اذا كانت المحكمة قد ردت على الدفاع ردا كافيا استخلصته في حدود سلطتها من الأدلة القائمة في الدعوى فلا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

٣ - ان المحاكم ليس لها أن تبحث في صحة اجراءات التحقيقات الأولية أو عدم صحتها إلا لمناسبة بحث دليل مقدم اليها والنظر في قبوله في الإثبات أمامها أو عدم قبوله - فاذا كان الحكم المطعون فيه لم يستند في الادانة إلى دليل مستمد من استجواب المتهم في التحقيقات فلا يصح التعرض للاستجواب من حيث صحته وعدمها .

المحكمة

« حيث ان الطاعن قدم أوجه طعنه في تقريرين ، وحاصل أوجه الطعن الواردة في التقرير الأول هو أن النياية أسندت إليه سبع جنایات قتل وجناية شروع فيه ، وأرجعت الباعث فيها إلى شذوذ جنسى لديه بغير أن تعين نوع هذا الشذوذ والمحكمة دانت الطاعن بجناية واحدة فقط ، واقرضت باعثا لديه لا قراؤها لم تبينه يانا كافيا ولم يقل به المجنى عليه ، فضلا عن انها عللت سكوته عن تبليغ الحادث إلى البوليس شهورا عديدة تعليلا غير معقول .

« وحيث ان المحكمة حين دانت الطاعن بجناية الشروع في القتل العمد قد بينت الواقعة بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجناية

للكورة ، وذكرت الأدلة والاعتبارات التي استخلصت منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت الأدلة والاعتبارات المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فان الجدل الذي يشهده الطاعن لا يكون مقبولا لتعلقه في الواقع وحقيقة الأمر بوقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به

« وحيث ان الوجه الأول الوارد في التقرير الثاني يتحصل في القول بان المدافع عن الطاعن تمسك بيطلان شهادة المجنى عليه لأنها أبدت بناء على وعد من الحكماء ووعيد من وكيل الحكماء والمحكمة لم تعرض لبحث الوعد وردت على الوعيد بما لا يصلح ردا عليه .

« وحيث ان المحكمة ردت على ما يشير اليه الطاعن بهذا الصدد فقالت « ولا جدال في أن تجريح روايته الأخيرة بدعوى أنه ذكرها تحت تأثير الوعد والوعيد من رجال البوليس هو دعوى لا دليل عليها إذ لم يثبت أن بين رجاله وبين المتهم ما يحمله على الكيد له وتخيره ليكون محل انتقامهم ولا بينه وبين المجنى عليه ما يحمله على أن يتهمه بغير حق وغير سائق أن يتهمه زورا وهو يعلم عنه البأس فيعرض حياته للانتقام ومجرد القول بأن البنان بك وكيل الحكماء ذكر في تقريره أنه نصح المجنى عليه أن يقول الحق حتى لا يكون متسترا على الجاني وأنه أمنه على مركزه وحياته لا يعيب شهادة المجنى عليه التي أصر عليها فيما بعد لأنه كما قدمنا لا موجب أن يرسم رجال البوليس للشاهد أن يتهم المتهم بالقاتل كما أن الشاهد إذ يتهمه من تلقاء نفسه بارتكاب الجريمة لا يتهمه إلا عن اعتقاد جازم لا انتفاء علة اختياره له جزافا » ولما كان الحكم قد رد بذلك على ما

أثاره الدفاع بما يفنده ، فان هذا الوجه لا يكون له من محل .

« وحيث ان مبنى الوجه الثانى هو أن الدفاع تمسك بأن المجنى عليه كان في وقت الحادث في حالة سكر شديد مما يتعذر معه الاطمئنان إلى صحة تصويره ما وقع له ، والمحكمة لم تأخذ بذلك وردت عليه بما لا يتفق مع ما هو مقرر في الاثبات في المواد الجنائية من وجوب تفسير الشك في مصلحة المتهم

« وحيث ان المحكمة تعرضت لما أبداه الدفاع بهذا الخصوص وقالت في ذلك أنه ثابت من شهادة البكباشى عباس صفوت من فجر التحقيق وقبل اتهام المتهم أن المجنى عليه لم يتناول غير كأسين من الخمر قبل اقترافه عنه بمحطة الرمل في الساعة ١٥ و ٩ مساء على التحديد أى أنه لم يكن عمالاً وهذه الشهادة قاطعة في الدلالة على نقي حالة السكر البين عنه ولا معول على ما قرره الكونستابل يوسف ميخائيل في صدر محضره عند وصول المجنى عليه لقسم البوليس بأنه كان بحالة سكر بين ورائحة الخمر تنبعث من فيه بشدة وأنه غير منتظم في أقواله والدماء تسيل على رقبته لأن تناول كأس من الخمر يكفى لانبعاث رائحة الخمر بشدة من شاربها وأما عدم انتظام قوله فيصح ارجاعه إلى حالة اصابته بالمقذوف فضلاً عن أنه لم يكشف عليه طبيياً في حينها لمعرفة إن كان سبب تعثره في كلامه مرجعه إلى اصابته أو حالة سكره ومن هذا يتضح أن ملاحظة الكونستابل لاتدل على أنه كان لا يميز الأشياء قبل اصابته بالمقذوف والأخذ بظاهر الدليل الثابت من أنه لم يكن عمالاً ولم يتناول غير كأسين من الخمر أولى من الأخذ بتلك الشبهة التى أثارها كونستابل البوليس في محضره . ولما كان هذا منها رداً كافياً

على الدفاع استخلصه في حدود سلطتها من الأدلة القائمة في الدعوى ، فلا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

« وحيث ان الوجه الثالث يتلخص في أن المدافع عن الطاعن أبدى في مرافعته أوجه دفاع مؤداها أن المجنى عليه أصيب في مكان آخر غير المكان المعين في التهمة ، وأنه غير صادق في تصوير الحادث واسناده إلى الطاعن ، ثم طلب ندب كبير الأطباء الشرعيين ، إلا أن المحكمة ردت على ما أبداه الدفاع بما لا يفنده ، ولم تجب طلب ندب الطبيب ودانت الطاعن بالشروع في القتل دون أن تبين توفر نية القتل يائناً كافياً .

« وحيث ان المحكمة تعرضت للأوجه التى أبداه محامى الطاعن وقالت . أن القول بأن التصوير الذى استقر عليه « المجنى عليه بأنه أصيب أثناء شروعه في عقد ازرار سرواله هو وضع قد أيده التقرير الطبي الشرعى الذى ثبت منه بأنه أصيب من اليسار من مسافة قريبة من قذيفة مسدس وأما ما ذكره الدفاع من أن الجريمة وقعت في مكان وملابس أخرى للقرائن التى ساقها هو قول القى على عواهنه فالثابت من المعاينة وجود آثار بقع دموية غزيرة بمكان عشور رجال البوليس على المجنى عليه عقب استغاثته وهو قاطع في الدلالة على أن الجريمة وقعت داخل الحديقة ولا عبرة بعدم العشور على ظرف الخرطوش الفارغ لأن البحث عنه لم يبدأ إلا عند معاينة الحادثة بعد مضي يوم كامل وليلة والحديقة مطروقة نهارة وهذا وقت كاف لضياعه ولعدم العشور عليه لاحتمال أن يكون أحد المتزهين في الحديقة التقطه من مكانه وقد دلت المعاينة على أن المسافة تقطع بين محطة الرمل وبين مكان الحادثة في ساعة وخمسة دقائق وثبت من التحقيق أن المجنى عليه ترك عباس صفوت افتدى في الساعة ٩ و ١٥

دقيقة وثبت من أقوال عساكر البوليس في التحقيق أنه عثر عليه ملقى في الحديقة في الساعة ١١ مساءً وهذا الزمن لا يسمح بأن يتخلف المجنى عليه إلى مكان آخر خلال زهته وقبل وقوع الجريمة » ثم قالت عن طلب استدعاء كير الأطباء الشرعيين ما يأتي : « أن الدفاع طلب مناقشة كير الأطباء الشرعيين فيما إذا كان دفع المجنى عليه لثمنهم بكوعه يؤدي إلى مسافة لا يمكن تحديدها وهل من الجائز حصول الإصابة بالصورة التي رواها المجنى عليه كما طلب مناقشة البنان بك ولم يذكر قيم يريد مناقشته . وحيث أن المحكمة لا ترى إجابته إلى طلب استدعاء البنان بك لأنه سمع بالجلسة وناقشه الدفاع طويلاً وذكر الشاهد في إجابته أن المرجح في أقواله هو مادونه في تقريره ولأن الدفاع لم يبين الأوجه التي يريد مناقشتها فيها والمحكمة تكتفي بأقواله في التقرير الذي قدمه وبما سمعته بصدده وما قرره في الجلسة . وحيث أن الشق الأول مما أراد الدفاع مناقشة الطبيب الشرعي فيه متعلق بالوقائع وليس برأي فني والشق الثاني ثابت من التقرير الطبي المقدم في الدعوى وهو الذي تأخذ به المحكمة تأييداً لأقوال المجنى عليه التي اعتمدتها دون حاجة للزيد من الرأي الفني . وحيث أنه لما تقدم ترى رفض طلب الدفاع بشقيه » وتحدثت عن نية القتل فذكرت أنها « متوافرة من استعمال المتهم في ارتكاب جريمته آلة قاتلة وهي مسدس معمر بالرصاص وتصويبه نحو مقتل من المجنى عليه وهو الرأس وقيام الباعث على ارتكاب الجريمة وهو صده عن الاستمتاع بالمجنى عليه بعد إثارة شهوته الجنسية وقد خاب أثر الجريمة التي قصدها المتهم بسبب لادخل لارادة الجاني فيه وهو اسعافه بالعلاج » ولما كانت المحكمة تكون بذلك قد ردت على طلب نذب الطبيب

وعلى أوجه الدفاع بما يفندها ، وكانت قد بينت توفر نية القتل لدى الطاعن بيانا كافياً ، وذكرت الأدلة والاعتبارات التي تبرر التأييد التي انتهت إليها ، فإن الجدل الذي يثيره الطاعن بهذا الوجه لا يكون له محل .

« وحيث أن الطاعن يقول في الوجه الرابع أن المحكمة عولت في أداته على ما قالت أنه ثبت من المعاينة ومن التحقيقات من أن الوقت الذي انقضى منذ ترك المجنى عليه الشاهد عباس صفوت افدى إلى وقت وقوع الحادث لا يسمح بالقول بأنه تخلف في مكان آخر قبل اتجاهه إلى الحديقة وهذا منها لا يؤدي إلى النتيجة التي وصلت إليها ، وحيث أن ما يثيره الطاعن من هذا لا يقبل منه لعلقه بالموضوع وتقدير الأدلة مما يدخل في صميم سلطة قاضي الموضوع .

« حيث أن الوجه الباقي يتحصل في القول بأن الدفاع قد تمسك ببطان إجراءات التحقيق في الدعوى لأن النيابة استجوبت الطاعن في غيبة محاميه فخالفت بذلك أحكام القانون وفي بيان هذا يقول الطاعن أن النيابة أن تجري التحقيق بصفة سرية . ولو أنها لا تلجأ إلى ذلك إلا عند الضرورة القصوى إلا أنها متى رأت استجواب المتهم ، فإن حقه في أن لا يتم ذلك إلا بحضور محاميه لا يمكن أن يحرم منه بحجة سرية التحقيق مادام القانون قد نص عن أهمية حضور المحامي عن كل متهم في جنائية ، ورتب على عدم تحققه بطلان المحاكمة .

« وحيث أنه لا وجه لما يثيره الطاعن بهذا الصدد ، فإن المحاكم ليس لها أن تبحث في صحة إجراءات التحقيقات الأولية أو عدم صحتها إلا بمناسبة بحث دليل مقدم إليها والنظر في قبوله في الإثبات أمامها أو عدم قبوله . والحكم الطاعن فيه لم يستند في الادانة إلى دليل مستمد من استجواب

المتهم في التحقيقات حتى كان يصح التعرض للاستجواب من حيث صحته وعدمها .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طن حسن قناوى عبد الملك ضد النيابة رقم ١٣٦٥ سنة ١٧)

٢٣٨

١٦ يونيه سنة ١٩٤٧

صححة الحكم تستلزم أنه يدون بالكتابة ويوقعه القاضي . خلوه من ذلك . يبطله .

المبدأ القانوني

يجب في الحكم أن يدون بالكتابة ويوقعه القاضي فاذا كان الحكم الاستثنائي المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه التي أقيم عليها وكان هذا الحكم خالي من التوقيع فانه يكون باطلا لقصوره من بيان الأسباب التي أقيم عليها لأن الحكم الذي قال بأنه اعتمد في قضائه على أسبابه لا وجود له .

المحكم

« حيث ان الطاعن يتمسك في طعنه ببطلان الحكم المطعون فيه لأنه اكتفى في إداته بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، وهذا الحكم لم يكن عليه توقيع القاضي .

« وحيث ان الحكم الاستثنائي المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه التي أقيم عليها وهذا الحكم خال من التوقيع .

« وحيث انه لما كان الحكم يجب أن يدون بالكتابة ويوقعه القاضي الذى أصدره وإلا فانه يعتبر لا وجود له . ومتى كان الأمر كذلك ، فان

الحكم المطعون فيه يكون باطلا لقصوره في بيان الأسباب التي أقيم عليها ، لأن الحكم الذى قال بأنه اعتمد في قضائه على أسبابه لا وجود له .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طن حسنى محمد بيومى ضد النيابة رقم ١٨٤١ سنة ١٧ ق)

٢٣٩

١٦ يونيه سنة ١٩٤٧

اختصاص محاكم المراكز . لا يصح تجاوزه . إذا كانت الجريمة تستحق عقوبة تزيد عن الحد الأقصى المقرر لاختصاصها ويتعين إحالة القضية على جهة الاختصاص . المحكمة الاستئنافية لقضاء المحاكم المركزية ليس لها أن تتجاوز في حدود اختصاص هذه المحاكم .

المبدأ القانوني

إن المادة ٣ من قانون محاكم المراكز رقم ٨ سنة ١٩٠٤ صريحة في أن محكمة المركز ليس لها أن تحكم بالحبس لأكثر من ثلاثة أشهر وإذا رأت أن هذه العقوبة التي من اختصاصها قليلة بالنسبة لجسامة الجريمة وجب عليها طبقا للمادة ٨ أن تحيل القضية على النيابة العمومية لتعطيها السير اللازم — والمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن حكم صادر من محكمة المركز ليس لها بمقتضى القانون أن تحكم بعقوبة تزيد على العقوبة التي لمحكمة المركز أن تحكم بها .

المحكم

« حيث ان واقع الحال كما هو مستفاد بجلاء من محاضر جلسات المحاكمة والأحكام الصادرة في

لبن مغشوش للبيع بإزالة الدسم منه مع علم المتهم بذلك طبقا للقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١) أن تبين المحكمة علم المتهم بالغش وتورد الدليل الذى استخلصت منه ثبوت هذا العلم — فاذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالقول بأن علم الطاعن بالغش مستفاد من ظروف الدعوى دون أن يذكر هذه الظروف ووجه استدلاله بها لتعرف مبلغ دلالتها فى اثبات الحقيقة القانونية التى قال بها فانه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

المحكمة

« حيث ان الطاعن ينعي فى طعنه على الحكم المطعون فيه انه دانه بجريمة عرضه للبيع لبنا مغشوشا مع علمه بغشه دون أن يبين ركن العلم بالغش ويورد الدليل عليه .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بانه « عرض للبيع لبنا مغشوشا بإزالة ٥٨ / من الدسم منه مع علمه بذلك » ومحكمة أول درجة داته غيايا بهذه الجريمة وقالت فى ذلك « أنه فى يوم ١٣ مايو سنة ١٩٤٦ بشارع سليم الأول تبع قسم مصر الجديدة أخذ مفتش الأغذية عبد العال محمد أفندى من المتهم (الطاعن) عينة لبن كان يعرضه المتهم للبيع والمتهم بائع لبن سريح وأثبت التحليل أن اللبن مغشوش بإزالة الدسم منه بنسبة ٥٨ / . وعلم المتهم بالغش مستنتج من ظروف الدعوى .

« وحيث ان للمتهم لم يسأل فلا يعرف دفاعه لهذا تكون التهمة المنسوبة اليه ثابتة قبله وعقابه ينطبق على المادتين ٢ / ١ و ٩ من قانون رقم

القضية هو أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن أمام محكمة المركز بمنحة الضرب لعاقبته عنها بالمادة ٢٤٢ فقرة أولى من قانون العقوبات ومحكمة المركز داته بهذه الجريمة وعاقبته بالحبس لمدة شهر مع الشغل فاستأنف هو والنيابة العمومية ولكن المحكمة الاستئنافية قضت بحبسه سنة مع الشغل . ولما كان قانون محاكم المراكز رقم ٨ لسنة ١٩٠٤ صريحا فى المادة ٣ فى أن محكمة المركز ليس لها أن تحكم بالحبس لأكثر من ثلاثة أشهر ، وإذا رأت ان هذه العقوبة التى من اختصاصها قليلة بالنسبة لجسامة الجريمة وجب عليها طبقا للمادة ٨ أن تحيل القضية على النيابة العمومية لتعطيها السير اللازم . وكانت المحكمة الاستئنافية وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع عن حكم صادر من محكمة المركز ليس لها بمقتضى القانون أن تحكم بعقوبة تزيد على العقوبة التى لمحكمة المركز أن تحكم بها ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا واجبا نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه للسبب المذكور المشار إليه فى الطعن وذلك من غير حاجة للبحث فى باقى الأوجه .

(طعن سيد سيد العوامى ضد النيابة رقم ١٨١٣ سنة ١٧ ق)

٢٤٠

١٦ يونيو سنة ١٩٤٧

جريمة عرض لبن مغشوش بإزالة الدسم منه . يجب أن تبين المحكمة دليل علم المتهم بالغش . خلو الحكم منه يبطله .

المبدأ القانونى

يجب لسلامة الحكم فى جريمة (عرض

٤٨ لسنة ١٩٤١ مع تطبيق المادتين ١٥٥ / ٢ و ١٨٠ / ٢ تحقيق جنایات وتقدير كفالة .

وقد تأيد هذا الحكم في العارضة وذكرت المحكمة « أن الحكم الغيابي المعارض فيه صحيح للأسباب التي بنى عليها ، واقتصر دفاع المعارض على أنه اشترى اللبن من آخر بعد أن فرغ من توزيع لبنه ولم يرشد عن هذا الشخص فلم يتحقق دفاعه لهذا يتعين رفض العارضة وتأيد الحكم الغيابي . والمحكمة الاستئنافية أيدت الادانة التي قضى بها الحكم الابتدائي وذكرت « أن حكم محكمة أول درجة قد أصاب الحق فيما قضى به من إدانة المتهم للأسباب الواردة به والتي تعتمد عليها هذه المحكمة فيتعين تأييده . وحيث أنه تبين من صحيفة سوابق المتهم أنه عائد إذ سبق الحكم عليه بعقوبتين لارتكابه جريمتين مماثلتين الأخيرة منهما بتاريخ ٣٠ / ٩ / ١٩٤١ فترى المحكمة تطبيق المادة ٤٩ / ٣ ع والمادة ١٠ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ والحكم بالنشر .

« وحيث انه لما كان يجب لسلامة الحكم بالادانة في الجريمة التي دين الطاعن بها أن تبين المحكمة فيه علم المتهم بالغش وتورد في الدليل الذي استخلصت منه ثبوت هذا العلم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في ذلك بالقول بأن علم الطاعن بالغش مستفاد من ظروف الدعوى دون أن يذكر هذه الظروف ووجه استدلاله بها لتعرف مبلغ دلالتها في إثبات الحقيقة القانونية التي قال بها ، فانه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن سيد حسن خليل ضد النيابة رقم ١٦٦٣ لسنة ١٧ ق)

٢٤١

١٦ يونيو سنة ١٩٤٧

- ١ — طلب المدعى المدني . يجب أن يكون ثابتا على وجه اليقين والتأكد واقعا ولو في المستقبل . مجرد الادعاء باحتمال وقوع الضرر . لا يكفي .
 - ٢ — الحكم بالادانة في الدعوى العمومية . يقتضى دائما الحكم بالتعويض .
- المبدأ القانوني

يجب بمقتضى القانون لصحة طلب المدعى المدني الحكم له من المحكمة الجنائية بتعويضات مدنية أن يكون الضرر المدعى ثابتا على وجه اليقين والتأكد واقعا ولو في المستقبل — ومجرد الادعاء باحتمال وقوع الضرر لا يكفي بالبداية — ولا يؤثر في صدق هذا النظر أن تكون المحكمة قد فصلت في طلب الطاعن ابتداء قبل نظر الدعوى الجنائية لأن تدخل المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة العمومية من شأنه بطبيعة الحال إطالة الاجراءات في هذه الدعوى أمام المحكمة واثقال كاهل المتهم في دفاعه مما مقتضاه بالبداية الحيلولة دون هذا التدخل كلما كان الطلب المقدم به يحمل بذاته في طياته بادىء ذي بدء أن مقدمه لا يحق له أن يكون خصما في الدعوى سواء لانعدام صفته أو لعدم إصابته بضرر من الجريمة المرفوعة بها الدعوى فاذا كانت التهمة أو أقوال المدعى في دعم طلبه يشهد بأنه ليس على حق في طلبه تعين استبعاد دعواه وعدم قبوله قبل الخوض في

الدعوى الجنائية — ومن باب أولى يكون الحكم كذلك إذا كان مدعى الضرر قد رفع الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية فحرك الدعوى العمومية ضد المتهم — فإن طلبه يجب أن يقضى فيه بعدم القبول كى لا تحرك الدعوى الجنائية عن غير طريقها الأصولى المقرر أصلاً للنيابة العمومية واستثناء للمجنى عليه الذى أضرت به الجريمة مباشرة وغنى عن البيان أن ذلك كله لا يغنى بأن الحكم بالادانة فى الدعوى العمومية يقتضى دائماً الحكم بالتعويضات المدنية — إذ مادام هناك ضرر وقع من الجريمة فإن الدعوى به تكون صحيحة دائماً ولو انتهت بأنه لا يستحق أى تعويض طبقاً لأحكام القانون المدنى .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول فى طعنه ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى قضائه بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة منه على المتهمين لأن الضرر المطلوب تعويضه عن الجرائم المرفوعة بها الدعوى العمومية حال وواقع فعلاً لا محتمل وغير محقق كما ذهبت اليه المحكمة .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على المتهمين بأنهما فى يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ والموافق ٢٢ جماد آخر سنة ١٣٥٧ بدائرة بندر الجزيرة . أولاً — اشتركا ومجهول بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومى حسن النية وهو محمود محمد حمدى افندى الرئيس السابق للقلم المدنى بمحكمة الجيزة الأهلية فى ارتكاب تزوير فى أوراق رسمية هى توكيل عام رقم ٤١٢ للورخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ منسوب صدوره من أحمد

افندى حسين الألفى إلى الشيخ عبد القادر خالد أبوزيد المحامى الشرعى بتوكيله توكيلاً عاماً فى جميع القضايا المرفوعة منه أو عليه أمام جميع جهات القضاء بما فيها المرافعة فى القضية الشرعية رقم ٥٩ سنة ١٩٣٧/١٩٣٨ المرفوعة من السيدة سعاد هانم حسين الألفى بشأن تحديد الأضبة والمنشآت بعزبة إبراهيم باشا الألفى وكذلك الاستمارة رقم ١٠ محاكم « دفتر التصديق على الامضاءات خارج المحكمة » والخاص بمحكمة الجيزة الأهلية المبتدئ العمل به من ١٢ يوليو سنة ١٩٣٨ حتى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٠ فى حال تحريرها المختص بوظيفته بأن اتفقامعه وساعده على جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة وهى إثباته فى التوكيل والاستمارة رقم ١٠ محاكم آتفى الذكر انتقاله إلى منزل أحمد حسين الألفى افندى ومصادقة هذا الأخير وتوقيعه أمامه على صيغة التوكيل صدوره منه إلى الشيخ عبد القادر خالد المحامى الشرعى على حين أن أحمد حسين الألفى هذا لم يكن موجوداً ولم يصادق أو يوقع على التوكيل بل كان مصاباً بضعف عقلى ومقياً بمصحة سابه شارل ثم وضع الثالث المجهول امضاء مزورة لأحمد حسين الألفى فى نهاية التوكيل وفى الاستمارة رقم ١٠ محاكم وقد تمت هذه الجريمة بناء على ذلك الاتفاق والمساعدة . وثانياً — استعمال التوكيل الرسمى المزور سالف الذكر بأن قدماء إلى الشيخ عبد القادر خالد المحامى الشرعى ليحضر أمام محكمة مصر الشرعية مع علمها بتزويره وتدخل الطاعن فيها مدعياً بحقوق مدنية ثم وجه من جانبه تهمة جديدة أخرى وهى التزوير فى ورقة عرقية وقال بالنص التزوير آخر فى ورقة عرقية ارتكبه المتهم الأول وهو عقد بيع الوابور نسب صدوره إلى جهة وقف أحمد الألفى بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ وهو أمر معاقب عليه بالمادة ٢١٥ عقوبات ونظراً للارتباط القائم بين الجريمةين

تطبيقاً للمادة ٣٢ عقوبات يكون طلب التعويض المقدم منا عن الجريمتين وهذا التعديل بإضافة تهمة مرتبطة بالتي رفعتها النيابة يتقدم به المدعى بحضور النيابة بالجلسة وحضور المتهم المطالب بالتعويض وهذا الوصف غير متعلق بالمتهم الثاني والدفاع عن المتهمين تمسك بعدم جواز قبول الطاعن مدعياً بحقوق مدنية . والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول دعوى المدعى بالحقوق المدنية وقال في ذلك أن الدفاع عن المتهم يوسف حسين الألفي دفع بعدم قبول دعوى المدعى المدني محمود بك محمد الألفي لعدم توافر شروط الدعوى المدنية من ضرر شخصي مباشر يحقق صيبه من جراء تزوير التوكيل وعقد البيع على أساس أن الشخص الوحيد الذي يمكن أن يشكو من التزوير بفرض ثبوته هو أحمد حسين الألفي أو من يمثله أما غيره من المستحقين في الوقف أو في ملكية الآلات التي كانت موضوع الدعوى الشرعية فلا حق لهم في الطعن في التوكيل كما أنه لا يمكن لأحد من المستحقين في الوقف أن يتضرر من عقد البيع لأن الوقف كسب الآلات بمشترائها من الورثة وزادت قيمة الوقف بناء على ذلك . وحيث أن المدعى المدني عندما سئل في التحقيقات عن مصلحته من الشكوى قرر أنه باعتباره من مستحق الوقف يهيمه صداقة العقد لأنه من الجائز إذا أفاق أحمد حسين الألفي من جنونه أن يطعن في عقد الدعوى الشرعية في الادعاء المنسوب إلى أحمد حسين الألفي بأن الآلات مملوكة له ولاخوته وتقدم أحد حضرات المحامين الشرعيين باسم أحمد حسين الألفي يدعى أن موكله يملك حصة معينة فيها وإنها ليست تابعة للوقف وإن هذه خصومة أثبتت ضد الوقف وهو أحد المستحقين وأن إثارة هذه الخصومة

عمل ضار به حتى ولو كان هناك آخرون أثبتت الخصومة باسمائهم على علم منهم وحتى لو صدر بعد ذلك حكم بأن لأحمد حسين الألفي نصيباً في الآلات وأضاف إلى ذلك أن يوسف أفندي حسين الألفي المتهم بصفته ناظراً للوقف استولى على جانب من استحقاقه وماله مقابل الثمن الذي يستحقه أحمد حسين الألفي المنسوب إليه التوكيل ثم البيع زوراً هذا البيع الذي يعتبره غير قائم قانوناً وغير ناقل للملك وغير منتج لنتائجه حتى لو جاء وفقاً لقرار المحكمة الشرعية المصريح للناظر بالشراء إذ أن تنفيذ قرار المحكمة الشرعية يجب أن يتم بعقد صحيح يكون البيع فيه غير مزور وصادراً ممن يملك إصداره . وحيث أن الدعوى الشرعية اجتازت مرحلتين وكان النزاع في المرحلة الأولى قائماً على ملكية الآلات والعزبة وهل هي للورثة أم للوقف وقد انتهت هذه المرحلة بثبوت ملكيتها للورثة أما المرحلة الثانية فكانت خاصة فيما إذا كان الوقف في حاجة لشراؤها وقد انتهت بموافقة المحكمة على شراء الآلات لجهة الوقف وقد تأسس الحكم بملكية الورثة على المستندات التي تقدمت للمحكمة الشرعية كما بنى الحكم بالتصريح بالشراء على توافر مصلحة الوقف في ذلك وإن كان المدعى المدني قد خضم من استحقاقه شيء مقابل نصيب أحمد حسين الألفي من الثمن فيقابلة ما كسبه الوقف من شراء حصته الأمر الذي يعود عليه بالمصلحة باعتباره مستحقاً في الوقف لزيادة قيمة الوقف بما الحق به من الآلات المشتراة وعلى ذلك لم يلحقه ضرر ما من تزوير التوكيل أو عقد البيع بفرض ثبوت ذلك على أنه قرر في تفسير مصلحته بأنه يهيمه صحة عقد البيع وهذا العقد لم يطعن عليه صاحب المصلحة وهو أحمد حسين الألفي ولا من يمثله فلا يجوز للمدعى المدني أن

بالحقوق المدنية في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة العمومية من شأنه بطبيعة الحال اطالة الاجراءات في هذه الدعوى أمام المحكمة وانتقال كاهل التهم في دفاعه مما مقتضاه بالبداهة الحيولة دون هذا التدخل كلما كان الطلب المقدم به يحمل بذاته في طبيعته بادية ذي بدء أن مقدمه لا يحق له أن يكون خصما في الدعوى سواء لانعدام صفته أو لعدم اباته بضرر من الجريمة المرفوعة بها الدعوى فاذا كانت التهمة أو أقوال المدعى في دعم طلبه تشهد — كما هي الحال في الدعوى — بأنه ليس على حق في طلبه تعيين استبعاده وعدم قبوله قبل الخوض في الدعوى الجنائية ومن باب أولى يكون الحكم كذلك إذا كان مدعى الضرر قد رفع الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية فترك الدعوى العمومية ضد التهم . فان طلبه يجب أن يقضى فيه بعدم القبول كي لا تحرك الدعوى الجنائية عن غير طريقها الأصولي المقرر أصلا للنيابة العمومية واستثناء للمجنى عليه الذي أضرت به الجريمة مباشرة وغنى عن البيان أن ذلك كله لا يعني القول بأن الحكم بالادانة في الدعوى العمومية يقتضي دائما الحكم بالتعويضات المدنية إذ مادام هناك ضرر وقع من الجريمة فإن الدعوى به تكون صحيحة دائما ولو انتهت بأنه لا يستحق أن يعرض طبقا لأحكام القانون المدني .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن محمود محمد الأتني بك مدع بحق مدني ضد يوسف حسين الأتني أفندي وآخر رقم ٧٤٧ سنة ١٧ ق)

يبني دعواه المدنية على احتمال الضرر المنتظر فيما إذا طعن أحمد حسين الأتني أو من يمثله على عقد البيع مستقبلا ذلك لأنه يشترط في الدعوى المدنية أن تكون مؤسسة على حصول ضرر محقق وهو أمر غير متوافر في هذه الدعوى كما أن تزوير التوكيل أو صحته لا أثر له على حقوق المدعى المدني وصاحب الشأن في الطعن على التوكيل هو أحمد حسين الأتني وحده ولا مصلحة له في هذا الطعن إذ أنه حكم له بالملكية في الدعوى الشرعية ولا وجه للمدعى المدني في التضرر من تزوير التوكيل بفرض ثبوته طالما أنه يؤسس مصلحة في الدعوى على صحة العقد الذي لم يطعن عليه من صاحب الشأن في الطعن .

« وحيث انه لما كان يجب بمقتضى القانون لصحة طلب المدعى المدني الحكم له من المحكمة الجنائية بتعويضات مدنية أن يكون الضرر المدعى ثابتا على وجه اليقين والتأكد واقعاً ولو في المستقبل وكان مجرد الادعاء باحتمال وقوع الضرر لا يكفي بالبداهة فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى على أساس الاعتبارات التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها بعدم قبول دعوى الطاعن المدنية لأن الضرر الذي يدعيه ليس محققا لا يكون قد خالف القانون في شيء مما يزعمه في طعنه .

« وحيث انه لا يؤثر في صدق النظر التقدم أن تكون المحكمة قد فصلت في طلب الطاعن ابتداء قبل نظر الدعوى الجنائية لأن تدخل المدعى

قضاء محكمة النقض والإدارة المدنية

(برئاسة حضرة صاحب العزة جندي عبد الملك بك وكيل المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة أحمد نشأت بك ومحمد الفتى الجزائري بك وسليمان حافظ بك ومصطفى مرعي بك مستشارين وحضور حضرة صاحب العزة محمد نصر الدين زغلول بك رئيس النيابة بالاستئناف)

المحكمة

٢٤٢

٣ أبريل سنة ١٩٤٧

١ — شفعة . يوع مقيدة بخيار .

٢ — سقوط حق الشفعة .

المبادئ القانونية

١ — ان القانون إذ جعل البيع سببا للشفعة وجعل حق الشفع في طلبها متولدا من مجرد تمام انعقاد البيع على العين المشفوعة . جاء نصه عاما مطلقا لا فرق بين بيع بات خال من الشروط وبيع مقيد بها ولا بين شرط وشرط ومن ثم فالبيع المشروط فيه خيار البائع يتولد منه في الحال كغيره حق الشفع في طلب الشفعة وتسرى عليه مواعيد السقوط . ولكن لا يجب له الشفعة ولا يأخذ العين المشفوعة إلا بانقضاء خيار البائع بعد أن يكون الشفع طلب الشفعة وفقا للقانون .

٢ — ان نص المادة ٢٢ من قانون

الشفعة . عام مطلق شامل لكافة أحوال الشفعة جامع لكل أنواع البيوع والشفعاء مانع من أي استثناء

« من حيث ان الطعن بني على ثلاثة أسباب :
« ومن حيث ان السيين الأول والثاني يتحصلان في أن الحكم مشوب بالقصور في التسبب إذ أيد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يعنى بالرد على دفاع الطاعن الذي تضمنته مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف ولما كان الطاعن لم يقدم مع طعنه الا صورة غير رسمية مما يقول أنها مذكرته في الاستئناف فان طعنه لا يكون مستندا إلا إلى مجرد قوله ومجرد قوله لا يمكن أن يقبل دليلا على نفيه على الحكم . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على عدم الاعتداد في الطعن بالنقض إلا بالصور الرسمية للمستندات المراد مؤاخذه الحكم بمقتضاها — ومن ثم كان الواجب على الطاعن أن يقدم صورة رسمية من دفاعه الذي يدعى أنه تقدم به إلى المحكمة ويعيب عليها أنها لم ترد عليه أما اذ هو لم يفعل فإن طعنه يكون لا سند له متعينا رفضه .

« ومن حيث انه عن السبب الثالث فحاصل عبارته في تقرير الطعن وما جاء في خصوصه في المذكرة الشارحة ان المحكمة اذ قضت بسقوط حقه في الشفعة لمضى ستة أشهر من يوم تسجيل البيع أخطأت في تطبيق المادة ٢٢ من قانون الشفعة ذلك ان الأصل انه في البيع المقيد بشرط

(١) استنبط مبادئ هذه الأحكام حضرة صاحب العزة محمد نجيب أحمد بك المحامي العام . كما استنبط مبادئ الأحكام الجنائية حضرة الأستاذ محمود اسماعيل وكيل نيابة الاستئناف .

٢٤٣

٣ أبريل سنة ١٩٤٧

١ — أحكام الهبة .

٢ — الرجوع في الهبة .

المبادئ القانونية

١ — ان الهبة بحسب الأصل من الأحوال العينية لتعلقها بالمال بيد أن الشارع لما وجد أنها هي والوصية والوقف تبرعات تقوم غالبا على فكرة التصديق المندوب اليه ديانة فقد نص في المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على منعها من النظر في مسائل الهبة والوصية والميراث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية .

٢ — ان مسائل الهبة في نظر الشارع ليست كلها من الأحوال الشخصية ولا هي كلها من الأحوال العينية ومن ثم كانت الهبة محكومة بقانونين لكل مجاله في التطبيق . "قانون المدني فيما أورده من أحكام لها بالذات مكملتها بالأحكام العامة للالتزامات وقانون الأحوال الشخصية في غير ذلك من مسائلها . وهذه المسائل ليست مقصورة على أهلية الواهب والموهوب له . لأن الأهلية في التصرفات والعقود كافة هي من مسائل الأحوال الشخصية .

٣ — ان القانون المدني لم يتعرض بتاتا الى أمر الرجوع في الهبة وليس فيما وضعه لها ولأسباب انتقال الملكية وزوالها من نصوص

خيار البائع لا يتولد حق الشفيع في طلب الشفعة إلا من بعد سقوط الخيار فتوفيقا بين هذا الأصل وبين المادة المذكورة يجب أن يحمل معناها على ان سريان مدة ستة أشهر المقررة بها لا يبدأ في حالة هذا البيع إلا من يوم سقوط الخيار . والبيع موضوع الدعوى كان مقيدا بشرط خيار البائع وهذا الشرط لم يسقط بإلغائه بمحكم ٣ من مايو سنة ١٩٤٣ الصادر في دعوى صحة ونفاذ البيع والطاعن لم يعلم بذلك الحكم إلا بالخطاب المؤرخ ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٣ . فأظهر رغبته في الشفعة بالانذار المعلن في ٢٣ منه ثم رفع الدعوى بها في ١٣ من يولييه سنة ١٩٤٣ « ومن حيث ان هذا السبب مردود أولا بأن القانون إذ جعل البيع سببا للشفعة وجعل حق الشفيع في طلبها متولدا من مجرد تمام انعقاد البيع على العين المشفوعة جاء نصه عاما مطلقا لا فرق فيه بين بيع بات خال من الشروط وبيع مقيد بها ولا بين شرط وشرط . ومن ثم فالبيع المشروط فيه خيار البائع يتولد منه في الحال كغيره حق الشفيع في طلب الشفعة وتسرى عليه مواعيد السقوط ولكن لا تجب له الشفعة ولا يأخذ العين المشفوعة الا باتقضاء خيار البائع بعد أن يكون الشفيع طلب الشفعة وفقا للقانون ومردود ثانيا بعموم نص المادة ٢٢ من قانون الشفعة وهو عموم مطلق شامل لكل أحوال الشفعة جامع لكل أنواع البيوع والشفعاء مانع من أي استثناء . » ومن حيث أن الطاعن ضمن مذكرته الشارحة لأسباب الطعن سببا جديدا متعلقا بقضاء الحكم في الطلب الاحتياطي الخاص بثبوت ملكية الطاعن للعين المبيعة . ولما كان هذا السبب لم يرد في تقرير الطعن وليس هو من النظام العام فان التمسك به يكون غير جائز .

(طعن محمود ابو العلابك وحضر عنه الاستاذ حنق أبو العلا ضد محمود احمد حسونة افندى وآخرين رقم ٦٢ سنة ١٩٦٦)

ولا فيما أورده للالتزامات من أحكام عامة ما ينافي الرجوع في الهبة . ذلك أن الرجوع في نظر الشرائع التي تجيزه ليس إلا فسخا ذا أثر رجعي يقع بمجرد مشيئة الواهب وكونه كذلك يجعل عقد الهبة عقدا غير لازم .

٤ - إذا كان القانون المدني لم يتعرض صراحة أو دلالة الى الرجوع في الهبة بالمتنع أو الاجازة فانه لامندوحة عن الرجوع في ذلك الى قانون الأحوال الشخصية .

٥ - حكم الرجوع في الهبة يسرى عليها سافرة كانت أو مستورة لأن ستر الهبة لا يعدو أن يكون نوعا من الصورية أجازة الشارع تفاديا من شرط رسمية العقد والقاعدة في الصورية ان العقد الصوري لا وجود له بالنسبة الى المتعاقدين إذ العبرة بالعقد الحقيقي الذي قصده فوجب أن يخضع هذا العقد للأحكام المقررة له قانونا .

المحكم

« حيث ان الطعن بني على أن لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية وان كانت اعتبرت الهبة من الأحوال الشخصية التي يتمتع على هذه المحاكم النظر في مسائلها فان القانون المدني الذي صدر فيما بعد قد نص على الهبة ضمن أسباب انتقال الملكية والحقوق العينية وخصها بفصل ضمنه أحكامها فدل الشارع بذلك على أنه لم يعتبر الهبة من الأحوال الشخصية إلا من حيث أهلية الواهب والموهوب له وهذه هي الناحية الوحيدة التي تخضع فيها الهبة لمحاكم الأحوال الشخصية وقوانينها وفيما عدا ذلك فهي عقد مدني

لا يحكمه إلا القانون المدني . وما جاء في هذا القانون بالمواد ٤٨ و ٥٠ و ٥١ في الهبة و ٤٤ في أسباب انتقال الملكية والحقوق العينية و ٨٨ في زوالها والنصوص العامة في الالتزامات — كل ذلك ينافي الرجوع في الهبة ويجعل منها عقدا ملزما كغيرها من العقود . ثم إن الهبة متى أفرغت في صورة عقد آخر عملا بالمادة ٤٨ من القانون المدني فان القول بجواز الرجوع فيها يترتب عليه إهدار هذا النص ولهذا كله كان يتعين على محكمة الموضوع الفصل في الدعوى برمتها وهي إذ قضت بالوقف في طلب ثبوت الملكية حتى تفصل جهة الأحوال الشخصية في أمر الرجوع عن الهبة خالفت القانون .

« وحيث ان الهبة بحسب الأصل هي من الأحوال العينية لتعلقها بالمال يد أن الشارع لما وجد أنها هي والوصية والوقف تبرعات تقوم غالبا على فكرة التصديق المندوب اليه ديانة فقد نص في المادة ١٦ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية على منعها من النظر في مسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية ومع ذلك فأنه أفرد للهبة في القانون المدني فصلا خاصا (المواد ٤٨ وما بعدها) أورد فيه أحكامها الشكلية وأحكاما أخرى موضوعية . ومقتضى هذا أن مسائل الهبة في نظر الشارع ليست كلها من الأحوال الشخصية ولا هي كلها من الأحوال العينية ومن ثم كانت الهبة محكمة بقوانين لكل مجاله في التطبيق القانون المدني فيما أورده من أحكام لها بالنيات مكاملة بالأحكام العامة للالتزامات وقانون الأحوال الشخصية في غير ذلك من مسائلها . وهذه المسائل ليست مقصورة على أهلية الواهب والموهوب له كما زعم الطاعنة لأن الأهلية في التصرفات والعقود كافة هي من مسائل الأحوال الشخصية ولأئحة ترتيب المحاكم الأهلية إذخولت هذه المحاكم ولاية

الحكم في دعاوى الحقوق ومنعتها من النظر في دعاوى الأحوال الشخصية أبت هذه الدعاوى الأخيرة لجهات الحكم التي كانت تختص بها من قبل بحيث لم يكن المشرع في حاجة للنص في المادة ١٦ من لأئحة الترتيب على استثناء الهبة دون غيرها من العقود من اختصاص المحاكم المدنية إذا كان كل غرضه من ذلك أن يجعل أهلية العاقدین في الهبة خاضعة للقانون الشخصي .

« وحيث ان القانون المدني لم يتعرض بتاتا إلى أمر الرجوع في الهبة وليس فيما وضعه لها ولأسباب انتقال الملكية وزوالها من نصوص ولا فيما أورده للالتزامات من أحكام عامة ما ينافي الرجوع في الهبة ذلك أن الرجوع في نظر الشرائع التي تجيزه ليس إلا فسخا ذا أثر رجعي يقع بمجرد مشيئة الواهب وكونه كذلك يجعل عقد الهبة عقد غير لازم . وإذا كانت المادة ٤٨ من القانون المدني نصت على انتقال الملكية في الأموال الموهوبة بمجرد الإيجاب من الواهب والقبول من الموهوب له فليس في هذا النص الذي جعل من الهبة عقدا بين طرفين لا تصرفا من جانب واحد ما يستوجب أن تكون الهبة عقدا لازما ولا ما يتعارض مع كونها عقدا غير لازم وكذلك المادتان ٥٠ و ٥١ اللتان إنما جاءت نتيجة كون الهبة عقدا لا يتم إلا بإيجاب وقبول . ثم إنه لا تعارض بين النص في المادة ٤٤ على انتقال الملكية بالهبة وبين جواز فسخها بالرجوع شأنها في ذلك شأن غيرها من العقود الناقلة للملكية ولا بين النص في المادة ٨٨ على عدم زوال الملكية عن المالك دون اختياره وبين اقتران الهبة بشرط فسخ متعلق بإرادة الواهب ذلك الشرط الجائز في ققه المادة ١٠٣ من القانون المدني . وإذا كان القانون المدني لم يتعرض صراحة أو دلالة إلى الرجوع في الهبة

بالمع أو الإجازة فإنه لا مندوحة عن الرجوع في ذلك إلى قانون الأحوال الشخصية .

« وحيث انه متى كان هذا هو حكم الرجوع في الهبة فإنه يكون ساريا عليها سافرة كانت أو مستورة لأن ستر الهبة لا يعدو أن يكون نوعا من الصورية أجازته الشارع تفاديا من شرط رسمية العقد والقاعدة في الصورية أن العقد الصوري لا وجود له بالنسبة إلى المتعاقدين إذا العبرة بالعقد الحقيقي الذي قصداه فوجب أن يخضع هذا العقد للأحكام المقررة له قانونا .

« وحيث ان قضاء الحكم المطعون فيه بوقف الدعوي مقام على أن الشارع المصري مع أنه عقد للهبة فصلا خاصا في القانون المدني إلا أنه لم يضمن هذا الفصل كل أحكام الهبة وبصفة خاصة لم يضمن هذا الفصل شيئا عن الرجوع في الهبة في حين أن هذا الرجوع هو الخصيصة البارزة التي تميز الهبة عن كثير من العقود وما كان الشارع ليغفل هذه الناحية من الهبة على خطورتها وأهميتها وتميزها لولا أنه قدر بحق أنها ناحية شخصية يحمل به تركها لمحاكم الأحوال الشخصية فجاء هذا الترك منه متمشيا مع المنع الوارد في لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية وعلى هذا النحو في تفسير القانون يسهل التوفيق بين ما تعارض في الظاهر بين نصوص لأئحة الترتيب وما جاء من النصوص في القانون المدني خاصا بالهبة كما يسهل أعمال هذه النصوص جميعا . وعلى أن القضاء الفرنسي في هذا ذهب إليه من إخراج الهبة المغطاة من عموم القاعدة التي تشترط الرسمية لصحة الهبة من حيث الشكل هو المأخذ الذي أخذ عنه الشارع المصري الرخصة التي وردت في المادة ٤٨ من القانون المدني وهذا القضاء قد حرص على أن يقرر في أحكامه أن ستر الهبة بوصفها بصفة عقد آخر من عقود المعاوضة لا يؤثر فيها إلا من ناحية واحدة هي اعفاؤها من

الشرط الشكلى أما فيما عدا ذلك فهي خاضعة كل الخضوع لأحكام الهبة وعلى ذلك فليس لمن تعاطى هذه الرخصة وكان طرفاً في هبة استترت بعقد من عقود المعاوضة أن يتعلق بأهداب العقد الساتر فراراً من أحكام العقد المستتر في ذلك من مجافاة لأحكام العقد الحقيقى الذى كان طرفاً فيه فضلاً عما فيه من مجافاة لأحكام القانون العامة . وليس في هذا الذى قال به الحكم مخالفة للقانون بل أعمال لأحكامه التى سبق بيانها ومن ثم يكون الطعن على غير أساس .

(طعن السيدة ثريا ابراهيم مطر وحضر عنها الاستاذ مرقس فهمى بك ضد السيدة استيره طنبوس عبد المسيح رقم ٥٤ سنة ١٦ ق ١)

٢٤٤

٣ ابريل سنة ١٩٤٧

تفسير .

المبدأ القانونى

لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تفسير الانفاقات والمشارطات بحسب ما يراه أوفى الى نية المتعاقدين مستهدياً فى ذلك بوقائع الدعوى وظروفها ولا رقابة لمحكمة التقض عليه متى كانت عبارة العقد تحمل المعنى الذى أخذ به .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه فهم وقائع الدعوى على خلاف ما هو ثابت من المستندات المقدمة فيها وأخطأ فى تفسير بعض هذه المستندات وأغفل اغفالاً تاماً التعرض للبعض الآخر مع أنه منتج فى الدعوى مما يحد قصوراً فى التسبب يعيب الحكم ويبيطله ذلك أن المحكمة

عندما تحدثت عن ايجار ال ١٠١ ف لم تشأ أن تقر عقد التنازل المؤرخ فى ١٠ من ابريل سنة ١٩٣٧ ولا عقد القسمة المؤيد له والمؤرخ فى أول يوليه سنة ١٩٣٨ ومن الأدلة التى اعتمدت عليها فى ذلك أن الست بلسم شنوده مورثة من عدا الأول من الطاعنين أرسلت خطاباً إلى الطاعن الأول مؤرخاً فى ١٣ من ابريل سنة ١٩٣٧ تعترف فيه بقيام الاجارة مع أن هذا الخطاب يتعلق بإيجار التسعين فداناً التى كانت موضوعة تحت الحراسة . وقالت المحكمة ان العبارة التى ذيل بها كل من العقدين (عقد ١٠ ابريل سنة ١٩٣٧ وعقد أول يوليه سنة ١٩٣٨) تخول للطعون ضده حق الرجوع فيما تنازل عنه وفيما تعهد به إذا شاء ومتى شاء دون الرجوع عليه بشيء . وإن هذه العبارة هى بمثابة شرط فاسخ له أثر رجعى وان رفع المطعون ضده الدعوى وسيره فيها دليل على عدوله عن التنازل وعلى تمسكه بالمطالبة بالاجرة وهو تفسير خاطئ لأن غاية مفهوم هذه العبارة ان للطعون ضده الحق فى إلغاء العقد من يوم أن تظهر نيته فى هذا الإلغاء ولا يمكن أن يؤخذ منها أنه قصد هدم أثر العقد من يوم حصول التنازل أى من يوم ١٠ ابريل سنة ١٩٣٧ . ثم ان المحكمة أعفلت الإشارة إلى عقود الايجار المحررة بين الطاعن واخوته فى أغسطس ونوفمبر سنة ١٩٣٨ . وهى تفيد ان الأطنان المؤجرة كانت تحت يد الأخوة فى تاريخ صدور هذه العقود وان الطاعن الأول شرع فعلاً فى بناء منزل فى حصته مما يتناقى مع القول بأن انتفاعهم لا يكون إلا ابتداء من سنة ١٩٢٩ . ورفضت المحكمة خصم مبلغ مائتى جنيه من الأجرة كما رفضت خصم مبلغ جنيه عن كل فدان فى كل سنة من سنتى الايجارة خلافاً لما تقضى به

الورقتان المحررتان في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ معللة رفضها بأن الخصم مشروط بدفع الاجرة في المواعيد المتفق عليها وهذا تفسير لا تحتمله عبارات الورقتين .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أقيم على أن الورقتين المؤرختين في ١٠ أبريل سنة ١٩٣٧ وأول يولييه سنة ١٩٣٨ إنما هما مشروع تنازل لم يتم إذ قد ورد في الورقة الأولى أن المطعون ضده يتنازل عن النظر على الوقف وعن الاستحقاق فيه باسناد يعمل أمام المحكمة الشرعية يوم تحرير الورقة وهذا الاشهاد لم يحصل للآن ثم ان كلتا الورقتين ذيلتا بشرط فاسخ معلق بتحقيقه بارادة المطعون ضده وهذا الشرط له أثر رجعي وفضلا عن ذلك فان الورقة المؤرخة في أول يولييه سنة ١٩٣٨ قد حررت في أواخر السنة الثانية الزراعية وبعد رفع الدعوى بحيث يصح القول بأن الاتفاق مقصود به المدة التالية لمدة الاجارة ولم يقصد به المساس بحق المطعون ضده في الاجرة المرفوعة بها الدعوى يؤيد ذلك خطاب الست بلسم شنوده إلى الطاعن الأول الذي تعترف فيه بقيام الاجارة وتاريخ هذا الخطاب لاحق لتاريخ الاتفاق . ويؤيد ذلك أيضا الاقرار الصادر من اخوة الطاعن في ٥ من اغسطس سنة ١٩٣٨ والذي يفيد أن انتفاعهم بالأطيان التي تنازل لهم عنها والدم المطعون ضده لا يبدأ إلا من سنة ١٩٣٩ الزراعية وهي السنة التالية لمدة الاجارة . وقال الحكم فيما يختص بطلب الطاعن الأول خصم جنيه من اجرة كل فدان في كل سنة اعتمادا على الورقة المؤرخة في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٦ ان هذا الخصم شرطه المحاسبة عليه في آخر كل سنة بعد وفاء الاجرة الطلوية . وبما أن هذه الاجرة لم تدفع فلا محل لخصم هذا المبلغ كما قال الحكم أنه لا محل لخصم مبلغ ٢٠٠ جنيه من

أجرة الأطيان اعتمادا على الورقة الأخرى المؤرخة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٦ إذ بينت فيها طريقة الخصم وذكر فيها خصم مبلغ معين من كل قسط عند استحقاقه ونص فيها على أن هذا الخصم لا يعتبر تنازلا عن مبلغ الاجرة الواردة في العقد وإنما هو امتياز خاص بالطاعن الأول مما استنتجت منه المحكمة أن الشرط الأساسي في الخصم هو دفع الأقساط في مواعييدها ولما كان الطاعن الأول لم يقيم بوفاء الاجرة فليس له أن ينتفع بهذا الخصم .

« وحيث انه لقاضي الموضوع السلطة التامة في تفسير الاتفاقات والمشارطات بحسب ما يراه أدنى إلى نية العاقدین مستهديا في ذلك بوقائع الدعوى وظروفها ولا رقابة لمحكمة النقض عليه متى كانت عبارة العقد تحمل المعنى الذي أخذ به ولما كانت المحكمة - على ماتيين من الاطلاع على الأوراق - قد فسرت العقود والمحررات التي اعتمدت عليها في قضائها تفسيرا ليس فيه خروج عما تحتمله عباراتها فلا وجه لما نواه عليها الطاعنون في هذا الخصوص أما قول الطاعنين بأن المحكمة اغفلت الاشارة إلى عقود الايجار المحررة بين الطاعن الأول واخوته فردود بأن الاستناد إلى هذه العقود هو في صورة الدعوى من قبيل الحجج التي لا يتعين على المحكمة الرد عليها استقلا على أن في قضاء المحكمة بالاجرة على الطاعنين بناء على الأسباب التي أوردتها في حكمها ما يفيد أنها لم تر في تلك العقود ما يثير من النظر الذي ارتأته .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن فؤاد عطية شنوده افندي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عمر عمربك ضد عطية شنوده بك وحضر عنه الاستاذ وهيب دوس بك رقم ٦٧ سنة ١٦ ق)

٢٤٥

٣ ابريل سنة ١٩٤٧

تكييف عقد .

المبدأ القانوني

إذا قالت المحكمة أن عقد البيع هو عقد قرض لا بيع خلافا لظاهره وأقامت ذلك على أن نية الطرفين كانت منصرفة الى القرض لا إلى البيع مستخلصة هذه النية من ورقة عاصرت تحرير العقد ومن التحقيق الذي أجرته في الدعوى والقرائن الأخرى . فان حكمها ل يكون خاطئا .

المحكمة

« حيث ان الطعن يتحصل في أن المحكمة اخطأت في تكييف العقد الرسمي المؤرخ في ١١ من مارس سنة ١٩٤٧ إذ اعتبرته عقد قرض في حين أنه عقد بيع .

« ومن حيث ان المحكمة إذ قالت أن العقد المذكور هو عقد قرض لا بيع خلافا لظاهره قد أقامت ذلك على أن نية الطرفين كانت منصرفة إلى القرض لا إلى البيع مستخلصة هذه النية من الورقة التي عاصرت تحرير العقد ومن التحقيق الذي أجرته في الدعوى والقرائن الأخرى التي أوردتها استخلاصا لم يرد عليه طعن الطاعنين ومن ثم يتعين رفض الطعن .

(طعن حبيب تادرس عطيه افندى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ احمد رشدى ضد عبد العزيز احمد حسن افندى وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ احمد زغلول رقم ٥١ سنة ١٦ ق)

٢٤٦

١٠ ابريل سنة ١٩٤٧

قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان ما أوردته المحكمة من أسباب في حكمها لا ينهض ردا على دفاع الطاعن كما ورد في صحيفة استئنافه فان حكمها يكون قاصرا

المحكمة

« حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أخذه بموجب البند الثامن من عقد الايجار المقدم من المجلس الملى رغم أنه لم يوقعه قد اعتمد على أن هذا العقد بذاته كان مرافقا لقائمة الزاد التي وقعها وعلى أن البند الحادى عشر من هذه القائمة ينص على أن كل من يضع عطاءه على القائمة يعتبر قابلا للتعهدات والشروط الواردة بها وببعد الايجار المرافق لها - اعتمد الحكم على هذا مغفلا كل الاغفال قول الطاعن بأن المجلس الملى لم يثبت أن عقد الايجار الذى قدمه هو بذاته عقد الايجار الذى كان مرافقا لقائمة الزاد . وأنه متى كان الأمر كذلك فلا سبيل إلى مؤاخذته بشيء مما جاء في العقد المذكور . ولما كان هذا القول وجهها من وجوه الدفاع التي طرحها الطاعن على محكمة الاستئناف فقد كان عليها أن ترد عليه أما إذ هي لم تفعل فأن حكمها يكون قاصرا .

« وحيث ان المحكمة الابتدائية أقامت قضاءها على أن قائمة الزاد التي وقعها الطاعن وعقد الايجار المرفق بها يجعلان عبء مقاضاة التعرض على عاتق المستأجر وهو اتفاق مشروع لا يخالف النظام فاذا قبله المستأجر كان متبذرا به وإذا خالفه كانت نتائج هذه المخالفة واقعة على عاتقه . ولما أن

٢٤٧

١٧ أبريل سنة ١٩٤٧

المبدأ القانوني

لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة استئنافية إلا إذا كان الحكم صادراً في قضية من قضايا وضع اليد أو في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية أو اختصاص بحسب أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية وكان الطعن مبنيًا على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله . فإذا كان الحكم المطعون فيه صادراً في دعوى ملكية استند فيها الطاعن إلى التقادم ، فإن هذا لا يغير من حقيقتها يجعلها دعوى وضع يد .

المحكمة

« من حيث أنه بمقتضى المادة العاشرة من قانون إنشاء محكمة النقض والابرام لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة استئنافية إلا إذا كان الحكم صادراً في قضية من قضايا وضع اليد أو في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية أو اختصاص بحسب أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية وكان الطعن مبنيًا على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله . ولما كان الحكم المطعون فيه ليس حكماً في دعوى وضع يد ولا في مسألة اختصاص بل هو حكم صادر في دعوى ملكية فإن الطعن فيه بطريق النقض

استأنف الطاعن هذا الحكم قال في صحيفة استئنافه نعيًا عليه أنه قد حازه بعقد الإيجار الذي لم يوقعه على اعتبار أنه كان مرفقاً بقائمة مزاد التأجير التي وقعها وعلى اعتبار أن هذه القائمة تنص على أن التوقيع عليها يفيد الرضا بشروطها وشروط عقد الإيجار المرافق لها . وقال الطاعن في صحيفة استئنافه أن المجلس لم يقدم دليلاً على أن عقد الإيجار الذي قدمه هو بذاته العقد الذي كان مرافقاً لقائمة مزاد التأجير .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ تناول مسئولية الطاعن عن عدم مقاضاة المستأجر القديم قال « وحيث أنه بالرجوع إلى قائمة المزاد التي دخل نجيب أفندي منقريوس المزاد على أساسها يتضح أنه جاء بالبند الحادي عشر منها أن كل من يضع عطاءً على هذه القائمة يعتبر قابلاً للتعهدات والشروط الواردة بها والواردة بعقد الإيجار المرافق لها . كما أنه بالرجوع إلى عقد الإيجار المرافق لها يتضح أنه قد نص في البند الثامن على أن يتعهد المستأجر بأن يقاضى شخصياً كل من يتعرض له في الاستلام سواء أكان المتعرض مستأجراً سابقاً أم شخصاً أجنبياً وذلك بمصاريف من عنده وعلى حسابه خاصة دون أن يرجع بشيء منها أو بأي تعويض على البطيريركية . ولما كان هذا القول ليس فيه ما يفيد كيف حصلت المحكمة أن العقد المقدم من المجلس الملى هو بذاته العقد الذي كان مرافقاً لقائمة مزاد التأجير عند توقيعها فإنه لا ينهض رداً على دفاع الطاعن كما ورد في صحيفة استئنافه ومن ثم يكون الحكم قاصراً من هذه الناحية قصوراً يستوجب نقضه .

(طعن نجيب منقريوس أفندي وحضر عنه الاستاذ محمد حسن ضد إبراهيم فهمي النياوي باشا بصفته وآخرين وحضر عن الأول الاستاذ راغب اسكندر بك رقم ١٦ سنة ١٩٤٦ ق)

لا يجوز ولا يضر من ذلك أن المطعون ضدهم قد استندوا فيما استندوا إليه في دعواهم إلى وضع يدهم ويد مورثهم من قبل المدة الطويلة المكتسبة للملكية لأن الشارع إنما عني في المادة العاشرة المذكورة بدعوى وضع اليد للدعوى المبينة في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون المرافعات . والاستناد إلى التقادم في دعوى الملكية لا يجعلها دعوى وضع يد .

(طعن ورثة المرحوم . ابو طالب الشحات خطاب وحضر عنهم الاستاذ محمود سليمان غنام ضد ورثة المرحوم سليمان عبد الصمد الجابري رقم ٧٥ سنة ١٦ ق)

٢٤٨

١٧ ابريل سنة ١٩٤٧

تناقض أسباب الحكم

المبدأ القانوني

إذا نقي الحكم أن للأرض الشافعة ارتفاعاً على الأرض المشفوعة تأسيساً على أن الأرض الفاصلة بينهما داخلية كلها في الأرض الشافعة ومملوكة للشافعين . وهو إذ نقي ارتفاع الأرض المشفوعة على الأرض الشافعة أسس ذلك على أن هذا الطريق نفسه طريق عام وتحدث عنه بما يفيد أنه في نظره من الأملاك الأميرية التي لا يكتسب الأفراد حقوقاً عليها . إذ قال الحكم ذلك يكون متناقضاً في الأسس التي أقيم عليها .

الحكمة

« حيث أن مما ينهض الطاعنان على الحكم أنه متناقض الأسباب إذ قال بأن الطريق الفاصل بين الأرضين الشافعة والشفوعة ملك خاص للشفيعين

ثم قال في موضع آخر أنه طريق عام بما ينافي قوله الأول — وأنه في قوله الأول هذا جاء قاصراً في التسيب فإن الطاعنين اعترضوا على النقص الذي شاب عملية مهندس المساحة المنتدب في الاستئناف لقياس ابعاد الأرضين توصلاً لبيان في أيهما يقع الطريق إذ اكتفى المهندس بإجراء القياس دون مراجعة الابعاد على العقود واستخراج البيان المطلوب وترك عملية المراجعة هذه إلى المحكمة ولسكنها لم تجرها ولم ترد على الدفاع في تمسكها بها .

« وحيث أن المحكمة قالت أنه لا نزاع بين طرفي الخصومة في وجود طريق بين الأرض الشافعة والأرض المشفوعة وأن الخبراء اختلفوا في أمره فقال الخبير المنتدب أنه واقع كله في الأرض الشافعة بينما يؤكد الخيران الاستشاريان أنه طريق مرسوم في خريطة المساحة وأنه واقع في كلا الأرضين الشافعة والشفوعة مناصفة بينهما كما اختلف الخصوم في مرور صاحب الأرض المشفوعة منه فقال به الشفيعان وانكره المشتري مدعياً أن له طريق مرور آخر . وقالت المحكمة أنها ازاء هذا الاختلاف رأت لزوماً لاستجلاء الحقيقة فيه ضرورة انتقال أحد أعضائها إلى موقع النزاع لمعاينة الطريق وتحقيق مواضع الخلاف الآنف ذكرها وخولته الاستعانة بالخبراء وسماع الشهود . ثم قالت المحكمة أن محضر انتقال المستشار المنتدب أثبت أن الطريق الذي يدعي المشتري اكتفاءً به عن الطريق الفاصل بين الأرضين هو جسر لمسقى صغيرة في وسط الأرض المشفوعة مستعمل من قديم ويمكن مرور الانسان والدواب عليه وأن الطريق محل الخلاف طريق زراعي قديم ومستعمل للروور وواصل بين الأرضين ويمكن للطرفين استعماله وأنه استبانة لأمر ملكيته كلف للاستشار مهندس المساحة بمقاس الأرض الشافعة

يعنى عن ذلك الطريق الآخر الفاصل بين الأرضين
 « ومن حيث انه يبين من هذا الذى جاء فى
 الحكم أنه إذ نقي أن للأرض المشفوعة ارتفاعا
 على الأرض المشفوعة أسس ذلك على أن
 الطريق الفاصل بينهما داخل كله فى الأرض
 الشافعة ومملوك للشافعين وهو إذ نقي ارتفاع الأرض
 المشفوعة على الشافعة أسس ذلك على أن هذا
 الطريق نفسه طريق عام وتحدث عنه بما يقيد أنه
 فى نظره من الأملاك الأميرية التى لا يكتسب الأفراد
 حقوقا عليها فناقض قوله الأخير قوله الأول وبذلك
 كان الحكم متناقضا فى الأسس التى أقيم عليها —
 كما يبين أيضا أن المأمورية التى ندب لها مهندس
 المساحة لم يتم الجزء الأساسى منها وهو بيان وقوع
 الطريق فى أى الأرضين إذ قال المهندس أنه يترك
 للحكمة استخلاص هذا البيان من مراجعتها للأطوال
 التى أخذها هو على العقود . والحكم ليس فيه شيء
 عن هذه المراجعة ولا عن ذلك البيان الذى كانت
 محكمة الاستئناف رأت أنه ضرورى للفصل فى
 الدعوى وندبت له هذا المهندس ولا هو رد على
 تمسك الطاعنين بذلك النقص

« ومن حيث انه لذلك يكون الحكم متعينا
 نقضه بلا حاجة إلى الخوض فى باقى أسباب الطعن .
 (طعن الشيخ احمد عثمان وآخر وحضر عنهما
 الاستاذان احمد نجيب الهلالي باشا و ابراهيم سعيد ضد
 الشيخ اتور عطيه الشرقاوى وآخرين وحضر عن الأول
 الاستاذان عبد اللطيف محمود بك واحمد فهمى رفعت
 رقم ٦٣ سنة ١٦ ق)

٢٤٩

١٧ أبريل سنة ١٩٤٧

- ١ — اجمال . أتابيب المياه .
- ٢ — تقدير التعويض . عناصره . راجلة السببية .
- ٣ — تغيير الضرر .

والأرض المشفوعة لعرفه هل هو يقع فى إحدى الأرضين
 أم أنه مناصفة بينهما وأن يبين على الخريطة هل
 الثابت فيها أنه حد أم طريق خاص كما كلفه بعمل
 رسم آخر غير الخريطة . وقالت المحكمة أن
 المهندس بعد أن قاس أطوال حدود الأرضين قال
 أنه بمراجعة هذه الأطوال على عقود الطرفين يمكن
 الوصول إلى البحث الذى تريدونه أى معرفة أن
 هذا الطريق واقع فى ملك أحد الخصمين أو مشترك
 بينهما وبعد أن أثبتت المحكمة ذلك نفت وجود
 حق ارتفاع بالمرور لأى الأرضين على الأخرى —
 أما فى نفيه للأرض الشافعة على المشفوعة فقد
 استندت أولا إلى رأى الخبير المتدب فى التقرير
 المقدم منه إلى محكمة أول درجة حيث قال ان
 الطريق الفاصل بين الأرضين يدخل ضمن ملك
 الشفعين بالحوض والناحية المذكورين فى التقرير
 استنتاجا من أن عقود تملكهما ذكرت أن حد
 أرضهما الغربى هو الأرض المشفوعة وقال
 إن الأرض المشفوعة كاملة المساحة استقلالا
 عن الطريق وثانيا إلى أن الانذار الصادر
 من الشفعين باعلان رغبتهما فى الشفعة جاء خلوا
 من الإشارة إلى وجود حق ارتفاع لهما بالمرور على
 الأرض المشفوعة — وأما فى نقي الارتفاع للأرض
 المشفوعة على الشافعة فاستندت المحكمة أولا إلى
 أن الطريق المذكور الفاصل بين الأرضين طريق
 عام لمرور سكان العزبة جميعا وغيرهم على ما ثبت
 من أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير المتدب ومن
 خريطة المساحة لسنة ١٩٠٨ التى رسم فيها الطريق
 المذكور بشكل يشير إلى أنه طريق عام . ومن ثم
 لا محل لاعتباره من مرافق الأرض المشفوعة حتى
 لو كان صاحبها يمر منه إذ أن مروره من الطريق
 العام لا يكسبه حق ارتفاع عليه وثانيا إلى أن فى
 وسط الأرض المشفوعة طريقا مستعملا من قديم

المبادئ القانونية

١ — يعتبر اهالا من وزارة الأشغال عدم الكشف على أنابيب المياه من وقت الى آخر وعدم تعهدها بالصيانة من كل ما يعرضها للتلف اذ لولا هذا الاهال لما حصل الضرر .

٢ — ان التعويض إنما يقدر بقدر الضرر ولئن كان تقديره من المسائل الواقعية التي يستقل بها قضاة الموضوع . فان تعيين العناصر المكونة للضرر قانونا والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيم عليها محكمة النقض لأن هذا التعيين من قبيل التكيف القانوني للواقع .

٣ — كلما كان الضرر متغيرا يتعين على القاضى النظر فيه لا كما كان عند ما وقع بل كما صار اليه عند الحكم مراعىا التغير في الضرر ذاته من زيادة راجع أصلها الى خطأ المسئول أو نقص كائنا ما كان سببه ومراعىا كذلك التغير في قيمة الضرر بارتفاع ثمن النقد أو انخفاضه وبزيادة أسعار المواد اللازمة لإصلاح الضرر أو نقصها .

٤ — ان التعويض لا يكون كافيا لجبر الضرر اذا لم يراع في تقديره قيمة الضرر عند الحكم .

٥ — لا وجه كذلك للقول بأن المضرور ملزم بالعمل على إصلاح الضرر فان تهاون كانت

تبعته تهاونه عليه لأن التزام جبر الضرر واقع على المسئول وحده ولا على المضرور أن ينتظر حتى يوفى المسئول التزامه .

المحكمة

« حيث ان الطعن بنى على سببين أولهما يتحصل في أن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت ان مصدر الماء الذى تسرب إلى منزل الوقف هو كسر بانبوبة المياه نتيجة الضغط عليها من جذور شجرة قرية — بعد أن أثبت الحكم ذلك اعتبر الطاعنة مخطئة لأنها لم تتابع الكشف على أنابيبها من آن لآخر للتحقق من سلامتها في حين أن هذا الخطأ الذى نسبته إليها لا أصل له من أوراق الدعوى . كما أخطأ الحكم في تكيف الواقع الذى استخاضه لأنه اعتبر التفاف جذور الشجرة على الأنبوبة خطأ من الطاعنة في حين انه ضرب من ضروب القوة القاهرة التي لا يد لأحد فيها » وحيث ان الحكم قال في بيان الخطأ الذى رتب عليه مسئولية الطاعنة « ان المسئولية التقصيرية هي مؤاخذة الشخص عن خطأ يسند إليه وتصرف يأتية (عملا أو تركا) يترتب عليه إلزامه بتعويض الضرر الناشئ عن خطئه فواسير المياه بحكم وضعها تحت الأرض قد يترتب على الحلل الطارئ عليها ضرر المباني المجاورة قبل تكشف آثار الخلو ولذلك يقتضى من المسئول عنها أن يدأب على مراقبتها وملاحظتها وتعهدتها في باطن الأرض ليستوثق من دوام صلاحيتها وإلا كان مقصرا مسئولولا وفي تطبيق ذلك تكون وزارة الأشغال مسئولة عما وقع من الضرر للمنزل بسبب تسرب المياه إلى جدرانته ومبانيه إذ كان يجب عليها مراقبة المواسير وتعهدتها لتكفل بذلك دوام صلاحيتها وعدم حصول ضرر منها ولو اقتضى

ذلك الكشف عليها من آونة لأخرى للتأكد من سلامتها من كل ما يعرضها للتلف ولا يكفي لذلك مجرد الملاحظة السطحية اكتفاء بالمبادرة إلى إصلاح ما قد يختل منها بظهوره فترك الماسورة من غير فحص من وقت لآخر واسناد ما أصابها من كسر إلى التفاف جذور شجرة قريبة من غرس وزارة الأشغال أمر كان حتماً على الوزارة تلافيه والسكوت عن ذلك إهمال وخطأ نشأ عنه ضرر يترتب عليه التعويض لا محالة . وبعد أن قدرت محكمة الاستئناف تكاليف الإصلاح على أساس تقرير الخبير المنتدب في دعوى الموضوع أيدت قضاء محكمة الدرجة الأولى بالنسبة إليها للأسباب التي أوردتها ولما لا يتعارض معها من أسباب الحكم الابتدائي وقد جاء فيه تدليلاً على خطأ الطاعنة قوله « وليس أدل على تقصير المدعى عليها من أنها عرضت فعلاً على الدعية مبلغاً من المال مقابل الضرر الذي حل بها من جراء هذه الحادثة وهذا العرض يعتبر ولا شك تسليماً بحصول التقصير ومن ثم وجبت المساءلة » ، ولما كانت الطاعنة مسلمة في مذكرتها بأنها عرضت أمام محكمة الدرجة الأولى كامل المبلغ الذي قدره الخبير المنتدب في دعوى إثبات الحالة لإصلاح المنزل وكان هذا العرض من شأنه أن يفيد التسليم بالمسؤولية فإنه لا وجه لزعم الطاعنة بأن الخطأ الذي أسندته الحكم لها لا سند له . ثم إن الحكم لم يعتبر التفاف جذور شجرة على الأنبوبة في ذاته خطأً من الطاعنة كما تقول بل الذي أخذها به هو إهمالها الكشف عن أنابيبها من وقت لآخر وتعهدها بالصيانة من كل ما يعرضها للتلف ذلك الإهمال الذي لولاه لما حصل الضرر .

« وحيث إن محصل السبب الآخر أن الحكم المطعون فيه إذ قدر تكاليف الإصلاح على أساس

ما كانت تساويه وقت الحكم لا وقت وقوع الضرر وإذ ألزم الطاعنة بمقابل الخلو عن مدة التقاضي كلها لا عن المدة اللازمة للإصلاح فحسب خالف القانون . ذلك أن حق التعويض ينشأ ويتحدد عند وقوع الفعل الضار ولا يؤثر في هذا الحق من المؤثرات إلا ما يرتبط والفعل ارتباط العلة بالمعلول وإبطاء المطعون ضدها في رفع الدعوى والخبراء في مباشرة العمل والقضاء في الحكم مع انخفاض سعر العملة واشتداد الغلاء في الاثناء — كل ذلك عوامل منقطعة الصلة بالفعل الضار . ثم إن من واجب المضرور أن يسعى لجبر الضرر فإن تهاون فاستفحل الضرر كانت مغبة تهاونه عليه .

« وحيث إن التعويض إنما يقدر بقدر الضرر ولئن كان تقديره من المسائل الواقعية التي يستقل بها قضاء الموضوع فإن تعيين العناصر المكونة للضرر قانوناً والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض لأن هذا التعيين من قبيل التكيف القانوني للواقع .

« وحيث إنه كلما كان الضرر متغيراً تعين على القاضي النظر فيه لا كما كان عندما وقع بل كما صار إليه عند الحكم مراعيًا التغير في الضرر ذاته من زيادة راجع أصلها إلى خطأ المسئول أو نقص كائناً ما كان سببه ومراعيًا كذلك التغير في قيمة الضرر بارتفاع ثمن النقد أو انخفاضه وزيادة أسعار المواد اللازمة لإصلاح الضرر أو نقصها . ذلك أن الزيادة في ذات الضرر الذي يرجع أصلها إلى الخطأ والنقص فيه أياً كان سببه غير منقطعي الصلة به . أما التغير في قيمة الضرر فليس هو تغيراً في الضرر ذاته ولما كان المسئول ملزماً بجبر الضرر كاملاً فإن التعويض لا يكون كافياً لجبره إذا لم يراع في تقديره قيمة الضرر عند الحكم به ومن ثم لا وجه للقول بأن

تغير القيمة لا يمت إلى الخطأ بصفة . ولا وجه كذلك للقول بأن المضرور ملزم بالعمل على إصلاح الضرر فإن تهاون كانت تبعة تهاونه عليه لأن التزم جبر الضرر واقع على المسئول وحده . ولا على المضرور أن ينتظر حتى يوفي المسئول الترامه .

« وحيث أن هذا النظر في جملة مؤيد بالمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات فيما تجيزه من اضافة التعويض المستجد من تاريخ الحكم الابتدائي إلى التعويض الأصلي استثناء من القاعدة التي تمنع من قبول طلبات جديدة لأول مرة في الاستئناف .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه وهو بسبيل تقدير تكاليف اصلاح منزل الوقف قال د ومن حيث أنه بالنسبة لتقدير التعويض فمن المقرر أنه يجب أن يتكافأ التعويض مع الضرر وأن يلاحظ في التقدير مقدار الخسارة الواقعة ومقدار المكسب الضائع وتقدير الخسارة يكون بتقدير تكاليف اعادة الشيء لأصله بحسب مائساويه وقت الحكم بالتعويض لأن الأصل أن للمضرور الحق في طلب التعويض عينا أي اعادة الشيء لأصله فاساس التعويض في هذه الحالة لم يتغير انما المبلغ القيمي المقدر لاعادة الشيء لأصله هو الذي يقع فيه التغير تبعاً لارتفاع وانخفاض العملة وقوتها الشرائية وارتفاع وانخفاض ثمن المواد والتكاليف اللازمة لاصلاح الضرر واعادة الشيء إلى أصله ولا يتأتى مراعاة تلك الاعتبارات إلا وقت الحكم حتى يتسنى للقاضي تقدير المبلغ الذي يعتبره متكافئاً تكافؤاً حقيقياً لاصلاح الضرر . ومن حيث ان الخير الذي ندبته محكمة أول درجة قدر قيمة التعويض لاعادة الشيء لأصله بمبلغ ٠٩٧ م ر ١١٩ ج مراعيًا في ذلك أسعار المواد وقت وضع التقرير ومراعيًا ما أشار به من ضرورة هدم بعض الحوائط واعادة بنائها

وترى المحكمة الأخذ بتقريره لأن تقديره كان في أواخر سنة ١٩٤٢ أي في وقت كانت الأسعار فيه بلغت منتهى ارتفاعها حسب قول الست عائشة في مذكرتها أمام محكمة أول درجة . ولم يقدم من الطرفين ما يثبت أنها تغيرت بعد ذلك إلى وقت الحكم

« وحيث ان الحكم وقد قدر تكاليف الاصلاح بحسب مائساويه وقت صدوره لم يخالف القانون على ما سبق بيانه . ثم أنه إذ لم يتقيد في تقدير مقابل الخلو بالمدة اللازمة للاصلاح لم يخطئ في القانون كذلك .

« ومن حيث انه تبين مما تقدم أن سببي الطعن على غير أساس .

(طعن وزارة الاشغال العمومية وحضر عنها الاستاذ فؤاد مقار ضد السيدة عائشة هائم توفيق بصفتها وحضر عنها الاستاذ اسطفان باسيل رقم ٥ سنة ١٩٤٦ ق)

٢٥٠

٢٤ ابريل سنة ١٩٤٧

قوة الأمر القضي . وحدة الموضوع .

المبدأ القانوني

لا ينفي وحدة الموضوع ان النزاع المطروح على المحكمة خاص بحساب مدة تالية للمدة التي صدر في خصوصها الحكم السابق اذا كان محل النزاع في الدعويين أمراً واحداً هو حق الدائن في محاسبة الحارس ومطالبته بالإيداع .

المحكمة

« وحيث ان الطاعن يعني فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه فصل في النزاع القائم بين الطرفين

على خلاف الحكم السابق صدوره من محكمة استئناف مصر في الدعوى رقم ٤٧ سنة ٥٩ القضائية الحائز لقوة الأمر المقضى ذلك أن هذا الحكم قد قضى بوقف دعوى الحساب عن المدة من أول سنة ١٩٣٣ حتى نهاية سنة ١٩٣٧ بناء على ما تبين للمحكمة من أن دين المطعون ضدهم متنازع في وجوده وأنه ليس لهم الحق في السير في دعوى الحساب خلافاً للحكم المطعون فيه فإنه قضى بالزام الطاعن بنتيجة الحساب عن المدة التالية بناء على ما رأته المحكمة من أن للمطعون ضدهم الحق في محاسبته عما استولى عليه في هذه المدة وكان لزاماً على المحكمة أن تقضى بوقف الدعوى احتراماً لقوة الأمر المقضى في الدعوى السابقة . أما إذا لم تفعل فيكون حكمها باطلاً ويتعين نقضه .

« وحيث أن الحكم الصادر من محكمة استئناف

مصر في الدعوى رقم ٤٧ سنة ٥١ القضائية قضى بوقف دعوى الحساب المرفوعة عن المدة من أول يناير سنة ١٩٣٣ حتى آخر سنة ١٩٣٧ بناء على أن دين المطعون ضدهم ان لم يكن انقضى بالوفاء فقد استنفد معظمه وأنه ليس للمطعون ضدهم — وقد تصالح المستحقون في الوقف مع الطاعن وتنازلوا عن دعواهم قبله — الحق في محاسبته على ريع أطيان الوقف ومطالبته بإيداع أى مبلغ حصله منه لحساب دينهم المتنازع على وجوده .

« وحيث أن الطاعن — على ما هو ثابت بالحكم المطعون فيه — قدم للمحكمة صورة من الحكم السابق متمسكاً بأنه ليس للمطعون ضدهم — ودينهم غير ثابت — الحق في رفع الدعوى باعتبارهم دائنين يستعملون حق مدينهم فردت المحكمة على ذلك بقولها أن المطعون ضدهم لا يقتصرون في دعواهم على استعمال حق مدينهم بل هم يستندون فيها إلى حقهم الشخصي إذ الثابت من حكم الحراسة أن

مورثهم كان عند صدوره دائناً لبعض المستحقين في الوقف وأنه على هذا الأساس يكون للمطعون ضدهم الحق في مطالبة الطاعن بحساب عن ريع المدة المرفوعة بها الدعوى وإيداع ما يظهر في ذمته خزانة المحكمة تنفيذاً للحكم بالحراسة وأن مادفع به الطاعن من أن دين المطعون ضدهم أصبح مشكوكاً فيه لا يكفي لنفي حقهم في هذه المطالبة . و انتهت إلى القضاء بالزام الطاعن بإيداع المبلغ الذي ظهر من الحساب أنه في ذمته .

« وحيث أنه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه جاء مناقضاً للحكم الصادر من محكمة استئناف مصر في الدعوى رقم ٤٧ سنة ٥٩ القضائية وذلك على الرغم من اتحاد الموضوع والسبب والخصوم في الدعويين وعلى الرغم من أن الحكم الصادر في الدعوى برقم ٤٧ سنة ٥٩ القضائية كان حائزاً لقوة الأمر المقضى عند صدور الحكم المطعون فيه . ولا ينبغي وحدة للموضوع أن الحكم المطعون فيه خاص بحساب مدة تالية للمدة التي صدر في خصوصها الحكم السابق وذلك لأن محل النزاع في الدعويين كان أمراً واحداً هو حق الدائنين في محاسبة الحارس ومطالبته بالإيداع ولا يؤثر في وحدة الخصوم أن تكون الدعوى الأولى قد أقيمت على الطاعن بوصف كونه حارساً في حين أن الدعوى الثانية كانت خلواً من هذا الوصف لأن ذكر صفة الحراسة في الدعوى الأولى إنما كان لبيان أن الحراسة هي أساس الدعوى ولم يكن المراد به أن يختص الحارس بصفته حارساً لا بصفته الشخصية ومن ثم كان الطاعن بصفته الشخصية هو الخصم في الدعويين .

« وحيث أنه وقد ثبت أن الحكم المطعون فيه قد ناقض حكماً سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى فإنه يكون باطلاً

وهو من شأن قاضى الموضوع وحده ولا رقيب عليه فيما يحصله متى كان قد اعتمد فى تحصيله على اعتمادات سائغة .

٢ — ان المحكمة ليست مقيدة بالنتيجة التى أسفر عنها تنفيذ الحكم التمهيدى بل ان لها الحرية التامة فى تقدير أهمية الوقائع التى أمرت بتحقيقها وفى الحكم فى الدعوى وفق ما يرتاح اليه ضميرها ويمليه عليها اقتناعها

الحكم

« حيث ان الطاعن يبنى طعنه على أربعة أسباب محصل أولها أن الحكم المطعون فيه إذ نقى علم الشفيع بالبيع الصادر له من المطعون ضده الثانى قبل ابداء رغبته فى الأخذ بالشفعة بأكثر من خمسة عشر يوما يكون قد خالف الواقع الثابت فى الدعوى وذلك . (١) أنه قبل تحرير عقد البيع النهائى المؤرخ فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤١ تقدم طلب من البائع إلى مصلحة المساحة فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤١ باستخراج كشف تحديد عن الأطنان المراد بيعها وهذا الطلب لا يمكن تحريره إلا بعد الاتفاق على الثمن وشروط البيع فلا بد إذن أن يكون قد سبق تقديم هذا الكشف تحرير عقد بيع ابتدائى . وهذا العقد يجب أن يكون له اعتبار فى تحديد علم الشفيع بالبيع (٢) أن منزل الشفيع ملاصق للأرض المشفوع فيها ولما كان الثابت من المستندات التى قدمها الطاعن أنه وضع يده على ما اشتراه من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤١ فلا بد أن يكون الشفيع قد علم بالبيع من ذلك التاريخ (٣) أن الأرض المشفوع فيها كانت معروضة للبيع فى المزاد العلنى ونشر عن هذا البيع فلا بد

متعينا نقضه ولا محل لزعم المطعون ضدهم أن الطاعن تنازل عن التمسك بحجية ذلك الحكم السابق إذ لم يثبت حصول هذا التنازل .

« وحيث ان قضاء هذه المحكمة اليوم فى الطعن رقم ٩٥ سنة ١٦ القضائية بنقض الحكم الصادر من محكمة استئناف مصر فى الدعوى رقم ٤٧ سنة ٥٩ القضائية لا يغير من حقيقة أن هذا الحكم كان عند صدور الحكم المطعون فيه حكما نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى وما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يخالفه ولا يرد على ذلك أن الطاعن لم تعد له الآن مصلحة فى الطعن لأن العبرة فى تحرى هذه المصلحة هى بوقت صدور الحكم المطعون فيه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى على محكمة الاستئناف وذلك من غير حاجة إلى البحث فى باقى أوجه الطعن

(طعن محمد درويش بك وحضر عنه الاستاذ محمد عبدالسلام ضد فيكتور ابراهيم عاداه وآخرين وحضر عنهم الاستاذ اسماعيل حمزه رقم ٨٠ سنة ١٦ ق)

٢٥١

٢٤ ابريل سنة ١٩٤٧

تقدير الأدلة . نتيجة التحقيق . تقدير المحكمة له .

المبادئ القانونية

١ — اذا بحثت المحكمة مزاعم الطرفين بحثا مستفيضا وخرجت منه الى النتيجة التى انتهت اليها واستدلت على صحة هذه النتيجة بأدلة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها . فان هذا منها تحصيل لقهم الواقع فى الدعوى

أن يكون الشفيع متوقفاً معها وأن يكون متبعاً لأخبارها .

وحاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه ضرب صفحا من شهادة الشهود الذين سمعوا في التحقيق وبنى قضاءه على استنتاجات مخرجة عن نطاق هذا التحقيق الذي أثبت سقوط حق الشفيع في طلب الأخذ بالشفعة وهذا غير جائز لأن الحكم التمهيدى يقيد المحكمة بنتيجة التحقيق الذي حصل تنفيذاً له .

وحاصل السبب الثالث أن الحكم خرج أقوال الكونستابل كامل أفندى عبده ومهندس المساحة مصطفى أفندى حسنين بما لا تحتمله هذه الأقوال .

وحاصل السبب الرابع أن الحكم قد أخطأ في قوله أن العلم المسقط لحق الشفعة يجب أن يكون شاملاً جميع ظروف البيع بما فيها الثمن إذ الصحيح أنه متى علم الجار بشراء الملك المجاور له يجب عليه أن يبادر بحفظ حقه في طلب الأخذ بالشفعة وله أن يستعلم عن الثمن وباقي شروط البيع إذا لم يكن قد علم بها .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد استخلص من الظروف والملابسات التي أوردها أن أقوال من استشهدهم الطاعن من شهود ظاهره في التحقيق هي أقوال مجرحة لا يمكن الوثوق بها ولا الاطمئنان إليها وأن التحقيق الذي تم في الدعوى لم يكشف عن دليل سليم مثبت لعم الشفيع بالبيع علما من شأنه أن يسقط حقه في الشفعة . وقد أوضح الحكم أن المشتري تملك العين المشفوعة بحد بيع رسمي حرر في الاسكندرية يوم ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤١ وما هي إلا خمسة عشر يوماً حتى بلغ الشفيع باظهار برغبته في الأخذ بالشفعة

بأنذار أعلن للمشتري والبائع في يوم ١١ و ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٢ . والذى بين هذين التاريخين لا يتسع لاتهم الشفيع بالتقصير في إبداء الرغبة . ثم عرض إلى ما أدعاه الطاعن من أن عقداً ابتدئاً سبق العقد النهائي الذي تم بينه وبين بائعه فقال أن اعتذار الطاعن عن عدم تقديم العقد الابتدائي بأعدامه للاستغناء عنه بعد توقيع العقد النهائي لا يبدو أن يكون اعتذاراً قابلاً للريية وأن هذه الريية زيدها أن الطاعن تضارب مع نفسه تضارباً واضحاً في بيان اليوم الذي تحرر فيه عقد البيع الابتدائي الذي أدعاه ثم أشار الحكم إلى واقعيتين قال أن الطاعن بنى عليها أن الشفيع كان يعلم بالبيع قبل عقده الرسمي وهاتان الواقعتان هما .

(أ) أن مهندساً من مهندسي المساحة قد انتقل إلى الأرض المبيعة في يوم أول نوفمبر سنة ١٩٤١ لمعاينتها تمهيداً للتأشير على عقد البيع وفي أثناء ذلك قابل الشفيع نفسه ولا بد أن يكون هذا قد عرف أمر البيع ولو بطريق الاستنتاج من وجود المهندس في الأرض المبيعة .

(ب) أن الشفيع جدد أن علم بالبيع لم يفته واجب الحضور إلى منزل الطاعن لتبنته بالصفقة وقد بين الحكم أن التحقيق الذي أجرى لم يؤيد الطاعن بل خذله في كلتا الواقعتين أما عن الواقعة الأولى فقد شهد مصطفى أفندى حسنين مهندس المساحة بأنه لم ينتقل لاهو ولا سواء إلى الأرض المشفوعة لمناسبة بيعها من جورجى أفندى بأسبلى إلى الطاعن إذ لم يكن هناك داع لهذا الانتقال لأن هذه الأرض سبق الانتقال إليها كما سبقت معاينتها بمناسبة تصرفات أخرى سابقة على التصرف الذي حرك دعوى الشفعة وأما عن الواقعة الثانية فإن التحقيق قد خلا من دليل متماسك يمكن أن يدل على أن الشفيع قد زار الطاعن مهنثاً بالصفقة

خلافاً لما زعمه الطاعن . ثم انتقل الحكم إلى واقعة الشكوى التي أرسلها الطاعن إلى نقطة بوليس بركة السبع في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤١ . فقال أن الكونستابل كامل أفندي عبده أجرى فيها تحقيقاً في ٥ من ديسمبر سمع فيه الشفيح الذي قرر أنه لا يعلم أن الأرض قد بيعت وكان ذلك في حضور الشاكي الذي لم يعترض على قول الشفيح هذا وقد علق الحكم على ذلك . (أولاً) بأن ما قاله الشفيح وأثبتته الكونستابل في محضره الرسمي هو قول صريح في أن الشفيح إلى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٤١ قد أحيط علماً بالبيع فإذا جاء الكونستابل نفسه وجنح به الهوى إلى مسaire الطاعن فزعم في شهادته التي أدلى بها في التحقيق الذي تم في دعوى الشفعة أنه فهم من حديث دار بينه وبين الطاعن بمناسبة الشكوى المقدمة ضده من الطاعن أنه كان يعلم بالبيع منذ أسبوعين سابقين على تحرير المحضر الرقم ٥ ديسمبر سنة ١٩٤١ فإن زعمه هذا يكون زعماً مكذوباً بشهادة المحضر المذكور الذي حرره بيده (وثانياً) أن سكوت الطاعن وعدم اعتراضه على قول الشفيح يدل على أنه لا ينازعه في صحة ما ادعاه من أنه كان يجهل أنه اشترى العين المشفوعة وأنه بقي على جهله هذا إلى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٤١ وانتهى الحكم من ذلك إلى القول بعدم سقوط حق الشفيح في أخذ الأرض المبيعة بالشفعة .

« وحيث أن المحكمة قد بحثت مزاعم الطرفين بحثاً مستفيضاً خرجت منه إلى النتيجة التي انتهت إليها واستدلت على صحة هذه النتيجة بأدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبته عليها . ولما كان ذلك كذلك وكان تحصيل فهم الواقع في الدعوى هو من شأن قاضي الموضوع وحده ولا رقيب عليه فيما يحصله متى كان قد اعتمد في تحصيله على اعتبارات

سائقة فلا تقبل من الطاعن المجادلة التي يثيرها في السبب الأول من أسباب الطعن . ثم أنه لما كان قاضي الموضوع هو وحده صاحب الحق في تقدير ما يقدم إليه في الدعوى من بينات وفي فهم ما يقوم فيها من قرائن فلا تريب على المحكمة إذا هي طرحت شهادة الشهود الذين ظاهروا الطاعن في التحقيق لعدم اقتناعها بصدق أقوالهم — وهذا منها لا يعد تحللاً من نتيجة التحقيق الذي أجرى تنفيذاً لحكمها التمهيدى وإنما هو تقدير لشهادة الشهود الذين سمعوا في هذا التحقيق قامت به المحكمة في حدود سلطتها . على أن المحكمة ليست مقيدة بالنتيجة التي أسفر عنها تنفيذ حكمها التمهيدى خلافاً لما زعمه الطاعن في السبب الثاني بل أن لها الحرية التامة في تقدير أهمية الوقائع التي أمرت بتحقيقها وفي الحكم في الدعوى وفق ما يرتاح إليه ضميرها ويعليه عليها اقتناعها .

هذا ولا صحة لما يقوله الطاعن في السبب الثالث من أن المحكمة خرجت أقوال الكونستابل كامل أفندي عبده ومهندس الساحة مصطفى أفندي حسنين بما لا يمتثل له إذ الذي تبين من مراجعة صورة محضر التحقيق المقدمة ضمن أوراق الطعن أن المحكمة أوردت مؤدى أقوال الشاهدين على حقيقتها ثم استخلصت مما أثبتته الشاهد الأول الكونستابل في محضره الرسمي أنه كاذب فيما قرره أمام القاضي المحقق في شأن علم الشفيح بالبيع واستخلصت من خوى شهادة الشاهد الثاني أنها لا تؤدي إلى ثبوت الواقعة التي استشهد عليها . وهو استخلاص سائق لا وجه للاعتراض عليه .

أما ما يقوله الطاعن في السبب الرابع فردود بأن الحكم لم يبين على أن علم الشفيح لم يكن شاملاً مقدار الثمن بل بني على أنه لم يتم دليل مقنع على علمه بالبيع قبل ابداء رغبته في الأخذ بالشفعة بأكثر

من خمسة عشر يوما .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن محمود احمد موسى افندى وحضر عنه الاستاذ فيليب بشاره ضد محمد على عبدالله افندى وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ مصطفى الشوربجي بك رقم ٢٤ سنة ١٩٦٦ ق)

٢٥٢

٢٤ ابريل سنة ١٩٤٧

١ — الاستحقاق في الوقف .

٢ — حسن النية المبرىء لئمة ناظر الوقف .

المبادئ القانونية

١ — من المقرر في الفقه الاسلامي ان الوقف اذا كان صادرا على ذرية الواقف وأثبت أحد استحقاقه بأن يبرهن على أنه من هذه الذرية وكان الخلاف على استحقاقه متعلقا بنسبه فان الحكم يكون كاشفا للحق لا مثبتا له ويكون للمستحق أن يرجع بحصته في السنين الماضية على من قبضها من المستحقين أو على الناظر إذا كان قد أجراها متعمدا على غير من يستحقها . أما إذا كان الخلاف غير متعلق بنسب مدعى الاستحقاق بل بتفسير شرط الواقف هل ينطبق على المدعى أم لا ينطبق كما إذا وقف على واد ولده وادعى شخص أنه ولد بنت الواقف وأنه بذلك يكون ولد ولده وأنكر استحقاقه لا لخلاف في نسبه ولكن على زعم أن البنت ليست ولدا وان ولد البنت ليس ولد واد وأخذ القضاء بوجهة نظر المدعى وقضى بدخوله في

الاستحقاق فإنه لا يستحق شيئا مما استهلك من غلات السنين الماضية لأن القضاء في هذه الحالة يكون مثبتا انه من الموقوف عليهم لا مظهرا وذلك لوجود شبهة الاقتصار في شرط الواقف فان كانت الغلة موجودة استحق منها نصيبه لضعف تلك الشبهة .

٢ — ان حسن النية المبرىء لئمة ناظر الوقف عند الرجوع عليه في ماله بما يدعيه أحد المستحقين من نصيب في غلة السنوات الماضية المعترف بتوزيعها على المستحقين إنما هو اعتقاده ان هذا الذي ثبت له الاستحقاق كان مع الاعتراف بنسبه للواقف غير مستحق لشيء بحسب الظاهر من كتاب الوقف وأنه لهذا الاعتقاد كان يوزع غلة الوقف على مستحقيها الباقين بالفريضة الشرعية .

المحكم

« حيث ان السبب الأول من سببي الطعن مقام على الخطأ في تطبيق القانون ووجهه أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب إلى أن الحكم الشرعي بالاستحقاق هو حكم منشئ لحق لا مقرر له . وذهب إلى أن ناظر الوقف إذا كان حسن النية لا يسأل قبل من حكم له بالاستحقاق عما استهلك من ريع المدة السابقة — الحكم المطعون فيه وقد ذهب إلى هذا المذهب وذاك قد أخطأ في تطبيق القانون لأن الأصل في الأحكام أنها تقرر الحق ولا تنشئ ولأن اجماع الفقه والقضاء على أن ناظر الوقف إذا صرف لبعض المستحقين وحرم

البعض فالمحروم بالخيار إن شاء رجع على الناظر أو على من قبض حقه من المستحقين .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنين قام على أمرين يكفى أيهما وحده لحله . أولهما أن حكم المحكمة الشرعية الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ الذي عين للطاعن الأول حصة مقدارها ثمانية عشر سهما من قيراط من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها ربع الوقف ليس حكما كاشفا للحق بل هو مثبت له . والآخر أن وزارة الأوقاف إذا كانت في المدة السابقة على سنة ١٩٣٥ قد أجرت على الطاعن الأول - وأختيه الشبهتين به الطاعتين الثانية والثالثة - نصيبا في ربع الوقف هو دون نصيبهم الذي قضى لهم به في سنة ١٩٣٥ فإن ذلك منها إنما كان على اعتقاد أن الطاعنين لا يستحقون في غلة الوقف إلا النصيب الذي اعترف لهم به من اعترف من المستحقين .

« وحيث ان المقرر في الفقه الاسلامي أن الوقف إذا كان صادرا على ذرية الواقف وأثبت أحد استحقاقه بأن برهن على أنه من هذه الذرية وكان الخلاف على استحقاقه متعلقا بنسبه فإن الحكم يكون كاشفا للحق لا مثبتا له ويكون للمستحق أن يرجع بحصته في السنين الماضية على من قبضها من المستحقين أو على الناظر إذا كان قد أجراها متعمدا على غير من يستحقها - أما إذا كان الخلاف غير متعلق بنسب مدعى الاستحقاق بل بتفسير شرط الواقف هل ينطبق على المدعى أم لا ينطبق كما إذا وقف على ولد وله وادعى شخص أنه بنت الواقف وأنه بذلك يكون ولده وله وأنكر استحقاقه لخلافه في نسبه ولكن على زعم أن البنت ليست ولدا وأن ولد البنت ليس وله ولد وأخذ القضاء بوجهة نظر المدعى وقضى بمخوله في الاستحقاق فإنه لا يستحق شيئا مما استهلك من غلات السنين الماضية

لأن القضاء في هذه الحالة يكون مثبتا أنه من الموقوفه عليهم لا مظهرا . وذلك لوجود شبهة الاقتصار في شرط الواقف . فإن كانت الغلة موجودة استحق فيها نصيبه لضعف تلك الشبهة . ومتى كان هذا مقرا في الفقه الاسلامي فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بأن الطاعنين لا يستحقون نصيبهم الذي قضى به الحكم الشرعي الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ إلا من تاريخ هذا الحكم لا قبله يكون قد أصاب ولم يخطئ . فهم حكم الشرع التي هي وحدها القانون الواجب التطبيق في هذا الخصوص .

« وحيث ان حسن النية المبررى لذمة ناظر الوقف عند الرجوع عليه في ماله بما يدعيه أحد المستحقين من نصيب في غلة السنوات الماضية المعترف بتوزيعها على المستحقين إنما هو اعتقاده أن هذا الذي ثبت له الاستحقاق كان مع الاعتراف بنسبه للواقف غير مستحق لشيء بحسب الظاهر من كتاب الوقف وأنه لهذا الاعتقاد كان يوزع غلة الوقف على مستحقيها الباقين بالفريضة الشرعية .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ أثبت أن وزارة الأوقاف كانت حسنة النية قال بيانا لذلك أن الطاعن الأول رفع دعوى باستحقاقه في الوقف فرفضت في سنة ١٩١٥ وأنه لما أن كرر دعواه في سنة ١٩٢٤ وكان بعض المستحقين قد أقر له بنصيب في الوقف لم يقض له بهذا النصيب بل قضى فقط بمعاملة المقرين بأقرارهم ونزلت الوزارة على مقتضى هذا وصرفت للطاعن وأختيه الشبهتين به ما اقتطعته من نصيب المقرين . حتى إذا ما أنظم الطاعن دعواه الأخيرة بالاستحقاق في سنة ١٩٣٥ وقضى له في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ بنصيب معين في غلة الوقف نزلت الوزارة على موجب هذا الحكم منذ صدوره وصرفت له ولأختيه النصيب الذي أظهره لهم . ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم

٢٥٣

٢٤ ابريل سنة ١٩٤٧

حق الدائن في محاسبة الحارس .

المبدأ القانوني

ان تعيين حارس على أعيان موقوفة .
تكون مهمته ادارتها وإيداع صافي ريعها
خزانة المحكمة بسبب النزاع على حق الدائن .
طالب الحراسة . يوجب للدائن حقا خاصا في
محاسبة الحارس مستقلا عن حق المدين . ولهذا
لا يؤثر في دعوى الدائن تصالح المدين مع الحارس
كما أن هذا النزاع لا يكون من شأنه تعطيل
تنفيذ حكم الحراسة بوقف محاسبة الحارس
ومطالبته بالإيداع .

المحكمة

« حيث ان مما ينطه الطاعنون على الحكم
المطعون فيه أنه بنى قضاءه بوقف الدعوى على أسباب
لا تبرره . ذلك أن الطاعنين استمدوا حقهم في
مطالبة المطعون ضده بالإيداع المبالغ الناتجة عن ادارته
أعيان الوقف من الحكم القاضي بتعيينه حارساً
قضائياً عليها فقد أوجب هذا الحكم إيداع صافي
ريعها خزانة المحكمة إلى أن يفصل نهائياً في
النزاع القائم بين الطرفين متوخياً في ذلك أن
لأتمس المبالغ المتحصلة حتى يفصل في أمر انقضاء
دين الطاعنين وكان حكم محكمة الاستئناف المختلطة
القاضي بوضع أعيان الوقف تحت الحراسة قد
خصص صافي الربح بعد النفقة لوفاء هذا الدين

المطعون فيه يكون قد فهم حسن النية المبوءة لخدمة
الناظر على وجهه الصحيح ومن ثم كان نفي الطاعنين
عليه أنه أخطأ تطبيق القانون وخالفه نفيًا على
غير أساس .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني من الطعن قصور
في التسبيب وجهه أن الحكم لم يرد على دفاع
الطاعنين بأن حكم الاستحقاق يقرر الحق ولا يفشيه
ثم انه لم يناقش الحكم التمهيدى الصادر في ١٦
من يناير سنة ١٩٤٤ الذى أرجع حق الطاعنين
إلى سنة ١٩٣٤ ولم يقصره على سنة ١٩٣٥ . كما أنه
أغفل الرد على دفاع الطاعنين بأن وزارة الأوقاف
دفعت بانتفاء الحق لمضى المدة وطلبت ائصال
المستحقين ليقضى عليهم بما عسى أن يقضى به عليها
وفى هذا وقال ما يفيد تسليمها بحق الطاعنين .

« وحيث ان هذا الوجه مردود بأن الحكم
المطعون فيه إذ قضى بأن حكم الاستحقاق مثبت
للتحق وليس كاشفا له قد أورد سنده في ذلك ثم ان
الحكم التمهيدى الصادر في ١٦ من يناير سنة
١٩٤٤ لم يقضى بسريان حكم الاستحقاق على الماضى
ليتعين على الحكم المطعون فيه أن يناقشه أو يرد
عليه . وكون الوزارة قد دفعت بسقوط الحق
لمضى المدة أو ادخلت المستحقين ليقضى عليهم
بما عسى أن يقضى به عليها لا يفيد أنها مسلة بحق
عليها للطاعنين فلا مطعن على الحكم إذا هو لم يكن
قد رد على ما قاله الطاعنون في هذا الشأن .

(طعن مصطفى طه الطرابيشى وآخرين وحضر عنهم
الاستاذ محمد رضى ضد وزارة الأوقاف وحضر عنها الاستاذ
محمد زكى رقم ٦٥ سنة ١٦ ق)

وهذا الحكم لا يزال قائماً لم تغير أساسه الأحكام التي تلتها .

ولما كان النزاع القائم بشأن انقضاء الدين لم يفصل فيه بعد فكان الواجب على المحكمة أن تفصل في موضوع دعوى الطاعنين وهو طلب الإيداع وخصوصاً أنها لم تقطع في حكمها بانقضاء الدين أما إذ هي لم تفعل وقضت بوقف الدعوى فإن قضاءها هذا يكون خاطئاً إذ هو فضلاء عن أنه لا يتفق مع تسليمها بعدم انقضاء الدين كله فيه مساس بحق الطاعنين المترتب على أحكام الحراسة ومخالفة لأحكام القانون الخاصة بانقضاء الديون .

وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف الدعوى حتى يفصل في النزاع المتعلق بانقضاء الدين بين الطاعنين والسيدة زينب الجيار أقيم على أنه قد تبين للمحكمة من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٠ من مايو سنة ١٩٣٧ أن ما استوفاه إبراهيم عاداه مورث الطاعنين من دينه أثناء مدة حراسته هو ٢٠٨٤ و ٦٧١٤ ج وأنه ثابت باعتراف الطاعنين أن الطعون ضده أودع خزانة المحكمة مبلغ ١٥٩٨ ج تقريباً قبل أنه صافى ريع الوقف لغاية سنة ١٩٣٧ بعد أن رفعت عليه الدعوى رقم ٣٨١ سنة ١٩٣٨ أمام قاضي الأمور المستعجلة بالاسكندرية بطلب عزله من الحراسة وأنه بأضافة هذا المبلغ إلى سابقه يكون ما خصص لحساب ذلك الدين هو ٨٤ و ٨٣١٢ ج وهذا المبلغ إن لم يكن كافياً لوفائه فهو مستنفذ الجزء الأكبر منه وذلك بصرف النظر عما تؤول إليه نتيجة دعوى الحساب بين الطاعنين ومدينهم من المستحقين في الوقف وأنه وقد تحاسب الطعون ضده مع المستحقين وتنازل هؤلاء عن دعواهم لا يكون هناك محل

لإلزام المطعون ضده بأيداع أى مبلغ كان لحساب دين متنازع في بقائه .

«وحيث أن مفاد هذا أن المحكمة ترى . (أولاً) أن التنازع على وجود الدين ينفي حق الدائن في مطالبة الحارس بأيداع صافي ريع الأعيان الموضوعة تحت الحراسة خزانة المحكمة (وثانياً) أن تصالح الحارس مع المدينين لا يجعل للدائن صفة في مطالبة الحارس بالإيداع .

«وحيث أنه عن الأمر الأول فإن تعيين المطعون ضده حارساً مهمته إدارة أعيان الوقف وإيداع صافي ريعها خزانة المحكمة إنما كان بسبب النزاع في انقضاء دين الطاعنين فلا يمكن أن يكون هذا النزاع نفسه سبباً في تعطيل تنفيذ حكم الحراسة بوقف محاسبة الحارس ومطالبته بالإيداع .

«وحيث أنه عن الأمر الثاني فإن للطاعنين بمالهم من شأن في الحراسة حقا خاصاً بهم في محاسبة الحارس مستقلاً عن حق غيرهم فلا يؤثر في دعواهم تصالح المدينين مع الحارس .

«وحيث أنه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى بوقف الدعوى حتى يفصل في النزاع القائم بشأن انقضاء الدين ويتعين إذن نقضه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن .

(طعن الحواجه فرناند إبراهيم عياداه وآخرين وحضر عنهم الاستاذ اسماعيل حمزه ضد محمد درويش بك بصفته وحضر عنه الاستاذ محمد عبد السلام رقم ٩٥ سنة ١٩٦٦ ق)

٢٥٤

١ مايو سنة ١٩٤٧

١ - الأحكام القابلة للطعن بالنقض .

٢ - دعوى المستأجر بالانتفاع بالعين المؤجرة .

المبادئ القانونية

١ — أنه يبين من نصوص المادتين ٩ و ١٠ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض والابرام أن الأصل في جواز الطعن بالنقض أن يكون الحكم المطعون فيه صادراً من إحدى محاكم الاستئناف وأنه مع ذلك يجوز استثناء الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية إذا بنيت على مخالفة القانون وخطأ في تطبيقه أو تأويله في حالتين أولاهما إذا كانت الدعوى من دعاوى وضع اليد والأخرى إذا كان الحكم صادراً في مسألة اختصاص نوعي أو اختصاص بحسب أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم.

٢ — أن الدعوى التي يرفعها مستأجر بتمكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة استناداً إلى الحق الذي خوله له عقد ليست دعوى استرداد حيازة إذ أساس الأخيرة الحيازة والغصب.

المحكمة

« من حيث أن الطعون ضده الأول دفع بعدم قبول الطعن بناء على أن الحكم المطعون فيه صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في غير الحالتين النصوص عليهما في المادة ١٠ من قانون إنشاء محكمة النقض والابرام إذ الدعوى التي صدر فيها لم تكن إلا دعوى من المستأجر بتمكينه من الانتفاع بالمكان المؤجر لدعوى من دعاوى

وضع اليد . وقد انضمت النيابة العامة للمطعون ضده الأول في هذا الدفع .

« وحيث أنه يبين من نصوص المادتين ١٠ و ٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٥ بإنشاء محكمة النقض والابرام أن الأصل في جواز الطعن بالنقض أن يكون الحكم المطعون فيه صادراً من إحدى محاكم الاستئناف وأنه مع ذلك يجوز استثناء الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية إذا بنيت على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله في حالتين إذا كانت الدعوى من دعاوى وضع اليد والأخرى إذا كان الحكم صادراً في مسألة اختصاص نوعي أو اختصاص بحسب أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم

« وحيث أنه ثابت بالحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأول طلب في دعواه اعادته إلى المقهى المؤجر له وتسليمه إياه بصفته مستأجراً مؤسساً طلبه هذا على عقد الإيجار الصادر له في أول يناير سنة ١٩٤٠ وأن الطاعن دفع الدعوى بأنه باع العقد المذكور لأنه أجره هو المطعون ضدها الثانية حصته في ٣٠ من مارس سنة ١٩٤١ ثم اشترى منها حصتها بعد ذلك وحصل منها بهذه المناسبة على تعهد باخلاء المنزل وقعه المطعون ضده الأول بصفته شاهداً وأن المحكمة قضت للمطعون ضده الأول بطلبه مقيمة قضاءها على أن أجارة أول يناير سنة ١٩٤٠ وإن كانت مشاهرة فإنها تظل مستمرة بحكم الأوامر العسكرية التي صدرت لتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين وأن ما كان بين الطاعن والمطعون ضدها الثانية لا يفسخها وأن من حق المطعون ضده الأول وقد انقضت المدة المعينة للاخلاء وتمت العمارة أن يعود إلى المكان الذي كان يشغله من قبل بسند قانوني . ومن ذلك يبين أن

الدعوى بحكم طلبات المدعى ودفاع المدعى عليه وقضاء المحكمة هي دعوى من مستأجر يتمكن من الانتفاع بالعين للتوجرة إستناداً إلى الحق الذي خوله له عقد الإيجار وليست دعوى باسترداد الحيازة مبنية على مجرد الحيازة والتصب .

« وحيث انه لا تقدم يكون الدفع بعدم قبول الطعن صحيحاً .

(طعن جيد حنا الله حنا افندي وحضر عنه الاستاذ فيليب بشاره ضد الشيخ حسين مصطفى وآخر وحضر من الأول الأستاذ راعب حنا رقم ٦٩ سنة ١٠٦ ق ٤)

٢٥٥

١ مايو سنة ١٩٤٧

- ١ - مسئولية السيد . عقد ودیعة . إثبات .
- ٢ - دعوى بالتضمنات عن فعل جنائي . اختصاص نظرها .

المبادئ القانونية

- ١ - أودعت سيدة عند خالها علبة بها مجوهرات غير معروفة ، ولا مقدرة ، وتزيد قيمتها عن عشرة جنيهات سرقها خادمه . فرفضت دعوى التعويض على السيد ، فدفع بعدم جواز الإثبات بالبينه . فرفض دفعه . طعن في الحكم بالنقض .
- فقررت محكمة النقض . أن الدعوى تتضمن دعوى بين إحداهما موجهة من المدعية إلى الخادم الأخرى من المدعية إلى الطاعن . والدعوى الأولى أساسها الجريمة المنسوبة إلى الخادم والإثبات فيها دائر أولاً بالذات بينه وبين المدعية على وقوع الجريمة وإثبات

الجريمة جائز قانوناً بكل طرق الإثبات بما فيها البينة والقرائن فهي دعوى غير متوقفة على عقد الوديعة ولا لها بالوديعة إلا صلة عرضية من ناحية أن الجواهر التي وقعت عليها الجريمة كانت وديعة وذلك ليس من شأنه أن يغير من حقيقة الدعوى ولا من طرق الإثبات فيها . والدعوى الأخرى موجهة من المدعية إلى الطاعن وأساسها أن الخادم الموجهة إليه الدعوى الأولى كان موظفاً عنده وارتكب الجريمة في حال تأدية الوظيفة وليس مطلوباً منها إثبات عقد الوديعة على الطاعن ومن ثم تكون إجازة المحكمة لإثبات محتويات العلبة بالبينة والقرائن ليست بإجازة لإثبات عقد الوديعة ، ولا مخالفة فيها للقانون .

- ٢ - إن الدعوى المدنية بالتضمنات الناشئة عن جنائية أوجنته أو مخالفة والتي لا يجوز إقامتها أمام المحاكم الجنائية بعد سقوط الدعوى العمومية هي التي ترفع أمام محاكم المواد الجنائية بالذات لا أمام محاكم المواد المدنية .

المحكمة

« من حيث ان النيابة العمومية ذهبت في مذكرتها إلى أن الحكم للطعون فيه ليس حكماً قطعياً فلا يجوز طلب نقضه . وهذا مردود بأنه قطعي فيما تضمنته أسبابه من فصل في الدفع المقدمة من الطاعن بعدم جواز الإثبات بالبينة في الدعوى وبعدم قبول الدعوى المدنية تبعاً لسقوط الدعوى العمومية .

« ومن حيث ان الطعن مبنى على ثلاثة أسباب .

« ومن حيث ان حاصل ما جاء في تقرير الطعن والمذكرة الشارحة عن السبب الأول أن المحكمة إذ رفضت دفع الطاعن بعدم جواز اثبات محتويات العلة بالبينه وأجازت هذا الاثبات مع أن قيمتها ٨٠٠ جنيه تكون خالفت المادة ٢١٥ من القانون المدنى وهى إذ قالت - أن مسؤولية الطاعن ليست مبنية على عقد الوديعة بل على الجريمة التي وقعت من خادمه باعتبار أن هذه المسؤولية يصح اثباتها بالبينه - قد أخطأت لأن الأساس الأصيل للدعوى هو عقد الوديعة الذى تسلم به الطاعن العلة بمحتوياتها للزعومة كما هو مذكور صريحاً في صحيفة الدعوى ومذكرات للطعون ضدها .

« ومن حيث ان المحكمة ردت على ما يثيره الطاعن في هذا الصدد بقولها أن مبنى الدعوى هو مسؤولية الطاعن عن الضرر الناشئ عن جريمة وقعت من خادمه ومثل هذه المسؤولية مما يصح اثباته بطرق الاثبات كافة بما فيها البينة . وهذا من المحكمة سديد فان الدعوى تتضمن في الواقع دعويين احدهما موجهة من المدعية إلى الخادم والأخرى من المدعية إلى الطاعن والدعوى الأولى أساسها الجريمة المنسوبة إلى الخادم والاثبات فيها دائراً أولاً وبالذات بينه وبين المدعية على وقوع الجريمة واثبات الجريمة جائز قانوناً بكل طرق الاثبات بما فيها البينة والقرائن فهى دعوى غير متوقفة على عقد الوديعة ولا لها بالوديعة إلا صلة عرضية من ناحية أن الجواهر التي وقعت عليها الجريمة كانت وديعة وذلك ليس من شأنه أن يغير من حقيقة الدعوى ولا من طريق الاثبات فيها والدعوى الأخرى موجهة من المدعية إلى الطاعن وأساسها أن الخادم الموجهة اليه الدعوى الأولى كان موظفاً عنده وارتكب

الجريمة في حال تأدية وظيفته وليس مطلوباً فيها اثبات عقد الوديعة على الطاعن ، ومن ثم تكون اجازة المحكمة اثبات محتويات العلة بالبينه والقرائن ليست اجازة لاثبات عقد الوديعة ولا مخالفة فيها للقانون كما يزعم الطاعن .

« ومن حيث ان السبب الثانى يتحصل في أن الطاعن دفع بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة عليه لسقوط الحق في رفعها بعد سقوط الدعوى العمومية عن الجريمة المؤسسة عليها تلك الدعوى المدنية لكن المحكمة رفضت هذا الدفع بمقولة أنه لأساس له في القانون مع أن الطاعن يستند فيه إلى المادة ٢٨٢ من قانون تحقيق الجايات

« ومن حيث ان هذه المادة تقول « الدعوى بالتضمنات الناشئة عن جناية أو جنحة أو مخالفة لا يجوز اقامتها باحدى المحاكم في المواد الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية وإذا أقيمت الدعوى بالتضمنات أمام احدى المحاكم المذكورة قبل انقضاء تلك المدة فيترتب على ذلك انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية » وهذا ظاهراً في أن الدعوى المدنية التي منعت المادة من اقامتها بعد سقوط الدعوى العمومية هى التي ترفع أمام محاكم المواد الجنائية بالذات لا أمام محاكم المواد المدنية ولما كانت الدعوى مرفوعة على الطاعن أمام محكمة المواد المدنية فانها تكون مقبولة كما قضى الحكم بحق ويكون باطلا استناد الطاعن إلى تلك المادة في القول بعدم قبولها .

« ومن حيث ان السبب الثالث يتحصل في أن المحكمة خالفت القانون برفضها الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم توافر شرطى المادة ١٥٢ وهما أن يثبت أن خادم الطاعن سرق مال المطعون ضدها ثم يثبت أن السرقة وقعت منه في حال تأدية وظيفته

ضباط الجيش كما يتناول غيرهم من الموظفين .

المحكمة

« وحيث ان مبنى السيين الأول والثالث من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى دعوى الطاعن — تأسيسا على أن ترقيته إلى رتبة اللواء لم تكن حقا مكتسبا له ولا أمرا محما تلزم الوزارة به متى حل ميعاده — خالف القانون من وجهين أولهما — أنه أطرح أوامر الجيش التي هي في مثابة قانون له وهي صريحة في أن الترقية بالنسبة إلى كل ضابط لم يحل على الاستيداع لأساس لها إلا الأقدمية . والآخر — أن القول بأن الترقية ليست حقا للموظف — إذا صح أن يؤخذ به الطاعن مع مناقضته لأوامر الجيش — كان يصح أن يعفى وزارة الداخلية من المسؤولية قبل الطاعن لو أنها كانت قد وفقت بما التزمت به لوزارة الحرية وأنشأت في ميزانيتها رتبة لواء لتتيح للطاعن — وهو حائز على رتبة أميرالاي — فرصة الترقية إلى رتبة أعلا من رتبته . أما وزارة الداخلية لم تنشئ هذه الرتبة فأنها تكون قد أخلت بالتزامها اخلا لا أضاع على الطاعن فرصة الترقى فوجب أن تسأل عن حرمانه من هذه الفرصة .

« وحيث انه عن الوجه الأول فان الحكم المطعون فيه تحدث عن علاقة الموظف بالحكومة فقال . أنها علاقة قانونية تخضع للأحوال المعروفة في القانون العام والقوانين الادارية وتحكمها أصول أساسها المصلحة العامة دون غيرها كما أنه من المقرر من جهة أخرى أن ترقية الموظف ليست حقا مكتسبا له بل ترجع إلى تقدير السلطة المختصة لاستحقاقه لها وبهذا الوضع يمتنع على القضاء مناقشتها إلا إذا ثبت أن التأخير أو الحرمان كان لغير المصلحة العامة . وما قاله الحكم في ذلك

ولم يتحقق هذان الشرطان في الدعوى لأن المطعون ضدها عجزت عن اثبات الجريمة على الخادم إذ قد حفظتها النيابة العمومية للتقادم فيكون بريئا من تلك الجريمة في نظر القانون ،

« ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن الثابت بالحكم أن رفض المحكمة الدفع بعدم قبول الدعوى مقام على حق المطعون ضدها في رفعها على ماسبق تقريره في خصوص السبب الثاني من الطعن — وبأنها قررت في الحكم المطعون فيه أنه صادر دون التعرض إلى موضوع الدعوى فلا يمكن والحالة هذه أن يكون خالف القانون في تطبيق المادة ١٥٢ لأنه لما تعرض بعد إلى تطبيقها .

(طعن الاستاذ خليل ميلادالحامي وحضر عنه الاستاذ عبد الحميد لطفي ضد السيدة ايزابيل سرياني وآخر رقم ٧١ سنة ١٦ ق)

٢٥٦

١ مايو سنة ١٩٤٧

علاقة الموظف بالحكومة . الترقية .

المبادئ القانونية

١ — إن علاقة الموظف بالحكومة علاقة قانونية تخضع للأحوال المعروفة في القانون العام والقوانين الادارية وتحكمها أصول أساسها المصلحة العامة دون غيرها

٢ — إن ترقية الموظف ليست حقا مكتسبا له بل ترجع إلى تقدير السلطة المختصة لاستحقاقه لها وبهذا الوضع يمتنع على القضاء مناقشتها إلا إذا ثبت أن التأخير أو الحرمان منها كان لغير المصلحة العامة — وهذا القول عام يتناول

صحيح لاخطأ فيه وهو قول عام يتناول ضباط الجيش كما يتناول غيرهم من الموظفين إذ ليس فيما هو مقرر من قواعد للترقية في الجيش استثناء من هذا العموم بل أن ما قدمه الطاعن من مطبوع قال أنه صورة من أمر عسكري صادر في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٥ صريح في أن الترقية في الجيش من رتبة صاغفول أغلى فما فوق لا تقوم على الأقدمية وحدها بل يجب أن يراعى فيها الكفاية والامتياز .

«وحيث انه عن الوجه الثالث فإن الحكم المطعون فيه قال أن خطاب ٢٥ من مايو سنة ١٩٢٥ الصادر من وزير الداخلية إلى وزير الحرية متضمنا وعدا من وزير الداخلية بأن يعمل على أن يراعى في ميزانية ١٩٢٦ أن تكون نسبة الرتب بين ضباط الجيش الذين تقلوا إلى الداخلية كنسبة الرتب بين ضباط الجيش العامل — قال الحكم أن هذا الخطاب لا يمكن اعتباره تعهداً ملزماً لوزارة الداخلية موجبا عليها تعويض الطاعن عند مخالفته وهذا من الحكم شديد إذ ليس فيما جاء في الخطاب على ما أثبتته الحكم ما يفيد أن وزارة الداخلية التزمت بإنشاء وظيفة لواء خلافا لما يزعمه الطاعن .

«وحيث ان السبب الثاني من أسباب الطعن مقام على بطلان في الاجراءات قال الطاعن في بيانه أنه كان قد طلب انتقال المحكمة إلى وزارة الداخلية لتطلع على الخطاب الصادر من وزيرها إلى وزير الحرية في ١٠ من مايو سنة ١٩٢٥ متضمنا القواعد التي وعدت وزارة الداخلية أن تتخذها أساسا لمعاملة من انتقل اليها من ضباط الجيش ولتطلع أيضا على أوراق لجنة وزارية زعم الطاعن أنها شكلت في وزارة الداخلية وكان من رأيها أن تنشئ الوزارة المذكورة في ميزانيتها رتبة لواء والمحكمة إذ رفضت طلب الانتقال انما اعتمدت على أن الوعد

الذي تضمنه خطاب وزارة الداخلية المؤرخ في ١٠ من مايو سنة ١٩٢٥ ليس وعدا ملزما لها وأن آراء اللجنة التي شكلت لم تكن إلا مجرد اقتراحات وقال الطاعن أن حكم المحكمة على هذه الأوراق بدون اطلاع عليها هو حكم باطل لقيامه على الظن والمجازفة في وصف مستندات ليست تحت عين الواصف . وقال أيضا أنه كان قد طلب أن تحيل المحكمة الدعوى على التحقيق لتسمع من كبار الضباط ما هو قانون الجيش ونظامه وقواعد الترقية فيه وقد أغفلت المحكمة هذا الطلب ولم ترد عليه .

«وحيث ان الحكم المطعون فيه قال في صدد ما هو مثار في هذا السبب ما يأتي . «بما أن المستأنف» «استند إلى ماتم من اتفاق بين الحرية والداخلية» «بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٢٥ وما ورد فيه» «من أن وزارة الداخلية ستعمل على أن تكون» «نسبة المرتب عنها كنسبة الرتب بين ضباط» «الجيش وأنه لما كان قد استحق الترقية إلى رتبة» «اللواء بالجيش في نوفمبر سنة ١٩٢٥ فكان» «من الواجب ترقيته في الداخلية إلى هذه الرتبة» «في الوقت المذكور وقد كانت ميزانية الداخلية» «تسمح بإنشاء هذه الرتبة وقد ووفق على درجها» «وتبودلت مذكرات عدة في هذا الشأن بين» «الجهات المختصة وأنه رغم ذلك كله عادت» «وزارة الداخلية ولم توافق على درج الرتبة» «لأسباب قال أنها غير صحيحة. وبما أن هذا الذي» «ورد بالاتفاق المؤرخ ١٠ من مايو سنة ١٩٢٥» «لا يفيد في الدعوى إذ لا يمكن اعتباره تعاقداً» «ملزما يستحق المستأنف التعويض عند مخالفته» «كما أنه لم تكن هناك بادىء الأمر رتبة لواء» «يمكن الترقية لها وما تلا هذا الأمر من المذكرات» «التي يشير إليها المستأنف لا تخرج عن كونها»

« ولحيث انه لما تقدم يحكون الظعن على غير أساس .

(طن الأميرالاي حسن شكرى بك وحضر عنه الأستاذ محمد زكى زاده ضد وزارة الداخلية وأخرى وحضر عنها الأستاذ عبد العزيز البيلوى رقم ٦٦ سنة ١٦ ق)

٢٥٧

١ مايو سنة ١٩٤٧

١ — المحل .

٢ — الاعلان في مواجهة شيخ القسم . عدم بيان خطوات الاعلان .

المبادئ القانونية

١ — إن المحل المقصود في المادة السادسة

من قانون المرافعات هو المركز الشرعى المنسوب للشخص الذى يفترض أنه عالم بما يجرى فيه فيما يتعلق بنفسه وأنه موجود فيه دائماً ولو غاب عنه بعض الأحيان والمحل بهذا المعنى كما يجوز أن يكون محل سكن الشخص الذى يعيش فيه يجوز أن يكون محل عمله الذى يقوم فيه باستيفاء ماله وإيفاء ما عليه . وإذا كانت المادة السابعة من قانون المرافعات قد تمحدثت عن خادم المعلن اليه أو أقاربه الساكنين معه فإن هذا معناه أن أحكام المادة المذكورة واجبة التطبيق حيث يكون الاعلان قد وجه الى سكن المراد اعلانه وهو لا يعنى بمجال أن الشارع لم يرد بالمحل إلا المسكن اذ لو كان ذلك مراد الشارع لنص على وجوب الاعلان فى المسكن بدلا من أن ينص على وجوبه فى المحل مع الفارق الواضح فى مدلول التقنين .

« مقترحات يؤخذ أو لا يؤخذ بها فلا يترتب »
« عليها حق أضلا حتى تؤخذ الوزارة بالعدول »
« عنها . وبما أنه عما أثاره المستشار عن الكادر »
« الخاص وعدم قبوله لأحكامه فإن هذا الكادر »
« لا يمس علاقة الحكومة بموظفيها بما سبق التنويه »
« عنه وبما أنه يبقى بعد ذلك بحث ما أثاره »
« المستشار عن رأى وزارة الحرية فى صدد »
« استحقاقه الترقية فقد سبق القول بأنه لم تكن »
« بأنه لم تكن هناك رتبة لواء خالية بوزارة »
« الداخلية كما أن الترقية متروكة أمرها للسلطة »
« المختصة وفضلا عن ذلك فلم يدع المستشار أن عدم »
« ترقيته كان لسبب لا يتصل بالمصلحة العامة . »
« وبما إنه لما تقدم ولباقى أسباب محكمة أول »
« درجة لا يكون هناك محل للانتقال أو للتحقيق »
« ويكون الحكم المستشار فى محله »

« وحيث ان ما ورد فى الحكم على النحو المتقدم يفيد أن المحكمة إذ رأت أن خطاب وزارة الداخلية الرقم ١٠ من مايو سنة ١٩٢٥ لا يتضمن عقداً ملزماً للوزارة المذكورة قد أقامت رأيها هذا على مضمون الخطاب كما فهمته من عباراته التى أوردها فى حكمها منقولة عن صورة منه قدمها لها الطاعن نفسه ولا على المحكمة إذا لم تكن قد انتقلت لتطلع على أصل هذا الخطاب اكتفاء منها بصورته التى لم ينازع فى صحتها ولا عليها أيضاً إذا لم تكن قد انتقلت لتطلع على أوراق اللجنة إعتباراً بأن آراءها لاتعدو أن تكون مجرد اقتراحات كما قالت المحكمة بحق . أما طلب التحقيق لتعرف ماسماه الطاعن قانونا للجيش متضمنا القواعد التى تراعى فى ترقية ضباطه فان قضاء المحكمة برفضه محمول على عموم قولها أن ترقية الموظف ليست حقاً مكتسباً له .

٢ — اذا كان المحضر لم يبين في محضره الخطوات التي خطاها البيان الكافي مخالفاً ذلك حكم المادة السابعة من قانون المرافعات فان البطلان المترتب على هذه المخالفة ليس متعلقاً بالنظام العام والحق في التمسك به يسقط اذا لم يبد قبل غيره من وجوه الدفع والدفاع .

المحكمة

« حيث ان الطعون ضده دفع يبطلان اعلان تقرير الطعن بالنقض معتمداً على أسباب ثلاثة . أولها أن المحل الذي قصده المحضر وقال أنه خاطب فيه المطعون ضده في شخص خادمه هو دكانه لامسكنه والمسكن هو وحده المحل الذي يصح فيه الاعلان طبقاً للمادتين ٦ و ٧ من قانون المرافعات الثاني أن المحضر إذ أعلن شيخ القسم بحجة امتناع خادم المطعون ضده عن الاستلام لم يبين في محضره الخطوات التي خطاها والتي لا بد من بيانها ليصح اعلان المطعون ضده في شخص شيخ القسم الثالث أن محضر الاعلان مزور تزويراً واقعاً على كلمة « مقيم » من عبارة قد أعلنت الحاج عبد العزيز حسين غزاله التاجر ومقيم بيندر الزقازيق بملك عبد العزيز رضوان باشا ودليل التزوير — على حد قول المطعون ضده — أن المحل المشار اليه في هذا العنوان هو دكانه لامسكنه وهو انما يقيم في مسكنه لافي دكانه .

« وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المحل المقصود في المادة السادسة من قانون المرافعات هو المركز الشرعي المنسوب للشخص الذي يفترض أنه عالم بما يجري فيه مما يتعلق بنفسه وأنه موجود فيه دائماً ولو غاب عنه بعض الأحيان والمحل بهذا المعنى كما يجوز أن يكون محل سكن

الشخص الذي يعيش فيه يجوز أن يكون محل عمله الذي يقوم فيه باستيفاء ماله وإيفاء ما عليه . وإذا كانت المادة السابعة من قانون المرافعات قد تحدثت عن خادم المعلن اليه أو أقاربه الساكنين معه فان هذا معناه أن أحكام المادة المذكورة واجبة التطبيق حيث يكون الاعلان قد وجه إلى مسكن المراد اعلانه وهو لا يعني بحال أن الشارع لم يرد بالمحل إلا المسكن إذ لو كان ذلك مراد الشارع لنص على وجوب الاعلان في المسكن بدلاً من أن ينص على وجوبه في المحل مع الفارق الواضح في مدلول اللفظين وعلى ذلك فلا يقدر في صحة عمل المحضر كون المحل الذي قصده ليجري فيه اعلان تقرير الطعن بالنقض هو محل عمل المطعون ضده لا محل مسكنه .

« وحيث انه وإن كان المحضر — إذا أعلن المطعون ضده في شخص شيخ القسم لم يبين في محضره الخطوات التي خطاها البيان الكافي مخالفاً في ذلك حكم المادة السابعة من قانون المرافعات فان البطلان المترتب على هذه المخالفة ليس متعلقاً بالنظام العام والحق في التمسك به يسقط إذا لم يبد قبل غيره من وجوه الدفع والدفاع ولما كان المطعون ضده قد قصر دفعه للطعن — في أول مذكرة له وهي المودعة في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ — على ما ادعاه من تزوير زعم أنه واقع في ذات محضر الاعلان دون أن يذكر شيئاً عما شاب هذا المحضر من قصور في البيان فان حقه في الدفع بالبطلان الناشئ عن هذا القصور يكون قد سقط .

« وحيث ان نعت المطعون ضده في محضر الاعلان بأنه مقيم في محل هو دكانه لا مسكنه . لا ينطوي على أي تغير في الحقيقة إلا إذا حملت على كلمة مقيم على معنى ساكن . وهي ان دلت

عرفية يدعى هو أنها صورة من المذكرة التي دون فيها دفاعه في الاستئناف وصورة من تقرير الخير والصور غير الرسمية لا عبرة بها في تعيب الحكم .

« ومن حيث ان السبب الرابع يتحصل في أن الحكم إذ قرر مسئولية الطاعن عن تعويض المطعون ضده عن تأخر الابتداء في العمل موضوع التعاقد جاء متناقض الأسباب ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه قال بأن الطاعن مسئول جزئياً عن التأخير في مدة ثلاثة الأشهر الأولى من بدء العمل مع قوله في موضع آخر بأن الطاعن هو البادئ بلفت نظر المطعون ضده إلى التأخير إذ أنذره بذلك في ٧ من أغسطس سنة ١٩٤٠ وأول كتاب صدر في هذا الشأن من المطعون ضده إلى الطاعن كان في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ — وهذا السبب مردود بأن مجرد كون الطاعن هو البادئ بلفت النظر إلى حصول التأخير ليس فيه نفي التقصير عنه بالكلية ولا ينافي أن يكون له دخل ما في التأخير ومسئولاً عنه مسئولية جزئية وهذا هو ما قاله الحكم .

(طعن سعيد مرسى بافندي وحضر عنه الأستاذ عبد الفتاح السيد بك ضد الحاج احمد ربيع وحضر عنه الأستاذ راغب حنا رقم ١٤٩ سنة ١٥ ق)

٢٥٩

١ مايو سنة ١٩٤٧

المبدأ القانوني

إذا أقيم الحكم على أساس من الواقع أصلي وعلى آخر من القانون احتياطي . وكانت بعض

على هذا المعنى لغة فإنها دالة في العرف أيضاً على معنى موجود . فكان استعمالها في محضر الاعلان لأداء هذا المعنى ليس مغايراً لحقيقة عرفية جارية مجرى الحقيقة اللغوية ومن ثم فلا تزوير « وحيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

(طعن السيد محمد احمد الزهيري وحضر عنه الأستاذ مصطفى الشوريجي بك ضد عبدالعزيز حسين غزاله وحضر عنه الأستاذ احمد رشدي رقم ١٣٤ سنة ١٥ ق)

٢٥٨

١ مايو سنة ١٩٤٧

دليل الضمن .

المبدأ القانوني

لا يلتفت الى ما يثيره الطاعن من أسباب اذا لم يقدم عليها إلا أوراقاً عرفية يدعى هو أنها صورة من المذكرة التي دون فيها دفاعه في الاستئناف وصورة من تقرير الخير إذ الصور غير الرسمية لا عبرة بها في تعيب الحكم .

المحكم

« من حيث ان الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل ثلاثة منها في أن المحكمة لم ترد على دفاع الطاعن بأن له قبل المطعون ضده مبلغ ٥٥ جنيهاً قيمة الدفعة التي حصلت لها وزارة الأوقاف — وفي أنها اعتمدت تقرير الخير الذي أخطأ فحسب عليه مبلغ ٢٠ جنيهاً زيادة في أجرة الأخشاب المستحقة للمطعون ضده خلافاً للتعاقد المؤرخ في ٥ من يولييه سنة ١٩٤١ ، وكذلك مبلغ ١٠٠ جنيه تكاليف عمل رسومات زعم المطعون ضده أنه اضطر إلى عملها خلافاً لحقيقة الواقع وهذا الذي يثيره الطاعن لا يلتفت اليه لأنه لم يقدم دليلاً عليه إلا أوراقاً

أسباب الطعن واردة على الأساس الاحتياطي للحكم المطعون فيه القائم على أساس أصلي يستقيم به وحده . فان هذا السبب يكون غير منتج .

المحكمة

« حيث ان الطعن بني على سببين أولهما يتحصل في أن المطعون ضدهما قبلنا نتيجة الحساب الذي قدمه الطاعن بلا تحقيق لمفرداته معتمدتين ماجاء به من أقلام المصروفات . وقد عهدت المحكمة بحكمها الصادر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤١ إلى الخير بتصفية الحساب على هذا الأساس لكنه لم يحتسب للطاعن المصروفات التي أنكرها المطعون ضدها ولم يقدم هو مستندات عنها وأقر الحكم الطعون فيه تصرف الخير هذا بمقولة أن اعتماد المطعون ضدهما للحساب لا يمنعهما من الطعن في أقلامه بالغش والغلط ومن قيل الغش قيد مصروفات لا سند لها أو اغفال إيرادات سبق تحصيلها . ويقول الطاعن إنه لما كان قبول المطعون ضدهما للحساب بغير تحقيق إقراراً ملزماً لهما وتعاقداً لا سبيل لهما إلى التحلل منه ما لم يثبت أنه بني على غلط أو غش وكان الغش هو الطرق الاحتياطية القائمة على أعمال مادية تستر حقائق الأمور عن صاحب الشأن ويترتب عليها فساد رضائه وكان تصديق المطعون ضدهما الطاعن بقوله لا يعد غشاً واغفالاً مبالغ من الإيرادات ليس إلا خطأ مادياً فان الحكم يكون مبني على خطأ في تطبيق أحكام القانون على واقعة الدعوى . والسبب الآخر محصله أن الحكم للطعون فيه جاء باطلاً من وجوه ثلاثة الأول أنه لم يبين الوقائع التي استخلص منها الغش الذي يقول بأنه شاب اعتماد المطعون ضدهما

لحساب الطاعن والثاني أنه اعتبر اعتمادهما للحساب مقيداً بتقديم المستندات المؤيدة له مستخلصاً ذلك من إعلان ٢١ من مارس سنة ١٩٤٠ الخاص بتعديل الطلبات وهذا الاستخلاص غير مقبول عقلاً لأن اعتماد الحساب إنما جاء بعد الاعلان بنحو السنة والثالث أنه إذ قال بأن عمل الخير جاء مطابقاً للحكم الصادر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤١ أخطأ في فهم ما قصد اليه هذا الحكم وأوضحه .

« وحيث ان الحكم الطعون فيه بعد أن أثبت ما أخذه الطاعن على محكمة أول درجة من أنها اعتمدت تقرير الخير بالرغم من خروجه عن مأموريته إذ عمد إلى فحص أقلام الحساب ومناقشتها ومطالبته بالمستندات الدالة على صحتها في حين أن المطعون ضدهما اعتمدتا هذا الحساب من قبل — بعد أن أثبت الحكم ذلك المأخذ رد عليه بأنه لا ينهض على أساس صحيح من الواقع ولا من القانون أما من جهة الواقع فلأن « اعتماد الحساب من جانب المستأنف عليهما الذي يستند اليه المستأنف لم يرد بلا قيد ولم يصدر الاعتماد المطلق من المستأنف عليهما كما يزعم المستأنف بل ان هناك ما يدحض هذا الزعم بدليل ماورد في عريضة تعديل الطلبات المعلنة من المستأنف عليهما في ٢١ مارس أنهما تطلبان المستأنف بالمبالغ البينة بهذا الحساب وتحفظان بكل الحقوق الأخرى بما في ذلك الحق في رفع دعوى أخرى لمحاسبة المستأنف عن الإيرادات والمصروفات وتحقيقها بمعرفة خير وبيان ما في حسابه من مغالطات وقالت أيضاً انه لا يعتبر أن اقتصار المستأنف عليهما على هذا الطلب إقراراً لحساب المستأنف ولا اعترافاً بصحته الخ . وهذه العبارات قاطعة في الدلالة على أن المستأنف عليهما لم يعتمدا بالكلية مفردات الحساب وأقلام الإيرادات

والفردات بل احتفظنا بكامل الحق في تحقيقها وبين المغالطات الواردة في الحساب لهذا لا محل لما نراه المستأنف على حكم محكمة أول درجة في هذا الصدد والواقع أن الخير لم يتجاوز ما كلف بأدائه لأن الحكم التمهيدى قضى بأن يكون الحساب على أساس الكشف المقدمة من المستأنف ومدلول هذه العبارة أن تكون الكشف هي الأساس الذى تقام عليه المحاسبة وهذا لا يتعارض مع مناقشة بعض تفصيلات الحساب وتصحيح أو عدم قبول بعض مفرداته مع الاحتفاظ بالأساس الوارد في الكشف وهذا ما أجراه الخير تماماً وبناء على هذا لا يمنع اعتبار كشف الحساب أساساً للمحاسبة من أن تعترض المستأنف عليهما على ما أدرجه المستأنف في أقلام المفردات من مبالغ ادعى أنهما قبضتاها من استجرار بدون أن يقدم أى سند مؤيد لدعواه كذلك كانت المستأنف عليهما على حق في الاعتراض على إضافة المصاريف القضائية في حسابهما بدون دليل وقد سلم المستأنف باعتراضهما هذا إذ عدل عن احتساب مبلغ ٣٠٠ جنيه الذى كان قد أدرجه كمصاريف قضائية على المستأنف عليهما واستبعد هذا المبلغ من حساب سنة ١٩٣٧ وأما من جهة القانون فلأن « تقديم الحساب من طرف واعتماده من الطرف الآخر إنما هو ضرب من ضروب الإيجاب والقبول وهو أشبه بالتعاقد في أحكامه ويتفرع على هذا أنه يجب أن يحيط من اعتماد الحساب بكل مفرداته وأقلامه إحاطة تامة كما يجب أن يعلم من يقبل الإيجاب في التعاقد بكل الظروف والملازمات والصفات التى تتعلق بموضوع التعاقد علم اليقين في الحالتين يجب أن يكون العلم تاماً ولهذا تسمع دعوى من يعتمد الحساب إذا قال بالغلط في مفرداته أو بالغش في أقلامه إذا ثبت أن واضح

الحساب خبير في باب المصروفات مبالغ لا سند لها أو غير صحيحة أو أنه قد استبعد عمداً من الإيرادات مبالغ مستحقة فعلاً أو قبضها وقصد اغفال ذكرها إضراراً بصاحب الحق وتطبيقاً لهذه القاعدة لاجتراح إذن على المستأنف عليهما إذا طعنتا بالغلط وبالغش في أقلام الحساب بالرغم من اعتمادهما له - لو صح ذلك القول - ولا حرج على محكمة أول درجة إذا بنت حكمها على تحرير الخير الذى حقق مطالعتهما في كشف الحساب المقدمة من المستأنف .

« وحيث أنه يبين مما تقسم أن الحكم مقام على أساس من الواقع أصلى وعلى آخر من القانون احتياطى وأن الأساس الواقعى يستند إلى تفسير ماصدر من المطعون ضدها أمام محكمة الدرجة الأولى في جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤١ من أقوال وما فهمته تلك المحكمة منها عند ما قضت في نفس اليوم بنذب خير حاسب لاجراء المحاسبة على أساس الكشف المقدمة من الطاعن تفسيراً خاص منه الحكم إلى أن المطعون ضدها إنما قصدت اعتماد حساب الطاعن بالقيود الواردة في صحيفة تعديل الطلبات المعلن هو بها فى ١٦ و ٢١ من مارس سنة ١٩٤٠ وأن محكمة أول درجة في حكمها الصادر فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤١ إنما قصدت أن تعهد إلى الخير إجراء المحاسبة على هذا الأساس ولما كان القول الثابت على لسان محامى المطعون ضدها بمحضر جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤١ والبيان الوارد بحكم ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤١ عن مأمورية الخير كلاهما يحتمل المعنى الذى فسرت به محكمة الموضوع فإنه لا معقب عليها فيه من محكمة النقض ومن ثم يكون الوجهان الثانى والثالث من السبب الثانى على غير أساس .

« وحيث ان السبب الأول والوجه الأول

يؤد المدين فوائد الدين . فانه يكون قد أخل بالتزامه .

٣ — إذا كان المدين لم يوف الدين كاملا فلا يجوز له أن يتمسك بالحق القانوني الخول له في حالة الشرط الفاسخ الضمني من تفادي القسخ بالوفاء الجزئي حتى قبل صدور الحكم .

المحكم

« من حيث ان الطعن بني على سببين يتحصل أحدهما في أن دعوى الطاعن هي دعوى بسخة التعاقد ومجال نظر القاضي فيها منحصر قانونا في أمر التعاقد ذاته هل وقع صحيحا فيحكم بصحته أم باطلا فيحكم بطلانه ولا ثالث لهذين الحكمين وليس له أن يتعرض إلى أمر الوفاء أو عدم الوفاء بالالتزامات المترتبة على التعاقد فان كان أحدا المتعاقدين يرمى الآخر بعدم الوفاء ويطلب بفسخ التعاقد كان عليه أن يرفع دعوى خاصة بذلك لكن المحكمة تعرضت إلى وفاء الطاعن بالتزاماته وقضت في أسباب حكمها بفسخ التعاقد فتكون خالفت القانون .

« ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن الدعوى على ما سبق إرادته من وقائعها أساسها حصول البيع وامتناع البائع عن تنفيذ التزاماته التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري والمطلوب فيها من القاضي أن يحكم بانفاذ هذه الالتزامات جبرا على البائع وذلك بالحكم بأن البيع الذي صدر منه صحيح وبأنه واجب النفاذ عليه وبالأذن بتسجيل الحكم توسلا إلى انتقال الملكية . فهي — بحكم الأساس الذي بنيت عليه وبحكم طلبات المدعى — تستلزم قانونا من القاضي أن يفصل في أمر صحة البيع ثم يفصل أيضا في أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته .

من السبب الثاني غير منتج لأنها واردان على الأساس الاحتياطي للحكم المطعون فيه القائم على أساس أصلي يستقيم به وحده .

« وحيث انه يبين مما تقدم أن الطعن غير سديد .

(طعن عبد العزيز رضوان باشا وحضر عنه الاستاذ محمد زكي على باشا ضد السيدة سعاد هانم على رضوان وأخرى وحضر عنها الاستاذ محمد حامد فهمي وحامد فهمي باشا رقم ٤٧ سنة ١٦ ق)

٢٦٠

٨ مايو سنة ١٩٤٧

- ١ — دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . مأمورية القاضي
- ٢ — الوفاء .
- ٣ — الشرط الفاسخ الضمني .

المبادئ القانونية

١ — إن هذه الدعوى أساسها حصول البيع وامتناع البائع عن تنفيذ التزاماته التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري والمطلوب فيها من القاضي أن يحكم بانفاذ هذه الالتزامات جبرا على البائع وذلك بالحكم بأن البيع الذي صدر منه صحيح وبأنه واجب النفاذ عليه وبالأذن بتسجيل الحكم توسلا إلى انتقال الملكية فهي بحكم الأساس الذي بنيت عليه وبحكم طلبات المدعى — تستلزم قانونا من القاضي أن يفصل في أمر صحة البيع ثم يفصل أيضا في أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته .

٢ — إن الوفاء بحكم المادة ١٦٨ من القانون المدني يجب أن يكون كاملا . فاذا لم

عن تنفيذ التزاماته وهل كان له عذر في هذا الامتناع ثم لما كان من الأعذار الشرعية لعدم وفاء التعاقد بالتزامه في العقود المتبادلة أن يكون التعاقد الآخر لم يوف بالتزامه فإن هذا يستجر النظر في أمر قيام المشتري بتنفيذ التزاماته هو حتى يكون أولا يكون له الحق في مطالبة البائع بتنفيذ التزاماته . وإذا كان كل هذه الأمور يتحتم أن يتعرض لها القاضى للفصل في الدعوى فإن باطلا زعم الطاعن أن نظر المحكمة فيها يكون مقيدا بذات صحة التعاقد فحسب ، وكذلك باطل زعمه أن على طالب الفسخ رفع دعوى به مستقلة عن الدعوى المرفوعة عليه بصحة التعاقد إذ أن استعمال الحق كما يكون في صورة دعوى به يرفعها صاحبه يكون أيضا في صورة دفع في دعوى مرفوعة عليه » ومن حيث أن السبب الآخر يتحصل في أن الحكم إذ قضى في أسبابه بفسخ البيع لعدم وفاء الطاعن بالتزاماته أقام ذلك على قوله أنه لم يقد بدفع شيء مما التزم به في مواعده المقرر بمحضر الصلح وما حصل منه من عرض وإيداع لا يبرئ ذمته — وهذا معيب من أوجه : الأول مخالفته لحكم القانون الذي يسمح للمشتري بأن يتفادى الفسخ قبل النطق بالحكم النهائي بدفع الثمن أو عرضه عرضا حقيقيا والطاعن أظهر دائما استعداده لدفع مؤجل الثمن المستحق للبائعون ضده فهو قد عرضه عليه في صحيفة افتتاح الدعوى ثم أودع على ذمته في ١٩ من إبريل سنة ١٩٤٢ مبلغ ١٧٠ م ٢١٧ ج قيمة القسط الأول المستحق في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤١ مع فوائده من أول نوفمبر سنة ١٩٤١ ثم عرض عليه الباقي وقدره ١٨٠ م ٦٩ ج وذلك في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ ولما لم يقبله أودعه الخزنة كذلك ، فكان المتعين على المحكمة والحالة هذه أن ترفض طلب

الفسخ الذي كان الطاعن قد تفاداه قبل الحكم . والوجه الثاني لمخالفته القانون في تعمله بتوقيع حجز على المبلغ الأول المودع إذ أن القانون لا يستلزم لحصول المبلغ من الحجز حكما برفع الحجز بل أن مجرد التخلص من دين الحجز كاف في رفعه عن المبلغ المودع وفي خلو صوره للمودع على ذمته دون نزاع والوجه الثالث قصوره في التسبب برفضه البحث في دفاع الطاعن بأن الحجز وقع باطلا وبأنه خالص من دين الحجز .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن أقيم على أن المطعون ضده دفعها بعدم وفاء الطاعن بالتزاماته ، وإن هذا الدفع في محله وقال الحكم — فيما أورده من أسباب في ذلك — أن الطاعن لم يودع فوائدا للقسط الأول من مؤجل الثمن المستحقة من ٢٩ مارس سنة ١٩٤٠ تاريخ محضر الصلح حتى أول نوفمبر سنة ١٩٤١ تاريخ الإيداع وهذا السبب كاف وحده في تبرير الحكم لأن الوفاء بحكم المادة ١٦٨ من القانون المدني يجب أن يكون كاملا وإذا كان الثابت أن الطاعن لم يوف بكل التزامه فلا محل لتمسكه في الوجه الأول من هذا السبب بالحق القانوني المخول للمشتري في حالة الشرط الفاسخ الضمني من تفادى الفسخ بالوفاء حتى قبل صدور الحكم . ومتى كان قضاء المحكمة برفض الدعوى مبنيا على عدم الوفاء ولا مخالفة فيه للقانون فلا يجدي الطاعن ما يثيره بالوجهين الثاني والثالث إذ هما على فرض صحتها لا يغيران من عدم وقفته بالتزامه .

(طعن فهمي يوسف إبراهيم ويحضر عنه الأستاذ مكرم عبيد باشا ضد الخواجه موريث يعقوب وهبه وحضر عنه الأستاذ موريث خياط رقم ٤١ سنة ١٦ ق)

٢٦١

١٥ مايو سنة ١٩٤٧

١ — أدلة التزوير . حق المحكمة .

٢ — فساد الدليل .

٣ — عدم تجزئة الأدلة .

المبادئ القانونية

١ — إن المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات تجيز للمحكمة أن تحكم برد وبطلان أى ورقة يتحقق لها أنها مزورة ولو لم تقدم إليها دعوى بتزوير تلك الورقة . وتجيز المادة ٢٨٣ للمحكمة إذا ادعى أمامها بتزوير ورقة وقدمت إليها الأدلة على تزويرها أن تحكم فى الحال بتزوير تلك الورقة بغير حاجة إلى تحقيق متى ثبت لها أنها مزورة . وإذا جاز للمحكمة ذلك جاز لها من باب أولى إذا قضت بتزوير ورقة قبلت أدلة تزويرها أن تقيم قضاءها على ما استخلصته هى من تحقيق هذه الأدلة سواء أكان ذلك واردا ضمن أدلة التزوير أم غير وارد ولا يلزمها فى هذا الشأن إلا ما يلزمها فى شأن تسبيب الأحكام على وجه العموم من حيث وجوب إقامتها على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدى عقلا إلى النتيجة التى انتهت إليها .

٢ — إذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن تاريخ السند المدعى تزويره لم يكن محلا لطعن بل أن الطاعن بالتزوير نفسه مسلم بصحة

تاريخ السند ولا ينزع إلا فى قيمته إذ هو يزعم أن قيمته وحدها هى المغايرة للحقيقة فإن استدلال الحكم على تزوير السند بدليل مرجعه الشك فى تاريخه يكون استدلالا فاسدا .

٣ — إذا كان العيب لم يكن واردا إلا على دليل واحد من جملة أدلة اعتمدت عليها المحكمة فى القول بالتزوير — وكان هذا الدليل ليس إلا جزءا من مجموع أدلة قام عليها الحكم مجتمعة لا يبين أثر كل منها على حدة فى تكوين عقيدة المحكمة بحيث لا يعرف ما إذا يكون قضاؤها مع استبعاد هذا الدليل الذى ثبت فساده فإن الحكم يكون معيبا متعين النقض .

الحكم

« حيث انه مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أن المحكمة وقد صرفت النظر عن الدليل المادى الذى ساقه من طعن فى السند بالتزوير والذى قبلته المحكمة بحكمها الرقيم ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ أن المحكمة وقد صرفت النظر عن هذا الدليل أقامت قضاءها بالتزوير على أدلة أخرى من بينها أن محمد فريد عبد الجليل شاهد السند المطعون فيه شهد فى تحقيق النيابة بأنه انما عرف الطاعنة أول ما عرفها فى فبراير سنة ١٩٤٣ فلا يتصور أن يشهد على سند لها تاريخه ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤١ وتقول الطاعنة أن أحدا لم ينزع فى تاريخ السند إذ الطاعن بالتزوير نفسه مسلم بصحة هذا التاريخ ومن ثم كان استدلال المحكمة على تزوير السند بحجة قائمة على الشك فى صحة تاريخه استدلالا فاسدا يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

« وحيث ان المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات تجيز للمحكمة أن تحكم برد وبطلان أى ورقة يتحقق لها أنها مزورة ولولم تقدم اليها دعوى بتزوير تلك الورقة وتجيز المادة ٢٨٣ للمحكمة إذا ادعى أمامها بتزوير ورقة وقدمت اليها الأدلة على تزويرها أن تحكم في الحال بتزوير تلك الورقة بغير حاجة إلى تحقيق متى ثبت لها أنها مزورة . وإذا جاز للمحكمة ذلك جاز لها من باب أولى إذا قضت بتزوير ورقة قبلت أدلة تزويرها أن تقيم قضاءها على ما استخلصته هي من تحقيق هذه الأدلة سواء أكان ذلك وارداً ضمن أدلة التزوير أم غير وارد فلا يلزمها في هذا الشأن إلا ما يلزمها في شأن تسبيب الأحكام على وجه العموم من حيث وجوب اقامتها على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهت اليها .

« وحيث ان الثابت بالحكم المطعون فيه أن تاريخ السند المدعى تزويره لم يكن محلالطعن بل ان الطاعن بالتزوير نفسه مسلم بصحة تاريخ السند ولا ينزع إلا في قيمته إذ هو يزعم أن قيمته وحدها هي المغايرة للحقيقة . ومتى كان الأمر كذلك فان استدلال الحكم على تزوير السند بدليل مرجعه الشك في تاريخه يكون استدلالا فاسدا .

« وحيث ان هذا العيب وإن لم يكن وارداً إلا على دليل واحد من جملة أدلة اعتمدت عليها المحكمة في القول بالتزوير فان هذا الدليل ليس إلا جزءاً من مجموع أدلة قام عليها الحكم مجتمعة لا يبين أثر كل واحد منها على حدة في تكوين عقيدة المحكمة بحيث لا يعرف ماذا كان يكون قضاؤها مع استبعاد هذا الدليل الذي ثبت فساده وعن ثم يتعين نقض الحكم وذلك من غير حاجة

إلى الخوض في باقى أوجه الطعن .

(طعن حيات محمود توفيق وحضر عنها الاستاذ وهيب دوس بك ضد ابراهيم ابراهيم لمى افندى وحضر عنه الاستاذ احمد الديوانى بك رقم ٤٣ سنة ١٦ ق)

٢٦٢

١٥ مايو سنة ١٩٤٧

١ — الاراضى الاثرية .

٢ — القصور فى التسبيب . دعوى وضع يده .

المبادئ القانونية

١ — إن حكم المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ ليس مقصوراً على الأراضى التى تقرر الحكومة بعد صدوره أنها أثرية بل يتناول أيضاً كما هو صريح نصها الأراضى التى سبق أن قررت الحكومة أى مجلس الوزراء أو الوزير المنوط به تنفيذ قانون الآثار أن لها هذه الصفة .

٢ — إن القصور فى التسبيب لا يمكن التحدى به فى دعوى وضع يد .

المحكم

« حيث ان الطاعن يبنى طعنه على سببين .
« وحيث ان محصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الأرض محل النزاع من الأملاك العامة معتمداً في ذلك على قرار وزير الأشغال الصادر في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٠٩ وعلى المادة السادسة من قانون الآثار رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ أخطأ في تطبيق القانون من وجهين « الأول » أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ لم يهدر حق مالك الأرض التى ترى الحكومة اعتبارها أثرية بل أوجب عليها بحكم المادة الثامنة منه أن تفرغ ملكية الأرض طبقاً لقانون

نزع الملكية . ولما كان الثابت بالدعوى أن الأرض محل النزاع لم تنزع ملكيتها قانوناً فلا يصح اعتبارها أثرية « والآخر » أن قرار وزير الأشغال الصادر في ديسمبر سنة ١٩٠٩ سابق على قانون الآثار الصادر في سنة ١٩١٢ فلا يكون صادراً تنفيذاً له بل هو صادر تنفيذاً للأمر العالي الصادر في سنة ١٨٨٣ المشار إليه في ديباجته وبالرجوع إلى هذا الأمر يبين أنه لا يتناول الآثار المنقولة . ومتى كان الأمر كذلك فإن قرار وزير الأشغال إذ اعتبر الأرض موضوع النزاع أثرية يكون باطلاً لأن من أصدره جاوز به الحد المرسوم له في الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٨٣ .

« وحيث أن مبنى الوجه الأول ادعاء الطاعن أنه مالك للأرض محل النزاع وهو مالا يجوز إثارتها في دعوى وضع يد طبقاً للمادة ٢٩ من قانون المرافعات ومن ثم يكون هذا الوجه مرفوضاً .

« وحيث أن الوجه الآخر مردود بأن حكم المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ التي استند إليها الحكم المطعون فيه ليس مقصوراً على الأراضي التي تقرر الحكومة بعد صدور أمرها أثرية بل يتناول أيضاً كما هو صريح نصها الأراضي التي سبق أن قررت الحكومة أي مجلس الوزراء أو الوزير المنوط به تنفيذ قانون الآثار أن لها هذه الصفة . ولما كان النص لا يستلزم أكثر من حصول هذا التقرير وكان القرار الصادر من وزير الأشغال في ديسمبر سنة ١٩٠٩ قد اعتبر أراضي البرنوجي بما فيها الأرض محل النزاع أرضاً أثرية فإن هذا كاف لينسحب عليها حكم المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ ولو كان هذا القرار غير مستند إلى قانون سابق .

« وحيث أن مبنى السبب الآخر قصور في

التسبيب وخطأ في القانون أما القصور في التسبيب فلا يمكن التحدي به في هذا الطعن لأن الحكم المطعون فيه صادر من محكمة ابتدائية هيئة استئنافية في دعوى وضع يد والطعن على هذا الحكم لا يكون إلا بمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله كما هو صريح نص المادة العاشرة من قانون إنشاء محكمة النقض والابرام . وأما عن الخطأ في تطبيق القانون فإن الطاعن ينعي على الحكم قوله أن الأرض الأثرية تستمر في الملك العام ما دام لم يحصل تحويلها إلى الملك الخاص بقانون أو أمر إذ أن في هذا القول إنكاراً لما استقر عليه الفقه والقضاء من أن زوال التخصيص للمنفعة العامة يجرد الملك من صفته وينقله إلى الملك الخاص بغير حاجة إلى قانون أو أمر .

« وحيث أن هذا الوجه مردود بأن الحكم إذ قال بأن الأرض موضوع النزاع لا تزال في الملك العام لم يبين ذلك على أنها لم تخرج من هذا الملك بقانون أو أمر فحسب بل بناء أيضاً على أنها لم تفقد صفتها الأثرية وفي هذا ما يفيد أن الأرض لا تزال مخصصة للمنفعة العامة ولم تفقد بالفعل الصفة الأثرية التي لها .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن عبد المنعم اسماعيل نوار افندي وحضر عنه الاستاذ زكي الطوخي ضد وزارة المعارف وأخرى وحضر عن الأولى الاستاذ فؤاد مقار رقم ٨٢ سنة ١٦ ق)

٢٦٢

١٥ مايو سنة ١٩٤٧

١ — التمسك بالدفع .

٢ — الطعن بالتواطؤ والصورية .

٣ — سبب الطعن .

المبادئ القانونية

١ - إذا لم يخرج الطاعن قوله بدفع معين (كالصورية) مخرج الدفع الصريح الواضح الذي يتحتم على المحكمة أن ترد عليه . فلا يلومن إلا نفسه .

٢ - إذا وصف الطاعن عقد المطعون ضده بأنه عقد صوري وقرن هذا الوصف بأن المادة التي يتمسك بها في طلب إبطاله هي المادة ١٤٣ من القانون المدني . بناء على أنه إنما صدر من مدينه إلى المطعون ضدهم بقصد الاضرار به . ولم تبحث المحكمة في صورية العقد . فانه هو المقصر في دفاعه .

٣ - إذا كان سبب الطعن قائماً على دفاع موضوعي لم يسبق إثارته لدى محكمة الموضوع فانه يكون غير مقبول إثارته لدى محكمة النقض

المحكمة

« حيث ان حاصل السبب الأول من أسباب الطعن أن الطاعن كان قد طعن في العقد الصادر من مدينه زينب جابر محمد إلى ابنتها المطعون ضدها بأنه إنما تم بين طرفيه قصد الاضرار به فكان باطلا عملاً بالمادة ١٤٣ من القانون المدني ولما لم تأخذ محكمة الدرجة الأولى بهذا الدفاع استأنف الطاعن حكمها مضيفاً في صحيفة استئنافه إليه دفاعاً آخر مبناه أن عقد المطعون ضدها عقد صوري صورية مطلقة ومع أهمية هذا الدفاع الجديد الذي أبداه الطاعن لأول مرة أمام محكمة الاستئناف فان المحكمة المذكورة لم تلتفت إليه .

« وحيث ان الثابت بالصورة الرسمية بصحيفة الاستئناف التي قدمها الطاعن أنه مع وصفه عقد المطعون ضدها بأنه عقد صوري قرن هذا الوصف بقوله أن المادة التي يتمسك بها في طلب إبطاله هي المادة ١٤٣ من القانون المدني بناء على أنه إنما صدر من مدينه إلى ابنتها المطعون ضدها بقصد الاضرار به . وكان هذا هو دفاع الطاعن الذي أدلى به إلى محكمة أول درجة فاجابت عنه بان نية الاضرار به غير متصورة لأن مدينه إذ باعت منزلها لابنتها شرطت عليها أن تدفع له دينه وعلى ذلك إذا كانت محكمة الاستئناف قد أيدت حكم محكمة الدرجة الأولى آخذة بأسبابها ومكتفية بها دون بحث في صورية العقد فلا لوم عليها في ذلك بل اللوم على الطاعن نفسه الذي لم يخرج قوله بالصورية مخرج الدفع الصريح الواضح الذي يتحتم على المحكمة أن ترد عليه .

« وحيث ان حاصل السبب الثاني أن الحكم جاء معيب التسبيب إذ نفى نية الاضرار بالطاعن لدى المطعون ضدها وأنها بحجة أن المطعون ضدها قد التزمت في عقد شرائها من أمها أن تدفع للطاعن دينه وهذه الحجة ليس من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها لأن الطاعن لم يكن دائماً فحسب لتنتفي نية الاضرار به بمجرد الاتفاق على وفاء دينه بل كان مالكا لثلث المنزل الذي وقع التصرف فيه على اعتبار أن أم المطعون ضدها باعتته هذا الثلث بيع وفاء وأن الميعاد المحدد للاسترداد كان قد انقضى قبل أن تتصرف الأم لابنتها في المنزل كله . وهذا السبب فضلا عن أنه مردود بأن الطاعن نفسه كان مسلماً بان بيع الوفاء لم يتقل إليه ملك ثلث المنزل بدليل أنه قد بدّنه عليه على اعتبار أنه مملوك لمدينه — غير مقبول لأنه قائم على دفاع موضوعي لم يثبت سبق إثارته لدى محكمة الموضوع .

فلا يجدى الطاعن تمسكه بأنه يقيم خارج القاهرة .

٢ — إذا كانت الأسباب التي أوردتها الحكم من شأنها أن تبرر القول بمدنية الدين وكان تقدير الأدلة في الدعوى هو من المسائل التي يستقل بها قاضي الموضوع فلا تقبل من الطاعن المناقشة في ذلك لدى محكمة النقض .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يبنى طعنه على ثلاثة أسباب .

« وحيث ان السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في قضائه برفض الدفع الفرعى بعدم اختصاص محكمة مصر بنظر الدعوى وذلك (أولا) لأنه بنى قضاءه هذا على أن الطاعن أعلن بصحيفة الدعوى في محل اقامته بالقاهرة مخاطبا في شخص والدته القيمة معه مع أن هذا التصرف الذي لم يصدر عن الطاعن والذي يخالف الواقع الثابت بمسندات رسمية لا يمكن أن يقيد به . ثم أنه قال تبريراً لقضائه أنه مع التسليم بعلان الاعلان فهو بعلان نسبي يسقط الحق في الدفع به بحضور العلن اليه مع أن هذا لا محل له في الدعوى لأن مادفع به الطاعن لم يكن بعلان الاعلان بل عدم الاختصاص (وثانيا) لأن الطاعن قدم للمحكمة مستندات رسمية استدلت بها على أنه يقيم بأسوان ولم يخرج الحكم هذه المستندات ولم يرد عليها .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بنى قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص على أنه فضلا عن أن الطاعن أعلن بصحيفة الدعوى في مصر مخاطبا في شخص والدته القيمة معه فانه مقر في عقد فتح الاعتماد المطالب

» وحيث ان حاصل السبب الثالث أن المحكمة أغفلت تمسك الطاعن بأن تصرف مدينته إلى ابتها المطعون ضدها انما كان تصرفا بغير عوض واعتبرت بناء على هذا الاغفال التصرف المذكور من تصرفات المعاوضة وبنت على هذا الاعتبار قضاءها برفض دفاع الطاعن القائم على المادة ١٤٣ من القانون المدني بانية هذا الرفض على عدم توفر نية الاضرار بالطاعن وهذا من المحكمة خطأ في تطبيق القانون لأن التصرف كان في الواقع تصرفا بغير عوض ومن ثم فانتفاء نية الاضرار بالدائن فيه لا تمنع دون الحكم بإبطاله . وهذا السبب مرفوض أيضا لأنه انما يقوم على زعم موضوعي هو ادعاء أن التصرف الصادر للمطعون ضدها من أمها انما كان تصرفا بغير عوض وهذا الزعم لم يثبت سبق اثارته لدى محكمة الموضوع .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس .

(طعن العلم محمد ابراهيم حته وحضر عنها الاستاذ محمد أمين عامر ضد السيدة شفيقة محمد عيد سليمان وحضر عنها الاستاذ عبد الرحمن الزاوي بك رقم ٧٣ سنة ١٦ ق)

٢٦٤

١٥ مايو سنة ١٩٤٧

١ — اختصاص مركزي .

٢ — صفة الدين .

المبادئ القانونية

١ — إذا أقام الحكم قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص على قبول الطاعن التقاضى أمام محاكم القاهرة — ولما كانت قواعد الاختصاص المركزي انما وضعت لرعاية مصالح المتقاضين الخاصة ولا شأن لها بالنظام العام —

برصيد الحساب الناتج عنه يجعل محل اقامته بالقاهرة في خصوص تنفيذ هذا العقد متنازلاً في الوقت نفسه عن كل ادعاء بوجود محل اقامة له خارج القاهرة مما يفيد التزامه بقبول اختصاص محكمة مصر في كل نزاع ينشأ عن هذا العقد . وقد أضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله . « أنه مع التسليم جدلاً بان المستأنف « الطاعن » لا يقيم مع والدته فإن كل ما يبنى على استلامها اعلان الدعوى خطأ نيابة عنه هو بطلان صحيفة الدعوى في هذا الشأن وهو بطلان نسبي يزول ويسقط الحق في الدفع به متى حضر المعلن اليه أمام المحكمة في اليوم المحدد بورقة الطلب حسب نص المادة ١٣٨ من قانون المرافعات . ولما كان المستأنف قد حضر فعلاً أمام قاضي التحضير بالجلسة المحددة فيكون هذا الدفع من جانباً قاطعاً وعلى غير أساس . ويبقى بعد ذلك العهد الذي التزم به المستأنف في عقد فتح الاعتماد وهو صريح في التنازل عن الدفع بعدم الاختصاص المركزي الذي لا يعتبر من النظام العام ويتقيد المستأنف بمقتضاه بقبوله اختصاص محاكم القاهرة أينما كان محل اقامته بالقطر المصري . ولما كان الحكم قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص على قبول الطاعن التقاضي أمام محاكم القاهرة وكانت قواعد الاختصاص المركزي — كما قال الحكم بحق — إنما وضعت لرعاية مصالح المتقاضين الخاصة ولا شأن لها بالنظام العام ، فلا يجدى الطاعن تمسكه بأنه يقيم خارج القاهرة ويكون قضاء المحكمة برفض الدفع لهذا السبب متضمناً الرد على المستندات التي قدمها لاثبات إقامته بأسوان بأنها على فرض صحتها لا تغير من الأمر شيئاً . أما زعم الطاعن أنه لا يقيم مع والدته فقد ردت عليه المحكمة رداً صحيحاً يتفق وجبكم المادة ١٣٨ مرافعات .

« وحيث ان محصل السبب الثاني أن الحكم

قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذي صفة استناداً إلى أن الطاعن لم يتمسك به من أول جلسة مع أن هذا الدفع من النظام العام وكان لزاماً على المحكمة أن تتحرى صفة المدعى حتى ولو سكت عنها الخصم ثم أن قضاء المحكمة برفض هذا الدفع يتعارض مع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في الدعوى رقم ٢٩٢ سنة ٥٨ القضائية الذي قال أن البنك الحجازي العربي الذي يمثل المطعون ضده ليس له وجود قانوني إذ لم يصدر به مرسوم وهذا الحكم له حجته بين طرفي الخصومة .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله « أنه فضلاً عن أن الطاعن لم يتمسك به إلا في مذكرته الأخيرة الأمر الذي يشعر بتسليمه بصفة المدعى (المطعون ضده) فانه ظاهر من دفاعه الموضوعي ما يهدم أساس هذا الدفع ... الخ » وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله . أن المستأنف عليه (المطعون ضده) قدم بالحفاظة رقم ٧ دوسيه صورة رسمية مستخرجة من قلم العقود بمحكمة مصر المختلطة المختلطة ثابتاً فيها أن الجمعية العمومية فوق العادة للبنك الأهلي الحجازي العربي انعقدت في ٦ مارس سنة ١٩٤٦ وقررت تعيينه مضافاً لهذه المؤسسة وهي صفة تخوله الحق في مطالبة المستأنف (الطاعن) بما اقترضه منها . وأما استناد المستأنف إلى الحكم الاستئنافي المختلط الصادر في الدعوى رقم ٢٩٢ سنة ٥٨ القضائية وزعم بأنه قضى بأن البنك الحجازي العربي المذكور وهمي ولا وجود له قانوناً فاستناد لا يتفق والواقع إذ أن هذا الحكم المختلط اقتصر على بحث الدفع بعدم اختصاص المحكمة المختلطة لعدم وجود صالح أجنبي في هذه الدعوى وقضى بعدم الاختصاص على هذا الأساس ونفى في

أسبابه على أنه متى كانت الهيئة المختلطة ليست مخصصة فلا صفة لها في الفصل في مسألة وجود أو عدم وجود قانوني لهذا البنك وهو الدفع الآخر في الدعوى المطروحة أمامها وأن المحكمة المختلطة وقد قضت بعدم اختصاصها فهي إذن من نفس أسباب حكمها لم يكن لها صفة في الفصل في الوجود القانوني للبنك المذكور حتى يستساغ القول بأنها قضت بعدم وجوده كما يزعم المستأنف وإلا نافضت نفسها بنفسها ، ويبين من هذا أن الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى إلى الصورة الرسمية لقرار الجمعية العمومية للبنك الأهلي الحجازي العربي القاضي بتعيين المطعون ضده مصفيا له وهي كافية في إثبات صفته ورد على دفاع الطاعن رداً صحيحاً تؤيده الصورة الرسمية التي قدمها المطعون ضده من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة في القضية رقم ٢٩٢ سنة ٥٨ القضائية — أما سكوت الطاعن عن الدفع بعدم قبول الدعوى فلم ترتب عليه المحكمة سقوط الحق في التمسك بهذا الدفع كما يزعم بل اتخذت منه قرينة على عدم صحته علاوة على تلك الأسباب الأخرى .

« وحيث أن مبنى السبب الثالث أن الطاعن تمسك في دفاعه في موضوع الدعوى بأن الدين المطالب به دين تجاري سقط حق المطالبة به بمضى أكثر من خمس سنوات طبقاً للبادة ١٩٤ من قانون التجارة وقدم عدة مستندات تثبت ذلك ولكن المحكمة خالفت دلالة هذه المستندات واعتبرت الدين مدنياً لا يسقط حق المطالبة به إلا بخمس عشرة سنة

« وحيث أن الحكم الابتدائي الذي اعتمده الحكم المطعون فيه لأسبابه رد على هذا الدفاع بقوله أن عقد فتح الاعتماد ووصلاته المبالغ التي تسلمها

الطاعن خالية من أية إشارة إلى أنه ألزم بها بصفته مصفياً لشركة يعيس بل أن هذه المستندات كلها واضحة الدلالة في أن التزامه كان بصفته الشخصية ومتى كان الأمر كذلك يكون الدين مدنياً ولم يمتز بعد المدة السقطة لحق المطالبة به . وقد أضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك أن الثابت في حكم محكمة مصر الابتدائية المختلطة الصادر في ٩ من مايو سنة ١٩٣٢ في الدعوى رقم ٢٣٨٢ سنة ٥٧ القضائية التي كانت مرفوعة أمامها من المطعون ضده على الطاعن بالمبلغ المطالب به الآن أن الدعوى رفعت أولاً أمام الدائرة التجارية بتلك المحكمة فدفع المدعى عليه وهو الطاعن بعدم اختصاص المحكمة التجارية بنظرها ولكن الدعوى أحيلت على الدائرة المدنية باتفاق الطرفين ثم صدر الحكم فيها باعتبارها دعوى مدنية مما يستفاد منه تسليم الطاعن بأن دينه مدني إذ لو كان تجارياً كما يزعم الآن لما دفع بعدم اختصاص الدائرة التجارية بمحكمة مصر المختلطة بنظر الدعوى . ثم ردت المحكمة على المستندات التي قدمها الطاعن إليها للاستدلال بها على أن دينه تجاري . ولما كانت الأسباب التي أوردها الحكم على الوجه المتقدم من شأنها أن تبرر القول بمدنية الدين وكان تقدير الأدلة في الدعوى هو من المسائل التي يستقل بها قاضي الموضوع فلا تقبل من الطاعن المناقشة في ذلك لدى محكمة النقض . « وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن الحواجه قليب خليل كفوري وحضر غنه الأستاذ قليب بشارة ضد حبيب لطف الله بك بصفته وحضر عنه الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك رقم ٦٨ سنة ١٦ ق)

٢٦٥

٢٢ مايو سنة ١٩٤٧

استرداد الحصة الشائعة .

المبدأ القانوني

إن محل ثبوت حق استرداد الحصة الشائعة هو أن يكون المبيع حصة شائعة في مجموع الملك المشترك كله لا حصة شائعة في عين أو أعيان معينة منه . ذلك لأن حلول أجنبي محل أحد الشركاء في جزء شائع من مجموع الملك هو وحده الذي قدر فيه الشارع مظنة إذاعة أسرار الشركة وإفساد محيطها (١) .

المحكمة

« حيث أن الطاعنين بنوا طعنهم على ثلاثة أسباب يتحصل السببان الأول والثاني منها في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأنه لاحق لهم في استرداد الأطيان البيعة بناء على المادة ٤٦٢ من القانون المدني قد جاء مخالفاً للقانون ولتقتضى حكم النقض السابق صدوره في الدعوى وذلك . « أولاً » لأن المادة ٤٦٢ تتضمن نصاً عاماً مطلقاً يجيز للشريك قبل القسمة أن يسترد لنفسه الحصة الشائعة التي باعها شريكه للغير وحكم النقض السابق لم يخرج من هذا العموم إلا حالة واحدة هي بيع حصة شائعة يتبادر بجلاء وبلا أدنى شك سهولة تسليمها للمشتري الأجنبي دون اطلاعه على أحوال الشركة ودن احتمال اشتراكه في القسمة ولما كان تحقق هذه الحالة مستحيلاً إذ لا بد من إعلان جميع الشركاء في دعوى القسمة فكأن محكمة النقض أثبتت عموم النص على حاله في الواقع . « وثانياً » لأن قول الحكم المطعون فيه أنه ليس في الحصص البيعة ما يصعب تسليمه للمشتري دون اطلاعه أسرار تحوط الملك المشترك وأن الطاعنين

(١) نشر بالملاحق المدني لسنة ٢٧ من المجلة

لم يبدوا أية إشارة تفيد وجود أسرار يخفي من اللام أجنبي بها — هذا القول لا يتفق مع الحصر الذي بينته محكمة النقض في حكمها السابق صدوره في الدعوى ولا مع حكم القانون فإن الحالة التي أخرجها حكم النقض السابق من عموم نص المادة ٤٦٢ لا تتحقق إلا إذا أمكن تسليم العين البيعة تسليمًا يقوم مقام القسمة كأن يكون الشريك قد ارتضى هذا الوضع أو يكون المشتري الأجنبي لم يسجل عقده إذ العبرة في إذاعة أسرار الشيوع هي بوقت القسمة لا بوقت التسليم تنفيذا لعقد البيع . ثم إن الشريك في الملك غير ملزم بذكر شيء من الأسرار التي تحوط ملكه ولا مكلف بإثباتها لأن هذا هو بذاته هتك لأسرار الشيوع التي ما شرع حق الاسترداد إلا لتلافيها .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم توافر شروط استعمال حق الاسترداد المنصوص عليه في المادة ٤٦٢ من القانون المدني بناء على أن الأطيان البيعة ليس فيها ما يصعب تسليمه للمشتري دون اطلاعه على أسرار الشركة لم ينحرف في ذلك عن المبدأ الذي قرره حكم النقض السابق صدوره في الدعوى . على أن هذه المحكمة قد عدلت عن هذا المبدأ إذ قررت بحكميها الصادر أولهما في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ في الطعن رقم ٧٩ سنة ١٥ قضائية والآخر في ١٣ من مارس سنة ١٩٤٧ في الطعن رقم ٤٤ سنة ١٦ القضائية أن محل ثبوت حق الاسترداد المنصوص عليه في المادة ٤٦٢ من القانون المدني هو أن يكون المبيع حصة شائعة في مجموع الملك المشترك كله لا حصة شائعة في عين أو أعيان معينة منه كما هو الحال في الدعوى . وذلك لأن حلول أجنبي محل أحد الشركاء في جزء شائع في مجموع الملك هو وحده الذي قدر فيه الشارع مظنة إذاعة أسرار الشركة وإفساد محيطها والحكم المطعون فيه وإن كان قد جرى على غير

المبدأ الذي قرره هذان الحكما أن قضاءه برفض الدعوى متفق في النهاية معهما وإذن فلا وجه للنعي عليه بمخالفة القانون ولا حكم النقض السابق صدوره في الدعوى .

« وحيث أن مبنى السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ استخلص علم مورث الطاعنين بالبيع وشروطه من مجرد شهادة الشهود بأنه كان جالسا في المقهى مع البائع المشتري يوم توقيع العقد وأن الصفقة عرضت عليه قبل تمام البيع إذ أن هذا الاستنتاج مخالف لحكم القانون الذي يحتم ثبوت علم الشفيع بالبيع وشروطه وأركانه وهذا لا يكون إلا بعد حصول البيع أما عرض الصفقة قبل ذلك فلا قيمة له .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق مورث الطاعنين في الأخذ بالشفعة لعدم ابداء رغبته في الميعاد قد أقام قضاءه على أنه ثبت للمحكمة من أقوال شهود الاثبات أن مورث الطاعنين علم بالبيع الابتدائي الحاصل في سنة ١٩٣٥ وبشروطه أي بالثمن والمشتري يوم صدوره إذ قرروا أن الصفقة عرضت عليه فرفض الشراء إذ ذاك فمضى المشتري في الشراء وأتم البيع . وأضاف على حسن حبشى أحد الشهود إلى ذلك أنه أبصر البائع وأخاه مورث الطاعنين مع المشتريين يوم توقيع العقد النهائي بقلم الكتاب في ديسمبر سنة ١٩٤١ واستخلصت المحكمة من هذه الواقعة الأخيرة علم الشفيع بالبيع وشروطه عند التصديق على إمضاء البائع والمشتريين في ديسمبر سنة ١٩٤١ أي قبل إظهار الشفيع رغبته في الأخذ بالشفعة عند رفيعه الدعوى في مايو سنة ١٩٤٢ بأكثر من خمسة عشر يوما ولما كانت أقوال الشهود كما أورد مؤداها الحكم المطعون فيه من شأنها أن تؤدي إلى ما استخلصه منها فإن ما يتعاه الطاعنون

عليه في هذا الصدد لا يكون له محل .
« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متغير رفضه موضوعا .

(طعن ورثة المرحوم الشيخ عبدالرحمن السيد سيد احمد الشريف وحضر عنهم الأستاذ عبد الفتاح رجائي ضد الشيخ محمد يوسف يوسف بصفته وحضر عن الخمسة الأول الأستاذ محمد حسن رقم ١١٣ سنة ١٦ ق)

٢٦٦

٢٢ مايو سنة ١٩٤٧

اتعاب الوكلاء والمحامين : مدى رقابة القضاء .

المبدأ القانوني

ان نص المادة ٥١٤ من القانون المدني نص مطلق من كل قيد شامل بحكم عمومته لطرفي الاتفاق كليهما ولكل تعديل في الأجر المتفق عليه سواء بالخط منه أو برفعه مما يحمي الموكل من الأجر الباهظ وكذلك يحمي الوكيل من الأجر الواكس . فهذا الأجر قد يبين فيما بعد أنه لا يناسب أهمية العمل الذي قام به فعلا ولا مقدار الجهد الذي بذله فيه وان صلح الغبن سببا لتعديل الأجر المتفق عليه في حالة وقوعه للموكل فلا وجه لعدم صلاحيته لذلك في حالة وقوعه للوكيل .

المحكمة

« من حيث أن الطعن بني على ثلاثة أسباب .
« ومن حيث أن السبب الأول يتلخص في أن الحكم أخطأ في تطبيق المادة ٥١٤ من القانون

المدنى إذ قال بأن الوكيل كليهما يستفيدان من حكمها في حين أنها لم توضع إلا لفائدة الموكل وحده كما هو مستفاد من الرجوع إلى مصدرها ذلك أن هذه المادة لا مقابل لها في القانون الفرنسى فكان مصدرها الفقه والقضاء فى فرنسا وهما مستقران على حق المحاكم فى تعديل أتعاب الوكيل بالنقص لمصلحة الموكل وحده ويؤيد هذا النظر أن المادة ٤٤ من قانون المحاماة لا تجعل مجلس النقابة مختصا بتقدير الأتعاب إلا فى حالة عدم الاتفاق عليها ومقتضى ذلك احترام مقدار الأتعاب المتفق عليها فهذه المادة يجب اعتبارها مفسرة للمادة ٥١٤ المذكورة أو معدلة لها فى حق المحامى .

« وحيث أنه بالرغم من أن القانون المدنى الفرنسى لم ينص على حق القاضى فى تعديل الأجر المتفق عليه فى عقد الوكالة فإن المحاكم هناك جرت دائما على أن الأجر الباهظ يجوز لها اتقاصه وكانت فيما قبل تطل ذلك الخروج على أصل أن العقد قانون العاقدين بمجانبة التوكيل إلا أن هذا التعليل كان مردودا بأن القانون لا يعتبر التوكيل بلامقابل إلا إذا لم يوجد شرط مخالف فعدلت المحاكم عن تعليل قضائها مكثفية باعتباره مبدأ مقرر . وقد اختلف الفقهاء فيه فانتقدته كثرتهم وجذبه بعضهم بمقولة أنه وإن لم يكن له أساس من القانون فهو مستند إلى العدالة فوكلاء الأعمال كثيرا ما يستغلون عدم دراية التعاملين معهم أو ضيقا واقعا بهم لاشتراط أتعاب باهظة لهم . وإذا كان الحال كذلك فى فرنسا من قضاء المحاكم واختلاف الفقه إذا بالشارع المصرى يقرر وجهة نظره فى المسألة فى المادة ٥١٤ من القانون المدنى بنص مطلق من أى قيد شامل بحكم عمومته لطرفى الاتفاق كليهما ولكل تعديل فى الأجر المتفق عليه سواء بالخط منه أو برفعه عما يفيد أن الشارع المصرى لم يكتف

بالأخذ بقضاء المحاكم الفرنسية بل تشى مع منطق هذا القضاء إلى غاية الطبيعة فحقى الموكل من الأجر الباهظ وكذلك حق الوكيل من الأجر الواكس فهذا الأجر قديين فيما بعد أنه لا يناسب أهمية العمل الذى قام به فعلا ولا مقدار المجهود الذى بذله فيه وإن صلح الثمن سببا لتعديل الأجر المتفق عليه فى حالة وقوعه للموكل فلا وجه لعدم صلاحيته لذلك فى حالة وقوعه للوكيل بل الطبيعى أنه متى اعتبر فى إحدى الحالتين اعتبر أيضا فى الأخرى . وبذلك كان القانون المصرى منصفاً لكلا الطرفين عادلا حق الوكيل بحق الموكل .

« وحيث أن ما يزعمه الطاعنون من أثر المادة ٤٤ من قانون المحاماة فى الحد من عموم المادة ٥١٤ مردود بأن محل تطبيق المادة ٤٤ المذكورة أن تكون الأتعاب غير متفق عليها أما المادة ٥١٤ فتحلها الاتفاق على الأتعاب ومتى كان مجال المادتين مختلفاً فلا يستقيم القول بأن أولاهما تخصص عموم الأخرى ومن ثم كان هذا السبب من الطعن مرفوضاً .

« وحيث أن السبب الثانى يتلخص فى أن الحكم إذ قال بأن ورقة ٥ من يونيو سنة ١٩٤٢ تفيد تسلم المطعون ضده مبلغا تحت حساب أتعابه كما يدعى المطعون ضده وليست اتفاقا على كل الأتعاب كما يدعى الطاعنون جاء مشويا بالتصوير فى التسبيب وماسخا لمداول عبارة الورقة ومخالفا لقواعد الاثبات ومتناقض الأسباب .

« وحيث أن هذا السبب عقيم لا جدوى فيه للطاعنين إذ أن الحكم مقام على أساس سليم هو حق المحكمة فى تعديل الأتعاب المتفق عليها طبقا للمادة ٥١٤ من القانون المدنى فلا يضير الحكم بعد ذلك أن يكون قد أخطأ فى حكمه على ورقة ٥ من يونيو سنة ١٩٤٢ متى كان للحكمة دائما

الحق في تقدير الأتعاب حسبما تراه حتى لو أن تلك الورقة كانت على ما يرى الطاعنون اتفاقاً على كامل مبلغها .

« وحيث أن السبب الثالث يتلخص في أن الحكم أثبت أن الدعوى رفعت بطلب الحكم على الطاعن الأول في مواجهة باقي الطاعنين ثم في غيبة من عدا الطاعن الأول عدلت الطلبات إلى الحكم على جميع الطاعنين وصدر الحكم الابتدائي عليهم جميعاً ثم في الاستئناف وجه المطعون ضده طلباته إلى جميع الطاعنين متضامنين وصدر الحكم المطعون فيه بالزامهم جميعاً بالمبلغ المحكوم به على أن يكون الطاعن الأول متضامناً مع الباقين في دفعه . والحكم إذ قضى بذلك التضامن قد أخطأ لأن التضامن لم يطلب أمام محكمة أول درجة .

« وحيث أن هذا السبب مردود بأن الطاعنين لم يقدموا ما يثبت أن ما يثرونه به وهو أمر موضوعي كانوا قد أثاروه أمام محكمة الموضوع (طعن الياس عوض باشا وآخرين وضرعهم الاستاذ عزيز خاكي بك ضد الاستاذ صليب ساي باشا رقم ٥٢ سنة ١٦ ق)

٢٦٧

٢٩ مايو سنة ١٩٤٧

١ — تفسير العقود .

٢ — بطلان

المبادئ القانونية

١ — لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود وتقدير ما ترى أنه كان مقصود العاقدين مستعينة بظروف الدعوى ولها بهذه السلطة أن تعدل عن المدلول الظاهر إلى خلافه

إذا أقامت ذلك على أسباب تبرره .

٢ — إذا أوردت محكمة الموضوع في أسباب حكمها قولاً مخالفاً للثابت بأوراق الدعوى وأسست على ذلك قضاءها يكون الحكم باطلاً .
المحكمة

« حيث أن الطعن بني على ثلاثة أسباب محصل أولها أن الحكم المطعون فيه مسخ الإقرار الصادر من مورث المطعون ضدهم بذيل قائمة المزداد إذ قال أنه إنما أريد به إخلاء للوَجْرة من ضمان التعرض المادي دون التعرض القانوني في حين أن هذا التخصيص مخالف لعموم عبارات الإقرار . ثم أن الطاعنة كانت قد تمسكت بشروط الاجارة فيما نصت عليه من الزام مورث المطعون ضدهم بدفع الأجرة رغم التعرض فأعقلت المحكمة الرد على هذا الدفاع الجوهري . وبذلك يكون الحكم وقع باطلاً .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن سجل الإقرار بنصه قال إنه شرط قصد منه العاقدان إخلاء الطاعنة من التزام التسليم ومن ضمان ما قد يعترضه من تعرض مادي وبني تفسيره هذا على اعتبارات ثلاثة الأول « أن الوزارة وقد اعتادت أن تؤجر هذه الأطيان وهي جزء ضئيل شائع في ثمانمائة فدان مملوكة لآل علما باشا إلى هؤلاء الآخرين واعتاد هؤلاء أن يستأجروها من الوزارة لشيوعها في أطيانهم واجتباباً لمزاحمة مستأجر أجنبي لهم فيها توقعت أن يتعرض آل علما باشا لهذا المستأجر الجديد ويحولوا دون استلامه الأطيان المؤجرة بما لهم من قوة الحول والطول ازاءه فرأت أن يأخذ المستأجر على نفسه مهمة الاستلام وأن يخليها من واجب التسليم الذي يلقيه القانون على عاتقها وأن يدفع هو عن نفسه كل تعرض مادي يحول دون التسليم بحيث لا تكون ملزمة ازاءه بأي تعويض إذا ما عجز

الحالين . ومن ثم يكون السبب الأول بوجهيه متعين الرفض .

« وحيث ان بما تأخذه الطاعة في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه إذ اعتبر النزاع الذي أثاره آل علما في دعوى القسمة حول ملكية الأرض المؤجرة تعرضا قانونيا للمستأجر أخطأ في تكيف هذا التعرض قانونا لأن التعرض القانوني الذي يضمنه المؤجر لا يتصور حصوله إلا أثناء مدة الأجرة والثابت من الأوراق أن النزاع في الملكية إنما أثر بعد انتهاء المدة بوضع سنوات .

« وحيث ان الحكم في هذا الخصوص قال «إن المنازعات التي قامت في وجه المستأجروحات دون انتفاعه بالأطيان المؤجرة لا ترجع إلى تعرض بسيط قام في وجهه من جانب آل علما باشا وإنما ترجع في الواقع إلى ادعاء هؤلاء بحقوق موضوعية على هذه الأطيان واجهوا بها وزارة الأوقاف منكرين عليها ملكيتها للأطيان واستمرت هذه المنازعات قائمة بين الطرفين مدة تقرب من خمسة والعشرين عاما أمام جهتي القضاء الأهلي والمختلط بحيث لم يفصل فيها نهائيا إلا بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٤٣ والثابت من الأوراق أن هذه المنازعات بينهم وبين الوزارة كانت سابقة على صفقة الإيجار فقد رفعت الوزارة دعوى قسمة على آل علما باشا أمام محكمة قويسنا الحزئية الأهلية قيدت بجدولها برقم ٧٤٢ سنة ١٩١٨ أثار فيها آل علما باشا منازعتهم في ملكية الوزارة للأطيان المؤجرة فأوقفت دعوى القسمة حتى يفصل نهائيا في ملكية الأطيان المطلوب فسقتها وإزاء هذه المنازعة في الملكية رفعت الوزارة في سنة ١٩٣٠ أمام محكمة شين الكوم الابتدائية

هو عن الاستلام ولا تبرأ ذمته من الإيجار الذي ارتضاه إذا ما حال هذا التعرض المادي من آل علما باشا أو غيرهم دون استلامه الأطيان وانتفاعه بها » والاعتبار الثاني « أنه لم يدر بخلد أي المتعاقدين عند التعاقد أن يظل المستأجر ملزما بدفع الإيجار رغم قيام حائل من التعرض القانوني يحول دون انتفاعه بالأطيان لأن هذا التعرض القانوني المبني على ادعاء الحقوق الموضوعية على الأعيان المؤجرة لا يملك دفعها والمرافعة في منازعاتها إلا المؤجر ، والمستأجر لم يشترط على نفسه عدم الرجوع على الوزارة وعدم إقصاص الإيجار المتفق عليه إلا بالنسبة للتعرض الذي يستطيع هو أن يدفعه عن نفسه ويتراجع بنفسه في المنازعات المتعلقة به وهو التعرض المادي دون غيره » والثالث أن المنازعات التي أثارها آل علما كانت تدور حول حقوق ادعوها على الأرض المؤجرة ولا يتصور أن يكون المستأجر علم بها ثم رضى بدفع إيجار الثلاث سنوات المتفق عليها مع تعذر انتفاعه بالأطيان إطلاقا إزاء هذه المنازعات المبنية على أسباب قانونية .

« وحيث ان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود وتقدير ما ترى أنه كان مقصود المتعاقدين مستعينة بظروف الدعوى ولها بهذه السلطة أن تعدل عن المدلول الظاهر إلى خلافه إذا أقامت ذلك على أسباب تبرره . ولما كانت المحكمة إذ خصصت عموم الاقرار وقصرته على التصرف المادي بنت ذلك على تلك الاعتبارات التي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فلا وجه للقول بأنها مسخت الاقرار . هذا وإن قول الحكم بأن المستأجر لم يلتزم بدفع الأجرة إلا في حالة التعرض المادي لا القانوني فيه الرد الكافي على دفاع الطاعة بأنه ملزم بها في

٢٦٨

٢٩ مايو سنة ١٩٤٧

الطعن بطريق النقض . حكم غيابي .

المبدأ القانوني

تقول المادة ١٢ من قانون انشاء محكمة النقض « لا يقبل الطعن بطريق النقض في حكم غيابي مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا » وهذا النص يحكم عمومه سار في حق جميع الخصوم الغائب منهم والحاضر . وإذا كان لمنع الغائب من الطعن بالنقض في الحكم الغيابي قبل انقضاء ميعاد المعارضة فيه علة هي أن النقض طريق طعن غير اعتيادي لا يصح الالتجاء اليه قبل استيفاء المعارضة فان لمنع الحاضر من الطعن بالنقض علة كذلك وهي تفادي تعارض الأحكام أو تقويت المعارضة على صاحب الحق فيها .

المحكمة

« حيث ان النيابة دفعت بعدم قبول الطعن بناء على المادة ١٢ من قانون إنشاء محكمة النقض والابرام لأن الحكم المطعون فيه حكم غيابي لم يثبت الطاعن أن المعارضة فيه لم تعد جائزة .

« وحيث ان هذه المادة تقول « لا يقبل الطعن بطريق النقض في حكم غيابي مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا » وهذا النص يحكم عمومه سار في حق جميع الخصوم الغائب منهم والحاضر . وإذا كان لمنع الغائب من الطعن بالنقض في الحكم الغيابي قبل انقضاء ميعاد المعارضة فيه

الأهلية دعواها بتثبيت ملكيتها للأطيان موضوع النزاع (وهي الأطيان المؤجرة) فحكم لصالح الوزارة بتثبيت ملكيتها بتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٣١ فرفع آل علما استئنافا عن هذا الحكم إلى محكمة استئناف مصر غير أنه أثناء نظر هذا الاستئناف نزع البنك العقاري ملكية ورثة المرحوم أحمد علما باشا من جميع الأطيان الشائع فيها ال ٥٣ ف المؤجرة فاضطرت الوزارة أن ترفع دعوى استحقاق إلى محكمة مصر المختلطة تطلب الحكم بأحقيتها لهذه الأطيان وإلغاء إجراءات نزع الملكية فيما يخص بها فأصدرت المحكمة المختلطة حكمها بجلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٣٥ بطلبات الوزارة غير أن البنك العقاري وورثة علما باشا رفع كلاهما استئنافا عن هذا الحكم إلى محكمة استئناف اسكندرية المختلطة ولم يصدر حكمها في هذا النزاع إلا بجلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٤٣ كما تقدم وقد قضت محكمة الاستئناف الأهلية بإيقاف الفصل في الدعوى حتى يفصل من القضاء المختلط في دعوى الاستحقاق قال الحكم هذا في حين أن الثابت بأسباب ذلك الحكم الصادر من محكمة شين الكوم الابتدائية في ١٢ من مايو سنة ١٩٣١ أن ورثة المرحوم أحمد علما باشا لم يلجأوا في دعوى القسمة إلى منازعة الطاغنة في الملكية إلا في سنة ١٩٢٧ بناء على عقود بيع صدرت لهم من مورثهم في سنة ١٩٢٦ ومن ثم يكون قول الحكم المطعون فيه بأن النزاع في الملكية كان سابقا على الاجارة التي انعقدت في سنة ١٩١٩ هو قول مخالف للثابت بالأوراق وإذن يتعين نقضه بلا حاجة للبحث في سائر أسباب الطعن وأوجهه .

(طعن وزارة الاوقاف بصفقتها وحضر عنها الاستاذ أحمد زكي ضد ورثة المرحوم الشيخ أحمد عبد العال قر وحضر عنهم الاستاذ حليم برسوم رقم ٦٤ سنة ١٩١٦ ق)

عقدا محتجا به على خصومه طالبا من المحكمة مؤاخذتهم به ترتب على ذلك حق الخصوم في الطعن عليه ودفع حجيتهم عنهم وحق المحكمة بل واجبا في التعرض له والفصل في النزاع القائم بشأنه بين الطرفين إذ حكمه حكم كل دليل يقدم اليها فتقول كلمتها فيه أخذا به أو اطراحا له .

المحكمة

« من حيث ان النيابة دفعت بعدم جواز الطعن في الحكم التمهيدي الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٥ . وهذا الدفع مردود بأن الحكم المذكور لم يرفع عنه طلب نقض مستقل به بل مع الحكم القطعي ثم خص بسبب طعن موجه اليه .

« ومن حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث ان الطاعن ينعى على الحكم التمهيدي أن المحكمة إذ أصدرته خالفت القانون لأنه متى كانت الخصومة قد حسمت بين الطرفين بعقد الصلح المؤرخ في ٢٧/٩/١٩٤٤ ما كان يجوز للمحكمة أن تأمر بتحقيق فيها ، ومن حيث أنه ينعى على الحكم القطعي في السبب الأول من أسباب الطعن الخاص به أن المستأنف عليهما الطاعن وزوجة أخيه قدما إلى محكمة الاستئناف عقد صلح مؤرخ في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ يتضمن تنازل المستأنفات للسدعي عليهن في الطعن عن الاستئناف وقبولهن للحكم الابتدائي ويتضمن أيضا اتفاقا على قسمة الأعيان الموروثة . فطعن المستأنفات في هذا الصلح بعيوب قانونية وموضوعية فدافع المستأنف عليهما بأن ليس لمحكمة الاستئناف أن

علة هي أن النقض طريق طعن غير اعتيادي لا يصح الالتجاء إليه قبل استنفاد المعارضة فإن منع الحاضر من الطعن بالنقض علة كذلك وهي تفادي تعارض الأحكام أو تفويت المعارضة على صاحب الحق فيها .

« وحيث ان الطاعن يزعم أن الحكم المطعون فيه غير قابل للمعارضة استنادا إلى المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات التي لا تجيز المعارضة من الغائب مرة أخرى في الحكم الغيابي الصادر في معارضة الأولى ولكن هذه المادة لا تنطبق على المعارضة في تقدير اتعاب الخير لأنها ليست إلا تظلما من الأمر الصادر من رئيس المحكمة بتقديرها والحكم في هذا التظلم يقبل المعارضة من الخصم الغائب وفقا للمادة ٣٣٤ من قانون المرافعات .

« وحيث ان الطاعن لم يقدم ما يدل على أن الحكم المطعون فيه صار غير قابل للمعارضة ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

(طعن عبد الحميد صدق صلاح افندي وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن الرافعي بك ضد محمد السيد الحمار افندي رقم ٥٦ سنة ١٦ ق)

٢٦٩

٥ يونيه سنة ١٩٤٧

عقد صلح تقدم من مستأنف عليه إلى محكمة الاستئناف . حق محكمة الاستئناف في بحثه والفصل فيه

المبدأ القانوني

ان المنازعة في شأن عقد الصلح ليست إلا فرعا من المنازعات في الحق المصطلح عليه المطروح أمام المحكمة ، فاذا قدم أحد الخصوم

لمن قسم مفرز في بعض القطع التي للقصر حصة شائعة فيها . وقد توهمت المحكمة أن ذلك يكون معلقا على موافقة المجلس الحسي وقالت أن هذه الموافقة غير موجودة ولا تعهد بها الطاعن فوقع الصلح باطلا . وهذا من المحكمة خطأ لأن القانون لا يقضي بطلان فرز وبيع حصة الشريك في الملك الشائع إلا بعد وقوعها عند القسمة في غير نصيب البائع فقساؤها بطلان عقد الصلح قبل القسمة سابق لأوانه مخالف للقانون .

« ومن حيث أن هذين السييين مردودان بأن الحكم فيما أقيم عليه من أسباب مقام على أن الطاعن عمد إلى عدم تنفيذ محضر الصلح من جهته فليس له والمسألة هذه أن يطالب المطعون عليهن بتنفيذه من جهتهن وبنت ذلك على قولها أنه تعسف معهن ولم يتمكن من شيء مما اختصن به في الصلح حتى ألجأهن بعد أن كن قد أنهين الحراسة الأولى إلى رفع دعوى مستعجلة بحكم فيها نهائيا بإقامة حارس على جميع أعيان التركة وقالت أن هذه حقيقة سلم بها الطاعن . وإذا كان الطاعن لم ينكر على المحكمة ما أثبتته عليه من ذلك وإذا كان عدم وفائه بالتزامه مانعا له قانونا من مطالبة خصومه بالوفاء بالتزامهن فان قضاء المحكمة يكون قد جاء موافقا للقانون ومقاما على أسباب مبررة له . ومن ثم يعمى رفض الطعن . »

[طعن محمد ائدى الشافى محمد عبدالرحمن عبد المئى عن نفسه وبصفته وحضر عنه الأستاذ وهيب دوس بك ضد السيدة ظهرة محمد عبد الرحمن عبد المئى . وآخرين رقم ١٠٣ سنة ١٦ ق]

تعرض الى شيء من ذلك وطلبا اليها الحكم إما بإثبات التنازل وإما بوقف النظر فيه حتى يفضل في الدعوى التي كانت رفعت في ٢٩ / ١٢ / ١٩٤٥ من الطاعن صحة ونفاذ عقد الصلح المذكور — لكن المحكمة قالت بحقها في التعرض إلى الصلح والفصل في أمره . وهذا مخالف للقانون لأن في حرمانها للطاعن من إحدى درجات التقاضى في خصوص الصلح ولأن محكمة الاستئناف لا يصح أن تنظر إلا فيما امتؤتف أمامها مما في الحكم الابتدائى .

« ومن حيث أن المنازعة في شأن الصلح ليست إلا فرعا عن المنازعة في الحق المصطلح عليه المطروح أمام المحكمة ولما كان قاضى الأصل هو قاضى الفرع وكان الطاعن قدم إلى المحكمة العقد المذكور محتجا به على خصومه طالبا منها مواخذتهن به مما يترتب عليه قانونا حق الخصوم في الطعن عليه ودفع حجيته عنهن وحق المحكمة بل واجبها في التعرض له والفصل في النزاع القائم بشأنه بين الطرفين وحكم هذا العقد حكم كل دليل يقدم اليها فتقول كلفا فيه أخذاً به أو اطراحا له لما كان ذلك فلا محل للنعى على المحكمة بمخالفة القانون . »

« ومن حيث أن السبب الثانى يتحصل في أن قضاء المحكمة في أمر عقد الصلح جاء مشوبا بالصور فلا يبين منه هل هو قضاء بالبطلان أم بالفسخ ولا ما هى الأسباب الواقعية التي أقيم عليها ، »

« ومن حيث أن السبب الثالث يتحصل في أن تركه المورث الأصلى الشيخ محمد عبدالرحمن تشمل حصة قدرها السدس من تركه أليه محمد الحميدى على المشاع مع بقية ورثة الابن فلما تم الصلح بين الطاعن من جهة وبين أخواته المدعى عليهن في الطعن وأرملة أليه من جهة أخرى كان طبعيا أن يخص

٢٧٥

١٢ يونيو سنة ١٩٤٧

دعوى استرداد الحيازة . شرط قبولها . قيام الحيازة فعلا وقت النصب .

المبادئ القانونية

١ — إذا صدر حكم جنائي على مستأجر باغلاق العين المستأجرة وتنفيذا لهذا الحكم أخرج المستأجر كل ما في العين من منقولات لإجراء النلق . فانه بذلك تزول حيازة المستأجر المادية للعين المؤجرة .

٢ — إن دعوى استرداد الحيازة إنما شرعت لحماية الحائز من أعمال النصب ومن ثم كان قبولها رهنا بأن يكون لرافعها حيازة مادية حالية ومعنى كونها مادية أن تتصل يد الحائز بالعقار اتصالا فعليا يجعل العقار تحت تصرفه المباشر ومعنى كونها حالية أن يكون هذا الاتصال قائما في حال وقوع النصب .

المحكمة

« حيث ان الطعن بني على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون من وجهين أولهما أنه اعتبر المطعون ضده حائزا للشادر بالرغم من تنفيذ حكم المخالفة عليه بالاغلاق ووضع الأختام تنفيذا زالت به حيازته المادية السابقة وانهدم نزوالها أساس الدعوى باستردادها . والوجه الآخر أن الحكم اعتبر تسليم الطاعن للشادر بأمر النيابة من قبيل غصب حيازة المطعون ضده في حين أنه ليس إلا إجراء من إجراءات تنفيذ حكم المخالفة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه مقام على أن حكم الاغلاق لم يترتب عليه رفع يد المطعون ضده عن العين المؤجرة له وعلى أن أمر النيابة بتسليمه للطاعن وقد صدر في غير مواجهة المطعون ضده ونفذ في غيبته هو بمثابة غصب .

« وحيث انه ثابت بالصورة الرسمية المحضر الاغلاق أن المحضر المكلف بتنفيذ الحكم في المخالفة رقم ٢٣ سنة ١٩٤٥ الزقازيق انتقل إلى الشادر « مخاطبا » أخا المحكوم عليه عبدالسميع أيوب « للقيم معه لغيابه » ونبه عليه باخراج كل ما في الشادر من المنقولات لإجراء النلق « فأجاب بالامثال » وأخرج منه جميع الأشياء التي كانت به ثم أغلق المحضر بابا ووضع عليه الأختام . ومن ذلك يبين أن حيازة المطعون ضده المادية للشادر قد زالت نتيجة تنفيذ حكم جنائي صدر عليه « وحيث ان دعوى استرداد الحيازة إنما شرعت لحماية الحائز من أعمال النصب ، ومن ثم كان قبولها رهنا بأن يكون لرافعها حيازة مادية حالية . ومعنى كونها مادية أن تتصل يد الحائز بالعقار اتصالا فعليا يجعل العقار تحت تصرفه المباشر ومعنى كونها حالية أن يكون هذا الاتصال قائما في حال وقوع النصب .

« وحيث ان تنفيذ حكم الاغلاق على الصورة الثابتة بالمحضر المؤرخ في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ قد قطع الاتصال الفعلي بين يد المطعون ضده والشادر قبل أن تمكن النيابة الطاعن منه ومن ثم يكون قول الحكم المطعون فيه بأن المطعون ضده ظل حائزا رغم ذلك هو قول مبني على خطأ في فهم معنى الحيازة . ولما كان هذا الخطأ قد صرف المحكمة عن النظر فيها يدعيه المطعون ضده استنادا إلى تحقيق الشكوى رقم ٩٣٩ سنة ١٩٤٥ الزقازيق من أن الحيازة عادت

القضية للحكم حافظة بها عدة مستندات في مقدمتها ورقة مؤرخة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨ وموقعة بامضاء كل من حسن سيد كفاقي وعبد حسن عوض المطعون ضدّها الأول والثاني وهي تتضمن اقرار المطعون ضده الأول بأن عقد البيع الصادر إليه من الثاني ليس يباعا حقيقيا كما نص عليه في العقد « بل هو بصفة أمانة لأسباب مهمة خاصة بمصلحة » « الشيخ محمد حسن عوض (المطعون ضده » « الثاني) وأن هذا الأخير هو المالك الحقيقي » « وصاحب الحق في التصرف في العقار بكل » « أنواع التصرفات من إجارة أو بيع أو رهن » « وهو الملزم بدفع المال للحكومة الخ ولما أن » « اطلع محامي المطعون ضده الأول على هذه » « المستندات قدم طلبا إلى حضرة رئيس الدائرة » « الاستئنافية مؤرخا في أول يناير سنة ١٩٤٥ » « طلب فيه فتح باب المرافعة في الدعوى حتى » « يحضر موكله شخصيا ويطلع على الأقرار المؤرخ » « في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨ ويبدى رأيه في » « شأنه فقررت المحكمة بجلسته ١٥ من يناير » « سنة ١٩٤٥، فتح باب المرافعة في القضية لجلسة » « ٩ ابريل سنة ١٩٤٥ كطلب وكيل المستأنف » « عليه الأول (المطعون ضده الأول) لأخذ » « معلومات موكله عن ورقة الأقرار وصورية » « البيع للنسب صدورها إليه » .

ولعدم حضور هذا الوكيل تأجلت القضية لجلسة ٢٨ ماي سنة ١٩٤٥ للمرافعة ثم لجلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ليوكّل المطعون ضده الأول محاميا عنه بدل وكيله الذي تنازل عن التوكيل وفي هذه الجلسة الأخيرة حيزت القضية للحكم لجلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ثم صدر الحكم المطعون فيه بجلسته أول يناير سنة ١٩٤٦ قاضيا برفض دعوى الصورية بناء على أن الطاعن قد

إليه ثم سلبها الطاعن منه بالقوة فانه يعين قاض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة الاستئناف بغير حاجة للبحث في الوجه الآخر .

(طعن محمد زكي عبد الباقى افندى وحضر عنه الأستاذ محمد حامد فهمى ضدعريان يوسف أيوب وحضر عنه الأستاذ محمد سعيد رقم ٧٠ سنة ١٦ ق)

٢٧١

١٢ يونيو سنة ١٩٤٧

مستند قاطع في الدعوى . عدم التحدث عنه . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كانت الورقة التي استدلت بها الطاعن في دعواه بالصورية . من المستندات المهمة التي يحتمل أن يكون لها تأثير في نتيجة الفصل في الدعوى . فانه من المتعين على المحكمة أن تتحدث عنها في حكمها . فاذا لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا في بيان الأسباب متعين النقض .

الحكم

« حيث ان مبنى الطعن ان الطاعن قدم إلى محكمة الاستئناف مستندا حاسما في الدعوى لم يسبق تقديمه إلى محكمة أول درجة هو ورقة الضد التي ثبتت صورية عقد البيع الذي يطلب القضاء ببطالانه ولكن المحكمة أغفلت الرد عليه وهذا الاغفال يعد قصورا في التسبب يجب الحكم بما يوجب نقضه .

« وحيث انه ثبت من الاطلاع على الأوراق الرسمية التي قدمها الطاعن تأييدا لطعنه أنه قدم لمحكمة الاستئناف في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ بعد حصول المرافعة في الدعوى وحجز

الأول إلى طلبه فتح باب المرافعة لأخذ رأى موكله في شأنها هي من المستندات المهمة التي يحتمل أن يكون لها تأثير في نتيجة الفصل في الدعوى فانه كان يتعين على المحكمة أن تتحدث عنها في حكمها أما إذ هي لم تفعل فيكون حكمها قاصرا في بيان الأسباب ويتعين نقضه .

(طعن الشيخ أبو زيد أبو زيد فايد وحضر عنه الأستاذ زكريا بقطر ضد حسن سيد كفاقي وآخرين رقم ٤٨ سنة ١٦ ق)

اشترى من الطعون ضده الأول ١٢ س. و ٧ ط من ضمن القدر المبيع بالعقد الطعون فيه بالصورية مما يفيد إقراره بصحة هذا العقد ولم يشر بالحكم بأية إشارة إلى الورقة سالفة الذكر للقلمة من الطاعن بحافظة مستنداته المؤرخة في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ .

« وحيث انه لما كانت هذه الورقة التي استدلت بها الطاعن في دعواه بالصورية والتي رأت المحكمة في جلسات سابقة إجابة وكيل الطعون ضده

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٢٧٢

١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧

- ١ - ضمان البائع لا يشمل إلا الحقوق العينية . حق المستأجر . شخصي . لا يضمنه البائع .
- ٢ - العمد . ركن من أركان التدليس . وجوب اقترانه بسوء النية لافساد القدر . الفس لا يكفي لابطال العقد مالم يفتن بالحيلة .

المبادئ القانونية

- ١ - إن المادة ٣٠٠ من القانون المدني صريحة في أن ضمان البائع لا يشمل إلا الحقوق العينية - ولما كان حق المستأجر على العين المؤجرة ليس إلا حقا شخصيا فهو لا يدخل في حكم تلك المادة خلافا لما ذهب إليه علماء القانون في فرنسا في شرح المادة ٦٢٦ التي لم تشترط أن يكون الحق الموجب للضمان حقا عينيا بل اكتفت في ذلك بظهور حقوق أو تكاليف

Charges على المبيع ولذا ذهبوا هذا المذهب الذي لا يستقيم مع نصوص القانون المصري الذي ذهب بعض شارحيه ومحكمة النقض إلى أن المشتري لا يحق له في هذه الحالة أن يرجع على البائع بالضمان لأنه استلم المبيع كاملا ولأن الاجارة لا تحول دون الانتفاع ولقد بلغ رأى هؤلاء أنهم لا يميزون للمشتري طلب الفسخ والبطالان على الإطلاق .

- ٢ - إن العمد ركن من أركان التدليس المبطل للعقود المنصوص عليه في المادة ١٣٦ من القانون المدني إذ وصفته بأنه موجب لعدم صحة الرضا إذا كان رضا أحد المتعاقدين مترتبا على الحيل المستعملة له من المتعاقد الآخر بحيث لولاها لما رضى وقد أسمته محكمة النقض الوطنية التدليل السلي وأوجبت لاعتباره مفسدا للعقد

توافق سنو العينة لدى العاقد وينبني على ذلك ان الغش ليس من شأنه وحده إفساد الرضا وإبطال العقد بل لابد من اقترانه بالحيلة .

المحكمة .

د بما ان موضوع الخصومة يحصل في ان المستأنفين اشتروا من المستأنف ضدهما بقدر حرر أمام موثق العقود الرسمية بمحكمة مصر المختلطة في يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ٤٥ ف و ٤ ط و ١٦ س أرضا تقوم عليها حديقة بها أنواع مختلفة من الفاكهة ويشتمل هذا العقد على اقرار من الباعين بخلو العين المبيعة من الحقوق العينية والشخصية وعلى تعهد منهما بتسليمها اليهم بعد أسبوع . ولما لم ينفذ ما بهذا الالتزام طلبوا في أول أكتوبر سنة ١٩٤٢ تنفيذ العقد الرسمي على يد محضر ويومئذ حصل اعتراض على التسمي بمن يدعى محمد ابراهيم القماش أفندي مستنداً إلى أجرة قائمة فيما بينه وبين الباعتين على تلك الحديقة عقد مثبت التاريخ في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤١ بمحكمة كفر صقر الأهلية لمدة ثلاث سنوات بدايتها أول يناير سنة ١٩٤٢ والنهاية في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ لكل الثمار ما عدا الليمون فبقى مخصوصة إلى آخر مايو سنة ١٩٤٥ ولكن المحضر المباشر للتنفيذ لم يبدأ باعتراضه لما هو مذكور بقدر البيع عن خلواصين من الحقوق كافة ولذا رفع في اليوم التالي ضد المشتري الدعوى المستعجلة رقم ١٦٣١ سنة ١٩٤٢ كفر صقر التي انتهت بالقضاء للمستأجر بالغاء محضر التسليم وإعادة وضع يده على الأرض المؤجرة اليه وقد صار تنفيذ هذا الحكم بمحضر رسمي تاريخه ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٢ فرفع المشترون هذه الدعوى للمستأنف حكيمها ومضمونها أنهم لم يجدوا بدا حبال تلك الأجرة المثبت تاريخها قبل البيع الصادر لهم والواجب احترامها إلى نهاية المدة

التي لم ينقض منها غير تسعة شهور من السنة الأولى فضلا عن الحكم الصادر بإعادة وضع يد المستأجر وفاقا لما سلف بيانه وأنه لما كانت الباعتان قد أخفتا عنهم وقت التعاقد على البيع أمر الأجرة المذكورة وقررتا في العقد بصرح اللفظ أن الأرض المبيعة خالية من حقوق الغير فانهم يطالبونها بالتعويض عما لحقهم من ضرر نتيجة لما انطوى عليه الأخفاء من غش وتدليس أضاع عليهم غلة الجنية في المدة الباقية من الايجار لا بحسب ما هو مقرر لها في العقد من الأجرة وهي ١٥٠ ج في السنة لأنه تقدير صوري والحقيقة أن ربحها لا يقل سنوياً عن ٥٠٠ ج يدل على ذلك قيمة ما دفعوه من ثمن .

وبعد أن كان المستأنفون يطالبون بتعويض مقداره ١١٢٥ ج و ٥٠٠ م مقابل ثقات القضايا التي رفعها عليهم المستأجر قصروا طلبهم على مبلغ ٧٠٠ ج ذا كرين أنه بسبب مقاضاة المستأجر لهم وحصوله على حكم بإعادة وضع يده ثم شروعه بعد ذلك في رفع دعوى إثبات حالة الجنية تمهيداً لمطالبتهم بالتعويض عن المدة التي رفعت يده فيها عن الأرض ورغبة منهم في استكمال زراعتها وإدخال بعض الاصلاحات عليها لم يجدوا مناصاً من التصالح معه بمقتضى عقد قدموه مؤرخاً ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢ يتضمن نزوله عن مدة الايجار الباقية وما تكلفه من ثمن سماد عضوي وضعه بالجنية نظير دفعهم له ٦٠٠ ج و ١٠٠ م مقابل ما تكبدوه من ثقات ورسوم واتعاب محاماة في قضايا المستأجر .

وكان دفاع المستأنف ضدهما دائراً حول أنها لم يبد منها تقصير فيما تعهدتا به ولم يتصل بالمشتري أي ضرر إذ قد تسلمت الجنية بالفعل بمحضر رسمي على رغم الاعتراض الحاصل من المستأجر وان هذا المستأجر لم يرفع أشكالا في التنفيذ علماً منه بضعف

حجته حيا ما هو مشروط بعقد الايجار في البند الرابع عشر حيث تعهد بتسليم العين المؤجرة في أى وقت تشاؤه في غضون المدة لدواع شرعية وكان خليقا بالمستأقنين ادخالها في قضية وضع اليد التي رفعها ذلك المستأجر كما يتاح لها الاحتجاج ضده بضمون هذا البند وهو إهمال عليهم تبعته فوق أنه كان لزاما عليهم تكليفها رسمياً بالوفاء قبل المطالبة بالتعويض عملاً بحكم المادتين ١١٩ و ١٢٠ من القانون المدني .

وقضت المحكمة الابتدائية برفض دعوى المستأقنين لأسباب تنحصر في أن المستأجر لم يرفع اشكالا في التنفيذ بالتسليم وأن المشتري لم يدخلوا البائعتين في المنازعة التي وجهها اليهم المستأجر السالف الذكر مفوتين عليهما فرصة المناقشة عما خولها العقد من حق اخراجه من العين في خلال مدة الايجار على نحو ماسلف بيانه ومن ثم يجب تحميلهم مغبة هذا التقصير وأخذت المحكمة برأى المستأنف ضدها في وجوب أن تكون المطالبة بالتعويض مسبقة بتكليف رسمي وفي أنه لا دليل على مازعمه المستأنفان من حصول تواطؤ بين البائعتين والمستأجر على قيمة زهيدة للأجرة وقالت أن الصلح الذي قصدوه مع المستأجر ودفعهم له نقوداً بمثابة تعويض عن المدة الباقية من الاجارة فغير ملائم للبائعتين في قليل أو كثير واستخلصت من قرآن الأحوال أن المستأقنين إنما أرادوا بدعواهم إضاعة حق المستأنف ضدها في قبض باقي الثمن .

« وبما ان المستأقنين أبانوا بصحيفة استئنافهم الأوجه التي يفندون بها الحكم المستأنف فبعد أن رددوا الأسانيد التي ارتكبنوا عليها في الدعوى الابتدائية قالوا أن المستأجر أراد الاستشكال في في تنفيذ العقد الرسمي بالفعل ولكن المحضر رفض قبوله ولقد ألح المتعرض في طلبه إلى حد أن استعان

المحضر بالبوليس لاجراء التسليم أما الاحتجاج عليهم بأن التسليم تم فلاوجهة له حيث كان التسليم مشوباً بذلك التعرض الجدى والذي لم يلبث أن زال أثره بعد أسبوع إذ حصل المستأجر على حكم بإعادة وضع يده وهذه بمحضر رسمي في يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٣ وعملوا عدم إدخالهم البائعتين في الدعوى التي أقامها المستأجر بأنهم قاموا بقصارى الجهد في الدفاع عن حقوقهم بأن أبدوا فيها دفعين بعدم اختصاص محكمة كفر صقر بنظر الدعوى لأنهم يقيمون بالقاهرة وبعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة وحجزت المحكمة القضية للحكم في هذين الدفعين مدة أسبوع وفي اليوم المحدد للنطق بالحكم قضت برفض الدفعين وإعادة القضية للرافعة في موضوعها في الجلسة عينها رافضة تأجيلها بناء على طلبهم لحضور محاميهم وما لبثت أن حكمت للمستأجر ومن ثم يبين أنه لم تكن لديهم الفرصة لأدخالها على أنه لم تكن هناك فائدة ترجى من هذا الاذخال مع وجود ذلك العقد المثبت التاريخ بين المستأجر وردوا على ما هو خاص بضرورة التكليف الرسمي بأنهم قاموا به حقيقة حينما أخلف البائعتان بشرط التسليم في ميعاد الأسبوع إذ أعلنوا في ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٣ عقد البيع الرسمي وطلبا اليهما التسليم طوعاً أو جبراً بطريق التنفيذ وهذا الاعلان موجود بمحكمة الزقازيق في قضية بين الطرفين وقالوا أن التعويض الذى يطلبونه مبنى على ملووع من البائعتين من غش وتدليس إذ كتمتا عنهم أمر الاجارة وهي حالة لا يتصور فيها وجوب التكليف الرسمي وانتقلوا إلى القول أن المستأنف ضدها زعمتا على غير حقيقة أن المشتري كانا عطلين بالاجارة بل أن المستأجر هو الذى كان قائماً « بالسمره » فيما بين الطرفين المتعاقدين وطلبا الاحالة إلى التحقيق لأقامة الدليل على هذه الواقعة

غير أن المحكمة ولما تستجب إلى هذا الطلب جاءت من بينها بقرائن أحوال استخلصت منها ذلك العلم الزعوم .

« وبما انه واضح مما سلف ذكره ان أول ما يستند اليه المستأنفون في طلب التعويض انتفاء علمهم باجارة محمد ابراهيم القماش أفندي أو بالحرى تعمد البائعتين اخفاء ذلك عنها كما هو مذكور في عقد البيع الرسمي من عدم ترتب حقوق عينية أو شخصية على الأرض . ويرد على ذلك أنه ليس مما يسهل تصديقه اقدام اشخاص على شراء خمس وأربعين فدنا تشغلها حديقة فواكه وهي صفقة كبرى ستكلفهم بضعة آلاف من الجنيهات إلا بعد المعاينة وطول البحث والاستقصاء من أهالي الناحية الكائنة بها العين عن أحوالها ومقدار إنتاجها وطرق تصريف عمارها ولا بد أنهم وصلوا من هذه الطريقة إلى معرفة ما إذا كان أصحابها هم القائمون بإدارتها واستغلالها لأنفسهم أو أنها في حوزة مستأجر يحل فيها زراعا واتباعا يشرفون على مصالحها ويحرسونها ويتحدثون باسمه إلى أي قادم هناك وكل هذه امارات لا يمكن أن تخفى معها الحقيقة اما لماذا لم يذكر شيء عن الاجارة في عقد البيع الرسمي مع توافر علم المشتري فتعليقه حين سائع وهو يقينهم بأنهم على أسوأ سيحلون محل البائعتين في اقتضاء الأجرة المتفق عليها بعقد التأجير أو اطمئنانهم إلى البند الرابع عشر من هذا العقد الذي يخولهم في أي وقت اخراج المستأجر من العين والدليل على صحة هذا الاستنتاج أن العقد الرسمي محرر في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٢ وقد تعمدت فيه البائعتان بتسليم البيع بعد أسبوع أي في يوم ٢٦ سبتمبر وقد طلب المشترون تنفيذ العقد في أول أكتوبر أي بعد خمسة أيام وهي مدة لا تنطوي على كفاية التراضي

من أحد طرفي العقد في أداء التزامه إلى الحد الذي يفقد الطرف الآخر صبره فيلجأ إلى طريق التنفيذ كما أن أولئك المشترون لم يفصحوا في مرافعاتهم ومذكرات عن كيفية اخلال البائعتين بشرط التسليم في الميعاد المقرر اللهم إلا أن يكون قد وقع فيما بينهم وبين المستأجر خلاف استيقنوا منه أنه عقد العزم على المشاكسة .

« وبما انه مع افتراض أن المشتري لم يكونوا يعلمون بالتأجير لمحمد ابراهيم القماش أفندي فلا محل للرجوع على البائعتين بشيء لأنه لم يقيم دليل على تعمدهما الكتمان قصد الاضرار بهن وهذا العمد ركن من أركان التدليس المبطل للعقود المنصوص عنه في المادة ١٣٦ من القانون المدني إذ وصفته بأنه موجب لعدم صحة الرضا إذا كان رضا أحد المتعاقدين مترتباً على الحيل المستعملة له من التعاقد الآخر بحيث لولاها لما رضى وقد أسسته محكمة النقض الوطنية التدليس السلي وأوجبت لاعتباره مفسدا للعقد توافر سوء النية لدى العاقد (نقض رقم ٣٢٧ ص ١٠٤٩ مجموعة محمود عمر) وينبني على ذلك أن الغش ليس من شأنه وحده افساد الرضا وابطال العقد بل لابد من اقترانه بالحيلة وكل ذلك غير متوافر في القضية الراهنة فاذا كانوا لا يملكون ابطال عقد شرائهم لما يعزونه إلى البائعتين من كتمان أو تدليس سلبى على حد ادعائهم فهم من باب أولى ممنوعون من المطالبة من جرائه بالتعويض لانتفاء الخطأ وهو أهم أركان المسؤولية التي تنطبق عليها المادة ١٥١ من القانون المدني كما أنه يمكن القول بأنه لم ينشأ في الواقع ضرر للمستأنفين من اخفاء موضوع الاجارة عليهم إن صح قولهم لأنهم وقد انتقلت اليهم ملكية الحديقة بمقتضى عقد البيع صاروا أصحاب الحق في قبض أجزائها من المستأجر من تاريخ البيع إلى نهاية المدة

المتفق عليها في عقد الايجار وقد حكمت محكمة
التقضى بان البائع لا يكون ضامناً للمشتري ومازما
قبله بالتعويض إذا ظهر أن العين المبيعة مؤجرة
بعقد ثابت التاريخ قبل البيع لأن المادة ٣٠٠ من
القانون المدنى صريحة في أن ضمان البائع لا يشمل
إلا الحقوق العينية ولما كان حق المستأجر على العين
المؤجرة ليس إلا حقاً شخصياً فهو لا يدخل تحت
حكم تلك المادة خلافاً لرأى الشراح الفرنسيون في
المادة ١٦٢٦ ف التي لم تشترط أن يكون الحق
الموجب للضمان حقاً عينياً بل اكتفت في ذلك
بظهور حقوق أو تكاليف على المبيع ولهذا ذهبوا
هذا المذهب الذى لا يستقيم مع نصوص القانون
المصرى الذى ذهب بعض شراحه إلى أن المشتري
لا يحق له في هذه الحالة أن يرجع على البائع بالضمان
لأنه استلم المبيع كاملاً ولأن الايجارة لا تحول دون
الانتفاع بالملك ولقد بلغ رأى هؤلاء حد أنهم
لا يجيزون للمشتري طلب الفسخ والبطلان على
الاطلاق (حكم التقضى في ١ ديسمبر سنة ١٩٣١)
قاعدة ١٦ ص ٢٦ مجموعة محمود عمر ويراجع
شرح القانون المدنى لنجيب الهلالى ص ٣٥١
و ٣٥٢ بند ٣٥٤ و ٣٥٥) أما الضرر الذى يزعم
المستأفون حدوثه لهم لم يتواطؤ البائعين والمستأجر
على تخفيض قيمة الايجار فيكفى لدخضه أن عقد
التأجير ثابت التاريخ في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤١
أى في وقت متقدم عن وقت البيع لهم بتسعة شهور
قبل أن يوجد الداعى إلى ذلك التواطؤ وأن ما أزرجه
المستأفون من قول بأن الثمن المدفوع منهم يدل
على أن الأجرة المذكورة في العقد تقل عن الحقيقة
هو في الواقع حجة عليهم لا لهم لأن فداناً يباع
بخمسة وسبعين جنباً في سنة الحرب التى ارتفعت
فيها أسعار الأراضي وحدايق الثمار خاصة إرتفاعاً
فاحشاً لا يمكن أن تزيد قيمة الايجار عما استأجره

به عهد ابراهيم القماش أى ١٥٠ نج للتقدير جميعاً
يضاف إلى ما ذكر أن وجود عقد ثابت التاريخ
يجعل حق المستأجرين مقصوراً على الأجرة العينية
فيه فإذا مات رأى لهم الاستزادة من الحق بأخذ
الجينة من المستأجر نظير مبلغ من المال أملاً في الربح
فهذا من شئونه الخاصة لهم كسبه وعليهم خسارته
ولا يمكن أن يضاربه البائعان لعدم استطاعتها
أن تحولاهم من الحقوق أكثر مما كان لها قبل
نقل الملكية اليهم .

« وبما انه مما لا شك فيه ان المستأفنين ارتكبوا
خطأ بأن لم يدخلوا البائعين في الدعوى المستعجلة
التي أقامها ضدهم المستأجر ان كانوا حقاً لا يعرفون
شيئاً عن اجارته وعذرهم في ترك ذلك غير وجه
وليس من شأنهم أن يقضوا فيما بينهم وبين أنفسهم
بأن الشرط الوارد بالبند الرابع عشر المشار اليه
من قبل من الشروط المطبوعة التي لم يعتد بها
بل هو من خصائص البائعين ولا يجب حرمانها
من الاستمسك بها .

« وبما انه فيما ذكر غناء عن التصدي لوجوب
التكليف الرسمى قبل طلب التعويض ويبنى عليه
أن دعوى المستأفنين لا تقوم على سند صحيح من
القانون ويكون الحكم المستأنف إذ قضى برفضها
قد أصاب الحقيقة ولذا يتعين تأييده والزام
رافعى الاستئناف بمصروفاته عملاً بالمادة ١١٣
مرافعات .

(استئناف رياض أقدى جرجس وآخرين وخضر عنهم
الاستاذ راغب حنا ضد انيسه هاشم مصطفى خليل وآخرين وخضر
عنها الاستاذ عزى استينو رقم ١٧ سنة ٦٤ ق رئاسة
وعضوية حضرات أصحاب القزة حسن نجيب بك
وعبدالعزيز أنسى بك واحمد سامعيل فهمى بك مستشارين)

مَحْكَمَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ

٢٧٣

٣ يونيو سنة ١٩٤٨

عقد . الكتابة والتوقيع عليه . غير كاف .
لا بد من قيام الدليل على تلاقى إرادة المتعاقدين على قيام
الالتزام ونفاذه . تسلم التعاقد لأمين . وجوب بحث سببه

المبدأ القانوني

إنه وإن كان العقد المكتوب خاليا بالفعل
من أى شرط فاسخ أو موقف إلا أنه لما كان
التعاقد لا يعتبر تاما ملزما بمجرد تدوين نصوصه
كتابة ولو حصل التوقيع عليها بل أنه لا بد
من قيام الدليل على تلاقى إرادة المتعاقدين على
قيام الالتزام ونفاذه وهذا ما يقتضى تسليم السند
المثبت له لصاحب الحق فيه بحيث لو تبين أنه لم
يسلم إليه مطلقا لما صلح هذا الالتزام كما أنه إذا
تبين أنه قد تحرر مكتوب بالتعاقد ولكنه تسلم
لأمين فانه يتعين البحث في ظروف وشروط
تسليم ذلك المكتوب للأمين .

المحكمة

« من حيث ان الاستئناف قد استوفى أوضاعه
الشكلية وفقا للقانون فهو مقبول .

« ومن حيث ان محصل وقائع الدعوى يخلص
في أنه بتاريخ ٢٦ / ١١ / ١٩٤٥ كتبت السيدة
زهة عبد الملك اسحق (المستأنفة) عقداً يبيع
فدان إلى محمد السنوسي مقلد أفندي والشيخ خليل

إبراهيم محمد مقلد بضمن قدره ٢٢٥ ج أقرت البائعة
أنها تسلمته وتعهدت بتقديم المستندات اللازمة
وقررت في نفس العقد بأنها صرحت للمشتريين
باستلام العين المبيعة وأنها مستعدة للتوقيع على
الكشف النظامي (تقصد العقد) والتزمت
بتعويض يعادل الثمن إذا هي قصرت . وشهد على
العقد ابنها أديب نصر « وكيل بنك التسليف
بمنفلوط » ونبيه أفندي فضل « وكيل بنك التسليف
باسيوط » وقد وضع هذا العقد والثمن أمانة تحت
يد نبيه أفندي فضل فلم يستلم المشتريان العقد كما لم
تسلم البائعة الثمن .

وفي ١٩ / ١٢ / ١٩٤٥ قدم محمد أفندي السنوسي
مقلد شكوى إلى مأمور مركز منفلوط يقول فيها
أن العقد والثمن وضعا أمانة تحت يد نبيه أفندي
لحين توقيع البائعة على العقد النهائي بعد تقديم
مستندات الملكية . وأن البائعة تسوف في تقديم
المستندات المطلوبة مما يضطره إلى رفع دعوى اثبات
تعاقد وهذا يستلزم وجود العقد معه وطلب في
شكواه أن يكلف الأمين بتسليم العقد إليه وقد
سئل نبيه أفندي في هذه الشكوى بقرار أن سبب
إيداع العقد والثمن تحت يده يرجع إلى أن البائعة
كانت قد باعت نفس القدر إلى شخص آخر اسمه
مصطفى خليفة . وأن طرفي التعاقد الثاني اتفقا
على ابقاء العقد والثمن تحت يده حتى تتمكن السيدة
من استرداد العقد الاول ونفي ما ادعاه الشاكي من
أن سبب الإيداع يرجع إلى انتظار تقديم البائعة
للمستندات ولما سئل أديب أفندي نصر ابن البائعة
قرر نفس هذه الأقوال حفظت الشكوى وكلف

الشاكى برفع دعواه إلى المحكمة فرفضت هذه الدعوى واختصم فيها نبيه أفندى فضل ليقدم العقد الذى تحت يده وقد قدم الرجل العقد للمحكمة كما أودع الثمن خزانة المحكمة وفي جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ طلب مصطفى خليفه التدخل خصما لأنه صاحب عقد عن نفس العين فلم تقبله المحكمة وفي جلسة ١٣ / ٣ / ١٩٤٧ قضت بصحة التعاقد الصادر من المستأنفة للمستأنف ضدها الأول والثاني في ٢٦ / ١١ / ١٩٤٥ ببيع الفدان المبين في العقد بثمن قدره ٢٢٥ ج وألزم المستأنفة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

وقد ارتكبت المحكمة في حكمها على كون العقد غير معلق على شرط وأنه لا يجوز اثبات عكس ما جاء فيه إلا بالكتابة حتى وإن قل الثمن عن عشرة جنيهات أخذا بما قرره القانون الفرنسى في المادة ١٣٤١ مدنى كما أنها لم تقتنع بالعلة التي ذهبت إليها المستأنفة في تعليل إيداع الثمن والعقد تحت يد أمين -- وقد استأنفت السيدة نزّهة هذا الحكم متمسكة بدفاعها .

« ومن حيث إن محكمة أول درجة رأت أن العقد الصادر من المستأنفة إلى المستأنف ضدها الأولين لا يزال قائما وأنه خلو من أى قيد أو شرط يوقف سريانه أو يعلق تنفيذه على أى حادثة أو واقعة ما وإن وجود العقد والثمن في يد أمين ليس في نفسه دليلا على وجود مثل هذا الشرط وأنه لذلك يتعين تنفيذ هذا التعاقد مادام لا معطل له » ومن حيث أنه وإن كان العقد المكتوب خاليا بالفعل من أى شرط فاسخ أو موقف إلا أنه لما كان التعاقد لا يعتبر تاما ملزما بمجرد تدوين نصوصه كتابة ولو حصل التوقيع عليها بل أنه لا بد من قيام الدليل على تلاقى ارادة المتعاقدين على قيام الالتزام وفقاده وهذا ما يقتضي تسليم السند الثابت

له لصاحب الحق فيه بحيث لو تبين أنه لم يسلم إليه مطلقا لما صلح هذا الالتزام كما أنه إذا تبين أنه قد تحرر مكتوب بالتعاقد ولكنه تسلم لأمين فانه يتعين البحث في ظروف وشروط تسليم ذلك المكتوب للأمين .

« وحيث إن طرفي الخصومة متفقان على أن المحرر المثبت للتعاقد لم يسلم للمستأنف ضدها بل أودع هو والثمن عند أمين وقد اختلفا على حقيقة السبب في ايداعه هو والثمن عند ذلك الأمين . فالسيدة المستأنفة تقول أن السبب يرجع إلى سبق تصرفها لمصطفى خليفه وأنها أثبتت تنفيذ العقد الجديد إلا أن تتمكن من استرداد العقد الأول بعد الاتفاق مع صاحبه على الفسخ . فإذا هي لم تستطع استردت عقدها الثانى واستردت المستأنف ضدها الثمن . ويقول المستأنف ضدها أن هذا القول غير صحيح وأن السبب أنها وعدت بتقديم المستندات اللازمة وأثبتت العقد والثمن في يد الأمين حتى تنجز وعدها .

« ومن حيث إن الذى يؤيد قول المستأنفة من عدم قيام الالتزام وتعليل نقاذه هو قول الأمين الذى اختاره الطرفان ورضى كل منهما ذمته ولم يأخذ واحد منهما سنداً عليه . فقد قرر هذا الأمين في صراحة لا تحتل لبسا ولا تأويلا أنها اتهمناه على العقد والثمن حتى تستطيع السيدة البائعة أن تفسخ عقدها الأول مع مصطفى خليفه وهذه عبارته في تحقيق الشكوى رقم ١٧٥٠ سنة ١٩٤٦ إدارى منفلوط للضمومة للفردات .

« وبعد تحرير العقد تسلم المبلغ لى بصفة أمانة لحين التصديق على العقد التهاى واستلم المشتري العقد وبعد خروج المشتري من المجلس العقد تدارك ابن البائعة أديب أفندى نصر واتصل بالمشتري محمد أفندى السنوسى صاحب الشكوى وطلب منه

في يد أمين تعليقاً لتنفيذه على شرط إمكان استرداد العقد الأول ولا حاجة للنص على هذا الشرط. كتابة في نفس العقد أو في ورقة خاصة مادام المستأنف عليها قد حرما من عقدهما إلا أن يتحقق فليس في يدهما عقد يتمسكان به . والأمين الذي ارتضياه يقول هذا .

« ومن حيث انه لما تقدم تكون دعوى المستأنف ضدها لا أساس لها لأنهما لا يستطيعان استلام العقد والتمسك به إلاوفقاً لما تم عليه الاتفاق بين الطرفين والأمين . ومن ثم يتعين رفض هذه الدعوى والزام صاحبها بالمصاريف وهذا يقتضى الغاء حكم محكمة أول درجة .

(استئناف الست ترهه عبدالمالك اسحق وحضر عنها الاستاذ أمين خلهضد محمدافندي السنوسي محمد مقلد وآخرين وحضر عنهما الاستاذ وجيه المصري رقم ٢٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب الغزة احمد محمد حسن بك رئيس المحكمة ومحمد عبد السلام بك ومحمد صبحي بهجت بك مستشارين)

إعادة العقد وإيداعه طرفي مع المبلغ لحين العمل على استرداد عقد البيع الأول فأودع المبلغ والعقد طرفي لهذا الغرض »

وجلى أن المشتريين كان يخشيان أمراً فأودعا العقد والتمن عند أمين حتى تتحلل البائعة من تعاقدهما الأول .

« ومن حيث ان هذا القول الذي أدلى به الأمين ظاهر الانطباق على ظروف الواقعة لأن الحرص على عدم تسليم الثمن إلى البائعة دليل على أن المشتريين كانا يخشيان أن لا يتم التعاقد . وبقاء العقد دليل على أن البائعة كانت تخشى أن يتمسك به المشتريان دون أن تتمكن من التخلص من التزامها الأول .

« ومن حيث ان استخلاص واقعة الحال على الوجه المتقدم هو الذي تأخذ به المحكمة وتفسر على ضوءه العلاقة بين الطرفين وتعتبر بقاء العقد والتمن

قضاء المحاكم الكلية

تجوزاً وقد اطردت أحكام المحاكم المختلطة على اعتبار قيمة التأمين خارجة عن تركة المتوفى وعلى أنها لا تورث عنه وأنها حق شخصي يستعمله المستفيد وصاحب الاستحقاق من عقد التأمين مباشرة فلا يجوز لدائني التركة أن يدخلوا قيمته في تركة المتوفى .

(قضية الشيخ محمد عفيقى فوده ضد شركة مصر لعموم التأمينات وآخرين رقم ١٩٤٣ سنة ١٩٣٨ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة إبراهيم حلمي ونصيف الطوخي والسيد عوضين طه)

٢٧٤

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٢٠ مارس سنة ١٩٤٣

عقد التأمين . طبيعته . حق دائن تركة المؤمن .

المبدأ القانوني

طبيعة عقد التأمين من الناحية القانونية لا تجعل المبلغ الذي يؤول بمقتضاه تركة ولا تطبيق عليه قاعدة مرض الموت التي تسرى على عقود البيع أصلاً وعلى بعض التصرفات الأخرى

٢٧٥

محكمة الزقازيق الابتدائية الوطنية

قاضى الاحالة

٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٨

- ١ — محضر استجواب . اقرارات كاذبة . صادرة من متهم بقصد الدفاع عن نفسه . عدم مؤاخذه جنائيا عليها .
- ٢ — تزوير . التسمي باسم الغير . شروطه . اعتباره كذلك .

المبادئ القانونية

١ — من المتفق عليه بين علماء القانون أن المتهم لا يصح أن يؤاخذ جنائيا على الأقرارات الكاذبة التي يذكرها في استجوابه دفاعا عن نفسه في تهمة نسبت إليه حتى ولودونت هذه الاقرارات في محضر . وقد عللوا ذلك بأمرين أولا حرية الدفاع حيث ان للمتهم أن يدفع عن نفسه التهمة بما يراه ولا يطلب منه أن يقرر وقائع تؤيد التهمة قبله . وأن الأكاذيب التي يستعملها تدخل في طرق دفاعه . وثانيا — لأن القانون لا يعاقب على الاقرارات الكاذبة إلا إذا حصلت في محرر أعد لاثباتها فيه . والغرض من استجواب المتهم هو إثبات إجابته وطرق دفاعه وليس حقيقة هذه الطرق وهذه الاجابات .

٢ — يعتبر الفعل تزويرا إذا تسمي شخص باسم الغير وانتحل اسم شخص معين يعرفه الجاني وحصل ضرر لهذا الشخص

وأن يكون هذا الانتحال حصل باقرار أثبتته القاضى أو المحاكم المختصة وأن لا يحصل سحبه قبل قفل باب المرافعة

٣ — إذا انتحلت التهمة اسم والدتها المتوفاة فإن هذا الفعل لا يعد تزويرا سواء وقعت على المحضر أو لم توقع مادامت نية الأضرار منعدمة ولم يكن القصد من هذا التسمي الاساءة لسمعة الورثة .

المحكمة

« حيث ان وقائع هذه الدعوى حسب ما جاء بالتحقيقات تلخص في أنه نسب للتمهة في اللجنة رقم ١٠٨٢ سنة ١٩٤٨ بليس أنها تجارت على غش الزبد الذي كانت تتجول ليعه بالطريق العام بيندر بليس صباح يوم ٢١ مارس سنة ١٩٤٨ حيث أخذت منه عينة أرسلت لمعامل وزارة الصحة العمومية للتحليل وتبين من نتيجته أن الزبد مغشوش لزيادة نسبة الماء والرواسب به عن الحد الطبيعي وتبين كذلك أن التهمة خضره شحاته جحوم تسمت في محضر أخذ العينة رقم ٥٧ المحرر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٤٨ بمعرفة حسن عبد المنعم الجنيدى أفندى مفتش أغذية بليس باسم فاطمة عراقى أحمد والدتها المتوفاة ووقعت على هذا المحضر بصمتها وسلت بعد ذلك في المحضر المحرر بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٤٨ بمعرفة الكونستابل فكتور بشاى فقررت أن اسمها فاطمة عراقى أحمد الشهيرة بخضره زوجة المرحوم عبد العال جحوم ووقعت على هذا المحضر بصمتها كذلك وعند سؤالها أخيراً اكتشف المحقق أنه عمل للتمهة فيش وتشيه باسم خضرة شحاته جحوم ولما واجهها بذلك اعترفت بان حقيقة اسمها خضرة شحاته جحوم وأنها إنما تسمت باسم

فاطمة تهرباً من المحضر .

« وحيث انه بسؤال المتهم أمام النيابة عن سبب انتحالها اسم فاطمة عراقي أحمد في محضر أخذ العينة المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٤٨ قررت أنها كانت مضطربة عند سؤالها ولما سئلت عن سبب انتحالها هذا الاسم بمحضر البوليس المؤرخ ١٩ أبريل سنة ١٩٤٨ قررت أنها ذكرت للحق اسمها الصحيح وهو خضره وقالت أنه لا يوجد بيلدتها امرأة باسم فاطمة عراقي أحمد وأنها تسمت بهذا الاسم لأنه اسم والدتها المتوفاة .

« وحيث انه تبين من أقوال خديجة وفاطمة كريمي عبد العال حسين جحوم وعلى السيد جحوم أن فاطمة عراقي أحمد التي تسمت بالمتهم باسمها هي والدة المتهم المذكورة وأنها توفيت منذ أمد بعيد » وحيث ان مدار البحث في هذه القضية هو هل انتحال المتهم لاسم والدتها المتوفاة وتوقيعها على المحاضر بصمتها في الظروف المتقدمة يعتبر تزويراً أم لا .

« وحيث انه من المتفق عليه بين علماء القانون أن المتهم لا يصح أن يؤخذ جنائياً على الاقرارات الكاذبة التي يذكرها في استجوابه دفاعاً عن نفسه في تهمة نسبت إليه حتى ولو دوت هذه الاقرارات في محضر وقد عللوا ذلك بأمرين : —

أولاً — حرية الدفاع حيث ان للمتهم أن يدفع عن نفسه التهمة بما يراه ولا يطلب منه أن يقرر وقائع تؤيد التهمة قبله وأن الأكاذيب التي يستعملها تدخل في طرق دفاعه .

ثانياً — لأن القانون لا يعاقب على الاقرارات الكاذبة إلا إذا حصلت في محرر أعد لاثباتها فيه والغرض من محضر استجواب المتهم هو اثبات إجابته وطرق دفاعه وليس حقيقة هذه الطرق وهذه الاجابات ولكن اختلف الشراح كما اختلفت أحكام المحاكم

في حالة ما إذا انتحل الجاني اسم غيره عند استجوابه عن تهمة أسندت إليه فيري جازوا أنه يجب مؤاخذته بتهمة التزوير إذا فعل ذلك بسوء قصد حتى ولو لم يوقع على محضر استجوابه بشرط أن يكون الاسم المنتحل لشخص معين يعرفه الجاني وأن يحصل من وراء ذلك ضرر له . أما إذا كان الاسم لشخص غير موجود فلا جريمة لاتقاء الضرر .

ويقول جازو في ذلك أن لا محل للقول بحصول ضرر في هذه الحالة على الهيئة الاجتماعية لأن الادعاءات التي تحصل من متهم دفاعاً عن نفسه لا يمكن أن تعتبر جنائية معها كانت كاذبة طالما أنها لم تضر أحداً (يراجع جازو الجزء الرابع نبذة ٨ ١٣٧) ويرى بلانش أن جريمة التزوير لا تتم إلا إذا وقع الجاني بإمضاء مزور ومتى تم ذلك فلا يهم أن يكون الاسم لشخص موجود أم لا . (يراجع بلانش الجزء الثالث نبذة ١٣٤) وبالرجوع إلى الأحكام الفرنسية نجد أنها تشترط بوجه عام لتوقيع عقوبة التزوير أن يكون الاسم المنتحل لشخص معين يعرفه الجاني ويحصل له من وراء ذلك ضرر (يراجع نقض ١٢ أبريل سنة ١٨٨٥ وغيره) ويمكن أن يستخلص من مجموع هذه الأحكام أنه يجب أن تتوفر الشروط الآتية لاعتبار الفعل تزويراً عند التسمي باسم الغير .

١ — انتحال اسم شخص معين يعرفه الجاني .
٢ — أن يحصل من هذا الغش المقصود ضرر لهذا الشخص .

٣ — أن يكون هذا الانتحال حصل باقرار أثبته القاضي أو المحاكم المختصة .

٤ — أن لا يكون المتهم سحب هذا الاقرار قبل قفل باب المرافعة « يراجع جازو وبلانش البندان المشار اليهما والتعليقات عليها »
« وحيث انه بالرجوع إلى الأحكام المصرية

تري أنها ثبتت أخيراً على وجهة نظر المحاكم الفرنسية واشترطت أن يكون الاسم المتحل لشخص معين أن يناله ضرر من وراء ذلك سواء وقع التهم على المحضر أم لم يقع . فقد حكمت محكمة النقض الوطنية بأن مجرد تغيير الاسم في محضر البوليس أو أمام قاضي التحقيق سواء كان ذلك مصحوباً بإمضاء أو لم يكن مصحوباً بإمضاء هو فعل لا يعاقب عليه القانون إذا وقع بقصد التخلص من الجريمة لأنه يكون كذباً اخترعه التهم للدفاع عن نفسه وتوقيعه بهذه الصورة لا يمكن اعتباره تزويراً لأن قصد التزوير مفقود بالمرّة - ولكن الأمر يكون بخلاف ذلك إذا كان تغيير الاسم مقصوداً في حد ذاته وكان هو الغاية وكان ثابتاً من أحوال الدعوى أن المتهم غير اسمه ليوقع الشخص الذي تسمى باسمه في المسؤولية لأنه في هذه الحالة يكون قصد التزوير متوفراً ولا يجوز له أن يدافع عن نفسه بارتكاب جريمة أخرى « يراجع نقض ٥ يونيه سنة ١٨٩٧ القضاء ٤ ص ٣٨٥ واستئناف مصر بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٨٩٧ الحقوق ١٢ ص ١٥٨ ونقض ٣ مارس سنة ١٩٢٥ قضية رقم ٤٦٠ سنة ٤٢ قضائية ونقض ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١١٨٦ سنة ٤٥ قضائية ونقض ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٩١٥ سنة ٤٦ قضائية وقنا الكلية الوطنية في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ المحاماة السنة ١٣ نمرة ٦٤٤ قضائية ص ١٢٧٢ ونقض ١٤ مايو سنة ١٩٣٤ المجموعة الرسمية السنة ٣٥ العدد ٩ نمرة ٢٠١ وجنايات - اسوط في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥ المجموعة الرسمية السنة ٣٧ العدد ٣ رقم ٦٨ » .

ويراجع أيضاً الموسوعة الجنائية لجندى بك عبد الملك الجزء الثاني البنود ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ .

« وحيث ان المحكمة ترى أن تسير على هدى

هذه المبادئ التي قررتها المحاكم المصرية والمحاكم الفرنسية لعدالتها ولأنها أقرب إلى غرض الشارع .

« وحيث انه إذا طبقنا ذلك على وقائع هذه الدعوى نرى أن التهمة وان كانت قد اتهمت اسم شخص معين - هو اسم والدتها المتوفاة فاطمة عراقي أحمد - في محضر أخذ العينة رقم ٥٧ المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٤٨ ومحضر ضبط الواقعة المؤرخ ١٩ أبريل سنة ١٩٤٨ إلا أنها لم تقصد مطلقاً من هذا الانتحال الاضرار بوالدتها وهي تعلم أنها متوفاة منذ عهد بعيد كما أنها لم تقصد مطلقاً الاساءة لسمعتها أو ذكرها إذ لم يثبت وجود ضغينة بينها وانما قصدت التخلص من وزر التهمة المسندة اليها وهي غش الزبد التي كانت تتجول لبيعها بالطريق العام بيندر بليس والذي أخذت منه العينة وعملت بخصوصه المحاضر السابق الاشارة اليها . وعليه فالقصد الجنائي منعدم في هذه الحالة ونية الاضرار منعدمة كذلك ولا يغير من الأمر شيئاً توقيعها بصمة أصبعها على هذه المحاضر إذ أن الأحكام مجمعة على أن مجرد تغيير الاسم في المحاضر لا يعد تزويراً سواء وقع المتهم أم لم يقع مادامت نية الاضرار منعدمة .

« وحيث انه لما تقدم تكون التهمتان التي أسندتهما النيابة العمومية للتهمة وطلبت من أجلهما إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها بمقتضى المواد ٤٠ فقرة ثالثة و ٤٢ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢٢٥ عقوبات لا جريمة فيهما ويتعين لذلك التقرير بالألا وجه لأقامة الدعوى العمومية لعدم الجنائية طبقاً للمادة ١٢ فقرة ثالثة من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

(قضية النيابة العمومية ضد خضره شحاته ججوم رقم ١٢٥٠ سنة ١٩٤٨ بليس ورقم ٢٢١ كلى سنة ١٩٤٨)

رئاسة حضرة القاضي أديب نصر حنين)

قضاء الإيجار

٢٧٦

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨

قانون الإيجارات . حق الإخلاء للضرورة بالنسبة لأولاد المؤجر قاصر على الذكور دون أنثى إذا كن متزوجات
المبدأ القانوني

إنه وإن كان نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ عام فيما يتعلق بالإخلاء للضرورة بالنسبة لأولاد المالك إذ عبر المشرع (بأحد أولاده) فلم يفرق بين الذكور والأنثى ، إلا أنه يستشف من روح القانون وملاساته أن المشرع قصد (بأولاد المدعى) من هم تحت رعايته وفي كفله ومن هو مكلف بالاتفاق عليهم ورعاية شؤونهم وتدير معيشتهم فلا يشمل البنت التي تزوج لأنها بمجرد عقد قرانها تصبح تحت رعاية زوجها وفي كفله ويكون هو المسئول شرعاً وقانوناً عن الاتفاق عليها حتى ولو كانت في منزل والديها وذلك من تاريخ عقده عليها حتى لقد غالت القوانين الدولية في ذلك فأفقدت الزوجة جنسيتها وألحقها بجنسية زوجها فهذا المكلف شرعاً وقانوناً بإعداد منزل الزوجية أما ما يعترض به

من عموم النص وبأنه لم يفرق بين الذكور والأنثى فردود بأن المشرع كان يهدف إلى من هم تحت رعاية الوالدين وفي كفله ومن هما ملزمان بالاتفاق عليهم من البنين والبنات — فالبنت قبل زواجها في رعاية والديها فيشملها النص ويحق وقتئذ لوالديها — أو أحدهما — أن يطلب إخلاء المسكن الذي يؤجرانه لتقيم فيه وكذلك إذا طلقت من زوجها أو مات عنها زوجها وعادت إلى منزل والديها وأصبحت في كفلهما وتحت رعايتهما حق لها أن يطلب إخلاء المسكن لتقيم فيه هي وأولادها أو وحدها إذا قام ثمة مانع من إقامتها مع والديها أو أحدهما
المحكمة

« بما أن المدعى رفع هذه الدعوى طلب الحكم فيها بإلزام المدعى عليه بأن يخلى المسكن المدين الحدود والمعام بالعريضة وتسليمه للمدعى مع إلزامه بالمصاريف والانتداب وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت بلا كفالة وقال شرحاً لدعواه أنه أجر للمدعى عليه مسكناً بمنزله في أول أغسطس سنة ١٩٤٠ وأنه — أي المدعى — في حاجة قصوى إلى ذلك المسكن لتشغله ابنته نظيره التي عقد قرانها على من يدعى عبدالفتاح صالح في ١/٨/١٩٤٨ ولم يتمكن من الدخول بها بسبب عدم وجود مسكن لها وقدم

تأييداً لدعواه عقد ايجار مؤرخ ١/٨/١٩٤٠ يقر فيه المدعى عليه باستجاره منه مسكناً بالدور الرابع من منزله بايجار شهرى قدره ١٥٠ قرشاً كما قدم وثيقة زواج ابنته نظيرة بعد الفتح عبد الحليم «الموظف بالورشة الأميرية والمقيم بشارع عفيفي» وخطاباً مسجلاً من وكيل المدعى إلى المدعى عليه في ٢٩/٣/١٩٤٨ يخطر فيه بأنه في حاجة للمسكن المؤجر اليه لسكنى ابنته نظيرة التي عقد قرانها . «وبما ان المدعى عليه أنكر على المدعى حقه في إخلاء المسكن المؤجر اليه منه وذلك لأن الزوج في حالة يسر تمكنه من استجار مسكن لزوجته ولأنه يقيم في منزل كما هو ثابت من قسيمة الزواج ولأن الزوج هو المسئول دون المدعى عن اعداد منزل الزوجية .

« وبما ان المادة الثالثة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تعطى المؤجر الحق في طلب إخلاء الأماكن المؤجرة للسكنى عدا ما هو مؤجر للمصالح الحكومية أو مافى حكمها ، إذا كانت هناك ضرورة ملجئة لشغل المكان بنفسه » أو باحد أولاده »

« وبما انه يتعين البحث فيما إذا كان النص يشمل البنت التي تزوج ويريد والداها اعداد منزل الزوجية لها فتعتبر هذه الحالة ضرورة تبيح لها إخلاء المسكن الذى يؤجرانه للغير أم أنها تخرج عن النص فلا يشملها ومن ثم فلا يحق للوالدين — أو لاحدهما — أن يطلبوا إخلاء أحد المساكن المؤجرة منها أو من أحدهما — للغير لتشغله ابنتها المتزوجة حديثاً لتتخذ هي وزوجها منزلاً للزوجية » وبما انه ولو أن النص عام وأن المشرع عبر « باحد أولاده » فلم يفرق بين الذكور والإناث إلا أن المحكمة تستشف من روح القوانين وملاساته أن المشرع قد قصد « بأولاد المدعى » من هم تحت رعايته وفي كنفه ومن هو مكلف

بالاتفاق عليهم ورعاية شئونهم وتدير معيشتهم فلا يشمل البنت التي تزوج لأنها بمجرد عقد قرانها تصبح تحت رعاية زوجها وفي كنفه ويكون هو المسئول شرعاً وقانوناً عن الاتفاق عليها حتى ولو كانت في منزل والديها وذلك من تاريخ عقده عليها حتى لقد غالت القوانين الدولية في ذلك فأفقدت الزوجة جنسيتها وألحقها بجنسية زوجها فهذا المكلف شرعاً وقانوناً باعداد منزل الزوجية . أما ما يعترض به من عموم النص وبأنه لم يفرق بين الذكور والإناث فردود بان المشرع كان يهدف إلى من هم تحت رعاية الوالدين وفي كنفهما ومن هما لزمان بالاتفاق عليهم من البنين والبنات — فالبنت قبل زواجها في رعاية والديها فيشملها النص ويحق وقتئذ لوالديها — أو أحدهما — أن يطلبوا إخلاء المسكن الذى يؤجرانه ليقم فيه وكذلك إذا طلقت من زوجها أو مات عنها زوجها وعادت إلى منزل والديها وأصبحت في كنفها وتحت رعايتها حق لها أن يطلبوا إخلاء المسكن لتقيم فيه هي وأولادها أو وحدها إذا قام ثمت مانع من اقامتها مع والديها أو أحدهما .

« وبما انه يبين من ذلك أن اعداد منزل الزوجية لابنة المؤجر التي تزوج لا يعتبر من الضرورات الملجئة التي نص عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والتي تخوله حق المطالبة بإخلاء المسكن الذى يؤجره للغير .

« وبما انه متى ثبت ذلك كان لا حق للمدعى في المطالبة بإخلاء المسكن الذى يؤجره للمدعى عليه وكانت دعواه في غير محلها وعلى غير أساس ولا سند لها من القانون ويتعين رفضها والزام رافعها بالمصاريف عملاً بالمادة ١١٣ مرافعات

(قضية على حسن شلبي وحضر عنه الاستاذ شاكر سليمان ضد بازيل افندى قولا رقم ١٦٤٢ سنة ١٩٤٨ كلى مصر رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد عبد العزيز البرادعى وعلاء الدين الطار ومصطفى الاسيوطى)

القضاء التجاري

٢٧٧

محكمة الزقازيق الابتدائية الوطنية

٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٨

ضرائب :

- ١ — طعن في قرار مأمورية الضرائب . أفراد أو شركات المساهمة . غير مقبول .
- ٢ — الخلاف بشأن الأفراد أو الشركات غير المساهمة اختصاصه . لجنة التقدير أولاً .
- ٣ — حق الشركات المساهمة في الطعن مباشرة أمام المحكمة الابتدائية . سببه . تفرقة القانون بينها وبين الأفراد والشركات غير المساهمة .

المبادئ القانونية

- ١ — عدم قبول الطعن في قرار مأمورية الضرائب أمام المحكمة الابتدائية في تقدير الأرباح من الأفراد والشركات غير المساهمة .
- ٢ — وجوب إحالة الخلاف بين المولين من هذين النوعين وبين مأمورية الضرائب على لجنة التقدير لتفصل فيه أولاً .
- ٣ — إذا كانت الشركات المساهمة تطعن بحكم القانون في القرارات الصادرة من مأموريات الضرائب أمام المحكمة الابتدائية فلأن القانون فرق في طريقة تحديد الأرباح بينهما وبين سائر المولين .

المحكمة

» بما ان وقائع هذه القضية تحصل في ان

المدعى الخواجه طناش جورجي كاركلس التاجر بهما أقام دعواه قبل مصلحة الضرائب بمقتضى صحيفة أعلنت في ١٢ يونيه سنة ١٩٤٨ طلب فيها القضاء له بقبول طعنه شكلاً وفي الموضوع بالغاء تقدير مصلحة الضرائب وتقدير الأرباح المطلوبة منه على أرباح المقهى لغاية سنة ١٩٤٣ وجعلها في حدود ثلاثين جنيهاً مصرياً وعن الماكينة والمقهى في سنة ١٩٤٤ بما لا يتجاوز المائة جنيهاً وقال في شرح دعواه أنه ورد إليه في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ إخطار من مأمورية الضرائب باعتباره صاحباً لأحدى المقاهي ولما كينة طحن يفيد تقدير أرباحه عن المقهى لسنة ١٩٤٠ بمبلغ ٨٢ ج وعن سنة ١٩٤١ — ١١١ ج عن المقهى و ٣٣٠ ج عن ماكينة الطحن وعن سنة ١٩٤٢ ١١١ ج عن المقهى و ٣٣٠ ج عن ماكينة الطحن وعن سنة ١٩٤٣ — ١٢٢ ج عن المقهى و ٢٦٧ ج عن الماكينة وعن سنة ١٩٤٤ — ١٢٢ ج عن المقهى و ٤٤٠ ج عن الماكينة ويقول في صحيفة الدعوى ان هذا الربح قدرته مصلحة الضرائب تقديرًا جزافيًا وأن من حقه أن يلجأ إلى المحكمة بغير انتظار لقرار لجنة التقدير لأن تقدير مصلحة الضرائب جاء خاطئاً من حيث أساس الربح وتقديره ومن حيث اعتبار الماكينة مملوكة جميعها اليه مع أن له فيها شركاء وان مصلحة الضرائب قدرت أرباح الماكينة ابتداء من سنة ١٩٤١ مع أنها لم تدر إلا في سنة ١٩٤٤ وأنه أي الطاعن يقدر الأرباح الصحيحة بما لا يتجاوز ١٠٠ مائة جنيهاً عن الماكينة والمقهى .

» وحيث ان مصلحة الضرائب تقدمت

بمستنداتها عبارة عن بيان حرره الطاعن مؤرخ في ١٣ يناير سنة ١٩٤٢ ونموذج رقم ١٥ ضرائب ومذكرة عن تقدير أرباح الطاعن — وكتاب منه إلى مأمورية الضرائب ونموذج رقم ١٩ ضرائب كما تقدم الطاعن بمستنداته عبارة عن رخصة من وزارة الأشغال عن الماكينة ورخصة من وزارة الشؤون الاجتماعية عنها مؤرخة ١٠/١٠/١٩٤٣ وكتاب من مصلحة الضرائب مؤرخ ٣٠/٥/١٩٤٣ أثبت به الأرباح المطعون فيها وشهادة من محكمة هيا الوطنية مؤرخة في ١٢ يوليو سنة ١٩٤٣ .

« وحيث ان مصلحة الضرائب دفعت بعدم قبول الدعوى وقالت في شرح هذا الدفع أن الطاعن يملك مقهى ومطبخا وانه يمول بنضع للضريبة المقررة بمقتضى الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ وأنه تقدم باقرار عن أرباحه لسنة ١٩٤١ بمبلغ ١٠ ج وعن سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٣٦ ج ولم يقدم أى إقرار عن ستي ٤٣ و٤٤ ١٩٤٤ وأنه بمقتضى نص المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قدرت المأمورية أرباحه عن هذه السنوات فطعن في هذا التقدير — وقالت مصلحة الضرائب أن القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ الخاص بالضريبة المقررة على الأرباح التجارية والصناعية والذي حدد العلاقة بين الممولين ومصلحة الضرائب بين في الفصل الخامس منه كيفية تحديد الأرباح وطرق الطعن في التقدير والقسم الأول من هذا الفصل خاص بالشركات المساهمة والقسم الثانى خاص بالشركات غير المساهمة والافراد ونص في المادة ٤٥ الخاصة بالشركات المساهمة على أن ربط الضريبة على واقع الارقام المقدمة من الشركة وأنه يحق لمصلحة الضرائب تصحيح هذه الارقام وفي هذه الحالة تربط الضريبة كذلك . . وتكون لشر المموكة

الحق في أن تطعن في الارقام المذكورة أمام المحكمة الابتدائية وقالت مصلحة الضرائب أنه إذا قورنت هذه المادة بالمادة ٤٧ من نفس القانون التي تنص على أنه فيما يتعلق بسائر الممولين غير الشركات المساهمة . . تجرد الايرادات بطريقة التقدير إذا رفضت للمصلحة إعتداد ما يقدمه لها الممول من الحسابات والمادة ٥٢ نصت على ما يأتى « تحيل مصلحة الضرائب إلى لجان التقدير جميع المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بين المصلحة والمادة ٥٤ به نصت على انه يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول في بحر ١٥ يوما من تاريخ إعلان قرار لجنة التقدير . . الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية .

واستخلصت مصلحة الضرائب من هذا أنه في حالة عدم الاتفاق بينها وبين الممول يحول الخلاف إلى لجنة التقدير وأنه لا يجوز للممول باعتباره من الافراد أن يطعن في قرار المأمورية أمام المحكمة بل عليه أن يطعن في هذا القرار أمام لجنة التقدير وأن الطعن أمام المحكمة لا يكون إلا في قرارها فقط وأن الطاعن هنا يطعن في تقدير المأمورية قبل إحالته على لجنة التقدير فطعنه غير مقبول شكلا لرفعه قبل الأوان .

« وحيث ان الطاعن طلب رفض الدفع المتقدم من مصلحة الضرائب وقبول طعنه شكلا وقال في مذكرته التي تقدم بها أن القانون لم ينص على عدم جواز الطعن قبل قرار لجنة التقدير وانه أجاز للممول أن يتقدم للجنة التقدير باعتراضاته على قرار المأمورية ثم قال أن لجنة التقدير تصدر قرارها بعد ذلك وأن له الحق في الطعن فيه أمام المحكمة المختصة وخلص من ذلك إلى القول بأن التجاء الممول إلى لجنة التقدير جوازي ان شاء تقدم لها وإن لم يشأ لم يتقدم .

« وحيث ان مصلحة الضرائب أصرت على التمسك بدفعها قائلة أن القانون صريح في ضرورة

التجاء الأفراد إلى لجنة التقدير للفصل في مطاعنهم قبل الالتجاء إلى القضاء .

« وحيث ان للشرع للمصرى لم يغب عنه أن الشركات المساهمة أو الأغلبية الكبرى منها تمسك عادة دفاتر منتظمة وأنها تحتفظ بمستندات الاراد والصرف وأنها خاضعة لرقابة الجمعيات العمومية للمساهمين ولما راقى الحسابات أما من عدا الشركات المساهمة من سائر الممولين فقد يكون لدى البعض منهم حسابات منتظمة وبعضه مؤيدة بمستندات ولكن الكثيرين بل لعلمهم القدر الأغلب لا يمكنهم دفاتر على الاطلاق أو أنهم يمكنهم دفاترهم بطريقة غير منتظمة ومن هنا نشأت التفرقة في طريقة تحديد الأرباح بين هاتين الفئتين من الممولين فاما الشركات المساهمة فلا يحال أمرها إلى لجنة التقدير إطلاقاً ما دامت تقدم اقرارها بل يحدد الربح على أساس الأرقام المقدمة منها ولمصلحة الضرائب أن تعدل هذه الأرقام وأن تربط الضريبة على أساس الأرقام المعدلة وللشركة المساهمة الطعن في ذلك أمام القضاء وأما من عدا ذلك من الممولين فان الأصل أن الضريبة تربط كذلك على أساس الأرقام المينة في الاقرارات المقدمة منها فاذا لم تعتمد لها مصلحة الضرائب لم يكن لها أن تعدلها بمحض ارادتها كما هي الحال بالنسبة للشركات المساهمة بل نصت عليها في حالة الخلاف بينها وبين الممول ان تحيل هذا الخلاف إلى لجنة التقدير ولكل من الفريقين أن يرفع الأمر بعد ذلك إلى القضاء فمرحلة لجنة التقدير لا وجود لها بالنسبة للشركات المساهمة بل يكون الانتقال إلى القضاء مباشرة وذلك إلا إذا امتنعت الشركة عن تقدير الاقرار فانها تسوى مع الأفراد في هذا الشأن ويتبين مما تقدم أن القانون فرق في طريقة تحديد الأرباح

بين الشركات المساهمة من جهة وبين سائر الممولين من جهة أخرى وللممول الحق في أن يحضر لابتداء أقواله بنفسه أو من ينوب عنه إذا شاء ذلك وكان المشروع الأصلي العروض على البرلمان يجعل استدعاء الممول لسماع أقواله أمام اللجنة أمراً اختيارياً للجنة إذا رأت موجباً لذلك ولكن هذا النص عدل في مجلس الشيوخ فأصبح استدعاء الممول أمام اللجنة أمراً محتملاً لا عن طريق الجواز المعلق على رأى اللجنة وبهذه الوسيلة أتيح للممول إبداء ما عسى أن يرى إبداءه للجنة سواء بنفسه أو بوكيل عنه محامياً كان أو غير محام صونا لحقه وأن المصلحة والممول يقف كلاهما أمام لجنة التقدير للدفاع عن وجهة نظره ويكون قرارها ملزماً كليهما في الحدود التي قررها القانون .

« وحيث انه يتبين من مراجعة نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تنص على أنه يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول في بحر ١٥ يوماً من تاريخ اعلان قرار لجنة التقدير على الوجه المبين في المادة السابقة الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية هذا النص يفهم منه بصريح العبارة أن الطعن قبل ذلك غير جائز ويعتبر سابقاً لأوانه .

« وحيث انه متى تقرر ذلك فان الدفع المقدم من مصلحة الضرائب يكون في محله ويتعين قبوله والقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل أوانها مادام أن الأمر لم يطرح بعد على لجنة التقدير صاحبة الحق الأول في الفصل في النزاع القائم بين الممول ومصلحة الضرائب عن قرار المأمورية

« وحيث انه يتعين بالتالى الزام الطاعن بالمصروفات مادام أنه خسر دعواه وفقاً لنص المادة

١١٣ من قانون المرافعات

(قضية) وحضر عنه الاستاذ مندور هلال
ضد مأمور ضرائب الزقازيق رقم ٢٨٣ سنة ١٩٤٨ ك
رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد عوض اسماعيل بك
رئيس المحكمة ومحمد الحسيني خشيش وعثمان زكريا وحضور
حضرة الاستاذ عبد الحليم الشرقاوى وكيل النيابة)

٢٧٨

محكمة الزقازيق الابتدائية الوطنية

٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٨

ضرائب :

١ — اتفاق . بين المأمورية والممول . الأصل في
تقدير الضريبة .

٢ — وظيفة لجنة التقدير . الفصل بين الممول
والمأمورية فيما هو مختلف عليه .

المبادئ القانونية

١ — الاتفاق بين الممول وبين مأمورية
الضرائب على تقدير الأرباح هو الأصل في
تقدير الضريبة .

٢ — وظيفة لجنة التقدير هي الفصل
في الخلاف بين الممول ومأمورية الضرائب في
المسائل المختلف عليها فلا تتدخل فيما عداها
وبالتالى ليس لها أن تزيد في الأرباح المتفق عليها
بين الممول وبين مأمورية الضرائب .

المحكمة

« حيث ان واقعة هذه الدعوى تحصل في أن
الطاعن أقام دعواه قبل مصلحة الضرائب بمقتضى
صحيفة معلقة في ١١ يونيه سنة ١٩٤٥ طلب فيها
القضاء له أولا — بإيقاف استحقاق الضرائب

وتنفيذ تقرير لجنة الضرائب وثانيا — إلغاء التقدير
الصادر من لجنة تقدير الضرائب واعتباره كأن لم
يكن وقال في شرح دعواه أنه وصله خطاب مؤرخ
في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٥ من مصلحة الضرائب
مفادها أنها قدرت صافي أرباحه عن سنة ١٩٤١
بمبلغ ١٢٦٠ ج وعن سنة ١٩٤٢ بمبلغ ١٦٦٠ ج
ويقول الطاعن إن هذا التقدير مبنى على أساس
غير صحيح لأن المصلحة ادعت بأن له ثلاث سيارات
والواقع أنه ليس له سوى سيارة واحدة وقد حدث
لها حادث تصادم فعطلت بسببه وصرف عليها
مبالغ كثيرة كما قرر أنه تاجر بسيط لا يربح
في أى سنة من السنوات أية قيمة يستحق عليها
ضرائب .

« وحيث ان الدفاع عن مصلحة الضرائب
طلب رفض الطعن مرتكنا على قرار لجنة تقدير
الأرباح وعلى المستندات التى قدمها وقال إن
الطاعن أقر فى الأوراق بأنه يملك سيارتين .

« وحيث انه استبان للمحكمة من الاطلاع
على تقرير مأمورية الضرائب الخاص بفحص حالة
الطاعن أنه يشغل على نطاق واسع فى تجارة
البطاطس بالجملة وفى تجارة الشام وأنه يشتريه من
العايطوينقله بهرباته وأنه أيضا يتعهد بنقل الأقطان
من الزقازيق إلى الاسكندرية من بعض المحالج
إلى آخر ما جاء بالتقرير عن مدى نشاط الممول
التجارى وقد طلب الطاعن نذب خير بعمل
حساب الأرباح وتقدير صافى أرباحه وقد أصدرت
هذه المحكمة بهيئة أخرى حكما تمهيدا فى
١٩٤٦/١/٦ نذبت فيه خير الضرائب للاطلاع
على ملف القضية وما تقدم فيها من مستندات
وكذلك ما يقدم له منها عند مباشرته العمل
والاطلاع على ملف الممول الفردى والانتقال إلى
عمل تجارته والمحلات التجارية الأخرى والمصارف

المالية التي يتعامل معها وذلك لتقدير صافي أرباحه عن أعماله التجارية عن سنوات ١٩٤١ و ١٩٤٢ و ١٩٤٣ .

وحيث انه تبين من مراجعة المستندات المقدمة من مصلحة الضرائب أن مأمورية الضرائب قدرت أرباح الطاعن بمبلغ ١٠٠٠ ج عن كل من سنوات ١٩٤١ و ١٩٤٢ و ١٩٤٣ وذلك في ١٩٤٤/٦/٢٦ كما أن لجنة تقدير الضرائب قدرت في ١٩٤٥/٥/٢٠ أرباح الطاعن بمبلغ ١٢٦٠ ج عن سنة ١٩٤١ ومبلغ ١٤٦٠ ج عن سنة ١٩٤٢ ومبلغ ١٦٦٠ ج عن سنة ١٩٤٣ بيد أن الخير الندوب قدم تقريره قائلا إن تقدير أرباح الطاعن يتناول ما يأتي : —

أولا — عن تجارة البطاطس والخضروات قال الخير عنها إنه بالرجوع إلى تقرير المأمورية (رقم ٦ حافظة مستندات مصلحة الضرائب ٤ دوسيه) يتضح أن المأمورية قدرت مبيعاته اليومية من البطاطس بمبلغ ١٠ ج واحتسبت السنة الضرائبية ٣٦٠ يوما واعتمدت ١٠٪ نسبة مجمل الربح وعلى هذا الأساس يكون مجمل ربح الطاعن من البطاطس ٣٦٠ ج (١٠ × ٣٦٠ يوم في ١٠٪) وقدرت المأمورية الربح من الخضروات (الشام ١٠٠ ج جزافا وجاءت لجنة التقدير وأيدت المأمورية في تقديرها لأرباح الطاعن بمبلغ ٤٦٠ ج (٣٦٠ ج ربح البطاطس + ١٠٠ ج ربح الشام) وقد عززت اللجنة التقدير بمعايتها لمحل الطاعن إذ وجد حضرة عضو اللجنة الذي قام بالمعينة ٢٠ جوالا من البطاطس وسأل الطاعن عن مبيعاته الشهرية من البطاطس فقرر له أنها ١٠٠ جوالا — وذكر عضو اللجنة أن سعر الجوال ١٣٠ قرشا فعلى أساس معينة عضو اللجنة تكون

المبيعات السنوية من البطاطس ١٥٦٠ ج (١٠٠ جوال في ١٢ شهرا في ١٣٠ قرشا) وقد وجد عضو اللجنة أيضا ١٠ جوالا من الخروب اعترض الطاعن عند المعينة بأنها ليست ملكه وأنها ملك لآخر وقال حضرة العضو إن الطاعن لم يقدم ما يثبت صحة أقواله — واحتسبت المأمورية واللجنة الأرباح ٤٦٠ ج في كل من السنوات الثلاث ١٩٤١ و ١٩٤٢ و ١٩٤٣ إلا أن المأمورية احتسبت ٦٠٠ ج للمصروفات العمومية وأغفلت اللجنة ذلك مع أنها أيدت تقرير المأمورية ولحظ الخير عند الرجوع إلى النموذج رقم (١٦) ضرائب مستند رقم ٥ من الحافظة ٤ دوسيه وهو الذي ارتكن عليه حضرة مأمور الضرائب عند كتابة تقريره (مستند ٦ من الحافظة ٤ دوسيه) أن الطاعن وإن كان قد ذكر حقيقة أن مبيعاته اليومية ١٠ ج تقريبا إلا أنه ذكر بعد ذلك أنه يوزع في اليوم من ٧ إلى ١٠ جوالا وأن ثمن الجوال ١٠٠ قرشا أي أن مأمور الضرائب أخذ بأقصى تقدير للمبيعات اليومية ورأى الخير أن يحاسب الطاعن على الأساس المتوسط بين ٧ و ١٠ ج أي ٥٠٠ م و ٨ ج يوميا — وأمانسة مجمل الربح وهي ١٠٪ فلا يرى تطبيقها على الطاعن لأنه تاجر جملة والعرف جرى في هذا النوع من النشاط أن يتقاضى تاجر الجملة عمولة بواقع ٥٪ وعلى الأساس المتقدم قدر الخير مجمل ربح الطاعن من البطاطس (٥٠٠ م و ٨ ج في ٣٦٠ في ١٠٪ = ١٥٣ ج) وأما عن الشام فقد قررت المأمورية أرباحه الاجمالية بمبلغ مائة جنيه جزافا وقال الخير إنه يقدر الأرباح بعد مراجعة أقوال الطاعن كالآتي : —

(ذكر الطاعن أن السيارة المحملة شمام تحمل ٦٠٠ شمامه وأنه يكرر عملية الشراء كل ثلاثة

مذكرتها على التمسك بتقدير اللجنة واعترضت على تقرير الخير بما أوردته في مذكرتها

« وحيث ان تقدير الخير جاء في محله لأسبابه الصحيحة التي بنى عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة أساساً لحكمها عن سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢ فيما يتعلق بالحضرات والبطاطس والسيارتين أي مبلغ ٧٢٠ ج عن سنة ١٩٤١ ومبلغ ٨٧٠ ج عن سنة ١٩٤٢ »

« وحيث انه فيما يتعلق بتصفية الحساب عن سنة ١٩٤٣ فيما يتعلق بربح البطاطس والشمام والسيارتين المشار إليهما آنفاً فقد قدر الخير ذلك ١٠٢٠ ج (عبارة عن ٩٠٠ ج زائد ١٢٠ ج) وقد قررت مصلحة الضرائب أنه من حق لجنة التقدير أن تزيد على ما قدرته الأمورية وهو ١٠٠٠ ج وقالت إنه إذا لم يتفق الممول والأمورية على الأرباح فليس أمام مصلحة الضرائب سوى الرجوع بحكم القانون إلى الجهة التي أوجدها القانون واختصها بالتقدير وهي لجنة التقدير التي لها قانوناً مطلق التصرف في الموضوع المحال إليها وأن الشارع استهل المادة (٥٠) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقوله (تتولى إجراء التقدير لجان . . .) وهذا النص يفيد صراحة أنه متى خرج الموضوع من اختصاص الأمورية لعدم الوصول إلى اتفاق مع الممول أصبح الفصل في تحديد رقم الأرباح من صميم اختصاصها ولها أن تستعمل كافة الطرق التي تراها موصلة إلى حقيقة الأرباح دون أن تتقيد بما قدرته الأمورية وأن تقدير الضريبة ينصب على الأرباح الحقيقية للممول ولا تقف اللجنة عند الرقم الذي قدرته الأمورية وأن قانون الضرائب قانون خاص خرج في بعض مواده على القواعد المقررة بمقتضى القانون العام وأن المادة ٥٢ تنص على

أيام مرة أي أن عدد الشام الذي يشتريه في الشهر ٦٠٠٠ شامة وموسم الشام ثلاثه شهور فيكون عدد الشام ١٨٠٠٠ شامة فإذا كان متوسط مبيع الشامة ٣٠ ملياً . يكون ثمن بيع الشام ٥٤٠ ج وب تطبيق نسبة مجمل الربح بواقع ٥ ٪ كالبطاطس يكون مجمل الربح هو ٢٧ ج (٥٤٠ في ٥٤٠ على ١٠٥ ٪) وعلى هذا الأساس يكون مجمل الربح في البطاطس والحضرات (الشمام) ١٥٣ ج زائد ١٢٧ ج = ١٨٠ ج يخصم منها للصروفات التجارية كما قدرتها الأمورية ٦٠ ج يكون الصافي ١٢٠ ج في جميع سنوات الحساب يضاف إلى ذلك صافي أرباح سيارتي النقل ٢١١ ج و ١٠٥ ج وأولاهما صافي إيرادهما في السنوات من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٤٣ كالآتي

٤٠٠ ج و ٥٠٠ ج و ٦٠٠ ج وكذلك السيارة ١٠٥ ج صافي إيرادهما النصف ٢٠٠ ج و ٢٥٠ ج و ٣٠٠ ج — أي أن صافي أرباح الطاعن فيما يتعلق بالحضرات والسيارتين كالآتي

عن سنة ١٩٤١ = ١٢٠ في ٦٠٠ ج = ٧٢٠ ج
وعن سنة ١٩٤٢ = ١٢٠ في ٧٥٠ ج = ٨٧٠ ج

« وحيث انه فيما يتعلق بالحضرات والبطاطس والسيارتين ٢١١ و ١٠٥ ج عن سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢ فقد اعترض الطاعن قائلاً إن الخير لم يبين تقديره فيما يتعلق بالحضرات والبطاطس على أساس صحيح وأما فيما يتعلق بالسيارة ٢١١ ج قل فإنها لم تؤول إليه ملكيتها إلا من ١٣/١٠/١٩٤٢ لغاية ١/٣/١٩٤٣ أي أنها بقيت في حيازته مدة ١٩٤٣ »

« وحيث ان مصلحة الضرائب أصرت في

(تحيل مصلحة الضرائب . . .) ومعنى ذلك أن لجنة التقدير تكون مختصة بنظر الموضوع برمته وبكافة عناصره وهي تفصل فيه وفقاً لما عليه عليه بحوثها — ودراساتها سواء كانت النتيجة قصا أو زيادة وأن لجنة التقدير لجنة من نوع خاص وقالت مصلحة الضرائب تفريعا على ذلك أن اللجنة تزيد صافي أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٣ من ١٠٠٠ ج كما قدرته المأمورية إلى ١٦٦٠ ج

« وحيث ان ما ذهب إليه الخير فيما يتعلق بتقدير صافي الأرباح عن سنة ١٩٤٣ في محله لأسبابه الصحيحة التي ركن إليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة أسبابا لحكمها إلا أن هذه المحكمة ترى أنها مقيدة بمبلغ الألف جنيه التي قدرته المأمورية ولا يمكن يملك زيادته .

« وحيث انه يتعين البحث فيما إذا كان من حق لجنة التقدير أن تزيد على تقدير مأمورية الضرائب أم لا .

« وحيث ان الشروع الأصلي للقانون يقضى أن تقدر عادة الضريبة وفي جميع الأحوال لجنة خاصة هي لجنة التقدير . فلم يكن للمصلحة أن تقوم بنفسها (أى بمعرفة مأموريتها بإجراء هذا التقدير ولم يكن يجوز لها الاتفاق مع الممول عليه كما لا يجوز قانونا الاتفاق بين مصلحة الأموال المقررة وبين أصحاب الأطنان أو المباني على تحديد القيمة التجارية لأطنانه أو لمبانيه التي تتخذ أساساً لربط الضرائب عليها . وكانت كل مهمة للمصلحة لوتبقى هذا النص مراجعة الاقرارات المقدمة من الممولين واستجاع البيانات التي تمهد للجان التقدير سبيل البت في الموضوع ثم احالة جميع المسائل إلى اللجان . ولكن هذا النص عدل في البرلمان بناء على اقتراح لجنة المالية بمجلس الشيوخ بحيث حصرت الاحالة إلى

لجان التقدير في المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بين المصلحة والممول كما تقضى بذلك المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ فأصبح الاتفاق هو الأصل . وقررت اللائحة التنفيذية الاجراءات الكفيلة لتحقيق هذه الغاية فاذا تحقق الاتفاق وربطت الضريبة على أساسه خرج الأمر من اختصاص لجنة التقدير والمستفاد من هذا أن اللجنة لا تتدخل إلا عند استمرار الخلاف والمفهوم مادام الأمر كذلك أن وظيفة اللجنة أن تفصل في الخلاف القائم بين الممول والمأمورية والقول بأن من حق اللجنة أن تقدر الربح على القدر الذي تراه من غير تقيد بالحد الذي وقف عنده المأمور بحجة أن المادة (٥٠) من القانون تجعل التقدير من اختصاص اللجنة هذا القول مردود للأسباب المتقدمة ولسيبين آخرين أولهما أن الممول قد يضطر إلى قبول تحديد المأمورية وأن يراه ظلما خوفا من زيادته بمعرفة اللجنة وثانيهما أن الأخذ بهذا الرأي اخلال لما يكفله القانون للممول من حق الدفاع وابداء ملاحظاته إذ هو لا يستطيع إبداء ملاحظاته إلا عند الخلاف المعروض فضلا عن أنه لا يجوز أن يضار المتظلم من تظلمه ويكون حظ من قبل التقدير أحسن حالا من حظ من لم يقبله .

« وحيث انه على هذا الأساس يكون تقدير صافي أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٣ هو ١٠٠٠ ج ألف جنيه .

« وحيث انه فيما يتعلق بالسيارة رقم ٣٠٢ فقد اتفق طرفا الخصوم على استبعادها لأنها لم تناقش أمام مصلحة الضرائب إطلاقا .

« وحيث انه متى تقرر ذلك يتعين اعتبار أرباح الطاعن مبلغ ٧٢٠ ج عن سنة ١٩٤١ ومبلغ ٨٧٠ ج عن سنة ١٩٤٢ ومبلغ ١٠٠٠ ج عن سنة ١٩٤٣ مع إلزام الطاعن بالمصروفات

المناسبة لهذه المبالغ ومصلحة الضرائب يباقي
المصروفات عملاً بنص المادة ١١٣ مرافعات وأمرت
بالمقاصة في أتعاب المحاماة

(قضية . . . وحضر عنه الأستاذ عبد العظيم
المهادي رسلان ضد حضرة مأمور ضرائب الزقازيق
وحضر عنها الأستاذ عبد الرزاق فتحي رقم ٤٥٣ سنة
١٩٤٥ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد إسماعيل
عوض بك رئيس المحكمة ومحمد الحسيني حشيش وعثمان
زكريا وحضور حضرة الأستاذ عبد الحليم الشرفاوي
وكيل النيابة)

٢٧٩

محكمة أسبوط الابتدائية الوطنية

١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦

١ — امتياز ضرائب الاموال المنقولة والارباح على
جميع ممتلكات المدينين بها .

٢ — ماهية الاشخاص المدينين بضريبة الاموال
المنقولة والارباح .

٣ — حق مالك المنشأة في طلب إلغاء الحجز الاداري

المبادئ القانونية

١ — ربط ضريبة على إيرادات رؤوس
الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية
والتجارية وعلى كسب العمل يسوغ للحكومة
حق امتياز على جميع ممتلكات الأشخاص
الذين هم مدينون بها أو هم ملزومين بحكم القانون
بتوريدها إلى الخزنة .

٢ — المقصود من نص الشارع على
الأشخاص الذين هم مدينون بها هو مالك المنشأة
موضوع الضريبة وقصد بعبارة من هم ملزمون

بحكم القانون بتوريدها إلى الخزنة الأشخاص
الذين ربطت عليهم الضريبة وهذا هو التفسير
الذي عنته المادة ٩٠ من قانون الضرائب رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ .

٣ — فإذا فرضت الضريبة على مدير
المنشأة دون مالكها فليس لهذا الأخير أن يطلب
إلغاء الحجز الاداري المتوقع على أدوات المنشأة
ولا خير من الحكم له في دعوى الاسترداد
بالأحقية مع رفض طلبه بإلغاء الحجز .

المحكمة

و بما ان واقعة الدعوى تخلص في أنه بموجب
عريضة معلقة في ٥/٣/١٩٤٦ أقام المدعى هذه
الدعوى على المدعى عليهم يطلب فيها الحكم بأحقية
للأشياء المحجوز عليها بموجب محضر الحجز المؤرخ
٢٤ يناير سنة ١٩٤٦ وإلغاء الحجز المتوقع عليها
واعتباره كأنه لم يكن مع إلزام الحاجز بالمصاريف
واتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المبجل وبلا
كفالة وقد شرح المدعى دعواه في مذكرته
موضحاً أنه بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٤٦ أوقعت
مصلحة الضرائب حجزاً على النقولات المينة بعريضة
الدعوى وحددت لبيعها يوم ١٠ مارس سنة ١٩٤٦
اعتقاداً أنها مملوكة لمدينها المدعى عليه الثالث
مع انها مملوكة للمدعى إذ آلت ملكيتها بعضها
بطريق اليراث عن شقيقه الرحوم إبراهيم عيسى
صاحب المنشأة موضوع الضريبة والبيع الآخر
بطريق الشراء — أما المدعى عليه الثالث الذي
ربطت عليه الضريبة فلم يكن سوى الشرف على
الادارة في عهد عمه المتوفى واستمر بعد ذلك يقوم
بالادارة في عهد والده المدعى كما وأن مصلحة
الضرائب قد أخطأت إذ ربطت الضريبة على المدعى

عليه الثالث دون المالك الحقيقي وهو المدعى
« وبما ان مصلحة الضرائب دفعت الدعوى
بانه إذا ما سلم بان المسترد هو المالك الأصلي للمنشأة
المستحق عليها الضريبة المحجوز من أجلها فانه
يكون مدينا ويكون متضامناً مع المدين الأصلي
المربوطة عليه الضريبة لأن الضريبة تربط على
المالك الظاهر أى مدير المنشأة وهذا لا يعنى المالك
من تضامنه فى سداد الضريبة ..

« وبما انه يتضح من مطالعة المادة ٩٠ من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة
على ايرادات رؤس الأموال المنقولة وعلى الأرباح
الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل أنها تنص
على أنه « يكون للحكومة لأجل تحصيل الضرائب
المقررة بمقتضى هذا القانون حق امتياز على جميع
ممتلكات الأشخاص الذين هم مدينون بها أو هم
ملزمون بحكم القانون بتوريدها إلى الخزنة »
مما لا شك فيه أن المادة قصدت من عبارة
« الأشخاص الذين هم مدينون بها » مالك المنشأة

موضوع الضريبة — وقصد بعبارة « من هم ملزمون
بحكم القانون بتوريدها إلى الخزنة » من ربطت
عليهم الضريبة .
« وبما انه جاء بالمادة المذكورة أن للحكومة
أى مصلحة الضرائب حق امتياز على جميع ممتلكات
الأشخاص المدينين بها . ومن ثم يكون الحجز
التوقع على الأشياء المملوكة للمالك المنشأة فى محله
إذ أنه لم تفرض عليه الضريبة إلا لأنه مدين
بها أصلاً .

« وبما انه فيما يتعلق بملكية الأشياء المحجوز
عليها فظاهر من المستندات المقدمة من المدعى
ثبوت ملكيتها له .
« وبما انه لما سلف يتعين القضاء بأحقية
المدعى للأشياء المحجوز عليها ورفض طلب إلغاء
الحجز المتوقع عليها .

(قضية ضد وزارة المالية وآخرين رقم
٢٤٣ سنة ١٩٤٦ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة
مصطفى عبد ربه وكيل المحكمة وأبو الوفا زهدى
وحين محمد زكى)

القضايا المستعجلة

٢٨٠

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

قاضى الأمور المستعجلة

٢٠ مارس سنة ١٩٤٨

١ — إشكال .

٢ — متى تعتبر المصروفات معينة المقدار .

المبادئ القانونية

١ — المصروفات التى يحكم بها نهائياً على

من خسر الدعوى هى سند تنفيذى يتلاقى فيها
عنصران تحقق الوجود وحلول الأداء بيد أنها
لا تستكمل عنصر تعيين المقدار إلا إذا قدرت
فى الحكم أو استصدر بها المحكوم لصالحه
أمراً بتقديرها طبقاً لنص المادة ١١٦ من قانون
المرافعات .

٢ — مجرد تأشير قلم الكتاب على هامش

الحكم بالمصروفات التى استحققت عنه ينبو فى

مؤداه ويقصر في مداه بسبيل التنفيذ بها عن أن يكفل لها عنصر تعيين المقدار لأن مثل هذا التأثير إنما يهدف فقط إلى مجرد تحقيق رقابة الجهة الرئيسية لقلم الكتاب على تقدير وتحصيل المصروفات .

٣ — وعلى هدى ذلك يصح للمحكوم عليه بالمصروفات أن يستشكل فيما سلكه خصمه من سبل التنفيذ بها عليه إذا لم يتجه هذا الأخير إلى استصدار أمر بتقديرها وإلى أن يقوم باستيفاء هذا الاجراء فانه يتعين القضاء بإيقاف تنفيذ ما لم يتم من إجراءات التنفيذ .

المحكمة

« بما ان قوام الاشكال هو أن المستشكل ضده أوقع على المستشكل حجزاً تنفيذياً بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢ نقاذاً للحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠ سنة ١٩٤٣ مدنى الموسيقى وفاء لمبلغ ٦٠م ٨٠ج وقد استشكل المستشكل في تنفيذ هذا الحكم بالنسبة لمبلغ ٥٦٠ م قيمة المصروفات المناسبة بمقولة أن هذا المبلغ لم يقدر في منطوق الحكم فضلاً عن أن المستشكل ضده لم يستصدر أمراً من القاضي بتقديره وقد رد على ذلك المستشكل ضده بأنه لم يكن في حاجة إلى استصدار مثل هذا الأمر طالما أن قلم الكتاب قد قدر المصروفات المستحقة على هامش الحكم المستشكل في تنفيذه .

« وبما انه وإن كانت المصروفات في النزاع المطروح مما تعتبر سنداً تنفيذياً تكامل فيه عنصراً تحقق الوجود certaine وحلول الأداء exigible إلا أن مدار البحث هو متى يستكمل ثالث العناصر

ليكون معين المقدار liquide بمعنى هل يكفي لتحقيق ذلك تأشير قلم الكتاب على هامش الحكم بمقدار المصروفات كما يقول بذلك المستشكل ضده وترى المحكمة انه لا مناص لأمكان التنفيذ بالمصروفات طبقاً لنص المادة ١١٦ من قانون المرافعات توافر حالة من اثنتين إما أن تقدر قيمة المصروفات في منطوق الحكم أو يستصدر بتقديرها أمراً من رئيس المحكمة أو من ينوب عنه في القضايا الكلية أو من القاضي الجزئى في الدعاوى الجزئية وأنه بهذا أو ذلك يتوافر عنصر تعيين المقدار .

« وبما ان سند هذا الرأي من الناحية القانونية يبدو فيما نصت عليه المادة ١١٦ من قانون المرافعات من أنه تقدر مصاريف الدعوى في الحكم إن أمكن وإلا فتعطى بها ورقة نافذة المفعول من كاتب المحكمة بناء على ما يقدره رئيسها أو من ينوب عنه من القضاة بغير إحتياج إلى مرافعة جديدة من أجل ذلك ومن هنا يبين أن تأشير قلم الكتاب على هامش الحكم بالمصروفات التي استحققت عنه ينبو في مؤداه ويقصر في مداه عن أن يرقى إلى مرتبة أمر التقدير الذي تعنيه المادة ١١٦ من قانون المرافعات لأنه إنما يتجه في الواقع إلى تحقيق رقابة الجهة الرئيسية لقلم الكتاب على تقدير وتحصيل المصروفات .

« وبما انه مما يعزز صحة هذا النظر أيضاً أن المادة ٤٦ من لائحة الرسوم توجب على قلم الكتاب ذاته ضرورة استصدار قاعة بالرسوم المستحقة للخزانة من القاضي المختص عند الرغبة في التنفيذ بها من أجل ذلك كله وطالما أن المصروفات لم تقدر في منطوق الحكم ولم يستصدر بها المستشكل ضده أمراً بتقديرها عن القضاء فلا مناص من الحكم بإيقاف تنفيذ الحكم المستشكل فيه بالنسبة للمصروفات والمستشكل ضده وشأنه في إعادة

كان الحجز لاغيا فاذا خلا محضر الحجز من هذا البيان اعتبر عديم الأثر قانونا واختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بعدم الاعتداده المحكم.

« بما ان المدعى عليهم لم يحضروا على الرغم من إعلانهم قانونا وقد طلب الحكم في غيبتهم ويصح ذلك وفقا لنص المادة ١١٩ مرافعات .

« وبما ان وقائع الدعوى حسبما استظهرتها المحكمة يحتمل في أن المدعى عليهما الأول والثاني خاصا على معارك والمدعين باعتبارهم ورثة للرحوم سيد أحمد محمد محمد خضير بالدعوى رقم ٤٣٧٣ سنة ١٩٤٧ مدنى متوف يطلبان الحكم « بصحة وثقا عقد البيع المؤرخ في ١٩٤٧/٣/٧ الصادر لهما من على على معارك عن ٢٠ قيراطا لكل منهما النصف تحت العجز والزيادة مشاعة في ١١ س و ٨ ط و ١ ف بثمان قدره ١٢٠ جنيها وشطب الرهن المتوقع على الحصة المبيعة الصادر من على على معارك لمورث المدعين نظير استلام ورثة هذا الأخير مبلغ ١٠٠ جنية وإلزامهم بتسليم الأطنان موضوع النزاع مع إلزام على على معارك وورثة للرحوم سيد احمد محمد محمد خضير متضامنين مصروفات الدعوى وأتعاب المحاماة ونقل التكليف من اسم مورث المدعين لاسم المدعى عليهما الأول والثاني بمقدار عشرين قيراطا مناصفة وشمول الحكم بالنفاذ للوقت بلا كفالة وبتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة حضوريا لعل على معارك وفي غيبة المدعين بصحة وثقا عقد البيع العرفي المؤرخ في ١٩٤٧/٣/٧ المتضمن بيع على على معارك للمدعى عليهما الأول والثاني ٢٠ قيراطا مقابل ثمن قدره ١٢٠ جنيها وشطب الرهن المتوقع على هذا التدر من على على

التنفيذ بها من جديد بعد الحصول على أمر بتقديرها حسبما يقضي به القانون - راجع في ذلك أبو هيف في التنفيذ بند ٧٥ ص ٥٧ وحكم محكمة نبي سوف ١٨٩٢/٣/٢٢ حقوق ٩٢/٩٣ ص ١٠١ وحكم عابدين الجزئية ٢٧/١٠/١٩٠٢ محاكم ١٣ ص ٢٨٥٨ وقضاء الأمور المستعجلة لمحمد على راتب بك طبعة ١٩٤٤ ص ٦١٣ بند ١٢٥١/١٢٥٣ « وبما انه عن المصروفات فلا مراء في إلزام المستشكل ضده بها عملا بنص المادة ١١٣ مرافعات .

« وبما ان النفاذ المؤقت محتم لكل ما تقتضيه هذه المحكمة عملا بالمادة ٣٩٥ مرافعات (قضية اشكال محمد فاكر افندى ضد صالح افندى طه الشباسي رقم ٧٣٧ سنة ١٩٤٨ رئاسة حضرة القاضي محمد أمين حماد)

٢٨١

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

قاضي الأمور المستعجلة

٣٠ مايو سنة ١٩٤٨

بيانات محضر الحجز . الاخلال بها . يوجب عدم الأخذ به .

المبدأ القانوني

نصت المادة ٤٤٤ من قانون المرافعات على أنه يلزم أن يشتمل محضر الحجز على البيانات المعتاد ذكرها في جميع أوراق المحضرين وأن يكون محتويا زيادة على ذلك على بيانات خاصة أخرى من بينها بيان الحل الذي عينته الدائن بالجبهة الواقع فيها الحجز وإن لم يحصل ذلك

مشارك ومصرفات دعوى صحة ونفاذ عقد البيع وإلزامه هو مصرفات دعوى صحة ونفاذ عقد البيع وإلزامه هو والمدعين مصرفات دعوى الشطب مع شمول الحكم بالنفاذ

» وبما انه حدث بعد ذلك أن أوقع المدعى عليهما الأول والثاني حجزاً تنفيذياً ضد المدعين بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٤٨ نفاذا للحكم الصادر في الدعوى ٣٤٣٧ سنة ١٩٤٧ مدنى منوف وقاء لمبلغ ٥٢٠ م و ١٣ ج عبارة عن ٢٠٠ م و ٧ ج رسم نسي على طلب صحة ونفاذ عقد البيع ، ٢ ج رسم طلب شطب الرهن ، ٢٣٠ م و ١ ج رسم التسجيل ، ١٠٠ م و ٣ ج رسم التنفيذ والتمتع على « طقم جلوس مكون عن ستة كراسي » وقد اعترضت السيدة قرية المدعى على الحجز استنادا إلى أن المنقولات المحجوز عليها مملوكة لها دون أى المدعين إلا أن المحضر الذى باشر توقيع الحجز أقامها حارسا على المنقولات المحجوز عليها وحدد لبيعها يوم ٨/٦/١٩٤٨ وبمريضة أعلنت للمدعى عليهم بتاريخ ١٥ و ٢٠/٥/١٩٤٨ أقام المدعون دعواهم الراهنة يطلبون الحكم بصفة مستعجلة بإلغاء الحجز التنفيذى السالف الذكر واعتباره باطلا ويتحصل دفاعهم فيما يلى :

أولا - صدر الحكم رقم ٣٤٣٧ سنة ١٩٤٧ مدنى منوف فى غيبة منهم وقد تعذر عليهم الحضور لدى المحكمة لتفشى وباء الكوليرا إذ ذاك وقد استغل المدعى عليهما الأول والثاني تخلفهم فأدخلوا الغش على هيئة المحكمة

ثانيا - بادر المدعى عليهما الأول والثاني بتنفيذ الحكم المشار إليه فيما يتعلق بالمصرفات بطريق الحجز على بعض منقولات قرية أول المدعين رغم أن المعارضة التى كانت قد رفعت عن الحكم لما يفصل فيها بعد واستطرد المدعون من

ذلك إلى القول بأن قرينته فعلا رفعت دعوى باسترداد المنقولات المحجوز عليها
ثالثا - أوقع المدعى عليهما الأول والثاني الحجز عليهما نفاذا لجميع مصرفات الدعوى فى حين أن الحكم لم يلزمهم إلا بمصرفات شطب الرهن فقط

رابعا - لم يشتمل محضر الحجز على بيان محل مختار للمدعى عليهما الأول والثاني بالجهة التى توقع فيها الحجز .

» وبما ان المحكمة تقرر بادية ذى بدء أن ما أثاره المدعون من أن الحكم رقم ٣٤٣٧ سنة ١٩٤٧ مدنى منوف سند التنفيذ الذى يرتكن إليه المدعى عليهما الأول والثاني قد صدر فى غيبة منهم وأن المدعى عليهما المذكورين بادرا بتنفيذه على الرغم من أن المعارضة التى أقيمت منهما لما يفصل فيها بعد مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة باضطراد من أن اختصاصها يضيق على أن يتسع لتصحيح خطأ شاب الحكم سند التنفيذ لا لشيء سوى لأن هذا بالذات هو من اختصاص المحكمة العليا التى أصدرت الحكم ومؤدى ذلك أن نص الحكم الموضوعى والنفاذ الذى أمر به ملازم لطرفى الخصومة ولقضاء الأمور المستعجلة سواء فلا يستطيع إذاً أن يتعداه إلى تحقيق درجة موافقته للحكم القانون كما لو وصف الحكم بالنفاذ فى غير الأحوال التى يجيزها القانون أو وصف خطأ بأنه حضورى أو نهائى وهو ليس كذلك أو استند إلى إجراءات باطلة وإنما محل اختصاص قضاء الأمور المستعجلة وسلطته على وصف الحكم من حيث النفاذ الذى شمل به هو فيما تلاه من أسباب تقضى على الالتزام فى ذاته موضوعا أو تبطل إجراءات التنفيذ . وعلى هدى ذلك كله وظلما أن الحكم سند التنفيذ قد شمل

بالنفاذ المؤقت فإن ما ينعاه المدعون من مبادرة المدعى عليهما الأول والثاني بتنفيذه قبل الفصل في المعارضة القائمة منهم لا سند له من القانون وهذا ما يحدو بالمحكمة أن تقصر بحثها على إجراءات التنفيذ التي تلت صدور هذا الحكم لكي تبين مدى انطباقها على أحكام القانون وإذا كان الحجز موضوع النزاع قد استوفى أركانه الجوهرية أم أن ركنًا منها قد شاب من أوجه النقص ما عساه أن يهبط إلى مجرد اعتباره عقبة مادية لا يتعلق بها حق ما للحاجزين

» وبما أنه وإن كانت المصروفات في مقام النزاع المطروح مما تعتبر سندًا تنفيذيًا تكامل فيه عنصرًا تحقق الوجود certaine وحلول الأداء exigible إلا أن مدار البحث هو متى يستكمل ثالث العناصر ليكون معين للقدر liquide بمعنى هل يكفي لتحقيق ذلك تأشير قلم الكتاب على هامش الحكم بمقدار المصروفات ؟ وترى أنه لا مناص لا مكان التنفيذ بالمصروفات طبقًا لنص المادة ١١٦ من قانون المرافعات توافر إحدى حالتين إما أن تقدر قيمة المصروفات في منطوق الحكم أو يستصدر بتقديرها أمرًا من رئيس المحكمة أو من ينوب عنه في القضايا الكلية أو من القاضي الجزئي في الدعاوى الجزئية وأنه بهذا وذاك يتوافر عنصر تعيين المقدار وسند هذا الرأي من الناحية القانونية يبدو فيما نصت عليه المادة ١١٦ من قانون المرافعات من أنه تقدر مصاريف الدعوى إن أمكن وإلا فتعطى بها ورقة نافذة المفعول من كاتب المحكمة بناء على ما يقدره رئيسها أو من ينوب عنه من القضاة غير احتياج لمرافعة جديدة من أجل ذلك ومن هنا يبين أن تأشير قلم الكتاب على هامش الحكم بالمصروفات التي استحدثت عنه ينبو في مؤداه

ويقصر في مبناه من أن يرقى إلى مرتبة أمر التقدير الذي تعنيه المادة ١١٦ من قانون المرافعات لأنه إنما يتجه في الواقع إلى تحقيق رقابة الجهة الرئيسية لقلم الكتاب على تقدير وتحصيل المصروفات وبما يعزز صحة هذا النظر أن المادة ٤٦ من لأئحة الرسوم توجب على قلم الكتاب ذاته ضرورة استصدار قائمة بالرسوم المستحقة للخزانة من القاضي المختص عند الرغبة في التنفيذ بها . (راجع في ذلك أبو هيف في التنفيذ بند ٧٥ س ٥٧ وقضاء الأمور المستعجلة للأستاذ محمد علي راتب بك طبعة ١٩٤٤ ص ٦١٣ بند ١٢٥١ و ١٢٥٣)

» وبما أنه من أجل ذلك كله وطلما أن البادى من مطالعة صورة الحكم رقم ٣٤٣٧ سنة ١٩٤٧ مدنى منوف أن المصروفات لم تقدر في منطوقه وطلما أن المحكمة لم تبين أن المدعى عليهما الأول والثاني لم يستصدرا أمرًا بتقديرها من القضاء فإن منازعة المدعين في هذا النحي تكون على صواب فضلًا عما أثاره المدعون من أن المدعى عليهما الأول والثاني أوقعا الحجز تنفيذًا لجميع مصاريف الدعوى رغم أن الحكم سند التنفيذ لم يلزمهم إلا بمصروفات شطب الرهن فقط يضاف إلى ذلك كله أنه يبين من محضر الحجز موضوع النزاع أنه توقع بدائرة قسم مصر الجديدة وقد اكتفى المدعى عليهما الأول والثاني باتخاذ محل مختار لهما بمحل إقامتهما بكتب حضرة الأستاذ إبراهيم أفندى بسيوني المحامي بمنوف دون أن يعنيا باتخاذ محل مختار لهما بدائرة المكان الذي توقع فيه الحجز لهذا وطلما أن الاستفادة من نص المادة ٤٤٤ من قانون المرافعات أنه يلزم أن يشمل محضر الحجز على البيانات المعتاد ذكرها في جميع أوراق المحضرين وأن يكون محتويًا زيادة على ذلك

٢٨٢

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

قاضي الأمور المستعجلة

١٩ يونيو سنة ١٩٤٨

١ — سلطان قاضي الأمور المستعجلة في بحث صعوبات تنفيذ أحكام مرسى الزاد . مطلق .

٢ — حقيقة حكم مرسى الزاد . متى يكون حكماً أو إجراء بإيقاع البيع . اختصاص القضاء المستعجل بالفصل في المنازعات في تنفيذه .

٣ — أعيان الوقت . لا يجوز حجزها لدين على الواقف أو على المستحقين فيه .

المبادئ القانونية

١ — لا مراء في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في التصدي للفصل في الصعوبات التي تعترض تنفيذ أحكام مرسى الزاد وله عند الحكم في هذه الاشكالات شأنها شأن في صعوبات التنفيذ سلطة مطلقة في بحث حقوق ومستندات ودفاع طرفي الخصومة للحكم باقي إجراء التنفيذ بالايقاف أو بالاستمرار فإذا بني الاشكال على ملكية المستشكل للعقار الراسي به الزاد دون المدين المنزوعة ملكيته واتضح له جدية ذلك وأن المستشكل إنما يضيع اليد حقيقة على العقار موضوع النزاع بصفته مالكا لا مستأجرا فيتعين عليه في هذه الحالة الحكم بإيقاف التنفيذ

٢ — الأصل في حكم مرسى الزاد استهزاء

على بيانات خاصة أخرى من بينها بيان المحل الذي عينه الدائن بالجبهة الواقع فيها الحجز وإن لم يحصل ذلك كان الحجز لاغيا فإن سجل الدعين في هذا المنحى يكون قرين الصواب لا سيما وأن المحكمة لم تتبين من مطالعة صورة محضر الحجز المقدم منهم أن للمدعى عليهما الأول والثاني محلا أصليا بدائرة مكان الحجز ومؤدى ذلك كله أن الحجز وقد شبته مظاهر النقص الجوهرية السالفة الذكر لا يبدو أن يكون مجرد عقبة مادية لا تثريب على هذه المحكمة إذ تفضي برفعها لعدم تعلق حقوق للمدعى عليهما الأول والثاني بها

« وبما أنه يتعين بناء على جميع ما تقدم الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بآثار الحجز التنفيذي المتوقع بتاريخ ١٩٤٨/٥/٨ بناء على طلب المدعى عليهما الأول والثاني نقاذا للحكم رقم ٣٤٣٧ سنة ١٩٤٧ مدني منوف واعتباره عديم الأثر قانونا

« وبما أنه عن المصروفات فلا مراء في إلزام المدعى عليهما الأول والثاني بها طبقا لنص المادة ١١٣ من قانون المرافعات

« وبما أن النفاذ المؤقت محتم لكل ما تفضي به هذه المحكمة وفقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون المرافعات فيتعين شمول الحكم به وتري المحكمة أن تطلقه من قيد الكفالة

(قضية حضرة الأستاذ محمد السيد خضير النائب بمجلس الدولة عن نفسه وبصفته وحضر عنه الاستاذان محمد زهير جرائه والقونس الاتي ضد أحمد علي علي معارك وآخرين رقم ١٥٤١ سنة ١٩٤٨ رئاسة حضرة القاضي محمد أمين حماد)

بنص المادة ٥٨٧ من قانون المرافعات أنه لا يعتبر حكماً إذا ما اقتصر على مجرد إيقاع البيع للمشتري ومن أجل ذلك فإنه لا يجوز الطعن فيه إلا إذا شاب عيب شكلي وإنما إذا تصدى ذلك الحكم لمسألة فرعية إن صراحة وإن ضمناً جاز الطعن فيه بالاستئناف شأنه شأن سائر الأحكام الأخرى فإذا ما تبين قاضي الأمور المستعجلة أن المستشكل كان قد أثار أمام قاضي البيوع أن العين موضوع النزاع موقوفة واعترض المستشكل ضده على ذلك بات من المرجح أن يكون حكم مرسى الزاد قابلاً للطعن لما يبدو من أنه تصدى لهذه المسألة الفرعية .

٣ — من المقرر أنه طالما أن أعيان الوقف محبوسة لا يجوز التصرف فيها بالبيع أو غيره فإنه لا يجوز حجزها مطلقاً سواء أكان ذلك لدين على الواقف أو لدين على الوقف أو على المستحقين فيه .

المحكمة

« بما أن الاشكال رفع في اليعاد قبل تمام تنفيذ الحكم المستشكل فيه وحاز الشكل المقرر له في القانون فيتعين الحكم بقبوله شكلاً »

« وبما أن المستشكل ضد المثلث والرابع والخامس لم يحضروا على الرغم من إعلانهم قانوناً وقد طلب المستشكلون الحكم في غيبتهم وصح ذلك عملاً بنص المادة ١١٩ مرافعات »

« وبما أن وقائع الدعوى حسبما استظهرتها المحكمة تجعل في أن المستشكل ضده الأول أقام الدعوى ٢٥٤٠ سنة ١٩٤٤ كلى مصر ضد حسن

محمد جاد والمستشكل الثاني ووزارة الأشغال العمومية يطلب الحكم بالزامهم بأن يدفعوا له متضامين مبلغ ٢٥٠ جنيه كتعويض له مقابل انهيار المنزل رقم ٢١ شارع ابن الأثير حوض الميضة ن ٧ الذي كان كان يستأجر مسكناً فيه وبتاريخ ٢٤/١٢/١٩٤٥ قضت المحكمة بالزام المستشكل الثاني بأن يدفع للمستشكل ضده الأول مبلغ ٩٥٠ م ٨٢٥ ج والمصروفات المناسبة ومبلغ ٢٠٠ قرش أتعاباً للمحاماة وإخراج حسن محمد جاد ووزارة الأشغال العمومية من الدعوى فاستأنف المستشكل ضده الأول هذا الحكم في الدعوى رقم ٣٦ / ٦٣ قضائية يطلب القضاء بتعديل هذا الحكم وبالزام المستشكل الثاني وحسن محمد جاد ووزارة الأشغال العمومية بأن يدفعوا له متضامين مبلغ التعويض المطلوب وبتاريخ ٢٥ / ١ / ١٩٤٧ قضت محكمة استئناف مصر حاضراً بتعديل الحكم المستأنف وبالزام المستشكل الثاني بأن يدفع للمستشكل ضده الأول مبلغ ٦٠٠ م ١٨١ ج والمصروفات المناسبة عن الدرجتين ومبلغ مائة قرشاً أتعاب محاماة عنهما وتأنيده فيما عدا ذلك .

« وبما أنه وإن كان يبين من مطالعة الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٦٠ سنة ٦٣ قضائية أن المستشكل ضده الأول اختصم المستشكل الثاني بصفته الشخصية إلا أنه ورد في معرض حيثيات الحكم بالنسبة لقصر الدعوى على المستشكل الثاني ما يلي « فإنه وإن كان حسن محمد جاد » « حرز عقد الإيجار باسمه بصفته مؤجراً للمستشكل » « ضده الأول فإنه علل ذلك أمام محكمة أول درجة » « بأنه كان يقوم بهذا على سبيل الوكالة عن شقيقه » « المستشكل الثاني الناظر على هذا المنزل للموقوف » « وذلك حين كان متعقلاً وقدم خطاباً صادراً إليه »

« من أخيه المذكور عليه حتم البريد بتاريخ ٨ / ٥ / ١٩٤٢ »
 « يفيد هذه الوكالة وقد وافقه المستشكل »
 « الثاني على دفاعه وفضلا عن ذلك فانه تبين »
 « من حجة الوقف المؤرخة ١١ ذى القعدة سنة ١٣٥٧ الموافق ٢ يناير سنة ١٩٣٩ المقدمة »
 « من المستشكل الثاني أن هذا الأخير هو ناظر »
 « الوقف وإذن يكون هو المسئول عن تعويض »
 « الضرر الناشئ عن تقصيره في العناية بالمنزل »
 « وتعمده بصيائه ولا يجوز الجمع في المسئولية »
 « بين الوكيل والأصيل »

ومن هنا يبين للمحكمة أن مساءلة المستشكل الثاني عن المبلغ المحكوم به بصفته ناظراً على الوقف الذي يتبعه المنزل موضوع النزاع كانت ملحوظة .

« وبما انه حدث بعد ذلك أن أعلن للمستشكل ضده الأول المستشكل الثاني بنزع ملكية المنزل موضوع النزاع رقم ٢١ شارع ابن الاثير حوض الميضة رقم ٧ بجزيرة بدران بمقتضى اعلان مؤرخ في ١٩ / ٤ / ١٩٤٧ وأشهر هذا التنبيه في مصلحة الشهر العقاري بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٤٧ وبتاريخ ٩ / ١٢ / ١٩٤٧ قضت محكمة مصر الابتدائية الوطنية في الدعوى ٢٣٠٨ سنة ١٩٤٧ كلى مصر بقبول صحيفة الطلب المقدم من المستشكل ضده الأول وبنزع ملكية المستشكل الثاني من المنزل موضوع النزاع وفاء لمبلغ ٣٣٠ م ٢١٧ ج بضمن أساسى قدره ٣٠٠ جنيه بالشروط المبينة بالعريضة عدا الفقرة الأخيرة من الشرط الثاني ونفسها (وبإحالة القضية على حضرة قاضى اليوع وعلى قلم الكتاب إجراء النشر والتعليق حسب القانون وبتاريخ ٣١ / ٣ / ١٩٤٨ قضت المحكمة بإيقاع بيع العقار موضوع النزاع على المستشكل ضده الثاني بالثمن

الأساسى وقدره ٣٠٠ ج) صح « وإذا رضى المزايد على طالب البيع فلا يدفع شيئاً إلا بعد استيفاء مطلوبه من أصل وملحقات » وبإحالة القضية على حضرة قاضى اليوع وعلى قلم الكتاب إجراء النشر والتعليق حسب القانون وبتاريخ ٣١ / ٣ / ١٩٤٨ قضت بإيقاع بيع العقار موضوع النزاع على المستشكل ضده الثاني بالثمن الأساسى وقدره ٣٠٠ جنيه مصرى بخلاف المصروفات وبعريضة أعلنت للمستشكل ضدهم بتاريخ ٣ يونيو رفع المستشكلون هذا الاشكال .

« وبما ان المستشكلون يطلبون القضاء بإيقاف تنفيذ حكم مرسى المزايد الصادر فى الدعوى ٢٣١٨ سنة ١٩٤٧ كلى مصر حتى يفصل فى دعوى استحقاق العقار موضوع النزاع المقامة منهم بمقولة أن الحكم الصادر فى الدعوى ٣٦٠ سنة ١٩٣٥ قضائية استئناف مصر قد صدر ضد ثانيهم بصفته الشخصية فى حين أن المنزل محل النزاع تابع لوقف المرحوم محمد حسن ابراهيم جاد كما يبين ذلك من مطالعة الحجة المؤرخة فى ٢ / ١ / ١٩٣٩ ومؤداها أن المذكور أوقف كامل أرض وبناء المنزل موضوع النزاع على نفسه مدة حياته ومن بعده عليهم وهم أولاده على أن يكون لأولهم وثانيهم حصة قدرها عشرون قيراطاً فى هذا المنزل مناصفة بينهما وأن يكون لثالثهم ورابعهم حصة قدرها مناصفة بينهما أيضاً وقد اشترط الواقف أن يكون لكل منهم حق الاتفاع بحصته حال حياته وذريتهم من بعدهم حتى إذا ما انقضى هؤلاء الأخيرين أضحي الوقف خيراً مصر وفارجه على مسجد ومقام سيدى محمد العلامى كما اشترط الواقف أن يكون كل منهم ناظراً على حصته وقد رد على ذلك المستشكل ضده الأول بأن المنزل محل النزاع مملوكا للمستشكل الثاني .

» وبما انه لا مرأى في اختصاص قضاء الأمور المستعجلة في الفصل في الصعوبات التي تترتب تنفيذ أحكام مرسى المزاد وله عند الحكم في هذه الاشكالات كباقي صعوبات التنفيذ سلطة مطلقة في بحث حقوق ومستندات ودفاع الطرفين وتقدير كل ذلك للحكم في إجراء التنفيذ بالايقاف أو بالاستمرار فإذا بنى الاشكال على ملكية المستشكل للعقار الراسى به المزاد دون المدين المزروع ملكيته واتضح له جدية ذلك وأن المستشكل إنما يضع اليد حقيقة على العقار موضوع النزاع بصفة مالك لاستأجر فيتعين عليه في هذه الحالة الحكم بإيقاف التنفيذ (راجع في ذلك مؤلف الأستاذ محمد على راتب طبعة سنة ١٩٤٤ بند ١٤٥٣/١٤٥٥ ص ٦٩١/٦٩٢ ومؤلف الأستاذ محمد على رشدى بند ٦٨٦ ص ٦٩٢) — هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن حكم مرسى المزاد طبقاً لما نصت عليه المادة ٥٨٧ من قانون المرافعات من أنه يجب أن يشتمل على صورة من شروط البيع وصورة من الاعلانات المنشورة عنه وصورة محضر الجلسة التي وقع فيها البيع لا يعتبر في الواقع حكماً إذا اقتصر على إيقاع البيع للمشتري من أجل ذلك نصت المادة ٥٨٦ من قانون المرافعات على عدم جواز الطعن فيه هكذا إلا إذا شاب عيب شكلى

» وبما انه إذا أثبت لدى قاضى اليوع مسألة فرعية incident كأن طلب منه وقفه ريثما تفصل المحكمة المختصة في طلب أو دفع ليس من اختصاصه هو الفصل فيه فأمر القاضى بإجابة هذا الطلب أو برفضه إن صراحة أو ضمناً كان أمره هذا قضاء يجوز الطعن فيه بالاستئناف شأنه شأن سائر الأحكام الأخرى (راجع في ذلك مذكرات التنفيذ للأستاذ محمد حامد فهمى ص ٣١٢/٣١٤

بندى ١٣/٤١٤ وقد تبين من استظهار تداعى طرفى الخصومة أن المستشكل الثانى أثار بملسة ١٩٤٨/٣/٣١ أمام قاضى اليوع وأن العين موضوع النزاع موقوفة ورد على ذلك المستشكل ضده الأول أن العين المقول بأنها موقوفة قد هدمت وغدت بعد ذلك مجرد أرض قضاء وأصر على طلب البيع تحت مسئوليته بمقولة أن المستشكل الثانى أقام مكان هذه العين بناء جديداً مملوكاً له . وترجع المحكمة بناء على هذه المسألة الفرعية التي أثارها المستشكل الثانى أنه من المحتمل أن يكون الحكم المستشكل فيه إذا انتهى إلى الحكم بإيقاع البيع قد قضى فيها ضمناً فأصبح بذلك هذا الحكم على الراجح قابلاً للطعن فيه

» وبما انه يستشف من استقراء سجل طرفى الخصومة أن منازعة المستشكلين لا تخلو من سجل ظاهر الجدل لأن المستشكل ضده الأول لا يكاد ينزع في أن السكن الذى استأجره وانهار عليه واستحق من أجله الحكم بإلزام المستشكل الثانى بتعويض هو تابع للوقف المشمول بنظرارة المستشكلين وإلى هذا أشار صراحة الحكم الصادر فى الدعوى ٣٩٠ سنة ٦٣ قضائية محكمة استئناف مصر — وإنما أساس الحق بين طرفى الخصومة هو ما إذا كان المستشكل الثانى على أثر إنهار العين الموقوفة قد تجارى على إنشاء منزل جديد من ماله الخاص وهو المنزل المزروع ملكيته أم لا وترى المحكمة أنه وإن كان لا خلاف بين طرفى الخصومة على أن العين الموقوفة قد انهارت بسبب الحادث الذى نشأ عنه التعويض وأنه وإن كان قد أقيم منزل مكانه إلا أن هذا لا يعنى حكماً أنه مملوك للمستشكل الثانى ملكية خاصة كما أتجه إلى القول بذلك المستشكل ضده الأول آية ذلك ما أصر عليه المستشكلون

من أن أولها وثانيها ومن تدعى السيدة فاطمة محمود اسماعيل اتفقوا مع أحد القاولين بصفتهم مالكين للمنزل النهار بمقتضى عقد اتفاق مؤرخ ١٩٤٤/٥/٢٨ على إنشاء للمنزل الجديد في مقابل استيلاء القاول على انقاض المنزل للوقوف .

« وبما انه فضلا عما عساه قد ينطوى عليه ظاهر هذا التصرف من شبهة — استبعاد ادعاء المستشكل ضده الأول من أن المنزل المزروع ملكيته مملوكا للمستشكل الثاني بدليل أن هذا الأخير لم ينفرد في بنائه دون باقي المستشكلين وبدليل أن إنشاء هذا المنزل قد اقتصر على مجرد بناء دور واحد في مقابل استيلاء القاول على انقاض المنزل الذي لا جدال في أنه موقوف ترى المحكمة أن تعرض لحكم القانون بالنسبة لانتهاء الوقف بالقدر الذي يتسع له النزاع المطروح — حقا أن المادة ١٨ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ قد نصت على أنه إذا تخربت أعيان الوقف كلها أو بعضها ولم تمكن عمارة الحرب أو الاستبدال به على وجه يكفل للمستحقين نصيباً في الغلة غير ضئيل ولا يضرهم بسبب حرمانهم من الغلة وقتاً طويلاً انتهى الوقف كما ينتهي الوقف في نصيب أى مستحق يصبح ما يأخذ من الغلة ضئيلاً وترى المحكمة أنه فضلا عما أشارت هذه المادة من تعذر القيام بالعمارة وفضلا عن أن المستشكلين قد قاموا بالعمارة فعلا فقد نصت هذه المادة في سطرها الأخير على أن انتهاء الوقف إنما يكون بقرار من المحكمة بناء على طلب ذوى الشأن وهذا ما لم يتوافر في النزاع المطروح .

« وبما انه مما يعزز جدية منازعة المستشكلين في أن العين المزروع ملكيتها وقف ما استظهرت من مطالعة حجة الوقف من أن مال هذا الوقف

للخيرات ومن المقرر أن الوقف لا ينتهي في أحوال ثلاث من بينها ما إذا كانت العين الموقوفة وقفا أهليا عقاراً وبعد انتهاء المدة المحددة للوقف أو بعد انقراض الموقوف عليهم تؤول إلى أية جهة من جهات الخير فانها تظل وقفا أبدا لأنها لما صارت وقفا خيريا صح تأييده (راجع في ذلك مؤلف الأستاذ عبد الوهاب خلاف عن أحكام الوقف طبعة ١٩٤٧ ص ١١٩/١٢٩) ومن أجل ذلك كله ولما كان المستشكلون الأول والثالث والرابع لم يختصموا في الدعوى المستشكل في تنفيذ حكمها

ولما كان البادى من منطوق الحكم الصادر في الدعوى ٣٦٠ سنة ٢٣ قضائية أنه رغم ما أشار إليه في معرض حثياته من أن المستشكل الثاني ناظر على الوقف فقد تبين أن المستشكل ضده الأول لم يختصمه بهذه الصفة وقضى منطوق الحكم السالف الذكر بالزامه بالتعويض دون إشارة إلى صفته ولما كان البادى من مطالعة دعوى نزاع الملكية أن المستشكل الثاني أعلن تنبيه نزاع الملكية مع أحد تابعيه ثم أعلن بتلك الدعوى مخاطباً مع الضابط المنوب بالمحافظة ولما كانت القاعدة المقررة أنه مادامت أعيان الوقف محبوسة لا يجوز التصرف فيها بالبيع أو غيره فانه لا يجوز حجزها مطلقا لالدين على الواقف ولا لالدين على الوقف أو على المستحقين فيه les biens inalienables sont insaisissables

لما كان ذلك كله فإن المحكمة ترى أنه لا مناص من القضاء بإيقاف تنفيذ الحكم المستشكل فيه رقم ٢٣٠٨ سنة ١٩٤٧ ك مصر حتى يفصل في النزاع موضوعا بين طرفي الخصومة . وترى أن تلزم المستشكلين بإثارة هذا النزاع

إن لم يكونوا قد أثاروه في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ النطق بهذا الحكم وإلا حق للمستشكل ضده الأول الاستمرار في تنفيذه .

« وبما أنه عن المصروفات قترى المحكمة إبقاء الفصل فيها مؤقتاً حتى يستقر النزاع موضوعاً بين طرفي الخصومة فيقضى فيها على هدا .

« وبما أن النفاذ المؤقت محتم لكل ما تقضى

به هذه المحكمة وفقاً لنص المادة ٣٩٥ مرافعات فيتعين شمول الحكم به وتري المحكمة أن تطلقه من قيد الكفالة .

(قضية محمود افندي محمد جابر وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمود الخاوي ضد فوزى افندي سيداروس ميخائيل وآخرين رقم ١٦٦٠ سنة ١٩٤٨ رئاسة حضرة القاضي محمد امين حماد)

قضايا المحاكم الجزئية

٢٨٣

محكمة منقلاط الجزئية الوطنية

٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

١ — إنذار الحائر بعد رفع دعوى نزاع الملكية لا يصح الاجراءات الباطلة .

٢ — يجب تسجيل عقد الملكية قبل تسجيل تنبيه نزاع الملكية حتى يعتبر الشخص حائزاً ويجب إنذاره .

٣ — إذا سقط التنبيه الاول لعدم تجديد تسجيله وسجل مالك العقار النزوعة ملكيته عقد ملكيته قبل تسجيل التنبيه مرة ثانية يعتبر حائزاً ويجب إنذاره .

المبادئ القانونية

١ — إن إنذار الحائر في أية مرحلة من مراحل نزاع الملكية حتى حكم مرسى الزاد لا يصحح الاجراءات التي تبطل لعدم إنذار الحائر في ظرف ال ٣٠ يوما التالية لتنبيه نزاع الملكية وقبل الشروع في رفع دعوى نزاع الملكية .

٢ — لا يعتبر الشخص حائزاً ولا يلزم

إنذاره إلا إذا كان مالكا للعقار المنزوعة ملكيته وسجل عقد تملكه قبل تسجيل تنبيه نزاع الملكية .

٣ — إنه إذا مضى مائة وستون يوما ألغى تنبيه نزاع الملكية لعدم تجديد تسجيله وأن الأول يعتبر غير قائم فإذا سجل مالك العقار المنزوع ملكية عقاره قبل التسجيل الثاني للتنبيه فإنه يعتبر حائزاً ويجب إنذاره في المدة المبينة آنفا .

المحكمة

« من حيث أن مورث المدعين رفع دعواه المعلنة بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٤٤ للمدعى عليه بصفته الشخصية ووكيلا عن والدته الست فطوم أحمد حسن البرادعى يطلب الحكم فيها بإعلان الاجراءات الحاصلة بناء على طلب المعلن اليه بصفاته في الدعوى نمرة ٣٠٣٣ سنة ١٩٣٦ مدنى منقلاط وإلغاء جميع اجراءات نزاع الملكية والبيع المتوقعة على العين الموضحة بها ومحو كافة التسجيلات

واعتبارها كأن لم تكن والزام المعلن اليه بالمصاريف وأتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وذكر بعريضة الدعوى أنه يمتلك ٨ س و ٢٠ ط مينة الحدود والمعلم فيها اشتراها بموجب عقد مسجل في ٤ أغسطس سنة ١٩٣٦ وبالنسبة لمديونية البائعين للمدعى عليه فقد سار ضدهم في اجراءات نزع ملكية وأعلنهم بتنبيه نزع ملكية بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٣٦ منبها عليهم فيه بنزع ملكية ٨ س و ٢٠ ط التي اشتراها مورث المدعين وحكم بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٤٢ بنزع ملكية البائعين من القدر المذكور ثم أعقبها باجراءات البيع الذي تأجل عدة مرات لعدم اتمام النشر وأخيراً أعلن المورث بانذار رسمي بتاريخ ١٦/٢/١٩٤٣ منبها عليه بدفع قیعة دينه وقدره ٥٨ ج و ٣٧٠ م أو تخلية العقار وعمل اجراءات البيع والنشر فاضطر أن يدخله لرفع هذه الدعوى موجهها فيها طلباته السابق ذكرها لأن المدعى عليه لم ينذره كحائز للعقار طبقاً للمادة ٥٧٤ مدنى التي نصت على انذار الحائز للعقار قبل الشروع في دعوى نزع الملكية وإن إغفال الانذار يترتب عليه بطلان الاجراءات .

« ومن حيث ان المدعى عليه قد دفع دعوى المدعى بانه أنذره بتاريخ ١٦/٢/١٩٤٣ وانه لم يهتم رغم إنذاره كما هو ثابت في الانذار المودع تحت نمرة ٢٠ دوسيه بقضية نزع الملكية ولم يحضر إلا للجلسة البيع الأخيرة وأن المادة ٥٧٤ لا تحتم الانذار في وقت معين بل يمكن إنذار الحائز بعد صدور حكم نزع الملكية وإجراءات البيع وبعد رسو المزاد وأنه إذا حصل في المراحل السابق ذكرها من اجراءات نزع الملكية فانه يصح اجراءات التنفيذ التي تبطل إذا لم ينذر الحائز واستند في ذلك على حكم صادر من محكمة النقض

منشور بمجلة المحاماة السنة السادسة عشرة صفحة ٥٧٦ رقم ٢٥٢ وقال أن الحكم ينص على أن المقصود من الانذار هو إعلان الحائز بدعوى نزع الملكية التي تهدد العقار الذي في حيازته حتى يتدبر في الوفاء بدين الدائن المرتهن وبنيت على ذلك أن نازع الملكية إذا أنذر الحائز بأن يدفع دينه وأعلنه بهذا الانذار بعد صدور حكم مرسى المزاد وقبل إعادة البيع بناء على زيادة العشر فقد تم المقصود من إنذار الحائز وصحت الاجراءات فلا يصح له بعد ذلك طلب إبطالها .

« ومن حيث ان المدعى عليه قد دفع دعوى مورث المدعين زيادة عما ذكر بانه لا يعتبر حائزاً استناداً على حكم محكمة الاسكندرية الكلية الصادر بتاريخ ٧/١٢/١٩٣٦ — حكمها المنشور بمجلة المحاماة السنة التاسعة عشرة صفحة ١٢٢ الذي ذكرت فيه أن الحائز الذي يحق له أن يتمسك بطلان اجراءات نزع الملكية لعدم انذاره هو الذي يكون قد سجل عقده قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية أما الذي يكون قد سجل عقده بعد ذلك فلا يكلف الدائن المرتهن بانذاره وقال أنه بالرجوع إلى تنبيه نزع الملكية يتبين أنه تسجل في ١٦/٦/١٩٣٦ بينا الخصم يعترف في عريضة دعواه المحدد لها جلسة ٢ مارس سنة ١٩٤٤ أنه اشترى ٤٨ س و ١٠ ط في المدة الثانية وسجلها بتاريخ ١٤/٨/١٩٣٦ أى بعد تسجيل التنبيه بمدة ٥٠ يوماً وقبل مضي ١٦٠ يوماً المحددة لسقوط التنبيه وفي عدم تسجيل التنبيه لا يؤدي إلى شيء إلا بالنسبة للاحاق الثمار بالعقار

وأما أثره فهو باق فيما عدا ذلك وأعيد تسجيله مرة ثانية وأما النصف الآخر البالغ قدره ٤ س و ١٠ ط فانه يشوبه البطلان لأنه حكم بتزوير

الشهادة الادارية التي توصل بهامورث المدعين إلى تسجيل عقده وحكم فعلا على البائع له بالحبس وأضاف إلى ماتقدم أن الحائز كان يعلم بإجراءات نزع الملكية وارتضاها من مدة طويلة فعرض على المدعى عليه على يد محضر مبلغ عشرين جنبها فليس له أن يطلب بعد ذلك بطلان الاجراءات وهذا ما أبداه المدعى عليه بمذكرته المؤرخة ٢٨ / ١١ / ١٩٤٤

« ومن حيث ان المدعين قد ردوا على دفاع المدعى عليه بمذكرته المؤرخة ٢٠ / ١١ / ١٩٤٤ بما يأتي : أولا - أن حكم النقض المشار اليه آنفا صريح ولا يحتمل تأويلا لأنه يجب إنذار الحائز قبل صدور حكم نزع الملكية وإلا اعتبرت الاجراءات باطلة وأن الحائز وهو الشخص الذي يشتري العقار ويسجل عقده أو يكون صاحب حق انتفاع مسجل على العين لا يعتبر حائزا إلا إذا اشترى العقار وسجله وانتقلت اليه الملكية أو حق الانتفاع المسجل قبل تنبيه نزع الملكية فإذا سجل العقد بعد تسجيل التنبيه فلا يعتبرانه حائز ولا يلزم الدائن صاحب الاختصاص والمرتهن إنذاره وأن مورث المدعين قد سجل عقده الأول الصادر له من البائعين ببيع ٤ س و ١٠ ط في ١١ / ٩ / ١٩٣٥ والقدر الثاني مسجل في ٣ / ٨ / ١٩٣٦ وأن المورث يعتبر حائزا حسب حكم محكمة الاسكندرية المذكور وحكم محكمة النقض بالنسبة إلى ٤ س و ١٠ ط التي اشتراها أولا لأن تسجيل عقده الصادر بهذا القدر كان قبل تسجيل التنبيه الحاصل بتاريخ ١٦ / ٦ / ١٩٣٦ أما بالنسبة للبيع الثاني الحاصل بالتاريخ السابق ذكره فإنه كان أيضا قبل تسجيل التنبيه لأن التنبيه الأول قد سقط لمضي ١٦٠ يوما فأعاد المدعى عليه تسجيله بتاريخ ٢٢ / ١٢ / ١٩٣٩ بينما البيع الثاني سجل عقده في ٤ / ٨ / ١٩٣٦ فيعتبر أنه مالك قبل

تسجيل التنبيه لأن التنبيه الأول قد ألغى لمضي المدة المذكورة طبقا لنص المادة ٥٤٠ مرافعات التي قضت بإلغاء التنبيه ويؤثر قلم الكتاب من تلقاء نفسه .

ثانياً - أن مورث المدعين ذكر في الانذار الذي عرض به المبلغ على المدعى عليه وهو المقدم بدعوى نزع الملكية المؤرخ ١٣ / ٣ / ١٩٤٣ احتفظ لنفسه بالدفع بطلان الاجراءات فضلا عن أن حكم محكمة الاسكندرية قل إن علم الحائز بالاجراءات لا يكفي عن انذاره فتعتبر الاجراءات باطلة طبقاً للمادة ٥٧٤ والمدعى (مورث المدعين) فضلا عن علمه لأنه لم يمثل في الدعوى فإنه احتفظ بحقه في الدفع بطلان الاجراءات فهو لم يرتضيها كما ذكر المدعى عليه .

ثالثا - أن ما ادعاه الخصم من أن عقد المورث باطل لأنه حكم من محكمة الجنايات في القضية رقم ٨٥٢ سنة ١٩٣٩ جنایات بتزويره فهو غير صحيح بل أن أحد البائعين قد استعان بشهادة إدارية بتاريخ سابق على تاريخ وفاة أبيه صاحب الملك الذي اشتراه المورث المذكور حتى لا يؤخذ منه رسم تسجيل أكثر وجعل التاريخ سنة ١٩٢٣ بدلا من سنة ١٩٣٠ فعوقب على هذا التزوير الضار بالمصلحة العامة من حيث ضياع رسوم تسجيل على الخزينة ولا شأن له بالعقد وقد دخل المدعى عليه مدعيا بحق مدني فرفضت دعواه على أساس أنه لم يضر بشيء ولا مصلحة له .

« ومن حيث ان النزاع بين الطرفين ينحصر أولا في أن المدعى عليه يعتبر أن انذار الحائز إذا تم في أي مرحلة من مراحل إجراءات نزع الملكية حتى حكم مرسى الزاد فإنه يصح الاجراءات التي تبطل في حالة عدم الانذار والمدعين يقولون انه يشترط أن يتم بعد إعلان التنبيه وفي ظرف الثلاثين

يوما التالية للتنبيه وقبل الشروع في دعوى نزاع الملكية وهذه أهم نقطة يتناولها النزاع ثانيا - أن مورث المدعين لا يعتبر حائزا بالنسبة للعشرة قرار يبط الثانية والأربعة أسهم كما يقول المدعى عليه لأنه لم يكن مالكا لها قبل تسجيل التنبيه ولكن المدعين قد ردوا على ذلك بأن التسجيل الأول قد ألغى وأعاد المدعى عليه تسجيله ثانيا بتاريخ لاحق لعقد مشترى القدر السابق ذكره فيتختم عليه إنذار المورث الحائز للعقار .

« ومن حيث ان مدار البحث القانوني هو معرفة ما إذا كان إنذار الحائز في أية مرحلة من مراحل إجراءات نزاع الملكية حتى يوم صدور حكم مرسى الزاد يعتبر صحيحا أو يجب إنذاره قبل الشروع في دعوى نزاع الملكية كنص المادة ٥٧٤ الظاهر . وهل مورث المدعى يعتبر حائزا بالنسبة لعقد يبعه الثاني المسجل بعد تسجيل تنبيه نزاع الملكية الذي ألغى لمضى أكثر من ١٦٠ يوما - ان الفقه والقضاء قد عرفا الحائز بأنه هو من يجوز حقا عينيا من المدين تلقاه بعد تسجيل الدائن المسجل حقه واتخاذ إجراءات نزاع الملكية ضد الحائز معناه حق التتبع الذي لهذا الدائن ويشترط في الدائن أن يكون دينه حالا ومسجلا قبل تسجيل الحائز فالحائز إذاً هو المالك وصاحب حق الانتفاع الذي سجل عقده بعد تسجيل الدائن المرتهن رهنا تأمينيا أو صاحب حق الاختصاص وأن القانون في المادة ٥٧٤ حتم إنذار الحائز قبل الشروع في رفع دعوى نزاع الملكية وقد بينت محكمة الاسكندرية في حكمها السابق ذكره الميعاد الواجب إنذار الحائز فيه لتكون الإجراءات صحيحة لأنه لأجل أن تكون إجراءات نزاع الملكية صحيحة يجب إنذار الحائز بعد تنبيه نزاع الملكية في فترة الثلاثين يوما التالية للتنبيه

وإلا كانت الاجراءات باطلة والحائز المقصود بالإنذار هو الحائز الذي يسجل حقه قبل تسجيل التنبيه وقد عرف حكم محكمة النقض السابق ذكره الحائز بأنه (من آلت إليه من المدين ملكية العقار أو حق انتفاع عين عليه وانه يكفي أن يكون تسجيل عقد الحائز حاصلا قبل تسجيل التنبيه على المدين بنزع الملكية حتى يعتبر حائزا واجبا على الدائن المرتهن إنذاره قبل رفع دعوى نزاع الملكية كنص المادة ٥٧٤ بحيث لو كان تسجيل عقده حاصلا بعد تسجيل التنبيه فليس على هذا الدائن إنذاره بل له المضي في الاجراءات وأن الحيابة الواجب إنذار صاحبها لا تكون إلا بالنسبة للدائن المرتهن أو للدائن صاحب الاختصاص الذي حكمه حكم الدائن المرتهن من حيث ماله من حق تتبع العقار في أي يد يكون . أما الدائن العادي فهذه الحيابة منفية بالنسبة له تماما) فحكم النقض قد أوجب إنذار الحائز قبل الشروع في دعوى نزاع الملكية واعتبر أن الحائز هو صاحب حق الانتفاع المالك قبل تسجيل تنبيه نزاع الملكية وأنه لم يذكر قطعا كما ذهب المدعى عليه أنه يجوز إنذار الحائز بعد الحكم بنزع الملكية أو بعد السير في إجراءات البيع وقبل صدور حكم مرسى الزاد وقد ذكر المرحوم أبو هيف بك في كتاب التنفيذ في البنود ٦٥٧ - ٧٢٧ - ٧٣٠ بأنه يجب إنذار الحائز قبل رفع دعوى نزاع الملكية وإلا كانت الاجراءات باطلة بطلانا جوهريا وأن الحالة التي كان يتناولها حكم النقض السابق لا ينطبق على النزاع الحالي لأن المالك للعقار في النزاع الذي كان مطروحا أمامها لم يسجل عقده إلا بعد صدور حكم نزاع الملكية فهو ليس حائزا فليس الدائن المرتهن ملزما بإنذاره وقال الحكم انه مع ذلك قد حصل

المقصود أى طلب مالك العقار بإذاره رغم أنه غير حائز وأما الحكم فى المبادئ التى قررها فمعى واضحة من أنه يجب إنذار الحائز قبل رفع دعوى نزع الملكية كما بينا والثابت أن الحائز أُنذر فى دعوى المدعى عليه بتاريخ ١٩٤٢/٣/١٦ كما هو ثابت من دعوى نزع الملكية المنضمة وبعد صدور حكم نزع الملكية بمحوالى سنة ومورث المدعين كان مسجلاً عقده قبل تسجيل التنبيه بالنسبة للعشرة قراريط الأولى والأربعة أسهم أما بالنسبة للبيع الثانى فإن التنبيه قد أُلغى فاذا جدد تسجيله المدعى عليه فيجب عليه أن يبحث عما إذا كان هناك حائز قبل أن يشرع فى دعوى نزع الملكية إذ إلغاء التسجيل طبقاً للمادة ٥٤٠ مرافعات التى تنص على أنه إذا مضى أكثر من ١٦٠ يوماً ولم يسجل التنبيه يؤثر قلم كتاب المحكمة من تلقاء نفسه بإلغائه .

فالتسجيل الأول غير قائم وإنما يعتبر التسجيل الثانى فاذا كان عقد بيع مورث المدعين الثانى سجل قبل تسجيل التنبيه فهو يعتبر حائزاً حسب تعريف حكم محكمة النقض ويجب إنذاره ومع ذلك فالمدعى عليه قد أهمل فهو لم يندره لا فى الحالة الأولى ولا فى الثانية فضلاً عن أنه قد تقدم فى دعوى إثبات التعاقد التى رفعها مورث المدعين ضد البائعين له ليسجل عقده ولم يقبل فهو يعلم بالاجراءات وهذا ثابت أيضاً فى قضية الجناية المقدم حكمها بحفظه وأن قصيره فى عدم تسجيل التنبيه وإلغائه مما بسبب إهماله فيجب عليه عند تسجيل التنبيه مرة ثانية أن يتحرى عن وجود

حائز ليندره وقد ذكرنا أنه لم يندر المورث المذكور لا فى الحالة الأولى ولا فى الثانية وكل ظروف الدعوى تدل على سوء نيته حتى لا يعلم بشىء .

« ومن حيث أن المدعى عليه قد ذكر أن المدعى يعلم بالاجراءات والدليل على علمه أنه عرض عليه دفع مبلغ ٢٠ ج بإلذار السابق الإشارة إليه .

« ومن حيث أنه تبين من الاطلاع على الإذار أن مورث المدعين قد عرض مبلغ ٢٠ ج إلا أنه احتفظ بحقه فى الدفع ببطان الاجراءات لعدم إنذاره فضلاً عن أن حكم محكمة الاسكندرية السابق الإشارة إليه قد اعتبر علمه لا يكفي بل لابد من إنذاره طبقاً للمادة ٥٧٤ مدنى وإلا كانت الاجراءات باطلة .

« ومن حيث أننا قد بينا أن مورث المدعين يعتبر حائزاً بالنسبة للبيع الأول كما أنه يعتبر حائزاً بالنسبة للبيع الثانى وبالنسبة للتسجيل الثانى حسب ما ذكرت محكمة الاسكندرية ومحكمة النقض وأنه يجب إنذاره قبل رفع دعوى نزع الملكية .

« ومن حيث أنه لذلك تكون دعوى المدعين صحيحة ويتعين الحكم ببطان الاجراءات التى — ار فيها المدعى عليه من نزع ملكية وبيع الم ٨ س و ٢٠ ط الموضحة الحدود والمعالم بخرصة الدعوى وإلغاء التسجيلات المتوقعة عليها واعتبارها كأن لم تكن .

(قضية ورثة المرحوم سيد افندى على جمال الدين ضد محمد الكتي حسن مقلد عن نفسه وبصفته رقم ٩٦٣ سنة ١٩٤٤ رئاسة حضرة القاضى محمود تمام كساب)

القانون المدنى المصرى الجديد

بيان لمواد القانون . وتعليق موجز عليها
جمعه ووضعته حضرة الأستاذ نصيف زكى بك

حقوق إعادة الطبع محفوظة

الباب التمهيدي

أحكام عامة

الفصل الأول : تطبيق القانون

الفرع الأول :

- ١ - مصادر القانون مادة ١
- ٢ - نسخ القانون مادة ٢
- ٣ - احتساب المواعيد القانونية مادة ٣
- ٤ - استعمال الحق . والتعسف في استعماله مادة ٤ و ٥

الفرع الثاني :

- ١ - تنازع القوانين من حيث الزمان مادة من ٦ - ٩
- ٢ - تنازع القوانين من حيث المكان مادة من ١٠ - ٢٨

الفصل الثاني :

الأشخاص

الفرع الأول : الشخص الطبيعي مادة ٢٩

- ١ - ابتداء الشخصية وانتهائها
- ٢ - خصائص الشخصية . الجنسية . الأسرة .

اللقب . الوطن . الأهلية مادة ٣٠ و ٥١

٣ - حماية الشخصية .

الفرع الثاني :

الشخص الاعتباري

- ١ - الجمعيات مادة ٥٤ - ٦٨
- ٢ - المؤسسات مادة ٦٩ - ٧٨
- ٣ - أحكام مشتركة بين الجمعيات والمؤسسات مادة ٧٩ - ٨٠

الفصل الثالث : تقسيم الأشياء والأموال مادة ٨١ - ٨٨

القانون المدني

باب تمهيدى أحكام عامة

الفصل الأول

القانون وتطبيقه

§ ١ - القانون والحق

مادة ١

١ - تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التى تتناولها هذه النصوص فى لفظها أو فى فحواها .

٢ - فإذا لم يوجد نص تشريعى يمكن تطبيقه ، حكم القاضى بمقتضى العرف ، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية ، فإذا لم توجد ، فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة

النصوص المقابلة :

المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية : إن لم يوجد نص صريح بالقانون يحكم بمقتضى قواعد العدل ويحكم فى المواد التجارية بمقتضى تلك القواعد أيضاً وبموجب العادات التجارية .
والمادة ٥٢ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المخططة : إذا لم يوجد فى القانون نص ينطبق على الحالة المعروضة أو كان النص قاصراً أو غامضاً يتبع القاضى مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدل والانصاف .

(١) القسم الأول من القانون المدنى الحالى - وهو باب الأحكام العامة - يشمل القواعد القانونية التى يتناول تطبيقها قروع القانون الخاص بأسره - وهو يشمل - مبادئ القانون - وتطبيقه - ونسخه .
والتعسف فى استعمال الحق - وتنازع القانون من حيث الزمان والمكان . وحكم الشخص الطبيعى - والشخص الاعتبارى - وتقسيم الأشياء والأموال .

وقد عني الشارع عند وضع القانون المدني أن يصدره بهذه الأحكام العامة إذ أن مكان القانون المدني من بقية قوانين الدولة بمثابة الأصل من الفروع .

ولم يكن القانون المدني السابق مضمناً هذا الباب من الأحكام العامة — وإنما تجد في لائحة ترتيب المحاكم أحكاماً تتعلق بتنفيذ القوانين — واقتراض العلم بها - وعدم استنادها إلى الماضي . ونسختها وطلان الاتفاقات المخالفة للنظام العام - ووجوب الرجوع إلى قواعد العدل عند انعدام النص في القانون . وإلى العادات التجارية في المواد التجارية . أما القانون المختلط فقد تصدر بأربع عشرة مادة عرضت إحداها . لنفاذ القوانين ونشرها . والثانية لعدم استناد القوانين إلى الماضي . وواجهت الثالثة حالة انعدام النص أو قصوره أو غموضه — أما المواد الباقية فقد عني بعضها برسم حدود ولاية القضاء المختلط وقاعدة إقليمية القوانين . وتنظيم الاختصاصات التشريعية للجمعية العمومية لمستشارى محكمة الاستئناف — وقد ألغيت المواد من ١ إلى ١٢ بمقتضى المرسوم رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ . ولم يستبق هذا المرسوم إلا للمادتين ١٢ و ١٤ الخاصتين بتعيين حدود الاختصاص في المحاكم المختلطة . وقد استتبع هذا الإلغاء إيراد الأحكام الخاصة بمسائل الأحوال الشخصية وتعيين القانون الواجب التطبيق فيها .

(٢) مصادر القانون المبينة في هذه المادة مصادر ملزمة بمعنى أن القاضي ملزم تطبيق هذه القواعد وفقاً لترتيب المقدم — فيطبق على النزاع القائم نصوص التشريع متى وجد الحكم فيه أو استخلصه من عبارة النص أو من روحها . ويمتنع عليه عند ذلك الأخذ بأسباب الاجتهاد — فان تبين النقص في التشريع — فان التشريع نفسه يحيل القاضي إلى المراجع التالية طبقاً لترتيبها في هذه المادة .

وقد أدخل القانون المدني الحالي تعديداً خطيراً ، إذ اقتبس كثيراً من أحكام الشريعة الإسلامية في شتى فروع القانون مما سنعرض له في حينه — وفضلاً عما تقدم فقد تم في هذه المادة بوضع الشريعة الإسلامية من بين المصادر الرسمية للقانون إذا لم يجد القاضي نصاً تفريعياً يمكن تطبيقه .

وقد أشارت المادة إلى العرف . وهو العادة التي رسخت واستقرت وأصبحت لها حكم القانون . وتختلف العادة عن العرف في أنها أصل له — فإذا ما استقرت العادة وصارت قاعدة مرعية أصبحت عرفاً لها حكم القانون يرجع إليه القاضي عند عدم وجود النص — تطبيقاً للبدا القائل « المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً » . والمراد بالقانون الطبيعي — الأسس الأخلاقية للأنظمة القانونية . أو ما يوحي به الضمير والعقل الكامل في البيئة التي يطبق فيها القانون . وذلك لأن القوانين الوضعية لا يمكن أن تشمل جميع العلاقات والاتفاقات .

أنظر جيني رقم ١٠٩ وما بعدها . بلانيزول جزء ١ ص ٥ . كايغان جزء ١ ص ٤٣ و ٤٣٧ جوربي ص ١٢٧ — ١٣٢ . دوجي . الدولة والقانون الطبيعي — أصول القوانين للأستاذ كامل مرسى باشا وسيد مصطفى باشا فقرة ١٢٤ إلى ١٧٢ و فقرة ٢٢٦ — ٢٢٩ — والمادة الأولى من القانون السويسري والتعليقات عليها . وانظر هتس مدني ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ المحاماة سنة ٢٠ ص ١٣٧٤ — محكمة مصر ٤ أبريل سنة ١٩٤٠ المحاماة سنة ٢٠ ص ١٢١٣ و ١٢١٤ . محكمة مصر المحاماة سنة ٤ ص ٩٢٣ محكمة المنصورة المحاماة سنة ٥ ص ٢٣٧ . والمحاماة ١١ ص ٦٢٦ .

مادة ٢

لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء ، أو يشمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ، أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع

النصوص القابلة :

المادة ٤ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية : لا يبطل نص من القوانين والأوامر إلا بنص قانون أو أمر جديد يتقرر به بطلان الأول .

تعرض المادة إلى نسخ التشريع . إما بطريق النص الصريح يتضمنه تشريع لاحق *abrogation expresse* — وإما بطريق النسخ الضمني في صورة أن يصدر تشريع لاحق يتعارض تعارضاً تاماً مع نص في التشريع القديم — أو أن يصدر تشريع جديد ينظم تنظيمًا كاملاً وضماً من الأوضاع وأرداء في تشريع سابق *abrogation tacite* — ومتى كان من الضروري طبقاً للنص السابق أن يكون الإلغاء واضحاً فلا يلغى القانون بمجرد عدم تطبيقه لمدة طويلة ولا يفسخ كذلك بمقتضى عرف لاحق — وبهذا النص قضى القانون الحالي على خلافات كثيرة .

انظر قض ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ المحاماة سنة ١١ ص ٦٩٦ — وانظر تعليق مرجع القضاء على الحكم السابق هامش رقم ٣٩٩٧ ص ١٠٢٥ — استئناف مخطوط ٩٣٧/١٢/٢١ المجموعة الرسمية سنة ٢٩ رقم ١٣٣ والقهرست العشري الرابع للمجموعة الرسمية ص ١٩٩ رقم ١٩٣٣ . انظر كائتان مقدمة القانون المدني ص ٦٠ و ٦١ — أوبري ورو الجزء الأول طبعة ثانية ص ٩٧ و ٩٨ بلانيول ١ نبذة ٢٠٨ هوك ١ نبذة ٤٧ قانون المادة الخامسة من القانون الإيطالي المدني الجديد .

مادة ٣

تحسب المواعيد بالتقويم الميلادي ، ما لم ينص القانون على غير ذلك .

كانت المادة ٥١٧ من المشروع الأول للقانون تنص على احتساب مدد التقادم بالتقويم الهجري — ولكن هذه المادة حذفت من القانون وأصبح الأصل في احتساب المواعيد عامة للتقويم الميلادي ما لم ينص القانون على غيره .

مادة ٤

من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر .

مادة ٥

يكون استعمال الحق غير مشروع في الأحوال الآتية :

(أ) إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير .

(ب) إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية ، بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها .

(ج) إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة .

الأصل أن حرية الفرد مطلقة في استعمال الحق ضمن حدوده القانونية . غير أن هذه النظرية الفردية لاستعمال الحقوق قد تأثرت بارتباط حقوق الأفراد ومصالحهم ارتباطاً وثيقاً لا يقوم المجتمع الحالي بدونه . وقامت مكان النظرية الفردية نظرية « نسبية الحقوق » أي أن الحق ينظر إليه من ناحية غايته الاجتماعية العملية والغرض الذي منح الحق من أجله . فإذا تبين أن استعمال الحق لا يقصد منه سوى الإضرار بالغير أو ظهرت تهاة المصلحة التي تعود على صاحب الحق أمام الضرر الذي يحصل للغير فإن استعمال الحق لا يجد حماية من القانون .

وقد تناول المشرع المصري هذه النظرية في المادتين ٤ و ٥ من القانون فرض أولاً إلى القاعدة العامة بأن استعمال الحق استعمالاً مشروعاً لا يستوجب الضمان — ثم عرض بعد ذلك في المادة ٥ إلى أن استعمال الحق يكون غير مشروع في أحوال ثلاث — الحالة الأولى . حالة استعمال الحق دون أن يقصد من ذلك سوى الإضرار بالغير — ومقياس ذلك هو توفر نية الإضرار بالغير . وهو مقياس ذاتي استقر الفقه الاسلامي على الأخذ به . وقد أخذ به الفقه الغربي وأفرد له التقنين الألماني المادة ٢٢٦ من القانون المدني . وهي في طليعة النصوص التشريعية التي دعمت نظرية التعسف في استعمال الحق . وقد أخذ القضاء المصري في تطبيق هذه الحالة في أحكام عديدة — والحالة الثانية : حالة تهاة المصلحة التي تعود على صاحب الحق بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها — ويرد تحت هذه الحالة استعمال الحق استعمالاً من شأنه تعطيل حقوق عامة للغير إذ يحول دون استعمالها على الوجه المألوف وهو ما يسونه بالافراط في استعمال الحق . أو اختلال التوازن بين المصالح المختلفة — كالأعمال التي يجريها المالك في داره يصل بها إلى أن يؤدي جاره — ولكن يجري خفراً في أرضه للحصول على الماء إلى أن تفيض المياه عن جاره — والحالة الثالثة هي حالة استعمال الحق استعمالاً يرمى إلى تحقيق مصلحة غير مشروعة . وتكون المصلحة غير مشروعة إذا كان تحقيقها يخالف حكماً من أحكام القانون أو يتعارض مع النظام العام أو الآداب — وأظهر تطبيق ذلك بعض بمناسبة إساءة الحكومة لسلطانها كفصل الموظفين إرضاء لفرض شخصي أو شهوة حزبية (حكم الدوائر المجتعة الصادر في أول مارس سنة ١٩٢٨ المحاماة سنة ٨ من ٧٥٠)

وقد رسخت هذه النظرية في القوانين الحديثة رغم أن بعض الفقهاء وأخصهم هنري وليون مازو برز نظرية التعسف في استعمال الحق إلى نظرية الخطأ ومحاول أن يطبقها في نطاق المادة ١٣٨٢ فرنسي على اعتبار أن التعسف في استعمال الحق هو خطأ أو إهمال أو عدم تبصر في استعماله (انظر المسؤولية المدنية لمازو الجزء الأول ص ٩٤ بند ٩٢ وانظر كتاب القانون الخامس وبيان أصوله لجني الجزء الثاني بند ١٧٣) غير أن الشخص الذي يستعمل حقه دون أن يقصد من ذلك سوى الإضرار بالغير لا يرتكب خطأ في استعمال حقه — والواقع أن التشريع الحديث يتوسع في فكرة الخطأ عند تطبيق نظرية سوء استعمال الحق حتى شملت الاستعمال الغير المادي — وشملت ما يتعارض والغاية الاقتصادية أو الاجتماعية للحقوق الشخصية والاستعمال الذي يفتته الضمير العام — والمخالف لأية مصلحة مشروعة (انظر سالي النظرية العامة للالتزامات الجزء الأول بند ٣١٠)

انظر نظرية التصف في استعمال الحق في الشريعة الاسلامية — رسالة محمود بك فتحى سنة ١٩١٣ والمجلة —
المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢١٢ — مجلة القانون والاقتصاد السنة
السابعة عشرة المجلد الأول من ٧١ — ١٣٦ للأستاذ أنور سلطان — جوسران روح القانون ونسبته بنده ٢٤٠ —
٣٠٠ — سالى النظرية العامة للالتزامات من ٣١٠ — ٣٧٠ ديموج كتاب الالتزامات الجزء الرابع بنده ٦٨٢
وما بعدها . كاييتان الجزء الثانى من ٣٨٤ وما بعدها . نظرية سوء استعمال الحقوق للأستاذ حسين بك عامر —
كتاب القواعد الادبية في القانون لريير بند ٨٩ وما بعدها من ٦٧٨ — قارن المادة الثانية من القانون
المدنى السويسرى .

انظر استئناف مصر ١٤ مايو سنة ١٩٢٥ المجلد سنة ٩ من ١٠٤٧ — وأسيوط الابتدائية ٤ مايو
سنة ١٩٢٨ مملعة سنة ٩ من ١٠٨ أسيوط الكلية ١٦ مارس سنة ١٩٢٥ مملعة سنة ٥ من ٧٦٠
القازين الابتدائية ١٩ مايو سنة ١٩٢٩ المجلد سنة ١٠ من ١٨٠ حكم البوائر المحترمة السابق الاشارة
إليه — استئناف مصر ٣٠ يونيو سنة ١٩٢١ مملعة ١١ من ٦٢٦ استئناف مصر ١٧/١٢/١٩٢٧
المجموعة الرسمية سنة ٣٩ من ٥٤ استئناف ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠ المجلد سنة ٤١ من ٨٩٦ المطارين
الجزئية ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ المجلد سنة ١٠ من ٧٨٣ واستئناف مخطوط ١٤-١١-٤٩ بند ٤٤
استئناف مخطوط ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ب ٤٣ من ٧٨ .

§ ٢ تطبيق القانون

تنازع القوانين من حيث الزمان :

مادة ٦

١ — النصوص المتعلقة بالأهلية تسرى على جميع الأشخاص الذين تنطبق عليهم الشروط
المقررة في هذه النصوص .

٢ — وإذا عاد شخص توافرت فيه الأهلية ، بحسب نصوص قديمة ، ناقص الأهلية بحسب
نصوص جديدة ، فإن ذلك لا يؤثر في تصرفاته السابقة .

الأصل أن القانون لا يسرى مفعوله إلا على المجردين التي تقع بعد تاريخ تجلده — وهو القاعدة التي تكفل
الدستور المصرى بالنس إليها في المادة ٤٧ منه فلا حاجة لإيرادها في القانون الجليل .
غير أنه وإن كان القانون القديم ولاية يتولى زواله — والقانون الجديد ولاية تتناول كل ما يحد في المستقبل
غير أن ولاية القانون القديم قد تعلق بعض الاوضاع في ظل التصريح الجديد — وكذلك قد يتناول القانون الجديد
ما تم من الاوضاع قبل صدوره — وذلك ما يمار إليه بتنازع القوانين من حيث الزمان .
فاذا نسخ قانون جديد قانونا سابقا عليه . فإن القانون المنسوخ يظل مع ذلك ساريا على الروابط والحالات القانونية

التي نشأت تحت سلطانه متى كانت مترتبة على إرادة المتعاقدين احتراماً للحق المكتسب — ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك — أو كان القانون الجديد متعلقاً بالنظام العام أو الآداب .

ولا كانت قوانين الأهلية تتعلق بالنظام العام — لهذا قرر الشارع أن النصوص المتعلقة بالأهلية تسرى من وقت العمل بها على جميع الأشخاص الذين تنطبق عليهم الشروط المقررة في هذه النصوص . ومن مقتضى النص أنه لو رفعت سن الرشد للقاصر — وإن كان القاصر في ظل القانون القديم رشيداً ولكنه قاصر طبقاً للقانون الجديد — يعتبر قاصراً لأن قوانين الأهلية كما أسلفنا من النظام العام .

وقد أخطأ واضع المذكرة التفسيرية للمرسوم بقانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بترتيب المجالس الحسينية إذ ذكر أن الحكم المتعلق برفع سن الرشد من ١٨ سنة إلى ٢١ سنة لا ينطبق على الأشخاص الذين يكونون قبل العمل بالقانون الجديد قد بلغوا سن الثماني عشرة سنة المحددة لانتهاء الوصاية بمقتضى القانون القديم . وإن هؤلاء الأشخاص يعتبرون راشدين قانوناً .

وتطبيقاً للقواعد المتقدمة تسرى النصوص المتعلقة بأهلية الأداء من وقت العمل بها على جميع الأشخاص الذين تنطبق عليهم الشروط المقررة في هذه النصوص لأن هذه النصوص تتعلق بالنظام العام — وكذلك تسرى النصوص المتعلقة بنظام الوصاية والقوامة من وقت العمل بها على ما كان قائماً من قبل من وصاية أو قوامة فتبقى للأوصياء والقوام العينين من قبل صفاتهم — أما حقوقهم وواجباتهم فتسرى عليها مستقبلاً النصوص الجديدة — وتتحقق هذه القاعدة ذاتها في جميع الإجراءات الأخرى الخاصة بحماية عديمي الأهلية لأن هذه الحماية تتعلق بالنظام العام . على أن عودة الشخص إلى حالة القصر بمقتضى قانون جديد . بعد أن اعتبر رشيداً تحت سلطان التشريع القديم لا تؤثر في صحة التصرفات التي صدرت منه في ظل هذا التشريع — فهذه التصرفات لا يجوز الطعن عليها بسبب نقص الأهلية متى كان الماقد كامل الأهلية وقت انعقادها . إذ القانون الجديد يعيد الأشخاص إلى حالة القصر بالنسبة إلى المستقبل لحسب .

انظر هوك نبذة ٦٢ — ٧٢ ونبذة ٨٠ و١٩٠ — أويري ورو الجزء الأول نبذة ٣٠ ص ١٠١ — ١٢٩ بودري الموجز طبعة سنة ١٩٢٦ فقرة ٥٢ . ٥٤ . بلانيول جزء ١٠ طبعة ثامنة ص ٩٨ نوته ٦ — المادة ٢ من القانون الفرنسي وتعليقات دالوز أنوته عليها الفقرات ٤٩ — ٥٧ والفقرات ٤٥٨ — ٤٧٦ — قارن المادة ٣ من لائحة ترتيب المحاكم والمادة ١٤ من القانون السويسري والمادة ٢١٠ من القانون الألماني .

مادة ٧

- ١ — تسرى النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل
- ٢ — على أن النصوص القديمة هي التي تسرى على المسائل الخاصة ببدء التقادم ووقته وانقطاعه ، وذلك عن المدة السابقة على العمل بالنصوص الجديدة .

مادة ٨

- ١ — إذا قرر النص الجديد مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم سرت المدة الجديدة من

وقت العمل بالنص الجديد ، ولو كانت المدة القديمة قد بدأت قبل ذلك .

٢ - أما إذا كان الباقي من المدة التي نص عليها القانون القديم أقصر من المدة التي قررها النص الجديد ، فإن التقادم يتم باقتضاء هذا الباقي .

الأصل في مدد التقادم ان اكتمالها يقيم قرينة قاطعة لمن شرعت لمصلحته . ويكون من شأن هذه القرينة . ان تففيه من اقامة الدليل على كسبه لحق معين أو براءة ذمته من التزام معين . وذلك لاعتبارات تتعلق بالنظام العام - وكل تقادم لم يكتمل في ظل تشريع قائم لا يترتب هذا الأثر - فإذا صدر تشريع جديد يطيل من مدته وجب أن يسرى هذا التشريع الجديد (قض ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ بمجموعة عمر ١ ص ١٦) يودرى الموجز الجزء الأول فقرة ٦٣ . غير ان النصوص القديمة هي التي تحكم المسائل الخاصة ببدء التقادم ووقته واقطاعه وذلك عن المدة السابقة على العمل بالتشريع الجديد - فالمدة التي بدأت في ظل القانون القديم تستمر سارية - والمدة التي وقت تمتع استثنافها ما تبقى سبب الوقف قائما . ما لم يقض القانون الجديد بغير ذلك . على أن القانون الجديد قد يقرر للتقادم مدة أقصر من المدة المقررة في النص القديم ففي هذه الحالة لا يبدأ سريان المدة الجديدة بالنسبة لتقادم بدأ من قبل إلا من وقت العمل بالتشريع الجديد . ذلك لأن التقادم لم يكتمل في ظل القانون القديم فلا يترتب حكمه . ويقتصر تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٨ على الحالة التي يكون فيها الباقي من المدة القديمة أطول من المدة الجديدة بأسرها . ولذلك يبرر وجوب صرف النظر عن الزمن الذي مر من قبل وافتتاح مدة جديدة تبدأ من وقت العمل بالقانون الجديد يعتمد عليها المتعاملون دون أن يكون هناك محلا للفاجأة .

وقد استثنى من حكم هذه القاعدة حالة اكتمال مدة التقادم التي نص عليها القانون القديم في ظل القانون الجديد . ولكن قبل ان تنقضي المدة الجديدة بتأملها ويتحقق ذلك كل ما كانت البقية الباقية من المدة القديمة أقصر عن المدة التي قهررت في التشريع الجديد - كما لو كانت المدة القديمة خمس عشرة سنة ولم يتبق لا اكتمالها سوى خمس سنوات . ثم جعل التشريع الجديد مدة التقادم عشر سنوات فقط . ففي هذه الحالة يعتبر التقادم مكتملا باقتضاء الخمس سنوات الباقية وتكون ولاية التشريع القديم قد امتدت بعد زواله بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٨ تحقيقا للعدالة .

قارن بلائيول جزء أول نبذة ٢٤٨ . هوك نبذة ٨٦ ر ٨٧ - يودرى الموجز العدد الأول فقرة ٦٣ قارن المادة ١٦٩ من القانون المدني الالاني والمادة ١١٩ من القانون السويسري .

مادة ٩

تسرى في شأن الأدلة التي تعد مقدما للنصوص المعمول بها في الوقت الذي أعده فيه الدليل ، أو في الوقت الذي كان ينبغي فيه إعداده .

قد يكون لهذا النص صلة بقواعد المرافعات - ولكن صلته واضحة عند مناقشته تنازع القوانين من حيث الزمان - وقد قدمنا تحت المادة ٦ - أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها . غير أن

القانون الجديد يطبق على ما تقدمه من أوضاع متى وجد فيه نص يقضي بذلك . أو متى كان متعلقاً بالنظام العام أو الآداب — واجراءات الاثبات وقواعد المرافعات نظراً لاتصالها بنظام التقاضي وتعلقها بالنظام العام تسري من وقت العمل بها على جميع الدعاوى القائمة — ذلك لأن هذه الاجراءات والقواعد لا تتعلق بالحقوق بل بطريق الوصول اليها وليس لشخص حق مكتسب في أن ترفع الدعوى وتسير اجراءاتها بشكل دون آخر .

وتقريراً على ما تقدم تسري النصوص المتعلقة بالتنظيم القضائي واختصاص المحاكم على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم . ما لم يصدر في الدعوى حكم نهائي أو غير نهائي .

وكذلك تسري النصوص المتعلقة باجراءات التقاضي حتي لو كانت متعلقة بحقوق تم اكتسابها قبل ذلك غير أن هذه النصوص لا تسري إذا كانت تمس جوهر الحق أو مبادئه — وكذلك الأمر في النصوص المتعلقة بالمواعيد فانها لا تسري على المواعيد التي تم انقضاؤها أو بدأ سريانها قبل العمل بهذه النصوص .

أما النصوص المتعلقة بالأهلية والشروط اللازمة للتقاضي فانها تعد وفقاً للنصوص المعمول بها وقت رفع الدعوى ما لم ينص قانون جديد على خلاف ذلك .

أما الحكم الوارد في النص الحالي للمادة ٩ فهو استثناء للقاعدة التي بينها من وجوب تطبيق نصوص القانون الجديد المتعلق بالاثبات أو المتعلق بأثر الدليل في الاثبات على الدعاوى القائمة ولو كان الحق المتنازع عليه قد نشأ في ظل القانون القديم

على أن القانون قد استثنى من هذه القاعدة العامة حالة الأدلة التي تعد مقدماً — باعتبار أن الدليل الذي يهتأ مقدماً يفترض وجود النص المقرر له قبل أن تم تهيئته — ويكون وثيق الصلة بالناحية الموضوعية في الحق — وقد جرى القضاء في مصر على اقرار هذا الاستثناء (انظر الحكم الصادر من محكمة استئناف مصر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ المحاماة ١٠ ص ٦٩٦ — وحكم محكمة الاستئناف المختلطة ٢٥ يونيو سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ٤٧١) . انظر بلانيول جزء أول نبذة ٢٥٨ أوبري ورو نبذة ٣٠ كاييتان ص ٥٦ بوردي المختصر فقرة ٦١ وكذلك الفقرة ٦٠ .

تنازع القوانين من حيث المكان

مادة ١٠

القانون المصري هو المرجع في تكييف العلاقات عندما يطلب تحديد نوع هذه العلاقات في قضية تتنازع فيها القوانين ، لمعرفة القانون الواجب تطبيقه من بينها .

النصوص المقابلة :

مادة ١٣ مدني مختلط — كل شخص من الرعايا المحليين تجاوز مقاضاته أمام محاكم البلاد بسبب ما ترتب في ذمته من التزامات ولو كان قد عقدها في الخارج .

مادة ١٤ مدني مختلط — وتكون المحاكم المذكورة مختصة أيضا بالنظر والحكم في القضايا المقامة على الأجانب الموجودين بالأقطار المصرية — أما الأجانب الذين خرجوا من تلك الأقطار فلا تقام عليهم الدعوى أمام تلك المحاكم إلا في الأحوال الآتية :

(١) إذا كانت الدعوى متعلقة بتعهدات ناشئة عن أعيان موجودة بالأقطار المصرية سواء كانت منقولة أو ثابتة .

(٢) إذا كانت الدعوى متعلقة بتعهدات ناشئة عن عقود حاصلة بالأقطار المصرية — أو واجبة التنفيذ فيها — أو عن أعمال صدرت في تلك الأقطار .

وهذا أو ذاك بغير إخلال باختصاص المحاكم التجارية في الأحوال المبنية في القانون أينما كان الدعى عليه .

مادة ٤٠٧/٤٦٨ مرافعات — الأحكام الصادرة من محاكم بلدة من البلاد الأجنبية يجب لجعلها نافذة في الديار المصرية ان توضع عليها صيغة التنفيذ بمراعاة الشروط والاجراءات التي تقتضيها قوانين تلك البلدة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام غيرها من البلاد فيها .

١ — تنازع القوانين من حيث المكان :

القاعدة التي بمقتضاها تسرى قوانين الدولة على كل شخص موجود على أرضها ولا تسرى عليه خارجها تسمى قاعدة عليية القوانين Territorialite des lois — ويقابلها قاعدة أخرى تسمى قاعدة شخصية القوانين Personalite des lois ومن مقتضاها أن قوانين الدولة تسرى على رعاياها سواء في أرضها أو في الخارج ولا تسرى على غيرهم .

غير أن الروابط القانونية قد تحتوي على عنصر أجنبي كاختلاف جنسية المتعاقدين — أو وجود المال أو الحق المتنازع عليه في بلد أجنبي ، وهذا يثير التنازع بين قوانين بلاد مختلفة يشتمل كل قانون منها سيادة دولة معينة . ولا كانت كل دولة تستقل بتصرف الشؤون المتعلقة بسيادتها دون أن تخضع لهيئة عالمية عليا في هذا النطاق — لذلك بقيت مسألة تنظيم هذا التنازع مسألة داخلية تضع لها كل دولة ما يتناسب من القواعد مع حاجاتها — وأصبح القانون الدولي الخاص مجرد فرع من فروع القانون الداخلي .

ولا يتضمن القانون المدني المصري السابق نصوصا تنظم تنازع القوانين من حيث المكان إذا استثنين القواعد الواردة في المواد ٥٥٤ و ٥٥٥ و ١٣٠ من القانون المدني الأهلي — والمواد ٧٧ و ٧٨ و ١٩٠ مختلط الخاصة ببيان القانون الواجب التطبيق في مسائل الموارث والوصايا والأهلية — والمادتان ١٣ و ١٤ من القانون المدني المختلط التي تحدد ولاية المحاكم المختلطة من الناحية الدولية — وللمادة ٤٠٧ — ٤٦٨ مرافعات في شأن تنفيذ الأحكام الأجنبية — والمادة ٣ من قانون المجالس الحسبية لبيان ولاية هذه المجالس بالنسبة للأجانب — والمواد ٢٧ إلى ٣٢ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة — وبعض قواعد أخرى وردت في بعض

المعاهدات الدولية التي عقدت بين مصر وبعض البلاد الأجنبية كعاهدة تركيا وإيران .
لذلك رؤى أن يشمل القانون المدني الحالي على تنظيم مفصل لتنازع القوانين من حيث المكان يتناول
التنازع الدولي من حيث الاختصاص التشريعي أو تعيين القانون الواجب التطبيق بالنسبة للنزاعات ذات
العنصر الأجنبي .

ومتى كانت هذه القواعد قاصرة على دائرة الروابط التي تطوى على عنصر أجنبي — فانه يجدر الإشارة
إلى أن القواعد المقدمة لا تشمل التنازع الداخلي بين القوانين المصرية وعلى الأخص بين قوانين الأحوال الشخصية
الخاصة بالمصريين — وقد حرصت لجنة مراجعة القانون المدني بمجلس الشيوخ أن تورد هذا الايضاح في تقريرها
عن القانون دفعا لكل شبهة .

وتعرض هذه المادة . وجوب رجوع المحاكم المصرية إلى القانون المصري عند تكيف العلاقة القانونية
في كل نزاع ينطوي على عنصر أجنبي — وتكيف العلاقة القانونية يتناول تحديد طبيعة هذه العلاقة القانونية
لادخالها في نطاق طائفة من طوائف النظم القانونية التي تعين لها قواعد الاسناد اختصاصا تشريعا معينا —
كطائفة النظم الخاصة بشكل التصرفات أو بحالة الأشخاص — أو بالمواريث والوصايا . . أو بمركز الأموال —
ومتى تم تحديد هذه العلاقة القانونية انتهت مهمة قانون القاضى إذ يتعين القانون الواجب تطبيقه ولا يكون
للقاضى إلا أن يعمل أحكام هذا القانون .

انظر تعليقات بـسـطـوروس على المادتين ١٣ و١٤ مدنى مختلط — والتعليقات على المادتين ١٤ و١٥ من
القانون المدنى الفرنسى — والمادة ٩٤١ من قانون الرافعات الايطالى وانظر المادة ٢٧ من مقدمة القانون
الألمانى — والقانون المعروف بقانون بوستا مانتى وهو التشريع الأمريكى الذى اختارته معظم دول أمريكا ليكون
قاعدة في العلاقات المرتبطة بالقانون الدولى الخاص .

راجع حكم الدوائر المجتمعة للاستئناف المختلط في ٣ مارس سنة ٩٢٨ ب ٤٠ من ٢٢٢ و ٢٤ فبراير
سنة ٩٢٦ ب ٣٨ من ٢٥٨ واستئناف مختلط ١٠ ابريل سنة ٩٠٢ ب ١٤ من ٢٤٢ واستئناف مختلط ٢٧
فبراير سنة ٩٣٩ ب ٥١ من ١٧٩ .

مادة ١١

١ — الحالة المدنية للأشخاص وأهليتهم يسرى عليها قانون الدولة التى ينتمون إليها بجنسيتهم
ومع ذلك ففى التصرفات المالية التى تعقد فى مصر وتترتب آثارها فيها ، إذا كان أحد الطرفين
أجنبيا ناقص الأهلية وكان نقص الأهلية يرجع إلى سبب فيه خفاء لا يسهل على الطرف الآخر
تعيينه ، فان هذا السبب لا يؤثر فى أهليته .

٢ — أما النظام القانونى للأشخاص الاعتبارية الأجنبية ، من شركات وجمعيات ومؤسسات
وغيرها ، فيسرى عليه قانون الدولة التى اتخذت فيها هذه الأشخاص مركز إدارتها الرئيسى

الفعلى . ومع ذلك فإذا باشرت نشاطها الرئيسى فى مصر ، فإن القانون المصرى هو الذى يصرى .
النصوص المقابلة :

المادة ٢٩ فقرة ١ من لأئحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة :

يرجع فى حالة الشخص وأهليته إلى قانون بلده .

المادة ١٣٠ / ١٩٠ مدنى .

الحكم فى الأهلية المقيدة . والمطلقة . يكون على مقتضى الأحوال الشخصية المختصة

بالملة التابع لها العاقد .

يقصد بالحالة المدنية للأشخاص . جملة الصفات التى تحدد مركز الشخص من أسرته ودولته — وهى صفات تقوم على أسس من الواقع كالسن والذكورة والأنوثة والصحة — أو على أسس من القانون كالزواج والحجر والجنسية .

وينصرف اصطلاح الأهلية إلى أهلية الأداء وحدها — أى صلاحية الشخص للالتزام بمقتضى التصرفات الارادية .

وقد أخضع القانون حالة الأشخاص وأهليتهم لقانون الجنسية مقرراً فى ذلك أحكام الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من لأئحة التنظيم القضائى — والمادة ١٣٠ / ١٩٠ من القانون المدنى السابق — ولم ينص القانون الحالى على خضوع الأهلية المقيدة أو الأهلية الخاصة لقانون الجنسية على قبيض القانون المدنى السابق لأن لهذه الأهلية وصفا خاصا يحسن أن يترك لاجتهاد القضاء .

وقد تضمنت الفقرة الأولى من المادة . استثناء وضع لحماية المصلحة الوطنية . وهو منقول عن القضاء الفرنسى فإن من الصعب على ما يتعامل مع أحد الأجانب أن يكون ملما بجميع القواعد المتعلقة بأهليته خصوصا متى كان مظهره لا يدع مجالا للشك فى كمال هذه الأهلية (انظر فى هذا المعنى أيضا استئناف مختلط ٦ يناير سنة ١٩٠٨ ب ٢٠ ص ٥٠) .

وتعرض الفقرة الثانية لحالة الأشخاص المعنوية الأجنبية من شركات وجمعيات ومؤسسات فتوجب تطبيق قانون الدولة التى تتخذ فيها هذه الأشخاص مركزها الرئيسى الفعلى — وكان القضاء المختلط موزع الرأى فى هذه المسألة . وقد قطع القانون بالرأى فى شأن الحكم التى يجب إتباعه .

غير أن تطبيق قانون الدولة فى هذه الحالة لا يرد على إطلاقه بالنسبة للأشخاص المعنوية الأجنبية التى يكون معظم نشاطها فى مصر — فإن القانون المصرى يكون واجب التطبيق ولو كان للشخص المعنوى مركزا رئيسيا فى الخارج فى الحالة التى يكون نشاطه أو الشق الرئيسى من نشاطه فى مصر .

قارن المواد ٤١ / ٤٧ من قانون التجارة المصرى — والمادة ٢٣٠ من قانون التجارة الايطالى والمادة ٢٩ من المشروع الجديد للقانون الايطالى — والمادة ٧ من المدخل فى القانون الألمانى — وقارن استئناف مختلط ١٥ يناير سنة ١٩١٣ ب ٢٥ ص ١٢٢ .

راجع أبو خفيف بك دول خاص من ٤٤٣ - ٤٦٣ والمرجع العديدة الواردة فيه - انظر كتاب الأجانب والحمايات للسيو ارمانيون جزء أول من ١٨٦ - ٢٠١ دي هلتس جزء ٤٠ من ٣٠٤ و ٣٠٥ الشخصية القانونية تأليف سالي طبعة ١٩٢٢ من ٦٤٣

مادة ١٢

يرجع في الشروط الموضوعية لصحة الزواج إلى قانون كل من الزوجين .

مادة ١٣

- ١ - يسرى قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التي يربتها عقد الزواج ، بما في ذلك من أثر بالنسبة إلى المال .
- ٢ - أما الطلاق فيسرى عليه قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت الطلاق ، ويسرى على التطلق والانفصال قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت رفع الدعوى .

مادة ١٤

في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين إذا كان أحد الزوجين مصرى وقت انعقاد الزواج ، يسرى القانون المصرى وحده ، فيما عدا شرط الأهلية للزواج .

النصوص القابلة :

المادة ٢٩ فقرة ٢ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة .

وفي الشروط الموضوعية المتعلقة بصحة الزواج إلى قانون بلد كل من الزوجين .

المادة ٢٩ فقرة ٣ من اللائحة السابقة .

والى قانون بلد الزوج وقت عقد الزواج في المسائل الخاصة بعلاقة الزوجين بما فيها التفريق والطلاق والتطلق وكذلك في آثار تلك العلاقات بشأن الأموال .

تناول المادة ١٢ تبين القانون الواجب التطبيق فيما يتعلق بكيفية انعقاد الزواج - أو بالشروط الموضوعية

لصحة الزواج - وهبهم قاعدة هيررت في المادة الأولى من اتفاقية لاهى المعقودة في ١٠ يونيو سنة ١٩١٢ ونصها - حق عقد الزواج محكوم بقانون جنسية كل من المتعاقدين إلا إذا اشتمل ذلك القانون على نص

يحيل صراحة على قانون آخر - وقد أخذت كافة التشريعات الحديثة بهذا النص . كما وردت أيضا في الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من لائحة التنظيم القضائي .

أما من حيث شكل عقد الزواج فلا جدال أن العقد يعتبر صحيحا إذا عقد وفقا لأوضاع البلد الذي تم فيه (المادة الخامسة من معاهدة لاهاي) - أو عقد وفقا للأوضاع التي يقرها قانون بلد كل من الزوجين (انظر المادة ٦ من اتفاقية لاهاي) ونصها يعتبر الزواج صحيحا من حيث الشكل إذا بوشر أمام معتمد سياسي أو قنصل طبقا لقانونه . ولم يكن أحد المتعاقدين تابعا للحكومة المحلية التي عقد في بلادها هذا الزواج - والمادة ٧ من هذه الاتفاقية ونصها - الزواج الباطل شكلا طبقا لقانون البلد الذي بوشر فيه يجوز اعتباره مع ذلك صحيحا إذا اتبع فيه الشكل المقرر في قانون جنسية كل من المتعاقدين .

وتتناول المادة ١٣ من القانون المدني الحالي بيان القانون الواجب التطبيق بالنسبة إلى علاقات الزوجين بما في ذلك الطلاق والتطليق والافصال - وما يترتب على ذلك من أثر بالنسبة إلى المال .

على أن ولاية القانون الشخصي للزوج فيما يتعلق بنظام الأموال بين الزوجين لا تخل باختصاص القضاء المصري بوصفه قانونا لموضع الأموال - وهذا ما عنته الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ في نصها - « ولا تخل قواعد هذه المادة بالأحكام المتعلقة بنظام الملكية العقارية في القطر المصري » - وقد اقتضى النص على هذا صراحة في المادة ١٨ من هذا القانون (انظر المواد الأولى والرابعة والسابعة من معاهدة آثار الزواج المعقودة بمدينة لاهاي في ١٧ يوليو سنة ١٩٠٥ .

وتناول المادة ١٤ بيان القانون الواجب التطبيق بشأن المنازعات الزوجية من طلاق وتطليق وافصال إذا كان أحد الزوجين مصرية وقت انعقاد الزواج - وهذه قاعدة مقرررة في المادة السادسة من اتفاقية لاهاي . وقد ورد في المذكرة المقدمة من لجنة القانون بمجلس الشيوخ - أن إصطلاح « قانون الزوج » أو « قانون الأب » (في المواد اللاحقة) إنما يقصد بها قانون الجنسية التي ينتمى إليها الزوج أو الأب - ولعل صياغة المادة ١١ من هذا القانون لا تترك مجالا للشك في حقيقة هذا المعنى المقصود - فهي تصرف دائما إلى قانون الجنسية دون قانون الوطن أو الدين .

مادة ١٥

يسرى على الالتزام بالنفقة فيما بين الأقارب ، قانون المدين بها .

النصوص القابلة :

المادة ٢٩ فقرة ٥ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة .

وفي الالتزام بالنفقة إلى قانون بلد المدين بها .

تشير المادة إلى النفقة بين الأقارب : وذلك لأخراج ما يعتبر من النفقات أثرا للزواج .

مادة ١٦

يسرى على المسائل الموضوعية الخاصة بالولاية والوصاية والقوامة وغيرها من النظم الموضوعية لحماية المحجورين والغائبين، قانون الشخص الذى يجب حمايته .

النصوص القابلة :

المادة ٢٩ فقرة ٨ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة .
وفى الوصايا والقوامة الأذن بالادارة إلى قانون بلد القاصر .

أبقى القانون على النص الوارد فى لائحة التنظيم مع تعميم فى التعبير حتى تصبح هذه الأحكام شاملة لجميع النظم الموضوعية لحماية عديمى الأهلية والغائبين — أما الاجراءات الواجب اتباعها فى سبيل هذه الحماية فيطبق عليها قانون البلد الذى تباشر فيه هذه الاجراءات تطبيقا للمادة ٢٢ من هذا القانون .

مادة ١٧

١ — يسرى على الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت ، قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته .

٢ — ومع ذلك يسرى على شكل الوصية ، قانون الموصى وقت الايضاء ، أو قانون البلد الذى تمت فيه الوصية ، وكذلك الحكم فى شكل سائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت .

النصوص القابلة :

المادة ٢٩ فقرة ٩ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة .

وفى الموارىث والوصايا إلى قانون بلد المتوفى أو الموصى .

المادة ٥٤ / ٧٧ من القانون المدنى المصرى .

يكون الحكم فى الموارىث على حسب المقرر فى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى — أما حق الارث فى منفعة الأموال الموقوفة فتتبع فيه أحكام الشريعة المحلية .

المادة ٥٥ / ٧٨ مدني

وكذلك تراعى في أهلية الموصى لعمل الوصية وفي صيغتها الأحكام المقررة لذلك في الأحوال الشخصية المختصة بالمللة التابع لها الموصى .

أما الأحكام المختصة بفسخ الملكية في الأموال الثابتة بسبب تجاوز النصاب الشرعى . أو عدم ابقاء القدر المفروض شرعا . أو نحو ذلك . فلا تضر بحقوق من انتقلت اليهم الملكية ولا بحقوق الدائنين المرتهنين الحسنى النية (قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣)

يتناول النص الوارد في هذه المادة . النص الوارد في الفقرة التاسعة من المادة ٢٩ من لائحة التنظيم وكذلك النص الوارد في المادتين ٧٧/٥٤ و ٧٨/٥٥ من القانون المدنى السابق مع بعض التعديل فقد أضيف إلى النصوص السابقة — بأنه يرجع كذلك في سائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت إلى قانون من صدر منه التصرف وقت موته .

ويقضى الإشارة إلى أن هذا النص قاصر على « نظام الخلافة بسبب الموت » وحده . كتمين الورثة . - وأسباب النع . والحجب . والحرمان . ونصيب كل وارث . والنصاب الذى يجوز فيه الايضاء . ويترفع عن ذلك أولاً أن انتقال المال إلى الوارث تأسيساً على الميراث بوصفه سبباً من أسباب الملك يخضع لقانون موقع هذا المال . لأن الانتقال مسألة مالية لا تتصل بنظام الميراث . وإنما تتصل بنظام الأموال وحده — وثانياً . أن الهبة لا تعتبر من الأحوال الشخصية إلا في حدود صلتها بنظام الميراث — وبهذا تخضع الهبة في حدود صلتها بالميراث إلى قانون التركة — وتطبق عليها فيما خرج عن هذه الحدود قواعد الاسناد المقررة في النصوص الأخرى ومبادئ القانون الدولى الخاص وفقاً لنص المادة ٢٤ من القانون .

* * *

وقد كان المشروع الأول للقانون يشمل أيضاً النص الوارد في الفقرة العاشرة من المادة ٢٩ من لائحة التنظيم على أنه يرجع في الهبات إلى قانون الواهب وقت الهبة — ولكن هذا النص حذف لأن التشريعات التى تجعل الهبة من الأحوال الشخصية في قواعد القانون الدولى الخاص — كالقانون الايطالى — تصدر في ذلك عما يوجد من صلة بين التبرعات وبين قواعد الميراث بصفة خاصة على الوجه المعروف في بعض القوانين الغربية — ويترتب على ذلك أن الالتزام بالرد في الهبة يخضع لقانون الميراث — ويخضع الميراث لقانون المورث وقت الوفاة في حين أن الهبة تخضع وفقاً لما ورد في لائحة التنظيم لقانون الواهب وقت الهبة — وقد يختلف القانونان فيما لو مات الواهب بعد أن انتسب إلى جنسية أخرى — ولما كان المعروف أن الميراث يخضع لقانون المورث وقت موته — ولا بد أن تخضع الهبة في حدود صلتها بالميراث للقانون نفسه — ولهذا رؤى إغفال النص الوارد في الفقرة العاشرة من المادة ٢٩ من لائحة التنظيم — وبهذا ظل الهبة في حدود صلتها بالميراث خاضعة لقانون التركة — أما ما يخرج منها عن هذه الحدود ينطبق عليه نص المادة ٢٤ من القانون الحالى .

مادة ١٨

يسرى على الحيابة والملكية والحقوق العينية الأخرى ، قانون الموقع فيما يختص بالعقار ، ويسري بالنسبة إلى المنقول ، قانون الجهة التي يوجد فيها هذا المنقول وقت تحقق السبب الذي ترتب عليه كسب الحيابة أو الملكية أو الحقوق العينية الأخرى أو فقدها .

النصوص المقابلة :

المادة ٢٩ فقرة ١١ من لأئحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة .

ولا تخل قواعد هذه المادة بالأحكام المتعلقة بنظام الملكية العقارية في القطر المصري .

يقتضى أن نشير هنا إلى أن « الحقوق العينية » الواردة في هذا النص تشمل الميراث والوصية فاليراث والوصية كسب من أسباب الملك يخضعان لقانون موقع العقار — وهذا مكفول بموجب النص — فإذا كان موقع المال يقضى أن الوصية لا تقل الملك في العقار إلا بالتسجيل وجب تطبيق هذا القانون . ويسرى بالنسبة للمنقول قانون الجهة التي يوجد فيها هذا المنقول وقت وقوع الأمر الذي ترتب عليه كسب الحيابة أو الملكية أو الحقوق العينية الأخرى . أو الأمر الذي ترتب عليه فقدها .

انظر فاليري بند ٦١٣ و ٦١٧ و ٦١٨ — ومن هذه المقولات — السندات التي لحاملها .

فان المادة التاسعة من لأئحة ترتيب المحاكم المختلطة إذ تنص على أن جميع الدعاوى العينية المتعلقة بعقار في مصر تدخل في اختصاص المحاكم المختلطة وحدها دون غيرها حتى لو كانت بين أجنب من جنسية واحدة — وقد انفتت أحكام المحاكم المختلطة على أن هذا النص يشمل أيضا الحقوق العينية الواقعة على العقار

مادة ١٩

١ — يسرى على الالتزامات التعاقدية ، قانون الدولة التي يوجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين إذا اتحدا موطنا ، فان اختلفا موطنا يسرى قانون الدولة التي تم فيها العقد . هذا ما لم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف أن قانونا آخر هو الذي يراد تطبيقه .

٢ — على أن قانون موقع العقار هو الذي يسرى على العقود التي أُرمت في شأن هذا العقار

مادة ٢٠

العقود ما بين الأحياء تخضع في شكلها لقانون البلد الذي تمت فيه ، ويجوز أيضا أن تخضع للقانون الذي يسرى على أحكامها الموضوعية ، كما يجوز أن تخضع لقانون موطن المتعاقدين أو قانونهما الوطنى المشترك .

عرض القانون للقاعدة العامة التي تحكم الالتزامات التعاقدية من حيث الموضوع في المادة ١٩ ومن حيث الشكل في المادة ٢٠ — ويراعى أن فقه القانون الدولى الخاص غير مستقر في هذا الشأن لتتبع صور العقود وتباين القواعد التي تسرى عليها من حيث أركان الانقضاء وشروط الصحة . وترتيب الآثار — وتباين التصرفات من حيث الشكل — والرأى الغالب في فقه القانون الدولى أنه يسرى على بيع العروض قانون موطن البائع من حيث شروط صحته وما يترتب عليه من آثار ومع ذلك فإن قانون موطن المشتري هو الواجب التطبيق إذا كانت العقد قد أبرم في بلد المشتري — أو كان للبائع وكيل أو نائب في الجهة التي يتوطن فيها المشتري — وكل هذا ما لم يتفق المتعاقدان على غير ذلك — وكذلك يسرى على العقود الخاصة بالسفن والطائرات قانون الجهة التي تم فيها تسجيل تلك العقود . انظر قرارات المجمع العلمى للقانون الدولى الخاص الذى عقد في فلورنس سنة ١٩٠٨ وراجع قرارات مؤتمر لاهاى السادس — وقايرى بند ٦٦٠ عن العقود التي تتم بالمراسلة .

غير أن القانون المصرى تجنب التفصيل ونص على أن الالتزامات التعاقدية تخضع لقانون الموطن المشترك للمتعاقدين إذا اتحدوا جنسية — وإلا فقانون محل العقد — وهذا كله ما لم يتفق على خلافه — أو تبين من الظروف أن قانونا آخر هو المتفق على تطبيقه .

ويجب الإشارة هنا إلى أن العقود التي ترد على العمل وكذلك عقود التزام المرافق العامة تخضع لقانون البلد الذي ينفذ فيه العقد — لأن تشريعات العمل بصوردها الختانة إنما توضع لحماية العمال ويقصد من أحكامها أن تكون آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها أو استبعادها — وكذلك تخضع عقود التزام المرافق العامة لقانون البلد الذي تقع فيه هذه المرافق .

راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٩ مايو سنة ١٩٠١ بمجموعة التشريع والقضاء المجلد الثالث ص ٣٣٧ و ٦ مايو سنة ١٩٢٥ بمجموعة سنة ٣٨ ص ٤٠١ و ١٣ يناير سنة ١٩٢٦ سنة ٣٨ ص ١٧٨ و ٤ يونيو سنة ١٩٢٥ جازيت مجلد ١٥ ص ٢٠٣ الخاصة بشركة قنال السويس وتعيين القانون الواجب التطبيق في سعر الوفاء . وحكم ٢٠ مارس سنة ١٩١٢ بمجموعة التشريع والقضاء ١٤ ص ٢٠٦ عن عقد إيجار الأشخاص الذى يبرم في الخارج على أن ينفذ في مصر .

وتعرض المادة ٢٠ إلى القاعدة العامة التي تحكم الاختصاص التشريعى المتعلق بشكل العقود فتص على أن جميع العقود بين الأحياء تخضع في شكلها لقانون البلد الذى تمت فيه *Locus regit actum* وتتناول هذه القاعدة التصرفات القانونية سواء منها ما يتخذ بإرادة واحدة . وما يتخذ بتلاقى إرادتين — ويقتصر النص على ما يتخذ

من التصرفات بين الأحياء . وبذلك تخرج الوصية وسائر التصرفات التي تضاف إلى ما بعد الموت — على أن القانون أجاز أيضا للمتاعدين استيفاء شكل التعاقد طبقا للأجراءات المقررة في القانون الذي يسرى عليه التعاقد من حيث الموضوع . وبهذا يتحد القانون الذي يسرى على شكل العقد وموضوعه . وكذلك أجاز القانون استيفاء العقد لأجراءات الشكل المقررة في قانون جنسية المتعاقدين المشتركة أو موطنها المشترك .

ويقتضى الإشارة إلى أنه إذا كان واجبا أشهر العقود التي من شأنها إنشاء حقوق عينية أو نقلها أو انقضاءها — فبراعى في إجراءات أشهرها قانون موقع المال الذي يرد عليه الحق العيني .

قارن فاليري ص ٢٥٠ ديسبانيه بند ٢١٧ .

مادة ٢١

- ١ — يسرى على الالتزامات غير التعاقدية قانون البلد الذي وقع فيه الفعل المنشئ للالتزام .
- ٢ — على أنه فيما يتعلق بالالتزامات الناشئة عن الفعل الضار ، لا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الوقائع التي تحدث في الخارج وتكون مشروعة في مصر وإن كانت تعد غير مشروعة في البلد الذي وقعت فيه .

تعرض الفقرة الأولى القاعدة العامة لحكم الالتزامات غير التعاقدية — فهي تخضع لقانون البلد الذي وقعت فيه الحادثة التي ترتب عليها الالتزام سواء كان مصدر هذا الالتزام هو الفعل الضار أو الأثر أو دون سبب مشروع . أو تصرف الفضولي — ويدخل تحت ذلك حوادث إلقاء السفن . ويختص هذا القانون بالفصل في أركان المسؤولية . ومنها أهلية الشخص للمسؤولية عن الفعل الضار رغم عدم أهليته للتعاقد كما يختص بالفصل في آثار هذه المسؤولية — وقد ورد في حالة إلقاء السفن أنه يتبع قانون السفينة التي أُلْقِيتَ غيرها بناء على فكرة تبعية السفينة التي حصل إلقاءها للسفينة التي قامت بإلقاء . واعتبار السفينة التي قامت بإلقاء جزءاً من البلد التابعة له — وقد يختلف الأمر لو أن الإلقاء وقع في المياه الإقليمية — انظر ديسبانيه ص ٩٣١ وقارن المادة ٢٤٢ تجارى مصرى عن تصادم السفن .

ولم يتعرض القانون لحالة الخلاف إذا كانت الحادثة المنشئة للالتزام تتكون من عناصر مختلفة وقعت في بلاد متفرقة — وقد ترك القانون ذلك لاجتهاد القضاة .

ولا تدخل الالتزامات المترتبة على نص اتفاق مباشر في نطاق هذا النص — ذلك لأن القانون نفسه هو الذى يتكفل بتقريرها وتعيين من يلتزم بها — كالنظام النقطة .

وتعرض الفقرة الثانية استثناء متعلقا بالمسؤولية عن الأفعال الضارة — ذلك لأن إلحاق وصف المشروعية بواقعة من الوقائع أمر متعلق بالنظام العام — فإذا كانت الوقائع التي حصلت في الخارج تعتبر مشروعة في مصر . فليس للمضروب أن يطالب في مصر بالتعويض ولو كانت هذه الأفعال غير مشروعة في البلد الذي وقعت فيه .

وقد اقتصر النص على العمل غير المشروع في الخارج متى كان مشروعاً في مصر — ونرى أن الحكم كذلك متى كانت الواقعة التي حصلت في الخارج مشروعة في البلد الذي وقعت فيه — وغير مشروعة في مصر . ويستثنى من ذلك طبعاً الوقائع المخالفة للنظام العام أو الآداب (قارن كتاب الأستاذ عيد النعم بك رياض في القانون الدولي الخاص جزء ثاني ص ١٢٧) .

مادة ٢٢

يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات .

النصوص المقابلة :

المادة ٣٢ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة .

لا تطبق قواعد الإجراءات المنصوص عليها في قانون بلد أجنبي إذا تعارض تطبيقها مع أحكام الإجراءات في القطر المصري .

لم يضع التشريع المصري السابق حكماً عاماً لقواعد الاختصاص والإجراءات — وإنما اقتضت المادة ٣٢ من لائحة التنظيم القضائي على التنويه بأن قواعد الإجراءات المنصوص عليها في قانون أجنبي لا تطبق إذا تعارض تطبيقها على قواعد الإجراءات في القانون المصري — وغنى عن البيان أن هذه المادة تقتصر على الإجراءات ولا تشير إلى قواعد الاختصاص — ثم أنها لا تنص صراحة على تطبيق قواعد الإجراءات المقررة في القانون المصري دون غيرها وفقاً لما اعتقد عليه الاجماع في الفقه والنماء — بل هي تطلب هذه القواعد في حالة تعارضها مع أحكام الإجراءات المقررة في قانون أجنبي .

والحكم الوارد في هذه المادة حكم عام يقوم على اتصال هذه الإجراءات وهذه القواعد بالنظام العام وقد تقدمت الإشارة إلى كثير من تطبيقاته .

ويقضي الإشارة إلى أن تعبير — الاختصاص — في هذه المادة ينصرف إلى ولاية المحاكم كما ينصرف إلى الاختصاص النوعي والمكاني والشخصي — وأن تعبير — الإجراءات — يشمل جميع الأوضاع التي تتبع أمام المحاكم لاستصدار أمر ولائي . أو حكم قضائي أو مباشر فإجراء من إجراءات التنفيذ وغيرها من الإجراءات التي رسمها القانون — وكذلك يسرى على جميع الإجراءات التي يتبعها المحكمون في حكمهم انظر أبوهيف دولي خاص بند ٣٥٤ .

مادة ٢٣

لا تسرى أحكام المواد السابقة إلا حيث لا يوجد نص على خلاف ذلك في قانون خاص أو في معاهدة دولية نافذة في مصر .

مادة ٢٤

تتبع فيما لم يرد في شأنه نص في المواد السابقة من أحوال تنازع القوانين مبادئ القانون الدولي الخاص .

مادة ٢٥

- ١ — يعين القاضى القانون الذى يجب تطبيقه فى حالة الأشخاص الذين لا تعرف لهم جنسية ، أو الذين ثبت لهم جنسيات متعددة فى وقت واحد .
- ٢ — على أن الأشخاص الذين ثبت لهم فى وقت واحد بالنسبة إلى مصر الجنسية المصرية وبالنسبة إلى دولة أجنبية أو عدة دول أجنبية جنسية تلك الدول ، فالقانون المصري هو الذى يجب تطبيقه .

مادة ٢٦

متى ظهر من الأحكام الواردة فى المواد المقدمة أن القانون الواجب التطبيق هو قانون دولة معينة تتعدد فيها الشرائع ، فإن القانون الداخلى لتلك الدولة هو الذى يقرر أية شريعة من هذه يجب تطبيقها .

مادة ٢٧

إذا تقرر أن قانونا أجنبيا هو الواجب التطبيق ، فلا يطبق منه إلا أحكامه الداخلية ، دون التى تتعلق بالقانون الدولى الخاص .

مادة ٢٨

لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبى عينته النصوص السابقة ، إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للآداب فى مصر .

تعرض المادة ٢٣ إلى قاعدة عامة من قواعد القانون الدولى الخاص . فى أن أحكام المواد السابقة لا تسرى إلا حيث لا يوجد نص على خلاف ذلك فى قانون أو فى معاهدة دولية نافذة فى مصر . والقاعدة أن المعاهدة لا تكون نافذة إلا إذا صدر بها تشريع يقضى بذلك — ومتى صدر التشريع وجب إمضاء حكم المعاهدة ولو تعارضت مع القواعد السابقة .

* * *

وتعرض المادة ٢٤ إلى حالة عدم وجود نص فى شأن حالة من أحوال تنازع القوانين . فهى تحيل فى ذلك إلى مبادئ القانون الدولى الخاص — ولم يذكر القانون الحالى نصاً عن المسائل الخاصة بالبنوة الشرعية والنسب والاعتراف بالبنوة وأنكارها والتبني . والحقوق والواجبات بين الآباء والأبناء وكثير غيرها — فقد استقر

الشارع المصرى على أن يحيل الأمر إلى مبادئ القانون الدولى الخاص عند عدم وجود نص . وذلك لتقدم هذه القواعد باستمرار .

* * *

وتعرض المادة (٢٥) من القانون إلى حالة النزاع السلبى . والنزاع الإيجابى للجفسية أى حالة عدم وجود جنسية للشخص . أو حالة تعدد جنسية الشخص — وقد قلت المادة الحكم الوارد فى المادة (٣٠) من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة وقد خول النص للقاضى حق تعيين القانون الواجب التطبيق وتخويل القاضى سلطة التقدير وفقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة — وذلك خير من تقييده بضوابط تحد من اجتهاده . (راجع الآراء المختلفة التى يمكن أن يسترشد بها القاضى فى مثل هذه الأحوال فى كتاب أبو هيف بك الدولى الخاص)

وقد أشارت الفقرة الثانية بتغليب الجنسية المصرية عند تزاوجها مع غيرها من الجنسيات التى يتمتع بها شخص واحد — وهذا مبدأ عام استقر فى العرف الدولى .

* * *

تعرض المادتين ٢٦ و ٢٧ وجوب تطبيق الأحكام الموضوعية فى القانون الأجنبى متى ظهر أن القانون الواجب التطبيق هو ذلك القانون الأجنبى — فلا تطبق أحكامه المتعلقة بالقانون الدولى الخاص . وهى بهذا لا تجيز الأخذ بفكرة الاحالة — وهذا النص يجعل الحكم الوارد فى المادة (٣١) من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة حكما عاما وهى التى تشير إلى أن المقصود من كلمة قانون البلد هو أحكام ذلك القانون المطبقة بداخل هذا البلد دون أحكامه المتعلقة بالقانون الدولى الخاص — وأصبح النص الحالى شاملا لقواعد الاسناد جميعا بعد أن كان قاصرا على المواد التى غنيت بها لائحة التنظيم — فإذا عرضت مثلا مسألة متعلقة بأهلية الزواج لرجل انجليزى — فانك متى طبقت الأحكام الموضوعية أو الداخلية *droit interne* الخاصة بالزواج فى انكلترا كان فى ذلك تطبيق للقانون الانكليزى دون أى إحالة وهو يقضى باحترام قانون جنسيته — ولكن متى رجعت لقواعد القانون الدولى فى التشريع الانكليزى فأن من هذه القواعد قاعدة متعلقة بتنازع القوانين تقضى بأن يخضع الانكليزى لقانون موطنه (انظر كتاب الاسناد عبد المنعم بك رياض الجزء الثالث فقرة ٦٨ ٧١ .

* * *

وتعرض المادة (٢٨) إلى حكم انعقد عليه الاجماع فى الفقه الدولى وهو عدم جواز تطبيق أحكام قانون أجنبى إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو الآداب فى مصر — وقد ورد النص بما تقدم أمعانا فى أن المقصود هو النظام العام والآداب فى مصر — أى النظام العام الداخلى لا النظام العام المطلق كأن يكون القانون الأجنبى متنافرا مع اعتبار أساسى يحترمه القاضى ولا يستطيع مخالفته كالاتفاق على بيع مواد مخدرة وهى جائزة فى البلد الذى عقدت فيه (انظر وستليك فى القانون الدولى طبعة سنة ١٩٢٢ ص ٥١ — وانظر ارمانجيون طبعة القانون الدولى الخاص ص ١٥٦ وانظر كتاب القانون الدولى الخاص للاستاذ عبد المنعم رياض الكتاب الثالث فقرة ٣١ وما يليها .)

السنة الثامنة والعشرون

فهرست

العددان السابع والثامن

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
(١) مجلس الدولة محكمة القضاء الإداري			
١ - طعون انتخابية - إجراءاتها - القانون الذي يحكمها - عدم التقيد فيها بالنصوص الواردة في قانون مجلس الدولة - مداه -	١٢ نوفمبر ١٩٤٦	٦٧٧	٢٠١
٢ - مرسوم أو لائحة - صدور أيهما بتفويض من الشارع - اكتسابها القوة التشريعية وجعلها في قوة القانون - ٣ - طعون انتخابية - اختصاص المحاكم الإدارية دون غيرها بالفصل فيها - عدم اختصاص المحاكم الابتدائية الوطنية بنظرها - ٤ - تناسخ القوانين - أحواله - أوصافه -			
محال بلدية وقروية - عضوية - طلب إسقاطها - حق وزير الداخلية - محكمة القضاء الإداري - عدم اختصاص -	٤ ديسمبر ١٩٤٦	٦٨٥	٢٠٢
قانون مجلس الدولة - الدعاوى القائمة وقت العمل به - بقاء الاختصاص فيها لجهااتها الأصلية - إحالتها إلى محكمة القضاء الإداري - لا يجوز -	» » »	٦٨٥	٢٠٣
(٢) قضاء محكمة النقض والإبرام الجنائية			
خطأ الحكم في الاستدلال يعيه ويوجب نقضه - شروع في جريمة - تزيف - متى يتحقق - حكم بالإدانة - إرادته دليلا يباير ما هو ثابت في التحقيقات - نقض -	٧ أبريل ١٩٤٧	٦٨٧	٢٠٤
دفاع شرعي - تعريفه - التناسب بين الاعتداء والدفاع - متى ينظر إليه -	» » »	٦٨٨	٢٠٥
محكمة استئنافية - تغييرها وصف التهمة من تزوير إلى اشتراك في التزوير مع مجهولين - جوازها - ما دام ذلك لم يؤسس على غير الوقائع المعروضة بها الدعوى - إدانة المتهم في تهمة استعمال الأوراق المرفوعة يحمل طعنه على تغير الوصف في هذه الحالة غير مجدى لتبرير العقوبة -	» » »	٦٩٠	٢٠٦
دفاع شرعي - تعريفه - التناسب بين الاعتداء والدفاع - متى ينظر إليه -	» » »	٦٩١	٢٠٧
محكمة استئنافية - تغييرها وصف التهمة من تزوير إلى اشتراك في التزوير مع مجهولين - جوازها - ما دام ذلك لم يؤسس على غير الوقائع المعروضة بها الدعوى - إدانة المتهم في تهمة استعمال الأوراق المرفوعة يحمل طعنه على تغير الوصف في هذه الحالة غير مجدى لتبرير العقوبة -	» » »	٦٩٢	٢٠٨
متهم - ارتكابه عملا من الأعمال التي ارتكب بها القتل - اعتباره قاعلا -	٢١ أبريل ١٩٤٧	٦٩٥	٢٠٩
سرقة باكرام - متى يتحقق - فاعل أصلي في الجريمة - تقدير الأدلة -	» » »	٦٩٦	٢١٠

العددان السابع والثامن	فهرست	السنة الثامنة والعشرون
٢١١	٧٠٠	٢١ أبريل ١٩٤٧
٢١٢	٧٠٤	٢٨ أبريل ١٩٤٧
٢١٣	٧٠٧	» » »
٢١٤	٧٠٧	» » »
٢١٥	٧٠٨	» » »
٢١٦	٧٠٩	» » »
٢١٧	٧١٠	١٢ مايو ١٩٤٧
٢١٨	٧١٠	» » »
٢١٩	٧١١	» » »
٢٢٠	٧١٢	» » »
٢٢١	٧١٣	» » »
٢٢٢	٧١٤	» » »
٢٢٣	٧١٥	» » »
٢٢٤	٧١٦	» » »

ملخص الأحكام

تاريخ الحكم

٢١١

٢١٢

شاهد . لا يجوز الحكم على أقواله بعدم صحتها دون سماع شهادته ومناقشته أمام القضاء تحقيقا لطلب الخصم ما دام ذلك ممكنا .

حكم استثنائي . عدم ذكره الدليل الذي استخلص منه الواقعة وعدم رده ردا كافيا على أسباب الحكم الابتدائي . قصور .

حكم . استناده في الادانة إلى التحقيقات وإلى اعتراف دون أن يورد مضمونها . قصور .

تصحيح تاريخ الحادثة بمعرفة محكمة أول درجة بناء على التحقيقات التي أجرتها . لا إخلال بمحقوق الدفاع .

دفاع متعلق بركن من أركان الجريمة . عدم الرد عليه . قصور سب علني . وجوب بيان ركن العلانية والدليل عليه .

تسبب . قصور . دفع بعدم جواز نظر الدعوى . عدم الرد عليه . تقض .

تسبب . قصور . شهود . طلب سماعهم . عدم الرد على هذا الطلب . تقض .

شاهد . طلب سماعه . لا يجوز رفض هذا الطلب بناء على أقوال افتراضية

تسبب . قصور . تحقيقات أولية . لا يجوز بحسب الأصل إقامة الحكم عليها . طلب سماع شاهد . وجوب الرد عليه .

صورية قصد بها الهرب من القانون . جواز إثباتها بالبيئة . حجية الحكم الجنائي . مداها .

إعلان التهم بالجلسة المحددة لنظر المعارضة . يجب أن يكون لشخصه أو في محله .

القصد الجنائي في جريمة العيب في النكات الملكية . استخلاصه من العبارات الماسة . موضوعي . علانية . طرقها لم ترد على سبيل الحصر في المادة ١٧١ .

سرقة :

القصد الجنائي في جريمة السرقة . لا محل لتحديث الحكم عند طرحه ما دامت الواقعة التي أثبتتها المحكمة هي أن التهم كانت يقصد السرقة . تحديث الحكم عن السرقة يشمله .

العددان السابع والثامن فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
خطأ في وصف التهمة في أمر الاحالة . سلطة المحكمة المحالة إليها الدعوى في تصحيحه وفقا للمادتين ٣٦ ، ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات	١٢ مايو ١٩٤٧	٧١٧	٢٢٥
الراسم الصادرة بين دورى الانقضاء . حق السلطة التنفيذية في إصدارها . قوة هذه الراسم . مدى حق المحاكم في مراقبتها	» » »	٧١٩	٢٢٦
حكم : استناده إلى التقرير الطبي دون أن يورد مضمونه وعدم رده على دفاع الطاعن . قصور .	١٩ مايو ١٩٤٧	٧٢١	٢٢٧
مذكرة لم تعلن لسائر الخصوم . لا تدخل في تقدير القاضي عند الفصل في الدعوى . أدلة موضوعية . المحكمة غير ملزمة بالرد عليها صراحة .	» » »	٧٢٢	٢٢٨
تلبس . إلقاء التهم المخدر الذي كان معه عند رؤيته رجال البوليس طوعا واختيارا - حالة تلبس باحراز مخدر يجوز فيها القبض والتفتيش .	» » »	٧٢٣	٢٢٩
تسبب حكم بالادانة . وجوب ذكر الأدلة ومضمونها .	» » »	٧٢٥	٢٣٠
جريمة استعمال أوراق مزورة . ركن العلم بالتزوير يجب على المحكمة أن تتحدث عنه صراحة وتورد الدليل على توفره .	» » »	٧٢٦	٢٣١
تعديل في مواد القانون . جواز حصوله بدون لفت نظر الدفاع تحليل بطلان إجراءاته . لا يجوز التمسك به لأول مرة في النقض تفتيش بمعرفة أعوان مأمور الضبط القضائي المأذون به وتحت إشرافه . صحته . استئناف النيابة . حق المحكمة الاستئنافية في تكيف الواقعة وتقدير العقوبة .	» » »	٧٢٨	٢٣٢
١ - تعليمات وزارة الزراعة بشأن تنفيذ القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ توجب عمل حصر عن زراعة القطن . تغير الحقيقة في الاستمارة رقم ٢٠ سكرتارية ومحضر بالمقاس يعتبر تزويرا في أوراق رسمية . ٢ - ذكر الحكم للواقعة وللأدلة والاعتبارات التي أسس عليها قضاءه لا يجعله محلا للنقض .	» » »	٧٣٠	٢٣٣
١ - تعليمات وزارة الزراعة بشأن تنفيذ القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ توجب عمل حصر عن زراعة القطن . تغير الحقيقة في الاستمارة رقم ٢٠ سكرتارية ومحضر بالمقاس يعتبر تزويرا في أوراق رسمية . ٢ - ذكر الحكم للواقعة وللأدلة والاعتبارات التي أسس عليها قضاءه لا يجعله محلا للنقض .	» » »	٧٣٢	٢٣٤
إدانة التهم بالهدف في عدة وقائع . ثبوت إحدى هذه الوقائع يجعل الادانة صحيحة ما دام لم يوقع على التهم سوى عقوبة واحدة .	٢٦ مايو ١٩٤٧	٧٣٤	٢٣٥

العددان السابع والثامن فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
تختص محكمة الجنايات بتحقيق الأدلة للفصل في الدعوى المطروحة أمامها من غير أن يكون في ذلك مساس بحق المحكمة المختصة في النظر فيها يقدم لها من أدلة .			
مسئولية . عاهة . وجوب إثبات رابطة السببية بينها وبين الاعتداء .	٩ يونيو ١٩٤٧	٧٣٨	٢٢٦
١ - شروع في قتل . ذكر جميع العناصر القانونية المكونة للجريمة في الحكم المطعون فيه . عدم قبول الطعن . ٢ - رد الحكم المطعون فيه على الدفاع ردا كافيا لا يجوز أن يكون سببا للنقض بعد ذلك . ٣ - إجراءات التحقيقات الأولية . ليس للمحاكم بحثها إلا المناسبة بحث دليل مقدم إليها . استجواب المتهم في التحقيقات لا يصح التعرض له من حيث صحته وعدمه .	١٦ يونيو ١٩٤٧	٧٤٠	٢٣٧
صححة الحكم تستلزم أنه يدون بالكتابة ويوقعه القاضي . خلوه من ذلك يبطله .	» » »	٧٤٤	٢٣٨
اختصاص محاكم المراكز . لا يصح تجاوزه . إذا كانت الجريمة تستحق عقوبة تزيد عن الحد الأقصى المقرر لاختصاصها ويتعين إحالة القضية على جهة الاختصاص . المحكمة الاستئنافية لقضاء المحاكم المركزية ليس لها أن تتجاوز في حدود اختصاص هذه المحاكم	» » »	٧٤٤	٢٣٩
جريمة عرض لبن مغشوش بإزالة الدسم منه . يجب أن تبين المحكمة دليل علم المتهم بالغش . خلو الحكم منه يبطله .	» » »	٧٤٥	٢٤٠
١ - طلب المدعى المدني . يجب أن يكون ثابتا على وجه اليقين والتأكد واقعا ولو في المستقبل . مجرد الادعاء باحتمال وقوع الضرر . لا يكفي . ٢ - الحكم بالادانة في الدعوى العمومية . يقتضى دائما الحكم بالتعويض .	» » »	٧٤٦	٢٤١
(٣) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية			
١ - شفعة . يوع مقيدة بخيار . ٢ - سقوط حق الشفعة	٣ ابريل ١٩٤٧	٧٥٠	٢٤٢
١ - أحكام الهبة . ٢ - الرجوع في الهبة ،	» » »	٧٥١	٢٤٣
تفسير .	» » »	٧٥٤	٢٤٤

العددان السابع والثامن	فهرست	السنة الثامنة والعشرون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٤٥	٧٥٦ ٣ ابريل ١٩٤٧	تكيف عقد .
٢٤٦	٧٥٦ ١٠ » »	قصور .
٢٤٧	٧٥٧ ١٧ » »	نقض . الأحكام التي يجوز الطعن فيها بالنقض
٢٤٨	٧٥٨ ١٧ » »	تناقض أسباب الحكم .
٢٤٩	٧٥٩ » » »	١ - إهمال . أنابيب المياه - ٢ - تقدير التعويض . عناصره . رابطة السببية - ٣ - تغيير الصور .
٢٥٠	٧٦٢ ٢٤ » »	قوة الأمر المقضي . وحدة الموضوع .
٢٥١	٧٦٤ » » »	تقدير الأدلة . نتيجة التحقيق . تقدير المحكمة له .
٢٥٢	٧٦٧ » » »	١ - الاستحقاق في الوقف . ٢ - حسن النية البرى ولدمة ناظر الوقف .
٢٥٣	٧٦٩ » » »	حق الدائن في محاسبة الحارس .
٢٥٤	٧٧٠ ١ مايو ١٩٤٧	١ - الأحكام القابلة للطعن بالنقض . ٢ - دعوى المستأجر بالانتفاع بالعين المؤجرة
٢٥٥	٧٧٢ » » »	١ - مسؤولية السيد . عقد ودیة . إثبات . ٢ - دعوى بالتضمنات عن فعل جنائي . اختصاص نظرها .
٢٥٦	٧٧٤ » » »	علاقة الموظف بالحكومة . الترقية .
٢٥٧	٧٧٦ » » »	١ - المحل . ٢ - الاعلان في مواجهة شيخ القسم . عدم بيان خطوات الاعلان .
٢٥٨	» » »	
٢٥٩	٧٧٨ » » »	دليل الطعن
٢٦٠	٧٨١ ٨ » »	١ - دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . مأمورية القاضي . ٢ - الوفاء . ٣ - الشرط الفاسخ الضمني .
٢٦١	٧٨٢ ١٥ » »	١ - أدلة التزوير . حق المحكمة . ٢ - فساد التدليل . ٣ - عدم تجزئة الأدلة
٢٦٢	٧٨٤ » » »	١ - الأراضي الأثرية ٢ - القصور في التسبيب دعوى وضع يده .
٢٦٣	٧٨٥ » » »	١ - التمسك بالدفع . ٢ - الطعن بالتواطؤ والصورية ٣ - سبب الطعن .
٢٦٤	٧٨٧ » » »	١ - اختصاص مركزي . ٢ - صفة الدين .
٢٦٥	٧٩٠ ٢٢ » »	استرداد الحصة الشائعة .

العددان السابع والثامن فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
أتعاب الوكلاء والمحامين . مدى رقابة القضاء .	٢٢ مايو ١٩٤٧	٧٩١	٢٦٦
١ - تفسير العقود . ٢ - بطلان .	» » ٢٩	٧٩٣	٢٦٧
الطعن بطريق التقض . حكم غيابي .	» » »	٧٩٥	٢٦٨
عقد صلح تقدم من مستأنف عليه إلى محكمة الاستئناف . حق محكمة الاستئناف في بحثه والفصل فيه .	٥ يونيو ١٩٤٧	٧٩٦	٢٦٩
دعوى استرداد الحيازة . شرط قبولها . قيام الحيازة فعلا وقت الغصب .	» » ١٢	٧٩٨	٢٧٠
مستند قاطع في الدعوي . عدم التحدث عنه . قصور .	» » »	٧٩٩	٢٧١
(٤) قضاء محكمة استئناف مصر			
١ - ضمان البائع لا يشمل إلا الحقوق العينية . حق المستأجر . شخصي . لا يضمنه البائع . ٢ - العمد . زكن من أركان التدليس وجوب اقترانه بسوء النية لافساد العقد . الغش لا يكفي لابطال العقد ما لم يقترن بالحيلة	١٩ أكتوبر ١٩٤٧	٨٠٠	٢٧٢
(٥) محكمة استئناف أسيوط			
عقد . الكتابة والتوقيع عليه . غير كاف . لابد من قيام الدليل على تلاقى إرادة المتعاقدين على قيام الالتزام ونفاذه . تسليم التعاقد لأمين . وجوب بحث سببه .	٣ يونيو ١٩٤٨	٨٠٥	٢٧٣
(٦) قضاء المحاكم الكلية			
عقد التأمين . طبيعته . حق دائن شركة المؤمن .	٢٠ مارس ١٩٤٣	٨٠٧	٢٧٤
١ - محضر استجواب . إقرارات كاذبة . صادرة من متهم بقصد الدفاع عن نفسه . عدم مؤاخذته جنائيا عليها . ٢ - تزوير التسمي باسم الغير . شروطه . اعتباره كذلك .	٢٤ أغسطس ١٩٤٨	٨٠٨	٢٧٥
(٧) قضاء الايجارات			
قانون الايجارات . حق الاخلاء للضرورة بالنسبة لأولاد المؤجر قاصر على الذكور دون الأنثا إذا كن متزوجات .	١٨ سبتمبر ١٩٤٨	٨١١	٢٧٦
(٨) القضاء التجارى			
ضرائب :	١٢٥ أكتوبر ١٩٤٨	٨١٣	٢٧٧
١ - طعن في قرار مأمورية الضرائب . أفراد أو شركات			

العدد ان السابع والثامن فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
المساهمة . غير مقبول . ٢ - الخلاف بشأن الأفراد أو الشركات غير المساهمة . اختصاصه . لجنة التقدير أولا . ٣ - حق الشركات المساهمة في الطعن مباشرة أمام المحكمة الابتدائية . سببه . تفرقة القانون بينها وبين الأفراد والشركات غير المساهمة . ضرائب :	٣١ أكتوبر ١٩٤٨	٨١٦	٢٧٨
١ - اتفاق . بين للأمورية والممول . الأصل في تقدير الضريبة ٢ - وظيفة لجنة التقدير . الفصل بين الممول والأمورية فيما هو مختلف عليه .	١٦ نوفمبر ١٩٤٦	٨٢٠	٢٧٩
١ - امتياز ضرائب الأموال المنقولة والأرباح على جميع ممتلكات المدينين بها . ٢ - ماهية الأشخاص المدينين بضريبة الأموال المنقولة والأرباح . ٣ - حق مالك المنشأة في طلب إلغاء الحجز الإداري			
(٩) القضاء المستعجل			
١ - إشكال . ٢ - متى تعتبر المصروفات معينة المقدار .	٢٠ مارس ١٩٤٨	٨٢١	٢٨٠
بيانات محضر الحجز . الإخلال بها . يوجب عدم الأخذ به .	٣٠ مايو ١٩٤٨	٨٢٣	٢٨١
١ - سلطان قاضي الأمور المستعجلة في بحث صعوبات تنفيذ أحكام مرسى المزاد . مطلق . ٢ - حقيقة حكم مرسى المزاد . متى يكون حكما أو إجراء بايقاع البيع . اختصاص القضاء المستعجل بالفصل في المنازعات في تنفيذه . ٣ - أعيان الوقف . لا يجوز حجزها لدين على الواقف أو على المستحقين فيه .	١٩ يونيو ١٩٤٨	٨٢٦	٢٨٢
(١٠) قضاء المحاكم الجزئية			
١ - إنذار الحائز بعد رفع دعوى نزاع الملكية لا يصح الإجراءات الباطلة . ٢ - يجب تسجيل عقد الملكية قبل تسجيل تنفيه نزاع الملكية حق يعتبر الشخص حائزا ويجب إنذاره . ٣ - إذا سقط التنبيه الأول لعدم تجديد تسجيله وسجل مالك العقار المتزوجة ملكيته عقد ملكته قبل تسجيل التنبيه مرة ثانية يعتبر حائزا ويجب إنذاره .	٧ ديسمبر ١٩٤٤	٨٣١	٢٨٣

المحكمة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين بمرطنة

السنة الثامنة والعشرون

مايو ويونيه

سنة ١٩٤٨

العددان

التاسع والعاشر

« اجْعَلُوا النَّاسَ عِنْدَكُمْ فِي الْحَقِّ سَوَاءً . قَرِيبَهُمْ كَبَعِيدِهِمْ وَبَعِيدَهُمْ كَقَرِيبِهِمْ . إِيَّاكُمْ وَالرِّشَاءَ . وَالْحُكْمُ بِالْهَوَى . وَأَنْ تَأْخُذُوا النَّاسَ عِنْدَ الْقَضَبِ . فَعُومُوا بِالْحَقِّ وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ »

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان
« إدارة مجلة المحاماة » وتحريرها بدار النقابة بشارع الملكة نازلي رقم ٥١ بمصر

بيان

نشرنا في هذين العدين الأحكام الآتية : —

عدد

١١ حكما صادرا من محكمة القضاء الادارى

٩٣ » » » » النقض والابرام الجنائية

٣٦ » » » » المدنية

١ » » » استئناف مصر الوطنية

٣ أحكام صادرة » » » اسكندرية

٣ » » » » أسوط

٧ » » من المحاكم الابتدائية

٣ » » من قضاء الضرائب

٤ » » من القضاء التجارى

٩ » » من قضاء الايجارات

٢ حكمين صادرين من القضاء المستعجل

٣ أحكام صادرة من المحاكم الجزئية

١ تعليقا على حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ والنشور بالصحيفة ٩٩٥

من هذين العدين لحضرة الأستاذ نصيف زكى بك المحامى

١ تعليقا على الحكم رقم ٢٧٦ للنشور بالعدين السابع والثامن من السنة الثامنة والعشرين

لحضرة الأستاذ أحمد السادة المحامى .

١ تقريراً قدمه حضرة الأستاذ عمر عمر نقيب المحامين لمجلس النقابة فى موضوع عدم جواز قيد

المستشارين للملكيين . بجدول المحامين ما لم يكونوا حاصلين على اجازة الليسانس من كليات

الحقوق المصرية أو على شهادة المعادلة .

وقد أخذت لجنة قبول المحامين بوجه النظر الموضحة بالتقرير .

١ بحثا فى القضاء الادارى وحق الطعن فى القرارات الادارية لحضرة الأستاذ الدكتور حافظ

محمد إبراهيم المحامى بإدارة قضايا الحكومة

قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦

فهرسا بأحدث الكتب القانونية الجديدة .

وقد واصلنا نشر بعض مواد القانون المدنى الجديد وتعليقات حضرة صاحب العزة الأستاذ نصيف

زكى بك عليها وسنوالى نشرها تباعا إن شاء الله .

لجنة تحرير المجلة

شهرى مايو ويونيو
سنة ١٩٤٨

المحكمة

العدد التاسع والعشرون
العدد الثامن والعشرون

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإداري

(برئاسة حضرة صاحب العزة طاهر محمد بك وكيل المجلس وعضوية حضرتي صاحبي العزة
زكي خير الأوتيجي بك والسيد علي السيد بك المستشارين)

٢٨٤

أول يناير سنة ١٩٤٧

طعون انتخابية . إجراءاتها : القانون الذي يحكمها .
عدم التقيد فيها بالنصوص الواردة في قانون مجلس الدولة

المبدأ القانوني

إنه وإن كان الفصل في الطعون الخاصة
بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية أصبح
بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الرابعة من
قانون إنشاء مجلس الدولة من اختصاص محكمة
القضاء الإداري ، وكانت المادة ٣٥ من هذا
القانون قد نصت على أن ميناد رفع الدعوى
هو ستون يوما تبدأ من تاريخ نشر القرار
الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن
به ونصت المواد التالية لها على طريقة رفع الدعوى
إلا أن هذه النصوص لا تسري على الطعون

الانتخابية بل إن أحكام المرسوم الصادر في
١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ والمعدل في ٣٠ أكتوبر
سنة ١٩٤٥ لا تزال نافذة المفعول وهي الواجبة
الاتباع في صدد تلك الطعون .

الوقائع

بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أودع حضرة
عزيز فهمي المحامي عن الطاعنين بسكرتارية
المحكمة عريضة ومذكرة أعلنتا في ١٧ و ١٨ نوفمبر
سنة ١٩٤٦ للطعون ضدهم ، وطلب للأسباب
الواردة بالعريضة الحكم بإبطال وإلغاء عملية
انتخاب أعضاء المجلس البلدي لمدينة طنطا التي حصلت
في ١٧/٥/١٩٤٥ . وبتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٦
أمر رئيس المجلس بإحالة الطعن المذكور إلى هذه
الدائرة لنظره ، وحدد له جلسة أول يناير سنة
١٩٤٧ ، وفيها دفع الحاضر عن الحكومة بعدم
قبول الطعن شكلا لعدم تقديمه . وفقا للمادة ٣٩
من المرسوم بقانون الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥

ودفع أيضا المطعون ضدهم بهذا الدفع في المذكرة المقدمة منهم بسكرتيرية المحكمة في ١٦/١٢/١٩٤٦ وقررت المحكمة إصدار الحكم آخرا للجلسة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة ودراسة الملف والادالة قانونا ،

« من حيث ان وكيل المطعون في صحة انتخابهم دفع في المذكرة المقدمة منه إلى سكرتيرية المحكمة في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ كما دفع الحاضر عن وزارة الداخلية بعدم قبول الطعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد وبغير الطريقة المنصوص عليها قانوناً . وقد استند وكيل المطعون ضدهم إلى المرسوم الصادر في ١٧ يونيه سنة ١٩٤٥ والمعدل في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ الخاص بانتخابات المجالس البلدية والذي يقضى بأن يكون الطعن في الانتخاب بعريضة تقدم إلى رئيس المجلس البلدى أو القروي في ظرف خمسة عشر يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخاب ، وأن هذا المرسوم لم يبلغ بقانون الدولة ، ولذا تبقى الطعون الانتخابية خاضعة للمواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المواد ٣٥ وما بعدها من ذلك القانون .

« وحيث انه وإن كان الفصل في الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الاقليمية والبلدية أصبح من اختصاص هذا المجلس بمقتضى الفقرة (١) من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وقد نصت المادة ٣٥ منه على أن ميعاد رفع الدعوى هو ستون يوما ابتداء من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به كما نصت المواد التالية لها على طريقة رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى إلا أن هذه المحكمة ترى أن هذه النصوص

لا تسرى على الطعون الانتخابية ، وذلك لأن اعلان نتيجة الانتخاب لا يمكن اعتباره من القرارات الادارية التي نصت عليها المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة . يعزى ذلك أن الشرط الأخير من هذه المادة يقضى بأن يقف سريان هذا الميعاد في حالة التظلم إلى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية ، وهذا يفيد التخصيص بالأوامر الادارية وهو أمر لا يتأتى في اعلان نتيجة الانتخاب .

« وحيث انه بما يدعم هذا النظر أن الشارع في بيان اختصاص محكمة القضاء الادارى قد خص الطعون الانتخابية بالنص عليها على حدة في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ، ولو كانت هذه الطعون من قبيل القرارات أو الأوامر الادارية لما غنى الشارع بهذا التخصيص مع التعميم الوارد في الفقرة السادسة من المادة المذكورة .

« وحيث ان الشارع رسم طريقا خاصة ومواعيد معينة للطعن في انتخابات المجالس البلدية والقروية بينها في المرسوم الصادر في ١٧ يونيه سنة ١٩٤٥ والمعدل في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ تنفيذا للتعديل الوارد في القانون رقم ٤٤ سنة ١٩٤٤ وبين من الاطلاع عليها أن الشارع قصد بها تقصير هذه المواعيد وسرعة عرض الطعون على المحكمة لتفصل فيها بطريق الاستعجال حكما غير قابل للطعن ، والحكمة في ذلك ظاهرة لأن سرعة الفصل في هذه الطعون لها اساس وثيق بالمصلحة العامة لتعلقها بصلاحيات أعضاء تلك المجالس إذ قد يؤدي تأخير الفصل فيها إلى أن يتولى الشؤون العامة ، ولو إلى حين ، من هم غير أهل لتوليها . وغنى عن البيان أن هذا لا

يتفق والمواعيد المتصوص عليها في المواد ٣٥ وما بعدها من قانون إنشاء مجلس الدولة :

« وحيث انه لم يرد في قانون إنشاء مجلس الدولة نص يلغى أحكام ذلك المرسوم ، ولا يمكن استنتاج هذا الالغاء من النص العام الوارد في المادة ٥٠ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وعليه فتكون أحكام المرسوم الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ والمعدل في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ لا تزال نافذة المفعول وواجبة الاتباع .

« وحيث ان هذه الأحكام تقضى بأن الطعن في الانتخاب يكون بعريضة مصدق على إمضاء الطاعن فيها وتقدم إلى رئيس المجلس البلدي أو القروي المطعون في انتخاب أعضائه في ظرف ١٥ يوما من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب .

« وحيث ان هذا اليعاد وهذه الاجراءات لم تتبع في هذا الطعن ، إذ أن الطاعنين قدموا الطعن بعريضة أودعوها سكرتارية هذه المحكمة ولم يصدق على توقيعاتهم عليها ، وكان ذلك يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ مع أن نتيجة الانتخاب أعلنت في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ .

« وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

« وحيث ان إجراءات الطعون المنصوص عليها في المرسوم المشار اليه لا تتضمن وجوب تحصيل رسم عن الطعن فيتعين الحكم باعفاء الطاعن من الرسوم .

(الطعن رقم ٥٢ سنة ١ ق)

٢٨٥

٨ يناير سنة ١٩٤٧

١ — انتخابات المجالس البلدية والقروية . الطعن فيها . إجراءاتها وأوضاعها وموايعدها . القانون الواجب التطبيق عليها .

٢ — قانون . إلغاؤه بعبارة عامة . نطاقه ومداه . حق المحكمة في بحثه .

٣ — قانون . إلغاؤه . لا يكون بطريق الاستنتاج أو القياس . إلغاء نص خاص بجهة تقاضى . إجراءات التقاضى أمامها . وجوب النص على إلغائها .

٤ — قانون جديد . عدم اشتماله على نصوص جامعة في مسألة تشريعية معينة . وجوب الرجوع فيها إلى القانون القديم .

المبادئ القانونية

١ — الاجراءات والأوضاع والموايعد الواجب اتباعها في أحوال الطعون الخاصة بانتخابات المجالس البلدية والقروية هي الاجراءات المنصوص عليها في المواد ٣٩ وما بعدها من المرسوم الخاص بانتخابات المجالس البلدية والقروية لا الاجراءات والأوضاع والموايعد المبينة في المواد ٣٥ إلى ٤٦ من قانون إنشاء مجلس الدولة ذلك لأن الاستفادة من نصوص هذه المواد أنها إنما تتعلق فقط بالطعون التي تحصل في القرارات أو الأوامر الادارية المنصوص عليها في الفقرات ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من المادة الرابعة من القانون المذكور ولا شأن لها بالطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الاقليمية أو البلدية . يضاف إلى ذلك أن قانون مجلس الدولة لم ينص صراحة على إلغاء

الوقائع

قدم الطاعن إلى رئيس مجلس بلدي فاقوس بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٦ عريضة بمصدقا على توقيعه بها أمام محكمة فاقوس الجزئية الوطنية بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ يطلب فيها الحكم بإعلان عضوية المطعون ضدهما في الانتخاب الذي أعلنت نتيجته بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ كما جاء بكتاب مجلس بلدي فاقوس إلى مجلس الدولة المؤرخ في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . وبتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أمر حضرة رئيس مجلس الدولة بإحالة هذا الطعن إلى هذه المحكمة وحدد نظره جلسة ٨ يناير سنة ١٩٤٧ وفيها دفع الحاضر عن المطعون ضدهما بعدم قبول الطعن شكلا لتقديمه بعد اليعاد حيث إن النتيجة أعلنت في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ وتقدم الطعن لرئيس المجلس في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وطلب الحاضر عن الطاعن التأجيل لأن موكله مريض ، فحجزت المحكمة القضية للحكم لآخر الجلسة حيث صدر الحكم الآتي :

المحكم

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة « من حيث ان الطاعن محمد أفندي علي موافق قدم عريضة بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٦ إلى حضرة رئيس مجلس بلدي فاقوس يطعن فيها على انتخاب كل من الشيخ أحمد السيد فرحات وإسماعيل أفندي محمد أمبابي بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ عضوين في المجلس المذكور للأسباب المبينة بالعريضة وفي جلسة المرافعة دفع الحاضر عن المطعون ضدهما بعدم قبول الطعن شكلا لرقعه بعد اليعاد بالنصوص عليه في المادة ٣٩ من الرسوم بشأن

أحكام المواد ٣٩ وما بعدها من الرسوم المذكور ومن ثم فأحكام هذا الرسوم والاجراءات المنصوص عليها فيه تكون هي الواجبة التطبيق في صدد تلك الطعون .

٢ — النص في قانون ما وبعبارة عامة على إلغاء كل ما يخالف النصوص الواردة فيه من أحكام . مثل هذا النص لا يفيد الإلغاء الصريح ولا يقيد القاضي في تفسير القوانين على وجهها الصحيح والبحث فيما إذا كانت نصوص القوانين السابقة تتعارض أو تتنافى كلها أو بعضها وبطريقة مطلقة مع نصوص القانون الجديد وبالتالي إلغاء هذا الكل أو البعض إلغاء ضمنا

٣ — إلغاء القوانين لا يقع بطريق الاستنتاج أو القياس وعلى ذلك فإن إلغاء نص خاص بجهة ما من جهات التقاضي لا يترتب عليه ضمنا إلغاء النصوص المتعلقة بإجراءات التقاضي أمام هذه الجهة الملغاة بل تستمر مع ذلك معمولا بها أمام جهة التقاضي الجديدة وهذا فيما لو لم ينص على خلاف ذلك .

٤ — القوانين التي تقرر قواعد وإجراءات عامة كقانون المرافعات مثلا لا تنسخ القوانين المقررة بقواعد خاصة إلا عند النص على ذلك صراحة أو في حالة وجود نصوص متعارضة .

٥ — إذا لم يشتمل القانون الجديد على نصوص جامعة في مسألة تشريعية معينة تعين الرجوع فيها إلى القانون القديم

الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية . يؤكد ذلك ما يأتي : (أولا) إغفال المشرع في المواد ٣٥ — ٤٦ من قانون مجلس الدولة الخاصة بالأجراءات ذكر الطعون التي تحصل في انتخابات المجالس البلدية والقروية واقتصاره على النص على الطعون التي تحصل في القرارات الإدارية . (ثانيا) أن القرارات الإدارية وهي الأوامر التي تصدر من الجهات الإدارية المختلفة في أمور تتعلق بالمصالح العامة تختلف في تكوينها القانوني وفي طبيعتها عن عمليات الانتخاب التي تتضمن إعلان رغبة الناخبين بأوضاع وأشكال مخصوصة نص عليها القانون في إنابة أشخاص معينين عنهم في المجالس المذكورة . (ثالثا) ما ورد في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة من إيقاف سريان ميعاد الطعون في الأوامر المطعون فيها في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرارات *recours gracieux* أو إلى الهيئات الرئيسية *recours hiérarchiques* مع عدم جواز مثل هذه الطعون الأخيرة في الانتخابات . (رابعا) ما ورد في الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة متعلقا بقرارات الرفض الضعفي المستفاد من سكوت السلطات الإدارية وعدم اجابتها عن التظلمات المرفوعة إليها لمدة تزيد على أربعة شهور . (خامسا) نص المادة ٣٧ من القانون التي تحتم ضرورة إرفاق عريضة الطعن مع صورة أو ملخص من القرار المطعون فيه مع استحالة تنفيذ ذلك في حالة الطعون في الانتخابات البلدية أو الإقليمية (سادسا) تعارض نص المادة ٣٨ من القانون التي تنص على إعلان عريضة الطعن ومرفقاتها إلى الوزارة المختصة وإلى ذوى الشأن في ميعاد ١٤ يوما من تاريخ تقديمها مع طبيعة الطعون في الانتخابات التي تقوم عادة بين الناخب الذي

انتخابات المجالس البلدية والقروية المعدل بالرسوم الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وهو خمسة عشرة يوماً التالية لإعلان نتيجة الانتخاب .

» وحيث أنه ثابت من أوراق الدعوى أن نتيجة الانتخاب أعلنت في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ وقدم الطاعن عريضة الطعن لرئيس مجلس بلدي فاقوس في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٦ أي بعد مرور خمسة وعشرين يوماً على إعلان نتيجة الانتخاب » وحيث أن الطعون الخاصة بانتخاب الهيئات الإقليمية والبلدية كانت أصلاً من اختصاص المحكمة الابتدائية الواقع بدائرتها المجلس غير أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة نقل هذا الاختصاص إلى محكمة القضاء الإداري فيه وجعل لها في ذلك دون غيرها ولاية القضاء كاملة (مادة ١/٤ من القانون المذكور) .

» وحيث أن مدار البحث في الدفع يدور حول الأمرين الآتين :

(الأول) ما إذا كانت الإجراءات والأوضاع والمواعيد المنصوص عليها في المواد ٣٥ — ٤٦ من قانون مجلس الدولة تسري أيضاً على الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية .

(الثاني) إذا كانت هذه الإجراءات لا تسري على مثل هذه الطعون فما هي الإجراءات الواجب اتباعها فيها ؟ أهى الإجراءات المنصوص عنها في المواد ٣٩ وما بعدها من الرسوم الخاص بانتخابات المجالس البلدية والقروية ؟ .

» وحيث أنه عن الأمر الأول فالمستفاد من نصوص المواد ٣٥ — ٤٦ من قانون مجلس الدولة أن الإجراءات والأوضاع والمواعيد المبينة بها تتعلق فقط بالطعون التي تحصل في القرارات أو الأوامر الإدارية المنصوص عليها في المادة ٣/٤ — ٦ من القانون المذكور ولا شأن لها بالطعون

قدم الطعن وبين العضو أو الأعضاء المطعون في انتخابهم غير دخل لأية وزارة (سابقاً) أن عدم النص صراحة في قانون مجلس الدولة على استثناء الطعون في الانتخابات من الاجراءات والواعيد المنصوص عليها في المواد ٣٥ — ٤٦ من قانون المجلس أسوة بالمنازعات المنصوص عليها في المادة الثالثة إنما جاء سهواً من المشرع ، ولا يستفاد منه — للاعتبارات المتقدمة — وجوب تطبيق المواد المذكورة في حالة الطعون في الانتخابات أيضاً .

« وحيث انه فيما يختص بالأمر الثاني فيلاحظ بادىء الرأي أن قانون مجلس الدولة لم ينص صراحة على إلغاء النصوص الواردة في المادة ٣٩ وما بعدها من الرسوم المتعلقة باجراءات ومواعيد الطعن في الانتخابات البلدية والأقليمية ، وكل ما ذكره أنه نص في الفقرة الثانية من المادة ١٠ منه عقب العبارة الخاصة بأقلام قضايا الحكومة — على إلغاء كل نص يخالف الأحكام المتقدمة .

« وحيث ان مثل هذا النص لا يفيد صراحة إلغاء النصوص الواردة في الرسوم والمتعلقة بطرق وشكل ومواعيد الطعن في انتخابات المجالس المذكورة : (أولاً) لاطلاق عبارة هذا النص وعدم إحالتها أو تعرضها للنصوص الواردة في الرسوم الخاصة بشكل ومواعيد الطعون في الانتخابات . (ثانياً) لأن هذا النص هو غلو من المشرع عديم الأثر يقصد به عادة ستر أو إخفاء جهله للنصوص التي قد توجد في قوانين سابقة وتعارض مع نصوص القانون الحالي . ومن المقرر علماً وقضاء أن وجود مثل هذا النص العام لا يفيد الإلغاء الصريح ، ولا يقيد القاضي في تفسير القوانين على الوجه الصحيح وفي البحث فيما إذا كانت نصوص القوانين السابقة تعارض

أو تتنافى كلها أو بعضها بطريقة مطلقة مع نصوص القانون الجديد مما قد يترتب عليه إلغاء هذا الكل أو البعض بالطريق الضمني (دالوز ربرتوار على كلمة قوانين ج ٣٤ ص ٢١٤ وما بعدها) .

« وحيث ان الإلغاء الضمني يكون في حالة وجود تعارض مطلق بين القانونين القديم والجديد مما يستحيل معه إمكان تطبيق الأخير دون إلغاء وإيقاف مفعول الأول . وهذا التعارض يقوم إما على البدء الذي بنى عليه القانون القديم ، أو على نصوص هذا القانون ، أو على بعض هذه النصوص في الحالتين الأولى والثانية يحصل الإلغاء الضمني لجميع نصوص القانون القديم ، أما في الحالة الثالثة فيحصل فقط في النصوص المتعارضة في القانونين (يراجع حكم الدوائر المجمعة لمحكمة الاستئناف المختلطة في ١٥ يناير سنة ١٩١٤ المجموعة ٢٦ ص ١٤١)

« وحيث ان إلغاء القوانين لا يجوز حصوله بطريق الاستنتاج induction أو القياس analogie ، ومن ثم فإن إلغاء نص خاص بهيئة التقاضي لا يترتب عليه ضمناً إلغاء النصوص المتعلقة باجراءات التقاضي أمام الهيئة الملغاة بل بل تستمر هذه مع ذلك معمولاً بها أمام الهيئة الجديدة اللهم إلا إذا نص قانون الأخيرة صراحة على خلاف ذلك (دالوز المتقدم ذكره ص ٢١٨) « وحيث ان القوانين التي تقرر قواعد وإجراءات عامة كقانون المرافعات مثلاً لا تنسخ القوانين المقررة لقواعد خاصة إلا عند النص على ذلك صراحة أو في حالة وجود نصوص متعارضة dispositions expressement contraires

« وحيث انه اذا لم يشتمل القانون الجديد على نصوص تامة جامعة في مسألة تشريعية معينة فيتعين الرجوع فيها الى القانون القديم (دالوز

نفس المرجع ص ٢١٤ نبتة ٥٥٢ .

« وحيث ان الثابت من مراجعة نصوص قانون مجلس الدولة الذي صدر بعد المرسوم الخاص بالانتخابات ونصوص المواد ٣٩ وما بعدها من هذا المرسوم الأخير : (أولا) إن قانون مجلس الدولة لم ينص صراحة على الاجراءات والمواعيد الواجب اتباعها في حالة الطعون في الانتخابات البلدية والاقليمية التي أضحي الفصل فيها من اختصاص المحكمة الادارية . (ثانيا) أن النصوص الواردة فيه التي تقرر القواعد العامة لاجراءات التقاضي أمامه لا تشمل أو تحتل اجراءات شكل ومواعيد التقاضي في حالة الطعون في الانتخابات ، ولا تتعارض كلها أو بعضها مع الاجراءات النصوص عليها في المواد ٣٩ وما بعدها من المرسوم خاصا بذلك . ومن ثم تكون هذه الاجراءات الأخيرة هي الواجب العمل بها عند الفصل في القضايا الخاصة بالطعون في الانتخابات من هذه المحكمة .

« وحيث انه مع ما هو ثابت من الوقائع المقدمة من أن الطاعن قدم عريضة الطعن الى رئيس المجلس البلدى بعد مرور أكثر من خمسة عشر يوما على اعلان نتيجة الانتخاب مخالفا في ذلك نص المادة ٣٩ من المرسوم يكون الطعن غير مقبول شكلا لرفعه بعد الميعاد . (الطعن رقم ٨٤ سنة ١ ق)

٢٨٦

٢٢ يناير سنة ١٩٤٧

- ١ — انتخابات المجالس البلدية والقروية . الطعن فيها . شروطه وأوضاعه ومواعيده . إغفالها . كلها أو بعضها . بطلان .
- ٢ — مسائل إدارية . اجراءاتها وأوضاعها . عدم مراعاتها . بطلان . عدم النص عليه من القانون لا يهم .

المبادئ القانونية

١ — من القواعد المقررة أن كل نص حتمى أو وجوبى قصد به المحافظة على حق أو على استعماله يجب اتباعه كاملا عند استعمال هذا الحق وإلا كان العمل باطلا . وينبنى على ذلك أنه متى كان المرسوم الخاص بانتخابات المجالس البلدية والقروية يشترط لقبول الطعن فيها شروطا وأوضاعا ومواعيد معينة فإنه يترتب على إغفالها كلها أو بعضها بطلان الطعن بطلانا أصليا وبالتالى عدم قبوله شكلا ذلك لأن كل عمل أو إجراء قانونى له غرض معين ويجب لتحقيق هذا الغرض استيفاء شروط معينة ينص عليها القانون فإذا لم تتوافر هذه الشروط كلها أو بعضها وقع العمل باطلا بطلانا أصليا لتعلق ذلك بكيان العمل أو الاجراء نفسه ثم لأن إجراء الطعن عمل لا يتجزأ فإذا ما علق القانون حصول هذا الاجراء على شروط معينة فإنه يترتب على انعدام أحدها زوال الضمانات التي يستلزمها القانون في الاجراء للوصول إلى الغرض المعين منه . وينبنى على ذلك أنه متى كان المرسوم الخاص بانتخابات المجالس البلدية والقروية يشترط أن يوقع على عريضة الطعن من الطاعن نفسه وأن يكون توقيعه مصدقا عليه تعين اتباع هذا لاجراء وقت رفع الطعن لا بعده .

٢ — إن عدم مراعاة الاجراءات الشكلية الضرورية في المسائل الادارية يكفي وحده

ومن غير حاجة إلى نص للحكم ببطالانها. وينبني على ذلك أن عدم النص على البطلان كجزء لعدم مراعاة الشروط التي يتطلب القانون توافرها في إجراءات الطعن في انتخابات المجالس البلدية والقروية.

عدم النص على البطلان لا يترتب عليه عدم الحكم بالبطلان لعدم مراعاة الأوضاع الشكلية في الطعن (الطعن رقم ١٠ لسنة ١ ق)

٢٨٧

١٢ فبراير ١٩٤٧

- ١ — مجالس بلدية وقروية . انتخابات . إجراءاتها . القانون الذي يحكمها
- ٢ — حكم بعدم الاختصاص . أثره ومداه . عريضة
- ٣ — طعن انتخابي . نظره على وجه الاستعجال . لا ميعاد .

المبادئ القانونية

- ١ — استقرار قضاء محكمة القضاء الإداري على أن الطعون الخاصة بانتخابات المجالس البلدية والقروية تتبع بشأنها الإجراءات المقررة في المادة ٣٩ من المرسوم الخاص بانتخابات المجالس البلدية والقروية دون الإجراءات المنصوص عليها في قانون إنشاء مجلس الدولة .

- ٢ — الحكم الصادر بعدم الاختصاص من محكمة معينة يمحو كل أثر يترتب على عريضة الدعوى وإذا كان المستفاد من نص المادتين ٣٩ ، ٤٠ من المرسوم الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ إن الطعن الانتخابي يتطلب إجرائين

كل منهما مستقل عن الآخر ! الأول هو التقرير بالطعن في الحدود وبالأوضاع الميئة في المادتين ٣٩ و ٤٠ . والثاني هو تقديم الطعن للمحكمة في الحدود وبالأوضاع المقررة في المادة ٤١ . فيبين من ذلك أن الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن لا يبطل سوى العريضة التي رفعت بها النيابة العمومية الدعوى أمام المحكمة المذكورة ولا تأثير له البتة على العريضة المقدمة من الطاعن لرئيس المجلس البلدي . فهذه تظل قائمة وصحيحة ومنتجة لكل آثارها على الرغم من حكم عدم الاختصاص .

٣ — إنه وإن كانت المادة ٤٢ من المرسوم الصادر ١٩ يونيو سنة ١٩٤٥ قد نصت على أن المحكمة تحكم بطريق الاستعجال في الطعون الانتخابية التي تقدم إليها فليس في ذلك المرسوم أو في قانون الانتخاب ما يحدد موعدا للنياية العمومية ترفع فيه الطلب للمحكمة حتى يقال إنه بمضى هذا الميعاد يسقط الحق في تقديمه والمبتادر إلى الدفن أنه يصح تقديم الطلب إلى المحكمة في أي وقت طالما أن المجلس المطعون في انتخابه قائم أو أن العضو المطعون في انتخابه لم تنته مدة عضويته .

الوقائع

أودع الطاعن في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ سكرتيرية المحكمة عريضة دعوى ومذكرة شارحة لها، وطلب للأسباب الواردة بها الحكم ببطالان إجراءات انتخاب مجلس بلدي دسوق وبسقوط

حق المطعون ضد الم الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس في عضوية المجلس البلدي المذكور في مواجهة وزارة الداخلية مع التزامهم بالمصاريف وأتعاب المحاماة ، وأعلنت الأوراق في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، وأمر حضرة رئيس المجلس بحالة هذا الطعن على هذه المحكمة لنظره ، وتحدد لذلك جلسة ٨ يناير سنة ١٩٤٧ . وفيها حضر الخصوم وسمعت الدعوى كالمين بمحضر الجلسة ، ثم أجلت لجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٤٧ لتبادل مذكرات ومستندات وضم القضية رقم ٣ لسنة ١٩٤٦ دمنهور الكلية ، وفيها سمعت أقوال الحاضرين كالثبات بمحضر الجلسة ، ثم أرجى صدور الحكم لجلسة اليوم مع التصريح بتبادل مذكرات وفيها صدر الحكم الآتي :

الحكم

بعد سماع المراجعة والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً .

« من حيث ان الحاضرين عن المطعون ضد الم دفعوا بعدم قبول الطعن شكلاً . (أولاً) لأن الطعن الذي تقدم لمجلس الدولة حصل في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أي بعد مرور أكثر من خمسة عشر يوماً التالية لإعلان نتيجة الانتخاب التي حصلت في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ . (ثانياً) لأن الطعن الذي تقدم من الطاعن إلى رئيس مجلس بلدي دسوق في ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦ حصل لهيئة غير مختصة .

(ثالثاً) إن حكم عدم الاختصاص الصادر من محكمة دمنهور الوطنية في هذا الطعن الأخير في ٢٣/١٠/١٩٤٦ مما كل أثر لعريضة الطعن المقدم لرئيس مجلس بلدي دسوق ، وترتب عليه بحسب أحسن الفروض بالنسبة للطاعن إيقاف ميعاد الطعن ، وكان يتعين عليه لذلك إجراء طعن جديد في ظرف

الخمس عشرة يوماً التالية لصدر حكم عدم الاختصاص » وحيث ان الطاعن رد على ذلك بأنه سبق أن قدم طعناً لرئيس مجلس بلدي دسوق في ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦ طبقاً للأوضاع والأشكال التي نصت عليها المادة ٣٩ من الرسوم بشأن انتخابات المجالس البلدية والقروية المعدل بالرسوم الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، وأحيل هذا الطعن للنيابة التي حددت له جلسة أمام محكمة دمنهور الابتدائية وعلى الرغم من طلب الطاعن إحالة الطعن على مجلس الدولة قضت المحكمة المذكورة بعدم الاختصاص في ٢٣/١٠/١٩٤٦ مما اضطره إلى تقديم عريضة جديدة لمجلس الدولة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، خصوصاً بعد أن صدر منشور من وزارة الداخلية للمديرين بضرورة تقديم الطعون مباشرة لمجلس الدولة ، وزاد على ذلك بأنه يتمسك بالطعن السابق بتقديمه لحضرة رئيس مجلس بلدي دسوق .

« وحيث انه تبين من أوراق الدعوى ومطالعة القضية المضمومة رقم ٣/١٩٤٦ دمنهور : (أولاً) أن الطاعن قدم طعناً بعريضة مصدق على امضائه عليها وطبقاً للأوضاع والأشكال النصوص عليها في المادة ٣٩ من مرسوم الانتخابات الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ إلى حضرة رئيس مجلس بلدي دسوق في ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، أي قبل مرور خمسة عشر يوماً على إعلان نتيجة الانتخاب لبلدية دسوق التي تمت في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، وبعد إحالة هذا الطعن إلى النيابة حددت له الأخيرة جلسة في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ أمام محكمة دمنهور الكلية الوطنية . وفي جلسة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٦ طلب الطاعن من المحكمة إحالة الطعن على مجلس الدولة ، ولكن المحكمة لم تأبه لطلبه وقضت بعدم اختصاصها بنظر الطعن اعتماداً على

المادة ٤ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة . (ثانياً) أن الطاعن رفع بعد ذلك طعناً أمام مجلس الدولة بعريضة مؤرخة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ استند فيها على نفس الأسباب المبينة بطعنه الذي قدمه إلى رئيس مجلس بلدي دسوق ، وتمسك في جلسة المرافعة أثناء المناقشة في الدفع بعدم قبول هذا الطعن الأخير بحقه الناتج من الطعن الأول الذي تقدم به إلى حضرة رئيس مجلس بلدي دسوق .

« وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه في تقديم الطعون في انتخابات المجالس البلدية والقروية يجب اتباع الاجراءات المقررة في المادة ٣٩ من المرسوم الخاص بانتخابات المجالس البلدية والقروية دون الاجراءات النصوص عليها في قانون إنشاء مجلس الدولة في المادة ٣٦ وما بعدها لأن هذه إنما تنصب على الطعون في الأوامر الإدارية الصرفة بالانفاء لتجاوز حدود السلطة *excès de Pouvoir* بكافة أنواعه لاعلى الطعون في عمليات الانتخاب ، ولأن قانون إنشاء مجلس الدولة لم يبلغ صراحة أو ضمناً ما جاء في المادة ٣٩ من المرسوم خاصاً بأشكال ومواعيد وأوضاع الطعون في الانتخابات، ومن ثم يكون ما جاء في أقوال الطعون ضدهم من أن الطعن الذي تقدم به الطاعن لرئيس مجلس بلدي دسوق حصل لجهة غير مختصة غير قويم وتطرحة المحكمة ظهيرياً

« وحيث إنه متى تقرر ذلك يكون مدار البحث في الدفع حول أمرين . (الأول) تأثير الحكم الصادر بعدم الاختصاص من محكمة دمنهور الوطنية في ٢٣/١٠/١٩٤٦ على الطعن المقدم لرئيس مجلس بلدي دسوق و (الثاني) ما إذا كان يجوز للطاعن وقت نظر الطعن الذي تقدم به أخيراً أمام مجلس الدولة ، على خلاف ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة

أن يتمسك بالطعن الذي تقدم به لرئيس المجلس البلدي . وذلك للرد على الدفع المقدم من الطعون ضدهم .

« وحيث أنه بالنسبة للأمر الأول فلا نزاع في أن الحكم الصادر بعدم الاختصاص من محكمة معينة يحو كل أثر يترتب على عريضة الدعوى ويترتب عليه بحسب الرأي الذي استقر عليه قضاء مجلس الدولة في فرنسا وتأخذ به هذه المحكمة ، إيقاف مدة الطعن وجعلها تبدأ من تاريخ الحكم بعدم الاختصاص ، إلا أن نقطة النزاع في القضية الحالية تقوم حول الاجراء الذي تكون منه عريضة الدعوى في الطعون الانتخابية أهو العريضة التي يتقدم بها الطاعن لرئيس المجلس البلدي أم العريضة التي ترفع بها النيابة القضية للمحكمة الابتدائية ؟

« وحيث أن المستفاد من نص المادتين ٣٩ و ٤٠ من المرسوم الصادر في ١٧ يونه سنة ١٩٤٥ أن كل طعن انتخابي لكي يصل إلى المحكمة للفصل فيه يتطلب إجراءين مستقل كل منهما عن الآخر: الأول - هو التقرير بالطعن وهذا يتم إما بالأوضاع المبينة بالمادة ٣٩ إن كان الطعن حاصلًا من أحد الناخبين وإما بالأوضاع المبينة في المادة ٤٠ إن كان حاصلًا من وزير الداخلية . والثاني هو تقديم هذا الطعن إلى المحكمة طبقاً لنص المادة ٤١ من ذلك المرسوم ، وذلك بإعلان العضو أو الأعضاء المطعون في انتخابهم بأسباب الطعن قبل الجلسة بسبعة أيام. ويتميز الاجراء الأول بأنه صادر عن الطاعن وبه يقوم الطعن وينشأ دون ارتباط المحكمة بنظره ، كما يتميز الاجراء الثاني بأنه لا دخل للطاعن فيه بل هو من عمل النيابة العمومية أو سكرتيرية المحكمة وبه تناط المحكمة بنظر الطعن ، فما هو إلا عريضة افتتاح الدعوى .

« وحيث أنه بتطبيق القاعدة التي يتمسك بها

في الميعاد لحضرة رئيس مجلس بلدي دسوق والذي راعى فيه المادة ٣٩ من المرسوم .
« وحيث انه يخلص مما تقدم أن الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً غير صائب وترفضه المحكمة .
(الطعن رقم ٥٧ سنة ١ ق)

٢٨٨

١٢ فبراير سنة ١٩٤٧

- ١ — مجالس بلدية وقروية . عضوية . قرار إسقاطها اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظره .
- ٢ — مجالس بلدية وقروية . انتخابات . إجراءاتها . القانون الواجب تطبيقه .

المبادئ القانونية .

١ — الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية وقرارات سقوط العضوية أصبحت من اختصاص محكمة القضاء الإداري وحدها عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة لأنه ولو أن هذه الفقرة تنص على اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في الطعون الخاصة بالهيئات الإقليمية والبلدية دون ذكر عبارة سقوط العضوية إلا أن الاستفادة من إيراد القواعد الخاصة بالطعون في الانتخابات وسقوط العضوية في باب واحد ومن طبيعة قرارات إسقاط العضوية وأنها تنصب في الواقع ونفس الأمر على إحدى نتائج عمليات الانتخاب — الاستفادة من كل ذلك أن محكمة القضاء الإداري تختص أيضاً بالفصل في الطعون التي تحصل في قرارات

المطعون ضدهم في كل ما يترتب على الحكم بعدم الاختصاص من أثر يجب أن لا يتعدى تلك العريضة ولا يمكن أن يمس الاجراء الأول وهو تقديم عريضة الطعن من الناخب إلى رئيس المجلس البلدي أو من الوزير إلى النيابة العمومية ، بل يبقى هذا الاجراء قائماً إذا كان هو قد تم صحيحاً طبقاً للأوضاع القانونية .

« وحيث انه متى تقرر ذلك فإن الحكم الصادر بعدم الاختصاص من محكمة دمنهور الكلية لا يظل سوى العريضة التي رفعت بها النيابة العمومية الدعوى أمام المحكمة المذكورة ، ولا تأثير له البتة على العريضة المقدمة من الطاعن لحضرة رئيس مجلس بلدي دسوق ، فقد تقدمت طبقاً للأوضاع والأشكال المنصوص عليها في المادة ٣٩ من المرسوم فتظل قائمة وصحيحة ومنتجة لكل آثارها على الرغم من حكم عدم الاختصاص ،

« وحيث انه وإن كانت المادة ٤٢ من المرسوم الصادر في ١٧ يونه سنة ١٩٤٥ نصت على أن المحكمة تحكم بطريق الاستعجال في الطلب المقدم اليها فليس في ذلك المرسوم أوفى قانون الانتخاب ما يحدد موعداً للنيابة العمومية ترفع فيه الطلب للمحكمة حتي يقال إنه بمضي هذا الميعاد يسقط الحق في تقديمه ، والمتبادر إلى الذهن أنه يصح تقديم الطلب إلى المحكمة في أي وقت طالما أن المجلس المطعون في انتخابه قائم أو أن العضو المطعون في انتخابه لم تنته مدة عضويته .

« وحيث انه فيما يختص بالأمر الثاني فلو أن الطاعن تقدم بطعنه الثاني لمجلس الدولة مباشرة بعد فوات الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩ مخالفاً في ذلك القواعد المنصوص عليها في المادة المذكورة إلا أن المحكمة ترى تمسكاً منها من قواعد العدالة اعتبار هذا الطعن تحريكاً للأول الذي تقدم منه

إسقاط العضوية عملاً بنص الفقرة المذكورة وعلى اعتبار أنها مترتبة على إحدى نتائج الانتخاب ومتولدة عنها ومرتبطة بها ارتباطاً مباشراً . والقول بخلاف ذلك فيه مخالفة لروح التشريع وللغرض الذي من أجله جعلت الطعون في الانتخابات من اختصاص محكمة القضاء الإداري وحدها ويترتب عليه نتائج لا يقبلها العقل والمنطق إذ تكون الطعون في الانتخابات من اختصاص محكمة القضاء الإداري بينما تبقى الطعون في قرارات إسقاط العضوية من اختصاص المحكمة المدنية . وفضلاً عن ذلك فمن المسلم به أن محكمة القضاء الإداري كما تختص ببطالان عمليات الانتخابات عامة ولسبب من أسباب فساد الرضا التي تشوبها تختص أيضاً بإسقاط العضوية أو ببطالان الانتخاب بالنسبة لأحد الأعضاء إذا لم تتوافر فيه شروط العضوية أو النصاب المالي وقت الترشيح وهذه الحالة الأخيرة هي بنفسها المنصوص عليها في المادة ٤٣ من المرسوم والتي خص بها المشرع وزير الداخلية وحده مع فارق بينهما في أن الأمور التي قد تؤدي إلى سقوط العضوية في الحالة الثانية في الواقع ونفس الأمر مجهولة وقت الترشيح ولا تعلم إلا بعد انتهاء عملية الانتخاب وفوات مواعيد الطعن فيها .

٢ - من مراجعة المواد ٣٥ وما بعدها

من قانون إنشاء مجلس الدولة والمواد ٣٩ إلى ٤٣

من مرسوم الانتخابات يبدو أن كل ما فعله المشرع بالنسبة للطعون الانتخابية أنه نقل الاختصاص بها من المحاكم المدنية وركزه في محكمة القضاء الإداري دون ذكر شيء بخصوص الإجراءات والأشكال والمواعيد الواجب اتباعها في التقاضي بشأنها مما يترتب عليه وعلى عدم وجود أي تعارض كلي أو جزئي بين الإجراءات والمواعيد التي قررها قانون مجلس الدولة لطعون الإلغاء عامة وبين الإجراءات والمواعيد الواردة في المرسوم بخصوص طعون الانتخابات وقرارات سقوط العضوية بقاء هذه الأخيرة وضرورة اتباعها عند نظر هذه الطعون خصوصاً وأنه من المتفق عليه قهراً وقضاء أن تغيير جهات الاختصاص في مسألة معينة بالذات لا يترتب عليه بقوة القانون تغيير إجراءات المرافعات الخاصة بالتقاضي بشأنها بل تبقى مع ذلك قائمة ومعمول بها إلا إذا نص صراحة على خلاف ذلك . وعليه يتعين لقبول هذه الطعون شكلاً مراعاة الأوضاع والأصول والمواعيد المنصوص عليها في المادة ٣٩ من المرسوم بالنسبة للانتخابات وفي المادة ٤٣ بالنسبة للطعن في قرارات إسقاط العضوية ولا يعترض على ذلك بأن هذه القرارات إن هي إلا قرارات إدارية تصدر من وزير الداخلية بصفة سلطة وللصالح العام فتراعى فيها الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في المادة

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة
« من حيث ان حاصل الدعوى طعن في قرار
صادر من وزارة الداخلية ومعلن للدعى في ٢٠
نوفمبر سنة ١٩٤٦ بإسقاط عضويته من مجلس قروي
دراو لعدم إلمامه بالقراءة والكتابة .

« وحيث ان الحاضر عن وزارة الداخلية
دفع بعدم قبول الطعن شكلاً لحصوله بعد ميعاد
الثلاثة أيام المنصوص عليها في المادة ٤٣ من الرسوم
الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ بشأن انتخابات
المجالس البلدية والقروية المعدل بالرسوم الصادر
في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

« وحيث ان الثابت من عريضة الطعن أن
الطالب أعلن بقرار الاسقاط من العضوية في ٢٠
نوفمبر سنة ١٩٤٦ ولم يقدم طعنه إلا في ٢٨ نوفمبر
سنة ١٩٤٦ .

« وحيث انه يتعين البحث في الأمرين الآتين :
(الأول) ما إذا كانت هذه المحكمة مختصة بنظر
الطعون التي تحصل من قرارات إسقاط العضوية
والأساس القانوني لذلك . (الثاني) إذا كانت هذه
المحكمة مختصة فمأى الأوضاع والأشكال والمواعيد
التي يجب مراعاتها أم هي المنصوص عليها في المادة
٤٣ من الرسوم الخاص بالانتخاب أم المنصوص
عليها في المادة ٣٥ وما بعدها من القانون
رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة .

« وحيث انه عن الأمر الأول فالأصل أن
الفصل في الطعون في انتخابات المجالس البلدية
والقروية وفي سقوط العضوية كان من اختصاص
الحاكم الابتدائية الواقع بدائرتها المجلس إلا أن
الشرع انتزعها عند إنشاء مجلس الدولة وجعلها
من اختصاص محكمة القضاء الإداري وحدها دون

٣٥ وما بعدها من قانون مجلس الدولة لأن هذه
القرارات إنما تصدر من وزير الداخلية لا بصفة
إدارية وإنما بصفة قضائية محضة ومثل هذه
القرارات لا تدخل في القرارات الإدارية التي
يجوز الطعن عليها لسبب من أسباب تجاوز
السلطة . وهي كذلك لا تدخل في طائفة
القرارات الخاضعة للسلم الإداري أو للولاية
الإدارية والتي يجوز الطعن فيها لنفس الأمر
أو إلى الجهة الرئيسية .

الوقائع

قدم الطاعن لمجلس الدولة عريضة مؤرخة في
١٩٤٦/١١/٢٨ يطعن في قرار وزارة الداخلية
المعلن إليه في ١٩٤٦/١١/٢٠ القاضي بإسقاط
عضويته من مجلس قروي دراو لعدم إلمامه بالقراءة
والكتابة طالباً بإلغاء القرار المذكور وإعادة إلى
عضوية المجلس المذكور لالمامه بالقراءة والكتابة
وبتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أمر رئيس المجلس
باحالة هذا الطعن إلى هذه المحكمة لنظره ، وحدد
لذلك جلسة أول يناير سنة ١٩٤٧ ، وفيها لم يحضر
الطاعن وتأجلت جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٤٧
لاعلان الطاعن ووزير الداخلية . وفيها لم يحضر
الطاعن أيضاً وحضر محامي الحكومة ودفع بعدم
قبول الطعن شكلاً لحصوله بعد ميعاد الثلاثة أيام
المنصوص عليها في المادة ٤٣ من الرسوم بشأن
انتخابات المجالس البلدية والقروية لأنه ثابت من
العريضة أن القرار أعلن إلى الطاعن في ٢٠ نوفمبر
سنة ١٩٤٦ ولم يقدم طعنه إلى مجلس الدولة إلا في
٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أي بعد مرور ثمانية أيام
على تاريخ الاعلان وأرجىء النطق بالحكم
لجلسة اليوم .

مشاركة أية محكمة أخرى لها ، على اعتبار أن مثل هذه الطعون تتعلق بأمور عامة من المسائل التي تقرب بطبيعتها من اختصاص القضاء الإداري دون القضاء المدني .

« وحيث أنه ولو أن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ تنص على اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في الطعون الخاصة بالهيئات الإقليمية والبلدية دون ذكر عبارة سقوط العضوية إلا أن الاستفادة من إيراد المشرع للقواعد الخاصة بالطعون في الانتخابات وسقوط العضوية في باب واحد (الباب الثالث — تحت عنوان الطعن في الانتخابات وسقوط العضوية) من جهة . ومن طبيعة قرارات إسقاط العضوية وأنها تنصب في الواقع وتقس الأمر على إحدى نتائج عمليات الانتخاب من جهة أخرى . الاستفادة من كل ذلك أن محكمة القضاء الإداري تختص أيضا بالفصل في الطعون التي تحصل في قرارات إسقاط العضوية عملاً بنص الفقرة المذكورة على اعتبار أنها مترتبة على إحدى نتائج الانتخاب وأنها تولد عنها وترتبط بها رابطة مباشرة .

« وحيث أن القول بخلاف ذلك وبأن عبارة الطعون في الانتخابات الواردة بالفقرة الأولى في المادة الرابعة لا تشمل أيضاً الطعون في القرارات إسقاط العضوية فيه مخالفة لروح التشريع وللغرض الذي من أجله جعلت الطعون في الانتخابات من اختصاص محكمة القضاء الإداري وحدها . ويترب عليه نتائج لا يقبلها العقل أو المنطق . إذ تكون الطعون في الانتخابات من اختصاص محكمة القضاء الإداري أما الطعون في قرارات إسقاط العضوية فتبقى لمن اختصاص المحكمة الابتدائية المدنية ، مع أن القرارات الأخيرة تنشأ وتولد عن الانتخابات وهي إحدى نتائجها المباشرة .

« وحيث أنه علاوة على ذلك فالمسلم به أن محكمة القضاء الإداري كما تختص بطلان عمليات الانتخاب عامة لسبب من أسباب فساد الرضا والحرية التي تشوب هذه العمليات تختص أيضا بإسقاط العضوية أو بطلان الانتخاب بالنسبة لأحد الأعضاء إذا لم تتوفر فيه شروط الأهلية أو النصاب المالي وقت الترشيح . وهذه الحالة الأخيرة هي بنفسها الحالة المنصوص عنها في المادة ٤٣ من المرسوم والتي خص بها المشرع وزير الداخلية وحده مع فارق بينهما في أن الأمور التي قد تؤدي إلى سقوط العضوية في الحالة الثانية تكون في الواقع وتقس الأمر مجهولة وقت الترشيح ولا تعلم إلا بعد انتهاء عملية الانتخاب وفوات مواعيد الطعن فيها .

« وحيث أنه نخلص مما تقدم أن الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية وقرارات سقوط العضوية أصبحت من اختصاص محكمة القضاء الإداري وحدها عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة « وحيث أنه فيما يختص بالأمر الثاني فالواضح من مراجعة المواد ٣٥ وما بعدها من قانون إنشاء مجلس الدولة والمواد ٣٩ — ٤٣ من مرسوم الانتخابات أن كل ما فعله المشرع عن هذه الطعون أنه نقل الاختصاص من المحاكم المدنية وركزه في محكمة القضاء الإداري دون ذكر شيء بخصوص الإجراءات والأشكال والمواعيد الواجب اتباعها في التقاضي بشأنها ، مما يترتب عليه وعلى عدم وجود أي تعارض كلي أو جزئي بين الإجراءات والمواعيد التي قررها قانون مجلس الدولة لطعون الانتخابات عامة وبين الإجراءات والمواعيد الواردة في المرسوم بخصوص طعون الانتخابات وقرارات سقوط

العضوية، بقاء هذه الأخيرة وضرورة اتباعها أمام محكمة القضاء الإداري عند نظر هذه الطعون، وخصوصاً أنه من المتفق عليه علماً وقضاء أن تغير جهات الاختصاص في مسألة معينة بالذات لا يترتب عليه بقوة القانون تغير إجراءات المرافعات الخاصة بالتقاضى بشأنها بل تبقى مع ذلك قائمة ومعمولاً بها إلا إذا نص صراحة على خلاف ذلك.

« وحيث أنه يترتب على ذلك أنه يتعين لقبول هذه الطعون شكلاً مراعاة الأوضاع والأصول والمواعيد المنصوص عليها في المادة ٣٩ من المرسوم بالنسبة للانتخابات وفي المادة ٤٣ بالنسبة للطعن في قرارات إسقاط العضوية

» وحيث أنه لا يعترض على ذلك بالنسبة للأخيرة (حالة الطعن في قرارات إسقاط العضوية) بأن هذه القرارات ما هي إلا قرارات أو أوامر إدارية تصدر من وزير الداخلية بصفة سلطة وللصالح العام، وبأنه يتعين لذلك أن يراعى في حالة الطعن فيها اتباع الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة : (أولاً) لأن مثل هذه القرارات ولو أنها تصدر من وزير الداخلية فإنها تصدر منه لا بصفة إدارية وإنما بصفة قضائية محضة يقضى فيها بإسقاط عضو لعدم توافر صفات الأهلية أو النصاب المالى أو الشروط الأخرى المنصوص عليها في القانون . ومثل هذه القرارات لا تدخل في القرارات الإدارية التي يجوز الطعن عليها لسبب من أسباب تجاوز السلطة . (ثانياً) لأن مثل هذه القرارات لا تدخل في طائفة القرارات الخاضعة للسلم الإداري أو للولاية الادارية Tutelle administrative والتي يجوز الطعن فيها بنفس الأمر recours gracieux

أو إلى الجهة الرئيسية recours hiérarchique وهذه الأخيرة هي التي يجوز الطعن فيها وطلب إلغاؤها لتجاوز استعمال السلطة بالأصول والأوضاع والمواعيد المنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون (راجع في ذلك « هوريو » على مختصر القانون الإداري ص ٢٤٨ بند ٣) . (ثالثاً) لأن الطعن في القرارات الادارية لتجاوز استعمال السلطة الخاضع في إجراءاته لنص المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة يكون إما خطأ في القانون أو اللوائح أو في تفسيرها وتطبيقها أو على العكس لمخالفة حصلت لمركز قانوني ، وإما لعب في الشكل وإما لعدم الاختصاص النوعي أو المركزي أو غيره وإما لاساءة استعمال الحق أو السلطة وتقضى فيه محكمة القضاء الإداري بصفها قاضياً فرداً في طلب الإلغاء وذلك بخلاف حالة الطعن الحاصل في قرارات إسقاط العضوية فإن هذه المحكمة تفصل فيها في الواقع وتقن الأمر بصفة هيئة استئنافية مستمدة سلطتها من المرسوم الخاص بالانتخابات وتبحث فيها الطعن من جميع عناصره ووجوهه حتى ولو لم تتوافر فيه إحدى الحالات الخاصة بطعون الإلغاء لتجاوز السلطة .

« وحيث أنه والحالة هذه ، وما دام الثابت أن الطاعن قدم طعنه على قرار الاسقاط بعد مرور أكثر من ثلاثة أيام على تاريخ إعلانه بالقرار مخالفاً في ذلك نص المادة ٤٣ من المرسوم يكون الطعن غير مقبول شكلاً ، ويكون الدفع بذلك على حق فتأخذ به المحكمة .

(الطعن رقم ٨٠ سنة ١ ق) .

٢٨٩

٢٤ فبراير سنة ١٩٤٧

١ — مجالس بلدية وقروية . طعن انتخابي . الجهة المختصة به . إجراءاته . القانون الواجب التطبيق عليه .

٢ — مجالس بلدية وقروية . قرار إسقاط العضوية . الطعن فيه . اختصاص محكمة القضاء الإداري .

٣ — أحكام القضاء الإداري . أحكام القانون العام . ولاية كل منها

٤ — طعن انتخابي . الدائرة المختصة بنظره . دائرة الطعون الانتخابية . دائرة الالغاء . أيهما أولى .

المبادئ القانونية

١ — يؤخذ من مدلول عبارة « تختص محكمة القضاء الإداري دون غيرها » الواردة في المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة أن حكم هذه المادة جاء ناسخا بصريح العبارة للنص الوارد في المادة ٤٢ من الرسوم الصادر في ١٧ يونية سنة ١٩٤٥ والمعدل في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ فيما يتعلق باختصاص المحاكم الابتدائية الوطنية بنظر الطعون في انتخاب أعضاء المجالس البلدية والقروية وهذا النسخ مقصور على ولاية الفصل في هذه الطعون دون الاجراءات التي يجب اتخاذها بشأنها

٢ — الطعن في قرار إسقاط عضوية المجالس البلدية والقروية يعتبر من قبيل الطعون الخاصة بالانتخاب وذلك لأن النص الوارد في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة إنما هو نص شامل وعام يتدرج

في مدلوله كل طعن يتعلق بعملية الانتخاب ونتيجة وأهلية الأعضاء المنتخبين وقرار وزير الداخلية بإسقاط عضوية الطاعن هو في الواقع قرار يتعلق بتوافر شروط الأهلية . وإسقاط العضوية فرع من الانتخاب والفرع يتبع الأصل حكما .

٣ — جرى الفقه والقضاء على اعتبار محاكم القضاء الإداري محاكم قضاء عادي فيما يتعلق بالقرارات والأوامر الإدارية كما تعتبر المحاكم القضائية محاكم القضاء العادي في المسائل المدنية والجنائية . وكذلك المحاكم الشرعية فهي محاكم القضاء العادي فيما اختصت به من مسائل الأحوال الشخصية التي منعت المحاكم الوطنية من نظرها ولذا لا يصح القول بأنها محاكم استثنائية

٤ — الدفع بعدم قبول الطعن لا يشترط هيئة أخرى بنظره لا يدفع في فرنسا إلا أمام دائرة الالغاء بمجلس الدولة ويراد به منع تلك الدائرة من الفصل في الطعن وإحالة إلى الهيئة الأخرى التي نص القانون أيضا على اختصاصها بالفصل فيه . والوجه في ذلك ظاهر لأنه ما دام الشارع قد خص هيئة من الهيئات أو دائرة من دوائر المحكمة الإدارية بالفصل في إحدى المسائل التي ترفع إليها فلامعنى للدفع بعدم قبول رفع هذه المسألة إليها استنادا إلى أن هناك هيئة أخرى تختص معها اختصاصا عاما بها وبغيرها من المسائل التي من نوعها لا يصح انتزاع

طرق السيل الوارد في قانون انتخاب المجالس البلدية والقروية . وقد ضمت المحكمة الدفع للموضوع ، وبعد أن انتهت من سماع الدعوى كالمين بمحضر الجلسة قررت إصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

« من حيث ان وقائع هذا الطعن تتحصل في أنه صدر قرار من وزارة الداخلية بتحديد يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ لانتخاب أعضاء مجلس منشاء صبرى القروى ورشح الطاعن نفسه وانتخب عضوا في هذا المجلس ، وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أصدر وزير الداخلية قراراً بإسقاط عضويته استناداً إلى نص المادتين ٤٣ و ٦٥ من الرسوم الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ والمعدل بالرسوم الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، وجاء في القرار المذكور أنه تبين أن الطاعن غير حائز لأحد شروط العضوية لأن الأتيان التي يمتلكها والتي تقدم بها للترشيح غير مربوط عليها ضريبة لأنها رمال . ثم أخطر بهذا القرار في ٩ يناير سنة ١٩٤٧ فطعن فيه أمام هذه المحكمة بعريضة قدمها إلى رئيس مجلس الدولة في ١٢ يناير سنة ١٩٤٧ وطلب فيها قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء قرار وزير الداخلية الذي قضى بإسقاط عضويته واعتباره كأن لم يكن .

« وحيث ان وزارة الداخلية دفعت بعدم قبول هذا الطعن وبنيت هذا الدفع على أمرين : أولهما — أن الطاعن لم يقيم باتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المواد ٣٦ — ٤٢ من قانون إنشاء مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ والتي تلخص في وجوب إيداع عريضة الطعن الموقع عليها من محام مقبول أمام محاكم الاستئناف

السلطة التي خولها الشارع بنص خاص استناداً الى نص آخر يقضى باختصاص عام لهيئة أخرى فالتميم في النصوص القانونية لا يلغى التخصيص . ولهذا لا يصح التمسك بهذا الدفع أمام الدائرة التي خصها قانون إنشاء مجلس الدولة بالطعون في الانتخابات .

٥ — استقر الفقه والقضاء الإداريين في فرنسا على أنه لا يصح انتزاع بعض المسائل المتعلقة بالانتخاب من دائرة الطعون الانتخابية وتقديمها إلى دائرة الإلغاء بمجلس الدولة

الوقائع

قدم الطاعن إلى سكرتيرية المحكمة بمجلس الدولة عريضة مؤرخة في ٩ يناير سنة ١٩٤٧ وردت إليها بتاريخ ١٢ من الشهر المذكور وقد ضمنها أنه تسلم صورة قرار وزير الداخلية بإسقاط عضويته في انتخاب مجلس قروى منشاء صبرى لعدم حيازته لأحد شروط العضوية لأن الأتيان التي يمتلكها والتي تقدم بها للترشيح غير مربوط عليها ضريبة لأنها أرض رملية . ويطعن في القرار المذكور للأسباب التي أوردتها بالعريضة طالباً الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغائه واعتباره كأن لم يكن . وقد دفع الحاضر عن المطعون ضدها بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم استيفاء الاجراءات المنصوص عنها في المواد من ٣٦ — ٤٢ من قانون إنشاء مجلس الدولة ، لأن القرار للطعون فيه هو قرار إداري ولا سبيل للطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري إلا على النحو الذي رسمه هذا القانون .

وطلب الطاعن رفض هذا الدفع بمقولة انه

أو التقض في سكرتيرية المحكمة مرفقة بصورة من القرار المطعون فيه ومذكرة تشمل على الاسانيد التي يبنى عليها الطعن ، ثم إعلان الغريضة في خلال ١٤ يوماً من تاريخ إيداعها وأن يكون للمطعون ضده الحق في الرد بمذكرة يودعها سكرتيرية المحكمة في خلال ٣٠ يوماً . وللطاعن الرد أيضاً بمذكرة أخرى في مدة الأربعة عشر يوماً التالية والمطعون ضده حق الرد مرة أخرى في خلال ١٤ يوماً . وذهبت وزارة الداخلية إلى أن القرار الصادر بإسقاط العضوية هو من القرارات الإدارية التي لا سبيل للطعن فيها إلا بالاجراءات المشار إليها آنفاً ، وقالت انه لا يصح اعتبار هذا الطعن من الطعون الانتخابية ، وإنه لما كان القضاء الإداري قضاء استثنائياً فلا تمتد ولايته إلا الى ما نص عليه اختصاصه دون توسع فيه ، والأمر الثاني الذي تقيم عليه الوزارة عدم قبول هذا الطعن قولها إنه إذا سلم بأن هذا الطعن من الطعون الانتخابية فيتعين عدم قبوله أيضاً لأن له سيلاً آخر وهو الطعن فيه باعتباره قراراً إدارياً أمام دائرة إلغاء القرارات الإدارية بهذه المحكمة عملاً بالنظرية التي أخذ بها مجلس الدولة في فرنسا وهي المعروفة بالـ (Recours Parallele)

« وحيث انه عن الأمر الأول فقد جاء في نص المسادة ٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة ما يأتي : « تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المسائل الآتية ويكون لها فيها دون غيرها ولاية القضاء كاملة (١) الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية » . وورد النص في المادة السابعة على أن « تصدر الأحكام في المنازعات التي يطلب فيها إلغاء القرارات الإدارية من دوائر تشكل من خمسة أعضاء أما فيما عدا ذلك من منازعات فيكون الفصل فيه من دوائر تشكل

من ثلاثة أعضاء » .

« وحيث انه يؤخذ من مدلول عبارة « تختص محكمة القضاء الإداري دون غيرها » الواردة في المادة ٤ أن حكم هذه المادة جاء ناسخاً بصريح العبارة للنص الوارد في المادة ٤٢ من المرسوم الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ والمعدل في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ فيما يتعلق باختصاص المحاكم الابتدائية الوطنية بنظر الطعون في انتخاب أعضاء المجالس البلدية والقروية . وهذا النسخ مقصور على ولاية الفصل في هذه الطعون دون ما هو منصوص عليه من الاجراءات التي يجب اتخاذها لتقديم هذه الطعون ، لأن الشارع لم ينص في قانون إنشاء مجلس الدولة على إجراءات خاصة بهذه الطعون ، ولأن الاجراءات المنصوص عليها في المواد ٣٦ - ٤٢ من هذا القانون لا تستقيم مع طبيعة الطعون الانتخابية التي يجب تسهيل السبل لتقديمها وسرعة الفصل فيها ، على أنه يستثنى من ذلك ما جاء فيها متعارضاً مع روح تشريع القانون الخاص بإنشاء مجلس الدولة أو متناقضاً مع ترتيب محكمة القضاء الإداري وأساس نظامها ، وهو تدخل النيابة العامة في إجراءات الطعون الانتخابية إذ أن النيابة العامة إنما تؤدي وظيفتها لدى المحاكم القضائية الوطنية ، فضلاً عن أن الشارع لم يحجر وراء الشارع الفرنسي وتعهد استبعاد نظام النيابة العامة في جميع المسائل التي تعرض على محكمة القضاء الإداري . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على هذا المبدأ في الأحكام الآتية .

الحكم الصادر في الطعن رقم ٩ لسنة ١ القضائية والحكم رقم ١٠ لسنة ١ ق والحكم

رقم ١١ لسنة ١ ق .

« وحيث ان القول بأن الطعن في قرار وزير الداخلية الخاص بإسقاط العضوية ليس من الطعون المتعلقة بالانتخابات قول لا ينهض على أساس قانوني صحيح ، لأن النص الوارد في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة وهو « الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية » وترجمته الرسمية كالآتي *les contestations relatives aux élections* إنما هو نص شامل عام يندرج في مدلوله كل طعن يتعلق بعملية الانتخاب ونتيجته وأهلية الاعضاء المنتخبين إلى غير ذلك وقرار وزير الداخلية بإسقاط عضوية الطاعن هو في الواقع قرار يتعلق بتوافر شروط الأهلية وإسقاط العضوية فرع عن الانتخاب والفرع يتبع الأصل حكماً . ولهذا يجب اعتبار الطعن في هذا القرار من الطعون الخاصة بالانتخاب .

« وحيث انه متى ثبت ذلك فيكون الطاعن قد سلك السبيل الصحيح بتقديمه هذا الطعن إلى مجلس الدولة مباشرة في خلال الثلاثة أيام التالية لإعلانه بدلاً من تقديم عريضة الطعن إلى النيابة العامة التي أصبحت ولا عمل لها في هذه الطعون . أما قول وزارة الداخلية إن قضاء محكمة القضاء الإداري قضاء استثنائي فقول ينبو عن الأصول القانونية الصحيحة ، وذلك لأن محكمة القضاء الإداري تختص أصلاً بالمسائل التي حرم الفصل فيها على المحاكم القضائية تحريماً باتاً ومن ذلك إلغاء القرارات الإدارية وتعديلها . فاختصاص محكمة القضاء الإداري إذن اختصاص مستقل وخاص ، ولهذا جرى الفقه والقضاء في فرنسا على اعتبار محاكم القضاء الإداري محاكم القضاء العادي

(*de droit commun*) فيما يتعلق بالقرارات والأوامر الإدارية ، كما تعتبر المحاكم القضائية محاكم القضاء العادي في المسائل المدنية والجنائية ، ويقاس هذا على اختصاص المحاكم الشرعية التي لا يصح أن يقال عنها إنها محاكم استثنائية بل هي محاكم القضاء العادي فيما اختصت به من مسائل الأحوال الشخصية التي منعت المحاكم الوطنية من نظرها . « وحيث انه عن الأمر الثاني فتقول وزارة الداخلية إنه إذا سلم بأن الطعن في قرار وزير الداخلية من قبيل الطعون الانتخابية علاوة على اعتباره قراراً إدارياً فيكون هناك سيلان للتقاضى أحدهما أمام دائرة الطعون الانتخابية والآخر أمام دائرة إلغاء القرارات الإدارية بمحكمة القضاء الإداري ، ولهذا يكون الطعن غير مقبول أمام هذه الدائرة ويلزم رفعه إلى دائرة الإلغاء بالأجراءات البينة في المواد ٣٦ - ٤٢ من قانون إنشاء مجلس الدولة ، واستندت في هذا إلى نظرية الـ *Recours Parallele* التي أخذ بها مجلس الدولة الفرنسي ومؤداها عدم قبول الطعن بالإلغاء إذا اختصت بالفصل فيه أيضاً محكمة أخرى أو دائرة أخرى من دوائر مجلس الدولة . « وحيث إنه لا محل لتطبيق هذه النظرية على هذا الطعن استناداً إلى قيام اختصاص محكمة أخرى بعد أن سبق الإيضاح أن محكمة القضاء الإداري تختص دون غيرها بالطعون في الانتخابات ، وينحصر البحث إذن في التفاضل بين اختصاص كل من دائرة الطعون الانتخابية ودائرة إلغاء القرارات الإدارية بمحكمة القضاء الإداري . هذا مع التسليم بأن قرار وزير الداخلية بإسقاط العضوية هو أيضاً من القرارات الإدارية .

« وحيث ان الدفع بعدم قبول الطعن لا يشارك

مجلس الدولة الفرنسي الصادر في ٢٣ فبراير سنة ١٩٠٦ مجموعة لمرتون ص ١٨٩ .

« وحيث انه مما تقدم يتعين الحكم برفض الدفع وبقبول الطعن شكلا .

« وحيث انه بالنسبة إلى الموضوع فقد دفع الطاعن بيطلان قرار وزير الداخلية لأنه صدر بعد مضي مدة أكثر من خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان نتيجة الانتخاب والمحكمة لا تقيم وزنا لهذا الدفع ، لأنه لم يرد النص في المادة ٤٣ من المرسوم الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ والعدل في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ على تحديد ميعاد لوزير الداخلية يصدر فيه قراره بإسقاط العضوية ولا قيد بغير نص .

« وحيث ان وزير الداخلية يستند في القرار المطعون فيه إلى عدم توافر شروط الأهلية المنصوص عليه في الفقرة الخامسة من المادة ٦٥ من القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم المجالس البلدية والقروية والتي ورد فيها ما يأتي :

« أن يكون (العضو المنتخب) مالكا بزمam القرية محمة أفدنة مربوطا عليها ضريبة فاذا لم يوجد من ساكني القرية عشرون يملكون هذا النصاب فيكمل هذا العدد من بين الذين يدفعون ضريبة أطيان أكثر من سواهم ثم من بين الذين يدفعون للدولة ضريبة عامة مقدارها خمسة جنيهات فأكثر . وجاء في القرار المشار اليه أنه اتضح أن الطاعن لا يملك أطيانا مقررأ عليها ضريبة في زمام قرية منشأة صبرى .

« وحيث إن الطاعن دافع بأنه لا يوجد في هذه القرية عشرون شخصا يملكون أطيانا يدفع عنها ضريبة سوى ستة ملاك وهو سابعهم وأنه يدفع فوق هذا ضرائب عامة تقرب من المائة جنيه سنويا .

هيئة أخرى بنظره لا يدفع به في فرنسا إلا أمام دائرة الالغاء بمجلس الدولة ويراد به منع تلك الدائرة من الفصل في الطعن وإحالة إلى الهيئة الأخرى التي نص القانون أيضا على اختصاصها بالفصل فيه . ووجه هذا ظاهر لأنه مادام أن الشارع خص هيئة من الهيئات أو دائرة من دوائر المحكمة الادارية بالفصل في إحدى المسائل التي ترفع اليها فلا معنى للدفع بعدم قبول رفع هذه المسألة اليها استنادا إلى أن هناك هيئة أخرى تختص معها اختصاصا عاما بها وبغيرها من المسائل التي من نوعها . ولا يصح انتزاع السلطة التي خولها الشارع ينص خاص استنادا إلى نص آخر يقضي باختصاص عام لهيئة أخرى ، والتعميم في النصوص القانونية لا يلغى التخصيص *generi per speciali a derogatur* ولهذا لا يصح التمسك بهذا الدفع أمام هذه الدائرة التي خصها قانون إنشاء مجلس الدولة بالطعون في الانتخابات هذا وقد استقر الفقه والقضاء الاداريين في فرنسا على قاعدة أنه لا يصح انتزاع بعض المسائل المتعلقة بالانتخاب من دائرة الطعون الانتخابية وتقديمها إلى دائرة الالغاء بمجلس الدولة ، وقالوا تعليلا لهذا انه يجب أن تطرح جميع المسائل الخاصة بعملية الانتخاب مهما كان نوعها أمام الدائرة التي تختص بالطعون في الانتخابات فضلا عن أنه لا مصلحة للطاعن في مخالفة هذه القاعدة طالما أنه يستطيع الوصول إلى طلب الغاء ما يتظلم منه بطريق الطعن أمام دائرة الطعون الانتخابية ، واستثنوا من ذلك أمرا واحدا هو الطعن في قرار تقسيم الدوائر الانتخابية الذي أجازوا تقديمه أيضا إلى دائرة الالغاء لاعتبارات عملية فقط لا تمت بصلة للقواعد القانونية (كتاب القضاء الاداري لا ليرص ١٦٨ — ١٧١ وحكم

« وحيث انه يتبين من الاطلاع على أوراق التحقيق المرفقة بملف هذا الطعن وهو التحقيق الذى أجراه مركز قويسنا فى ٢ فبراير سنة ١٩٤٧ عن ملكية الطاعن أنه أرفق بها كشف موقع عليه من أعضاء لجنة فحص طلبات الترشيع عن بيان الأشخاص الذين يملكون أطيانا يدفع عنها ضريبة فى زمام منشأة صبرى، وظهر من هذا البيان صحة دفاع الطاعن إذ أن عدد ملاك الأطيان الذين يدفعون ضريبة فى زمام هذه القرية ستة أشخاص فقط والطاعن سابعهم ولم يكتمل عدد العشرين مالكا من بين سكانها واتضح أيضا من الكتاب الصادر من صراف تلك القرية والمؤرخ ٢ يونيه سنة ١٩٤٦ أن الطاعن يملك فى زمام قرية منشأة صبرى ٨ ف و ٦ ط وأن من بين هذه الأطيان ٨ ط مربوطا عليها مال مقداره ١٢٠ مليا سنويا، كما قدم الطاعن المستندات الدالة على أنه يدفع ضريبة إلى خزانة الدولة - من ذلك القسيمة رقم ٢٢١٦٦٤ المؤرخة ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦ التى ورد فيها أنه دفع مبلغ ٢٧ ج و ٥٧٠ م ضريبة للسيارة المملوكة له رقم ٢٢٨٠٠ عن المدة لآخر ٣٠ مارس سنة ١٩٤٦ والقسيمة رقم ٢١٩٦٠٦ التى جاء فيها أنه دفع أيضا مبلغ ٧٧٠ مليا عن هذه السيارة - كذلك قدم الايصالات التى تدل على دفعه عوائد على المباني المملوكة له وهى القسيمة رقم الجريدة ١٦٦ الصادرة من مجلس قروى منشأة صبرى التى تتضمن دفعه مبلغ ٢٥٠ م فى ٢٩/٤/١٩٤٦ وقسيمة أخرى تشتمل على دفع مبلغ ١٢٥ م وأخرى ذكر فيها أنه دفع مبلغ ١٢٥ م أجرة خفر وعوائد مباني فى ٢٢/٦/١٩٤٦ وأخرى عن دفعة مبلغ ١٥٠ م عن المدة لغاية آخر سبتمبر سنة ١٩٤٦ وأخرى عن دفعه مبلغ ١٥٠ م لغاية

آخر ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

« وحيث انه يخلص مما تقدم أنه قد توافرت فى الطاعن شروط الأهلية فيما يتعلق بالنصاب المالى طبقا لنص المادة ٦٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ إذ قد ثبت أنه سابع الملاك الذين يدفعون ضريبة عن الأطيان فى قرية منشأة صبرى ولا يدفع أحد من السكان بعده شيئا من هذه الضريبة كما ثبت أنه يدفع علاوة على ما ذكر ضريبة عامة أكثر من خمسة جنيهات .

« وحيث انه مما تقدم يكون قرار وزير الداخلية باسقاط عضوية الطاعن فى غير محله ولهذا يتعين الحكم بالغائه واعتباره كأن لم يكن .

(الطعن رقم ١٠٦ سنة ١ ق)

٢٩٠

١٢ مارس سنة ١٩٤٧

عضوية المجالس البلدية والقروية . شروطها .
نصاب . شرط القراءة والكتابة . عقود غير مسجلة
ولأثبات التاريخ . فهم القراءة والكتابة . عدم أهليته .
رهن . غير مهم .

المبادئ القانونية

١ — لا عبرة بالعقود غير المسجلة أو الغير ثابتة التاريخ فى اثبات ملكية نصاب الترشيع لعضوية المجالس البلدية والقروية مما قد يستفاد منه أنها مصطنعة .

٢ — متى تبين من استكتاب ومن استقراء عضو المجلس البلدى أو القروى المطعون على انتخابه أنه لا يفهم ما يقرأ ولا ما يكتب أمكن استبعاد شرطه الامام بالقراءة والكتابة الواجب توافره فيه واللازم لأهليته للعضوية .

٣ - ملكية النصاب اللازم لعضوية المجالس البلدية والقروية لا تتأثر بالرهن الوارد عليها إذ الرهن لا يخرج الشيء المرهون عن ملك الراهن .

٤ - الجرائم والأحوال المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون الخاص بتنظيم المجالس البلدية والقروية والتي من شأنها أن تحد من أهلية الناخب للانتخاب إنما وردت على سبيل الحصر وعلى ذلك فلا محل لقياس جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها الحاصلة من المالك المعين حارسا على جريمة خيانة الأمانة والقول بأنها هي الأخرى من شأنها أن تحد من أهلية الناخب .

الوقائع

تتصل وقائع هذا الطعن في أن حضرة وكيل الطاعن أودع بسكرتيرية محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ عريضة طعن ومذكرة شارحة لها وحافطة بمستنداته ، وطلب للأسباب الواردة بها صدور الحكم بإعلان انتخاب الخمسة الأعضاء الأول واعتبار عضويتهم لمجلس قروي صدفا كأن لم تكن مع إلزامهم بالمصاريف والأتعاب ، وبعد إعلان هذه الأوراق إلى المطعون ضدهم أمر سعادة رئيس المجلس بإحالة هذا الطعن إلى هذه المحكمة لنظره . وقد حددتلك جلسة ٨ يناير سنة ١٩٤٧ وفيها طلب الطاعن إثبات تنازله عن طعنه بالنسبة للمطعون ضده الأخير ودفع الحاضر عن المطعون ضدهم بعدم قبول الطعن شكلا لتقديمه

بعد الميعاد ، وطلب الحاضر عن الطاعن رفض الدفع لتقديمه طعنا آخر في الميعاد إلى حضرة مأمور مركز صدفا بوصفه رئيسا للمجلس القروي ثم تأجل نظر الطعن لجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٤٧ لضم أوراق الطعن المقدمة إلى رئيس المجلس القروي ثم لجلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧ بحضور رئيس المجلس القروي وفيها حضر وأبدى أقواله وقررت المحكمة ضم الدفع للموضوع ، وأمرت بالتكلم فيه فأبدى كل من طرفي الخصوم أقواله الواردة بمحضر الجلسة ثم لجلسة ٥ مارس سنة ١٩٤٧ لتبادل المستندات وحضور المطعون ضدهما الرابع والخامس وفيها أجري امتحانهما ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

عن الدفع بعدم قبول الطعن شكلا :

« من حيث ان الحاضرين عن المطعون ضدهم الثاني والثالث والرابع والخامس دفعوا بعدم قبول الطعن شكلا لعدم تقديمه في خلال الخمسة عشر يوما من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب الحاصل في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٦

» وحيث انه تبين من أوراق الدعوى وعريضة الطعن المقدمة من الطاعن والصدق على إمضائه عليها في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ من قلم كتاب محكمة أسبوط الوطنية وأقوال مأمور مركز صدفا في محضر جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧ أن الطاعن قدم طلب الطعن لحضرة المأمور المذكور بصفته رئيسا للمجلس القروي في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ أي في الخمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب ، ومن ثم

يسكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لتقدمه بعد الميعاد غير صائب ولا تأخذ به المحكمة .

عن موضوع الطعن :

« حيث ان الطاعن تنازل عن طعنه فيما يختص بالشيخ صديق أحمد مصطفى المطعون ضده السادس ومن ثم يتعين إثبات هذا التنازل .
« وحيث ان مبنى الطعن فيما يختص بالسيد أفندي مندور السيد المطعون ضده الأول أنه لا يملك النصاب المنصوص عليه في المادة ٥/٦٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم المجالس البلدية والقروية .

« وحيث انه تبين من الكشف النظري المقدم من الطاعن أن المطعون ضده المذكور لا يملك أطيافاً في البلدة الحاصل فيها الانتخاب .
« وحيث ان المحكمة لا تلتفت إلى أوراد المال وعقد التخرج المقدم من المطعون ضده لأن الأوراد عن اطياف مملوكة للورث لا المطعون ضده ولأن عقد التخرج غير مسجل أو ثابت التاريخ مما يستفاد منه أنه اصطنع خصيصاً لخدمة هذه الدعوى ، ومن ثم يكون الطعن على حق فيما يختص بالسيد أفندي مندور المذكور ويتعين قبوله .

« وحيث ان الطعن مؤسس فيما يتعلق بالشيخ محمد علام والشيخ شاكر المطعون ضدهما الرابع والخامس على أنهما غير ملين بالقراءة والكتابة
« وحيث انه تبين من استكثابهما واستقراءهما في الجلسة أنهما لا يفهمان ما يقرآن ويكتبان مما يمكن معه استبعاد شرط الالمام بالقراءة والكتابة منهما ، ويكون لذلك الطعن على صواب بالنسبة لهما .

« وحيث انه عن الشيخ محمد أمين علي طنطاوي فان الطاعن يجب عليه عدم توافر شروط العضوية

لسببين : (الأول) عدم ملكيته للنصاب القانوني للنصوص عليه في المادة ٥/٦٥ من القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ و (الثاني) عدم أهليته للعضوية لسابقة الحكم عليه في جنة تبديد أشياء محجوز عليها .

« وحيث ان السبب الأول غير قويم لما ظهر من مطالعة نفس كشف التكليف المقدم من الطاعن من أن المطعون ضده يملك خمسة أفدنة وكسور في بلدة صدقا . ولا يؤثر في ذلك وجود رهن حيازي على بضعة قرارات من هذه الأطياف ، لأن الرهن لا يخرج ملكية الشيء المرهون من الراهن بل تبقى الملكية مع ذلك له . وكل ما هنالك أنه يخول للمرتهن حق حبس العين المرهونة وحيازتها حتى يستوفي كامل دينه من غلتها .

« وحيث ان السبب الثاني غير صائب أيضاً لأن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها الحاصلة من المالك المعين حارساً تختلف اختلافاً بيناً عن جريمة خيانة الأمانة التي تجحد من أهلية الناخب للانتخاب — تلك الجريمة التي جاءت مع الجرائم الأخرى في المادة ٤ على سبيل الحصر لا التمثيل ومن ثم لا يجوز القياس عليها .

« وحيث إن حاصل الطعن بالنسبة للشيخ عثمان أحمد مصطفى إنه لا يملك النصاب المنصوص عليه قانوناً إلا أنه قد تبين من المستندات المقدمة من المطعون ضده في الجلسة وأقوال الحاضر عن الطاعن أن الطعن غير جدي وأن الشيخ عثمان أحمد المذكور يمتلك ٥ ف و ٨ ط و ١٠ س في البلدة أي ما يزيد على النصاب بـ ٨ ط و ١٠ س .

(القضية رقم ٥٩ سنة ١ ق)

ترفع أمام هذه المحكمة لا الاجراءات العامة
المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة

٢ — الطعن في جداول قيد الناخبين من
جهة إدراج أسماء فيها بغير حق أو إهمال إدراج
أسماء بغير حق لا يجوز التمسك به أمام محكمة
القضاء الادارى وذلك لأن الرسوم الخاص
بانتخابات المجالس البلدية قد رسم لمثل هذا
الطعن طريقا خاصا وإجراءات ومواعيد معينة
وخصوصا إذا لم يثبت من أوراق الدعوى أن
عملية القيد حصلت بطريق الغش بقصد الوصول
إلى استبعاد بعض الناخبين من الاشتراك في
العملية .

٣ — اختيار الموظفين لرياسة اللجان
الفرعية للانتخاب هو من إطلاقات الادارة
تجربة بحسب ما تراه أوفق لمقتضيات الأحوال
ولحسن سير العمل :

٤ — يستفاد من نصوص المواد ٢٠ —
٢٤ من مرسوم الانتخاب أن شرط احضان
القراءة والكتابة في كل عضو من أعضاء
اللجان الفرعية التي تقوم بعملية الانتخاب
ليس شرط انعقاد وصحة بل هو شرط شكلى
لا يؤثر في صحة تشكيل اللجنة

٥ — حصر الناخبين الموجودين في
سرادق اقامه أحد المرشحين بالقرب من لجنة
الانتخاب لا يبطل الانتخاب اذا كان هذا
الحصر قد حصل بعد الساعة الخامسة مساء ولم

٢٩١

١٢ مارس سنة ١٩٤٧

- ١ — انتخابات مجالس بلدية وقروية . اجراءات
الطعن فيها . القانون الذى يحكمها .
- ٢ — جداول قيد الناخبين . إدراج أو عدم إدراج
أسماء فيها . عدم جواز الطعن به أمام محكمة
القضاء الادارى . طريق الطعن وإجراءاته .
- ٣ — لجان انتخابية . اختيار رؤسائها . شروط
عضويتها .
- ٤ — إجراءات الانتخاب . حصر الناخبين الموجودين
خارج اللجنة بعد الميعاد . وجود أقارب لبعض
المرشحين في لجنة الانتخاب . عدم اشتغال محضر
اللجنة على بعض ما وقع أو قرر . اشتراك بعض
المرشحين في جمع الأصوات . لا يؤثر في صحة
الانتخاب .
- ٥ — انتخاب . النصاب المالى . شرط محققه . الاعمال
السوى للسكن . وجوب دفع أجرة فعلية

المبادئ القانونية

١ — استقر قضاء محكمة القضاء الادارى
على أن كل ما فعله قانون مجلس الدولة في
الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية
والبلدية أنه جعل الفصل فيها من اختصاص
محكمة القضاء الادارى وحدها دون أن يرد في
أحكامه ما ينسخ الاجراءات الخاصة بهذه
الطعون والمنصوص عليها في الرسوم الصادر
بشأن انتخابات المجالس البلدية والقروية المعدل
بالرسوم الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥
والتعلقة بالطريقة والمواعيد والجهة التي يجب
تقديم أوراق الطعن إليها وأن هذه الاجراءات
الخاصة هي الواجبة الاتباع في الطعون التي

يتناول غير الناخبين الذين كانوا موجودين بالفعل في هذا المكان الذي يصح اعتباره ملحقا لجمعية الانتخاب

٦ — وجود بعض أقارب المرشحين في لجان الانتخاب لا يبطل الانتخاب إلا إذا حصل منه تأثير في إرادة الناخبين بحملهم على إعطاء رأيهم لفريق دون آخر مما لا تكون به عملية الانتخاب صورة صادقة لإرادة الناخبين .

٧ — تشكيل لجان الانتخاب ولجان الفرز من إطلاقات الإدارة التي لا معقب عليها ما دامت قد راعت في التشكيل الأوضاع القانونية التي نص عليها مرسوم الانتخاب وعلى ذلك فلا يعتبر مبطلا للشكل وبالتالي لنتيجة الفرز تشكيل لجنة الفرز بولاية مأمور الضبط بدلا من المحافظ أو وكيل المديرية

٨ — عدم اشمال محضر لجنة الانتخاب على بعض ما وقع أو تقرر في عملية الانتخاب لا يترتب عليه حتما بطلان إجراءات الانتخاب

٩ — لم يرسم القانون للفرز طريقا خاصا بل ترك ذلك لرئيس لجنة الفرز وأعضائها يقومون به على وفق ما يرونه في حدود الضوابط التي نص عليها مرسوم الانتخاب . وقيامهم بها على وجه معين لا يصلح أساسا لإبطال عملية الفرز ما دام لم يترتب على ذلك إخلال بنفس العملية كإضافة أصوات بغير حق إلى أحد المرشحين أو حذف أصوات بدون حق من

المرشح الآخر . واشتراك بعض المرشحين في جمع الأصوات تحت مراقبة الرئيس وباقي أعضاء اللجنة لا يبطل عملية الفرز لأن عدد الأصوات ليس إلا إجراء ماديا لا يشترط أن يقوم به رئيس اللجنة بنفسه بل يكفي أن يقوم به غيره تحت إشرافه

١٠ — المستفاد من نص المادة ٤ من القانون الخاص بتنظيم المجالس البلدية والقروية أنه يشترط في المرشح لعضويتها أن يكون مما لا تقل القيمة التجارية لمسكنه أو محل عمله عن أربعة وعشرين جنيتها في السنة وينبني على ذلك أنه لا يعتبر المرشح حائزا للنصاب متى كان الثابت أنه لا يدفع هذه القيمة التجارية بالفعل بأن كان شاغلا لمسكنه بطريق التسامح أو بغير مقابل

الوقائع

بتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ قدم الطاعنون في الطعن الثاني إلى سكرتيرية محكمة القضاء الإداري عريضة برسم محافظ دمياط بصفته رئيس بلديتها مؤرخة في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ومصدقا على توقيعاتهم عليها أمام محكمة دمياط الجزئية برقمي (٢٠٠٤ و ٢٠٢٢ سنة ١٩٤٦) وطلبوا للأسباب الواردة بها الحكم بإبطال عملية انتخاب مجلس بلدي دمياط التي أجريت في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، وعين لنظر هذا الطعن جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ أمام الدائرة الثانية وتأجل نظره لجلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٤٧ وفيها دفع الحاضر عن الطعون ضدهم

بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم حصوله طبقاً للإجراءات والأوضاع المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وطلب الحاضر عن الطاعنين رفض هذا الدفع لاستمرار سريان المادة ٣٩ من قانون الانتخابات والرفوع الطعن طبقاً لها . وضمت المحكمة الدفع للموضوع وأمرت بالتكلم فيه وسمعت الدعوى كالوارد بمحضر الجلسة . كما قررت ضم الطعن رقم ٦٣ سنة ١ ق الرفوع من أحمد أبو حسين أفندي لحصوله عن نفس العملية محل الطعن الحالي ، ثم قررت إصدار الحكم في الطعنين بجلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٥ وفيها أعيدت القضية للرافعة لتقدم وزارة الداخلية أوراقاً ولاء إعلان عضوين من لجتين من لجان الانتخاب وسمعت الدعوى من جديد على الوجه المبين بمحضر الجلسة وتقرر إصدار الحكم بجلسة ٥ من مارس سنة ١٩٤٧ ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

« من حيث ان الطعن رقم ٦٣ سنة ١ قضائية حاصل عن نفس العملية محل الطعن الحالي ومن ثم يتعين ضمه ثم القضاء في الطعنين بحكم واحد .

عن الدفع الفرعي :

« من حيث ان الطعون ضدّهم دفعوا بعدم قبول الطعنين شكلاً لعدم حصولهما طبقاً للأوضاع والإجراءات المنصوص عليها في المواد ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة .

« ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة استقر على أن كل مافعله قانون مجلس الدولة في الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية أنه جعل الفصل في هذه الطعون من اختصاص

محكمة القضاء الإداري وجدها دون أن يرد في أحكامه ما ينسخ صراحة أو ضمناً الإجراءات الخاصة التي نص عليها في المادتين ٣٩ و ٤٠ من الرسوم بشأن انتخابات المجالس البلدية والقروية المعدل بالرسوم الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ والمتعلقة بالطريقة والمواعيد والجهة التي يجب تقديم عريضة الطعن إليها . وأن هذه الإجراءات الخاصة هي الواجبة الاتباع في الطعون التي ترفع أمام هذه المحكمة لا الإجراءات العامة المنصوص عليها في المادتين ٣٥ و ٣٨ من قانون مجلس الدولة .

« وحيث انه متى تقرر ذلك وكان الثابت من أوراق الدعوى أن الطعنين قدما لحضرة رئيس مجلس بلدي دمياط طبقاً للإجراءات وفي الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩ من الرسوم السالف الذكر يكون الدفع بعدم قبول الطعنين شكلاً على غير حق ويتعين رفضه .

عن الموضوع :

« من حيث ان الطاعنين بنوا طعنهم على أوجه عامة تتعلق بعملية الانتخاب . وآخر خاص بحيازة أحد الأعضاء المنتخبين وهو محمد علي صالح أفندي للنصاب القانوني . وتحصل الأولى في : (أولاً) حصول تلاعب في قيد جداول الناخبين . (ثانياً) وجود عيب في تشكيل اللجان . (ثالثاً) عدم إعلان قرار دعوة الناخبين . (رابعاً) حصول مخالفات في عملية الانتخاب (خامساً) حصول تلاعب في عملية الفرز .

عن الأوجه العامة :

« حيث انه بالنسبة إلى الوجه الأول فيعيب الطاعنون على جداول قيد الناخبين أنها حررت بطريقة مخالفة للقانون وأنه لم يثبت فيها جميع

أن الانتخاب حصل في إحدى عشرة لجنة مع أن المادة ٣٠ من قانون تنظيم المجالس البلدية تنص على أن إدارة الانتخاب تناط بلجنة واحدة ، وذلك مع إسناد رئاسة تلك اللجان إلى صغار الموظفين . (الثاني) أن عضوا في كل من لجنتي مدرسة جامع البحر ونقطة بوليس الشهاية لا يحسنان القراءة والكتابة .

« وحيث ان الشرط الأول مردود بأن المادة ٢٠ السالفة الذكر عدلت بالمرسوم الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بتعديل قانون انتخاب المجالس البلدية . فقد أضافت المادة ٢٠ من المرسوم إلى المادة ٢٠ سالفه الذكر فقرة تقول : « ويجوز تشكيل لجان فرعية على النحو المتقدم وتسند رياستها إلى من ينسب إليه المحافظ أو المدير لذلك » . أما ما ذكره الطاعنون من عيب في اختيار الموظفين لرئاسة اللجان فلا تأخذه المحكمة لأن هذا الاختيار هو من إطلاقات الإدارة تجريه بحسب ما تراه من مقتضيات الأحوال وحسن سير العمل ، ولم يثبت الطاعنون أن هذا الاختيار كله أو بعضه قصد منه توجيه الانتخاب إلى إنجاح بعض المشرحين دون البعض الآخر .

« وحيث إنه بالنسبة إلى الشرط الثاني فالمستفاد من نصوص المواد ٢٠ - ٢٤ من مرسوم الانتخاب أن شرط احسان القراءة والكتابة في كل عضو من عضوي اللجان الفرعية التي تقوم بعملية الانتخاب ليس شرط انعقاد وصحة بل هو شرط شكلي لا يؤثر في صحة تشكيل اللجنة . يؤكد ذلك : (أولا) أن قانون انتخابات المجالس البلدية لم يوجب حضور أعضاء اللجنة جميعا لعملية الانتخاب بل نص في المادة ٢٤ منه على أنه يجب أن يكون حاضرا من أعضاء اللجنة أثناء عملية الانتخاب اثنان على الأقل . فاللجنة إذن تكون مشكلة تشكيلة صحيحة مع تغيب الاثنين

الناخبين المدرجة أسماؤهم في جداول ناخبي مجلس النواب وعددهم اثني عشر ألفا كما أدرج بها أسماء بعض المتوفين ، ونشأ عن ذلك أن تعذر على كثير ممن لهم حق إعطاء أصواتهم في عملية انتخاب المجلس الاشتراك في الانتخاب كما مهد لكثيرين من غير الناخبين في الاشتراك في العملية ، الأمر الذي يؤثر على الانتخاب ويطله .

« ومن حيث ان هذا الوجه غير مقبول إذ فضلا عن عدم وروده في العريضة فقد رجمت المواد ٣ - ٨ من المرسوم السالف الذكر طريقا خاصا بإجراءات خاصة وبمواعيد معينة لمثل هذا الطعن . فقد نصت المادة ٦ منه على أن لكل ناخب مدرج اسمه في جدول البلدة أن يطلب إدراج اسم أهمل بغير حق أو حذف اسم أدرج بغير حق ، وكذلك أنه أن يطلب تصحيح البيانات الخاصة بالقيد . كما نصت المادة ٧ على أن لكل من قدم طلبا بشأن ذلك الحق في تقديم ملاحظاته كتابة أو شفويا بنفسه أو بوكيل عنه أمام لجنة نص القانون على أن يكون قرارها نهائيا . وعلى ذلك فلا يجوز للطاعنين التمسك بمثل هذا السبب الآن ، خصوصا وأنه لم يثبت من أوراق الدعوى أن عملية القيد حصلت بطريق الغش بقصد الوصول إلى استبعاد بعض الناخبين من الاشتراك في العملية » وحيث انه من جهة أخرى فلا تعبر المحكمة

التفاتا ما ذهب إليه الطاعنون من أن آخرين ليس لهم الحق في الانتخاب أعطوا أصواتهم بأسماء ناخبين متوفين مقيدين في الجداول إذ لم يثبت بصفة قاطعة من الأوراق المقدمة في الدعوى صحة ذلك .

« وحيث انه بالنسبة إلى الوجه الثاني الخاص بتشكيل اللجان فيقوم على شطرين : (الأول)

الآخرين ، مع أن غيابهما أكثر خطورة من حضورهما مع كون واحد منهما لا يحسن القراءة والكتابة . فإذا كان القانون لا يرتب بطلاناً على غياب اثنين أو واحد من أعضاء اللجنة فمن باب أولى لا يرتب أى بطلان على كون واحد منهما لا يحسن القراءة والكتابة . (ثانياً) أن القانون لم يعبر في المادة ٢٠ منه عن شرط إحسان القراءة والكتابة في كلا العضوين أنه شرط وجوبى كما عبر في المادة ٣٤ منه . (ثالثاً) لأن عمل العضو المعين من المحافظ أو المدير في اللجنة الفرعية لا يبدو أن يكون قاصراً على الاستعراف على أشخاص الناخبين وهذا لا يقتضى إحسان القراءة والكتابة . (رابعاً) لأن شرط إحسان القراءة والكتابة في العضو المعين من المحافظ أو المدير في اللجان الفرعية هو من الشروط الشكلية التي لا تؤثر لا في تشكيل اللجنة ولا في صحة عملية الانتخاب . (خامساً) لأنه لم يقل أحد من الطاعنين إن كون هذين العضوين كانا لا يحسنان القراءة والكتابة قد أفسد عملية إعطاء الأصوات أو غير إرادة الناخبين ، مما يستفاد منه أن هذا الاجراء بفرض حصوله لم يؤثر في سير العمل أو في صحة العملية .

« وحيث انه عن الوجه الثالث المتعلق بعدم إعلان ولصق القرار الصادر بدعوة الناخبين في المدينة فالثابت من أوراق الدعوى أن إجراءات النشر المتعلقة بذلك والمنصوص عليها في المادة ١٨ من المرسوم قد تمت وفق القانون ولم يتقدم من الطاعنين ما يفيد عكس ذلك .

« وحيث انه فيما يتعلق بالوجه الرابع الخاص بحصول مخالفات في عملية الانتخاب فان الطاعنين يستندون فيه إلى أسباب أربعة : (الاول) حصول إغراء بالمال لبعض الناخبين . (الثاني) حصول تزوير في إعطاء الأصوات . (الثالث) عدم حصر الناخبين

الذين كانوا موجودين في جمعية انتخاب لجنة نقطة بوليس الشهاية بعد الساعة الخامسة مساء (الرابع) وجود بعض أقارب المرشحين في اللجان بغرض التأثير على الناخبين .

« وحيث ان السبب الأول غير قائم لأن الطاعنين لم يبينوا في عريضة دعواهم وقائع معينة يستفاد منها حصول الاغراء المقول به ، وكل ماقرروه في هذا الصدد أن ابن أحد المرشحين ذكر عرضاً في اثناء عملية الفرز ما يفيد تحمل والده بمبالغ كبيرة في سبيل الاعلان عن نفسه ، وهذه العبارة فضلاً عن أنها قدوردت عامة ومطلقة فإنها لا تحوى في طياتها معنى الاغراء المدعى به الذى قد يؤثر في عملية الانتخاب .

« وحيث انه عن السبب الثانى فإن الطاعنين ذكروه في العريضة بعبارات مطلقة مرسله ولم يبينوا فيه وقائع معينة تصلح أساساً لاحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات التزوير المدعى به . وعلى ذلك فطرحة المحكمة ظهرياً .

« وحيث انه فيما يتعلق بالسبب الثالث فإن الطاعنين يقولون إن لجنة نقطة بوليس الشهاية لم تقم بحصر الموجودين من الناخبين في جمعية الانتخاب بعد الساعة الخامسة مساء وإنما حصرت الموجودين في الشارع في سرادق أقامه بعض المرشحين للدعاية .

« ومن حيث ان هذا السبب مردود إذ لم يتقدم الطاعنون بما يفيد أن اللجنة المشار إليها أهملت عمداً في حصر الناخبين الذين كانوا موجودين في جمعية الانتخاب بعد الساعة الخامسة مساء أما حصر اللجنة للناخبين الذين كانوا موجودين في سرادق أقامه بعض المرشحين بالقرب من اللجنة فعلى فرض صحته فانه لا يبطل الانتخاب لأن الحصر حصل بإقرار الطاعنين بعد الساعة الخامسة مساء

وللناخبين الذين كانوا موجودين في هذا المكان المعين والذي يعتبر ملحقاً لجمعية الانتخاب .

« ومن حيث انه من جهة أخرى فلا تأخذ المحكمة بما ذهب اليه الطاعنون من أن بعض الناخبين كانوا يعطون أصواتهم في هذه اللجنة بصفة علنية لأن قولهم في ذلك مطلق لا يمكن التعويل عليه .

« وحيث انه فيما يتعلق بالسبب الرابع فإنه يشترط لابطال الانتخاب في هذه الحالة حصول تأثير في نفس عملية الانتخاب مما يؤخذ منه أن العملية لم تكن صورة صادقة لإرادة الناخبين فيمن انتخبوهم للنيابة عنهم ، ولم يقدم الطاعنون ما يدل على أن وجود الأشخاص المقول بهم يفرض حصوله قد أثر في إرادة الناخبين وحملهم على اعطاء رأيهم لفريق دون آخر .

« وحيث إنه فيما يتعلق بالوجه الخامس فإن الطاعنين ينعون على لجنة الفرز : (أولاً) أنها كانت برياسة حضرة مأمور الضبط بدلا من المحافظ أو وكيل المحافظة ، كما أنها كانت تضم أقارب المرشحين وأتباعاً لبعضهم وموظفين من البلدية . (ثانياً) أنها لم تثبت في المحضر بعض القرارات التي اتخذتها . (ثالثاً) أنها لم تجر في جمع الأصوات على طريقة منظمة (رابعاً) أن الرئيس ترك عد الأصوات لأقارب بعض المرشحين .

« وحيث ان السبب الأول مردود لما تقدم من أسباب من أن تشكيل لجان الانتخاب أو لجنة الفرز من اطلاقات الادارة ولا معقب عليها في ذلك مادامت قد راعت في التشكيل الأوضاع القانونية التي نص عليها مرسوم الانتخاب ، وعلى ذلك فلا يعتبر مبطلا للشكل وبالتالي لنتيجة الفرز ما أورده الطاعنون في هذا السبب خاصاً باللجنة .

« وحيث ان السبب الثاني مردود أيضاً إذ تنص المادة ٣٧ من المرسوم بشأن انتخابات المجالس

البلدية والقروية السالف الذكر على أن عدم اشتغال المحضر على شيء مما وقع ، أو تقرر في عملية الانتخاب لا يترتب عليه حتماً بطلان إجراءات الانتخاب .

« وحيث ان السبب الثالث غير صائب ، لأن القانون لم يرسم للفرز طريقاً خاصاً وترك إجراءات ذلك لرئيس لجنة الفرز وأعضائها يقومون به طبقاً لما يرونه في حدود الضوابط التي نص عليها مرسوم الانتخاب ، وعملهم في ذلك ليس فيه أية مخالفة للقانون ولا يصلح أساساً لابطال عملية الفرز مادام أنه لم يترتب عليه إخلال في نفس العملية بإضافة أصوات بغير حق إلى أحد المرشحين أو بحذف أصوات دون مبرر من البعض الآخر ، الأمر الذي لم يقل به الطاعنون .

« وحيث انه عن السبب الرابع فإن اشتراك بعض المرشحين في جمع الأصوات تحت مراقبة الرئيس وباقي أعضاء اللجنة يفرض حصوله لا يبطل عملية الفرز وبالتالي الانتخاب ، لأن عد الأصوات عملية مادية لا يشترط لصحة الانتخاب أن يقوم بها رئيس لجنة الفرز بمفرده بل يكفي في ذلك أن يقوم بها غيره تحت مباشرته وإرشاده .

« ومن حيث انه لكل ماتقدم تكون أوجه الطعن على غير حق ويتعين رفضها .

عن الوجه الخاص :

« من حيث ان الطاعنين يعيبون على انتخاب محمد أفندي على صالح أنه غير حائز للنصاب المنصوص عليه قانوناً وأن عقد الايجار المقدم منه صوري وأنه حرر خصيصاً ليتمكن من ترشيح نفسه في المجلس .

« ومن حيث إن الظاهر من مراجعة عقد الايجار المقدم من الطعون ضده المذكور أنه غير جدي . يؤكد ذلك : (أولاً) أنه صادر من نفس

والد المطعون ضده : (ثانياً) أنه غير ثابت التاريخ .
« وحيث ان المحكمة لا تأخذ بما ذهب إليه
المطعون ضده من أن العبرة في هذا الخصوص
بمقدار القيمة التجارية وبأنه يعتبر المرشح حائزاً
للتصايب ما دامت هذه القيمة ٢٤ جنهما فأكثر
سواء كان يدفع المرشح هذه القيمة التجارية
بالفعل أو لا يدفعها وشاغلاً للسكن بطريق
التسامح من والده أو غير مقابل ، إذ الاستفادة
من نص المادة ٤ من القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤
الخاص بتنظيم المجالس البلدية والقروية أنه يشترط
في المرشح أن يدفع بالفعل إيجاراً عن مسكنه
أو محل عمله مقدار ٢٤ جنهما فأكثر في السنة
بدليل قولها بعد ذلك : « أو يدفع ضريبة مبان
قيمتها جنهان فأكثر في السنة » .

« وحيث انه من جهة أخرى فالظاهر من
مطالعة قسائم العوائد المربوطة على المنزل المكون
من ثلاثة أدوار والذي يسكن المطعون ضده في
دور منه أن قيمة العوائد ١٢٠ قرشا في السنة
عن المنزل جميعه مما يستبعد معه صحة القيمة
أو المقدار المبين في عقد الايجار المقدم منه .
« وحيث انه لسكل ذلك يتعين الحكم بطلان
الانتخاب بالنسبة للعضو المذكور وبسقوط عضويته
من مجلس بلدى دمياط .

(القضية ٦٨/٦٢ سنة ١)

٢٩٢

٢٨ يونيو سنة ١٩٤٧

نصاب . عقد بيع ثابت التاريخ . جوار الاستدلال
به . عدم تسجيله . شرط انتفاع البائع مدى الحياة .
شرط عدم التصرف . لايهم

المبدأ القانوني

عقود البيع غير المسجلة يمكن الاستدلال

بها على ملكية النصاب اللازم للترشيح لعضوية
مجالس المديرية متى كانت ثابتة التاريخ ومحرره
قبل تاريخ الترشيح للانتخاب . ولا يطعن
فيها كون البائع قد احتفظ بحق الانتفاع بالعين
المبيعة مدى الحياة أو اشترط عدم تصرف
المشتري فيها . فان أيا من هذين القيدتين لا يمنع
من نقل الملكية بموجب العقد إذ يصح نقل
الملكية مقترنا بهما

الوقائع

قدم الطاعن إلى مديرية الدقهلية عريضة
مصدقا على توقيعه عليها من محكمة المنصورة
الابتدائية الوطنية في أول يونيو سنة ١٩٤٧ تحت
رقم ٩١٦ يطعن فيها على أهلية المطعون ضده
لعضوية مجلس المديرية عن دائرة المطرية للأسباب
التي أوردها فيها ، وطلب الحكم بطلان ترشيح
واسقاط عضوية المطعون ضده وبطلان عملية
الانتخاب التي تمت في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٧
عن دائرة المطرية . وفي ٣ من يونيو سنة ١٩٤٧
أرسلت مديرية الدقهلية عريضة الطعن والمستندات
الرافقة لها إلى سكرتيرية المجلس لاجراء اللازم .
وقد عين لنظر هذا الطعن جلسة ٢١ من يونيو
سنة ١٩٤٧ وفيها سمعت المرافعة على الوجه المبين
بالمحضر ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق
والدعوى .

« لا حيث ان الطعن قدم في الميعاد القانوني
وبالأوضاع المقررة ، لهذا يتعين الحكم بقبوله
عكلا .

« وحيث ان الطاعن يبنى هذا الطعن على وجهين : الأول أن للطعون ضده يدفع أموالا قدرها ٧ ج و ٨١٧ م وهي دون النصاب القانوني المنصوص عليه في المادة ٣ من قانون مجالس المديرية رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ ، والوجه الثاني أنه غير مقيد بجدول الانتخاب لأنه كان ضابط بوليس بيور سعيد إلى نوفمبر سنة ١٩٤٦ ولا يجوز قيد الضابط في جداول الانتخاب .

« وحيث ان الطاعن تنازل عن الوجه الثاني من طعنه فينحصر البحث في الوجه الأول .

« وحيث ان المطعون ضده دفع هذا الطعن بأنه يملك بخلاف القدر الذي قال عنه الطاعن مقدار ٧ ف و ٦ ط و ١١ م اشتراها من والدته بعقد غير مسجل ودفع عنه رسم التسجيل في سنة ١٩٤٥ ولكن المساحة تأخرت في إجراءاتها ولم يسجل العقد للآن . وقال الطاعن أيضا إن هذا العقد يتضمن شرط احتفاظ البائعة بحق الانتفاع بالعين المبيعة فهو ليس إذن عقد تملك كامل بل تملك للرقبة فقط ، وليس هو عقدا جديا بسبب عدم تسجيله وبسبب احتفاظ البائعة بحق الانتفاع .

« وحيث ان المطعون ضده رد في مذكرته على دفاع الطاعن بأن العقد الصادر له من والدته عن ٧ ف و ٦ ط و ٢١ م حرر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وصدق عليه في مأمورية بور فؤاد المختلطة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ودفعت عنه رسوم التسجيل في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأشر عليه من المساحة في ٦ يناير سنة ١٩٤٦ وجميع هذه التواريخ سابقة على تاريخ فتح باب الترشيح الذي بدأ في ١٨ أبريل سنة ١٩٤٧ وقال انه ظن أن دفعه لرسوم التسجيل يعني عن اتخاذ أي إجراء آخر لتسجيل العقد ، وإن قانون الشهر العقاري

الجديد قد اشتمل على نص بهذا المعنى ، وقال أيضا ان ضريبة العدان الواحد هي ٧٢٥ م ولهذا يكون مجموع الضرائب التي يدفعها المطعون ضده ١٢ ج و ١٦٠ م . وبما انه حاز شهادة عليا فسيط النصاب إلى الثلث أي ١٠ ج فقط وهو يدفع أكثر من هذا القدر .

« وحيث انه بالرجوع إلى العقد المشار إليه والمؤرخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ يتضح أنه عن بيع ٧ ف و ٦ ط و ٢١ م صادر من السيدة وجيدة محمود الطنجي إلى المطعون ضده ، وأن هذا البيع نظير مبلغ ٣٥٠ ج . وورد في العقد أن المشتري وضع يده على الأطيان المبيعة . وأنه لا يجوز للمشتري التصرف في الأطيان المبيعة إلا بعد وفاة البائعة التي لها حق الانتفاع ببيع هذه الأطيان مدى حياتها . وقد أشر على العقد بدفع الرسوم وقدرها ١٥ ج و ٥٥٠ م في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٦

« وحيث انه لم يقد دليل على عدم جدية هذا العقد . وبعبارة ذلك قد حرر قبل تاريخ الترشيح للانتخاب وعليه تاريخ ثابت وهو تاريخ دفع رسوم التسجيل الموقع عليه من الموظف المختص أما احتفاظ البائعة بحق الانتفاع مدى حياتها واشتراط منع التصرف في العين المبيعة فلا يقوم دليلا قاطعا على صورية العقد . واعتراض الطاعن على أن الاحتفاظ بحق الانتفاع أو اشتراط عدم التصرف لا ينقل الملكية كاملة اعتراض في غير محله إذ يصح نقل الملكية مقترنا بهذين الشرطين

(القضية رقم ٢٣٩ سنة ١ ق)

٢٩٣

٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧

مجالس مديريات . الأغلبية المطلقة . المناط في حسابها . إعلان نتيجة الانتخاب على أساس خاطيء . لا يغير الواقع . تدارك الخطأ إجراء سليم

المبدأ القانوني

بالتطبيق لأحكام الفقرة الأولى من المادة

٤٧ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديريات يكون حساب الأغلبية على أساس عدد الناخبين الذين أعطوا أصواتا صحيحة لا على أساس مجموع الأصوات الصحيحة التي أعطيت وينبني على ذلك أنه إذا كان رئيس لجنة الفرز قد أعلن عدم حصول أى من المرشحين في دائرة ما على الأغلبية المطلقة خطأ منه في حساب هذه الأغلبية على أساس مجموع الأصوات الصحيحة بينما الواقع أن أحد المرشحين كان حاصلًا على هذه الأغلبية على أساس عدد الناخبين الذين أعطوا أصواتا صحيحة فإن هذا الإعلان الخاطئ لا يصح أن يغير من الواقع ولا أن يترتب عليه حق لأحد من المرشحين الآخرين . وتدارك المديرية لهذا الخطأ بإعلان فوز هذا المرشح إجراء سليم ولا غبار عليه

الوقائع

تتصل وقائع هذا الطعن في أن الطاعن قدم عريضة إلى مديرية أسوان مصدقا على توقيعها

من محكمة أسوان الوطنية بتاريخ ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٧ ، وطلب للاسباب الواردة بها الحكم بإبطال إجراءات إعادة الانتخاب بدائرة سلوى بحرى العامة التي تمت في ٢ يونيو سنة ١٩٤٧ ، ثم أحيلت هذه العريضة وما معها من أوراق إلى مجلس الدولة في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٤٧ وحدد لنظره جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٤٧ أمام الدائرة الثانية وفيها سمعت أقوال الطرفين كما هو وارد بمحضر الجلسة . وقررت المحكمة النطق بالحكم آخر الجلسة .

المحكم

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمداولة « من حيث ان الطاعن الشيخ إبراهيم محمد على حسين أحد المرشحين لعضوية مجلس مديرية أسوان بدائرة سلوى بحرى العامة رقم ٢ يطلب بإبطال إجراءات إعادة الانتخاب بالدائرة المذكورة التي تمت في ٢ يونيو سنة ١٩٤٧ .

« وحيث ان الطاعن قدم طعنه إلى المديرية بتاريخ ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٧ مصدقا عليه من محكمة أسوان الوطنية تحت رقم ٢٤٦ سنة فيتعين قبول الطعن شكلا .

« وحيث ان الأسباب التي يبنى عليها الطاعن طعنه والموضحة بعريضة الطعن تلخص فيما يأتي : أنه في الانتخاب الأول الذي أجري في يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٤٧ بدائرة سلوى بحرى كان عدد المرشحين المتنافسين في الدائرة خمسة هم أحمد محمد إبراهيم الشهير بالسلاوى والشيخ محمود محمد حمد على الشهير بالمرينانى ، والشيخ حسن آدم حليبي الشهير بحليبي والشيخ إبراهيم محمد على حسين (الطاعن) والشيخ على إبراهيم محمد جمعه وأنه عند الانتهاء من فرز أصوات الناخبين أعلن رئيس لجنة الفرز أن الانتخاب سيُعاد بين الأربعة

الأول المذكورين لعدم حصول أي من المرشحين الخمسة على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، وأنه بهذا الاعلان قد تعلق حق من ذكرت أسماؤهم بإعادة الانتخاب بينهم ، فلا يجوز قانوناً أن يسلبوا هذا الحق بعد إعلانه على الوجه المتقدم وإقراره من وزارة الداخلية ، كما يستفاد ذلك من إعدادها لأوراق إعادة الانتخاب المذكورة فيها أسماء المرشحين الأربعة الذين رؤى إعادة الانتخاب بينهم وفقاً لقرار رئيس لجنة الفرز وأن المديرية عادت فأغفلت كل ذلك معلنة فوز الشيخ أحمد عبد إبراهيم السلواوي في الانتخابات الأولى التي تمت في ٢٥ مايو سنة ١٩٤٧ وإعادة الانتخاب في يوم ٢ يونيو سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى العضو الثاني عن الدائرة بين كل من الشيخ محمود محمد حمد علي و الشيخ حسن آدم حليبي فقط بعد استبعاد اسمي الشيخ أحمد عبد إبراهيم السلواوي الذي أعلن فوزه والشيخ إبراهيم محمد علي حسين الطاعن ، وأن هذا الذي أجرت المديرية لا سند له من القانون فضلاً عن مخالفته لقرار رئيس لجنة الفرز المصدق عليه على حد قول الطاعن من وزارة الداخلية .

« وحيث أنه لا نزاع في أن الناخبين الذين اشتركوا في عملية انتخاب عضوى مجلس المديرية لدائرة سلوى بحرى يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٤٧ بلغ عددهم ٤٢٧٢ ناخباً وأن ٤٢٦٣ منهم أعطوا أصواتاً صحيحة ، نال منها الشيخ أحمد محمد إبراهيم السلواوي ٢١٥٥ صوتاً أي الأغلبية المطلقة بالقياس الى عدد الناخبين المذكورين ، ونال الشيخ محمود محمد علي حمد الشهير بالمريناتي ٢٠١٢ صوتاً والشيخ حسن آدم حليبي الشهير بحليبي ١٨٢٠ صوتاً كما نال الشيخ إبراهيم محمد علي حسن الطاعن ١٥٠٦ صوتاً والشيخ علي إبراهيم محمد جمعة ٦٣٨ صوتاً .

« وحيث أن ما أعلنه رئيس لجنة الفرز عند الانتهاء من فرز أصوات ناخبي الدائرة في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٧ من حيث عدم حصول أي من المرشحين فيها على الأغلبية المطلقة وما رتبته على ذلك من ضرورة إعادة الانتخاب بين الأربعة الأول ممن ذكرت أسماؤهم إنما كان منشؤه الخلط غير المقصود بين الأغلبية المطلقة لعدد الناخبين الذي أعطوا أصواتاً صحيحة وبين الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، وقاته أنه في الانتخابات العامة لمجالس المديرية (حيث يتعين انتخاب عضوين عن كل دائرة ويكون لكل ناخب صوتان مع عدم إمكان حصرهما في مرشح واحد) لا بد وأن يزيد عدد الأصوات على عدد الناخبين بما قد يصل أحياناً إلى الثلثين . ففي انتخابات ٢٥ مايو سنة ١٩٤٧ التي تمت في دائرة سلوى بحرى موضوع هذا الطعن كان عدد الناخبين الذين أعطوا أصواتاً صحيحة ، كما تقدم ، ٤٢٦٣ ناخباً والأغلبية المطلقة بالنسبة إلى هذا الرقم هي ٢١٢٢ بينما بلغ مجموع الأصوات الصحيحة التي حصل عليها المرشحون الخمسة في الدائرة ، على أساس صوتين لكل ناخب ٢١٥٥ + ٢٠١٢ + ١٨٢٠ + ١٥٠٦ + ٦٣٨ = ٨١٣١ صوتاً فتكون الأغلبية المطلقة بالقياس إلى هذا الرقم الأخير ٤٠٦٦ .

« وحيث أن الأخذ بهذه الأغلبية الأخيرة معناه في واقع الأمر إيجاب حصول المرشح ، لكي يفوز في المرة الأولى ، على شبه إجماع آراء ناخبي الدائرة الأمر الذي لم يقصد إليه الشارع ، فضلاً عما فيه من عنت ظاهر قد يصل إلى درجة الاستحالة للمادية . ولا يدفع في هذا الشأن بأن المادة الرابعة من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣٦ قد أحوالت فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجالس المديرية الى أحكام الباب التالي من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النواب ، وبأن هذا

القانون الأخير في مادته السابعة والأربعين (فقرة أولى) ينص صراحة على انتخاب عضو مجلس النواب « بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت » — لا يدفع بذلك لأن الناخب في انتخابات مجلس النواب صوتاً واحداً ، بينما له في الانتخابات العامة لمجالس المديرية صوتين (بشرط ألا يحصرهما في مرشح واحد) . والحق أنه لا اختلاف في الواقع بين النظامين من حيث احتساب الأغلبية المطلقة إذ « الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة » التي تعطى في انتخابات مجلس النواب التي تجري على أساس « للناخب الواحد صوت واحد » (une homme, une voix) إنما تعادل « الأغلبية المطلقة لعدد الناخبين الذين يعطون أصواتاً صحيحة » . كما أنه لا يصح بداهة أن يدخل في حساب الأغلبية المطلقة في انتخابات مجالس المديرية إلا الأصوات التي يجوز قانوناً للمرشح أن يحصل عليها (وهي لا يمكن أن تربي بأية حال على عدد ناخب الدائرة أنفسهم الذين أعطوا أصواتاً صحيحة) ، لا تلك الأصوات الإضافية التي حرم الشارع حصرها في نفس المرشح .

ومضى تقرر أنه لتطبيق نص المادة ٤٧ فقرة أولى من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ فيما يختص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية تراعى الأغلبية المطلقة لعدد « الناخبين » الذين أعطوا أصواتاً صحيحة ، لا الأغلبية المطلقة لمجموع الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الدائرة . ومضى تقرر ذلك تعين القول بفوز الشيخ أحمد محمد إبراهيم السلواوي في الانتخابات العامة التي تمت في ٢٥ مايو لسنة ١٩٤٧ في دائرة سلوى بحري لحصوله فيها على الأغلبية المطلقة المقررة .

« وحيث أنه لا يؤثر في ذلك ما أعلنه رئيس لجنة الفرز خطأ من عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة في الانتخابات المذكورة ،

ولا يمكن أن يترتب على هذا الاعلان الحاطي . حق ما للطاعن أولغيره من المرشحين في الدائرة » وحيث أنه يتبين من الأوراق أن مديرية أسوان بالاتفاق مع وزارة الداخلية المشرفة على الانتخابات لمجالس المديرية — تحت رقابة قاضي الطعون — قد تداركت الأمر في غير إبطاء فأعلنت في الدائرة فوز الشيخ أحمد محمد إبراهيم السلواوي بالأغلبية المطلقة وإعادة الانتخاب في يوم ٢ يونيو سنة ١٩٤٧ بالنسبة للعضو الثاني للدائرة بين الشيخ حسن آدم حليبي الشهير بحليبي والشيخ محمود محمد حمد على الشهير بالمريناتي ، اللذين نالا العدد الأكبر من الأصوات بعد المرشح الفائز . وأن المديرية المذكورة قد حرصت على ألا يظهر في ورقة الانتخاب المعطاة لكل ناخب إلا اسم المرشحين سالف الذكر اللذين تقرر إعادة الانتخاب بينهما وفقاً للقانون وأن هذه الانتخابات قد تمت فعلاً بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٤٧ وبطريقة عادية فيبلغ عدد الناخبين الذين أعطوا أصواتهم صحيحة ٥١٥٥ نال منها الشيخ محمد حمد على ٢٦٨٠ صوتاً وفاز بالأغلبية النسبية ، ونال الشيخ حسن آدم حليبي ٢٤٧٥ صوتاً .

« وحيث أن المحكمة لا ترى فيما أجرتة المديرية على هذا النحو أية شائبة تسوغ إبطال هذه الانتخابات .

(القضية ٢٧٤ سنة ١ ق.ج.)

٢٩٤

٢ يولييه سنة ١٩٤٧

انتخابات مجالس المديرية . نصاب . عقد غير مسجل . جواز التعويل به على ملكية النصاب .

المبدأ القانوني

لمحكمة القضاء الإداري — إذ تقضي في

الطعون الانتخابية — أن تعتبر العقود غير

المسجلة في التذليل على ملكية النصاب القانوني
فالبحت في ملكية المرشح للنصاب العقاري
يختلف عن تحقيق الملكية وطرق إثباتها أمام
المحاكم المدنية . ذلك لأن محكمة القضاء الإداري
لا تختص بالفصل في النزاع القائم على الملكية
وكل ما تقوم به هو استظهار الأدلة والقرائن
الظاهرة للتذليل على صحة ما يدعيه المرشح من
تملكه للعقارات التي ينسبها خصمه . ولهذا
لا يصح استبعاد العقار بمجرد كون العقد الدال
على ملكيته غير مسجل متى ثبت وضع اليد
عليه والتصرف فيه تصرف الملاك ولم تقدم أية
قرينة أو دليل على أن شخصا آخر ينازع في
هذه الملكية . وهذا النظر يتماشى مع القواعد
القانونية . فان من أوليات القانون المدني أن
وضع اليد دليل الملكية الظاهر ولا تقبل الدعوى
أمام المحاكم المدنية من شخص ينازع واضع
اليد في ملكية العقار إذا كان لا يدعي أن له
حق الملكية فيه أو أى حق عيني آخر عليه

الوقائع

قدم الطاعن الى رئيس مجلس مديرية الدقهلية
عريضة مصدقا على توقيعه عليها من محكمة النصورة
الابتدائية في أول يونيه سنة ١٩٤٧ تحت رقم
٩١٥ يطعن فيها على صحة أهلية المطعون ضده
لعضوية مجلس المديرية عن دائرة المطرية للأسباب
التي أوردها فيها ، وطلب الحكم أصليا بطلان
الانتخاب واسقاط عضويته واحتياطيا بطلان عملية
الانتخاب التي تمت يوم ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٧
وفي ٢ من يونيو سنة ١٩٤٧ أرسلت المديرية

إلى مكاتبة المجلس عريضة الطعن . والمستندات
المرافقة لها لاجراء اللازم . وقد عين لنظره
جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٧ وفيها حكمت
المحكمة تمهيدا بأحالة الدعوى الى التحقيق
ليثبت الطاعن أن المطعون ضده لا يدفع ضرائب
مقدارها ٣٠ ج على الأقل عن أطيان كائنة بالهجرة
الانتخابية ، وعين لذلك جلسة ٢٨ من يونيه سنة
١٩٤٧ وفيها سمعت أقوال الشهود كما هو ثابت
بمحضر التحقيق وحدد للمرافعة فيها جلسة ٢٩ منه
وفي الجلسة المذكورة سمعت الدعوى ثم
أرجىء الحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

بعد سماع المرافعة والأطلاع على الأوراق
وال مداولة .

« حيث ان الطعن قدم في الميعاد القانوني
وبالأوضاع المقررة لهذا يتعين الحكم بقبوله شكلا .
» وحيث ان الطاعن قصر طعنه على وجه واحد
وهو أن المطعون ضده لا يملك أطيانا مفروضا
عليها ضريبة ٣٠ جنيا فأكثر، وقال في مذكرته
المقدمة إلى المحكمة بجلستها الأخيرة ان مجموع
الضرائب المفروضة على الأطيان التي يدعى
ملكيتها مبلغ ٢٩ ج و ١٦٧ م لا ٣٠ ج وقد
أوضح المطعون ضده في مذكرته الأخيرة على
النحو الآتي :

٩ ج و ٢٠٦ م أموال عن ١١٥ ف و ١ ط
و ١٥ س وهي الأطيان التي باعتها الحكومة
لبعض الورثة وأنه أحدهم على فرض صحة ما يدعيه
المطعون ضده من أيلولة جميع هذه الأطيان اليه
بموجب عقد البيع العرفي المقدم منه .

١١ ج و ٢٧٩ م أموال عن ٨ ف و ٢٣ ط
و ١٢ س التي يقول المطعون ضده إنه اشتراها من
الشيخ محمد شلي قاسم بالعقد العرفي المقدم منه .
٧ ج و ٧٧٦ م قيمة الاموال التي تخص ٧ ف

و ١٢ ط التي يقول المطعون ضده إنه اشتراها من الست حبييه ابراهيم طوبار . ويستند الطاعن في بيان مقدار الاموال على هذا القدر الشائع في ١٤ ف و ١٤ ط و ١٥ س وهو ٧ ج و ٧٧٦ م لأن الأموال المستحقة على المجموع هي ١٥ ج و ١٠٣ م وما يصيب ال ٧ ف و ١٢ ط مبلغ ٧ ج و ٧٧٦ م لا ٩ ج و ٧٠ م

٥٤٦ م ما يخص المطعون ضده في الاموال عن ناحية العاصفة المكلفة باسم مورثه . ٢٩ ج و ١٦٧ م طبقا للوارد بمذكرة الطاعن وصحة المبلغ ٢٩ و ٢٥٧ م .

هذا وقد ذكر الطاعن في دفاعه أنه في صدد اثبات ملكية المطعون ضده يجب عدم الأخذ بمقود البيع التي لم تسجل ، لان قانون التسجيل نص في المادة الأولى على أن لا تنقل الملكية بالنسبة إلى المتعاقدين أو الغير إلا بتسجيل عقد البيع . وحيث ان المطعون ضده رد على دفاع الطاعن بأن الأموال التي يدفعها عن الأتيان المملوكة له أكثر من ٦٠ ج ، وتمسك بأنه يمتلك الأتيان الموضحة آنفاً علاوة على مساحات أخرى لم ير حاجة إلى الاستناد إليها .

« وحيث ان الخلاف بين الطرفين ينحصر في مسألتين (الأولى) أن الطاعن يقول إن الأموال المستحقة على المساحة التي مقدارها ٧ ف و ١٢ ط والمشار إليها آنفاً هي ٧ ج و ٧٧٦ م والمطعون ضده يخالفه هذا المبلغ ويقول إنه ٩ ج و ٧٠ م والفرق بين هذين المبلغين ٢ ج و ٢٩٤ م لو أضيف إلى مبلغ ٢٩ ج و ٢٥٧ م الذي يقول الطاعن انه مجموع الأموال التي يدفعها المطعون ضده لكان المجموع ٣٠ ج و ٥٥١ م وهذا المبلغ يكفي لأن يصل المطعون ضده إلى النصاب القانوني بلا حاجة إلى بحث المسائل الأخرى التي أثارها طرفاً الخصومة .

« وحيث ان المطعون ضده قد أوضح في دفاعه أن إجراء النسبة في الأموال الى المجموع الكلي لا ينهض على أساس صحيح إذ يجوز أن يقع جزء من الأتيان في صقع جيد وتربة مخضبة فترفع قيمته التجارية وبالتالي يرتفع ماله بالنسبة لباقي المساحة .

« وحيث ان صراف المديرية حسن محمد عبد اللطيف شهد أمام المحكمة أن المال الذي يدفع فعلا عن ال ٧ ف و ١٢ ط هو ٩ ج و ٧٠ م وأنه جاري تحصيل هذا المبلغ من المزارعين وهم المستأجرون من المطعون ضده ، وتأيدت شهادته بما ورد في الشهادة الادارية التي وقع عليها العمدة والشيخ والصراف في ١٨/٦/١٩٤٧ من أن مال المساحة التي مقدارها ٧ ف و ١٢ ط هو ٩ ج و ٢٠٦ م .

« وحيث انه يخلص مما تقدم أن مقدار المال المفروض على الأتيان التي يدعى المطعون ضده ملكيتها أكثر من ٣٠ جنيهاً .

« وحيث ان المسألة الثانية التي دار حولها الخلاف من طرفي الخصومة تتعلق بحجية العقود الغير المسجلة التي يستند إليها المطعون ضده في التدليل على ملكيته والتي يطلب الطاعن عدم اعتبارها لأنها لا تصلح دليلاً على الملكية من الناحية القانونية المدنية .

« وحيث ان البحث في ملكية المرشح للنصاب العقاري يختلف عن تحقيق الملكية وطرق اثباتها أمام الحاكم المدنية . وذلك لأن محكمة القضاء الاداري لا تختص بالفصل في النزاع بين الطاعن والمطعون ضده في الملكية ، ولا يجوز حكمها قوة الشيء المحكوم به في هذا الصدد ، وكل ما تقوم به هذه المحكمة هو استظهار الأدلة والقرائن الظاهرة للتدليل على صحة ما يدعيه

أقام دعواه على عدم تسجيل العقد الذي يتمسك به واضع اليد ، ولا جدال في أن الطاعن في صحة الانتخاب ليس صاحب حق عيني حتى يصح له التمسك بعدم تسجيل العقود التي يستند إليها المطعون ضده . ثم ان العقد الغير المسجل ليس عقداً باطلاً أو معدوم الأثر ، بل هو عقد معتبر قانوناً ويولد حقوقاً والتزامات شخصية تؤدي الى نقل الملكية ولا يستطيع البائع أن يدفع دعوى المشتري بعدم تسجيل عقد البيع . ولهذا الاعتبار يصح لمحكمة القضاء الاداري اذ تقضي في الطعون الانتخابية أن تعتبر العقود الغير المسجلة في التدليل على ملكية المطعون ضده للنصاب القانوني .

(الفضية رقم ٢٤٠ سنة ١ ق)

المطعون ضده من تملكه للعقارات التي ينكرها عليه خصمه ، ولهذا لا يصح استبعاد العقار الذي يدعى المطعون ضده ملكيته إذا استند للتدليل على ذلك إلى عقود غير مسجلة ، وثبت وضع يده وتصرفه في العقار تصرف الملاك ، ولم يقدم الطاعن أية قرينة أو دليل على أن شخصاً آخر ينازع المطعون ضده في ملكيته . وهذا النظر يتعشى مع القواعد المدنية . وذلك لأن من أوليات القانون المدني أن وضع اليد دليل الملكية الظاهر ، ولا تقبل الدعوى أمام المحاكم المدنية من شخص ينازع واضع اليد في ملكية العقار إذا كان المدعى نفسه لا يدعى أن له حق الملكية فيه أو أي حق عيني آخر ، ولذلك لا تسمع دعوى الشخص الذي لا يدعى حقاً عينياً على العقار إذا

قضاء محكمة النقض والإبرار الجنائية (١)

المطعون فيه ان به قصورا واضحا في بيان الواقعة فلم يتحدث عن وصف الاصابة ولا كيفية احداثها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن في جريمة القتل الخطأ لم يشر إلى الكشف الطبي المتوقع على المجنى عليه ولم يعن بوصف الاصابة التي حدثت وأثرها وعلاقتها بالوفاة ، ومتى كان الأمر كذلك فان الحكم يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن رشدي مسعد خليل ضد النيابة ١٤ : ٨

سنة ١٧ ق)

٢٩٥

١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧

قتل خطأ . حكم . عدم وصف الاصابة وأثرها وعلاقتها بالوفاة . قصور

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن في جريمة القتل الخطأ لم يشر إلى الكشف الطبي المتوقع على المجنى عليها ولم يعن بوصف الاصابة التي حدثت وأثرها وعلاقتها بالوفاة فانه يكون قاصر البيان .

المحكمة

« حيث ان ممبا يتعاه الطاعن على الحكم

٢٩٦

٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧

حكم - دفاع شرعى - تسببه

المبدأ القانونى

لما كانت المحكمة قد قالت إن القتل كان يسرق القطن وقت أن أطلق الطاعن عليه العيار النارى وأن هذا لكونه سدد سلاحه نحو الكبد قد تعدى الحد الذى كانت تدعو إليه ظروف الحال دون أن تكمل قولها فتحدث عن حق الطاعن في دفع الاعتداء على المال الذى كان موكولا إليه حراسته ومبلغ ما يتحوله إياه هذا الحق من قوة في الظروف التى أشارت هي إليها — ثم تحدد مسؤوليته عن القوة التى وقعت منه فعلا وتقييمها على أنها اعتداء لا أصل له أو أنها اعتداء زاد في جسامته على قوة أباح القانون استعمالها فإن الحكم يكون قاصر البيان

المحكم

« حيث انه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه دانه بجناية القتل العمد مع ان ظروف الحادث كما هي مستفادة من الحكم تبين بأنه كان يدافع عن ماله . فالحكم قد سلم بأن المجنى كان يسرق قطنا يقوم الطاعن على حراسته ولكنه اعتبر هذا الأخير قاتلا بمقولة أنه لم يتحرر في اطلاق النار بالقدر الواجب على الخفير وهذا تقدير غير سليم لموقف الطاعن فضلا عن انه يفيد ان الطاعن كان متجاوزا حق الدفاع عن المال

» وحيث ان الحكم تحدث عن الدفاع المباشر اليه فقال « انه مع عدم اعترافه بأنه عدا بالنار يرى يدافع بحق الدفاع الشرعى فمع مسابرة وراء تحقيق ذلك فان هذا الحق أبعد ما يكون منه لما كان القتل دفاعا لفعل من الافعال المبيته بالفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات ولم يقل المتهم نفسه بأنه كانت سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات ولم يكن من فعل يتخوف ان يحدث منه الموت أو جراح بالغة ولم يكن ليدور بخلد المتهم سبب معقول لتصور ذلك فلم يقتل هو بسلاح ولا بمحاولة عدوان من أحد من اللصوص المزعومين . ومن حيث أنه يفرض سرقة حسب صور المتهم من أن لصوصا كانوا — ولم يزد — فما كان له من أن يطلق النار عليهم بادىء ذى بدىء فيصيب بل كان له أن يحاول القبض عليهم أو اطلاق النار عليهم للارهاب فاذا لم يستطع القبض عليهم من هذا السبيل فله أن يطلق على الساق — أما وقد اطلق وسدد نحو الكبد القولون فأحدث الوفاة فهو قاتل لا محالة . ومن حيث انه بالرجوع إلى التقرير الطبي القائل بأن الاطلاق من الخلف يبين من ذلك ان المجنى عليه ما كان مواجهها المتهم بسوء يجعل هذا يخشى المجنى عليه فقد كان المجنى عليه بموقفه هذا إما قارا أو مفاجأ بالاطلاق غيلة وبلا موجب ومن حيث انه فيما سلف ردا على الاستمسك بالمادة ٦٣ من قانون العقوبات فما كان من انطباق لحالة من الحالات التى أوردتها تلك المادة . ومن حيث ان ما قال به أول شهود الاثبات من أثر القطن بلباس المجنى عليه وما استظهرته المعاينة من عبث بالقطن يسير — وان كان له أثره في وزن العقوبة فلا يزحزح من ثبوت التهمة وتوافر أركانها . ولما كانت المحكمة قد قالت ان القتل كان يسرق القطن

المحكم

« حيث ان الطعن قد استوفى الشكل المقرر
بالقانون.

« وحيث ان مما ينعا الطاعن على الحكم
المطعون فيه أنه دانه بالسرقة مع أن الواقعة كما
أثبتها لا عقاب عليها

« وحيث ان الحكم المطعون فيه حين دان
الطاعن بالسرقة قد اكتفى بالقول بأنه ساهم مع
آخرين في إخراج براميل من البحر إلى الشاطئ
للاستيلاء عليها دون أن يتحدث عن ملكية هذه
البراميل حتي تستطيع محكمة النقض معرفة ما إذا
كانت مملوكة لأحد أم لا فتوافر شروط الجريمة
أو لا تتوافر ومتي كان الأمر كذلك كان الحكم
قاصر البيان واجبا نقضه

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض
الحكم المطعون فيه من غير حاجة للبحث في باقي
أوجه الطعن

(طعن أمين مصطفى محدين ضد النيابة رقم ١٣٧٩
سنة ١٧ ق)

٢٩٨

٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧

حكم . ما ذكره في صدد الاستدلال على علم الطاعن
بفساد المنتجات التي يعرضها للبيع . لا يؤدي إلى استخلاص
ذلك . قصور

المبدأ القانوني

إذا كان ما قاله الحكم المطعون فيه بصدد
الاستدلال على علم الطاعن بفساد المنتجات التي
كان يعرضها للبيع لا يكفي بذاته في واقعة
الدعوى لأن تستخلص منه تلك الحقيقة القانونية
التي انتهت إليها فانه يكون قاصر البيان

وقت انت أطلق الطاعن عليه العيار وان هذا
لكونه سدد سلاحه نحو الكبد قد تعدى الحد
الذي كانت تدعو اليه ظروف الحال دون أن
تكمل قولها فتحدث عن حق الطاعن في دفع
الاعتداء على المال الذي كان موكولا اليه حراسته
ومبلغ ما يخوله اياه هذا الحق من قوة في الظروف
التي أشارت هي اليها . ثم تحدد مسؤوليته عن
القوة التي وقفت منه فعلا وتقييمها على انها اعتداء
لا أصل له أو انها اعتداء زاد في جسامته على قوة
أباح القانون استعمالها لما كان ذلك فان الحكم يكون
قاصر البيان متعيينا نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة
للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن محمود حسين منصور ضد النيابة وآخر مدع
بحق مدني رقم ١٤١٤ سنة ١٩ ق)

٢٩٧

٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧

حكم . سرقة . تسييه . عدم التحدث عن ملكية
الشيء المسروق . قصور

المبدأ القانوني

حيث ان الحكم المطعون فيه حين دان
الطاعن بالسرقة قد اكتفى بالقول بأنه ساهم
مع آخرين في إخراج براميل من البحر إلى
الشاطئ للاستيلاء عليها دون أن يتحدث عن
ملكية هذه البراميل حتي تستطيع محكمة النقض
معرفة ما اذا كانت مملوكة لأحد أم لا فتوافر
شروط الجريمة أو لا تتوافر فان الحكم يكون
قاصر البيان

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه أن الحكم دانه على أساس أنه يعلم بفساد الثلجات التي كان يعرضها للبيع دون أن يورد دليلا يصح استخلاص هذا العلم منه

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « عرض للبيع مثلجات فاسدة مع علمه بذلك » ومحكمة أول درجة داته هذه الجريمة وقالت في ذلك « انه تبين من الاطلاع على أوراق التحقيق أن كامل أفندي إبراهيم مفتش الأغذية بصحة مصر أخذ عينة دندرمة من محل المتهم (الطاعن) وتبين من التحليل الكيماوى أن العينة غير مطابقة للمواصفات إذ وجدت ميكروبات التلوث بها $\frac{1}{1}$ من السنتيمتر المكعب الواحد .

« وحيث ان المتهم أنكر التهمة وقال ان الحل مزودا بأحسن الماكينات والآلات وأنه يشرف على نظافة العمال ويكلفهم بغسل الأواني قبل تفريغ الدندرمة بها ولا يمكنه مطلقا تحليل عدم مطابقة الدندرمة للمواصفات

« وحيث انه مادام قد أثبت التحليل الكيماوى أن الدندرمة التي يبيعها المتهم بمحله غير مطابقة للمواصفات فتكون التهمة ثابتة قبل المتهم وعقابه ينطبق على المواد ١/٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ » والمحكمة الاستئنافية أيدت هذا الحكم لأسبابه وزادت عليها قولها « ولا عبرة بما يقوله (الطاعن) من أنه ما كان يعلم بفساد الثلجات المضبوطة التي كان يبيعها إذ أنه بحكم مارسه لصناعة الثلجات وممراته عليها لا يخفى عليه ما يضيها من فساد بسبب ما يضاف عليها من ألبان ونحوها فيتعين تأييد الحكم المستأنف » « وحيث ان ما قالته المحكمة على الوجه

المتقدم بصد الاستدلال على علم الطاعن بفساد الثلجات التي كان يعرضها للبيع لا يكفى بذاته في واقعة الدعوى لأن تستخلص منه تلك الحقيقة القانونية التي انتهت إليها ، ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر اليان قصورا يعبه بما يوجب نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم فيه .

(طعن خريستو داخو بولو ضد النيابة رقم ٢٢٩ سنة ١٧ ق ١)

٢٩٩

٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧

رشوة . يجب أن يكون العمل الذي قدمت من أجله الرشوة للموظف داخلا في أعمال وظيفة هذا الموظف بالذات

المبدأ القانونى

يجب لتحقيق جريمة الرشوة أو الشروع فيها أن يكون العمل الذي قدمت من أجله الرشوة إلى الموظف لأدائه أو الامتناع عنه داخلا في أعمال وظيفة هذا الموظف بالذات فان كان العمل من اختصاص موظف آخر وكان الغرض هو مجرد سعى الموظف الأول لديه لإنجاز العمل فلا يكون في الأمر جريمة متى كان الموظف المختص لا شأن له بالعمل — فاذا كان غرض الطاعن من تقديم المبلغ كما أثبتته المحكمة أجرا له مقابل توسطه لدى آخر يؤدي عملا في مصلحة الطاعن فان الواقعة على هذا الاعتبار لا يصح اعتبارها رشوة ولا شروعا فيها

المحكّم

« حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دأته بالشروع في إرشاء حسين أفندي دميز لكي يمتنع عن عمل من أعمال وظيفته مع أن الواقعة كما أثبتنا هي أن من قدمت إليه الرشوة لم يكن إلا وسيطا لدى آخر للتأثير عليه بحكم صلته به وهذا الوسيط فضلا عن أنه ليس موظفا ولا مكلفا بخدمة عمومية فإن المبلغ لم يقدم إليه لأداء عمل من أعمال وظيفته

» وحيث ان الحكم الابتدائي ذكر في أسبابه التي أخذ بها الحكم الاستثنائي المطعون فيه « ان الدفاع عن التهم (الطاعن) أثار بمذكرته دفعا بأن حسين أفندي دميز الذي قدمت له الرشوة لا يدخل في اختصاصه عدالكوبونات إذ أن عدها تم بواسطة اللجنة وأن الباقي من العملية هو التصديق وأن التهم بفرض صحة واقعة تقديم الرشوة لم يكن هذا العمل من جانبته إلا تمنا للرجاء والتوسط لدى راتب أفندي في إنهاء موضوعه وأن الرجاء أو التوسط ليس عملا من أعمال الوظيفة وبناء عليه لا عقاب على الراشي في مثل هذه الحالة » وقد رد على ذلك بقوله « إن حسين أفندي دميز وإن لم يكن من اختصاصه عدالكوبونات إلا أنه بحكم عمله متصل برئيس العمل إبراهيم أفندي راتب فسواء أكان هذا المبلغ دفع لحسين أفندي دميز خاصة أو لتوصيله إلى إبراهيم أفندي راتب أو لتقاسمه معه فإنما الغرض من دفعه المبلغ له إنما هو ليتوسط حسن أفندي لدى إبراهيم أفندي والتأثير عليه بحكم صلته بالوظيفة التي يشغلها بمكتبه ليتجاوز عن عجز الكوبونات » ولما كان يجب لتحقيق جريمة الرشوة أو الشروع فيها أن يكون العمل الذي قدمت من أجله الرشوة إلى الموظف

لأدائه أو الامتناع عنه داخلا في أعمال وظيفته هذا الموظف بالذات فإن كان العمل من اختصاص موظف آخر وكان الغرض هو مجرد سعي الموظف الأول لديه لانجاز العمل فلا يكون في الأمر جريمة متى كان الموظف المختص لا شأن له بالجعل ولما كان غرض الطاعن من تقديم المبلغ إلى حسين أفندي دميز هو كما أثبتته الحكم أجرا له مقابل توسطه لدى آخر ليؤدي عملا في مصلحة الطاعن فإن الواقعة على هذا الاعتبار لا يصح اعتبارها رشوة ولا شروعا فيها وإذن فإن الحكم إذ عاقب الطاعن عنها على أساس أنها شروع في رشوة يكون خاطئا

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن بما نسب إليه وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طنن أيوب باخوم شكير ضد النيابة رقم ٧٦٣ سنة ١٧ ق)

٣٠٠

١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧

طنن . تقدير أدلة الثبوت . موضوعي . اشتراك . فعل الاشتراك يجب أن يكون سابقا أو معاصرا للجريمة

المبادئ القانونية

١ — إذا كان ما أوردته المحكمة من الأدلة على اشتراك الطاعن يؤدي إلى ما رتبته عليها من أن هذا الأخير كان متفقا مع الطاعن الأول على اقتراف الجريمة حين سلمته الاطار الذي كان في عهده وأنه ساعده بذلك على اقتراف جريمته — فإن المحكمة في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى لم تتجاوز سلطتها وبما يشره

الطاعن حول هذه الأدلة لا معنى له إلا محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها مما لا شأن لحكمة التقض به

٢ - إنه من المقرر قانوناً أن الأفعال المكونة للاشتراك يجب أن تكون سابقة على اقتراف الجريمة أو معاصرة لها إذ اشترطت المادة ٤٠ من قانون العقوبات لتحقيق الاشتراك بطريق التحريض والاتفاق أن تقع الجريمة بناء عليهما ولقيام الاشتراك بطريق المساعدة أن تنصب تلك المساعدة على الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكاب الجريمة — إلا أنه مع ذلك لا حرج على المحكمة إذا هي استنتجت استنتاجاً سائفاً فعل الاشتراك السابق من محرر لاحق لوقوع الجريمة

المحكمة

« حيث أن الطعن التقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون :

« وحيث أن هذا الطاعن يبنى طعنه على سبين (أولهما) أن الحكم المطعون فيه استنتج نية الاشتراك في مقارفة الجريمة من تقديم الطاعن الاطار للطاعن الأول وهذا الاستنتاج غير سائغ إذا لوحظ أن الطاعن الأول في الوقت الذي ألقى فيه التهمة على الثاني لم ينكر أنه هو الذي طلب إليه إرسال الاطار لتركيبه في سيارة النادي المعطلة وإن الاطار استعمل فعلاً لهذا الغرض (وثانيهما) أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ استنتج اشتراك الطاعن بطريق الاتفاق والمساعدة في الأعمال المسهلة والمتممة لارتكاب الجريمة من

تحرير الطاعن فاتورة شراء الاطار بخطه في حين أن هذه الفاتورة أرسلت مع خطاب من هذا الطاعن إلى الطاعن الأول بتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٤ وكان الطاعن الأول قد استولى على مبلغ الاثنين وعشرين جنيهاً من خزانة جمعية الاسعاف بتاريخ ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤٤ أي قبل إرسال الفاتورة إليه وإذن فلا يصح ارتكان الحكم المطعون فيه في إدانته بتهمة الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة على هذه الفاتورة التي لم تصل ليد الطاعن الأول إلا بعد أن تمت الجريمة وذلك بأن الأفعال المكونة للاشتراك يجب أن تكون سابقة على وقوع الجريمة لا لاحقة لها .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله أن السيد عبد الرحيم قام في مستهل عام سنة ١٩٤٦ بجرد الكاوتشوك الموجود بمخازن جمعية الاسعاف وبالسيارات الثابتة لها وتبين له من الاطلاع على الدفاتر واذونات الاضافة والصرف أن اطار الكاوتشوك رقم ٣٩٤٢٥٦ ماركة دنلوب مقاس ١٨ X ٥٢٥ قد اشترته الجمعية في ٢٧ / ٧ / ١٩٤٢ بمعرفة القومندان السابق وهو المتهم الأول وكان الشراء من شركة المحاريت الهندسية بموجب فاتورة قدمها المتهم المذكور وقد أضيف الاطار المشتري للهيئة في ١٩٤٢/٨/١ باذن الاضافة رقم ٢٧١ ثم صرف لقائد سيارة الجمعية بأخميم ويدعى أحمد محمود حسن في ١٩٤٢/٨/١٨ بموجب إذن صرف رقم ٢٧٣ وهذا الاذن الأخير موقع عليه من المتهم الأول بوصف كونه مديراً للمخازن - وبعد ذلك في ١٩٤٤/٦/١٧ تقدم المتهم الأول بطلب للموافقة على أن يصرف له مبلغ ٢٢ جنيهاً ثمن الكاوتشوك وأدوات اشترت بمعرفته لسيارة النادي التابعة لجمعية الاسعاف وبناء على موافقة حضرة رئيس

الجمعية صرف له المبلغ المذكور في ١٩٤٤/٦/٢٢ وقد قدم للجمعية اطارا من الكاوتشوك أضيف للعهد باذن اضافة رقم ١٧٣ في ١٩٤٤/٦/٢٢ وسلم في اليوم نفسه إلى محمد عبد الغفار قائد سيارة النادي باذن صرف رقم ٤٤٠ موقع عليه من المتهم الأول وقد تبين من الاطلاع على اذني الاضافة والصرف الأخيرين انهما خاصان بنفس الاطار ماركة دنلوب ١٨ X ٥٢٥٥ رقم ٣٩٤٢٥٦ الذي سبق اشترته الجمعية في ١٩٤٢/٧/٢٧ وأضيف لعهد مخازنها في ١٩٤٢/٨/١ بالاذن رقم ٢٧١ كما تبين ذلك من دفتر الشهب الخاص بالعهد إذ قيد اطار الكاوتشوك برقم ٣٩٤٢٥٦ مرتين الأولى في الدفتر الخاص بسنة ١٩٤٢ بالصحيفة رقم ٣٦٢ منه والثانية في الدفتر الخاص بسنة ١٩٤٤ في الصحيفة رقم ١٩٢ منه وأضاف السيد عبد الرحيم محمد انه لا يعلم كيف حصل المتهم الأول على الاطار المذكور بحيث استطاع تقديمه للجمعية في ٢٢ من يونيه سنة ١٩٤٤ مع انه كان قد سلم في ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٢ لقائد سيارة أخميم أحمد محمود حسن وان المتهم الأول لم يقدم للجمعية فاتورة الشراء عندما صرف له مبلغ ٢٢ جنيها في ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٤ كما انه لم يقدم سوى اطار الكاوتشوك مع ان الطلب المقدم منه بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٤٤ لم يكن قاصرا على الكاوتشوك وانما جاء به ان مبلغ ال ٢٢ جنيها المطلوب هو عن كاوتشوك وأدوات، وبعد أن أوردت المحكمة في حكمها الأدلة المبررة لاستنتاجها في منطق سائح انتهت إلى بيان الأدلة قبل هذا الطاعن في قولها « وان المتهم الثاني قد اشترك مع المتهم الأول في ارتكاب هذه الجريمة بطريقى الاتفاق والمساعدة وهذا ثابت ثبوتا كافيا مما يأتى - أولا : انه ثابت من أقوال المتهم الثاني نفسه ان الاطار موضوع

الجريمة كان مودعا بمخزن الجمعية بأخميم وفي متناول يده وقد تولى فعلا نقله بنفسه من المخزن المذكور إلى المتهم الأول بسوهاج حيث تمكن الأخير من تقديمه للجمعية والاستيلاء على مبلغ ٢٢ جنيها ثمنه - ثانيا - ان المتهم الثاني المذكور أعد في هذا الوقت فاتورة شراء نسب صدورها من شخص أطلق عليه اسم أحمد حسن محمد - وقد أعطى هذه الفاتورة للمتهم الأول تعزيزا لعملية البيع وتسيلا لمهمة المتهم الأول عند صرف ثمن البيع وقد ثبت على ما تقدم البيان ان هذه الفاتورة زائفة وصادرة من تاجر وهمي وزعم المتهم الثاني ان شخصا مجهولا سلمه هذه الفاتورة لتوصيلها للمتهم الأول وانه لا يعلم عنها شيئا ولكن ثبت من عملية المضاهاة التي قام بها حضرة الطبيب الشرعى أنها محررة بخطه الأمر الذي يقطع بكذبه كما يقطع بتوافر القصد الجنائي لديه - وقد زعم أخيرا وعلى خلاف أقواله الأولى أنه بناء على طلب المتهم الأول حرر بخطه صورة طبق الأصل من الفاتورة المقدمة اليه فضلا عن عدم جدية هذا الزعم وعن أنه جاء متأخرا فان كذبه واضح من أن عبارة الخطاب الذي قدمه المتهم الأول والذي كانت الفاتورة مرفقة به تفيد ان المرسل هو أصل الفاتورة وليس مجرد صورة منها وقد خلا الخطاب من أى كلمة تؤيد رواية المتهم الثاني وبناء على ما تقدم يتعين عقاب المتهم الثاني المذكور بالمواد ٤٠ / ٣٠٢ ، ٤١ ، ٤٢ عقوبات .

« وحيث ان الوجه الأول مردود بأن ما أوردته المحكمة من الأدلة على اشتراك الطاعن يؤدي إلى ما رتبته عليها من أن هذا الأخير كان متفقا مع الطاعن الأول على اقتراف الجريمة حين سلمه الاطار الذي كان في عهده بمخزن أخميم وانه ساعده بذلك على اقتراف جريمته ولم تستخلص

٣٠١

٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧

جريمة خيانة الأمانة . متى تتم . اشتراك . متى يتوافر أركانه . خلو الحكم من العناصر الواقعية لتكوين الجريمة أو استدلاله على ثبوت التهمة بأدلة لا تؤدي إلى ما انتهى إليه . قض .

المبادئ القانونية

١ — إن جريمة خيانة الأمانة تتم بمجرد خروج الأمين عن مقتضى عقد الأمانة وانعقاد عزمه على التصرف فيما أوثمن عليه تصرف المالك . أما محاولته التصرف فيما أوثمن عليه بعد ذلك فانها لا تخرج عن كونها من أدلة الاثبات

٢ — إن تهمة الاشتراك لا تتوافر أركانها إلا إذا كان فعل الاشتراك الذي نسب إلى المتهم قد وقع قبل تمام الجريمة

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان العناصر الواقعة لتكوين الجريمة التي عوقب الطاعن من أجلها بيانا تتمكن معه محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون فضلا عن أنه استدلل على ثبوت التهمة بأدلة لا تؤدي إلى ما انتهى إليه فان ذلك مما يعيبه ويوجب نقضه

المحكم

« حيث ان وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يبين وقائع اتفاق الطاعن مع مع الفاعل الأصلي في جريمة خيانة الأمانة ذلك الاتفاق الذي ينبغي لكي يتحقق قانونا أن يكون سابقا على ارتكاب الجريمة وأن تكون هي إقدمات

هذه النتيجة من مجرد تسليمه الاطار فحسب بل من عدم أخذه سنداً عليه بتسليمه إياه ومن تحريره الفاتورة التي قصد بها الطاعنان الإيهام بواقعة مزورة هي شراء الاطار من تاجر وهمي بأسيوط وهي في ذلك لم تتجاوز سلطتها في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى وما يثيره الطاعن من جدل في هذا الصدد لا معنى له إلا محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها مما لا شأن لهذه المحكمة به .

« وحيث انه عن الوجه الثاني فانه وإن كان من المقرر قانونا ان الأفعال المكونة للاشتراك يجب أن تكون سابقة على اقرار الجريمة أو معاصرة لها إذ اشترطت المادة ٤٠ من قانون العقوبات لتحقيق الاشتراك بطريق التحريض والاتفاق ان تقع الجريمة بناء عليهما وقيام الاشتراك بطريق المساعدة ان تنصب تلك المساعدة على الأعمال المجهزة أو المسهلة أو التعممة لارتكاب الجريمة إلا أنه مع ذلك لا حرج على المحكمة إذا هي استنتجت استنتاجا سائما فعل الاشتراك السابق من مجرم لاحق لوقوع الجريمة والحال في هذه القضية ان تمكن الطاعن الأول من الاستيلاء على الاطار حصل قبل استيلاء هذا الأخير على مبلغ الاثنين وعشرين جنيها وقد ساعده بفعله هذا على الاستيلاء على المبلغ المذكور أما الفاتورة فقد استخلصت منها المحكمة مع سائر الأدلة علاقة الطاعنين كلاهما بالآخر وسبق حصول اتفاق بينهما على ارتكاب الجريمة .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن ابراهيم حامد على ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٨٣٣ سنة ١٧ ق)

بناء عليه . وأن الأعمال التي صدرت عن الطاعن وأخذت بها المحكمة قد وقعت بعد ارتكاب الفاعل الأصلي للجريمة وهي أعمال لا عقاب عليها قانوناً في ذاتها ولا تؤدي عقلاً إلى القول بحصول اتفاق بينه وبين الفاعل الأصلي على ارتكابها — ولا تعتبر من قبيل أعمال المساعدة لأنها كلها وقعت بعد أن تمت الجريمة .

« وحيث أن وقائع الدعوى تحصل على ما جاء بالحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم الطعون فيه بأسبابه في أنه قدمت للكاتب الأول بإدارة الجوازات بوزارة الداخلية في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ثلاثة جوازات سفر سعودية للتأشير عليها بمغادرة البلاد وعلى كل منها طابع تمغة ثمنه خمسمائة مليم — ومع كل جواز « أرنيك » بطلب التصريح بالخروج عليه طابع ذو ثلاثين مليماً وقد سلمها الكاتب الأول لوكيل الاو بمباشي حواش ابراهيم الذي كان موجوداً مصادفة بمكتبه لكي يؤشر عليها من القلم المختص ويعيدها اليه . ولكنه لم يعد ولما استبطأ مقدمها انصرف على أن يعود يوم السبت ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ وجاء فعلاً في هذا اليوم ولم يكن حواش ابراهيم قد عاد بها . فاستدعاه الكاتب الأول وسأله عنها فأنكر استلامها . ثم أن حواش ذهب الى الصراف وعرض عليه طابعي تمغة من فئة خمسمائة مليم وطابعين من فئة ثلاثين مليماً على اعتبار أنها جديدة وطلب ردها اليه واسترداد ثمنها فارتاب فيها وتبين أنها من الطوابع التي كانت ملصقة على الجوازات « والأرنيك » سألته الذكر — ولما سئل حواش ابراهيم في ذلك زعم للصراف أنها للطاعن وأنه سلمها اليه لبيعها فاستدعى الطاعن وسأله فقال أن الطوابع لأحد أقاربه وأنها كانت ملصقة على جوازات سفر مصرية عدل أصحابها عن السفر فاتزعها ليستردها ثمنها . ولما أفهمه بأن عليها

علامة الحكومة السعودية عاد وقرر له أن أحد أهالي مديرية الشرقية أعطاها له لبيعها وأنه دفع له ثمنها من جيبه ثم عدل عن ذلك وقرر أن حواش ابراهيم أعطاها له في اليوم السابق ليحفظها عنده حتى الصباح وأنه حضر في اليوم التالي وأخذها وانصرف وأنه لا يعلم عن موضوعها شيئاً وبالتحقيق أصر على هذا القول الأخير وأنكر ما عداه وقد شهد العسكري عبد العليم أحمد الصعدي بأن الطاعن كان قد عرض عليه هذه الطوابع لبيعها له فلم يقبل .

« وحيث أن الحكم الطعون فيه قال في معرض ثبوت التهمة على الطاعن أن الحكم المستأنف أشار إلى وقائع الدعوى وأقوال الشهود ودفاع المتهم ويؤخذ مما شهد به الشهود وما قاله المتهم وزميله أن المتهم اشترك في جريمة اختلاس الطوابع لحفظها وفي اليوم التالي أعادها اليه فلما قدمها للصراف لاسترداد ثمنها ضبط بها ولما سئل عنها ادعى بأنها لبعض أقاربه فلما ووجه بحقيقتها ذكر أن زميله هو صاحبها وهذا دليل على علم المتهم بمسك زميله نحو الطوابع المختلسة وعلى اتفاقهما معاً على اختلاسها واسترداد ثمنها .

« وحيث أنه في صورة الدعوى فانه من الواضح أن جريمة خيانة الأمانة التي دين فيها حواش ابراهيم بصفته فاعلاً تتم فعلاً بمجرد خروجه عن مقتضى عقد الأمانة الذي تم بينه وبين الكاتب الأول — وانقاد عزمه على التصرف فيما أوتمن عليه تصرف المالك وأما محاولة التصرف فيه بعد ذلك فانه لا تخرج عن كونها من أدلة الإثبات .

« وحيث أن تهمة الاشتراك المسندة إلى الطاعن لا تتوفر أركانها إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة اللذان نسباً اليه قد وقعا قبل تمام الجريمة .

« وحيث أن الحكم الطعون فيه بعد أن ذكر

الوقائع التي ثبت وقوعها من الطاعن قال وهذا دليل على علم المتهم (أى الطاعن) بمسلك زميله نحو الطوايع المختلصة واتفاقهما معا على اختلاسها واسترداد ثمنها .

« وحيث انه وان صح ان ماصدر من الطاعن من الوقائع التي أخذ بها الحكم للطعون فيه يدل على أنه كان على علم بمسلك زميله نحو الطوايع المختلصة فإنه ليس فيه ما يدل على اتفاقهما على واقعة الاختلاس التي تمت بها الجريمة وقصارى ما يدل عليه هو أن الطاعن أراد أن يساعد زميله على التخلص من تهمة أسندت إليه أو مساعدته في بيع الطوايع المختلصة واذن فالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان العناصر الواقعية لتكوين الجريمة التي عوقب الطاعن من أجلها بيانا تتمكن معه محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون فضلا عن أنه استدلل على ثبوت التهمة بأدلة لا تؤدي إلى ما انتهى إليه وذلك مما يعيبه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع أمام هذه المحكمة .

(طعن محمد السيد منصور ضد النيابة رقم ٩٣٢ سنة ١٧ ق)

٣٠٢

٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧

الدفاع الشرعى الذى يبيح القتل يكفى أن يكون أساسه فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جروح بالغة فى اعتقاد المتهم ولا يلزم أن يكون الخطر حقيقيا فى ذاته .

المبدأ القانوني

إن الشارع إذ نص فى المادة ٢٤٩ ع على

إباحة القتل لدفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا الخوف أسباب معقولة قد دل بذلك على أنه لا يلزم فى الفعل المتخوف منه المسوغ للدفاع الشرعى بصفة عامة أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم بشرط أن يكون هذا الاعتقاد مبنيا على أسباب معقولة - ومتى كان الأمر كذلك فىكون الحكم المطعون فيه إذا اشترط فى الفعل المسوغ لحق الدفاع الشرعى أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته وأن مجرد توهم المتهم الخطر لا يكفى - يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وهذا يعيبه ويستوجب نقضه

المحكمة

« حيث ان وجه الطعن يتحصل فى أن المحكمة إذ اعتبرت أن حق الدفاع الشرعى لا يوجد إلا حيث يكون الاعتداء المراد دفعه حقيقيا وأنه لا يكفى لتبريره الظن خطأ بوقوع اعتداء تكون قد أخطأت فى تأويل القانون لأنه لا يشترط فى الاعتداء المهدد للنفس أن يكون حقيقيا بل يكفى فيه اعتقاد الشخص بوجود خطر مهدد لنفسه أو نفس غيره وأن يبنى هذا الاعتقاد على سبب معقول ، ويكون سببه معقولا كلما كان ظاهر الفعل الذى تصور منه المتهم الخطر يؤدي إلى هذا التصور إذ حق الدفاع الشرعى قد يبنى على الخوف من وقوع تعدد لاعتلى وقوع تعدد بالفعل ويقول الطاعن فى بيان هذا الوجه أن واقعة الدعوى تدل على أنه عندما رأى المجنى عليه يعدو خلف أخيه حاملا فأسه اعتقد كما اعتقد شهاده الاثبات وهو شيخ البلدة أنه قصد بأخيه شرا

فما جله بضربه بالعصا ليمتنعه عن اللحاق به فيكون إذن في حالة دفاع شرعى عن نفس أخيه وما كان لمحكمة الجنايات وهى تنظر الدعوى مجددا إلا أن تفصل فيها إذا كان قد تجاوز حد هذا الدفاع أو لم يتجاوزه . أما ما ذهبت إليه المحكمة من أن المجنى عليه لم يحاول الاعتداء على أخى الطاعن وأنه إنما أسرع نحوه لضبطه تنفيذا لأمر شيخ البلدة فهو تصور خاطئ . إذ أن هذا الشيخ قطع في شهادته أمام المحكمة بأن المجنى عليه كان يعدو خلف أخى الطاعن وهو يحمل الفأس ليضربه بها .

« وحيث أن الحكم الطعون فيه إذ دان الطاعن بين واقعة الدعوى في قوله أنها تلخص في أنه قامت مشاجرة بين عائلى خطاب وعطية بسبب الرى وأصيب فيها أفراد من العائلتين ومن بينهم على ابراهيم خطاب الذى قرر أن المتهم ابراهيم على عطية ضربه بعصا على رأسه فأحدث به العاهة المستديمة المينة بالتقارير الطبية والتي سيأتى بياها بعد وقد قرر المجنى عليه أنه كان ذاهبا إلى حقله فقابلته المتهم وضربه بالعصا على رأسه واستشهد على ذلك عبد المجيد خطاب الذى قرر في التحقيق أنه كان في حقله فسمع الصياح فتوجه إلى ناحيته فوجد خلقا كثيرا ولم يكن المجنى عليه موجودا ورأى زكى بدوى خطاب فأراد أن يمنعه من الاشتراك في المشاجرة فاحتضنه فحضر مصطفى عطية مصطفى وأراد أن يضرب زكى فأصابته الضربة ذراعه هو ثم جاء المجنى عليه ورأى المتهم وهو يضربه وقال في الجلسة أنه بعد أن أصابته ضربة مصطفى عطية مصطفى التى قصد بها زكى جرى مصطفى لأنه ضرب شيخ البلد ولم يكن يقصده وكان المجنى عليه على ابراهيم خطاب موجودا في هذه الاثناء فتبع مصطفى وكان مع المجنى عليه فأس فظل مصطفى يجرى ويتبعه المجنى عليه واضعا الفأس على كتفه حتى

وصلا إلى جسر التربة وكانت جافة وكان يقف على هذا الجسر المتهم ابراهيم على عطية فلما بلغ مصطفى الجسر عبر التربة مارا أمام المتهم ثم مر أمامه أيضا المجنى عليه متابعا مصطفى عن قرب ولا تزيد المسافة بينهما على المترين فضربه المتهم على رأسه بالعصا . وقال الحكم ردا على دفاع الطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفس أخيه مصطفى . أنه لى يوجد حق الدفاع الشرعى يجب أن يكون الاعتداء المراد رده حقيقيا فلا يكفى لتبرير الدفاع الظن خطأ بوقوع اعتداء

« ومن حيث ان الحالة التى كان عليها المجنى عليه وقت الاعتداء عليه من المتهم أخذنا بشهادة عبد المجيد خطاب شيخ البلد وقريب المجنى عليه والذى لا تربطه بالمتهم صلة أنه كان يتبع مصطفى عطية مصطفى وهو يحمل الفأس على كتفه ولم يكن يفصله عنه إلا متران وكان جادا في اللحاق به فلم يكن في حالة وقوع الاعتداء عليه يعتدى على أخى المتهم ولا يحاول الاعتداء عليه ولا يعتبر حمله الفأس دليلا على أنه كان في نيته ضربه به لأنه لم يكن رافعه للضرب به بل كان يضعه على كتفه كما يفعل الفلاحون ولم يحمله عنوة للاعتداء بل كان يشتغل به في حقله فسمع صوت المشاجرة فأسرع إليها والفأس في يده فسمع عبد المجيد خطاب يطلب من الحاضرين ضبط مصطفى عطية مصطفى لضربه إياه فأسرع نحوه لضبطه تنفيذا لأمر شيخ البلد » وحيث ان الشارع إذ نص في المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات على اباحة القتل لدفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة فتد دل بذلك على أنه لا يلزم في الفعل المتخوف منه المسوغ للدفاع الشرعى بصفة عامة أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم بشرط أن يكون

فيها جديدة لم يحصل الأدلاء بها فيما سبق جلسة
المحاكمة من إجراءات
المحكمة

« حيث ان مما يتعاه الطاعن على الحكم
المطعون فيه انه قد وقع باطلا وفي بيان ذلك يقول
الطاعن بعد أن أشار إلى البلاغ وخلوه من التعيين
والتخصيص بالنسبة إلى الضارين وإلى ما شهد
به بعض الشهود عند التبليغ إلى نائب العمدة انه
طلب الى المحكمة استدعاء هذا الأخير فرفضت
هذا الطلب .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه ان الطاعن
مستندا إلى شهادة الشهود ومع انه تعرض للبلاغ
وتجهيله لتفصيلات الحادث وكذلك ما جاء تعميما
وعلى لسان بعض الشهود بمحض ضبط الواقعة قال
ان البلاغ لم يعد للتفصيل وأن المحضر لم يكن المجال
لما عدا بيان الحادث إجمالا فانه رفض طلب الدفاع
استدعاء نائب العمدة لمناقشته وقال ان الدفاع لم
يصر على الطلب ولم يبين موضوعه وانه كان على
الطاعن أن يعلنه طبقا للقانون أما ولم يفعل فلا
وجه للطلب وقد استبان الأمر ووضع وجه
الحق فيه .

« وحيث انه يبين من مراجعة محضر الجلسة
ان الدفاع عن الطاعن طلب استدعاء نائب العمدة
لسؤاله وقد تقدم بالطلب عند المرافعة أثر مناقشة
بعض الشهود في أمر التبليغ عن الضارب إليه
وقد انتهى الدفاع إلى طلب البراءة ومن باب
الاحتياط سماع نائب العمدة .

« وحيث ان رفض الطلب للأسباب الواردة
بالحكم لا يتفق وهذا الذي ثبت بالمحضر عنه
وعن موضوعه والسبب فيه ولا يؤخذ على الطاعن
عدم إعلانه وقد ظهر ان الواقعة التي يريد سؤاله

هذا الاعتقاد مبنيا على أسباب معقولة ، ومق كان
الأمر كذلك فيكون الحكم المطعون فيه إذا اشترط
في الفعل المسوغ لحق الدفاع الشرعي أن يكون
خطرا حقيقيا في ذاته وأن مجرد توهم المتهم الخطر
لا يكفي — يكون قد أخطأ في تأويل القانون وهذا
يعيبه بما يستوجب نقضه

« وحيث انه لما تقدم تعيين قبول الطعن ونقض
الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع
أمام هذه المحكمة .

(طعن ابراهيم على عطيه ضد النيابة وآخر مدع بحق
مدني رقم ١٨١٧ سنة ١٧ ق)

٣٠٣

٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧

طلب استدعاء شاهد لسؤاله عن واقعة جديدة
ظهرت في الجلسة . عدم إجابة هذا الطلب بحجة أن المتهم
قصر في إعلان الشاهد قبل الجلسة . قصور

المبدأ القانوني

إذا تبين من مراجعة محضر الجلسة أن
الدفاع عن الطاعن طلب استدعاء شاهد لسؤاله
وأنه تقدم بهذا الطلب عند المرافعة أثر مناقشة
بعض الشهود في أمر التبليغ عن الضارب وانتهى
الدفاع إلى طلب البراءة ومن باب الاحتياط
سماع الشاهد الذي طلب استدعاءه فان الحكم
برفض هذا الطلب بحجة أن الدفاع لم يصر عليه
ولم يبين موضوعه وأنه كان عليه أن يعلن
الشاهد يكون قاصرا لأنه لا يصح أن يؤخذ
على الطاعن عدم إعلانه الشاهد وقد ظهر أن
الواقعة التي يريد سؤال الشاهد عنها والمناقشة

أن ترد على طلبه . وفصلا عن هذا فانها لم تبين وجه ترجيحها رأي القسم الطبي الشرعي بانه يرجح كثيرا ان الامضاء كتبت بيد الطاعن على رأي الخير الاستشاري بأن الطاعن لم يكتبها ولم تورد من الأدلة على الادانة ما يكفي للاقتناع بها . وهذا كله منها قصور يوجب نقض حكمها .

« وحيث انه يبين من مراجعة الأوراق أن الطاعن قد طلب في المذكرة المقدمة منه إلى المحكمة الاستئنافية « استدعاء خير قسم الطب الشرعي لمناقشته والتصريح له بإعلان الخير الاستشاري الاستاذ حسن شهاب لحضور هذه المناقشة » ولكنها دأته دون أن تتعرض لهذا الطلب وترد عليه ، ولما كان هذا الطلب مهما لتعلقه بتحقيق الدعوى لظهور الحقيقة فيها فإن عدم الرد عليه يعد قصورا مبطلا للحكم . » وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن محمود علي سليمان المضيبي ضد النيابة رقم ١٣٨٤ سنة ١٧ ق)

٣٠٥

١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧

حكم . تسييه . اكتماء بالإشارة إلى ما تم في تحقيقات أخرى إجمالا دون أن يبين الدليل المستند منها . قصور

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالإشارة إلى التحقيقات التي تمت في دعوى أخرى إجمالا دون أن يبين الدليل المستند منها ويذكر مؤداه في الصدد الذي يتحدث عنه فانه يكون قاصر البيان واجبا نقضه

(٧)

عنها والمناقشة فيها جديدة لم يحصل الأدلاء بها فيما سبق جلسة المحاكمة من إجراءات .

« وحيث انه متى كان الأمر كذلك كان الحكم إذ رفض طلب استدعاء الشاهد للأسباب الواردة به قد شابه قصور يعيه بما يستوجب نقضه » وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن عبد الفتاح حجازي الدسوقي ضد النيابة رقم ٩٣٩ سنة ١٧ ق)

٢٠٤

١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧

طلب استدعاء خير لمناقشته . عدم الرد على هذا الطلب . قصور

المبدأ القانوني

إذا تبين من مراجعة الأوراق أن الطاعن قد طلب في المذكرة المقدمة منه إلى المحكمة الاستئنافية استدعاء خير قسم الطب الشرعي لمناقشته والتصريح له بإعلان الخير الاستشاري لحضور هذه المناقشة ولكن المحكمة دأته دون أن تتعرض لهذا الطلب وترد عليه فان حكمها يكون قاصرا لأن هذا الطلب مهما لتعلقه بتحقيق الدعوى لظهور الحقيقة فيها

المحكمة

« حيث ان الطاعن يتمسك في طعنه بانه طلب في المذكرة التي قدمها إلى المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم الابتدائي الصادر براءته ومن باب الاحتياط استدعاء خير القسم الطبي الشرعي لمناقشته مع إعلان الخير الاستشاري لحضور المناقشة ولكنها ألغت هذا الحكم ودأته دون

المحكم

« حيث ان الطاعن ينعى فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه دانه بتزوير السند موضوع الدعوى واستعماله دون أن يبين الأدلة على ثبوت وقوع الجريمة منه ولا كيفية التزوير وطريقة الاستعمال » وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه ذكر أدلة الإثبات في قوله . « أنه تبين للمحكمة من التحقيقات التي تمت في الدعوى المدنية أن المتهم (الطاعن) اصطنع السند المطعون فيه ونسب صدوره إلى مورث المدعين بالحق المدني المرحوم علي علي الشيخ كما أنه استعمل هذا السند المزور بأن قدمه في القضية المدنية سالفة الذكر » ولما كان الحكم قد اكتفى بالإشارة إلى التحقيقات التي تمت في دعوى أخرى اجمالا دون أن يبين الدليل المستمد منها ويذكر مؤداه في الصدد الذي تحدث عنه فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

« وحيث انهما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقى أوجه الطعن .

(ملن عبدالله محمد الجوز ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدنى رقم ١٣٨١ سنة ١٧ ق)

٣٠٦

١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧

حكم . تسببه بما لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . قصور

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قاصرا في الرد على دفاع الطاعن - وما ذكره لا يؤدي إلى مارتبه عليه

من ثبوت توافر الأركان المكونة للجريمة فإنه يكون معيبا مما يستوجب نقضه

المحكم

« حيث ان الطاعن ينعى فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بالجريمتين (زرع الحشيش واحرازه بقصد الاتجار) قد شلله قصور يعيبه ويبطله - وفي بيان ذلك يقول انه تمسك بأنه لا يباشر زرع الأرض التي وجد بها الزرع ولا يشرف عليها بل يؤجرها للغير كما أنه لا يعرف شجيرات الحشيش لحدائنه منه غير أن المحكمة وقد استبعدت عقد الاتجار الذي استند إليه لما قلته من أنه أعد خصيصا لدرء التهمة عنه واعتبرت الجريمة لاصقة به ومسئوليته قائمة بشأنها لم تقم الدليل على الحيازة الفعلية للمادية وعلى العلم بماهية ما أحرز .

« وحيث انه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن فصل الوقائع قال « ان » المتهم اعترف على نفسه بأن المساحة التي احتوت « زراعة الحشيش قد استقطعها من أرض والده » « ليستغلها هو لحسابه الخاص ثم شفع اعترافه » « هذا بأنه أجراها بعقد إيجار إلى كيلاني محمد » « تحدث عن العقد وشهوده وذكر ان عقد » « الاتجار انما هو عقد مفتعل ومحضر لدرء » « التهمة عن المتهم ولا ترى المحكمة محلا للتحويل » « عليه ثم انتهى إلى القول بأنه متى استبان » « هذا فان المحكمة لا تعول على عقد الاتجار » « وتبقى التهمة لاصقة بالمتهم ومسئوليته قائمة » « بشأنها » ولما كان هذا الحكم قاصرا في الرد على دفاع الطاعن المشار إليه لأنه ان صح اعتبار ما ذكره متجعا في استبعاد عقد الاتجار فإنه لا يؤدي إلى ما رتب عليه من ثبوت توافر الأركان المكونة

للطعون فيه أنه إذ قضى بإدائه في جريمة إخفاء المسرقات قد شابه قصور يطله وفي بيان ذلك يقول ان الحكم اتخذ من مجرد حيازته لبعض المسرقات دليلا على توفر ركن العلم بالسرقه مع أنه اشتراه في الطريق العام جهارا بسعر يوازي ثمن المثل ولم تكن به علامة مميزة لصاحبه .

« وحيث انه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حين دان الطاعن في الجريمة قد اكتفى في صدد بيان دليله على العلم بالسرقه بقوله وهو يرد على الدفاع « أنه دفاع غير مقبول خصوصا وان الثمن الذي اشترى به يقل عن ثمن المثل » ولما كان هذا وحده مع عدم بيان فرق القيمتين لا يكفي بذاته لأن تستخلص المحكمة منه العلم بالسرقه والواجب في جريمة إخفاء الأشياء المسرقة أن يبين الحكم الدليل الصحيح على علم المتهم بأن الأشياء التي وجدت عنده تحصلت عن سرقه وإلا كانت التهمة غير وافية البيان في أهم شطر من أركان وجودها .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(طعن ادوار صليب يوسف ضد النيابة رقم ١٣٨٧ سنة ١٧ ق)

٣٠٨

١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧

سبب . استنتاجه من ألقاظ الهتاف وظروفه . لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة القضا متى كان الاستنتاج سائنا .

المبدأ القانوني

إذا استنتجت المحكمة من ألقاظ الهتاف

للجريمتين من ناحية زرع الحشيش وحيازة ثمره مع العلم بحقيقة أمره - لذلك فانه يكون معينا مما يستوجب نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وتحديد جلسة أمام هذه المحكمة لنظر الموضوع وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(طعن فهران سليمان عبد الحميد ضد النيابة رقم ٢٠٩٢ سنة ١٧ ق)

٣٠٧

١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧

جريمة إخفاء أشياء مسروقة . وجوب قيام الدليل الصحيح على علم المتهم بأن الأشياء تحصلت عن سرقه . الاكتفاء بانقول بأن ثمن الشراء يقل عن ثمن المثل . لا يكفي

المبدأ القانوني

إن الواجب في جريمة إخفاء الأشياء المسرقة أن يبين الحكم الدليل الصحيح على علم المتهم بأن الأشياء التي وجدت عنده تحصلت عن سرقه وإلا كانت التهمة غير وافية البيان في أهم شطر من أركان وجودها - فإذا اكتفى الحكم في صدد الرد على ما دفع به المتهم من عدم علمه بالسرقه ان هذا الدفاع غير مقبول خصوصا وأن الثمن الذي اشترى به يقل عن ثمن المثل فان هذا وحده مع عدم بيان فرق القيمتين لا يكفي بذاته لأن تستخلص المحكمة منه العلم بالسرقه .

المحكم

« حيث ان الطاعن ينعى فيما ينهه على الحكم

والظروف التي صدر فيها أن الطاعن إنما كان يقصد سب رئيس مجلس الوزراء وكان هذا الاستنتاج سائفاً تختمله ألقاظ الهتاف ومكان وزمن حصوله فلا يقبل من الطاعن الجدل في هذا الصدد

المحكمة

« حيث أن الطاعن يبنى طعنه على أنه كان حسن النية في الجهر بقوله « ليحي الملك ويسقط التقراشي » ويقول أنه إنما كان يقصد بهذا النداء أن يلتبس من الملك استعمال حقه الدستوري في إسقاط الوزارة لا بدالها بغيرها ولا جريمة في ذلك » وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه (أولاً) سب موظفاً عاماً هو حضرة صاحب الدولة محمود فهمى التقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء بسبب أداء الوظيفة وذلك بأن هتف بقوله يسقط التقراشي (ثانياً) قاوم بالقوة والعنف رجل الضبط البوليس الملكى محمد أبو الفتوح مصطفى أثناء تأدية وظيفته بأن أمسك بتلابيه وثني إبهام يده . . . الخ والحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم الطعون فيه دانه بهاتين الجريعتين وقال في ذلك « بما أن شهادة رجل البوليس الملكى محمد أبو الفتوح مصطفى ونصر السيد نصر أبو العلا تلخص في أنهما كانا معينين للملاحظة الطريق أثناء مرور الموكب الملكى لصلاة الجمعة بشارع محمد بك فريد وعند عودة الموكب إلى القصر العامر كان وقوفهما على الأقرير الأيمن للطريق بالنسبة لسيره عند تلاقي شارعى محمد بك فريد وعبد المنعم فلما وصلت العربية الملكية تجاههما لاحظ أن المتهم ومعه ثلاثة من رفقاته كانوا يقفون عند الزاوية الأخرى مع تقاطع الشارعين في نفس

الناسية من الطريق وقد هتفوا ثلاث مرات (يحيا الملك ويسقط التقراشي) وكان المتهم في كل مرة يبدأ بالهتاف فيرده من بعده زملاؤه وقد انتظر الشاهدان إلى أن مر الموكب الملكى وبدأ المتهم وزملاؤه في الانصراف فتقدم أولهما وأمسك بالمتهم يده اليمنى كما أمسك بأحد زملائه يده اليسرى إلا أن المتهم أمسك بأصبع الشاهد الأيمن فأخذ يلويه محاولاً تخلص نفسه وكان الشاهد الآخر قد لحق به فعاونته على القبض عليه وتمكن زميل المتهم أثناء ذلك من الفرار . وبينما تقدم أن المحكمة استتجت من ألقاظ الهتاف والظروف التي صدر فيها أن الطاعن إنما كان يقصد سب رئيس مجلس الوزراء ولما كان هذا الاستنتاج سائفاً إذ تختمله ألقاظ الهتاف ومكان وزمن حصوله فلا يقبل منه الجدل في هذا الصدد » وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن أحمد رشاد عبد الفتاح ضد النيابة رقم ١٣٩١ سنة ١٧ ق)

٣٠٩

١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧

دعوى مباشرة . تصدى . رفع الدعوى مباشرة يقتضى وجوب صحة التكليف بالحضور . صدور الحكم بناء على تكليف باطل . حق المتهم في استئنافه . يجب أن تقتصر المحكمة الاستئنافية على القضاء بطلان الحكم ولا تصدى للموضوع . الدفع بطلان الحكم لعدم صحة التكليف بالحضور . عدم الرد على هذا الدفع . قصور .

المبادئ القانونية

١ - متى كان رفع الدعوى مباشرة على المتهم أمام المحكمة ينبغي أن يحصل بناء على

تكليفه بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية — كما تقضى به المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات — وجب أن تكون ورقة التكليف بالحضور صحيحة حتى يترتب عليها أثرها القانوني وهو اتصال المحكمة بالدعوى فإذا لم يحضر التهم وكان لم يعلن أصلاً أو كان إعلانه باطلاً فلا يحق للمحكمة أن تتعرض للدعوى فإذا هي فعلت كان حكمها باطلاً فإذا كان التهم لم يعارض في الحكم الغيابي الابتدائي الذي شابه هذا البطلان فإنه يحق له أن يتمسك به أمام المحكمة الاستئنافية وفي هذه الحالة لا يجوز لهذه المحكمة إذا تبين صحة الدفع أن تصدى لموضوع الدعوى وتفصل هي فيه على اعتبار أن محكمة أول درجة قد استنفدت سلطتها فيه بالحكم الغيابي الصادر منها لأن محل هذا أن تكون محكمة أول درجة مختصة بنظر لدعوى وأن تكون الدعوى رفعت أمامها على الوجه الصحيح بل يجب على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم الغيابي .

٢ - إذا تبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن التهم دفع ببطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة لأنه لم يعلن بالجلسة التي صدر بها ولكن المحكمة لم تتعرض لهذا الدفاع ولم تغلله

وقضت بتأييد الحكم الابتدائي الغيابي فإن حكمها يكون واجباً نقضه

المحكمة

« حيث ان مما أخذه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه دفع أمام محكمة ثاني درجة بأن الحكم الابتدائي الصادر عليه غيباً باطل لأنه لم يعلن بالحضور أمام المحكمة وقد فصلت المحكمة في الدعوى دون أن ترد على هذا الدفع .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية ان الطاعن دفع ببطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة لأنه لم يعلن بالجلسة التي صدر بها ولكن المحكمة لم تتعرض لهذا الدفاع وقضت بتأييد الحكم الابتدائي الغيابي .

« وحيث انه متى كان رفع الدعوى مباشرة على التهم أمام المحكمة ينبغي ان يحصل بناء على تكليفه بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية — كما تقضى به المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات — وجب أن تكون ورقة التكليف بالحضور صحيحة حتى يترتب عليها أثرها القانوني وهو اتصال المحكمة بالدعوى فإذا لم يحضر التهم وكان لم يعلن أصلاً أو كان إعلانه باطلاً فلا يحق للمحكمة أن تتعرض للدعوى فإذا هي فعلت كان حكمها باطلاً .

« وحيث ان التهم إذ لم يعارض في الحكم الغيابي الابتدائي الذي شابه هذا البطلان فإنه يحق له ان يتمسك به أمام المحكمة الاستئنافية وفي هذه الحالة لا يجوز لهذه المحكمة إذا تبين صحة الدفع ان تصدى لموضوع الدعوى وتفصل

هي فيه على اعتبار أن محكمة أول درجة قد استنفدت سلطتها فيه بالحكم الغيابي الصادر منها لأن محل هذا أن تكون محكمة أول درجة مختصة بنظر الدعوى وأن تكون الدعوى رفعت أمامها على الوجه الصحيح بل يجب عليها — يعني المحكمة الاستئنافية — أن تقصر حكمها على القضاء بطلان الحكم الغيابي .

« وحيث أنه متى تقرر ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذ لم يتعرض لدفاع الطاعن ويفنده .

« وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقى أوجه الطعن .

(طعن أحمد محمد بدر ضد النيابة رقم ١٣٩٤ سنة ١٧ ق)

٣١٠

١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧

طلب ضم تحقيقات . الفصل في الدعوى دون أن ترد المحكمة على هذا الطلب . قصور

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت من المذكرة التي قدمها الدفاع عن الطاعن إلى المحكمة الاستئنافية أنه تمسك بأن الأشياء موضوع الجريمة لم تكن متحصلة من سرقة واستند في ذلك إلى تحقيقات طلب ضمها إلى أوراق الدعوى فأمرت المحكمة بفتح باب المرافعة وتكليف النيابة بضم التحقيقات المشار إليها إلا أنها بعد ذلك قضت في الدعوى دون أن تتحدث عن هذه التحقيقات

ولا عن الدفاع المشار إليه فإن هذا يعتبر قصورا يوجب نقض الحكم

المحكم

« حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه باخفاء مواشى مسروقة مع أن الدفاع قد تمسك بأن الثابت في التحقيقات أن مالك المواشى قد سلمها إلى خفير مزرعته لحفظها على سبيل المشاركة وقد اختفى هذا الشريك عقب ضياع المواشى واعتبر المحقق ضياعها على سبيل السرقة ونسب إلى الطاعن اخفاءها لأنه تحملها بسيارته بناء على طلب آخر يدعى على رجب إلا أن ذلك الخفير قد أبدى أقواله في ملحق لم يضم للتحقيقات قال فيه أنه سلم المواشى إلى على رجب المذكور فاختلسها مما مؤداه أن المواشى المخفاة لم تكن متحصلة من سرقة وطلب الدفاع ضم الملحق إلى ملف الدعوى فأجابت المحكمة الاستئنافية الطلب وقررت بضمه إلا أنها قضت بتأييد حكم الادانة قبل أن ينفذ أمر الضم وبغير أن تحقق الدفاع .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه والثابت من المذكرة التي قدمها الدفاع عن الطاعن إلى المحكمة الاستئنافية أنه تمسك بأن الخفير الذي اتهمه مالك المواشى عليها قد سلمها إلى المتهم الآخر الذي عهد إلى الطاعن تحملها في سيارته وقال أن المواشى التي أسند إليه إخفاؤها لم تكن إذن متحصلة من سرقة فلا عقاب عليها واستند في ذلك إلى أقوال الخفير المذكور في ملحق للتحقيق طلب ضمه إلى أوراق الدعوى وقد أمرت المحكمة بفتح باب المرافعة وتكليف النيابة بضم الملحق المشار إليه

عن بأقامة الدليل على علم الطاعن بوجود الحشيش بالعربة التي كان يركبها — لأنها كانت وقت الضبط وقبله في حيازة شخص آخر قضى براءته وقد استفادت المحكمة علم الطاعن من ثبوت ملكيته للعربة وهو لا يكفي .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أثبت أن الطاعن حاول وقت التحقيق انكار ملكيته للعربة وقد ثبت من أوراق قلم المرور عدم صحة هذا الادعاء .

« وحيث انه متى كان الطاعن قرر عند التفتيش أن العربة ليست له وبدا من أقواله أنه لا شأن له بها ولا بما فيها فلا يقبل منه التمسك ببطان تفتيشها ومتى كان الأمر كذلك فلا مصلحة له من وراء التمسك بخطأ المحكمة فيما قالته بصد صحة التفتيش أما عن علم الطاعن بوجود المخدر بالسيارة فان المحكمة قد أثبتت ذلك عليه بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طن ماضي محمد ماضي ضد النيابة رقم ١٤٠٢ سنة ١٧ ق)

٣١٢

١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧

عدم سماع أقوال المجنى عليه في جريمة ضرب .
لا بطلان مادام المتهم تنازل صراحة عن طلب سماعه .
إذا كانت العقوبة المحكوم بها في جريمة ضرب موصوف يسبق الأصرار هي نفسها مقررة للجريمة الضرب غير سبق اصرار فلا مصلحة للمتهم في الطعن على الحكم بحجة أنه أخطأ في وصف الجريمة بأنها مع سبق الأصرار

إلا أنها بعد ذلك قضت في الدعوى دون أن تتحدث عن ذلك الملحق ولا عن الدفاع المشار اليه .

ولما كان هذا الدفاع مهما فان عدم الرد عليه يعتبر قصوراً يوجب نقض الحكم .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن محمود لسيداً ضد النيابة رقم ١٣٩٥ سنة ١٧ ق)

٣١١

١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧

ادعاء المتهم أن العربة التي ضبط بها المخدر ليست له . لا يجوز له في هذه الحالة التمسك ببطان التفتيش

النيابة القانونية

١ - متى كان الطاعن قرر عند التفتيش أن العربة التي ضبط بها المخدر ليست له وبدا من أقواله أنه لا شأن له بها ولا بما فيها فلا يقبل منه التمسك ببطان تفتيشها — ومتى كان الأمر كذلك فلا مصلحة له من وراء التمسك بخطأ المحكمة فيما قالته بصد صحة التفتيش

٢ - إذا أثبتت المحكمة علم الطاعن بوجود المخدر بالأدلة التي أوردتها وكانت هذه الأدلة تؤدي إلى ما رتب عليها فلا رقابة لمحكمة النقض على ذلك

المحكمة

« حيث ان الطعن بني على أن تفتيش معاون البوليس العربة التي ضبط بها المخدر باطل لعدم الاذنه من النيابة كتابه فأخذ المحكمة الاستئنافية بنتيجة هذا التفتيش غير صحيح كما أن المحكمة لم

المبادئ القانونية

١ - ليس للطاعن أن يعيب على الحكم عدم سماع المجنى عليه في قضية ضرب إذا كان الثابت أنه تنازل عن هذا الطلب صراحة أمام المحكمة الاستئنافية لعدم الاستدلال على المجنى عليه

٢ - إذا اعتمد الحكم المطعون فيه على الكشف الطبي في تأييد أقوال المجنى عليه من ناحية إصاباته فإنه لا يكون قد جانب الصواب

٣ - إذا كانت العقوبة المقررة للقضية بها على الطاعنين مقررّة أيضاً لجريمة الضرب الذي لم يصدر عن سبق إصرار فإن مصلحة الطاعنين تبتغي في التمسك بالخطأ الذي قالوا بأن الحكم وقع فيه بشأن الوصف القانوني للفعل الجنائي المنسوب إليهم حيث وصفه أنه ضرب مع سبق إصرار .

المحكم

« حيث ان الطاعنين يقولون في طعنهم ان المحكمة اعتمدت في قضائها بثبوت واقعة الضرب التي دأبهم بها على أقوال المجنى عليه والكشف الطبي مع ان الأول لم يحضر ولم يحلف اليمين كما أن الكشف الطبي لا يعتبر دليلاً على نسبة الضرب اليهم وأضافوا أن المحكمة عاقبتهم بالمادة ٢/٢٤١ عقوبات على اعتبار أن الضرب وقع مع سبق الإصرار دون أن تقيم الدليل عليه مما يجعل الحكم قاصر البيان .

« وحيث انه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن الدعوى العمومية أقيمت على الطاعنين بأنهم ضربوا المجنى عليه وأحدثوا به إصابات

مختلفة وكان ذلك مع سبق الإصرار - وفي الجلسة المحددة لنظرها لم يحضر المجنى عليه وحضر الطاعنون ورافقوا في الدعوى قضى بحبس كل منهم شهرين مع الشغل طبقاً للمادة ٢/٢٤١ عقوبات وورد بالحكم « أن التهمة ثابتة من أقوال المجنى عليه » الذي قرر أنه بالنسبة لوجود قضية مركزية بينه وبين المتهم الأول في مشاجرة منذ يومين سابقين حضر المتهمون واعتدوا عليه بالضرب أثناء وجوده بمنزله وقد تأيدت أقواله هذه بالكشف الطبي » - فاستأنفه المحكوم عليهم - وبالجلسة المحددة طلب الدفاع سماع المجنى عليه فتأجلت لحضوره ولاعادة عرضه على الطبيب الشرعي ثم كرر ذلك - وبجلسة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦ قرر الحاضر مع الطاعنين أنه يكفي بأقوال الشاهد في المحضر لعدم الاستدلال عليه فقضت المحكمة الاستئنافية بناء على أسباب الحكم الابتدائي بتأييده بالنسبة للطاعنين الأول والثاني وتعديله بالنسبة للثالث وحبسه شهراً مع الشغل - ومضى كان الأمر كذلك فليس للطاعنين أن يعيبوا على الحكم عدم سماع المجنى عليه بعد أن تنازلوا عن طلبهم صراحة أمام المحكمة الاستئنافية بسبب عدم الاستدلال عليه . أما ما أثاره الطاعنون عن الكشف الطبي فهو في غير محله وقد كان معروفاً كعنصر من عناصر الأثبات في الدعوى فإذا ما اعتمد عليه الحكم في تأييد أقوال المجنى عليه من ناحية إصاباته الطاعنين فإنه لا يكون قد جانب الصواب . وأما عن الوجه الأخير فإن الحكم أن أغفل الإشارة في أسبابه إلى سبق الإصرار مع وجوب بيان الأدلة التي تقيده إلا أن العقوبة المقررة للقضية بها على الطاعنين مقررّة أيضاً لجريمة الضرب الذي لم يصدر عن سبق إصرار وبذلك استفتت مصلحة الطاعنين في التمسك بالخطأ الذي قالوا بأن

الحكم وقع فيه بشأن الوصف القانوني للفعل الجنائي المنسوب اليهم .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن سيد أحمد سليمان وآخرين ضد النيابة رقم ١٣٩٦ سنة ١٧ ق)

٣١٣

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧

تقرير كذب الشهادة . موضوعي ما دامت الأدلة التي ذكرها الحكم تؤدي إلى ما انتهى إليه . جريمة شهادة الزور . متى تتحقق

المبادئ القانونية

١ — لما كان كذب الشهادة متعلقا بالموضوع والفصل فيه متروك لقاضي الدعوى فإنه متى كانت الأدلة والاعتبارات التي ذكرها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فإن الطعن لا يكون له محل

٢ — يكفي لتحقيق جريمة شهادة الزور أن تكون الشهادة من شأنها أن تؤثر في الحكم لصالح المتهم أو ضده ولو لم يتحقق ذلك بالفعل

المحكم

« حيث ان الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن الحكم دان الطاعن بشهادة الزور من غير أن يبين أن ما شهد به كان من شأنه أن يؤثر في الحكم الذي يصدر في الدعوى سواء للمتهم أو عليه . وحيث ان هذا الوجه مردود بما أورده المحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه

بأسبابه من أن المتهم في جنحة احراز المخدر أشهد الطاعن وأن هذا شهد بأنه كان موجودا أثناء قيام صول البوليس بتفتيش دكان المتهم ، وأنه أي الصول لم يعثر على مخدر فيه ، وبما ذكرته المحكمة بناء على الاعتبارات التي ساقها من أن التفتيش أسفر عن العثور على المخدر لدى المتهم ، وما انتهت إليه من القول بأن الطاعن أدلى كذبا بهذه الشهادة « لصالح المتهم » فهذا يدل بذاته على أن ما شهد به الطاعن كان من شأنه أن يؤثر في الحكم لمصلحة المتهم .

« وحيث ان مبنى الوجه الباقي هو أن الحكم قال بكذب الشهادة التي أدلى بها الطاعن بالجلسة . مع أنه لم تكن له أقوال سابقة حتى يصح القول بالكذب بناء على تناقض بينهما . فضلا عن أنه وقد قضي بادانة المتهم الذي شهد الطاعن لمصلحته فانتفى بذلك ترتب الضرر على الشهادة

« وحيث ان الحكم حين قال بكذب الشهادة بنى ذلك على ما أشار اليه من « ماجريات التحقيق التي تم في القضية ومن اجماع شهود الاثبات الذين سمعوا فيه . » ورد على الدفاع ردا صحيحا . « بأنه لا ضرورة لأن يكون « للشاهد روايتان متناقضتان لا اعتبار به شاهد زور . » ولما كان كذب الشهادة متعلقا بالموضوع والفصل فيه متروك لقاضي الدعوى وكانت الأدلة والاعتبارات التي ذكرها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فإن ما يثيره الطاعن في صدد كذب الشهادة لا يكون له محل . أما استناده إلى الفصل في الدعوى بادانة المتهم فيها رغم شهادته لمصلحته ، فإنه لا يجدي إذ يكفي لتحقيق جريمة شهادة الزور أن تكون الشهادة من شأنها أن تؤثر في الحكم لصالح المتهم أو ضده ولو لم يتحقق ذلك بالفعل .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .
(طعن كامل محمد ضد النيابة رقم ١٤١٥ سنة ١٧ ق)

٣١٤

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧

جريمة إقامة بناء يخالف شروط الرخصة . الاقتصار على القول بأن التهمة ثابتة من محضر التحقيق وأن المتهم معترف بها . قصور

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة التي دين الطاعن بها هي أنه أقام بناء يخالف الشروط المبينة في الرخصة واقتصر الحكم على القول بأن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر التحقيق وأنه معترف بها - ولم يبين حالة البناء الذي أقامه المتهم ولا وجه المخالفة التي وقعت فإن الحكم في هذه الحالة يكون قاصراً

(طعن عبد الغنى أحمد القوطى ضد النيابة رقم ١٤٧٩ سنة ١٧ ق)

٣١٥

٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧

المادة العاشرة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ . عدم الأخطار عن كل تغيير في المحل من شأنه تخفيض الاستهلاك . جريمة مستقلة عن المادة الخامسة من القرار الذي تناول عدم الأخطار عن المتبقي من مواد التموين . رفع الدعوى على المتهم بإحدى الجريمتين والحكم فيها على أساس الجريمة الثانية . قض

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الثابت أن الدعوى رفعت

على الطاعنين بوصف أنهما بصفتهم من أصحاب المحلات العامة لم يخطرا مكتب التموين في الأسبوع الأول من كل شهر عن الكميات التي تبقت لديهما من مواد التموين من صناعاتهما وعن الكميات التي تبقت منها من الشهر السابق طبقاً للقرار الوزاري رقم ٧٢٨ سنة ١٩٤٤ والحكم المطعون فيه دانهما وأوضحت المحكمة في حكمها أنها تحاكمهما طبقاً للمادة العاشرة من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ ووصفت التهمة بأنهما لم يخطرا مكتب التموين عن كل تغيير في أحوال المحل من شأنه تخفيض الاستهلاك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ لأن واقعة كل تهمة من التهمتين تختلف عن واقعة الأخرى وتكون المحكمة بذلك قد عاقبت المتهمين عن واقعة لم ترفع بها الدعوى

٢ - ان المادة العاشرة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ وان نصت على وجوب اخطار مكتب التموين عن كل تغيير في أحوال المحل إذا كان من شأنه تغيير الاستهلاك إلا أن القرار المذكور قد أوجب في المادة الخامسة منه على صاحب المحل أن يخطر مراقبة التموين عن الوفورات المتبقية لديه من مواد التموين وحدد لذلك مياعداً فدل بذلك على أن حكم المادة العاشرة لا يجري إلا في صدد التغييرات التي يترتب عليها نقص المقررات بصفة دائمة - أما غلق المحل بصفة مؤقتة لسبب طارئ

المبادئ القانونية

الواقعة تتلخص في أن الدعوى العمومية رفعت على المتهم أمام محكمة الجنح بأنه دخل منزلا بقصد ارتكاب جريمة فيه ققت محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأن الفعل الذي ارتكبه المتهم يكون جنائية هتك عرض طبقا للمادة ٢٦٨ ع ولما أصبح ذلك الحكم نهائيا قدمت النيابة القضية لقاضي الاحالة بجنائية هتك العرض فأمر بإحالتها إلى محكمة الجنح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة ققت محكمة أول درجة باعتبار الواقعة جنحة ومعاقبة المتهم عليها بالحبس مع الشغل لمدة شهرين فاستأنف المتهم وحده وقضت المحكمة الاستئنافية بالنساء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى مؤسسة قضاءها على أن الحكم الأول الصادر بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية يحول دون نظر الدعوى مرة أخرى أمام محكمة الجنح ولو كانت معادة إليها باعتبارها جنائية للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة — قدمت النيابة طلبا لمحكمة النقض لتعين المحكمة المختصة طبقا للمادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنايات فقررت محكمة النقض ١ — إن هذه الحالة تنازع سلبي وهذا التنازع لن يزول بتقديم القضية لقاضي الاحالة مرة أخرى لأنه يجب عليه بمقتضى القانون أن يقضى فيها هو الآخر بعدم جواز نظرها لسبق

(لسبب عمارة) فانه لا يترتب عليه تحفيض

مقررات التموين إلا مدة الغلق

(طعن أميل واصف وآخر ضد النيابة رقم ١٤٠٩ سنة ١٧ ق)

٣١٦

٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧

مصادرة الحكم بالادانة وبالمصادرة . قصر الطعن على المصادرة فقط بمجة أن السيارة المحكوم بمصادرتها ليست ملكا له . عدم قبول الطعن .

المبدأ القانوني

إذا رفعت الدعوى على الطاعن بأنه مع آخرين نقلوا الزيت المبين في المحضر بدون ترخيص والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضى بالغرامة وبمصادرة الزيت والسيارة التي استعملت في نقله . فاذا كان الطاعن يقصر طعنه على ما قضى به في صدد مصادرة السيارة ويقول بأن السيارة المحكوم بمصادرتها ليست ملكا له وصاحبها لم يكن متبهما في الدعوى وإنما أعارها للطاعن بحسن نية فانه لا يكون له مصلحة من وراء طعنه

(طعن محمد خليل عبد المال ضد النيابة رقم ١٤٣٤ سنة ١٧ ق)

٣١٧

٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧

حكم محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . حق قاضي الاحالة في تجميعها . حكم محكمة الجنح باعتبار الواقعة جنحة . استئناف المتهم هذا الحكم . القضاء بعدم الاختصاص . لا يجوز . تنازع سلبي . تقديم القضية لمحكمة النقض لتحديد المحكمة المختصة

الفصل فيها بالأمر السابق صدوره منه

٢ - ان محكمة الجنح المستأنفة ما كان يجوز لها أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها أُحيلت إلى محكمة الجنح من قاضي الإحالة باعتبارها جناية للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة وكان الواجب عليها أن تنظرها على هذا الاعتبار مع قيام الحكم الأول بعدم الاختصاص لأن الواقعة جناية وذلك وفقاً لما جري عليه قضاء هذه المحكمة من تفسير نصوص القانون بهذا الخصوص

٣ - ان الاستئناف كان مرفوعاً من المتهم وحده وبمقتضى المادة ١٨٩ فقرة ثانية من قانون تحقيق الجنايات لا يصح في هذه الحالة الحكم بعدم الاختصاص لأن الواقعة جناية ما دامت النيابة لم تستأنف.

(طعن النيابة ضد محمد صبره السيد رقم ١٤٣١ سنة ١٧ ق)

٣١٨

٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧

مضى كان التاريخ الظاهر للشيك واحداً فانه يعتبر أداة للوفاء بغض النظر عن حقيقته . عدم تقديم الشيك في ميعاد الاستحقاق لا يترتب عليه زوال صفته . حق صاحب في هذه الحالة . إذا طبقت المحكمة القانون على الواقعة تطبيقاً صحيحاً فلا محل للقول بأنها لم ترد على الدافع القانوني للطاعن

المبادئ القانونية

١ - متى كان التاريخ الظاهر في الشيك واحداً أي أن الشيك بحسب الظاهر قابل للصرف

فانه يكون أداة وفاء بغض النظر عن حقيقة الواقع فلا يحق للساحب أن ينازع فيه بتقديم الدليل على أنه أصدره في تاريخ سابق على تاريخه الظاهر

٢ - إنه وإن كانت المادة ١٩١ من القانون التجاري نصت على أن الأوراق المتضمنة أمراً بالدفع يجب تقديمها في ميعاد معين إلا أن عدم تقديم الشيك في هذا الميعاد لا يترتب عليه زوال صفته ولا يخول الساحب استرداد مقابل الوفاء وإنما يحوله فقط أن يثبت كما تقول المادة ١٩٣ من القانون المذكور إن مقابل الوفاء كان موجوداً ولم يستعمل في منفعته

٣ - مادامت المحكمة قد بينت الواقعة وطبقت القانون عليها تطبيقاً صحيحاً فلا وجه لما يشكو منه الطاعن من أنها لم ترد على دفاعه القانوني

المحكمة

« حيث ان وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون لأن الشيكين موضوع التهمة إنما هما سندان تحت الاذن وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان حقيقة الواقع في أمر هذين الشيكين أنه اشترى من ابراهيم محمد خليل سيارة وبقي له من ثمنها خمسة وثمانون جنيهاً حرر لها بها ثلاثة شيكات مسحوبة على بنك باركليز أولها خمسة وعشرين جنيهاً يستحق الوفاء في أول مارس سنة ١٩٤٥ وثانيهما بمثل هذا المبلغ يستحق الوفاء في أول ابريل سنة ١٩٤٥ وآخرها بمبلغ ٣٥ جنيهاً يستحق الوفاء في أول مايو سنة ١٩٤٥ وان تحرير

هذه الشيكات على هذا النحو ثابت من عقد بيع السيارة كما هو ثابت من وقائع أخرى سردها في دفاعه منها ما شهد به يوسف وهبه خليل من أن حامل الشيكات ابراهيم محمد خليل حول له الشيكين موضوع المحاكمة في فبراير سنة ١٩٤٥ أى قبل تاريخ استحقاقهما ، ثم ان هذين الشيكين لم يقدمما للصرف في ميعاد استحقاقهما ففقدوا بذلك أيضا صفتهم وليس الطاعن بمنزلة بأن يبقى مقابل وفاء لأكثر من المدة المحددة قانونا بالمادة ١٩١ من القانون التجارى ، ومتى ثبت أن الشيكين لهما تاريخ اصدار سابق على تاريخ استحقاقهما اعتبرا أداة ائتمان والمادة ٣٣٧ عقوبات لا تنطبق إلا على الشيك بمعناه الصحيح وكذلك الحال إذا تأخر حامل الشيك عن تقديمه في الميعاد القانونى للمسحوب عليه .

« وحيث ان الحكم الطعون فيه أثبت أن الطاعن حرر الشيكين أحدهما بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٤٥ والآخر بتاريخ أول مايو سنة ١٩٤٥ وجرى على أن التاريخ الظاهر في كل منهما واحد أى أنه بحسب الظاهر قابل للصرف ومتى كان الأمر كذلك فانه يكون أداة وفاء بغض النظر عن حقيقة الواقع وإذن فلا يحق للساحب أن ينازع فيه بتقديم الدليل على أنه أصدره في تاريخ سابق على تاريخه الظاهر .

« وحيث انه وان كانت المادة ١٩١ من القانون التجارى نصت على أن الأوراق المتضمنة أمرا بالدفع يجب تقديمها في ميعاد معين إلا أن عدم تقديم الشيك في هذا اليماد لا يترتب عليه زوال صفته ولا ينحول الساحب استرداد مقابل الوفاء وإنما يحوله فقط أن يثبت كما تقول المادة ١٩٣ من القانون المذكور أن مقابل الوفاء كان موجودا ولم يستعمل في منفعة .

« وحيث ان الوجه الثانى يتحصل فى أن الحكم

للمطعون فيه قاصر البيان لأنه لم يرد على ما أبداه الطاعن من أن الشيكين لهما تاريخ للاصدار وتاريخ للاستحقاق وانهما لم يقدما في الميعاد القانونى . كما انها لم تذكر من أين علمت أنه لم يكن للطاعن رصيد بينك باركلير .

« وحيث انه مادامت المحكمة قد بينت الواقعة وطبقت القانون عليها تطبيقا صحيحا فلا وجه لما يشكو منه الطاعن من أنها لم ترد على دفاعه القانونى . وأما القول بأن المحكمة لم تذكر مصدر علمها بأنه لم يكن للشيكين مقابل وفاء فردود عليه بأنها عاقبته على أساس ما استخلصته من وقائع الدعوى من أنه لم يكن له رصيد عن كل من الشيكين وهو لم يتمسك أمامها بغير ذلك حتى كان يصح له المطالبة بالرد على دفاعه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن البير روفائيل عدس ضد النيابة رقم ١٣٨٦ سنة ١٧ ق ١)

٣١٩

١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧

مزاولات السكة الحديد . إقامة مصلحة السكة الحديد حارسا لدفع الخطر عن المارة . إهمال الحارس . مسئولية . تقدير الأدلة على المسئولية متى كانت الأدلة التي ذكرها الحكم مؤدية إلى ما انتهى إليه . موضوعى . تقدير التعويض موضوعى . لا تلزم المحكمة الاستعانة بخبير

المبادئ القانونية

١ إذا صح أن مصلحة السكة الحديد — فى الأصل — غير مكلفة بأن تقيم حراسا على المجازات لدفع الخطر عن المارة من قطاراتها إلا أنها إذا أقامت حراسا بالفعل عهدت إليهم ابقاها كلما كان هناك خطر عليهم من اجتيازها

وفتحها حيث لا خطر وأصبح ذلك معهودا للناس فقد حق لهم أن يعولوا على ما أوجبه على نفسها من ذلك وأن يعتبروا ترك المجاز مفتوحا ايذانا بالمرور بعدم وجود الخطر — فاذا ترك الحارس عمله وأبقى المجاز مفتوحا حيث كان ينبغي أن يقفله وجب اعتباره متخليا عن واجب فرضه على نفسه ومن ثم فعمله هذا اهمال بالمعنى الوارد بالمادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ ع وتكون مصلحة السكة الحديد مسئولة عما ينشأ من الضرر للغير من فعل تابعها على ما قضت به المادة ١٥٢ من القانون المدني

ولا محل للتحدى هنا بأنه على الجمهور أن يحتاط لنفسه كما أنه لا محل للتحدى بنص لأئحة السكة الحديد التي حظرت على الجمهور المرور بالمجازات عند اقتراب مرور القطارات ورتبت على مخالفة ذلك الحظر جزاء متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم لا تفيد أن سائق السيارة حاول المرور من المجاز مع علمه بالخطر

٢ — اذا كان الحكم المطعون فيه قد نفي مسئولية السائق بأدلة من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه من أنه لم يكن له شأن في وقوع الجريمة فان الجدل في ذلك موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به

٣ — متى أثبتت المحكمة وقوع الضرر ومسئولية الطاعنة عنه جازها أن تقدر التعويض الذي تراه بنفسها ولا يتحتم عليها أن تستعين بخبير في كل الأحوال اذا هي لم تر الاستعانة به

وتقديرها موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به
المحكم

« حيث ان الطعن المرفوع من الطاعنة الثانية حاز شكلا القانوني .

« وحيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تكيف الواقعة المسندة إلى خفير المجاز إذ اعتبر أن تركه المجاز مفتوحا وانصرافه عن محل عمله اهمال يتحقق معه مؤاخذته بمقتضى المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وبالتالي أخطأ في مساءلة الطاعنة عن فعله .

وفي بيان ذلك تقول انه اذا كان الخفير قد ترك المجاز مفتوحا وقت مرور القطار فان عمله سلبى لاعتقابه عليه ولا يدخل في معنى الجريمة السلبية التي تقتضى أن يكون الجاني قد امتنع عن عمل يفرضه عليه القانون . وهو لم يفرض على الطاعنة ولا على عمالها واجب حراسة المجازات وهي إذ تفعل ذلك إنما تفعله من قيل المبالغة في الاحتياط . وواجب الاحتياط كله إنما يقع على من يجتاز خطوط السكة الحديد . وقد أوجبت ذلك المادة ١٦ من لائحته الصادرة في سنة ١٩٢٦ حيث نصت على انه لا يجوز اجتياز خطوط السكة الحديدية بالمجازات السطحية (الزلقانات) عمومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القطارات أو القاطرات أو عربات المصلحة ، ورتبت على مخالفة ذلك جزاء ، وإذا كان الأمر كذلك فلا مسئولية .

« وحيث انه جاء بالحكم المطعون فيه أنه أثناء

اجتياز « احدى سيارات شركة أمينيوس الشرقية »
« والدقهلية مزلقان منية شبين تصادف مرور »
« قاطرة مفردة اصطدمت بالسيارة وتسبب عن ذلك »
« قتل ستة أشخاص واصابة ستة عشر وتخطيم »
« السيارة وتبين من التحقيقات أن المزلقان كان »

« مفتوح للمرور السيارات في الوقت الذي كان القطار »
 « يمر فيه وأن المتهم وهو خفير المزلقان لم يكن »
 « موجودا في محل عمله وتبين من سؤال عامل »
 « البلوك عبدالظاهر محمد موسى أنه أرسل إشارة »
 « إلى المتهم بأن دق جرسا وبسؤال المتهم قرر أنه »
 « كان موجودا بمحل خفارتة لكنه لم يتلق تنبيها »
 « بقدوم القطار لأن الجرس مختل بينا تبين من »
 « المعاينة أن الجرس صالح للاستعمال وبسؤال »
 « سائق القطار توفيق عبدالله قرر أنه كان يطلق »
 « صفارتة قبل اقترابه من المزلقان ولم يشاهد »
 « السيارة إلا على مسافة قصيرة فلم يتمكن من إيقاف »
 « القاطرة فاصطدم بالسيارة وكان المزلقان مفتوحا »
 « للمرور السيارات وأنه بحث عن المتهم على أثر حصول »
 « الحادث فلم يجده وبسؤال قائد السيارة محمد »
 « محمد مصطفى قرر أنه كان آتيا من بليس إلى شين »
 « القناطر وعند اقترابه من المزلقان هدأ من »
 « سرعتها وأثناء اجتيازه شاهد القاطرة قادمة »
 « من مسافة قريبة فلم يتمكن من مفاداة التصادم »
 « وأنه بحث عن المتهم فلم يجده وقرر عمدة منية »
 « شين عبد العزيز البارودي أنه يعلم بأن للمتهم »
 « يعمل ترزيا بالبلد وشاهده بها في الوقت الذي »
 « يتفق وحصول الحادثة وقرر حسن محمد دسوقي »
 « ناظر محطة مشتول بشركة الامنيوس وكساري »
 « السيارة ومفتشها مثل ما قرره سائقها وقرر المجنى »
 « عليهم من الأحياء أنهم أصيبوا على أثر تصادم »
 « السيارة بالقطار وأثبتت التقارير الطبية صحة »
 « ذلك ولم يذكر أحد منهم أنه رأى المتهم »
 « بالمزلقان وقت الحادثة وثبت من المعاينة أنه »
 « ليس من السهل على قائد السيارة أو قائد القطار »
 « أن يكشف أحدهما الآخر » .

« وحيث انه ان صح أن الطاعنة — في الأصل — غير مكلفة بأن تقيم حراسا على المجازات لدفع الخطر عن السارة من قطاراتها إلا أنها إذا

أقامت حراساً بالفعل عهدت اليهم اقفالها كلما كان هناك خطر عليهم من اجتيازها وفتحها حيث لا خطر وأصبح ذلك معهودا للناس فقد حق لهم أن يعولوا على ما أوجبه على نفسها من ذلك وأن يعتبروا ترك المجاز مفتوحا إيذانا بالمرور وعدم وجود الخطر . فإذا ترك الحارس عمله وأبقى المجاز مفتوحا حيث كان ينبغي أن يقفله وجب اعتباره متخليا عن واجب فرضه على نفسه ومن ثم فعلمه هذا اهمال بالمعنى الوارد في المادتين المشار اليهما وتكون مصلحة السكة الحديد مسئولة عما ينشأ من الضرر للغير من فعل تابعها على ما قضت به المادة ١٥٢ من القانون المدني .

« وحيث انه لا محل هنا للتحدي بأن على الجمهور أن يحتاط لنفسه ولا ينص لأئحة السكة الحديد متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم لاتفيد أن سائق السيارة التي كان بها المجنى عليهم حاول المرور من المجاز مع علمه بالخطر وكان يكون لمثل هذا الدفاع شأنه إذا لم يكن هناك للمجاز حراس معينون لحراسته .

« وحيث ان الوجه الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في عدم تقديره مسؤولية سائق الأتوبيس التي كان بها المجنى عليهم ومسئولية شركة الأتوبيس تبعا لذلك — وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن سائق الأتوبيس لم يحاول اتخاذ أي حيلة لضمان سلامته وسلامة الركاب وهذا الاهمال من جانبه كان السبب في الحادث ثم ساقط الأدلة المثبتة في نظرها لهذا الاهمال .

« وحيث انه جاء بالحكم المطعون فيه عن مسؤولية سائق سيارة الأتوبيس أنه « ثبت من المعاينة التي أجرتها النيابة أن هناك (مطبا) بين »
 « شريطي السكة الحديد يستلزم أن يهديء السائق »
 « من سرعة السيارة للمرور من فوقه وثبت من »
 « أقوال جميع الشهود اللهم إلا محمد بدوي الشافعي »

« بأن السائق كان يسير بالسرعة المعتادة لأن طبيعة »
 « المزلقان تمنع من اندفاعه بالسيارة بتلك السرعة »
 « الشديدة التي قال بها الشاهد محمد بدوي والتي »
 « نقتها النيابة كإسبق القول وأما الاستناد إلى »
 « أنه ما كان يجوز لسائق السيارة أن يعبر شريط »
 « السكة الحديد إلا بعد الوقوف والالتفات يمينا »
 « ويسارا والتأكد من خلو الخطوط فلا محل »
 « له إذ أن المزلقان في حراسة المتهم وأنه مادام »
 « لم يقفل فالسائق في حل من المرور إذ أن »
 « فتح المزلقان دليل في ذاته على أن الخط خلو »
 « من العوائق الأمر الذي دعا النيابة لتعيد الحادثة »
 « ضد المتهم وحده لظهور اهماله في ترك المزلقان »
 « حراسته نهارا وفي الصباح وفي وقت يتحتم وجوده »
 « فيه » فالحكم قد نفي مسؤولية هذا السائق
 بأدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه من أنه
 لم يكن له شأن في وقوع الجريمة واذن فالجدل في
 في ذلك موضوعي لادخل لهذه المحكمة فيه .

« وحيث ان الوجه الثالث يتصل في أن الحكم »
 المطعون فيه أخطأ إذ أخذ جزءاً من محاضر معاينة
 النيابة وترك الباقي الذي يدل على خطأ سائق
 الاتوبيس وأنه كان في مقدوره أن يتفادى ما وقع .
 » وحيث ان الحكم نفي مسؤولية سائق
 الاتوبيس على أساس أنه مادام المجاز مفتوحاً فإنه
 كان في حل من المرور إذ أن فتح المجاز دليل في
 في ذاته على أن الخط خلو من العوائق . ومتى كان
 الأمر كذلك وكانت المحكمة قد رأت في ظروف
 الدعوى أنه لم يكن على السائق أن يلتفت يمينا
 وشمالا وإلى الوراء كما تزعم الطاعنة وأنه كان له أن
 يعول على أن الطريق مفتوح وأنه لا خطر فيه وذلك
 بعد أن تمت عنه أنه كان مجازفا في سرعته فإنها لم
 تسكن عليها أن تذكر الوقائع الأخرى التي لم تر
 لها نتيجة في الرأي الذي أخفت به والجدل في ذلك
 موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث ان الوجه الأخير يتصل في أن الحكم »
 المطعون فيه أخطأ إذ قضى على الطاعنة بأن تدفع
 التي جنيها للمطعون ضده الأول وهو التعويض
 الذي قدرته لشرائه سيارة جديدة بدل السيارة التي
 نهشت مع أنه لم يكن أمام المحكمة تقرير من
 خير بتقدير قيمة السيارة أو أي مستند دال على
 تلك القيمة ،

« وحيث انه متى أثبتت المحكمة وقوع الضرر »
 ومسئولية الطاعنة عنه جاز لها أن تقدر التعويض
 الذي تراه بنفسها ولا يتحتم عليها أن تستعين بخير
 في كل الأحوال إذا هي لم ترا الاستعانة به . وتقديرها
 موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به ،

« وحيث انه من كل ما تقدم يكون الطعن على »
 غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ،

(طعن عيد مرسى بدران وأخري ضد النيابة
 وآخرين مدعين بحق مدعى رقم ١١٦٨ سنة ١٧ ق)

٣٢٠

١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧

قتل خطأ . تسبيب . يجب أن يكون سبب الوفاة
 ناشئا عن الاصابة

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة حين دانت المتهم
 بتهمة قتل خطأ اقتضت على القول بأنها ثبت لها
 من مناقشة الطبيب أن سبب الوفاة يرجع كما
 جاء بالكشف الطبي إلى اصابة الجنى عليها
 بكسر بأعلا القخذ الأيمن ولم تذكر المحكمة
 مضمون الكشف الطبي وكان الثابت من
 محضر الجلسة على لسان الدفاع أن مناقشة
 الطبيب اقتضت على بيان سبب الاصابة ولم
 يتناول سبب وفاة الجنى عليها فان الحكم اذا

٣٣١

١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧

بلاغ كاذب . تسبب حكم الادانة . وجوب إثبات
كذب البلاغ والأدلة عليه
المبدأ القانوني

يجب لسلامة الحكم بالأدانة في جريمة
البلاغ الكاذب أن تبين المحكمة كذب
البلاغ وتورد الأدلة التي استخلصت منها ذلك
المحكم

« حيث ان الطاعة تنعني فيما تنعاه على الحكم
للطعون فيه أنه حين دانتها بجريمة البلاغ الكاذب
جاء مشوباً بما يعيبه ويطله . وفي بيان ذلك تقول
ان المحكمة لم تجر أي تحقيق تتعرف منه صحة
أو عدم صحة الوقائع التي نسبتها في بلاغها إلى المدعى
بالحق الذي بل اعتمدت المحكمة الابتدائية على
تحقيق لم يكن موجوداً تحت نظرها كما استندت
المحكمة الاستئنافية هي الأخرى إلى ذلك وإلى
خطاب من مدير سلاح الصيانة بالجيش صادر بعد
أربع سنوات من تاريخ الواقعة وخال من بيان
المصدر الذي أخذ عنه اجابته . وتضيف الطاعة
ان المحكمة الاستئنافية اعتمدت على وقائع أخرى
كما أوردته هي ببلاغها عن المدعى وذكرت أنها
لو صحت لأوجبت عقابه جنائياً دون أن تحقق
أمرها ايضاً حتى إذا ثبت كذبها صح القول
بالمؤاخذه عليها .

« وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أخذ
الحكم الاستئنافية بأسبابه تحدث عن كذب البلاغ
في قوله « انه ثبت من التحقيق الذي أجرى مع »
« المدعى للدني بالنسبة لتخلقه عن الحضور إلى »
« الجامع مع وقت ذهاب جلالة الملك لأداء فريضة »
« الصلاة — ان ما نسبته إليه غير صحيح ولذا »

(٩)

أدان الطاعن على أساس أن الاصابة هي التي
نشأت عنها الوفاة يكون قاصر البيان

المحكم

« حيث ان الطاعن ينعي فيما ينعاه على الحكم
انه بئى ادائه بانه صدم المجنى عليها بسيارته وتسبب
عن ذلك وفاتها في حين انه ليس في الدعوى ما
يفيد أن الوفاة نجمت عن الصدمة وما قاله الحكم
في هذا الصدد ليس له سند من الأوراق .

« وحيث ان المحكمة حين دانت الطاعن قالت
« انها رأت بعد سماع الدفاع الذي أبداه التهم
(الطاعن) الاطلاع على الأوراق الخاصة بالمجنى عليها
بالمستشفى الأميري ومناقشة طبيب أول المستشفى
فيما جاء بها . وقد ثبت للمحكمة من مناقشته
ومناقشة الدفاع له ان سبب الوفاة يرجع كما جاء
بالكشف الطبي المتوقع عليها إلى اصابتها بكسر
بأعلى عظم الفخذ الأيمن وان هذه الاصابة تتفق
مع ما شهد به شاهد الحادث الخ ، ولما كان
الثابت بمحضر الجلسة على لسان الدفاع هو أن
مناقشة الطبيب المشار إليه قد اقتضت على بيان
سبب الاصابة التي شوهدت بالمجنى عليها ولم تناول
سبب وفاتها وكانت المحكمة لم تذكر مضمون
الكشف الطبي الذي أشارت إليه في الحكم .
فان الحكم حين دان الطاعن على أساس أن الاصابة
التي تسبب في إحداثها هي التي نشأت عنها الوفاة
يكون قاصر البيان

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم للطعون فيه وذلك من غير حاجة
للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن غالى منصور سلامه ضد النيابة رقم ٩٣٣
سنة ١٧ ق)

٣٢٢

١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧

تسبب غير منتج - مثال - تمسك التهم بأنه في ليلة الحادثة كان مقبوضا عليه في جريمة أخرى . عدم تحقيق ذلك الدفاع والاقتصار على القول بأن التهم تناقض في هذه الواقعة . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه دان التهم بجريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة ولم يذكر في الرد على دفاع التهم الذي يتلخص في أنه كان في الوقت المقول بأنه ارتكب الحادث فيه كان متهما في قضية أخرى بجبهة أخرى سوى (أن التهم دفع التهمة بأنها ملفقة ضده يؤيد ذلك أنه كان ليلة الحادث بالقاهرة لمناسبة الاحتفال بعيد الميلاد الملكي ثم عاد وقرر أمام هذه المحكمة أنه كان يوم الحادث متهما في القضية ٥٢٨ سنة ١٩٤٥ جنایات الاسكندرية وهذا التناقض يقطع تماما بكذب التهم في دفاعه) — ان الحكم في هذه الحالة يكون قاصرا لأن هذا الدفاع الذي تمسك به الطاعن يقتضي في سبيل الرد عليه اطلاع المحكمة على قضية الجناية المشار إليها لاستخلاص الحقيقة من مصدر رسمي ولا يكفي في ذلك الاستناد إلى الأدلة التي ساقها المحكم مع عدم الإشارة إلى ما يفيد أن ذلك الاطلاع غير مجد

(طعن عبد العظيم السيد عبد الجواد ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٤٧٥ سنة ١٧ ق)

« حفظ البلاغ » وأضاف الحكم الاستئنافي إلى « ذلك أنه جاء بكتاب مدير سلاح الصيانة المؤرخ » ٩ فبراير سنة ١٩٤٧ أن المدعى بالحق المدني « كان خاليا في ذلك اليوم من الخدمة وكان من » ضمن الضباط الذين أدوا فريضة الجمعة مع « جلالة الملك . . . ولم تستطع التهمة (الطاعة) » اثبات صحة ما نسبته إلى المدعى عن تأخير « عن أداء واجبه نحو ملكه وقائده الأعلى » وتخلفه عن حضور الصلاة مع مولاه في مسجد « الضباط . . . وأن المحكمة لا تأبه لظعن » التهمة على كتاب سلاح الصيانة ولا تسأرها « في تشكيكها في الخطاب الصادر من جهة » حكومية مسئولة . . . وفوق ذلك فانها نسبت « إليه سوء سلوكه وإهمال زوجته وإساءته إليها » وقسوة معاملته إياها واعتدائه عليها بالسب « والضرب وبعض هذه الأمور لو صحت لأوجبت » عقابه جنائيا « ولما كان الحكم على هذا الوجه قد اعتمد في ثبوت كذب الواقعة الأولى على ما أورده الحكم الابتدائي عن التحقيق وما ذكره هو عن خطاب مدير مصلحة الصيانة دون أن تعني المحكمة ببيان الدليل المستمد من التحقيق والدليل الذي بني عليه الخطاب بصدد واقعة المسجد ودون أن تذكر دليلا على كذب الوقائع الأخرى وكان يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة البلاغ الكاذب أن تبين المحكمة كذب البلاغ وتورد الأدلة التي استخلصت منها ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا بما يستوجب نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(طعن السيدة خديجة محاسن أبو النصر ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١١٧١ سنة ١٧ ق وقد حضر عن التهمة الأستاذ عمر عمر الحامي)

بمحنة بل هي متعلقة بوقائع تضمن الحكم مناقشتها
في حدود سلطة القاضي

(طعن حسين موسى حسن ضد النيابة رقم ١٥٠٢
سنة ١٧ ق)

٣٢٥

١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧

- ١ — أدلة . الجدل فيها أمام محكمة النقض لا يجوز .
- ٢ — تقرير التلخيص . عدم اشتماله على جميع الوقائع
لا بطلان .

المبادئ القانونية

- ١ — إن الجدل في كفاية الأدلة لا يقبل
أمام محكمة النقض لتعلقه بموضوع الدعوى
مما لا شأن لمحكمة النقض به

- ٢ — إن القاضي الملخص يضمن تقريره
حاصل الدعوى وما جرى فيها فإذا رأى المتهم
أنه أغفل شيئاً يهمه فإنه يوضحه في دفاعه
وبالتالى فإن الطعن على الحكم بأن تقرير
التلخيص لم يكن شاملاً لجميع وقائع الدعوى
ولما دار في التحقيقات فيها لا يمكن قبوله

المحكم

« من حيث ان الحكم الطعون فيه صدر بعد
احاله الدعوى إلى محكمة الموضوع لنظرها من
جديد بناء على الحكم الصادر من محكمة النقض
في الطعن المقدم من الطعون ضده الثانى وحده ،
وهو لهذا لم يقض في شأن الطعون ضده الأول
الذى انتهت محاكمته في الحكم الأول الصادر من
المحكمة الاستئنافية والذى لم يطعن فيه ولذا فإن
هذا الطعن لا يكون مقبولا شكلا بالنسبة اليه .

٣٢٣

١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧

مخالفة . الطعن فيها بالنقض لا يجوز

المبدأ القانونى

إذا كانت العقوبة المقررة بالمواد المذكورة
للفعل المسند للطاعن هى عقوبة المخالفة وكانت
الدعوى قد رفعت عليه بهذه المواد وكان الطعن
في مواد المخالفات بطريق النقض غير جائز
فيتعين الحكم بعدم جواز الطعن

(طعن أنور شنوده بشاى ضد النيابة رقم ١٤٦٧
سنة ١٧ ق)

٣٢٤

١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧

- ١ — شهادة النقي . إيراد المحكمة أدلة الثبوت .
رد ضمنى على شهادة النقي .
- ٢ — خبير . طلب مناقشته في مسألة ليست فنية .
المحكمة غير ملزمة بإجابته

المبادئ القانونية

- ١ — إذا أوردت المحكمة أدلة الاثبات
وقالت إنها تأخذ بها في إدانة الطاعن تكون
قد ضمننت حكمها الرد على شهادة النقي بأنها
لم ترف فيها ما يغير النظر الذى انتهت إليه

- ٢ — إذا طلب الدفاع عن الطاعن فتح
باب المرافعة لمناقشة الخبير فإن المحكمة غير
ملزمة بإجابته ما دام أسباب الطلب وموضوع
المناقشة كما أوردتها الطاعن لا تتصل بمسألة فنية

« وحيث ان الطعن للقدم من الطاعن ضد المطعون ضده الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

« وحيث ان حاصل الوجهين الأول والثاني فيما يختص بهذا المطعون ضده هو أن الحكم الابتدائي الذي صدر ببراءته وأخذ الحكم المطعون ضده بأسبابه قد بنى قضاءه على ما قاله من تناقض أقوال الطاعن وشهوده دون أن يذكر مضمون أقوال هؤلاء الشهود فضلاعن أن ما ذكره في صدد عدم الأخذ بشهادة الشهود لا يصلح مبررا لما انتهى إليه .

« وحيث ان محكمة أول درجة حين برأت المطعون ضده الثاني ورفضت دعوى الطاعن المدنية قبله قالت « انه بالنسبة للمتهم الثاني أحمد » محمود قره الذي أدخله المدعى المدني بالجلسة « فلا دليل عليه من اعتداء أو اشتراك بالتحريض » « فيه سوى أقوال المجنى عليه وشاهديه أحمد عرقه » « ومحمد عبده وصديقه محمود زوجة المدعى » « وزينب محمود أختي هذا المتهم الثاني . وحيث ان » المدعى المدني قرر في صدر التحقيق حين سئل « لأول مرة أن المتهم الثاني أمسك به وحرص » « المتهم الأول على ضربه ولما سئل عن شهود » « اثبات على ذلك قرر أن ذلك حدث أمام » « أناس لا يعرفهم ولا يمكنه الارشاد عنهم ثم عاد » « بعد ذلك ليومين وأحضر للمحقق الشهود الأربعة » « الآخرين . وترى المحكمة لذلك ولتناقضهم » « من اضطراب أقوالهم في مدى حقيقة ما نسب » « الى المتهم الثاني فالبعض يقول أنه أمسك وحرص » « فقط والآخر يدعى أنه ضرب باليد أيضا وقد » « قرر الشاهد محمد عبده عثمان بالجلسة أنه لم يره » « يضرب أصلا . ترى المحكمة من كل هذا ومن »

« الخصومة الثابتة بين الطرفين وللنزاع على الميراث » « بين المتهم الثاني وأخوته البنات والدعوى المباشرة » « رقم ٤٠ التي برىء فيها هذا المتهم من سبه » « اخته زينب محمود أن التهمة بالنسبة له على غير » « أساس » وإذن فلا محل لما ينهيه على الحكم من قصوره . أما الجدل في كفاية الأدلة فلا يقبل لتعلقه بموضوع الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث هو أن تقرير التخليص الذي تلاه أحد قضاة المحكمة الاستئنافية لم يكن شاملا لجميع وقائع الدعوى ولما دار في التحقيقات فيها فلم يمكن عرض القضية أمام المحكمة كاملا .

« وحيث انه لا محل لما يشير به الطاعن في هذا الوجه إذ أن القاضي المخلص يضمن تقريره حاصل الدعوى وما جرى فيها فاذا رأى المتهم أنه أغفل شيئا يهمله فانه يوضحه في دفاعه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن حسن محمد حسن ضد محمد ابراهيم قره وآخرين
رقم ١٤٨٣ سنة ١٧ ق)

٣٢٦

١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧

حكم . تسببه . يجب أن يكون التسبب متبعا .
معارضة . وجوب إضافة ميعاد المسافة إلى المدة المقررة للمعارضة .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول المعارضة المرفوعة من الطاعن لتقديمها بعد الميعاد بحجة أن الحكم الغيابي أعلن إليه في

الأيام التالية لإعلان الحكم المذكور خلاف مواعيد مسافة الطريق ، وأن امتداد المعارضة بما يوازي المسافة ليس أمراً متروكاً لرأى المحكمة بل هو منصوص عليه في القانون . وأن الطاعن أعلن بعنييه ومعارضته مقبولة طبقاً لنص المادة المذكورة . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يذكر أين أعلن الطاعن بالحكم الغيابي .

«وحيث أن الحكم المطعون فيه لم يبين المكان الذي أعلن فيه الطاعن بالحكم الغيابي وبالتالي لم يذكر المسافة التي بينه وبين قلم كتاب المحكمة الواجب تحرير التقرير بالمعارضة فيه . ومتى كان الأمر كذلك وكان القانون صريحاً في وجوب مراعاة مواعيد المسافة مع ميعاد المعارضة فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان واجبا تقضيه .»

(طعن يس صادق يوسف ضد النيابة رقم ١١٦٦ سنة ١٧ ق)

٣٢٧

١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧

شاهد . وجوب إثبات البيانات الخاصة بسنة وصناعته وعمل إقامته . اغفال هذه البيانات . لا بطلان ما دام التهم لم يتمسك بوجوب تدوينها

المبدأ القانوني

أن الدفع ببطلان الاجراءات استناداً إلى أن الشهود الذين سمعتهم المحكمة واعتمدت على شهادتهم في قضائها بالادانة لم يبين في محضر الجلسة سن كل منهم وصناعته ومحل إقامته خلافاً لما تقضي به المادة ١٤٥ من قانون تحقيق الجنايات — هذا الدفع مردود مادام التهم لم يتمسك به أمام المحكمة

١٩٤٦/١٢/٣٠ ولم يعارض إلا في ١٩٤٧/١/٢٠ ومع أنه يتمسك أمام المحكمة ببعد محل إقامته عن قلم كتاب المحكمة لم تقل إلا أن الفترة التي انقضت بين تاريخ الاعلان وتاريخ التقرير بالمعارضة طويلة بحيث كان في استطاعته الحضور للتقرير في الميعاد وأن الشهادة المرضية التي قدمها تدل على أن مرضه كان لاحقاً لانقضاء المعارضة فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان إذ كان يجب أن يعين المكان الذي أعلن فيه الطاعن بالحكم الغيابي والمسافة بينه وبين قلم الكتاب الواجب تحرير التقرير بالمعارضة فيه لأن القانون صريح في وجوب مراعاة مواعيد المسافة مع ميعاد المعارضة

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول المعارضة المرفوعة من الطاعن لتقديمها بعد الميعاد بحجة أن الحكم الغيابي أعلن إليه في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ولم يعارض فيه إلا في ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ ومع أنه يتمسك أمام المحكمة ببعد محل إقامته عن قلم كتاب المحكمة وبمرضه فإنها لم تقل إلا أن الفترة التي انقضت بين تاريخ الاعلان وتاريخ التقرير بالمعارضة طويلة بحيث كان في استطاعته الحضور للتقرير في الميعاد وأن الشهادة بمرضه المؤرخة في ١٥ يناير سنة ١٩٤٧ تدل على أن مرضه كان لاحقاً لانقضاء المعارضة . ويقول الطاعن أن هذا خطأ لأن المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات نصت على أنه تقبل المعارضة في الحكم الصادر غيابياً في ظرف ثلاثة

الاستثنائية وكان الثابت من محضر الجلسة أن الشهود حلفوا اليمين وهذا المحضر وإن خلا من بيان سن كل منهم وصناعته ومحل إقامته وكانت المادة ١٧٠ جنايات تقضى بتدوين هذا البيان غير أن اعتقال ذلك لا يستوجب البطالان ومن الجهة الأخرى فهذا القصور لم يجهل الشهود عند الطاعن الذي لا يدعى أنه ضر بسبب هذا الاعتقال فلا تكون له مصلحة من وراء اثباته .

(طعن محمد محمد هلال ضد النيابة رقم ١٤٧٩ سنة ١٧ ق)

٣٢٨

١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧

اعترافات . تمسك المتهم بطلانها لأنها وليدة الاغراء . ادانة المتهم على أساس هذه الاعترافات دون أن ترد المحكمة على الدفع . قصور

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت أن الطاعن تمسك أمام المحكمة بطلان جميع الاعترافات الصادرة من المتهمين في الدعوى بحجة أنها وليدة الاغراء ولكن المحكمة اعتبرت أن دفاع الطاعن مقصورا على اعتراف المتهم الأول فقط واستبعدت أقوال ذلك المتهم من أدلة الثبوت قبل الطاعن ثم استندت في ادانة الطاعن الى اعترافات المتهمين الآخرين عليه فان حكمها يكون قاصرا إذ كان يتعين عليها وقد تمسك

الطاعن أمامها بطلان جميع الاعترافات الصادرة من جميع المتهمين في الدعوى أن تضمن حكمها الرد عليه بالنسبة الى المتهمين الآخرين الذي أخذته بأقوالهم

(طعن محمد مبروك خليل ضد النيابة رقم ١٤٠١ سنة ١٧ ق)

٣٢٩

١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧

حكم استثنائي تأييده الحكم الابتدائي لأسبابه يدل على أن المحكمة لم تر الاستعانة بخبراء . خطأ غير مؤثر في الحكم . لا بطلان . استخلاص تاريخ وقوع التزوير . موضوعي طلب انتقال لتحقيق واقعة . ابداءه في مذكرة لم تأذن المحكمة بتقديمها . عدم الرد عليه . لا بطلان

المبادئ القانونية

١ — ان في تأييد المحكمة الاستثنائية الحكم الابتدائي لأسبابه ما يدل بذاته على أنها لم تر حاجة للاستعانة برأى خبراء آخرين ولم تر الأخذ برأى الخبير الاستشاري

٢ — اذا كان الحكم المطعون فيه حين لخص دفاع الطاعن نقل عنه خطأ بأنه سلم المدعى بالحقوق المدنية قيمة السند موضوع التزوير في مكان معين خلاف المكان الذي قرر الطاعن بأن التسليم حصل فيه — فهذا الخطأ لا يجدى الطاعن في طعنه ما دام الحكم قد أقام ادانة الطاعن على أدلة أخرى تؤدي الى ما رتبته عليها ولم يكن للمكان المقول بمحصول

المبادئ القانونية

١ - إذا كان المتهم تمسك أمام المحكمة الاستثنائية ببطلان الحكم الابتدائي (لعدم ختمه في ميعا ثلاثين يوما) والمحكمة بعد أن سمعت مرافعة المدافع أرجأت النطق بالحكم لأربعة أسابيع وأذنت له بتقديم مذكرة ولم تجعل قرارها قاصرا على الحكم في الدفاع المشار اليه فحسب بل أطلقتته فكان على المتهم أن يدلي بجميع أوجه دفاعه فإذا هو لم يفعل واقتصر على التمسك بالدفع فقط فليس له أن يوجه اللوم إلى المحكمة إذا هي فصلت في الدفع وفي الموضوع معا

٢ - إن ما ينعيه المتهم على المحكمة الاستثنائية بأنها بعد أن اعتبرت حكم محكمة أول درجة باطلا (لعدم ختمه في الميعاد) حكمت في الدعوى دون أن تعيدها إلى محكمة أول درجة هو غير سديد لأن المحكمة الاستثنائية ما كان يجوز لها أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة بعد أن استنفدت هذه المحكمة سلطتها بالقضاء في موضوع الدعوى بالحكم الذي أصدرته

٣ - إذا تمسك المتهم ببطلان ورقة التكليف بالحضور أمام محكمة أول درجة لأنه أعلن للنياية مع أن محل إقامته كان معروفا للمجنى عليه وأخذت المحكمة الاستثنائية في رفض هذا الدفع بالأسباب التي ذكرتها محكمة أول درجة وهي أن إعلان المتهم للنياية كان

تسليم قيمة السند فيه أي اعتبار في الادانة

٣ - ان استخلاص تاريخ وقوع الزوير من ظروف الدعوى والأدلة القائمة فيها هو من شأن قاضي الموضوع وحده وهو غير ملزم في ذلك بالأخذ بالتاريخ الموضوع على الورقة المزورة .

٤ - إذا كان وجه الطعن أن المحكمة أخلت بدفاع الطاعن حيث طلب من المحكمة الاستثنائية الانتقال لتحقيق واقعة معينة ولكن المحكمة لم تلق بالا لطلبه وأيدت الحكم الابتدائي الذي دانه لأسبابه وكان الثابت من محضر الجلسة أن الطاعن لم يتقدم في الجلسة بالطلب المشار إليه وكانت المحكمة على ما يستفاد من المحضر أيضا لم تأذن بتقديم مذكرة بعد المرافعة الشفوية فان ما ينعاه الطاعن عليها استنادا إلى مذكرة يكون قدمها لا يكون له ما يبرره

(طعن محمد عبده البدر اوى ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ١٤٨٠ سنة ١٧ ق)

٣٣٠

١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧

حكم . اقتصر التهم في الاستئناف على التمسك بعدم ختمه في الميعاد . حق المحكمة في الفصل في الدفع . والموضوع ولا محل لاعادة القضية لمحكمة أول درجة إعلان التهم في النيابة لعدم الاهتداء إلى محله . صحة الاعلان . حضور المتهم بالجلسة مانع للبطلان

صحيحاً لأنه بحث عنه بمعرفة رجال المباحث فلم يستدل عليه ولا على محل إقامته فإن هذا صحيح في القانون هذا فضلاً عن أنه لا مصلحة للطاعن في التمسك بهذا الدفع ما دامت الدعوى قد نظرت في حضرته ابتدائياً واستثنائياً

(طعن عبد الحميد موسى عبد الحميد ضد النيابة رقم ١٤٨٢ سنة ١٧ ق)

٣٣١

١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧

اشترك في بيع بأكثر من التسعيرة . تسبب الحكم . وجوب بيان العناصر الواقعية التي بني عليها قضاءه .

المبدأ القانوني

إذا كان كل ما ذكرته المحكمة في صدد إدانة متهم بأنه اشترك مع آخر حكم عليه بالاتفاق والتحريض في ارتكاب جريمة بيع صنف من الأصناف الواردة أسعارها بالجدول بأزيد من السعر المحدد ووقعت الجريمة مثلاً نتيجة لهذا الاتفاق وذلك التحريض - كل ما ذكرته المحكمة في حكمها (أن الجاويش ذكر في التحقيق أنه ذهب إلى مخبز المتهم وطلب أقة خبز من إبراهيم شيبان ليشتريها حسب التسعيرة فأعطاه أربعة أرغفة وزنها فوجدتها ٢٨ أوقية فتكون ناقصة ٥ أوقيات) فإن هذا الحكم يكون قد خلا من بيان العناصر الواقعية التي بني عليها قضاءه بمخالفة الطاعن

للتسعير الجبري فلم يذكر الثمن الذي كان ينبغي أن يباع به الخبز والثمن الذي يبيع به فعلاً مما يتعذر منه على محكمة النقض أن تراقب صحة التطبيق وهذا قصور يعيبه ويبطله

(طعن صالح حسونه ضد النيابة رقم ١٤٩٣ سنة ١٧ ق)

٣٣٢

١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧

اتفاق التهمين على قتل المجنى عليه وإطلاقها النار عليه تنفيذاً لقصدهما . اعتبار كل منهما فاعلاً ولو كانت الوفاة لم تنشأ إلا عن إصابة واحدة المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة التي أوردتها في الحكم أن الطاعنين كانا متفقين على قتل المجنى عليه وأن كلا منهما أطلق عليه النار بقصد قتله تنفيذاً للقصد المتفق عليه فإن معاقبتهم باعتبار كل منهما فاعلاً للقتل تكون صحيحة ولو كانت وفاة المجنى عليه حدثت من عيار واحد فقط

المحكمة

« حيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن الواردة بالتقريرين المقدمين بأسباب الطعن يتحصل في أن الحكم قد اعتمد على الأقوال التي أدلى بها شاهدا الاثبات بالتحقيقات وقال أنه لا يعبر التفاتاً إلى عدولهما عنها بالجلسة وذكر لذلك أسباباً لاتصلح مبرراً للنظر الذي انتهى إليه فضلاً عن أن أحدهما لا سند له في الأوراق وهو ما قاله من أنهما رغبا اسدال الستار عن الجريمة بعد أن قتل من عائلة

الطاعنين شخصان لازالت قضيتهما منظورة .

« وحيث ان الحكم تحدث عما يشير اليه الطاعنان فقال « لاقيم المحكمة أى وزن لما أدلى به الشاهدان على احمد صالح وزكريا محمد ابراهيم بالجلسة وذلك لما ظهر بوضوح بأن ذلك مرجعه الرغبة فى اسدال الستار على الجريمة بعد أن قتل من عائلة المتهمين شخصان لازالت قضيتهما منظورة هذا العدول الكاذب لما ظهر من الدليل المادى على أن الحادث قد حصل على الطريق إذ عثر على رصاصتين مطلوقتين عليه فى المكان الذى أرشد الشاهدان عنه وتبين أن من يكون فى هذا المكان يسهل رؤيته من مكان الشاهدين والمجنى عليه لعدم وجود شيء يمكن أن يحجب الرؤية كما ثبت من معاينة مكان الحادث على ماسبق يانه ويضاف إلى هذا أنه لو كانت شهادة الشاهدين التى أدليا بها بتحقيق النيابة غير طبيعية وغير صحيحة إذن لذكرنا وقد وجد بالمجنى عليه جرحان ناريان أن كلا المتهمين قد أصابه بالعار الذى أطلقه عليه « ولما كانت واقعة قتل اثنين من عائلة الطاعنين مستفادة من شهادة يونس عبد الرحمن بالجلسة وكان ما يشير الطاعنان لا يخرج فى الواقع عن كونه محاولة منهما لفتح باب الجدل فى وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، فانه لا يقبل منهما أمام محكمة النقض لدخوله فى سلطة قاضى الموضوع

« وحيث ان حاصل الوجه الثانى هو أن الحكم روى عن الشاهد يونس عبد الرحمن إنه قال فى تحقيق النيابة إن شاهدي الاثبات ذكرا له أنهما رأيا المتهمين وتحققا منهما ، وهذه الرواية ليس لها سند من محاضر التحقيق

« وحيث انه لا محل لهذا الوجه إذ أن ما يشير إليه الطاعنان ليس من الأدلة التى بنت عليها المحكمة قضاءها

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم لم يرد على ما أثاره الدفاع من أن الجانى كان داخل زراعة القنبرة كما هو مستفاد مما جاء بالتقرير الطبى عن سير المقذوف ومن أنه فى هذه الحالة يتعذر إمكان رؤيته خلافا لما قال به الشهود

« وحيث ان المحكمة اتهمت للأسباب التى أوردتها إلى ان الحادث وقع فى الطريق لداخل الزراعة كما ذهب إليه الدفاع ، وهذا منها يتضمن الرد على ما أثاره فى هذا الصدد بأنها لم تر فيه ما يغير النظر الذى اتهمت إليه

« وحيث ان الوجه الباقى يتلخص فى أن الحكم اعتبر الطاعن الثانى فاعلا أصليا مع الأول مع أن العيار الذى أطلقه على المجنى عليه كما قل الحكم لم يصبه ، وهذا يجعله شريكا فى الجناية مما كان يسوغ معه للمحكمة وقد طبقت المادة ١٧ عقوبات أن تنزل بالعقوبة عن تلك التى عاقبت بها .

« وحيث ان المحكمة قالت فى الصدد المشار إليه ما يأتى : « إنه عن نية القتل فقد ثبتت للمحكمة من حمل كلا المتهمين لبندقته من ذات السرعة العالية وإطلاقها على المجنى عليه فأصابه العيار الأول الذى أطلقه المتهم الأول فى جزء حيوى من جسمه أدى إلى وفاته فعلا وأخطأه عيار المتهم الثانى الذى ثبت أنه وجد مع المتهم الأول وأطلق كل منهما على القتل عيارا ناريا فهما والحالة هذه يعتبران فاعلين أصليين » . ولما كانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة التى أوردتها فى الحكم أن الطاعنين كانا متفقين على قتل المجنى عليه وأن كلا منهما أطلق عليه النار بقصد قتله تنفيذا للقصد المتفق عليه ، فان معاقبتها باعتبار كل منهما فاعلا للقتل تكون صحيحة ولو كانت وفاة المجنى عليه من عيار واحد .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(طعن سعد محمد وهمان وآخر ضد النيابة رقم ١٤٨٧ سنة ١٧ ق)

٢٢٣

١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧

حكم . عدم ختمه في ميعاد الثمانية أيام . لا بطلان منح الطاعن مهلة لتقديم الأسباب . عدم تقديمها يستوجب رفض الطعن . تقدير كذب الشهادة بأدلة تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم . موضوعي . القصد الجنائي في جريمة شهادة الزور

المبادئ القانونية

١ — ان عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام المحددة بالقانون لا يكفي وحده سببا لنقضه كما استقر على ذلك قضاء محكمة النقض وقد جرى قضاء محكمة النقض على امهال الطاعن في حالة عدم ختم الحكم المطعون فيه في الميعاد مهلة قدرها عشرة أيام تبدأ من يوم الجلسة التي تحدد لنظر الطعن لكي يقدم الطاعن في خلالها ما عسى أن يكون لديه من أسباب للطعن على الحكم في ذاته فاذا لم يقدم شيئا فانه يكون من المتعين رفض طعنه موضوعا

٢ — اذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأكده كذب الشهادة وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوت هذا الكذب وكان من شأن ما أورده أن يؤدي إلى ما رتب عليه فان ما ينهيه الطاعن على

الحكم يكون في غير محله

٣ — يكفي لتوفر القصد الجنائي في جريمة شهادة الزور أن يكذب الشاهد عن علم وإرادة متعمدا تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء بقطع النظر عن الباعث

(طعن أحمد منصور وآخرين ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني رقم ١٤٩٦ سنة ١٧ ق)

٢٢٤

١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧

تحديد تاريخ الحادث وتقدير صحة البلاغ . موضوعي . تطبيق المادة ٣٢ ع أمر يدخل في سلطة قاضي الموضوع . رقابة محكمة النقض في ذلك . مداها

المبادئ القانونية

١ — إن الطعن على الحكم بحجة أن المحكمة أخطأت في تحديد وقت الحادث استنادا إلى القرائن التي ذكرتها والقول بأنها تناقضت في اعتبار البلاغ صحيحا بالنسبة إلى واقعة وغير صحيح بالنسبة إلى واقعة أخرى — كل ذلك جدل موضوعي لا تقبل إثارته أمام محكمة محكمة النقض لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها

٢ — إنه وإن كان تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ ع أو عدم توفرها أمرا داخل في سلطة قاضي الموضوع له أن يقرر فيه ما يرى استنادا إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما ينتهي إليه — الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم توجب تطبيق المادة

استنادا إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما ينتهي إليه ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة توجب تطبيق المادة المذكورة عملاً بنصها ، فإن عدم تطبيقها يكون خطأ بمقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح

« وحيث ان الحكم المطعون عليه قال « حيث ان المحكمة تستخلص مما تقدم جميعه أن أحمد يس محفوظ قابل البنت فاطمة سليمان فاوى بعد ظهر يوم الحادث وهي تحمل الأكل لأخيها عبد الرحيم سليمان من بيت نسيه أبو الذهب عبد الله أخو المتهمين فاعتدى عليها وضربها فأحدث بها الاصابة المار وصفها وسقط الأكل الذي كانت تحمله على الأرض فذهبت بأكية لأخيها ووصل نبأ ذلك الاعتداء إلى المتهم الأول فعز عليه الأمر وذهب مع آخرين إلى بيت يس محفوظ وكان مقفلاً بابه من الداخل بشنكل فحاولوا اقتحام الباب ولم يمكنهم فتحه بسبب التراس الداخلي فذهب أحمد يس هو وأختاه نجية وفوزية على صوت الدق على الباب بشدة وفتح أحمد يس الباب فدخل المتهم الأول ومن معه واعتدى بعضهم على أحمد السيد بالضرب . كما ضرب أبو الهدي عبد الله عوضين البنت فوزية التي كانت خلف أخيها يلطة في رأسها أحدث بها الاصابة الموصوفة بالكشف الطبي والتي نشأت عنها الوفاة ثم ضرب أختها نجية يس بيد اليلطة فأحدث بها الاصابة المار وصفها أيضاً بالكشف الطبي وذلك انتقاماً لحادث الاعتداء على فاطمة سليمان » وذلك يقطع بأن الجريمتين اللتين دين الطاعن من أجلهما إنما ارتكبتا لغرض واحد وأنهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة ومتى كان الأمر كذلك فكان الواجب تطبيق

المذكورة عملاً بنصها فإن عدم تطبيقها يكون خطأ يقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على الوجه الصحيح — فإذا كان ما أورده الحكم يقطع بأن الجريمتين اللتين دين الطاعن من أجلهما إنما ارتكبتا لغرض واحد وأنهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة فإن الواجب في هذه الحالة تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم على الطاعن بالعقوبة المقررة لأشد الجريمتين فقط

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في الأوجه الأول والثاني والرابع من أوجه الطعن أن المحكمة أخطأت في القول بأن الحادث وقع ظهراً استناداً إلى بعض القرائن ، لأن هذه القرائن لا تقوى على مناهضة إجماع الشهود على أن الحادث وقع في الصباح ، كما أنها تناقضت في اعتبار بلاغ العمدة صحيحاً بالنسبة إلى واقعة وغير صحيح بالنسبة إلى واقعة أخرى .

« وحيث ان ما يثيره الطاعن من ذلك إنما هو جدل موضوعي لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون عليه أخطأ في تطبيق القانون إذ لم يطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات في حالة يوجب القانون تطبيقها .

« وحيث انه وان كان تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ أو عدم توفرها أمر داخل في سلطة قاضي الموضوع له أن يقرر فيه ما يرى

الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات
والحكم على الطاعن بالعقوبة المقررة لأشدهاتين
الجرمتين فقط وهي عقوبة الجناية

« وحيث انه لما تقدم وجب قبول الطعن فيما
يختص بالوجه الثالث واستبعاد العقوبة المحكوم
بها على الطاعن في جنحة الضرب ورفض الطعن
فيما عدا ذلك

(طعن أبو الهدى عوضين ضد النيابة وآخر مدع
بحق مدنى رقم ٤٥٥ سنة ١٧ ق)

٣٣٥

١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧

حكم في قضية ضرب . منازعة التهم في مطابقة
الاصابة لرواية المجنى عليه . وجوب بيان وصف
الاصابة وموقعها والآلة التي أحدثتها وموقف الضارب
وقت الضرب والعاهة التي تخلفت

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة أن التهم ضرب المجنى
عليه ضربا تخلفت عنه عاهة وكان المدافع عن
الطاعن قد نازع في مطابقة اصابة المجنى عليه
لروايته فإن القضاء بالادانة وتنفيذ هذا الدفاع
يقتضى أن تذكر المحكمة في الحكم مضمون
ما جاء بالتقرير الطبي عن وصف الاصابة
وموضعها من جسم المجنى عليه والآلة التي
أحدثتها وموقف الضارب وقت الضرب والعاهة
التي تخلفت فاذا لم تفعل فإن حكمها يكون قاصر
البيان متعينا نقضه

(طعن التاجي حامد البهلول ضد النيابة وآخر
مدع بحق مدنى رقم ١٨٢٩ سنة ١٧ ق)

٣٣٦

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧

إجراءات التحقيق تقطع المدة ولو حصلت في غير
مواجهة التهم في جريمة التزوير . يفترض ابتداء أن التزوير
حصل في مكان الاستعمال حتى يثبت العكس . قيام
الارتباط بين الجرائم يترتب عليه ضم الدعاوى وامتداد
الاختصاص . تزوير . جواز إثباته بالاستناد إلى تقرير
خير قدم في المحكمة المدنية ندب طلب خير . المحكمة
غير ملزمة بإجابته

المبادئ القانونية

١ — بالرجوع لنص المادة ٣/٢٨٠ تح
يقين أن التحقيق القضائي عامة يقطع المدة
سواء كان في مواجهة المتهمين أو غيرهم فهي
تنص على أن إجراءات التحقيق يترتب عليها
انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى
العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا
في الاجراءات المذكورة — ولا سبيل مع
صراحة هذا النص للاجتهاد وتخرج مبادئ
لا تتفق وعبارات المادة يضاف لذلك أن
استلزام حضور المتهمين في تحقيقات النيابة
وضرورة جعله في مواجهتهم يفقده حصانته
القانونية ويجعله تحت رحمة المتهمين ويسر لهم
طريق التخلص من نتائج القانونية وهو
ما لا يستقيم مع حكمة النص وما قصد إليه
الشارع من المحافظة على الدعوى العمومية تمشيا
مع الاحتفاظ بحق المتهمين

٢ — إن السند المزور يفترض فيه ابتداء

٣٣٧

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧

استناد الحكم الى ما يخالف الثابت فى الأوراق .
نقض .

المبدأ القانونى

اذا استند الحكم فى صدد استبعاد دفاع الطاعن الى أن الطاعن لم يتمسك بذلك الدفاع - وكان ما قاله الحكم يخالف الثابت بأوراق الدعوى فان ذلك يستوجب نقض الحكم

المحكمة

« حيث ان مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بجريمة استعمال ردة فى رغب العجين غير مستوفاة للشروط القانونية » قد جاء مشوبا بما يبطله إذ أنه دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأنه غير مسئول عن المخالفة لأنه تسلم الردة بحالتها من المطحن العين له ولكن الحكم لم يلتفت لهذا الدفاع بقوله إنه لم يتمسك به كما تمسك غيره

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وتحدث عن تقرير العمل الكيماوى ذكر « ان المحكمة تستبعد من حسابها ما يقوله غيره (أى غير الطاعن) من شراء الردة بالحالة التى هى عليها لأنه لم يدفع بذلك ولا مناص وهذا هو واقع الأمر من إقرار الحكم المستأنف » - ولما كان المستفاد من محضر الجلسة الاستئنافية أن الطاعن تمسك بالدفاع المشار إليه فيكون ما أورده الحكم يخالف الثابت بأوراق الدعوى وكان من الواجب وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع الذى

بأن تزويره حصل فى مكان جريمة الاستعمال حتى يثبت ما يغير ذلك - وقيام الارتباط الوثيق بين جريمة الاستعمال وجريمة التزوير تجعل النيابة التى تقوم بتحقيق جريمة منهما مختصة بتحقيق الجريمة الأخرى لأنه يترتب على الارتباط وعدم التجزئة ضم الدعاوى وامتداد الاختصاص بالنسبة للنوع والمكان لمنع تضارب الأحكام ولتوفير الوقت ويتوافر الارتباط إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وكذلك إذا كانت الجرائم قد ارتكبت لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها وإذا ارتكب الشخص الواحد جريمتين تكون احدهما ظرفا مشددا للجريمة الأخرى

٣ - اذا كانت محكمة الجنب قد حققت واقعة التزوير بنفسها واستندت فيما استندت اليه فى عقاب الطاعنين على مشاهدتها العقد وما ثبت لها من وجود شواهد تدل على أنه مزور فليس فى ذلك إخلال بحق الدفاع

٤ - لا يوجد ما يمنع أن تأخذ المحكمة فى ادانة المتهم بتقرير خبير قدم للمحكمة المدنية متى اطمأنت اليه ورأت فيه هى ما يقنعها

٥ - ان المحكمة غير ملزمة باجابة طلب ندب خبير ما دامت أوردت ما يبرر عدم اجابة هذا الطلب

(طعن أحمد محمد خليل وآخرين ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدنى رقم ١٨٦٠ سنة ١٧ ق)

رأت المحكمة نفسها أهميته أن تعرض له وترد عليه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن عرفه على ودن ضد النيابة رقم ٢٠٤٠ سنة ١٧ ق)

٣٣٨

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧

تزوير : خطأ الحكم فى بيان كيفية التزوير .
شير مؤثر فى الحكم مادام حصول التزوير ثابتاً بالفعل
المبدأ القانونى

إذا كانت المحكمة فى صدد جريمة تزوير فى أوراق أميرية (اذن يريد) أخطأت فذكرت بأن التهم محاسب المرسل اليه الحقيقى وكتب مكانه اسم وهمى وكان تقرير الخبير يشير الى أنه لم يكن هناك محو وأن التهم كتب الاسم الوهمى ابتداء فان الطاعن لا يستفيد من خطأ الحكم فى هذا الخصوص مادام قد وقع منه تزوير فى أجزاء أخرى من المحرر المزور ومجازاته واجبة على كل حال

فتمت كان صاحب الحق فى اذن البريد قد أثبت فيه اسم المكتب الذى يجب أن يصرف منه — كان محو هذا الاسم ووضع اسم مكتب آخر تزويراً فى محرر رسمى

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن

يتحصل فى أنه نسب للطاعن أنه أمضى بامضاء محمد على عمر على اذن البريد وبذلك استولى على قيمته — وقد تمسك الطاعن من أول الأمر بأن محمد على عمر هذا حضر إليه وكلفه بصرف الإذن فذهب الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه إلى أن محمد على عمر شخص وهمى مع أنه ثابت بالتحقيق أن نائب عمدة بلدة الرمادى بعث للنيابة يقول إن محمد على عمر متغيب عن البلد من مدة فهو إذن شخص حقيقى . ولم ترد المحكمة الاستثنائية على هذا الدفاع

« وحيث ان المحكمة حين قالت ان الطاعن وقع باسم شخص وهمى لم تقصد بذلك أنه لا يوجد على الاطلاق شخص يسمى محمد على عمر فذلك ما لا سبيل إلى استقصائه وإنما أرادت أن الطاعن حين وقع بهذا الاسم لم يكن فى ذهنه شخص معروف لديه مسمى به ولكنه اختلق الاسم ووقع به ومن ثم فلا مطعن على الحكم من هذه الناحية وأما عن إشارة العمدة فهي صريحة فى تغيب الشخص الوارد بها عن البلدة من مدة مما مفاده أنه لم يتدخل فى الأمر وليس له شأن فى التوقيع

« وحيث ان الوجه الثانى يتحصل فى أن المحكمة دانت الطاعن بقوله أنه محاسب المرسل اليه الحقيقى وكتب مكانه اسم محمد على عمر مع أن تقرير الخبير يقول إنه لم يكن هناك محو بل ان الطاعن كتب اسم المرسل اليه ابتداء وليس فى ذلك تزوير لأن الشيك يتسلم قيمته أى حامل له » وحيث ان الطاعن لا يستفيد من خطأ الحكم فى هذا الخصوص مادام قد وقع منه تزوير فى أجزاء أخرى من المحرر المزور ومجازاته واجبة على كل حال . فقد أثبت الحكم المطعون فيه أن الطاعن وقع باسم محمد على عمر وهو شخص وهمى

٣٣٩

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧

عقوبة . الحكم بأقل من الحد الأدنى المقرر
لعقاب الجريمة . قبول الطعن والحكم بالعقوبة المقررة

المبدأ القانوني

ان المادة ٣٠٣/٢ نصت على أنه اذا وقع
القذف في حق موظف عام وكان ذلك بسبب
أداء وظيفته كانت العقوبة الحبس وغرامة
لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة
جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين — ونصت
المادة ٣٠٧ ع — فيما نصت عليه — على أنه
اذا وقعت جريمة من الجرائم المنصوص عليها
في المادة ٣٠٣ بطريق النشر في إحدى الجرائد
أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصوى
لعقوبة الغرامة المينة في المادة المذكورة الى
ضعفها — فاذا كان الثابت أن الواقعة التي
حكم على المتهم من أجلها قذفا من قبيل ما ذكر
وكانت محكمة الموضوع قد نزلت بالعقوبة غز،
الحد الأدنى المقرر للجريمة فانه يتعين قبول الطعن
والقضاء بالعقوبة المقررة

(طعن النيابة ضد عبد السلام حسني محمد رقم ٢٩٤١
سنة ١٧ ق)

كما مح اسم مكتب البريد الذي كان مكتوبا من
الأصل وكب بدله اسما آخر .

« وحيث ان الوجه الثالث يتصل في أن
المحكمة اعتبرت ما ثبت من تغيير الطاعن اسم
مكتب البريد بمحوه وإثبات اسم مكتب آخر
تزيورا في محرر رسمي . مع أن الاذن يمكن
صرفه من أي مكتب

« وحيث انه متى كان صاحب الحق في إذن
البريد . مرسله أو من أرسل إليه قد أثبت
فيه اسم المكتب الذي يجب أن يصرف منه —
كان محو هذا الاسم ووضع اسم مكتب آخر
تزيورا في محرر رسمي كما هي الحال فيما دانت
المحكمة الطاعن به من ارتكابه جناية تزوير
في نفس المحرر الرسمي بأن وقع بامضاء شخص
وهي عليه وصرف قيمته بناء على ذلك

« وحيث ان الوجه الأخير يتصل في أن
المحكمة دانت الطاعن بجريمة سرقة الاذن
واستدلت على ذلك بوجوده معه . وهو دليل
لا يؤدي عقلا إلى ما انتهت إليه ولم ترد المحكمة
الاستئنافية على هذا الدفاع

« وحيث انه لا محل لما يشيره الطاعن بهذا
فالحكم المطعون فيه قد بين الأدلة التي استخلص
منها ذلك في منطق سليم وتضمن الرد على دفاعه
المشار إليه .

« وحيث انه من كل ما تقدم يكون الطعن
على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا

(طعن أبو زيد عبد الماجد أحمد ضد النيابة رقم
١٨٥٠ سنة ١٧ ق)

٣٤٠

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧

التبليغ عن الجرائم . تكليف على الأفراد كافة

المبدأ القانوني

التبليغ عن الجرائم ليس حقا مقصورا على بعض الناس وانما هو تكليف يجب على الأفراد كافة أن يقوموا به في مصلحة الجماعة (طعن عبد الوهاب هاشم عبد الله وآخر ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٢٠٤٤ سنة ١٧ ق)

٣٤١

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧

١ — تزوير . اعتراف المتهم بتحرير الخطاب المزور وانه لم يقصد تزويره . اعتبار المحكمة أنه دليل ثبوت التهمة . جائز .
٢ — جريمة التزوير . توافرها . حتى ولو لم يكن ظهور التزوير ميسورا إلا لمن لهم معلومات خاصة في كشف التزوير .

المبادئ القانونية

١ — لا تثريب على المحكمة اذا هي أخذت بقول المتهم انه هو الذي حرر الخطاب المزور — وان كان ادعى أنه لم يقصد التزوير — واعتبرت ما قاله دليلا على ثبوت الواقعة التي داته من أجلها بلا مزيد تحقيق

٢ — ان ظهور التزوير لمن تصادف اطلعهم على المحرر المزور ممن كانت لهم معلومات خاصة سهلت لهم ادراك الحقيقة . لا تنفي صفة الجريمة ما دام المحرر ذاته يجوز أن يتخذه به بعض الناس

(طعن عبد السلام محمود حسين ضد النيابة رقم ٢٠٤٩ سنة ١٧ ق)

٣٤٢

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧

١ — مخدر . تقديمه لرجال البوليس من تلقاء نفس المتهم قبل التفتيش . ادانته . جائز .

٢ — عدم رد المحكمة على بطلان الحكم الاستثنائي النيابي لصدوره بناء على إعلانه للنيابة مع وجود محل إقامته معلوم . لا مؤاخذه ما دام قد عارض المتهم ونظر موضوع الاستئناف من جديد

المبادئ القانونية

١ — اذا كان المتهم هو الذي قدم المخدر للمحقق من تلقاء نفسه وقبل التفتيش — فان استناد الحكم في ادانة المتهم على ضبط المخدر يكون لاغبار عليه

٢ — لا صفة للطاعن في الاحتجاج بعدم رد المحكمة على ما تمسك به من بطلان الحكم الاستثنائي النيابي لصدوره بناء على اعلانه للنيابة مع أن له محل إقامة معلوم مادام هو قد عارض في الحكم وترتب على ذلك نظر موضوع الاستئناف من جديد وتوفرت له الفرصة للحضور وابداء ما لديه من أوجه الدفاع

(طعن أحمد عبد الرحمن حجازي ضد النيابة رقم ٢٠٥٢ سنة ١٧ ق)

٣٤٣

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧

اشتراك في بيع بأكثر من التسعيرة . تسبب الحكم . وجوب بيان العناصر الواقعية التي بني عليها قضاءه

المبدأ القانوني

اذا كان كل ما ذكرته المحكمة في صدد ادانة متهم بأنه اشترك مع آخر حكم عليه بالاتفاق والتحريض في ارتكاب جريمة بيع

٢ — لمحكمة الموضوع أن تأمر بأي تحقيق تراه موصلا للحقيقة .

٣ — لا بطلان إذا كان التقرير الذي تلاد أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه هو نفس التقرير الذي وضعه أحد قضاة الهيئة السابقة التي أصدرت الحكم المنقوض لأنه لا حرج على القاضي الملخص بأن يتلو هذا التقرير ما دام قد أقر ما فيه واعتبره من وضعه .

٤ — إذا نقل الحكم المطعون فيه كثيرا من أسبابه عن الحكم المنقوض فإن هذا لا يبطله مادامت المحكمة قد أقرت هذه الأسباب واعتبرتها من وضعها .

٥ — لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تقضي على التهم بعقوبة أشد مما قضى به عليه الحكم السابق الذي نقض بناء على طلبه — ولا يغير من ذلك أن المحكمة قد أمرت بوقف تنفيذ العقوبة في الحكم المطعون فيه على خلاف قضاء الحكم المنقوض لأن وقف التنفيذ وخفض مدة العقوبة وإن كانا من دلائل الرأفة بالتهم إلا أن لكل منهما في واقع الأمر اعتباراته وظروفه على مقتضى أحكام القانون .

المحكم

« حيث ان الطعن بني على تسعة أوجه (الأول) أن المحكمة الاستئنافية أخطأت إذ رفضت ما دفع به الطاعن من سقوط الدعوى العمومية بالتقدم لمضى أكثر من ثلاث سنوات على وقائع التزوير والاختلاس قبل مباشرة النيابة

صنف من الأصناف الواردة أسعارها بالجدول بأزيد من السعر المحدد ووقعت الجريمة فعلا نتيجة لهذا الاتفاق وذلك التحريض — كل ما ذكرته المحكمة في حكمها (أن الجاويش . . . ذكر في التحقيق أنه ذهب الى مخبز المتهم وطلب أقة خبز من . . . ليشتريها حسب التسعيرة فأعطاه أربعة أرغفة وزنها فوجدها ٢٨ أوقية فتكون ناقصة ٥ أوقيات) فإن هذا الحكم يكون قد خلا من بيان العناصر الواقعية التي بني عليها قضاءه بمخالفة الطاعن للتسمير الجبري فلم يذكر الثمن الذي كان ينبغي أن يباع به الخبز والثمن الذي بيع به فعلا مما يتعذر معه على محكمة النقض أن تراقب صحة التطبيق وهذا قصور يعيبه ويبطله

(طعن حسن على موسى ضد النيابة رقم ١٦٤٣ سنة ١٧ ق)

٣٤٤

أول ديسمبر سنة ١٩٤٧

١ — المبلغ عن الجريمة . لا يشترط فيه شرط خاص .
٢ — تقرير المحكمة . القاضي الملخص خلاف القاضي الذي تلاه من الدائرة التي أصدرت الحكم . صحيح .

٣ — أسباب الحكم الاستئنافية . قلها من الحكم المستأنف . صحيح .

٤ — لا يجوز تشديد العقوبة عن عقوبة الحكم المنقوض .

المبادئ القانونية

١ — ان القانون لم يشترط فيمن يبلغ عن وقوع جريمة صفة معينة أو شرطا خاصا .

التحقيق بقوله أن الوقائع للسندة إليه عبارة عن سلسلة من الاختلاسات والتزويرات وقع آخرها في خلال سنة ١٩٣٣ وأن الشكوى عنها قدمت للنيابة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ وحقت فيها في ١٦ من الشهر المذكور وسارت النيابة بعدها في الدعوى وذلك لأنها استخلصت ما ذكرته من تنابع وقائع التزوير والاختلاس حتى سنة ١٩٣٣ من تقرير الخبير الذي قضت بطلانه (والثاني) أن المحكمة أخطأت إذ قضت برفض الدفع بعدم وجود صفة للشاكي مؤسسة قضاءها على اعتراف الطاعن بأن الشاكي كان وكيلًا عن الشركة المحني عليها في خلال المدة الدعى بحصول التزوير والاختلاس فيها في حين أنه لم يصدر منه هذا الاعتراف ولم تكلف الشركة أحدًا بتقديم الشكوى بالنيابة عنها (والثالث) أن المحكمة أخطأت إذ قضت بنسب خبراء لفحص أوراق ودفاتر الشركة وبيان المبالغ المختلسة وطريقة اختلاسها والتزويرات التي وقعت في أوراقها مع تحديد تواريخها في حين أنها غير محقة في هذا الاجراء وكان لزاما عليها أن تقضى براءة الطاعن بعد أن ثبت لها بطلان تقرير الخبير الذي ندبته النيابة لانعدام الدليل على ثبوت التهمة قبله (والرابع) أن المحكمة الاستئنافية خالفت اجراء واجبا في الدعوى إذ لم يضع أحد أعضائها تقريرًا عن القضية ولم يتل تقريرًا بالجلسة ولم يوجد بملف الدعوى سوى تقرير تلخيص واحد هو الذي وضعه أحد أعضاء الهيئة السابقة التي تقض حكمها (والخامس) أن الحكم المطعون فيه قفل في أسبابه كثيرا من أسباب الحكم المنقوض

(والسادس) أن الحكم جاء قاصر البيان إذ أغفل تعيين العقد الذي نسب إلى الطاعن أنه تعلم بمقتضاء المبالغ المختلسة في حين أن هذا التعيين

واجب لادانة الطاعن في جريمة خيانة الأمانة (والسابع) أن المحكمة الاستئنافية دانت الطاعن بتهمة التزوير دون أن تطلع على الأوراق المزورة ودون أن تبين في حكمها كيفية تزويرها (والثامن) أن الحكم جاء متخاذلًا لأسباب لأنه بعد أن سجل ما انتهى إليه رأى الخبيرين من عدم إمكانهما تعيين الشخص أو الأشخاص المسؤولين عن الاختلاسات وعجزهما عن تحديد المبالغ المختلسة قال أن المحكمة قد اقتضت من الشرح الذي أورده بأن الطاعن هو الذي ارتكب الجريمةين وأنه ليس من الضروري التحقق من مقدار المبلغ المختلس وأنه ثبت لها أن الطاعن كان يحصل هذه المبالغ من العملاء لحساب هذه الشركة فاختلسها لنفسه وأن تهمة التزوير ثابتة عليه مما قرره الخيران من أنه هو الذي غير البيانات في بعض القسائم ومن اعترافه في التحقيقات بذلك في حين أن اعترافا بهذا المعنى لم يصدر من الطاعن وكل ما قاله في التحقيقات هو أن ما أجراه من التصليحات في بعض القسائم التي سئل عنها إنما كان بأمر الشاكي وبذلك تكون المحكمة قد بنت حكمها على خلاف ما هو ثابت بالأوراق (والتاسع) أن المحكمة أخطأت إذ قضت بتأييد الحكم المستأنف القاضي بمعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سنة في حين أن الحكم الاستئنافي الذي تقض بناء على طعنه كان يقضى بتعديل مدة الحبس إلى ستة شهور وما كان يجوز للمحكمة بعد أن أحيلت إليها الدعوى للحكم فيها مجدداً أن تتجاوز هذا الحد حتى لا يضار بطعنه تلك هي الأوجه التي استند إليها الطاعن .

« وحيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن فإن الثابت من الحكم المطعون فيه أن واقعة التزوير التي دين بها الطاعن حصلت في ٨ من مارس سنة ١٩٣٣ وأن النيابة باشرت

التحقيق في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ وأن المحكمة حين قالت بثبوت الاختلاس والتزوير على الطاعن لم توقع عليه إلا عقوبة واحدة مقررة لكل من الجريمتين وإذن فلا مصلحة له من وراء التمسك بهذا الدفع هذا وغير صحيح ما يدعيه الطاعن من أن الحكم استخلص تاريخ واقعة التزوير التي دانه بها من تقرير الخير الذي قضى بطلانه بل استخلصه على ما جاء بالحكم نفسه من أدلة أخرى . أما ما يتمسك به الطاعن في الوجه الثاني من عدم وجود صفة للشاكي فلا محل له لأن القانون لم يشترط فيمن يبلغ عن وقوع جريمة صفة معينة أو شرطاً خاصاً . وأما ما جاء بالوجه الثالث فردود بأن المحكمة الموضوع أن تأمر بأي تحقيق تراه موصلاً للحقيقة . وأما الوجه الرابع فيكفي للرد عليه ما ثبت بمحضر الجلسة الاستئنافية وما ورد بالحكم المطعون فيه من أن أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم تلا تقريراً عن القضية ومع التسليم جدلاً بما يزعمه الطاعن من أنه لا يوجد في ملف القضية سوى تقرير واحد هو الذي وضعه أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم المتقوض فانه لا حرج على القاضي الملخص بأن يتلو هذا التقرير ما دام قد أقر ما فيه واعتبره من وضعه . وأما يقوله الطاعن في الوجه الخامس من أن الحكم قل في أسبابه كثيراً من أسباب الحكم المتقوض فردود بأن هذا لا يبطله مادامت المحكمة قد أقرت هذه الأسباب واعتبرتها من وضعها وأما ما جاء بالوجه السادس من أن الحكم أغفل بيان العقد الذي تسلم الطاعن بمقتضاه النقود المتسلة فردود بأن الحكم ذكر بناء على الأدلة الواردة به أن الطاعن كان يقبض المبالغ ويحصلها من العملاء لحساب الشاكي حيوفاني . وبتأثيره يخلصها لنفسه اضراً بالشركاء وهذا

بيان كاف لعقد الائتمان الذي تسلم الطاعن المبالغ بناء عليه . وأما ما جاء بالوجه السابع من أن المحكمة لم تطلع على الأوراق المزورة فلم يقدم دليل على صحته هذا وقد بين الحكم كيفية التزوير خلافاً لما يزعمه الطاعن . وأما ما ينهض في الوجه الثامن على الحكم من تخاذه فقير صحيح إذ أن الحكم بعد أن أورد رأى الخيرين استخلص استخلاصاً سائلاً بما ذكره في تقريرهما ومن أقوال الطاعن في التحقيقات ومن سائر الأدلة التي أوردتها أنه ارتكب الجريمتين المستدتين إليه ولما كان الطاعن لا ينكر اعترافه بأنه هو الذي أجري التصحيحات في القسائم المزورة بخطه وإنما يزعم أنه فعل ذلك بأمر الشاكي وكانت المحكمة لم تصدقه في هذا الزعم فإن قوله بعد ذلك بأنها بنت حكمها على خلاف ما هو ثابت بالأوراق لا يكون له ما يبرره .

« وحيث إنه لما تقدم تكون الأوجه الثمانية السالف ذكرها على غير أساس ويتعين رفضها .

« وحيث أن ما جاء بالوجه التاسع والآخر صحيح وما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تقضي على الطاعن بعقوبة أشد مما قضى عليه بها الحكم السابق الذي نقض بناء على طعنه وما دام الحكم المذكور صلب بتعديل عقوبة الحبس المحكوم بها ابتدائياً إلى ستة شهور فكان يجب أن لا يتعدى الحكم المطعون فيه هذا الحد ولا يغير من ذلك شيئاً أنه قضى بوقف تنفيذ العقوبة على خلاف قضاء الحكم المتقوض لأن وقف التنفيذ وخفض مدة العقوبة وإن كانا من دلائل الرأفة بلتيم إلا أن لكل منهما في واقع الأمر اعتباراته وظروفه على مقتضى أحكام القانون ومتى كان الأمر كذلك فانه يجب في سبيل ارجاع الأمور

الى نصابها قبول الطعن بالنسبة إلى العقوبة المحكوم بها وجعلها ستة شهور مع الشغل مع مراعاة وقف التنفيذ المقتضى به في الحكم المطعون فيه .
(طعن اطون زارا ضد النيابة رقم ١٤٩١ سنة ١٧ ق)

٣٤٥

أول ديسمبر سنة ١٩٤٧

حكم . تسببه . إغفال الرد على دفاع التهم . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان التهم تمسك بأن الذي قدم الرشوة للكونستابل هو شخص آخر وأن هذا الشخص الآخر دفعها من ماله الخاص ولكن الحكم المطعون فيه دان الطاعن في جريمة الرشوة دون أن يذكر ما يبرر ذلك كما أن الحكم جعل من أسباب ادانة الطاعن في جريمة إخفاء الاطارات المسروقة تقديمه الرشوة فانه يكون قاصر البيان واجبا نقضه

(طعن محمود عفيفي عامر وآخر ضد النيابة رقم ٢٠٦٥ سنة ١٧ ق)

٣٤٦

أول ديسمبر سنة ١٩٤٧

إذا كان الفعل الذي ارتكبه التهم عملا من الأعمال المكونة للجريمة فانه يعتبر فاعلا ومع ذلك فلا مصلحة للتهم في الطعن على الحكم والقول بأنه مجرد شريك مادامت العقوبة واحدة

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد عين الأفعال التي

قارفها كل من الطاعن وزميليه وكان فعل الطاعن واقفا في سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعا وقد تمت الجريمة بحمل أحدهم المسروق وفراره به من مكان السرقة الذي كان الطاعن جالسا به يتكلم مع الحارس حتى يسهل لزميله عمله فان ذلك يفيد أن الطاعن ارتكب عملا من الأعمال المكونة للجريمة أي فاعلا فيها وأن السرقة تمت بأخذ المسروق وإخراجه من حيازة صاحبه . ومع ذلك فلا مصلحة للطاعن في الطعن على الحكم بحجة أنه اعتبره فاعلا في الجريمة في حين أن فعله ليس إلا مجرد اشتراك مادامت العقوبة واحدة المحكم

« حيث ان الطعن بالنسبة إلى الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

« وحيث ان هذا الطاعن يقول في طعنه ان الحكم المطعون فيه حين دانه بجناية السرقة بالاكرام جاء مشوبا بما يعيبه ويبطله وفي بيان ذلك يذكر ان المحكمة اطرحت دفاعه بناء على أنه منهار بطبيعة تنازله دون أن تبين مظهر هذا التخاذل وانها اعتبرت الواقعة جريمة تامة مع انها شروع إذ لم تبين على وجه اليقين ان التهم الأول فر بالمسروق لم تفحص للاباس التي وقعت عليها السرقة لمعرفة حقيقة النقص فيها ولم تسأل المجنى عليه الحقيقي (شركة ورمس) في ذلك - وضيف الطاعن ان المحكمة أخطأت أيضا في اعتباره فاعلا مع التهم الأول لأن الأخير هو الذي حمل المسروق أما هو فكان بعيدا عن محل السرقة

ولم يتدخل فيها وأن ما أخذه عليه الحكم من انه وآخر حاولا اللحاق بحارس الشركة وعمدا الى الحيلولة بينه وبين التهم الأول لا يؤدي الى اعتباره فاعلا في واقعة السرقة التي كانت قد تمت فعلا باختلاس التهم الأول للملابس وفراره بها ويكون مانسب اليه عمله لا يفيد أكثر من اعتباره شريكا بالاتفاق والمساعدة .

« وحيث ان الحكم الطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « انه بينا كان المجنى عليه يحرس (صال) به بضائع لشركة ورمس حضر اليه شخصان وهما المتهمان محمد محمد محمود وعبدالفتاح احمد حجاج (الطاعن) وجلس أولهما بجوار الصال وتحدث اليه الثاني وطلب منه أن يعطيه شيئا من البضائع فرفض ونهره وتركهما واتجه نحو الصال فاذا به يرى التهم الأول فؤاد عبد الحميد خارجا من الصال ولم يكن قد رآه من قبل وحاملا مجموعة من السراويل سرقها من أحد الطرود فذهب نحوه لضبطه فتمعه المتهمين اللذين حضرا اليه أولا فلما تخلص منهما وتقدم نحو التهم الأول ضربه بمقبض سكين كان يحملها وهرب بالبضاعة التي سرقها بعد سقوط قليل منها ولحق به المتهمان الآخران فاستغاث فحضر العمال ولم يلحقوا بالمتهمين — فأبلغوا بوليس المباحث وقد عرف المتهمين بعدها فأنكر الطاعن التهمة وادعى انه في وقت الحادث كان بمقهى عبد الموجود لأنه يشتغل عنده وقد مثل المذكور فكذبه فيما يدعيه » ثم أورد مضمون شهادة الشهود والتقرير الطبي الشرعي وتحدث عن ركن الاكراه وتوفره من ضرب التهم الأول للمجنى عليه بالسكينة عند ما أراد ضبطه وفي سبيل احتفاظه بالمسروقات ليشل حركته ومقاومته وحصل ذلك فعلا ومن

منع المتهمين الثاني والثالث (الطاعن) للمجنى عليه من اللحاق بالتهم الأول إذ كانا يحجزانه عنه بالقوة كما ثبت وقالت المحكمة عن دفاع الطاعن انه منهار بطبيعة تحاذله فلا تلتفت اليه وتأخذ بأقوال الشهود ، ولما كان الحكم قد عرض دفاع الطاعن وأطرحه بعد أن أشهد مخدمه فكذبه وبعد أن اطمأنت المحكمة إلى شهادة الشهود التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبته عليها من ادائه فلا محل لما يثيره في هذا الصدد — أما ما أشار اليه من عدم سؤال المجنى عليه أو فحص الملابس فانه لم يتمسك به امام المحكمة وقصر دفاعه على التشكيك في معرفة الشهود للمتهمين ، وقد استبانت المحكمة وقوع السرقة من أقوال حارس الشركة وباقي الشهود الذين اطمأنت اليهم . وأما ما دفع به عن وصف الجريمة فلا وجه له فقد عين الحكم الأفعال التي التي قارفها كل من الطاعن وزميله وكان فعله هو واقفا في سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعا وقد تمت بحمل أحدهم المسروق وفراره به من مكان السرقة الذي كان الطاعن جالسا به يتكلم مع الحارس حتى يسهل لزميله عمله مما يقيد انه ارتكب عملا من الأعمال المكونة للجريمة أي فاعلا فيها وأنها تمت بأخذ المسروق وإخراجه عن حيازة صاحبه ومع ذلك فلا مصلحة للطاعن في أن يطعن في الحكم سواء اعتبره فاعلا أم شريكا مادامت العقوبة واحدة .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن فؤاد عبد الحميد السيد وآخر ضد النيابة رقم ١٨٥١ سنة ١٧ ق)

٣٤٧

أول ديسمبر سنة ١٩٤٧

- ١ - حق المحكمة في سرية الجلسة . مطلق عدم ذكر أسباب لهذه السرية . غير لازم .
- ٢ - إدانة المتهم باعتبار الواقعة قفدا لاسيا مع عدم لفت النظر إليه . جوازه . أحواله .

المبادئ القانونية

- ١ - للمحكمة أن تأمر بسماع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية متى تراءى لها ذلك مراعاة للآداب أو محافظة على النظام وهي في ذلك غير ملزمة بذكر السبب . وخلق الحكم المطعون فيه من الإشارة إلى سرية الجلسة لا يبطله .

- ٢ - إذا رفعت الدعوى على المتهم بمقتضى المادة ١٨٥ ع باعتبار الواقعة سبب مما لا يجوز فيه إثبات صحة الواقعة . قضت المحكمة الجزئية بادانته واعتبرت الواقعة قذف دون أن توجه نظر المتهم إلى هذا التعديل . فانه مع ذلك لا يجوز للطاعن الاحتجاج بذلك أمام محكمة النقض ما دام قد أدلى بدفاعه أمام المحكمة الاستئنافية على أساس التهمة التي دانت بها محكمة أول درجة ولم يتقدم إلى المحكمة المذكورة بأي طلب بصدد الاثبات

(طعن محمد حسن جاد ضد النيابة رقم ٢٠٧٣

سنة ١٧ ق)

٣٤٨

أول ديسمبر سنة ١٩٤٧

تروير أوراق رسمية . يكفى أن تكون الورقة المزورة قد أخذت مظهر الأوراق الرسمية

المبدأ القانوني

إذا كانت الأوراق المزورة قد أخذت مظهر الأوراق الرسمية وذيلت بتوقيع الأشخاص وإن لم يكونوا فعلا من الموظفين العموميين إلا أن المتهم قصد أن يوهم بذلك . وكانت إدانة المتهم قد أقيمت على أنه اصطنع أوراقا أميرية لم تكن موجودة من قبل فانه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ع

المحكمة

« حيث ان حاصل الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن هو أن الحكم دان الطاعن ولم يرد على ما أبداه الدفاع من أن ما وقع منه لا يعتبر تزويرا في أوراق رسمية وذلك لأن الورقة الأولى وهي الشهادة المنسوب صدورها إلى الكلية الجزئية بتخرجه منها قد نسبت إلى موظفين غير مختصين باصدارها إذ أن الكلية لا تصدر مثلها والحصول على رتبة الضابط في الجيش لا يثبت إلا بأمر ملكي . أما الشهادة بالاستقالة من الجيش فهي منسوبة إلى شاغل وظيفة ليس لها وجود ضمن وظائف وزارة الدفاع . ومثلها الشهادة بحسن والسلوك فضلا عن أنه ليس من عادة وزارة الدفاع أو الهيئات التابعة لها أن تعطى مثل هذه الشهادة . »

« وحيث ان الحكم بين الأوراق المزورة في قوله : « انه تبين من الاطلاع على الأوراق الواردة من المفوضية السورية والتي قدمها المتهم أنها أولا طلب التحاق مؤرخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٦ عليه توقيع المتهم وبجواره كلمة (الملازم) وقد أثبت فيه أنه من مواليد مدينة دمشق في سنة ١٩٢٤ وأنه يحمل الجنسية السورية وتخرج من مدرسة فؤاد الأول الثانوية بشهادة البكالوريا ثم التحق بالكلية الحربية المصرية وتخرج منها برتبة ملازم ثان وأنه استقال من الجيش المصرى لكي يتمكن من خدمة الجيش السورى وطلب العمل بعقد لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد - ثانيا - ورقة محررة على الآلة الكاتبة مؤرخة في أكتوبر سنة ١٩٤٤ بأن الكلية الحربية الملكية المصرية تشهد أن لطفى عطيه حسانين اجتاز امتحان الكلية وتخرج للعمل في فرقة التدريب الخاصة بالجيش المصرى برتبة ملازم ثان في عام سنة ١٩٤٤ وكان ترتيبه الخامس بالنسبة إلى عدد الناجحين وعددهم مائة واثنين وثلاثين وعليها توقيعان أحدهما لمدير الكلية يقرأ محمد محمد على والثاني لقائد الكلية يقرأ مصطفى على حسن ثالثا - ورقة محررة بالحبر الأحمر بعنوان (إلى القنصلية السورية بالقاهرة) وبامضاء مساعد وكيل الأركان وتوقيع غير مقروء وقائد الفرقة وتحت توقيع يقرأ حسين سيد وتاريخها ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وتتضمن أن مساعد وكيل الأركان العلم للقوات المسلحة المصرية يشهد بأن الملازم الثانى لطفى أفندى عطيه حسانين قدم استقالته في ٢ يناير سنة ١٩٤٦ لأنه يرغب في الالتحاق بالجيش السورى ولذلك فقد قررت وزارة الدفاع الوطنى قبول استقالته لأنه سورى الأصل - رابعا - ورقة محررة على الآلة الكاتبة بعنوان

وزارة الدفاع الوطنى رئاسة القوات الحربية المصرية وتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ وتوقيع السكرتير العام محمد صادق الحفناوى يتضمن أن القائم مقام محمد صادق الحفناوى سكرتير عام رئاسة القوات الحربية المصرية يشهد أن الملازم ثان لطفى عطيه حسانين خدم بالجيش المصرى مايقرب من ثلاث سنوات ونصف في مصر والسودان وكان مثال الأدب والنشاط وأنه حصل على درجة ٣٠ من ٣٠ في السير والسلوك و ٤٥ من ٤٥ من النشاط الحربى ثم عرض لهذه الأوراق فقال « إن هذه الأوراق قد اتخذت مظهر الأوراق الرسمية وذيلت بتوقيعات لأشخاص وإن لم يكونوا فعلا من الموظفين العموميين إلا أن المتهم قصد أن يوهم بذلك وقد قدم هذه الأوراق فعلا للمفوضية الجمهورية السورية بالقاهرة لتأييد طلب التحاقه بالجيش السورى فيكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عنها في المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات » ومتى كان الأمر كذلك وكانت إدانة الطاعن قد أقيمت على أنه اصطنع أوراقا أميرية لم تكن موجودة من قبل إلا أنه قلد أوراقا من هذا القبيل فانها تكون صحيحة ولا يطعن فيها أى اعتبار من الاعتبارات المشار إليها في الطعن .

« وحيث ان مبنى الوجه الباقى هو أن المحكمة لم تحقق دفاع الطاعن الذى تمسك به لاثبات عدم صحة التهمة .

« وحيث ان ما يثيره الطاعن في ذلك جدل موضوعى عنى الحكم بتنفيذه خلافا لما يزعمه الطاعن .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن لطفى عطيه حسانين ضد النيابة رقم ٢١٤٤ سنة ١٧ ق)

٣٤٩

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧

حكم على متهم من أجل واقعه غير الواقعة المرفوع
بها الدعوى . نقض الحكم بالنسبة للشريك يقتضى
نقضه في حق الفاعل وفي حالة وحدة الواقعة

المبادئ القانونية

١ — إذا رفعت الدعوى على المتهمين
بوصف أنهم بددوا الأخشاب المبينة في المحضر
وكانت قد سلمت إليهم على سبيل الوكالة
والوديعة لتشغيلها وحفظها فاختلسوها والحكم
المطعون فيه حين ألغى الحكم الابتدائي القاضي
بالبراءة وأدان الطاعن اقتصر على القول بأنه
ضبط بمحل الكشكان وأخذ عليه تمهيدا كتابيا
بعدم التصرف فيهما ولكنه رغم ذلك تصرف
فيهما وبددهما . فان هذا الحكم يكون معيبا لأن
الواقعة التي اتهم الطاعن بالاشتراك فيها هي غير
الواقعة التي حكم عليه من أجلها

٢ — إذا كانت الواقعة التي دين فيها
الفاعل والشريك واحدة فان نقض الحكم
بالنسبة للشريك يقتضى نقضه أيضا بالنسبة
للفاعل لوحدة الواقعة التي اتهمها معا فيها مما يجب
معه تحقيقا لحسن سير العدالة أن يكون إعادة
نظر الدعوى بالنسبة الى جميع المتهمين في الواقعة
(طعن محمد سعودى محمد وآخر ضد النيابة وآخر
مدع بحق مدنى رقم ١٦٥١ سنة ١٧ ق)

٣٥٠

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧

سب . حكم بالادانة . وجوب ذكر ألقاظ السب
في الحكم .

المبدأ القانونى

إذا خلا الحكم المطعون فيه من ألقاظ السب
التي عوقب الطاعن من أجلها وإنما أحال
إلى ذكرها في صحيفة الدعوى فانه يكون معيبا
بما يبطله لأن الحكم في جريمة السب ينبغي
أن يشتمل على ألقاظ السب إذ هي الركن المادى
للجريمة وحتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة
صحة تطبيق القانون على الواقعة ولا تكفى
الإحالة إلى موطن آخر .

(طعن محمد نواره ضد النيابة وآخر مدع بحق
مدنى رقم ١٦٥١ سنة ١٧ ق)

٣٥١

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧

قتل خطأ . رقابة محكمة النقض على الفعل المكون
لركن الخطأ . مثال .

المبدأ القانونى

قالت المحكمة الموضوعية حين دانت
الطاعن بالقتل الخطأ (انه لا عبرة بما أثبتته التقرير
الفنى من أنه لا يمكن لقائد السيارة السير
بسرعة لامتلاء التنك بالبنزين فان الحادثة
يمكن تصورها نتيجة لإهمال المتهم بغض النظر
عن السرعة إذ أنه قرر بأنه رأى المجنى عليه

يعبر الطريق من اليمين للسيار بسرعة فنيهاه
بالبوق ولكن المجنى عليه ظل يعبر الطريق
بسرعة فكان من الواجب على المتهم أن يتمهل
في سيره حتى يتفادى المصادمة) وقد قضت
محكمة النقض بنقض الحكم وقالت بأنه لما
كانت محكمة الموضوع قد غضت النظر عن
السرعة مكثفية في بيان خطأ المتهم بما قاله من
استرساله في السير بالسيارة حتى صدم المجنى
عليه فانه كان يتعين عليها في الصورة التي
رسمتها وإظهارا لوجه الخطأ أن تبين كيف كانت
حكمة المتهم في ظروف الدعوى التمهّل بحيث
يتفادى الحادث أما وهي لم تفعل فان حكمها
يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(طعن عبد الحميد اسماعيل على ضد النيابة رقم ١٦٦٤
سنة ١٧ ق)

٣٥٢

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧

دفاع قائم على مناقشة أدلة الثبوت . لا يقتضى من
المحكمة الرد عليه صراحة . رشوة . يجب أن يكون
الغرض منها أداء الموظف عمل من أعمال الوظيفة
أو الامتناع عنه

المبادئ القانونية

١ - إذا كان دفاع الطاعن اقتصر على
مناقشة أدلة الثبوت فان هذا الدفاع لا يقتضى
من المحكمة ردا صريحا بل يكفي في الرد عليه
إدانة المتهم استنادا إلى الأدلة التي أوردها الحكم
المطعون فيه

٢ - يجب في جريمة الرشوة والشروع
فيها أن يكون الغرض من الرشوة أداء الموظف
عملا من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه - فاذا
كان الواضح مما قاله الحكم أن الغرض من دفع
التقود للعسكري إنما كان تنازله عن البلاغ
بعد بدء التحقيق فيه بمحضر البوليس مما لا دخل
لوظيفة العسكري فيه - فان الحكم يكون
قد أخطأ حين دان الطاعن بالشروع في الرشوة
ويتعين إذن في سبيل تطبيق القانون على وجهه
الصحيح القضاء ببراءة الطاعن من هذه الجريمة
(طعن عبد الحميد السيد أمين ضد النيابة رقم ١٦٦٥
سنة ١٧ ق)

٣٥٣

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧

أمر جنائي . سقوطه بمجرد المعارضة فيه وحضور
المعارض أمام المحكمة بلا حاجة إلى حكم . رفع الدعوى
على المتهم بمقتضى المادة ٢٤٢ ع . معاقبته بمقتضى المادتين
٢٤٢ ، ٢٤٣ . لا يعيب الحكم متى كانت المحكمة لم
تتجاوز العقوبة المقررة للمادة ٢٤٢

المبادئ القانونية

١ - إن الأمر الجنائي يسقط بحكم القانون
بمجرد المعارضة فيه وحضور المعارض أمام
المحكمة ولا يحتاج الأمر إلى حكم من المحكمة
بذلك وإذن فلا ضير على المحكمة المركزية أن
تحيل الدعوى المرفوعة من النيابة أمامها إلى
المحكمة الجزئية إذا كان هناك دعوى مرفوعة
أمام المحكمة الجزئية عن نفس الواقعة دون أن
تقضى باعتبار الأمر الجنائي كأن لم يكن
(١٢)

٢ - إذا عاقبت المحكمة المتهم بالمادتين ٢٤٢، ٢٤٣ مع أن الدعوى رفعت على المتهم بالمادة ٢٤٢ مع قطع فان ذلك لا يعيب حكمها ما دامت العقوبة التي قضت بها لم تتجاوز العقوبة المنصوص عنها في المادة ٢٤٢ ومادامت المحكمة استندت الى المتهم ضرب أحد المجني عليهم بالذات

المحكمة

« حيث ان وجهي الطعن يتحصلان في أن النيابة رفعت الدعوى على الطاعنين عدا محجوب منصور أمام المحكمة المركزية ، وصدر ضدهم أمر جنائي بتغريمهم ، فعارضوا فيه . وكان المدعون بالحق المدني قد رفعوا دعوى جنحة مباشرة أمام المحكمة الجزئية على الطاعنين لم يدخلوا فيها حامد منصور . وقد أحالت المحكمة المركزية بعد المعارضة في الأمر الجنائي الدعوى المرفوعة أمامها على المحكمة الجزئية وضيقت الدعويان معا وصدر فيهما حكم واحد . وكان ينبغي أن تقضى المحكمة المركزية باعتبار الأمر الجنائي كأنه لم يكن لا أن تترك ذلك للمحكمة الجزئية . وقد أثار الطاعنون ذلك أمام المحكمة ولكنها لم ترد عليه . ثم ان الحكم المطعون فيه دان الطاعن محجوب منصور مع أنه لم ينسب اليه شيء بدليل أن النيابة لم تدخله في الدعوى المركزية ، ودان الطاعن حامد منصور مع أن المدعين بالحق المدني لم يدخلوه في دعواهم المباشرة .

« وحيث ان الأمر الجنائي يسقط بحكم القانون بمجرد المعارضة فيه وحضور المعارض أمام المحكمة ولا يحتاج الأمر الى حكم من المحكمة . واذ ذلك كذلك فانه لاضير على المحكمة المركزية

أن تحيل الدعوى المرفوعة من النيابة أمامها إلى المحكمة الجزئية لأن واقعة الدعويين واحدة . « وحيث انه إذا كانت النيابة لم تدخل محجوب منصور في الدعوى المركزية فان المدعين بالحق المدني قد أدخلوه في الدعوى المباشرة أمام المحكمة الجزئية وقضت عليه بناء على ما ساقته من أدلة تؤدي الى الادانة ، وقد أيد الحكم المطعون فيه حكمها لأسبابه . فلا محل للقول بأن النيابة لم تدخله في الدعوى المركزية لأن الدعوى رفعت عليه صحيحة أمام المحكمة الجزئية ، والقول بأن المدعين بالحق المدني لم يدخلوا حامد منصور في دعواهم المباشرة لا يترتب عليه شيء لأن النيابة رفعت عليه الدعوى أمام المحكمة المركزية التي أحالتها إلى المحكمة الجزئية ولا عبرة بكون المحكمة عاقبتهم بالمادتين ٢٤٢ و ٢٤٣ عقوبات ما دامت لم تتجاوز العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ التي رفعت عليه بها الدعوى أصلا . ومادامت استندت اليه ضرب أحد المجني عليهم بالذات .

« ومن حيث انه من كل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس وينبغي رفضه موضوعا . (طعن محجوب منصور وآخرين ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني رقم ١٦٦٨ سنة ١٧ ق)

٣٥٤

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧

سن المحكوم عليه . خلو الحكم منه . التهم لم يدع انه من الاحداث . صحيح .

المبدأ القانوني

لا محل للطعن على الحكم بحجة خلوه من ذكر سن الطاعن ما دام الطاعن لا يدعي أنه

من المجرمين الأحداث الذين لسنهم تأثير في
مستوليتهم أو عقابهم

المحكم

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن
بنى على أن الحكم المطعون فيه خلا من ذكر سن
الطاعن وهو تجهيل لا تستطيع معه محكمة النقض
أن تراقب تطبيق القانون من ناحية مساءلة
الطاعن جنائيا أو عدم مساءلته .

« وحيث انه لا جدوى لهذا الوجه مادام
الطاعن لا يدعى أنه من المجرمين الأحداث
الذين لسنهم تأثير في مستوليتهم أو عقابهم .

« وحيث ان الوجه الثاني يتحصل في ان الطاعن
كان خادما بالجيش البريطاني يشتغل بمسح الأحذية
وكان محل عطف . فكان مخدوموه يحسنون اليه
بإعطائه بعض الملابس العسكرية القديمة . وقدم
شهادة من الوحدة التي كان يشتغل بها تدل على أنه
أمين في عمله . وكل ما يوجد في حيازته من
الملابس العسكرية معطى له من الوحدة . فلم تأخذ
المحكمة بهذه الشهادة لان الملابس المعطاة له
غير مبينة بها حتى تتمكن المقارنة . مع أن نصها
عام .

« وحيث ان المحكمة دانت الطاعن لسرقته
علب ورنيش أيضا لم يرد لها ذكر في هذه الشهادة
فلا فائدة له من هذا الوجه .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في أن
المحكمة لم ترد على دفاع الطاعن من أن علب
الورنيش معطاة اليه ولم يزد على قوله أنها بلغت
خمسة عشر علبة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه ذكر أدلة
الثبوت ومنها ضبط العلب لدى الطاعن وأنها

مملوكة للجيش البريطاني . وذلك يتضمن الرد
على دفاعه المشار اليه .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن جاد الله قلاذه ابراهيم ضد النيابة رقم ١٦٦٦
سنة ١٧ ق)

٣٥٥

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧

انفار . الحكم به . متى يجوز الطعن فيه .

المبدأ القانوني

ان الحكم الوارد بالفقرة الأولى من المادة

السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥
الذي يقضى بعدم قبول الطعن في الأحكام
الصادرة بالانذار مما هو مقصور كما هو ظاهر من
عبارة نص القانون على من لم يكن سبق انذاره
أما الأحكام التي تصدر على المشتبه فيه بعد
سبق انذاره فتجربى عليها القواعد العامة ويصح
استئنافها

المحكم

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه
حين قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة
عن الحكم الصادر بالانذار التهم بأن يسلك سلوكا مستقيما
جاء مخالفا للقانون . وفي بيان ذلك تقول النيابة
في طعنها أن التهم جد أن حكم بانذاره مشتبه فيها
في ظل القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ حكم عليه
لسرقة في خلال الثلاث السنوات التالية . فيكون
قد عاد لحالة الاشتباه وفقا لما هو مقرر بالفقرة
الثانية من المادة ٧ من القانون السالف الذكر التي

تقضى بعقوبة المراقبة . ولكن محكمة أول درجة لم تطبق القانون على هذا الوجه واكتفت بالحكم بانذار المتهم بأن يسلك سلوكا مستقيما . ولما أن استأنفت النيابة هذا الحكم وطلبت إعطاء الواقعة التي كانت مطروحة وصفها الصحيح والقضاء بالعقوبة المقررة لها قضت المحكمة الاستئنافية بعدم جوازه بناء على ما قالته من أن الحكم بالانذار غير قابل للطعن طبقا للمادة السابعة من القانون مع أن الحكم المستأنف مبني على خطأ في تطبيق القانون فلا تشمله هذه الفقرة الأولى من المادة ٧ إذ أن الحكم الذي قرره لنهاية الانذار انما يكون للانذارات الصادرة وفقا للقانون .

« وحيث ان النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم بأنه لم يسلك سلوكا مستقيما بأن اشتهر عنه لأسباب مقبولة الاعتياد على ارتكاب جرائم اعتداء على النفس والمال وطلبت عقابه بالمواد ٨٥ و ٨٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . فقضت محكمة أول درجة بانذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما « بمقولة أنه تبين من محضر ضبط الواقعة وصحيفة » السوابق والتحقيق الذي باشرته أن المتهم حكم « بادانته في عشر قضايا خمس منها لسرقات وأنه » « سىء السير والسلوك يعيش بما يحصل عليه من » « السرقة . » فاستأنفته النيابة وطلبت الحكم « حسب المواد المنطبقة . » ولكن المحكمة قضت بعدم جواز الاستئناف وقالت « انه عن حكم صادر » « بانذار المتهم بأن يسلك سلوكا مستقيما فهو غير » « قابل للطعن فيه وأنه لو أن حكم محكمة أول » « درجة قد خالف نص المادة ٢/٧ من القانون » « إلا أنه ازاء ماورد في الفقرة الأولى من المادة » « المذكورة يكون الاستئناف غير جائز قانونا . » ولما كان المتهم على ما يبين من صحيفة سوابقه —

سبق أن انذر بأن يسلك سلوكا مستقيما بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٦ . وكانت الفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لا تجيز الحكم بالانذار في هذه الحالة . فيكون الحكم الذي صدر بالانذار مخالفا للقانون وكان على المحكمة الاستئنافية وقد أشارت إلى هذا الخطأ أن تقضى بقبول الاستئناف وتتنظر في الموضوع إذ أن الحكم الوارد بالفقرة الأولى من المادة السابعة المذكورة بعدم قبول الطعن في الأحكام الصادرة بالانذار انما هو مقصور كما هو ظاهر من عبارات نص القانون على من لم يكن سبق انذاره أما الأحكام التي تصدر على المشتبه فيه بعد سبق انذاره فتجرى عليها القواعد العامة ويصح استئنافها .

« وحيث انه لما تقدم بتعيين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن النيابة ضد حامد ابراهيم العريان رقم ٢٠٨١ سنة ١٧ ق)

٣٥٦

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧

عقوبة واحدة عن جريمتين . قصر الطاعن طعنه على إحدى الجريمتين . رفض الطعن ما دامت العقوبة المحكوم بها واحدة . إعادة المحاكمة لا يجوز المحكم بعقوبة أشد مما قضى به في الحكم النقوض إذا كان النقض حصل بناء على طعن المتهم

المبادئ القانونية

١ — اذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمتين الأولى أنه دخل عقارا في حيازة الجاني عليهم بقصد منع حيازتهم بالقوة والثانية أنه خرب أموالا ثابتة بقصد الاساءة بأن هدم العقار سالف الذكرو قضى عليه من

أجلهما بعقوبة واحدة — فإذا قصر الطاعن طعنه على النعي على الحكم بصدد الجريمة الأولى فقط ولم يعرض في طعنه لشيء مما يتعلق بالجريمة الثانية — فإن ما يثيره لا يجديهِ مادامت العقوبة المحكوم بها عليه مقررّة لجريمة التخريب

٢ — لا يجوز للمحكمة الاستئنافية عند إعادة نظر الدعوى أن تتجاوز في تقدير تعويض الضرر الناشئ عن الجريمة المبلغ المقدّر في الحكم المتقوض إذا كان نقض الحكم المذكور قد حصل بناء على طعن الطاعن

المحكم

« حيث ان الأوجه الأربعة الأولى من أوجه الطعن تتصل في القول بأن الدفاع عن الطاعن تمسك أمام المحكمة بما يدل على توفر حيازته الفعلية للعقار ، إلا أنها داتته اكتفاء بما قالته من ثبوت ملكية المدعين بالحقوق الدنيّة للعقار ، وأسهب في هذا البحث الذي لا يتصل بالحيازة بل يعتبر تسليماً بها للطاعن . كما لم تعرض لركن القوة الواجب توفره حتى تتحقق المسؤولية الجنائية ولم ترد على الورقة التي قدمها الطاعن لاثبات حيازته للاطيان ولتفي القصد الجنائي لديه . »

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمتين الأولى انه دخل عقاراً في حيازة المجنى عليهم بقصد منع حيازتهم بالقوة . والثانية أنه خرب أموالاً ثابتة بقصد الاساءة بأن هدم العقار سالف الذكر وقضى عليه من أجلهما بعقوبة واحدة ولما كانت ادانة الطاعن بالجريمة الثانية قد بنيت على ما قاله الحكم من ثبوت ملكية المجنى عليهم للعقار ومن هدم الطاعن له بقصد

الاساءة إليهم ، وكان الطاعن فيما أورده في طعنه لم يعرض لشيء من ذلك بل قصر طعنه على النعي على الحكم بصدد الجريمة الأولى ، فإن ما يثيره من ذلك لا يجديهِ ما دامت العقوبة المحكوم بها عليه مقررّة لجريمة التخريب .

« وحيث ان مبنى الوجه الباقي هو أن الحكم قضى بالزام الطاعن بتعويض مقداره ستون جنياً مع أن الحكم الاستئنافي الأول كان قد قدر التعويض بخمسين جنياً وقد نقض بناء على طعن الطاعن فلا تسوغ عند إعادة المحاكمة زيادة المبلغ المحكوم به أولاً .

« وحيث ان هذا الوجه في محله ، فما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتجاوز في تقدير تعويض الضرر الناشئ عن التخريب المبلغ المقدّر في الحكم المتقوض ، ويجب إذن في سبيل وضع الأمور في نصابها تعديل التعويض بمحله خمسين جنياً فقط . (طعن محمود محمد فهمي ضد النيابة وآخرين مدعين مدعين بحق مدني رقم ١٨٤٨ سنة ١٧ ق)

٣٥٧

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧

طعن . أدلته متعلقة بثبوت الواقعة . المجادلة فيها أمام محكمة النقض لا يجوز ما دامت مؤدية لما انتهى إليه الحكم . فتشيش . انكار المتهم علاقته بالعربة التي حصل تفتيشها . لا يجوز له التمسك بطلان التفتيش

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم قد أورد الأدلة التي اعتمد عليها في قضائه بادانة الطاعن وبين مضمون كل دليل وكان من شأن هذه الأدلة أن تؤدي إلى ما رتبته عليها من ثبوت الواقعة

فلا محل للمجادلة في الوقائع لتعلق ذلك بالموضوع ولا شأن للحكمة النقض به

٢ — إذا كان الطاعن قد أنكر أى اتصال له بعبارة النقل التي وجد بها (الديناميت) فلا يقبل منه النعى على إجراء التفتيش فيها من غير إذن من سلطة التحقيق ما دام هو لم يكن بالعربة ولم يذكر أن له شأنًا بها حتى كان الضابط الذي أجرى التفتيش يتخذ الاجراءات اللازمة في حقه قبل الاجراء كما هو مقتضى القانون .

(طعن موديس جوزيف أجيون ضد النيابة رقم ٢٠٨٤ سنة ١٧ ق)

٣٥٨

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧

تسبب . يجب أن يكون متبعا . قصور التسبب . مثال

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم دفع بأن مانعا قهريا حال بينه وبين حضوره الجلسة التي قضى فيها الحكم المطعون فيه باعتبار معارضته كأنها لم تكن ذلك لأنه كان محجوزا بمدينة بنها وتعذر عليه الحضور بسبب وباء الكوليرا وكان كل ما قاله الحكم المطعون فيه ردا على ذلك الدفاع (أن المتهم أعلن بالحكم الغيابي بمدينة الاسكندرية ومن ثم فلا دليل على أنه بمدينة بنها — وأن مدينتي القاهرة والاسكندرية ليستا من البلدان

التي حظر السفر منها واليه) فان هذا الحكم يكون قاهرا لأنه ليس من شأن مانع كره الحكم أن يثبت أن الطاعن كان في مكانه حضور جلسة المعارضة لأن اعلاؤه بالحكم الغيابي بالاسكندرية عند وجوده بها لأى سبب من الأسباب لا يفيد أنه يقيم بها وأنه لم يوجد بعده في بنها لأى سبب من الأسباب

(طعن محمد سعيد بنهان ضد النيابة رقم ٢٠٧٥ سنة ١٧ ق)

٣٥٩

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٧

محاكمة جنائية . يجب أن تبني على ما تجر به المحكمة بنفسها من تحقيق . عدم سماع الشاهد رغم حضوره . قصور حتى ولو لم يتمسك المتهم بسماعه .

المبدأ القانوني

لما كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تعول المحكمة على ما تجر به بنفسها من التحقيق فلا يجوز لها أن تعدل عن ذلك مادام الشاهد قد حضر ولو لم يتمسك المتهم بسماع شهادته وكان على المحكمة الاستثنائية أن تسمع شهادة الشاهد أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون معيبا ويتعين نقضه .

(طعن محمد عبد الله عرياقى ضد النيابة رقم ٢٠٥١ سنة ١٧ ق)

٣٩٠

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٧

تسبب حكم استثنائي بإلغاء حكم البراءة دون أن يتعرض للأدلة التي بنت عليها محكمة أول درجة حكمها بالبراءة . قصور

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يتعرض للأدلة التي بنت عليها محكمة أول درجة حكمها بالبراءة من أن الحادث وقع فجأة أثر انفصال العجلة وفقد السيطرة على السيارة فانه يكون قاصراً ويتعين نقضه إذ كان يجب لسلامته أن يتناول هذا السبب الذي أسست عليه محكمة أول درجة قضاءها وتقييم الدليل على عدم صحته .

المحكم

« حيث إن الطاعن ينعى فيما ينعا على الحكم المطعون فيه أنه حين ألقي الحكم الابتدائي الصادر ببراءته ودانته بالقتل والاصابة الخطأ قد صور الحادث تصويراً لا يتفق مع الوقائع وأغفل بحث السبب الأساسي في حصوله وهو الانحراف المفاجيء بالسيارة نتيجة انهكك عجلة القيادة مما لا دخل له فيه فلا يمكن مواخذته عليه .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن ناقض الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة وذكر أنه بناء على ما استنتجه من مناقشته للمهندس الفني بما اعتبره مؤيداً لبقاء الطاعن من أن الحادث وقع فجأة على أثر انفصال عجلة القيادة فأدى ذلك إلى فقد السيطرة على السيارة — عول هو

على تقرير المهندس الفني ذاته ومناقشته أمام محكمة أول درجة فقال . « انه وان يكن » « مسلماً به بأن كسر (الدير كسيون) قد » « يرجع في بعض الأحيان إلى سوء تكوين » « مادته الا أنه لا محل للقرض في هذه الحالة » « لأن الثابت من تقرير المهندس أنه وجد عجلة » « القيادة عديمة النفع بسبب انفصال النراع عن » « سرة العجلة كما ثبت من المناقشة أنه يرجح » « ان هذا الحلل طرأ على أثر حركة عنيفة » « أتاها للتم (الطاعن) عند ما كان يحاول الخروج » « بالعربة من المنحدر الذي سقطت العربة فيه » « والذي لا شك في أنه إنما تردى فيه بسبب » « السرعة الزائدة التي كان يسير عليها والتي شهد » « بها الشاهدان . » ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتعرض للأدلة التي بنت عليها محكمة أول درجة حكمها بالبراءة من أن الحادث وقع فجأة أثر انفصال العجلة وفقد السيطرة على السيارة فانه يكون قاصراً ويتعين نقضه . وكان يجب لسلامته أن يتناول هذا السبب الذي أسست عليه محكمة أول درجة قضاءها وتقييم الدليل على عدم صحته وأن الانحراف المفاجيء الذي وقع من السيارة إلى المنحدر قبل انفصال عجلة القيادة إنما وقع اثر خطأ أو تقصير من جانب الطاعن مادام ليس هناك تلازم حتمي بين السرعة والانحراف

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(طعن توفيق اسماعيل سليمان ضد النيابة رقم ١٤٨٨ سنة ١٧ ق)

٣٦١

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٧

القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ . عدم صدور اللائحة التنفيذية وقرار وزير الأشغال المتوهم عنهما فيه . غير مانع من تطبيق بعض أحكامه .

المبدأ القانوني

زفت الدعوى على المتهم لأنه أجرى بناء ثلاث فيلات على أرض غير مقسمة مخالفاً في ذلك أحكام القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ وقد قضى الحكم المطعون فيه ببراءته بمقولة أن القانون المشار إليه وإن ينهى عن بعض الأعمال إلا أنه لم يبين شروط هذا النهي بل أرجأها إلى لائحة خاصة تصدر بتنفيذه . وقد قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وقررت بأنه لما كانت أحكام القانون التي أسند إلى المطعون ضده مخالفتها والمنصوص عليها بالمواد المطلوب تطبيقها ممكناً أعمالها بغض النظر عن اللائحة أو القرارات الوزارية المشار إليها وكان لا يصح تعطيل أى نص مادام أعماله لا يتوقف على شرط لم يتحقق فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئاً فيما ذهب إليه واجباً نقضه .

(طعن النيابة ضد محمد سلامة عيسى رقم ١٤٦٤ سنة ١٧ ق)

٣٦٢

١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧

اعتراف وليد اكراه . يجب ألا يعول عليه ولو كان صدقاً مهما كان قدر الاكراه . تأسيس حكم الادانة بصفة أصلية على هذا الاعتراف . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان يستفاد مما قالته المحكمة أنها عولت على أن اعتراف المتهم مطابق للحقيقة وهونت من شأن ما ادعاه من أن هذا الاعتراف كان نتيجة لوقوع إكراه عليه من كونستابل البوليس الذى تلقى الاعتراف وقالت إن الآثار الطفيفة التى وجدت بالمتهم والتي أثبتتها الكشف الطبى ليس من شأنها أن تدعوه إلى الاقرار بجريمة ذات عقوبة مغالطة كالجريمة المسندة إليه فإن ذلك لا يكفى للرد على دفاع المتهم فقد سلمت المحكمة بوقوع إكراه عليه دون أن تعنى يبحث هذا الاكراه وسببه وعلاقته بأقوال الطاعن واكتفت باقتناعها بأن مضمون هذه الأقوال يتفق وحقيقة الواقع مع أن الاعتراف يجب أن لا يعول عليه ولو كان صادقاً متى كان وليد اكراه مهما كان قدره . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد عول فى إدانة الطاعن بصفة أصلية على اعترافه يكون قاصر البيان .

المحكمة

« حيث ان الطاعن عاب على الحكم المطعون فيه فيما عابه عليه أنه أخطأ فى تقدير أن ما وقع على الطاعن من اكراه لا يجعله يعترف بمثل هذه الجريمة فهذا القول لا يتفق مع ما وقع عليه من إكراه ومع ما قدره الطبيب الشرعى من إصابات كثيرة عند الكشف عليه طياً .

« وحيث انه ورد فى الحكم المطعون فيه أن المتهم الثانى (الطاعن) قد أنكر أيضاً عند

سؤاله أمام المحكمة ودفاعه الذي جاء على لسان محاميه مبنى على القول بأن اعتراف المتهم في التحقيقات كان وليدالا كراه لما استعمله كونستابل المباحث الذي تلقى أول ما تلقى ذلك الاعتراف من عنف وضغط .

« وحيث انه في واقع الأمر وجدت بالمتهم الثاني عند توقيع الكشف الطبي عليه في تاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ آثار عبارة عن كدم رضى «خلف العنق وكدمات ظفرية حوله وسحج» ظفري بالوجنة اليسرى وكدم رضى على اللوح « الأيمن وأسفل اللوح الأيمن وعلى اللوح « الأيسر وبجواره من جسم صلب راض والظفرية « من أظافر انسان وقد نسبها التهم في بعض « أقواله في التحقيق للكونستابل غير ان « المحكمة ترى وقد استقرت أقواله التي روى « فيها وقائع ارتكاب الجريمة وظروفها على أنه « قد اشترك في أفعالها بما لا يدع ريباً في صحة « تلك الأقوال الأخيرة التي تدينه خصوصاً إذا « تأيدت بشهادة المجنى عليه عبده بدر الموافي « التي قرر فيها منذ البداية في التحقيق أنه قد « رأى المتهم حاملاً السلاح على رأس جماعة « اللصوص وهم قادمون من محل السرقة وأنه « كان حاملاً بندقية فلارية إذن في اعتراف « المتهم على نفسه حتى مهما قصر عن المدى « الذي ذهب اليه المجنى عليه في شهادته بأنه « أنكر حمل السلاح وارتكاب القتل والعلم « به فأنما هذا تراجع منه أراد به أن ينقض عن « عاتقه العبء الأكبر من الجرم مجتزئاً بتحمل « أقله ولا يؤثر في المحكمة برية آثار العنف « التي ظهرت بالمتهم فتلك آثار ضئيلة حتى لقد « استغنى الطبيب الكشف كما أورده في تقريره « المشار إليه عن تقدير مدة لعلاجها ذا كرا »

« أنها مما ينطبق على المنشور وليس مثلها « ما يدع متهمها يوقر ظهره مثل هذا الاتهام « الذي وجه إليه للافضاء أمام محقق النيابة « بأقوال تدخله مباشرة في شراك الاتهام وتدينه « بجرم فرض له القانون أقصى أنواع العقوبات « وإذن فلا تصديق للتهم في دفاعه لأنه إنما « اعترف تحت ضغط من اكراه وعنق سامه « إياه رجل المباحث ولا يهمل انكاره أمام المحكمة « مافصله من وقائع اشتركا في أفعال الجناية « وهذا الاعتراف الصريح يسنده كما تقدم بيانه « صريح شهادة المجنى عليه عبده بدر الموافي « بأنه قد رأى المتهم وعرفه وكان على مقربة « منه والضوء النبعث عن القمر قبل غروبه « يمكن له من الرؤية لأنه معروف له شخصه « وقد ظاهره بقية الشهود المسؤولين في تحقيق « أن الوقت كان ذاك فالرؤية إذن ميسرة ولا « مدعاة للشك فيها ولكن شهادة الشاهد « مؤيدة أيضاً ومظاهر عليها بكونه قد سمع « خطاب التهم لبقية زملائه وهو يؤلهم عليه « كما أدرك أنه قد رآه وأخيراً بأن المجنى عليه « أفضى للشهود الذين ساعفوه بأنه قد رأى المتهم « وقد شهدوا بذلك جميعاً من منهم سمعت « شهادته أمام المحكمة ومن لم تدعه النيابة « للشهادة وتضمنت أقواله التحقيقات ولا مفر « من الأخذ بشهادة المجنى عليه والشهود « والمذكورين بعد أن سمعهم المحكمة كما أنه « لا مطعن عليها من التهم ولا ضغينة تدعوهم « للشهادة عليه والايقاع به .

« وحيث انه يستفاد من هذا الذي قالته المحكمة أنها عولت على أن اعتراف المتهم مطابق للحقيقة وهونت من شأن ما ادعاه من أن هذا الاعتراف كان نتيجة لوقوع اكراه عليه من

الجريمة يكون قد حصل عليه من غير طريق التفتيش أو القبض .

٢ — الجدل في تقدير أدلة الثبوت مما تستقل به محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

٣ — مادامت المحكمة قد أوردت أدلة سائغة تبرر اقتناعها بادانة المتهم فانها لا تكون ملزمة بالرد على دفاعه الموضوعي .

٤ — مجرد إحراز المخدر يستوجب العقوبة الواردة بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ مادامت المحكمة لم تقتنع بأن الاحراز إنما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي (طعن عبده متولى حسن ضد النيابة رقم ٢٠٩٣ سنة ١٧ ق)

٣٦٤

١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧

زوجة . إعفاءها من العقاب إذا طوت زوجها على الفرار من وجه القضاء بأي طريقة إلا إذا كان عملها يكون جريمة أخرى .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كان صحيحاً أن قانون العقوبات نص في المادة ١٤٥ على إعفاء الزوجة من العقاب إذا هي أعانت زوجها على الفرار من وجه القضاء بأي طريقة كانت إلا أنه متى كان عملها يكون جريمة أخرى فان عقابها عن هذه الجريمة يكون واجباً .

٢ — إذا ذكر الحكم بأن التحليل أثبت بأن المادة المضبوطة حشيش ولم ينازع الدفاع

كونستابل البوليس الذي تلقاه لأول مرة وقالت أن الآثار الطفيفة التي وجدت به والتي أثبتتها الكشف الطبي ليس من شأنها أن تدعوه إلى الاقرار بجريمة ذات عقوبة مغلظة كالجريمة المسندة اليه .

« وحيث ان ما ذكرته المحكمة على الوجه المتقدم بصدد اعتراف الطاعن لا يكفي للرد على دفاعه فقد سلمت بوقوع إكراه عليه دون أن تعني يبحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بأقوال الطاعن واكتفت باقتناعها بأن مضمون هذه الأقوال يتفق وحقيقة الواقع مع ان الاعتراف يجب ألا يعول عليه ولو كان صادقاً متى كان وليد إكراه مهما كان قدره ومتى كان الأمر كذلك فان الحكم المطعون فيه وقد عول في ادانة الطاعن بصفة أصلية على اعترافه يكون قاصراً لبيان قصورا يعينه ويجعله باطلاً واجبا نقضه بلا ضرورة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

(طعن أحمد حسن الأمير ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٨٤٧ سنة ١٧ ق)

٣٦٣

١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧

مخدر . إلقاء المتهم له عند رؤيته لرجال البوليس . اعتبار ذلك دليلاً على جريمة الاحراز غير متحصل من طريق التفتيش أو القبض . تقدير أدلة الاثبات . موضوعي . إيراد الأدلة السابقة على الادانة . لا يلزم معه المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي للمتهم

المبادئ القانونية

١ — إذا كان المتهم هو الذي ألقى من يده لمخدرات من الورق عند رؤيته لرجلي البوليس فالتقطها الأخيران واتضح لهما أنها تحوى مادة مخدرة وبناء على ذلك قبضا عليه . فان دليل

في ذلك أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه
إثارة هذا النزاع أمام محكمة النقض .

لمحكمة

« حيث ان أسباب الطعن تحصل في ثلاثة
أوجه (الأول) أن الحكم الطعون فيه معيب
بالقصور لأنه القبيح الحكم الابتدائي القاضي
ببراءة الطاعنة دون أن يرد على أسبابه ودون أن
يبين واقعة الدعوى (والثاني) أن حيازة الطاعنة
للمخدر إنما كانت بقصد تخلص زوجها فلا عقاب
عليها (والثالث) أنه لم يثبت من التحليل الكيميائي
أن المادة المضبوطة هي من القمم الزهرة لأشئ
النبات الجافة حتى يصح اعتبارها حشيشا .

« وحيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن
مردود بأن الحكم الطعون فيه على خلاف ما زعمه
الطاعنة قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع
العناصر القانونية للجريمة التي دانتها بها مستندا في
ذلك إلى أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها .
« وحيث ان ما تمسك به الطاعنة في الوجه
الثاني مردود بأنه وان كان صحيحا ان قانون
العقوبات نص في المادة ١٤٥ على اعفاء الزوجة
من العقاب إذا هي اعانت زوجها الجاني على الفرار
من وجه القضاء بأي طريقة كابت إلا أنه متى كان
عملها يكون جريمة أخرى فان عقابها من هذه
الجريمة يكون واجبا مادام ليس هناك نص على
اعفائها من عقوبتها ، ومتى كان الأمر كذلك
وكانت جميع عناصر جريمة احراز المخدر متوفرة
كما يستفاد من الحكم فان ادانة الطاعنة تكون
واجبة .

« وحيث انه عن الوجه الثالث فانه يكفي ما ذكره
الحكم من أن التحليل أثبت أن المادة المضبوطة
مع الطاعنة حشيش ولم يثار الدفاع في ذلك أمام

محكمة الموضوع وإذن فلا يقبل منه ما يثيره أمام
هذه المحكمة من جدل بهذا الخصوص .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن سيده على طه ضد النيابة رقم ٢٠٩٧
سنة ١٧ ق)

٣٦٥

١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧

١ — مخدر - إذا كان بورقة غير ظاهر حتى يمكن
رؤيته لا تعتبر حالة تلبس .

٢ — اذن النيابة بالتفتيش متى يعتبر صحيحا

المبادئ القانونية

١ — إذا كان المتهم قد أخرج ورقة من
جيبه عند رؤيته لرجال البوليس ووضعها بسرعة
في فمه ولم يكن ما حوته تلك الورقة ظاهرا حتى
يستطيع رجال البوليس رؤيته فان هذه الحالة
لا تعتبر حالة تلبس باحراز مخدر

٢ — إذا أصدر وكيل النيابة الاذن بتفتيش
منزل المتهم بعد أن اقتنع من اطلاعه على محضر
الضبط بأن تحريات البوليس السابقة تدل على
أن المتهم من تجار المخدرات وأن ثمة دلائل
قوية على أنه يحرز مواداً مخدرة في منزله فان
هذا الاذن يكون صحيحا — ولا يؤثر في ذلك
ان محضر الضبط قد تحرر بعد القبض على المتهم
وتفتيشه في حالة لا تعتبر تلبس لأن هذا التفتيش
الذي أذنت به النيابة هو إجراء مستقل عن
إجرائي القبض والتفتيش السابقين عليه مما

لا يصح معه القول ببطلانه تبعاً لبطلانهما —
وبالتالى فإن المحكمة إذا استندت فى الادانة
إلى ما وجد فى منزل المتهم عند تفتيشه بناء على
الاذن الصادر من النيابة فإن الادانة تكون
صحيحة ولا يجدى الطاعن تمسكه ببطلان
تفتيش ملابسه فى هذه الحالة .

المحكم

« حيث ان الطاعن يبنى طعنه على وجهين
(الأول) أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذا
اعتبر أن ما وقع من الطاعن عند رؤيته رجال
البوليس من إخراجه ورقة من جيبه ووضعها
بسرعة فى قمه يجعله فى حالة تلبس بجريرة احرار
الخدرز مما يبيح القبض عليه وتفتيشه فى حين أن
ما حوته تلك الورقة لم يكن ظاهراً لرجال البوليس
(والثانى) أن الحكم أخطأ فى رفض ما تمسك به
الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية من بطلان الاذن
الصادر من النيابة بتفتيش منزله بعد القبض عليه
بناء على قوله أن هذا الاذن صدر صحيحاً بعد
اطلاع من أصدره على أقوال الشهود بمحض
الضبط وما أثبتته ضابط البوليس فيه من أن
الطاعن معروف عنه أنه من تجار الخدرات مع
أنه ما كان يجوز الاعتماد على ما ورد بهذا
المحضر لأنه صدر على أثر اجراء باطل هو
القبض والتفتيش بدون مسوغ قانونى .

« وحيث ان النيابة العمومية رفعت الدعوى
على الطاعن بتهمة أنه أحرز مادة مخدرة . وطلبت
عقابه بمقتضى المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٤٥
من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فتمسك الطاعن
أمام محكمة أول درجة ببطلان اجراءات القبض
عليه وتفتيشه كما تمسك ببطلان الاذن الصادر

من النيابة بتفتيش منزله وأخذت المحكمة بدفاعه
هذا وقضت ببراءته فاستأنفت النيابة وقضت محكمة
ثانى درجة بالناء الحكم الاستئناف وادانة الطاعن
وبينت واقعة الدعوى والأسباب التى استندت اليها
فى حكمها فى قولها « أنه بينما كان رجال البوليس »
« للملكى محمود عمار ومحمد فرح سويلم وعلى »
« عبد التواب يمرون بشارع المديرية ولما أن »
« كانوا على مسافة حوالى مترين من المتهم »
« المعروف لهم أنه من تجار الخدرات لاحظوا أن »
« المتهم بمجرد أن شاهدتهم وضع يده اليسرى بجيبه »
« فى منتهى السرعة وأخرج شيئاً منه ووضع فى »
« قمه محاولاً ابتلاعه فأمسكوا به وأخرجوا من »
« قمه بعض ما وضعه به فاذا به قطعة تشبه »
« الحشيش قبضوا عليه واقتادوه إلى قسم »
« البوليس حيث قام الملازم أول محمد صدقي »
« رسلان أفندى بتحرير المحضر واستجواب »
« المتهم والشهود ثم عرض المحضر على حضرة »
« وكيل النيابة لاستئذانه فى تفتيش مسكن »
« المتهم واحالته إلى المستشفى لعمل غسيل معدة »
« له فأذنت النيابة بالاحالة وتفتيش مسكن »
« المتهم يوم صدور الاذن لضبط ما يوجد به »
« من مواد مخدرة وقام الضابط السالف الذكر »
« بتفتيش مسكن المتهم فعثر على علبة من »
« الصفيح ملوثة بمادة الأفيون ذكر المتهم عنها »
« أنها متركبة فى مكان العشور عليها من زمن »
« وتبين من التحليل أن المادة المضبوطة مع المتهم »
« حشيش وأن العلبة الصفيح ملوثة بمادة الأفيون »
« وأن بول المتهم به آثار مورفين أو هيروين »
« والمورفين احد الأصول الفعالة فى الأفيون »
« وقضت محكمة أول درجة ببراءة المتهم على »
« أساس بطلان القبض والتفتيش الواقع على »
« المتهم ومسكنه لحصولهما فى غير حالة التلبس »

« لمخبر البوليس وأنه فيما يتعلق بمادة »
« الأفيون التي وجدت بمسكن المتهم فلا شك في »
« صحة إذن النيابة لابتنائه على إجراءات صحيحة »
« ولأنه مع التسليم جدلاً بما ذهبت إليه محكمة أول »
« درجة فأذن النيابة بتفتيش مسكن المتهم قد صدر »
« منها بعد الاطلاع على المحضر وجد أن شهد »
« الشهود وقرر المحقق أن المتهم من تجار المخدرات »
« فإذا ما اقتنعت النيابة العمومية بما أطلعت عليه »
« من تحقيقات أن هناك أمارات قوية على أن »
« المتهم قد يحرز جواهر مخدرة في منزله فأذنت »
« بتفتيشه فلا غبار ولا يمكن القول بأن الاذن »
« إنما جاء بعد التحقيق المبني على قبض باطل كما »
« ذهبت محكمة أول درجة لأن واقعة تفتيش منزل »
« المتهم منفصلة تماماً عن واقعة القبض ولا موجب »
« للقول بارتباطها ولا يمكن اعتبار إذن النيابة »
« بتفتيش شخص المتهم بعد القبض عليه قبضاً »
« باطلاً باذنها بتفتيش منزله بعد انقضاء وقت »
« طويل على وقوع القبض وجد أن أسفر التحقيق »
« والتحريات عما يمكن النيابة من اصدار إذنها »
« بعد اقتناعها المبني على عناصر ودلائل قوية »
« تعزز الاتهام . . . وأن الذي يخلص مما تقدم »
« أن الدفع بطلان القبض والتفتيش في غير محله »
« ويتعين رفضه . . . وأنه فيما يتعلق بموضوع »
« الدعوى فلا شك أن الحشيش ضبط مع المتهم »
« ولا شك أيضاً في ضبط مادة الأفيون بمسكنه »
« الذي وجد مقفلاً وكان يحمل مفتاحه وبذلك »
« تكون التهمة المسندة للمتهم ثابتة قبله . »

« وحيث أن الحكم المطعون فيه وإن كان قد »
« أخطأ حقيقة كما يقول الطاعن في اعتبار الواقعة »
« حالة تلبس بجريمة احراز المخدر استناداً إلى أنه »
« أخرج ورقة من جيبه عند رؤيته رجال البوليس »
« ووضعها بسرعة في فمه ذلك لأن ماحوته تلك »

« رغم صدور إذن النيابة بتفتيش المسكن الذي »
« اعتبرته إذناً باطلاً لاستناده إلى إجراءات »
« باطلة وهي القبض على المتهم وتفتيشه . وحيث »
« أن ما شهد به رجال البوليس الملكي تأيد »
« بشهادة فتحي حسنين ومحمد خليفه . . . »
« وأنه بسؤال المتهم أنكر ضبط الحشيش معه »
« معلناً أنه لا يعرف سبب وجود العلبة الملوثة »
« بالأفيون بمنزله وأنه من الجائز أنها دست »
« عليه وتبين من صحيفة سوابقه أنه سبق »
« الحكم عليه ثلاث مرات لاحراز مواد مخدرة »
« احدها في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ . وحيث »
« انه فيما يتعلق بما قضت به محكمة أول درجة »
« من بطلان القبض على المتهم وتفتيش شخصه »
« فلا ترى هذه المحكمة مجاراتها في ذلك لأن »
« المتهم وهو في حالة اضطراب واضح ومن »
« المشهور عنهم الاتجار في المخدرات قد مد »
« يده بسرعة إلى جيبه مخرجاً منه شيئاً ازدردته »
« في فمه عند ما شاهد رجال البوليس هذه »
« الحالة لا شك انها تجعل المتهم في حالة تلبس »
« تبيح لرجل البوليس الملكي محاولة اكتشاف »
« الأمر فإذا ما تبين لهم أن مع المتهم مخدراً »
« قبضوا عليه واقتادوه إلى قسم البوليس فالمتهم »
« هو الذي أوحى اليهم بفعله أنه متلبس بالجريمة »
« وهو الذي كشف لهم عنها فإذا قبضوا عليه »
« بعد ذلك كان قبضهم صحيحاً وهذا ما قضت »
« به محكمة النقض بأنه إذا كان هناك مظاهر »
« خارجة تنبئ بوقوع جريمة من الجاني يعتبر »
« أنه في حالة تلبس ويجاز القبض عليه »
« مجموعة القواعد القانونية للأستاذ محمود »
« عمر الجزء الخامس القاعدة رقم ١٧٥ و »
« ١١٣ و ٤٤٧ وبذلك يكون ضبط الحشيش مع »
« المتهم ضبطاً صحيحاً موجباً للقبض عليه واقتياده »

المحكم-

« حيث ان مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في قوله بعدم سقوط الدعوى العمومية بحجة أنه لم يمض بين كل معاملة من المعاملات الأربع التي اعتبرها قروضا ربوية وبين المعاملة التي تليها وكذا بين المعاملة الأخيرة وتاريخ البدء في اجراءات التحقيق مدة الثلاث سنوات المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية في مواد الجنع لأن الحقيقة أن الدعوى قد سقطت لمضي أكثر من ثلاث سنوات هلالية من أول أكتوبر سنة ١٩٣٨ تاريخ آخر معاملة اعتبرتها المحكمة قرضا ربويا حتى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤١ تاريخ أول اجراء من إجراءات التحقيق اتخذ في الدعوى .

« وحيث انه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين المعاملات التي باشرها الطاعن والتي اعتبرتها المحكمة قروضا ربوية ذكر أنه « لم يمض بين كل قرض وآخر من هذه القروض » « ولا بين آخر قرض منها وتاريخ البدء في » « اجراءات التحقيق ثلاث سنوات هلالية وهي » « المدة المقررة قانونا لسقوط الحق في إقامة » « الدعوى العمومية في مواد الجنع إذ أن القرضين » « الأخيرين قد تما في أول أكتوبر سنة ١٩٣٨ » « الموافق ٧ شعبان سنة ١٣٥٧ هجرية وقد بدأت » « اجراءات التحقيق بانتداب صريح من النيابة » « للبوليس بتحقيق الشكوى باشر بناء عليه » « ضابط البوليس محمود لطيف أفندي التحقيق » « ابتداء من ١٧ أغسطس سنة ١٩٤١ الموافق » « ٩ رجب سنة ١٣٦٠ هجرية وقام بسؤال » « المتهم الأول صليب أفندي غريال في ٢٣ » « أغسطس سنة ١٩٤١ الموافق ١٤ رجب سنة » « ١٣٦٠ هجرية فأدلى بما يعرفه عن المتهم الثاني »

الورقة لم يكن ظاهراً حتى يستطيع رجال البوليس رؤيته إلا أنه قد أصاب في رفض ما عسك به الطاعن من بطلان الاذن الصادر من النيابة بتفتيش المنزل لما قالته المحكمة من أن هذا الاذن انما صدر من وكيل النيابة بعد ان اقتنع من اطلاعه على محضر الضبط بأن تحريات البوليس السابقة تدل على أن الطاعن من تجار المخدرات وأن ثمة دلائل قوية على أنه يحرز مواداً مخدرة في منزله . ومتى كان الأمر كذلك وكان هذا التفتيش اجراء مستقلاً عن اجرائي القبض والتفتيش السابقين عليه مما لا يصح معه القول ببطلانه تبعاً لبطلانهما وكانت المحكمة قد استندت في الأدانة الى ما وجد في المنزل عند تفتيشه فان الادانة تكون صحيحة ولا يجدي الطاعن تمسكه ببطلان تفتيش ملابسه

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن على مبروك القسطنطيني ضد النيابة رقم ٢١٤٣ سنة ١٧ ق)

٣٦٦

١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧

تسيب . قروض ربوية . وجوب بيانها وذكر تاريخ كل قرض . إغفال ذلك . قصور

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد ذكرت في حكمها أن الشهود أجمعوا على أن المتهم عقد معهم قروضا ربوية دون أن تورد أسماء هؤلاء الشهود ومضمون شهادتهم وتواريخ قروضهم حتى يتسنى للمحكمة النقص مراقبة صحة تطبيق القانون فان الحكم يكون قاصراً ويستوجب نقضه .

سوء قصد المتهم (في جريمة بلاغ كاذب)
ان القصد الجنائي متوفر من كونه أراد التخلص
من الايصال الذي وقع عليه حتى إذا طالبه
المجنى عليه به قال انه وقع عليه بالا كراه فان
هذا لا يكفي لاثبات سوء القصد لديه لأنه ليس
فيه ما يفيد انه اتوى ببلاغه الاضرار بالمجنى
عليه وبالتالي فان هذا الحكم يكون قاصرا
قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(طعن كامل نخله خليل افندى ضد النيابة رقم
١٨٣٢ سنة ١٧ ق)

٣٦٨

١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧

مهنة الصيدلة ؟ متى يستحق العقاب .

المبدأ القانوني

ظاهر من نصوص القانون رقم ٥ سنة
١٩٤١ انه لا يشترط للعقاب في مخالفة ممارسة
مهنة الصيدلة تكرار الفعل وانه قد أوجب
الحكم بالاغلاق في هذه الجريمة ولو كانت
المخالفة لأول مرة .

المحكم

« حيث ان حاصل الوجه الأول من أوجه
الطعن هو أن الحكم دان الطاعن بتجهيز أدوية
في المخزن الخاص به في حين أنه سبق أن اتهم بمخالفة
اختراجه في هذا المخزن ذات المواد التي تدخل في
تركيب الأدوية وقضى نهائيا ببراءته بحكم اثبت أن
تحضير الدواء المدعى كان في الصيدلية المملوكة
للطاعن والمعدة لهذا التجهيز .

« (الطاعن) من معاملات ربوية ثم تولت »
« التحقيق في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ » وهذا
الذي ذكره الحكم يفيد أنه اعتبر تاريخ بدء
التحقيق في التهمة المسندة إلى الطاعن هو ١٧ من
أغسطس سنة ١٩٤١ مع أن هذا التاريخ على ما هو
مستفاد من الحكم ذاته هو الذي باشر فيه ضابط
البوليس التحقيق ضد صليب افندى غبريال بناء على
الانتداب الصادر اليه من وكيل النيابة بصد
بلاغ قدم ضد المذكور من الطاعن يتضمن أنه
أعطاه شيكين لا يقابلهما رصيد قائم لا بصد
تعامل الطاعن بالربا الذي كان موضوع تحقيق
تال ندب له مساعد النيابة بتاريخ ٨ من سبتمبر
سنة ١٩٤١ ومتى كان الأمر كذلك وكانت المحكمة
الاستئنافية قد ذكرت في حكمها أن الشهود أجمعوا
على أن الطاعن عقد معهم قروضا ربوية منها ما هو
لاحق للقروض الأربعة دون أن تورد أسماء
هؤلاء الشهود ومضمون شهادتهم وتواريخ
قروضهم حتى يتسنى لهذه المحكمة مراقبة صحة
تطبيق القانون فان الحكم يكون قاصرا قصورا
يستوجب نقضه .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض
الحكم المطعون فيه عن راقعة الربا موضوع الطعن
وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .
(طعن الشيخ على حسن البديوي ضد صليب غبريال
افندى رقم ١٦٤٢ سنة ١٧ ق)

٣٦٧

١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧

سوء قصد في جريمة البلاغ الكاذب هي اتواء
المتهم الاضرار بالمجنى عليه

المبدأ القانوني

إذا كان كل ما قاله الحكم المطعون فيه عن

٣٦٩

١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧

حكم . ليس من اللازم متابعة الرد على كل ما يبيده الدفاع .

المبدأ القانوني

ان المحكمة ليست ملزمة بأن تتابع الدفاع وترد على كل ما يبيده بصدد المناقشة في أدلة الثبوت في الدعوى وما دامت هي قد أوردت أدلة الاثبات وذكرت أنها تأخذ بها فان هذا منها مفاده انها لم تر في الطاعن التي وجهت عليهم ما يغير النظر الذي انتهت اليه .

(طعن أحمد عبد الرحمن السيد ضد النيابة رقم ٢٠٩٦ سنة ١٧ ق)

٣٧٠

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧

سب علني . يجب أن يتحدث الحكم عن العلانية وبين توفرها وفقا للقانون .

المبدأ القانوني

حيث ان الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجنحة السب العلني دون أن يتحدث عن العلانية وبين توفرها وفقا للقانون — ولما كان هذا البيان مهما فان اغفاله يعد قصورا مستوجبا لنقض الحكم .

(طعن فرج حيان بشاي ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني رقم ٢١٠٠ سنة ١٧ ق)

« وحيث انه لا تعارض بين الحكم المطعون فيه وبين الحكم الذي يشير اليه الطاعن . فالحكم السابق قضي ببراءته من تهمة احتراؤه مواد سامة بدون ترخيص أما الحكم المطعون فيه فقد دانه على أساس أنه زاول مهنة الصيدلة بأن جهز أدوية بدون ترخيص ، ولما كان تجهيز الدواء يصح بصورة بمواد لم تصل إلى يد المتهم إلا وقت ارتكابه فعل التجهيز فلا محل للقول بالتعارض المدعى .

« وحيث ان الوجه الثاني يتلخص في أن الدفاع طلب الى المحكمة الاستئنافية سؤال مفتش الصيدليات الذي استند الحكم الابتدائي إلى أقواله والمحكمة لم تجب الطلب مع أهميته .

« وحيث ان الوجه لا محل له لأن الدفاع عن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة استدعاء الشاهد الذي يشير اليه .

« وحيث ان مبني الوجه الباقي هو أن الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعن جهز دواء مرة واحدة وهذا لا يعتبر مزاولة لمهنة الصيدلة فضلا عن أن الحكم بخلق المحل نهائيا لا يسوغ عند الادانة لأول مرة .

« وحيث ان هذا الوجه مردود بأنه ظاهر من نصوص القانون أنه لا يشترط للعقاب في مخالفة ممارسة مهنة الصيدلة تكرار الفعل وأنه قد أوجب الحكم بالاغلاق في هذه الجريمة ولو كانت المخالفة لأول مرة .

« وحيث انه لا تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن وديع عزيز عيد ضد النيابة رقم ٢٠٩٤ سنة ١٧ ق)

٣٧١

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧

حكم . تسببه . عدم الرد على طلب التهم .
اجراء معاينة . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان المدافع عن الطاعن تمسك أمام المحكمة بضرورة عمل معاينة ولكن لم تجبه إلى طلبه وداعته بجنائية القتل العمد مع سبق الاصرار واستندت في ذلك إلى أقوال زوجة القتيل انها عرفت وقت الحادثة وإلى أن هذه الأقوال تأيدت بالمعاينة والماديات وأقوال الشهود دون أن تتحدث المحكمة عن الطلب الذي تقدم به الدفاع بصدد المعاينة وتبين سبب عدم اجابته ودون أن تذكر الماديات التي قالت أنها تؤيد زوجة القتيل في روايتها ولا الأدلة الأخرى التي استمدتها من المعاينة في سبيل تأييد تلك الرواية فإن الحكم يكون قاصر البيان .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه أن زوجة المجنى عليه ذكرت في التحقيق أنها لم تعرف الطاعن إلا بعد أن دفعها على الأرض قبل أن يجري هاربا من مكان الحادث ولما سألها المحقق عن حالة الضوء داخل الغرفة وقت حصول الحادث أجابت بالنص « احنا ما كناش مولعين نور ولكن الدنيا » « كانت قمر قوى والنور منور بتاع القمر » وقالت أثناء المعاينة أنها سمعت صوت العيار فاستيقظت فزعة من نومها وكانت أشعة القمر تسرب من النوافذ الى داخل الغرفة وجاءت في

أقوالها أمام المحكمة بمثل ذلك حتى أن الحكم المطعون فيه وهو يستدل على صحة التهمة بروايتها سجل ذلك وقد ثبت في التحقيقات على لسان بعض الشهود وهم محمد مصطفى الفقى والخفير على موسى الفيشاوى وعبد الغفار عبد المجيد الفقى وعبد المجيد حسن غطاس ان الحادث وقع بين الساعة الثانية والنصف والساعة الثالثة صباحا أى بعد غياب القمر ، فاستناد الحكم إلى أقوال زوجة المجنى عليه وهى الدليل الرئيسى في الدعوى لا يكون سليما . هذا وقد استند الحكم في ثبوت التهمة إلى المعاينة التي أجراها وكيل النيابة فقال أنه ثبت منها ما يؤيد أقوال الزوجة المجنى عليه كل التأييد . دون أن يبين مؤدى هذا الدليل المستمد من المعاينة في هذا الخصوص ، ويبين هذا القصور واضحا إذا كان الدفاع قد طلب من المحكمة في أثناء المرافعة اجراء معاينة جديدة لتلافي عيوب المعاينة التي أجرتها النيابة فرفضت المحكمة هذا الطلب بحجة أن المعاينة وافية مفصلة ولم تعن بمناقشة هذا الموضوع في الحكم أو يان قيمة هذه المعاينة في القضية .

« وحيث انه ثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك أمام المحكمة بضرورة عمل معاينة ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وداعته بجنائية القتل العمد مع سبق الاصرار واستندت في ذلك إلى أقوال زوجة القتيل أنها عرفت وقت الحادثة وإلى أن هذه الأقوال أيدها المعاينة التي أجرتها النيابة في التحقيق الابتدائي وبالماديات وبأقوال الشهود دون أن تتحدث عن الطلب الذي تقدم به الدفاع بصدد المعاينة وتبين سبب عدم اجابته ودون أن تذكر الماديات التي قالت أنها تؤيد زوجة القتيل في روايتها ولا الأدلة الأخرى التي استمدتها من المعاينة في سبيل تأييد تلك الرواية .

« وحيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون

فيه قاصر البيان متعينا نقضه . وذلك من غير حاجة للبحث في باقى أوجه الطعن .

(طعن الفضالى عبدالحمد ليله ضد النيابة رقم ١٤٥٣ سنة ١٧ ق)

٣٧٢

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧

شهود . عدم سماعهم أمام المحكمة الابتدائية -
عدم التمسك بسماع أقوالهم أمام الاستئناف
المبدأ القانونى

إذا كان الثابت أن شهود الاثبات لم يحضروا أمام محكمة أول درجة فنظرت المحكمة الدعوى فهذا منها يفيد أنها اعتبرت عدم حضورهم راجعا إلى أسباب تبرره — فإذا كان الدفاع عن التهم لم يطلب إلى المحكمة الاستثنائية ضرورة سماع شهود فان الطعن على الحكم بحجة أن التهم طلب إلى محكمة أول درجة التأجيل لمناقشة شهود الاثبات ثم جدد هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف وان المحكمة لم تجبه ولم ترد عليه على غير أساس .

(طعن يس على خريبه ضد النيابة رقم ٢١٠٤ سنة ١٧ ق)

٣٧٣

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧

طلب انتقال للمعينة واستدعاء شاهد لمناقشته .
اغفال الرد عليه . قصور .

المبدأ القانونى

إذا كان المستفاد من محضر الجلسة الاستثنائية أن الدفاع عن الطاعن طلب إليها سماع شهادة الضابط المحقق فى أن (الخطاف)

مثبت بالسيارة التى كان يقودها الطاعن عند وقوع القتل — كما طلب الانتقال إلى مكان الحادث لمعاينته ، ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم الصادر بالادانة ، ولما كان هذا الحكم لم يتعرض لطلب الطاعن عن الاستدعاء والمعاينة ولم يرد عليه واستند إلى ما استخلصه من المعاينات التى أجراها المحقق والتى يعارضها التهم ويطلب تحقيق دفاعه فى شأنها فانه بذلك يكون قاصرا فى بيان الأسباب قصورا يستوجب نقضه .

(طعن سعد حسين شرف الدين ضد النيابة رقم ٢١٠٩ سنة ١٧ ق)

٣٧٤

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧

حكم . عدم ختمه فى ميعاد الثمانية الأيام المحددة قانونا . لا يكتفى لنقضه . إذا حال دون تقديم الأسباب فى الميعاد . مانع قهرى (تفشى الكوليرا) فانه يجب على الطاعن المبادرة إلى تهديم الأسباب بمجرد زوال المانع .

المبادئ القانونية

١ — حيث ان الطاعنة بنت طعنها على عدم ختم الحكم فى الثمانية الأيام المحددة قانونا وإذا كان هذا السبب وحده لا يكتفى لنقض الحكم كما استقر على ذلك قضاء محكمة النقض وقد مكنت الطاعنة من أن تقدم فى خلال عشرة أيام كاملة ، عسى أن يكون لديها من أسباب للطعن على الحكم فلم تقدم شيئا .

٢ — وحيث ان ما تتذرع به الطاعنة فى طلبها بالجلسة امهالها عشرة أيام أخرى لتقديم

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه ان الدفاع عنه طلب إلى المحكمة الاستئنافية بملسة ٢٥ مايو سنة ١٩٤٧ استدعاء الخير الذي أجرى التحليل لمناقشته توصل لمعرفة ما إذا كانت المادة المضبوطة من نبات الحشيش الأتني أم الذكر. ولما كان هذا له أثره في كيان الجريمة لأن الحشيش هو القنب الهندي المتخلف عن الرؤوس المجففة المزهرة أو الثمرة من السيقان الأنثى مما لا يكفي معه أن يذكر تقرير التحليل ان المادة الموجودة هي نبات الحشيش أي الزرع في ذاته لأن هذا كما يصح أن يكون اتني يصح أن يكون ذكرا فان عدم إجابة الدفاع إلى طلبه أو الرد عليه يعد قصورا مبطلا للحكم » وحيث ان القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد نص بصفة عامة على حظر زراعة الحشيش وحيازة شجيراته المقلوعة وأوراق شجيراته وبذوره فدل بهذا الاطلاق على أنه لا يشترط للعقاب في هذه الجرائم أن تكون الشجيرات أو الأوراق لأنثى نبات الحشيش الخ مما يشترط للعقاب على الجرائم الخاصة بالاتجار بمجهر الحشيش واحرازه للعقاب عليها بمقتضى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام الاتجار بالمخدرات واستعمالها. ومتى كان الأمر كذلك وكان الطاعن لم يعاقب إلا بمقتضى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ المذكور فان ما تمسك به في طعنه لا يجدي في طلب نقض الحكم الصادر باداته .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن محمد جوده عبد الرحمن ضد النيابة رقم ٢١١٧ سنة ١٧ ق)

أسباب للطعن بدعوى أن وباء الكوليرا منعها من تقديم الأسباب في المهلة الأولى فان ما تنذر به الطاعنة من هذا لا يقبل منها ما دامت حالة الوباء التي تشير إليها قد زالت ، وكان الواجب عليها وفقا للقانون أن تقدم أسبابها على أثر زوال المانع .

(طعن سكينه محمد اسماعيل ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٢١١١ سنة ١٧ ق)

٣٧٥

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧

زراعة الحشيش . العقاب عليه سواء كان نباتاتى أو ذكر

المبدأ القانوني

ان القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد نص بصفة عامة على حظر زراعة الحشيش وحيازة شجيراته المقلوعة وأوراق شجيراته وبذوره — فدل بهذا الاطلاق على أنه لا يشترط للعقاب في هذه الجرائم أن تكون الشجيرات أو الأوراق لأنثى نبات الحشيش الخ مما يشترط للعقاب على الجرائم الخاصة بالاتجار بمجهر الحشيش وإحرازه للعقاب عليه بمقتضى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها ومتى كان الأمر كذلك وكان الطاعن لم يعاقب إلا بمقتضى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ فان ما تمسك به في طعنه ، من ان المحكمة لم تجبه إلى طلبه استدعاء الخير الذي أجرى التحليل لمناقشته إذا كانت المادة المضبوطة من نبات الحشيش الأتني أو الذكر لا يجديه .

٣٧٦

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧

حكم استثنائي بالادانة . عدم الرد على أسباب الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعن الذي أخذت به محكمة أول درجة وبنت عليه قضاءها ببراءته فإنه يكون قاصراً قصوراً يبطله .

المحكم

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الطاعن تمسك أمام محكمة أول وثاني درجة بأنه إنما يدير المصنع التابع للشركة ولا شأن له بإدارة الشركة ذاتها فلا يسأل عن عدم ارسالها البيانات المطلوبة لوزارة التموين أو مكتب الزيوت ولا عن كيفية استعمال الزيت المسلم لها ومحكمة أول درجة أخذت بدفاعه وبنت عليه حكمها ببراءته فاستأنفت النيابة وقضت محكمة ثاني درجة بإلغاء الحكم المستأنف ودانته دون أن ترد على دفاعه أو تفند أسباب حكم محكمة أول درجة وهذا قصور منها يبطل حكمها .

« وحيث ان النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعن بتهمة أنه (أولاً) لم يرسل لوزارة التموين ومكتب توزيع الزيوت في الميعاد المقرر بياناً صحيحاً بما أنتجه من الصناعات وما تبقى لديه من الزيت (وثانياً) استعمل الزيت المعطى له في غير الغرض الذي حصل من أجله على الترخيص له به وقضت محكمة أول درجة ببراءته لما تبين لها من أنه يشتغل رئيساً لمصنع الشركة بأبي قير وأنه يستهلك الزيت الذي يرد إلى المصنع من مخزن الشركة العمومي حسب تعليمات إدارة الشركة وليس هو المسئول عن اخطار وزارة التموين لأنه

ليس لديه البيانات الخاصة بكميات الزيت التي تسلم للشركة فاستأنفت النيابة وقضت محكمة ثاني درجة بإلغاء الحكم المستأنف ودانت الطاعن بمقولة أن التهمتين ثابتان قبله مما شهد به خير وزارة التجارة وكاتب حسابات الشركة من أنه كان يدير المصنع في الوقت الذي حرر فيه محضر التحقيق .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعن المشار إليه الذي أخذت به محكمة أول درجة وبنت عليه قضاءها ببراءته وأقام أداته على القول بأنه كان يدير المصنع في الوقت الذي وقعت فيه الجريمة وأن هذا لا يصح معه اعتباره مسئولاً عنهما إذا صح دفاعه بأنه لا شأن له في إدارة الشركة وأنه إنما تقدم ما صدرته إليه من التعليمات عن كيفية استعمال الزيت ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً البيان قصوراً يبطله .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن ودفع ديمتري افندي ضد النيابة رقم ٢١٢٨ سنة ١٧ ق)

٣٧٧

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧

حكم . بناؤه على خطأ في التقدير . موجب لنقضه المبدأ القانوني

إذا رفعت الدعوى على المتهم بأنه أجرى تعليية بناء قبل الحصول على رخصة وتجاوز في ذلك الارتفاع المسموح به قانوناً فدفع المتهم بأن المنزل مملوك لابنه وأقر بأنه هو الذي أجرى التعليية — فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى بإدانة المتهم على أساس اعترافه بأنه هو الذي أجرى التعليية يكون معيباً لأن ما قاله الحكم في صدد ملكية الغير للمنزل يتجافى مع ما يقتضيه

الحكم من القضاء في مواجهة التهم وحده
بتصحيح الأعمال المخالفة للقانون مما قد يقتضى
هدما في البناء .

(طعن أمين على نصر ضد النيابة رقم ٢١٢٩
سنة ١٧ ق)

٣٧٨

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧

صيدلة . متى تتوافر الجريمة عن ارتكاب عمل من
الأعمال المنهى عنها

المبادئ القانونية

١ - ان المادة الأولى من القانون رقم
٥ سنة ١٩٤١ نصت على انه (لا يجوز لأى
شخص أن يزاول مهنة الصيدلة بالملكة
المصرية بأية صفة كانت مالم يكن حائزا على
بكالوريوس من كلية الطب المصرية ومقيدا
اسمه بوزارة الصحة العمومية - ويعتبر مزاولا
لمهنة الصيدلة تجهيز أو تركيب أى دواء أو عقار
أو مادة تستعمل من الباطن أو الظاهر لوقاية
الانسان أو الحيوان من الأمراض والشفاء منها)
ويستفاد من هذا النص ان الجريمة تتحقق
بارتكاب أى عمل من أعمال الصيدلة المنهى عنها
ولو مرة واحدة فلا يشترط التكرار والمداومة .

٢ - ان القانون إذ نص على اغلاق
الحل الذى وقعت فيه المخالفة لم يشترط أن
يكون مملوكا لمن تجب معاقبته على الفعل الذى
ارتكب فيه ولا يعترض على ذلك بأن العقاب
شخصى لأن الاغلاق ليس عقوبة مما يجب

توقيعه على من ارتكب الجريمة دون غيره
وانما هو في حقيقته من التدابير الوقائية التي
لا يحول دون توقيعهما أن تكون آثارها
قد تتعدى إلى الغير ولا بوجوب اختصاص
الملك في الدعوى عند الحكم بالاغلاق متى
كان هذا الحكم قد صدر على أساس أن
مرتكب الجريمة في الحل المحكوم باغلاقه
كان يباشر أعماله فيه بتكليف من صاحبه .
(طعن ناجى عطا الله ضد النيابة رقم ٧٨٢ سنة ١٧ ق)

٣٧٩

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧

القانون الواجب التطبيق هو المعمول به وقت
الحادثة .

المبدأ القانونى

يجب العمل بمقتضى القواعد المرسومة في
القانون وقت وقوع الحادث فاذا كان الحكم
الطعون فيه قد أخذ في ادانة التهم بحكم
قانونى صدر بعد الواقعة فانه يكون معيبا
واجبا نقضه .

المحكمة

« حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم
الطعون فيه أنه ثبت من تقرير العمل الكيماي
أن نخل الدقيق المضبوط عندها على النخل رقم
٣٥ لا يتخلف عنه ردة تذكر كما أن القرار
الوزارى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ لا يجوز تطبيقه
لأنه صدر بعد الواقعة المنسوبة للطاعنين .

« وحيث ان التهمة الموجهة هي أنهما في يوم
٢٣ يونيه سنة ١٩٤٦ استخرجا دقيق أذرة محتوى
على حوالى ٠.٢ / من الردة ولذلك فتطبيق القرار

الوزاري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ الصادر بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ كما فعل الحكم المطعون فيه لا يكون جائزا بل كان الواجب العمل بمقتضى القواعد الرسومية وقت وقوع الحادث ومتى كان الأمر كذلك فالحكم المطعون فيه يكون معيبا واجبا تقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقى أوجه الطعن .

(طعن عبد النبي طه وآخر ضد النيابة رقم ٩٦٩ سنة ١٧ ق)

٣٨٠

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧

المشتبه فيه . القانون لم ينص على أن تكون الجرائم المنسوبة اليه من نوع واحد

المبدأ القانوني

ان المادة الخامسة من الرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ نصت على أنه يعد مشتبهيا فيه كل شخص حكم عليه أكثر من مرة في احدى الجرائم التي ذكرتها ومن بينها السرقة والاتجار بالمواد المخدرة أو تقديمها للغير — ولم ينص القانون على وجوب أن تكون الجرائم التي ذكرها من نوع واحد بالنسبة للمتهم الواحد المحكوم.

« حيث ان وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون لأن الطاعن لم يسبق الحكم عليه إلا مرة واحدة في سنة ١٩٤٦ وأن شهادة العمدة تقطع بعدم توفر أسباب الادانة فضلا عن ذلك فالحكم قاصر البيان لأنه عول على جزء من شهادة العمدة

وأطرح الباقي واتخذ من أقوال أحد شهود النفي دليلا على الاتهام كما خلا من الرد على دفاع الطاعن القانوني والموضوعي .

« وحيث انه جاء بالحكم المطعون فيه أنه بان من صحيفة سوابق التهم سبق الحكم بحبسه ثلاثة شهور مع الشغل في سرقة سنة ١٩٣٢ والحكم عليه بالحبس سنة مع الشغل وغرامة ٢٠٠ جنيه في جريمة مخدرات سنة ١٩٤٦ . وبما أن العمدة ونائبه قررا بالتحقيق أن التهم سيء السير والسلوك ومتعلق بتجارة المخدرات وشهد العمدة بالجلسة بذلك . وبما أن شاهد النفي الأول وهو الدكتور عبد الحميد سامي شهد بان التهم مريض بالنقص الكلوي ولما سأله المحكمة عما إذا كان النقص الكلوي يحدث من كثرة استعمال المخدرات فأجاب بجواب ذلك وهذا يؤيد شهادة شهود الاثبات » وحيث ان المادة الخامسة من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ نصت على أنه يعد مشتبهيا فيه كل شخص حكم عليه أكثر من مرة في احدى الجرائم التي ذكرتها ومن بينها السرقة والاتجار بالمواد المخدرة أو تقديمها للغير كما نصت المادة ٦ على أنه يعاقب المشتبه فيه بوضعه تحت مراقبة البوليس .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أثبت أنه سبق الحكم على الطاعن بالحبس مرتين احدهما في سرقة والأخرى في جنحة مخدر وأن العمدة شهد عليه بأنه اعتاد الاتجار في المخدرات وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ثبوت حالة الاشتباه التي دين بها . أما قول الطاعن بأنه لم يحكم عليه إلا مرة واحدة في جنحة مخدر فلا أهمية له ما دام القانون قد ذكر جرمي السرقة والاتجار بالمخدرات بصدد تكوين حالة الاشتباه ولم ينص على وجوب أن تكون الجرائم التي ذكرها من نوع واحد

يقومون بتقطيع شجر السنط المحكوم له بها وسرقته في يوم الحادث وأتهمهم بالسرقه « والثابت بالحكم المشار اليه وهو الصادر في القضية المدنية رقم ٥٠٥ سنة ١٩٤٤ جزئي أسيوط أنه قضى بالتصديق على محضر الصلح الذي بين طرفي الخصومة أمام الخير المندوب في الدعوى وتدل نصوص هذا المحضر على أنه متعلق بالأطيان الواردة به ولم يشر فيه إلى اشجار . ولما كان ذلك كذلك فإن الحكم المطعون يكون قد أسس قضاءه على دليل لأصل له الأمر الذي يعيبه ويستوجب نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقى أوجه الطعن .

(طعن حسن احمد الفورى وآخر ضد النيابة رقم ٢٠٧٩ سنة ١٧ ق)

٣٨٢

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧

حكم . تسييه . عدم الرد على دفاع الطاعن . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الابتدائي قد خلا من الرد على دفاع الطاعنين — وكان ما قاله الحكم الاستثنائي لا يؤدي إلى تفنيد هذا الدفاع فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه .

المحكمة

« حيث ان الطاعنين بينان طعنهما على أنهما تمسكا أمام محكمتي أول وثاني درجة بأن الزيت الذي ضبط بمحل ثانيهما والذي نسب إلى أولهما يبعه بثمان يربيد على السعر المحدد له في جدول

بالنسبة لمتهم الواحد . ومع ذلك فالمحكمة قد دانت الطاعن أيضا على أساس ثبوت أنه اشتهر عنه أنه اعتاد ارتكاب الجرائم المذكورة ، وأما الرد على دفاع الطاعن فمستفاد من ادائته اعتمادا على الأدلة التي أوردتها المحكمة — وأما ما بقي بعد ذلك فجدل موضوعي لاتصح اثارته أمام محكمة النقض « وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن أمين على يوسف العيوطى ضد النيابة رقم ٢١٠٥ سنة ١٧ ق)

٣٨١

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧

حكم . قائم على دليل غير موجود . يتعين نقضه

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على دليل لا أصل له فإن هذا يعيبه ويستوجب نقضه .

المحكمة

« حيث ان مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه دانهما بسرقة أشجار وأسس قضاءه على ما قاله من صدور حكم للنجنى عليه بملكيته لتلك الأشجار في حين ان الحكم المذكور كان مقصورا على أطيان فقط ولم يشمل ما عليها .

« وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه حين دار الطاعنين بالسرقه قال « ان وقائع الدعوى تتحصل في أنه قد صدر للنجنى عليه عبد الحافظ مسعود حكم بأحقية إلى ثلاثة قراريط بما عليها من أشجار السنط ضد المتهمين الأول والثالث والرابع وآخرين في ١٣ فبراير سنة ١٩٤٤ وقد ابلغ بأنه رأي المتهمين مع جمع آخر

التسعير الجبرى إنما هو زيت مسمم لا يسرى عليه السعر الجبرى وأن التحليل الذى أجرى بأمر النيابة بعد اثارتها هذا الدفاع أمام محكمة أول درجة لا يصح التعويل عليه في إدانتها لأنه لم يحصل إلا جردان يبيع الزيت المضبوط بأمر النيابة وانتقلت حيازته إلى المشتري وهذا الأخير قرر في التحقيقات أنه صبه في براميل عنده كان به زيت بذرة القطن وليس ثمة دليل يمكن معه الجزم بأن الزيت الذى حلل هو الزيت الذى ضبط وفضلا عن ذلك فإنه ثبت من نتيجة التحليل أن الزيت الذى حلل وجد خليطا من زيت السمسم وزيت بذرة القطن ولم يبين تقرير التحليل نسبة كل للآخر حتى يصح القول بأن السعر الذى يبيع به زيت بذرة القطن يزيد على السعر المقرر .

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين بتهمة أن الأول باع زيتا بثمان يريدى على الثمن المحدد في جدول الأسعار الجبرى وأن الثانى (أولا) باع زيتا بسعر يزيد على المقرر حالة كونه مدير المحل الذى وقعت فيه الجريمة المنسوبة إلى الأول (وثانيا) بصفته تاجر جملة لم يوجد لديه دفتر خاص لاثبات مقادير الزيت التى ترد إليه ومقدار ما يبيعه منها ولم يقم بإثبات هذه البيانات في الدفتر الذى أعده لذلك — وقد برأت محكمة أول درجة الطاعن الثانى من التهمة الثانية ودانت الطاعنين في باقى التهم واتخذت من نتيجة تحليل الزيت دليلا ضدها . فاستأنفا الحكم ونسكا أمام محكمة ثانى درجة بالدفاع المشار إليه فقضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه وزادت عليها قولها أن الطاعنين تخبطا في دفاعهما وأن الواضح من أقوال الشهود أن الزيت الذى اعتقدت عليه المصفقة هو زيت بذرة قطن وأنه ثابت من الفواتير المقدمة من الطاعن الثانى أن يستورده .

« وحيث أن الحكم الابتدائى قد خلا من الرد على دفاع الطاعنين المشار إليه وما قاله الحكم الاستئنافى لا يؤدى إلى تنفيذ هذا الدفاع إذ لا يكفي في ذلك قوله أن الواضح من شهادة الشهود أن الزيت الذى اعتقدت عليه المصفقة هو زيت بذرة قطن بل يجب لإدانة الطاعنين بالجريمة المستندة إليهما أن يثبت أن ما باعه الطاعن الأول هو بالفعل من زيت بذرة القطن المحدد ثمنه في جدول الأسعار الجبرى ومتى كان الأمر كذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ في إدانة الطاعنين بأسباب الحكم الابتدائى الذى استند إلى تقرير التحليل المتضمن أن الزيت المضبوط خليط من زيت بذرة القطن وزيت السمسم دون أن يبين نسبة كلاهما للآخر مع أهمية هذا البيان لمعرفة ما إذا كان ما يبيع من زيت بذرة القطن قد يبيع بأكثر من السعر الجبرى فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

« وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن محمد احمد عبيد وآخر ضد النيابة رقم ١٦٤٧ سنة ١٧ ق)

٣٨٣

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧

دقيق . وجوب فحصة بالنخل والتحليل معا . القرار
الوزارى ٣٢٤ سنة ١٩٤٦

المبدأ القانونى

توجب المادة العاشرة من القرار رقم ٣٢٤ سنة ١٩٤٦ فحص عينات الدقيق والردة بطريق النخل والتحليل الكيماوى معا كما نصت المادة السابعة عشرة من القرار رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ للمعدل للقرار السابق الذكر على أن لا تعتبر

نتائج التحليل مخالفة في نسبة الرماد أو الألياف أو المتخلف على النخل إلا إذا تضمن اختلاف نسبتين على الأقل من النسب الثلاث .

فاذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه استند في ادانة الطاعن إلى ما ثبت من نتيجة التحليل من أن عينات الدقيق المأخوذة من مطحنه غير مطابقة للقرار الوزاري رقم ٣٩٠ سنة ١٩٤٦ دون أن يبين مضمون هذا التحليل وهل روعي فحص عينات الدقيق ما تقضى به المادة العاشرة من القرار الوزاري ٣٢٤ سنة ١٩٤٦ من وجوب حصوله بطريق النخل والتحليل معاً أم لم يراع ذلك كما يقول الدفاع ولما كان هذا البيان واجبا حتى تستطيع محكمة النقض الوقوف على حقيقة البحث وتعرف مداه وأثره في الادانة فان اغفاله يعد قصورا يبطل الحكم .

(طعن حسن محمد شتا ضد النيابة رقم ١٨٤٠ سنة ١٧ ق)

٣٨٤

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧

تروير . الخطأ في أسانيد الحكم . موجب لقضه .

المبدأ القانوني

إذا استند الحكم المطعون فيه في قضائه برفض الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعنة عن تزوير عقد بيع إلى أقوال صدرت من المحامي عنها قال الحكم . انها تتضمن اقراراً من

المدعية بصحة عقد البيع المطعون فيه — وإذا كان المستفاد من عبارة الأقوال التي صدرت عن المحامي أن مقدمها أراد أن يدلى بدفاع يتعلق بالقانون توصلًا للحكم لمصلحة موكلته مما مؤداه أنه حتى مع افتراض صحة العقد المزعوم — فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في الاسناد وهذا يعيبه ويوجب نقضه .

المحكمة

« حيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه برفض دعواها المدنية قبل المطعون ضده إلى أقوال صدرت من المحامي الحاضر معها بجلسته ٥ من فبراير سنة ١٩٤٤ أمام محكمة الخليفة الجزئية في القضية رقم ٢ سنة ١٩٤٤ مدنى الخليفة أولتها المحكمة بأنها تتضمن اقراراً منها بصحة عقد البيع المطعون فيه بالتزوير وإلى أن نفس المحامي عنها كرر هذه الأقوال في مذكرته المقدمة في القضية المذكورة ولم يشرفها إلى أن العقد مزور مع أن اقراراً على هذا النحو لم يصدر من المحامي عنها وما ورد بمذكرته لا يؤيد ماذهب اليه الحكم .

« وحيث انه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن مما استند اليه من الأدلة على صحة العقد المطعون فيه قوله « ان المدعية بالحق المدنى كانت «موجودة بالجلسة مع محاميها الأستاذ منيب بجلسته» « ٥ فبراير سنة ١٩٤٤ وقد قال في مواجهتها « بالحرف الواحد (الدعوى معارضة في حكم « غيابي صادر وأساس هذه المعارضة العقد الابتدائي « (الباقى به مبلغ ٢٠٠ جنيه ولم تسدد الآن) والثابت « أيضاً أن حضرة المدافع عنها في جلسته ٥ فبراير « سنة ١٩٤٤ في القضية رقم ٢ مدنى الخليفة «

« سنة ١٩٤٤ قد كرر ما ذكره في محضر الجلسة »
 « في مذكرة له نيابة عنها ولم يذكر شيئاً عن أن »
 « العقد مزور . . . الخ » .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على مذكرة »
 « المحامي المشار إليها أنه ورد فيها بالنص أنه يظهر »
 « من الاطلاع على صورة العقد المزعوم النسخ »
 « في صورة الحكم أنه لا يصح تسجيل الحكم إلا »
 « بعد تسديد المبلغ وهو ٢٠٠ ج الباقية في ذمته »
 « للمعارضة » ولما كانت عبارة « العقد المزعوم »
 « السابقة تفيد تمسك الطاعنة بتزوير العقد وكان »
 « لا يصح معها القول بأن المذكرة خلت من »
 « الإشارة إلى تزويره وكان المستفاد من عبارة »
 « المذكرة أن مقدمها أراد أن يدلي بدفاع يتعلق »
 « بالقانون توصلنا إلى الحكم لمصلحة موكلته بما »
 « مؤداه أنه حتى مع افتراض صحة العقد المزعوم »
 « فإن المطعون ضده لا يحق له تسجيل الحكم »
 « بصحة التوقيع مادام لم يؤد للطاعنة باقي الثمن »
 « — ولما كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون »
 « فيه يكون قد أخطأ في الاسناد وهذا يعيبه بما »
 « يوجب نقضه » .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض »
 « الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث »
 « في باقي الأوجه . »

(طعن الست فاطمة عبد الفتاح ضد بدوي مصطفى
 شلي وأخرى رقم ٢٠٧٢ سنة ١٧ ق)

٣٨٥

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧

قتل خطأ . عدم بيان ركن الخطأ بيانا كافيا .
 قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه حين قال في
 إدانة الطاعن أنه كان يقود الترام باهمال وعدم
 احتياط ولم يقف به عند المحطة التي يتحتم عليه
 الوقوف عندها ولم يتخذ الحيطة والحذر عند
 عبور الطريق الذي كانت تسير به السيارة التي
 اصطدم بها لم يبين وجه الخطأ بيانا كافيا فلم
 يذكر وقائع الاهمال وعدم الاحتياط وعدم الحذر
 كما لم يبين علاقة عدم الوقوف بالمحطة بوقوع
 الحادث فانه يكون قاصر البيان واجبا نقضه

(طعن متولى منصور أبوطالب ضد النيابة رقم ٢٠٧٤
 سنة ١٧ ق)

٣٨٦

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧

قاضي . لا يجوز له نظر الدعوى الاستئنافية إذا نظر
 النزاع ولو غاييا .

المبدأ القانوني

لا يجوز أن يشترك القاضي في الحكم في
 الدعوى استئنافية إذا كان هو الذي حكم فيها
 ابتداءيا ولو كان حكما غاييا

(طعن نصري عطيه محارب ضد النيابة رقم ٢١٧٢
 سنة ١٧ ق)

٣٨٧

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧

حكم . خطأ في تطبيق بعض المواد غير مؤثر على
 الحكم . لا بقض . رفع الدعوى على التهم بسرقة .
 اعتبار المحكمة الواقعة إخفاء أشياء مسروقة . جوازه

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه حين أدان الطاعن بجريرة إخفاء أشياء مسروقة طبق المادتين ٣١٧ ، ٣٢١ من قانون العقوبات فإن هذا الخطأ لا يستوجب بطلان الحكم والمحكمة النقض أن تطبق المادة الصحيحة التي تعاقب على الواقعة الثابتة في الحكم وهي المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات

٢ — متى كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهم تتضمن اتصاله بالأشياء المسروقة وعلمه بسرقتها فإن إدانته بإخفاء المسروقات بعد أن كان مقدما لها كفته عن سرقها لا يكون خطأ ما دام لم ينسب إليه أي فعل غير الأفعال المرفوعة بها الدعوى (طعن احمد على مهنا وآخرين ضد النيابة رقم ١٦٦١ سنة ١٧ ق)

قضاء محكمات النقض والإبرام المدنية

(تحت رئاسة حضرة صاحب العزة جندي عبدالملك بك وكيل المحكة وبحضور حضرات أصحاب العزة محمد المفتي الجزائري بك وأحمد فهمي ابراهيم بك وسليمان حافظ بك ومحمد صادق فهمي بك مستشارين ومحمد نصر الدين زغلول بك رئيس النيابة بالاستئناف)

٣٨٨

١٥ مايو سنة ١٩٤٧

- ١ — استحقاق التعويض الاعذار
- ٢ — إعلان الإصرار على عدم الوفاء
- ٣ — نظرية الطوارئ

المبادئ القانونية

١ — إن القانون لا يتطلب اعذار الملزم متى كان قد أعلن اصراره على عدم الوفاء

٢ — إن استخلاص هذا الاصرار مسألة واقعية لا سلطان فيها لمحكمة النقض على قاضي الموضوع

٣ — إن نظرية الطوارئ تلك التي

نشأت في فقه القانون الاداري الفرنسي لا ترتب على الحادث غير المتوقع انقضاء الالتزام وإعفاء المدين من تنفيذه بل إنقاص الالتزام عند الاقتضاء على يد القاضي إلى الحد الذي يجعله محتملا . وليس في أحكام القانون المدني المصري ما يسوغ للقاضي انقاص الالتزامات التي يترتبها العقد بل إن هذا مناف للأصل العام القاضي بأن العقد شريعة المتعاقدين . ولئن كان هذا القانون في المادة ١٦٨ قد أجاز للقضاة في أحوال استثنائية أن يأذنوا بالوفاء على أقساط أو بميعاد لائق اذا لم يترتب على ذلك ضرر جسيم لدى المدين وفي المادة ٥١٤ أجاز لهم النظر في أجر

الوكيل المتفق عليه وتقديره بحسب ما يستصوبونه
فإنما هذا وذاك استثناء من ذلك الأصل كان
لا بد لتقريره من النص عليه

المحكمة

« حيث ان الطعن بنى على ستة أسباب محصل أولها
أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ اعتبر كتاب الطاعن
إلى مجلس مديرية أسيوط في ٧ من سبتمبر سنة
١٩٣٩ إعلاناً بعزمه على الامتناع عن تنفيذ العقد
يغني المجلس عن الاعتذار الذي يجب أن يسبق
المطالبة بالتعويض لأنه مع التسليم جدلاً بأن إفصاح
المتزم عن عزمه عن الامتناع يغني قانوناً عن الاعتذار
فإن ذلك مشروط باعتقاده أنه ملزم بما أبدى امتناعه
عن القيام به . ولما كان الطاعن يعتقد بأنه غير
ملزم لأن العقد لم يتم بسبب عدم اكماله التأمين
وعدم توقيعه على العينة ولأن حالة الطوارئ الناشئة
عن قيام الحرب تعفيه من التزامه لو كان العقد تم
فانه لم يكن بد من اعتذاره رغم كتابه كما يمكن
مطالبته بالتعويض ، وهذا السبب مردود — أولاً —
بأن القانون لا يتطلب اعتذار المتزم متى كان قد
أعلن اصراره على عدم الوفاء على ما جرى به قضاء
هذه المحكمة من قبل وثانياً — بأن استخلاص هذا
من كتاب الطاعن إلى المجلس مسألة واقعية لاسلطان
فيها لمحكمة النقض على قاضي الموضوع .

« وحيث ان السببين الثاني والسادس يتصلان
في أن الحكم حرف بعض شروط العقد عن معناها
كما مسخ كتاب المجلس إلى الطاعن في ٢ من يونيو
سنة ١٩٤٠ ذلك أن التعاقد بحسب شروطه لا يتم
إلا باكمال التأمين من ٢٪ إلى ١٠٪ بحيث يكون
لكل من الطرفين خيار تقضه قبل اكماله لكن
الحكم جعل هذا الخيار للمجلس دون الطاعن . كما
انه اعتبر أن كتاب ٣ من يونيو سنة ١٩٤٠ هو

دعوة من المجلس إلى تنفيذ العقد في حين أنه
عدول منه عن التعاقد .

« وحيث ان المحكمة الابتدائية في صدد ما يثيره
الطاعن في هذين السببين قالت ، ان ما استند عليه
المدعى عليه بعد ذلك للقول بفسخ العقد على ما جاء
بالفقرة الثامنة من البند الأول من شروط العقد
أنه إذا لم يورد صاحب العطاء المقبول التأمين
يسحب عطاؤه ويصبح التأمين المودع حقاً للمجلس
فهذا النص لا يستفاد منه إطلاقاً ضرورة فسخ
العقد واعفاء المدين من التزاماته وإنما هو حق
من الحقوق التي خولها العقد للمدعى لاستعماله متى
شاء كما أن له الرجوع بحقوقه الأخرى من التنفيذ
العيني والمطالبة بالتعويض المنصوص عليه بالعقد
وقد اختار المجلس تنفيذ ما جاء بالعقد فلجأ إلى
الطريق الذي رسمه في البند التاسع حيث نص على
أنه إذا تأخر المتعهد في توريد جميع الأصناف
المطلوبة أو جزء منها يجوز لرئيس المجلس إلغاء العقد
بارسال خطاب تحريري إلى المتعهد ويمكن أن
يشترى من الغير الأصناف المطلوبة وفي هذه الحالة
يكون المتعهد مسئولاً عن كل زيادة في الثمن يمكن
أن تنشأ عن ذلك وقد قام المجلس فعلاً بارسال
خطاب إلى المدعى عليه بتاريخ ٣ من يونيو سنة
١٩٤٢ يدعو فيه لتوريد ١٧٥٠ تخته بدلاً من
٣٠٠ تخته وطلب منه الافادة برأيه في ظرف ثلاثة
أيام» وأقرت محكمة الاستئناف هذه الأسباب مضافة
إليها أنها لا ترى « امكان مسايرة المستأنف فيما
يزعمه من أن العقد الذي ارتبط به مع مجلس
المديرية هو عقد مصحوب بعربون وان التأمين
الشرط في المناقصة على مقدم العطاء دفعه وقدره ٠.٢٪
من قيمة العطاء وقت تقديم العطاء و ٠.١٪ من
قيمة العطاء بعد اخطار مقدم العطاء بقبول عطائه
هو في الواقع عربون في الحالة الأولى لثبوت
خيار النقص وفي الحالة الثانية لثبوت تمام العقد

وعلى ذلك يحل لمقدم العطاء الذى دفع ٠.٢ / أن يتحلل من التزامه ولا يناله من جراء هذا سوى ضياع مادفع ولا سبيل عليه لمجلس المديرية فيما عدا ذلك فلا يستطيع الزامه بتنفيذ العقد — هذا النظر لا يتفق بحال مع نص شروط المناقصة الصريح الذى يصف المبلغ بأنه تأمين لاعربون ومجرد النص في المناقصة على أن عدم تكملة التأمين إلى ١٠ / . في حالة قبول العطاء تعرض صاحب العطاء لضياع ما قدم من تأمين — هذا النص لا يفيد أن مبلغ ٠.٢ / إن هو إلا عربون يبيح لمقدمه خيار نقض العقد بل هو كما ذكرت محكمة أول درجة إنما يبيح حقاً لمجلس المديرية لا يمس حقوقه الأخرى . . . قانوناً وأهمها المطالبة بتنفيذ العقد كذلك لا يصح القول بأن الخطاب الذى أرسله مجلس المديرية للمستأنف بتاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٤٠ يفيد انحلال التعاقد الذى تم ويفيد إيجاباً جديداً من قبل المجلس لإبرام عقد جديد لا يصح هذا القول لأن هذا الخطاب لا يفيد أكثر من سؤال المجلس للمستأنف عما إذا كان يستطيع تنفيذ التزاماته القائمة جزئياً بتوريد بعض ما التزم به وبعد أن أثبتت المحكمة في حكمها بعض ماورد بالكتاب المذكور قالت أنه « ليس في هذه الصيغة عدول عن العقد القائم بل كلها على الحث على تنفيذ بعض ما يقتضيه العقد » وهذا التفسير من الحكم المطعون فيه لما تعرض له من شروط العقد ولما ورد في كتاب ٣ من يونيو سنة ١٩٤٠ هو تفسير سائغ تحتمله عبارات العقد والكتاب ولا شيء فيه من المسخ أو التحريف .

« وحيث ان السبب الثالث مبناه أن التعاقد بين الطاعن والمطعون ضده الأول كان تعاقدًا بالعينة وان عقداً هذا شأنه لا يتم إلا إذا وقع الطاعن العينة وأنه مع تسليم الحكم بأنه لم يفعل فانه اعتبر العقد تاماً على خلاف ما يقضى به القانون . وهو مردود

بأن المحكمة قد قطعت في حدود سلطتها الموضوعية بأن العقد تم على العينة المحفوظة لدى مجلس مديرية أسبوط والتي كان الطاعن قد اطلع عليها وأنه لا خطأ في قولها أن عدم توقيع الطاعن على العينة لا يؤثر في انعقاد العقد وان جاز أن يكون مثار خلاف عند تنفيذه .

« وحيث ان السبب الرابع يتحصل في أن الحرب العالمية الأخيرة ان لم تكن جعلت تنفيذ التزام الطاعن مستحيلاً فلا أقل من أن طوارئها جعلته عسيراً مرهقاً له مما ينحل به ذلك الالتزام وقفاً لنظرية الحوادث الطارئة لكن المطعون فيه لم يقره على هذا النظر بمقولة أن هذه النظرية لا سند لها في القانون المدنى وهو قول خاطئ في القانون » وحيث ان الحكم الابتدائى الذى اعتمد الحكم المطعون فيه أسبابه قال « ان ما دفع به المدعى عليه من أن اعلان الحرب الحالية جعل من المستحيل عليه تنفيذ العقد بالسعر المتفق عليه لارتفاع الأثمان فقول لا محل له إذ أن القوة القاهرة أو الحوادث الفجائية كالحرب وغيرها التى تنقضى بسببها التزامات المدين وتغنيه من المسؤولية التعاقدية هى التى من أهم عناصرها أن يكون تنفيذ الالتزام مستحيلاً وغير ممكن » مادة ١٧٧ مدنى « ولا يكفي أن يصبح التنفيذ صعباً أو مرهقاً للمدين فالمتعهد بتوريد بضائع معينة أصبحت لظروف طارئة نادرة الوجود أو مرتفعة الأثمان لا يستطيع الاحتجاج بندورة الشيء أو علو ثمنه لمخافاته من المسؤولية التعاقدية لأن القانون لا يعفى المتعهد من التزاماته إلا إذا كان التنفيذ غير ممكن عملاً بالمادة ١٧٧ مدنى وفي هذه الدعوى وإن كان التنفيذ أصبح متعذراً ومرهقاً للمدين إلا أنه لم يصل إلى حد الاستحالة فلا يعتبر نشوب الحرب الحالية قوة القاهرة أو حادثاً فجائياً يجعل تنفيذ التزام المدعى عليه بتوريد التخوت أمراً غير ممكن أو مستحيلاً وإنما

هو ظرف طوارئ يجعل الالتزام صعباً للمدعى عليه لتحمله خسارة محققة لارتفاع الأسعار وليس شأنها استحالة التنفيذ اطلاقاً يؤيد ذلك خطاب المدعى عليه إلى المجلس بتاريخ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٣٩ الذي يقر فيه انه بإمكانه توريد التخوت المطلوبة إذا ما دفع له المجلس فرق السعر وفي هذا كله ما يدحض دفاع المدعى عليه ولا يخليه من المسؤولية التعاقدية ، وأضاف حكم الاستئناف إلى ذلك « أن نصوص القانون المدني لا تسمح في وضعها الحالي بإعفاء الدين من التزاماته نظراً لظروف طرأت بعد التعاقد ليس من شأنها أن تجعل التنفيذ مستحيلاً » .

« وحيث ان نظرية الطوارئ تلك التي نشأت في فقه القانون الإداري الفرنسي لا ترتب على الحادث غير المتوقع انقضاء الالتزام وإعفاء الدين من تنفذه كما وهم الطاعن بل انقاص الالتزام عند الاقتضاء على يد القاضي إلى الحد الذي يجعله محتملاً . ولئن كان القضاء الإداري في فرنسا دون قضائها المدني قد أخذ بهذه النظرية فان ذلك يرجع أول ما يرجع إلى عدم تقيده بالنصوص التشريعية تقيد القضاء المدني بها مما يسر له قبولها ووضع شروط تطبيقها وتقرير ضوابط حكمها .

« وحيث انه ليس في أحكام القانون المدني ما يسوغ للقاضي انقاص الالتزامات التي يرتبها العقد بل أن هذا مناف للأصل العام القاضي بأن العقد شريعة المتعاقدين ولئن كان هذا القانون في المادة ١٦٨ قد أجاز « للقضاة في أحوال استثنائية أن يأذنوا بالوفاء على أقساط أو ببيعاد لائق إذا لم يترتب على ذلك ضرر جسيم لدى المدين وفي المادة ٥١٤ أجاز لهم النظر في أجر الوكيل المتفق عليه وتقديره بحسب ما يستصوبونه فانما هذا وذاك

استثناء من ذلك الأصل كان لابد لتقريره من النص عليه . هذا ولما وقعت الحرب العالمية الأولى صدرت إبانها وفي أعقابها تشريعات مختلفة بوقف الآجال واعطاء المهل والتدخل في عقود الإيجار وتحديد أسعار الحاجيات والمواد الغذائية فدل ذلك كما جرى به قضاء هذه المحكمة في الطعن رقم ٢٧ سنة ١ القضائية على أن الشارع قد استبقى زمام نظرية الطوارئ بيده يتدخل بها فيما يشاء وقت الحاجة وبالقدر المناسب بحيث لا يكون للقضاء أن يستبق الشارع إلى ابتداعها بل عليه أن يطبق القانون كما هو وقد وكد هذا النظر ما صدر أثناء الحرب العالمية الثانية وعقب انتهائها من التشريعات الخاصة بالتموين وبالتسعير الجبري وبتحديد سعر العملة التي تدفع بها أرباح سندات بعض الشركات وفوائد أسهمها وقيمة ما يستهلك من هذه الأسهم والسندات ويتأجير الأماكن الميينة وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين وما إلى ذلك ومن ثم لا ترى هذه المحكمة ما يدعوها للعدول عن قضائها السابق .

« وحيث انه يبين مما سبق أن هذا السبب غير سديد .

« وحيث ان حاصل السبب الخاص هو أن الحكم المطعون فيه خالف قانون العقد إذ اعتبر عطاء الطاعن قائماً رغم سقوطه بمضي سنة من تاريخه طبقاً لشروط المناقصة بمقولة أن قبول مجلس مديرية أسيوط للعطاء وصل الطاعن قبل فوات هذه المدة في حين أن القبول المعول عليه هو تحرير العقد النهائي بعد تكملة التأمين وتوقيع العينة .

« وحيث ان الحكم قال في ذلك « لا محل لقبول ما يذهب اليه المستأنف من أن عقد التوريد الذي تم بين المستأنف ومجلس مديرية أسيوط عدل عنه بانقضاء سنة من ١٥ يوليو سنة ١٩٣٩

قبول الطعن لوروده على حكمين تمهيديين لا يجوز الطعن بالنقض فيهما استقلالاً .

« وحيث ان حكم ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ أثبت تمسك الطاعن بأن حكم ٦ من يونيو سنة ١٩٤٣ لم ينقض إلا جزئياً في خصوص اعتماده تقرير الحير حسن حافظ أفندي بخلاف ما قرره من قاعدة لمحاسبة ناظر الوقف على أساس دفتاره ومستنداته وما عاب به تقريرى الحيرين مختار أفندي والبرعى أفندي من عدم التزامهما هذه القاعدة في محاسبة الطاعن ومن تقديرهما ريع الوقف عليه بحسب ما رأياه فان قضاء الحكم في شأن ذلك باق لم ينقض - أثبت الحكم هذا ثم قال ان حكم النقض الصادر في ١٢ من ابريل سنة ١٩٤٥ وان لم يتعرض لإلغاء قضاء باعتماد تقرير الحير حسن حافظ أفندي فانه قصد إلى نقض حكم ٦ من يونيو سنة ١٩٤٣ بأكمله وتطرق الحكم بعد ذلك إلى موضوع الدعوى فقال ان المحكمة تبينت من مراجعة تقرير البرعى أفندي أنه بنى حسابه على ما استخلصه من دفاتر الطاعن وكشوف حسابه عن سنتي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ بعد استبعاد ما رأى وجوب استبعاده من مراجعة تقرير مختار أفندي أنه ارتكن في المحاسبة على الدفاتر والكشوف بالنسبة إلى سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ أما بالنسبة إلى ما عداها فقد اعتمد الحير على تقديراته الخاصة محتجاً أنه وجد بالحساب تكراراً واضطراباً جعلاً بحته مستحيلاً عليه دون أن يبين وجه الاستحالة واتهى الحكم إلى إعادة الأمور إلى الحير مختار بالاشتراك مع البرعى أفندي في فحص حساب سنوات ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٤ من واقع الدفاتر والكشوف والمستندات مجيزة لها استبعاد ما يتبينان عدم صحته . ولشطب اسم البرعى أفندي من جدول الخبراء صدر حكم ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٦ يندب

طبقاً لنصوص عقد التوريد - لا محل لقبول هذا إذ البند الأول من شروط المناقصة إنما ينص على المدة التي يبقى فيها إيجاب مقدم العطاء ملزماً له قبل المجلس وبعبارة أخرى المدة التي يجوز أن يبدى فيها مجلس المديرية رأيه بالقبول أما إذا أبدى المجلس رأيه بالقبول فقد انعقد العقد ولا محل عقدته بمجرد مرور سنة على انعقاده ونص البند الأول واضح في هذا المعنى » . ثم أورد الحكم هذا النص مستشهداً بقوله « تقدم العطاءات إلى إدارة مجلس مديرية أسيوط باسم سعادة رئيس مجلس المديرية لغاية ظهر ١٥ يوليو سنة ١٩٣٩ وتبقى العطاءات المقدمة نافذة المفعول لمدة سنة من هذا التاريخ » . وليس فيما قاله الحكم مخالفة لهذا النص بل إعمال له .

(طعن عبد الله عبد الجواد الهوارى أفندي وحضر عنه الاستاذ عبد الكريم رءوف بك ضد وزارة الداخلية وآخر وحضر عنهما الاستاذ فؤاد مكارم رقم ٢٥ سفة ١٦ ق)

٣٨٩

٢٢ مايو سنة ١٩٤٧

أثر الطعن بالنقض .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد فصل في مسائل متعددة وكانت أسباب الطعن بالنقض كلها منصبة على مسألة معينة من مسائله . فنقض الحكم يكون مقصوراً على هذه المسألة وحدها

المحكم

« من حيث ان المطعون ضدهما دفعا بعدم

أحد الخبراء المحاسبين بوزارة العدل بدلامنه .
 « وحيث انه يبين من ذلك أن حكم ١٦ من
 ديسمبر سنة ١٩٤٥ تضمن قضاء قطعيا في عدة
 مسائل أولاهما اعتبار حكم ٦ من يونيو سنة ١٩٤٣
 منقوضا برمته والثانية اعتماد تقريرى الخبيرين
 مختار والبرعى عن حساب سنوات ١٩٣٠ و ١٩٣١ و
 ١٩٣٥ و ١٩٣٦ والثالثة عدم اعتماد تقريريهما
 عن سنوات ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٤ والرابعة
 استبعاد تقرير الخبير حسن حافظ افندى ومتى كان
 هذا هو شأن الحكم فانه يكون قابلا للطعن
 بطريق القرض وهذا الطعن يلحق أثره حكم
 ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٦ لأنه وإن كان في ذاته
 حكما تحضريا فانه صدر مؤسسا على حكم ١٦ من
 ديسمبر سنة ١٩٤٥ . ومن ثم يكون الدفع على
 غير أساس .

« وحيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية
 « وحيث ان مما يأخذه الطاعن على الحكم
 المطعون فيه قصوره في التسيب ومخالفته للقانون
 أما القصور فيبانه أنه لما تقضى حكم ٦ من يونيو
 سنة ١٩٤٣ لاغفاله الرد على الدفع بىطلان تقرير
 الخبير حسن حافظ وأحيلت الدعوى على محكمة
 الاستئناف لتفصل فيها من جديد تناول الطاعن
 الدفع بىطلان التقرير ففنده طالبا من المحكمة
 رفضه واعتماد تقرير هذا الخبير ومع ذلك فان
 المحكمة أعرضت عن ذلك ولم تتحدث عنه . وأما
 مخالفة القانون فببناها أن حكم ٦ من يونيو سنة
 ١٩٤٣ قضى أولا بوجوب محاسبة الطاعن بحكم
 كونه ناظرا على أساس الوارد بدفاتره من إيراد
 ومنصرف إلا فيما يكذبه الظاهر وثانيا باستبعاد
 تقريرى مختار والبرعى لأهما أطرحا هذه الدفاتر
 وقدرنا الربع كما رأياه . وثالثا باعتماد تقرير الخبير
 حسن حافظ وهذا الحكم انما تقضى في خصوص

المسألة الثالثة وحدها فكان قضاؤه في المسألتين
 الأولى والثانية قائما متعينا على المحكمة ألا تعيد
 النظر فيه لكنها وقد اعتمدت تقريرى الخبيرين
 مختار والبرعى عن بعض سنوات المحاسبة بمقولة
 أنهما التزما فيها بدفاتر الناظر وكشوف حسابه خلافا
 لما قضى به الحكم السابق فانها تكون قد نقضته
 وهى لا تملك نقضه .

« وحيث انه يتضح من الصورة الرسمية لمذكرة
 الطاعن المقدمة إلى محكمة الاستئناف قبيل صدور
 الحكم المطعون فيه أنه بعد تحدته عن نقض
 الحكم الصادر في ٦ من يونيو سنة ١٩٤٣ ومداه
 قال « وهذا النفي الجزئى متى أعاد الدعوى
 لمحكمة الاستئناف يبقى الجزء الذى قبل فيه محلا
 للبحث بحيث يتعين على محكمة الاستئناف الفصل
 فيه من جديد فان رأت أن أوجه الطعن التى تقدم
 بها المستأنف عليهما للقول بىطلان عمل الخبير
 وأن ما قالته المحكمة الابتدائية لاستبعاد التقرير
 لا أساس لها من الواقع أو من القانون فانها تقضى
 بعد بيان الأسباب باعتماد التقرير لأنها بهذا تكون
 قد عاجلت القصور الذى عيب عليها أما إذا تبينت
 صحة ما ذكر فان النتيجة لابد أن تكون عدم
 جواز اعتماد هذا التقرير وأن تعهد الخبير المعين
 بإعادة فحص حساب المدة السابقة على سنة ١٩٣٦
 على الوجه الذى رسمته في حكمها الصادر في ٦
 يونيو سنة ١٩٤٣ ولهذا يكون من المتعين علينا
 هنا أن نرد على ما وجه لهذا التقرير الذى سبق
 الحكم باعتماده من طعون حتى إذا ما ثبت بطريق
 قاطع فسادها فانه يكون لمحكمة الاستئناف أن
 تسد ما نعى على الحكم الأول من قصور مع
 تأييدها له في النتيجة « قل الطاعن هذا ثم أخذ
 يرد على الأسباب التى بنى عليها الطعن بالبطالان
 في عمل الخبير واحدا بعد الآخر وخلص من ذلك

إلى القول بأنه لا يبقى أمام محكمة الاستئناف وقد تبينت فساد الطعن بالبطلان إلا أن تحكم مرة أخرى باعتماد تقرير الخير حسن حافظ فان لم ترد ذلك كان لها أن تكلف الخير محمود عبد الجواد زهوى افندى بمراجعة الحساب من بدايته على الأسس الذى قرره حكم ٦ من يونيو سنة ١٩٤٣ ثم ختم الطاعن مذكرته ملتصقا بإجابته إلى الطلب الأول بصفة أصلية أو إلى الطلب الآخر بصفة احتياطية . ومع هذا الذى أورده الطاعن فى مذكرته وتمسك به فان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن شيء منه بل استبعد تقرير الخير حسن حافظ افندى دون أن يبين علة هذا الاستبعاد هل كانت بطلان عمله أم كانت أمرا آخر وهذا من الحكم قصور يطله .

« وحيث أن الحكم الصادر من محكمة استئناف مصر فى ٦ من يونيو سنة ١٩٤٣ إذ عرض للنزاع القائم بين الطرفين قال . « وحيث انه عن الاستئناف المرفوع من سيد افندى فؤاد المنسترلى فقد تبين من الاطلاع على تقريرى الخيرين احمد مختار افندى ومحمد توفيق البرعى افندى أنهما لم يستخرجا نتيجةهما من واقع الدفاتر إيرادا ومنصرفا بل طرحا الدفاتر وقدرتا العلة تقدير احسب ما ارتأياه . » وحيث ان الناظر أمين على الوقف وليس بغاصب فهو مصدق بقوله ما لم يكذبه الظاهر فيجب أن تكون محاسبته بالرجوع للدفاتر والمستندات والأخذ بالصحيح منها وطرح ما يكذبه الظاهر لمعرفة ما حصله الناظر فعلا وما صرفه لاما يفرض عليه فرضا وحيث انه للوصول إلى معرفة صدق الناظر أو عدم صدقه يتعين الرجوع إلى معدن الأرض ودرجة خصوبتها ليكون نبرا للمحاسبة عندمراجعة حساب غلة الأرض » وبعد أن قارن الحكم بين

معاينة الخير مختار ومعاينة الخير حسن افندى حافظ قال ان أولها اقترض الايرادا قراضا من عنده نتيجة لمعاينته التى لم يتضح منها حقيقة معدن الأرض بحسب البيان التفصيلى الذى أوضحه الخير الزراعى الآخر ثم اعتمد تقرير هذا الخير لأنه اتبع طريق المحاسبة المعقول بأن ناقش ما حصل وما صرف من واقع الدفاتر وبما أيده الظاهر من المعاينة التى دلت على انحطاط معدن معظم الأرض وعلى أن ما أنتجته حسابات الناظر لا تقل كثيرا عن أجر المثل مع زيادة جودة الأرض الماثلة كما أن الحالة المالية فى سنى المحاسبة لعناية سنة ١٩٣٣ كانت منحة وتبرر هذه النتيجة . وكان طعن المطعون ضدهما فى هذا الحكم مقاما على ثلاثة أسباب أولها أنه اعتمد التقرير دون أن يتعرض لأوجه البطلان التى وجهها إلى عمل الخير والثانى أنه لم يرد على الأسباب التى من أجلها استبعدت المحكمة الابتدائية تقريره والثالث أنه لم يتناول دفاعا جوهريا لها قائما على المقارنة بين ايراد سنة ١٩٢٩ حسب كشف الطاعن وايراد السنوات اللاحقة مما سجله الحكم الابتدائي ولا هو رد على هذا الحكم فى خصوص ذلك ولا على طعنهما فى الخير بأن اسمه شطب من جدول الخبراء للشك فى نزاهته . وقد قبلت محكمة النقض السيين الأول والثانى قائلة أن الحكم لم يتعرض لما أبداه الطاعنان من المطاعن على تقرير الخير وهى مطاعن جوهرية لوصحت لجعلته باطلا لا يجوز الاستناد اليه كما أنه لم يعن بالرد على الأسباب التى من أجلها استبعدت المحكمة الابتدائية ذلك التقرير ومن ثم فإنه يكون معيبا فى تسييبه بما يوجب نقضه » وبعد أن أشارت محكمة النقض الى دفاع الطاعن بأن مما يعيبه المطعون ضدهما على الحكم المنقوض « لا يعدو أن يكون مفاضلة بين تقرير خير وآخر وهذا أمر موضوعى بحث يخرج عن

نطاق رقابة محكمة النقض « ردت بأن ذلك غير سديد . لأن ما ينعم الطاعنان على الحكم المطعون فيه ليس تفضيله تقريراً على آخر بل هو أخذه بتقرير مشوب بالبطلان » ثم انتهت إلى نقض الحكم المطعون فيه « بلا حاجة إلى التعرض لباقي أوجه الطعن » .

« وحيث أنه يؤخذ من ذلك أن حكم ٦ من يونيو سنة ١٩٤٣ قطع أولاً في القاعدة التي بحسب على مقتضاها ناظر الوقف وثانياً في عدم اعتماد تقريري الخبيرين مختار والبرعي لأنهما لم يلتزما هذه القاعدة وثالثاً في اعتماد تقرير الخبير حسن حافظ وأن أسباب الطعن فيه بالنقض إنما أنصبت كلها على المسألة الثالثة دون سواها فيكون نقض الحكم مقصوراً عليها وحدها ومن ثم يبقى حكم ٦ من يونيو سنة ١٩٤٣ قائماً فيما قضى فيه من استبعاد التقريرين المذكورين وبذلك يمتنع على محكمة الاستئناف أن تعود إلى اعتمادها ولو بالنسبة إلى بعض مدة الحساب وإذا هي فعلت ذلك يكون حكمها مخالفاً للقانون .

« وحيث أنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة للخوض في سائر أسباب الطعن .

(طعن سيد فؤاد المنسترلي أفندي عن نفسه وبصفته وحضر عنه الأستاذان مصطفى الشوربجي بك ومحمد حسن ضد السيدة زينب هانم فؤاد المنسترلي وآخر وحضر عنهما الأستاذ عبد الرحمن الراجحي بك رقم ١٠١ سنة ١٦ ق)

٣٩٠

٢٢ مايو سنة ١٩٤٧

١ — تفسير . تسيب

٢ — مبدأ ثبوت بالكتابة

٣ — مسئولية . وكالة . إغارة الاسم

المبادئ القانونية

١ — إذا فسرت محكمة الموضوع ورقة ولم تخالف ظاهر معناها فلا يجب عليها أن تورد أسباباً لذلك لأن اقتضاء الأسباب محله أن تكون المحكمة قد صرفت اللفظ عن ظاهر معناه فيجب عليها إذن بيان ما حملها على هذا الصرف .

٢ — إن تحصيل مفهوم الورقة المراد اعتبارها مبدأً ثبوت بالكتابة والحكم على أساس هذا التحصيل بأن الورقة تجعل أو لا تجعل الأمر المراد إثباته قريب الاحتمال هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى . فما تراه محكمة الموضوع في شأنه لا يقبل الطعن بمخالفة القانون .

٣ — إن من يعير اسمه Prêt-nom ليس بالأوكيلاً عن أعاره وحكمه هو حكم كل وكيل من حيث ما يلزم عليه من رعاية حق موكله وحفظه ومن حيث مسئوليته إذا أخل بالتزامه وغصب هذا الحق أو افتات عليه .

المحكمة

« حيث أن طعن محمد إبراهيم الدفراوي يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر مخالفاً ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ حقيقة لا صورية جاء معيياً من أوجه .

أولاً — أن الطعن كان قد استدل على صورية هذه المخالفة بخطاب مؤرخ في ٢٣ من مارس سنة ١٩٣٧ صادر إليه من المطعون ضده

فيه بيانات عن محل منوف لا يتصور أن يوردها المطعون ضده في خطاب منه الى الطاعن إلا على اعتبار أن الشركة بينهما في هذا المحل لا تزال قائمة فصار الخطاب دالا بذلك على أن المخالصة السابقة عليه والتي تضمنت انتهاء الشركة بين الطرفين في هذا المحل ليست إلا مخالصة سورية . وطلب الطاعن اعتبار هذا الخطاب مبدأ ثبوت يجوز له تكملة اثبات سورية المخالصة بالبينـة فرفضت المحكمة هذا الطلب قائلة أن الخطاب ليس فيه ما يفيد لا من قريب ولا من بعيد قيام الشركة المدعاة . وهي إذ قالت هذا القول صرفت الفاظ الخطاب عن ظاهر معناها دون أن تورد مسوغا لذلك فكان حكمها قاصراً . ثم هي خالفت المادة ٢١٧ من القانون المدني إذ أن هذه المادة لا تقتضي في مبدأ الثبوت إلا أن يكون ورقة صادرة من الخصم المراد الاثبات عليه وأن يكون من شأنها جعل الواقعة المدعاة قريبة الاحتمال وهذان الشرطان متوافران في ورقة ٢٣ من مارس سنة ١٩٣٧ .

الثاني - كان الطاعن قد استدلى أيضاً لدى محكمة الموضوع على سورية مخالصة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ بكشف سلم المطعون ضده بأنه محرر بخطه وفي هذا الكشف حساب عن المدة من أكتوبر سنة ١٩٣٤ إلى ديسمبر سنة ١٩٣٩ ومن بين أقلامه ما هو خاص بمحل منوف فكان دالا بذلك دلالة واضحة على أن الشركة بين الطرفين في هذا المحل ظلت قائمة إلى سنة ١٩٣٩ مما يفيد أن المخالصة التي تضمنت انتهاء الشركة في ٢٩ / ١٠ / ١٩٣٦ لم تكن الا مخالصة سورية ومع أهمية هذا الكشف من حيث دلالة على سورية المخالصة فإن الحكم لم يتحدث عنه .

الثالث - بين الطاعن لمحكمة الموضوع ما لا بس تحرير المخالصة من ظروف دالة على

سوريته وكان مما قاله في هذا الصدد أنه وقع في سنة ١٩٣٦ في ارتباك مالي خشي معه أن يتعقب دائموه عموله بصفته وكيلًا عن شركة شل في أشمون ومنوف . فاتفق مع قريبه المطعون ضده على أن يحل في الظاهر محله في وكالته عن شركة شل في البلديتين المذكورتين . ونظراً لأنه كان من قبل قد أشرك المطعون ضده معه في محل منوف فقد حرر له المخالصة المطعون فيها بمشايعة الوضع السوري المتفق عليه .

ومع بيان هذه الظروف ودلالاتها على السورية المدعاة فإن المحكمة لم ترد عليها فيكون حكمها قاصراً .

« وحيث انه عن الوجه الأول فإن الذي تبين من الاطلاع على ورقة ٢٣ من مارس سنة ١٩٣٧ أنها إنما تفيد أن محل منوف يعاني مزاحمة شديدة من محال أخرى وأن دفع ضرر هذه المزاحمة يستوجب اتخاذ اجراءات معينة وليس فيها بنحسب الظاهر من معاني عباراتها ما يفيد بقاء الشركة بين الطرفين في محل منوف . ومتى كان الأمر كذلك وكانت محكمة الاستئناف إذ فسرت هذه الورقة لم تخالف ظاهر معناها فليس عليها أن تورد أسباباً لذلك لأن اقتضاء الأسباب محله أن تكون المحكمة قد صرفت اللفظ عن ظاهر معناه فيجب عليها إذن بيان ما حملها على هذا الصرف . هذا وأن تحصيل مفهوم الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة والحكم على أساس هذا التحصيل بأن الورقة تجعل أو لا تجعل الأمر المراد إثباته قريب الاحتمال هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى فما تراه محكمة الموضوع في شأنه لا يقبل الطعن بمخالفة القانون

« وحيث انه عن الوجه الثاني فإن الطاعن لم يقدم دليلاً على تمسكه بدلالة كشف الحساب الذي

نوه به طعنه إلا صورة عرفية من مذكرة قال انه قدمها إلى محكمة الاستئناف وهي لا تغني عن الصورة الرسمية التي لا بد منها ليتحقق الدليل على وقوع هذا التمسك ومن ثم كان هذا الوجه مرفوضاً .

« وحيث انه عن الوجه الثالث فان محكمة الاستئناف إذ لم تعتبر بما ساقه الطاعن من قرآن قال انها دالة على الصورية التي ادعاها قالت « انه جاء في ورقة المحاسبة والمخالصة المؤرخة في « ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ (على لسان « الطاعن) انه يقرر أن ليس له في ذمة توفيق « أفندي الدفراوي أى مبلغ قل أو أكثر سواء « كان ذلك استناداً إلى اعتراف كتابي منه « سابق لتاريخه يكون قد ترك لديه سهواً أو إلى « قيودات بدفاتره مهما كان نوع هذا الاعتراف « ومهما كانت مناسبة صدوره وكيفما تدل عليه « هذه القيودات أو استناداً إلى شهادة شهود « حتى فيما تجوز عليه الشهادة قانوناً من الوجهة « المدنية والتجارية . ويؤخذ من هذا النص « الصريح أن الطرفين اتفقا على عدم جواز « اثبات ما يخالف ذلك التخالص بشهادة الشهود « وهو اتفاق لا غبار عليه من الناحية القانونية « ويجب احترامه . . . والاتفاق على منع الاثبات « بشهادة الشهود يستتبع منه بالقراءن من « باب أولى « وما قالته المحكمة فيه البيان « الكافي للأسباب التي حملتها على عدم اعتدادها « بالقراءن التي ساقها الطاعن ومن ثم كان نفيه « عليها قصور التسيب لا يقوم على أساس . »

« وحيث ان طعن توفيق محمد الدفراوي قائم على أسباب ثلاثة .

« وحيث ان حاصل السبب الأول أن الطاعن كان قد طلب الحكم له على عهد ابراهيم الدفراوي

بمبلغ ٤٣٠٠ ج قيمة أرباح توكيل أشمون عن المدة من ٨ مارس سنة ١٩٣٧ إلى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٣ على أساس مائة جنيه لكل شهر على اعتبار أن الطاعن كان وحده الوكيل عن شركة شل في هذه المدة في بلدة أشمون وأنه كان قد وكل إلى المطعون ضده القيام مقامه في هذا التوكيل ومع أن الطاعن اعتمد في طلبه هذا على اتفاق مبرم بينه وبين شركة شل صريح في أنها أقامت مقامها في أشمون كما اعتمد على أوراق صادرة من المطعون ضده تفيد أنه إذ وضع يده على محل أشمون إنما كان أجيراً لدى الطاعن ونائباً عنه في وكالته عن شركة شل ، فان المحكمة قضت برفض طلبه على أساس أنه إذ اتفق مع الشركة بالعقد الرقم ٨ من مارس سنة ١٩٣٧ على أن يكون وكيلها لم يكن يعمل لحساب نفسه بل لحساب المطعون ضده . معتمدة في ذلك على ورقة كفالة صادرة من والد المطعون ضده في ٥ من مارس سنة ١٩٣٧ تفيد التزامه للطاعن بضمان ما قد يظهر من عجز في مهمات وأدوات توكيل شل التي في عهدة ابنه المطعون ضده . ومع أن الطاعن كان قد واجه محاولة المطعون ضده الاستدلال بهذه الورقة على صورية العقد الذي أبرم بين الطاعن وبين الشركة في ٨ من مارس سنة ١٩٣٧ باعتراضات قوية منها ما هو قائم على نصوص القانون فان الحكم أغفل هذه الاعتراضات وأطرحها ظهرياً واعتبر الورقة المذكورة وحدها دالة على الصورية التي ادعاها المطعون ضده فجاء بذلك قاصر التسيب مناقضاً الثابت في الأوراق فضلاً عن أنه جاء مخالفاً للقانون إذ حاج الطاعن بورقة لم تصدر منه وإنما صدرت من والد المطعون ضده وإذا اعتبر هذه الورقة في مثابة ورقة ضد بالنسبة للاتفاق المبرم بين الطاعن وشركة شل في ٨ من مارس سنة ١٩٣٧ في حين

أن هذه الورقة سابقة على هذا الاتفاق لامتصرتها له ولا لاحقة عليه .

« وحيث ان السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمسئولية الطاعن عن رفع يد الطعون ضده عن محل أئتمون لم يبين ماهية الخطأ الذي أسس عليه قضاءه ولا نوع المسئولية التي قضى بها ثم أنه لم يرد على دفع الطاعن بأنه إذ أنهى صلته بالمطعون ضده إنما استعمل حقه في عزل وكيله وأجيره في غير اعتساف ولا تجاوز خصوصاً بعد أن تبدي عجز واضح في عهدة هذا الوكيل فكان عزله أمراً لا بد منه لدفع خطره . وأنه مع كون الحكم قد جهل ماهية الخطأ الذي رتب عليه مسئولية الطاعن ونوعه فالفرض الممكن تصوره هو أنه إنما أقام مسئولية الطاعن على أساس أنه اعتسف في انتهاء الرابطة العقدية التي كانت تربطه بالمطعون ضده وفي هذا يكون الحكم قد أخطأ تطبيق القانون لأن شرط المسئولية في حالة الاعتساف في استعمال الحق أن لا يبغي صاحب الحق باستعمال حقه إلا ضرر غيره أي أن يصدر في هذا الاستعمال دون فائدة رجوها لنفسه بل عن رغبة في إيذاء الغير والكيد له . ومتى كان هذا هو حكم القانون الصحيح فلا وجه لاعتبار الطاعن مسئولاً عن انتهاء صلته بالمطعون ضده لأنه إنما فعل ذلك لينجو بنفسه من تحمل مضار التصرفات الخاطئة التي وقعت منه .

« وحيث ان السبب الثالث يتحصل في أن المطعون ضده كان قد طلب الحكم له على الطاعن بمبلغ ٣٠٠ ج قيمة ما زعم أنه دفعه من ماله إلى شركة شل من تأمين توكيل أئتمون . ودفع الطاعن هذا الطلب بأن إيصال دفع المبلغ المذكور ينص صراحة على أن الدافع هو الطاعن . لكن المطعون ضده ذهب إلى أنه سحب من فرع بنك

مصر بمدينة الاسكندرية مبلغاً مساوياً لقيمة التأمين في تاريخ موافق لتاريخ الدفع واتخذ من هذه الواقعة دليلاً على أنه صاحب المبلغ وعلى الرغم من عدم انتاج هذه الواقعة قانوناً في هدم المؤدى الصريح للإيصال فقد أخذ الحكم المطعون فيه بدفاع المطعون ضده وهذا من الحكم خطأ لأنه إذا كان من المفهوم أن يكون لمحكمة الموضوع حق استخلاص الواقع من المستندات المقدمة إليها فإن ذلك مشروط ألا تتعدى حدود المقبول قانوناً والمستساغ عقلاً وليس من شك في أن إهدارها عبارة إيصال الدفع لثل الدلالات التي عولت عليها لا يتفق في شيء مع ما لسلطة التفسير من ضوابط وقيود .

« وحيث انه عن السبب الأول فإن حكم محكمة أول درجة — الذي أيده لأسبابه الحكم المطعون فيه — أورد في صدد ما جاء في هذا الوجه ما يأتي .

« من حيث انه بالنسبة إلى مبلغ ٤٣٠٠ ج الذي طلبه توفيق أفندي على أنه أرباح توكيل « أئتمون في المدة من ٨ من مارس سنة ١٩٢٧ » لغاية ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ فقد تبين « للمحكمة من خطاب والد محمد أفندي إلى توفيق أفندي المؤرخ في ٥ من مارس سنة ١٩٣٧ صحة « مقرر محمد أفندي من أن العقد الذي حرره « توفيق أفندي مع الشركة في ١٦ من نوفمبر « سنة ١٩٣٦ كان عقداً صورياً استعير فيه اسم « توفيق أفندي بدلاً من محمد أفندي في علاقته « مع الشركة وأن هذا التوكيل ظل في حقيقة « الواقع لحساب محمد أفندي وحده يؤيد ما تقدم « ما جاء في هذا الخطاب من قول والد محمد « أفندي إذ قال « بما أنكم « قدمتم إلى شركة « شل خطاب ضمان من بنك مصر بمبلغ ٦٨٠ »

« جنبها عن توكيلها بأثمنون القدي تحرر عقده »
 « في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ لصالح الشركة »
 « بامضائك مع نجلى محمد ابراهيم البقراوى . »
 « وحيث أن نجلى هو القدي استلم فعلا التوكيل »
 « المذكور بجميع مشتملاته المبينة بمحضر التسليم »
 « الموقع عليه منكرا رغم أنك شخصا لم تستلم شيئا »
 « من متعلقات هذا التوكيل بل كان توقيعك على »
 « العقد ومحضر التسليم مسألتيان شكلتان فقط »
 « وحيث أنه لاستمرار بقاء توكيل شركة شل »
 « بجميع مشتملاته يقتضى تعديل هذا الضمان »
 « إلى ألف جنيه فأنى أصرح لكم بموجب هذا »
 « بأن تقدموا من طرفكم للشركة المذكورة »
 « وقت طلبها ضامانا جديدا بمبلغ ٣٢٠ جنيه وأن »
 « توقعوا أى عقد جديد خاص بهذا التوكيل »
 « لصالح الشركة سواء تحرر باسمكم وحدكم »
 « أو باشتراك نجلى معكم فيدون أن يكون توقيعكم »
 « منفردا أو توقيع نجلى ملازما لكم بأى مسئولية »
 « ازاء الشركة . . . وبما أن الضمان المقدم »
 « منكم وقدره ٦٨٠ ج ومبلغ ٣٢٠ ج الذى »
 « صرحت لكم بهذا بتقديمه لجعل التأمين ١٠٠٠ ج »
 « هو بمثابة كفالة وتأمين لسداد ما قد يتأخر »
 « فى حسابات توكيل شل لو يظهر فيها من عجز »
 « أتعهد بأن أدفع لأمركم واذنكم وقت الطلب »
 « لغاية ١٠٠٠ ج ما يظهر فى حسابات التوكيل »
 « من عجز أو نقص مهما كان منشؤه . . . وانى »
 « أقبل سريان هذا الضمان لصالحكم طالما كان »
 « عقد توكيل أثمنون قائما سواء تحرر العقد بينك »
 « وحدك وبين الشركة أو بينهما وبينك أنت »
 « ونجلى ولا قيمة لصيغة التكافل والتضامن التى »
 « يثبتها العقد إذ لست ملازما بأى شكل عن أى »
 « شئ يتعلق بهذا التوكيل . ومن حيث ان »
 « محمد افندى قد حرص على الحصول من توفيق »

« افندى على صورة من هذا الخطاب حررها »
 « توفيق افندى بخط يده ووقع عليها بامضائه »
 « على أنها صورة طبق الأصل من الموجود تحت »
 « يده وهذه الصورة هى بمثابة ورقة ضد تدل »
 « على أن توكيل أثمنون استمر رغم تغيير العقد »
 « باسم توفيق افندى خاصا بمحمد افندى وحده »
 « يدار لحسابه وعلى مسئوليته . »

« وحيث انه يبين من ذلك أن المحكمة إذ »
 « قالت بأن العقد الذى أبرم بين الطاعن وبين شركة »
 « شل فى ٨ من مارس سنة ١٩٣٧ - والذى صار »
 « بموجبه الطاعن وحده وكيلًا عن شركة شل - »
 « انما كان عقدا صريحا من جهة أنه صور الطاعن »
 « فى صورة وكيل عن الشركة فى حين أن الوكيل »
 « الحقيقى لم يكن إلا المطعون ضده الذى أعاره »
 « الطاعن اسمه - المحكمة إذ قالت ذلك استندت إلى »
 « ورقة الكفالة المؤرخة فى ٥ من مارس سنة ١٩٣٧ »
 « وهذه الورقة وان كانت صادرة إلى الطاعن من »
 « والد المطعون ضده فان الحكم أثبت أن المطعون »
 « ضده حصل على صورة منها محررة بخط الطاعن »
 « نفسه ومذيلة بقول الطاعن أنها طبق الأصل الذى »
 « تحت يده . وإذا كان الحكم قد اعتبر هذه الصورة »
 « وحدها دليلا خطيا مثبتا أن الطاعن إذ تعاقد مع »
 « شركة شل على وكالته عنها فى ٨ من مارس سنة »
 « ١٩٣٧ لم يكن إلا نائبًا عن المطعون ضده فانه لم »
 « يخطئ فهم الواقع كما أنه لم يخطئ فهم القانون أما »
 « أنه لم يخطئ فهم الواقع فلأن الورقة كما هو واضح »
 « من عباراتها تفيد هذا المعنى وتدل عليه . وكونها سابقة »
 « على عقد ٨ من مارس سنة ١٩٣٧ لا يقدح فى صلاحيتها »
 « لافادة هذا المعنى لأنها أشارت الى احتمال تحرير »
 « هذا العقد ودلت على أنه إذا أبرم فى المستقبل فهو »
 « صورى فى حق الطاعن . وأما أنه لم يخطئ فى »
 « فهم القانون فلأن كون الطاعن قد حرر بنفسه »
 « صورة من هذه الورقة وسلم هذه الصورة للمطعون »

ضده من شأنه أن يفيد أنه مقرر لما جاء فيها قابل له فصيح قانوناً أن يحاج به .

« وحيث أنه عن السبب الثاني فإن حكم محكمة أول درجة الذي أيده لأسبابه الحكم المطعون فيه أورد في صدد ما جاء في هذا الوجه ما يأتي :

« من حيث أنه وقد ثبت بماسلف أن توكيل «
« أشمون وإن تحرر عقده المؤرخ في ٨ من مارس »
« سنة ١٩٢٧ بين الشركة وبين توفيق أفندي »
« فإن هذا التوكيل من حق محمد أفندي وحده »
« ومدار لحسابه وأنه وقد ثبت ذلك فما كان »
« لتوفيق أفندي أن ينهى ذلك العقد من تلقاء »
« نفسه بسوء نية اهداراً بحق محمد أفندي ليتعاقد »
« مع الشركة بعد ذلك بعقد جديد يسنده إلى »
« نفسه ليستقل بالتوكيل وليس فيما أدعاه توفيق »
« أفندي من عجز في مهمات الشركة وأدواتها »
« قدره بمبلغ ٢٠٠ م ٣٣٨ ج ما يبرر هذا السلوك »
« منه إذ أن هذا العجز إن صح لا يعدو أن يكون »
« بعض المطالبات بالتوكيل لدى عملائه وهو »
« ما يستلزم مسؤولية توفيق أفندي عن تعويض »
« مالق محمد أفندي من ضرر من جراء هذا »
« العمل » .

« وحيث أن هذا الذي أورده الحكم صريح في أن المحكمة إذ قضت بمسؤولية الطاعن عن رفع يد المطعون ضده عن محل أشمون قد أقامت قضاءها على أن الطاعن لما أن تعاقد مع شركة شل أن على يكون وكيلها عنها بالعمولة إنما كان نائباً عن المطعون ضده وأنه لما أضاف عقد وكالة شركة شل إلى نفسه لم يكن ذلك منه إلا تنفيذاً لاتفاق أبرم بينه وبين الطاعن أريد به أن يظهر الطاعن في صورة الوكيل عن شركة شل مع بقاء المطعون ضده وكيلاً عن هذه الشركة في الحقيقة والواقع — أقامت المحكمة قضاءها على هذا وعلى أن الطاعن

مع أنه لم يكن وكيلاً عن المطعون ضده معبراً اسمه له في وكالته عن شركة شل فقد عمل في سوء قصد على الاستئثار بهذه الوكالة مفتاتاً على حق المطعون ضده بل مهدرأ له . ومتى كانت المحكمة قد أسست قضاءها على هذا فإنها بذلك تكون قد أشارت إلى أن المسؤولية التي قضت بها على الطاعن هي مسؤولية عقدية قوامها عقد الوكالة وما يترتب في ذمة الوكيل من رعاية حق موكله ثم إنها تكون قد كشفت عن ماهية الخطأ الذي عزته إلى الطاعن فقالت أنه العمل من جانبه في سوء قصد على الاستئثار بحق كان قائماً فيه مقام صاحبه كما أنها ردت على مادفع به الطاعن من عجز في عهدة المطعون ضده ومن ثم فلا محل للنعي عليها بقصور التسبب كذلك لا محل للنعي عليها بالخطأ في تطبيق القانون لأن من يعبر اسمه Prêt — nom ليس إلا وكيلاً عن أعاره وحكمه هو حكم كل وكيل من حيث ما يلزم عليه من رعاية حق موكله وحفظه ومن حيث مسؤوليته إذا أخل بالتزامه وغضب هذا الحق أو افتات عليه ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من جهة أن وكالته مستترة فكان الشأن شأنه في الظاهر مع كونه شأن الموكل في الحقيقة أما غيره من الوكلاء فوكالته سافرة — الشأن فيها للموكل ظاهراً وباطناً .

« وحيث أنه عن السبب الثالث فإن الطاعن إذ ادعى أن مبلغ الثلاثمائة جنيه التي تسلمتها شركة شل في ٨ من مارس سنة ١٩٣٧ قد دفعت من ماله لم يعتمد إلا على أن الإيصال الصادر بهذا المبلغ من شركة شل يفيد أنه هو الدافع للمبلغ المذكور . وإذا كانت المحكمة لم تقر الطاعن على دعواه وقضت بأن الدفع إنما كان من مال المطعون ضده فقد استندت في ذلك إلى أن تحرير الإيصال باسم الطاعن لم يكن إلا نتيجة حتمية لكونه هو

الناشيء عن ذلك نسبي مقصور حق التمسك به
على من لم يشترك فيها

المحكمة

الطعن رقم ١٣٣ سنة ١٦ القضائية

« وحيث ان هذا الطعن يفي على أن الحكم
المطعون فيه إذ قضى بأن الطاعن لا يملك شيئاً في
المطحن موضوع الدعوى جاء معيياً من أوجه .
أولها : أن أرض المطحن وبناءه كانا ملكاً مشتركاً
بين عائلة سلطان والحواجه نقولا مرماراسي لكل
منهما النصف شائماً . وكان على الحبشي والدا الطاعن
والمطعون ضده الثاني مستأجراً لهذه الأرض
فأنشأ عليها وابورا للطحين وحدث أن تزعت
ملكية حصة عائلة سلطان في أرض المطحن وبناءه
وبيعت ورسا مزادها على الطاعن بحكم صدر من
قاضي البيوع بمحكمة الاسكندرية الكلية الأهلية
في ٢٤ من فبراير سنة ١٩١٦ سجل في ٩ من
مارس سنة ١٩١٦ فصار الطاعن مالكا لنصف
أرض وبناء المطحن . ثم باع الطاعن أخاه المطعون
ضده الثاني نصف ما اشتراه فصار نصف أرض
المطحن وبناءه للطاعن وأخيه والنصف الآخر
لنقولا مارماراسي . ثم باع الطاعن وأخوه النصف
المملوك لهما بيع وفاء بعقد صدر منهما في ٢٢ من
نوفمبر سنة ١٩٢٢ إلى عبد اللطيف السيد ولم
يسترد أخو الطاعن حصته فيما بيع وفاء فألت
ملكيتها الى ورثة عبد اللطيف السيد أما الطاعن
فاسترد حصته فضلا عن أنه اشترى من ورثة
عبد اللطيف السيد حصة أخيه وبذا صار وحده
مالكا لنصف أرض وبناء المطحن . هذا هو
مجمل تاريخ ملكية المطحن كما تشهد به
الأوراق التي قدمها الطاعن ومن بينها حكم مرسى

المتعاقد مع شركة شل على وكالته عنها فكان النص
في إيصال تأمين هذه الوكالة على أنه هو الدافع
للتأمين أمرا طيعيا . وهو لا يعنى حتما أن الدفع
وقع من ماله . وقالت المحكمة أنه وقد ثبت لديها
أن هذا الايصال لم يكن تحت يد الطاعن بل كان
تحت يد المطعون ضده كما ثبت لديها أن المطعون
ضده سحب من رصيد بفرع بنك مصر بالاسكندرية
مبلغا يبلغ ثلاثمائة جنيه في اليوم السابق على تحرير
الايصال فان هذا كله من شأنه أن يفيد أن الدفع
إنما تم من مال المطعون ضده لا الطاعن وما قالته
المحكمة من ذلك صحيح كله لا خطأ فيه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعان على غير
أساس متعينا رفضهما موضوعا .

(طعن محمد ابراهيم الدفراوي افندي ضد الحاج توفيق
محمد محمد الدفراوي وحضر عنه الأستاذ محمد زهير جرائه
رقى ٧٤/٥٥ سنة ١٦ ق)

٣٩١

٥ يونيه سنة ١٩٤٧

١ — عقد القسمة . تسجيله

٢ — بطلان لعدم توقيع جميع المتعاقبين . أثره

المبادئ القانونية

١ — القسمة كاشفة للحق مقررة له
وليست ناقلة ولا منشئة ومن ثم فان تسجيل
عقدها لا يلزم عملا بنص المادة الثانية من
قانون التسجيل إلا ليحتج بها على الغير . أما من
وقعها فهو محجوج بها وإن لم يسجل عقدها

٢ — إذا لم تنعقد القسمة بين جميع الورثة
بل انعقدت بين بعضهم فقط . فان البطلان

المزاد وعقد البيع الصادر منه الى أخيه وعقد بيع الوفاء الصادر منه وأخيه الى عبد اللطيف السيد والعقد الذى استرد به حصته والعقد الذى اشترى به حصة أخيه . ومع دلالة هذه الأوراق كلها على أن والد الطاعن لم يملك في وقت من الأوقات شيئاً في أرض المطحن وبناءه فإن الحكم المطعون فيه قل بأن الطاعن إذ اشترى ما اشتراه ورسا مزاده عليه بحكم ٢٤ من فبراير سنة ١٩١٦ إنما كان نائباً عن والده وأن والده كان وحده المالك لتصف أرض وبناء المطحن ولكامل الواوور المنشأ فيه وأنه ترك هذا كله ضمن ماترك لورثته بدوفاة فتقسموه مع ما تقاسموا من تركته قال الحكم بهذا وهو إذ قال به إنما اعتمد على ورقتين لا تنفيذان قانوناً ما استفاده الحكم منهما . أما أولى هاتين الورقتين فتورخه في ٩ من فبراير سنة ١٩٢٢ وثابتة التاريخ في ١٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ وحاصل ماجاء فيها أن الطاعن اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٢٢ يتنازل للرحوم والده ولأخيه المطعون ضده الثاني عما يملك في المطحن . ومتى كان هذا هو حاصل مانصت عليه الورقة المذكورة فهي لا تنفيذ بحال من الأحوال أن الطاعن إذ اشترى ما اشتراه بحكم المزاد الرقم ٢٤ من فبراير سنة ١٩١٦ إنما كان نائباً عن والده . هذا فضلاً عن التنازل الذى تضمنته الورقة المذكورة هو تنازل باطل من جهة لأنه صادر إلى ميت والميت لازمة له فلا يصح التصرف اليه ومن جهة أخرى لأنه صدر من غير مقابل فكان هبة سافرة لم تثبت في عقد رسمي فصارت باطلة . وأما الورقة الثانية فتورخه في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ وصفت بأنها تخارج واقع على تركه على الحبشى والد الطاعن والمطعون ضده الثاني وصفت على اختصاص المطعون ضده الثاني بالمطحن واختصاص كل من أخوته بجزء من الأعيان الأخرى للتركة . وهي ورقة باطلة أيضاً ، من جهة لأن التخارج الذى تضمنته إنما ورد على غير موضوع بالنسبة إلى المطحن لأنه لم يكن ملكاً للمورث وبالتالي لم يكن تركه ليصح التخارج فيه . ومن جهة ثانية لأن الورقة المذكورة إنما صدرت من بعض الورثة لا منهم كلهم والتخارج لا يصح إلا برضى الجميع هذا فضلاً عن أن الورقة المذكورة لم تسجل فامتنع اعتبارها أداة صالحة لقل الملك . ومن ثم كان تعويل الحكم المطعون فيه عليها وعلى ورقة أول فبراير سنة ١٩٢٢ مخالفاً للقانون . والثاني . أن الطاعن وأخاه المطعون ضده الثاني كانا قد باعا في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٢٢ بعا وفائياً ما كانا يملكانه في المطحن مقابل ثمن قدره ١٤٠٠ جنيه ولما لم يدفع هذا الثمن في الميعاد المحدد للاسترداد لا الى المشتري عبد اللطيف السيد ولا الى ورثته من بعده فإن هؤلاء الورثة أقاموا أمام محكمة الاسكندرية الكلية الدعوى رقم ٦٠٥ سنة ١٩٣٣ وطلبوا فيها ثبوت ملكيتهم لما كان مورثهم قد ابتاعه ودفع الطاعن وأخوه المطعون ضده الثاني هذه الدعوى بادية الأمر بأن عقد بيع الوفاء لم يكن في حقيقته الارهناء غير أنهما مالبا حتى تصالحا مع ورثة عبد اللطيف السيد على مدأجل الاسترداد وصدقت المحكمة على هذا الصلح في ٢ من مايو سنة ١٩٣٨ بالنسبة الى جميع الخصوم عدا المطعون ضده الثاني الذى كان غائباً فأجلت المحكمة الدعوى الى جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٣٨ ليحضر فتصدق على الصلح بالنسبة اليه أيضاً لكنه لم يحضر فقضت المحكمة في اليوم المذكور بالزام الجميع بما جاء في عقد الصلح . ولما كان هذا الصلح والحكم الذى قضى بتنفاذه قد حسم ما كان الطاعن

واعتقد البيع الصادر منه الى أخيه وعقد بيع الوفاء الصادر منه وأخيه الى عبد اللطيف السيد والعقد الذى استرد به حصته والعقد الذى اشترى به حصة أخيه . ومع دلالة هذه الأوراق كلها على أن والد الطاعن لم يملك في وقت من الأوقات شيئاً في أرض المطحن وبناءه فإن الحكم المطعون فيه قل بأن الطاعن إذ اشترى ما اشتراه ورسا مزاده عليه بحكم ٢٤ من فبراير سنة ١٩١٦ إنما كان نائباً عن والده وأن والده كان وحده المالك لتصف أرض وبناء المطحن ولكامل الواوور المنشأ فيه وأنه ترك هذا كله ضمن ماترك لورثته بدوفاة فتقسموه مع ما تقاسموا من تركته قال الحكم بهذا وهو إذ قال به إنما اعتمد على ورقتين لا تنفيذان قانوناً ما استفاده الحكم منهما . أما أولى هاتين الورقتين فتورخه في ٩ من فبراير سنة ١٩٢٢ وثابتة التاريخ في ١٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ وحاصل ماجاء فيها أن الطاعن اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٢٢ يتنازل للرحوم والده ولأخيه المطعون ضده الثاني عما يملك في المطحن . ومتى كان هذا هو حاصل مانصت عليه الورقة المذكورة فهي لا تنفيذ بحال من الأحوال أن الطاعن إذ اشترى ما اشتراه بحكم المزاد الرقم ٢٤ من فبراير سنة ١٩١٦ إنما كان نائباً عن والده . هذا فضلاً عن التنازل الذى تضمنته الورقة المذكورة هو تنازل باطل من جهة لأنه صادر إلى ميت والميت لازمة له فلا يصح التصرف اليه ومن جهة أخرى لأنه صدر من غير مقابل فكان هبة سافرة لم تثبت في عقد رسمي فصارت باطلة . وأما الورقة الثانية فتورخه في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ وصفت بأنها تخارج واقع على تركه على الحبشى والد الطاعن والمطعون ضده الثاني وصفت على اختصاص المطعون ضده الثاني بالمطحن واختصاص كل من أخوته بجزء من الأعيان الأخرى للتركة . وهي ورقة باطلة أيضاً ، من جهة لأن التخارج الذى تضمنته إنما ورد على غير موضوع بالنسبة إلى المطحن لأنه لم يكن ملكاً للمورث وبالتالي لم يكن تركه ليصح التخارج فيه . ومن جهة ثانية لأن الورقة المذكورة إنما صدرت من بعض الورثة لا منهم كلهم والتخارج لا يصح إلا برضى الجميع هذا فضلاً عن أن الورقة المذكورة لم تسجل فامتنع اعتبارها أداة صالحة لقل الملك . ومن ثم كان تعويل الحكم المطعون فيه عليها وعلى ورقة أول فبراير سنة ١٩٢٢ مخالفاً للقانون . والثاني . أن الطاعن وأخاه المطعون ضده الثاني كانا قد باعا في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٢٢ بعا وفائياً ما كانا يملكانه في المطحن مقابل ثمن قدره ١٤٠٠ جنيه ولما لم يدفع هذا الثمن في الميعاد المحدد للاسترداد لا الى المشتري عبد اللطيف السيد ولا الى ورثته من بعده فإن هؤلاء الورثة أقاموا أمام محكمة الاسكندرية الكلية الدعوى رقم ٦٠٥ سنة ١٩٣٣ وطلبوا فيها ثبوت ملكيتهم لما كان مورثهم قد ابتاعه ودفع الطاعن وأخوه المطعون ضده الثاني هذه الدعوى بادية الأمر بأن عقد بيع الوفاء لم يكن في حقيقته الارهناء غير أنهما مالبا حتى تصالحا مع ورثة عبد اللطيف السيد على مدأجل الاسترداد وصدقت المحكمة على هذا الصلح في ٢ من مايو سنة ١٩٣٨ بالنسبة الى جميع الخصوم عدا المطعون ضده الثاني الذى كان غائباً فأجلت المحكمة الدعوى الى جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٣٨ ليحضر فتصدق على الصلح بالنسبة اليه أيضاً لكنه لم يحضر فقضت المحكمة في اليوم المذكور بالزام الجميع بما جاء في عقد الصلح . ولما كان هذا الصلح والحكم الذى قضى بتنفاذه قد حسم ما كان الطاعن

وأخوه قد أثراه من نزاع في صحة بيع الوفاء إذ
نقّي عنه مظنة الرهن وثبت فيه معنى التبائع بما
احتواه من النص على أن ورثة عبد اللطيف السيد
هم الملاك لما ابتاعه مورثهم وأن الطاعن وأخاه
ليس لهما على هؤلاء الورثة إلا الحق في أن يستردا
ما ابتاعاه في ميعاد لا يتجاوز ٢ من مايو سنة ١٩٤٣
لما كان ذلك فقد نزل الطاعن على مقتضى هذا
الوضع القانوني الذي حتمه الصلح والحكم فاسترد
لنفسه نصيبه فيما بيع أما أخوه المطعون ضده الثاني
فلم يستعمل حقه في الاسترداد إلى أن انتهى الأجل
فصار نصيبه ملكا خالصا لورثة عبد اللطيف السيد
ولما كان هؤلاء الورثة قد باعوا الطاعن هذا
النصيب فانه بذلك يكون مالكا لكل ما بيع
ملكه يشهد بها عقد الصلح والحكم الذي قضى
بتفاده والعقد الذي اشترى به حصة أخيه والعقد
الذي استرد به حصته . ومع ذلك فإن الحكم المطعون
فيه أطرح كل هذه المستندات وقضى بأن الطاعن
لا يملك شيئا في المطحن موضوع الدعوى معتمدا
على أن العقد الصادر من الطاعن وأخيه إلى
عبد اللطيف السيد إنما كان رهنا لا يباع وأن عبد
اللطيف السيد لم يصر إليه ملك شيء من المطحن
لأنه كان دائما لا مرتها وأن الطاعن إذ استرد حصته
واشترى حصة أخيه لم يملك شيئا لأنه إنما تعامل
مع من لم يملك . اعتمد الحكم على ذلك فأهدر
جحية الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية في ١٦
من مايو سنة ١٩٣٨ في القضية رقم ٦٠٥ سنة
١٩٣٣ ومن ثم يكون قد خالف القانون . والثالث
أن محكمة الاستئناف وقد ألغت حكم محكمة الدرجة
الأولى بالنسبة إلى ما قضى به من ثبوت ملكية
الطاعن لسنة قرار يظن في المطحن كان عليها أن
تفحص أسباب الحكم المذكور وأن ترد عليها

لكنها لم تفعل ومن ثم كانت حكمها قاصرا .
والرابع . أن محكمة أول درجة وقد رأت أن
عبد اللطيف السيد كان مشتريا لا مرتها وأن ملكيته
لما اشترى معلقة على شرط فاسخ هو استرداد العين
المبيعة اليه كان حقا عليها أن تحكم للطاعن بملكته
نصيب أخيه الذي لم يسترده والذي اشتراه الطاعن
من ورثة عبد اللطيف السيد أما إذ هي لم تفعل
فانها بذلك تكون قد خالفت القانون .

هذه هي أوجه الطعن

« وحيث انه عن الوجه الأول فان الطاعن
يدعي أنه يملك نصف أرض وبناء المطحن بموجب حكم
رسوالمزاد الرقم ٢٤ من فبراير سنة ١٩١٦ ويدفع
المطعون ضده الثاني هذه الدعوى بأن أخاه الطاعن لما
أن اشترى مارسا مزاده عليه بموجب الحكم المذكور
إنما كان نائبا عن أبيه . ومحكمة الاستئناف إذا بطلت
دعوى الطاعن وأخذت بدفاع أخيه فقد اعتبرت
أولا بأن والد الطاعن هو الذي كان مستأجرا
لأرض المطحن وبنائه وهو الذي أنشأ فيه وابورا
للطحين كان يديره بنفسه وبمعاونة أولاده . ثانيا -
بما تفيد ورقة أول فبراير سنة ١٩٢٢ من تنازل
الطاعن « لأخيه (المطعون ضده الثاني) وللرحوم
والد » عن كل حق له في المطحن . ثالثا - بورقة
٨ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ وهي تفيد أن الطاعن
وأخوته المذكور ومن بينهم المطعون ضده الثاني
تقاسموا أعيانا على أنها تركه خلفها لهم أبوه من
بينها المطحن موضوع الدعوى الذي آل بموجب
هذه القسمة إلى المطعون ضده الثاني . اعتبرت
محكمة الاستئناف بهذه الاعتبارات جميعا وأوردت
ضمن ما أوردت في بيانها قولها « انه تبين من »
« عقد أول فبراير سنة ١٩٢٢ أنه قصد به رد »
« المطحن إلى تركه للورث المرحوم على الحبش »

والله . ومتى كان الأمر كذلك فلا بهم في نظر القانون أن تكون الورقة قد نصت على مقابل التنازل الذي ورد فيها أو لم تنص لأن دلائلها على الوكالة لا تقوم على اعتبارها تنازلاً من الطاعن عن حق له في المطحن بل تقوم على أن الطاعن لم يكن يملك شيئاً في المطحن وأنه إذ اشترى ما اشتراه منه بموجب حكم رسو المزاد لا يكون إلا نائباً عن أبيه .

« وحيث أن ورقة ٨ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ تضمنت اتفاقاً بين الطاعن وأخيه المطعون ضده الثاني وأخويهما حسن وإبراهيم على تقسيم أعيان من تركة أبيهم من بينها المطحن وحاصل هذا الاتفاق اختصاص المطعون ضده الثاني بالمطحن واختصاص الطاعن بمحل القومسيون واختصاص حسن وإبراهيم بمحل البقالة واتفاق هذا حاصله حقيقة اتفاق على قسمة لا على تخارج إذ التخارج هو أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم ولا إخراج من الميراث فيما تم عليه الاتفاق بورقة ٨ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ . ومتى كان الأمر كذلك وكانت هذه الورقة اتفاقاً على قسمة فإنه لا يقدر فيها ولا في نفاذ حكمها على من وقعها أن لا تكون قد سجلت لأن القسمة كاشفة ومقررة للحق وليست نافذة ولا منشئة له ومن ثم فإن تسجيل عقدها لا يلزم عملاً بنص المادة الثانية من قانون التسجيل إلا ليجتج بها على الغير أمان وقعها فهو محجوج بها وإن لم يسجل عقدها . وإذا كانت القسمة المذكورة قد عابها أنها لم تتعقد بين جميع الورثة بل انعقدت بين المذكور منهم فقط فإن بطلانها المترتب على ذلك هو — كما قال بحق الحكم المطعون فيه — بطلان نسي حق التمسك به مقصور على من لم يشترك في القسمة أماناً مشتركاً

« بدليل ماورد فيه من أن أطرافه عبد الرزاق « أفندي الحبشى والرحوم والده طرف أول وعلى « أفندي الحبشى طرف ثان والمحكمة تستخلص « من ذلك صحة ما ادعى به عبد الرزاق أفندي « الحبشى من أن على أفندي الحبشى عندما « اشترى نصيب ورثة سلطان في أرض وبناء « المطحن في المزاد العلني أمام محكمة الاسكندرية « إنما كان وكيلاً مستترا عن والده ولذلك « اقتضاء الورثة بعد وفاة والدهم يمثلهم في ذلك « عبدالرزاق أفندي أن يرد المطحن إلى التركة « فعمل عقد أول فبراير سنة ١٩٢٢ الذي تخلى « فيه عن المطحن ثم تخارج الأشقاء الأربعة « عن موجودات شركة على الحبشى وأولاده « بمقد سبتمبر سنة ١٩٢٤ فاخص عبد الرزاق « بالمطحن أي بما كان يملكه مورثه فيه وهو « ١٢ قيراطاً من أرض وبناء المطحن وكامل « عده وآلاته وملحقاته واختص كل من « الأشقاء الثلاثة بحصة من الموجودات الأخرى « وحيث أن ورقة أول فبراير سنة ١٩٢٢ وإن دل ظاهرها على أن التنازل الذي تضمنته إنما صدر من الطاعن إلى «الرحوم والده» فإنها دالة بالاقتضاء على أن التنازل إليه هم خلفاء هذا الوالد لا هذا الوالد نفسه ضرورة أنه كان قد توفي وأنه بعد وفاته لا يكون أهلاً لأن يصدر التنازل إليه ومن ثم فلا خطأ من المحكمة إذا هي حملت الورقة على هذا المعنى لتعذر حملها على معناها الظاهر لأن أعمال الكلام خير من إهماله . هذا ثم إن المحكمة إذا اعتبرت الورقة المذكورة لم يكن ذلك منها على أنها تنازل من الطاعن عن حق كان له في المطحن بل على أنها مجرد دليل كتابي يفيد مع الأدلة الأخرى التي ساقها أن الطاعن وقت أن اشترى باسمه مارساً مزاده عليه لم يكن إلا وكيلاً عن

فيها ووقع عقدها فليس له أن يتمسك به وعلى ذلك يكون الحكم قد أصاب إذ استدل بورقة ٨ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ على أن المطحن موضوع الدعوى لم يكن مملوكا للطاعن وإنما كان مملوكا لأبيه وأنه ظل مملوكا له إلى أن توفي فآل إلى ورثته مع ما آل إليهم من تركته . كما أصاب الحكم إذ اعتمد على هذه الورقة في القول بأن المطعون ضده الثاني تملك المطحن الذي اختص به فيها ملكية صحيحة في وجه الطاعن . وكون الحكم قد أخطأ إذ وصف الورقة المذكورة بأنها تخارج في حين أنها ليست إلا قسمة لا يعيه عيا يستوجب نقضه متى كانت النتيجة التي انتهى إليها وهي أن الورقة صالحة في ذاتها لاثبات ملكية المطعون ضده الثاني لنصف المطحن في وجه أخيه الطاعن — هي نتيجة صحيحة قانونا ولهذا يكون الوجه الأول من أوجه الطعن متعين الرفض

« وحيث أنه عن الوجه الثاني فإن الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية في ١٦ من مايو سنة ١٩٣٨ وإن كان قد أنهى الدعوى التي صدر فيها فاته لم يمه الخسومة التي بعثت هذه الدعوى ودعت إلى رفعها . ذلك لأن مدار هذه الخسومة إنما كان عقد ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٢ هل كان بيع وفاء كما ادعى ورثة عبد اللطيف السيد أم كان مجرد رهن كما ادعى الطاعن والمطعون ضده معا قبل أن يدب ما دب بينهما من خلاف . ولما أن عرض هذا النزاع على محكمة الاسكندرية الكلية في اندعوى رقم ٦٠٥ سنة ١٩٣٣ التي أقامها ورثة عبد اللطيف السيد على الطاعن والمطعون ضده الثاني وطلبوا فيها الحكم بثبوت ملكيتهم للعين موضوع العقد السالف الذكر على اعتبار أنه عقد بيع وفاء ، قضت محكمة الاسكندرية باحالة الدعوى

على التحقيق ليثبت الطاعن وأخوه المطعون ضده الثاني أن العقد لم يكن إلا مجرد رهن — وقبل أن ينفذ التحقيق المقضى به تصالح الطرفان وقدم عقد الصلح للمحكمة في جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٣٨ وصدقت عليه بالنسبة إلى جميع الخصوم عدا المطعون ضده الثاني الذي كان غائبا واقتضى غيابه أن تؤجل المحكمة الدعوى إلى جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٣٨ ليحضر فتصدق على الصلح بالنسبة إليه أيضاً لكنه لم يحضر فحكمت بإلزام الجميع بما جاء في عقد الصلح فكان قضاؤها هذا منها للدعوى ذاتها أما الخسومة التي بعثت الدعوى فلم يتناولها هذا القضاء بل أحال فيها على عقد الصلح وهو لم يستحدث في علاقة الطرفين إلا مد أجل الاسترداد إلى ١٦ من مايو سنة ١٩٤٣ . ولما أن قرب هذا الأجل من النهاية وكان الخلاف قد دب بين الأخوين الطاعن والمطعون ضده الثاني طالب لأحدهما وهو الطاعن أن يتعامل مع ورثة عبد اللطيف السيد على اعتبار أنهم ملاك للعين موضوع عقد ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٢ فاسترد منهم حصة كما اشترى منهم حصة أخيه . أما المطعون ضده الثاني فبقى على رأيه القديم في أن عبد اللطيف السيد إنما كان دائما مرتها ولم يكن مشترياً وأن العين التي تم التعاقد عليها معه لم تدخل قط في ملكه وطرح هذا النزاع بين الأخوين على محكمة الاسكندرية الكلية عند ما نظرت الدعاوى رقم ٥٤٦ و ٧٣٨ و ٧٤٢ سنة ١٩٤٣ فأخذت فيه بظاهر عبارات عقد الصلح وذهبت بناء على ذلك إلى أن الصلح المذكور جاء حاسما في أن عقد ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٢ كان بيع وفاء ولم يكن رهنا ولما أن استؤنف هذا القضاء لدى محكمة استئناف الاسكندرية رأت بحق أن الصلح لا يفهم على وجهه

الصحيح إلا بعد تفهم عقد ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٢ وتعرف نوعه من واقع نصوصه والظروف التي لا يست تحريره وعلى هذا الأساس دار بحث محكمة الاستئناف الذي انتهى بها إلى القول بأن عقد ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٢ إنما كان رهنا لا بيع وفاء وأن الصلح الذي تلاه لم يغير شيئاً منه . وهي إذ فعلت ذلك إنما أخذت بحقها الثابت في أن تفسر صيغ العقود المختلف عليها بما تراه هي أوفى بمقصود المتعاقدين وقضاؤها الذي قام على هذا التفسير ليس فيه أي مساس بالحكم الصادر من محكمة الاسكندرية في ١٦ من مايو سنة ١٩٣٨ في الدعوى رقم ٦٠٥ سنة ١٩٣٣ لأن هذا الحكم إنما قضى بالزام الخصوم في الدعوى المذكورة بما جاء في عقد الصلح الذي أبرم بينهم فكانت حجته مقصورة على أن الصلح صدر منهم وهم أهل لإصداره أما ما عدا ذلك مما يدخل في بيان مدى التزامات المتصلحين وحقوقهم فإن حجية الحكم لا تتناولهم ومن ثم كان قول الطاعن بأن الحكم المطعون فيه أهدر حجية حكم ١٦ من مايو سنة ١٩٣٨ لا أساس له .

« وحيث انه عن الوجه الثالث فإن محكمة الاستئناف أقامت حكمها على أسباب كافية لملء وهي إذ ذهبت إلى غير ما ذهبت إليه محكمة الدرجة الأولى قد ناقشت رأي المحكمة المذكورة وفندته ومن ثم كان النعي على حكمها بقصور التسيب لانتساب له من الصحة .

« وحيث انه عن الوجه الرابع فإنه وارد على حكم محكمة الدرجة الأولى لاعتلى الحكم المطعون فيه ومن ثم كان غير مقبول .

الطن رقم ١٠٥ سنة ١٦ القضائية .

« وحيث ان هذا الطعن بني على أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بثبوت ملكية الطعون ضده

لنصف أرض وبناء الطحن ولكامل الوابور القائم فيه مع ما يتبعه من أدوات ومنقولات وبمسئولية الطاعن عن ريع الطحن مدة وضع يده عليه قد أخطأ من أوجه أولها . أنه ذهب إلى أن الطاعن وقت أن اشترى ما اشتراه من الطحن بحكم مرسى المزاد المورخ في ٢٤ من فبراير سنة ١٩١٦ إنما كان وكيلًا عن والده . كما ذهب إلى أن الطاعن لم يكن مالكا لشيء في الوابور وقت أن باع ما باعه هو وأخوه المطعون ضده الثاني بيع وفاء بالعقد الصادر منهما لعبد اللطيف السيد في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٢ وأنه إنما اشترك في البيع المذكور لأن الملكية كانت مسجلة باسمه . ذهب الحكم إلى هذا فناقض الثابت بالأوراق المقدمة من الطاعن فكان باطلا لخطئه في الاسناد . والثاني أنه إذ قال بأن الطاعن لا يملك شيئاً في الطحن وبأن أخاه المطعون ضده الثاني يملك نصف أرضه وبنائه مع كامل الوابور المنشأ فيه إنما اعتمد على ورقتي أول فبراير سنة ١٩٢٢ و٨ من سبتمبر سنة ١٩٢٢ وهما ورقتان باطلتان . والثالث أنه ذهب إلى أن العقد الصادر من الطاعن وأخيه المطعون ضده الثاني لم يكن عقد بيع وفاء بل كان رهنا أفرغ في صورة بيع فأهدر بذلك حجية الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الكلية الأهلية في ١٦ من مايو سنة ١٩٣٨ في القضية رقم ٦٠٥ سنة ١٩٣٣ والرابع . لأنه إذ قضى بمسئولية الطاعن عن ريع الطحن على اعتبار أن يده عليه كانت يد نائب عن أخيه اعتمد على خطابات تبودلت بين الطاعن وبين أخيه وهذه الخطابات لا تنفيذ ما استفاده الحكم منها .

« وحيث ان ما جاء في الأول والثاني والثالث

من هذه الأوجه ليس إلا تكرارا لما جاء في الوجهين الأول والثاني من الطعن رقم ١٣٣ سنة ١٦ القضائية فهو مردود بما سلف الرد به على الوجهين المذكورين

أما الوجه الرابع فردود بأن الحكم إذ استدل بالخطابات التي تبودلت بين الطاعن وبين أخيه المطعون ضده الثاني على أن يد الطاعن على المطعن إنما كانت يد نائب عن أخيه قد حمل عبارات هذه الخطابات على معنى تحمله وتفيده مما لا يجعل محلاً للنعي عليه بمسح أو تحريف .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعنان على غير أساس

(طعن على الحبشي افندى وحضر عنه الاستاذ عبد الفتاح السيد بك ضد عبد الرزاق على الحبشي افندى وآخرين وحضر عن الأول الأستاذ محمد عبد السلام رقمي ١٠٥ و ١٣٣ سنة ١٠٦ ق)

٣٩٢

١٢ يونيه سنة ١٩٤٧

- ١ — الطعن أمام القضاء في تصرفات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية
- ٢ — اختصاص • انتفاء أسباب المشولية • القضاء بعدم الاختصاص أو برفض الدعوى
- ٣ — دليل الطعن • صورة عرضية •

المبادئ القانونية

١ — إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٥ نصت على أن « لا تسمع أمام المحاكم المدنية أو الجنائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن في أى إعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية وذلك سواء كان هذا الطعن مباشرة من طريق

المطالبة بإبطال شيء مما ذكر أو بسحبه أو بتعديله أو كان الطعن غير مباشر من طريق المطالبة بتعويض أو بمحصول مقاصة أو بإبراء من تكليف أو التزام أو بمجرد مال أو باسترجاعه أو باسترداده أو باستحقاقه أو بأية طريقة أخرى . يبدو من نص المرسوم أن ما حرم الطعن فيه أمام القضاء إنما هي تصرفات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ومندوبيها التي تكون مستندة إلى قانون الأحكام العرفية أما الاجراءات التي اتخذت تنفيذا لهذه التصرفات من الموكول إليهم أمر التنفيذ فإن المرسوم المذكور لا يحميها

لهذا فالطعن في القوانين أو الأوامر العسكرية غير جائز أما الطعن في طريقة التنفيذ فإن المرسوم بالقانون السالف التنويه عنه . فلا ينطبق عليه

٢ - إنه وإن أخطأ الحكم في تفسير الفقرة العاشرة من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية يجعله العبرة في الاختصاص بوقوع المخالفة لا بمجرد الادعاء بها . فانه لا مصلحة في التحدى بهذا الخطأ ذلك أن ما يؤخذ على محكمة الموضوع في هذا الخصوص أنها وقد أسست الدعوى على الادعاء بمخالفة الوزارة للقوانين . كان عليها أن تحكم بعدم الاختصاص ثم تمضى في بحث موضوع الادعاء كما فعلت ورفض الدعوى بعد أن تبينت ألا مخالفة من الوزارة .

٣ — إذا لم يقدم الطاعن إلا صورة غير رسمية من صحيفة استئنافه أو مذكرته في الاستئناف فليس من شأن هذه الصورة العرفية أن تصلح دليلا على صحة ما يسنده إلى الحكم المطعون فيه من قصور

المحكمة

« من حيث ان المطعون ضدها دفعت بعدم قبول الطعن استنادا إلى الرسوم بقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٥ وانضمت النيابة إليها في هذا الدفع . »
« وحيث ان المادة الأولى من هذا الرسوم نصت على أن « لا تسمع أمام المحاكم المدنية أو الجنائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن في أى اعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها عملا بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية وذلك سواء أكان هذا الطعن مباشرة من طريق المطالبة بإبطال شيء مما ذكر أو بسحبه أو بتعديله أو كان الطعن غير مباشر من طريق المطالبة بتعويض أو بحصول مقاصة أو بإبراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو باسترجاعه أو باسترداده أو باستجفائه أو بأية طريقة أخرى » ولما عرض هذا الرسوم على مجلس الشيوخ أقره « وقد قالت لجنة العدل في تقريرها عنه قد توجد اعتبارات سياسية أو نظامية تمنع الحاكم العسكري من الادلاء ببواعث هذه التصرفات التي تحصل في ظروف خاصة تحيط بالبلاد وتهدد سلامتها وأمنها فوجب اصدار تشريع يسدل به الستار على حالة استثنائية مضت وانتهى عهدها وصار من الصلحة العامة ألا يثار من جديد مشكلاتها التي لا حد لها

مع غرض النظر عن بعض المصالح الخاصة التي قد يكون أصابها ضرر من هذه التصرفات تغليا للصلحة العامة على كل اعتبار »

« وحيث ان القدي يبدو من نص الرسوم ومقصود الشارع منه أن ما حرم الطعن فيه أمام القضاء إنما هي تصرفات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ومندوبيها التي تكون مستندة إلى قانون الأحكام العرفية أما الاجراءات التي اتخذت تنفيذا لهذه التصرفات من الوكول اليهم أمر التنفيذ فان الرسوم المذكور لا يحجبها . »

« وحيث ان دعوى الطاعنين — على ما أثبتته الحكم المطعون فيه — مؤسسة على أن وزارة التموين وهي بسبيل تنفيذ القوانين والأوامر العسكرية الخاصة بتنظيم انتاج المنسوجات وتوزيع الغزل اللازم لا تاجها خالفت هذه القوانين والأوامر ذلك أن الكتاب الذي أرسلته الوزارة إلى الطاعنين في ٧ من يوليو سنة ١٩٤٢ ردا على طلبهم المؤرخ في ١١ من مايو سنة ١٩٤٢ يتضمن — في رأيها — التزاما منها بالترخيص لها بالغزل اللازم لستين نولا فما كان لها أن تقصر ترخيصها على الغزل الكافي لتولين فقط ثم أنه لم يكن لها أن تسحب هذا الترخيص بزعم أنها إذ باعام صنعها إلى الغير خالفا لشرطه في حين أن هذا البيع — على قولها — إنما كان موقوفا على اعتماد الوزارة له . والدعوى على هذه الصورة ليست طعنا في القوانين والأوامر المذكورة بل في طريقة تنفيذها عن الطاعنين ومن ثم لا ينطبق عليها الرسوم بقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٥ ويكون الدفع بعدم قبول الطعن على غير أساس . »

« ومن حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية . »

« وحيث انه بنى على أربعة أسباب محصل أولها

أن الحكم للطعون فيه — إذ أقام قضاء عدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى على أن تصرف الطعون ضدها مع الطاعنين لم يكن مخالفا للقانون ولا للأوامر العسكرية السالفة الذكر بل مطابقا لها — خالف الأوضاع القانونية لأنه خاص في بحث الموضوع توسلا إلى الفصل في الدفع . ثم انه إذ قضى في موضوع الاستئناف الفرعى بعدم الاختصاص وفي موضوع الاستئناف الأصلي برفضه وقع في تناقض يبطله .

« وحيث ان الحكم للطعون فيه قال في خصوص الوجه الأول من هذا السبب » انه وإن كان من المتفق عليه أن المحاكم الوطنية تكون مختصة بالفصل في التعويضات التي يطلبها الأفراد من الحكومة عما يلحقهم من أضرار ناشئة عن إجراءات إدارية تقع مخالفة للقوانين والأوامر العسكرية إلا أنه من المجمع عليه أيضا أن هذه المحاكم تكون غير مختصة بذلك متى كانت إجراءات السلطة التنفيذية القائمة على تنفيذ تلك القوانين والأوامر لم تقع مخالفة لاشكالاتها وأوضاعها أو للغرض الذي رعى إليه الشارع من وضعها . وبعد أن عرض الحكم وقائع الدعوى قال ان « وزارة التموين في كافة تصرفاتها مع رافعى الاستئناف الأصلي كانت في حدود القوانين والأوامر العسكرية وقرارات اللجان المختصة ولم تقع منها أية مخالفة فيما اتخذته معها من اجراءات » ثم رتب على ذلك عدم اختصاص المحاكم بنظر دعواها بالتعويض عن الاضرار الناجمة من هذه الاجراءات وأخذ على الحكم الابتدائي أنه وقد انتهى إلى أن تصرفات الوزارة لا مخالفة فيها للقوانين كان عليه أن يقضى بعدم الاختصاص لا برفض الدعوى .

« وحيث ان الحكم وان أخطأ في تفسير الفقرة العاشرة من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم

الأهلية — لأنه جعل العبرة في الاختصاص بوقوع المخالفة لا بمجرد الادعاء بها مخالفا بذلك ما جرى به قضاء هذه المحكمة في الطعن رقم ١٠٩ سنة ١٥ القضائية — فانه لا مصلحة للطاعنين في التحدى بهذا الخطأ ذلك أن ما يؤخذ على محكمة الموضوع في هذا الخصوص أنها — وقد أقام الطاعنان دعواهما على الادعاء بمخالفة الوزارة للقوانين — كان عليها أن تحكم بالاختصاص ثم تمضي في بحث موضوع الادعاء كما فعلت وترفض الدعوى بعد إذ تبينت ألا مخالفة من الوزارة وليس ثمة فائدة تعود على الطاعنين من تصحيح هذا الخطأ القانوني « وحيث ان الحكم يرفض موضوع الاستئناف الأصلي مقام على أنه « لا محل لنظر طلب التعويض بمعرفة المحكمة مادامت غير مختصة بنظر الدعوى » وقضاؤها بذلك غير مناقض لحكمها بعدم الاختصاص .

« وحيث ان السبب الثاني يتحصل في أن وزارة التموين استندت في دفع دعوى الطاعنين إلى صور من القرارات الصادرة في ٢ من مايو و ٢٠ من يوليو و ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ من لجنة الغزل والنسوجات المشكلة بمقتضى الأمر العسكري ١٩٦ وقد دفع الطاعنان بأن صور القرارات المذكورة عرفية وبأن القرارات نفسها لا يعتد بها لعدم اعتماد وزير التموين إياها مما ترتب عليه أن المحكمة الابتدائية أصدرت قرارا في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٤ بتكليف الوزارة بتقديم أصل محاضر جلسات لجنة الغزل ومحضر اللجنة التي عاينت أنوال الطاعنين لكن المحكمة فصلت في الدعوى دون أن تهتم بتنفيذ قرارها هذا وقد قرر الطاعنان في مذكراتهما المقدمة في الاستئناف طعونهما في صور تلك القرارات التي اعتمدت عليها المحكمة الابتدائية وتظلما من

اغفالها تنفيذ قرار تقديم أصولها بيد أن محكمة الاستئناف لم تعن بالتحدث عن شيء من ذلك ولهذا يكون حكمها قاصر الأسباب .

« وحيث ان الطاعنين لم يقدموا لإصورا غير رسمية من صحيفة استئنافها ومن مذكرتيهما في الاستئناف وليس من شأن هذه الصور العرفية أن تصلح دليلا على صحة ما اسنداه إلى الحكم المطعون فيه من قصور .

« وحيث ان السبب الثالث حاصله أن الحكم قال بأن الانذار الذي أعلنه الطاعنان إلى الوزارة في ١٤ من ابريل سنة ١٩٤٣ اشتمل على ما يفيد أنهما باعا أنوالهما بالفعل وأصبحا مستخدمين لدى الشركة التي اشترتها مما يترتب عليه سحب الترخيص لهما بالغزل طبقا للأوامر العسكرية في هذا الشأن ولقرارات اللجان المشكلة بمقتضاها في حين أن كل ما يفيد الانذار هو حصول الاتفاق على البيع معلقا نفاذه على اعتماد الوزارة له وبذلك يكون الحكم مسخ الانذار وصرفه عن معناه

« وحيث ان الحكم المطعون فيه وهو يتحدث عن سحب الترخيص من الطاعنين قال أن السبب في ذلك راجع إلى ما جاء بانذار ١٤ من ابريل سنة ١٩٤٣ عن اتفاقهما مع إحدى شركات الغزل على بيع أنوال مصنعهما على أن يقوموا هما بالإدارة الفنية مقابل مرتب شهري والثلث في صافي الأرباح ثم اقتبس الحكم من الانذار قولهما « وبعد أن تم هذا الاتفاق بين الطالبين والشركة المذكورة رؤى عرضه على وزارة التموين لاعتماده والتصريح للشركة بنقل خيوط الغزل منها إلى المصنع » وعقب قائلا « ولما كانت عبارة هذا الانذار صريحة بأن يعيها أنوالهما للشركة قد تم فعلا وأنهما أصبحا مستخدمين عندها للقيام بالإدارة الفنية فقطرات وزارة التموين بحق أنهما خالفا الشرط الأساسي

الذي استلم كل منهما بمقتضاه الترخيص بنول واحد وهو شرط اشتغاله عليه شخصيا حسب قرارى اللجنة في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٤٢ و ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ فسحبت منه الترخيص » وهذا المعنى الذي استفاده قاضى الموضوع من الانذار تحتمله عبارته ومن ثم لا مسخ ولا تحريف

« وحيث ان السبب الرابع مبناه أن الحكم أخطأ في تطبيق الأوامر العسكرية رقم ١٩١ و ١٩٦ و ٣٤٩ وفي تأويلها من وجوه أولا لأنه استخلص من الأمر رقم ١٩١ أن باب طلبات الترخيص بالنسج على الأنوال أغلق منذ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤١ في حين أن نصوص هذا الامر لاتفيد ذلك وثانيا لأنه اعتبر أن اقتصار لجنة الغزل والمنسوجات على الترخيص لكل من الطاعنين بثمانية رزم من الغزل لنول واحد مما خصها به الأمر رقم ١٩٦ في حين أن اختصاصها لا يعدو ابداء الاقتراحات على الهيئات المختصة باصدار قرارات الاستيلاء وثالثا لأنه أجاز سحب الترخيص بالغزل من الطاعنين اعتمادا على المادة الرابعة من الأمر رقم ١٩٦ والمادة الثامنة من الأمر رقم ٣٤٩ في حين أن هذين النصين لا انطبق لهما .

« وحيث انه مع تسليم الطاعنين في تقرير الطعن بأن للوزارة مطلق الحرية في منح الترخيص بالنسج أو منعه ومع كون هذا المعنى مستفادا من النص في الأمر رقم ١٩١ على تحويل وزير التموين سحب الترخيص وقتما يشاء فانه لا مصلحة لهما في التحدى بالوجه الأول من هذا السبب .

« وحيث ان الوجه الثاني مردود بأن المادة الثانية من الأمر رقم ١٩٦ خصت لجنة الغزل والمنسوجات بإيجاد التوازن بين الكميات اللازمة للاستهلاك المحلى من الغزل والمنسوجات القطنية وبين ما تنتجه مصانع النسج الآلية والأنوال

٣٩٣

٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧

قصور : مستند هام لم يناقش

المبدأ القانوني

إذا أغفلت محكمة الموضوع وجها من وجوه دفاع الطاعن التي قد يكون لها أثر في مصير دعواه فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

المحكمة

« حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالقصور في التسبيب ووجه هذا القصور أن وزارة الصحة كانت قد دفعت دعوى الطاعن بأن عقدا لم ينعقد بينها وبينه على استئجار منزله ليكون مقراً لعياده الأمراض السرية بميت غمر وأن ماجرى بينهما لم يخرج عن دائرة المفاوضات الممهدة للتعاقد . وأنه كان قد أعد منزله اعدادا اقتضاه أن يدخل تعديلات في مبناه ليحمله صالحا لأن يكون عيادة طبية فهو إنما فعل ذلك من تلقاء نفسه وبغير طلب من الوزارة فعليه وحده تبعة هذا الفعل . قالت الوزارة هذا دفعا لدعوى الطاعن عليها . وقد رد الطاعن على هذا القول بأنه لم يخرج ما أجرى من تعديل في مبنى منزله إلا بناء على طلب الوزارة وتكليفها واستدل على ذلك بورقة محررة في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ تتضمن تعهدا منه أن يتم في ظرف شهر أكتوبر سنة ١٩٤٣ التعديلات التي اقترحت لجنة المباني ادخالها على منزله وقال الطاعن ان وزارة الصحة ممثلة في شخص كاتب أول صحة المديرية هي التي استكثت هذه الورقة وان الكاتب المذكور هو الذي أنشأ عباراتها بخطه

اليدوية وتدير ما قد يبدو من عجز في الانتاج باستيراد الكميات اللازمة من الخارج وانشاء نظام لتوزيع الغزل والمنسوجات الوطنية وتيسير إمداد النساجين وتجار التجزئة والمستهلكين بالكميات اللازمة لهم وخولتها الحق في أن تعيد النظر في العقود قيد التنفيذ التي يكون النساجون قد أبرموها ببيع مصنوعاتهم وأن تقرر عند الاقتضاء إلغاءها فورا بلا تعويض وبغير إعلان سابق وذلك تمكينا لها من الحصول على الكميات اللازمة للتوزيع ومن ثم يبين أن التصرف في توزيع الغزل كان من صميم اختصاص اللجنة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أقر وزارة التموين على سحب الترخيص للطاعنين بما كان مقررا لها من خيوط الغزل استنادا إلى أن هذا الترخيص مقيد بشرط قيام كل منهما بنفسه على نوله حسب قرار لجنة الغزل والمنسوجات الصادر في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ وإلى أن المادة الثامنة من الأمر رقم ٣٤٥ تقضي بأن بطاقات توزيع الغزل تصبح لاغية في حالة وفاة حاملها أو نقل المصنع إلى جهة أخرى أو انتقال ملكيته إلى الغير ثم إلى المادة الراجعة من الأمر رقم ١٩٦ واستناد الحكم في هذا الشأن إلى قرار اللجنة المذكورة وإلى الأمر رقم ٣٤٩ صحيح وكاف للمله بصرف النظر عن الأمر رقم ١٩٦ ومن ثم يكون الوجه الثالث مرفوضا كذلك .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس

(طعن محمد علي كشك اقدي وآخر وحضر عنها الاستاذ محمد حسن ضد وزارة التموين وحضر عنها الاستاذ فؤاد مقار رقم ١٧ سنة ١٦ ق)

٢٩٤

٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧

١ - سبب الطعن - دليله

٢ - قصور

المبادئ القانونية

١ - إذا تقدم دفع لمحكمة الدرجة الثانية بعدم قبول الاستئناف للرضاء بالحكم الابتدائي . ولم يقدم الطاعن أوراق المرافعات التي تضمنت دفعه فلا يلتفت لقوله .

٢ - إذا لم يوضح الحكم كيف استخلص من مجموع الأدلة التي استند إليها قيام شركة . وأن هذه الشركة بالذات هي شركة تضامن . لا شركة محاصة فانه يكون حكما قاصر البيان متعين النقض .

المحكم

« حيث ان النيابة دفعت بعدم قبول الطعن في الحكم الصادر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٤٢ القاضي بقبول الاستئناف شكلا بانية دفعها هذا على أن الطاعن رضى بالحكم المذكور رضاه ضمنا مستفادا من حضوره في اجراءات الدعوى التي تلت صدوره دون أن يحفظ لنفسه حق الطعن فيه بالنقض .

« وحيث انه يبدو من مذكرة النيابة أنها لا تستخلص الرضاء الضمني من حضور الطاعن في اجراءات الدعوى اللاحقة للحكم المذكور بقدر ما تستخلصه من عدم احتفاظه بالحق في الطعن فيه بالنقض ومن ثم يتعين - قبل الفصل في نهل يفيد عدم التحفظ للطعن الرضاء بهذا الحكم أولا

قبل أن يوقعها الطاعن حتى إذا ماتم توقيعها أرسلها إلى الوزارة فبقيت عندها إلى أن قدمتها إلى المحكمة ولهذا كله دلالة على أن تعهد الطاعن بالقيام بالتعديلات المطلوبة لم يصدر عنه من تلقاء نفسه بل صدر بناء على طلب الوزارة ومع ما لهذه الدلالة من أثر في دعم دعوى الطاعن ونفى دفاع الوزارة فان الحكم المظنون فيه جانب الحديث في هذا الشأن فكان لذلك مشوبا بقصور في التسبيب .

« وحيث ان من بين المستندات المقدمة من وزارة الصحة والتي كانت تحت نظر محكمة الاستئناف ورقة في أحد وجهيها يان عن التعديلات التي قررت لجنة المباني ادخالها على منزل الطاعن وفي وجهها الثاني ما يفيد علم الطاعن بمضمون هذا البيان وتعده بأتمام التعديلات الواردة فيه في ظرف شهر أكتوبر سنة ١٩٤٣ . وتبين من الاطلاع على المذكرة المقدمة من الطاعن الى محكمة أول درجة والتي بنى عليها دفاعه أمام محكمة الاستئناف أنها تضمنت فصلا ورد تحت عنوان الرد على ادعاءات الوزارة وفي هذا الفصل ناقش الطاعن زعم الوزارة بأنه إنما قام بالتعديلات من تلقاء نفسه وتمسك في نفي هذا الزعم بأن الوزارة هي التي استكثته التعهد الذي الزمه أن يجري ما يجري من تعديلات في مبنى منزله ومع ما لهذا الوجه من وجوه دفاع الطاعن من أثر في مصير دعواه فان محكمة الاستئناف أغفلته فكان حكمها لذلك قاصرا قصورا يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(طعن فهمي ابراهيم الحرقي افندي وحضر عنه الاستاذ عوض نجيب ضد وزارة الصحة وحضر عنها الاستاذ فؤاد مكارم رقم ٨٥ سنة ١٦ ق)

يفيده - الرجوع إلى جميع محاضر الجلسات التالية لصدوره للتحقق من الواقعة السلية التي تقيم عليها النيابة دفعها .

« وحيث انه ليس ثمة في ملف الدعوى سوى محاضر جلسات ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٣ و ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٣ و ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٤ و ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ أما سائر محاضر الجلسات - وخصوصا محضر جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٤٢ التالية مباشرة لصدور الحكم المقول بالرضاء به - فلم تقدم صورها بذلك تكون الواقعة المؤسس عليها الدفع لاسند لها فيتعين رفضه .

« وحيث ان الطعن فيما عدا ذلك قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« وحيث ان الطعن في حكم ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٢ بني على سبب واحد محصله أن للطاعن - إذ دفع بعدم قبول الاستئناف لأن المطعون ضده الأول رضى بالحكم المستأنف ضمنا - استتج ذلك الرضاء من طلبه أمام المحكمة الابتدائية بجلطة ٢ من يناير سنة ١٩٤٠ ضم خيرين إلى الخير العين لمباشرة الأمورية التي أسندتها اليه . لكن محكمة الاستئناف مسخت وقائع الدفع بأن نسبت إلى الطاعن أنه استخلص من طلب المطعون ضده الأول تعيين خير لتصفية الحساب رضاء مقدما بالحكم الصادر بذلك وأنه تمسك بأن قضاء هذا الحكم في أسبابه بعدم قيام الشركة لا عبرة به لعدم وروده في النطوق في حين أن هذا وذاك غير صحيح . ثم انها لما تعرضت إلى الوقائع التي تمسك بها الطاعن حقيقة شوحتها إذ قالت انه استند في قوله برضاء المطعون ضده الأول بالحكم المستأنف إلى طلبه تأجيل الدعوى لدفع أمانة الخير للعين أو تأجيلها لضم خير آخر اليه في حين أن ذلك مخالف للواقع . وقد ترتب على هذا المسخ والتشويه

أن محكمة الموضوع خالفت القانون لأنها قبلت الاستئناف من المطعون ضده الأول بعد رضائه بالحكم المستأنف .

« وحيث ان الطاعن لم يقدم شيئا من أوراق المرافعات التي تضمنت دفعه بعدم قبول الاستئناف ومن ثم لا دليل على المسخ والتشويه الذي جعلهما قوام هذا السبب لطعنه .

« وحيث ان مما ينعاه الطاعن على حكم ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٦ أنه جاء قاصر الأسباب . ذلك أن شركة التضامن لها خصائص تميزها عن سواها من الشركات التجارية ولم يبين الحكم كيف استفاد من الأدلة التي أقام عليها قضاءه بوجود شركة تضامن بين الطاعن والمطعون ضدها الثاني والثالث أن الشركة التي أقر المطعون ضده الأول على ادعائه بها توافرت فيها تلك الخصائص ولا هو رد على ما نفي به الحكم الابتدائي وجود الشركة المدعاة .

« وحيث ان الحكم الابتدائي قال في ذلك : « وحيث ان المدعى لم يتقدم بأي دليل على نوع الشركة التي زعم وجودها بين المدعى عليهم رغم أنه سلم بأنهم كانوا يتظاهرون بالعمل مستقلين ويتنافسون في المناقصات المختلفة كما لم يبين ما هو تاريخ انعقاد هذه الشركة ولا مدتها أو رأس مالها وحصص كل شريك فيه أو حصته في الربح والخسارة ولا اسم المدير لهذه الشركة ومدسلطته في تمثيل الشركة والتعاقد باسمها . » وحيث ان القانون التجاري في المادة ١٩ قد حصر أنواع الشركات التجارية في ثلاث هي شركة التضامن وشركة التوصية وشركة المساهمة وقد نص في المواد عشرين وما بعدها على تعريف هذه الشركات وشروط تكوينها وبتطبيق هذه القواعد بالنسبة للشركة المدعى وجودها بين المدعى عليهم

يرى أنها لا تتفق مع الوصف القانوني لأحدهما وكل ما يمكن أن توصف به مثل الشركة التي يزعم للدعي وجودها من الوجهة القانونية بين الدعي عليهم هي الشركة للسماة بشركة المحاصة التي وردت في المادة ٥٩ تجارى وقد رتب القانون في المواد ٦٠ وما بعدها ما يترتب على قيام هذه الشركات . وهذه الشركة لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية فلا وجود لها بالنسبة للغير وإنما يعرف الغير مديرها الذى يتعامل معهم وهو المسئول وحده دون غيره من الشركاء عن عمله (مادة ٦١ تجارى) فعلى ليس لها رأس مال مستمر وإذا قاضى مديرها فأنما يقاضى باسمه خاصة وللدائنين فقط المطالبة بديونهم من مدير العمل وقد أجمع الفقهاء على أن العقد الذى يعقده مدير شركة المحاصة لا يسأل عنه من الشركاء إلا من وقع على العقد باعتباره طرفا فى التعاقد إلى أن قال . « وحيث أنه يفرض القول بوجود شركة محاصة بين المدعي عليهم الثلاثة الأمر الذى تنفيه مستندات وأوراق هذه الدعوى فسلم من المدعى ومن الأوراق الصريحة المقدمة فى حوافظ مستنداته أن عمليات مكتب مصر إنما كان يتعاقد عليها المدعى عليها الثانى والثالث فلا محل لمسئولية المدعى عليه الأول حتى لو قيل بأنه شريك فى شركة المحاصة المذكورة عن عمل يقوم به المدعى عليها الثانى والثالث » . أما الحكم المطعون فيه فإنه بعد أن أثبت أن جوهر النزاع ينحصر فى هل كان ثمة شركة تضامن قائمة بين الطاعن والمطعون ضدهما الآخرين وقت توريد المطعون ضده الأول البازلت الذى يطالب بياقى ثمنه وبعد أن أورد الأدلة التى ساقها المطعون ضده الأول على قيام هذه الشركة وبعد أن سجل امتناع الطاعن عن تقديم الدفاتر التى كلفته المحكمة بتقديمها قال : « ان هذا الامتناع يرجع حجة ما

استنتجه المستأنف من الأدلة الحجة التى أوردها وسبق شرحها وهى فى مجموعها تكون سلسلة من القرائن المتناسكة والمنتجة وتؤدى فى مجملها إلى اثبات شركة تضامن فعلية بين المستأنف عليهم الثلاثة » - قال الحكم هذا دون أن يوضح كيف استخلص من مجموع الأدلة التى استند إليها القول بوجود شركة بين الطاعن والمطعون ضدهما الآخرين أن هذه الشركة بالذات هى شركة تضامن لا شركة محاصة وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قاصر البيان فيتعين نقضه دون ما حاجة للبحث فى سائر أسباب الطعن .

(طعن ابراهيم علوات بك وحضر عنه الاستاذان محمد صالح بك واسطفان باسيلي ضد موسى حسن سلامه وآخرين وحضر عن الأول الأستاذ أحمد رشدى رقم ١١١ سنة ١٦ ق)

٣٩٥

١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧

- ١ - سبب الطعن
- ٢ - تفسير المستندات
- ٣ - الفسخ الضمنى

المبادئ القانونية

١ - إذا كان مبنى الطعن أن محكمة الاستئناف تجاهلت وجوه دفاع أوردها فى مذكرته فلم تلتفت إليها فإنه من المتعين على الطاعن أن يقدم صورة رسمية من المذكرة التى بنى عليها طعنه فإذا قدم صورة عرفية فإنها لا تغنى عن الصورة الرسمية فى مقام الاستدلال على ما يدعيه

٢ - ان المحكمة إذ تفسر المحررات انما تفسرها كما تفهمها هى لا كما يريد أن يفهمها

الخصوم ولأنها إذ تعالج تفسير محررات متبادلة مترابطة - إنما تفسرها على ضوء ما تفيد في جملتها لا على ضوء ما تفيد عبارة معينة من عباراتها

٣ - ان التماسخ كما يكون بإيجاب وقبول صريحين يكون بإيجاب وقبول ضمنيين . وحسب محكمة الموضوع إذا هي قالت بالمسح الضمني أن تورّد من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفا عن ارادة طرفي التعاقد وأن تبين كيف تلاقت هاتان الإرادتان على حل العقد

المحكمة

« حيث ان مبنى السبب الأول من أسباب الطعن أن محكمة الاستئناف تجاهلت وجوه دفاع أوردها الطاعن في مذكرته فلم تلتفت إليها ولما كان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من المذكرة التي بنى عليها طعنه وكانت الصورة العرفية التي قدمها لا تغني عن الصورة الرسمية في مقام الاستدلال على ما يدعيه فان هذا السبب يكون مرفوضا .

« وحيث ان السبب الثاني من أسباب الطعن مبناه تناقض في أسباب الحكم ووجه هذا التناقض أن المحكمة قالت في موضع من أسباب حكمها أن الطاعن لا ينازع في أن اتفاقا تم بينه وبين المطعون ضده على أن يشتري أولهما من الثاني عمارة مقابل ثمن قدره (٨٨) ألف جنيه وفي موضع آخر قالت المحكمة أن الطاعن أنكر الاتفاق على البيع وتكرّره منذ حصوله فكان قولها الثاني مناقضا قولها الأول وكان حكمها الذي تضمن القولين مغا على ما بينهما من تخالف حكما معيب التسبيب .

« وحيث ان المحكمة إذ قالت أن الطاعن أنكر البيع وتكرّره منذ حصوله في ٢٠ من مايو سنة ١٩٤١ إنما كانت بصدد بيان سلوك الطاعن وموقفه من العقد الذي أبرمه وقت أن كان يرى أن مصلحته في أن يخلص منه . وهي إذ قالت أن الطاعن مقرب بالبيع لا ينازع فيه إنما كانت بصدد بيان موقف الطاعن بعد أن طاب له أن يتمسك بشرائه لما أن ارتفعت قيم العقارات وصارت مصلحته في أن يتعلق بالعقد الذي كان منكره له فجاء في مايو سنة ١٩٤٤ يدعي قيامه ويطلب الحكم بصحته وفقاذه وعلى هذا فلا تعارض ولا تنافي بين القولين ومن ثم كان هذا السبب من أسباب الطعن مرفوضا أيضا .

« وحيث ان مبنى الثالث والرابع والسادس من أسباب الطعن أن محكمة الاستئناف إذ استخلصت من الخطابات التي تبودلت بين محامي الطاعن ومحامي المطعون ضده ان الطاعن أنكر التعاقد منذ حصوله وأنه أمسك بغير مسوغ عن توقيع المحرر المعد لاثباته قد مسخت مدلول ألفاظ هذه الخطابات وحرقتها عن معانيها كما أنها أغفلت ما جاء في خطاب ٢٦ من مايو سنة ١٩٤١ صريحا في أن المطعون ضده نفسه إنما فهم من خطاب محامي الطاعن أن الطاعن لا ينازع في وجود العقد وقيامه . هذا فضلا عن أنها قالت بأن محامي المطعون ضده كان قد أرسل مستندات تملك موكله إلى محامي الطاعن وهذه واقعة لا سند لها من الأوراق . ثم انها قالت بأن سلوك الطاعن في دعوى اثبات التعاقد التي أقامها عليه خصمه كان سلوكا منطويا على إنكار العقد وهذا القول يناقض الثابت في محاضر هذه الجلسات إذ ليس في هذه المحاضر ما يفيد أن الطاعن أنكر العقد أو جحده .

« وحيث ان المحكمة بدأت حكمها بحصر

ميدان النزاع فقالت « ان النزاع إنما يدور حول ما إذا كان البيع الذي اتفق عليه الطرفان بشأن العمارة المملوكة للمستأنف عليه مازال قائماً وبحق للمستأنف أن يطلب الحكم بفسخ العقد ونفاذ التعاقد الحاصل بشأنه أو أن هذا التعاقد قد عدل عنه وزال أثره بتفاسخ الطرفين فيكون للمستأنف غير محق في طلب إثبات هذا التعاقد ». ومن هذا القول الحاصر لمحل النزاع انتقلت المحكمة إلى بسط الوقائع كما استخلصتها من الأوراق فقالت أن الطرفين لما أن تعاقدوا مشافهة على البيع في ٢٠ من مايو سنة ١٩٤١ عينا يوم ٢١ من مايو سنة ١٩٤١ لتوقيع العقد الابتدائي وكان محامي المطعون ضده قد أعد مشروعاً للعقد أرسله مصحوباً بمستندات تملك موكله إلى محامي الطاعن غير أن الطاعن تراجع عن توقيع العقد ودار في هذا الشأن بين محاميه ومحامي المطعون ضده حديث تليفوني فهم منه محامي المطعون ضده أن الطاعن يرى أن ما تم بين الطرفين لم يكن إلا مجرد مفاوضات لم تبلغ حد التعاقد فسجل محامي المطعون ضده فهمه هذا في خطاب أرسله إلى محامي الطاعن في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤١ قال فيه على لسان موكله أنه لا يقر الطاعن على رأيه في أن عقداً لم ينعقد بينهما كما لا يقره على تخلفه عن توقيع العقد الابتدائي للعذر الذي تسوغ به هذا التخلف . وأجاب محامي الطاعن على هذا الخطاب بخطاب مؤرخ في ٢٣ من مايو سنة ١٩٤١ قال فيه بلفظ صريح أن موكله صبحى الشوريجي يحتج بشدة على وجهة نظر المطعون ضده فيما ادعاه من أن عقد البيع قد تم انعقاده . ورد محامي المطعون ضده على هذا الخطاب بخطاب مؤرخ في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤١ أورد فيه الدلائل الدالة في رأيه على أن الطاعن قبل قبولا صريحاً شراء عمارة

المطعون ضده فأجاب محامي الطاعن على هذا الخطاب المؤرخ بخطاب آخر محرر في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤١ أحال فيه على خطابه الأول الرقم ٢٣ من مايو سنة ١٩٤١ وأضاف إلى هذه الاحالة أن موكله ينازع في أن البيع قد انعقد إذ انعقاده في رأيه لا يتم إلا بالتراضي على العقد الابتدائي وتام توقيعه - قالت المحكمة هذا كله بياناً للاستفادته من الخطابات التي تبودلت بين محامي الطاعن ومحامي المطعون ضده مستعينة على هذا البيان بإيراد ألفاظ وعبارات من الخطابات التي كانت بصدده تفسيرها وهي إذ خلصت من هذا التفسير إلى أن الطاعن قد أنكر عقده منذ أبرمه لم تنحرف عن جادة التفسير الصحيح ولا عليها إذا كانت لم تقف عند ما جاء في خطاب ٢٦ من مايو على لسان محامي المطعون ضده مفيداً أن موكله يرى أن الطاعن لا ينكر البيع في خطاب ٢٣ من مايو وإنما ينازع في تفصيلاته فقط لأن المحكمة إذ تفسر المحررات إنما تفسرها كما تفهما هي لا كما يريد أن يفهما الخصوم ولأنها إذ تعالج تفسير محررات متبادلة مترابطة إنما تفسرها على ضوء ماتفيده في جملتها لا على ضوء ماتفيده عبارة معينة من عباراتها ثم أن المحكمة إذا كانت وهي بسبيل بيان تنكر الطاعن لعقده قد قالت أن محامي المطعون ضده كان قد أرسل إلى محامي الطاعن مستندات تملك موكله مع مشروع العقد الابتدائي فهي إنما استمدت هذا القول من أوراق الدعوى كما يبين بوضوح من مستندات الطاعن نفسه المودعة في طعنه ومن ثم كان قوله أن المحكمة ابتدعت هذه الواقعة دون أن يكون لها سند من الأوراق قولاً غير صحيح

« وحيث أن المحكمة بعد أن سجلت على الطاعن من واقع المحررات التي تبودلت بين

محاميه ومحامي المطعون ضده انكاره العقد الذي أبرمه والتواءه عن تنفيذه انتقلت إلى بيان سلوكه في الدعوى رقم ١٠٤٣ سنة ١٩٤١ كلى مصر وهي الدعوى التي أقامها عليه المطعون ضده طالبا فيها الحكم بثبوت ما كان بينهما من تبايع فقالت أن الطاعن لم يدعن لهذه الدعوى ولم يسلم بها فالزم بسلوكه هذا خصمه بأن يتنازل عن دعواه لافتقاره إلى دليل كتابي مثبت لها وحصلت المحكمة من هذا السلوك السلمي الذي أسندته إلى الطاعن مضافا إلى ما سبقه من انكاره البيع وتنكره له أن ارادته اتجهت إلى فسخ البيع خلاصا منه ولا شيء من هذا الذي حصلته المحكمة مناف لما ثبت في محاضر جلسات دعوى اثبات التعاقد ومن هذا يبين أن مانع الطاعن على الحكم من مسخ لأوراق الدعوى أو تحريف فيها أو مناقضة لما ثبت بها لا محل له ومن ثم كانت أسباب طعنه القائمة على هذه الأوجه مرفوضة .

« وحيث ان مبنى الوجه الخامس من أوجه الطعن أن المحكمة إذ قالت بأن عقد البيع المتفق عليه بين الطاعن والمطعون ضده قد انفسخ بانكار الطاعن له وتنازل المطعون ضده عن دعواه التي أقامها بصحته قد أخطأت تطبيق القانون لأن الفسخ بالتراخي لا بد له من إيجاب يلاقيه قبول والطاعن لم يصدر عنه إيجاب صريح ليصح القول بأنه أوجب على نفسه فسخ البيع وإذا صح أن إيجابا صريحا صدر منه فإن المحكمة لم تبين كيف تلاقى هذا الإيجاب مع قبول المطعون ضده ليتحقق بهذا التلاقي الفسخ الذي قضت به .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قال في صدد تأثير في هذا الوجه ما يأتي :

« وحيث انه على ضوء المكاتبات التي تبادلها الطرفان قبل رفع الدعوى الأولى رقم ١٠٤٣

سنة ١٩٤١ كلى مصر وأنت المحكمة على خلاصتها وعلى ضوء ما استنباتته المحكمة من دفاع كل منهما ومن موقف أحدهما من الآخر في تلك الدعوى تقطع المحكمة بأن التعاقد الذي تم بين الطرفين على العمارة قد انفسخ برضاء وتوافق الطرفين ذلك بانكار الشوريحي له وتنكره لحصوله بمكاتباته المشار اليها وتنازل هراري عن حقه المترتب على هذا التعاقد بتنازله عن الدعوى التي أقامها بطلب صحته وتفاذه فتلاقت ارادتا طرفي العقد على التماسخ فيه وزالت آثاره وأصبح وكأنه لم يكن »

« وحيث ان التماسخ كما يكون بإيجاب وقبول صريحين يكون بإيجاب وقبول ضمنيين وحسب محكمة الموضوع اذا هي قالت بالفسخ الضمني أن تورده من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفا عن ارادتي طرفي التعاقد وأن تبين كيف تلاقت هاتان الارادتان على حل العقد ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين مما استخلص ما اعتبره إيجابا من الطاعن وقبولا من المطعون ضده كما بين كيف تطابق هذا الإيجاب مع هذا القبول فإن الطعن فيه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

(طعن محمد صبحي الشوريحي بك وحضر عنه الاستاذ عبد اللطيف محمود بك ضد الحواجه البرت هراري فلامون وحضر عنه الاستاذ احمد نجيب الهلالي باشا رقم ١٢٥ سنة ١٦ ق)

٣٩٦

١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧

طعن بطريق النقض . إيداع أصل ورقة إعلان الطعن في الميعاد

المبدأ القانوني

إن إيداع أصل ورقة إعلان الطعن إلى الخصوم في الميعاد وهو عشرون يوما على الأكثر

من تاريخ الطعن هو من الاجراءات الجوهرية التي يلزم مراعاتها ويستوجب مخالفتها الحكم بعدم قبول الطعن ولا يجدى في هذا المقام تقديم شهادة تدل على أن الصورة أرسلت للاعلان في تاريخ سابق وعدم ورودها من قلم المحضرين إلا بعد الميعاد . لأن تأخير قلم المحضرين في رد صورة التقرير إليه ليس من قبيل القوة القاهرة التي يترتب عليها وقف سريان الميعاد المقرر للايداع .

المحكمة

« حيث ان الطاعن قرر هذا الطعن في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ثم أودع في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ صورتي الحكم للطعون فيه ومذكرة بشرح الأسباب ونسخها وحافطة بها مستنداته ولم يودع مع هذه الأوراق صورة تقرير الطعن العلنة مستعيضا عنها بشهادة من قلم محضري محكمة أسبوط تدل على أن هذه الصورة أرسلت للاعلان في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ولم ترد لغاية ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ .

« وحيث ان هذه الأوراق لم تودع إلا بعد مضي أكثر من عشرين يوما من تاريخ التقرير بالطعن .

« وحيث ان المادة ١٨ من قانون انشاء محكمة النقض تنص على أنه يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض في ميعاد عشرين يوما على الأكثر من تاريخ الطعن أصل ورقة اعلان الطعن إلى الخصوم .

« وحيث ان ايداع هذه الورقة في الميعاد هو من الاجراءات الجوهرية التي يلزم مراعاتها

وتستوجب مخالفتها الحكم بعدم قبول الطعن . وبهذا جرى قضاء هذه المحكمة — في الطعن رقم ٢٢ سنة ٤ القضائية — ولا يجدى في هذا المقام تقديم الطاعن الشهادة التي سلفت الاشارة اليها لأن تأخير قلم المحضرين في رد صورة التقرير إليه ليس من قبيل القوة القاهرة التي يترتب عليها وقف سريان الميعاد المقرر للايداع .

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(طعن الشيخ حنفي احمد أبوبكر ضد احمد بكر ابراهيم وآخرين رقم ١٢٢ سنة ١٦ ق)

٣٩٧

١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧

- ١ — مسخ الأوراق
- ٢ — أسباب صورية
- ٣ — سلامة الحكم

المبادئ القانونية

١ — إذا مسخ الخصم ورقة باخراجها عن مدلولها دون تعليل سائق . يكون قاصرا

٢ — إذا لم يكن في أوراق الدعوى ما يسوغ القول بالأخوة التي تصورتها المحكمة والتي جعلتها قواما لقضائها بصورية تصرف ما . يكون الحكم فيما جاء فيه خاصا بالصورية باطلا

٣ — لا يؤثر في سلامة الحكم بطلان بعض أسبابه إذا كان هذا القضاء مقاما من جهة أخرى على أسباب صحيحة

المحكمة

« حيث ان حاصل السببين الثاني والثالث من

أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى اعتبر أن عقدي البيع مثار النزاع لا يخفيان رهنا ، وأقام ذلك على تفسير انطوى على مسخ لمذلول ورقتي السند المؤرختين في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ و ٣ من نوفمبر سنة ١٩٢٨ وورقتي المحاسبة المؤرختين في ٢٤ من يناير سنة ١٩٣٥ و ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٣٦ بما ترتب عليه خطأ في التكييف القانوني لدينيك العقدين .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قال في هذا الصدد ما يأتي. « وحيث أن هذه المحكمة تستخلص » من العقود والأوراق سالفة الذكر فيما يختص « بالتكييف القانوني للعقدين المسجلين في أول » « نوفمبر سنة ١٩٢٥ و ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٢٨ » « الصادرين من المستأنف عليه الثاني للمستأنف » « عن نفس الثلاثة أفدنة موضوع النزاع التي عاد » « وباعها بعد أكثر من سبعة عشر عاما على تحرير » « العقد الأول وأكثر من أربعة عشر عاما على تحرير » « العقد الثاني — لأخيه المستأنف عليه الأول — » « أن البيعين الأولين صحيحان لا يخفيان رهنا يدل » « على ذلك تناسب الثمن — كما سلت بذلك محكمة » « أول درجة — إذا لوحظ أن التصرفين الحاصلين » « للمستأنف كانا في سنة ١٩٢٥ و سنة ١٩٢٨ » « وأن عقد شراء المستأنف عليه الأول في سنة » « ١٩٤٢ كما أن تأجير الفدانين للمستأنف عليه » « الثاني بعد أن اشتراها منه المستأنف كما ذكرت » « محكمة أول درجة كان ذلك لمدة سنة وفقا لعقد » « التأجير المقدم من المستأنف عليه الأول وقد علل » « المستأنف سبب هذا التأجير ولم يدع المستأنف عليه » « الأول أن المستأنف عليه الثاني استمر واضعا يده » « على الأرض بعد انتهاء سنة التأجير » أما ما استخلصته

محكمة أول درجة من أن عقدي شراء المستأنف يخفيان رهنا بناء على ما ورد في حيثياتها حرفيا « أنه واضح في ورقة المحاسبة المؤرخة ٢٠ أغسطس » « سنة ١٩٣٦ المقدمة من المدعى عليه الثاني » « (المستأنف) أن المعاملة التي كانت بين الطرفين » « بخصوص رهن وديون — وقد جاء ذكر عقد » « بيع الفدانين بأنه هو الباقي من هذه المعاملات » « بدون حساب وقد جاء ذكر الفدان في ورقة » « المحاسبة المؤرخة ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥ وهي » « عن حساب ديون أيضا ، وأن الورقة المضمنة » « شرط الاسترداد المحررة عن عقد بيع الفدانين » « لم ينص فيها على ميعاد الاسترداد وهذا ليس » « شأن البيع الوقائي الذي يجب أن تحدد فيه مدة » « الاسترداد — يضاف إلى ذلك أنه ورد في سياق » « عبارات هذه الورقة مانصه . إذا صار يعهم » « لي نهائيا فأكون ملزم بدفع المبلغ الذي يتفق » « عليه » ومعنى ذلك أن الثمن المذكور في عقد بيع هذين الفدانين لم يكن ثمن حقيقة ، هذه النتيجة التي وصلت إليها محكمة أول درجة لا تتفق مع الحقيقة ولا مع الواقع وذلك لأنه ليس هناك ما يمنع أن يكون بين البائع والمشتري وقائيا حسابات عن معاملات أخرى خاصة بديون أو رهون خلاف صفقتي البيع كما ذهب إلى ذلك المستأنف حيث أثبت في ورقتي المحاسبة سالفي الذكر تقاذ البيعين حتى يبعد عنهما شبهة حق الاسترداد أو الدين أو الرهن ولا يصح أصلا أن يضار المستأنف بهذا التحفظ الذي قدمه هو في الدعوى لتأييد دفاعه . كذلك اغفال مدة حق الاسترداد في ورقة الفدانين مردود عليه بما ورد في القانون المدني بالمادة ٣٤١ حيث نصت على أن أقصى مدة الاسترداد خمس سنين من تاريخ البيع وكل ميعاد أزيد من ذلك يصير تنزيله إلى خمس سنين كما أن ما ورد في الورقة

أن هذا البطلان لا يؤثر في سلامة قضاء المحكمة برفض دعوى الطاعن بالنسبة إلى فقدان موضوع العقد المؤرخ ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ لأن هذا القضاء مقام من جهة أجرى على شراء الطاعن من غير مالك .

(طعن حسن محمد حسن افندي وحضر عنه الاستاذ حنا مرقس ضد محمود دياب على وحضر عنه الأستاذ على بدوى بك رقم ١٢٢ سنة ١٦ ق ١)

٢٩٨

١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧

١ — سبب الطعن . اختلاط الواقع بالقانون . وجوب عرضه محكمة الموضوع

٢ — دليل سبب الطعن

المبادئ القانونية

١ — اذا كان سبب الطعن قائماً على اعتبارات مما يختلط فيها الواقع بالقانون ولم يسبق عرضها على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض

٢ — اذا لم يقدم الطاعن ما يدل على أنه دفع ببطلان أعمال الخبير أمام محكمة الاستئناف ولا على أنه وجه الى تقريره طعوناً غير التي تناولها الحكم بالرد فان الطعن يكون على غير أساس .

المحكمة

« حيث ان الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه — إذ أيد الحكم التمهيدى الصادر من محكمة الدرجة الأولى في ٦ من يونيه

المذكورة » إذا أصبح البيع نهائياً يقوم المستأنف بدفع المبلغ الذى يتفق عليه » يدل على أن التصرف رهن إذ ليس هناك ما يمنع أن يتنازل البائع عن الشرط الوفائى مقابل مبلغ »

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ قال بأن ورقة الضد الواردة على العقد الموقع في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ وورقتى المحاسبة المؤرختين في ٢٤ من يناير سنة ١٩٣٥ و ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٣٦ ليس فيها ما ينافى كون هذا العقد بيعاً وفائياً لا رهناً لم يمسح هذه الأوراق إذ لا تعارض بين عباراتها وبين ما استخلصته المحكمة منها ، أما إذ هو ذهب هذا المذهب بالنسبة إلى ورقة الضد الواردة على العقد الموقع في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٨ فقال . « ان ماورد في الورقة المذكورة » من أنه إذا أصبح البيع نهائياً يقوم المستأنف » بدفع المبلغ الذى يتفق عليه لا يدل على أن » التصرف رهن إذ ليس هناك ما يمنع أن يتنازل » البائع عن الشرط الوفائى مقابل مبلغ » — إذ قل الحكم ذلك يكون قد مسح هذه الورقة بخروجه عن ظاهر مدلولها دون تعليل سائق .

« وحيث ان السبب الأول مبناه أن المحكمة إذ قالت بأن عقد الطاعن الصادر اليه من كمال محمد حسن أغا إنما هو عقد صوري أقامت قولها هذا على أسباب قوامها أن الطاعن أخ للبائع له في حين أن الطاعن ليس أخاً لمن باعه ولا قريباً له وأن اشتراكهما في اللقب إنما هو من قبيل المصادفة وليس في الأوراق ما يسوغ القول بالأخوة التي تصورها المحكمة .

« وحيث ان هذا الوجه صحيح فلا سند في أوراق الدعوى لصلة الأخوة التي قل بها الحكم والتي جعها قوام قضائه بالصورية . ومن ثم يكون ما جاء في الحكم خاصاً بالصورية باطلا — على

سنة ١٩٤٤ فيما قضى به من تكليف الخير أن يقدر ريع الوقف من طريق معاينة أعيانه وإذ أيد الحكم القطعي الصادر منها في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٥ باعتماد تقدير الخير المبني على تقديره للأجرة . خالف القانون من وجوه ثلاثة أولها أن المطعون ضدها مسئلة بقم الأجور في سنة ١٩٣٩ وبقاء هذه القيم على حالها في السنين التالية فتعرض محكمة الموضوع إلى تقديرها فصل فيما لم يقم عليه نزاع بين الخصمين والثاني أن تقدير الأجرة من طريق المعاينة مخالف للأمر العسكري رقم ٣١٥ سنة ١٩٤٢ فيما نص عليه من تقييد أجور الأماكن البينة والثالث أن هذا التقدير مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية التي لا تجيز محاسبة ناظر الوقف إلا على ما قبضه . وحصل السببين الثاني والثالث أن الطاعة دفعت أمام محكمة الموضوع بيطلان أعمال الخير لأنه سمع أقوال المطعون ضدها في غيبة الطاعة وبغير سبق اعلانها ولأنه لم يثبت تفصيل المعاينة في محضر أعماله كما أنها طعنت في تقريره بأنه لم يعاين أحد عقارات الوقف واهمل تحقيق الخوات وقدر الايجار على خلاف ما يقضى به الأمر العسكري رقم ٣١٥ سنة ١٩٤٢ وأخطأ في بعض العمليات الحسابية واحتسب على الطاعة ايراد المدة من أول يناير لغاية أغسطس سنة ١٩٤٤ دون أن يخصم منها المصروفات وقبل أن تتكامل السنة الحسابية ولكن المحكمة أخذت بتقرير الخير دون أن ترد على الدفع بيطلان أعماله ولا عن الطعون الموجهة الى تقريره فجاء حكمها قاصر الأسباب فضلا عن قيامه على اجراءات باطلة .

« وحيث ان السبب الأول غير مقبول لأنه قائم على اعتبارات يختلط فيها الواقع بالقانون لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

« وحيث ان الطاعة لم تقدم ما يبدل على أنها دفعت بيطلان أعمال الخير أمام محكمة الاستئناف ولا على أنها وجهت إلى تقريره طعوناً غير التي تناولها حكمها بالرد ومن ثم يكون السبيان الثاني والثالث على غير أساس .

(طعن السيد آمنة حسنين عن نفسها وبصفقتها حضر عنها الأستاذ عباس فضلي ضد السيدة زبيدة خلف موسى وحضر عنها الأستاذ محمد رحي رقم ٨٦ سنة ١٦)

٣٩٩

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧

سبب الطعن . مخالفة الثابت بالأوراق

المبدأ القانوني

إذا قال الحكم أن الثابت بقائمة التوزيع هو أن الدائنين اختصوا من ثمن العقارات المباعة بمبلغ معين . وكان هذا الذي أسنده الحكم الى القائمة مخالف لما هو ثابت بها . . . فان الحكم يكون باطلا

المحكم

« حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه إذ قال أن الثابت بقائمة التوزيع هو أن الدائنين اختصوا من ثمن العقارات المباعة بمبلغ ٦٥٠ م ١٣٩٥٥ ج جاء مخالفا لما هو وارد في هذه القائمة ذاتها .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أقيم على أساس ما جاء به من أن « الثابت من الرجوع إلى قائمة التوزيع النهائية المحررة بمحكمة المتصورة المختلطة أن المبلغ موضوع التوزيع كان ٨٦٦ م ١٤٩١٥ ج بما فيه فوائده بواقع ٩ . / . لغاية ٩

أبريل سنة ١٩٤٧ وأن الدائنين الذين وزع هذا المبلغ بينهم بلغ ما أصابهم في التوزيع مبلغ ٦٥٠ م و ١٣٩٥ ج فيكون الباقي مبلغ ٢١٦ م ٩٦٩ ج لحساب المستأنف وقد جاء في قاعة التوزيع المذكورة بخصوصه أن هناك حوالا صادرة عنه من المستأنف للغير كما أوقعت عليه حجوزات ضد المستأنف فيتعين الاحتفاظ به ليكون محل توزيع مستقل .

« وحيث أن هذا الذي أسنده الحكم إلى القائمة مخالف لما هو ثابت بها كما وضع لهذه المحكمة من الاطلاع على صورتها الرسمية المقدمة من الطاعن ومن ثم فإن الحكم يكون باطلا متعينا نقضه .

(طعن محمد حامد العزيزي وحضر عنه الاستاذ وديع صليب المحلاوي ضد حنا عوض وحضر عنه لاساذ اسطفان باسيلي رقم ٩٣ سنة ١٦ ق)

٤٠٠

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧

١ — الالتزام بالمصاريف . قصور

٢ — مسخ مدلول سند

المبادئ القانونية

١ — إذا أثبتت محكمة أول درجة في حكمها أن الطاعن لم ينازع المطعون ضده في ملكية عين معينة من أعيان التركة ومع ذلك ألزمته بالمصاريف الخاصة به دون أن تورد أسبابا للقضاء بهذا الالتزام — فاستأنف الطاعن الحكم ونعى عليه في صحيفته أنه ألزم بغير حق بالمصاريف الخاصة بهذا الطلب —

فأيدت محكمة الاستئناف الحكم في هذا الشأن دون أن تورد أيضا أسبابا لقضائها . فإن هذا منها قصور في التسبب يعيب الحكم ويبطله .

٢ — إذا قال الحكم بأن مرض المحجور عليه كان سابقا على الكشف عليه ولم يعتمد في هذا على دلالة لفظ التقرير الطبي وعبارته بل اعتمد على دلالة مفهومه وفحواه . وكانت هذه الدلالة تقنع لما قاله الحكم فإنه لا ينبغي عليه بمسخ الدليل .

المحكمة

« حيث أن مبنى السبب الأول من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه — إذ ألزم الطاعنين بمصاريف الدعوى بالنسبة إلى ثلاثة المنازل التي لم ينكروا حق المطعون ضدها فيها جاء مخالفا للمادة ١١٣ من قانون المرافعات كما جاء معيبا بقصور في التسبب أما مخالفته للمادة ١١٣ من قانون المرافعات فيبانها أن مفهوم هذه المادة لا يجوز الحكم بالمصاريف إلا على الخصم المنكر لحق خصمه بخلاف الخصم الذي يسلم بالحق أو لا ينازع فيه وأما قصور التسبب فيبانه أن الطاعنين استأنفوا حكم محكمة الدرجة الأولى بالنسبة إلى ما قضى به ضدهم في شأن ورشة البرادة وما كينة السينما كما استأنفوه بالنسبة إلى ما قضى به من الزامهم بما كان من مصاريف الدعوى خاصا بثلاثة المنازل التي لم ينازعوا فيها ومع أنهم بينوا في صحيفة استئنافهم الأسباب الناعية إلى عدم الزامهم بهذا الجزء من مصاريف الدعوى فإن محكمة الاستئناف إذايدت حكم محكمة الدرجة الأولى في هذا الشأن قد أغفلت هذه الأسباب ولم ترد عليها

«وحيث ان محكمة الدرجة الأولى رغم اشارتها في حكمها إلى أن الطاعنين لم ينازعوا الطعون ضدها في ثلاثة منازل من التركة فانها ألزمتهم بالمصاريف الخاصة بها دون أن تورد أسباباً لقضائها بهذا الالتزام ومع أن الطاعنين استأنفوا حكمها ونعوا عليه في صحيفة استئنافهم أنه ألزمهم بغير حق بالمصاريف الخاصة بثلاثة المنازل المذكورة فان محكمة الاستئناف أيدته في هذا الشأن دون أن تورد هي أيضاً أسباباً لقضائها وهذا منها قصور في التسبب يعيب حكمها ويطله في هذا الخصوص .

«وحيث ان السبب الآخر مبناه أن الحكم جاء باطلاً من أوجه . أولها - أنه قال بأن الرض الذي ثبتت أعراضه في التقرير الطبي المؤرخ في ١٣ من يونيه سنة ١٩٤٠ لم يكن مرضاً فاجاً محجور الطعون ضدها او طراً عليه وقت الكشف الطبي بل كان مرضاً سابقاً على هذا الكشف بمدة طويلة قال الحكم بهذا معتمداً على التقرير الطبي في حين أن هذا التقرير إنما تناول بالوصف حالة المحجور عليه وقت توقيع الكشف الطبي عليه ولم يتناول حالته قبل هذا الكشف وبذا يكون الحكم قد مسخ بدلول التقرير الطبي وحمل عبارته ما لا يتحمل من المعاني - الثاني - انه بني على التحقيق الذي أمرت به محكمة الدرجة الأولى وهو تحقيق باطل ذلك لأن القاضي المحقق وجه للشهود سؤالاً قال فيه «أنه ورد في التقرير الطبي المؤرخ ١٣ من يونيه سنة ١٩٤٠ أنه كان بالتوفي حالة عقلية ضعيفة بدأت منذ سنتين سابقتين على ذلك التاريخ» وهذه العبارة لم ترد في التقرير - الثالث - أنه إذ حص أقوال شهود الاثبات قال إنهم أرجعوا الضعف العقلي الذي أصيب به المورث الى سنة سابقة على وفاته ومع ذلك فقد اعتمد على شهادات هؤلاء الشهود حين

قضى بإبطال العقود الصادرة من المورث المذكور قبل وفاته بأكثر من سنتين ونصف على اعتبار أنه كان مريضاً وقت أن أصدرها وبذلك يكون الحكم قد استفاد من شهود الاثبات ما لا يمكن أن تفيده أقوالهم وبالتالي يكون قد اعتمد على دليل لا يؤدي عقلاً إلى النتيجة التي انتهى اليها الرابع - انه استدل على بطلان العقود موضع النزاع بقرينة استمدها من أن الطاعنين إنما قدموا إلى محكمة الدرجة الأولى بعض هذه العقود دون بعضها الآخر قائلاً أنهم إنما فعلوا ذلك لأنهم يشعرون بأن ماصدر لهم من عقود قد صدر من المورث حال مرضه وهذا من الحكم استنتاج فاسد لأن مقدماته لا تؤدي إلى نتيجته .

«وحيث انه عن الوجه الأول فان الحكم الطعون فيه قال «حيث ان الثابت من الاطلاع على الصورة الرسمية من تقرير حضرة مفتش صحة مديرية قنآن محمد خطاب البراد يبلغ من العمر من ٧٥ سنة إلى ٨٠ سنة وعنده ضعف عام وشيخوخة وهو لا يعرف اسم اليوم ولا التاريخ ولا اسم الشهر ولا السنة ولا يعرف ان كان يملك أطيافاً أو ممتلكات أخرى من عدمه ولا يعرف أسماء أولاده ولا اسم زوجته وحالة العقلية ضعيفة جداً وليس أهلاً للتصرف . والفهوم من وصف مفتش صحة المديرية أن الحالة التي شاهدها بتاريخ ١٣ من يونيه سنة ١٩٤٠ لم تكن حالة طارئة وقت الكشف عليه ولا بد وأنها تسحب إلى تاريخ سابق على هذا التاريخ بمدة طويلة حتى بلغت يوم الكشف عليه حالة لا تجعله معتمداً فاقد الارادة في التصرفات فحسب بل فاقد لذاكرته وعلمه بسائر الأمور المحيطة به ومن هذا يبين أن الحكم إذ قال بأن مرض المحجور عليه كان سابقاً على الكشف عليه لم يعتمد على دلالة

لفظ التقرير الطبي وعبارته بل اعتمد على دلالة مفهومة وفحواه وهي دلالة تتسع لما قاله الحكم ومن ثم كان هذا الوجه مرفوضا .

« وحيث انه عن الوجه الثاني فانه ، وان يكن صحيحا مانعا الطاعنون على القاضي المحقق من حيث أن السؤال الذي وجهه إلى الشهود قد انبنى على واقعة لأصل لها ، إلا أن الثابت من محضر التحقيق أن الشهود جميعا لم يتأثروا بهذا السؤال ولا أدل على ذلك من أن احدا منهم لم ينزل على مقتضى ما يشير اليه أو يوحى به ومن ثم كان تمحدي الطاعنين بهذا العيب غير مقبول لانعدام فائدتهم منه

« وحيث انه عن الوجه الثالث فان الحكم المطعون فيه قال تعقيا على شهادة شهود الاثبات «أما شهود الاثبات فقد قالوا بوجود الضعف العقلي في قوى المحجور عليه مدة أرجعوها إلى سنة سابقة على وفاته مع أنه في التاريخ الذي حددوه كان قد حجر عليه فعلا » ومن هذا يبين أن الحكم لم يأخذ بما جاء في شهادات شهود الاثبات مفيدا أن مرض المورث كان سابقا على وفاته بسنة فقط بل رد مدلول هذه الشهادات بما أورده دالا على أن مرض المورث كان سابقا على وفاته بأكثر من سنة ومن ثم كان هذا الوجه على غير أساس .

« وحيث انه عن الوجه الرابع فان الحكم قال في صدره « ومن حيث أن المحكمة ترى من تصرفات محمد خطاب حسن ومن معه من اخفائهم العقود الخاصة بورشة الحدادة وآلة السينما مع أن النزاع أمام محكمة أول درجة شملها ومع أنهم - م سبق أن قدموها عند حصر أموال المورث بعد الحجر عليه أنها تصرفات غير بريئة تشعر بأنهم أرادوا الاحتفاظ بها إلى ما بعد صدور الحكم الابتدائي حتى إذا ما حكم لصالحهم تقدموا بها في الاستئناف وهو ما عملوه فعلا مما يشعر بانهم يعلمون

في قرارة أنفسهم ان حالة العته كانت سابقة بوقت طويل على تحرير العقود موضع النزاع يؤيد ذلك ما ثبت في قرار الحجر المقدمة صورته بالأوراق من أن محمد محمد خطاب حسن المستأنف أصليا قرر بتاريخ ٢٦ من يونيو سنة ١٩٤٠ وهو تاريخ توقيع الحجر بأن والده متعب ومريض وحالته العقلية لا تسمح له بإدارة شئونه مما يتفق مع ما ادعته أخته طالبة الحجر بوجود العته » ومن هذا الذي قاله الحكم يبين أن «المقدمات التي ساقها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها » ومن ثم كان هذا الوجه مرفوضا أيضا .

(طعن الحاج محمد محمد خطاب وآخرين وحضر عنهم الاستاذ احمد فهمي رفعت ضد نظيره محمد خطاب وحضر عنها الاستاذ عزيز خانكي بك رقم ٩٨ سنة ١٦ ق)

٤٠١

٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧

- ١ - حكم صادر من المحكمة الابتدائية بإعادة القضية إلى قاضي البيوع . استئناف أحكام قاضي البيوع
- ٢ - التخلف عن دفع الثمن الذي رسي به المزارع . أثره .

المبادئ القانونية

- ١ - ان الأحكام التي لا يقبل استئنافها على ما نصت عليه المادة ٥٨٥ مرافعات . هي الأحكام المتضمنة مجرد تأخير البيع . والأحكام التي لا يجوز استئنافها إلا في ظرف خمسة أيام من تاريخ صدورها هي على ما نصت عليه المادة ٥٨٦ الأحكام التي تصدر من قاضي البيوع بايقاع البيع ولا يجوز استئنافها إلا - لعدم استيفاء الشروط المقررة - أي لعيب في شكلها

فاذا صدر حكم من المحكمة الابتدائية (من قاضي البيوع) في نزاع قائم بين الخصومة على اخلال الراسي عليه المزاو بشروط البيع وقضى في هذا النزاع باعادة القضية الى قاضي البيوع لاجراء البيع لما رآه المحكمة من حصول التخلف فهذا لا يعتبر حكما صادرا بتأخير البيع ولا بايقاعه ويكون الاستئناف جائزا في الميعاد العادي .

٢ - قضت محكمة الاستئناف برفض إعادة البيع على مسئولية الراسي عليه المزاو رغم تأخيره في دفع الثمن تأسيسا على أن الراسي عليه المزاو حكمه حكم المشتري رضاء من حيث وجوب تطبيق القواعد العامة التي تقضى بأنه اذا خلى عقد البيع من شرط صريح في أن التخلف عن دفع الثمن يجعل العقد مفسوخا من تلقاء نفسه فان للقاضي الذي يطلب منه فسخ البيع كامل السلطة التقديرية في هذا الشأن .

إلا أن محكمة النقض قررت - بأن المستفاد من نصوص المواد ٦٠٦ الى ٦١٢ من قانون المرافعات أن الملكية في البيع بالمزايدة تثبت للمشتري بمجرد صدور حكم رسو المزاو فاذا قصر في الوفاء فان البيع لا ينفسخ من نفسه بل يظل قائما وتباع العين على ذمته لاستيفاء الثمن ولا تزول عن المشتري ملكية العين إلا برسو المزاو من جديد على غيره ومن ثم كان

له أن يتفادى اجراءات إعادة البيع عليه حتى يرسو المزاو الثاني

المحكمة

« حيث ان السبب الأول من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية باعادة القضية إلى قاضي البيوع لاجراء بيع الصفقة جميعها هو من الأحكام التي لا يقبل استئنافها طبقا للمادة ٥٨٥ من قانون المرافعات وعلى فرض قبوله فان ميعاد استئنافها يكون خمسة أيام من تاريخ صدورها طبقا للمادة ٥٨٦ ، ولما كان المطعون ضدها الأول والثاني قد استأنفا الحكم الابتدائي الصادر ضدهما بعد مضي خمسة الأيام المقررة فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف شكلا يكون قد خالف القانون .

« وحيث ان الأحكام التي لا يقبل استئنافها هي - على ما نصت عليه المادة ٥٨٥ مرافعات - الأحكام التضمنة بمجرد تأخير البيع - والأحكام التي لا يجوز استئنافها إلا في ظرف خمسة أيام من تاريخ صدورها هي - على ما نصت عليه المادة ٥٨٦ - الأحكام التي تصدر من قاضي البيوع بايقاع البيع - ولا يجوز استئنافها إلا لعدم استيفاء الشروط المقررة أي لعيب في شكلها .

ولما كان الحكم الابتدائي قد صدر من المحكمة (لا من قاضي البيوع) في نزاع قائم بين الخصوم على تخلف المطعون ضدها الأول والثاني عن الوفاء بشرط البيع وقضى في هذا النزاع باعادة القضية إلى قاضي البيوع لاجراء البيع لما رآه المحكمة من حصول التخلف ولم يكن حكمها صادرا بتأخير البيع ولا بايقاعه فان استئنافه يكون جائزا في الميعاد العادي ويكون الحكم المطعون

فيه إذ قضي بقبول الاستئناف شكلاً لم يخالف القانون في شيء .

« وحيث ان محصل السببين الثاني والثالث ان الطاعنين تمسكوا في دفاعهم بأنهم ممن ينطبق عليهم قانون التسوية العقارية وأنهم قدموا طلبهم إلى لجنة التسوية لتخفيض ديونهم التي من بينها دين وزارة الأوقاف وتقرر قبوله شكلاً ونشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وهذا النشر يترتب عليه وقف بيع عقارات الدين ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي باعادة القضية إلى قاضي اليوع لاجراء البيع يكون مخالفاً للقانون . هذا فضلاً عن قصوره في التسيب لأنه لم يرد على دفاع الطاعنين .

« وحيث ان ما يثيره الطاعنون في هذين السببين مردود بأن قاضي اليوع لم يحل القضية على المحكمة إلا للفصل في النزاع الذي قلم بين الخصوم في شأن تخلف الطعون ضدّها الأول والثاني عن الوفاء بشروط البيع حتى إذا ثبت التخلف يقضي باعادة القضية إلى قاضي اليوع لاجراء البيع ثانية على مسؤوليتهما وإذا ثبت عدم التخلف يقضي برفض دعوى اعادة البيع ولما كانت المحكمة قد رفضت الدعوى لما رأت أنه من عدم التخلف فانه لم يكن في وسعها التعرض لما تمسك به الطاعنون من حيث استفادتهم من قانون التسوية العقارية .

« وحيث ان الطاعنين ينعون على الحكم في السبب الرابع أنه بني قضاءه بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى جنيدى محمد على الطعون ضده الثاني على أنه لم يكن ماثلاً أمام قاضي اليوع وأنه ليس للمحكمة الابتدائية أن تدخله أمامها وكان هذا يقتضي أن تحيل المحكمة الدعوى على قاضي اليوع لادخاله لا أن تقضي بعدم قبول الدعوى بالنسبة

إليه . وهذا الذي وصفه الطاعنون بأنه تناقض في أسباب الحكم مردود بأن المحكمة إنما تفصل في الدعوى بين أطرافها في حدود الخصومة المطروحة عليها .

« وحيث ان مؤدي السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه وقد قضي بالغاء الحكم الابتدائي لم يعن بالرد على الأسباب التي أقيم عليها هذا الحكم والتي استند فيها إلى آراء الفقهاء وقضاء المحاكم وهذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه تناول في أسبابه الرد على أسباب الحكم الابتدائي خلافاً لما يزعمه الطاعنون .

« وحيث ان مبنى السبب السادس أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ اعتبر أن ايداع الثمن من الراسي عليهما المزداد حتى بعد ايلعاد العين في شروط البيع مانع من اعادة البيع على مسؤوليتهما في حين أن فسخ البيع يقع حتماً بمجرد التأخير في ايداع الثمن .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ قضي برفض اعادة البيع على مسؤولية الراسي عليه المزداد رغم تأخيره في ايداع الثمن قد بني قضاءه على أن الراسي عليه المزداد حكمه حكم المشتري رضاء من حيث وجوب تطبيق القواعد العامة التي تقضي بأنه إذا خلا عقد البيع من شرط صريح في أن التخلف عن دفع الثمن يجعل العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه فإن للقاضي الذي يطلب منه فسخ البيع كامل السلطة التقديرية في هذا الشأن .

« وحيث ان المستفاد من نصوص المواد ٦٠٦ إلى ٦١٢ من قانون المرافعات أن الملكية في البيع بالمزايدة تثبت للمشتري بمجرد صدور حكم رسو المزداد فاذا قصر في الوفاء فان البيع لا يفسخ من نفسه بل يظل قائماً وتباع العين على ذمته لاستيفاء الثمن ولا تزول عن المشتري ملكية العين إلا رسو

الزاد من جديد على غيره . ومن ثم كان له أن يتفادى إجراءات إعادة البيع عليه حتى رسو الزاد الثاني ، وعلى هذا الأساس يكون الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من رفض دعوى إعادة البيع على مسئولية الراسى عليه الزاد للتخلف قد صادف حكم القانون

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن احمد عبد الحفيظ صالح قنديل افندي الشهير بعلى وآخرين وحضر عنهم الأستاذ على كمال حبشه بك ضد برسوم واصف غبريال افندي وآخرين وحضر عن الثانى الأستاذ محمد حسن وعن الثالثة الأستاذ احمد زكى رقم ٢٧ سنة ١٦ ق)

٤٠٢

٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧

رفع دعوى التزوير الفرعية لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . جوازه

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا ادعى أحد الخصام في أثناء الخصومة بتزوير ورقة أو سند من الأوراق أو المستندات التى أعلنت إليه أو قدمت إلى المحكمة واطلع عليها سواء كانت رسمية أو غير رسمية جاز له في أية حالة كانت عليها الدعوى الأصلية أن يبدى دعواه بتزوير تلك الورقة أو السند ، ومفاد هذا النص أن الادعاء بالتزوير في أثناء الخصومة وفي أية حالة تكون عليها الدعوى الأصلية إنما هو إثارة لمسألة فرعية مدنية فهى بهذا الوصف

تدخل في دائرة نظر قاضي الأصل الذى تفرعت عليه ويجرى عليها حكم هذا الأصل فان كان الادعاء بالتزوير حاصلًا أثناء الخصومة في مرحلتها الاستئنافية كان الفصل في أمره للمحكمة الاستئنافية صاحبة الولاية على الخصومة الأصلية .

المحكمة

« من حيث ان مبني الطعن في الحكم الصادر في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٤١ أنه إذ قبل دعوى التزوير خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجهين أولهما — لأنها رفعت لأول مرة إلى محكمة الاستئناف في حين أنه كان يتعين تقديمها إلى المحكمة الابتدائية شأنها في ذلك — ولو كانت فرعية — شأن كافة الدعاوى حتى لا يحرم الخصم إحدى درجتي التقاضي وثانيهما — لأنها غير ذات فائدة لرافعها ولا منتجة في الدعوى الأصلية لأن العقد المطعون فيه ليس حجة على الطاعن الذى لم يكن طرفا فيه .

« ومن حيث انه عن الوجه الأول فان المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات تنص على انه « إذا ادعى أحد الخصام في أثناء الخصومة (Incidemment) » « بتزوير ورقة أو سند من الأوراق أو المستندات » « التى أعلنت اليه أو قدمت إلى المحكمة أو اطلع » « عليها سواء كانت رسمية أو غير رسمية جاز له » « في أية حالة كانت عليها الدعوى الأصلية أن » « يبدى دعواه بتزوير تلك الورقة أو السند بتقرير » « يحرم في قلم كتاب المحكمة . . . » ومفاد هذا النص أن الادعاء بالتزوير أثناء الخصومة وفي أية حالة تكون عليها الدعوى الأصلية إنما هو إثارة لمسألة فرعية مدنية فهى بهذا الوصف تدخل في دائرة نظر قاضي الأصل المدنى الذى تفرعت عليه ويجرى عليها حكم هذا الأصل فان كان الادعاء

بالتزوير حاصلًا أثناء الخصومة في مرحلتها الاستئنافية كان الفصل في أمره للمحكمة الاستئنافية صاحبة الولاية على الخصومة الأصلية . ومن ثم جعلت المادة ٢٨٢ مرافعات من شرائط قبول أدلة التزوير أن تكون منتجة بالنسبة للحكم في الدعوى الأصلية فدلّت بذلك على أن المحكمة التي تنظر في قبول الأدلة هي بذاتها التي تنظر في الدعوى الأصلية لأنها أقدر من سواها على تعرف مدى هذه الصلة وخولت المادة ٢٩٢ مرافعات محكمة الدعوى الأصلية سلطة الحكم برد وبطلان أية ورقة يتحقق لها أنها مزورة ولو لم تقدم إليها دعوى بتزويرها فدلّت على أن لمحكمة الدعوى الأصلية سلطة الفصل في مسألة التزوير . ورسمت المادة ٢٩٠ مرافعات الاجراء بعد الانتهاء من تحقيق مادة التزوير بأن يكلف الخصم طالب التعجيل خصمه بالحضور أمام المحكمة للحكم في مسألة التزوير ثم الحكم من بعده في الدعوى الأصلية بغير اقتضاء لتكليف جديد فدلّت على أن المحكمة التي تقضي في مسألة التزوير هي بذاتها التي تقضي في الدعوى الأصلية وبغير تكليف جديد وخولت المادة ٢٥٤ مرافعات سلطة التحقيق في حالة انكار الخط أو الامضاء أو الختم للمحكمة التي تنظر الدعوى الأصلية فدلّت على منحي المشرع في دعوى التزوير وهي من صور الطعن في صحة الخط أو التوقيع .

هذا ولما كانت الخصومة المطروحة على محكمة الاستئناف هي حالة من الحالات التي تكون عليها الدعوى كان ابداء الدعوى بالتزوير أمامها جائزا وتعين أن تكون هي التي تنظرها كالخصومة الأصلية سواء بسواء . وليس في ذلك تفويت للدرجة من درجتي التقاضي على أحد من أصحاب الشأن فمسألة التزوير في حقيقتها ليست إلا دفاعا موضوعيا منضبا

على مستندات الدعوى وليست من قبيل الطلبات الجديدة التي يتمتع وفقا للمادة ٣٦٨ مرافعات تقديمها لأول مرة في الاستئناف ، ومن أجل ذلك يكون هذا الوجه غير صحيح .

« ومن حيث انه عن الوجه الثاني فهو قائم على دفع جديد مقدم لأول مرة أمام هذه المحكمة إذ لم يثبت أن الطاعن تحدى به أمام محكمة الموضوع ومن أجل ذلك يكون هذا الوجه غير مقبول .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعا بالنسبة إلى الحكم الصادر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٤١ .

« ومن حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم الصادر في ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٣ الذي قضي بالرد والبطلان أنه جاء قاصر الأسباب إذ لم يبين عناصر الدعوى بيانا كافيا .

« ومن حيث ان كل ما جاء في أسباب الحكم هي الآتي . « من حيث انه تبين من تقريرى » « الحيرين أن أرقام الأطوال حصل فيها تغيير » « أما القول بأن هذا التغيير حصل من نفس » « الكاتب وب نفس القلم وفى نفس الوقت فلا يمكن » « الأخذ به لعدم ثبوت ذلك من التقريرين ولعدم » « قيام الدليل على صحته على وجه قاطع فيبقى أن الظاهر » « الثابت هو حصول تغيير فى الرقمين المطعون » « فيهما وكان من الممكن لكاتب العقد اثبات هذه » « الحدود بعد تغييرها بالكتابة مع الأرقام فلم » « يفعل ومع ثبوت التغيير وعدم اثبات أنه حصل » « فى نفس الوقت لا يمكن التعويل على صحة هذه » « الأطوال ضد مصلحة المستأنف ولذلك تكون » « هذه الأرقام مشوبة بالتغير ولا تعتمد المحكمة » « عليها ويتعين لذلك رد وبطلان السند المطعون »

« فيه فيما يختص بتحديد الحدين البحرى والقبلى »
« بالنسبة للمستأنف » .

« ومن حيث ان هذا الذى أورده الحكم ليس فيه بيان لدفاع الطرفين ثم أنه مع تعدد الخبراء الذين أدلوا برأيهم فى الدعوى أقام قضاءه على (تقريرى الخيرين) دون أى بيان آخر فى حين أنه ثابت بوقائع الحكم أن فى الدعوى تقريرين أحدهما من الخير المنتدب والآخر من خيرين استشاريين بما لا يفهم معه هل هو اعتمد كلا التقريرين مع ما ثبت فى الوقائع من أن المحكمة فتحت باب المرافعة فى الدعوى لمناقشة الخير المنتدب فى تقريره والخيرين الاستشاريين فى تقريرها ولهذا التجهيل والقصور يتعين نقض هذا الحكم وإحالة الدعوى إلى دائرة أخرى من دوائر محكمة استئناف مصر للفصل فيها من جديد .

(طعن ابراهيم محمد عوض الحرارى افندى وحضر
الاستاذ سليمان عبد الحليم اليماني ضد عبد المسيح جرجس
افندى رقم ١٠٠ سنة ١٦ ق)

٤٠٣

٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧

١ — طعن . سبيه . عدم التمسك به أمام محكمة
الموضوع . مخالفة أقوال الشهود للثابت بالتحقيق
٢ — القرائن . تقديرها

المبادئ القانونية

١ — إذا أثبت الحكم الابتدائى أن
شهود المطعون ضدهم شهدوا بوضع يدهم ومورثهم
من قبله على عين معينه . وأخذ الحكم المطعون
فيه بهذا الذى أثبتته المحكمة الابتدائية فى

حكمها — فان الطاعن اذا لم يقدم صورة رسمية
من محضر التحقيق يستدل بها على أن الذى
أثبتته الحكم عن شهادة الشهود مخالف للشهادة .
كما اذا لم يقدم صورة رسمية من أوراق المرافعات
الدالة على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن
وضع يد خصومه ومورثهم انما كان بصفتهم
مستحكرين . فان طعنه يكون لا سند له .

٢ — لا رقابة لمحكمة النقض على قاضى
الموضوع فى تقديره لقرينة من شأنها أن تؤدى
الى الدلالة التى استخلصها منها .

المحكمة

« حيث ان الطعن بنى على أسباب ثلاثة محصل
السبب الأول منها أن الحكم المطعون فيه جاء
قاصرا من وجهين أولهما أنه اعتمد فى قضاؤه برفض
الدعوى على شهادة شهود المطعون ضدهم فى حين
أنهم لم يشهدوا بوضع اليد على ذات الأرض المتنازع
عليها بل على مجرد اقامة مورث المطعون ضدهم
بالمنزل القائم عليها والوجه الآخر أنه أغفل الرد
على ما تمسك به الطاعن من أدلة ومستندات تقطع
فى أن وضع يد مورث المطعون ضدهم وأخته منتهى
بنت حسن لم يكن إلا بصفتهما مستحكرين لأرض
النزاع لا مالكين كما أغفل الرد على طلب الطاعن
إحالة الدعوى من جديد على التحقيق لإعلان
شهود نظار الوقف الذين حال دون اعلانهم أمام
محكمة الدرجة الأولى اشتغال النظار باستبدال عين
الوقف .

« وحيث ان الحكم الابتدائى أثبت أن
شهود المطعون ضدهم شهدوا بوضع يدهم ومورثهم
وأخته من قبله على المنزل أرضا وبناء وقد أخذ

الحكم المطعون فيه بهذا القى أثبتته المحكمة الابتدائية في حكمها ، ولما كان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من محضر التحقيق ليستدل به على أن القى أثبتته الحكم عن شهادة شهود المطعون ضدهم مخالف للشهادة ولا هو قدم صورة رسمية من أوراق المرافعات الدالة على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن وضع يد مورثهم وسلفه إنما كان بصفتها مستحكرين فإن ما يأخذه على الحكم المطعون فيه في الوجه الأول من هذا السبب والشرط الأول من الوجه الآخر لا سند له . أما ما يأخذه عليه في الشرط الثاني من الوجه الآخر فغير مقبول لأنه لم يرد في تقرير الطعن بل أثر لأول مرة في مذكرة الطاعن .

« وحيث ان السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف المادة ٧٩ من القانون المدني لأنه اعتبر المطعون ضدهم مالكين بالتقادم رغم أن وضع يدهم إنما كان بسبب الاحتكار ورغم أنه لم يصدر منهم أو من مورثهم أو بمن تلقى هو الحق عنه تصرف من شأنه تغيير صفتهم من محتكرين إلى مالكين . ثم أن الحكم أخطأ إذ اعتبر أن دفع رسوم الحفر يصلح دليلاً على وضع اليد .

« وحيث أن محكمة الموضوع اعتبرت المطعون ضدهم مالكين بالتقادم تأسيساً على ما أثبتته في حكمها من أنهم ومورثهم وأخته من قبله وضعوا اليد بصفتهم ملاكاً على ما استخلصته هي من شهادة شهودهم مؤيدة بمستنداتهم ومن عجز الطاعن عن تقديم ما يدل على أنهم كانوا محتكرين ومن ثم لا مخالفة للقانون ويكون الوجه الأول من هذا السبب مردوداً . أما عن الوجه الآخر فإن المحكمة قد اتخذت من دفع رسوم الحفر وعوائد الملك قرينة مؤيدة لشهادة شهود المطعون ضدهم على

وضع اليد ولا رقابة لمحكمة النقض على قاضي الموضوع في تقديره لقرينة من شأنها أن تؤدي إلى الدلالة التي استخلصها هو منها .

« وحيث ان السبب الثالث حاصله أن الحكم المطعون فيه — إذ قال أن وصف المنزل القائم على أرض النزاع في شهادة المكلف بأنه محكر إنما كان بإذن صادر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٣٦ تنفيذاً لاجراءات القسمة بين وقف الجداوى والوقفين الآخرين وأنه لم يثبت أن أرض المنزل المذكور كانت مرصودة في سجلات العوائد على أنها محكرة قبل سنة ١٩٣٤ — ناقض الثابت بهذه الشهادة وأنه — إذ قال أن المرحوم محمود حسن المطيعي مورث المطعون ضدهم لم يكن حاضراً عند تحرير محضر التسليم المؤرخ في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٣٣ ناقض الثابت بهذا المحضر .

« وحيث انه ورد بالشهادتين الصادرتين من من مصلحة الأموال المقررة في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٧ و ٨ من مارس سنة ١٩٤٢ والمقدمتين من الطاعن أن « الملك ١ — بحارة السياس » « شياخة معروف قسم عابدين مكلف باسم » « الحرمة منتهى بيت حسن وصدر اذنان / ٣٣٥ » « و / ٣٣٦ عابدين سنة ١٩٣٥ مؤرخان ١٩ » « من أغسطس سنة ١٩٣٦ بالتأشير بان الأرض » « اللقاه عليها مباني هذا الملك اختص بها وقف » « المرحوم حسن بك على الجداوى بناء على حكم » « استثنائي صادر من محكمة مصر الابتدائية » « الأهلية بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٣٠ ومسجل » « بتاريخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٣٥ / ٦٠٣٩ » « وعلى محضر الفرز والتجيب والتسليم المسجل » « بتاريخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٣٥ نمرة » « ٦٠٣٧ وهو منزل بالحكر أربعة أدوار » « . . . الخ » . وجاء بمحضر تسليم ١٣ من

سبتمبر سنة ١٩٢٢ — الذى قدم الطاعن صورة رسمية منه — على لسان المحضر الذى قام بالتسليم « أنا السيد رشدى المحضر بمحكمة عابدين » « الأهلية توجهت في تاريخه إلى معروف قسم » « عابدين بمصر وبها تقابلت مع شيخها الحاج » « حسن البلاح وحضرة أحمد بك كمال الخير » « المتدب لمساعدتنا في التنفيذ وارشادنا الى » « الأنصبة المطلوب تسليمها إلى عائلة المهدي » « ونظار وقف الجداوى حسب تقرير القسمة » « المينة بتقرير الخبراء الثلاثة الذى كان حضرته » « أحدهم وبعد تطبيق التقرير والرسم على » « الطبيعة بعرفتنا وبحضور السيد مصطفى بك » « مكرم الذى عرف أنه وكيل عن أحد الدعين » « وباقي الموقعين على هذا المحضر . . . » وبعد أن سلم المحضر نصيب عائلة المهدي قال ، « ثم انتقلنا إلى نصيب وقف الجداوى وسلته » « حسب البيان الآتى بعد لنظار وقفه . . . » وبعد أن بين هذا النصيب قال أن « مسطح » « الأرض التى سلت لنظار وقف الجداوى هو » « ٩٤٨ و ١١٩٩٧ مترا مربعا مشغولة جميعها » « بمبانى مملوكة لكل من محمد محمد حسين » « وأبو العلا محمد وشركاه والست فايقة محمد » « وورثة سيد محمد عطا الله وورثة خليل حسن » « وأحمد أفندى سالم وعطيه جرجس وشركاه » « والحاج محمد على عرفه وعثمان حسن وشركاه » « وورثة الحاج أحمد عبدالعال وورثة محمد الحبشى » « والحاج حسن أحمد الملاح وشركاه وحسن » « محمد أفندى موسى وشركاه وأحمد شلبي » « وشركاه وعلى محمد والست هانم محمد السمسار » « وهديّة على شلبي درويش وهانم فائد ومحمود » « حسن . . . الخ وقد تنبه على جميع الحاضرين » « بأنه قد صار تسليم الأرض المذكورة إلى »

« نظار وقف الجداوى الذين أقروا بالاستلام » « ولم يوجد معترض ولا متظلم للآن » ثم وقع المحضر والخير أحمد كمال بك والأستاذ عبد الحميد حمدى الحامى وأحمد أفندى سالم عن عائلة المهدي ونظار وقف الجداوى والشهود حسين كمال وعبد الجليم حسن وعبد الرحمن شوقي ومحمد أنور الخير ومحمد عبد العزيز الألفى والسيد عبد الفضيل . وقد استخلص الحكم المطعون فيه من شهادتى المكلف أن وصفها العقار فيها بأنه محكر إنما كان نتيجة للاذن الصادر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٣٦ بتنفيذ اجراءات القسمة التى لم يكن المطعون ضدهم وسلفهم طرفا فيها هذا فضلا عن أنه لم يثبت أن العقار كان موصوفا بهذا الوصف في سجلات العوائد قبل سنة ١٩٣٤ كما قال الحكم أنه لم يثبت بمحضر التسليم المؤرخ في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ أن المرحوم محمود حسن المطبجى حضر أثناء التسليم ولا صدر منه في محضره أقوال تفيد اعترافه بحق لوقف الجداوى وليس فيما قاله الحكم ما يناقض الثابت بشهادتى التكليف ولا بمحضر التسليم .

« وحيث انه يبين مما تقدم أن أسباب الطعن على غير أساس فيتعين رفضه .

(طعن محمد محمود خليل بك بصفته وحضر عنه الأستاذ حنق أبو العلا ضد ورثة المرحوم محمود حسن المطبجى وحضر عنهم الأستاذ ابراهيم رياض رقم ١٠٨ سنة ١٦ ق)

٤٠٤

٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧

بيع العقار لعدم إمكان القسمة . زيادة العشر . جوازها .

المبدأ القانونى

في حالة بيع العقار بالحكمة لتعذر قسمته

بين الشركاء يجوز لكل أحد استئناف الزيادة سواء أكان من أرباب الديون المسجلة أو من الدائنين بسند واجب التنفيذ أم لم يكن .

المحكمة

« من حيث ان حاصل الطعن ان الحكم المطعون فيه — إذ أجاز للمطعون ضده الثالث زيادة العشر وهو ليس من أرباب الديون المسجلة ولا من الدائنين بسند واجب التنفيذ — خالف اللادتين ٦٢٦ و ٦٢٧ من قانون المرافعات .

« ومن حيث ان الشارع جمع أنواع البيوع التي تجري على العقار بالمحكمة في فصل واحد هو الفصل السادس من الباب التاسع من قانون المرافعات وقسم هذا الفصل أقساما أفرد بعضها للبيع على المدين المزروع ملكيته وبعضها لبيع عقار المفلس والقاصر والبعض الآخر لبيع العقار اختيارا ويعه على الشركاء لتعذر قسمته بلا ضرر — ثم هو إذ تحدث عن إعادة البيع بسبب الزيادة على الثمن الذي رسا به المزاد جاء حديثه عنها إما اباحة مطلقة كما في حالة البيع لزعم الملكية مادة ٥٧٨ وفي حالة بيع عقار المفلس والقاصر مادة ٦١٩ وإما بعبارة تشعر بأن الاباحة المطلقة هي الأصل والحد منها هو الاستثناء كما في حالة البيع الاختياري مادة ٦٢٧ — فهو بذلك يكون قدينا أن الأصل عنده في بيع العقار بالمحكمة جواز استئناف الزيادة فيه تقديرا منه ان الزيادة الأولى لاتصل في الغالب بالمبيع إلى قيمته الحقيقة فأجاز استئنافها مراعاة لمصلحة المالكين ودائتهم . وهو إن كان في خصوص البيع الاختياري قصر جواز التقرير بالزيادة على أرباب الديون المسجلة والدائنين بسند واجب التنفيذ فذلك لأن زمام البيع في هذه الحالة هو كله في يد البائع وحده وله من كمال الأهلية

والاختيار ومن إمكان العمل على ابلاغ المبيع قيمته ما ليس للمدين المزروع ملكيته ولا للشريك المبيع عقاره عليه ولا للمفلس ولا للقاصر .

« ومن حيث انه عن القول بأن المادة ٦٢٦ حيث تقول « إذا لم تمكن قسمة العقار بغير ضرر يباع على حسب القواعد المقررة لبيع العقار اختيارا » توجب بعموم نصها إعمال كل أحكام البيع الاختياري ومنها الحكم الوارد بالمادة ٦٢٧ في البيع على الشركاء — فهو مردود بأن الشارع إذ جمع بين البيعين المذكورين في قسم واحد افتتحه بالمادة ٦٢٠ بالتحدث عن إجراءات البيع الاختياري وعقوبها بالمادة ٦٢١ فأباح فيها لكل شريك في عقار أن يطلب قسمته ثم بالمادة ٦٢٦ التي قال فيها ان العقار المشترك يباع حسب القواعد المقررة للبيع اختيارا ثم أورد في آخر الفصل المادة ٦٢٧ التي تحدث فيها عن حكم استئناف الزيادة في البيع الاختياري — ان الشارع يكون قد بين بهذا السياق أنه لا يرمى إلى إجراء حكم المادة ٦٢٧ على حالة بيع العقار المشترك وإلا لكان جعل تلك الاحالة على قواعد البيع الاختياري المقررة بالمادة ٦٢٦ لاحقة للمادة ٦٢٧ لاسابقة عليها « ومن حيث ان حاصل ما تقدم أن في حالة بيع العقار بالمحكمة لتعذر قسمته بين الشركاء يجوز لكل أحد استئناف الزيادة سواء أكان من أرباب الديون المسجلة أو من الدائنين بسند واجب التنفيذ أم لم يكن . ثم يكون الحكم المطعون فيه إذا جاز للمطعون ضده الثالث زيادة العشر — قد صادف حكم القانون .

(طعن على مصطفى الميحي افندي وحضر عنه الأستاذ أحمد فهمي رفعت ضدا لآنسة فردوس محمد مصطفى الميحي وآخر رقم ١٠٤ سنة ١٦ ق)

٤٠٥

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧

قرينة قضائية - تقدير محكمة الموضوع

لمبدأ القانوني

إذا حصلت المحكمة من شهادة شاهدي المطعون ضده وأحدهما قريب الطرفين بأنهما لا يعرفان أن محجور المطعون ضده مدين للطاعن إحدى القرائن على صورية الدين المدعى به كانت في حدود حقها الذي يحولها أن تستمد من واقع الدعوى ما تراه من القرائن القضائية المؤدية عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها

المحكم

«حيث ان الطعن بني على أن الحكم معيب التسبب من أوجه . أولها - أنه أثبت على الطاعن علمه باجراءات الحجر وهذا أمر لا مأخذ له في الدعوى فلا الخصم قدم دليلا عليه ولا التحقيق الذي تم يمكن أن يؤدي اليه . الثاني - أنه استدل على صورية سند الطاعن بأن الشاهدين اللذين استشهدهما المطعون ضده شهدا بأنهما لا يعلمان شيئا عن الدين وهذا استدلال فاسد . لأن كون الشاهدين لا يعلمان شيئا عن دين الطاعن ليس من شأنه أن يؤدي إلى اعتباره دينا سوريا إذ الصورية صفة وجودية لا تثبت إلا بشهادة ايجابية تفيدها أو تدل عليها الثالث أنه بني على أن الأوراق المقدمة من الطاعن لا تفيد أن المعاملة التجارية التي تمت بينه وبين محجور المطعون ضده كان من شأنها أن تؤدي إلى مديونية الطاعن بالمبلغ المطالب به كله . وهذا بناء فاسد ينقضه الثابت في ذات سند الدين من «أن القسمة نقدية وثمان غلال»

وهو صريح في أن الدين ليس سببه كله الاتجار وحده بل سببه الاتجار والاستقراض معا ثم أن الطاعن إذا كان قد قدم أوراقا مثبتة لاتجار محجور المطعون ضده معه في الغلال فهو انما قدم هذه الأوراق ليستدل بها على جدية دينه وعلى كون هذا الدين سابقا على الحجر ولم يقدمها قط ليثبت بها أن دينه كله مصدره اتجار محجور المطعون ضده معه

«وحيث ان المحكمة لم تقم قضاءها برفض دعوى الطاعن على مجرد تعامله مع محجور المطعون ضده مع علمه باجراءات الحجر بل أقامته على صورية الدين الذي يدعيه وعلى أن السند الذي حرر اثباتا لهذا الدين انما حرر بعد الحجر بتواطؤ بين الطاعن والمحجور عليه ومن ثم كان الوجه الأول مرفوضا .

«وحيث انه عن الوجه الثاني فان المحكمة إذ حصلت ان شهادة شاهدي المطعون ضده وأحدهما قريب الطرفين بأنهما لا يعرفان أن محجور المطعون ضده مدين للطاعن إحدى القرائن على صورية الدين المدعى به كانت في حدود حقها الذي يحولها أن تستمد من واقع الدعوى ما تراه من القرائن القضائية المؤدية عقلا إلى النتيجة التي انتهت اليها وعلى ذلك يكون هذا الوجه مرفوضا أيضا .

«وحيث انه عن الوجه الثالث فان الحكم انما بني كما سلف القول على صورية سند الطاعن وكونه تحرر بتواطؤ بينه وبين المحجور عليه ومتى كان هذا هو رأي المحكمة في السند فلا عليها إذ هي لم تعتد بما جاء فيه مفيدا أن سبب المديونية الاتجار والاستقراض معا ولا إذ هي قالت فيما قالته دفعا لدعوى الطاعن أن ما قدمه من الأوراق للاستدلال بها على اشتراك محجور المطعون ضده في تجارة الغلال لا يفيد أن هذا الاتجار كان من شأنه أن

الحكومة ان بالحق وان بالبطل ذلك لأن مهمة الحكومة إنما هي رعاية المصالح العامة . وعلى هذا لا يكون حق الفصل شرعياً إلا لاعتبارات أساسها المصلحة العامة ولأسباب جدية قائمة بذات العامل المستغنى عنه . وإن عدت الحكومة هذه الحدود فصدر الفصل عن هوى كان ذلك منها عملاً غير مشروع مخالفاً للقانون .

٣ — إذا ما ادعى على الحكومة بالعدوان في الفصل كان على المدعى عبء الإثبات لأن البيئة على من ادعى .

٤ — ان نص المادة ٨ من الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ تضمن الجزاءات التأديبية وذكر فيها الرقت (وعبر عنه في النص الفرنسي بلفظ Revocation) ثم نص في المادة ٩ بأن المستخدم Employé لا يمكن رفته (وفي الفرنسي عبر عنه هنا بلفظ Renvoi) في سائر الأحوال (en aucun cas) الا بموافقة مجلس الإدارة . فمدلول الرقت الوارد في المادة ٨ هو الفصل التأديبي ومدلوله في المادة ٩ هو الفصل على وجه العموم أيا كانت أسبابه وظروف أحواله وهو المصطلح على تسميته بالإدارى الذى يقع بغير المحاكمة التأديبية

٥ — الموظف Fonctionnaire هو من كان في عرف القانون معيناً بأمر عال والمستخدم employé هو من كان في عرف القانون معيناً بغير أمر عال .

يحقق مديونية المحجور عليه للطاعن في مثل المبلغ المدعى به ولهذا يكون الوجه الثالث مرفوضاً أيضاً .

(طعن محمود رشدى احمد ضد احمد نجيت افندى بصفته رقم ١٢٤ سنة ١٦ ق)

٤٠٦

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧

- ١ — حق الحكومة في تعيين الموظفين وفصلهم
- ٢ — معنى الحق المطلق في فصل الموظفين
- ٣ — إثبات العدوان في الفصل
- ٤ — الرقت والفصل . معناهما
- ٥ — الموظف والمستخدم . الفرق بينهما
- ٦ — إلغاء القيد الوارد على حق الحكومة في فصل المستخدم

المبادئ القانونية

١ — إن المسئولية الواقعة على الحكومة عن إدارة الشؤون العامة ورعاية مصالح الدولة تقضي بأن يكون لها وحدها حق اختيار من ترى فيهم الصلاحية لمعاونتها على أداء مهمتها وحق مراقبة أحوالهم وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لهذه المعاونة وحق الانفراد بتقدير عدم صلاحيته — وتلك الحقوق من الحقوق الأساسية المطلقة الثابتة للحكومة بحكم القانون الطبيعى بلا حاجة إلى أن ينص قانون خاص عليها إذ هي نتيجة حتمية لمسئوليتها ولازمة من لوازمها الضرورية

٢ — ليس معنى هذا الحق أن تستعمله

٦ — ان الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ نزع من مجلس الإدارة والتأديب صفة كونه مجلس إدارة . وبهذا ألغى الوارد فى المادة ٩ منه المتضمنة للقيد الوارد على حق الحكومة المطلق فى فصل المستخدم .

المحكمة

« من حيث ان الطعن يبنى على أربعة أسباب .
« ومن حيث ان الوجه الأول من السبب الأول يتحصل فى أن المحكمة إذ قضت برفض الدعوى أسست ذلك على أن فصل الطاعن لم يقع مخالفا للقانون مع أنه مخالف له إذ كان بقرار من مجلس الوزراء بلا موافقة من مجلس التأديب مع أن الطاعن ليس من طبقة الموظفين الخاضعين لأحكام الأمر العالى الصادر فى ١٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ بل هو من طبقة المستخدمين العاملين بالأمر العالى الصادر فى ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٢ الذى تقضى المادة ٩ منه بعدم امكان فصلهم إلا بموافقة مجلس التأديب .

« ومن حيث انه لما كانت كل مسئولية تستلزم حتما وبطبيعة الحال تمسك متحملها من وسائل القيام بأعبائها كانت المسئولية العظمى الواقعة على الحكومة عن ادارة الشؤون العامة ورعاية مصالح الدولة قاضية بأن يكون لها وحدها حق اختيار من ترى فيهم الصلاحية لمعاونتها على أداء مهمتها — وحق مراقبة أحوالهم وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لهذه المعاونة — وحق الاشراف بتقرير عدم صلاحيته وتلك الحقوق الأساسية المطلقة الثابتة للحكومة بحكم القانون الطبيعى بلا حاجة إلى أن ينص قانون خاص عليها إذ هى نتيجة حتمية لمسئوليتها ولازمة من لوازمها الضرورية —

ثم لما كانت ادارة شؤون الدولة على خير حال تقتضى أن يكون عمال الحكومة وجمهور الناس مطمئنين إلى أخذها بالعدل وتحريرها وجه المصلحة العامة فى اجراءاتها فتتحققا لهذا الاطمئنان وانتصافا من نفسها عمدت الحكومة إلى وضع قواعد لضبط أمور الاستخدام العام إما بأوامر عالية وقوانين وإما بقرارات من الهيئة الكلية للحكومة أى مجلس الوزراء الذى هو بحكم الدستور مهيم على مصالح الدولة واما بقرارات ومنشورات من وزارة المالية وهى الهيئة القوامية على علاقة الحكومة بها لها من الناحية المالية لكن ذلك من الحكومة لا يعدو أن يكون تنظيما لاستعمال حقوقها فى اختيار عمالها وفصلهم وتحديد علاقاتها بهم وليس هو تنازلا عن تلك الحقوق اللازمة لمسئوليتها الثابتة أبدا لها وبهذا الاعتبار جاءت الأوامر العالية والقوانين المتعلقة بمجالس ومحاكم التأديب حيث تشير إلى ما للحكومة من الحق المطلق فى فصل عمالها بلا حاجة إلى المحاكم التأديبية .

« ومن حيث ان المعنى المراد يكون هذا الحق مطلقا هو تفرد الحكومة بتقدير صلاحية العامل للعمل وبتقدير استمرار أو عدم استمرار استعانتها به ، وليس معناه أن لها أن تستعمله ان بالحق وان بالباطل على حد سواء . ذلك أن مهمة الحكومة إنما هى رعاية المصالح العامة وإذ كان حق الفصل إنما ثبت لها بموجب هذه الرعاية وعلى أساسها تقوم بها بالعدل وللخير العام فان هذا الحق لا يكون مشروعا للحكومة إلا فى حدود تلك الرعاية فحسب أى اعتبارات أساسها المصلحة العامة ولأسباب جدية قائمة بذات العامل المستغنى عنه ، وان عدت الحكومة هذه الحدود فصدر الفصل عن هوى كان ذلك منها عملا غير مشروع مخالفا للقانون . فاذا ما ادعى عليها بالعدوان كان على المدعى عبء الاثبات لأن

البيئة على من أدعى .

« ومن حيث ان الطاعن يستند في دعواه إلى المادة ٩ من الأمر العالي الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ التي تقول «لا يمكن في سائر الأحوال» رقت المستخدم إلا بموافقة رأى مجلس الادارة» « على ذلك » .

« ومن حيث ان الحكم الابتدائي . الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه في هذا الخصوص — قضى برفض الدعوى على أساس أن للحكومة الحق المطلق في فصل كل عامل من عمالها واحالته على المعاش بقرار من مجلس الوزراء سواء في ذلك الموظف والمستخدم مستندا في ذلك إلى أمرين . الأول أن الرقت المعنى في المادة ٩ إنما هو الفصل التأديبي بسبب سوء السلوك أو التقصير في الواجب — والآخر أن المادة ١٤ من الأمر العالي الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ بإنشاء المحكمة العليا التأديبية تقول « أحكام أمرنا هذا لأمس » « ماللحكومة من الحق المطلق في رفع أى موظف » « من وظيفته بدون توسط المحكمة العليا التأديبية » « ففى عموم نصها خولت الحكومة حقا مطلقا في فصل جميع عمالها أيا كانوا بدون توسط مجلس التأديب .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فهم معنى الرقت الوارد في المادة ٩ من أمر ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ ذلك أن هذا الأمر نص على الجزاءات التأديبية في المادة ٨ منه وذكر فيها الرقت وعبر عنه في النص الفرنسى بلفظ *revocation* ثم قضى في المادة ٩ بأن المستخدم *emPloye* لا يمكن رفته وفي الفرنسى عبر عنه هنا بلفظ *Renvoi* في سائر الأحوال *en aucun cas* إلا بموافقة مجلس الادارة . وذلك يفيد أن مدلول الرقت الوارد في المادة ٨ هو الفصل التأديبي وان

مدلول الرقت الوارد في المادة ٩ هو الفصل على وجه العموم أيا كانت أسبابه وظروف أحواله فيشمل الفصل التأديبي والفصل المصطلح على تسميته بالاداري الذي يقع بغير المحاكمة التأديبية — ويفيد أن حق الفصل صار مقيدا بموافقة مجلس الادارة بالنسبة إلى المستخدم المعامل بهذا الأمر العالي .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ أيضا فهم مدلول المادة ١٤ من أمر ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ . أما أولا فلأن المقصود فيها بلفظ كل موظف وفي النص الفرنسى *fontionnaire* هو كل من تجاوز حالتهم على المحكمة العليا التأديبية وأولئك هم المعينون بأمر عال وخدم لا كل عمال الحكومة على السواء بدليل أن المادة ١٢ من الأمر نفسه قالت « لاتتبع أحكام أمرنا هذا في » « حق المستخدمين السارية عليهم أحكام أوامرنا » « الصادرة في ١٠/٤/١٨٨٣ و ٢٤/٥/١٨٨٥ » « ١٩/٢/١٨٨٧ المختصة بمجالس التأديب » . ومن ثم يكون تعميم مدلول لفظ موظف ، وهو في عرف القانون المعين بأمر عال ، حتى يشمل المستخدم ، وهو في عرف القانون المعين بغير أمر عال ، مخالفا كل المخالفة لعرف القانون ولهذا الأمر العالي بالذات — وأما ثانيا فلأن المعنى المتجلى من عبارة المادة ١٤ من أمر ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ ليس هو تحويل الحكومة حقا لم يكن لها من قبل بل تقرير أن الأمر المذكور لم يرد قيد على ذلك الحق المطلق الثابت أبدا للحكومة في فصل الموظف متى رأت أنه أصبح غير صالح للعمل ، وان انشاء المحكمة العليا التأديبية ليس من شأنه أن يجعل فصل الموظف موقوفا على موافقتها بل الأمر للحكومة ان شاءت حاكت الموظف تأديبيا أمام تلك المحكمة وان شاءت فصلته بلا محاكمة تأديبية .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه ان يكن - على ما تقرر آنفاً أخطأ في تبرير قضائه فان هذا القضاء قد صادف حكم القانون إذ هو مستقيم على أساس قانوني آخر . ذلك أن الأمر العالي الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ إذ كان في المادة ٩ منه اشترط في فصل الموظف موافقة رأى مجلس الادارة فانه كان فيما سبق من مواد قد نص على انشاء مجلس يسمى مجلس الادارة والتأديب وجعل له اختصاصات ادارية باعتباره مجلس ادارة واختصاصات تأديبية باعتباره مجلس تأديب . لكن بعد ذلك صدر أمر عال في ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ ناصاً في المادة الأولى منه على أنه جاء « بتعديل نصوص أمر ١٠/٤/١٨٨٣ المتعلقة » « بتشكيل مجالس الادارة والتأديب وسير أعمالها » ثم أورد التعديل في باقي المواد وهو يقضي بأن مجلس الادارة والتأديب لم يعد إلا مجلس تأديب فقط ولم يبق له إلا الاختصاصات التأديبية دون الادارية التي كانت له لما كان مجلس ادارة وتأديب معا ، ومن ذلك يبين أن الامر العالي الأخير نزع من مجلس الادارة والتأديب صفة كونه مجلس إدارة ، وبذلك يكون قد ألغى جميع أحكام الأمر العالي الأول المعتبر فيها كونه مجلس إدارة ومنها الحكم الوارد في المادة ٩ منه ومن ثم يكون اشتراط موافقة مجلس الادارة على فصل المستخدم وهو القيد الذي كانت أورده هذه المادة على حق الحكومة المطلق في ذلك - قد زال بزوال مجلس الادارة فعاد للحكومة حق فصل المستخدم مطلقاً كما كان .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الوجه الأول من السبب الأول من الطعن مرفوضاً .

« ومن حيث ان الوجه الآخر من السبب الأول والثاني يتحصلان في أن فصل الطاعن من

وظيفته بنى على ورود تقارير باتصاله بهيئات غير مرغوب في تسرب الأخبار إليها مع أنه كان قد أدخل من عمله بادارة الطيران منذ ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٣٩ وندب إلى الادارة العامة بوزارة الدفاع ولم يعهد إليه بأى عمل فيها ولما كان اتصال الطاعن بمختلف الهيئات سواء المرغوب عنها أو فيها هو من مقتضيات عمل وظيفته فان فصله بسبب هذا الاتصال يكون مخالفاً للقانون ثم ان عدم قيام الطاعن بأى عمل يجعله ألاجل للتخوف من افشائه أى سر وألا سبب يدعو لاحالته على المعاش . ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم أقيم على واقعة غير ثابتة ولا سند لها في أوراق الدعوى وهي ورود تقارير باتصال الطاعن بهيئات غير مرغوب في تسرب الأخبار إليها وقد أنكر الطاعن وجود أى تقرير في حقه وتحدى الوزارة أن تقدم تلك التقارير فلم تفعل وعلى الرغم من ذلك أتمت المحكمة مشروعية فصله على هذه الواقعة المختلفة .

« ومن حيث ان هذا الذى يشير الطاعن مردود كله بأن الحكم لم يقم قوله بمشروعية فصله على ورود تقارير باتصاله بتلك الهيئات ولا على مجرد اتصاله بها المعترف هو به على أن الطاعن لم يثبت عدم صحة السبب الذى بنى عليه فصله .

« ومن حيث ان السبب الرابع يتحصل في أن المحكمة أخلت بحق دفاع الطاعن فقد تظلم إليها في صحيفة الاستئناف من أن المحكمة الابتدائية رفضت اجابته إلى طلب الاحالة على التحقيق ليثبت بجميع طرق الاثبات بما فيها البيئة والقرائن أن فصله لم يكن للمصلحة العامة بل لأسباب شخصية قولاً منها بأن الاثبات بهذه الطرق غير جائز - وطلب في نفس الصحيفة إلى محكمة الاستئناف الاحالة على التحقيق لاثبات ذلك فلم تستجبه أيضاً بل قالت

أنه لم يتقدم اليها بالطلب المذكور .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قال في صدد هذا السبب « ان المستأنف قد أورد أمام » محكمة أو درجة اليانات التي يريد أن يصل » الى اثبات ما يدعيه من أن فصله لم يكن للصلحة » العامة وأنه كان لغرض شخصي وذ كرأن هذه » اليانات قرائن كافية لاثبات ما يدعيه وكرر هذه » اليانات في عريضة استئنافه دون أن يزيد عليها » شيئاً جديداً أو طلباً آخر » وذلك الذي قاله الحكم غير مخالف لما جاء في صحيفة الاستئناف التي يستند اليها الطاعن في خصوص هذا السبب فان سياق عبارتها لا يدل على أن الطاعن تقدم إلى محكمة الاستئناف بطلب الاحالة على التحقيق وكذلك طلباته الختامية فيها خالية من هذا الطلب .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن جرجس عوض الله افندي وحضر عنه الاستاذ راغب حنا ضد وزارة الدفاع الوطني وأخرى وحضر عنهما الاستاذ سيد علي رقم ٢٠ سنة ١٦ ق)

٤٠٧

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧

- ١ - طعن بالنقض . الحكم النهائي . الحكم الابتدائي
- ٢ - دعوى حساب . كان معتمداً من المجلس الحسبي المطالبة به

المبادئ القانونية

١ - اذا أيدت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي واعتمدت أسبابه فيما جاء به خاصاً برفض الدعوى موضوعاً ولم تر حاجة الى البحث في الدفع بسقوط الحق فلا ينمى على حكمها بالخطأ في تطبيق

القانون أو قصور التسييب فيما أورده الحكم الابتدائي من أسباب اذ هذه الأسباب لا ترد على الحكم النهائي الذي هو وحده موضوع الطعن ولذلك يكون غير مقبول

٢ - اذا كانت الدعوى مرفوعة من قاصر بلغ سن الرشد بطلب حساب وكان هذا الحساب محل نظر المجلس الحسبي واعتماده فلا يجوز المطالبة به من جديد إلا أن تكون المطالبة منصبية على تصحيح ما وقع في العمليات الحسابية من خطأ مادي أو منصبية على أقلام خاصة بعينها من أقلامه لكونها مشوبة بغلط أو تدليس

المحكم

« من حيث ان مبنى السبب الأول من أسباب الطعن خطأ الحكم الابتدائي في تطبيق القانون وتأويله إذ اعتبر السنوات الخمس المنصوص عليها في المادة ٢٤ من قانون المجالس الحسبية سنوات هجرية لا ميلادية ، ومبنى السبب الثاني قصور يجعل الحكم معيب التسييب إذ كشف في أسبابه عن رأيه في عدم صحة الدفع المقدم من الطاعنة بسقوط الحق في رفع دعوى الحساب دون أن يعرض لهذا الدفع في المنطوق .

« ومن حيث ان محكمة الاستئناف إنما أيدت الحكم الابتدائي واعتمدت أسبابه فيما جاء به خاصاً برفض الدعوى موضوعاً ولم تر حاجة إلى البحث في الدفع بسقوط الحق طبقاً للمادة ٢٤ من قانون المجالس الحسبية فلا يكون هذان السببان واردين على الحكم النهائي وهو وحده الذي يجوز

الطعن فيه ولذلك يتعين الحكم بعدم قبولها .
« ومن حيث ان مبنى السبب الثالث وقوع تناقض في أسباب الحكم الاستثنائي فيما جاء في سرد الوقائع أن الدعوى مطالبة بحساب عن المدة من سنة ١٩٢٩ حتى سنة ١٩٣٥ وتعيين خير لفحصه والقضاء بعد ذلك بنتيجته إذا به ينتهي إلى القول بأن الدعوى غير ذات موضوع .

« ومن حيث انه جاء بهذا الحكم أن المستأنفة « لم تأت بجديد محدد للمبالغ التي تريد الرجوع « بها على المستأنف عليها للغش أو التدليس أو « الخطأ المادي . . . ومن ثم تكون الدعوى « غير ذات موضوع لحلها من طلبات محددة « كما سبق بيانه « وليس في هذا الذي قاله الحكم ما يناقض كون الدعوى مرفوعة بطلب حساب متى لوحظ أن هذا الحساب كان من قبل محل نظر المجلس الحسبي واعتماده فلا تجوز المطالبة به من جديد إلا أن تكون المطالبة منصبة على تصحيح ما وقع في العمليات الحسابية من خطأ مادي أو منصبة على أقلام خاصة بعينها من أقلامه لكونها مشوبة بغلط أو تدليس مما أوضحه الحكم الابتدائي في أسبابه وقد اعتمدها الحكم الاستثنائي وأقام قضاءه عليها . ومن ثم يكون هذا السبب مرفوضا .

(طعن السيدة عزيزة هانم احمد مختار صديق وحضر عنها الأستاذ عبد الحميد عبد الجواد ضد السيدة نعيمة هانم احمد مختار صديق وحضر عنها الأستاذ احمد مختار حسين رقم ١٢٨ سنة ١٦ ق)

٤٠٨

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧

تقدير الأدلة

المبدأ القانوني

من حق قاضي الموضوع وهو في مقام

الموازنة بين أدلة الإثبات والنفي في الدعوى أن يأخذ ببعضها وي طرح البعض الآخر غير خاضع في ذلك لرقابة محكمة النقض

المحكمة

« حيث ان الطعن أقيم على سببين مبناهما مخالفة القانون وعيب التسيب . ذلك ان الطاعن وهو بسبيل اثبات علم المطعون ضدها الأولى بالبيع قبل ابدائها الرغبة في الشفعة بخمسة عشر يوما استشهد بشهود كان على محكمة الاستئناف أن تقول كلمتها في شهادتهم ولكنها لم تتعرض لها إلا بجارة غامضة مبهمه وأقامت قضاءها على الكتاب الصادر من محامي الطاعن في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٢ مع أنه لم يكن سوى دليل قبي للمطعون ضدها الأولى . ثم ان المحكمة إذ قالت أن طرفي الخصومة استمسكا بالكتاب المذكور خالفت الثابت بأوراق الدعوى لأن كل ما أبداه الطاعن في شأنه هو أنه أراد به دعوة المطعون ضدها الأولى إلى بيع حصتها إليه . وأن المحكمة إذ استخلصت من عبارات هذا الكتاب أن الطاعن أراد به اخبار المطعون ضدها الأولى بالبيع ورتب على ذلك اعتبارها تاريخ الكتاب مبدأ لعلمها بالبيع بنت رأيها في هذا الشأن على ما لا يؤدي إليه عقلا لأن العبرة بتوافر العلم للشفيع فعلا لا بما يعرفه المشتري عن توافره . هذا فضلا عن أن محكمة الاستئناف أغفلت الرد على ما أورده الحكم الابتدائي من قرأين على علم المطعون ضدها الأولى بالبيع منذ تاريخ عقده .

« وحيث ان المحكمة الابتدائية بعد أن رفضت اعتبار كتاب ١٣ من مارس سنة ١٩٤٢ دليلا حاسما على أن المطعون ضدها الأولى لم تكن تعلم بالبيع قبل وروده إليها استتجت علمها السابق

الأولى بالبيع في التاريخ الذي يزعمه وبين الأدلة التي قدمتها المطعون ضدها الأولى ثانياً لعلها بالبيع في هذا التاريخ وقعت عند كتاب ١٣ من مارس سنة ١٩٤٢ مثبتة أنه مع تمسك المطعون ضدها الأولى به وعدم انكار الطاعن له فانهما اختلفا في غرضه من توجيهه إليها ثم حصلت من عبارات الكتاب أن الطاعن كان يقصد منه احاطة المطعون ضدها الأولى علماً بالبيع والبيع والتمن والمحققات كما يمكن لها من إبداء الرغبة في الشفعة في الميعاد المقرر قانوناً وبالتالي كما يمكن لنفسه من الاحتجاج عليها يسريان هذا الميعاد في حقها من تاريخ وصول الكتاب إليها واستخلصت من تصرفه هذا انها لم تكن تعلم بالبيع علماً شاملاً قبل ذلك التاريخ ثم أطرحت شهادة شهود الطرفين لأنها لم تطمئن إليها لما شابها من تناقض واضطراب . ولما كان من حق قاضي الموضوع وهو في مقام الموازنة بين أدلة الإثبات والنفي في الدعوى أن يأخذ ببعضها وي طرح البعض الآخر غير خاضع في ذلك لرقابة محكمة النقض وكان ما فهمه عن غرض الطاعن من كتاب ١٣ من مارس سنة ١٩٤٢ من شأنه أن يؤدي إلى القول بأن الشفيعه لم تكن عالمة بالبيع قبل تاريخ العلم المسقط لحق في الشفعة وكان اسناد كل من الطرفين قوله عن هذا الغرض إلى عبارات الكتاب يفيد استنادهم إليها — لما كان ذلك كذلك فإن القول بمخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وبعبب التسيب غير صحيح . ولا على الحكم وقد اطمأن إلى ما استخلصه من كتاب ١٣ من مارس سنة ١٩٤٢ أن يطرح شهادة شهود الطاعن ولا عليه أن يرد على القرائن التي ساقها محكمة الدرجة الأولى تأييداً لأخذها بهذه الشهادة لأن في اتخاذ هذا الكتاب دعامة لقضائه رداً ضمناً على ما عدها من أدلة الدعوى .

من شهادة شهود الطاعن مؤيدة بثلاث قرائن أولها أنها أخت البائع والثانية أنها صهر وسيط الصفقة والثالثة عدم اهتمامها بمشاركة الطاعن في السعي لفتح المنزل بعد غلقه بحكم . أما محكمة الاستئناف فانها بعد أن بينت أن النزاع يدور حول تعيين تاريخ العلم بالبيع إذ يقول المشتري أن الشفيعه كانت على علم به قبل أن يصلها كتاب ١٣ من مارس سنة ١٩٤٢ وأنه لم يقصد من هذا الكتاب سوى استطلاع نيتها في بيع حصتها إليه أسوة بمن باع إليه من شركائهم مستنداً إلى عبارات الكتاب وشهادة شهوده وتقول الشفيعه أنها لم تعلم بالبيع إلا من تاريخ الكتاب نفسه استناداً إلى ما ورد فيه — بعد أن بينت المحكمة ذلك قالت : « وبما انه تبين من مراجعة الخطاب الذي » استند إلى عباراته الطرفان أنه يحوي بياناً دقيقاً » « تفصيلاً للبيع والتمن ورسوم العقد والتسجيل » « واتعاب الوسيط في الصفقة واتعاب الحمامة » « لتحضير عقد البيع وتسجيله مما يخرج بالخطاب » « عما وصفه به المشتري من أن العرض منه » « مجرد استطلاع رأي المستأنفة في مجازاة بعض » « شركائهما في شيء تعلمه وتراه هذه المحكمة » « مؤيدة للدعوى المستأنفة عن القصد منه خلافاً » « لما ذهب إليه الحكم المستأنف . وبما أنه وقد » « انتهت هذه المحكمة إلى اعتبار تاريخ الخطاب » « سالف الذكر وهو ١٣ من مارس سنة ١٩٤٢ » « مبدأ لعل الشفيعه بالبيع فلا ترى المحكمة محلاً » « للخوض في مناقشة شهادة شهود الطرفين » « فضلاً عما لوحظ عليها من تناقض واضطراب » « مما لا يمكن معهما الارتياح للأخذ بها » . ومن ذلك يبين أن محكمة الموضوع وهي توازن بين الأدلة التي قدمها الطاعن اثباتاً لعل للمطعون ضدها

« وحيث انه يتضح مما تقدم أن الطعن مقام على غير أساس .

(طعن الحواجه الكسان هاجوب أوفزيان وحضر عنه الاستاذ محمد حسن ضد السيدة نعيمة هاتم محمد عمر وآخرين وحضر عن الأولى الأستاذ عبد الحميد حمدي رقم ٨٢ سنة ١٦ ق.)

٤٠٩

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧

عقد صلح . شفعة . استرداد الحصة المبيعة

المبدأ القانوني

الصلح لا يجوز فيه الشفعة ولا الاسترداد ذلك أن الصلح الواقع في ملكية مقابل دفع مبلغ معين من النقود ليس ناقلاً للملكية بل مقرراً لها والمبلغ المدفوع صلحاً لا يمثل قيمة العقار . وإنما يمثل ما قد يكون للطرفين من حظ في كسب أو خسارة دعوى الملكية . ثم إن الصلح بطبيعته يقتضي ترك كل طرف شيئاً من حقه فلا يجوز أن ينتفع الأجنبي بفائدة مقررة لمنفعة المتصلح كما أنه يستلزم من قبل طرفيه واجبات شخصية لا يمكن أن يحل فيها أجنبي عن العقد مثل طالب الشفعة أو الاسترداد

المؤرخ:

« من حيث ان الطعن مقام على ثلاثة أسباب

« ومن حيث ان مبنى السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر عقد ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٤ صلحاً في حين أنه

يتضمن بيعاً تصح فيه الشفعة ذلك لأن إضافة ذكر التنازل عن الحقوق من البائعة إلى المشتري ومن المشتري إلى البائعة لا تؤثر على حقيقة الأمر الواقع من أنه قد حصل بيع $٧\frac{١}{٩}$ س و ١٨ ط و ٢٠ و فدن من المطعون ضدها الثانية إلى المطعون ضده الأول بثمان قدره ٤١٢ جنياً .

« ومن حيث ان مبنى السبب الثاني والثالث مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وقصوره في التسبب ذلك أنه لم يعمل حق الطاعة في طلب استرداد الحصة الشائعة فخرج بذلك على حكم المادة ٤٦٢ مدني ثم لم يشر إلى هذا الطلب فجاء قاصر التسبب

« ومن حيث ان عقد ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٤ لم يقدم أصله إلى هذه المحكمة وهو على ما أثبتته الحكم المطعون فيه يقرر تنازل المطعون ضدها الثانية إلى المطعون ضده الأول عن حقوقها المتنازع عليها في عقد الإيجار الرقيم ٢٠ من يولييه سنة ١٩٣١ الذي رفعت بشأنه الدعويان ١٦١٣ سنة ١٩٣٥ و ١٥٩٧ سنة ١٩٣٥ مدني كلي مصر ويقرر احلالها المطعون ضده الأول محلها في قيمة نصيبها الشرعي في الستين فدانا التي رسا مزادها على مورثها في ٢٧ من مايو سنة ١٩٣١ وفي جميع المنازعات التي قد تنشأ مستقبلاً فيما يتعلق بهذه الأطنان كل ذلك بلا رجوع ولا مسئولية على المطعون ضدها الثانية ويقرر أنه قد تم التنازل عن ذلك جميعه مقابل مبلغ ٨١٢ جنياً حطت منها المطعون ضدها المذكورة ٤٠٠ جنية

تبرعا إلى التنازل إليه لما حل بوالده من كوارث مالية مكثفة بمبلغ ٤١٢ جنياً .

« ومن حيث ان العقد وهذه أحكامه حم النزاع الذي كان يدور حول ملكية نصيب المطعون ضدها الثانية في الستين فدانا وحول ريع

من قصور في التسيب لعدم تعرضه لطلب الاسترداد فهو غير صحيح لأن الحكم المطعون فيه قد اعتمد أسباب الحكم الابتدائي وفيها رد صريح على هذا الطلب

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن منهاهراً الأساس متعيناً رفضه

(طعن السيدة امينة هانم مصطفى رضا وحضر عنها الاستاذ عبد الحميد حمدي ضد الشيخ حسن محمد سالم وأخرى وحضر عن الثانية الاستاذ حسين فهمي بك رقم ٧٢ سنة ١٦ ق)

٤١٠

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧

- ١ — اعلان دعوى الشفعة . ميعاده . متى يبدأ
- ٢ — شفعة . البيع بطريق العطاءات في مظاريف
- ٣ — منع الشفعة فيما يبيع بالمزايدة

المبادئ القانونية

١ — ان المادة الخامسة عشرة من قانون الشفعة توجب رفع الدعوى على البائع والمشتري في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة . وتنص هذه المادة على وجوب توجيه ذلك الاعلان إلى البائع والمشتري ومن ثم يجب اعلان كليهما بالدعوى في خلال ثلاثين يوماً تبدأ من تمام اعلانهما برغبة الشفيع في الأخذ بالشفعة فان أعلن أحدهما بالرغبة بعد الآخر فالعبرة في بدء الميعاد بالاعلان الأخير .

٢ — ان البيع بطريق العطاءات في مظاريف مختومة ليس من قبيل البيع بالمزايدة ذلك لأن الأول بحكم كونه عروضاً سرية

هذا النصيب فيه قصرت للطعون ضدها الثانية طلباتها في شأن الملكية والبيع معاً على مبلغ ٨١٢ جنياً خفضتها إلى مبلغ ٤٠٠ جنيه وبه كذلك تعهد المطعون ضده الأول بدفع هذا المبلغ بعد أن كان لا يقر لها بشيء ما فيكون كل من المتعاقدين قد ترك جزءاً من حقوقه على وجه التقابل لقطع النزاع الحاصل أو لمنع حصوله فكان العقد صالحاً طبقاً لنص المادة ٥٣٢ مدني ولا يصح أن يعتبر العقد يعباً بمقولة أنه تضمن نقل ملكية المطعون ضدها الثانية إلى الأول بثمن معين ذلك لأن هذه الملكية لم تكن بعد مستقرة لها بل كانت محل نزاع من جانب مورث المطعون ضده الأول الذي كان يدعيها لنفسه ولأن المبلغ المسمى لم يكن مقابلاً لنقل الملكية المتنازع عليها بل كان مقابلاً لحسم النزاع وبهذا تنعدم مقومات البيع وتبرز مقومات الصلح .

« ومن حيث انه متى تقرر أن العقد صلح فان الصلح لا تجوز فيه الشفعة ولا الاسترداد ذلك أن الصلح الواقع في ملكية مقابل دفع مبلغ معين من النقود ليس ناقلاً للملكية بل مقراراً لها والمبلغ المدفوع صلحاً لا يمثل فيه العقار وإنما يمثل ما قد يكون للطرفين من حظ في كسب أو خسارة دعوى الملكية . ثم ان الصلح بطبيعته يقتضي ترك كل طرف شيئاً من حقه فلا يجوز أن يستفيع الاجنبي بفائدة مقررة لمنفعة المتصلح كما أنه يستلزم من قبل طرفيه واجبات شخصية لا يمكن أن يحل فيها اجنبي عن العقد مثل طالب الشفعة أو الاسترداد هذا فضلاً عن أن نصوص القانون في الشفعة والاسترداد صريحة في أن كلا الحقيين لا يردان إلا على حالة البيع .

« ومن حيث ان ماتعاه الطاعة على الحكم

لا تعطي العارض إلا فرصة واحدة للشراء بخلاف الثاني إذ تتوافر فيه علانية العطاء مما يتيح لكل راغب في الشراء شفيعاً كان أو غير شفيع متابعة الزيادة في عطاءاته حتى يرسو عليه المزاد الأمر الذي من أجله لا يقوم معه عذر للشفيع في عدم الشراء في المزاد.

٣ — ان المادة الثالثة من قانون الشفعة تنص على منع الشفعة فيما يبيع بالمزايدة ومقصود الشارع من النص هو البيع بالمزاد طبقاً لقواعد واجراءات معينة قانوناً تضمن علانية العطاءات من جهة وإيقاع البيع حتماً على صاحب العطاء الأكبر من جهة أخرى بحيث يمكن للشفيع إذا كان له رغبة في المبيع أن يشترك في المزايدة ويتابع الزيادة حتى يرسو عليه المزاد

٤ — ان البيع بطريق المظاريف ليس فيه من علانية العطاءات ما يسمح لراغب الشراء بمتابعة الزيادة ثم ان وقوع البيع لصاحب العطاء الأكبر غير مكفول لهذا لا يأخذ حكم البيع بالمزايدة الذي تحرم فيه الشفعة.

المحكم:

« حيث ان الطعن بني على ثلاثة أسباب محصل أولها أن الدفع بسقوط حق المطعون ضده الأول في الشفعة لعدم رفعه الدعوى في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ابدائه الرغبة مؤسس على أن انذار الرغبة أعلن في ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٣ والدعوى لم تعلن إلا في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٣ لكن الحكم

المطعون فيه رفض الدفع بناء على أن ميعاد الدعوى وقد صادفت نهائية يوم عطلة رسمية يمتد يوماً آخر. ولما كانت للدة بين تاريخي اعلان الرغبة و اعلان الدعوى اثنين وثلاثين يوماً فان الحكم يكون قد أقيم على سبب لا يصلح رداً على الدفع. ثم أنه — وقد جعل لرفع الدعوى ميعاد يعلن خلاله المشتري وآخر يعلن أثناءه البائع في حين أن القانون نص على ميعاد واحد ل اعلان المشتري والبائع كليهما — خالف القانون.

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أن الطاعن أعلن بانذار الرغبة في ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٣ وبالدعوى في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٣ وأن المطعون ضدها الثانية أعلنت بانذار في ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٣ وبالدعوى في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٣ قال أن الثلاثين يوماً التي بدأت من اعلان الرغبة للطاعن انتهت يوم عطلة فيمتد الميعاد إلى اليوم التالي ومن ثم تكون الدعوى رفعت في الميعاد.

« وحيث ان المادة الخامسة عشرة من قانون الشفعة توجب رفع الدعوى على البائع والمشتري في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة وتنص هذه المادة على وجوب توجيه ذلك الاعلان إلى البائع والمشتري ومن ثم يبين أنه يجب اعلان كليهما بالدعوى في خلال ثلاثين يوماً تبدأ من تمام اعلانهما برغبة الشفيع في الأخذ بالشفعة فان أعلن أحدهما بالرغبة بعد الآخر فالعبرة في بدء الميعاد بالاعلان الأخير ولما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأول أعلن الطاعن برغبته في الأخذ بالشفعة في ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٣ والمطعون ضدها الثانية في ٢٥ منه وأنه أعلن أولهما بالدعوى في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٣ والأخرى في ٢٢ منه

وكان ميّاذ الدعوى يبدأ من يوم ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٣ تكون الدعوى قد تم رفعها في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٣ رفعت في الميعاد . والحكم وقد رفض الدفع بسقوط الحق في الشفعة أصاب في النتيجة التي انتهى إليها .

« وحيث ان السيين الثاني والثالث مبناها أن الحكم المطعون فيه إذ قال بأن امتناع الشفعة في البيع بالمزاد أمام جهات الإدارة مقصور على المزايدات العلنية — أخطأ في تفسير المادة الثالثة من قانون الشفعة ، ذلك أنه يؤخذ من عموم نصها العربي والفرنسي أنها تمنع الشفعة في البيع بالمزاد العام سواء كان هذا المزاد علنياً أو بطريق العطاءات في مظاريف مختومة وعموم النص لا يجوز تخصيصه بطريق من هذين الطريقين دون آخر مع قيام حكمة المنع في الحالين وهي الوصول بالعقار إلى أعلى ثمن له .

« وحيث ان الحكم اعتبر أن البيع بطريق العطاءات في مظاريف مختومة — بحكم كونها عروضاً سرية لا تعطى العارض سوى فرصة واحدة للشراء — ليس من قبيل البيع بالمزايدة الذي يتوافر فيه حق علانية العطاءات ما يتيح لكل راغب في الشراء — شفيحاً كان أو غير شفيح — متابعة الزيادة في عطاءاته حتى يرسو عليه المزاد الأمر الذي من أجله لا يقوم معه عذر للشفيح في عدم الشراء في المزاد .

« وحيث ان المادة الثالثة من قانون الشفعة تنص على منع الشفعة فيما يبيع بالمزايدة .
« Si la vente est faite aux enchères publiques et مقصود الشارع من النص — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة في الطعن رقم ٦٨ سنة ٥ القضائية — هو البيع بالمزاد طبقاً لقواعد وإجراءات معينة قانوناً تضمن علانية العطاءات

من جهة وإيقاع البيع حتماً على صاحب العطاء الأكبر من جهة أخرى بحيث يمكن للشفيح إذا كان له رغبة في المبيع أن يشترك في الزيادة ويتابع الزيادة حتى يرسى عليه المزاد . ولما كان يبيع أراضى الحكومة الحرة بطريق المظاريف — وقفاً للشور وزارة المالية رقم ١٥١ أملاك الصادر بمقتضى السلطة المخولة لوزيرها في المادة السادسة من الأمر العالى المؤرخ ٣ من فبراير سنة ١٨٩٢ — ليس فيه من علانية العطاءات ما يسمح لراغب الشراء بمتابعة الزيادة ثم أن وقوع البيع لصاحب العطاء الأكبر غير مكفول لما احتفظ به المنشور للحكومة من الحق المطلق في قبول أو رفض أى عطاء ولما نص عليه بحد من وجوب اعتماد وزير المالية للبيع في كل الأحوال — لما كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه لم يخطئ إذ اعتبر أن البيع الواقع من المطعون ضدها الثانية للطاعن بطريق المظاريف ليس هو البيع بالمزاد المنصوص عليه في المادة الثالثة من قانون الشفعة .

« وحيث انه يتضح مما تقدم أن الطعن بأسبابه كافة على غير أساس .

(طعن عبد الاصفى محمد واكد بك وحضر عنه الأستاذ محمد حسن ضد على ابراهيم الفريبنى وأخرى رقم ٧٧ سنة ١٦ ق)

٤١١

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧

تقدير سن الموظف

المبدأ القانونى

نصت الفقرة ٢ من المادة ٨ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على أنه يعتمد في تقدير سن الموظفين والمستخدمين على شهادة

ولما كان السن من أهم العناصر في تقدير تلك
الصلاحية غنيت القوانين واللوائح المنظمة للاستخدام
بتعيين السن اللائقة للدخول في الخدمة العامة
والخروج منها واستحقاق المعاش فقالت المادة ٨
من قانون المعاشات الجديد رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩
تحتسب مدة الخدمة الملكية في تسوية المعاشات
والمكافآت ابتداء من سن الثمان عشرة سنة كاملة
وقالت المادة ١٤ منه « متى بلغت سن الموظف
أو المستخدم ستين سنة » « وجبت إحالته على
المعاش حتماً » ونصت قوانين أخرى على سن معينة
في خصوص بعض وظائف الدولة لا يتولاها إلا من
بلغها - وإذا كان هذا هو حكم السن كان وقت
تقديره في عرف القانون عند دخول العامل في
الخدمة ليبدأ أولاً وقبل كل شيء هل هو أم ليس
هو في السن المقررة للاستخدام ولذلك عني الشارع
برسم طريقة هذا التعرف فقال في الفقرة ٢ من
المادة ٨ من قانون المعاشات المذكورة « يعتمد في
تقدير سن الموظفين والمستخدمين على شهادة الميلاد
أو على مستخرج رسمي من دفتر قيد المواليد .
وفي حالة عدم إمكان الحصول على إحدى هاتين
الشهادتين يكون تقدير السن بمعرفة القومسيون
الطبي ثم انه لما كانت المصلحة العامة تقتضي
استقرار العلاقة بين الحكومة وعمالها على أساس
ثابت قالت الفقرة الأخيرة من المادة ٨ منه ولا يجوز
الظعن في التقدير بهذه الطريقة بحال من الأحوال
وهذا نص عام مطلق سار في حق الحكومة
والعمال على السواء قاض بأن السن متى قدرت
مرة بالطريقة القانونية تكون في خصوص
الاستخدام أمراً مفروضاً منه غير قابل بتاتا لإعادة
النظر فيه ، واجبا الأخذ به ابدأ حتى لو ثبت خطؤه
يقين كما لو عثر على شهادة ميلاد مخالفة لتقدير
القومسيون الطبي

الميلاد أو على مستخرج رسمي من دفتر قيد
المواليد وفي حالة عدم إمكان الحصول على إحدى
هاتين الشهادتين يكون التقدير بمعرفة القومسيون
الطبي . وقالت الفقرة الأخيرة من المادة ٨
« لا يجوز الظعن في التقدير بهذه الطريقة بحال
من الأحوال » وهذا نص عام مطلق سار في
حق الحكومة والعمال على السواء قاض بأن
السن متى قدر مرة بالطريقة القانونية يكون في
خصوص الاستخدام أمراً مفروضاً منه غير قابل
بتاتا لإعادة النظر فيه واجبا الأخذ به حتى
لو ثبت خطؤه يقين كما لو عثر على شهادة ميلاد
مخالفة لتقدير القومسيون الطبي

المحكمة

« من حيث ان الظعن بنى على أربعة أسباب
يتحصل ثلاثة منها في أن الحكم أخطأ تطبيق
المادة ٨ من قانون المعاشات إذ قرر أن للحكومة
الحق في التمسك على الطاعن بالسن التي قدرها
له القومسيون الطبي ولو ثبت خطأ التقدير من
شهادة الميلاد - مع أن شهادة الميلاد من النظام
العام . والمادة المذكورة جعلتها الأصل في تقدير
السن أما تقدير القومسيون فلا يلجأ إليه إلا عند
عدم وجود هذه الشهادة فاذا ما وجدت في أي
وقت أثناء الخدمة سقط ذلك التقدير الحكمي
ووجب الأخذ بالتقدير الحقيقي الثابت بالشهادة
الرسمية .

« من حيث انه لما كانت ادارة الشؤون العامة
ورعاية صالح الدولة تقتضي أن يكون العاملون
عليها صالحين لتحمل أعبائها والسير بها لغايتها

« قانون ١٤ يولييه سنة ١٩١٣ فاستنادا إلى المادة »
 « ٧١ من قانون ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ والمادة »
 « ٦٥ من قانون ١٤ يولييه سنة ١٩١٣ »
 « لوزير المالية أن يعرض على مجلس الوزراء لأحوال »
 « التي يظهر له أنها تستدعي تفسير الأحكام »
 « هذين القانونين وتفضيان بنشر تفسير مجلس »
 « الوزراء في الجرائد الرسمية واعتباره تفسيراً »
 « تشريعياً يعمل به ، وبعد أخذ رأي قسم »
 « القضايا ، بحثت اللجنة هذا الموضوع فرأت أنه عند »
 « تقدير السن بواسطة القومسيون الطبي لعدم »
 « تقديم شهادة الميلاد يكون التقدير المذكور »
 « نهائياً ولا يمكن الرجوع فيه بأية حالة . أما فيما »
 « يتعلق بالموظفين الموجودين الآن بالخدمة الذين »
 « لم يقدموا شهادة ميلاد وكان تقدير سنهم بواسطة »
 « القومسيون الطبي فيعطون مهلة ستة أشهر - »
 « تبدأ من تاريخ نشر هذا التفسير في الجريدة »
 « الرسمية - لتقديم تلك الشهادة إذا تيسر لهم ذلك »
 « وبعد هذا الميعاد يعتبر تقدير القومسيون »
 « الطبي نهائياً ولا تقبل أية شهادة تقدم فيما بعد كما »
 « أنه لا تقبل أية شهادة تقدم في هذا الميعاد باسم »
 « مختلف عن الاسم المعروف به الموظف في »
 « الحكومة » . وفي ٢٠ من يناير سنة ١٩٢٧ صدر
 قرار مجلس الوزراء بالموافقة على هذه المذكرة
 تحقيقاً لاستقرار علاقة الحكومة بهم لها من البداية
 ثم في ٢٨ من مايو سنة ١٩٢٩ صدر قانون
 المعاشات الجديد رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ - فكان
 بديها أن يتضمن حكم ذلك القرار فيصير قانوناً حاسماً
 للخلاف الذي كان قد ثار بشأنه من حيث كونه
 تفسيراً يملكه مجلس الوزراء أو تشريعاً لا يملكه
 فهكذا أضيفت تلك الفقرة الأخيرة إلى المادة ٨
 وهكذا جاء نصها عاماً مطلقاً

« ومن حيث أن السبب الذي من أجله
 وضعت الفقرة الأخيرة من المادة ٨ في قانون
 المعاشات الجديد رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ يرشح تعميم
 حكمها وإطلاقه ذلك أن المادة الثامنة من قانون
 المعاشات القديم رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المقابلة للمادة
 ٨ من القانون الجديد كانت اكتفت برسم طريقة
 تقدير السن وهي هي في القانونين ولم تكن بها
 تلك الفقرة ، فتقدم وزير المالية إلى مجلس الوزراء
 بمذكرة قال فيها كثيراً ما يقرر الموظفون لدى
 التحاقهم بخدمة الحكومة أن ليس لديهم شهادة
 ميلاد وأنهم يجهلون الجهة التي ولدوا فيها أو يعطون
 بيانات عن جهة ميلادهم وتاريخه بوجه التقريب ،
 ولكن المباحث التي تقوم بها المصلحة للحصول
 على مستخرج رسمي من سجل المواليد تذهب
 سدى لأن الجهة المختصة لا تهتدي إلى تاريخ الميلاد
 فتضطر المصلحة حينئذ أن تعاض عن شهادة
 الميلاد بشهادة من القومسيون الطبي ومن طبيين
 من أطباء الجيش بالنسبة للعسكريين لتقدير سن
 الموظف ، غير أنه عندما يدنو تاريخ حالتهم إلى
 المعاش لبلوغهم السن القانونية محسوبة على قاعدة
 التقدير الطبي أو لمناسبة أخرى لا يكون فيها من
 مصلحتهم التعويل على ذلك التقدير يقدمون شهادة
 ميلادهم أو يعطون بيانات غير التي قدموها في البدء
 تسمح بالاستدلال على تاريخ ميلادهم بالضبط
 فتضطر المصلحة إذا تولت المباحث عن هذا التاريخ
 أن تعدل جميع التقديرات التي كانت مبنية على
 شهادة القومسيون الطبي « ولا يخفى ما يترتب على »
 « ذلك من الارتباك والشك في حالة الموظف تجاه »
 « المصلحة ومن أمكان تلاعبه في تحديد سنه »
 « حسبما توحى إليه مصلحته الخاصة ، كل ذلك »
 « لم يقصد إليه المشروع في المادة الثامنة من قانون »
 « ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ وفي المادة ٤٠ من »

هذا التقدير نهائيا ممنوعا مطلقا الطعن فيه حق
لو ظهرت شهادة الميلاد، وإلا ظلت علاقة الحكومة
بالعامل غير مستقرة أبدا (وثالثا) بأن لأنحة
القومسيونات الطبية لا يمكن أن يعارض بها
قانون المعاشات الصادر بعدها .

« وحيث انه لما كان ذلك كذلك كان الحكم
المطعون فيه — إذ قال باعتبار تقدير القومسيون
الطبي بلا التفات إلى شهادة الميلاد التي عثر عليها
فيما بعد هذا التقدير — قد صادف حكم القانون .
« ومن حيث ان حاصل السبب الرابع أن
المحكمة خالفت الثابت بمسندات الدعوى إذ قالت
أن الطاعن قدم المستخرج الرسمي من دفتر قيد
المواليد بعد إحالته على المعاش مع أنه قدمه أثناء
وجوده بالخدمة وقبل صدور قرار الاحالة .

« ومن حيث ان هذا القول لا جدوى فيه
للطاعن إذ أن تقديم هذا المستخرج سواء أثناء
الخدمة أو بعدها لا تفيد شيئا متى كان تقدير
القومسيون الطبي لسنة يجب أن يعتبر نهائيا .

(طعن احمد لطفي نصر افندي وحضر عنه الأستاذ
مصطفى محمد البرادعي ضد وزارة المالية وحضر عنها
الأستاذ عبدالعزير اليبلاوي رقم ١٤٥ سنة ١٩٦٦ ق)

٤١٢

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧

١ — علم المشتري بخط ترع ملكية البيع . حق
الحبس .

٢ — الشرط القاسخ الضمني . الاخلال الجزئي بالتعهد .

٣ — سلطة المحكمة في تقدير درجة الاخلال بالتعاقد .

المبادئ القانونية

١ — إن علم المشتري وقت الشراء بسبب

« ومن حيث انه لا يجوز الاعتراض على »
« ذلك بالقول بأن تحديد السن بموجب شهادة »
« الميلاد من النظام العام ولا بأن القانون جعلها »
« الأصل في تقدير السن فاذا ما وجدت سقط كل »
« تقدير حكيم سابق ووجب الأخذ بالسن الحقيقية »
« ولا بأن لأنحة القومسيون الطبي قررت في المادة »
« ٣ من الباب الثامن الخاص بتقدير السن يقدر »
« القومسيون السن تقديرا معينا والسن المقدرة »
« على هذه الصورة تعتبر سن المستخدم الحقيقي »
« في تاريخ اعطاء الشهادة به ما لم يقدم فيما »
« بعد ما يثبت جليا خلاف ذلك زعما بأن كل »
« هذا يقتضي تخصيص عموم نص تلك الفقرة الثالثة »
« من المادة ٨ بأن تستثنى منه حالة ظهور شهادة »
« الميلاد . »

« ومن حيث ان هذا الاعتراض مردود
(أولا) بأن كون أمر السن من النظام العام من
حيث انه من مقومات الشخصية لا ينافي أن الشارع
— تمشيا أيضا مع النظام العام الذي يقضي بأن
علاقة العامل بالحكومة من حيث دخوله وبقائه
في الخدمة وحقه في المعاش يجب أن تتقرر على
أساس ثابت لا ان تترك قلقه حائرة إلى مدى غير
معلوم — يحىء في خصوص هذه العلاقة بحكم
يجعلها مستقرة منذ بدئها ولا يدع مجالا للنزاع
فيها وذلك دون أن يكون لهذا الحكم الخاص
أدنى مساس بالحجية القانونية لشهادة الميلاد فيما
عداه . (ثانيا) بأن الشارع وهو في سبيل ذلك
الاستقرار كان طبعيا أن يجعل شهادة الميلاد الأصل
في تقدير السن ، وكان طبعيا أيضا في حالة عدم
الحصول على شهادة الميلاد مع ضرورة تقدير السن
عند الدخول في الخدمة أن يرسم طريقا آخر
لتقديرها في هذه الحالة ويوجب الأخذ به . ثم
كان لزاما عليه تحقيقا للاستقرار المنشود أن يعتبر

المحكمة

« حيث ان الطعن بني على ستة أسباب تنازل الطاعن في الجلسة عن اثنين منها فبقى أربعة . » وحيث ان حاصل السبب الأول أن الحكم رغم تسليمه بأن المطعون ضده كان يعلم وقت البيع أن العين المبيعة مرهونة للبنك أقره على حبس الثمن بخالف حكم المادة ٣٣١ من القانون المدني ووجه المخالفة أن هذه المادة إذ تحدثت عن شرط قيام حق الحبس قالت . « إذا ظهر سبب يخشى منه نزع الملكية » . والخفى المجهول هو وحده الذي يحتمل الظهور بخلاف الواضح العلوم ومن ثم كانت عبارة المادة دالة دلالة التزام على أن جهل المشتري سبب نزع الملكية شرط لثبوت حقه في الحبس .

« وحيث ان علم المشتري وقت الشراء بسبب نزع الملكية لا يتنافى ثبوت حقه في الحبس لأنه قد يكون محيطا بالخطر الذي يهدده ويكون في الوقت نفسه معولا على البائع في دفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي في ذمته من الثمن . وإذا كان النص العربي للمادة ٣٣١ من القانون المدني الأهلى قد قال في بيان شرط الحبس « إذا ظهر سبب يخشى منه نزع الملكية » فهو لم يرد ربط قيام حق الحبس بخطر ظهر بعد خفاء بل أراد ربطه بوجود خطر نزع الملكية ذاته خافيا كان على المشتري وقت الشراء أو لم يكن وهذا هو الحكم المستفاد من صريح النص الفرنسي للمادة المذكورة حيث يقول : S'il y a pour lui danger d'eviction ومتى تقرر ذلك كان جهل المشتري سبب نزع الملكية وقت الشراء ليس شرطا في قيام حقه في الحبس أما علمه بهذا السبب فقد يصلح أولا يصلح بحسب الواقع في الدعوى دلالة على تنازله عن حق الحبس بعد قيامه

نزع الملكية لا يتنافى حقه في الحبس لأنه قد يكون محيطا بالخطر الذي يهدده ويكون في الوقت نفسه معولا على البائع في دفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي في ذمته من الثمن . وإذا كان النص العربي للمادة ٣٣١ من القانون المدني الأهلى قد قال في بيان شرط الحبس « إذا ظهر سبب يخشى منه نزع الملكية » فهو لم يرد ربط قيام حق الحبس بخطر ظهر بعد خفاء بل أراد ربطه بوجود خطر نزع الملكية ذاته خافيا كان على المشتري وقت الشراء أو لم يكن ومتى تقرر ذلك كان جهل المشتري سبب نزع الملكية وقت الشراء ليس شرطا في قيام حقه في الحبس أما علمه بهذا السبب فقد يصلح بحسب الواقع في الدعوى دلالة على تنازله عن حقه في الحبس بعد قيامه .

٢ — إذا لم يتفق العاقدان على شرط فاسخ صريح . وكان طلب الفسخ مقاما على الشرط الفاسخ الضمنى فان محكمة الموضوع تملك رفض هذا الطلب في حالة الإخلال الجزئى إذا ما بان لها أن هذا الإخلال هو من قلة الشأن بحيث لم يكن يستأهل في قصد المتعاقدين فسخ العقد .

٣ — إن سلطة محكمة الموضوع مطلقة لا يعقب عليها في استخلاص درجة إخلال أحد المتعاقدين عند بحث قواعد الشرط الفاسخ الضمنى .

ومن ثم كان هذا السبب مرفوضا .

« وحيث ان السبين والثاني والثالث بنيا على قصر في تسبيب الحكم من وجهين الأول أن القانون انما رتب حق الحبس على خشية نزع الملكية وكون العين المبيعة مرهونة لا يقتضي حتما وعلى وجه اللزوم خشية نزع ملكيتها ومن ثم كان على محكمة الاستئناف أن تبين في حكمها كيف ولم اعتبار الرهن في خصوص هذه الدعوى سيما يخشى منه نزع الملكية . والآخر أن الحكم أغفل من ظروف الدعوى ومستنداتها ما فيه دلالة واضحة على أن المطعون ضده تنازل عن حق الحبس على فرض ثبوت هذا الحق له .

« وحيث ان الحكم قال في صدد ما هو منار في هذين السبين ما يأتي : « وحيث انه وإن « كان المستأنف قد علم بدين البنك بمناسبة « توسطه بين المستأنف عليه وبين آخرين اشتروا « منه في نفس التاريخ الذي باع فيه للمستأنف « أطيانا أخرى والتزموا بدفع دين البنك من « ثمنها فان هذا العلم لا يسقط حقه في الحبس « لمجرد التزامه في عقد البيع بدفع باقي « الثمن في أجل معين لأن هذا الالتزام كان « ملحوظا فيه دون شك سبق المشتري الآخرين « إلى سداد الدين بحيث تخلو العين المبيعة من « الرهن قبل حلول الأجل ومن ثم فهو لا ينطوي « على تنازل ضمني عن حق الحبس . وحيث « ان رهن البنك ظل قائما حتى رفع المستأنف « دعواه أمام محكمة أول درجة في ٢١ مارس « سنة ١٩٤٢ فكان من حق المستأنف وقت « رفع الدعوى أن يحبس الثمن ولم يكن يحق « للمستأنف عليه الفسخ لهذا السبب . وحيث « انه وإن كان الرهن قد محى في ٤ من مايو سنة « ١٩٤٢ كما يؤخذ من كتاب البنك المرسل »

« للمستأنف عليه في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٢ إلا أن « المستأنف عليه لم ينبه المستأنف إلى حصول « المحو أمام محكمة أول درجة » .

« وحيث انه يبين مما تقدم أن الحكم إذا اعتبر الرهن مسوغا للحبس قد بين أن تسجيله ظل قائما إلى ٤ من مايو سنة ١٩٤٢ وأن الطاعن لم يلفت المطعون ضده إلى محوه حال قيام الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى وهذا كاف في بيان مسوغ الخشية التي جعلها القانون أساسا لحق الحبس . ثم أن الحكم لم يفته أن يلم بجوهر الواقع في الدعوى وهو إذ قرر أن المطعون ضده لم يتخل عن حقه في الحبس قد أقام ذلك على أدلة كافية لحمله ومن ثم كان النعي عليه بالقصور على غير أساس .

« وحيث ان السبب الرابع حاصله أن الحكم مع تسليمه بأن المطعون ضده لم يودع كل ما كان باقيا في ذمته من الثمن قضى برفض دعوى الفسخ بانبا قضاءه على أن ما لم يودع ليس إلا جزءا ضيلا بالنسبة إلى ما أودع وهذا من الحكم مخالف للمادة ٢٣٢ من القانون المدني إذ أن هذه المادة تجعل الفسخ حقا للبائع متى ثبت تخلف المشتري عن الوفاء بجزء من الثمن بالغنا ما يبلغ هذا الجزء .

« وحيث ان الحكم قال فيما هو منار في هذا السبب ما يأتي . « وحيث انه بجلسته ٢٢ ابريل التي « كانت محدودة لنظر الاستئناف عرض المستأنف على « المستأنف عليه مبلغ ٧٥٠م و٩٢٣ ج عرضا حقيقيا « فرفض قبوله وعلى أثر ذلك أودع هذا المبلغ « على ذمته في خزانة المحكمة دون قيد ولا شرط « فأصبح من حقه صرفه في أي وقت شاء . وحيث « انه إذا روعي أن اختصاص السيدة زكية كان « إلى ذلك التاريخ باقيا على العين المبيعة وأنه كان « من حق المستأنف أن يستبقى قيمته حتى يتم »

« محوه فان المبلغ المودع يتجاوز ما كان عليه أن »
 « يؤديه للمستأنف عليه بعد محو رهن البنك »
 « وحيث انه تبين من الشهادة المرفقة بذكره »
 « المستأنف عليه أن الاختصاص محي في »
 « ٢٦ مارس سنة ١٩٤٥ فزال بذلك آخر سبب »
 « لحق المستأنف في الحبس ووجب عليه أن يكمل »
 « المبلغ المودع ليصل إلى الباقي في ذمته من الثمن »
 « ومقداره ٥٠٠ م و ٩٤٧ ج . وحيث ان المبلغ »
 « الباقي للتكملة لا يعدو ٧٥٠ م و ٢٣ ج وتقصير »
 « المستأنف في الوفاء بهذا الجزء الضئيل من الثمن »
 « ليس من شأنه أن يؤدي إلى فسخ البيع » .

« وحيث انه إذا لم يتفق على شرط فاسخ صريح وكان طلب الفسخ مقاما على الشرط الفاسخ الضمني فان محكمة الموضوع تملك رفض هذا الطلب في حالة الاخلال الجزئي إذا ما بان لها أن هذا هذا الاخلال هو من قلة الشأن بحيث لم يكن ليستأهل في قصد العاقد فسخ العقد . وسلطة المحكمة في استخلاص هذه النتيجة مطلقة لا معقب عليها ومن ثم كان هذا السبب من الطعن مرفوضا أيضا .

(طعن السيد محمد احمد الزهيري وحضر عنه الأستاذ مصطفى الشوريجي بك ضد الحاج عبد العزيز حين غزاله وحضر عنه الأستاذ احمد رشدي ١٣٤ سنة ١٥ ق)

٤١٣

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧

- ١ — قبول الحكم .
- ٢ — العرف والاتفاق . حكمهما
- ٣ — تقدير الدليل

المبادئ القانونية

١ — إذا دفع المحكوم عليه المبلغ المحكوم به تفاديا من التنفيذ الجبري عليه فان هذا لا يفيد

حما معنى قبوله الحكم ولا تنازله عن الطعن فيه
 ٢ — إذا طرحت محكمة الموضوع العرف وأخذت باتفاق العاقدين فلا تريب عليها في ذلك
 ٣ — إن تقدير دلالة وقائع الدعوى بما يستقل به قاضي الموضوع ويكون حكمه فيه لا معقب عليه متى كان قائما على أسباب تسوغه المحكمة

« من حيث ان المطعون ضده دفع بعدم قبول الطعن بقوله أن الطاعن قد قبل الحكم المطعون فيه ، إذ أنه حين التنفيذ به في ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٦ دفع المبلغ المحكوم به دون تحفظ بما يفيد قبول الحكم .

« وحيث ان الطاعن طعن في الحكم في يوم ٨ من يونيو سنة ١٩٤٦ قبل التنفيذ الذي حصل يوم ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٦ — فاذا كان هو والحالة هذه قد دفع المبلغ المحكوم به تفاديا من التنفيذ الجبري عليه فان هذا الدفع لا يفيد حتما معنى قبوله الحكم ولا تنازله عن الطعن . ومن ثم كان الدفع على غير أساس .

« ومن حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« وحيث ان حاصل السبب الأول من أسباب الطعن أن الحكم الابتدائي قد استند إلى قيام عرف تجاري كان سائدا أثناء الحرب يقضى بدفع الثمن عند تسلم البضاعة والحكم المطعون فيه مع تسليمه بقيام هذا العرف فانه مخالفه بأن قضى باعتبار المشتري (المطعون ضده) غير ملزم بدفع الثمن عند تسلم البضاعة فجاء قضاءه هذا مخالفا للقانون . « وحيث ان محكمة الاستئناف على ما أثبتته حكمها

تبينت من أقوال طرفي الخصومة ومناقشتها بالجلسة ومن مختلف الفواتير ودفاتر الطاعن أن التعامل

بين الطرفين جرى بإطراد على قاعدة « القواتير المفتوحة » أى تسليم البضاعة مع التراخي في دفع الثمن ، وأن الصفقة موضوع النزاع أدرجت ضمن ما تمّ بينها من معاملات على أساس هذه الطريقة ، وأنه خلافا لما يزعمه الطاعن لم يحصل اتفاق خاص على استثناء الصفقة المذكورة من تلك القاعدة — وبذلك يكون الحكم قد أجرى على الصفقة محل الدعوى حكم ما اتفق عليه الطرفان ومتى كان الأمر كذلك فلا على المحكمة إذا هي أطرحت العرف أخذا باتفاق المتعاملين . ومن ثم كان هذا السبب مرفوضا .

« وحيث ان السبب الثاني مبناه أن الحكم المطعون فيه اخطأ تحصيل الواقع إذ اعتبر أن الصفقة محل النزاع يسرى عليها حكم الصفقات التي سبقتها . مع أن ذلك مخالف لما هو ثابت بأوراق الدعوى لأن تسليم البضاعة موضوع هذه الصفقة لم يتم مما يدل على أن الطاعن أراد حبسها تحت يده يوفي بالثمن . ولأن الطاعن أرسل إلى المطعون ضده خطابا في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ يطالبه بأداء الثمن ويذكره بأن الصفقة إنما تمت على أساس الدفع الفوري ، ولأن الطاعن أثبت في فاتورة بحث بها إلى المطعون ضده في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٣ استبعاده للصفقة محل الدعوى من حساب التعامل بينهما على اعتبار أنها لم تتم لتخلف المطعون ضده عن الوفاء بقيمتها ، ثم أن المحكمة خالفت حكم المادة ٣٢٩ من القانون المدني التي تقول أنه « في حالة عدم وجود شرط صريح في العقد يكون » « الثمن واجب الدفع حالا » ووجه المخالفة أنه لم يثبت ان الطرفين اتفقا على ارجاء الثمن وكان مقتضى ذلك أن يعتبر الثمن حالا .

« وحيث ان الشرط الأول من هذا السبب ان هو إلا مجادلة في تقدير دلالة وقائع الدعوى بما

يستقل به قاضي الموضوع ويكون حكمه فيه لا معقب عليه متى كان قائما على أسباب تسوغه كاهو الحال في هذه الدعوى .

أما الشرط الثاني فمردود بأن المحكمة وقد أثبتت اتفاق المتبايعين على ارجاء الثمن فانها لا تكون قد خالفت حكم المادة ٣٢٩ .

« وحيث ان السبب الثالث من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ تطبيق المادة ٢٤٥ ققرة ثانية اعتمادا على ما أسماه العرف التجاري بين الطرفين لأن ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين لا يعتبر عرفا تجاريا بل تواقفا تعاقديا خاصا — ومتى كانت محكمة الاستئناف سلمت باحترام العرف التجاري الذي نشأ إبان الحرب كان واجبا عليها ائزال حكم هذا العرف على التعاقد موضوع النزاع — وهذا مردود بأن المحكمة إذ تحدثت عن العرف التجاري بين المتعاقدين إنما عنت الاتفاق الخاص بينهما .

(طعن توفيق حبيب ووجه ضد ساي قديس شنوده وحضر عنه الأسناد قليب بشاره رقم ٨٩ سنة ١٦ ق)

٤١٤

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧

- ١ - العيب في المبيع .
- ٢ - العيب الظاهر

المبادئ القانونية

١ - ان المادة ٣٢٠ من القانون المدني تنص على أنه (لا وجه لضمان البائع اذا كان العيب ظاهراً أو علم به المشتري علما حقيقيا) وهذا النص صريح في أن الضمان ينتفى في حالتين كل واحدة منهما متميزة عن الأخرى

إلى تحرى العلم الحقيقي به .

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك كان علم الطاعن بالعيب أو جهله به لا يمنع قانونا من الحكم بانتفاء حقه فى الضمان متى ثبت أن العيب كان ظاهرا . . . »

« ومن حيث ان العيب يعتبر فى حكم القانون ظاهرا متى كان يدركه النظر اليقظ ولو لم يكن فى متناول إدراك غيره فليس معيار الظهور فى العيب معياراً شخصياً يتفاوت بتفاوت المستوى فى الأفكار المختلفة بل معياراً متعينا بذاته مقدرا بمستوى نظر الشخص الفطن المنتبه للأمر . »

« ومن حيث ان الحكم للطعون فيه أثبت أن عدم انبات البذور إنا يرجع إلى تسويس بعضها وأثبت ان الطاعن عمدة ومن كبار المزارعين وأنه لا يصعب عليه كشف تسويس هذه البذور عند ورودها إليه فاذا كان الحكم قد خلص من ذلك إلى القول بأن العيب كان ظاهرا وأسس عليه قضاءه برفض الدعوى فانه لا يكون قد خالف القانون . »

« ومن حيث ان مبنى السبب الثانى أن بالحكم قصورا فى التسييب لعدم بحثه فيما تمسكت به الطعون ضدها من تحديد مسئوليتها فى حالة ثبوت العيب الحقى وفقا لحكم المادة ٣١٥ من القانون المدنى وفيما رد به الطاعن على هذا الدفاع . »

« ومن حيث ان الحكم وقد تقى مسئولية الطعون ضدها تقيا كليا لم تكن به تمت حاجة إلى مناقشة مدى هذه المسئولية فلا وجه لما يتعاه الطاعن على الحكم من قصور . »

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . »

(طعن أحمد حسن محوافدى وحضر عنه الاستاذ الاستاذ لبيب سعد ضد وزارة الزراعة وحضر عنها الاستاذ فؤاد مقار رقم ١٠٢ لسنة ١٦ ق) .

فحيث يكون العيب ظاهراً كان كافياً فى نفي الضمان بلا حاجة إلى تحرى العلم الحقيقي به .

٢ - إن العيب يعتبر فى حكم القانون ظاهراً متى كان يدركه الفطن اليقظ ولو لم يكن فى متناول إدراك غيره . فليس معيار الظهور فى العيب معياراً شخصياً يتفاوت بتفاوت المستوى فى الأفكار المختلفة بل معياراً متعينا بذاته مقدراً بمستوى نظر الشخص الفطن المنتبه للأمر .

المحكمة

« من حيث ان مبنى السبب الأول من أسباب الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون إذ عول فى قضائه برفض الدعوى على أن العيب الذى وجد فى البذور المبيعة كان ظاهرا ظهورا مستفادا من انه كان فى استطاعة الطاعن أن يكشفه بنفسه وان لم يستطع فبعونه خير مع أن العلم المسقط لضمان البائع هو العلم الحقيقي وفقا للمادة ٣٢٠ من القانون المدنى وانه من المقطوع به فى الدعوى أن الطاعن ما كان وقت البيع يعلم بذلك العيب وما كان ليستطيع العلم به إلا بعد استعمال البذور وظهور مدى قوتها فى الانبات وفى مثل هذه الحالة لا يسقط حق المشتري بمجرد تسلم المبيع ولا بدفع ثمنه . هذا ثم ان العيب لا يعتبر ظاهرا فى نظر القانون إذا كان كشفه مما يتطلب الاستعانة بفن الخبراء . »

« ومن حيث ان المادة ٣٢٠ من القانون المدنى تنص على أنه « لا وجه لضمان البائع إذا كان العيب ظاهرا أو علم به المشتري علنا حقيقيا » وهذا النص صريح فى أن الضمان ينتفى فى حالتين كل واحدة منهما متميزة عن الأخرى حيث يكون العيب ظاهرا كان كافيا فى نفي الضمان بلا حاجة

٤١٥

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٧

- ١ — العلم بذات العين المبيعة . قصور
- ٢ — خطأ بعض أسباب الحكم . لا يستوجب نقضه
- ٣ — قصور
- ٤ — الغلط المادى والخطأ المعنوى

المبادئ القانونية

١ — إذا استخلصت محكمة الموضوع علم المشتري بذات العين المبيعة . وكان هذا الاستخلاص مرئياً كله إلى دلائل تسوغه ولا مناقضة فيه لما هو ثابت بالأوراق . فلا عيب في استخلاصها هذا .

٢ — إذا كان خطأ الحكم وارداً على ما جاء فيه من أسباب مما لا تتصل بجوهر النزاع فان ذلك لا يعيبه .

٣ — إذا استبان من أسباب الحكم ما يدل على أن المحكمة الاستئنافية أحاطت بواقع الدعوى وتعرفت وجه النزاع فيها وواجهت ما تردد من حجج بين طرفيها فضلاً عن أنها تناولت بالمناقشة والتفنيد ما اعتمد عليه الحكم الابتدائي من أسانيد . كان الطعن بالقصور غير قائم على أساس .

٤ — إذا تبينت المحكمة من واقع الدعوى أن التبايع وقع على عين معينة تلاقت عندها إرادة المشتري مع إرادة البائع وأن ما جاء في العقد خاصاً بمحدود هذه العين قد شابه غلطاً في الحدين

الغربي والشرقي بذكر كل منهما محل الآخر . تكون قد أصابت إذا اعتبرت هذا الغلط من قبيل الغلط المادى الواقع حال تحرير المحرر المثبت للتعاقد لا الخطأ المعنوى الواقع حال تكوين الإرادة .

المحكم

« حيث ان الطاعنين ينعون في السبين الأول والثاني من أسباب طعنهم على الحكمين الطعون فيهما انهما بنيا على مجرد الاحتمال وناقضا للثابت في الأوراق وقصرا عن الاحاطة بنقط النزاع كما قصر عن مواجهة أسباب الحكم الابتدائي الذي ألتياه . أما بناؤهما على مجرد الاحتمال ومناقضتهما للثابت في الأوراق فيبانه . أولاً — أن محكمة الاستئناف أرادت أن تنفي وقوع المشتري في الغلط في ذات المبيع فقالت . « أن المشتري — مورث » الطاعنين — لو اطلع على مستندات ملكية الباعين » « لا تنفي الجهل بالأرض المبيعة . ولا بد أنه اطلع » « عليها لأن عقد مشتراه مازال عرفياً فلا » « يضمن صحة البيع إلا بالتأكد من تسلسل الملكية » « اليهم » . وبهذا تكون المحكمة قد اعتمدت على مجرد الظن في القطع بأن مورث الطاعنين قد اطلع على مستندات ملكية بائعيه وهي إذ قطعت بهذا الاطلاع ناقضت للثابت بالأوراق لأن المطعون ضدهم لما أن باعوا مورث الطاعنين العين موضوع الدعوى صرحوا في عقد البيع بأن سبب ملكيتهم إنما هو الارث دون أن يثيروا إلى ما ثبت ملكية مورثهم فكان هذا دليلاً على أنهم لم يطلعوا مورث الطاعنين على مستندات هذه الملكية — ثانياً — قالت المحكمة أن المشتري لا شك أنه قاس الأرض بدليل اقراره في الاتفاق المؤرخ ٥ من نوفمبر

قررت المحكمة الاستئنافية أن الأرض المبيعة بمحدودها ومقاساتها ومساحتها المبيته في عقد البيع موجودة على الطبيعة . هذا في حين أن الثابت في أوراق الدعوى أن العين المبيعة بمحدودها المبيته في عقد البيع مملوكة للغير وأنها غير الأرض التي يملكها المطعون عليهم بطريق الإرث عن أبيهم وأن المطعون عليهم أنفسهم مسلمون بأن الحدود شايها خطأ . ولو كان الأمر كما قرر الحكم لما قام نزاع بين الطرفين . خامسا — قررت المحكمة أن السيدة وهيبه هانم لا تملك أن تعرض قانونا للأرض المبيعة لأن مورث المطعون عليهم اشترى الأرض المبيعة من مورثها فأصبحت بذلك خلفا للبائع ضامنة صحة البيع ومساحة البيع . وهذا كله غير صحيح بشهادة المستندات فلا مورث المطعون عليهم اشترى الأرض من مورث الست وهيبه ولا هي يمكن أن تعتبر ضامنة صحة البيع ومساحة البيع .

وأما قصور الحكيم عن الاحاطة بنقط النزاع الواقعية وعن مواجهة أسباب الحكم الابتدائي فيانه أن الحكم الابتدائي تعرض بالتفصيل للعقد وشروطه والحدود الواردة فيه ومأمورية الحجير الأولى والثانية وحاصل أعماله وما بان للمحكمة من الانتقال والمعاينة وكيف وقع المشتري في الخطأ وكيف أن هذا الخطأ لم يكن يسهل اكتشافه ثم وازن الحكم بين القطعتين الحاصل بشأنهما النزاع وتعرض لعدم اطلاع المشتري على مستندات التملك كما تعرض للعلم بالبيع وماهيته والفرق بين العلم بذات المبيع والعلم بصفاته وفصل القول فيما قام من نزاع على تسليم المشتري الأرض مستندا الى محضر الانتقال وأعمال الحجير ووقائع الدعوى كما فصله في المفارقة بين الخطأ الجوهرى الذى يطل العقد والخطأ الذى لا يطله — تعرض الحكم الابتدائي لهذا كله وتناوله في تفصيل واف

سنة ١٩٢٩ . بأنه متنازل عن كل ادعاء بجز في المقاسات . ومعنى ذلك أن محكمة الاستئناف جارت الخصوم في دعواهم بأن مورث الطاعنين تسلم الأرض المبيعة . ذلك في حين أن هذه الدعوى ينقضها ما هو ثابت في تقارير الخبراء وانتقال المحكمة من أن الأرض التي يزعم الخصوم أنها حقيقة الأرض المبيعة لا يوجد منها ما يمكن مقاسه أو تسلمه إلا ٧٤٥ مترًا فقط أما باقيها وهو ٦٥٩ مترًا وكسر المتر فداخل في أرض الست وهيبه هانم التي تقرر أن جزءاً كبيراً منه داخل في عقد تملكها وأن كل ما يمكن أن تتنازل عنه إنما هو ٣٧٩ مترًا على أسوأ تقدير مما لا يستقيم معه قول الحكم أن مورث الطاعنين قاس الأرض أو علم بها علماً كافياً . ثالثاً — قالت محكمة الاستئناف أنه على فرض أن مورث الطاعنين وقع في خطأ في الأرض المبيعة فخطؤه لم يكن من قبيل الخطأ الجوهرى «لأن» « الأرض المبيعة معدة للبناء وملاصقة للأرض » « التي يدعى وقوع الخطأ فيها وكلاهما يطلان على » « شارع واحد من الجهة القبلى والأرض التي » « يدعى الخطأ فيها لا تطل على شارع من الجهة » « الغربية بل تلاصق منزلاً لأمين بك الهلالى » « وتلك الأرض طولها ٣٠ متراً و ٧٠ سنتى فهذه » « المسافة لا تكون فرقاً في الصقع في السكن مطلقاً » « وبناء على ذلك تكون الأرض المبيعة معروفة » « للمشتري ولم يقع في خطأ جوهرى بشأن حقه » « فيها » قالت محكمة الاستئناف هذا فناقضت ما أثبتته الحجير في الصحيفة الرابعة من تقريره حيث قال : « وجدنا هذه القطعة أى القطعة ملك البائعين » « أقل صقعا من الأرض الموضوع اليد عليها من » « المتعرضين لأنه علاوة على طول واجهة هذه » « الأخيرة على شارع وابور النور فانها تتمتع بضياء » « متسع لجنيته أمين بك الهلالى » . راجعا —

فوجب على محكمة الاستئناف أن تواجهه أو ترد عليه وهي لم تفعل فكان حكمها قاصرا .

«وحيث ان محكمة الاستئناف بعد أن أوردت في حكمها الرقم ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ وقائع الدعوى حصرت وجه النزاع بين طرفي الخصومة فقالت أن دعوى المطعون عليهم قوامها أن غلطا ماديا وقع عند تحرير عقد البيع الصادر منهم إلى مورث الطاعنين في بيان حدود العين المبيعة لكن هذا الغلط لم يؤثر في ارادتي طرفي التعاقد بالنسبة إلى العين المبيعة وهي العين المحددة بذات الحدود الواردة في العقد بعد رفع ما شاب حديثها الثالث والرابع من خطأ مادي . أما دعوى الطاعنين فقوامها أن مورثهم انما أراد شراء الأرض كما عينت بمحدودها الواردة في عقد البيع غير تعديل في هذه الحدود فان كانت هذه الأرض مغايرة للأرض التي أراد المطعون عليهم بيعها فهناك غلط في ذات البيع يبطل للعقد . وبعد أن حصرت المحكمة محل النزاع على هذا الوجه قالت « لمعرفة » « ما إذا كان هذا الخطأ في التحديد هو خطأ » « مادي وقع في الكتابة - كما يقول الباعون - » « وأن المشتري يعلم بالحقيقة أو هو خطأ جوهرى » « وقع فيه المشتري نجد أن عقد البيع قد حدد أطوال » « المحدد وقد أقر المشتري بملئه بالقطعة المبيعة » « علما كافيا نافيا للجهالة ولا شك أنه قاس الأرض » « بدليل اقراره في الاتفاق المؤرخ ٥ من نوفمبر » « سنة ١٩٢٩ بأنه متنازل عن كل ادعاء بعجز في » « المقاسات وإذا قاس الأرض نجد أن حدها الغربي » « وطوله ٢٠ م و ٤٥ متر في العقد لا ينطبق على » « الحد الغربي الثابت لأرض المتعرضين الملاصق لمنزل » « أمين بك الهلالى إذ أن هذا الحد طوله » « ٦٠ م و ٢٧ متر فلا يمكن إذن تصديق المشتري في » « دعواه . كما أنه لو اطلع على مستندات ملكيتهم »

« لا تنفى الجهل بالأرض المبيعة ولا بد أنه اطلع عليها » « لأن عقد مشتراه مازال عرفيا فلا يضمن صحة » « البيع إلا بالتأكد من تسلسل الملكية » « وعلى ذلك يكون ادعاؤه بالخطأ غير » « حقيقى . وعلى فرض أنه وقع في خطأ فليس » « هذا الخطأ جوهرى لأن الأرض المبيعة معدة للبناء » « وملاصقة للأرض التي يدعى وقوع الخطأ » « فيها وكلاهما يطلان على شارع واحد ... ومن حيث » « أنه ثبت من تقرير الحير الاستشارى ومن » « تقريرى الحير محمد وصفى أن الأرض المبيعة قاعة » « على الطبيعة بمحدودها ومقاساتها ومساحتها » « المينة في عقد البيع ... » « وأضافت المحكمة نفسها إلى ماتقدم في حكمها الرقم ١٤ من يناير سنة ١٩٤٥ ما يأتى . » « بما أنه عن الموضوع فالنزاع » « بين الخصوم مبين تفصيلا في الحكم الغيابى الصادر » « من هذه المحكمة في ١٩ من ديسمبر سنة » « ١٩٤٣ وقد شرح هذا الحكم أوجه دفاع طرفي » « الخصومة وانتهى إلى صحة نظرية الباعين وان » « ما ادعاه جاد السيد حنا أفندى المشتري من الخطأ » « في ذات البيع غير صحيح وترى هذه المحكمة » « الأخذ بهذا الرأي إذ الظاهر أن الخطأ في » « بيان الحدين الغربى والشرقى انما هو خطأ مادي » « بوضع أحدهما بدل الآخر عند الكتابة يؤيده » « ما أظهره الحير من وجود اختلاف في أطوال » « الحدود الواردة في العقد عنها في الطبيعة عن » « القطعة التي يدعيها المشتري وأنه لو أخذنا بصحة » « الحدود كما هي في العقد وأنها منصبة على القطعة » « التي يدعيها المشتري لكان الحد الغربى هو » « ورثة الهلالى والحد الشرقى أرض الباعين أنفسهم » « مما يجعل الأرض المحددة في عقد البيع لا وجود » « لها في الطبيعة حيث لا يوجد في الجهة الشرقية » « منها أى أرض مملوكة في الواقع لاسكندر »

«مينا . فاذا أضيف إلى ذلك أن المشتري كانت له»
«علاقة بمورث البائعين المالك الأصلي لم ينفها»
«ورثته وكان نصيب مورث البائعين المذكور بموجب»
«عقد القسمة المحرر بينه وبين شريكه اسكندر»
«مينا واقعا في الجهة الشرقية لا الغربية لما أمكن»
«التسليم بما يدعيه المشتري من أن القطعة التي قصد»
«شراءها هي القطعة الغربية إذ أن هذه القطعة»
«اختص بها شريكه طبقا لعقد القسمة سالف»
«الذكر الذي يبعد مع الظروف السابق ياتها أنه لم»
«يكن على علم به دون أن يؤثر في ذلك عدم»
«الإشارة إلى هذه القسمة في عقد البيع إذ أن»
«هذا العقد لم يشر إلى عقود تملك مورث»
«البائعين واقتصر على ذكر أن سند ملكية البائعين»
«هو الميراث عن مورثهم»

«وحيث أنه مما تقدم بين أن محكمة الاستئناف
إذ ذهبت إلى أن العين التي تم التبابع عليها بين
مورث الطاعنين والمطعون عليهم هي ذات العين
المينة الحدود في المحرر المثبت للبيع بعد رفع ما شاب
حديها الغربي والشرقي من غلط مادي وأن الطاعنين
لم يصدقوا إذ ادعوا أن مورثهم حين اشترى لم تعجه
ارادته إلى شراء العين المذكورة بل اتجهت إلى
شراء عين أخرى — إذ ذهبت المحكمة إلى هذا
قدا عتمدت على : ١ - أن مورث الطاعنين مقر
في عقد البيع بأنه علم العلم الأكيد وشاهد الأرض
المبيعة وعرفها موقعا ومساحة مما يفيد أن للأرض
المذكورة وجودا في الطبيعة - ٢ - أن الحدود
الواردة في عقد البيع إذا طبقت كما هي بغير تصحيح
لا تنطبق على أي أرض في الطبيعة في حين أنها
إذا طبقت بعد رفع ما شابها من غلط لانطبقت
بإبعادها ومسطحها الوارد في العقد على ذات
العين التي يقول المطعون عليهم أنها هي التي باعوها
٣ - أن مورث الطاعنين أقر في ورقة ٥ من

نوفمبر سنة ١٩٢٩ بأنه تنازل عن كل ادعاء بعجز
في القياس الأمر الذي استخلصت منه المحكمة أنه
قاس الأرض ومتى كان قد قاسها بقياسها كفيل
بإظهاره على حقيقتها كما تم التعاقد عليها لا كما يؤدي
إليه تعديدها الخاطيء في عقد البيع - ٤ - أنه
لواطلع على مستندات ملكية البائعين لا تنفي جهله
بالأرض المبيعة ولا بد أنه أطلع عليها لأن عقد
شرائه مازال عرفيا لا يضمن صحة البيع إلا بالتأكد
من تسلسل الملكية ولأنه كان قبل أن يشتري
ذا صلة بمورث البائعين مما يفيد أنه كان محيطا بحقيقة
ما يملكه المورث المذكور .

«وحيث أنه إذا كانت محكمة الاستئناف قد
استخلصت علم مورث الطاعنين بذات العين المبيعة
على ما عينها المطعون عليهم من أنه كان قبل شرائها
ذا صلة بمورث البائعين تنجح له أن يعرف حقيقة
ما يملك هذا المورث ومن كونه إنما اشترى بعقد
عرفي لم يبادر إلى تسجيله مما يفيد طمأنينته إلى
الشراء واحاطته بحقيقة ما اشتراه . أو كانت المحكمة
قد استخلصت قياس مورث الطاعنين للأرض
المبيعة من أنه أقر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٢٩
بتنازله عن كل ادعاء بالعجز في قياسها فإن
استخلاصها هذا مرتد كله إلى دلائل تسوغة
ولامناقضة فيه لما هو ثابت في الأوراق . وكون
مورث الطاعنين قد قاس الأرض على ما أثبتته محكمة
الاستئناف لا يعني حتما أنه قد تسلسلها لأن القياس
أمر والتسلم أمر آخر فلا تناقض بين أن تثبت
المحكمة على مورث الطاعنين قياسه للأرض وبين
أن يكون الثابت في الأوراق أنه لم يتسلسلها هذا
وإذا كانت المحكمة قد قالت أن الأرض المبيعة
بحدودها ومقاساتها ومساحتها المينة في عقد البيع
موجودة على الطبيعة فهي بحكم سياق قولها إنما
تعني الأرض المينة حدودها بعقد البيع بعد تصحيح

هذه الحدود لا كما وردت بغير تصحيح ومن ثم فلا عيب في هذا القول وعلى هذا تكون أوجه الطعن الأول والثاني والرابع على غير أساس

« وحيث ان المحكمة ان كانت بعد أن نفت على وجه الجزم غلط مورث الطاعنين في ذات العين المبيعة اعتمادا على الأدلة التي ساقها — قد قالت انه على فرض وجود هذا الغلط فهو ليس من قبيل الغلط الجوهرى المبطل للعقد لتساوى القطعتين المختلف عليهما فان قولها هذا مع مناقضته لما هو ثابت في تقارير الخبيرين على النحو الذى أورده الطاعنون لا يعيب الحكم لأنه إنما يصيب ما لم يجيء فيه إلا على سبيل الفرض . كذلك لا يعيب الحكم قوله ان السيدة وهية الهلالى لا تملك أن تعرض قانونا فيما باعه مورث المطعون عليهم لأنها إحدى ورثة البائع للمورث المذكور لأن هذا القول على فرض انه خاطيء لا يتصل بجوهر النزاع وعلى ذلك يكون الوجهان الثالث والخامس مرفوضين أيضا .

« وحيث انه عن القصور الذى ينهه الطاعنون على الحكم المطعون فيه فان ما سبق ابدائه تقلا عن هذا الحكم دال بذاته على أن المحكمة أحاطت بواقع الدعوى وتعرفت وجه النزاع فيها وواجهت ما تردد من حجج بين طرفيها هذا فضلا عن أنها تناولت بالمناقشة والتفنيد ما اعتمد عليه الحكم الابتدائي من أسانيد ومن ثم كان الطعن في حكمها بالقصور غير قائم على أساس .

« وحيث ان حاصل السبب الثالث ان محكمة الاستئناف إذ ألزمت الطاعنين بأرض غير الأرض المحددة في عقد شراء مورثهم بناء على أن الحدود الواردة في هذا العقد مشوبة بخلط مادي قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه وتأويله من أوجه — أولها — أنها اعتبرت الغلط الذى شاب عقد ٢٩

من ابريل سنة ١٩٢٩ غلطا ماديا واقعا في تحريره في حين أنه غلط معنوى واقع في تكوين إرادة أحد عاقيه . الثاني — أنها استدلت بغير الكتابة على ما هو مناقض للثابت كتابة في عقد البيع المذكور في خصوص الحدود الواردة فيه . الثالث — أنها لم تدرك حقيقة العش والتدليس في نظر القانون ومن ثم أغفلت ما أسنده الطاعنون إلى المطعون عليهم من تضليل في تحديد المبيع وخديعة في إخفاء مستندات التملك .

« وحيث ان المحكمة وقد تبينت من واقع الدعوى أن التبايع بين مورث الطاعنين والمطعون عليهم وقع على عين معينة تلاقت عندها إرادة المشتري مع إرادة البائعين وان ما جاء في العقد خاصا بحدود هذه العين قد شاب غلط في الحدين الغربى والشرقى بذكر كل منهما محل الآخر — تكون قد أصابت إذا عتبرت هذا الغلط من قبيل الغلط المادى الواقع حال تحرير المحرر المثبت للتعاقد لا الخطأ المعنوى الواقع حال تكوين الإرادة وعلى ذلك يكون أول هذه الأوجه مرفوضا .

« وحيث انه عن الوجه الثانى فان المحكمة إذ قالت بالغلط المادى في تحرير عقد البيع في خصوص تحديد العين المبيعة قد استدلت عليه قبل كل شيء ببيانات في العقد نفسه خاصة بمساحة العين وأطوالها مضافا اليها ما دلت عليه المعاينة من أن هذه المساحة وهذه الأطوال لا تنطبق في الطبيعة إلا على العين الواردة في العقد بعد تصحيح ما شاب تحديدها من خطأ مادي . وهذا من المحكمة لا مخالفة فيه للقانون .

« وحيث انه عن الوجه الثالث فان ما قالته المحكمة في سبيل نفي ما ادعاه الطاعنون من الخطأ في تكوين إرادة مورثهم حال التعاقد فيه

رد ضمني على نقي ما عزوه إلى المطعون عليهم من تضليل في تحديد المبيع وخديعة في إخفاء مستندات التملك وعلى ذلك يكون هذا الوجه على غير أساس.

(طعن ورثة جاد السيد حنا وحضر عنهم الاستاذ احمد نجيب الهلالي باشا ضد الست امينة ميخائيل جندى عن نفسها وبصفقتها وآخرين وحضر عن الأولى الاستاذ سابا حبشى بإشراق ١١٧ سنة ١٥ ق)

١٦٤

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٧

- ١ - وصية بقسمة التركة . أحكامها . قبل العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦
- ٢ - إجازة الوصية . الأهلية اللازمة .
- ٣ - الإجازة في الفريضة الإسلامية والقانون
- ٤ - المصلحة في الدعوى . مناهة

المبادئ القانونية

١ - إن المقرر في مذهب الإمام أبي حنيفة أن الوصية بقسمة التركة بين الورثة موقوف نفاذها على إجازتهم .

٢ - إن إجازة الورثة اللازمة لقسمة التركة لا تقتضي في مذهب أبي حنيفة إلا الأهلية اللازمة لمباشرة العقد المجاز . ومن ثم كان من يملك أن يعقد القسمة بنفسه يملك أن يجيزها إذا تولى عقدها غيره ولما كان الوصى أهلاً لأن يعقد باذن المجلس الحسبي قسمة مال صغيره كان بالتالي أهلاً لأن يجيز باذن المجلس المذكور قسمة موصى بها في هذا المال

٣ - إن توقف نفاذ القسمة الموصى بها على الإجازة لا يرجع عند الحنفية إلى أنها باطلة فالباطل لا يحتمل الجواز عندهم بل إلى مساسها

بحق الوارث . ومن ثم فالوارث إذ يجيزها هو أو من يملك الإجازة عنه لا يواجه فيها بطلاناً كالبطلان الذي يواجهه مجيز العقد الذي لم ينعقد صحيحاً لعيب شاب انعقاده فكان قابلاً للبطلان وكانت إجازته مقتضية حتماً علم المجيز بالعيب وقصد تصحيح هذا العيب ، بل يواجه عقداً عقده غيره في مال تعلق حقه به فكان له أن يقره فينفذ كما لو كان هو الذي باشره بنفسه أولاً يقره فلا ينفذ .

٤ - إذا لم يدع المدعي حقاً حالاً يقتضي الدفاع عنه ابطال سند معين فإن دعواه باطالة تكون غير مقبولة . لا تنفاه المصلحة .

المحكمة

« حيث ان الطاعنين قسموا طعنهم قسمين خصوصاً أولهما بالوصية وخصوصاً الآخر بالاقرار .

عن الوصية

« وحيث ان ما جاء في الطعن خاصاً بالوصية حاصله أن الحكم المطعون فيه إذ أجرى الوصية على القصر - بناء على أن أهمهم أجازتها بوصف كونها وصياً عليهم إجازة أقرها المجلس الحسبي - قد أخطأ من أوجه - أولها - أن الإجازة قانوناً في حكم التبرع ومثل القاصر لا يملك التبرع بماله والوصى والمجلس الحسبي في هذا الحكم سواء . ومن ثم كان اعتداد الحكم في نفاذ الوصية على القصر بإجازة الوصى وباقرار المجلس للإجازة مخالفاً للقانون - ثانياً - ان علم المجيز بعيب العقد الذي يجيزه وقصده تصحيحه شرطان لازمان لتحقيق الإجازة قانوناً والوصية محل الدعوى هي وصية من غير مسلم فكان مفهوماً إلى أن صدر حكم محكمة التقض المؤرخ في ٣ من يونيو سنة ١٩٣٤ أنها

إنما تخضع لقانون ملة الوصى الذى يعتبرها صحيحة لا لحكم الشريعة الاسلامية التى تراها باطلة . فاذا أجازت الطاعة الأولى الوصية المذكورة قبل صدور حكم محكمة النقض ذلك معتقده أنها صحيحة نافذة عليها وعلى قصرها كانت أجازتها غير معتبرة . هذا على أن مجرد ذكر الوصية فى محضر جرد التركة وفى عقد القسمة وفى الطلبات المقدمة من الطاعة الأولى ابتغاء احالة المادة على مجلس حسبي مصر لا يفيد أن المجلس الحسبي حين صدق على محضر الجرد وعقد القسمة ولا أن الطاعة الأولى حين وقعها أو حين قدمت طلبات الاحالة كانا كلاهما يعلنان أن الوصية باطلة شرعا وإذا انتفى هذا العلم انتفى القول بالاجازة . ومع أن هذا الدفاع قدم لمحكمة الموضوع تقدما صحيحا فانها لم ترد عليه فكان حكمها قاصرا . ثالثا - اعتمدت المحكمة فى نقاذ الوصية على أن فيها نقعا للقصر قولا بأن حق السكنى لا يقوم بقيمة العقار الموصى بسكناء وبأن الطرفين الموصى لهما - الطاعنين والمطعون عليهم - وقد رضى كل منهما حال حياة الموصى بما اختص به فى الوصية . وهذا كله من المحكمة مخالف للقانون - أما أولا فلأن حكم الوصية لو ارث لا يتغير سواء أكانت الوصية فى مصلحة الوارث المعارض أم فى غير مصلحته - وأما ثانيا فلأن السائد عند الحنفية أن الوصية بالسكنى ينظر فيها من حيث التقويم إلى العين الموصى بسكنائها فان كانت نفس العين تخرج من الثلث جازت الوصية وإلا فلا .

« وحيث ان ما جاء فى المحرر الصادر من المرحوم صاروفيم بك مينا عبيد المؤرخ فى أول مارس سنة ١٩٣١ خاصا بالوصية محل الدعوى جرى نفيه بما يأتى : « ان رغبى الى أوصى » « بوجوب اتباعها بدون أن يكون لأحد تغييرها »

« هى أن منزل الدنيا يكون لسكن أولادى الكبار » « وهم شلبي وفارس وألماس يسكنون فيه جميعا » « أو بعضهم كما يشاءون وإذا ترك بعضهم السكن » « فيه فيكون دائما لسكن الباقين منهم بغير أن » « يكون لأحد مطالبتهم بعضهم أو كلهم بأي » « أجر . ولهم ذلك طول حياتهم . فقط عند » « وجود الست زوجتى بديعة هانم وأولادها » « وهم مينا وعبيد وديانا بالدنيا فلهن أن يشغلوا » « حجرتين طول حياتهم أما منزل الحلمية » « فيكون لسكن زوجتى وأولادها يسكنون » « فيه جميعا أو بعضهم كما يشاءون . وإذا ترك » « أحدهم السكن فيبقى دائما لسكن الباقين منهم » « بغير أن يكون لأحد مطالبتهم بعضهم أو كلهم » « بأي أجر ولهم ذلك طول حياتهم »

« وحيث ان تصرفا هذه عبارته هو فى حكم الشريعة الاسلامية وهى التى كانت واجبة التطبيق قبل العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ - وصية بقسمة حق سكنى منزلى المورث المذكورين فى محرره . أما أنه وصية فلا لأن المورث أوجب به فى ماله بعد موته وأما أنه وصية بقسمة حق سكنى المنزلين فلا لأن المورث إنما أوجب به تقسيم هذا الحق بين ورثته على الوجه الذى رآه .

« وحيث انه إذا كان المقرر فى مذهب الامام أبى حنيفة أن الوصية بقسمة التركة بين الورثة موقوف نقاذها على ايجازتهم فان الاجازة فى هذا المذهب لا تقتضى فى المجزأ أهلية إلا الأهلية اللازمة لمباشرة العقد المجاز ومن ثم كان من يملك أن يعقد القسمة بنفسه يملك أن يجيزها إذا تولى عقدها غيره . ولما كان الوصى أهلا لأن يعقد باذن المجلس الحسبي قسمة مال صغيره عملا بنص المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية كان بالتالى أهلا لأن يجيز باذن المجلس المذكور قسمة موصى

بها في هذا المال . وعلى ذلك فلا مخالفة للقانون متى كان الحكم المطعون فيه إذ أجرى الوصية على القصر قد أسس قضاءه على أن أهمهم أجازتها بوصف كونها وصيا عليهم اجازة أقرها المجلس الحسبي . ومن ثم يكون الوجه الأول مرفوضا .

« وحيث انه عن الوجه الثاني فان توقف نفاذ القسمة الموصى بها على الاجازة لا يرجع عند الحنفية إلى أنها باطلة فالباطل لا يحتمل الجواز عندهم بل إلى مساسها بحق الوارث ومن ثم فالوارث إذ يجزها هو أو من يملك الاجازة عنه لا يواجه فيها بطلانا كالبطالان الذي يواجهه مجيز العقد الذي لم ينقد صحيحا - لعيب شاب انعقاده فكان قابلا للبطالان وكانت اجازته مقتضية حتما علم المجيز بالعيب وقصده تصحيح هذا العيب - بل يواجه عقدا عقده غيره في مال تعلق حقه به فكان له أن يقره فينفذ كما لو كان هو الذي باشره بنفسه أو لا يقره فلا ينفذ . وإذا كان ذلك كذلك كان قول الطاعنة الأولى لدى محكمة الموضوع أنها حين أجازت الوصية ما كانت تعلم أنها باطلة فكانت إجازتها غير معتبرة قولا بعيدا عن محل النزاع فلا على المحكمة إذا هي لم تلتفت إليه . هذا إذا كانت الطاعنة الأولى قد أرادت بهذا القول ظاهر معناه أما إذا كانت قد أرادت بأنها حين أقرت القسمة الموصى بها كانت إرادتها وقتئذ مشوبة بالغلط في القانون لأنها كانت تجهل أنها تملك قانونا أن لا تقر الوصية بالقسمة فقد كان متعينا عليها أن تكشف عن هذا المعنى لدى محكمة الموضوع لتلزمها الرد عليه أما وهي لم تفعل فلا وجه لنعيها على الحكم القصور من هذه الناحية » وحيث انه عن الوجه الثالث فانه متى تقرر أن الوصية محل الدعوي إنما هي وصية بقسمة وأن الوصي يملك أن يقرها باذن سابق من المجلس

الحسبي أو باجازة لاحقة تقوم مقام الاذن السابق فتلزم القصر وتنفذ في حقهم سواء أكان لهم فيها نفع ظاهر أم لم يكن فانه يكفي لاقامة الحكم للطعون فيه ما أثبتته المحكمة على الوصية من اجازة للقسمة الموصى بها اجازة أقرها المجلس الحسبي . ومتى كان هذا وحده كافيا لاقامة الحكم فان استطراد المحكمة إلى بيان ما أفاده القصر من القسمة لم يكن إلا فضلا زائدة فكان الطعن فيه غير منتج .

عن الاقرار

« وحيث ان ماجاء في الطعن خاصا بالاقرار حاصله أن دعوى الطاعنين كان مبناها أن إقرار الورث بملكية أولاده البالغ - المطعون عليهم - للنقولات الكائنة بمنزل النيا هو إقرار باطل لصدوره في مرض الموت وأن المحكمتين الابتدائية والاستئنافية استبعدتا البحث في هذا المرض . وسببت المحكمة الابتدائية رأيها في ذلك بأن الطاعنين لا مصلحة لهم في إثارته ماداموا لم يطلبوا في دعواهم الحكم بثبوت ملكيتهم لتصيبهم الشرعي في النقولات فصارت دعواهم لا تعدو أن تكون مجرد استفتاء . واعتمدت محكمة الاستئناف هذا التسيب وأضافت إليه قولها أن ما تضمنه الاقرار كان مجرد شهادة بالأمر الواقع شهد بها الورث ووقعها طرفا الخصومة وهذا النظر من المحكمتين . مخالفا للقانون أولا لأن مصلحة الطاعنين في طلب إبطال الاقرار ظاهرة إذ لو بدأوا بطلب الحكم بثبوت ملكيتهم لحصتهم الشرعية في النقولات لاعترضهم قيام الاقرار فكان إبطال الاقرار قبل طلب الحكم بالملكية أمرا لامعدي عنه - وثانيا - لأن ما قرره المحكمة الاستئناف من أن الطرفين وافقوا على الاعتراف للمطعون عليهم بملكية النقولات

يعترضه أن أحد الطرفين قاصر لا يجوز أن يحتج عليه قانونا بالمواقعة المزعومة — وثالثا — لأنه مع التسليم جدلا بأن الإقرار بالمتقولات جاء مطابقا لواقع الأمر فإن الراجح في مذهب الإمام أبي حنيفة أن لا فرق بين الإقرار المقصود به الأخبار والإقرار المقصود به الإنشاء فكلاهما لا يعتد به متى صدرا من مريض مرض الموت إلى وارثه .

« وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه واعتمد أسبابه قال في هذا الصدد ما يأتي . « من حيث إن المدعية طلبت في دعواها « إبطال الإقرار قائلة أن متقولات منزل حلية « الزيتون ملك لها ولم تكن في حاجة إلى إقرار « المورث بذلك ثم قالت أن الإقرارات التي تصدر « من الشخص في حالة مرضه الذي انتهى بوفاته « باطلة ولأن هذا الإقرار صدر أثناء مرض « صاروفيم بك وهو المرض الذي انتهى بوفاته « فهي تطلب الحكم بإبطال الإقرار دون التعرض « للملكية ومن حيث إن المدعى عليهم لم ينازعوا « المدعية في ملكية متقولات منزل الحلية ولم « يبق سوى متقولات منزل المنيا . ومن حيث « أنه يتعين في رفع الدعاوى أن يكون هناك « مصلحة لرافعها . ومن حيث إن المحكمة ترى « أن لا مصلحة للمدعية في إثارة هذا النزاع لأنه « فيما يختص بمنقولاتها لا ينازعها أحد فيها وفيما « يختص بمنقولات المدعى عليهم الواردة بالإقرار « فلم تقل أنها ملك المورث حتى يكون لها ولأولادها « القصر نصيب فيها وطلبت من المحكمة أن « لاتقول شيئا بشأن الملكية . ومن حيث أن « المحاكم قد وضعت للفصل في المنازعات القائمة « بين الخصوم والتي يكون للفصل فيها أثر سواء « عاجلا أو آجلا وطلبا أنها لاتدعى الآن حقا في « متقولات منزل المنيا فيكون تعرض المحكمة »

« لإبطال الإقرار سواء صدر في مرض الموت « أو غيره والبحث فيه هو عبارة عن فتوى أو « إبداء رأي عديم الفائدة والأثر وهو ما ليس « من مهمة المحاكم وترى لذلك رفض هذا الطلب « خصوصا وأن المدعية لا يمكنها أن تدعى حقا « لها أو لأولادها القصر في متقولات منزل المنيا « بعد أن وقعت على الإقرار لأنه حتى على فرض « بطلان الإقرار من ناحية الشكل القانوني فإن « بطلانه لا يؤثر في حقيقة الملكية وقد أقرتها « المدعية بتوقيعها على الورقة عن نفسها وإقرارها « هذا يلزمها عن نفسها وينصب أيضا على أولادها « القصر لأنها تعتبر كشاهدة وعاملة بحقيقة الواقع « وقالت محكمة الاستئناف ما يأتي . « الذي تستخلصه « المحكمة أن الإقرار بالمتقولات قصد بذكره « المورث في ورقة أول مارس سنة ١٩٣١ « حسم كل نزاع وأنه إقرار بالواقع الذي وقع عليه « في حياته الطرفان . »

« وحيث أنه ما لم يدع الوارث حقا حالا يقتضي الدفاع عنه إبطال إقرار صادر من مورثه فإن دعواه بإبطال هذا الإقرار تكون غير مقبولة لانقضاء المصلحة . فلا مخالفة للقانون متى كان الحكم المطعون فيه إذ لم يقبل دعوى الطاعنين بإبطال إقرار مورثهم قد بني قضاءه على أنهم لم يدعوا حقا لهم في هذه المتقولات ومن ثم كان الوجه الأول مرفوضا .

« وحيث أنه إذا كان الحديث عن الصفة اللازمة لقبول الدعوى من حيث الشكل قد استجر المحكمة إلى تناول موضوع الإقرار وقيمته فإن ذلك لم يكن منها إلا استطرادا وهو بعد غير مؤثر في حقوق الخصوم ومن ثم كان الوجهان الثاني والثالث المنصبان على هذا الاستطراد غير منتجين .

(طعن السيدة بديعة هاتم ميخائيل عن نفسها وبصفقتها وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد زهير جرائه ضد شلي صاروفيم مينا عييد بك وآخرين رقم ٩٠ سنة ١٦ ق)

٣ م و ٧٤٨٣ قرشا عدا أمرا واحداً هو تقدير موجودات الشركة على اعتبار ثمنها الأساسي المتفق عليه في حين أنه كان يتعين تقديرها على اعتبار الثمن وقت الجرد وهذا قضاء قطعي يجوز الطعن فيه بطريق النقض ومن ثم يكون الدفع مرفوضاً .
« ومن حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث أنه مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون من وجهين الأول أنه وقد اعتبر الشركة منتهية قصر حق الطاعن وهو من ورثة الشريك المتوفى على قيمة نصيبه في موجودات الشركة وأثر باحها حتى يوم الجرد مع أن الشركة تظل قائمة قانوناً في حق أصحاب الشأن جميعاً حتى تم تصفيتها فلا يستقل مورث المطعون ضدهم وهو واحد من الشركاء باستغلال موجوداتها دون الباقيين ومنهم الطاعن - والآخر أنه لم يعين مصفياً للشركة كما تقضى المادتان ٤٤٩ و ٤٥٠ من القانون المدني ليقوم بقسمة موجودات الشركة عينا إن أمكن وإلا باعها وفقاً للمادة ٤٥٨ من ذات القانون .

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي بالنسبة إلى انتهاء الشركة وتصفيتها على الأسس التي أقامها الخير محمد محرم أفندي عدا تسمين موجودات الشركة فقال الحكم أنه يكون حسب الأسعار وقت الجرد لا حسب ثمنها الأساسي .

« ومن حيث أن تقرير الخير محمد محرم أفندي أن الحكم المطعون فيه - قد بني على اعتبار أن الشركة مصفاة تصفية نهائية من اليوم الذي جرد فيه الخير موجوداتها وصفي حساباتها . وفي هذا مخالفة للقانون لأن انتهاء الشركة لا يمنع من اعتبارها قائمة محتفظة بشخصيتها المعنوية لحاجات

٤١٧

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٧

التصفية في الشركات - الاحتفاظ بالشخصية المعنوية

المبدأ القانوني

إن انتهاء الشركة لا يمنع من اعتبارها قائمة محتفظة بشخصيتها المعنوية لحاجات التصفية حتى تنتهي التصفية

الحكم

« من حيث أن المطعون ضدهم دفعوا بعدم جواز الطعن لأن الحكم المطعون فيه حكم بمنهجي فيما عدا ما قضى به من تأييد الحكم الابتدائي بالنسبة إلى انتهاء الشركة وتصفيتها . وهذا الجزء من الحكم ليس محلاً للطعن من جانب الطاعن بعد إذ قرر في مذكرته أنه لا يقيم وزناً كبيراً لانتهاء الشركة لأن وفاة مورثه حصلت في ١٨ من يولييه سنة ١٩٤٠ وتنتهي الشركة حتماً وفقاً لنصوص عقدها في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٠ وأضاف المطعون ضدهم أن الحكم الاستثنائي قد استبقى الفصل في الموضوع إلى ما بعد تنفيذ مأمورية الخير التي كلف بتقدير موجودات الشركة على أساس الثمن وقت الجرد لا على أساس ثمنها الأساسي المتفق عليه فهو بذلك لم يقض بشيء مما يدعيه الطاعن في خصوص قيمة العنوان التجاري وإجارة المحل وحركة العملاء ومصاريف الدعوى

« ومن حيث أن الحكم للمطعون فيه إذ أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من انتهاء الشركة وتصفيتها يكون قد قضى باعتماد الأسس التي قامت عليها التصفية التي أجراها الخير محمد محرم أفندي وانتهت إلى تحديد مطلوب الطاعن بمبلغ

المدافعة والتنوير للمحكمة أمام الخصم الآخر فهو ليس من الغش في شيء .

٢ — إذا قال الحكم أن كل المسائل التي يشكو منها الطاعن قد تناولتها الخصومة في شتى مراحل التقاضي ولم يكن شيء منها خافيا عليه وهذا يقتضي قانونا عدم جواز الالتماس . فان هذا فيه ما يكفي تسييبا للقضاء بعدم جواز الالتماس . إذ لا جدوى لذكر تفصيل المسائل واحدة فواحدة ثم القول بسبق تناول الخصومة لها

المحكمة

« من حيث ١ ، الطعن بني على أربعة أسباب .
« ومن حيث ان حاصل السبب الأول أن الحكم جاء قاصر الأسباب إذ أقام قضاءه برفض الالتماس على مجرد قوله أن الطاعن لم يأت في الالتماس بجديد بل اكتفى بترديد دفاعه نفسه الذي سبق له ابداءه في المحكمة الابتدائية ثم في الاستئناف دون أن يرد على أسباب الالتماس سببا سببا وقد تضمن كل سبب منها واقعة خاصة أدخل فيها المطعون عليه الغش على المحكمة .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قال .
« ان الملتمس يبنى التماسه على أساس أن الملتمس »
« ضده الأول أدخل الغش على هذه المحكمة »
« وترتب على هذا الغش تأثير في رأيها عند »
« اصدارها الحكم الملتمس فيه الصادر في أول »
« مارس سنة ١٩٤٥ — ومن حيث انه بالاطلاع »
« على الأسباب التي شرح فيها الملتمس ذلك »
« الغش سواء في محيطة الالتماس أم في مذكرته »
« تبين أنه لم يأت بجديد بل ردد نفس الدفاع الذي سبق أن أبداه أمام محكمة الدرجة الأولى »

التصفية حتى تنتهي التصفية . ثم ان الحكم خالف القانون أيضا إذ اعتمد التصفية على الصورة التي أجراها الخبير دون مراعاة أحكام المواد ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٨ من القانون المدني .

« ومن حيث انه لذلك يتعين نقض الحكم بلا حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(طعن ابراهيم أحمد نجيا افندي وحضر عنه الاستاذ محمد عرارجي بك ضد السيد توحيد محمد أحمد الطنبولي عن نفسه وبصفته وحضر عنها الأستاذ أحمد فوشه رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٧ ق)

٤١٨

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٧

١ — الغش . الالتماس

٢ — قصور في تسييب أحكام الالتماس

المبادئ القانونية

١ — إن الغش المبيح لالتماس إعادة النظر في الحكم الابتدائي في معنى المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات هو ما كان حاله خافيا على الخصم طيلة نظر الدعوى بحيث لم تتح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه وإثارة حقيقته للمحكمة فتأثر به الحكم . أما ما تناولته الخصومة وكان محل أخذ ورد بين طرفيها ثم رجحت المحكمة قول خصم على الآخر وحكمت له اقتناعا منها ببرهانه فلا يجوز التماس إعادة النظر فيه تحت ستار تسمية إقناع المحكمة بالبرهان غشا إذ أن برهنة الخصم على دعواه بالحجج المعلومة لخصمه حق لكل خصم في كل دعوى يفتح به باب

بمستندات الدعوى ولقواعد الاثبات يقول الطاعن أنه قد وقع فيها الحكم الذى كان ملتصقا اعادة النظر فيه - وإذا كانت هذه الأسباب غير منصبة على الحكم المطعون فيه الصادر فى الالتماس فلا محل للعيب عليه بها .

(طعن الحواجه موسى كرمونا بصفته وحضر عنه الاستاذ فليب بشاره ضد الحواجه جاك كوهين وآخر وحضر عن الثاني الاستاذ اديب نصر رقم ٩٧ سنة ١٦ ق)

٤١٩

١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧

قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان دفاع الطاعن مؤسسا على دليل من شأنه لو صح أن يؤثر فى الحكم فى الدعوى وجب على محكمة الاستئناف وقد رأت تأييد الحكم الابتدائى أن ترد على هذا الدفاع بما يفنده أما إذا هى لم تفعل وأغفلته بالكلية فقد عار حكمها بطلان جوهرى .

المحكمة

« من حيث ان مما ينطه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصر البيان ذلك أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن عقد الاتفاق المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٢ المؤسسة دعواهما عليه انما جاء مقرر الوجود شر كة مقدمة قائمة بين الطرفين من قبل واستندتا فى ذلك إلى الأدلة التى أورداها فى مذكرتهما للتضمنة لدفاعهما . ولكن المحكمة أيدت الحكم الابتدائى الذى اعتبر الاتفاق المذكور

« وفى الدرجة الثانية بالاستئناف كما أنه لم يقدم « فى الالتماس أى مستند غير المستندات التى « سبق أن عرضت على المحكمة قبل الفصل « فى الاستئناف فما يدعيه من حصول غش من « خصمه أثر على رأى المحكمة الاستئنافية غير « صحيح فضلا عن أنه قد أتيت له كل الفرص « لكشف هذا الغش ان وجد سواء قبل « صدور الحكم الابتدائى أم قبل صدور الحكم « الاستئنافى ولنا يكون ادعاؤه على غير أساس « ومن حيث ان الغش المبيح لالتماس اعادة

النظر فى الحكم الانتهاى فى معنى المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات هو ما كان حاله خافيا على الخصم طيلة نظر الدعوى بحيث لم تتح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه وانه حقيقته للمحكمة فتأثر به الحكم أما ما تناولته الخصومة وكان محل أخذ ورد بين طرفيها ثم رجحت المحكمة قول خصم على الآخر وحكمت له اقتناعا منها ببرهانه فلا يجوز الالتماس اعادة النظر فيه تحت ستار تسمية اقتناع المحكمة بالبرهان غشا إذ أن برهنة الخصم على دعواه بالحجج والمعلومة لخصمه حق لكل خصم فى كل دعوى يفتح به باب المدافعة والتتوير للمحكمة أمام الخصم الآخر فليس ذلك من الغش فى شيء .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد أثبت بذلك الذى قاله أن كل المسائل التى يشكو منها الطاعن قد تناولتها الخصومة فى درجتى التقاضى ولم يكن شيء منها خافيا عليه وهذا يقتضى قانونا عدم جواز الالتماس ويكفى وحده تسييبا للقضاء بذلك لأنه لا جدوى لذكر تفصيل المسائل واحدة فواحدة ثم القول بسبق تناول الخصومة لها ولا محل والحالة هذه للنهى على الحكم بالقصور .

« ومن حيث ان الأسباب الثلاثة الأخرى جازمها خطأ فى تطبيق القانون ومخالفة لقاب

عقدا ابتدائيا منشئا لشركة جديدة دون أن ترد على هذا الدفاع .

« ومن حيث انه يبين من الصورة الرسمية لمذكرة الطاعنين المقدمة إلى محكمة الاستئناف أنهما تمسكا فيها بدفاعهما ذلك وأن من ضمن أدلتهما عليه الكتاب المؤرخ في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ الصادر من المطعون عليه الأول إلى بنك مصر المطعون عليه الثاني .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه مقام على أن الخصوم لم يأتوا في دفاعهم في الاستئناف بجديد لم يسبق عرضه على محكمة أول درجة ولذلك أيدت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي لأسبابه

ولكن من حيث ان الحكم الابتدائي ليس فيه أية إشارة إلى شيء من هذا الذي دافع به الطاعنان في الاستئناف ولا إلى ذلك الكتاب الذي يستندان اليه في حين أنه قد كان مقدما إلى كلا المحكمتين الابتدائية والاستئنافية ونصه « تحريرا في ١٩/٩/١٩٤٢ - حضرة صاحب « العزة وكيل بنك مصر - المنصورة بعد التحية - « أرجو أن تحولوا كافة الأقطان محصول سنة « ١٩٤١ - سنة ١٩٤٢ والبذرة الناجمة منها وقدرها « ١١ كيلة و ٥٨٩ أردب خمسمائة تسعة وثمانون « أردبا واحدا عشر كيلة بذرة ساكل - الخزنة « طرفكم باسمي إلى حساب خاص يفتح باسمي « واسم على أفندي أبو العينين حندوسة وتحويل « الرصيد المستحق عليها إلى الحساب الجديد « على أن يكون معروفا لديكم أن هذه الكمية هي « بمناسفة بيننا وجميع التصرفات الحاصلة بها « تكون بامضائنا - وتفضلوا بقبول عظيم شكري « محمد الألفي حندوسة - أمضاء « ولما كان دفاع الطاعنين المؤسس على هذا الكتاب من

شأنه لوضح أن يؤثر في الحكم في الدعوى كان واجبا على محكمة الاستئناف وقد رأت تأييد الحكم الابتدائي أن ترد على هذا الدفاع بماضنده . أما إذا هي لم تفعل وأغفلته بالكلية فقد عار حكمها بطلان جوهرى .

(طن على أبو العينين حندوسة أفندي وآخر وحضر عنهما الأستاذ أحمد رشدي ضد محمد الألفي حندوسة أفندي وآخر وحضر عن الأول الأستاذ مصطفى محمد البرادعي وعن الثاني الأستاذ أديب نصر رقم ٦ سنة ١٧ ق)

٤٢٠

١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧

أدلة . التزوير

المبدأ القانوني

إذا كان مدعى التزوير أورد في صحيفة دعواه دليلا على التزوير المادى . هو أن الإمضاء ليس له وأورد كذلك أدلته على التزوير المعنوى باختلاس امضائه الصحيح . ورأت المحكمة أن تبدأ بالنظر في التزوير المادى قبلت الدليل المتعلق به وأمرت بتحقيقه فان ذلك لا يمكن أن يفيد أنها رفضت أدلة التزوير المعنوى ومن ثم لا تكون خالفت القانون ان هي — بعد أن تبين لها أن لا تزوير مادى — نظرت في التزوير المعنوى وأخذت بالأدلة المقدمة عليه فلا تثريب عليها

المحكمة

« حيث ان السبب الأول يحصل في أن الحكم جاء مخالفا للقانون ذلك أن المحكمة قبلت الدليل الأول من أدلة التزوير وهو أن الامضاء مزورة

في قضائه بالتزوير إلى إنذار موجه من الطاعن الأول إلى أخى المطعون عليه في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٢٧ بدم قبوله تحديد عقد إيجار ٣١ قدانا التي استأجرها منه على اعتبار أن الأرض موضوع النزاع داخلة في الأرض المؤجرة وهو ما أنكره الطاعنان مما كان يتعين معه على المحكمة تحقيقه فلم تفعل — وهذا مردود بأنه وإن كانت المحكمة الابتدائية قد استندت إلى ذلك الانذار فإن محكمة الاستئناف لم تقول عليه .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن متولى احمد درويش وآخر وحضر عنهما الاستاذ عبد الرحمن الرافعي بك ضد الشيخ عبده عبدالعال الجندى رقم ١٠٦ سنة ١٦ ق)

٤٢١

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧

قصور . دفع هام

المبدأ القانوني

إذا طلب الطاعن من محكمة الاستئناف إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات الصورية لأسباب بينها وكان هذا الدفاع بالصورية لوصح لتغير له وجه الحكم في الدعوى . وجاء الحكم خلواً من إيراد طلب إثباتها والرد عليه فانه يكون باطلاً بطلاناً جوهرياً .

المحكم

« حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه تمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في أن يثبت الصورية التي يدعيها بجميع طرق

وندبت قسم الطب الشرعى لفحص هذه الامضاء فدل ذلك على أنها اطرحت الأدلة الأخرى التي أوردتها الطاعن بالتزوير في عريضة دعواه ولكنها بعد أن قدم قسم الطب الشرعى تقريره مثبتاً صحة الامضاء قضت بالتزوير أخذاً بالأدلة الأخرى التي كانت قد اطرحتها فضلاً عن أنها أخذت بتلك الأدلة دون أن تحققها .

« وحيث ان الثابت بالحكم أن مدعى التزوير قال انه حصل إما بوضع إمضاء مزور له وإما باختلاس إمضائه الصحيح ثم أورد في صحيفة دعوى التزوير دليلاً على التزوير المادى وهو أن الامضاء ليس له وأورد كذلك أدلته على التزوير المعنوى فاذا كانت المحكمة قد رأت أن تبدأ بالنظر في التزوير المادى فقبلت الدليل المتعلق به وأمرت بتحقيقه فان ذلك لا يمكن أن يفيد أنها رفضت أدلة التزوير المعنوى . ومن ثم لا تكون خالفت القانون ان هي بعد أن تبين لها أن لاتزوير مادى نظرت في التزوير المعنوى وأخذت بالأدلة المقدمة عليه .

« وحيث ان السيين الثانى والثالث يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برد وبطلان الاقرار استند إلى أن المطعون عليه هو وحده الذي وقع ولم يشترك معه أخواه في التوقيع مع أنهما شريكة في الشراء — وإلى أنه لو كان القصد من البيع التهريب لما تم على دفعات متعددة في ثلاث سنين متوالية وإلى أنه لم يوجد شهود على الاقرار وهي أدلة لا تكفى في القطع بالتزوير — وهذا مردود بأن هذه الأدلة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التي خلص اليها .

« وحيث ان السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور ذلك أنه استند

الاثبات . أولاً - لوجود مانع أدبي هو قيام الزوجية بين مورثه والمطعون عليها الأولى منع المورث من الحصول على ورقة ضد . ثانياً - لوجود مبدأ ثبوت بالكتابة ذلك هو ١ - اشهاد الوقف الصادر من المطعون عليها الأولى في ٢٣ من ابريل سنة ١٩٤١ الثابت به أنها أوقفت بموجبه الأطياف موضوع النزاع وقفا منجزا على زوجها مدى الحياة وجعلت له النظر والشروط العشرة بالنسبة إلى حصة بعض الموقوف عليهم ومن بعده تكون لها حصة قدرها الثلث فقط والباقي لأولاد أخي الزوج وأولاد أخته . فانشاء الوقف منجزا على الزوج وجعل الاستحقاق والنظر له مدى الحياة وانفراد به بالشروط العشرة بالنسبة إلى حصة بعض الموقوف عليهم يدل على أن الملكية له في الحقيقة لا للواقفة ٢ - عقد رهن صادر من المرحوم أحمد سليمان أباطه إلى الدكتور سيد سليمان عن هذه الأطياف نفسها تأمينا لدين على المرحوم فؤاد عطيه بغدادى أباطه وقد ظل هذا الدين مضمونا بأطياف المورث حتى اشتراها عبد الوهاب أفندي السلاوى وفى الدين للدكتور خصما من الثمن . فعقد الرهن المشار اليه هو ورقة صادرة من المرحوم أحمد سليمان أباطه تجعل صورية العقد الصادر له من مورث الطاعن قرية الاحتمال - ويقول الطاعن أنه تمسك بذلك كله والمحكمة لم تلتفت اليه فيكون حكمها قاصرا .

« ومن حيث ان الثابت بمذكرة الطاعن المقدمة إلى محكمة الاستئناف أنه طلب اليها الاحالة على التحقيق لاثبات الصورية على ذلك الوجه المذكور آنفاً - ولما كان الدفاع بالصورية لوصح لتغير له وجه الحكم في الدعوى كان الحكم وقد جاء خلوا من اراد طلب اثباتها والرد عليه قد عاره بطلان جوهرى يستوجب نقضه بلا حاجة

إلى التعرض إلى باقى أسباب الطعن .

(طعن سليمان عطيه بغدادى أباطه أفندي وحضر عنه الاستاذ ابراهيم سعيد ضد الست فاطمة هانم سليمان احمد أباطه بصفتها وآخرين رقم ٩٩ سنة ١٦ ق)

٤٢٢

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧

الموصى له - هل يعتبر من الاغيار

المبدأ القانوني

ان الموصى له بحصة في التركة لا يعتبر غيرا في معنى المادة ٢٢٨ من القانون المدني اذا هو ادعى بأن العقد الصادر من الموصى إنما صدر بعد طلب الحجر عليه وبأن تاريخه مغاير للحقيقة ذلك لأنه خلف عام يدعى ما كان يملك سلفه ممثلا في شخص القيم عليه أن يدعيه . لكن لما كان هذا الادعاء ادعاء بغش واحتيالا على القانون كان اثباته بأي طرق الإثبات جائزا له جوازه لسلفه وكان عليه عبء الإثبات لأنه مدع والبيئة على من ادعي . فان هو أثبتته سقطت حجية التاريخ العرفي للعقد وإلا بقيت هذه الحجية .

المحكم

« حيث ان الطعن بني على خمسة أسباب »
« وحيث ان مبنى السببين الأول والخامس الخطأ في تطبيق القانون وبيانه أن محكمة الاستئناف أخذت بالتاريخ العرفي لعقد البيع الصادر من جدة الطاعنتين إلى مورث المطعون عليهم في حين أن الطاعنتين كانتا قد طعنتا في العقد المذكور بأنه إنما

صدر من جدتها حال ضعف قواها العقلية بعد أن طلب الحجر عليها من مجلس حسي قنا في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩١٩ مما كان يقتضى اعتبار الطاعتين من الأغيار فلا يسرى عليها العقد إلا من يوم تاريخه الثابت على وجه رسمى عملا بنص المادة ٢٢٨ من القانون المدنى .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قال في هذا الصدد . « من حيث انه يلاحظ بادىء الرأى »
« أن الموصى لهم شأنهم شأن الورثة فلا يعتبرون »
« من طبقة الغير بالنسبة إلى التصرفات التي »
« تصدر من مورثهم مع استثناء التصرفات التي »
« تحصل من المورث غشا وتدليسا لصالح أحد »
« الورثة بفرض التحايل على أحكام الميراث كما »
« هو الحال في الوصية والبيع لو ارث في مرض »
« موت المورث ويترتب على ذلك أنه لا يشترط »
« لسريان التصرفات الأولى على الموصى لهم أو »
« الورثة أن تكون ثابتة التاريخ بل تاريخها »
« العرفى يسري عليهم اللهم إلا إذا طعنوا على »
« صحة هذا التاريخ ودلوا على صحة طعنهم »
« ولذلك يكون ماقرره الحكم المستأنف اطلاقا »
« من ضرورة تسجيل العقد أو اثبات تاريخه »
« ليكون حجة على الموصى لها غير صائب . ومن »
« حيث انه متى تقرر ذلك فمدار البحث في »
« الدعوى يدور حول أمرين الأول ما إذا كان »
« التاريخ المبين في عقد البيع المطعون فيه »
« صحيحا الثانى ما إذا كان العقد المذكور صدر »
« من البائعة وهى ذات أهلية صحيحة للتعاقد »
« وما إذا كان تنفذ من تاريخ صدوره بوضع »
« يد المشتري على الأطنان المبيعة . وحيث انه »
« عن الأمر الأول فالأصل فى العقد الصحة »
« . والبطلان طارئ وعلى من يدعى البطلان »
« إقامة الدليل على ادعائه . وحيث ان المستأنف »

« عليها لم تقم الدليل على عدم صحة التاريخ »
« العرفى المبين فى العقد بل على العكس من »
« ذلك فقد اتضح من ظروف الدعوى وخصوصا »
« من التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة »
« خلافا لما جاء فى أسباب حكمها المستأنف أن »
« التاريخ الوارد فى العقد صحيح وأن المشتري »
« تسلم الأطنان المبيعة واستغلها من سنة ١٩١٥ »
« حتى وفاته . ومن حيث انه بما يؤيد صحة »
« التاريخ الوارد فى العقد المذكور أن مدنى »
« محمد الترسى أحد الموقعين على العقد بصفة »
« شاهد توفى فى ١٠ من يناير سنة ١٩١٩ »
« قبل اتخاذ اجراءات الحجر على البائعة »
« بمدة طويلة » .

« وحيث ان الموصى له بحصة فى التركة لا »
يعتبر غيرا فى معنى المادة ٢٢٨ من القانون المدنى »
إذا هو ادعى بأن العقد الصادر من الموصى إنما »
صدر بعد طلب الحجر عليه وبأن تاريخه مغاير »
للحقيقة إذ أنه خلف عام يدعى ما كان يملك سلفه »
ممثلا فى شخص القيم عليه أن يدعيه . لكن لما »
كان هذا الادعاء ادعاء بغش واحتيايل على القانون »
كان اثباته بأى طرق الاثبات جائزا له جوازه لسلفه »
وكان عليه عبء الاثبات لأنه مدع والبيئة على من »
ادعى . فان هو أثبتته سقطت حجية التاريخ »
العرفى للعقد وإن لا بقيت هذه الحجة . ومن ثم »
فان الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون إذ هو »
لم يعتبر الطاعتين من الأغيار ولا إذ هو أخذ »
بالتاريخ العرفى للعقد لأن الطاعنين لم يثبتا أن »
هذا التاريخ مخالف للحقيقة .

« وحيث ان الطاعتين تتعيان على الحكم »
فى السببين الثانى والرابع انه . أولا - عول فى »
اثبات صحة التاريخ العرفى للعقد على ما حصله »
من شهادة الشاهدين عبد الراضى متولى وعثمان »

لا جدوى للطعن فيما جاء في حكمها خاصا بوضع اليد ولا بما جاء في شأنه على لسان الشهود .

(طعن السيدة هانم عبد الكرم سيد مجاهد وأخرى وحضر عنها الأستاذ مهني حبيب ضد مرسى رضوان احد على وآخرين رقم ١١٠ سنة ١٦ ق)

٤٢٣

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧

دعوى الملكية . قصور

المبدأ القانوني

إذا أسست المحكمة قضاءها برفض دعوى ملكية لأرض على أنها لا تدخل في مستندات تملك مدعيها ولا هو تملكها بوضع اليد فلا يجدي به ذلك نفيه على الحكم في خصوص تحدته عن ملكية خصه

المحكمة

« من حيث ان الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في أن المحكمة قالت في أسباب الحكم المطعون فيه بأن المطعون عليه الثانى تلقى ملكيته لأرض النزاع من ايمانويل ليونى في سنة ١٩١٩ مع أن الثابت في الدعوى أن العقد المزعم صدوره من هنا اليه لا وجود له — ويتحصل الآخر في أن الحكم جاء قاصر البيان إذ هو لم يبين العناصر الواقعية التى تفيد أن المطعون عليه الثانى كان واضعا يده على أرض النزاع وضعا ظاهرا مستمرا مصحوبا بنية الملك في حين أن هذا البيان كان تقضى به أيضا طبيعة تلك الأرض من حيث أنها كانت مستنقعا لم يردم إلا في سنة ١٩٤٢ ثم ان استناد الحكم إلى عملية الردم هذه استناد باطل

حجاجى في حين أن هذين الشاهدين إنما سمعا فى التحقيق الذى كانت محكمة الدرجة الأولى قد أمرت به تحقيقا لدعوى المطعون عليهم بأن مورثهم تملك الأرض موضوع الدعوى بالتقادم ، فما كان يجوز للمحكمة أن ترجع اليه إلا فى خصوص ما أحيلت الدعوى على التحقيق من أجله . ثانيا — استدل على صدور العقد من جدة الطاعتين قبل الحجر عليها بان أحد الشهود الذين وقعوه توفي فى ١٠ من يناير سنة ١٩١٩ قبل تقديم طلب الحجر دون التفات إلى ما قرره الدفاع عن الطاعتين فى جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٤١ من أن امضاء الشاهد قد تنسب اليه زورا ولا التفات إلى ما هو ثابت من أن المطعون عليهم لم يقدموا أصل العقد بل صورة منه وهذه الصورة لا تحمل توقيع الشاهد ليصح الطعن فيها أو المضاهاة عليها .

« وحيث ان الحكم وقد قرر أن الطاعتين ليستا من الأغيار بالنسبة إلى العقد الصادر من جدتهما وأنهما بناء على ذلك مؤاخذتان بتاريخه العرفى ما لم يثبت أنه غير صحيح وأنهما عجزتا عن هذا الاثبات — أن الحكم وقد قرر هذا كله ما كان بحاجة إلى الاستدلال على صحة التاريخ العرفى للعقد ومن ثم كان ما أورده في صدد هذا الاستدلال زيدا وما جاء فى الطعن منصبا عليه غير منتج .

« وحيث ان الطاعتين تعيين على الحكم فى السبب الثالث من أسباب طعنهما أنه إذا استخلص من أقوال الشهود أن مورث المطعون عليهم وضع يده على العين المبيعة منذ سنة ١٩١٥ مسخ هذه الأقوال وحرفها عن موضعها . وهذا السبب مردود بأن المحكمة لم تقم قضاءها برفض دعوى الطاعتين على أن مورث المطعون عليهم تملك الأرض محل النزاع بالتقادم بل على أنه تملكها بالعقد ومن ثم

مؤدية اليه ولا مطمئن عليها ومتى كانت دعوى الطاعنين متعينا ورفضها لأنهم غير مالكيين فلا يجديهم ما ينعونه على الحكم في خصوص تحدته عن ملكية الخصم .

(طن الحاج سيد ابو عميرة وآخرين وحضر عنهم الاستاذ احمد الحضري ضد مملكة المساحة وآخرين رقم ١١٢ سنة ١٦ ق)

لأن المطعون عليه المذكور ليس هو الذى كلف الما قول بالردم بل مصلحة الشؤون القروية .

«ومن حيث ان الطعن بسببيه مردود بأن الحكم إذ قضى برفض دعوى الطاعنين بثبتت ملكيتهم للأرض محل النزاع أسس ذلك على أنها لا تدخل في مستندات تملكهم ولا هم تملكوها بوضع اليد - وهذا قضاء صحيح مقام على أسباب

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٤٢٤

محكمة استئناف مصر

٢٨ يناير سنة ١٩٤٧

محل الإقامة بالنسبة للشخص الواحد . رأى القوانين الأجنبية . رأى القانون المصرى . جواز تعدده

المبادئ القانونية

١ - إن آراء الشراح فى فرنسا تكاد تكون مجمعة على عدم إمكان وجود أكثر من محل لشخص واحد لأن ذلك هو ما يوحى به نص القانون نفسه . وقد قال بعضهم استنادا إلى القانون الرومانى أن الشخص يمكن أن يكون له محلان كما لو استقر نصف السنة فى جهة والنصف الثانى فى جهة أخرى . وقد أيد « ما لقبيل » هذا رأى . ولكن رأى الأول هو السائد وقال أصحابه إن المحل الثانى فى هذا المثل لا يعدو أن يكون مسكنا لا محلا . وقد أقر مجلس الدولة وحده المحل كنتيجة لنص

القانون لاعتمادا على نص صريح فيه . وفى الواقع فإن المادة ١٠٢ من القانون الفرنسى إذ عبرت عنه بالمحل الرئيسى الذى يزاول فيه الشخص حقوقه المدنية إنما قصدت الوحدة لا التعدد ٢ - وعلى عكس القانون الفرنسى فإن القانون الألمانى المدنى فى المادة السابعة منه هذا حذو القانون الرومانى فأجاز تعدد المحل . ٣ - أما الشارع المصرى فقد عرف فى المادة ٣ مرافعات محل الإقامة بأنه المركز الشرعى المنسوب للإنسان الذى يقوم فيه على الدوام ولولم يكن حاضرا فيه فى بعض الأحيان أو أغلبها وأنه لا يجهل ما يحصل فيه مما يتعلق بنفسه وبمقارنة هذا التعريف بمقابله فى المادة الفرنسية يظهر جليا أن محل إقامة الشخص فى نظر القانون المصرى مبنى على الافتراض لا على الحقيقة الواقعة . فالقانون يفترض سهولة تمييز الأشخاص ان لكل شخص محل إقامة متميز

يفترض وجوده فيه على الدوام ولو لم يوجد فيه بالفعل . ويظهر أيضا أن القانون المصري يأخذ في تحديد محل الإقامة بنظرية مخالفة لنظرية القانون الفرنسي . فهو يحدده بأنه محل الإقامة المستمر . أما القانون الفرنسي فهو يحدده بمحل العمل الرئيسي . ويقضى القانون الفرنسي بأنه لا يجوز أن يكون للشخص أكثر من محل إقامة واحد . أما القانون المصري فلم يأت بمثل هذا النص ولم يتقيد بالتخصيص الذي قصد إليه الشارع الفرنسي ومن ثم فلا مانع يمنع من أن يكون للإنسان أكثر من محل واحد . طالما كانت الشروط ذات الذكر المتقدم متوفرة فيه وقد كشف عن هذا المعنى بلفظ صريح المشروع النهائي للقانون المدني الجديد في المادة ٤٣ منه حيث نص فيها على « أن الموطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ويجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن » .

المحكمة

« حيث ان النزاع القائم بين الطرفين بشأن الاختصاص يتلخص في أن المستأنف عليها إذ رفعت على المستأنف هذه الدعوى أمام محكمة مشين الكوم الابتدائية تطالبه بمبلغ الأيجار المين في صحيفة افتتاحها واعلنته بهذه الصحيفة بشرا ريس بعد أن وجهها اليه بكمشيش موطنه الأصلي وأجاب شيخ البلدة بأنه يقيم بشرا ريس . دفع فرعيا بعدم اختصاص تلك المحكمة وعمما منه أنه لا يقيم بكمشيش

(منووية) بل يقيم بحجة شبرا ريس المذكورة التابعة لكفر الزيات (غربية) قضت بحكمه أول درجة برفض الدفع للأسباب الواردة بحكمها المستأنف وبني المستأنف استئنافه فيما يتعلق بهذا الدفع على ما يأتي .

أولا - أنه قدم اثباتا لهذا الدفع عريضة دعوى معلنة له بتاريخ ١٦/٧/١٩٤٦ من نفس المستأنف عليها اعلنته بها في عزبته التابعة لناحية شبرا ريس في الدعوى رقم سنة ١٩٤٦ مدنى تلاوهو مستند قاطع في محل الإقامة لم تتعرض له محكمة أول درجة في حيثيات حكمها . وأنه قدم تدعيا لتلك في الاستئناف صورة من الحكم المستأنف معلنة له بناء على طلب المستأنف عليها في ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بشرا ريس كذلك قدم طلب تعجيل معن اليه بها في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بناء على طلب معالى احمد عبد الغفار باشا في الاستئناف رقم ١١٥٩ سنة ٦٢ قضائية .

ثانيا - أن محكمة أول درجة ذكرت أن الحاضر عن المستأنف عليها قال ردا على الدفع أن المستأنف هو في الأصل من ناحية كمشيش وما زال أخوه احمد بك الققى عمدة للناحية المذكورة ومعظم أملاكه بها وليس له في الواقع أملاك بناحية شبرا ريس لأن الأملاك الموجودة بالناحية المذكورة مكلفة باسم أولاده لا باسمه هو وفوق ذلك فهو عضو مجلس النواب عن دائرة البتانون التابعة لمديرية المنوفية . وأن الحاضر عن المستأنف لم ينازع الحاضر عن المستأنف عليها في هذه البيانات وكل ما طلبه بالجلسة التي أبدى فيها هذا الدفع هو التأجيل لتقديم مستندات له في موضوع الدعوى . إلا أن المحكمة قاتما أنه على أثر الادلاء بهذه الأقوال من الحاضر عن المستأنف عليها وبالرغم من اعتراض الحاضر عن المستأنف على ذلك قاتما قررت بضم الدفع

للموضوع الأمر الذي اضطر الحاضر عن المستأنف إلى طلب التأجيل لتقديم مستندات .

« وحيث انه عن السبب الأول فانه مع الافتراض بأن المستأنف له محل اقامة بشرا ريس واعلنت له هذه الأوراق فيه على وجه صحيح ولم يكن لعمدة كمشيش أخ المستأنف دخل فيما قرره شيخ البلد للمحضر عند توجيه صحيفة الدعوى الحالية للمستأنف بكمشيش وفي اعلان باقى الأوراق المذكورة آتفا اليه بشرا ريس كما يشعر بذلك دفاع المستأنف عليها. فإن هذا لا يمنع من أن يكون له محل اقامة أصلى في كمشيش .

ويتصل هذا كما يبدو بالبحث بادىء بدء فيما إذا كان القانون المصرى يجيز للشخص الواحد أن يكون له أكثر من محل واحد .

« وحيث ان آراء الشراح فى فرنسا تكاد تكون مجمعة على عدم امكان وجود أكثر من محل Domicile لشخص واحد لأن ذلك هو ما يوحى به نص القانون نفسه . وقد قال بعضهم استنادا إلى القانون الرومانى أن الشخص يمكن أن يكون له محلان كما لو استقر نصف السنة فى جهة والنصف الثانى فى جهة أخرى . وقد أيد ما قبل هذا رأى ولكن الرأى الأول هو السائد وقال أصحابه ان ان المحل الثانى فى هذا المثل لا يعدو أن يكون مسكنا Residence لا محلا . وقد أقر مجلس الدولة وحدة المحل كنتيجة لنص القانون لاعتمادا على نص صريح فيه . وفى الواقع فإن المادة ١٠٢ من القانون الفرنسى إذ عبرت عنه بالمحل الرئيسى . Le lieu de principal établissement الذى يزاول فيه الشخص حقوقه المدنية إنما قصدت الوحدة لا التعدد .

« وحيث انه على عكس القانون الفرنسى فإن القانون الألمانى المدنى فى المادة السابعة منه هذا حذو

القانون الرومانى فأجاز تعدد المحل . « وحيث ان الشارع المصرى عرف فى المادة ٣ مراقبات محل الإقامة بأنه . المركز الشرعى المنسوب للانسان الذى يقوم فيه على الدوام ولو لم يكن حاضرا فيه فى بعض الأحيان أو أغلبها وأنه لا يجهل ما يحصل فيه مما يتعلق بنفسه . « وحيث انه بمقارنة هذا التعريف بما يقابله فى المادة الفرنسية يظهر جليا أن محل اقامة الشخص فى نظر القانون المصرى مبنى على الافتراض لاعلى الحقيقة الواقعة فالقانون يفترض لمسهولة تميز الاشخاص أن لكل شخص محل إقامة متميز يفترض وجوده فيه على الدوام ولو لم يوجد به بالفعل ويظهر أيضا أن القانون المصرى يأخذ فى تحديد محل الإقامة بنظرية مخالفة لنظرية القانون الفرنسى . فهو يحدده بأنه محل الإقامة المستمر أما القانون الفرنسى فهو يحدده بمحل العمل الرئيسى . ويقضى القانون الفرنسى بأنه لا يجوز أن يكون للشخص أكثر من محل إقامة واحد . أما القانون المصرى فلم يأت بمثل هذا النص ولم يتقيد بالتخصيص الذى قصد اليه الشارع الفرنسى ومن ثم فلا مانع من أن يكون للانسان أكثر من محل واحد طالما كانت الشروط ذات الذكر المتقدم متوفرة فيه

ولقد كشف عن هذا المعنى بلفظ ضريح المشروع النهائى للقانون المدنى الجديد فى المادة ٤٣ منه حيث نص فيها على « أن الموطن هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة . ويجوز أن يكون للشخص فى وقت واحد أكثر من موطن » « وحيث انه عن السبب الثانى فإن مدار البحث فيه هو معرفة ما إذا كان المستأنف له محل إقامة أصلى فى كمشيش مفروض وجوده فيه على الدوام ولو لم يكن حاضرا فيه بعض الأحيان كأنه يستوفى حقوقه ويؤدى واجباته فيه .

« وحيث ان الذي تتيه المحكمة من مطالعة الأوراق وسماع اقوال الطرفين في هذا الأمر هو أن المستأنف أدعى بأنه كان مقبلاً بكمشيش مع أخيه احمد بك الفقي عمدة البلدة وجد أن اقتسما اطيانهما واختص المستأنف باطيان ناحية شبراريس انتقل إلى هذه الناحية واقام فيها (محضر جلسة ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ محكمة أول درجة) إلا أنه لم يقدم عقد القسمة أو ما يقوم مقامه في التدليل على صحة هذا الادعاء مع اعترافه بسبق اقامته بكمشيش مع أخيه حتى يمكن القطع في القول بأنه أصبح بهذه القسمة مقطوع الصلة بكمشيش وبعوطنه الأصلي المذكور قبل رفع الدعوى .

« وحيث ان المستأنف عليها قالت أن اطيان شبراريس وقدرها ٢٣ س و ١ ط و ٢٢ ف ليست مملوكة له أو لأخيه بل هي مودة لولديهما عبد الله أفندي وصالح الدين أفندي وان الاطيان المشتركة بين المستأنف وأخيه تبلغ مساحتها الف فدانا للمستأنف نصفها أو على أقل تقدير ٢٩٨ فدانا بزمام المنوفية وهي كما يبدو عددها أكثر من اطيان شبراريس .

« وحيث انه إذا اضيف هذا القول من جانب المستأنف عليها الذي لم يتفه المستأنف إلى ما تتيه المحكمة من الاطلاع على عقد الايجار المقدم بحافظة المستأنف عليها رقم ٥ دوسيه أن المستأنف استأجر ٢٩٦ فدانا موضوع المطالبة في الدعوى الحالية من المرحوم مصطفى بك عبد الغفار لمدة ثلاث سنوات تنتهي في أول نوفمبر سنة ١٩٤٧ واقعة جميعها بزمام مركز تلا منوفية وإلى أنه عضو بمجلس النواب عن دائرة البتانون منوفية لظهر بجلاء أن أغلبية أعمال المستأنف يؤديها بالمنوفية . ومن ثم لا معدى له من الاقامة بكمشيش موطنه الأصلي باعترافه إن لم يكن مع أخيه احمد بك فقي منزل آخر ذلك ليستوفي بها حقوقه ويؤدي فيها واجباته .

وهو وان تعيب عن هذا المحل في بعض الاحيان لمباشرة اطيان شبراريس (على فرض أنها ملكه) فإن تعييه لا يغير من طبيعة هذا الموطن شيئاً للاعتبارات آنفة الذكر حتى وان كان هذا التغيب بشبراريس مع تكراره بخلق له محلاً آخر بها « وحيث انه فوق ذلك فإنه مشروط في البند الثامن من عقد الايجار » ان كافة المنازعات المتعلقة بهذا العقد تكون من اختصاص محكمة مصر الابتدائية الأهلية « وهو شرط وضع كما قالت محكمة أول درجة بحق لمصلحة المالك .

فاذا كانت المستأنف عليها وهي خلف المالك قد رفعت دعواها امام محكمة شين الكوم بدلا من محكمة مصر الوطنية المختصة كذلك طبقاً لنص العقد . وإذا كانت شبراريس (على فرض اقامة المستأنف بها) بطبيعة موقعها اقرب لشين الكوم من مصر . فأى مصلحة إذن للمستأنف في الدفع بعدم اختصاص محكمة شين الكوم في حين أن الدفع ماهو إلا دعوى يجب لقبولها توفر الصلحة لمدعيها اللهم إلا إذا كان ابداءه من قيل اللد والامعان في الخصومة الأمر الذي لا تقره المحكمة . « وحيث انه لهذه الأسباب يتعين تأييد الحكم المستأنف فيما يتعلق برفض الدفع بعدم الاختصاص « وحيث ان الوكيل عن المستأنف عليها قدم طلباً مؤرخاً ٢٣ يناير سنة ١٩٤٧ يفتح باب المرافعة لتتخذ موكلته الطريق الذي تراه للطعن في الكشف المؤرخ ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ المقدم من المستأنف بحافظته رقم ٤ دوسيه .

(استئناف السيد أفندي عداة الفقي وحضر عنه الاستاذ عبدالرحمن أبو النصر ضد السيد احسان هاشم مصطفى بك وحضر عنها الاستاذ عطية عبيد رقم ١٣٦ سنة ٦٤ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة حسن نجيب بك وعبد العزيز انسي بك واحمد اسماعيل بك مستشارين)

قضاء محكمة استئناف الاسكندرية

٤٢٥

محكمة استئناف الاسكندرية

١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦

- ١ - دعوى حساب : مستندات المدعى عليه كثيرة .
جواز عرضها بمقر المدعى عليه
- ٢ - حكم الغرامة - تبعى للحكم الأصلي .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت مستندات المدعى عليه في دعوى حساب كثيرة حتى أن قلم الكتاب رفض استلامها فيجوز عرضها على المدعى في مقر المدعى عليه .

٢ - الحكم بغرامة عن التأخير في تقديم مستندات هو حكم تبعى للحكم الأصلي الذي يصدر في موضوع الدعوى وهذه الغرامة معلقة على تنفيذ الحكم ومرجع الفصل فيها إلى ماسوف يتبين بعدئذ من تصرفات المحكوم ضده هل يقدم كل المستندات أو يعرض اطلاع خصمه عليها كلها وعندئذ بعد الفصل في هذه النقطة من المحكمة الابتدائية على وجه نهائى يجوز استئناف الحكم الذى يصدر بتقدير الغرامة على وجه نهائى .

٣ - الاستئناف المرفوع عن حكم الغرامة التابع للحكم أصلى أصبح نهائيا غير جائز لأنه

حكم تابع لحكم أصلى غير جائز استئنافه .

المحكمة

« بما ان الحاضر عن المستأنف عليه دفع بعدم جواز الاستئناف لقبول المستأنف تنفيذ الحكم . » وبما انه ظهر من الاطلاع على محضر الجلسة الابتدائية أن المدعى عليه لم ينازع في تقديم الحساب وقدم الميزانية على اعتبار أن بها نتيجة الحساب وبعد الحكم عليه في ٦ فبراير سنة ١٩٤٣ بتقديم حساب مؤيد بالمستندات عن الشركة في المدة من سنة ١٩٣٨ - سنة ١٩٤٠ ومن أول يولييه سنة ١٩٤١ لغاية آخر يونيو سنة ١٩٤٢ تبين من الاطلاع على محاضر الجلسات الابتدائية اللاحقة أن المستأنف (المدعى عليه) قبل ونفذ الحكم المستأنف صراحة إذا ودع بتاريخ ٢٢/٤/١٩٤٢ الميزانيات ومستندات سنة واحدة وهى كثيرة جدا فرفض استلامها قلم الكتاب لكثرتها مع أنها عن سنة واحدة والباقي يبلغ ستة أضعاف المستندات المعروضة وبجلسة ٢٩/٥/١٩٤٣ اتفق الطرفان شخصيا على ايداع جميع المستندات لدى صبحى افندى جربوعة وبجلسة ١٩/٦/١٩٤٣ عرض المستأنف أن يطلع المستأنف ضده على جميع المستندات بمحل الشركة فأجلت القضية لجلسة ١٦/١٠/١٩٤٣ للاطلاع ماتقدم ويقدم من مستندات ثم رفع المستأنف استئنافه بتاريخ ٢٣/٦/١٩٤٣

« وبما انه يبين من كل ذلك صراحة أن المستأنف ما عارض في تقديم حساب قبل الحكم إنما اكتفى فقط بتقديم الميزانيات على اعتبار أنها

٤٢٦

محكمة استئناف الاسكندرية

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦

حكم مرسى المزاد . ناقل للملكية بشرط فاسخ .
تقرير زيادة العشر بغير تحقق للشرط الفاسخ

المبدأ القانوني

الأثر القانوني لحكم مرسى المزاد بعد تقرير
زيادة العشر يقوم عليه خلاف كبير فقد ذهبت
محكمة النقض المصرية في ١٩٤٢/١/٨ بأن
حكم مرسى المزاد وإن كان ينقل الملكية إلى
من رسا عليه المزاد على شرط فاسخ ولكن هذا
الشرط يتحقق عند مجرد تقرير زيادة العشر
فتزول عندها جميع الآثار المترتبة على رسو
المزاد السابق وتعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل
ذلك ثم عدلت محكمة النقض بعد ذلك أيضا
فقضت بأن التقرير بالزيادة لا يترتب عليه فسخ
البيع الأول بل يظل البيع للراسى عليه المزاد
معلقا على رسو المزاد الثانى وذلك فى النقض
رقم ٧٦ سنة ١٤ قضاية ولا خلاف أن الفارق
بين الرأيين خطيرين يحتاج إلى تشريع فإذا قيل
ان تقرير الزيادة وأمر القاضي بإعادة البيع
واعلانه لأصحاب الحقوق لا يفسخ حكم مرسى
المزاد بل يبقى حق الراسى عليه المزاد فى الملك
حتى يصدر الحكم فى طلب إعادة البيع ففى
هذه الحالة يصح تصرف الراسى عليه المزاد فى

عند مراجعتها بمعرفة خير يرجع الخير إلى المستندات
التي تؤيدها ثم أنه بعد الحكم قبل أن ينفذه
صراحة بلا تحفظ وعرض مستندات كثيرة رفضها
قلم الكتاب لكثرتها ثم عرض الحل الطيعى وهو
اطلاع خصمه على دفاتر الشركة وكل أوراقها بمحطها
ولا يمكن لشركة كبيرة أن تقدم مستنداتها عن
سنوات لطلب الحساب على وجه أوفق من ذلك
لاطلاع الخصم والخير عليها مستقبلا إذا ما عين
ومن ثم فلا يجوز له رفع استئناف عن حكم صدر
بطلب لم يعارض فى قبوله ثم نقض الحكم (راجع
أبو هيف بند ١٢٠٣ و ١٢٠٤) ولذلك يتعين
قبول الدفع .

أما بالنسبة للحكم التمهيدى بغرامة عن
التأخير فى تقديم مستندات فهو حكم تبعى للحكم
الأصلى الذى أصبح نهائيا . وهذه الغرامة معلقة
على تنفيذ الحكم ومرجع الفصل فيها فى المال الى
ما سوف يتبين بعدئذ أنه يقدم كل المستندات أو
يعرض اطلاع خصمه عليها كلها فى محل الشركة
وعندئذ فقط بعد الفصل فى هذه النقطة من
الحكمة الابتدائية على وجه نهائى يجوز استئناف
الحكم الذى يصدر بتقدير الغرامة على وجه نهائى)
إما بصفتها حكم تبعى الغرض منه تنفيذ الحكم الذى
أصبح نهائيا فلا يجوز استئناف الحكم الصادر بها
مادامت حكما تبعا لحكم أصلى غير جائز استئنافه

(استئناف منصور قلاده انطون وحضر عنه الاستاذان
سلم انطون ويوسف خليل ضد الخواجه الكسان
قلاده انطون وحضر عنه الاستاذ ابراهيم جيمى رقم ٢١
سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة أحمد
صفوت بك رئيس المحكمة واسماعيل جزارين بك
ونصيف زكى بك مستشارين) .

الذي يجب أن تتوفر فيه الأهلية له قد معين هو الوقت الذي يتم فيه هذا العقد ولا محل للتمسك هنا بقاعدة وجوب الاثبات بالكتابة فيما يخالف الكتابة أو تجاوزها متى كان الطعن يقوم على اثبات التحايل بالنقض على مخالفة النظام العام *Fraude à la loi* فلا يطلب من المدين في هذه الحالة أن يقدم الاثبات بالكتابة — بل يميز له القانون أن يثبت وقوع هذه المخالفة التي تعتبر قانونا من شبه الجريمة *quasi delit* بكافة طرق الاثبات بما فيها القرائن .

٢ — لما كان الحجر على السفينة والبطلان الذي يلحق تصرف السفينة بطلان نسبي فان أجازته التصرف منه بعد أن تعود اليه أهليته صحيحة قانونا فاذا كان قد باع صفقة وقت الحجر عليه ثم استلم مبلغا بعد رفع الحجر على أن يكون خصما من الثمن فهذا يعتبر اجازة لتصرف سابق مشوب بالبطلان فيزول البطلان ويصبح التعاقد صحيحة على السفينة مقيدا له في حدوده .

(استئناف الشيخ محمد عبد المنعم جاب الله وحضر عنه الأستاذ أمين مرعي ضد عبد الجواد محمد خطاب وآخرين وحضر عن الأول الأستاذ موريص صهيون رقم ٨٢ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة أحمد صفوت بك رئيس المحكمة وإسماعيل جزارين بك ونصيف زكي بك مستشارين)

الأجل بين تقرير الزيادة واستقرار البيع ويكون هلاك العين في الأجل عليه ولا يقبل من المدين التخالص عن الدين الذي ترتب عليه البيع متى كان الغرض من التخالص هو بقاء العقار في ملكه وإذا قلنا بأن العين ترجع إلى ملك المدين بعد تقرير الزيادة تصح مخالصته ويكون الهلاك عليه .

«وقد أيدت المحكمة رأى محكمة النقض الأول الصادر في ٨/١/١٩٤٢ للأسباب الواردة به»

(استئناف عطا الله واصف مرسى وحضر عنه الاستاذ ادوار سمعان ضد سعادة رئيس نيابة اسكندرية وآخرين وحضر عن الثالث الاستاذ أسعد ميلاد رقم ٣١٢ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة)

٤٢٧

محكمة استئناف اسكندرية

٢٨ يناير سنة ١٩٤٧

- ١ — أحكام الأهلية من النظام العام . العبرة بالأهلية وقت تمام العقد
- ٢ — لا يجب الاثبات بالكتابة فيما يخالفها في حالة النقص والتحايل لاعتباره شبه جريمة *quasi delit*.
- ٣ — تصرفات السفينة . باطله بطلانا نسبيا . يجوز اجازتها بعد عودة أهليته إليه

المبادئ القانونية

- ١ — الطعن بصدور العقد في وقت الحجر يجوز قبوله من كل ذي مصلحة فيه فيجوز قبوله من المحجور عليه نفسه بعد رفع الحجر عنه وذلك لأن أحكام الأهلية من النظام العام والوقت

مَحْكَمَةُ اسْتِثْنَاءِ أَسْيُوطَ

٤٢٨

محكمة استئناف أسيوط

٩ مارس سنة ١٩٤٨

الاستخلاف على حق يستتبع ملحقاته — من أعطى شيئاً يعطيه ملحقاته كالبائع والمجمل

المبدأ القانوني

الاستخلاف على حق معين يستتبع الاستخلاف على كل ما هو متصل به اتصالاً تقتضيه طبيعة هذا الاستخلاف الخاص وقد جاء نص المادة ١١٢٢ من القانون المدني الفرنسي كالآتي « المفروض أن يشترط الإنسان لنفسه أولورثته أو خلفائه » .

on est cense avoir stipule pour soi et pour ses héritiers et ayant cause.

ومهما يكن من خلاف في الرأي على تفسير هذا النص والمقصود بعبارة الخلفاء فيه هل هو الخلف العام أو الخاص فإن الرأي الصحيح والبدیهی ان من أعطى شيئاً يعطيه بكل مقوماته ومستلزماته . كبائع العقار يبيعه بما له وما عليه من حقوق عينية . ويحل المشتري محل البائع في كل ما هو لازم لقيام حقه . كذلك في الحقوق الشخصية وفي الديون .

وليس من شك في أن حق المجمل في

الحصول على صورة تنفيذية من الحكم الضائع ينتقل إلى المحول إليه لأنه من مكملات عقد الحوالة . وبتمام هذا العقد يصبح المجمل ولا مصلحة له في الحصول على صورة تنفيذية وإنما تؤول المصلحة لمن يريد التنفيذ بها وهو المحول إليه .

(استئناف الحواجه تاووضروس حنا وحضر عنه الاستاذ زكي سعيد البدرمانى ضد قلم كتاب محكمة أسيوط وآخرين وحضر عن الأول الاستاذ حليم جندى وعن الثانى للثامنة الاستاذ سليم دوس رقم ١٥٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة أحمد محمد حسن بك ومحمد عبد السلام بك ومحمد ضبحى بهجت بك مستشارين)

٤٢٩

محكمة استئناف أسيوط

٣ يونيه سنة ١٩٤٨

دعوى بطلان التصرف — لا تهدف إلى التحايل على قانون التسجيل — بطلان البيع الثانى لاحلال البيع الأول الغير مسجل تحايل على قانون التسجيل

المبدأ القانوني

الدعوى إذا كانت تهدف إلى بطلان البيع الثانى ليحل محله الأول الغير مسجل تعتبر تحايلا على مخالفة قانون التسجيل فضلا عن أنها (أى الدعوى البوليصية) فى الواقع وفى حقيقتها القانونية لا تهدف إلى هذا الغرض وتعتبر تحيلا

على مخالفة قانون التسجيل فضلا عن أنها أى
(الدعوى البوليسية) لا تهدف إلى بطلان التصرف
وانما تهدف إلى الحد من سريانه في حق الدائن
الذى يتضرر من أثره (أى من أثر هذا التصرف)
في مال مدينه . فاذا وجد في هذا المال ما يفي
بدينه زالت المحكمة فيها وأصبحت غير مقبولة
وهي ليست خاصة بدائن واحد بل يستطيع
جميع الدائنين العاديين أن يشتركوا فيها وأن
يتقاسموا المال الذى يرجع إلى مدينهم .

(استئناف مفيدة جاد الله بانوتى وآخرين وحضر
عنها الأستاذ أبدير حكم بك ضد حسن حسن أبو حسن
 وآخرين وحضر عن الأول الأستاذ أمين سيدم رقم ٢٣
سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة)

٤٣٠

محكمة استئناف أسيوط

٤ يناير سنة ١٩٤٩

المسائل الحسبية ليست خصومة . حضور النيابة في
الجلسة غرضه رعاية مصالح عديمي الأهلية

المبدأ القانوني

الأمر في المسائل الحسبية ليس خصومة
بالمعنى الذى تقضى فيه المحاكم المدنية . وإنما
دعامته رعاية مصالح عديمي الأهلية والنيابة
العمومية تقوم وفقا للمادة ٥٤ من القانون برعاية
هذه المصالح وتحضر أمام المحاكم الحسبية عند
نظر جميع المسائل المعروضة عليها

المحكم

« من حيث ان الموضوع يتلخص في أن
للرحوم مهنى مينا توفى في ١٢/٣١/٩٤٤ عن

تركة وقاصرين هما يوسف وفوزى قدر نصيبهما
فيها بمبلغ ٢٤٨ م ٥٠٩٩ ج وعلى أساس
هذا التقدير رفع الأمر إلى المحكمة الابتدائية
لاختصاصها تطبيقا للمادة (٥٧) من قانون
المحاكم الحسبية . ثم رفعت الوصاية عن القاصر
(يوسف) لبلوغه سن الرشد

فطلبت النيابة العمومية احالة القضية إلى المحكمة
الجزئية المختصة لأن الأمر أصبح مقصورا على
القاصر فوزى الذى لا يتجاوز ماله ثلاثة آلاف
جنيه مستندة في ذلك إلى المادة (٥٦) من قانون
المحاكم الحسبية ولكن المحكمة الابتدائية قضت
برفض هذا الطلب للأسباب الواردة في حكمها
الصادر بتاريخ ١٢/٥/١٩٤٨ فرفعت النيابة هذا
الاستئناف طالبة الغاء ذلك الحكم . والقضاء
باحالة القضية إلى المحكمة الجزئية .

« ومن حيث ان المحكمة الابتدائية استندت
في اسباب حكمها على أنها وقد اختصت من البداية
بنظر الدعوى . فلا يكون لخروج احد القصر منها
أى تأثير على اختصاصها بل تظل مختصة حتى
يفصل في أمور القصر جميعا . وقالت إن ذلك
طبقا للقاعدة العامة التى قررها قانون الرافعات
في المادة ٣٠ منه التى جعلت أساس تقدير قيمة
الدعوى الرفوعة من اشخاص عديدين بموجب
عقد واحد قيمة السند بتمامه بصرف النظر عن
نصيب كل واحد من المدعين .

« ومن حيث ان الأمر في المسائل الحسبية
ليس خصومة بالمعنى الذى تقضى فيه المحاكم المدنية
وانما دعامته رعاية مصالح عديمي الاهلية والنيابة
العمومية تقوم وفقا للمادة (٥٤) من القانون
برعاية هذه المصالح وتحضر أمام المحاكم الحسبية
عند نظر جميع المسائل المعروضة عليها .

« ومن حيث ان (اختصاص المحاكم

الحسبية باختلاف درجاتها اساسه قيمه أموال عديمى الاهلية . ويلازم تطوراتها بما قد تطرأ عليها من تغيرات تبعاً للظروف وللإبسات . فإذا طرأ على هذه الأموال ما يقللها أو يزيد لها تغير الاختصاص تبعاً لذلك . فإذا جاوز هذا المال ثلاثة آلاف جنيه كانت المحكمة الابتدائية هي المختصة . وإذا لم يتجاوزها كانت المحكمة الجزئية صاحبة الولاية . وذلك وفقاً للمادتين (٥٦ و ٥٧) من قانون المحاكم الحسبية .

« ومن حيث انه لا جدال فى الدعوى الحالية أنه لم يبق فيها سوى قاصر واحد وهو فوزى . وان مال هذا القاصر الآن لا يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه حسب التقدير الوارد فى محضر الجرد . فمن أجل ذلك تكون المحكمة الجزئية هي المختصة بنظرها . وفى هذا تطبيق للقانون وفيه من ناجية أخرى مصلحة للقاصر أظهرها عدم تكليفه رسوم المحاكم الكلية التى تزيد عن رسوم المحكمة الجزئية

» ومن حيث ان الحاضر عن الوصية جاء فى نهاية مرافقته وطلب احتياطياً - أن تكون الاحالة إلى محكمة أسبوط الجزئية بحجة أن الوصية تقيم مع أولادها - ومنهم القاصر فى أسبوط - ولكن تبين من أقواله بعدئذ أن هذه الإقامة مؤقتة أثناء السنة الدراسية فى مدارس أسبوط وعلى ذلك فلا تعتبر أسبوط موطناً للقاصر . وانما موطنه فى دائرة محكمة أبى تيج الجزئية .

« ومن حيث انه - لما تقدم - يتعين القضاء بالناء الحكم المستأنف وإحالة القضية إلى محكمة أبى تيج الحسبية .

» ومن حيث انه عن المصروفات فترى المحكمة الزام الخزانة العامة بها وفقاً لنص المادة (٨٧) من قانون المحاكم الحسبية .

(استئناف النيابة الحسبية ضد السيدة فوستا جندى بصفتها وحضر عنها الاستاذ وليم جيد رقم ١٠ سنة ١٩٤٨ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزاحد محمد حسن بك رئيس المحكمة ومحمد صبرى يوسف بك وحسن عبد الوهاب العفيفى بك مستشارين وحضور حضرة الاستاذ محمد كمال الحسينى وكيل النيابة الحسبية)

قضاة المحاكم الكلية

عليه وزير التمرين وذلك تحقيقاً للمصلحة العامة التى رأى المشرع أن ما سنه من إجراءات هو الطريق الموصل للحقوق عن هذه الدعاوى ولا نزاع فى أن إجراءات التقاضى من النظم الأساسية التى لا يجوز مخالفتها ومن ثم فلا يجوز للمحكمة الابتدائية أن تنظر ابتداء فى تقدير التعويض المطلوب .

المحكم

« بما ان المدعين رفعوا هذه الدعوى وطلبوا الحكم بالزام المدعى عليها متضامين بأن يدفعها لهما مبلغ ٣٦٠ و ١٠٠ ج سنوياً ابتداء من تاريخ الاستيلاء على أرضهما الحاصل فى ٢٣/١٢/٤٦ لغاية

٤٣١

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٢ مارس سنة ١٩٤٧

لجنة تقدير الايجارات والتعويضات بالرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ . وجوب الرجوع إليها ابتداء . عدم جواز تقديم الطلب إلى المحكمة مباشرة . اجراءات مرافعات . من النظام العام

المبدأ القانونى

يجب التقيد بما نص عليه الرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ بالرجوع إلى اللجنة التى عينها لتقدير الأجور والتعويضات عما يستولى

تاريخ اعاتتها اليهما مع المصاريف والنفا. العجل
بلا كفالة وقال في صحيفة العلنة بتاريخ
١٩ و ٨ يونيه سنة ١٩٤٧ انهما بتاريخ ٢٢ /
٣ / ١٩٤٥ اشترى من السيوجان ديسيديس
بصفته قطعة أرض مساحتها ٦٢٧١ مترا — وقد
تحرر عن البيع عقد رسمي بتاريخ ١٩٤٦/٢/٢
ومسجل في ١٣/٢/١٩٤٦ . وقد كان البائع أجر
هذه الأرض مع قطعة أخرى مجاورة لها إلى بنك
التسليف الزراعى بمقتضى عقد ايجار مؤرخ في
أول ديسمبر سنة ١٩٤٢ لمدة تسعة شهور تنتهى
في آخر أغسطس سنة ١٩٤٣ وطبقا لنصوص عقد
الايجار انذر المدعيان المدعى عليه الثانى باخلاء العين
المؤجرة وأن نهاية المهلة هي آخر فبراير سنة ١٩٤٦
ولكن البنك بقى شاغلا الأرض رغم ذلك حتى
فوجيء المدعيان بصدور قرار من المدعى عليه
الأول بالاستيلاء على هذه الأرض بتاريخ
٢٢ / ١٢ / ١٩٤٦ استنادا على البند الخامس من
المادة الأولى والمواد من ٤٢ إلى ٤٨ و ٥٦ من
الرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ ويقول المدعيان أن
المادة ٤٧ من الرسوم المذكور تنص على أن تحديد
الأثمان والتعويضات والجزاءات تكون بواسطة
لجان تقدير يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها
قرار من وزير التموين ونظرا لأن الدعيان رغم
تسليمهما الأرض فان أمرها لم يعرض على لجنة
التقدير ولما كان التعويض المستحق لهما طبقا لنص
المادة ٤٤ من الرسوم يوازي فائدة رأس المال
الستثمر وبعبارة أخرى يوازي فائدة المبلغ الذى
تقدر به الأرض وان الأرض موضوع النزاع تساوي
من الثمن ١٢٥٤٢ جنيهها وفائدة هذا المبلغ السنوية
تساوى ٣٦٠ م ١٠٠٣ ج وذلك بواقع ٨ ٪ .

» وبما ان الحاضر عن المدعى عليه الثانى دفع
بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن الجهة

المختصة ابتداء بتقدير قيمة الايجار هي لجنة
التقدير .

» وبما ان الفقرة الخامسة من المادة الأولى
من الرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ اجازت لوزير
التموين الاستيلاء على أى عقار أو منقول لضمان
تموين البلاد بالمواد الغذائية واستنادا على هذا
الحق أصدر وزير التجارة الذى اضيفت اليه اختصاصات
وزارة التموين للملغاة قرارا في ديسمبر سنة ١٩٤٦
بالاستيلاء على هذه الأرض (١ حافظة ٤ دوسيه).
» وبما ان المادة ٤٤ من الرسوم المذكور
قضت في فقرتها الثانية على أن لمن وقع عليهم طلب
الأداء جبرا الحق في تعويض أو جزاء يحدد على
الوجه الآتى . —

ثم تحدثت هذه الأوجه .

» ونصت المادة ٤٧ على أنه تحدد الأثمان
والتعويضات والجزاءات المشار اليها في المادة ٤٤
بواسطة لجان تقدير يصدر بتشكيلها وتحديد
اختصاصها قرار من وزير التموين .

» ونصت المادة ٤٨ على أن تقدم المعارضة في
قرارات لجان التقدير الى المحكمة الابتدائية
المختصة بناء على طلب ذوى الشأن خلال أسبوع
من تاريخ اخطارهم بخطاب مسجل وتحكم
المحكمة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن في
حكمها بأى طريقة من طرق الطعن العادية أو
غير العادية .

» وبما انه واضح مما تقدم أن المشرع رأى اتخاذ
طريق معين على خلاف القواعد العامة وأنشأ هيئة
خاصة للنظر في أمر تقدير الأجور والتعويضات
عما يستولى عليه تنفيذاً للرسوم بقانون المشار اليه
فيجب التقيد باتخاذ هذه الاجراءات تحقيقا للمصلحة
العامة التى رأى المشرع أن ماسنه من اجراءات هو
الطريق الموصل للحقوق عن هذه الدعاوى ولا
نزاع في أن اجراءات التقاضى من النظم الأساسية

التي لا يجوز مخالفتها .

« وبما ان المشرع وان لم ينص في الماد ٤٧ على كيفية تقديم الطلب إلى لجنة التقدير وعلى من الذي يقدمه إلا أنه بالبداية يكون صاحب المال المستولى عليه هو الذي يتقدم بالطلب إلى لجنة التقدير في أى وقت فهمي وحدها المختصة بتحديد الأثمان والتعويضات — وان المحكمة الابتدائية هي الدرجة الثانية لقضائها وأن حكم هذه الأخيرة نهائى غير قابل للطعن بالطرق العادية والغير العادية ولا يتفق مع منطق القانون أن تنقلب أوضاع الاختصاص فيطلب من هذه المحكمة أن تنظر في تقدير التعويض المطلوب أى الايجار وعن الأرض المستولى عليها ابتداءً بحكم يقبل جميع أوجه الطعن العادية والغير العادية .

« وبما ان المدعين لم يزعموا أنها تقدموا بطلب ما الى لجنة التقدير حتى يمكن القول أنها امتنعت عن الانعقاد للنظر في طلبهما فلم يجدوا وسيلة إلا الرجوع إلى القضاء العادى وحتى في هذه الحالة لا يمكن أن يطالبوا بمشياً مع نظريتهما إلا بتعويض عن الضرر من امتناع الجهة الادارية عن تنفيذ القانون دون المطالبة بالايجار ابتداء ولا يمكن القول بأن ائذارهما المدعى عليه الثانى في صحيفة الدعوى يعتبر طلباً مقمداً إلى اللجنة هذا وقد ثبت من كتاب وكيل محافظة القاهرة (٩ دوسيه) أن اللجنة انعقدت فعلاً وقدرت ايجار الأرض بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٤٨ .

« وبما انه مما تقدم فيكون الدفع في محله ويتعين قبوله .

(قضية البروفسور خريستو أفريينو وآخر وحضر عنهما الاستاذان سابا حبشى باشا وعدلى السنيق ضد حضرة صاحب المالى وزير التجارة والصناعة بصفتهم رقم ٣١٦٤ رئاسة وعضوية حضرات القضاة كامل أمين وعمد أحمد الشربيني وحسن عزت)

٤٣٢

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٣ مارس سنة ١٩٤٨

حكم اعتبار المتهم نازلاً عن المعارضه . جواز استئنافه إذا حالت قوة قاهرة دون حضوره جلسة المعارضه

المبدأ القانونى

الحكم باعتبار المتهم نازلاً عن معارضضته مثله مثل الحكم باعتبار المعارضه كأنها لم تكن فهو من الأحكام الجزائية الشكلية التي يحكم بها القاضى لمجرد غياب المعارض دون النظر في التحقيقات وأوجه الدفاع فهو عقوبة فرضها الشارع لمظنة إهمال المتهم في المثول أمام المحكمة مع عدم المانع مما يدل على تفریطه في حق الدفاع عن نفسه مما يفهم منه أنه ارتضى الحكم المعارض فيه فاذا انتفت من طريق الجزم توافر دواعي هذا الجزاء سقطت العلة التي من أجلها رتبته القانون وأصبح القضاء به مخالفاً للقانون

المحكم

بعد سماع التقرير الذى تلاه حضرة عضواً المين وطلبات النيابة العمومية وبعد الاطلاع على الأوراق والمدولة قانوناً

« بما ان القائم بأعمال النيابة العمومية قيد الحادثة ضد المتهمه جنحة ضرب بالمادة ٢٤٢ ققرة أولى عقوبات واستصدر أمراً جنائياً بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٤٧ بتغريمها ٢٠٠ قرش وقد عارضت في هذا الأمر وتحدد لنظر معارضضتها جلسة ٢٦/١/١٩٤٨ وفي هذه الجلسة حضر وكيلها كما

هو ثابت في محضر الجلسة فأمرته المحكمة بالانصراف وقضت باعتبارها نازلة عن المعارضة بتاريخ ٢٨ / ١ / ١٩٤٨ ققرر وكيلها باستئناف الحكم .

« وبما ان التهمة طلبت الحكم بقبول استئنافها شكلا وقالت انها كانت مريضة وقدمت شهادة طبية من الدكتور الفريد مصوراى جاء فيها أنها كانت مريضة بالتهاب الكلىتين مع وجود صديد بالبول وارتفاع الحرارة ومنغص كلوى وضعف وما كان في استطاعتها الخروج من منزلها حتى منتصف شهر فبراير وكذلك قدمت تذاكر الأدوية

« وبما ان هذه المحكمة ترى من هذه الأوراق ومن ظروف الدعوى وحضور وكيل عنها في جلسة المعارضة أن التهمة كانت مريضة حقيقة وما كانت حالتها لتسمح لها بمبارحة فراشها في اليوم الذى تمحدد لنظر المعارضة

« وبما ان المادة ٧ ققرة « ب » من القانون ١٩ سنة ١٩٤١ بشأن الأوامر الجنائية تنص على أنه إذا عارض المتهم ولم يحضر الجلسة اعتبر نازلا عن المعارضة فاذا كان الأمر الجنائى صادرا بالفرامة والمصاريف فقط اعتبر بمثابة حكم غير قابل للطعن فيه وبما أنه لذلك يتعين البحث فيما إذا كانت القوة القاهرة في مثل هذه الحالة تجعل الحكم باعتباره نازلا عن معارضته باطلا ويجوز استئنافه أولا

« وبما ان الحكم باعتبار المتهم نازلا عن معارضته مثله مثل الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن فهو من الأحكام الجزائية الشكلية التى يحكم فيها القاضي لمجرد غياب المعارض دون النظر في التحقيقات وأوجه الدفاع فهو عقوبة فرضها الشارع لمظنة إهمال المتهم في المثول أمام المحكمة مع عدم المانع مما يدل على تفریطه في حق الدفاع نفسه مما يفهم منه أنه ارتضى الحكم المعارض فيه وأنه لم يقصد بمعارضته إلا اطالة أمد المحاكمة وحق

الدفاع هذا في جوهره من الحقوق المقدسة التى تلو كل حق آخر فلا يجوز في منطق العدالة فى أبسط مظاهرها حرمان متهم منه فوجب إذا التحرز التام في تطبيق هذا الجزاء وعدم القضاء به إلا إذا توافرت دواعيه فاذا انتفت عن طريق الجزم سقطت العلة التى من أجلها رتب القانون هذا الجزاء وأصبح القضاء به مخالفا للقانون وقد استقر قضاء محكمة النقض والابرار على بطلان حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن إذا قدم المتهم ما يدل على أن قوة القاهرة هى التى حالت دون حضوره جلسة المعارضة وهذا الذى أوجبه المحكمة العليا في القضايا العادية التى لا يصدر الحكم القياى فيها إلا بعد نظر موضوعها وتحقيقها وسماع الشهود فهو أشد وجوبا في المعارضة فى الأوامر الجنائية التى يصدر القاضي أمره بمعاقبة المتهم بعد اطلاعه على الأوراق دون تحقيق أو سماعه الشهود ومناقشتهم وهو فى الأغلب بعد اطلاعه على محضر استدلال قام بتحريره أحد رجال الضبطية القضائية وقد كان هذا الموضوع بالذات مثار جدل وتقاش طويلين بين أعضاء مجلس النواب عند نظر مشروع هذا القانون كما هو واضح من الاطلاع على المصيبة الخاصة به وأن المحكمة لتبادر إلى القول بأن رد حضرة مقرر لجنة العدل بمجلس النواب على هذه النقطة بأنه (إذا عارض المتهم وحال دون ذهابه إلى المحكمة عذر قهرى فله طبقا للمادة التاسعة أن يعارض فى التنفيذ وإذا صدر الحكم فى المعارضة فله أن يستأنفه) هذا الرد ليس الا رأيا شخصيا لحضرة المقرر وهو لا يعد حلا سليما من الناحية القانونية لهذه المسألة وذلك للأسباب الآتية .

أولا - ان المادة التاسعة التى يشير إليها تنصرف إلى الأشكال الذى يحصل من المحكوم عليه عند تنفيذ الأمر الجنائى نفسه لا الحكم باعتباره نازلا

لتصحيح هذا الحكم إلا باستئنافه أمام محكمة الدرجة الثانية .

« وبما انه ثبت لدى هذه المحكمة كما سبق القول أن التهمة كانت في حالة قهرية منعتها عن حضور الجلسة التي تحددت لنظر معارضتها فيتعين قبول استئنافها شكلا والغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة المقدمة منها في الأمر الجنائي .

(قضية النيابة ضد احسان حجاج حجاج رقم ٨٧٥ سنة ١٩٤٨ برئاسة وعضوية حضرات القضاة كامل امين ومحمد احمد الشريفي وحسن عزت وحضور حضرة الأستاذ محمود التوني وكيل النيابة)

٤٣٣

محكمة سوهاج الابتدائية الوطنية

٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٨

١ - إشكال . بطلب إيقاف تنفيذ حكم . بناؤه على حوالة حكم بعد الحجز تحفظيا تحت يد المتعسر عن قيمته . المحيل معسر .

٢ - محكمة أول درجة حكمت برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ استنادا الى عدم جواز احتجاج المستشكل على المحال إليه إلا بسبب اقضاء الحكم .

٣ - المحكمة الاستئنافية قضت بإيقاف تنفيذ الحكم المحجوز بقيمته ريثما يفصل في دعوى صحة الحجز التحفظي استنادا إلى نص المادة ٤١٠ مرافعات

المبادئ القانونية

١ - يترتب على مجرد إعلان ورقة الحجز إلى المحجوز لديه عدة آثار يجمعها أن الدين المحجوز عليه يصبح تحت يد القضاء فيمتنع على المحجوز لديه الوفاء به لدائنه ويمتنع على المحجوز

عن المعارضة بدليل انها تنص على أنه (إذا ادعى المتهم عند التنفيذ أن حقه في المعارضة لا يزال قائما بسبب عدم اعلانه بالأمر أو لغير ذلك من الأسباب) إلى أن قالت أنه (إذا قبل الاشكال يعتبر الأمر كأنه لم يكن)

ثانيا - ان القانون في المادة السابعة فقرة ب تنص على الحكم باعتبار المتهم نازلا عن المعارضة بمثابة حكم غير قابل للطعن فيه فهو حكم يجب أن يتخذ هذه الصفة في المعنى القانوني لها ويؤكد هذا أنه أعطى للمتهم حق استئنافه إذا كان مشتملا على غير الغرامة والمصاريف .

ثالثا - لم يكن في رده هذا مقنع واستمر الجدل بخصوص وجوب قيام عذر القوة القاهرة الذي حدا بحضرة النائب المحترم الأستاذ توفيق دوس باشا أن قال (أرى أن الاشكال يحل بأن تضاف إلى المادة التاسعة بعد عبارة أو لغير ذلك من الأسباب العبارة الآتية (أو منعه مانع قهرى ثبت لدى القاضي من حضور جلسة المعارضة) وقد رد على ذلك معالي وزير العدل بأن الحكومة توافق على هذا التعديل كما أن نفس المقرر قال أنه قد أثبتت هذه المسألة في مجلس الشيوخ بصدمادة من هذا القبيل في القانون المختلط الذي أوجد العلاج وأعطى المتهم حق المعارضة بشرط أن يثبت أن قوة القاهرة منعه عن الحضور

« وبما ان مجلس النواب قرر إعادة المشروع إلى اللجنة لتعديله طبقا لما ظهر من هذه المناقشات ولما أعيد منها أغفلت مرة أخرى النص على وجوب قبول العذر القهرى فلا يسع المحكمة من ذلك إلا الأخذ بالقواعد العامة التي استقر عليها القضاء في حالة مماثلة وهي اعتبار المعارضة كأنها لم تكن والقضاء ببطالان الحكم باعتبار المتهم نازلا عن معارضته إذا ثبت وجود العذر القهرى ولا محل

عليه التصرف فيه بمثل الحوالة وغيرها من التصرفات الضارة بالحاجز استنادا إلى نص المادة ٤١٠ مرافعات .

٢ - أجاز القانون في المادة ٤١٢ مرافعات حالة توقيع الحجز إذا لم يكن بيد الدائن سند أصلا .

٣ - لا يحتاج على الدائن الحاجز بالحوالة الصادرة من المحجوز عليه أو بأي تصرف آخر يضر بحقوق الحاجز

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٧ صدر لصالح احمد اسماعيل عبد الرحمن حكم في القضية رقم ٧٣٠ سنة ١٩٤٧ مدني طما قضى بالزامه المستأنف بأن يدفع له مبلغ ٥٥ ج خمسة وخمسين جنيها والمصاريف و ٣٠٠ قرش مقابل اتعاب المحاطة والنفاذ المعجل وبلا كفالة وقد أعلن هذا الحكم بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٤٨ ثم حوله الدائن إلى المستأنف عليه بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٨ وقد أعلن هذا الأخير المستأنف بالتحويل بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٨ ثم قدم الحكم المذكور للتنفيذ فاستشكل المستأنف قبل تمامه قائلا أنه سبق أن استصدر أمرا بالحجز التحفظي مالمدين تحت يده في أول يناير سنة ١٩٤٨ في القضية المدنية رقم ٩٤٨/١٣١ كلى سوهاج على المبلغ المحكوم به لصالح احمد اسماعيل في القضية ٩٤٧/٧٣٠ مدني طما ثم طلب المستأنف أمام محكمة أول درجة القضاء بصفة مستعجلة بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بايقاف تنفيذ الحكم الصادر في القضية رقم ٩٤٧/٧٣٠ مدني

طما مع الزام المستشكل ضده بالمصاريف ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٦ حضوريا بصفة مستعجلة بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع برفضه والاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر في القضية رقم ٩٤٧/٧٣٠ مدني طما مع الزام المستشكل بالمصروفات وشملة الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . واعتمدت في ذلك على أن المستأنف عليه الأول وقد حول بالحكم رقم ٩٤٧/٧٣٠ فقد أصبح هو الدائن للمستأنف عليه بمقتضاه ومن ثم فلا يصح للمستشكل أن يحتاج على المستأنف عليه بتوقيع الحجز التحفظي تحت يده على ما للحيل طرفه بفرض حصوله لأنه لا يحتاج على المستأنف عليه إلا لسبب من أسباب انقضاء الحكم لا ينازع فيه هذا الأخير . وحيث ان المستأنف قد استأنف هذا الحكم لأسباب أهمها ان اجراءات تحويل الحكم رقم ٩٤٧/٧٣٠ مدني طما اجراءات صورية وباطلة وتمت بطريق التواطؤ بين احمد اسماعيل عبد الرحمن وبين المستأنف عليه لحصولها بعد توقيع حجز ما للمدين تحت يد المستأنف وبقصد الفرار من الأثر القانوني المترتب عليه وأن الذي دفع المستأنف إلى توقيع حجز ما للمدين لدى الغير تحت يده على المبلغ المحكوم به لصالح احمد اسماعيل هو اعسار الأخير كما يتضح من الكشف الرسمية التي قدمها وان حوالة الحكم رقم ٩٤٧/٧٣٠ مدني طما لا يمكن أن تؤثر على حقوق المستأنف الذي صدر لصالحه أمر من محكمة سوهاج الكلية في القضية رقم ٩٤٨/١٣١ بتوقيع حجز ما للمدين تحت يده على المبلغ الصادر به الحكم في القضية رقم ٩٤٧/٧٣٠ مدني طما وحيث أنه يتبين من مطالعة أوراق القضية رقم ٩٤٨/١٣١ مدني كلى سوهاج أنها مقامة من المستأنف ضد احمد اسماعيل عبد الرحمن وآخر يطلب فيها توقيع

الحجز التحفظي تحت يده على مبلغ ٣٠٠ م ٦١ ج قيمة المبلغ المحكوم به في القضية رقم ٩٤٧/٧٣٠ مدني طما وتحديد أقرب جلسة لسماع المدعى عليه الأول في تلك الدعوى وفي مواجهة الثاني الحكم بالزامه بأن يدفع للمستأنف مبلغ ٣٦٠ ج إلى آخر هذه الطلبات وقد صدر بتاريخ ١ يناير سنة ١٩٤٨ الأمر بتوقيع الحجز التحفظي تحت يد المستأنف على مبلغ ٣٠٠ م و ٦١ ج قيمة مطلوب المدعى عليه الأول «أحمد اسماعيل» من المستأنف خصما من مطلوبه وقدره ٣٦٠ ج والمصاريف وتحدد لنظر الموضوع جلسة ٤ مارس سنة ١٩٤٨ وقد أعلن المحجوز عليه بورقة الحجز في ٩ فبراير سنة ١٩٤٨ ولم يفصل في هذه القضية بعد . وحيث أنه يترتب على مجرد اعلان ورقة الحجز إلى المحجوز لديه عدة آثار يجمعها ان الدين المحجوز عليه يصبح تحت يد القضاء فيمتنع على المحجوز لديه الوفاء به لدائنه ويمتنع على المحجوز عليه التصرف فيه بمثل الحوالة والأداء وغيرها من التصرفات الضارة بالحاجز ومرجع ذلك إلى نص المادة ١٠٤٠ مرافعات التي تنص على أنه يجوز لكل دائن يده سند رسمي أو غير رسمي يثبت له ديناً خالياً عن النزاع أن يطلب وضع الحجز على ما يكون لمدينه لدى الغير من النقود أو الأوراق ذوات القيمة . . . أو غير ذلك من المنقولات المتعلقة بالمدين ومنعه من تسليمه شيئا منها بشرط أن يبين القدر الذي يريد وضع الحجز من أجله وقد نص القانون في المادة ٤١٢ م على حالة توقيع الحجز إذا لم يكن بيد الدائن سند أصلا .

« وحيث انه متى تقرر انه لا يجوز للمحجوز عليه أن يتصرف في المال المحجوز به سواء أكان ذلك بالحوالة أو بطريقة أخرى مما يؤدي حقوق الحاجز فاذا وقع شيء من ذلك فلا يحتج به على الدائن الحاجز » انظر في ذلك كتاب تنفيذ الأحكام

والسندات الرسمية للدكتور محمد حامد فهمي ص ٢١٠ « وحيث انه تفريحا على ما تقدم يكون ظاهر الحال أن حوالة الحكم رقم ٩٤٧/٧٣٠ للمستأنف عليه بتاريخ ٣١/٣/١٩٤٨ من اسماعيل عبدالرحمن الذي توقع حجز ما للمدين الغير عليه بتاريخ ٩/٢/١٩٤٨ بناء على طلب المستأنف في القضية رقم ٩٤٨/١٣١ كلى سوهاج لا يحتج بها على المستأنف ويكون حق الأخير في طلب ايقاف تنفيذ الحكم رقم ٩٤٧/٧٣٠ راجحا ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف .

« وحيث ان من خسر الدعوى يلزم بمصاريفها طبقا لنص المادة ١١٣ مرافعات .

« قضية محمود رشوان حسن وحضر عنه الاستاذ مراد رقت ضد محمد عثمان رمضان رقم ١٩٥ سنة ١٩٤٨ برئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد بك عبد الهادي الديواني رئيس المحكمة ومحمود عبداللطيف وامام خضر (

٤٣٤

محكمة سوهاج الابتدائية الوطنية

٣٠ مايو سنة ١٩٤٨

- ١ — حكم تمهيدى . بالاحالة للتحقيق لاثبات الشركة التجارية . استثنائه .
- ٢ — شركات الخاصة . م ٥٩ تجارى لا عنوان لها ولأرأس مال شركة هي استثناء من القواعد العامة في الشركات . يصح انعقادها شفاها بمجرد تقابل إرادة المتعاقدين

المبادئ القانونية

- ٢ — الخاصة عقد تجارى ككل العقود التجارية يجوز إثباته بالشهادة (٢٣٤) مدني كما أن شركة الخاصة تختص بعمل واحد أو أكثر من الأعمال التجارية بصفة مؤقتة

وهو ما يميز الشركة الخاصة عن غيرها من الشركات التجارية

٢ — لا حاجة إلى مبدأ الثبوت بالكتابة في شركات الخاصة لأن نص المادة ٦٣ لا تمنع الاثبات بالبينه . وهي تقوم بأعمال تجارية هي بطبيعتها يجوز اثباتها بشهادة الشهود .

(قضية الشيخ محمد ريان عبد العليم ضد الشيخ محمد عباس حماد رقم ١٣٠ سنة ١٩٢٨ س رئاسة وعضوية حضرات القضاة احمد الجارم بك رئيس المحكمة وفارس متى وأمين احمد فتح الله)

٤٣٥

محكمة الاسكندرية الابتدائية الوطنية

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨

خطبة . وعد بالزواج . عقد ينشئ . حقا شخصيا .
المدول عنه يوجب التعويض

المبادئ القانونية

١ — الخطبة تنشئ علاقات بين الطرفين لا يمكن تجاهلها كما لا يمكن اغفال اعتبارها ولا تجرئها من أى تقدير قانونى فيها يصدر ايجاب يقترن بقبول على الوعد بالزواج فهو ارتباط قانونى وعقد قائم وفى هذا العقد يلتزم كل من الطرفين باجراء التعاقد النهائى فى الوقت الملائم .

٢ — انه وان كان ليس ثمت ما يوجب وفاء الالتزام عينا أى اجراء هذا التعاقد النهائى لأن الوعد بالتعاقد لا ينشئ إلا حقا شخصيا

الا أن المدول عن الوفاء بهذا الالتزام يوجب التعويض وليس فى هذا ما يمس حرية الزواج اطلاقا إذ لكل من الطرفين أصلا أن يعدل عن وعده ولكن اذا أجرى ذلك فى تهور أو عنف أو خاليا مما يبرره أو بغير مسوغ مشروع أو لجرد الهوى فان ذلك يوجب التعويض

٣ — التعويض الأدبى لا يقصد به الأثر الذى ولكن لرد الكرامة ومحو الأثر السيئ الذى تخلف عن فعل الخطيء

٤ — تستحق الخطيئة تعويضا ماديا عما لحقها من ضرر فيما تكلفته من معدات الزواج فى مجموعها ما دامت لا تضمن الانتفاع بها على الوجه الصحيح

المحكمة

« من حيث ان المدعية رفعت دعواها تقول فيها ما يأتى فى أن المدعى عليه قد أجرى خطبتها فى ١٦ / ١ / ١٩٤٧ وأنه بعد ذلك أخذ يتعجلها بمكاتباته لتجهيز نفسها استعدادا لعقد الزواج . ولكنه فى ١٦ / ١٠ / ١٩٤٧ أرسل اليها كتابا يدعى فيه أنه تلقى رسالة من آخر تتضمن طعنا فى عرضها وانتهى ذلك بفسخه الخطبة . ولذلك فانها تطلب الحكم على هذا المدعى عليه بأن يدفع لها مبلغ ٨٠٠ جنيه تعويضا لها عما لحقها من أضرار مادية وأدبية عن إساءة هذا المدعى عليه لحقه فى فسخ الخطبة .

« وحيث ان المدعى عليه لا يحدد اجراء الخطبة بينه وبين المدعى ولا فسخه إياها بعد ذلك وإنما ينتهى فيما يورده فى سياق دفاعه إلى أن ذلك

حقاً مقرر له استعماله بعد أن تمت الخطبة لما تراه إلى سماعه من أخبار أزواجه ويقول (المدعى عليه) أنه كاشف بها والد الخطيبة (المدعية) فلم يحرك (هذا الوالد) ساكناً ولم يستغرب لتناثر هذه المعلومات بما حدى به (المدعى عليه) إلى نقل هذه المعلومات إلى والده الخطيبة ولكن الأم بدورها أخذت الأمر بالسهولة المعتادة في الأمور العادية ثم كان أن تلقى (المدعى عليه) خطابات أخرى من مجهولين فرأى أن تلك المعلومات التي تمس الخطيبة صحيحة ولذلك أقدم على فسخ الخطبة وأن الخطبة من مقدمات الزواج وليست عقداً ولا رباطاً قانونياً . وأن المجلس إذ قضى بفسخ الخطبة مع سقوط حق الخاطب في مطالبة الخطيبة بالشبكة والمهدايا قد قضى للمدعية بالتعويض الذي يحتمل أن تدعيه المدعية مستقبلاً .

« وحيث أن هذه المحكمة تستبين من تتبعها خطوات الخطبة والأدوار التي مرت بها — على ما تنطق به رسائل المدعى عليه المقدمة بحافظة المدعية (رقم هـ دوسيه) — أن هذا المدعى لم يكن صادقاً فيما قدمه كأنه تعللات لفسخ الخطبة أو فيما يريد أن يصوره مبرراً حمله على هذا الفسخ — وإنما بدأ المرحلة واتقاً مستخفاً ومضى فيها متفائلاً مدعياً الحزم والكرم ثم انتهى فيها ساخراً ما كرا وذلك بما يتضح من كتابه المؤرخ ١٩٤٧/١٠/٣ (نمرة ١ حافظة المدعية هـ دوسيه) من أنه يريد من والد المدعية أن يصمد للعاصفة الهوجاء من معارضة عائلته هو وأنه (المدعى عليه) يضيع أفراد عائلته أمام الأمر الواقع وأنه ليس من قوة البشرية تحول دون إتمام زواجه بالمدعية ولن يهجمه أى مخلوق طالما هو يريد هذا الزواج ولن تثنيه المعارضات مهما بلغت شدتها عن عزمه — ثم في كتابه المؤرخ ١٩٤٧/١١/٤ يطلب إلى والد المدعية

الاستعداد التام لتجهيز الملابس وما إلى ذلك ويتعجل عقد الزواج لأنه كما يقول في خطابه « على آخر من الجمر » — ولكن في خطابه المؤرخ ١٩٤٧/١١/١١ بدأ يضع نواة لمداورته وسخريته ومكره بعد أن مهد لذلك بتعجله الزواج — وبعد أن وضع عبارته التقليدية في معناها « إني مازلت وسأظل عند رأيي ما لم تتدخل جبروت السماوات أما القوى البشرية فلن أقم لها وزناً » — وأعقب ذلك بنياً هذا الكتاب الذي وصله من شخص يقول هو أنه آخر من يكتب له وفيه ما يمس هذه المدعية ولقد أراد المدعى ما سماه فقرات من هذا الخطاب الذي وصل إليه وهي عبارات نائية سقيمة وأراد هذا المدعى عليه أن يتظاهر كريماً فادعى أنه هدد الراسل باتخاذ الاجراء القانوني قبله ثم إذ هو يختم خطابه بأنه سيتعجل زواجه من المدعية حتماً في ٧ يناير مهما تكن الظروف — فانه يقذف استدراكاً عليلاً مما عسى أن يكون لو أثبت راسل الخطاب ما تضمنه خطابه ولقد تظاهر المدعى عليه بعد ذلك من محاولة اقناع أهله ولكن في خطابه المؤرخ ١٩٤٧/١١/١٦ عرض على والده الخطيبة فكرة هازلة ما كره بل بالغة الاساءة هي أن تقوم داية أو دايتان بفحص المدعية للتحقق من سلامتها بحضور شاهدات . ومع قسوة هذا العرض فقد وافق عليه والده المدعية — لتغرافيا — استسلاماً للظروف التي نكبهم فيها هذا المدعى عليه — ولكنه عاد يحاور في كتابه المؤرخ ١٩٤٧/١١/٢١ ويطلب هذين الوالدين بالموافقة كتابة ثم انتهى في خطابه المؤرخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ إلى عدوله عن تنفيذ هذه الفكرة . ويظهر أنه لما أراد إحراج الخطيبة ووالدتها بهذا الاجراء العنيف وقد استسلم له فلم يبدأ من

التصريح برغبته في فسخ الخطبة لأنه لا يريد اغضاب أفراد عائلته صغيرهم وكبيرهم ولا يريد — على ما يقول أن يقفل في وجه بيت والده وأهله .

« وحيث انه يبين من هذا التفصيل المتقدم أن المدعي عليه مع ما يعرف من معارضة أهله في هذا الزواج فانه أقدم عليه غير مبال بالأمر — وكان يجاهر بحزمه وبرغبته الأكيدة في انعام الزواج — ولما أراد التحلل من الخطبة توسل لذلك بأخص الوسائل وأظلمها فطعن الفتاة في عرضها بغير أن يكون ثمت لذلك من موجب إلا ما يريد من التوصل بهذا إلى فسخ الخطبة وبعد أن كان يقول ان الخطاب الذي تضمن طعنا في الفتاة جاء من شخص يعرفه عاد إلى القول بأنه من مجهول وبعد أن طالب الفتاة وأهلها بهذا الاجراء الفاضح العنيف من فحصها على يد شهود عدل عن ذلك ظالما غادرا — حتى اضطر الوالد المنكوب أن يعرض فتاته المسكينة على أحد كبار الأطباء « الدكتور نجيب محفوظ باشا » . وله من الثقة والكفاية ما يكفلان الاعتماد على رأيه وقد انتهى في تقديره إلى أن تلك المدعية سليمة مما يتبين منه أنها بعيدة عما حاول هذا المدعي عليه أن يرميها به توصلا لما يرى اليه من فسخ الخطبة إذ قصرت به عن البررات المقبولة أو المسوغة له فخلق هذه الأراجيف خلقا وسار بها من حلقة إلى أخرى حتى إذا لم تعينه مضى إلى آخر الشوط ساخرا فأعلن رغبته في فسخ الخطبة للسبب ذاته الذي كان قد بدأ من أول المرحلة باستبعاده وهو معارضة أهله ورغبته في ألا يغضب منهم أحد على حساب شرف هذه الفتاة وعرضها .

« وحيث ان المحكمة ترى على غير ما يبدى المدعى عليه في دفاعه — أن الخطبة تنشئ علاقات بين الطرفين لا يمكن تجاهلها كما لا يمكن إغفال

اعتبارها ولا تجريدها من أى تقدير قانونى ففيها يصدر ايجاب يقترن بقيول على الوعد بالزواج فهو ارتباطا قانونيا وعقد قائم وقد كان ثابتا بين طرفي النزاع المطروح كتابة مما استلزم لفسخها اجراء خاص بالالتجاء إلى المجلس الملى الفرعى بمصر — وفي هذا العقد يلتزم كل من الطرفين باجراء التعاقد النهاى في الوقت الملائم . وانه وإن كان ليس ثمت ما يوجب وقاء الالتزام عينا أى اجراء التعاقد النهاى لأن الوعد بالتعاقد لا ينشئ إلا حقا شخصيا . إلا أن العدول عن الوفاء بهذا الالتزام يوجب التعويض . وليس هذا ما يمس حرية الزواج اطلاقا إذ لكل من الطرفين أصلا أن يعدل عن وعده ولكن إذا أجرى ذلك في نهور أو عنف أو خاليا ما يبرره أو بغير مسوغ مشروع أو لمجرد الهوى فان ذلك يوجب التعويض

على أن اجراء المدعى عليه في هذه القضية قد جاوز مجرد العدول في ذاته عن الخطبة بل تعداه إلى ما صدر عنه فيما سبق تفصيله وقد أثار حول المدعية جوا من الريية والمطاعن الأليمة الجائتها إلى عرض نفسها على طبيب اخصائى للفحص واعلان سلامتها مما حاول المدعى أن يرميها به في غير حق بل على غير أساس مطلقا على ما يبين من محاولاته المتناقضة وخطواته الملتوية فيما سبق الاشارة اليه . « وحيث ان هذا الذي اقترفه المدعى عليه قد الحق بالمدعية أذى بليغا لمواطنها كفتاة تريد استقبال الحياة الزوجية في براءة ودعة — ومساسا بعرضها وكرامتها إذ عرضها المدعى عليه للأقارب والطنع الذين خلفهما حوالها على ماسبق بيانه — ويضاف إلى هذا ذلك الضرر الحتمى الذى ترتب على الوسيلة الخاسرة في ذاتها التى أتبعها المدعى عليه في محاولاته لفك الخطبة — وما هكذا يكون فسخ الخطبة — وليست الاعراض على هذا القدر من

الاستهانة حتى يستريح هذا المدعى عليه التشجيع بها على هذا النحو المتهور .

وان هذا جميعا تقدر له المحكمة تعويضا مناسباً - لا يقصد به الاثراء ولكن لرد الكرامة ومحو الأثر السيء الذى تخلف عن فعل المدعى عليه - هو مبلغ اربعمائة جنيه مصرى وهو التعويض الأدبى وكذلك مبلغ مائة جنيه مصرى تعويضا ماديا - عما لحقها من ضرر فيما تكلفته من معدات الزواج فى مجموعها التى كان هذا المدعى يلحف فى رسائله المتوالية على اعدادها . وقد أعدتها حتماً تقرب الفترة التى ضربها هذا المدعى عليه للزواج النهائى وهى لاتضمن الانتفاع بها على الوجه الصحيح وما استتبع ذلك من مصاريف ومتاعب مما يتبين معه جميعا الحكم عليه بمبلغ خمسمائة جنيه مصرى . مع الزام المدعى عليه بالمصاريف عملاً بالمادة ١١٣ مرافعات .

(قضية الأئمة سعاد فهمى وحضر عنها الأستاذ رمسيس فرعون ضد شفيق افندى ميخائيل رقم ٥٤٤ سنة ١٩٤٨ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسين عامر وفهمى غانم ومحمود سعيد)

٤٣٦

محكمة سوهاج الابتدائية الوطنية

٦ ديسمبر سنة ١٩٤٢

المبدأ القانونى

إذا دفع المستأنف عليه بأن الاستئناف الذى رفعه خصمه يعتبر كأن لم يكن لقيده بعد الميعاد المنصوص عنه فى المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات فينظر إلى الوقت الذى بدأت فيه المحكمة جلستها بالفعل فإذا كانت الجلسة قد بدأت بعد

الميعاد القانونى فيجب عدلا احتساب مدة الثمانى والأربعين ساعة من وقت القيد إلى هذا الوقت (استئناف الشيخ عبد اللطيف عبد القادر ضد محمد حنفى محمد يوسف وآخر رقم ٢٣١ سنة ١٩٤١ رئاسة وعضوية حضرات القضاة ابراهيم كامل بك رئيس المحكمة وفؤاد عبد الملك ومحمد محمد حستين)

٤٣٧

قاضى البيوع

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨

قاضى البيوع : الأمر الصادر منه باعادة البيع على مسئولية الراسى عليه المزاد . أمر صادر على عريضة المادة ٦٠٧ مرافعات طريقة التظلم من هذا الأمر . سكوت القانون . الرجوع إلى القواعد العامة . المواد ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ مرافعات . الدائرة التى لا يجوز لقاضى البيوع أن يتعداها . الحكم فى دعاوى البطلان الخاصة بالاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع . حكمه فى ذلك غير قابل للمعارضة أو الاستئناف . المادة ٦٠٢ مرافعات والمواد من ٥٦٠ مرافعات إلى ٥٦٨ ما عدا هذه الاجراءات الشكلية يكون متعلقا بالموضوع . عدم تعرض قاضى البيوع لها . تعرضه بعد خروجها عن اختصاصه . حكمه فى هذه الحالة قابل للاستئناف « القواعد القانونية » النظر فى صحة أو عدم صحة الايداع متعلق بالموضوع ضرورة وقف اجراءات البيع فى هذه الحالة

المبادئ القانونية

١ - أباحت المادة ٦٠٧ مرافعات لمن يكون له شأن فى اعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزاد المتأخر عن الوفاء أن يعلن سنده اليه ويكلفه بوفاء شروط البيع فان لم يف بها فى ميعاد ثلاثة أيام كاملة يقدم عريضة للقاضى المعين للبيع لتعيين يوم للبيع الثانى .

متعلقا بموضوع الدعوى وليس لقاضى البيع أن يتعرض له فان فعل عد ذلك خروجا منه عن اختصاصه وكان حكمه فيه قابلا للاستئناف

٥ — الفصل فى صحة أو عدم صحة الايداع الحاصل من الرامى عليه المزاد متعلق بموضوع الدعوى ولا يملك قاضى البيوع التصدى له

٦ — متى تبين أن الفصل فى صحة أو عدم صحة الايداع الحاصل من الرامى عليه المزاد متعلق بموضوع الدعوى فلا معدي فى هذه الحالة من وقف اجراءات البيع حتى يفصل من الجهة المختصة فى ذلك

(قضية الحاج سيد عبد السلام ترك وحضر عنه الأستاذ عبد الفتاح الشلقانى ضد حضرة صاحب السمو الأمير يوسف كمال وآخرين رقم ٣٦٩٣ سنة ١٩٤٨ ك رئاسة حضرة القاضى محمد احسان)

٢ — القانون لم يبين طريقة للتظلم من هذا الأمر وفى حالة سكوت القانون يتعين الرجوع الى القواعد العامة ولهذا يجوز لمن يتضرر من تعيين يوم للبيع أن يتظلم من الأمر الى نفس القاضى الذى أصدره عملا بما هو متبع فى التظلم من الأوامر على العرائض .

٣ — رسم القانون فى المادة ٦٠٢ مرافعات لقاضى البيوع الدائرة التى لا يجوز له أن يتعداها وهى الحكم فى دعاوى بطلان الإجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع حكما نهائيا غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف وهذه الإجراءات هى المبينة بالمواد من ٥٦٠ الى ٥٦٨ مرافعات .

٤ — كل ما خرج عن الاجراءات سالفة الذكر والتى هى شكلية محضة يكون بلا ريب

قضاء الضرائب

قانون المرافعات للاعلانات القضائية وعلى ذلك يعتبر باطلا الخطاب الموجه باسم ورثة الممول بصفة عامة ويجب توجيهه باسم كل منهم بعنوانه .
المحكم

« حيث ان الطاعنين أقاموا هذه الدعوى بصحيفة وأعلنت لمصلحة الضرائب فى ١٣ يناير سنة ١٩٤٧ جاء فيها أن مصلحة الضرائب للطعون ضدها أرادت فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٧ توقيع الحجز على محل تجارتهم سدادا للضريبة المستحقة على مورثهم المرحوم . . .

٤٣٨

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧

المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩

المبدأ القانونى

إن الخطاب المسجل بعلم الوصول المنصوص عليه بالمادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمبين لقرار لجنة تقدير الضرائب لا بد وان يستكمل شكل الاعلان القانونى بحسب ما ينص عليه

..... عن أرباحه التجارية والصناعية في السنوات ٤٠ و ٤١ و ١٩٤٢ وأنهم لم يعلنوا بهذا التقدير طبقاً للأوضاع القانونية المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ وطلبوا إلغاء قرار اللجنة اعتبار أرباح مورثهم طبقاً للاقرارات المقدمة منه .

« وحيث أنه بجلسة ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ دفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٥٤ من قانون الضرائب وهو خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان الممول بقرار لجنة التقدير بخطاب موصى عليه مع علم الوصول واستندت في ذلك إلى أن قرار لجنة التقدير أرسل إلى أحد الورثة في ١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ولم يرفع الطاعنون الطعن إلا في ١٣ فبراير سنة ١٩٤٧ .

« وحيث أن أحد الورثة طلب دخوله خصماً ثالثاً منضماً إلى الطاعنين بجلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .

« وحيث أن هو أحد ورثة الممول وقد انضم إلى الطاعنين في طلباتهم ولا شك أن الحكم الذي سيصدر في هذا الطعن يجوز أنه يؤثر على مصلحته وقد يعود عليه ضرر منه ويتعين لذلك قبول الخصم الثالث منضماً للطاعنين في طلباتهم طبقاً للمادة ٢٩٥ مرافعات .

« وحيث أن مصلحة الضرائب أرسلت في ١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ خطاباً إلى — ورثة المرحوم ٤٥ شارع بين الصورين — تخطره فيه بقرار لجنة التقدير (مستند ١٥٠ ملف ١) دون أن تخطرب باقي الورثة الطاعنين بقرار اللجنة ، وأرسلت هذا الخطاب

إلى بعنوانه الخاص ٤٥ شارع بين الصورين — ولم ترسله إلى عنوان المورث الممول — جارة المدايغ نمرة ٥ مصر القديمة .

« وحيث أن المشرع أدخل في القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ نظاماً جديداً للإعلانات وهي الخطابات الموصى عليها مع علم الوصول وليس له سابقة في التشريع المصري ولذلك لم تفصل أحكامه بل اقتبس من التشريع الضرائبي البلجيكي (المادتين ٦٦ و ٦٥ منه) إلا أنه نص في ٩٦ منه على أن يكون للإعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قوة الإعلان الذي يتم بالطرق العادية .

« ومن حيث أن المادة السادسة من قانون المرافعات تستوجب تسليم الأوراق — المقتضى إعلانها إلى نفس الخصم أو لمحله ونصت المادة السابعة على أنه في حالة عدم وجود الشخص المراد إعلانه ولا أحد من أقاربه الساكنين معه ولا خادمه يجب على المحضر أن يسلم الصور إلى حاكم البلد الكائن به محل الشخص أو لشيخ البلد ، وظاهر من هذه النصوص أن الشارع أوجب التسليم لنفس الشخص المراد إعلانه أولاً فإذا لم يكن حاضراً وقت ذهاب المحضر فقد بين الطريقة التي افترض معها وصول الإعلان إليه افتراضاً قانونياً وزاد الضمان في حالة المعارضة في الحكم الغيابي فجعل ميعادها يبدأ بعد علم الغائب بتقييدها على أنه لا محل لبحث حالة الإعلان الافتراضي الذي أجازته القانون المرافعات مادام أن الإعلان لم يوجه إلى الطاعنين أصلاً بل اقتصر على إعلان أحد الورثة وفي محله الخاص وليس في محل إقامة المورث بشارع المدايغ بمصر القديمة حيث يمكن افتراض وجود معظم الورثة به ولا يكون بذلك الإعلان قد تم قانوناً للطاعنين ، ويتعين لذلك الحكم برفض الدفع وبقبول الطعن شكلاً

وتحديد جلسة خاصة لنظر الموضوع .

(قضية ضد مصلحة الضرائب رقم ٢٢٨ سنة ١٩٤٧ كرئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد علي جمال الدين بك وكيل المحكمة وعبد الحميد هاشم وعبد صبري عفيفي وحضور حضرة الاستاذ احمد ثابت عويضة وكيل النيابة)

٤٣٩

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

١١ نوفمبر سنة ١٩٤٨

- ١ - تقادم . المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ .
مبدأ سريان التقادم . مأمور الضرائب . تمثيله
- ٢ - مصلحة الضرائب . المادتين ٥ و ٢٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ . نص المادة ٤٩ من اللائحة .

المبادئ القانونية

- ١ - المبلغ المدفوع من الممول أكثر من الضرائب المطلوبة منه يسقط بمضى سنتين طبقا للمادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ .
- ٢ - يبدأ سريان التقادم من اليوم التالي الذي روجع فيه الحساب إذ أنه من هذا التاريخ ينشأ حق الممول في استرداد ما دفعه زائدا لأن هذا الحق متعلق على تسديد الحساب .

- ٣ - إذا أرسل مأمور الضرائب خطابا للممول يرد على طلبه الاسترداد بأن المبالغ الزائدة مودع أمانة على ذمة الضرائب الجديدة يكون خطابه قاطعا للتقادم لأنه صادر من شخص يمثل مصلحة الضرائب طبقا للمادة ٤٩ من اللائحة وهو الذي تسدد اليه الضرائب وقد استقرت

أحكام القضاء أنه يمثلها فيها هو أخطر من ذلك فله أن يتفق مع الممول على تقدير الضرائب .

المحكمة

« حيث ان المدعى أقام هذه الدعوى ضد مصلحة الضرائب بالصحيفة العلنية لها في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وقد أورد فيها وقائعها . فذكر أنه شريك في شركة وولده . وأن مصلحة الضرائب قامت بمراجعة ارباح المنشأة في السنوات سنة ١٩٣٨ ، سنة ١٩٣٩ وسنة ١٩٤٠ سنة ١٩٤١ وسنة ١٩٤٢ فتبين أن ارباح المنشأة هي على التوالي المبالغ الآتية ٢٥ مليون و ١٠٣ جنيه و ٧٤ . مليون و ٣٠٩ جنيه و ٤٨٥ مليون و ٥٦٦ جنيه و ٦٨٢ مليون و ٤٩٣ جنيه وأن نصيبه من هذه الارباح هو بواقع ٩٠ ٪ منها وأن جملة الضريبة المستحقة عليه عن هذه السنوات (حتى نهاية سنة ١٩٤٢) مبلغ ٥٦٦ مليون و ٣٢٧ جنيه - ولكنه سدد فعلا لمصلحة الضرائب مبلغ ١٨٣ مليون و ٥٦٠ جنيه - فيكون مقدار ما استولت عليه مصلحة الضرائب زيادة عما هو مستحق لها بمبلغ ٦١٧ مليون و ٢٣٢ جنيه - ولما طالبها لسداده أرسل مأمور ضرائب الدرب الأحمر له خطابا محررا في ٢٤/٩/١٩٤٥ - يذكر فيه أن هذا المبلغ مودع بطرف المصلحة - لحصم الضريبة التي تستحق عليه عن سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ منه - وعلى الرغم من ذلك فان مصلحة الضرائب أوقعت حجزا عليه في ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ وفاء لمبلغ ١٤٦ مليون و ٢٣٣ جنيه (تقول المصلحة) أنها ضريبة مستحقة عليه عن سنة ١٩٤٢ - ومن أجل ذلك أقام هذه الدعوى ضدها - يطالبها فيها بأن تدفع له مبلغ ٦١٧ مليون و ٢٣٢ جنيه الفائض عما هو مستحق عليه الضرائب ومبلغ ٣٠ جنيه تعويضا عن الحجز

الذى وقته عليه — مع الزام المصلحة بالمصروفات والانتساب بحكم مشمول بالنفاذ العجل وبلا كفالة « وحيث ان مصلحة الضرائب — قد أوضحت وجهة نظرها في هذه الدعوى بالذكرة المقدمة منها المرفقة برقم ٦ وظاهر من الاطلاع عليها

١ — أنه فيما يتعلق بطلب مبلغ الـ ٦١٧ مليم و٢٣٢ جنيها فان مصلحة الضرائب تدفع بسقوط حق المدعى في طلب استرداد هذا المبلغ استنادا إلى نص الفقرة الثانية من المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

ب — وأنه فيما يتعلق بطلب مبلغ الـ ٣٠ جنيها الموصوفه بأنها تعويض — فأنها ترى ألاحق للمدعى في المطالبة بهذا التعويض لمجرد توقيع الحجز عليه فانه لم يصبه منه ضرر ما — ولم يتقدم المدعى بدليل يثبت به ماهية هذا الضرر — وأن توقيع الحجز لم يكن إلا لسبب وجود ملف قديم للممول (المدعى) لم تنتبه اليه للامورية في مبدأ الأمر — فلما انكشفت لها الحقيقة — سارعت من تلقاء نفسها إلى رفع الحجز — دون أن تكبد المدعى أية مصروفات — أو يلحق به ضرر ما

« وحيث انه بالنسبة للدفع بالتقادم — فان وجهة نظر مصلحة الضرائب فيه — تقوم على ما يأتي :

أولا — أنه ثابت من الاطلاع على أوراق الملف الفردي (المرفق بالفردات) كما أنه ثابت ايضا من الاطلاع على صحيفة افتتاح الدعوى أن المدعى — قد سدد آخر دفعة من المبالغ الموضحة بالعريضة في تاريخ ٧ مارس سنة ١٩٤٣ — ولم يعلن مصلحة الضرائب بدعواه التي يطلب فيها الاسترداد إلا في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ — وقد مضت بين هذين التاريخين مدة تزيد على مدة التقادم المحددة بستين في المادة ٩٧ من القانون

رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

ثانيا — أنه لا محل لما يمسك به المدعى — من انقطاع مدة التقادم — تأسيسا على الخطاب الوارد له من مأمور الضرائب والمحضر في ١٩٤٢/٩/٢٤ وذلك

١ — لأن مدة التقادم قد انقضت أيضا بعد تاريخ هذا الخطاب وقبل رفع الدعوى .
ب — لأن الأمور لا يمثل مصلحة الضرائب في مثل هذا الموضوع — فلا وجه لاعتبار ذلك الخطاب اقرارا صادرا من المصلحة — يتضمن اعترافها بالدين .

ج — ان الخطاب قد كتب بصيغة لا يصح معها اعتباره اقرارا صريحا قاطعا للتقادم وقد أوردت مصلحة الضرائب بعد ذلك — بيانا — « بحقيقة المبلغ المطلوب » فذكرت أنه ليس ٦١٧ م و٢٣٢ ج وإنما هو ٢٨٧ م و٢٢٨ ج والفرق ومقداره ٣٣٠ م و٤ ج قد تسدد لحساب ضريبة فوائد الديون .

« وحيث ان المدعى طلب بمذكرته رفض هذا الدفع والقضاء له بالطلبات الواردة بصحيفة افتتاح الدعوى . وذكر أن المبالغ المسددة منه (وخاصة المبلغ الأخير المسدد في ٧ مارس سنة ١٩٤٣ ، ومقداره ٩١٦ م و ٣٠٩ ج) إنما دفعت لحساب ما هو مستحق من الضرائب ولا تكون لها صفة الضريبة التي تخضع للتقادم المسقط المنصوص عليه في المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلا بعد ربط الضريبة فعلا ، ولم تكن هذه الضريبة قد ربطت بعد في الحين الذي سددت فيه هذه المبالغ ، وهي على هذا الاعتبار — لا توصف إلا بأنها وديعة لا تسقط بالمدة المنصوص عليها في المادة ٩٧ المتقدم ذكرها . ومع ذلك — وعلى فرض أنها

تصف بصيغة الضريبة ، فإن خطاب مأمور الضرائب المحرر في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٥ يتضمن اعترافاً بوجود هذا المبلغ تحت يد مصلحة الضرائب وأنه سيقى في يدها حتى يسدد منه ما يكون مستحقاً على المدعى من ضرائب عن سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ فإذا بقيت منه بعد ذلك بقية دفعتها له المصلحة — وهذا الاعتراف به يفيد القنازل عن التمسك بالتقدم المسقط — هذا إلى أن حسابات سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ لم يتم فحصها إلا في ٣ يولييه سنة ١٩٤٦ وكانت نتيجة الفحص أنه لم يستحق عليه ضرائب في هاتين السنتين — ولم تمض مدة التقدم المسقط من هذا التاريخ الذي انتهى فيه الفحص إلى تاريخ رفع الدعوى ، وقد ذكر المدعى أن خطاب المأمور المشار إليه من قبل — يعتبر صادراً من مصلحة الضرائب بحكم نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ واللائحة التنفيذية . فليس للمصلحة أن تدعى أن هذا الخطاب لا يحتج به عليها ، وانتهى المدعى إلى القول بأن المبلغ الذي يحق له استرداده ٦١٧ م و ٢٣٢ ج . وليس أقل من ذلك حسبما ذهبت إلى ذلك مصلحة الضرائب في مذكرتها .

« وحيث أنه بالاطلاع على الملف الفردي وعلى مذكرتي طرفي الدعوى يتبين أنه لا خلاف بينهما على أن آخر مبلغ قام به المدعى بدفعه مقداره ٩١٦ م و ٣٠٩ ج وقد حصل الدفع في تاريخ ٧ مارس سنة ١٩٤٣ — ولا خلاف كذلك على أن مأمور ضرائب الدرب الأحمر أرسل للمدعى الخطاب المحرر في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٥ . وهو مرفق بالملف الفردي (برقم ٩٧) وظاهر من الاطلاع عليه — أنه وجه للمدعى رداً على خطابه المرسل للأمورية والمحرر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥

وهو مرفق أيضاً بالملف الفردي برقم ٩٦ — وفي هذا الرد يقول مأمور الضرائب ما يأتي : —
« رداً على خطابكم المؤرخ في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ بشأن المطالبة برد المبالغ المدفوعة زيادة عن المطلوب منكم من السنوات الضريبية ١٩٤٠ و ١٩٤١ و ١٩٤٢ تفيدكم بأن هذه المبالغ ستبقى طرف المصلحة لحصنها من الضريبة التي تستحق عليكم عن سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ — وإذا اتضح بعد مراجعة حسابي هاتين السنتين أنه ما زال لدى المصلحة مبالغ تزيد عما هو مستحق عليكم فإنه لن يكون هناك مانع من ردها إليكم .

ويتضمن هذا الخطاب المعاني الآتية :

أولاً — أن المدعى يطالب برد مبالغ دفعها لحساب ضرائب ١٩٤٠ و ١٩٤١ و ١٩٤٢ وتبين أن هذه المبالغ تزيد عن المطلوب منه لحساب هذه السنوات .

ثانياً — أن مأمور الضرائب — يقر هذه الواقعة ثالثاً — ويقرر أن هذه المبالغ « ستبقى طرف المصلحة » لحصنها من الضريبة التي تستحق عن سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٤

رابعاً — أنه إذا اتضح . بعد مراجعة حسابي هاتين السنتين أنه ما زال لدى المصلحة مبالغ زائدة فإنه لن يكون هناك مانع من ردها .

« وحيث أنه ثابت من جهة أخرى — من الاطلاع على الملف أيضاً في الصحيفة رقم ١٣٩ أن حسابات السنوات ١٩٤٣ و ١٩٤٤ و ١٩٤٥ روجت ، ووافق الممول على التعديلات التي أجريت بها ، بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٤٦ — وكانت نتيجة الفحص أنه لم تستحق عليه ضرائب في السنوات المذكورة ، وثابت كذلك ، من مراجعة الصحيفة رقم ١٢٦ من الملف الفردي ، أنها تتضمن بياناً بمقدار الضرائب المستحقة على المدعى وبياناً بمقدار

ما دفعه من مبالغ ، وفي نهايتها ذكر ما يأتي .
« فيكون الممول قد سد مبلغ ٥٩٦ م و ٣٠٣ ج زيادة عن المطلوب منه ، ويرجع السبب في عدم ملاحظة هذا إلى اختلاط الأمر بين ملف الممول القديم والجديد ووجود بعض المستندات في الملف القديم »

« وحيث انه ظاهر من الوقائع المتقدمة أن المدعى كان يدفع ما يدفع من مبالغ لحساب الضرائب المستحقة عليه عن السنوات ١٩٤٠ و ١٩٤١ و ١٩٤٢ ، ولما تبين أنه قد دفع زيادة عن المستحق عليه طالب بهذه الزيادة ، فاستبقاها مأمور الضرائب تحت يد المصلحة ، ليخصم منها ما عساه يستحق عليه من ضرائب ١٩٤٣ و ١٩٤٤ (بعد مراجعة حسابات هاتين السنتين) على أن يرد الفائض بعد ذلك .

« وحيث ان هذه الوقائع تتضمن اقراراً من جانب المأمور بوجود مبالغ زائدة ، وتعهداً برد ما يفيض بعد خصم ما يستحق من ضرائب سني ١٩٤٣ و ١٩٤٤ ، وقد قبل المدعى هذا العرض ، واستبقى تلك المبالغ فعلاً تحت يد المصلحة ، فلما سوى حساب سني ١٩٤٣ و ١٩٤٤ في ٣ يوليو سنة ١٩٤٦ ولم ترد اليه المصلحة فائض التسديد رفع هذه الدعوى في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٧

« وحيث ان التاريخ الذي يجب اعتباره مبدأ سريان التقادم — هو اليوم التالي ليوم ٣ يولييه سنة ١٩٤٦ الذي روجع فيه حساب سني ١٩٤٣ و ١٩٤٤ إذ أنه من هذا التاريخ نشأ حق المدعى في الاسترداد — وقد كان قبل ذلك معلقاً على تسوية حساب السنتين المذكورتين — وواضح أن مدة التقادم المسقط لم تمض طبقاً للمادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ .

« وحيث ان ما ذكره مصلحة الضرائب من

أن المأمور لا يمثل مصلحة الضرائب في « مثل هذا الموضوع » وما تستند اليه في هذا الصدد من نصوص المادتين ٢٨ و ٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — غير مقبول — فإن مأمور الضرائب بنص المادة ٤٩ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — هو الذي تسدد اليه الضرائب — وإذا حصل التسديد إلى سواء فانه يتعين على الممول اخطاره بذلك (مع بيان المحصل أو الصراف أو الخزانة الذي دفع لهم المبلغ وبيان مرة الايصال وتاريخه) وقد سد المبلغ الأخير (كما هو ثابت من الاطلاع على الملف الفردي) بشيك أرسل للمأمور على بنك باركليز — فاستلم قيمته — وعلاه لحساب المدعى — ولا شك أن مأمور الضرائب — هو ممثل مصلحة الضرائب في قبض الضريبة — وهو أيضاً صاحب الشأن الأول في مراجعة حساب سني ١٩٤٣ و ١٩٤٤ — وهو كذلك الشخص الذي يسوى حساب الضريبة — بعد الاتفاق مع الممول على الأرباح — فهو بهذه الصفات جميعها — يمثل المصلحة أيضاً في الاقرار بما دفع زائداً عن الضريبة وقد اتفق مع الممول (لصالح الخزانة) على أن يستبقى هذا الزائد في يده — حيناً من الزمن — ليخصم منه لحساب الخزانة ما يستحق من ضرائب عن سني ١٩٤٣ و ١٩٤٤ وليس من المستساغ أن تكون يد المأمور مبسطة لاستلام المبالغ التي تدفع لحساب الضرائب — مقبوضة عن دفع الزائد — أو الاقرار به — وليس من المقبول كذلك أن يستبقى المأمور تحت يده مبالغ لحساب الضريبة — فيقبل الممول هذا الوضع حتى إذا ما تبين أنه لم تستحق عليه ضريبة ما وطالب بالاسترداد — ووجه بأن المأمور لم يكن له أن يستبقى تلك المبالغ في يده — على أنه من نافلة القول — الأفاضة في بيان أن المأمور يمثل

المصلحة في هذا الشأن — إذ هو — على ما استقرت عليه أحكام القضاء يمثلها فيما هو أخطر شأنًا، ذلك أن له أن يتفق مع الممول على تقدير الأرباح — التي تربط الضريبة على أساسها .

« وحيث أن ما تقدم بيانه يؤدي إلى أنه مع افتراض أن المبالغ الزائدة — لها صفة الضريبة — وأن مصلحة الضرائب قد اقتضتها بغير حق — وأن المبلغ المطلوب استرداده هو من ضمن ما دفع بتاريخ ١٩٤٢/٣/٧ وأن مدة التقادم النصوص عليها في المادة ٩٧ من قانون ١٤ سنة ١٩٣٩ كانت قد مضت — قبل تاريخ ١٩٤٥/٩/٢٤ مع افتراض ذلك جميعه — فإن الخطاب الصادر من المأمور يتضمن تنازلاً ضمناً عن التقادم المسقط — سواء استنبط هذا التنازل — مما ورد في الخطاب من اعتراف بالدين أو من طلب الامهال أو تأخير أجل الوفاء حتى يسوى حساب ستي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ ولا خلاف بين الشراح وأحكام القضاء — على جواز التنازل عن التقادم المسقط ولا على أن يكون هذا التنازل ضمناً (التقادم كامل باشامرسي ص ٤٤ و ٥٥ و ٤٦) »

« وحيث أنه تأسيساً على وجهة النظر المقدمة تكون مدة التقادم لم تسقط بين تاريخ تسوية حساب ستي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ وتاريخ رفع الدعوى .

« وحيث أنه لما تقدم يكون حق المدعى في الاسترداد قائماً لم يسقط ويتعين لذلك رفض الدفع المقدم من مصلحة الضرائب

« وحيث أنه بالنسبة لما ذكرته المصلحة من أن حقيقة المبلغ هي ٢٨٧ م و ٢٢٨ ج لا ٦١٧ م ٢٣٢ جنبها وأن الفرق ومقداره ٣٣٠ م و ٤ جنيهات قد تسدد لحساب ضريبة فوائد الديون فإنه لا يؤثر في الدعوى شيء إذ أن المدعى قد أوضح في صحيفة دعواه جملة ما دفعه من مبالغ وما استحق

عليه من ضرائب ولم تورد مصلحة الضرائب اعتراضاً ما على هذا البيان وإذا فرض أن مبلغ ٨٧٤ م و ٢٥ ج المدفوعة في ١٩٤١/٤/٣ قد أخذ منها ٣٣٠ م و ٤ ج لحساب ضريبة فوائد الديون فإن معنى ذلك أن يكون الباقي لحساب ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية ٥١٧ م و ٢١ ج بينما أن المدعى قد حسب لهذه الضريبة في سنة ١٩٤١ مبلغ ٩٢٣ م و ٢٥ ج أي أكثر من المبلغ المسدد في ١٩٤١/٤/٣ لحساب الضريبتين معاً

« وحيث أنه لما تقدم يتعين . الزام مصلحة الضرائب بأن تدفع للمدعى مبلغ ٦١٧ م و ٢٢٢ ج ومصرفات هذا المبلغ طبقاً لنص المادة ١١٣ مرافعات ولا مسوغ من القانون للنفاد فتعين رفضه

« وحيث أنه بالنسبة لطلب التعويض عن الحجز الذي وقع على محله في تاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ فإنه تبين من الاطلاع على أوراق الملف الفردي (١٢٦) أن سبب توقيع الحجز هو أن للممول ملفين أحدهما قديم والآخر جديد وقد اختلط الأمر على مأمور الضرائب بسبب وجود بعض المستندات في الملف القديم وقد تبينت هذه الحقيقة واتضح له أن الممول كان قد سدد المبلغ الموقع الحجز من أجله ضمن الايصال المؤرخ ٧ مارس سنة ١٩٤٣ (تراجع أوراق الملف الفردي في صفحات ١٢٠ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨) وقد رفع الحجز فعلاً بعد اتضاح الحقيقة

« وحيث أنه وقد تبين أن توقيع الحجز لم يكن مبنياً إلا للسبب المبين من قبل فأنه لا محل لمساءلة المصلحة بالتعويض لأن الخطأ الذي وقع فيه موظفها مبرر ومسوغ بوجود ملفين للممول فهو

مما لا يتنزه عنه الرجل المتبصر ومن ثم فلا يستوجب مسئولية ما خصوصاً وقد تداركت المصلحة الأمر بإسراعها إلى رفع الحجز الأمر الذى تمنحى معه كل شبهة في وقوع ضرر ما ويتعين لذلك رفض طلب التعويض والزام المدعى بالمصروفات المناسبة للمبلغ المطلوب في هذا الوجه (ومقداره ٣٠ جنيها)

(قضية الحواجة ضد مصلحة الضرائب رقم ٤٥٥٤٠ سنة ١٩٤٨ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة الحينى حسن العوضى بك ومحمود حفى واحمد ضياء الدين مصطفى حنى)

٤٤٠

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨

١ — قرار وزير المالية الصادر في ٢ ابريل سنة ١٩٤٥ بإضافة مهنة المصور إلى المهن المحددة بالمادة ٧٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ لا يعتبر قراراً تفسيرياً يترتب عليه سريانه على الماضى من وقت صدور قانون الضرائب بل لا يعمل بها إلا من تاريخ نشره للأسباب الآتية

المبادئ القانونية

١ — انه واضح من نص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ان المهن المحددة فيها قد وردت على سبيل الحصر .

٢ — ان المذكرة الايضاحية للقانون المذكور قد ورد فيها ان المشرع قد عين بطريق الحصر المهن الحرة التى تسرى عليها هذه الضريبة مع ملاحظة أن عدم إيراد مهنة من المهن لا يعنى أرباح المهنة من الضريبة بل يجعلها خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

٣ — ان ماورد في تقرير لجنة المالية والجمارك بمجلس الشيوخ عن مشروع قانون الضرائب بأن المادة ٧٢ لم تعدد كافة المهن غير التجارية بل اقتصرت على ذكر المهن الأكثر انتشاراً لا يفهم منها ومن سياق العبارات التالية لها ان تلك المهن التى حصرتها المادة ٧٢ ليست هى كل ما يجب إخضاعه لهذه الضريبة مستقبلاً

٤ — ان التفويض المعطى لوزير المالية في إصدار قرار بإضافة مهنة أخرى تخضع لضريبة المهن غير التجارية يلتزم مع الدستور المادة ١٣٢ منه لأن هذا التفويض يرفع القرار إلى مرتبة القانون فتعتبر عملاً تشريعياً صادراً من سلطة التشريع .

المحكمة

« من حيث ان المدعى أقام هذه الدعوى ضد مصلحة الضرائب بالصحيفة المعلنة لها في ٢ يوليو سنة ١٩٤٧ طاعنا بها في قرار لجنة التقدير الصادر بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٤٧ والقاضى بتقدير أرباحه في سنة ١٩٤١ بمبلغ ٥١٢ وفى سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٦٩٠ ج م وفى سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٧٩٥ ج م وفى سنة ١٩٤٤ بمبلغ ٦١٢ ج م وفى سنة ١٩٤٥ بمبلغ ٣٨٥ ج م — وقد طلب بصحيفة الطعن الغاء ذلك القرار واعتباره كأنه لم يكن واعفائه من دفع الضرائب واعتماد تقديراته لأرباحه عن تلك السنوات مع الزام مصلحة الضرائب بالمصروفات والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة .

« وحيث ان الطعن مقدم في الميعاد فهو مقبول شكلاً .

يخضع للضريبة المفروضة على أرباح المهن غير التجارية أسوة بمن نصت عليهم المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أصحاب المهن (غير التجارية) وأنه وإن كان نص هذه المادة قد عدد مهن معينة ليس من بينها مهنة المصور إلا أن هذه المهنة قد أضيفت إلى المهن المعددة بتلك المادة — بمقتضى قرار وزير المالية رقم ٢٥ الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٤٥ . ومن شأن هذه الاضافة — أن يعتبر خاضعا لضريبة المهن غير التجارية — لا من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية بحسب ، بل في كل سني النزاع السابقة على نشره — لأن ذلك القرار — مستمد أساسا من نص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذي أخضع لضريبة المهن غير التجارية — أصحاب المهن المبيينين فيها — وكل مهنة أخرى — غير تجارية — تعين بقرار وزير المالية — ولم يكن تعداد تلك المهن في المادة ٧٢ إلا على سبيل التمثيل لا الحصر ، وأن تحويل وزير المالية الحق في تعيين المهن غير التجارية — بقرار منه ، لا يمكن أن ينصرف إلا إلى أن الوزير إنما يصدر قراراً يفسره به التشريع — هذه الحدود أى حدود تعيين المهن غير التجارية التي يخضع أصحابها لهذا النوع من الضريبة ولا يمكن اعتبار مثل هذا القرار منشأ لحالة لم تكن موجودة من قبل ، لأن ذلك ينتهي إلى القول بأن الوزير يفرض الضريبة بقرار منه ، بينما أنها ، طبقا للدستور لا تفرض إلا بقانون ، ومن مظاهر هذا التفسير أن يكون شخص ما (كالمصور) خاضعا في فترة ما للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وفي فترة أخرى خاضعا للضريبة على المهن غير التجارية » وحيث انه واضح مما سلف ذكره أن وجهة نظر الطاعن في الطعن تتمثل في ثلاثة أمور .

أولها — أن مهنته كمصور تجعله خاضعا لضريبة

» وحيث ان وقائع الطعن — كما أوردها الطاعن في الصحيفة محصلها أن مأمورية الضرائب اخطرت به بالتودجين ١٩ و ٢٠ وقد قدرت فيها أرباحه في السنوات من ١٩٤١ إلى ١٩٤٥ بالمبالغ الآتية على التوالي ٥٩٧ ج م و ٧٠٠ ج م و ٨٠٠ ج م و ٩٢٢ ج م و ٦٧٧ ج م — وأنه لما لم يقبل هذا التقدير وأحيل الأمر إلى لجنة التقدير — قدرت أرباحه بالمبالغ السالف بيانها — وقد أخطرت به مأمورية الضرائب في ١٩ يونيه سنة ١٩٤٧ فأقام الدعوى الحالية طاعنا عليه — وأوضح أن اللجنة والمأمورية كلاهما قد أطرحا دفاتره — ولم يؤسسا التقدير عليها من صلاحيتها لهذا الغرض ولجأ إلى تقدير أرباحه تقديرا جزافا — واتخذ لهذا التقدير أساسا غير صحيح — فانهما قد جريا — في تقدير مبيعاته — على اعتبار رقم مبيعات سنة ١٩٤٠ السابقة على سني النزاع حداً تبتدىء منه الزيادة المتتالية في الأعوام اللاحقة — سواء بالنسبة للمبيعات أو لنسب مجمل الربح — ولم تراعى حالته ونشاطه التجاري — المحدود بصفة أصلية في عملية التصوير — دون الاتجار في مبيعات الأقلام أو الآلات التصويرية لصعوبة الاستيراد في سنوات الحرب — فضلا عن أنه لم يكن يحصل على حصة معينة في أفلام شركة كوداك وفقا لنظام الحصص الذي كان معمولاً به في زمن الحرب — ولهذا كان الرقم المقترح لأرباحه غير ممثل نتيجة جميع العمليات التي باشرها وأن الرقم الذي قدرته للمأمورية واللجنة لا يصلحان أساسا للربط وقدم الطاعن تأييدا لظنه الحافظتين رقم ٥ و ٦ وفيهما مستندات الاتجار — وعدد من الفواتير — وكشوف الحساب — كما تقدم بالمذكرتين رقم ٧ و ١٠ وقد جاء فيهما بوجهة نظر لم يشر إليها في صحيفة الطعن مؤداها — أنه يجازى مهنة التصوير بصفة أساسية وهو بذلك لا

المهن غير التجارية في جميع سنى النزاع . ولا يخضع في هذه المهنة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ثانيها — أن له دفاتر منتظمة مؤيدة بمستندات صحيحة ، ويجب أن يقام التقدير على أساسها ثالثا — أن التقدير الذى أخطر به مخالف للحقيقة وأن أرباحه هى ما ورد باقراراته ولا تتجاوز حد الاعفاء .

« وحيث انه بالنسبة للوجه الأول ، فإنه لا محل لما ذهب اليه الطاعن ، من أن قرار وزير المالية الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٤٥ باضافة مهنة المصور إلى المهن المحددة بالمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو قرار تفسيري ، يترتب عليه أن يعتبر الطاعن خاضعا قبل صدور هذا القرار وفى سنى النزاع إلى الضريبة المفروضة على المهن غير التجارية ، لا محل لما ذهب اليه الطاعن في هذا الوجه وذلك .

أولا — لأن المهن التى عدتها المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأخضعها لضريبة المهن غير التجارية إنما كان تحديدها لها ، تحديداً بمناء الحصر لا التمثيل ، وقد أوردت المذكرة الايضاحية التى عرض بها مشروع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على لجنة الضرائب بوزارة المالية هذا المعنى (تراجع مجموعة المناقشات البرلمانية فى القوانين ص ٤٩) كما أوردته مذكرة وزير المالية إلى مجلس الوزراء بشأن مشروع بمرسوم قانون بفرض ضريبة على وعلى كسب العمل (ص ٨٧ من المجموعة) حيث ورد فى تلك المذكرة « ان المشروع عين بطريق الحصر المهن الحرة التى تسرى عليها هذه الضريبة وهى مهنة المحامى والطبيب والمهندس العمارى والمحاسب والخبير — ويلاحظ أن عدم ورود مهنة من

المهن فى هذا البيان لا يعنى أرباح المهن من الضريبة بل هو يجعلها خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية — لأن المشروع قرر سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على كل مهنة أو منشأة لاتسكون خاضعة لضريبة أخرى معينة . »

ثانيا — ورد فى تقرير لجنة المالية والجمارك بمجلس الشيوخ عن مشروع قانون الضرائب ، أن المادة لم تعدد كافة المهن غير التجارية بل اقتصرت على ذكر الأكثر انتشاراً منها (على سبيل المثال لا على سبيل الحصر) وقد استدل الطاعن بهذه العبارة على ما يقرره من أن الشارع ضرب أمثلة للمهن غير التجارية فى المادة ٧٢ وخول لوزير المالية الحق فى أن يفسر التشريع على هذا النحو وأن يعتبر مهنة أخرى غير واردة فى هذا النص مهنة غير تجارية — وقد أخطأ الطاعن التأويل — فان مدار التقدير كما يظهر من سياق العبارات التالية لهذه الجملة — أن تلك المهن التى حصرتها المادة ٧٢ وأخضعها للضريبة على الأرباح غير التجارية — ليست هى كل ما يجب إخضاعه لهذه الضريبة مستقبلاً — وإنما هى مثال للمهن غير التجارية — يصح لوزير المالية أن يحتذيه فيخضع أيضاً لهذه الضريبة — غير هؤلاء الذين ورد ذكرهم فى تلك المادة — ويضيفهم اليهم بقرار منه — رفعا للحيف عنهم — وبما لاشك فيه — أن هؤلاء الذين يضيفهم وزير المالية — بقراره — قد خضعوا من قبل لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بحكم المادة ٨/٣٢ وهى ضريبة أعلى من ضريبة المهن غير التجارية .

ثالثا — تدل عبارة القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ — على أن المهن المبينة بالمادة ٧٢ — قد وردت على سبيل الحصر — فان المادة الأولى من القرار صدرت كما يأتى : « تضاف إلى المهن المحددة بالمادة ٧٢ من القانون رقم . . . » وورد فى نهايتها ويشترط

تستجد في المستقبل مهن أخرى يكون من اللازم عدلا فرض ضريبة المهن الحرة عليها

خامسا — أن تحويل وزير المالية حق اصدار قرار باضافة مهن أخرى تخضع لضريبة المهن غير التجارية ليس فيه افتئات على الدستور ولا هو فرض ضريبة بمجرد القرار فان التفويض يرفع قوة القرار إلى مرتبة القانون فيعتبر عملا تشريعيا صادرا من سلطة التشريع وهو بهذه المثابة يلتم مع نص الدستور (المادة ١٣٢ منه) التي لا تجيز انشاء الضريبة أو تعديلها أو الغاءها إلا بقانون وليس الشارع المصري في إصدار ذلك التفويض، بمبتدع، كما أن ذلك التفويض ليس هو الأول من نوعه في التشريع المصري (يراجع في هذا الخصوص حكم هذه المحكمة الصادر بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ في القضية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٤٤ تجارى كلى مصر — والمراجع المشار اليها فيه — ويراجع أيضا الجزء الأول من كتاب الضريبة على الايرادات علما وعملا لممدوح مرسى بك ص ١٧ في حق السلطة التنفيذية في اصدار لوائح تنظيمية لقوانين الضرائب)

« وحيث انه أخذاً بالمبادئ المتقدم ذكرها يكون الطاعن — كمصور — وهى ناحية من نواحي نشاطه ، خاضعا للضريبة على الارباح التجارية والصناعية — إلى يوم ٢ أبريل سنة ١٩٤٥ — ومن بعد هذا التاريخ ، تخضع هذه الناحية من نواحي النشاط إلى الضريبة المفروضة على المهن غير التجارية وقد اتبعت الأمورية ولجنة التقدير هذه القاعدة فيما جرتا عليه من تقدير أرباح الطاعن .

« وحيث انه بالنسبة للوجه الثانى — المتعلق بالدفاتر وما يراه الطاعن من ضرورة تأسيس التقدير عليها فان الطاعن نفسه قد ذكر في التقرير المقدم منه للأمورية (ص ٨ من الملف الفردى)

الايستعين من يزاول هذه المهن — هو ومن يشاركه بعمل أكثر من ثلاثة اشخاص من مهنته » وواضح أن التعبير بلفظ « يضاف إلى المهن المحددة » يفيد أن المهن الميئة بالمادة ٧٢ محددة — وأن القرار — يضيف اليها مهنا جديدة — لم ترد بها ولو أراد الشارع المعنى الذى يقول به الطاعن لما أعجزه التعبير عن مراده ولا شك أن اخضاع هؤلاء المضافين للضريبة على المهن غير التجارية إنما يكون من تاريخ هذه الأضافة أما قبل ذلك فان الخاضعين للضريبة على تلك المهن كانوا محددين بنص المادة فلم يكن من بينهم احد من هؤلاء المضافين .

رابعا — أن قرار الوزير باضافة مهن معينة إلى المهن الواردة في المادة ٧٢ اساسه ماورد في تلك المادة من تفويض الشارع للوزير باصدار قرارات بالاضافة فهي قرارات منشئة لحالة لم تكن موجودة من قبل يوضح هذا المعنى ماذكرته لجنة المالية والجمارك في مجلس الشيوخ في تقريرها عن قانون الضرائب . « من أنه لم يكن في الامكان اجراء غير ذلك أى الاقتصار على المهن الواردة في المادة وتحويل وزير المالية الحق في اضافة مهن أخرى اليها » وقد استطردت اللجنة تقول « أنه مما حاول الشارع حصرها من الآن فانه من الممكن أن تظهر مهن أخرى يكون من العدل اخضاع الأرباح التي يجيها اربابها إلى ضريبة المهن غير التجارية » وهذه العبارات الواردة في التقرير توضح غرض الشارع من التفويض تمام التوضيح وتدل على ان المراد ليس التفسير بل تفصح عن أن المقصود بالتفويض أن ينهض وزير المالية للقيام بواجبه باضافة المهن الأخرى التي يكون من العدل اضافتها إلى المهن الحرة وهى مهن رأى الشارع أنه مهما عمل فلا يمكن حصرها الآن وانه قد

« انه لم تكن لديه حسابات منتظمة على الوجه الأكمل خلال عام ١٩٤٢ — نظراً لأننا لم نتمكن من قيد جميع عمليات المحل » وفي هذه الاجابة ما يؤخذ منه أن سنة ١٩٤١ أيضاً لم تكن لحساباتها دفاتر وبالنسبة للسنوات التالية ذكرت للمأمورية أن الطاعن أخذ يقيد في الدفاتر بانتظام بعد الجرد الذي أجراه في ديسمبر سنة ١٩٤٢ غير أنها لاحظت أن الإيرادات تقيد في الدفاتر اجمالاً حسب ما عليه الممول على المحاسب وقد رأت للمأمورية أن القيد على هذا الوجه لا يبعث الاطمئنان إلى ما جاء بالدفاتر — وقد أيدت لجنة التقدير وجهة نظر المأمورية في اطراح الدفاتر لهذا السبب — وذكرت أن قيد المبيعات إجمالاً وإن كان صحيحاً من وجهة المحاسبة إلا أنه يعتبر نقصاً كبيراً من جهة المراجعة التي بدونها لا يمكن الوصول إلى الحقيقة — وترى المحكمة — ازاء ما أقر به الطاعن بالنسبة لسنة ١٩٤٢ وما يستنتج من هذا الاقرار بالنسبة لسنة ١٩٤١ — وما أورده المأمورية واللجنة في تقريريهما في شأن الدفاتر — أنه لا محل لمسايرة الطاعن فيما يقول به من ضرورة اقامة التقدير على أساس الثابت بدفاتره .

« وحيث انه بالنسبة للوجه الثالث — المتعلق بالتقدير في موضوعه — فإنه بالرجوع إلى اللذين كرتين المتقدمين من الطاعن (١٠ و ٧) يتبين أنه لم يورد فيهما مطعناً ما على التقدير الذي قدرت به اللجنة أرباحه في سني النزاع — فيما عدا ما بذله من محاولته — للنكوص عما أقر به أمام اللجنة — من أن محله ليس معداً للتصوير ومن أن التصوير بالمحل بسيط (الملف الفردي ٤٥) متمسكاً بأن عملية التصوير بالمحل هي العملية الأساسية — ولكن المحكمة لا ترى ما يسوغ إطراح تلك الأقوال التي

صدرت منه أمام اللجنة — والأخذ بما قرره بعد ذلك في ص ٧٢ من الملف — من اعتبار مهنة التصوير — أساسية إذ أن هذا القول إنما أريد به — التخفيف بقدر الامكان من اعباء الضريبة إذا ما اعتبرت مهنة التصوير خاضعة في كل سني النزاع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية .

« وحيث انه مع خلو مذ كرتي الطاعن — من بيان اعتراضاته الموضوعية على قرار اللجنة فإنه بالرجوع إلى الملف الفردي يتبين أن ارباحه في سنة ١٩٤٠ قدرت بمبلغ ٤٣٤ جنيه على أساس نسبة اجمالي ربح قدرها ٤٠ ٪ ولم يطعن الممول في هذا التقدير بل قبله وسدد الضرائب عنه — وقد أقر هو عند مناقشته ان حالة المحل تحسنت في سنة ١٩٤١ عما كانت عليه من قبل وأن المبيعات قد زادت (ص ٣ من الملف) وقد أخذت المأمورية في اعتبار هذه الأقوال و قدرت أرباحه ونسب محمل الربح على أساسها — ثم جاءت اللجنة بخفضت المبيعات في سنة ١٩٤٤ وفي سنة ١٩٤٥ وخفضت أيضاً نسب محمل الربح في بعض السنين وازادت بعض المبالغ للمصروفات — وترى المحكمة ازاء ما تبين من صحة أساسيد اللجنة في التقدير — ومن عدم تحديد الطاعن لطعنه ووقوفه عند حد وصف التقدير بالمبالغة — دون اقامة الدليل على ما يدعيه ، أنه يتعين رفض الطعن وتأيد قرار اللجنة — واعتبار أرباح الطاعن في سني النزاع — كما وردت بذلك القرار والزام الطاعن بالمصروفات بنص المادة ١١٣ مراعاتاً .

(قضية ضد مصلحة الضرائب رقم ٥٧٨ بالهيئة السابقة)

القضاء التجاري

٤٤١

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

الدائرة التجارية

٢٤ مارس سنة ١٩٤٨

مفلس . متى يرد اعتباره .

المبدأ القانوني

رد اعتبار المفلس أثناء سير الاجراءات

يشترط فيه إما سداد المفلس لكافة الدين ولو

بمال غيره أو تكون الأموال المحصلة بواسطة

وكلاء الديانة قد غطت جميع ديونه .

المحكمة

« حيث ان المفلس قرر أنه وفي المطلوب منه

بالتمام من أصل وفوائد ومصاريف إلى دائته

انطون كرزون ويوسف ابراهيم دويك وطلب

الحكم باعادة اعتباره عملاً بالمادة ٤١٩ تجارى

« وحيث ان انطون كرزون طالب الافلاس

ويوسف ابراهيم دويك قررا أنهما استلما من

إيليا أفندى تاوضروس والدالمفلس جميع مطلوبيهما

من المفلس من أصل وفوائد ومصاريف وأنهما

لا يعترضان على الحكم باعادة الاعتبار إلى المفلس .

« وحيث ان إيليا أفندى تاوضروس والد

المفلس قرر أنه تبرع لابنه المفلس بجميع ماأداه عنه

من ماله الخاص وطلب إعادة اعتباره اليه

« وحيث ان القانون أجاز للمفلس في المادة

٤١٩ تجارى طلب رد اعتباره أثناء سيراجراءات

التفليسة لكنه قصر رد الاعتبار على حالتين -

أولاً - إذا وفي المفلس ولو بمال غيره قبل مضي

المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأيدها المطلوب

منه بالتمام من أصل وفوائد ومصاريف بشرط أن

لا يكون هذا الغير حل بجميع ماوفاه أو بفضه محل

الدائنين الذين وقاهم بل يكون متبرعا للمفلس

بجميع ماأداه من ماله . ثانياً - إذا كانت المبالغ

المتحصلة بسعى وكلاء الدائنين كفت بوفاء ديون

الدائنين بالتمام - وورد بالمادة المشار اليها أنه يجوز

الحكم باعادة الاعتبار في أثناء المرافعة العادية

« وحيث ان المفلس وفي بمال غيره الذى تبرع

له به المطلوب منه بالتمام لدائنيه من أصل وفوائد

ومصاريف قبل مضي المواعيد المقررة لتحقيق

الديون وتأيدها ومن ثم لا ترى المحكمة مانعا

من اجابته إلى طلب رد اعتباره مع الزامه

بالمصاريف حيث أنه هو الذى تسبب في هذه

الاجراءات .

(قضية انطون كرزون وحضر عنه الاستاذ حليم كوهين
 ضد عزت إيليا تاوضروس رقم ٧٠ سنة ١٩٤٧ افلاس
 مصر رئاسة وعضوية حضرات القضاة اسماعيل عاشور
 وعبد سعيد صابر و ابراهيم علام)

٤٤٢

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

الدائرة التجارية

١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨

١ - شخص ممنوى . له جنسية .

٢ - شركة تجارية مركزها الرئيسى مصر . تخضع

للقضاء المصرى .

المبادئ القانونية

١ - الرأي الراجح عند القضاء هو تطبيق

فكرة الجنسية على الأشخاص المعنوية لأن هذه الأشخاص تستطيع اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات شأنها في ذلك شأن الأشخاص الطبيعية ومن الممكن القول بأن المشرع المصري قد طبق فكرة الجنسية على الأشخاص المعنوية ٢ — ان كل شركة تجارية مركزها الرئيسي في مصر وانعقدت طبقاً للقانون التجاري المصري تكون مصرية حتماً بصرف النظر عن أشخاص مؤسسها وعن الأموال التي تقوم عليها أعمال الشركة . فشركة السويس للملاحة البحرية هي شركة مصرية خاضعة لولاية القضاء الوطني.

المحكمة

« حيث ان الحاضر عن الشركة المدعي عليها دفع في أول جلسة بعدم اختصاص القضاء الوطني لأن الشركة التي يمثلها هي شركة تضامن يونانية مركزها الاسكندرية واستند في اثبات دفعه إلى عقد تأسيس الشركة الحاصل في ٣٠/٤/١٩٣٨ وثابت التاريخ في ١١ مايو سنة ١٩٣٩ وإلى العقد المعلن لها في ٥ يونيو سنة ١٩٤٦ وثابت التاريخ في ٣ يولييه سنة ١٩٤٦ وقدم مستخرجاً رسمياً يفيد أن الشركة سجلت بمحكمة اسكندرية المختلطة في ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦ رقم ٨٢ وإلى العدد ٣٧٠١ وجريدة المحاكم المختلطة الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ المتضمن حصول النشر عن شركة زخاري طبقاً للتعديل المشار إليه واستند إلى أن جميع الشركاء المتضامنين في الشركة الموضحة أسماؤهم في عقد الشركة الأصلي وفي عقد التعديل هم رعية يونانية ولذلك يكون لهذه الشركة جنسية أعضائها

« وحيث انه لكي يتسنى للمحكمة الفصل في هذا النفع يتعين عليها بادىء ذي بدء بحث ما إذا كان لشركة التضامن وهي شخص معنوي جنسيته بمعنى الكلمة أولاً .

« حيث انه وإن كان بعض الكتاب ينكر على الأشخاص المعنوية أن يكون لهم جنسية لأن الشخص المعنوي ليس إلا مجازاً قانونياً *une fiction* ولا يمكن أن يوجد بينه وبين دولة مائتلك الرابطة السياسية التي تقوم على الجنسية ولكن الرأي الراجح الذي أخذ به القضاء تطبيق فكرة الجنسية على الأشخاص المعنوية لأن هذه الأشخاص تستطيع اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات شأنها في ذلك شأن الأشخاص الطبيعية .

« وحيث ان القانون المصري قد عالج جنسية الشركات فقرر في المادة ١٤ تجارى أهلى أن جميع الشركات المساهمة التي تؤسس في مصر يجب أن تكون مصرية وأن يكون مركزها الأصلي بالقطر المصري .

ولهذا يمكن القول بأن المشرع المصري قد طبق فكرة الجنسية على الأشخاص المعنوية ولم يرد القضاء في مصر في تقرير هذه الجنسية للشركات التجارية الأخرى باعتبارها أشخاصاً معنوية ولم يرد بشأنها نص كما ورد بشأن شركات المساهمة .

« وحيث ان قضاء المحاكم المختلطة جرى على اعتبار شركات التضامن شركات مصرية وأنها تأخذ جنسية موطن الشركة الذي به مركزها الرئيسي قياساً على حكم شركات المساهمة فإذا كان أحد أعضاء هذه الشركة أجنبياً أو كانت أموالها كلها أو بعضها أجنبياً اعتبرت شركة مصرية مختلطة خاضعة لاختصاص المحاكم المختلطة تمشياً مع النظرية التي اعتنقها القضاء المختلط ردهاً طويلاً وهي نظرية « الصالح المختلط » .

« وحيث ان نظرية الصالح المختلط قد تلاشت
بعقد معاهدة مونترو فتحدد اختصاص المحاكم
المختلطة التي قد تمسها الدعوى بطريق غير مباشر
(م ٣٣ من لائحة التنظيم القضائي) وطبقت اللائحة
هذه القاعدة على الشركات فنصت المادة ٣٤ على
أن الشركات ذات الجنسية المصرية القاعدة الآن التي
للأجانب فيها مصالح جدية تكون خاضعة للمحاكم
المختلطة في تنازعها مع الأشخاص الحاضرين لولاية
المحاكم الأهلية إلا إذا كان قانونها النظامي يتضمن
شرطا يجعل الاختصاص للمحاكم الأهلية .

« وحيث انه بالرجوع إلى مناقشات مؤتمر
مونترو والتي اثيرت حول اختصاص المحاكم المختلطة
في مسائل الشركات يبين بحلاء في المناقشة التي دارت
بين مسيو واتليه مندوب بلجيكا ميله إلى اعتبار
الشركات التي بها عنصر أجنبي هي شركات أجنبية
لأن الجنسية السورية لشركة ما عمل الصدفه المحضة قد
تدخل مندوب المملكة المتحدة بوضع استفتاء خاص
بالشركة المساهمة المنشأة قبل إبرام المعاهدة بحيث
تخضع للقضاء المختلط إذا وجدت للأجانب مصلحة
جدية فيها وانتهت هذه المناقشة بما قرره سعادة
بدوى باشا أن كل شخص يؤسس في المستقبل شركة
في ظل القوانين المصرية سيعرف أن هذه الشركة
تكون مصرية الجنسية وخاضعة للمحاكم الوطنية
والنظام الجديد لن يجوز الادلاء بأي حجة ترمي
إلى وضع قاعدة من شأنها نزاع شركة تألفت في ظل
القوانين المصرية وهي مصرية الجنسية من ولاية
المحاكم الوطنية وعلى أثر هذه المناقشة وضعت
المادة ٣٤ بالصيغة المتقدمة (راجع وثائق مؤتمر القاء
الامتيازات ص ٢١٦ - ٢١٨)

« وحيث ان وثيقة مونترو قد حسمت كل
نزاع بصدد تحديد الجنسية المصرية للشركات المساهمة
المنشأة بعد مونترو للشركات الأخرى جميعها ما
كان موجودا من قبل وما أنشئ من بعد وبذلك

تصبح كل شركة تجارية مركزها الرئيسي في مصر
وانعقدت طبقا للقانون التجاري المصري
مصرية حتما بصرف النظر عن الأشخاص المؤسسين
لها وبصرف النظر عن الأموال التي تقوم عليها
أعمال الشركة لأن جنسية الشركة وليدة شخصيتها
الغوية وهي مستمدة من القانون ومنفصلة عن
جنسية الشركاء إذ الشخص للعوى مدين بكيانه
للدولة التي ينشأ فيها ووجوده مستمد من قوانينها
ومن اجازة هذه القوانين وقد طبق القضاء المختلط
هذه القاعدة في حكم أصدرته محكمة الاسكندرية
المختلطة في ٢٠/١/١٩٤٣ قررت فيه أن حكم المادة ٣٤
من لائحة التنظيم عام يسري على جميع الشركات سواء
كانت من الشركات المساهمة أم من شركات الأشخاص
وجميعها ماعدا الشركات المساهمة السابقة على مونترو
التي للأجانب فيها مصالح جدية تخضع لولاية المحاكم
الوطنية في منازعاتها مع المصريين ولو كان الشركاء
أجانب واستند هذا الحكم على استبعاد نظرية
الصالح المختلط التي قررتها المادة ٣٣ - والقول
بغير ذلك منه افتتات على سلطان الدولة القضائي
ورجوع إلى النطق السقيم الذي كان متناظرا مع
القانون (راجع الجازيت عدد ٣١٢ ص ٣ وكتاب
مبادئ القانون الدولي الخاص للرحوم الدكتور
عبد النعم بك رياض بند ٥٥١ وما بعدها ومقالة
في جنسية الأشخاص الغوية المنشور باللغة الفرنسية
لمجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية)

« وحيث انه متى تقرر ذلك تعين القول بأن
الشركة المدعى عليها هي شركة مصرية خاضعة
لولا القضاء الوطني .

« وحيث ان الحاضر عن الشركة المدعى عليها
استند إلى حكم صادر من حضرة قاضي الأمور
الوقية بالمحكمة المختلطة بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة
١٩٤٧ في قضية التظلم الذي رفعته الشركة المدعية
عند حجز ما للمدين لدى الغير الذي أوقعته الشركة

المدعى عليها أشار إلى سابقة الحكم في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء المختلط المقدم من شركة السويس للملاحة البحرية — وترى المحكمة أنها وهى جزء من القضاء الوطنى صاحب الولاية العامة غير مقيدة بهذا القضاء ولا حجة له عليها .

« وحيث ان العقد المبرم بين الشركة المدعية والشركة المدعى عليها في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧ والنسب قامت المعاملات بينهما على أساسه صريح بالبند السادس منه في أن محاكم القاهرة الوطنية المختصة بكل نزاع ينشأ بين الطرفين وهو عقد نافذ المفعول ولا عبرة بما تثيره الشركة المدعى عليها من أن العقد لم يوقع عليه إلا من أحد الشركاء المتضامين مع أنه طبقاً للبند العاشر من عقد الشركة يجب أن يوقع عليه ممثلها فيليب تياس وتاريك كما — ليس هذا القول في غير محله بعد أن وضعت الشركة المدعى عليها هذا العقد موضع التنفيذ وجرت المحاسبات بينها وبين الشركة المدعية على أساسه ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص القضاء الوطنى في غير محله ويتعين رفضه .

(قضية محمدافندى حسن عزت بصفته ضد الحاجة مانولى ب . زخارى رقم ٨٤٦ سنة ١٩٤٧ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمود محمد القاضي وابو الوفا زهدى وأتور حبيب)

٤٤٣

محكمة القاهرة التجارية الجزئية

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨

١ — عقد الاذعان . طبيعته

٢ — بوليصة الشحن . ماهيتها

٣ — إثبات الخطأ الجسيم

٤ — مبدأ سريان الفوائد عن التعويض

المبادئ القانونية

١ — عقد الاذعان هو عقد حقيقي يتم بتوافق إرادتين ويخضع للقواعد التى تخضع لها سائر العقود .

٢ — إن بوليصة الشحن بواسطة السكة الحديد هي عقد اذعان واجب الاحترام . وليس فى النص فيها على تحديد مسئولية السكة الحديد بمقدار معين من النقود فى حالة الشحن بالطريق العادى بالأجرة المحققة أية مخالفة للنظام العام .

ولا تقوم مسئولية السكة الحديد عن التعويض الكامل عن فقد البضاعة إلا فى حالتين حالة وقوع خطأ جسيم منها أو من عمالها وحالة التأمين على البضاعة بدفع الأجرة المقررة فى هذه الحالة .

٣ — عبء إثبات الخطأ الجسيم يقع على عاتق المرسل ولا يجوز افتراضه .

٤ — لا تسرى الفوائد عن المبلغ المحكوم به كتعويض إلا من وقت صيرورة الحكم بالتعويض انتهائياً .

(قضية شركة بيع المصنوعات ضد سعادة مدير مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية رقم ٨٨١ سنة ١٩٤٨ رئاسة حضرة القاضي سامى ناصر)

٤٤٤

محكمة القاهرة التجارية الجزئية

٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨

استخدام المال لدى التاجر . عمل تجارى

المبادئ القانونية

١ — يدخل ضمن الأعمال التجارية

المدعى يعتبر مدنيا وهذا النوع من الدعاوى يسمى الدعاوى المختلطة والمدعى فيها أن يختصم المدعى عليه التاجر أمام المحكمة التجارية أو المدنية وليس لهذا الأخير إذا ما اختصم أمام المحكمة التجارية أن يدفع بعدم الاختصاص لأنها محكمة الطبيعية .

(قضية الأنسة بلة أبو هارون ضد السيدة ماري جود زيلوف رقم ٢٧٠٦ سنة ١٩٤٨ رئاسة حضرة القاضي ساي ناصر)

بالتبعية تلك الأعمال التي يقوم بها التاجر ولا تدخل ضمن مباشرته لتجارته في ذاتها ولكنه تتصل اتصالا وثيقا بنشاطه وتطبيقا لذلك يعتبر استخدام العمال من ناحية التاجر عملا تجاريا بالتبعية .

٢ — تختص المحكمة التجارية بنظر دعوى التعويض التي يرفعها العامل ضد صاحب العمل بسبب طرده بلا مبرر لأن العمل من جانب المدعى عليه هو تجارى بالتبعية ومن جانب

قضاء الإيجار

بشكل أوسع « فاذا لم تتوفر إحدى هاتين الحالتين وهما البناء على مساحة أوسع أو بارتفاع أكبر اهدم حق المالك في طلب الاخلاء والقول بأنه يريد الهدم لينى على تقس المساحة وبذات الارتفاع على أن يضيق في البناء الحالي فيزيد من اتساعه « شققه » فيه تضيق على المستأجرين ويتنافى مع غرض المشرع والأخذ به ينتهى إلى أن يطالب الملاك باخراج المستأجرين ويجعلونهم في حالة لا تمكنهم من الإقامة ويستفيدون هم دون جهد كبير في تحصيل إيجار أكبر إذ يصبحون بإقامة المباني الجديدة بمنجاة من قيود القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ متمتعين بحماية المادة الرابعة منه والتي لا تخضع إيجار المباني الجديدة التي تنشأ بعد أول يناير سنة ١٩٤٤ لأى قيد أو تحديد وليس في هذا تحقيق لما قصده المشرع ولما كان يهدف اليه عند وضعه الفقرة الأخيرة للمادة الثانية بالقانون ١٢١ سنة ٤٧ التي

٤٤٥

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٢٦ سبتمبر ١٩٤٨

قيود طلب الاخلاء للهدم والبناء بشكل أوسع .

المبدأ القانونى

ان المشرع عندما أجاز للمالك حق طلب الاخلاء لهدم العين المؤجرة وبنائها بشكل أوسع بمقتضى الفقرة الأخيرة للمادة الثانية من القانون ١٢١ سنة ٤٧ كان يهدف إلى تشجيع الملاك على بناء مساكن لم تكن موجودة أصلا ليساعد وجودها على تفريغ أزمة المساكن التي اشتدت واستحكمت حلقاتها وهذا لا يتأتى إلا إذا كان البناء الجديد على مساحة أوسع أو بارتفاع أكبر من البناء المطالب بإخلائه فهو لم يعط هذا الحق للملاك عفوا وارتجالا وإنما أجاز لهم واشترط « البناء

استحدثت ولم تكن موجودة في القوانين والأوامر العسكرية السابقة من إيجاد مساكن لم تكن موجودة أصلا وفيه تشريد للمستأجرين دون وجه حق أو تحقيق مصلحة يؤيد هذا النظر ما جاء بتقرير لجنة العدل بمجلس الشيوخ خاصا بالقانون ١٢١ سنة ٤٧ من أنه جعل للمالك الحق في طلب إخلاء ملكه المؤجر للغير إذا أراد أن يحوله إلى « عمارة تشتمل على عدة مساكن أو محال تساعد على تفريغ أزمة المساكن »

فإذا كان البناء المراد إقامته على نفس المساحة وبذات الارتفاع أو أقل من ذلك كان طلب الإخلاء واجب الرضا لمخالفاته لنص القانون وروحه (القضية رقم ١٤٨١ و ٢٥٢٥ سنة ٤٨ كلى مصر رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد عبدالعزیز البرادعى وعلاء الدين العطار ومصطفى الأسىوطى)

٤٤٦

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨

للزوجة إذا كانت مالكة ان تطالب بإخلاء العين المؤجرة لأعداد منزل الزوجية ولتقيم فيه هي وزوجها .

المبدأ القانوني

ولو ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الزوج هو المسئول عن أعداد منزل الزوجية دون والدى الزوجة وانهما لا يعتبران في حالة ضرورة ملجئة تبيح لهما أو لأحدهما طلب إخلاء العين المؤجرة لتقيم فيها ابنتهما التى تزوجت حديثا إلا أن الحال يختلف إذا كانت الزوجة هي المالكة للعين المؤجرة لأنه بما لا شك فيه ولا جدال أنه يهملها إعداد منزل للزوجية تتوفر فيه جميع أسباب الراحة ويتفق مع بينها ومستواها الاجتماعى وعدم العثر على منزل لائق للزوجية أو أعداد منزل

غير لائق أمر بمسها شخصيا ويقلق من راحتها ويجعلها في حالة غير مستقرة ولا هاتئة بزواجها وبما لا شك فيه أنها تصبح والحالة هذه في حالة ضرورة ملجئة تجيز لها إخلاء العين المؤجرة لتعدها منزلا للزوجية ولتقيم فيه هي وزوجها .

(القضية رقم ٢٦٥ سنة ١٩٤٨ كلى مصر بالهيئة السابقة)

٤٤٧

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٨

المقصود بإجازة المالك للتأجير من الباطن أن يكون الاذن الكتابي وقت التأجير الباطنى وليس وقت التأجير الأسمى .

المبدأ القانوني

المراد بما نصت عليه المادة الثانية من وجوب الحصول على تصريح كتابي صريح من المالك وقت التأجير بإجازة التأجير الباطنى هو أن يكون ذلك التصريح وقت حصول التأجير الباطنى وليس المراد به وقت التأجير الأسمى يؤيد هذا النظر ما جاء بتقرير لجنة العدل بمجلس الشيوخ عن القانون ١٢١ سنة ٤٧ إذ ورد فيه « ان اللجنة رأت انه لا يجوز للمستأجر أن يؤجر المكان من باطنه إلا باذن كتابي من المالك وقت التأجير من الباطن » .

(القضية رقم ٢٢٩٠ سنة ١٩٤٨ كلى مصر بالهيئة السابقة)

٤٤٨

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨

قصد القانون باعطاء الحق للمؤجر في طلب الإخلاء للضرورة . التوسعة لا التقيد فهو يشمل المؤجر والمالك ولم يقصد منه حرمان المالك .

المبدأ القانوني

انه وإن كان القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ قد أجاز للمؤجر طلب الاخلاء إذا قامت لديه ضرورة ملجئة لشغل المكان بنفسه أو بأحد أولاده بعد أن كان هذا الحق مقصورا على « المالك » في المرسوم بالقانون ٩٧ سنة ١٩٤٥ إلا أن ذلك ليس معناه حرمان المالك من هذا الحق فان المشرع أراد بذلك التوسيع لا التقييد لاحتمال أن تقوم لدى المؤجر وقد يكون غير المالك ضرورة ملجئة لشغل المكان بعد أن أجره للغير استعمالا لحقه المتفق عليه في التأجير للغير يؤيد هذا النظر ماجاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون ١٤٠ سنة ١٩٤٦ والتي عدل النص فيه فأعطى هذا الحق للمؤجر بعد أن كان مقصورا على المالك إذ جاء فيها « انه قصد بهذا النص اعطاء الحق للمؤجر في طلب الاخلاء بعد أن كان النص القديم مقصورا على المالك » ومعنى ذلك أن المشرع أراد التعميم لا التقييد والقول بغير هذا وبقصر هذا الحق على المؤجر وحده دون المالك ينتهي بنا إلى أن تكون حقوق المؤجر أكثر اتساعا وأوسع نطاقا من حقوق المالك وأن يكون للمؤجر الحق في اخلاء المستأجر من بطنه إذا قامت لديه ضرورة ملجئة لشغل العين المؤجرة بنفسه أو بأحد أولاده ولا يعطى هذا للمالك العين المؤجرة إذا ما قامت لديه هذه الضرورة الملجئة وهو ما لا يقول به أحد .

(القضية رقم ٢٦٥٠ سنة ١٩٤٨ كلى مصر بالهيئة السابقة)

٤٤٩

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨

لا يحق للمستأجر الذي قبل زيادة الاجرة وهو مقيم فضلا أن يطلب تخفيض ما قبله مختارا

المبدأ القانوني

لا يحق للمستأجر الذي رفع الأجرة وزادها أثناء اقامته في العين المؤجرة بمقد تحت يده يحدد الأجرة المتفق عليها أن يطالب بتخفيض تلك الأجرة التي قبلها باختياره ورضاه لأنه ولو أن المادة السادسة من القانون ١٢١ سنة ٤٧ نصت على أنه يعتبر باطلا بحكم القانون كل شرط مخالف لأحكامه وعلى أحقية المستأجر في تخفيض الأجرة إلى الحدود التي بينها المادة الرابعة من القانون واسترداده مادفعه زيادة عن الأجرة المستحقة قانونا أو باستقطاعها من الأجرة التي يستحق دفعها وهو نص يطابق ماجاء في المواد ١ و ١٣ و ١٤ و ٢٨ من قانون الاجارات الصادر في فرنسا في أول ابريل سنة ١٩٢٦ (انظر الملحق الثاني لتعليقات دالوز عن القانون الفرنسي ص ٣٦٧ وما بعدها) فإن الحكمة من ذلك واضحة وهي حماية المستأجرين من تحكم الملاك وتعسفهم بسبب أزمة المساكن التي اشتدت واستحكمت حلقاتها بسبب الحرب وقد لاحظ المشرع أن أجور الأماكن لم تبدأ في الارتفاع الفاحش إلا حوالي شهر مايو سنة ١٩٤١ فمد حمايته للمستأجرين ابتداء من ذلك التاريخ ونص في المادة الرابعة من القانون ١٢١ سنة ٤٧ كما نص في القوانين والأوامر العسكرية السابقة عليه على أنه « لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الايجار المبرمة بعد أول مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر ابريل سنة ١٩٤١ أو اجرة المثل لتلك الشهر إلا بمقادير حددها تفصيلا » وظهر من هذا النص أن المشرع إنما يهتم بالأجرة التي يتفق عليها وقت إبرام عقد الايجار سواء أبرمت بعد صدور القانون أم قبل ذلك حتى مايو سنة ١٩٤١ وقصر الاهتمام على وقت انعقاد الاجارة أمر طبيعي لأن المستأجر قبل دخوله العين التي يريد استئجارها في هذه الظروف

العسيرة يكون تحت رحمة المالك فيما يفرضه عليه من شروط ويكون مضطرا مهما كانت قاسية حتى يأوى إلى مسكنه وقد يكون مشردا أو لانتهاء المأزق الذي يكون غالبا واقعا فيه أما بعد انعقاد العقد في حدود الشروط القانونية وتحت ظل الحماية التي فرضها القانون فلا يكون المستأجر في حاجة لتلك الحماية إلا فيما يختص بضمانة بقاءه في العين دون تعرض له في الارتفاع مادام قائما بما هو مفروض عليه من التزامات مشروعة وهو ما فعله المشرع إذ نصت المادة الثانية على عدم أحقية المؤجر في طلب إخلاء المكان المؤجر ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب التي ذكرها تفصيلا وهي عدم سداد الأجرة أو قيامه بالتأجير من الباطن أو إساءته استعمال المكان المؤجر أو إذا كان المكان آيلا للسقوط أو أريد هدمه وإعادة بنائه بشكل أوسع أو كانت ثمة ضرورة ملجئة لدى المؤجر لشغل المكان بنفسه أو بأحد أولاده ومن الواضح أنه بعيدا لتعاقد على الأجرة المناسبة في حدود القانون ودخوله العين المؤجرة واستلامه لها لا يكون المستأجر مضطرا لقبول أية زيادة عليها لأن القانون يحميه حماية تامة من أي تعرض يمس ارتفاعه أو يقلق راحته والمالك مجرد من أية وسيلة من وسائل الإيذاء التي يمكن أن يلجأ إليها للوصول إلى رفع الأجرة أو إلى إخراجه من المكان المؤجر فإذا ما قبل المستأجر عن طيب خاطر وهو محصن بحماية القانون أن يزيد الأجرة فلا يكون ثمة محل لتدخل المشرع أو المحاكم في أمر هذه الزيادة التي قبلها المستأجر باختياره وصبح النظام العام ولا شأن له بهذه الحالة لأنه من المسلم به فقها وقضاء أن لصاحب الحق الذي اكتسبه فعلا تحت ظل القانون أن يتنازل عنه متى شاء مادام أنه من قبيل المصالح المالية ولو كان القانون الذي اكتسب

الحق تحت ظله من قوانين النظام العام يؤيد هذا النظر ما انتهت إليه المحاكم الفرنسية عند تطبيقها نصوص القانون الصادر في أول إبريل سنة ١٩٢٦ الذي تقدم ذكره من أنه ولو أن أحكام هذا القانون من النظام العام إلا أنه ليس ثمة ما يمنع المستأجر من التنازل مختارا عن طلب تخفيض الأجرة الزائدة بشرط أن يكون التنازل صريحا ولاحقا لعقد الإيجار (ملحق موسوعة دالوز جزء ٢ ص ٤٢٣) (القضية رقم ٢٠٥٩ سنة ١٩٤٨ ك مصر بالهيئة السابقة)

٤٥٠

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨

حق طلب الإخلاء للتأجير الباطني قاصرا على المالك وحده دون المستأجر الذي أجر من باطنه للغير

المبدأ القانوني

حق طلب الإخلاء للتأجير الباطني غير اجازة قاصر على المالك وحده فليس للمستأجر الذي أجر من باطنه أن يطلب إخلاء من أجر له إذا قام بالتأجير من باطنه لأن الفقرة الثانية للمادة الثانية من القانون ١٢١ سنة ٤٧ تنص على « حق طلب إخلاء المستأجر للمكان المؤجر إذا كان المستأجر قد أجر من الباطن المكان المؤجر غير إذن كتابي صريح من المالك » ومعنى ذلك بصريح النص أن هذا الحق هو للمالك فقط دون المستأجر الأصلي والحكمة في ذلك ظاهرة إذ أن المشرع رأى أن المستأجرين قد عمدوا إلى استغلال أزمة المساكن فقاموا بتأجير مساكنهم التي استأجروها بأجر منخفض بقرود حصل التعاقد عليها قبل الحرب . بإيجار مرتفع مستفيدين من ذلك الفرق أن صراحة

وأن ضمنا بأخذ الفرق قد اتمكنوا بذلك من
الاثراء على حساب المالك في الوقت الذي يقف
ذلك المالك عاجزاً عن استغلال ملكه وتأجيره
بإيجار مرتفع يتفق مع ذلك الغلاء الذي شمل كل
شيء فرأى المشرع أن في ذلك العين كل العين على
المالك والغنم للمستأجر الذي ما وضعت القوانين
إلا لحماية من عسف الملاك لا لتمكينه من الاثراء
على حسابهم وانه في هذه الحالة يكون الملاك أولى
بمساكنهم والانتفاع بها وحرم التأجير من الباطن
إلا بنص كتابي صريح من المالك والنهي الاجارة
المنصوص عليها في العقود المبرمة قبل آخر ديسمبر
سنة ١٩٤٣ يؤيد ذلك النظر ما جاء بتقرير لجنة
العدل بمجلس الشيوخ المرافق لمشروع القانون
١٢١ سنة ١٩٤٧ إذ جاء فيه « وقد ضحى القانون
المالك لمصلحة المستأجر أولاً بعدم السماح له بزيادة
الأجرة أكثر من الفئات التي قررناها وذلك نظراً
لاحتياج الناس للمباني للسكن وغيره وعدم قدرتهم
— أو أغلبهم — على دفع الأجور الحقيقية لها
إذا تركزت ترتفع إلى المستوى الطبيعي لتكاليف
الحياة في الوقت الحاضر كما حرم على المؤجر أن
يخرج الساكن حتى ولو انتقضت مدة الايجار ولذلك
وجب أن يلقى على المستأجر واجبات تضمن
من جهة قيامه بسداد هذه الأجرة المحفضة في
ميعادها ومن جهة أخرى المحافظة على أن يكون
شغله للمحل بهذه الأجرة ناشئاً عن ضرورة حقيقية
دون أن يتخذ وسيلة للاستغلال والربح بأن يؤجره
من باطنه للغير والغالب أن يكون هذا التأجير
بإيجار مرتفع ارتفاعاً فاحشاً يثري به على حساب
المالك » أما المستأجر الذي يقوم بتأجير المسكن
الذي يستأجره من باطنه لغيره فإن كل من غير مصرح
له بالتأجير من الباطن فقد ارتكب هذه المخالفة
فلا يصح أن يعيب على الذي استأجر منه إن كان

قد سار في طريقه أو نسج على منواله ولا يقبل
منه القول بأن ذلك ربما كان مدعاة لتمكين المالك
من المطالبة بالاخلاء لأن هذا الحق قد ثبت للمالك
بمجرد أن قام هو بالتأجير من باطنه للمستأجر
الثاني وإن كان مصرحاً له بالتأجير فقد تلقى
المستأجر الثاني حق الانتفاع بالمسكن المؤجر بميزا
بهذا الحق أيضاً .

ولن يضار المستأجر الأصلي من ذلك الفعل
لأنه بمجرد التأجير لا يكون من حقه اخراج
المستأجر الثاني من مسكنه ولو انتهت مدة التأجير
طالما كان قائماً بدفع الايجار في موعده حتى يمكن
القول بأنه يضار بذلك التأجير من الباطن فإذا
قام المستأجر الثاني بالتأجير من الباطن فلا يكون
قد أثرى على حساب المستأجر أصلي بل على
حساب المالك وفي الغالب بل من المقطوع به أن
يكون المستأجر الأصلي قد أثرى فعلاً عند ما أجر
من باطنه للمستأجر الثاني إذ لن يقوم بذلك التأجير
إلا إذا استفاد منه مادياً ومادام المستأجر الأول لن
يضار من قيام المستأجر من باطنه بالتأجير للغير
ولن تعود عليه مصلحة من طلب إخلائه للمسكن
الذي أجره اليه ولأن المحاكم لا يمكن أن تقر ما
يمكن أن يقال من إمكان حصول المستأجر الأول
على جعل مالي يزيد عن الأجر القانوني إذا ما قام
بتأجيره ثانية لغير المستأجر الثاني لأن في ذلك
مخالفة للقانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ ولا يمكن أن ينظر
اليه بين الاعتبار والتقدير

وما دام انه ليس تحت مصلحة مشروعة ولن
يعود ضرر على المستأجر الأصلي فلا تقبل منه
الدعوى بالاخلاء لأنه لا دعوى بغير مصلحة .

(القضية رقم ٢٩٦٣ سنة ٤٨ كلى - مصر بالهيئة

السابقة)

٤٥١

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨

احترام مدة التعاقد التي لم تنته بعد بالنسبة للهدم وإعادة البناء .

المبدأ القانوني

حق المالك في طلب الاخلاء للهدم وإعادة البناء بشكل أوسع وهو الذي نصت عليه الفقرة الأخيرة للمادة الثانية من القانون ١٢١ سنة ٤٧ مشروط بانتهاء مدة العقد فظالما أنها لم تنته فلا سبيل لاجراج المستأجر من مسكنه لهدمه وإعادة بنائه من جديد إذ أن مدة العقد كانت موضع احترام المشرع ولم يقصد قط إلى عدم احترامها بل قرر بامتداد ما انتهى منها بقوة القانون لأنه لما أعلنت الحرب العالمية الأخيرة وامتنع على الناس البناء لتعذر استيراد أدواته من الخارج وقلت المساكن بسبب هدمها لبيع انتقاضها بأثمان مرتفعة اشتدت أزمة المساكن واستحكمت حلقاتها وأصبح من المتعذر على الناس أن لم يكن من المستحيل عليهم أن يجدوا مساكن يأوون اليها وعمد كثير من الملاك — منتهزين فرصة انتهاء مدة التعاقد أو كونه مشاهرة — إلى اخراج مستأجري منازلهم — التي استأجروها بأجور منخفضة في أوقات السلام — كما يتمكنوا من تأجيرها لغيرهم بايجار مرتفع كان من المحتم على المشرع أن يتدخل حتى لا يترك الفريق الضعيف وهو المستأجرون تحت رحمة الفريق القوي وهم الملاك المؤجرون فعمد إلى حماية المستأجرين وأملت الدولة ارادتها محل إرادة المؤجر في قرارات الاستيلاء والتأجير التي كانت تقررها لصالح الأفراد الذين يرفض المؤجرون

التعاقد معهم بأجر المثل ومنع الملاك من استعمال حق الاخلاء الذي خوله لهم القانون العام في حالة انتهاء مدة التعاقد الحاصل بينهم وبين المستأجرين فبطل عقود الايجار تمتد امتدادا بقوة القانون بعد انتهاء مدتها الجديدة بها وذكر على سبيل الحصر الحالات التي يجوز للملاك أن يكلفوا مستأجريهم باخلاء العين المؤجرة اليهم وكانت في مبدأ الأمر قاصرة على التأخر في سداد الأجرة واساءة الاستعمال والضرورة الملجئة ثم أضاف اليها القانون ١٤ سنة ٤٦ التأجير الباطني بغير اجازة المالك ثم أضاف القانون ١٢١ سنة ٤٧ حالتين جديدتين أولاها إذا كانت العين المؤجرة آيلة للسقوط وثانيها إذا كان المالك قد اعتزم هدمها وإعادة بنائها بشكل أوسع وقد وضحت هذه الفكرة في الأمرين العسكريين ٥٨٩ و ٦٠٤ ثم حرص المشرع قبل الغاء الأحكام العرفية أن يضمن تدابير التي اتخذها لمواجهة الحالة بعد هذا الالغاء المرسوم بقانون ٩٧ سنة ٤٥ فقد نص فيه على استمرار العمل بالأمرين العسكريين سالف الذكر بعد اضافات وتديلات أدخلها عليها ثم توج المشرع هذا المجهود الكبير بالقانون ١٢١ سنة ٤٧ ولم يخرج أحكامه عن الفكرة التي صدرت عنها التدابير التشريعية المختلفة لتنظيم العلاقات بين الملاك والمستأجرين وهو حماية الآخرين من عسف الأولين وعدم تمكينهم من استعمالهم حق الاخلاء في حالة انتهاء العقود وقصر استعمال هذا الحق في حدود ضيقة وحالات خاصة نص عليها يؤيد هذا النظر ما جاء بتقرير لجنة العدل بمجلس الشيوخ في توضيح المقصد الأساسي الذي توجه المشرع في اصدار هذا القانون إذ ورد في مقدمته « ربما كان من أبرز أحكام هذا القانون هو منع المؤجر من اخراج المستأجر عند انقضاء المدة

أما ما يقول به أصحاب الرأي القائل بجواز حق المالك في طلب الاخلاء إذا ما أراد الهدم والبناء بشكل أوسع ولو لم تنته مدة العقد مستندياً في ذلك إلى مجرد ورود الفقرة الخاصة بهذه الحالة مع الأربعة الحالات الأخرى وهي التي يحدث فيها الاخلاء برغم عدم انتهاء مدة العقد وأنه لو كان المشرع يريد احترام العقود ومدتها لنص على ذلك صراحة كما نص في المادة الثالثة الخاصة بالضرورة الملجئة فردود بأن الأوامر العسكرية الخاصة بالمساكن كانت تقصر طلب الاخلاء على حالتى التأخير في دفع الاجرة واساءة الاستعمال ثم أضاف إليها القانون ١٤٠ سنة ٤٦ حالة أخرى وهي التأجير الباطنى ثم أتى المشرع في القانون ١٢١ سنة ٤٧ فاضاف حالتين جديدتين وهما إذا كان البناء آيلاً للسقوط أو إذا أريد الهدم للبناء بشكل أوسع فأوردها دون قصد معين مع الحالات التي عدتها المادة الثانية بجواز الاخلاء وكان بسبيل ذكر الحالات التي يجوز فيها الاخلاء ولم يكن يهدف إلى عدم احترام مدة العقود التي هي هدفه الأول والتي قال بامتدادها بقوة القوانين كما أن المشرع لم يرد بالمادة الثالثة من القانون ١٢١ سنة ٤٧ النص على احترام مدة العقود التي هي محترمة بنص القانون العام بل أراد الزيادة في ذلك بامهال المستأجر ستة أشهر إذا كانت المدة الباقية أقل من ذلك أما القول بأنه أراد أن يضحي بمصلحة الفرد في سبيل مصلحة المجموع فأجاز الإخلاء للهدم والبناء فردود بأنه لو كان المشرع يهدف إلى ذلك لنص صراحة على ذلك ولأن في الأخذ بهذا الرأي اضرار بالمستأجر الذي حدد مركزه مع المالك ورتب أموره على البقاء بمسكنه مدة الايجار كما أنه لا يقبل من المالك الذي ارتضى التأجير لمدة معينة أن يطلب عدم احترام ما اتفق

المتفق عليها في العقد ومع ذلك لا يوجد نص صريح بذلك وإنما اكتفت المادة الثانية بالنص على أن لا يجوز للمستأجر أن يطلب اخلاء المكان المؤجر إلا لأخذ الأسباب المبيته بها ويؤخذ من ذلك ضمناً ان في غير هذه الأحوال لا يجوز طلب الاخلاء ولو كان السبب هو انتهاء المدة وقد رأت اللجنة أنه يجب النص على ذلك صراحة في المادة سالفة الذكر . ومعنى هذا ان الفكرة التي كان المشرع يهدف إليها في التشريعات الخاصة بالمسكن تنحصر في منع المؤجر من اخراج المستأجر عند انقضاء المدة المتفق عليها في العقد وبمعنى آخر ان هذه التشريعات تضمنت قيوداً على حق المؤجر في الالتجاء إلى انتهاء عقود الايجار واعتبرت العقد قائماً رغم انتهاء مدته وقررت بامتداده رغم ارادة المالك وبغير موافقته فالهدف الذي كان المشرع يرمى إلى تحقيقه هو حماية المستأجرين في حالة انتهاء مدة عقودهم فإذا لم تنته فهم في حماية القانون العام الذي يوجب احترام تلك العقود ويوجب تنفيذها فطالما أنها لم تنته بعد فلا سبيل إلى اخراج المستأجر إلا في الأحوال التي نص القانون العام عليها وهي التأخير في سداد الأجرة ومخالفة نصوص العقد واساءة استعمال العين المؤجرة والقانون ١٢١ سنة ٤٧ وكذلك التشريعات السابقة عليه لم تعطل سريان القانون العام بالنسبة لعقود الايجار بل قصد بها وأريد باصدارها اسدال حماية جديدة على المستأجرين لم يكن القانون العام يظلمهم بها فمنع إخراجهم من مساكنهم في حالة انتهاء مدة عقودهم وحرم زيادة أجور مساكنهم عما كانت عليه في ابريل سنة ٩٤١ إلا بنسب معينة فصلها ونص عليها وذلك درءاً لتعسف الملاك معهم وتحكمهم فيهم واستبدادهم بهم في تلك الظروف الاستثنائية التي عزت فيها المساكن .

عليه ليقوم بهدم العين المؤجرة وإعادة بنائها بشكل أوسع .

(القضية رقم ٠٠٩٧ سنة ١٩٤٨ كلى مصر بالهيئة السابقة)

٤٥٢

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨

لا حق للمالك في طلب الاخلاء للضرورة اذا ما عارض الحارس في ذلك

المبدأ القانوني

• « لا حق للمالك في المطالبة باخلاء مستأجر للضرورة القائمة لديهم الا بموافقة صريحة من الحارس المعين على المحل المطالب باخلائه فاذا مرفض الموافقة أو أبدى اعتراضه على طلب الاخلاء كانت الدعوى واجبة الرفض إذ الحراسة تسلب للمالك حق ادارة املاكهم الموضوعة تحت الحراسة وترفع ايديهم عنها ويصبح الحارس مطلق التصرف في طريقة استغلالها حسب حدوده له حكم الحراسة وكما تقتضيه نصوص القانون وليس لهم حق سكناها أو الانتفاع بها أو تأجيرها أو استئجارها الا بموافقة الحارس فملكيتهم محدودة ينقصها حق الانتفاع الذى سلب منهم ووضع في يد الحارس يستعمله تحت رقابتهم ورقابة القانون وللحارس الحق المطلق في اختيار اشخاص المستأجرين لأنه هو المسئول امام المالك والدائنين وامام القانون عن حسن الادارة وعواقب سوءها فليس للمالك أن يجبروا الحارس على اختيار مستأجر معين أو اخراج مستأجر آخر من العين الموضوعة تحت الحراسة لأن هذا يدخل في حدود اختصاص الحارس بل هو من صميم سلطانه الذى خوله له القانون بل أنه ليس لهم الحق في اجباره على قبولهم كمتنفعين للعين الموضوعة تحت الحراسة

شأنهم في ذلك شأن الأجانب عن الملك سواء بسواء

والقول بغير ذلك فيه اعتداء على سلطة الحارس في الادارة وحد لها وفيه فرض مستأجرين عليه يكون مسئولاً قانوناً وامام المالك والدائنين عنهم وعن تحصيل الايجار منهم وهو مالا يجيزه القانون (القضية رقم ٢٢٨٧ سنة ٤٨ كلى مصر بالهيئة السابقة)

٤٥٣

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

دائرة الايجارات

١٥ يناير سنة ١٩٤٩

دعوى المالك بالاخلاء للضرورة تكون مقبولة ولو رفعت بعد انقضاء مهلة الستة أشهر المبدأ القانوني

المالك ليس ملزماً برفع الدعوى بالاخلاء للضرورة القائمة لديه في خلال الستة أشهر التالية للتنبيه بالاخلاء لأن مفهوم نص المادة الثالثة التي تجيز للمالك حق رفع الدعوى خلال تلك المهلة أن القانون أراد أن يوفق بين مصلحة المستأجر والمالك ورأى أنه وقد منح المستأجر مهلة ستة اشهر من تاريخ التنبيه بالاخلاء أليقوت الأمر على المالك أيضاً وإلا يجعل حقه في التقاضى معلقاً إلى ما بعد انتهاء مدة المهلة كما تقتضى بذلك القواعد العامة إذ قد تمتد مدة التقاضى وقد تطول وهو في حاجة ملجئة لشغل مسكن النزاع وقد يضار نتيجة للتأخير أكثر من المهلة فأجاز للمالك على خلاف القواعد العامة أن يرفع دعواه أثناء المهلة المحولة للمستأجر ورأى أن المستأجر لن يضار بذلك مادامت المهلة الممنوحة له لن تمس بل زاد عليها مهلة شهرين من تاريخ صدور الحكم بالاخلاء

إذا ما انتهت مهلة الستة أشهر أوبق منها ما يقل عن ذلك لأن المشرع لو لم ينص على حق المالك في رفع الدعوى أثناء تلك المهلة لامتنع عليه التقاضى أثناءها وفي إبانها لأنه لا تقاضى حيث تكون المهلة وما دام القانون قد خول المستأجر البقاء في العين المؤجرة ستة أشهر من تاريخ التنبيه عليه بالإخلاء فلا يحق للمالك طبقاً للقواعد العامة أن يطالبه بالإخلاء قبل انتهاء المهلة فهذه الإجازة التي نص عليها المشرع بالمخالفة للقواعد العامة لا تعدو أن تكون رخصة قد منحها القانون للمالك إن شاء أتمها ولا تريب عليه أن تركها ولا يمكن القول بأنه إذا لم يستعملها كانت دعواه غير مقبولة لأن هذا الرأي يكون مقبولاً لو كان المشرع قد حدد حق المالك في رفع الدعوى في خلال مهلة الستة أشهر وأوجب عليه رفعها فيها ففي هذه الحالة وحدها لا تقبل منه الدعوى إذا مارفها بعد ذلك أما ولم يفعل المشرع ذلك ومنحها رخصة للمالك وبالمخالفة للقواعد العامة فإجازته رفع الدعوى في خلال المهلة الممنوحة للمستأجر لإخلاء العين المؤجرة فحقه مطلق إن شاء رفع الدعوى خلال المهلة وإن

أراد إقامتها بعد ذلك وفق القواعد العامة ولن يضار المستأجر من ذلك التأخير بل أنه لا شك مستفيد مدة أطول إذا مارفعت الدعوى بعد انتهاء المهلة والقول بأن في ذلك ترك للمستأجر الذي يهدف المشرع إلى حمايته تحت رحمة المالك بتركه مهدياً بالإخلاء حتى تاريخ رفع الدعوى مردود بأن المستأجر وقد رفض الإخلاء بعد إنذاره بذلك من المالك ولم يرد عليه بالقبول في مدى الخمسة عشر يوماً التي حددها القانون يكون قد انكر عن المالك قيام حاجة أو ضرورة لديه لشغل مسكنه ووطن نفسه على التقاضى وجعل الفصل في هذا الشأن للقضاء ليقول كلمته فيه ولن يؤخذ على غفلة منه فإذا مارفع الأمر للقضاء فسيعلن أو يخطر بالدعوى ليبدى دفاعه وليدحض حاجة المالك التي ينكرها عليه فإذا ما ثبت للقضاء حاجة المالك لشغل مسكن المستأجر وقضى له بالإخلاء فسيعطى المستأجر مهلة شهرين إذا كان الحكم حضورياً أو من تاريخ إعلانه به إذا كان غيابياً وهي مهلة تسمح له بالبحث عن مسكن ينتقل إليه (ال قضية رقم ٣٤٠٧ سنة ٤٨ كلى مصر بالهيئة الساقية)

القضايا المستعجلة

٤٥٤

محكمة الإسكندرية الابتدائية الوطنية

قاضى الأمور المستعجلة

١٣ مارس سنة ١٩٤٦

معارضة في حكم غيابى قاض بالطرد واشكال في تنفيذه . عدم قيد الدعوى العلنية عريضتها للنصم شخصياً يقتضى عند إعادة رفعها إعلان الطلبات من جديد للنصم ولا تكفى الاحالة على العريضة الأولى إلا إذا كان

الاعلان صحيحاً . المادة ٤٨ مرافعات حددت المواعيد اللازم مراعاتها عند إعلان الخصوم ولا يجوز الخروج عليها إلا بأمر القضاء . اعلان الخصم الى المحافظة وشروط صحته . واجب المحضر في مثل هذا الاعلان بطلان الحكم الغيابى يستتبع بطلان إجراءات التنفيذ المترتبة عليه فلا يعول عليها في اسقاط مواعيد المعارضة . بطلان الشرط الخاص بالتنازل عن حق المعارضة

المبادئ القانونية

١ — إذا كان البطلان قد شاب عريضة

الدعوى فلم يبين بها موضوعها والغرض منها ولم تراعى في الإعلان المواعيد القانونية ولم يتم المحضر بواجبه من حيث إثبات تحققه من غياب الخصم عن محله وغلقه فان العريضة يزول أثرها هي وما يترتب عليها من حكم لأن الحكم في هذه الحالة قد توصل إليه المحكوم له بوسائل النشر والحيلة والنشر يفسد الأحكام ويبطلها هي وما تلاها من إجراءات التنفيذ ولا يكون للحكم من أوصاف الأحكام وآثارها إلا اسمه وحسب .

٢ - إن القانون عند ما نص على انتهاء ميعاد المعارضة بمضى أربع وعشرين ساعة من علم المحكوم عليه غايبا بتنفيذ الحكم إنما قصد التنفيذ الصحيح الذي لا يشوبه البطلان فاذا كان إعلان الحكم يستفاد من إجراءاته أن الغرض منها كان إخفاء الإعلان عن صاحبه في المدة التي يحددها القانون لاستعمال حقه فيها حتى ترتب على ذلك انقضاؤها فتكون الإجراءات كلها باطلة لأنها مبنية على إساءة استعمال الحق .

٣ - لا جناح على محكمة الأمور المستعجلة أن تتعرض في قضائها لتقرير البطلان الذي لحق صحيفة الدعوى وحكمها وإعلان هذا الحكم ثم إجراءات التنفيذ وهي بسبيل الفصل في المعارضة المطروحة عليها عن حكم غيايبي سبق لها إصداره اذ ليس ثمة سلطة أخرى يمكنها نظر هذه المعارضة لأن المعارضة لا تنظرها إلا المحكمة

التي أصدرت الحكم الغيايبي وفضلا عن ذلك فان القضاء المستعجل يملك الحكم ببطلان أعمال المرافعات أو بطلان عريضة الدعوى اذا كان ذلك البطلان مطلقا أو جوهريا أو ترتب عليه إخلال بحق الدفاع وتعليل ذلك أن البطلان في هذه الحالة لا يثير مسألة موضوعية إلا كسند للنزاع ودليل عليه في تقدير عناصر الدعوى الذي لا غناء عنه للقضاء المستعجل ليقضى بأن الحق الذي يدعيه أحد الطرفين موجودا أو غير موجود .

٤ - جرى القضاء على بطلان الشرط الخاص بالتنازل عن حق المعارضة لأنه اتفاق يحرم الخصم من حق الدفاع وهو حق مقدس وحتى لا يترتب عليه تحكم من أحد الطرفين في خصمه ولا تستقيم العدالة اذا اقتضت على سماع أحد الطرفين .

٥ - انه وان يكن مناقشة عيوب الرضا أو بطلان المشارطات لعيب من تلك العيوب هي مسألة موضوعية إلا أن قاضي الأمور المستعجلة يملكها في صدد بحث معارضة عن حكم غيايبي أصدره ويبحث دفع المعارض ضده بعدم قبولها .

المحكمة

د حيث ان واقعات النزاع تتحصل في أن المعارضة استأجرت بحقه تاريخه ١/٩/٩٤٢ من السيد محمد خير الشقة الأرضية بمنزله رقم ٢ بشارع

ابن جعفر بأجرة شهرية مقدارها ١٢٠ قرشا وقد انتقلت ملكية هذا المنزل إلى المعارض ضده الذي رفع الدعوى على المعارضة أمام هذه المحكمة بطلب اخلائها بصفة مستعجلة لتأخرها في دفع أجرة شهور يونيو ويوليو وأغسطس سنة ١٩٤٥ وترتبيا على الشرط الصريح الفاسخ وأعلنت المعارضة لشخصها في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥ للحضور بجلسة ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ولم يقيد المعارض ضده دعواه ولكنه عاد فأعلن المعارضة على ذيل العريضة نفسها . للحضور أمام هذه المحكمة لسماع الحكم بالطرد والتسليم بجلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ وتوجه المحضر لإعلان هذه الطلبات في يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥ فوردت اجابة من شيخ الحارة بأن محل المعارضة مغلق ولذلك أعلنت للمحافظة في يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ولم تحضر المعارضة بالجلسة فصدر الحكم غاييا بجلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ باخلاء المعارضة لسكنها بعد مضي اسبوعين من تاريخ إعلان هذا الحكم وتوجه المحضر لإعلان المعارضة بالحكم في يوم ١٢ يناير سنة ١٩٤٦ ولم يتم إعلانها في ذلك اليوم لخلق محلها وأعلنت بالمحافظة في اليوم التالي . ثم انتقل المحضر لتنفيذ الحكم في يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٦ فوجد المعارضة شخصا في العين وتحرر محضرا يقاف بناء على طلب المعارض ضده أثبت فيها أنها طلبت من المعارض ضده امهالها فضل وطلب الايقاف وتأخر في ذيله من المعارضة بأنها تتعهد بالاخلاء في ظرف عشرين يوما ومن المعارض بأنه يطلب إيقاف التنفيذ للصالح وتوقع منهما على ذلك . ثم رفعت المعارضة هذه المعارضة بهريضة معلنة في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٦ استناداً إلى أن اجراءات الدعوى وقعت باطلة لعدم إعلانها ولأن الايجار مستند للمعارض ضده إلى اكتوبر سنة ١٩٤٥ وقد رفض قبول الأجرة منها . وطلبت الحكم لها

بقبول معارضتها شكلا وفي الموضوع بالناء الحكم المعارض فيه والقضاء ببطالان اجراءات الدعوى واحتياطياً رفضها كما رفعت الدعوى رقم ٣٠٣ سنة ١٩٤٦ بصفة اشكال وطلبت فيها الحكم لها ببقائها في الشقة سكنها .

« وحيث ان الدعويين مرتبطتان ببعضهما كل الارتباط لوحدة النزاع ولأنهما تتضمنان الطعن على حكم الاخلاء واجراءات الدعوى السابقة واللاحقة على هذا الحكم يتعين ضم الدعوى ٣٠٣ سنة ١٩٤٦ إلى قضية المعارضة

« وحيث ان المعارض ضده دفع بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد وأسس دفعه على أن المعارضة رفعت بعد العلم بالتنفيذ بأكثر من ٢٤ ساعة خلافاً لما تقضى به المادة ٣٣٠ مرافعات هذا فضلا على أن المعارضة قد قبلت الحكم في محضر الايقاف الذي طلبت فيه الامهال وفي ورقة مستقلة تحررت في نفس التاريخ تعهدت فيها باخلاء الشقة في ظرف عشرين يوما أي لغاية يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٦ وأنها قبلت الحكم وليس لها الحق في المعارضة أو الاستئناف أو الاستشكال أو أي اجراء آخر يكون سبباً في عدم تنفيذ الحكم .

« وحيث انه يتعين للفصل في هذا الدفع بحث الاجراءات التي انتهت بتنفيذ الحكم وبتحرير التعهد المشار اليه لمعرفة أثره القانوني .

« وحيث انه يلاحظ بادىء ذي بدىء أن العريضة الأولى التي لم تقيد قد سقط مفعولها لعدم قيد الدعوى بعد إذ استغنى المعارض ضده عن السير فيها لأن المعارضة أعلنت شخصيا ولذلك عاد إلى رفعها من جديد وكان يقتضى ذلك اعلان الطلبات من جديد دون الاحالة على العريضة السابقة ولا نزاع في أنه يجب أن تقتل العريضة على الترميم

« وحيث انه من المقرر أن أوراق الاعلانات الغير مستوفية شكلها المطلوب قانونا تكون باطلة ولا تأثير لها مادام البيان أو الاجراء الواجب من الأهمية بحيث يترتب على إغفاله ضرر للجسم الذي يطمع فيه فلا يقتصر تركه - ونتيجة هذا البطلان أن الاعلان لا يترتب عليه أى أثر (مرافعات أبو هيف بك نبذة ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٢/٧٠١) .

« وحيث انه زيادة على ذلك فإن اجراء إعلان العريضة للمحافظة في يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٥ قد جاء مخالفا للقواعد الأساسية في القانون ولو أن المادة ٧ مرافعات لم ترسم خطة مفصلة لما يجرى عليه المحضر عند القيام بإعلان ورقة من الأوراق ولكن الإعلان اذ يترتب عليه كسب حقوق أو إضاعة حقوق فانه يجب على المحضر أن يعمل ما يستطيعه لإيصال الإعلان إلى صاحبه وألا يترك في ذلك بابا أمامه إلا ولجه ولكي تنبعث الثقة في إجراءات المحضر وترفع عنه الشبهات يجب عليه أن يثبت في محضره عن إجراءات الاعلان جميع خطواته فيبين انتقاله إلى المحل المراد اعلانه ثم يذكر واقعة غلق المحل ثم يذكر انتقاله إلى الموظف المختص وتسليمه صورة الإعلان . فإذا هو اقتصر كما جرى في إعلان العريضة للمحافظة بأنه أعلن المعارضة مخاطبا مع الضابط النوتجي لعلق محلها ولم يثبت أنه تحقق بنفسه من غلق محلها كان الإعلان معيبا عيبا يطله ولا يجوز معه أن يفترض وصول الورقة إلى المعارضة بل يجب إقامة الدليل الرسمي على وصولها بالفعل إليها في الميعاد وهو أمر يتعذر بل يكاد يكون مستحيلا لأن المحافظة إذا كانت قد أرسلت بدورها الإعلان إلى المعارضة بالطريق الإداري فإن ذلك يكون بعد فوات الجلسة . وهذا هو ما جرى عليه قضاء محكمة

منها وهو بيان جوهرى لعريضة الدعوى لأنه أساس الورقة وليس تمت فائدة من إعلان العريضة ما لم يبين بها موضوع الدعوى بعبارة صريحة مع بيان الأدلة التي تستند عليها والوقائع والأسباب التي قام عليها الالتزام بحيث ينقطع معه شك المعلن اليه في معرفة الشيء المطالب به إعمالا لنص القانون في المادة ٣٥ مرافعات وقد جرى قضاء المحاكم على بطلان العريضة التي لا يبين فيها موضوع المنازعة وعلة الخاصة بعبارات غير مبهمة ليكون المطلوب حضوره على بينة من أمره ليستعد لأوجه الدفاع (مرافعات أبو هيف بك نبذة ٦٧٨ ، ٧١٤ و مرجع القضاء ٧٥٧١ و ٧٥٨١) .

« وحيث انه لا يجوز القول بأن المعارض ضده قد أحال على العريضة الأولى لأن هذه الاحالة لا تكفي فهي إحالة على معدوم . كما أن هذه الاحالة إن صح أن يكون لها أثر فيجب أن يكون ذلك بحصول الاعلان الصحيح الذي يترتب عليه العلم بالدعوى واجراءاتها . أما إذا كان لم يصح الاعلان أو لم تكن الصورة التي أعلنت للمعارض لا تطابق الأصل فيكون تمت بطلان على بطلان والباطل لا أثر له . » وحيث انه من جهة أخرى فإن القانون حدد في المادة ٤٨ مرافعات المواعيد اللازمة التي يعلن فيها الخصام وهو ثمانية أيام في الدعاوى المدنية وثلاثة أيام في الدعاوى التجارية وأربع وعشرون ساعة في القضايا الجزئية إلا إذا صدر أمر القاضي بتقصير للواعيد في الحالات الضرورية عملا بالمادة ٤٩ مرافعات . وفي الدعوى الحالية قد أعلنت المعارضة للمحافظة في يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٥ الساعة ١٠ صباحا للحضور في يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ الساعة ٨ صباحا لسماع الحكم عليها بالطلبات فلم يعض بين الميعادين أربع وعشرون ساعة المقررة في القانون ولم يصدر أمر القضاء بتقصير المواعيد .

يساور هذه الحالة من أمر سيدة لها عدد كبير من الأولاد كما استبان من مناقشة المعارضة . ولذلك يكون اعلان الحكم باطلا والباطل لا أثر له في إجراءات التنفيذ التالية بل تبطل تبعاً له إجراءات التنفيذ المترتبة عليه .

« وحيث انه متى تقرر هذا فان التنفيذ المترتب على هذه الاجراءات الباطلة لا يعول عليه في سقوط ميعاد المعارضة أو التحدى به في مقام العلم بالتنفيذ لأن القانون عند ما نص على انتهاء ميعاد المعارضة بمضى أربع وعشرين ساعة على علم المحكوم عليه بتنفيذ الحكم إنما قصد التنفيذ الصحيح الذي لا يشوبه البطلان فاذا كان إعلان الحكم يستفاد من إجراءاته أن الغرض منها كان إخفاء الإعلان عن صاحبه في المدة التي يحددها القانون لاستعمال حقه فيها حتى ترتب على ذلك انتضاؤها فتكون الاجراءات باطلة لأنها مبينة على اساءة استعمال الحق وقالوا في هذا الشأن أن الاعلان الباطل للحكم لا يعتبر مبدأ لسريان ميعاد الاستئناف (محكمة قنا الكلية في ١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بحاماة السنة ٧ ص ٢٢٩) وكذلك الاعلان الباطل للحكم الغيابي الباطل ان صح أن نسميه حكماً تبطل معه إجراءات التنفيذ المترتبة عليه ولا تعتبر هذه الاجراءات التنفيذية سنداً تنتهي بعد أربع وعشرين ساعة ميعاد المعارضة وهذا ما قضت به محكمة النقض الفرنسية بحكمها الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٤ المنشور بمجلة المحاماة سنة ٦ ص ٣٨١ وما قضت به محكمة الاستئناف المختلطة بحكمها الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٢٥

Si l'exécution d'un jugement par défaut a eu lieu par fraude et dol, elle n'importe pas contre le

النقض (راجع نقض ١٨ أبريل سنة ١٩٣٥ في الطعن ٩٦/٤ قضائية ونقض ١٦ مارس سنة ١٩٣٩ بمجموعة القواعد القانونية الثانية ص ٥٣١ ونقض ٢٣ يناير سنة ١٩٤١ بمجموعة القواعد القانونية الثالثة ص ٣١٥ ونقض ١٨ يونيو سنة ١٩٤٢ بمجموعة القواعد القانونية ص ٤٨٤ وحكم محكمة استئناف مصر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ المنشور بالمحاماة سنة ١٢ ص ٥٤) .

« وحيث انه بمراجعة الاعلان يبين أن المحضر اكتفى بما قرره شيخ الحارة من أن محل المعارضة مغلق ولم يتوجه بنفسه للتحقق من ذلك ولم يثبت شيئاً عن هذه الواقعة وأعلن العريضة بالمحافظة لغياب المعارضة وغلق محلها . وهذا لا يحقق الغرض الذي يقصده القانون من الاعلان ولذلك يكون الاعلان باطلا .

« وحيث انه متى تقرر أن البطلان قد شاب العريضة فلم يبين بها موضوع الدعوي والغرض منها ولم تراعى في الاعلان المواعيد القانونية ولم يقيم فيه المحضر بواجبه من حيث إثبات تحققه من غياب المعارضة عن محلها وغلقه فان العريضة يزول أثرها هي وما ترتب عليها من حكم لأن الحكم في هذه الحالة قد توصل اليه المحكوم له بوسائل الغش والحيلة والغش يفسد الأحكام ويبطلها هي وما تلاها من اجراءات التنفيذ ولا يكون للحكم من أوصاف الأحكام وآثارها إلا اسمه وحسب .

« وحيث ان ماثمل العريضة من عيب الاعلان ومخالفة المحضر لواجبه قد تكرر في إعلان الحكم إذ أعلن الحكم للمحافظة في يوم ١٣ يناير سنة ١٩٤٦ لعلق محل المعارضة وقت الاعلان دون أن يثبت واقعة انتقاله إلى مسكنها والتحقق من وجودها أو وجود أحد من أهلها أو أقاربها أو خدمها أو غلق محلها . فلم يكن الاعلان كاشفاً للشك الذي

defaillant d'écheance à son droit d'opposition, à plus forte raison, quand il y a en collusion pour arracher un jugement que la partie intéressée ignore toute la procédure jusqu'au moment où elle se voit dérober sa propriété, l'exécution n'importe pas sa déchéance.

وما حكمت به كذلك في ٨ ديسمبر سنة ١٩١٥

المنشور بالبلتان سنة ٣٨ ص ٤١

La déchéance du droit d'opposition à un jugement par défaut résulte de la connaissance de tout acte d'exécution régulier et sérieux

« وحيث ان هذا الرأي هو ما عليه قواعد القانون واعتبارات العدالة ولم يشذ على هذا الرأي إلا حكم واحد أصدرته محكمة استئناف مصر الأهلية في ٥ فبراير سنة ١٩٢٧ رأت فيه أن العلم بالتنفيذ الباطل يسقط حق المعارضة بقضى أربعة وعشرين ساعة وهو رأي لا سند له من القانون لأن القانون لم يحدد هذا الميعاد الضيق إلا على أساس أن تمت إجراءات صحيحة كان يعلم بها المحكوم عليه من قبل وهي إعلان صحيفة الدعوى وإعلان الحكم أما إذا كان الأمر مستورا ومستخفاً بوسائل الغش التي سلكها المحكوم له وهي بناتها كافية للبطلان فإنه لا يجوز أن يكون ميعاد الطعن أربعاً وعشرين ساعة من تاريخ العلم المفاجئ بالتنفيذ وإلا كان معنى ذلك استعجال المعارضة في حكم هو أولى الأحكام بالطعن عليه - وقد علق شراح المرافعات على هذا الحكم بالنقد وقرروا أن في ذلك مناقضة للقواعد الصحيحة من المرافعات وأن القانون يستلزم وصول علم المحكوم عليه بالأجراءات الصحيحة التي لا يشوبها البطلان (كتاب الشماوي باشا في المرافعات بند ٧٧٨ هامش ١ والمرافعات لأبي حيف

بك بند ١٩٠٩ هامش ١ ومن هذا الرأي محكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٤ الذي قررت فيه أن الطعن بطريق المعارضة في حكم ما بعد فوات المواعيد القانونية يجوز قبوله إذا ثبت أن الخصم تعمد إخفاء إجراءات الدعوى على خصمه واحتال بطريق غير مشروعة على تجهيل الدعوى وإجراءاتها على خصمه لينتفع من الدفاع وليفوت عليه المواعيد (الحاملة سنة ٦ ص ٣٨١) ..

« وحيث انه لما تقدم لا تسري المواعيد المسقطة للمعارضة بل يعتبر الميعاد مفتوحاً وتكون المعارضة في الحكم بمثابة دعوى بطلان وهي نفس الدعوى ٣٠٣ سنة ١٩٤٦ مستعجل التي رفعتها المعارضة وقررت المحكمة بضمها إلى قضية المعارضة .

« وحيث انه لا جناح على هذه المحكمة أن تعرض في قضائها لتقرير البطلان الذي لحق بحقيقة الدعوى وحكمها وإعلان هذا الحكم ثم إجراءات التنفيذ لأنها تقضى في هذا بسيل الفصل في المعارضة المطروحة عليها وليس تمت سلطة أخرى يمكنها نظر هذه المعارضة لأن المعارضة لا تنظرها إلا المحكمة التي أصدرت الحكم النهائي .

L'opposition à un jugement rendu par défaut ne peut être portée devant un tribunal autre que celui qui a précédemment statué.

(حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٣٢ المنشور بالبلتان سنة ٤٤ ص ٤٠٢)

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فان القضاء المستعجل يملك الحكم بطلان أعمال المرافعات أو بطلان عريضة الدعوى إذا كان مطلقاً وجوهياً

(راتبه بك طبعة ثانية ص ٩٣ - حادي عشر)
أو ترتب عليه إخلال بحق الدفاع (رشدي بك
نبذة ٧٨٤ و ٧٨٧ وكلسن نبذة ٥٦٧ و ٥٧١
مكرر ثالثاً) وتعليل ذلك عند القائين بأن القضاء
المستعجل لا يكون لحكمه تأثير في أصل الحق
أن البطلان في هذه الحالة لا يثير مسألة موضوعية
إلا كسند للنزاع ودليل عليه في تقدير عناصر
الدعوى الذي لا غناء عنه للقضاء المستعجل ليقضي
بأن الحق الذي يدعيه أحد الطرفين موجوداً أو
غير موجود .

« وحيث ان المعارض ضده ذهب إلى الدفع
كذلك بعدم قبول المعارضة لرضاء المعارضة بالحكم
وتعهداتها بالاخلاء في محضر الايقاف وفي تعهد مستقل
« وحيث ان المحكمة وقد استعرضت أدوار
النزاع وكشفت عما دبره المعارض ضده في خفية
ومن وراء ستار يمكنها القول أن المعارضة فوجئت
باجراءات التنفيذ فلم تستطع دفعها إلا بالاسترحام
والاستعمال ووجد المعارض ضده من ضعف المعارضة
في هذا الظرف الدقيق المخرج ما يتوثر به لتحسين
حقه الضعيف الواهي فاستكتب المعارضة هذا التعهد
منها بقبولها بالحكم واقرارها بعدم المعارضة فيه
أو استئنافه أو الاستشكال فيه وهو حقاً تعهد يحمل
في نفسه دليلاً جديداً على أن الاجراءات والتدبيرات
السابقة تقوم على النش الذي يخفي المعارض ضده
أن ينكشف . ولذلك جرى القضاء على بطلان
الشرط الخاص بالنزاع عن حق المعارض لأنه
اتفاق يحرم الخصم عن حق الدفاع وهو حق مقدس
وحتى لا يترتب تحكم من أحد الطرفين في خصمه
ولا تستقيم العدالة إذا اقتضت على سماع أحد الطرفين
(مرجع القضاء ٨٥٢٣) على أن مثل هذا التعهد
يبيطه الاكراه الوجوب لبطلان الشروط جميعاً
إذا اقترنت بالتهديد المزع في النفس أو المال أو

باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل للانسان
باحتمالها أو التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك
حصول خوف شديد يحمل الانسان على الاقرار
بقبول ما لم يكن يقبله اختياراً (قض ٧ نوفمبر
سنة ١٩٢٥ مجموعة القواعد ج ١ ص ٩٢٣)
وإن يكن مناقشة عيوب الرضا أو بطلان الشروط
لعيوب من عيوب الرضا هي مسألة موضوعية إلا
أن المحكمة تملكها في صدد بحث المعارضة وبحث
دفع المعارض ضده بعدم قبولها .

« وحيث ان الظروف الحاضرة وتخرج أزمة
المباكن لاشك أنها تدخل في روع المعارضة عند
التنفيذ عليها ما يفزعها ويوهن ارادتها لأنه من
العسير إيجاد مسكن لمثل المعارضة أو بمثل أجرته
في الظروف الحاضرة وهي مسألة تقديرية تكيف
بتكيف الظروف والأشخاص .

« وحيث انه لما تقدم يكون الدفع بعدم قبول
المعارضة شكلاً لتقديمها بعد الميعاد في غير محله أو
لرضاء المعارضة بالحكم في غير محله ويتعين رفضه
والقضاء بقبول المعارضة شكلاً لأنها رفعت في الميعاد
وحازت شكلها القانوني .

« وحيث انه بعد ازالة هذه العوائق التي أقامها
المعارض ضده تبدو الدعوى قائمة على انكار
الحقيقة إذ حاول كما يظهر من المستندات إخلاء
المعارضة وأنكر عليها أداء الأجرة له وحقيقة الأمر
أن المعارضة كانت ترسل الأجرة للمعارض ضده
بخطابات مسجلة وكان المعارض يرفض استلامها
وتحدد الموقف بين الطرفين بعرض أجرة شهر
اكتوبر سنة ٩٤٥ بمحضر عرض في ٢٢ سبتمبر
سنة ٩٤٥ وبتنازل المعارض ضده عن دعوى
الأجرة رقم ١٦٨٦ سنة ٩٤٥ اللبان بعد أن قبض
في محضر جلسة تلك الدعوى الأجرة وعرض
وإيداع مبلغ ٦٠٠ قرش أجرة المدة من نوفمبر

سنة ٩٤٥ إلى فبراير سنة ٩٤٦ . ولكن المحكمة ليست بحاجة إلى مناقشة موضوع الدعوى لأن الشكل غير مستوف والجراءات الأساسية في إعلان صحيفة الدعوى غير مستوفاة . ولذلك يتعين الحكم باعتبار الحكم القياي عديم الأثر قانوناً وإلغاء كافة ما ترتب عليه من الإجراءات وفي ذلك إستجابة لدعوى البطلان المنضمة .

« وحيث انه عن المصاريف فيتعين الحكم بها على من خسر الدعوى عملاً بالمادة ١١٣ مرافعات .

« وحيث ان النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب قانوناً عملاً بالمادة ٣٩٥ مرافعات .

(قضية معارضة الست نظيرة رجب ضد رمضان حامد ابراهيم رقم ٣٩ سنة ١٩٤٦ رئاسة حضرة القاضي محمود القاضي)

٤٥٥

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٢٤ يناير سنة ١٩٤٩

حق ارتفاق المثل

المبادئ القانونية

١ — حق ارتفاق المثل المقابل والمنشأ على مسافة تقل عن المسافة القانونية المحددة بالمادة ٣٩ من القانون المدني يجوز اكتسابه بالتقادم ، ما لم يكن حاصلًا بطريق التسامح ، ففي هذه الحالة لا يجوز اكتسابه بمضى المدة منها طال عليه الزمن

٢ — يعتبر حاصلًا من باب التسامح فتح النوافذ والشبابيك على الأرض القضاء ، نظرا إلى أنها لا تشعر مالك هذه الأرض بأي ضرر

وإلى أنه ليس في وجودها أى اعتداء على وضع يده أو انتفاعه بأرضه القضاء ، ولذا لا تكتسب صفة الارتفاق مهما طال المدة على فتحها

٣ — لمالك الأرض القضاء — تقريرا على ما تقدم — الحق في أن يبنى على أرضه لغاية الحد الفاصل بينه وبين جاره حتى ولو ترتب على هذا البناء سد النوافذ أو الشبابيك المطلة على أرضه والمفتوحة ملك الجار

٤ — قاضى الأمور المستعجلة مختص عند توفر شرط الاستعجال بالحكم بإيقاف الأعمال الجديدة التى يكون من شأنها أن تحدث تعكيرا أو اعتداء على أى حق من الحقوق تدل ظاهر الأمور على قيامه أو وجوده قانونا

٥ — إذا حصل نزاع حول أى حق من الحقوق المطلوبة من القضاء المستعجل حمايته باجراء مستعجل كان لهذا القضاء سلطة تقديره لا للفصل فى موضوعه بحكم قاطع للخصومة وإنما لبيان قدره من الجدية — بحيث اذا ما اتضح له أن هذا النزاع غير جدى كان لزاما أن يطرحه وأن يأمر بالاجراء المستعجل المطلوب منه أما اذا تبين له أن هذا النزاع من الجدية بمكان تعين عليه أن يتنحى عن الحكم فى الدعوى المعروضة عليه وأن يحكم بعدم اختصاصه بنظرها لما يترتب على الفصل فيها من المساس بالموضوع أو أصل الحق المتنازع عليه

٦ — لم يقصد المشرع من قيد (عدم

المساس بالدعوى (في المادة ٢٨ من قانون المرافعات عدم المساس بالواقع في جميع الأحوال وإلا كانت النتيجة أن يكون القضاء المستعجل أمام أمر واقع في كل حالة لا يستطيع مخالفته أو الخروج عليه . إنما المقصود هي العلاقة القانونية القائمة بين طرفي الخصومة والناشئة أو الناتجة عنها الحالة المادية الظاهرة ، وعندما يستعمل قاضي الأمور المستعجلة سلطة تقديره للوقوف على حقيقة النزاع المعروض عليه لا يكتفى بظاهر الحالة المادية وإنما يبحث في حقيقة العلاقة القانونية . قد ينجم في بعض الأحوال عن القرار الذي يصدره ما يمس الحالة المادية القائمة ، ولكنه لا يفعل ذلك إلا بعد موازنة حقوق الطرفين ومعرفة أجدرهما بحمايته المؤقتة ، أما الضرر الذي قد ينشأ عن القرار المستعجل لأحد الطرفين فلا يمكن أن يكون احتماله مانعاً من إصدار هذا القرار ، ويكفي أنه منع حصول ضرر مشابه عن الطرف الآخر الذي رأى أنه أجدر بالحماية من خصمه . وعلى كل حال الخصم الآخر هو المستول في النهاية عن تعويض ما يكون قد لحق خصمه من ضرر فيما لو ذهبت بحكمة الموضوع المختصة الى رأى مخالف لما أمر به قاضي الأمور المستعجلة

المحكمة

« حيث ان واقعة النزاع في هذه الدعوى تخلص فيما تنذهب اليه المستأفتان من أن لمنزلها

المعين بالصحيفة حق ارتفاع المثل بأربع نوافذ — على أرض المستأنف عليها مجاورة لمنزلها من الناحية القبلية وأن المستأنف عليها شرعت أخيراً في البناء بالأرض المذكورة بحالة تدل على أن المبنى قد صممت بحيث تكون ملاصقة لمنزلها فتسد النوافذ المشار اليها — وأن هذا التصرف منها ينطوي على اعتداء على حق الارتفاع الثابت لمنزلها ويعتبر تعكيراً يجب إيقافه بحكم القانون — ولنا طلبتا في دعواهما الحكم لهما بإيقاف أعمال البناء التي تقوم بها المستأنف عليها بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبتسخته الأصلية مع إلزامها بالمصاريف والأتعاب وذلك حتى يفصل القضاء في موضوع النزاع .

وفي سبيل تدعيم حقهما المشار اليه قلنا أن المنزل المذكور كان جزءاً من منزل أكبر منه كان مملوكاً لوالدتهما المرحومة زكية محمد الليثي . وهذه باعت جزءاً منه للمعلم على عوف الذي توفي وورثه ابنه المعلم حسين على عوف وأنه هو ووالدتهما في سنة ١٩٣٠ اقتسما المنزل الكبير فاختصت والدتهما بالمنزل المملوك لهما الآن — كما قلنا بأنه كان يوجد بالمنزل الكبير أربع نوافذ في كل دور من الدورين اللذين مكوّنين له — وأن كلا من والدتهما والمعلم حسين على عوف اختصا بنافذتين في كل دور من هذين الدورين وأن هذه النوافذ كانت تطل من الجهة القبلية على فناء مدرسة كانت تتبع أوقاف الأقباط الأرثوذكس وأنه في سنة ١٩٤٣ تهدم منزلها وبقي منه الدور الأول فأعادتا بناءه في أول يناير سنة ١٩٤٨ بالشكل الذي كان عليه قبل سقوطه — وأن المستأنف عليها في أوائل سنة ١٩٤٨ اشترت الأرض القضاء المثل عليها النوافذ المذكورة — وأن هذه النوافذ لا تزال موجودة سواء بمنزلها أم بمنزل المعلم حسين

على عوف أما المستأنف عليها فقد أنكرت أمام محكمة أول درجة على المستأنفتين حقهما وطلبت الحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر دعواهما وهو ما قضت به بالحكم المستأنف .

وبمناقشتها بجلسة اليوم اعترفت بأنه توجد بمنزل المستأنفتين وكذلك بمنزل المعلم حسين على عوف نوافذ تطل على أرضها ولكنها أنكرت أنه كان بمنزل المستأنفتين نوافذ قبل إعادة بنائه مدعية بأنه كانت به مناور فقط — كما تمسك الحاضرة عنها بحقها في البناء في أرضها لغاية الحد الفاصل بينها وبين منزل المستأنفتين .

« وحيث انه يتضح مما تقدم أن المستأنفتين تتمسكان بأمرين أساسيين أولهما أن حق ارتفاق المثل لمنزلها على أرض المستأنف عليها قد اكتسبتهما ووالدتهما من قبلهما بمضي المدة الطويلة . وثانيهما أنهما أعادتا هذا الحق إلى منزلها عند إعادة بنائه بنفس الحالة التي كان عليها من قبل .

« وحيث ان المستأنفتين من ناحية أخرى لا تنازعان في أن النوافذ الموجودة بمنزلها لا تفتح إلا على أرض قضاء كانت عبارة عن فناء لمدرسة الأقباط الأرثوذكس — ثم آلت ملكيتها إلى المستأنف عيها .

« وحيث ان الفصل في هذه الدعوى يتوقف على بحث هذه المسائل وبيان حكم القانون فيها وما إذا كان تجيز للقضاء المستعجل الحكم بإيقاف أعمال البناء التي تجريها المستأنف عليها والتي تكون من نتائجها سد النوافذ الموجودة بمنزل المستأنفتين « وحيث انه وإن كان لا نزاع في أنه إذا كان ما هلك منزل كان ثابتاً له حق ارتفاق المثل على عقار آخر وأعيد بناؤه فإن هذا الحق يعود إليه كما كان أي بالحالة التي كان عليها كذلك ما لم يكن هذا الحق قد سقط بعدم استعماله بالتقادم .

إلا أن المحكمة تلاحظ أن المستأنف عليها تنكر على المستأنفتين أنه كانت توجد بمنزلها نوافذ قبل هدمه وتزعم أنه لم تكن به غير مناور فقط — ومن ناحية أخرى تصر المستأنفتان على أنه توجد بالدور الأول من منزلها نافذتان من قديم وأنه كان بالدور الثاني قبل هدمه نافذتان كذلك ولكنهما لم تقدما في الدعوى ما يثبت وجود جميع هذه النوافذ بمنزلها من ذلك العهد الطويل غير ما تقولان به من أن نوافذ منزلها عائل تماماً النوافذ المفتوحة بمنزل المعلم حسين على عوف وقد اعترفت بها المستأنف عليها — وظاهر أن هذه مسألة موضوعية لا يختص القضاء المستعجل ببحثها وتحقيقها ولا بالفصل فيها .

« وحيث انه وان كان لا نزاع كذلك في أنه يجوز اكتساب حق ارتفاق المثل المقابل والمنشأ على مسافة تقل عن المسافة القانونية المحددة في المادة ٣٩ من القانون المدني بالتقدم أي بمضي خمسة عشر سنة — إلا أن من الشروط الأساسية لاكتساب هذا الحق ألا يكون حاصلًا بطريق التسامح — ففي هذه الحالة لا يمكن اكتسابه بمضي المدة مهما يطول عليه الزمن — ولقد حكم القضاء مراراً بأن النوافذ أو الشبايك المفتوحة على الأراضي القضاء تعتبر حاصلة من باب التسامح نظراً إلى أنها لا تشعر مالك الأرض بأي ضرر وإلى أنه ليس في وجودها أي اعتداء على وضع يده أو انتفاعه بأرضه القضاء — ولذا لا تكتسب صفة الارتفاق مهما طاللت المدة على فتحها (راجع حكم استئناف مصر ٨ ديسمبر سنة ١٩١٠ المجموعة ١٢ رقم ٣٨ صفحة ٦٩ وحكم مصر استئنافي ٢٤ يناير سنة ١٩١١ المجموعة ١٢ رقم ٣٩ صفحة ٧١ — وحكم الاسكندرية الابتدائية ٢٦/١١/١٩٢٩/١٠ الهامة ١٠ رقم ٢٩٦ صفحة ٥٩٢ — وحكم طنطا الابتدائية

١٩٣٠/٦/٢٨ محاماة ١١ رقم ١٠٣ صفحة ١٦٩

— وحكم مصر الابتدائية ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٠
محاماة ١٣ رقم ٣٣٧ صفحة ١٢٥٤ وكذلك
الملكية ولحقوق العينة لكامل باشا مرسى الجزء
الثانى الطبعة الثالثة ص ١٩٥ بند (٧٢٧٥) .

ولقد فرعوا على هذه الأحكام أن مالك الأرض
القضاء فى هذه الحالة له الحق فى أن يبنى على أرضه
لغاية الحد الفاصل بينه وبين جاره حتى ولو ترتب
على هذا البناء سد النوافذ أو الشبايك المفتوحة
فى ملك هذا الجار — لالسبب إلا لأنها قد فتحت
وتركت مفتوحة بطريق التسامح .

« وحيث انه وان كان من المقرر قانونا أن
قاضى الأمور المستعجلة يكون مختصا عند توفر
شرط الاستعجال بالحكم بإيقاف الأعمال الجديدة
التي يكون من شأنها أن تحدث تعكيرا أو اعتداء
على أى حق من الحقوق تدل ظواهر الأمور على
قيامه أو وجوده قانونا — فله مثلا أن يأمر بإيقاف
أعمال المباني الجديدة التي يحدث منها أو التي
يكون من شأنها الاعتداء على حق ارتفاق المثل
المقرر لمصلحة العقار المجاور والمستوفى لشروطه
القانونية — إلا أنه من المقرر كذلك أنه إذا
حصل نزاع فى هذا الحق كان للقضاء المستعجل
سلطة تقديره لا للفصل فى موضوعه بحكم قاطع
للخصومة — وإنما لبيان قدره من الجدية — فإذا
ما تضح له أن هذا النزاع غير جدى ولا تؤيده
ظواهر الأحوال فى الدعوى كان لزاما عليه أن يطرحه
وأن يأمر بالاجراء المستعجل المطلوب منه — أما
إذا تبين له أن هذا النزاع من الجدية بمكان تعيين
عليه أن يتجنح عن الحكم فى الدعوى للعروضة
عليه — وأن يحكم بعدم اختصاصه بنظرها لما يترتب
على الفصل فيها من المساس بالموضوع أو أصل
الحق المتنازع عليه — الأمر الممنوع عليه بصرح

نص المادة ٢٨ من قانون المرافعات .

« وحيث ان المستأفتين تذهبان فى دفاعهما
إلى أن حق ارتفاق المثل موضوع الدعوى
والمطلوب حمايته بإيقاف أعمال البناء التي تجريها
المستأفت عليها يؤيده ويؤكد وجود النوافذ
الأربعة بمنزليهما والنوافذ الأربعة الأخرى بمنزل
المعلم حسين على عوف وإلى أن ما قرره محكمة أول
درجة فى أسباب حكمها المستأفت من أن منازعة
المستأفتين فى سبيل القول بأن لعقارهما حق ارتفاق
المثل على أرض المستأفت عليها يعوزها سند ظاهر
من الجد يسوغ تدخل قاضى الأمور المستعجلة فى
إيقاف أعمال البناء التي تجريها — هذا الذى قرره
المحكمة إنما يضع اختصاص القضاء المستعجل فى حيز
ضيق محدود لا يتفق مع رسالته وأنه بحسبه أن
يقارن بين مركزى طرفى الخصومة فى ظاهر الأمر
ليقرر أيهما أجدر بالحماية — وهى بطبيعة الحال
حماية مؤقتة — وأنه إذ يقرر هذه الحماية إنما
يوازن فيما يوازن من مراكز الخصوم بين ما ينجم
عن الاستمرار فى الأعمال الجديدة أو وقفها مؤقتا
من ضرر بكل فريق .

وواضح أن هذا الدفاع مبنى على وجوب الأخذ
بالحالة المادية القائمة لما يترتب على الاعتداء عليها
من ضرر إذا ما استمرت الأعمال الجديدة المطلوب
إيقافها منعا لهذا الضرر بصفة مؤقتة حتى يفصل
قضاء الموضوع فى أصل الحق المتنازع عليه .

ولكن هل قصد المشرع من قيد (عدم
المساس بأصل الدعوى) فى المادة ٢٨ من قانون
المرافعات عدم المساس بالواقع فى جميع الأحوال .
لا يمكن أن يكون المشرع قد قصد هذا المعنى
وإلا كانت النتيجة أن يكون القضاء المستعجل
أمام أمر واقع فى كل حالة لا يستطيع مخالفتها أو
الخروج عليها .

إنما المقصود هي العلاقة القانونية القائمة بين الطرفين وليست الحالة المادية الظاهرة والتي ماهي إلا تطبيق أو نتيجة لهذه العلاقة القانونية وعند ما يستعمل قاضي الأمور المستعجلة سلطة تقديره للوقوف على حقيقة النزاع المعروض عليه لا يكفي بظاهر الحالة المادية وإنما يبحث في حقيقة العلاقة القانونية الناشئة عنها هذه الحالة — حقيقة قد ينشأ في بعض الأحوال عن القرار الذي يصدره قاضي الأمور المستعجلة ما يمس الحالة المادية القائمة — ولكنه لا يفعل ذلك إلا بعد موازنة حقوق الطرفين ومعرفة أجدرها بحمايته وذلك بصفة مؤقتة حتى يصدر قاضي الموضوع حكمه فيها — أما الضرر الذي قد ينشأ عن القرار المستعجل لأحد الطرفين فلا يمكن أن يكون احتمالاً مانعاً من إصدار هذا القرار فيكون أن يكون قد انتهى إلى منع ضرر مشابه عن الطرف الآخر الذي رأى أنه أجدر بالحماية من خصمه .

ولذلك كله يكون هذا الدفاع الذي ذهب إليه المستأنفان في غير محله ولا يمنع المحكمة وهي محكمة أمور مستعجلة من سلطة تقديرها للنزاع المطروح عليها ومعرفة أي من طرفي الخصومة أجدر بالحماية .

« وحيث ان الذي تراه هذه المحكمة من موازنة مركز كل من طرفي الخصومة في الدعوى بالآخر أن الراجح لديها أن النواقذ المفتوحة بمنزل المستأنفين على أرض المستأنف عليها قد حصلت بطريق التسامح — ورائد المحكمة في هذا الترجيح أن هذه النواقذ قد فتحت على فناء مدرسة أي أرض فضاء وإن فتحها لم يشعر إدارة المدرسة ومن بعدها المستأنف عليها بأي ضرر ولذا لم يجدا في فتحها طول تلك المدة الطويلة بفرض صحتها أي اعتداء على وضع يدهما أو انتفاعهما بأرضهما —

وهذا هو ما جرت به في الواقع عادة الجيزان في كثير من الأحوال من باب التسامح ليس إلا .
« وحيث انه بناء على ذلك تكون المستأنف عليها هي الأجدر بالحماية في الدعوى الحالية — ومن ثم تكون ما ذهبت اليه محكمة أول درجة في أسباب حكمها المستأنف من أن منازعة المستأنفين للمستأنف عليها في إقامة المباني الجديدة على أرضها الفضاء يعوزها سند ظاهر من الجد يسوغ للقضاء المستعجل أن يتدخل ويمنع المستأنف عليها من المضي في إتمام أعمالها الجديدة — هذا الذي ذهبت اليه محكمة أول درجة صواب ولا تريب عليه وتقرها عليه المحكمة .

حقيقة قد تمضي المستأنف عليها في إتمام مبانيها وينجم عن هذه المباني سد النواقذ الواقعة بمنزل المستأنفين ولكن طالما أن حقها في إقامة هذه المباني هو الأجدر بالحماية للظروف السابق بيانها فإن منعها من إتمامها يعتبر كما هو ظاهر اعتداء على هذا الحق وهي المسئولة على كل حال في النهاية عما يترتب على أعمالها من ضرر للمستأنفين فيما لو انتهت محكمة الموضوع إلى رأي مخالف — ولذلك كله يكون الحكم المستأنف وقد قضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى في محله ومن ثم يتعين تأييده مع الزام المستأنفين بمصاريف استئنافهما عملاً بالمادة ١١٣ من قانون المرافعات .

(استئناف السيدة روية محمود راشد وأخرى وحضر عنهما الأستاذ حسين بك ادريس ضد السيدة هاتم على عدد رقم ٩٦ سنة ١٩٤٩ س رئاسة وعضوية حضرات القضاة عبد الحميد وشاحي بك رئيس المحكمة وفرج الجراوي ومحمد شلبي يوسف)

قضايا المحاكم الجزئية

٤٥٦

محكمة بندر أسيوط الجزئية

٨ مارس سنة ١٩٤٨

تهمة البلاغ الكاذب

المبادئ القانونية

١ — المحكمة عند نظر تهمة البلاغ الكاذب رغم صدور قرار النيابة بقيد الواقعة ضد مجهول مطلق الحق في إعادة تحقيق موضوع البلاغ لتستخلص من ذلك ما تطمئن إليه فتحكم به وأن لها أن تحقق الأمر الخبر به تحقيقاً تقتنع منه بكذبه عن الواقع أو عدم كذبه

٢ — على المتهم في جريمة البلاغ الكاذب أن يثبت صحة ما أسنده إلى المبلغ ضده وإلا كان بلاغه كاذباً

المحكمة

« من حيث إن واقعة هذه الدعوى تتحصل في أن المتهم جعفر محمد مناع أبلغ بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٤٧ بوليس أسيوط أنه سرق من مسكنه بعض ملابس كانت موضوعة على مشجب وذلك باستعمال مفتاح مصطنع توصل به الجاني إلى فتح الباب الخارجي للمسكن بعد أن انتزع القفل الذي كان يعلق الباب من الخارج من مكانه واتهم المدعى بالحق المدني وهو صاحب المنزل الذي يسكنه

بسرقته هذه الملابس وعلل سبب اتهامه أنه بينه وبين المدعى بالحق المدني نزاع بسبب الخلاف بينهما على أجر المسكن وقد تناول التحقيق سؤال سكان المنزل الذي يقيم فيه المجنى عليه في السرقه فأجمعوا على أنهم لم يرو المدعى بالحق المدني يتردد على المنزل أو رأوه يصعد إلى سكن المجنى عليه يوم الحادث كما قررت والدته المدعى بالحق المدني أن ابنها لم يتردد عليها يوم حادث السرقه المدعى بحصولها وأن ابنها اعتاد زيارتها كل يوم جمعة فقط وأنكر التهم وهو المدعى بالحق المدني حالياً ما نسبته إليه جعفر محمد مناع وقرر أن سبب اتهامه هو النزاع القائم بينهما بسبب طلبه زيادة أجرة الشقة المؤجرة منه لجعفر المذكور وقام محقق البوليس بإجراء معاينة سكن جعفر محمد مناع فلم يجد ياب المنزل آثار أو كسر يدل على استعمال القوة في فتح هذه الأبواب كما أن باب المسكن كان سليماً غير أنه لم يجد القفل الذي قال المبلغ أنه كان مثبتاً في رزة من حديد خارج الباب وقد انتهت هذه التحقيقات إلى النيابة التي أمرت في ١٤ من مارس سنة ١٩٤٧ بقيد الأوراق جنحة سرقة ضد مجهول طبقاً للمادة ٢١٧ / ١ - ٢ - ٤ وأمرت بحفظها مؤقتاً لعدم معرفة الفاعل .

« وحيث إن محمود محمد محمود رأى ازاء اتهام جعفر محمد مناع له بالسرقه أن يرفع هذه الدعوى بعريضتها المؤرخة ٢٧ و ٢٩ مارس سنة ١٩٤٧ وأورد فيها أن الواقعة المنسوبة إليه غير صحيحة وأن بلاغ جعفر محمد مناع ضده كاذب وكان بسوء نية وما قصد به إلا النكاية به والعمل على رفته من وظيفته

وطالب بتعويض قدره خمسة عشر جنيها نظير الضرر الذي أحاق به .

« وحيث ان للمحكمة مطلق الحق في إعادة التحقيق في موضوع السرقة لتستخلص منه في دعوى البلاغ الكاذب ما تظمن الى فتحكم به وأن لها أن تحقق الأمر المخبر به تحقيقا يقتضيه معه بكذب البلاغ عن الواقع أو عدم كذبه (تقض ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩) بل أكثر من هذا فقد حكم بأن أمر الحفظ الصادر من سلطة التحقيق لا يمنع محكمة الموضوع عن نظر البلاغ الكاذب من استيفاء تحقيقه أو استيفاء ما نقص منه لتخلص إلى ما تظمن إلى الحكم به (تقض ٢١ مارس سنة ١٩١٩) .

« وحيث انه تبين من المعاينة التي أجراها البوليس عقب التبليغ أنه لا يوجد ياب المسكن أي آثار تدل على استعمال عنف أو قوة في فتح هذا الباب مع أنه طبقا لرواية المجنى عليه كان لابد من وجود آثار عند محاولة نزع القفل من مكانه أو حتى عند استعمال مفتاح مصطنع إذ لا يخلو الأمر من ترك بعض خدوش نتيجة استعمال مثل هذا المفتاح ومن ثم فلا يفهم من تحقیقات البوليس أي دليل يؤيد وقوع السرقة فعلا اللهم إلا اقوال المجنى عليه وازاء هذا كان يتعين على المتهم في تهمة البلاغ الكاذب أن يثبت حقيقة كل فعل اسنده إلى المتهم وهو المدعى المدنى حاليا ان يقتصر على تأييده وذلك لأن عبء الاثبات في جريمة البلاغ الكاذب يقع على عاتق المبلغ لأنه هو الذي يتهم وقد حكم بأنه إذا عجز المبلغ عن اثبات صحة ما اسند إلى المبلغ ضده بلاغه كاذبا ووجب عليه العقاب وترى المحكمة ازاء افتقار دعوى السرقة إلى أي دليل يؤيد وقوعها وإلى وقوف المجنى عليه — وهو المتهم في الدعوى الحالية —

فيها موقف المؤكد دون أن يدلى في تحقیقات البوليس أو أمام المحكمة بما يؤيد وجود هذه الجريمة أن هذه الواقعة وتهمة السرقة قائمتان على غير أساس

« وحيث ان الدفاع أثار ما يفهم منه أن التبليغ لم يتضمن اتهاما صريحا للمدعى بالحق المدنى بسرقة الملابس وانما اقتضت أقوال المبلغ على الاشتباه في أمر المتهم الخصومة بينهما ومع أن هذا يخالف حقيقة ما وقع إذ أن المبلغ أتهم صراحة المدعى المدنى بسرقة الملابس في كل ادوار التحقيق وأنه حتى على فرض اسناد الأمر إلى المبلغ ضده كان قائما على مجرد الظن أو الاحتمال فان هذا لا يمنع من عقاب المبلغ عن تهمة البلاغ إذا توافرت أركانه (جارسون مادة ٣٧٣ من نمرة ٩٩ إلى ١٢٥)

« وحيث انه بعد أن ثبت للمحكمة أن البلاغ كاذب وأن السرقة المدعى بها لم تقع فعلا فلم يبق إلا البحث في باقى أركان هذه التهمة وعلى الأخص ركن القصد الجنائي أي سوء قصد المبلغ ونية الاضرار بالمبلغ ضده وهذا الركن مستمد في هذه الدعوى من قيام المبلغ بالتبليغ عن الحادث مع علمه بعدم وقوعه ورغبته في الاضرار بالمدعى المدنى والنكابة به يبعثه على ذلك الخصومة القائمة بينهما بسبب النزاع على زيادة أجرة المسكن الذي يؤجره المدعى المدنى للمتهم

« وحيث انه لذلك تكون التهمة ثابتة قبل المتهم ويتعين عقابه بالمادتين ٣٠٣ و ٣٠٥ مع تطبيق المادتين ٥٦ و ٥٥ نظرا لعدم وجود سوابق للمتهم .

« وحيث انه فيما يتعلق بالدعوى المدنية فانه مما لا شك فيه أن المدعى قد لحقه ضرر مادي وأدى نتيجة أفعاله في هذه التهمة غير أن المحكمة ترى أن المدعى قد بالغ في تقدير التعويض وترى

المحكمة

« من حيث ان المدعية رفعت دعواها العلنية بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٤٤ ضد المدعي عليهم تطلب الحكم على المدعى عليه الأول في مواجهة باقي المدعى عليهم بفسخ عقدا لإيجار الصادر من المدعى عليه الأول لمورث المدعية المرحوم محمد عثمان القوصي عن ١٤ س و ١٠ ط و ف عن سنة ١٩٤٤ الموضحة بالعريضة وتسليمها الأتيان المؤجرة بصفقتها بما عسى أن يكون عليها من الزراعة مع الزام المدعى عليه الأول بالمصاريف .

« ومن حيث ان المدعية عدلت طلباتها بإعلان تاريخه أول ابريل سنة ١٩٤٤ ذكرت فيه أنها بصفقتها ناظرة على وقف محمد عثمان القوصي تطلب المدعى عليهم متضامين بمبلغ ٥١٠٠ قرش صاغ وهو قيمة فرق أجر المثل عن سنة ١٩٤٤ لأن إيجار الفدان الواحد في السنة ١٢٥٠ قرشا صاغا بينما الذي أجرية الناظر السابق هو بصفة إيجار الفدان ٤٥٠ قرشا صاغا فيكون الفرق ٨٠٠ قرش صاغ وفي هذا غبن فاحش بالنسبة لتأجير أعيان الوقف لذلك طلبت الحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا لها بصفقتها مبلغ ٥١٠٠ قرش صاغ مع المصاريف والأتعاب والنفاذ .

« ومن حيث ان المدعية تطلب بفرق الأجرة لأعيان الوقف على أساس ماورد بكتب الشريعة الاسلامية التي هي المصدر الأول للوقف من أنه يجب أن تكون الأجرة لأعيان الوقف معادلة لإيجار المثل فاذا وجد غبن فاحش فيها فالأجرة فاسدة ويلزم المستأجر باتمام أجر المثل ودفع ماقتص منه في المدة الماضية من حين العقد ونصت المادة ٦٨٨ من مرشد الجيران على أنه لاصح إيجارة الوقف بأقل من أجر المثل إلا بغبن يسير ولو كان المؤجر هو المستحق الذي له ولاية

الاكتفاء بتقدير خمسة جنيهاً تعويضاً له عما لحقه من ضرر مع الزام المتهم بالمصاريف المدنية المناسبة ومائة قرش اتعاب محاماة

(قضية النيابة وآخرين ضد جعفر محمد متاع رقم ١١٥٦ سنة ١٩٤٧ رئاسة حضرة القاضي سليم سلام وحضور حضرة الاستاذ احمد طوسن وكيل النيابة)

٤٥٧

محكمة منفلوط الجزئية الوطنية

٢٩ يناير سنة ١٩٤٥

المبادئ القانونية

١ — لا يترتب على تأجير ناظر الوقف أعيانه بأجره أقل من أجر المثل ابطال عقد إيجارة الأعيان الموقوفة

٢ — لم ينص الشرع على أحكام خاصة في حالة تأجير ناظر الوقف أعيانه الموقوفة بل هي كغيرها من الأراضي الغير موقوفة ويطبق على مثل هذا التعامل ما ورد في القانون المدني من أحكام التعاقد والإيجار .

٣ — ان تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في حالة تأجير أعيان الوقف بالنسبة للغبن الفاحش والزيادة الطارئة محرم على القاضي لأنه طبقاً لنص المادة ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية يجب عليه أن يصدر أحكامه بمقتضى نص القانون وبالتطبيق عليه كما يلزم بالعمل بالقوانين واللوائح التي تصدر وتنفذ حسب القواعد المقررة.

التصرف في الوقف والمستحقون لا يستطيعون المطالبة بتسكلة الأجرة بل يملكون عزل الناظر والناظر الجديد يطالب المستأجرين بتسكلتها — وصدر حكم من محكمة مصر العليا الشرعية قرر المبدأ وهو ابطال عقد إيجارة الأعيان الموقوفة لأن الأجرة أقل من أجر المثل وجاء بكتاب السنهوري بك ص ٨٨ بند ٦٧ ما يأتي : —

« يجب ألا يكون في أجرة أعيان الوقف غبن فاحش ولا غبن يسير إذا كان المستأجر ممن تقبل شهادته لناظر الوقف » وجاء بهامش الصحيفة السابقة (ومما يوجب عزل الناظر أن يؤثر الوقف بغبن فاحش وهو متعمد ذلك وللقاضى في هذه الحالة فسخ العقد وعزل الناظر إذا كان غير متعمد بل أجر بحسن نية) وجاء بنفس الصحيفة (فإذا أجر الناظر بغبن فاحش لم يقع العقد باطلا بل يلزم المستأجر بدفع أجر المثل حتى لو كان المؤجر هو المستحق لاحتمال موته أثناء مدة الإيجار — فيض من يليه من المستحقين وفي ص ٩٠) وقد يؤثر الناظر بأجر المثل وفي أثناء الإيجارة تغير هذه الأجرة زيادة أو نقصا فإذا نقص أجر المثل عما كان عليه وقت الإيجار ألزم المستأجر بدفع الأجرة المتفق عليها في العقد والایجاب إلى انقاص الأجرة ولا إلى فسخ العقد فان زاد المثل فلا يلتفت إلى الزيادة اليسيرة وهي التي تدخل تحت تعويم المقومين (وهي الخمس) أما إذا كانت الزيادة فاحشة ولم تكن نتيجة تغت بل كانت نتيجة طبيعية لكثرة الرغبات اعتبرت هذه الزيادة مراعاة لمصلحة الوقف ونجبر المستأجر بين قبول الزيادة أو الفسخ) وعلى ضوء مبادئ الشريعة وما جاء فيها خاصة بأجارة أعيان الوقف وما ورد بكتاب السنهوري بك في الكلام على اجارة أعيان الوقف وما بيناه آنفا رأيت المدعية أن ترفع دعواها طالبة الفرق بين أجر المثل وبين

ما أجر به والدها الناظر السابق محمد عثمان القوضى لأنه أجر أغلب الأرض الموقوفة بأجرة لا تزيد عن خمس جنهات وبعضها بست جنهات والعقود بعضها عن سنة ١٩٤٣ وأغلبها عن سنة ١٩٤٤ وبعضها عن سنة ١٩٤٥ وأن أجر المثل لأعيان الوقف لا يقل عن ١٢ ج أو ١٤ ج أى أن الإيجارات التي حصلت من الناظر السابق كانت أقل من النصف بكثير ولا توجد حالة واحدة بغبن يسير وهو الغبن الذي يعادل الخمس وأن العبرة في أجر المثل بالوقف الذي حصل فيه الانتفاع لا بتاريخ العقد كما فسر ذلك السنهوري بك بكتابه ص ٩٠ فالعبرة إذا بوقت الانتفاع لا بتاريخ العقد وأسندت في مذكرتها على بعض أحكام صدر من المحاكم المختلطة تؤيد النظرية التي تستند عليها في طلب الفرق .

« ومن حيث ان المدعى عليهم قد دفعوا دعوى المدعية بأنهم قد استأجروا الأرض بثقة معتدلة وأنهم لذلك يطلبون رفض دعواها فضلا عن أنها لم تنفرد بالنظر إلا بعد أن صدر العقد من الناظر السابق لهم وثبت تاريخه واستندوا في دفاعهم على الدفاع الذي أبداه باقى المدعى عليهم في القضية رقم ٨٤٦ سنة ١٩٤٤ .

« ومن حيث ان هذه القضية والقضايا ٨٥١ و ٨٥٢ و ٤٤ و ٨٢٧ سنة ١٩٤٤ كلها قضايا تطلب فيها المدعية فرق الإيجار على أساس النظرية السابقة فحالة باقى المدعى عليهم كحالة المدعى عليهم في هذه القضية لذلك يتمسك المدعى عليهم بدفاع المدعى عليهم في القضية السابقة ويعتبرون أنه دفاعهم من حيث المبدأ القانونى .

« ومن حيث ان دفاع المدعى عليهم فى تلك القضية مبنى على أحكام كثيرة وحكم صدر أخيراً من محكمة استئناف مصر بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٣٧ منشور بمجلة المحاماة العدد العاشر بالسنة السابعة

عشر من ١١٨٧ نمرة ٥٩٤ وهذا الحكم ينص على أن الشارع المصرى أقر نظام الوقف وجعل المرجع فى انشائه وكل المسائل المتعلقة بأصله إلى ماهو وارد فى أحكام الشريعة الفراء وأنه لم ينص على أحكام خاصة بأرض الوقف بل هى كغيرها من الأراضى الغير موقوفة وأن العقود والالتزامات التى تنشأ بسبب تعامل ناظر الوقف مع غيره فى تأجير أراضى الوقف تحترم ولا يتناولها الفسخ أو الرجوع بفرق أجر المثل إذا أجرت بأقل منه ولا تبطل إلا العقود المبنية على غش أو تدليس ولا محل لتطبيق أحكام الشريعة على الأعيان الموقوفة التى يؤجرها ناظر الوقف بل تطبق أحكام القانون المدنى .

« ومن حيث انه لا محل لتطبيق أحكام الشريعة فى حالة تأجير أعيان الوقف بالنسبة للغبين الفاحش والزيادة الطارئة طالما أن القانون نص فى المادة ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على أنه يجب على القاضى أن يصدر أحكامه بمقتضى نص القانون وبالتطبيق عليه كما تازمه بالعمل بالقوانين واللوائح التى تصدر وتنشر حسب القواعد المقررة » ومن حيث ان المادة ٧ من القانون المدنى والمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم قد حرمتا على المحاكم الأهلية النظر فى جميع المسائل التى تطرح أمامها متعلقة بأصل الوقف ثم نص فى المادة ٥٣ على بطلان الوقف الصادر أضراراً بالدائن وعلى العمل بأحكام الشريعة فيما يتعلق باستقال الاستحقاق فى الأموال الموقوفة طبقاً للمادة ٥٤ من القانون المدنى وغيرها من المواد الأخرى التى نصت على حالات خاصة بالأعيان الموقوفة ولكن إيجارة أعيان الوقف لم ترد لها أحكام خاصة بها لا فى القانون المدنى ولا أى قانون من القوانين التى

تطبقها المحاكم بل تركها دون أن يشرع لها قانوناً خاصاً بها أو أن يرد بشأنها مواد تطبق عليها فى تأجيرها للغير إلا فى بعض مواد نصت عليها وهذا لا يمكن أن يفسر إلا بتفسير واحد وهو أن الشارع لم يرد أن يجعل لها حالة استثنائية من الوجهة القانونية بل تطبق عليها أحكام القوانين المعمول بها كغيرها من الأراضى الأخرى الغير موقوفة وإلا إذا تمسكنا مع رأى القائل بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية لكان معنى ذلك أن أعيان الوقف تطبق عليها أحكام الشريعة وغيرها تطبق عليها أحكام القوانين المعمول بها أمام المحاكم وتكون بذلك قد شرعت المحاكم وأوجدت قانوناً لتطبيقه لم يقره الشرع — وهذا محرم عليها فضلاً عن أنه ليس من مصلحة الوقف اتباع المبادئ الشرعية فيما يتعلق بإيجارة الأراضى الموقوفة لأن التعامل مع النظار بشأن تأجيرها يكون مدعاة لهدم كل عقد يبرم مع الآخرين حسب اختلاف فئة الإيجار من وقت لآخر ولاستغلال النظار هذا السلاح ضد من يتعاملون معهم لتنفيذ رغباتهم فى كل أمر يريدونه منهم فاذا نظر إلى مصلحة الوقف من جهة رد بعض مبالغ أو فسخ عقد الإيجار الذى يعقده الناظر مع من يستأجر أعيانه فإن الضرر الذى ينشأ كبير إذا قيس بجانب الفائدة إذ يحجم الجمهور عن استئجار أعيانه فضلاً عن تلاعب الناظر معهم مراعياء مصلحته لا مصلحة الوقف والمستحق فلا فائدة إذا ترجى من اتباع نظرية الأخذ بمبادئ الشريعة الإسلامية .

« ومن حيث انه لا تطبق أحكام الشريعة إلا إذا لم يكن هناك نص فى القانون ينطبق على الحالات التى تنشأ بين ناظر الوقف والمستأجرين بخصوص تأجير أعيانه وفى هذه الحالة تطبق قواعد العدل والانصاف طبقاً للمادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم

المتسبب في الضرر لم يستعمل حقه استعمالاً مخالفاً للقوانين أو اللوائح أو كان بيده ترخيص من الجهة الحكومية المختصة باستعماله هذا الحق وهذا المبدأ مؤيد بأحكام الشريعة الإسلامية (المادة ٥٧ مرشد الحيران — المادة ٦٢ وكذلك القضاء الفرنسي)

٢ — لا يشترط لتطبيق نظرية سوء الاستعمال توفر نية الإيذاء أو الأضرار أو كان الاستعمال تجاوزاً للحدود المألوفة أو لتنافره مع ما تقتضيه المصلحة الاجتماعية أو وقوع خطأ من المدعى عليه .

وقد أخذت التشريعات الحديثة بهذا المبدأ كالقانون السويسري والقانون التركي كما أخذ بذلك القانون المدني المصري المادة ٦ من المشروع والمادة ٥ من القانون .

ملخص الوقائع

أقام المدعى الدعوى وقال فيها أنه يمتلك أطيان وإن المدعى عليه جار وقد زرع على الحد الفاصل بينهما أشجار تين شوكي فامتدت الجذور والأفرع حتى دخلت أرض المدعى فطلب المدعى الحكم بإزالة الجذور والأفرع ودفع المدعى عليه الدعوى بأنه ترك مسافة بين حدود ملكه وحدود ملك المدعى وأنه بذلك لا يعتبر قد أخطأ وإن نظرية سوء استعمال الحق لا تنطبق إلا إذا كان هناك خطأ متعمد من جانبه يترتب عليه مسؤوليته — فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع وقضت بإزالة الجذور والأفرع والتعويض على أساس المبدأ السالف .

(قضية الشيخ محمد عبد الغنى عبد الله ضد محمد أمين سلامة نعمان رقم ٩١٥ سنة ١٩٤٧ رثائية حضرة القاضي محمد عبد الرسول)

مع أن القانون المدني قد نص على أحكام للتعاقد والايجار .

« ومن حيث ان القانون نص على أنه يجب احترام ما اتفق عليه التعاقدان ما لم يكن هناك غش أو تدليس أو غيرها من الأحكام التي بينها الموجبة للفسخ أو البطلان فكل عقد تم بين المتعاقدين لا يقع تحت طائلة الحالات التي نص القانون فيها على فسخه أو بطلانه لا يمكن فسخه ما دام كل طرف قد قام بوفاء ما تعهد به فالاجارة مثلاً إذا ما اتفق المؤجر على انعقادها للانتفاع بعين معينة نظير أجرة معينة ومدة محددة والمستأجر تعهد بدفع الأجرة حسب الشروط المتفق عليها في العقد لا يمكن للمؤجر أن يفسخها ما دام المستأجر قائماً بدفع الأجرة والمدة المحددة لها لم تنته والقانون صريح فلامعنى للتخريب والشطط والاجتهاد في مسائل لم يفصل القانون أن يشملها بأحكامه .

« ومن حيث انه لذلك تكون دعوى المدعية على غير أساس ويتعين رفضها .

« ومن حيث ان من يحكم عليه يلزم بمصاريف الدعوى طبقاً لنص المادة ١١٣ مرافعات .

(قضية الست حليلة محمد عثمان القوصى ضد حسين افندي فرغلي القوصى وآخرين رقم ٨١٦ سنة ١٩٤٤ رئاسة حضرة القاضي محمود تمام كساب)

٤٥٨

محكمة شيين القناطر الجزئية الوطنية

٣ أكتوبر سنة ١٩٤٨

حق الملكية غير مطلق . مقيد بعدم المساس بحق الغير . لا يشترط توفر ركن الخطأ أو نية الاضرار للازالة .

المبادئ القانونية

١ — انه وإن كان أساس حق الملكية

انه حق مطلق إلا أن القضاء والفقه والتشريعات الحديثة جرت على انه لا يجوز أن يترتب على استعمال هذا الحق ضرر للجار حتى ولو كان

شرط الفسخ الوارد في حكم مرسى المزاد

تعليق على حكم محكمة النقض المدنية الصادر بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ — والمنشور في هذا العدد صحيفة ٩٩٥ وما بعدها .

يستفاد من أسباب الحكم السالف الذكر . أن الراسى عليه المزاد إذا قصر في الوفاء بشروط البيع . فان ملكية البيع تبقى قائمة للرأسى عليه المزاد — وتباع العين على ذمته فلا تزول عنه الملكية إلا برسو المزاد من جديد على غيره — وهو الرأى الراجح في الفقه .

غير أنه قد يستفاد من الحكم . أن القاعدة السالفة الذكر ترد على إطلاقها . ولو كان من شروط البيع التزاما على المشتري مقترناً بشرط فاسخ صريح ينص على أن التقصير في وفائه يجعل البيع مفسوخا من تلقاء نفسه بدون حاجة إلى أية إجراءات أخرى .

وهذا النص القاضى بوجوب الفسخ بغير حاجة لإجراءات أخرى قد يرد في الحكم القاضى بنزع الملكية على اعتباره شرطاً من شروط البيع ثم يقره قاضى البيع بإيراده ضمن شروط رسو المزاد على المشتري — والأصل أن شروط البيع يقتضى نفاذها في كل ما اشتملت عليه من تحديد حقوق الدائنين والراسى عليه المزاد . والمدين . مالم تكن هذه الشروط تخالف النظام العام — وحكم البيع لا يعدو كونه مجموعة إجراءات يقررها القانون ويباشرها طالب البيع تحت إشراف القضاء وتنتهى بحكم مرسى المزاد . ولا تتعدى مهمة القاضى فيها مراقبة صحة الإجراءات ثم إيقاع البيع لمن يظهر أنه الراسى عليه المزاد — وحكم المشتري في رسو المزاد حكم المشتري بعقد لازم .

وقد قام الخلاف بين الفقهاء في فرنسا على الأثر القانونى الناتج من تخلف المشتري الراسى عليه المزاد عن وفاء التزاماته — هل يقع الفسخ عند ثبوت التخلف عن الوفاء — أو أن هذا الفسخ يترأخى ويكون معلقاً بمرسى المزاد الثانى — فمنهم من قال أن رسو المزاد يكون معلقاً على شرط توقيفى هو قيام المشتري بالتزاماته — ولكنه رأى مرجوح — ومنهم من يذهب إلى أن حكمه حكم زيادة العشر الحاصل بعد البيع — وفي نظرهم أن الحكم في الحالة الثانية هو أن الملكية تبقى للرأسى عليه المزاد معلقة على صدور حكم مرسى المزاد الثانى ويعتبر الراسى عليه المزاد مالكا إلى أن يصدر حكم بمرسى المزاد على غيره — وهو البدء الذى أخذت به محكمة النقض المصرية في حكمها الصادر في ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ — على أن هذا الرأى أصبح مرجوحاً فقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية مذهباً يخالفه — وعدلت محكمتنا المصرية عن الرأى السابق إلى أن البيع ينحل بمجرد تقرير الزيادة — أنظر حكمها الصادر بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٤٢ — فقضت بأن مجرد تقرير الزيادة يفسخ البيع الراسى به المزاد من نفسه وتزول عن المشتري جميع الآثار المترتبة على رسو المزاد ويرجع العقار إلى ملك المدين على اعتبار أن مقرر الزيادة مرتبطاً بطلب الشراء بالثمن الجديد .

على أنه لا محل للمقارنة بين هذه الحالة . وحالة المشتري المتخلف فان المشتري المتخلف إنما يكتسب الملكية معلقة على شرط فاسخ هو وفائه بالتزاماته — ولهذا فالفسخ هنا مرتبط بعمله هو وإرادته — وفي حالة زيادة العشر تنتقل الملكية للراسى عليه المزااد معلقة على شرط فاسخ يقع حتماً إذا ما تقدم غيره مقررأ بالزيادة أى أن الفسخ في الحالة الثانية متعلق بإرادة غيره — وشتان بين الاثنين — بل أن المزايدة في البيع الثاني لا تقبل مطلقاً من المشتري المتخلف (المادة ٦١٣ مرافعات) بخلاف الحال في زيادة العشر .

ولا جدال أن المشتري المتخلف أن يتدارك الفسخ بالوفاء بما هو ملزم به حكمه في هذا حكم المشتري بقدر لازم لا يفسخ إلا بحكم القضاء — مالم ينص القانون صراحة — أو أن ينص حكم مرسى المزااد الذي ارتضاه الدائتون والراسى عليه المزااد بأن الفسخ يقع من تلقاء نفسه وبقوة القانون .

أما ما ورد في حكم النقض من أن المستفاد من نصوص المواد ٦٠٦ إلى ٦١٢ أن الملكية تبقى للمشتري المتخلف حتى يصدر حكم بمرسئ المزااد من جديد تحميل للنص مالا يحتمله . فالنص الوارد في المادة ٦٠٦ مرافعات التي تشير إلى أن إعادة البيع تكون على ذمة الراسى عليه المزااد المتخلف يحددها النص الوارد في المادة ٦١٢ مرافعات التي تشير إلى أنه إذا نقص الثمن المبيع به العقار ثانية عن ثمنه الأول كان المشتري ملزماً بهذا النقص — فاذا زاد فلا تكون له الزيادة بل يستحقها المدين وهذا النص يرتب على البيع الثاني فسخ كل حقوق المشتري المتخلف الناشئة عن البيع الأول ويجعلها كأن لم تكن . فلا يكون له أى حق في الزيادة بل تكون للمدين — ولهذا كان القول أن البيع على ذمة المشتري المتخلف محدود الأثر بأن يلزم المشتري المتخلف بتعويض الضرر الناتج عن النقص في الثمن جزاء له على تقصيره وهو أبلغ في معنى الفسخ حتى أجمع الفقهاء على أن هذا النص الوارد في المادة ٦١٢ مرافعات تقتضيه أن يكون الراسى عليه المزااد الثاني مالكا للعقار من تاريخ مرسئ المزااد الأول ويعتبر المشتري المتخلف كأنه لم يملك أصلاً .

لقد بلغ الأمر في تفسير هذا النص أن سيزار برو — يرى منه أن إعادة البيع ما هي إلا استمرار للمزايدة السابقة — على أن يبعد عنها المشتري المتخلف بسبب تخلفه عن الوفاء — وكأن الأمر لا يعدو أنه استمرار لجلسة المزايدة — إذ لا يوجد غير دعوى نزع ملكية واحدة وبائع واحد — ولكن هذا الرأي يعترض عليه بما ورد في المواد ٦٠٦ و ٦١١ و ٦١٢ من الكلام على إعادة البيع — فانه يشير إلى وقوع بيعين لا بيع واحد .

غير أن البيع الأول يصبح كأن لم يكن بالبيع الثاني . أو بوقوع شرط الفسخ الصريح الذي يقرره حكم البيع وشروطه .

تعلیق

على الحكم رقم ٢٧٦ المنشور بالعدين السابع والثامن
من السنة الثامنة والعشرين من مجلة المحاماة

بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ أصدرت الدائرة الثانية عشرة بمحكمة مصر الابتدائية الوطنية حكماً
في القضية رقم ١٦٤٢ سنة ١٩٤٨ كلى مصر قررت فيه :-

أولاً - ان الاخلاء بسبب ضرورة « الأولاد » المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون رقم
١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالأماكن المؤجرة ، لا يتوافر إلا بالنسبة للأولاد الذين هم في رعاية والديهم
ومن هما ملزمان بالاتفاق عليهم من البنين والبنات - أما من دون هؤلاء فلا يحق لهم أن يتمسكوا
بالمادة الثالثة سالف الإشارة إليها .

ثانياً - ان البنت من أولاد المؤجر أو المالك إذا تأهلت للزواج وعقد قرانها فلا تعتبر في حالة من
حالات الضرورة التي نص عليها القانون .

وهذا الحكم فيما قرره جاء مخالفاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولروح التشريع فيه ولقواعد
التفسير بدليل ما يأتي .

أولاً - صراحة مدلول عبارة المادة الثالثة من القانون فقد ذكرت (. . . .) إذا كانت هناك
ضرورة تلجئه لشغل المكان بنفسه أو بأحد أولاده) فمدلول النص هو قيام حالة الضرورة
التي تلجئ المؤجر لشغل المكان بنفسه أو بأحد أولاده - ولم يفرق القانون بين أولاد المؤجر الذين
في كنفه وأولاده الذين ليسوا في كنفه - والشارع لا يعجز لو أراد هذا التفريق الذي ذهب إليه
الحكم أن يقول في نص المادة (أو بأحد أولاده الذين في كنفه) .

أما عبارة (تلجئه لشغل المكان بنفسه أو بأحد أولاده) فحكمتها أن لا يكون الاخلاء للولد
بغير رغبة أيه . لأن الضرورة التي تلجئه للاخلاء لأحد أولاده معناها أنها ضرورة تتعلق بولده ولا
تتعلق به ولكنها أثرت فيه . فكأن الضرورة يجب أن تقوم بالنسبة للولد أصلاً وتهم الأب فيطلب
الاخلاء لها . فلو كان الولد موظفاً بالغاً في غير كنف والديه في بلد كأسيوط مثلاً ونقل إلى القاهرة
وكان لوالده منزلاً بها فلا يتصور أن هذه الحالة لا تعتبر من حالات الضرورة ، إذا توافرت لديه ،
توجب اخلاء المستأجر لهذا المنزل طبقاً لنص القانون . وهذا ما جرى عليه قضاء دوائر الاستئنافات
في أحكامها المتعددة

ثانياً - على أن القول بأن النص قاصر على أولاد المؤجر الذين في كنفه قد يصل إلى عدم أعمال

النص إذ أن من يكون في كنف المؤجر من أولاده إنما يسكن عادة معه باعتباره عائلاً لهم - وبهذا يكاد يكون النص بلا فائدة .

ثالثاً - والأصل هو اطلاق حق المالك أو للمؤجر في استغلال ملكه كيفما يشاء . وهذا الاطلاق لا يقيد به إلا النص - وتفسير النص يكون لحساب صاحب الحق المطلق أصلاً . وهو المالك ، لا على حساب المستأجر صاحب حق المنفعة المحددة .

رابعاً - أن المشرع في إصداره القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أراد أن يوسع من حقوق الملاك وبالتبعة يضيق على المستأجرين بدليل أن حق الاخلاء للضرورة في التشريع السابق على القانون وهو الأمر العسكري رقم ٣١٥ كان لا يعطى هذا الحق لأولاد المالك بتاتاً فجاء هذا الحق التشريع ومنحه إياهم ، وبدليل أن حق الاخلاء للضرورة لم يقصر على الملاك فحسب بل منحه للمؤجرين أي سواء أكان المؤجر هو المالك أو المستأجر من المالك أو ناظر الوقف أو غيرهم ممن ليس لهم حق الملكية ولهم فقط حق المنفعة أو الاستغلال . وبدليل حالات الاخلاء الخمس التي نصت عليها المادة الثانية من القانون ومنها حالة الهدم لإعادة البناء بشكل أوسع ، فإذا كان هذا هو اتجاه الشارع في إصداره للتشريع الذي فسرتة محكمة مصر فكيف يكون التفسير مؤلاً لحساب المستأجر على حساب المؤجر .

خامساً - أن سند الحكم فيما أخذ به من أن الزوج منوط به ولاية الزوجة ومنها إيجاد سكن لزوجته قول محل نظر لأن أزمة المساكن أصبحت عامة سواء بالنسبة للذكور أو بأزواج الأنثى من أولاد المؤجر . وقد تكون مالية زوج بنت المؤجر لا تسمح باسكان زوجته بفيات الايجار الحالية المرتفعة وقد تصل مسألة الإقامة إلى درجة فسخ الزواج . فإذا كان الزواج قد اعتبر ضرورة ملجئة للاخلاء فليس من المنطق عدم اعتبار أسباب هدمه من الضرورات التي يجب العمل على ازالتها خصوصاً إذا لاحظنا أن أزمة الزواج في الوقت الحاضر لها من التأثير مالا يسهل معه فسخ الزواج لعدم إيجاد السكن اللازم للزوجية .

سادساً - قضت دائرة الايجارات التي أصدرت الحكم محل النقdebأن زواج الابن يعتبر ضرورة توجب الاخلاء ، وإذن فلا محل بعد ذلك للتفريق بين زواج الابن وزواج البنت ، فاللفظ بالنسبة لهما عام في القانون عندما عبر عنهما بلفظ (الأولاد) والقضاء قد استقر في تفسيره للفظ الأولاد الوارد في الأمر العسكري ١٥١ لسنة ١٩٤٢ . وهو التشريع الأسبق الذي كان يجوز الاخلاء لضرورة الأولاد ، على مساواة البنت بالولد . مع أن ذلك التشريع كانت لا تحيط به من الظروف ما تحيط بالقانون الحالي بل أكثر من هذا فلم يصدر حكم شذ عن هذا الاتجاه - حتى في التشريع الحديث من أية محكمة أخرى .

وإذا كان الفقه هو المصدر التالي للتفسير بعد التشريع فإن فقهاء الشريعة الإسلامية قد فسروا لفظ (أولاده) في سياق تفسير كتب الوقف بأنها تنصرف إلى الذكور وإلى الأنثى بالتسوية بينهم وان لفظ (الولد) مشتق من المولود وهو اسم مفعول لفعل مصدره (الولادة) سواء كانت للأنثى أم للذكر .

سابعاً - ولو صح التطبيق الوارد في الحكم على مدلول المادة الثالثة من قانون الايجارات - فإن

هذا الرأي قد يخرج بنا إلى وجوب تحديد مدى التزام الوالد بالاتفاق على ولده - هل هو في حدود الالتزام الشرعى أو هو في حدود الالتزام الأدبى وقد يكون الالتزام الأدبى أقصى حالة من الالتزام الشرعى .

ثامنا - وإذا كان النص مطلقا - لم يفرق عند توفر حالة الضرورة ما إذا كان أولاد المؤجر ذكورا أم اناثا فى كنفه أو فى غير كنفه - فلا يمكن القول بأن نية المشرع ترمى إلى التضييق - لأن النصوص التشريعية تسرى على المسائل التى تناولها النص فى إطلاق لفظه وخواء - ولا يمكن أن يتقيد هذا اللفظ المطلق بالاعتماد على القول بأن هذه نية المشرع ثم نفترض هذه النية فرضاً - بل يقتضى أن يكون لنص القانون ولفظه الشأن الأول فى تحديد نطاقه ومرماه . فاذا وضعت له قيودا لا يرد على ظاهر النص فهو تشريع لاتفسير (انظر الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون المدنى المصرى الجديد) .

وإذن فما تقدم يكون التفسير الذى أخذت به محكمة مصر فى حكمها سالف الإشارة إليه هو تفسير تحكمى يجب العدول عنه والأخذ باللفظ الحقيقى الظاهر للنص على ما سبق أن أوضحناه ؟

التحرير

تقرير

مقدم لمجلس النقابة من حضرة الأستاذ عمر عمر — تقييبي المحامين

قدم الأستاذ البير تاجر بك طلباً للجنة قبول المحامين لقيده اسمه بمجدول المحامين مع قبوله للمرافعة أمام محاكم الاستئناف تطبيقاً للمادة ١٨ من قانون المحاماة .

وبتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٤٧ قرر مجلس النقابة تشكيل لجنة منى ومن حضرات الأساتذة محمود فهمى جنديه بك وعبد الرحمن الرافعي بك واسطفان باسيلي لبحث هذا الموضوع وعرض نتيجة البحث على المجلس .

وقد اجتمعت اللجنة وانتهى رأيها إلى عدم جواز قيد مقدم الطلب لا بالمجدول العام ولا بمجدول المحامين المقررين أمام محكمة النقض والابرار — وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : ان الفقرة الرابعة من المادة الثانية من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ تشترط فيمن يقيد اسمه بمجدول المحامين أن يكون حاصلًا على درجة الليسانس في القانون من كلية الحقوق المصرية أو على شهادة أجنبية معادلة لها على أن ينجح في هذه الحالة الأخيرة في امتحان المعادلة طبقاً للوائح والقوانين المعمول بها . ولكن حضرة مقدم الطلب وان كان حاصلًا على درجة الليسانس من جامعة اكس بفرنسا — إلا انه لم يحصل على شهادة المعادلة فلا يجوز ادراجه بمجدول المحامين .

ثانياً : ان استناد مقدم الطلب على الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون المحاماة لا يغير من الوضع في شيء لأنها تشير إلى حالة خاصة وهي جواز القيد بمجدول محكمة النقض والابرار فقط لا بالمجدول العام . كما ان مقدم الطلب لا يستطيع أن يستفيد منها إذا أراد قيد اسمه بمجدول محكمة النقض والابرار لأن هذه الفقرة وان كانت قد أجازت القيد بمجدول النقض لمن توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون لمن يعين مستشاراً بمحكمة الاستئناف إلا أن هذه الشروط غير متوفرة بالنسبة لمقدم الطلب تطبيقاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون استقلال القضاء والفقرة (ج) من المادة الخامسة من القانون سالف الذكر . ذلك انه وان كانت الفقرة (ج) من المادة الخامسة قد أباحت تعيين المستشارين الملكيين المساعدين العاملين والسابقين في وظائف القضاء بمحاكم الاستئناف إلا أن صدر المادة الخامسة يشترط لجواز التعيين أن يكون من يراد تعيينه قد توافرت فيه الشروط المبينة في قانون استقلال القضاء ومن هذه الشروط ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة الأولى من وجوب حصول من يراد تعيينه على شهادة المعادلة إذا كان قد حصل على درجة الليسانس من كلية أجنبية . ومن غير المقبول ان يحتم المشرع حصول القاضي أمام المحاكم الابتدائية الوطنية على شهادة المعادلة ولا يشترط ذلك بالنسبة للقضاء العالي .

ثالثا - ان قول مقدم الطلب انه شغل وظيفة مستشار ملكي واستناده على المادة السادسة من قانون استقلال القضاء أمر لا يغير أيضا من المركز في شيء لأنه وان كان لم يذكر في هذه المادة مثل ما ذكر في صدر المادة الخامسة من القانون المذكور إلا أن سبب ذلك على ما يظهر من المشرع كان في ذهنه أن مستشار الاستئناف يجب طبقا للمادة الخامسة من قانون استقلال القضاء أن تتوفر فيه شروط القانون ومنها ما نص عليه في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من وجوب حصوله على شهادة المعادلة وكان في ذهنه أيضا أن المستشار الملكي شأنه شأن مستشار الاستئناف وأنه قبل أن يكون مستشارا ملكيا كان مستشارا ملكيا مساعدا ولا يجوز تعيينه في محاكم الاستئناف إلا إذا كان حاصلا على شهادة المعادلة ومن باب أولى لا يجوز تعيينه مستشارا بمحكمة النقض إلا إذا كان حاصلا على تلك الشهادة أيضا . على اننا بازاء حالة يطلب فيها القيد بمجدول المحامين لا الالتحاق بوظائف القضاء العالي . وقانون المحامين لا يحجز قيد الاسم بمجدول المحامين إلا إذا توافرت في طالب القيد شروط الفقرة الرابعة من المادة الثانية - وهي غير متوفرة في الأستاذ البير تاجر بك .

رابعا - ان اعتماد مقدم الطلب على المادة (١٨) من قانون المحاماة اعتماد لا يفيد به شيء لأن الغرض منها احتساب للد المدد المشار اليها فيها كأنها مدة عمل بالمحاماة ليحتفظ من قضي هذه المدد بأقدميته في مهنة المحاماة بشرط أساسي أن يكون من حقه طلب قيد اسمه بالجدول وقد تبين بماسلف أن هذا غير جائز .

خامسا - انه وان كان من الجائز تعيين المستشارين الملكيين المساعدين والمستشارين الملكيين في وظائف القضاء العالي إلا أنه يشترط لذلك أن يكونوا حاصلين على شهادة المعادلة كما تقدم . كما ان الفقرة الرابعة من المادة الثانية من قانون المحاماة وان كانت تحجز القيد بالجدول بالنسبة لمن اشتغل بوظيفة القضاء أو النيابة فان شرط ذلك أن يكون هذا الاشتغال فعلا لا حكما . بمعنى انه لا يجوز أن يدرج في الجدول شخص عمله شبيه بعمل القاضي لكنه لم يشغل وظيفة القضاء فعلا .

سادسا - ان القيد بمجدول محكمة النقض والابرار غير جائز إلا بالنسبة لمن يجوز قيده بالجدول العام باستثناء الحالة المشار اليها في الفقرة الأخيرة من المادة (١٩) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ وهي التي تجيز لاساتذة كليات الحقوق بالجامعات المصرية حق المرافعة أمام محكمة النقض والابرار وحدها والسبيل إلى ذلك تقريرهم بمجدول المحامين غير المشتغلين تمهيدا لقيدهم بمجدول المحامين المقررين أمام محكمة النقض والابرار .

• • •

لهذا كله ترى اللجنة وجوب رفض الطلب المقدم من الأستاذ البير تاجر بك ؟

عمر عمر

القضاء الإداري

وحق الطعن على القرارات الإدارية

للاستاذ الدكتور حافظ محمد إبراهيم

محامي أول إدارة قضايا الحكومة

تمهيد :

١ - كان انشاء مجلس الدولة تحقيقاً لأمنية طالما تطلع اليها الناس افراداً وموظفين ، لكي يكون لهم منه ما يؤمنهم من تجاوز السلطة الادارية حدودها ويصون لهم حقوقهم قبلها ويجعل كلمة القانون هي العليا في علاقاتهم بها .

ولم يكن أحد قبل العمل بقانون انشاء مجلس الدولة يستطيع الالتجاء إلى المحاكم المدنية بطلب الغاء القرارات الادارية لمجاوزة السلطة بل كان كل ما يستطيع هو مطالبة جهة الادارة بالتضمينات عما يقع من الضرر المترتب على القرار الاداري إذا وقع مخالفاً للقوانين أو اللوائح ، ولم يكن لتلك المحاكم إلا أن تقضي بالتعويض على الحكومة دون أن تعرض للقرار بالالغاء أو التعديل أو الوقف أو التأويل مهما كان فيه من مخالفة للقوانين أو اللوائح في الشكل أو في الموضوع

حق اختصاص القرارات الادارية قبل انشاء مجلس الدولة :

٢ - وما بنا من حاجة لكي تقرر أنه ليس للمحاكم المدنية ، وطنية كانت أو مختلطة ، أن تؤول معنى أمر يتعلق بالادارة أو توقف تنفيذه وكل ما لها من ولاية في هذا الشأن هو أن تقضي بالتعويض على الحكومة لكل ماناله ضرر من القرار الاداري إذا وقع مخالفاً للقوانين أو اللوائح (مواد ١٥٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية و١١ من اللائحة المختلطة المعدلة بذكرتو ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ والمادة ٤٣ من القانون رقم ٤٩ الصادر في ٢٤ يوليو سنة ١٩٣٧ الخاص باللائحة الجديدة) . والنتيجة المترتبة على ذلك هي أنه ليس للمحاكم المدنية أن تسمع دعاوى بطلب الغاء قرارات ادارية وقعت مخالفة للقوانين أو اللوائح فإذا رفعت دعاوى من هذا القبيل تعين عليها الحكم بعدم الاختصاص وإلا كان قضاؤها باطلاً عديم الأثر ، وأن للقرارات الادارية حصانة موضوعية امام المحاكم المدنية حتى ولو وقعت مخالفة للقوانين أو اللوائح بمعنى أنه لا يجوز للمحاكم التغاؤها أو وقف تنفيذها مادامت الصفة الادارية لاصقة بها ، ولا يزيل عن هذه القرارات تلك الصفة الادارية كونها صادرة بالمخالفة للقوانين أو اللوائح في الشكل أو الموضوع أو من هيئة ادارية غير مختصة نوعياً أو مركزياً ولم يكن ذلك لجعلها في عداد أعمال التعدي العادية بل تحتفظ مع ذلك بمصاتها الادارية ومن ثم فلا يجوز للمحاكم المدنية الحكم بالغائها

٣ - ولم يكن للأفراد أو للموظفين قبل صدور قانون مجلس الدولة حق في الطعن على القرارات الإدارية لتجاوز السلطة ، ولم يكن اختصاص المحاكم المدنية بالحكم في دعاوى التعويض التي ترفع على الحكومة بسبب تلك القرارات المخالفة للقوانين أو اللوائح - وهو ما يستتبع حتما التعرض لها - ليصح الاستناد اليه في القول بوجود هذا الحق قبل انشاء مجلس الدولة ، لأن دعوى المطالبة بالتعويض انما تقوم على مسئولية الجهات الإدارية في تعويض الضرر الذي يحصل للغير من صدور هذه الأوامر أو من تنفيذها وأنه يشترط لقبولها حصول ضرر فعلي مباشر لمن صدر أو تنفذ ضده الأمر ، ولأن المحاكم الوطنية لا تقضى إلا بالتعويض دون التعرض للأوامر الإدارية أو المساس بها فتبقى لها حصاتها الإدارية وحكمها في التعويض لا يحوز قوة الشيء القضى به إلا بين طرفيه

٤ - وهكذا لم يكن للمحاكم المدنية على أية حال أن تلغى القرارات أو الأوامر الإدارية وكل ما في مكنها هو ألا تأخذ بها لمخالفتها للقوانين كما أن حكمها حتى في ذلك لا يكتسب حجية إلا بين طرفيه

استحداث القضاء الإداري بإنشاء مجلس الدولة

٥ - فلما صدر قانون مجلس الدولة وأنشأ حق الطعن القضائي على القرارات الإدارية أوجد بذلك حالة قانونية جديدة لم تكن موجودة من قبل من شأنها تحويل الأفراد والموظفين الحق في عاصمة هذه القرارات وطلب الغائها إذا شابها عيب من عيوب تجاوز حدود السلطة ، وأسبغ هذا القانون على محكمة القضاء الإداري نوعا من الرقابة على أعمال السلطة الإدارية دون أن تغير هذه الرقابة من كيانها وخصائصها كجهة للقضاء العادي في المسائل الإدارية Tribunal de droit commun ولا تجعلها سلطة إدارية عليا ، وذلك لأنها إنما تستمد هذه الرقابة من القانون الذي صدر بإنشائها وخولها حق الفصل في مسائل معينة لا من سلطة التدرج الإداري ثم من طبيعة دعوى الإلغاء التي تقوم على الحق في اختصاص القرارات الإدارية في ذاتها باعتبارها صادرة من إحدى السلطات العامة والفرض منها إبعادها عن دائرة الشروعية والغاؤها وكذا من طبيعة القضاء الإداري الذي يقضى بإلغاء الأوامر والقرارات الإدارية بغض النظر عن وجود ضرر من عدمه متى تبين له وجه المخالفة وأخيراً من طبيعة أحكام الإلغاء التي تصدرها واكتساب هذه الأحكام حجية قانونية خاصة يتعين على جهات الإدارة اعتبارها والأخذ بها في أوامرها المستقبلية .

٦ - ولقد عالج القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ المهمة الأساسية لمحكمة القضاء الإداري وهي في جوهرها - إذا استثنينا حق الطعن في انتخابات الهيئات الإقليمية أو البلدية - في أمرين متقابلين : أولهما تأمين الموظفين على وظائفهم وبث روح الطمأنينة في نفوسهم وثانيهما حماية الأفراد مما يحيق بهم من ضرر بسبب ما يتخذه الموظفون حيالهم من قرارات إدارية مخالفة لأحكام القانون .

٧ - وليس من شك في أن تأمين الموظفين يقتضى شمولهم بالحماية في كل الصور والمناسبات التي يعمرون فيها تحت سلطان الحكومة . لذلك نص في قانون إنشاء مجلس الدولة على اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لموظفي الحكومة

أو لورثتهم ونص على اختصاصها بنظر الطلبات التي يقدمونها بالطعن في القرارات الادارية الصادرة بالتعيين في وظائف الحكومة أو بالترقية أو منح العلاوات متى كان مرجع الطعن مخالفة القوانين أو اللوائح وكذا الطلبات التي يقدمها الموظفون الدائمون بإلغاء قرارات السلطات التأديبية إذا وقعت مخالفة للقوانين أو اللوائح أو قرارات فصلهم من غير الطريق التأديبي سواء وقعت مخالفة للقوانين أو تضمنت إساءة في استعمال السلطة .

٨ - وكذلك خول قانون إنشاء مجلس الدولة محكمة القضاء الادارى اختصاص النظر في الطلبات التي يقدمها الأفراد بإلغاء القرارات الادارية إذا كان مرجع الطعن عدم اختصاص الهيئة التي أصدرت القرار المطعون فيه أو وجود عيب في أركانه الشكلية أو مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله أو إساءة في استعمال السلطة .

٩ - كما نص قانون إنشاء مجلس الدولة أيضا على اختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل في طلبات التعويض التي تقدم بصفة أصلية أو تبعا لدعوى الغاء وقصر ذلك الاختصاص على حالات معينة حصرها في ثلاث وهي طلبات الأفراد عموما وبالنسبة لطلبات الموظفين قرارات السلطات التأديبية والفصل غير التأديبي فأجاز إمكان رفع الدعوى للمطالبة بالتعويض عنها دون سائر القرارات الأخرى

قصور القانون القديم

١٠ - يد أنه عند وضع قانون إنشاء مجلس الدولة موضع التطبيق اتضح قصوره عن تحقيق الغاية التي وضع من أجلها وهي كفالة الضمان وشمول الحماية لكافة الموظفين والأفراد والهيئات عموماً في كل الصور والمناسبات الادارية ، فبالنسبة للموظفين مثلاً قصر حق الطعن على القرارات الصادرة من السلطات التأديبية وقرارات الفصل غير التأديبي للموظفين الدائمين أى الذين يستقطع من رواتبهم بدل معاش فحرم بذلك طائفة كبيرة من الموظفين غير المثبتين حتى ولو كانوا يشغلون وظائف دائمة من حق الطعن مع أنهم أولى بحماية القانون من أترابهم الدائمين ، كما جعل مرجع الطعن في طائفة من القرارات الادارية كتلك الصادرة بالتعيين في وظائف الحكومة وبالترقية أو بمنح علاوات وكذا قرارات السلطات التأديبية مخالفة القوانين واللوائح وحدها بينما أجاز الطعن في قرارات الفصل غير التأديبي متى صدرت مخالفة للقوانين واللوائح أو تضمنت إساءة في استعمال السلطة وبالنسبة للأفراد فقد حرمهم القانون من حق الالتجاء إلى القضاء الادارى في أهم صور المنازعات الادارية كالعقود ومنازعات الضرائب وحق الطعن على القرارات التي تصدرها الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائي .

وبالنسبة للهيئات فقد أغفل النص على حقها في الالتجاء إلى المحكمة للزود عن مصالحها كهيئات لها شخصيتها المعنوية المستقلة وعن مصالح المتعين لها .

ويضاف إلى ما تقدم قصور ذلك القانون عن شمول اختصاص المحكمة لكافة صور المنازعات الادارية وقصر حق طلب التعويض عن القرارات الادارية على طائفة معينة دون أن يكون ثمة مقتضى لذلك .

ظهور الحاجة إلى علاج هذا النقص وصدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩

١١ - قلنا إن ثمة أموراً كشف عنها العمل أمام محكمة القضاء الإداري يقتضي تنفيذها تعديل القانون وأن الحاجة ظهرت ماسة إلى علاج النقص البادى وإلى تعديل اختصاص المحكمة تعديلاً من شأنه جعل محكمة القضاء الإداري صاحبة الولاية العامة في المنازعات الإدارية كافة كما هي الحال في جميع التشريعات الأجنبية الخاصة بمجلس الدولة قديمها وحديثها كالتشريع الفرنسي والبلجيكي واليوناني والسوري فضلاً عن المنازعات الخاصة بعقود التوريد وعقود الالتزام لما لها من صبغة إدارية والمنازعات الخاصة بالضرائب والنظر في الطعون المتعلقة بالقرارات التي تصدرها الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي فضلاً عن كفالة سرعة الفصل في الدعاوى بتعديل النصوص الخاصة بالإجراءات والمواعيد وسلطة المستشار المقرر .

١٢ - ولقد تقدمت الجمعية العمومية لمجلس الدولة في مشروع أرسلته إلى وزارة العدل في ٢١ مايو سنة ١٩٤٧ يحوى طائفة من التعديلات كان الباعث عليها الرغبة في شمول اختصاص محكمة القضاء الإداري منازعات لم تتناولها النصوص التي كانت معمولاً بها آنذاك لتكون أكفأ في صيانة الحقوق وأمكن في تأدية رسالتها وانتهى الأمر بهذا المشروع إلى الاستعاضة عن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩

١٣ - وكان المأمول وقد استعيض عن القانون القديم بالقانون الجديد النص فيه على أن يكون لمحكمة القضاء الإداري الولاية العامة في جميع المنازعات الإدارية كما هي الحال في جميع التشريعات الماثلة إلا أن المشرع انتهى فيه إلى وضع لايثار القانون القديم إلا في طائفة من الأحكام أملتها الرغبة في توسيع اختصاص المحكمة واتساق النصوص وجمع أحكام كل باب في صعيد واحد واستبدال الفاظ بألفاظ فعبد القانون الجديد الصور والمنازعات التي تدخل في اختصاص المحكمة كما هي الحال في التشريع الذي سبق أن وضعه الشارع المصري لمجلس الدولة منذ نيف وستين عاماً بالأمر العالى الصادر في ٢٣ إبريل سنة ١٨٧٩ وإن كان هذا التعداد أوسع حماية وتأميناً لطوائف الموظفين وأكثر شمولاً لصور من المنازعات لم ينص عليها في القانون القديم

١٤ - ولقد اتسم القانون الجديد بطابع المساواة بين طوائف الموظفين من حيث تأمينهم على وظائفهم دون أن يفرق في ذلك بين طائفة وأخرى فحول لكل موظف عمومي حق الطعن في القرارات الإدارية التي نص عليها في قرارات الاختصاص بما في ذلك قرارات السلطات التأديبية وقرارات الفصل والاحالة إلى المعاش أو الاستبداء

وأدخل القانون الجديد في اختصاص المحكمة صوراً من المنازعات الإدارية لم تكن لتتناولها أحكام القانون القديم كانت خليفة بأن تحكمها نصوص فنص على اختصاصها بالفصل في المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد .

وجعل المشرع لمحكمة القضاء الإداري فوق ذلك سلطة الفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات

النهائية الصادرة من الهيئات الادارية ذات الاختصاص القضائي .

وخول أيضاً للمحكمة حق الفصل في طلبات التعويض عن كل صور الطعن التي نهى على اختصاص المحكمة بالفصل فيها فيما يتعلق بطلبات الموظفين والأفراد .

١٥ — بيد أنه مع ذلك قد أغفل النص على اختصاص المحكمة بالفصل في المنازعات المتعلقة بالضرائب مع أن الضرائب من نظم القانون العام وقواعدها تقوم على حماية الحقوق الفردية من ناحية ورقابة نشاط الادارة المالية مع رعاية مصلحة الخزانة العامة من ناحية أخرى مما يجعل من الطبيعي أن يوكل الفصل في العلاقات بين الممول ومصلحة الضرائب إلى القضاء الاداري لدقة هذه المنازعات ذات الطبيعة الفنية وصفها الادارية البارزة وخاصة بالنسبة إلى الضرائب المباشرة التي تتم فيها عمليات التقدير والربط والتحصيل باعمال ادارية ، ولاريب أن الرجوع في المنازعات الخاصة بالضرائب إلى القضاء الاداري من شأنه أن يكفل سرعة الفصل فيها فضلا عن التخصص وما يترتب على ذلك من توحيد الاتجاهات القضائية ويكفي أن نقرر أن التشريعات الأجنبية قد وكلت هذا الاختصاص للقضاء الاداري ، ففي الدول التي أخذت بنظام مجلس الدولة يتولى مجلس الدولة الفصل في المنازعات الخاصة بالضرائب المباشرة اما الدول التي لم تأخذ بهذا النظام فقد أنشأت هيئات أو محاكم ادارية خاصة بالضرائب ففي إنجلترا حيث تختص المحاكم العادية بالفصل في أمور الضرائب هناك اتجاه ظاهر إلى نقل هذا الاختصاص إلى لجان ادارية ذات سلطات قضائية ، بل في مصر بدت الرغبة منذ عهد بيد في قيام محاكم خاصة تفصل في منازعات الضرائب وما زالت تتردد في اللجان التي شكلت لاصلاح نظم الضرائب وكم كانت هذه الرغبة ميسورة لو اسند الفصل في المنازعات المتعلقة بالضرائب إلى محكمة القضاء الاداري بعد أن أخذت مصر بنظام مجلس الدولة

اختصاصات محكمة القضاء الاداري حسب القانون الجديد

(أولا) الطعون الانتخابية

١٦ — نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون الجديد على ولاية محكمة القضاء الاداري بالفصل في الطعون الانتخابية المتعلقة بالهيئات الاقليمية والبلدية ، ولقد كانت هذه الطعون أصلا من اختصاص المحكمة الابتدائية الواقع بدائرتها المجلس وذلك طبقا للرسوم الصادر في ١٧ يونيه سنة ١٩٤٥ والمعدل في ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٥ تنفيذاً للتعديل الوارد في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٤ بشأن المجالس البلدية والقروية وكذا القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٤ الخاص بمجالس المديريات فنقل قانون انشاء مجلس الدولة هذا الاختصاص إلى محكمة القضاء الاداري وجعل لها في ذلك دون غيرها ولاية القضاء كاملة (مادة ١/٤ من القانون المذكور) وهو نفس النص الذي ورد في الفقرة الأولى من المادة ٣ من القانون الجديد دون أدنى تغيير فيه وإذا كان المشرع لم يفصح في كلا القانونين عن القواعد التي تتبع عند الفصل في هذه الطعون إلا أن محكمة القضاء الاداري قد انتهت في ذلك إلى تشريع نظام خاص لنظر هذه الطعون الانتخابية يوفق بين ما تقتضيه هذه الطعون من سرعة الفصل وانتقال ولاية القضاء فيها اليها ويمكننا على ضوء هذه الاحكام أن نقرر أنه يجب لقبول الطعن في

الانتخابات الخاصة بالهيئات الإقليمية والبلدية توفر الشروط الآتية

الأول — أن يصدر الطعن من ناخب

الثاني - أن يحصل بعريضة تقدم إلى الهيئة البلدية أو الإقليمية

الثالث — أن تشمل العريضة على الأسباب التي بني عليها الطعن

الرابع — أن يوقع على العريضة من الطاعن نفسه وأن يكون توقيعه مصدقاً عليه

الخامس — أن يحصل الطعن وتقديم الطلب في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لإعلان

نتيجة الانتخاب

ولقد حكمت محكمة القضاء الإداري بأن هذه الشروط كلها سواء ما تعلق منها بصفة الطاعن أو بشكل الطعن أو الميعاد الواجب تقديمه فيه — هذه الشروط كلها ضرورية Indispensable ولازمة Essentielle قانوناً لقبول الطعن شكلاً ويترتب على اغفالها كلها أو بعضها بطلان الطعن بطلاناً أصلياً وذلك لما للطعن في عمليات الانتخاب من خطورة على النظام العام وعلى حسن سير الأعمال الحكومية عموماً وأعمال هذه المجالس خصوصاً وخاصة أنها تقدم بغير رسم (١)

وإذا تقدم الطعن إلى المجلس البلدي أو القروي أو مجلس المديرية فعلى رئيس المجلس الذي تظلم أمامه أن يرسل في الثمانية الأيام التالية لتقديم الطلب أوراق الطعن إلى سكرتيرية مجلس الدولة ويصدر رئيس مجلس الدولة أمراً بحالتها إلى إحدى دوائر المحكمة ويحدد رئيسها جلسة لنظر الطعن . وتعلن سكرتيرية المحكمة الطاعن بتاريخ الجلسة كما تعلن للطعون ضدهم بذلك مع إعلانهم بأسباب الطعن وذلك كله قبل الجلسة بسبعة أيام وتفصل المحكمة بدوائر مشكلة من ثلاث مستشارين بصفة مستعجلة في هذا الطعن

١٧ — والطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية على نوعين : عامة وخاصة ، أما الطعون العامة فهي التي تتناول الطعن في العملية كلها ويترتب على الحكم بصحته بطلان عملية الانتخاب برمتها بينما الطعون الخاصة إنما تتناول فقط الطعن في أحد الأعضاء المنتخبين أو بعضهم لعدم توافر شروط العضوية فيه مثلاً ولا يترتب على الأخذ به سوى إبطال انتخاب العضو المطعون فيه مع بقاء عملية الانتخاب سليمة

١٨ — ولقد استقر قضاء محكمة القضاء الإداري فيما يتعلق بالطعون العامة على وجوب أن تكون الأوجه التي تقدم بها الطاعن بطلب إبطال عملية الانتخاب مستندة إلى وقائع معينة متعلقة بالطعن ومؤثرة في صحته بل أنها حكمت بأنه إذا كان الطاعن قد ساق لتقرير مطاعنه بعض القرائن المؤيدة لصحتها وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت صحة ما يدعيه كان على المحكمة أن تجيبه إلى طلبه وعلى العكس من ذلك إذا كانت الأوجه التي تقدم بها لا تستند إلى وقائع معينة يمكن اتخاذها أساساً لإجراء تحقيق فيها فاتها لا تستحق التفاتاً من المحكمة (٢)

(١) طعن رقم ٩ لسنة ١ ق

(٢) طعن رقم ٢٣ لسنة ١ ق

(ثانيا) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لموظفي الحكومة أو وورثتهم

١٩ — ولقد تناولت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون الجديد النص على اختصاص محكمة القضاء الإداري دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم وهكذا استعيض عن عبارة « موظفي الحكومة ومستخدميها » الواردة في الفقرة الثانية من المادة ٤ من القانون القديم بعبارة « الموظفين العموميين » وذلك توحيدا للتعبير في هذه الفقرة وما تلاها من فقرات من المعنى المراد فيها جميعاً وغنى عن البيان أن هذه العبارة يدخل في مدلولها المستخدمون أيضاً وهو الوصف الذي يطلق اصطلاحاً على فئة صغار الموظفين

٢٠ — وبالنسبة لهذا النوع من المنازعات استقرت محكمة القضاء الإداري على قبول الدعاوى فيها حتى ولو كانت سابقة على إنشاء مجلس الدولة ما دام الحق فيها لم يسقط المطالبة به طبقاً للقواعد العامة وهذا ما تضمنه نص المادة ١٢ من القانون الجديد من معنى حين نص على أن ميعاد رفع الدعوى بالنسبة لطلبات الانعفاء ستون يوماً بما يفهم معه أن غير ذلك من المنازعات إنما تسرى عليها القواعد العامة .

٢١ — ويشترط لقبول دعاوى المنازعة في المرتبات ألا يستوجب الفصل فيها المساس بكيان قرارات إدارية تمت قبل العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة أو بعد العمل به إذا لم يطعن فيها في المدة المقررة لذلك لأن مثل هذه القرارات تظل منتجة آثارها ما دامت لم تلغ طبقاً للقانون (١) فإذا كانت الدعوى لا تكون مقبولة إلا إذا أمكن المساس بالوضع الذي ينتجه قرار صادر قبل صدور قانون مجلس الدولة فانه بذلك يكون الممتنع انعطاف أثر هذا القانون عليه وأصبح الوضع الذي أنتجه ذلك القرار صحيحاً حتى ولو كان وقت صدوره مخالفاً للقانون وتصبح الدعوى غير مقبولة بالنسبة إلى طلب إلغاء هذا القرار وبالتالي تصبح غير مقبولة بالنسبة إلى المطالبة بفرق الراتب إذا أسست على الطلب المذكور (٢) .

٢٢ — أما المنازعات الخاصة بالمكافآت فان الاستفادة من إطلاق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة شموله لكل منازعه في مكافأة بما يحتمله هذا النص من معنى ودلالة فيدخل في ولاية محكمة القضاء الإداري الفصل في المكافآت المقررة بأحكام قانون المعاشات والمكافآت الأخرى التي يستحقها الموظف عن أعمال إضافية قام بها زيادة على أعماله العادية بناء على تكليف من الجهة الحكومية التابع لها أو إحدى الجهات الحكومية الأخرى . ولقد كانت هذه المنازعات من اختصاص المحاكم المدنية قبل إنشاء مجلس الدولة فجاء القانون وسلب هذا الاختصاص من هذه المحاكم وركزه في محكمة القضاء الإداري وحدها ولا يتسق مع المنطق ولا مع روح التشريع أن يكون تغير الاختصاص مقصوراً على بعض

(١) القضية رقم ١٣٧ لسنة ١ القضائية القائمة من أمين اقتدى فوزى ضد المالية والجمارك وحضر عنه الاستاذ محمد ابراهيم المحامى

(٢) القضية رقم ٢٠٨ لسنة ١ القضائية القائمة من شعبان الدهميس ضد وزارة المالية

المنازعات دون البعض الآخر مع اتحاد الباعث والغرض فيها جميعاً مما حدا بالشارع إلى تغيير الاختصاص (١) ٢٣ — أما المنازعات المتعلقة بتعديل المعاش فانه يشترط لقبول الدعوى لتعديل المعاش أو المكافأة طبقاً للمادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية والمادة ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية أن ترفع في خلال ستة أشهر من تاريخ تسليم السركى المبين فيه مقدار المعاش إلى صاحب الشأن أو من تاريخ تقديم المعارضة إلى وزارة المالية بالنسبة للمكافآت .

وان كانت المادة ٦ المشار إليها ومثيلتها لم تسكلم في ماهية المنازعة التي تحصل في مقدار المعاش الذي تم قيده وما إذا كانت قضائية أم إدارية إلا أنه يستفاد من مجموع نصوصها وخاصة من الفقرتين الثالثة والأخيرة منها أنها تفرق بين المنازعة في مقدار المعاش الذي تم قيده وبين المنازعة في مقدار المكافأة التي دفعت وانها تشترط لقبول الأولى حصول التقاضى في شأنها أمام المحاكم خلال الستة أشهر التالية لتاريخ تسليم السركى أما الثانية فيشترط لقبولها تقديم المعارضة لوزارة المالية في الأشهر الستة التالية لتاريخ صرف المكافأة .

ويتربى على ذلك أنه لا يكفي لقبول المنازعة في مقدار المعاش الذي تم قيده حصول المعارضة في ذلك لوزارة المالية في بحر الستة أشهر التالية لتاريخ تسليم السركى أسوة بالمنازعة التي تحصل في مقدار المكافآت بل ينبغي أن تكون المنازعة قضائية .

٢٤ — ولقد استقر قضاء محكمة القضاء الإدارى على أنه لا يجوز للموظف عند طلب تعديل المعاش بالطريق المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة الثالثة أن يطرح للبحث صحة القرارات السابقة الخاصة بالتعيين أو بالترقية أو بغير ذلك من الأحوال القانونية العامة التي تتصل بالوظيفة التي كان يشغلها لأن مثل هذه القرارات تعتبر صحيحة ونهائية مادام الغاؤها لم يطلب في المواعيد المقررة لذلك قانوناً . ومن ثم فلا يجوز للموظف أن يطلب تعديل معاشه على اعتبار ترقيته إلى درجة معينة من تاريخ مخالف التاريخ الوارد في القرار الصادر بها أو على اعتبار أنه كان يتعين ترقيته إلى درجة معينة قبل إحالته إلى المعاش (١) ٢٥ — كما استقر قضاء المحكمة أيضاً على أن ربط المعاش بالنسبة للموظفين المؤقتين الذين جاوزوا سن الستين بالتطبيق لاحكام المنشور المالى رقم ١ سنة ١٩٣٩ الصادر بتنفيذ لقرارات مجلس الوزراء في شأن تثبيت الموظفين والمستخدمين المؤقتين يكون على أساس الراتب الذى كان يتقاضاه عند بلوغه هذه السن أى الستين

ثالثاً — الطعن في قرارات التعيين في الوظائف العامة والترقية ومنح العلاوات

٢٦ — وكان نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة ينص على اختصاص محكمة القضاء الإدارى بالفصل فى الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية بالتعيين في وظائف الحكومة أو بالترقية أو بمنح علاوات متى كان مرجع الطعن مخالفة القوانين واللوائح ولقد كان هذا النص مثار جدل كبير حول المقصود بعبارة

(١) القضية رقم ٣١ لسنة ١ قضائية القامة من عبد الرؤوف عاصم وآخرين ضد الاشغال

(٢) القضية رقم ١٨٢ لسنة ١ ق القامة من القائم مقام خطاب المفتى بك ضد الدفاع والمالية

(٣) القضية رقم ١٢٠ لسنة ١ ق القامة من مصطفى حمدي أفندي ضد مدير المبانى

« موظفي الحكومة » ولقد اضطرت محكمة القضاء الإداري في سبيل دفع الحرج عن صياغة النصوص إلى القول بأن الشارع لم يقصد بهذه العبارة موظفي الحكومة المركزية بل استهدف حماية الوظائف العامة ومن يشغلها من الموظفين العموميين سواء أكانوا من موظفي الحكومة أم اضرابهم كموظفي وزارة الأوقاف والجامعات ومجالس المديريات والمجالس البلدية . ولكن ما كان هذا القضاء ليزيل عن النص غموضه في تحقيق هدف الشارع خاصة إذا قوبل بنصوص الفقرات التي تليها وكان يحق على المشرع عند تعديله قانون انشاء مجلس الدولة تعديل هذا النص تعديلا من شأنه تحقيق تساق النصوص ويجعله شاملا « للوظائف العامة »

٢٧ - ولا يعتبر موظفا عموميا إلا من كانت تربطه بالدولة صلة وظيفية ولا يعتبر من بين هؤلاء الموظفون الخاضعون لاشراف بعض الوزارات دون أن تربطهم بالحكومة صلة وظيفية كرجال التعليم الحرفاء لا يعتبرون موظفين عموميين بالتطبيق لهذا النص

٢٨ - ولم يقتصر المشرع في النص الجديد على جعل مرجع الطعن مخالفة القوانين أو اللوائح فحسب كما كان النص القديم بل أنه تمشيا مع فكرة تساق النصوص أيضا توسع في أسباب الطعن فكما جعل مرجعها مخالفة القوانين واللوائح جعل مرجعه أيضا عدم اختصاص الجهة التي اصدرت القرار أو وجود عيب في الشكل أو خطأ في تطبيق أو تأويل القوانين أو اللوائح أو إساءة في استعمال السلطة

٢٩ - وإذا كان المشرع قد نص على جواز الطعن في القرارات الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة فانه قصد من وراء ذلك ألا يتولى الوظيفة العامة إلا من توافرت فيه الشروط التي يفرضها القانون فاذا شاب قرار التعيين عيب من العيوب السابق الإشارة إليها جاز لدوى المصلحة الطعن في قرارات التعيين بدعوى مجاوزة السلطة

٣٠ - اما فيما يتعلق بالطعن في قرارات الترقية فقد استقر قضاء محكمة القضاء الإداري بالنسبة لها على التقرير بأن القاعدة العامة في شأن ترقية الموظفين تقضى بمراعاة الأقدمية مع تقدير الكفاءة وتحقيق صالح العمل ، وتقدير الكفاءة ولو أنه متروك لسلطة الإدارة العاملة تقدره بحسب ما تلمسه في الموظف من الاعتبارات وما تخبره فيه من كفاية أثناء قيامه بأعماله فانه يكون خاضعا لتقدير محكمة القضاء الإداري إذا جاء مخالفا للقانون أو مجاوزا حدود المصلحة العامة أو صالح العمل أو إذا اقترن بضرب من ضروب إساءة استعمال السلطة

وإذا نص القانون على ضوابط معينة يجب التزامها عند النظر في الترقية فانها لا تعتبر من اطلاقات الإدارة مثل ذلك تماما ترقية ضباط الجيش من رتبة صاغ بمافوق فينبغي الأخذ فيها بما ورد في التقارير السرية مع مراعاة الأقدمية فاذا صدر القرار بالمخالفة لهذه الضوابط أو بما لا يتفق معها كان القرار مخالفا للقانون خاضعا لرقابة المحكمة ومثلها أيضا الترقية بمقتضى قواعد التنسيق فقد حكمت المحكمة أنه طالما وردت ضوابط معينة كشرط للترقية فلا يجوز لجهات الإدارة مخالفتها

على أن محكمة القضاء الإداري مع ذلك لا تملك بحسب حدود ولايتها اصدار قرارات بالترقية إذ هو من صميم اختصاص الإدارة

٣١ - هذا وقد أجازت هذه الفقرة لدوى الشأن أيضا الطعن فى القرارات الصادرة بمنح العلاوات متى شابها عيب من عيوب مجاوزة السلطة سواء أكان هذا العيب عيب عدم اختصاص الهيئة التى أصدرتها أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة للقوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة

٣٢ - على أنه إذا حكمت المحكمة بتسوية حالة موظف ما فاتها تحكيم باعتبار الموظف فى الدرجة من تاريخ سابق بعد ضم مدد الخدمة وتحكم بأحقية للعلاوات والترقيات التى يستحقها من هذا التاريخ وأحقية بفرق المرتب وترقيته إذا استحق ترقية بالتطبيق لأحكام القوانين أو اللوائح

(رابعاً) الطعن فى القرارات التأديبية

٣٣ - ولقد كان النص الوارد فى المادة ٤ من القانون القديم يقصر حق الطعن على القرارات النهائية للسلطات التأديبية على طائفة الموظفين العموميين الداعين أى أولئك الذين يستقطع من رواتبهم بدل معاش وهم قلة إذا قيسوا بالعالية الكبرى من الموظفين غير المثبتين حذف النص الجديد هذا القيد وأضحى لكل موظف عموى - دائم أو غير دائم - مهما كانت درجته حق الالتجاء إلى محكمة القضاء الإدارى للطعن على القرارات النهائية للسلطات التأديبية متى كانت تلك القرارات مشوبة بشائبه عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة للقوانين أو اللوائح أو متضمنة خطأ فى تطبيقها إليها تأويلها أو إساءة فى استعمال السلطة

٣٤ - ولقد استقرت محكمة القضاء الإدارى بالنسبة للقرارات التأديبية على قواعد منها أنه إذا استبان أن القرار التأديبي قد استند إلى مصادر ثابتة من الأوراق واستخلص منها النتيجة التى انتهى إليها خلاصاً سليماً فلا وجه للطعن فى القرار المذكور (١)

ولكن إذا اتضح أن مانسب إلى المتهم وجوزى من أجله غير قائم على أساس من الصحة فيكون القرار المطعون فيه والحالة هذه قد جاء مخالفاً للقانون لانعدام أساسه القانوني والخطأ فى فهم القانون وتطبيقه عن طريق الخطأ فى فهم الوقائع (٢)

(خامساً) الطعن فى قرارات الاحالة إلى المعاش أو الاستيداع أو الفصل غير التأديبي

٣٥ - كان يشترط لمحكمة القضاء الإدارى طبقاً للقانون القديم للحكم فى الطلبات التى يرفعها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بفصلهم من غير الطريق التأديبي وفى طلبات التعويض الأصلية أو التبعية المترتبة على هذه القرارات أن يكون هؤلاء من الموظفين الداعين ولكن القانون الجديد حذف هذا الشرط وأضحى من حق كل موظف تربطه بالحكومة صلة وظيفية أن يطعن على قرار إحالته إلى المعاش أو إحالته إلى الاستيداع أو فصله من غير الطريق التأديبي متى شاب هذا القرار

(١) القضية رقم ١٩٦ لسنة ١ ق المقامة من عوض افندي صبحي ضد المعارف

(٢) (٢) د د ١٨٢ لسنة ١ ق د د عبدالعزيز افندي علام ضد الدفاع

عيب من عيوب مجاوزة السلطة بأن يكون القرار قد صدر من سلطة غير مختصة بإصداره أو وجد به عيب في أركانه الشكلية أو صدر بالمخالفة للقوانين أو اللوائح أو بناء على خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة في استعمال السلطة .

٣٦ — على أنه مما يجب التنبيه إليه بآدى، الرأى أن القرار الذى يصدر بإحالة موظف إلى المعاش بناء على طلبه يتفق مع قرارات الفصل الأخرى في ماهيته ونتائجها القانونية من جهة كونه قراراً إدارياً تصدره الإدارة بمقتضى سلطتها العامة وترخص في قبوله أو عدم قبوله كما ترخص في تقدير ملاءمة أى قرار فصل آخر بحسب ظروفه ومناسباته طبقاً لما تقتضيه المصلحة العامة إلا أنه يختلف عنها في وجوب أن يثار الموضوع بطلب من الموظف يفصح فيه عن رغبته في الإحالة إلى المعاش فإذا تقدم بمثل هذا الطلب ثم استرده قبل صدور القرار بفصله أو إحالته إلى المعاش فلا يكون ثمة موضوع مثار بهذا الخصوص حتى يجوز إصدار قرار فيه وإذا صدر قرار على الرغم من ذلك كان باطلاً عديم الأثر لانعدام ولاية الجهة الإدارية .

ومما لا ريب فيه أن الطلب الذى يقدمه الموظف بإحالته إلى المعاش يجب أن يكون صادراً عن رغبة صحيحة ورضاء طليق فإذا شاب عيب مما يعدم الرضا أو يفسده كما لو أجبر عليه تحت ضغط من الإدارة غير مشروع كان قرار الإحالة إلى المعاش باطلاً وبمثابة الفصل المخالف للقانون وجاز الطعن فيه وطلب إلغائه .

٣٧ — أما الإحالة إلى الاستبداع فقد كان قضاء مجلس الدولة يعتبرها تنحية عن الوظيفة واسقاط لولايتها وحرمان من مزاياها وانها على هذا الوجه صورة من صور الفصل بل اعتبرتها فصل مؤقت وتمشياً مع هذا النظر حكمت محكمة القضاء الإدارى باختصاصها بنظر الطعون في طلبات الإحالة إلى الاستبداع ولكن القانون الجديد رأى النص على ذلك صراحة منعاً لكل لبس وإزالة لكل غموض أو إبهام .

٣٨ — ونظام الاستبداع أدخله الشارع المصرى في الجيش وإن كانت أحكامه مبثثة في مجموعة من القوانين والأوامر ثم طبقه بعد ذلك على المصالح ذات النظام العسكرى أسوة بالجيش فطبقه على ضباط البوليس بمقتضى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٢ الذى حل محله القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ثم على ضباط خفر السواحل ومسايد الأسماك بمقتضى المرسوم بقانون الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٩ أما بالنسبة للوظائف المدنية فقد طبقه بعد ذلك على موظفى السلك السياسى بمقتضى المرسوم بقانون الصادر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ وعلى موظفى السلك الفنى بمقتضى المرسوم بقانون الصادر في ٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ .

٣٩ — ولم تحدد قوانين الجيش أحوال الاستبداع أو تعين أسبابه بل تركت للسلطات العليا في الجيش تقدير إحالة الضباط إلى الاستبداع حسبما تراه متفقاً مع صالح الجيش ومتسقاً مع حسن سيره ونظامه كما أن لها أن تحيلهم إلى الاستبداع لأسباب تأديبية .

٤٠ — وثمة فرق بين الطرد من خدمات جلالة الملك حسبما جاء في المادة ٢١٠ من قانون الأحكام

العسكرية الذي يقتضى الحرمان من الاستخدام في أى فرع من خدمات الحكومة أو أية وظيفة من الوظائف الحكومية عسكرية كانت أو مدنية ، وبين الاستيداع الذي إن كان فى مدلوله فصلاً مؤقتاً من الخدمة كما جرى على ذلك قضاء محكمة القضاء الإدارى إلا أن له أحكاماً قانونية تختلف عن الفصل النهائى أى الرقت . فبمقتضى القانون يستولى ضابط الجيش الذى يحال إلى الاستيداع على نسبة معينة من راتبه ويظل خاضعاً لأحكام الضبط والربط بالجيش بينما الأمر غير ذلك بالنسبة للضابط الذى يفصل نهائياً كما أن مدة الاستيداع تحسب فى معاش الضابط بقيود معينة فى حين أن الضابط الذى يفصل نهائياً من خدمه الجيش تنقطع علاقته وتسوى حالته على الوضع الذى يكون عليه عند فصله على مقتضى أحكام قانون المعاشات ومن هنا نرى حكمة النص على الاستيداع صراحة القانون الجديد

٤١ - أما عن الفصل فما يجب التنبيه إليه بادىء الرأى بأنه إذا استعملت جهة الإدارة عند الفصل سلطتها فى المجال الذى تستقل به عند وزن مناسبات القرار الإدارى وتقدير ملاءمة إصداره فلا معقب عليها من محكمة القضاء الإدارى فى هذا الشأن مادامت الوقائع التى استندت إليها فى إصدار قرارها مستقاة من مصادر ثابتة من الأوراق ومادام تصرفها غير مشوب بساءة استعمال السلطة

٤٢ - أما فصل الموظف بسبب الانقطاع عن العمل أو بسبب عدم العودة بعد الإجازة فلا بد من توافر شروط أساسية لكي يكون صحيحاً قانوناً وهذه الشروط هى أن يكون المستخدم قد منح إجازة فعلاً وأنه لم يعد إلى عمله بعد انتهاء هذه الإجازة وأنه لم يبين فى خلال الخمسة عشر يوماً التالية لانتهاء الإجازة الأسباب الموجبة لتأخره وأخيراً ألا يكون لديه من الأسباب الجدية ما يمنعه من العودة إلى عمله وما يهوقه عن الاعتذار فإذا ثبت من أوراق الدعوى أن المفضل لم يمنح إجازة مثلاً ولم يتغيب عن عمله برغبته فيكون القرار الصادر بفصله منطوياً على مخالفة للقانون

(سادساً) الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية

٤٣ - ولقد كان النص فى القانون القديم يقصر اختصاص المحكمة على الطلبات التى يقدمها الأفراد فحسب فأضاف القانون الجديد إلى ذلك اختصاص المحكمة بالطلبات التى تقدمها الهيئات أيضاً وذلك تمشياً مع التطور الاجتماعى وروح العصر على أن اختصاص محكمة القضاء الإدارى بطلبات الإلغاء التى يقدمها الأفراد أو الهيئات منوط طبقاً للفقرة السادسة من المادة ٣ من قانون مجلس الدولة الجديد بأن تكون هذه الطلبات متعلقة بقرارات إدارية وهى التى تفصح بها الإدارة عن إرادتها الملزمة للأفراد بناء على سلطتها العامة بمقتضى القوانين واللوائح حيث تتجه تلك الإرادة نحو أحداث مركز قانونى يكون جائزاً وبممكننا قانوناً متى كان يباعث من المصلحة العامة التى يبتغيها القانون وتتخذ صفة تنفيذية

٤٤ - وما يجب التنبيه إليه هو أنه لا يصح الطعن فى القرارات الإدارية إلا إذا كانت من القرارات النهائية القابلة للتنفيذ وذلك تطبيقاً للنص الوارد فى الفقرة السادسة من المادة ٣ والتى تنص على ولاية المحكمة بالفصل فى الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية ، ويعتبر

القرار نهائياً وتنفيذياً إذا كان من شأنه أن يخلق مركزاً قانونياً بالنسبة للطاعن من شأنه ضياع حقه فإذا ثبت أن القرار المطعون فيه قد صدر من رجل الإدارة معطياً إرادته الملزمة للأفراد بناء على سلطته العامة ومنتجاً هذا القرار أثره وذلك بتعديل مركز قانوني سبق أن كسبه الطاعن فيكون القرار المطعون فيه والحالة هذه قد انطوى على جميع خصائص القرار الإداري النهائي

هذا ولا يعتبر قراراً نهائياً مجرد الاقتراح أو الفتوى التي لم تتخذ سبيل التنفيذ بعد

٤٤ - وثمة إجراءات إدارية لا تعتبر في عداد القرارات الإدارية الجائز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري كالحجز الإداري الذي لا يعدو أن يكون مجرد طرق تنفيذية لتحصيل مطلوبات الحكومة استبدالها الشارع بالاجراءات القضائية المعتادة مستهدفاً بذلك التبسيط والسرعة في التنفيذ فلا تختص محكمة القضاء الإداري والحالة هذه بالطلبات المتعلقة بالغائها

٤٥ - على أنه من بين العمليات التي تباشرها الإدارة ما قد يكون مركباً له جانبان : أحدهما تعاقدى بحث والآخر إداري يجب أن تدير فيه الإدارة على مقتضى التنظيم الإداري المقرر لذلك فتصدر بهذا الخصوص قرارات من جانب واحد تتوافر فيها جميع خصائص القرارات الإدارية وتتصل بالعقد من ناحية الإذن به أو إزماءه أو اعتماده فتختص محكمة القضاء الإداري بالغاء هذه القرارات بدعوى مجاوزة السلطة وذلك دون أن يكون للغائها مساس بذات العقد الذي يظل قائماً بحالته إلى أن تفصل المحكمة المختصة في المنازعة المتعلقة به سواء أكانت المحكمة المدنية أو محكمة القضاء الإداري بعد التعديل الجديد ولا يقدر فيما تقدم ما قد يخيل باديء الرأي من أن الطعن بالإنهاء يكون في مثل هذه الحالة غير مجد ما دام لا ينتهي إلى إلغاء العقد ذاته لأن مناط الاختصاص هو ما إذا كان قرار إداري يجوز أن يكون محلاً للطعن بالإنهاء أم لا ، فحينما يمكن فصل مثل هذا القرار من العملية المركبة فإن طلب الغائه يكون والحالة هذه من اختصاص محكمة القضاء الإداري

٤٦ - وعلى هدى ما تقدم يمكن القول بأن محكمة القضاء الإداري تختص بالفصل في طلبات الغاء القرار الصادر من مصلحة الأملاك باعتماد رسوالمزاد على شخص ما طالما أن هذا القرار قد خالف القاعدة التنظيمية التي قررها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٣ والذي يقضي بوجوب أن يكون البيع بالممارسة مع المدعى فإن طلب المدعى والحالة هذه يكون متعلقاً بالغاء قرار إداري صادر من جانب واحد هو جهة الإدارة بناء على سلطتها العامة بمقتضى القوانين واللوائح محدثاً أثره القانوني في الجانب الإداري من تلك العملية المركبة

وبهذه المثابة أيضاً تختص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى إذا كان القرار الصادر بحرمان المدعى الذي يستبدل معاشه من أولويته في الشراء من مصلحة الأملاك بالنسبة لقطعة أرض من أملاك الحكومة من القرارات الإدارية التي اتخذتها مصلحة الأملاك قبل إيقاع التصرف في الأملاك الخاصة لأن مثل هذه القرارات لو طرحت على المحاكم المدنية لطلب الغائها لامتنت عن الفصل فيها لعدم اختصاصها بالغاء القرارات الإدارية طبقاً للمادة ١٥ من لائحة ترتيبها .

٤٧ — وإذا كانت الفقرة السادسة من المادة الثالثة تجعل اختصاص محكمة القضاء الإداري في طلبات الإلغاء مقصوراً على القرارات الإدارية فإنه يتمتع عليها النظر في القرارات القضائية حتى ولو كانت صادرة من موظف إداري فإذا أجرى موظف الجمر ك مثلاً ضبط حلي بصفته أحد رجال الضبطية القضائية فيكون قد قام بعمل قضائي يخرج عن اختصاص المحكمة الإدارية سواء فيما يتعلق بطلب الغائه أو تعويضه ، وكذلك رجال الإدارة عند قيامهم بضبط نسخ إحدى الصحف التي خالفت قرار حظر أصدرته النيابة فإنما يقومون بعمل قضائي ، يقومون به بصفته من مأموري الضبطية القضائية بمقتضى السلطة المخولة لهؤلاء بالمادة ١٨ من قانون تحقيق الجنايات وبهذه المثابة لا تختص محكمة القضاء الإداري بنظر الطلبات المقدمة بالطعن في مثل هذه القرارات

٤٨ — هذا وتختص محكمة القضاء الإداري بإلغاء القرارات الإدارية إذا كان مرجع الطعن فيها عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة فإذا ثبت أن الجهة التي أصدرت القرار غير مختصة بإصداره أو شابه عيب في أركانه الشكلية أو كان القرار قد بني على وقائع غير صحيحة أو كان الباعث عليه غير المصلحة العامة فإن مثل هذا القرار يكون مجاوزاً حدود السلطة متعيماً الغاؤه .

٤٩ — وإذا كانت الإدارة تستقل بتقدير مناسبة إصدار قراراتها أي أن لها الحرية في تقدير ملاءمة إصدار القرار الإداري من عدمه بمراعاة ظروفه ووزن الملابسات المحيطة به إلا أنه يجب أن يكون الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة وإلا شابه عيب إساءة استعمال السلطة كما ينبغي أن تكون للأسباب التي تستند إليها الإدارة وجود في الأوراق وإلا انطوى على مخالفة القانون لانعدام الأساس القانوني الذي يقوم عليه القرار .

٥٠ — وإذا كان لا يجوز لمحكمة القضاء الإداري تقدير ملاءمة إصدار القرار الإداري أو عدم ملاءمة ذلك إلا أن لها الحق في بحث الوقائع التي بني عليها القرار بقصد التحقق من مطابقته أو عدم مطابقته للقانون وحقها في ذلك لا يقف عند حد التحقيق من صحة الوقائع المادية التي انبنى عليها القرار بل يمتد إلى تقدير هذه الوقائع إذا ارتبطت بالقانون باعتبارها من العناصر التي يبنى عليها القرار والمحكمة في حدود رقابتها أن تهدر تلك العناصر التقدير الصحيح لتنزل حكم القانون على مقتضاه

٥١ — على أنه لا يجوز أن تحمل محكمة القضاء الإداري محل جهات الإدارة في إجراء عمل هو من وظيفة هذه الجهات وكل ما تملكه المحكمة هو إلغاء قرارات تلك الجهات إذا وقعت مخالفة للقانون أو انطوت على إساءة استعمال السلطة

(سابعا) طلبات التعويض

٥٢ — كان اختصاص محكمة القضاء الإداري بالنسبة بطلبات التعويض بحسب المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ٤٦ قاصراً على الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة من القانون المذكور

ولكن القانون الجديد خول للمحكمة حق الفصل في طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في المادة الثالثة والسابق تبيانها سواء أرفعت بصفة أصلية أو تبعية فأصبح من الجائز المطالبة بالتعويض في كافة المنازعات والطعون الخاصة بالموظفين أو الافراد

٥٣ — على أن إختصاص محكمة القضاء الاداري بطلبات التعويض منوط بأن تكون مترتبة على قرار إداري من القرارات المشار إليها في المادة الثالثة من القانون الجديد سواء أرفعت إليها تلك الطلبات بصفة أصلية أم تبعاً لطلب الالغاء وعلى مقتضى ذلك فان المحكمة لا تختص بالطلب المبني على عمل مادي أو شبه جريمة

٥٤ — ويشترط لقبول طلب التعويض عن قرار إداري أن يلحق الطالب ضرر من جراء هذا القرار ويترتب على رفع دعوى الالغاء أو التعويض إلى محكمة القضاء الإداري عدم جواز رفع دعوى التعويض أمام المحاكم العادية كما يترتب على رفع دعوى التعويض إلى المحاكم العادية عدم جواز رفعها أمام محكمة القضاء الإداري

وتجرى في شأن طلبات التعويض المواعيد المقررة طبقاً للأصول العامة

(ثامناً) المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة وعقود التوريد الادارية

٥٥ — ولقد أضيف إلى اختصاص محكمة القضاء الاداري بمقتضى القانون الجديد اختصاصها بالفصل في المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد وقد اقتصر على هذه العقود اعتباراً بأنه ليس كل عقد تكون الادارة طرفاً فيه يصدق عليه أنه عقد إداري فإنه كثيراً ما ترتبط الادارة كأي فرد من الأفراد ، بعقود عادية وبأن تكييف العقد بأنه إداري كان ولا يزال موضع خلاف كبير ولم ينته استقراء الفقهاء إلى ضابط يحدد المقصود من العقد الاداري تحديداً مانعاً من الاقتصار في القانون على تلك العقود ، يكفي هذا الخلاف الطويل وغنى عن البيان أن لهذا الاختصاص ما يبرره إذ يتيح الفصل فيما ينشأ من المنازعات حول هذه العقود دون التقيد بالنصوص المدنية البحت ويفسح المجال للأخذ في شأن هذه العقود بنظريات قد لا يتسع لها نصوص القانون المدني ، كنظرية الظروف الطارئة التي وضع القضاء الاداري أساسها ولم تأخذ المحاكم العادية بعد لتأثيرها بنظرية القوة القاهرة كما يعرفها القانون المدني (المادة ٥)

ومنعاً لتضارب الأحكام فقد نص على أنه يترتب على رفع الدعوى في هذه الحالة أمام المحكمة الادارية عدم جواز رفعها إلى المحاكم العادية كما يترتب على رفعها إلى المحاكم العادية عدم جواز رفعها أمام محكمة القضاء الاداري

(تاسعاً) الطعن في القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي

٥٦ — وقد خول القانون الجديد للمحكمة حق الفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من الهيئات الادارية ذات الاختصاص القضائي وذلك لقطع الجدل الذي أثير حول طبيعة هذه

القرارات هل هي قرارات قضائية أم قرارات إدارية تختص المحكمة بنظرها في ظل القانون القديم وأنه وإن كان قد استقر قضاء محكمة القضاء الإداري على اختصاص المحكمة بنظر ومراجعة قرارات تأديب الخبراء وقرارات القومسيون الطبي العام وقرارات لجان مراجعة العوايد باعتبارها قرارات إدارية نهائية إلا أن المحكمة مع ذلك رأت أنها غير مختصة بنظر القرارات القضائية أيا كانت السلطة التي تصدره واشترطت توافر شروط ثلاثة في تلك القرارات هي

١ — قيام خصومة بين طرفين

٢ — أن تقوم هذه الخصومة على مسألة قانونية

٣ — أن يكون للقرار عند الفصل في الخصومة قوة الشيء المقضي به بمعنى أوضح أن يكون

عنوانا للحقيقة القانونية

إلا أنه بالإضافة الجديدة لاختصاصات محكمة القضاء الإداري خولت للمحكمة الحق في نظر القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي ولو كانت قرارات ذات صفة قضائية متوفر فيها الشروط السابقة متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها

ونكتفي الآن بهذا القدر لنعود في العدد القادم إن شاء الله لتكملة هذا البحث

الدكتور حافظ محمد إبراهيم

محامي أول إدارة قضايا الحكومة

قانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩^(١)

خاص بمجلس الدولة

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يستعاض عن الأحكام الواردة فى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الصادر بإنشاء مجلس الدولة بالنصوص المرافقة لهذا القانون .

مادة ٢ — على وزيرى العدل والمالية تنفيذ هذا القانون ، كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن ينصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة فى ٤ ربيع الثانى سنة ١٣٦٨ (٢ فبراير سنة ١٩٤٩)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية — حسين فهمي وزير العدل — احمد مرسى بدر رئيس مجلس الوزراء — ابراهيم عبد الهادى

قانون

مجلس الدولة

مادة ١ — يكون مجلس الدولة هيئة قاعة بذاتها ويلحق بوزارة العدل

مادة ٢ — يؤلف مجلس الدولة من :

(١) محكمة القضاء الإدارى وجميعيتها العمومية .

(٢) قسمى الرأى والتشريع وجميعيتهما العمومية .

(٣) الجمعية العمومية لمجلس الدولة .

ويشكل المجلس من رئيس ووكيلين وعدد كاف من المستشارين ، ويكون أحد الوكيلين للحكمة

والآخر لقسمى الرأى والتشريع .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٧ الصادر فى يوم الخميس ٥ ربيع الثانى سنة ١٣٦٨ — ٣ فبراير

سنة ١٩٤٩

مادة ٣ — تختص محكمة القضاء الإداري دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية ويكون لها فيها ولاية القضاء كاملة :

- (١) الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية .
 - (٢) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والكافآت المستحقة للموظفين العموميين أولورثتهم
 - (٣) الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو بالترقية أو بمنح علاوات .
 - (٤) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية
 - (٥) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بإحالتهم إلى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم من غير الطريق التأديبي .
 - (٦) الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية .
- ويشترط في الطلبات المنصوص عليها في البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة

ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطة الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها إتخاذها وفقاً للقوانين أو اللوائح .

مادة ٤ — تفصل محكمة القضاء الإداري في طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها بالمادة السابقة إذا رفعت إليها بصفة أصلية أو تبعية .

ويترتب على رفع دعوى الإلغاء أو التعويض إلى هذه المحكمة عدم جواز رفع دعوى التعويض أمام المحاكم العادية كما يترتب على رفع دعوى التعويض إلى المحاكم العادية عدم جواز رفعها أمام محكمة القضاء الإداري .

مادة ٥ — تفصل محكمة القضاء الإداري في المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والاشتغال العامة وعقود التوريد الإدارية التي تنشأ بين الحكومة والطرف الآخر في العقد .

ويترتب على رفع الدعوى في هذه الحالة أمام المحكمة المذكورة عدم جواز رفعها إلى المحاكم العادية كما يترتب على رفعها إلى المحاكم العادية عدم جواز رفعها أمام محكمة القضاء الإداري .

مادة ٦ — تفصل محكمة القضاء الإداري في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها .

مادة ٧ — لا تقبل الطلبات الآتية : —

١ — الطلبات المقدمة عن القرارات المتعلقة بالأعمال المنظمة لعلاقة الحكومة بمجلسي البرلمان وعن

التدابير الخاصة بالأمن الداخلى والخارجى للدولة وعن العلاقات السياسية أو المسائل الخاصة بالأعمال الحرة وعلى العموم سائر الطلبات المتعلقة بعمل من أعمال السيادة .

٢ — الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية

مادة ٨ — تصدر الأحكام فى المنازعات التى يطلب فيها إلغاء قرارات إدارية من دوائر تشكل من خمسة أعضاء ، أما فيما عدا ذلك من منازعات فىكون الفصل فيه من دوائر تشكل من ثلاثة أعضاء

مادة ٩ — لا يقبل الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى إلا بطريق التماس إعادة النظر فى الأحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية .

وتجرى فى شأن هذه الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضى به ، على أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة .

مادة ١٠ — لا يترتب على رفع الطلب إلى محكمة القضاء الإدارى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . على أنه يجوز لرئيس مجلس الدولة أن يأمر بوقف تنفيذه إذا رأى أن نتائج التنفيذ قد تعذر تداركها .

مادة ١١ — فيما عدا ما هو منصوص عليه فى المواد التالية تسرى فى شأن الإجراءات التى تتبع أمام محكمة القضاء الإدارى القواعد المقررة فى قانون المرافعات للمواد المدنية والتجارية .

مادة ١٢ — ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستهون يوماً تسرى من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به .

وينقطع سريان هذا الميعاد فى حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التى أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية .

ويعتبر فى حكم قرار بالرفض فوات وقت يزيد على أربعة أشهر دون أن تجيب السلطات الإدارية المختصة عن الطلب المقدم إليها .

ويكون ميعاد رفع الدعوى فى هذه الحالة الأخيرة ستهين يوماً من تاريخ انقضاء الأربعة الأشهر المذكورة .

مادة ١٣ — كل دعوى ترفع إلى المحكمة يجب أن تقدم إلى السكرتيرية بعريضة موقعة من محام مقيد بمجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض والإبرام .

مادة ١٤ — يجب أن تتضمن العريضة عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وبياناً للمستندات المؤيدة له وأن تقرر بصورة أو ملخص من القرار المطعون فيه .

وللدعى أن يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها أسانيد الطلب وعليه أن يودع سكرتيرية المحكمة عدا الأصول عدداً كافياً من صور العريضة والمذكرة وحافظة المستندات وذلك لأجراء الاعلان المنصوص عليه فى المادة التالية .

مادة ١٥ — تعلن العريضة ومرافقاتها إلى الوزارة المختصة وإلى ذوى الشأن في ميعاد أربعة عشر يوماً من تاريخ تقديمها .

مادة ١٦ — على المدعى عليه أن يودع سكرتيرية المحكمة في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعلانه مذكرة بأوجه دفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها .

ويكون المدعى في خلال أربعة عشر يوماً من انقضاء الميعاد المذكور بالفقرة السابقة أن يودع سكرتيرية المحكمة مذكرة بالرد مشفوعة بما يكون لديه من مستندات .

فاذا استعمل المدعى حقه في الرد كان المدعى عليه أن يودع في خلال أربعة عشر يوماً أخرى مذكرة بملاحظاته على هذا الرد مع مستنداته .

مادة ١٧ — يجوز لرئيس مجلس الدولة في أحوال الاستعجال أن يصدر أمراً غير قابل للطعن بتقصير المواعيد المبينة بالمادة السابقة

ويعلن الأمر إلى جميع الخصوم ذوى الشأن في خلال أربع وعشرين ساعة من وقت صدوره .
وتسري المواعيد المقررة بالنسبة إلى الخصوم من تاريخ الاعلان .

مادة ١٨ — فيما عدا مواعيد رفع الدعوى يجوز للجمعية العمومية لمحكمة القضاء الإداري أن تعدل مواعيد الاجراءات وأن تعين مواعيد للاجراءات التي لم تعين لها مواعيد في هذا القانون .
وتكون قرارات الجمعية الصادرة في هذا الشأن نافذة بعد التصديق عليها بقرار من وزير العدل ونشرة في الجريدة الرسمية .

مادة ١٩ — يقوم سكرتير المحكمة في خلال أربع وعشرين ساعة من انقضاء المواعيد المبينة بالمواد السابقة بعرض ملف الأوراق على رئيس مجلس الدولة ليأمر بإحالة القضية إلى إحدى دوائر المحكمة

مادة ٢٠ — يندب رئيس المحكمة أحد مستشاريها ليضع تقريراً يشتمل على تحديد الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع

وللستشار المقرر أن يأمر باستدعاء الخصوم لسؤالهم عن الوقائع التي يرى لزوم أخذ أقوالهم عنها كما له أن يأمر بإجراء تحقيق الوقائع التي يرى لزوم تحقيقها أو بدخول شخص ثالث في الدعوى أو بتكليف الخصوم تقديم مذكرات أو مستندات تكميلية وغير ذلك من إجراءات التحقيق في الأجل الذي يعينه لذلك تهيئة الدعوى للمرافعة

ولا يجوز في سبيل تهيئة الدعوى تكرار التأجيل لسبب واحد إلا إذا رأى المستشار ضرورة منح أجل جديد . وفي هذه الحالة يحكم على طالب التأجيل بغرامة لا تتجاوز ألف قرش

وبعد إتمام تهيئة الدعوى يودع التقرير سكرتيرية المحكمة ثم تعين بعد ذلك الجلسة التي تنظر فيها الدعوى

مادة ٢١ - يجوز للخصوم أن يطلعوا على التقرير بسكرتيرية المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم

مادة ٢٢ - عند تعيين تاريخ الجلسة تبلغ سكرتيرية المحكمة هذا التاريخ إلى الخصوم ذوي الشأن

مادة ٢٣ - تحكم المحكمة في الدعوى بعد أن يتلو للمستشار المقرر التقرير وللرئيس أن يأذن لمحامى الخصوم في تقديم ملاحظات شفوية

مادة ٢٤ - إذا رأت المحكمة ضرورة إجراء تحقيق بأشهرته بنفسها في الجلسة أو قام به من تندبه لذلك من أعضائها

مادة ٢٥ - تسرى في شأن رد أعضاء محكمة القضاء الإدارى القواعد المقررة لرد مستشارى محكمة النقض والإبرام

مادة ٢٦ - الأحكام الصادرة بالالغاء تكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية

« على الوزراء ورؤساء المصالح المختصة تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه »

وفي غير هذه الأحكام تكون الصورة التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية :

« على الجهة التى يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها ، وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجراءاته ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك »

مادة ٢٧ - كلما رأت دائرة من دوائر المحكمة لدى النظر فى إحدى الدعاوى أن النقطة القانونية المقتضى البت فيها سبق صدور جملة أحكام فى شأنها يخالف بعضها بعضاً ، أو كان من رأيها العدول فيها عن اتباع مبدأ قانونى قرره أحكام سابقة ، جاز لها أن تأمر بتجديد المرافعة فى الدعوى وإحالتها إلى دوائر المحكمة مجمعة

مادة ٢٨ - تعين بمرسوم تعريفه الرسوم والإجراءات المتعلقة بها وأوجه الإعفاء منها

مادة ٢٩ - جميع الدعاوى المنظورة الآن أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضى أحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من هذا القانون من اختصاص محكمة القضاء الإدارى تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها

مادة ٣٠ - تشكل الجمعية العمومية لمحكمة القضاء الإدارى من رئيس مجلس الدولة ووكيل المجلس لهذه المحكمة وسائر مستشاريها

وتختص بالنظر فى المسائل المتعلقة بنظامها وشؤونها الداخلية وفى توزيع الأعمال بين دوائرها

وعند غياب رئيس المجلس يتولى الوكيل رئاسة الجمعية وعند غيابهما أقدم المستشارين

وتدعى للانعقاد بناء على طلب الرئيس أو بناء على طلب ثلاثة من أعضائها

ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها

مادة ٣١ - يتكون قسم الرأى من إدارات يرأس كل منها مستشار ، وتورع بينها المسائل التي يطلب الرأى فيها من رئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمصالح المختلفة .

ويعين عدد هذه الادارات واختصاص كل منها بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير العدل بعد أخذ رأى الجمعية العمومية لمجلس الدولة

مادة ٣٢ لا يجوز لأية وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء إدارة الرأى المختصة .

مادة ٣٣ - يبدى قسم الرأى مجتمعاً رأيه فى المسائل الآتية .

أولاً - كل التزام موضوعه إستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فى البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار .

ثانياً - صفقات التوريد أو الأشغال العامة ، وعلى وجه العموم كل عقد ، يرتب حقوقاً أو التزامات مالية للدولة أو عليها إذا زادت قيمته على خمسين ألف جنيه .

ثالثاً - قبول الهبات والوصايا والأوقاف للأشخاص المعنوية العامة أو الهيئات ذات المنفعة العامة .

رابعاً - الترخيص فى تأسيس الشركات التى ينص القانون على أن يكون إنشاؤها بمرسوم .

خامساً - المسائل التى تحال إليه بسبب أهميتها من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة أو التى يرى أحد مستشارى قسم الرأى عرضها عليه ويكون رأيه فى ذلك مسبياً .

سادساً - المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح المختلفة أو بين هذه الوزارات والمصالح وبين الهيئات الإقليمية أو البلدية أو بين هذه الهيئات .

وعند انعقاد قسم الرأى مجتمعاً يتولى الرئاسة وكيل مجلس الدولة لقسمى الرأى والتشريع وعند غيابه أقدم المستشارين .

مادة ٣٤ - يحل مستشارو قسم الرأى محل المستشارين المالكين فى أقسام قضايا الحكومة فى عضوية الهيئات التى كانوا يشتركون فيها بحكم مناصبهم بمقتضى القوانين أو اللوائح ويحل وكيل مجلس الدولة لقسمى الرأى والتشريع محل رئيس لجنة قضايا الحكومة فى عضوية الهيئات التى كان يشترك فيها بحكم منصبه .

مادة ٣٥ - يتولى قسم التشريع صياغة مشروعات القوانين التى تقترحها الحكومة عدا ما كان منها خاصاً بجزائية الدولة أو بفتح إعتمادات إضافية أو غير عادية

ويتولى كذلك صياغة المراسيم عدا ما يتعلق منها بحالات فردية وصياغة اللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسيم .

وعند انعقاد القسم يتولى رياسته وكيل مجلس الدولة لقسمى الرأى والتشريع وعند غيابه أقدم المستشارين .

مادة ٣٦ — تشكل الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع من جميع مستشارى القسمين ، ويتولى رياستها وكيل المجلس لهذين القسمين وعند غيابه أقدم المستشارين بهما .

وتدعى للانعقاد بناء على طلب رئيس مجلس الدولة أو من يتولى رياستها أو بناء على طلب ثلاثة من أعضائها .

ولا يكون انعقادها صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها .

وتختص :

(١) بمراجعة مشروعات القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات التنفيذية التى يتولى قسم التشريع صياغتها ، وكذلك مراجعة مشروعات القوانين التى يرى رئيس أحد مجلسى البرلمان إحالتها إليها .

(٢) إعداد التشريعات التفسيرية التى يصدرها مجلس الوزراء فى الأحوال التى يحوله القانون فيها هذا الحق .

مادة ٣٧ — تشكل الجمعية العمومية لمجلس الدولة من جميع مستشاريه ويتولى رياستها رئيس المجلس وعند غيابه أقدم الوكيلين ثم الوكيل الآخر ، وعند غيابهم جميعاً أقدم المستشارين .

وتدعى للانعقاد بناء على طلب الرئيس أو بناء على طلب خمسة من أعضائها .

ولا يكون انعقادها صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها .

وتختص فيما عدا ما هو مبين بهذا القانون بإبداء الرأى مسبقاً فى المسائل الدولية والدستورية والتشريعية التى تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس أحد مجلسى البرلمان أو من رئيس مجلس الدولة .

مادة ٣٨ — إذا تبين لمجلس الدولة أو لقسم من أقسامه فى صدد بحث مسألة عرضت عليه أن التشريع القائم غامض أو ناقص رفع إلى وزير العدل تقريراً فى هذا الشأن .

مادة ٣٩ يكون لرئيس مجلس الدولة الإشراف على أعمال المجلس العامة والإدارية وعلى السكرتيرية العامة .

وينوب عن المجلس فى صلاته بالمصالح أو بالغير ويشرف على اتصال أقسامه المختلفة بعضها ببعض وتوزيع الأعمال بينها .

ويرأس محكمة القضاء الإدارى ، ويجوز له أن يشترك فى أعمال قسمى الرأى والتشريع أو جمعتهما العمومية ، وفى هذه الحالة تكون له الرئاسة .

وعند غياب الرئيس يحل محله فيما يتعلق بالاختصاص القضائي وبأعمال محكمة القضاء الإداري وكيل المجلس لهذه المحكمة وعند غيابهما أقدم مستشاريهما ، ويحل محلهما عدا ذلك من الاختصاصات وكيل المجلس لقسمي الرأي والتشريع وعند غيابه أقدم المستشارين .

مادة ٤٠ — يلحق بقسمي الرأي والتشريع بمجلس الدولة عدد كاف من الموظفين الفنيين الآتي يأتهم :

مستشارون مساعدون .

نواب .

مندوبون .

مندوبون مساعدون .

ويكون إلحاق هؤلاء الموظفين بالإدارات بقرار من الجمعية العمومية للمجلس .

مادة ٤١ — يجوز عند الاقتضاء أن ينوب المستشارون المساعدون عن المستشارين في قسمي الرأي والتشريع في اختصاصاتهم .

مادة ٤٢ — يكون تعيين رئيس مجلس الدولة ووكيله ومستشاريه وموظفيه الفنيين عدا المندوبين المساعدين بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير العدل .

ويجب عند تعيين رئيس المجلس أو وكيله لمحكمة القضاء الإداري أن يرشح وزير العدل اثنين لتختار الجمعية العمومية للمجلس أحدهما .

أما عند تعيين مستشاري محكمة القضاء الإداري فترشح الجمعية العمومية للمجلس ضعف عدد المناصب الحالية التي يجب شغلها من داخله ليختار وزير العدل من بينهم من يري تعيينه ويرشح وزير العدل ضعف عدد المناصب الحالية التي يجوز شغلها من خارج المجلس طبقا للمادة ٤٦ من هذا القانون لتختار الجمعية العمومية للمجلس من ترى تعيينه من بينهم .

وأما تعيين وكيل المجلس لقسمي الرأي والتشريع ومستشاري هذين القسمين والموظفين الفنيين عدا المندوبين المساعدين ، فيجب أن يسبقه أخذ رأي الجمعية العمومية للمجلس فإذا لم ير الوزير الأخذ برأي الجمعية العمومية يحيط مجلس الوزراء عند عرض الأمر عليه بوجهة نظر الجمعية العمومية والأسباب التي بنت عليها رأيها .

ويكون تعيين المندوبين المساعدين بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأي الجمعية العمومية للمجلس وفي جميع الحالات المتقدم ذكرها يكون الاقتراع في الجمعية العمومية للمجلس سريا .

مادة ٤٣ — يلحق بمجلس الدولة عدد كاف من الموظفين الإداريين والكتابيين ويكون تعيينهم بقرار من رئيس المجلس بالنسبة إلى وظائف الدرجة السادسة فما دونها ، وبقرار من وزير العدل بعد أخذ رأي رئيس المجلس فيما عدا ذلك .

ويكون تأديب هؤلاء الموظفين وفقا للأوضاع التي تقررها اللائحة الداخلية للمجلس .

مادة ٤٤ — يشترط فيمن يعين عضوا في مجلس الدولة أو في إحدى وظائفه الفنية :

(١) أن يكون مصريا متحتا بالأهلية المدنية الكاملة .

(٢) ألا تقل سنه عن أربعين سنة للتعين في وظيفة مستشار وثمان وثلاثين سنة للتعين في وظيفة مستشار مساعد وخمس وثلاثين سنة للتعين في وظيفة نائب وأربع وعشرين سنة للتعين في وظيفة مندوب وإحدى وعشرين سنة للتعين في وظيفة مندوب مساعد .

(٣) أن يكون حاصلًا على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق في الجامعات المصرية أو على شهادة أجنبية معادلة لها وأن ينجح في هذه الحالة الأخيرة في امتحان المعادلة وفقا للقوانين واللوائح الخاصة بذلك .

ويعنى من شرط الحصول على شهادة المعادلة من شغل وظيفة قاض أو عضو نيابة .

(٤) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

مادة ٤٥ — يكون التعيين في وظائف مجلس الدولة بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة بحسب الجدول الملحق بهذا القانون .

على أنه يجوز متى توافرت الشروط المشار إليها في المادة السابقة أن يعين رأسا

(١) في وظيفة رئيس المجلس أو وكيله أو مستشاريه .

مستشارو الدولة السابقون .

مستشارو محكمة النقض والإبرام العاملون والسابقون .

مستشارو محاكم الاستئناف العاملون والسابقون ومن في حكمهم بمقتضى القانون .

المستشارون الملكيون بإدارة قضايا الحكومة العاملون والسابقون .

أساتذة كليات الحقوق في الجامعات المصرية العاملون والسابقون الذين مضى على تخرجهم عشرون سنة وعلى حصولهم على درجة أستاذ ثمان سنوات .

المحامون المقرررون أمام محكمة النقض والإبرام الذين مضى على تقريرهم أمامها ثمان سنوات .

الموظفون العموميون العاملون والسابقون من درجة مدير عام فأعلى الذين مضى على تخرجهم عشرون سنة واشتغلوا بالقضاء أو بالنيابة أو بإحدى الوظائف الفنية بإدارة قضايا الحكومة أو بالتدريس في كليات الحقوق بالجامعات المصرية أو بالمحاماة أو بعمل يعتبر نظيرا لأعمال مجلس الدولة مدة عشر سنوات .

(٢) في الوظائف الفنية

رجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة والمشتغلون بالتدريس في كليات الحقوق بالجامعات المصرية والمحامون .

ويكون تعيين رجال القضاء والنيابة والموظفين الفنيين بإدارة قضايا الحكومة في الوظائف الماثلة لوظائفهم أو التي تليها مباشرة .

أما المشتغلون بالتدريس في كليات الحقوق بالجامعات المصرية والمحامون فيكون تعيينهم بنفس الشروط اللازم توافرها لتعيينهم في وظائف القضاء والنيابة الماثلة .

المشتغلون بعمل يعتبر نظيرا لأعمال مجلس الدولة الفنية .

ويشترط فيمن يعين مستشارا مساعدا من هؤلاء النظراء أن يكون قد مضى على تخرجه عشرون سنة لم ينقطع فيها عن الاشتغال بالعمل القانوني وأن يكون في درجة تماثل درجة نائب أول .

أما فيما يتعلق بما دون ذلك من الوظائف الفنية فيشترط فيمن يعين فيها من النظراء نفس الشروط اللازمة للتعيين في وظائف القضاء والنيابة الماثلة .

ويعين مايعتبر نظيرا لأعمال مجلس الدولة الفنية بمرسوم بعد موافقة الجمعية العمومية للمجلس .

مادة ٤٦ — لايجوز أن تزيد نسبة التعيينات في وظائف مجلس الدولة من غير أعضائه أو موظفيه الفنيين على الثلث في شأن المستشارين ، والرابع في شأن باقي الوظائف الفنية ولا يدخل في هذه النسبة الوظائف التي تملأ بالتبادل بين شاغليها ومن يحل محلهم من خارج المجلس .

مادة ٤٧ — تعين الأقدمية وفقا لتاريخ المرسوم أو القرار الصادر بالتعيين أو الترقية ، وإذا عين عضوان أو أكثر في وقت واحد وفي نفس الدرجة أو رقوا إليها حسبت أقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيةهم .

وتعتبر أقدمية أعضاء المجلس وموظفيه الفنيين الذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ المرسوم أو القرار الصادر بتعيينهم أول مرة .

وتحدد أقدمية من يعينون من خارج المجلس من المستشارين وغيرهم في مرسوم التعيين وذلك بعد أخذ رأى الجمعية العمومية للمجلس .

ويكون تحديد الأقدمية لمن يعينون من رجال القضاء من تاريخ تعيينهم في الوظائف الفنية الماثلة ولن يعينون من المصالح الأخرى حسب مدة الخدمة فيها ولن يعينون من المحامين من تاريخ القيد في الجدول العام .

مادة ٤٨ — يحلف أعضاء مجلس الدولة وموظفوه الفنيون قبل اشتغالهم بوظائفهم يمينا بأن يؤدوا أعمال وظائفهم بالذمة والصدق .

ويكون حلف الرئيس والوكيلين والمستشارين بين يدي الملك بحضور وزير العدل وحلف الموظفين الفنيين أمام الجمعية العمومية للمجلس .

مادة ٤٩ — لايجوز الجمع بين إحدى وظائف مجلس الدولة ومزاولة التجارة أو أى عمل آخر لايتفق مع كرامة الوظيفة واستقلالها ، ولا يجوز ندب أحد أعضاء مجلس الدولة أو موظفيه الفنيين لغير عمله إلا بموافقة الجمعية العمومية للمجلس .

مادة ٥٠ — رئيس مجلس الدولة ووكلاء والمستشارون غير قابلين للعزل .

ومع ذلك إذا اتضح أن أحدهم فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة أحيل إلى المعاش بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير العدل بعد موافقة الجمعية العمومية للمجلس ، وبعد سماع أقوال العضو المذكور .

أما الموظفون الفنيون غدا المتدوين المساعدين فيكون فصلهم بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير العدل بعد موافقة الجمعية العمومية للمجلس .

ولا يكون انعقاد الجمعية العمومية في الحالتين السابقتين صحيحا إلا بحضور ثلاثة أرباع أعضائها على الأقل .

مادة ٥١ — حددت مرتبات أعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفنيين وفقا للجدول الملحق بهذا القانون .

مادة ٥٢ — تأديب أعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفنيين من اختصاص الجمعية العمومية للمجلس ولا يكون انعقادها صحيحا إلا بحضور ثلاثة أرباع أعضائها على الأقل .

وتنظم اللائحة الداخلية الأحكام الخاصة بالتأديب .

العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها هي .

الانذار — اللوم — العزل .

ويشترط لصحة القرار بالعزل أن يصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين تتألف منهم الجمعية العمومية للمجلس .

مادة ٥٣ — استثناء من حكم المادة الخامسة من دكرينو ٢٩ أبريل سنة ١٨٩٥ الخاص بإجازات المستخدمين الملكيين تكون الاجازات المرضية التي يحصل عليها أعضاء المجلس وموظفوه الفنيون لمدة مجموعها ستة أشهر باعتبار كل ثلاث سنوات يكون منها شهران بمرتب كامل وأربعة الأشهر الباقية بنصف مرتب وعند انقضاء ستة الأشهر إذا لم يستطع أحد منهم العودة إلى عمله جاز للجمعية العمومية للمجلس أن ترخص له في امتداد الاجازة لمدة أخرى لا تتجاوز ستة أشهر بنصف مرتب أيضا .

فإذا لم يستطع بسبب مرضه مباشرة عمله بعد انقضاء الاجازات سالفة الذكر أحيل إلى المعاش بمرسوم يصدر بناء على طلب وزير العدل وموافقة الجمعية العمومية للمجلس .

والجمعية العمومية أن تزيد على مدة خدمة المستشار أو الموظف الفني المحسوبة في المعاش أو الكفاة مدة إضافية بصفة استثنائية ، على ألا تتجاوز هذه المدة الإضافية مدة الخدمة الفعلية ولا المدة الباقية لبوغي السن المقررة للإحالة إلى المعاش ، ولا يجوز أيضا أن تزيد على ثمانى سنوات ولا أن يكون من شأنها أن تعطيه حقا في معاش يزيد على ثلاثة أرباع مرتبه ولا على ٧٢٠ جنيا في السنة .

مادة ٥٤ — يحال مستشارو مجلس الدولة إلى المعاش عند بلوغهم السن المقررة لمستشارى محكمة النقض والابرار .

ويحال موظفو مجلس الدولة الفنيون إلى المعاش بحكم القانون عند بلوغهم ستين سنة شمسية ولا يجوز إطالة مدة خدمتهم بعد ذلك .

- مادة ٥٥ — استثناء من أحكام المادتين ١٥ و ٥٨ من الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية لا يترتب على استقالة أعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفنيين سقوط حقهم في المعاش أو المكافأة ويسوى المعاش أو المكافأة في هذه الحالة وفقا لقواعد المعاشات والمكافآت المقررة للموظفين المفصولين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر .
- مادة ٥٦ — يكون لمجلس الدولة لائحة داخلية تصدر بمرسوم .

جدول

الوظائف والمرتبات المشار إليه في المادتين ٤٥ و ٥١

جنيه	جنيه
رئيس المجلس ١٨٠٠	إلا إذا كان الرئيس من الوزراء السابقين فيعطى راتب وزير .
وكيل المجلس ١٦٠٠	
المستشارون ١٣٠٠	
المستشارون المساعدون ١٢٠٠	
النواب من الأول } فئة من ٩٠٠ — ١٠٨٠	
} فئة من ٩٠٠ — ١٠٢٠	
جنيه	
النواب من الدرجة الأولى .. ٧٢٠ — ٩٠٠	بجلاوة ٦٠ كل سنتين .
النواب من الدرجة الثانية .. ٧٢٠ — ٨٤٠	بجلاوة ٦٠ كل سنتين .
المندوبون من الدرجة الأولى ٥٤٠ — ٧٢٠	بجلاوة ٤٢ كل سنتين .
المندوبون من الدرجة الثانية .. ٤٢٠ — ٥٤٠	بجلاوة ٣٦ كل سنتين .
المندوبون من الدرجة الثالثة فئة (أ) ٣٠٠ — ٤٢٠	بجلاوة ٢٤ كل سنتين .
المندوبون من الدرجة الثالثة فئة (ب) ٢٤٠ — ٣٠٠	بجلاوة ١٨ كل سنتين .
المندوبون المساعدون فئة (أ) ... ١٨٠ — ٢٤٠	بجلاوة ١٨ كل سنتين على أن تكون الماهية الأولية عند التعيين ١٨٠ جنيها .

المندوبون المساعدون فئة (ب) ... ١٤٤

وتسرى فيما يتعلق بنظام المرتبات جميع القواعد المقررة في شأن رجال القضاء ..

أحدث الكتب القانونية

القانون المدني

- شرح القانون المدني الجديد (الحقوق العينية التبعية أو التأمينات العينية) — لكامل باشا مرسى —
طبعة سنة ١٩٤٨
- شرح القانون المدني الجديد (الحقوق العينية الأصلية — الجزء الأول) — لكامل باشا مرسى — طبعة
سنة ١٩٤٩
- المجموعة المدنية المصرية والقوانين المكملة لها — الجزء الثاني — لكامل باشا مرسى طبعة سنة ١٩٤٨
- شرح القانون المدني الجديد — فى التأمين والوكالة — للدكتور محمد على عرفه طبعة سنة ١٩٤٩
- شرح قانون الشهر العقارى — للاستاذ محمد خلف طبعة سنة ١٩٤٧
- شهر الحقوق العقارية — للاستاذ عمر أبو شادى .
- الحقوق — لصاحب العزة عبد السلام ذهنى بك
- مدخل القانون — الطبعة الثالثة للاستاذ على الزينى بك طبعة سنة ١٩٤٤
- مجموعة القوانين (الشهر العقارى — المحاكم الحسبية — مجلس الدولة) — للاستاذ محمد العريب طبعة
سنة ١٩٤٧
- شرح النظرية العامة للالتزامات — للاستاذ محمد وهيبه طبعة سنة ١٩٤٨
- أصول الاثبات — للدكتور سليمان مرقص
- المجموعة المدنية المصرية والقوانين المكملة لها — طبعة سنة ١٩٤٨
- الأموال — لكامل باشا مرسى طبعة سنة ١٩٤٩
- أبحاث التاريخ العام للقانون — تاريخ الشرائع — الجزء الأول — للاستاذ الدكتور على بدوى بك طبعة
سنة ١٩٤٧
- الشهر العقارى — للاستاذ محمد عبد اللطيف طبعة سنة ١٩٤٧
- مجموعة قوانين العمل والعمال والقرارات المتعلقة بها لسنة ١٩٤٨

القانون التجارى

- شرح القانون التجارى المصرى — الجزء الأول — للاستاذ على العريف طبعة سنة ١٩٤٨
- الافلاس والصلح والواقى — للاستاذ الدكتور محمد بك صالح طبعة سنة ١٩٤٨
- أصول القانون التجارى الطبعة الثانية — للاستاذ على الزينى بك
- القانون التجارى — الجزء الأول (فى القانون والتشريعة الاسلامية والقانون المقارن) — للاستاذ الدكتور
محمد بك صالح طبعة سنة ١٩٤٩

شرح القانون التجارى — الجزء الأول (الأوراق التجارية وأعمال البنوك) للأستاذ الدكتور محمد بك صالح

الضرائب

مجموعة أحكام الضرائب (المجموعة الأولى) للأستاذ محمود عاصم

المالية العامة والضرائب للأستاذ مصطفى القونى طبعة سنة ١٩٤٦

المبادئ القانونية فى الأحكام الضرائية — المجموعة الأولى سنة ١٩٤٨ للأستاذ كمال الحرف

قانون العقوبات

المسئولية الجنائية للدكتور القللى طبعة سنة ١٩٤٨

الاحكام العامة فى القانون الجنائى — الجزء الأول — فى الجريمة للأستاذ الدكتور على بدوى بك

جرائم التزوير فى القانون المصرى — الطبعة الثانية الدكتور السعيد مصطفى السعيد طبعة سنة ١٩٤٥

مبادئ القانون الجنائى — الجزء الأول (فى مبادئ التحريم والمسئولية الجنائية) للدكتور على أحمد

راشد طبعة سنة ١٩٤٨

شرح قانون العقوبات — القسم الخاص — طبعة سنة ١٩٤٨ للدكتور محمود محمود مصطفى

المجرمون الاحداث

القانون الدولى

الدستور السوقيى للأستاذ فؤاد شبل

القانون الدبلوماسى محمد حسنى عمر بك

القانون الدولى العام (مجموعة محاضرات) للدكتور سليمان مرقص طبعة سنة ١٩٣٤

مبادئ القانون الدولى الخاص للأستاذ عبد المنعم رياض طبعة سنة ١٩٤٣

القانون الدولى العام — الطبعة الثانية للأستاذ على صادق أبو هيف طبعة سنة ١٩٤٨

قانون تحقيق الجنايات

شرح قانون تحقيق الجنايات للدكتور محمود محمود مصطفى

الشريعة

أحكام الأحوال الشخصية فى الشريعة الاسلامية للأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف

علم أصول الفقه — الطبعة الثالثة للأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف

ابن حنبل للأستاذ محمد أبو زهره

الوقف فى نظامه الجديد للأستاذ معوض مصطفى سرحان طبعة سنة ١٩٤٧

الأحوال الشخصية فى الشريعة الإسلامية للأستاذ محمد محى الدين عبد الحميد طبعة سنة ١٩٤٢

أبو حنيفة — الطبعة الثانية للأستاذ محمد أبو زهره طبعة سنة ١٩٤٧

مالك للأستاذ محمد أبو زهره

شرح قانون الوصية للأستاذ محمد أبو زهره

الاقتصاد

النظريات والسياسات النقدية (بحوث اقتصادية) للأستاذ أحمد محمد إبراهيم

المالية العامة للأستاذ محمد علي عامر طبعة سنة ١٩٤٧

أصول الاقتصاد السياسي - الجزء الثاني للأستاذ عبد الحكيم رفاعي بك طبعة سنة ١٩٤٨

المرافعات وغيرها

مذكرات في التنفيذ للأستاذ محمد حامد فهمي طبعة سنة ١٩٤٨

فن القضاء (للأستاذ ج. رانسون) ترجمة الأستاذ محمد رشدي طبعة ١٩٤٣

الحراسة القضائية في التشريع المصري للأستاذ عبد الحكيم فراج طبعة سنة ١٩٤٤

الموسوعة المصرية للتشريع والقضاء

القواعد العلمية لفحص شهادة الشهود « في علم النفس والقانون المقارن » للأستاذ تادرس ميخائيل
تادرس المحامي

مجلة التشريع والقضاء للدكتور محمد زهير جرانه والأستاذ محمود عمر

مجلة الحقوق - لكلية الحقوق بجامعة فؤاد الاول بالاسكندرية

مجموعة العقوبات

مجموعة الجنايات

وستتولى التعليق على بعض هذه المؤلفات في العدد القادم

الفصل الثاني

الأشخاص

١ - الشخص الطبيعي

مادة ٢٩

١ — تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حيا ، وتنتهى بموته .

٢ — ومع ذلك فحقوق الحمل المستكن يعينها القانون .

١ — قضت الظروف في مصر ألا يشمل القانون المدني القسم الخامس بالأحوال الشخصية . غير أنه من المقتضى أن يشمل على بعض النصوص التي تتناول الشخص الطبيعي من حيث ابتداء الشخصية وانتهائها ومن حيث الخصائص التي تميز الشخصية الطبيعية ، ومن حيث الوسائل التي يتدرع بها القانون لحماية الشخصية والحقوق اللازمة لها حماية كاملة . وكذلك يان النصوص التي تتناول الشخص الاعتباري الذي يثبت له القانون شخصية قانونية يفرض له الحقوق ويفرض عليه التكاليف

٢ — وقد عرض القانون المدني في المادة ٢٩ للشخصية الطبيعية وهي شخصية الانسان تقرر انها تبدأ بتمام ولادته حيا — فالشخصية الطبيعية لا تبدأ قبل أن تتم الولادة ، ولا تبدأ إذا تمت الولادة . ولكن الجنين ولد ميتاً . ويعتبر الشخص أنه ولد حيا إذا تنفس بعد ولادته

وتنتهى الشخصية بالموت

فالجنين في بطن أمه معدوم أهلية الأداء . وليس له من أهلية الوجوب إلا ذمة صالحة للوجوب له في بعض الحقوق . كالحق في ثبوت نسبة من أبيه . وفي الميراث من مورثه . وفي الوصية من الموصى له . وفي غلة الوقف إذا كان مستحقا له .

وغنى عن البيان أن شرط ملكية الجنين لهذا المال السابق الإشارة اليه أن يولد حيا . ولو مات بعد ذلك مباشرة . أما إذا ولد ميتا فيعتبر كأنه لم يوجد من الأصل . ويذهب المال إلى مستحقه . على أساس افتراض أن الجنين لم يوجد أصلا .

٣ — وإذا كان الشخص الطبيعي يعتبر أهلا لا اكتساب الحقوق من وقت الولادة أو أثناء الحمل فإن أهليته لتجمل الالتزامات لا تثبت إلا بادراكه . وقوة الادراك تتوقف على السن والعقل . ففي مصر يعتبر الشخص بالغا رشده متى بلغ السنة الحادية والعشرين من عمره ما لم يحكم بالحجر عليه . فإذا بلغ الثامنة عشر من عمره قد يسمح له المجلس الحسي بإدارة أمواله . وتختلف سن الرشد باختلاف البلاد . والمرجع فيه إلى قانون بلد القاصر . على أن القاصر يكون مسؤولا عن تصرفاته الجنائية قبل بلوغه هذه السن (المادة ٦٤ عقوبات) ويكون مسؤولا في ماله

عن تعويض الضرر الذى يلحق بالغير من تصرفاته ، وذلك طبقا للتفصيل الوارد فى المواد ١٦٤ و ١٧٠ من هذا القانون .
 ٤ - قانون المادة ٦٣١ من مرشد الحيران . والمادة الأولى من القانون المدنى الألمانى - والمادة ٣١ من القانون المدنى السويسرى - والمادة ٧٢٥ من القانون المدنى الإيطالى - والمادتين ٧٢٥ و ٩٠٦ من القانون الفرنسى التى توجب لاستكمال أهلية الوجوب فى الشخص الطبيعى أن يكون الجنين قابلا لأن يعيش viable بمعنى أنه يولد مستكملا للاعضاء الضرورية لكى يعيش (أنظر بودرى لا كاتنرى مواريت فقرة ٢٠٩ و بلانيول جزء ١ ص ١٤٥ ، كاييتان ص ١١٩)

مادة ٣٠

- ١ - ثبت الولادة والوفاة بالسجلات الرسمية المعدة لذلك .
- ٢ - فإذا لم يوجد هذا الدليل ، أو تبين عدم صحة ما أدرج بالسجلات ، جاز الإثبات بأية طريقة أخرى .

مادة ٣١

دفاتر المواليد والوفيات والتبليغات المتعلقة بها ، ينظمها قانون خاص .

١ - الولادة من حيث هى عمل ماضى ثبتت بشهادة الميلاد : وكذلك النسب الذى يترتب على الولادة فإنه يثبت أيضا بشهادة الميلاد - وكذلك يثبت الموت بشهادة الوفاة .

ولدفاتر المواليد والوفيات والتبليغات المتعلقة بها والشهادات التى تستخرج من هذه الدفاتر قانون خاص رقم ١٣٠ الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ معدلا للقانون السابق صدوره فى ١١ أغسطس سنة ١٩١٢ :

والأصل أن شهادة الميلاد وشهادة الوفاة حجة بما فيها حتى يقوم الدليل الحاسم على عدم صحة ما أدرج فى السجلات طبقا لما أورد فى القانون السابق الإشارة اليه ، على أنه يقتضى الإشارة إلى إن قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للأشخاص المعترين من الأجانب هو الذى يحدد قوة الاثبات لشهادة الوفاة أو لشهادة الميلاد فى النزاع المرتبط بهم . فإذا أثير خلاف أثناء قيام دعوى مدنية على النسب الظاهر من شهادة الميلاد أو من إقرار بالبنوة . فإن المرجع فى أثر هذه الشهادات فى الإثبات إلى قانون الأحوال الشخصية الواجب التطبيق .

٢ - أنظر قانون الأحوال الشخصية فى الشريعة الإسلامية لقدرى باشا للمواد ٣٣٣ و ٣٤٨ وكذلك المادة ٣٣٥ ، والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاصة بوفاة المفقود والغائب ، والمواد ٣٢٢ - ٣٤٣ من القانون الفرنسى ، والمواد ١٧١٩ و ١٧٢٠ و ١٧٣٤ من القانون الألمانى والقانون اليونانى الصادر فى ١٧ يوليو سنة ١٩٢٦ . والمادة ٣٣ من القانون السويسرى وقانون فاليرى ص ١١٢٩ . ووستليك الطبعة الرابعة نبذة ٥٤ و ٥٥ من ١٠١ و ١٠٢ سابقين . بتد ٣٨٠ . مجلة الحقوق السنة الثالثة ص ٢٢٧ وما بعدها مقال للاستاذ الشيخ أحمد بك إبراهيم .

مادة ٣٢

يسرى في شأن المفقود والغائب الأحكام المقررة في قوانين خاصة ، فإن لم توجد فأحكام الشريعة الإسلامية .

النصوص المقابلة :

المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

المادة ٢١ — يحكم بموت المفقود الذي يظن عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقده ، أما في جميع الأحوال الأخرى فيفوض أمر المدة التي يحكم بموت المفقود بعدها إلى القاضي . وذلك كله بعد التحري عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلى معرفة ان كان المفقود حياً أو ميتاً

المادة ٢٢ — بعد الحكم بموت المفقود بالصفة المبينة في المادة السابقة تعدد زوجته عدة الوفاة ، وتقسّم تركته بين ورثته الموجودين وقت الحكم .

القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالحكم الحسبية

المادة ٥٠ — النائب هو كل شخص كامل الأهلية لا تعرف حياته أو مماته (ذلك هو المفقود في حكم المادة ٥١ من قانون الأحوال الشخصية) — أو تكون حياته محققة ولكنه هجر موطنه راضياً أو مرغماً وحالت ظروف قاهرة دون إدارة شؤونه بنفسه أو بوكيل عنه مدة أكثر من سنة . وترتب على ذلك ان تعطلت مصالحه أو مصالح غيره (وهذا هو النائب)

المادة ٥٢ — تنتهي الغيبة بزوال سببها أو بموت النائب أو بالحكم من جهة الأحوال الشخصية المختصة باعتباره ميتاً وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

انظر المواد ٥١ و ٥٣

١ — كان التشريع المعمول به لا يعتبر غائباً غير المفقود فلما صدر قانون المحاكم الحسبية تناول أحكام الغيبة فشملت النائب والمفقود ، مما ترى من سياق المادة ٥٠ ، وقد حدثت المادة تعريف النائب لاختلاف الرأي فيمن يعتبر غائباً غير أن القانون السالف الذكر لا يعنى بتحديد معنى النائب إلا للاغراض المبينة به وهي تعيين وكيل عنه يتولى إدارة أمواله حتى يحضر أو حتى يحكم بموته . مما يدخل في اختصاص المجالس الحسبية ، ولهذا ترى القانون السالف الذكر يدمج المفقود والنائب في حكم واحد . ولا يفرق بين النائب والمفقود مادام الغرض هو العمل على حماية أموالهما

٢ — ان ما تشير اليه المادة ٣٢ من القانون المدني من الاحالة على القوانين الخاصة في شأن النائب والمفقود مقصود به ما ورد منها في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وفي قانون المجالس الحسبية

والأصل ان لكل ذي شأن أن يستصدر حكماً من القاضي بإثبات فقد النائب ، والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يعزى بين مفقود يظن عليه الهلاك كالمفقود في ساحة الحرب ، ومفقود لا يظن عليه الهلاك كمن هاجر من بلد إلى

مكان غير معلوم ، ففي الحالة الأولى يحكم بموت المفقود بعد أربع سنين من تاريخ الحكم بفقده بعد التحرى في خلالها بجميع الطرق الممكنة ان كان حياً أو ميتاً ، وفي الحالة الثانية يقدر القاضي الظروف فيفوض اليه أمر المدة التي يحكم بموت المفقود بعدها ، وذلك بعد أن يتحرى بجميع الطرق الممكنة ان كان المفقود حياً أو ميتاً ، ويحكم القاضي في الحالتين بموت المفقود ، بعد اجراء ما تقدم

اما إذا ثبتت حياة المحكوم بفقده فيلغى الحكم الذي صدر بإثبات فقده ، ولو لم يكن المفقود قد عاد فعلا .
٣ - وتشير الفقرة الثانية من المادة ٣٢ الى أنه يرجع في شأن الغائب والمفقود . فيما لم يرد في قوانين خاصة . الى قواعد الشريعة الإسلامية ، وحكم الشريعة الإسلامية يتلخص في أن المحكوم بفقده يعتبر حياً في حق الأحكام التي تضره ، وهي التي تتوقف على ثبوت موته . (المادة ٥٧٦ من قانون الأحوال الشخصية) ويعتبر حياً في حق الأحكام التي تنفعه وتضر غيره ، وهي المتوقعة على ثبوت حياته . فلا يرث من غيره ولا يحكم باستحقاقه للوصية إلا متى ثبتت حياته (المادة ٥٧٧ من قانون الأحوال الشخصية)

مادة ٣٣

الجنسية المصرية ينظمها قانون خاص .

النصوص المقابلة :

المادة ٢ من الدستور المصري .

« الجنسية المصرية يحددها القانون » .

وقانون الجنسية المصرية هو القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣١ وقد عرضتهما وزارة العدل على أقسام التشريع لتعديلهما .

١ — الأصل ان الشخص الطبيعي تتوفر له جنسية معينة

والحكم في الجنسية له أهميته . إذ ان مادة القانون الدولي الخاص قد تأثرت كثيرا باعتبار الجنسية أساسا للحكم في مسائل الأحوال الشخصية بدلا من « الوطن » — وان قامت بعض الصعوبات بسبب ان بعض الدول لا يزال يخضع الأحوال الشخصية لقانون الوطن كأنكلترا وأمريكا — وتخضع الأحوال الشخصية لقانون الجنسية في مصر وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا وروسيا وبلجيكا وهولندا والبرتغال وسويسرا وتركيا واليونان ورومانيا واليابان .

وقد حرص القانون المدني الحالي في اللوادر ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ على تطبيق قانون الدولة التي ينتمى اليها الشخص بجنسيته في المسائل التي أشار إليها ، لهذا كان الحكم في الجنسية بالغ الأهمية لمعرفة القانون الواجب التطبيق فيها

٢ — الجنسية المصرية هي التي ينتمى إليها كل مصرى سواء أقام في مصر أو لم يقيم وينظمها قانون الجنسية السالف الذكر

وكذلك يقتضى أن يتوفر للشخص الطبيعي ، اسم معين يعرف به ، وأسرة ينتمى إليها ، وموطن للإقامة يتخصص له ، وأن تكون له أهلية اداء لمباشرة حقوقه وتعرض المواد من ٣٣ — لى — ٥١ بهذه المسائل

الأسرة :

مادة ٣٤

- ١ — تتكون أسرة الشخص من ذوى قرابه .
- ٢ — ويعتبر من ذوى القربى كل من يجمعهم أصل مشترك .

مادة ٣٥

- ١ — القرابة المباشرة هي الصلة ما بين الأصول والفروع .
- ٢ — وقرابة الحواشي هي الرابطة ما بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك ، دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر .

مادة ٣٦

يراعى في حساب درجة القرابة المباشرة ، اعتبار كل فرع درجة عند الصعود للأصل بخروج هذا الأصل ، وعند حساب درجة الحواشي تعد الدرجات صعوداً من الفرع للأصل المشترك ، ثم نزولاً منه إلى الفرع الآخر ، وكل فرع فيما عدا الأصل المشترك يعتبر درجة .

مادة ٣٧

أقارب أحد الزوجين يعتبرون في نفس القرابة والدرجة بالنسبة إلى الزوج الآخر .

النصوص المقابلة :

المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات — الخاصة برد أهل الخبرة إذا كان زوجاً أو قريباً أو صهرها لأحد الخصام على عمود النسب أيّاً كانت الدرجة — وكذلك القريب من الحواشي إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية

- ١ — أشرنا في التعليق على المادة ٣٣ إلى أن القانون المدني الحالي قد عني بتعديد الأسرة التي ينتمى إليها الشخص الطبيعي ذلك لأن الدولة تتكون من مجموعة من الأسر . والأسرة تتكون من مجموعة من الأشخاص تربطهم رابطة القرابة والمصاهرة ولهذا نص القانون في المادة ٣٤ إلى أن أسرة الشخص تتكون من ذوى قرابه ، ويعتبر قريبا للشخص من يجمعه به أصل مشترك ذكر كان أو أنثى ، وأشارت في المادة ٣٧ إلى رابطة المصاهرة
- ٢ — وقد أشارت المادة ٣٥ إلى أن القرابة بين شخصين تعتبر قرابة مباشرة إذا تسلسل أحدهما من الآخر كالأصول والفروع ، أو قرابة حواشي وهي لا تسلسل فيها وان كان يجمع الشخصين أصل مشترك ، فالأب وان علا ، وكذلك الأم وأبو الأم وأم الأم وان علت يعتبر كل منهم قريبا مباشرا ، والأخ والأخت والعم والعمة وفروعهم من الحواشي
- ٣ — وتعرض المادة ٣٦ إلى أن درجة القرابة المباشرة تتحدد باعتبار كل فرع درجة . دون حساب الأصل ، فالأب والأم والابن والبنات في الدرجة الأولى ، اما ابن الابن وبنات الابن ، وأبو الأب وأم الأب في الدرجة الثانية . وهكذا
- أما قرابة الحواشي بين شخصين فتحدد بسدد الفروع التي تصل كل شخص بالأصل المشترك مع حساب كل شخص منهما فرعا ، وعدم احتساب الأصل المشترك فالأخ والعم مثلا يعتبران في الدرجة الثانية ، أما ابن العم ففي الدرجة الرابعة
- ٤ — وتعرض المادة ٣٧ إلى ارتباط المصاهرة برابط الأسرة ، فان أقارب أحد الزوجين يعتبرون في نفس القرابة والدرجة بالنسبة للزوج الآخر وإذا تحددت قرابة شخص من آخر ودرجة هذه القرابة . فان هذا الشخص يعتبر في نفس القرابة والدرجة بالنسبة لزوج الشخص الآخر ، وهذا من طريق المصاهرة .

الاسم واللقب :

يكون لكل شخص اسم ولقب ، ولقب الشخص يلحق بأولاده .

مادة ٣٩

ينظم بقشريع خاص كيفية اكتساب الألقاب وتغييرها .

يفرض القانون المدني الحالي على كل شخص أن يتخذ الى جانب اسمه لقباً — فان الاسم وحده لا يكفي للتمييز . وهذا اللقب يكون بحكم القانون لقب أولاده ، وقد كان النص يشمل أن يكون اللقب لقباً لزوجته أيضاً ولو مات عنها — مالم تتجل الزوجية في حياته . فتسترد الزوجة لقب أسرتها ولكن هذا الجزء من المادة قد رفع من المشروع .

والاسم أو اللقب غير قابل للتحويل من شخص لآخر بطريق الاتفاق أو بطريق الوصية — ولا يمكن تغييره إلا بالطريق الذي يحدده القانون .

ولما كان القانون الحال قد استحدث نظام الألقاب ، فقد أشير في المادة ٢٩ إلى وجوب إصدار تشريع خاص ينظم كيفية اتخاذ الألقاب وكيفية تغييرها
(انظر كاييتان ص ١٣٨ و ١٣٩ وبلانيول . ج ١ نبة ٣٩٨)

الموطن :

مادة ٤٠

- ١ - الموطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة .
- ٢ - ويجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن ، كما يجوز ألا يكون له موطن ما .

مادة ٤١

يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة موطناً بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة .

مادة ٤٢

- ١ - موطن القاصر والمحجور عليه والمفقود والغائب هو موطن من يتوب عن هؤلاء قانوناً .
- ٢ - ومع ذلك يكون للقاصر الذي بلغ ثمانى عشرة سنة ومن فى حكمه موطن خاص ، بالنسبة إلى الأعمال والتصرفات التي يعتبره القانون أهلاً لمباشرتها .

مادة ٤٣

- ١ - يجوز اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانونى معين .
- ٢ - ولا يجوز إثبات وجود الموطن المختار إلا بالكتابة .
- ٣ - والموطن المختار لتنفيذ عمل قانونى يكون هو الموطن بالنسبة إلى كل ما يتعلق بهذا العمل ، بما فى ذلك إجراءات التنفيذ الجبرى ، إلا إذا اشترط صراحة قصر هذا الموطن على أعمال دون أخرى .

عنيت المواد السابقة من المادة ٤٠ إلى المادة ٤٣ - بتحديد موطن الشخص الطبيعى - والموطن هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة - وعنصر الاستقرار فى المكان ضرورى لتوفر معنى التوطن . ويظهر هذا من

الإشارة في التعريف إلى أنه المكان الذي يقيم فيه عادة ، ولا يقصد من الاستقرار أن تكون الإقامة دون انقطاع ، وإنما يقصد أن يتحقق معها شروط الاعتياد ولو تخللتها فترات غيبة متقاربة أو متباعدة ، والموطن بمعنى محل الإقامة له أهمية خاصة في المرافعات والاختصاص وله أهمية أخرى لأنه يحكم طائفة معينة من المسائل القانونية في أحوال القانون الدولي الخاص

والغالب أن يكون للشخص الواحد موطن واحد . كما أن الغالب أن ينتمي الشخص إلى جنسية واحدة ، ولكن منهم من يتعدد موطنه ومنهم من لا يكون له موطن ما ، كما أن منهم من تتعدد جنسيته . ومنهم من لا ينتمي إلى أية جنسية ، فالموطن بالنسبة للشخص حالة واقعية . لا مجرد رباط صناعي يخلفه القانون وقد أخذ القانون المدني الحالي بالنظرية السابقة ، وإن كانت بعض الشرائع الأخرى كالقانون الفرنسي والانكليزي تجعل لكل شخص موطناً واحداً ، ولا تختمل أن يكون له أكثر من موطن واحد ، فالمادة ١٠٢ من القانون الفرنسي تنص أن محل كل فرنسي فيما يتعلق باستعمال حقوقه المدنية هو الجهة التي بها مقره الرئيسي (ولو لم يقيم فيها إقامة معتادة) — وفي القانون الانكليزي هو محل الإقامة الذي يختاره الشخص لأن يكون مسكنها دائماً اللهم إلا إذا اختار موطناً جديداً ، ولا يصح أن يكون للشخص الواحد في آن واحد غير موطن واحد . (أنظر ديبى ص ٨٢ و ص ٩٩ و ص ١١٤)

ويلتزم القضاء المصري في أحكامه حدود المادة ٣ من قانون المرافعات المصرية التي تنص على أن الموطن هو المركز المنسوب للإنسان . ويعتبر وجوده فيه على وجه الدوام . ولو لم يكن حاضراً فيه في بعض الأحيان أو أغلبها — وهذا هو التصور الفرنسي للموطن كما بينا

ولكن اللائحة الفرعية قد عرفت الموطن في المادة ٢٠ بأنه البلد الذي يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقيماً فيه — وهو نص أوفى إلى استقرار المعاملات — وقد أشار القانون الحالي في المواد ٤١ و ٤٢ و ٤٣ إلى أنه قد يوجد إلى جانب الموطن الذي يختاره الشخص من جراء إقامته المعتادة فيه ثلاثة أنواع من الموطن

أولاً — موطن أعمال . يكون مقصوراً على ناحية معينة من نواحي نشاط الشخص ، فالمكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو صناعة أو حرفة يعتبر موطناً له فيما يتعلق بإدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الصناعة أو الحرفة (المادة ٤١) وكذلك يكون للقاصر — متى بلغ ثمانى عشرة سنة وأذنت له المحكمة أن يتسلم أمواله أو بعضها لإدارتها ، موطناً بالنسبة لهذه الأعمال دون غيرها ، وهذا الموطن قد يكون غير موطن وليه أو وصيه ، ويعتبر النص الخاص بموطن العمل أظهر تطبيق في القانون المصري لمبدأ تعدد الموطن (المادة ٤٢ فقرة ثانية)

ثانياً — موطن قانوني . ينسب القانون للشخص ولو لم يكن مقيماً فيه عادة — كموطن القاصر والمحجور عاينه والمفقود والغائب (المادة ٤٢ فقرة أولى) . فإن القانون يجعل من موطن وليه أو وصيه أو قيمه أو وكيله موطناً له . ثالثاً — موطن مختار يتخذه الشخص لتنفيذ عمل قانوني معين ، كما إذا اختار موطناً له مكتب محاميه لتنفيذ عمل قانوني معين ، وكما إذا اشترى شخص أرضاً بعيدة عن موطنه فإن البائع قد يتفق مع المشتري على أن يكون له موطن قريب من المقار لتنفيذ الأعمال القانونية المتعلقة بالصققة (المادة ٤٣) .

وقد أشارت المادة ٣ : إلى أن المحل المختار لا يجوز إتيانه بغير الكتابة ، وأشارت أيضاً إلى أن الموطن المختار لتنفيذ عمل قانوني يجعل كل ما يتعلق بهذا العمل القانوني بما في ذلك إجراءات التنفيذ ، فوضع بهذا حداً للخلاف على دخول إجراءات التنفيذ الجبرى ضمن إجراءات العمل القانوني الأصلي فيما يتعلق بالمحل المختار — وذلك ما لم يشترط صراحة على قصر الموطن على أعمال دون أخرى

مادة ٤٤

١ - كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية ، ولم يحجر عليه ، يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية .

٢ - وسن الرشد هي إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة .

مادة ٤٥

١ - لا يكون أهلاً لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقداً للتمييز لصغر في السن أو عته أو جنون

٢ - وكل من لم يبلغ السابعة يعتبر فاقداً للتمييز .

مادة ٤٦

كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد ، وكل من بلغ سن الرشد وكان سفياً أو ذا غفلة ، يكون ناقص الأهلية وفقاً لما يقرره القانون .

مادة ٤٧

يخضع فاقدو الأهلية وناقصوها بحسب الأحوال لأحكام الولاية أو الوصاية أو القوامة بالشروط ووفقاً للقواعد المقررة في القانون .

١ - تعرض المادة ٤٤ إلى أن سن البلوغ لجميع المصريين هي إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة . إلا إذا قررت المحكمة الحسبية قبل بلوغ هذا السن استمرار الولاية أو الوصاية لسبب من أسباب الحجر ما لم يبلغها معتوها أو مجنوناً فتستمر الوصاية عليه ولو لم تقرر المحكمة استمرار الوصاية (المادة ١٣ و ٣٠ من قانون المحاكم الحسبية) - وبلوغ هذه السن رشيداً يكون الشخص كامل الأهلية . فله أهلية الاغتناء ، وأهلية الإدارة ، وأهلية التصرف ، وأهلية التبرع يباشر كل ذلك بنفسه

٢ - وتعرض المادة ٤٥ لتناقض التمييز . والمادة ٤٦ لناقص الأهلية فالصبي غير المميز وهو ما لم يبلغ السابعة من عمره ، أهليته للأداء معدومة ، وأعماله القانونية تقع باطلاً بطلاناً مطلقاً ، وإن بقيت له أهلية الوجوب ، والمجنون كذلك . لانعدام التمييز سواء حجر عليه أو لم يحجر . وسواء كان التعاقد معه يعلم مجنوناً أو لا يعلم وتعرض المادة ٤٥ إلى أن المعتوه كالمجنون والصبي غير المميز لا يكون أهلاً لمباشرة حقوقه المدنية

٣ - وتعرض المادة ٤٦ لناقص الأهلية . فالصبي المميز هو من بلغ سن التمييز وهو كذلك إلى سن البلوغ ، وفي هذه الفترة يكون له أهلية أداء ناقصة فله أن يباشر ما كان نافعا له نفعاً محضاً ، فيستطيع قبول الهبة والابراء من الدين ، وليست له أهلية التبرع ، أما الأعمال الدائرة بين النفع والضرر فيباشرها وصيه أو وليه

وكذلك حال السفه وذو الغفلة ، ويستثنى في أهلية السفه للتصرف والتبرع ، وصية السفه في سبيل الخير ، ووقفه على نفسه وعلى أولاده

وفهم مما ورد في المادة ٤٦ متعلقاً بالسفيه أو ذي الغفلة أنها حرصت على الإشارة أنه لا يعتبر السفه أو ذو

الفلة من ناقص الأهلية إلا في الحالات . وبالأجراءات التي يقرها القانون — وقد أشارت بذلك لجنة القانون المدني لمجلس الشيوخ — على أن هذا واضح في نص المادة ١٣ من قانون المحاكم الحسية ، من أن الحجر لا يستمر متى بلغ القاصر سن البلوغ مالم يلقها معتوها أو مجنوناً ، اما ماعدا ذلك من الحالات فلا بد من قرار تصدره المحكمة في شأنه

٤ — وتعرض المادة ٤٧ إلى أن قانون المحاكم الحسية هو الذي ينظم الأهلية وما يستتبعها من أحكام الولاية والوصاية والقوامة

مادة ٤٨

ليس لأحد النزول عن أهليته ولا التعديل في أحكامها

مادة ٤٩

ليس لأحد النزول عن حريته الشخصية .

مادة ٥٠

لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته ، أن يطلب وقف هذا الاعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر .

مادة ٥١

لكل من نازعه الغير في استعمال اسمه بلا مبرر ، ومن انتحل الغير اسمه دون حق ، أن يطلب وقف هذا الاعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر .

١ — تعرض المادة ٤٨ لتحريم النزول عن الأهلية — أو التعديل في أي حكم من أحكامها لارتباط أحكام الأهلية بقواعد النظام العام . فليس للشخص الطبيعي أن ينزل عن أهلية الأداء ، أو عن أهلية الوجوب

٢ — وتعرض المادة ٤٩ لتحريم النزول عن الحرية الشخصية لارتباط الحرية الشخصية بقواعد النظام العام والآداب — فلا يجوز للشخص الطبيعي أن ينزل عن حريته الشخصية ولا أن يقيد بها إلا بالقدر الذي لا يتعارض مع النظام العام أو الآداب — وكذلك إذا التزم التزاماً أبدياً بأن لا يباشر حرفة معينة طول حياته كان التزامه باطلا لمخالفته للحرية الشخصية

٣ — وتعرض المادة ٥٠ إلى حماية الشخص الطبيعي إذا وقع عليه : أو على أي حق من الحقوق اللازمة للشخصية : اعتداء غير مشروع — كالتعدي على سلامة جسمه : أو التعدي على حريته أو سمعته الأدبية . فإذا وقع مثل هذا التعدي من الغير . كان للشخص أن يطلب وقفه مع التعويض عما يكون قد لحقه

ويضع كثير من الفقهاء تحت حماية الشخص الطبيعي حماية نشاطه الفكري : وهو مظهر من أهم مظاهر الشخص الطبيعي . أو الشخصية الانسانية فيرد تحت هذه الحماية — حماية حقوق المؤلف في تراثه الفكري أو نشاطه العلمي أو الأدبي أو الموسيقى — أنظر جوسران دروس في القانون المدني جزء أول ققرة ١٣٥ وقد أخذ بهذا الرأي القانون النمساوي الصادر في سنة ١٩٣٦ . والقانون الايطالي الصادر في سنة ١٩٤١

٤ — وتعرض المادة ٥١ — لحماية الشخص الطبيعي من الاعتداء على اسمه أو لقبه — ممن ينازعه في استعماله

دون مبرر — أو ممن ينتحل الاسم على نحو يلحق الضرر بصاحبه — ويكون للشخص حق وقف الاعتداء وإزالته مع تعويض الضرر

ويجب أن لا يخلط بين اسم الشخص — والاسم التجارى الذي يميز محل التجارة — وقد يتفق اسم الشخص والاسم التجارى معاً — فان القوانين التى وضعت لحماية الاسم التجارى تستند فى أصلها للبداً الوارد فى المادة ٥١ راجع القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بحماية الاسم التجارى

٢ — الشخص الاعتبارى

مادة ٥٢

الأشخاص الاعتبارية هي :

- ١ الدولة وكذلك المديريات والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون . والادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية .
- ٢ — الهيئات والطوائف الدينية التى تعترف لها الدولة بشخصية اعتبارية .
- ٣ — الأوقاف
- ٤ — الشركات التجارية والمدنية .
- ٥ — الجمعيات والمؤسسات المنشأة وفقاً للأحكام التى ستأتى فيما بعد .
- ٦ — كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال ثبت لها الشخصية الاعتبارية بمقتضى نص فى القانون .

مادة ٥٣

١ — الشخص الاعتبارى يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازماً لصفة الانسان الطبيعية ، وذلك فى الحدود التى قررها القانون .

٢ — فىكون له :

(أ) ذمة مالية مستقلة

(ب) أهلية فى الحدود التى يعينها سند إنشائه ، أو التى يقررها القانون .

(ج) حق التقاضى .

(د) موطن مستقل . ويعتبر موطنه المكان الذى يوجد فيه مركز إدارته . والشركات التى يكون مركزها الرئيسى فى الخارج ولها نشاط فى مصر يعتبر مركز إدارتها

بالنسبة إلى القانون الداخلي ، المكان الذي توجد فيه الإدارة المحلية .

٣ — ويكون له نائب يعبر عن إرادته .

١ — بعد أن تناول القانون المدني الشخص الطبيعي — وبين حقوقه ووجوه حمايته في المواد السابقة عرض في المواد من ٥٢ إلى ٨٠ — للشخص الاعتباري في أنواعه المختلفة وخصائصه النائية — وبيان أنواعه وصوره المختلفة — والنظام الذي يقتضى أن يأتمر به حتى تستقر له الشخصية المعنوية — وحقوقه وواجباته والشخص المعنوي كائن له وجود مستقل عن وجود الأشخاص الذين يتألف منهم — له حياته ووظيفته — وله نموه وتطوره — وله اسمه وأهليته وموطنه وجنسيته — وله حقوق وعليه تكاليف — يلتزم ويتعاقد — يخاصم ويخاصم — ويهب ويوهب إليه — ويوصى ويوصى له — ويخطئ — ويلتزم بتعويض الضرر الناشئ عن خطئه وإهماله — وهو في كل ما تقدم مستقل عن الأفراد الذين يتألف منهم

ويطلق على الشخص الاعتباري أحيانا الشخص المعنوي أو القانوني أو الحكمي أو الشخص الصناعي وقد اختلف العلماء في طبيعة الشخصية المعنوية وأسائها — ولهم في هذا نظريات كثيرة — على أنه إذا قام الخلاف على طبيعة الشخصية المعنوية وأساسها — فليس هناك ثمة خلاف أصلاً على حقوق الشخص المعنوي — وأهليته — فالكل على اتفاق في ذلك — سواء كانت الشخصية المعنوية فكرة وهمية لاحقة لها تستحدثها الدولة وتختص بها مآثي من الجماعات — أو كانت نوعاً من الملكية — أو كانت حقيقة من الحقائق الواقعية (أنظر بلانيول وريبير جزء أول بند ٣٠١٧ و دوجي دروس في القانون العام ص ١٠١ — ١٠٧)

ويختلف الشخص الاعتباري عن الشخص الطبيعي في كيفية وجوده — وكيفية فناءه أو موته — فالشخص الحقيقي تنحصر حياته بين ولادته وموته وكلاماً لادخل لإرادته فيها — أما الشخص المعنوي فيوجد برضاء الأعضاء المكونين له طبقاً للأوضاع التي يقرها القانون — وقد يتطلب القانون صدور مرسوم كما هو الحال في شركات المساهمة — وتختلف نهاية الشخص الاعتباري العام عن نهاية الشخص الاعتباري الخاص — فالأول ينتهي بالأسباب المعروفة في القانون الدولي العام — أما الشخص الاعتباري الخاص فانه يقف بإرادة الأشخاص المكونين له باتفاق الشركاء — أو بإقضاء مدته أو انتهاء مدة امتيازها طبقاً لما يقرره القانون الخاص

٢ — والشخص الاعتباري — كما بينا — إما شخص اعتباري عام — كالدولة — وهي الشخصية البارزة التي تلقى ظلها فوق جميع الهيئات العامة الأخرى

ومن الشخصيات الاعتبارية العامة : المديريات ، والمدن ، والقرى . راجع الفقرة الأولى من المادة ٥٧ فهي تقرر الحكم الوارد في نص المادة ١٣٢ من الدستور — ثم تضيف إليه الإدارات والمصالح والمنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية .

ومن الشخصيات الاعتبارية العامة تطبيقاً لما ورد في القانون — الطوائف الدينية والهيئات التي تعترف لها الدولة بالشخصية الاعتبارية وذلك لأنها تقوم بجزء من اختصاص الدولة في الإدارة العامة — وهي في الوقت نفسه مستقلة عنها .

ولا يثير أمر الهيئات والطوائف إشكالا . ما دامت الشخصية المعنوية مقصورة على ما تعترف به الدولة منها وقد يستلقت النظر — في هذا الصدد — مركز الرهينات فان بعض الرهينات قد أنشأت معاهد للتعليم في مصر —

واعترف القضاء المختلط لهذه الرهينات بالشخصية المعنوية - وكذلك يستلقت النظر في هذا الصدد مركز الأديرة فان كثيرا منها له مالية مستقلة ويتمتع بحظ كبير من الاستقلال . ومن بينها دير سينا فقد اعترف القضاء المختلط لهذا الدير بالشخصية المعنوية . ويرجع استقلاله هذا الى اعتراف صدر له في براءة ترجع لسنة ١٣٢٢ هجرية . غير أن معظم الأديرة تعتبر من الناحية النظامية تابعة للبطريركية التي تنتمي إليها . والرأى ينقسم على استقلالها في شخصية معنوية مستقلة أو هي تابعة للشخصية المعنوية للطائفة أو البطريركية التي تنتمي إليها .

* * *

٣ - أما الشخص الاعتباري الخاص - فيشمل الوقف والجمعيات سواء كانت علمية أو أدبية أو دينية - وكذلك المؤسسات كالملاجيء والمستشفيات والمدارس . وتشمل كذلك الشركات المدنية والتجارية وقد عني القانون الحالي بوضع نظام تشريعي للجمعيات والمؤسسات بعد أن ازداد عددها واتسع نطاق ما يملك بعضها من أموال . فأصبح ضروريا تحديد حقوقها والتزاماتها في نظام تأتمر به إن أرادت أن تتمتع بكيان يقره القانون .

أما الوقف فقد استقر القضاء على الاعتراف بشخصيته المعنوية (قض مدني ٢٦ إبريل سنة ١٩٣٤) وإن كان الوقف في الواقع نظام مستقل له قواعده وكيانه ومقوماته الخاصة وقد جرى القضاء المصري منذ زمن جيد على الاعتراف بالشخصية المعنوية للجمعيات أما فيما يتعلق بالمؤسسات فالأمر أدق - إذ أن نظام المؤسسات قد يثير نظاما آخر لحبس الأموال في بلد لا يزال نظام الوقف مطبقا فيه - غير أن الأمر قد استقر على أن يوضع في القانون الحالي تشريعا للمؤسسات تشجعا للبر على أساس يختلف عن الوقف وهذا فضلا عما ورد في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية . والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بجمعيات التعاون

* * *

٤ والقانون المدني إذ يعرض في المادة ٥٢ ضابطا عاما لبيان الأشخاص المعنوية المعترف بها . غير أن هذا البيان قصد به أن يحول دون التوسع في الاعتراف بالشخصية المعنوية لجماعات لا تدخل في هذا البيان . وقد راعى القانون في عموم التعبير أن يتسع النص لجميع صور الأشخاص المعنوية القائمة في مصر في الوقت الحاضر . وليس يمنع ذلك من تدخل المشرع فيما بعد للاعتراف بصور أخرى من صور الأشخاص المعنوية إذا اقتضت المصلحة ذلك .

ولهذا ورد النص في الفقرة السادسة من تعداد الشخصيات الاعتبارية . كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال يمنحها القانون شخصية قانونية

* * *

٥ - وقد حددت المادة ٥٣ خصائص الشخص الاعتباري الثانية . وهذه الخصائص خير تعريف عملي للشخص المعنوي . لا تقتصر على حدود الشركات والجمعيات والمؤسسات بل تشمل الشخص الاعتباري العام والخاص . ويستعان بها للتفريق بين المجموعات التي يعترف القانون بكيانها . وصلاحيات الوجوب لها وعليها وبين مجموعات الأشخاص أو الأموال التي توجد في حكم الواقع

وينبغي أن يكون للشخص الاعتباري

أولا : ذمة مالية مستقلة عن ذمة الأشخاص الطبيعيين الذين يتكون منهم

ثانيا : أهلية خاصة

فإن أهلية الشخص الاعتباري المأم يستمدّها من شخصية الدولة وهو لا يسلم من إشرافها ووصايتها . والدولة أن تهيد أهلية الشخص الاعتباري المأم بما تراه من قيود . كما قيدت الدولة المصرية القومسيون البلدى بالاسكندرية بأن نصت في قانونه : أن لا يقبل الوصايا والهبات إلا بتصرّح من وزارة الداخلية

أما أهلية الشخص الاعتباري الخاص ، فقد أشار القانون إلى أن أهليته تكون في الحدود التي يعينها سند إنشائه . ويضع هذا النص حدا للخلاف بين نظرية تخصيص الغرض *Principe de la specialité des personnes morale* وبين النظرية التي تستند إلى أن الأهلية في الشخص الاعتباري كالأهلية في الشخص الطبيعي تعتبر هي الأصل . وعدم الأهلية تعتبر الاستثناء

وتطبيقا لما استقر عليه القانون الحالي تعتبر الأعمال التي يقوم بها الشخص الاعتباري صحيحة صادرة من ذى أهلية متى كانت تدخل ضمن الغرض الذي يحدده سند إنشائه . ولهذا يبطل التبرع للشخص الاعتباري إذا كان عقد التبرع يشترط أن يقوم الشخص الاعتباري بعمل لا يدخل مطلقا في الغرض الذي أنشئ من أجله . وكذلك يبطل القرار إذا قررت إدارة جمعية كجمعية الاسعاف إنشاء مدرسة ثانوية . وذلك لأن القرار لا يدخل مطلقا في الغرض الذي أنشئت الجمعية من أجله . وهو ما يسمونه بعدم الأهلية لاصدار القرار .

انظر في تفصيل ذلك سالى ص ٦٤٣ طبعة سنة ١٩٢٢ ، كايتمان ص ٢٠٤ — ٢٠٩ ، ليون كان في أهلية الشركات .

وقد أجاز القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٣ — على سبيل الاستثناء — لجمعية التعاون قبول الهبة والوصية والوقف عليها . لأنها تعاون الجمعية على إدراك غرضها

ثالثا : يتمتع الشخص الاعتباري بحق التقاضي كما يتمتع الشخص الطبيعي بحق الدفاع عن مصالحه وحمايتها ويمثل الشخص الاعتباري أمام القضاء نائب يعبر عن إرادته ويمثل مصالحه التي يحميها القانون . وهذا النائب هو الذى يستطيع بواسطته أن يتحمل الالتزامات وينصرف بالتصرفات على الوجه المبين في قانون الشركة . والنائب عن الشخص الاعتباري لا يعتبر وكيلاً عنه بمعنى الوكالة المحددة في القانون . وإنما هو عضو في جسم الشخص الاعتباري . فالشخص الاعتباري لا يستطيع أن يعبر عن إرادته إلا إذا كان له نائب . قارن المواد ٥١٦ من هذا القانون

رابعا : يكون للشخص الاعتباري موطناً مستقلاً ، وهذا الموطن غير الموطن الشخصى للأعضاء . ولهذا السبب حدد القانون موطن الشخص الاعتباري بأنه المحل الذى يكون فيه مركز إدارته أى المحل الذى توجد فيه هيئته الأساسية أو مجلس إدارته وجميعته العمومية . وهو المحل الذى يستمد منه حياته القانونية

غير أنه قد يكون للشخص المعنوي محل إقامة رئيسه في الخارج . . ومحل فرعى في مصر . فإن وجود هذا الفرع في مصر يجعل الشخص المعنوي في حكم المستقر في مصر وبهذا يجعل لها كما اختصاصا إقليميا . لأن المفروض أن هذا الفرع يقوم مقام الأصل في مصر حتى أنه يقال في لغة الشركات عن المحل الأملى *Société mère* ويقال عن الفرع *Filiale* على اعتبار أنه وليده

وبدیهی أن هذا الاعتبار — وهو جعل الاختصاص لمحكمة الاقليم الواقع فيه الفرع — قاصر على دائرة النشاط الحاصل في الاقليم دون غيره .

على أنه يقتضى التمييز بين الفرع ومكتب التوكيل agence فان الفرع الموجود في القطر المصرى يقوم مقام الأصل في كل ما يتعلق بنشاط الأصل في القطر المصرى — أما الوكيل فلا يقوم مقام المحل الأصلى إلا في أعمال فردية ولا يكون موطن الوكيل ممثلاً لموطن الشخص المعنوى .

غير أنه لا أهمية للاسم الذى يختاره الشخص المعنوى للفرع فقد تسميه توكيلاً — وهو يقوم بأعمال الفروع . وذلك هرباً من أحكام القانون والعبرة بالواقع . فإذا اشتغلت إحدى الشركات بالنقل البحرى وانشأت توكيلاً لها في اسكندرية يستقبل البواخر ويسلم شحناتها ويستلمها يعتبر فرعاً لا توكيلاً .

خامساً — يتمتع الشخص المعنوى بجنسية مستقلة . تختلف عن جنسية أعضائه . وكما أن للشخص الطبيعى جنسيته كذلك يتمتع الشخص المعنوى بجنسية مستقلة . ولهذه الجنسية أثرها في كثير من الأحوال في تعيين القانون الواجب التطبيق (قارن المواد ١٩ — ٢٢ من هذا القانون — وكذلك قارن القانون الخاص بشركات المساهمة التى تؤسس في مصر ووجوب اعتبارها مصرية) .

ويستلقت النظر ان المادة ٥٢ لم تشر الى ان من مقومات الشخص المعنوى جنسية مستقلة — وليس من شك ان القانون المصرى يعترف بالجنسية للشركات والجمعيات والمؤسسات . وتشير المادة ٥٢ أن الشخص الاعتبارى يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازماً لصفة الانسان الطبيعية — وليست الجنسية من الاشياء اللازمة للانسان الطبيعى (انظر حكم محكمة النقض الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٤٦ عن جنسية الشركات وضابط الجنسية فيها ملحق بمجلة المحاماة للسنة السابعة والعشرين س ٢١٦) .

ولاحلاف أن جميع الشخصيات الاعتبارية العامة في مصر جنسيتها مصرية اذ هى تعمل عملاً عاماً من أعمال الدولة التابعة لها .

اما الشخصيات الاعتبارية الخاصة فان جنسيتها تتبع المكان الذى فيه مركز الادارة الرئيسى . غير أن الفقهاء اختلفوا على هذا الرأى الأخير في أمر جنسية الشخص الاعتبارى الخاص — ففريق يرى أنه يتبع جنسية الدولة التى سمحت بانشائه — وهو رأى خاطئ : لأن الدولة لا تستحدث الشخص المعنوى وانما تقرر وجوده (انظر لوران جزء ٤ رقم ٧٢ — ويمترض عليه فاليري رقم ٣٤٥ س ٤٤٧) وفريق يرى أن جنسية الشخص المعنوى تتبع جنسية أعضائه — وخطأ هذا ظاهر . فهو انكار للشخصية المعنوية واستقلالها — فاليري س ٤٤٣) — وفريق يرى أن جنسية الشخص المعنوى تتبع جنسية البلد الذى يقع فيه نشاطه وميدان عمله (وهى نظرية ليون كان ورينو في الشركات جزء ٢ بقرة ١١٦٧) وخطأ هذا الرأى أنه يخلط بين تكوين الشخص الاعتبارى وميدان نشاطه — فقد تقوم شركة مصرية بنشاط في سوريا فلا تصبح الشركة سورية — وشركات عربات النوم وشركات السياحة يطوف نشاطها على دول متعددة فلا يمكن أن تكون بلا جنسية محددة — والواقع ان جنسية الشخص المعنوى هى جنسية البلد الذى يقوم فيه مركزه الرئيسى أو مركزه الإدارى الحقيقى — ويقرر القانون التجارى المصرى في صدد الكلام عن شركات المساهمة بأنها تعتبر مصرية متى كان مركزها الأصلى في القطر المصرى .

على أنه يقتضى لاعتبار الشخص المعنوى أجنبياً أن يكون المركز الرئيسى المتخذ في الخارج حقيقياً أو — أمراً

واقعا لا موضوعا للهرب من أحكام القانون . فاختيار مؤسسى شركة مساهمة بلداً غير البلد الذى يقتضى أن يوجد فيه مركز الادارة لمجرد الحصول على منفعة خاصة كتنهيل انشاؤه أو تيسير عمله يجعل الشركة باطلة بغير موجودة قانونا متى كانت لا توجد قانونا بغير استصدار مرسوم ملكى — وإذا كان الشخص الاعتبارى شركة تضامن أو توصية أو جمعية أو مؤسسة فلا يطبق عليها فى هذه الحالة قانون أجنبى وتلتزم بكل ما يقرره القانون المحلى متى تبين أن الاجراء الذى اتخذته لتسبغ على نفسها جنسية غير حقيقية إنما هو احتيال على القانون ذلك لأن قانون الجنسية من قوانين النظام العام .

الجمعيات

مادة ٥٤

الجمعية جماعة ذات صفة دائمة مكونة من عدة أشخاص طبيعية أو اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادى .

مادة ٥٥

- ١ — يشترط فى إنشاء الجمعية أن يوضع لها نظام مكتوب موقع من الأعضاء المؤسسين .
- ٢ — ويجب أن يشتمل نظامها على البيانات الآتية :

(أ) اسم الجمعية والغرض منها ومركز إدارتها ، على أن يكون هذا المركز فى مصر .

(ب) اسم كل من الأعضاء المؤسسين ولقبه وجنسيته ومهنته وموطنه .

(ج) موارد الجمعية .

(د) الهيئات التى تمثل الجمعية واختصاصات كل منها ، وطرق تعيين الأعضاء الذين

تتكون منهم هذه الهيئات وطرق عزلهم .

(هـ) القواعد التى تتبع فى تعديل نظام الجمعية .

مادة ٥٦

- ١ — لا يجوز أن ينص فى نظام الجمعية على أن تتوّل أموالها عند حلها إلى الأعضاء أو

إلى ورثتهم أو أسرهم .

٢ - ولا يسرى هذا الحكم على المال الذى لم يخصص إلا لصندوق الإعانات المتبادلة أو لصندوق المعاشات .

مادة ٥٧

- ١ - لا يجوز أن يكون للجمعية حقوق ملكية أو أية حقوق أخرى على عقارات . إلا بالقدر الضرورى لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله .
- ٢ - ولا يسرى هذا الحكم على الجمعيات التى لا يقصد منها غير تحقيق غرض خيرى أو تعليمى ، أو لا يراد بها إلا القيام ببحوث علمية .

النصوص المقابلة :

المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٧ و ١٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية - والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ المعدل فى سنة ١٩٤٤ الخاص بجمعيات التعاون الزراعية .

المادة ٢١ من الدستور - للمصريين حق تكوين الجمعيات - وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون

١ - الاقرار بالشخصية المعنوية للجمعيات والمؤسسات ليس بالأمر الجديد فى هذا القانون . فقد اعترف القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ المعدل فى سنة ١٩٤٤ بالشخصية المعنوية لجمعيات التعاون الزراعية (المادة ٤٤) واجاز لها قبول الهبات والوصايا والاتفاقيات بالاعتماد المحبوسة عليها - وقد أقر فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ بالشخصية المعنوية للجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية

٢ - تعريف الجمعية

تعرض المادة ٥٤ . تعريف « الجمعية » - وترى من التعريف أن الضابط واضح فى التفريق بين الجمعيات والشركات . فى أن يكون للجمعية غرض غير اقتسام الربح . وهو تعريف استقاه القانون المدنى الحالى من المادة الاولى من القانون الفرنسى الصادر فى أول يوليو سنة ١٩٠١ الخاص بالجمعيات وهذا التعريف يتفق مع ما استقر عليه العمل فى مصر وما يتطلبه تطور الظروف الاقتصادية - وقد أقر القضاء كذلك فى كثير من أحكامه للجمعية بالشخصية المعنوية متى ثبت أن لها هيئة منظمة تعبر عن إرادتها - لهذا كله نرى القانون يقر الأمر الواقع وينظمه وقد اشارت المادة ٥٤ إلى أن من مقومات الجمعية أن يكون لها صفة دائمة لهذا يرى أصحاب daloz ربرتوار تطبيقا لذلك أن تكوين جماعة لغرض إقامة تمثال لرجل عظيم لا يعتبر « جمعية » بالمعنى الوارد فى القانون - انظر daloz ربرتوار تحت جمعيات نبذة ١٦ ص ٧٥١

هــاء اولاً جـمـلـة لـي كـو الجـو فـي أن يـكـون غـرض الـجـمـيـعـة مـشـروـعـا (المـادـة ٦٦ مـن هـذا القـانـون)

وقد حرمت بعض الشرائع على الجمعيات أن تشغل بمشروع اقتصادى أو أن ترمى إلى الحصول على ربح مادى .
ولكن هذا التعريف قد يخرج بمجموعات من الأشخاص فى مصر من نطاق الجمعيات دون مبرر - كالجمعية الزراعية -
وجمعية اتحاد الصناع - وجمعية القرش - وجمعية أصحاب السندات والاسهم الخ
ولهذا جاء التعريف - أن يكون للجمعية غرض أساسى غير اقتسام الربح
على أنه قد يتطرق سبيل التحايل فى سعى إحدى الشركات أن تلبس ثوب الجمعية لتتهرب من احكام الشركات
وهو متحيز لطلبة القانون ينقض مراقبته والقضاء عليه بأن يلتزم الاعضاء جميعا بما تلتزم به الشركة
انظر مجلة التشريع والقضاء سنة ٢١ ص ٢١٥ حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٤
وحكم محكمة الاستئناف الاهلية الصادر فى ٥ مايو سنة ١٩٠٤ عن الجمعية الزراعية وقد اعترف القضاء بالشخصية
المعنوية لجمعية القرش (انظر حكم محكمة دمنهور الجزئية ١٠ فبراير سنة ١٩٣٥ غير منشور)

❖ ❖ ❖

قرینہ خاتون — بی بی بی بی

تليكم لأهم الجمل، وما يشترط ذكره من البيانات

تعرض المادة إلى البيانات الضرورية - والنظام الذى يقتضى أن تتبعه الجمعية حتى تتمتع بكيان
عقده القانونى راعتها تقييداً - .
فيقتضى أن يكون نظام الجمعية أو قانونها مكتوباً كله - وكذلك كافة القواعد التى يقتضى اتباعها لتعديل هذا
النظام - وكذلك بيان أسماء الاعضاء المؤسسين وبيان كل مايجرى من تعديل فيها
و يقتضى بيان موارد الجمعية والهيئات المختلفة التى تمثل الجمعية من بين أعضائها - واختصاص كل من هذه
الهيئات بمزايا وطريق الانتخاب بالأعضاء وعملهم - وتتمتع الجمعية بشخصية اعتبارية بمجرد انشائها متى استوفت
بالعموم طمت السابقة (انظر المادة ١٤٨)

تأليف السيد الشيخ محمد باقر خاينقازي

تقرر في المادة ١٤ من القانون الفرنسي - إذ تنص على أنه لا يجوز أن تؤول هذه الأموال إلى
الأعضاء أو إلى ورثتهم أو إلى أسرهم - ولوجاء هذا النص في قانون الجمعية لا يعمل به - ذلك لأن الأصل في الجمعية
أنها لا تنشأ لتحقيق ربح للأعضاء - وموارد الجمعية تتكون في الغالب من تبرعات الجماهير أو الحكومة
أو المحسنين فلا يقبل أن تؤول أموالها بعد ذلك للأعضاء أو ورثتهم أو أسرهم
على أن القانون استثنى في الفقرة الثانية من المادة ١٦ - الأموال التي تخصص لصندوق الإعانات المتبادلة -
أو صندوق المعاشات - وهو استثناء طبعى - لأن أموال هذه الصناديق حق للأعضاء

٥ — التقييد في تملك الجمعية للقارات

وكذلك حد القانون أهلية الجمعية من تملك القارات — وذلك تجنباً لحبس الأموال — وإذا أباح القانون للمؤسسات أن تملك القارات فذلك تشجيعاً للبر .

ولا يقتصر هذا المنع على تملك القارات بل يتجاوزه إلى منع تملك أية حقوق أخرى على عقارات posseder ou même administrer des immeubles ويدخل ضمن الحظر منع الجمعيات عن إدارة العقارات على أنه إذا كان الغرض الذي انشئت الجمعية من أجله هو تحقيق غرض خيري — أو علمي — أو تعليمي — كالجمعيات التي تتخصص لإقامة معاهد للتعليم — أو للقيام ببحوث علمية — فقد أباح القانون لها تملك العقارات شأنها في ذلك كاللؤسسات — وذلك حتى تضمن الجمعية لنفسها مورداً ثابتاً يعاونهما للاتفاق على أغراضها (المادة ٥٧قرة ثانية)

[٥٥]

وإذا كان القانون قد حد من أهلية الجمعية لملك القارات في الحدود السابقة فيجب تقرير أن الحظر (لا يجاوز) الحد الضروري الذي انشئت الجمعية من أجله — وعلى ذلك فيكون من الجدية أن تملك العقارات لو كان من شأنها أن تكون لها أرباحاً أولاً اجتماع أعضائها (المادة ٥٧ قرة أولى)

مادة ٥٨

١ — ثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية بمجرد إنشائها .

٢ — ولا يحتاج هذه الشخصية قبل الغير إلا بعد أن يتم شهر نظام الجمعية .

عليه نلاحظ دائماً قبيحاً بأنه إذا لم يثبت له شخصاً

مادة ٥٩

١ — إن أجازتم الشجر بالطريقة التي يقررها القانون .

فتستحق مع ذلك فإن إهمال الشجر أو الهرب بآية وشبهة أخرى من إثبات وجود الجمعية رسمياً ،

فإنه لا يثبت له شخصاً

لا يمنع الغير من التمسك ضد الجمعية بالآثار المترتبة على الشخصية الاعتبارية .

٣ — وكل جمعية غير مشهورة ، أو غير منشأة إنشاء صحيحاً أو مكونة بطريقة سرية ، تلزم

مع ذلك ، بما تعهد به مديروها أو العاملون لحسابها ، وبحوز تنفيذ هذه التعهدات على مال الجمعية

فإنه لا يثبت له شخصاً

سواء أ كان ناتجاً من اشتراكات أعضائها أم كان من أي مورد آخر .

مادة ٦٠

لا يمكن لغيره من النظام الجمعية التي لا تكون مشهورة وفقاً لأحكام المادة ٥٩ ولا يعتبر التعديل في المادة ٥٩ بالنسبة

إلى الغير إلا من الوقت الذي يتم فيه هذا التعديل

اشهار الجمعية — وتعديل نظامها وحكم الامال في شهرها — أو عدم انشائها انشاء صحيحا وحقوق الغير

١ — يرض القانون في المواد الثلاثة السابقة الاحكام المتعلقة بشهر الجمعيات . وكيفية اجراء هذا الشهر . ووجوب شهر كل تعديل في نظام الجمعية . والآثار المترتبة على افعال الشهر

غير أن القانون لم يجعل من عدم الشهر أو التهرب منه شرطا لتمتع الجمعية بالشخصية المعنوية بل قرر على قبيض ذلك بأن الشخصية المعنوية للجمعية تثبت بمجرد انشائها (المادة ٥٨ - فقرة أولى) — وقد استدرك الشارع نص في الفقرة الثانية من المادة بأنه لا يحتاج بهذه الشخصية قبل الغير إلا بعد أن يتم اشهار نظام الجمعية أى قانونها — وبهذا يكون للجمعية شخصيتها المعنوية في علاقات أعضائها بعضهم ببعض متى تم انشاؤها تطبيقا لماورد في المادة ٥٥ من هذا القانون — اما بالنسبة للغير فالشهر يقصد به كفالة حقوقه حتى يكون التعامل على ضوء القانون الذى حصل شهره — وكذلك حتى يتيسر رقابة السلطة العامة لها — وكذلك نص القانون في شأن الشركات فقرر في المادة (٥٠٦) تعتبر الشركة بمجرد تأسيسها شخصا اعتباريا . ولكن لا يحتاج بهذه الشخصية على الغير إلا بعد استيفاء اجراءات النشر التى يقررها القانون (قارن المادة الخامسة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية)

٢ — وقد حرص القانون على النص في المادة ٥٩ — زيادة في رعاية مصلحة الغير — بأن الجمعية لو أهملت الشهر — أو هى غمدت إلى التهرب من اثبات وجودها الرسمى بالامتناع عن الشهر — أو كان انشاؤها غير مستوفى للشروط القانونية — يكون للغير حق التمسك بالآثار المترتبة على الشخصية الاعتبارية — متى كانت له مصلحة في ذلك — فلتتزم الجمعية بما تعهد به العاملون لحسابها — وفي هذه الحالة يجوز تنفيذ هذا التعهد على مال الجمعية سواء كان حصيلة اشتراكاتها أو كان أى مورد أو مال آخر للجمعية

وقد قرر النص نفسه في الشركات إذ يقرر في المادة ٥٠٦ — أن للغير — إذا لم تهم الشركة باجراءات النشر المقررة أن يتمسك بشخصيتها — ولهذا فالشهر لا يعدو كسهادة الميلاد للشخص الطبيعى والشخص لا يفقد شخصيته بسبب عدم تحرير الشهادة

٣ — ويقتضى شهر كل تعديل في نظام الجمعية حتى يكون نافذا قبل الغير — ويكون لاهمال شهر هذا التعديل أو تعدد اخفاؤه من الآثار مائتين في حكم المادة السابقة

مادة ٦١

اعتماد الميزانية والحساب الختامى وإجراء أى تعديل في نظام الجمعية وحلها حلا اختياريا ، كل ذلك لا يكون إلا بناء على قرار يصدر من الجمعية العمومية

مادة ٦٢

- ١ — تجب دعوة كل الأعضاء العاملين إلى الجمعية العمومية .
- ٢ — وتتخذ قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية النسبية للأعضاء الحاضرين والممثلين ، وذلك مالم يرد في نظام الجمعية نص يخالف هذا الحكم .
- ٣ — ومع ذلك لا تصح مداوالات الجمعية العمومية فيما يتعلق بتعديل النظام أو باتخاذ قرار بجل الجمعية حلا اختياريا ، إلا إذا أدرجت هذه المسائل في جدول الأعمال المرافق لإعلان الدعوة وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأعضاء الجمعية فيما يختص بتعديل النظام وبأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية فيما يختص بتقرير حل الجمعية أو بإدخال تعديل في النظام متعلق بغرض الجمعية وهذا مالم يرد في النظام نص يشترط أغلبية أكثر من ذلك .

مادة ٦٣

- ١ — كل قرار تصدره الجمعية العمومية يخالف للقانون أو لنظام الجمعية يجوز إبطاله بحكم من المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مركز الجمعية . ويشترط أن ترفع دعوى البطلان من أحد الأعضاء أو من شخص آخر ذي مصلحة أو من النيابة العامة خلال ستة أشهر من تاريخ صدور ذلك القرار .

- ٢ — غير أن دعوى البطلان لا يجوز توجيهها قبل الغير حسني النية الذين يكونون قد كسبوا حقوقا على أساس القرار المذكور .

مادة ٦٤

- ١ — التصرفات التي يقوم بها مديرو الجمعية متجاوزين حدود اختصاصاتهم ، أو مخالفين أحكام القانون أو نظام الجمعية أو قرارات الجمعية العمومية يجوز إبطالها بحكم من المحكمة الابتدائية التابع لها مركز الجمعية بناء على طلب أحد الأعضاء أو النيابة العامة .
- ٢ — ويجب رفع الدعوى خلال سنة من تاريخ العمل المطلوب إبطاله .
- ٣ — ولا يجوز رفع الدعوى البطلان على الغير حسني النية الذين كسبوا حقوقا على أساس ذلك التصرف .

١ - نظام العمل في الجمعيات .

ترك القانون للجمعية أن توزع اختصاصها بين مجلس إدارتها وجميعتها العمومية وفقاً لتقديرها غير أنه حرص على تحديد المسائل التي لا يجوز الفصل فيها إلا بقرار من الجمعية العمومية وهي - ١ - اعتماد الميزانية - ٢ - الحساب الختامي للجمعية - ٣ - كل تعديل يجري في نظام الجمعية - ٤ - التقرير بحلها حلاً اختيارياً وحرص أيضاً على النص في الفقرة الثانية من المادة ٦٢ بأن مداولات الجمعية العمومية فيما يتعلق بتعديل قانون الجمعية - أو حلها حلاً اختيارياً لا تصح إلا متى صدرت القرارات بالأغلبية المطلقة لأعضاء الجمعية فيما يختص بتعديل القانون وبأغلبية ثلثي الأعضاء جميعاً في حالة الحل الاختياري وكذلك في حالة تعديل القرض الذي انشئت من أجله الجمعية (وهو نوع من الحل الاختياري بتوجيه الجمعية إلى غرض جديد) وهذه الأغلبية هي الحد الأدنى الذي يقتضى على الجمعية اتباعه ما لم يرد في نظام الجمعية نص يشترط أغلبية أكثر من ذلك أما قرارات الجمعية فيما عدا ذلك كالميزانية . أو الموافقة على الحساب الختامي فتكون بالأغلبية النسبية للأعضاء الحاضرين ما لم يرد في نظام الجمعية نص يشترط أغليته أكثر من ذلك

٢ - حق إبطال قرارات الجمعية العمومية أو تصرفات رئيس الجمعية بحكم من القضاء

أباح القانون في المادة ٦٣ لكل عضو من أعضاء الجمعية وكذلك للنيابة العمومية أو من له مصلحة . الحق في أن يطلب من القضاء (المحكمة الابتدائية الكائن مركز الجمعية في دائرتها) الحكم بإبطال أى قرار تصدره الجمعية العمومية على خلاف القواعد المقررة في القانون كما إذا كان مخالفاً للنظام العام أو الآداب في مصر أو على خلاف نظام الجمعية الأساسي . وذلك خلال ستة شهور من تاريخ صدور القرار ولا يضر من دعوى البطلان الغير حسن النية الذي اكتسب حقاً على أساس ذلك القرار الباطل كالمشتري لمقولات الجمعية التي تقرر حلها حلاً اختيارياً بقرار باطل

وكذلك تنص المادة ٦٤ على نوع آخر من أنواع الرقابة على الجمعيات فهي تتناول التصرفات التي يقوم بها مديرو الجمعية متجاوزين اختصاصهم أو مخالفين أحكام القانون العام . أو أحكام قانون الجمعية . أو القرار الذي أصدرته الجمعية العمومية فان هذه التصرفات قد أباح القانون أيضاً إبطالها بناء على طلب أحد الأعضاء أو بناء على طلب النيابة العمومية في خلال سنة من تاريخ العمل المطلوب إبطاله

وفي هذه الحالة أيضاً لا يضر الغير حسن النية الذي اكتسب حقوقاً على أساس ذلك التصرف

. فلهذا قد استأنفتم أو لنهتكم كالمثل أبطله .

مادة ٦٥ .

إلى أن يمحذ البطلان على كل عضو من أعضاء الجمعية، ما لم يكن قد تم إبطاله في الجمعية من قبل الجمعية، وأن يفسح منها في أى وقت .

٢ — وليس للعضو المنسحب ولا للعضو المفصول أى حق فى أموال الجمعية ، إلا فى الحالات التى يكون فيها صندوق مشترك كما هو مبين فى المادة ٥٦ الفقرة الثانية ، فإنه فى تلك الحالات يجوز أن ينص فى نظام الجمعية على خلاف ذلك .

مادة ٦٦

- ١ — يجوز حل الجمعية بحكم من المحكمة الابتدائية التابع لها مركز الجمعية ، بناء على طلب أحد الأعضاء أو أى شخص آخر ذى مصلحة أو النيابة العامة ، متى أصبحت الجمعية عاجزة عن الوفاء بتعهداتها ، أو متى خصصت أموالها أو أرباح أموالها لأغراض غير التى أنشئت من أجلها أو متى ارتكبت مخالفة جسيمة لنظامها أو للقانون أو للنظام العام .
- ٢ — والمحكمة إذا رفضت طلب الحل ، أن تبطل التصرف المطعون فيه .

مادة ٦٧

إذا حلت الجمعية عين لها مصف أو أكثر ، ويقوم بهذا التعيين الجمعية العمومية ، ان كان الحل اختياريا ، أو المحكمة ان كان الحل قضائيا .

مادة ٦٨

- ١ — بعد تمام التصفية ، يقوم المصنف بتوزيع الأموال الباقية وفقا للأحكام المقررة فى نظام الجمعية .
- ٢ — فإذا لم يوجد فى نظام الجمعية نص على ذلك ، أو وجد ولكن أصبحت طريقة التوزيع المنصوص عليها غير ممكنة ، وجب على الجمعية العمومية ، اذا كان الحل اختياريا ، وعلى المحكمة اذا كان الحل قضائيا ، أن تقرر تحويل أموال الجمعية المنحلة الى الجمعية أو المؤسسة التى يكون غرضها هو الأقرب الى غرض هذه الجمعية

١ — حق انسحاب أعضاء الجمعية

تعرض المادة ٦٥ فى الفقرة الأولى أن عضوية المشترك فى الجمعية ليست عقدا من العقود اللازمة . فيجوز

لكل عضو حق الانسحاب من الجمعية في أي وقت يشاء اللهم ما لم يكن قد التزم بالبقاء عضواً في الجمعية مدة معينة .

على أن العضو المنسحب يقتضى أن يوفى ما يكون متربطاً في ذمته للجمعية من اشتراك متأخر أو من أي التزام آخر يكون قد التزم بأدائه .

وتعرض الفقرة الثانية من المادة ٦٥ بأن ليس للعضو المنسحب أي حق في أموال الجمعية تمسها مع النص الوارد في المادة ٥٦ من هذا القانون اللهم إلا في الحالات التي يكون فيها صندوق مشترك . فانه في هذه الحالة يجوز أن ينص قانون الجمعية على اشتراك العضو في أموال هذا الصندوق . كما يجوز للعضو الذي يقرر فصله أن يشترك في نصيبه من هذا الصندوق المشترك متى نص قانون الجمعية على ذلك .

٢ — حل الجمعيات اختارياً أو قضائياً

وتواجه الفقرة الأولى من المادة ٦٧ من القانون صورة الحل الاختياري للجمعية . وصورة الحل الاجباري والأحوال التي يجوز فيها طلب ذلك الحل من طريق القضاء فتقرر أن حل الجمعية يكون بناء على طلب أحد الأعضاء . أو بناء على طلب ذي مصلحة . أو بناء على طلب النيابة العمومية على أن يعرض الطلب للمحكمة الابتدائية وذلك في الأحوال الآتية : — (١) متى أصبحت الجمعية عاجزة عن الوفاء بتعهداتها . (٢) أو متى خصصت أموالها أو أرباح أموالها لأغراض غير التي أنشئت الجمعية من أجلها . (٣) متى ارتكبت مخالفة جسيمة لنظامها أو للقانون أو للنظام العام .

وتعرض الفقرة الثانية أن للمحكمة إذا رفضت طلب الحل أن تبطل التصرف المطعون فيه وتبقى على الجمعية . وتعرض المادة ٦٧ إلى أنه في حالة حل الجمعية يقتضى في الوقت نفسه تعيين مصف . فان كان الحل اختارياً تعين الجمعية العمومية هذا المصنف وتحدد الجمعية اختصاصه . وإن كان إجبارياً وقضت المحكمة بالحل فانها تقتضى في الوقت نفسه بتعين المصنف .

٣ — توزيع أموال الجمعية بعد التصفية .

وتعرض المادة ٦٨ لاختصاص المصنف

فهو يوزع الأموال الباقية وفقاً للأحكام المقررة في القانون . على أنه من المقرر أن أموال الجمعية لا توزع على الأعضاء .

وإذا لم يوجد في قانون الجمعية نص بين الجهة التي توزع إليها أموال الجمعية . أو كانت الجهة التي نص قانون الجمعية على توزيع أموال الجمعية إليها غير ممكنة وجب على الجمعية العمومية إن كان الحل اختارياً : وعلى المحكمة إن كان الحل إجبارياً أن تقرر تحويل أموال الجمعية المنحلة إلى الجمعية أو المؤسسة التي يكون غرضها هو الأقرب إلى غرض هذه الجمعية .

المؤسسات :

مادة ٦٩

المؤسسة شخص اعتباري ينشأ بتخصيص مال مدة غير معينة . لعمل ذي صفة انسانية

أودينية أو علمية أو فنية أو رياضية أو لأى عمل آخر من أعمال البر أو النفع العام ، دون قصد إلى
أى ربح مادي .

مادة ٧٠

- ١ - يكون إنشاء المؤسسة بسند رسمى أو بوصية .
- ٢ - ويعتبر هذا السند أو هذه الوصية دستوراً للمؤسسة، ويجب أن يشتمل على البيانات الآتية:
(أ) اسم المؤسسة ومركزها على أن يكون هذا المركز فى مصر .
(ب) الغرض الذى أنشئت المؤسسة لتحقيقه .
(ج) بيان دقيق للأموال المخصصة لهذا العمل .
(د) تنظيم إدارة المؤسسة .

مادة ٧١

يعتبر انشاء المؤسسة بالنسبة إلى دائى المنشئ وورثته بمثابة هبة أو وصية . فإذا كانت
المؤسسة قد أنشئت اضراراً بحقوقهم ، جاز لهم مباشرة الدعاوى التى يقررها القانون فى مثل هذه
الحالة بالنسبة إلى الهبات والوصايا .

مادة ٧٢

متى كان انشاء المؤسسة بسند رسمى جاز لمن أنشأها أن يعدل عنها بسند رسمى آخر ، وذلك
إلى أن يتم شهرها وفقاً لأحكام المادة ٥٩

مادة ٧٣

- ١ - يتم شهر المؤسسة بناء على طلب منشئها أو أول مدير لها أو الجهة المختصة برقابة المؤسسات .
- ٢ - ويتعين على الجهة المختصة بالرقابة أن تتخذ الاجراءات اللازمة للشهر من وقت علمها
بانشاء المؤسسة .

٣ - وتسرى على المؤسسات أحكام المواد ٥٨ و ٥٩ و ٦٠

مادة ٧٤

للدولة حق الرقابة على المؤسسات .

على مديري المؤسسة موافاة جهة الرقابة بميزانية المؤسسة وحسابها السنوى مع المستندات المؤيدة لهما ، وعليهم أيضا تقديم أية معلومات أو بيانات أخرى تطلبها هذه الجهة .

مادة ٧٦

يجوز للمحكمة الابتدائية التابع لها مركز المؤسسة أن تقضى بالاجراءات الآتية بناء على طلب تقدمه جهة الرقابة في صورة دعوى :

(ا) عزل المديرين الذين يثبت عليهم اهمال أو عجز ، والذين لا يوفون بالالتزامات التي يفرضها عليهم القانون أو يفرضها سند المؤسسة ، والذين يستعملون أموال المؤسسة فيما لا يتفق مع تحقيق غرضها أو قصد منشئها ، والذين يرتكبون في تأدية وظائفهم أى خطأ جسيم آخر .

(ب) تعديل نظام إدارة المؤسسة أو تخفيف التكاليف والشروط المقررة في سند انشاء المؤسسة أو تعديلها أو الغاؤها ، إذا كان هذا لازما للمحافظة على أموال المؤسسة ، أو كان ضروريا لتحقيق الغرض من انشائها .

(ج) الحكم بالغاء المؤسسة إذا أصبحت في حالة لا تستطيع معها تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله ، أو أصبح هذا الغرض غير ممكن التحقيق أو صار مخالفا للقانون أو للآداب أو للنظام العام .

(د) إبطال التصرفات التى قام بها المديرون مجاوزين حدود اختصاصاتهم أو مخالفين أحكام القانون أو نظام المؤسسة . ويجب في هذه الحالة أن ترفع دعوى البطلان خلال سنتين من تاريخ العمل المطعون فيه وذلك دون إضرار بالغير حسنى النية الذين كسبوا حقوقا على أساس ذلك التصرف

مادة ٧٧

١ — تعين المحكمة عند الحكم بالغاء المؤسسة مصفيا لأموالها وتقرر مصير ما يبقى من الأموال بعد التصفية وفقا لما نص عليه في سند إنشاء المؤسسة .

٢ — فإذا كان انتقال المال إلى الجهة المنصوص عليها غير ممكن أو إذا كانت الجهة لم تبين في سند إنشاء المؤسسة، فإن المحكمة تقرر للأموال مصيرا يقرب بقدر الامكان من الغرض الذى أنشئت له المؤسسة

مادة ٧٨

لاتسرى الاحكام الخاصة بالمؤسسات الواردة في هذا القانون على ما أنشئ منها بطريق الوقف .

النصوص المقابلة

المواد ١ و ٤ و ١١ من القانون رقم ٤٩ ا لخاص بالجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية

١ — تعريف المؤسسة

راعى القانون فى المادة ٦٩ عند تعريف المؤسسة . الاشارة الى ماختلف المؤسسة فيه عن الجمعية . إذ يشترط فى الأولى تخصيص مال مدة غير معينة وأن يكون الغرض الذى تسعى لتحقيقه من اغراض البر أو النفع العام دون قصد إلى ربح مادي . وقد اقتبس التعريف عن القانون البلجيكي الصادر فى سنة ١٩٠١ للمادة ١٠١ منه غير أنه لم يشترط فى النص موافقة الدولة على الانشاء — كما هو الحال فى بلجيكا —

ونظام المؤسسات غير خليك بعطف الشارع لأنه يقضى إلى حبس الأموال وعرقلة تداولها . بخلاف الجمعيات فانها أكثر مرونة وادنى إلى مساندة الظروف الاجتماعية فضلاً عن أن الجمعية قد تروى إذا اختلف أعضاؤها أو قل أنشطتهم أو متى أصبح وجودها لا يحقق مصلحة فعلية — بخلاف المؤسسة — وكان أولى أن يقف القانون دون التصريح بانشاء المؤسسات غير إذن من الدولة كما فعل القانون البلجيكي — غير أن الشارع على ما يظهر يقدر أن نظام الوقف لا يزال يسود فى مصر وهو قد يرمى إلى الاغراض التى ترمى إليها المؤسسة — ولا يمكن اشتراط أن يخضع أنشاء المؤسسة لأذن الدولة فى حين أن الوقف غير خاضع له .

على أن الشارع قد حرص أيضاً أن ينص فى المادة ٧٨ من القانون على أن الاحكام الخاصة بالمؤسسات لا تسرى على ما أنشئ منها بطريق الوقف . وذلك لأن نظام الوقف وشروطه واحكامه تختلف عن الاحكام المقررة فى هذا القانون

٢ — التصرف المنشىء للمؤسسة

اشارت المادة ٧٠ من القانون إلى أن انشاء المؤسسة يقتضى أن يصدر به سند رسمى أو وصية . على أن يرجع فى أمر الوصية إلى القواعد المقررة بشأنها فى القانون . وقد أشارت المادة إلى البيانات التى يجب أن يشملها هذا السند الرسمى أو الوصية — ولم ينص القانون على البطلان جزاء لاغفال احد هذه البيانات بل ترك تقدير الجزاء للقاضى — متى طلب البطلان ذو شأن أو طلبته جهة الرقابة على المؤسسات

٣ — دائنو منشىء المؤسسة

يقرر القانون فى المادة ٧١ قاعدة عامة بأن انشاء المؤسسة يعتبر بالنسبة لدائنى المؤسس للمنشئة وورثته بمثابة وصية أو وصية . فان كانت انشئت اضراماً بحقوقهم كان لهم اتخاذ ما يرونه فى مثل هذه الحالة بالنسبة للجهات أو الوصايا

٤ — الرجوع فى انشاء المؤسسة

يجوز لمن قام بانشاء المؤسسة طبقاً للقانون أن يعدل عن انشائها بسند رسمى على شرط أن يتم ذلك قبل اشهارها .

فاذا اشهرت لا يستطيع المنشئ العدول . ويكون الشهر بناء على طلب منشئ المؤسسة أو مديرها أو الجهة المختصة برقابة المؤسسات .

٥ — الشخصية الاعتبارية للمؤسسة .

المؤسسة كالجمعية شخص اعتباري بحكم القانون . وثبت لها هذه الشخصية بمجرد انشائها . ولو لم تشهر — غير انه لا يحتج بهذه الشخصية المعنوية قبل الغير إلا بعد أن يتم الشهر تطبيقاً لما ورد في المواد ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ من هذا القانون بالنسبة للجمعيات .

٦ — الرقابة على المؤسسات

وقد جعل القانون للدولة حق الرقابة على المؤسسات إلا ما استثنى في حكم المادة ٧٨ من القانون — ولهذا يقتضى على مدير المؤسسة أن يقدم لجهة الرقابة ميزانية المؤسسة السنوية وحسابها مع المستندات المؤيدة له وتقديم كل المعلومات أو البيانات التي تطلبها الرقابة .

ويكون لجهة الرقابة أن ترفع للمحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها مركز المؤسسة أن تطلب عزل المدير الذي ثبت اهماله أو عجزه أو الذي لا يقوم بالالتزامات التي يفرضها القانون . أو يستعمل أموال المؤسسة فيما لا يتفق مع أغراضها أو قصد منشئها . أو يرتكب خطأ جسيماً في تأدية وظيفته . ولجهة الرقابة أن تبطل أى تصرف قام به منشئ المؤسسة أو مديرها مجاوزاً حدود الغرض الذي وضعت المؤسسة من أجله . أو مخالفاً لأحكام القانون العام أو القانون الخاص بالمؤسسة وذلك في خلال سنتين من تاريخ التصرف دون اضرار بالغير حسن النية .

ولجهة الرقابة أن تطلب الحكم بإلغاء المؤسسة إذا أصبحت في حالة لا تستطيع معها تحقيق الغرض الذي انشئت من أجله : أو إذا أصبح هذا الغرض غير ممكن تحقيقه — أو اذا تبين أنه مخالف للنظام العام أو الآداب وعند الحكم بإلغاء المؤسسة تعين المحكمة مصفياً لأموالها لتقرير مصير ما يبقى من الأموال بعد التصفية تطبيقاً لقانون المؤسسة — فاذا لم يعين القانون مصير الأموال عند التصفية — أو كان انتقال المال إلى الجهة التي عينها القانون غير ممكن . تقرر المحكمة مصيراً لهذه الأموال يتفق مع الأغراض التي انشئت المؤسسة من أجلها

أحكام مشتركة بين الجمعيات والمؤسسات :

مادة ٧٩

١ — الجمعيات التي يقصد بها تحقيق مصلحة عامة والمؤسسات يجوز ، بناء على طلبها ، أن تعتبر هيئة تقوم بمصلحة عامة ، وذلك بمرسوم يصدر باعتماد نظامها .

٢ — ويجوز أن ينص في هذا المرسوم على استثناء الجمعية من قيود الأهلية للنصوص عليها في المادة ٥٧ .

٣ — ويجوز أن يفرض المرسوم اتخاذ إجراءات خاصة للرقابة كتعيين مدير أو أكثر من الجهة الحكومية أو اتخاذ أى إجراء آخر يرى لازماً .

مادة ٨٠

الجمعيات الخيرية والتعاونية والمؤسسات الاجتماعية والنقابات ينظمها القانون .

١ — الجمعيات والمؤسسات التي يصدر مرسوم باعتماد نظامها .

قد تقوم الجمعية أو المؤسسة على مصلحة عامة كجمعية الهلال الأحمر وجمعية التشريع والاقتصاد وجمعية الكشفافة . وقد ترى الحكومة في مثل هذه الحالة ان ترعى الجمعية أو المؤسسة باصدار مرسوم باقرار نظامها الأساسي . وجرت الحكومة في مثل هذه الحالة أن تحتفظ بقسط من الرقابة على الجمعية أو المؤسسة كأن يعين الرئيس بمرسوم كما هو الحال في جمعية الهلال الأحمر وجمعية التشريع والاقتصاد وجمعية الكشفافة أو أن يكون لاحدى جهات الحكومة حق مراجعة حساباتها — وقد يصدر المرسوم باعفاء الجمعية من القيود الواردة في المادة ٥٧ الخاصة باهليتها في تملك العقارات فيطلق لها حرية التملك .

غير أن صدور المرسوم باعتماد نظام الجمعية أو المؤسسة . وقيام الجمعية على مصلحة عامة لا يلحق أموالها بالمنفعة العامة ولا يسبغ على الجمعية أو المؤسسة صفة المنفعة العامة . وقد كان المشروع يرمى إلى هذه النتيجة — ولكن المادة عدلت أخيراً في وضعها الحال .

٢ — الجمعيات الخيرية والتعاونية والمؤسسات الاجتماعية والنقابات .

أشار القانون إلى أن هذه الهيئات ينظمها قانون خاص . ولا خلاف ان ما يفرضه القانون المدني الحال من حقوق والتزامات واجب الاحترام . مالم يعدله القانون الخاص .

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
(١) قضاء محكمة القضاء الإداري . طعون انتخابية . إجراءاتها . القانون الذي يحكمها . عدم التقيد فيها بالنصوص الواردة في قانون مجلس الدولة .	أول يناير ١٩٤٧	٨٤٥	٢٨٤
١ — انتخابات المجالس البلدية والقروية . الطعن فيها . إجراءاتها وأوضاعها ومواعيدها . القانون الواجب التطبيق عليها ٢ . قانون إلغائها بعبارة عامة . نطاقه ومداه . حق المحكمة في بحثه .	» » ٨	٨٤٧	٢٨٥
٣ — قانون . إلغائه . لا يكون بطريق الاستنتاج أو القياس . إلغاء نص خاص بجهة تقاضى . إجراءات التقاضى أمامها . وجوب النص على إلغائها . ٤ — قانون جديد . عدم اشتماله على نصوص جامعة في مسألة تشريعية معينة . وجوب الرجوع فيها إلى القانون القديم .			
١ — انتخابات المجالس البلدية والقروية . الطعن فيها . شروطه وأوضاعه ومواعيده . . إغفالها . كلها أو بعضها . بطلان .	» » ٢٢	٨٥١	٢٨٦
٢ — مسائل إدارية . إجراءاتها وأوضاعها . عدم مراعاتها بطلان . عدم النص عليه من القانون لايهم .			
١ — مجالس بلدية وقروية . انتخابات . إجراءاتها . القانون الذي يحكمها ٢ — حكم بعدم الاختصاص . أثره ومداه . عريضة	١٢ فبراير ١٩٤٧	٨٥٢	٢٨٧
٣ — طعن انتخابي . نظره على وجه الاستعجال . لا ميعاد .			
١ — مجالس بلدية وقروية . عضوية . قرار إسقاطها . اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظره . ٢ — مجالس بلدية وقروية . انتخابات إجراءاتها . القانون الواجب تطبيقه	» » »	٨٥٥	٢٨٨
١ — مجالس بلدية وقروية . طعن انتخابي . الجهة المختصة به . إجراءاته . القانون الواجب التطبيق عليه . ٢ — مجالس بلدية وقروية . قرار إسقاط العضوية . الطعن فيه . اختصاص محكمة القضاء الإداري . ٣ — محاكم القضاء الإداري : محاكم القانون العام . ولاية كل منها . ٤ — طعن انتخابي . الدائرة المختصة بنظره . دائرة الطعون الانتخابية . دائرة الالغاء . أيهما أولى .	» » ٢٤	٨٦٠	٢٨٩
عضوية المجالس البلدية والقروية . شروطها . نصاب . شرط القراءة والكتابة . عقود غير مسجلة ولا ثابتة التاريخ . فهم القراءة والكتابة . عدم أهليته . رهن . غير مهم .	١٢ مارس ١٩٤٧	٨٦٥	٢٩٠

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
١ - انتخابات مجالس بلدية وقروية : اجراءات الطعن فيها . القانون الذي يحكمها . ٢ - جداول قيد الناخبين . إدراج أو عدم إدراج أسماء فيها . عدم جواز الطعن به أمام محكمة القضاء الادارى . طريق الطعن واجراءاته . ٣ - لجان انتخابية . اختيار رؤسائها . شروط عضويتها . ٤ - اجراءات الانتخاب . حصر الناخبين الموجودين خارج اللجنة بعد الميعاد . وجود أقارب لبعض المرشحين في لجنة الانتخاب . عدم اشتغال محضر اللجنة على بعض ماوقع أو تقرر . اشتراك بعض المرشحين في جمع الأصوات . لا يؤثر في صحة الانتخاب . ٥ - انتخاب . النصاب المالى . شرط تحققه . الايجار السنوى للسكن . وجوب . دفع أجرة فعلية .	١٢ مارس ١٩٤٧	٨٦٨	٢٩١
نصاب . عقد بيع ثابت التاريخ . جواز الاستدلال به . عدم تسجيله . شرط انتفاع البائع مدى الحياة . شرط عدم التصرف . لا يهم مجالس مديريات . الأغلبية المطلقة . المناط في حسابها . إعلان نتيجة الانتخاب على أساس خاطيء . لا يغير الواقع . تدارك الخطأ إجراء سليم .	٢٨ يونيه ١٩٤٧	٨٧٤	٢٩٢
انتخابات مجالس المديريات . نصاب . عقد غير مسجل . جواز التعويل به على ملكية النصاب .	٣٠ » » ١٩٤٧	٨٧٦	٢٩٣
(٢) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية قتل خطأ . حكم . عدم وصف الاصابة وأثرها وعلاقتها بالوفاة قصور . حكم دفاع شرعى . تسببيه . حكم . سرقة . تسببيه . عدم التحدث عن ملكية الشيء . المسروق . قصور . حكم . ما ذكره في صدد الاستدلال على علم الطاعن بفساد المنتجات التى عرضها للبيع . لا يؤدي إلى استخلاص ذلك . قصور رشوة . يجب أن يكون العمل الذى قدمت من أجله الرشوة للموظف داخلًا في أعمال وظيفة هذا الموظف بالذات . طعن . تقدير أدلة الثبوت . موضوعى . اشتراك . فصل	٢ يوليه ١٩٤٧	٨٧٨	٢٩٤
١٧ أكتوبر ١٩٤٧	٨٨١	٢٩٥	
» » »	٨٨٢	٢٩٦	
» » »	٨٨٣	٢٩٧	
» » »	»	٢٩٨	
» » »	٨٨٤	٢٩٩	
» » »	٨٨٥	٣٠٠	

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
الاشتراك يجب أن يكون سابقاً أو معاصراً للجريمة جريمة خيانة الأمانة متى تم . اشتراك : متى يتوافر أركانها . خلو الحكم من العناصر الواقعية لتكوين الجريمة أو استدلاله على ثبوت التهمة بأدلة لا تؤدي إلى ما انتهى إليه . نقض .	١٧ أكتوبر ١٩٤٧	٨٨٨	٣٠١
الدفاع الشرعي الذي يبيح القتل يكفي أن يكون أساسه فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جروح بالغة في اعتقاد المتهم ولا يلزم أن يكون الخطر حقيقياً في ذاته .	» » »	٨٩٠	٣٠٢
طلب استدعاء شاهد لسؤاله عن واقعة جديدة ظهرت في الجلسة . عدم إجابة هذا الطلب بحجة أن المتهم قصر في إعلان الشاهد قبل الجلسة . قصور	» » »	٨٩٢	٣٠٣
طلب استدعاء خير لمناقشته ، عدم الرد على هذا الطلب . قصور	» » »	٨٩٣	٣٠٤
حكم . تسييه . اكتفاءه بالإشارة إلى ما تم في تحقيقات أخرى إجمالاً دون أن يبين الدليل المستند منها . قصور	» » »	»	٣٠٥
حكم ، تسييه بما لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . قصور	» » »	٨٩٤	٣٠٦
جريمة إخفاء أشياء مسروقة . وجوب قيام الدليل الصحيح على علم المتهم بأن الأشياء تحصلت عن سرقة . الاكتفاء بالقول بأن ثمن الشراء يقل عن ثمن المثل . لا يكفي	» » »	٨٩٥	٣٠٧
سب . استنتاجه من ألفاظ الهتاف وظروفه . لا يجوز الجدال فيه أمام محكمة النقض متى كان الاستنتاج سائماً .	» » »	»	٣٠٨
دعوى مباشرة . تصدى رفع الدعوى مباشرة يقتضى وجوب صحة التكليف بالحضور . صدور الحكم بناء على تكليف باطل . حق المتهم في استئنافه . يجب أن تقتصر المحكمة الاستئنافية على القضاء بإطلاق الحكم ولا تصدى للموضوع . الدفع بإطلاق الحكم لعدم صحة التكليف بالحضور . عدم الرد على هذا الدفع . قصور .	» » »	٨٩٦	٣٠٩
طلب ضم تحقيقات . الفصل في الدعوى دون أن ترد المحكمة على هذا الطلب . قصور .	» » »	٨٩٨	٣١٠
ادعاء المتهم أن العربية التي ضبط بها المخدر ليست له . لا يجوز له في هذه الحالة التمسك بإطلاق التفتيش .	» » »	٨٩٩	٣١١
عدم سماع أقوال المجنى عليه في جريمة ضرب . لا بإطلاق مادام	» » »	»	٣١٢

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
المتهم تنازل صراحة عن طلب سماعه إذا كانت العقوبة المحكوم بها في جريمة ضرب موصوف بسبق الإصرار هي نفسها مقررة لجريمة الضرب بغير سبق إصرار فلا مصلحة للتهمة في الطعن على الحكم بحجة أنه أخطأ في وصف الجريمة بأنها مع سبق الإصرار	١٢ أكتوبر ١٩٤٧	٩٠١	٣١٣
تقرير كذب الشهادة . موضوعي ما دامت الأدلة التي ذكرها الحكم تؤدي إلى ما انتهى إليه . جريمة شهادة الزور . متى تتحقق جريمة إقامة بناء يخالف شروط الرخصة . الاقتصار على القول بأن التهمة ثابتة من محضر التحقيق وأن التهم معترف بها . قصور	» » »	٩٠٢	٣١٤
المادة العاشرة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ . عدم الأخطار عن كل تغيير في الحل من شأنه تخفيض الاستهلاك . جريمة مستقلة عن المادة الخامسة من القرار الذي تناول عدم الأخطار عن المتبق من مواد التموين . رفع الدعوى على المتهم باحدى الجريمتين والحكم فيها على أساس الجريمة الثانية . نقض .	٤ نوفمبر ١٩٤٧	»	٣١٥
مصادرة . الحكم بالادانة وبالمصادرة . قصر الطعن على المصادرة فقط بحجة أن السيارة المحكوم بمصادرتها ليست ملكا له . عدم قبول الطعن .	» » »	٩٠٣	٣١٦
حكم محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . حق قاضي الاحالة في تجنبها . حكم محكمة الجنح باعتبار الواقعة جنحة . استئناف التهم هذا الحكم . القضاء بعدم الاختصاص . لا يجوز . تنازع سلبى . تقديم القضية لمحكمة النقض لتحديد المحكمة المختصة	» » »	٩٠٣	٣١٧
متى كان التاريخ الظاهر للشيك واحدا فانه يعتبر أداة للوفاء بغض النظر عن حقيقته . عدم تقديم الشيك في ميعاد الاستحقاق لا يترتب عليه زوال صفته . حق الساحب في هذه الحالة . إذا طبقت المحكمة القانون على الواقعة تطبيقا صحيحا فلا محل للقول بأنها لم ترد على الدفاع القاتوني للطاعن	» » »	٩٠٤	٣١٨
مزلقات السكة الحديد . إقامة مصلحة السكة الحديد حارسا لدفع الخطر عن المارة . إهمال الحارس . مسئولية . تقدير الأدلة على المسئولية . متى كانت الأدلة التي ذكرها الحكم مؤدية إلى ما انتهى إليه . موضوعي . تقدير التعويض موضوعي . لا تلزم المحكمة الاستعانة بخبير	١٠ » »	٩٠٥	٣١٩

العددان التاسع والعاشر	فهرست	السنة الثامنة والعشرون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٢٠	٩٠٨	١٠ نوفمبر ١٩٤٧ قتل خطأ . تسبيب . يجب أن يكون سبب الوفاة ناشئاً عن الإصابة .
٣٢١	٩٠٩	» » » بلاغ كاذب . تسبيب حكم الادانة . وجوب إثبات كذب البلاغ والأدلة عليه
٣٢٢	٩١٠	» » » تسبيب غير منتج . مثال . تمسك المتهم بأنه في ليلة الحادثة كان مقبوضاً عليه في جريمة أخرى . عدم تحقيق ذلك الدفاع والاقتصار على القول بأن المتهم تناقض في هذه الواقعة . قصور .
٣٢٣	٩١١	» » » مخالفة . الطعن فيها بالنقض لا يجوز
٤٢٤	»	١ - شهادة النفي . إيراد المحكمة أدلة الثبوت . رد ضمنى على شهادة النفي . ٢ - خير . طلب مناقشته في مسألة ليست فنية . المحكمة غير ملزمة باحاطته
٣٢٥	»	١ - أدلة . الجدل فيها أمام محكمة النقض . لا يجوز ٢ - تقرير التلخيص . عدم اشتماله على جميع الوقائع . لا بطلان حكم . تسببه . يجب أن يكون التسبيب منتجاً . معارضة وجوب إضافة ميعاد المسافة إلى المدة المقررة للمعارضة
٣٢٦	٩١٢	» » » شاهد . وجوب إثبات البيانات . الخاصة بسنه وصناعته ومحل إقامته . اغفال هذه البيانات . لا بطلان مادام المتهم لم يتمسك بوجوب تدوينها
٣٢٨	٩١٤	» » » اعترافات . تمسك المتهم بيطلائها لأنها وليدة الاغراء . ادانة المتهم على أساس هذه الاعترافات دون أن ترد المحكمة على الدفع . قصور .
٣٢٩	»	» » » حكم استثنائي . تأييده الحكم الابتدائي لأسبابه يدل على أن المحكمة لم ترد الاستعانة بخبراء . خطأ غير مؤثر في الحكم . لا بطلان استخلاص تاريخ وقوع التزوير . موضوعي طلب انتقال لتحقيق واقعة ابداءه في مذكرة لم تأذن المحكمة بتقديمها . عدم الرد عليه . لا بطلان
٣٣٠	٩١٥	» » » حكم . اقتصار المتهم في الاستئناف على التمسك بعدم ختمه في الميعاد . حق المحكمة في الفصل في الدفع والموضوع ولا محل

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
لاعادة القضية لمحكمة أول درجة . إعلان المتهم في النيابة لعدم الاهتداء إلى محله . صحة الاعلان . حضور المتهم بالجلسة مانع للبطلان اشتراك في بيع بأكثر من التسعيرة . تسبب الحكم . وجوب بيان العناصر الواقعية التي بني عليها قضاءه	١٧ نوفمبر ١٩٤٧	٩١٦	٣٣١
اتفاق المتهمين على قتل المجني عليه واطلاقها النار عليه تنفيذاً لقصدما . اعتبار كل منهما فاعلاً ولو كانت الوفاة لم تنشأ إلا عن إصابة واحدة حكم . عدم ختمه في ميعاد الثمانية أيام . لا بطلان . منح الطاعن مهلة لتقديم الأسباب . عدم تقديمها يستوجب رفض الطعن . تقدير كذب الشهادة بأدلة تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم . موضوعي القصد الجنائي في جريمة شهادة الزور	» » »	٩١٦	٣٣٢
تحديد تاريخ الحادث وتقدير صحة البلاغ . موضوعي : تطبيق المادة ٣٢ ع أمر يدخل في سلطة قاضي الموضوع . رقابة محكمة النقض في ذلك . مداها	» » »	٩١٨	٣٣٤
حكم في قضية ضرب . منازعة المتهم في مطابقة الاصابة لرواية المجني عليه . وجوب بيان وصف الاصابة وموقعها والآلة التي أحدثتها وموقف الضارب وقت الضرب والعاهة التي خلفت	» » »	٩٢٠	٣٣٥
إجراءات التحقيق تقطع المدة ولو حصلت في غير مواجهة المتهم في جريمة التزوير . يفترض ابتداء أن التزوير . حصل في مكان الاستعمال حتي يثبت العكس . قيام الارتباط بين الجرائم يترتب عليه ضم المظوى وامتداد الاختصاص . تزوير . جواز إثباته بالاستناد إلى تقرير خير قدم في المحكمة المدنية . طلب نذب خير . المحكمة غير ملزمة بإجابته	» » »	٩٢٠	٣٣٦
استناد الحكم إلى ما يخالف الثابت في الأوراق . نقض تزوير . خطأ الحكم في بيان كيفية التزوير . غير مؤثر في الحكم ما دام حصول التزوير ثابتاً بالفعل	» » »	٩٢١	٣٣٧
عقوبة . الحكم بأقل من الحد الأدنى المقرر لعقاب الجريمة ، قبول الطعن والحكم بالعقوبة المقررة	» » »	٩٢٢	٣٣٨
التبليغ عن الجرائم . تكليف على الأفراد كافة	» » »	٩٢٤	٣٤٠

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
١ - تزوير . اعتراف المتهم بتحرير الخطاب المزور وأنه لم يقصد تزويره . اعتبار المحكمة أنه دليل ثبوت التهمة . جأز ٢ - جريمة التزوير . توافرها . حتى ولو لم يكن ظهور التزوير ميسورا إلا لمن لهم معلومات خاصة في كشف التزوير	٢٤ نوفمبر ١٩٤٧	٩٢٤	٣٤١
١ - مخدر . تقديمه لرجال البوليس من تلقاء نفس المتهم قبل التفتيش . إدانته . جأز ٢ - عدم رد المحكمة على بطلان الحكم الاستثنائي النيابي لصدوره بناء على إعلانه للنيابة مع وجود محل إقامته معلوم . لا مؤاخذه ما دام قد عارض المتهم ونظر موضوع الاستئناف من جديد	» » »	»	٣٤٢
اشتراك في بيع بأكثر من التسعيرة . تسبيب الحكم . وجوب بيان العناصر الواقعية التي بني عليها قضاء	» » »	»	٣٤٣
١ - المبلغ عن الجريمة . لا يشترط فيه شرط خاص ٢ - تقرير المحكمة . القاضي الملخص خلاف القاضي الذي تلاه من الدائرة التي أصدرت الحكم . صحيح ٣ - أسباب الحكم الاستثنائي . ثقلها من الحكم المستأنف . صحيح ٤ - لا يجوز تشديد العقوبة عن عقوبة الحكم المنقوض	أول ديسمبر ١٩٤٧	٩٢٥	٣٤٤
حكم . تسببه . إغفال الرد على دفاع المتهم . قصور إذا كان الفعل الذي ارتكبه المتهم عملا من الأعمال المكونة للجريمة فانه يعتبر فاعلا ومع ذلك فلا مصلحة للمتهم في الطعن على الحكم والقول بأنه مجرد شريك ما دامت العقوبة واحدة	» » »	٩٢٨	٣٤٥
١ - حق المحكمة في سرية الجلسة . مطلق . عدم ذكر أسباب لهذه السرية . غير لازم ٢ - إدانة المتهم باعتبار الواقعة قذفا لأسباب مع عدم لفت النظر إليه . جوازه . أحواله	» » »	»	٣٤٦
١ - حق المحكمة في سرية الجلسة . مطلق . عدم ذكر أسباب لهذه السرية . غير لازم ٢ - إدانة المتهم باعتبار الواقعة قذفا لأسباب مع عدم لفت النظر إليه . جوازه . أحواله	» » »	٩٣٠	٣٤٧
تزوير أوراق رسمية . يكفي أن تكون الورقة المزورة قد أخذت مظهر الأوراق الرسمية	» » »	»	٣٤٨
حكم على متهم من أجل واقعة غير الواقعة المرفوع بها الدعوى . نقض الحكم بالنسبة للشريك يقتضى نقضه في حق الفاعل وفي حالة وحدة الواقعة	» » »	٩٣٢	٣٤٩

العبدان التاسع والعاشر فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
سبب . حكم بالادانة . وجوب ذكر ألفاظ السب في الحكم	٨ ديسمبر ١٩٤٧	٩٣٢	٣٥٠
قتل خطأ . رقابة محكمة النقض على القتل المكون لركن الخطأ . مثال	» » »	»	٣٥١
دفاع قائم على مناقشة أدلة الثبوت . لا يقتضي من المحكمة الرد عليه صراحة . رشوة . يجب أن يكون الغرض منها أداء الموظف عمل من أعمال الوظيفة أو الامتناع عنه .	» » »	٩٣٣	٣٥٢
أمر جنائي . سقوطه بمجرد المعارضة فيه وحضور المعارض أمام المحكمة بلا حاجة إلى حكم . رفع الدعوى على المتهم بمقتضى المادة ٢٤٢ ع . معاقبته بمقتضى المادتين ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، لا يعيب الحكم متى كانت المحكمة لم تتجاوز العقوبة المقررة للمادة ٢٤٢	» » »	»	٣٥٣
سن المحكوم عليه . خلو الحكم منه . المتهم لم يدع أنه من الأحداث . صحيح .	» » »	٩٣٤	٣٥٤
إنذار . الحكم به . متى يجوز الطعن فيه	» » »	٩٣٥	٣٥٥
عقوبة واحدة عن جريمتين . قصر الطاعن طعنه على إحدى الجريمتين : رفض الطعن ما دامت العقوبة المحكوم بها واحدة . إعادة المحاكمة لا يجوز . الحكم بعقوبة أشد مما قضى به في الحكم النقوض إذا كان النقض حصل بناء على طعن المتهم	» » »	٩٣٦	٣٥٦
طعن . أدلته متعلقة بثبوت الواقعة . المجادلة فيها أمام محكمة النقض . لا يجوز ما دامت مؤدية لما انتهى إليه الحكم . تفتيش . إنكار المتهم علاقته بالعربة التي حصل تفتيشها . لا يجوز له التمسك بيطلان التفتيش .	» » »	٩٣٧	٣٥٧
تسيب . يجب أن يكون متجاً . قصور التسيب . مثال	» » »	٩٣٨	٣٥٨
محاكمة جنائية . يجب أن تبني على ما تجر به المحاكمة بنفسها من تحقيق . عدم سماع الشاهد رغم حضوره . قصور حتى ولو لم يتمسك المتهم بسماعه .	» » ١١	»	٣٥٩
تسيب حكم استثنائي بإلغاء حكم البراءة دون أن يتعرض للأدلة التي بنت عليها محكمة أول درجة حكمها بالبراءة . قصور القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ . عدم صدور الأمانة التنفيذية	» » »	٩٣٩	٣٦٠
	» » »	٩٤٠	٣٦١

السنة الثامنة والعشرون

فهرست

العددان التاسع والعاشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
وقرار وزير الأشغال المنوه عنهما فيه . غير مانع من تطبيق بعض أحكامه .			
اعتراف وليد إكراه . يجب ألا يعول عليه ولو كان صدقاً مهما كان قدر الإكراه . تأسيس حكم الادانة بصفة أصلية على هذا الاعتراف . قصور .	١٥ ديسمبر ١٩٤٧	٩٤٠	٣٦٢
مخدر . إلقاء التهم له عند رؤيته لرجال البوليس . اعتبار ذلك دليلاً على جريمة الاحراز غير متحصل من طريق التفتيش أو القبض . تقدير أدلة الإثبات . موضوعي . إيراد الأدلة السابقة على الادانة . لا يلزم معه المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي للتهم	» » »	٩٤٢	٣٦٣
زوجة . إعفاءها من العقاب إذا عاوت زوجها على الفرار من وجه القضاء بأي طريقة إلا إذا كان عملها يكون جريمة أخرى	» » »	»	٣٦٤
١ — مخدر . إذا كان بورقة غير ظاهر حتى يمكن رؤيته لا تعتبر حالة تلبس . ٢ — إذن النيابة بالتفتيش متى يعتبر صحيحاً	» » »	٩٤٣	٣٦٥
تسبيب . قروض ربوية . وجوب بيانها وذكر تاريخ كل قرض . إغفال ذلك . قصور	» » ١٦	٩٤٦	٣٦٦
سوء القصد في جريمة البلاغ الكاذب هي اتواء التهم الاضرار بالمجنى عليه	» » »	٩٤٧	٣٦٧
مهنة الصيدلة ؟ متى يستحق العقاب .	» » »	»	٣٦٨
حكم . ليس من اللازم متابعة الرد على كل ما يديه الدفاع .	» » »	٩٤٨	٣٦٩
سب علني . يجب أن يتحدث الحكم عن العلانية ويبين توفرها وفقاً للقانون	» » ٢٢	»	٣٧٠
حكم . تسببه . عدم الرد على طلب التهم . إجراء معاملة . قصور .	» » »	٩٤٩	٣٧١
شهود . عدم سماعهم أمام المحكمة الابتدائية — عدم التمسك بسمع أقوالهم أمام الاستئناف	» » »	٩٥٠	٣٧٢
طلب انتقال للمعانة واستدعاء شاهد لمناقشته . إغفال الرد عليه . قصور .	» » »	»	٣٧٣
حكم . عدم ختمه في ميعاد الثمانية الأيام المحددة قانوناً . لا يكفي لنقضه . إذا حال دون تقديم الأسباب في الميعاد . مانع	» » »	»	٣٧٤

السنة الثامنة والعشرون

فهرست

العددان التاسع والعاشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
قهرى (نفشى الكوليرا) فانه يجب على الطاعن المبادرة إلى تقديم الأسباب بمجرد زوال المانع .			
زراعة الحشيش : العقاب عليه سواء كان نبات أنثى أو ذكر	٢٢ ديسمبر ١٩٤٧	٩٥١	٣٧٥
حكم استثنائى بالادانة . عدم الرد على أسباب الحكم الابتدائى	» » »	٩٥٢	٣٧٦
القاضى بالبراءة . قصور .			
حكم . بناؤه على خطأ فى التقدير . موجب لنقضه	» » »	»	٣٧٧
ضيدة . متى تتوافر الجريمة عن ارتكاب عمل من الأعمال المنهى عنها .	» » ٢٣	٩٥٣	٣٧٨
القانون الواجب التطبيق هو المعمول به وقت الحادثة	» » »	»	٣٧٩
المشتبه فيه . القانون لم ينص على أن تكون الجرائم المنسوبة إليه من نوع واحد	» » »	٩٥٤	٣٨٠
حكم . قائم على دليل غير موجود . يتعين نقضه	» » »	٩٥٥	٣٨١
حكم . تسببه . عدم الرد على دفاع الطاعن . قصور .	» » »	»	٣٨٢
دقيق . وجوب فحص بالنخل والتحليل معا . القرار الوزارى ٣٢٤ سنة ١٩٤٦ .	» » »	٩٥٦	٣٨٣
تزوير . الخطأ فى أسانيد الحكم . موجب لنقضه .	» » »	٩٥٧	٣٨٤
قتل خطأ . عدم بيان ركن الخطأ يانا كافيا . قصور	» » »	٩٥٨	٣٨٥
قاض لا يجوز له نظر الدعوى الاستئنافية إذا نظر النزاع ولو غايا .	» » ٢٩	»	٣٨٦
حكم . خطأ فى تطبيق بعض المواد غير مؤثر على الحكم .	» » ٣٠	»	٣٨٧
لا نقض . رفع الدعوى على التهم بسرقة . اعتبار المحكمة الواقعة إخفاء أشياء مسروقة . جوازه .			
(٣) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية			
١ . — إستحقاق التعويض . الاعتذار . ٢ . — إعلان الاصرار على عدم الوفاء . ٣ . — نظرية الطوارئ	١٥ مايو ١٩٤٧	٩٥٩	٣٨٨
أثر الطعن بالنقض .	» » ٢٢	٩٦٣	٣٨٩
١ . — تفسير . تبسيب . ٢ . — مبدأ ثبوت بالكتابة	» » »	٩٦٦	٣٩٠
٣ . — مسئولية . وكالة . إغارة الاسم			

السنة الثامنة والعشرون

فهرست

العددان التاسع والعاشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
١ - عقد القسمة . تسجيله . ٢ - بطلان لعدم توقيع جميع المتقاسمين . أثره .	٥ يونيه ١٩٤٧	٩٧٢	٣٩١
١ - الطعن أمام القضاء في تصرفات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية . ٢ - اختصاص . انتفاء أسباب المسؤولية القضاء بعدم الاختصاص أو برفض الدعوى . ٣ - دليل الطعن . صورة عرضية .	١٢ » »	٩٧٨	٣٩٢
قصور . مستند هام لم يناقش	٩ أكتوبر ١٩٤٧	٩٨٢	٣٩٣
١ - سبب الطعن . دليله . ٢ - قصور	» » »	٩٨٣	٣٩٤
١ - سبب الطعن ٢ - تفسير المستندات ٣ - الفسخ الضمني	» » ١٦	٩٨٥	٣٩٥
طعن بطريق النقض . إيداع أصل ورقة إعلان الطعن في الميعاد	» » »	٩٨٨	٣٩٦
١ - مسخ الأوراق ٢ - أسباب صورية ٣ - سلامة الحكم	» » »	٩٨٩	٣٩٧
سبب الطعن اختلاط الواقع بالقانون . وجوب عرضه على محكمة الموضوع ٢ - دليل سبب الطعن	» » »	٩٩١	٣٩٨
سبب الطعن . مخالفة الثابت بالأوراق	» » ٣٠	٩٩٢	٣٩٩
١ - الالتزام بالمصاريف . قصور ٢ - مسخ مدلول سند	» » »	٩٩٣	٤٠٠
١ - حكم صادر من المحكمة الابتدائية باعادة القضية إلى قاضي اليوع . استئناف أحكام قاضي اليوع ٢ - التخلف عن دفع الثمن الذي رسي به المزاد . أثره	٦ نوفمبر ١٩٤٧	٩٩٥	٤٠١
رفع دعوى التزوير الفرعية لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . جوازه	» » »	٩٩٨	٤٠٢
١ - طعن . سنيه . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . مخالفة أقوال الشهود للثابت بالتحقيق ٢ - القرائن . تقديرها	» » »	١٠٠٠	٤٠٣
بيع العقار لعدم إمكان القسمة . زيادة العشر . جوازها . قرينة قضائية . تقدير محكمة الموضوع	» » »	١٠٠٢	٤٠٤
» » »	» » ٢٠	١٠٠٤	٤٠٥
١ - حق الحكومة في تعيين الموظفين وفصلهم ٢ - معنى الحق المطلق في فصل الموظفين ٣ - إثبات العدوان في الفصل	» » »	١٠٠٥	٤٠٦
٤ - الرقت والفصل . معناها ٥ - الموظف والمستخدم . الفرق بينهما ٦ - إلغاء القيد الوارد على حق الحكومة في فصل المستخدم	» » »	١٠٠٥	٤٠٦
١ - طعن بالنقض الحكم النهائي . الحكم الابتدائي	» » »	١٠٠٩	٤٠٧

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
٢ - دعوى حساب . كان معتمداً من المجلس الحسبي . المطالبة به تقدير الأدلة	٢٠ نوفمبر ١٩٤٧	١٠١٠	٤٠٨
عقد صلح . شفعة . استرداد الحصة المبيعة	» » ٢٧	١٠١٢	٤٠٩
١ - إعلان دعوى الشفعة . ميعاده . متى يبدأ ٢ - شفعة . البيع بطريق العطاءات في مظاريف ٣ - منع الشفعة فيما يبيع بالمزايدة تقدير سن الموظف	» » »	١٠١٢	٤١٠
» » »	» » »	١٠١٥	٤١١
١ - علم المشتري بخاطر نزاع ملكية المبيع . حق الحبس . ٢ - الشرط الفاسخ الضمني . الاخلال الجزئي بالتعهد . ٣ - سلطة المحكمة في تقدير درجة الاخلال بالتعاقد .	٤ ديسمبر ١٩٤٧	١٠١٨	٤١٢
١ - قبول الحكم . ٢ - العرف والاتفاق . حكمهما ٣ - تقدير الدليل .	» » »	١٠٢١	٤١٣
١ - العيب في المبيع . ٢ - العيب الظاهر .	» » »	١٠٢٢	٤١٤
١ - العلم بذات العين المبيعة . قصور ٢ - خطأ بعض أسباب الحكم . لا يستوجب تفضيه ٣ - قصور ٤ - الغلط المادي والخطأ المعنوي .	» » ١١	١٠٢٤	٤١٥
١ - وصية بقسمة التركة . أحكامها . قبل العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ٢ - إجازة الوصية . الأهلية اللازمة . ٣ - الإجازة في الشريعة الإسلامية والقانون ٤ - المصلحة في المدعى . مناطه	» » »	١٠٢٩	٤١٦
التصفية في الشركات . الاحتفاظ بالشخصية المعنوية	» » »	١٠٣٣	٤١٧
١ - الغش . الالتباس . ٢ - قصور في تسبب أحكام الالتباس قصور	» » »	١٠٣٤	٤١٨
أدلة . التزوير	» » ١٨	١٠٣٥	٤١٩
قصور . دفع هام	» » ٢٥	١٠٣٧	٤٢١
الموصى له هل يعتبر من الأغيار	» » »	١٠٣٨	٤٢٢
دعوى الملكية . قصور	» » »	١٠٤٠	٤٢٣
(٤) قضاء محكمة الاستئناف الأهلية محل الإقامة بالنسبة للشخص الواحد . رأى القوانين الأجنبية رأى القانون المصري . جواز تعدده	٢٨ يناير ١٩٤٧	١٠٤١	٤٢٤

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(٥) قضاء محكمة استئناف الاسكندرية			
١ - دعوى حساب . مستندات المدعى عليه كثيرة . جواز عرضها بمقر المدعى عليه . ٢ - حكم الغرامة . تبعية للحكم الأصلي	١٨ أكتوبر ١٩٤٦	١٠٤٥	٤٢٥
حكم مرسى المزداد . ناقل للملكية بشرط فاسخ . تقرير زيادة العشر بغير تحقق للشرط الفاسخ .	٢٣ ديسمبر ١٩٤٦	١٠٤٦	٤٢٦
١ - أحكام الأهلية من النظام العام . العبرة بالأهلية وقت تمام العقد ٢ - لا يجب الاثبات بالكتابة فيما يخالفها في حالة الغش والتحايل لا اعتبره شبه جريمة quasi delit . ٣ تصرفات السفينة . باطله بطلاناً نسبياً يجوز إجازتها بعد عودة أهليته إليه .	٢٨ يناير ١٩٤٧	١٠٤٧	٤٢٧
(٦) محكمة استئناف أسيوط			
الاستخلاف على حق يستتبع ملحقاته - من أعطي شيئاً يعطيه بملحقاته كالبايع والمحيل	٩ مارس ١٩٤٨	١٠٤٨	٤٢٨
دعوى بطلان التصرف - لاتهدف إلى التحايل على قانون التسجيل - بطلان البيع الثانى لاحلال البيع الأول الغير مسجل تحايل على قانون التسجيل . .	٣ يونيه ١٩٤٨	١٠٤٨	٤٢٩
المسائل الحسية ليست خصومة . حضور النيابة في الجلسة غرضه رعاية مصالح عديمى الأهلية	٤ يناير ١٩٤٩	١٠٤٩	٤٣٠
(٧) قضاء المحاكم الكلية			
لجنة تقدير الايجارات والتعويضات بالرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ . وجوب الرجوع إليها ابتداء . عدم جواز تقديم الطلب إلى المحكمة مباشرة . اجراءات مرافعات . من النظام العام	٢ مارس ١٩٤٧	١٠٥٠	٤٣١
حكم اعتبار التهم نازلاً عن المعارضة . جواز استئنافه إذا حالت قوة القاهرة دون حضوره جلسة المعارضة	٣ مارس ١٩٤٨	١٠٥٢	٤٣٢
١ - إشكال . بطلب إيقاف تنفيذ حكم . بناءً على حوالة حكم بعد الحجز تحفظاً تحت يد المتعسر عن قيمته . المحيل معسر .	٢١ نوفمبر ١٩٤٨	١٠٥٤	٤٣٣
٢ - محكمة أول درجة حكمت برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ استناداً إلى عدم جواز احتجاج المستشكل على المحال إليه إلا بسبب انقضاء الحكم . ٣ - المحكمة الاستئنافية تقضى بإيقاف تنفيذ			

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة الثامنة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
الحكم المحجوز بقيمته ريثما يفصل في دعوى صحة الحجز التحفظي استنادا إلى نص للمادة ١٠٤٠ مرافعات .			
١ - حكم تمهيدى . بالأحالة للتحقيق لاثبات الشركة التجارية . استئنافه . ٢ - شركات المحاصة . م ٥٩ تجارى لا عنوان لها ولا رأس مال شركة هي استثناء من القواعد العامة في الشركات . يصح انعقادها شفاها بمجرد تقابل إرادة المتعاقدين .	٣٠ مايو ١٩٤٨	١٠٥٦	٤٣٤
خطبة . وعد بالزواج . عقد ينشئ حقا شخصيا ، العدول عنه يوجب التعويض .	٢٩ نوفمبر ١٩٤٨	١٠٥٧	٤٣٥
قيد الاستئناف . ميعاده . العبرة بوقت فتح الجلسة حتى ولو كان بعد لليعاد القانونى .	٦ ديسمبر ١٩٤٢	١٠٦٠	٤٣٦
قاضى البيع . الأمر الصادر منه بإعادة البيع على مسئولية الراسى عليه المزاد . أمر صادر على عريضة . المادة ٦٠٧ مرافعات طريقة التظلم من هذا الأمر . سكوت القانون . الرجوع إلى القواعد العامة . المواد ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ مرافعات الدائرة التى لا يجوز لقاضى البيع أن يتعدها . الحكم فى دعاوى البطلان الخاصة بالاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع . حكمه فى ذلك غير قابل للمعارضة أو الاستئناف المادة ٦٠٢ مرافعات والمواد من ٥٦٠ مرافعات إلى ٥٦٨ ماعدا هذه الاجراءات الشكلية يكون متعلقا بالموضوع . عدم تعرض قاضى البيع لها تعرضه بعد خروجها عن اختصاصه . حكمه فى هذه الحالة قابل للاستئناف « القواعد القانونية » النظر فى صحة أو عدم صحة الإيداع متعلق بالموضوع ضرورة وقف اجراءات البيع فى هذه الحالة	١٥ ديسمبر ١٩٤٨	١٠٦٠	٤٣٧
المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩	٢٥ ديسمبر ١٩٤٧	١٠٦١	٤٣٨
(٨) قضاء الضرائب			
١ - تقادم . المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ مبدأ سريان التقادم . مأمور الضرائب . تمثيله ٢ - مصلحة الضرائب .	١١ نوفمبر ١٩٤٨	١٠٦٣	٤٣٩
المادتين ٥ و ٢٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩			

العددان التاسع والعاشر	فهرست	السنة الثامنة والعشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٤٠	٢٠ نوفمبر ١٩٤٨	نص المادة ٤٩ من اللائحة . ١ — قرار وزير المالية الصادر في ٢ ابريل سنة ١٩٤٥ بإضافة مهنة المصور إلى المهن المحددة بالمادة ٧٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ لا يعتبر قرارا تفسيريا يترتب عليه سريانه على الماضي من وقت صدور قانون الضرائب بل لا يعمل بها إلا من تاريخ نشره
٤٤١	٢٤ مارس ١٩٤٨	(٩) القضاء التجاري مفلس متى يرد اعتباره .
٤٤٢	١٠ أكتوبر ١٩٤٨	١ — شخص معنوي . له جنسية . ٢ — شركة تجارية مركزها الرئيسي مصر . تخضع للقضاء المصري .
٤٤٣	١٣ أكتوبر ١٩٤٨	١ — عقد الأذعان . طبيعته ٢ — بوليصة الشحن . ماهيتها ٣ — إثبات الخطأ الجسم ٤ — مبدأ سريان القوائد عن التعويض
٤٤٤	٦ ديسمبر ١٩٤٨	استخدام العمال لدى التاجر . عمل تجارى
٤٤٥	٢٦ سبتمبر ١٩٤٨	(١٠) قضاء الايجارات قيود طلب الاخلاء للهدم والبناء بشكل أوسع .
٤٤٦	١٩ أكتوبر ١٩٤٨	للزوجة إذا كانت مالكة أن تطالب باخلاء العين المؤجرة لاعداد منزل الزوجية ولتقيم فيه هي وزوجها .
٤٤٧	١٦ أكتوبر ١٩٤٨	المقصود باجازة المالك للتأجير من الباطن أن يكون الاذن الكتابي وقت التأجير الباطني وليس وقت التأجير الأصلي .
٤٤٨	١٩ أكتوبر ١٩٤٨	قصد القانون باعطاء الحق للمؤجر في طلب الاخلاء للضرورة . التوسعة لا التقييد فهو يشمل المؤجر والمالك ولم يقصد منه حرمان المالك .
٤٤٩	١٢ أكتوبر ١٩٤٨	لا يحق للمستأجر الذي قبل زيادة الأجرة وهو مقيم فعلا أن يطلب تخفيض ما قبله مختارا .
٤٥٠	١٣ أكتوبر ١٩٤٨	حق طلب الاخلاء للتأجير الباطني قاصرا على المالك وحده دون المستأجر الذي أجر من باطنه للغير .
٤٥١	٣ نوفمبر ١٩٤٨	احترام مدة التعاقد التي لم تنته بعد بالنسبة للهدم وإعادة البناء .
٤٥٢	٢٥ ديسمبر ١٩٤٨	لاحق للمالك في طلب الاخلاء للضرورة إذا ما عارض الحارس في ذلك دعوي المالك بالاخلاء للضرورة تكون مقبولة ولو رفعت بعد انقضاء مهلة الستة أشهر .
٤٥٣	١٥ يناير ١٩٤٩	

السنة الثامنة والعشرون

فهرست

العددان التاسع والعاشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
(١١) القضاء المستعجل			
معارضة في حكم غيابي قاض بالطرد واشكال في تنفيذه . عدم قيد الدعوى المعلنة عريضتها للنصم شخصيا يقتضى عند إعادة رفعها إعلان الطلبات من جديد للنصم ولا يكفي الاحالة على العريضة الأولى إلا إذا كان الاعلان صحيحا . المادة ٤٨ مرافعات حددت المواعيد اللازم مراعاتها عند إعلان الخصوم ولا يجوز الخروج عليها إلا بأمر القضاء . إعلان الخصم إلى المحافظة وشروط صحته واجب المحضر في مثل هذا الاعلان . بطلان الحكم الغيابي يستتبع بطلان إجراءات التنفيذ المترتبة عليه فلا يعول عليها في إسقاط مواعيد المعارضة . بطلان الشرط الخاص بالتنازل عن حق المعارضة . حق ارتفاق المطل	١٣ مارس ١٩٤٦	١٠٨٥	٤٥٤
(١٢) قضاء المحاكم الجزئية			
تهمة البلاغ الكاذب	٢٤ يناير ١٩٤٩	١٠٩٢	٤٥٥
أجرة أعيان الوقف . اذا كانت أقل من أجر المثل لا تبطل العقد	٨ مارس ١٩٤٨	١٠٩٧	٤٥٦
حق الملكية غير مطلق . يعتقد بعدم المساس بحق الغير . لا يشترط توفر ركن الخطأ أو نية الاضرار للازالة .	٢٩ يناير ١٩٤٥	١٠٩٩	٤٥٧
شرط الفسخ الوارد في حكم مربي المزار - تعليق على حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ لحضرة الأستاذ نصيف زكي بك المحامي	١٣ أكتوبر ١٩٤٨	١١٠٢	٤٥٨
تعليق على الحكم رقم ٢٧٦ المنشور بالعدد ١١٠٣ من السنة الثامنة والعشرين لحضرة الأستاذ أحمد السادة المحامي .		١١٠٣	
تقرير قدمه الأستاذ عمر عمر تقيب المحامين لمجلس النقابة في موضوع عدم جواز قيد المستشارين الملكيين بمجدول المحامين ما لم يكونوا حاصلين على اجازة الليسانس من كليات الحقوق المصرية أو على شهادة المعادلة .		١١٠٥	
بحث في القضاء الادارى وحق الطعن في القرارات الادارية لحضرة الأستاذ الدكتور حافظ محمد إبراهيم المحامي بادرة قضايا الحكومة .		١١٠٨	
قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ العدل للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .		١١١٠	
فهرست بأحدث الكتب القانونية الجديدة .		١١٢٦	
		١١٣٨	

نقابة المحامين

المحاماة

فهرست

السنة الثامنة والعشرون

١٩٤٧ - ١٩٤٨

مطبعة مجبازى
بالقاهرة

بيان

جربنا في ترتيب فهرست السنة الثامنة والعشرون لمجلة المحاماة الوطنية يجعلها على قسمين :
قسم خاص بالأبحاث القانونية والمقالات والقوانين والقرارات ، وقسم آخر يشمل أحكام
محكمتي النقض والأحكام الجنائية والمدنية ومحاكم استئناف مصر وأسيوط والاسكندرية
والمحاكم الكلية والتجارية والجزئية والعسكرية بترتيب الحروف الأبجدية .

وقد جعلنا تلخيص بعض الأحكام بما يتفق ونظام ترتيب الفهرست ليسهل الرجوع إليها
عند اللزوم . والله ولي التوفيق

لجنة التحرير

محمود غنم — اسطفان باسيلي — أحمد الحضري — أحمد السادة

امحات وقوانين

- ١ — قرار مجلس نقابة المحامين الوطنية الصادر بجملة ١٣ يناير سنة ١٩٤٨ بشأن عدم جواز تكليف المحامي أداء الشهادة في قضية وكل أو استشير فيها ص ١
 - ٢ — بحث في جرائم الاخلال بواجب الاقرار في ضريبة الأرباح التجارية ص ١٥٥
 - ٣ — قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٨ بتعديل المادة ٨٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة لدى المحاكم الوطنية ص ١٨٧
 - ٤ — مرسوم بتعريف الرسوم والاجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الادارى وبليه المذكورة الايضاحية ص ٤٣٤
 - ٥ — قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ باضافة حالة جديدة إلى الحالتين اللتين يجوز فيهما اعلان الأحكام العرفية ص ٤٣٧
 - ٦ — مرسوم باعلان الأحكام العرفية ص ٤٢٨
 - ٧ — أوامر رقم ١ خاص بالرقابة ومايليه من ٢ لغاية ١٢ من صحيفة ٤٣٩ إلى ٤٤٧
 - ٨ — بحث في علاج مشكلة المخدرات للاستاذ جمال الدين العطيفي وكيل نيابة المخدرات ص ٦٣٩
 - ٩ — الأوامر العسكرية نمرة ١٤، ٢٠، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٥ من صحيفة ٦٥٤ إلى ٦٦٧
 - ١٠ — القانون المدني المصري الجديد وعليه تعليق موجز وضعه حضرة الأستاذ نصيف بك زكى ص ١ ختام العدد ٨٠٧
 - ١١ — شرط الفسخ الوارد في حكم مرسى الزاد تعليقاً على حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ لحضرة الأستاذ نصيف زكى بك المحامى ص ١١٠٣
 - ١٢ — تعليق على الحكم رقم ٢٧٦ للنشور بالعدد ٨٠٧ محاماه السنة ٢٨ لحضرة الأستاذ أحمد السادة المحامى ص ١١٠٥
 - ١٣ — تقرير مقدم من الأستاذ عمر عمر نقيب المحامين الوطنية لمجلس النقابة في موضوع عدم جواز قيد المستشارين الملكيين بجدول المحامين مالم يكونوا حاصلين على اجازة الليسانس من كليات الحقوق المصرية أو على شهادة للعادلة ص ١١٠٨
 - ١٤ — بحث في القضاء الادارى وحق الطعن في القرارات الادارية لحضرة الأستاذ الدكتور حافظ محمد ابراهيم المحامى بادرة قضايا الحكومة ص ١١١٠
 - ١٥ — قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ص ١١٢٦
 - ١٦ — فهرست باحداث الكتب القانونية الجديدة ص ١١٣٨
- ثم يليه فهرست الأحكام الصادرة من القضاء الادارى مجلس الدولة ومحكمتى النقض والابرار المدنية والجنائية ومحاكم الاستئناف العليا والمحاكم الكلية والجزئية والضرائب والتجارى والايجارات والمستعجل والشرعية والمختلط

فهرست

أحكام مجلس الدولة ومحكمة النقض والإبرام المدنية والجنائية ومحاكم استئناف مصر
واسكندرية وأسيوط ومحاكم الجنايات والمحاكم الكلية والتجارية
والضرائبية والإيجارات والمستعجلة والجزئية والشرعية والمختلط

(١)	اتفاق (انظر قتل)
اتحاد الخصوم (انظر قوة الشيء)	اثبات الخطأ (انظر عقد اذعان)
١ - اتعاب الخبراء . تقديرها . التضامن	١ - اثبات الصورية
(نقض مدنى — ٢٠ مارس سنة ١٩٤٧)	٢ - اثبات فى حق الخلف الخاص
س ٥٦١ رقم ١٧١)	(نقض مدنى — ٢٧ مارس سنة ١٩٤٧)
٢ - اتعاب الوكلاء والمحامين . مدى رقابة	س ٥٦٦ رقم ١٧٤)
القضاء .	٦ - اثبات . ايصالات . اعتبارها ليست دليلا
(نقض مدنى — ٢٢ مايو سنة ١٩٤٧)	كافيا وانها مبدأ ثبوت بالمكتابة . صحيح
س ٧٩١ رقم ٢٦٦)	(نقض مدنى — ١٦ يناير سنة ١٩٤٧)
٣ - ١ - اتعاب محام ملزومية متهم ترفع عنه	س ٢٦ رقم ٢٠)
المحامي بدفعها ولو كان التعاقد غيره	٧ - اجارة . حق المؤجر فى طلب الاخلاء
٢ - عقد . عدم انصراف أثره إلى الغير	للضرورة . قصد القانون التوسعة لا
استثناء . للمادتان ١٤١ و ١٤٢ مدنى	التقييد . فهو يشمل المؤجر والمالك
(أسيوط الجزئية — ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥)	(مصر الوطنية — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨)
س ٦٣٣ رقم ١٩٧)	س ١٠٧٨ رقم ٤٤٨)
٤ - ١ - اتفاق إدارى . شكله . اثباته	اجازة الوصية (انظر وصيه)
٢ - معاش . اتفاق على تسويته . جوازه	اجراءات (انظر تحقيق)
٣ - معاش . للنازعة فيه . ولاية المحكمة	احترام مدة التعاقد (انظر تعاقد)
عليه . مداها	٨ - ١ - أحكام قابلة للطعن بالنقض
٤ - دعوى تعديل المعاش . ميعاد رفعها	٢ - دعوى المستأجر بالانتفاع بالعين
سقوط الحق فيها . للمادة ٤٦ من قانون	الوَجْرة .
المعاشات العسكرية . أحوال تطبيقها .	(نقض مدنى — ١٠ مايو سنة ١٩٤٧)
(قضاء ادارى — ٤ يونيو سنة ١٩٤٧)	٧٧٠ رقم ٢٥٤)
س ٣٣٨ رقم ٩٧)	٩ - ١ - أحكام أهلية . من النظام العام

- ١٣ — ١ — اختصاص جنائي . عدم اختصاص محكمة الجنح لأن الواقعة جنائية . حق قاضي الاحالة في تجنيحها . حكم محكمة الجنح باعتبار الواقعة جنحه . استئناف المتهمة هذا الحكم . القضاء بعدم الاختصاص . لا يجوز
- ٢ — تنازع سلمي . تقديم القضية لمحكمة النقض لتحديد المحكمة المختصة . (قض جنائي - ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ م ٩٠٣ رقم ٣١٧)
- ١٤ — ١ — اختصاص . محاكم وطنية . مخالفة السلطة التنفيذية في غير اغراض القانون أو أشكاله أو اغراضه . غير جائز
- ٢ — وزارة التموين . تصرفاتها في حدود القوانين والأوامر العسكرية وقرارات اللجان المختصة . عدم اختصاص المحاكم الوطنية بنظر التعويضات عن هذه التصرفات . (استئناف مصر - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ م ٥٥ رقم ٣٣)
- ١٥ — ١ — اختصاص محكمة القضاء الاداري بطلبات التعويض عن قرارات فصل الموظفين من غير الطريق التأديبي . مناطه . طلب تعويض من متطوع في خدمة البوليس بموجب تعهد لوزارة الداخلية . عدم قبوله
- ٢ — مجلس عسكري مركزي . الحكم الصادر منه . لا يعتبر قرارا إداريا . يجوز المطالبة بالتعويض . (قضاء اداری - ١٢ مارس سنة ١٩٤٧ م ١٩٧ رقم ٦٨)
- ١٦ — اختصاص محكمة القضاء الاداري بطلب الفاء قرار إداري بالفصل من غير الطريق
- العبرة بالأهلية وقت تمام العقد .
- ٢ — لا يجب الاثبات بالكتابة فيما يخالفها في حالة الغش والتحايل لا اعتبره شبه جريمة .
- ٣ — تصرفات السفينة . باطلة بطلانا نسبيا . يجوز اجازتها بعد عودة أهليته اليه . (استئناف اسكندرية - ٢٨ يناير سنة ١٩٤٧ م ١٠٤٧ رقم ٤٢٧)
- ١٠ — اختصاص . اجنبي (قض مدني - ٢٠ مارس سنة ١٩٤٧ م ٥٥٩ رقم ١٦٩)
- ١١ — ١ — اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في اجراء مؤقت من شأنه التعرض للأوامر الادارية . غير جائز
- ٢ — اختصاص المحاكم العادية بالحكم في التعويضات المترتبة على أوامر إدارية مخالفة للقوانين . غير جائز بعد إنشاء محكمة القضاء الاداري
- ٣ — استثناء . اختصاص القاضي المستعجل في نظر المسائل التي لا تدخل في اختصاص الجهات الادارية اطلاقا (القیوم الوطنية - ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ م ١٠٩ رقم ٤٧)
- ١٢ — اختصاص محاكم المراكز . لا يصح تجاوزه . إذا كانت الجريمة تستحق عقوبة تزيد عن الحد الأقصى للقرور لاختصاصها ويتعين إحالة القضية على جهة الاختصاص . المحكمة الاستئنافية لقضاء المحاكم المركزية ليس لها أن تتجاوز في حدود اختصاص هذه المحاكم . (قض جنائي - ١٦ يونيو سنة ١٩٤٧ م ٧٤٤ رقم ٢٣٩)

التأديبي - قاصر على الموظفين الدائمين (قضاء ادارى - ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٧ م ١٩٥ رقم ٦٧)	١٧	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨
اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر طلبات التعويض الخاصة بالموظفين الحكوميين بمقتضى عقد محدد المدة عند مخالفة المادتين ٥ و ٤/٥ من قانون مجلس الدولة - غير جائز .							
(قضاء ادارى - ١٢ مارس سنة ١٩٤٧ م ١٩٩ رقم ٦٩)							
١ - اختصاص مركزى ٢ - صفة الدين	١٨						
(قضاء مدنى - ١٥ مايو سنة ١٩٤٧ م ٧٨٧ رقم ٢٦٤)							
اختصاص (أنظر قانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ ومجالس المديرية)							
اختلاف القوانين فى جريمة وقعت فى أزمنة مختلفة . معاملة التهم بالقانون الأصلح له	١٩						
(أسبوط الكلية الوطنية - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ م ٦١٣ رقم ١٩١) اختفاء أشياء مسروقة (انظر جريمة)							
اخلاء . قيود طلب الاخلاء للهدم والبناء بشكل أوسع (مصر الوطنية - ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٨ م ١٠٧٧ رقم ٤٤٥)	٢٠						
اخلاء . دعوى . وجوب رفعها فى المدة المحددة بالمادة ٣ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ (مصر - اجازات - ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٨ م ٦٠٧ رقم ١٨٨)	٢١						
إخلاء للهدم (مصر الوطنية - ١٠ مارس سنة ١٩٤٧ م ٦٠٩ رقم ١٨٩)	٢٢						
اخلاء (أنظر قانون الاجازات) ١ - أدلة التزوير . حق المحكمة ٢ - فساد التدليل ٣ - عدم تجزئة الأدلة (قض مدنى - ١٥ مايو سنة ١٩٤٧ م ٧٨٣ رقم ٢٦١)		٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	
ادانة المتهم بالقذف فى عدة وقائع . ثبوت إحدى هذه الوقائع يجعل الادانة صحيحة مادام لم يوقع على المتهم سوى عقوبة واحدة . تختص محكمة الجنايات بتحقيق الأدلة للفصل فى الدعوى المطروحة أمامها من غير أن يكون فى ذلك مساس بحق المحكمة المختصة فى النظر فيما يقدم لها من أدلة (قض جنائى - ٢٦ مايو سنة ١٩٤٧ م ٧٣٤ رقم ٢٣٥)							
١ - أدلة . الجدل فيها أمام محكمة النقض . لا يجوز ٢ - تقرير التلخيص . عدم اشتاله على جميع الوقائع . لا بطلان (قض جنائى - ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ م ٩١١ رقم ٣٢٥)							
١ - أراضى أثرية ٢ - قصور فى التسبيب . دعوى وضع يد (قض مدنى - ١٥ مايو سنة ١٩٤٧ م ٧٨٤ رقم ٢٦٢)							
استئناف . صحيفة . وجوب توقيعها من محام وإلا بطلت (سوهاج الكلية الوطنية - ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٨ م ١١١ رقم ٤٨)							
استئناف . ميعاد قيده العبرة بوقت افتتاح الجلسة حتى ولو كان بعد							

الميعاد القانوني		خلسة . يقوم مقام النصب
(سوهاج الوطنية — ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٠٦٠ رقم ٤٣٦)		(بندر الزقازيق — ١٤ يناير سنة ١٩٤٨ ص ٦٣٥ رقم ٢٠٠)
٢٩ استئناف . ميعاده يبدأ من اليوم المقرر لبدئه . وجود مانع قهري يمنع المحكوم عليه من الاستئناف في الميعاد وجوب المبادرة إلى رفع الاستئناف بمجرد زوال المانع	٣٥	استرداد . حجز متوقع من مصلحة الضرائب اختصاص المحكمة التجارية به على أساس أن الاسترداد عقبة في التنفيذ ومحكمة الأصل تختص إن كانت عقبة التنفيذ متعلقة بأصل الدعوى (٣٨٦ مرافعات) (اسكندرية التجارية الكلية — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ص ٥٨٢ رقم ١٨٠)
(قرض حناني — ٤ مارس سنة ١٩٤٧ ص ٥٠٠ رقم ١٣٨) استئناف (أنظر حكم) استبعاد (أنظر حكم)	٣٦	استرداد حصة شائعة . في شركة أو شركة . قرض
٣٠ ١ - استحقاق التعويض . الاعذار ٢ - اعلان الاصرار على عدم الوفاء ٣ - نظرية الطوارئ	٣٧	(قرض مدني — ١٣ مارس سنة ١٩٤٧ ص ٥٥٣ رقم ١٦٦) استيداع . تقريره لضابط بوليس بعد أخذ رأى مجلس البوليس الأعلى . جوازه . علم جواز التعويض لهذا السبب . مهمات . خصم ثمنها . المطالبة به أمام القضاء الإداري . عدم اختصاص (قضاء إداري — ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٧ ص ٣٩٥ رقم ١١١)
٣١ ١ - استحقاق في الوقف . ٢ - حسن النية للبريء لخدمة ناظر الوقف	٣٨	اشتباه . الاستدلال على خطورة التهم من سوابقه ولو كانت صدرت قبل تاريخ الرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ . جوازه (قرض جنائي — ٤ مارس سنة ١٩٤٧ ص ٥٠٢ رقم ١٤٠)
٣٢ استخلاف على حق يستتبع ملحقاته . من أعطى شيئاً يعطيه بملحقاته كالبايع والمحيل	٣٩	١ - اشتراط لمصلحة الغير . ٢ - مستندات الدعوى . سكوت الحكم عنها . قصور (قرض مدني — ٩ يناير سنة ١٩٤٧ ص ٢٣ رقم ١٨)
(استئناف أسيوط — ٩ مارس سنة ١٩٤٨ ص ١٠٤٨ رقم ٤٢٨) استرداد الحيازة . شرط قبولها . قيام الحيازة فعلا وقت النصب		اشتراك (انظر تسعير جبري ومحكمة استئنافية)
(قرض مدني — ١٢ يونيو سنة ١٩٤٧ ص ٧٩٨ رقم ٢٧٠) ٣٤ استرداد الحيازة . شروطها . لا يشترط فيها العنف . النصب يكفي . تنفيذ الأحكام		

٤٠	١ - اشكال	٤٥	١ - اعتماد المحكمة . تقرير خير
	٢ - متى تعتبر المصروفات معينة للمدار		٢ - وجه الطعن . دليله
	(مصر - مستعجل - ٢٠ مارس سنة ١٩٤٨ س ٨٢١ رقم ٢٨٠)		٣ - دليل الدعوى . وجوب تقديمه لمحكمة الموضوع
٤١	١ - اشكال . بطلب إيقاف تنفيذ حكم . بناؤه على حوالة حكم بعد الحجز تحفظيا تحت يد المتعسر عن قيمته . المحيل مصر .	٤٦	(قض مدنى - ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ س ٥٤٠ رقم ١٦٠)
	٢ - محكمة أول درجة حكمت برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ استنادا إلى عدم جواز احتجاج المستشكل على المحال اليه إلا بسبب انقضاء الحكم		١ - أعمال ادارية . نوعان . يستند النوع الأول إلى القانون الخاص والثانى إلى القانون العام . والنوع الأخير لا يخضع لولاية القضاء .
	٣ - المحكمة الاستئنافية تقضى بإيقاف تنفيذ الحكم المحجوز بقيمته رهنا يفصل في دعوى صحة الحجز التحفظى استنادا إلى نص المادة ٤١٠ مرافعات .		٢ - أمر إدارى . شرط صحته . صدوره من سلطة تملك إصداره .
	(سوهاج الوطنية - ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٨ س ١٠٥٤ رقم ٤٣٣)		٣ - محاكم . حقها في بحث التصرف الادارى إن كانت اللوائح لا تجيزه ولها اغقاله ومحو أثره ويكون المال عاما أن تخصص لمنفعة جميع الناس .
٤٢	اشكال . تنفيذ . اختصاص القضاء بنظره قبل التنفيذ وبعده	٤٧	(اسكندرية - مستعجل - ٣١ مايو سنة ١٩٤٣ س ٦٢٠ رقم ١٩٦)
	(قض مدنى - ٩ يناير سنة ١٩٤٧ س ٢٠ رقم ١٦)		١ - أعمال السيادة . تقديرها . متروك للقضاء .
٤٣	اعتراف . وليد أكرام . يجب ألا يعول عليه ولو كان صادقا مهما كان قدر الأكرام تأسيس حكم الادانة بصفة أصلية على هذا الاعتراف . قصور		٢ - جنسية . اسقاطها . اساءة استعمال الحق فيها . خضوعها لمراقبة القضاء (استئناف مصر - ٢٧ يناير سنة ١٩٤٦ س ٥٦ رقم ٣٥)
	(قض - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ س ٩٤٠ رقم ٣٦)	٤٨	اعلان الأوراق والأحكام
	اعتراف (انظر تفتيش)		(قض مدنى - ٣٠ يناير سنة ١٩٤٧ س ٤٩ رقم ٢٩)
٤٤	اعترافات . تمسك التهم بيطلائها لأنها وليدة الاغراء . ادانة التهم على أساس هذه الاعترافات دون أن ترد المحكمة على الدفع قصور	٤٩	اعلان المحكوم عليه (المعارض) بالجلسة التي تحدثت لنظر المعارضة في مواجهة النيابة . لا يجوز . ميعاد استئناف الحكم الصادر برفض المعارضة في هذه الحالة .
	(قض جنائى - ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ س ٩١٤ رقم ٣٢٨)		

- لا يبدأ من يوم صدور الحكم المذكور لعدم ثبوت علم المحكوم عليه بهذا اليوم (قضى جنائي - ٤ مارس سنة ١٩٤٧ ص ٥٠٥ رقم ١٤٢)
- ٥٠ ١ - اعلان دعوى الشفعة . ميعاده . متى يبدأ .
- ٢ - شفعة . البيع بطريق العطاءات في مظاريف .
- ٣ - منع الشفعة فيما يبيع بالمزايدة . (قضى مدني - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ص ١٠١٣ رقم ٤١٠)
- اعلان (انظر استحقاق)
- ٥١ افلاس . شرطه . تاجر محترف (مصر الكلية الوطنية - ١٧ فبراير سنة ١٩٤٨ ص ٥٨٤ رقم ١٨١)
- ٥٢ افلاس . طلب اشهاره . حق لكل دائن (مصر الكلية الوطنية - ٢٣ مارس سنة ١٩٤٨ ص ٥٨٥ رقم ١٨٢)
- أقدميه (انظر نظم)
- ٥٣ اقرار . عدم تجزئته . المادة ٢٢٣ مدني للخصم إذا أثبت صحة الجزء الضار بالمقر فعلى المقر عبء اثبات الجزء الصالح (ميت غمر - ٦ يونيو ١٩٤٣ ص ١٤ رقم ٥٧)
- ٥٤ التأجير الباطني . حق طلب الاخلاء بسببه قاصر على المالك وحده دون المستأجر الذي أجر من باطنه للغير (مصر الوطنية - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨ ص ١٠٨٠ رقم ٤٥٠)
- ٥٥ ١ - الزام بالمصاريف . قصور
- ٢ - مسخ مدلول سند (قضى مدني - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ص ٩٩٣ رقم ٤٠٠)
- ٥٦ ١ - الغاء دعوى . ميعادها . العبرة باعلان القرار أو نشره . العلم الافتراضي لا يهم . العلم الحقيقي . مفهومه .
- ٢ - محال عمومية . ترخيص . الغاؤه . شروط الالغاء
- ٣ - حق مالك المنشأة في طلب إلغاء الحجز الإداري (قضاء إداري - ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٧ ص ٣٨٤ رقم ١٠٨)
- ٥٧ ١ - امتياز . ضرائب الأموال المنقولة والأرباح على جميع ممتلكات المدينين بها
- ٢ - ماهية الأشخاص المدينين بضريبة الأموال المنقولة والأرباح (أسبوط الوطنية - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ص ٨٢٠ رقم ٢٧٩)
- ٥٨ ١ - أمر إداري . قرار حفظه . معناه الاصطلاحي . أحواله . أثره .
- ٢ - قرار إداري . تسييه . لالزام . استثناء . حق محكمة القضاء الإداري
- ٣ - مأمور مركز . أخذ رأيه في اختيار العمد . وجوبه
- ٤ - عمدية . كشف الترشيح لها . شخص لا تتوفر فيه الشروط . لا بطلان (قضاء إداري - ١٧ يونيو سنة ١٩٤٧ ص ٢٦١ رقم ١٠٣)
- أمر إداري (أنظر أعمال ومحاكم مدنية)
- ٥٩ أمر جنائي . سقوطه بمجرد المعارضة فيه وحضور المعارض أمام المحكمة بلا حاجة إلى حكم . رفع الدعوى على المتهم بمقتضى المادة ٢٤٢ ع . معاقبته بمقتضى المادتين

- ٢٤٢، ٢٤٣ . لا يعيب الحكم متى كانت المحكمة لم تتجاوز العقوبة المقررة للمادة ٢٤٢
- (قضى جنائي - ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ م ٩٣٣ رقم ٣٥٣)
- ٦٠ أمر صادر من النيابة بناء على تحقيق أجرته بنفسها أو بناء على انتداب منها يمنع من العودة إلى الدعوى ما لم يلغه النائب العام أو تظهر أدلة جديدة . انتداب الطبيب الشرعي لتشريح جثة المتوفي . هو من إجراءات المحقق
- (قضى جنائي - ٤ مارس سنة ١٩٤٧ م ٥٠٤ رقم ١٤١)
- أنابيب المياه (انظر امهال)
- ٦١ ١ - انتخابات مجالس بلدية وقروية . إجراءات الطعن فيها . القانون الذي يحكمها
- ٢ - جداول قيد الناخبين . إدراج أو عدم إدراج اسماء فيها . عدم جواز الطعن به أمام محكمة القضاء الإداري . طريق الطعن وإجراءاته
- ٣ - لجان انتخابية . اختيار رؤسائها . شروط عضويتها .
- ٤ - إجراءات الانتخاب . حصر الناخبين الموجودين خارج اللجنة بعد الميعاد . وجود أقارب لبعض المرشحين في لجنة الانتخاب . عدم اشتغال محضر اللجنة على بعض مآقع أو تقرر . اشتراك بعض المرشحين في جميع الأصوات . لا يؤثر في صحة الانتخاب .
- ٥ - انتخاب . النصاب المالي . شرط تحقيقه . الأيجار السنوي للسكن . وجوب دفع أجرة فعلية
- (مجلس الدولة - ١٢ مارس سنة ١٩٤٧ م ٨٦٨ رقم ٢٩١)
- ٦٢ ١ - انتخابات المجالس البلدية والقروية . الطعن فيها . إجراءاتها وأوضاعها ومواعيدها . القانون الواجب التطبيق عليها
- ٢ - قانون . الغاؤه بعبارة عامة . نطاقه ومباده . حق المحكمة في بطلانه
- ٣ - قانون . الغاؤه . لا يكون بطريق الاستنتاج أو القياس . الغاء نص خاص بحجة تقاضى . إجراءات التقاضى أمامها وجوب النص على إلغائها
- ٤ - قانون جديد . عدم اشتماله على نصوص جامعة في مسألة تشريعية معينة . وجوب الرجوع فيها إلى القانون القديم
- (مجلس الدولة - ٨ يناير سنة ١٩٤٧ م ٨٨٤ رقم ٢٨٥)
- ٦٣ انتخابات مجالس المديريات . نصاب . عقد غير مسجل . جواز التعويل به على ملكية النصاب .
- (مجلس الدولة - ٢ يولييه سنة ١٩٤٧ م ٨٧٨ رقم ٢٩٤)
- ٦٤ ١ - انتخابات المجالس البلدية والقروية . الطعن فيها . شروطه وأوضاعه ومواعيده . اغفالها . كلها أو بعضها . بطلان .
- ٢ - مسائل إدارية . إجراءاتها وأوضاعها عدم مراعاتها . بطلان . عدم النص عليه من القانون . لا يهتم
- (مجلس الدولة - ٢٢ يناير سنة ١٩٤٧ م ٨٨١ رقم ٢٨٦)

انتخابات (انظر طعن وطعون)	
٦٥ ١ - انذار الحائز بعد رفع دعوى نزع الملكية . لا يصحح الاجراءات الباطلة	٧٠
٢ - يجب تسجيل عقد الملكية قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية حتى يعتبر الشخص حائزاً ويجب انذاره	
٣ - إذا سقط التنبيه الأول لعدم تجديد تسجيله وسجل مالك العقار المزوعة ملكيته عقد ملكيته قبل تسجيل التنبيه مرة ثانية يعتبر حائزاً ويجب انذاره .	٧١
(منفلوط الجزئية — ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ص ١ ٨ رقم ٢٨٣)	
٦٦ انذار . الحكم به . متى يجوز الطعن فيه .	
(قض جنائي — ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ص ٩٣٥ رقم ٣٥٥)	
٦٧ ١ - اهمال . أنابيب المياه	
٢ - تقدير التعويض . عناصره . رابطة السببية	
٣ - تغير الضرر	٧٢
(قض مدني — ١٧ ابريل سنة ١٩٤٧ ص ٧٥٩ رقم ٢٤٩)	
٦٨ ١ - إيجار . إذا لم ينص على ميعاد الوفاء .	
يستحق مؤخرًا .	
٢ - حجز تحفظي . جواز توقيعه قبل ميعاد الاستحقاق . المادة ١٠٢ مدني	٧٣
(قنا الجزئية — ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٣ ص ١٣٦ رقم ٥٨)	
٦٩ ايجارات . حق الاخلاء للضرورة بالنسبة	
لأولاد المؤجر . قاصر على الذكور دون الاناث إذا كن متزوجات .	٧٤
(مصر الوطنية — ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ص ٨١١ رقم ٢٧٦)	
(ب)	
بطلان التصرف . لا تهدف إلى التحايل على قانون التسجيل . بطلان البيع الثاني لاحلال البيع الأول الغير مسجل . تحايل على قانون التسجيل	٧٥
(استئناف أسيوط — ٢ يونيه سنة ١٩٤٨ ص ١٠٤٨ رقم ٤٤٩) بطلان (انظر محاكم مدنية)	
بناء . إقامة بناء يخالف شروط الرخصة . الاقتصار على القول بأن التهمة ثابتة من محضر التحقيق وأن المتهم معترف بها . قصور	٧٦
(قض جنائي — ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ص ٩٠٢ رقم ٣١٤)	
بوليصة الشحن (انظر عقد الاذعان)	
بلاغ كاذب . تسييب . حكم الادانة . وجوب اثبات كذب البلاغ والأدلة عليه	٧٧
(قض جنائي — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ص ٩٠٩ رقم ٣٢١)	
بلاغ كاذب . سوء القصد في جريمة البلاغ	٧٨
الكاذب . هي اتواء التهم الاضرار بالمجني عليه	
(قض جنائي — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ص ٩٤٧ رقم ٣٦٧)	
بلاغ كاذب . على التهم اثبات صحته ضد المبلغ ضده	٧٩
(بندر أسيوط الجزئية — ٨ مارس سنة ١٩٤٨ ص ١٠٩٧ رقم ٤٥٦)	
١ - بيع . العلم بذات العين المبيعة قهط . قصور	٨٠
٢ - خطأ بعض أسباب الحكم . لا يستوجب نقضه .	
٣ - قصور	

٢ - تقرير المحكمة . القاضي الملخص

خلاف القاضي الذي تلاه من الدائرة التي

أصدرت الحكم . صحيح

٣ - أسباب الحكم الاستثنائي . نقلها

من الحكم المستأنف . صحيح

٤ - لا يجوز تشديد العقوبة عن عقوبة

الحكم النقوض

(قض جنائي — أول ديسمبر سنة ١٩٤٧

س ٩٢٥ رقم ٣٤٤)

٨٢ تحديد تاريخ الحادث وتقدير صحة البلاغ .

موضوعي . تطبيق المادة ٣٢ ع . أمر

يدخل في سلطة قاضي الموضوع . رقابة

محكمة النقض في ذلك . مداها .

(قض جنائي — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧

س ٩١٨ رقم ٣٣٤)

٨٣ ١ - تحقيق . اجراءات التحقيق تقطع المدة

ولو حصلت في غير مواجهة المتهم في جريمة

الزور . يفترض ابتداء أن الزور

حصل في مكان الاستعمال حتى يثبت

العكس . قيام الارتباط بين الجرائم يترتب

عليه ضم الدعاوى وامتداد الاختصاص .

٢ - تزوير . جواز اثباته بالاستناد إلى تقرير

خير قدم في المحكمة المدنية . طلب نذب

خير . المحكمة غير ملزمة باجابه .

(قض جنائي — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧

س ٩٢٠ رقم ٣٣٦)

٨٤ تحقيقات . طلب ضم التحقيقات . الفصل

في الدعوى دون أن ترد المحكمة على هذا

الطلب . قصور .

(قض جنائي — ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧

س ٨٩٨ رقم ٣١٠)

٨٥ تحكيم . محكمين . اختيارهم . من حق

الطرفين . عدم تعيين أسماءهم . لا بطلان

٤ - الغلط اللادى والخطأ المعنوى

(قض مدني — ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٧

س ١٠٢٤ رقم ٤١٥)

٧٦ بيع . تكييفه . استخلاص نية المتعاقدين

من أوراق الدعوى والتحقيق والقرائن

الأخرى

(قض مدني — ٣ أبريل سنة ١٩٤٧

س ٧٥٦ رقم ٢٤٥)

٧٧ بيع العقار لعدم امكان القسمة . زيادة

العشر . جوازها .

(قض مدني — ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧

س ١٠٠٢ رقم ٤٠٤)

(ت)

٧٨ ١ - تأمين . العقد . صفته .

٢ - قصد المتعاقدين . الشك . تفسيره

لمصلحة المؤمن له .

٣ - الكتابة . ليست شرطا إلا أن

ارتباط الطرفين لا يوجد إلا في وثيقة

التأمين .

٤ - التأمين في فرنسا

٥ - التأمين في مصر

(الطارين الجزئية الوطنية — ٢٠ فبراير

سنة ١٩٤٧ س ١٤١ رقم ٦٠)

٧٩ تأمين . عقد التأمين . طبيعته . حق

دائن تركه المؤمن .

(مصر الوطنية — ٢٠ مارس سنة ١٩٤٣

س ٨٠٧ رقم ٢٧٤)

٨٠ تبليغ عن الجرائم . تكليف على الأفراد

كافة

(قض جنائي — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧

س ٩٢٤ رقم ٣٤٠)

٨١ ١ - تبليغ عن جريمة . لا يشترط فيه

شرط خاص .

- مطلق . انعدامه فيما يتعلق به حق النيابة .
وما فصلت فيه المحاكم النظامية
(اسكندرية الكلية — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢
ص ٧٧ رقم ٤٣)
تدليس (أنظر ضمان)
تزوير . أدلة التزوير ٨٦
(قضى مدنى — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧
ص ١٠٣٦ رقم ٤٢٠)
تزوير . استعمال أوراق مزورة . ركن
العلم بالتزوير . يجب على المحكمة أن
تحدث عنه صراحة وتورد الدليل
على توافره
(قضى جنائى — ١٩ مايو سنة ١٩٤٧ ص
٧٢٦ رقم ٢٣١)
١ — تزوير . اعتراف المتهم بتحرير
الخطاب المزور . وأنه لم يقصد تزويره .
اعتبار المحكمة أنه دليل ثبوت
التهمة . جائز ٨٨
٢ — جريمة التزوير . توافرها . حتى ولو
لم يكن ظهور التزوير ميسورا إلا لمن
لهم معلومات خاصة في كشف التزوير .
(قضى جنائى — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ص
٩٢٤ رقم ٣٤١)
تزوير . الخطأ فى أسانيد الحكم .
موجب لنقضه ٨٩
(قضى جنائى — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ص
٩٥٧ رقم ٣٨٤)
تزوير . خطأ الحكم فى بيان كيفية
التزوير . غير مؤثر فى الحكم مادام
حصول التزوير ثابتا بالفعل
(قضى جنائى — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧
ص ٩٢٢ رقم ٣٣٨)
تزوير . رفع دعوى التزوير الفرعية ٩١
لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . جوازه
(قضى مدنى — ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧
ص ٩٩٨ رقم ٤٠٢)
٩٢ تزوير فى أوراق رسمية . يكفى أن تكون
الورقة المزورة قد أخذت مظهر
الأوراق الرسمية
(قضى جنائى — أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ ص
٩٣٠ رقم ٣٤٨)
تزوير (أنظر تعليمات وزارة الزراعة
ومحضر استجواب ومحكمة استئنافية)
تسبيب ٩٣
(قضى مدنى — ١٣ فبراير سنة ١٩٤٧
ص ٥٢٣ رقم ١٥٣)
تسبيب . حكم استئنافية بإلغاء حكم البراءة
دون أن يتعرض للأدلة التى بنت عليها
محكمة أول درجة حكمها بالبراءة قصور
(قضى جنائى — ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٧
ص ٩٣٩ رقم ٢٦٠)
تسبيب . حكم بالادانة . وجوب دمج
الأدلة ومضمونها ٩٤
(قضى جنائى — ١٩ مايو سنة ١٩٤٧
ص ٧٢٥ رقم ٢٣٠)
تسبيب . قروض ربوية . وجوب بيانها
وذكر تاريخ كل قرض . اغفال ذلك . قصور
(قضى جنائى — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧
ص ٩٤٦ رقم ٣٦٦)
تسبيب . قصور . تحقيقات أولية .
لا يجوز بحسب الأصل إقامة الحكم عليها
طلب سماع شاهد . وجوب الرد عليه
(قضى جنائى — ١٢ مايو سنة ١٩٤٧ ص
٧١٢ رقم ٢٢٠)
تسبيب . قصور . دفع بعدم جواز نظر
الدعوى . عدم الرد عليه . نقض
(قضى جنائى — ١٢ مايو سنة ١٩٤٧ ص
٧١٠ رقم ٢١٧)
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨

- ٩٩ تسبيب . قصور . شهود . طلب سماعهم
عدم الرد على هذا الطلب . تقض
(تقض جنائي — ١٢ مايو سنة ١٩٤٧ م
٧١٠ رقم ٢١٨)
- ١٠٠ تسبيب . يجب أن يكون منتجاً . قصور
التسبيب . مثال
(تقض جنائي — ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ م
٣٩٨ رقم ٣٥٨)
- ١٠١ تسبيب الأحكام
(تقض مدني — ٢٠ مارس سنة ١٩٤٧ م
٥٦٠ رقم ٧٠)
- ١٠٢ تسبيب غير منتج . مثال . تمسك التهم
بأنه في ليلة الحادثة كان مقبوضاً عليه في
جريمة أخرى . عدم تحقيق ذلك الدفاع
والاقتصار على القول بأن التهم تناقض في
هذه الواقعة . قصور
(تقض جنائي — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ م
٩١٠ رقم ٣٢٢)
- ١٠٣ تسجيل حكم الشفعة . الغرض منه . تحقيق
مصلحة عامة . المحافظة على حقوق من
قد يتعامل مع المشتري المشفوع منه .
(استئناف اسكندرية — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦
م ٦١ رقم ٣٩)
تسجيل (انظر انذار)
- ١٠٤ تسعيرة . اشتراك في بيع بأكثر من
التسعيرة . تسبيب الحكم . وجوب بيان
العناصر الواقعية التي بني عليها قضاءه
(تقض جنائي — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧
م ٩٢٤ رقم ٣٤٣)
- ١٠٥ تسعير جبري . اشتراك في بيع بأكثر من
التسعيرة . تسبيب الحكم . وجوب بيان
العناصر الواقعية التي بني عليها قضاءه .
(تقض جنائي — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧
م ٩١٦ رقم ٣٣١)
- ١٠٦ تشرد . ارتكاب المرأة الفحشاء . لا يمكن
اعتباره حرفة أو صناعة أو وسيلة ارتزاق
ولا يمكن بسببه وحده أخذ المرأة التي
تسقط فيه بأحكام التشرد ولو لم يكن
للرأة وسيلة أخرى للعيش .
(تقض جنائي — ١٧ فبراير سنة ١٩٤٧
م ٤٨٨ رقم ١٣٣)
تصرف (انظر مرض موت)
- ١٠٧ تصفية الشركات . الاحتفاظ بالشخصية
المعنوية .
(تقض مدني — ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٧
م ١٠٣٣ رقم ٤١٧)
- ١٠٨ ١ — تظلم لجهة الادارة عن أمر أصدرته
تطبيقاً للفقرة ٢ مادة ٣٥ من قانون رقم
١١٢ سنة ١٩٤٦ . سكوت جهة الادارة
اعتباره قرار بالرفض خصوصاً إذا كانت
القاعدة أن القرار المطعون عليه نهائي
أو قطعي .
٢ — أقدمية . فصل مجلس البوليس الأعلى
بالنسبة لها تطبيقاً للمادة ١٠ من قانون
رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٤ . قطعي
(قضاء اداري — ٢٣ ابريل سنة ١٩٤٧
م ٢٦٢ رقم ٨١)
تظلم (انظر محاكم مدنية)
- ١٠٩ تعاقد . احترام مدة التعاقد التي لم تنته
بالنسبة للهدم وإعادة البناء .
(مصر الوطنية — ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨
م ١٠٨٢ رقم ٤٥١)
- ١١٠ ١ — تعاقد . استخلاصه .
٢ — سبب الطعن .
(تقض مدني — ١٣ فبراير سنة ١٩٤٧ م
٥٢٦ رقم ١٥٤)
تعدد محل الاقامة (انظر محل الاقامة)

- ١١١ — تعديل الطلبات . مغايرتها للطلبات الأصلية . مواعيد . وجوب مراعاتها .
- ٢ — وظيفة . التدب لها . التعيين فيها . الفرق بينهما . انعدام الصلة .
- (قضاء ادارى — ١٨ يونيه سنة ١٩٤٧ س ٣٦٧ رقم ١٠٤)
- ١١٢ تعديل في مواد القانون . جواز حصوله بدون لفت نظر الدفاع . تحليل . بطلان اجراءاته . لا يجوز التمسك به لأول مرة في النقض .
- (قض جنائى — ١٩ مايو سنة ١٩٤٧ س ٧٢٨ رقم ٢٣٠)
- تعديل المعاش (انظر معاش)
- ١١٣ ١ — تعليمات وزارة الزراعة بشأن تنفيذ القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ . توجب عمل حصر عن زراعة القطن . تغيير الحقيقة في الاستمارة رقم ٢٠ سكرتيرية ومحضر بالمقاس يعتبر تزويرا في أوراق رسمية .
- ٢ — ذكر الحكم للواقعة وللأدلة والاعتبارات التى أسس عليها قضاءه لا يجعله محلا للنقض .
- (قض جنائى — ١٩ مايو سنة ١٩٤٧ س ٧٣٢ رقم ٢٣٤)
- ١١٤ ١ — تعويض اختصاص المحكمة الادارية . مناطه .
- ٢ — قرار ادارى . تطبيق الفقرات الثلاثة الأخيرة . مادة ٤ من قانون ١١٢ سنة ١٩٤٦ ولا بد أن يكون الضرر ناشئا عن القرار الادارى .
- (قضاء ادارى — ٢٣ ابريل سنة ١٩٤٧ س ٢٦٥ رقم ٨٢)
- ١١٥ ١ — تعويض . اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظره . مناطه
- ٢ — قرار ادارى . تعريفه .
- ٣ — قانون مجلس الدولة . سريانه على الحوادث السابقة
- ٤ — دعوى . ميغادر فحها .
- ٥ — امر ادارى تقدير ملاءمته حق جهة الادارة . حدوده .
- (قضاء ادارى — ٧ يناير سنة ١٩٤٧ س ٤١٥ رقم ١١٧)
- ١١٦ ١ — تعويض عن تصرف ادارى سابق على انشاء مجلس الدولة . مادة ٤ فقرة ٢ . ٣ ، ٤ . اختصاصه .
- ٢ — مجلس بلدى . حقه في احالة الموظف على المعاش . جوازه . عدم تأثره بالألحمة الادخار .
- ٣ — سلطة إدارية . حقها في احالة الموظف إلى المعاش قبل السن . سند الاحالة للصحة العامة . قرار الاحالة تسييه غير وجوبى وللمحاكم حق تقدير الأسباب
- (قضاء ادارى — ٢١ مايو سنة ١٩٤٧ س ٢٩٧ رقم ٨٩)
- تعويض (انظر استحقاق وخطبة)
- ١١٧ ١ — تعيين الموظفين وفصلهم وحق الحكومة فيه .
- ٢ — معنى الحق المطلق في فصل الموظفين
- ٣ — اثبات العدوان في الفصل
- ٤ — الرقت والفصل . معناهما
- ٥ — الموظف والمستخدم . الفرق بينهما
- ٦ — الغاء القيد الوارد على حق الحكومة في فصل المستخدم
- (قض مدنى — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ س ١٠٠٥ رقم ٤٠٦)
- تغير الضرر (انظر اهمال)

جائز ولا محل معه للحصول على اذن من النيابة . عدم إبداء المتهم دفاعه في موضوع الجريمة أمام محكمة الموضوع . لا يصلح سبباً لطلب تقض الحكم متى كان المتهم هو الذي قصر ولم يدل إلى المحكمة بكل أوجه دفاعه

(قس جنائي — ١٧ فبراير سنة ١٩٤٧ م ٤٩٥ رقم ١٣٥)
تفتيش (أنظر مخدر)

١٢٣ ١ — تفسير . تسبب

٢ — مبدأ ثبوت بالكتابة

٣ — مسئولية . وكالة . إعاره الاسم

(قس مدني — ٢٢ مايو سنة ١٩٤٧ م ٩٦٩ رقم ٣٩٠)

١٢٤ تفسير . سلطة قاضي الموضوع في تفسير الاتفاقات والاشتراطات بحسب ما يراه أوفى إلى نية المتعاقدين

(قس مدني — ٣ أبريل سنة ١٩٤٧ م ٧٥٤ رقم ٢٤٤)

١٢٥ تفسير العقود

(قس مدني — ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٧ م ٥٢٧ رقم ١٥٥)

١٢٦ ١ — تفسير العقود

٢ — بطلان

(قس مدني — ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧ م ٧٩٣ رقم ٢٦٧)

تفسير (أنظر سبب الطعن)

١٢٧ ١ — تقادم . المادة ٩٧ من القانون رقم

١٤ لسنة ١٩٣٩ . مبدأ سريان التقادم مأمور الضرائب . تمثله

٢ — مصلحة الضرائب . المادتين ٥ و ٢٨

من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤

سنة ١٩٣٩ . نص المادة ٤٩ من اللائحة

(مصر الوطنية — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٨ م ١٠٦٣ رقم ٤٣٩)

١١٨ تغيير سبب الدعوى

(قس مدني — ١٦ يناير سنة ١٩٤٧ م ٢٤ رقم ١٩)

١١٩ ١ — تفتيش . بمعرفة أعوان مأمور الضبط

القضائي المأذون به وتحت اشرافه . صحته

٢ — استئناف النيابة حق المحكمة الاستئنافية

في تكليف الواقعة وتقدير العقوبة

(قس جنائي — ١٩ مايو سنة ١٩٤٧ م ٧٣٠ رقم ٢٣٣)

١٢٠ ١ — تفتيش . حق النيابة في الأذن بمتمى

اقتنت بوجاهة التحريات التي طلب

البوليس استصدار الاذن بناء عليها .

لا محل لعمل أي تحقيق قبل صدور الاذن

٢ — قاض . نظر المعارضة المرفوعة من

التمهم عند أمر حبسه وقضى برفضها .

ليس مانع يمنعه من نظر موضوع الدعوى

بعد ذلك والحكم فيها .

(قس جنائي — ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٧ م ٤٩٧ رقم ١٣٦)

١٢١ ١ — تفتيش . قبض . مادة ٨ ت . ج .

اختلاف نصها العربي عن نصها الفرنسي

لفظة الحياة . للواد ٨ و ١٥ ت . ج .

٢ — تلبس . القصود به . مظاهره .

مادة ٨ ت . ج . والمادة ٤١ تحقيق

جنايات فرنسي .

٣ — مال سائب جواز تفتيشه

٤ — شهادة . حرية القاضي في الأخذ أو

عدم الأخذ بها

٥ — اعتراف . شفاها أو في جلسة علنية .

مكاتب أو أوراق . صيغة الاعتراف

(أسيوط الجزئية — أول يناير سنة ١٩٤٦ م ٦٢٤ رقم ١٩٨)

١٢٢ تفتيش البوليس للتمهم بمواقفته ورضاه .

- ١٢٨ ١ - تقادم . إيقافه بين الزوجين . عدم وجود نص في التشريع المصرى . لا يمنع القضاء المصرى من الأخذ به لصالح الزوجية
- ٢ - سداد دين على المورث . عدم ثبوته بالكتابة . شرط الزام الباقيين به (بنى مزار الجزئية الوطنية - ٣ ابريل سنة ١٩٤٦ ص ١٣٢ رقم ٥٦)
- ١٢٩ تقدير الأدلة . سلطة قاضى الموضوع (قض مدنى - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ص ١٠١٠ رقم ٤٠٨)
- ١٣٠ تقدير الأدلة . نتيجة التحقيق . تقدير المحكمة له (قض مدنى - ٢٤ ابريل سنة ١٩٤٧ ص ٧٦٤ رقم ٢٥١)
- تقدير التعويض (أنظر إهمال ودعوى)
- ١٣١ تقدير سن الموظف (قض مدنى - ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ ص ١٠١٥ رقم ٤١١)
- ١٣٢ ١ - تقرير التلخيص . الاشارة إلى تلاوته فى الحكم دون محضر الجلسة . جوازه
- ٢ - مذكرة للدفاع . عدم التمكن من تقديمها أثناء المحاكمة الابتدائية . لا اخلال بحق الدفاع . مادام الدفاع قد استوفى استئنافا
- ٣ - مذكرة الخصم . عدم رد المحكمة عليها . لا يعيب الحكم . مادام الخصم لم يبد فيها ما يتطلب الرد
- ٤ - محام . شقيق القاضى . لا يسطل الحكم . مادام المحامى لم يحضر الجلسة التى نظر شقيقه الدعوى فيها .
- ٥ - قذف . فى صحيفة دعوى شرعية . اعتباره افتراء يسمح به الدفاع . جوازه (قض جنائى - ٢١ يناير سنة ١٩٤٧ ص ١١ رقم ٧)
- ١٣٣ ١ - تقرير الطعن بالنقض . اعلانه فى النيابة . حضور المطعون ضده . وعدم اعتراضه . لا بطلان
- ٢ - تحكيم (قض مدنى - ٣٠ يناير سنة ١٩٤٧ ص ٥٢ رقم ٣١)
- ١٣٤ تلبس . القاء المتهم الحذر الذى كان معه عند رؤيته رجال البوليس طوعا واختيارا . حالة تلبس باحراز مخدر يجوز فيها القبض والتفتيش (قض جنائى - ١٩ مايو سنة ١٩٤٧ ص ٧٢٣ رقم ٢٢٩)
- تلبس (أنظر تفتيش)
- ١٣٥ تموين . بنزين . خضوعه لأحكام التسعيرة الجبرى سواء يبيع بالترأ وبالجالون أو بغيرها (قض جنائى - ٦ يناير سنة ١٩٤٧ ص ٨ رقم ٣)
- ١٣٦ ١ - تموين . شئون التموين . هل هى من أعمال السيادة . متى لا تكون كذلك
- ٢ - قرار إدارى . سابق على قانون مجلس الدولة . الطعن فيه . عدم قبوله تاريخ تبليغه . لا عبرة به
- ٣ - طلب الانشاء . طلب التعويض . ارتباط . جواز الجمع بينهما فى دعوى واحدة . مناطه (قضاء إدارى - ١٠ يونيه سنة ١٩٤٧ ص ٣٤٧ رقم ٩٩)
- ١٣٧ تموين . مخبز . وجود خبز فيه أقل من الوزن القانونى . ادعاء صاحب المخبز أنه كان مريضا ولم يكن يباشر إدارة المخبز وقت وقوع المخالفة . معاقبة صاحب المخبز بالغرامة . تصح . ادعاء صاحب

ضد المتهم إلا إذا كانت المحجوزات قد
طلبت منه في مكان وجودها وقت
توقيع الحجز

(قس جنائي — ١٠ مارس سنة ١٩٤٧
ص ٥٠٧ رقم ١٤٣)

١٤٢ حجز . محضره . خلوه من ذكر المحل
المختار للحاجز . بطلانه .

(مصر — مستعجل ١٣ ابريل سنة ١٩٤٧
ص ١٣٠ رقم ٥٥)

١٤٣ ١ - حساب . مستندات المدعى عليه
الكثيرة . عرضها بمقر المدعى عليه .

(استئناف الاسكندرية — ١٨ اكتوبر
سنة ١٩٤٦ ص ١٤٥ رقم ٤٢٥)

١٤٤ حق الدائن في محاسبة الحارس .

(قس مدنى — ٢٤ ابريل سنة ١٩٤٧
ص ٧٦٩ رقم ٢٥٣)

١٤٥ حق ارتفاق المثل .

(مصر الوطنية — ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩
ص ١٠٩٢ رقم ٤٥٥)

١٤٦ حق السلطة التنفيذية . اصدار المراسيم
بين دورى الانعقاد . قوة هذه المراسيم
مدى حق الحاكم في مراقبتها .

(قس جنائي — ١٢ مايو سنة ١٩٤٧
ص ٧١٩ رقم ٢٢٦)

حق الشركات (أنظر ضرائب)

١٤٧ حق الملكية غير مطلق . مقيد بعدم
المساس بحق الغير لا يشترط توفر ركن
الخطأ أو نية الاضرار للازالة .

(شين القناطر الوطنية — ١ اكتوبر سنة
ص ١١٠٢ رقم ٤٥٨)

حق مالك المنشأة (انظر امتياز)

الحجز أن المخالفة قد وقعت من شريكه في
غيابه . لا ينفي عنه المسؤولية

(قس جنائي — ٦ يناير سنة ١٩٤٧ ص
٥ رقم ١)

تناسخ القوائين (أنظر طعون)

١٢٨ تناقض أسباب الحكم

(قس مدنى — ١٧ ابريل سنة ١٩٤٧
ص ٧٥٨ رقم ٢٤٨)

(ج)

جريمة الرشوة (أنظر رشوة)

١٣٩ جمارك : مأمور الجمرات . ضبطه المحلى

لعدم أخذ ترخيص باخراجها
تنفيذا للقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٣٩ .

اعتبار الحالة حالة تهريب والأمر في
عمله من رجال الضبطية القضائية وبذلك
تخرج من اختصاص المحكمة الادارية
تعويض والتعاقب

(قضاء إدارى — ٣٠ مايو سنة ١٩٤٧
ص ٢٨٣ رقم ٨٦)

جنسية (أنظر أعمال السيادة)

(ح)

١٤٠ حارس قضائى . مضى المدة المقسطة .
مسئولية .

(استئناف مختلط — ١٠ ديسمبر سنة
١٩٤٦ ص ١٥٤ رقم ٦٦)

١٤١ حجز . الحارس غير مكلف قانونا بنقل

المحجوزات إلى أى مكان آخر يكون قد
عين لتباعد فيه . عدم تقديم المحجوزات
للمحضر يوم البيع . لا يصح الاستدلال به

- ١٤٨ حكم استثنائي بالادانة . عدم الرد على أسباب الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة . قصور
(قض جنائي — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧ س ٩٥٢ رقم ٣٧٦)
- ١٤٩ حكم استثنائي . تأييده الحكم الابتدائي لأسبابه يدل على أن المحكمة لم ترا الاستعانة بخبراء . خطأ غير مؤثر في الحكم . لا بطلان . استخلاص تاريخ وقوع التزوير . موضوعي . طلب انتقال لتحقيق واقعة . ابدائه في مذكرة لم تأذن المحكمة بتقديمها . عدم الرد عليه . لا بطلان
(قض جنائي — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ س ٩١٤ رقم ٣٢٩)
- ١٥٠ حكم استثنائي . عدم ذكره الدليل الذي استخلص منه الواقعة وعدم رده ردا كافيا على أسباب الحكم الابتدائي . قصور
(قض جنائي — ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٧ س ٧٠٤ رقم ٢١٢)
- ١٥١ حكم بالادانة . ايراده دليلا يغير ماهو ثابت في التحقيقات . قصور
(قض جنائي — ٧ ابريل سنة ١٩٤٧ س ٦٩٠ رقم ٢٠٦)
- ١٥٢ ١ - حكم تمهيدى بالاحالة للتحقيق لاثبات الشركة التجارية . استئنافه .
٢ - شركات الخاصة . م ٥٩ تجارى . لا عنوان لها ولا رأس مال شركة هي استثناء من القواعد العامة في الشركات . يصح انعقادها شفاها بمجرد تقابل ارادة المتعاقدين
(سواهج الوطنية ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ س ١٠٥٦ رقم ٤٣٤)
- ١٥٣ حكم غيابي . حق النيابة في استئنافه . طلبها تأييده عند نظر المعارضة المرفوعة من المتهم عنه . لا يعتبر تنازلا منها عن الاستئناف .
(قض جنائي — ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٧ س ٤٩٩ رقم ١٣٧)
- ١٥٤ حكم مرسى المازاد . ناقل للملكية بشرط فاسخ . تقرير زيادة العشر بغير تحقق للشرط الفاسخ
(استئناف اسكندرية — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ س ١٠٤٦ رقم ٤٢٦)
- ١٥٥ ١ - حكم نزع الملكية — غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف . مادة ٥٥٨ . و ٥٥٩ مرافعات مالم يتعرض للفصل في حق من حقوق الخصوم .
٢ - استبعاد طلب الدائن الاعفاء من دفع باقى الثمن . خروجه على نص المادة ٥٥٩ ومخالفة نص المادة ٥٤٧ . جواز الاستئناف .
٣ - ثمن . لا ضرر من عدم ايداعه بالجلسة إذا رما المازاد على الدائن عند تمام التوزيع . يعطى القاضي أذونات لكل دائن على الراسي عليه المازاد . مادة ٦٢٩ مرافعات .
(استئناف مصر — ٢٠ مايو سنة ١٩٤٧ س ٥٧٦ رقم ١٧٨)
- ١٥٦ حكم . أسبابه .
(قض مدنى — ١ مايو سنة ١٩٤٧ س ٧٧٨ رقم ٢٥٩)
- ١٥٧ حكم . استناد الحكم إلى ما يخالف
(٣)

- الثابت في الأوراق . قض
(قض جنائي — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧
س ٩٢١ رقم ٣٣٧)
- ١٥٨ حكم . استناده إلى التقرير الطبي دون
أن يورد مضمونه وعدم رده على دفاع
الطاعن . قصور
(قض جنائي — ١٩ مايو سنة ١٩٤٧
س ٧٢١ رقم ٢٢٧)
- ١٥٩ حكم . استناده في الادانة إلى التحقيقات
وإلى اعتراف دون أن يورد مضمونها .
قصور .
(قض جنائي — ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٧
س ٧٠٧ رقم ٢١٣)
- ١٦٠ حكم . اغفاله أمرا هاما : ابتناؤه على
تقرير الحير . دون العناية بهذا الأمر .
قصوره
(قض مدني — ٣٠ يناير سنة ١٩٤٧ س
٥٣ رقم ٣٢)
- ١٦١ حكم . اقتصار المتهم في الاستئناف على
التمسك بعدم ختمه في الميعاد . حق المحكمة
في الفصل في الدفع والموضوع .
ولا محل لاعادة القضية لمحكمة أول
درجة . اعلان المتهم في النيابة لعدم
الاهتمام إلى محله . صحة الاعلان .
حضور المتهم بالجلسة . مانع للبطلان
(قض جنائي — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧
س ٩١٥ رقم ٣٣٠)
- ١٦٢ حكم . بناؤه على خطأ في التقدير .
موجب للنقض .
(قض جنائي — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧
س ٩٥٣ رقم ٢٧٧)
- ١٦٣ حكم : تسببه . اغفال الرد على دفاع
المتهم . قصور
(قض جنائي — أول ديسمبر سنة ١٩٤٧
س ٩٢٨ رقم ٣٤٥)
- ١٦٤ حكم . تسببه . اكتفاؤه بالإشارة إلى
ما تم في تحقيقات أخرى اجمالا دون أن
يبين الدليل المستمد منها . قصور
(قض جنائي — ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧
س ٨٩٣ رقم ٣٠٥)
- ١٦٥ حكم . تسببه . عدم الرد على دفاع
الطاعن . قصور .
(قض جنائي — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧
س ٩٥٥ رقم ٣٨٢)
- ١٦٦ حكم . تسببه . عدم الرد على طلب
المتهم . اجراء معانة . قصور
(قض جنائي — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧
س ٩٤٩ رقم ٣٧١)
- ١٦٧ حكم . تسببه بما لا يؤدي إلى النتيجة التي
اتمى اليها . قصور .
(قض جنائي — ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧
س ٨٩٤ رقم ٣٠٦)
- ١٦٨ حكم . تسببه . متهم يعرض مادة غذائية
للبيع غير صالحة للاستهلاك . تمسكه بأن
العلب المحتوية لهذه المادة المضبوطة لديه
لم تكن معروضة للبيع وأنها كانت
بالمكتب في انتظار الرد من صاحبها .
ادانته دون إيراد الدليل على أنها معروضة
بالفعل . واجب النقض .
(قض جنائي — ١٤ يناير سنة ١٩٤٧ س ٩ رقم ٦)
- ١٦٩ حكم . تسببه . متهم . في جنحة . عرض
لبن مغشوش للبيع . تمسكه بأن عمله في
الحل لا يتعدى الأعمال الكتائية ولا شأن
له في بيع اللبن . إدانته بمقولة أن عمله
بالعش مفروض لدرايته بالألبان واتجاره
فيها . قصور .
(قض جنائي — ١٤ يناير سنة ١٩٤٧
س ٨ رقم ٥)
- ١٧٠ حكم . تسببه . يجب أن يكون التسبب
منتجا . معارضة . وجوب إضافة ميعاد

- المسافة إلى المدة المقررة للمعارضة .
(قض جنائي — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧
ص ٩١٢ رقم ٣٢٦)
١٧١ حكم . تناقضه مع ماثبت بأوراق القضية .
تقضه .
(قض مدني — ٢ يناير سنة ١٩٤٧
ص ١٧ رقم ١٤)
١٧٢ حكم . خطأ في تطبيق بعض المواد . غير
مؤثر على الحكم . لا تقض . رفع الدعوى
على المتهم بسرقة . اعتبار المحكمة الواقعة
اخفاء أشياء مسروقة . جوازه .
(قض جنائي — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧
ص ٣٥٨ رقم ٣٨٧)
١٧٣ حكم . صحة الحكم تستلزم أنه يدون
بالكتابة ويوقعه القاضي . خلوه من
ذلك . يبطله .
(قض جنائي — ١٦ يونيو سنة ١٩٤٧
ص ٧٤٤ رقم ٢٣٨)
١٧٤ حكم . عدم ختمه في ميعاد الثمانية أيام .
لا بطلان منح الطاعن مهلة لتقديم الأسباب .
عدم تقديمها يستوجب رفض الطعن .
تقدير كذب الشهادة بأدلة تؤدي إلى ما
انتهى إليه الحكم . موضوعي . القصد
الجنائي في جريمة شهادة الزور .
(قض جنائي — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧
ص ٩١٨ رقم ٣٣٣)
١٧٥ ١ - حكم . عدم ختم الحكم في الميعاد
للمذكور في المادة ٢٢٩ تج لا يبطله ولا يمتد
بسببه ميعاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه
بل يجب على الطاعن في هذه الحالة أن يقرر
بالطعن في الميعاد ويشفعه بتقرير أسباب
ولو كانت مقصورة على عدم ختم الحكم
فاذا قام بهذا الاجراء حق له أن يحصل
على مهلة عشرة أيام لإعداد أسباب طعنه
وتقديمها تبدأ من يوم الجلسة التي ينظر
- فيها الطعن أمام المحكمة بعد ختم الحكم
٢ - مسئولية . الأب غير مسؤول عن
عمل ابنه إذا كان الابن قد تجاوز الخامسة
عشرة من عمره وقت ارتكاب الواقعة .
(قض جنائي — ١٧ فبراير سنة ١٩٤٧
ص ٤٨٠ رقم ١٣١)
١٧٦ حكم . عدم ختمه في ميعاد الثمانية الأيام
المحددة قانوناً . لا يكفي لتقضه . إذا حال
دون تقديم الأسباب في الميعاد مانع قهري
(نقض الكوليرا) فانه يجب على الطاعن
المبادرة إلى تقديم الأسباب بمجرد زوال
المانع .
(قض جنائي — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧
ص ٩٥٠ رقم ٣٧٤)
١٧٧ حكم . قائم على دليل غير موجود . يتعين
تقضه .
(قض جنائي — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧
ص ٩٥٥ رقم ٣٨١)
١٧٨ حكم . قبوله مانع من الاستئناف .
(قض مدني — ٦ فبراير سنة ١٩٤٧
ص ٥٢٠ رقم ١٥١)
١٧٩ ١ - حكم . قبوله . يحول دون استئنافه
٢ - استئناف . رفعه بعد تنفيذ الحكم
دون اعتراض غير مقبول .
(استئناف مصر - ١٣ يناير سنة ١٩٤٦
ص ٥٦ رقم ٣٤)
١٨٠ حكم . ليس من اللازم متابعة الرد على
كل ما يديه الدفاع .
(قض جنائي - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧
ص ٩٤٨ رقم ٣٦٩)
١٨١ حكم . ما ذكره في صدد الاستدلال على
علم الطاعن بفساد المتجات التي يعرضها

- لبيع . لا يؤدي إلى استخلاص ذلك .
قصور .
(قض جنائي — ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧
ص ٨٨٣ رقم ٢٩٨)
- ١٨٢ حكم . متى يعتبر حضوريا ومتى يعتبر
غاييا ؟ حضور المحامي عن التهم وترافعه
في تأجيل الدعوى . انسحابه قبل الخوض
في موضوع الدعوى والمرافعة فيه . لا
يصح اعتبار الحكم حضوريا . معارضة .
الحكم بعدم جوازها على أساس أن محامي
التهم حضر وترافع في مسألة التأجيل ثم
انسحب على أثر رفض التأجيل . حكم
معيب .
(قض جنائي — ٢١ يناير سنة ١٩٤٧
ص ١٣ رقم ٩)
- ١٨٣ حكم . مطابقته لما أثبتته القاضى بخطه في
رول الجلسة يوم النطق به لما دونه
الكاتب على غلاف الدوسيه . مخالفة ما
جاء بمحضر الجلسة لذلك . لا يؤثر في
صححة الحكم .
(قض جنائي — ٢١ يناير سنة ١٩٤٧
ص ١٣ رقم ٨)
- ١٨٤ حكم . مناط الطعن فيه
(قض مدني — ٩ يناير سنة ١٩٤٧
ص ٢٢ رقم ١٧)
- ١٨٥ حكم . يجب أن تحمل ورقة الحكم
تاريخ اصداره وإلا كانت باطلة وبطل
الحكم .
(قض جنائي — ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧
ص ١٤ رقم ١٠)
- ١٨٦ حلول . ورثة . حق الرجوع . شروطه
(استئناف مختلط — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦
ص ١٥٤ رقم ٦٥)
- ١٨٧ ١ — حيازة النقول
- ٢ — حيازة حامل مفاتيح الخزنة
٣ — استخلاص الحيازة
(قض مدني — ٣٠ يناير سنة ١٩٤٧ ص
٤٤ رقم ٢٨)
- ()
- ١٨٨ خير . اعماله . الطعن فيها
(قض مدني — ٢٣ يناير سنة ١٩٤٧ ص
٤٢ رقم ٢٧)
- ١٨٩ خير . طلب استدعائه لمناقشته . عدم الرد
على هذا الطلب . قصور
(قض جنائي — ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧
ص ٨٩٣ رقم ٣٠٤)
- ١٩٠ خير . مناقشته . عدم ملزومية المحكمة
بها . متى يكون ذلك
(قض مدني — ٣٠ يناير سنة ١٩٤٧ ص
٥١ رقم ٣٠)
- ١٩١ خدمة عسكرية . اخضاع الجندي
للحكومة . مسئوليتها عنه طبقا
للمادة ١٥٢
(استئناف مصر — ٢٦ مايو سنة ١٩٤٧
ص ٥٧ رقم ٣٧)
خطأ (أنظر العلم)
- ١٩٢ الخطابات المسجلة بعلم الوصول . المادة ٥٣
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . لجنة
تقدير الضرائب . قوة الاعلان الذي يتم
بالطرق العادية
(مصر الوطنية — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧
ص ١٠٦١ رقم ٤٣٨)
- ١٩٣ خطبة . وعد بالزواج . عقد ينشئ
حقا شخصيا . العدول عنه يوجب التعويض
(اسكندرية الوطنية — ٢٩ نوفمبر سنة
١٩٤٨ ص ١٠٥٧ رقم ٤٣٥)
- ١٩٤ خيانة الأمانة . متى تتم . اشتراك . متى
يتوافر اركانها . خلو الحكم من العناصر

- الواقعية لتكوين الجريمة أو استدلالاً على
ثبوت التهمة بأدلة لا تؤدي إلى ما انتهى
إليه . نقض
(قض جنائي — ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧
ص ٨٨٨ رقم ٣٠١)
(٥)
- ١٩٥ دعاوى وضع اليد . رقابة محكمة النقض .
مدى اختصاصها . تطبيق أحكام المادتين
١٦ و ١٥ من لأئحة ترتيب المحاكم الوطنية
(قض مدني — ١٧ أبريل سنة ١٩٤٧
ص ٧٥٧ رقم ٢٤٧)
١٩٦ دعوى الملكية . قصور
(قض مدني — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧
ص ١٠٤٠ رقم ٤٢٣)
١٩٧ دعوى عمومية
١ — النياية العامة . لآئلك التنازل عنها
٢ — وصف الواقعة وصفا مغايراً للوصف
الذي وصفت به عند رفع الدعوى . لا يعتبر
تعديل للتهمة . ولا يستلزم القات نظر التهم
٣ — سب . العقاب عليه . لا يلزم حصوله
في حضرة المجني عليه
(قض جنائي — ٢٤ مارس سنة ١٩٤٧
ص ١٢٥ رقم ١٤٧)
١٩٨ دعوى مباشرة . تصدى . رفع الدعوى
مباشرة يقتضى وجوب صحة التكليف
بالحضور . صدور الحكم بناء على تكليف
باطل . حق التهم في استئنافه . يجب أن
تقتصر المحكمة الاستئنافية على القضاء
بإطلاق الحكم ولا تصدى للموضوع .
الدفع بإطلاق الحكم لعدم صحة التكليف
بالحضور . عدم الرد على هذا الدفع .
قصور
(قض جنائي — ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧
ص ٨٩٦ رقم ٣٠٩)
- ١٩٩ دفاع . طلب استدعاء شاهد لسماعه في
الجلسة . اعتماد المحكمة على شهادته في
التحقيقات مع عدم الرد على طلب
استدعائه . نقضه .
(قض جنائي — ٢٤ مارس سنة ١٩٤٧
ص ٥١٦ رقم ١٤٨)
٢٠٠ دفاع شرعى . الذى يبيح القتل . يكفى
أن يكون أساسه فعل يتخوف أن يحدث
منه الموت أو جروح بالغة في اعتقاد التهم
ولا يلزم أن يكون الخطر حقيقياً في ذاته
(قض جنائي — ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ص
٨٩٠ رقم ٣٠٢)
٢٠١ دفاع شرعى . حكم تسيبيه .
(قض جنائي — ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧
ص ٨٨٢ رقم ٢٩٦)
٢٠٢ دفاع شرعى . تعريفه . التناسب بين
الاعتداء والدفاع . متى ينظر إليه
(قض جنائي — ٧ أبريل سنة ١٩٤٧ ص
٦٩١ رقم ٢٠٧)
٢٠٣ ١ — دفع . التمسك بالدفع
٢ — الطعن بالتواطؤ والصورية
٣ — سبب الطعن
(قض مدني — ١٥ مايو سنة ١٩٤٧ ص
٧٨٥ رقم ٢٦٣)
٢٠٤ ١ — دفع بعدم قبول الدعوى . موضوعي
يبدى في أية حالة كانت عليها الدعوى .
٢ — رسوم سيارات . حق الشكوى منها
مادة ١٠ قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٤
هو تظلم في أمر إداري ينطبق على الفقرة
السادسة مادة ٤ قانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٤٦
٣ — طلب إيقاف تنفيذ الأمر الإداري .
مادة ٣٥ قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦
مناطق قبوله . هو أن يكون الطلب

الأصلى مقبول النظر لدى المحكمة

(قضاء إدارى - ٢٥ مارس سنة ١٩٤٧
ص ٢٣٥ رقم ٧٥)

٢٠٥ دقيق . وجوب فحص بالنخل والتحليل

معاً . القرار الوزارى ٣٢٤ سنة ١٩٤٦
(قض جنائى - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧
ص ٩٥٦ رقم ٣٨٣)

٢٠٦ ١ - دليل ثبوت التهمة . مناقشة الدفاع
له وعدم التزام المحكمة بالرد عليه صراحة
في حكمها .

٢ - رشوة ، يجب أن يكون الغرض
منها أداء الموظف عمل من أعمال الوظيفة
أو الامتناع عنه .

(قض جنائى - ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧
ص ٩٣٣ رقم ٣٥٢)

٢٠٧ دليل الطعن . صور أوراق غير رسمية ؛
لا عبرة بها .

(قض مدنى ١ مايو سنة ١٩٤٧
ص ٧٧٨ رقم ٢٥٨)

٢٠٨ دليل . سبب الطعن . (انظر سبب
الطعن)

٢٠٩ ١ - ديون عقارية . تسويتها . قانون
١٣ لسنة ١٩٤٢ تجتاز مرحلتين . القبول
أولاً ثم التسوية النهائية .

٢ - القبول الشكلى بوقف بيع العقار
والقبول النهائى بوقف سريان الفوائد
وانهاء الحراسات وشطب القضايا .

٣ - قضاء مستعجل . مناط اختصاصه
بأن أمرا إداريا لا وجود له هو ظهور
البطلان على وجه لا شبهة فيه .

٤ - حجز . محصولات المدين بعد القبول
الشكلى . جوازه .

(مصر - مستعجل - ٢ ديسمبر سنة
١٩٤٢ ص ٦١٥ رقم ١٩٥)

(ر)

٢١٠ رجعية القوانين . عدم خضوع قرار محافظ
القاهرة الصادر قبل إنشاء مجلس الدولة
لاختصاص هذا المجلس (المادة ٣٥)
(قضاء إدارى - ١٨ مارس سنة ١٩٤٧
ص ٢٠٢ رقم ٧٠)

٢١١ رجعية القوانين . قرار إدارى صادر
قبل العمل بقانون مجلس الدولة ومعلن
إلى ذوى الشأن قبل هذا القانون . عدم
سريان أحكام هذا القانون عليه . التظلم
وطلب الالغاء والفرق بينهما .

(قضاء إدارى - ١٨ مارس سنة ١٩٤٧
ص ٢٠٩ رقم ٧١)

٢١٢ ١ - رجعية القوانين وجوب النص .
مادة ٢٧ دستور .

٢ - قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .
خلوه من النص على سريانه على الحالات
السابقة على صدوره .

(قضاء إدارى - ٢٦ مارس سنة ١٩٤٦
ص ٢٣٨ رقم ٧٦)

٢١٣ ١ - رسوم قضائية . مدة سقوطها .

ثلاث سنوات ميلادية من تاريخ انتهاء
المرافعة أو تحرير آخر ورقة تتعلق بها .

٢ - استئناف الحكم لا يوقف مدة التقادم
(مصر الوطنية - ٧ مايو سنة ١٩٤٦
ص ١٠٦ رقم ٤٦)

٢١٤ رشوة . أعمال الوظيفة . كيفية تحديدها
(قض جنائى - ١١ مارس سنة ١٩٤٧
ص ٥١٠ رقم ١٤٥)

٢١٥ ١ - رشوة وقوعها ولو لم يقم الموظف
العمومى بالعمل الذى أخذ الرشوة من
أجله .

٢ - جرعة الرشوة . ليست تعاقدية
جواز معاقبة الراشى دون المرتشى .

٣ - القصد الجنائى . جواز توافره عند

- الراشى دون المرتشى .
- ٢١٦ رشوة . يجب أن يكون العمل الذي قدمت من أجله الرشوة للموظف داخلا في أعمال وظيفة هذا الموظف بالذات .
(قضاة جنائي - ٧ أ. أكتوبر سنة ١٩٤٧
ص ٨٨٤ رقم ٢٩٩)
- (ز)
- ٢١٧ زنا . زوجية . وجوب البلاغ بالجريمة أثناء قيامها .
(مصر الكلية - ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٣
ص ٨٢ رقم ٤٤)
- (س)
- ٢١٨ سب . استنتاجه من الفاظ الهتاف وظروفه . لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض متى كان الاستنتاج سائعا .
(قضاة جنائي - ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧
ص ٨٩٥ رقم ٣٠٨)
- ٢١٩ سب . حكم بالادانة . وجوب ذكر الفاظ السب في الحكم
(قضاة جنائي - ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧
ص ٩٣٢ رقم ٣٥٠)
- ٢٢٠ سب علني وجوب بيان ركن العلانية والدليل عليه
(قضاة جنائي - ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧
ص ٧٠٩ رقم ٢١٦)
- ٢٢١ سب علني . يجب أن يتحدث عن العلانية ويبين توفرها وفقا للقانون .
(قضاة جنائي - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧
ص ٩٤٨ رقم ٣٧٠)
- سب (انظر النيابة العامة)
- ٢٢٢ ١ - سبب الطعن . اختلاط الواقع بالقانون . وجوب عرضه على محكمة الموضوع
٢ - دليل سبب الطعن
(قضاة مدني - ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧
ص ٩٩١ رقم ٣٩٨)
- ٢٢٣ ١ - سبب الطعن
٢ - تفسير المستندات
٣ - القسخ الضمني
(قضاة مدني - ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧
ص ٩٨٥ رقم ٢٩٥)
- ٢٢٤ ١ - سبب الطعن . دليله
٢ - قصور
(قضاة مدني - ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧
ص ٩٨٣ رقم ٣٩٤)
- ٢٢٥ ١ - سبب الطعن . سبق عرضه على محكمة الموضوع . أثبات
٢ - تقدير الأدلة
(قضاة مدني - ١٣ مارس سنة ١٩٤٧
ص ٥٥٠ رقم ١٦٥)
- ٢٢٦ سبب الطعن . مخالفة الثابت بالأوراق
(قضاة مدني - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧
ص ٩٩٢ رقم ٣٩٩)
- ٢٢٧ سبب جديد . نقض
(قضاة مدني - ٦ مارس سنة ١٩٤٧
ص ٥٤٩ رقم ١٦٤)
- ٢٢٨ ١ - سبب صحيح
٢ - حقوق الورثة في التركة . التصرف القانون الواجب التطبيق
٣ - التقادم . أثره
(قضاة مدني - ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧
ص ٥٣٠ رقم ١٥٦)
- ٢٢٩ سرقة . القصد الجنائي في جريمة السرقة

لا محل لتحدث الحكم عند طرحه مادامت الواقعة التي أثبتتها المحكمة هي أن المتهم كان يقصد السرقة . تحدث الحكم عن السرقة يشمله

(قض جنائي — ١٢ مايو سنة ١٩٤٧ ص ٧١٦ رقم ٢٢٤)

٢٣٠ سرقة . اخفاء أشياء مسروقة . وجوب قيام الدليل الصحيح على علم التهم بأن الأشياء تحصلت عن سرقة . الاكتفاء بالقول بأن ثمن الشراء يقل عن ثمن المثل . لا يكفي

(قض جنائي — ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ص ٨٩٥ رقم ٣٠٧)

٢٣١ سرقة . حكم . تسببيه . عدم التحدث عن الشيء المسروق . قصور .

(قض جنائي — ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ص ٨٨٣ رقم ٢٩٧)

٢٣٢ سرقة باكره . متى يتحقق . فاعل أصلي في الجريمة . تقدير الأدلة .

(قض جنائي — ٢١ أبريل سنة ١٩٤٧ ص ٦٩٦ رقم ٢١٠)

٢٣٣ ١ - سرية الجلسة . حق المحكمة فيه حق مطلق . عدم ذكر أسباب لهذه السرية . غير لازم .

٢ - إدانة التهم باعتبار الواقعة قنفا لا سببا مع عدم لفت النظر اليه . جوازه . أحواله .

(قض جنائي — أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ ص ٩٣٠ رقم ٢٤٧)

٢٣٤ ١ - سلطة المحكمة . طلب التأجيل . رفضه لعدم جديته

٢ - حكم غيابي . المعارضة فيه . لا يجوز من التهم . مادامت تقدمت من محاميه .

وفصل فيها .

٣ - حكم غيابي . المعارضة فيه من محام غير المحامي الوكيل . جوازها . مادام التوكيل للمحامي ان ينب عنه أحد زملائه (قض جنائي — ٦ يناير سنة ١٩٤٧ ص ٨ رقم ٤)

سلطة (انظر تعويض ومدير ومشتري)

٢٣٥ من التهم . خلو الحكم من ذكره . عدم الادعاء بانه من الاحداث . صحيح (قض جنائي — ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ص ٩٣٤ رقم ٣٥٤)

٢٣٦ سلاح . حمله وقت ارتكاب السرقة . ظرف مشدد ولو لم يكن لتسهيل ارتكاب الجريمة أو لمناسبة اقترافها .

(قض جنائي — ١٧ فبراير سنة ١٩٤٧ ص ٤٨٣ رقم ١٣٢)

سيارات (أنظر دفع)

« ش »

٢٣٧ شاهد . طلب استدعائه لسؤاله عن

واقعة جديدة ظهرت في الجلسة . عدم اجابة هذا الطلب بحجة أن التهم قصر في اعلان الشاهد قبل الجلسة . قصور (قض جنائي — ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ص ٨٩٢ رقم ٣٠٣)

٢٣٨ شاهد . طلب سماعه . لا يجوز رفض هذا الطلب بناء على أقوال افتراضية .

(قض جنائي — ١٢ مايو سنة ١٩٤٧ ص ٧١١ رقم ٢١٩)

٢٣٩ شاهد . وجوب اثبات البيانات الخاصة به وصناعته ومحل اقامته . اغفال هذه البيانات . لا بطلان ما دام التهم لم

- يتمسك بوجوب تدوينها
(قض جنائي — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ص ٩١٣ رقم ٣٢٧)
- ٢٤٠ شاهد . لا يجوز الحكم على أقواله بدم صحتها دون سماع شهادته ومناقشته أمام القضاء تحقيقا لطلب الخصم ما دام ذلك ممكنا .
(قض جنائي — ٢١ أبريل سنة ١٩٤٧ ص ٧٠٠ رقم ٢١١)
- ٢٤١ ١ — شخص مغوى . له جنسيته
٢ — شركة تجارية . مركزها الرئيسي مصر . تخضع للقضاء المصري (مصر الوطنية — تجاري — ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨ ص ١٠٧٣ رقم ٤٤٢)
- ٢٤٢ شرط استرداد العين المبيعة . تفسير العقود
(قض مدني — ٢٧ مارس سنة ١٩٤٧ ص ٥٦٥ رقم ١٧٣)
- شرط فاسخ (أنظر مشتري)
شركات المحاصة (أنظر حكم تمهيدى)
- ٢٤٣ شركات تأمين . اشتراطها على موظفيها . شروط خاصة . عدم مخالفة النظام العام (المنصورة الكلية الوطنية — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ص ١١٧ رقم ٥٠)
شركات (أنظر تصفية)
- ٢٤٤ شريك . عقوبته في الجريمة . هي عقوبة الفاعل
(قض جنائي — أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ ص ٩٢٨ رقم ٣٤٦)
- ٢٤٥ شروع في جناية . تزييف . متى يتحقق؟
(قض جنائي — ٧ أبريل سنة ١٩٤٧ ص ٦٨٨ رقم ٢٠٥)
- ٢٤٦ ١ — شروع في قتل . ذكر جميع العناصر القانونية المكونة للجريمة في الحكم المطعون فيه . عدم قبول الطعن
- ٢ — رد الحكم المطعون فيه على الدفاع ردا كافيا . لا يجوز أن يكون سببا للنقض بعد ذلك
- ٣ — اجراءات التحقيقات الأولية . ليس للحاكم بحسبها إلا المناسبة بحث دليل مقدم إليها . استجواب المتهم في التحقيقات لا يصح التعرض له من حيث صحته وعدمه
(قض جنائي — ١٦ يونيو سنة ١٩٤٧ ص ٧٤٠ رقم ٢٣٧)
- ٢٤٧ ١ — شفعة . يوع مقيدة بخيار
٢ — سقوط حق الشفعة
(قض مدني — ٣ أبريل سنة ١٩٤١ ص ٧٥٠ رقم ٢٤٢)
- ٢٤٨ شفعة . دليل الطعن
(قض مدني — ٢٠ مارس سنة ١٩٤٧ ص ٥٥٤ رقم ١٦٧)
شفعة (أنظر اعلان وعقد صلح)
- ٢٤٩ ١ — شهادة النفي . إيراد المحكمة . أدلة الثبوت . رد ضمني على شهادة النفي
٢ — خير طلب مناقشته في مسألة ليست فنية . المحكمة غير ملزمة بإجابته
(قض جنائي — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ص ٩١١ رقم ٣٢٤)
- ٢٥٠ شهادة الزور . تقرير كذب الشهادة . موضوعي . مادامت الأدلة التي ذكرها الحكم تؤدي إلى ما انتهى إليه . جريمة شهادة الزور . متى تتحقق؟
(قض جنائي — ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ص ٩٠١ رقم ٣١٢)
- ٢٥١ شهادة شاهد لم يحضر في الجلسة ولم تأمر المحكمة بتلاوة أقواله . جواز الاعتماد عليها في الحكم مادام المتهم لم يطلب تلاوتها في الجلسة ومادامت المحكمة أرجعت عدم حضور الشاهد أمامها إلى

٢٥٧ صحفى . عمله . يعتبر تجاريا . وتكون

الزيادة على أجرة مكان الطبعة والجريدة
٦٠ %

(مصر الوطنية — ٣١ مارس سنة ١٩٤٨
من ٦١٠ رقم ١٩٠)

٢٥٨ صلح تقدم من مستأنف عليه إلى محكمة

الاستئناف . حق محكمة الاستئناف في
بحته والفصل فيه

(قضى مدنى — ٥ يونيه سنة ١٩٤٧
من ٧٩٦ رقم ٢٦٩)

٢٥٩ صلح . شفعة . استرداد الحصة المبيعة

(قضى مدنى — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧ : من ١٠١٢
رقم ٤٠٩)

٢٦٠ صورية قصد بها الهرب من القانون .

جواز إثباتها بالينة حجية الحكم
الجنائى . مداها .

(قضى جنائى — ١٢ مايو سنة ١٩٤٧
من ٧١٣ رقم ٢٢١)

٢٦١ ١ - صورية العقود

٢ - أثر الحكم التمهيدى . قوته

(قضى مدنى — ٢٠ مارس سنة ١٩٤٧
من ٥٥٦ رقم ١٦٨)

٢٦٢ صيدلة . متى تتوافر الجريمة عن ارتكاب

عمل من الأعمال المنهى عنها ؟

(قضى جنائى — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ : من ٩٥٣ رقم ٧٨ -)

٢٦٣ صيدلة . مهنة الصيدلة . متى يستحق

العقاب ؟

(قضى جنائى — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧
من ٩٤٧ رقم ٣٦٨)

(ض)

٢٦٤ ضرائب

١ - اتفاق بين المأمورية والممول . الأصل

في تقدير الضريبة

سبب مقبول

(قضى جنائى — ١٧ مارس سنة ١٩٤٧ من
٥١٠ رقم ١٤٦)

شهادة (أنظر تفتيش)

٢٥٢ شهود . عدم سماعتهم أمام المحكمة

الابتدائية . عدم التمسك بسماع أقوالهم
أمام الاستئناف

(قضى جنائى — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧ من
٩٥٠ رقم ٣٧٢)

٢٥٣ شيك . متى كان التاريخ الظاهر للشيك

واحدا فانه يعتبر أداة للوفاء بغض النظر

عن حقيقته . عدم تقديم الشيك فى ميعاد
الاستحقاق لا يترتب عليه زوال صفته .

حق الساحب فى هذه الحالة . إذا طبقت
المحكمة اتقانون على الواقعة تطبيقا صحيحا

فلا محل للقول بأنها لم ترد على الدفاع
القانونى للطاعن

(قضى جنائى — ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ من
٩٠٤ رقم ٣١٨)

٢٥٤ شيك . وجوب وجود مقابله وقت

التحرير . لا يحمل إلا تاريخا واحدا .

انعدام هذه الشروط . اعتباره كميالة .

(اسكندرية الكلية الوطنية - تجارى - ٢ نوفمبر
سنة ١٩٤٦ من ١١٤ رقم ٤٩)

٢٥٥ شيوع . ثبوت حق استرداد الحصة الشائعة

(قضى مدنى — ٢٢ مايو سنة ١٩٤٧ من
٧٩٠ رقم ٢٦٥)

(ص)

٢٥٦ ١ - صحة تعاقد . ماهيتها . مأمورية القاضى

٢ - الوفاء

٣ - الشرط الفاسخ الضمنى

(قضى مدنى — ٨ مايو سنة ١٩٤٧ من
٧٨١ رقم ٢٦٠)

- ٢ — وظيفة لجنة التقدير . الفصل بين
الممول والمأمورية فيما هو مختلف عليه .
(الزقايق الوطنية — ١ : أكتوبر سنة ١٩٤٨
ص ٨٦١ رقم ٢٧٨)
- ٢٦٥ ضرائب . اتفاق . حجته . عدم جواز
الاحالة على لجنة التقدير
(مصر الوطنية — ٢١ مارس سنة ١٩٤٦
ص ١٢٠ رقم ٥١)
- ٢٦٦ ضرائب . أرباح صناعية وتجارية تفرض
على كل ما يدر ربحا . حانوتى يعمل عملا
تجاريا باعتباره متعهد نقل وينطبق على
الفقرة ٨ مادة ٣٢ قانون ١٤ سنة ١٩٢٩
(مصر الكلية الوطنية — تجارى — ٢١ مارس
سنة ١٩٤٦ ص ٥٩٥ رقم ١٨٤)
- ٢٦٧ ١ — ضرائب . المفشور ١٦٤ . وسيلة
لتسوية منازعات المولين فقط . ليس
قاعدة لقياس الأرباح
- ٢ — الكتاب الدورى رقم ١٨٢ .
مضمونه . تأكيد الاستنتاج الأول
(استئناف أسبوط — ٤ يناير سنة ١٩٤٨
ص ٦٢ رقم ٤٠)
- ٢٦٨ ١ — ضرائب . تجديدها . وجوب دفعها .
اختلاف ذلك عن الاقاربه قبل التحديد
- ٢ — قصد الشارع من المادة ٨٥ قانون
١٤ سنة ١٩٣٩
(مصر الكلية الوطنية — ٢٨ نوفمبر سنة
١٩٤٦ ص ١٢٦ رقم ٥٣)
- ٢٦٩ ضرائب . رقم مقارنة . إعلان الممول
بالاختيار . وجوبه . مادة ٢ قانون ٦٠
سنة ١٩٤١ .
(مصر — تجارى — ٢ مايو سنة ١٩٤٦
ص ٦٠٠ رقم ١٨٦)
- ٢٧٠ ضرائب .
١ — طعن فى قرار مأمورية الضرائب .
- أفراد وشركات المساهمة غير مقبول .
- ٢ — الخلاف بشأن الأفراد أو الشركات
غير المساهمة . اختصاصه . لجنة التقدير أولا
- ٣ — حق الشركات المساهمة فى الطعن
مباشرة أمام المحكمة الابتدائية . سببه .
تفرقة القانون بينها وبين الأفراد
والشركات غير المساهمة .
(الزقايق الوطنية — ٢٥ أكتوبر سنة
١٩٤٨ ص ٨١٣ رقم ٢٧٧)
- ٢٧١ ضرائب . قرار لجنة تقدير . الطعن فيه .
مدته للمصلحة والممول خمسة عشر يوما
من تاريخ إعلان الممول به .
(مصر — تجارى — ٢١ مارس سنة ١٩٤٦
ص ٥٩٨ رقم ١٨٥)
- ٢٧٢ ضرائب . لجنة تقدير . تشكيلها . غياب
العضوان المختارين من الممول . بطلان
(سواهج الكلية الوطنية — ٢٨ فبراير سنة
١٩٤٨ ص ١٢٣ رقم ٥٢)
- ٢٧٣ ضريبة الايراد ، لجان التقدير . المعارضة
فى قراراتها . تشكيلها وصحته . بطلانه
(استئناف مختلط — ١٣ يونيو سنة ١٩٤٦
ص ١٥٣ رقم ٦٤)
ضريبة استثنائية
(اضطر لجنة تقدير)
- ٢٤٧ ضرب أفضى إلى موت . تعدد الضاربين
وثبوت أن جميع الضربات التى ساهمت
فى إحداث الوفاة كان كل منهم مسئولاً
عن الجريمة
(قس جنائي — ٢٤ مارس سنة ١٩٤٧ ص
٥١٦ رقم ١٤٩)
- ٢٧٥ ضرب . حكم فى قضية ضرب . منازعة
للمتهم فى مطابقة الاصابة لرواية المجنى عليه .
وجوب بيان وصف الإصابة وموقعها
والآلة التى أحدثتها وموقف الضارب

وقت الضرب والعاهة التي تخلفت

(قض جنائي — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٧ م
٩٢٠ رقم ٣٣٥)

٢٧٦ ضرب . عدم سماع أقوال المجنى عليه في
جريمة ضرب . لا بطلان . مادام اللتم
تنازل صراحة عن طلب سماعه إذا كانت
العقوبة المحكوم بها في جريمة ضرب
موصوف بسبق الاصرار هي نفسها
مقررة لجريمة الضرب بغير سبق اصرار
فلا مصلحة للتم في الطعن على الحكم
بحجة أنه أخطأ في وصف الجريمة بأنها
مع سبق الاصرار

(قض جنائي - ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧
م ٨٩٩ رقم ٣١٢)

٢٧٧ ١ - ضمان البائع لا يشمل إلا الحقوق
العينية . حق المستأجر . شخص لا يضمنه
البائع .

٢ - العمد . ركن من أركان التدليس .
وجوب اقترانه بسوء النية لافساد العقد .
الغش . لا يكفي لابطال العقد مالم
يقترن بالحيلة .

(استئناف مصر - ١٩ أكتوبر سنة
١٩٤٧ م ٨٠٠ رقم ٢٧٢)

٢٧٨ ضمان الملاك في النقل بواسطة السكة
الحديد . تقديره

(قض مدني - ١٦ يناير سنة ١٩٤٧ م
٢٧ رقم ٢١)

(ط)

٢٧٩ طعن . اثر الطعن بالنقض

(قض مدني — ٢٢ مايو سنة ١٩٤٧
م ٩٦٣ رقم ٣٨٩)

٢٨٠ ١ - طعن . أدلته متعلقة بثبوت الواقعة .
المجادلة فيها أمام محكمة النقض لا يجوز

مادامت مؤدية لما انتهى إليه الحكم

٢ - تفتيش . إنكار التهم علاقته
بالعربة التي حصل تفتيشها . لا يجوز له
التمسك بيطلان التفتيش

(قض جنائي — ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧
م ٩٣٧ رقم ٣٥٧)

٢٨١ طعن . تقدير أدلة الثبوت . موضوعي .
اشترك . فعل الاشتراك يجب أن يكون
سابقاً أو معاصراً للجريمة

(قض جنائي — ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧
م ٨٨٥ رقم ٣٠٠)

٢٨٢ ١ - طعن . سببه . عدم التمسك به أمام
محكمة الموضوع . مخالفة أقوال الشهود
للثابت بالتحقيق

٢ - القرائن . تقديرها

(قض مدني - ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ م
١٠٠٠ رقم ٤٠٣)

٢٨٣ ١ - الطعن أمام القضاء في تصرفات
السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية
٢ - اختصاص . انتفاء أسباب المسؤولية .
القضاء بعدم الاختصاص أو برفض الدعوى
٣ - دليل الطعن . صورية عرضية

(قض مدني — ١٢ يونيو سنة ١٩٤٧
م ٩٧٨ رقم ٣٩٢)

٢٨٤ ١ - طعن انتخابي . ميعاده . تنازل عن
الترشيح . اعتماد التنازل . العبرة بتاريخ
الاعتماد .

٢ - انتخاب . فوز بالترشيحية . جواز
الطعن فيه . لمن يكون ؟

٣ - مجالس بلدية أو قروية . انتخابات
لجنة الترشيح . اختصاصها . مناهة

(قضاء إداري — ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧
م ٤٥٩ رقم ١٢٣)

- ٢٨٥ طعن بالنقض . عدم إجراء تقرير به والاقتصار على تقديم الأسباب . عدم قبوله ولو كانت إدارة السجن أهملت في استدعاء المتهم للتقرير بالطعن (قض جنائي — ٤ مارس سنة ١٩٤٧ م ٥٠١ رقم ١٣٩)
- ٢٨٦ ١ — طعن بالنقض . الحكم النهائي — الحكم الابتدائي ٢ — دعوى حساب . كان معتمدا من المجلس الحسي . المطالبة به (قض مدني — ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ م ١٠٠٩ رقم ١٠٧)
- ٢٨٧ طعن بطريق النقض . إيداع أصل ورقة اعلان الطعن في الميعاد (قض مدني — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧ م ٩٨٨ رقم ٣٩٦)
- ٢٨٨ طعن بطريق النقض . حكم غيابي (قض مدني — ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧ م ٧٩٥ رقم ٢٦٨)
- ٢٨٩ طعن بالنقض في حكم لم يفصل في موضوع الدعوى ولم ينه الخصومة . لا يجوز (قض جنائي — ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ م ٤٧٩ رقم ١٢٩)
- ٢٩٠ طعن في حكم . ميعاده بالنسبة للأشخاص الذين خولهم القانون حق الطعن نيابة عن المحكوم عليه أو لمصلحته . هو نفس الميعاد المقرر للمحكوم عليه (قض جنائي — ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ م ٤٧٩ رقم ١٣٠)
- ٢٩١ طعن في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية . (قض مدني — ٦ فبراير سنة ١٩٤٧ م ٥٢٢ رقم ١٥٢) طعن (انظر لجنة تقدير ومجالس
- (المديريات)
- ٢٩٢ طعون انتخابية . اجراءاتها . القانون الذي يحكمها . عدم التقيد فيها بالنصوص الواردة في قانون مجلس الدولة (مجلس الدولة — أول يناير سنة ١٩٤٧ م ٨٣٥ رقم ٢٨٤)
- ٢٩٣ ١ — طعون انتخابية . اجراءاتها . القانون الذي يحكمها . عدم التقيد فيها بالنصوص الواردة في قانون مجلس الدولة . مداه . ٢ — مرسوم أو لائحة . صدور أيهما بتفويض من الشارع . اكتسابها القوة التشريعية وجعلها في قوة القانون . ٣ — طعون انتخابية . اختصاص المحاكم الادارية دون غيرها بالفصل فيها . عدم اختصاص المحاكم الابتدائية الوطنية بنظرها . (مجلس الدولة — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ م ٦٧٧ رقم ٢٠١)
- ٢٩٤ طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . عدم إجابته . أثره . (قض مدني — ٢ يناير سنة ١٩٤٧ م ١٦ رقم ١٣)
- ٢٩٥ طلب تحقيق ابداء المتهم أمام المحكمة الاستئنافية . اغفاله وعدم الرد عليه . موجب لنقض الحكم . (قض جنائي — ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ م ٤٧٦ رقم ١٢٨)
- ٢٩٦ ١ — طلبات جديدة . ليس من الضروري إعلانها على يد محضر . ابدائها شفويا بالجلسة أو بالمذكرات . جوازه (المادة ١٢٥ مرافعات) ٢ — ميعاد الستين يوما . مادة ٣٥ قانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ . سريانه على الأوامر الادارية فقط . طلبات

- التعويض تتبع القانون العام في سقوطها
المطالبة بها أمام مجلس الدولة عن أحداث
حصلت قبل صدوره . جواز ذلك
٣ - نظام ادارى جرى العمل عليه .
مخالفته . عدم جوازه
(قضاء ادارى - ٨ ابريل سنة ١٩٤٧ من
٢٤٠ رقم ٧٧)
- (ع)
عاهة (انظر مسئولية)
- ٢٩٧ عرض لبن مغشوش بازالة الدسم منه .
يجب أن تبين المحكمة دليل علم التهم
بالنفس . خلو الحكم منه يبطله
(قض جنائي - ١٦ يونيه سنة ١٩٤٧ من
٧٤٥ رقم ٢٤٠)
- ٢٩٨ عضوية المجالس البلدية والقروية . شروطها
نصاب . شرط القراءة والكتابة . عقود
غير مسجلة ولا ثابتة التاريخ . فهم
القراءة والكتابة . عدم أهليته . رهن
غير مهم .
(مجلس الدولة - ١٢ مارس سنة ١٩٤٧ من
٨٦٥ رقم ٢٩٠)
- ٢٩٩ عقد . الكتابة والتوقيع عليه . غير كاف
لأبد من قيام الدليل على تلاقى إرادة
المتعاقدين على قيام الالتزام وتفاذه .
تسليم التعاقد لأمين . وجوب بحث سببه
(استئناف اسبوط - ٣ يونيه سنة ١٩٤٨
من ٨٠٥ رقم ٢٧٣)
- ٣٠٠ عقد . تسجيله . عدم انسحابه على عقد
غير مسجل وارد فيه
(قض مدنى - ٢٣ يناير سنة ١٩٤٧
من ٤٠ رقم ٢٦)
- ٣٠١ ١ - عقد الاذعان . طبيعته
٢ - بوليصة الشحن . ماهيتها
- ٣ - اثبات الخطأ الجسيم
٤ - مبدأ سريان القوائد عن التعويض
(مصر جزئي - تجارى - ٣٠ أكتوبر سنة
١٩٤٨ من ١٠٧٦ رقم ٤٤٣)
- ٣٠٢ عقوبة . الحكم بأقل من الحد الأدنى
المقرر لعقاب الجريمة . قبول الطعن
والحكم بالعقوبة المقررة
(قض جنائي - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ من
٩٢٢ رقم ٣٣٩)
- ٣٠٣ عقوبة . زوجة . اعفاؤها من العقاب إذا
عاونت زوجها على الفرار من وجه القضاء
بأى طريقة إلا إذا كان عملها يكون
جريمة أخرى
(قض جنائي - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ من
٩٤٢ رقم ٣٦٤)
- ٣٠٤ عقوبة مخالفة . الطعن فيها بالنقض .
لا يجوز
(قض جنائي - ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ من
٩١١ رقم ٣٢٣)
- ٣٠٥ عقوبة واحدة عن جريمتين . قصر الطاعن
طعنه على احدى الجريمتين رفض الطعن
مادامت العقوبة المحكوم بها واحدة .
اعادة المحاكمة . لا يجوز الحكم بعقوبة
أشد مما قضى به في الحكم المنقوض إذا
كان النقض حصل بناء على طعن المتهم
(قض جنائي - ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ من
٩٣٦ رقم ٣٥٦)
- ٣٠٦ عمال . استخدام العمال لدى التاجر . عمل
تجارى
(مصر جزئي تجارى - ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨
من ١٠٧٦ رقم ٤٤٤)
- ٣٠٧ عمد . مشايخ . نصاب . ملكيته .
العبرة بتاريخ خلو الوظيفة لا بتاريخ

غش (أنظر ضمان)
غلق (أنظر ولاية)
غلط مادي (أنظر العلم)

(ف)

فسخ ضمني (أنظر سبب الطعن)
قوائد . مبدأ سريان القوائد (أنظر عقد الاذعان)

(ق)

٣١٢ قاض . لا يجوز له نظر الدعوى الاستثنائية إذا نظر النزاع ولو غيبا
(قض جنائي - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ م
٩٥٨ رقم ٣٨٦)
٣١٣ قاضي اليوع . الأمر الصادر منه بإعادة البيع على مسئولية الراسي عليه المزداد .
أمر صادر على عريضة . المادة ٦٠٧
مرافعات . طريقة التظلم من هذا الأمر
سكوت القانون . الرجوع إلى القواعد العامة . المواد ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢
مرافعات . الدائرة التي لا يجوز لقاضي اليوع أن يتعداها . الحكم في دعاوى البطلان الخاصة بالاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع . حكمه في ذلك غير قابل للمعارضة أو الاستئناف . المادة ٦٠٢
مرافعات والمواد من ٥٦٠ مرافعات إلى ٥٦٨ ماعدا هذه الاجراءات الشكلية يكون متعلقا بالموضوع . عدم تعرض قاضي اليوع لها . تعرضه يعد خروجاً عن اختصاصه . حكمه في هذه الحالة قابل للاستئناف « القواعد القانونية »
النظر في صحة أو عدم صحة الايداع متعلق بالموضوع . ضرورة وقف اجراءات البيع

التعيين فيها

(قضاء ادارى - ٦ يناير سنة ١٩٤٨ م ٤٦٣ رقم ١٢٤)

عقد (انظر ضمان)

٣٠٨ عمدة . اختياره . عدم تصديق وزير

الداخلية على الاختيار لسوابقه . من حق

الوزير . ولا تعويض عن ذلك

(قضاء ادارى - ٢٧ مايو سنة ١٩٤٧ م

٣٠٣ رقم ٩٠)

٣٠٩ ١ - علاوة . استحققت بقرار ٣٠ يناير

سنة ١٩٤٤ . تعتبر جزءا من المرتب

يحكمها القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ .

مادة ٤ فقرة ٢

٢ - مرتبات ومعاشات منازعات متعلقة

بها . اختصاص محكمة القضاء الادارى

بها . جوازه . ولو كان ناشئ قبل صدور

القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ عدا

مانص عليه في المادة ٥١

٣ - المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢

سنة ١٩٤٦ تطبق على القرارات الادارية

الطعون عليها . وطلبات تقصير الواعيد

لاتوافق إلا في طلبات الالغاء

(قضاء ادارى - ٣٠ ابريل سنة ١٩٤٧ م

٢٧٩ رقم ٨٥)

٣١٠ ١ - عيب في المبيع

٢ - العيب الظاهر

(قض مدنى - ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧ م

١٠٢٢ رقم ٤١٤)

(غ)

٣١١ ١ - غش . التماس

٢ - قصور في تسبيب أحكام التماس

(قض مدنى - ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ م

١٠٣٤ رقم ٤١٨)

في هذه الحالة

(مصر الوطنية - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨)

ص ١٠٦٠ رقم (٤٣٧)

٣١٤ ١ - قاضي الأمور المستعجلة . سلطانه في بحث

صعوبات تنفيذ أحكام مرسى المزايدة . مطلق

٢ - حقيقة حكم مرسى المزايدة . متى يكون

حكماً أو اجراء بإيقاع البيع . اختصاص

القضاء المستعجل بالفصل في المنازعات

في تنفيذه .

٣ - أعيان الوقف . لا يجوز حجزها

لدين على الوقف أو على المستحقين فيه

(مصر - مستعجل - ١٩ يونيو سنة ١٩٤٨)

ص ٨٢٦ رقم (٢٨٢)

٣١٥ ١ - قاضي اليوع . حكم صادر من

المحكمة الابتدائية باعادة القضية إلى

قاضي اليوع

٢ - استئناف أحكام قاضي اليوع

٣ - التخلف عن دفع الثمن الذي رسي

به المزايدة . أثره

(قض . مدني - ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧)

(٩٩٥ رقم ٤٠١)

٣١٦ القانون الواجب التطبيق . هو المعمول

به وقت الحادثة

(قض جنائي - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧)

ص ٩٥٣ رقم (٣٧٩)

٣١٧ القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ . عدم

صدور الأئحة التنفيذية وقرار وزير

الأشغال المتوهم عنهما فيه . غير مانع من

تطبيق بعض أحكامه

(قض جنائي - ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٧)

(٩٤٠ رقم ٣٦١)

٣١٨ قانون مجلس الدولة . الدعاوى القائمة

وقت العمل به . بقاء الاختصاص فيها

لجهازها الأصلية . إحالتها إلى محكمة

القضاء الإداري . لا يجوز

(مجلس الدولة - ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦)

ص ٦٨٥ رقم (٢٠٣)

٣١٩ ١ - قانون مجلس الدولة . سريلانه على

الحوادث السابقة . منازعة . على مرتب

جوازها . متى يسقط الحق فيها ؟

٢ - قضاء إداري . طرق الطعن فيه .

طلب الغائه . طلب عدم الأخذ به .

الفرق بينهما

٣ - جهة إدارية عليا . تعديل أو وقف

قرارات . لمن يكون . قرار مجلس

وزراء . وزير . وكيل وزارة .

اختصاصه .

(قضاء إداري - ٢١ يناير سنة ١٩٤٨)

(٤٦٧ رقم ١٢٥)

٣٢٠ ١ - قانون مجلس الدولة . سريلانه على

الحوادث السابقة . أحواله

٢ - تظلم . أثره . وقف ميعاد رفع

الدعوى . متى يكون ؟

(قضاء إداري - ٩ مارس سنة ١٩٤٨)

(٤٢٩ رقم ١٢١)

٣٢١ قانون مجلس الدولة . سريلانه على

الحوادث السابقة . أحواله

(قضاء إداري - ١٧ فبراير سنة ١٩٤٨)

(٤٢٦ رقم ١٢٠)

٣٢٢ ١ - قانون مجلس الدولة . سريلانه على

الحوادث السابقة . دعوى التعويض .

قبولها .

٢ - موظف . إحالة إلى المعاش . أسباب

الإحالة . عدم الزام . خضوعها لرقابة

المحكمة . أسباب مبررة . مثالها

(قضاء إداري - ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٧)

(٣٩٣ رقم ٦١٠)

- رجال البوليس . جوازه .
(قض جنائي - ٢٤ مارس سنة ١٩٤٧
س ٥١٨ رقم ١٥٠)
٣٢٦ ١ - قبول الحكم
٢ - العرف والاتفاق . حكمهما .
٣ - تقدير الدليل .
(قض مدني - ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧
س ١٠٢١ رقم ١١٣)
٣٢٧ قتل . اتفاق النهمين على قتل المجني عليه
واطلاقهما النار عليه . تنفيذ لقصدتهما .
اعتبار كل منهما فاعلا ولو كانت الوفة
لم تنشأ إلا عن إصابة واحدة .
(قض جنائي - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧
س ٥١٦ رقم ٣٣٢)
٣٢٨ قتل خطأ . تسبب . يجب أن يكون
سبب الوفة ناشئا عن الاصابة .
(قض جنائي - ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧
س ٩٠٨ رقم ٣٢٠)
٣٢٩ قتل خطأ . حكم . عدم وصف . الاصابة
وأثرها وعلاقتها بالوفاة . قصور .
(قض جنائي - ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧
س ٨٨١ رقم ٢٩٥)
٣٣٠ قتل خطأ . رقابة محكمة النقض على الفعل
للكون لركن الخطأ . مثال .
(قض جنائي - ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧
س ٩٠٢ رقم ٣٥١)
٣٣١ قتل خطأ . عدم بيان ركن الخطأ بيانا
كافيا . قصور .
(قض جنائي - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧
س ٩٥٨ رقم ٣٨٥)
قذف (انظر ادانة وتقرير التلخيص
وعقوبه)
٣٣٢ ١ - قرار إداري . الطعن عليه . شرط قيام
المصلحة . عمدة . شطب اسمه . تحقيق
المصلحة . اختصاص القضاء الإداري .
(٥)

- ٣٢٣ ١ - قانون مجلس الدولة . سريانه على
الحوادث السابقة . رفع دعوى التعويض
لا ميعاد .
٢ - موظف مدني . نذبه للعمل بالجيش
احتياطي . حق مكتسب . لا يجوز .
(قضاء اداري - ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٧
س ٣٨٩ رقم ١٠٩)
٣٢٤ ١ - قانون مجلس الدولة . سريانه على
الماضي . قرار اداري . طلب الغائه
لمجاوزة السـلطة . الطعن بمخالفته
القوانين واللوائح . أحواله الفرق بينهما .
٢ - تعليمات تنظيمية . حكمها . الفاؤها
تعديلها . العدول عنها انما يكون باجراء
عام لا بقرارات فردية
٣ - تعليمات تنظيمية خاصة . حق الجهة
الادارية في إصدارها . مناهة . وجوب
احترامها . مخالفتها . جزاؤه .
٤ - لوائح . استمرار العمل بها .
توقيته لمدة معينة أو سبب معين
٥ - طلب الاحالة إلى المعاش . اكراه
انعدام الرضائية . أثره . العبرة بقبوله .
قرار القبول . تكييفه القانوني . أثره .
امكان الطعن فيه .
٦ - محكمة القضاء الإداري . هيئة
إدارية عاملة . الفرق بينهما . طلب
الاعادة إلى الخدمة . عدم قبوله .
(قضاء اداري - ٢٨ مايو سنة ١٩٤٧
س ٣٢٥ رقم ٩٤)
قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ (أنظر
محاكم مدنية) .
٣٢٥ قبض . القاء التهم المخـدرة عند رؤيته

٣٣٦ قرار ادارى . صدوره قبل قانون مجلس الدولة . عدم قبول . تظلم بعد صدور القانون . لا يغير من الوضع . المادة ٣٥ من قانون ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . تطبيقه بالنسبة للقرارات اللاحقة لصدوره (قضاء ادارى - ٢٠ مايو سنة ١٩٤٧ س ٢٩٤ رقم ٨٨)

٣٣٧ قرار ادارى . طلب الغائه .
١ - يكفى فيه المصلحة الادبية أو المادية
٢ - مرسوم بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٥ من المادة الأولى منه وما ورد بالفقرة السادسة من تحديد أسعار الأصناف التى تستولى عليها وزارة التموين لاتعارض بينهما وبين ما تضمنه القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتسعير الجبرى إذ لكل منهما موجبة في العمل ومجاله في التطبيق . تخصيص الاستيلاء بالمواد غير المسعرة هو تخصيص بغير مخصص . الاحتجاج بالمادة ١ ققرة ٦ قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في غير محله في هذه الحالة
٣ - استيلاء . لا يصح أن يكون جزاء قصدت الوزارة توقيعه على المدعى لكثرة الشكاوى ضده وتستخيرها في ذلك أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ . اساءة لاستعمال السلطة وموجب لالغاء القرار مع التعويض .

(قضاء ادارى - ١٣ مايو سنة ١٩٤٧ س ٢٨٥ رقم ٨٧)

قرار ادارى (انظر تعويض ومحاكم مدنية ومعاش)

٣٣٨ قرار فصل . طلب الغائه . أحوال اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظره

٢ - عمدية . نصابها . تحقيق الادارة في ذلك . خضوعه لرقابة المحكمة الادارية .

٣ - إقامة دائمة كشرط للعمودية . يكفى فيها أن يكون للمرشح منزل وأهل بالبلدة .

(قضاء ادارى - ١٠ يونيه سنة ١٩٤٧ س ٣٥٩ رقم ١٠١)

٣٣٣ ١ - قرار ادارى . انذار . الغاؤه أو تعديله . حق الرئيس التظلم منه . لا يهم
٢ - قرار ادارى . اجراءات تنفيذه . بطلانها . لا يهم .

٣ - عقوبة ادارية . علاوة . حرمان منها . لا مانع .

(قضاء ادارى - ١٨ يونيو سنة ١٩٤٧ س ٣٧٦ رقم ١٠٦)

٣٣٤ قرار ادارى . تقدير ملاءمته . حق جهة الادارة . حدوده

(قضاء ادارى - ٢٣ مارس سنة ١٩٤٨ س ٤٣٢ رقم ١٢٢)

٣٣٥ ١ - قرار ادارى صادر قبل انشاء مجلس الدولة . حق المجلس في الحكم بالتعويض . جوازه .

٢ - قرار ادارى . عدم تسييبه . عدم بطلانه لانعدام النص .

٣ - جريدة . اصدارها اخطار المحافظة أو المديرية كتابة . وجوبه . قرار المعارضة في اصدارها . ليس من أعمال السيادة . الشروط الواجب توفرها في رئيس التحرير . خضوعها لرقابة المحكمة عبارات لا يقتضيها حق الدفاع . جواز شطبها .

(قضاء ادارى - ١٨ مارس سنة ١٩٤٧ س ٢١٢ رقم ٧٢)

- صراف. وظيفة غير دائمة. عدم اختصاص
(قضاء ادارى — ١٠ مارس سنة ١٩٤٨
س ٤٧٣ رقم ١٢٧)
- ٣٣٩ قرار وزير المالية الصادر في ٢ ابريل
سنة ١٩٤٥. باضافة مهنة للصور إلى
المهن المحددة بالمادة ٧٢ من القانون رقم
٤ لسنة ١٩٣٩ لا يعتبر قرارا تفسيريا
يترتب عليه سريانه على الماضى من وقت
صدور قانون الضرائب بل لا يعمل بها
إلا من تاريخ نشره
(مصر الوطنية — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨
س ١٠٦٨ رقم ٤٤٠)
- ٣٤٠ ١ — قرارات ادارية. أنواعها. حصاتها
امكان سحبها أو تغييرها أو تعديلها.
أحواله. قيوده
٢ — مرتب. تعديله. حق مكتب.
الاخلال به. مخالفه.
- (قضاء ادارى — ٢١ يناير سنة ١٩٤٨
س ٤٢٢ رقم ١١٨)
- ٣٤١ ١ — قرارات ادارية. صادرة قبل العمل
بقانون مجلس الدولة. طلب الغائها.
لتجاوز السلطة عدم قبوله. التظلم منها.
أثره.
٢ — قانون مجلس الدولة. سريانه على
الماضى. أحواله.
٣ — المنازعات الخاصة بالمرتبات.
مفهومها. متى تختص محكمة القضاء
الادارى بنظرها
(قضاء ادارى — ٤ يونيه سنة ١٩٤٧
س ٣٤٤ رقم ٩٨)
- ٣٤٢ ١ — قرعة عسكرية: طلب اعفاء. قرار
مجلس الاقتراع جواز التظلم منه إلى
محكمة القضاء الادارى
٢ — جد. تعريفه.
- (قضاء ادارى — ١٠ فبراير سنة ١٩٤٨
س ٤٧١ رقم ١٢٦)
- ٣٤٣ قرينة قضائية. تقدير محكمة الموضوع
(قض مدنى — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧
س ١٠٠٤ رقم ٤٠٥)
- ٣٤٤ ١ — قسمة. عقد القسمة. تسجيله
٢ — بطلان لعدم توقيع جميع التقاسمين.
أثره
١ قض مدنى — ٥ يونيه سنة ١٩٤٧ س ٩٧٢
رقم ٣٩١)
- ٣٤٥ القصد الجنائى فى جريمة العيب فى اللات
الملكية. استخلاصه من العبارات الماسة.
موضوعى. علانية. طرقها لم ترد على
سبيل الحصر فى المادة ١٧١
(قض جنائى — ١٢ مايو سنة ١٩٤٧ س
٧١٥ رقم ٢٢٣)
- القصد الجنائى (أنظر رشوة)
- ٣٤٦ قصور
(قض مدنى — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ س
٣٥٠ رقم ٤١٩)
- ٣٤٧ قصور
(قض مدنى — ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ س
٥٣٦ رقم ١٥٧)
- ٣٤٨ قصور
(قض مدنى — ٦ مارس سنة ١٩٤٧ س
٥٤٢ رقم ١٦١)
- ٣٤٩ قصور. تفسير.
(قض مدنى — ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧
س ٥٣٧ رقم ١٥٨)
- ٣٥٠ قصور. دفع هام.
(قض مدنى — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧
س ١٠٣٧ رقم ٤٢١)
- ٣٥١ قصور. عدم الرد على دفاع الطاعن. تقض
(قض مدنى — ١٠ ابريل سنة ١٩٤٧
س ٧٥٦ رقم ٢٤٦)

٣٥٢ قصور . مستند هام لم يناقش

(قضى مدنى — ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ م
١٣٩٣ رقم ١٨٢)

قضاء إدارى (انظر قانون مجلس الدولة)

٣٥٣ قوة الأمر القضى به . وحدة الموضوع

(قضى مدنى — ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٧ م
٧٦٢ رقم ٢٥٠)

٣٥٤ ١ - قوة الشيء المحكوم فيه . محل

الاحتجاج بالحكم الجنائى القاضى
بنزوير ورقة

٢ - اتحاد الخصوم

٣ - قصور

(قضى مدنى — ٦ مارس سنة ١٩٤٧ م
٥٤٧ رقم ١٦٣)

(ك)

٣٥٥ ١ - كادر . قرار فردى بتطبيقه . لازوم .

حق مكتسب . طلب الماهية أو الترجمة
على أساسه . اختصاص محكمة القضاء
الإدارى

٢ - قانون مجلس الدولة . سريلانه على
الحوادث السابقة . دعوى تعويض .
دعوى بفرق ماهية أو بعلاوة مستحقة .
جوازها .

٣ - موظف . إيقافه . حق الوزير .
مداه . مناطه .

٤ - موظف . علاقته بالحكومة . علاقة
تنظيمية . جواز تعديلها . أحواله .

(قضاء إدارى — ١٨ يونيه سنة ١٩٤٧ م
٣٧٠ رقم ١٠٥)

(ل)

٣٥٦ لجان تقدير العوائد ومجالس المراجعة .

قراراتها إدارية . اختصاص المحاكم

الإدارية بنظر الطعن عليها .

(قضاء إدارى — ٢٧ مايو سنة ١٩٤٧ م
٣٠٦ رقم ٩١)

٣٥٧ لجنة تسوية الديون العقارية . قراراتها .

الطعن فيها . عدم اختصاص محكمة القضاء
الإدارى بنظرها .

(قضاء إدارى — ٣ يونيه سنة ١٩٤٧ م
٣٣٢ رقم ٩٥)

٣٥٨ لجنة تقدير . إعلان قرارها . شرط

صحته . استكمال شكل الإعلان . اغفال
ذكر اسم مستلم علم الوصول وعلاقته
بالمحول . يطل الاعلان .

(مصر — تجارى — ٢ مايو سنة ١٩٤٦ م
٦٠٤ رقم ١٨٧)

٣٥٩ ١ - لجنة تقدير . إعلان . منطوق

قرارها للممول . لاضرورة لاعلان أسبابه .

المادة ٥٣

٢ - الطعن فى هذا القرار . جوازه أمام
المحكمة . وقبل صدوره إن كان متعلقا
بدفع قانونية . متى صدر وجبت مراعاة
المواعيد المقررة للطعن .

٣ - للمحاكم الوطنية الولاية العامة على
بطلان قرارات اللجان الإدارية متى
تجاوزت اختصاصها

٤ - ضريبة استثنائية . الأصل فيها أنها
تجب على الممولين بخضع أصلا للضريبة العادية
ولذا وجب الطعن على تقدير الضريبة
العادية أولا مادة ٥٤ وتحسب الأرباح
الاستثنائية على أساس رقم المقارنة المختار

من أرباح إحدى سنوات ٣٧ - ٣٨

- ٣٩ أو ١٢٪ من رأس المال المستثمر .

(مصر الكلية الوطنية — ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ م)

٥٨٩ رقم ١٨٣)

٣٦٠ لجنة تقدير الإيجارات والتعويضات

- ٣٦٣ مالك . دعوى الاخلاء للضرورة . قبولها ولورفعت . بعد انقضاء مهلة الستة أشهر (مصر الوطنية — ١٥ يناير سنة ١٩٤٩ ص ١٠٨٤ رقم ٤٥٢)
- ٣٦٤ مالك . طلب اخلاء مستأجر للضرورة . معارضة الحارس في ذلك (مصر الوطنية — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ص ١٠٨٤ رقم ٤٥٢)
- ٣٦٥ مالك . زوجة . مالكة للعين المؤجرة . طلب اخلائها . اعدادها منزل الزوجية للإقامة فيه مع زوجها (مصر الوطنية — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨ ص ١٠٧٨ رقم ٤٤٦)
- ٣٦٦ مبان . الحكم بتصحيح أو هدم الأعمال المخالفة . وجوب بيان عناصر المخالفة التي تستوجب ذلك . (قض جنائي — ٦ يناير سنة ١٩٤٧ ص ٧ رقم ٢)
- ٣٦٧ متهم . ارتكابه عملا من الأعمال التي ارتكب بها بالقتل . اعتباره فاعلا (قض جنائي — ٢١ أبريل سنة ١٩٤٧ ص ٦٩٥ رقم ٢٠٩)
- ٣٦٨ ١ - مجالس المدرجات . شخصيتها المعنوية مقررة في المادة ١٣٢ من الدستور
- ٢ - اختصاص . حق المحكمة في الاحالة المادة ٢٥ (الزقازيق الكلية — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧٢ رقم ٤٢)
- ٣٦٩ ١ - مجالس بلدية وقروية . انتخابات . اجراءاتها . القانون الذي يحكمها
- ٢ - حكم بعدم الاختصاص : أثره ومداه عرضة .
- ٣ - طعن انتخابي . نظره على وجه
- بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ وجوب الرجوع اليها ابتداء . عدم جواز تقديم الطلب إلى المحكمة مباشرة . اجراءات مرافعات . من النظام العام (قض مدني — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ص ١٠٥٠ رقم ٤٣١)
- ٣٦٩ ١ - لجنة فحص تظلمات الممولين من رسوم البلديات . لجنة إدارية لصفة قضائية لها . قرارها . جواز الطعن فيه أمام القضاء الإداري
- ٢ - قرار إداري لايد أن يكون نهائياً لقبول الطعن فيه أمام القضاء الإداري
- ٣ - القرار الجائز الطعن عليه أمام القضاء الإداري هو الذي يصدر بعد العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .
- ٤ - المجلس البلدي هو صاحب الصفة في فرض الرسم تطبيقاً للقانون رقم ١٤٥ لسنة ٤١ إذ هو دستور الممثل للمدينة تطبيقاً للمادة ١٣٢ وعمل المجلس هو الأصل ثم يتلوه عمل لجنة الحصر ويكون التظلم في عمل هذه اللجنة . ووزير الصحة وحده يملك إعادة النظر في قرار اللجنة وفي مدة معينة .
- (قضاء إداري — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٧ ص ٢٣٠ رقم ٧٤)
- (م)
- مال سائب (أنظر تفتيش)
- ٣٦٢ مالك . تأجير من الباطن . إذن كتابي وقت التأجير الباطني . لا وقت التأجير الأصلي .
- (مصر الوطنية — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٨ ص ١٠٧٨ رقم ٤٤٧)

٣٧٤ ١ - مجلس الدولة . مناظر اختصاصه

بالتعويض . ما جاء بالمادة ٥ من قانونه
وبشرط أن يكون مترتباً على القرارات
المبينة بالمادة الرابعة . انعدام ولايته في
القضاء عمل قضائي أو تقرير تعويض عنه .

٢ - نيابة عامة . إصدارها قرار حظر نشر
أخبار متعلقة بتحقيق جاري طبقاً للمادة
١٩٨ عقوبات . تنفيذ رجال البوليس
لهذا الأمر . عمل من أعمال الضبطية
القضائية .

(قضاء إداري — ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٧
ص ٢٥٢ رقم ٧٩)

مجلس بلدي (انظر تعريض)

مجلس عسكري (انظر اختصاص)

٣٧٥ ١ - محاكم مدنية . انعدام سلطاتها في

القضاء أو وقف تنفيذ أمار إداري حتى لو كان
مخالفاً للقوانين .

٢ - قرار إداري من هيئة لا تملكه لا
يعتبر من أعمال التعدي العادية . استمرار
حصاته الإدارية .

٣ - قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .
عدم انسحابه على قرار إداري صدر قبل
صدوره

٤ - حق التظلم يختلف عن حق الطعن
في القرارات الإدارية . الأول ينصب على
تصرف أو إجراء بينما ينصب الثاني على
قرار إداري له صفة تنفيذية .

٥ - أمر إداري . طلب الغائه . أمر
موضوعي . تنفيذ القانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٤٦

٦ - قوانين . رجوعيتها . وجوب النص
عليها ولا تستبطن سريان هذه القاعدة

الاستعجال . لاميعة .

(مجلس الدولة — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧
ص ٨٥٢ رقم ٢٨٧)

٣٧٠ ١ - مجالس بلدية وقروية . طعن انتخابي

الجهة المختصة به . إجراءاته . القانون
الواجب التطبيق عليه .

٢ - مجالس بلدية وقروية . قرار إسقاط
العضوية . الطعن فيه . اختصاص محكمة
القضاء الإداري

٣ - محاكم القضاء الإداري . محاكم
القانون العام . ولاية كل منها

٤ - طعن انتخابي . الدائرة المختصة
بنظره . دائرة الطعون الانتخابية .
دائرة اللغاء . أيهما أولى .

(مجلس الدولة — ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٧
ص ٨٦٠ رقم ٢٨٩)

٣٧١ ١ - مجالس بلدية وقروية . عضوية .

قرار إسقاطها . اختصاص محكمة القضاء
الإداري بنظره

٢ - مجالس بلدية وقروية . انتخابات
إجراءاتها . القانون الواجب تطبيقه .

(مجلس الدولة — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧
ص ٨٥٥ رقم ٢٨٨)

٣٧٢ مجالس بلدية وقروية . عضوية . طلب

إسقاطها . حق وزير الداخلية محكمة
القضاء الإداري . عدم اختصاص .

(مجلس الدولة — ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦
ص ٦٨٥ رقم ٢٠٢)

٣٧٣ مجالس مديريات . الأغلبية المطلقة . المناط

في حسابها . إعلان نتيجة الانتخاب على
أساس خاطئ . لا يغير الواقع . تدارك
الخطأ . إجراء سليم .

(مجلس الدولة — ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧
ص ٨٧٦ رقم ٢٩٣)

- ٣٨٠ ١ - محضراستجواب . اقرارات كاذبة .
صادرة من متهم بقصد الدفاع عن نفسه .
عدم مؤاخذته جنائيا عليها .
- ٢ - تزوير . التسمي باسم الغير .
شروطه . اعتباره كذلك
(الزقاق الوطني - ٢٤ أغسطس سنة
١٩٤٨ م ٨٠٨ رقم ٢٧٥)
- ٣٨١ محضر الحجز . البيانات الواردة فيه .
الاخلال بها . يوجب عدم الأخذ به
(مصر مستعجل - ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ م
٨٢٣ رقم ٢٨١)
- ٣٨٢ محكمة استئنافية . تغييرها . وصف التهمة
من تزوير إلى اشتراك في التزوير مع
مجهولين . جوازه . مادام ذلك لم
يؤسس على غير الوقائع المعروضة بها
الدعوى . ادانة المتهم في تهمة استعمال
الأوراق المرفوعة يجعل طعنه على تغيير
الوصف في هذه الحالة غير مجدى لتبرير
العقوبة .
(قض جنائي - ٧ ابريل سنة ١٩٤٧ م
٦٩٢ رقم ٢٠٨)
- ٣٨٣ محكمة القضاء الادارى ، اختصاصها .
بقضايا فصل الموظفين العموميين . مناطه
موظف دائم . وظيفة الصراف . غير دائمة
(قضاء ادارى - ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٧ م
٤٠٦ رقم ١١٣)
- ٣٨٤ محكمة القضاء الادارى . مناط اختصاصها
قرار ادارى نهائى . كتاب عادى . طلب
القائه غير جائز
(قضاء ادارى - ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٧ م
٤٠٨ رقم ١١٤)
- ٣٨٥ محكمة القضاء الادارى . وظيفتها . القيام
بأعمال جهة الادارة العامة . طلب تعديل
تاريخ الترقية . عدم قبوله .
(قضاء ادارى - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧ م
٤١٣ رقم ١١٦)
- على جميع القوانين التفسيرية .
- ٧ - دعوى بطلان أمر ادارى رفعها
قبل مضي ٦٠ يوما من تاريخ نفاذ القانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . عدم قبولها .
- ٨ - أمر ادارى خصائصه وأركانه .
- ٩ - محكمة القضاء الادارى ولايتها
محددة بالمادة ٤ من القانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٤٦
(قضاء ادارى - ١٩ مارس سنة ١٩٤٧ م
٢١٩ رقم ٧٣)
- محاكم وطنية (انظر لجنة تقدير)
- ٣٧٦ ١ - محاكمة تأديبية . اعلان اللتهم . وجوبه
توكيل محام . عدم جوازه . تقديم
مذكرات . جوازه .
- ٢ - تعويض . مناط الحكم به ضرر
(قضاء ادارى - ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٧ م
٤٠١ رقم ١١٢)
- ٣٧٧ محاكمة جنائية . يجب أن تبني على ما تجر به
المحكمة بنفسها من تحقيق . عدم سماع
الشاهد رغم حضوره . قصور حتى ولو لم
يتمسك التهم بسماحه .
(قض جنائي - ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ م
٩٣٨ رقم ٣٥٩)
- ٣٧٨ ١ - المحاكمة من أجل واقعة غير الواقعة
المرفوع بها الدعوى .
- ٢ - قض الحكم بالنسبة للشريك
يقتضى تقضه في حق الفاعل
(قض جنائي - ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ م
٩٣٢ رقم ٣٤٩)
- ٣٧٩ محام . طلبه للشهادة . عدم جوازه .
المادة ٣٢ محاماة
(جناب مصر - ١٥ يناير سنة ١٩٤٨ م
٦٥ رقم ٤١)
- محام (انظر تقرير التلخيص)

الأدلة السابقة على الادانة . لا يلزم معه
المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي للمتهم
(قض جنائي - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧
س ٩٤٢ رقم ٣٦٣)

٣٩٢ ١ - مخدر . تقديمه لرجال البوليس من
تلقاء نفس المتهم قبل التفتيش . ادانته .
جائز .

٢ - عدم رد المحكمة على بطلان الحكم
الاستثنائي القياسي لصدوره بناء على اعلانه
للنيابة مع وجود محل اقامته معلوم . لا
مؤاخذة مادام قد عارض المتهم ونظر
موضوع الاستئناف من جديد

(قض جنائي - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧
س ٩٢٤ رقم ٣٤٢)

٣٩٣ محدرات . زراعة الحشيش . العقاب عليه
سواء كان نبات أنثى أو ذكر .

(قض جنائي - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧
س ٩٥١ رقم ٣٧٥)

مدارس (انظر موظف)

مدارس (انظر موظف)

٣٩٤ ١ - مدع مدني . يجب أن يكون الضرر
ثابتا على وجه اليقين والتأكد واقعا ولو
في المستقبل . ومجرد الادعاء باجتماع وقوع
الضرر . لا يكفي

٢ - الحكم بالادانة في الدعوى العمومية
يقتضي دائما الحكم بالتعويض .

(قض جنائي - ١٦ يونيو سنة ١٩٤٧
س ٧٤٦ رقم ٢٤١)

٣٩٥ ١ - مدير مصلحة . سلطته التأديبية .
موظف . أثره . مستخدم خارج الهيئة

٣٨٦ محل الاقامة بالنسبة للشخص الواحد .
رأى القوانين الأجنبية . رأى القانون
المصري . جواز تعدده

(استئناف مصر - ٢٨ يناير سنة ١٩٤٧
س ١٠٤١ رقم ٤٢٤)

٣٨٧ ١ - المحل المقصود في المادة ٦ مرافعات
هو المركز الشرعي المنسوب للشخص
٢ - الاعلان في مواجهة شيخ القسم .
عدم بيان خطوات الاعلان .

(قض مدني - ١ مايو سنة ١٩٤٧
س ٧٧٦ رقم ٢٥٧)

٣٨٨ محلات عمومية . مشروبات روحية .

ترخيص بيعها . منحه أو تحديده . حق
جهة الادارة اساءة استعمال السلطة . أثره

(قضاء إداري - ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧
س ٤١١ رقم ١١٥)

٣٨٩ مخدر . ادعاء المتهم أن العربية التي ضبطت
بها المخدر ليست له . لا يجوز له في هذه
الحالة التمسك ببطلان التفتيش

(قض جنائي - ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧
س ٨٩٩ رقم ٣١١)

٣٩٠ ١ - مخدر . إذا كان بورقة غير ظاهر
حتى يمكن رؤيته . لا تعتبر حالة تلبس .
٢ - إذن النيابة بالتفتيش . متى يعتبر
صحيا ؟

(قض جنائي - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧
س ٩٤٣ رقم ٣٦٥)

٣٩١ مخدر . إلقاء المتهم له عند رؤيته لرجال
البوليس اعتبار ذلك دليل على جريمة الاحراز
غير متحصل من طريق التفتيش أو القبض
تقدير أدلة الاثبات . موضوعي . إيراد

- ٣٩٩ ١ — مسئولية السيد . عقد وديعة . اثبات
٢ — دعوى بالتضمنات عن فعل جنائي .
اختصاص نظرها .
(قض مدني — أول مايو سنة ١٩٤٧
من ٧٧٢ رقم ٢٥٥)
- ٤٠٠ مسئولية . خطأ . عمل شخصي
(استئناف مختلط — ٥ يونيو سنة ١٩٤٦
من ١٥٣ رقم ٦٢)
- ٤٠١ مسئولية . عاهة . وجوب اثبات رابطة
السببية بينها وبين الاعتداء
(قض جنائي — ٩ يونيو سنة ١٩٤٧ من
٧٣٨ رقم ٢٣٦)
- ٤٠٢ ١ — مسئولية . عن اجراءات كيدية
٢ — تقدير التعويض
(قض مدني — ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ من
٥٣٨ رقم ١٥٩)
- ٤٠٣ مسئولية مدنية . مصعد . حادث . إقامة
الدعوى على الشركة لا على مالك العقار
(استئناف مختلط — ٢٠ مايو سنة ١٩٤٧
من ١٥٣ رقم ٦٣)
- ٤٠٤ مسئولية . نوع المسئولية . عدم وجود
ضرر .
(قض مدني — ٢٧ مارس سنة ١٩٤٧
من ٥٦٢ رقم ١٧٢)
- مسئولية (انظر تفسير خدمة عسكرية
وعدم ختم الحكم)
- ٤٠٥ السائل الحسنية . ليست خصومة . حضور
النيابة في الجلسة . غرضه . رعاية مصالح
عديمي الأهلية
(استئناف أسبوط — ٤ يناير سنة ١٩٤٧
من ١٠٤٩ رقم ٤٣٠)
- ٤٠٦ مستأجر . قبوله زيادة الأجرة وهو
مقيم فعلا . لا يحق له أن يطلب تخفيض
(٦)
- السلطة المختصة بتأديبه .
٢ قرار تأديبي . شرط اختصاص محكمة
القضاء الاداري بنظره .
٣ — محكمة القضاء الاداري . اختصاصها
من النظام العام .
(قضاء إداري — ٤ فبراير سنة ١٩٤٧
من ٤٢٤ رقم ١١٩)
- ٣٩٦ مذكرة . لم تعلن لسائر الخصوم . لا
تدخل في تقدير القاضي عند الفصل في
الدعوى . أدلة موضوعية . المحكمة غير
ملزمة بالرد عليها صراحة .
(قض جنائي — ١٩ مايو سنة ١٩٤٧
من ٧٢٢ رقم ٢٢٨)
- مرسوم (أنظر طعون)
- ٣٩٧ ١ — مرض موت . يعجز صاحبه عن
العمل . وينتهي بالوفاة .
٢ — وارث يعتبر من الغير في كل تصرف
ضار به يأتيه المورث .
٣ — تصرف في مرض الموت . ثابت
التاريخ . حجة من تاريخه . غير ثابت
التاريخ . تاريخه العرفي . حجة على
الوارث ما لم يثبت العكس بكافة الطرق
(استئناف مصر — ١٩ أكتوبر سنة
١٩٤٧ من ٥٧٨ رقم ١٧٩)
- ٣٩٨ مزقانات السكة الحديد . إقامة مصلحة
السكة الحديد حارسا لدفع الخطر عن المارة .
إهمال الحارس . مسئولية . تقدير الأدلة
على المسئولية . متى كانت الأدلة التي ذكرها
الحكم مؤدية إلى ما انتهى اليه .
موضوعي تقدير التعويض . موضوعي .
لا تلزم المحكمة الاستعانة بخبير
(قض جنائي — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ من
٩٠٨ رقم ٣١٩)

- ما دام قبله . مختارا
(مصر الوطنية - ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨
س ١٠٧٩ رقم ٤٤٩)
مستخدم خارج الهيئة (أنظر مدير)
- ٤٠٧ ١ - مسخ الأوراق
٢ - أسباب صورية
٣ - سلامة الحكم
(قس مدني - ١١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧
س ٩٨٩ رقم ٣٩٧)
- ٤٠٨ مستند قاطع في الدعوى . عدم التحدث
عنه . قصور
(قس مدني - ١٢ يونيو سنة ١٩٤٧
س ٧٩٩ رقم ٢٧٩)
- ٤٠٩ المشتبه فيه . القانون لم ينص على أن
تكون الجرائم النسوية اليه من نوع واحد
(قس جنائي - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧
س ٩٥٤ رقم ٣٨٠)
- ٤١٠ ١ - مشتر علمه بخطر نزع الملكية .
حق الحبس
٢ - الشرط الفاسخ الضمني . الاخلال
الجزئي بالتعهد .
٣ - سلطة المحكمة في تقدير درجة
الاخلال بالتعاقد
(قس مدني - ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧
س ١٠١٨ رقم ٤١٢)
- ٤١١ مصادرة . حكم بالادانة وبالمصادرة .
قصر الطعن على المصادرة فقط . بحجة أن
السيارة المحكوم بمصادرتها ليست ملكا
له . عدم قبول الطعن
(قس جنائي - ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧
س ٩٠٣ رقم ٢١٦)
مصادرة الرشوة (أنظر رشوة)
- ٤١٢ مصاريف قضائية . يلزم المحكوم عليه
بنسبة ما قضى عليه به .
(استئناف مصر - ٢٤ مارس سنة ١٩٤٧
س ٥٧٤ رقم ١٧٧)
- ٤١٣ ١ - مصلحة الضرائب (انظر تقادم)
٢ - مصلحة المواني والمنائر . مرافق
عامة . ولاية ادارتها والاشراف عليها .
تنظيم استعملها .
(قضاء إداري - ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٧
س ٣٨٠ رقم ١٠٧)
- ٤١٤ مطلات . سد المطلات والنوافذ
(قس مدني - ٢ يناير سنة ١٩٤٧
س ١٥ رقم ١٢)
- ٤١٥ معارضة . اعلان التهم بالجلسة المحددة لنظر
المعارضة : يجب أن يكون لشخصه أو
في محله .
(قس جنائي - ١٢ مايو سنة ١٩٤٧
س ٧١٤ رقم ٢٢٢)
- ٤١٦ معارضة في حكم غيابي قاض بالطرد
واشكال في تنفيذه . عدم قيد الدعوى
المعلنة عريضتها للخصم شخصيا يقتضي
عند إعادة رفعها إعلان الطلبات
من جديد للخصم ولا يكفي الاحالة
على العريضة الأولى إلا إذا كان الاعلان
صحيحا . المادة ٤٨ مرافعات حددت
المواعيد اللازم مراعاتها عند اعلان
الخصوم ولا يجوز الخروج عليها إلا بأمر
القضاء . اعلان الخصم إلى المحافظة
وشروط صحته . واجب المحضر في مثل
هذا الاعلان . بطلان الحكم التبايني
يستتبع بطلان إجراءات التنفيذ المترتبة
عليه فلا يعول عليها في إسقاط مواعيد
المعارضة بطلان الشرط الخاص بالتنازل
عن حق المعارضة
- (الاسكندرية الوطنية : مستجبل - ١٢
مارس سنة ١٩٤٦ س ١٠٨٥ رقم ٤٥٤)
- ٤١٧ معارضة . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم

- تسكن . لا يجوز إلا إذا تخلف التهم عن الحضور في أول جلسة — ددت لنظر معارضته .
- (قضى جنائى — ١٠ مارس سنة ١٩٤٧ م (٥٠٨ رقم ١٤٤)
- ٤١٨ معارضة . حكم . اعتبار التهم متنازلا عن المعارضة . جواز استئنافه إذا حالت قوة قاهرة . دون حضوره جلسة المعارضة . (مصر الوطنية — ٣ مارس سنة ١٩٤٨ م (١٠٥٢ رقم ٤٣٣)
- ٤١٩ معارضة . ميعادها . بدء العلم بها . (مصر — مستعجل — ٣١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ م (١٢٩ رقم ٥٤)
- معارضة (أنظر حكم . سلطة المحكمة)
- ٤٢٠ ١ — معاش . احتسابه . أساس ذلك . المرتب الفعلى ولا يدخل فيه مرتب الدرجة إلا إذا كان الموظف رقى إليها وقبض مرتبها فعلا .
- ٢ — معاش . طلب احتسابه على أساس الاستحقاق للترقية التى لم يحصل عليها الموظف لتخطيه . عدم قبوله . إذ محل ذلك دعوى بطلان قرار الترقية .
- (قضاء ادارى — ١١ يونيو سنة ١٩٤٧ م (٣٦١ رقم ١٠٢)
- ٤٢١ ١ — معاش . الطعن فى القرارات الخاصة باستحقاقه أو بتقديره . طريقه
- ٢ — معاش . طلب تعديله أو تسويته . ولاية المحكمة عليه . مداه .
- ٣ — معاش . طلب تعديله . نطاقه . مدار البحث فيه . حالة قانونية سابقة . عدم المساس بها .
- ٤ — دعوى . تكييفها . مناطه .
- ٥ — قرار إدارى . صادر قبل العمل بقانون مجلس الدولة . الطعن فيه . عدم قبوله .
- ٦ — دعوى . تعديل المعاش . ميعادها . (قضاء ادارى — ٤ يونيو سنة ١٩٤٧ م (٣٣٤ رقم ٩٦)
- ٤٢٢ معاينة . طلب الانتقال . استدعاء شاهد لمناقشته . اغفال الرد عليه . قصور . (قضى جنائى — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧ م (٩٥٠ رقم ٣٧٣)
- ٤٢٣ مفلس . متى يرد اعتباره . (مصر الوطنية — تجارى — ٢٤ مارس سنة ١٩٤٨ م (١٠٧٣ رقم ٤٤١)
- ٤٢٤ منع تعرض . شرط قبوله . وضع اليد الهادى والظهور بمظهر المالك . وضع اليد القائم على التسامح . يضيع أساسها . (طما — ١٠ يونيو سنة ١٩٤٦ م (٦٣٤ رقم ١٩٩)
- ٤٢٥ مواد تموين المادة العاشرة من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ . عدم الاخطار عن كل تغيير فى المحل من شأنه تخفيض الاستهلاك — جريمة منفصلة عن المادة الخامسة من القرار الذى يتناول عدم الاخطار عن المتبقى من مواد التموين . رفع الدعوى على المتهم باحدى الجريمتين والحكم فيها على أساس الجريمة الثانية — تقض
- (قضى جنائى — ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ م (٩٠٢ رقم ٣١٥)
- ٤٢٦ مواعيد
- ١ — وقف المواعيد . مادة ٣٥ قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . شرطه . صدور قرار إدارى بعد قضاة قانون مجلس الدولة

٣ - قوانين الاجراءات والاختصاص
لاتنسحب على الماضي .

(قضاء ادارى — ٣٠ ابريل سنة ١٩٤٧
ص ٢٧٣ رقم ٨٤)

٤٢٩ موظف . علاقته القانونية بالحكومة .
ترقية .

(قض مدنى — ١ مايو سنة ١٩٤٧ ص
٧٧٤ رقم ٢٥٦)

٤٣٠ موظف

١ - قانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ فقرة
(٥) من المادة الرابعة . مناط تطبيقها أن
يكون الموظف دائماً .

٢ - موظف دائم . من يستقطع معاشاً
من مرتبه وليس ذو العقد بدائم .

٣ - اختصاص المحاكم فى بحث ككون
الموظف دائم أو مؤقت . من النظام العام
لها أن تثيره من نفسها . ويسبق بحث
عدم قبول الدعوى .

(قضاء إدارى — ٩ ابريل سنة ١٩٤٧
ص ٢٥١ رقم ٧٨)

٤٣١ ١ - موظف . قرار فصله بغير محكمة
تأديبية . المحكمة الادارية من حقها الغاء
هذا القرار مادام الموظف عمومى ودائم
ولم يستثن وكلاء النيابة .

٢ - فصل وكيل النيابة . عمل إدارى
لاقضائى . طلب تعويض من اختصاص
مجلس الدولة ولو كان السبب قبل وجود
المجلس لأن اساءة استعمال السلطة صورة
من صور مخالفة القانون .

٣ - المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة
ليس هيئة قضائية ومهمته استشارية
ولا يطبق على أعضائه أسباب رد القضاء
٤ - قرار ادارى . وجوب قيامه على

٢ - ترقية . احتسابها فى المعاش . شرطه
الحصول عليها وقبض قيمتها قبل تقرير
المعاش . طلب تسوية المعاش على أساس
درجة يقول المدعى أنها من حقه . يقتضى
الغاء قرار الحرمان وذلك غير ممكن
لحصوله قبل قانون مجلس الدولة .

٣ - استيداع . الفقرة ٥ من الأمر
العسكرى ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ لم تعين
أجلاً يجبر فيه الطالب بما سيحصل له
مستقبلاً .

(قضاء ادارى — ٢٨ مايو سنة ١٩٤٧
ص ٣٠٩ رقم ٩٢)

٤٢٧ ١ - موظف . استحقاقه . علاوة ٣٠
سنة . تنفيذاً لقرار ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤
اعتبارها جزءاً من مرتبه . كل منازعة
فيها تختص بها المحكمة الادارية . ولو
كانت سابقة على انشائها . شرط استحقاق
العلاوة . تمضية ٣٠ سنة كاملة .

٢ - طلب الغاء . به وحده . تتعلق
اجراءات المواعيد المنصوص عليها . مادة
٣٥ قانون ١١٢ سنة ١٩٤٦ .

(قضاء ادارى — ٣٠ ابريل سنة ١٩٤٧
ص ٢٦٨ رقم ٨٣)

٤٢٨ ١ - موظف . دائمية الوظيفة . ليست
بشرط للاختصاص بطلبات المراتب
والمعاشات المستحقة للموظف أو ورثته أو
بطلبات ذوى الشأن طعناً فى اقرارات
التعيين أو الترقية أو العلاوة

٢ - تعيين الموظف . بتخصيص يوم
يقوم المخصص . المادة ٤ فقرة ٣ قانون
١١٢ سنة ١٩٤٦ . يدخل فى مدلولها
تعيين الموظف فى وظيفة أخرى تغاير
وظيفته السابقة فى طبيعتها أو فى شروط
التعيين فيها .

- أسباب صحيحة مبنية على أسانيد ثابتة
في الأوراق .
- (قضاء ادارى — ٢٨ مايو سنة ١٩٤٧
س ٣١٤ رقم ٩٣ لا ٨٣)
- ٤٣٢ ١ - موظف حكومى . علاوة . حقه
المكتسب فيها . قبل الميعاد . عدم وجوده
مجلس الوزراء . قيام حقه فى تعديل
الكادر وفق المصلحة العامة . هيئات غير
حكومية . سريان هذا البدء عليها إذا
نص قانونها النظامى على اتباع القوانين
واللوائح المالية الحكومية .
- ٢ - مدارس منضمة إلى الحكومة .
قرار مجلس الوزراء بشأنها . نفاذه .
تاريخ صدوره .
- ٣ - وزارة المعارف . حقها مقرر فى ابقاء
الموظف أو الاستغناء عنه مع منحه المكافأة
المخصصة لمثله من موظفيها المثبتين .
- (قضاء ادارى — ٢٣ ابريل سنة ١٩٤٨
س ٢٥٥ رقم ٨٠)
- ٤٣٣ ١ - موظف عمومى . مرتب . اعتزال
الخدمة فى سن معينة . لا يهم . عمدة .
قرار تعيينه . اختصاص محكمة القضاء
الادارى
- ٢ - عمدة . نصاب . تحقيقه . خضوعه
لرقابة . محكمة النقض .
- ٣ - عمدة . ملكيته للنصاب . شرطه .
- ٤ - قانون مجلس الدولة سريانه
على الماضى .
- (قضاء ادارى — ١٠ يونيه سنة ١٩٤٧
س ٣٥٢ رقم ١٠٠)
موظف (أنظر تقدير وكادر ومدير)
(ن)
- ٤٣٤ ناظر وقف . تأجير أعيان الوقف بأقل
من أجر المثل . لا يترتب عليه ابطال
- عقد إيجارة الأعيان الموقوفة
(منقولات الجزئية — ٢٩ يناير سنة ١٩٤٥
س ١٠٩٩ رقم ٤٥٧)
- ٤٣٥ نزع ملكية عقار . امام المحاكم الوطنية
بناء على حكم شرعى . جوازه . نص المادة
١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
(بندر الزقازيق الوطنية — ٢٣ يناير سنة
١٩٤٧ س ١٣٩ رقم ٥٩)
- ٤٣٦ نصاب . عقد بيع ثابت التاريخ . جواز
الاستدلال به . عدم تسجيله . شرط
اتفاق البائع مدى الحياة . شرط عدم
التصرف . لا يهم .
- (مجلس الدولة — ٢٨ يونيه سنة ١٩٤٧
س ٨٧٤ رقم ٢٩٢)
نظرية الطوارئ . (انظر استحقاق)
- ٤٣٧ نفقة . اغفال المحكمة الحكم بتقدير
نفقة للقاصر . طبقا للفقرة الخامسة من
المادة ٧٦ عند التصديق على قائمة الجرد
لا يجوز استئنافه من قبل النيابة
- (استئناف اسكندرية الدائرة الحسبية
٥ ابريل سنة ١٩٤٨ س ٦١٥ رقم ١٩٣)
- ٤٣٨ نفقة تقديرها . جوازه . قبل التصديق على
الجرد . المادة ٧٦ . لا تمنع ذلك
- (استئناف اسكندرية — الدائرة الحسبية —
٥ ابريل سنة ١٩٤٨ س ٦١٤ رقم ١٩٢)
- ٤٣٩ نقص و ابرام . التقرير بالطعن . تقديم
أسبابه . عدم استطاعة الطاعن اثبات أن
هذه الأسباب قدمت فى الميعاد . طعن
غير مقبول . العشور على تلك الأسباب
فى درج مكتب كاتب قلم الكتاب أثناء
غيابه باجازه مع خلوها من التاريخ أو
أيه اشارة . لا تأثير له
- (نفس جنائى — ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧
س ١٤ رقم ١١)

- ٤٤٠ نقض . تصحيح تاريخ حادثة بمعرفة محكمة أول درجة بناء على التحقيقات التي أجرتها . لا إخلال بحقوق الدفاع (نقض جنائي — ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ م ٧٠٧ رقم ٢١٤)
- ٤٤١ نقض . خطأ الحكم في الاستدلال . يعيبه ويوجب نقضه . (نقض جنائي — ٧ أبريل سنة ١٩٤٧ م ٦٨٧ رقم ٢٤)
- ٤٤٢ نقض . دفاع متعلق بركن من أركان الجريمة . عدم الرد عليه . قصور (نقض جنائي — ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ م ٧٠٨ رقم ٢١٥)
- ٤٤٣ نقض :
١ - وجه طعن . دليله
٢ - دعوى تحقيق الحساب
٣ - عدم تحديث الحكم عن المسائل القانونية (نقض مدني — ٦ مارس سنة ١٩٤٧ م ٥٤٣ رقم ١٦٢)
(٥)
- ٤٤٤ هبة :
١ - أحكام الهبة
٢ - الرجوع في الهبة (نقض مدني — ٣ أبريل سنة ١٩٤٧ م ٧٥١ رقم ٧٤٣)
(٩)
وارث (انظر مرض موت)
وزارة التموين (انظر اختصاص)
- ٤٤٥ وصف التهمة في أمر الاحالة . سلطة المحكمة المحالة اليها الدعوى في تصحيحه وفقا للمادتين ٣٦ و ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات (نقض جنائي — ١٢ مايو سنة ١٩٤٧ م ٧١٧ رقم ٢٢٥)
وصف التهمة (انظر خطأ ومحكمة استئنافية)
- ٤٤٦ وصف المحكمة الوقائع وصفا خلاف الوصف المرفوع به الدعوى . صحيح . متى كانت المحكمة لم تسند لمتهم وقائع غير المرفوعة بها الدعوى وبينت جميع العناصر القانونية للوصف الجديد (نقض جنائي — ١٧ فبراير سنة ١٩٤٧ م ١٩٠ رقم ١٣٤)
وصف الواقعة (انظر النيابة العامة)
- ٤٤٧ وصى . طلب الاذن بالتصرف في مال القاصر . رفضه . عدم جواز استئناف الحكم الصادر بذلك . (استئناف اسكندرية — الدائرة الحسنية ١٢ أبريل سنة ١٩٤٨ م ٦١٥ رقم ١٩٤)
- ٤٤٨ وصية . الموصى له هل يعتبر من الغير (نقض مدني — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ م ١٠٣٨ رقم ٤٢٢)
- ٤٤٩ ١ - وصية . بقسمة التركة . أحكامها . قبل العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦
٢ - اجازة الوصية . الأهلية اللازمة .
٣ - الاجازة في الشريعة الاسلامية والقانون
٤ - المصلحة في الدعوى مناطه (نقض مدني — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧ م ١٠٢٦ رقم ٤١٦)
- ٤٥٠ وضع اليد . تحقيق صفة الظهور . مسألة موضوعية (نقض مدني — ١٦ يناير سنة ١٩٤٧ م ٢٩ رقم ٢٢)
وظيفة لجنة التقدير (انظر ضرائب)
- ٤٥١ ١ - وقف . الادعاء بملكية أعيانه . عبء الاثبات فيه على المدعى
٢ - اثبات الوقف . خضوعه لأحكام الشريعة (نقض مدني — ٢٣ يناير سنة ١٩٤٧ م ٣٥ رقم ٢٤)

التحقيق اجراءات قضائية . مناقشتها .
عن طريق محكمة القضاة . اجراءات
تنفيذ الأحكام . اجراءات ادارية . تقدير
المسؤولية فيها . طريق الدعاوى العادية
٢ - الحكم بالعلق عدم ورود النص
بخصمه من مدة العلق السابقة على الحكم
. العلق أثناء التحقيق . احتياط . لا يعتبر
عقوبة .

(استئناف اسكندرية — ١٩ نوفمبر سنة
١٩٤٦ م ٥٨ رقم ٣٨)
ولاية محكمة القضاء الادارى (انظر
محاكم مدنية)

(لا)

لأئحة تنفيذية (انظر تقادم)

(ى)

٤٥٨ يمين حاسمة . قبولها . أساسه . ارتباطها
بالطرفين . وبالموضوع وبطبيعة الوقائع
المراد الحلف عليها وتوجه في أية حالة
كانت عليها الدعوى ومن حق القاضى
توجيهها ولو في حالة ثابتة بالكتابة أو
حساب ثم التصديق عليه

(استئناف مصر — ١١ مارس سنة ١٩٤٧
م ٥٧١ رقم ١٧٦)

٤٥٩ ١ - يمين . حق الخصم في توجيهها . يعتبر
متنازلا عن عبء الاثبات . بشرط تأديتها
يجب أن تكون مقبولة من حيث ارتباطها
بالطرفين المتداعيين وموضوع المنازعة
وطبيعة الوقائع المراد الحلف عليها
٢ - يمين . حق القاضى في قبول توجيه
اليمين . مطلق

(استئناف مصر — ١١ مارس سنة ١٩٤٧
م ٥٧ رقم ٣٦)

٤٥٢ وقف . اجارة أعيان الوقف . العين فيها
خضوعه لحكم القانون المدنى —

(قضى مدنى — ٢٣ يناير سنة ١٩٤٧
م ٣٢ رقم ٢٣)

٤٥٣ ١ - وقف . احكامه . ماهو خاضع منها
لشريعة وما هو خاضع للقانون .

(قضى مدنى — ٢٣ يناير سنة ١٩٤٧
م ٣٧ رقم ٢٥)

٤٥٤ وقف . دعوى الاستحقاق المرفوعة بمن

حرمة الواقف من أولاده من نصيبه
حسب الفريضة الشرعية . تفسير المادة

(٥٧) من القانون رقم ٤٨ لسنة ٤٦

(المحكمة العليا الشرعية — ٥ يونية سنة

١٩٤٧ م ١٤٦ رقم ٦١)

٤٥٥ ١ - وكالة بالعمولة . عمولة . متى يسأل

الوكيل عنها

٢ - دعوى . الطعن بتجهيلها ابتداءيا .

بيانها استئنافيا . سكوت محكمة الاستئناف .

يعيب الحكم

(قضى مدنى — ٢ يناير سنة ١٩٤٧ م ١٨

رقم ١٥)

٤٥٦ ١ - وكيل . تعدد الوكلاء . جواز

انفرادهم . فيما فيه مصلحة الموكل

٢ - دعوى جنائية . اجراءاتها . لا تجزأ

احتفاظ للدعى المدنى بحقه في أن يطلبه

التعويض مؤقت أمام قاضى الاحالة . كاف .

٣ - مدعى مدنى . حقه في طلب تكملة

التعويض المقضى به . جوازه أمام المحاكم

المدنية

(استئناف مصر — أول اكتوبر سنة ١٩٤٦

م ٥٦٨ رقم ١٧٥)

٤٥٧ ١ - ولاية . الفرق بين ولاية النيابة

القضائية وولايتها الادارية . اجراءات

